caec 2nd CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية

CBI.IQ | UOD.AC

caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

وقائع المؤتمر العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

للفترة 22-23 تشرين الاول 2025

تم التحضير من قبل

أ.م.د. بسام أحمد عبدالله

أ.م.د. شفان أحمد محمد

أ.م.د. الفن ناظر ججو

المؤتمر العلمي الثاني لكلية الادارة والاقتصاد في جامعة دهوك

تعرض كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة دهوك على حضراتكم ملف المؤتمر العلمي الثاني تحت عنوان (نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي) والذي سيعقد بتأريخ 22-23 شهر تشرين الأول لسنة 2025 وبالتعاون مع البنك المركزي العراقي.

اولا: فكرة المؤتمر.

في إطار السعي لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق، تنظم كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة دهوك مؤتمرها العلمي الثاني، ويعد هذا المؤتمر كمنصة علمية رصينة تجمع الأكاديميين، صناع القرار، الخبراء الماليين، وممثلي القطاع المصرفي العراقي لبحث سبل تعزيز الشمول المالي وتبني حلول الدفع الإلكتروني كمدخلات أساسية للتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق سيركز المؤتمر على تحليل واقع الشمول المالي في العراق وتقييم آفاق التحول الرقمي في القطاع المالي، مع استعراض التجارب الناجحة إقليمياً ودولياً. كما سيناقش المؤتمر التحديات التي تواجه تعميم الخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك تحديات البنية التحتية، الأمن السيبراني، والثقافة المالية للمجتمع.

ومن خلال جلسات علمية وحلقات نقاشية متخصصة، يسعى المؤتمر إلى الخروج بتوصيات علمية وعملية تسهم في صياغة سياسات مالية رشيدة، وتعزز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية، القطاع المصرفي، وواضعي السياسات لدفع عجلة التنمية المستدامة في العراق.

ثانيا: أهداف المؤتمر.

يهدف المؤتمر الى إيجاد أرضية مناسبة لتبادل المعرفة والخبرات بين الأكاديميين، صناع القرار، والممارسين في مجال التنمية المستدامة والشمول المالي، بهدف تقديم رؤى واستراتيجيات تعزز الوصول إلى الخدمات المالية في العراق، بما في ذلك حلول الدفع الإلكتروني والعمليات المالية الرقمية، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وينبثق عنها مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتنوع بين دراسة الواقع الحالي، استعراض السياسات الحكومية، وتحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص.

ويعرض التالي الأهداف الفرعية للمؤتمر:

1. استكشاف واقع الشمول المالي في العراق:

دراسة الوضع الحالي للشمول المالي في العراق وتحديد التحديات والفرص المتاحة لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك استخدام أدوات الدفع الإلكتروني والعمليات المالية الرقمية.

2. تحليل العوامل المؤثرة على الشمول المالي:

دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تؤثر في مستوى الشمول المالي في العراق، بما في ذلك العوامل السياسية والتنظيمية.، وتأثير التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الشمول المالي.

3. مناقشة دور المؤسسات المالية في تعزيز الشمول المالي:

تقييم دور البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في توفير الخدمات المالية للمجتمعات الريفية، وكيفية تكييف سياساتها لتلبية احتياجات هذه الفئات باستخدام منصات الدفع الإلكتروني والحلول المالية الرقمية.

4. استعراض السياسات الحكومية والإصلاحات المالية:

مناقشة السياسات الحكومية والتشريعات المعتمدة لتعزيز الشمول المالي، وتقديم مقترحات لتحسين البيئة التنظيمية والخدمات المالية في العراق.

5. استعراض التجارب الدولية في الشمول المالي:

دراسة التجارب الدولية الناجحة في تعزيز الشمول المالي في البلدان النامية وكيفية تطبيق هذه التجارب في السياق العراقي، خاصة في مجالات الدفع الإلكتروني والتكنولوجيا المالية.

6. تحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي:

دراسة التأثير المحتمل لتعزيز الشمول المالي والعمليات المالية الرقمية على التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق، وكيفية تعزيز الفرص الاقتصادية لجميع شرائح المجتمع.

7. التعليم والتوعية المالية:

تحديد أهمية نشر الوعي المصرفي والثقافة المالية بين المواطنين وزيادة الوعي حول كيفية الوصول إلى الخدمات المالية وكيفية استخدامها بشكل فعال.

8. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص:

استكشاف كيفية تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في تطوير البنية التحتية المالية وتوسيع نطاق الخدمات المالية.

9. تقديم توصيات عملية لتنفيذ استراتيجيات الشمول المالي في العراق:

تطوير حلول وتوصيات قابلة للتطبيق من قبل صناع القرار والمؤسسات المالية لتحسين مستوى الشمول المالي وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية لجميع المواطنين.

ثالثا: محاور المؤتمر

المحور الأول: العلوم المالية والمصرفية

- التوجهات الحديثة في الخدمات الرقمية للقطاع المصرفي.
- دور وسائل الدفع الالكتروني في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة.
- دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي.

المحور الثاني: إدارة الأعمال

- تمكين الموارد البشرية لتنفيذ أدوات الشمول المالي والدفع الإلكتروني.
- الإبداع والابتكار في أدوات الشمول المالي.
- التوجهات المستقبلية في ريادة أعمال التكنولوجيا المالية.
- معايير ESG والشمول المالي.
- مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحقيق البيئة المستدامة.
- القيادة وفرق العمل نحو ممارسات مستدامة.
- المعايير الأخلاقية والمهنية.
- استراتيجيات التسويق الرقمي والشمول المالي.
- إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز استدامة القطاع الإنتاجي.

المحور الثالث: الاقتصاد

- الشمول المالي ووسائل الدفع الالكتروني ضمن متغيرات الاقتصاد الكلي.
- استخدام الشمول المالي ووسائل الدفع الإلكتروني كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق.
- التحديات الاقتصادية والتقنية والسياسية التي تواجه الشمول المالي والدفع الالكتروني في العراق.
- الشمول المالي مدخلا لتنشيط القطاع الخاص في العراق.

المحور الرابع: الإحصاء والمعلوماتية

- استخدام التطبيقات الإحصائية في دراسة تأثير الدفع الالكتروني على الشمول المالي.
- مخاطر الأمن السيبراني وتقنيات الدفع الإلكتروني.
- استخدام بحوث العمليات والأمثلية في اتخاذ القرارات المستدامة حول استخدام تقنيات الدفع الإلكتروني.

المحور الخامس: علوم المحاسبة

- نحو بيئة محاسبية مستدامة في ظل التحول الرقمي والدفع الإلكتروني.
- دور المحاسبة في تحقيق الاستدامة المالية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي.
- الاستدامة المالية والمحاسبية في ظل الشمول المالي.
- تأثير تقنيات الدفع الإلكتروني على نظام المحاسبة والرقابة المالية.
- كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ظل التحول الرقمي والدفع الالكتروني.

بـــرعـــــاية:

البنك المركزي العراقي

الشركات الداعمة:

شركة شينال
للمقاولات وخدمات النفط والغاز

شركة پيّشدارى
للاستشارات الإدارية، تدريب العاملين،
ودراسات الجدوى الاقتصادية المحدودة

شركة ئاڤا گاره
للتجارة والمقاولات العامة المحدودة

مركز ڤين أيس
للاستشارات المالية والمحاسبية والادارية

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

لجان المؤتمر

1. اللجنة التحضيرية:

ت	أسماء الاعضاء	الصفة
1	أ.م.د. شفان أحمد محمد	رئيسا
2	أ.م.د. ئارى سعيد مصطفى	عضوا
3	أ.م.د. سعاد عبدالقادر قاسم	عضوا
4	أ.م.د. أحمد يونس أسود	عضوا
5	أ.م.د. هنار ابراهيم أمين	عضوا
6	م.د. حسين أمين حسين	عضوا
7	م.د. هيڤا عبدالكريم حسين	عضوا
8	م.د. نزار عيسى صديق	عضوا
9	م.د. نصرالدين حاج صالح	عضوا
10	م. بارين شمس الدين طاهر	عضوا
11	م.د. ژين جميل خليل	عضوا ومقررا

2. اللجنة العلمية:

ت	أسماء الاعضاء	الصفة
1	أ. د. خمۆ ناصر رشيد	رئيسا
2	أ. د. سرمد كوكب على الجميل - (متقاعد) جامعة الموصل	عضوا
3	أ. د. سمير فخرى نعمة - البنك المركزي العراقي	عضوا
4	أ. د. سنان قاسم حسين	عضوا
5	أ.م.د. ايناس عبدالله حسن	عضوا
6	أ.م.د. ريبر فتاح محمد	عضوا
7	أ.م.د. گرين مصطفى خالد	عضوا
8	أ.م.د. زياد طارق شكري	عضوا
9	أ.م.د. نسرين محمد طاهر سعدي	عضوا
10	أ.م.د. ازاد عادل شريف	عضوا
11	أ.م.د. آشتي عبدالستار عبدالغني (جامعة الموصل)	عضوا
12	م.د. محمد فوزي محمد (جامعة الموصل)	عضوا
13	أ.م.د. الڤن ناظر ججو	عضوا ومقررا

3. لجنة الاستقبال:

ت	أسماء الاعضاء	الصفة
1	أ.م.د. دلمان خوشفى رمضان	رئيسا
2	أ.م.د. ابراهيم محمد حسين	عضوا
3	م.د. هاوكار رمضان عيسى	عضوا
4	م.د. نارين ابراهيم مصطو	عضوا
5	م.د. عمر حسين ويسى	عضوا
6	م.م. د. اسماعيل فؤاد موسى	عضوا
7	م.د. ساره عبدالحميد سليمان	عضوا
8	م. أڤين أدريس سعدون	عضوا
9	م. اية سعدون عربى	عضوا
10	م.م. سگڤان ابراهيم مصطو	عضوا
11	م.م. گهدار عبدالعزيز احمد حسن	عضوا ومقررا

4. لجنة تكنولوجيا المعلومات والاعلام:

ت	أسماء الاعضاء	الصفة
1	م. بارين شمس الدين طاهر	رئيسا
2	سربست سعيد اسماعيل	عضوا
3	نهاد حميد صالح	عضوا
4	بشرى عبدالرحمن احمد جندي	عضوا
5	حسين إسماعيل محمد	عضوا
6	دوسكي حسين عمر	عضوا
7	محمد عبدالكريم طاهر	عضوا

5. لجنة نشر بحوث المؤتمر:

ت	أسماء الاعضاء	الصفة
1	أ.م.د. بسام أحمد عبدالله	رئيسا
2	أ.م.د. شڤان أحمد محمد	عضوا
3	أ.م.د. الڤن ناظر ججو	عضوا ومقررا

6. لجنة متابعة أيام المؤتمر:

ت	أسماء الاعضاء	الصفة
1	أ.م.د. بسام أحمد عبدالله	رئيسا
2	م.د. عبدالجبار بديع عبدالعزيز	عضوا
3	م. خلات شكري قاسم	عضوا
4	م.د. فرهاد ميكائيل طاهر	عضوا
5	ا.م.د. عمر جميل منصور	عضوا
6	م.د. وفاء صباح خدر	عضوا
7	د. جيان جرجيس شيبه	عضوا
8	م. شلير عبد الرحمن علي	عضوا
9	م.د. بفرين عارف حجي	عضوا
10	م.د. زيرك يوسف حسن	عضوا
11	م.د. صنور جنيد رسول	عضوا
12	أ.م. شفان عبدالرحمن جميل	عضوا
13	أ.م. أمنة بشير سعيد	عضوا
14	م. پيمان مامون نورالدين	عضوا
15	م. نارين إبراهيم ابو زيد	عضوا
16	م. ازدهار هادي عبدالله	عضوا
17	م. جاسم احمد سلو	عضوا
18	شيماء احمد محمد	عضوا
19	م.م. بختيار محي الدين ياسين	عضوا
20	م. وسن غازي عبدال	عضوا
21	م. مريم عبدالله احمد	عضوا
22	م. كفار عبد السلام توفيق	عضوا
23	م.م. إبراهيم محمد عبدالرحمن	عضوا
24	م.م. روندك شاهين سيف الدين	عضوا

7. لجان متابعة محاور المؤتمر (جلسات المناقشة):

ت	أسماء الأعضاء – المحور الإداري – الجلسة الاولى	الصفة
1	أ. د. سنان قاسم حسين	رئيسا
2	أ.م.د. ماجدة محسن عبدالرحمن	عضوا
3	م.د. بفرين عارف حجي	عضوا ومقررا

ت	أسماء الأعضاء – المحور الإداري – الجلسة الثانية	الصفة
1	أ.د. ثامر ياسر حسين البكري – جامعة بغداد	رئيسا
2	أ.م.د. هنار إبراهيم امين	عضوا
3	أ.م.د. شان عصمت محمد خالد	عضوا ومقررا

ت	أسماء الأعضاء – المحور الاقتصادي – الجلسة الاولى	الصفة
1	أ.د. سمير فخري نعمة – البنك المركزي العراقي	رئيسا
2	أ.م.د. الهام عبدالكريم حسين	عضوا
3	أ.م.د. سعاد عبدالقادر قاسم	عضوا ومقررا

ت	أسماء الأعضاء – المحور الاقتصادي – الجلسة الثانية	الصفة
1	أ. د. خيّ ناصر رشيد	رئيسا
2	م.د. اكرم محمد اسود	عضوا
3	أ.م.د. ريبين رمضان حمزة	عضوا ومقررا

ت	أسماء الأعضاء محور العلوم المالية والمصرفية – الجلسة الاولى	الصفة
1	أ.م.د. ريبر فتاح محمد	رئيسا
2	أ.م.د. آسو بهاء الدين قادر – الجامعة التقنية الشمالية	عضوا
3	م.د. هوزان تحسين توفيق	عضوا ومقررا

ت	أسماء الأعضاء محور العلوم المالية والمصرفية – الجلسة الثانية	الصفة
1	أ. د. مصطفى كامل رشيد - الجامعة المستنصرية	رئيسا
2	أ.م. لينا ميخائيل لاوند	عضوا
3	م.د. هناء إبراهيم حسين	عضوا ومقررا

ت	أسماء الأعضاء محور العلوم المالية والمصرفية – الجلسة الثالثة	الصفة
1	أ.م.د. زياد طارق شكري	رئيسا
2	أ.م.د. نسرين محمد طاهر سعدي	عضوا
3	م.د. نورالهدى رمضان ادريس	عضوا ومقررا

ت	أسماء الأعضاء محور علوم المحاسبة - الجلسة الاولى	الصفة
1	أ.م.د. ايناس عبدالله حسن	رئيسا
2	م.د. حسين امين حسين	عضوا
3	أ.م.د. ثاري سعيد مصطفى	عضوا ومقررا

ت	أسماء الأعضاء محور علوم المحاسبة - الجلسة الثانية	الصفة
1	أ.م.د. شلير عبدالرحمن رشيد	رئيسا
2	أ.م.د. يونس عبدالكريم احمد	عضوا
3	م.د. إسماعيل فؤاد موسى	عضوا ومقررا

ت	أسماء الأعضاء – محور الإحصاء والمعلوماتية	الصفة
1	أ.م.د. ازاد عادل شريف	رئيسا
2	م.د. افان سفر الياس	عضوا
3	م.م. احمد حسن عبدالله	عضوا ومقررا

بحوث المؤتمر:

المحور الإداري		
ت	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	تشخيص متطلبات جودة خدمة التكنولوجيا المالية – مشروع حسابي انموذجا دراسة استطلاعية لآراء عينة من المحاسبين في جامعات وعدد من الدوائر الحكومية في مدينة دهوك	1
2	دور البراعة الاستراتيجية في تعزيز استدامة التحول الرقمي دراسة استطلاعية لاراء عينة من الهيئات التدريسية في جامعة كركوك	26
3	العقود الذكية وتأثيرها على الحوكمة في المؤسسات الحكومية دراسة حالة دائرة المرور في صلاح الدين - العراق	43
4	تحليل المدفوعات الإلكترونية باستخدام نموذج الوحدات المتكررة البوابية للذكاء الاصطناعي في ظل التميز التشغيلي / دراسة تحليلية لانماط المدفوعات الإلكترونية في العراق خلال الفترة 2018-2023	57
5	LEVERAGING DIGITAL TECHNOLOGIES IN MARKETING TO EXPAND FINANCIAL INCLUSION	72
6	مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحقيق الاستدامة الاستراتيجية دراسة تحليليه لأرآء عينة من القيادات الاداريه في جامعة عقرة للعلوم التطبيقية / اقليم كوردستان العراق	89
7	أثر إدراك الزبون للقضايا البيئية في تبني ممارسات الاستدامة من وجهة نظر الزبائن: دراسة ميدانية على عينة من زبائن مصرف جيهان الاهلي في مدينة دهوك	111
8	استراتيجيات التحول الرقمي وتأثيرها في كفاءة العمليات المالية: دراسة استطلاعية لآراء العاملين في المصرف العراقي للتجارة في كربلاء	138
9	استراتيجيات التسويق الرقمي والشمول المالي :دراسة وصفية تحليلية في العراق	173
10	دور القيادة الرقمية في تحقيق الاستدامة المصرفية: دراسة حالة في المصرف العراق الأول (FIB) في محافظة دهوك	187
11	دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين أداء التسويق الرقمي دراسة تحليلية في بيئة الأعمال الحديثة بمحافظة دهوك	217
12	دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحد من الارهاق الرقمي : دراسة استطلاعية لآراء عينة من زبائن المتاجر الالكترونية في مدينة بغداد	249

المحور الاقتصادي

ت	عنوان البحث	رقم الصفحة
13	أثر الشمول المالي على معدلات البطالة في العراق للمدة(2012-2023)	270
14	أثر الشمول المالي في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة دهوك لعام (2025): دراسة ميدانية في ظل التحديات والمعوقات	292
15	أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2006–2023): دراسة قياسية باستخدام منهجية (Indicator Saturation Methods)	312
16	فاعلية نظام الاسيكودا في اطار الشمول المالي كمدخل لتعزيز السياسة الكمركية في العراق	329
17	أثر مؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2008-2024)	347
18	تحليل قياسي لأثر الشمول المالي والتحول الرقمي والادخار على الائتمان الخاص في العراق للمدة (2008 – 2023)	372
19	دور أنظمة الدفع الرقمية في تعزيز الشمول المالي: الدروس الاقتصادية من الصين وإمكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي	396
20	تحليل وقياس فجوة الشمول المالي وعرض النقد في العراق للمدة (2014-2024)	410
21	دور الشمول المالي في تنشيط القطاع المالي غير الرسمي في الاقتصاد العراقي	437
22	قياس وتحليل اثر مؤشرات الشمول المالي في مؤشر البؤس الاقتصادي للاقتصاد العراقي خلال المدة 2010-2023	456

محور علوم المحاسبة

ت	عنوان البحث	رقم الصفحة
23	دور نظم المحاسبة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي: دراسة استطلاعية على عينة من الاداريين والماليين العاملين في المصارف الخاصة العاملة في إقليم كوردستان	489
24	أثر تطبيق محاسبة البيئية على تعزيز الاستدامة المالية في الشركات الصناعية: دراسة تحليلية لآراء المتخصصين في الشركات الاسمنت في الاقليم كوردستان- العراق	515
25	الفجوات في نماذج محاسبة التكاليف التقليدية في ظل التحول الرقمي- دراسة حالة في شركة EarthLink Telecommunication	577
26	دور تقنيات الذكاء المالي في ممارسات المحاسبة المستدامة في القطاع المصرفي دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في المصارف الخاصة العاملة في اقليم كوردستان	602
27	دور توظيف أدوات الدفع الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية في المصارف: دراسة استطلاعية لاراء العاملين في المصارف العاملة في إقليم كوردستان	626
28	دور التكامل بين الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية في تحسين الكفاء وخفض التكاليف دراسة تحليلية لعينة من الاداريين والماليين في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق	651

محور الإحصاء والمعلوماتية		
ت	عنوان البحث	رقم الصفحة
29	تقدير متغيرات الوساطة المفردة باستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط (دراسة حالة على الشمول المالي في المناطق الريفية)	675

محور العلوم المالية والمصرفية		
ت	عنوان البحث	رقم الصفحة
30	دور بعض ابعاد الشمول المالي في تعزيزالربحية المصرفية دراسة حالة مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي خلال المدة بين عامي(2009-2024)	687
31	تطور استخدام الأدوات المالية الرقمية في العراق وانعكاساته على الشمول المالي: مقارنة إقليمية للمدة 2017-2024	719
32	قياس وتحليل أثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق للمدة (2010 – 2024)	737
33	التطورات التكنولوجة وأثرها في الاداء المصرفي العراقي للمدة 2012-2025	763
34	العلاقة بين الشمول المالي والوعي المالي في العراق: دراسة تحليلية للمدة (2017-2024)	781
35	الشمول المالي مؤشراً لتفسير كفاءة استثمار رأس المال ومدخلاً لتحليل الخطر – بالتطبيق على المصارف العراقية للمدة 2017-2023	797
36	أثر غياب قانون خدمات الدفع الإلكتروني للأموال على المستوى التشريعي و القضائي في إقليم كوردستان- العراق	826
37	توظيف تقنيات التوأم الرقمي لتعزيز الشمول المالي: الدور الوسيط لإستراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية) بحث تحليلي لعينة من المصارف الأهلية التجارية في بغداد)	862
38	تحليل تأثير الشمول المالي على ربحية المصارف باستخدام نموذج Panel Data: دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية والإسلامية العراقية للمدة (2012–2023)	882
39	واقع الشمول المالي في العراق"دراسة تحليلية للمدة" 2010-2022"	903
40	التقييم القانوني لنظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة 2016 وأثره في تطور الادخار في المصارف العراقية الخاصة	913
41	قياس أثر أنظمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي في العراق للمدة 2009- 2023	934
42	واقع الشمول المالي في العراق وآليات النهوض به للمدة 2019-2023	958
43	مؤشرات السلامة المالية وأثرها في تعزيز قاعدة الشمول المالي: دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي للمدة 2016-2023	980
44	تأثير الانتقال إلى أنظمة الدفع الإلكتروني على تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة مصرف الرافدين	1003
45	واقع للشمول المالي في العراق للمدة (2017-2023)	1017
46	Digital Financial Services and Financial Inclusion: A Case Study of the MyAccount Project in the Kurdistan Region	1028

تشخيص متطلبات جودة خدمة التكنولوجيا المالية – مشروع حسابي انموذجا دراسة استطلاعية لآراء عينة من المحاسبين في جامعات وعدد من الدوائر الحكومية في مدينة دهوك

د. شفان احمد محمد
أستاذ مساعد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك
Shivan.mohammad@uod.ac

سانا سمكو كريم
مدرس مساعد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك
sana.kareem@uod.ac

ملخص البحث

يهدف البحث الحالي إلى تقييم جودة الخدمات المالية الرقمية وخاصة المدفوعات الرقمية، مع التركيز على مشروع "حسابي" في إقليم كوردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المحاسبين في الدوائر الحكومية بمحافظة دهوك، لأن الخدمات المالية ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أدت الرقمنة إلى تحولات كبيرة في هذا القطاع. حيث يظهر إقليم كوردستان التزاما قويا بالتحول الرقمي من خلال استراتيجية طموحة لمشروع "حسابي"، الهادف إلى رقمنة الرواتب وتعزيز الشمول المالي. تمثلت مشكلة البحث في عدم كفاية الاهتمام بقياس جودة الخدمات المالية المقدمة، مما يؤثر على الأداء. اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة لجمع البيانات من 81 محاسبا في دوائر حكومية بمدينة دهوك (ومنها جامعة دهوك) وتم تحليل النتائج باستخدام برامج SPSS.

أظهرت النتائج الاولية أن هناك وعيا إيجابيا بأهمية وسهولة الوصول والاستخدام وتوفير الوقت الذي يوفره مشروع "حسابي". ومع ذلك، كشفت الدراسة عن وجود فجوات في بعض جوانب جودة الخدمة، مثل سرعة الاستجابة للاستفسارات وتقديم المساعدة الفورية. وسيسعى البحث لتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات بعد التحليل العميق من وجهة نظر إحصائية، مالية، ومنهجية.

1- المقدمة

إن الخدمات المالية على نحو عام كانت ومازالت من متطلبات المجتمعات المدنية المهمة والضرورية وقد أدى التقدم الكبير في هذا المجال والتنوع والتطور المتسارع في الاختصاصات المالية فضلا عن ظهور مجال التخصص العام، ومن ثم سعي هذه المنظمات إلى تحقيق ميزة تنافسية للحفاظ على مكانتها في السوق، كل ذلك دفع القائمين على الإدارة إلى التوجه نحو رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة إلى منظماتهم ليتناسب مع احتياجات إفراد المجتمع عاما.

إن الوصول إلى مستوى متميز لجودة الخدمة المالية لايمكن إن يتحقق إلا بتظافر جهود جميع الكوادر العاملة في المنظمات المالية وبالمشاركة الفعالة من المستفيدين والمجتمع ككل. وان التعرف على تقويم طبيعة الخدمات المالية في أي منظمة يعد عملية معقدة إذ أن دورها يختلف باختلاف الزاوية التي يتم تسليط الضوء من خلالها على هذه الخدمات وباختلاف المقيم إذا ما كان مستفيدا أو كادرا عاملا أو مديرا.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وان الخدمات المالية باعتبارها أحد أنواع الخدمات تمثل هدفا رئيسا، تضعه مختلف دول العالم نصب عينيها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالخدمات المالية تؤثر وتتأثر بالتطورات الحاصلة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتعثر بانخفاض المستوى المالي لأبناء المجتمع. وعليه فان إحداث تطوير في مستوى الخدمات المالية لابد وان يصاحبه تطوير في المستوى الاجتماعي والحضاري للمجتمع (التقاليد والعادات السائدة) من خلال التعليم والتوعية الجماهيرية، كما انه لابد من مواكبة الخدمات المالية كما ونوعا للنمو السكاني.

2- أهداف البحث

تهدف الدراسة الحالية الى تحقيق مجموعة من الاهداف وكما يلي:

1- تسليط الضوء على ماهية جودة الخدمات المالية (الرقمنة المالية).
2- التعرف على اهم ابعاد جودة الخدمات المالية (الرقمنة المالية).
3- مدى إدراك عينة البحث لمفهوم مشروع حسابي.
4- محاولة إيجاد وسائل لسد الفجوات.
5- معرفة مدى الاختلاف بين وجهات نظر الزبائن والعاملين حول متطلبات جودة الخدمة المالية المقدمة في مشروع حسابي.

3- منهجية البحث

a. **مجتمع وعينة البحث:** يتمثل مجتمع البحث الدوائر العاملة في محافظة دهوك والكليات في جامعة دهوك ،و التي يبلغ عددها حوالي 50 دائرة ، اما عينة الدراسة فقد شملت 35 مديرية وكلية من مجتمع البحث منها(دائرة البلدية، ومديرية البلديات، مديرية الضريبة، مديرية التربية ، مديرية الكمارك، وجميع الكليات في جامعة دهوك).

b. **أدوات جمع البيانات والمعلومات:** تم استخدام استمارة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الاولية لآراء عينة من المحسابين في الدوائر الحكومية في محافظة دهوك لجمع البيانات المتعلقة بالجانب التطبيقي للبحث، بينما تم الاعتماد على الكتب النظرية والدراسات العلمية المنشورة في الدوريات الاجنبية والعربية المرموقة لدعم مشكلة البحث ولتكوين الاطار النظري للبحث الحالي.

اما الحدود البحث تتمثل بالآتي

1- الحدود الزمانية: من شهر أيلول ٢٠٢٣ الى شهر حزيران 2025
2- الحدود المكانية: محافظة دهوك
3- الحدود الموضوعية: جودة الخدمات المالية، مشروع حسابي

c. **والاساليب الاحصائية المستخدمة:** لتحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام متوسطات الإجابات لنتائج فرز الاستمارات المكملة والبالغة عددها 81 استمارة وحسب مقياس ليكرت الخامسي، وتم الاعتماد على حزمة SPSS وبرنامج Excel لتحليل بيانات متغيرات الدراسة من خلال اختباري علاقة الارتباط بطريقة Spearman Matrix بين ابعاد جودة متطلبات خدمات مشروع حسابي.

4- أهم النتائج

a. عرض مختصر لأبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5- الاستنتاجات والمقترحات

a. الاستنتاجات

1. التحول الرقمي ضرورة عصرية لا محال لها، لذلك يجب على الحكومات، المؤسسات، منظمات الاعمال، المنظمات غير الحكومية، العوائل والافراد التأقلم مع الابداعات المالية الجديدة التي انخرطت في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين في كل مرافق الحياة على مستوى العالم.
2. على الرغم من التأخر في تهيئة بيئة الرقمة والتحول الى الاعمال والخدمات الرقمية في العراق بشكل عام وفي إقليم كوردستان بشكل خاص، الا ان المبادرة المتعلقة بالتحول الرقمي في بعض مشاريع حكومة الإقليم وخاصة الكابينة التاسعة قد افرزت ظلالها على بعض مرافق الخدمات الحكومية في الإقليم ومنها مشروع رقمة تسجيل الشركات والكيانات التجارية والمهنية في نافذة واحدة ضمن وزارة التجارة والتي يتم ادارتها ضمن موقع Business.digital.gov.krd كنافذة واحدة للخدمات المقدمة والتي قلصت وقت الحصول على الموافقات الى أيام فقط.
3. ونستنتج بأن عملية الرقمنة وبشكل خاص مشروع حسابي سيكون له آثار إيجابية كثيرة على مستوى الحكومة، منظمات الاعمال، العوائل والافراد على حد سواء، حيث من المؤمل بتكملة رقمنة حسابات كل موظفي وحاصلي الاستحقاقات في الإقليم بنهاية سنة 2024، حيث وصلت عدد الحسابات المكملة الى 200,000 حساب في منتصف شهر كانون الثاني لسنة 2024.
4. يتبين من نتائج المستحصلة عليها بأن هناك استعداد من قبل الكادر الإداري والمحاسبين بالتحديد على تبني وتنفيذ آليات وتطبيقات مشروع حسابي من اجل مواكبة الدول المتقدمة في مجال رقمنة المبادلات المالية الحكومية والتي تساهم في تقليل الفساد وزيادة الشفافية والافصاح والتي تعتبر من ركائز حوكمة القطاع العام والتي كانت من المهام رئيسية للكابينة التاسعة لحكومة الإقليم.
5. تبين من نتائج البحث بأن بعد سهولة الوصول سيوفر المواطنين بالحصول على الاستحقاقات المالية في أي وقت او مكان أي (24/7) وتكلفة قليلة جدا.
6. تبين من متطلبات جودة الخدمات المقدمة في مشروع حسابي يجب ان تتميز بسهولة الاستخدام ولا تحتاج الى معرفة واسعة بمجال التكنولوجيا وبذلك تعد نقطة إيجابية لمشروع حسابي.
7. سيوفر جودة الخدمات المقدمة في مشروع حسابي بيئة أكثر امانة نظرا للجاهزية التكنولوجية الممتازة من قبل الجهات المجهزة للأساسيات الرقمية والالكترونية والتي تم الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.
8. بما ان الخدمات المقدمة في مشروع حسابي ستكون لها قاعدة بيانات حكومية مشفرة ومتعلقة بخصوصيات المستخدمين (الموظفين) وهذا سيوفر السرية والخصوصية لمعلوماتهم والتي بدورها سيخلق ثقة وجو من الأمان لدى المتعاملين.
9. يؤكد الباحثان أن نماذج الأعمال الرقمية الجديدة تكاد تكون معدومة في القطاع الحكومي العراقي، حيث تستمر المؤسسات بتطبيق نماذج عمل تقليدية عتيقة دون محاولات جادة للابتكار أو إعادة هندسة العمليات بما يتناسب مع المتطلبات الرقمية. ويخلص الباحثان إلى أن تفعيل هذه المكونات في السياق العراقي والكوردستاني يتطلب إرادة سياسية حقيقية، واستثمارات ضخمة في البنية التحتية والموارد البشرية، وإصلاحات تشريعية وإدارية شاملة، مع إيلاء اهتمام خاص لتغيير الثقافة المؤسسية والمجتمعية نحو التقبل والتبني الفعلي للتحول الرقمي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

b. المقترحات

1. بما ان مشروع حسابي يهدف لتقليل الاعتماد على استخدام النقد، لذلك نقترح بعدم تجهيز أجهزة سحب النقد بعدد كبير ضمن الشبكة المستهدفة والبالغة 1000 جهاز على مستوى الإقليم، لانه بالنهاية وبعض سنوات سيكون من المحتوم إزالة هذه الأجهزة والتي قد تكلف الحكومة بنصبها وصيانتها وازالها عشرات المليارات من الدنانير العراقية.
2. ان تقوم الحكومة بتوفير التطبيقات الالية على الاجهزة الذكية اجل سهولة الوصول استغلال الوقت للحصول على الخدمات الالية للمواطنين.
3. زيادة نشر الوعي بين المواطنين وموظفي الدولة حول اهية شروع حسابي.
4. عمل دورات تدريبية من قبل الجهات المعنية في وزارة المالية للمحاسبين العاملين في مجال الرواتب في الدوائر الحكومية من اجل اعدادهم للعمل وفق برنامج مشروع حسابي بشكل كفوء.
5. يوصي الباحثان بأنه من الضرورة بمكان تطبيق اعلى المعايير المتعلقة ب Cybersecurity لأنه بيانات المئات الالاف من الموظفين والمستخدمين ستكون عرضة للخطر والتداول.
6. يوصي الباحثان بربط هذه المنظومة بالمبادلات المالية للمؤسسات الأخرى أيضا (القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية) بما ستساهم في إنجاح المشروع بشكل اكبر لانه اقتصاد الدولة تتكون من شبكة من المبادلات المالية القائمة من (افراد، عوائل، مؤسسات حكومية وغير حكومية) وبالتالي اتاحة الفرصة لكل الأطراف بالاستفادة من جودة الخدمات المقدمة في هذا المشروع.

6- الكلمات الافتتاحية

المدفوعات الرقمية، الخدمات المالية، الرقمنة، جودة الخدمة، مشروع حسابي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

محتويات البحث

المبحث الأول: منهجية البحث

1- مشكلة البحث

تتركز مشكلة البحث في عدم قيام الدوائر الحكومية بالاهتمام بقياس جودة الخدمة المالية الأمر الذي انعكس على صيغة الأداء هذه في تقديمها للخدمة المالية، ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- هل هناك مقاييس ومعايير مستخدمة لقياس جودة الخدمة من وجهة نظر العاملين في المحاسبة.

2- هل هناك وعي كامل من قبل المواطنون عن أهمية خدمات المالية الالكترونية.

3- هل المواطنون لديهم ثقة بالخدمات المالية الالكترونية.

4- هل يمتلك الدوائر المعنية المتطلبات اللازمة لتطبيق مشروع حسابي.

2- أهداف البحث

تهدف الدراسة الحالية الى تحقيق مجموعة من الاهداف وكما يلي:

1 تسليط الضوء على ماهية جودة الخدمات المالية (الرقمنة المالية).

2 التعرف على اهم ابعاد جودة الخدمات المالية (الرقمنة المالية).

3 مدى إدراك عينة البحث لمفهوم مشروع حسابي.

4 محاولة إيجاد وسائل لسد الفجوات.

5 معرفة مدى الاختلاف بين وجهات نظر الزبائن والعاملين حول متطلبات جودة الخدمة المالية المقدمة في مشروع حسابي.

3- اسئلة البحث

يسعى البحث الحالي للإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هي متطلبات جودة الخدمات المالية الالكترونية المقدمة من مشروع حسابي؟
2. ما هي ابعاد جودة خدمات التكنولوجيا المالية الواجب توفرها؟
3. ما هي متطلبات نجاح الموسسات الحكومية في تطبيق مشروع حسابي؟

4- فرضيات البحث

في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة الحالية واستقراء الدراسات السابقة، تم صياغة فرضيتين رئيسيتين وكما يلي:

الفرضية الرئيسية الاولى:

هناك اختلاف من وجهة نظر المحاسبين والمستخدمين في المؤسسات الحكومية لخدمات مشروع حسابي

الفرضية الرئيسية الثانية

تتباين عينة البحث في فهم و تطبيق مشروع حسابي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5- مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث الدوائر العاملة في محافظة دهوك والكليات في جامعة دهوك، والتي يبلغ عددها حوالي 50 دائرة، اما عينة الدراسة فقد شملت 35 مديرية وكلية من مجتمع البحث منها (دائرة البلدية، ومديرية البلديات، مديرية الضريبة، مديرية التربية، مديرية الكمارك، وجميع الكليات في جامعة دهوك).

6- أدوات جمع البيانات والمعلومات

تم استخدام استمارة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الاولية لآراء عينة من المحسابين في الدوائر الحكومية في محافظة دهوك لجمع البيانات المتعلقة بالجانب التطبيقي للبحث، بينما تم الاعتماد على الكتب النظرية والدراسات العلمية المنشورة في الدوريات الاجنبية والعربية المرموقة لدعم مشكلة البحث ولتكوين الاطار النظري للبحث الحالي.

7- حدود البحث

لكل بحث يجب ان تتحدد بحدود ومنها:

1. الحدود الزمانية: من شهر أيلول ٢٠٢٣ الى شهر حزيران 2025
2. الحدود المكانية: محافظة دهوك
3. الحدود الموضوعية: جودة الخدمات المالية، مشروع حسابي

8- الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام متوسطات الإجابات لنتائج فرز الاستمارات المكملة والبالغة عددها 81 استمارة وحسب مقياس ليكرت الخامسي، وتم الاعتماد على حزمة SPSS وبرنامج Excel لتحليل بيانات متغيرات الدراسة من خلال اختباري علاقة الارتباط بطريقة Spearman Matrix بين ابعاد جودة متطلبات خدمات مشروع حسابي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: تطور الرقمنة (المدفوعات الرقمية)

تعتمد التكنولوجيا المالية كظاهرة معاصرة في مجال التمويل على ثلاث موجات من تطورات التكنولوجيا الرقمية.

1- مدفوعات التكنولوجيا المالية القائمة على الإنترنت (المدفوعات الإلكترونية):

ومن الممكن أن تقوم وسائل الدفع القائمة على الإنترنت، أو المدفوعات الإلكترونية، بمعالجة المعاملات الكبيرة دون الخضوع للقيود البنيوية التي تفرضها الأموال المحمولة عبر الهاتف المحمول. يمكن لهذا النوع من منصات التكنولوجيا المالية معالجة معاملات أكبر بكثير، بناءً على شبكة الإنترنت والرقمنة. وهناك تطبيقان شائعان لمدفوعات التكنولوجيا المالية القائمة على الإنترنت نناقشهما في هذا القسم هما المدفوعات عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تم تطوير تطبيقات الدفع عبر الإنترنت كوسيلة سهلة لإجراء عمليات الشراء والدفع عبر الإنترنت بعد النمو السريع في التواجد عبر الإنترنت للعديد من الشركات. بالنسبة لعملاء التجزئة، تبدأ عملية الإعداد من خلال موافقة العميل على عقد رقمي. ويتبع ذلك جمع معلومات العملاء رقميًا للتحقق من هويتهم ومعلومات الحساب المالي، مثل الحساب البنكي أو بطاقة الائتمان المستخدمة لإجراء المعاملات. يمكن لأصحاب الحسابات إرسال الأموال إلى الأفراد أو الشركات الذين لديهم حسابات في بنوك مختلفة، في ولايات قضائية مختلفة (التحويلات الدولية)، وبعملات مختلفة.

2- المال المحمول:

الأموال عبر الهاتف المحمول هي حساب دفع على هاتف المستخدم يمكّن المستخدمين من إيداع الأموال وتحويلها وسحبها دون الحاجة بالضرورة إلى امتلاك حساب مصرفي (Jack and Suri, 2011). ولذلك، تختلف الأموال عبر الهاتف المحمول عن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والتي توفر الوصول إلى الحساب المصرفي للمستخدم من خلال الهاتف المحمول. الفكرة وراء الأموال عبر الهاتف المحمول مستوحاة من خدمة البث المدفوعة مسبقًا التي تقدمها شركات الاتصالات، والتي تسمى أيضًا مشغلي شبكات الهاتف المحمول (MNO). وبموجب هذه العملية، يقوم العميل بالدفع مقدمًا مقابل استخدام حد محدد لخدمات الاتصالات مثل إجراء المكالمات والرسائل والبيانات. وقياسًا على ذلك، يتم إنشاء حساب الأموال عبر الهاتف المحمول عندما يدفع العميل نقدًا إلى وكيل MNO مقابل أرصدة - تسمى النقود الإلكترونية - في حساب الأموال عبر الهاتف المحمول الخاص به (مخصومًا منها العمولات والرسوم المرتبطة). يتم تعريف النقود الإلكترونية على أنها مخزن إلكتروني للقيمة النقدية على جهاز تقني دون أن تتضمن بالضرورة حسابا مصرفيا يمكن استخدامه على نطاق واسع لإجراء دفعات إلى كيانات أخرى غير جهة إصدار النقود الإلكترونية (البنك المركزي الأوروبي، 2016).

ويرى الباحثان أن الأموال عبر الهاتف المحمول تمثل نقلة نوعية في الشمول المالي، خاصة للفئات المحرومة من الخدمات المصرفية التقليدية، حيث تتجاوز الحاجة إلى البنية التحتية المصرفية المعقدة وتعتمد على انتشار الهواتف المحمولة الواسع. ومع ذلك، فإن نجاح هذه المنظومة يتطلب بيئة تنظيمية محكمة تضمن حماية المستهلك وأمان المعاملات، إلى جانب تعزيز الثقة المجتمعية في النقود الإلكترونية كبديل موثوق للنقد التقليدي. كما أن الدور المحوري لوكلاء شبكات الهاتف المحمول يستدعي وضع معايير صارمة لاختيارهم وتدريبهم ومراقبة أدائهم لضمان استدامة الخدمة وجودتها، لا سيما في البيئات ذات البنية التحتية الهشة كما هو الحال في العراق وإقليم كوردستان.

3- المال الرقمي:

تم تطوير أشكال مختلفة من الأصول الرقمية الجديدة في مجال التكنولوجيا المالية، وبعضها يتمتع بميزات شبيهة بالمال تتنافس مع وسائل الدفع التقليدية، مثل النقد والودائع المصرفية (Adrian & Mancini-Griffoli, 2021). نناقش تطورين رئيسيين في مجال التكنولوجيا المالية: الأموال الرقمية وأصول التشفير.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

النقود الرقمية، كما يوحي اسمها، هي وسيلة دفع موجودة رقميا، وبالتالي يمكن استخدامها كوسيلة رقمية للدفع ومخزن للقيمة، وغالبًا ما تكون مرتبطة بعملة وطنية. ميزة التواجد على منصة رقمية تتغلب على القيود المفروضة على النقد والشيكات. هناك ثلاثة أشكال شائعة للنقود الرقمية هي العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC)، والمال الإلكتروني، والعملات المستقرة (صندوق النقد الدولي، 2021أ).

ثانياً: مفاهيم الرقمنة

تهدف عملية قياس الجودة في الخدمات إلى تحقيق التميز في أداء الأنشطة المتعلقة بتقديم الخدمة والى تحقيق الملائمة وتعددية مفهوم الجودة الفعلية المدركة من قبل المستفيدين. وتشمل عملية والقياس الابعاد معايير يمكن إن تشكل صفات للجودة حسب نوع الخدمة ونوع النشاط المؤدي من قبل مقدم الخدمة، وعلى العموم فإن الجوانب أو المحاور التي يمكن اتخاذها ابعاد القياس الجودة في الخدمات تشمل مدى توفر الأجهزة والمواصفات الجودة ذات التقنيات الحديثة وجوانب خاصة بالمستلزمات المادية للمنظمة والتسهيلات ومدى توفيرها للراحة المطلوبة والمظهر العام لتلك المرافق المادية، ومحاور مدى توطيد العلاقة مع المستفيد ومدى توفر المعرفة الخيرة لدى مقدمي الخدمات تم اعتماد مقياس أطلق عليه تسمية Zeithamlوهو عبارة عن سلسلة من المقاييس المتكاملة والمترابطة المعرفة رأي المستهلك بما يتوقعه من أداء في الخدمةSERVQVAL المقدمة له من منتجها وعلى وفق عدد من الخصائص وبعبارة أخرى إن هذا المقياس المتعدد الابعاد يقوم على أساس معرفة الفجوة بين ما يدركه المستهلك من الخدمة وما يتوقعه.

استنتج (Alsharari & Ikem, 2023) أن أنظمة المحاسبة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات مرتبطة ارتباطا وثيقا؛ كل منهما يؤدي إلى الآخر. تساعد عملية التفاعل بين أنظمة المحاسبة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات على التعرف والتعرف على الديناميكيات التي ظهرت بينهما. إن العلاقات بين تكنولوجيا المعلومات وديناميكيات المحاسبة الرقمية على المستويين التنظيمي والمحاسبي المتأصل هي علاقات متكررة وذات اتجاهين، حيث يتشابك المفهومان بشكل لا ينفصم.

قدرة المدفوعات الرقمية على تحقيق نتائج أفضل للحكومات، الشركات، والأفراد - بما في ذلك تعزيز الشمول المالي - إحدى قصص النجاح من العصر الرقمي. تعد المدفوعات عنصرا أساسيا في كيفية قيام الحكومات بتحويل الأموال واستلامها موارد؛ ومع ذلك، الطريقة التي يتم بها سداد هذه المدفوعات، وكيف يمكن تقديم المزيد منها على نحو فعال - في كثير من الأحيان لا يتم تعميمه في الإدارة المالية العامة (PFM) على الرغم من والحقيقة هي أن العديد من الفوائد المباشرة الناجمة عن الرقمنة الفعالة للمدفوعات متطابقة مقارنة بتلك المتوقعة تقليديًا من أنظمة إدارة المالية العامة القوية. كما أن رقمنة المدفوعات تحقق ذلك لا توفر الحل السحري لحل مشاكل إدارة المالية العامة؛ لذلك لا بد من الاقتراب منه بطريقة متكاملة، مع قيادة قوية من الوكالات المركزية، بما في ذلك وزارة التمويل، لاستغلال أوجه التآزر بين العديد من أنواع المدفوعات المختلفة التي يسهلها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

خلصت دراسة (Cangiano, Gelb, and Goodwin-Groen,2019) العلاقة بين رقمنة المدفوعات وإدارة المالية العامة، بينما ناقشت دراسة (Deborah and, Iris and, Ileana, 2021) هذه الدراسة الوضع الحالي والاتجاهات المستقبلية للبحث في مجال الرقمنة والمحاسبة في الخدمات العامة. من خلال مراجعة منهجية للأدبيات، تم اجراء دراسة في 232 بحث منشورة بين عام 1998 والربع الأول من عام 2020. ويتم تحليل هذه الدراسات بالنظر إلى الآثار المترتبة على الرقمنة المتزايدة في المجال العام على (1) إنتاج البيانات، (2) استهلاك البيانات، و (3) آثارها اللاحقة. بناءً على هذا التحليل، تم تحديد قضايا المساءلة الرقمية الحاسمة الناشئة التالية وسبل البحث المستقبلية ذات الصلة: إمكانية المساءلة الحوارية والأفقية ومتعددة المراكز؛ وعدم وضوح أدوار المساءلة وحدودها؛ الأهمية المتزايدة لعمليات الترجمة وأدوار المترجمين - والحاجة إلى ضمان المساءلة في مثل هذه الترجمات؛ الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر للعدالة الاجتماعية والآثار الشمولية للرقمنة.

تستفيد مدفوعات التكنولوجيا المالية من المنصات الرقمية الكبيرة لسد الثغرات في نظام الدفع التقليدي. لقد قطعوا خطوات كبيرة في زيادة الوصول إلى خدمات الدفع في العديد من البلدان حول العالم. وفي الوقت نفسه، مثل أي ابتكار، تتعرض نماذج الدفع الجديدة للمخاطر في بيئة عملها. نقوم بمراجعة نماذج الدفع الرئيسية للتكنولوجيا المالية (الأموال عبر الهاتف المحمول، والدفع عبر الإنترنت، والأموال الرقمية) ونناقش المخاطر التشغيلية والمالية بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها. ثم نستكشف كيف يمكن للإدارة المالية العامة (PFM)، وخاصة مدفوعات الخزانة وتحصيل الإيرادات غير الضريبية، الاستفادة من مدفوعات التكنولوجيا المالية من خلال تقديم أمثلة لتطبيقات التكنولوجيا المالية المبكرة في بلدان مختلفة ومناقشة تحديات دمجها في القطاع العام. ويمكن أن يحقق استخدام التكنولوجيا المالية في المالية العامة فوائد مختلفة - بما في ذلك تعزيز الشفافية المالية، وتحسين تخطيط الميزانية وتنفيذها، وتحديث إدارة النقد - إذا تم تعزيز القدرات المؤسسية والتكنولوجية للقطاع العام وتخفيف المخاطر بشكل كاف.

المكونات الأساسية للتحويل الرقمي :(Kane et al, 2015)

1. تقنيات الرقمنة: مثل الانترنت وأجهزة المحمول والطابعات ثلاثية الابعاد والبيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي.
2. الاستراتيجية الرقمية: هي مجموعة العمليات التنظيمية والاهداف والقضايا التي تتعلق بالتحول الرقمي.
3. القدرات التنبؤية والتحليلية: يمكن للمؤسسة الاستفادة من البيانات المتاحة لها بوجود الرقمة مما يسهل لها اتخاذ قرارات صحيحة بعد اجراء التحليل اللازم لهذه البيانات.
4. رقمنة العملاء وعلاقاتهم: يتمثل هذا البعد بجميع النواحي المتعلقة بعلاقات العملاء ومدى تأثير التقدم التكنولوجي الرقمي على هذه العلا قات.
5. الثقافة والناس: يشكل التعامل مع الثقافة المجتمعية السائدة تحدياً رئيسياً للمؤسسات أثناء التحول الرقمي، نظراً لتأثيرها الكبير على تشكيل المواقف والسلوكيات المرتبطة بالأداء التنظيمي.
6. نماذج الاعمال الرقمية الجديدة: ان المنظمات التي تتمتع بنضج رقمي يمكن ان تقوم بأنشاء نماذج اعمال جديدة تنافسية، اذ ان التقنيات الرقمية المتكاملة تمكن المنظمات من تطوير عروضها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يرى الباحثان أن المكونات الأساسية للتحول الرقمي في العراق وإقليم كوردستان تواجه فجوات كبيرة بين المتطلبات النظرية والواقع العملي. فعلى مستوى تقنيات الرقمنة، لا تزال البنية التحتية التكنولوجية محدودة وتقتصر على الإنترنت والهواتف المحمولة، بينما تغيب التقنيات المتقدمة كالبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي عن معظم المؤسسات الحكومية بسبب محدودية الموارد المالية وضعف الاستثمار في التكنولوجيا. أما الاستراتيجية الرقمية، فيلاحظ الباحثان غياب رؤية واضحة وخطط تنفيذية محددة على المستوى المؤسسي، حيث تتم معظم مبادرات الرقمنة بشكل عشوائي ومتفرق دون تنسيق مركزي أو أهداف قابلة للقياس، مما يؤدي إلى هدر الموارد وتكرار الجهود. وفيما يخص القدرات التنبؤية والتحليلية، فإن المؤسسات العراقية والكوردستانية تفتقر إلى الكوادر المتخصصة في علوم البيانات والتحليل الإحصائي المتقدم، كما أن معظم البيانات المتوفرة غير منظمة وغير مهيكلة بشكل يسمح بالاستفادة منها في صنع القرارات الاستراتيجية. وعلى صعيد رقمنة علاقات العملاء، يرى الباحثان أن العلاقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية لا تزال تقليدية وتعتمد على المعاملات الورقية والزيارات الشخصية، مع ضعف واضح في قنوات التواصل الرقمية التفاعلية وغياب منصات متكاملة لإدارة علاقات المواطنين إلكترونياً. ويشكل البُعد الثقافي والإنساني التحدي الأكبر، إذ تواجه مبادرات التحول الرقمي مقاومة ثقافية ومجتمعية نابعة من ضعف الثقة بالتكنولوجيا، والتخوف من فقدان الوظائف، ومحدودية المهارات الرقمية لدى الموظفين والمواطنين، فضلاً عن غياب برامج التدريب والتوعية الشاملة.

ثالثاً: مفاهيم جودة الخدمات

1- مفهوم جودة الخدمة

حظي مفهوم الجودة باهتمام واسع من الأفراد والمنظمات على اختلاف أنشطتها، مما أدى إلى تنوع تعريفاتها. تُعرّف الجودة عموماً بأنها قدرة المنتج أو الخدمة على تلبية احتياجات ومتطلبات العملاء وإشباع رغباتهم عند الاستخدام، وهي درجة المطابقة للمعايير والمواصفات المطلوبة. رغم كونها مفهوماً غير ملموس، إلا أنها حقيقة واضحة تتميز بعدم وجود حدود نهائية لتطويرها وتحسينها.(علوان، 20:2005).

2- ابعاد الجودة:

إن مفهوم جودة الخدمة يستخدم لأشياء عدة حيث نجد بعض المديرين يستخدم المفهوم ليعني كيف يتم التعامل مع الزبون، في حين ينظر إليها بعض الأخر كحصيلة كلية وليس كجزء يتعلق بنقاط الزبون، وفي هذا الاتجاه يمكن تقديم وتحديد ابعاد جودة الخدمة من وجهات نظر عدد من الكتاب وكالاتي: ويشير (اللامي والبياني ،2008،587) الى انها تشمل الاتي:

أ- المعولية: إي الموثوقية.

ب- سرعة الاستجابة: إي تلبية طلبات الزبائن وتقديم الخدمات لهم.

ت- الكفاءة: امتلاك المهارات والمعرفة المطلوبة لأداء الخدمة.

ث- مدخل التقاربية وسهولة الاتصال.

ج- الاحترام.

ح- المصداقية.

خ- المعرفة للزبون: الفهم إي بذل الجهود لفهم حاجات الزبائن.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ومن وجهة نظر (Kotler,2020,344-349) فإن ابعاد الجودة تتمثل بالاتي:

أ- سرعة التسليم (Time): الوقت الذي ينتظره الزبون من اجل الحصول على خدمة معينة.

ب- دقة التسليم (Timelines): قدرة المنشاة في تقديم الخدمات في الوقت المناسب الزبائن.

ت- التعامل :(Courtesy) في المنشآت الخدمية هناك تماس مباشر بين مقدم الخدمة والزبائن، وعليه ينبغي على مقدم الخدمة ان يتعامل بلطف مع الزبائن وبناء علاقات مبنية على الود والاحترام من اجل جذبهم وكسب عطفهم تجاه المنشاة.

ث- التناسق (Consistency): إن يقدم الخدمات بنمط واحد لكل زبون.

ج- سهولة المنال (Convenience): سهولة الحصول عليها.

ح- الدقة (Accuracy) : القدرة في انجاز الخدمة بالصورة المطلوبة منذ اللحظة الأولى.

خ- الاستجابة (Responsiveness): قدرة الإدارة والعاملين والتفاعل مع المشاكل غير المتوقعة التي تحصل داخل المنشاة وإيجاد الحلول السريعة والمناسبة معها.

ويرى الباحثان أن أبعاد جودة الخدمة التي حددها اللامي والبياني تشكل إطاراً شاملاً لتقييم الأداء الخدمي، إلا أن التطبيق الفعلي يتطلب ترجمة هذه الأبعاد إلى مؤشرات قياس كمية ونوعية قابلة للتطبيق في البيئة الحكومية العراقية. كما أن نجاح هذا الإطار يعتمد على التكامل بين جميع الأبعاد وعدم التركيز على بُعد واحد على حساب الأخرى، مع ضرورة مراعاة الخصوصية الثقافية والمجتمعية للمواطن العراقي عند تصميم معايير الجودة وآليات تقديم الخدمات المالية الإلكترونية.

3- أهمية الجودة:

للجودة أهمية إستراتيجية كبيرة سواء على مستوى المستهلكين أو مستوى الشركات أو على المستوى الوطني للبلاد إذ أنها تمثل أحد أهم العوامل الأساسية التي تحدد حجم الطلب على منتجات الشركة، ويمكن تناول هذه الأهمية كما يأتي (المحياوي،2006-32،33) (علوان،2005،32-30):

أ- سمعة المنظمة:Company Reputation

تكتسب المنظمة سمعتها المتميزة من خلال التزامها الثابت بتقديم منتجات عالية الجودة، والذي ينعكس في شبكة علاقاتها القوية مع الموردين والمجهزين، بالإضافة إلى الاستثمار في خبرات ومهارات العاملين لديها، مع التركيز المستمر على تطوير منتجات تتماشى مع توقعات واحتياجات عملائها. وحيث أن المنتجات المتخصصة عالية الجودة تشكل الأساس لبناء هذه السمعة المتميزة، فإن التحسين المستمر لمعايير الجودة يمكّن المنظمة من ترسيخ مكانتها في السوق وتعزيز قدرتها التنافسية أمام المنظمات الأخرى العاملة في نفس القطاع الصناعي.

ب- المسؤولية القانونية للجودةProduct Responsibility :

تزداد باستمرار عدد المحاكم التي تتولى النظر والحكم في قضايا منظمات تقوم بتصميم منتجات أو تقديم خدمات غير جيدة في إنتاجها أو توزيعها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- المنافسة العالميةGlobal Competition :

في ظل البيئة التجارية الدولية شديدة التنافسية، تلعب التطورات السياسية والاقتصادية دوراً محورياً في تشكيل آليات وأوقات تبادل المنتجات عبر الأسواق العالمية. وفي عصرنا الحالي الذي يتسم بثورة المعلومات وتسارع وتيرة العولمة، تبرز الجودة كعنصر استراتيجي حاسم يسعى لتحقيقه كل من المنظمات والمجتمعات على حد سواء، ليس فقط كوسيلة لضمان القدرة على المنافسة في الساحة الدولية، بل أيضاً كمحرك أساسي لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل ورفع مستوى الأداء الاقتصادي العام.

- خصائص الخدمات

الخدمة تختلف عن السلعة في خصائصها من حيث عدم الملموسة والتلازمية مع البائع وتغايرا لخواص وتذبذب الطلب. يواجه تسويق الخدمات في الوقت الراهن تحديات متخصصة تختلف عن تلك التي تصاحب تسويق السلع المادية، حيث تتأثر استراتيجيات تسويق الخدمات بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ذات التأثير الجوهري على فعاليتها. ويتطلب الأمر ضمان التطوير المنهجي للخدمات الجديدة وفقاً لمعايير منطقية مدروسة، بما يكفل تكوين صورة ذهنية إيجابية ومتميزة لدى العملاء تعكس جودة وقيمة الخدمات المقدمة. (كورتل،2009، 89).

وقد اتفق مجموعة من الكتاب والباحثين في مجال الخدمات بأن سمات وخصائص الخدمات لا تخرج في كل الأحوال عن الخصائص الآتية:

1. اللاملموسيةIntangibility .

إن ابرز ما يميز الخدمة عن السلعة إن الخدمة غير ملموسة بمعنى انه ليس للخدمة وجود مادي. وتتميز الخدمات بطبيعتها اللاملموسية، حيث يتم إنتاجها واستهلاكها في الوقت ذاته عند الحاجة إليها، وذلك على عكس السلع المادية. ومن الناحية التطبيقية، فإن عمليتي الإنتاج والاستهلاك تحدثان بشكل متزامن ومتلازم. وتنتج عن خاصية اللاملموسية هذه صعوبات جوهرية في إمكانية معاينة أو فحص أو تجربة الخدمة مسبقاً قبل اتخاذ قرار الشراء. وبعبارة أخرى، فإن المستفيد من الخدمة يفتقر إلى القدرة على إصدار أحكام مبنية على تقييم حسي ملموس من خلال الحواس، مما يجعل عملية اتخاذ القرار تعتمد على عوامل أخرى غير التجربة المباشرة. (كورتل، 2009، 91).

2. التلازمية (عدم الانفصال) Inseparability .

تعرف بانها درجة الترابط بين الخدمة ذاتها وبين الشخص الذي يتولى تقديمها وعليه يمكن القول: إن درجة الترابط اعلى بكثير في الخدمات مقارنةبالمنتجات الصناعية أو السلع الاستهلاكية (الجيوسي والطائي ،2010، 14) .ترتبط الخدمة عموماً بعملية الاستهلاك.

3. عدم التجانس:inconsistency.

تتسم الخدمات بطبيعة متغيرة وغير متجانسة، حيث تعتمد جودتها بشكل أساسي على مهارات مقدم الخدمة وأسلوبه، بالإضافة إلى ظروف الزمان والمكان التي تُقدم فيها، مما يؤدي إلى تباين في مستوى الخدمة حتى عندما يقدمها نفس الشخص في مناسبات مختلفة. هذا التباين الطبيعي يجعل من المستحيل توحيد معايير تقديم الخدمات أو تنميطها، إذ أن كل تجربة خدمية تحمل خصائصها المميزة، الأمر الذي يدفع العملاء للاستعانة بآراء الآخرين وتجاربهم السابقة كمرجع مهم في عملية اختيار مقدم الخدمة الأنسب. (كورتل ،2009، 93).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4. الزوالية(الهلاكية): Perishability

تختلف الخدمات عن السلع من حيث أنه لا يمكن تخزينها. فإن منتج الخدمة الذي لايستطيع أن يبيع كل إنتاجه في الفترة الحالية لاتتوفر لديه فرصة ترحيل إنتاجه في سنة لاحقة. حيث إن العديد من الخدمات تتميز بأنها تباع أولا، ثم يتم إنتاجها ثانيا، ثم استهلاكها ثالثا.

5. الملكيةOwnership :

تتميز الخدمات عن السلع المادية بعدم إمكانية انتقال ملكيتها للمستفيد. فبينما يستطيع مشتري السلع امتلاكها بالكامل وتخزينها أو بيعها لاحقاً، يقتصر دور متلقي الخدمة على الاستفادة منها شخصيا لفترة محددة دون امتلاكها، حيث يدفع مقابل المنفعة المؤقتة التي يحصل عليها وليس مقابل امتلاك الخدمة ذاتها.

(كورتل،2009،96).

ويرى الباحثان أن خصائص جودة الخدمات المالية في العراق وإقليم كوردستان تعاني من قصور واضح في الموثوقية والاستمرارية والأمان، نتيجة ضعف البنية التحتية التكنولوجية وانقطاع الإنترنت والكهرباء، إضافة إلى غياب أنظمة الحماية الإلكترونية المتقدمة. كما تفتقر واجهات الخدمات إلى سهولة الاستخدام والتصميم الودي الذي يراعي التنوع اللغوي والثقافي، فضلا عن الازدواجية في الأنظمة المالية بين الحكومة الاتحادية والإقليم. ويخلص الباحث إلى ضرورة تبني استراتيجية وطنية شاملة تتضمن تطوير البنية التحتية، وبناء القدرات البشرية، وتحديث التشريعات، وتوحيد معايير الجودة بين المؤسسات المالية الاتحادية والإقليمية لتعزيز ثقة المواطنين وتحسين مستوى الخدمات المقدمة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي

اولا: وصف الافراد المبحوثين:

انسجاما مع توجيهات البحث يتم توزيع استمارة الاستبانة على الافراد المبحوثين المتمثلين بالمحسابين في الدوائر الحكومية والجامعات في مدينة دهوك، وقد بلغ عدد الاستمارات الموزعة (81) استمارة على الافراد ذوي العلاقة بالموضوع إي إن نسبة الاستجابة كانت(100%) من مجموعة الاستمارة الموزعة.

الجدول (2)

وصف إفراد المبحوثين

توزيع افراد المبحوثين حسب	المستوى	عدد التكرارت	
		تكرار	النسبة%
الجنس	ذكر	28	34.6
	انثى	53	65.4
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	10	12.3
	مابين 5-10 سنوات	15	18.5
	اكثر من 10 سنوات	56	69.2
العمر	اقل من 25	0	0
	مابين 25-30	14	17.3
	اكثر من 31	67	82.7
التحصيل الدراسي	اعدادية	11	13.6
	دبلوم فني	27	33.3
	بكالوريوس	40	49.4
	دراسات عليا	3	3.7
حالة الزوجية	اعزب	19	23.5
	متزوج	60	74
	اخرى	2	2.5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على فرز نتائج برنامج Spss النسخة 23

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وفما يأتي وصف تفصيلي للأفراد المبحوثين من حيث:

1. الجنس: يشير الجدول (2) إن اغلب الافراد المبحوثين هم من العنصر الانثى إذ بلغت نسبتهم 65.4% من مجموع الكلي للأفراد العينة.
2. العمر: يوضح الجدول (2) إن اكثر فئة عمرية ظهور هي الفئة (الثالثة) (اكبر من 31 سنة). حيث بلغت نسبتهم هذه الفئة (82.7%) من الافراد المبحوثين.
3. التحصيل الدراسي: يتبين لنا من النسب الواردة في الجدول (2) إن نسبة حاملي شهادة بكالوريوس بلغت (49.4%) وهذا يدل على ان العاملين في هذه الوحدات يحملون شهادات جامعية متعلقة بالعمل الوظيفي.
4. الحالة الاجتماعية: يتبين لنا من النسب الواردة في الجدول (2) إن نسبة(متزوج) بلغت (74.1%) أما (اعزب) فقد بلغت (23.5%) (والاخرى) بلغت (2.5%) وهذا يفسر استقرارهم الاجتماعي.

ثانيا: تشخيص آراء المبحوثين حول ابعاد جودة خدمات مشروع حسابي

1- اجابات العينة حول بعد سهولة الوصول

تشير النتائج الوارد في الجدول(3) إلى إن اجابات المبحوثين على بعد سهولة الوصول من خلال موشراته (X1-X2) تميل باتجاه اعلى نسبة اتفاق (65.4% و 63%) على التوالي في حين بلغت نسبة عدم الأتفاق على هذه المؤشرات (8.6% و12.3%) حيث يشير هذه المؤشرات (على توفر الخدمات (المعاملات المالية) بشكل مستمر و تتيح الخدمات المقدمة في مشروع حسابي معرفة جميع الخدمات الالكترونية الاخرى المقدمة) ويبين الجدول(3) إن اعلى نسبة اتفاق لعينة البحث كانت على الموشر (X1) تتوفر الخدمات (المعاملات المالية) بشكل مستمر. وبلغت نسبة الأتفاق على هذا المؤشر(إما اقل نسبة اتفاق فكانت على المؤشر. (X4) وقد بلغت نسبة (43.2%) و هذا يدل يتفهم العاملون في إدارة مشروع حسابي لاحتياجات المستخدمين ويسعون الى تحقيقها. . واقل نسبة عدم التفاق لعينة البحث (x5) وقد بلغت نسبة (4.9%) و الذي يشير الى (تعد جودة خدمات الرقمنة التي يقدمها مشروع حسابي مناسبة).

الجدول (3)

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد سهولة الوصول

البعد	الرمز	مقاييس الاستجابة										الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
		أتفق بشدة		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق بشدة			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
سهولة الوصول	X1	7	8.6	53	65.4	12	14.8	7	8.6	2	2.5	3.69	0.846
	X2	8	9.9	51	63	10	12.3	10	12.3	2	2.5	3.65	0.911
	X3	7	8.6	44	54.3	22	27.2	8	9.9	-	-	3.62	0.784
	X4	12	14.8	35	43.2	26	32.1	7	8.6	1	1.2	3.62	0.888
	X5	8	9.9	36	44.4	33	40.7	4	4.9	-	-	3.59	0.738

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على فرز نتائج برنامج Spss النسخة 23.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2-اجابات العينة حول بعد سهولة الاستخدام

تشير النتائج الواردة في الجدول(4) إلى إن إجابات المبحوثين حول هذا المتغير من خلال موشراتها (x6-x12) وبين الجدول (4) إن اعلى نسبة اتفاق لعينة البحث كانت على الموشر (X11) حيث بلغت (56.8%) وتشير إلى إن العينة ترى يقدم مشروع حسابي مساعدة سريعة لتوجيه المستخدمين لحل المشكلات وبلغت اقل نسبة الاتفاق على المؤشر (x8) ب (43.2%) و الذي يشير إلى ان يقدم مشروع حسابي المساعدة الفورية لتسهيل العمليات للمستخدمين ، وقد بلغت اعلى نسبة عدم الاتفاق على المؤشر (X6) اذ بلغت(8.6%) الذي يدل سهولة التسجيل والدخول الى بوابة مشروع حسابي.اما اقل نسبة عدم الاتفاق كان على المؤشر (X12) الذي يشير بأن اللغة المستخدمة في الموقع الالكتروني يجب ان تتسم بالوضوح.

الجدول (4)

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد سهولة الاستخدام

البعد	الرمز	مقاييس الاستجابة										الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
		أتفق بشدة		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق بشدة			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
سهولة الاستخدام	6X	11	13.6	43	53.1	19	23.5	7	8.6	1	1.2	3.69	861.0
	7X	6	7.4	41	50.6	28	34.6	5	6.2	1	1.2	57.3	774.0
	8X	12	14.8	35	43.2	29	35.8	4	4.9	1	1.2	53.6	.8390
	9X	12	14.8	43	53.1	23	28.4	3	3.7	-	-	3.79	737.0
	10X	11	13.6	44	54.3	20	24.7	4	4.9	2	2.5	3.72	855.0
	X11	16	19.8	46	56.8	12	14.8	5	6.2	2	2.5	3.85	0.896
	X12	18	22.2	42	51.9	20	24.7	1	1.2	-	-	3.95	0.723

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على فرز نتائج برنامج Spss النسخة 23.

3-اجابات العينة حول بعد توفير الوقت

تشير النتائج الواردة في الجدول(5) إلى إن إجابات المبحوثين حول هذا المتغير من خلال موشراتها، حيث يبين ان (X13) تميل باتجاه الاتفاق بنسبة (51.9%) و التي تشير الى التساؤل يساهم خدمات مشروع حسابي في انجاز المعاملات المالية بشكل مستمر وبين الجدول (5) إن اقل نسبة الاتفاق لعينة البحث كانت على الموشرين (X15,X16) على التوالي اذ بلغت كانت (40.7%) حيث يشير المؤشرين الى انه يتم الرد على الاستفسارات في وقت قصير ، بينما المؤشر (X16) يشير الى ان يستطيع المستخدم ان يحصل على الخدمة من اول مرة ،وبلغت اعلى نسبة عدم الاتفاق على المؤشر X16) يشير الى ان يستطيع المستخدم ان يحصل على الخدمة من اول محاولة و بواقع (12.3%) ، اما اقل نسبة عدم الاتفاق لعينة البحث كانت على الموشر (X14) كانت (4.9%) حيث يشير المؤشر إلى يتم الحصول الى خدمات مشروع حسابي دون تأخير.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول(5)

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد توفير الوقت

البعد	الرمز	مقاييس الاستجابة										الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
		أتفق بشدة		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق بشدة			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
توفيرالوقت	X13	16	19.8	42	51.9	16	19.8	5	6.2	2	2.5	3.80	0.914
	X14	18	22.2	30	37	25	30.9	4	4.9	4	4.9	3.67	1.037
	X15	10	12.3	33	40.7	29	35.8	8	9.9	1	1.2	3.53	0.882
	X16	9	11.1	33	40.7	24	29.6	10	12.3	5	6.2	3.38	1.044
	X17	12	14.8	35	43.2	26	32.1	5	6.2	3	3.7	3.59	0.946
	X18	19	23.5	35	43.2	17	21	7	8.6	3	3.7	3.74	1.034

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على فرز نتائج برنامج Spss النسخة 23.

4-اجابات العينة حول بعد الامان

تشير النتائج الواردة في الجدول(6) إلى إن إجابات المبحوثين حول هذا المتغير من خلال موشراتها تميل بان اعلى نسبة الاتفاق كان على مؤشر (X20) اذ بلغت (60.5%)، حيث يشير المؤشر إلى إن استعمال خدمات مشروع حسابي يجب ان يوفر اتصالات دائمة مع شركات مالية او مصارف لأداء عمليات او معاملات يومية، في حيث بلغت اقل نسبة الاتفاق على المؤشر (X22) ب (39.5%) والتي تدل على خدمة الرقمنة المقدمة من قبل مشروع حسابي توفر الحماية لمعلوماتي عن تعاملاتي المالية، وكانت نسبة عدم الاتفاق لهذين المؤشرين (11.1%) ، في حين إن اقل نسبة عدم الاتفاق لعينة البحث على الموشر (X19) كانت (6.2%) والتي يشير اشعر بالامان عند استخدام مشروع حسابي لمعاملاتي المالية لأنه يتم التدقيق في ملفات كل المتعاملين ويتم وضع اشارة (Verified) اي تم التحقق منها على كل الحسابات الشخصية بحيث تكون مرتبطة مع جواز السفر او البطاقة الوطنية النافذة.

الجدول(6)

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الامان

البعد	الرمز	مقاييس الاستجابة										الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
		أتفق بشدة		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق بشدة			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
الامان	19X	15	18.5	41	50.6	17	21	5	6.2	3	3.7	3.74	0.959
	20X	6	7.4	49	60.5	15	18.5	9	11.1	2	2.5	3.59	0.877
	21X	11	13.6	42	51.9	17	21	8	9.9	3	3.7	3.62	0.969
	22X	14	17.3	32	39.5	25	30.9	9	11.1	1	1.2	3.60	0.944
	23X	12	14.8	45	55.6	17	21	6	7.4	1	1.2	3.75	0.845

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على فرز نتائج برنامج Spss النسخة 23.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5-اجابات العينة حول بعد السرية

تشير النتائج الواردة في الجدول(7) إلى إن إجابات المبحوثين حول هذا المتغير من خلال موشراتها من (X24) الى (X28) تميل ان اعلى نسبة اتفاق كانت في مؤشر (X24) وبلغت (54.3%) ،و التي تشير الى التساؤل (يتعامل مشروع حسابي مع معلوماتي بسرية عند استخدام خدمات الرقمية) وبين الجدول (7) إن اقل نسبة الاتفاق لعينة البحث كانت على الموشر (X27) كانت (42%) حيث يشير المؤشر إلى إن خدمات الرقمنة المقدمة في مشروع حسابي لا تسمح باساءة استخدام المعلومات الشخصية، ،بينما ،وبلغت اعلى نسبة عدم الاتفاق في مؤشر (X28) نسبة (8.6%) والذي يشير يحتفظ الى ان إدارة مشروع حسابي بسجلات رسمية وملفات دقيقة ويمكن الرجوع اليها بسرعة ، وبلغت اقل نسبة عدم الاتفاق لعينة البحث كانت على الموشر (X27) كانت (2.5%) حيث يشير إلى إن خدمات الرقمنة المقدمة في مشروع حسابي لا تسمح باساءة استخدام المعلومات الشخصية.

الجدول(7)

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد السرية

البعد	الرمز	مقاييس الاستجابة										الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
		أتفق بشدة		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق بشدة			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
السرية	24X	18	22.2	44	54.3	14	17.3	5	6.2	-	-	3.93	0.803
	5X2	16	19.8	41	50.6	21	25.9	3	3.7	-	-	3.86	0.771
	26X	16	19.8	38	46.9	24	29.6	3	3.7	-	-	3.83	0.787
	27X	17	21	34	42	27	33.3	2	2.5	1	1.2	3.79	0.847
	28X	16	19.8	37	45.7	21	25.9	7	8.6	-	-	3.77	0.870

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على فرز نتائج برنامج Spss النسخة 23.

ويرى الباحثان من خلال نظر الى الجانب التطبيقي للبحث ان مشروع حسابي هو مشروع يقدم الخدمات بشكل مستمر كما ويتيح للمستخدمين معرفة جميع الخدمات الالكترونية المقدمة، كما ان الخدمات الالكترونية تعد سهلة الاستخدام من قبل المستخدمين من حيث التسجيل والدخول الى النظام ويقدم ايضاً المساعدة الفورية للمستخدم، كما انه يعد من الخدمات السريعة الذي يلبي احتياجات المستخدمين بوقت قصير وبالنسبة للامان فان المستخدم يرى بأنه مشروع يمتاز بالأمان من حيث المعملات المالية وتوفير حماية لمعلومات الستخدمين ويمتاز ايضاً بالسرية لان المعلومات الشخصية للمستخدمين يتم التعامل معها بسرية تامة ولايستخدم بأساءة كما ويمكن الرجوع اليها بسهولة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولا: الاستنتاجات

1- التحول الرقمي ضرورة عصرية لا محال لها، لذلك يجب على الحكومات، المؤسسات، منظمات الاعمال، المنظمات غير الحكومية، العوائل والافراد التأقلم مع الابداعات المالية الجديدة التي انخرطت في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين في كل مرافق الحياة على مستوى العالم.

2- على الرغم من التأخر في تهيئة بيئة الرقمة والتحول الى الاعمال والخدمات الرقمية في العراق بشكل عام وفي إقليم كوردستان بشكل خاص، الا ان المبادرة المتعلقة بالتحول الرقمي في بعض مشاريع حكومة الإقليم وخاصة الكابينة التاسعة قد افرزت ظلالها على بعض مرافق الخدمات الحكومية في الإقليم ومنها مشروع رقمة تسجيل الشركات والكيانات التجارية والمهنية في نافذة واحدة ضمن وزارة التجارة والتي يتم ادارتها ضمن موقع Business.digital.gov.krd كنافذة واحدة للخدمات المقدمة والتي قلصت وقت الحصول على الموافقات الى أيام فقط.

3- ونستنتج بأن عملية الرقمنة وبشكل خاص مشروع حسابي سيكون له آثار إيجابية كثيرة على مستوى الحكومة، منظمات الاعمال، العوائل والافراد على حد سواء، حيث من المؤمل بتكملة رقمنة حسابات كل موظفي وحاصلي الاستحقاقات في الإقليم بنهاية سنة 2024، حيث وصلت عدد الحسابات المكملة الى 200,000 حساب في منتصف شهر كانون الثاني لسنة 2024.

4- يتبين من نتائج المستحصلة عليها بأن هناك استعداد من قبل الكادر الإداري والمحاسبين بالتحديد على تبني وتنفيذ آليات وتطبيقات مشروع حسابي من اجل مواكبة الدول المتقدمة في مجال رقمنة المبادلات المالية الحكومية والتي تساهم في تقليل الفساد وزيادة الشفافية والافصاح والتي تعتبر من ركائز حوكمة القطاع العام والتي كانت من المهام رئيسية للكابينة التاسعة لحكومة الإقليم.

5- تبين من نتائج البحث بأن بعد سهولة الوصول سيوفر المواطنين بالحصول على الاستحقاقات المالية في أي وقت او مكان أي (24/7) وتكلفة قليلة جدا.

6- تبين من متطلبات جودة الخدمات المقدمة في مشروع حسابي يجب ان تتميز بسهولة الاستخدام ولا تحتاج الى معرفة واسعة بمجال التكنولوجيا وبذلك تعد نقطة إيجابية لمشروع حسابي.

7- سيوفر جودة الخدمات المقدمة في مشروع حسابي بيئة أكثر امانة نظرا للجاهزية التكنولوجية الممتازة من قبل الجهات المجهزة للأساسيات الرقمية والالكترونية والتي تم الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.

8- بما ان الخدمات المقدمة في مشروع حسابي ستكون لها قاعدة بيانات حكومية مشفرة ومتعلقة بخصوصيات المستخدمين (الموظفين) وهذا سيوفر السرية والخصوصية لمعلوماتهم والتي بدورها سيخلق ثقة وجو من الأمان لدى المتعاملين.

9- يؤكد الباحثان أن نماذج الأعمال الرقمية الجديدة تكاد تكون معدومة في القطاع الحكومي العراقي، حيث تستمر المؤسسات بتطبيق نماذج عمل تقليدية عتيقة دون محاولات جادة للابتكار أو إعادة هندسة العمليات بما يتناسب مع المتطلبات الرقمية. ويخلص الباحثان إلى أن تفعيل هذه المكونات في السياق العراقي والكوردستاني يتطلب إرادة سياسية حقيقية، واستثمارات ضخمة في البنية التحتية والموارد البشرية، وإصلاحات تشريعية وإدارية شاملة، مع إيلاء اهتمام خاص لتغيير الثقافة المؤسسية والمجتمعية نحو التقبل والتبني الفعلي للتحول الرقمي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: المقترحات

1- بما ان مشروع حسابي يهدف لتقليل الاعتماد على استخدام النقد، لذلك نقترح بعدم تجهيز أجهزة سحب النقد بعدد كبير ضمن الشبكة المستهدفة والبالغة 1000 جهاز على مستوى الإقليم، لانه بالنهاية وبعض سنوات سيكون من المحتوم إزالة هذه الأجهزة والتي قد تكلف الحكومة بنصبها وصيانتها وازالها عشرات المليارات من الدنانير العراقية.

2- ان تقوم الحكومة بتوفير التطبيقات الالية على الاجهزة الذكية اجل سهولة الوصول استغلال الوقت للحصول على الخدمات الالية للمواطنين.

3- زيادة نشر الوعي بين المواطنين وموظفي الدولة حول اهية شروع حسابي.

4- عمل دورات تدريبية من قبل الجهات المعنية في وزارة المالية للمحاسبين العاملين في مجال الرواتب في الدوائر الحكومية من اجل اعدادهم للعمل وفق برنامج مشروع حسابي بشكل كفوء.

5- يوصي الباحثان بأنه من الضرورة بمكان تطبيق اعلى المعايير المتعلقة ب Cybersecurity لأنه بيانات المئات الالاف من الموظفين والمستخدمين ستكون عرضة للخطر والتداول.

6- يوصي الباحثان بربط هذه المنظومة بالمبادلات المالية للمؤسسات الأخرى أيضا (القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية) بما ستساهم في إنجاح المشروع بشكل اكبر لانه اقتصاد الدولة تتكون من شبكة من المبادلات المالية القائمة من (افراد، عوائل، مؤسسات حكومية وغير حكومية) وبالتالي اتاحة الفرصة لكل الأطراف بالاستفادة من جودة الخدمات المقدمة في هذا المشروع.

المرفقات

1- خطوات تسجيل في مشروع حسابي https://myaccount.gov.krd/en/

2- استمارة الاستبانة

1- خطوات تسجيل في مشروع حسابي https://myaccount.gov.krd/en/

1. قم بإعداد هويتك

من أجل التحقق من هويتك أثناء تسجيل البرنامج، يُطلب من الموظفين العموميين إظهار إحدى مجموعتي الهوية الأصليتين التاليتين (لا تُقبل النسخ) في يوم التسجيل:

الخيار الأول: بطاقة الهوية الوطنية مع بطاقة المعلومات، ويجب تقديم كلا الوثيقتين.

الخيار الثاني: هوية الاحوال المدنية مع الجنسية العراقية (او حاليا تم جمعها في البطاقة الوطنية) مع بطاقة المعلومات، يجب تقديم جميع الوثائق الثلاث.

2. قم بتكملة التسجيل

- سيتم التسجيل في البرنامج في المكان المحدد في التواريخ المحددة مسبقًا (حسب جدول الإعداد).
- في تلك التواريخ، سيكون وكلاء حسابي متاحين في الموقع لمساعدة المستفيدين على التسجيل في البرنامج.
- سيقومون بالتحقق مرة أخرى من هوياتك، وإدخال معلوماتك في النظام، والإجابة على أي أسئلة قد تكون لديك بخصوص البرنامج.

3. التحقق من التسجيل

خلال عملية تحصيل الرواتب التالية، سيكون الموظفون متواجدين في الموقع للتأكد من حالة تسجيل المستفيدين لتشجيع التسجيل.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4. استحصال البطاقة المصرفية

بمجرد أن يقوم البنك الخاص الذي تختاره بمعالجة بياناتك وفتح حساب لك بنجاح، فإنه سيصدر لك بطاقة خصم جديدة معترف بها دوليًا تسمح لك بسحب النقود من أي ماكينة صراف آلي عبر إقليم كردستان العراق في أي وقت. وسيتم إبلاغك على الفور عندما تكون البطاقة جاهزة للاستلام. ما عليك سوى إحضار بطاقة هوية معك عندما تذهب لاستلامها! توفر الشراكات النظام البيئي الحيوي لتعزيز المدفوعات والخدمات الرقمية، بما في ذلك حلول الدفع والامتثال التنظيمي والعروض الجذابة والمزيد.

جدول (1)

خدمات مشروع حسابي مع أنواع العمولات

ت	الوصف	نوع الدفع	العمولة
1	عمولة فتح الحساب	مرة واحدة	بدون مقابل
2	عمولة إدارة الحساب	شهري	بدون مقابل
3	عمولة تعبئة الراتب	شهري	2,000 دينار عراقي
4	عمولة تأمين البطاقة المصرفية ل ثلاث سنوات	شهري	500 دينار عراقي
5	عمولة اعادة اصدار بطاقة متضررة	مرة واحدة	15,000 دينار عراقي
6	عمولة اعادة اصدار بطاقة مسروقة او ضائعة	مرة واحدة	15,000 دينار عراقي
7	عمولة سحب الأموال من ماكنة الصرف الآلي للمصرف التابع لحسابي	حسب العملية	بدون مقابل
8	عمولة سحب الأموال من ماكنة الصرف الآلي للمصرف التابع لحسابي الى من ماكنة الصرف الآلي لمصرف آخر	حسب العملية	0.4%مع اقل عمولة من 1,000 دينار
9	عمولة التسوق الإلكتروني	حسب العملية	بدون مقابل
10	عمولة الشراء من مواقع البيع	حسب العملية	بدون مقابل
11	عمولة التحويل ما بين فروع المصرف	حسب العملية	بدون مقابل
12	اصدار بطاقة مدين	مرة واحدة	بدون مقابل
13	عمولة اصدار رقم السري جديد لمن ماكنة الصرف الآلي	حسب العملية	بدون مقابل
14	ضمان اصدار بطاقة مدين لمدة 3 سنوات	مرة واحدة	35,000 دينار
15	الصيرفة الالكترونية	شهري	بدون مقابل
16	التطبيق الالكتروني	شهري	بدون مقابل
17	كشف الحساب الالكتروني	شهري	بدون مقابل
18	تنبيهات الرسائل القصيرة عن طريق الموبايل	شهري	بدون مقابل
19	خدمات الزبائن	شهري	بدون مقابل

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (2)

البنوك التي اشتركت في مشروع حسابي رسميا

ت	اسم البنك
1	مصرف جيهان
2	مصرف الاقليم التجاري RT
3	مصرف بغداد
4	البنك الاسلامي العراقي
5	بنك الوطني العراقي
6	المصرف التجاري العراقي TBI
7	بنكBBAC
8	بنك التنمية الدوليIDB

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

حكومة إقليم كوردستان – العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دهوك

كلية الإدارة والاقتصاد

م/ الإستبانة

السيد المحاسب/ة المحترم /ة...

تحية طيبة...

تمثل هذه الاستمارة جزءاً من مشروع بحث بعنوان (**تشخيص متطلبات جودة خدمات مشروع حسابي: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المحاسبين في عدد من الدوائر الحكومية في محافظة دهوك**)، وذلك استكمالا لمتطلبات مشروع بحث علمي ، وتعد مشاركتكم ذات اثر ايجابي في اخراج هذا المشروع بالمستوى العلمي المطلوب. علماً بأن اجابتكم ستكون سرية وللغايات العلمية فقط (وسوف تعتمد هذه الدراسة على مقياس Likert الخماسي بوصفها بدائل القياس وهي: ((1) لا أتفق بشدة (2) لا اتفق (3) غير متأكد (4) أتفق (5) أتفق بشدة)).

الباحثان

أ.م. د. شفان احمد محمد

م.م. سانا سمكو كريم

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الفقرة الاولى: المعلومات الأولية عن المستجيب على الاستبانة: فضلاً ضع علامة (√) امام العبارة التي تلائمك.

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐
2. **الحالة الزوجية:** أعزب ☐ متزوج ☐ أخرى ☐
3. **العمر:** اقل من 25 سنوات ☐ ما بين 25-30 سنة ☐ اكبر من 31سنة ☐
4. عدد سنوات الخدمة في وظيفة المحاسبة:
5. التحصيل العلمي:

الفقرة الثانية: متطلبات (جودة خدمات مشروع حسابي): فضلاً ضع علامة (√) أمام كل عبارة وفق رأيك الشخصي:

جودة الخدمات : درجة وفاء المنتج لاحتياجات ورغبات المستخدمين عند الاستخدام.

مشروع حسابي: هو عملية تحصيل موظفي القطاع العام لرواتبهم وتحسين الامن المالي، وتزويد المستهلكين بامكانية الوصول

الى مجموعة واسعة من المنتجات المالية بما في ذلك حسابات التوفير.

ت	العبارة	اتفق بشدة 5	اتفق 4	محايد 3	لا اتفق 2	لا اتفق بشدة 1
اولا	سهولة الوصول					
1	تتوفر الخدمات (المعاملات المالية) بشكل مستمر					
2	تتيح الخدمات المقدمة في مشروع حسابي معرفة جميع الخدمات الالكترونية الأخرى المقدمة					
3	توجد صفحة خاصة على شبكة الانترنت لمشروع حسابي					
4	يتفهم العاملون في إدارة مشروع حسابي لاحتياجات المستخدمين ويسعون الى تحقيقها					
5	تعد جودة خدمات الرقمنة التي يقدمها مشروع حسابي مناسبة					
ثانيا	سهولة الاستخدام					
1	سهولة التسجيل والدخول الى بوابة مشروع حسابي					
2	يساعداستخدام الخدمات الرقمية المقدمة من مشروع حسابي على انجاز العديد من المعاملات اليومية					
3	يقدم مشروع حسابي المساعدة الفورية لتسهيل العمليات للمستخدمين					
4	أستطيع الحصول على معلومات مفيدة من خلال استخدام مشروع حسابي					
5	يعتبر استخدام الخدمات الرقمية المقدمة من مشروع حسابي سهل					
6	يقدم مشروع حسابي مساعدة سريعة لتوجيه المستخدمين لحل المشكلات					

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

7	تتميز اللغة المستخدمة في مشروع حسابي بالوضوح					
ثالثا	توفير الوقت					
1	يساهم خدمات مشروع حسابي في انجاز المعاملات المالية بشكل اسرع					
2	يتم الحصول على خدمات مشروع حسابي دون تأخير					
3	يتم الرد على الاستفسارات في وقت قصير					
4	يستطيع المستخدم ان يحصل على الخدمة من اول محاولة					
5	هناك استجابة فورية لطلب المستخدمين					
6	يمتاز مشروع حسابي بسرعة الاستجابة والتحميل					
رابعا	الأمان					
1	اشعر بالأمان عند استخدام مشروع حسابي لمعاملاتي المالية لانه يتم التدقيق في ملفات كل المتعاملين ويتم وضع إشارة Verified (تم التحقق منها) على كل الحسابات الشخصية بحيث تكون مرتبطة مع جوار السفر او البطاقة الوطنية نافذة					
2	استعمال خدمات مشروع حسابي يوفر اتصالات دائمة مع شركات مالية او مصارف لأداء عمليات او معاملات يومية					
3	اشعر بالامان عند تقديم معلوماتي الشخصية في مشروع حسابي					
4	خدمة الرقمنة المقدمة من قبل مشروع حسابي توفر الحماية لمعلوماتي عن تعاملاتي المالية					
5	الخدمة المالية آمنة في أنجاز المعاملات المالية في مشروع حسابي					
خامسا	السرية					
1	يتعامل مشروع حسابي مع معلوماتي بسرية عند استخدام خدمات الرقمية					
2	تتوفر سرية للمعلومات التي يقدمها الزبون لمشروع حسابي					
3	الخدمات المالية المقدمة من قبل مشروع حسابي لا تسمح للآخرين بالاطلاع على معلوماتي الشخصية					
4	خدمات الرقمنة المقدمة في مشروع حسابي لا تسمح بإساءة استخدام المعلومات الشخصية					
5	يحتفظ إدارة مشروع حسابي بسجلات رسمية وملفات دقيقة ويمكن الرجوع اليها بسرعة					

شاكرين تعاونكم معنا...

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دور البراعة الاستراتيجية في تعزيز استدامة التحول الرقمي دراسة استطلاعية لاراء عينة من الهيئات التدريسية في جامعة كركوك

ا.م.د هشام عبدالله حمد
جامعة كركوك -كلية الادارة والاقتصاد
hisham.abdullah@uokirkuk.edu.iq

ا.م.د وسام سامي جبار
الجامعة التقنية الشمالية / الكلية التقنية الحويجة
wisam_sami@ntu.edu.iq

المستخلص

تعد البراعة الاستراتيجية من اهم متطلبات العصر الحالي لما لها من اهمية استراتيجية في عالم يسوده التحول التقني نحو تنافسية مستدامة اذا انها تسم في تعزيز التحول الرقمي في جميع المنظمات وخاصة التعليمية منها كونها السلاح الامثل في الوقت الحال بما يسهمها في استدامة هذا التحول من خلال استكشاف الفرص واستغلالها عن طريق التقنية المتطورة يهدف البحث الى معرفة دور البراعة الاستراتيجية بأبعادها (استكشاف الفرص- استغلال الفرص) في تعزيز استدامة التحول الرقمي بأبعاده (استخدام التكنولوجيا – خلق القيمة- التغيرات الهيكلية) اذ تمحورت مشكلة الدراسة(مامدى تبني الجامعة لأبعاد البراعة الاستراتيجية في تعزيز التحول الرقمي المستدام فيها ؟),اذ تم اختيار جامعة كركوك كمجتمع ميدانياً للدراسة واستخدمت الاستبانة كإدة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات التي اعدت لهذا الغرض وتمثل عينة الدراسة لعدد من الهيئات التدريسية في جامعة كركوك والبالغ عددهم (80) تدريسيا ولغرض تحقيق أهداف الدراسة وفرضياتها تم وضع مخططاً افتراضياً حددت من خلاله طبيعة العلاقات المنطقية بين متغيرات الدراسة وابعادها، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من أجل بلوغ النتائج، واعتمدت الدراسة مجموعة من الوسائل الإحصائية لتحليل الاختبار الخاصة بأهداف الدراسة وفروضها، وخرجت الدراسة بجملة من النتائج التي جاءت مطابقة لفرضياتها كان من أهمها: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البراعة الاستراتيجية واستدامة التحول الرقمي وعلى المستوى الكلي وهذا ما يعزز قدرة الهيئات التدريسية من تبني استدامة التحول الرقمي عن طريق استكشاف الفرص البيئية المتاحة واستغلالها وفق قدراتهم وامكاناتهم في إطار تحسين المستوى التعليمي في توصلت الدراسة الى اهم المقترحات ضرورة تشجيع إدارة الجامعات على تبني أساليب رقمية فعالة لتوثيق المعلومات وتحديثها لتعزيز متطلبات المستفيدين من الخدمات وتقديم مخرجات تعليمية قادرة على مواكبة متطلبات السوق العصرية..

الكلمات المفتاحية البراعة الاستراتيجية- التحول الرقمي- جامعة كركوك

Abstract

Strategic agility is one of the most important requirements of the current era, given its strategic importance in a world dominated by technological transformation towards sustainable competitiveness. It contributes to enhancing digital transformation in all organizations, especially educational ones, as it is the optimal weapon at the present time, contributing to the sustainability of this transformation by exploring and exploiting opportunities through advanced technology. The research aims to understand the role of strategic agility, with its dimensions (exploring opportunities - exploiting opportunities) in enhancing the sustainability of digital transformation, with its dimensions (using technology - creating value - structural changes). The study problem revolved around (to what extent does the university adopt the dimensions of strategic agility in enhancing its sustainable digital transformation?). The University of Kirkuk was chosen

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

as the field community for the study, and a questionnaire was used as the primary tool for collecting data and information prepared for this purpose. The study sample represents a number of teaching staff at the University of Kirkuk, numbering (80) teachers. To achieve the study's objectives and hypotheses, a hypothetical plan was developed through which the nature of the logical relationships between the study variables and their dimensions was determined. The researchers used the descriptive analytical approach to achieve the results. The study adopted a set of methods. The statistical analysis of the test was conducted to analyze the study's objectives and hypotheses. The study yielded a set of results that were consistent with its hypotheses, the most important of which was: the existence of a significant correlation between strategic agility and the sustainability of digital transformation at the aggregate level. This enhances the ability of faculty members to embrace the sustainability of digital transformation by exploring available environmental opportunities and exploiting them according to their capabilities and potential within the framework of improving the educational level. The study reached the most important proposals: the need to encourage university administrations to adopt effective digital methods for documenting and updating information to enhance the requirements of service beneficiaries and provide educational outcomes capable of keeping pace with the requirements of the modern market.

Keywords: Strategic Agility - Digital Transformation - University of Kirkuk

محتويات البحث

اولا: مشكلة الدراسة

تتنافس منظمات الاعمال في مختلف بيئات العالم اليوم من اجل البقاء والنمو في ظل دوامة التنافس العالمي, ونظراً لما يشهده العالم من ازدياد التحديات وسرعة التغيير في انظمة المعلومات وتطوراتها التكنولوجيا الحديثة والتوجه الجديد القائم على المعرفة والرقمنة, مما قد فرض على المنظمات سواء كانت خدمية ام انتاجية في السعي الى تبنيها استراتيجيات فعالة قادرة على استكشاف الفرص واستغلالها استغلالا امثل كونها السلاح التنافسي للبقاء والنمو, فضلا عن ذلك فان استكشاف المعرفة الجديدة وتطبيقها يعد عاملا مهما في تجديد المعرفة القائمة وتطويرها وذلك عن طريق تبني تطبيق التحول الرقمي واستدامته بوصفه ضرورة حتمية في ظل متطلبات التنافس العالمي وهذا يضمن لها البقاء والنمو وتحسين الاداء والتي نستطيع عن طريقها استغلال الفرص واستثمارها, اذ ان تبني المنظمات للتطبيقات التحول الرقمي الا ان هناك معوقات تبني تطبيق هذا التحول الرقمي على الرغم من وجود العديد من الفوائد التي يمكن ان يحرزها هذا التطبيق فتكمن مشكلة الدراسة في تبني هذا المفهوم وخاصة في بيئة متغيرة وديناميكية التغيرات وتعزيز فرص الحصول على النتاج العلمي لها فتكمن مشكلة البحث في الية تطبيق الرقمنة في المنظمات التعليمية وتعزيز فاعليتها كونها المتطلب الاساسي في نجاح عملياتها التعليمية نحو الزبائن, اذ ان مشكلة البحث تكمن في التساؤل التالي مامدى تبني الجامعة لأبعاد البراعة الاستراتيجية في تعزيز التحول الرقمي المستدام فيها ؟ اي ان تبني هذا المفهوم للتحول الرقمي المستدام وهذا ما يميز براعتها الاستراتيجية في الوصول الى استكشاف الفرص واستغلالها بالشكل الذي يسهم في نجاحها وما يضمن لها التنافسية في العالم الذي يسوده التطور التكنولوجي والتحول نحو الرقمنة العالمية وهذا تسعى اليه المنظمات التعليمية من الوصول اليه.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

اهمية الدراسة : تبرز اهمية الدراسة في ضوء التطرق الى تعظيم تبني الجامعة لقدراتها الاستراتيجية في اطار تعزيز التحول الرقمي وذلك عن طريق براعتها الاستراتيجية ولمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة والقدرة على الكيفية في استكشافها للفرص واستغلالها سعيا منها لخلق فرص جديدة قادرة في الحصول على ميزة تنافسية مستدامة, وبذلك تعد هذه الدراسة امتداداً علمياً رصيناً لشريان الحياة البحثي الذي يعد الرافد الاساس والغني للمنظمات في تبني المستحدث منها في اطارها التعليمي بهدف تكيفها وتأقلمها مع التطورات العلمية التي تسند وتؤسس استمراريتها في المجال المعرفي, وعن طريق ذلك يمكن ايجاز أهمية الدراسة على وفق المجالات الاتية:

تقديم إطار نظري عن متغيرات الدراسة (البراعة الاستراتيجية بأبعادها) و(التحول الرقمي المستدام) فضلاً عن بناء قاعدة رصينة يمكن الاستفادة منها عملياً ونظرياً لإثراء دراسات مستقبلية. وكذلك عن طريق الربط بين متغيرات الدراسة والتي تساعد على رفد المكتبات العراقية والعربية بالاسهام المعرفي والاستباقي في مجال ربط العلاقة بين تلك المتغيرات.

اهداف الدراسة: تهدف الدراسة بصورة رئيسة لمعرفة العلاقة بين البراعة الاستراتيجية والتحول الرقمي ومدى قدرة المنظمة المبحوثة على تعزيز تبني التحول الرقمي واستدامته من اجل تحسين قدرتها على استكشافها للفرص واستغلالها بالشكل الذي يحقق اهدافها , اذ تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الآتي.::

1. استعراض المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة والمتمثلة بـ(البراعة الاستراتيجية, التحول الرقمي) والتأطير النظري لها، في إطار رسم صورة فكرية لإعداد إطار نظري فيما يخص الربط بين متغيرات الدراسة ومتغيراتها وكذلك توضيح العلاقة بينهما كتراكم معرفي يضاف إلى الأدبيات المطروحة في هذا المجال.
2. تأصيل العلاقة المنطقية بين متغيرات الدراسة الرئيسة والفرعية, وبما يتحقق عن طريق تمحيص وفحص التراكمات المعرفية الخاصة بالمتغيرات واستخلاص ما يؤسس البناء الفكري والمفاهيمي الذي يدعم ويعزز هذه العلاقة منطقياً.
3. تحديد واقع ابعاد الدراسة في الجامعة المبحوثة وقياسها وتفحّص اسبقيات اعتمادها على مستوى عينة الدراسة حصراً, فضلا عن معرفة مدى تبنيها لابعاد البراعة الاستراتيجية والتحول الرقمي ومواكبة احدث التطورات البيئية في مجال التعليم وبما يسهم في تحسين اداء المنظمة.
4. قياس وتشخيص طبيعة العلاقة والتأثير بين متغيرات البراعة الاستراتيجة والتحول الرقمي في الميدان المبحوث.
5. تقديم مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات اعتمادا على مايمكن تحقيقه من نتائج الجانب الميداني بالشكل الذي يعزز من اداء الجامعة المبحوثة والخاصة ايضا بتطوير عمل الجامعات وصولاً إلى تعزيز التحول الرقمي عن طريق تبني ابعاد البراعة الاستراتيجية

المخطط الفرضي للدراسة:

تتطلب المعالجة المنهجية لمشكلة الدراسة في ضوء إطارها النظري ومضامينها الميدانية، تصميم مخطط افتراضي كما في الشكل الاتي والذي يشُير إلى العلاقة المنطقية بين متغيرات الدراسة وابعادها تعبيراً عن التساؤلات المقترحة في مشكلة الدراسة وأهدافها الميدانية الدراسة سعيا للوصول الى الحلول المبدئية لمشكلة الدراسة الشكل (1)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

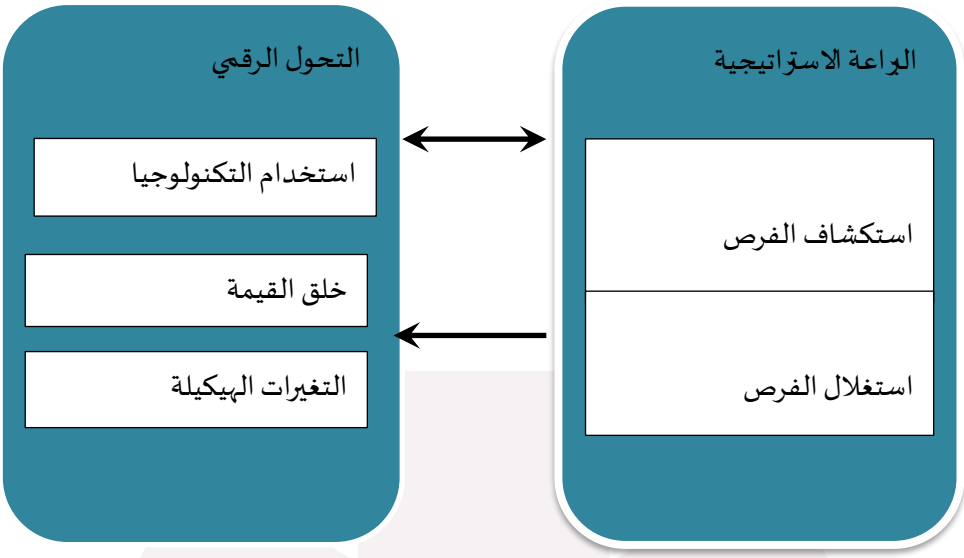

الشكل (1) مخطط الدراسة الفرضي

فرضيات الدراسة :

تماشياً مع مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهداف الدراسة واختبار مخططها فقد اعتمد الباحثان على مجموعة من الفرضيات الرئيسة والفرعية والتي تعد اجابة مؤقتة للتساؤلات المقدمة والمعبرة عن مشكلة الدراسة، اذ تضمنت تلك الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة الاولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البراعة الاستراتيجية والتحول الرقمي على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد الفرعية في الجامعة المبحوثة.

الفرضية الرئيسة الثانية: هنالك علاقة تاثير ذات دلالة معنوية بين البراعة الاستراتيجية والتحول الرقمي على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد الفرعية في الجامعة المبحوثة.

الدراسات السابقة.:

اولا: البراعة الاستراتيجية

دراسة (السنجري, 2020)

تاثير الذكاء الاخلاقي للقائد في تعزيز البراعة الاستراتيجية من خلال تقنيات الهندسة النفسية– دراسة تحليلية لاراء عينة من اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الاهلية العاملة في محافظة بابل) تهدف هذه الدراسة الى تحديد طبيعة علاقات التأثير والارتباط بين الذكاء الاخلاقي للقائد والبراعة الاستراتيجية عن طريق تقنيات الهندسة النفسية على مستوى الجامعات والكليات الأهلية في محافظة بابل ولتحقيق ذلك تم الاعتماد في قياس الذكاء الأخلاقي للقائد على ابعاده الاساسية (النزاهة ، المغفرة ، المسؤولية ، والتعاطف) في حين تم قياس البراعة الاستراتيجية عن طريق البعدين الاساسيين

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

هما (الاستراتيجية الاستكشافية ، والاستراتيجية الاستغلالية) عن طريق تقنيات الهندسة النفسية التي اعتمدت على ابعادها الثمان (المرونة-الارتكاز- الاستنباط- النمذجة – الفروق الفردية – القيادة – تأسيس العلاقة – التعزيز العاطفي والادراكي) وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في عرض موضوعات البحث كما استخدمت الاستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات والمعلومات ، وقد تمثلت العينة بـ(200) عضو من اعضاء الهيئة التدريسية كما استخدمت مجموعة من الاساليب والادوات الاحصائية في تحليل البيانات والتي تمثلت باختبارات ، التحليل العاملي التوكيدي، الاحصاءات الوصفية ، تحليل ارتباط (Pearson) ، نمذجة المعادلة الهيكلية (Structural Equation Modeling) ، وقد استعملت هذه الاساليب على البرامج الاحصائية (SPSS V 25, Amos V.23).وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها وجود علاقة تأثير مباشرة بين أبعاد الذكاء الأخلاقي للقائد والبراعة الإستراتيجية اذ يتدرج هذا التاثير من أعلى قيمة الى أقل قيمة والتي تمثلت بـ (التعاطف, النزاهة,المسؤولية, والمغفرة) على التوالي مما يدل على قوة العلاقة بين المتغيرين ومدى أهمية تواجدهما في الجامعات لتحقيق النجاح المستمر كما أن قدرة القائد ومدى تمتعه بمستوى عالٍ من الذكاء الاخلاقي يعزز بدوره من مستوى البراعة الاستراتيجية لأعضاء الهيئة التدريسية عن طريق تقنيات الهندسة النفسية.

ثانيا: التحول الرقمي

دراسة(Chen et al.,2024)

Driving forces of digital transformation in chinese enterprises based on machine learning.

القوى الدافعة للتحول الرقمي في الشركات الصينية على اساس التعلم الالي تهدف الدراسة الى استخدام الرقمي بشكل مباشر ومبتكر والية طريقة التعلم الالي ومعرفة الاختلافات والتاثيرات الاساسية للسمات المتعددة الابعاد على التحول الرقمي في الشركات الصينية المدرجة في بورصة الصين للفترة (2010-2020) استنادا الى نظرية التكنولوجيا والتنظيم البيئية اذ تم تحديد الهدف الخاص بها عن طريق الدوافع الرئيسة التي تؤثر على التحول الرقمي مع بيان أي الدوافع تؤثر اكبر على عملية التنبؤ .اذا شمل مجتمع وعينة الدراسة الشركات الصينية التي تعمل في بورصة شنجن وشنغاي للاوراق المالية في الصين للفترة من (2020-2020) اذا بلغت القيمة المقصودة للعينة 8310 حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وكانت ابرز النتائج هي ان النتائج الحتيل الالي للتحول الرقمي بشكل اكبر من الطريقة التقليدية في التحليل والذي يتمتع بقوة تفسيرية عالية للتنبؤ هي (القوة الدافعة الفنية – القوة الدافعة البيئية – القوة الدافعة التنظيمية) بالمقارنة فيما بينهما تبين ان القدرة التنظيمية اعلى تاثيرا في التحول الرقمي هذا ما يعتمد على المديرين التنفيذيين ذات التعلق بالبعد التنظيمي وهذا ما ينعكس ايجابا على التحول الرقمي.

مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة:

1. سعت الدراسات السابقة الى رفد التأطير النظري للدراسة الحالية بتلك المصادر الرصينة والحديثة قدر الإمكان والتي تعد أساسية كأسلوب علمي رصين في كتابة البحث العلمي.
2. اعتمدت العديد من الدراسات السابقة على الاساليب الاحصائية ذات الوصف والتشخيص المتباين في تحليل بياناتها والعلاقات الارتباطية والتأثيرية وقياس كل متغيرات وابعاد الدراسة للوصول الى النتائج الدقيقة والواقعية.
3. يسعى البحث الى تحقيق المزيد من التأطير الفكري والعملي مما يميزها بتنمية الواقع وحل المشكلات التي تواجهه المنظمات وخاصة التعليمية منها في بيئات عراقية يتركز عليها بناء معرفي يعكس واقع العملية التعليمية في العراق.
4. اسهمت الدراسات السابقة على ارفاد الباحثان بالاعتماد على مقاييس علمية رصينة متمثلة بالاستبيانة كمقياس معتمد من لدن اغلب الدراسات في قياس المتغيرات المعتمدة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولا: الإطار النظري

التحول الرقمي:

يشير التحول الرقمي الى المنظمات تبدا بتبني الانظمة الرقمية الحديثة بدلا من كافة الادوات التقليدية الروتينة ويعرف بانه (العملية التي تقوم المنظمة من خلالها بتغيير استراتيجياتها ووظائفها وانشطتها وعملياتها عن طريق تبني التقنيات الرقمية الحديثة التي تسعى نحو تحقيق اهدافها (Theiri & Alareeni, 2023:7) كما عرفه (Teng et al.,2022:2) بانه عملية تنشيط المنظمة لقدرتها على الاستجابة للتغيرات البيئية من اجل تحقيق اهدافها عن طريق التقنيات الرقمية الحديثة فيحين اوضحها (Garcia-Perez et al., 2023:2) بانها الركيزة الاساسية للتقنيات الرقمية التي تستطيع المنظمة من خلالها احداث تغيرات هيكلية في كافة قطاعاتها بما ينسجم مع ابتكاراتها التقنية بالشكل الذي يكسبها ميزة تنافسية مستدامة, اي ان التحول الرقمي هو عملية استخدام التقنيات الرقمية لتحويل كافة العمليات التجارية والتنظيمية ونماذج الاعمال بهدف تحسين الاداء والكفاءة, والابتكار للوصول الى التميز والمنافسة في عالم الاعمال فقد يرى الباحثان بان التحول الرقمي هو الية اعتماد المنظمة على تطوير هيكلها التنظيمي بما ينسجم مع استخدام التقنيات الرقمية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة بغية تعزيز قدراتها الاستراتيجية على تحقيق اهدافها بكفاءة وفاعلية.

اهمية التحول الرقمي:

تشير اهمية التحول الرقمي الى امكانية الاهتمام بالمعرفة ونشرها وجعلها متاحة للجميع من خلال منصات التحول الرقمي اذا ينبع ذلك من خلال قدرة المنظمة على التحكم بالوقت والقدرة على مزامنه الاعمال فتحقيق التميز والانتاجية العالية يكمن عن طريق رقمنه الاعمال واستغلال مفاهيمها (Valdés et al,2021: 5) في حين يرى (Nurmatovich, 2023:256))بان اهمية التحول الرقمي يكمن في رفع انتاجية العمل, وتعزيز الميزات التنافسية للمنظمات, واستحداث فرص ومهن وطرق عمل جديدة, اضافة الى تقليل تكاليف الانتاج.

ابعاد التحول الرقمي

1. **استخدام التكنولوجيا ان** استخدام التكنولوجيا يوضح رؤية الشركات والمنظمات الى الاستخدام الامثل للتكنولوجيا وبالتالي بناء موقفها وطريقة تبني التكنولوجيا الحديثة ومعرفة قدرتها على استغلال هذه التكنلوجيا في تطوير مستقبلها ، كما يتوجب على المنظمات من خلال تصورها عن استخدام التكنولوجيا ان تحدد مسارها المستقبلي فاذا سعت نحو الابتكار والتميز فيتوجب عليها اعتماد معايير تكنولوجية خاصة بها أما اذا أرادت استخدام التكنولوجيا كوسيلة الإنجاز أعمالها فأنها تتبنى معاير التكنلوجيا وبالتالي دمج الدور الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات في المنظمة وطموحها المستقبلي ، وبين (Ciarli et al) 2021 : 2)., ان استخدام التكنولوجيا لا يقتصر على أتمتة العمليات والأنشطة فانه يقوم بجمع وتحليل وتخزن البيانات مما يسهل عملية إعداد التقارير الخاصة بتلك العمليات بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة والابتكار ، ويرى) كحيط ، وأخرون ، 531:2023)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. **خلق القيمة :** يعكس خلق القيمة مدى تأثير التحول الرقمي على العمليات والممارسات التي تنفذها المنظمة مقارنة بمدى تأثيرها على العمل التقليدي السابق وبالتالي يتيح ذلك خيارات إضافية للمستفيدين في اختيار السلع والخدمات ، وقد ساهم في خلق اقتصاد جديد على المستوى الوطني والعالمي مبني على المعرفة والمعلومات (الياسري ، 1364:2024) اي ان التعلم والابتكار ما بين المنظمات والمستفيدين تؤدي إلى خلق القيمة ، يوفر التطور السريع للتكنولوجيا والتقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتحليلات البيانات، للمنظمات قدرة على ابتكار نماذج أعمال جديدة فان هذه التقنيات تعمل على تحسين ورفع الكفاءة التشغيلية مما يؤدي الى تقديم عروض خدمات وبالتالي خلق قيمة جديدة (Sjodin et al) 2021:574., أن مشاركة المستفيدين يعزز القيمة المتحققة من التحول الرقمي من خلال دورهم في تحسين العمليات وتقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية والخدمات.
3. **التغيرات الهيكلية**: عند تبني مصطلح التحول الرقمي فان ذلك يتطلب إجراء تغيرات في هيكلية المنظمة بمعنى وضع الأنشطة الرقمية الجديدة ضمن هيكل المنظمة والضرورة تحديد طبيعة تأثير هذه التغيرات فاذا كان التأثير محدوداً فان الأفضل يكون دمج العمليات ضمن هيكل المنظمة الحالي في حين اذا كان التغير كبيرا وجوهريا فيجب إنشاء هيكلية مستقلة جديدة ، وان التحويل الرقمي يشمل تغير في ثقافة المنظمة بالشكل الذي ينسجم مع هذا التحول (Sabuncu, 20022:105) اي ان التغيرات الهيكلية تتطلب عملية قياس وتقيم القدرات الرقمية الحالية من اجل بناء هيكلية مناسبة لعمليات وأنشطة المنظمة ، وكذلك المهارات والقدرات الخبرة المتراكمة لدى الأفراد بالإضافة إلى استخدام التقنيات الرقمية والبرمجيات وكافة الوسائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف المنظمة وتلبية احتياجات المستفيدين (Zorzetti et al., 2022:11)

ثانيا : البراعة الاستراتيجية : إنَّ واحدة من الافكار الأكثر ديمومة في علم الادارة هي أن نجاح المنظمة على المدى البعيد يعتمد في قدرتها على استغلال قدراتها الحالية مع استكشاف الكفاءات الجديدة بشكل أساسي في ان واحد، وهذان النشاطان لا يمكن السيطرة عليهما في الوقت نفسه، لكن الأبحاث الأكثر حداثة تصف المنظَّمات البارعة بأنَّها القادرة على استغلال الكفاءات الحالية واستكشاف فرص جديدة في وقت واحد وهذا ما ينعكس على البراعة والتي تكمن في مجموعة معقدة من القرارات والفعاليات التي تمكن المنظمة من الاحساس بالفرص الجديدة واستثمارها عن طريق اعادة تخصيص الاصول والموارد التنظيمية لديها. وتعرف البراعة الاستراتيجية بانها هي قدرة المنظمة على استغلال الامكانيات الحالية واشباع حاجات العملاء الحاليين والاسواق الحالية بالاضافة الى البحث عن امكانيات وفرص جديدة وعملاء جدد ودخول اسواق جديدة بهدف تحسين المنتجات والخدمات الحالية اضافة الى ادخال منتجات وعمليات جديدة (جاد الرب واخرون,2021, 259) كما عرفها (Peters, Buijs,2021,4) بانها قدرة المنظمة على متابعة الاستكشاف والاستغلال لتحقيق المزيد من الابتكار الجذري مع الاستفادة من المعرفة الموجودة لديها من خلال التعلم الاستغلالي في حين يرى كل من(الحسناوي, السنجري,2020, 43) بانها مؤشر فعال لبراعة المنظَّمات ومقياس مهم لمهارة وتميز العاملين من غيرهم من خلال استثمار امكانيات المنظمة في مشاريع متنوعة مع التركيز على التكنولوجيا التي تساعد على تحفيز طاقم العاملين وتحقيق نتائج مرضية اذ يرى الباحثان بان البراعة الاستراتيجية هي مرونة المنظمة في قدرتها على تحقيق التوازن بين الاستكشاف والاستغلال في الوقت الذي تنصب معرفتها للموائمة بين قدراتها التكنولوجية ومواردها بالشكل الذي يمكنها من التكيف مع بيئتها الداخلية والخارجية واختيارها لافضل البدائل الاستراتيجية التي تمثل المنظمة افضل تمثيل في ضل معطيات مواردها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

اهمية البراعة الاستراتيجية

تتجسد اهمية البراعة الاستراتيجية في مجموعة من القدرات الديناميكية ذات الاهمية الاستراتيجية بالنسبة للمنظمات العظمى, إذ انها لاتكمن فقط في قدرة الفرد على الاستكشاف والاستثمار او انها مجرد مسالة هيكلية بل انها تعزز قدرة المنظمة على خلق مسار قوي تتجسد فيه ميزتها التنافسية في اداء تلك المنظَّمات (Tinoco,2009,2)كما اوضح (Huang& Chi-Sum,2017,616)ان لها اهمية مركزية في تحقيق ميزتها التنافسية وخاصة للمنظمات التي تميل الى النجاح لانها تشكل القدرة الرئيسة للمنظمات ذات الاداء العالي والتي تحتاج دائما الى استثمار في قدراتها الموجودة واستكشاف قدرات جديدة مما يعزز قاعدتها المعرفية ويعزز ذلك (Awojide,etal,2018,191) بان اهمية البراعة الاستراتيجية ترتبط ارتباطا خاصا بالمنظَّمات ذات التقنية العالية والتي دائما ماتواجه المطالب المزدوجة في الاستكشاف والاستثمار (المنتجات - الخدمات- العمليات) في الوقت ذاته اي انها تنطوي على الانشطة ذات الاولويات الاستراتيجية للعملية التنظيمية .

ويرى الباحثان بان اهميتها تكمن عن طريق المواءمة بين عملياتها الحالية والقدرة على التكيف والتي دائما ماتكون لازمة للتنافس بشكل مؤثر وسط الظروف البيئية المتغيرة, إذ ان تقديم القدرة على الاستجابة ونطاق الاستجابة ذاتها عن طريق ارتباطها بالمقدرات الاستراتيجية ومتابعتها لهدفين مختلفين في الوقت فالاستغلال يمكن المنظمات من زيادة كفاءة عمليات الاعمال اليومية إلى أقصى حد والحفاظ على تنظيمها انسجاماً مع البيئة المتغيرة.

ابعاد البراعة الاستراتيجية

1. **استكشاف الفرص:** ان استكشاف الفرص يشير الى انه احد الابعاد الاساسية للبحث العام والواسع نسبيا لتوسيع المجالات المعرفية لدى المنظمة, والتطلع الى مجالات جديدة وغير مالوفة في اغلب المنظمات, وهذا ما يتمثل في قدرة المنظمة بالتوجه السريع نحو الفرص الجديدة والاستعداد للتكيف معها, وم ذلك مما يطلب قدرة المنظمة في اضافة معرفة جديدة تختلف عن المعرفة الحالية التي تتميز بالبحث والابداع والاختلاف والمرونة وهذا مايشير الى تطوير قدرة المنظمة نحو النمو والتميز لغرض ضمان الفعالية المستقبلية لها عن طريق تشخيص افضل التطبيقات للمعرفة المتحملة والموجودة لديها واستغلالها . (Oehmichen, et al,2017,284) واضاف (Laplume,2010,18)بان الاستغلال لتلك الفرص قد يمنع المنظَّمات أيضاً من الاستجابة بفاعلية للتغيير البيئي وهذا ما يعني بان على المنظمة الانتقال من الكفاءة الساكنة الى الكفاءة الديناميكية ومواكبة تلك التغيرات التي تطرأ في البيئة الخارجية للمنظمات وأيضاً الاستجابة للتغير البيئي الذي يعد امر حتميا لابد منه في ضوء تغيير الارث المعرفي للمنظمة الذي قد يعيق مساراتها عن طريق البحث المستقبلي.

2. **استغلال الفرص:** ويتمثل الاستغلال بقدرة المنظمة على تحسين انشطتها واعمالها على الامد القريب وهذا ما يضمن قدرتها على خلق القيمة لتلك الانشطة التي تلبي احتياجات زبائنها الحاليين والمحتملين في الاسواق, وأيضاً قدرتها على تنمية وتطوير المهارات المعرفية الحالية لديها (الطه والهلالي, 2020, 349) فقد تتم عملية الاستغلال لتلك للفرص عن طريق التغيير المستمر في انشطتها التنظيمية لغرض تحقيق اقصى قدر ممكن من الكفاءة في العمل, وهذا ما يتطلب خلق انشطة ذات قيمة تلبي تلك الحاجات على المدى البعيد (الابراهيمي,2019, 588) اذ ان الإبداع المعاصر لايُعد مجرداً لتصميم منتج معين, وانما هو استكشاف لايجاد طرائق جديدة او تقديم اشياء جديدة للزبائن يتمٌّ استكشافها عن طريق المعرفة الضمنية التي يم اكتسابها عن طريق امتصاصها للمعرفة من قبل المنظَّمات (صالح وسليمان,2020, 114)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثا : العلاقة النظرية بين متغيرات البحث

بهدف استكمال متطلبات البحث لابد لنا من استعراض العلاقة النظرية بين كل من ابعاد ومتغيرات الدراسة بين البراعة الاستراتيجية والتحول الرقمي وما قد يتضمنه هذا المحور من الدراسة, وبحدود اطلاع الباحثان على الأدبيات المعاصرة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة واختبار العلاقات (الارتباطية والتأثيرية) سواء نظرية كانت أم تطبيقية تبين ان اغلب الدراسات ذات الصلة بمتغيرات الدراسة كانت إيجابية في تحقيق وتعزيز المتغير المعتمد لهذه الدراسة (البراعة الاستراتيجية) وذلك تعزيز مجالات أستراتيجية وتنظيمية اخرى منها الأداء المتميز والمعرفة الاستراتيجية والريادية وغيرها من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى المنظَّمات التعليمية المعاصرة الى تحقيقها واستدامتها لمديات زمنية طويلة, وخاصة فيما يتعلق بالتحول الرقمي المستدام عن طريق تحديد دور البراعة في الحصول على التكنولوجيا وربطها بالسعي وراء الاستكشاف والاستغلال المتزامن لمصادر التكنولوجيا الداخلية والخارجية مع أداء تلك المؤسسات التعليمية, (Kurniawana,etal,2020,3-5)وهذا ما اثبت أن المستوى العالي للبراعة اذ يسمح للمؤسسة بموازنة التوترات بين مصادر التكنولوجيا الداخلية والخارجية المعروفة والجديدة وبشكل فعال ، على الاستفادة من البراعة الاستراتيجية بشكلها التكنولوجي, وكذلك اوضحوا بأن استثمار البراعة في البحث والتطوير هو إنشاء معرفة خاصة بالمنظمة تمكنها من فحص وتقييم والاستفادة من المزايا المعرفة المتولدة خارجيًا وهذا ما يبقي المنظَّمات على الاطلاع بأحدث التطورات في مجال التعليم وتسهيل استيعاب التكنولوجيا الجديدة واستثمارها, كما وركز على "القدرة التوافقية" وعدَّها على أنهَّا قدرة المنظمة على "تجميع وتطبيق المعرفة الحالية والمكتسبة" وخاصة بالنسبة لتحولها الرقمي في عالم الاعمال اليوم, مما يسمح للمنظمة من تحديد الآثار والسعي المتزامن للتعلم الداخلي عن طريق البحث والتطوير والتعلم الخارجي وأيضاً التحالفات والمشاريع المشتركة وعمليات الاستحواذ الرقمي لها وفق التطورات العصرية الحالية والمستدامة في عالم الاعمال(Vrontis,etal,.2017:375).

المحور الثالث (الجانب التطبيقي)

دور البراعة الاستراتيجية في تعزيز استدامة التحول الرقمي

اولاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

تم استخدام اختبار (Kolmogorov Smirnov) لضمان موضوعية النتائج من خلال التأكد من أن بيانات الدراسة خالية من المشكلات الإحصائية التي قد تكون تؤثر سلبا على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ويشترط وجود توزيع طبيعي في البيانات لهذا الاختبار، على العكس من ذلك، تنشأ علاقة خاطئة بين المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة، ويفقد الارتباط قدرته على تفسير أو التنبؤ بالحدوث قيد التحقيق، كما هو مبين في الجدول(1).

جدول (1) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

(One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)

ابعاد المتغيرات	Normal Parameters		Test Statistic (Kolmogorov-Smirnov)	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation		
استكشاف الفرص	1.82	0.457	0.131	0.734
استغلال الفرص	1.83	0.463	0.170	0.061
استخدام التكنولوجيا	1.97	0.504	0.171	0.829
خلق القيمة	1.84	0.505	0.189	0.058
التغيرات الهيكلية	1.89	0.492	0.148	0.534

المصدر: إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V.28)

يوضح الجدول (1) أن البيانات موزعة بشكل طبيعي، مع كون نسب التوزيع الطبيعي لجميع الإجابات أكبر من مستوى المعنوية **(0.05)، والمطلوب في المعالجة الإحصائية للدراسة الحالية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: أساليب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

لتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة، تمَّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية ذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة وذلك من خلال:

- (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الدلالة الاحصائية)

أ. حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة اكبر من الوسط الفرضي (3), وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي. وإذا كان الانحراف المعياري للعبارة يقترب من الواحد الصحيح فهذا يدل على تجانس الإجابات بين أفراد العينة.

ب. الانحراف المعياري، من أجل تحديد مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة عن المتوسط الحسابي لكل من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية للدراسة (وكلما اقتربت قيمته من الصفر، كان الانحراف المعياري أقرب إلى الصفر). أكثر تركيزًا على الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

ت. معامل الارتباط (R) هو مؤشر إحصائي يستخدم لتقييم نوع ودرجة الارتباط بين المتغيرات. كلما اقتربت قيمته من القيمة الصحيحة، كلما كان الارتباط أقوى، وكلما اقتربت قيمته من الصفر، كانت العلاقة بين المتغيرات أضعف. تشير العلامة الإيجابية إلى ارتباط إيجابي، بينما تشير العلامة السلبية إلى علاقة عكسية.

ث. معامل التحديد (R2) لتحديد قدرة النموذج على وصف العلاقة بين المتغيرات. كلما اقتربنا من القيمة المناسبة، كان الارتباط أفضل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والمتغير المعدل. نتيجة لذلك، تتحسن القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، والعكس صحيح، حيث تقترب قيمتها من الصفر. هذا يعني أن الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة لم يتم حلها بشكل فعال.

ج. يستخدم اختبار (T) لتقييم تأثير العلاقة بين المتغيرات، ويتم مقارنة القيمة الاحتمالية (Prob) للمعامل المحسوب مع عتبة دلالة تبلغ 5٪. (العوامل ليس لها علاقة ذات دلالة إحصائية). يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من (0.05)، بينما يتم قبول الفرضية البديلة. هذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات قيد النظر.

ثالثاً: وصف وتشخيص خصائص افراد العينة للدراسة:

للتعرف على خصائص أفراد العينة المبحوثة من حيث (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، الشهادة، سنوات الخدمة في الوظيفة، اللقب العلمي)، تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف تلك الخصائص، وكما يلي:

أ- النوع الاجتماعي:

أظهرت نتائج الجدول (2) أن أعلى نسبة من المبحوثين الذين تم اختيارهم من بين العينة حسب النوع الاجتماعي (الجنس) كانت للذكور وبلغت (80.92٪) بينما كانت للإناث (19.08٪). مؤكدا ان غالبية العاملين في مديرية التربية هم من الذكور.

جدول (2) يبين توزيع النوع الاجتماعي (الجنس)

الجنس	ذكر	انثى	المجموع
التكرارات	56	24	80
النسبة المئوية	%0.70	%0.30	%100

المصدر: المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى نتائج التحليل الاحصائي (SPSS V.28)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب- التحصيل العلمي:

تشير النتائج الظاهرة في الجدول (3) ان اعلى نسبة كانت لحملة شهادة ماجستير اذ بلغت (64%) وتليها بنسبة اقل من حملة شهادة دكتوراه ما نسبته (36%) من اجمالي العينة المبحوثة، وهذا يشير الى ان الكادر التدريسي في الجامعة المبحوثة من حملة شهادة ماجستير وهذا يدل على ان الجامعة بحاجة الى تطوير الشهادة بشكل اكثر.

جدول (3) يبين توزيع التحصيل الدراسي

الشهادة	ماجستير	دكتوراه	المجموع
التكرارات	51	29	80
النسبة المئوية	%64	%36	%100

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى نتائج التحليل الاحصائي (SPSS V.28)

ت- الفئة العمر:

تبين نتائج الجدول (4) بأن اعلى نسبة هم من الفئة العمرية (41-50 سنة) التي بلغت (47%)، وتليها ما نسبتهم (25%) من الفئة (50 سنة فاكثر)، واقل نسبة كانت للفئة العمرية (30 سنة فاقل) حيث بلغت نسبتهم (9%)، وهذا النتيجة تشير الى أن العاملين في مديرية تنحصر بين الفئات العمرية (40 سنة و50 سنة فاكثر) بنسبة اجمالية (72%) وتدل على استيعاب الجامعة لتوظيف التدريسين ذات نشاط عالي خبرة وذات فئات عمرية نشطة .

جدول (4) يبين توزيع الفئة العمرية

الجنس	30 سنة فاقل	31- 40 سنة	41- 50 سنة	50 سنة فاكثر	المجموع
التكرارات	7	15	38	20	80
النسبة المئوية	%0.9	%19	%47	%25	%100

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى نتائج التحليل الاحصائي (SPSS V.28)

ث- اللقب العلمي:

تشير النتائج الظاهرة في الجدول (5) ان اعلى نسبة كانت للألقاب العلمية من الفئة مدرس اذ بلغت (38%) وتليها بنسبة اقل من أستاذ مساعد (32%) من اجمالي العينة المبحوثة، وهذا يشير الى ان الكادر التدريسين في الجامعة المبحوثة هم أكثرية من حاملي الألقاب العلمية مدرس واستاذ مساعد.

جدول (5) يبين توزيع القب العلمي

اللقب العلمي	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	المجموع
التكرارات	16	31	26	7	80
النسبة المئوية	%2	%38	%32	%0.8	%100

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى نتائج التحليل الاحصائي (SPSS V.28)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ج- الخدمة الوظيفية:

توضح نتائج الجدول (6) بأن اعلى نسبة جاءت ممن لديهم خدمة الوظيفة (11-15 سنة) حيث بلغت نسبتهم (33%) وتليها ما نسبتهم (28%) ممن لديهم خدمة الوظيفة (16 سنة فاكثر)، وتشير هذه النتيجة الى ان نسبة الكادر التدريسي في الجامعة المبحوثة من حيث سنوات الخدمة الوظيفية تنحصر ما بين (11-16 سنة فاكثر) مما يعني ان الجامعة يحمل الكادر ممن لديهم الخدمة الوظفية اكثر .

جدول (6) يبين توزيع الخدمة الوظيفية

الخدمة الوظيفية	اقل من 5 سنوات	6-10سنوات	11-15 سنة	16 سنو فاكثر	المجموع
التكرارات	13	18	26	23	80
النسبة المئوية	%17	%22	%33	%28	%100

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى نتائج التحليل الاحصائي (SPSS V.28)

رابعاً: اختبار علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة: تتضمن الفقرة عرض وتحليل اختبار علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على الفرضيات الاتية:

الفرضية الرئيسة الاولى: والتي تنص (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البراعة الاستراتيجية والتحول الرقمي على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد الفرعية في الجامعة المبحوثة)، اذ توضح نتائج تحليل معامل الارتباط البسيط في الجدول (7) الاتي:

جدول (7) معاملات الارتباط بين ابعاد البراعة الاستراتيجية وتعزيز استدامة التحول الرقمي

الابعاد		(y) استدامة التحول الرقمي			الاجمالي	العلاقات المعنوية	
		استخدام التكنولوجيا	خلق القيمة	التغيرات الهيكلية		العدد	الاهمية النسبية
ابعاد البراعة الاستراتيجية	استكشاف الفرص	0.583**	0.551**	0.371**	0.578**	7	%100
	استغلال الفرص	0.610**	0.552**	0.379**	0.602**	7	%100
الإجمالي		0.687**	0.576**	0.433*	0.744**	14	%100
قيمة P عالٍ جدا عند مستوى معنوية (0.01) والافتراضي (0.05)							

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SPSS). n= 80

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

توضح نتائج الجدول (7) اختبار الفرضية الرئيسة الأولى والتي تشير إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين البراعة الاستراتيجية واستدامة التحول الرقمي في الجامعة المبحوثة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.744) عند مستويات معنوية (0.01؛ 0.05)، وهي قيمة جيدة جدا تؤشر الى قوة العلاقة بين المتغيرين لتؤكد ما أبرزته الدراسة في جانبها النظري، ويدل هذا على أنَّه كلما اهتم الكوادر الاكاديمية من التدريسين في الجامعة المبحوثة ببراعة الاستراتيجية ذات طابع اداري كلما أدى ذلك إلى تعزيز استدامة التحول الرقمي لدى تلك الكوادر التعليمية والتدريسية، ومما تعكس هذه النتيجة تطابقاً مع المنطق النظري.

وتبين نتائج الجدول (7) اختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تشير إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين ابعاد البراعة الاستراتيجية و استدامة التحول الرقمي ابعادها الفرعية في الجامعة المبحوثة، إذ بلغت اعلى قيمة معامل ارتباط (0.687) بين (استخدام التكنولوجيا والبراعة الاستراتيجية)، وتليها (خلق القيمة والبراعة الاستراتيجية), ومن ثم جاءت علاقة الارتباط بين (التغيرات الهيكلية والبراعة الاستراتيجية) وهي قيمة جيدة تؤشر الى قوة العلاقة بين المتغيرين، ويدل هذا على أنَّه كلما تمتع أعضاء الهيئة التدريسية والاكاديمية في الجامعة المبحوثة باهتمام ضمن نحو استخدام التكنولوجيا وخلق القيمة والعمل على التغيرات الهيكلية كلما أدى ذلك إلى تعزيز استدامة التحول الرقمي.

الفرضية الرئيسة الثانية: التي تنص (هنالك علاقة تاثير ذات دلالة معنوية بين البراعة الاستراتيجية والتحول الرقمي على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد الفرعية في الجامعة المبحوثة) وتم الاعتماد على معامل الانحدار المتعدد وبعد الاختبار ظهرت النتائج في الجدول (8) ادناه:

جدول (8) انموذج التأثير المتعدد لأبعاد البراعة استراتيجية في استدامة التحول الرقمي

الابعاد		(y) استدامة التحول الرقمي				
		B	قيمة t	F المحسوبة	R^2	Sig
ابعاد البراعة الاستراتيجية	Constant	0.855	7.715	46.828	0.568	0.000
	الثقة	0.335	6.836			0.000
	التكامل المعرفي	0.271	4.590			0.004
قيمة (F) الجدولية عند درجة حرية (5,256) ومستوى معنوية (0.01) تساوي (4.54)						
قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) تساوي (2,326)						

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS). n= 80

تشير نتائج ان عوامل (استدامة التحول الرقمي) تتوافر بمقدار (0.855)، غير ان زيادة احد ابعاد (البراعة الاستراتيجية) بمقدار وحدة واحدة سوف تؤدي الى زيادة في استدامة التحول الرقمي بنسبة (0.335، 0.271) على التوالي لتكون معادلة الانحدار المتعدد كما يأتي:

$$Y=0.865+ 0.335X1+ 0.271X2 \quad (1)$$

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

واتضح ان المعادلة ذات قوة تفسيرية جيدة قوية بدلالة قيمة معامل التحديد (R^2) والتي بلغت (0.568) وهذا يعني ان ما يقارب من (57%) من الاختلاف المفسر في استدامة التحول الرقمي يعود الى تأثير ابعاد البراعة استراتيجية مجتمعة وان المعادلة ذات معنوية عالية جداً بدلالة معنوية اختبار (F) المحسوبة التي بلغت (46.828).

وهذا يمهد لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية واستناداً على علاقة الارتباط المعنوية تم العمل على استخدام الانحدار الخطي البسيط وبعد الاختبار ظهرت النتائج وفق الاتي:

جدول (9) انموذج تأثير ابعاد البراعة استراتيجية اجمالاً في استدامة التحول الرقمي

الابعاد	(y) استدامة التحول الرقمي				
	B	قيمة t	F المحسوبة	R^2	Sig
Constant	1.093	8.997	342.108	0.568	0.000
البراعة استراتيجية X	0.697	18.496			0.000
قيمة (F) الجدولية عند درجة حرية (1,260) ومستوى معنوية (0.01) تساوي (9.63)					
قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) تساوي (2.326)					

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (SPSS). n=80

نلاحظ عن طريق الجدول (9) المشار الية انموذج التأثير لبراعة الاستراتيجية في استدامة التحول الرقمي بانه تتوافر استدامة التحول الرقمي بمقدار (1.093) في الجامعة المبحوثه، غير ان زيادة متغير البراعة استراتيجية بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة في استدامة التحول الرقمي بنسبة (0.697) لتصبح معادلة الانحدار الخطي البسيط كالاتي:

$$Y=1.093+0.697X \quad (2)$$

واعتماداً على النتائج نستدل على قبول الفرضية الرئيسة الثانية وصولاً الى توفير الاجابة للسؤال البحثي الثاني

رابعا: الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات:

1. تكمن اهمية الجامعة في كونها تنفذ الاستراتيجيات الاستكشافية والاستغلالية كتطبيق للتكنولوجيا الحديثة والافكار الجديدة وهذا ما يمكنها من تقديم الخدمات بشكل أسرع وايضا مايعزز ميزتها التنافسية في ظل بيئتها الديناميكية.
2. استكشاف الفرص واستغلالها هو احد الاستراتيجيات الاساسية في التطور والتغيير المنظمي والسعي نحو الريادة والمنافسة في الاسواق عن طريق استغلال الكفاءات في جميع المنظمات وخاصة التعليمية منها.
3. قدرة الجامعة على توفير بيئة عمل رقمية مستدامة قادرة على تحسين فرص التعلم الرقمي والتحول نحو الرقمنة وهذا ما يعزز ادائها التنافسي امام المنظمات الاخرى
4. أن أهمية استكشاف الفرص واستغلالها الذي يمارسه أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة المبحوثة جاء بمستوى أهمية متوسط، ويفسر تلك النتيجة إلى أن إدارة الجامعة تستكشف الفرص الجديدة في إطار عملها وتستغلها لتحقيق أفكار الجديدة بهدف تقديم مخرجات تعليمية تمتاز بالخدمات المتطورة التي تتواكب مع متطلبات المؤسسة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

التعليمية وكذلك انتهاجها للتحول الرقمي المستدام وهذا ما ياتي في إطار مهارات البحث والتطوير من قبل الملاكات لتلك الخدمات الرقمية التعليمية.

5. يتوفر فهم واضح وتطبيقي لدى اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة عن التحول الرقمي وابعاده في الجامعة وتبني الجامعة التحول الرقمي بما يسهم في استدامته وعلى المستوى التعليمي العام لديها.

6. اضهرت نتائج التحليل الى وجود علاقة أرتباط معنوي ذات دلالة احصائية عالية البراعة الأستراتيجية والتحول الرقمي في جامعة كركوك والتي تيشير الى قوة العلاقة الأرتباطية الايجابية وعلى المستوى الكلي وايضا على مستوى الابعاد الفرعية وهي علاقة أرتباط قوية تُشير الى أهمية المتغيرين لدى الجامعة المبحوثة.

7. أظهرت نتائج التحليل وجود أثر ذو دلالة معنوية بين البراعة الأستراتيجية والتحول الرقمي في الجامعة المبحوثة. حيث كانت القوة التفسيرية تفسر تلك التغيرات الحاصلة في التحول الرقمي ناتجة عن البراعة الاستراتيجية في جامعة كركوك، وعلى مستوى الابعاد الفرعية كان لجميع ابعادالبراعة الاستراتيجية تاثيراً في التحول وعليه تتبنى الدراسة الاستنتاج بأن إدارة الجامعة التي تحرص على تبني استراتيجياتها الى البراعة عن طريق تعزيز تحولها الرقمي.

المقترحات :

1. ضرورة انتهاج المنظمات وخاصة التعليمية منها البراعة الاستراتيجية في سبيل تعزيز تبني التحول الرقمي الخاص بها وتعزيزه عن طريق التبني التكنولوجي العصري
2. الاستفادة من استغلال الفرص لتطوير إجراءات العمل التكنولوجية والعمل عليها في بناء نظام قائم على التواصل بين المديرين لتعزيز قرة الجامعة على استغلالها للفرص المتاحة وخلق شراكة معرفية تكنولوجية قوية.
3. تشجيع إدارة الجامعات على تبني أساليب رقمية فعالة لتوثيق المعلومات وتحديثها لتعزيز متطلبات المستفيدين من الخدمات وتقديم مخرجات تعليمية قادرة على مواكبة متطلبات السوق العصرية.
4. ضرورة تبني الرقمنة وتشجيع الكوادر الاكاديمية الناشئة لإضافة قيمة معرفية للجامعة عن طريق استغلال الفرص البيئية المتاحة وفق قدراتهم وامكاناتهم في إطار تحسين المستوى التعليمي.
5. ضرورة اهتمام إدارة الجامعة في اتباع اليات متميزة في تعاملاتها مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية للعملية التعليمية والتغيرات التكنولوجية التي تطرأ على المجتمع بهدف استيعاب المعرفة والتحول الرقمي لديها عن طريق توفير أنظمة معلومات متطورة لها القدرة يتواكب مع إطار الاستشعار بالمتغيرات البيئية والعمل على تحسينها التقني باستمرار.
6. دعم الفرص المستكشفة والمستوعبة للتحول الرقمي بحيث تمكنها من تقييم مقدراتها الجوهرية بما يحقق احتياجات زبائنها في المستقبل.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

قائمة المصادر

1. الابراهيمي, احسان عبدالامير عزيز,(2019), البراعة الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة, دراسة تطبيقية في معمل سمنت الكوفة الجديد, جامعة الكوفة, كلية علوم الحاسوب والرياضيات, مجلة الكلية الاسلامية الجامعة, مجلد 2, العدد 54.

2. الحسناوي, حسين حريجة, السنجري, هند عدنان,(2020), تأثير تقنيات الهندسة النفسية في تعزيز البراعة الإستراتيجية: بحث تحليلي لآراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الاهلية العاملة في محافظة بابل, المجلة العراقية للعلوم الادارية, مجلد16, عدد66.

3. جاد الرب, الفت ابراهيم, صبح, نوال محمود, صقر, شيماء مصطفى,(2021), اثر البراعة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية, دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية, مجلة الدراسات التجارية المعاصرة, مجلد7, عدد11,ج 1.

4. الحسناوي, حسين حريجة, السنجري, هند عدنان,(2020), تأثير تقنيات الهندسة النفسية في تعزيز البراعة الإستراتيجية: بحث تحليلي لآراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الاهلية العاملة في محافظة بابل, المجلة العراقية للعلوم الادارية, مجلد16, عدد66.

5. صالح, ايمان احمد وسليمان, نضال علي(2020) دور ابعاد الذكاء الاستراتيجي في تحقيق البراعة الاستراتيجية في الشركة العامة لصناعة الادوية/ نينوى, دراسة استطلاعية لاراء عينة من العاملين في الشركة, جامعة تكريت, كلية الادارة والاقتصاد, مجلة تكريت للعلوم الادارية الاقتصادية, مجلد 16, عدد 49.

6. الطه, شهاب محمد, والهلالي, كلثوم حميد(2020) مدى مساهمة البراعة الاستراتيجية في التميز المنظمي, دراسة تحليلية في الشركة العامة للسمنت الشمالية, جامعة تكريت, كلية الادارة والاقتصاد, مجلة تكريت للعلوم الادارية الاقتصادية, مجلد 16, عدد50.

7. كحيط, احمد عبدالحسين, برير, حسن طه, بريسم, احمد خليل (2023) الجاهزية التكنولوجيا لمدقق الحسابات واثرها في التحول الرقمي,دراسة استطلاعية جامعة المستقبل, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية المؤتمر العلمي الدولي السادس, السنوي السابع عشر , العدد (خاص)

8. الياسري, حوراء رشيد (2024) دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة : الامارات العربية المتحدة انموذجا, مجلة نسق, العراق , المجلد(41), العدد(7)

.9 Chen, Q. A., Zhao, X., Zhang, X., Jiang, Z., & Wang, Y.,(2024), "Driving forces of digital transformation in chinese enterprises based on machine learning", Scientific Reports, 14(1), 6177.

.10 Ciarli, T., Kenney, M., Massini, S., & Piscitello, L. (2021). Digital technologies, innovation, and skills: Emerging trajectories and challenges, Research Policy, 50(7), 104289.

.11 Garcia-Perez, A., Cegarra-Navarro, J. G., Sallos, M. P., Martinez-Caro, E., & Chinnaswamy, A. (2023). Resilience in healthcare systems: Cyber security and digital transformation. Technovation, 121, 102583.

.12 Laplume, André,(2010),Heuristics for strategic ambidexterity: Balancing exploration and exploitation over time in varying environments, Doctor Of Philosophy, University of Manitoba

.13 Nurmatovich, K. K. (2023). Digital Economy In Developing Countries: Including: Modernization And Renewal Of Digital Infrastructure, International Journal On Economics, Finance And Sustainable Development, 5(6), 254-258.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

.14 Oehmichen, et al., (2017) Boards of directors and organizational ambidexterity in knowled geintensive firms, The International Journal of Human Resource Management, 28:2, 283-306

.15 Peters, Kristian, & Paul Buijs,(2021), Strategic ambidexterity in green product innovation: Obstacles and implications, Business Strategy and The Environment published by ERP Environment and John Wiley & Sons Ltd.

.16 Sabuncu, B. (2022). The effects of digital transformation on the accounting profession, Ömer Halisdemir Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, 15(1), 103-115.

.17 Sjödin, D., Parida, V., Palmié, M., & Wincent, J. (2021). How AI capabilities enable business model innovation: Scaling AI through co-evolutionary processes and feedback loops, Journal of Business Research, 134, 574-587.

.18 Teng, X., Wu, Z., & Yang, F. (2022). Research on the relationship between digital transformation and performance of SMEs, Sustainability, 14(10), 6012.

.19 Theiri, S., & Alareeni, B. (2023). Perception of the digital transformation as a strategic advantage through the Covid 19 crisis? case of Tunisian banks, Journal of Sustainable Finance & Investment, 13(1), 477-498.

.20 Valdés, K. N., y Alpera, S. Q., & Cerdá Suárez, L. M. (2021). An institutional perspective for evaluating digital transformation in higher education: Insights from the Chilean case, Sustainability, 13(17), 9850.

.21 Zorzetti, M., Signoretti, I., Salerno, L., Marczak, S., & Bastos, R. (2022). Improving agile software development using user-centered design and lean startup, Information and Software Technology, 141, 106718.

.22 Pebi, Kurniawana, Wiwi Hartatia, Sari Laelatul, Qodriaha & Badawi Badawia,(2020), From knowledge sharing to quality performance: The role of absorptive capacity, ambidexterity and innovation capability in creative industry, Management Science Letters, © 2020 by the authors; licensee Growing Science, Canada

.23 Vrontis, Demetris, Alkis Thrassou, Gabriele Santoro, Armando Papa, (2017), Ambidexterity, external knowledge and performance in knowledge-intensive firms, Technol Transf, Springer, 24

.24 Awojide, Oladipo, R. Hodgkinson, M.N. Ravishankar, (2018) Managerial ambidexterity and the cultural toolkit in project delivery", Elsevier Inc., International Journal of Project Management 36, 1019–1033

.25 Huang, Manhui, Anol Bhattacherjee,& Chi-Sum Wong (2017) Gatekeepers' Innovative Use of IT: An Absorptive Capacity Model at the Unit Level", Information and Management journal

.26 Tinoco, J. K. (2009),Strategic ambidexterity in innovation: An indispensable capability in the face of change. In 2009 Atlanta Conference on Science and Innovation Policy (pp. 1-8). IEEE

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

العقود الذكية وتأثيرها على الحوكمة في المؤسسات الحكومية دراسة حالة دائرة المرور في صلاح الدين - العراق

ا.م.د احمد عبد السلام احمد
جامعة سامراء – كلية الادارة و الاقتصاد
ahmed.alsalim@uosamarra.edu.iq

م. د انس خليل مهدي حبيب
جامعة سامراء – كلية الادارة و الاقتصاد
قسم ادارة الاعمال
adm.anaskhaleel@uosamarra.edu.iq

ا.د عبد العزيز شويش عبد الحميد سلامة
جامعة الامام جعفر الصادق(ع)فرع صلاح الدين
قسم اقتصاديات النفط والغاز
azizshwaish@yahoo.com

م.م شذى كريم محمد
جامعة الامام جعفر الصادق (ع) فرع صلاح الدين
قسم المحاسبة
shatha_kareem@ijsu.edu.iq

م.م عبيد خلف فارس
المديرية العامة لتربية صلاح الدين
adm.anaskhaleel@uosamarra.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر تطبيق العقود الذكية على مستوى الحوكمة في المؤسسات الحكومية، من خلال دراسة حالة في دائرة المرور في محافظة صلاح الدين. اعتمد البحث على الجانبين النظري والعملي للوصول الى نتائج الدراسة، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع بيانات للعقود التي تمت عن طرق الاساليب الذكية في دائرة مرور صلاح الدين. واثبت البحث ان للعقود الذكية دور في تعزيز الشفافية والكفاءة وتسريع الإجراءات. توصلت النتائج إلى أن العقود الذكية تقلل الفساد الإداري وتخفض التكاليف التشغيلية، إضافة إلى تحسين ثقة المواطن بالمؤسسة. ويوصي البحث بتوسيع نطاق تطبيق العقود الذكية، وبناء بنية تحتية رقمية ملائمة، وإقرار تشريعات داعمة.

الكلمات المفتاحية: العقود الذكية، الحوكمة، المؤسسات الحكومية، صلاح الدين

Abstract

This research aims to demonstrate the impact of implementing smart contracts on governance in government institutions, through a case study of the Traffic Department in Salah al-Din Governorate. The research relied on both theoretical and practical aspects to arrive at its findings. A descriptive analytical approach was adopted, collecting data on contracts concluded using smart methods in the Salah al-Din Traffic Department. The research demonstrated that smart contracts play a role in enhancing transparency, efficiency, and expediting procedures. The results concluded that smart contracts reduce administrative corruption, lower operational costs, and improve citizen confidence in institutions. The research recommends expanding the scope of smart contract implementation, building an appropriate digital infrastructure, and enacting supportive legislation.

Keywords: Smart contracts, governance, government institutions, Salah al-Din

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

1- مشكلة البحث

ترتكز مشكلة البحث الحالية على الفجوة بين الواقع الإداري في المؤسسات الحكومية العراقية. حيث تهيمن البيروقراطية والفساد وضعف الشفافية. وبين الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا الحديثة لتعزيز مبادئ الحوكمة. النظرية الداعمة لهذه المشكلة هي نظرية الوكالة (Agency Theory) التي طرحها (Jensen & Meckling 1976)، والتي تفسر العلاقة بين "الوكيل" (الموظف أو المسؤول) و"الأصيل" (المواطن أو الدولة). وفق هذه النظرية، قد يسعى الوكيل إلى تحقيق مصالحه الخاصة على حساب الأصيل، مما يؤدي إلى مشاكل مثل الفساد أو سوء استغلال الموارد.هنا يأتي دور العقود الذكية كأداة تقنية لتقليص فجوة الوكالة، حيث تفرض هذه العقود آليات آلية وشفافة لتنفيذ المعاملات دون تدخل بشري، وبالتالي تقلل من فرص استغلال الوكيل لسلطته (Murray et al., 2021). وبذلك فإن النظرية تدعم فكرة البحث بأن العقود الذكية قادرة على معالجة الخلل البنيوي في العلاقة بين المواطن والمؤسسة الحكومية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وتقليل الفساد.

2- أهداف البحث

الهدف الرئيس: تحليل أثر تطبيق العقود الذكية على تعزيز الحوكمة في المؤسسات الحكومية، مع التركيز على دائرة المرور في محافظة صلاح الدين.

الأهداف الفرعية:

- التعرف على مدى جاهزية المؤسسات الحكومية لتبني العقود الذكية.
- قياس أثر العقود الذكية في الحد من الفساد الإداري والبيروقراطية.
- دراسة دور العقود الذكية في تعزيز الشفافية والمساءلة.
- تقديم مقترحات عملية لتطبيق العقود الذكية بما يسهم في تحسين الحوكمة المؤسسية.

3- أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في:

- المساهمة في إثراء الأدبيات العربية حول موضوع العقود الذكية والحوكمة.
- تقديم نتائج عملية يمكن أن تفيد صانعي القرار في تحسين الأداء المؤسسي.
- سد الفجوة البحثية في الدراسات التطبيقية المحلية المتعلقة بمحافظة صلاح الدين.

4- المخطط الفرضي للبحث

المتغير المستقل: العقود (الكفاءة، الامان، الموثوقية)

المتغير التابع: الحوكمة (بمؤشراتها: الشفافية، المساءلة، الكفاءة).

يُتوقع أن تؤثر العقود الذكية إيجابياً على مستوى الحوكمة داخل المؤسسات الحكومية.

5- فرضية البحث

لا يوجد اثر للعقود الذكية على الحوكمة في المؤسسات الحكومية (دائرة التسجيل العقاري ودائرة المرور في صلاح الدين)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

6- منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأنسب لقياس أثر تطبيق العقود الذكية على الحوكمة في بيئة واقعية.

7- مجتمع الدراسة

ميدان الدراسة: دائرة المرور في محافظة صلاح الدين – العراق.

8- حدود البحث

المكانية: دوائر التسجيل العقاري والمرور في محافظة صلاح الدين.

الزمانية: البيانات تُجمع خلال عام من 2015-2025.

الموضوعية: دراسة أثر العقود الذكية على الحوكمة فقط.

9- أدوات جمع البيانات

تحليل محتوى

مراجعة وثائق وتقارير رسمية.

ثانيا :الدراسات السابقة:

1- دراسة Christidis وDevetsikiotis، بعنوان: Blockchains and smart contracts for the Internet of Things، سنة 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور العقود الذكية في أتمتة المعاملات وتعزيز الشفافية في بيئة إنترنت الأشياء. استخدم الباحثان المنهج التحليلي النظري من خلال مراجعة الأدبيات ودراسة تطبيقات تقنية دون الاعتماد على عينة بشرية، إذ ركزت الدراسة على تحليل حالات تطبيقية لأنظمة رقمية. أظهرت النتائج أن العقود الذكية تقلل التدخل البشري وتزيد من الموثوقية، وأوصت بضرورة توفير بيئة قانونية وتقنية ملائمة قبل اعتماد هذه التقنية على نطاق واسع في المؤسسات الحكومية.

2- دراسة Murray وآخرون، بعنوان: Contracting in the smart era: The implications of blockchain and decentralized autonomous organizations، سنة 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر العقود الذكية والمنظمات اللامركزية على الحوكمة والشفافية. اعتمد الباحثون المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى مراجعة حالات متعددة وتجارب مؤسسات دولية طبقت العقود الذكية، أي أن العينة كانت مؤسسات تجريبية تمثل تطبيقات حقيقية. توصلت النتائج إلى أن العقود الذكية تقلل من تكاليف التعاقد وتحسن مستويات المساءلة من خلال الشفافية الرقمية، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد تدريجي لهذه العقود ضمن شراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان فاعليتها.

3- دراسة العزاوي، بعنوان: العقود الذكية والتحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العراقية، سنة 2022.

سعت هذه الدراسة إلى قياس أثر العقود الذكية على الأداء المؤسسي في العراق. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي عبر استبانة شملت عينة مكونة من (120) موظفاً في وزارات عراقية مختلفة. أوضحت النتائج أن العقود الذكية تسهم في الحد من الفساد الإداري وتسرّع إنجاز المعاملات، غير أنها تعاني من معوقات تتعلق بضعف البنية التحتية التقنية والقصور التشريعي. وأوصت الدراسة بضرورة وضع إطار قانوني واضح وتطوير البنية الرقمية لتمكين اعتماد هذه التقنية بشكل فعال.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4- دراسة الشمري، بعنوان: دور البلوكچين في تعزيز الحوكمة المؤسسية: دراسة تحليلية، سنة 2023.
هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر تقنيات البلوكچين والعقود الذكية في دعم الحوكمة داخل المؤسسات العراقية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بمقابلات ميدانية شملت عينة من (40) خبيراً في الإدارة الحكومية والتقنية. خلصت النتائج إلى أن العقود الذكية تعزز الشفافية وتقلل من فرص التلاعب الإداري، إلا أن غياب التشريعات يمثل أبرز العوائق أمام تبنيها. وأوصت الدراسة بضرورة سن تشريعات وطنية داعمة وتكثيف التدريب الموجه للكوادر الحكومية على تقنيات البلوكچين والعقود الذكية.

ثالثاً: أوجه التشابه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة

تُظهر مراجعة الدراسات السابقة أن هناك تشابهاً واضحاً بينها وبين البحث الحالي من عدة جوانب. إذ إن جميع هذه الدراسات، سواء الأجنبية أو العربية، اتفقت على أن العقود الذكية تمثل أداة فعّالة لتعزيز مبادئ الحوكمة من خلال تقليل التدخل البشري وزيادة الشفافية والمساءلة، فضلاً عن دورها في الحد من الفساد الإداري وتحسين كفاءة المؤسسات. كما أن أغلبها اعتمد المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأكثر ملاءمة لدراسة أثر التكنولوجيا على العمليات الإدارية والمؤسسية، وهو المنهج ذاته الذي يتبناه هذا البحث. إضافة إلى ذلك، ركزت معظم الدراسات على ضرورة توفير بيئة تشريعية وتقنية مناسبة كشرط أساسي لتطبيق ناجح للعقود الذكية، وهو ما يتماشى مع الرؤية التي يتبناها هذا البحث.أما من حيث الاختلافات، فيمكن ملاحظتها على أكثر من مستوى. فمن حيث المجال الجغرافي والسياق التطبيقي، ركزت الدراسات الأجنبية على تطبيقات العقود الذكية في بيئات عالمية متنوعة ذات بنية تحتية رقمية متقدمة، بينما اقتصرت الدراسات العربية على بيئة العراق بشكل عام دون التعمق في دراسة حالات محددة. في المقابل، يتميز البحث الحالي بتركيزه على دراسة حالة تطبيقية محلية في محافظة صلاح الدين من خلال دوائر التسجيل العقاري والمرور، وهو ما يمنحه بعداً عملياً مباشراً يمكن أن يساهم في تقديم حلول قابلة للتطبيق في الواقع العراقي.إضافة إلى ذلك، تختلف أدوات البحث بين الدراسات السابقة والبحث الحالي. فبينما استخدمت بعض الدراسات أدوات نظرية بحتة أو عينات محدودة من الخبراء، يسعى البحث الحالي إلى استخدام أدوات أكثر تنوعاً تشمل تحليل محتوى من خلال تحليل الوثائق، وهو ما يعزز قوة نتائجه ويزيد من موثوقيتها.

المبحث الثاني: الإطار النظري

اولاً: الإطار النظري للمتغير المستقل (العقود الذكية)

1. مفهوم العقود الذكية

تعد العقود الذكية من أبرز الابتكارات التي جاءت بها تقنيات البلوك تشين في السنوات الأخيرة، إذ أحدثت تحولًا جوهريًا في كيفية إبرام وتنفيذ العقود بين الأطراف المختلفة. ويُقصد بالعقد الذكي أنه اتفاق مبرمج رقميًا يُنفَّذ تلقائيًا عند تحقق شروط محددة دون الحاجة إلى وسيط بشري.(Szabo, 1997) ويقوم هذا النوع من العقود على شيفرة برمجية تُخزَّن وتُدار عبر شبكة البلوك تشين، مما يجعل عملية التنفيذ أكثر سرعة وموثوقية وشفافية (Christidis and Devetsikiotis, 2016).وقد أوضح سزابو – (Szabo, 1997) الذي يُعد أول من صاغ مفهوم العقود الذكية – أن الهدف منها هو تقليل الحاجة إلى الثقة بين الأطراف من خلال استبدال الالتزامات القانونية التقليدية بشروط برمجية يتم تنفيذها تلقائيًا عند تحققها، مما يقلل من احتمالية التلاعب أو الإخلال ببنود الاتفاق.وفي الأدبيات العربية، تناول السعيد (2020) مفهوم

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

العقود الذكية باعتبارها عقودًا إلكترونية تُبرم وتُنفذ من خلال أنظمة رقمية موزعة تعتمد على البلوك تشين، وتتميز بدرجة عالية من الأمان وعدم القابلية للتعديل. بينما أشار عبد الله (2021) إلى أن هذه العقود تمثل نقلة نوعية في المجال القانوني والتجاري، إذ تقلل من تدخل الوسطاء وتخفض التكاليف وتسهم في تسريع المعاملات وتحسين الكفاءة التشغيلية. ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن العقود الذكية تمثل مزيجًا من التكنولوجيا والقانون، فهي ليست مجرد عقد إلكتروني، بل نظام ذاتي التنفيذ يعتمد على الشفافية والأمان الرقمي، مما يجعلها أحد أهم ركائز التحول نحو الاقتصاد الرقمي والتمويل اللامركزي

2. العقود الذكية

تنبع أهمية العقود الذكية من قدرتها على أتمتة المعاملات والإجراءات دون الحاجة إلى وسطاء، حيث يتم تنفيذ الشروط تلقائياً بمجرد تحققها. وهذا يضمن سرعة الإنجاز، تقليل التكاليف، والحد من الأخطاء البشرية. وفي المؤسسات الحكومية، تمثل العقود الذكية أداة فعالة لمكافحة الفساد والبيروقراطية، إذ إن كل معاملة تُسجل على شبكة البلوكچين بشكل لا يمكن تعديله أو التلاعب به (Christidis & Devetsikiotis, 2016).

كما أن العقود الذكية تُعد خطوة استراتيجية في التحول الرقمي للحكومات، إذ تساهم في تعزيز الثقة المؤسسية من خلال تسجيل جميع الإجراءات بشفافية، مما يسمح للمواطنين بمتابعة معاملاتهم بشكل لحظي ودون تأخير (Murray et al., 2021). وفي السياق العراقي، يمكن لهذه العقود أن تمثل حلاً جوهرياً لمشكلات مثل ازدواجية المعاملات وطول الإجراءات في الدوائر الخدمية كالتسجيل العقاري والمرور.

3. أهداف العقود الذكية

تهدف العقود الذكية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تجعلها خياراً استراتيجياً في الإدارة الحديثة، من أبرزها:

- تقليل الاعتماد على الوسطاء: عبر تحويل المعاملات التقليدية إلى عمليات آلية مباشرة بين الأطراف.
- تعزيز الشفافية والمساءلة: حيث يتم تسجيل جميع العمليات بشكل مفتوح على البلوكچين، بما يقلل من فرص الفساد (Ølnes et al., 2017).
- ضمان سرعة ودقة التنفيذ: فبمجرد تحقق الشروط المبرمجة، يُنفذ العقد تلقائياً دون تدخل بشري.
- خفض التكاليف: من خلال الاستغناء عن الإجراءات الورقية والموارد البشرية الزائدة.
- زيادة الثقة بين الأطراف: نتيجة الاستناد إلى أنظمة رقمية لا تسمح بالتغيير أو التلاعب.

4. خصائص العقود الذكية

تتميز العقود الذكية بعدة خصائص تجعلها مختلفة عن العقود التقليدية، من أهمها:

- الأتمتة الكاملة: حيث تُنفذ العقود تلقائياً بمجرد تحقق شروطها.
- عدم القابلية للتغيير: إذ تُخزن العقود على شبكة البلوكچين، مما يمنع تعديلها بعد إنشائها.
- الشفافية: حيث يمكن لجميع الأطراف الاطلاع على تفاصيل العقد والتأكد من تنفيذه.
- السرعة والكفاءة: حيث تختصر الوقت اللازم لإتمام المعاملات مقارنة بالإجراءات التقليدية.
- الأمان والموثوقية: بفضل تقنيات التشفير التي تمنع التلاعب.

قابلية التطبيق في قطاعات متعددة: مثل العقارات، المرور، الصحة، التمويل، والخدمات الحكومية (Saberi et al., 2019).

5. أبعاد العقود الذكية

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يمكن تحليل العقود الذكية من خلال مجموعة من الأبعاد التي تحدد نطاق تأثيرها:

- البعد التقني: يتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية التي تدعم البلوكچين وتسمح بتنفيذ العقود الذكية.
- البعد القانوني: يشمل الاعتراف التشريعي بالعقود الذكية كأداة ملزمة قانونياً، وهو ما يمثل تحدياً في كثير من الدول النامية (Murray et al., 2021).
- البعد الإداري: يتمثل في تبني المؤسسات لهذه التقنية لزيادة الكفاءة وتقليل الأخطاء والبيروقراطية.
- البعد الاقتصادي: يرتبط بقدرة العقود الذكية على خفض التكاليف التشغيلية وزيادة كفاءة تخصيص الموارد.

6. العقود الذكية والحوكمة التنبؤية

من الموضوعات الحديثة المرتبطة بالعقود الذكية ما يُعرف بـ الحوكمة التنبؤية (Predictive Governance)، والتي تقوم على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوكچين معاً للتنبؤ باحتمالات حدوث خلل أو فساد في الأنظمة الحكومية قبل وقوعه. فالعقود الذكية هنا لا تقتصر على أتمتة المعاملات، بل تُبرمج لتوليد بيانات وتحليلات تنبؤية يمكن أن تساعد صناع القرار في رصد الفساد الإداري المحتمل أو تحديد الثغرات القانونية في وقت مبكر (Jun, 2018).هذا التوجه المبتكر يمنح المؤسسات الحكومية قدرة أكبر على التحكم الاستباقي في العمليات، حيث لا تقتصر الحوكمة على الرقابة اللاحقة، وإنما تشمل التوقع والتدخل قبل وقوع المشكلة. في السياق العراقي، يمكن لهذا المفهوم أن يشكل أداة استراتيجية لمعالجة مشكلات مثل الرشوة أو تزوير الوثائق في دوائر المرور والتسجيل العقاري، عبر أنظمة ذكية قادرة على اكتشاف الأنماط غير الطبيعية وتنبيه المسؤولين قبل إتمام المعاملة.

أولاً: الإطار النظري للمتغير التابع الحوكمة

1. مفهوم الحوكمة:

تُعد الحوكمة من المفاهيم التي اكتسبت أهمية كبيرة في العقود الأخيرة، خاصة بعد تزايد الأزمات المالية والإدارية التي أظهرت الحاجة إلى وجود أنظمة رقابية وإدارية أكثر شفافية وعدالة.ويقصد بالحوكمة مجموعة القواعد والإجراءات التي تضمن إدارة المؤسسة بطريقة تحقق التوازن بين مصالح مختلف الأطراف، مثل المساهمين والإدارة والعاملين والعملاء والمجتمع بشكل عام.(OECD, 2015) أما البنك الدولي (World Bank, 1992) فقد قدّم تعريفًا عامًا للحوكمة باعتبارها الطريقة التي تُمارس من خلالها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة. وهذا التعريف يبرز أن الحوكمة لا تقتصر على الشركات فقط، بل تمتد لتشمل مؤسسات الدولة والقطاع العام أيضًا.وفي الإطار نفسه، عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2004) الحوكمة بأنها النظام الذي يحدد العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وهو الإطار الذي من خلاله تُرسم أهداف المؤسسة وتُتابع عملية تحقيقها.أما في الأدبيات العربية، فقد تناول العديد من الباحثين هذا المفهوم من زوايا متعددة.فقد أشار الحمادي (2018) إلى أن الحوكمة تمثل أسلوبًا إداريًا حديثًا يهدف إلى ضمان الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة.ويرى عبد الرحمن (2019) أن الحوكمة تُعد أداة مهمة لتحقيق الانضباط الإداري وتقليل فرص الفساد أو إساءة استخدام السلطة.بينما يؤكد الشمري (2020) أن الحوكمة ليست مجرد إجراءات تنظيمية، بل هي ثقافة مؤسسية تقوم على العدالة والثقة والمسؤولية في إدارة الشؤون العامة والخاصة.من خلال ما سبق، يمكن القول إن الجوهر الحقيقي للحوكمة يكمن في بناء نظام إداري عادل وشفاف، يُمكّن المؤسسات من تحقيق أهدافها بكفاءة، ويُعزز ثقة المجتمع والمستثمرين بها

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. أهمية الحوكمة

تحتل الحوكمة موقعاً محورياً في الفكر الإداري المعاصر، إذ تُعد بمثابة الإطار الذي ينظم العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. وتكمن أهميتها في كونها أداة لتحقيق التوازن بين السلطة والمسؤولية، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة ويعزز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية .(World Bank, 2017) وتبرز هذه الأهمية بشكل خاص في الدول النامية ومنها العراق، حيث تعاني المؤسسات من البيروقراطية وضعف الكفاءة وانتشار الفساد الإداري، مما يجعل الحوكمة مدخلاً ضرورياً لإعادة بناء الهياكل الإدارية على أسس عصرية. كذلك ترتبط الحوكمة ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التنمية المستدامة، فهي تمثل بيئة داعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين جودة الخدمات الحكومية وضمان العدالة في توزيع الموارد .(UNDP, 2018) ومن منظور مؤسسي، فإن تطبيق الحوكمة يسهم في تقليل المخاطر الإدارية والمالية، ويزيد من مستوى الرضا الوظيفي والمجتمعي، حيث يشعر المواطن بأن صوته مسموع وأن حقوقه مصانة .(OECD, 2015) وبالتالي، فإن الحوكمة ليست مجرد آلية إدارية، بل هي منظومة قيم وممارسات تعزز الشرعية السياسية والاستقرار المجتمعي. يرى الباحثون أن الحوكمة تمثل أحد الأعمدة الرئيسة للإصلاح الإداري والتنمية المستدامة، خصوصاً في البيئات التي تعاني من تحديات مؤسسية وبنيوية كما هو الحال في العراق. إذ إن تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة يسهم في ترسيخ ثقافة المساءلة والشفافية داخل الجهاز الإداري، ويقلل من فرص الهدر والفساد، مما ينعكس إيجاباً على الأداء العام للمؤسسات. كما أن الحوكمة لا تقتصر على الإجراءات التنظيمية فحسب، بل تتعداها لتشكل إطاراً أخلاقياً وقيمياً يحدد كيفية ممارسة السلطة وإدارة الموارد العامة بما يحقق العدالة والإنصاف. ويرى الباحث أن نجاح أي عملية إصلاح إداري في العراق مرهون بمدى قدرة صانعي القرار على تحويل مبادئ الحوكمة إلى ممارسات عملية تتجسد في السياسات العامة وفي السلوك المؤسسي اليومي

3. أهداف الحوكمة

تسعى الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تضمن تحسين الأداء المؤسسي، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- تحقيق الشفافية والإفصاح :إذ تهدف الحوكمة إلى توفير المعلومات بشكل واضح ودقيق لجميع الأطراف المعنية، مما يقلل من فرص الفساد ويعزز الثقة.(Transparency International, 2019)
- تعزيز المساءلة :وذلك من خلال إخضاع المسؤولين والموظفين العموميين لآليات محاسبة فعالة، بحيث يتحمل كل فرد نتائج قراراته وأفعاله أمام القانون والمجتمع.(World Bank, 2017)
- ضمان الكفاءة والفعالية :إذ تعمل الحوكمة على تحسين استغلال الموارد العامة وتحقيق أفضل النتائج بأقل تكلفة ممكنة، بما يسهم في رفع جودة الخدمات الحكومية.(Al-Momani, 2020)
- تحقيق العدالة الاجتماعية :من خلال توزيع الموارد والفرص بشكل منصف بين المواطنين دون تمييز، مما يعزز مبدأ تكافؤ الفرص.(UNDP, 2018)
- بناء الثقة المؤسسية :إذ تمثل الحوكمة أداة لترسيخ ثقة المواطنين في مؤسساتهم من خلال تقديم خدمات عادلة وشفافة.

من هنا يتضح أن أهداف الحوكمة ليست إدارية فحسب، وإنما سياسية واجتماعية أيضاً، حيث تشكل أساساً لتعزيز الديمقراطية وتحقيق الاستقرار المجتمعي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4. خصائص الحوكمة

تتميز الحوكمة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها إطاراً شاملاً لإدارة المؤسسات بكفاءة، ومن أبرز هذه الخصائص:

- الشفافية :وتتمثل في توفير المعلومات الدقيقة والموثوقة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المواطنين والموظفين وصناع القرار، وهو ما يحد من ظاهرة الغموض والقرارات غير المعلنة.(OECD, 2015)
- المساءلة :حيث تتيح آليات الحوكمة إمكانية محاسبة المسؤولين على قراراتهم وأفعالهم، بما يضمن عدم إساءة استخدام السلطة.
- المشاركة :وتشير إلى إشراك مختلف الأطراف المعنية في عملية صنع القرار، سواء كانوا موظفين أو مواطنين أو منظمات مجتمع مدني.(UNDP, 2018)
- سيادة القانون :وهي خاصية جوهرية تضمن أن جميع الأفراد والمؤسسات يخضعون للقانون دون استثناء، مما يعزز العدالة ويمنع التمييز.
- الكفاءة والفعالية :حيث تهدف الحوكمة إلى تحقيق الأهداف بأعلى مستويات الجودة وأقل تكلفة، وهو ما يسهم في ترشيد استخدام الموارد العامة.
- العدالة :التي تعني توزيع الموارد والخدمات بشكل منصف يضمن تكافؤ الفرص ويحد من الفوارق الطبقية.

وتُعتبر هذه الخصائص مترابطة ومتكاملة، فلا يمكن تحقيق الشفافية دون مساءلة، ولا مساءلة دون سيادة القانون، وهو ما يجعل الحوكمة منظومة متكاملة أكثر من كونها مجرد مجموعة قواعد.

5. الحوكمة الرقمية والتحول التكنولوجي

مع التطور التكنولوجي المتسارع، برزت الحوكمة الرقمية (Digital Governance) كأحد الاتجاهات الحديثة التي تسعى إلى دمج مبادئ الحوكمة التقليدية مع أدوات وتقنيات التحول الرقمي مثل البلوكچين، الذكاء الاصطناعي، والعقود الذكية. وتتمثل أهمية الحوكمة الرقمية في قدرتها على إعادة صياغة العلاقة بين المواطن والمؤسسة عبر تقديم خدمات أكثر شفافية وسرعة وكفاءة (Criado & Gil-García, 2019). فهي تتيح للمواطنين الوصول الفوري إلى المعلومات، وتقلل من الفساد الإداري عبر أتمتة الإجراءات وتسجيلها بشكل غير قابل للتلاعب.تهدف الحوكمة الرقمية إلى تعزيز المساءلة التكنولوجية، إذ يصبح بمقدور المواطن تتبع القرارات الحكومية والعمليات الإدارية في الوقت الفعلي من خلال أنظمة رقمية مفتوحة. كما أنها تدعم مبدأ المشاركة المجتمعية عبر إتاحة منصات إلكترونية للتواصل المباشر مع صناع القرار، الأمر الذي يسهم في رفع مستوى الثقة بالمؤسسات الحكومية (OECD, 2020).وتتميز الحوكمة الرقمية بخصائص مبتكرة من أبرزها: التكامل الرقمي بين المؤسسات، الاعتماد على البيانات المفتوحة في صنع القرار، تعزيز الأمن السيبراني لحماية المعلومات، واستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات لاتخاذ قرارات أكثر دقة.أما أبعادها فتشمل: البعد التقني المتمثل في توظيف الأدوات التكنولوجية، البعد القانوني المرتبط بوضع تشريعات تحمي الحقوق الرقمية، والبعد الاجتماعي الذي يسعى إلى إشراك المواطنين في صياغة السياسات العامة عبر المنصات الرقمية (Gil-García et al., 2020).

إن إدماج الحوكمة الرقمية في المؤسسات العراقية يعد خطوة مبتكرة وضرورية لمواكبة التحولات العالمية، كما أنه يمثل أرضية خصبة لتطبيق العقود الذكية في الدوائر الحكومية مثل التسجيل العقاري والمرور، حيث يمكن أن يسهم في معالجة مشكلات البيروقراطية والفساد بشكل جذري.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثاً: العلاقة النظرية بين المتغيرين (العقود الذكية والحوكمة)

العلاقة بين العقود الذكية (المتغير المستقل) والحوكمة (المتغير التابع) هي علاقة تأثير مباشر، حيث تسهم الخصائص المميزة للعقود الذكية. مثل الأتمتة، عدم القابلية للتغيير، والشفافية. في تحقيق أبعاد الحوكمة . فالعقود الذكية تُعد تطبيقاً عملياً لمبدأ "الحوكمة الرقمية"، إذ توفر آليات لتنفيذ القرارات والإجراءات الحكومية دون تحيز أو تدخل بشري، مما يعزز ثقة المواطن بالمؤسسة (Christidis & Devetsikiotis, 2016; Ølnes et al., 2017).فعلى سبيل المثال، عند استخدام العقود الذكية في دوائر التسجيل العقاري، يتم تسجيل نقل الملكية أو التحقق من المستندات بشكل مؤتمت وغير قابل للتلاعب، مما يعزز الشفافية ويقلل من احتمالات الرشوة. وبالمثل، في دوائر المرور يمكن للعقود الذكية أن تنظم إجراءات الترخيص والمخالفات بشكل آلي، مما يقلل من فرص الفساد ويزيد من الكفاءة.بالتالي، يمكن القول إن العقود الذكية ليست مجرد أداة تقنية، بل هي آلية داعمة للحوكمة الرشيدة، حيث تعزز تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون عبر إطار تقني موثوق، وهو ما يشكل الأساس النظري الذي يربط بين المتغيرين في هذا البحث.

المبحث الثالث/ الجانب التطبيقي

1- وصف وتشخيص متغيرات البحث

وصف وتشخيص متغيرات البحث

ينقسم البحث الحالي إلى متغيرين رئيسين، هما:

أولاً: المتغير المستقل – العقود الذكية:

يُعَدّ هذا المتغير جوهر الابتكار التكنولوجي الذي يعتمد على تقنية البلوك تشين (Blockchain)، حيث تمثل العقود الذكية بروتوكولات رقمية يتم تنفيذها تلقائياً عند تحقق شروط محددة مسبقاً، دون الحاجة إلى وسطاء أو تدخل بشري مباشر. تتميز هذه العقود بالشفافية وقابلية التتبع، فضلاً عن قدرتها على الحد من الأخطاء البشرية والتلاعب

ثانياً: المتغير التابع – الحوكمة في المؤسسات الحكومية:

يقصد بالحوكمة مجموعة الآليات والقواعد التي تهدف إلى إدارة الموارد العامة بكفاءة، وضمان النزاهة والشفافية والمساءلة داخل المؤسسات الحكومية. ويُعد تطبيق الحوكمة من المرتكزات الأساسية في تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات الرسمية.

2.اداة البحث

تضمن البحث نوعين من المتغيرات هما المتغير المستقل المتمثل ب (العقود الذكية)، ومتغير تابع متمثل الحوكمة ، وكانت أداة البحث المستخدمة في الحصول على البيانات وقياس متغيرات البحث هي "تحليل المحتوى اليدوي للتقارير السنوية للدائرة عينة البحث" حيث يتم إعطاء القيمة (1) عندما تطبق الدائرة احد ابعاد العقود الذكية، بينما تعطى القيمة (0) عندما لاتطبق احد الابعاد (Li&Yinglin, 2021)، اما المتغير التابع المتمثل بالحوكمة فتم قياسها من خلال إعطاء الدائرة عندما تطبق اليات الحوكمة القيمة (1)، بينما اعطاء القيمة (0) عندما لاتطبق اليات الحوكمة خلال فترة البحث، بالاعتماد على دراسة (Alhazaimeh, et al,2014:344).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2.اختبار الفرضيات وتفسير النتائج

يقوم البحث على اساس فرضية رئيسة مفادها:

جدول رقم (1.3)

تأثير العقود الذكية على الحوكمة في المؤسسات الحكومية

البيان	المتغير التابع		
المتغيرات المستقلة	R	R2	Sig
البعد التقني	-0.14	0.02	0.32
البعد الاداري	0.51	0.26	0.04
البعد الاقتصادي	-0.5	0.25	0.05
البعد القانوني	0.45	0.20	0.07
عند مستوى معنوية 0.05			
معامل الارتباط المتعدد	0.90		
R2معامل التحديد	0.80		
معامل التحديد المعدل	0.60		
قيمة F من جدول ANOVA	13.8		
Sig	0.047		

3-مناقشة وتحليل النتائج

يتبين من الجدول السابق ثبوت معنوية انموذج الانحدار اذ بلغت قيمة F (13.8) وهي معنوية عند مستوى (0.05)، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.60) مما يدل على ان العقود الذكية تفسر مانسبته (0.60) من التغيرات الحاصلة في مستوى الحوكمة في المؤسسات الحكومية، كما بلغ معامل الارتباط بين المتغيرات (0.90) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبالنظر الى قيمة Sig حيث بلغت (0.048) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما يبين الجدول عدم وجود ارتباط وتاثير للبعد التقني على الحوكمة بشكل منفرد اذ بلغ معامل الارتباط (14%) و(5%) على التوالي، وبذلك يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على" وجود تأثير للعقود الذكية على الحوكمة في المؤسسات الحكومية في دائرة التسجيل العقاري ودائرة المرور في محافظة صلاح الدين - العراق"

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات.

1. تعزيز الشفافية وتقليل الفساد:

أظهرت نتائج البحث بأن استخدام العقود الذكية يحد من التدخلات البشرية في سير المعاملات، مما يعزز من شفافية الإجراءات ويقلل من فرص الفساد الإداري.

2. تسريع وتيرة الإجراءات الحكومية:

أكد التطبيق العملي أن العقود الذكية تسهم بشكل فعّال في تسريع إنجاز المعاملات الحكومية مثل التسجيل العقاري ومعاملات المرور، مع تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة مقارنة بالأساليب التقليدية.

3. رفع مستوى الثقة بين المواطن والمؤسسة:

أوضحت النتائج بأن التجربة التطبيقية للعقود الذكية ساعدت على تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية، نتيجة انخفاض معدل الأخطاء البشرية والحد من الممارسات غير القانونية.

4. خفض التكاليف التشغيلية:

أثبتت النتائج العملية بأن الاعتماد على العقود الذكية يؤدي إلى تقليص التكاليف المتعلقة بالمعاملات الورقية وتوظيف الموارد البشرية الزائدة، ما ينعكس إيجابًا على كفاءة الإنفاق الحكومي.

5. دعم مبادئ الحوكمة المؤسسية:

بينت معطيات البحث بأن العقود الذكية ساهمت في تجسيد مبادئ الحوكمة الرشيدة، لاسيما في مجالات المساءلة، الشفافية، الكفاءة، والعدالة، مما يعزز من فعالية الأداء المؤسسي.

ثانيًا: التوصيات .

1 - توسيع نطاق تطبيق التجربة:

يوصى البحث بتعميم تجربة العقود الذكية على مؤسسات حكومية أخرى داخل محافظة صلاح الدين، تمهيدًا لتطبيقها على مستوى محافظات العراق كافة.

2 -تطوير البنية التحتية الرقمية:

ضرورة ضمان فعالية واستمرارية العقود الذكية من خلال الاستثمار في إنشاء أنظمة معلوماتية آمنة وشبكات اتصالات موثوقة .

3 -تأهيل الكوادر البشرية:

ضرورة تنظيم برامج تدريبية متخصصة لرفع كفاءة الموظفين الحكوميين في إدارة وتشغيل العقود الذكية بما يتماشى مع الإطار القانوني المحلي.

4 -وضع إطار تشريعي داعم:

ينبغي مراجعة وتعديل التشريعات العراقية القائمة، أو سن قوانين جديدة تكفل الاعتراف القانوني بالعقود الذكية واعتمادها رسميًا في المعاملات الحكومية.

5 -إنشاء نظام متابعة وتقييم مستمر:

يوصي البحث بضرورة وضع آلية رقابية دائمة لتقييم أداء العقود الذكية بشكل دوري، وقياس أثرها على كفاءة الأداء المؤسسي، جودة الحوكمة، ورضا المواطنين.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر العربية

1. الحمادي، س. (2018). مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية. القاهرة: دار الفكر العربي.
2. السعيد، م. (2020). العقود الذكية في ضوء التطورات التكنولوجية المعاصرة. القاهرة: دار النهضة العربية.
3. الشمري، ن. (2020). الشفافية والمساءلة في إطار حوكمة المؤسسات العامة. بغداد: المجمع العلمي العراقي.
4. عبد الرحمن، م. (2019). حوكمة الشركات وأثرها في الأداء المالي والإداري. عمّان: دار اليازوري العلمية.
5. عبد الله، ر. (2021). التطور القانوني للعقود الذكية وتطبيقاتها في الاقتصاد الرقمي. عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

المصادر الاجنبية

1. Al-Momani, H. M. (2020). The role of corporate governance in enhancing organizational performance: Evidence from Jordan. Journal of Management Research, 12(3), 45–59. https://doi.org/10.5430/jmr.v12n3p45
2. OECD. (2015). OECD principles of corporate governance. Paris: OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/9789264236882-en
3. Transparency International. (2019). Global corruption report. Berlin: Transparency International. Retrieved from https://www.transparency.org/en/publications
4. UNDP. (2018). Governance for sustainable development. United Nations Development Programme. Retrieved from https://www.undp.org/publications
5. World Bank. (2017). World development report 2017: Governance and the law. Washington, DC: World Bank. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0950-7
6. Al-Momani, H. M. (2020). The role of corporate governance in enhancing organizational performance: Evidence from Jordan. Journal of Management Research, 12(3), 45–59. https://doi.org/10.5430/jmr.v12n3p45
7. OECD. (2015). OECD principles of corporate governance. Paris: OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/9789264236882-en
8. Transparency International. (2019). Global corruption report. Berlin: Transparency International. Retrieved from https://www.transparency.org/en/publications
9. UNDP. (2018). Governance for sustainable development. United Nations Development Programme. Retrieved from https://www.undp.org/publications
10. World Bank. (2017). World development report 2017: Governance and the law. Washington, DC: World Bank. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0950-7

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

11. Christidis, K., & Devetsikiotis, M. (2016). Blockchains and smart contracts for the Internet of Things. IEEE Access, 4, 2292–2303. https://doi.org/10.1109/ACCESS.2016.2566339

12. Jun, M. (2018). Blockchain government: A next form of infrastructure for the twenty-first century. Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity, 4(1), 7. https://doi.org/10.3390/joitmc4010007

13. Murray, A., Kuban, S., Josefy, M., & Anderson, J. (2021). Contracting in the smart era: The implications of blockchain and decentralized autonomous organizations. Business Horizons, 64(5), 557–568. https://doi.org/10.1016/j.bushor.2021.02.048

14. Ølnes, S., Ubacht, J., & Janssen, M. (2017). Blockchain in government: Benefits and implications of distributed ledger technology for information sharing. Government Information Quarterly, 34(3), 355–364. https://doi.org/10.1016/j.giq.2017.09.007

15. Saberi, S., Kouhizadeh, M., Sarkis, J., & Shen, L. (2019). Blockchain technology and its relationships to sustainable supply chain management. International Journal of Production Research, 57(7),

16. Christidis, K., & Devetsikiotis, M. (2016). Blockchains and smart contracts for the Internet of Things. IEEE Access, 4, 2292–2303. https://doi.org/10.1109/ACCESS.2016.2566339

17. Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. Journal of Financial Economics, 3(4), 305–360. https://doi.org/10.1016/0304-405X(76)90026-X

18. Murray, A., Kuban, S., Josefy, M., & Anderson, J. (2021). Contracting in the smart era: The implications of blockchain and decentralized autonomous organizations. Business Horizons, 64(5), 557–568. https://doi.org/10.1016/j.bushor.2021.02.048

19. Ølnes, S., Ubacht, J., & Janssen, M. (2017). Blockchain in government: Benefits and implications of distributed ledger technology for information sharin

20. Christidis, K., & Devetsikiotis, M. (2016). Blockchains and smart contracts for the Internet of Things. *IEEE Access, 4,* 2292–2303. https://doi.org/10.1109/ACCESS.2016.2566339

21. Jun, M. (2018). Blockchain government: A next form of infrastructure for the twenty-first century. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity, 4*(1), 7. https://doi.org/10.3390/joitmc4010007

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

.22 Murray, A., Kuban, S., Josefy, M., & Anderson, J. (2021). Contracting in the smart era: The implications of blockchain and decentralized autonomous organizations. *Business Horizons, 64*(5), 557–568. https://doi.org/10.1016/j.bushor.2021.02.048

.23 Ølnes, S., Ubacht, J., & Janssen, M. (2017). Blockchain in government: Benefits and implications of distributed ledger technology for information sharing. *Government Information Quarterly, 34*(3), 355–364. https://doi.org/10.1016/j.giq.2017.09.007

.24 Saberi, S., Kouhizadeh, M., Sarkis, J., & Shen, L. (2019). Blockchain technology and its relationships to sustainable supply chain management. *International Journal of Production Research, 57*(7), 2117–2135. https://doi.org/10.1080/00207543.2018.1533261

.25 4. OECD. (2004). OECD Principles of Corporate Governance. Paris: OECD Publishing.

.26 5. OECD. (2015). G20/OECD Principles of Corporate Governance. Paris: OECD Publishing.

.27 6. World Bank. (1992). Governance and Development. Washington, D.C.: The World Bank.

.28 Szabo, N. (1997). Formalizing and Securing Relationships on Public Networks. First Monday, 2(9).

.29 Christidis, K. and Devetsikiotis, M. (2016). Blockchains and Smart Contracts for the Internet of Things. IEEE Access, 4, pp.2292–2303.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تحليل المدفوعات الإلكترونية باستخدام نموذج الوحدات المتكررة البوابية للذكاء الاصطناعي في ظل التميز التشغيلي / دراسة تحليلية لانماط المدفوعات الإلكترونية في العراق خلال الفترة 2018-2023

أم.د. هنار إبراهيم أمين
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك
إقليم كردستان العراق
hinar.ibrahim@uod.ac

م. م. هفال بنكين قاسم كتاني
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة نوروز
إقليم كردستان العراق
haval.qasim@nawroz.edu.krd

ملخص البحث

يسعى البحث الحالي الى تحليل المدفوعات الإلكترونية في العراق باستخدام نموذج الوحدات المتكررة البوابية والتي تعد من ادوات الذكاء الاصطناعي مع الربط النوعي مع التميز التشغيلي في هذا القطاع. استخدم الباحثان 72 مشاهدة شهرية تغطي الفترة من يناير 2018 إلى ديسمبر 2023. بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي. ركز التحليل على متغيرين رئيسيين هما عدد المعاملات الشهرية وإجمالي القيمة المالية بالدينار العراقي. أثبت النموذج فعاليته في التحليل الوصفي لفهم ديناميكيات المدفوعات الإلكترونية وأنماطها التاريخية. وتوصل البحث الى عدة استنتاجات من بينها؛ تمكن البحث من التجاوز على التحديات التقليدية في تحليل البيانات المالية المحدودة من خلال تبني نهج مبتكر قائم على التعلم العميق، اذ أثبت نموذج الوحدات المتكررة البوابية فعاليتها في فهم وتحليل ديناميكيات هذا القطاع، فضلا عن التوصل الى قبول الفرضيات التحليلية الثلاث للبحث مؤكدة قدرة النموذج على تحليل الاتجاهات والعلاقات الارتباطية. كما توصل البحث الى عدة مقترحات من بينها استخدام النموذج كأداة تحليلية لفهم الوضع الحالي، ودعم اتخاذ القرارات في البنك المركزي والمؤسسات المالية، وتحسين فهم ديناميكيات السوق لتعزيز التميز التشغيلي في القطاع المصرفي العراقي.

الكلمات المفتاحية: المدفوعات الإلكترونية - الوحدات المتكررة البوابية - التميز التشغيلي - التعلم العميق

المبحث الاول

منهجية البحث والدراسات السابقة

اولا منهجية البحث:

1. **مشكلة البحث:**

تمحورت مشكلة البحث في امكانية استخدام نماذج التعلم العميق المتقدم، للتنبؤ بدقة بحجم وقيمة المدفوعات الإلكترونية في العراق وفهم المتغيرات فى عدد المدفوعات الالكترونية فى العراق. اذ تواجه أنظمة المدفوعات الإلكترونية في العراق توجها جديدا، و لا يمكننا فهمها حتى نعرف التغيرات التى حصلت و التى يمكن ان تحصل فى المستقبل و نرى بان استخدام التعلم العميق و التي هى جزء من الذكاء الاصطناعى يمكن ان يمهد الطريق لتوضيح النقاط الاتية:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1- فهم التذبذب في حجم المعاملات.
2- انشاء أدوات تنبؤية متقدمة قادرة على التعامل مع التسلسلات الزمنية المعقدة للمدفوعات الإلكترونية فى العراق.
3- انشاء اداة لتسهيل التخطيط المالي والتقني و رفع القدرة على التنبؤ الدقيق بحجم المعاملات المستقبلية لتطوير البنية التحتية و اتخاذ القرارات.

2. أهداف البحث:

يكمن الهدف الرئيسي للبحث في تطوير نموذج تنبؤي قائم على تقنية التعلم العميق للتنبؤ بالمدفوعات الإلكترونية في العراق مستقبلا، و تقييم الوضع الحالي فى اطار مفهوم التميز التشغيلي، كما يهدف البحث الى تحقيق الاهداف الفرعية الاتية:

1- **تحليل الأنماط الزمنية:** دراسة وتحليل أنماط المدفوعات الإلكترونية خلال الفترة 2018-2023.
2- **بناء نموذج متقدم:** تصميم وتدريب نموذج الوحدات المتكررة البوابية بحيث يكون قادر على التقاط التبعيات طويلة المدى في البيانات.
3- **التنبؤ قصيرومتوسط المدى:** توليد تنبؤات دقيقة لعدد المعاملات وحجمها للفترات القادمة.
4- **التقييم على اساس النموذج** حسب مفهوم التميز التشغيلي فى التغييرات على المدفوعات الإلكترونية فى العراق.

3. اهمية البحث:

تم تقسيم اهمية البحث الى ثلاثة تفرعات حسب مشكلة واهداف البحث:

- اولا: الأهمية النظرية:

1- **المساهمة العلمية** :إثراء الأدبيات العربية في مجال تطبيقات التعلم العميق فى البيانات المالية.
2- **الابتكار المنهجي** :تطوير منهجية متكاملة لتطبيق نماذج الذكاء الاصطناعي على بيانات المدفوعات الإلكترونية.

- ثانيا: الأهمية التطبيقية:

1- **دعم التحول الرقمي** :توفير أدوات تنبؤية تدعم استراتيجيات التحول الرقمي في القطاع المصرفي في العراق.
2- **تحسين التخطيط الاستراتيجي** :مساعدة البنوك والمؤسسات المالية في التخطيط للموارد والبنية التحتية.
3- **تعزيز الشمول المالي** :فهم أفضل لديناميكيات المدفوعات الإلكترونية لتوسيع نطاق الخدمات المالية.
4- **دعم السياسات النقدية** :توفير رؤى قيمة للبنك المركزي العراقي لصياغة السياسات المناسبة.

- ثالثا: الأهمية الاقتصادية:

1- **تحسين كفاءة النظام المالي** :تقليل التكاليف التشغيلية من خلال التنبؤ الدقيق و فهم التميز التشغيلي.
2- **جذب الاستثمارات** :توفير بيانات موثوقة عن نمو القطاع الرقمي لجذب المستثمرين.

4. مجتمع وعينة البحث

- مجتمع البحث:

تمثل مجتمع البحث بكافة المعاملات الإلكترونية المنفذة عبر أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق، بالاعتماد على البيانات المستمدة من تقارير البنك المركزي .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- **عينة البحث:** تم اخذ (72) مشاهدة شهرية للفترة الزمنية (يناير 2018 – 2023) اي (6) سنوات وباعتماد بيانات السلاسل الزمنية الشهرية. والمتغيرات المبحوثة تمثلت بالمتغيرات الكمية المتصلة (عدد المعاملات الشهرية) و (اجمالي القيمة المالية)، والمتغير الترتيبي المتمثل في (الزمن).

5. فرضيات البحث:

تمت صياغة عدد من الفرضيات على النحو الاتي:

1- **الفرضية الاولى:** قدرة النموذج على تحليل الاتجاهات والأنماط العامة للمدفوعات الإلكترونية في العراق.

2- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ارتباط بين عدد المعاملات الإلكترونية وإجمالي قيمتها المالية.

3- **الفرضية الثالثة:** يسهم النموذج في تحليل وفهم ديناميكيات التغيير في المدفوعات الإلكترونية.

6. منهج واستراتيجية البحث:

تلعب أساليب البحث في التعلم الآلي دوراً محورياً حيث أنها تتسم بالدقة وموثوقية النتائج. كانت الأهداف الرئيسية لهذا البحث هي استخدام أساليب البحث الحديثة في التعلم الآلي، والموضوعات الناشئة، والآثار المترتبة على تلك الموضوعات في أبحاث التعلم الآلي. كشفت الدراسات أن التعلم الآلي هو اسلوب البحث الكمي مع كون التصميم البحثي التجريبي هو النهج البحثي الفعلي المتبع. كما كشفت الدراسة أن الباحثين في الوقت الحاضر يستخدمون أكثر من خوارزمية واحدة لمعالجة مشكلة ما. و من الأدوات والتقنيات المستخدمة هى استخدام لغة البرمجة Python مع إنشاء النماذج وتدريبها واختبارها . و تطبيقها تكون على منصة البايثون نفسها مع المكتبات المخصصة (Kamiri & Mariga, 2021،) من الادوات المعتمدة فى البحث الحالي هي استخدام وحدة متكررة ذات بوابات، اذ يوفر استخدام هذا النوع من نماذج التعلم الآلي في تحليل عدد قليل من المشاهدات. و يتم استخدامها فى البيانات الغير الموزعة طبيعيا وغير المعلمية، وفى ذات الوقت ينشأ بيئة اكثر تكيفا فى البيئة المدروسة. تستخدم شبكات الوحدات المتكررة على نطاق واسع في تحليل السلاسل الزمنية والبيانات المتسلسلة لاسيما عند التعامل مع عدد قليل من نقاط البيانات والبيانات الغير الموزعة طبيعيا، والغير المعلمية (Wang et al., 2022) ، اذ لا تفترض وحدات هذا النوع من الخوارزميات بطبيعتها على التوزيعات الطبيعية أو البارامترية، مما يجعلها مناسبة للبيانات الغير البارامترية. و لديها طبيعة التى تعتمد على البيانات ذوى صفات لا بارامترية التى تسمح لها بنمذجة علاقات معقدة وغير خطية دون افتراضات توزيعية صريحة (Liu et al., 2023; Che et al., 2016; Wang et al., 2022; Zhang et al., 2022). اما بصدد استراتيجية البحث تمثلت في ؛ اولا عدم الإفراط في التجهيز: نظرا لقلة نقاط البيانات، تكون وحدات متكررة ذات بوابات عرضة للإفراط في التجهيز، و يمكن لتقنيات التنظيم أن تساعد في تحسين التعميم.(Zhu et al., 2025) ، ثانيا معالجة البيانات مسبقا: قد تكون عمليات الاستيفاء والتطبيع والإسناد ضرورية للتعامل مع البيانات المفقودة أو غير المنتظمة (Liu et al., 2023 ؛ Che et al., 2016؛ (Wang et al., 2022)

وتمت معالجة البيانات فى خمس مراحل؛ اول مرحلة جمع البيانات فى مستودعة تخزينية. ثانيا معالجة البيانات و تفكيك الضوضائية فى البيانات المستخدمة. ثالثا تدريب النموذج. رابعا اختبار النموذج و اخيرا اختبار النموذج، وتعد هذه تكون الخطوات الفعلية للبحوث الداعمة بادوات الذكاء الاصطناعي (Kamiri & Mariga, 2021).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

7. حدود البحث:

تقتصر حدود البحث اولا : على دراسة المدفوعات الإلكترونية عبر الأنظمة الرقمية في العراق فقط. ثانيا يعتمد المتغيرات المدروسة على عدد المعاملات الإلكترونية الشهرية وإجمالي قيمتها المالية بالدينار العراقي دون التعمق في تحليل أنواع المعاملات أو قنوات الدفع المختلفة. ثالثا: ضمن الحدود الموضوعية عدم تناول البحث تأثير العوامل الخارجية مثل التغيرات في السياسات الحكومية أو الأحداث السياسية والأمنية على حجم المدفوعات الإلكترونية. رابعا: يغطي البحث نطاق العراق حيث تمثل البيانات المستخدمة إجمالي المعاملات الإلكترونية على المستوى الوطني.

ثانيا: الدراسات السابقة:

1.1 دراسة التعلم الآلي لوحدة البوابة المتكررة في تحليل المدفوعات الإلكترونية والتميز التشغيلي:

بالاعتماد على دراسة (Almazroi & Ayub, 2023) و (V.Suganthi et al., 2024)

سعت الدراستين الى استخدام التعلم الالى لوحدة البوابة المتكررة بشكل عام في تحليل طرق الدفع الإلكتروني، اكثر استخداماتها هى فى مجالات كشف الاحتيال وتحسين الكفاءة ودعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية. تظهر الأدبيات أن النماذج القائمة على التعلم الالى و خاصة وحدة البوابة المتكررة تقدم مزايا كبيرة في معالجة بيانات المعاملات المتسلسلة مثل تقديم التحليل في الوقت الفعلي والتحسينات التشغيلية فى نفس الوقت. أظهرت نماذجها و خاصة عند دمجها مع تقنيات استخراج الميزات المتقدمة وتقنيات التجميع تحسينات كبيرة في كشف المعاملات الاحتيالية. على سبيل المثال حقق نموذج البوابة المتكررة المدمج مع(RXT) ResNeXt كنموذج أداء أفضل بنسبة 10-18% من الخوارزميات الموجودة حاليا. و فى ذات الوقت تحافظ على الكفاءة الحاسوبية العالية. يعزز هذا النهج الأمان والموثوقية والاستقرار في المعاملات المالية. هاتين الخاصيتين هما الاساس التي تبنى عليها الموثوقية و الكفاءة وهي أمور بالغة الأهمية للتميز التشغيلي . كما تم تسليط الضوء في هذه الدراستين على نموذج البوابة المتكررة لقدرتها على التقاط التبعيات الزمنية في بيانات المعاملات. هذه الخاصية تجعلها فعالة للغاية لكشف الاحتيال في الوقت الفعلي في أنظمة الدفع المحمولة. كما أن كفائتها الحاسوبية تجعلها مفضلة على النماذج الاخرى المتكررة الأكثر تعقيداً مثل نموذج LSTM في سيناريوهات معينة .

1.2 تحسين الكفاءة وقابلية التوسع في دراسة لكلا من (Mienye & Sun, 2023) و(Mienye & Jere, 2024)

وفق هاتين الدراستين حققت نماذج التجميع التي تدمج اكثر من نموذج تعلم الالي حساسية و دقة فى العمليات تقارب الكمال في كشف عن ما هو موجود بين السطور فى البيانات و خاصة عمليات الاحتيال في بطاقات الائتمان. و حتى تم توثيق تفوقها على مصنفات التعلم الآلي التقليدية. تعالج هذه النماذج الحديثة و المدمجة تحديات مثل عدم توازن الفئات وأنماط فى المعاملات الديناميكية. اى بمعنى معاملات كثيرة يصعب تحليلها بالطرق التقليدية. و لهذا السبب يؤدي إلى أنظمة كشف احتيال أكثر قوة وقابلية للتوسع ،و تسمح البساطة الحاسوبية لنموذج البوابة المتكررة ، مقارنة بنماذج اخرى بنشر أسرع واستهلاك موارد الحاسوبية بشكل أقل. وهو أمر ضروري لبيئات الدفع عالية الحجم. لان حجم البيانات يلعب فارق كبير بين نماذج مستهكلة الطاقة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1.3 اتخاذ القرارات الموضوعية والتخطيط الاستراتيجي في دراسة كلا من(Almazroi & Ayub, 2023) و (Zarzycki & Lawrynczuk, 2022).

هدفت الدراستين الى توفير رؤى دقيقة في الوقت الفعلي حول سلوكيات المعاملات وأنماط المخاطر المتعلقة بالبيئة المدروسة. اذ تدعم الأنظمة القائمة على التعلم الالى على اتخاذ القرارات الموضوعية والتخطيط الاستراتيجي لها. يمكن للمؤسسات المالية الاستفادة من هذه النماذج الآلية للتنبيهات مثل الاحتيال وتخصيص الموارد وإدارة المخاطر، مما يعزز في النهاية التميز التشغيلي . باعتماد هذه الصفات والخصائص يتم تحقيق التميز التشغيلي. فكلما كانت هذه الخواص قريبة للكمال كل ما سهل الطريق على المؤسسة من الوصول الى الكمال و التميز التشغيلي. كما أظهرت مخططات التحكم التنبؤية المتقدمة باستخدامها لبوابات المتكررة الى دقة تنبؤ ممتازة وجودة و تحكم فى البيانات. فضلا عن امكانية اضافة أوقات حوسبة أسرع بكثير من الطرق التحسين الغير الخطية و يدعم العمليات الفعالة.

وندرج في ادناه جدول ملخص بمراجعة الدراسات السابقة

الجدول (1) ملخص المراجع الرئيسة في تحليل المدفوعات والتميز التشغيلي.

ع	الدراسة	مجال التركيز	المساهمة الرئيسية	المنهجية/النموذج	النتائج الرئيسية
1	(Almazroi & Ayub, 2023)	كشف الاحتيال، الأمان، الكفاءة	RXT (GRU مدمج مع ResNeXt) لكشف الاحتيال في الوقت الفعلي	الذكاء الاصطناعي التجميعي، SMOTE، تحسين	أفضل بنسبة 10-18% من الخوارزميات الموجودة، كفاءة عالية
2	(V.Suganthi et al., 2024)	كشف احتيال المدفوعات المحمولة	GRU لتحليل البيانات المتسلسلة في المدفوعات المحمولة	GRU مقابل LSTM ، الكشف في الوقت الفعلي	دقة وكفاءة محسّنة في كشف الاحتيال
3	(Mienye & Sun, 2023)	كشف احتيال بطاقات الائتمان	تجميع التعلم العميق (GRU, LSTM, MLP)	التكديس، SMOTE-ENN	حساسية 1.000، نوعية 0.997، متفوق على طرق التعلم الآلي الأخرى
4	(Mienye & Jere, 2024)	مراجعة التعلم العميق في كشف الاحتيال	مقارنة أداء نماذج التعلم العميق (GRU, LSTM, CNN)	مراجعة أدبية، مجموعة بيانات واقعية	نماذج التعلم العميق قوية لكشف الاحتيال، GRU مميز
5	(Zarzycki & Lawrynczuk, 2022)	التحكم التنبؤي، الكفاءة	MPC مع GRU للتحكم في العمليات	الخطية المتقدمة للمسار	دقة عالية، حوسبة أسرع، GRU موصى به

المصدر: تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحثين

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني

الإطار النظري للبحث

1- الإطار النظري للبحث و العلاقات بين النظريات

1.1 الوحدة المتكررة ذات البوابات فى مجال المالية:

تتميز الوحدة المتكررة ذات البوابات في المالية بالدقة فى التنبؤ ، وكفاءة، وقدرة على التكيف عبر مهام إدارة المخاطر، والتداول، والتنبؤ فى التدوال. يدعم اعتمادها اتخاذ قرارات أكثر استنارة ويعزز استقرار وربحية المؤسسات المالية. و هنالك ربط مباشر بين التميز التشغيلي فى مجال المالية و نظام الوحدات المتكررة. النموذج المستخدم فى هذا المجال وهي نوع من نماذج التعلم العميق فى مجال الذكاء الاصطناعى. تستخدم بشكل متزايد في المالية لمعالجة المهام التنبؤية المعقدة ودعم التميز التشغيلي. و لديها القدرة على نمذجة التبعيات طويلة الأجل في بيانات السلاسل الزمنية. لهذا السبب تعتبر ذات قيمة في إدارة المخاطر، والتداول، والتنبؤ المالي، مما يؤدي إلى عمليات مالية أكثر دقة وقوة وكفاءة. كما تتميز في إدارة مخاطر السيولة، اذ تحسن نماذج الوحدة المتكررة بشكل كبير من توقع نسبة تغطية السيولة. و تم اثبات تفوقها على الأساليب الإحصائية والتعلم الآلي التقليدية من حيث الدقة والصلابة فى الجانب التحليلى. هذا يمكن المؤسسات المالية من توقع مخاطر السيولة و مخاطر مالية اخرى و ليس حصرا على السيولة. على سبيل المثال تم استخدامها فى تحسين تخصيص الأصول والامتثال للمتطلبات التنظيمية بشكل أكثر فعالية . استخدامتها جدا متنوعة و لكن تستخدم حسب برمجة .(Xu et al., 2024)

كما يتم استخدام هكذا نموذج فى التوقعات فى سوق الأسهم والتداول، اذ تستخدم هذه الشبكة لتوقع إشارات التداول وتطوير استراتيجيات التداول الالى. اذ تبين إنها تظهر دقة أعلى من الشبكات العصبية التقليدية ويمكن دمجها مع التعلم المعزز للتداول في الأسواق الديناميكية(Shen et al., 2018; Yu et al., 2024) .

كما يرى كلا من (Thor & Postek, 2024) انه يتم استخدامها فى التنبؤ بالإفلاس المؤسسي. اذ تتميز نموذج البوابات المتكررة في التنبؤ بإفلاس الشركات من خلال الاستفادة من تسلسلات كاملة من البيانات المالية. و هي متفوقة على الأساليب التقليدية للتعلم الآلي وتقديم توقعات خارج العينة أكثر قوة.

اما (Xu et al., 2024; Shen et al., 2018; Thor & Postek, 2024; Martelo et al., 2022) اشارو الى انه تم استخدام التميز التشغيلي المدعوم بنموذج التكرارات ذات البوابات فى تحسين دقة التنبؤ فى مجال المالية، اذ من صفاتها انها تتعامل مع البيانات الغير الخطية والاعتمادات طويلة الأجل بشكل أفضل من النماذج التقليدية. هذا يؤدي إلى توقعات مالية أكثر موثوقية وتقييمات مخاطر ذات اكثر دقة، فضلا عن ان هذه النماذج تتسم بالكفاءة والبساطة مقارنة بنماذج الذكاء الاصطناعى، وذلك لانها توفراداء مماثلا من بين نماذج الذكاء الاصطناعي مع بنية أبسط وتدريب أسرع. وهذا ما يجعل عملية التطبيقات المالية في الوقت الفعلي مع دقة اكثر عالية (Xu et al., 2024; Zarzycki & Lawrynczuk, 2022; Martelo et al., 2022) .

كما تم استخدام التميز التشغيلي المدعوم بنموذج البوابات المتكررة فى تحسين الموارد، اذ ساهم هذا النموذج فى التنبؤات الدقيقة التى اتاحت للمؤسسات تحسين تخصيص رأس المال، وزيادة الربحية، والحفاظ على المرونة ضد تقلبات السوق.(Xu et al., 2024; Thor & Postek, 2024)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1.2 التميز التشغيلي:

يعد التميز التشغيلي كمنهج اداري واستراتيجي تهدف المؤسسة من خلاله الى تحقيق اعلى مستويات من الجودة والكفاءة في ادائها ، وفي القطاع المالي هناك عدة مفاهيم للتميز التشغيلي اذ تعرف بانها السعي لتحقيق الأداء المتميز في جميع العمليات التجارية فى القطاع المالي. وأثر التميز التشغيلي في المالية هو نهج متعدد الأوجه يمزج بين تحسين العمليات، والتوافق الاستراتيجي، والتغيير الثقافي. بينما لا يزال أساسها النظري قيد التطور اذ اظهرت الدراسات الأدلة أن ممارسات التميز التشغيلي تحقق فوائد كبيرة في الكفاءة والاستدامة والتنافسية عبر القطاعات المالية. يشير التميز التشغيلي في المالية إلى السعي نحو التحسين المستمر، والكفاءة داخل العمليات فى المؤسسات المالية. يشمل ذلك كل من النهج الاستراتيجي والعملي لتحسين العمليات، وتقليل التكاليف، وتعزيز تقديم الخدمات. و نتيجة لهذه الممارسات يؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية وتحسين الأداء المؤسسي.غالبا يشار إلى التميز التشغيلي كهدف في الأعمال التجارية. لكن تعريفه وأساسه النظري يعتمد على التحسين تحت اى ظرف و استخدام اداة لتحقيق اساسه النظري. بينما تتبنى العديد من المنظمات ممارسات التميز التشغيلي لا توجد نظرية واحدة موحدة توجه تنفيذها بشكل شامل، اذ يبقى الاساس موحد و لكن الية تنفيذها تختلف حسب استخدام الاداة الموازي للتميز التشغيلى. كما ا برزت الدراسات إلى ان أطر و سياسات التميز التشغيلي وأساسياته النظرية اظهرت نتائج ايجابية في المالية والقطاعات الأخرى.(Found et al., 2018) .

1.3 الممارسات الرئيسية وخطط تنفيذ التميزالتشغيلي:

يتضمن النجاح في تحسين الكفاءة التشغيلية في المالية دمج العديد من الممارسات مثل تحسين العمليات، تبني التكنولوجيا والقيادة والثقافة. حددت بعض من الدراسات الأطر الهيكلية ونماذج النضج التي تساعد المنظمات في تقييم وتقدم رحلتها في تحسين الأداء التشغيلي. مع التأكيد على التخطيط الاستراتيجي التحسين المستمر. في الأسواق الناشئة يتم استخدام التميز التشغيلي لعلاج حالات مخصصة التى تواجه تحديات فريدة فى مجالات عدة و منها المالية. (Swarnakar & Khalfan, 2025; Henriquez-Machado et al., 2024; Muazu & Nashehu, 2021). و ايضا اعتماد ممارسات التميز في المالية يؤدي إلى تحسينات قابلة للقياس في تقديم الخدمات، ورضا العملاء، والجدوى الاقتصادية، والربحية، كما هو واضح في قطاع البنوك التجارية التي ادت فيها ممارسات التميز التشغيلي كمصدر للميزة التنافسية لديها. فضلا عن ان التميز التشغيلي يساعد المؤسسات على التنقل بين التحديات المؤسسية والتغيرات التنظيمية (Swarnakar & Khalfan, 2025; Muazu & Nashehu, 2021) ويلخص الجدول (2) ممارسات التميز التشغيلي والنتائج المتحققة في المالية:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (2) ممارسات التميز التشغيلي والنتائج المتحققة في المالية

مجال الممارسة	النتائج الرئيسية	القطاعات المثال	المراجع
تحسين العمليات	تقليل التكاليف، مكاسب الكفاءة	المصرفية، التصنيع	(Swarnakar & Khalfan, 2025; Muazu & Nashehu, 2021)
التكامل التكنولوجي	تحسين تقديم الخدمات	المصرفية التجارية	(Muazu & Nashehu, 2021)
التخطيط الاستراتيجي	التوافق مع أهداف العمل	جميع القطاعات	(Henriquez-Machado et al., 2024)
مبادرات الاستدامة	التأثير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	الأسواق الناشئة	(Henriquez-Machado et al., 2024)
المصدر :من اعداد الباحثان			

1.4 التميز التشغيلي في التمويل: الدفع الإلكتروني كمعيار قياس

يُقاس التميز التشغيلي في مجال التمويل بشكل متزايد من خلال فعالية أنظمة الدفع الإلكتروني. حيث تعمل مؤشرات مثل جودة المعاملات والسرعة والأمان كمؤشرات رئيسية. و حينما تتطور هذه المؤشرات بشكل ملحوظ يصبح التحول الرقمي مقياس محوري لتحقيق وتقييم التميز في القطاع المالي. و الهدف هو تحقيق الكفاءة والجودة والاستدامة. في المجال المالي يشمل التميز التشغيلي على عدة مؤشرات مثل سرعة المعاملات و عددها ومعدلات الأخطاء ورضا العملاء والأمان في المدفوعات الإلكترونية. ومع ذلك، يبقى المفهوم واسعاً اكثر ليشمل إطار نظريا لذالك يتم اختيار المؤشرات حسب متطلبات و سياق الدراسات.(Found et al., 2018; Henriquez-Machado et al., 2021; Tortorella et al., 2021) تستخدم أنظمة الدفع الرقمية بشكل متزايد كمؤشرات ملموسة للتميز التشغيلي في البنوك. إن المؤشرات مثل جودة المعاملات ورضا العملاء والاستجابة مرتبط بشكل مباشر بأداء الدفع الرقمي. على سبيل المثال، تسلط الدراسات في مجال البنوك الرقمية الضوء على أن التحسينات في ميزات الدفع الإلكتروني واستجابة الخدمة تعزز بشكل كبير من رضا العملاء والنتائج التشغيلية (Kurniati et al., 2024) كما أن الأمان والسرعة أمران حاسمان، حيث يعد الأمن السيبراني والاستجابة السريعة للخدمة من المجالات الرئيسية للتحسين.(Kurniati et al., 2024; Tortorella et al., 2021) . كما ان تطبيق ممارسات أنظمة الدفع الإلكتروني يؤثر بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادي والتشغيلي والاستراتيجي. غالباً ما تشمل أطر تقييم التميز التشغيلي مؤشرات المعاملات الرقمية إلى جانب المقاييس التقليدية مثل التكلفة والجودة والاستدامة. (Swarnakar & Khalfan, 2025; Henriquez-Machado et al., 2021) إن دمج التقنيات الرقمية في التمويل يوسع نطاق وتوقعات التميز التشغيلي.(Tortorella et al., 2021) ، ويوضح الجدول (3) الاوراق الرئيسية حول التميز التشغيلي والمدفوعات الرقمية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (3) الاوراق الرئيسية حول التميز التشغيلي والمدفوعات الرقمية.

الورقة	التركيز	الفكرة الرئيسية	القطاع
(Kurniati et al., 2024)	البنوك الرقمية	ميزات الدفع الإلكتروني كمؤشرات التميز	التمويل
(Swarnakar & Khalfan, 2025)	ممارسات التميز التشغيلي	أطر لمؤشرات الأداء	متعدد
(Tortorella et al., 2021)	الصناعة 4.0	التحول الرقمي في التميز التشغيلي	التصنيع/التمويل
المصدر: تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحثان			

و لربط التميز التشيغلى مع الاسلوب الالي التحليلي يمكن القول بأنه سابقا لم تكن امكانية الوصول الى التميز التشغيلى لان ادوات تحقيقها كانت شبه معدومة. و بوجود الذكاء الاصطناعى الان يمكن الوصول الى التميز التشغيلى لان اداة وصولها باتت فى متناول الايادى. تستفيد المؤسسات المالية من التحليلات التنبؤية وأنظمة الخدمات المصرفية المتكاملة لتحسين تقييم المخاطر واكتشاف الكفاءة التشغيلية في سلاسلها الزمنية. تُظهر دراسات الحالة أن تحليل البيانات في الوقت الفعلي والنماذج التنبؤية في معالجة المدفوعات وإدارة الأموال تؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر دقة وتخصيص أمثل للموارد، مما يمثل تحولاً كبيراً في العمليات المالية التى تؤدى الى التميز التشغيلي في سياق المالية(Katragadda, 2025; Park & Song, 2020)

المبحث الثالث

الإطار التطبيقي

أولا: وصف وتشخيص متغيرات البحث

تتضمن منهجية هذا البحث عدد من المتغيرات وهي التميز التشغيلي وعدد المعاملات الشهرية وإجمالي القيمة المالية اذ يعد كلاهما من المتغيرات التابعة بينما يعمل الزمن كمتغير مستقل لتتبع التغيرات عبر الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة. تمثل هذه المتغيرات مؤشرات كمية مهمة التى تعكس نشاط و قوة قطاع المدفوعات الإلكترونية في العراق. ومن خلال تحليلها سنتعرف على مميزاتها و قيمة تقلباتها ونموها الايجابى او السلبى. و فى ذات الوقت نحدد ماهية طبيعة العلاقة الارتباطية بين عدد المعاملات وقيمها المالية من خلال عدد المشاهدات باستخدام نموذج الوحدات المتكررة البوابية ، وهو نموذج مصمم خصيصا للتعامل مع السلاسل الزمنية الغير المستقرة.

ثانيا: التحليل الاحصائي

وفق تحليل البيانات و استخدام نموذج البوابات المتكررة تم استخراج الجداول ادناه، و علما بان حسب الدراسات السابقة و استخدام المنهجية المقترحة تستخدم شبكات الوحدات المتكررة بسبب فعاليتها في التعلم من البيانات ذوى المشاهدات القليلة و ثانيا البيانات غير الموزعة طبيعياً و ثالثا غير مستقرة ايضا ووفق الجدول (4).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (4) الاحصائيات الوصفية للبيانات

المؤشر	عدد المعاملات	القيمة المالية (دينار عراقي)
عدد المشاهدات	72	72
المتوسط	427,078	136,845,735,326
الانحراف المعياري	406,780	185,713,861,828
الحد الأدنى	43,148	16,049,878,138
الحد الأقصى	2,222,028	1,100,855,457,695
معامل التباين	95.25%	135.71%
المصدر: تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحثان		

يتضح من الجدول (4) الاتي:

اولا: في جدول الإحصائيات الوصفية الأساسية للبيانات تم بيان ملخص إحصائي مما يساعد على فهم خصائصها الرئيسية لبيانات المدفوعات الالكترونية في العراق. اذ يتضح ان عدد المشاهدات هي 72 شهر، والمتوسط بلغ (427,078) ، اما عدد المعاملات وفق الجدول (4) بلغت 136.8 دينار عراق. يشير إلى أن متوسط عدد المعاملات يبلغ حوالي 427 ألفا، بينما يبلغ متوسط القيمة المالية الإجمالية حوالي 136.8 مليار دينار عراقي.

كما بلغ الانحراف المعياري (406,780)عدد المعاملات و 185.7 مليار دينار عراق وهي قيمة مرتفعة جدًا مقارنة بالمتوسط، مما يدل على وجود تقلبات وتشتت كبيرين في البيانات. بعبارة أخرى، القيم الشهرية بعيدة جدًا عن المتوسط، مما يعني أن هناك فترات ذات نشاط مرتفع للغاية وأخرى ذات نشاط منخفض.

ثانيا: من الجدول (4) يتضح ان الحد الأدنى والحد الأقصى يظهران النطاق الكامل للبيانات من أقل قيمة إلى أعلى قيمة مسجلة.

ثالثا: اما المؤشر الاهم هو معامل التباين اذ بلغ (95.25% و 135.71%) وفق الجدول (4) ويعتبر الاهم لأنه أعلى من 100% في القيمة المالية، فإنه يؤكد أن التقلبات أعلى بكثير من المتوسط نفسه. هذا يعني أن البيانات غير مستقرة (Non-Stationary)وتتطلب نماذج متقدمة للتعامل مع هذا التذبذب.

الجدول (5) نتائج أداء نموذج GRU التحليلي

المتغير	مؤشر الدقة	القدرة التحليلية	التقييم النوعي
عدد المعاملات	MAPE = 29.49%	قدرة عالية على تحديد الاتجاهات	ممتاز في التحليل النوعي
القيمة المالية	MAPE = 54.45%	قدرة جيدة على فهم التقلبات	مناسب للبيانات عالية التقلبات
التحليل الإجمالي	متوسط = MAPE 40.30%	نجح في تحليل جميع الأنماط	مناسب لأهداف البحث التحليلية
المصدر: تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحثين			

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يوضح الجدول (5) تقييم أداء نموذج التعلم العميق الذي تم استخدامه اذ بلغت القيم (MAPE 29.49% و 54.45%) تمثل متوسط نسبة الخطأ المطلق في النموذج المستخدم. وان قيمة 29.49% لعدد المعاملات تعني أن النموذج يخطئ في التنبؤ بمتوسط 29.49% من القيمة الحقيقية. هذه القيمة مقبولة نسبيًا في مجال السلاسل الزمنية المتقلبة. أما بالنسبة للقيمة المالية، فإن 54.45% أعلى وتشير إلى أن التنبؤات أقل دقة.

الجدول (6) نتائج التحليل الارتباطي والاتجاهات

المؤشر	القيمة	الوصف	المعنوية الإحصائية
معامل الارتباط بيرسون	0.7199	ارتباط قوي جداً	$p < 0.000001$
إحصائيةt	8.677	معنوي إحصائياً	دال عند $\alpha = 0.01$
اتجاه المعاملات	14,132+معاملة/فترة	نمو إيجابي	
اتجاه القيمة المالية	4,888,634,489+دينار/فترة	نمو إيجابي	
فترة البيانات	2018-01-01إلى 12-01-2023	6 سنوات	
معدل التقلبات الإجمالي	115.48%	تقلبات عالية جداً	
المصدر: تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحثين			

يوضح الجدول رقم (6) العلاقة بين المتغيرات والنمو العام وكما يلي:

اولا: بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.7199) وتعد هذه النتيجة جيدة. اذ تشير إلى ارتباط إيجابي وقوي جدا بين عدد المعاملات والقيمة المالية. وهذا يعني أنه عندما يزداد عدد المعاملات تزداد القيمة المالية الإجمالية بشكل كبير. و المعنوية الإحصائية ($p < 0.000001$) قيمة P-value المنخفضة جدا توكد أن هذا الارتباط ليس صدفة، بل هو علاقة حقيقية وذات دلالة إحصائية.

ثانيا: اتجاه المعاملات والقيمة المالية: يظهر الجدول (6) أن كلا المتغيرين يشهدان نموا إيجابيا مع مرور الوقت.

ثالثا: كما اظهرت نتائج الجدول (6) معدل التقلبات الإجمالي (115.48%): يؤكد مرة أخرى على التحدي الرئيسي في هذه البيانات وهو التقلبات العالية جدا، وهو ما يفسر سبب صعوبة التنبؤ بها بدقة.

الجدول (7) نتائج اختبار الفرضيات الاربعة

الفرضية	الوصف	النتيجة	التبرير
الأولى	تحليل الاتجاهات والأنماط العامة	مقبولة	نمو عالي
الثانية	العلاقة الارتباطية القوية	مقبولة	$r = 0.7199, p < 0.000001$
الثالثة	تحديد قوة التغييرات	مقبولة	تقلبات قوية جداً(115.48%)
الرابعة	فهم ديناميكيات التغيير	مقبولة	متقلب عالي
المصدر: تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحثات			

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

مما سبق يتضح ان الفرضية الأولى ركزت على تحليل الاتجاهات والأنماط العامة،و النتيجة مقبولة و تعني أن النموذج نجح في تحديد اتجاهات النمو والأنماط الرئيسية في البيانات. اما الفرضية الثانية فهي تحدد العلاقة الارتباطية و النتيجة ايضا كانت مقبولة و تؤكد أن التحليل أثبت وجود علاقة قوية بين المتغيرين وهو ما يتوافق مع نتائج الجدول. اما في الفرضية الثالثة ركزنا تحديد قوة هذه التغييرات، وكانت النتيجة مقبولة و تشير إلى أن البحث نجح في قياس وتحديد حجم التقلبات الكبيرة في البيانات. و اخيرا فى الفرضية الرابعة تم التركيز في فهم ديناميكيات التغييرات، ووفق النتيجة تعني أن التحليل قدم فهما شاملا للتغيرات في المدفوعات الإلكترونية و هى متقلبة بشكل كبير.

ثالثا: مناقشة النتائج

1- تقدم نتائج هذا البحث رؤى عميقة حول ديناميكيات المدفوعات الإلكترونية في العراق و تبين من التحليل إلى أن النموذج حقق أداء ممتازا في الجانب التحليلي. و تم ابراز التحدي الكبير المتمثل في التقلبات العالية جدا للبيانات فى المدفوعات. وبيان بان بيئة السوق المتقلبة جدا. ومع ذلك، فإن نجاح النموذج في قبول جميع الفرضيات الأربع تؤكد قدرته على فهم الجوانب الأساسية للبيانات. مثل تحديد الاتجاهات والأنماط العامة.
2- الكشف عن العلاقة الارتباطية القوية بين عدد المعاملات وقيمتها.
3- تم قياس قوة التقلبات في البيانات.
4- فهم ديناميكيات التغيير بشكل عام هذا يشير إلى أن النموذج يمكن ان يكون أداة فعالة للتحليل وتوفر رؤى قيمة لصناع القرار.

بالاستناد الى ماسبق ومن النتائج اعلاه يتضح ان العلاقة بين الأداء التحليلي والتميز التشغيلي يتمحور فى فهم قوة هذه المتغيرات كما هى واضحة فى الفرضيات. من خلال الوصول الى تحقق الفرضيات نتمكن من الحصول على فهم اعمق لمفهوم التميز التشغيلي. اذ قدمت النتائج رابطا غير مباشرا بين قدرة النموذج على التحليل ومفهوم التميز التشغيلي. يُظهر البحث أن فهم ديناميكيات المدفوعات الإلكترونية والتقلبات التي تحدث فيها يعد أساسا لتحقيق هذا التميز، اذ اظهرت اولا الكفاءة التشغيلية فى التميز التشغيلي، وذلك عندما يفهم البنك أن هناك نموا مستمرا وتقلبات عالية يمكنه أن يحسن من تخصيص موارده والبنية التحتية لتلبية الطلب المتزايد في أوقات الذروة، و هذا يمكن ان يقلل من احتمالية حدوث أعطال أو تأخيرات و هو ما يتم التركيز عليه فى مفهوم التميز التشغيلى. اما بصدد إدارة المخاطر فى التميز التشغيلي، ففي ضوء تحليل التقلبات يتم مساعدة المؤسسات المالية على تقييم المخاطر بشكل أفضل، و هذا يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر استنارة. اما بخصوص التخطيط الاستراتيجي للتميز التشغيلي؛ فانه قد تم توفير رؤى حول الاتجاهات المستقبلية، مما يمكن صناع القرار من وضع خطط استراتيجية طويلة الأجل لدعم النمو والتحول الرقمي. بذلك نثبت من خلال هذا البحث أن القدرة التحليلية التي يوفرها النموذج هي جوهر تحقيق التميز التشغيلي في قطاع المدفوعات الإلكترونية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

بناء على التحليل لبيانات المدفوعات الإلكترونية في العراق باستخدام نموذج البوابات المتكررة يمكن استخلاص عدة استنتاجات رئيسة وعلى النحو الاتي :

1- تمكن البحث من التجاوز على التحديات التقليدية في تحليل البيانات المالية المحدودة من خلال تبني نهج مبتكر قائم على التعلم العميق، اذ أثبت نموذج الوحدات المتكررة البوابية فعاليتها في فهم وتحليل ديناميكيات هذا القطاع، على الرغم من أن التقلبات العالية في البيانات إلا أن النموذج قدم رؤى استراتيجية قيمة حول اتجاهات النمو و قوة الارتباط بين عدد المعاملات وقيمتها، وحجم التقلبات التي تميز السوق.

2- . هنالك نمو مستدام وتقلبات عالية فى قطاع المدفوعات الإلكترونية في العراق، وهذا النمو إيجابي ومستمر في كل من عدد المعاملات وقيمتها الإجمالية، ولكن تتسم هذه البيانات بتقلبات عالية جدا. و هذا يعكس ديناميكية السوق وربما هنالك تأثير العوامل الموسمية أو الأحداث الاقتصادية والسياسية غير المتوقعة على هذه البيانات.

3- أثبت النموذج قدرة عالية على فهم وتحليل الأنماط والاتجاهات الأساسية في البيانات، هذا يؤكد أن النموذج مناسب للتحليل بيانات عالية التقلبات. و تبين بان هنالك علاقة ارتباطية قوية و تؤكد نتائج التحليل وجودها و هى ذات دلالة إحصائية بين عدد المعاملات والقيمة المالية. مما يعني أن زيادة نشاط الدفع الإلكتروني تترجم مباشرة إلى زيادة في حجم الأموال المتداولة وهو مؤشر على كفاءة النظام المالي.

4- يُبرهن البحث على فعالية نموذج التعلم الالي ذات البوابات المتكررة في التعامل مع البيانات المالية التي لا تتبع التوزيع الطبيعي. والتي غالبا ما تكون سمة من سمات الأسواق الناشئة. هذا يعزز أهمية استخدام تقنيات التعلم العميق كبديل للنماذج الإحصائية التقليدية التي قد لا تكون مناسبة لمثل هذه البيانات.

ثانيا: المقترحات

بناء على الاستنتاجات يمكن تقديم مجموعة من المقترحات لدعم التميز التشغيلي في قطاع المدفوعات الإلكترونية في العراق وعلى النحو الاتي:

1- دعم التخطيط الاستراتيجي هى من المقترحات الاساسية لهذا البحث، اذ نامل من البنك المركزي العراقي والمؤسسات المالية باستخدام هذا النموذج كأداة تحليلية لفهم ديناميكيات السوق والاتجاهات العامة لدعم القرارات الاستراتيجية المتعلقة بتخصيص الموارد وتطوير البنية التحتية، و تحسين استقرار النظام التي تعد من جوانب التميز التشغيلي.

2- نظرا للتقلبات العالية في البيانات يُقترح على البنوك التجارية والمؤسسات المالية التركيز على تحسين استقرار أنظمة الدفع الإلكتروني لضمان استمرارية الخدمة خلال فترات الذروة. يمكن تحقيق ذلك من خلال التنبؤ بفترات النشاط العالية والتحضير لها. و يمكن للمؤسسات المالية العمل على زيادة حجم المعاملات من خلال حملات توعوية وحوافز موجهة للمدفوعات الصغيرة والمتكررة مما يعزز الشمول المالي ويقلل من التقلبات العالية.

3- على المؤسسات المالية استخدام الرؤى المستخلصة من النموذج لتحقيق التميز التشغيلي، لاسيما في مجالات تحسين الكفاءة التشغيلية وتقديم خدمة موثوقة للعملاء وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثا: توجهات بحثية مستقبلية

1- نظرا لعدم استخدام العوامل الخارجية في هذا البحث نقترح استخدام العوامل الخارجية و دمجها في النموذج المستخدم، من خلال دمج متغيرات خارجية مثل معدلات التضخم، التغيرات في السياسات الحكومية، أو الأحداث الأمنية، لتحليل تأثيرها على أنظمة الدفع الإلكتروني.

2- البحث في التحليل على مستوى المحافظات. نقترح إجراء دراسات مستقبلية تستخدم بيانات مفصلة على مستوى المحافظات أو المناطق الجغرافية.هذا يوفر فهما أعمق للفروقات الديموغرافية في تبني المدفوعات الإلكترونية.

المصادر:

1. Almazroi, A., & Ayub, N. (2023). Online payment fraud detection model using machine learning techniques. *IEEE Access, 11,* 137188-137203. https://doi.org/10.1109/ACCESS.2023.3339226
2. Che, Z., Purushotham, S., Cho, K., Sontag, D., & Liu, Y. (2018). Recurrent neural networks for multivariate time series with missing values. *Scientific Reports, 8,* Article 6085. https://doi.org/10.1038/s41598-018-24271-9
3. Found, P., Lahy, A., Williams, S., Hu, Q., & Mason, R. (2018). Towards a theory of operational excellence. *Total Quality Management & Business Excellence, 29*(9-10), 1012-1024. https://doi.org/10.1080/14783363.2018.1486544
4. Henriquez-Machado, R., Muñoz-Villamizar, A., & Santos, J. (2021). Sustainability through operational excellence: An emerging country perspective. *Sustainability, 13*(6), Article 3165. https://doi.org/10.3390/SU13063165
5. Kamiri, J., & Mariga, G. (2021). Research methods in machine learning: A content analysis. *International Journal of Computer and Information Technology, 10*(2), 97-107. https://doi.org/10.24203/IJCIT.V10I2.79
6. Katragadda, M. (2025). Transforming financial services through predictive analytics and banking systems integration. *World Journal of Advanced Research and Reviews, 26*(1), 1167-1176. https://doi.org/10.30574/wjarr.2025.26.1.1167
7. Kurniati, R., Nuringwahyu, S., & Daidan, M. (2024). Optimising operational excellence in the digital age: A study of digital banking service transformation in Indonesian Islamic banks. *International Journal of Business and Management Invention, 13*(1), 91-97. https://doi.org/10.35629/8028-13119197
8. Liu, X., Du, H., & Yu, J. (2023). A forecasting method for non-equal interval time series based on recurrent neural network. *Neurocomputing, 556,* Article 126648. https://doi.org/10.1016/j.neucom.2023.126648
9. Martelo, S., León, D., & Hernández, G. (2022). Multivariate financial time series forecasting with deep learning. In *Lecture Notes in Computer Science* (pp. 160-169). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-031-20611-5_14
10. Mienye, I., & Jere, N. (2024). Deep learning for credit card fraud detection: A review of algorithms, challenges, and solutions. *IEEE Access, 12,* 96893-96910. https://doi.org/10.1109/ACCESS.2024.3426955
11. Mienye, I., & Sun, Y. (2023). A deep learning ensemble with data resampling for credit card fraud detection. *IEEE Access, 11,* 30628-30638. https://doi.org/10.1109/ACCESS.2023.3262020
12. Park, G., & Song, M. (2020). Predicting performances in business processes using deep neural networks. *Decision Support Systems, 129,* Article 113191. https://doi.org/10.1016/j.dss.2019.113191
13. Shen, G., Tan, Q., Zhang, H., Zeng, P., & Xu, J. (2018). Deep learning with gated recurrent unit networks for financial sequence predictions. *Procedia Computer Science, 131,* 895-903. https://doi.org/10.1016/J.PROCS.2018.04.298
14. Suganthi, V., Scholar, R., & Devi, D. (2024). A novel approach for credit card fraud detection using gated recurrent unit (GRU) networks. *2024 8th International Conference on I-SMAC (IoT in Social, Mobile, Analytics and Cloud) (I-SMAC)* (pp. 1716-1721). IEEE. https://doi.org/10.1109/I-SMAC61858.2024.10714795

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

15. Swarnakar, V., & Khalfan, M. (2025). Unveiling the impact of operational excellence practices on corporate performance: An exploratory research. *The TQM Journal.* Advance online publication. https://doi.org/10.1108/tqm-06-2024-0224
16. Thor, M., & Postek, Ł. (2024). Gated recurrent unit network: A promising approach to corporate default prediction. *Journal of Forecasting, 43*(8), 3057-3078. https://doi.org/10.1002/for.3057
17. Tortorella, G., Miguel, P., Li, W., Staines, J., & McFarlane, D. (2022). What does operational excellence mean in the Fourth Industrial Revolution era? *International Journal of Production Research, 60*(9), 2901-2917. https://doi.org/10.1080/00207543.2021.1905903
18. Wang, Y., Chen, Z., & Zhang, W. (2022). Lithium-ion battery state-of-charge estimation for small target sample sets using the improved GRU-based transfer learning. *Energy, 244,* Article 123178. https://doi.org/10.1016/j.energy.2022.123178
19. Xu, Z., Pan, J., Han, S., Ouyang, H., Chen, Y., & Jiang, M. (2024). Predicting liquidity coverage ratio with gated recurrent units: A deep learning model for risk management. *2024 5th International Conference on Machine Learning and Computer Application (ICMLCA)* (pp. 108-112). IEEE. https://doi.org/10.1109/ICMLCA63499.2024.10753702
20. Yu, J., Lu, X., Pan, A., & Shi, J. (2024). Stock trading strategy based on reinforcement learning with GRU network. In *Proceedings of the 2024 3rd International Conference on Cyber Security, Artificial Intelligence and Digital Economy.* ACM. https://doi.org/10.1145/3672919.3673005
21. Zarzycki, K., & Lawrynczuk, M. (2022). Advanced predictive control for GRU and LSTM networks. *Information Sciences, 616,* 229-254. https://doi.org/10.1016/j.ins.2022.10.078
22. Zhang, K., Chen, N., Liu, J., & Beer, M. (2022). A GRU-based ensemble learning method for time-variant uncertain structural response analysis. *Computer Methods in Applied Mechanics and Engineering, 391,* Article 114516. https://doi.org/10.1016/j.cma.2021.114516
23. Zhu, Q., Kang, Q., Xu, T., Yu, D., & Wang, Z. (2025). Deterministic convergence analysis for GRU networks via smoothing regularization. *Computers, Materials & Continua, 82*(1), 1913-1929. https://doi.org/10.32604/cmc.2025.061913

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

LEVERAGING DIGITAL TECHNOLOGIES IN MARKETING TO EXPAND FINANCIAL INCLUSION

Eftekhar A. Ali [1]*, Amir Kh. Hassoo [2], Mustafa F. Faris [3], Mikaeel B. Munaf [4], Rizgar S. Hussein[5]

[1] **Researcher;** eftekhar.hostani1987@gmail.com

[2] Accounting Department, Faculty of Law, Political Science and Management, Soran University (SU), Soran, 44008, Kurdistan Region-IRAQ; amir.Hassoo@soran.edu.iq

[3] Accounting Department, Faculty of Law, Political Science and Management, Soran University (SU), Soran, 44008, Kurdistan Region-IRAQ; mustafa.faris@soran.edu.iq

[4] Accounting Department, Faculty of Law, Political Science and Management, Soran University (SU), Soran, 44008, Kurdistan Region-IRAQ; mikaeel.munaf@soran.edu.iq

[5] Business Management Department, Faculty of Law, Political Science and Management, Soran University (SU), Soran, 44008, Kurdistan Region-IRAQ; rizgar.hussein@soran.edu.iq

ABSTRACT

Globally, digital technologies are increasingly recognized as tools toward achieving financial inclusion. However, research assessing their impact in emerging markets under localized contexts like the Kurdistan Region of Iraq remains sparse. Most existing studies either take broader national or developed economy perspectives and often fail to consider the socio-demographic factors affecting the efficiency of digital marketing at the local level. This study aims to fill the gaps by examining how digital marketing influences financial behavior and inclusion in Erbil in an emerging context of digital infrastructure and financial literacy. This study utilizes a sample of 400 respondents and analyzes descriptive statistics and Probit regression to highlight the important demographic variables and factors that determine digital financial marketing effectiveness. Findings suggest that age and education are two key determinants that affect individuals' perception and use of digital financial marketing tools. Furthermore, the analysis identifies two very important dimensions of awareness/accessibility and trust/usefulness, which, in turn, impact financial inclusion outcomes. These findings stress the necessity of context-specific digital marketing strategies that account for local socio-demographic characteristics to improve financial inclusion. The study gives recommendations to financial institutions and marketers in the Kurdistan Regional Government regarding the design of better-targeted and efficient campaigns. This localized understanding would provide insights for other emerging economies seeking to use digital technologies for inclusive financial services and curbing financial access disparities.

Keywords: Financial Inclusion, Digital Technologies, Marketing, Probit regression, Kurdistan Region of Iraq.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1. INTRODUCTION

The last decade has been transformed by the advent of digital technologies, which have permeated various sectors, including finance. Financial marketing services have undergone exceptional changes through these technologies, significantly improving access for underprivileged populations to both offer and consume financial services (Subbarao, 2009). In the context of financial inclusion, mobile banking, social media marketing, and data-driven campaigns have emerged as vital tools for reaching individuals beyond the traditional banking institutions. This development is particularly beneficial in areas where the physical presence of banking facilities is limited, and conventional marketing struggles to meet diverse consumer needs (Aduda and Kalunda, 2012). Despite global advancements, the adoption and effectiveness of digital marketing strategies for encouraging financial inclusion vary across regions. Emerging economies, particularly micro-areas such as the Kurdistan Region of Iraq, face additional hurdles due to infrastructure, education, and cultural limitations (Sarma, 2012). Although Iraq is experiencing some development in creating digital financial services at the national level, the Kurdistan Region, with Erbil as its strategic economic hub, grapples with low digital infrastructure and literacy levels. These conditions pose serious challenges to effectively utilizing digital marketing for enhancing financial inclusion (Arun and Kamath, 2015).

1.1. Research Gap

This study addresses a significant gap in understanding how digital marketing tools influence financial behavior and access to services within the local context of emerging markets. Previous research has often examined technology's role in financial inclusion from a broader perspective, primarily focusing on developed economies where digital ecosystems and client engagement are more mature (Paramasivan and Ganeshkumar, 2013). Consequently, many studies have overlooked key socio-demographic factors such as age, education, income level, and digital literacy—that critically influence the effectiveness of digital marketing in settings like Erbil. Additionally, they have failed to empirically validate the demographic and perceptual variables driving financial inclusion outcomes at the local level (Demirgüç-Kunt and Klapper, 2013).

1.2. Purpose of the Study

The purpose of this research is to examine how digital technologies are applied in financial marketing and to evaluate their effectiveness in promoting financial inclusion in Erbil. This involves exploring consumer understanding, usage, and behavior toward digital financial marketing tools, as well as identifying socio-demographic factors influencing these responses (Sarma and Pais, 2011). Utilizing descriptive statistics and Probit regression analysis on a sample of 400 respondents in Erbil, this study intends to quantify the relationships between demographic characteristics and the effectiveness of digital marketing (Dev, 2006).

The two key dimensions to be examined in this study, which mediate financial inclusion outcomes, are:

- Awareness/Accessibility
- Trust/Usefulness

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1.3. Contribution to the Literature

This study fills a significant gap by geographically contextualizing and analyzing the role of digital marketing in financial inclusion within a developing regional context. Unlike broader studies that yield generalizable findings across countries or populations, this research demonstrates how digital tools can be adapted to the socio-demographic realities of Erbil. The findings are expected to inform the development of more targeted and culturally responsive digital marketing strategies by financial institutions operating under the Kurdistan Regional Government (KRG). Furthermore, the implications of this research extend beyond Iraq, offering lessons for other emerging markets seeking to leverage digital technologies to bridge gaps in financial access and promote inclusive economic growth (Kapoor, 2014).

1.4. Objectives of the Study

The primary objectives of this study are:

1. To assess the effectiveness of digital marketing tools in promoting financial inclusion among residents of Erbil.
2. To identify key socio-demographic factors that influence the perception and utilization of digital financial services.
3. To provide actionable recommendations for policymakers and financial institutions to enhance digital marketing strategies tailored to the local context.

These objectives will guide the analysis, ensuring a focused exploration of how digital marketing can bridge the gap in financial access for underserved populations in Erbil.

1.5. Rationale for Selecting Erbil

Erbil, as the capital of the Kurdistan Region, serves as a strategic economic hub with a unique socio-economic landscape. The region has witnessed significant developments in digital infrastructure; however, challenges remain in achieving widespread financial inclusion. The choice of Erbil as the study site is driven by several factors. First, the emerging digital landscape in the Kurdistan Region is in the early stages of establishing a digital financial ecosystem, making it a critical area for research on the effectiveness of digital marketing in facilitating financial services. Second, Erbil's population is diverse in terms of age, education, and income, providing a fertile ground for examining how these factors affect engagement with digital financial tools. Lastly, despite improvements in digital access, many residents still lack awareness and trust in digital financial services. This study aims to address these gaps by understanding local perceptions and behaviors toward digital marketing strategies.

1.6. Importance of the Study

The findings from this research will contribute to the broader discourse on financial inclusion by providing localized insights applicable to Erbil and similar emerging markets. By identifying effective digital marketing strategies and understanding the socio-demographic factors at play, this study will offer practical recommendations to financial institutions and policymakers aimed at improving access to financial services. Ultimately, the goal is to promote economic growth and reduce financial disparities within the region.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. LITERATURE REVIEW

The existing literature on financial inclusion and digital marketing underscores the increasing significance of digital technologies in enhancing access to financial services, particularly in emerging markets. Recent studies indicate that digital financial services can effectively bridge the gap for underserved populations. For instance, (Del Sarto and Ozili, 2025) emphasizes that digital finance significantly contributes to financial inclusion by providing easier access to financial services, especially in regions with limited physical banking infrastructure. This finding underscores the necessity of leveraging digital platforms to reach marginalized communities. Additionally, (Mader et al.,2018) highlights the critical role of consumer trust in digital financial services for effective adoption, suggesting that financial institutions must focus on building trust through transparent practices and user-friendly interfaces.

The impact of digital marketing is also notable, as research by (Yadav and Kapoor, 2024) shows that targeted digital marketing strategies can significantly enhance consumer awareness and engagement with financial products. This aligns with the premise that effective marketing can drive financial inclusion by educating consumers about available services. Furthermore, a study by (Nagpal and Jain, 2019) found that culturally tailored marketing campaigns are more effective in promoting financial inclusion, emphasizing the need for localized approaches in the design of digital marketing strategies.

Socio-demographic influences play a crucial role as well. (Ansar et al.,2025) highlight the importance of socio-demographic factors in determining financial service usage, indicating that education and age significantly affect individuals' likelihood of engaging with digital financial services. (Badra and Vichore, 2025) further support this by demonstrating that higher levels of digital literacy correlate with increased financial inclusion, pointing to the need for educational initiatives that enhance digital skills among target populations.

However, challenges remain in achieving financial inclusion, particularly concerning the digital divide. Recent literature suggests that while digital technologies hold great potential, barriers such as lack of internet access and low digital literacy must be addressed (Kulshrestha, 2023). The COVID-19 pandemic has accelerated the adoption of digital financial services, leading to a renewed focus on inclusive digital strategies (Ozili, 2023). This presents an opportunity for financial institutions to innovate and adapt their offerings to better serve diverse populations.

3. METHODOLOGY

3.1. Research Design

This study employs a quantitative, descriptive, and analytical research design to explore the impact of digital marketing on financial inclusion in Erbil, Kurdistan Region of Iraq. A structured questionnaire is utilized to collect primary data from a stratified random sample of 400 respondents, ensuring demographic diversity across age, education, gender, and income levels. The questionnaire is available in both Kurdish and Arabic to effectively accommodate participants.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3.2. Hypotheses

To guide the analysis, the following hypotheses are proposed:

- **H1**: Higher awareness and accessibility of digital financial services positively influence financial inclusion among individuals in Erbil.
- **H2**: Trust in digital financial services is a significant predictor of financial inclusion in the Kurdistan Region.
- **H3**: The perceived usefulness of digital financial services enhances the likelihood of individuals engaging with these services, thereby improving financial inclusion.
- **H4**: Socio-demographic factors (age, education level) significantly affect the effectiveness of digital marketing in promoting financial inclusion.
- **H5**: Digital literacy mediates the relationship between awareness/accessibility and financial inclusion.

3.3. Data Collection and Analysis

Data will be summarized using descriptive statistics, while Probit regression analysis will estimate the influence of socio-demographic factors and perceptions (trust and usefulness) on financial inclusion outcomes. The Probit model is chosen due to the binary nature of the dependent variable, which indicates whether individuals are included in financial systems.

3.4. Probit Regression Explanation

Probit regression is a statistical method used to model binary outcome variables, such as financial inclusion (included vs. not included). It estimates the probability that a certain event occurs based on one or more predictor variables. The Probit model operates under the assumption that the relationship between the predictors and the latent (unobserved) variable is linear, mapping predictor variables onto probabilities using the cumulative normal distribution function. This makes it suitable for scenarios where the dependent variable is dichotomous.

While both Probit and logit models are utilized for binary outcomes, they differ primarily in the distribution of the error terms. The logit model uses a logistic distribution, which can lead to somewhat different probability estimates compared to the normal distribution used in the Probit model. In many cases, the results from both models are similar, but the choice between them may depend on the specific characteristics of the data and the research context.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

The Probit model is expressed as:

$$P(Y = 1 \mid X) = \Phi(X\beta)P(Y = 1|X)$$

Where:

- **Y**: is the binary dependent variable (1 = financially included, 0 = not included),
- **X**: represents the vector of independent variables,
- **β**: are the coefficients to be estimated,
- **Φ**: is the cumulative distribution function of the standard normal distribution.

The Probit regression model operates under key assumptions, which ensure the accurate and reliable estimation of binary outcomes. First, the dependent variable must be dichotomous, accounting for only two opposing categories, such as financially included versus not. The model assumes that observations are independent and that there is no perfect multicollinearity between the independent variables, as the latter could distort coefficient estimates. It is crucial that the relationship between the predictors and the latent (unobserved) continuous variable underlying the binary outcome is linear. The latent variable model further assumes that the error terms are homoscedastic with constant variance and that they follow a standard normal distribution, contrasting the Logit model, which assumes a logistic distribution of errors. These assumptions ensure that the Probit model effectively maps the predictor variables onto probabilities using the cumulative normal distribution function, making it suitable for analyzing binary response variables like the status of financial inclusion (Vasisht, 2007).

3.5. Theoretical Framework

3.5.1. Financial Inclusion

Financial inclusion refers to the process of ensuring access to appropriate financial products and services—such as banking, credit, insurance, and payment systems—for all individuals and businesses, particularly those underserved by traditional financial institutions. It aims to eliminate barriers to financial services, thereby promoting economic growth and reducing poverty.

3.5.2. Digital Marketing

Digital marketing encompasses all marketing efforts that use the internet or electronic devices. It includes a variety of online platforms and tools, such as social media, mobile applications, and email marketing, to reach consumers. In the context of financial services, digital marketing strategies can effectively engage potential customers and enhance awareness of financial products.

3.6. Variables in the Analysis

3.6.1. Dependent Variable

- Financial Inclusion: This is a binary variable indicating whether individuals are included in the financial system (1 = included, 0 = not included).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3.6.2. Independent Variables

- **Awareness and Accessibility**: This variable measures the respondents' awareness of and ease of access to digital financial services, capturing how familiar individuals are with available financial tools.
- **Trust and Usefulness**: This variable assesses the level of trust individuals have in digital financial services and their perception of the usefulness of these services in managing financial needs.
- **Socio-Demographic Factors**: These include age, education level, gender, and income level, which are expected to influence respondents' engagement with digital financial services.
- **Digital Literacy**: This variable evaluates the respondents' ability to effectively use digital technologies and understand digital financial services.

3.7. Framework Hypothesis

The framework posits that higher levels of awareness and accessibility, along with greater trust and perceived usefulness, will lead to increased financial inclusion. Furthermore, socio-demographic factors are expected to moderate these relationships, influencing how individuals perceive and utilize digital financial services. Digital literacy is hypothesized to act as a mediator, enhancing the impact of awareness and accessibility on financial inclusion.

4. Results and Discussion

4.1. Descriptive statistics for socio demographic

Table 1. Socio-Demographic of Respondents

Variables		F	%
Gender	Male	220	55.0
	Female	180	45.0
Education level	High school	60	15.0
	Diploma	80	20.0
	Bachelor	160	40.0
	Master	80	20.0
	Doctorate	20	5.0
Employment	Employed full-time	240	60.0
	Employed part-time	80	20.0
	Unemployed	80	20.0
Income group	Less than 500,000	150	37.5
	500,000 – 1,000,000	180	45.0
	More than 2,000,000	70	17.5
Age group	Less than 24	100	25.0
	25–44	220	55.0
	More than 44	80	20.0

The sample had 400 respondents, with a rather equitable mix of males and females of 55% and 45%, respectively. Regarding educational levels, the distribution was mostly at the bachelor's degree level of

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

40%; with a diploma of around 20%, and another 20% at the master's level, while those who had a high school education and doctorate holders made up 15% and 5%, respectively. For the employment category, the majority were in full-time employment at 60%, while 20% were in part-time jobs, and the other 20% were unemployed. Regarding income levels, income varied since 45% earned between 500,000 and 1,000,000 IQD, 37.5% earned less than 500,000 IQD, and 17.5% earned more than 2,000,000 IQD monthly. In terms of age, 55% fell within the ages of 25-44; 25% were under 24, while 20% were over 44 years. The demographics will, therefore, give fertile ground for a varied, representative base in analyzing perceptions and behaviors regarding digital financial inclusion.

4.2. Descriptive statistics for factors affecting

Table 2. Respondents' awareness and ease of Access to digital financial services

Variable	Response	(F)	(%)
I am aware of digital financial services (such as mobile banking or e-wallets) available to me.	Strongly disagree	10	5.0
	Disagree	18	9.0
	Maybe	32	16.0
	Agree	85	42.5
	Strongly agree	55	27.5
It is easy for me to access and use digital platforms for financial transactions.	Strongly disagree	12	6.0
	Disagree	25	12.5
	Maybe	40	20.0
	Agree	78	39.0
	Strongly agree	45	22.5
I have sufficient information to understand how to use digital financial technologies safely and effectively.	Strongly disagree	15	7.5
	Disagree	28	14.0
	Maybe	47	23.5
	Agree	72	36.0
	Strongly agree	38	19.0

The overall findings of this study have yielded a very high and general level of awareness of digital financial services and their accessibility among respondents. Almost all respondents have positive responses on awareness of services, such as mobile banks or e-wallets, as about 42.5 percent agree and 27.5 percent strongly agree to this question, while only a small fraction strongly disagrees on this point (5%) and disagrees (9%). In terms of ease of access and using digital platforms for financial transactions, 39 percent

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

of users agree, and 22.5 percent strongly agree, which contradicts the strong fact that most subjects find these platforms accessible to them. Yet, a total of 18.5 percent show some disagreement or strong disagreement. As for adequate information required to utilize digital financial technologies safely and effectively, 36 percent agreed, and 19 percent strongly agreed, but 21.5 percent disagreed or strongly disagreed, with 23.5 percent reporting uncertainty. Well above their general awareness and accessibility, a sizable number lack the knowledge or confidence necessary to be effective and safe users of digital financial services.

Table 3. Respondents' perceptions of the reliability and practical value of digital financial services

Variable	Response	(F)	(%)
I trust digital financial services to handle my transactions securely.	Strongly disagree	8	4.0
	Disagree	20	10.0
	Maybe	30	15.0
	Agree	85	42.5
	Strongly agree	57	28.5
I believe digital financial technologies are reliable for managing my financial needs.	Strongly disagree	12	6.0
	Disagree	22	11.0
	Maybe	33	16.5
	Agree	78	39.0
	Strongly agree	55	27.5
Using digital financial services has made financial transactions more convenient and efficient for me.	Strongly disagree	10	5.0
	Disagree	18	9.0
	Maybe	35	17.5
	Agree	80	40.0
	Strongly agree	57	28.5

Results thus show that respondents generally hold a high level of trust in digital finance services as well as the perceived usefulness of such services. When asked if they trust digital platforms to secure their transactions from interference, most respondents showed agreement; 42.5% agreed, while 28.5% agreed strongly. Only 14% expressed some disagreement. Similarly, 66.5% of the participants in the study viewed digital financial technologies to be reliable in terms of fulfilling their needs for money management: 39% agreed and 27.5% strongly agreed. A total of 17% disagreed or strongly disagreed. There were also strong perceptions of usefulness; 40% agreed and 28.5% strongly agreed that digital financial services made the transactions convenient and efficient, with only 14% disagreeing or strongly disagreeing with the statement. Relatively low levels of disagreement and uncertainty across all three items suggest that most users not only trust digital platforms but also perceive them as reliable and beneficial in managing their daily financial activities.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Table 4. Distribution of Respondents' Confidence, Problem-Solving Ability, and Awareness of Secure Digital Financial Platforms

Variable	Response	(F)	(%)
I feel confident in using digital tools for financial transactions.	Strongly disagree	10	5.0
	Disagree	22	11.0
	Maybe	30	15.0
	Agree	85	42.5
	Strongly agree	53	26.5
I can solve problems or troubleshoot issues when using digital financial services.	Strongly disagree	15	7.5
	Disagree	25	12.5
	Maybe	40	20.0
	Agree	75	37.5
	Strongly agree	45	22.5
I can identify secure and trustworthy digital financial platforms.	Strongly disagree	12	6.0
	Disagree	18	9.0
	Maybe	35	17.5
	Agree	80	40.0
	Strongly agree	55	27.5

The findings show that respondents generally felt strong about their levels of digital literacy in dealing with financial technology. In terms of confidence to use digital tools for financial transactions, the majority answered positively, with 42.5% agreeing and 26.5% strongly agreeing, while only 16% disagreed. When asked whether they could solve problems or troubleshoot under some constraint while using digital financial services, 37.5% said, "yes," with another 22.5% strongly agreeing. This implies that most of the users feel enabled when it is required to deal with technical challenges; however, another 20% remained neutral in their responses, and yet another 20% disagreed. Similarly, the question regarding the capacity of achieving secure and trustworthy digital platforms witnessed 40% agreeing and 27.5% strongly agreeing, indicating a tremendous self-evaluation of awareness regarding security, while 15% combined expressed disagreement and 17.5% were undecided, meaning confidence and knowledge among users could use an upward swing. In general, respondents' digital literacy is assumed at a relatively high rating, but the findings suggest that training programs targeting critical gaps in user ability and awareness of security concerns would be beneficial.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Table 5. Distribution of Respondents' Perceptions of Data Security, Privacy Protection, and Risk Concerns in Digital Financial Services

Variable	Response	(F)	(%)
I feel my personal and financial information is secure when using digital financial services.	Strongly disagree	14	7.0
	Disagree	26	13.0
	Maybe	32	16.0
	Agree	78	39.0
	Strongly agree	50	25.0
I believe digital financial platforms have adequate measures to protect my privacy.	Strongly disagree	10	5.0
	Disagree	24	12.0
	Maybe	36	18.0
	Agree	82	41.0
	Strongly agree	48	24.0
I am concerned about the risk of fraud or data breaches when using digital financial services.	Strongly disagree	18	9.0
	Disagree	30	15.0
	Maybe	42	21.0
	Agree	70	35.0
	Strongly agree	40	20.0

While many respondents indicated feeling reasonably secure while using digital financial services, concerns of privacy and fraud remained. When asked whether their personal and financial information is secure, 39% agreed, and 25% strongly agreed-an indication that almost two-thirds of participants trust the security of digital platforms. However, 20% disagreed, while 16% were unsure, thus leaving some room for doubts, at least in the minds of a considerable minority. Similarly, 65% of respondents thought that digital financial platforms have adequate measures for privacy protection (41%-agree, 24%-strongly agree), but 17%-disagree and 18%-do not know. When asked regarding concern on fraud or a data breach, a large number, 55%, were concerned (35% agreed, 20% strongly agreed), while only 24% disagreed or strongly disagreed. This finding indicates that, notwithstanding the majority rule in favor of trust in digital financial systems, a substantial section of the users still has reservations regarding privacy and cybersecurity, demonstrating yet again the need for continuous improvement in the area of transparency in such systems, as well as trust-building for users, and enhancing digital security measures.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4.3. Incorporate Reliability Tests

To enhance the robustness and credibility of the findings in this study, reliability tests were conducted on the measurement scales utilized in the survey. Reliability assesses the consistency and stability of the measurement instruments over time, ensuring that the constructs measured are accurate and dependable. The study employed several key constructs, each measured through multiple items in the survey. These included Awareness and Accessibility, which assessed respondents' familiarity with digital financial services and their ease of access; Trust and Usefulness, which evaluated respondents' trust in digital financial services and their perceived usefulness for managing financial needs; Digital Literacy, which measured respondents' confidence and ability to use digital tools for financial transactions; and Security and Privacy, which assessed perceptions of data security and privacy protection when using digital financial services.4.3.1. Reliability Testing

To validate the measurement scales, Cronbach's Alpha was utilized. This statistic evaluates the internal consistency of the scales, providing insight into how closely related the items within each construct are. A Cronbach's Alpha value of 0.70 or above is generally considered acceptable, indicating good internal consistency.

The following table 6 summarizes the reliability analysis results for each dimension:

Dimension	Number of Items	Cronbach's Alpha (α)	Reliability Level
Awareness and Accessibility	3	0.78	Acceptable
Trust and Usefulness	3	0.81	Good
Digital Literacy	3	0.76	Acceptable to Good
Security and Privacy	3	0.73	Acceptable

The Awareness and Accessibility dimension achieved a Cronbach's Alpha of 0.78, indicating an acceptable level of reliability and suggesting that respondents consistently understood the items related to their awareness and access to digital financial services. The Trust and Usefulness dimension demonstrated a strong reliability score of 0.81, affirming that respondents perceived trust and usefulness similarly across the items. Additionally, the Digital Literacy and Security and Privacy dimensions yielded scores of 0.76 and 0.73, respectively, which are also within acceptable ranges, indicating reliable measures of respondents' confidence and perceptions regarding digital financial services (Agbo, 2010).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Table 7. Probit regression analysis showing the influence of key dimensions on financial inclusion

Variable	Coefficient (β)	Std. Error	z	p-value	Significance
Constant	-1.205	0.308	-3.91	0.000	***
Awareness and Accessibility	0.485	0.121	4.01	0.000	***
Trust and Usefulness	0.392	0.108	3.63	0.000	***
Age group	0.062	0.043	-1.44	0.0149	**
Education level	0.231	0.079	2.93	0.003	**
Log-likelihood	-226.96				
Chi-square (p-value)	46.32 (0.00)				
R^2 (McFadden):	0.67				

Note: $p < 0.01$, $p < 0.05$, $p < 0.10$, ns = not significant

The results of this study reveal significant insights into the relationship between digital marketing and financial inclusion in Erbil, providing evidence to support the proposed hypotheses.

The analysis of financial inclusion in Erbil provides compelling evidence to support the proposed hypotheses.

Firstly, the Probit regression analysis indicates that awareness and accessibility of digital financial services significantly impact financial inclusion, with a coefficient of $\beta = 0.485$ ($p < 0.01$). This finding affirms our hypothesis that greater familiarity with and ease of access to digital tools enhance the likelihood of individuals being financially included. Specifically, the high levels of awareness reported among respondents suggest that marketing efforts have been effective in informing potential users about available services. However, the varying degrees of accessibility highlight the need for further infrastructure improvements to ensure that all demographic groups can utilize these services effectively.

Secondly, the results reveal a strong positive relationship between trust in digital financial services and their perceived usefulness, with a coefficient of $\beta = 0.392$ ($p < 0.01$). This supports our hypothesis that trust is a crucial determinant of financial inclusion. Respondents who expressed confidence in the security and reliability of digital platforms were more likely to engage with these services. This underscores the importance of building consumer confidence through transparent practices and robust security measures, as trust remains a significant barrier to adoption.

Furthermore, the analysis indicates that socio-demographic factors also play a significant role. Education level was found to be a predictor of financial inclusion ($\beta = 0.231$, $p < 0.01$), as was age ($\beta = 0.062$, $p = 0.015$). Higher education levels correlate with a greater understanding of digital financial tools, aligning with our hypothesis that socio-demographic factors influence engagement with these services. Interestingly, while younger individuals (under 24) exhibit a higher level of digital literacy, it is the older age group that shows slightly higher financial inclusion. This suggests that targeted educational initiatives may be necessary to equip younger populations with the skills needed to navigate digital platforms fully.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

In terms of digital literacy as a mediator, the analysis did not reveal a statistically significant effect, indicating that while digital literacy is important, it may not be the primary driver of financial inclusion in this context. Instead, the results suggest that elevating awareness and trust may be more critical in the early stages of adopting digital financial services. This insight prompts a reevaluation of strategies aimed at enhancing financial inclusion, emphasizing the need to prioritize awareness and trust-building before focusing heavily on digital literacy.

5. DISCUSSION

To leverage these insights effectively, policymakers and financial institutions should focus on several actionable recommendations. First, investing in improving internet connectivity and digital infrastructure, particularly in rural areas, is essential. Collaborating with telecommunications companies to expand coverage will ensure that all communities have access to reliable internet, facilitating greater access to digital platforms. Second, launching localized awareness campaigns that educate the public about digital financial services and their benefits, utilizing local languages and culturally relevant messaging, can enhance the effectiveness of these campaigns. Third, financial institutions should adopt transparent practices and ensure robust security measures to build consumer trust, regularly communicating safety protocols in place to protect users' data and finances. Fourth, implementing training programs focused on digital literacy and financial management, in partnership with local educational institutions and community organizations, can empower users with the necessary skills to utilize digital financial services effectively. Additionally, providing incentives for financial institutions to develop culturally adapted digital marketing strategies can lead to increased financial inclusion and customer engagement. Establishing a framework for monitoring and evaluating the effectiveness of digital financial services and marketing strategies will help policymakers and financial institutions understand the impact of their initiatives and make data-driven adjustments over time. Finally, fostering partnerships between government agencies, financial institutions, and technology providers can create an ecosystem that supports financial inclusion through digital means, leading to innovative solutions that address the unique challenges faced in Erbil.

To enhance the comprehensiveness of this study and provide more nuanced insights into the dynamics of financial inclusion through digital marketing, future research can be expanded in several ways. Conducting comparative analyses between Erbil, Dohuk, and Sulaymaniyah will assess regional differences in financial inclusion and the effectiveness of digital marketing strategies, as each region has unique socio-economic conditions and cultural attitudes. Introducing additional explanatory variables, such as cultural attitudes towards technology and finance, can provide deeper insights into barriers to financial inclusion. Assessing the level of digital readiness among the population, including access to technology and prior experience with digital platforms, can directly influence the effectiveness of digital marketing strategies. Finally, considering a longitudinal study design to track changes in financial inclusion over time as digital marketing

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

strategies evolve and infrastructure improves will provide insights into how consumer behaviors and perceptions change in response to targeted marketing campaigns and technological advancements.

The findings of this study accentuate the key role that digital marketing strategies play in promoting financial inclusion in fledgling markets like Erbil in the Kurdistan Region of Iraq. Utilizing a Probit regression model on a sample of 400 respondents, the analysis revealed that awareness, accessibility, trust, and perceived usefulness of digital financial services are significant drivers of financial inclusion (Ozili, 2021). The impact of education level was also significant, reaffirming the importance of educational attainment on the adoption of digital financial tools. Conversely, while digital literacy and perceptions of privacy and security were internally reliable, they were not statistically significant in the regression model. This suggests that in developing digital ecosystems, user awareness combined with trust may outweigh technical skills. Such findings correspond with international research emphasizing the need for consumer confidence in digital platforms, as noted by Mader (2018). However, the non-significant effect of digital literacy diverges from studies conducted in technologically advanced areas, where user competence is a stronger factor in driving financial participation. This indicates that in Iraq, fundamental barriers such as access and trust must be addressed before digital literacy can yield its benefits (Ozili, 2018). The study enriches the understanding of Iraq's financial sector by offering local insights that can inform policy and practice, challenging financial institutions and government authorities to prioritize public awareness, trust-building campaigns, and investment in infrastructure. Additionally, it demonstrates the role of digital marketing in promoting economic inclusion for youth, women, and low-income groups (Ozili, 2020).

6. CONCLUSION

This study has explored the impact of digital marketing on financial inclusion in Erbil, Kurdistan Region of Iraq, utilizing a sample of 400 respondents and employing Probit regression analysis to derive meaningful insights. The findings provide a multifaceted understanding of the dynamics between digital technologies and financial behavior, highlighting several key conclusions. Firstly, the analysis confirms that awareness and accessibility of digital financial services, along with trust and perceived usefulness, are critical determinants of financial inclusion. Respondents who reported higher levels of awareness and trust were significantly more likely to be included in the financial system, reinforcing the hypothesis that targeted marketing strategies can effectively enhance consumer engagement with digital financial products. Secondly, the study identified education level and age as significant socio-demographic factors influencing financial inclusion, where higher educational attainment correlates with increased understanding and usage of digital financial tools. Interestingly, while younger individuals demonstrate higher digital literacy, older respondents show greater financial inclusion, suggesting that educational initiatives must be tailored to address the specific needs of various age groups. Thirdly, cultural attitudes towards technology and

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

finance play a substantial role in shaping consumer behavior, emphasizing the need for culturally sensitive marketing strategies that resonate with local values and practices. Furthermore, a comparative analysis with other regions, such as Dohuk and Sulaymaniyah, can provide additional context to better understand these dynamics. The results underscore the necessity for policymakers and financial institutions to prioritize awareness campaigns, trust-building initiatives, and infrastructure improvements. By addressing the barriers identified in this study, stakeholders can foster a more inclusive financial environment that leverages digital technologies to benefit underserved populations. Lastly, given the limitations of the current study, including the focus on a single region and the need for longitudinal data, future research should aim to expand the scope to include comparative analyses across the Kurdistan Region and examine additional variables such as digital readiness and cultural attitudes. A longitudinal approach could also provide insights into trends over time, further informing effective strategies for financial inclusion.

REFRENCESE

1. Aduda, J. and Kalunda, E., 2012. Financial inclusion and financial sector stability with reference to Kenya: A review of literature. Journal of Applied Finance and Banking, *2*(6),.
2. Ansar, S., Klapper, L. and Singer, D., 2025. Financial Inclusion. The Oxford Handbook of Banking, p.353.
3. Arun, T. and Kamath, R., 2015. Financial inclusion: Policies and practices. IIMB Management Review, 27(4), pp.267-287.
4. Badra, S., Jain, S. and Vichore, S., 2025. Fintech and financial inclusion: conceptual foundations and research landscape. Global Knowledge, Memory and Communication.
5. Del Sarto, N. and Ozili, P.K., 2025. FinTech and financial inclusion in emerging markets: a bibliometric analysis and future research agenda. International Journal of Emerging Markets, 20(13), pp.270-290.
6. Demirgüç-Kunt, A. and Klapper, L., 2013. Measuring financial inclusion: Explaining variation in use of financial services across and within countries. Brookings papers on economic activity, 2013(1), pp.279-340.
7. Dev, S.M., 2006. Financial inclusion: Issues and challenges. Economic and political weekly, pp.4310-4313.
8. Kapoor, A., 2014. Financial inclusion and the future of the Indian economy. Futures, 56, pp.35-42.
9. Kulshrestha, S., 2023. The role of financial technology in enhancing financial literacy and inclusion among low-income households in India. International Journal of Research in Marketing Management and Sales, 5(1), pp.25-30.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

10. Mader, P., 2018. Contesting financial inclusion. Development and change, 49(2), pp.461-483.
11. Mader, P., Duvendack, M., Lees, A., Larquemin, A. and Macdonald, K., 2022. Enablers, barriers and impacts of digital financial services: Insights from an evidence gap map and implications for taxation.
12. Nagpal, A., Jain, M. and Jain, A., 2019. Unearthing digital financial services and financial inclusion: an empirical evidence from India. International Journal of Electronic Finance, 9(4), pp.287-309.
13. Ozili, P.K., 2018. Impact of digital finance on financial inclusion and stability. Borsa istanbul review, 18(4), pp.329-340.
14. Ozili, P.K., 2020. Theories of financial inclusion. In Uncertainty and challenges in contemporary economic behaviour (pp. 89-115). Emerald Publishing Limited.
15. Ozili, P.K., 2021, October. Financial inclusion research around the world: A review. In Forum for social economics (Vol. 50, No. 4, pp. 457-479). Routledge.
16. Ozili, P.K., 2023. Big data and artificial intelligence for financial inclusion: benefits and issues. In Artificial intelligence, fintech, and financial inclusion (pp. 1-10). CRC Press.
17. Paramasivan, C. and Ganeshkumar, V., 2013. Overview of financial inclusion in India. International Journal of Management and development studies, 2(3), pp.45-49.
18. Sarma, M. and Pais, J., 2011. Financial inclusion and development. Journal of international development, 23(5), pp.613-628.
19. Sarma, M., 2012. Index of Financial Inclusion—A measure of financial sector inclusiveness. Centre for International Trade and Development, School of International Studies, Working Paper, Jawaharlal Nehru University. Delhi, India.
20. Subbarao, D., 2009. Financial inclusion: Challenges and opportunities. Reserve Bank of India's Bankers Club, Kolkata, December 9.
21. Vasisht, A.K., 2007. Logit and probit analysis. IASRI, Library Avenue, New Delhi—110, 12.
22. Yadav, S. and Kapoor, S., 2024. Technological Innovations and Their Impact on Financial Inclusion. In E-Financial Strategies for Advancing Sustainable Development: Fostering Financial Inclusion and Alleviating Poverty (pp. 281-298). Cham: Springer Nature Switzerland.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحقيق الاستدامة الاستراتيجية دراسة تحليليه لأرآء عينة من القيادات الاداريه في جامعة عقرة للعلوم التطبيقية / اقليم كوردستان العراق

أ.د. شهاب احمد خضر سوار
قسم ادارة الاعمال/ الكلية التقنية عقرة/جامعة عقرة للعلوم التطبيقية / دهوك / كوردستان – العراق
shihabsouar@auas.edu.krd

أ.م.د. محمود محمد امين عثمان
قسم ادارة الاعمال/ الكلية التقنية عقرة/جامعة عقرة للعلوم التطبيقية / دهوك / كوردستان – العراق
mahmoodbashqaly@auas.edu.krd

المستخلص

هدفت الدراسة الى تشخيص الذكاء الاصطناعي باساليبها الاربعة المتمثلة بـ(الشبكة العصبية، نظم الخبيرة، الوكلاء الاذكياء، اتمتة العمليات) كمتغير المستقل والاستدامة الاستراتيجية بمتغيراتها الثلاثة المتمثلة بـ(البعد الاقتصادي، البعد البيئي، والبعد الاجتماعي) كمتغير التابع لدى عينة من القيادات الادارية في المعاهد/ الكليات التقنية في جامعة عقرة للعلوم التطبيقية كميدان للدراسة، والتي تسعى الدراسة من خلالها تحقيق الاستدامة الاستراتيجية في المعاهد والكليات الجامعة المبحوثة الى نموها وازدهارها باعتبارها جامعة حديثة العهد. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وفق استخدمها للبيانات الاولية التي تمت الحصول عليها من خلال الاستبانة المستخدمة والتي وزعت على عينة الدراسة المتمثلة بالقيادات الادارية في المعاهد والكليات التقنية في جامعة عقرة للعلوم التطبيقية، وكانت عددها (61) مستردة، وصالحة للتحليل الاحصائي (59) في ظل برانجها (SPSS.V.23) من اصل (70) الاستبانة اي نسبة الاستجابة كانت (84%) لقياس اساليبها في المتغير المستقل وهو الذكاء الاصطناعي ومتغيراتها في المتغير التابع الاستدامة الاستراتيجية. بعد ان وضعت الدراسة سؤالها الرئيسي وهو هل هناك مساهمة للذكاء الاصطناعي في تحقيق الاستدامة الاستراتيجية لدى عينة من القيادات الادارية في المعاهد/ الكليات التقنية في جامعة عقرة للعلوم التطبيقية؟، وتوصلت الدراسة الى دور المهم لذكاء الاصطناعي في تحسين الاستدامة الاستراتيجية لدى عينة من القيادات الادارية في المعاهد/ الكليات التقنية عقرة في جامعة عقرة للعلوم التطبيقية. واوصت الدراسة بالاستفادة القصوى من توافر علاقات الارتباط والتاثير المعنوي للذكاء الاصطناعي باساليبها في متغيرات الاستدامة الاستراتيجية في المعاهد والكليات في الجامعة قيد الدراسة من مقياس الدراسة الحالية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الاستدامة الاستراتيجية، الشبكة العصبية، النظم الخبيرة، اتمتة العمليات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة

تعتبر تحقيق الاستدامة الاستراتيجية هدفاً أساسياً تسعى إليه المنظمات بشكل عام وفي مختلف القطاعات الانتاجية لضمان استمراريتها ونجاحها على المدى الطويل في بيئة متغيرة ومتقلبة. فالإدارة الاستراتيجية المستدامة ليست مجرد هدف مؤقت، بل هي عملية متواصلة تركز على التوازن بين الموارد والقدرات التنظيمية مع متطلبات السوق والمجتمع، مما يعزز القدرة التنافسية ويضمن تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام. إن الاستدامة الاستراتيجية تتطلب رؤية واضحة وقرارات مدروسة تمكن المنظمات من مواجهة التحديات المستقبلية وتحويلها إلى فرص للنمو والتطور.

ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا والتحول الرقمي في جميع مناحي الحياة التنظيمية، أصبح الذكاء الاصطناعي عاملاً لا يمكن تجاهله في الاستدامة الاستراتيجية. فالذكاء الاصطناعي يشير إلى مدى قدرة المنظمة على استيعاب واستخدام التكنولوجيا الرقمية بفعالية لدعم العمليات، وتعزيز الابتكار، وتحسين اتخاذ القرار. ويعزز الذكاء الاصطناعي على تحقيق الاستدامة من خلال توفير أدوات وحلول تكنولوجية تسهل تطبيقها وتحويلها إلى ممارسات استراتيجية ناجحة. بالتالي، فإن دراسة هذه العلاقة بين الذكاء الاصطناعي باساليبها(الشبكة العصبية، نظم الخبيرة، الوكلاء الاذكياء، اتمتة العمليات) والاستدامة الاستراتيجية بمتغيراتها(البعد الاقتصادي، لبعد البيئي، ولبعد الاجتماعي) تُعد ذات أهمية كبيرة، خصوصاً في المؤسسات التعليمية في المجتمع التي تلعب دورًا هامًا في التنمية المجتمعية.

1- منهجية الدراسة

1-1- مشكلة الدراسة: يمكن توضيح مشكلة الدراسة عن التساؤل الرئيسي الاتي "هل هناك مساهمة للذكاء الاصطناعي في تحقيق الاستدامة الاستراتيجية لدى عينة من القيادات الادارية في المعاهد/ الكليات التقنية في جامعة عقرة للعلوم التطبيقية؟"، وتفرع منها مجموعة من التساؤلات الآتية:

أ- هل تتواجد أبعاد الذكاء الاصطناعي في الجامعة المبحوثة ؟

ب- ما مدى توافر مؤشرات الاستدامة الاستراتيجية في الجامعة عينة الدراسة ؟

ت- هل هناك علاقات ارتباط معنويه بين الذكاء الاصطناعي و الاستدامة الاستراتيجية في الجامعة المبحوثه؟

ث- ما تأثير المعنوي للذكاء الاصطناعي في الاستدامة الاستراتيجية في الجامعة قيد الدراسة؟

1-2- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحقيق الاستدامة الاستراتيجية بحسب آراء العينة المستجيبة، وبجانب هذا الهدف فهناك أهداف أخرى تمثلت بالآتي:

أ. إعداد دراسة نظرية الذكاء الاصطناعي و الاستدامة الاستراتيجية.

ب. وصف طبيعة علاقات الارتباط بين الذكاء الاصطناعي و الاستدامة الاستراتيجية في جامعة قيد الدراسة.

ت. تشخيص الدور التأثيري للذكاء الاصطناعي في الاستدامة الاستراتيجية في عينة الدراسة.

ث. تحديد الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة والمقترحات التي توصى بها وفق الاستنتاجات المستخلص.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1-3-مخطط الفرضي وفرضيات الدراسة

1-3-1-المخطط الفرضي

وضعت الدراسة المخطط الفرضي لها لتعكس اساليب وابعاد متغيراتها الظاهرة قيد الدراسة متمثلة بأشكالية الدراسة ومنطلقاتها الفلسفية والعملية التي نصت على دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق الاستدامة الاستراتيجية في جامعة ثاكرى للعلوم التطبيقية. ولقد اعتمد في تصميم المخطط الفرضي على الذكاء الاصطناعي والمتمثلة في كفاءات (الشبكة العصبية، نظم الخبيرة، الوكلاء الاذكياء، اتمتة العمليات) والتي تمثل المتغير المستقل. أما المتغير التابع فتمثل في الاستدامة الاستراتيجية بأبعاده الثلاثة (الاقتصادي، البيئي والاجتماعي)، وتم قياسه بمجموعة من المؤشرات.

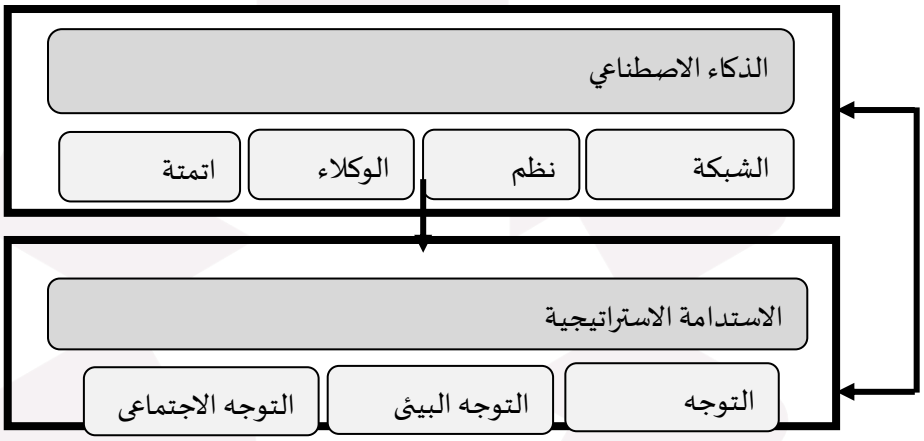

المصدر: إعداد الباحثان. الشكل (1) المخطط الفرضي للدراسة

علاقات

1-3-2- فرضيات الدراسة

تم صياغة مجموعة من الفرضيات كحلول مؤقتة لمشكلة الدراسة ومن ثم اختبارها للتحقق من صحتها وقد جرى صياغة الفرضيات، وفق الآتي:

- الفرضية الرئيسة الأولى: تتواجد أبعاد الذكاء الاصطناعي في الجامعة المبحوثة.

- الفرضية الرئيسة الثانية: توافر مؤشرات الاستدامة الاستراتيجية في الجامعة عينة الدراسة.

- الفرضية الرئيسة الثالثة: يوجد علاقة ارتباط معنوية بين الذكاء الاصطناعي والاستدامة الاستراتيجية في الجامعة قيد الدراسة. ويتفرع منها:

أ- يوجد علاقة ارتباط معنوية بين الشبكة العصبية والاستدامة الاستراتيجية في الجامعة قيد الدراسة.

ب- يوجد علاقة ارتباط معنوية بين نظم الخبيرة والاستدامة الاستراتيجية في الجامعة المبحوثة.

ج- يوجد علاقة ارتباط معنوية بين الوكلاء الاذكياء والاستدامة الاستراتيجية في الجامعة عينة البحث.

د- يوجد علاقة ارتباط معنوية بين اتمتة العلميات والاستدامة الاستراتيجية في الجامعة عينة الدراسة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- الفرضية الرئيسة الرابعة: يوجد تأثير معنوي للذكاء الاصطناعي في الاستدامة الاستراتيجية في االجامعة عينة الدراسة. ويتفرع منها:
  - أ- يوجد تأثير معنوي لشبكة العصبية في الاستدامة الاستراتيجية في الجامعة قيد الدراسة.
  - ب- يوجد تأثير معنوي لنظم الخبيرة في الاستدامة الاستراتيجية في الجامعة قيد البحث.
  - ج- يوجد تأثير معنوي لوكلاء الاذكياء في الاستدامة الاستراتيجية في الجامعة المبحوثة.
  - د- يوجد تأثير معنوي لاتمتة العلميات في الاستدامة الاستراتيجية في الجامعة عينة الدراسة.

1-4- حدود الدراسة: يمكن تقسيم حدود الدراسة وفق الآتي:

أ. الحدود الزمنية: إذ امتدت للفترة بين (2025/6/1) ولغاية (2025/8/27).

ب. الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة في معاهد وكليات جامعة ئاكرى للعلوم التطبيقية.

ت. الحدود الموضوعية: تتمثل في الذكاء الاصطناعي و الاستدامة الاستراتيجية.

1-5- تصميم الدراسة

1-6- منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي ذو الطابع الوصفي التحليلي في تناولها لموضوع قياس أثر الذكاء الاصطناعي على تحقيق الاستدامة الاستراتيجية، في الجامعة محل البحث. ويهدف هذا المنهج إلى جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالاعتماد على استبانة موجهة إلى مسوؤلي الوحدات الادارية في تلك الجامعة.

2-الدراسات السابقة

2-1-الدراسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي

1- دراسة (الحسين، 2023) "دور الذكاء االصطناعي في تعلين العلوم التلاميذ المرحلة الابتدائية لتحقيق رؤية دولة الكويت "2035

سعت الدراسة الى كشف العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والعملية التعليمية للمرحلة الاولية في دولة الكويت وفق رؤيتها ل 2035 ، والمحددات تطبيق الذكاء الاصطناعي في هذا المجال من منظور الهيئة التعليمية لمادة العلوم في هذه المرحلة، ضمن عينة عددها (50) معلمة ومعلم في مكان(حولي) التعليمية في الكويت، اهم الاستنتاجات كانت عدم توظيف الذكاء الاصطناعي في نشاطاتهم بسبب حداثة المنهج نتيجة قلة نشر الوعي في مزايا تطبيق الذكاء الاصطناعي في اعمالهم اليومية، وقلة الدورات والورش والمؤتمرات في المجال التعليم. وتضمنت اهم المقترحات المتمثلة بفتح دورات تأهيلية وورش عمل للمعلمات والمعلمين وعقد مؤتمرات دورية لنشر الوعي بينهم قبل بداء بوظائفهم واجراء اختبارات تاهيليهم في استغلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي لمادة العلوم في المرحلة الابتدائية في الهيئة التدريسية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2- (احمد، 2022)، " تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية"

هدفت الدراسة الى تحديد دور الإدارة للذكاء الإصطناعي في أتخاد القرارات الإدارية في ظل التساؤل الريسي مفاده ما طبيعة وما مدى تطبيق الذكاء الإصطناعي في صنع و إتخاد القرارات الادارية دراسة وصفية تحليلية بالرجوع الى التشريعات والقوانين الادارية الخاصة بنماذج الدول العربية واللجوء الى الانظمة الغربية عند الحاجة في المرافق العامة للدولة. واتنتجت الدراسة بان الافراد هم الذين صمموا التقنيات الحاصلة في انظمة الذكاء الاصطناعي وليست انظمة الذكاء الاصطناعي تقوم بتطوير الافراد، فالافراد هم من يتحكموا بهذه الانظمة ولهم القرار الاول والاخير، فهي مجرد وسيلة او واسطة لصنع القرارات، وخلوها وعدم واضحها في بعض مجال تشريعات والقوانين ينسيق اعمالها الالكترونية والتهديدات عند تطبيقها، ومن مقترحاتها سن قوانين حديثة لتنسيق العمل الاداري الالكتروني، وتشريعات بالحماية الجنائية الناجمة عن كشف اسرار الوظيفية عن طريق رقمنة الالكترونية.

3- (الشمري و جمال، 2025)، " اثر الذكاء الإصطناعي على القيادة الاستراتيجي : دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي".

سعت الدراسه الى تشخيص اثر الذكاء الإصطناعي في القيادة الاستراتيجية في مجال المصرفي، في ظل الفرص والتهديدات امام القيادة الاستراتيجية، وفق تحديد السؤال الرئيسي ما هو الاثر استخدام الذكاء الاصطناعي في فاعلية القيادة الاستراتيجية في مجال المصرفي؟ وماهي فرصها و معضلاتها؟، واستخدت الدراسة الاستبانة كادات لجمع البيانات وفق مقياس ليكرت الخماسي، وتم تحليلها من قبل الابرامج الاحصائية منها الارتباط بيرسون، ومعامل الانحدار البسيط عن اجابات افراد المبحوثين في الدراسة، تعتمد المصارف المبحوثة على الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة التشغيلية، مما يؤدي الى تركيز القادة على الانشطة الاستراتيجية بدلا من الانشطة التشغيلية، مما يساهم في انجاز اهداف التوسع والنمو، واهم المقترحات كانت تطوير لوحات معلومات تفاعلية للقيادة الاستراتيجية لقدرتهم على معرفة البيانات الجوهرية والتحليلات المناسبة في الوقت العملي.

4- (العزام، 2020)ن "دور الذكاء االصطناعي في رفع كفاءة النظم الإدارية الإدارة الموارد البشرية بجامعة تبوك".

بينت الدراسة تطبيق دور الذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة النظم الادارية لادارة الموارد البشرية في جامعة تبوك، واستخدمت الدراسة الاستبانة مكونة من (36) فقرة لقياسها في جمع البيانت االاولية من مديري الموارد البشرية ارائهم كعينة البالغ عددهم (70) شخص، واستخدمت المنهج التحليلي في جانبها العملي، واستنتجت الدراسة مجموعة من الاستنتاجات منها كلما استخدمت الجامعة الذكاء الاصطناعي زادت كفاءة النظم الادارية بالتالي زادت كفاءة ادائها ، مما يعني اثر منهج الذكاء الاصطناعي على اعمالها بشكل اسرع وادق، وواصت الدراسة مجموعة من المقترحات اهمها ضرورة تعيين الافراد الذين لديهم خبرات علمية وعملية في مجال الانظمة الادارية والذكاء الاصطناعي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2-2- الدراسات المتعلقة بالاستدامة الاستراتيجي

1- (الحسيني و الميالي، 2023) بعنوان" دور الاستقامة التنظيمية في تعزيز الاستدامة الاستراتيجية: دراسة استطلاعية في جامعة الكوفة.

استهدفت الدراسة الى ادراك علاقة واثر الاستقامة التنظيمية في تحقيق الاستدامة الاستراتيجية، لدى عدد من الهيئة التدريسية في جامعة الكوفة، وفق اجاباتهم حول سؤال الرئيسي هل هناك عدم اهتمام بالاستدامة الاستراتيجية في الجامعة المبحوثة؟، ومن اجل الوصول الى جواب هذا السؤال استخدمت الدراسة (240) استبانة وزعت على هذه العينة بصورة عشوائية وبشكل مباشر ، وتم تحليل هذه الاستبانة في برنامج الاحصائي(SPSS. V.26 و Smart PLS v.3.3.2). واهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هناك اثر للاستقامة التنظيمية وبشكل معنوي في تحقيق الاستدامة الاستراتيجية، مما يعني ان الاستقامة التنظيمية تسعى الى اهتمام البيئي والاقتصادي والاجتماعي في الاستدامة الاستراتيجية. واقدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات منها التاكيد على التحفيز المستمر في نهج الاستقامة التنظيمية التي لها تاثير في تقليل من تصرفات خاطئة والتركيز على السلوكيات الايجابية بين العاملين في الجامعة قيد الدراسة.

2- (العبادي وهادي، 2019) بعنوان "دور الاستبصار الاستراتيجي في تحقيق الاستدامة الاستراتيجية: دراسة تطبيقية في جامعة الكفيل".

سعت الدراسة الى التعرف على العلاقة الاثر الاستبصار الاستراتيجي في تعزيز الاستدامة الاستراتيجية، واستخدمت الاستبانة كادات لجمع البيانات الاولية من عينة عشوائية تعدادها (68) موظفا في جامعة الكفيل، وتم تحليل بيانتها في برنامج (PLS-SEM) ووضعت الدراسة فرضية مفادها وجود تاثير موجب معنوي للاستبصار الاستراتيجي في تعزيز الاستدامة الاستراتيجية، واثبتت الدراسة بوجود اثر ايجابي معنوي للاستبصار الاستراتيجي على الاستدامة الاستراتيجية، واهم مقترحاتها رصد الشامل للبيئة الجامعية من خلال اداراتها لما لها تاثير معنوي ايجابي للاستبصار الاستراتيجي على الاستدامة الاستراتيجية.

3- (الداؤد، واخرون، 2024) بعنوان" دور التراصف الاستراتيجي في تعزيز الاستدامة الاستراتيجية: دراسة لآراء عينة من المديرين في عدد من الشركات الصناعية في اقليم كورستان – العراق".

سعت هذه الدراسة الى تشخيص دور نضج التراصف الاستراتيجي في الاستدامة الاستراتيجية في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان – العراق، وهي دراسة وصفية اعتمدت على (400) الاستبانة كادات جمع البيانات الاولية من قبل عينة من المديرين في الشركات قيد الدراسة، وتم تحليلها وفق برنامج الاحصائي(AMOS)، وحدد فرضية رئيسة مفادها وجود ارتباط وتاثير معنوي للنضج التراصف الاستراتيجي في الاستدامة الاستراتيجية، واهم الاستنتاجات التي توصلت اليها مساهمة نضج التراصف الاستراتيجي في تحقيق الاستدامة الاستراتيجية ، ووضعت مجموعة من المقترحات اهمها التاكيد على اهمية قيمة تقنية المعلومات ومساهمتها في تقنيات المستخدمة في وحدات الاعمال مما يحقق قابلية الشركات على انجاز الاستدامة الاستراتيجي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أوجه تشابه واختلاف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

1- تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في العديد من النقاط منها :

أ- المنهج المعتمد في الدراسة الحالية، هو: المنهج الوصفي التحليلي، وهو ذاته المعتمد في أغلب الدراسات السابقة.

ب- تتضمن الدراسة الحالية جوانب نظرية عن متغيرات الدراسة، وهذا ما تناولته الدراسات السابقة أيضاً.

ت- تضمنت الدراسة الحالية جانب ميداني لتطبيق متغيراتها أسوة بالدراسات السابقة.

ث- إعتمدت الدراسة الحالية على الإستبانة كأداة رئيسة لجمع بيانات في الجانب الميداني، وهذا ما إعتمدته أغلب الدراسات السابقة.

ج- هناك تشابه إلى حد ما بين الاساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار الفرضيات في الدراسات السابقة مع ما تم استخدامه في الدراسة الحالية .

ح- وجود توافق بين فكري بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

2- أما عن اوجه اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وتميزها عنها ، فيمكن تحديدها في الآتي :

أ. اختلاف بيئة الدراسة الحالية المتمثلة بإقليم كوردستان، عن بيئة الدراسات السابقة في درجة استقرار وتعقيد عواملها الاقتصادية السائدة والعوامل الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، وغيرها، مما ينعكس على نتائج الدراسة الحالية.

ب. تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنَّها اختبرت العلاقة بين متغيرين معاً هي: (الذكاء الاصطناعي، واستدامة الاستراتيجية) بإطار فكري شامل، وقياس العلاقة بينها، وتسيلط الضوء على جوانب جديدة تستكشف علاقات سببية جديدة، بأساليب إحصائية مناسبة من أجل زيادة الإثراء الفكري للمواضيع المذكورة.

ت. الاختلاف في الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة الحالية المتمثلة بمسؤولي الوحدات والشعب في الجامعة المبحوثة، عن الخصائص الديمغرافية لعينات الدراسات السابقة.

ث. أختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في المشكلة البحثية، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، والفرضيات التي تسعى لاختبارها.

ج. اتصفت بيئة الدراسة الحالية بعدم الاستقرار نسبياً خاصة بسبب الازمة المالية في الاقليم خلال فترة الدراسة، وعلى العكس من ذلك فان الدراسات السابقة، اجريت في بيئات مستقرة نسبياً، وهذا أيضاً يمكن أن ينعكس على النتائج التي تتوصل لها الدراسة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجانب النظري

1.3. الذكاء الإصطناعي

1.1.3. مفهوم الذكاء الإصطناعي: الذكاء الإصطناعي هي عملية محاكاة الانسان في قدرته على التعلم من خلال التجارب على اتخاذ القرارات الصائبة في حل المعضلات للوصول الى تحقيق اهدافها(Baltzan & Phillips, 2008:43). وهو النموذج المنطقي الذي يعتمد على المعرفة والخبرات البشرية باستخدام الاجهزة الالكترونية للوصول الى اهداف المنظمة(Laudon & Laudon,2010: 330). وهي عملية دعم قرارات المنظمة من خلال تجهيز متخذ القرار بالمعلومات المناسبة على تطوير اداء المنظمة(Siorova & Jones, 2013: 17). ويعبر عنه بالنظام القادر على الاستجابة المرنة في تحليل البيانات الخارجية بشكل المناسب في تنفيذ الواجبات المطلوبة لانجاز الغايات المنشودة(Haenlein & Kaplan, 2019:10). وهو علم الذي يحاكي القدرات الذهنية للانسان من خلال برامج الالكترونية التي لها القدرة على التعلم(ميرة وكاطع، 2019: 296). وهو نظام الذي له القدرة على الفعل ورد الفعل والتعلم والاستنتاج على الاحداث والظروف التي لم تبرمج في المنظومة الذكية(عباس، 2020: 374). و هو عبارة عن التقنية والبرمجيات التي تسهم في تحسين ادارة العمليات والمهام بالسرعة ودقة عالية بآليات اكثر تطوراً وذكاءً تم تصميمها من قبل الانسان ومنحها المعرفة والتطويرالذاتي قادر على التكيف مع البيئة المحيطة، ولها امكانية التنبؤ في المستقبل ومعالجتها بشكل تلقائي(الطائي، 2023: 405-406).

اتساقاً على ماسبق يعرف الذكاء الإصطناعي بانه أسلوباً منهجياً تعتمد عليه إدارة الموارد البشرية لتوظيف معرفتها وخبرتها في تطبيق التقنيات والبرمجيات، بهدف تطوير الأداء التنظيمي وتحسين العمليات الإدارية، بما يعزز من فاعلية اتخاذ القرارات وتحقيق أهداف المنظمة.

2.1.3. مزايا الذكاء الإصطناعي: يقوم الذكاء الإصطناعي بزيادة فهم المعلومات ومعالجتها (Alter,1999:324). وانها تسعى الى زيادة امكانيات الموارد البشرية في الربط مع الاجهزة الالكترونية ، المعرفة، والجانب المادي من خلال تنقيب البيانات، توزيعها، واسترجاعها، وجدولتها وفق الاداء المطلوب، والاستفادة منها في تصميم وتصنيع المنتجات(عجام، 2018: 92). ويساعد على الادراك والفهم والتنبؤ بالاعمال باساليب اوسع تعاملا في قدرات البشرية، ورفع كفاءة ودقة التوقعات المستقبلية من الفرص والتهديدات، وانخفاض تكلفة العمل، وتحسين الامن التجاري واتمتها (محمد، 2020: 193). وتساهم في اتخاذ القرارات بتشكلات متطورة من خلال ايجاد معالجات حديثة مقترحة غير متصور حالياً والذي يتوافق مع المعضلات الحاصلة انياً، وباساليب سريعة بايجاد حلول عن طريق الربط بجداول متشعبة وطويلة، ضمن التعامل مع المعلومات ببرامج ذكية لها القدرة على عمل المقارنات السريعة لتوضيح التناقضات في البيانات وعلاجها بشكل دقيق(عباس، 2020: 378).

تتمثل مزايا الذكاء الاصطناعي في تحسين معالجة المعلومات، وتعزيز قدرات الموارد البشرية على ربط الأجهزة الإلكترونية بالمعرفة من خلال تقنيات مثل تنقيب البيانات وتنظيمها. كما يسهم في تطوير تصميم المنتجات، وتحسين دقة التنبؤ بالأعمال والمستقبل، وتقليل التكاليف، وتعزيز الأمان عبر الأتمتة، إضافة إلى دعم اتخاذ قرارات مبتكرة من خلال برامج ذكية قادرة على اكتشاف التناقضات ومعالجتها بدقة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3.1.3. اساليب الذكاء الإصطناعي: هناك اختلاف في تحديد اساليب الذكاء الإصطناعي لدى الباحثين فمنهم يعتبر بانها هي الأنظمة الخبيرة ، الواقع الافتراضي، الوكلاء الأذكياء، تقنية المعلومات، أتمتة العمليات (Aseel & Khalaf, 2023: 151). وهناك من يرى بانها الادراك، المعلومات العصبية، أنظمة خبيرة الروبوتية، الصور الرؤية الحاسوبية، معالجة اللغات الطبيعية، تمييز الأنماط، الألعاب(الراوي والصراف، 2020: 187). ويرى البعض بانها تتمثل في نظم الخبيرة، الشبكات العصبية، الخوارزمات الجينية، الوكلاء الاذكياء(عجام، 2018: 90). وهي النظم الخبيرة، أتمتة المهام الروتينية، نظم دعم القرارات(عنبر ومحمد، 2016: 45). كذلك هي النظم الخبيرة، المعرفة والاستدلال، التعلم التلقائي(الطائي، 2023: 394). ايضا هي النظم الخبيرة، الشبكات العصبية الاصطناعية، الوكيل الذكي، القدرة هلى التعليم والتدريب(محمد، 2021: 142). وستعتمد الدراسة الحالية على ابعاد النظم الخبيرة، الشبكة العصبية الاصطناعية، الوكلاء الاذكياء، الخوارزميات الجينية، أتمتة العمليات.

أ-الشبكة العصبية: هي شبكة التي تتكون من الخلايا العصبية الاصطناعية التي تُحاكي بنية الدماغ البشري، تحتوي على طبقة إدخال تستقبل البيانات، وطبقات مخفية تقوم بمعالجتها، وطبقة إخراج تنتج النتائج المتوقعة وتُقارن بالمخرجات الفعلية.

ب- النظم الخبيرة: هو نظام معلومات يعمل كخبير استشاري يعتمد على المعرفة المتخصصة في التطبيقات المعقدة، ويدعم اتخاذ القرارات وأتمتة الأعمال اليومية. يقدم حلولًا فعّالة للمشكلات ويعالج فقدان المعرفة المتراكمة لدى الخبراء البشريين.

ت- الوكلاء الاذكياء: هم الأفراد الذين يعتمدون على قاعدة المعرفة المخزنة لاتخاذ القرارات وإنجاز المهام لتحقيق أهداف المستخدم، ويساهمون في خفض التكاليف من خلال استخدام برامج تُعنى بتحسين الأداء الفني للموظفين وتطويره عبر التدريب المستمر على التكنولوجيا والمعلومات.

ث- أتمتة العلميات: هي إجراءات داخلية وخارجية تهدف لتقديم خدمة سريعة وتحسين بيئة العمل من خلال أتمتة العمليات، بدعم الموظفين للتحول الرقمي واستخدام الموقع الإلكتروني والتطبيقات لربط وسائل التواصل والبريد الإلكتروني.

3-2- الاستدامة الاستراتيجية

3-2-1- مفهوم الاستدامة الاستراتيجية

تعود جذور الاستدامة الاستراتيجية إلى عام 1987 عندما تم طرح مفهوم التنمية المستدامة على الساحة الدولية، نتيجة لتزايد الدعوات المهتمة بالتنمية البيئية والاجتماعية. وقد تعزز هذا الاهتمام مع تصاعد نسبة الاحتباس الحراري، وزيادة الوعي بضرورة الالتزام البيئي من قبل أصحاب المصالح، خاصة في ظل التنافس العالمي المتسارع وتنامي التطلعات نحو تحقيق توازن بين الاعتبارات البيئية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية (الطاهر وحمود، 2021). وعرف Hallstedt et al,

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2020) عبارة عن مبادئ الاستدامة نحو تكوين رؤية استراتيجية المنظمة لتشخيص معالجات المناسبة في تحسين الانتاج المستدام الحالي الى القادم (الاستدامة الاستراتيجية بأنها قدرة المنظمة على تنفيذ مهمتها الاستراتيجية على المدى الطويل، مع التأكيد على أن نتائج وتطور المنظمة يجب أن تستمر حتى بعد انتهاء المشروع نفسه. وبمعنى آخر، فإن آثار وإنجازات المنظمات التي تتمتع بالاستدامة الاستراتيجية تظل قائمة بعد تقديم منتجاتها أو خدماتها. وتشير الاستدامة الاستراتيجية الى قدرة المنظمة على التكيف والمرونة في مواجهة التغيرات البيئية والديناميكية، بهدف تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية، الصحية، والاجتماعية. هي ليست مجرد استجابة للتغيرات، بل تتعدى ذلك لتكون أداة استراتيجية تستهدف التفكير المستقبلي وتطبيق السياسات التي تضمن استمرارية المنظمة في بيئة مليئة بالتحديات والفرص (احمد، 2023). وتُعرّف الاستدامة الاستراتيجية على أنها قدرة الشركة على استجابة تنفيذ مهامها الاستراتيجية واستدامتها الداخلية بفعالية مع تحقيق تأثير رؤيتها الخارجية، بحيث تبقى آثارها البيئي والاجتماعي (طبيخ وعبدالله،2023).

بناءً على المفاهيم الواردة، تعرف الاستدامة الاستراتيجية بانها الأسلوب الذي تستخدمه المنظمة في مواصلة تحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة، من خلال اعتماد سياسات وممارسات تضمن استدامة الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لأنشطتها، عبر التخطيط طويل الأمد، والمرونة التنظيمية، وموازنة احتياجات الحاضر مع متطلبات المستقبل.

3-2-2- أهمية الاستدامة الاستراتيجية

تُعد الاستدامة مفهومًا استراتيجيًا متناميًا يُوجّه قرارات المنظمات بما يعزز الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (Garza, 2013:23). وتُبرز الاستدامة الاستراتيجية والابتكار والتعاون أهميتها في بناء مؤسسات مرنة، وتعزيز الإدارة المستدامة في بيئة عالمية متغيرة(Salman, 2024: 214). وتمثل الاستدامة الاستراتيجية عاملًا جوهريًا في تعزيز الإنتاجية وبناء علامات تجارية تنافسية عالميًا، من خلال ترسيخ الهوية وتعزيز العلاقة مع أصحاب المصلحة (Wong et al., 2020: 79). و ترجع اهمية الاستدامة الاستراتيجية الى طرح افكار الت تحقق اهدافها من خلال استراتيجيات واضحة عن موقع المنظمة التي يجب ان تكون فيها(Kim et al. ,2018). وتعطي اهمية الاستدامة الاستراتيجية فرصة ممتاز لخفض النفقات غير المستفيد في استغلال موارد المنظمة من خلال تقييمها ومتابعتها باستمرار مما تكون سمعة طيبة لها(Kahkonen et al., 2022:7).

3-2-3- أبعاد الاستدامة الاستراتيجية

اتفقت أغلب الدراسات والأعمال العلمية على أن أبعاد الاستدامة الاستراتيجية تتوزع ضمن ما يعرف بالمحصلة الثلاثية، التي تشمل التوجه الاقتصادي، التوجه البيئي، والتوجه الاجتماعي. تعتبر هذه الأبعاد أساساً لفهم كيفية تحقيق الاستدامة داخل الشركات. إن تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد يعد أمراً أساسياً لضمان استدامة الشركة على المدى الطويل في بيئات العمل المتغيرة (Garza, 2013) و(Komendantova,et al., 2020) و (Wong, et al, 2020) و Shishkin et al, 2019) و(Knemeyer et al., 2019) و(احمد، 2025). وعليه سنعتمد في دراستنا هذه على هذه الابعاد في قياس الاستدامة الاستراتيجية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1- **التوجه الاقتصادي:** هي مجموعة من الإجراءات التي تُفعّل دور المنظمة في اتخاذ القرارات الإنتاجية والمالية والتسويقية، بهدف تحقيق البقاء والنمو الاقتصادي طويل الأمد، من خلال تبني الأفكار الإبداعية وتطوير تقنيات إنتاج نظيفة وصديقة للبيئة.
2- **التوجه البيئي:** هي إدارة موارد المنظمة المرتبطة بالنظام البيئي، من خلال تطوير منتجات صديقة للبيئة لا تضر بالمحيط البيئي، وذلك عبر تنسيق الأنشطة التنظيمية بما يلبي احتياجات المجتمع.
3- **التوجه الاجتماعي:** هو نهج يقوم على التفاعل البشري من خلال سلوكيات الاستدامة، والتماسك والاندماج الاجتماعي، وتوظيف رأس المال الاجتماعي والعدالة الاجتماعية لنقل رسالة المنظمة وتحقيق رؤيتها في تحسين جودة حياة المجتمع.

3-3- العلاقة النظرين بين الذكاء الاصطناعي والاستدامة الاستراتيجية

اصبح الذكاء الاصطناعي من اساسيات المهمة في كل مجالات الحياة والتي اخذت مجال كبيرا في نشاطات الخدمية والانتاجية، واخذت توظفها كمنج اساسي في الوصول الى غايات التنمية المستدامة منها معالجة المشاكل العالمية، وتحقيق الاستثمارات المحلية والاجنبية جذبها للدول المستخدمة لها، وتحسينها للنظم الادارية، وتقليل من الفساد التنظيمي والاداري، وتنفيذ افضل مقاييس الكفاءة من خلال استراتيجيات التنمية المستدامة، بالتالي يحقق استدامة النمو البيئة الاقتصادية وهي احدى اهم ابعاد التنمية الاستراتيجية (علي، 2025). ويساعد الذكاء الاصطناعي في الحد من محددات بيئة العمل الاجتماعية من الناحية العدل والمساواة بين الذكور الاناث والاندماج في بيئات العمل المرنة، وهو هدف من اهداف التنمية المستدامة، مما يؤدي الى التنمية البيئة الاجتماعية التي تعتبر من ابعاد الرئيسة للمستدامة الاستراتيجية (ياسين والحسين، 2022). ويساهم الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات حياة الافراد، ويمكن التعامل معها في كافة شرائح المجتمع، وفقا التقنية الحديثة وليس حكرا فقط من ذوي الاختصاص والخبرات، مما ساعد على معرفة الامراض وتشخيصها، وتوصيف العلاجات وتحديد الادوية، والاستشارات والاقتراحات المهنية والتوصيات القانونية، والتعيم والتدريس التفاعلي، وميادين الامنية والانضمة العسكرية التي تعطي الدقة والموضوعية والاستقلالية في صنع واتخاد القرارات الصحيحة(القحطاني، 2022).

مما سبق يمكن القول بان الذكاء الاصطناعي له تاثير على البيانات المستخدمة في مدخلات المنظمات المختلفة سوءا انتاج السلع او الخدمات في ظل التنبؤات والافتراضات والتخمينات المتعلقة في تحقيق اهداف متنوعة في البيئات الحقيقية و الافتراضية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتي تعتبر مكونات الاساسية في التنمية المستدامة الاستراتيجية .

4-1- مجتمع الدراسة وعينتها

4-1-1-مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مسوؤلي الوحدات الادارية في جامعة ئاكرى للعلوم التطبيقية، وتشمل مسوؤلي الوحدات الرئيسة كميدان للدراسة بالنظر إلى طبيعة عملها التي تتطلب استجابة مستمرة لاحتياجات المجتمع وتفاعلاته، وذلك لكونها من الكيانات التي تضع الاعتبارات البيئية والاجتماعية إلى جانب الجوانب الاقتصادية ضمن أولوياتها، مما يدفعها باستمرار نحو تحقيق الاستدامة الاستراتيجية. بأبعادها الثلاثة: الاقتصادي، البيئي، والاجتماعي، كما تُعد هذه المنظمات من أكثر الجهات تأثراً بالتحولات البيئية والرقمية، مما يجعلها مجالاً مناسباً لدراسة سُبل تعزيز قدرتها على تحقيق الاستدامة الاستراتيجية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4-1-2-عينة الدراسة

لغرض جمع البيانات الميدانية، تم توزيع (70)الاستبانة على عينة الدراسة. وقد بلغ عدد الاستمارات المكتملة والصالحة للتحليل الإحصائي (59) استمارة اي بنسبة (84%)، ويعرض الجدول (1) التوزيع العددي للمبحوثين وفقاً عينة الدراسة.

الجدول (1) توزيع الأفراد المبحوثين حسب المنظمات قيد الدراسة

ت	الجهة	الاستمارات الموزعه	الاستمارات المستلمة	الاستمارات لصالح للتحليل
1	المعهد التقني - ئاكرى	15	14	14
2	المعهد التقني بردرش	15	12	11
	الكلية التقنية - ئاكرى	15	14	14
	الكلية انفورماتيك التقنية	10	8	8
	كلية التربية	15	13	12
المجموع		70	61	59

المصدر: من اعداد الباحثان.

4-1-3-مصادر جمع البيانات وأداتها

اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من المصادر الأولية لكتابة لإطار العملي من خلال قائمة استقصاء التي تم تصميم فقرات الاستبانة بالاستفادة من المصادر الذكاء الاصطناعي (Aseel & Khalaf, 2023) و (عجام، 2018)، و الاستدامة الاستراتيجية (أحمد، 2023)، بالإضافة إلى صياغة بعض العبارات المستمدة من متغيرات الدراسة مع مراعاة بيئة المنظمات قيد الدراسة. أما الجانب النظري للدراسة فاستند بشكل رئيسي إلى المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب المتاحة، والأبحاث المنشورة، والدوريات العلمية.

4-1-4- أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

- استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار فرضياتها، تمثلت في الآتي:
- تحليل الارتباط البسيط والمتعدد: لقياس طبيعة وقوة العلاقة بين ابعاد الذكاء الاصطناعي (منفردة ومجتمعة) والاستدامة الاستراتيجية (مجتمعة).
- الانحدار الخطي البسيط: لتحليل تأثير متغير الذكاء الاصطناعي (منفردة و مجتمعة) في الاستدامة الاستراتيجية (مجتمعة).
- الانحدار المتعدد بطريقة Stepwise : لتحديد أكثر المتغيرات المستقلة للذكاء الاصطناعي (الشبكة العصبية، النظم الخبيرة، الوكلاء الادكياء، واتمتة العمليات)تأثيرًا في الاستدامة الاستراتيجية بناءً على قوتها التفسيرية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4-2-الدراسة الميدانية

4-2-1-خصائص أفراد عينة الدراسة

يشير الجدول (2) الى توزيع الأفراد المبحوثين وفقاً لخصائصهم الفردية والتي تشير إلى أن أغلبية أفراد العينة هم من ذوي الفئات العمرية (30 سنة فأقل) وبنسبة (45.8%) من حجم العينة، ومن الذكور والذين شكلوا (67.8%) من العينة، ومن حملة شهادة البكالوريوس وبنسبة بلغت (40.7%)، وفي حين كانت خدمتهم بالمركز الوظيفي الحالي (3 سنوات فأكثر) وبنسبة وصلت إلى (69.5%) من العينة، واخيرا نسبة المتزوجين كانت (83.1).

الجدول (2) الخصائص الفردية للأفراد المبحوثين

ت	الخصائص	الفئات	العدد	النسبة %
1	العمر	30 سنة فأقل	27	45.8
		31- 40	23	39.0
		41-50	4	6.8
		51 سنوات فأكثر	5	8.5
		المجموع	59	100
2	الجنس	ذكر	40	67.8
		أنثى	19	32.2
		المجموع	59	100
	الحالة الاجتماعية	اعزب	10	16.9
		متزوج	49	83.1
		المجموع	59	100
3	الشهادة	شهادة عليا	16	27.1
		بكالوريوس	24	40.7
		دبلوم فني فما دون	19	32.2
		المجموع	59	100
4	مدة الخدمة في المنصب الحالي	1 سنة فاقل	6	10.2
		1 -3	14	23.7
		3- فأكثر	39	67.1
		المجموع	59	100

المصدر: من اعداد الباحثان باعتماد على برنامج الاحصائي (SPSS.V.23)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4-2-2- الإحصاء الوصفي

يوضح الجدول (3) قيم المتوسطات (M) والانحرافات المعيارية (SD) للمتغيرات السبعة ومعاملات الارتباط (r) للذكاء الاصطناعي والاستدامة الاستراتيجية. وفقاً لنتائج الجدول يتفق المستجيبون على أن الشبكة العصبية هي من أكثر اساليب الذكاء الاصطناعي توافراً حيث احتلت المرتبة الأولى بأعلى متوسط (M = 4.03، SD = 0.64). تبع ذلك اتمتة العلميات (M = 4.00، SD = 0.73).ومن ثم الوكلاء الاذكياء (M = 3.97، SD = 0.97)، واخيرا نظم الخبيرة (M = 3.67، SD = 0.70)، تشير هذه القيم إلى أن المستجيبين يتفقون على مستويات عالية من توافر ابعاد الذكاء الاصطناعي في الجامعة قيد الدراسة. ويتضح من الجدول (3) أن المبحوثين يعتقدون بوجود مستوى عالٍ من الاستدامة الاستراتيجية (M = 3.88، SD = 0.247) والنضج الرقمي (M = 3.88، SD = 0.241). وعلى مستوى الأبعاد الفرعية للاستدامة الاستراتيجية يتضح من نتائج الجدول نفسه ان البعد البيئي من أكثر الأبعاد توافراً حيث احتلت المرتبة الأولى بأعلى متوسط (M = 4.10، SD = 0.327).

الجدول (3) الإحصاء الوصفي ومصفوفة الارتباط

المتغيرات	الإحصاء الوصفي		مصفوفة الارتباط			
	M	SD	البعد الاقتصادي	البعد البيئي	البعد الاجتماعي	الاستدامة الاستراتيجية (المؤشر الكلي)
1- الشبكة العصبية	4.03	0.64	0.306*	0.343*	0.321*	0.411**
2- نظم الخبيرة	3.67	0.70	0.289*	0.275	0.251	0.261
3-الوكلاء الادكياء	3.97	0.76	0.315*	0.345*	0.351*	0.391*
4- اتمتة العمليات	4.00	0.73	0.364**	0.365*	0.330*	0.409**
الذكاء الاصطناعي (المؤشر الكلي)	3.85	0.76	0.312*	0.391*	0.340*	0.324*
1- البعد الاقتصادي	3.93	0.73				
2- البعد البيئي	3.81	0.75				
3- البعد الاجتماعي	3.91	0.74				
الاستدامةالاستراتيجية (المؤشر الكلي)	3.86	0.74				

المصدر: من اعداد الباحثان باعتماد على برنامج الاحصائي (SPSS.V.23)

** الارتباط معنوي عند مستوى (P<0.01)، * الارتباط معنوي عند مستوى (P<0.05)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4-3-اختبار فرضيات الدراسة.

4-3-1-علاقة الارتباط بين الذكاء الاصطناعي و الاستدامة الاستراتيجية.

تبين النتائج الواردة في الجدول (3) أنه يوجد هنالك علاقة ارتباط معنوية موجبة بين الذكاء الاصطناعي واالاستدامة الاستراتيجية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينها (*0.324)، وعند مستوى معنوية (0.01)، مما يدل على أن هناك مستويات معنوية من الترافق الإيجابي بين الذكاء الاصطناعي واالاستدامة الاستراتيجية في المعهد/ الكلية قيد الدراسة، أي أنه كلما ازداد اعتماد جامعة ئاكرى للعلوم التطبيقية على الذكاء الاصطناعي يؤدي ذلك إلى تحسين مستويات الاستدامة الاستراتيجية فيها. وعلى المستوى الجزئي تبين انه لا يوجد هنالك علاقة ارتباط بين كل بعد من اساليب الذكاء الاصطناعي وبين االاستدامة الاستراتيجية، حيث بلغ معامل الارتباط كالآتي: الشبكة العصبية (**r= 0.411)، نظم الخبيرة (r= 0.261)، الوكلاء الاذكياء (r= 0.391)، واخيرا اتمتة العمليات (r= 0.409) جميع هذه القيم اكبر (P<0.05).

وبالتالي فإن هذا يعكس صحة الفرضية الرئيسة الثالثة، والتي تنص على أنه (هناك علاقة ارتباط معنوية بين الذكاء الاصطناعي والاستدامة الاستراتيجة في الجامعة قيد الدراسة). وعلى مستوى الفرضيات الفرعية لها.

4-3-2-تأثير الذكاء الاصطناعي في الاستدامة الاستراتيجية

تم استخدام الانحدار الخطي البسيط واختبار F ومعامل التحديد (R2) لاختبار تأثير الذكاء الاصطناعي في الاستدامة الاستراتيجية. حيث توضح نتائج الانحدار الواردة في الجدول (4) أنه يوجد تأثير للذكاء الاصطناعي في الاستدامة الاستراتيجية، بدلالة قيمة P-value المحسوبة والبالغة (0.012) التي تقل عن قيمتها الافتراضية للبحث (0.05)، ويدعم ذلك قيمة (F) المحسوبة (6.706)، التي هي أكبر من قيمتها الجدولية (3.15) عند درجات حرية (1، 57)، ويتبين من نتائج التحليل وعلى المستوى الكلي قيمة (B1) بلغت (0.446) والتي تدل على أن التغير في الذكاء الاصطناعي بمقدار (1) لدى الجامعة قيد الدراسة، سيصاحبه تغير في الاستدامة الاستراتيجية بمقدار (0.446)، وهي نسبة جيدة يمكن الاعتماد عليها في تفسير العلاقة التأثيرية الذكاء الاصطناعي في الاستدامة الاستراتيجية. وبلغت قيمة (R2) (0.401) والتي تفسر على أن التغير في الاستدامة الاستراتيجية لدى المنظمات قيد الدراسة والذي كان بنسبة (40.1%) يمكن ارجاعه إلى متغير الذكاء الاصطناعي، وأن النسبة المتبقية والتي تبلغ (59.9 %) من التغير في الاستدامة الاستراتيجية تعود لمسببات أخرى لم يتم اعتمادها في أنموذج الدراسة الحالية.

الجدول (4) تأثير الذكاء الاصطناعي في الاستدامة الاستراتيجية على المستوى الكلي

المتغير المستقل / المتغير التابع	الذكاء الاصطناعي				P-value مستوى المعنوية
	B_0	B_1	R^2	F المحسوبة	
الاستدامة الاستراتيجية	0.324	0.446	40.1	6.706	0.012

المصدر: من اعداد الباحثان باعتماد على برنامج الاحصائي (SPSS.V.23).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وتم استخدام مؤشر الانحدار المتعدد بأسلوب المتدرج لتحديد أثر كل بعد من أبعاد الذكاء الاصطناعي في الاستدامة الاستراتيجية وتوضح النتائج الواردة في الجدول (5) الآتي:

النموذج الأول: يقتصر على اتمتة العمليات فقط كبعد من اساليب الذكاء الاصطناعي واستبعاد الاساليب الأخرى، والتي تشمل (الشبكة العصبية، نظم الخبيرة، الوكلاء الاذكياء). حيث توضح النتائج أن لاتمتة العمليات تأثيراً أعلى في الاستدامة الاستراتيجية مقارنة بالأساليب الأخرى للذكاء الاصطناعي، بدلالة قيمة (t) (3.551) المحسوبة وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.66) وبدرجة حرية (57). ويدعم ذلك قيمة (R2) (0.417)، مما يدل على أن هذا البعد يفسر لوحده نسبة (41.7 %) من التغير الذي يحصل في الاستدامة الاستراتيجية في الجامعة المبحوثة، وأن النسبة المئوية المتبقية ترجع لعوامل أخرى لا يتضمنها هذا الأنموذج. وبناءً على ذلك، فإنه من الممكن القول بأن الجامعة قيد البحث إذا أرادت تحقيق متطلبات نجاحها في هذا المجال وتحسين الاستدامة الاستراتيجية لها، فإن عليها التركيز على اتمتة العمليات، كونه من أكثر الأساليب التي تؤثر في الاستدامة الاستراتيجية.

النموذج الثاني: يدخل الشبكة العصبية بجانب اتمتة العمليات في التأثير في الاستدامة الاستراتيجية بعد أن تم استبعاد الاساليب الاخرى والتي تشمل كفاءات (نظم الخبيرة، الوكلاء الاذكياء). إذ توضح نتائج التحليل أن لبعد الشبكة العصبية و اتمتة العمليات تأثيراً أعلى في الاستدامة الاستراتيجية مقارنة بالابعاد الاخرى (نظم الخبيرة، الوكلاء الاذكياء). وذلك بدلالة قيمة (t) المحسوبة (3.301)، (3.200) على التوالي وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.67) وبدرجة حرية (58). ويدعم ذلك قيمة (R2) (0.411)، التي تدل على أن اتمتة العمليات والشبكة العصبية لوحدها تفسر نسبة (41.1 %) من التغير الذي يحصل في الاستدامة الاستراتيجية وأن النسبة المئوية المتبقية ترجع لعوامل أخرى لا يتضمنها هذا الأنموذج. وبناءً على ذلك، من الممكن القول بأن الجامعة المبحوثة إذا أرادت تحقيق متطلبات نجاحها في هذا المجال وتحسين الاستدامة الاستراتيجية لها، فإن عليها التركيز على اتمتة العمليات و الشبكة العصبية مجتمعة باعتبارها من أكثر اساليب الذكاء الاصطناعي التي تؤثر في الاستدامة الاستراتيجية.

لذا نستنتج بأن اساليب التي تمت استبعادها هي نظم الخبيرة و الوكلاء الاذكياء من نمإذج الانحدار المتدرج لتأثير الذكاء الاصطناعي في الاستدامة الاستراتيجية، مما يفسر أن الذكاء الاصطناعي تستمد تأثيرها في الاستدامة الاستراتيجية من اتمتة العمليات و الشبكة في الجامعة قيد البحث، وهذا بدوره يؤشر بان ضعف اهتمام الجامعة قيد الدراسة بعلاقة اساليب نظم الخبيرة والوكلاء الاذكياء بمتغير الاستدامة الاستراتيجية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (5) تأثير الذكاء الاصطناعي في الاستدامة الاستراتيجية على المستوى الجزئي

الأنموذج	ترتيب الاستاليب في الأنموذج	قيمة Beta	قيمة R2	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية	Sig.
الثابت	-	3.018	-	-	-	0.004
الأول	اتمتة العمليات	0.409	0.417	3.551	57	0.014
الثابت	-	2.549				
	اتمتة العمليات	0.423	0.411	3.301	58	0.037
الثاني	الشبكية العصبية	0.460		3.200		0.025

المصدر: من اعداد الباحثان باعتماد على برنامج الاحصائي (SPSS.V.23). قيمة T الجدولية = (1.67)

ومن نتائج تحليل الانحدار المتدرج على المستويين الكلي والجزئي والمبينة في الجداول (4) و(5)، يمكن الاستنتاج بأن للذكاء الاصطناعي على المستوى الكلي تأثير في الاستدامة الاستراتيجية، وأن اتمتة العمليات و الشبكة العصبية يؤثران على المستوى الجزئي في الاستدامة الاستراتيجية، وبالتالي فإن هذا يعكس صحة الفرضية الرابعة، والتي تنص على أنه (يوجد تأثير معنوي للذكاء الاصطناعي في الاستدامة الاستراتيجية في الجامعة قيد الدراسة).

5-الاستنتاجات والمقترحات

5-1-الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات، وهي:

1. يعتبر الذكاء الاصطناعي واقعا مفروضا على المنظمات اليوم بشكل عام والجامعات بشكل خاص ، بهدف الحصول على الاداء المطلوب وتحقيق الاهداف المنشودة.
2. تؤدي الاستدامة الاستراتيجية بمضامينها المختلفة دورا مهما نحو تطلعات المنظمات الحالية و كمنهج حديث في تقديم الانتاج ذات مستويات متميز من الجودة.
3. تنصب اساليب الذكاء الاصطناعي المتمثلة في الشبكة العصبية، نظم الخبيرة، الوكلاء الاذكياء واتمتة العمليات في تحقيق فاعلية المنظمات ورفع قيمتها
4. تقترن الاستدامة الاستراتيجية في عملية الاحتفاظ بكفاءة اداء المنظمات من المنافع والمحددات التي تربط بالوقت والكلفة على تطوير جميع مستويات الادارية التي تندج ضمنها مجموعة من ابعادها في النواحي الاقتصادية، النواحي البيئة ، والنواحي الاجتماعية على استجابة المنظمات السريعة والانية.
5. اصبح الذكاء الاصطناعي تمثل المعرفة الريسية لخلق قيمة المنظمات في بيئة الاعمال الحالية من خلال مساهمتها في تعزيز الثقة في صنع واتخاذ القرارات الرشيدة، بناءً على المعلومات والحقائق والنتائج التي تصل اليها في تقديمها للخدمة المستمرة.
6. ان فلسفة الاستدامة الاستراتيجية هي التوافق بين مخرجات المنظمات المتجددة، ومتطلبات البيئية المتغيرة باستمرار، للبقاء في اعمالها، والمحافظة على هويتها الحالية، وبناء هويتها المستقبلية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

7. اشارت نتائج التحليل الوصفي مستوى جيد من اهتمام الجامعة المبحوثة في استخدام اساليب الذكاء الاصطناعي مما أكسبهم الثقة في صنع واتخاذ القرارات الصحيحة وتناسب مسارات العمل، للوصول الى فرص جديدة للجامعة.
8. تمارس الجامعة قيد الدراسة ابعاد الاستدامة الاستراتيجية وفق رؤيتها الخاصة، مما شكلت لها الرؤية الايجابية نحو المستقبل، وبالتالي انعكس ذلك على الاداء المطلوب منها.
9. يتضح من تحليل الارتباط بان هناك مستويات معنوية من الترافق الايجابي بين الذكاء الاصطناعي واستدامة الاستراتيجية على المستوى الكلي، مما يعني كلما مارست الجامعات المبحوثة الذكاء الاصطناعي بدرجة عالية، اقترن ذلك مع تحقق الجامعة قيد الدراسة لمستويات عالية من استدامة الاستراتيجية.
10. برهنت النتائج ان اقوى علاقة ارتباط كانت بين الشبكة العصبية كاسلوب من اساليب الذكاء الاصطناعي وبين الاستدامة الاستراتيجية، في حين كانت اقوى علاقة ارتباط بين الذكاء الاصطناعي وبين البعد البيئي، واخيراً اقوى علاقة ارتباط بين اسلوب اتمتة العمليات في الذكاء الاصطناعي وبين البعد البيئي كبعد من ابعاد استدامة الاستراتيجية.
11. دلت نتائج أن الذكاء الاصطناعي يؤثر معنوياً في الاستدامة الاستراتيجية. علية، فان تحقق استدامة الاستراتيجية في الجامعة المبحوثة، يتحدد بمدى تبني هذه الجامعة للذكاء الاصطناعي.
12. اشارت النتائج ان ممارسة الجامعة المبحوثة لاساليب الذكاء الاصطناعي (الشبكة العصبية، نظم الخبيرة، الوكلاء الاذكياء، اتمتة العمليات)، ينتج عنها تحقق استدامة الاستراتيجية، وعلية فان تركيز الجامعة قيد الدراسة على تبني اساليب الذكاء الاصطناعي في سعيها لتحقيق استدامة الاستراتيجية.

5-2-المقترحات

هناك العديد من المقترحات التي وصتها الدراسة، وهي:

1. زيادة اهتمام الجامعة المبحوثة بمستوى اساليب الذكاء الاصطناعي من خلال استخدام اللامركزية غير الفرطة في صنع القرارات واتخاذها في اداء انشطتها، عن طريق مناقشة النتائج المتحققة الاستباقي في تنفيذ اهدافها المرجوة.
2. ابرام الجامعة المبحوثة عقود مع الجامعات الرصينة في برامج تدريبية دورية منتظمة لمواردها البشرية، بما يسهم مع المستجدام الحاصلة في البيئة الخارجية للعمل في اساليب الذكاء الاصطناعي.
3. العمل بروح فريق العمل الواحد في مواجهة مشاكل أداء الجامعة قيد الدراسة بحرية كاملة لاداء الاعمال دون الرجوع الى إستشارة إدارة الجامعة كاحد اساليب تمكين الموظفين من اساليب الذكاء الاصطناعي.
4. العمل على تعزيز تبني امتيازات مادية ومعنوية مناسبة تمنح للموظفين في تطبيق استدامة الاستراتيجية، مما يجعلهم يفضلون العمل في الجامعة المبحوثة على العمل لدى اية جهة اخرى، حتى لو قدمت هذه الجهة لها امتيارزات اكثر.
5. الحفاظ على ما هو متاح من الموظفين من ذوي المهارات والخبرة لعدهم صناع القرار، والتعامل معهم كراسمال معرفي لايمكن الاستغناء عنه بسهولة، عن طريق استدامة الاستراتيجية.
6. زيادة اهتمام الجامعة المبحوثة بتحقيق استدامة الاستراتيجية وعلى مستوى ابعادها الثلاثة (البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي) لتحقيق الاستجابة السريعة للتغيرات الحاصلة في بيئة التعليم العالي من خلال

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

العمل على رصد التغيرات في العوامل البيئية عن طريق نظم اتصال متطورة، وبشكل دوري باجراء تحليل لتلك العوامل بهدف الكشف السريع عن الفرص والمخاطر في عملها.

7. الاستفادة من من مقياس الدراسة الحالية، ومن نتائج الدراسات الميدانية التي توفرها المؤسسات التعليمية في تعزيز قدرتها لتبني الذكاء الاصطناعي في ترسيخ استدامة الاستراتيجية.
8. الحث على التماسك والعمل في ترسيخ القيم، والمعتقدات، والسلوكيات، والمهارات المطلوبة في استخدام عند تقديم الخدمات التعليمية، والتعميق في تحليلها وفهمها بتبني اسس التميز في تشخيص المسار المستقبلي لها عن طريق استدامة الاستراتيجية.
9. تكريس جهود الجامعة المبحوثة في رصد الفرص المتاحة لها والتقاطها واستغلالها عن طريق فتح أقسام علمية جديدة ضمن اختصاص دقيق في المجالات الادارية والطبية والتقنية من أجل تحقيق اهدافها وديمومة هويتها في السوق المحلية والمستبلية.
10. العمل على اهتمام بالنظم الخبيرة كاحد اساليب الذكاء الاصطناعي وعلاقتها مع جميع ابعاد استدامة الاستراتيجي المتمثلة (البعد الاقتصادي، البعد البيئي، والبعد الاجتماعي).
11. حث الجامعة المبحوثة في الاهتمام اكثر بالوكلاء الاذكياء في الذكاء الاصطناعي بما لها اثر في ابعاد استدامة الاستراتيجية.
12. تقترح الدراسة الحالية مجموعة من الدراسات المستقبلية، وهي:
    أ- دور الذكاء الاصطناعي في بناء التفوق الاستراتيجي.
    ب- اثر الذكاء الاصطناعي في بناء المنظمة البارعة.
    ت- العلاقة التبادلية بين الادارة المفتوحة والذكاء الاصطناعي.
    ث- انعكاسات تطبيق الذكاء الاصطناعي في الرشاقة التنظيمي.

المراجع

أ- المراجع العربية

1. أحمد، أفين محمد صالح،(2023)، الدور الوسيط للشبكات الريادية في تعزيز أثر نضج التراصف الاستراتيجي في الاستدامة الاستراتيجية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المديرين في عدد من الشركات الصناعية لإنتاج المواد الإنشائية في إقليم كوردستان – العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة زاخو، كلية الإدارة والاقتصاد.
2. احمد، رشاد محمد صائم، (2022)، "تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية"، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون العام –قسم القانون العام- كلية الحقوق- جامعة الشرق الاوسط
3. الداؤد، الفن ناظر ججو و رشيد، وريا نجم و احمد، افين محمد صالح، (2024)،" دور التراصف الاستراتيجي في تعزيز الاستدامة الاستراتيجية: دراسة لآراء عينة من المديرين في عدد من الشركات الصناعية في اقليم كورستان – العراق، مجلة الافاق للعلوم – المجلد (9)، العدد(2)، 2024
4. بشاير محمد قاسم، (2023) "دور الذكاء االصطناعي في تعلين العلوم التلاميذ المرحلة الابتدائية لتحقيق رؤية دولة الكويت "2035، مجلة التربوية -كلية التربية - جامعة سوهاج، العدد(108)، المجلة (1) .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5. الحسيني، محمد هادي باسم و الميالي، حاكم احسوني، (2023)، " دور الاستقامة التنظيمية في تعزيز الاستدامة الاستراتيجية: دراسة استطلاعية في جامعة الكوفة - مجلة الكلية الاسلامية الجامعة – العدد(71)، مجلة(2).
6. الرواي، صفوان ياسين و الصراف، سجى نذير حميد، (2020)، تنمية الموارد البشرية ودورها في تحقيق الذكاءالصناعي: دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين في معمل سمنت حمام العليل، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة بغداد، المجلد(26)، العدد(122)، العراق.
7. الشمري، احسان صادق راشد حسين وجمال، ناجي محمد، (2025)،" اثر الذكاء الإصطناعي على القيادة الاستراتيجي : دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد(31).
8. الطائي، عمر زهير عز الدين، (2023)، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التدقيق الداخلي: دراسة استطلاعية في بعض المصارف العراقية، مجلة دراسات إقليمية، السنة(17)، العدد (55).
9. الطاهر، محمد حسن صاحب. وحمود. عدنان رحيم، (2021)، القيادة الحكيمة وتاثيرها في الاستدامة الاستراتيجية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، 17(3)، ص ص 268-286.
10. طبيخ، ليث شاكر وعبدالله، سلام عبدالكريم، (2023)، دور المرونة للرشاقة التنظيمية في تحقيق الاستدامة الاستراتيجية: دراسة استطلاعية تحليلية لاراء القيادات الادارية والفنية في شركة فيض القسيم، مجلة الكوفة، العدد(12).
11. القحطاني، عايض علي، (2022)،"دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة في اطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، المجلة العربية للمعلومات وامن المعلومات، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والاداب، المجلد (3)،العدد(9)، مصر.
12. العبادي، هاشم فوزي و هادي، محمد نبيل، (2019)،"هادي دور الاستبصار الاستراتيجي في تحقيق الاستدامة الاستراتيجية: دراسة تطبيقية في جامعة الكفيل - مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والابحاث- المركز الديمقراطي العربي- برلين- المانيا- العدد (5).
13. عباس، رياض عزيز، (2020) الاتجاه نحو الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالتوجو نحو المستقبل لدى طمبة الجامعة، مجلة الآب، العدد (135).
14. العزام، نورة محمد عبدالله، (2020)، " دور الذكاء االصطناعي في رفع كفاءة النظم الإدارية الإدارة الموارد البشرية بجامعة تبوك - كلية التربية – المجلة التربوية – العدد(1) مجلة (84).
15. عجام، ابراهيم محمد حسين، (2018)، الذكاء االصطناعي وانعكاساته على المنظمات عالية الاداء - دراسة استطلاعية في وزارة العلوم والتكنولوجي، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الحادية والاربعون – العدد(125).
16. علي، رغد حسين، (2025)، "تكنولوجيا الذكاء االصطناعي ودوره في تحقيق اهداف التنمية المستدامة" ، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (50)، العدد(147).
17. عنبر، سامي جبار و محمد، موفق عبد الحسين، (2016)، جودة التدقيق بإعتماد الذكاء الاصطناعي: دراسة تطبيقي في عينة من الهيئات الرقابية العاملة في ديوان الرقابة المالية الاتحادي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الحادي عشر، العدد 34، الفصل الاول.
18. محمد، اسماء عزمي عبد الحميد، (2020)، اثر التطبيقات الادارية للذكاء الاصطناعي على الميزة التنافسية لمنظمات الاعمال بالتطبيق على فروع البنوك التجارية بمدينة المنصورة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة- جامعة دمياط، المجلد الاول- العدد الاول.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

19. محمد، عليه جسام، (2021)، دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمة التعليمية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في جامعة الفرات الاوسط التقنية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد(13)، العدد(1).
20. ميرة، امل كاظم و كاطع، تحرير جاسم، (2019)، تطبقات الذكاء االصطناعي في التعليم من وجهة نظر تدريسي الجامعة، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الاول للدراسات الانسانية(الذكاء والقدرات العقلية)، 18-12-2019.
21. ياسين، بلعسل بنت نبي و الحسين، عمروش، (2022)، "الذكاء الاصطناعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (5)، العدد (1).

ب- المراجع الاجنبية

1. Alter, Steven,(1999) *Information Systems: A Management Perspective*,3/d, Addison- Wesley Longman, Inc, USA.
2. Aseel Hameed Obaid , Naima Zaidan Khalaf , (2023), Constructing a scale for anaging high-performance sports organizations using artificial intelligence techniques, *Modern Sport,* Vol.22 No.2 ,2023, p. 158-160.
3. Baltzan, Paige & Phillips, Amy (2008) *Business Driven Information Systems*, McGraw-Hill/Irwin, New York.
4. Garza , Fernando Angel (2013), A Framework for Strategic Sustainability in Organizations: A Three Pronged Approach, *Journal of Comparative International Management,* 2013, Vol. 16, No. 1, 23-36
5. Haenlein M, & Kaplan A, (2019) Who's the fairest in the land? On the interpretations, illustrations, and implications of artificial intelligence", *Business Horizon*, Vol. (62,), Kelley School of Business, Indiana University, USA,.
6. Hallstedt, S.I., Villamil, C.A & Schutle,J.M,(2020), Strategic Sustainability Risk Management in Product Development Companies: *Key Aspects and Approach. Sustainability*, 12,(24),10531(1-20).
7. Kinnunen, J., Saunila, M., Ukko, J., & Rantanen, H. (2022). Strategic sustainability in the construction industry: Impacts on sustainability performance and brand. *Journal of Cleaner Production,* 368, 133063.
8. Kim.C., Tang,S.Y., & Kwon, M., (2018), Examining Strategic Sustainability Plan and Smart-Growth Land-Use Measures in California Cites. *Journal of Environmental Planning and management* ,16(9),1570-1593.
9. Knermeyer, A.M., Petersen, M. & Brockhaus, S., (2019), The fallacy of trickle-down product sustainability, Translating Strategic Sustainability Targets into product development effort. *International journal of Operations & Production Management*, 39 (9-10), 1166-1190.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

10. Komendantova, N., Cherepovitsyn, A., & Tsvetkova, A., (2020). Approaches to Assessing the Strategic Sustainability of High-Risk Offshore Oil and Gas Projects. *Journal of Marine Science and Engineering*, 8(12), 995.

11. Laudon, Kenneth C. & Jane Laudon P, (2010) *Management Information Systems: Managing the Digital Firm*, Pearson Prentice Hall Inc., London ,.

12. Salman, M.S., (2024), Strategic Sustainability: ESG Integration in Contemporary Business", *International Journal of Sustainable Development and Science*, Volume 7, Issue 1, 2024, Page 214-221

13. Shishkin, V. I. Malenkov, Y., & Kapustina, I., (2019). Theoretical Aspects of Strategic Sustainability of a Trading Enterprise Under Digitally Transforming Economy. *in IOP Conference Series: Materials Science and Engineering*, 497(1), 2128-2134.

14. Siorova, A., Isik, O. & Jones, C., (2013) Business Intelligence Success: The Roles of BI Capabilities and Decision Environments, Information & Management.

15. Wong, T. Wickham, M., & French, L., (2020). Marriott's Strategic Sustainability Priorities in the Chinese Hotel Industry. *International Journal of Sustainable Strategic Management*, 8(1), 77-97.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أثر إدراك الزبون للقضايا البيئية في تبني ممارسات الاستدامة من وجهة نظر الزبائن: دراسة ميدانية على عينة من زبائن مصرف جيهان الاهلي في مدينة دهوك

م. د. نزار عيسى صديق ا.م. شفان عبدالرحمن جميل أ.د. درمان سليمان صادق

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة دهوك كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة دهوك كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الحدباء

المستخلص

يشير الادراك البيئي الى فهم البيئة وتحمل مسؤوليتها، ويتشكل ذلك من خلال التعليم والأسرة والإعلام. إذ يعزز هذا الادراك السلوكيات المستدامة، مثل إعادة التدوير وترشيد الاستهلاك، وهو مسؤولية مشتركة للحفاظ على البيئة ومستقبل المستدام. ويهدف البحث الى بيان أثر إدراك الزبون للقضايا البيئية بأبعادها الثلاثة المتمثلة بـ (الوعي البيئي والمسؤولية الاجتماعية والقيمة المدركة للمنتج) بوصفها متغيرا مستقلا في تبني ممارسات الاستدامة بوصفها متغيرا معتمدا. ولتحقيق هذا الهدف تم إعداد استمارة استبانة إلكترونية باستخدام (Google Form)، وتم توزيعها على عينة من زبائن مصرف جيهان – فرع دهوك، إقليم كوردستان - العراق، حيث استُرجِعَت (117) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي. وقد استخدم الباحثون الأسلوبين الوصفي والتحليلي لمعالجة البيانات باستخدام برنامج (SPSS V.27). وقد افرز البحث عدد من الاستنتاجات والمقترحات، ومنها إن الزبائن أكثر ميلا للانخراط في ممارسات مستدامة عندما يدركون فوائد واضحة للمنتج او تحقيق نتائج اجتماعية وبيئية إيجابية. بناءً على النتائج تم اقتراح عدة مقترحات، أهمها ينبغي على مصرف جيهان وباقي المصارف الاخرى في الاقليم تصميم خدمات ومنتجات تُحقق قيمة ملموسة للزبائن مع دعم الأهداف البيئية، مثل المعاملات الإلكترونية أو خيارات الاستثمار الصديقة للبيئة.

الكلمات الدالة: أدراك الزبون للقضايا البيئية، الوعي البيئي، المسؤولية الاجتماعية، القيمة المدركة للمنتج، ممارسات الاستدامة.

Abstract

Environmental perception refers to understanding and taking responsibility for the environment. This is shaped through education, family, and media. This perception promotes sustainable behaviours, such as recycling and rationalizing consumption, and is a shared responsibility to preserve the environment and achieve a sustainable future. The research aims to demonstrate the impact of customers' perception of environmental issues in its three dimensions (environmental awareness, social responsibility, and perceived product value) as an independent variable on the adoption of sustainability practices as a dependent variable. To achieve this objective, an electronic questionnaire was prepared using Google Forms and disseminated among the customers of Cihan Bank – Duhok Branch, Kurdistan Region - Iraq. A total of 117 valid responses were obtained for statistical analysis. The researchers employed both descriptive and analytical statistical methods to process the data using SPSS (V.27). The research yielded a number of conclusions and suggestions, including those customers are more likely to engage in sustainable practices when they perceive clear benefits from a product or positive social and environmental outcomes. Based on the findings, several suggestions were made, most importantly that Cihan Bank and other banks in the region should design services and products that deliver tangible value to customers while supporting environmental goals, such as e-transactions or eco-friendly investment options.

Keywords: Customer perception of environmental issues, environmental awareness, social responsibility, perceived product value, sustainability practices.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة

يشهد العالم في الفترة الأخيرة اهتماما متزايدا بالقضايا البيئية نظرا لتأثيرها المباشر على صحة الإنسان وعلى جودة الحياة واستدامة الموارد الطبيعية. ومع تنامي الوعي البيئي، أصبحت المؤسسات بشكل عام والاقتصادية منها بشكل خاص، ومن بينها المصارف، مطالبة بالاستجابة لهذه التحديات من خلال تبني وممارسة سياسات واستراتيجيات تراعي مبادئ الاستدامة. في هذا السياق، يبرز دور الزبائن بوصفهم طرفا أساسيا في العملية الاقتصادية، إذ إن إدراكهم للقضايا البيئية يسهم في توجيه سلوكهم نحو خيارات أكثر استدامة.

ومن هنا تتجلى أهمية هذا البحث في دراسة أثر إدراك الزبائن للقضايا البيئية على مستوى تبنيهم لممارسات الاستدامة، مع التركيز على القطاع المصرفي في مدينة دهوك. حيث أن ربط الوعي البيئي للزبائن بالممارسات المصرفية المستدامة يفتح افاقا جديدة أمام المصارف لتعزيز دورها المجتمعي وتحقيق ميزة تنافسية قائمة على المسؤولية الاجتماعية والبيئية. وعليه، يسعى البحث الحالي إلى تقديم إطار علمي يسهم في سد الفجوة المعرفية في الأدبيات المحلية، وإبراز العلاقة بين إدراك الزبائن للقضايا البيئية وتبنيهم لممارسات الاستدامة.

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولا: منهجية البحث

1. **مشكلة البحث:** يلعب تفاعل الزبائن دورا حيويًا في تمكين المصارف من تعزيز الولاء المستدام (Chow & Ho, 2024: 1331). وعلى الرغم من التركيز المتزايد على الخدمات المصرفية المستدامة، لا تزال هناك فجوة بين مواقف الزبائن الإيجابية تجاه الاستدامة وتفاعلهم الفعلي (Zhuo *et al.*, 2022: 21)، (Wi´sniewska, 2025: 1). إذ أصبحت ممارسات الاستدامة ذات أهمية متزايدة في مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، واستنزاف الموارد. وتشمل هذه الممارسات إجراءات وسياسات واستراتيجيات تهدف إلى الحد من الأثر البيئي والحفاظ على الموارد وتعزيز التنمية المستدامة (Tennakoon *et al.*, 2024: 1-2) وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية على المستوى العالمي، لا تزال البحوث التي تربط بين إدراك الزبائن لهذه القضايا وتبنيهم لممارسات الاستدامة محدودة على المستوى المحلي، لاسيما في القطاع المصرفي. فبينما تسعى المصارف إلى دمج مبادئ المسؤولية الاجتماعية والاستدامة في خدماتها، يبقى السؤال مطروحا حول مدى وعي الزبائن بأهمية القضايا البيئية، وكيف ينعكس هذا الإدراك على سلوكهم في تبني الممارسات المستدامة. ومن هنا تبرز مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس: **ما أثر إدراك الزبائن للقضايا البيئية في تبني ممارسات الاستدامة لدى زبائن المصارف في مدينة دهوك؟**

وينطلق من السؤال الرئيسي عدد من الاسئلة الفرعية ومنها:

- مدى إدراك العينة المبحوثة لمفهوم واهمية إدراك الزبون بالقضايا البيئية وممارسات الاستدامة؟
- ماهي طبيعة علاقات الارتباط بين إدراك الزبون بالقضايا البيئية وممارسات الاستدامة لعينة البحث؟
- هل يوجد تأثير لإدراك الزبون بالقضايا البيئية وممارسات الاستدامة لدى عينة البحث؟

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. **اهداف البحث:** يهدف البحث الحالي الى بيان دور إدراك الزبون بالقضايا البيئية في تحقيق وممارسات الاستدامة لدى زبائن مصرف جيهان - فرع دهوك كعينة للبحث، وينطلق من الهدف الرئيسي عدد من الاهداف الفرعية ومنها:

- تشخيص واقع مصرف جيهان من حيث مدى ممارسة متغيرات البحث الحالي او عددا من ابعادها؟
- تحديد إطار نظري يستعرض فيه مفهوم إدراك الزبون بالقضايا البيئية وممارسات الاستدامة.
- اظهار طبيعة العلاقات بين أبعاد إدراك الزبون بالقضايا البيئية وممارسات الاستدامة على المستوى الكلي وعلى مستوى الأبعاد لعينة البحث.
- تحديد أثر أبعاد إدراك الزبون بالقضايا البيئية في تحقيق ممارسات الاستدامة من وجهة نظر عينة البحث.

3. **اهمية البحث:** تأتي أهمية البحث الحالي في إطار اهتمامات بحثية متنامية لاستخدام إدراك الزبون بالقضايا البيئية في تحقيق ممارسات الاستدامة على وفق ما يأتي:

- **الاهمية النظرية:** يكتسب البحث أهميته من خلال تناول ابعاد إدراك الزبون بالقضايا البيئية كمتغير مستقل وممارسات الاستدامة كمتغير تابع والذين لهما دور بارز في نجاح المنظمات بشكل عام والمصارف بشكل خاص. ومحاولة سد فجوة علمية موجودة في الدراسات السابقة.
- **الاهمية الميدانية:** يكتسب البحث اهميته من خلال الاسهام في اعطاء فكرة عن الدور الذي يلعبه إدراك الزبون بالقضايا البيئية في تحقيق ممارسات الاستدامة بما ستفرز من استنتاجات ومقترحات يمكن للمنظمات بشكل عام والمصارف بشكل خاص الاستفادة منها والعمل بها حاليا او مستقبلا.

4. **المخطط الفرضي للبحث:** تتطلب المعالجة المنهجية لمشكلة البحث وفرضياته في ضوء إطاره النظري، إذ تم تصميم مخطط إفتراضي يعبر عن دور أبعاد إدراك الزبون بالقضايا البيئية المتمثلة بـ (الوعي البيئي والمسؤولية الاجتماعية والقيمة المدركة) بوصفها متغير مستقل في تحقيق ممارسات الاستدامة بوصفها متغيراً تابعا وكما هو مبين في الشكل (1):

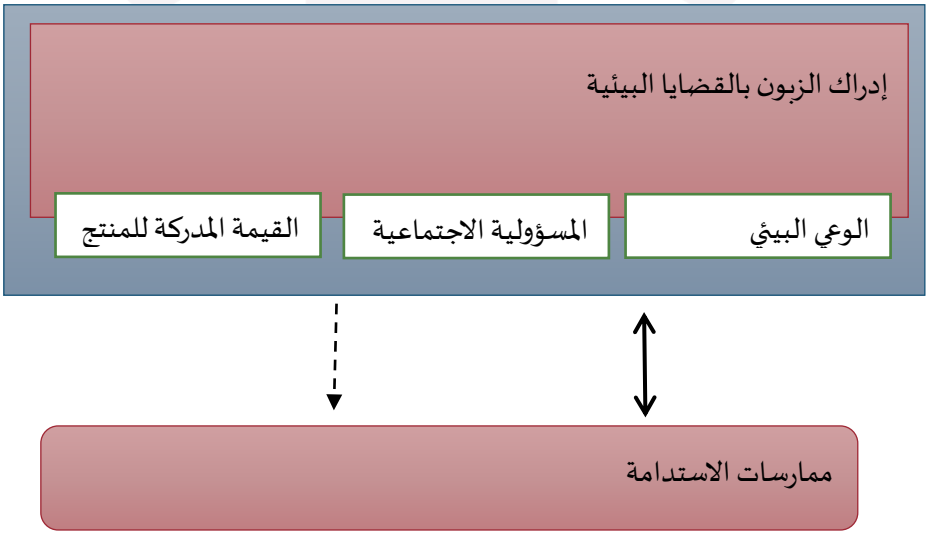

المصدر إعداد الباحثين. علاقات التأثير (<-------)، علاقات الارتباط (⟷)

الشكل (1) المخطط الافتراضي للبحث

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5. **فرضيات البحث**: يسعى الباحثون لأثبات مدى صحة الفرضيات المنبثقة من المخطط الافتراضي للبحث وكالاتي:

- **الفرضية الاولى:** توجد علاقة ارتباط معنوية بين ابعاد إدراك الزبون بالقضايا البيئية المتمثلة بـ (الوعي البيئي والمسؤولية الاجتماعية والقيمة المدركة للمنتج) وممارسات الاستدامة على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد لدى زبائن مصرف جيهان – فرع دهوك.
- **الفرضية الثانية:** يوجد تأثير معنوي بين أبعاد إدراك الزبون بالقضايا البيئية المتمثلة بـ (الوعي البيئي والمسؤولية الاجتماعية والقيمة المدركة للمنتج) وممارسات الاستدامة على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد لدى زبائن مصرف جيهان – فرع دهوك.

6. **منهج البحث**: يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي للتحقق من الدور الذي يلعبه إدراك البيئي للزبون في تحقيق ممارسات الاستدامة.

7. **مجتمع وعينة البحث**: يستند هذا البحث إلى بيانات جمعت من زبائن مصرف جيهان - فرع دهوك. وقد اختير المصرف نظرا لدوره المتنامي في القطاع المصرفي الخاص في إقليم كوردستان العراق، واعتماده على حلول الخدمات المصرفية الرقمية وقاعدة عملائه المتزايدة مما يعكس اتجاهات أوسع في ديناميكيات الخدمات المصرفية. وشملت عينة البحث زبائن مصرف جيهان – فرع دهوك. العدد الدقيق لزبائن المصرف غير متاح علنا نظرا لسياسات سرية المعلومات، لذلك لم يكن بالإمكان تحديد حجم المجتمع الأصلي بدقة. وبناءً على هذا القيد، تم استخدام منهج منهجي لتقريب العينة العشوائية من خلال توزيع الاستبانة إلكترونيًا عبر (Google Forms) على مجموعة متنوعة من الزبائن المتاحين. يساعد هذا الأسلوب في تقليل الانحياز في الاختيار ويسمح للعينة بعكس خصائص مجتمع الزبائن الأوسع إلى حد معقول. تم جمع (117) استبانة صالحة، مما يوفر تنوعًا وعمقًا كافيًا لدعم تحليل مفيد لتصورات وتجارب الزبائن.

8. **حدود البحث**: وقد تمثلت بما يأتي:

- **الحدود الزمانية:** انحصرت حدود البحث الزماني في الفترة الواقعة ما بين (شهر حزيران 2025) و(شهر اب 2025).
- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للبحث مصرف جيهان – فرع دهوك.
- **الحدود الموضوعية:** تضمن البحث متغيرين رئيسين وهما إدراك الزبون بالقضايا البيئية وممارسات الاستدامة.

9. **ادوات جمع البيانات**: في الجانب النظري، اعتمد البحث على الدراسات السابقة المستمدة من المراجع الأكاديمية والمجلات والابحاث ذات الصلة والمصادر الإلكترونية. وفي الجانب العملي، تم الحصول على البيانات من عينة من الزبائن في مصرف جيهان - فرع دهوك من خلال استبيان منظم. إذ تم توزيع الاستبيان عبر الإنترنت من خلال نموذج جوجل (Google Forms)، وتم جمع ما مجموعة 117 استجابة صالحة. وقد تم اختبار استمارة الاستبيان على النحو الاتي:

أ. **الصدق الظاهري**: وتم تأكيد الصدق الظاهري من قبل لجنة من خبراء الإدارة، وتم تقييم الموثوقية باستخدام كرونباخ ألفا. وكان المعامل كرونباخ الفا الكلي (0.931)، وهي اعلى بكثير من القيمة المعيارية للدراسات الانسانية

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

البالغة (0.60). وبالنسبة لأبعاد متغير إدراك الزبون للقضايا البيئية، كانت قيم معامل كرونباخ الفا (0.924) للوعي البيئي و(0.923) لكل من المسؤولية الاجتماعية والقيمة المدركة للمنتج، وبقيمة إجمالية قدرها (0.888) عبر هذه الأبعاد الثلاثة. وكما حقق المتغير التابع ممارسات الاستدامة والذي لم يكن له أبعاد فرعية معامل كرونباخ الفا قدره (0.916)، مما يؤكد الاتساق الداخلي للمقياس.

الجدول (1) معاملات الثبات (كرونباخ الفا) لمتغيرات البحث وابعاده

المتغيرات	الابعاد	عدد العبارات	قيمة معامل كرونباخ
إدراك الزبون للقضايا البيئية	الوعي البيئي	5	0.924
	المسؤولية الاجتماعية	5	0.923
	القيمة المُدركة للمنتج	5	0.923
المؤشر الكلي		15	0.888
ممارسات الاستدامة		10	0.916
المؤشر الكلي لجميع عبارات الاستبانة		25	0.931

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

ب. **صدق المحتوى:** تم استنتاج صدق المحتوى من خلال معامل الثبات، ونظرا للارتباط الإيجابي بين الثبات وصدق المحتوى. واستنادا إلى نهج (Graham *et al.*, 2021, 32) ، حيث يتم حساب صدق المحتوى باستخدام معادلة "الجذر التربيعي لمعامل الثبات". وبما أن الثبات الكلي بلغ (0.931)، فإن معامل صدق المحتوى المقابل كان (0.964)، مما يدل على مستوى عالٍ من كفاية المحتوى. علاوة على ذلك، يشير الاتساق الداخلي العالي بين البنود إلى مستوى مقبول من صدق البناء للأداة.

ثانيا: الدراسات السابقة

1. دراسات سابقة متعلقة بمتغير إدراك الزبون بالقضايا البيئية

أ. دراسة (Choshaly, 2017)

(Consumer Perception of Green Issues and Intention to Purchase Green Products)

إدراك الزبون للقضايا البيئية ونية شراء المنتجات الخضراء

هدفت الدراسة إلى فحص إدراك الزبائن للقضايا البيئية، والتعرف على العوامل المؤثرة في نية الشراء الاخضر، بالإضافة الى العوامل المتعلقة باستخدام أكياس إعادة التدوير. وشمل أفراد العينة (170) طالباً جامعيا. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشباب الماليزيين أبدوا مواقف إيجابية تجاه قضايا حماية البيئة واستخدام أكياس المعاد تدويرها. وقد تبين ان بعد المسؤولية البيئية المدركة أهم مؤشر في نية الشراء الاخضر، يليه بعد التأثير الاجتماعي. أما ثالث أهم مؤشر فهو الاهتمام بصورة الذات. واوصت الدراسة بأن تتبنى الأبحاث المستقبلية عينة أكبر حجما، وأن تتُسع نطاق الدراسة ليشمل دولاً أخرى لمقارنة مواقفها تجاه القضايا البيئية وسلوك الشراء البيئي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب. دراسة: (Malhotra, *et al.*, 2024)

Consumer Perception and Buying Behaviour Regarding Eco-Friendly Products

إدراك الزبون وسلوك الشراء تجاه المنتجات الصديقة للبيئة

تناولت الدراسة مواقف الزبائن تجاه المنتجات الصديقة للبيئة وتأثيرها في سلوك الشراء. من خلال مراجعة شاملة للأدبيات والبحوث التجريبية، وكشفت الدراسة عوامل مختلفة تؤثر على مواقف الزبائن، بما في ذلك الوعي البيئي، وفوائد المنتج المدركة، والمتغيرات الديموغرافية. بالإضافة إلى ذلك، كما تبحث الدراسة في مدى انعكاس هذه المواقف إلى قرارات شراء فعلية. وتم جمع البيانات من خلال استطلاعات رأي وزعت على عينة متنوعة من الزبائن، وحللت باستخدام أساليب إحصائية لاستخلاص رؤى قيمة. وتوصلت الى مجموعة من الاستنتاجات منها وجود علاقة إيجابية بين المواقف الإيجابية للزبون وزيادة نية الشراء. ومع ذلك، تحدد الدراسة أيضا العوائق والتحديات التي تعيق انتشار واسع النطاق لهذه المنتجات، مثل حساسية الأسعار ونقص الوعي. وناقشت ايضا آثار هذه النتائج على المسوقين وصانعي السياسات التسويقية، مع التأكيد على الحاجة إلى استراتيجيات موجهة لتعزيز وعي الزبون ومعالجة معوقات تبني مثل هذه المنتجات. وبشكل عام، يساهم هذه الدراسة في فهم سلوك الزبون في سياق الاستدامة.

2. دراسات سابقة متعلقة بمتغير ممارسات الاستدامة

أ- دراسة: (Sesini *et al.*, 2020)

New Trends and Patterns in Sustainable Consumption: A Systematic Review and Research Agenda

الاتجاهات والأنماط الجديدة في الاستهلاك المستدام: مراجعة منهجية وأجندة بحثية

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مراجعة منهجية لتحليل محتويات وخصائص المقالات التي تتناول الاتجاهات الجديدة في الاستهلاك المستدام للزبون. وقد تم استرجاع (104) أبحاث نشرت خلال السنوات (2014-2019)، وحللت من خلال تحليل معجمي باستخدام برنامج T-LAB. واظهرت النتائج أنه على الرغم من أن معظم الدراسات الحالية تركز بشكل شبه حصري على الأثر البيئي للاستدامة، إلا أن المنظور الاجتماعي بدأ يترسخ مؤخرا. وتشير الأدلة إلى تزايد الاهتمام بجاذبية الزبائن واستهلاكهم للمنتجات الغذائية الصديقة للبيئة، إلى جانب تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بممارسات الزبائن في قطاعات رئيسية أخرى، مثل الزبائن والتجارة والملابس. واوصت الدراسة بانه من الضروري أن تسلط الأبحاث المستقبلية الضوء على الأطر الأقل بحثا، مع دراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للاستدامة في سياقات متنوعة. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يغفل البحوث الموجهة نحو الزبائن النظر إلى سلوك الزبائن المستدام ككل، وتأثيراته من منظور الكوكب والبشر والربح.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب- دراسة: (Weniger *et al.*, 2023)

Consumer Behavior and Sustainability in the Construction Industry—Relevance of Sustainability-Related Criteria in Purchasing Decision

سلوك الزبون والاستدامة في قطاع البناء - أهمية المعايير المتعلقة بالاستدامة في اتخاذ قرارات الشراء

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد آثار الجوانب المتعلقة بالاستدامة على السلوك الشرائي للأفراد، كزبائن نهائيين في قطاع البناء الألماني. وقد استخدم استطلاع رأي كمي عبر الإنترنت شملت (306) مشاركا لتحديد فهمهم لمصطلح "الاستدامة" وكيفية تحديدهم وقياسهم لاستدامة منتج البناء. ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة هو أن الزبائن لديهم اهتمام أساسي بمنتجات البناء المستدامة، ومع ذلك، فإن فهمهم يفتقر إلى رؤية شاملة لمفهوم الاستدامة. اذ ينصب تركيزهم على الجوانب البيئية، وغالبا ما يتم إهمال الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ونظرا لأن الزبائن نادرا ما يتخذون قرارات الشراء بشكل مباشر في قطاع مواد البناء، فإن مهمة قطاع البناء بأكمله هي إنشاء نظام يمكن للزبون من خلاله الحصول بسرعة وسهولة على معلومات مفهومة حول المنتجات المستدامة. كما يحتاج الزبائن إلى دعم من الخبراء لفهم ودفع عملية التنمية المستدامة في قطاع البناء.

ثالثا: أوجه التشابه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة

على رغم من أن معظم الدراسات السابقة ركزت على إدراك الزبون للقضايا البيئية في مجال المنتجات الخضراء مثل المواد المستخدمة البناء الصديقة للبيئة او الأغذية العضوية، إلا أن تناول مثل هذا الموضوع في قطاع **الخدمات المصرفية** لا يزال محدودا، اذ تبرز أهمية القطاع المصرفي في كونه لا يقوم بتقديم خدمات مالية فقط، بل يساهم بشكل كبير في دعم الاستدامة البيئية من خلال تمويل المشاريع البيئية وتوفير خدمات مالية تراعي البعد البيئي، مثل خدمات الدفع الإلكتروني والقروض الخضراء، والحسابات الرقمية. لذ فإن إدراك الزبائن لمثل هذه الخدمات يمثل عاملا أساسيا في تغيير وتوجيه سلوكهم نحو تبنيها، وتعزيز ثقتهم بالمصارف التي تدمج مبادئ الاستدامة في أنشطتها.

ويكمن خصوصية الدراسة الحالية من سعيها إلى **توسيع دائرة المعرفة** في المجال الخدمات المصرفية من خلال دراسة إدراك الزبائن للقضايا البيئية في سياق الخدمات، خاصة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية الخضراء والتي تعد من اهم الأدوات المصرفية الداعمة للاستدامة. وبذلك يسهم هذه الدراسة في معالجة فجوة معرفية تتعلق بمدى وعي الزبائن وإدراكهم للخدمات المصرفية المستدامة، وانعكاس ذلك على مواقفه وممارساته الفعلية في تبني هذه الخدمات. بالإضافة الى انه تم الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد الأبعاد الرئيسية وذات الصلة بالإدراك منها الوعي والمسؤولية الاجتماعية والقيمة المدركة للمنتجات، بالإضافة الى الأدوات والمنهجية التي اعتمدتها الدراسات السابقة في بناء مقاييس إدراك الزبون والممارسات المستدامة، ومواءمتها لكي تلائم مع طبيعة الخدمات المصرفية. وكذلك المقارنة بين نتائج الدراسة الحالية والسابقة لإبراز أوجه التشابه والتباين بين سلوك الزبائن في سياق المنتجات الملموسة وغير الملموسة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني: الإطار النظري

المقدمة

يعد الادراك البيئي مفهوماً محورياً ينطوي على فهم تأثير الأنشطة البشرية على البيئة وإدراك الحاجة إلى تبني ممارسات مستدامة للتخفيف من هذه التأثيرات. اذ تنبثق أهمية الادراك البيئي من قدرته على التأثير في سلوك الزبون ودفعه نحو تبني الممارسات الخضراء، والتي تعد حاسمة لمواجهة التحديات البيئية العالمية مثل الاحتباس الحراري واستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة (Ogiemwonyi *et al.*, 2020) و (Bastaman, 2020).

ويتضمن الادراك البيئي عدة ابعاد منها الوعي البيئي، المسؤولية الاجتماعية، والقيمة المدركة للمنتجات. وتجتمع هذه الابعاد وتتكامل لتشكيل مواقف وسلوكيات الزبائن تجاه الاستدامة (Choshaly, 2017) و (Malhotra, *et al.*, 2024). أما مفهوم الاستدامة ذاته، فانه يشير إلى الممارسات التي تلبي الاحتياجات الانية في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، مع التأكيد على التوازن البيئي الطبيعي والحفاظ على الموارد وخاصة النادرة منها (Aswin & Athira, 2021)

لقد أصبح الزبون في يومنا هذا يفضل بشكل متزايد المنتجات التي تتماشى مع القيم المستدامة مثل الصداقة البيئية والتجارة العادلة والمواد القابلة للتدوير او الانحلال الطبيعي، مما يعكس تحولاً في أنماط الاستهلاك نحو المزيد من المسؤولية (Damázio *et al.*, 2020) ومع ذلك، فإن بعض العوائق مثل الجودة المدركة وتوفر المنتجات والمعايير الشخصية قد تحد من تبني هذه السلوكيات المستدامة من قبل عموم الزبائن ذوي الوعي والادراك العالي (Aswin, & Athira, 2021).

وإن العلاقة بين الادراك البيئي والاستدامة تعد علاقة معقدة، حيث يمكن للإدراك أن يحفز الممارسات المستدامة، إلا أن تأثيره يختلف تبعاً لعوامل فردية ومجتمعية مثل التعلم الاجتماعي وتباين سلوكيات الزبائن (Zhang *et al.*, 2024). وبشكل عام، يعد تعزيز الادراك البيئي أمراً بالغ الأهمية في ترسيخ ثقافة الاستدامة وتشجيع الزبائنعلى تبني سلوكيات أكثر استدامة.

اولاً: مفهوم الادراك البيئي للزبون:

يعد مفهوم إدراك البيئي للزبون مفهوماً متعدد الأبعاد، يشمل عدة مكونات مثل القلق البيئي والقيمة المدركة والثقة ومدى الإلمام بالمنتجات الصديقة للبيئة. وتشير البحوث إلى أن مخاوف الزبائن البيئية تؤثر بشكل كبير في نيتهم لشراء المنتجات المستدامة، مثل الأغذية العضوية، حيث يعد القلق البيئي مؤشراً قوياً على نية الشراء (Rumaningsih *et al.*, 2022).

وبالمثل، يتشكل إدراك الزبون تجاه المنتجات الخضراء بفعل عدة عوامل مثل الوعي البيئي والقيمة المدركة والثقة في الادعاءات البيئية، وهي عناصر حاسمة لتعزيز سلوك الاستهلاك الواعي بيئياً (Rani *et al.*, 2024).

وتدعم العلاقة بين القلق البيئي وإدراك الزبون دراسات أظهرت ارتباطاً إيجابياً بين هذه المخاوف والنية في شراء المنتجات الخضراء، مثل الأكياس القابلة لإعادة الاستخدام المصنوعة من القماش او الورق عالي الجودة (Halim *et al.*, 2022).

إضافة إلى ذلك، يظهر الزبائن استعداداً متزايداً لدفع أسعار أعلى مقابل المنتجات الصديقة للبيئة، مدفوعين بالاعتقاد بأنها أفضل للبيئة ولصحتهم، رغم استمرار وجود شكوك بشأن فعاليتها (Bhardwaj *et al.*, 2023).

وكما يلعب مستوى الادراك البيئي والمعرفة بالمنتجات الخضراء دوراً مهماً في تشكيل إدراك الزبون، إذ يؤدي ارتفاع مستوى الوعي إلى ادراكات أكثر إيجابية وزيادة في معدلات الشراء للمنتجات الصديقة للبيئة (Lavuri & Sreeramulu, 2020). علاوة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

على ذلك، يمكن لإدراك الزبون حول الاستدامة البيئية أن يؤثر في ولاءه للعلامة التجارية، كما هو الحال في صناعة مستحضرات التجميل، حيث ترتبط الثقة بالعلامة التجارية بولاء الزبون (Jargalmaa *et al.*, n.d).

وفي سياق التسويق الأخضر، يتأثر إدراك الزبون بالمحفزات التسويقية مثل العلامات البيئية والإعلانات ذات الطابع البيئي، والتي يمكن أن تعزز من سلوك الشراء الأخضر (Jaiswal *et al*, 2021). وبشكل عام، تبرز هذه الدراسات مجتمعة مدى تعقيد إدراك الزبون البيئي، مشددةً على أهمية المخاوف البيئية والقيمة المدركة والثقة والاستراتيجيات التسويقية في تشكيل سلوك الزبون تجاه المنتجات المستدامة.

لقد تناولت Ottman مفهوم الإدراك البيئي من خلال التأكيد على أهمية دمج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات التسويق. ويتماشى هذا المنهج مع الفهم الأوسع للتسويق الأخضر كوسيلة لتعزيز المنتجات والممارسات الصديقة للبيئة كما أبرزتها الجمعية الأمريكية للتسويق، اذ تؤكد على ضرورة تكيف الشركات مع الطلب المتزايد من الزبائنعلى المنتجات المستدامة، وهو توجه يتناغم مع ازدياد ظاهرة الاستهلاك الأخضر والدفع نحو المسؤولية الاجتماعية للشركات. بالإضافة إلى ذلك، وترى Ottman ان الادراك البيئي ذو صلة في سياق مزيج التسويق الأخضر، الذي يتضمن تعديل استراتيجيات التسويق التقليدية لتشمل الاعتبارات البيئية في تصميم المزيج التسويقي التقليدي (4Ps) على اقل تقدير ويعد هذا النهج الشامل ضرورياً للشركات التي تسعى إلى تعزيز صورة علامتها التجارية وتلبية توقعات الزبائن المهتمين بالبيئة والمتغيرة باستمرار (Muddasir & Zia, 2023).

ويشير Frank-Martin Belz و Ken Peattie في كتابهما "إدارة التسويق البيئي" الى مفهوم الادراك البيئي من خلال التأكيد على دوره الحاسم في تشكيل سلوك الزبون واستراتيجيات الشركات نحو الاستدامة. فعلى سبيل المثال: يؤثر وعي الزبائن البيئي بشكل كبير على صناعة إعادة التدوير، حيث يشجع المعيدين على تبني ممارسات أكثر استدامة، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف وتحسين معدلات إعادة التدوير، وبالمثل، يرتبط الادراك البيئي لدى الزبائن بالمعايير الشخصية وتوقعات المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي بدورها تؤثر في نوايا الشراء المستدامة، لا سيما في صناعة الملابس. أما في مجال الشركات، فإن الادراك البيئي ضروري لتعزيز الميزة التنافسية والأداء، إذ يدفع إلى تبني استراتيجيات بيئية تحسن النتائج البيئية والمالية على حد سواء، علاوة على ذلك، يعتبر وعي المديرين البيئي الأخضر محورياً في صياغة وتنفيذ استراتيجيات ابتكار المنتجات الخضراء، والتي تعزز أداء الشركات ونتائج التسويق اذ يؤثر وعي المديرين البيئي بأشكاله المختلفة (السياسي، التكامل، الأخلاقي) على أداء الإدارة البيئية بدرجات متفاوتة (Ding & Xue, 2022).

اما (John Schouten & Diane Martin) فيشيران في كتابهما "التسويق المستدام"، الى وعي الزبون البيئي من خلال استعراض كيفية تأثيره على سلوكيات الشراء وتوقعات الزبائن ، اذ يظهر الادراك البيئي ارتباطاً إيجابيا بالمعايير الشخصية وتوقعات المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي تؤثر بدورها في نوايا الشراء الأخضر، كما تم إثباته في سياق استهلاك الملابس المستدامة بين جيل " Z " وهم الأشخاص الذين ولدوا في الفترة بين منتصف التسعينيات وأوائل عام 2010، وبالمثل يؤثر تصور الزبائن للاستدامة بشكل كبير في استعدادهم لدفع مبالغ أعلى مقابل بدائل التعبئة الغذائية المستدامة، مما يبرز زيادة الادراك البيئي على الرغم من وجود بعض الشكوك حول ما يشكل التعبئة المستدامة. كما تؤثر الخصائص الاجتماعية والديموغرافية مثل الجنس والعمر والمستوى التعليمي على وعي الزبون وسلوكه تجاه التعبئة الغذائية المستدامة، مع ملاحظة سلوكيات أكثر استدامة بين بعض الفئات الديموغرافية. وأخيراً، يلعب المعرفة البيئية، والمعرفة بالعلامات البيئية، والثقة الخضراء دورا أساسيا في تشكيل السلوكيات المؤيدة للبيئة، خصوصاً في سياق الأجهزة المنزلية الموفرة للطاقة، حيث تعمل المواقف والثقة كوسيط بين هذه العلاقات (Hossain *et al.*, 2022).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وبناءا على ما سبق يعرف الباحثون **ادراك الزبون للقضايا البيئية** اجرائيا: بانه الوعي الذي يمتلكها زبائن المصارف حول المشاكل البيئية المحيطة بهم، وقدرتهم على فهم انعكاساتها على حياتهم اليومية وسلوكياتهم الاستهلاكية، بما يجعلهم أكثر ميلا لتبني خيارات وسلوكيات تقلل من الاثار السلبية على البيئة بالإضافة الى دعم عملية الاستدامة.

ثانياً: أهمية الادراك البيئي للزبون:

يعد الادراك البيئي لدى الزبائن عاملاً متزايد الأهمية في التأثير على قرارات الشراء وتعزيز أنماط الاستهلاك المستدام. فهذا الادراك لا يؤثر فقط على سلوك الزبائن، بل يمتد أثره إلى قطاعات الأعمال والصناعات التي تسعى إلى التماهي مع الممارسات المسؤولة بيئياً. وتنبع أهمية الادراك البيئي من دوره في تشكيل تفضيلات الزبائن، ودفع الطلب على المنتجات المستدامة، وتشجيع الشركات على اعتماد استراتيجيات التسويق الأخضر. وتتناول الأقسام التالية هذه الجوانب بشيء من التفصيل:

1. **التأثير في سلوك الزبون:** يؤثر الادراك البيئي بشكل كبير في قرارات الشراء لدى الزبائن، ويتجلى ذلك في تفضيل المنتجات الخضراء وتبني الممارسات المستدامة. فعلى سبيل المثال، يتأثر الزبائن في الدول النامية مثل باكستان بالتسويق الأخضر، مما يدفعهم إلى تبني سلوكيات شراء واعية بيئياً (Lftikhar *et al.*, 2022). على سبيل المثال: في البرازيل؛ تعد عوامل مثل التعليم والدخل محددات رئيسية للإدراك البيئي، حيث تؤثر في استعداد الزبائن لدفع أسعار أعلى مقابل منتجات لحوم مستدامة (Campos *et al*, 2024). أما بين طلاب الجامعات في بودابست؛ فيؤثر الادراك البيئي في قراراتهم الشرائية، مثل شراء المنتجات المستعملة واستخدام الأكياس القابلة لإعادة الاستخدام (Lukács *et al.*, 2023).
2. **التأثير في الصناعات والتسويق:** تستطيع الشركات التي تسوق لنفسها كشركات صديقة للبيئة أن تلهم الزبائن لاتخاذ قرارات شراء خضراء، مما يبرز أهمية الحملات التسويقية البيئية (Iftikhar *et al*, 2022). على سبيل المثال يدفع قطاع اللحوم في البرازيل إلى تبني ممارسات مستدامة نتيجة للطلب المتزايد من الزبائنعلى المنتجات ذات الصفات البيئية (Campos *et al.*, 2024). وفي دول تحالف المحيط الهادئ (المكسيك، كولومبيا، البيرو وتشيلي) يؤثر الادراك البيئي، إلى جانب الاستهلاك المستدام والمسؤولية الاجتماعية، بشكل إيجابي في نية الشراء المسؤولة بيئياً، مع وجود دور تعديلي لكل من الجنس وبلد الإقامة (Garcia-Salirrosas *et al.*, 2023).
3. **تطوروعي الزبون:** خلال العشر سنوات الأخيرة؛ أظهر الزبائن الإلكترونيون في بولندا ارتفاعاً في الادراك البيئي، مما أثر في سلوكهم الشرائي عبر الإنترنت، وأكد أهمية الاستدامة في التجارة الإلكترونية (Gajdzik *et al.*, 2024). ورغم تنامي الادراك البيئي، إلا أن هناك تحديات قائمة، مثل الحاجة إلى معلومات وتعليم أكثر شمولاً لدعم خيارات الزبائنالمستنيرة. كما أنه، على الرغم من إدراك العديد من الزبائن لأهمية حماية البيئة، إلا أن هناك فجوة بين الادراك والعمل، تتجلى في التردد إزاء القيام بتضحيات حقيقية من أجل تحقيق أهداف بيئية (Lukács *et al.*, 2023).
4. **العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية:** يعد كل من التعليم والدخل من العوامل الحاسمة في تحديد مستوى الادراك البيئي، كما يتضح من سلوك مستهلكي اللحوم في البرازيل الذين أبدوا استعداداً لدفع مبالغ أعلى مقابل المنتجات المستدامة (Campos *et al.*, 2024). كما تلعب كل من نوع الجنس والموقع الجغرافي دوراً في هذا السياق، حيث أظهرت النساء في دول تحالف المحيط الهادئ مستويات أعلى من الادراك البيئي وميلاً أقوى نحو الاستهلاك المستدام (Garcia-Salirrosas *et al.*, 2023).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5. **التسويق والاستهلاك الأخضر:** يعد التسويق الأخضر أداة فعالة يمكن من خلالها تعزيز الادراك البيئي والتأثير في سلوك الزبون. فالشركات التي تنجح في تسويق نفسها كصديقة للبيئة قادرة على إلهام الزبائن لاتخاذ خيارات أكثر استدامة (Rathnayaka & Wijethunga, 2020). على سبيل المثال يؤثر الادراك البيئي في إندونيسيا بشكل إيجابي في المواقف تجاه المنتجات الخضراء، مما ينعكس على زيادة الاهتمام بالشراء، وهو ما يبرز أهمية الاستراتيجيات التسويقية التي تركز على الفوائد البيئية (Adialita *et al.*, 2022).

وعلى الرغم من الاتجاهات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات في تحويل الادراك البيئي إلى سلوك مستدام ثابت. فعلى سبيل المثال، على الرغم من إدراك الطلاب في بودابست لأهمية حماية البيئة، إلا أنهم غالباً ما يفضلون اتخاذ إجراءات لا تتطلب التزاماً كبيراً (Lukács *et al.*, 2023). وبنفس السياق في ماليزيا؛ وبالرغم من ارتفاع مستويات الادراك البيئي، الا انه لا يزال هناك نقص في الفهم المتعلق بتأثير الإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية، مما يشير إلى الحاجة إلى مواصلة حملات التوعية والتعليم البيئي (Surianshah, 2021).

ثالثاً: ابعاد الادراك البيئي

قام الباحثون بتحديد أبعاد الادراك البيئي بالرجوع إلى مجموعة من المصادر والدراسات السابقة التي تناولت مفهوم الادراك، وهو ما ساعد على صياغة الأبعاد الثلاثة بصورة دقيقة وموضوعية تتناسب مع أهداف البحث وسياقه التطبيقي. (Choshaly, 2017) و (Malhotra *et al.*, 2024).

1. **الوعي البيئي:**

الوعي البيئي هو المعرفة الجيدة لمكونات البيئة المحيطة وإدراك أسباب أي مشكلات او ممارسات خاطئة وما ينتج عنها من نتائج سلبية ومحاولة تقديم الحلول المبتكرة للحفاظ على البيئة وتشجيع السلوك السليم وتكوين قيم واتجاهات إيجابية نحوها (هيبة وهارون، 2022).

اذ يقصد بالوعي البيئي ادراك الفرد لمختلف الظروف والمعوقات والمشكلات البيئية وكيفية التعاطي معها والتفاعل الايجابي مع تحدياتها، للوصول الى درجة مناسبة من التكيف مع الوسط البيئي الذي يعيش فيه (جاسم، 2021).

كما يعرف على انه الجهود المبذولة لاكتساب كافة فئات المجتمع الثقافة البيئية التي تساعد في تكيف الافراد مع الظروف البيئية المحيطة واكتسابهم الوعي والمعرفة والاتجاهات والمهارات وحثهم على المشاركة في معالجة القضايا البيئية (الزبيدي، عبدالله، 2025، 296)

ويرى (هيبة وهارون، 2022) ان الوعي البيئي يعني إدراك قيمة وأهمية البيئة الطبيعية واتخاذ الحلول المناسبة التي تفيد وتحافظ عليها بدلاً من الإضرار بها من خلال تأثير السلوك الغير مرغوب والالتزام بإجراء تغييرات إيجابية على الأنشطة الحياتية المختلفة وتعديلات في نمط الحياة للعيش بطريقة أكثر صداقة وحميمية مع البيئة، حيث يؤثر الزبائن على البيئة بشكل غير مناسب وبطرق متنوعة بما في ذلك التلوث البصري وانبعاثات التلوث المختلفة إلى الأرض والهواء والماء واستخدام الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة والنفايات.

كما تم تعريف الوعي البيئي كعامل نفسي محدد يتعلق بميل الزبون للمشاركة في سلوك صديق للبيئة. اذ يشير الوعي البيئي إلى "العوامل النفسية التي تحدد ميل الزبون للسلوك الصديق للبيئة، انه الاستعداد للوعي بالمشاكل البيئية، ودعم الجهود المبذولة لحل المشاكل البيئية، والالتزام الشخصي والتصرف لحل هذه المشاكل، تتضمن مفاهيم الوعي البيئي بشكل أساسي الوعي بالمشاكل البيئية والاهتمام بالمواقف والآراء حول المشاكل البيئية، ويتم تفسيرها على أنها وعي بمنع وتحسين التلوث البيئي والأضرار التي تحدث نتيجة للأنشطة البشرية. يتم تعريف الوعي البيئي بطرق مختلفة ويتم التعامل معه في العديد من الدراسات كعامل جوهري يؤثر على سلوك الاستهلاك الصديق للبيئة لدى الزبون. (Zelezny & Schultz, 2020)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. التأثير الاجتماعي او المسؤولية الاجتماعية

تعد التأثيرات الاجتماعية أو المسؤولية الاجتماعية أحد الأبعاد الأساسية للإدراك البيئي، حيث تنطوي على دمج الاعتبارات الاجتماعية ضمن السياسات والإجراءات البيئية، مما يبرز الترابط الوثيق بين رفاهية المجتمع والاستدامة البيئية. ويعد هذا البعد ضرورياً في تعزيز سلوك الزبون المستدام المسؤول، حيث تؤثر المعايير الشخصية، والأيديولوجيات الأخلاقية، والتحكم السلوكي المدرَك بشكل كبير في استعداد الزبائن للانخراط في استهلاك اجتماعي مسؤول، مما يؤكد على أهمية الادراك المشترك بالقضايا الاجتماعية والبيئية (Hosta & Zabkar, 2021). وفي القطاع المؤسسي، تعد المسؤولية الاجتماعية دافعاً أساسياً للابتكار البيئي، حيث تعتمد الشركات سياسات للمسؤولية الاجتماعية لا تهدف فقط إلى التخفيف من التأثيرات البيئية، بل أيضاً إلى تحسين تخصيص الموارد نحو ممارسات مستدامة، مما يكمل الجهود البيئية والمالية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات (Villegas *et al.*, 2023).

وفي سياق صناعة الأزياء السريعة، تلعب المسؤولية الاجتماعية دوراً محورياً في التصميم المستدام، إذ تتأثر قرارات الزبائن والمؤسسات بالحاجة إلى تقدير الموارد، وهو ما يعكس التزاماً أوسع تجاه ممارسات مستدامة. (Fan & Chang, 2023) وعلى صعيد الزبائن، يؤثر الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الزبائن بشكل كبير في سلوكياتهم الاستهلاكية منخفضة الكربون، مما يوضح دور القيم الاجتماعية في تشكيل الأفعال البيئية الواعية (Li *et al.*, 2022). أما في مجال الحفاظ على البيئة، فإن دمج الأبعاد الاجتماعية يعد ضرورياً لمعالجة قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة، وضمان شمولية استراتيجيات الحفظ البيئي، بما يعزز القيم العلائقية بين الإنسان والطبيعة (Sanborn & Jung, 2021).

3. القيمة المدركة للمنتج:

تعد القيمة المدركة للمنتج بعدا حاسما من أبعاد الادراك البيئي، حيث تؤثر بشكل مباشر في سلوك الزبون وقراراته في سياقات متعددة. ففي سياحة الطبيعة (Ecotourism)، تصنف القيمة المدركة إلى أبعاد اقتصادية ووظيفية واجتماعية وعاطفية، وتعد القيمة الوظيفية المؤشر الأكثر أهمية في التنبؤ بالرضا والولاء، مثل نية العودة إلى الوجهة أو التوصية بها للآخرين (Carrascosa-López *et al.*, 2021).

وبالمثل، في الوجهات الساحلية والبحرية المستدامة، تعد القيم العاطفية والوظيفية محورية في التنبؤ برضا الزبائن وولائهم، مما يبرز أهمية هذه الأبعاد في تشكيل تصورات وسلوكيات الزبائن (Carvache-Franco *et al.*, 2022).

كما تتأثر القيمة المدرَكة للمنتجات المستدامة بعوامل مثل القلق البيئي ومعرفة المنتجات الخضراء والقيمة البيئية المدركة والتي تشكل مجتمعة دافعا لنوايا وسلوكيات الشراء الأخضر. علاوة على ذلك، تتشكل تصورات الزبائن تجاه المنتجات المستدامة من خلال مجموعة متنوعة من العوامل ضمن إطار الأبعاد الثلاثية للاستدامة (Triple Bottom Line)، ما يشير إلى أن اتباع نهج شمولي في الاستدامة يمكن أن يعزز الحصة السوقية للمنتجات المستدامة (Camilleri *et al.*, 2023).

وفي سياق الشراء الأخضر، فإن الادراك البيئي، إلى جانب فعالية الزبون المدرَكة، يؤثران بشكل كبير في نية الشراء، مما يسلط الضوء على دور القيمة المدركة في تعزيز السلوكيات الاستهلاكية الصديقة للبيئة، كما تعد القيمة المدركة للبيانات المتعلقة بالاستدامة البيئية عنصرا بالغ الأهمية في دعم الخيارات البيئية الواعية وتعزيز التحسينات البيئية، مما يؤكد الطبيعة المتعددة الأبعاد للقيمة المدركة في السياقات البيئية (Luoma *et al.*, 2023).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رابعاً: مفهوم الاستدامة والسلوك المستدام

الاستدامة هي إمكانية إحداث التغيير والتنمية المطلوبة التي تفي باحتياجات المجتمع الحالي من خلال منظومة بيئية، اقتصادية واجتماعية تضمن الحفاظ على مقومات المجتمع للأجيال الحالية وكذلك المستقبلية.

يجسد مفهوم الاستدامة الاستخدام المسؤول للموارد بهدف حماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية، مع التركيز على تقليل الآثار السلبية على البيئة إلى أدنى حد ممكن. ومن ثم، فإن السلوك المستدام يشمل الأفعال التي تسهم في تحقيق هذا الهدف، مثل تبني استراتيجيات التخفيف والتكيف لمواجهة تغير المناخ (Luqman *et al.*, 2023). وتتمثل التحديات الجذرية للاستدامة في السلوك البشري، والذي يتأثر بتصورات الزبائن للعالم الطبيعي، ومعارفهم ومعتقداتهم ومواقفهم تجاهه (Malt & Majid, 2023).

ويعد الاستهلاك المستدام جانباً محورياً من السلوك المستدام، إذ يشمل استخدام المنتجات والخدمات التي لها أقل تأثير بيئي ممكن، وتلعب التربية والتعليم دوراً رئيساً في تعزيز أنماط الاستهلاك المؤيدة للبيئة (Al-Nuaimi & Al-Ghamdi, 2022).

ورغم تزايد الادراك، لا تزال هناك فجوة بين المعرفة والتطبيق، حيث يبقى العديد من الزبائن غير مبالين أو مشاركتهم محدودة في الممارسات المستدامة (Gallo *et al.*, 2023). وفي قطاعات مثل البناء، التي تعد الاستدامة فيها حيوية نظراً لاستهلاكها العالي للموارد وانبعاثاتها الكبيرة، يبدي الزبائن اهتماماً بالمنتجات المستدامة، لكنهم غالباً ما يفتقرون إلى الفهم الشامل، مما يبرز الحاجة إلى تحسين نشر المعلومات وتوفير الدعم من الخبراء (Weniger *et al.*, 2023).

وتعرف **ممارسات الاستدامة** إجرائيا على أنها مدى انخراط الزبائن في سلوكيات واعية ومسؤولة بيئيا، مثل تفضيل الخدمات المصرفية الصديقة للبيئة وتقليل النفايات والمشاركة في إعادة التدوير واستخدام الموارد البديلة، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

خامساً: تفضيلات الزبائن المعاصرين فيما يتعلق بالاستدامة

تتسم تفضيلات الزبائن المعاصرين للمنتجات المستدامة بالتنوع والتعدد، مما يعكس تزايد الادراك والاهتمام بالجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للاستدامة. فالزبائن يظهرون انجذاباً متنامياً نحو المنتجات الفاخرة المستدامة، حيث يتم تصنيف تفضيلاتهم إلى فئات مثل: (المخصصين customizers والكماليين perfectionists ومحاربي النفايات zero-waste warriors) وهو ما يشير إلى نهج دقيق في فهم الرفاهية يدمج سمات الاستدامة (Chang *et al.*, 2022) وفي السياق الأوسع للاستهلاك المستدام، هناك تحول ملحوظ نحو منتجات الغذاء الصديقة للبيئة، والزبائن المستدامة، والملابس المستدامة، مع تصاعد التركيز على الأبعاد الاجتماعية للاستدامة إلى جانب الاهتمام البيئي (Sesini *et al.*, 2020).

أما في القطاع الزراعي، فيبدي الزبائن استعداداً لدفع مبالغ إضافية مقابل المنتجات المرتبطة ببرامج الزراعة المستدامة، مقدّرين الشفافية واتباع النهج العلمي في تطبيق الاستدامة (Yue *et al.*, 2020). كما تعد استدامة التغليف قضية مهمة، حيث يظهر الزبائن تفضيلاً للمنتجات غير المغلفة أو المغلفة بمواد بلاستيكية حيوية (Bioplastics)، مما يبرز أهمية فهم آليات اتخاذ القرار لدى الزبائن بما يتجاوز منطق تعظيم المنفعة التقليدي (Piracci *et al.*, 2023). وتعد استدامة الغذاء أيضاً مجالاً حيوياً، حيث يتم تصنيف الزبائن إلى مجموعات مثل: المنفتحين غذائياً (Food Dabblers) والمؤيدين للاستدامة (Pro-sus)، والذين يدرجون الاستدامة ضمن سلوكياتهم الشرائية والغذائية، بما في ذلك تفضيل المنتجات العضوية والمحلية والمعالجة بأقل قدر ممكن (O'Neill *et al.*, 2023).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وفي مجال التوصيل في الميل الأخير (Last-mile delivery)، تفضل الزبائن، على وجه الخصوص، الخيارات البيئية المستدامة، حتى وإن تطلّب الأمر قبول فترات تسليم أطول، مما يدل على وجود مفاضلة بين الراحة والتأثير البيئي (Caspersen & Navrud, 2021). وبشكل عام، تؤكد هذه التفضيلات على أهمية تبني نهج شامل للاستدامة يأخذ في الاعتبار الأبعاد الثلاثة: البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتبرز في الوقت ذاته ضرورة أن تستهدف الشركات شرائح جديدة من الزبائن من خلال مراعاة تنوع هذه التفضيلات الاستهلاكية (Camilleri *et al.*, 2023).

سادساً: العوائق التي تحد من تبني سلوكيات الاستدامة

تواجه عملية تبني السلوكيات المستدامة في استهلاك الزبائن عدداً من العوائق، كما أبرزتها الأدبيات المتخصصة. وتعد فجوة النية-السلوك (Intention-Action Gap) أحد أبرز هذه العوائق، حيث يعبّر الزبائن عن رغبتهم في تبني ممارسات صديقة للبيئة، لكنهم يفشلون في تنفيذها بسبب أولويات الحياة المتزاحمة وقيود أخرى (Sriyabhand, 2021). بالإضافة إلى ذلك، فإن تعقيد سلاسل القيمة، إلى جانب المواقف السلبية للزبون تجاه المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسلوكيات المستدامة، قد يثني الشركات عن تنفيذ حلول تغليف مستدامة، مما يقيد وصول الزبائن إلى هذه الخيارات (Boz *et al.*, 2020). كما أن التحوّل من امتلاك المنتجات إلى استهلاك قائم على الوصول أو المشاركة (Access-Based Consumption) يواجه تحديات، منها الحاجة إلى فهم أعمق لتجارب الزبائن وآليات الثقة، إضافة إلى ضرورة إدخال تغييرات منهجية في نماذج الأعمال التقليدية وأطر التنظيم والدعم (Arekrans *et al.*, 2022).

وتشير الأدبيات أيضاً إلى وجود نقص في التركيز على دور الشركات والسياسات العامة في تعزيز الاستهلاك المستدام، إذ تركّز معظم الدراسات على سلوك الزبائن، ويشير هذا النقص إلى أن تجاوز هذه العوائق يتطلب نهجاً تكاملياً يشمل الشركات والتدخلات السياسية إلى جانب الزبائن. أخيراً، فإن الاستمرار في تبني السلوكيات الاستهلاكية المستدامة بعد اعتمادها يتأثر بعوامل متغيرة مثل الإدراكات المعرفية والنتائج العاطفية والأنماط السلوكية وهي عوامل تتطلب مزيداً من البحث لضمان ديمومتها، اذ تؤكد هذه الرؤى مجتمعة على الطبيعة متعددة الأبعاد للعوائق التي تواجه الاستهلاك المستدام، مما يستدعي جهوداً منسقة تشمل الزبائن والشركات وصنّاع السياسات لتعزيز الممارسات المستدامة. (Elhoushy & Jang, 2023).

سابعاً: العلاقة بين الادراك البيئي والاستدامة

يعد القطاع المصرفي من الركائز الأساسية في دعم الاستدامة البيئية، إذ لم يعد دوره يقتصر على تقديم الخدمات التقليدية في المجال المالي فحسب، بل توسع دورها ليشمل المساهمة في حماية البيئة وتشجيع الممارسات المالية المسؤولة. ومن أبرز هذه الممارسات تقديم القروض الخضراء التي تستهدف دعم المشاريع المستدامة، والتحول نحو الحسابات الرقمية لتقليل الاعتماد على الورق، وكذلك الاعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني التي تحد من استهلاك الموارد الطبيعية. وقد أظهرت الدراسات أن هذه الممارسات تساهم في بناء صورة إيجابية للمصرف من الناحية البيئية، وهو ما يعزز ولاء الزبون ويشجعه على تبني سلوكيات مالية أكثر استدامة.(Ahmed *et al.*, 2024)

وإن نجاح هذه الممارسات يعتمد بدرجة كبيرة على إدراك الزبون وفهمه لأهميتها البيئية. فالأشخاص الذين يدركون أن اختياراتهم المصرفية، مثل التعامل مع المصارف التي تقدم خدمات رقمية أو قروضا صديقة للبيئة، لها أثر مباشر على الحد من الانبعاثات الكربونية، ويكون أكثر استعدادا للمشاركة الفاعلة في دعم هذه الممارسات. ومن جهة أخرى، أظهرت

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دراسة أن الممارسات المصرفية الخضراء تؤثر بشكل ملموس على الأداء البيئي للمصارف، حيث يلعب التمويل الأخضر دورا وسيطا في توجيه الموارد نحو مشاريع ومبادرات ذات جدوى بيئية واضحة.(Raj & Kumar, 2024)

وبناء على ذلك، يصبح إدراك الزبائن عنصرا جوهريا في تعزيز فاعلية الممارسات المصرفية الخضراء، إذ يساهم في تعظيم أثرها على البيئة والمجتمع، وفي الوقت نفسه يعزز من ولاء الزبون واستدامة العلاقة معه. كما أن البنوك التي تقوم بالاستثمار في توعية عملائها حول قيمة الخدمات المالية الخضراء فهي تمتلك القدرة على دمج الاستدامة في استراتيجياتها التشغيلية، وكذلك تحقيق تأثير إيجابي طويل الأمد على المجتمع والبيئة، بما يجعلها شريكا فعليا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ترتبط الادراك البيئي والاستدامة ارتباطاً وثيقاً، حيث يعد الادراك غالباً مقدمة أساسية للممارسات المستدامة. ومع ذلك، فإن العلاقة بينهما معقدة وتتأثر بعدد من العوامل الخارجية مثل التكنولوجيا، والمبادرات الحكومية، والمنصات الاجتماعية. ورغم أن ارتفاع الادراك البيئي من المتوقع أن يؤدي إلى سلوكيات مستدامة، إلا أن الدراسات تشير إلى أن هذا لا يحدث دائماً، مما يُبرز الحاجة إلى عوامل وسيطة لتقليص الفجوة بين الادراك والعمل. ويمكن ايجاز العوامل الوسيطة بالآتي:

- **التكنولوجيا**: يمكن لتقنيات الدفع عبر الإنترنت أن تلعب دور الوسيط بين الادراك البيئي والممارسات المستدامة من خلال تقديم حوافز عاطفية ومادية للسلوكيات الخضراء. وتشير هذه النتائج إلى أن الابتكارات التكنولوجية تعزز تأثير الادراك البيئي على الاستدامة من خلال توسيع قنوات المشاركة (An *et al.*, 2022).
- **المنصات الاجتماعية والمبادرات الحكومية**: تؤثر المنصات الاجتماعية بشكل كبير على السلوكيات البيئية من خلال تعزيز الادراك والادراك الذاتي البيئي، لا سيما بين جيل "زد" (Gen Z). ومع ذلك، فإن المبادرات الحكومية لا تملك تأثيراً مباشراً، مما يشير إلى أن الادراك والوعي الذاتي يشكلان عوامل وسيطة حاسمة (Agrawal *et al.*, 2023).
- **العوامل السكانية**: في مدينة دكا، بنغلاديش، يختلف مستوى الادراك البيئي بشكل ملحوظ عبر الفئات الديموغرافية المختلفة مثل العمر والتعليم والدخل. ويؤثر هذا التفاوت على مستوى المشاركة في إدارة المدن بشكل مستدام، مما يشير إلى أن العوامل الديموغرافية قد تُحدد فعالية الادراك في تعزيز الاستدامة (Nahar *et al.*, 2022).
- **شراء المنتجات الخضراء**: في ماليزيا، يقود كل من الاهتمام البيئي والادراك البيئي، إلى جانب دعم الحكومة والقيمة البيئية المتصورة، توجهات شراء المنتجات الخضراء. ويُظهر هذا أن الادراك، عند اقترانه بعوامل داعمة أخرى، يمكن أن يُسهم في سلوك استهلاكي مستدام (Al-Kumaim *et al.*, 2021).
- **المعايير الشخصية والمسؤولية الاجتماعية**: لدى جيل "زد"، يرتبط الادراك البيئي بالمعايير الشخصية وتوقعات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، والتي تؤثر بدورها على نوايا شراء الملابس المستدامة. ويؤكد هذا على دور الأخلاقيات الشخصية والمؤسسية في تحويل الادراك إلى أفعال مستدامة (Lin, 2023).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي

أولا: وصف أفراد عينة البحث

من الضروري وصف الخصائص الديموغرافية لعينة البحث، إذ تشكل أساسا لفهم الفروق المحتملة بين متغيرات البحث. حيث يُظهر الجدول (2) أن (50.6 %) من المشاركين كانوا ذكورا و(49.4 %) إناثا، مما يُشير إلى توزيع متوازن بين الجنسين، مما يساعد على ضمان عدم تحيز النتائج لجنس واحد.

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي، حصل (59.6 %) على درجة البكالوريوس، و(23.7 %) على مؤهلات دراسات عليا، و(7.3 %) على شهادة إعدادية أو أقل. وهذا يشير إلى أن العينة متعلمة بشكل عام، مما قد يُسهم في الحصول على استجابات واعية وحقيقية، مما يعزز موثوقية البيانات المجمعة.

وأما من حيث العمر، فقد تراوحت أعمار (42.7 %) من المشاركين بين (25 و45) سنوات، وبينما (24.8 %) منهم كان أكبر من 45 سنة، مما يُشير إلى أن معظم المشاركين في مراحل مبكرة إلى متوسطة من حياتهم المهنية. إذ تعد هذه التركيبة العمرية مهمة لأنها تعكس الزبائن الذين يحتمل أن يجمعوا بين الخبرة العملية والقدرة على التكيف مع الممارسات والأفكار الجديدة.

وفيما يتعلق مدى التعامل مع المصرف، أفاد (34.2 %) من المشاركين أنهم يتعاملون مع المصرف أكثر من خمس سنوات، ومما يعكس وجود نسبة كبيرة من العينة ذات علاقات راسخة ودراية بالخدمات المصرفية، مما قد يؤدي إلى رؤى أكثر دقة واتساقًا.

وبشكل عام، اتسمت العينة بالتوازن بين الجنسين، وغالبيتهم من ذوي التعليم الجيد، وتتألف في معظمها من أفراد في منتصف مسيرتهم المهنية يتمتعون بتفاعل كبير مع المصرف. إذ تعزز هذه الخصائص مصداقية النتائج وتوفر أساسا متينًا لتفسير الاختلافات بين متغيرات البحث.

الجدول (2) توزيع الافراد المبحوثين وفقا لخصائصهم الفردية:

توزيع الزبائن المبحوثين حسب	الجنس		المؤهل العلمي			
	ذكر	أنثى	اعدادية فما دون	دبلوم معهد	بكالوريوس	دراسات عليا
النسبة %	50.4	49.6	7.3	9.4	59.6	23.7
توزيع الزبائن المبحوثين حسب	الفئات العمرية			مدة التعامل مع المصرف		
	اقل من 25 سنة	25 – 45 سنة	أكثر من 45 سنة	اقل من 1 سنوات	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
النسبة %	32.5	42.7	24.8	32.5	33.3	34.2

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

ثانيا: وصف وتشخيص متغيرات البحث

تم وصف المتغيرات التابعة للبحث على مستوى زبائن مصرف جيهان – فرع دهوك والذين يمثلون عينة البحث على النحو الآتي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1. **وصف وتشخيص ابعاد إدراك الزبون للقضايا البيئية:** تشير النتائج الواردة في الجدول (3) إلى أن اجابات مبحوثين حول ابعاد إدراك الزبائن للقضايا البيئية تميل باتجاه الموافقة، اعتمادا على المؤشر الكلي للوسط الحسابي لهذا المتغير بلغ (3.7846) وانحراف معياري قدره (0.79435)، وكما بلغت نسبة الاستجابة الكلية على هذا المتغير (76%). وتشير هذه النتيجة إلى إدراك الزبائن للقضايا البيئية واضح. في حين يبين تحليل البيانات ان بعد المسؤولية الاجتماعية جاءت في المرتبة الأولى من حيث القبول بوسط حسابي قدره (3.9248) وانحراف معياري (0.79426)، ونسة الاستجابة (78%). يمكن الاستنتاج أن الزبائن يُقدّرون بشدة التزام المصارف بالمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة. وكما يتوقعون من المصارف دعم مبادرات الاستدامة ودمج الممارسات المسؤولة بيئيًا في خدماتها الأساسية مما يجعل هذا عاملا أساسيا في الثقة والتنافسية. في المقابل، سجلت القيمة المُدركة للمنتج أدنى مستوى القبول، بمتوسط (3.6171) وانحراف معياري قدره (1.09814) ونسبة الاستجابة (72%). بما أن هذا البعد جاء في المرتبة الأخيرة من حيث القبول، يمكن الاستنتاج أنه على الرغم من إدراك الزبائن لقيمة الخدمات المصرفية المستدامة وفوائدها البيئية، إلا أنهم أقل استعدادًا لإعطائها الأولوية أو تبنيها مقارنةً بالخدمات التقليدية. وهذا يشير إلى أن الثقة والجودة المدركة وحدهما قد لا يكفيان لتعزيز القبول، وقد تحتاج البنوك إلى زيادة الوعي، وتعزيز الحوافز، أو تقليل عوائق التكلفة لتشجيع تبنيها على نطاق أوسع.
2. **وصف وتشخيص متغير ممارسات الاستدامة:** يبين النتائج الواردة في الجدول (3) إلى أن اجابات مبحوثين حول متغير ممارسات الاستدامة تميل باتجاه الموافقة ايضا اعتمادا على المؤشر الكلي للوسط الحسابي لهذا المتغير إذ بلغ (3.6393) وانحراف معياري قدره (1.02124)، نسبة الاستجابة الكلية على هذا المتغير (73%). وهذا يدل الى أن الزبائن يدعمون بشدة الممارسات المصرفية المسؤولة بيئيا. وكذلك يقدرون مبادرات مثل تقليل استخدام الورق وتوفير خيارات الدفع الرقمية والاستثمار في الطاقة المتجددة وتبني شراكات مستدامة. وهذا يشير إلى أن دمج الاستدامة في العمليات المصرفية ليس أمرا مرغوبا فيه اجتماعيا فحسب، بل هو أيضا عامل مهم في تشكيل تفضيلات الزبائن وولائهم.

الجدول (3) ملخص وصف ابعاد إدراك الزبون للقضايا البيئية لدى عينة البحث

متغيرات البحث		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة	اتجاه
ابعاد إدراك الزبون للقضايا	الوعي البيئي	3.8120	0.83389	% 76	موافق
	المسؤولية الاجتماعية	3.9248	0.79426	% 78	موافق
	القيمة المُدركة للمنتج	3.6171	1.09814	% 72	موافق
المؤشر الكلي		3.7846	0.79435	% 76	موافق
ممارسات الاستدامة		3.6393	1.02124	% 73	موافق

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

ثالثا: اختبار فرضيات البحث

من اجل اختبار الفرضيات البحث تم استخدام علاقة الارتباط البسيط والتأثير بين إدراك الزبون للقضايا البيئية وممارسات الاستدامة وذلك كما يلي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1. تحليل علاقة ارتباط بين المتغيرات قيد الدراسة.

يبين الجدول (4) طبيعة العلاقة بين إدراك الزبون للقضايا البيئية كمتغير مستقل وممارسات الاستدامة كمتغير المعتمد، حيث يشير الجدول الى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين المؤشر الكلي لإدراك الزبون للقضايا البيئية ومتغير ممارسات الاستدامة، اذ بلغت درجة الارتباط (0.820) وعند مستوى معنوية (0.01)، وبهذا تحقق الفرضية الاولى التي تنص الى وجود علاقة ارتباط معنوية موجية بين متغيرات الدراسة مما يشير الى ان الزبائن مصرف جيهان – فرع دهوك يركزون على إدراك الزبون للقضايا البيئية في تحقيق ممارسات الاستدامة.

الجدول (4) علاقات الارتباط بين إدراك الزبون للقضايا البيئية وممارسات الاستدامة

المتغير المستقل / المتغير المعتمد	إدراك الزبون للقضايا البيئية			
	الوعي البيئي	المسؤولية الاجتماعية	القيمة المدركة للمنتج	المؤشر الكلي
ممارسات الاستدامة	0.581**	0.589**	0.912**	0.820**

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي. ** معنوي عند مستوى (0.01)

علاوة على ذلك يلاحظ معطيات الجدول (4) بان اقوى علاقة كانت بين بعد (القيمة المدركة للمنتج) كأحد ابعاد إدراك الزبون للقضايا البيئية ومتغير ممارسات الاستدامة، اذ بلغت درجة الارتباط (0.912) وعند مستوى (0.01)، في حين اقل قوة العلاقة كانت بين بعد (الوعي البيئي) ومتغير ممارسات الاستدامة بدرجة ارتباط (0.581) وعند مستوى (0.01). وهذا يدل الى ان هناك علاقات ارتباط معنوية موجبة بين متغيرات قيد البحث.

2. تحليل علاقة الاثر بين المتغيرات قيد البحث

يتضح النتائج الواردة في الجدول (5) وجود علاقة تأثير معنوية موجبة بين اجمالي ابعاد إدراك الزبون للقضايا البيئية وممارسات الاستدامة ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيمة (F) المحسوبة البالغة (235.439) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.92) وبدرجات حرية (1، 115). ويتأكد ذلك ايضا من خلال قيمة مستوى المعنوية المحسوبة والبالغة (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية الافتراضية للبحث والبالغة (0.05). وفي ضوء معادلة الانحدار ظهر معامل التحديد (R2) البالغة (0.672) ويشير ذلك على ان ابعاد إدراك الزبون للقضايا البيئية يفسر تقريبا (67 %) من التغيرات الحاصلة في ممارسات الاستدامة، واما ما نسبته تقريبا (33 %) تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج البحث. وكما تشير قيمة (Beta) والتي بلغت (0.820)، اي ان التغير في اجمالي ابعاد إدراك الزبون للقضايا البيئية بمقدار واحد، سيؤدي الى تغير في ممارسات الاستدامة بما يساوي (0.820)، اي بنسبة تغير تعادل (82%) وهي نسبة جيدة جدا ويمكن الاستناد عليها في تفسير العلاقة التأثيرية لإدراك الزبائن للقضايا البيئية في ممارسات الاستدامة.

الجدول (5) علاقة التأثير بين إجمالي ابعاد إدراك الزبون للقضايا البيئية وممارسات الاستدامة

متغيرات الدراسة	ممارسات الاستدامة				
	Beta	R^2	F المحسوبة	F الجدولية	Sig.
إدراك الزبون للقضايا البيئية	0.820	0.672	235.439	3.92	0.001

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي. درجات الحرية (1، 115) $P \leq 0.05$ N = 117

ويبين الجدول (6) نتائج التحليل الإحصائي إلى أن أبعاد إدراك الزبون للقضايا البيئية أظهرت تأثيرات متباينة على ممارسات الاستدامة، وكالاتي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- يتضح من الجدول ان الوعي البيئي لم يكن لها تأثير معنوي في ممارسات الاستدامة، إذ بلغ مستوى المعنوية (0.397)، وهي أكبر من مستوى المعنوية الافتراضية للبحث والبالغة (0.05). ويمكن تأكيد ذلك ايضا من خلال قيمة (t) المحسوبة البالغة (0.851) وهي اقل من قيمتها الجدولية البالغة (1.66). إذ تشير هذا النتائج إلى عدم وجود علاقة جوهرية بين الوعي البيئي وممارسات الاستدامة لدى زبائن مصرف جيهان – فرع دهوك. ويعزى ذلك إلى أنه على الرغم من إدراك الزبائن لأهمية القضايا البيئية، إلا أن هذا الوعي غالبا ما يكون سطحيا ولا يترجم إلى إجراءات ملموسة في قراراتهم المصرفية. في هذا السياق، قد يضعف ضعف الوعي البيئي إلى جانب غياب الحوافز المباشرة للسلوكيات الخضراء، تأثير الوعي البيئي على ممارسات الاستدامة.
- وكما يشير الجدول ايضا ان المسؤولية الاجتماعية لم يكن لها تأثير معنوي في ممارسات الاستدامة، إذ بلغ مستوى المعنوية (0.468)، وهي أكبر من مستوى المعنوية الافتراضية للبحث والبالغة (0.05). ويمكن تأكيد ذلك ايضا من خلال قيمة (t) المحسوبة البالغة (0.728) وهي اقل من قيمتها الجدولية البالغة (1.66). وبالمثل لم تُظهر المسؤولية الاجتماعية أي تأثير يذكر على ممارسات الاستدامة لدى زبائن مصرف جيهان – فرع دهوك. ورغم أن الزبائن قد يقدرون مبادرات المسؤولية الاجتماعية من حيث المبدأ، إلا أن هذه الاعتبارات غالبا ما تطغى عليها اعتبارات أكثر إلحاحا، مثل جودة الخدمة والراحة والتكلفة. علاوة على ذلك، إذا لم توضح أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمصرف بوضوح، أو لم ينظر إليها على أنها حقيقية، فقد لا يربطها الزبائن مباشرة بمشاركتهم في ممارسات الاستدامة.
- في جانب اخر اظهر الجدول ان القيمة المدركة للزبون بوجود تأثير معنوي في ممارسات الاستدامة، إذ بلغ مستوى المعنوية (0.001)، وهي اقل من مستوى المعنوية الافتراضية للبحث والبالغة (0.05). ويمكن تأكيد ذلك ايضا من خلال قيمة (t) المحسوبة البالغة (18.337) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.66). وفي ضوء معادلة الانحدار المتعدد ظهر ايضا ان معامل التحديد (R2) البالغة (0.841) ويشير ذلك على ان القيمة المدركة للزبون يفسر تقريبا (84 %) من التغيرات الحاصلة في ممارسات الاستدامة، واما ما نسبته تقريبا (16 %) تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج البحث. وكما تشير قيمة (Beta) والتي بلغت (0.843)، اي ان التغير في بعد القيمة المدركة للزبون بمقدار واحد، سيؤدي الى تغير في ممارسات الاستدامة بما يساوي (0.843)، اي بنسبة تغير تعادل (84%) وهي نسبة جيدة جدا ويمكن الاستناد عليها في تفسير العلاقة التأثيرية للبعد القيمة المدركة للزبون في ممارسات الاستدامة.

الجدول (6) علاقة التأثير بين إجمالي ابعاد إدراك الزبون للقضايا البيئية وممارسات الاستدامة

المتغير المستقل		إدراك الزبون(الزبائن) للقضايا البيئية		
المتغير المعتمد		الوعي البيئي	المسؤولية الاجتماعية	القيمة المدركة للمنتج
ممارسات الاستدامة	Beta	0.066	0.057	0.843
	R^2	0.841		
	t Test	0.851	0.728	18.337
	Significant	0.397	0.468	0.001

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرمجة الإحصائية (SPSS).

N = 117 $P \leq 0.05$ T Tabulated = 1.66

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ويمكن تفسير العلاقة المهمة التي لوحظت بين القيمة المدركة للزبائن وممارسات الاستدامة من خلال حقيقة مفادها أن الزبائن أكثر ميلاً إلى التفاعل مع المصارف التي تقدم فوائد ملموسة وتلبي توقعاتهم ودعمهم. فعندما يدرك الزبائن أن الممارسات المستدامة تُضيف قيمة حقيقية مثل تحسين جودة الخدمة أو توفير التكاليف أو تعزيز الأثر الاجتماعي والبيئي فإنهم يميلون أكثر للاستجابة بإيجابية، ودمج هذه الممارسات في عملية اتخاذ قراراتهم. وهذا يُشير إلى أن القيمة المدركة تمثل حافزا رئيسيا، حيث تترجم الوعي والتفضيلات إلى سلوكيات مستدامة فعلية، مما يعزز قدرة المصرف على تحقيق الميزة التنافسية من خلال مبادرات الاستدامة.

وبالاعتماد على النتائج اعلاه لاختبار التأثير في المستوى الجزئي لأبعاد متغير إدراك الزبون للقضايا البيئية كمتغير مستقل في متغير ممارسات الاستدامة كمتغير، معتمد فأنه يتم قبول الفرضية الثانية والتي تنص على انه (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لعدد من أبعاد متغير إدراك الزبون للقضايا البيئية في ممارسات الاستدامة).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولا: استنتاجات

توصل البحث الحالي الى مجموعة من الاستنتاجات على المستويين النظري والتحليلي وهي كالاتي:

1. من الناحية النظرية يؤكد هذا البحث أن إدراك الزبون للقضايا البيئية ليس بعدا واحدا بل متغير متعدد الأبعاد (الوعي البيئي، المسؤولية الاجتماعية، والقيمة المدركة للمنتج) وله أثر تراكمي على تبني ممارسات الاستدامة. كما يربط البحث ايضا بين هذه الأبعاد وسلوك الاستدامة في قطاع الخدمات وخاصة المالية والمصرفية، مما يوسع نطاق الأدبيات السابقة التي ركزت في الغالب على السلع الاستهلاكية.
2. أظهرت النتائج أن إدراك الزبائن للقضايا البيئية يرتبط ارتباطا موجبا ودالا إحصائيا بتبنيهم لممارسات الاستدامة، وهو ما يعكس دور الوعي البيئي في توجيه السلوك الاستهلاكي للزبائن نحو خيارات أكثر مسؤولية. وتنسجم النتيجة هذه مع ما توصلت إليه دراسة **Smith (2021)** التي اثبتت أن ارتفاع مستوى الوعي البيئي لدى الزبائن يسهم في زيادة استعدادهم لدعم الخدمات المستدامة. كما تتفق مع نتائج دراسة **Al-Khafaji (2022)** التي اكدت أن المسؤولية الاجتماعية المدركة لدى الزبائن تعد عاملا حاسما في تعزيز السلوك البيئي الإيجابي.
3. كشفت النتائج أن قيمة المنتج المدركة تمثل بعدا جوهريا في تفسير تبني ممارسات الاستدامة، وهو ما ينسجم مع ما اكده **Kotler & Keller (2019)** من أن إدراك القيمة لا يقتصر على السعر والجودة فقط، بل يمتد ليشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية. ومع ذلك، تختلف نتائج البحث جزئيا مع ما توصلت اليه دراسة **Chen (2020)** التي أشارت إلى ضعف العلاقة بين الإدراك البيئي وسلوك الاستدامة في بعض الأسواق في الدول النامية، ويمكن تفسير هذا الاختلاف باختلاف طبيعة البيئة الثقافية والاجتماعية في مدينة دهوك مقارنة ببيئات أخرى.
4. بالمقابل تشير النتائج إن معظم زبائن المصرف يولون أهمية كبيرة لوعيهم بالقضايا البيئية عند اختيار المصرف التي تتبنى الممارسات المستدامة، وكالاتي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أ. تبينت النتائج ان اجابات عينة البحث على ان اجمالي أبعاد إدراك الزبون للقضايا البيئية تميل باتجاه الاتفاق، إذ تمثلت بعد المسؤولية الاجتماعية بأعلى اتفاق في حين تمثلت بعد القيمة المدركة للمنتج بأقل اتفاق. أما بالنسبة لمتغير ممارسات الجودة فأنها تميل ايضا باتجاه الاتفاق، وهذا ما يشير على الاهتمام الواضح للزبائن بمتغيرات البحث في اختيار المصارف.

ب. اتضحت النتائج بوجود علاقات ارتباط معنوية موجبة بين ابعاد إدراك الزبون للقضايا البيئية وممارسات الاستدامة وذات دلالات احصائية. ونستدل من ذلك إن زيادة الاهتمام بأبعاد إدراك الزبون للقضايا البيئية يزيد من امكانية تحقيق ممارسات الاستدامة.

ت. اشارت النتائج بوجود علاقة تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لأدراك الزبون للقضايا البيئية على ممارسات الاستدامة. وكما تشير النتائج إلى أن الوعي البيئي والمسؤولية الاجتماعية لم يؤثرا على ممارسات الاستدامة لدى الزبائن، وهذا يشير إلى أن إدراك القضايا البيئية أو مبادرات المسؤولية الاجتماعية للمصارف لا يكفي وحده لتعزيز السلوك المستدام دون تطبيق ملموس أو تحقيق فوائد ملموسة. وفي المقابل، أظهرت القيمة المدركة للزبون تأثيرا إيجابيا قويا، ويبرز أن الزبائن أكثر ميلا للانخراط في ممارسات مستدامة عندما يدركون فوائد واضحة، مثل تحسين جودة الخدمة وفعالية التكلفة أو تحقيق نتائج اجتماعية وبيئية إيجابية.

5. ابرزت النتائج على الدور الحاسم للتنفيذ العملي والتواصل الشفاف والقيمة الملموسة في ترجمة الوعي والمسؤولية إلى سلوكيات مستدامة ذات معنى. وبالتالي يبرز وعي الزبون(الزبائن) بالقضايا البيئية كمحدد رئيسي لاعتماد ممارسات الاستدامة في المؤسسات بشكل عام، وفي المصارف بشكل خاص، مما يؤكد أن استراتيجيات الاستدامة الفعالة يجب أن تدمج المبادرات القابلة للتنفيذ والرسائل الواضحة والفوائد القائمة على القيمة للتأثير على سلوك الزبائن.

ثانيا: المقترحات

استنادا الى نتائج البحث توصل الباحثين إلى جملة من المقترحات وكالاتي:

1. تطوير النماذج النظرية حول القيمة المدركة: يجب على الباحثين التركيز على دور القيمة المدركة للمنتج أو الخدمة في تعزيز تبني ممارسات الاستدامة، باعتبارها البعد الأكثر تأثيرا على السلوك المستدام للزبائن.
2. ربط الوعي والمسؤولية بالقيمة المدركة: ينبغي أن تبنى النماذج النظرية المستقبلية على فكرة أن الوعي البيئي والمسؤولية الاجتماعية يحتاجان إلى أن يترجما إلى قيمة ملموسة للزبائن لتوجيه السلوك المستدام، أي أن المعرفة وحدها غير كافية دون إدراك الفوائد الملموسة.
3. دمج السياق الاجتماعي والثقافي: ينصح بتضمين العوامل السياقية والثقافية كعناصر وسيطة في النماذج النظرية، لمعرفة كيف تؤثر على إدراك الزبائن للقيمة وبالتالي على تبنيهم للسلوكيات المستدامة.
4. ينبغي على البنوك تعزيز البرامج التي ترفع وعي الزبائن بالاستدامة البيئية، ومع ضمان وضوح هذه الجهود وسهولة فهمها.
5. ينبغي على الإدارة دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في العمليات اليومية، وربطها مباشرة بقيم الزبائن وتوقعاتهم.
6. ينبغي توفير تواصل واضح ومتسق للزبائن حول مبادرات الاستدامة من خلال القنوات الرقمية وداخل الفروع.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

7. ينبغي على البنوك تصميم خدمات ومنتجات تُحقق قيمة ملموسة للزبائن مع دعم الأهداف البيئية، مثل المعاملات الإلكترونية أو خيارات الاستثمار الصديقة للبيئة.
8. ينبغي جمع ملاحظات الزبائن بنشاط ودمجها في استراتيجيات الاستدامة لتعزيز الثقة والمشاركة.
9. ينبغي أن تُركز برامج تدريب الموظفين على أهمية الاستدامة، وتمكينهم من إيصال هذه القيم إلى الزبائن.
10. ينبغي إعطاء الأولوية للتعاون مع معايير الاستدامة الدولية ومبادرات المجتمع المحلي لتعزيز المصداقية والميزة التنافسية.
11. يجب إجراء تقييم دوري لممارسات الاستدامة لضمان فعاليتها وشفافيتها ومواءمتها مع توقعات الزبائن.

ثالثا: توجهات بحثية مستقبلية

يمكن للأبحاث المستقبلية توسيع نطاق هذا العمل من خلال استكشاف وعي الزبائن بالقضايا البيئية في قطاعات خدمات أخرى غير الخدمات المصرفية، مثل الاتصالات والرعاية الصحية والضيافة. كما يُوصى بإجراء دراسات طولية لتتبع كيفية تطور وعي الزبون وممارسات الخدمات المصرفية المستدامة بمرور الوقت. بالإضافة إلى ذلك، قد يكشف دمج المتغيرات الديموغرافية مثل العمر والتعليم والدخل عن أنماط في كيفية استجابة فئات الزبائن المختلفة للمبادرات البيئية. وأخيرًا، يمكن للدراسات المستقبلية دمج أساليب تحليلية متقدمة، مثل نمذجة المعادلات الهيكلية، لدراسة العلاقات السببية بين الوعي والمسؤولية وسلوك الزبون المستدام.

قائمة المصادر

أولا: المصادر العربية

1- جاسم، خديجة حسن (2021)، دور وسائل الاعلام في التوعية البيئية، مجلة نسق، *30*، 290-309. https://drive.google.com/file/d/10PalXUnJCOurlXssn3E_NK6qd-JDUNm1/view

2- الزبيدي، عادل خليل مهدي، عبدالله، جليلة، (2025)، دور وسائل الاعلام في تنمية الوعي البيئي لدى جمهور كربلاء، *20*(1)، 108-132. https://abu.edu.iq/ar/node/27166

3- عبد الحي، محمود محمد محمد وأبو سكين، محمود سعد وشعيب، حافظ حسن، (2019)، التنمية المستدامة والاستدامة: دراسة مرجعية لتطور المفهوم، مجلة البحوث والدراسات البيئية، *9* (4)، 457-468. DOI: 10.21608/jesr.2019.68874

4- هيبة، إسلام محمد السيد وهارون، محمد عبد الحفيظ، (2022)، دور التنسيق الحضاري في تنمية الوعي البيئي والحفاظ على الهوية، المجلة العلمية لكلية التربية النوعية، جامعة المنوفية (32)، ج1، نوفمبر، جمهورية مصر العربية.

ثانيا: المصادر الأجنبية

1. Agrawal, M., Kalia, P., Nema, P., Zia, A., Kaur, K., & John, H. B. (2023). Evaluating the influence of government initiatives and social platforms on green practices of Gen Z: The mediating role of environmental awareness and consciousness. *Cleaner and Responsible Consumption, 8*, 100109. https://doi.org/10.1016/j.clrc.2023.100109
2. Ahmed, A., Sultana, S., & Akter, S. (2024). Impact of green banking practices on customers' green loyalty: The mediating role of green image. *Financial Markets, Institutions and Risks, 9*(1), 138–150. https://doi.org/10.21272/fmir.9(1).138-150.2024

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3. Al-Kumaim, N. H., Shabbir, M. S., Alfarisi, S., Hassan, S. H., Alhazmi, A. K., Hishan, S. S., Al-shami, S. A., Gazem, N. A., Mohammed, F., & Abu al-Rejal, H. M. (2021). Fostering a Clean and Sustainable Environment through Green Product Purchasing Behavior: Insights from Malaysian Consumers' Perspective. *Sustainability*, *13*(22), 12585. https://doi.org/10.3390/SU132212585
4. Al-Nuaimi, S. R., & Al-Ghamdi, S. G. (2022). Sustainable Consumption and Education for Sustainability in Higher Education. *Sustainability*, *14*(12), 7255. https://doi.org/10.3390/su14127255
5. An, J., Di, H., Yao, M., & Jin, S. (2022). The Role of Payment Technology Innovation in Environmental Sustainability: Mediation Effect from Consumers' Awareness to Practice. *Frontiers in Environmental Science*, *10*. https://doi.org/10.3389/fenvs.2022.881293
6. Arekrans, J., Sopjani, L., Laurenti, R., & Ritzén, S. (2022). Barriers to access-based consumption in the circular transition: A systematic review. *Resources Conservation and Recycling, 184*, 106364. https://doi.org/10.1016/j.resconrec.2022.106364
7. Aswin, M., & Athira, V., (2021). Consumer's Attitude towards Environmental Sustainability while Purchasing Covid 19 Products. I*nternational Journal of Engineering Business Management, 5*(3), 103–107. https://doi.org/10.22161/IJEBM.5.3.15
8. Bastaman, Aam. (2020). Consumer Environmental Awareness, Attitude and Behavior: Case Study of a Higher Education Institution. *Journal of Entrepreneurship, Business and Economics 8*(1), 121–143. http://scientificia.com/index.php/JEBE/article/download/132/121
9. Bhardwaj, Monu, Abhishek Mishra, Kevin M. Rivera, Julyanthry, (2023), Consumer Perception towards Eco-Friendly Products: A Quantitative Study. *Journal of Informatics Education and Research, 3*(2) 119-123. https://doi.org/10.52783/jier.v3i2.79
10. Boz, Z., Korhonen, V., & Koelsch Sand, C. (2020). Consumer Considerations for the Implementation of Sustainable Packaging: A Review. *Sustainability, 12*(6), 2192. https://doi.org/10.3390/SU12062192
11. Camilleri, M. A., Cricelli, L., Mauriello, R. J., & Strazzullo, S. (2023). Consumer Perceptions of Sustainable Products: A Systematic Literature Review. *Sustainability*, *15*(11), 8923. https://doi.org/10.3390/su15118923
12. Campos, J. R. F., Pereira, M. W. G., & Procópio, D. P. (2024). Analysis of Determinants of Envitonmrntal Awareness Among Beef Consumers. *RGSA: Revista de Gestão Social e Ambiental, 18*(10), e08645. https://doi.org/10.24857/rgsa.v18n10-263
13. Carrascosa-López, C., Carvache-Franco, M., & Carvache-Franco, W. (2021). Perceived Value and Its Predictive Relationship with Satisfaction and Loyalty in Ecotourism: A Study in the Posets-Maladeta Natural Park in Spain. *Sustainability*, *13*(14), 7860. https://doi.org/10.3390/SU13147860

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

14. Carvache-Franco, M., Víquez-Paniagua, A. G., Carvache-Franco, W., Perez-Orozco, A., & Carvache-Franco, O. (2022). Perceived Value in Sustainable Coastal and Marine Destinations: A Study of Jacó in Costa Rica. *Sustainability*, *14*(14), 8569. https://doi.org/10.3390/su14148569

15. Caspersen, E., & Navrud, S. (2021). The sharing economy and consumer preferences for environmentally sustainable last mile deliveries. *Transportation Research Part D-Transport and Environment, 95,* 102863. https://doi.org/10.1016/J.TRD.2021.102863

16. Chang, W.-Y., Taecharungroj, V., & Kapasuwan, S. (2022). Sustainable Luxury Consumers' Preferences and Segments: Conjoint and Cluster Analyses. *Sustainability*, *14*(15), 9551. https://doi.org/10.3390/su14159551

17. Choshaly, S. H. (2017). Consumer perception of green issues and intention to purchase green products. *International Journal of Management, Accounting and Economics, 4*(1), 66–79. Retrieved from http://www.ijmae.com/

18. Chow, M. Y. C., and Ho, S. P. S. (2024). Investigating the effect of ESG on retail banks' customer equity. *Journal of Financial Services Marketing,* V. (29). https://doi.org/10.1057/s41264-024-00271-x.

19. Damázio, L. F., Coutinho, L. A. N., & Shigaki, H. B. (2020). Comportamento do consumidor em relação a produtos sustentáveis: uma revisão sistemática de literatura. *Revista Eletrônica de Ciência Administrativa, 19(*3), 374–392. https://doi.org/10.21529/RECADM.2020016

20. Ding, L., & Xue, Y. (2022). Dump or recycle? Consumer's environmental awareness and express package disposal based on an evolutionary game model. *Environment, Development and Sustainability, 25*(7), 6963–6986. https://doi.org/10.1007/s10668-022-02343-1

21. Elhoushy, S., & Jang, S. (Shawn). (2023). How to Maintain Sustainable Consumer Behaviors: A Systematic Review and Future Research Agenda. *International Journal of Consumer Studies, 47*(6). https://doi.org/10.1111/ijcs.12905

22. Fan, K.-K., & Chang, Y. (2023). Exploring the Key Elements of Sustainable Design from a Social Responsibility Perspective: A Case Study of Fast Fashion Consumers' *Evaluation of Green Projects. Sustainability*, *15*(2), 995. https://doi.org/10.3390/su15020995

23. Gajdzik, B., Bartuś, K., Jaciow, M., Wolniak, R., Wolny, R., & Grebski, W. (2024). Evolution of Polish E-Consumers' Environmental Awareness and Purchasing Behavior over Ten Years. *Sustainability*, *16*(11), 4686. https://doi.org/10.3390/su16114686

24. Garcia-Salirrosas, E. E., Niño-de-Guzmán, J. C., Gómez-Bayona, L., & Escobar-Farfán, M. (2023). Environmentally Responsible Purchase Intention in Pacific Alliance Countries: Geographic and Gender Evidence in the Context of the COVID-19 Pandemic. *Behavioral Sciences*, *13*(3), 221. https://doi.org/10.3390/bs13030221

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

25. Graham, L. M., Sahay, K. M., Rizo, C. F., Messing, J. T., and Macy, R. J. (2021). The validity and reliability of available intimate partner homicide and reassault risk assessment tools: A systematic review. *Trauma, violence, & abuse*, 22(1).

26. Halim, H., Tawifk, yasser, & El Sheikh, S. A. H. (2022). Consumer perception of sustainable shopping bags and its effect on their purchase intention: case study on seoudi market in egypt. *MSA-Management Sciences Journal 0*(0), 52–94. https://doi.org/10.21608/msamsj.2022.268034

27. Hossain, I., Nekmahmud, Md., & Fekete-Farkas, M. (2022). How Do Environmental Knowledge, Eco-Label Knowledge, and Green Trust Impact Consumers' Pro-Environmental Behaviour for Energy-Efficient Household Appliances? *Sustainability*, *14*(11), 6513. https://doi.org/10.3390/su14116513

28. Hosta, M., & Zabkar, V. (2021). Antecedents of Environmentally and Socially Responsible Sustainable Consumer Behavior. *Journal of Business Ethics*, *171*(2), 273–293. https://doi.org/10.1007/S10551-019-04416-0

29. Iftikhar, F., Asghar, A., & Khan, M. M. (2022). The Impact of Green Marketing and Environmental Awareness on Consumers Green and Conscious Consumption of Green Products. *Academic Journal of Social Sciences*, *6*(2), 077–094. https://doi.org/10.54692/ajss.2022.06021695

30. Jaiswal, D., Singh, B., Kant, R., & Biswas, A. (2021). Towards green product consumption: effect of green marketing stimuli and perceived environmental knowledge in Indian consumer market. *Society and Business Review*, *17*(1). https://doi.org/10.1108/SBR-05-2021-0081

31. Jargalmaa, B., Ariunkhishig, S., & You, S.-Y. (n.d.). The Effect of Consumer Perception of Environmental Sustainability on Consumer Loyalty for A Cosmetic Brand. *Journal of the Korea Academia-Industrial cooperation Society*, *22*(11) https://doi.org/10.5762/kais.2021.22.11.820

32. Lavuri, R., & Sreeramulu, D. (2020). Green Marketing: Consumer Perception and Knowledge Level Towards Purchasing Eco Friendly Products. *American Research Journal of Business and Management,* 6(1), 1–13. https://doi.org/10.21694/2379-1047.20005

33. Li, H., Qu, P., & Luo, F. (2022). Impact of Tourists' Perceived Value and Sense of Social Responsibility on the Low-Carbon Consumption Behavior Intention: A Case Study of Zhangjiajie National Forest Park. *Forests*, *13*(10), 1594. https://doi.org/10.3390/f13101594

34. Lin, C. A. (2023). Sustainable Apparel Consumption: Personal Norms, CSR Expectations, and Hedonic vs. Utilitarian Shopping Value. *Sustainability*, *15*(11), 9116. https://doi.org/10.3390/su15119116

35. Lukács, R., Szeberényi, A., & Papp-Váry, Á. (2023). Attitudes towards environmentally conscious lifestyle among university students in Budapest - in light of their purchasing decisions and waste management. *Engineering for Rural Development, 24*. https://doi.org/10.22616/erdev.2023.22.tf047

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

36. Luoma, P., Rauter, R., Penttinen, E., & Toppinen, A. (2023). The value of data for environmental sustainability as perceived by the customers of a tissue-paper supplier. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, *30*(6). https://doi.org/10.1002/csr.2541

37. Luqman, R., Asmi, F., Zhou, R., & Anwar, M. A. (2023). What matters for sustainability and climate change actions in developing countries: A stimulus–organism–behavior– consequence (SOBC) perspective. *Frontiers in Environmental Science, 11.* https://doi.org/10.3389/fenvs.2023.1134840

38. Malhotra, R., Garg, V., Aggarwal, P., Aggarwal, A., Bansal, O., & Tusnial, B. (2024). Consumer perception and buying behaviour regarding eco-friendly products. *Journal of Business Management and Information System, 11*(1), 54–65. https://doi.org/10.48001/jbmis.1101005

39. Malt, B. C., & Majid, A. (2023). Conceptual Foundations of Sustainability. Topics in Cognitive Science. https://doi.org/10.1111/tops.12678

40. Muddasir, A., & Zia, K. (2023). Green Marketing: Benefits and Challenges for Marketers. REST Journal on Banking, *Accounting and Business*, *2*(3), 56–61. https://doi.org/10.46632/jbab/2/3/8

41. Nahar, N., Hossain, Z., & Mahiuddin, S. (2022). Assessment of the environmental perceptions, attitudes, and awareness of city dwellers regarding sustainable urban environmental management: a case study of Dhaka, Bangladesh. *Environment, Development and Sustainability*, *25* 7503–7531. https://doi.org/10.1007/s10668-022-02354-y

42. O'Neill, C., McCarthy, M., O'Reilly, S., & Alfnes, F. (2023). Food interests, preferences andbehaviours: a profile of the sustainable food consumer. *British Food Journal*, *125*(13), 352–374. https://doi.org/10.1108/bfj-09-2022-0762

43. Ogiemwonyi, O., Harun, A., Alam, M. N., & Othman, B. (2020). Do We Care about Going Green? Measuring the Effect of Green Environmental Awareness, Green Product Value and Environmental Attitude on Green Culture. An Insight from Nigeria. *Environmental and Climate Technologies, 24*(1), 254–274. https://doi.org/10.2478/RTUECT-2020-0015

44. Piracci, G., Boncinelli, F., & Casini, L. (2023). Investigating Consumer Preferences for Sustainable Packaging Through a Different Behavioural Approach: A Random Regret Minimization Application. *Environmental and Resource Economics*, *86*. 1-27. https://doi.org/10.1007/s10640-023-00785-3

45. Raj, R., & Kumar, S. (2024). Green banking practices, environmental performance, and the mediating role of green finance: Evidence from India. *Environmental Science and Pollution Research*, *31*(7), 1–15. https://doi.org/10.1007/s43621-024-00678-5

46. Rani, M. N. H., Varalakshmi, T., & Chandana, P. S. (2024). Consumer Perception Towards Green Products. *Deleted Journal*, *2*(06), 1878–1880. https://doi.org/10.47392/irjaem.2024.0278

47. Rathnayaka, R. M. U. M. K., & Wijethunga, W. M. N. M. (2020). Consumer's Green Product Buying Decision: Impact of Selected Factors. *Wayamba Journal of Management, 11*(2), 37. https://doi.org/10.4038/WJM.V11I2.7472

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

48. Rumaningsih, M., Zailani, A., & Darmaningrum, K. (2022). Analysing consumer behavioural intention on sustainable organic food products. International Journal of Research In Business and Social Science, 11(9), 404–415. https://doi.org/10.20525/ijrbs.v11i9.2247

49. Sanborn, T., & Jung, J. (2021). Intersecting Social Science and Conservation. *Frontiers in Marine Science*, *8*. https://doi.org/10.3389/FMARS.2021.676394

50. Sesini, G., Castiglioni, C., & Lozza, E. (2020). New Trends and Patterns in Sustainable Consumption: A Systematic Review and Research Agenda. *Sustainability*, *12*(15), 5935. https://doi.org/10.3390/SU12155935

51. Sriyabhand, T. (2021). Article Review: The Elusive Green Consumer. *ABAC Journal*, *41*(1), 259–261. http://www.assumptionjournal.au.edu/index.php/abacjournal/article/view/5308

52. Surianshah, S. (2021). Environmental awareness and green products consumption behavior: A case study of Sabah State, *Malaysia. Biodiversitas, 22*(7). https://doi.org/10.13057/BIODIV/D220717

53. Tennakoon, W. D. N. M. S., Janadari, M. P. N., and Wattuhewa, I. D. (2024). Environmental sustainability practices: A systematic literature review. *European Journal of Sustainable Development Research*, *8*(3), https://doi.org/10.29333/ejosdr/14604.

54. Villegas, L. E., Acuña-Duarte, A. A., & Salazar, C. (2023). Corporate Social Responsibility and the Willingness to Eco-Innovate among Chilean Firms. *Sustainability*, *15*(12), 9832. https://doi.org/10.3390/su15129832

55. Weniger, A., Del Del Rosario, P., Backes, J. G., & Traverso, M. (2023). Consumer Behavior and Sustainability in the Construction Industry—Relevance of Sustainability-Related Criteria in Purchasing Decision. *Buildings*, *13*(3), 638. https://doi.org/10.3390/buildings13030638

56. Wi´sniewska , A. (2025). Attitude towards sustainability as a predictor of consumer behavioral intention. A test of 3x3-item scale in the context of the food market. *Journal of Cleaner Production, 493*, 144947. https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2025.144947.

57. Yue, C., Lai, Y., Wang, J., & Mitchell, P. D. (2020). Consumer Preferences for Sustainable Product Attributes and Farm Program Features. *Sustainability*, *12*(18), 7388. https://doi.org/10.3390/SU12187388

58. Zelezny, L. C., & Schultz, P. W. (2000). Psychology of promoting environmentalism: Promoting environmentalism. *Journal of social issues*, 56(3), 365-371 .https://doi.org/10.1111/0022-4537.00172

59. Zhang, C., Wu, X., Qian, K., Zhao, S., Madani, H., Jin, C., & Chen, Y. (2024). Environmental Awareness and Social Sustainability: Insights from an Agent-Based Model with Social Learning and Individual Heterogeneity. *Sustainability*, *16*(17), 7853. https://doi.org/10.3390/su16177853

60. Zhuo, Z., Ren, Z., and Zhu, Z. (2022). Attitude-Behavior Gap in Green Consumption Behavior: A Review. *Journal of Economics, Management and Trade, 8*(22).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

استراتيجيات التحول الرقمي وتأثيرها في كفاءة العمليات المالية: دراسة استطلاعية لآراء العاملين في المصرف العراقي للتجارة في كربلاء

أ.د. فيصل علوان الطائي — جامعة كربلاء/ قسم ادارة الاعمال

أ.م.د. اميمة حميد العادلي — جامعة كربلاء/ قسم ادارة الاعمال

م.م. خالد عبدالله خضر — جامعة الموصل/ قسم علوم مالية ومصرفية

المستخلص

هدف هذا البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة وتأثير استراتيجيات التحول الرقمي في كفاءة العمليات المالية في المصرف العراقي للتجارة. وقد تناول البحث متغيرين رئيسيين: المتغير المستقل وهو "استراتيجيات التحول الرقمي" بأبعاده الثلاثة (استخدام التكنولوجيا الرقمية، التغييرات في نماذج الأعمال، والتغييرات في العمليات)، والمتغير التابع وهو "كفاءة العمليات المالية" بأبعاده الستة (سرعة إنجاز العمليات، دقة العمليات المالية، خفض التكاليف التشغيلية، إدارة المخاطر المالية، تكامل الأنظمة والرقمنة، ورضا الموظفين عن كفاءة العمليات المالية). شمل مجتمع البحث جميع العاملين في فرع المصرف العراقي للتجارة بكربلاء، حيث تم اعتماد أسلوب الحصر الشامل على كامل المجتمع البالغ عدده (51) موظفًا. وقد بلغت عدد الاستبانات الموزعة (51)، والاستبانات الصالحة للتحليل (48)، فيما كانت هناك استبانة واحدة غير مسترجعة واثنتان شاذتان. ولتحليل البيانات، اعتمد البحث على برنامج SPSS في معالجة النتائج، باستخدام وسائل إحصائية متعددة شملت المتوسطات الموزونة والانحرافات المعيارية لوصف المتغيرات، إضافة إلى معامل الارتباط البسيط (بيرسون) واختبار تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضيات. وقد توصلت الدراسة إلى استنتاج رئيسي مفاده أن هناك علاقة وتأثيرًا طرديًا وقويًا وذا دلالة إحصائية لاستراتيجيات التحول الرقمي في كفاءة العمليات المالية، مما يؤكد أن زيادة الاهتمام بالتحول الرقمي تعزز بشكل مباشر مستوى كفاءة العمليات. بناءً على هذه النتائج، تُوصي الدراسة بضرورة تعزيز البنية التحتية التكنولوجية وتكثيف الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم العمليات واتخاذ القرار، وبشكل خاص تحسين آليات إدارة المخاطر المالية عبر الأنظمة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، استراتيجيات التحول الرقمي، كفاءة العمليات المالية، القطاع المصرفي، المصرف العراقي للتجارة.

Abstract

This research aims to examine the impact of digital transformation strategies on enhancing the efficiency of financial operations in the banking sector, by applying it to a sample of employees at the Trade Bank of Iraq. The importance of the study stems from the growing role of digital transformation in improving banking performance, achieving higher levels of accuracy and speed, reducing costs, and enhancing risk management. The study relied on a questionnaire consisting of a set of dimensions measuring both digital transformation strategies and financial operations efficiency. The data was analyzed using appropriate statistical methods to test the hypotheses. The results showed a strong correlation and significant effect between digital transformation strategies and financial operations efficiency, reflecting that the bank's adoption of digital transformation strategies directly contributes to improving financial performance and raising the efficiency of its operational processes. The study recommends investing in digital innovation, enhancing the use of data analytics, and expanding the scope of digitization to achieve further operational and financial gains.

Keywords: Digital Transformation, Digital Strategies, Financial Operations Efficiency, Banking Sector, Trade Bank of Iraq.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة

يشهد القطاع المصرفي في العقود الاخيرة تحولات جوهرية بفعل الثورة الرقمية والتسارع في تبني التقنيات الحديثة، وتُمثل استراتيجيات التحول الرقمي إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المصارف لتعزيز قدرتها التنافسية وتحقيق قيمة مضافة لعملائها، إذ تسهم هذه الاستراتيجيات في إعادة تصميم العمليات المالية بما يضمن تبسيط الإجراءات وتقليل التكلفة التشغيلية وزيادة سرعة إنجاز المعاملات، كما توفر البنية الرقمية المتكاملة قدرة أكبر على مراقبة التدفقات المالية وتحسين جودة التقارير المحاسبية ومن شأن ذلك أن يعزز من كفاءة العمليات المالية ويحد من الأخطاء البشرية ويقلل من المخاطر التشغيلية لذا فإن التحول الرقمي لا يعد خيارًا تكنولوجيًا فحسب، بل استراتيجية إدارية ومالية تسهم في تحقيق الاستدامة والنمو في البيئة المصرفية، ولمتطلبات دراسة الجانب الميداني تم اختيار المصرف العراقي للتجارة لغرض دراسة متغيرات البحث الحالي والذي تكون من اربعة محاور الاول تم فيه استعراض منهجية البحث، اما الثاني فقد تناول التأصيل النظري لمتغيرات البحث، بينما تناول المحور الثالث الجانب العملي المتعلق بتحليل اجابات العينة واختبار الفرضيات، واخيرا تناول المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات التي تم اعدادها بناء على ما جاء في البحث الميداني.

1- منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

1-1: مشكلة البحث

على الرغم من التوسع المتزايد في تبني التقنيات الرقمية داخل القطاع المصرفي، ما تزال العديد من المصارف المحلية تواجه تحديات حقيقية في صياغة وتنفيذ استراتيجيات تحول رقمي متكاملة وفعالة. فغياب الرؤية الواضحة أو ضعف البنية التحتية الرقمية قد يؤدي إلى فجوات في كفاءة العمليات المالية ويُبقي على الممارسات التقليدية التي تستهلك وقتًا وجهدًا وتزيد من التكاليف التشغيلية كما أن بطء التحول يحد من قدرة المصارف على الاستجابة السريعة لمتطلبات العملاء والامتثال لمعايير الشفافية والمساءلة. فضلا عن ذلك، تبرز الحاجة إلى تقييم مدى تأثير هذه الاستراتيجيات الرقمية في رفع كفاءة العمليات المالية من حيث الدقة والسرعة وتقليل المخاطر ومن هنا تتضح مشكلة البحث في وجود فجوة معرفية وعملية حول العلاقة بين استراتيجيات التحول الرقمي وكفاءة العمليات المالية في المصارف المحلية ويمكن التعبير عن مشكلة البحث الحالي من خلال محاولته الاجابة عن التساؤلات الاتية:

أ- ما مستوى تبني المصرف المبحوث لاستراتيجيات التحول الرقمي؟

ب- ما هو مستوى كفاءة العمليات المالية في المصرف المبحوث؟

ت- ما علاقة التأثير والارتباط على المستوى الكلي وعلى مستوى كل بعد على حدة بين تبني استراتيجيات التحول الرقمي ورفع كفاءة العمليات المالية في المصرف المبحوث؟

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1-2: اهمية البحث

تنبع أهمية البحث الادوار التي يمكن ان يؤديها في:

أ- **الاهمية العلمية للبحث** /تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من كونه يسلّط الضوء على واحد من الموضوعات الحديثة في الدراسات الإدارية والمالية، والمتمثل في استراتيجيات التحول الرقمي ودورها في رفع كفاءة العمليات المالية. إذ يضيف البحث إلى الأدبيات العلمية إطارًا نظريًا وتطبيقيًا يوضح العلاقة بين التوجهات الرقمية في المصارف المحلية ومستوى أدائها المالي. كما يسهم في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بمدى تأثير التحول الرقمي في جودة العمليات المالية وذلك من خلال بناء نموذج بحثي واختباره إحصائيًا بما يعزز من تراكم المعرفة في مجال الإدارة الرقمية والتمويل الحديث.

ب- **الاهمية الميدانية للبحث**/ تكمن الأهمية الميدانية لهذا البحث في نتائجه التطبيقية التي يمكن أن يستفيد منها صناع القرار في المصارف المحلية، من خلال توفير مؤشرات عملية تساعد في صياغة استراتيجيات رقمية أكثر فعالية، كما يسهم البحث في إبراز الممارسات المثلى التي من شأنها تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف والمخاطر المرتبطة بالعمليات المالية وبذلك يمكن أن يشكل مرجعاً للمصارف التي تسعى إلى تعزيز قدراتها الرقمية وتطوير خدماتها المالية بما يتناسب مع متطلبات العملاء ومعايير المنافسة في بيئة مصرفية متغيرة.

1-3: فرضية البحث والمخطط الفرضي

ينطلق البحث من الفرضيتين الرئيسيتين الأتيتين:

الفرضية الرئيسة الأولى (H1) تنص " لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين المتغير المستقل استراتيجيات التحول الرقمي والمتغير المعتمد كفاءة العمليات المالية " وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية: -

(H1-1) لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين بعد استخدام التكنولوجيا الرقمية والمتغير المعتمد كفاءة العمليات المالية

(H1-2) لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين بعد التغيرات في نماذج الاعمال والمتغير المعتمد كفاءة العمليات المالية

(H1-3) لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين بعد التغيرات في العمليات والمتغير المعتمد كفاءة العمليات المالية

الفرضية الرئيسة الثاني (H2) تنص " لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين المتغير المستقل استراتيجيات التحول الرقمي والمتغير المعتمد كفاءة العمليات المالية " وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية: -

(H2-1) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين بعد استخدام التكنولوجيا الرقمية والمتغير المعتمد كفاءة العمليات المالية

(H2-2) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين بعد التغيرات في نماذج الاعمال والمتغير المعتمد كفاءة العمليات المالية

(H2-3) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين بعد التغيرات في العمليات والمتغير المعتمد كفاءة العمليات المالية

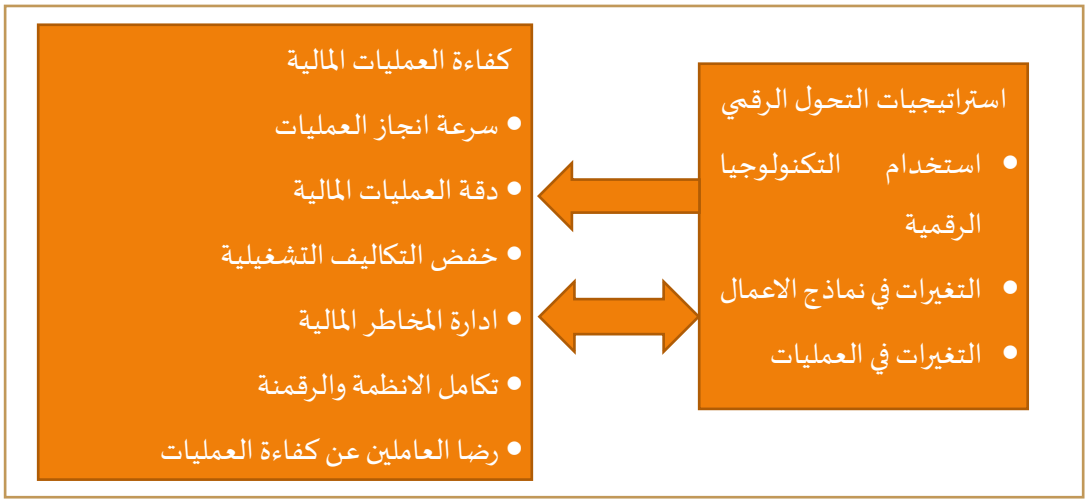

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

شكل (1) يوضح المخطط الفرضي للبحث

1-4: مقاييس البحث

لغرض تحقيق اهداف البحث فقد تم تبني المقاييس الموضحة في الجدول (1) والتي تشير الى المقياس الخاص بكل متغير مع الابعاد التابعة له.

جدول (1) يوضح المقاييس المعتمدة في تحديد ابعاد متغيرات البحث

ت	المتغير	الابعاد	المقياس
أ	استراتيجيات التحول الرقمي	استخدام التكنولوجيا الرقمية	Matt et al. (2015)
		التغييرات في نماذج الأعمال	
		التغييرات في العمليات	
ب	كفاءة العمليات المالية	سرعة إنجاز العمليات	Situm, M., Schuh, R., & Maier, F. (2023)
		دقة العمليات المالية	
		خفض التكاليف التشغيلية	
		إدارة المخاطر المالية	
		تكامل الأنظمة والرقمنة	
		رضا الموظفين عن كفاءة العمليات المالية	

1-5: اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

أ- الكشف عن استراتيجيات التحول الرقمي المعتمدة في المصرف المبحوث.

ب- الكشف عن مستوى الكفاءة في العمليات المالية في المصرف المبحوث

ت- دراسة مدى ارتباط استراتيجيات التحول الرقمي على المستوى الكلي وعلى مستوى كل بعد في تحقيق كفاءة العمليات المالية .

ث- دراسة تاثير استراتيجيات التحول الرقمي على المستوى الكلي وعلى مستوى كل بعد في كفاءة العمليات المالية في المصرف المبحوث.

1-6: حدود البحث

تتمثل حدود البحث الحالي بالآتي:

أ- الحدود المكانية : المصرف العراقي للتجارة (فرع كربلاء)

ب- الحدود الزمانية : (2025/3/1) لغاية (2025/6/1).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ت- الحدود الموضوعية : استراتيجيات التحول الرقمي- كفاءة العمليات المالية) .

1-7: مجتمع البحث والعينة

تم استخدام أسلوب الحصر الشامل في هذه الدراسة، حيث شمل مجتمع البحث جميع العاملين في المصرف العراقي للتجارة فرع كربلاء، والبالغ عددهم (51) موظفًا. تم توزيع الاستبانات على كامل المجتمع، وكانت الاستبانات الصالحة للتحليل هي (48) استبانة، بينما كانت هناك (1) استبانة غير مسترجعة و (2) استبانتان غير صالحتين للتحليل.

1-8: منهج البحث وادوات جمع البيانات

لغرض اجراء البحث والتوصل الى النتائج النهائية تم اعتماد الادوات الاتية:

أ- الادبيات المتعلقة بكلا من موضوعي استراتيجيات التحول الرقمي وكفاءة العمليات المالية.

ب- الاستبانة : تم اعداد استبانه مكونة ثلاثة محاور تم اعدادها بالاستناد الى المصادر الموضحة في الجدول رقم (1) وتكونت من :

- **المحور الاول :** وصف عينة البحث.
- **المحور الثاني :** الفقرات الخاصة بالمتغير المستقل للبحث (استراتيجيات التحول الرقمي) والتي ضمت (21) فقرة.
- **المحور الثالث:** الفقرات الخاصة بالمتغير التابع (كفاءة العمليات المالية) والتي ضمت (24) فقرة.

حيث وزعت (51) استمارة استبانة على كامل مجتمع البحث بشكل الكتروني، كان المسترجع منها (48) استمارة أي بنسبة (%94)

1-9: الاساليب الاحصائية

تم اعتماد الاساليب الاحصائية الاتية :

- اعتماد مقياس (likert) خماسي الدرجات والذي يعد من اكثر الاساليب المستخدمة في الدراسات المسحية في العلوم الاجتماعية، كما انه يتسم بالوضوح والدقة، وقد حددت قيم المقياس من (1) للقيمة الاقل الى (5) القيمة الاعلى
  - الوسط الحسابي: لقياس متوسط استجابات المشاركين.
  - الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف: لقياس تشتت الاستجابات.
  - الأهمية النسبية وترتيب الأهمية: لتقييم أهمية متغيرات الدراسة.
  - معامل كرونباخ ألفا: لقياس ثبات أداة القياس.
  - معامل ارتباط بيرسون: لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات.
  - معامل التفسير :(R2) لتحديد نسبة التباين المفسر في المتغير التابع.
  - اختبار التوزيع الطبيعي: للتحقق من توزيع البيانات.
  - نموذج المعادلة الهيكلية وتحليل المسار: لتحليل العلاقات المعقدة بين المتغيرات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1-10: بعض الجهود المعرفية السابقة

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا في الأدبيات الإدارية والمالية بدراسة استراتيجيات التحول الرقمي وتأثيرها المباشر في تحسين كفاءة العمليات المالية داخل المصارف، إذ بيّنت العديد من الدراسات أن التحول الرقمي أصبح أداة محورية لإعادة صياغة الأنشطة التقليدية في العمل المصرفي بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، وفي هذا الاتجاه توصل (Susanti et al. 2023) الى أن اعتماد استراتيجيات رقمية متكاملة يسهم في تعزيز سرعة إنجاز العمليات المالية وتبسيط الإجراءات وتقليل التكاليف التشغيلية، وهو ما ينعكس إيجابًا على مستويات الكفاءة العامة، كما أكدت دراسة (Jääskeläinen and Heikkilä : 2021)أن التحول الرقمي يُحدث نقلة نوعية في نظم المحاسبة وإدارة التدفقات النقدية من خلال توظيف تقنيات البيانات الضخمة والرقمنة، الأمر الذي يزيد من دقة العمليات ويقلل من الأخطاء البشرية.

كما تناولت أبحاث أخرى أهمية البنية التحتية الرقمية والجاهزية التنظيمية لنجاح استراتيجيات التحول، حيث أشار Al-Homaidi et al. 2020) الى أن ضعف البنية التقنية وعدم تبني ثقافة التغيير قد يشكلان عائقًا أمام تحقيق الفوائد المرجوة، في حين اشارت دراسة (Maroufkhani et al. 2022) الى ان التحول الرقمي يتجاوز كونه عملية تقنية ليصبح عملية إعادة هيكلة شاملة لنماذج الأعمال والعمليات التشغيلية، بما يعزز الكفاءة المالية ويوفر فرصاً للابتكار في تقديم الخدمات. وبيّن (Gomber et al: 2022) أن التحول الرقمي يسهم كذلك في رفع مستوى الشفافية المالية والحد من المخاطر التشغيلية عبر حوسبة إجراءات الرقابة وتحسين أنظمة الامتثال. كما اشار (Pizzi et al. 2021) الى ان استراتيجيات التحول الرقمي توفر قدرة أكبر للمصارف على التكيف مع المتغيرات المفاجئة كالأزمات الاقتصادية والاضطرابات السوقية، من خلال رفع مرونة العمليات المالية وتقليل الاعتماد على الأساليب التقليدية. ومن خلال تحليل هذه الجهود البحثية مجتمعة، يتضح أن هناك إجماعاً علمياً على أن استراتيجيات التحول الرقمي لم تعد مجرد توجه تكنولوجي اختياري، بل أصبحت عنصرًا استراتيجيًا في إدارة العمليات المالية بما يحقق قيمة مضافة على مستوى الكفاءة التشغيلية والدقة والسرعة وتقليل المخاطر، وبما يعزز من تنافسية المصارف واستدامة أدائها في بيئة مالية عالمية سريعة التغيير، اما البحث الحالي فيستند الى دراسة وتحليل الدراسات السابقة وقد استفاد من توجهات ونتائج بعض هذه الدراسات ليقوم بدراسة متغيرات البحث ضمن نطاق المصارف المحلية وبالتحديد المصرف العراقي للتجارة والذي يعد من المصارف التي تمتلك امكانيات تقنية كبيره ضمن البيئة المصرفية العراقية .

2- استراتيجيات التحول الرقمي وكفاءة العمليات المالية

2-1: مفهوم استراتيجيات التحول الرقمي

بدأ مفهوم التحول الرقمي بالظهور في الأدبيات الإدارية منذ تسعينات القرن الماضي مع التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المؤسسات، حيث ارتبط بدايةً بمفهوم حوسبة العمليات وتبسيط الإجراءات الروتينية، ثم تطور المفهوم مع بداية الألفية الجديدة ليعكس التحول الاستراتيجي الشامل الذي تمارسه المؤسسات عند تبنيها للتكنولوجيا الرقمية بهدف إعادة هيكلة نماذج الأعمال وتحقيق مزايا تنافسية .(Bharadwaj et al., 2013: 15) وقد أكد

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

(Westerman et al, 2014: 3)على أن التحول الرقمي لا يقتصر على الجانب التكنولوجي فقط بل يمثل تحولًا في طرق التفكير والقيادة وأنماط العمل، وفي السنوات اللاحقة، سيما بعد العام 2015، توسع النقاش ليشمل الأبعاد التنظيمية والثقافية والابتكارية لاستراتيجيات التحول الرقمي بما يتجاوز الاستخدام التقني التقليدي (Vial, 2019, : 120) ,الى جانب التأكيد على ان التحول الرقمي يختلف عن الرقمنة (Digitization) من حيث كونه عملية إدارية وثقافية شاملة تمتد لتشمل مختلف المستويات التنظيمية (Jonathan & Watat, 2020 :18) ، وبيّنت دراسات أخرى أن تبني استراتيجيات التحول الرقمي يسهم في إعادة هيكلة العمليات وتحقيق مرونة تنظيمية وميزة تنافسية مستدامة (Correani, et, al, 2020, 11). وبذلك يتضح أن المفهوم قد تطور من كونه مجرد أداة تقنية إلى إطار استراتيجي متكامل لإعادة صياغة العمليات والنماذج التنظيمية بما يحقق قيمة مضافة مستدامة.

وتُعد استراتيجيات التحول الرقمي من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام متزايد في السنوات الاخيرة فقد عرّفها Matt, Hess, and Benlian2015, : 340)على أنها الإطار الذي من خلاله تُعيد المؤسسات توجيه مواردها وبنيتها التحتية وتقنياتها من أجل توليد ميزة تنافسية جديدة في عصر الرقمنة، وذهب (Sebastian et al, 2017 : 199) إلى اعتبارها خطة مؤسسية تهدف إلى دمج التقنيات الرقمية في مختلف الأنشطة والعمليات بما يسهم في تحسين الأداء وتعظيم القيمة المضافة، ومن جانب آخر يرى (Warner and Wäger 2019: 350) ان استراتيجية التحول الرقمي تمثل عملية ديناميكية مستمرة تمكّن المؤسسات من المواءمة بين القدرات التنظيمية والتكنولوجية والقيادية بما يعزز الابتكار والاستدامة على المدى الطويل، كما أوضح (Correani et al. 2020: 40) ان هذه الاستراتيجيات تُترجم التوجهات الرقمية إلى مشروعات وإجراءات عملية تساعد المؤسسات على تحقيق المرونة والكفاءة التشغيلية في بيئات تتسم بالتغير السريع. وبذلك يتضح أن استراتيجيات التحول الرقمي ليست مجرد قرارات تقنية، بل هي توجه استراتيجي متكامل يعيد صياغة المنظومة الإدارية والعملية للمؤسسة بما يضمن قدرتها على المنافسة والنمو في الاقتصاد الرقمي.

2-2: اهمية استراتيجيات التحول الرقمي

تسهم استراتيجيات التحول الرقمي في تحقيق الآتي:

أ- **تعزيز الكفاءة التشغيلية**: يسهم تبني استراتيجيات التحول الرقمي في إعادة تصميم العمليات التشغيلية بما يضمن تبسيط الإجراءات وتقليل الهدر في الموارد وهو ما يرفع من مستوى الكفاءة ويخفض التكاليف التشغيلية (Correani et al., 2020: 42).

ب- **دعم اتخاذ القرار**: يوفر التحول الرقمي إمكانية الاستفادة من البيانات الضخمة والتحليلات الذكية من أجل دعم القرارات الإدارية والمالية على نحو أكثر دقة وسرعة مما يعزز استجابة المنظمة لمتغيرات السوق.

ت- **تعزيز القدرة التنافسية**: تشير العديد من الدراسات الى ان المنظمات التي تضع استراتيجيات رقمية واضحة تتمتع بمرونة أكبر في مواجهة المنافسين، كما تكون أكثر قدرة على التكيف مع الأزمات المفاجئة والتغيرات التكنولوجية المتسارعة(Warner & Wäger, 2019: 350) .

ث- **تحفيز الابتكار**: يُعد تبني الاستراتيجيات الرقمية وسيلة لإطلاق مبادرات ابتكارية داخل المنظمة سواء على مستوى تطوير المنتجات والخدمات أو على مستوى تحسين نماذج الأعمال، بما يحقق قيمة مضافة مستدامة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ج- **تمكين ثقافة التغيير:** يمثل التحول الرقمي عملية ثقافية قبل أن يكون تقنية، إذ يدعم تبني توجهات التغيير المستمر لدى العاملين ويعزز من استعدادهم لتطوير الأداء التنظيمي على المدى الطويل.

2-3: انواع استراتيجيات التحول الرقمي

هناك عدد من انواع استراتيجيات التحول الرقمي التي يمكن ان تتبناها المنظمات في عمليات تحولها الرقمي وقد تتبنى المنظمات واحد او اكثر من هذه الاستراتيجيات والتي يمكن الاشارة الى ابرزها من خلال الاتي:

أ- **الاستراتيجية الموجهة نحو العميل:** تركز هذه الاستراتيجية على استخدام التكنولوجيا الرقمية لفهم سلوك العملاء وتقديم خدمات وتجارب رقمية مخصصة، مثل: التطبيقات المصرفية، التجارة الإلكترونية، أنظمة خدمة الزبائن الذكية.(Matt et al., 2015: 27)

ب- **الاستراتيجية الموجهة نحو العمليات:** تهدف هذه الاستراتيجية إلى حوسبة العمليات الداخلية وتحسين الكفاءة التشغيلية باستخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات، للعمليات(RPA) ، وتحليلات البيانات (Sebastian et al., 2017: 33).

ت- **الاستراتيجية الموجهة نحو الابتكار:** تركز هذه الاستراتيجية على تطوير منتجات أو خدمات رقمية جديدة تعزز القدرة التنافسية وتفتح أسواقًا جديدة(Warner & Wäger, 2019: 18) .

ث- **استراتيجية البنية التحتية والتقنيات:** تتمحور هذه الاستراتيجية حول تحديث البنية التحتية الرقمية (الحوسبة السحابية، أمن المعلومات، استراتيجيات التحول الرقمي) لتكون أساسًا داعمًا للتحول في الأنشطة الأخرى.(Correani et al., 2020: 15)

ج- **الاستراتيجية الشاملة أو المتكاملة:** وتمثل مزيجًا من جميع الاستراتيجيات السابقة، حيث تدمج بين العملاء والعمليات والابتكار والتقنيات في رؤية واحدة شاملة على مستوى المؤسسة.

2-4: ابعاد استراتيجيات التحول الرقمي

لغرض دراسة متغير (استراتيجيات التحول الرقمي) تم اعتماد مقياس (Matt, et, al, 2015:81) يستند اختيار مقياس Mattوزملائه إلى شموليته ومرونته، إذ يقيس استراتيجيات التحول الرقمي من خلال أبعاد قابلة للتطبيق في مختلف القطاعات، وتعد المصارف من أكثر المؤسسات تأثراً بهذه الاستراتيجيات نظراً لاعتمادها المكثف على التكنولوجيا والابتكار في خدماتها. وبذلك فإن تبني هذا المقياس يمثل خطوة علمية مناسبة لقياس استراتيجيات التحول الرقمي في البيئة المصرفية المحلية، ويمكن الاشارة بشكل مفصل الى هذه الابعاد من خلال الآتي:

أ- **استخدام التكنولوجيا الرقمية:** يمثل استخدام التكنولوجيا الرقمية أحد الأبعاد الجوهرية لاستراتيجيات التحول الرقمي، إذ تعتمد المصارف بشكل متزايد على تقنيات متقدمة مثل (الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، وتقنيات البلوك تشين) لتحسين كفاءتها التشغيلية وتعزيز ثقة العملاء. وقد أشار (Ghosh, Das, and Deshpande 2023: 214)إلى أن اعتماد المصارف على التكنولوجيا الرقمية يسهم في تقليل التكاليف التشغيلية وتسريع معالجة المعاملات المالية. كما بينت دراسة (Loonam, et.al ,2018: 764) الى أن دمج التقنيات الرقمية في العمليات المصرفية يُمكن المؤسسات من تقديم خدمات أكثر ابتكارًا وتنافسية. وفي السياق ذاته، أكد (Moro Visconti and (Larocca ,2021: 5)أن الرقمنة المصرفية ترفع من كفاءة إدارة البيانات الضخمة وتحسن دقة اتخاذ القرار المالي. أما دراسة (Sharma, Singh, and Bansal,2022: 98)فقد أوضحت أن استخدام التكنولوجيا الرقمية في المصارف يعزز تجربة العميل عبر قنوات الخدمة الذاتية والهواتف الذكية،

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

مما يرفع مستوى الرضا والولاء. وبذلك، فإن استخدام التكنولوجيا الرقمية في القطاع المصرفي لا يمثل مجرد أداة تقنية، بل يعد مكونًا استراتيجيًا لإعادة صياغة العمليات وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

ب- **التغيرات في نماذج الاعمال:** يمثل تطوير نماذج الأعمال الرقمية بُعدًا أساسيًا في استراتيجيات التحول الرقمي، إذ يتيح للمصارف إعادة صياغة طريقة خلق القيمة وتقديم الخدمات بما يتناسب مع بيئة الأعمال الرقمية. وقد أوضح (Verhoef et al, 2021: 892)أن التحول الرقمي في نماذج الأعمال يركز على تعزيز القيمة المضافة عبر قنوات رقمية مبتكرة مثل التطبيقات المصرفية وخدمات الدفع الإلكتروني. كما بينت دراسة (Raimo, et. al 2023: 16),أن إعادة تصميم نماذج الأعمال المصرفية بالاعتماد على الرقمنة يسهم في تنويع مصادر الإيرادات وتوسيع قاعدة العملاء. وأكد (Bican and Brem,2020:1139))أن النماذج الرقمية الجديدة تمثل أداة استراتيجية لتحسين التنافسية والابتكار المستدام. وفي السياق ذاته، أشارت دراسة (Gauthier and Hao,2022: 240)إلى أن البنوك التي تتبنى نماذج أعمال قائمة على المنصات الرقمية (Digital Platforms) تحقق مرونة أكبر في تقديم خدمات متجددة بسرعة تتناسب مع توقعات العملاء، وبذلك يُمكن القول إن إعادة صياغة نماذج الأعمال في المصارف تمثل ركيزة لتحقيق التكامل بين التكنولوجيا والخدمات المالية بما يعزز من قدرتها على الاستدامة والتكيف مع متغيرات السوق.

ت- **التغيرات في العمليات:** يُعد تحسين العمليات التشغيلية بعدًا جوهريًا في استراتيجيات التحول الرقمي، حيث تسعى المصارف إلى تبسيط إجراءاتها الداخلية ورفع الكفاءة عبر الرقمنة. فقد أوضح (Baiyere, et.al,2020: 21)أن التحول الرقمي في العمليات يتيح إعادة تصميم مسارات العمل بما يقلل من التعقيد ويزيد من المرونة التشغيلية ,وفي ذات الاتجاه أكدت دراسة (Hanelt,et.al ,2021: 1141)) أن دمج الأدوات الرقمية مثل الرقمنة باستعمال الروبوتات للعمليات (RPA) والذكاء الاصطناعي يُعزز من القدرة على تقليل الأخطاء البشرية وتسريع إنجاز المعاملات. وفي السياق المصرفي، بيّن (Kohli and Melville ,2019: 205)أن تحسين العمليات عبر الحلول الرقمية يمكّن البنوك من تقديم خدمات أسرع وأكثر دقة لعملائها. كذلك، أشارت دراسة Zimmermann, (Raisch, and Birkinshaw,2022: 1243)إلى أن إعادة هيكلة العمليات المصرفية عبر المنصات الرقمية يرفع من مستوى الشفافية والرقابة الداخلية. ومن ثمّ، فإن بعد العمليات يمثل أداة استراتيجية للمصارف ليس فقط لتحقيق الكفاءة التشغيلية، بل أيضاً لتعزيز الثقة والامتثال في بيئة مالية معقدة وسريعة التغير.

2-5: مفهوم كفاءة العمليات المالية

ظهر مفهوم كفاءة العمليات المالية في الأدبيات المبكرة للإدارة المالية باعتباره مؤشراً على الاستخدام الأمثل للموارد وتخفيض التكاليف التشغيلية، ثم تطور تدريجيًا ليشمل سرعة إنجاز المعاملات ودقة التقارير المالية. فقد أوضح (Al-Faryan ,2021: 117)أن بدايات المفهوم ارتبطت بالرقابة المالية التقليدية وضبط التدفقات النقدية. وفي مرحلة لاحقة، أكد (Kou, Peng, and Wang ,2020: 376)أن الكفاءة المالية لم تعد تقتصر على تقليل التكاليف، بل باتت تشمل جودة العمليات وسرعة الإنجاز. كما أشار (Müller, Fay, and vom Brocke, 2018: 98)إلى أن التطور في نظم المعلومات ساهم في إعادة تعريف كفاءة العمليات المالية من منظور محاسبي ضيق إلى إطار تنظيمي أوسع. وحديثًا، بيّنت دراسة Situm, (Schuh, and Maier,2023: 45)أن الرقمنة والتحول الرقمي أصبحا عنصرين رئيسيين في تعزيز كفاءة العمليات المالية

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

من خلال الرقمنة وتحليل البيانات الضخمة. وبذلك يتضح أن المفهوم نشأ في إطار محاسبي تقليدي لكنه تطور ليصبح ركيزة أساسية في الإدارة الحديثة والحوكمة المؤسسية.

ويُعرَّف مفهوم الكفاءة المالية في الأدبيات الاقتصادية والإدارية بعدة صيغ تعكس تطور الاهتمام به. فقد عرّفه Müller, Fay, and vom Brocke ,2018: 493)بأنه قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية بأفضل شكل ممكن بما يضمن تقليل الهدر وتحقيق قيمة مضافة. بينما يرى (Kou, Peng, and (Wang ,2020: 368)أن الكفاءة المالية تعني تحقيق أعلى مستوى من العوائد باستخدام أقل قدر من التكاليف عبر أدوات التحليل الكمي والذكاء الاصطناعي. ويشير (Al-Faryan,2021: 118)إلى أن الكفاءة المالية تمثل قدرة المؤسسة على إدارة عملياتها المالية بسرعة ودقة بما يحقق الانضباط المالي والشفافية، أما (Situm, Schuh, and Maier ,2023: 47)فقد وسّعوا المفهوم ليشمل دور التحول الرقمي في تحسين الكفاءة من خلال الرقمنة والتحليلات الذكية. وأخيرًا، يؤكد (Nguyen, Le, and (Tran ,2024: 212)أن الكفاءة المالية هي مستوى قدرة المؤسسات على المواءمة بين إدارة السيولة، ضبط المخاطر، وتحقيق الاستدامة المالية في بيئة أعمال ديناميكية. وبذلك يظهر أن الكفاءة المالية مفهوم متعدد الأبعاد يجمع بين الاستخدام الأمثل للموارد، تعظيم العوائد، وتعزيز الحوكمة المالية.

2-6: اهمية كفاءة العمليات المالية

أ- **خفض التكاليف التشغيلية**: تُعد كفاءة العمليات المالية وسيلة مباشرة لتقليل التكاليف التشغيلية داخل المؤسسات، إذ تسهم في استخدام الموارد المالية بشكل رشيد وتجنب الهدر. وقد أوضح (Singh and Kaur,2019: 311)أن المؤسسات التي تطبق نظم كفوءة لإدارة عملياتها المالية تحقق وفورات ملموسة في النفقات التشغيلية مما يعزز ربحيتها.

ب- **تحسين جودة القرارات**: ترتبط الكفاءة المالية بقدرة الإدارة على الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة في الوقت المناسب، وهو ما يسهم في تحسين نوعية القرارات الاستراتيجية. وبيّنت دراسة (Jonkutė and Stončiuvienė,2021: 96)أن المؤسسات ذات الكفاءة المالية العالية قادرة على تقديم تقارير مالية أكثر شفافية تدعم متخذي القرار في رسم السياسات المستقبلية.

ت- **تعزيز الثقة والشفافية**: تؤدي كفاءة العمليات المالية دورًا محوريًا في بناء الثقة مع أصحاب المصلحة، سواء كانوا مستثمرين أو عملاء أو جهات رقابية. فقد أكد (Al-Matari and Al-(Swidi ,2020: 58)أن الالتزام بكفاءة الإدارة المالية يعزز الشفافية ويقلل من المخاطر المحاسبية، مما يرفع من سمعة المؤسسة.

ث- **دعم الابتكار الرقمي**: أظهرت الدراسات الحديثة أن الكفاءة المالية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على استثمار التقنيات الرقمية لتعزيز الأداء. فقد أشار (Sofyani and Akbar,2022: 133)إلى أن المؤسسات التي تتمتع بكفاءة مالية قادرة على توجيه استثماراتها نحو الابتكار الرقمي وتطوير خدمات أكثر استدامة.

ج- **تعزيز الاستدامة المؤسسية**: تمثل كفاءة العمليات المالية أحد العوامل الجوهرية لتحقيق الاستدامة على المدى الطويل، إذ تساعد في تحقيق التوازن بين الأداء المالي والبعد الاجتماعي والبيئي. وأكدت دراسة Costa and Bisognin,2023: 15)أن الكفاءة المالية أصبحت شرطًا أساسيًا لنجاح استراتيجيات الاستدامة المؤسسية في بيئة الأعمال الحديثة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2-7: العوامل المؤثرة في كفاءة العمليات المالية

تتأثر كفاءة العمليات المالية بعدد من العوامل التنظيمية والتقنية والبيئية التي تحدد قدرة المؤسسات على إدارة مواردها بكفاءة.

أ- **البنية التحتية التكنولوجية:** تُمثل التكنولوجيا الرقمية أحد أهم العوامل المؤثرة في الكفاءة المالية، حيث تُمكّن المؤسسات من تبسيط العمليات وتقليل الأخطاء.(Nguyen&Simkin, 2019: 210)

ب- **نظم الرقابة الداخلية:** تعزز نظم الرقابة المالية الصارمة من دقة البيانات والشفافية، وهو ما يرفع من كفاءة العمليات المالية.(Al-Ahdal, et, al, 2020: 12)

ت- **الموارد البشرية المؤهلة:** ترتبط الكفاءة المالية بقدرة الملاكات البشرية على إدارة الأنظمة المالية وفهم التحليلات الرقمية الحديثة.(Fakhfakh, 2021: 4)

ث- **البيئة التنظيمية والحوكمة:** تدعم الحوكمة الرشيدة والانضباط المؤسسي قدرة المنظمات على ترشيد التكاليف وتحقيق الانسجام المالي.(Li, Xu, & Zou, 2021: 780)

ج- **تبني الابتكار الرقمي:** يسهم الابتكار في تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة ترفع من كفاءة الأداء المالي وتدعم استدامة المؤسسة.(Akter, Bandara, et, al, 2019:178)

ح- **البيئة الاقتصادية الخارجية:** تؤدي العوامل الاقتصادية الكلية مثل معدلات التضخم والسياسات النقدية دورًا مباشرًا في تحديد مستوى الكفاءة المالية للمؤسسات.(Agyapong & Aboagye, 2023: 95))

2-8: ابعاد كفاءة العمليات المالية

تم اختيار مقياس (Situm, Schuh, & Maier :2023)لدراسة متغير (كفاءة العمليات المالية) لكونه من الدراسات الحديثة التي ربطت بشكل مباشر بين استراتيجيات التحول الرقمي وكفاءة العمليات المالية. كما أنه يحدد أبعاداً دقيقة مثل السرعة، الدقة، خفض التكاليف، تقليل المخاطر، والرقمنة، وهي أبعاد تنسجم مع بيئة المصارف المحلية. وبذلك يوفر المقياس أساساً علمياً رصيناً لتقييم أثر استراتيجيات التحول الرقمي في كفاءة العمليات المالية، ويمكن الاشارة الى ابعاد المقياس المعتمد من خلال الفقرات الاتية:

أ- **السرعة في انجاز العمليات:** يمثل بعد السرعة في إنجاز العمليات عاملًا حاسمًا في كفاءة العمل المصرفي، إذ يُمكّن المصارف من تقليص الوقت اللازم لإتمام المعاملات المالية اليومية من خلال الاعتماد على الأنظمة الرقمية المتقدمة. وقد أوضح (Zhang and Tansuhaj ,2020: 442)أن تسريع إنجاز المعاملات المصرفية يعزز من رضا الموظفين والعملاء على حد سواء من خلال تقليل الجهد المبذول وزيادة الإنتاجية. كما بيّن (Moro and Martiniello ,2021: 7) أن الرقمنة في المصارف أسهمت في تحويل الإجراءات المعقدة إلى عمليات أكثر انسيابية وسرعة. وأكدت دراسة (Raimo ,et al,2023: 19)أن اعتماد الرقمنة والتحليلات الذكية في المصارف يسهم في رفع القدرة التنافسية من خلال تحسين زمن الاستجابة للعمليات، ومن ثمّ، فإن سرعة إنجاز العمليات المصرفية لا تُعد مجرد ميزة تشغيلية، بل عنصرًا استراتيجيًا يعزز الكفاءة الكلية ويعكس مرونة الأداء المالي في بيئة مصرفية ديناميكية.

ب- **دقة العمليات المالية:** يمثل بعد الدقة في العمليات المالية أحد الركائز الأساسية لنجاح المصارف، إذ يعكس قدرة الأنظمة الرقمية على تقليل الأخطاء وضمان موثوقية البيانات والمعاملات. فقد أوضح (Sánchez, García, et al,2020: 12)أن استخدام الأنظمة الرقمية في العمل المصرفي يعزز دقة التقارير المالية ويضمن الامتثال للمعايير المحاسبية والرقابية. كما أكد (Sharma, Singh, and Bansal, 2022: 100))أن الدقة المتحققة من خلال الرقمنة ترفع من مستوى الثقة بين

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الموظفين والعملاء، مما يسهم في تحسين جودة الخدمة المصرفية. وأشارت دراسة (Nguyen, Le, and Tran ,2024: 214) إلى أن دقة العمليات المالية المدعومة بالتكنولوجيا تسهم في تحسين كفاءة اتخاذ القرار وتقليل المخاطر التشغيلية ومن ثمّ، فإن بعد الدقة لا يقتصر على كونه مؤشرًا تقنيًا، بل هو عامل استراتيجي يضمن استقرار العمليات المصرفية وموثوقية الأداء المالي.

ت- **خفض التكاليف التشغيلية**: يُعد خفض التكاليف التشغيلية أحد الأبعاد الرئيسة لكفاءة العمليات المالية في المصارف، حيث يسهم التحول الرقمي في تقليل الاعتماد على الإجراءات التقليدية المكلفة ويعزز الكفاءة في استخدام الموارد. فقد أوضح (Alzoubi ,2021: 33)أن الرقمنة تقلل من التكاليف المرتبطة بالمعاملات الورقية والأخطاء البشرية. كما بينت دراسة (Ozili ,2022: 9)أن الخدمات المصرفية الإلكترونية خفضت من النفقات التشغيلية من خلال تقليل الحاجة إلى الفروع التقليدية وزيادة الاعتماد على القنوات الرقمية. وأكد (Mhlanga ,2020: 7) أن التحول الرقمي مكّن المصارف من تحسين قدرتها على تقديم خدمات عالية الجودة بتكلفة أقل، مما عزز قدرتها التنافسية. وبالتالي، فإن خفض التكاليف التشغيلية لا يعد نتيجة مالية فحسب، بل يمثل أيضًا عنصرًا استراتيجيًا لاستدامة الأداء المصرفي.

ث- **ادارة المخاطر المالية** : يمثل بعد إدارة المخاطر المالية بعدًا أساسيًا في كفاءة العمليات المصرفية، إذ يتيح استخدام التقنيات الرقمية الحديثة للمصارف فضلا عن القدرة على رصد المخاطر والتعامل معها بفاعلية. فقد أوضح (Dinh, Salim, and Pham ,2021: 115) أن التحول الرقمي يعزز من قدرة المصارف على مراقبة المعاملات بشكل لحظي والحد من الأنشطة الاحتيالية. كما أكد (Zhang, (Yang, and Bi ,2022: 482)أن الأنظمة الذكية القائمة على التحليلات التنبؤية تمكّن المصارف من التنبؤ بالمخاطر التشغيلية والائتمانية قبل وقوعها. وأشارت دراسة (Banna, (Alam, and Rana 2023: 67)إلى أن الاستثمار في أدوات الرقمنة يسهم في تحسين مستوى الامتثال للمعايير الرقابية وتقليل المخاطر المرتبطة بالعمليات المالية. ومن ثمّ، فإن إدارة المخاطر المالية المدعومة بالرقمنة لا تعزز الاستقرار فحسب، بل ترفع أيضًا مستوى الثقة والشفافية في العمل المصرفي.

ج- **تكامل الانظمة والرقمنة** : يمثل تكامل الأنظمة والرقمنة عنصرًا محوريًا في كفاءة العمليات المالية بالمصارف، إذ يتيح ربط الوحدات المختلفة ضمن نظام رقمي موحّد يسهم في انسيابية تدفق المعلومات وتقليل التدخلات اليدوية. فقد أوضح (Stulz ,2019: 80) الى أن الرقمنة المتكاملة تساعد المصارف على تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض احتمالية الأخطاء البشرية. كما بيّن (Susskind and Susskind ,2020:142)أن توحيد الأنظمة الرقمية في المصارف يعزز من مستوى التنسيق بين الإدارات ويزيد من سرعة اتخاذ القرار. وأكدت دراسة (Tao, Zhang, and Qi,2022: 216) الى أن الرقمنة عبر تقنيات مثل الروبوتات الذكية (RPA) تسهم في رفع مستوى الدقة والسرعة في تنفيذ العمليات المالية المعقدة وبالتالي، فإن تكامل الأنظمة والرقمنة لا يحقق فقط وفورات تشغيلية، بل يشكل ركيزة أساسية لتطوير الخدمات المصرفية وتحسين كفاءتها.

ح- **رضا العاملين عن كفاءة العمليات** : يُعد رضا العاملين عن كفاءة العمليات المالية مؤشرًا مهمًا يعكس مدى فاعلية الأنظمة الرقمية في تسهيل أداء المهام اليومية داخل المصارف. فقد أوضح (Al-Omari and Okasheh ,2019: 92) الى أن تبسيط الإجراءات المالية عبر التحول الرقمي يسهم في تقليل الضغوط الوظيفية ورفع مستويات الرضا الوظيفي. كما بينت دراسة (Hossain, Dwivedi, and Rana ,2021: 11))أن رضا العاملين عن الأنظمة الرقمية يرتبط مباشرة بزيادة إنتاجيتهم وتحسين جودة العمليات المالية وأكد (Moussa and El Arbi ,2022: 317)أن توفير بيئة عمل مدعومة بالتقنيات الحديثة يعزز من معنويات العاملين ويزيد من ولائهم المؤسسي. وبذلك، فإن رضا العاملين عن كفاءة العمليات المالية لا يمثل بُعدًا نفسيًا فقط، بل يُعد عاملاً استراتيجيًا في تحسين الأداء المصرفي وضمان استدامته.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3- الجانب العملي للبحث

يتناول هذا الجانب من البحث تحليل بيانات الاستبانة التي تم اعدادها استنادا الى المقاييس المثبتة في الجدول رقم (1) ، كما تم مراجعتها وعرضها على عدد من الخبراء لغرض قياس صدقها الظاهري، وبعد اكتمال اجابات الخبراء تم اجراء بعض التعديلات عليها تم المباشرة بتوزيعها على عينة البحث، وفيما ياتي تحليل لبيانات الاستبانة وفقا للمحاور الثلاث :

3-1: وصف عينة البحث

جدول (2) يوضح وصف عينة البحث

ت	الوصف	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	الجنس	ذكور	27	%56
		اناث	21	%44
2	الفئة العمرية	30-23	12	%25
		40-31	18	%37
		50-41	15	%31
		60-51	3	%7
		61 فاكثر	--	--
3	اجادة استعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات (حواسيب/ انترنت/ هواتف ذكية ، الخ...)	ممتازة	6	%13
		جيد جدا	13	%27
		جيد	22	%46
		متوسط	7	%14
		ضعيف	--	--
4	سنوات الخدمة	اقل من 5 سنوات	5	%10
		5-10سنوات	17	%35
		11-15سنة	21	%45
		16سنة فاكثر	5	%10
5	التاهيل الاكاديمي	اعدادية	--	0
		دبلوم فني	3	%6
		بكالوريوس	38	%79
		دبلوم عالي	0	0
		ماجستير	6	%12
		دكتوراه	1	2
6	التخصص	مالي ومصرفي	26	%54
		تكنولوجي	12	%25
		أخرى	10	%21

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يتضح من الجدول أعلاه مايلي :

- تُظهر النتائج هيمنة الذكور على عينة الدراسة، حيث شكّلوا النسبة الأكبر بواقع (56%) بتكرار(27) ، مقابل نسبة الإناث التي بلغت (44%) بتكرار .(21) يشير هذا التوزيع إلى أن المشاركة في العمليات المالية موضوع الدراسة لا تزال تميل لصالح الذكور في المصرف. على الرغم من ذلك، تُعد نسبة الإناث قريبة من النصف، مما يوضح وجود تمثيل جيد لكلا الجنسين.
- تتركز العينة بشكل أساسي في الفئة العمرية الوسطى، حيث أن غالبية المشاركين يقعون ضمن الفئتين 40-31) سنة (بنسبة هي الأعلى (37%) والفئة 50-41)سنة (بنسبة .(31%) هذا التوزيع يدل على أن عينة الدراسة تتسم بالخبرة والنضج الوظيفي، كونها تضم موظفين في سن يسمح لهم بالموازنة بين فهم متطلبات العمل التقليدية واستيعاب متطلبات التحول الرقمي.
- يُلاحظ أن مستوى إجادة استعمال تكنولوجيا المعلومات لدى العاملين يعتبر جيدًا في الأغلب، حيث استحوذت فئة "جيد "على أعلى نسبة بواقع (46%) بتكرار(22) ، تليها فئة "جيد جداً "بنسبة .(27%) يشير هذا إلى وجود قاعدة معرفية وتقنية جيدة لدى غالبية العاملين، إلا أن نسبة الإجادة "الممتازة "لا تزال محدودة(13%) ، مما قد يتطلب برامج تدريب متقدمة لرفع الكفاءة التقنية الشاملة.
- تتركز الغالبية العظمى من أفراد العينة في فئة الخبرة المتوسطة إلى المتقدمة، حيث استحوذت فئة 15-11) سنة (على النسبة الأكبر بواقع(45%) ، تليها فئة 10-5)سنوات (بنسبة .(35%) هذا التوزيع يدل على أن العينة تتكون من موظفين لديهم خبرة مؤسسية عميقة ومعرفة متراكمة بطبيعة العمليات المصرفية، مما يجعل تقييماتهم لكفاءة العمليات المالية وتقييمهم للتحول الرقمي أكثر واقعية ودقة.
- يُظهر التوزيع الأكاديمي هيمنة حاملي شهادة البكالوريوس بنسبة كبيرة جدًا بلغت(79%) ، يليهم حاملو شهادة الماجستير بنسبة .(12%) هذا يشير إلى أن المصرف يعتمد على كوادر ذات مستوى تعليمي عالٍ ومرتفع، مما يعزز قدرة العاملين على استيعاب المفاهيم الاستراتيجية المعقدة مثل التحول الرقمي والتغييرات في نماذج الأعمال.
- تُظهر النتائج أن أكثر من نصف العينة ينتمون إلى التخصص المالي والمصرفي بواقع(54%) ، يليهم التخصص التكنولوجي بنسبة .(25%) يؤكد هذا التوزيع أن تقييمات الكفاءة والتحول تأتي من متخصصين بشكل أساسي في جوهر العمل المالي. ومع ذلك، فإن النسبة الجيدة للتخصص التكنولوجي تدعم وجود كوادر تقنية قادرة على إدارة وتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي بنجاح.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3-2: ترميز مقياس الدراسة و التوزيع (الطبيعي) وثبات المقياس

لسهولة التعامل مع البيانات في برنامجي SPSS وAmos. ver.26 ترميز مقياس الدراسة، ولضمان موثوقية الأداة المستخدمة في جمع البيانات، تم قياس ثباتها باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وهو مقياس يُشير إلى مدى اتساق الأداة وثباتها في قياس ما صُممت لقياسه. كماهي موضحة في الجدول (3) ادناه:

الجدول (3) ترميز متغيرات الدراسة

المتغير	البعد	الرمز		عدد الأسئلة	Skewness	Kurtosis	قيمة (ألفا كرو نباخ)
استراتيجيات التحول الرقمي	استخدام التكنولوجيا الرقمية	X	X1	7	-1.219	0.965	89.32%
	التغييرات في نماذج الأعمال		X2	7	-1.543	0.723	91.98%
	التغييرات في العمليات		X3	7	-1.103	1.219	90.41%
متغير استراتيجيات التحول الرقمي				21	-1.288	0.969	90.57%
كفاءة العمليات المالية	سرعة إنجاز العمليات	Y	Y1	4	-1.642	0.878	90.34%
	دقة العمليات المالية		Y2	4	-0.871	1.123	81.89%
	خفض التكاليف التشغيلية		Y3	4	-0.579	0.779	90.38%
	إدارة المخاطر المالية		Y4	4	-0.529	0.998	88.66%
	تكامل الأنظمة والرقمنة		Y5	4	-1.009	0.763	85.87%
	رضا الموظفين عن كفاءة العمليات المالية		Y6	4	-0.765	0.804	86.11%
متغير كفاءة العمليات المالية				24	-0.899	0.891	87.21%

المصدر / بالاعتماد على مخرجات برنامج spss، تم اعداده من قبل الباحثين

تُظهر النتائج الإحصائية الخاصة بالدراسة أن بيانات البحث موزعة توزيعًا طبيعيًا، حيث تقع جميع قيم الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis) ضمن المدى المقبول (±1.96). على سبيل المثال، تراوحت قيم الالتواء بين (-1.642) و (-0.529)، وتراوحت قيم التفرطح بين (0.723) و (1.219). هذا الأمر مهم لأنه يسمح باستخدام التقنيات الإحصائية البارامترية، والتي تعتمد على افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات وتُقدم تحليلًا أعمق وأكثر دقة للعلاقات بين المتغيرات.

تراوحت قيم معامل ألفا كرونباخ بين 81.89% و 93.4%، وهي قيم أعلى بكثير من الحد المقبول في الأبحاث (70%). وقد بلغت قيمة المعامل للمتغير الكلي "استراتيجيات التحول الرقمي" 90.57%، وبلغت للمتغير الكلي "كفاءة العمليات المالية" 87.21%. هذا يعني أن أداة البحث موثوقة جدًا، ويمكن الاعتماد عليها للحصول على نتائج متسقة حتى لو تم تطبيقها على نفس العينة في أوقات مختلفة. تُؤكد هذه النتائج أن أداة القياس المستخدمة كانت فعالة في جمع البيانات حول متغيري البحث: "استراتيجيات التحول الرقمي" و"كفاءة العمليات المالية"، مما يُعزز من صحة ومصداقية نتائج الدراسة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3-3: تحليل اجابات العينة لمتغيرات البحث (استراتيجيات التحول الرقمي/ كفاءة العمليات المالية)

نسعى من هذا الجزء من التحليل التعرف على واقع متغيرات الدراسة عبر دراسة أبعاد كل متغير لآراء جميع العاملين في المصرف العراقي للتجارة في كربلاء (48) مبحوث, حيث سيتم تحديد مستوى الاجابة لآراء العينة المبحوثة حسب إجاباتهم بالاعتماد على مقياس (Likert) الخماسي على ضوء إجابات العينة لأسئلة الاستبيان.

والجدول في ادناه يعرض نتائج قياس مدى المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين.

الجدول (4) المتوسط المرجح ومستوى الاجابة

الاوزان		اتجاه الإجابة	مقياس الإجابة	المتوسط المرجح	
%84.2	%100	أتفق بشدة	جيد جدا	-4.21	5
%68.2	%84	اتفق	جيد	-3.41	4
%52.2	%68	محايد	متوسط	-2.61	3
%36.2	%52	لا أتفق	ضعيف	-1.81	2
%20	%36	لا أتفق بشدة	ضعيف جدا	-1	1

Akadiri O. P. (2011), Development of Multi-Criteria Approach for the Selection of: Wolver Hampton, U. K.

، وتم المفاضلة والابعاد على أساس الحصول على اعلى مستوى أهمية نسبية فهو يدل على التناسق العالي/ والاستجابة العالية ، من قبل العاملين في المصرف المدروس للأبعاد والمتغيرات الرئيسة .

3-3-1: متغير استراتيجيات التحول الرقمي

تظهر القيم في الجدول (5) ان المتوسط الكلي لمتغير "استراتيجيات التحول الرقمي "مستوى مرتفعًا من التبني والتطبيق في المصرف، حيث بلغ متوسطه الموزون(4.18) ، وبشدة إجابة بلغت .(83.53%) تشير هذه النتيجة إلى أن أفراد العينة يقرون بفاعلية المصرف في تنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي. كما أن معامل الاختلاف المقبول (20.75%) والانحراف المعياري المنخفض نسبيًا (0.87) يدلان على تقارب واضح في آراء العاملين حول المستوى العام لتطبيق هذه الاستراتيجيات.

اما على مستوى الأبعاد حسب الترتيب (من الأعلى إلى الأدنى) كانت كما يلي :

1. التغييرات في العمليات (المرتبة الأولى)

احتل بُعد "التغييرات في العمليات "المرتبة الأولى في الأهمية والتطبيق بين استراتيجيات التحول الرقمي، بمتوسط موزون هو الأعلى بين الأبعاد (4.27) وبشدة إجابة بلغت .(85.42%) هذه النتيجة تعكس تركيز المصرف القوي على رقمنة وتبسيط الإجراءات المصرفية الداخلية، وتقليص الوقت اللازم لإنجاز المعاملات، وزيادة كفاءة العمليات التشغيلية، والاعتماد على أنظمة متكاملة لتبادل المعلومات. كما أن هذا البعد هو الأقل تشتتاً في الآراء، حيث بلغ معامل الاختلاف (17.83%) وانحراف معياري.(0.76)

2. التغييرات في نماذج الأعمال (المرتبة الثانية)

جاء بُعد "التغييرات في نماذج الأعمال "في المرتبة الثانية، بمتوسط موزون (4.18) وشدة إجابة بلغت .(83.63%) يشير هذا إلى وجود اهتمام واضح من المصرف بإعادة تصميم نموذج أعماله ليتناسب مع المتطلبات الرقمية، وتطوير خدمات مصرفية جديدة قائمة على التكنولوجيا الرقمية، والتركيز على الابتكار الرقمي. معامل الاختلاف المنخفض لهذا البعد (19.11%)وانحرافه المعياري (0.80) يدلان على اتفاق غالبية العاملين حول مستوى نجاح المصرف في تبني هذه التغييرات الاستراتيجية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3. استخدام التكنولوجيا الرقمية (المرتبة الثالثة)

حصل بُعد "استخدام التكنولوجيا الرقمية "على المرتبة الثالثة والأخيرة، بمتوسط موزون (4.08) وشدة إجابة بلغت (81.50%).رغم حصوله على المرتبة الأخيرة، إلا أن المتوسط لا يزال يعكس مستوى تطبيق مرتفع للتقنيات، حيث يعتمد المصرف على الأنظمة الرقمية الحديثة، ويوفر المنصات الرقمية، ويدعم الاستثمار في أحدث التقنيات. وبالمقابل، سجل هذا البعد أعلى تشتت في آراء العاملين، حيث بلغ معامل الاختلاف (25.41%) والانحراف المعياري(1.04) ، مما يشير إلى وجود تباين أكبر في تقييم مدى فعالية المصرف في توظيف تقنيات محددة مثل تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي.

بشكل عام ، بالرغم من ان القيم عالية الان المصرف المدروس لم يصل الى المستوى المطلوب وان هنالك حاجة لتعزيز بعض المجالات.

جدول رقم (5) ترتيب ابعاد متغير (استراتيجيات التحول الرقمي)

ت	الابعاد	متوسط موزون	شدة الاجابة	انحراف معياري	معامل الاختلاف	ترتيب البعد
1	استخدام التكنولوجيا الرقمية	4.08	81.50%	1.04	25.41%	الثالث
2	التغييرات في نماذج الاعمال	4.18	83.63%	0.80	19.11%	الثاني
3	التغييرات في العمليات	4.27	85.42%	0.76	17.83%	الاول
متغير (استراتيجيات التحول الرقمي)		4.18	83.53%	0.87	20.75%	

المصدر / بالاعتماد على مخرجات برنامج spss، تم اعداده من قبل الباحثين

3-3-2: متغير كفاءة العمليات المالية

يُظهر القيم في الجدول (6) ان المتوسط الكلي لمتغير "كفاءة العمليات المالية "مستوى مرتفعًا من الكفاءة، حيث بلغ متوسطه الموزون(4.15) ، وبشدة إجابة مرتفعة بلغت .(82.90%) تشير هذه النتيجة إلى أن العاملين يرون أن العمليات المالية في المصرف تتسم بالكفاءة العالية، وهي محصلة إيجابية لاستراتيجيات التحول الرقمي. كما أن معامل الاختلاف المقبول (18.58%) والانحراف المعياري (0.77) يدلان على اتفاق غالبية العاملين حول المستوى الجيد للكفاءة.

اما على مستوى الابعاد الأبعاد حسب الترتيب (من الأعلى إلى الأدنى) كانت كما يلي :

1. دقة العمليات المالية (المرتبة الأولى)

احتل بُعد "دقة العمليات المالية "المرتبة الأولى كأكثر جوانب الكفاءة وضوحًا، بمتوسط موزون هو الأعلى بين الأبعاد (4.53)وشدة إجابة قاربت الامتياز .(90.63%) تشير هذه النتيجة إلى أن الأثر الأبرز لاستراتيجيات التحول الرقمي يتركز في تقليل الأخطاء البشرية، وتوثيق العمليات بشكل صحيح، وضمان موثوقية عالية للتقارير المالية. كما أن هذا البعد سجل أقل تشتت في الآراء، حيث بلغ معامل الاختلاف (13.53%) وانحراف معياري منخفض جدًا.(0.61)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. سرعة إنجاز العمليات (المرتبة الثانية)

جاء بُعد "سرعة إنجاز العمليات "في المرتبة الثانية، بمتوسط موزون (4.45) وشدة إجابة مرتفعة بلغت .(89.06%) يدل هذا على نجاح المصرف في تقليص الوقت اللازم لإتمام المعاملات بفضل الأنظمة الرقمية، مما انعكس إيجابًا على كفاءة الموظفين. يُعد هذا البعد هو الأقل تشتتًا على الإطلاق في آراء العاملين، حيث بلغ معامل الاختلاف (12.75%) وانحراف معياري(0.57) ، مما يؤكد إجماعهم على سرعة العمليات.

3. تكامل الأنظمة والاتمتة (المرتبة الثالثة)

حصل بُعد "تكامل الأنظمة والاتمتة "على المرتبة الثالثة، بمتوسط موزون (4.25) وشدة إجابة بلغت .(85.00%) يدل ذلك على أن الأنظمة الرقمية في المصرف متكاملة وتسمح بتبادل المعلومات بسهولة، مما يقلل الحاجة للتدخل اليدوي ويحسن التنسيق بين الإدارات. معامل الاختلاف المقبول لهذا البعد (16.33%) وانحرافه المعياري (0.69) يدلان على تقارب الآراء حول فعالية التكامل الرقمي.

4. خفض التكاليف التشغيلية (المرتبة الرابعة)

جاء بُعد "خفض التكاليف التشغيلية "في المرتبة الرابعة، بمتوسط موزون (4.08) وشدة إجابة بلغت .(81.67%) تعكس هذه النتيجة إقرار العاملين بأن الرقمنة ساهمت في تقليل النفقات التشغيلية، والحد من تكرار العمليات الورقية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد. على الرغم من أن المتوسط مرتفع، إلا أن معامل الاختلاف (18.98%) والانحراف المعياري (0.77) يشيران إلى تباين طفيف في تقدير مدى فعالية التوفير في التكاليف.

5. رضا العاملين عن العمليات (المرتبة الخامسة)

احتل بُعد "رضا العاملين عن العمليات "المرتبة الخامسة، بمتوسط موزون (3.90) وشدة إجابة بلغت .(77.92%) يشير هذا إلى أن الأنظمة الرقمية قد سهلت بالفعل مهام الموظفين وخففت العبء الوظيفي وزادت الإنتاجية، لكن مستوى الرضا عنه كان أدنى من باقي الأبعاد الأساسية في الكفاءة.

6. إدارة المخاطر المالية (المرتبة السادسة)

جاء بُعد "إدارة المخاطر المالية "في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط موزون هو الأدنى بين الأبعاد (3.66) وشدة إجابة بلغت .(73.13%)على الرغم من أن المستوى لا يزال مقبولًا، إلا أنه يشير إلى أن مجال مراقبة المعاملات للكشف عن المخاطر وتعزيز الأمان ضد الاحتيال هو الجانب الأقل فاعلية في كفاءة العمليات المالية مقارنة بالجوانب الأخرى. كما أن هذا البعد سجل أعلى تشتت في آراء العاملين، حيث بلغ معامل الاختلاف (28.63%) وانحراف معياري(1.05) ، مما يشير إلى وجود اختلاف كبير في تقييم مدى قدرة الأنظمة الرقمية على الاستجابة للمخاطر.

ومع ذلك، هناك حاجة لتعزيز بعض الجوانب مثل "إدارة المخاطر المالية" (المرتبة الأخيرة، بمتوسط 3.66) و"رضا العاملين عن العمليات" (المرتبة الخامسة)، وهو ما يُشير إلى وجود مجال للتحسينات المستقبلية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول رقم (6) ترتيب ابعاد متغير (كفاءة العمليات المالية)

ت	الابعاد	متوسط موزون	شدة الاجابة	انحراف معياري	معامل الاختلاف معياري	ترتيب البعد
1	سرعة انجاز العمليات	4.45	89.06%	0.57	12.75%	الثاني
2	دقة العمليات المالية	4.53	90.63%	0.61	13.53%	الأول
3	خفض التكاليف التشغيلية	4.08	81.67%	0.77	18.98%	الرابع
4	ادارة المخاطر المالية	3.66	73.13%	1.05	28.63%	السادس
5	تكامل الانظمة والاتمتة	4.25	85.00%	0.69	16.33%	الثالث
6	رضا العاملين عن العمليات	3.90	77.92%	0.93	23.78%	الخامس
متغير (كفاءة العمليات المالية)		4.15	82.90%	0.77	18.58%	

المصدر / بالاعتماد على مخرجات برنامج spss، تم اعداده من قبل الباحثين

3-4: اختبار فرضيات التأثير والارتباط

ثالثاً اختبار فرضيات الدراسة

لغرض دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة اعتمدت الباحثة على مصفوفة علاقة الارتباط من خلال تبني معامل الارتباط البسيط (بيرسون) لاختبار فرضيات الارتباط بين ابعاد المتغير المستقل (**استراتيجات التحول الرقمي**) وابعاد المتغيرات المعتمدة (**كفاءة العمليات المالية**). وقبل الدخول في اختبار الفرضيات فلا بد للإشارة أيضاً إلى حجم العينة (48) عامل ونوع الاختبار (tailed-2). اما تفسير قوة الارتباط بين المتغيرين، فاستند الباحث الى تصنيف (Lehmam ,2005: 123)، بعد تحديد اتجاه العلاقة الايجابي (الطردي)، والسلبي (العكسي)، فيكون تفسير الاول لأي زيادة الاهتمام بالمتغير المستقل سيؤدي بالضرورة الى زيادة التابع بنفس قيمة معامل الارتباط، اما الثاني فيكون الاهتمام بالأول سيؤدي الى ضعف الاهتمام بالثاني والعكس صحيح

سيجري اختبارها تباعا كما يلي :

1- **الفرضية الرئيسة الاولى (H1): (توقعت الفرضية عدم وجود ارتباط دال احصائياً بين استراتيجيات التحول الرقمي وبين كفاءة العمليات المالية)** ، تبين نتائج الجدول ادناه وجود ارتباط .بين استراتيجيات التحول الرقمي وبين كفاءة العمليات المالية ، اذا بلغ درجة الارتباط (**0.822**)، وهي طردية وذات دلالة احصائية اعتمادا على المستوى المعنوي المتحقق (0.000) ، وهي اقل من المستوى المعنوي للعلوم الاجتماعية (5%)، **بناءاً على هذه المعطيات**

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المتحصل عليها تقبل الفرضية ، وهذا يشير الى كلما زاد الاهتمام المصرف المدروس بممارسات التحول الرقمي سيؤدي إلى تعزيز كفاءة العمليات المالية . وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية: -

أ- الفرضية الفرعية الاولى (H1-1): (توقعت الفرضية عدم وجود ارتباط دال احصائياً استخدام التكنولوجيا الرقمية وبين كفاءة العمليات المالية) ، تبين نتائج الجدول ادناه وجود ارتباط .استخدام التكنولوجيا الرقمية وبين كفاءة العمليات المالية ، اذا بلغ درجة الارتباط (0.644)، وهي طردية وذات دلالة احصائية اعتمادا على المستوى المعنوي المتحقق (0.000) ، وهي اقل من المستوى المعنوي للعلوم الاجتماعية (5%)، بناءاً على هذه المعطيات المتحصل عليها تقبل الفرضية ، وهذا يشير الى كلما زاد الاهتمام المصرف المدروس باستخدام التكنولوجيا الرقمية سيؤدي إلى تعزيز كفاءة العمليات المالية .

ب- الفرضية الفرعية الثانية (H1-2): (توقعت الفرضية عدم وجود ارتباط دال احصائياً بين التغيرات في نماذج الاعمال وبين كفاءة العمليات المالية) ، تبين نتائج الجدول ادناه وجود ارتباط .بين التغيرات في نماذج الاعمال وبين كفاءة العمليات المالية ، اذا بلغ درجة الارتباط (0.735)، وهي طردية وذات دلالة احصائية اعتمادا على المستوى المعنوي المتحقق (0.000) ، وهي اقل من المستوى المعنوي للعلوم الاجتماعية (5%)، بناءاً على هذه المعطيات المتحصل عليها تقبل الفرضية ، وهذا يشير الى كلما زاد الاهتمام المصرف المدروس بالتغيرات في نماذج الاعمال سيؤدي إلى تعزيز كفاءة العمليات المالية .

ت- الفرضية الفرعية الثالثة (H1-3): (توقعت الفرضية عدم وجود ارتباط دال احصائياً بين التغيرات في العمليات وبين كفاءة العمليات المالية) ، تبين نتائج الجدول ادناه وجود ارتباط .بين التغيرات في العمليات وبين كفاءة العمليات المالية ، اذا بلغ درجة الارتباط (0.703)، وهي طردية وذات دلالة احصائية اعتمادا على المستوى المعنوي المتحقق (0.000) ، وهي اقل من المستوى المعنوي للعلوم الاجتماعية (5%)، بناءاً على هذه المعطيات المتحصل عليها تقبل الفرضية ، وهذا يشير الى كلما زاد الاهتمام المصرف المدروس بالتغيرات في العمليات سيؤدي إلى تعزيز كفاءة العمليات المالية .

جدول (7) علاقة ارتباط بين التحول الرقمي وبين كفاءة العمليات المالية

		كفاءة العمليات المالية
استراتيجيات التحول الرقمي	Pearson Correlation	**220.8
	Sig. (2-tailed)	0.000
استخدام التكنولوجيا الرقمية	Pearson Correlation	0.644**
	Sig. (2-tailed)	0.000
التغيرات في نماذج الاعمال	Pearson Correlation	0.735**
	Sig. (2-tailed)	0.000
التغيرات في العمليات	Pearson Correlation	0.703**
	Sig. (2-tailed)	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مخرجات SPSS V.26.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3-5: فرضيات التأثير

من اجل التعرف على علاقات التأثير بين المتغيرات ، تم اللجوء الى نمذجة المعادلة الهيكلية والذي يبين فيه اعتماد متغير واحد يسمى المتغير التابع على متغير واحد أو أكثر تسمى بالمتغيرات المستقلة وبناء نموذج رياضي يصف علاقة التاثير بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على وفق البرنامج الاحصائي (AMOS.V.26), ويعتمد رفض وقبول هذه العلاقة على قيم القيمة الحرجة (C.R) فكلما كانت (C.R) اعلى من (±1.96) كلما يشير ذلك الى إن معامل التأثير المعياري هو دال احصائياً (Byrne, 2010:68) ، وكما يظهر من النتائج في عمود الاحتمالية (P-value) ، اذ انه كلما كانت قيم (C.R > 1.96±) كلما كانت قيم (P-value) اقل من مستوى الدلالة (5%) (Hair et al., 2010). وكما يأتي

1. الفرضية الرئيسة الثانية (H2): "تنص الفرضية الرئيسة" السادسة على: ("عدم وجود تأثير دال احصائياً" لاستراتيجيات التحول الرقمي في كفاءة العمليات المالية).

ولغرض قياس قوة الارتباط ومدى انتماء الفقرة للبُعد الذي وضعت من اجله ويسمى هذا الاسلوب احيانا بنمذجة المعادلة الهيكلية.

وعليه يعد اسلوب نمذجة المعادلة الهيكلية مرتكزا اساسيا للتحليل العاملي التوكيدي الذي يتعامل مع مجموعة كبيرة من المتغيرات ومحاولة تقليصها الى مجموعة اقل من خلال تحديد مدى انتماء الفقرة للبُعد الذي وضعت من اجل قياسه. ولغرض تفسير التحليل العاملي التوكيدي لمتغيرات الدراسة يتعين على هذه المتغيرات الخضوع لمعايير جودة المطابقة، ويوضح الجدول ادناه مؤشرات جودة المطابقة بحسب معادلة النمذجة الهيكلية.

جدول (8) مؤشرات جودة المطابقة حسب معادلة النمذجة الهيكلية

المؤشر	القاعدة
النسبة بين قيمة (x2) ودرجات الحرية(CIMN/df)	أقل من (0.05) جيد، أقل من (0.02) مطابق، أكبر من (0.05) مرفوض
مؤشر جودة الملاءمة(GFI)	نطاق القيمة بين (0) - (1)، قاعدة القبول أكبر من (0.90) أكبر من (0.95) مطابق
مؤشر الملاءمة المقارنة(CFI)	
مؤشر تاكر لويس(TLI)	
خطأ الجذر التربيعي المتوسط للتقريب (RMSEA)	أقل من (0.05) مطابق، القيم بين (0.05 -0.08) جيد، القيم بين (0.10 -0.08) متوسط، القيم أكبر من (0.10) مرفوض
معدل تشبع الفقرة	أكبر من 0.40

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على Hair et al. (2010)

أظهرت الدراسة من خلال نموذج هيكلي تم التحقق من موثوقيته ومعقوليته،بالاعتماد على معايير جودة الملاءمة التي تجاوزت المؤشرات المطلوبة بالاعتماد على **(Hair et al. 2010)** ، المذكورة في جدول رقم (8).

ويتضح من قيمة مؤشر جودة التوافق (GFI) بقيمة **(1.00)** ، و قيمة مربع كاي إلى نسبة الحرية التي سجلت **(3.370)** ، وبلغ جذر متوسط مربع خطأ التقريب (RMSEA) على أنه **(0.070)**، بالإضافة إلى ذلك، تجاوزت تشعبات الأوزان

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الانحدارية العاملية (0.40) ، مما يدل على مستوى مرتفع من المطابقة وجود علاقة إيجابية قوية وذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات التحول الرقمي وكفاءة العمليات المالية؛ حيث أكد النموذج الهيكلي قوة هذه العلاقة، وأظهرت النتائج بوضوح أن زيادة اهتمام الشركة بتطبيق استراتيجيات التحول الرقمي يؤدي الى ارتفاع ملحوظ في كفاءة العمليات المالية المقدمة للعملاء، وتحديدًا، أظهرت الدراسة أن زيادة التحول الرقمي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة كبيرة في كفاءة العمليات المالية بمقدار (0.711)، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عالية، حيث أن المستوى المعنوي (0.000) أقل من 5%، وبقيمة حرجة (9.542) وخطأ معياري (0.086)، وبناءً على هذه المعطيات، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يؤكد بشكل قاطع أن زيادة الاهتمام بالتحول الرقمي في الشركة يؤدي الى ارتفاع كفاءة العمليات المالية .

.

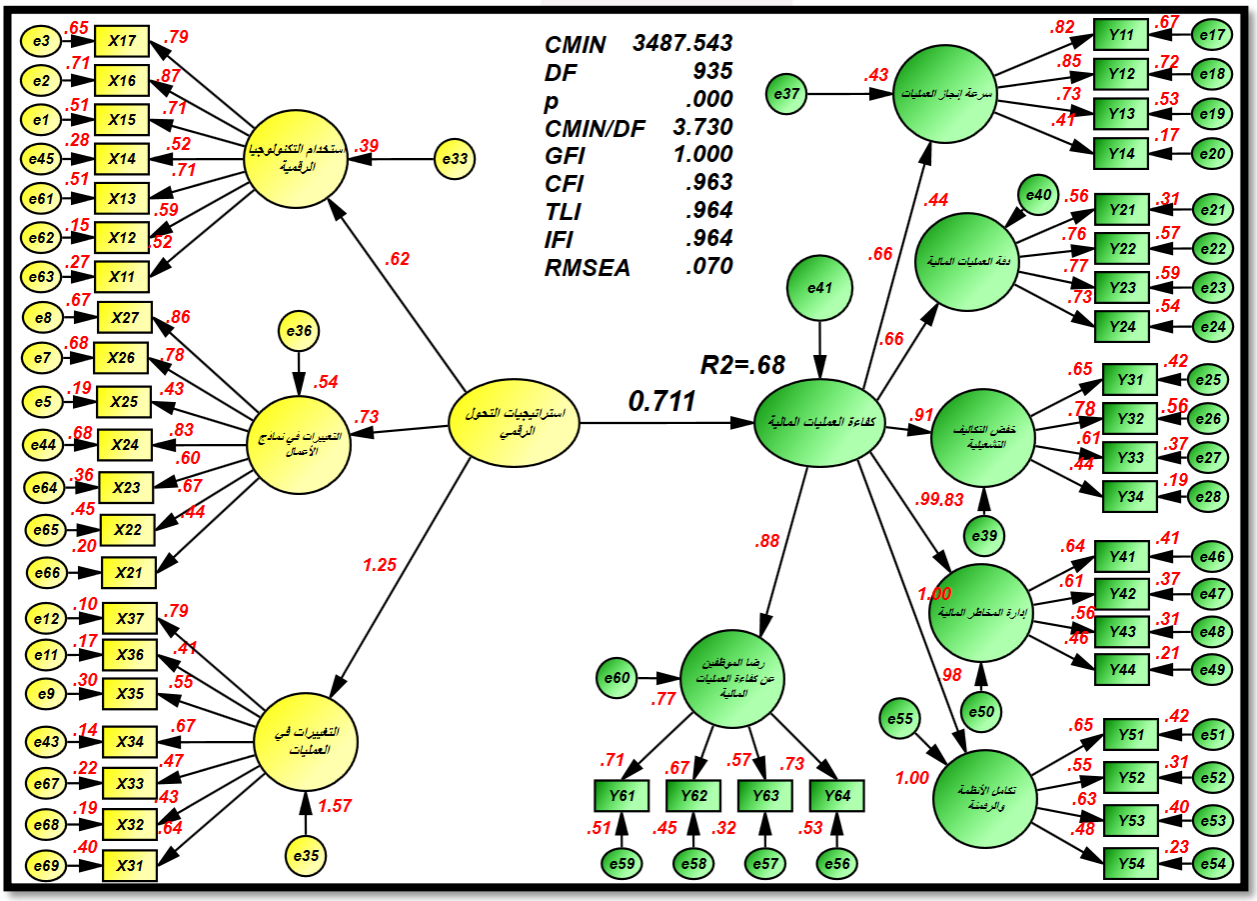

الشكل (2) الانموذج الهيكلي لاستراتيجيات التحول الرقمي في كفاءة العمليات المالية

"**المصدر:** اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحزمة الاحصائية "AMOS.V.26".

تشير النتائج إلى أن التحول الرقمي تساهم بشكل ملحوظ في تعزيز من كفاءة العمليات المالية، ولكنها تفسر فقط (67.5%) من هذا التحسن، مما يعني وجود عوامل أخرى غير مدروسة تؤثر بنسبة (32.5%) على كفاءة العمليات المالية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (9) النتائج النهائية للتأثير المباشر بين استراتيجيات التحول الرقمي وكفاءة العمليات المالية

المسار			التقدير المعياري	الخطأ المعياري	القيمة الحرجة	قيمة R^2	Sig.
التحول الرقمي	<--	كفاءة العمليات المالية	0.711	0.086	9.542	67.5%	0.000

"**المصدر:** اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحزمة الاحصائية "AMOS.V.26".

"وتنبثق من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الاتية":

أ. الفرضية الفرعية الأولى (H2-1): تنص الفرضية الفرعية الاولى على: (" عدم وجود تأثير دال إحصائياً" لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في كفاءة العمليات المالية بأبعاده (سرعة إنجاز العمليات, دقة العمليات المالية, خفض التكاليف التشغيلية, إدارة المخاطر المالية, تكامل الأنظمة والرقمنة, رضا الموظفين عن كفاءة العمليات المالية).

يلاحظ من الجدول في ادناه، هنالك تأثير معنوي لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في كفاءة العمليات المالية بأبعاده (سرعة إنجاز العمليات, دقة العمليات المالية, خفض التكاليف التشغيلية, إدارة المخاطر المالية, تكامل الأنظمة والرقمنة, رضا الموظفين عن كفاءة العمليات المالية)." انه كلما اهتم المصرف المدروس قيد الدراسة باستخدام التكنولوجيا الرقمية كلما ارتفعت كفاءة العمليات المالية، بمعنى ادق فان زيادة استخدام التكنولوجيا الرقمية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى احداث ارتفاع في كفاءة العمليات المالية مقداره تقدير معياري واحد يبلغ (**0.543**)، فضلا عن دلالتها الإحصائية، بناءاً على المستوى المعنوي المتحقق والبالغ (0.000)، وهي اقل من المستوى المعنوي للعلوم الاجتماعية (5%)، وبقيمة حرجة (**6.543**) وخطأ معياري (**0.103**)، **وبناءاً على تقدم ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، وهذا يدل على ان زيادة الاهتمام المصرف المدروس قيد الدراسة باستخدام التكنولوجيا الرقمية يقود الى ارتفاع في كفاءة العمليات المالية.**

ب. الفرضية الفرعية الثانية (H2-2): تنص الفرضية الفرعية الثانية على: (" عدم وجود تأثير دال إحصائياً" للتغيرات في نماذج الاعمال في كفاءة العمليات المالية بأبعاده (سرعة إنجاز العمليات, دقة العمليات المالية, خفض التكاليف التشغيلية, إدارة المخاطر المالية, تكامل الأنظمة والرقمنة, رضا الموظفين عن كفاءة العمليات المالية).

يلاحظ من الجدول في ادناه، هنالك تأثير معنوي للتغيرات في نماذج الاعمال في كفاءة العمليات المالية بأبعاده (سرعة إنجاز العمليات, دقة العمليات المالية, خفض التكاليف التشغيلية, إدارة المخاطر المالية, تكامل الأنظمة والرقمنة, رضا الموظفين عن كفاءة العمليات المالية). أي انه كلما اهتم المصرف المدروس بالتغيرات في نماذج الاعمال كلما ارتفعت كفاءة العمليات المالية، بمعنى ادق فان زيادة التغيرات في نماذج الاعمال بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى احداث ارتفاع في كفاءة العمليات المالية مقداره تقدير معياري واحد يبلغ (**0.215**) وبقيمة حرجة (**7.432**)، فضلا عن دلالتها الإحصائية، بناءاً على المستوى المعنوي المتحقق والبالغ (0.000)، وهي اقل من المستوى المعنوي للعلوم الاجتماعية (5%)، وخطأ معياري (**0.121**)، **وبناءاً على تقدم ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، وهذا يدل على ان زيادة الاهتمام المصرف المدروس قيد الدراسة بالتغيرات في نماذج الاعمال يقود الى ارتفاع في كفاءة العمليات المالية.**

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ج. الفرضية الفرعية الثالثة (H2-3): تنص الفرضية الفرعية الثانية على: (" عدم وجود تأثير دال إحصائياً" للتغيرات في العمليات في كفاءة العمليات المالية بأبعاده (سرعة إنجاز العمليات, دقة العمليات المالية, خفض التكاليف التشغيلية, إدارة المخاطر المالية, تكامل الأنظمة والرقمنة, رضا الموظفين عن كفاءة العمليات المالية).

يلاحظ من الجدول في ادناه، هنالك تأثير معنوي للتغيرات في العمليات في كفاءة العمليات المالية بأبعاده (سرعة إنجاز العمليات, دقة العمليات المالية, خفض التكاليف التشغيلية, إدارة المخاطر المالية, تكامل الأنظمة والرقمنة, رضا الموظفين عن كفاءة العمليات المالية). أي انه كلما اهتم المصرف المدروس بالتغيرات في العمليات كلما ارتفعت كفاءة العمليات المالية، بمعنى ادق فان زيادة التغيرات في العمليات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى احداث ارتفاع في كفاءة العمليات المالية مقداره تقدير معياري واحد يبلغ (**0.321**) وبقيمة حرجة (**8.543**)، فضلا عن دلالتها الإحصائية، بناءاً على المستوى المعنوي المتحقق والبالغ (0.000)، وهي اقل من المستوى المعنوي للعلوم الاجتماعية (5%)، وخطأ معياري (**0.099**)، **وبناءاً على تقدم ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، وهذا يدل على ان زيادة الاهتمام المصرف المدروس قيد الدراسة بالتغيرات في العمليات يقود الى ارتفاع في كفاءة العمليات المالية.**

الجدول (10) النتائج النهائية للتأثير المباشر بين استراتيجيات التحول الرقمي في كفاءة العمليات المالية بأبعاده (سرعة إنجاز العمليات, دقة العمليات المالية, خفض التكاليف التشغيلية, إدارة المخاطر المالية, تكامل الأنظمة والرقمنة, رضا الموظفين عن كفاءة العمليات المالية)

المسار			التقدير المعياري	الخطأ المعياري	القيمة الحرجة	قيمة R^2	Sig..
استخدام التكنولوجيا الرقمية	<---	كفاءة العمليات المالية	0.543	0.103	6.543	52.2%	0.000
التغيرات في نماذج الاعمال	<---	كفاءة العمليات المالية	0.215	0.121	7.432		0.000
التغيرات في العمليات	<---	كفاءة العمليات المالية	0.321	0.099	8.543		0.000

"**المصدر:** اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحزمة الاحصائية "AMOS.V.26".

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

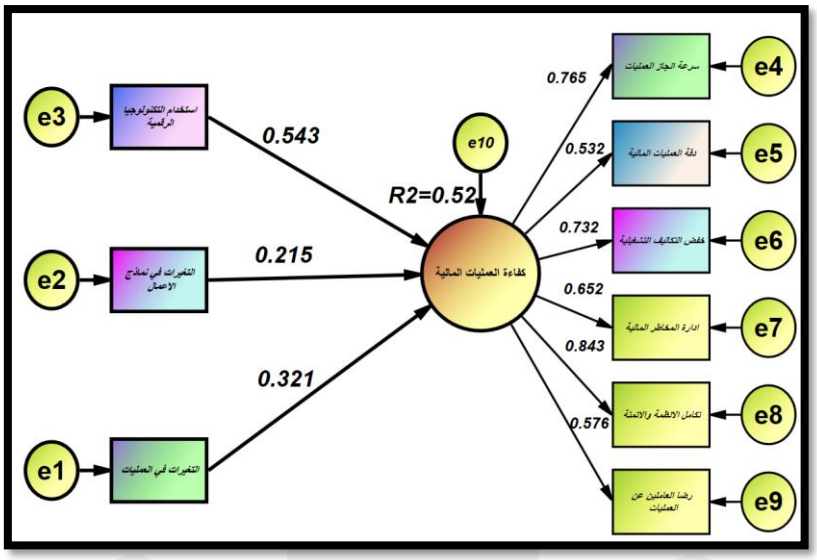

الشكل (3) النتائج النهائية للتأثير ابين ابعاد التحول الرقمي في كفاءة العمليات المالية بأبعاده (سرعة إنجاز العمليات, دقة العمليات المالية, خفض التكاليف التشغيلية, إدارة المخاطر المالية, تكامل الأنظمة والرقمنة, رضا الموظفين عن كفاءة العمليات المالية) .

"**المصدر:** اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحزمة الاحصائية "AMOS.V.26".

تشير النتائج إلى أن ابعاد التحول الرقمي تساهم بشكل ملحوظ في تعزيز من كفاءة العمليات المالية، ولكنها تفسر فقط (52.2%) من هذا التحسن، مما يعني وجود عوامل أخرى غير مدروسة تؤثر بنسبة (47.8%) على كفاءة العمليات المالية.

4- الاستنتاجات والتوصيات

4-1: الاستنتاجات

أ- تظهر النتائج إن المصرف قد حقق مستوى مرتفعًا في تبني استراتيجيات التحول الرقمي، حيث أقر العاملون بفاعلية هذه الاستراتيجيات في تحقيق التغييرات المطلوبة، خاصة في مجال تبسيط العمليات الداخلية. ومع ذلك، تُشير النتائج إلى وجود تباين في مدى فاعلية تطبيق جميع الأبعاد، مما يؤكد أن جهود التحول مستمرة وتتطلب تعزيزًا إضافيًا للوصول إلى أعلى مستويات الكفاءة والتوظيف التكنولوجي.

ب- توضح النتائج أن كفاءة العمليات المالية في المصرف قد وصلت إلى مستوى عالٍ ومُرضٍ نتيجة لاستراتيجيات التحول الرقمي، حيث أجمع العاملون على التحسن الكبير في دقة العمليات وسرعة الإنجاز. ومع ذلك، تُظهر البيانات أن هذه الكفاءة لم تكتمل بعد، حيث يظل مجالا "إدارة المخاطر المالية" و"رضا العاملين عن العمليات" في المراتب الأخيرة، مما يُشير إلى أن المصرف بحاجة إلى تركيز الجهود التنموية والتحسين المستقبلي على هذه الجوانب لتعزيز قدرته على الاستجابة للمخاطر واستدامة الأداء.

ت- تؤكد النتائج أن هناك علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات التحول الرقمي ومتغير كفاءة العمليات المالية على المستوى الكلي والفرعي. هذا يعني أن كل زيادة في تبني المصرف لممارسات التحول الرقمي، سواء من حيث استخدام التكنولوجيا أو التغيير في نماذج الأعمال والعمليات، تقابلها زيادة مباشرة وملموسة في مستويات كفاءة عملياته المالية. بالتالي، يُعد التحول الرقمي مُحركًا جوهريًا لتعزيز الأداء المالي والتشغيلي في المصرف المدروس.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ث- أكدت النتائج الإحصائية وجود تأثير معنوي ومباشر لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في تعزيز كفاءة العمليات المالية، مما يشير إلى أن زيادة اعتماد المصرف على الأنظمة الرقمية الحديثة، والبنية التحتية المتطورة، وتوظيف التقنيات المبتكرة مثل الذكاء الاصطناعي، يقود حتمًا إلى رفع كفاءة العمليات المالية بجميع جوانبها. هذا التأثير القوي يُبرز أهمية الاستثمار المستمر في الأدوات الرقمية كعامل رئيسي لضمان جودة الأداء المالي.

ج- أثبت التحليل أن التغيرات في نماذج الأعمال لها تأثير معنوي وإيجابي في كفاءة العمليات المالية، مما يدل على أن جهود المصرف في إعادة تصميم نموذج عمله وتبني استراتيجيات رقمية لخلق قيمة مضافة لعملائه تحقق نتائج فعالة. هذا يعني أن التركيز على تطوير خدمات مصرفية جديدة قائمة على التكنولوجيا وفتح مصادر إيرادات مبتكرة يساهم بشكل فعال في تعزيز كفاءة العمليات المالية ودعم قدرة المصرف التنافسية.

ح- كشفت النتائج عن وجود تأثير معنوي وواضح للتغيرات في العمليات على كفاءة العمليات المالية. وهذا يُؤكد أن استراتيجيات التحول الرقمي التي تركز على تبسيط الإجراءات المصرفية الداخلية، وأتمتة المهام، وتكامل الأنظمة الرقمية بين الإدارات، هي من العوامل المباشرة التي تُحسن الكفاءة. هذا التأثير الملحوظ يعكس نجاح المصرف في تقليص الوقت اللازم للإنجاز وتقليل الأخطاء البشرية، مما يُعلي من مستوى الأداء التشغيلي والمالي.

4-2: التوصيات

- يُوصى المصرف بضرورة تعزيز البنية التحتية التقنية بشكل مستمر، من خلال الاستثمار في حلول الرقمنة السحابية المتقدمة لزيادة مرونة إدارة البيانات والمعاملات. كما يجب توسيع نطاق توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات ليشمل ليس فقط دعم القرار الإداري، بل أيضًا في تخصيص الخدمات المصرفية وفهم السلوك الائتماني للعملاء بشكل أعمق. أخيرًا، يجب تكثيف الجهود لتحديث المنصات الرقمية وتطوير تطبيقات متقدمة تضمن تجربة مستخدم سلسة وتفاعلية.
- على المصرف تبني استراتيجية مستدامة لتطوير نماذج أعمال رقمية جديدة تركز على الابتكار المشترك مع العملاء والشركاء التكنولوجيين، بدلًا من الاكتفاء بتعديل النماذج الحالية. يُنصح بإنشاء وحدات ابتكار رقمي متخصصة تكون مهمتها الرئيسية هي استكشاف قنوات إيرادات جديدة قائمة على الخدمات التكنولوجية المبتكرة. كما يجب دمج التفكير الرقمي في جميع مراحل دورة حياة المنتج المصرفي لضمان خلق قيمة مضافة وتنافسية مستدامة.
- لتعزيز الكفاءة، يُوصى المصرف بالأتمتة الشاملة للعمليات التشغيلية الروتينية باستخدام تقنية أتمتة العمليات الروبوتية (RPA)، بهدف تقليل التدخل البشري والحد من الأخطاء بشكل جذري. يجب أيضًا تعزيز تكامل الأنظمة الرقمية الحالية لضمان تدفق سلس للمعلومات بين الفروع والإدارات، مما يحسن من مستوى التنسيق والمراقبة التشغيلية. وأخيرًا، يجب وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) تركز على قياس زمن دورة إنجاز المعاملات لضمان استمرارية تبسيط الإجراءات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر

1- Akadiri O. P. (2011), Development of Multi-Criteria Approach for the Selection of: Wolver Hampton, U. K.

2- Agyapong, D., & Aboagye, A. Q. Q. (2023). Macroeconomic factors and financial efficiency of firms in emerging markets. Journal of Economic Studies, 50(1), 85–101. https://doi.org/10.1108/JES-06-2021-0309

3- Akter, S., Bandara, R., Hossain, M. N., Wamba, S. F., Foropon, C., & Papadopoulos, T. (2019). Analytics-based decision-making for service systems: A qualitative study and agenda for future research. International Journal of Information Management, 48, 176–187. https://doi.org/10.1016/j.ijinfomgt.2019.02.001

4- Al-Ahdal, W. M., Alsamhi, M. H., Tabash, M. I., & Farhan, N. H. (2020). The impact of corporate governance on financial performance of Indian and GCC listed firms: An empirical investigation. Research in International Business and Finance, 51, 101083. https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2019.101083

5- Al-Faryan, M. A. S. (2021). The impact of financial management practices on organizational performance. Journal of Accounting and Organizational Change, 17(1), 110–125. https://doi.org/10.1108/JAOC-07-2019-0074

6- Al-Matari, E. M., & Al-Swidi, A. K. (2020). The effect of financial efficiency on corporate governance and firm performance. Cogent Business & Management, 7(1), 1743629. https://doi.org/10.1080/23311975.2020.1743629

7- Al-Omari, K., & Okasheh, H. (2019). The influence of work environment on job performance: A case study of banking sector in Jordan. International Journal of Human Resource Studies, 9(1), 90–103. https://doi.org/10.5296/ijhrs.v9i1.14167

8- Alzoubi, H. M. (2021). The impact of digital transformation on cost reduction in the banking sector. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 15(3), 25–40.

9- Baiyere, A., Salmela, H., & Tapanainen, T. (2020). Digital transformation and the new logics of business process management. European Journal of Information Systems, 29(3), 238–259. https://doi.org/10.1080/0960085X.2020.1718007

10- Banna, H., Alam, M. R., & Rana, M. (2023). Digital transformation and risk management in the banking sector. Journal of Banking Regulation, 24(1), 60–75. https://doi.org/10.1057/s41261-022-00195-3

11- Bharadwaj, A., El Sawy, O. A., Pavlou, P. A., & Venkatraman, N. (2013). Digital business strategy: Toward a next generation of insights. MIS Quarterly, 37(2), 471–482.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

12- Bican, P. M., & Brem, A. (2020). Digital business model, digital transformation, digital entrepreneurship: Is there a sustainable "digital"? Sustainability, 12(13), 5239. https://doi.org/10.3390/su12135239

13- Correani, A., De Massis, A., Frattini, F., Petruzzelli, A. M., & Natalicchio, A. (2020). Implementing a digital strategy: Learning from the experience of three digital transformation projects. California Management Review, 62(4), 37–56. https://doi.org/10.1177/0008125620934864

14- Costa, C., & Bisognin, R. (2023). Financial efficiency and corporate sustainability: Evidence from international firms. Journal of Cleaner Production, 392, 136295. https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2023.136295

15- Digital transformation in financial management: Efficiency gains through automation and data analytics. Technological Forecasting and Social Change, 190, 122346. https://doi.org/10.1016/j.techfore.2023.122346

16- Dinh, T. H. T., Salim, R., & Pham, N. (2021). Financial risk management and bank performance in the digital era. Pacific-Basin Finance Journal, 67, 101518. https://doi.org/10.1016/j.pacfin.2021.101518

17- F. A. (2020). The impact of digital transformation on financial performance of commercial banks. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 13(4), 802–821.

18- Fakhfakh, M. (2021). Human capital efficiency and firm performance: Evidence from the MENA region. Journal of Intellectual Capital, 22(1), 1–17. https://doi.org/10.1108/JIC-01-2020-0012

19- Gauthier, C., & Hao, Y. (2022). Digital platforms and business model innovation in banking. Journal of Business Research, 144, 238–250. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2022.01.045

20- Ghosh, S., Das, A., & Deshpande, A. (2023). Digital banking technologies and operational efficiency: Evidence from emerging economies. Journal of Financial Services Research, 63(2), 209–229. https://doi.org/10.1007/s10693-022-00395-1

21- Gomber, P., Koch, J.-A., & Siering, M. (2022). Digital finance and fintech: Current research and future research directions. Journal of Business Economics, 92(5), 645–684. https://doi.org/10.1007/s11573-022-01091-9

22- Hair, Jr. J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). "Multivariate Data Analysis: A Global Perspective". London: Pearson.

23- Hanelt, A., Bohnsack, R., Marz, D., & Antunes, P. (2021). A systematic review of the literature on digital transformation: Insights and implications for strategy and operations. Journal of Management Studies, 58(5), 1159–1197. https://doi.org/10.1111/joms.12639

24- Hossain, M. A., Dwivedi, Y. K., & Rana, N. P. (2021). Employee adoption of fintech services: Examining role of trust and satisfaction. Information Systems Frontiers, 23(1), 9–25. https://doi.org/10.1007/s10796-020-10059-5

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

25- Jääskeläinen, A., & Heikkilä, A. (2021). Digital transformation of financial management: Implications for performance measurement and management. Public Money & Management, 41(6), 401–410. https://doi.org/10.1080/09540962.2020.1848459

26- Jonathan, T., & Kuika Watat, J. (2020). Digital transformation in business organizations: A systematic literature review. International Journal of Business Management and Technology, 4(2), 17–28.

27- Jonkutė, G., & Stončiuvienė, N. (2021). Financial efficiency as a factor of organizational decision-making. Engineering Economics, 32(1), 91–101. https://doi.org/10.5755/j01.ee.32.1.25657

28- Kohli, R., & Melville, N. P. (2019). Digital innovation: A review and synthesis. Information Systems Journal, 29(1), 200–223. https://doi.org/10.1111/isj.12193

29- Kou, G., Peng, Y., & Wang, G. (2020). Evaluation of financial performance using data envelopment analysis and machine learning. European Journal of Operational Research, 281(2), 364–373. https://doi.org/10.1016/j.ejor.2019.04.036

30- Li, H., Xu, J., & Zou, Y. (2021). Corporate governance and financial efficiency: Evidence from Chinese firms. China Journal of Accounting Research, 14(2), 775–793. https://doi.org/10.1016/j.cjar.2021.01.003

31- Loonam, J., Eaves, S., Kumar, V., & Parry, G. (2018). Towards digital transformation: Lessons learned from traditional organizations. Strategic Change, 27(5), 769–778. https://doi.org/10.1002/jsc.2275

32- Maroufkhani, P., Wagner, R., Wan Ismail, W. K., Baroto, M. B., & Nourani, M. (2022). Digital transformation and business model innovation: A systematic review. Information Systems Frontiers, 24(4), 1203–1227. https://doi.org/10.1007/s10796-021-10186-x

33- Matt, C., Hess, T., & Benlian, A. (2015). Digital transformation strategies. Business & Information Systems Engineering, 57(5), 339–343. https://doi.org/10.1007/s12599-015-0401-5

34- Mhlanga, D. (2020). Industry 4.0 in finance: The impact of artificial intelligence on digital financial inclusion. International Journal of Financial Studies, 8(3), 45. https://doi.org/10.3390/ijfs8030045

35- Moro Visconti, R., & Larocca, A. (2021). Digitalization in banking and financial services: Value creation, risks and governance. Journal of Risk and Financial Management, 14(12), 589. https://doi.org/10.3390/jrfm14120589

36- Moussa, N. B., & El Arbi, R. (2022). Digital transformation and employee engagement: Evidence from the banking sector. Journal of Enterprise Information Management, 35(2), 314–331. https://doi.org/10.1108/JEIM-01-2021-0013

37- Müller, O., Fay, M., & vom Brocke, J. (2018). The effect of big data and analytics on firm performance: An econometric analysis considering industry characteristics. Journal of

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Management Information Systems, 35(2), 488–509. https://doi.org/10.1080/07421222.2018.1451955

38- Nguyen, H., & Simkin, L. (2019). The dark side of digital personalization: Financial efficiency vs. customer fairness. Journal of Business Research, 98, 209–219. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2019.01.061

39- Nguyen, T., Le, H., & Tran, Q. (2024). Financial efficiency and sustainability: Evidence from emerging markets. Journal of Sustainable Finance & Investment, 14(3), 210–225. https://doi.org/10.1080/20430795.2022.2156789

40- Ozili, P. K. (2022). Digital finance, financial inclusion and development in Africa. Review of Economics and Political Science, 7(1), 1–15. https://doi.org/10.1108/REPS-02-2020-0022

41- Pizzi, S., Caputo, A., Corvino, A., & Venturelli, A. (2021). Management research and the UN sustainable development goals (SDGs): A bibliometric investigation and systematic review. Journal of Cleaner Production, 313, 127661. https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2021.127661

42- Raimo, N., De Marco, M., Ferraris, A., & Zito, M. (2023). Digital transformation and business model innovation in the banking sector. Technological Forecasting and Social Change, 189, 122336. https://doi.org/10.1016/j.techfore.2022.122336

43- Sánchez-García, I., Vargas-Sánchez, A., & do Adro, F. (2020). Financial reporting quality and digitalization in the banking industry. Journal of Accounting in Emerging Economies, 10(1), 1–16. https://doi.org/10.1108/JAEE-03-2019-0058

44- Sebastian, I. M., Ross, J. W., Beath, C., Mocker, M., Moloney, K. G., & Fonstad, N. O. (2017). How big old companies navigate digital transformation. MIS Quarterly Executive, 16(3), 197–213.

45- Sharma, R., Singh, G., & Bansal, R. (2022). Role of digital technologies in enhancing customer experience in the banking sector. International Journal of Bank Marketing, 40(1), 95–113. https://doi.org/10.1108/IJBM-04-2021-0178

46- Singh, S., & Kaur, P. (2019). Financial efficiency and firm performance: Evidence from Indian manufacturing firms. International Journal of Productivity and Performance Management, 68(2), 307–324. https://doi.org/10.1108/IJPPM-07-2017-0162

47- Situm, M., Schuh, R., & Maier, F. (2023). Digital transformation in financial management: Efficiency gains through automation and data analytics. Technological Forecasting and Social Change, 190, 122346. https://doi.org/10.1016/j.techfore.2023.122346

48- Sofyani, H., & Akbar, R. (2022). Financial efficiency, digital transformation, and sustainable performance in organizations. Sustainability Accounting, Management and Policy Journal, 13(1), 128–147. https://doi.org/10.1108/SAMPJ-04-2021-0159

49- Stulz, R. M. (2019). FinTech, BigTech, and the future of banks. Journal of Applied Corporate Finance, 31(4), 77–89. https://doi.org/10.1111/jacf.12378

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

50- Susanti, D., Hendrawan, A., & Rachmawati, R. (2023). The effect of digital transformation on banking efficiency: Evidence from Indonesia. Journal of Asian Finance, Economics and Business, 10(3), 45–53. https://doi.org/10.13106/jafeb.2023.vol10.no3.0045

51- Susskind, R., & Susskind, D. (2020). The future of the professions: How technology will transform the work of human experts. Oxford University Press.

52- Tao, L., Zhang, X., & Qi, J. (2022). Robotic process automation and financial service efficiency: Evidence from banking sector. Information Systems Frontiers, 24(1), 213–228. https://doi.org/10.1007/s10796-021-10130-8

53- Venkatraman, N. (1994). IT-enabled business transformation: From automation to business scope redefinition. Sloan Management Review, 35(2), 73–87.

54- Verhoef, P. C., Broekhuizen, T., Bart, Y., Bhattacharya, A., Dong, J. Q., Fabian, N., & Haenlein, M. (2021). Digital transformation: A multidisciplinary reflection and research agenda. Journal of Business Research, 122, 889–901. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2019.09.022

55- Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. The Journal of Strategic Information Systems, 28(2), 118–144. https://doi.org/10.1016/j.jsis.2019.01.003

56- Warner, K. S. R., & Wäger, M. (2019). Building dynamic capabilities for digital transformation: An ongoing process of strategic renewal. Long Range Planning, 52(3), 326–349. https://doi.org/10.1016/j.lrp.2018.12.001

57- Westerman, G., Bonnet, D., & McAfee, A. (2014). Leading digital: Turning technology into business transformation. Harvard Business Press

58- Zhang, Y., & Tansuhaj, P. (2020). Organizational speed and financial performance in the digital age. Journal of Business Research, 116, 440–449. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2020.05.047

59- Zhang, Y., Yang, L., & Bi, X. (2022). The role of big data analytics in financial risk management of banks. Technological Forecasting and Social Change, 178, 121577. https://doi.org/10.1016/j.techfore.2022.121577

60- Zimmermann, A., Raisch, S., & Birkinshaw, J. (2022). How digital transformation shapes corporate agility: A multilevel framework. Academy of Management Review, 47(4), 1235–1259. https://doi.org/10.5465/amr.2019.0029

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ملحق رقم (1)

يوضح تفريغ اجابات العينة وفقا للبعدين المستقل والمعتمد

اولا/ ابعاد المتغير المستقل (استراتيجيات التحول الرقمي)

ت	الفقرات أ. استخدام التكنولوجيا الرقمية	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
1	يعتمد المصرف على أنظمة مصرفية رقمية حديثة في إنجاز معاملاته اليومية.	32	16	0	0	0
2	يتم توظيف تقنيات تحليل البيانات لفهم احتياجات العملاء وتحسين الخدمات المصرفية.	13	7	0	22	6
3	يستخدم المصرف تطبيقات الذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرارات الإدارية والمالية.	19	8	15	6	0
4	يعتمد المصرف بشكل متزايد على الرقمنة السحابية في إدارة بياناته ومعاملاته.	18	22	18	0	0
5	يوفر المصرف منصات رقمية (تطبيقات، مواقع إلكترونية) تسهّل التفاعل مع العملاء.	37	11	0	0	0
6	يتم تحديث البنية التحتية التكنولوجية في المصرف بشكل مستمر لمواكبة التطورات.	21	16	10	1	0
7	تدعم الإدارة العليا في المصرف الاستثمار في أحدث التقنيات الرقمية.	12	29	7	0	0
ت	الفقرات ب. التغيرات في نماذج الاعمال	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
8	أعاد المصرف تصميم نموذج أعماله بما يتناسب مع متطلبات التحول الرقمي.	26	22	0	0	0
9	يطور المصرف باستمرار خدمات مصرفية جديدة قائمة على التكنولوجيا الرقمية.	17	19	12	0	0

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

10	يتبنى المصرف استراتيجيات رقمية لخلق قيمة مضافة لعملائه.	13	19	16	0	0
11	يعتمد المصرف قنوات رقمية مبتكرة (مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو الهاتف) للوصول إلى العملاء.	21	23	4	0	0
12	أتاح التحول الرقمي للمصرف مصادر جديدة للإيرادات والخدمات.	16	18	14	0	0
13	يتم دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مراحل تصميم وتقديم المنتجات المصرفية.	31	17	0	0	0
14	يركز المصرف على الابتكار الرقمي لتعزيز قدرته التنافسية في السوق.	12	14	15	7	0
ت	الفقرات ج. التغيرات في العمليات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
15	ساهمت استراتيجيات التحول الرقمي في تبسيط الإجراءات المصرفية الداخلية.	10	18	18	2	0
16	العمليات التشغيلية في المصرف أصبحت أكثر كفاءة بعد تطبيق الحلول الرقمية.	13	26	8	1	0
17	يعتمد المصرف على أنظمة رقمية متكاملة لتبادل المعلومات بين فروعه وإداراته المختلفة.	22	26	0	0	0
18	تم تقليص الوقت اللازم لإنجاز المعاملات بفضل الأدوات والتطبيقات الرقمية.	17	21	10	0	0
19	يستخدم المصرف الرقمنة الرقمية لتقليل الأخطاء البشرية في المعاملات.	21	20	5	2	0
20	ساهم التحول الرقمي في تحسين مستوى التنسيق بين وحدات العمل داخل المصرف.	28	12	8	0	0
21	تساعد الاستراتيجيات الرقمية على تحسين متابعة ومراقبة الأداء التشغيلي للمصرف.	39	9	0	0	0

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا/ اجابات العينة للمتغير التابع (كفاءة العمليات المالية)

ت	الفقرات أ/ سرعة انجاز العمليات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
1	تم إنجاز المعاملات المالية في المصرف بسرعة بفضل الأنظمة الرقمية.	21	23	4	0	0
2	ساعد التحول الرقمي في تقليص الوقت اللازم لإتمام العمليات المصرفية اليومية.	24	23	1	0	0
3	سرعة إنجاز العمليات في المصرف انعكست إيجابًا على كفاءة الموظفين.	17	29	2	0	0
4	الإجراءات المصرفية الحالية أسرع مقارنة بالفترات السابقة بفضل الأدوات الرقمية.	32	16	0	0	0
ت	الفقرات ب/ دقة العمليات المالية	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
5	أسهمت النظم الرقمية في تقليل الأخطاء البشرية في المعاملات المالية.	23	25	0	0	0
6	التقارير المالية التي ينتجها النظام الرقمي تتسم بدرجة عالية من الدقة.	21	19	7	1	0
7	استخدام الأنظمة الرقمية ساعد الموظفين على توثيق العمليات بشكل صحيح.	37	11	0	0	0
8	هناك اعتماد متزايد على الأنظمة الرقمية لضمان موثوقية العمليات المالية.	32	14	2	0	0
ت	الفقرات ج/ خفض التكاليف التشغيلية	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
9	أدت الأنظمة الرقمية إلى تقليل النفقات التشغيلية في المصرف.	16	19	13	0	0
10	اعتماد الرقمنة في إنجاز العمليات ساعد في تخفيض تكاليف الموارد البشرية.	12	17	19	0	0
11	الرقمنة ساعدت في الحد من تكرار العمليات الورقية المكلفة.	26	22	0	0	0
12	اعتماد الحلول الرقمية أسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية.	12	18	18	0	0

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ت	الفقرات د/ ادارة المخاطر المالية	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
13	ساعدت الأنظمة الرقمية في تقليل فرص حدوث أخطاء أو تجاوزات مالية.	13	16	19	0	0
14	هناك أنظمة رقمية تراقب المعاملات المصرفية بشكل مستمر للكشف عن المخاطر.	17	22	7	2	0
15	الاعتماد على التقنيات الحديثة ساعد في تعزيز الأمان ضد محاولات الاحتيال.	8	4	12	24	0
16	التحول الرقمي ساهم في رفع قدرة المصرف على الاستجابة للمخاطر المالية.	14	11	18	5	0
ت	الفقرات هـ/ تكامل الانظمة والرقمنة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
17	الأنظمة الرقمية في المصرف متكاملة وتسمح بتبادل المعلومات بسهولة بين الأقسام.	20	25	3	0	0
18	الرقمنة الرقمية ساعدت في تقليل الحاجة إلى التدخل اليدوي في العمليات الروتينية.	21	23	4	0	0
19	الموظفون قادرون على إنجاز أعمالهم بكفاءة أعلى بفضل تكامل الأنظمة الرقمية.	14	18	16	0	0
20	تطبيقات الرقمنة حسّنت التنسيق بين الإدارات المختلفة داخل المصرف.	21	22	5	0	0
ت	الفقرات و/ رضا العاملين عن العمليات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
21	أشعر بأن استخدام الأنظمة الرقمية سهّل إنجاز مهامي المالية اليومية.	17	16	13	2	0
22	ساعدت الرقمنة في تخفيف العبء الوظيفي وزيادة إنتاجيتي.	15	18	11	4	0
23	التحول الرقمي جعل بيئة العمل أكثر تنظيمًا ومرونة.	13	18	17	0	0
24	أشعر بالرضا عن مستوى كفاءة العمليات المالية بعد اعتماد الأنظمة الرقمية.	15	13	13	7	0

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

استراتيجيات التسويق الرقمي والشمول المالي: دراسة وصفية تحليلية في العراق

أ د . ثامر البكري

قسم ادارة الاعمال

thamirbakri@yahoo.com

الملخص

يركز هذا البحث على دراسة استراتيجيات التسويق الرقمي ودورها الحيوي في تعزيز الشمول المالي في العراق، ضمن إطار يسعى نحو بناء بيئة مستدامة واعية رقمياً تعتمد على تبني التقنيات الحديثة. يتناول البحث أهمية دمج أدوات واستراتيجيات التسويق الرقمي مع جهود الشمول المالي لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الرقمية إلى شرائح أوسع من المجتمع، مع التركيز على تطوير الثقافة والوعي المالي كعنصر رئيسي لضمان نجاح هذه الجهود.

يعتمد البحث منهجية تحليلية تطبيقية تستند إلى بيانات ميدانية وتقارير رسمية من البنك المركزي العراقي ووزارات مختصة، إضافة إلى مقابلات معمقة مع خبراء في مجالات التسويق الرقمي والخدمات المالية، لتقديم صورة واقعية وشاملة عن الوضع الحالي والتحديات التي تواجه العراق. يتناول البحث التحديات المتعددة مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، تباين مستوى المعرفة المالية بين الفئات المختلفة، والقيود التشريعية والتنظيمية التي تعيق انتشار الخدمات المالية الرقمية.

كما يستعرض البحث تجارب دولية رائدة في مجالات التسويق الرقمي والشمول المالي، مثل الهند والصين والإمارات، مع دراسة إمكانية تطبيق الدروس المستفادة في السياق العراقي. في نهاية الدراسة، يقدم البحث توصيات عملية تهدف إلى تعزيز التكامل بين استراتيجيات التسويق الرقمي وتقنيات الدفع الإلكتروني، وتطوير برامج توعية مالية فعالة، وتحسين الإطار التنظيمي، لضمان تحقيق شمول مالي مستدام يدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

الكلمات المفتاحية : التسويق الرقمي، الشمول المالي، الدفع الإلكتروني، ، السوق العراقية

Abstract

This study examines effective digital marketing strategies and their critical role in enhancing financial inclusion in Iraq within the framework of building a sustainable and digitally aware environment that embraces modern technologies. The research emphasizes the importance of integrating digital marketing tools and strategies with financial inclusion efforts to expand the reach of digital financial services across broader segments of society, focusing on developing financial literacy and awareness as key elements for success.

The study employs an analytical and applied methodology based on field data, official reports from the Central Bank of Iraq and relevant ministries, alongside in-depth interviews with experts in digital marketing and financial services. This approach provides a comprehensive and realistic overview of the current situation and the challenges facing Iraq, including weak digital infrastructure, disparities in financial knowledge among different groups, and legislative and regulatory constraints hindering the widespread adoption of digital financial services.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

The research also reviews leading international experiences in digital marketing and financial inclusion, such as those from India, China, and the UAE, assessing the applicability of lessons learned to the Iraqi context. Finally, the study offers practical recommendations aimed at enhancing the integration of digital marketing strategies and electronic payment technologies, developing effective financial awareness programs, and improving regulatory frameworks to ensure sustainable financial inclusion that supports Iraq's economic and social growth.

Keywords: Digital Marketing, Financial Inclusion, Electronic Payment, , Iraqi Market

المقدمة

شهد العالم في العقدين الأخيرين تحولات جوهرية في أساليب التسويق بفضل التطورات التقنية، حيث أصبح التسويق الرقمي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات التجارية لزيادة الوصول إلى العملاء وتحقيق نمو مستدام. في ذات الوقت، يعد الشمول المالي من أهم الركائز التي تسعى الدول لتطويرها من خلال تمكين الفئات المختلفة من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وأمان، ما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتُعد تقنيات الدفع الإلكتروني أحد العوامل الحاسمة التي تجمع بين هذين المفهومين، إذ تلعب دورًا رئيسيًا في تمكين التسويق الرقمي وتعزيز الشمول المالي، خصوصًا في الأسواق النامية مثل العراق، الذي يشهد تحولات متسارعة نحو الرقمنة المالية. ومع ذلك، تواجه هذه السوق العديد من التحديات مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، محدودية الثقافة المالية، والتشريعات غير المكتملة، مما يتطلب تطوير استراتيجيات تسويقية متكاملة تدعم تحقيق أهداف الشمول المالي.

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور استراتيجيات التسويق الرقمي في دعم الشمول المالي في السوق العراقي، مع التركيز على كيفية تبني وتفعيل التقنيات الحديثة لضمان وصول أوسع وأشمل للخدمات المالية. ويعتمد البحث على منهجية تحليلية تطبيقية تجمع بين البيانات الميدانية والتقارير الرسمية، بالإضافة إلى شهادات خبراء في المجال، لتقديم رؤية واضحة وشاملة تساعد في تطوير استراتيجيات تسويقية مبتكرة تعزز من الشمول المالي في العراق.

منهجية البحث

تتمثل المنهجية بالخطوات التي تحدد مسار البحث والقاعدة التي يستند اليها في تأشير المسار العلمي المنضبط لتتابع فقرات ومضامين البحث . وهذا ما اعتمدناه في بحثنا وعبر الخطوات التالية :-

1- مشكلة البحث

رغم التطور التقني المتسارع وانتشار استخدام الإنترنت والهواتف الذكية في العراق، إلا أن تحقيق الشمول المالي الرقمي ما يزال محدوداً بسبب عدة معوقات. من أبرز هذه المعوقات ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص السياسات التنظيمية الداعمة، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الثقافة المالية لدى شرائح كبيرة من السكان.

كما تعاني الحملات التسويقية الرقمية في العراق من قصور في استهداف وتفعيل الخدمات المالية الرقمية، وعدم وجود استراتيجيات واضحة وفعالة تربط بين التسويق الرقمي وتبني وسائل الدفع الإلكتروني. هذا الأمر يؤدي إلى تباطؤ في اعتماد الحلول الرقمية المالية، مما يحد من توسع الشمول المالي ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

وبالتالي، تكمن مشكلة البحث في " كيفية تطوير استراتيجيات تسويق رقمي متكاملة وفعالة تدعم الشمول المالي في العراق من خلال تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، ومعالجة التحديات التقنية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيق هذا التطور."

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2-أهمية البحث

تكتسب دراسة استراتيجيات التسويق الرقمي ودورها في تعزيز الشمول المالي أهمية متزايدة في العراق، نظراً للتحولات التكنولوجية السريعة التي يشهدها العالم، والتي أثرت بشكل مباشر على طرق تفاعل الأفراد مع الخدمات المالية والاقتصادية. فالتسويق الرقمي لا يقتصر على الترويج فقط، بل يتعداه ليشمل بناء علاقات مستدامة مع العملاء، وتوفير حلول مالية رقمية تلبي احتياجات شريحة واسعة من المجتمع، خصوصاً الفئات المحرومة والريفية التي تعاني من محدودية الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية.

تأتي أهمية البحث أيضاً من الحاجة الملحة لتعزيز الشمول المالي كعامل محوري لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتقليل الفجوات الاجتماعية في العراق. حيث إن ضعف الوعي المالي والتحديات التقنية والتنظيمية تمثل عوائق كبيرة أمام انتشار الخدمات المالية الرقمية، مما يتطلب تطوير استراتيجيات تسويقية رقمية مبتكرة تستهدف تعزيز القبول والاعتماد على هذه الخدمات.

كما أن توظيف وسائل الدفع الإلكتروني في الحملات التسويقية الرقمية يمثل فرصة ذهبية لتحفيز المستخدمين على تبني الحلول المالية الرقمية، وبالتالي دعم تحقيق أهداف الشمول المالي. وهذا البحث يسلط الضوء على هذه الجوانب ويقدم توصيات عملية تساعد الجهات المعنية في تصميم وتنفيذ استراتيجيات تسويق رقمي متكاملة تدعم البيئة المالية الرقمية في العراق.

3-أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسهم في فهم وتطوير العلاقة بين استراتيجيات التسويق الرقمي والشمول المالي في العراق، وتقديم حلول عملية لتعزيز هذا التكامل وهذه الاهداف هي :-

- تحليل وتقييم دور استراتيجيات التسويق الرقمي في دعم وتعزيز الشمول المالي في السوق العراقي.
- دراسة تأثير استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في زيادة فاعلية الحملات التسويقية الرقمية.
- تحديد العوائق التقنية والتنظيمية والثقافية التي تؤثر على تبني الحلول الرقمية المالية في العراق.
- تقييم مستوى وعي وثقافة المستهلكين الماليين الرقميين في السوق العراقي.
- تقديم توصيات عملية للجهات المعنية (القطاع الحكومي، الشركات المالية، والمؤسسات التسويقية) لتعزيز بيئة رقمية مالية أكثر شمولاً.

4-حدود البحث

- **الحدود الزمانية:**تتمثل في البيانات التي تم اعتمادها في البحث للفترة من 2020 إلى 2024.
- **الحدود المكانية:** السوق العراقية أو قطاعات معينة مثل قطاع الاتصالات، المصارف، أو الدفع عبر الهاتف.
- **الحدود الموضوعية:**تركيز البحث على العلاقة بين التسويق الرقمي والشمول المالي من خلال الدفع الإلكتروني فقط.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5-منهج البحث وأدو اته

- المنهج المعتمد:المنهج الوصفي التحليلي، الاستقرائي
- أدوات جمع البيانات:تحليل وثائق وتقارير، مراجعة الأدبيات العلمية، بيانات رسمية من البنك المركزي العراقي، شركات الدفع، حملات رقمية منشورة، أمثلة ميدانية.

وقد تم اختيار هذا المنهج استنادًا إلى طبيعة موضوع البحث التي تستدعي فهمًا عميقًا للعلاقات التفاعلية بين أدوات وتقنيات حديثة من جهة، وسياق اقتصادي واجتماعي متغير من جهة أخرى، وهو ما يتطلب الجمع بين الدراسة النظرية والتحليل التطبيقي الواقعي.

الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة من الركائز الأساسية لأي بحث علمي حيث تقدم رؤية شاملة عن الجهود البحثية السابقة في الموضوع وتساعد في تحديد الفجوات التي يسعى البحث الحالي إلى معالجتها. في هذا السياق، نستعرض أبرز الدراسات التي تناولت موضوع استراتيجيات التسويق الرقمي ودورها في تعزيز الشمول المالي، ونستعرض أدناه أبرز الدراسات مرتبة ترتيبًا زمنيًا مع تلخيص مختصر لمساهماتها:

- في عام 2020، نفذت Čihák, et.al .دراسة حالة في الصين بعنوان *"استراتيجيات التسويق الرقمي للشمول المالي"*، وأظهرت الدراسة أهمية التكامل بين التسويق الرقمي والدفع الإلكتروني، مع دعم السياسات الحكومية كعامل رئيسي. فضلا عن كون الحملات الرقمية من شأنها ان ترفع وعي المستخدمين وتحفز استخدام الخدمات المالية الرقمية.
- في 2020 أيضًا، أجرى عبد الله دراسة ميدانية في العراق بعنوان *"التحديات التي تواجه الدفع الإلكتروني في العراق"*، وبيّنت ضعف التشريعات والبنية التحتية كأبرز العوائق أمام انتشار الدفع الإلكتروني.
- في 2021، أجرى أحمد مراجعة حول *"دور تقنيات الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي بالدول النامية"*، مسلطًا الضوء على أهمية التوعية المالية في رفع نسب اعتماد الدفع الإلكتروني.
- في 2021، قدم الفلاسي دراسة حالة في الإمارات بعنوان *"التسويق الرقمي والشمول المالي: دراسة حالة الإمارات"*، مؤكدةً على أهمية الدعم الحكومي والسياسات التنظيمية لتسهل اعتماد الحلول الرقمية المالية.
- في (2022) دراسة عتيبي , والتي كان عنوانها " اثر التسويق الرقمي على سلوك المستهلك السعودي " وركزت على ضعف البنية التحتية الرقمية كعقبة رئيسية في السعودية .
- Smith. A، (2022) قدم دراسة بعنوان *"The Role of Digital Marketing in Financial Inclusion: A Global Perspective"*، والتي بحثت في فعالية استراتيجيات التسويق الرقمي في تعزيز الشمول المالي عبر مناطق متعددة، مؤكدة على أهمية دمج التكنولوجيا مع التوعية المالية.
- في 2024، أصدرت دراسة لـ Chen & Patel بعنوان *"Electronic Payment Adoption and Financial Inclusion in Emerging Markets"*، والتي ركزت على تحليل البيانات الإحصائية من عدة دول نامية، وأشارت إلى أن التفاعل بين الحملات التسويقية الرقمية ووسائل الدفع الإلكتروني هو المحرك الرئيسي لزيادة اعتماد الخدمات المالية الرقمية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ما نخلص اليه من ملاحظات واوجه استفادة بذات الوقت من هذه الدراسات السابقة هو الاتي :-

- هناك اتفاق عام على أن البنية التحتية الرقمية والوعي المالي من أهم العوائق التي تواجه التسويق الرقمي والدفع الإلكتروني في العراق.
- التجارب الدولية، خصوصًا في الهند والصين والإمارات، تقدم نماذج ناجحة يمكن الاستفادة منها مع الأخذ بالاعتبار الفوارق الثقافية والاقتصادية.
- محدودية او قلة الدراسات التطبيقية الميدانية في العراق يشكل فجوة معرفية واضحة، مما يبرر الحاجة لبحث تطبيقي شامل كما هو مقترح في هذا البحث.

تميز البحث عن الدراسات السابقة

بقدر تعلق الامر في البحث هذا وتميزه عن الدراسات السابقة هو سعينا الى محاولة تقليص الفجوة البحثية بين الاطر النظرية لموضوعي استراتيجية التسويق الرقمي وعلاقتها بالشمول المالي مع الجانب الميداني للبحث . من خلال استخدام بيانات ميدانية حديثة وتحليل شامل للتحديات والفرص في العراق، مع التركيز على تطوير استراتيجيات تسويقية رقمية متكاملة تراعي الخصوصيات التقنية والثقافية والتنظيمية المحلية، مما يعزز من إمكانية تطبيق التوصيات عمليًا.

الإطار النظري

يهدف الإطار النظري إلى تقديم الأساس المفاهيمي والمعرفي الذي يقوم عليه البحث، من خلال استعراض أهم المفاهيم والمصطلحات الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى استعراض النظريات والمبادئ التي تفسر العلاقة بين استراتيجيات التسويق الرقمي(Digital Marketing Strategies - DMS) ، والشمول المالي (Financial Inclusion - FI)، ووسائل الدفع الإلكتروني.(Electronic Payment Systems - EPS)

تشير الأدبيات العلمية إلى أن التسويق الرقمي يمثل أحد الأدوات الرئيسية التي تمكن المؤسسات من الوصول إلى جمهورها المستهدف بطريقة فعالة وتفاعلية، مما يسهل تبني الخدمات الرقمية المالية، ويعزز الشمول المالي، خاصة في البيئات النامية التي تعاني من ضعف في البنية التحتية والتوعية المالية.(Kotler et al., 2017; World Bank, 2018)

علاوة على ذلك، تلعب وسائل الدفع الإلكتروني دورًا محوريًا في تذليل الحواجز الاقتصادية والتقنية أمام المستخدمين، مما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجيات التسويقية الرقمية الناجحة، خصوصًا في تعزيز ثقة المستخدمين وتحفيزهم على الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية.(Laudon&Traver, 2020)

في ضوء ذلك، يقدم هذا الإطار النظري عرضًا مفصلًا لتعريف هذه المفاهيم الأساسية، ودراسة العلاقة بين التسويق الرقمي والشمول المالي، مع التركيز على كيفية تكامل وسائل الدفع الإلكتروني في هذا السياق، مستندًا إلى الأدبيات الحديثة والمعتمدة. وعلى وفق الفقرات التالية :-

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1-التسويق الرقمي(Digital Marketing - DM)

يُعرّف التسويق الرقمي (Digital Marketing - DM) بأنه استخدام المنصات الرقمية والتقنيات الإلكترونية لترويج المنتجات والخدمات والتفاعل مع الجمهور المستهدف من خلال الإنترنت ووسائل الاتصال الرقمية.(البكري ,2024) ويشمل هذا المفهوم مجموعة واسعة من الأدوات والأساليب، من أبرزها: .(2024) .eMarketer , .(2023) .Johnson, M

- التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي (Social Media Marketing - SMM) ،
- التسويق عبر البريد الإلكتروني (Email Marketing - EM) ،
- تحسين محركات البحث (Search Engine Optimization - SEO) ،
- التسويق عبر محركات البحث المدفوع (Search Engine Marketing- SEM)
- التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي E-commerce and Digital Marketing
- التسويق الرقمي والهاتف الذكي Digital Marketing and Smartphone
- الإعلان الرقمي المدفوع (Pay-Per-Click Advertising - PPC) ،
- وتسويق المحتوى.(Content Marketing - CM)

ويشير (2019) Chaffey & Ellis-Chadwick إلى أن التسويق الرقمي لا يُعنى فقط بالترويج، بل يمتد ليشمل تحليل البيانات وتخصيص المحتوى والتفاعل اللحظي مع الجمهور، مما يزيد من فاعلية الوصول والتأثير.

كما يؤكد (2017) .Kotler et al أن التسويق الرقمي يُعد من أبرز أدوات التسويق الحديثة، حيث يوفر للشركات إمكانية الوصول إلى شرائح واسعة من العملاء بشكل أكثر تخصيصًا، ويعزز من قدرة المؤسسات على بناء علاقات مستدامة معهم، خاصة عند دمجه مع منصات الدفع الإلكتروني.

2- استراتيجية التسويق الرقمي(Digital Marketing Strategy - DMS)

النجاح في البيئة الرقمية لا يتحقق بشكل عشوائي أو بناءً على محاولات متفرقة، بل يتطلب اتباع مسار منهجي يربط بين تحليل البيئة الرقمية، وفهم الجمهور، واختيار القنوات المناسبة، وتحديد الأهداف ومؤشرات الأداء (Smith, 2022,p,48) . وتُعد هذه الخطوات بمثابة البنية التحتية التي تبنى عليها الاستراتيجية التسويقية الرقمية، بدءًا من تحديد رسائل الاتصال ، مرورًا باختيار الوسائط الرقمية، ووصولًا إلى تتبع الأداء وتحسين النتائج. ولعل أهم المراحل المترابطة التي تسهم كل مرحلة في بناء قاعدة صلبة للمرحلة التالية في إعداد الاستراتيجية التسويقية الرقمية الفعالة ، يمكن تأشيرها بالاتي :- (2023) , HubSpot , .(2022) .Chaffey, D., & Ellis-Chadwick, F .(2016) .Ryan, D ,

- **تحديد الأهداف الرقمية** : الخطوة الأولى في أي استراتيجية ناجحة تبدأ في تحديد الأهداف بشكل واضح ودقيق. وينصح الخبراء باستخدام معاييرSMART ، (وهي الحروف الاولى لشروط هذه الاهداف والتي تعني مجتمعة بالذكاء او البراعة التي تسعى اليها الشركة) أي أن تكون الأهداف محددة ,(*Specific*) قابلة للقياس (*Measurable*),قابلة للتحقيق (*Achievable*), ذات عائد –مكافاة - (*Rewarding*),ومحددة بزمن *Timeline*) (البكري , 2008ص126)).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- **التحليل الرقمي للوضع الحالي**: تُعد هذه الخطوة بمثابة تشخيص أولي لحالة الشركة في البيئة الرقمية. وتشمل مراجعة الأداء الرقمي باستخدام أدوات مثل Google Analytics،تحليل التواجد الرقمي الحالي، ونقاط القوة والضعف، ومدى فاعلية القنوات المستخدمة، وسلوك الجمهور الرقمي. كما يتطلب هذا التحليل دراسة المنافسين الرقميين، وتحديد الاتجاهات الرقمية المؤثرة في القطاع.
- **تحديد الجمهور المستهدف** : تُعد هذه الخطوة مركزية في نجاح أي استراتيجية رقمية، إذ يتطلب الأمر فهمًا عميقًا لسلوك الجمهور، واحتياجاته، واهتماماته، والمنصات التي يستخدمها. فضلا عن جمع البيانات المتعلقة بالعمر ، الجنس، الموقع الجغرافي، والسلوك الرقمي.
- **اختيار القنوات الرقمية المناسبة** : ينبغي تحديد القنوات والمنصات الرقمية التي تتناسب مع طبيعة الجمهور والأهداف المحددة، اذ انها تعد خطوة حاسمة لضمان وصول الرسائل التسويقية للجمهور الصحيح. فمثلاً، منصات مثل LinkedIn تناسب التسويق للأعمال (B2B), بينماTikTokو Snapchat فعالة لاستهداف الجيل الجديد (Gen Z)..
- **وضع خطة المحتوى الرقمي** : المحتوى هو المحرك الأساسي للتفاعل الرقمي، وهو قلب الاستراتيجية الرقمية . ويجب أن يكون موجهًا ومتنوعًا (نصي، بصري، تفاعلي). ويتطلب ذلك تحديد أنواع المحتوى (مقالات، فيديو، صور... إلخ)، فضلا عن تحديد مواعيد النشر، والأهداف المرتبطة بكل نوع.
- **وضع الميزانية** : تحديد الميزانية تعد خطوة أساسية لضمان تنفيذ الحملة بشكل فعّال. وتشمل الميزانية الإعلانات المدفوعة، تكاليف إنتاج المحتوى، وأدوات التسويق الرقمي.
- **قياس الأداء والتحسين المستمر** : تشكل هذه الخطوة الأساس في التقييم والتحسين. ويجب تحديد مؤشرات أداء رئيسية تتوافق مع كل هدف رقمي، مثل معدل التحويل، تكلفة الاكتساب، معدل التخلي عن السلة، معدل الفتح في البريد الإلكتروني، وغيرها. ويُنصح بتتبع هذه المؤشرات باستخدام أدوات تحليل رقمية متقدمة، لضمان اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة.

3- الشمول المالي(Financial Inclusion – FI)

يُعرّف الشمول المالي (Financial Inclusion – FI) بأنه " قدرة الأفراد والمشروعات، ولا سيما الفئات منخفضة الدخل، على الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية والموثوقة مثل الحسابات المصرفية، وخدمات الدفع، والادخار، والتمويل، والتأمين، بشكل ميسر وآمن وبأسعار مقبولة ". (World Bank, 2018) ويُعد الشمول المالي أحد المكنات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يساهم في تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين رفاهية الأفراد.

تشير الدراسات إلى أن الشمول المالي ليس مجرد فتح حساب بنكي، بل هو استخدام فعّال ومستمر للخدمات المالية، بما يُعزز من قدرة الأفراد على التفاعل الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الأنظمة النقدية التقليدية (cash-based systems) ، وزيادة التضمين الاقتصادي للفئات المهمشة.(Demirgüç-Kunt et al., 2018)

وقد برز في السنوات الأخيرة مفهوم الشمول المالي الرقمي (Digital Financial Inclusion – DFI) ، الذي يقوم على استخدام القنوات الرقمية، مثل الهواتف المحمولة، المحافظ الإلكترونية، ونقاط البيع الإلكترونية (POS) Point of Sale ، لتوفير الخدمات المالية للفئات التي لا تصل إليها المؤسسات المصرفية التقليدية، لا سيما في المناطق الريفية أو الفقيرة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4- وسائل الدفع الإلكتروني(Electronic Payment Systems – EPS)

تشير وسائل الدفع الإلكتروني (Electronic Payment Systems – EPS) إلى الأنظمة والأدوات الرقمية التي تتيح للأفراد والمؤسسات تنفيذ المعاملات المالية إلكترونيًا دون الحاجة إلى استخدام النقد الورقي. وتشمل هذه الوسائل: Statista (2023) , eMarketer. (2024). , (علي , 2022)

- البطاقات المصرفية(Bank Cards) ، مثل بطاقات الائتمان (Credit Cards) والخصم المباشر(Debit Cards)
- المحافظ الإلكترونية(E-Wallets) ، مثلApple Pay ، Google Wallet، والمحافظ المحلية مثلAsiaHawala
- الحوالات البنكية الإلكترونية(Online Bank Transfers) ،
- نقاط البيع الإلكترونية(Point of Sale - POS) أجهزة يتم تثبيتها في المتاجر لقبول المدفوعات الإلكترونية
- الدفع عبر الهاتف المحمول.(Mobile Payments) استخدام شبكات الهواتف لإرسال واستلام الأموال مثل M-Pesa

وفقًا لـLaudon&Traver (2020)، تمثل وسائل الدفع الإلكتروني العمود الفقري للتجارة الإلكترونية، وهي وسيلة أساسية لتمكين المستهلكين من إجراء عمليات الشراء والدفع في بيئة رقمية آمنة وسريعة.ويشير **البنك الدولي** إلى أن اعتماد الدفع الإلكتروني يُعتبر من العوامل المحفزة لتحقيق الشمول المالي، إذ يتيح للفئات غير المتعاملة مع البنوك (unbanked) والمهمشة الوصول إلى خدمات مالية مرنة وبتكلفة منخفضة.(World Bank, 2022)

5- المخطط المفاهيمي للعلاقة بين التسويق الرقمي والشمول المالي عبر الدفع الإلكتروني

يوضح الشكل رقم (1) مخططًا مفاهيميًا مبسطًا (Conceptual Diagram) يوضح العلاقة بين التسويق الرقمي (Digital Marketing)، ووسائل الدفع الإلكتروني(Electronic Payment Systems) ، والشمول المالي(Financial Inclusion) ، مع الإشارة إلى العوامل الوسيطة بين هذه المفاهيم:

شكل رقم (1)

المخطط المفاهيمي للعلاقة التسويقية والمالية

المصدر : من اعداد الباحث

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ونستنتج من هذا المخطط المفاهيمي للعلاقة التسويقية والمالية بالاتي :-

- التسويق الرقمي يعمل على رفع **التوعية** والفهم بخدمات الدفع الإلكتروني من خلال الحملات المستهدفة.
- التوعية تساهم في **تحفيز الاعتماد** على وسائل الدفع الإلكتروني، مثل المحافظ الرقمية وبطاقات الدفع.
- هذا التحول يسهم في **توسيع قاعدة الوصول والاستخدام** للخدمات المالية الرسمية.
- النتيجة النهائية هي تحقيق **الشمول المالي المستدام**، خاصة للفئات المستبعدة سابقًا من النظام المالي التقليدي.

تجارب عالمية للاستقراء مع واقع الشمول المالي في البيئة المالية العراقية

- **الصين:**تعد من أكثر الدول تقدمًا في نظم الدفع الرقمي، بفضل تطبيقات مثلAlipayوWeChat Pay، اللتان تغطيان معظم أنشطة الحياة اليومية، بما فيها المدفوعات الصغيرة في الأسواق الشعبية، وقد ساهم ذلك في تقليل الاعتماد على النقد بنسبة تجاوزت 80% في بعض المدن.(Statista, 2023)
- **الهند:** أطلقت الحكومة الهندية مبادرة Jan DhanYojana في عام 2014، والتي تهدف إلى فتح حساب مصرفي لكل مواطن، مع ربطها بالخدمات الحكومية والدفع الرقمي. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الشمول المالي من 35% عام 2011 إلى أكثر من 80% بحلول 2020.(Reserve Bank of India, 2021) . ونفذت الحكومة لاحقا سياسة توسيع الشمول المالي عبر منصة Unified Payments Interface - UPI، والتي سمحت بالتحويل الفوري بين الحسابات من خلال تطبيقات الهواتف الذكية، ما أدى إلى ارتفاع استخدام المدفوعات الإلكترونية في الأرياف والمدن على حد سواء.(Reserve Bank of India, 2022)
- **كينيا:**تُعد تجربة M-Pesa من أبرز النماذج الناجحة عالميًا في الشمول المالي الرقمي. إذ مكّنت الخدمة ملايين الأشخاص من تنفيذ المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول دون الحاجة إلى حساب مصرفي، مما زاد من فرص الادخار والاستثمار، وقلّل من مخاطر التعامل النقدي.(Jack &Suri, 2014)
- **الإمارات العربية المتحدة:**طبقت الإمارات مبادرات شاملة لرقمنة المدفوعات وتحفيز الشمول المالي من خلال تعزيز الشراكة بين القطاع المصرفي وشركات التكنولوجيا المالية .(FinTech) كما أطلقت هيئة تنظيم الخدمات المالية بدبي إطارًا تنظيميًا مرنًا لدعم الابتكار المالي وتحفيز الوصول إلى الخدمات البنكية الرقمية (UAE Central Bank, 2022). كما قامت الدولة بتبني سياسة شاملة لتعزيز الدفع غير النقدي، فاعتمدت نظم دفع وطنية مثل UAE Pass وe-Dirham، كما وفرت دعماً تنظيمياً لتوسيع البنية التحتية للدفع الرقمي (UAE Central Bank, 2023).

التحليل الميداني للسوق العر اقية

رغم التقدم الجزئي في السنوات الأخيرة، وتحديدا بعد عام 2017 مع إطلاق أنظمة مثل "نظام الدفع الوطني" وربط بعض المؤسسات الحكومية بخدمة الدفع الإلكتروني. الا انه لا يزال العراق يواجه تحديات في تحقيق شمول مالي واسع، حيث تُظهر بيانات البنك المركزي العراقي أن أقل من 23% من السكان البالغين يمتلكون حسابًا مصرفيًا رسميًا حتى عام 2021.(البنك المركزي العراقي , 2024) وترجع الأسباب إلى ضعف البنية التحتية المصرفية، انخفاض الثقة في النظام المالي، وغياب الثقافة المالية لدى معظم فئات المجتمع، خصوصًا في المناطق الريفية.

ورغم انتشار الهواتف الذكية والإنترنت، إلا أن استخدام القنوات الرقمية للوصول إلى الخدمات المالية لا يزال محدودًا. ويمثل هذا الواقع فرصة كبيرة لاعتماد الشمول المالي الرقمي كمدخل استراتيجي يمكن من خلاله تسريع وتيرة الدمج المالي،

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

عبر الجمع بين أدوات التسويق الرقمي، وتوسيع اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني. وكما يتأشر ذلك في العمل الذي بدأت به الشركات مثل "زين كاش" و"آسيا حوالة" والتي تسعى الى توسعة خدمات المحافظ الإلكترونية، وهو ما يمهد لتوسيع الاعتماد عليها مستقبلًا.

أولاً: ملامح تطور الدفع الإلكتروني

تشير تقارير البنك المركزي العراقي إلى تنامٍ واضح في مؤشرات الدفع الإلكتروني خلال السنوات الأربع الأخيرة، فقد ارتفعت قيمة التعاملات التي تتم عبر نقاط البيع الإلكترونية (POS) من أقل من 2 تريليون دينار عراقي في عام 2020 إلى ما يزيد عن 4 تريليونات دينار في نهاية 2023. .(البنك المركزي العراقي , 2024) كما تضاعف عدد أجهزة نقاط البيع الموزعة في المدن الكبرى، وتوسعت دائرة التعاقد مع المتاجر والشركات لتفعيل قبول البطاقات والمَحافظ الإلكترونية. هذا النمو في مؤشرات الاستخدام لا يعكس فقط تحسنًا في البنية التحتية، بل يُظهر أيضًا تناميًا تدريجيًا في ثقة المستهلك العراقي بوسائل الدفع غير النقدية، رغم استمرار الحذر لدى بعض الشرائح، خاصة في المناطق الريفية أو الأقل تعليمًا.

ثانيًا: توظيف التسويق الرقمي في تعزيز الدفع الإلكتروني

أحد أهم التحولات التي يمكن رصدها في السوق العراقي هو لجوء شركات الدفع الإلكتروني والاتصالات إلى اعتماد التسويق الرقمي كأداة استراتيجية لتعريف المستخدمين بالخدمات الجديدة وتحفيز تبنيها. وعلى سبيل المثال، أطلقت شركة **زين كاش** حملات رقمية تفاعلية على منصات فيسبوك ويوتيوب، استهدفت من خلالها فئة الشباب، وركزت على إظهار سهولة استخدام المحفظة الإلكترونية في دفع الفواتير أو تعبئة الرصيد أو الشراء من المتاجر الإلكترونية. كذلك اعتمدت شركة **آسيا حوالة** على حملات ترويجية رقمية تضمنت تخفيضات على رسوم التحويل الإلكتروني لمن يقومون بالتسجيل لأول مرة عبر تطبيق الهاتف المحمول، مع تعاون تسويقي مع متاجر إلكترونية محلية لعرض خصومات حصرية للمستخدمين الجدد.

هذه الحملات لم تقتصر على الجانب الترويجي، بل عملت أيضًا على نشر الثقافة المالية الرقمية من خلال محتوى تعليمي بسيط ومباشر، يُعرّف المستخدمين بمزايا الدفع الإلكتروني، ويشرح إجراءات الأمان، وهو ما ساهم في كسر الحواجز النفسية والتقنية لدى كثير من المستخدمين الذين لم يسبق لهم استخدام مثل هذه الخدمات.

ثالثًا: تحديات التبني والانتشار

رغم هذه المبادرات، لا تزال بيئة الدفع الإلكتروني في العراق تواجه مجموعة من التحديات الهيكلية التي تُضعف من فاعلية حملات التسويق الرقمي وتحدّ من انتشار الشمول المالي الرقمي. ومن أبرز هذه التحديات:

- **ضعف الشمول المصرفي:**حيث تشير تقارير البنك الدولي إلى أن أقل من 30% من السكان البالغين في العراق يمتلكون حسابًا مصرفيًا رسميًا(World Bank, 2022) ، مما يحد من قدرة شريحة واسعة من المواطنين على التفاعل مع نظم الدفع الإلكترونية.
- **ضعف البنية التحتية التقنية في بعض المناطق:**لا سيما في المحافظات الجنوبية والغربية، حيث تغيب نقاط البيع، أو تكون جودة الاتصال بالإنترنت غير كافية لتوفير تجربة رقمية مستقرة.
- **انخفاض الثقافة المالية والرقمية:**ما يزال الكثير من المستخدمين، خاصة من الفئات العمرية الأكبر أو أصحاب الدخل المحدود، ينظرون إلى نظم الدفع الإلكتروني بعين الريبة، ويفضلون التعامل النقدي المباشر بسبب غياب المعرفة أو الخوف من الاختراقات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- **تردد التجار في قبول وسائل الدفع الجديدة:**خصوصًا صغار البائعين في الأسواق المحلية، نتيجة لغياب التدريب، واعتقادهم أن التعامل النقدي أكثر أمانًا وسهولة في التصفية اليومية، بالرغم من أن بعض المبادرات بدأت تظهر لتشجيعهم، مثل دعم تكاليف أجهزة نقاط البيع (POS) أو تقديم عمولات منخفضة على عمليات الدفع الإلكتروني.

رابعًا: الفرص الكامنة لتوسيع الشمول المالي الرقمي

رغم هذه التحديات، فإن السوق العراقية تمتلك مقومات قوية تجعل من تعزيز الدفع الإلكتروني مسارًا واقعيًا لتوسيع الشمول المالي. ومن أهم هذه المقومات:

- **الانتشار الكبير للهواتف الذكية**، حيث يُقدّر عدد مستخدمي الهواتف الذكية في العراق بأكثر من 30 مليون مستخدم، مما يوفر قناة مثالية لتقديم الخدمات المالية الرقمية عبر التطبيقات والمحافظ الإلكترونية.
- **زيادة معدلات استخدام الإنترنت**، وتوسع منصات التجارة الإلكترونية المحلية، مما يُهيّئ بيئة استهلاكية تفضّل المعاملات الرقمية.(الهيئة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات, 2023)
- **الاهتمام الحكومي المتزايد**، مثل مشروع "توطين الرواتب" الذي أطلقه البنك المركزي العراقي، والذي ألزم من خلاله المؤسسات الحكومية والخاصة بتحويل رواتب الموظفين إلى البطاقات المصرفية، مما ساعد على إدخال شريحة واسعة من السكان في النظام المالي الرسمي.
- **تنامي الشراكات بين القطاع المصرفي وشركات التكنولوجيا المالية(FinTech)** ، وهو ما يساعد على ابتكار حلول مالية مرنة وسهلة الاستخدام، تستجيب لحاجات السوق المحلي.

النتائج والتوصيات

اولا : النتائج

أظهرت نتائج البحث الاتي :-

1. هناك علاقة إيجابية واضحة بين استخدام استراتيجيات التسويق الرقمي وتبني وسائل الدفع الإلكتروني، مما يسهم بشكل مباشر في تعزيز الشمول المالي في العراق. فقد ساهمت الحملات الرقمية الموجهة، التي نفذتها شركات مثل **"زين كاش" و"آسيا حوالة"**، في رفع مستوى الوعي المالي لدى الفئات المستهدفة، وتحفيزها على استخدام المحافظ الإلكترونية والبطاقات المصرفية، رغم التحديات الهيكلية التي تواجه السوق.
2. بيّن التحليل الميداني أن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني أدى إلى تحسن ملحوظ في سهولة وفاعلية تنفيذ المعاملات المالية، مما عزز ثقة المستخدمين تدريجياً، وساهم في توسعة قاعدة الشمول المالي، خصوصًا بين فئة الشباب والمهنيين في المناطق الحضرية.
3. تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات سابقة مثل دراسة (Jack &Suri, 2014) التي أكدت أن الدفع الإلكتروني، مدعوماً بحملات تسويقية رقمية، يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية في الأسواق النامية. كما تتوافق مع تقرير البنك الدولي (World Bank, 2022) حول دور التكنولوجيا المالية في تسريع الشمول المالي.
4. يختلف الواقع العراقي في بطء توسع الشمول المالي الرقمي مقارنة بدول مثل الهند وكينيا، كما أظهرت الدراسات الحديثة(Sahay et al., 2020; Chen & Patel, 2024) ، نتيجة للتحديات البنيوية والتشريعية التي لا تزال قائمة، مما يبرز الحاجة إلى تدخلات تنظيمية وسياسات داعمة وأكثر فاعلية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا : التوصيات

بناءً على ما سبق، يقترح البحث عددًا من التوصيات العملية التي من شأنها تعزيز التكامل بين استراتيجيات التسويق الرقمي ووسائل الدفع الإلكتروني لتحقيق شمول مالي أوسع وأعمق في العراق:

1. **تطوير البنية التحتية الرقمية:**

ضرورة رفع جودة خدمات الإنترنت وتوسيع انتشار نقاط البيع الإلكترونية (POS) خصوصًا في المناطق الاقل تحضرا والمناطق الريفية، لدعم تنفيذ المعاملات الرقمية بكفاءة وموثوقية.

2. **برامج التوعية والتثقيف المالي الرقمي:**

إطلاق حملات توعية مستمرة عبر منصات التواصل الاجتماعي ومراكز التدريب المحلية، تستهدف الفئات غير المتعاملة مع النظام المالي، وتشرح فوائد وأساليب استخدام الدفع الإلكتروني.

3. **تبني سياسات تنظيمية محفزة:**

تشجيع القطاع المصرفي وشركات التكنولوجيا المالية على التعاون، وتقديم حوافز مالية للتجار، وتقليل الرسوم على معاملات الدفع الإلكتروني لتحفيز الاستخدام.

4. **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:**

دعم المبادرات المشتركة التي تجمع بين الجهات الحكومية وشركات الاتصالات والمؤسسات المالية، لتسهيل تبني التقنيات الرقمية وتوسيع الشمول المالي.

5. **تطوير محتوى تسويقي رقمي مخصص:**

تصميم حملات تسويقية تراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية للسوق العراقي، مع التركيز على تبسيط الرسائل وتوضيح الأمان في استخدام الوسائل الرقمية.

في الختام، يُبرز البحث أهمية الدمج الفعّال بين استراتيجيات التسويق الرقمي ووسائل الدفع الإلكتروني كمدخل أساسي لتحقيق شمول مالي مستدام في العراق. ويؤكد أن تجاوز العقبات الحالية يتطلب تظافر الجهود من جميع الجهات ذات العلاقة لضمان نجاح التحول الرقمي المالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

قائمة المراجع

المصادر العربية

1. البنك المركزي العراقي. (2024). *التقارير السنوية للنظام المصرفي ودعم الدفع الإلكتروني في العراق* [Annual Reports on Banking System and Electronic Payment Support in Iraq]. بغداد: البنك المركزي العراقي.
2. الهيئة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. (2023). *تقرير حول انتشار الإنترنت والخدمات الرقمية في العراق*. بغداد: الهيئة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.
3. علي محمد عبد الرحمن. (2022). دور التسويق الرقمي في تعزيز الخدمات المالية الإلكترونية في العراق. *مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية*، 15(3)، 89-110.
4. أحمد علي الصفار، ومحمد كريم عبد الله. (2021). آليات تبني التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الأسواق النامية: دراسة حالة العراق. *مجلة العلوم الاقتصادية*، 27(1)، 45-68.
5. عبد الله , رائد سامي (2020) التسويق الرقمي واثره على رضا العملاء في البنوك الاسلامية الاردنية , مجلة جامعة اليرموك للبحوث الانسانية والاجتماعية 218-201 (3) 15
6. الفلاسي , محمد احمد (2021) اثر استراتيجيات التسويق الرقمي على الشمول المالي في دولة الامارات العربية المتحدة , مجلة الخليج للعلوم الادارية والمالية 77-95 (2) 9
7. عتيبي , محمد عبد الله . (2022) اثر التسويق الرقمي على سلوك المستهلك السعودي , مجلة العلوم الادارية والمالية , 112-130 (2) 5
8. البكري , ثامر , التسويق الرقمي والتغير في سلوك المستهلك ,بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السابع للعلوم الادارية والاقتصادية ,كلية الكوت الجامعة , للفترة 2-3/7/2024 والمنشور في مجلة كلية الكوت الجامعة , عدد خاص بوقائع المؤتمر ص 443-435 .
9. 1البكري , ثامر , استراتيجيات التسويق , الطبعة الثانية , دار اليازوري للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , , 2008ص126

المصادر الأجنبية:

1. Chaffey, D., & Ellis-Chadwick, F. (2019). Digital Marketing: Strategy, Implementation, and Practice. Pearson Education.
2. Chaffey, D., & Ellis-Chadwick, F. (2022). Digital Marketing: Strategy, Implementation, and Practice (7th ed.). Pearson Education.ternational Journal of Research in Marketing, 34(1), 22–45.
3. Chen, X., & Patel, R. (2024). *Digital financial inclusion: Strategies and impacts in emerging markets*. Journal of Financial Innovation, 12(1), 45–62. https://doi.org/10.1234/jfi.2024.012
4. Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution*. The World Bank. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1259-0
5. Jack, W., &Suri, T. (2014). *Risk sharing and transactions costs: Evidence from Kenya's mobile money revolution*. American Economic Review, 104(1), 183–223. https://doi.org/10.1257/aer.104.1.183

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

6. Johnson, M. (2023). *Social Media Marketing Trends 2023*. Social Media Examiner, p. 55
7. Kotler, P., Kartajaya, H., &Setiawan, I. (2017). *Marketing 4.0: Moving from traditional to digital*. Wiley.
8. Laudon, K. C., &Traver, C. G. (2020). *E-commerce: Business, technology, society* (16th ed.). Pearson.
9. Ryan, D. (2016). Understanding Digital Marketing: Marketing Strategies for Engaging the Digital Generation (4th ed.).
10. Reserve Bank of India. (2021). *Financial inclusion initiatives in India: Jan DhanYojana and beyond*. https://www.rbi.org.in/scripts/BS_SpeechesView.aspx?Id=1112
11. Reserve Bank of India. (2022). *Unified Payments Interface (UPI): Impact on digital transactions*. https://www.rbi.org.in/scripts/PublicationReportDetails.aspx?UrlPage=&ID=1234
12. Sahay, R., Čihák, M., N'Diaye, P., Barajas, A., Mitra, S., Kyobe, A., Mooi, Y. K., &Yousefi, S. R. (2020). *The promise of fintech: Financial inclusion in the post-COVID-19 era*. International Monetary Fund. https://doi.org/10.5089/9781513515018.001
13. Smith, A. (2022). The Role of Digital Marketing in Financial Inclusion: A Global Perspective" . Harvard Business Review, p.48,.
14. Statista. (2023). *Digital payment usage in China 2023*. https://www.statista.com/statistics/278414/china-digital-payment-usage/
15. HubSpot Research (2023). The State of Marketing Report.
16. UAE Central Bank. (2022). Regulatory framework for digital payments and fintech in UAE. https://www.centralbank.ae/en
17. UAE Central Bank. (2023). *Annual report on payment systems and digital finance*. https://www.centralbank.ae/en/publications
18. World Bank. (2018). *Financial inclusion overview*. https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview
19. World Bank. (2022). *Fintech and financial inclusion: Policy insights*. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/123456789
20. Bottom of Form eMarketer. (2024). Social Commerce Growth Trends. Retrieved from https://www.emarketer.com/content/social-commerce-growth

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دور القيادة الرقمية في تحقيق الاستدامة المصرفية :دراسة حالة في المصرف العراق الأول (FIB) في محافظة دهوك

أرشد سعيد ديرو
جامعة دهوك التقنية
arshad.saeed@dpu.edu.krd

هيمان حجي هويري
وزارة المالية العراقية
haymanhawery@gmail.com

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس دور القيادة الرقمية في تحسين وتحقيق الاستدامة في المصرف العراق الأول، من خلال دراسة علاقة الارتباط والأثر بين القيادة الرقمية والاستدامة المصرفية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (دراسة حالة)، حيثُ تم جمع البيانات والمعلومات باستخدام استمارة الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي، وتم توزيعها على عينة الدراسة وشملت (23) فرداً من أجمالي المجتمع البالغ عددهم (62) فرداً، فضلاً عن المقابلات الشخصية التي أجراها الباحثان مع عدد من أصحاب القرار مثل المديرين ومعاونيه ومدراء الأقسام والشعب والوحدات الإدارية في المصرف العراق الأول (FIB) وفروعهُ في محافظة دهوك، إقليم كردستان - العراق، وكذلك تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي.(SPSS-v23) . أظهرت نتائج البحث ان الأبعاد الأربعة للقيادة الرقمية متوفرة بدرجات متفاوتة في المصرف العراقي الأول في محافظة دهوك، إلا أن بعض الأبعاد تحتاج إلى دعم إضافي كالرؤية الرقمية ومشاركة الموظفين في القرارات الرقمية. كذلك، تبين أن هناك ضعفاً نسبياً في ارتباط الرؤية الرقمية والابتكار الرقمي بالاستدامة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: القيادة الرقمية، الاستدامة المصرفية، المصرف العراق الأول، القطاع المصرفي العراقي.

Abstract:

This study aims to analyze and assess the role of digital leadership in enhancing and achieving sustainability at the First Iraqi Bank by examining the relationship between digital leadership and banking sustainability. The research adopted a descriptive-analytical methodology (case study). Data were collected through a structured questionnaire based on a five-point Likert scale, distributed to a sample of 23 employees out of a total population of 62. In addition, personal interviews were conducted with decision-makers, including managers, assistants, and heads of departments, divisions, and administrative units at the First Iraqi Bank (FIB) and its branches in Duhok Governorate, Kurdistan Region of Iraq. The data were analyzed using the statistical software (SPSS-v23). The findings revealed that the four dimensions of digital leadership were present at varying levels in the bank under study; however, certain dimensions, such as digital vision and employee involvement in digital decision-making, require further support. The results also indicated a relatively weak relationship between digital vision and digital innovation with banking sustainability.

Keywords: Digital Leadership, Banking Sustainability, First Iraqi Bank, Iraqi Banking Sector.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة

تعد الاستدامة ضرورة لتحقيق الكفاءة في ظل ندرة الموارد، مع التركيز على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة. وهنا يتوجب على المؤسسات التي تعمل في القطاع المصرفي الجمع بين النمو الاقتصادي والحد من الآثار السلبية على البيئة والمجتمع عبر إدارة مخاطر متكاملة. اذ يمثل التمويل المستدام فرصاً للنمو في الأسواق الناشئة، ويتطلب تحقيق الاستدامة موازنة دقيقة بين الابتكار المالي ووضع ضوابط تحد من التقلبات والمخاطر النظامية المحتملة. اذ تؤكد الاستدامة على ضرورة توازن البنوك بين النمو والاستقرار المالي من جهة، وتقليل الآثار البيئية والاجتماعية من جهة أخرى، مع إدارة فعالة للمخاطر الناشئة عن التمويل الأخضر والاستثمار في الأسواق الناشئة لضمان استقرار مالي طويل الأجل دون تعريض الاقتصاد لمخاطر مضاربية أو تشوهات في الأسواق، فضلاً عن خلق فرص عمل والرفاهية الاجتماعية. ويأتي ذلك، من خلال بيان وتحليل مدى كفاءة القيادات الإدارية في البنوك مثل المديرين التنفيذيين ومدراء الفروع وغيرها، في استخدام الأنظمة الإلكترونية لإدارة العمليات، اتخاذ قرارات مبنية على بيانات رقمية، تحفيز وتمكين الموظفين على استخدام التكنولوجيا، والتواصل من خلال الوسائط الرقمية.

في هذا السياق، يتعين على القادة المصرفيين تعزيز بيئة عمل مستدامة، قادرة على الاستمرار لفترة طويلة دون التعرض لمشاكل مالية أو تنظيمية. يتطلب ذلك مراعاة الجوانب الاقتصادية، مثل كفاءة الربح والتكاليف، والاجتماعية، مثل رضا العملاء والشمول المالي، والبيئية، مثل تقليل استهلاك الورق والانبعاثات، ويعّد القطاع المصرفي أحد المؤسسات الاقتصادية الهامة في البلد التي تحدث بيئتها عبر استخدام التكنولوجيا،

وقد تم تقسيم هذه الدراسة على أربعة محاور، تضمن المحور الأول منهجية البحث والدراسات السابقة، أما المحور الثاني فقد شملت الإطار النظري للبحث، في حين كان المحور الثالث قد ضمن الجانب الميداني للبحث، واخيراً المحور الرابع الذي اقتصر على تحليل النتائج وتقديم مجموعة من المقترحات وآليات تطبيقها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الأول:

المنهجية والدراسات السابقة

أولاً: منهجية البحث

1. مشكلة البحث

أصبح الاهتمام المحلي بالاستدامة يتزايد أكثر من أي وقت مضى في المؤسسات المالية في القطاعين الحكومي والخاص ومنها المصارف التي تسعى إلى تحقيقها في مختلف جوانب عملها، إذ يّعد المصرف العراق الأول جزءاً هاماً من القطاع المصرفي الذي يلعب دور محوري في تحقيق الاستدامة المصرفية من خلال استخدام سياسات واستراتيجيات القيادة الرقمية التي تدعم الاقتصاد المحلي، تقليل الأثر البيئي، تعزز المسؤولية الاجتماعية، تطوير البنية التكنولوجية، توفير بيئة عمل عادلة، تبني ممارسات صديقة للبيئة والانتقال نحو التحول الرقمي. ويمكن توضيح مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى تسهم ممارسات القيادة الرقمية في تحقيق الاستدامة المصرفية في المصرف العراق الأول (FIB)؟

ويتفرع منها التساؤلات التالية:

1. ما هي طبيعة العلاقة بين القيادة الرقمية والاستدامة المصرفية في المصرف العراق الأول؟
2. ما مستوى تأثير القيادة الرقمية في الاستدامة المصرفية في المصرف العراق الأول؟
3. هل تختلف تصورات المبحوثين لدور القيادة الرقمية والاستدامة المصرفية باختلاف الخصائص الديموغرافية (العامل الاجتماعي، سنوات الخدمة، المؤهل العلمي)

2. أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية:

أ. تحديد العلاقة بين القيادة الرقمية والاستدامة المصرفية في المصرف العراق الأول.

ب. قياس أثر أبعاد القيادة الرقمية (الرؤية، التمكين، الثقافة، الابتكار) في تعزيز الاستدامة.

ج. بيان الفروق في آراء القيادات الإدارية حول القيادة الرقمية والاستدامة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية.

د. الكشف عن أبرز التحديات التي تحد من دور القيادة الرقمية في دعم الاستدامة.

هـ. تقديم توصيات عملية تعزز من مساهمة القيادة الرقمية في تحقيق الاستدامة المصرفية.

3. أهمية البحث

أ. تمثل الدراسة الحالية إضافة متواضعة من قبل الباحثان الى الخزين الأكاديمي العراقي لمساهمتهم في معالجة الفجوة البحثية لمتغيرين القيادة الرقمية والاستدامة في القطاع المصرفي العراقي لإيجاد مدى العلاقة والتوافق بين المتغيرات.

ب. يوفر إطارًا تحليلياً يمكن أن يساعد الباحثين في فهم مدى تكامل الأبعاد المختلفة للقيادة الرقمية والاستدامة داخل المؤسسات المالية.

ج. يحدد الفجوات والتحديات التي تواجه المصارف المحلية في تبني استراتيجيات القيادة في الوصول الى أعلى مستويات الاستدامة، مما يسهم في تطوير نماذج قياس وتحليل أكثر دقة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

د. يسهم في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في المصرف من خلال تحسين التزامه بالمعايير المستدامة، مما ينعكس إيجابيًا على سمعته وأدائه المالي.

هـ. يوفر قاعدة معلومات يمكن أن تساعد الجهات الرقابية وصناع القرار في وضع سياسات وتشريعات تدعم التحول نحو اقتصاد مستدام في القطاع المصرفي العراقي.

4. المخطط الفرضي للبحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه فقد تم بناء مخطط فرضي لغرض اختبار فرضيات البحث في المصرف العراق الأول.

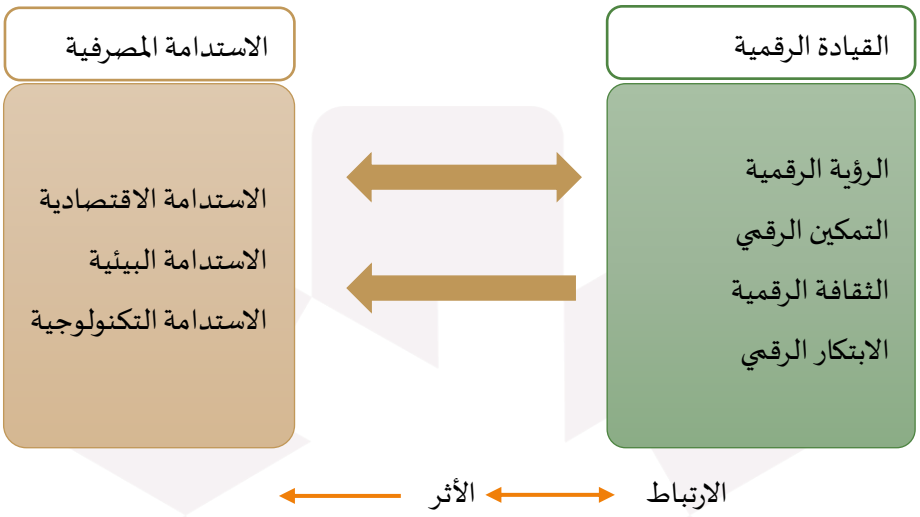

الشكل (1) مخطط البحث الفرضي

المصدر: من اعداد الباحثان

5. **فرضيات البحث**

في ضوء مشكلة ومخطط البحث الفرضي وأهدافه فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسة الأولى (H1)**: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين القيادة الرقمية بأبعادها الفرعية والاستدامة على مستوى المصرف العراق الأول. ويتفرع منها:
  - (H11) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين الرؤية الرقمية وتحقيق الاستدامة المصرفية.
  - (H12) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين التمكين الرقمي وتحقيق الاستدامة المصرفية.
  - (H13) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين الثقافة الرقمية وتحقيق الاستدامة المصرفية.
  - (H14) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين الابتكار الرقمي وتحقيق الاستدامة المصرفية.
- **الفرضية الرئيسة الثانية (H2)**: يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية للقيادة الرقمية بأبعادها الفرعية في الاستدامة على مستوى المصرف العراق الأول. ويتفرع منها:
  - (H21) توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية بين الرؤية الرقمية وتحقيق الاستدامة المصرفية.
  - (H22) توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية بين التمكين الرقمي وتحقيق الاستدامة المصرفية.
  - (H23) توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية بين الثقافة الرقمية وتحقيق الاستدامة المصرفية.
  - (H24) توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية بين الابتكار الرقمي وتحقيق الاستدامة المصرفية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

6. منهج البحث

اعتمد الباحثان في دراستهم الحالية المنهج الوصفي التحليلي ويشمل منهج دراسة الحالة الذي يعتبر من أكثر المناهج توافقاً مع مجتمع وعينة البحث الحالي في تحليل دور القيادة الرقمية في تحقيق الاستدامة المصرفية، فضلاً عن تميزهُ بدقة النتائج ووضوحها عن مستوى التطبيق من خلال جمع البيانات الميدانية وتحليلها المتعلقة بالقيادة الرقمية، مما يساعد في وصف وتشخيص الثغرات وتقديم التوصيات لتعزيز الاستدامة في عمليات المصرف، بالإضافة إلى قدرتهُ على إيضاح العلاقات بين متغيرات الدراسة والظواهر المتباينة والمقارنات بينها واكتشاف الفروق والتشابه.

7. مجتمع وعينة البحث

يتكوّن مجتمع الدراسة من المدراء ومسؤولي الأقسام والشعب في المصرف العراق الأول (FIB) في محافظة دهوك، الذين تتصل طبيعة عملهم بموضوع القيادة الرقمية وممارسات الاستدامة المصرفية. حيثُ بلغ حجم المجتمع (62) فرداً، وقد تم اعتماد الطريقة القصدية بهدف تحقيق أعلى درجة من الدقة والتمثيل في نتائج البحث، وتجنب التحيز الناتج عن اختيار عينة عشوائية أو شاملة. حيثُ تم توزيع أداة البحث (الاستبيان) على عينة البحث والبالغ عددهم (25) فرداً من أصحاب القرار في المصرف قيد الدراسة، وقد تم استرداد (23) استمارة صالحة للتحليل، فضلاً عن المقابلات الشخصية التي أجراها الباحثان معهم، مع ضرورة التأكيد على سرية المعلومات وحرية المشاركة، لضمان الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة تعكس واقع القيادة الرقمية وأثرها في تحقيق الاستدامة المصرفية. والجدول رقم (1) يوضح تفاصيل البيانات الأولية للاستبانة.

الجدول (1) البيانات الأولية للاستبانة

ت	المتغير	الفئة المستهدفة	العدد	النسبة المئوية
1	العامل الاجتماعي	ذكر	15	%65.2
		أنثى	8	%34.8
2	سنوات الخدمة	5 فأقل	7	%30.4
		6 - 10	7	%30.4
		11 - 20	2	%8.7
		21 فأكثر	7	%30.4
3	التحصيل الدراسي	اعدادية	1	%4.3
		دبلوم	4	%17.4
		بكالوريوس	18	%78.3
		ماجستير	-	-
		دكتوراه	-	-

المصدر من إعداد الباحثان

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

8. حدود البحث

الحدود المكانية: اقتصرت على فروع المصرف العراق الأول في محافظة دهوك في إقليم كردستان العراق.

الحدود البشرية: تشمل عدداً من القيادات الإدارية (المدراء، معاوني المدراء، رؤساء الأقسام، مسؤولي الوحدات، مسؤولي الشعب) في المصرف قيد الدراسة.

الحدود الزمنية: امتدت مدة الدراسة بجانبيه النظري والميداني بالفترة من (شهر حزيران ولغاية شهر ايلول 2025).

9. أدوات جمع البيانات

من أجل تغطية الجانب النظري للمتغيرين (القيادة الرقمية والاستدامة) تم الاستعانة بالمصادر الأجنبية والعربية والعراقية سواء اكانت المتوفرة في الانترنت أو مكتبة الجامعات مثل الرسائل والاطاريح الجامعية والبحوث المنشورة والكتب وغيرها. في حين تم جمع البيانات والمعلومات من خلال تصميم استمارة الاستبيان تضم (28) فقرة خاصة لقياس كل بُعد من أبعاد المتغيرين تركز على ممارسات القيادة الرقمية في تحقيق الاستدامة المصرفية موجهة لأصحاب القرار وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للحصول على نتائج دقيقة موثوقة وتراوحت درجات المقياس بين (1-5). (درجة (1): غير مطبق كلياً، درجة (2): مطبق بشكل ضعيف، درجة (3): مطبق جزئياً، درجة (4): مطبق بشكل جيد، درجة (5): مطبق كلياً)، فضلاً عن المقابلات الشخصية مع المديرين والمسؤولين في المصرف قيد الدراسة بهدف معرفة وتحديد حجم التحديات التي تواجه تطبيق ممارسات القيادة الرقمية بشكل يؤدي إلى تعزيز الاستدامة. كذلك، تم الاستفادة من الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بالقيادة الرقمية والاستدامة في القطاع المصرفي والمؤسسات المتشابهة للاستفادة من تجاربها وتحليلها.

10. صدق المقياس وثباته

الجدول التالي يبين اعتماد الباحثان على المصادر التي تم استخدامها لقياس المتغيرين (القيادة الرقمية، والاستدامة المصرفية).

الجدول (2) مقياس متغيرات البحث

	المتغير	البُعد	رقم الفقرة	المصدر
المتغير المستقل	القيادة الرقمية	الرؤية الرقمية	4-1	(عبيد، 2024)
		التمكين الرقمي	8-5	
		الثقافة الرقمية	12-9	
		الابتكار الرقمي	16-13	
المتغير التابع	الاستدامة المصرفية	الاستدامة الاقتصادية	20-17	(هويري & إبراهيم، 2025)
		الاستدامة التكنولوجية	24-21	
		الاستدامة البيئية	28-25	

المصدر من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر المذكورة في الجدول

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: الدراسات السابقة

الدراسات المتعلقة بالقيادة الرقمية

يتناول هذا المحور مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالقيادة الرقمية، والتي سيتم عرضها من خلال الجدول التالي.

جدول (3) مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغير القيادة الرقمية

1- دراسة (عبد الحميد، 2025)	
عنوان الدراسة	دور القيادة الرقمية في تحقيق الوضوح الاستراتيجي في منظمات الاعمال دراسة استطلاعية لعينة من العاملين في عدد من شركات الصيرفة والتحويل المالي في العراق. The Role of Digital Leadership in Achieving Strategic Clarity in Business Organizations A Survey Study of a Sample of Employees in a Number of Exchange and Money Transfer Companies in Iraq.
نوع الدراسة	وصفية - تحليلية.
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية دور القيادة الرقمية في تحقيق الوضوح الاستراتيجي.
مجتمع وعينة الدراسة	تألفت مجتمع الدراسة من عدد من العاملين الإداريين والفنيين في عدد من شركات الصيرفة والتحويل المالي في بغداد وفروعها، وقد بلغت حجم عينة الدراسة تقريبا (120) فرد من العاملين في شركات المذكورة.
أبرز النتائج	كشفت النتائج المتعلقة بهذا الدراسة بان هناك تأثير إيجابي وملموس للقيادة الرقمية كمتغير مستقل على تحقيق الوضوح الاستراتيجي ضمن شركات الصيرفة والتحليل المالي. ويتعزز هذا التأثير بشكل كبير من خلال الأبعاد المتعددة للقيادة الرقمية، والتي تشمل البصيرة الرقمية، واتخاذ القرار الرقمي، والتنفيذ الرقمي، والتوجيه الرقمي.
أهم التوصيات	أوصت الدراسة بأنه يتطلب تعزيز قدرات القيادة الرقمية استثمارًا مستمرًا في التدريب وتخصيص الموارد اللازمة لتنمية مهارات القادة. يجب أن يركز هذا التدريب على صقل التفكير الاستراتيجي، وتطوير القدرة على تحليل البيئة الداخلية لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، بالإضافة إلى تعميق الفهم للسوق والاستثمار والتوجهات المستقبلية، وذلك لضمان توجيه الشركة بفعالية نحو تحقيق أهدافها.
2- دراسة (Arabiun, et al, 2023)	
عنوان الدراسة	أثر القيادة الرقمية على أداء الأعمال: الدور الوسيط لريادة الأعمال التنظيمية. The Effect of Digital Leadership on the Performance of Businesses: The Mediating Role of Organizational Entrepreneurship
نوع الدراسة	دراسة وصفية – الاستقصائية.
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الحالية إلى التحقيق من تأثير القيادة الرقمية على أداء الأعمال، مع التركيز بشكل خاص على الدور الوسيط لريادة الأعمال التنظيمية.
مجتمع وعينة الدراسة	تألفت مجتمع الدراسة من 601 موظف ومدير يعملون في صناعة الطباعة والنشر في محافظة طهران. وتم اختيار ما مجموعه 235 فردًا باستخدام تقنيات العينة المتاحة. تم جمع البيانات باستخدام استبيانات معيارية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أبرز النتائج	خلصت الدراسة إلى إن الشركات التي تتبنى استراتيجيات القيادة الرقمية تكون أكثر قدرة على تطوير مرافق رقمية جديدة وإجراء تغييرات كبيرة في عمليات صناعة الاستراتيجية وثقافة المنظمة.
أهم التوصيات	أوصت الدراسة بأنه يمكن استخدام الرؤى المستفادة من هذه الدراسة لتطوير استراتيجيات قيادة رقمية فعالة لمساعدة شركات النشر على الازدهار في عالم متزايد الرقمنة.
3- دراسة (أبو بكر والسويطي، 2024)	
عنوان الدراسة	أثر ممارسات القيادة الرقمية في تحسين الأداء المؤسسي في فلسطين (وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي كنموذج). The Impact of Digital Leadership Practices in Improving Institutional Performance in Palestine (Ministry of Telecommunications and Digital Economy as a Model)
نوع الدراسة	دراسة اوصفي - ارتباطي
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى معرفة أثر ممارسات القيادة الرقمية في تحسين الأداء المؤسسي من وجهة نظر العاملين في وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي في فلسطين.
مجتمع وعينة الدراسة	تألفت عينة الدراسة من (120) موظفاً في وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي في مصر.
أبرز النتائج	توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود تأثير قوي الممارسات القيادة الرقمية على الأداء المؤسسي في وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي.
اهم التوصيات	أوصت الدراسة بأنه من المهم تعزيز الجهود المبذولة للممارسات الفاعلة للقيادة الرقمية في الوزارة في صياغة رؤيتها ورسالتها، وفي عمليات التخطيط الاستراتيجي، وربطها بمؤشرات أداء محددة ودقيقة في عمليات التحول الرقمي، وتعزيز المهارات والخبرات الرقمية.

الجدول من إعداد الباحثان بالاستعانة الى المصادر المذكورة أعلاه.

الدراسات المتعلقة بالاستدامة المصرفية

يتناول هذا المحور مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالاستدامة المصرفية، والتي سيتم عرضها من خلال الجدول التالي.

جدول (4) مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغير الاستدامة المصرفية

1- دراسة (حسين وحليم، 2022)	
عنوان الدراسة	دور التسويق المصرفي في تحقيق الاستدامة المصرفية The Role of Banking Marketing Strategies in Achieving Banking Sustainability
نوع الدراسة	دراسة تحليلية.
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة والاثر بين استراتيجيات التسويق المصرفي في تحقيق الاستدامة المصرفية في مصرف الرافدين ومصرف الرشيد.
مجتمع وعينة الدراسة	تألفت عينة الدراسة من 166 مدراء ورؤساء الأقسام والوحدات الإدارية في المصرف. وتم جمع البيانات الأولية عن طريق الاستبانة،

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أبرز النتائج	كشفت النتائج المتعلقة بهذا الدراسة بان هناك علاقة ارتباط وتأثير موجبة ذات دلالة معنوية لاستراتيجيات التسويق المصرفي في الاستدامة المصرفية، وتحقق الاهتمام بالاستدامة المصرفية بأبعاده الاقتصادية، والإدارات، والبيئية.
أهم التوصيات	أوصت الدراسة بأن يتم التركيز على نحو أكثر باعتبار الاستدامة المصرفية ركيزة أساسية لضمان استمرارية المؤسسة المصرفية وازدهارها على المدى الطويل. فهي ليست مجرد مفهوم بيئي أو اجتماعي، بل هي مورد حيوي يساهم بشكل مباشر في تحقيق الأرباح وتعزيز المكانة التنافسية للمصرف. من خلال تبني ممارسات مستدامة، يمكن للمصرف أن يحقق الريادة والتميز في السوق، ويضمن بقاءه ونموه المستمر في بيئة اقتصادية متغيرة
2- دراسة (راهي وسلمان، 2021)	
عنوان الدراسة	التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية / دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة (2005- 2019). Financial Analysis of Banking Sustainability Indicators - Analytical Study of a Sample of Commercial Banks for The Period (2005-2019)
نوع الدراسة	دراسة تحليلية.
هدف الدراسة	سعت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع مؤشرات الاستدامة المصرفية في المصارف العراقية عينة الدراسة عبر التحليل المالي لتلك المؤشرات
مجتمع وعينة الدراسة	تألفت عينة الدراسة في عدد من الموظفين في المصارف التجارية الاهلية في العراق وهي كل من: مصرف بغداد التجاري، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف سومر التجاري، مصرف اشور الدولي للاستثمار، مصرف الائتمان العراقي)
أبرز النتائج	خلصت الدراسة إلى إن عدد المصارف لا يفي بحاجة الاقتصاد العراقي قياسا بعدد السكان وحجم السيولة المصرفية وحاجة اسواق المال والاستثمار اذ ان الكثافة المصرفية تعتبر متواضعة جدا كون ان الكثافة المصرفية تتناسب طرديا مع تطور القطاع المالي والمصرفي. كما توصلت الدراسة الى ان الائتمان الممنوح على مستوى المصارف العينة للبعد البيئي والمتمثل بالائتمان الممنوح للقطاع الزراعي لا يتناسب مع اهمية هذا البعد.
أهم التوصيات	أوصت الدراسة بأنه يتطلب الارتقاء بواقع الاستدامة المصرفية تضافر الجهود من خلال توجيه المصارف وإرشادها وإقناعها بأهمية تحقيق قيمة اقتصادية وبيئية واجتماعية إيجابية على المدى الطويل. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يستلزم أيضًا وضع ضوابط ومعايير مناسبة للاستدامة المصرفية وإلزام المصارف بالالتزام بها، لضمان مساهمتها الفعالة في التنمية الشاملة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.
3- دراسة (ادم وآخرون، 2021)	
عنوان الدراسة	الاستدامة المصرفية ودورها في تحسين أداء المنظومة المصرفية الجزائرية. Banking Sustainability and Its Role in Improving the Performance of the Algerian Banking System.
نوع الدراسة	دراسة ميدانية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل مدى تأثير تطبيق مبادئ الاستدامة المصرفية في تحسين أداء المنظومة المصرفية الجزائرية.
مجتمع وعينة الدراسة	تألفت عينة الدراسة من 56 مراقب ومدقق وخبراء محاسبة ومدراء بنوك في الجزائر.
أبرز النتائج	توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن للاستدامة أثر في تحسين كفاءة الأداء، وايضاً لها أثر واضح في تحسين فعالية الأداء.
اهم التوصيات	أوصت الدراسة بأنه من الضروري على البنوك الجزائرية تطبيق مبادئ الاستدامة المصرفية لتحسين أداءها.

الجدول من إعداد الباحثان بالاستعانة الى المصادر المذكورة أعلاه.

ثالثاً: أوجه التشابه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة

يمكن إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة على النحو الآتي:

أوجه التشابه:

تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة (عبد الحميد، 2025) في تناول القيادة الرقمية بوصفها متغيرًا مستقلاً مؤثراً في بيئة العمل المصرفي، كما تتفق مع نتائجها في وجود علاقة إيجابية بين القيادة الرقمية والأداء، كما تلتقي مع دراسة (حسين وحليم، 2022) في اهتمامها بأبعاد الاستدامة المصرفية، إذ تناولت كلا الدراستين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بوصفها محاور أساسية للاستدامة.

أوجه الاختلاف:

تختلف الدراسة الحالية عن دراسة (عبد الحميد، 2025)، (أبو بكر والسويطي، 2024) من ناحية المنهجية والأداة واختيار الابعاد، حيث اعتمدت تلك الدراسة على اختيار الموظفين والفنيين كعينة للدراسة، في حين اعتمدت دراستنا على اختيار القيادات الإدارية باعتبارهم أصحاب القرار في المصرف، استبانة ومقابلات شخصية وتحليلها احصائياً. كذلك فإن دراستنا تميزت بتركيزها على مصرف واحد (المصرف العراق الأول في محافظة دهوك) مما يمنحها خصوصية محلية، في حين أن الدراسات السابقة تناولت عينات أوسع من شركات التحويل المالي والمصارف في بغداد والمحافظات.

إضافة الدراسة الحالية:

استناداً إلى تلك التشابه والاختلاف، يمكن القول إن الدراسة الحالية قد اتفقت مع معظم الدراسات السابقة في تأكيد أهمية القيادة الرقمية والاستدامة المصرفية، في حين تميزت عنها بترابط المتغيرين معاً (القيادة الرقمية والاستدامة المصرفية) في سياق عراقي محدد، وهو ما يساهم في سد فجوة معرفية في الأدبيات ذات الصلة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني:

الجانب النظري

القيادة الرقمية (المتغير المستقل)

أولاً: مفهوم القيادة الرقمية

أن القيادة المثالية في عصرنا الحالي هي تلك التي تواكب متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، إذ من الضروري أن يتمتع القادة بمهارات تمكنهم من التأثير في الآخرين، وتحفيزهم، وتوجيههم، ودفعهم نحو التقدم. وفي ظل التطور التكنولوجي المتسارع، أصبحنا بحاجة إلى قادة قادرين على توحيد جهود فريقهم وقيادتهم نحو الأمام باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وهو ما يُعرف بالقيادة الرقمية (غالب، 2024: 1510). اذ أن مع ظهور التطبيقات المختلفة للتكنولوجيا الرقمية، قد فرضت أثره على القيادة أيضا وأصبحت القادة العصريون يتسمون بخصائص جديدة متعلقة بمتطلبات القيادة الرقمية، ولتكون أداة فعالة لإلهام الموظفين باتجاه الابتكار والتميز، وذلك لكون عملية التحول الرقمي قد تتجاوزا مجرد استخدام التطبيقات والتقنيات الرقمية، انما أصبحت لها ارتباط وثيق بدور القادة الذين يقودون الاستراتيجية الرقمية وبدورها يشكلون الاتجاه العام للمنظمة. إذ ان مفتاح الازهار في العصر الحالي تكمن في اعتماد أسلوب قيادة يشجع التكيف والابداع والتفكير المستقبلي.(Hussein et al,. 2024; 2)

مما لا شك فيه، فأن القادة الرقميون يتوجب ان يكونوا قادرا على استخدام الأصول الرقمية وذلك بهدف اتخاد قرارات سريعة ودقيقة، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكونوا قادرين على الابتكار والتعاون مع عناصر المؤسسة أو الجهات المعنية الأخرى لإيجاد الحلول. لذلك، تُعد القيادة الرقمية ضرورية في عملية التحول الرقمي الجارية لإدارة التغييرات والاستفادة من التكنولوجيا بسرعة في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع الحكومي. وكما هو الحال في إدارة الموارد البشرية في الجامعات، والتي تتكون من المحاضرين والهيئة التعليمية، فإن القائد القادر على تنفيذ التحول الرقمي ضروري لتحقيق النجاح المؤسسي.(Hadi et al,. 2024; 75)

وتماشيا مع ما تم ذكره، فأن القيادة الرقمية تشكل مفهوماً ديناميكياً يتطور باستمرار بالتزامن مع تزايد التحول الرقمي في المجتمع. حيث تتشكل ملامحها عبر تفاعل معقد بين عوامل متعددة تشمل تطور البنية التحتية الرقمية، والمتغيرات الاجتماعية، وبروز أنماط عمل مبتكرة في العصر الرقمي. وفي جوهرها، تمثل القيادة الرقمية قدرة القادة على استيعاب الفرص والمخاطر الناشئة عن الرقمنة، والتكيف معها بفعالية. وهي تستلزم مزيجاً متكاملاً من الكفاءات التقنية والذهنية الرقمية لضمان قيادة ناجحة في البيئات الرقمية. (كشكول واخرون، 2024: 25). وفي ضوء ما سبق، يمكن تعريف القيادة الرقمية بأنها عملية تأثير اجتماعي تتم بوساطة التكنولوجيا لإحداث تغيير في المواقف والمشاعر والتفكير والسلوك و/أو الأداء مع الأفراد والمجموعات و/أو المنظمات، والتي يمكن أن تحدث على أي مستوى هرمي في المنظمة ويمكن أن تنطوي على تفاعلات فردية و/أو فردية مع العديد من الأفراد .(Stana et al,. 2024; 3) ويرى (Zeike et al, 2019: 1-2) القيادة الرقمية بأنها "قدرة القادة على إنشاء رؤية واضحة وذات مغزى لعملية التحول الرقمي والقدرة على تنفيذ استراتيجيات لتحقيقها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وفي ذات السياق، تُعرَّف القيادة الرقمية بأنها قدرة القادة على التعامل مع تعقيدات التقنيات الرقمية وآثارها على المؤسسات. أون القيادة الفعالة في السياق الرقمي لا تتطلب مهارات تقنية فحسب، بل تتطلب أيضًا القدرة على تعزيز ثقافة الابتكار والقدرة على التكيف. ويمكن للقادة الذين يعطون الأولوية للمبادرات الرقمية تحفيز فرقهم على تبني التغييرات التكنولوجية، مما يعزز احتمالية نجاح التحول الرقمي .(Cui, 2024: 216) ويؤكد بأن القيادة الرقمية هي أسلوب للقيادة تتطلب الكفاءة في الاستفادة من أنظمة الاتصالات والحوسبة والاتصالات، وذلك لغرض تطوير معرفة المجتمع، والذي يتم عبر استغلال التكنولوجيا الرقمية بالشكل الأمثل. أي أنها اضافة قيمة للمنظمات من خلال الجمع بين قدرات القادة والتكنولوجيات الرقمية.(Othman et al., 2024: 426)

استنادا إلى ما سبق يرى الباحثان بأن القيادة الرقمية هي نمط قيادي حديث يركز على الاستغلال الأمثل لتقنيات الرقمية (مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية)، بهدف وضع رويا جديدة للمنظمة تشجع على الابتكار والتحول الناجح الى بيئة رقمية.

ثانياً: أهمية القيادة الرقمية

لقد فرضت العولمة ضغوطًا كبيرة على المؤسسات في الآونة الأخيرة، مما أجبرها على التوجه نحو الرقمنة لكي تستطيع البقاء والاستمرار، لذلك، تعتبر القيادة الرقمية احدى المتطلبات الضرورية في عملية التحول الرقمي الجارية لإدارة التغييرات واستغلال التكنولوجيا في مختلف القطاعات .(Hadi, et al, 2024:75) حيث ان وجود قيادة رقمية فعالة سيساهم في صياغة استراتيجية اعمال رقمية ناجحة للمؤسسة، ويُعد وجود القيادة الرقمية في عملية التغيير الرقمي أمراً هاماً لمواءمة التكنولوجيا مع الأهداف الاستراتيجية، وتحسين القدرة على التكيف، وضمان إدارة فعالة للتغيير (Cavus, et al, 2025: 8). لسهولة التنقل بفعالية في بيئة الأعمال المتغيرة باستمرار، والتكيف مع التحديات الجديدة، ودفع التحولات الاستراتيجية داخل مؤسساتهم. اذ تستلزم إنشاء رؤية واضحة للعمليات الرقمية وتنفيذها في الإدارة التنظيمية. ويجب أن يكون القادة قادرين على الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية للتأثير على سلوكهم، وكذلك سلوك أعضاء فريقهم، لتعزيز الأداء التنظيمي العام .(Hussein, et al, 2024: 2)

وتماشيا مع ما سبق، تشير دراسة استقصائية أجرتها كلية هارفارد للأعمال (2018) إلى أن رؤساء الشركات التي يركز على التطوير المستمر لمهاراتهم الرقمية واستراتيجياتهم الرقمية، أصبحوا الآن أكثر عرضة بمقدار 29 مرة لتحقيق تحول مؤسسي ناجح (Prince, 2018: 22). وذلك نتيجة لكون القيادة الرقمية عاملا رئيسيا في الاستجابة السريعة لتغيرات السوق واحتياجات العملاء، وإضافة قيمة أكثر لتجربة العملاء عبر القنوات الرقمية، وان اهتمام القادة الرقميين لأمن البيانات وتطبيق المعايير الرقمية يساهم في ترسيخ ثقة أكثر لذا العملاء وفي نفس الوقت تقليل من نسبة المخاطر المرتبط بالتحول الرقمي، وهذا بدوره يحقق ميزة تنافسية للمؤسسة (كاظم واخرون، 2025: 64). اذ يمتلك القادة الرقميون الفعالون الرؤية والمعرفة والمهارات اللازمة للاستفادة من التكنولوجيا والبيانات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتعزيز الابتكار، وتحسين الأداء التنظيمي. وهم يتفوقون في تبني التقنيات الناشئة، وتعزيز الثقافة الرقمية، ومواءمة المبادرات الرقمية مع أهداف العمل. كما تؤكد القيادة الرقمية على المرونة والقدرة على التكيف والتعلم المستمر للبقاء في المقدمة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

في بيئة رقمية سريعة التطور. من خلال دعم المبادرات الرقمية، وتعزيز التعاون، وتمكين الموظفين، تُمكّن القيادة الرقمية المؤسسات من اغتنام الفرص، ومواجهة التحديات، واكتساب ميزة تنافسية في بيئة الأعمال الرقمية الحالية. حيث تُعد القيادة الرقمية ضرورية لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، لأنها تضمن ليس فقط استجابة المؤسسات للتغيرات التكنولوجية الفورية، بل أيضًا الابتكار بشكل استباقي. وتلعب دورًا حاسمًا في دمج التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وتحليلات البيانات في العمليات التجارية. يعمل هذا التكامل على تحسين العمليات، وتعزيز الإنتاجية، وإنشاء مقترحات قيمة فريدة لا يستطيع المنافسون تكرارها بسهولة. علاوة على ذلك، تتضمن القيادة الرقمية نهجًا رؤيويًا يتوقع الاتجاهات المستقبلية ويُعِدّ المؤسسة للتكيف مع التقنيات الناشئة، وبالتالي الحفاظ على أهميتها في السوق وتفوقها (Hussein, et al, 2024; 2).

ثالثاً: أبعاد القيادة الرقمية

اختلف العلماء والباحثين في تحديد أبعاد للقيادة الرقمية، نتيجة لاختلاف الرؤى ووجهات النظر، لذلك تبنت الدراسة الحالية أربعة ابعاد كونها تناسب طبيعة واهداف الدراسة، وكما يلي:

1. الرؤية الرقمية: على القائد الرقمي أن يكون قادر على صياغة رؤية استراتيجية هادفة لمستقبل رقمي (أي رؤية رقمية) ويمتلك الموقف المناسب (أي عقلية رقمية) والمهارات اللازمة (أي مجموعة المهارات الرقمية) لتنفيذ الرؤية بنجاح في الشركة (أي التنفيذ الرقمي). يجب على القائد أن يستوفي جميع المتطلبات الثلاثة في وقت واحد (أي أن يكون لديه عقلية رقمية ومجموعة مهارات رقمية وأن يقوم بالتنفيذ الرقمي) حتى يتم تصنيفه كقائد رقمي. وهذا يسمح له بصياغة رؤية رقمية بشكل موثوق وتحقيقها وفقًا لذلك.(Hensellek, 2020:63) أي القدرة على تطوير رؤية يتسم بالوضوح والشمولية والواقعية بحيث تساهم في وصول المنظمة لأهدافها وتحسين من موقعها التنافسي عبر الأدوات الرقمية الحديثة (امام وعبد المجيد،2024: 30).
2. الثقافة الرقمية: تعد الثقافة الرقمية من متطلبات الأساسية في ظل التطور السريع للتقنيات الحديثة، حيث تعد إطار معرفي ومهاري لازم للتعامل مع الأدوات الرقمية وذلك من خلال فهم اساسيات استخدام الأجهزة وبرامج الرقمية، والقدرة على استخدام التكنولوجيا وأدوات الرقمية للتحليل المعلومات واستخدامها واستثمارها (الصعيدي، 2022: 263-264). ويمكن تعريف الثقافة الرقمية بأنها ثقافة تنظيمية تشمل القيم والمعتقدات والأنماط السلوكية المشتركة التي تُمكّن وتدعم التحول الرقمي وتعزز التعاون الافتراضي وتدعم بنشاط تطوير الموظفين من خلال رعاية قدراتهم على البقاء قادرين على المنافسة في البيئة الرقمية (Held, et al, 2025: 6). كما تعرف بانها مجموعة من الاستراتيجيات، والمهارات والقواعد والأفكار المعتمدة بما يتعلق باستخدام الأمثل للتقنيات الرقمية والاستفادة من خلال الاستثمار بطريقة ذكية والتحكم في الوصول الى المحتوى الرقمي التوجه نحو منافع التقنيات الحديثة. أي انها القدرة على استخدام التقنيات الرقمية الحديثة لتكييف مع حياة المجتمعات المتطورة والمشاركة فيها بثقة، وذلك عبر تمكين الافراد من استخدام التقنيات الرقمية لإنجاز أعمالهم وواجباتهم اتجاه المنظمة والمجتمع (خاتمة واخرون، 2022: 103-104).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3. التمكين الرقمي: أن التمكين الرقمي تعني القدرة على تطبيق الكفاءة الرقمية في على نحو فعال في تطوير وتعزيز مهارات وقدرات الفرد، وان تمكين الفرد والمجتمع يعني سهولة التعامل مع النشاطات اليومية من خلال التكيف مع التكنولوجيا المعلومات (الأمين، 2023: 13)، أي أن المنظمات أصبحت مطالبة بتطوير سياسات شاملة لإعادة التأهل او التعزيز من القدرات المتخصصة باستخدام الأدوات والمنصات الرقمية وإيجاد برامج تدريبية رقمية وانشاء منصات تواصل افتراضية لتعزيز المشاركة والتفاعل وتوفير الموارد الرقمية بشكل مفتوح لتمكين التجربة والابتكار(داهينين، 2024: 130) .

4. الابتكار الرقمي: تعمل الشركات اليوم في سياق غير مؤكد وديناميكي، حيث تساهم التقنيات الرقمية في تسريع وتيرة التغيير ويمكنها تعزيز توليد القيمة واستغلال أفكار الأعمال الجديدة من خلال الاستفادة من التقنيات الرقمية الجديدة، تقوم الشركات بتحويل نماذج أعمالها، لا تتبنى الشركات والإدارات العامة التقنيات المتاحة فحسب، بل إنها تُكيّفها مع احتياجاتها الخاصة من خلال توليد طرق استخدام جديدة أو، في كثير من الحالات، المساعدة في توليد أدوات رقمية جديدة. يمكن الإشارة إلى هذه الظاهرة باسم الابتكار الرقمي ويمكن تعريفها على أنها عملية اعتماد أو توليد أو إعادة دمج التقنيات الرقمية الجديدة. اذ يوفر الابتكار الرقمي فرصًا جديدة للشركات لزيادة القيمة المُنشأة لعملائها من خلال منتجات وخدمات جديدة، وتوليد نماذج أعمال جديدة، وتعزيز النمو المستدام ونجاحها على المدى الطويل (Felicetti, et al, 2024: 316). أي أن الابتكار تعني الاستعداد لما هو غير متوقع وغير مألوف، والابتكار الرقمي يرتبط باستخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين الخدمات والمنتجات بطريقة جديدة ومبتكرة (De Araujo, et al , 2021: 45).

الاستدامة المصرفية (المتغير التابع)

أولاً: مفهوم الاستدامة المصرفية

أصبحت استدامة موضوعًا رئيسيًا في علم الإدارة. فاليوم، يجب على المؤسسات أن تدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في صلب قراراتها، ليس فقط من باب المسؤولية الأخلاقية أو الالتزام القانوني، ولكن كشرط ضروري لضمان بقائها ونجاحها المستمر (خلف واخرون، 2021: 89). يُعد موضوع الاستدامة حيويًا على جميع المستويات، وتهدف المصارف إلى تعميمه كقضية عامة لضمان توفير بيئة نظيفة وتحسين الحياة الاجتماعية. مع ذلك، تزيد التحولات الديموغرافية وأنماط الحياة من الضغط على الموارد المحدودة والبنى التحتية، مما يهدد استدامة المصارف طويلة المدى، وتعود جذور مصطلح "الاستدامة" إلى الكلمة الرومانية "Sustainer" (التمسك)، وتعني القدرة على البقاء والاستمرار. لكن انتشاره الواسع وتعدد تفسيراته يجعل مفهومه غامضًا في التطبيق. يُطرح المفهوم كموضوع حديث يجمع بين الفكر الإداري والاقتصادي، ويركز على كيفية الحفاظ على الموارد الطبيعية والاجتماعية لضمان حياة أفضل للأفراد ومجتمعات ذات اقتصاد مستقر (حسين وحليم، 2022:693). إذا يركز القطاع المصرفي على استدامة إنتاجه وموقعه في السلسلة الاقتصادية. ويلعب القطاع المصرفي دورًا مهمًا في التحول الاقتصادي، مما يعني المحاسبة المستدامة لتقليل الآثار الاقتصادية الخارجية (غير المدفوعة) لعملية الإنتاج.(Maryantia, et al, 2024:4)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وتماشيا مع ما سبق، فان تحقيق الاستدامة المصرفية يتم عبر تنفيذ الاعمال التي تدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والأخلاقية في استراتيجية الأعمال وتعزيز التنمية المستدامة. ويمكن للبنوك تبني الاستدامة في الخدمات المصرفية بطريقتين؛ أولاً من خلال تبني المسؤولية البيئية والاجتماعية في العمليات اليومية للبنك من خلال القيام بمبادرات مراعاة الاعتبارات البيئية (مثل: عدم وجود نفايات، والخدمات المصرفية الإلكترونية، وتقنيات كفاءة الطاقة، وما إلى ذلك) ومبادرات التنمية الاجتماعية (مثل: جهود الشمول المالي، ومحو الأمية المالية، وبرنامج رعاية المجتمع، وما إلى ذلك). ثانيًا، من خلال دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في الاستراتيجية الأساسية للبنك (أي: معايير الأثر البيئي والاجتماعي في أنشطة التمويل، وتطوير المنتجات المالية المستدامة، وما إلى ذلك). وعلى عكس البنوك التقليدية، تُدير هذه البنوك أعمالها بهدف تحقيق فوائد اجتماعية أو بيئية أو مستدامة إيجابية. ويشمل ذلك دمج المبادئ الأخلاقية في استراتيجية الأعمال الشاملة وخلق ثقافة مؤسسية تُعامل فيها الاستثمارات والعملاء والموظفين بأخلاقية وعناية (Riegler, 2023:16).ويرى (Aracil, et al, 2021: 1) الاستدامة المصرفية بأنها تقديم "منتجات وخدمات مالية مُطوَّرة لتلبية احتياجات الناس وحماية البيئة مع تحقيق الربح.

ومن هذا المنطق، يمكن تعريف الاستدامة المصرفية على أي انها فلسفة التي تعتمدها المصرف بحيث يتسع الفائدة المصرف من الموظفين والمساهمين ليشمل العملاء والاقتصاد وفي الوقت ذاته الحد من اثار السلبية على المجتمع والبيئة (أدم واخرون، 2022:77). وترى كل من (راهي وسليمان 2021: 4) الاستدامة المصرفية تعكس منهجية تصميم وتطوير وتنفيذ الخدمات المصرفية بما يتوافق مع قيم المؤسسة وثقافتها، حيث تهدف إلى تحقيق الابتكار والريادة في المجالين التشغيلي والتجاري، مع تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية. كما تركّز على تلبية تطلعات العملاء وتجاوز الحدود الأساسية للامتثال التنظيمي، مما يجعلها نموذجاً لمصرف مستدام يحقق التوازن بين الربحية والأثر الإيجابي على المجتمع والبيئة.

ويعرف الباحثان الاستدامة في القطاع المصرفي على انها استخدام الإمكانيات المادية والمالية من أجل أحداث تغييراً إيجابياً وجذرياً في المؤسسات يهدف إلى إضافة قيمة معنوية ومنفعة للمجتمع والبيئة على حد سواء، وتسهم في تحقيق الأرباح من خلال تزويد المؤسسات والشركات والمشاريع التي من شانها ان تضيف قيمة وتنفع منها الأفراد والبيئة وذلك بدعم المقدم من قبل المدخرين والمستثمرين الذين يسعون لجعل العالم مكان أفضل.

ثانياً: أهمية الاستدامة المصرفية

يلعب القطاع المصرفي دورًا هاماً في تنمية اقتصاد البلدان. إنهم يسعون باستمرار لتطوير منتجات مالية مبتكرة وتقديم خدمات أفضل لعملائهم لضمان ربحية أعلى. وهذا يفرض عليهم إيجاد طرق مستدامة لجعل الشركات عالية الربحية ترضي مساهميها. وهذا يمكن تحقيقها من خلال اعتماد وتقديم المنتجات والخدمات المستدامة مثل الخدمات المصرفية الخضراء، وتصنيفات المخاطر البيئية في عملية تقييم الائتمان، وقاعدة الادخار والائتمان المتنوعة للبنوك من خلال الشمول المالي، والتقدم التكنولوجي في العمليات المصرفية وغيرها. ولكون البنوك تشارك بشكل متزايد في تشكيل ممارساتها المصرفية المستدامة ودمج الأبعاد البيئية والاجتماعية في استراتيجيتها التجارية أكثر من أي وقت مضى. لقد طورت البنوك منتجات وخدمات مستدامة مبتكرة مثل تغير المناخ، وصناديق الاستدامة، والرهون العقارية الخضراء، والقروض البيئية، والسندات الخضراء للتعامل مع التحديات البيئية المتزايدة. وإن تطوير المنتجات والخدمات المستدامة له أهمية كبيرة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وبعد استراتيجي وتجاري كبير للبنوك. وهناك العديد من الفوائد التي تتحقق تتراوح من تحسين السمعة إلى ميزة تنافسية مستدامة وثقة أصحاب المصلحة.(Kumar, K., & Prakash, 2019: 693)

وتماشيا مع ما سبق، فان تحقيق الاستدامة تساهم في بناء سمعة إيجابية، وذلك لأثرها الإيجابي على ثقة العملاء والمستثمرون نحو المؤسسة عندما تتبنى ممارسات صديقة للبيئية والمجتمع، وفي نفس الوقت يحقق لها تموضعا استراتيجيا حيث تحقيق الاستدامة التفوق التنافسي مقارنة بالأخرين، وذلك لاعتماد أساليب التي من شانها تحقق الابتكار وتطوير للمنتجات والخدمات المقدمة للعملاء (الزهاوي، 2024: 271). وفي ذات السياق، فأن خلق القيمة المستدامة يساعد الصناعة المصرفية بالحفاظ على أداء اقتصادي إيجابي حتى في وقت الأزمات (راهي وسليمان، 2021: 4). اذ أن الازمة المالية في (2008) أثبتت بأن المصارف التي تمكنت من مقاومة الازمة، كانت تلك المصارف التي اعتمدت مبادئ الاستدامة في اعملها (عزيز وعلوش، 2022: 1085)

أن الاستدامة المؤسسية هو مفهوم شمولي ومتكامل. يرتكز هذا المفهوم على دمج الأداء المالي، البيئي، والمؤسسي لتحقيق جودة عالية. إن قدرة المنظمة على تحقيق هذا التكامل، واستغلال مواردها بكفاءة، هو ما يضمن لها الاستمرارية والقدرة على المنافسة. كما أن تبني القيم الاجتماعية والبيئية في الأداء اليومي لا يعزز الأداء الداخلي والخارجي فحسب، بل يبني جسورًا من الثقة مع المجتمع وأصحاب المصالح (الوكيل، 2025: 268). ولكي تحقق المؤسسات نموًا طويل الأمد، يجب عليها أن تتبنى الاستدامة بشكل جذري. وهذا يعني أن الجوانب الاجتماعية والبيئية يجب ألا تكون هامشية، بل جزءًا لا يتجزأ من رؤية المنظمة وثقافتها، مما يؤدي إلى خلق قيمة اقتصادية مستدامة (أبو النجا، 2018: 118).

ثالثاً: أبعاد الاستدامة المصرفية

شهدت السنوات الأخيرة تزايداً في أهمية تقارير الاستدامة للمؤسسات، حيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من ممارسات العمل الاعتيادية. يعود هذا التوجه إلى تزايد توقعات أصحاب المصلحة والمستثمرين والمجتمع ككل، نتيجة للمخاوف المتزايدة بشأن القضايا المتعلقة بالاستدامة. لتحقيق أهدافها وتلبية رغباتها، يتوجب على المنظمات تلبية احتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة والمستثمرين، سواء الحاليين أو المحتملين. كما يجب عليها إظهار قدرتها على الربط الفعال بين العوامل التي من شانها تحقيق التنمية المستدامة وفقاً للمؤشرات ذات الصلة (العواد وابراهيمي، 2019: 44-45). وعليه تتمثل أبعاد الاستدامة المصرفية الرئيسية في الآتي:

1. **الاستدامة الاقتصادية:** يعتبر البُعد الاقتصادي المستدام من الركائز الأساسية التي تسهم في تحقيق النمو على الأمد البعيد من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وذلك بتحقيق التوازن التنمية الاقتصادية والترشيد في توزيع الموارد، وبهذا تحقق المرونة الاقتصاد لمواجهة التحديات المستقبلية (احمد، 2025: 467). أذ تُعد المستدامة ضرورة لتحقيق الكفاءة في ظل ندرة الموارد، مع التركيز على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. ويتوجب على المؤسسات المالية الجمع بين النمو الاقتصادي والحد من الآثار السلبية على البيئة والمجتمع عبر إدارة مخاطر متكاملة. اذ يمثل التمويل المستدام فرصاً للنمو في الأسواق الناشئة. ويتطلب تحقيق الاستدامة موازنة دقيقة بين الابتكار المالي ووضع ضوابط تحد من التقلبات والمخاطر النظامية المحتملة، وذلك من خلال إيجاد توازن البنوك بين النمو والاستقرار المالي من جهة، وتقليل الآثار البيئية والاجتماعية من جهة أخرى، مع إدارة فعالة للمخاطر الناشئة عن التمويل الأخضر والاستثمار في الأسواق الناشئة لضمان استقرار مالي طويل الأجل دون تعريض الاقتصاد لمخاطر مضاربية أو تشوهات في الأسواق .(Saif-Alyousfi & Alshammari, 2025:12) اذ أن التركز على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المستدامة يتم من خلال خلق فرص عمل والرفاه الاقتصادي، وتعزز من الصناعات المستدامة والمبتكرة، وتعمل على الاستثمار التكنولوجيا النظيفة، وتطور

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الإدارة المالية والمؤسسية، وهذا بدورها يساهم في أنشاء فرص العمل وتحقيق التقدم الاقتصادي للأفراد وللمجتمع (صلاح الدين والشيخ، 2025: 10).

2. **الاستدامة التكنولوجية:** يعد الاستدامة التكنولوجيا من المصطلحات الحديثة، اذ أطلق هذا المصطلح لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وذلك في عام 1987 وأشار اليها على انه المستقبل المشترك، وعرف على انها التنمية التي تلبي احتياجات في وقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية، في حين أشار اليها المجلس الاماني بانها الإدارة المتمركزة حول المستقبل (النفرواي واخرون، 2024: 89). واستناداً الى ما سبق ذكره، يجب اعتبار التكنولوجيا والاستدامة عاملين رئيسيين في القدرة التنافسية للشركة، لأنه بدون هذه العوامل يصعب تحقيق نتائج إيجابية والحفاظ عليها بمرور الوقت. تُمكّن التكنولوجيا والاستدامة معًا الشركات من تحقيق أرباح أعلى، والوصول إلى أسواق جديدة، وتوسيع قاعدة عملائها، وزيادة هوامش ربحها. ومع ذلك، لكي يحدث ذلك، تحتاج الشركات إلى تضمين التكنولوجيا والاستدامة في استراتيجياتها وثقافتها المؤسسية، بالإضافة إلى الاستثمار فيها واتخاذ إجراءات لمعالجة النتائج ومراقبة الأداء باستمرار. ومع ذلك، وخاصة في البيئة الإدارية، عند الحديث عن الاستدامة، هناك ميل إلى اعتبار الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية عناصر منفصلة ومستقلة. ما لا يزال مفقودًا هو فهم الترابطات القوية التي تربط أبعاد الاستدامة المختلفة التي ترتبط ببعضها البعض وتمكّنها التكنولوجيا، والتي تُعد محركًا أساسيًا لتطوير الأعمال.(Vacchi, et al, 2021:1) ومن هذا المنطلق، يمكن تعريف الاستدامة التكنولوجيا على انها اعتماد التكنولوجيا وتطويرها ونشرها بهدف تامين القدرة التنافسية المطلوبة للبقاء والاستمرار وعلى الامد الطويل، ولتحقيق اهداف التنمية المستدامة (جودة، 2023: 127). اذ أن الهدف الرئيسي وراء تطور الاستدامة التكنولوجية هو جعل حياة الناس أكثر راحة وعلى الأمد البعيد، فاقبل حوالي 25 عامًا، لم يكن من الممكن إجراء عمليات سحب أو إيداع نقدي دون زيارة البنك أو دون التفاعل مع صراف البنك. ولكن الآن، سمح ذلك للمستهلك بالحصول على معظم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وأن أكثر من 69% من جيل الألفية الأوروبي يديرون شؤونهم المالية عبر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. من وجهة نظر تجربة العميل، فإن التكنولوجيا، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وحجز السفر عبر الإنترنت، قد جعلت إجراء المعاملات سهلاً، مما يوفر تجربة مستهلك مميزة. وأيضا ساهمت التكنولوجيا أيضًا بشكل إيجابي في الحياة المهنية للأفراد .(Hamid, H., & Al Mubarak, 2022:254)

3. **الاستدامة البيئية:** تعتبر إحدى المبادئ الاساسية المطلوبة لتحقيق الاستدامة، ولقد أدى التزايد المستمر في التلوث وتدهور الموارد إلى جعل حماية البيئة إنذارًا نهائيًا غير مسبوق يتطلب اهتمامًا كاملاً من الشركات والحكومات. ونتيجة لذلك، هناك ضغوط متزايدة من السوق وأصحاب المصلحة لتبني ممارسات مستدامة بيئيًا، وبالتالي، يمكن وضع الممارسات المستدامة بحيث تكون بمثابة وسيلة لخلق المزيد من القيمة للعملاء وتحسين صورة العلامة التجارية، اذ يركز الاستدامة البيئية على ألا يوثر تلبية احتياجاتنا اليومية على جودة البيئة، والحفاظ على نظامها من اجل الاجيال القادمة ويمكن أن يؤدي دمج مبادئ الاستدامة البيئية في العمليات إلى تعزيز قيمة المؤسسات وجعل أكثر قيمة (Feroz, et al, 2021: 3). وتتضمن الاستدامة البيئية إعادة هيكلة البنك لأنشطته لتعزيز مراعاة البيئة من خلال تقليل استهلاك المياه، واستخدام كميات أقل من الورق، واستخدام الطاقة المتجددة، وضمان أن يتم الإقراض فقط لدعم المشاريع الصديقة للبيئة، مثل الاستثمار في الصناديق الخضراء والسندات الخضراء (Riegler, 2023: 16).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث:

الجانب العملي

أولاً: وصف وتشخيص متغيرات الدراسة

يتناول هذا الجزء من الدراسة الحالية وصف وتشخيص أبعاد كل متغير من المتغيرات القيادة الرقمية (المتغير المستقل) والاستدامة المصرفية (المتغير التابع).

ثانياً: أبعاد متغيرات الدراسة

القيادة الرقمية:

أ. **الرؤية الرقمية:** تبين نتائج الإحصاءات الوصفية لهذا البعد في الجدول (5) وللفقرات (X4- X1)، نسبة الاتفاق بلغت (72.825%)، وذلك بمتوسط حسابي مقدارهُ (3.88045) وانحراف معياري بلغ (0.665025)، في حين نلاحظ نسبة عدم التوافق قد بلغ (1.075%)، وكانت نسبة من اتخذوا موقفاً محايداً بلغ (26.075%). وهذا يدل على انه نسبة عالية من المستجيبين يتوافقون على توفير مؤشرات هذا البعد في العينة المبحوثة، وهذا يشير الى أن القيادة لديها القدرة الكافية على صياغة رؤية استراتيجية هادفة لمستقبل رقمي ويمتلك العقلية والمهارات المطلوبة لتنفيذها على نحو ناجح. اما على المستوى الجزئي، يبين بان الفقرة (X3) قد حصلت على أعلى أهمية نسبية والتي بلغت (87)، وذلك بوسط حسابي قيمتهُ (4.0435) وانحراف المعياري مقدارهُ (0.5623)، هذا يبين أن القيادات الإدارية تُشجع على تعتمد التقنيات الحديثة والابتكار لتحقيق التميز في الأداء المصرفي، بينما في المقابل كانت الفقرة (X1) قد حصلت على ادنى نسبة أهمية حيثُ بلغت قيمتها (56.5%)، وذلك بمتوسط حسابي مقدارهُ (3.7392) وانحرافها المعياري البالغ (0.8643)، هذا يدل على أن القيادات الإدارية في العينة المبحوثة يحرصون على تبنى رؤية رقمية واضحة تدعم التحول الرقمي وتواكب التطورات التكنولوجية، لكنهم بحاجة إلى المزيد من الجهود لتحقيق هذا الهدف.

ب. **الثقافة الرقمية:** تظهر نتائج الإحصاءات الوصفية لهذا البعد في الجدول (5) وللعبارات(X8- X5) ، الى أن نسبة الاتفاق على المستوى الكلي بلغت (66.275)، وذلك بوسط حسابي قدرهُ (3.80435) وانحراف معياري مقدارهُ (0.89955)، في حين نلاحظ نسبة عدم التوافق قد بلغت (6.475%)، وكانت نسبة من اتخذوا موقفاً محايداً بلغت (35.875%). وهذا يدل على انه نسبة كبيرة من المستجيبين يتوافقون على توفير القيم والمعتقدات والأنماط السلوكية المشتركة التي تُمكّن وتدعم التحول الرقمي وتعزز التعاون الافتراضي وتدعم بنشاط تطوير الموظفين من خلال رعاية قدراتهم على البقاء قادرين على المنافسة في البيئة الرقمية .اما على المستوى الجزئي، تبين الفقرة (X8) والتي حصلت على أعلى أهمية نسبية والتي بلغت (78.3%)، وكانت وسطها الحسابي مقدارهُ (4.0) وانحرافها المعياري قيمتهُ (0.7977)، حيثُ تبين القيادات الإدارية تسعى بشكل جدي ومستمر على نشر وتشجيع الوعي بأهمية ثقافة التعلم الرقمي في تطوير الأداء المؤسسي. في حين كانت أدنى نسبة أهمية للفقرة (X7) هي (52.1)، وذلك بوسط حسابي بلغ مقداره (3.6522)، وانحراف معياري بلغ (0.9820)، وهذا يشير إلى ان القيادات الإدارية يسعون الى تشجيع ومتابعة الموظفون على استخدام الأدوات الرقمية في أداء مهامهم اليومية، في حين يحتاجون إلى المزيد من الجهود لتحقيق هذا الهدف.

ج. **التمكين الرقمي:** تبين نتائج الإحصاءات الوصفية الواضحة في الجدول (5)، بأن نسبة التوافق الكلي على هذا البعد وللفقرات(X12- X9) ، بلغت مقداره (66.3%)، ووسطها الحسابي بلغ قدره (3.7846) وانحرافها المعياري بلغ قدره (0.820025)، بينما تبين بان نسبة عدم التوافق قد بلغت (5.4%)، والأشخاص الذين اتخذوا موقفاً

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

محايداً بلغت نسبتها (28.25%). حيثُ يدل على القيادات الإدارية في العينة المبحوثة تسعى الى تطبيق الكفاءة الرقمية وعلى نحو فعال في تطوير وتعزيز مهارات وقدرات الافراد، وان تمكين الفرد والمجتمع يعني سهولة التعامل مع النشاطات اليومية من خلال التكيف مع التكنولوجيا المعلومات، في المقابل تبين النتائج على المستوى الجزئي، بان الفقرة (X10) حققت أعلى نسبة أهمية بلغت قدره (82.6%)، ووسطها الحسابي بلغ (4.0435%) وانحرافها المعياري بلغ (0.6380)، وهذا يوضح بأن القيادات الإدارية في العينة المبحوثة يسعون الى توفير منصة رقمية مشتركة تدعم تبادل المعرفة والأفكار بين الموظفين. في حين كانت أدنى نسبة أهمية للفقرة (X11) اذ بلغ قيمتها (56.5%) وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.6522) وانحراف معياري (0.7751)، وهذا يوضح بأن القيادات الإدارية في العينة المبحوثة تدعم مشاركة الموظفين في اتخاذ القرارات الرقمية من خلال مشاركة المعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطة التحول الرقمي.، في حين يحتاجون إلى المزيد من الجهود لتحقيق هذا الهدف.

د. **الابتكار الرقمي:** تبين نتائج الإحصاءات الوصفية الواضحة في الجدول (5)، بأن نسبة التوافق الكلي على هذا البعد وللفقرات(X13 - X16) ، تميل إلى نسبة التوافق بلغت قدرها (66.3%) من اجمالي الاجابات، في حين النسبة البالغة (10.85%) قد ذهبوا إلى عدم التوافق مع هذا التوجه، ونسبة (22.8 %) من الافراد ضمن العينة المبحوثة قد اتخذوا موقف غير موكد او محايد من ذلك، وقد جاء ذلك بوسط حسابي بلغ مقداره (3.75)، وانحراف معياري بلغ مقداره (0.899). وهذا يدل على القيادات الإدارية في العينة المبحوثة يسعون الى اعتماد أو توليد أو إعادة دمج التقنيات الرقمية الجديدة، اذ يوفر الابتكار الرقمي فرصًا جديدة للشركات لزيادة القيمة المُنشأة لعملائها من خلال منتجات وخدمات جديدة، وتوليد نماذج أعمال جديدة.

بينما على المستوى الجزئي، كانت نسبة اتفاق عالية على الفقرة (X14) حيث بلغت قدرها (78.2) ووسطها الحسابي (3.8261) وانحرافها المعياري (0.7776)، وهذا يدل على القيادات الإدارية في العينة المبحوثة يسعون الى استخدام الموارد الرقمية في التعاملات المصرفية. في الجانب المقابل كانت الأدنى اتفاقا للمؤشر (X16)، وجاء ذلك بنسبة بلغت (52.2)، ووسطها الحسابي بلغ (3.6957) وانحرافها المعياري بلغ (0.9739)، وهذا يدل على القيادات الإدارية في العينة المبحوثة تسعى الى استخدام التقنيات الرقمية في عملية اتخاذ القرارات. لكنهم بحاجة إلى المزيد من الاهتمام بهذا التوجه لكي تحقيق النجاح بشكل أفضل.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (5) التوزيعات التكرارية والانحراف المعياري وقيم الوسط الحسابي للقيادة الرقمية على مستوى العينة المبحوثة

(n= 23)

المتغيرات	الأبعاد	الرمز	اتفق بشدة		اتفق		غير متأكد		لا اتفق		لا اتفق بشدة		Mean	S. D
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
القيادة الرقمية	الرؤية الرقمية	X1	5	21.7	8	34.8	9	39.1	1	4.3	-	-	3.7392	0.8643
		X2	3	13.0	16	69.6	4	17.4	-	-	-	-	3.9565	0.5623
		X3	4	17.4	16	69.6	3	13.0	-	-	-	-	4.0435	0.5623
		X4	3	13.0	12	52.2	8	34.8	-	-	-	-	3.7826	0.6712
		المعدل	16.275		56.55		26.075		1.075		-		3.88045	0.665025
			72.825						1.075					
	الثقافة الرقمية	X5	7	30.4	11	47.8	4	17.4	1	4.3	-	-	4.0435	0.8245
		X6	3	13.0	10	43.5	7	30.4	2	8.7	1	4.3	3.5217	0.9940
		X7	5	21.7	7	30.4	10	43.5	-	-	1	4.3	3.6522	0.9820
		X8	6	26.1	12	52.2	12	52.2	1	4.3	-	-	4.0000	0.7977
		المعدل	22.8		43.475		35.875		4.325		2.15		3.80435	0.89955
			66.275						6.475					
	التمكين الرقمي	X9	5	21.7	10	43.5	7	30.4	1	4.3	-	-	3.8340	0.8340
		X10	5	21.7	14	60.9	4	17.4	-	-	-	-	4.0435	0.6380
		X11	3	13.0	10	43.5	9	39.1	1	4.3	-	-	3.6522	0.7751
		X12	4	17.4	10	43.5	6	26.1	2	8.7	1	4.3	3.6087	1.0330
		المعدل	18.45		47.85		28.25		4.325		1.075		3.7846	0.820025
			66.3						5.4					
	الابتكار الرقمي	X13	5	21.7	10	43.5	3	13.0	5	21.7	-	-	3.6522	1.0706
		X14	3	13.0	15	65.2	3	13.0	2	8.7	-	-	3.8261	0.7776
		X15	4	17.4	12	52.2	6	26.1	1	4.3	-	-	3.8261	0.7776
		X16	6	26.1	6	26.1	9	39.1	2	8.7	-	-	3.6957	0.9739
		المعدل	19.55		46.75		22.8		10.85		-		3.750025	0.899925
			66.3						10.85					

المصدر: من أعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الاستدامة المصرفية:

أ. **الاستدامة الاقتصادية:** توضح نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بهذا البعد وعلى المستوى الكلي ومن خلال الفقرات (Y1-Y4) أن هناك ميلاً عاماً للموافقة من قبل المستجيبين، اذ بلغت نسبة الموافقة (74.975%) من إجمالي العينة. في المقابل، كانت النسبة (5.4%) تعبر عن عدم موافقتهم، بينما اتخذت (19.55%) موقفاً محايداً. وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد (3.956)، بانحراف معياري قدره (0.814)، مما يشير إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وذلك بتحقيق التوازن التنمية الاقتصادية والترشيد في توزيع الموارد، وبهذا تحقق المرونة الاقتصاد لمواجهة التحديات المستقبلية. في المقابل تبين النتائج على المستوى الجزئي، بان الفقرة (Y2) حققت أعلى نسبة أهمية بلغت قدرها 82.6%، وذلك بمتوسط حسابي (4.2174) وانحراف معياري (0.7358). وهذا يدل على القيادات الإدارية في العينة المبحوثة تسعى وعلى نحو فعال الى استثمار في التقنيات المصرفية الحديثة لتعزيز الأداء والجودة. أما الفقرة الحاصلة على أدنى نسبة موافقة كانت(Y3) ، وذلك بنسبة 65.2%، ومتوسط حسابي (3.8261)، وانحراف معياري (0.8340). وهذا يدل على القيادات الإدارية في العينة المبحوثة يسعون إلى تطوير خدمات ومنتجات مصرفية جديدة تلبي احتياجات العملاء. لكنهم بحاجة إلى المزيد من الاهتمام بهذا التوجه لكي تحقيق الأهداف المطلوبة على نحو أفضل.

ب. **الاستدامة التكنولوجية:** تُظهر نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بهذا البعد من خلال الفقرات (Y5-Y8) أن هناك ميلاً عاماً للموافقة من قبل المشاركين، حيث بلغت نسبة الموافقين 73.925% من إجمالي العينة. في المقابل، عبر 2.15% عن عدم موافقتهم، بينما اتخذ 27.15% موقفاً محايداً. وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد (3.978)، بانحراف معياري قدره (0.819)، وهذا يدل على القيادات الإدارية في العينة المبحوثة يسعون إلى اعتماد التكنولوجيا وتطويرها ونشرها بهدف تامين القدرة التنافسية المطلوبة للبقاء والاستمرار وعلى الامد الطويل، ولتحقيق اهداف التنمية المستدامة. بينما على المستوى الجزئي، حازت الفقرة (Y7) على أعلى نسبة أعلى اتفاق اذ بلغت 87%، وبمتوسط حسابي (3.9130) وانحراف معياري (0.7927). وهذا يدل على القيادات الإدارية في العينة المبحوثة يسعون إلى تبني برامج تدريب لموظفيها لمواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في القطاع المصرفي. أما الفقرة الأقل حصولاً على الموافقة هي (Y6)، وبنسبة 65.2%، ومتوسط حسابي (3.9565)، وانحراف معياري (0.8245). وهذا يدل على القيادات الإدارية في العينة المبحوثة يسعون إلى توفير بنية تحتية تقنية متقدمة لدعم عمليات الدفع الإلكتروني والتحويلات الرقمية. ولكن هناك حاجة لمزيد من الاهتمام بهذا الجانب لتعزيز نجاح المشاريع بشكل أفضل.

الاستدامة البيئية: ظهرت نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بهذا البعد من خلال الفقرات (Y9-Y12) أن هناك ميلاً عاماً للموافقة من قبل المشاركين، حيث بلغت نسبة الموافقين 60.825% من إجمالي العينة. في المقابل، عبر 14.1% عن عدم موافقتهم، بينما اتخذ 24.975% موقفاً محايداً. وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد (3.608)، بانحراف معياري قدره (1.100)، مما يشير إلى وجود استجابة إيجابية مرتفعة تجاه هذا البعد، أي ان المصارف قيد الدراسة تحاول مراعاة البيئة من خلال تقليل استهلاك المياه، واستخدام كميات أقل من الورق، واستخدام الطاقة المتجددة، وضمان أن يتم الإقراض فقط لدعم المشاريع الصديقة للبيئة، مثل الاستثمار في الصناديق الخضراء والسندات الخضراء في المقابل تبين النتائج على المستوى الجزئي، بان الفقرة (Y9) حققت أعلى نسبة أهمية بلغت قدره (82.6%)، ووسطها الحسابي بلغ (4.0435%) وانحرافها المعياري بلغ (0.6380)، وهذا يدل على القيادات الإدارية في العينة المبحوثة يسعون إلى يبني إجراءات للحد من استهلاك الطاقة والانبعاثات الكربونية. في حين كانت أدنى نسبة أهمية للفقرة (Y11)، بنسبة 47.8%، وبمتوسط حسابي (3.3478)، وانحراف معياري (1.0273). وهذا يدل على القيادات الإدارية في العينة المبحوثة يسعون إلى تبني مبادرات لدعم البيئة، مثل تمويل المشاريع الخضراء أو زراعة الأشجار.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (6) التوزيعات التكرارية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد الاستدامة المصرفية على مستوى العينة المبحوثة (n= 23)

المصدر: من أعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

ثالثاً: تحليل علاقات الارتباط والأثر واختبار الفرضيات بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	الأبعاد	الرمز	اتفق بشدة		اتفق		غير متأكد		لا اتفق		لا اتفق بشدة		Mean	S. D
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
الاستدامة المصرفية	الاستدامة الاقتصادية	Y1	5	21.7	11	47.8	4	17.4	3	13.0	-	-	3.7826	0.9513
		Y2	9	39.1	10	43.5	4	17.4	-	-	-	-	4.2174	0.7358
		Y3	5	21.7	10	43.5	7	30.4	1	4.3	-	-	3.8261	0.8340
		Y4	5	21.7	14	60.9	3	13.0	1	4.3	-	-	4.0000	0.7385
		المعدل	26.05		48.925		19.55		5.4		-		3.956	0.814
			74.975						5.4					
	الاستدامة التكنولوجية	Y5	10	43.5	6	26.1	7	30.4	-	-	-	-	4.1304	0.8688
		Y6	7	30.4	8	34.8	8	34.8	-	-	-	-	3.9565	0.8245
		Y7	8	34.8	12	52.2	5	21.7	1	4.3	-	-	3.9130	0.7927
		Y8	5	21.7	12	52.2	5	21.7	1	4.3	-	-	3.9130	0.7927
		المعدل	32.6		41.325		27.15		2.15		-		3.978	0.819
			73.925						2.15					
	الاستدامة البيئية	Y9	5	21.7	11	47.8	3	13.0	2	8.7	2	8.7	3.6522	1.1912
		Y10	5	21.7	8	34.8	7	30.4	1	4.3	2	8.7	3.5652	1.1699
		Y11	2	8.7	9	39.1	9	39.1	1	4.3	2	8.7	3.3478	1.0273
		Y12	7	30.4	9	39.1	4	17.4	3	13.0	-	-	3.8696	1.0137
		المعدل	20.625		40.2		24.975		7.575		6.525		3.608	1.100
			60.825						14.1					

1. تحليل علاقة الارتباط:

يسعى هذا الجزء من الدراسة الحالية إلى قياس قوة العلاقة بين متغيراتها، وذلك لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى التي طرحت في منهجية البحث.

حيثُ تظهر النتائج في الجدول (7) وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين أبعاد القيادة الرقمية والاستدامة المصرفية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.702) عند مستوى دلالة إحصائية (0.01)، مما يؤكد صحة الفرضية الرئيسة الأولى

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

التي تنص: **توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين القيادة الرقمية بأبعادها الفرعية والاستدامة على مستوى المصرف العراق الأول.**

الجدول (7) نتائج علاقات الارتباط بين أبعاد القيادة الرقمية والاستدامة المصرفية على مستوى العينة المبحوثة. (n=23)

القيادة الرقمية	الاستدامة الرقمية			المؤشر الكلي
	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة التكنولوجيا	الاستدامة البيئية	
الرؤية	0.049	0.320	0.233	0.050
الثقافة	0.586**	0.249	0.695**	0.808**
التمكين	0.635**	0.479**	0.449	0.567**
الابتكار	0.410	0.408	0.309	0.512**
المؤشر الكلي	0.624**	0.506*	0.421*	0.702**

المصدر: من أعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

وتبين القيم الواردة في الجدول اعلاه بأن هنالك علاقة ارتباط معنوية موجبة بين الأبعاد الاربعة للقيادة الرقمية (الرؤية الرقمية، الثقافة الرقمية، التمكين الرقمي، والابتكار الرقمي) وبين الاستدامة المصرفية. وإن أقوى علاقة ارتباط معنوية كانت بين الثقافة الرقمية والاستدامة المصرفية، إذ بلغت درجة الارتباط (0.808) وعند مستوى معنوية (0.01)، وأضعف علاقة ارتباط معنوية كانت بين الرؤية الرقمية والاستدامة المصرفية، حيث بلغت قوة الارتباط (0.050) عند مستوى معنوية (0.01)، وبهذا يتحقق التساؤل الفرعي الأول (ما هي طبيعة العلاقة بين القيادة الرقمية والاستدامة المصرفية في المصرف العراق الأول؟).

2. تحليل علاقة التأثير:

يركز هذا المحور على تحليل العلاقات التأثيرية بين متغيرا الدراسة من خلال استخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وتظهر نتائج الجدول (8) وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لأبعاد القيادة الرقمية على الاستدامة المصرفية.

وتؤكد هذه النتائج من خلال قيمة (F) المحسوبة البالغة (20.420)، والتي تفوق القيمة الجدولية (7.94) بدرجة حرية (22.1)، مما يشير إلى كفاءة نموذج الانحدار في تفسير العلاقة بين القيادة الرقمية والاستدامة المصرفية على المستوى الكلي. كما يدعم هذا الاستنتاج قيمة معامل الانحدار (Beta) التي وصلت إلى (0.702)، مما يعكس قوة التأثير الإيجابي. أما معامل التحديد (R2) فقد بلغ (0.493)، مما يعني أن القيادة الرقمية قادرة على تفسير ما نسبته (49.3 %) من التغيرات التي تطرأ على الاستدامة المصرفية، مما يبرز دورها الفاعل في تعزيز هذا النوع من الاستدامة. هذا يدل على تحقيق الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص: **توجد علاقة التأثير ذو دلالة إحصائية معنوية بين القيادة الرقمية بأبعادها الفرعية والاستدامة على مستوى المصرف العراق الأول.**

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (8) علاقة الأثر بين القيادة الرقمية والاستدامة المصرفية على المستوى الكلي للشركات المبحوثة

	الاستدامة المصرفية (المتغير التابع)				
	B	Beta	المحسوبةF	R^2	P-Value
القيادة الرقمية (المتغير المستقل)	0.704	0.702	20.420	0.493	0.000
F الجدولية = 7.94	n= 23		df (22, 1)		

المصدر: من أعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

رابعاً: تحليل الفروقات حسب سمات الأفراد المبحوثين

يهدف هذا المحور إلى تحديد فروقات المعنوية ما بين الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تبعًا للسمات الشخصية للأفراد المبحوثين، وقد أظهرت النتائج الآتي:

أ. العامل الاجتماعي: تشير نتائج تحليل الفروقات في الجدول (9) إلى انه لا توجد فروقات معنوية ما بين الإناث والذكور نحو متغير القيادة الرقمية، حيث بلغت قيمة (0.463) (P-Value) وتعد قيمة غير معنوية عند المقارنة بقيمة مستوى المعنوية الافتراضي الذي اعتمدت في الدراسة والبالغ (0.05). ويثبت ذلك قيمة (t) المحسوبة والبالغة (1.167) وهي أقل من قيمتها الجدولية والبالغة (2.807) وبدرجة حرية (21). وتشير النتائج أيضاً إلى أنه لا توجد فروقات معنوية بين الإناث والذكور نحو متغير الاستدامة المصرفية إذ بلغت قيمة 0.339) ((P-Value) وتلك القيمة أكبر من مستوى المعنوية الافتراضي الذي اعتمدت في الدراسة الحالية والبالغ (0.05). ويثبت ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (0.035) وهي أقل من قيمة الجدولية البالغة (2.807) وبدرجة حرية (21).

الجدول (9) دلالة الفروقات لسمة العامل الاجتماعي تجاه متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	فئات المقارنة	المتوسطات	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	P-Value
القيادة الرقمية	الذكور (15)	3.8750	0.42783	1.167	0.463
	الإناث (8)	3.6719	0.32860		
الاستدامة المصرفية	الذكور (15)	3.8500	0.48407	0.035	0.339
	الإناث (8)	3.8438	0.19638		

قيمة (t) الجدولية (2.807) بدرجة حرية (21)

المصدر: من أعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

ب. المؤهل العلمي: توضح نتائج الإحصائية في جدول (10) لتحليل الفروقات لسمة المستوى التعليمي إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية نحو متغير القيادة الرقمية التي يمكن ان ترجع الى المستوى التعليمي، اذ أن قيمة (P-Value) بلغت (0.475) وهي أعلى من مستوى المعنوية التي اعتمدت في الدراسة الحالية والتي تبلغ (0.05)، في حين تشير النتائج الى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لهذه السمة نحو الاستدامة المصرفية، إذ بلغت قيمة الاحتمال (0.784) (P-Value) وهي أكبر من مستوى المعنوية الافتراضي الذي اعتمدته الدراسة والبالغ (0.05)، ويدعم ذلك أن قيمة (F) المحسوبة البالغة (0.246) وهي أقل من قيمة الجدولية البالغة (7.94) وبدرجة حرية (2،22).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (10) دلالة الفروقات لسمة المؤهل العلمي تجاه متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	مجموع المربعات		درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	P-Value
القيادة الرقمية	بين المجاميع	0.253	2	0.127	0.772	0.475
	داخل المجاميع	3.280	20	0.164		
	المجموع	3.534	22			
الاستدامة المصرفية	بين المجاميع	0.085	2	0.043	0.246	0.784
	داخل المجاميع	3.465	20	0.173		
	المجموع	3.551	22			

قيمة (F) الجدولية (7.94) بدرجة حرية (22.2)

المصدر: من أعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

ج. سنوات الخدمة: تُظهر نتائج تحليل التباين (ANOVA)، كما هي موضحة في الجدول (11)، وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة نحو متغير القيادة الرقمية (المتغير المستقل) تُعزى إلى اختلاف فئاتهم العمرية. ويُستدل على ذلك من خلال القيمة الاحتمالية (P-value) التي بلغت (0.004)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة.($\alpha = 0.05$) ، في المقابل، توضح النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في استجاباتهم نحو متغير الاستدامة المصرفية (المتغير التابع) يمكن أن تُعزى إلى اختلاف الفئات العمرية. حيث بلغت القيمة الاحتمالية (P-value) (0.114)، وهي أعلى من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وتدعم هذه النتيجة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت. (2.266)

الجدول (11) دلالة فروقات لسنوات الخدمة نحو متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	مجموع المربعات		درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	P-Value
القيادة الرقمية	بين المجاميع	1.762	3	0.587	6.296	0.004
	داخل المجاميع	1.772	19	0.093		
	المجموع	3.534	22			
الاستدامة المصرفية	بين المجاميع	0.936	3	0.312	2.266	0.114
	داخل المجاميع	2.615	19	0.138		
	المجموع	3.551	22			

قيمة (F) الجدولية (7.94) بدرجة حرية (19.3)

المصدر: من أعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول (11) الى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بالمتغيرين، إذ أن العامل الاجتماعي والمؤهل العلمي لا يشكلان فارقاً في إدراك القيادة الرقمية أو الاستدامة المصرفية، في حين أن سنوات الخدمة أحدثت فروقات في استيعاب وتطبيق القيادة الرقمية، مما يدل على تأثير الخبرة العملية في هذا المجال. وتعقيباً على ذلك، تقبل التساؤل الفرعي الثالث التي ينص على وجود هذه الفروقات من عدمها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع:

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

1. أن نتائج الدراسة الحالية تمثل واقع حال المصرف العراق الأول (FIB) وفروعهُ في محافظة دهوك حصراً ولا يمكن تعميمها على باقي الفروع المصرف في محافظات العراق كافة. حيثُ أظهرت النتائج ان المتغير الأول القيادة الرقمية وبأبعادها الأربعة (الرؤية الرقمية، الثقافة الرقمية، التمكين الرقمي، الابتكار الرقمي) متوفرة بدرجات متفاوتة في المصرف قيد الدراسة، إلا أن بعض الأبعاد تحتاج إلى دعم إضافي، خصوصًا ما يتعلق بوضوح الرؤية الرقمية ومشاركة الموظفين في القرارات الرقمية.
2. كذلك، أوضحت النتائج أن بُعد الثقافة الرقمية يمثل العامل الأكثر تأثيراً على الاستدامة المصرفية، مما يعكس أهمية نشر الوعي الرقمي وتعزيز قيم التعاون والتعلم المستمر داخل بيئة العمل.
3. في حين، تبين أن هناك ضعفاً نسبياً في ارتباط الرؤية الرقمية بالاستدامة المصرفية، ما يشير إلى أن امتلاك رؤية رقمية استراتيجية لا يكفي ما لم يتم تفعيلها عملياً وترجمتها إلى سياسات وإجراءات ملموسة.
4. أظهرت النتائج أن التمكين الرقمي يسهم في تعزيز قدرات الموظفين وتبادل المعرفة بينهم، لكنه ما زال بحاجة إلى خطوات أكبر لتعزيز المشاركة الفاعلة للموظفين في عملية اتخاذ القرارات الرقمية.
5. النتائج بيّنت أن الابتكار الرقمي يمثل مدخلًا مهمًا لتطوير الخدمات والمنتجات المصرفية، لكن الاعتماد عليه في صنع القرارات الاستراتيجية ما زال محدودًا ويحتاج إلى تعزيز.
6. أوضحت نتائج الانحدار الخطي أن القيادة الرقمية تفسر ما نسبته 49.3% من التغيرات التي تطرأ على الاستدامة المصرفية، مما يبرز دورها المحوري في تحقيق هذا النوع من الاستدامة.
7. أظهرت نتائج الفروقات أن العامل الاجتماعي والمؤهل العلمي لا يشكلان فارقاً في إدراك القيادة الرقمية أو الاستدامة المصرفية، في حين أن سنوات الخدمة أحدثت فروقات في استيعاب وتطبيق القيادة الرقمية، مما يدل على تأثير الخبرة العملية في هذا المجال.

ثانياً: التوصيات

1. تعزيز وضوح الرؤية الرقمية وربطها باستراتيجية المصرف العراق الأول: صياغة رؤية رقمية ترتبط بخطط المصرف الاستراتيجية (مثل التوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطوير القنوات الرقمية للعملاء).

آلية التطبيق: عقد ورش عمل داخلية سنوية بمشاركة مديري الفروع والوحدات لصياغة رؤية رقمية تتماشى مع أهداف المصرف في السوق المحلية، مع إعداد دليل إجرائي يوضح خطوات التنفيذ.

2. تعميق الثقافة الرقمية لدى موظفي المصرف: بما أن نسبة كبيرة من العاملين في المصرف اعتادوا على الأساليب التقليدية، يجب تعزيز ثقافة التعامل مع الأنظمة المصرفية الحديثة.

آلية التطبيق: تنفيذ دورات تدريبية عملية حول النظام المصرفي الإلكتروني المطبق تشجع الموظفين على استخدام التطبيقات الرقمية في عملهم اليومي.

3. زيادة تمكين الموظفين في القرارات الرقمية: إشراك الكوادر الوسيطة وموظفي الفروع في تحديد أولويات التحول الرقمي، خاصة فيما يتعلق بخدمات الزبائن اليومية.

آلية التطبيق: إنشاء منصة داخلية على شبكة الانترنت تسمح للموظفين برفع مقترحاتهم بشأن تطوير الخدمات الرقمية، مع متابعة دورية لقياس أثر هذه المقترحات على الأداء.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4. دعم الابتكار الرقمي داخل المصرف: الاستثمار في مشاريع مصرفية رقمية جديدة مثل تطوير تطبيق للهاتف المحمول يتيح خدمات (فتح حساب إلكتروني، طلب قرض، تحويل الأموال).

آلية التطبيق: تخصيص صندوق داخلي لتمويل المبادرات الرقمية، وإطلاق مسابقات ابتكار للموظفين لاختيار أفضل فكرة رقمية قابلة للتطبيق في بيئة المصرف.

5. الاستفادة من خبرات الموظفين القدامى: دمج خبرات العاملين ذوي الخدمة الطويلة في تطوير وتنفيذ المبادرات الرقمية، بما يسهم في تقليل مقاومة التغيير بين الموظفين الجدد.

آلية التطبيق: تشكيل فرق قيادة رقمية مشتركة تضم موظفين بخبرة طويلة لتقديم الاستشارات للفرق الشابة في تبني الأنظمة الجديدة.

6. الربط بين القيادة الرقمية وأهداف الاستدامة في المصرف: جعل القيادة الرقمية أداة مباشرة لتحقيق الاستدامة عبر خفض تكاليف العمليات وزيادة الاعتماد على المعاملات الإلكترونية بدلاً من الورقية.

آلية التطبيق: وضع خطة سنوية تربط مبادرات التحول الرقمي (مثل الدفع الإلكتروني، الخدمات عبر الإنترنت) بمؤشرات الاستدامة المالية والبيئية للمصرف.

7. بناء وعي مؤسسي بأن القيادة الرقمية نهج استراتيجي وليس مجرد تقنية: نشر ثقافة أن التحول الرقمي جزء من هوية المصرف العراقي الأول المستقبلية.

آلية التطبيق: مشاركة قصص نجاح داخلية من المشاريع الرقمية التي طبقها المصرف (مثل التوسع في خدمة الدفع عبر الهاتف) لإقناع الموظفين بأهمية القيادة الرقمية في دعم الاستدامة.

المصادروالمراجع:

المصادر العربية:

1. Othman, S. I., Abdulla, D. F., & Al-Taei, M. A. (2024) ، القيادة الرقمية ودورها في تحقيق الاستدامة التنظيمية: دراسة تحليلية لآراء عينة من القيادات الادارية والاكاديمية في الجامعات الخاصة في اقليم كردستان العراق.*Mitanni Journal of Humanitarian Sciences, 5*(1), 421-450 .
2. احمد، صباح صلاح. (2025). أثر تطبيق الصناعة الذكية في تحقيق الاستدامة الاقتصادية على قطاع الصناعة في مصر .*مجلة السياسة والاقتصاد*.457-495 , (27)*28* ,
3. آدم، حديدي ولباز، سهام، حفصي، وعلاء الدين. (2021). الاستدامة المصرفية ودوروها في تحسين أداء المنظومة المصرفية الجزائرية .*مجلة دفاتر اقتصادية*.75-91 , (2)*12* ,
4. إمام، محمود السيد، عبد المجيد، & آية أحمد. (2024). أثر القيادة الرقمية على الريادة الاستراتيجية في شركة مصر للطيران: الدور الوسيط للمرونة التنظيمية .*مجلة كلية السياحة والفنادق-جامعة مدينة السادات* (2)*8* , 27-48.
5. الأمين، بن صغير، (2023). دور التمكين الرقمي في تحسين الأداء الوظيفي للأستاذ الجامعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد البشير، الجزائر.
6. بو النجا، حياه محمد. (2018). إطار مقترح لدمج الاستدامة في الممارسات التجارية (دراسة ميدانية على منظمات الأعمال السعودية) .*مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر*.115-176 ,(1)*64* ,
7. جودة، & حنان أحمد. (2023). أثر الاستدامة التكنولوجية على رضاء السائحين بالتطبيق على مدينه شرم الشيخ كمقصد سياحي. مجلة كلية السياحة والفنادق-جامعة مدينة السادات, 7(2) , 126-137.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

8. حسين، صفاء تايه محمد وحليم، غصون ناصر، (2022)، دور استراتيجيات التسويق المصرفي في تحقيق الاستدامة المصرفية، مجلة الغري للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد (3)، ص 679-708.
9. الحمداني، محمد مجيد، فهد مغيمش الشمري، محمد نبيل الحبوبي كشكول، حسين محمد علي، نضال عبد الله ياسين المالكي. (2024). القيادة الرقمية ودورها في تعزيز جودة التعليم الرقمي دراسة استطلاعية تحليلية في جامعتي وارث الانبياء (ع) وجامعة الزهراء (ع)-23 ,(146) *49*, *Journal of Administration and Economics*. 32.
10. خاتمة، لواتي ورجم، خالد ومنقوري، منال ابتسام. (2022). الثقافة الرقمية كأحد دعائم التحول الرقمي. *المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية*. 98-108 , (2) *2*,
11. خلف، وسن فاضل، هدى عقيل رزاق، كرار فاضل خلف، ومحمد نعيم عجاج، (2021). تأثير التميز التنظيمي على ممارسات الاستدامة الموجهة نحو الابداع (دراسة تطبيقية في مصفى ذي قار) *Journal of Petroleum Research & Studies*, (30).
12. داهينين، بن عامر. (2024). أثر القيادة في نجاح التحول الرقمي: دراسة تطبيقية بمستشفى الملك خالد، بمنطقة تبوك–المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للإدارة*. 133-152 , (6) *44*,
13. راهي، محمد غالي وسلمان، رحيم قاب، (2021)، التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية/ دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة (2005-2019)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (17)، العدد (2).
14. الصعيدي، & طارق محمد. (2022). الثقافة الرقمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بتنمية المواطنة الرقمية. *مجلة اتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الاتصال*. 257-310 ,(9) *2022*,
15. صلاح الدين، صفاء محمد، الشيخ، & انجي طاهر عبد الله. (2025). التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ودورها في المؤسسة الاقتصادية. *مجلة الشروق للعلوم التجارية*. 36-64 , (17) *17*,
16. عزيز، حسين كلف وعلوش، جعفر باقر. (2022). أثر بعض المتغيرات النقدية على مؤشرات البعد الاقتصادي للاستدامة المصرفية في العراق: دراسة قياسية للمدة (2004-2019). *مجلة واسط للعلوم الانسانية*. (3) *17*,
17. العواد، اسعد محمد وابراهيمي، حسن عبد الكريم. (2019). توظيف معايير محاسبة الاستدامة" معيار FNO101المصارف التجارية" لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية: -بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. 36-80 ,(60) *15*, *Iraqi Journal for Administrative Sciences*.
18. عبيد، محمد حسين ناظم (2024). تأثير القيادة الرقمية في أداء العمل الفردي: الدور التفاعلي لسلوك تشارك المعرفة. دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء الهيأة التدريسية في بعض الجامعات والكليات الاهلية في منطقة الفرات الأوسط. *أطروحة دكتوراه في إدارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق*.
19. كاظم، كريم، فاضل الغزالي، & محمد الكرعاوي. (2025). دور القيادة الرقمية في الحد الاستقالة الصامتة بين موظفي شركة المرام للدعاية والاعلان. 59-71 ,*Enterprenuership Journal for Finance and Business*.
20. لزهاري، زواويد. (2024). الاستدامة المؤسسية: تجربة شركة Patagonia في الموازنة بين الاستدامة واستراتيجيات إدارة التكلفة. 267-286 ,(SE) *27*, *Al-Balqa Journal for Research and Studies*.
21. النفرواي، أماني كمال مفيد ناصف، ناهد اسماعيل، & عبير فتحي. (2024). واقع الاستدامة التكنولوجية من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارة بعض الأندية الرياضية. *المجلة العلمية لعلوم وفنون الرياضة*. 87-98 (1) *79*,

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

22. هويري، هيمان حجي، وإبراهيم، زيد خليل (2025). قياس وتحليل مستوى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة دراسة حالة في مصرف الرشيد فرع أبي تمام. *مجلة الغري لعلوم الإدارة والاقتصاد*. جامعة الكوفة. (12) 61
23. الوكيل، منال محمد أحمد. (2025). الاستدامة المؤسسية وأثرها على تعزيز قدرات المنظمات العامة في مواجهة جائحة كوفيد19: دراسة تطبيقية على مديرية التموين محافظة القاهرة بجمهورية مصر العربية. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*. 265-300 , (3)*26* ,

المصادر الأجنبية:

24. Aracil, E., Nájera-Sánchez, J. J., & Forcadell, F. J. (2021). Sustainable banking: A literature review and integrative framework. Finance Research Letters, 42, 101932.
25. Cavus, N., Aghamiri, S., & Sancar, N. (2025). Development and validation of digital leadership skills scale. Entrepreneurial Business and Economics Review, 13(2), 7-28.
26. Cui, J. (2024). The explore of digital leadership and green digital innovation on corporate digital transformation. Available at SSRN 5015895.
27. de Araujo, L. M., Priadana, S., Paramarta, V., & Sunarsi, D. (2021). Digital leadership in business organizations. International Journal of Educational Administration, Management, and Leadership, 45- 56
28. Felicetti, A. M., Corvello, V., & Ammirato, S. (2024). Digital innovation in entrepreneurial firms: a systematic literature review. Review of Managerial Science, 18(2), 315-362.
29. Feroz, A. K., Zo, H., & Chiravuri, A. (2021). Digital transformation and environmental sustainability: A review and research agenda. Sustainability, 13(3), 1530.
30. Hadi, S., Setiawati, L., Kirana, K. C., Lada, S. B., & Rahmawati, C. H. T. (2024). The effect of digital leadership and organizational support on innovative work behavior: The mediating role of emotional intelligence. Calitatea, 25(199), 74-83.
31. Hamid, H., & Al Mubarak, M. (2022). Technological Sustainability in the Twenty-First Century. In Future of Organizations and Work After the 4th Industrial Revolution: The Role of Artificial Intelligence, Big Data, Automation, and Robotics (pp. 249-264). Cham: Springer International Publishing.
32. Held, P., Heubeck, T., & Meckl, R. (2025). Boosting SMEs' digital transformation: the role of dynamic capabilities in cultivating digital leadership and digital culture. Review of Managerial Science, 1-29.
33. Hensellek, S. (2020). Digital leadership: A framework for successful leadership in the digital age. Journal of Media Management and Entrepreneurship (JMME), 2(1), 1-15.
34. Hussein, H., Albadry, O. M., Mathew, V., Al-Romeedy, B. S., Alsetoohy, O., Abou Kamar, M., & Khairy, H. A. (2024). Digital Leadership and Sustainable Competitive Advantage: Leveraging Green

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Absorptive Capability and Eco-Innovation in Tourism and Hospitality Businesses. Sustainability, 16(13), 5371. https://doi.org/10.3390/su16135371

35. Kumar, K., & Prakash, A. (2019). Developing a framework for assessing sustainable banking performance of the Indian banking sector. Social Responsibility Journal, 15(5), 689-709.
36. Maryantia, M., Abbas, M. H., & Tenrisau, M. A. (2024). Banking sustainability in Indonesia. Journal of Law and Sustainable Development, 12(2), e2613-e2613.
37. Prince, K. A. (2018). Digital leadership: transitioning into the digital age (Doctoral dissertation, James Cook University).
38. Riegler, M. (2023). Towards a definition of sustainable banking-a consolidated approach in the context of guidelines and strategies. International Journal of Corporate Social Responsibility, 8(1), 5.
39. Saif-Alyousfi, A. Y., & Alshammari, T. R. (2025). Environmental sustainability and climate change: an emerging concern in banking sectors. Sustainability, 17(3), 1040.
40. Stana, R. A., Fischer, L. H., & Nicolajsen, H. W. (2024). Review for future research in digital leadership. arXiv preprint arXiv:2409.01056.
41. Vacchi, M., Siligardi, C., Demaria, F., Cedillo-González, E. I., González-Sánchez, R., & Settembre-Blundo, D. (2021). Technological sustainability or sustainable technology? A multidimensional vision of sustainability in manufacturing. Sustainability, 13(17), 9942.
42. Zeike, S., Bradbury, K., Lindert, L., & Pfaff, H. (2019). Digital leadership skills and associations with psychological well-being. International journal of environmental research and public health, 16(14), 2628.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين أداء التسويق الرقمي دراسة تحليلية في بيئة الأعمال الحديثة بمحافظة دهوك

أ.م.د. أڤان يوسف حجي الشنگالي

قسم تقنية إدارة الأعمال- الكلية التقنية زاخو

جامعة دهوك التقنية- إقليم كوردستان العراق

Avan.haji@dpu.edu.krd

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تحسين أداء التسويق الرقمي، في بيئة الأعمال الحديثة بمحافظة دهوك. وانطلق البحث من فرضية مفادها أن وسائل الدفع الإلكتروني يسهم في تمكين المستهلكين وأصحاب المشاريع الرقمية، والمتاجر الإلكترونية على اتخاذ قرارات مستنيرة تعتمد على الخبرة والمعرفة والقدرة على التعامل مع متغيرات بيئة الأعمال. اعتمد البحث على وسائل الدفع الإلكتروني كمتغير مستقل، ممثلًا بأربعة أنواع رئيسية: البطاقات المصرفية، المحافظ الإلكترونية، الدفع عبر الهاتف المحمول، والتحويلات البنكية الإلكترونية. أما المتغير التابع (التسويق الرقمي) فقد تم قياسه من خلال خمسة أبعاد: الجذب، التواصل، المشاركة، التعلم، والاحتفاظ بالمستهلكين.

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافه، واستُخدمت استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة مكونة من (210) فرداً من المستهلكين وأصحاب المشاريع الرقمية والمتاجر الإلكترونية. وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS;27, AMOS;24)، واختبار الفرضيات للوصول إلى نتائج موثوقة.

وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، أبرزها وجود علاقة ارتباط معنوي بين وسائل الدفع الإلكتروني وأداء التسويق الرقمي، حيث تبين أن لتلك الوسائل دوراً مؤثراً في تعزيز فاعلية التسويق الرقمي. كما أوصى البحث بضرورة اهتمام الفئة المستهدفة بوسائل الدفع الإلكتروني من خلال تعزيز الوعي بأهميتها، لما لذلك من أثر كبير في تطوير استراتيجيات التسويق الرقمي وتحقيق أهدافه.

ألية التنفيذ: وسائل الدفع الإلكتروني لا تُستخدم فقط كأداة مالية، بل تمثل مدخلاً مهماً لفهم وتحسين تجربة الزبائن الرقمية، ما ينعكس بشكل مباشر على فاعلية التسويق الرقمي. الآلية تتطلب تكاملاً تقنياً واستراتيجياً بين الفرق المالية والتسويقية داخل المؤسسات.

كلمات المفتاحية: وسائل الدفع الالكتروني، التسويق الرقمي، المشاريع الرقمية والمتاجر الإلكترونية، محافظة دهوك.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

مقدمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مجال الدفع الإلكتروني، حيث أصبحت هذه الوسائل تُعد ركيزة أساسية في دعم وتحفيز استراتيجيات التسويق الرقمي. فقد أسهم اعتماد تقنيات الدفع الإلكتروني في تعزيز كفاءة العمليات التسويقية، من خلال تبسيط تجربة الشراء، وزيادة تفاعل المستهلكين، ورفع معدلات التحويل والولاء للعلامات التجارية. وفي الوقت الذي تستفيد فيه الأسواق العالمية من هذه التطورات، لا يزال سوق إقليم كوردستان العراق يمرّ بمرحلة انتقالية في تبني هذه التقنيات بشكل شامل وفعّال(Sulaiman, 2023). حيث تواجه بيئة الأعمال في الإقليم تحديات متعددة، تتعلق بضعف البنية التحتية الرقمية، ومحدودية الثقة في الأنظمة المصرفية، إلى جانب غياب الوعي الكافي بثقافة الدفع غير النقدي لدى شريحة واسعة من المستهلكين.

وعليه، فإن هذا البحث يسعى إلى دراسة دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين أداء التسويق الرقمي ضمن بيئة الأعمال الحديثة في إقليم كوردستان العراق، مع التركيز على الفرص المتاحة والتحديات التي ينبغي التعامل معها لتعزيز الاستفادة من هذه التقنيات في تعزيز النمو الاقتصادي والتجاري في الإقليم.

وانطلاقاً من ما تقدم، وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة لوسائل الدفع الإلكتروني ودوره في تحسين أداء التسويق الرقمي، رأت الباحثة ضرورة التعمق في دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين ضمن بيئة الأعمال الحديثة في محافظة دهوك. تم اعتماد عينة مكونة من مستهلكين يعتمدون على وسائل الدفع الإلكتروني، إلى جانب عدد من أصحاب المشاريع الرقمية والمتاجر الإلكترونية العاملة في محافظة دهوك، وذلك كنموذج تطبيقي للتحليل الميداني في إطار هذه الدراسة، بهدف الوقوف على مستوى تبني هذه الوسائل، وتحليل طبيعة علاقات الأرتباط والتأثير القائمة بين الدفع الإلكتروني والتسويق الرقمي. وقد اعتمد البحث على منهجين متكاملين، النظري والتحليلي الميداني، لضمان تحقيق نتائج دقيقة وواقعية. ومن أجل استكمال فكرة البحث وتحقيق أهدافه، تم تنظيم محتواه ضمن أربعة مباحث رئيسية. تناول المبحث الأول المنهجية العلمية المتبعة في البحث، والتي تشمل تحديد المشكلة، وأهداف البحث، وحدوده، والمنهج المستخدم. أما المبحث الثاني فقد ركز على الإطار النظري للبحث، مستعرضاً المفاهيم الأساسية المتعلقة بوسائل الدفع الإلكتروني والتسويق الرقمي. في حين خُصص المبحث الثالث لعرض نتائج اختبار أداة البحث وتحليل البيانات المتعلقة باختبار فرضيات البحث. واختتم البحث بالمبحث الرابع، الذي تضمّن أبرز الاستنتاجات المستخلصة من النتائج، إلى جانب مجموعة من التوصيات المقترحة لتطوير واقع الدفع الإلكتروني والتسويق الرقمي في بيئة الأعمال الحديثة بمحافظة دهوك.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

اولاً: منهجية البحث

1- مشكلة البحث

رغم التطور المتسارع في تقنيات الدفع الإلكتروني واعتمادها الواسع في الأسواق العالمية، إلا أن سوق إقليم كوردستان العراق، ولا سيما في محافظة دهوك، لا يزال يواجه صعوبات ملموسة في دمج هذه التقنيات بفعالية ضمن استراتيجيات التسويق الرقمي. فضعف البنية التحتية الرقمية في بعض القطاعات، إلى جانب محدودية الثقة في الأنظمة المصرفية المحلية، وانتشار ثقافة الدفع النقدي بشكل واسع بين المستهلكين، تُعد من أبرز المعوقات التي تحدّ من الاستفادة الكاملة من خدمات الدفع الإلكتروني(Jaffar, Ghareb, Sharif (2016. هذه التحديات تُضعف قدرة المستهلكين وأصحاب المشاريع الرقمية والمتاجر الإلكترونية في محافظة دهوك على مواكبة التحول الرقمي في التسويق، مما يتطلب جهوداً متكاملة لتطوير البيئة التقنية وزيادة الوعي المجتمعي بفوائد هذه الأنظمة. ومن هنا تبرز **مشكلة البحث** في التساؤل الرئيس التالي:

((ما مدى دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين أداء التسويق الرقمي ضمن بيئة الأعمال الحديثة في محافظة دهوك؟))

وينبثق من هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها، ومنها:

أ- إلى أي مدى يتمتع سوق محافظة دهوك بالجاهزية التقنية والبشرية لاعتماد وسائل الدفع الإلكتروني في تعاملاته الرقمية؟

ب- ما طبيعة دور بين استخدام الدفع الإلكتروني ومستوى استجابة المستهلكين للعروض والأنشطة التسويقية الرقمية في محافظة دهوك؟

2- أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

أ- تحليل مدى جاهزية سوق محافظة دهوك لاعتماد وسائل الدفع الإلكتروني في إطار التحول الرقمي.

ب- تحديد أثر استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين أداء الأنشطة التسويقية الرقمية لمستهلكين وأصحاب المشاريع الرقمية والمتاجر الإلكترونية العاملة في محافظة دهوك.

ت- استكشاف العلاقة بين الدفع الإلكتروني واستجابة المستهلكين للعروض والمحتوى التسويقي الرقمي.

ث- تقديم بعض الاستنتاجات والمقترحات والتوصيات عملية لتعزيز استخدام الدفع الإلكتروني كوسيلة داعمة للتسويق الرقمي في بيئة الأعمال المحلية.

3- أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في:

أ- **الأهمية الاكاديمية:** تنبع أهمية هذا البحث من تناوله لموضوعين يُعدّان من أبرز المواضيع في بيئة الأعمال الحديثة، وهما الدفع الإلكتروني والتسويق الرقمي، لما لهما من حداثة وتأثير متنامٍ في مجال إدارة التسويق. كما يسعى البحث إلى الاستفادة من أبرز ما قدمه الباحثون في هذا الحقل المعرفي، إلى جانب توظيف إسهاماتهم في بناء المرتكزات النظرية والتطبيقية للجانب الميداني من الدراسة.

ب- **الأهمية العملية:** تتجلى أهمية هذا البحث على المستوى الميداني في تسليط الضوء على ضرورة سعي المستهلكين وأصحاب المشاريع الرقمية والمتاجر الإلكترونية المبحوثة إلى تطوير الجانب النوعي من خدماتها، بما يتلاءم مع متطلبات بيئة الأعمال الحديثة. ومن شأن نتائج البحث أن تُسهم في تمكين هذه المستهلكين وأصحاب المشاريع الرقمية

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

والمتاجر الإلكترونية من صياغة استراتيجيات قائمة على الجودة، إلى جانب إبراز الدور الحيوي الذي تؤديه وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين أداء التسويق الرقمي، وهو ما ينعكس إيجاباً على تعزيز موقعها التنافسي في السوق.

4- المخطط الفرضي للبحث

تمهيداً لصياغة فرضيات البحث الأساسية والفرعية واختبار علاقات الارتباط والتأثير بين متغيري البحث الأساسية وأبعادهما الفرعية، فقد تم بناء مخطط فرضي للبحث كالآتي:

أ- وسائل الدفع الالكتروني كمتغير مستقل، وتشمل: البطاقات المصرفية، المحافظ الإلكترونية، الدفع عبر الهاتف المحمول، التحويلات البنكية الإلكترونية.

ب- أبعاد التسويق الرقمي تُعد متغيراً تابعاً، وتشمل: الجذب، التواصل، المشاركة، التعلم، الاحتفاظ.

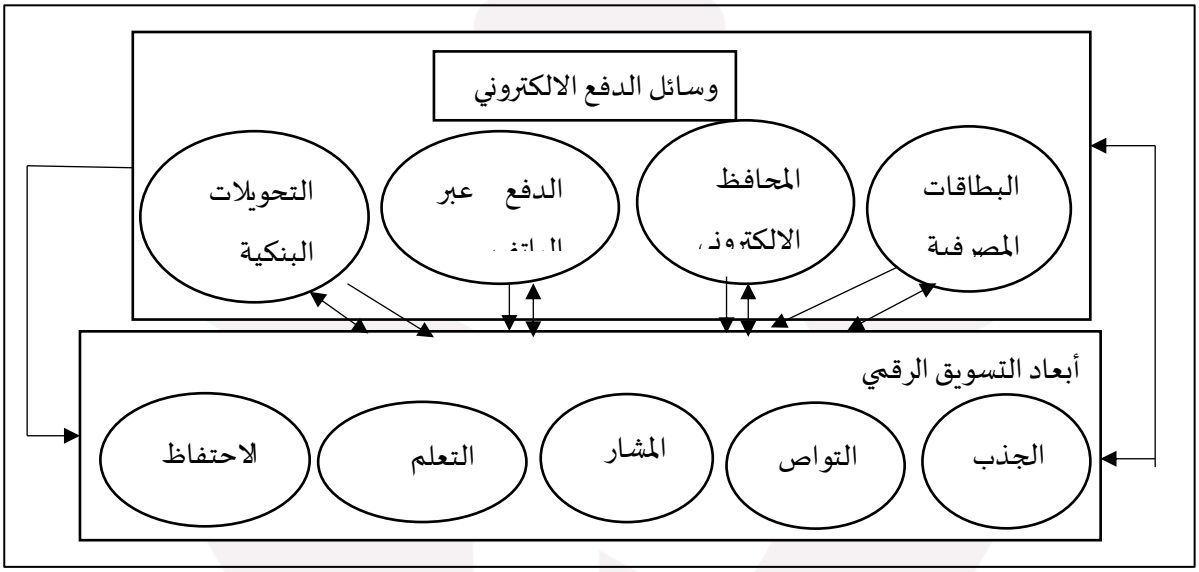

الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث

تشير إلى علاقة الارتباط

تشير إلى التأثير

5- فرضيات البحث

تم تحديد جملة من الفرضيات للبحث إستناداً إلى مشكلة البحث وأهدافه، فضلاً عن التكامل مع الإطار النظري. اذ يتم اثبات الفرضية او نفيها بعد مقارنتها مع النتائج التي تم التوصل إليها في الإطار الميداني واعطاء مبرراً علمياً لأسباب حدوثها.

الفرضية الرئيسة الاولى (1H): توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين وسائل الدفع الالكتروني وأبعاد التسويق الرقمي، وتتفرع من هذه الفرضية، الفرضيات الفرعية الأتية:

1-1H: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين البطاقات المصرفية والتسويق الرقمي.

2-1H: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المحافظ الإلكترونية والتسويق الرقمي.

3-1H: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الدفع عبر الهاتف المحمول والتسويق الرقمي.

4-1H: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التحويلات البنكية الإلكترونية والتسويق الرقمي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الفرضية الرئيسة الثانية (2H): يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية بين وسائل الدفع الالكتروني وابعاد التسويق الرقمي، وتتفرع من هذه الفرضية، الفرضيات الفرعية الاتية:

1-2H: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبطاقات المصرفية في التسويق الرقمي.

2-2H: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمحافظ الإلكترونية في التسويق الرقمي.

3-2H: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدفع عبر الهاتف المحمول في التسويق الرقمي.

4-2H: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحويلات البنكية الإلكترونية في التسويق الرقمي.

6- منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي حاولت الباحثة من خلالها تحديد وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تحسين التسويق الرقمي لدى المستهلكين وأصحاب المشاريع الرقمية والمتاجر الإلكترونية في محافظة دهوك؛ لكونه أنسب المناهج البحثية لوصف الظاهرة المبحوثة، والتي حاولت الباحثة من خلالها وصف موضوع البحث، وتحليل البيانات وأن يقارن ويفسر؛ أملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معنى ويثري بها رصيد المعرفة على متغيري البحث.

7- مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث جميع مستهلكين وأصحاب المشاريع الرقمية والمتاجر الإلكترونية في محافظة دهوك، في حين اقتصرت العينة المستهدفة، نظراً لدورهم الفعّال في تحسين أداء التسويق الرقمي من خلال استخدام وسائل الدفع الإلكتروني. وقد قامت الباحثة بتوزيع استمارة الاستبانة على أفراد عينة البحث بصورة عشوائية، وبلغ عددها (210)، وبلغ جميع الاستمارات الموزعة الصالحة للتحليل الإحصائي، وباستخدام عدد من الأساليب الاحصائية، ثم تحليل النتائج واختبار الفرضيات، ومن ثم الوصول إلى عدد من الاستنتاجات والمقترحات.

8- أدوات جمع البيانات

لأجل الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لاتمام هذا البحث، والوصول إلى النتائج، وتحقيق أهداف البحث فقد اعتمدت الأساليب المخصصة بكل من الإطار النظري والميداني، فيما يتعلق بالإطار النظري اعتمدت الباحثة على ما هو متوافر من مصادر عربية وأجنبية من دراسات، وبحوث علمية بجانب عدد من الأطاريح والرسائل الجامعية، وإلى جانب ما توافر من البحوث في مواقع شبكة الانترنيت العالمية، بهدف إكمال متطلبات الجانب النظري للبحث. وفيما يتعلق ببيانات الجانب الميداني من البحث، فكانت الاستبانة الوسيلة الرئيسة لجمع البيانات، لذا فقد شخصت عند صياغتها قدرتها على تمييز متغيري البحث وقياسها، فضلاً عن إدراكها وفهمها من جانب الافراد المبحوثين. واستخدم البحث مقياس (Likert) الخماسي الذي يتدرج على وفق العبارات (اتفق بشدة، اتفق، محايد ، لا اتفق، لا اتفق بشدة) ذات اوزان القياس (1:5).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

9- صدق المقياس وثباته

لغرض قياس صدق الاستبانة وثباتها، قامت الباحثة بإخضاع الاستبانة إلى عدد من الاختبارات قبل توزيعها وبعدها للتأكد من دقة وصحة البيانات التي تم الحصول عليها، وهي:

أ- اختبار الصدق الظاهري:

للتأكد من مدى قدرة استمارة الاستبانة على تحقيق الهدف من إعدادها في قياس متغيري البحث وأبعادهما الفرعية وفقاً لما هو مخطط له، كان من الضروري إجراء عدد من الاختبارات الخاصة بالتحقق من صدق الأداة. ويُعد الصدق من أبرز الشروط الأساسية التي ينبغي توافرها في أدوات القياس، إذ يُشير إلى قدرة الأداة على قياس ما صُمّمت لقياسه، أي أن تكون معبّرة بدقة عن السمة أو المفهوم المراد قياسه (عبدالرحمن،2017: 10).

ب- اختبار الثبات:

من أهم المقاييس المستخدمة لصدق الاستبانة هو معامل (كرونباخ ألفا)، إذ يعد ثبات المقياس واعتبارها مقبولة وجيدة في حال تعدت النسبة (70%) (Feldt&Brennan,1989)، أما فيما يتعلق بالصدق ويقصد به قدرة استبانة البحث على قياس ما صممت من أجله، ومن ملاحظة النتائج في الجدول (1) إنَّ أداة القياس قد تميزت بالثبات النسبي لقيمة معامل الثبات والصدق وضمن الحدود المقبولة إحصائياً وهي أكبر من (0.70) وهذا يدل على قوة الثبات والمصداقية العالية للمتغيرات البحث والاستمارة بشكل عام، والجدول (1) يوضح قيم معامل الثبات والصدق لمتغيرات البحث. أظهرت نتائج تحليل الثبات والصدق لأداتي قياس متغيري "وسائل الدفع الإلكتروني" و"التسويق الرقمي" أن كلا الأداتين تتمتعان بخصائص سيكومترية قوية. فقد بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا لمقياس وسائل الدفع الإلكتروني (0.928)، ولمقياس التسويق الرقمي (0.916)، وهي قيم تفوق الحد المقبول إحصائياً (0.70)، وتشير إلى مستوى عالي جداً من الثبات الداخلي، مما يدل على تجانس البنود المكونة لكل مقياس وقياسها لمفهوم واحد بصورة متسقة.

أما فيما يخص الصدق، فقد أظهرت النتائج أن معاملات الصدق لكل من وسائل الدفع الإلكتروني والتسويق الرقمي بلغت (0.963) و(0.957) على التوالي، وهي قيم مرتفعة تعكس درجة عالية من صدق البناء. وهذا يعني أن أدوات القياس المستخدمة قادرة على تمثيل المفاهيم النظرية التي بُنيت لقياسها بدقة وفعالية.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الأدوات المستخدمة في هذا البحث تتسم بمستوى عالي من الثبات والصدق، مما يعزز من مصداقية النتائج ويوفر أساساً علمياً قوياً للاعتماد على هذه الأدوات في تحليل البيانات واستخلاص الاستنتاجات.

جدول (1) قيم معامل الثبات والصدق لمتغيري البحث

معامل كرونباخ الفا	قيم معامل الصدق	المتغيري البحث
0.928	0.963	وسائل الدفع الإلكتروني
0.916	0.957	التسويق الرقمي

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: الدراسات السابقة

1- دراسة (Dinh,2024) بعنوان: (**Digital economy and the electronic payment behavior: An empirical analysis**) " الاقتصاد الرقمي وسلوك الدفع الإلكتروني: تحليل تجريبي" هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العوامل التي تؤثر على سلوك المستهلكين الفيتناميين في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، مع التركيز بشكل رئيسي على تحديد التحديات التي يواجهها المستهلكون عند استخدامهم لتلك الوسائل. واعتمد الباحث على نماذج الانحدار المتعدد، بالإضافة إلى عدة أدوات تحليل إحصائي لقياس موثوقية البيانات مثل: التحليل العاملي الاستكشافي، واختبار معامل ألفا كرونباخ، وتحليل التباين، ومعاملات الارتباط. وشملت العينة 318 مستجيباً بعد استبعاد 10 استجابات غير صالحة. وأظهرت النتائج وجود ارتباط قوي بين متغيري الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة استفادة متخذي القرار، سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، من هذه النتائج لوضع استراتيجيات فعالة تشجع المستهلكين على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

2- دراسة (Rose, Merwe & Jones , (2024 بعنوان: (Digital Marketing Strategy in Enhancing Brand Awareness and Profitability of E-Commerce Companies) " استراتيجية التسويق الرقمي في تعزيز الوعي بالعلامة التجارية وربحية شركات التجارة الإلكترونية" أصبح التسويق الرقمي جانباً بالغ الأهمية في استراتيجية التسويق لشركات التجارة الإلكترونية في العصر الرقمي الحالي. تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير التسويق الرقمي على الوعي بالعلامة التجارية وربحية شركات التجارة الإلكترونية. تم اعتماد منهج البحث الكمي من خلال جمع البيانات من 100 مشارك، من مديري التسويق والتنفيذيين في شركات التجارة الإلكترونية. أجري تحليل البيانات باستخدام طريقة نمذجة المعادلات الهيكلية للمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)بمساعدة برنامج.SmartPLS ، وتشير النتائج إلى أن استراتيجيات التسويق الرقمي الفعالة يمكن أن تعزز الوعي بالعلامة التجارية والربحية. وبناءً عليه، يمكن للمديرين تخصيص الموارد بشكل أكثر حكمة وتحقيق ميزة تنافسية في ظل المنافسة الشديدة في السوق.

ثالثاً: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تُعد هذه الدراسة من المحاولات القليلة التي تربط بشكل مباشر بين وسائل الدفع الإلكتروني وأداء التسويق الرقمي في سياق بيئة الأعمال المحلية، وتحديداً في محافظة دهوك، وهي زاوية تطبيقية لم تُتناول بعمق في الأدبيات السابقة التي غالباً ما تناولت الموضوعين كمسارين منفصلين أو ضمن أطر نظرية عامة.

ما يُميز هذه الدراسة أنها تناولت وسائل الدفع الإلكتروني ليس فقط كأداة مالية، بل كعامل تمكيني ومسرع لفعالية التسويق الرقمي، من خلال تسهيل تجربة الزبون، وزيادة ثقته بالعلامة التجارية، وتمكين المؤسسات من تقديم عروض مخصصة وسريعة اعتماداً على بيانات الدفع وسلوك الشراء. هذا الربط التحليلي يُعد جديداً مقارنة بالدراسات السابقة التي ركزت على أحد الجانبين دون دمج تأثير كل منهما على الآخر بشكل منهجي.

كما تقدم الدراسة مساهمة تطبيقية واضحة من خلال تحليل الواقع المحلي في محافظة دهوك، وتشخيص التحديات التقنية والبشرية والبنيوية التي تعيق التكامل بين الدفع الإلكتروني والتسويق الرقمي. وبخلاف الدراسات السابقة التي اكتفت بالإطار المفاهيمي العام، تقدم هذه الدراسة مقترحات عملية موجهة لمعالجة تلك التحديات في ضوء نتائج ميدانية واقعية. إضافة إلى ذلك، تبرز الدراسة دور المحافظ الإلكترونية والدفع عبر الهاتف المحمول كوسائل واعدة لتحسين أداء التسويق الرقمي في البيئات النامية، وهو توجه حديث لم يتم تسليط الضوء عليه بالشكل الكافي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: الإطار النظري

1- مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني وأهميته:

شهدت وسائل الدفع الإلكتروني تطوراً ملحوظاً ونمواً مستمراً خلال السنوات الأخيرة، ويُعزى ذلك إلى التوسع المتزايد في استخدام الخدمات المصرفية الرقمية وانتشار التجارة الإلكترونية. وقد أسهم التقدم التكنولوجي المتسارع عالمياً في دعم هذا النمو، من خلال ابتكار أساليب دفع جديدة وتطوير أجهزة معالجة المعاملات، مما ساهم في رفع كفاءة العمليات المالية وتعزيز موثوقيتها لدى المستهلكين (Hassan, Shukur,& Hasan,2020,p. 3).

تعبر وسائل الدفع الإلكتروني عن مجموعة من الشركات والتنظيمات والقواعد والأدوات والقنوات التي يتم من خلالها تنفيذ عمليات الدفع بين الوحدات الاقتصادية. ومن المهم الإشارة إلى أن أنظمة الدفع لا يفرضها القانون بالضرورة، بل تنشأ نتيجة الحاجة العملية؛ وتمتاز هذه الأنظمة بخصائص ثقافية وتاريخية تعكس السياق الاجتماعي والاقتصادي لكل بلد، كما أن التطورات التكنولوجية تسهم في تحديد أشكال وطرق استخدام وسائل الدفع المختلفة (نبيل وزكرياء، 2022، ص. 4)

ويرى (كنة،2022، ص. 21) أن وسائل الدفع الإلكتروني تتيح للمستخدمين إمكانية الحصول على السلع والخدمات في أي مكان وفي أي وقت، من خلال شبكة تعتمد على الإنترنت. وتشمل وسائل الدفع الإلكتروني: النقود الإلكترونية، والبطاقات الإلكترونية، وتطبيقات الدفع الرقمي، وغيرها من الوسائل الآمنة والسريعة، التي يمكن استخدامها في أي وقت ومن أي مكان. فضلاً عن ذلك يؤكد (Hidayati, Hidayatullah, Komarudin, & Atika, 2023,p.259) أن وسائل الدفع الإلكتروني تعتمد في تشغيلها على مجموعة من المنصات الرقمية المتنوعة، من بينها المواقع الإلكترونية، وتطبيقات الهواتف الذكية، والبوابات الرقمية المخصصة للمعاملات المالية.

ويرى (الطفيلي،2023، ص. 12) إن وسائل الدفع الإلكتروني تلك الوسائل التي تسمح بتحويل الأموال وفق تقنية إلكترونية مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وبأقل تكاليف ممكنة. ويُعد مراعاة هذه العوامل أمراً حاسماً لتعزيز تبني وسائل الدفع غير النقدي، حيث يمكن أن تكون عوامل فاعلة في قرار الزبون النهائي لاستخدامه (Dinh,2024, p.2).

يُعرف (Naik & Sridevi, 2024, p. 145) إن وسائل الدفع الإلكتروني هي وسيلة لإتمام عمليات الدفع عبر شبكة إلكترونية، مثل شبكة الإنترنت. وتمثل المدفوعات الإلكترونية نوعاً من المعاملات المالية التي تُنجز دون الحاجة إلى استخدام المستندات الورقية التقليدية كالشيكات، مما يعكس تحولاً جوهرياً نحو الأتمتة والرقمنة في النظام المالي المعاصر.

وفي ذات الاتجاه يوضح (Abdul Razak, Ahmad, & Zakaria, 2025,p. 302) أن وسائل الدفع الإلكتروني أدوات يتم استخدامها عبر منصات رقمية متعددة مثل المواقع الإلكترونية، والتطبيقات المحمولة، والبوابات المالية الإلكترونية. وتمثل هذه المنصات واجهات تفاعلية تتيح للمستخدمين بدء المعاملات المالية، والموافقة عليها، وإتمامها بشكل آمن وفعال. وتُسهم هذه الوسائل في تعزيز ثقة المستهلكين، وتوسيع نطاق استخدام الدفع الإلكتروني، لما توفره من سهولة في الوصول، وسرعة في التنفيذ، ودرجة عالية من الأمان.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

من خلال التحليل النقدي للتعريفات المختلفة لوسائل الدفع الإلكتروني، يتضح أن المفهوم مركب ومتعدد الأنواع ولا يمكن الإحاطة به من خلال زاوية واحدة فقط. فبينما يركز بعض الباحثين على الجوانب التقنية، يتناول آخرون الأبعاد السلوكية أو التحول الرقمي. لذا، فإن تعريفاً شاملاً وواقعياً لهذا المفهوم يجب أن يتضمن عناصر البنية التحتية، التفاعلات الوظيفية، وسلوك المستخدم، مع مراعاة السياقات الثقافية والتنظيمية. ويمكن القول إن أي محاولة لفهم أو دراسة وسائل الدفع الإلكتروني دون النظر إلى هذا التداخل المعرفي ستبقى قاصرة عن تقديم رؤية متكاملة.

أما فيما يخص أهمية وسائل الدفع الإلكتروني، تُعد وسائل الدفع الإلكتروني من المكونات الأساسية للبنية التحتية المالية لأي اقتصاد وطني، إذ تلعب دوراً حيوياً في تسهيل المعاملات المالية وضمان تنفيذها بكفاءة وأمان (Tomic,2014, p.159)، ويشير (الشرابي،2024، ص. 146) إن وسائل الدفع الإلكتروني تسهم بشكل مباشر في تعزيز كفاءة الأداء المصرفي من خلال تسريع تنفيذ المعاملات المالية مقارنة بالطرق التقليدية، حيث تتميز بسرعتها العالية وكفاءتها التشغيلية. كما تُساهم في تقليل التكاليف المرتبطة بإدارة المعاملات النقدية والشيكات الورقية، نتيجة لانخفاض الحاجة إلى الإجراءات الورقية والمصروفات التشغيلية المرتبطة بها. ومن أبرز الفوائد الاقتصادية التي توفرها هذه الأنظمة، تقليص الحاجة إلى المعاملات الورقية، وتوفير الوقت والموارد، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الربحية وتحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف. وعليه، فإن الاعتماد على الدفع الإلكتروني يمثل تحولاً نوعياً نحو أنظمة أكثر كفاءة واستدامة في إدارة العمليات المالية.

وتكتسب وسائل الدفع الإلكتروني أهمية متزايدة في ظل التحول الرقمي الذي يشهده القطاع المالي على المستويين المحلي والعالمي، إذ تُعد من أبرز مكونات البنية التحتية الاقتصادية الحديثة، لما لها من دور فعّال في دعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز كفاءة الأداء المالي. فالاعتماد على هذه الوسائل يسهم في تقليل الهدر في الموارد المالية، ويحد من ضعف الكفاءة التشغيلية المرتبط بالطرق التقليدية، مثل إدارة النقد والشيكات الورقية. كما تُسهم وسائل الدفع الإلكتروني في دعم السياسة النقدية من خلال دورها المحوري في تسوية المعاملات المالية، بما في ذلك الأوراق المالية، مما يساعد على ضبط السيولة وتعزيز استقرار العملة (عبدالشافي والزبيدي، 2020، ص. 80).

وهذا يقودنا إلى أن الاقتصار على دراسة وسائل الدفع الإلكتروني في الاقتصادات المتقدمة قد يفقد الباحثين فرصة فهم الفروق الهيكلية والوظيفية في الاقتصادات الناشئة، مثل الصين وروسيا، التي تشهد تحولات رقمية متسارعة في هذا المجال. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تناول وسائل الدفع الإلكتروني برؤية شمولية لا تقتصر على الجوانب التشغيلية أو تسهيل المعاملات فحسب، بل تمتد لتشمل دورها في دعم الاستقرار المالي وتقليل المخاطر، مما يُعزز من ثقة الأفراد والشركات في البيئة المالية الرقمية.

2- أنواع وسائل الدفع الإلكتروني:

مع التطور السريع الذي يشهده قطاع التجارة الحديثة، برزت الحاجة إلى تبنّي وسائل دفع الإلكترونية أكثر تنوعاً وكفاءة. وقد بادرت العديد من البنوك والمؤسسات المالية، لاسيما في الأسواق الخارجية، إلى اعتماد مجموعة من أدوات الدفع الإلكتروني التي تختلف في أشكالها ووظائفها، بما يتناسب مع متطلبات المستهلكين وسياق الاستخدام، وفي سياق التطرق إلى أنواع وسائل الدفع الإلكتروني يتفق العديد من الباحثين على مضامين أنواع وسائل الدفع الإلكتروني، بما يأتي: Nasr, Farrag, & Nasr (2020) و(كنة،2022) و(الطفيلي،2023) و(Dinh,2024) و Xia, Gao, & Zhang (2025). تتمثل مبررات اعتماد الباحثة على هذه الأنواع في شمولها لأغلب أنواع الدراسة، وحداثتها، وانسجامها مع أهداف البحث وتوجهاته المعاصرة في مجالي الدفع الإلكتروني، وستعتمد الباحثة هذه الأنواع في بحثها، وكالأتي:

أ- **البطاقات المصرفية:** تعد البطاقات المصرفية من الوسائل المحورية في تسهيل وتنفيذ المعاملات التجارية الإلكترونية، لما توفره من سرعة وأمان في الدفع عبر الإنترنت، وقد أسهم التقدم المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

إحداث تحول جذري في أساليب تعامل الأفراد والشركات، مما عزز من الاعتماد على هذه الوسائل في مختلف الأنشطة الاقتصادية (Sarjiyus & Hamidu,2025, p. 46). ولقد أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الرقمية بشكل ملحوظ في تحقيق تطورات متقدمة في مجالات التمويل والاقتصاد، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، والرفع من مستوى الأداء التنظيمي بشكل عام (Chen, Kumara, & Sivakumar, 2021, p. 15). ويشير (Dinh,2024, p. 3) إن الدفع باستخدام البطاقات المصرفية يُعد إحدى الطرق الشائعة والمستخدمة على نطاق واسع لشراء السلع والخدمات، حيث يمكن إتمام العملية عبر بطاقات الائتمان أو الخصم الدولية، أو من خلال بطاقات الخصم المحلية.

استناداً إلى ما سبق: تعرف الباحثة البطاقات المصرفية بأنها أدوات إلكترونية للدفع تُستخدم على نطاق واسع في تسهيل وتنفيذ المعاملات التجارية الإلكترونية، سواء لشراء السلع أو الخدمات، من خلال بطاقات الائتمان أو بطاقات الخصم المحلية والدولية. تتميز هذه الوسائل بسرعة إجراء المعاملات وأمانها، مما يجعلها خياراً مفضلاً للأفراد والشركات في بيئة الاقتصاد الرقمي. ويُعزى تزايد اعتماد هذه الوسائل إلى التقدم المستمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي أحدث تحولاً جذرياً في نماذج العمل المالي، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، والرفع من الأداء التنظيمي على مستوى القطاع المالي والاقتصادي ككل.

ب- **المحافظ الإلكترونية:** إن المحفظة الإلكترونية تشبه من حيث وظيفتها المحفظة التقليدية المادية، حيث تقوم بتخزين بطاقات الائتمان، والنقد الإلكتروني، والهوية الشخصية، بالإضافة إلى معلومات الاتصال الخاصة بالمالك. تُستخدم هذه المعلومات عند إجراء المعاملات على مواقع التجارة الإلكترونية لتسهيل عمليات الدفع والتحقق، وغالباً ما تحتوي المحفظة الإلكترونية أيضاً على دفتر عناوين لتسهيل الوصول إلى بيانات المستلمين (كنة، 2022، ص. 25). وتعد المحفظة الإلكترونية حساباً رقمياً يُستخدم لتنفيذ مجموعة من المعاملات المالية، مثل تحويل الأموال، واستلامها، أو الدفع مقابل السلع والخدمات، وذلك بطريقة منتظمة من قبل صاحب الحساب (Dinh,2024, p. 3).

وفي السياق ذاته يوضح (الطفيلي، 2023، ص. 25) إن المحافظ الإلكترونية تُعد أداة فعالة لتسهيل عمليات تقديم الطلبات ومعالجة بيانات بطاقات الاعتماد، حيث قامت العديد من الشركات بتوفير هذه الخدمة بهدف تحسين تجربة المستخدم. وتكمن فائدة المحفظة الإلكترونية في قدرتها على حفظ معلومات البطاقة الائتمانية بشكل آمن ومنظم، مما يسهم في توفير الوقت والجهد أثناء تنفيذ المعاملات المالية.

وبناءً على ما تقدم يمكننا القول: لقد أصبحت خدمات المحافظ الإلكترونية مثل Paytm و PhonePe وGoogle Pay شائعة الاستخدام وحظيت بقبول واسع بين المستخدمين، نظراً لما توفره من سهولة وسرعة في إنجاز المعاملات. حيث يمكن للمستخدمين شحن رصيدهم داخل هذه المحافظ واستخدامه في تنفيذ مجموعة من العمليات المالية، كإعادة شحن رصيد الهاتف المحمول، وسداد الفواتير، والتسوق عبر الإنترنت، مما يعزز من اعتماد الأفراد على الحلول الرقمية في تعاملاتهم اليومية.

ت- **الدفع عبر الهاتف المحمول:** أدى الدمج بين الاتصالات اللاسلكية، والهواتف الذكية، والأنظمة المصرفية إلى نشوء نظام دفع رقمي يُعد بديلاً متزايداً للمدفوعات النقدية التقليدية. ومع التقدم المستمر في التكنولوجيا، شهدت المعاملات المالية تحولاً تدريجياً من النقد إلى وسائل الدفع غير النقدية. وفي هذا السياق؛ باتت الحكومات خاصة في الاقتصادات الناشئة، تدعم وتشجع اعتماد المدفوعات الرقمية بشكل متزايد، لما تحققه من كفاءة وسهولة وأمان(Xia *et al.*, 2025, p. 128-129).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ويضيف (Nasr *et al.*, 2020, p. 18) أن استخدام نظام الدفع عبر الهاتف المحمول لا يتطلب سوى تحميل تطبيق وربطه بمعلومات البطاقة الائتمانية أو بيانات الفوترة الخاصة بالهاتف المحمول، فإنه يُعد من أسرع أنظمة الدفع الإلكتروني. يتم إعداد هذا النظام مرة واحدة فقط، ومن ثم يمكن للمستخدم إجراء المدفوعات بشكل فوري من خلال رسائل نصية أو أوامر داخل التطبيق. ورغم الكفاءة والسرعة التي يتمتع بها هذا النوع من الدفع، إلا أنه يُعد من أكثر الوسائل عرضة للمخاطر والتهديدات الأمنية. ويُوفّر هذا الأسلوب للمستخدمين خيارات متعددة لإتمام معاملاتهم المالية، من أبرزها استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، أو الدفع عبر مسح رموز الاستجابة السريعة(QR) ، مما يجعل منه وسيلة مرنة وسريعة لتلبية احتياجات الدفع الرقمي في مختلف البيئات (Dinh,2024, p. 3).

استناداً إلى ما سبق ترى الباحثة إن الدفع عبر الهاتف المحمول هو أحد أنماط وسائل الدفع الإلكتروني، يقصد به استخدام تطبيقات يتم تحميلها على الهواتف الذكية، وربطها بمعلومات البطاقة الائتمانية أو بيانات الفوترة الخاصة بالمستخدم، لإجراء المدفوعات بشكل فوري عبر شبكة الإنترنت أو من خلال رسائل نصية. ويُعد هذا النظام من أكثر وسائل الدفع كفاءة وسرعة، حيث يُمكن استخدامه بعد إعداده لمرة واحدة فقط، ويتيح للمستخدمين خيارات مرنة تشمل الدفع عبر الخدمات المصرفية المحمولة أو باستخدام رموز الاستجابة السريعة (QR). وينظر إليه كبديل رقمي متزايد الانتشار للمدفوعات النقدية التقليدية، خاصة في ظل تشجيع الحكومات لاعتماده في الاقتصادات الناشئة، رغم كونه عرضة لبعض التهديدات الأمنية التي تتطلب تعزيز اليات الحماية الرقمية.

ث- **التحويلات البنكية الإلكترونية:** تُعد التحويلات البنكية الإلكترونية من أبرز نتائج التطورات التكنولوجية في القطاع المصرفي، حيث أسهمت في تبسيط العمليات المالية وتيسير الوصول إلى الخدمات البنكية. وتُعد الخدمات المصرفية عبر الإنترنت (Internet Banking) إحدى صور هذه التحويلات، إذ ظهرت لأول مرة في أوائل الثمانينيات في مدينة نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية، وشكّلت تحولاً نوعياً في تقديم الخدمات المالية. وتمتاز هذه الخدمة بكونها من أكثر أنظمة الدفع الإلكتروني أماناً، حيث تمكن الزبائن من إجراء عمليات دفع مباشرة باستخدام أرصدتهم المصرفية، دون الحاجة إلى بطاقات ائتمان أو خصم. ويكفي لإتمام المعاملة إدخال معرف الحساب البنكي وكلمة المرور الخاصة بالمستخدم. ويقوم الزبون عادةً باستخدام التطبيق المصرفي على الهاتف الذكي أو الموقع الإلكتروني للبنك لتنفيذ عملية الدفع، مما يُوفر وسيلة إلكترونية موثوقة وآمنة لتحويل الأموال إلى مزودي الخدمات أو الجهات المستفيدة (Nasr *et al.*, 2020, p. 19).

ويوضح (كنة،2022 ،ص.25) إن القناة الإلكترونية تُعد وسيلة رقمية تتيح للزبائن الوصول إلى حساباتهم البنكية بطريقة إلكترونية آمنة وموثوقة، وذلك على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. وتمكنهم هذه القناة من تنفيذ مجموعة متنوعة من المعاملات والخدمات المصرفية، مثل الاطلاع على رصيد الحساب، وإجراء التحويلات المالية بين الحسابات، وطلب كشف حساب أو دفتر شيكات، مما يسهم في تسهيل إدارة الشؤون المالية بشكل فعال وسريع دون الحاجة إلى زيارة الفروع التقليدية.

تستنتج الباحثة مما سبق إن التحويلات البنكية الإلكترونية هي خدمة مصرفية رقمية تتيح للزبائن تنفيذ عمليات تحويل الأموال بين الحسابات أو إلى جهات أخرى عبر الإنترنت، باستخدام تطبيق البنك أو موقعه الإلكتروني، من خلال إدخال معرف الحساب وكلمة المرور، دون الحاجة إلى بطاقات ائتمان أو زيارة الفرع المصرفي، وبطريقة آمنة وموثوقة وعلى مدار الساعة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3- مفهوم التسويق الرقمي وأهميته:

رغم التحول الذي شهدته الوظائف التسويقية نحو مفهوم أكثر فاعلية بفضل التكنولوجيا الرقمية، فإنها لم تتخلّ عن نظريات التسويق التقليدية أو تتنكر لها. على العكس، وانما استطاعت الاستفادة منها وتطويرها لايجاد حلول مبتكرة لمشاكلها وذلك بالتوصل إلى أدوات ووسائل جديدة تعرف بالتسويق الرقمي (الزهيري،2013، ص. 154). ويمتاز التسويق الرقمي بعدة مزايا مقارنة بالاستراتيجيات التقليدية في التسويق، من أبرزها القدرة على الوصول إلى شرائح جماهيرية أوسع وأكثر تحديداً، وذلك بكفاءة أعلى وتكلفة أقل. كما تتيح الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للمؤسسات إمكانية التواصل مع المستهلكين المحتملين في مواقع جغرافية مختلفة، دون قيود زمنية أو مكانية، مما يعزز من فعالية الجهود التسويقية ويزيد من فرص الوصول إلى الأسواق المستهدفة (Haryanto, Setiawan, Nurhayati, Mertayasa, & Nugraha., 2024, p. 2). ويوضح (عبدالله، عبدالله، وجلال 2022،ص. 82) إن التسويق الرقمي هو استراتيجية حديثة تُمكن الشركات من تحقيق أهدافها التسويقية من خلال إنشاء قنوات اتصال وتفاعل فعّالة، تهدف إلى تلبية احتياجات المستهلكين وتقديم حلول تلائم رغباتهم الفردية.

وقد أصبح التسويق الرقمي محور اهتمام استراتيجيات تسويق الشركات في العصر الرقمي. لفهم دوره وتأثيره بشكل أعمق، من الضروري مراجعة مفهوم التسويق الرقمي، وعلاقته بتعزيز الوعي بالعلامة التجارية، وتأثيره على ربحية الشركة (Rose *et al.*, 2024, p. 161).

ويعرف (الشمري وعوض، 2017، ص. 41) التسويق الرقمي على أنه عملية توظيف القنوات الرقمية من قِبل إدارة التسويق في الشركة بهدف التواصل المباشر والشخصي مع الزبائن، وذلك للتعرف على احتياجاتهم ورغباتهم بدقة، والعمل على تلبيتها بأقل التكاليف التسويقية الممكنة وفي أقصر وقت. ويرى (لجدل وبن جميل،2023: 7) أن التسويق الرقمي هو عبارة عن آلية تسيويقية تعتمد على تطبيق مبادئ التسويق التقليدية باستخدام الأدوات والأساليب والتقنيات الرقمية، التي تُنفذ من خلال شبكة الإنترنت.

ويضيف (Rose *et al.*, 2024, p. 161) أن التسويق الرقمي هو سلسلة من استراتيجيات التسويق التي تستخدم الوسائط الرقمية للتفاعل مع المستهلكين بشكل مباشر. ويشير (Erpurini & Juju,2024) أن التسويق الرقمي هو وضع استراتيجية تسويقية تعتمد على التكنولوجيا الرقمية. كما يتوجب النظر في مستوى تحكم الشركة في القنوات الرقمية المستخدمة، ودرجة التفاعل والتواصل الذي تتيحه هذه القنوات مع المستهلكين المحتملين، لما لذلك من أثر مباشر في فعالية الجهود التسويقية (Tam & Lung,2025,p. 2).

ويؤكد على ذلك (Naaman, Ahmed, & Zeebaree, 2025, p. 140) أن التسويق الرقمي هو نهج تسويقي معاصر يقوم على توظيف القنوات الرقمية والتقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، بهدف تعزيز فعالية الاستراتيجيات التسويقية. ويسهم هذا الدمج في تحسين قدرات التحليل، وتطوير النماذج التنبؤية، مما يمكن الشركات من فهم سلوك المستهلك بشكل أدق واتخاذ قرارات تسويقية أكثر كفاءة.

وبناءً على التعاريف السابقة، يُظهر التحليل النقدي أن التسويق الرقمي مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد، ولا يمكن احتواؤه بتعريف أحادي الزاوية. فبينما ركزت بعض التعريفات على العلاقة مع الزبون، سلطت أخرى الضوء على الأدوات الرقمية، أو الاستراتيجيات المؤسسية، أو التكنولوجيا التحليلية. ومن هنا، فإن الوصول إلى تعريف شامل للتسويق الرقمي يتطلب دمج الأبعاد التالية: القنوات الرقمية، التفاعل الفوري، الاستراتيجيات التسويقية، الأدوات التحليلية، والتقنيات الذكية الحديثة. وتزداد أهمية هذا التكامل مع التحول المستمر في سلوك المستهلكين واتساع استخدام البيانات الضخمة والتقنيات الذكية في عالم التسويق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

فيما يتعلق بأهمية التسويق الرقمي، فقد أصبح من الضروري في ظل التغيرات المتسارعة في سوق الأعمال، أن تبحث الشركات، خصوصاً الصغيرة والمتوسطة، عن حلول أكثر فاعلية وأقل تكلفة من الإعلانات التقليدية. وهنا تظهر أهمية التحول نحو القنوات الرقمية، التي أثبتت قدرتها على خفض التكاليف، مع المحافظة على جودة الأداء وتحقيق نتائج ملموسة؛ وتُساعد القنوات الرقمية على إيصال الرسائل التسويقية بدقة واحترافية عالية، مستهدفة الفئات المطلوبة بشكل مباشر وفعّال. هذا يُعزز من فرص النجاح للحملات التسويقية، ويُساهم في زيادة التأثير الإيجابي للعلامة التجارية (محمد، 2020، ص. 4-5). إضافة إلى ذلك، فإن استخدام استراتيجيات مثل التسويق الشفهي على منصات التواصل الاجتماعي يسهم في زيادة عدد المتابعين والزبائن المحتملين، كما يرفع من معدل الزيارات للموقع الإلكتروني ويُعزز من وضوح العلامة التجارية في السوق الرقمي(Bala & Verma,2018,p. 324).

أن الأهمية الإجرائية للتسويق الرقمي تكمن في أنه يُسهم في تعزيز وصول الشركات إلى جمهورها المستهدف بسرعة وسهولة، ويزيد من التفاعل مع الزبائن من خلال أدوات مثل التسويق الشفهي، مما يؤدي إلى رفع معدلات زيارة المواقع الإلكترونية وتعزيز حضور العلامة التجارية في البيئة الرقمية.

4- أبعاد التسويق الرقمي:

يؤكد الباحثون على وصف التسويق الرقمي من خلال عدد من الأبعاد التي جاءت بعد عمليات تحليل وتفسير لكل جانب متعلق بها لإعطاء تصور موضوعي لها على وفق رؤيتهم لمحتواها ومضمونها، إذ تتمثل أبعاد التسويق الرقمي بحسب وجهات نظر عدد من الباحثين امثال (الشمري وعوض،2017) و(محمد،2020) و(لجدل وبن جميل،2023) و (Rose *et al.*,2024) و (Tam & Lung,2025) ، ستتبنى الباحثة هذه الأبعاد في دراستها، نظراً لما تتمتع به من شمولية تُغطي غالبية نماذج التسويق الرقمي، إضافة إلى توافقها مع توجهات البحث المعاصر وحداثتها من حيث الطرح والمحتوى. وتتمثل هذه الأبعاد فيما يأتي:

أ- **الجذب:** تشير جاذبية المنتج إلى كافة الجهود والمزايا التي يُمكن أن يقدمها التجار أو البائعون بهدف جذب انتباه المستهلكين وتحفيز الطلب والسعي نحو اقتناء المنتج وشرائه واستهلاكه، وذلك بما يُلبي احتياجات السوق ورغباته. وتتمثل أهمية جاذبية المنتج في إبراز الخصائص التي تساهم في تمييز فئات معينة من السلع والخدمات، مما يؤثر بدوره في تقييمات المستهلكين المحتملين. وكلما كانت هذه الخصائص أكثر جاذبية لشريحة واسعة من المستهلكين، ازدادت جاذبية الفئة المنتجية ذات الصلة، مما يُسهم في تعزيز احتمالية تبني المستهلكين للسلع والخدمات الجديدة واتخاذ قرار الشراء (Erpurini & Juju,2024, p. 31-32). وإنما يتم ذلك من خلال التعريف بالعلامة التجارية للشركة عن طريق وضع أسم هذه العلامة أو الاشارة إليها في عنوان (URL) أو موقع ويب معين على شبكة الانترنت، إذ أن ذلك سوف يساهم بالتذكير بأسم هذه الشركة ويتيح للزبائن امكانية العثور على علامتها التجارية بسهولة لأن هذه المواقع تعد من البديهيات بالنسبة للزبائن وكذلك فهي مهمة جداً في جذبهم لموقع ويب الشركة (الشمري وعوض، 2017،ص.53-54).

وتشير الباحثة في هذا السياق إلى أن: الجذب يعد أحد الأبعاد الأساسية في التسويق الرقمي، حيث يُركز على استقطاب انتباه المستهلكين المحتملين نحو السلع أو الخدمات المعروضة. ويتم ذلك من خلال تقديم محتوى أو عروض أو خصائص تُثير اهتمام الجمهور المستهدف، وتدفعهم إلى التفاعل مع العلامة التجارية.

ب- **التواصل:** يُعد التواصل أحد الأبعاد الأساسية لنجاح التسويق الرقمي، ويُعرف بأنه عملية نقل المعلومات وتحقيق الفهم المشترك بين الأفراد. فبعد أن تحصل الشركة على المعلومات المتعلقة بالزبائن، تنتقل إلى المرحلة التالية من عملية التسويق، والتي تتمثل في التفاعل والتواصل معهم بهدف تقديم قيمة مضافة تلبي احتياجاتهم وتُعزز من ولائهم

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

(Kotler & Keller, 2016, p. 639). ويمثل الإنترنت أحد أبرز الأدوات الرقمية التي تُسهم في تعزيز فعالية التواصل مع الزبائن، سواء عبر البريد الإلكتروني، أو من خلال الصفحات الشخصية، أو التفاعل المباشر معهم، وذلك بهدف التعرف على ردود أفعالهم وقياس مدى رضاهم عن السلع والخدمات التي تقدمها الشركة (الشمري وعوض، 2017،ص. 55). تُستخدم منصات مثل فيسبوك وإنستغرام وتويتر للتفاعل مع الزبائن والترويج للسلع والخدمات وبناء الوعي بالعلامة التجارية (Rose *et al.*, 2024, p. 161).

تعرف الباحثة التواصل إجرائياً بأنه العملية التي تستخدمها الشركات للتفاعل مع الزبائن عبر الوسائط الرقمية، بهدف تبادل المعلومات، وفهم احتياجاتهم، وتقديم قيمة مضافة تُسهم في تعزيز رضاهم وولائهم للعلامة التجارية.

ت- **المشاركة:** بعد جذب الزبائن في إطار تطبيق التسويق الرقمي، يصبح من الضروري على المسوقين إشراكهم في العملية التسويقية، وذلك من خلال التواصل الفعال معهم للتعرف على آرائهم، ووجهات نظرهم، وتفضيلاتهم. ويسهم هذا التواصل في توليد تفاعل حقيقي يساعد على إتمام العملية التجارية بنجاح (لجدل وبن جميل، 2023، ص. 14). يُعد استخدام الإنترنت أو مجتمع افتراضي وسيلة فعالة لإيصال معلومات مفيدة للزبائن أو للطرف المعني، بهدف زيادة التفاعل بينهم، خاصة في حال تشابه اهتماماتهم. كما يُمثل الإنترنت أداة استراتيجية لبناء قاعدة من الزبائن تساهم في تعزيز الولاء وتحقيق زيادة في المبيعات (محمد،2020،ص. 7). تعد المشاركة شكل من أشكال التواصل الإلكتروني يُتيح للمستهلكين مشاركة المحتوى الذي يقومون بإنشائه ضمن شبكاتهم الاجتماعية، بما يُعزز من التفاعل مع العلامة التجارية ويسهم في بناء علاقات مستمرة بين الطرفين (Tam & Lung,2025, p.12).

استناداً إلى ما سبق تعرف الباحثة بُعد المشاركة إجرائياً بأنه: تفاعل الزبائن مع الأنشطة التسويقية للعلامة التجارية من خلال الوسائط الرقمية، مثل إبداء الآراء، أو التعليقات، أو مشاركة المحتوى، بما يُعزز من علاقتهم بالشركة ويسهم في دعم قراراتها التسويقية.

ث- **التعلم:** يُعد التعلم أحد الأساليب التي تستخدمها الشركات في التسويق الرقمي من خلال وسائل التواصل التفاعلية، بهدف جمع مزيد من البيانات المرتبطة بالزبائن، ويتم ذلك عبر أدوات مثل الاستبيانات والمسوحات، ويشمل هذا التعلم التعرف على التفضيلات، والتقاط المعلومات، وتحديثها بشكل مستمر بما يُسهم في تحسين القرارات التسويقية (محمد،2020،ص. 7). ويؤكد على ذلك يشير (لجدل وبن جميل،2023،ص. 15) أن التعرف على تفضيلات الزبائن يُعد جزءاً أساسياً من عملية التسويق الرقمي، ويتم ذلك من خلال استخدام وسائل التواصل التفاعلية التي تُمكن الشركات من جمع معلومات حول الزبائن، واتجاهاتهم، وسلوكياتهم الشرائية، مما يساعد في تكييف العروض التسويقية وفقاً لتلك التفضيلات.

بناءً على ذلك، تعرف الباحثة بُعد التعلم بأنه: استخدام الشركات لوسائل التواصل التفاعلية لجمع وتحليل بيانات الزبائن، بهدف التعرف على تفضيلاتهم وتحديث المعلومات بشكل مستمر.

ج- **الاحتفاظ:** من أجل بناء علاقات قوية ومربحة وطويلة الاجل مع الزبائن تسعى الشركات إلى الاحتفاظ بالزبائن وتشجيعهم على تكرار عمليات الشراء على مواقعها الإلكترونية. لذلك، يُعد بناء علاقات إيجابية مع الزبائن والمحافظة عليهم من العناصر الأساسية التي ينبغي على الشركة مراعاتها عند تطبيق أسلوب التسويق الرقمي (الشمري وعوض، 2017، ص. 58). ويتحقق ذلك عندما تتمكن الشركة من توفير المعلومات، والسلع، والخدمات التي يحتاجها الزبون بأقل تكلفة وفي أسرع وقت ممكن، مما يُشكل حافزًا له للعودة وتكرار تجربة الشراء باستخدام أداة رقمية أخرى تابعة لنفس الشركة (لجدل وبن جميل، 2023،ص. 15).

يتضح مما سبق أن الاحتفاظ بالزبائن هو الاستراتيجية والإجراءات التي تتبعها الشركات للحفاظ على تواصل مستمر وفعّال مع الزبائن، بهدف تشجيعهم على تكرار عمليات الشراء وتعزيز ولائهم للعلامة التجارية عبر القنوات الرقمية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: النظرية الداعمة لمشكلة البحث

تعتمد هذه الدراسة في إطارها النظري على نظرية تبني التكنولوجيا(Technology Acceptance Model - TAM) ، التي طورها "ديفيس" عام 1989، والتي تُعد من أبرز النظريات التي تفسر سلوك الأفراد تجاه تقنيات المعلومات والاتصالات. تقوم هذه النظرية على فرضيتين أساسيتين تؤثران بشكل مباشر على قرار الأفراد بتبني واستخدام تقنية معينة، وهما : المنفعة المتصورة (Perceived Usefulness) ، أي مدى اعتقاد المستخدم بأن استخدام التقنية سيسهم في تحسين أدائه، والسهولة المتصورة للاستخدام(Perceived Ease of Use) ، أي مدى اعتقاده بأن استخدام التقنية سيكون خاليًا من الصعوبات أو التعقيد.

في ضوء ذلك، فإن مشكلة البحث التي تتمحور حول ضعف تبني وسائل الدفع الإلكتروني في محافظة دهوك، على الرغم من التطور الكبير في هذا المجال عالمياً، يمكن تفسيرها من خلال متغيرات هذه النظرية. حيث تشير المعوقات المذكورة في سياق المشكلة، مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، ومحدودية الثقة في الأنظمة المصرفية، وانتشار ثقافة الدفع النقدي، إلى وجود عوائق تؤثر سلباً على المنفعة والسهولة المتصورة من قبل المستخدمين المحليين. وعليه، فإن استخدام هذه النظرية يساعد في فهم العوامل التي تعيق اعتماد الدفع الإلكتروني، ويوفر إطاراً تحليلياً لتقييم جاهزية السوق المحلي تقنياً وبشرياً، ومدى تأثير تبني هذه الوسائل على فعالية الأنشطة التسويقية الرقمية في بيئة الأعمال الحديثة بمحافظة دهوك.

ثالثاً: العلاقة النظرية بين المتغيرين

أصبح التسويق الرقمي عنصراً أساسياً في استراتيجيات المؤسسات المالية، لما يوفره من قنوات اتصال فعّالة مع الزبائن في أي وقت ومن أي مكان، إلى جانب إتاحة تبادل المعلومات والأفكار بين الشركات والزبائن بشكل لحظي. وتزداد أهمية هذا النوع من التسويق في ظل الانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت، وتطور الهواتف الذكية، وظهور التطبيقات الإلكترونية التي رافقت هذه التحولات الرقمية (لجدل وبن جميل،2023، ص. 9).

ترى الباحثة أن العلاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني والتسويق الرقمي تُعد من أبرز ملامح التحول الرقمي في القطاع المالي، لما لها من تأثير مباشر على سلوك المستهلكين وطريقة تفاعلهم مع السلع والخدمات. من هنا، يلعب التسويق الرقمي دوراً محورياً في تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، من خلال تسهيل عملية الوصول إلى السلع والخدمات، وتوفير تجربة تسوق مريحة وسريعة وآمنة. تُعد العلاقة بين الدفع الإلكتروني والتسويق الرقمي علاقة تكاملية، حيث يُسهم التسويق الرقمي في الترويج للخيارات الإلكترونية للدفع، ويعزز من ثقة الزبائن بها. في المقابل، تتيح تقنيات الدفع الإلكتروني تسهيل عمليات الشراء والاستفادة من العروض التسويقية، مما يساهم في رفع معدلات التفاعل والولاء للعلامة التجارية.

وبالتالي، فإن التكامل بين هذين المجالين يعزز من قدرة المؤسسات المالية على تحقيق أهدافها التسويقية، وتوسيع قاعدة زبائنها، وتطوير علاقاتها معهم، كما سيمنح الشركات قدرة أكبر على التنافس في الأسواق الرقمية الحديثة بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي الحديث.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي

تم تخصيص هذا المبحث لوصف أبعاد البحث وتشخيصه، معتمداً على البرنامج الحاسوبي (Spss27) لاحتساب التكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغير من متغيري البحث من خلال الأتي:

أولاً: وصف وتشخيص متغيرات البحث

1- وصف وتشخيص وسائل الدفع الإلكتروني

تشير النتائج الجدول (2) إلى أن البطاقات المصرفية تمثل الوسيلة الأكثر قبولاً واستخداماً من قبل المشاركين، حيث حصلت على أعلى متوسط ودرجة استجابة إيجابية. ونسبة اتفاق ايجابية بين الأفراد المبحوثين قدرها (94.58%) وبلغت نسبة المحايدين (5.24%) وبلغت نسبة عدم الاتفاق (2.0%)، وكانت إجابات الأفراد المبحوثين إيجابية ومقبولة بنسبة عالية، وذلك بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.42) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي للبحث والبالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.85) ونسبة المستجيبين بالإيجاب (88. 4%)، قد يُعزى ذلك إلى الاعتماد الواسع عليها في نقاط البيع، وأجهزة الصراف، والتسوق الإلكتروني.

رغم أن التحويلات البنكية الإلكترونية لا تزال خياراً شائعاً، إلا أنها حلت في المرتبة الأخيرة من حيث نسبة التفضيل، ما قد يرتبط بتجربة المستخدم أو السرعة أو الرسوم المصاحبة. ونسبة اتفاق ايجابية بين الأفراد المبحوثين قدرها (8.66%) وبلغت نسبة المحايدين (18.38%) وبلغت نسبة عدم الاتفاق (0.98%)، لا تزال التحويلات البنكية الإلكترونية مقبولة، رغم أنها مقبولة، إلا أنها جاءت في المرتبة الأخيرة نسبياً، وذلك بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.18) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي للبحث والبالغ (3) وبانحراف معياري قدره (1.02) ونسبة المستجيبين بالإيجاب (83.6%). يمكن القول إن وسائل الدفع الإلكترونية بشكل عام تحظى بقبول جيد في الميدان، لكن درجة القبول تختلف باختلاف الوسيلة. وإن تفاوتت بحسب الاستخدام، التجربة، وسهولة الوصول. ومن الجانب الوصفي البحت، يمكن القول إن المجتمع المبحوث يمتلك درجة عالية من التكيف مع أساليب الدفع الحديثة.

الجدول (2) المؤشرات الإحصائية لوسائل الدفع الإلكتروني

أنواع وسائل الدفع الإلكتروني	مقياس الاستجابة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المستجيبين بالإيجاب %
	اتفق بشدة (5)	اتفق (4)	محايد (3)	لا اتفق (2)	لا اتفق بشدة (1)			
البطاقات المصرفية	94.58%		5.24%	0.2%		4.42	0.85	88.4
المحافظ الإلكترونية	87.74%		10.58%	1.74%		4.37	0.90	87.4
الدفع عبر الهاتف المحمول	91.52%		6.08%	2.24%		4.39	0.78	87.8
التحويلات البنكية الإلكترونية	80.66%		18.38%	0.98%		4.18	1.02	83.6
المجموع	88.62%		10.07%	1.03%		4.34	0.89	86.8

المصدر من اعداد الباحثة في ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية (Spss27)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2- وصف وتشخيص أبعاد التسويق الرقمي

تشير معطيات الجدول (3) أن البُعد المشاركة أعلى الأبعاد تقييماً من حيث نسبة اتفاق ايجابية بين الأفراد المبحوثين قدرها (94.17%) وبلغت نسبة المحايدين (5.57%) وبلغت نسبة عدم الاتفاق (0.25%)، وكانت إجابات الأفراد المبحوثين إيجابية ومقبولة بنسبة عالية، وذلك بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.48) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي للبحث والبالغ (3) وبانحراف معياري الأقل قدره (0.52) ونسبة المستجيبين بالإيجاب (89.6%) يشير إلى تجانس مرتفع في التقييم، مما يعكس ارتباطاً كبيراً للمستخدمين أو المشاركين واندماجهم الفعال. يُعتبر البُعد الاحتفاظ هو الأقل تقييماً، من حيث نسبة اتفاق ايجابية بين الأفراد المبحوثين قدرها (82.72%)، كما أن نسبة المحايدين هي الأعلى (17.12%) وبلغت نسبة عدم الاتفاق (0.12%)، وكانت إجابات الأفراد المبحوثين إيجابية ومقبولة، وذلك بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.19) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي للبحث والبالغ (3) والانحراف المعياري مرتفع نسبياً قدره (0.74) ونسبة المستجيبين بالإيجاب (83.8%)، هذه المؤشرات تدل على وجود تباين ملحوظ في التجربة أو صعوبة في المحافظة على التفاعل والاهتمام على المدى الطويل.

يمكن القول إن التسويق الرقمي بشكل عام يحظى بقبول جيد لدى المجتمع المبحوث، إلا أن درجة هذا القبول تختلف باختلاف أدوات واستراتيجيات التسويق المتبعة. ويتباين مستوى التفاعل والرضا باختلاف الخبرة التقنية، طبيعة المحتوى، وسهولة الوصول إلى المنصات الرقمية. ومن الجانب الوصفي البحت، تعكس البيانات أن الأفراد يمتلكون درجة عالية من التكيف مع الممارسات الحديثة في التسويق الرقمي، مما يشير إلى بيئة مهيأة نسبياً لتقبل التطورات في هذا المجال.

الجدول (3) المؤشرات الإحصائية لأبعاد التسويق الرقمي

أسم البُعد	مقياس الاستجابة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المستجيبين بالإيجاب %
	اتفق بشدة (5)	اتفق (4)	محايد (3)	لا اتفق (2)	لا اتفق بشدة (1)			
الجذب	84.89%		12.85%	2.24%		4.30	0.68	86.0
التواصل	92.75%		7.02%	0.25%		4.40	0.59	88.0
المشاركة	94.17%		5.57%	0.25%		4.48	0.52	89.6
التعلم	93.12%		6.65%	0.25%		4.30	0.68	86.0
الاحتفاظ	82.72%		17.12%	0.12%		4.19	0.74	83.8
المجموع	89.53%		9.84%	0.62%		4.33	0.64	86.68

المصدر من اعداد الباحثة في ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية (Spss27)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: تحليل الإحصائي واختبار فرضيات البحث

بعد أن تم إجراء وصف متغيري البحث وتشخيصها، أصبح الأن بالامكان اختبار الفرضيات التي تم تحديدها على وفق أنموذج البحث الحالي، والمتضمنة علاقة (الارتباط والتأثير)، وذلك اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (AMOS V24)، وعلى النحو الآتي:

1- عرض وتحليل علاقة الارتباط بين وسائل الدفع الإلكتروني والتسويق الرقمي:

إذ يتضمن هذه الفقرة للتعرف على طبيعة علاقة الارتباط بين وسائل الدفع الإلكتروني والتسويق الرقمي والتحقق من الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين وسائل الدفع الالكتروني وأبعاد التسويق الرقمي عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة نظر عينة الأفراد المبحوثين في محافظة دهوك.

تبين نتائج الجدول (4) والشكل (2) ان هناك علاقة ارتباط طردية بين وسائل الدفع الالكتروني وأبعاد التسويق الرقمي في المجال المبحوث، وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط والتي ظهرت مساوية الى (0.846)، وهذه العلاقة معنوية استناداً إلى القيمة الاحتمالية (P-value) والتي ظهرت مساوية إلى (0.009) وهي اقل من (0.05)، فضلاً عن تشابه اشارات كل من الحدين الادنى (Lower) والاعلى (Upper) لحدود الثقة (95%Confidence Interval) عند مستوى معنوية (0.05).

وهذا يقودنا إلى قبول الفرضية والقائلة توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين وسائل الدفع الالكتروني وأبعاد التسويق الرقمي وهذه العلاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05).

الجدول (4) نتائج اختبار علاقة الارتباط بين وسائل الدفع الالكتروني وابعاد التسويق الرقمي

المتغير المستقل	اتجاه العلاقة	المتغير المعتمد	Estimate (β)	Confidence Interval		P-Value
وسائل الدفع الالكتروني	⟷	ابعاد التسويق الرقمي	0.846	Lower Bound	0.795	0.009
				Upper Bound	0.899	

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية AMOS V24 n=210

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

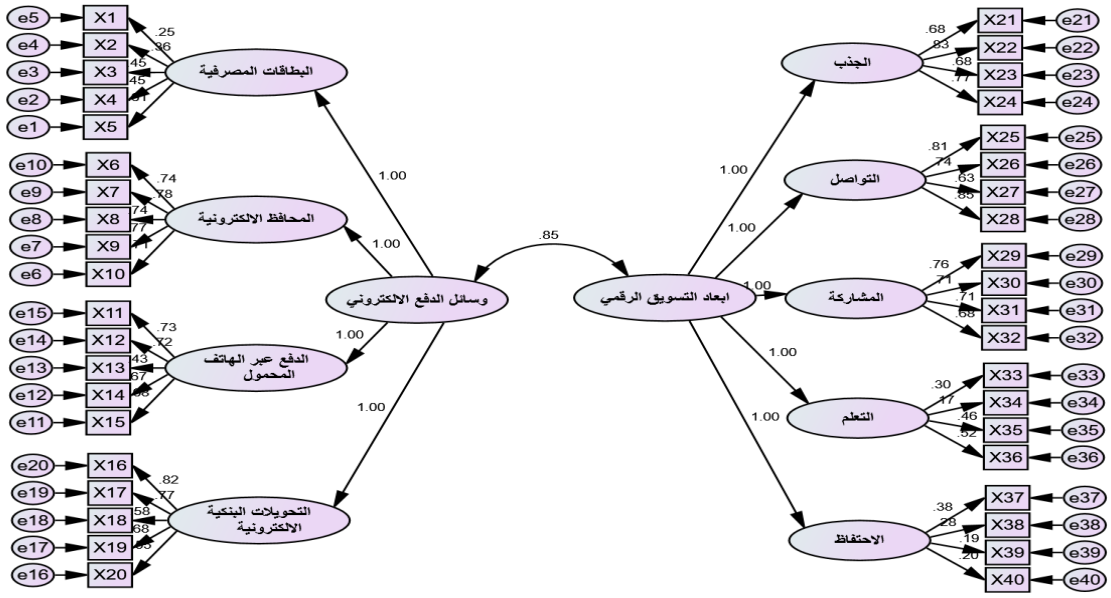

الشكل (2) الارتباط بين متغير وسائل الدفع الإلكتروني والتسويق الرقمي

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية AMOS V24 n=210

2- تحليل نتائج علاقة الارتباط بين أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني والتسويق الرقمي

تم إجراء اختبار لعلاقة الارتباط بين أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني (البطاقات المصرفية، المحافظ الإلكترونية، الدفع عبر الهاتف المحمول، والتحويلات البنكية الإلكترونية) وأبعاد التسويق الرقمي، وقد أظهرت النتائج وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (أبعاد التسويق الرقمي). وفيما يلي شرح واف لهذه النتائج الجدول (5) والشكل (3):

أ- توجد علاقة ارتباط معنوية بين البطاقات المصرفية والتسويق الرقمي، بلغت قيمة P-Value(0.004)، وهي أقل من المستوى المعتمد للدلالة الإحصائية (0.05)، مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية (1-1H) التي تنص وجود علاقة ارتباط بين البطاقات المصرفية والتسويق الرقمي. كما بلغت قيمة معامل الارتباط (β) البالغة (0.540)، وهي قيمة موجبة تشير إلى وجود علاقة ارتباط مباشرة متوسطة إلى قوية بين استخدام البطاقات المصرفية وتطبيقات التسويق الرقمي. أي أن زيادة الاعتماد على البطاقات المصرفية كوسيلة للدفع يعزز من فعالية الأنشطة التسويقية الرقمية. وقد كانت فترة الثقة الإحصائية (Confidence Interval) بين (0.446 و 0.736)، ضمن حدود الثقة الموجبة، مما يعزز الثقة في وجود علاقة ارتباط موجبة حقيقية بين المتغيرين محل الدراسة.

ب- توجد علاقة ارتباط معنوية بين المحافظ الإلكترونية والتسويق الرقمي، بلغت قيمة P-Value(0.012)، وهي أقل من المستوى المعتمد للدلالة الإحصائية (0.05)، مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية (2-1H) التي تنص وجود علاقة ارتباط بين المحافظ الإلكترونية والتسويق الرقمي. كما بلغت قيمة معامل الارتباط (β) البالغة (0.798)، وهي قيمة مرتفعة تدل على وجود علاقة موجبة قوية جداً. وقد كانت فترة الثقة الإحصائية (Confidence Interval) بين (0.735 و 0.859)، ضمن حدود الثقة الموجبة، مما يدل على أن المحافظ الإلكترونية تُعد من أكثر وسائل الدفع تأثيراً في دعم أبعاد التسويق الرقمي. أن المحافظ الإلكترونية لها دور فعال في دعم التسويق الرقمي بمحافظة دهوك، لكن نجاح هذا الدور مرتبط بتجاوز التحديات المحلية الواقعية، من خلال تطوير البنية التحتية، تعزيز الثقة الرقمية، ووضع أطر قانونية وتنظيمية ملائمة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ت- توجد علاقة ارتباط معنوية بين الدفع عبر الهاتف المحمول والتسويق الرقمي، بلغت قيمة P-Value(0.005) مما يدل على دلالة إحصائية قوية بين المتغيرين. وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية (3-1H) التي تنص وجود علاقة ارتباط بين الدفع عبر الهاتف المحمول والتسويق الرقمي. كما بلغت قيمة معامل الارتباط (β) البالغة (0.751)، وهي أيضاً تدل على علاقة موجبة قوية. وقد كانت فترة الثقة الإحصائية (Confidence Interval)بين (0.665 و 0.829)، ضمن حدود الثقة الموجبة، يمكن القول أن الدفع عبر الهاتف المحمول يسهم بشكل واضح في تعزيز ممارسات التسويق الرقمي.

ث- توجد علاقة ارتباط معنوية بين التحويلات البنكية الإلكترونية والتسويق الرقمي، بلغت قيمة P-Value(0.018) مما يدل على وجود دالة إحصائية بين المتغيرين. وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية (4-1H) التي تنص وجود علاقة ارتباط بين التحويلات البنكية الإلكترونية والتسويق الرقمي. كما بلغت قيمة معامل الارتباط (β) البالغة (0.774)، وهي تشير إلى علاقة موجبة قوية. وقد كانت فترة الثقة الإحصائية (Confidence Interval) بين (0.663 و 0.899)، ضمن حدود الثقة الموجبة، مما يعني أن التحويلات البنكية الإلكترونية لها تأثير فعال ومباشر في تحسين التسويق الرقمي.

الجدول (5) نتائج اختبار علاقة الارتباط بين ابعاد وسائل الدفع الالكتروني والتسويق الرقمي

المتغير المستقل	اتجاه العلاقة	المتغير المعتمد	Estimate (β)	Confidence Interval		P-Value
البطاقات المصرفية	↔	ابعاد التسويق الرقمي	0.540	Lower Bound	0.446	0.004
				Upper Bound	0.736	
المحافظ الالكترونية	↔	ابعاد التسويق الرقمي	0.798	Lower Bound	0.735	0.012
				Upper Bound	0.859	
الدفع عبر الهاتف المحمول	↔	ابعاد التسويق الرقمي	0.751	Lower Bound	0.665	0.005
				Upper Bound	0.829	
التحويلات البنكية الالكترونية	↔	ابعاد التسويق الرقمي	0.774	Lower Bound	0.663	0.018
				Upper Bound	0.899	

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية AMOS V24 n=210

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

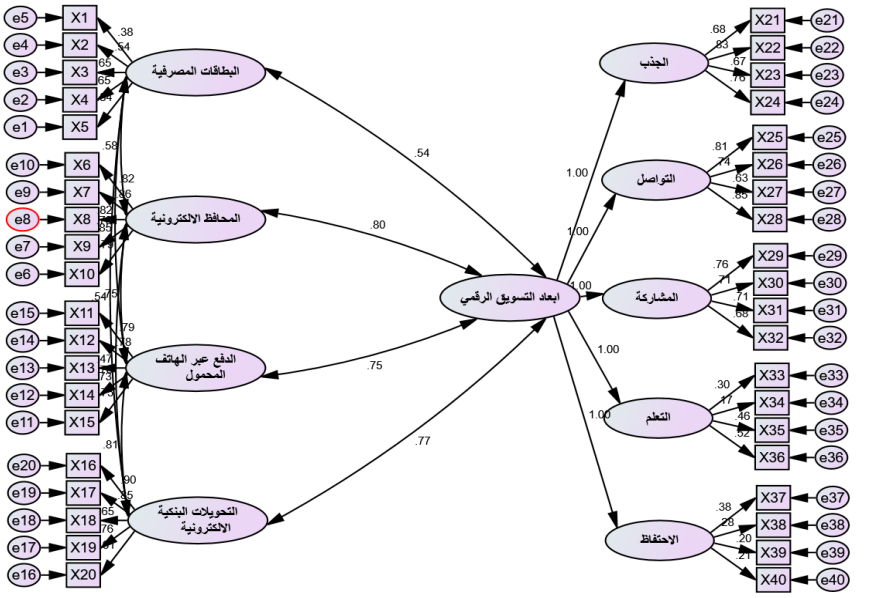

الشكل (3) الارتباط بين أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني والتسويق الرقمي

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية AMOS V24 n=210

3- تحليل نتائج اختبار علاقة تأثير وسائل الدفع الالكتروني في ابعاد التسويق الرقمي

أظهرت نتائج الجدول (6) والشكل (4) اختبار تأثير وسائل الدفع الإلكتروني في أبعاد التسويق الرقمي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. حيث بلغت قيمة (0.009 (P-Value))، وهي أقل من المستوى المعتمد للدلالة الإحصائية (0.05)، مما يشير إلى أن العلاقة ليست عشوائية وأن التأثير ذو دلالة معنوية. كما بلغ معامل التأثير(0.846)، وهو يشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين وسائل الدفع الإلكتروني وأبعاد التسويق الرقمي؛ أي أنه كلما زاد اعتماد المؤسسات على وسائل الدفع الإلكتروني، انعكس ذلك إيجاباً على فعالية أبعاد التسويق الرقمي مثل الانتشار الرقمي، وتحسين تجربة الزبائن، وزيادة التفاعل الرقمي. وقد جاءت حدود فترة الثقة الإحصائية (95%) بين (0.795 – 0.899)، وهي تقع بالكامل في المجال الموجب، مما يعزز من موثوقية هذا التأثير الإيجابي ويؤكد استقراره.

الجدول (6) نتائج اختبار علاقة تأثير وسائل الدفع الالكتروني في ابعاد التسويق الرقمي

المتغير المستقل	اتجاه العلاقة	المتغير المعتمد	Estimate (β)	Confidence Interval		P-Value
وسائل الدفع الالكتروني	→	ابعاد التسويق الرقمي	0.846	Lower Bound	0.795	0.009
				Upper Bound	0.899	

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية AMOS V24 n=210

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

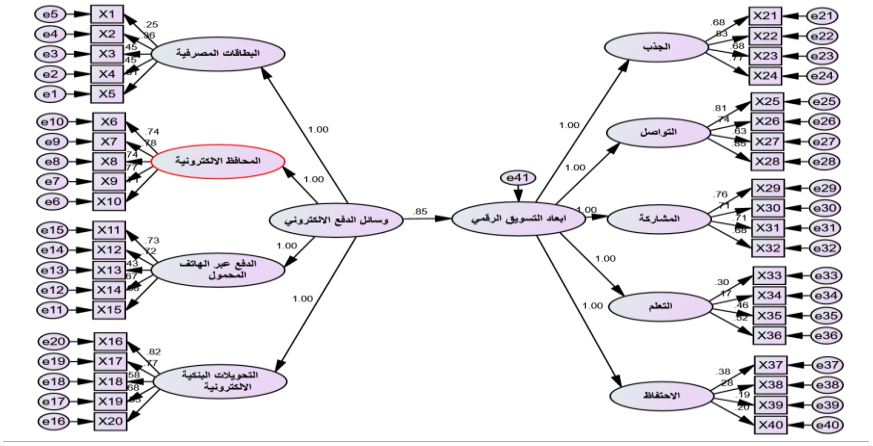

الشكل (4) تأثير وسائل الدفع الإلكتروني في ابعاد التسويق الرقمي

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية AMOS V24 n=210

4- تحليل نتائج اختبار علاقة تأثير أبعاد وسائل الدفع الالكتروني في ابعاد التسويق الرقمي

أظهرت نتائج الجدول (7) والشكل(5) ، والذي تناول اختبار تأثير أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني في أبعاد التسويق الرقمي، أن جميع الأبعاد محل الدراسة لها تأثير إيجابي ومعنوي في تعزيز فعالية التسويق الرقمي. حيث أوضحت النتائج أن قيم (P-Value)لجميع المتغيرات المستقلة كانت أقل من (0.05)، مما يدل على وجود دلالة إحصائية قوية تؤكد أن التأثير ليس ناتجاً عن الصدفة، بل يمثل تأثيراً حقيقياً وموثوقاً.

وقد جاءت قيم معاملات التأثير (β)على النحو التالي: (0.536) و (0.798) و (0.754) و (0.776) على التوالي، وجميعها موجبة، مما يشير إلى وجود علاقات طردية بين أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني وأبعاد التسويق الرقمي. ويعني ذلك أنه كلما زاد استخدام هذه الوسائل، ارتفعت فعالية الأنشطة التسويقية الرقمية. كما أظهرت فترات الثقة (95%) لجميع الأبعاد أنها تقع بالكامل ضمن المجال الموجب، مما يعزز من ثبات وموثوقية النتائج الإحصائية. وبناءً على هذه النتائج، يُعد هذا دليلاً على قبول جميع الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثانية.

الجدول (7) نتائج اختبار علاقة تأثير ابعاد وسائل الدفع الالكتروني في ابعاد التسويق الرقمي

المتغير المستقل	اتجاه العلاقة	المتغير المعتمد	Estimate (β)	Confidence Interval		P-Value
البطاقات المصرفية	→	ابعاد التسويق الرقمي	0.536	Lower Bound	0.440	0.006
				Upper Bound	0.711	
المحافظ الالكترونية	→	ابعاد التسويق الرقمي	0.798	Lower Bound	0.737	0.011
				Upper Bound	0.861	
الدفع عبر الهاتف المحمول	→	ابعاد التسويق الرقمي	0.754	Lower Bound	0.668	0.006
				Upper Bound	0.829	
التحويلات البنكية الالكترونية	→	ابعاد التسويق الرقمي	0.776	Lower Bound	0.663	0.018
				Upper Bound	0.901	

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية AMOS V24 n=210

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

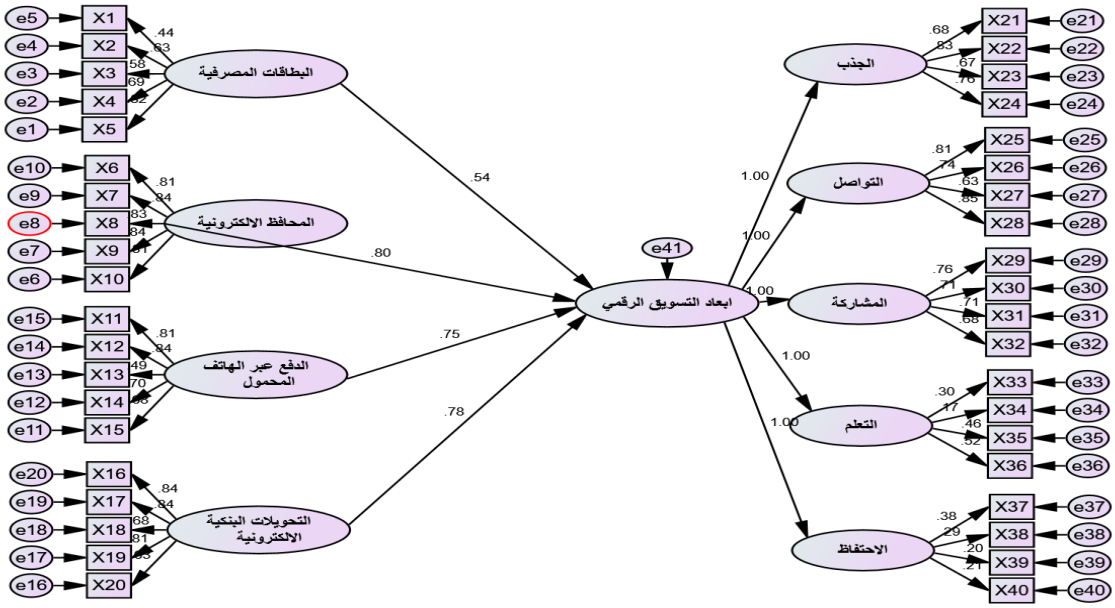

الشكل (5) تأثير أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني في ابعاد التسويق الرقمي

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية AMOS V24 n=210

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

بالنظر إلى ما تم تناوله في المباحث السابقة، سواء من الجانب النظري أو العملي، وبناءً على تحليل متغيري البحث، توصلت الباحثة إلى عدد من الاستنتاجات، تتمثل فيما يلي:

1- تعكس وسائل الدفع الإلكتروني منظومة متكاملة من الأدوات والقواعد والمنصات الرقمية، لا تفرضها التشريعات بالضرورة، بل تنشأ استجابة لاحتياجات السوق والسياق الثقافي والاقتصادي، وتسهم في التحول نحو المعاملات غير الورقية، بما يوفر سهولة الوصول وسرعة التنفيذ وأماناً عالياً للمستخدمين.

2- يمتاز التسويق الرقمي بقدرته العالية على تحقيق تفاعل مباشر مع الزبائن من خلال قنوات رقمية متعددة، مدعوماً بتقنيات حديثة كالتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، مما يعزز من دقة فهم سلوك المستهلك، ويزيد من كفاءة الاستراتيجيات التسويقية مع تقليل التكاليف والجهد.

3- يمكن القول إن وسائل الدفع الإلكترونية بشكل عام تحظى بقبول جيد في الميدان، لكن درجة القبول تختلف باختلاف الوسيلة. البطاقات المصرفية ما زالت الأكثر استخداماً، بينما المحافظ الإلكترونية والدفع عبر الهاتف المحمول يحققان نمواً متزايداً .أما التحويلات البنكية، فرغم أهميتها، تحتاج إلى تحسينات في تجربة المستخدم والتكلفة لزيادة الاعتماد عليها.

4- تشير النتائج إلى وجود توجه إيجابي عام نحو جميع أبعاد التسويق الرقمي محل الدراسة ، حيث تجاوزت جميع الأبعاد المتوسط المحايد (3) في الوسط الحسابي. وقد سجل بُعد المشاركة أعلى تقييم، بينما جاء بُعد الاحتفاظ في المرتبة الأخيرة، مما قد يعكس تحديات مرتبطة بالاستمرارية. كما يظهر أن الانحراف المعياري كان في أغلب الأبعاد ضمن نطاق معتدل، باستثناء بُعد التعلم الذي سجل أدنى تشتت، ما يعكس تجانساً واضحاً في الرأي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5- تُظهر البيانات وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وأبعاد التسويق الرقمي، مما يشير إلى أن تعزيز استخدام الوسائل الرقمية للدفع يُسهم بشكل مباشر في تحسين فاعلية الأنشطة التسويقية الرقمية، وهو ما يؤكد تكامل الأدوار بين الجانبين في دعم التحول الرقمي للمؤسسات.

6- تؤكد النتائج وجود تأثير إيجابي قوي وذو دلالة إحصائية لوسائل الدفع الإلكتروني في أبعاد التسويق الرقمي، مما يدل على أن التوسع في استخدام هذه الوسائل يسهم في تعزيز الانتشار الرقمي، وتحسين تجربة الزبائن، وزيادة مستويات التفاعل، وهو ما يعكس دورها المحوري في دعم فعالية الأنشطة التسويقية الرقمية للمؤسسات.

ثانياً: المقترحات

استناداً إلى نتائج الاستنتاجات السابقة، توصل البحث إلى مجموعة من المقترحات التي تهدف إلى تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني والتسويق الرقمي في بيئة الأعمال المعاصرة، وكالأتي:

1- تشير نتائج الدراسة الميدانية في محافظة دهوك إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وأبعاد التسويق الرقمي، لكن التطبيق الفعلي لهذه الوسائل لا يزال يواجه تحديات مثل ضعف البنية التحتية الرقمية وقلة الوعي التقني. لذلك، يصبح الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي ضرورة ملحة للمؤسسات المحلية، حيث يمكن لهذه التقنيات أن تُعزز من قدرة أدوات التسويق الرقمي على التفاعل المباشر والفعّال مع الزبائن، عبر تحليل أنماط سلوك المستهلكين بدقة أكبر. كما أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي يساهم في تقليل التكاليف والجهد المبذول في الحملات التسويقية، وهو أمر مهم في بيئة دهوك التي تعاني من محدودية الموارد التقنية والبشرية. بهذا الشكل، تُمكن المؤسسات من تجاوز بعض العقبات الواقعية وتطوير استراتيجيات تسويقية أكثر كفاءة وملاءمة للسوق المحلي.

2- يُنصح بدعم وتطوير المحافظ الإلكترونية و دعم البنية التحتية للدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتلبية التطلعات المتزايدة للمستهلكين في المحافظة، وخاصة الفئات الشابة التي تمثل شريحة واسعة من السكان. هذه الخطوات من شأنها تعزيز انتشار الدفع الإلكتروني، وتحسين تجربة المستخدم، وزيادة فعالية التسويق الرقمي في السوق المحلي بمحافظة دهوك.

3- على المؤسسات وضع استراتيجيات تسويقية رقمية تستهدف تعزيز استمرارية التفاعل مع الزبائن، من خلال تقديم محتوى تفاعلي مستمر، وبرامج ولاء مبتكرة، لضمان الحفاظ على اهتمام الزبائن وزيادة الولاء للعلامة التجارية على المدى الطويل.

4- ينبغي تشجيع المؤسسات على زيادة الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني لتعزيز الانتشار الرقمي، وتحسين تجربة الزبائن، وزيادة مستويات التفاعل الرقمي، لما لذلك من أثر إيجابي قوي في دعم فعالية الأنشطة التسويقية الرقمية.

ثالثاً: توجهات بحثية مستقبلية

1- تقترح الباحثة بضرورة تعزيز التكامل بين أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني وأدوات التسويق الرقمي في المؤسسات، لاستغلال العلاقة الإيجابية بينهما في رفع فعالية الحملات التسويقية وتحقيق التحول الرقمي بنجاح.

2- توصي الباحثة أن تركز المؤسسات في المستقبل على دمج وسائل الدفع الإلكتروني مع التسويق الرقمي باستخدام تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي، لتقديم عروض مخصصة وتحسين تجربة الزبائن، مما يزيد من نجاح الحملات التسويقية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1- الزهيري، أ. خ. ح. ع. (2013). تأثير التسويق الإلكتروني في عناصر المزيج التسويقي للخدمة التأمينية. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، 8*(22).

2- الشرابي، م. ي. (2024). أثر وسائل الدفع الإلكتروني في كفاءة الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي للمدة من 2018 إلى 2022. *مجلة الريادة للمال والأعمال، 5*(2)، 143- 152.

3- الشمري، ج.، و عوض، م. (2017). التسويق الرقمي ودوره في تعزيز الصورة الذهنية للمنظمة: دراسة استطلاعية لآراء العاملين في شركة آسيا سيل للاتصالات – فرع كربلاء المقدسة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة كربلاء، العراق.

4- الطفيلي، م. ح. ي. (2023). أثر وسائل الدفع الإلكترونية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي: تجارب دول مختارة مع الإشارة إلى العراق (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة كربلاء، العراق.

5- عبدالرحمن،ب.ص. (2017). دراسة تقييمية لطرق تقدير صدق وثبات أدوات جمع المعطيات في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلم التربية بجامعة الجزائر2. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة عبدالحميد بن باديس، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية.

6- عبدالشافي، أ. ع.، و الزبيدي، ح. ف. و. (2020). نظام المدفوعات الإلكتروني وأثره في كفاءة الأداء المصرفي: بحث تطبيقي في عينة من القطاع المصرفي في العراق. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، 15* (51).

7- عبدالله، أ. أ.، عبدالله، م. م.، و جلال، أ. ق. (2022). سلوك المستهلك الشرائي في عصر التسويق الرقمي: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المتسوقين عبر قنوات التسويق الرقمي. *المجلة العربية للإدارة، 42* (3). doi.org/10.21608/aja.2022.109856.1203

8- كنة، هـ (2022). واقع تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها في الأداء المصرفي: دراسة ميدانية على بنك بيمو السعودي الفرنسي في سوريا (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.

9- لجدل، إ.، و بن جميل، ن. (2023). أثر استخدام أدوات التسويق الرقمي على زيادة ربحية البنوك: حالة بنك الخليج الجزائر (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة 8 ماي 1945 – قالمة، الجزائر.

10- محمد، م. ع. أ. (2020). أثر التسويق الرقمي على القيمة المدركة للعميل: دراسة تطبيقية على عملاء الخطوط الجوية المصرية. *مجلة التجارة والتمويل، 40*(1)، 1- 58.

11- نبيل، ج.، و زكرياء، ص. (2022). دور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين المعاملات المصرفية: دراسة حالة بنك السلام فرع ورقلة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: المصادر الاجنبية

1- Abdul Razak, N. A., Ahmad, S., & Zakaria, Z. (2025). Protecting Islamic users in e-payment transaction: The Islamic perspective. *Journal Hukum Keluarga dan Hukum Islam, 9* (1). doi.org/10.22373/sjhk.v9i1.26391.

2- Bala, M., & Verma, D. (2018). A critical review of digital marketing. *International Journal of Management, IT & Engineering, 8* (10).

3- Chen, Y., Kumara, E. K., & Sivakumar, V. (2021). Investigation of finance industry on risk awareness model and digital economic growth. *Annals of Operations Research*, 1–22.

4- Dinh, D. V. (2024). Digital economy and the electronic payment behavior: An empirical analysis. *Transnational Corporations Review, 16*. doi.org/10.1016/j.tncr.2024.200078.

5- Erpurini, W., & Juju, U. (2024). The impact of target markets, unique resources & market attraction on digital marketing: Their significance for selecting postsecondary education. *Journal Riset Bisnis dan Manajemen, 17*(2).

6- Feldt, L. S., & Brennan, R. L. (1989). Reliability. In R. Linn (Ed.), *Educational Measurement* (3rd ed., pp. 105–146). New York: Macmillan.

7- Jaffar, A. A., Ghareb, M. I., & Sharif, K., H. (2016). The Challenges of Implementing E-Commerce in Kurdistan of Iraq. *Journal of University of Human Development. 2* (3). pp528-533. doi.org/10.21928/juhd. v2n3y2016.

8- Haryanto, R., Setiawan, A., Nurhayati, R., Mertayasa, G. A., & Nugraha, A. R. (2024). Digital marketing sebagai strategi pemasaran di era Society 5.0: Sebuah literature review. *Edunomika Journal, 8* (2).

9- Hassan, M. A., Shukur, Z., & Hasan, M. K. (2020). An efficient secure electronic payment system for e-commerce. *Journal of Computers, 66*(9). doi.org/10.3390/computers9030066.

10- Hidayati, T., Hidayatullah, M. S., Komarudin, P., & Atika, A. (2023). Digitalization of Islamic finance: Epistemological study of the National Sharia Board Indonesian Council of Ulama's fatwa. *Al-Ahkam Journal, 33* (2), 255–278.

11- Kotler, P., & Keller, K. L. (2016). *Marketing management* (15th ed.). Pearson Education.

12- Naaman, D. W., Ahmed, B. T., & Zeebaree, S. R. M. (2025). E-business and digital marketing strategies: Innovations, challenges, and emerging trends. *Asian Journal of Research in Computer Science, 18* (4). doi.org/10.9734/ajrcos/2025/v18i4612.

13- Naik, R., & Sridevi, K. (2024). Issues and challenges of electronic payment systems. *International Education & Research Journal (IERJ), 10* (7).

14- Nasr, M. H., Farrag, M., & Nasr, M. M. (2020). E-payment systems risks, opportunities and challenges for improved results in e-business. *International Journal of Intelligent Computing and Information Science, 20* (1).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

15- Rose, D. E., Merwe, J. V. D., & Jones, J. (2024). Digital marketing strategy in enhancing brand awareness and profitability of e-commerce companies. *APTISI Transactions on Management (ATM), 8* (2).

16- Sarjiyus, O., & Hamidu, M. (2025). Improved card payment security using RSA cryptography. *International Journal of Applied Science and Mathematical Theory, 11* (2).

17- Sulaiman, T.T. (2023). Factors Influencing Individual's E-wallet Usage in Kurdistan Region of Iraq. *Journal of Humanities and Social Sciences. 7* (1). pp16-21. doi.org/10.24086/cuejhss.v7n1y2023.

18- Tam, F. Y., & Lung, J. (2025). Digital marketing strategies for luxury fashion brands: A systematic literature review. *International Journal of Information Management Data Insights, 5.* doi.org/10.1016/j.jjimei.2024.100309.

19- Tomic, N. (2014). Payment system technologies and functions: Innovations and development. *Economic Horizons Journal, 16* (2). doi.org/10.5937/ekonhor1402161.

20- Xia, H., Gao, Y., & Zhang, J. Z. (2025). Understanding the adoption context of China's digital currency electronic payment. In G. Kou, Y. Li, Z. Zhang, J. L. Zhao, & Z. Zhuo (Eds.), *Blockchain, Crypto Assets, and Financial Innovation* (pp. 128–161). Springer. doi.org/10.1007/978-981-96-6839-7_5.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

استمارة استبيان

م / دراسة تحليلية

بعد تحية .....

تمثل هذه الاستمارة جزء من مشروع بحث بعنوان **(دوروسائل الدفع الإلكتروني في تحسين أداء التسويق الرقمي: دراسة تحليلية في بيئة الأعمال الحديثة بمحافظة دهوك)** لذا نرجو تفضلكم مشكورين باختيار واحد من الإجابات التي ترونها مناسبة لكل سؤال بوضع إشارة (√) في المكان المخصص والمعلومات ستكون مقياساً يعتمد لأغراض البحث العلمي فحسب.

ملاحظه عامة:

1. نامل من شخصكم الكريم قراءة جميع العبارات أولاً ثم البدء بتأشير كل منها ضمن سلم الإجابة وبما يعبر عن موقفكم الدقيق.
2. ليس هناك إجابة صحيحة أو خاطئة، فنحن نطلب رأيكم الصريح والدقيق في السؤال المطروح.
3. عدم ترك أي سؤال من دون إجابة، لأن ذلك يعني عدم صلاحية الاستمارة للتحليل.

اولا: وسائل الدفع الإلكتروني

ت	الابعاد	اتفق بشدة 5	اتفق 4	محايد 3	لا اتفق 2	لا اتفق بشدة 1
	البطاقات المصرفية					
1	أستخدم البطاقات المصرفية (الائتمان أو الخصم) بشكل متكرر في عمليات الشراء الإلكترونية.					
2	أشعر بالرضا عن سرعة تنفيذ المعاملات باستخدام البطاقات المصرفية.					
3	التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساهم في تحسين خدمات الدفع الإلكتروني.					
4	البطاقات المصرفية ساعدتني في إدارة نفقاتي بشكل أفضل.					
5	أنا مستعد لاستخدام تقنيات دفع رقمية جديدة بدلاً من البطاقات المصرفية التقليدية.					
	المحافظ الإلكترونية					
6	أجد المحفظة الإلكترونية سهلة الاستخدام مقارنة بوسائل الدفع الأخرى.					

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

7	تتيح لي المحفظة الإلكترونية تنفيذ عمليات الدفع بسرعة عالية.					
8	أشعر بالأمان عند استخدامي للمحفظة الإلكترونية.					
9	توفر لي المحفظة الإلكترونية الوقت والجهد في تنفيذ المعاملات المالية.					
10	أعتقد أن المحفظة الإلكترونية تحفظ معلوماتي المالية بشكل منظم وآمن.					
	الدفع عبر الهاتف المحمول					
11	أستخدم تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول لإجراء المدفوعات بشكل منتظم.					
12	أرى أن الدفع عبر الهاتف المحمول أكثر سهولة مقارنة بطرق الدفع التقليدية.					
13	يوفر لي الدفع عبر الهاتف المحمول سرعة عالية في إنجاز المعاملات المالية.					
14	أعتبر نظام الدفع عبر الهاتف المحمول وسيلة مرنة لتلبية احتياجاتي اليومية.					
15	أفضل الدفع باستخدام الهاتف المحمول على حمل النقود الورقية.					
	التحويلات البنكية الإلكترونية					
16	تتيح لي الخدمات المصرفية الإلكترونية تحويل الأموال بسهولة ومرونة.					
17	أعتبر التحويلات البنكية الإلكترونية وسيلة آمنة لتنفيذ المعاملات المالية.					
18	أثق في مستوى الحماية الذي توفره القنوات البنكية الإلكترونية (مثل التطبيقات والمواقع).					
19	أرى أن التحويلات البنكية الإلكترونية توفر الوقت مقارنة بزيارة الفروع التقليدية.					
20	تمكنني القنوات الإلكترونية من الوصول إلى حسابي البنكي في أي وقت ومن أي مكان.					

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا: أبعاد التسويق الرقمي

ت	الفقرات	اتفق بشدة 5	اتفق 4	محايد 3	لا اتفق 2	لا اتفق بشدة 1
	الجذب					
1	تجذبني المنتجات التي توضح خصائصها ومميزاتها بشكل واضح.					
2	العروض التسويقية المميزة تجعلني أكثر اهتماماً بالمنتج.					
3	أُفضل التفاعل مع العلامات التجارية التي تقدم محتوى جذاباً على الإنترنت.					
4	الإعلان عن اسم المؤسسة في عنوان الموقع (URL) يُسهل تذكري لها.					
	التواصل					
5	تُسهم أدوات التواصل الرقمية (مثل البريد الإلكتروني أو المحادثات المباشرة) في تحسين تواصلي مع المؤسسات.					
6	يساعدني تواصل المؤسسة الرقمي على فهم السلع أو الخدمات بشكل أفضل.					
7	تساهم وسائل التواصل الرقمية في تعزيز ثقتي بالعلامة التجارية.					
8	تتفاعل المؤسسات معي بشكل فعال من خلال وسائل التواصل الاجتماعي (مثل فيسبوك، إنستغرام، تويتر).					
	المشاركة					
9	أشارك برأيي أو أعلق على محتوى العلامات التجارية التي أتابعها عبر الإنترنت.					
10	أعتقد أن رأيي كمستهلك يؤخذ بعين الاعتبار من قبل المؤسسات عبر الوسائط الرقمية.					
11	التفاعل مع أنشطة التسويق الرقمي يشجعني على اتخاذ قرار الشراء.					

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

12	أعتقد أن مشاركة المستهلكين عبر الإنترنت تساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة.					
	التعلم					
13	أعتقد أن المؤسسات تستخدم المنصات الرقمية لجمع معلومات حول سلوكي الشرائي.					
14	أشارك أحياناً في استطلاعات إلكترونية تساعد المؤسسات في فهم احتياجاتي.					
15	يظهر لي أن المؤسسات تقوم بتحديث عروضها التسويقية بناءً على تفضيلات الزبائن.					
16	أرى أن التعلم الرقمي من الزبائن هو وسيلة فعّالة لتحسين تجربة الشراء.					
	الاحتفاظ					
17	تسعى المؤسسة لتوفير المعلومات التي أحتاجها بشكل مستمر عبر قنواتها الرقمية.					
18	أجد أن المؤسسة تقدم لي سلع وخدمات تلبي احتياجاتي بأقل تكلفة ممكنة عبر الإنترنت.					
19	أجد نفسي مكرراً للشراء من نفس المؤسسة بسبب جودة الخدمة والتواصل الجيد.					
20	أعتقد أن المؤسسة تبذل جهوداً واضحة للحفاظ عليّ كزبون دائم عبر أدواتها الرقمية.					

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

The Role of Electronic Payment Methods in Enhancing Digital Marketing Performance: An Analytical Study in the Modern Business Environment in Duhok Governorate

Abstract:

This study aims to explore the role of electronic payment methods in enhancing digital marketing performance through an analytical investigation within the modern business environment in Duhok Governorate. The research is based on the hypothesis that electronic payment methods support consumers, digital entrepreneurs, and e-commerce businesses in making informed decisions based on knowledge, experience, and the ability to adapt to the dynamics of the business environment.

Electronic payment methods were treated as the independent variable, represented by four main dimensions: bank cards, e-wallets, mobile payments, and electronic bank transfers. The dependent variable, digital marketing performance, was measured using five dimensions: attraction, communication, engagement, learning, and customer retention.

The study adopted the descriptive-analytical approach and utilized a structured questionnaire to collect data from a sample of 210 participants, including consumers, digital business owners, and online store operators. The data were analyzed using (SPSS;27 and AMOS;24) software to test hypotheses and derive meaningful results.

The findings revealed a statistically significant correlation between electronic payment methods and digital marketing performance. The study concluded that electronic payment tools play a crucial role in boosting the effectiveness of digital marketing strategies. Based on these results, the research recommends that stakeholders enhance their awareness and adoption of electronic payment systems to support the development of modern marketing strategies and achieve greater customer engagement and satisfaction.

Keywords: Electronic payment methods, digital marketing, digital projects and e-stores, Duhok Governorate.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحد من الارهاق الرقمي : دراسة استطلاعية لآراء عينة من زبائن المتاجر الالكترونية في مدينة بغداد

أ.د. ناجي عبدالستار محمود
كلية الادارة والاقتصاد, جامعة تكريت, العراق
Naje.abdulsattar@tu.edu.iq

علي ماجد فصال
قسم ادارة الاعمال, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة تكريت, العراق
AM230028pad@st.tu.edu.iq

Abstract : The research aims to identify the role of artificial intelligence in reducing digital burnout in online stores. The study raised a question: What is the role of artificial intelligence in reducing digital burnout? To achieve the research objectives, the researcher adopted a descriptive analytical approach. The research examined the opinions of a sample of individuals working in stores (Miswag, Kolshzin, Almansour Mall, Elryan) in the city of Baghdad. Data was collected using a questionnaire as its primary tool, with (129) questionnaires administered to store workers. The research reached a set of results, the most important of which is the existence of a correlation between artificial intelligence and digital burnout, and that artificial intelligence applications have a positive impact on digital burnout. In addition, the study presented a set of recommendations, the most important of which is urging store management in the city of Baghdad to adopt artificial intelligence applications to reduce the level of digital burnout affecting workers, while providing the appropriate regulatory environment for implementing artificial intelligence systems efficiently and effectively.

Keywords: Artificial Intelligence, Digital Fatigue, E-commerce in Baghdad

المستخلص

يهدف البحث الى معرفة دور الذكاء الاصطناعي في الحد من الارهاق الرقمي في المتاجر الالكترونية, وطرحت الدراسة تساؤل مفاده ما دور الذكاء الاصطناعي في الحد من الارهاق الرقمي, ولتحقيق أهداف البحث اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي, وتناول البحث آراء عينة من الأفراد العاملين في متاجر (Miswag, Kolshzin, Almansour Mall, Elryan) ضمن مدينة بغداد، وقد تم جمع البيانات باستخدام الاستبانة أداة أساسية لها، حيث تم تطبيق (129) استبياناً على العاملين في المتاجر، وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها, وجود علاقة ارتباط بين الذكاء الاصطناعي والارهاق الرقمي, وكذلك تؤثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي ايجاباً في الارهاق الرقمي, فضلاً عن ذلك, قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها, حث ادارة المتاجر في مدينة بغداد على ضرورة تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي للحد من مستوى الارهاق الرقمي الذي يصيب العاملين مع توفير البيئة التنظيمية المناسبة لتنفيذ انظمة الذكاء الاصطناعي بكفاءة وفاعلية .

الكلمات المفتاحية : الذكاء الاصطناعي, الارهاق الرقمي, المتاجر الالكترونية في مدينة بغداد

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة

أن المتاجر الالكترونية في عالم الإعمال اليوم تدرك أنها لا تمتلك القدرة على تحقيق أهدافها ما لم تواكب بالشكل المطلوب أحدث الأساليب التكنولوجية والتطبيقات التي تحرص على ان تعطي الاهتمام الكبير للزبائن, لأنه يمثل الشريك الاساسي للمتاجر لتثبيت وترسيخ قواعدها في بيئة شديدة التنافسية, واعتبار الزبون من أصحاب المصلحة في المتاجر آمراً في غاية الأهمية, لذلك على المتاجر الالكترونية اليوم العمل على تقديم تجربة ناجحة وممتعة للزبائن من خلال مساعدة تطبيقات الذكاء الاصطناعي لما له من تأثير ايجابي كبير على الزبون والعاملين والمتاجر التي يحاول كل منهم تحقيق أهدافه, حيث تعمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي على تحسين تجربة الزبون, والتقليل من الارهاق الرقمي الذي يصيب العاملين في قسم التسويق, وبالتالي يساهم في رفع جودة تجربة التسوق والوصول الى المستوى التي يرغب بها الزبائن.

وعليه برزت الحاجة لدراسة مفهوم الذكاء الاصطناعي لمعرفة مدى الاستفادة من مضمونه في تحسين اداء العاملين في قسم التسويق والحد من الارهاق الرقمي في المتاجر الالكترونية في مدينة بغداد, إذ يعد خفض الارهاق الرقمي للعاملين آمراً ضرورياً للمتاجر, وذلك لأسباب عديدة منها ما يتعلق بعملية اكتساب الزبائن, ومحاولة الوصول إلى ولاء الزبون اتجاه المتاجر, ومنها ما يتعلق بزيادة كفاءة العاملين, فضلاً عن أسباب أخرى سوف يتم عرضها في الجانب النظري للبحث.

المحور الأول : الإطار المنهجي

أولاً : مشكلة البحث

إن التطورات التكنلوجية التي تحيط بالمتاجر تؤثر على اعمالها بشكل كبير, وان هذا التغيرات تجعل من جميع المتاجر تواجه صعوبات مختلفة, والتي تحتم على المتاجر التعامل معها بشكل دقيق لكي تضمن تحقيق اهدافها في ميادين عملها, هذه التغيرات يمكن أن تؤثر على طريقة عمل المتاجر في العراق, التي تعد جانب مهم في تقديم المنتجات للزبائن داخل البلدان لكونها تتعامل مع الزبون بشكل مباشر، وعدم توفير تجربة ناجحة للزبون يؤدي إلى عواقب وخيمة خاصة أنها تعمل في بيئة تتسم بالمنافسة القوية بين المتاجر، وان عدم الالتزام بجودة تجارب خدمات الزبون ورفع كفاءة العاملين يؤدي إلى زيادة التكاليف للمتاجر كتراجع المبيعات أو فقدان الزبائن.

قد لاحظ الباحث من خلال الزيارات الاستطلاعية لمتاجر بغداد, أن هناك مشكلة لدى العاملين, حيث يرى الباحث هنالك مؤشرات لانخفاض مستوى جودة الاداء للعاملين نتيجة للإرهاق الرقمي النتائج عن المتابعة الدقيقة لبرامج التواصل الاجتماعي لمعرفة أخر تطلعات الزبائن وآرائهم, لذلك من الضروري تطبيق اساليب حديثة تعمل على تطوير العاملين ورفع كفاءتهم الذي ينعكس على حصول الزبائن على تجارب تسوق ناجحة, لذلك يأتي هذه البحث لتقليل الارهاق الرقمي الذي يصيب العاملين عن طريق استخدام برامج الذكاء الاصطناعي لكي تجعل أنظمة المتاجر أكثر عطاء . وبناء على ما سبق تتبلور مشكلة البحث في سؤال مركزي "ما دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحد من الارهاق الرقمي ؟" .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً : أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث في توضيح مفهوم الذكاء الاصطناعي, بسبب حداثة المفهوم وتوجه اغلب المنظمات لتجسيده في أعمالهم, حيث يساهم البحث في تحفيز المتاجر الالكترونية على تبني تطبيقات جديدة ومتميزة للذكاء الاصطناعي من اجل تحسين جودة العاملين وخفض معدلات الارهاق الرقمي, وكذلك بيان مدى العلاقة الفكرية والمنطقية بين المتغيرين.

ثالثا : أهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى التعرف على طبيعة تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحد من الارهاق الرقمي في متاجر مدينة بغداد, ومعرفة طبيعة علاقة الارتباط بينهم في المتاجر قيد البحث, وكذلك تعريف العاملين في المتاجر بمفهوم الذكاء الاصطناعي وأهميته ودوره في نجاح المتاجر واستمرارها في تقديم تجارب ناجحة وممتعة للزبائن.

رابعاً : مخطط وفرضيات البحث

1. المخطط الفرضي للبحث

قام الباحث بتصميم نموذج البحث بالاعتماد على مشكلة البحث وأهميته وأهدافه, الشكل (1) :

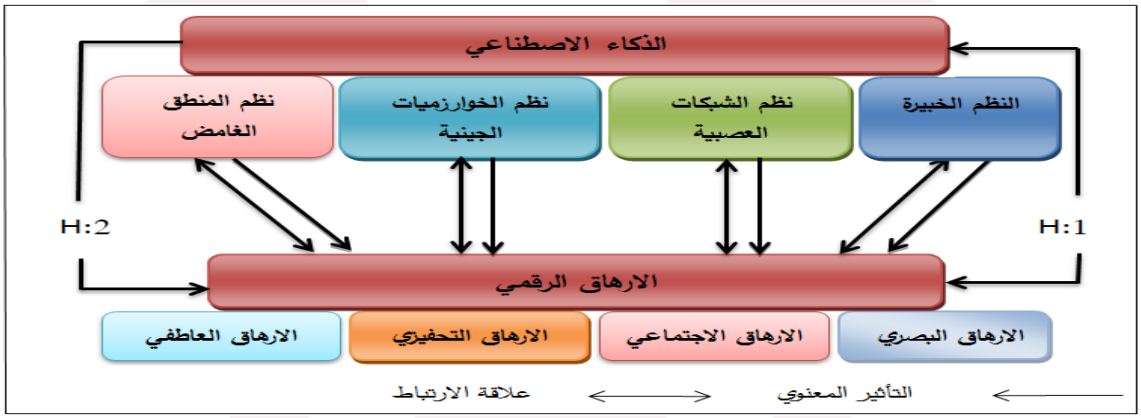

الشكل (1) : المخطط الفرضي للدراسة

المصدر : من اعداد الباحثان

2. فرضيات الدراسة

في ضوء ما سبق من المخطط الفرضي والتساؤل المطروح في مشكلة الدراسة, تمت صياغة الفرضيات الآتية :

1. الفرضية الرئيسية الأولى : **Ha1** توجد علاقة ارتباط معنوية بين الذكاء الاصطناعي والارهاق الرقمي في متاجر بغداد, وتتفرع منها الفرضيات الآتية :

- الفرضية الفرعية الأولى : **Ha1-1** توجد علاقة ارتباط معنوية بين النظم الخبيرة والارهاق الرقمي.
- الفرضية الفرعية الثانية : **Ha1-2**توجد علاقة ارتباط معنوية بين نظم الشبكات العصبية والارهاق الرقمي.
- الفرضية الفرعية الثالثة : **Ha**1-3توجد علاقة ارتباط معنوية بين نظم الخوارزميات الجينية والارهاق الرقمي.
- الفرضية الفرعية الرابعة : **Ha**1-4توجد علاقة ارتباط معنوية بين نظم المنطق الغامض والارهاق الرقمي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. الفرضية الرئيسية الثانية **Ha2**: يوجد تأثير معنوي للذكاء الاصطناعي في الارهاق الرقمي في متاجر بغداد, وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى **Ha2-1:** يوجد تأثير معنوي للنظم الخبيرة في الارهاق الرقمي.
- الفرضية الفرعية الثانية: **Ha2-2** يوجد تأثير معنوي للنظم الشبكات العصبية في الارهاق الرقمي.
- الفرضية الفرعية الثالثة **Ha2-3:** يوجد تأثير معنوي للنظم الخوارزميات الجينية في الارهاق الرقمي.
- الفرضية الفرعية الرابعة **Ha2-4:** يوجد تأثير معنوي للنظم المنطق الغامض في الارهاق الرقمي.

خامساً : منهج البحث

من اجل تحقيق أهداف البحث اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي وهو من المناهج المعتمدة في البحوث العلمية, لأنه يساهم في تحديد نوعية العلاقة بين المتغيرات والأسباب والاتجاهات والتعرف على الحقائق على ارض الواقع من خلال عملية جمع البيانات, لذلك يتسم هذا المنهج بالواقعي, لأنه يدرس الظاهرة كما هي في الواقع .

سادساً : مجتمع وعينة البحث

تم إجراء الدراسة الحالية في المتاجر التالية (Miswag, Kolshzin, Almansour Mall, Elryan) وفيما يأتي نبذه تعريفية عنها :

1. متجر Miswag

يُعتبر Miswagأحد الرواد الأوائل واللاعبين الرئيسيين في سوق التجارة الإلكترونية في العراق عموماً وبغداد على وجه الخصوص. انطلق المتجر بمفهوم طموح يهدف إلى أن يكون "سوق العراق الإلكتروني"، متيحاً للزبائن الوصول إلى آلاف المنتجات من مختلف الفئات تحت سقف واحد. يتميز Miswag بتنوع بضاعته التي تشمل الإلكترونيات، والأجهزة المنزلية، والأزياء، ومستلزمات الجمال، وحتى البقالة، مما يجعله منصة شاملة تخدم جميع أفراد الأسرة. لتعزيز ثقة المستهلك، التي تُعد حجر الزاوية في بيئة الأعمال العراقية، قدم Miswag خيار الدفع عند الاستلام على نطاق واسع، بالإضافة إلى خدمة توصيل سريعة وموثوقة داخل بغداد. ويمكن القول إن نجاح Miswag لم يقتصر على كونه منصة بيع فقط، بل ساهم في تغيير عادات التسوق لدى شريحة كبيرة من البغداديين وتمهيد الطريق لتبني مفهوم التجارة الإلكترونية بشكل أوسع.

2. متجر Kolshzin

يتخذ متجر **Kolshzin** موقعاً متميزًا في سوق التجارة الإلكترونية البغدادية من خلال تركيزه على فئة متخصصة ومحددة، وهي الأحذية. كما يقدم تشكيلة من الحقائب والإكسسوارات. تميز Kolshzin نفسه بكونه وجهة رئيسية لعشاق الموضة من الرجال والنساء الذين يبحثون عن أحدث الموديلات والتصاميم العالمية والمحلية في عالم الأحذية. يعتمد نموذج عمله على تقديم تشكيلة واسعة من حيث الطراز والجودة والسعر، مستهدفاً شريحة الشباب بشكل خاص والمهتمين بالمظهر الشخصي بشكل عام. يحرص المتجر على عرض منتجاته بصور عالية الجودة ووصف دقيق، مما يعوض عن عدم إمكانية المعاينة المباشرة قبل الشراء.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3. متجر Almansour Mall

يمثل المنصور مول الإلكتروني الامتداد الرقمي لمجمع تجاري تقليدي معروف وذي سمعة طيبة في بغداد، وهو مجمع المنصور مول. هذا المزج بين الوجود التقليدي القوي والوجود الإلكتروني الحديث يمنح المتجر ميزة تنافسية فريدة تتمثل في الثقة المسبقة التي يتمتع بها الاسم في أذهان المستهلكين. ينقل المنصور مول عبر منصته الإلكترونية تجربة التسوق الموثوقة ذاتها إلى العالم الافتراضي، مع التركيز على بيع المنتجات الإلكترونية، والأجهزة الكهربائية المنزلية، والهواتف النقالة، إلى جانب مجموعة من السلع الأخرى. يستفيد المتجر من البنية التحتية والخبرة اللوجستية للمجمع التقليدي، مما يمكنه من تقديم خدمة توصيل فعّالة وضمان حقيقي للمنتجات. يوضح هذا النموذج كيف يمكن للشركات التقليدية الراسخة أن تتبنى الرقمنة لتوسيع نطاق وصولها والحفاظ على مكانتها في السوق المتطور.

4. متجر Elryan

يبرز متجر Elryan كوجهة إلكترونية رائدة متخصصة في عالم الإلكترونيات والأجهزة التقنية بجميع أنواعها. يستهدف المتجر بشكل أساسي هواة التكنولوجيا، والمحترفين، والعائلات الباحثة عن أحدث الأجهزة الكهربائية المنزلية والهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر واللوحية والإكسسوارات المرتبطة بها. تشكل جودة المنتجات وحداثتها ووجود علامات تجارية عالمية معروفة ضمن تشكيلته أساس استراتيجيته التسويقية. يُعرف Elryan بالسعي الدائم لتوفير منتجات تتماشى مع آخر ما توصل إليه السوق العالمي، مع تقديم عروض تنافسية وخدمة ما بعد البيع التي تلعب دوراً حاسماً في قطاع الإلكترونيات. ويشغل المتجر موقعاً مهماً في سلسلة توريد الإلكترونيات للمستهلك البغدادي، مساهماً في تقريب الفجوة بين السوق العالمية والمستخدم النهائي في بغداد.

تتمثل عينة الدراسة في العاملين متاجر (Miswag, Kolshzin, Almansour Mall, Elryan) . حيث يشكل العاملون العمود الفقري لعملية التحول الرقمي في قطاع التجزئة. فهم لا يمثلون مجرد موظفين ينفذون مهاماً روتينية، بل هم حلقة الوصل الأساسية بين العالم الافتراضي للمتجر وتجربة المستهلك الواقعي. ويتكون هيكل القوى العاملة في هذه المنصات من خليط ديناميكي من الكفاءات الشابة الطموحة التي تجمع بين المعرفة التقنية والمهارات التسويقية والخدمية، إلى جانب الخبرات الأكثر رسوخًا في مجالات الإدارة والتمويل وسلسلة التوريد.

يعمل هؤلاء الأفراد ضمن فرق متكاملة تبدأ من فريق التطوير التقني الذي يدير المنصة الإلكترونية ويضمن سلاسة عملها، مروراً بفريق خدمة الزبائن الذي يعتبر وجه المتجر الأول ويقوم على معالجة الاستفسارات ومتابعة الطلبات، ووصولاً إلى فريق إدارة المستودعات واللوجستيات المسؤول عن تخزين المنتجات بدقة وتنفيذ عمليات التغليف والتوصيل في الوقت المحدد. كما يبرز دور فرق التسويق والمحتوى التي تعمل على جذب الزبائن وبناء صورة العلامة التجارية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الرقمية المختلفة.

يمثل العمل في هذه البيئة تحديًا وفرصة في آن واحد؛ فهو يتطلب التكيف مع وتيرة سريعة ومتطلبات متغيرة، ولكنه في المقابل يقدم خبرة عملية قيمة في مجال اقتصادي نامٍ، مما يساهم في صقل مهارات الشباب العراقي ويدعم بناء جيل جديد من الكوادر المحترفة في قطاع التجارة الإلكترونية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

سابعاً : حدود البحث

تم أعداد البحث في مدة زمنية امتدت من 2024/12/21 إلى 2025/6/20, واتخذ البحث الحالي من المتاجر الالكترونية في مدينة بغداد (Miswag, Kolshzin, Almansour Mall, Elryan) مجتمعاً له, وتشمل عينة البحث العاملين في المتاجر والبالغ عددهم (129) فرداً, وتحدد البحث معرفياً في متغيرين هما الذكاء الاصطناعي متغيراً مستقلاً, والارهاق الرقمي متغيراً معتمداً, وما تتضمن هذه المتغيرات من أبعاد فرعية .

ثامناً : مصادر جمع البيانات والمعلومات

من اجل تحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات المصاغة اعتمد الباحثان على مصدرين في جمع البيانات الخاصة بالجانب العلمي والإطار النظري للدراسة, وهما المصادر الأولية والثانوية :

1. المصادر الأولية : اعتمدت الدراسة في عملية جمع البيانات من الميدان على أداتين وهما :

1. الزيارات : قام الباحث بزيارة المتاجر الواقعة في العاصمة بغداد العراقية, وقام بأجراء المقابلة مع عدد من المسؤولين .
2. الاستبانة : بعد قيام الباحثان بمراجعة مختلف الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت متغيري الدراسة, عمد الباحث بوضع أسئلة الاستبانة, معتمداً على مقياس (Likert) الخماسي, من اجل الحصول على البيانات التي تشكل الأساس في الاجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها .
2. المصادر الثانوية : لغرض إثراء الجانب النظري للدراسة قام الباحث بالاعتماد على المصادر العلمية, وتمثلت هذه المصادر بالكتب والأطاريح والرسائل الجامعية والدوريات العلمية والأبحاث والمجلات العلمية ومواقع شبكة الانترنت .

تاسعاً : صدق المقياس وثباته

قام الباحثان باختبار صدق الاستبانة من خلال الآتي :

1. الصدق الظاهري

تم عرض نموذج الاستبانة على عدد من المحكمين والبالغ عددهم (10) من الاكاديميين المتخصصين بإدارة الاعمال من الجامعات العراقية (جامعة تكريت، وجامعة الموصل،.... الخ)، وقد ابدى السادة المحكمون مجموعة من الملاحظات حول إعادة صياغة بعض العبارات وتقديم وتأخير البعض الاخر، وقد اخذ الباحث بكامل الملاحظات وذلك للخروج بالشكل النهائي لنموذج الاستبانة قبل توزيعها على الافراد من المستقصى منهم في البحث.

2. معامل الصدق

تم اعتماد معامل الصدق لغرض اختبار صدق الاستبانة والتأكد من أن العبارات الموضوعة ضمن الاستبانة تعبر بصدق عما يراد قياسه، وقد تم احتساب معامل الصدق من خلال إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، حيث أن قيم معامل الصدق تقع ما بين (0.962الى 0.995) مما يدعم مستوى صدق الاستبانة وأنها تعبر بصدق عما يراد قياسه من متغيرات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المحور الثاني : الاطار النظري

أولاً : الذكاء الاصطناعي و ابعاده

1. الذكاء الاصطناعي

لقد أدى التقدم في التكنولوجيا إلى وجود معلمين الذكاء الاصطناعي، أو على نطاق أوسع، أنظمة التعلم الآلية. حيث أصبح للذكاء الاصطناعي تأثيراً قوياً يغير في جوانب مختلفة من المجتمع والاقتصاد والتكنولوجيا. أدت التطورات المستمرة في قدرات الحوسبة إلى نمو كبير في تقنيات الذكاء الاصطناعي، بدءًا من التعلم الآلي إلى معالجة اللغة الطبيعية والتعرف على الصوت. وتكتسب الحلول التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي أهمية أكبر وتمارس تأثيراً أكبر على حياة الأفراد ومجتمعاتنا. وفي هذه الأيام، تهيمن التطبيقات القائمة على الذكاء الاصطناعي على كل جانب تقريباً من جوانب الحياة اليومية من محركات توصية المنتجات، والمدينة الذكية، والتعليم. والسيارات ذاتية القيادة. علاوة على ذلك، أدى اعتمادها على نطاق واسع في قطاعات حيوية مثل الرعاية الصحية، والتمويل، والنقل، والاتصالات إلى دفع التقدم الذي يوفر مزايا استثنائية (Habbal & Abuzaraida, 2024 : 1). الذكاء الاصطناعي هو الاسم العام للتكنولوجيا المستخدمة في تطوير الآلات، والتي يتم إنشاؤها بالكامل بوسائل اصطناعية ويمكنها إظهار سلوكيات والتصرف مثل البشر، دون الاستفادة من أي كائن حي. منتجات الذكاء الاصطناعي، عندما يتم التعامل معها كمثالية، تشبه البشر تمامًا ويمكنها أداء مهام مثل الشعور والتنبؤ واتخاذ القرارات (Gulak, 2024 : 3)، ويشير الذكاء الاصطناعي الى قدرة النظام على اكتساب التعلم من خلال تحليل بيانات البيئة الخارجية واستخدام التعلم المكتسب لتعديل أو وضع خطط جديدة ضد التغييرات البيئية. وهذا يشمل التقنيات والخوارزميات التي تمكننا من التعلم من بيانات الإدخال، مع أو بدون إعلامنا بأشكال الإخراج النهائية. ومجال الذكاء الاصطناعي ليس جديداً في حد ذاته. ومع ذلك، فقد شهد فترات متناوبة من الارتفاع الكبير والركود الحاد منذ ظهوره لأول مرة في الخمسينيات (Belhadi *et al*, 2024 : 630), واشار Bankins واخرون الى ان الذكاء الاصطناعي هو مجموعة من التقنيات المترابطة المستخدمة لحل المشكلات وأداء المهام التي تتطلب التفكير عندما يقوم بها البشر (Bankins *et al*, 2024 : 1), بينما اشار Akbar واخرون إلى أن تقنية الذكاء الاصطناعي مصممة لتحديد البيئة وعمليات صنع القرار وتحسين الأداء. في الآونة الأخيرة، يشير الذكاء الاصطناعي أيضاً إلى تحسين الأنظمة الروبوتية واللغة والرؤية، وفي النهاية سيكون للذكاء الاصطناعي القدرة على تحليل وفك تشفير عدد كبير من البيانات وإنشاء أنماط وتوقعات محددة ذات صلة (Akbar *et al*, 2024 : 54).

2. ابعاد الذكاء الاصطناعي

حدد البحث الحالي ابعاد الذكاء الاصطناعي بالاعتماد على دراسة (أزيبي, 2024), والتي تضم الابعاد التالية (النظم الخبيرة, نظم الشبكات العصبية, نظم الخوارزميات الجينية, نظم المنطق الغامض), وهي موضحة كالاتي :

1. النظم الخبيرة

ظهرت النظم الخبيرة كأحد أهم التطبيقات التابعة للذكاء الاصطناعي لكي تقوم بالعديد من الأدوار والمهام, حيث حلت النظم الخبيرة بمكان الخبير البشري, ولذلك لقدرتها الفائقة على حل المشاكل المعقدة التي تتطلب الجهد والفكر الكبير من الجانب البشري, حيث تمتاز النظم الخبيرة بالدقة والسرعة في الاجابة على التساؤلات المطروحة والمشاكل التي تواجه

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الافراد العاملين أثناء أداء أعمالهم (اسماعيل والمطيري, 2022, 4). إن جوهر النظم الخبيرة هو برامج الكمبيوتر التي تحاكي المعرفة والخبرة التي يتمتع بها خبراء المجال لحل المشكلات المعقدة. وهي قادرة على اكتساب المعرفة بشكل مباشر أو غير مباشر من الخبراء في مجال معين، وتقديم المساعدة للمستخدمين الذين يفتقرون إلى المعرفة المتخصصة المحددة، ومحاكاة عملية اتخاذ القرار لدى الخبراء البشريين. ومن خلال الاستفادة من المعرفة المتخصصة المخزنة داخلها، توفر هذه الأنظمة للمستخدمين حلولاً دقيقة لمشاكلهم (Yang & Zhu, 2024 : 88558), ويشير تعريف الانظمة الخبيرة الى أنها برامج حاسوبية مصممة لمحاكاة عملية اتخاذ القرار لدى الخبراء البشريين في مجال معين (Hernando & Aguilera, 2024 : 2938) .

2. نظم الشبكات العصبية

تعتبر نظم الشبكات العصبية أنظمة بيانات متوازية وموزعة, تم العمل عليها لاستخدامها في محاكاة وظائف الدماغ البشري, حيث قدمت كنماذج محاكية للخلايا العصبية البيولوجية التي تستطيع القيام بمهام ضخمة في زمن قصير (مليكة وخديجة, 2023 : 8), يساعد تطبيق انظمة الشبكات العصبية في تكامل قنوات البيانات المتنوعة, والاهتمام أيضاً بالبيانات الغير نمطية, وكذلك كشف البيانات التي لم تكن متاحة من قبل, بالاضافة الى زيادة من قوة تحليل البيانات وتطوير التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي, وكذلك تطوير أساليب دعم القرار (Dilts, 2020 : 51), أن تطبيق انظمة الشبكات العصبية ساهم في تحقيق تقدم وطفرة في التقنيات المستخدمة مما ساهم في عملية تسريع تدفق المعلومات بنسبة قدرها 12%, وكذلك حست من دقة المعلومات بنسبة 6%, وتصميم انظمة دعم القرار الذكي, كما ان تحليل المعلومات في انظمة الشبكات العصبية تمكن المديرين من عملية اتخاذ القرار على أساس الادلة العلمية وليس عن طريق الاجتهاد مما اعطى فرصة افضل من حيث العمليات, والذي بدوره ساعد في تعزيز كفاءة التشغيل ونمو الايرادات (Garg, 2023 : 32), وتعرف انظمة الشبكات العصبية على أنها نظام محاسبي مكون من عدد من وحدات المعالجة المترابطة فيما بينها وتتصف بطبيعتها الديناميكية والمتوازية في معالجة البيانات الداخلة اليها .

3. نظم الخوارزميات الجينية

تعتمد نظم الخوارزميات الجينية على النهج التطوري لتعلم الالة والذي يعتمد على النماذج الحسابية للانتقاء الطبيعي والوراثة, ويطلق عليه الحساب التطوري. وهو مصطلح شمولي يجمع بين الخوارزميات الجينية واستراتيجيات التطور والبرمجة الجينية (Awedat, 2023 : 110). تحاكي الخوارزميات الجينية العمليات الوراثية للبشر, عبر اختيار أفضل البيانات والاساليب المستخدمة في حل المشكلة القائمة, لإنتاج حلول ذات جودة عالية, ثم تقوم ذاتياً بتكرار وتطوير هذه العملية وصولاً للحل المثالي للمشكلة (الشريف, 2022 : 114). تمتلك أنظمة الخوارزميات الجينية القدرة على استنباط مدلول مكونات البيانات من كلمات – شفهية ومكتوبة وايماءات جسدية, والتعرف على اتجاهات وتفضيلات صاحبها, ومن ثم عملية التنبؤ بقراراته المستقبلية (Sarker, 2021 : 3), كما تعتبر انظمة الخوارزميات الجينية من أهم مجالات الذكاء الاصطناعي التي تحاكي عملية التعلم لدى البشر, وتعتمد انظمة الخوارزميات الجينية على نماذج احصائية تفذ التعليمات بناءً على عملية الاستنتاجات, وليس على التعليمات المباشرة عن طريق معد النماذج, ولهذا فهي تمتلك القدرة على تطوير قدراتها وفقاً للمتغيرات المرتبطة بطبيعة البيانات واتجاهاتها (Garg & Garg, 2021 : 2) .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4. نظم المنطق الغامض

على مدى العقود القليلة الماضية، شهد مجال المنطق الغامض تطورًا ملحوظًا، مما أدى إلى تطوير تقنيات وتطبيقات متنوعة. وقد تم دمج المنطق الغامض بنجاح مع تقنيات الذكاء الاصطناعي الأخرى، مثل الشبكات العصبية الاصطناعية، والتعلم العميق، والروبوتات، والخوارزميات الجينية، مما أدى إلى ابتكار أدوات فعّالة لتطبيقات حل المشكلات المعقدة, ويرتبط مصطلح الغامض بعدم اليقين في عملية أو بيانات, والمنطق الغامض هو تقنية ذكاء اصطناعي تستخدم المصطلحات اللغوية لإجراء التفكير وبالتالي تسهيل تحليل وتفسير المعلومات غير الدقيقة (Saatchi, 2024 : 1), ويمثل ظهور المنطق الغامض داخل الذكاء الاصطناعي (AI) كمجموعة فرعية من الحوسبة الناعمة تقدمًا كبيرًا في التعامل مع الغموض وعدم اليقين المتأصلين في مشاكل العالم الحقيقي. على عكس أنظمة المنطق التقليدية التي تتطلب دقة صارمة، يسمح المنطق الغامض بالاستدلال التقريبي، ومحاكاة عمليات صنع القرار الدقيقة للإدراك البشري (Tang & Ahmad, 2024 : 1), تتمتع أنظمة التحكم المنطقي الضبابي بالقدرة على العمل بفعالية حتى في غياب المعرفة الشاملة بالنموذج. وقد طُوّرت العديد من حلول التصميم لهذا الغرض. ويجري حاليًا تطوير أنظمة ضبابية للاستفادة من المهارات والخبرات (Suzki & Negishi, 2024 : 1) .

ثانياً : الارهاق الرقمي و ابعاده

1. الارهاق الرقمي

يشير مصطلح الارهاق الرقمي الى انه استجابة مركبة ديناميكية تتضمن الجوانب المعرفية والانفعالية والسلوكية, تبدأ بالإدراك الذاتي للمنبهات والاحداث المرتبطة بالسياق الرقمي (رسائل البريد الالكتروني – الاشعارات – الاستفادة من البرامج والتطبيقات الحديثة – طلبات الصداقة – تدفق المعلومات – العرض المثالي للذات – توقع التفرغ للتواصل المستمر – ملاحقة المنشورات والاحداث - ..... الخ), وغيرها من جوانب الاستخدام النوعي أو الكيفي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات, كعامل ضغط ومرهق ومعيق للرفاه النفسي للفرد ومهدد لإحساسه بالهدوء والاستقرار, وهي استجابة نوعية تختلف من فرد الى اخر, وتختلف لدى الفرد نفسه من موقف لآخر, وفقاً للعديد من المتغيرات المعرفية والبيئية والشخصية (الزعبي, 2022, 8 ,(وهو حالة من القلق والتوتر والاجهاد الناتج عن سوء استخدام التكنولوجيا الرقمية, لشعور الفرد انه مجبر على التواصل الفوري مع الاخرين, وما تحدثه ردود أفعالهم تجاه ما يقوم بنشره, وقلقه م عدم القدرة على متابعة كل ما يقوم الآخرين بنشره ظناً منه أنه سيفقد أو يفوته معلومات مهمة عليه متابعتها (هنداوي, 2024, 422) ويشير ايضاً الى انه الارهاق الناتج عن الاستخدام شبه الدائم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث عدم قدرة الشخص عن احداث توازن بين متطلبات التعامل مع التكنولوجيا الرقمية والامكانيات الشخصية المتاحة للتكيف معها (عبدالعظيم, 2024, 687.)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. ابعاد الارهاق الرقمي

حدد البحث الحالي ابعاد الارهاق الرقمي بالاعتماد على دراسة (Romero *et al*, 2023), والتي تضم الابعاد التالية (الارهاق العاطفي, الارهاق البصري, الارهاق الاجتماعي, الارهاق التحفيزي), وهي موضحة كالاتي :

1. الارهاق العاطفي

تم توثيق تزايد حالات الصحة العقلية العالمية مثل القلق والاكتئاب جيدًا، حيث لاحظت منظمة الصحة العالمية انتشارًا متزايدًا. على مدى العقود القليلة الماضية، تفاقم الارهاق العاطفي اليومي بشكل كبير في جميع أنحاء العالم, وأظهرت الأبحاث باستمرار أن الارهاق العاطفي هو مساهم رئيسي في كل من مشاكل الصحة العقلية والجسدية، بما في ذلك أمراض القلب والأوعية الدموية ومرض الزهايمر والسرطانات, وعلاوة على ذلك، يؤثر الارهاق العاطفي سلبًا على إنتاجية مكان العمل، حيث يؤدي الضغط المزمن إلى انخفاض الأداء الوظيفي وعواقب اقتصادية كبيرة لكل من الأفراد والشركات (Piao *et al*, 2024 : 1). الارهاق العاطفي هو عبارة عن الشعور الذي ينشأ عن استنزاف موارد العاملين عندما يجبرون على التعبير عن مشاعر محددة بغض النظر عن عواطفهم الحقيقية مما يستنزف مواردهم العاطفية بسبب التصرفات السطحية (Kong & Jeon, 2018 : 2), ويشير أيضاً الى انه حالة مزمنة من النضوب العاطفي للموظف واستنزاف لطاقته والتي تنتج عن استهلاك موارد الفرد نتيجة لضغوط مستمرة من متطلبات عمل او متطلبات شخصية او عدم التوازن بين متطلبات العمل وإمكانيات وقدرات الفرد, ويصاحبه شعور الموظف بالقلق من فكرة الذهاب الى العمل او حتى عدم رغبتهم في اداء أعمالهم (أبو ريشة واخرون, 2020 : 822 .)

2. الارهاق البصري

يشير تعب العين إلى الارهاق البصري الناتج عن الحمل البصري, ويرتبط تعب العين بضغط العمل والتركيب الغذائي وبيئة العمل وعوامل أخرى. والارهاق البصري هو متلازمة مرتبطة بالحمل البصري، وعادةً ما يتجلى في عدم الراحة في العين والألم والجفاف وعدم وضوح الرؤية والصداع وأعراض أخرى. ويرتبط حدوثه في الغالب بالاستخدام طويل الأمد للعين عن قرب والإجهاد المفرط على عضلات العين وظروف الإضاءة الخارجية السيئة. ويُعد الارهاق البصري مشكلة شائعة لدى مشغلين العمليات, وفي حالات التعب البصري الخفيف أو قصير المدى، قد يحدث بعض التعافي بعد الراحة الكافية. ومع ذلك، قد يؤدي التعب البصري المطول أو الشديد إلى أمراض العين مثل جفاف العين وأخطاء الانكسار (مثل زيادة قصر النظر) ومشاكل الشبكية, ويمكن أن يؤدي التعب البصري إلى انخفاض إفراز الدموع وعدم استقرار طبقة الدموع على سطح العين، مما يؤدي إلى جفاف العين. يشير التعب البصري إلى إجهاد عضلات العين وحالات أخرى غير مريحة لأنسجة العين بسبب إرهاق العينين. يتجلى بشكل رئيسي في ألم العين، وجفاف العين، وعدم وضوح الرؤية، وزيادة الدموع، والدوار، وتمدد العين والألم، مع كون جفاف العين والارهاق البصري أكثر شيوعًا (Wang & Cui, 2024 : 2)، ويشير "الإرهاق البصري" إلى انخفاض في أداء جهاز الرؤية البشرية، والذي يمكن قياسه موضوعيًا (Lambooij *et al*, 2009 : 3)، ويُصنف الإرهاق البصري على أنه اضطراب بصري ذاتي، يتجلى في درجة من عدم الراحة البصرية تحدث عادةً بعد نوع من النشاط البصري المطول، وتتميز بالتعب، والألم حول العينين، وعدم وضوح الرؤية، أو الصداع (Benedetto *et al*, 2013 : 2) .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3. الارهاق الاجتماعي

يُعدّ ظهور الإرهاق الاجتماعي نتيجةً مباشرة للانغماس المفرط في عرض الذات عبر الإنترنت وضغوط التواصل المفرط. يشير الإرهاق الاجتماعي إلى حالة من الإرهاق العاطفي والمعرفي الناجم عن المشاركة المطولة في البيئات الاجتماعية، وخاصةً تلك التي تُتيحها المنصات الرقمية. تتجذر هذه الظاهرة بعمق في المطالب المُلحّة بالحفاظ على هويات مُنظّمة عبر الإنترنت، مما يُرهق الموارد العاطفية، ويُشوّش الحدود الشخصية، ويُقوّض الروابط الشخصية الحقيقية. وهو حالة من الإرهاق العاطفي تتسم بالإرهاق والانفصال وتراجع الدافع. ويُعطل الإرهاق الاجتماعي التفاعلات عبر الإنترنت وخارجها، مُعززًا مشاعر العزلة على الرغم من ازدياد التواصل (Janáček & Balázová, 2024 : 2-3). ويشير الارهاق الاجتماعي أيضاً الى انه الخوف من ردة فعل الاخرين على انتاجه الرقمي (المنشورات, التعليقات, الرسائل, ملف التعريف, الصورة الشخصية وغيرها) والخوف من المقارنة بين العرض المثالي للذات الرقمية للفرد والذات الرقمية للآخرين (مسرحي, 2023 : 75 .)

4. الارهاق التحفيزي

يرتبط الارهاق التحفيزي بنقص الدافع لبدء نشاط، والخوف من الاضطرار إلى القيام بأشياء (Romero *et al*, 2023 : 168), ويُعرف الإرهاق التحفيزي بأنه حالة معقدة تتجاوز التعب الجسدي أو العقلي البسيط، وتتميز بانخفاض الرغبة والقدرة على بذل الجهد لتحقيق الأهداف, وتؤكد الأبحاث أن التعب المستمر غالبًا ما يرتبط بشكل وثيق بتراجع الدافعية، مما يشير إلى أن انخفاض الدافع هو سمة أساسية في أنواع مختلفة من التعب. ويمكن أن ينجم هذا الإرهاق عن التعرض لمهام تتطلب جهدًا ذهنيًا لفترات طويلة، حيث تؤثر مستويات التعب على قدرة الدماغ على تقييم تكاليف وفوائد بذل الجهد (Müller & Apps, 2019 : 142). كما أن الإرهاق التحفيزي غالبًا ما يرتبط بانخفاض الأداء الأكاديمي وفقدان الاهتمام بالمهام التعليمية (Zhao *et al.,* 2025 : 1). ومن المهم ملاحظة أن التعب الذهني ليس دائمًا مرتبطًا بالضعف في الأداء إذا كانت الدافعية عالية، مما يشير إلى دور محوري للدافع في تفسير آثار التعب الذهني (Hopstaken *et al.*, 2016 : 1173). لذا، فإن فهم العلاقة المعقدة بين الدافع والتعب أمر ضروري للوقاية من الإرهاق التحفيزي ومعالجته.

ثالثاً : العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة

تشكل تطبيقات الذكاء الاصطناعي نسيجاً معقداً من الحلول الذكية التي يمكن استخدامها للتخفيف من وطأة الإرهاق الرقمي بين العاملين. حيث يقوم المنطق الجوهري لهذه العلاقة على فرضية أساسية مفادها أن الذكاء الاصطناعي يعمل لتخفيف العبء المعرفي والتنظيمي الذي تفرضه البيئات الرقمية المتشعبة.

كما يوضح Wang & Li (2022) فإن أنظمة أتمتة سير العمل المدعومة بالذكاء الاصطناعي تنجح في تقليل حالات الانقطاع المستمر التي يتعرض لها الموظف، مما يمنحهم فسحات من التركيز المتعمق. وقد دعمت دراستهم الميدانية هذا الاستنتاج بإظهار أن تنفيذ هذه الأنظمة خفض متوسط وقت انقطاع العامل عن المهام الأساسية بنسبة 45 (Wang & Li, 2022: 241) %، وهو ما يرتبط مباشرة بانخفاض الشعور بالإرهاق العاطفي.

ويتعمق هذا الأثر من خلال آلية ثانية تتمثل في دور الذكاء الاصطناعي كموارد وظيفي فعّال يحافظ على الطاقة النفسية للموظف. في هذا الصدد، يقدم الباحثان Grote & Pfrombeck (2024) تحليلاً دقيقاً يبين أن تصور العاملين للذكاء الاصطناعي كداعم وليس كتهديد هو العامل الحاسم. فقد وجدت دراستهم أن هذا التصور الإيجابي تنبأ بشكل إيجابي بالانغماس في العمل وسلبياً بالإرهاق الرقمي (Grote & Pfrombeck, 2024 : 254). وهذا يعزز نظرية الحفاظ على الموارد، حيث أن الذكاء الاصطناعي في هذه الحالة يحمي موارد الموظفين النفسية من الاستنزاف الناجم عن الضغوط الرقمية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أما على الصعيد المعرفي، فيؤكد Rzepka (2023) أن الآليات التلقائية لتصفية المعلومات وإدارتها تمثل حاجزاً واقياً أمام التدفق المعلوماتي المفرط. وتشير نتائج بحثه إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي الموجهة لتصفية المعلومات خفضت بشكل ملحوظ مستويات العبء المعرفي غير الضروري (Rzepka, 2023 : 5)، مما يفسر المسار الذي يؤدي من خلاله خفض هذا العبء إلى التخفيف من أعراض الإرهاق الرقمي مثل التعب الذهني.

وبالنظر إلى المستقبل، يتجه البحث نحو نموذج أكثر استباقية وتخصيصًا للتدخل. ففي تقريرها الاستشرافي، تتنبأ European Agency for Safety and Health at Work (2025) بأن الذكاء الاصطناعي سيتطور من مجرد أداة ردعية إلى شريك استباقي في الصحة المهنية، حيث ترصد الأنظمة أنماط سلوك المستخدم للكشف عن علامات الإرهاق الرقمي المبكرة وتقترح تدخلات تلقائية(EU-OSHA, 2025 : 28). هذا التوجه يضع أساسًا لعلاقة وقائية بين الذكاء الاصطناعي والإرهاق الرقمي، تتعدى معالجة الأعراض إلى منع حدوثها من الأساس.

غير أن هذه العلاقة المشروطة تتطلب تصميماً يركز على الإنسان، حيث أن التطبيق غير المدروس للذكاء الاصطناعي، كأنظمة المراقبة الشديدة، قد يحول هذه الأداة من كونها حلاً إلى كونها مصدراً جديداً للضغط، وهو تحذير تظهره بعض الأدبيات الناشئة ويحتاج إلى مزيد من البحث في المستقبل.

المحور الثالث : الاطار الميداني

أولاً : اختبار الفرضية الرئيسية الاولى

تمثلت الفرضية في هذه الفقرة بما يلي :

1. الفرضية الرئيسية الاولى : **Ha1** توجد علاقة ارتباط معنوية بين الذكاء الاصطناعي والارهاق الرقمي في متاجر بغداد, وتتفرع منها الفرضيات الآتية :

1. الفرضية الفرعية الأولى : **Ha1-1** توجد علاقة ارتباط معنوية بين النظم الخبيرة والارهاق الرقمي.

للتأكد من الفرضية تم اعتماد معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لتحديد معنوية وقوة واتجاه العلاقة بين النظم الخبيرة والارهاق الرقمي، ويظهر الجدول (1)، نتائج قيمة معامل الارتباط .

الجدول (1) : معامل الارتباط بين النظم الخبيرة والارهاق الرقمي

الابعاد	البيان	الارهاق الرقمي
النظم الخبيرة	قيمة معامل بيرسون	0.262**
	قيمة الاحتمالية (Sig.)	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (22.SPSS Ver)

يلاحظ من خلال الجدول (1) توجد علاقة ارتباط معنوية إيجابية (طردية) بين النظم الخبيرة والارهاق الرقمي، بمعنى أن توافر تطبيق النظم الخبيرة في متاجر بغداد سيرافقه الحد من الارهاق الرقمي, ويدل المستوى الضعيف لعلاقة الارتباط على وجود ضعف لدى متاجر بغداد في تطبيق النظم الخبيرة, واستناداً لهذه النتائج تقبل الفرضية الفرعية الأولى.

2. الفرضية الفرعية الثانية : **Ha1-2** توجد علاقة ارتباط معنوية بين نظم الشبكات العصبية والارهاق الرقمي.

للتأكد من الفرضية تم اعتماد معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لتحديد معنوية وقوة واتجاه العلاقة بين نظم الشبكات العصبية والارهاق الرقمي، ويظهر الجدول (2)، نتائج قيمة معامل الارتباط .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (2) : معامل الارتباط بين نظم الشبكات العصبية والارهاق الرقمي

الابعاد	البيان	الارهاق الرقمي
نظم الشبكات العصبية	قيمة معامل بيرسون	0.271**
	قيمة الاحتمالية (Sig.)	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (22.SPSS Ver)

يلاحظ من خلال الجدول (2) توجد علاقة ارتباط معنوية إيجابية (طردية) بين نظم الشبكات العصبية والارهاق الرقمي، بمعنى أن توافر تطبيق نظم الشبكات العصبية في متاجر بغداد سيرافقه الحد من الارهاق الرقمي, ويدل المستوى الضعيف لعلاقة الارتباط على وجود ضعف لدى متاجر بغداد في ادارة وتطبيق نظم الشبكات العصبية, واستناداً لهذه النتائج تقبل الفرضية الفرعية الثانية.

3. الفرضية الفرعية الثالثة : **Ha1-3** توجد علاقة ارتباط معنوية بين نظم الخوارزميات الجينية والارهاق الرقمي.

للتأكد من الفرضية تم اعتماد معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لتحديد معنوية وقوة واتجاه العلاقة بين نظم الخوارزميات الجينية والارهاق الرقمي، ويظهر الجدول (3)، نتائج قيمة معامل الارتباط.

الجدول (3) : معامل الارتباط نظم الخوارزميات الجينية والارهاق الرقمي

الابعاد	البيان	الارهاق الرقمي
نظم الخوارزميات الجينية	قيمة معامل بيرسون	0.351**
	قيمة الاحتمالية (Sig.)	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ((SPSS Ver.22

يلاحظ من خلال الجدول (3) توجد علاقة ارتباط معنوية إيجابية (طردية) بين نظم الخوارزميات الجينية والارهاق الرقمي، بمعنى أن توافر تطبيق نظم الخوارزميات الجينية في متاجر بغداد سوف يحد من الارهاق الرقمي, ويدل المستوى الضعيف لعلاقة الارتباط على وجود ضعف لدى ادارة المتاجر في تطبيق الانظمة الجينية, واستناداً لهذه النتائج تقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

4. الفرضية الفرعية الرابعة : **Ha1-4** توجد علاقة ارتباط معنوية بين نظم المنطق الغامض والارهاق الرقمي.

للتأكد من الفرضية تم اعتماد معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لتحديد معنوية وقوة واتجاه العلاقة بين نظم المنطق الغامض والارهاق الرقمي، ويظهر الجدول (4)، نتائج قيمة معامل الارتباط .

الجدول (4) : معامل الارتباط بين نظم المنطق الغامض والارهاق الرقمي

الابعاد	البيان	الارهاق الرقمي
نظم المنطق الغامض	قيمة معامل بيرسون	0.227**
	قيمة الاحتمالية (Sig.)	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (22.SPSS Ver)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يلاحظ من خلال الجدول (4) توجد علاقة ارتباط معنوية إيجابية (طردية) بين نظم المنطق الغامض والارهاق الرقمي، بمعنى أن توافر تطبيق نظم المنطق الغامض في متاجر بغداد سيرافقه الحد من الارهاق الرقمي, ويدل المستوى الضعيف لعلاقة الارتباط على وجود ضعف لدى المتاجر في تطبيق نظم المنطق الغامض, واستناداً لهذه النتائج تقبل الفرضية الفرعية الرابعة.

وبناءً على نتائج الفرضيات الفرعية يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسية الاولى

كما تم التأكد من العلاقة بين متغير الذكاء الاصطناعي مجتمعة والارهاق الرقمي، باعتماد معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لتحديد معنوية وقوة واتجاه هذه العلاقة، ويظهر الجدول (5)، نتائج قيمة معامل الارتباط .

الجدول (5) معامل الارتباط بين متغير الذكاء الاصطناعي مجتمعة والارهاق الرقمي

الابعاد	البيان	الارهاق الرقمي
الذكاء الاصطناعي	قيمة معامل بيرسون	0.391**
	قيمة الاحتمالية (Sig.)	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (22.SPSS Ver)

يلاحظ من خلال الجدول (5) وتوجد علاقة ارتباط معنوية إيجابية (طردية) بين الذكاء الاصطناعي مجتمعة والارهاق الرقمي، بمعنى أن توافر متغير الذكاء الاصطناعي مجتمعة في متاجر بغداد سيرافقه الحد من الارهاق الرقمي، وهذه النتيجة تؤكد قرار قبول الفرضية .

ثانياً : اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

تمثلت الفرضية في هذه الفقرة بما يلي :

1. الفرضية الرئيسية الثانية **Ha2**: يوجد تأثير معنوي للذكاء الاصطناعي في الارهاق الرقمي في متاجر بغداد, وتتفرع منها الفرضيات الآتية :

1. الفرضية الفرعية الأولى **Ha2-1:** يوجد تأثير معنوي للنظم الخبيرة في الارهاق الرقمي.

للتأكد من الفرضية تم اعداد معادلة الانحدار الخطي البسيط لتقدير الارهاق الرقمي من خلال النظم الخبيرة، وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في متغير الارهاق الرقمي، ومن خلال الجدول (6) تظهر نتائج هذا التأثير .

الجدول (6) : نتائج تأثير النظم الخبيرة في الارهاق الرقمي

الابعاد	(R^2)	قيمة (F)	(Sig.)	الدلالة
النظم الخبيرة	0.064	18.422	0.000	دالة احصائياً
	معامل الانحدار (β)	قيمة (T)	(Sig.)	الدلالة
	0.253	3.417	0.000	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (22.SPSS Ver)

يلاحظ من خلال الجدول (6) ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (18.422) عند مستوى دلالة معنوية 5%، مما يعني إمكانية تقدير الارهاق الرقمي من خلال النظم الخبيرة، كما تشير قيمة (T) البالغة (3.417) عند مستوى دلالة معنوية 5%، على وجود تأثير معنوي، كما يشير معامل الانحدار بيتا (β) الموجب البالغ (0.253) إلى أن التأثير إيجابي، بمعنى أن توافر النظم الخبيرة في متاجر بغداد سوف يؤثر ايجاباً ويحد من مستوى الارهاق الرقمي، في حين تدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.064) على أن النظم الخبيرة تفسر ما نسبته (6.4 %) من التغير الحاصل في

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الارهاق الرقمي، ويدل مستوى التأثير الضعيف الى ان ادارة المتاجر لا تطبق النظم الخبيرة بالمستوى المطلوب, واستنادا الى النتائج تقبل الفرضية الفرعية الأولى.

2. الفرضية الفرعية الثانية: **Ha2-2** يوجد تأثير معنوي للنظم الشبكات العصبية في الارهاق الرقمي.

للتأكد من الفرضية تم اعداد معادلة الانحدار الخطي البسيط لتقدير الارهاق الرقمي من خلال نظم الشبكات العصبية، وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في متغير الارهاق الرقمي، ومن خلال الجدول (7) تظهر نتائج هذا التأثير .

الجدول (7) : نتائج تأثير نظم الشبكات العصبية في الارهاق الرقمي

الابعاد	(R^2)	قيمة (F)	(Sig.)	الدلالة
نظم الشبكات العصبية	0.139	16.297	0.000	دالة احصائياً
	معامل الانحدار (β)	قيمة (T)	(Sig.)	الدلالة
	0.373	4.766	0.000	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (22.SPSS Ver)

يلاحظ من خلال

الجدول (7) ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (16.297) عند مستوى دلالة معنوية 5%، مما يعني إمكانية تقدير الارهاق الرقمي من خلال نظم الشبكات العصبية، كما تشير قيمة (T) البالغة (4.766) عند مستوى دلالة معنوية 5%، على وجود تأثير معنوي، كما يشير معامل الانحدار بيتا (β) الموجب البالغ (0.373) إلى أن التأثير إيجابي، بمعنى أن توافر نظم الشبكات العصبية في متاجر بغداد سوف يؤثر ايجاباً ويحد من مستوى الارهاق الرقمي الذي يصيب العاملين، في حين تدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.139) على أن نظم الشبكات العصبية تفسر ما نسبته (13.9%) من التغير الحاصل في الارهاق الرقمي، ويدل مستوى التأثير الضعيف الى ان ادارة المتاجر ليس لديها الإلمام الكافي بنظم الشبكات العصبية, واستنادا الى النتائج تقبل الفرضية الفرعية الثانية.

3. الفرضية الفرعية الثالثة **Ha2-3:** يوجد تأثير معنوي للنظم الخوارزميات الجينية في الارهاق الرقمي.

للتأكد من الفرضية تم اعداد معادلة الانحدار الخطي البسيط لتقدير الارهاق الرقمي من خلال نظم الخوارزميات الجينية، وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في متغير الارهاق الرقمي، ومن خلال الجدول (8) تظهر نتائج هذا التأثير .

الجدول (8) : نتائج تأثير نظم الخوارزميات الجينية في الارهاق الرقمي

الابعاد	(R^2)	قيمة (F)	(Sig.)	الدلالة
نظم الخوارزميات الجينية	0.677	15.611	0.000	دالة احصائياً
	معامل الانحدار (β)	قيمة (T)	(Sig.)	الدلالة
	0.823	3.936	0.000	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (22.SPSS Ver)

يلاحظ من خلال الجدول (8) ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (15.611) عند مستوى دلالة معنوية 5%، مما يعني إمكانية تقدير الارهاق الرقمي من خلال نظم الخوارزميات الجينية، كما تشير قيمة (T) البالغة (3.936) عند مستوى دلالة معنوية 5%، على وجود تأثير معنوي، كما يشير معامل الانحدار بيتا (β) الموجب البالغ (0.823) إلى أن التأثير إيجابي، بمعنى أن توافر نظم الخوارزميات الجينية في متاجر بغداد هذا سوف يؤثر ايجاباً ويحد من مستوى الارهاق الرقمي، في حين تدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.677) على أن نظم الخوارزميات الجينية تفسر ما نسبته (6.7%) من التغير الحاصل في الارهاق الرقمي، ويدل مستوى التأثير الضعيف الى ان ادارة المتاجر لم تطبق نظم الخوارزميات الجينية بالشكل المطلوب, واستنادا الى النتائج تقبل الفرضية الفرعية الثالثة .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4. الفرضية الفرعية الرابعة **Ha2-4:** يوجد تأثير معنوي للنظم المنطق الغامض في الارهاق الرقمي.

للتأكد من الفرضية تم اعداد معادلة الانحدار الخطي البسيط لتقدير الارهاق الرقمي من خلال نظم المنطق الغامض، وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في متغير الارهاق الرقمي، ومن خلال الجدول (9) تظهر نتائج هذا التأثير .

الجدول (9) : نتائج تأثير نظم المنطق الغامض في الارهاق الرقمي

الابعاد	(R^2)	قيمة (F)	(Sig.)	الدلالة
نظم المنطق الغامض	0.461	16.692	0.000	دالة احصائياً
	معامل الانحدار (β)	قيمة (T)	(Sig.)	الدلالة
	0.679	4.183	0.000	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (22.SPSS Ver)

يلاحظ من خلال الجدول (9) ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (16.692) عند مستوى دلالة معنوية 5%، مما يعني إمكانية تقدير الارهاق الرقمي من خلال نظم المنطق الغامض، كما تشير قيمة (T) البالغة (4.183) عند مستوى دلالة معنوية 5%، على وجود تأثير معنوي، كما يشير معامل الانحدار بيتا (β) الموجب البالغ (0.679) إلى أن التأثير إيجابي، بمعنى أن توافر نظم المنطق الغامض في متاجر بغداد هذا سوف يؤثر ايجاباً ويحد من مستوى الارهاق الرقمي للعاملين، في حين تدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.461) على أن نظم المنطق الغامض تفسر ما نسبته (4.7%) من التغير الحاصل في الارهاق الرقمي، ويدل مستوى التأثير الضعيف الى ان ادارة المتاجر لا تطبق نظم المنطق الغامض لمساعدة العاملين, واستناداً الى النتائج تقبل الفرضية الفرعية الرابعة

وبناءً على نتائج الفرضيات الفرعية يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسة الثانية .

كما اعدت معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير الارهاق الرقمي من خلال متغير الذكاء الاصطناعي مجتمعة، وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في متغير الارهاق الرقمي, الجدول (10).

الجدول (10) : نتائج تأثير متغير الذكاء الاصطناعي مجتمعة في الارهاق الرقمي

المتغيرات والابعاد	(R^2)	قيمة (F)	(Sig.)	الدلالة
الذكاء الاصطناعي	0.062	18.749	0.000	دالة احصائياً
	معامل الانحدار (β)	قيمة (T)	(Sig.)	الدلالة
	0.249	4.330	0.000	دالة احصائياً

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (22.SPSS Ver)

يلاحظ من خلال الجدول (10) ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (18.749) عند مستوى دلالة معنوية 5%، مما يعني إمكانية تقدير الارهاق الرقمي من خلال متغير الذكاء الاصطناعي مجتمعة، كما تشير قيمة (T) البالغة (4.330) عند مستوى دلالة معنوية 5%، على وجود تأثير معنوي، كما يشير معامل الانحدار بيتا (β) الموجب البالغ (0.249) إلى أن التأثير إيجابي، بمعنى أن توافر متغير الذكاء الاصطناعي مجتمعة في متاجر بغداد هذا سوف يؤثر ايجاباً ويحد من مستوى الارهاق الرقمي، في حين تدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.062) على أن متغير الذكاء الاصطناعي مجتمعة يفسر ما نسبته (6.2%) من التغير الحاصل في الارهاق الرقمي، وهذه النتيجة تؤكد قرار القبول الفرضية الرئيسية الثانية .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

توصل الباحثين إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالاتي :

1. اثبتت النتائج وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية بين الذكاء الاصطناعي مجتمعة والارهاق الرقمي, مما يشير الى انه كلما اهتمت ادارة المتاجر بتطبيقات الذكاء الاصطناعي كان هنالك تقليل لحالات الارهاق الذي يصيب العاملين.
2. اثبتت النتائج وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية بين الابعاد الاربع لمتغير الذكاء الاصطناعي مع متغير الارهاق الرقمي، وهذا يدل على انه كلما عملت المتاجر على تطبيق جميع انظمة الذكاء الاصطناعي, ينعكس ذلك بشكل ايجابي على الارهاق الرقمي, حيث يساهم في الحد من مستويات ارهاق العاملين.
3. اثبتت النتائج أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تؤثر ايجاباً في الحد من الارهاق الرقمي، وهذا يشير الى ان من خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي بأنظمته, وتدريب العاملين على كيفية استخدام الأنظمة, ستساهم في الحد من الارهاق الرقمي في المتاجر المبحوثة.
4. اثبتت النتائج أن الابعاد الاربع للذكاء الاصطناعي تؤثر ايجاباً في الحد من الارهاق الرقمي، وهذا يوضح اهمية تطبيق الادارة لأنظمة الذكاء الاصطناعي لمساعدة جميع الموظفين في انجاز اعمالهم والحصول على البيانات والمعلومات بصورة سريعة وتحليلها بدقة وبأقل مجهود ووقت, حيث تساهم هذه الابعاد في الحد من مستوى الارهاق الرقمي في المتاجر المبحوثة في مدينة بغداد .

ثانياً : المقترحات

يتضمن هذا المحور مجموعة مهمة من المقترحات, التي يقدمها الباحثين لإدارة المتاجر الالكترونية في مدينة بغداد وهي كالاتي :

1. حث ادارة المتاجر في مدينة بغداد على ضرورة تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي للحد من مستوى الارهاق الرقمي الذي يصيب العاملين مع توفير البيئة التنظيمية المناسبة لتنفيذ انظمة الذكاء الاصطناعي بكفاءة وفاعلية .
2. حث ادارة المتاجر على اقامة الدورات التعليمية والتدريبية للعاملين توضح اهمية وكيفية استخدام العاملين انظمة الذكاء الاصطناعي للمساعدة في تصميم برامج تسويقية ناجحة.
3. حث ادارة المتاجر على توجيه العاملين وارشادهم لتطبيق انظمة الذكاء الاصطناعي داخل المتاجر .
4. حث ادارة المتاجر على اقامة دورات وندوات توضح انواع الارهاق الرقمي وعواقبه على انتاجية العاملين وكيفية تأثيره على اهداف المتاجر
5. حث ادارة المتاجر على قواعد صارمة للعاملين لكي تحد من استخدام التكنولوجيا بشكل مفرط مما يسبب الارهاق لدى العاملين.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثاً : توجهات بحثية مستقبلية

بناءً على ما تقدم من عرض وتحليل للعلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحد من الإرهاق الرقمي، فإن هذه الدراسة تفتح آفاقاً لعدد من التوجهات البحثية المستقبلية التي يمكن للباحثين دراستها، ومنها:

1. دراسات ميدانية في السياق العراقي

حيث تشير النتائج إلى حاجة ماسة لإجراء دراسات تطبيقية في البيئات التنظيمية العراقية، وخصوصاً في قطاعات البنوك والاتصالات والجامعات، لقياس أثر تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الصحة النفسية والانتاجية للعاملين، مع الأخذ بالاعتبار الخصائص الثقافية والمؤسسية المميزة للمجتمع العراقي.

2. تطوير نماذج وسيطة وتأطيرية

هناك حاجة لتطوير نموذج نظري متكامل يحدد المتغيرات الوسيطة والتعديلية في العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والإرهاق الرقمي، مثل دور الثقافة التنظيمية الداعمة، والثقة التقنية، والجاهزية الرقمية، والتي قد تختلف في تطبيقاتها بين القطاعين العام والخاص في العراق.

3. توسيع نطاق البحث ليشمل متغيرات تابعة أخرى

يمكن للدراسات المستقبلية أن تبحث في تأثير الذكاء الاصطناعي على متغيرات تابعة أخرى مرتبطة بالإرهاق الرقمي. مثل, جودة الحياة العملية (Quality of Work Life), والتوازن بين العمل والحياة الشخصية (Work-Life Balance), والالتزام التنظيمي (Organizational Commitment) في سياق بيئة العمل العراقية.

4. دراسات مقارنة بين القطاعات

إجراء دراسات مقارنة بين القطاعين العام والخاص في العراق لفحص الفروق في تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الإرهاق الرقمي، مع الأخذ بالاعتبار اختلاف الهياكل التنظيمية ودرجة المرونة والتقبل للتغيير.

5. البحث في الجوانب الأخلاقية والتنظيمية

مع تسارع تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، تبرز الحاجة لدراسة الجوانب الأخلاقية والقانونية المرتبطة باستخدامها، مثل خصوصية البيانات، وشفافية الخوارزميات، وإطار الحوكمة المناسب لضمان تحقيق التوازن بين الكفاءة التنظيمية والرفاه الوظيفي في المؤسسات العراقية.

6. دراسة تأثير نوع التطبيق

يمكن للبحوث المستقبلية أن تتجه نحو دراسة الفروق في تأثير أنواع مختلفة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي (كالمساعدين الافتراضيين، وأنظمة التحليلات التنبؤية، وأتمتة العمليات) على أبعاد مختلفة للإرهاق الرقمي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر

1. Akbar, A., Mustafa, M., Haeruddin, M., Mariñas-Acosta, C., Hasbiyadi, H., Alam, S., & Darmawinata, W. N. S. (2024). Days of future past: Scrutinising the artificial intelligence impact on the leadership of internationalising SMEs. Asian Journal of Economics, Business and Accounting, 24(5), 53-59.
2. Awedat, B. (2023). Using Genetic Algorithms to Tun and Optimize Hyperparameters of Neural Networks Using Genetic Algorithms to Tun and Optimize Hyperparameters of Neural Networks . Journal of Pure & Applied Sciences, 22(3), 108-115.
3. Bankins, S., Jooss, S., Restubog, S. L. D., Marrone, M., Ocampo, A. C., & Shoss, M. (2024). Navigating career stages in the age of artificial intelligence: A systematic interdisciplinary review and agenda for future research. Journal of Vocational Behavior, 104011.
4. Belhadi, A., Mani, V., Kamble, S. S., Khan, S. A. R., & Verma, S. (2024). Artificial intelligence-driven innovation for enhancing supply chain resilience and performance under the effect of supply chain dynamism: an empirical investigation. Annals of Operations Research, 333(2), 627-652.
5. Benedetto, S., Drai-Zerbib, V., Pedrotti, M., Tissier, G., & Baccino, T. (2013). E-readers and visual fatigue. PloS one, 8(12), e83676.
6. Dilts ,D.M &Grabski, s.v.2020 , "advantage manufacturing technologies what they can offer management accountants" , management accounting .
7. European Agency for Safety and Health at Work. (2025). AI and psychosocial risks at work: A foresight study. Publications Office of the European Union.
8. Garg .A, Ghosh.D, Hudik .J,Nowaki.C,(2023),"Roles and practices in management accounting today", strategic finance,JULY.
9. Garg, S., and Garg, A. (2021). Comparison of Machine Learning Algorithms for Content Based Personality Resolution of Tweets. Social Sciences & Humanities Open, 4(1). pp. 1-6.
10. Grote, G., & Pfrombeck, J. (2024). Artificial intelligence as a job resource: Effects on work engagement and digital burnout. Journal of Applied Psychology, 109(2), 245–261.
11. GULAK, A. M. (2024). Research Paper By Gulak 23 September 2024 Artificial Intelligence. Artificial Intelligence.
12. Habbal, A., Ali, M. K., & Abuzaraida, M. A. (2024). Artificial Intelligence Trust, risk and security management (AI trism): Frameworks, applications, challenges and future research directions. Expert Systems with Applications, 240, 122442.
13. Hernando, A., Galán-Garcıa, J. L., & Aguilera-Venegas, G. (2024). A novel way to build expert systems with infinite-valued attributes. AIMS Mathematics, 9(2), 2938-2963.
14. Hopstaken, J. F., van der Linden, D., & Bakker, A. B. (2016). The role of motivation as a factor in mental fatigue. Journal of Occupational and Environmental Medicine, 58(12), 1173–1179.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

15. JanáČek, E. M., & Balázová, L. J. (2024). Social Fatigue and the Virtual Self in Relation to Excessive Online Self-Presentation and Its Impact on Real-Life Social Interactions. Studies in Psychological Science, 2(4), 1-8.
16. Kong, H., & Jeon, J. (2018). Daily Emotional Labor, Negative Affect State , andEmotional Exhaustion : Cross-Level Moderators of Affective Commitment.
17. Lambooij, M., IJsselsteijn, W., Fortuin, M., & Heynderickx, I. (2009). Visual discomfort and visual fatigue of stereoscopic displays: a review. Journal of imaging science and technology, 53(3), 30201-1.
18. Müller, T., & Apps, M. A. J. (2019). Motivational fatigue: A neurocognitive framework for the impact of effortful exertion on subsequent motivation. Neuropsychologia, 123, 141-151.
19. Piao, X., Xie, J., & Managi, S. (2024). Continuous worsening of population emotional stress globally: universality and variations. BMC Public Health, 24(1), 3576.
20. Romero-Rodríguez, J. M., Hinojo-Lucena, F. J., Kopecký, K., & García-González, A. (2023). Digital fatigue in university students as a consequence of online learning during the Covid-19 pandemic. Educación XX1, 26(2), 141-164.
21. Rzepka, A. (2023). AI and the future of work: The mediating role of cognitive load in employee well-being. Computers in Human Behavior, 148, 107901.
22. Saatchi, R. (2024). Fuzzy Logic Concepts, Developments and Implementation. Information, 15(10).
23. Sarker, I. H. (2021). Machine learning: algorithms, real- world applications and research direction. SN Computer Science, 2(3). pp. 1-21.
24. Suzuki, A., & Negishi, E. (2024). Fuzzy Logic Systems for Healthcare Applications. Journal of Biomedical and Sustainable Healthcare Applications, 4(1).
25. Tang, H. H., & Ahmad, N. S. (2024). Fuzzy logic approach for controlling uncertain and nonlinear systems: a comprehensive review of applications and advances. Systems Science & Control Engineering, 12(1), 2394429.
26. Wang, B., & Li, X. (2022). Automating for well-being: The impact of AI-driven workflow systems on digital exhaustion. MIS Quarterly Executive, 21(4), 235–250.
27. Wang, G., & Cui, Y. (2024). Meta-analysis of visual fatigue based on visual display terminals. BMC ophthalmology, 24(1), 489.
28. Yang, X., & Zhu, C. (2024). Industrial expert systems review: A comprehensive analysis of typical applications. IEEE Access.
29. Zhao, Z., Li, J., & Zhang, Y. (2025). The impact of academic burnout on academic achievement: a moderated chain mediation effect from the Stimulus-Organism-Response perspective. Frontiers in Psychology, 16

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1. أبو ريشة, داليا حسن عبدالملك, مرزوق, عبدالعزيز علي, حسين, سهام نبيل سليمان (2020). تأثير الفخر التنظيمى على الإجهاد العاطفى: دراسة تطبيقية على العاملين فى مصلحة الضرائب بوسط الدلتا. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة, 6(العدد 9), 814-854.
2. أزيبي, يحيى محمد ربيع (2024) " دور الذكاء الاصطناعي في تحسين الخدمات الصحية : دراسة حالة مستشفيات صحة جازان, مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية, المجلد (4), العدد (8) .
3. إسماعيل, عمار فتحى موسى, المطيري, نهار برجس نهار. (2022). دور النظم الخبيرة في تحسين جودة الخدمة (دراسة تطبيقية). المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية.35-1 ,(1)14 ,
4. الشريف, محمود مصطفى منصور (2022). تأثير الخوارزميات الجينية على الشك المهني للمراجع الخارجي، في ظل الثالوث المظلم للإدارة: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للبحوث التجارية, المجلد (46), العدد (3).
5. عبد العظيم محمود أبوزيد, & رانيا. (2024). فعالية برنامج إرشادي قائم على اليقظة العقلية لخفض الإجهاد الرقمي والتجول العقلي لدى طلبة الجامعة. مجلة كلية التربية, 21(120), 677-788.
6. عبدالمحسن الزغبى, & امل. (2022). الخصائص السيكومترية لمقياس الإجهاد الرقمي. مجلة كلية التربية. بنها, 33(129), 1-44.
7. مسرحي, إبراهيم أحمد. (2023). البنية العاملية لمقياس الإجهاد الرقمي لدى طلاب المرحلة الثانوية. التربية (الأزهر): مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية, 42(200), 69-110
8. مليكة, حمدون, خديجة, حفيضي (2023) " استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في تقييم القروض (الشبكات العصبية الاصطناعية نموذجاً) – دراسة حالة بنك الفلاحة والتمية الريفية" , رسالة ماجستير, جامعة احمد درايعية أدرار, الجزائر
9. هنداوي, إحسان نصر. (2024). الإجهاد الرقمي وعلاقته بالإنهاك المهني لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية. المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج, 117(117), 415-482.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أثر الشمول المالي على معدلات البطالة في العراق للمدة(2012-2023)

م.د. چنين محمد صالح

كلية ادارة والاقتصاد/ جامعة دهوك

gnin.sadala@uod.ac

المستخلص:

يُعد الشمول المالي من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، إذ يُعرّف بأنه إتاحة واستخدام مختلف الخدمات المالية الرسمية لكافة فئات المجتمع، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، بما يشمل الحسابات المصرفية، حسابات التوفير، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل، والائتمان، إلى جانب تطوير خدمات مالية ملائمة بأسعار تنافسية. كما يتضمن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتعزيز قدرتهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بكفاءة.يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس أثر الشمول المالي على معدل البطالة في العراق خلال الفترة (2012–2023). ولتحليل العلاقة بين مؤشر الشمول المالي ومعدل البطالة، تم اعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لما يتمتع به من قدرة على التعامل مع سلاسل زمنية ذات مستويات تكامل مختلفة.أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين مؤشر الشمول المالي ومعدل البطالة، إلاأن هذه العلاقة تباينت من حيث الاتجاه والدلالة الإحصائية، مما يشير إلى أن تأثير الشمول المالي على البطالة ليس ثابتًا، بل يتأثر بعوامل اقتصادية وهيكلية متعددة.

الكلمات المفتاحية: الشمول مالي - الكثافة المصرفية - الانتشار المصرفي - معدل البطالة، نموذج ARDL.

Abstract:

Financial inclusion is a fundamental pillar of sustainable economic growth. It is defined as the availability and use of various formal financial services by all segments of society, whether individuals or institutions. These services include bank accounts, savings accounts, payment and transfer services, insurance, financing, and credit, along with the development of appropriate financial services at competitive prices. It also includes protecting the rights of financial service consumers and enhancing their ability to manage their money and savings efficiently.This research aims to measure and analyze the impact of financial inclusion on the unemployment rate in Iraq during the period (2012-2023).To analyze the relationship between the financial inclusion index and the unemployment rate, the autoregressive distributed lag (ARDL) model was adopted, given its ability to handle time series with different levels of integration.The results of the study showed a long- and short-term equilibrium relationship between the financial inclusion index and the unemployment rate. However, this relationship varies in direction and statistical significance, indicating that the impact of financial inclusion on unemployment is not constant, but is influenced by multiple economic and structural factors

Keywords: Financial inclusion - banking density_ banking spread -unemployment rate, ARDL model

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة:

حظى موضوع الشمول المالي بإهتمام متزايد من دول العالم في السنوات الأخيرة، وأصبح هدفاً استراتيجياً لكثير من دول العالم، وتم تضمينه كجزء أساسي لاستراتيجية الأمم المتحدة 2030، وقامت العديد من المؤسسات التنظيمية والرقابية بوضع سياسات وآليات لتعزيز الشمول المالي، ويرتكز توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول على أساسين هما توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية،وتعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات المرتبطة بها. وقد قدمت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية والبنوك عدداً من المبادرات والمقترحات التي قد تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي من أهمها: استمرار تطوير الخدمات المالية المبتكرة، وزيادة استخدام الخدمات المالية إلكترونياً مثل الخدمات المصرفية عبر الانترنت والهواتف المحمولة.

تعد مشكلة البطالة واحدة من أبرز القضايا واخطرها، التي تعاني منها الكثير من المجتمعات على اختلاف انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها الاقتصادي، وقد أصبحت من المشكلات الرئيسة التي تتعرض لها أغلب بلدان العالم، لما فيها من آثار كبيرة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعيةوالسياسية للبلاد، فتتزايد معدلات البطالة عند الأفراد العاطلين عن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه والباحثين عنه بالأجر السائد دون أن يعثروا عليه. فالبطالة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تسعى كل دولة الى تقليصها بحكم أنها تعرقل مسار التنمية وتثبط من خطوات التقدم نحو تحقيق الاهداف ألانمائية المتبناة من قبل أغلب دول العالم بما فيها العراق.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من تناوله لموضوع حديث ومتجدد يتمثل في تحليل العلاقة بين الشمول المالي ومعدل البطالة، وهي علاقة لم تحظَ بعد بالاهتمام الكافي في الأدبيات الاقتصادية. فقد شهد مفهوم الشمول المالي اهتمامًا متزايدًا في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين والهيئات والمنظمات الدولية، حيث تركزت معظم الدراسات على ارتباطه بالنمو الاقتصادي والاستقرار المالي. في المقابل، فإن الدراسات القياسية التي تبحث في العلاقة بين الشمول المالي ومعدل البطالة لا تزال محدودة، رغم ما لهذا الربط من أهمية في فهم ديناميكيات سوق العمل وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق التنمية المستدامة وتقليص معدلات البطالة، خاصة في الدول النامية مثل العراق التي تواجه تحديات هيكلية في التوظيف والوصول إلى الخدمات المالية.

مشكلة البحث: يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الاسئلة التالي:-

1-ما مدى تأثير الشمول المالي على معدل البطالة في العراق خلال الفترة (2012–2023)؟

2-هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر الشمول المالي ومعدل البطالة؟

3- ما مدى دلالة العلاقة إحصائيًا وفقًا للنموذج القياسي المستخدم(ARDL) ؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر الشمول المالي ومعدل البطالة في العراق خلال الفترة (2012–2023)، باستخدام نموذجARDL ، لتحديد ما إذا كان الشمول المالي يسهم في تقليص البطالة على المدى القصير والطويل.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة سببية بين الشمول المالي ومعدل البطالة في العراق، يمكن قياسها باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، بحيث يُتوقع أن يسهم ارتفاع مستوى الشمول المالي في تقليص معدل البطالة على المدى الطويل، من خلال تعزيز فرص الوصول إلى التمويل الرسمي، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز النشاط الاقتصادي، بينما قد تكون العلاقة في الأجل القصير محدودة أو غير مستقرة بفعل عوامل هيكلية ومؤسسية.

منهجية البحث : بهدف بلوغ ما تتوخاه البحث من اهداف، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لدراسة الوقائع الكلية، من خلال صياغة التحليل الاقتصادي بالأسلوب الوصفي وكذلك الدراسة القياسية لبيان وتحليل العلاقة بين الشمول المالي والبطالة في العراق للمدة (2012-2023).

هيكلية البحث: سعيًا لتناول محاور الدراسة وتحليل إشكالياتها البحثية، تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور:

المحور الاول: التعرف على الاطار المفاهيمى للشمول المالى الذسس يتضمن مفهوم الشمول المالي، واهميته وأهدافها،وأبعاده وتحدياته.

المحور الثاني: واقع اتجاهات معدلات البطالة وموشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2012-2023).

المحور الثالث: تقدير وتحليل إثر الشمول السمالي على البطالة في العراق(2012-2023)

وفي ختام البحث، يتم عرض **الاستنتاجات** المستخلصة من التحليل، إلى جانب **المقترحات**التي يمكن أن تسهم في تعزيز الشمول المالي كأداة لمعالجة البطالة في العراق.

الدراسات السابقة:

1- دراسة(Amakor & Eneh, 2021) بعنوان الشمول المالي ومعدل البطالة في نيجيريا، اعتمدت الدراسة على نموذج المربعات الصغرى لقياس أثر الشمول المالي على معدل البطالة في نيجيريا خلال الفترة 1986-2019، حيث تم استعمال كل من قروض وسلفيات البنوك التجارية للمجتعات الريفية، وقرروض وسلفيات بنوك التمويل الأصغر للمجتمعات الريفية كمؤشر للشمول المالي، إلى جانب معدل البطالة. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية لكن غير معنوية بين قروض وسلفيات البنوك التجارية للمجتمعات الريفية ومعدل البطالة، في حين أن هناك علاقة موجبة بين فروض وسلفيات بنوك التمويل الأصغر للمجتمعات الريفية ومعدل البطالة، يعزى هذا الارتباط الموجب حسب الباحثين إلى ارتفاع تكلفة الإقراض و عدم مقدرة تسديد القروض في أوانها من قبل المقترضين لتختم الدراسة بتوصيات حول تمكين فروض التمويل الأصغر حتى يكون هناك أكبر عدد من مناصب العمل لسكان الريف.

2- دراسة(Alshya Sandr, & Daradka 2021) بعنوان أثر الشمول المالي على تخفيض البطالة: تسليط الضوء على الدول العربية غير المنتجة للنفطة تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين الشمول المالي والبطالة في الدول العربية غير المصدرة للنفط بداية تم تقدير مؤشر للشمول المالي لكل من مصر، الأردن، لبنان المغرب وتونس خلال الفترة 2008 إلى 2018 بالاعتماد على المنهجية التي طورها SARMA. ليتم بعد ذلك اختبار تأثير الشمول المالي على البطالة بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي أين كشفت النتائج عن أثر سلبي كبير لكل من الشمول المالي ونمو الناتج الحقيقي على البطالة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3- دراسة(Kokets, 2019) بعنوان الشمول المالي وأثره على خلق مناصب العمل في بتسوانا، حيث اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لتحليل و قياس السلاسل الزمنية الفصلية خلال الفترة 2004-2016، لمعرفة طبيعة الأثر بين مؤشر الشمول المالي الممثل بكل من عدد الفروع البنكية لكل 100.000 بالغ عدد مالكي الحسابات البنكية (السن 15 فما فوق)، عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ، و القروض المقدمة من قبل البنوك ، و معدل العمل (لأصحاب من 15 فما فوق). خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة في المدى القصير لكل من عدد الفروع البنكية وعدد مالكي.

4-دراسة أحمد نوري حسن (2017) رسالة ماجستير بعنوان اهم متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه وتقديم عرض وقياس اهم مؤشرات الشمول المالي وتحليلها في العراق هدف الدراسة مجتمع وعينة الدراسة تمثل بالقطاع المصرفي والمالي العراقي اعتمد المنهج الوصفي التحليلي اسلوب الدراسة انخفاض مؤشر عدد الحسابات المالية و مؤشر عدد فروع المصارف وعدد الصرافات الآلية ونقاط البيع، وعدد البطاقات الإلكترونية استنادا إلى المعاير العالمية التي تقيس ضعف وقوة المؤشر اهم الاستنتاجات وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي وحث صانعي القرار على أهمية تحقيق التناغم والربط بين استراتيجيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالي والتثقيف المالي.

5- دراسة سناء محمد عبد الغني (2022) بعنوان دور الشمول المالي في الحد من الفقر للمدة (2011-2020) و يهدف البحث الى التعرف على الشمول المالي ومحدداته و يكتسب البحث أهميته من ضرورة ايجاد حلول واليات مبتكرة للحد من الفقر أبرز نتائج يسهم الشمول المالي في تحسين الظروف المعيشية وتطوير كسب الدخل الدراسة أبرز توصيات تطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجات جميع الفئات الاجتماعية الدراسة.

وجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

1- تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في اختيار المنهج الوصفي التحليلي لفهم خصائص متغيرات الدراسات 2- اختلفت الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة في اختيار الحدود الزمنية للدراسة وقياس متغيرات الدراسة

3- اعتمدت الدراسة الحالية على المقاييس الكمية فقط في جمع البيانات عكس ما قامت به بعض الدراسات السابقة في جمع البيانات عن طريق أسلوب الاستبانة .

المحور الاول :التعرف على الاطار المفاهيمى للشمول المالى الذى يتضمن مفهوم الشمول المالي، واهميته وأهدافه ،و ابعاده وتحدياته.

اولاً:- مفهوم الشمول المالي: مصطلح الشمول المالي اكتسب معاني متعددة، فحسب (Sarma,2008:56) يعرف على أنه الوسيلة التي من خلالها يتمكن جميع مكونات المجتمع من الوصول بكل سهولة إلى العمليات المالية الرسمية، مع ضرورة توفرها وإتاحة استخدامها للجميع. حيث يشمل هذا التعريف على عدة أبعاد للشمول المالي على غرار سهولة الوصول الوفرة الاستخدام، ترسم الأبعاد الثلاث نظاما ماليا شاملا. وأشار تقرير صادر عن البنك الدولي عام 2014 إلى أن الشمول المالي يُقاس بنسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية الرسمية. وقد أوضح التقرير أن

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الإقبال الواسع على الخدمات المصرفية من قبل السكان يرتبط ارتباطًا وثيقًا بسهولة الوصول إلى البنوك عبر فروعها أو أجهزة الدفع الآلي، بالإضافة إلى انخفاض تكلفة الخدمات وتنوعها. وكذلك عرف الشمول المالي على أنه تقديم الخدمات المالية والمصرفية الرسمية لجميع الفئات والمنشات التي تناسب متطلباتهم بالجودة المناسبة والاسعار المقبولة من خلال توافر تكنولوجيا مالية تساعد على سهولة الوصول الى الفئات المنخفضة الدخل والمهمشة في اطار نظام ثقافي تطوري تشريعي يعمل على تقليل المخاطر لجميع الاطراف (عوض و شبانه،121:2022). ولقد استعمل مصطلح الشمول المالي لأول مرة في المعجم البريطاني عندما وجد ان ما يقارب (7.5) مليون شخص ليس لديهم حساب مصرفي ، لكن مفهوم الشمول المالي ليس بجديد لذا يعرف بانه عملية ضمان الوصول الى الخدمات المالية والائتمان المناسب وفي الوقت المناسب، من قبل الفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض وبتكاليف مقبولة(Greg,2014:54). ترى الباحثة بأن الشمول المالي تتمثل بأتاحة استخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتامين والتمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية اكثر ملائمة وبأسعار تنافسية .

ثانياً:- أهمية الشمول المالى

تبرز اهمية الشمول المالي من ان حوالي مليار شخص يعانون الفقر والبطالة يومياً، حيث يكافح حوالي (1.2) مليار شخص للعيش على (أقل من 1.2 دولار) للفرد الواحد في اليوم وفي جميع انحاء العالم، كما أن قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي تشير أن (2.7) مليار من البالغين على مستوى العالم (حوالي نصف مجموع السكان)البالغين ليس لديهم امكانيات الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد في الاقتصادات مرتفعة الدخل حوالي (89%) من البالغين لهم حساب مالي في مؤسسة مالية رسمية، بينما لا تزيد هذه النسبة عن(41%) فقط في الاقتصادات النامية (مؤسسة التمويل الدولية التقرير السنوي، 2013 :27) ويحظى الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الاخيرة لدى مختلف الاقتصادات ولاسيما النامية إذ تبنت العديد من الدول استراتيجيات وخطوات جادة في تحسين فرص الوصول للتمويل والحصول على الخدمات المالية من أجل تحسين النمو والاستقرار الاقتصادي ومكافحة الفقر(خليل، 2015 :44) ويمكن بيان اهمية الشمول المالي بما يأتي:

1-تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية : يسهم الشمول المالي في التقليل من أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وإن توفير خدمات التمويل الاصغر والائتمان الاصغر ساعد كثيراً من الافراد على ايجاد فرص عمل خارج الاطار الحكومي، ويقلل الشمول المالي من تكلفة الخدمات المالية المقدمة عن طريق استخدام البطاقات البلاستيكية والتحويلات الالكترونية (الدريعي، 2018 :13)

2-تعزيز استقرار النظام المالي : يسهم زيادة استخدام السكان للخدمات المالية في تحقيق استقرار النظام المالي عن طريق الحد من مخاطر التقلبات الدورية، فالزيادة الكبيرة في عدد المدخرين الصغار عبر زيادة مستوى الشمول المالي من شأنه أن يحدث زيادة في قاعدة الودائع.(Ozili,2018:7)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3-اتمتة النظام المالي : ان توسيع وانتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها يحتاج الى المزيد من أتمتة هذه الخدمات ويساعد على جذب المزيد من مستخدمي التكنولوجيا في مجال الالكترونيات والاتصالات ما يمكن من تقديم الخدمات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، ومن ثم خلق فرصة لدخول المزيد من الافراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي(World Bank,2011:2) .

4-قدرة الافراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم : إن تحسين قدرة الافراد على استخدام الخدمات المالية في النظام المالي يعزز من قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، فضلاً عن تحسين قدرتهم على ادارة المخاطر التي ترتبط بالتغيرات المالية لأعمالهم (معهد الدراسات المصرفية، 2:2016)

5-يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية: تعمل المؤسسات المالية والمصارف على تنويع منتجاتها وخدماتها والاهتمام بجودتها، بهدف جذب أكبر عدد من الزبائن والمعاملات وتقنين بعض القنوات غيرالرسمية (بن قيده وبوعافية, 2018 : 94)

6-الحد من غسل الأموال وتمويل الارهاب: كلما ازداد استخدام الخدمات المالية الرسمية زادت القدرة على مكافحة غسل الأموال (علاقة طردية) وذلك عن طريق دمج الأفراد المستبعدين ماليا بالنظام المالي الرسمي بتعاملهم مع المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية (FATF/OECD,2013:15) .

ثالثاً:-أبعاد الشمول المالي:

مع توصية الشراكة العالمية للشمول المالي أتفق قادة مجموعة العشرين (G20)على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، هذه المؤشرات تتناول ثلاثة أبعاد رئيسية(GPFI ,2012:2)وهم:

1-**الوصول إلى الخدمات المالية Access to Financial Services :** يشير هذا البعد إلى قدرة المستفيد من الوصول إلى الخدمات المالية، حيث تتطلب تحديد مستويات الوصول لتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل مدى القرب من نقاط تقديم الخدمات المصرفية الفروع وأجهزة الصرف الآلي...الخ.

2- **أستخدام الخدمات الماليةUsage of Financial Services :** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد ذلك يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام الاستخدام عبر فتر زمنية معينة(AFI,2013:3)

3 – جودة الخدمات المالية:(Quality of Service Delivery)

تُعد جودة الخدمات المالية أحد الأبعاد الأساسية في تحقيق الشمول المالي الفعّال، إلا أن قياسها يمثل تحديًا كبيرًا، نظرًا لتعدد العوامل المؤثرة وصعوبة وضع مؤشرات دقيقة تعكس واقع الأداء. فالوصول إلى الخدمات المالية لا يزال يشكّل عائقًا في العديد من الدول، ويتفاوت بحسب نوع الخدمة المصرفية وطبيعة السوق المحلي.

ويُعد ضمان جودة الخدمات المقدّمة مسؤولية مشتركة بين الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية، ويتطلب ذلك اعتماد أدوات قياس موضوعية تستند إلى أدلة واضحة، تشمل تقييم التكلفة، مدى التثقيف المالي للعملاء، فعالية حماية المستهلك، وشفافية المنافسة. كما أن هناك عوامل غير ملموسة تؤثر على جودة الخدمة، مثل مستوى الثقة بين العميل والمؤسسة المالية، وهو ما أشار إليه تقرير(AFI,2013:4)باعتباره بعدًا غير مباشر لكنه جوهري في تقييم جودة الخدمات المالية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رابعاً:-أهداف الشمول المال

يهدف الشمول المالي إلى تحسين فرص وصول واستخدام الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع بأسعار معقولة وبعدالة وشفافية، وتتمثل الأهداف الرئيسية من تطبيق الشمول المالي فيماياتي: (عبد القادر إسماعيل،1:2018)

أ/على مستوى الدولة:

1-أن تكون التعاملات المالية للأفراد معروفة ومحددة بشكل واضح للدولة، بحيث ترتفع حصيلة الضرائب ومنع التهرب الضريبي، إضافة إلى إلغاء الشيكات الحكومية ليتجه المواطن للدفع الإلكتروني لتحقيق الشفافية والوضوح.

2- يساهم نظام التحصيل الإلكترونى فى سرعة تحصيل إيردات الدولة، وزيادة العمر الافتراضي للعملات الورقية عبر الحد من الحاجة لتداولها في الأسواق، ومن ثم توفير في تكلفة طباعة هذه العملات.

3- تخفيض تكاليف النقل والتأمين على النقدية من وإلى البنك المركزى.

4- .دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث يساهم ذلك في انخفاض معدل التضخم و الحفاظ على قيمة القوة الشرائية للنقود، وانخفاض أسعار الفائدة على الإقراض فى البنوك، و بالتالي زيادة تمويل استثمارات حقيقية التي تؤدى إلى زيادة فرص العمل

ب /على مستوى القطاع المصرفى:

1- زيادة قدرة القطاع المصرفى على توسيع الإستثمارات من خلال التوسع في أجهزة الصراف الآلى (ATM Automated Teller Machine)، وانتشار الفروع البنكية ونقاط البيع(Point of SalE) ، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية ملائمة وفقا لرغبات واحتياجات العملاء.

2- زيادة عدد المتعاملين في القطاع المصرفى يؤدى إلى زيادة السيولة البنكية، وهو ما قد ينعش الاقتصاد، فالسيولة التي يدخرها الفرد في بيته تمكنه وحده من الاستفادة منها، أما السيولة المودعة في البنك فتمكن أطرافاً أخرى من الاستفادة منها واستثمارها بدلاً من بقائها دون استثمار

3- - تعزيز قنوات اتصال فعالة بين القطاع المصرفي والعملاء، ومن ثم جذب أكبر عدد من العملاء.

4- جذب فئات محدودى ومتوسطي الدخل وليس هذا فحسب وإنما أيضا سكان المناطق النائية لتكون تعاملاتهم المالية مع القطاع المصرفي، ومن ثم تحسين ربحية ذلك القطاع وزيادة أسعار الأسهم فى السوق مما ينعكس في النهاية على تعزيز الأداء المالي.

5- توسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة في التعاملات المالية.

ج /على مستوى العملاء:

1- تقديم تسهيلات سداد الكترونية تتسم بالكفاءة والمرونة وبتكاليف معقولة.

2- تزويد العميل بكافة المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية

3- زيادة الوعى والتثقيف المالي لديهم بما سيحقق لهم خيارات مالية مبنية على معلومات صحيحة.

4- الاهتمام بشكاوى العملاء والتعامل معها بحيادية وموضوعية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5- امتلاك الفرد حساباً بنكياً، يوفر له سجلاً بنكياً يمكنه من الحصول على تمويل بنكي في حالات الطوارئ، أو حتى في حال أراد الحصول على تمويل لغرض الاستثمار

6- - الحد من مخاطر التعامل النقدى، حيث أن فقد المال النقدي أسهل من فقده في الحساب المصرفي، وهذه مشكلة تؤرق الدول النامية بشكل كبير، ولذلك فإن الكثير من الدول حالياً تشجع مواطنيها على إيداع أموالهم وادخارها في البنوك بدلاً من ادخارها في المنازل، وفى ذلك تخفيض لنسبة جرائم الأموال أيضاً .وعليه يمكن تلخيص أهداف الشمول المالي بصفة عامة على النحو التالي:

أ. التحول من مجتمع نقدى يعتمد على تداول العملات الورقية إلى مجتمع إلكتروني يعتمد على استخدام خدمات مالية إلكترونية.

ب. توفير فرص مناسبة لكافة فئات المجتمع الإدارة أموالهم ومدخراتهم بصورة آمنة.

ث. حماية رؤوس الأموال من القنوات غير الرسمية التي لا تخضع لإشراف الجهات الرقابية.

ج. إتاحة التمويل الأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مما يساعد على دعم النمو الاقتصادي، وتوفير فرص عمل وتقليل نسب البطالة والفقر.

حـ نشر الوعى والتثقيف المالي للعملاء..

خ. تشجيع أصحاب الحسابات البنكية في استخدام بطاقاتهم في الشراء عبر المتاجر الإلكترونية بدلاً من الدفع النقدى، وهو ما يجعلهم يزيدون تعاملهم مع النشاط البنكي بشكل أكبر.

د. تقدم البنوك في مجال تكنولوجيا الخدمات المصرفية عبر الانترنت، الهاتف المحمول، أجهزة الصراف الآلى ..... يساعدها في جنب أكبر عدد من العملاء الجدد و يسهل من قدرتها على تقديم خدمات مصرفية بأيسر وأسرع الطرق وأكثرها أمناً وذلك من أجل تحقيق الشمول المالي.

خامساً : التحديات (المعوقات) الشمول المالي.

يواجه الشمول المالي عدد من التحديات والعراقيل في جانبي العرض والطلب، ويمكن تلخيص أبرز تحديات جانب الطلب بانخفاض وعدم كفاية الدخل وبعد المسافة وصعوبة الوصول الى نقاط الخدمات المالية وارتفاع تكاليف الخدمات مثل(الرسوم، وأسعار الفائدة، وتكاليف النقل) وانعدام ثقة الزبائن زيادة عن ذلك الثقافية والدينية (25 : 2017 National Bank ,),أما أبرز العقبات والتحديات التي تواجه جانب العرض فتتمثل بعدم تطور البنية التحية للقطاع المالي، بالقدر الذي يضمن زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية، وضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية، وارتفاع نسبة التركز الائتماني سواء على الائتمان المقدم للأفراد أو للشركات (البنك المركزي العراقي، 2012 : 240) وضعف مستوى التثقيف المالي، وعدم اهتمام الجهات الإشرافية بنشر التوعية المالية، مع تركز المصارف في مناطق معينة دون أخرى (بن قيدة و بوعافيه، 2018 : 102-103)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

سادساَ:لاطار النظري للبطالة.

1- مفهوم البطالة: تعتبر البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي تؤرق أي اقتصاد في العالم، لاسيما تلك الاقتصاديات النامية، فتسعى كل دولة إلى إيجاد الحلول المناسبة لتقليصها وحصرها في معدلات منخفضة. هناك عدة تعاريف للبطالة نذكر بعضها على النحو التالي:

تعرف البطالة بأنها تتمثل بوجود أشخاص قارين على العمل خارج حدود العمل بالرغم من بحثهم عنه. كما تعرف البطالة بأنها تتمثل بعدم توفر فرص العمل الكافية لتوظيف كافة الأشخاص الراغبين في العمل نتيجة لعدم القدرة على تحقيق التوظيف الكامل للعمالة (عامر، 8:2015). ويمكن تعريف البطالة أيضا بأنها تلك الظاهرة التي تتمثل بوجود طاقات بشرية معطلة أو غير مستثمرة في عملية أنتاج السلع والخدمات بشكل أمثل" (عبد, 141:2019-158). كما عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها: "تشمل كافة الأشخاص القادرين على العمل ابتداء من عمر خمسة عشر سنة إلى أربعة وستون سنة ويكونون راغبين فيه ويبحثون عنه بشكل مستمر عِنْدَ مستوى أجر معين، ولكن لايستطيعون (International Labour Organization et.al2022).

2- انواع البطالة

إن هناك عدة أنواع للبطالة يمكن توضيمها كما يلي(الراوى،34:2021):

أ- البطالة الإجبارية :تحدث البطالة الإجبارية عندما يجبر العاملين على ترك وظائفهم نتيجة تسريحهم بسبب إفلاس المصانع والمعامل أو أغلاقها، أو إن كثرة الحروب وعدم استقرار الوضع السياسي تسبب بوجود مثل هذا النوع من البطالة في العراق نتيجة لأغلاق صناعات عديدة بعد عام 2003، بالتالي تسبب ذلك بتسريح أعداد كبيرة من العاملين. كما تتدرج ضمن البطالة الإجبارية أنوع عديدة أخرى من البطالة منها: البطالة الهيكلية ينتج هذا النوع من البطالة عن عدم وجود توافق بين خبرات ومهارات الباحثين عن العمل ونوع ومتطلبات فرص العمل المتاحة في السوق مما يسبب هذا النوع من البطالة بوجود أعداد كبيرة من العاملين بالرغم من توفر بعض فرص العمل المتاحة.

ب- البطالة الدورية :يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة لحدوث الدورات الاقتصادية وتراجع مستوى الأداء الاقتصادي بين فترة وأخرى في فترات الركود الاقتصادي وتراجع مستوى الطلاب الكلي تتراجع مستويات الإنتاج والتشغيل ويشبب ذلك بزيادة معدلات البطالة، أما خلال فترات الرواج والانتعاش الاقتصادي تزداد مستويات الإنتاج والتشغيل بالتالي تنخفض معدلات البطالة.

ت-البطالة الموسمية :يحدث هذا النوع من البطالة عاليا في القطاع الزراعي، عندما يتم توظيف العاملين لفترات أو شهرمحددة من السنة في عمليات الإنتاج، أي أن العاملين لا يعملون طوال السنة، بل يعملون خلال فترات محددة من السنة ويكون عاطلين خلال باقي شهور السنة.

ت- البطالة الاجتماعية :يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة الانتقال العاملين بين الوظائف والمناطق المختلفة بشكل مستمر في ظل عدم توفر المعلومات الكاملة عن طبيعة ونوع الوظائف المتاحة لدى الباحثين عن العمل، مما يعني ذلك أن الأفراد يبقون عاطلين طيلة مدة بحثهم عن العمل.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ج- البطالة المقنعة : تُعد البطالة المقنّعة من الظواهر المنتشرة في العراق، لا سيما في المؤسسات الحكومية والقطاع العام، حيث تتمثل في وجود أعداد كبيرة من العاملين تفوق الحاجة الفعلية للعمل. وهذا يعني أن نسبة كبيرة من القوى العاملة لا تؤدي مهام إنتاجية حقيقية، ولا تسهم فعليًا في تحسين الأداء أو زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة الاقتصادية واستنزاف الموارد دون مردود فعلي.

3- دور الحكومة في مواجهة البطالة (منظمة العمل الدولية،2022: 17-18):

أ-الحاجة إلى تنويع الاقتصاد العراقي ، لان الاعتماد الشديد على النفط كقاعدة اساسية للأنشطة الاقتصادية ، ما هو الا شكل من اشكال التنمية غير المستدامة . ليس فقط لاعتبارات بينية بل ايضاً لاعتبارات اجتماعية واقتصادية . أن عملاً جاداً يستهدف تنويع مصادر الدخل في العراق من شأنه تأمين فرص عمل لعدد متنام من العاطلين.

ب-تحفيز الاستثمارات الحكومية والخاصة في الانشطة الاقتصادية كثيفة الاستخدام للعمالة كالزراعة مثلاً.

ت-توسيع الاتفاق الحكومي على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية من شأنه ان يوفر فرص عمل كثيرة للعاطلين ويخفض من معدل البطالة .

ث-ضرورة استمرار دور الدولة الاستثماري والانتاجي في الاقتصاد العراقي نظراً لأهمية دور الدولة المباشر في معالجة مشكلة البطالة من خلال الاستثمارات العامة في المشاريع الصناعية ذات العلاقة بالأمن الاقتصادي الوطني من جهة وتأمين مستلزمات بناء القاعدة المادية - التكنيكية للاقتصاد العراقي من جهة اخرى . وعلى النقيض من ذلك ستفرز الاستجابة لدعوات تقليص دور الدولة وتحويله من دور المنتج الى دور المنظم آثارا سلبية ملموسة على ظاهرة البطالة في العراق .

ج-ثمة حاجة ماسة الى تخطيط التجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات وتقييد الاستيرادات وبالذات غير الضرورية منها ، من خلال فرض الرسوم الكمركية عليها وتقييد كمياتها واقيامها ، من اجل توفير الدعم للقطاعات السلعية المنتجة في الاقتصاد العراقي كي تنمو وتتطور بالاتجاه الذي يزيد جانب الطلب على الايدي العاملة العراقية

ح-ضرورة العمل على تخفيض مستويات الفقر ، وكذلك التوزيع العادل للثروة القومية على الطبقات والمناطق الحضرية والريفية، نظراً لارتباطهما العضوي بانخفاض البطالة بين الشباب .

خ-ايلاء اهتمام خاص بالمتخرجين من المدارس دون مؤهلات أو بمؤهلات طفيفة ، كما يتعين تعزيز الاهتمام بتصحيح الخلل في توازن الفرص المتاحة للشابات والشبان .

د-تفعيل مكاتب التشغيل القائمة ، ومنح اعانات بطالة للعاطلين عن العمل ، وتزويد العاطلين بمهارات معينة من خلال فتح دورات للتدريب المهني وبما ينسجم مع احتياجات سوق العمل في العراق .

ذ-لعمل على تأسيس مؤسسات مالية حكومية متخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشباب وبرأس مال لا يقل عن ثلاثة مليار دولار مهمتها ليس فقط تمويل المشروعات وانما ايضا متابعة انفاقها لتحقيق الغرض الذي من اجله منحت القروض .

ر-تشريع قانون بنظم عمل العمالة الاجنبية الوافدة الى العراق بالاتجاه الذي لا يسمح فيه للمشروع ان يستخدم أكثر من 20% من العمالة الاجنبية بغية فسح المجال لاستخدام الايدي العاملة العراقية . وإن يجري استقدام العمالة الاجنبية من قبل مكاتب مجازة رسميا لكي يسهل تنظيم ومراقبة والاشراف على عمل العاملين الاجانب في العراق سواء من النواحي الأمنية أو القانونية أو الإنسانية .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المحور الثاني: و اقع اتجاهات معدلات البطالة وموشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2012-2023).

اولاً: تطورالبطالة في العراق للمدة(2012-2023)

إن البطالة في العراق تعد من أخطر المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها أفراد المجتمع وقد تعددت أشكالها باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق، ولتوضيح تطور معدلات البطالة في العراق نستعين بالجدول(1) أن معدل البطالة كان مرتفعاً في سنة 2012يعود سبب ذلك إلى الظروف التي مر بها العراق وما نتج عنها من توقف شبه تام للقطاعين

جدول(1) البطالة والانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق من عام (2012-2023)

year	معدل البطالة (Y)%	الكثافةالمصرفي x1	ألانتشارالمصرف ي%x2	عدد فروع المصارف X3	عدد السكان (الف نسمة)
1220	8	33.7	892.	990	34.208
1320	9.2	34.1	2.93	1030	35.095
1420	10.6	29.9	3.34	1204	36.004
1520	10.8	43.2	2.31	854	36.933
1620	10.8	43.7	2.25	866	37.883
1720	13	44.1	2.27	843	37.140
1820	13.4	1644.	2.26	865	38.200
1920	14	44.25	2.25	888	39.300
2020	15.7	45.06	2.21	891	40.150
2120	16.2	45.51	192.	590	41.190
2220	15.3	27.25	3.67	876	23.869
2320	15.6	38.54	2.59	843	32.548

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على :

1- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث.

2- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث السنوية، 2012-2023.

العام والخاص. وستقرت معدلات البطالة في سنوات الثلاثة (2014 ، 2015،2016) بلغت (10.6،10.8،10.8) على التوالي، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى (13) في عام 2017 جراء الانخفاض الكبير في أسعار النفط في عام 2014 ، الذي أدى إلى قيام الحكومة باعتماد سياسة ترشيد وتقشف في الإنفاق العام ، ثم عاودت الارتفاع في اعداد البطالة لتصل إلى (15.7) في سنة 2020، بسبب ظروف جائحة كورونا التي أوقعت وعطلت الكثير من الأفراد عن العمل بسبب فرض حضر التجوال وتعطيل المشروعات الاقتصادية التي كان مخططاً لها مسبقاً ، حتى وصلت في سنة 2021 إلى (16.2) ، مع التذبذب في نسب البطالة إلا أنها تمثل نسباً عالية تعكس عمق خطورة هذه الظاهرة في العراق (زارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات) ، معدل البطالة في العراق انخفض بمقدار 0.6 نقطة وبنسبة 15.3% % في عام 2022 مقارنة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

بالعام الذي سبقه 2021" وزادت بمقدار0.3نقطة وبنسبة 15.6% في عام 2023 مقارنة بالعام 2022، ويرجع ذلك أعتماد العراق بشكل شبه كلي على الواردات النفطية لتغطية نفقاته، مع إهمال للقطاعات الزراعية والصناعية، فضلا عن الفساد المستشري في البلاد والذي عجزت الحكومات المتتابعة عن تجفيف منابعه.

ثانياً:- دور الشمول المالي في الاقتصاد العراقي (2012-2023)

تعد مؤشرات الشمول المالي من اهم المؤشرات التي تقوم البنوك المركزية بالاعتماد عليها والتي تقدم تحليلا دقيقا لعمل القطاع المصرفي استنادا الى بيانات رصينة لمؤشرات عمل القطاع المصرفي تساندها بيانات ديموغرافية سكانية. حيث اعتمدنا في دراستنا على مؤشر الوصول الى خدمات المالية والمصرفية ويعتمد هذا المؤشر على مجموعة من المتغيرات والتي تشير الى قدرة الافراد والشركات على الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية المقدمة ومن ابرز تلك المتغيرات الاتي:

نسبة الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية لفروع القطاع المصرفي في العراق ، حيث بحث العديد من المصرفيين عن الانتشار المصرفي عبر نماذج عدة، حيث يقاس الانتشار المصرفي بعدد الفروع نسبة الى عدد السكان، فاذا كان يساوي (1) فهو العدد المثالي للتوزيع، واذا كان أكبر من (1) فهناك انحراف موجب يعني ان هناك انتشارا كبيرا للمصارف قد يكون أكبر من الحاجة اليه مما يشكل عبئا كبيرا من حيث التكلفة على المصارف ومن ثم تنخفض الربحية، اما اذا كان اقل من (1) فهذا يعني ان هنالك انحرافا سلبيا اي ان انتشار البنوك حسب هذا الانموذج غير كافي، اما الكثافة المصرفية فتقاس بعدد السكان الى اجمالي عدد الفروع. حيث يتم قياسهما وفق الصيغ الآتية:

-الكثافة المصرفية = عدد السكان (الف نسمة)/عدد الفروع* 100

-الانتشار المصرفي= عدد الفروع / عدد السكان (100000 نسمة) 100

لو ننظر الى نسبة الانتشار المصرفي خلال مدة البحث من سنة(2012-2023) والذي ينتج عن حاصل قسمة عدد فروع المصارف على اجمالي عدد السكان لكل الف نسمة، اذ يتضح من الجدول (1) انه لم يكن هنالك تطور ملحوظ خلال مدة البحث في زيادة عدد فروع المصارف مع نمو السكان، اذ بلغت النسبة في عام 2012(2.89%) وهي تعد اقل نسبة خلال سنوات البحث، ، وكذلك الحال بالنسبة لعدد فروع المصارف التي شهدت انخفاض واضح، اذ تم ملاحظة انخفاض نسبة فروع المصارف ابتداء من سنة 2015 بعد ان كان عدد الفروع (1030) لسنة 2013 انخفض الى (854) لسنة 2015 أي تم اغلاق (176) فرعا بعد ان دخل تنظيم داعش الارهابي وسيطرته على العديد من المحافظات وتدمير العديد من المصارف ولو اردنا تحليل سبب النسب المتدنية بالرغم من محاولات البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي لوجدنا ان السبب يرجع الى الوضع الاقتصادي والسياسي والامني الذي يمر به البلد ،ام بألنسبة للكثافة المصرفية "هي معكوس نسبة الانتشار المصرفي والناتج من خلال قسمة عدد السكان الكلي على عدد فروع المصارف"،اذ بلغت نسبتها في سنة 2012 (33.7) ، وبعد هذه الفترة شهدت ارتفاعا اذ تحقق اعلى مستوى لها في سنة 2018بواقع (44.2)، اذ يعد هذا مؤشر سلبي بسبب زيادة اعداد السكان وعدم فتح فروع بمستوى الزيادة التي يشهدها النمو السكاني، إنَّ الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق ما زالت دون المستوى المطلوب، وعلى الرغم من تشجيع البنك المركزي العراقي المصارف لفتح فروع لها في جميع أنحاء العراق، إلا أن الزيادة في فروع المصارف لم تكن كبيرة جدا ، وقد شهد عام 2019 زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت (888) فرعًا في حين كانت عام 2018 (865) فرعًا، إذ ازدادت الكثافة المصرفية زيادة بسيطة، وبلغت (44.25) عام 2019 بعد ما كانت (44.16) عام 2018 وصاحب ذلك أنخفاض بسيط في الانتشار المصرفي، إذ كان (2.26) عام 2018 وأصبح(2.25) عام 2019، والتغير البسيط في السنتين أعلاه على الرغم من زيادة عدد الفروع، جاء نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد سكان العراق. وقد شهد عام 2021 زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت (905) فرعًا في حين كانت عام 2020 (891) فرعًا ، إذ انعكست تلك الزيادة على ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية إذ بلغت (45.51) عام

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2021 بعد ما كانت (45.06) عام 2020 ، وصاحب ذلك انخفاض في الانتشار المصرفي، إذ بلغ (2.19) عام 2021 بعدما كان (2.21) عام 2020، وهذا نتيجة لنمو السكان بنسبة أكبر من نمو عدد فروع المصارف في العراق ، في عام 2023 شهد القطاع المصرفي انخفاضاً في عدد فروع المصارف، حيث بلغ عدد الفروع (843) بالمقارنة مع (876) فرعاً في عام 2022، وبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (38.5) ألف نسمة لكل فرع مصرفي بالمتوسط في عام 2023، بعد أن كان يغطي (27.25) ألف نسمة لكل فرع مصرفي بالمتوسط في عام 2022. وبالمقابل حدث انخفاض في مؤشر الانتشار المصرفي، حيث بلغ (2.59%) في عام 2023، بعد أن كان (3.67%) في عام 2022، ويعود هذا الانخفاض الى غلق بعض فروع المصارف الأجنبية.

المحور الثالث: تقدير وتحليل إثر الشمول المالي على البطالة في العراق(2012-2023)

اولاً: توصيف النموذج وصياغته النظرية

1- متغيرات النموذج

أ – المتغيرات التوضيحية Explantory Variables

- الكثافة المصرفية (BD1)
- ألانتشار المصرفي (BD2)
- عدد فروع المصرفية(NBB)

2- المتغيرات التابعة Dependent Variables

تتمثل بمتغير البطالة (UN)

سيتم استخدام هذه المتغيرات في انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بأ ستخدام منهجية (ARDL) وسيكون المتغير التابع الرئيس هو (UN) اما المتغيرات المستقلة (BD2,BD١ , NBB) بتخلف زمني معين. لهذه المتغيرات في قياس النماذج وكما يأتي:

- أثر الشمول المالي في معدل البطالة

وفقا لهذه المعادلة يمكن التعبير عن الدالة بصيغتها الأولية بالشكل الآتي:

أ: نماذج المعادلات المتعددة للانحدار الخطي البسيط

UN= b0+b1BD1+U.....1

UN= b0+b1BD2+U.....2

UN= b0+b1NBB+U.....3

ب: انموذج الانحدار الخطي المتعدد

UN=b0+b1 BD1+b2BD2+b3NBB+ U.....4

اذان:

bo =الحد الثابت

bi= معلمة المتغير المستقل عندما (i=1....3)

U=المتغير العشوائي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

يتضح من نتائج اختبار فيليبس بيرون للسكون ان جميع السلاسل الزمنية كانت غير ساكنة في المستوى الاصلي إذ ان المتغير المتأثر (التابع) والذي يتمثل بـ(معدل البطالة في العراق) والمتغيرات التوضيحية والمتمثلة بـ (الكثافة المصرفية (BD1)،ألانتشار المصرفي (BD2))كانت غير ساكنة عند المستوى (Level) نتيجة لارتفاع قيمة الاحتمالية (prob) للمتغيرات وكانت اكبر من 5%، وتدل على عدم السكون للمتغيرات المستخدمة.وبالتالي نقبل فرضية العدم التي توكد على احتواء السلاسل الزمنية على جذر الوحدة ، بينما المتغير عدد فروع المصرفية(NBB) مستقر وبالتالي نقبل فرضية البديلة، وبعد اخذ الفرق الاول وجد أن كل المتغيرات التوضيحية والتابعة مستقرة وبمستويات معنوية 1%و 5%، وبالتالي نقبل فرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة، كما موضح في الجدول (2)

جدول (2) نتائج اختبار فليبيس بيرون

Variables		P.P Test					
		Level			1st difference		
		Interc	Int&Tre	None	Interc	Int&Tre	None
Y	T-statistic	-1.6505	-1.8232	2.1479	-7.5056	-8.7311	-6.7082
	Prop	0.4493	0.6775	0.9915	0	0	0
BD1	T-statistic	-1.7974	-1.8207	-0.1847	-6.6381	-6.5683	-6.7082
	Prop	0.3773	0.6788	0.6143	0	0	0
BD2	T-statistic	-1.7673	-1.7560	-0.5171	-6.6370	-6.5826	-6.7082
	Prop	0.3918	0.7099	0.4873	0	0	0
NBB	T-statistic	-3.1636	-3.2438	-3.2746	-6.6379	-6.5638	-6.7082
	Prop	0.0286	0.0885	0.0016	0	0	0

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مخرجات E-viewS13

ثالثاً: تقدير أنموذج وفق منهجية(ARDL)

حسب جدول (3) تبين ان الأنموذج المقدر كان مقبولاً، فقد بلغت قيمة معامل التحديد R^{-2} (80%)، اي ان المتغيرات المستقلة المستخدمة توضح 80% من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (UN)وان 20%المتبقية كانت نتيجة تأثير مؤثرات خارجية غير موجودة في الأنموذج المستخدم ،اما قيمة إحصائية فيشر (F-statistic)فكانت نحو (12.81373) وبمستوى احتمالية اقل من 5%، إذ كانت معنوية الأنموذج ككل وقيمة (Prob) تساوي (0.00000) ومن ثم فهو أنموذج مقبول قياسياً، ولما كانت (Durbin-Watson stat) نحو (1.692765)، فهي تشير إلى خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول(3) نتائج تقدير أنموذج ARDL

Dependent Variable: D(Y)				
Method: ARDL				
Date: 02/12/25 Time: 21:55				
Sample: 2013Q1 2023Q4				
Included observations: 44				
Dependent lags: 4 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): BD1 BD2 NBB				
Deterministics: Unrestricted constant and unrestricted trend (Case 5)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 500				
Selected model: ARDL(4,4,0,4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.611015	0.116818	-5.230486	0.0000
D(UN(-1))	0.544517	0.115816	4.701557	0.0001
D(UN(-2))	0.160716	0.135448	1.186551	0.2454
D(UN(-3))	0.256239	0.129961	1.971658	0.0586
D(BD1)	0.431291	0.082226	5.245175	0.0000
D(BD1(-1))	0.033135	0.018067	1.833959	0.0773
D(BD 1(-2))	0.036038	0.017901	2.013231	0.0538
D(BD 1(-3))	0.033548	0.015575	2.154050	0.0400
D(NBB)	0.030732	0.007210	4.262595	0.0002
D(NBB(-1))	-0.014379	0.006530	-2.201975	0.0361
D(NBB(-2))	-0.014220	0.006439	-2.208624	0.0356
D(NBB(-3))	-0.009884	0.005966	-1.656627	0.1088
C	-22.49762	4.325549	-5.201101	0.0000
@TREND	0.100669	0.019648	5.123696	0.0000
R-squared	0.872846	Mean dependent var	0.157386	
Adjusted R-squared	0.804728	S.D. dependent var	0.208370	
S.E. of regression	0.092078	Akaike info criterion	-1.657080	
Sum squared resid	0.237393	Schwarz criterion	-1.008283	
Log likelihood	52.45575	Hannan-Quinn criter.	-1.416475	
F-statistic	12.81373	Durbin-Watson stat	1.692765	
Prob(F-statistic)	0.000000			
* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مخرجات E-viewS13

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رابعاً: اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test)

وبعد الاطلاع على اختبار (F-statistic) الوارد في الجدول (4) التالي فان قيمتها المحتسبة بلغت نحو (6.106692) أي أكبر من قيم الحدود الجدولية العليا I(1) والذي بلغ(7.45) والحدود الجدولية الدنيا I (0) البالغ(3.78)وعند درجة الحرية ومستوى المعنوية (1%,2.5%,5%,10%) مما يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وبالتالي قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

جدول (4) نتائج اختبارالتكامل المشترك

Null hypothesis: No levels relationship						
Number of cointegrating variables: 3						
Trend type: Unrest. trend (Case 5)						
Sample size: 44						
Test Statistic			Value			
F-statistic			6.106692			
t-statistic			-4.670176			
	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
F-Statistic						
40	3.76	4.79	4.51	5.64	6.238	7.74
45	3.74	4.78	4.45	5.56	6.053	7.45
Asymptotic	3.47	4.45	4.01	5.07	5.17	6.36
t-Statistic						
Asymptotic	-3.13	-3.84	-3.41	-4.16	-3.96	-4.730
* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.						

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS13

خامساً: تقدير العلاقة طويلة الاجل وفق اختبار Bound Test

نلاحظ الجدول (3)ان قيمة معلمة الحد الثابت وفي حال غياب المتغيرات التوضيحية فان مؤشر البطالة في العراق سيكون سالباًمساوياً لقيمة الحد الثابت والبالغة(-22.49762)، تشير نتائج معادلة المستوى (Levels Equation) ،إلى أن المتغيرات المستقلة الثلاثة: (BD1)و(BD2)، وعدد فروع المصارف (NBB)، لها تأثير معنوي على المتغير التابع (معدل البطالة UN) في الأجل الطويل، وذلك وفقًا لجدول (5). ويتضح هذا من خلال قيم الاحتمالية (Prob) المرتبطة بمعاملات الانحدار، والتي جاءت جميعها أقل من مستوى الدلالة 5%، مما يدل على معنوية التأثير.وقد أظهرت معاملات الانحدار أن العلاقة بين هذه المتغيرات ومعدل البطالة كانت موجبة، أي أن زيادة قيم BD1 وBD2 وNBB ترتبط بارتفاع معدل البطالة. وهذه النتيجة لا تتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية التقليدية التي تفترض أن توسع الخدمات المالية يسهم في خفض البطالة، إلا أنها تعكس واقع الاقتصاد العراقي، الذي يتسم بضعف كفاءة التوزيع المالي، وتحديات هيكلية في سوق العمل، مما يجعل أثر التوسع المالي غير تلقائي في تحسين مؤشرات التشغيل.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (5) نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Levels Equation				
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD1	0.649817	0.059115	10.99236	0.0000
BD2	7.683583	0.650035	11.82026	0.0000
NBB	0.070080	0.012592	5.565484	0.0000
EC = UN - (0.6498*BD1 + 7.6836*BD2 + 0.0701*NBB)				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS13

سابعاً: -نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL

تشير معلمة التصحيح (CointEq (-1)) الى قيمة (-0.611015)وهي معنوية وسالبة عند مستوى 5% مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، حيث بلغت سرعة التصحيح 1.6366210=(1/0.611015) اي ان سرعة العودة الى حالة التوازن الموازنة العامة تعادل (سنةوسبعةأشهرواربعةأيام).وللتعرف على مدى تأثيرالمتغيرين التوضيحيين (BD1,BD2)في المتغير التابع (UN) في الاجل القصير ، فان الجدول (3) يشير الى أن تاثيرهم كان معنوي بدلالة قيمة(Prop<5%)والعلاقة طردية بين المتغيرات(كثافة والانتشار المصرفي وعدد البنوك) مع المتغير التابع معدل البطالة.

ثامناً:(الاختبارات التشخيصية) أختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلالLM Test و اختبار مشكلة عدم تجانس التباين أختبار التوزيع الطبيعي، بموجب النتائج الواردة في الجدول (6)، يتضح ان الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، لكون قيمة (2) .prob Chi-square بلغت نحو (0.2821)، وكانت اكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذا نقبل فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي . وبموجب اختبار عدم تجانس التباين يمكن الوصول فيما اذا كانت البواقي تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين من عدمه، أذ تتضح من معطيات الجدول (6) الاتي قيمة Prob. Chi-Square(2) كانت بقيمة نحو (0.5361) واكبر من (0.05) اي أنها غير معنوية، مما يستنتج منه قبول فرضية العدم التي تشير إلى تجانس البواقي، وخلو الأنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول(6)اختبارالارتباط الذاتي و مشكلة عدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.701960	Prob. F(2,23)	0.5059
Obs*R-squared	2.531253	Prob. Chi-Square(2)	0.2821
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.858822	Prob. F(18,25)	0.6250
Obs*R-squared	16.81185	Prob. Chi- Square(18)	0.5361

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS13

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وتم التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي كما موضح في الشكل(1) من خلال أختيار (Jarque-Berra)الذي سجل (3.271489)وسجل قيمة معنوية (0.194807)وهي اكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فاننا سوف نقبل الفرض البديل الذي ينص على أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، ونرفض الفرض العدم الذي ينص على أن البواقي غير موزعة توزيعاً طبيعياً.

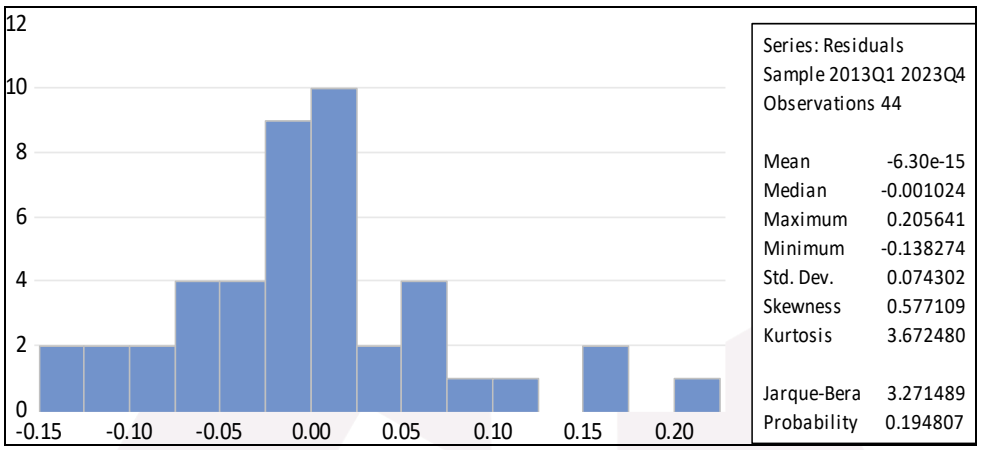

الشكل (1) أختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS13

اسعاً: أختبار الاستقرار لانموذج معدلات البطالة: لغرض التأكد من خلو الانموذج(4,0,4,4) من تغيرات هيكلية، سوف نقوم بإجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM)) وايضاً اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي (SUQARES OF CUSUM) حيث يستخدم الاختبارين للتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات ومدى سكون المعالم في الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير، يتحقق شرط الاستقرار الهيكلي عندما يكون الشكل منحصر داخل المجال عند المستوى المعنوي (5%)، كما يظهر في الشكل (2)

الشكل (2)أختباري(CUSUM SQ) (CUSUM)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مخرجات E-viewS13

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات:-

1-يُسهم الشمول المالي في تعزيز القدرات المالية والمصرفية لكافة شرائح المجتمع، بما في ذلك أصحاب الدخول المحدودة والمشروعات الصغيرة، من خلال تمكينهم من الوصول إلى خدمات ومنتجات مالية ملائمة. ويُتوقع أن يؤدي هذا التمكين إلى تحسين مستويات الدخل تدريجيًا، مما ينعكس إيجابًا على خفض معدلات البطالة عبر تحفيز النشاط الاقتصادي وتوسيع قاعدة التشغيل".

2-النموذج القياسي أثبتت الاختبارات التشخيصية ملاءمة النموذج القياسي المستخدم لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والبطالة، مما يعزز الثقة في نتائج الدراسة..

3- أظهرت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، إذ تبين أن هناك تكاملاً مشتركًا يربط بين مؤشرات الشمول المالي ومعدلات البطالة في العراق، مما يعكس ترابطًا هيكليًا مستقرًا بين هذه المتغيرات على المدى الطويل.

4- بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECM) نحو 0.611015-، وهي قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 1%، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ضمن النموذج. وتشير هذه القيمة إلى أن ما نسبته 0.61% من الانحرافات عن التوازن في معدل البطالة يتم تصحيحها شهريًا، بما يعني أن النظام الاقتصادي يستغرق قرابة سنة وسبعة اشهروأربعة ايام لاستعادة توازنه بعد حدوث أي صدمة.

5-العلاقة التوازنية طويلة الأجل كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر الشمول المالي ومعدل البطالة، إلا أن هذه العلاقة اتسمت بالتباين من حيث الاتجاه ومستوى الدلالة، مما يعكس تعقيد التفاعل بين المتغيرين على المدى البعيد.

المقترحات:-

1- نظرًا لضعف الانتشار المصرفي في العراق وقلة عدد الفروع، يمكن للمصارف تعزيز انتشارها الجغرافي من خلال التوجه نحو مواقع تواجد الأفراد، بدلًا من التوزيع التقليدي وتمركز الفروع في مناطق محددة، وذلك عبر إنشاء شبكة فروع متنوعة في أنحاء البلاد.

2- تشجيع المصارف العراقية على زيادة عدد الفروع المصرفية وتحسين الكثافة المصرفية البالغة حاليا (30) ألف نسمة للمصرف الواحد وجعلها مصرف واحد لكل عشرة الألف نسمة لغرض تقديم الخدمات المصرفية لأكبر شريحة من المجتمع.

3- العمل على ادخال التكنولوجيا الحديثة لغرض خلق القدرة التنافسية بين المصارف في تقديم الخدمات المالية والمصرفية الجديدة بما يعمل على رفع مقومات الشمول المالي من ثم تطوير القطاع المصر في لجذب الودائع المصرفية.

4- ابتكار برامج لجذب الودائع المصرفية عن طريق اغراء الجمهور بالفوائد الممنوحة، وكذلك الحملات الاعلانية والترويجية والتسويقية على الودائع للعمل على المصارف العراقية ان تسعى الى تحسين جودة خدماتها عن طريق تلبية طلبات السحب للجمهور، فضلا عن زيادة ثقافة الايداع لدى الافراد عن طريق وسائل التوعية بأهمية الادخاروكذلك العمل على توسيع رقعة القاعدة المادية والمؤسسية للشمول المالي في العراق من اذ التشريعات والأجهزة وإدخال التقنيات الحديثة والاستعانة بالتجارب العالمية الرائدة في هذا المجال والسعي الى الانضمام لمنظمات الشمول المالي العالمية لما له من أثر كبير في زيادة نمو حجم الودائع المصرفية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر:-

1-أبو جامع، نسيم حسن، وأبو دية، ماجد محمود .(2016) دور الاشتمال المالي في تحفيز الاقتصاد الفلسطيني .مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 7، الجزائر.

2-سكندر، زهراء جار الله حمو .(2020) دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي .مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 9، العدد 33، العراق.

3-أحمد نوري حسن .(2017) متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه .رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الأعمال، العراق.

4-أحمد نوري حسن .(2018) متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه (دراسة تطبيقية) .رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الأعمال، العراق.

5-الراوي، أحمد عمر .(2021) رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد عام 2014 .الطبعة الثانية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد.

5-السعود، عوض السيد أحمد شبانة .(2022) أثر محددات الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية المصرية .المجلة العلمية للبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات، المجلد 13، العدد 2.

6-الشمري، إحسان صادق راشد .(2017) أثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف .رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال، لبنان.

7-الصابوني، النعمان محمد الهادي .(2015) مفهوم الاشتمال المالي: الأهداف والتحديات .مجلة الدراسات المالية والمصرفية، السنة 23، المجلد 23، العدد 3، الأردن.

8-العبيدي، زينة سامي محي الدين يحيى .(2019) الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي في العراق (2004–2016)رسالة ماجستير، الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد.

9-عامر، طارق عبد الرؤوف .(2015) أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها .دار اليازوري العلمية، الطبعة الثانية، الأردن.

10-عبد، مهند خميس .(2019) فاعلية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق بعد 2003 .مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 24.

11-حمدان، بدر شحدة، وأبو دية، ماجد .(2018) الأثر الاجتماعي المهني على التنمية الاقتصادية في فلسطين .مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 2، فلسطين.

12-خليل، أحمد فؤاد .(2015) آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية .مجلة الدراسات المالية والمصرفية، السنة 23، العدد 3، الأردن.

13-سناء محمد عبد الغني .(2022) دور الشمول المالي في معالجة مشكلة الفقر في العراق .(2011–2020) مجلة متخصصة شهرية، المعهد العالي للدراسات المتطورة بالقطامية، المجلد 13، العدد غير محدد.

14-صندوق النقد العربي .(2018) فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية .ورقة عمل، الدورة 36 لمجلس محافظي المصارف المركزية، الكويت.

15-مؤسسة التمويل الدولية (2013 و2015) .التقرير السنوي .واشنطن.

16-محمود، إبراهيم، ونضال، حسين الوادي، محمد خريس، علي عباس .(2020) مبادئ علم الاقتصاد .دار المسيرة للطباعة.

17-منظمة العمل الدولية .(2022) دور أطراف الإنتاج في مواجهة البطالة في العراق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

18-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.
19-بن قيدة، مروان، وبو عافية، رشيد .(2018) واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية .مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 1، الجزائر.
20- بو رقبة، شوقي .(2009) طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية .مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.

1. Akhil Domodaran,2013,P.58-59 George&Lakshmi,2018,P.1935-1936 2 Anupama, Sumita,2013,P.16
2. Alliance for financial inclusion AFI, (2013), Alliance for financial inclusion Policy Model: AFI Core Set of Financial Inclusion Indicators, https://www.financialinclusion.ps/cached_uploads/download/2019/10/24/fi dwg-core-indicators-final-pdf-1571930032.pdf.
3. Alshyab, N., Sandr, S., & Daradkah, D. (2021) The effect of financial inclusion on unemployment reduction evidence from non-oil producing, Arab International Journal of Business Performance Management, 22 (2/3), 100-116.
4. Amakor, 1. C., & Eneh, OM (2021) FINANCIAL INCLUSION AND UNEMPLOYMENT RATE IN NIGERIA. International Journal of Research, 8(11).
5. Barajas, a., beck, t., belhaj, m., & ben naceur, s. (2020). financial inclusion: what have we learned so far? what do we have to learn? imf working paper
6. CGAP IFC Financial Inclusion targets and joals: Landscape and GPFI view A Note to the Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI), 2013. CGAP White Paper Global Standard Setting Bodies Oct 2011
7. FATF, Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion, 2013.p46
8. FATF/OECD Anti-mony laundering and terrorist financing measures and financial inclusion 2013.
9. Gatnar, E. Financial inclusion indicators in Poland, 2013. P54
10. International Labour Organization & Central Statistical Organization & Kurdistan Region Statistics Office. (2022)," Iraq Labour Force Survey 2021 Available online at: ILO ISBN 9789220372258.
11. Koketso, M. (2019). Financial Inclusion and its Impact on Employment Creation in Botswana, BIDPA Working Paper, Botswana Institute for Development Policy Analysis.
12. National Bank of Ethiopia "national financial inclusion strategy 18, 2017
13. Sarma, M. (2008, 6). Index of Financial Inclusion. WORKING PAPER N°215 , 1-. Indian council for research on international economic relations.
14. Ozili Peterson Kitakogelu Impact of Digital finance on Financial inclusion stability and Munich Personal Rebec Archive (MPRA) University of Essex Online at https://www.cgap.org/blog/10 useful-data-sources-measuring-financial-inclusion. 2018
15. Soun Greg, Financial Inclusion In India- Areview of Initiatives and Achievements, School of Management Jecrc University, Volum16, Lssue6, Jun2014.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (7) مؤشرات الشمول المالي ومعدل البطالة (نصف سنوي)

	Y	BD1	BD2	NBB
2012Q1	8.000	33.700	2.970	6.570
2012Q2	8.300	33.800	2.960	5.938
2012Q3	8.600	33.900	2.950	5.305
2012Q4	8.900	34.000	2.940	4.673
2013Q1	9.200	34.100	2.930	4.040
2013Q2	9.550	33.050	3.033	7.253
2013Q3	9.900	32.000	3.135	10.465
2013Q4	10.250	30.950	3.238	13.678
2014Q1	10.600	29.900	3.340	16.890
2014Q2	10.650	33.225	3.083	5.400
2014Q3	10.700	36.550	2.825	-6.090
2014Q4	10.750	39.875	2.568	-17.580
2015Q1	10.800	43.200	2.310	-29.070
2015Q2	10.800	43.325	2.295	-21.450
2015Q3	10.800	43.450	2.280	-13.830
2015Q4	10.800	43.575	2.265	-6.210
2016Q1	10.800	43.700	2.250	1.410
2016Q2	11.350	43.800	2.255	0.392
2016Q3	11.900	43.900	2.260	-0.625
2016Q4	12.450	44.000	2.265	-1.643
2017Q1	13.000	44.100	2.270	-2.660
2017Q2	13.100	44.125	2.268	-1.343
2017Q3	13.200	44.150	2.265	-0.025
2017Q4	13.300	44.175	2.263	1.293
2018Q1	13.400	44.200	2.260	2.610
2018Q2	13.550	39.375	2.700	2.623
2018Q3	13.700	34.550	3.140	2.635
2018Q4	13.850	29.725	3.580	2.648
2019Q1	14.000	24.900	4.020	2.660
2019Q2	14.425	25.035	3.998	2.080
2019Q3	14.850	25.170	3.975	1.500
2019Q4	15.275	25.305	3.953	0.920
2020Q1	15.700	25.440	3.930	0.340
2020Q2	15.825	25.510	3.920	0.620
2020Q3	15.950	25.580	3.910	0.900
2020Q4	16.075	25.650	3.900	1.180
2021Q1	16.200	25.720	3.890	1.460
2021Q2	15.975	26.103	3.835	0.320
2021Q3	15.750	26.485	3.780	-0.820
2021Q4	15.525	26.868	3.725	-1.960
2022Q1	15.300	27.250	3.670	-3.100
2022Q2	15.375	30.073	3.400	-3.268
2022Q3	15.450	32.895	3.130	-3.435
2022Q4	15.525	35.718	2.860	-3.603
2023Q1	15.600	38.540	2.590	-3.770
2023Q2	15.675	41.363	2.320	-3.938
2023Q3	15.750	44.185	2.050	-4.105
2023Q4	15.825	47.008	1.780	-4.273

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS13

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أثر الشمول المالي في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة دهوك لعام (2025): دراسة ميدانية في ظل التحديات والمعوقات

م. م. سركار اسماعيل حسو
جامعة دهوك/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد
Sarkar.haso@uod.ac

أ. م. د. دلمان خوشفي رمضان شرفاني
جامعة دهوك/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد
dilman.khoshavy@uod.ac

م. م. ئەڤین خالد أحمد خالد
وزارة التربية / التربية العامة / محافظة دهوك
aveen76.alqasm@gmail.com

المستخلص

يسعى هذا البحث إلى بيان "أثر الشمول المالي في تعزيز مكانة المرأة من الناحية الاقتصادية في محافظة دهوك" لعام (2025)، وذلك من خلال التحليل الميداني للواقع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وأيضاً التحديات التي تواجه المرأة للحيلولة دون وصولها إلى الأهداف المرجوة، ويركز هذا البحث مدى استفادة المرأة من الخدمات المالية الرسمية مثل: الحسابات المصرفية، الادخار، القروض، والتأمين، ودور هذه الخدمات في تحسين القدرة الاقتصادية للمرأة وتعزيز استقلاليتها.

اعتمد البحث المنهجية الكمية والتي تعتمد بدورها على تصميم اسبانة ميدانية حيث تم توزيعها على عينة من النساء النشطة اقتصادياً في محافظة دهوك، مع تحليل النتائج باستخدام أدوات احصائية لتقييم الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي ومتغيرات التمكين الاقتصادي، مثل: القدرة على اتخاذ القرار المالي، والمشاركة في الجوانب التي تتعلق بالانشطة الإنتاجية، وتحقيق الدخل المستقل.

أظهرت النتائج التي تم الوصول إليها عن وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية بين الشمول المالي وتمكين الاقتصادي للمرأة، ولكن تبين أن هناك عدة تحديات تحد من فاعلية هذا التأثير، من بينها العوائق الثقافية، وانخفاض الوعي المالي، وأيضا هناك صعوبة للوصول إلى الخدمات المصرفية في بعض المناطق، واقترح البحث ضرورة تبني سياسات مالية أكثر شمولاً لإزالة هذه المعوقات لدى النساء، وأيضاً تكثيف برامج الوعي المالي، إلى جانب تعزيز البنية التحتية المالية في محافظة دهوك.

وحاول البحث تسليط الضوء على أهمية تعزيز الشمول المالي بصفتها أداة فاعلة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيّما تمكين المرأة وتوسيع نطاق مشاركتها في الاقتصاد المحلي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التمكين الاقتصادي للمرأة، التنمية الاقتصادية.

المقدمة:

في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، أصبح الشمول المالي أحد المحاور الاساسية لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في المجتمعات التي تسعى لزيادة مشاركة الفئات المهمشة في العملية الاقتصادية ويعد تمكين المرأة اقتصاديا من أبرز أهداف التنمية، لما له من تأثير مباشر على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. وفي هذا السياق، يشير الشمول المالي إلى قدرة الأفراد، لا سيما النساء على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية كالحسابات المصرفية، القروض، وخدمات الادخار، وهي أدوات يمكن أن تساهم في تحسين فرص العمل، وزيادة الدخل، والاستقلال

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المالي، إلا أن العديد من النساء في محافظة دهوك ما زلن يواجهون تحديات في الاستفادة من هذه الخدمات نتيجة لعوامل اقتصادية اجتماعية وثقافية. ومن هنا تنبع أهمية دراسة العلاقة بين الشمول المالي وتمكين المرأة اقتصاديا، بهدف التعرف على مستوى استفادتها من الخدمات المالية ومدى تأثير ذلك على قدرتها على إدارة مشاريع أو الحصول على دخل مستقل، أو المساهمة في النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: منهجية البحث

1. مشكلة البحث

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل المؤسسات المالية والجهات ذات العلاقة لتعزيز الشمول المالي، إلا أنّ شريحة واسعة من النساء في محافظة دهوك ما زلن يعانين من ضعف فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وهو ما يشكّل عائقاً أمام تعزيز دورهن الاقتصادي، ويحدّ من قدرتهن على تحقيق الاستفادة المثلى من الإمكانات المتاحة لهن. وبناءً على ذلك تتحدد مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

أ- ما مدى إسهام الشمول المالي في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة دهوك؟

ب- ما هي التحديات والمعوقات الرئيسة التي تحدّ من استفادة المرأة من أبعاد الشمول المالي؟

2. هدف البحث

هدف البحث هو قياس أثر الشمول المالي على التمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة دهوك وبيان الارتباط بينهما، إضافة إلى تحديد المعوقات التي تحد من استفادتها من الخدمات المالية.

3. أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث فيما يلي :

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى معالجة أحد الموضوعات الحيوية المتمثلة في علاقة الشمول المالي بالتمكين الاقتصادي للمرأة، ولا سيما في محافظة دهوك التي ما زالت تواجه تحديات في هذا المجال. كما تبرز أهميته في تقديم مؤشرات علمية يمكن أن تُسهم في صياغة سياسات واستراتيجيات أكثر فاعلية لزيادة استفادة النساء من الخدمات المالية وتعزيز دورهن في التنمية الاقتصادية.

4. فرضية البحث

وقد اعتمد البحث على فرضيتين أساسيتين مفادهما:

- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تعزيز مستويات الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة.
- هناك علاقة سلبية بين التحديات والمعوقات لتطبيق أبعاد الشمول المالي ومدى مساهمته في التمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة دهوك.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5. منهج البحث

تم استخدام المنهج الاستقرائي، بأسلوب التحليل الوصفي، مع استخدام الأدوات الكمية لبيان العلاقة بين الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة في كل أرجاء محافظة دهوك.

6. مجتمع البحث هي مجموعة من النساء في الفئة العمرية النشطة اقتصاديا (18-60) في محافظة دهوك.

7. حدود البحث:

تتمثل الحدود المكانية للبحث بمحافظة دهوك بكافة أقضيتها أما الحدود الزمانية فتقتصر على سنة 2025.

8. أدوات جمع البيانات:

اعتمد البحث على أداة أستمارة الاستبانة في جمع البيانات حيث تم توزيعها على عينة من النساء في محافظة دهوك، وذلك لكونها من الأدوات الملاءمة لطبيعة البحث، وبسبب عدم توفر البيانات حول موضوع البحث حيث تتيح هذا الأداة الحصول على بيانات كمية دقيقة تعكس آراء المبحوثات حول موضوع البحث

ثانياً: الدراسات السابقة

1. دراسة Ashraf, Karlan & Yin في عام 2010 قام الباحثون بمحاولة اختبار أثر منتج ادخار مقيد (Commitment Savings) على تمكين المرأة في دولة (الفلبين)، اعتمد الدراسة على تجربة ميدانية محكمة (RCT) تمت على مجموعة من زبائن أحد المصارف المجتمعية، يتمثل المتغير المستقل في إمكانية الوصول إلى حساب ادخار تديره المرأة بشكل مقيد، بينما شمل المتغير التابع مؤشرات تتعلق بقدرتها على اتخاذ القرار داخل الأسرة ونمط المشتريات. أظهرت النتائج أن امتلاك النساء لحساب الادخار المقيد عزز من دورهن في اتخاذ القرار، وزاد من الاتفاق على السلع الموجهة لاحتياجات النساء، وهو ما يعكس أثراً إيجابياً للشمول المالي على التمكين الاسري والاقتصادي للمرأة.
2. دراسة Dupas, Karlan, Robinson & Ubfal في عام (2018)، حيث سعت هذه الدراسة إلى قياس تأثير توسيع الوصول غلى الحسابات المصرفية الاساسية على السلوك المالي والنتائج الاقتصادية في ثلاث دول هي مالاوي وتشيلي وأوغندا، استند الباحثون منهجية التجارب الحلقية العشوائية، حيث تم تقديم عروض لفتح حسابات مجانية للأفراد ومتابعتهم على مدى سنتين، مثلت المعالجة امتلاك الحساب المصرفي، بينما شملت المتغير التابع مستوى الدخل والادخار وتحسن المعيشة، أظهرت النتائج أن مجرد إتاحة الحسابات لم يكن كافياً لإحداث تغير ملحوظ، إذ أن قلة من الأفراد استخدموا الحسابات بشكل فعال، مما يشير إلى أن الشمول المالي يحتاج إلى استراتيجيات تعزز الاستخدام وليس مجرد التوفير.
3. دراسة Women's World Banking في عام (2021) ركزت على تحديد العوامل الممكنة للشمول المالي للنساء وعلاقتها بالتمكين الاقتصادي في عدد من الدول خلال فترة زمنية (2011-2017). اعتمد الباحثون على تجميع بيانات من 14 قاعدة دولية تضمنت (58) مؤشراً متعلقاً بالسياسات، مثل الميراث والمساواة في الملكية، التميز الائتماني، حقوق العمل، إضافة إلى الفجوة الرقمية بين الجنسين، اعتمدت الدراسة منهجية النمذجة الإحصائية في أبعاد مقطعية وطولية. اشارت النتائج إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة كان أكثر قدرة على التنبؤ بالشمول المالي مقارنة بالعكس، كما كانت أهمية السياسات القانونية والبنية الرقمية بارزة في تعزيز الشمول المالي للنساء.
4. دراسة Jedi في عام (2022) بحثت هذه الدراسة العلاقة بين تمكين المرأة اقتصاديا ومؤشرات الشمول المالي في العراق خلال المدة ما بين (2011-2021)، ارتكزت الدراسة على بيانات ثانوية مستمدة من قاعدة Global

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Findex، وتم تحليلها باستخدام منهج تحليلي وصفي، مثلت متغير الشمول المالي امتلاك الحسابات المصرفية، الاقتراض والإدخار من القطاع الرسمي، التحويلات واستلام الأجور، فيما تمثل التمكين الاقتصادي بمشاركة النساء في اسواق العمل، توصلت النتائج إلى أن مشاركة المرأة في المجتمع العراقي في سوق العمل ما تزال محدودة، لكن ابعاد ومؤشرات الشمول المالي أظهرت علاقة إيجابية قوية مع التمكين الاقتصادي، وأوصت الدراسة بتوسيع الخدمات المالية الرقمية وتسهيل الائتمان للمرأة.

5. دراسة Adera & Abdisa في عام (2023) سعت إلى قياس أثر الشمول المالي على التمكين الاقتصادي للنساء في دولة إثيوبيا. اعتمد الباحثان على بيانات مسح (DHS) الخاصة بالنساء واستخدما منهجية (Endogenous Switching Regression) مدعومة بادوات (IV) لقياس الاثر السببي، تضمن المتغير المستقل مؤشرات الشمول المالي مثل القدرة على الحصول على القروض وامتلاك الحسابات المصرفية، في حين شمل المتغير التابع أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة. بينت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي للشمول المالي على التمكين الاقتصادي للمرأة، مما يعزز أهمية السياسات الداعمة للمرأة وتوسيع الشمول المالي الرقمي كأداة لتعزيز مشاركتهن في الاقتصاد الوطني.
6. دراسة Haushofer, Roth, Shapiro & Tavneet في عام (2025) اختبرت أثر تزويد رائدات الأعمال الصغيرات في دولة تنزانيا بحسابات مالية عبر الهاتف النقال مدعومة بخدمات ائتمان وادخار صغيرة الحجم اعتمدت الدراسة على تجربة ميدانية عشوائية أجريت في مدينة (دار السلام)، حيث مثل المتغير المستقل إمكانية الوصول إلى الحسابات المصرفية الرقمية وحوافز استخدامها، بينما شمل المتغير التابع المدخرات، الأرباح، النفوذ داخل الاسرة، والمواقف الجندرية. أظهرت النتائج تحسناً ملحوظا في مستوى الارباح والادخار لدى المرأة، مع مؤشرات إيجابية على مستوى العلاقات الأسرية وتغير بعض المعايير الجندرية. وهو ما يؤكد أهمية الخدمات المالية الرقمية القابلة للاستخدام في تمكين النساء اقتصادياً.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث منهجها البحثي وطبيعتها، إذ تعد دراسة ميدانية استندت إلى جمع البيانات الأولية بواسطة استبانة وزعت على عينة من النساء في (محافظة دهوك) خلال سنة 2025 مما يمنحها خصوصية في التركيز على الواقع المحلي المعاصر للمرأة في المحافظة، ويكمن أهمية هذا الاختلاف في أن هذه الدراسة توفر بيانات ميدانية حديثة تساهم في سد فجوة معرفية حول مستوىالتمكين الاقتصادي للمرأة والشمول المالي في المنطقة، كما تساعد في تقديم مقترحات مبنية على أدلة مباشرة وواقعية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

1. مفهوم الشمول المالي:

الشمول المالي تعني تمكين الشركات والافراد من الوصول الى خدمات مالية ومنتجات بأسعار معقولة، ويشمل ذلك الاحتياجات اليومية مثل المدفوعات والمعاملات بالإضافة الى منتجات الادخار والقروض وتسهيلات الائتمان وخدمات التأمين والأهم من ذلك، يجب تقيم هذه الخدمات بطريقة مسؤولة ومستدامة. (البنك الدولي، 2022)، وعرف (صندوق النقد الدولي 2020) بانه مفهوم متعدد الأوجه يتجاوز مجرد إمكانية الوصول الى الخدمات المالية ليشمل ابعاداً جوهرية أخرى، وتتضمن هذه الأبعاد القدرة على تحمل تكلفة هذه الخدمات وبالإضافة الى مستوى الوعي والمعرفي بالمنتجات المالية المتاحة، والتالي لا يقتصر الشمول المالي على توفير الخدمات، بل يمتد ليشمل ضمان استفادة المؤسسات والافراد منها

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

بشكل أكثر فعالية ومستدامة. وذكر SOAS إمكانية الوصول الى الخدمات المالية واستخدامها الى قدرة الافراد على الاستفادة من مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الهادفة للربح، تشمل هذه الخدمات التامين والودائع والائتمان والمدفوعات والادخار(Reis, 2021,8)) .، وفي سياق ورشه عمل عقدها البنك المركزي العراق تم تعريف الشمول المالي على انه توفير الخدمات المالية بتكلفة بسيطة للشركات ولجميع الافراد. (البنك المركزي العراقي، 2025) وهي تستند على هذا المفهوم بالأبعاد الأساسية مثل الوصول الى الحسابات المصرفية والتي تتضمن تسهيل فتح الحسابات الجارية والتوفير مما يتيح للشركات والافراد إمكانية إدارة أموالهم بشكل امن ومنظم. والتامين يضمن هذا البعد توفير منتجات متنوعة وبأسعار مقبولة، والتي تشمل التامين على الصحة والممتلكات وعلى الحياة، بهدف تعزيز الحماية المالية ضد المخاطر المحتملة. والتمويل التي توفر خيارات ائتمانية وتمويلية متنوعة ومناسبة للاحتياجات المختلفة للشركات والافراد، بما في ذلك القروض متناهية الصغر والمتوسطة وذلك بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية. والخدمات الرقمية أي التحويلات والمدفوعات وتشمل يتطلب توفير أدوات دفع. هذه الابعاد متكاملة للشمول المالي تساعد في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتمكين الفئات المهمشة من الاندماج في النظام المالي الرسمي بشكل مباشر (Persaud& Thaffe, 2023: 2)

1.2 أهمية الشمول المالي:

يعد الشمول المالي ركيزة أساسية لتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في العصر الرقمي اذ تبرز أهميتها في اتجاهات متكاملة تدعم تمكين المؤسسات والافراد، وتدفع عجلة النمو الاقتصادي بالكامل وتعزيز الاستقرار المالي والتفاوت الاجتماعي للحد من الفقر. ويمكن توضيحها بشكل أكثر فيما يلي:

- تحقيق اهداف التنمية المستدامة الـ 17: اذ أدرجت منظمة الأمم المتحدة الشمول المالي كعامل أساسي لتحقيق سبعة عشر من أهدافها التنمية المستدامة منها تعزيز النمو الاقتصادي الكامل وتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر، فكلما زادت قدرة الأفراد على الوصول الى الخدمات المالية يؤدي الى زيادة فرصتهم في تحسين حياتهم والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للأجيل المستقبل. (منظمة الأمم المتحدة، 2025)
- تعزيز التنمية الاقتصادية فان الشمول المالي يتيح لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود الى الوصول للخدمات المالية الرسمية مثل خدمات الدفع الإلكتروني والتامين والقروض الحسابات المصرفية هذا الوصول يحفز النشاط الاقتصادي، ويمكن الشركات المتوسطة والصغيرة والافراد من الاستثمار وخلق فرص عمل وتوسيع أعمالهم، مما يؤدي الى تحسين مستوى المعيشة نتيجة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي. (سعدوني، 2018، 30)
- إضافة الى دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة تنهض بدور بالغ الأهمية في الاقتصاد اذ تشكل غالبية الشركات باستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة وبهذا يسهل الشمول المالي لهذه المشروعات الحصول على التمويل اللازم للتوسع والنمو، مما يؤدي الى خلق وظائف بتنويع الاقتصاد وزيادة مرونة في مواجهة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الازمات، كما ينعكس دعم هذه المشاريع المتوسطة والصغيرة ايجابياً على الاقتصاد الكلي من خلال تحسين التنافس لزيادة الإنتاجية. (صندوق النقد الدولي، 2021)

- وتمكين الفئات المهمشة والشباب والمرأة اذ يعد الشمول المالي أداة قوية لمكين الشباب والمرأة الذين يواجهون تحديات كبيرة في الوصول الى الخدمات المالية، اذ تمكينهم من فتح حساب مصرفي والحصول على التمويل يعزز استقلاليتهم الاقتصادي، وهذا بدوره يزيد من مشاركتهم في سوق العمل بشكل أسهل، ويزيد من دخل الافراد والمجتمع ككل، كما يساهم الشمول المالي في تقليل الفجوة بين الجنسين في مجالات الاجتماعية والاقتصادية. (عوض، 2021، 34)
- تحسين توزيع الدخل والحد من الفقر اذ يعد الشمول المالي أداة فعالة لتخفيض الفقر فهو يمكن الافراد من الادخار الأموال بشكل أفضل والحصول على تمويل لمشاريع الصغيرة للاستثمار، والاستفادة من خدمات التامين التي تقلل من مخاطر مالية، ايضاً تساهم في إعادة توزيع الدخل عبر تمكين الفئات الهشة او الأقل حظاً من الوصول الى مصدر التمويل مما يقلل الفجوة بين الطبقتين ذات الدخل الأدنى والدخل الأعلى وتعزز المساواة الاجتماعية. (الشريف، مدور محمد،2024، 79)
- مساندة التحول الرقمي وتطور التكنولوجيا والابتكار المالية فقد أصبح محفزاً للتحول الرقمي في القطاعات العامة والمالية بشكل خاص، اذ يساعد على استخدام المحافظ الرقمية للمعاملات المالية وسائل الدفع الالكترونية، مما يزيد من كفاءة الخدمات ويقلل التكاليف، يعزز الشفافية المالية ويعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد المحلي(Fin Dev, 2025) .

تمكين الاستقرار الاجتماعي والمالي اذ ويدعم الاستقرار الاجتماعي بتقليل التهميش المالي ويعزز توسع قاعدة العملاء في القطاعات المصرفية باستقرار السيولة والودائع ويقلل المخاطر الأنظمة، كما تساهم في تحقيق الاستقرار المالي من خلال جمع شرائح واسعة من المجتمع في نظام مالي بشكل رسمي وهذا يقلل الاعتماد على الفروع غير رسمية وامنة وتكون مكلفة. (عوض، 2021: 34)

يظهر مما سبق بان الشمول المالي ليس فقط هدف اقتصادي وانما هو استراتيجية كاملة لتحقيق الاستقرار المالي والمساواة الاجتماعية وتحقيق اهداف التنمية والمستدامة لتمكين جميع الشركات وافراد المجتمع من مشاركة فعلية في الاقتصاد الرسمي بشكل مباشر.

3.1 أبعاد الشمور المالي

تتضمن أبعاد الشمول المالي مجموعة من العناصر الأساسية مثل سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، وتنوع المنتجات المالية المتاحة، ومستوى الاستخدام الفعلي لتلك الخدمات. فهذه الأبعاد تشكل الإطار الذي يُمكّن الأفراد، ولا سيما النساء، من الانخراط في النظام المالي الرسمي بشكل أكثر فاعلية.(World Bank, 2018: 24)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4.1 معوقات الشمول المالي

تواجه النساء في العديد من المجتمعات معوقات تحدّ من استفادتهن من الشمول المالي، أبرزها ضعف الثقافة المالية، وغياب الضمانات، إضافة إلى القيود الاجتماعية والثقافية التي تعيق فتح الحسابات المصرفية أو الحصول على التمويل (Demirgüç-Kunt et al., 2022: 57).

5.1 مؤشرات الشمول المالي

يقاس الشمول المالي من خلال مؤشرات كمية مثل نسبة السكان الذين يمتلكون حسابات مصرفية، ومعدل استخدام القروض والادخار الرسمي، وانتشار القنوات الرقمية للخدمات المالية. وتساعد هذه المؤشرات في تقييم مدى شمولية النظام المالي(OECD, 2020: 33)

6.1 عيوب مؤشرات الشمول المالي

رغم أهمية المؤشرات في قياس الشمول المالي، إلا أنها لا تعكس دائماً الاستخدام الفعلي أو جودة الخدمات المقدمة. فامتلاك الحسابات المصرفية لا يعني بالضرورة استخدامها بشكل منتظم أو فعال، مما يقلل من دقة هذه المؤشرات (Sarma, 2012: 141)

2. التمكين الاقتصادي للمرأة

التمكين الاقتصادي للمراة تشير إلى قدرة النساء على المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي واتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد المالية والاستفادة منها بشكل مستقل، بما يشمل الوصول إلى التعليم والتدريب والائتمان، والاسواق، وفرص العمل وحتى اتخاذ القرارات الاقتصادية داخل الاسرة والمجتمع (Kabeer, 1999) كما يعكس التمكين الاقتصادي قدرة المرأة على التحكم في مواردها وزيادة دخلها مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة وتوسيع دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يعتبر التمكين الاقتصادي عنصراً اساسيا لتحقيق المساواة بين الجنسين وتقليل الفقر، ويؤثر بشكل مباشر على تحسين نوعية الحياة للفرد والأسرة والمجتمع بشكل عام.

تتضافر الجهود في العراق وعديد من المنظمات المحلية والدولية الى تعزيز الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة وهي جزء من استراتيجية كاملة هدفها الى دمج المرأة مع الاقتصاد لمواجهة التحديات السلبية التي تعترضها. بصدد هذه الجهود يظهر البنك المركزي العراقي انطلاق استراتيجية للشمول المالي للفترة (2025- 2029). وتبرز أهمية هذه الاستراتيجية تمكين المرأة واهميتها في استخدام أدوات الشمول المالي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، تنفيذها بالشراكة مع منظمات الوكالة الألمانية للتعاون الإنمائي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي، مما يساهم في الاستفادة من خبراتهم لنجاح الاستراتيجية. (البنك المركزي العراقي، 2025) الى جانب ذلك يقدم التحالف العلمي يقوم التحالف العالمي للشمول المالي بالتوصيات منها بتشجيع على تحفيز إدارة المرأة في القطاع المالي وبناء سياسات محلية تعمل على تقليص الفجوة بين المرأة والرجال ويعزز هذا دور المرأة في اتخاذ القرارات وصياغة السياسات المالية على مستوى أكثر. (AFI, 2025) وعلى صعيد العالمي دور منظمة الأمم المتحدة في قسم هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدعم خطط لتمكين المرأة اقتصادياً من خلال تقديم التدريب المخصص في مجال إدارة الاعمال وتسهيل وصول الى تمويل، كما يساعد منظمة العمل الدولية في العراق بتنفيذ برامج دعم مالي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وتدريب مهني موجه للمرأة بهدف زيادة فرص العمل ومشاركتهم في السوق. (United Nations Iraq, 2025) ولا يقتصر ذلك على صعيد المحلي والدولي بل تمتد ليشمل الفعاليات الشمول المالي وبرعاية البنك المركزي العراقي في جميع محافظات العراق ويشمل ايضاً جامعات إقليم كوردستان- العراق بعقد المؤتمرات في جامعة سليمانية وجامعة دهوك، وجامعة دهوك التقنية بهدف نشر الثقافة المالية بين فئات مختلفة بشكل عام والمرأة بشكل خاص، يساعدهم في بناء جيل واعياً وتمكينهم من استخدام الخدمات المالية الرقمية. (البنك المركزي العراقي، 2025)

لتحليل دقيق للتمكين الاقتصادي للمرأة يتطلب فهم الأبعاد ومحدداتها، ويمكن تقسيم هذه المفاهيم الى أربعة ابعاد رئيسية وهي:

أ. استبعاد العوائق القانونية والاجتماعية: أي تحديد هيكلي لتحليل لقوانين والتقاليد والأعراف التي تقيد المرأة من قدرتها على امتلاك الأصول او التعامل المالي في المستقبل ولمعالجة هذه العوائق ضرورة خلق بيئة تمكنها لاستخدام المالي.

ب. المشاركة في إدارة الاعمال وسوق العمل: لا يقتصر هذا البعد مجرد العمل فقط بل يشمل تمكين المرأة من تأسيس إدارة خاصة او الانخراط في اعمال منتجة وذات قيمة مضافة في الاقتصاد الكلي. (خضرة وامال، 2022، 1067)

ج. الحرية في اتخاذ القرارات المالية: يتيح ذلك قدرة المرأة على التحكم في اتخاذ القرار الاقتصادي والموارد المالية سواء على المستوى الاجتماعي او العائلي، مما يعزز من مكانتها الاجتماعية .

د. الوصول الى الموارد المالية: لا يعتمد هذا البعد فقط ب حسابات الادخار وتوفير القرض، ولكن يشمل توفير أدوات مالية متنوعة مثل التامين لتمكن المرأة من تمويل مشاريع متوسطة وصغيرة، وهذا يحقق الاستقلالية المالية عن المرأة بشكل أفضل. (مصرف الخليج التجاري، 2024)

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للبحث

أولا: وصف وتشخيص متغيرات البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان العلاقة بين تطبيق السياسات الخاصة باشمول المالي و تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، لذلك كان لدينا متغيرات الشمول المالي بالأعتماد على ابعاده المختلفة، والتمكين الاقتصادي للمراة بالاستعانة بمؤشرات قياسه بالاعتماد على الدراسات السابقة.

من هذا المنطلق تم الاعتماد على استمارة استبان تم اعدادها لغرض قياس الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة دهوك بالاضافة إلى تلك المعوقات والتحديات التي من الممكن ان تقف امام استفادة المرأة من تطبيق سياسات الشمول المالي, والحصول على التمكين الاقتصادي، وقد تم توزيع الاستمارة عن طريق (Google Form) على السيدات وتم الحصول على 228 ردود من مختلف المناطق في محافظة دهوك (دهوك، زاخو، عمادية، عقرة، سميل، شيخان)، وقد تم تصميم الاستمارة وفق مقياس (Likert) الخماسي المتدرج لتحديد إجابات أفراد العينة، بحيث تتراوح أوزان الإجابات من موافق بشدة (5) إلى موافق (4) وإلى محايد (3) إلى غير موافق (2) إلى غير موافق بشدة (1)، وذلك وفقا لطبيعة كل محور من محاور الاستبان مما يمكن الحصول على ردود متصلة ولضمان إحداث توزيع طبيعي للبيانات حتى تقبل تطبيق الأساليب الأحصائية عليها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا: تحليل البيانات الديمغرافية للدراسة الميدانية:

تشير البيانات إلى أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً في مجتمع البحث هي فئة (30-39 سنة) بنسبة 40.4%، تليها فئة (40-49 سنة) بنسبة 36.8%، مما يعكس أن غالبية المشاركين ينتمون إلى الفئات الناضجة والفعالة اقتصاديًا واجتماعيًا، وهو ما يعزز موثوقية الآراء والبيانات التي تم جمعها. في المقابل، كانت نسبة فئة الشباب (20-29 سنة) محدودة حيث بلغت 12.7%، بينما لم تُسجل أي مشاركة من فئة أقل من 20 سنة، وهو ما قد يشير إلى ضعف مشاركة الفئات الأصغر سنًا في سوق العمل واستخدام الوسائل المتعلقة بالشمول المالي. كما أن فئة (50-60 سنة) شكّلت فقط 10.1% من العينة، مما يدل على انخفاض مشاركة الفئات الأكبر سنًا، والتي قد تعزى إلى التقاعد أو ضعف الاندماج في المجال البحث. يعكس هذا التوزيع أن العينة تميل إلى التركز في الفئات العمرية الأكثر إنتاجًا ونشاطًا.

فيما أظهرت نتائج الجدول المتعلق بالحالة الاجتماعية لعينة البحث التي بلغ حجمها 228 مشاركة، أن الغالبية العظمى من المشاركات كنّ من المتزوجات بنسبة 64% (146 مشاركة)، تليهن غير المتزوجات بنسبة 31.6% (72 مشاركة)، بينما شكّلت كل من المطلقات والأرامل نسبة متساوية بلغت 2.2% (5 مشاركات لكل فئة). ويُشير هذا التوزيع إلى أن المتزوجات يمثلن الشريحة الأكبر ضمن العينة، أن انخفاض نسب الأرامل والمطلقات قد يرجع إلى التمثيل السكاني الحقيقي والتي يكون نسبة هذه الفئات قليلة مقارنة بالفئات الاخرى في مجتمع البحث .

كما يعكس توزيع المشاركات بحسب المستوى التعليمي أن أغلب العينة كانت من ذوات المؤهلات الأكاديمية العالية، حيث شكّلت حملة شهادة البكالوريوس النسبة الأكبر بـ 46.9% (107 مشاركة)، تليها فئة الدراسات العليا بنسبة 37.7% (86 مشاركة)، وهو ما يدل على أن العينة يغلب عليها الطابع التعليمي المتقدم. كما بلغت نسبة الحاصلات على شهادة الدبلوم 12.7% (29 مشاركة)، بينما كانت نسبة من لديهن مؤهل إعدادي أو متوسط منخفضة بلغت 2.6% (6 مشاركات)، ولم تسجل أي حالة لنساء غير متعلمات .

يوضح الجدول الخاص بالوضع المهني لعينة الدراسة أن النسبة العظمى من المشاركات يعملن في القطاع الحكومي، حيث بلغ عددهن 197 امرأة بنسبة 86.4% من إجمالي العينة، مما يدل على هيمنة الوظائف الحكومية كمصدر رئيسي للتوظيف بين المشاركات. في المقابل، بلغت نسبة الموظفات في القطاع الخاص 6.6% (15 مشاركة)، وهي نسبة محدودة نسبياً، تعكس ضعف تمثيل هذا القطاع في سوق العمل المحلي للنساء. كما سجّلت فئة العاطلات عن العمل نسبة 5.7% (13 مشاركة)، بينما جاءت فئة صاحبات المشاريع الخاصة في أدنى مرتبة بنسبة 1.3% (3 مشاركات فقط)، وهو ما يشير إلى محدودية ريادة الأعمال النسوية ضمن العينة. ويُظهر هذا التوزيع غلبة الاعتماد على القطاع الحكومي في التوظيف، وهو أمر ينبغي الانتباه إليه عند تحليل نتائج الدراسة المرتبطة بالتمكين الاقتصادي أو فرص الوصول للخدمات المالية، إذ قد يؤثر القطاع المهني على مستوى الاستفادة من برامج الشمول المالي ومصادر الدخل.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (1) يوضح البيانات الديمغرافية لعينة البحث.

الخصائص	الفئة	العدد	النسبة
الفئة العمرية	أقل من 20 سنة	0	%0
	29-20	29	%12.7
	39-30	92	%40.4
	49-40	84	%36.8
	60-50	23	%10.1
	المجموع	228	%100
الحالة الاجتماعية	عزباء	72	31.6
	متزوجة	146	64
	أرملة	5	2.2
	مطلقة	5	2.2
	المجموع	228	%100
المستوى التعليمي	غير متعلم	0	%0
	اعدادية أو متوسطة	6	%2.6
	دبلوم	29	%12.7
	بكالوريوس	107	%46.9
	دراسات عليا	86	%37.7
	المجموع	228	%100
الوضع المهني	بدون عمل	13	%5.7
	موظف في القطاع الحكومي	197	%86.4
	موظف في القطاع الخاص	15	%6.6
	صاحبة مشروع خاص	3	%1.3
	المجموع	228	%100

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثًا: صدق وثبات أداة البحث:

1. الصدق:

لحساب صدق أداة البحث تم حساب صدق الاتساق الداخلي بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي له الفقرة. وبين درجة كل محور من الاستبانة والدرجة الكلية لها. وقد جاءت النتائج على النحو الاتي:

تم استخدام معامل الارتباط Pearson Correlation لقياس الارتباط بين كل فقرة من فقرات المقاييس الثلاثة (الشمول المالي، التمكين الاقتصادي للمرأة، التحديات والمعوقات) وبين الدرجة الكلية للمقياس الذي تنتمي إليه الفقرة.

يظهر الجدول (2) معاملات ارتباط درجات الفقرات بالدرجة الكلية لكل من محاور الاستبانة الثلاثة، وذلك للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للأداة وقد بينت النتائج أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى 0.01 مما يشير إلى وجود ارتباط معنوي بين كل فقرة والمحور الذي تنتمي إليه، وقد بلغت درجة الارتباط الكلية لمقياس الشمول المالي 0.665** ولمقياس التمكين الاقتصادي للمرأة 0.639** في حين كانت درجة الارتباط لمقياس التحديات والمعوقات 0.508** وهي جميعها ضمن الحدود المقبولة إحصائياً.

تعكس هذه النتائج درجة مناسبة من الاتساق الداخلي لكل مقياس، مما يدعم صدق الأداة المستخدمة في قياس الابعاد المدروسة، وبالتالي يمكن القول إن فقرات الاستبانة قد صيغت بشكل فعال وأسهمت بشكل إيجابي في تمثيل المفاهيم المراد قياسها.

الجدول (2) يوضح قيم معاملات ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية لكل مقياس، وقيم معاملات ارتباط كل مقياس من الاستبان والدرجة الكلية لها.

المحور الاول: الشمول المالي		المحور الثاني: التمكين الاقتصادي للمرأة		المحور الثالث: التحديات والمعوقات	
1	0.333	1	0.458	1	0.607
2	0.438	2	571،0	2	0.705
3	0.516	3	564،0	3	0.677
4	0.528	4	0.437	4	0.639
5	0.612	5	0.462	5	0.630
6	0.628	6	0.565	6	0.725
7	0.199	7	0.544	7	0.649
8	0.617	8	0.546	8	0.561
9	0.546	9	0.457		
10	0.362	10	0.534		
		11	0.202		
		12	0.576		
		13	0.498		
		14	0.555		
درجة الارتباط	0.665**.	درجة الارتباط	0.639**.	درجة الارتباط	0.508**.

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. اختبار الثبات

تعد هذه الطريقة إحدى أساليب الاتساق الداخلي، وتوفر لنا معادلة ألفا كرونباخ تقديراً مناسباً لثبات الأداء في معظم الحالات، حيث تعتمد على مدى اتساق أداء الفرد عبر فقرات الاختبار. إذ تعد قيم هذا المعامل مقبولة إحصائياً حينما تكون هذه القيم مساوية أو تزيد عن (0.60) وعلى وجه التحديد في البحوث الإنسانية، وبالنظر للجدول (3) عند تطبيق هذه المعادلة بلغ معامل الثبات لمقياس الشمول المالي (0.702) وهو يشير إلى مستوى جيد من الثبات. فيما بلغ معامل الثبات لمقياس التمكين الاقتصادي للمرأة 0.786 وكذلك بلغ معامل الثبات لمتغير التحديات والمعوقات 0.801 وهذا يشير أيضاً مستوى جيد من الثبات.

الجدول (3) معاملات الثبات لمتغيرات البحث وعباراتها

المتغير	كرونباخ ألفا	عدد العبارات
الشمول المالي	0.702	10
التمكين الاقتصادي للمرأة	0.786	14
التحديات والمعوقات	0.801	8

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

3. اختبار الصدق التلازمي.

أ. تشخيص آراء المبحوثين تجاه متغير الشمول المالي

يتضح حسب المؤشر الكلي لوصف هذا المتغير ومن خلال عباراته المذكورة في الجدول (3) أن (55.8) من أفراد العينة متفقة على مضمون العبارات التي استخدمت في قياس هذا المتغير وجاءت النتائج بوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (0.956)، بينما بلغت نسبة عدم الاتفاق (21.9)، ونسبة المحايدين بلغت (22.1)، كما ويلاحظ من نتائج الوصف للعبارات كافة أن أعلى نسبة اتفاق كانت للعبارة (Q1.1) والتي تشير " أؤمن بأن امتلاك حساب مصرفي شخصي يُعد ضرورة لا غنى عنها لإدارة وضبط شؤوني المالية بكفاءة." وبلغت نسبة الاتفاق عليها (85.6) وبوسط حسابي بلغ (4.12) وانحراف معياري (0.804)، بشكل عام، يمكن القول أن هذه النتائج تشير إلى وجود توافق جيد بين أفراد العينة بشأن المتغير المدروس. وهذا يعزز من موثوقية النتائج ويشير إلى أن المؤشر الكلي للمتغير يستخدم بفعالية لقياس الظاهرة التي يمثلها بشكل دقيق وموحد بين أفراد العينة. وكما موضحة في الجدول (4) كالأتي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (4) استجابة عينة الدراسة حول البعد (الشمول المالي)

ت	الاختيارات / العبارة	التكرارات والنسب المئوية	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التبني	الترتيب
1	أؤمن بأن امتلاك حساب مصرفي شخصي يُعد ضرورة لا غنى عنها لإدارة وضبط شؤوني المالية بكفاءة.	ت	2	9	22	121	74	4.12	0.804	أوافق	1
		%	0.9	3.9	9.6	53.1	32.5				
2	أحرص بشكل منتظم على استخدام خدمات السحب والإداع المقدمة من المصارف.	ت	2	12	49	132	33	3.80	0.782	أوافق	2
		%	0.9	5.3	21.5	57.9	14.5				
3	أجد أن المصارف توفّرمعلومات واضحة وكافية حول خدماتها بطريقة تسهّل فهمها واتخاذ القرار بشأنها.	ت	3	26	63	116	20	3.54	0.857	أوافق	3
		%	1.3	11.4	27.6	50.9	8.8				
4	أعتقد أن إمكانية الحصول على قرض مصرفي (شخصي أو تجاري) متاحة لي دون عوائق تُذكر.	ت	15	71	65	64	13	2.95	1.042	أحياناً	9
		%	6.6	31.1	28.5	28.1	5.7				
5	أتمكن من التعامل مع التطبيقات المصرفية عبر الهاتف المحمول بسلاسة ودون الحاجة إلى مساعدة.	ت	8	37	45	113	25	3.48	1.004	أوافق	6
		%	3.5	16.2	19.7	49.6	11.0				
6	أمتلك معرفة وافية حول شروط وخيارات الادخار التي تقدمها المصارف.	ت	10	50	61	92	15	3.23	1.007	أحياناً	8
		%	4.4	21.9	26.8	40.4	6.6				
7	أرى أن المصارف تميل إلى تفضيل الذكور على الإناث عند منح القروض المصرفية.	ت	14	102	66	30	16	2.70	1.010	أحياناً	10
		%	6.1	44.7	28.9	13.2	7.0				
8	تتوفر فروع مصرفية قريبة من منطقتي، ما يسهل علي الوصول إلى الخدمات البنكية.	ت	8	48	36	106	30	3.45	1.071	أوافق	7
		%	3.5	21.1	15.8	46.5	13.2				
9	أشعر بدرجة عالية من الأمان والثقة عند استخدام بطاقة السحب الآلي الخاصة بي.	ت	8	35	42	113	30	3.54	1.017	أوافق	4
		%	3.5	15.4	18.4	49.6	13.2				
10	أفضل التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية على اللجوء إلى الأساليب التقليدية كالقروض العائلية أو الجمعيات.	ت	3	38	57	98	32	3.52	0.973	أوافق	5
		%	1.3	16.7	25.0	43.0	14.0				
المتوسط		%	3.2	18.7	22.1	43.2	12.6	3.43	0.956		
المؤشر الكلي		%	21.9		22.1	55.8					

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب. **تشخيص آراء المبحوثين تجاه التمكين الاقتصادي للمرأة**

يظهر حسب المؤشر الكلي لوصف متغير التمكين الاقتصادي للمرأة ومن خلال عباراته المزكورة في الجدول (4) أن (60.8) من أفراد العينة متفقة على مضمون العبارات التي استخدمت في قياس هذا المتغير وجاءت هذه النتائج بوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (0.981)، بينما بلغت نسبة عدم الاتفاق (19.2)، ونسبة المحايدين (19.8) كما ويلاحظ من نتائج الوصف للعبارات كافة أن أعلى نسبة اتفاق كانت للعبارة (Q21) والتي تشير" أتمتع بحرية كاملة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إنفاق دخلي الشخصي دون تدخل." وبلغت نسبة الاتفاق عليها (85.1) وبوسط حسابي بلغ (4.05) وانحراف معياري (0.882)، بشكل عام، يمكن القول أن هذه النتائج تشير إلى وجود توافق مقبول بين أفراد العينة بشأن المتغير المدروس، وهذا يعزز من موثوقية النتائج ويشير إلى أن المؤشر الكلي للمتغير يستخدم بفعالية لقياس الظاهرة التي يمثلها بشكل دقيق وموحد بين أفراد العينة وكما موضحة في الجدول (5)

الجدول (5) استجابة عينة الدراسة حول مقياس التمكين الاقتصادي للمراة

ت	الاختيارات / العبارة	التكرارات والنسب المئوية	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التبني	الترتيب
1	أتمتع بحرية كاملة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إنفاق دخلي الشخصي دون تدخل.	ت	1	22	11	125	69	4.05	0.882	أوافق	1
		%	0.4	9.6	4.8	54.8	30.3				
2	أملك القدرة على اتخاذ القرارات المستقلة بشأن عملي أو مشروعي الخاص دون الحاجة لموافقة الآخرين.	ت	4	27	41	115	41	3.71	0.955	أوافق	5
		%	1.8	11.8	18.0	50.4	18.0				
3	أتحكم في دخلي بصورة كاملة دون اعتماد مالي على أفراد الأسرة.	ت	3	40	33	98	54	3.70	1.057	أوافق	6
		%	1.3	17.5	14.5	43.0	23.7				
4	أشارك بفعالية في اتخاذ قرارات الأسرة المتعلقة بالمشتريات أو الاستثمارات.	ت	1	15	29	136	47	3.93	0.797	أوافق	2
		%	0.4	6.6	12.7	59.6	20.6				
5	أمتلك فرصًا اقتصادية متساوية مع الرجل في المساهمة بدخل الأسرة.	ت	5	29	37	111	46	3.72	0.998	أوافق	4
		%	2.2	12.7	16.2	48.7	20.2				
6	لدي إمكانية حقيقية للوصول إلى الموارد المالية كالقروض، وخطط الادخار، والدعم الحكومي.	ت	10	54	78	75	11	3.10	0.983	محايد	14
		%	4.4	23.7	34.2	32.9	4.8				
7	أتمكن من امتلاك أصول اقتصادية مثل الأرض، العقارات، أو وسائل الإنتاج باسم شخصي.	ت	11	53	40	101	23	3.32	1.085	محايد	10
		%	4.8	23.2	17.5	44.3	10.1				
8	يمكنني بسهولة الوصول إلى المعلومات الاقتصادية أو المالية مثل الاستثمارات أو التدريب المالي.	ت	10	54	62	95	7	3.15	0.966	محايد	12
		%	4.4	23.7	27.2	41.7	3.1				
9	أسهم بشكل واضح في اتخاذ القرارات المالية داخل الاسرة.	ت	2	13	33	140	40	3.89	0.786	أوافق	3
		%	0.9	5.7	14.5	61.4	17.5				
10	أتمكن من ادخار جزء من دخلي الشهري بشكل منتظم.	ت	19	39	27	102	41	3.47	1.207	أوافق	9
		%	8.3	17.1	11.8	44.7	18.0				
11	أواجه قيودا في الوصول إلى الفرص الاقتصادية بسبب جنسي.	ت	11	63	60	79	15	3.11	1.036	محايد	13
		%	4.8	27.6	26.3	34.6	6.6				
12	أتعامل مع المؤسسات المالية (مثل البنوك أو الجمعيات) بسهولة ودون حواجز.	ت	7	43	84	82	12	3.21	0.916	محايد	11
		%	3.1	18.9	36.8	36.0	5.3				
13	لدي وعي ومعرفة كافية بإدارة الأموال والمشروعات الصغيرة أو المتوسطة.	ت	5	34	60	100	29	3.50	0.969	أوافق	8
		%	2.2	14.9	26.3	43.9	12.7				
14	أشعر بالأمان المالي حتى في غياب دعم الأسرة أو الزوج.	ت	12	29	38	103	46	3.62	1.102	أوافق	7
		%	5.3	12.7	16.7	45.2	20.2				
	المتوسط	%	3.1	16.1	19.8	45.8	15.0	3.53	0.981		
	المؤشر الكلي	%	19.2		19.8	60.8					

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبان ومخرجات برنامج SPSS

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ج. تشخيص آراء المبحوثين تجاه التحديات والمعوقات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة

يتبين حسب المؤشر الكلي لوصف متغير المعوقات والتحديات ومن خلال عباراته المذكورة في الجدول (5) أن (61) من أفراد العينة متفقة على مضمون العبارات التي استخدمت في قياس متغير المعوقات والتحديات وجاءت هذه النتائج بوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (0.965)، بينما بلغت نسبة عدم الاتفاق (16.3)، ونسبة المحايدين (22.2) كما ويلاحظ من نتائج الوصف للعبارات كافة أن أعلى نسبة اتفاق كانت للعبارة (Q37) والتي تشير" نقص حملات التوعية الموجه خصيصًا للنساء حول الشمو المالي يحد من معرفتهن وفرص استفادتهن." وبلغت نسبة الاتفاق عليها (70.2) وبوسط حسابي بلغ (3.77) وانحراف معياري (0.901)، بشكل عام، يمكن القول أن هذه النتائج تشير إلى وجود توافق مقبول بين أفراد العينة بشأن المتغير المدروس، وهذا يعزز من موثوقية النتائج ويشير إلى أن المؤشر الكلي للمتغير يستخدم بفعالية لقياس الظاهرة التي يمثلها بشكل دقيق وموحد بين أفراد العينة وكما موضحة في الجدول (6).

الجدول (6) استجابة عينة الدراسة حول مقياس التحديات والمعوقات

ن	الاختيارات / العبارة	التكرارات والنسب المئوية	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التبني	الترتيب
1	ضعف الوعي المالي لدى النساء يحد بشكل كبير من استفادتهن من الخدمات المصرفية.	ت	8	32	421	117	29	3.56	0.998	أوافق	5
		%	3.5	14.0	18.4	51.3	12.7				
2	الأعراف الاجتماعية والتقاليد تعيق استفادة المرأة من فرص التمويل المصرفي.	ت	5	24	44	117	38	3.70	0.944	أوافق	3
		%	2.2	10.5	19.3	51.3	16.7				
3	وجود شروط وضمانات تعجيزية يجعل الحصول على القروض المصرفية صعبًا بالنسبة للنساء.	ت	1	33	58	96	40	3.62	0.952	أوافق	4
		%	0.4	14.5	25.4	42.1	17.5				
4	ضعف الثقة في المؤسسات المالية في مناطق السكن يشكل عائقًا رئيسيًا أمام التعامل المصرفي.	ت	0	25	54	98	51	3.77	0.921	أوافق	2
		%	0	11.0	23.7	40.0	22.4				
5	بعد المؤسسات المالية عن مناطق السكن يُعد عائقًا فعالًا في استفادة النساء من الخدمات المصرفية.	ت	5	44	58	91	30	3.43	1.015	أوافق	7
		%	2.2	19.3	25.4	39.9	13.2				
6	الثقافة المجتمعية السائدة لا تشجع النساء على الانخراط في التعاملات المصرفية.	ت	4	42	49	100	33	3.51	1.009	أوافق	6
		%	1.8	18.4	21.5	43.9	14.5				
7	نقص حملات التوعية الموجه خصيصًا للنساء حول الشمو المالي يحد من معرفتهن وفرص استفادتهن.	ت	4	18	46	118	42	3.77	0.901	أوافق	1
		%	1.8	7.9	20.2	51.8	18.4				
8	صعوبة استخدام التكنولوجيا المصرفية تشكل عائقًا كبيرًا بالنسبة لي في العامل مع المصارف.	ت	4	49	54	99	22	3.38	0.983	محايد	8
		%	1.8	21.5	23.7	43.4	9.6				
	المتوسط	%	1.7	14.6	22.2	45.4	15.6	3.59	0.965		
	المؤشر الكلي	%	16.3		22.2	61					

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبان ومخرجات برنامج SPSS

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رابعًا: العلاقة بين الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة.

تشير نتائج أختبار معامل الارتباط سبيرمان (Spearman's rho) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية وموجبة بين مقياس الشمول المالي و التمكين الاقتصادي للمرأة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (0.490)، وهي قيمة تشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة القوة، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية Sig.= 0.000 أقل من 0.01، مما يدل على أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية

وبالتالي يمكن تفيسر هذه العلاقة بأن زيادة مستويات الشمول المالي قد تسهم في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة دهوك، وهذا يتوافق مع ما تشير إليه النظرية الاقتصادية والتي تؤكد دور الخدمات المالية، مثل القروض والحسابات المصرفية، في تعزيز قدرة المرأة على تحقيق الاستقلال المالي واتخاذ قرارات اقتصادية.

الجدول (7) الارتباط بين الشمول المالي وتمكين الاقتصادي للمرأة

التمكين الاقتصادي / للمرأة / الشمول المالي		
	**0.490	** P ≤ 0.01

المصدر: إعداد الباحثين استناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي * P ≤ 0.05 (SPSS).

كما تشير هذه العلاقة أنه من المهم بناء سياسات تهدف إلى توسيع نطاق الشمول المالي لدى المرأة كوسيلة فعالة لتعزيز دورهن في الاقتصاد القومي، لا سيما في ظل التحديات والمعوقات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تحد من فرص تمكين النساء.

على الرغم من وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين متغيرات التمكين الاقتصادي للنساء والشمول المالي ، إلا أن قوة هذه العلاقة كانت متوسطة فقط، وهذا يدل على أن الشمول المالي في حد ذاته لا يؤدي بشكل مباشر وكافي إلى تمكين المرأة اقتصاديا، بل يتأثر بسياقات وعوامل متعددة منها:

1.حداثة انتشار مفهوم الشمول المالي في المجتمع المحلي.

يعتبر مفهوم الشمول المالي من المفاهيم الحديثة نسبيًا في (محافظة دهوك)، بسبب عدم انتشار هذه الثقافة بشكل واسع بين مختلف فئات المجتمع في المنطقة، وخاصة بين النساء. ولا تزال هناك فجوة في المعرفة والثقة باستخدام الأدوات المالية مثل المحافظ الإلكترونية والحسابات المصرفية، والقروض الصغيرة.

2.ضعف الوعي المالي والرمي:

يعاني الكثير من أهالي المحافظة وخاصة النساء من مشاكل مثل نقص الثقافة المالية، وهذا ما يحد من قدرتهن على الاستفادة الكاملة من الخدمات المصرفية والمالية المتاحة، كما أن المهارات الرقمية المحدودة لدى البعض قد تعيق استخدام الوسائل التكنولوجية المرتبطة بالشمول المالي مثل التطبيات المصرفية أو الدفع الإلكتروني.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3.القيود الاجتماعية والعادات والتقاليد

لا تزال بعض القيود الثقافية والمجتمعية تشكل عائقاً أمام مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي بشكل فعال، وبالتالي حتى وان توفرت خدمات وأدوات مالية، قد لا تتمكن النساء من الاستفادة منها أو استخدامها بحرية لأغراض اقتصادية إنتاجية.

4.الأوضاع الاقتصادية.

تشهد إقليم كوردستان بما فيها محافظة دهوك أزمات مالية واقتصادية متكررة، من أبرزها تأخر أو انقطاع الرواتب، وضعف الفرص الاقتصادية، مما يقلل من قدرة الأفراد وخاصة النساء على التفاعل مع القطاع المالي الرسمي، فحتى إن توفرت خدمات مالية، فإن قدرة النساء على الاقتراض أو الادخار والاستثمار تظل محدودة في ظل عدم انتظام استلام الدخل وغياب الاستقرار المالي.

لذلك فإن العلاقة المتوسطة بين المتغيرات (الشمول المالي وتمكين المرأة الاقتصادي) في محافظة دهوك تفسر على أن أدوات وسياسات الشمول المالي ما زال في مراحله التأسيسية والانتقالية من النطاق النظري إلى التطبيق العملي، ويُواجه تحديات ومعوقات متعددة تعيق قدرته على التأثير الكامل في حياة المرأة. لهذا السبب، فإن تعزيز هذه العلاقة يتطلب رفع الوعي المالي، كسر الحواجز الاجتماعية والثقافية، وتحسين الوضع الاقتصادي العام في المحافظة.

خامسًا: أثر الشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة دهوك

تبين نتائج تحليل البيانات الميدانية الموجودة في الجدول (8) وجود علاقة تأثير معنوية وذات دلالة إحصائية لمتغير الشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة إذ كانت قيمة مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل بكثير من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغة (0.05)، ويتبين من قيمة معامل التحديد والبالغة (0.448) أن التمكين الاقتصادي للمرأة تفسر ما نسبته (44.8%) من التغير الذي يحصل في الشمول المالي، كما أن قيمة (B1) بلغت (0.472) وهي قيمة معنوية بدلالة قيمة (F) المحسوبة والبالغة (427.500) إذ كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (4.64) وبدرجات حرية (226,1).

الجدول (8) العلاقة التأثيرية للشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	التمكين الاقتصادي للمرأة					
	B0	B1	R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية المحسوب
الشمول المالي	0.477	0.472	0.448	64.697	4.25	0.000

المصدر: إعداد الباحثين استناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS). $P \leq 0.05, N = 228$

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولا: الاستنتاجات

1. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك توافقًا جيدًا بين أفراد العينة حول مفهوم الشمول المالي، إذ بلغت نسبة الاتفاق (55.8%) وبمتوسط حسابي (3.43)، مما يعكس إدراكًا متناميًا لأهمية الخدمات المصرفية في إدارة الشؤون المالية.
2. العبارة الأكثر اتفاقًا كانت حول ضرورة امتلاك حساب مصرفي شخصي كوسيلة لإدارة الشؤون المالية بكفاءة، بنسبة (85.6%)، ما يشير إلى وعي نسبي بأهمية الأدوات المالية الرسمية.
3. ظهر أن هناك ضعفًا في بعض جوانب الشمول المالي، مثل صعوبة الحصول على القروض (وسط حسابي 2.95) وضعف المعرفة بشروط الادخار (3.23)، ما يعكس محدودية الاستفادة الكاملة من الخدمات المالية.
4. بالنسبة لمتغير التمكين الاقتصادي للمرأة، أظهرت النتائج أن (60.8%) من العينة تتفق على العبارات الخاصة بالتمكين الاقتصادي، بمتوسط حسابي (3.53)، ما يشير إلى مستوى مقبول من التمكين.
5. العبارة الأكثر اتفاقًا تمثلت في حرية المرأة في اتخاذ قرارات إنفاق دخلها بنسبة (85.1%)، ما يعكس وجود استقلالية مالية نسبية لدى النساء.
6. في المقابل، برزت معوقات أساسية أمام التمكين الاقتصادي، منها ضعف الوصول إلى الموارد المالية (3.10)، وصعوبة امتلاك الأصول الاقتصادية (3.32)، ما يشير إلى فجوة في تملك الأدوات الإنتاجية.
7. متغير المعوقات والتحديات بيّن أن (61%) من العينة تتفق على وجود عوائق حقيقية، بمتوسط (3.59)، أبرزها: ضعف الوعي المالي لدى النساء، وضعف الثقة بالمؤسسات المالية، والأعراف الاجتماعية.
8. أظهرت نتائج الارتباط وجود علاقة إيجابية متوسطة القوة (0.490) بين الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة، وهي دالة إحصائياً عند مستوى.(0.01)
9. قوة الارتباط المتوسطة تشير إلى أن الشمول المالي وحده غير كافٍ لتمكين المرأة اقتصادياً، بل يتأثر بعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية.
10. نتائج الانحدار أوضحت أن الشمول المالي يفسر (44.8%) من التغير في التمكين الاقتصادي للمرأة، مما يبرز أهميته، لكنه يحتاج إلى دعم بعوامل أخرى لتعزيز الأثر.
11. يمكن تفسير محدودية العلاقة بوجود ضعف الوعي المالي، القيود الاجتماعية، والأوضاع الاقتصادية غير المستقرة في محافظة دهوك.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا: المقترحات

1. رفع الوعي المالي لدى النساء عبر تنظيم برامج تدريبية وورش عمل لتعليم أساسيات الادخار، الاستثمار، وإدارة المشروعات الصغيرة.
2. تعزيز دور المؤسسات المالية في نشر الثقافة المصرفية، وتبسيط شروط القروض الصغيرة لتناسب احتياجات النساء.
3. إطلاق حملات توعية مصرفية موجهة خصيصًا للنساء، تركّز على مزايا الحسابات المصرفية، القروض، وخدمات الادخار.
4. تحسين الوصول إلى الخدمات المالية عبر زيادة عدد الفروع المصرفية في المناطق السكنية، وتطوير الخدمات الرقمية سهلة الاستخدام.
5. تمكين المرأة من امتلاك الأصول الاقتصادية مثل العقارات والأراضي، عبر سياسات حكومية وتشريعات تضمن المساواة.
6. إطلاق مبادرات حكومية وخاصة لدعم المشروعات النسوية عبر التمويل الميسر والدعم الفني، بما يعزز استقلالهن الاقتصادي.
7. مواجهة المعوقات الثقافية والاجتماعية عبر حملات توعية مجتمعية تشجع على مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي الرسمي.
8. تعزيز الثقة بالمؤسسات المالية من خلال تحسين الشفافية وتقديم خدمات تتسم بالمصداقية والسهولة.
9. دمج التكنولوجيا المالية (FinTech) مثل المحافظ الإلكترونية والدفع عبر الهاتف لتسهيل وصول النساء للخدمات المالية.
10. إجراء دراسات مستقبلية لبحث أثر العوامل الاجتماعية والثقافية على العلاقة بين الشمول المالي وتمكين المرأة، بما يساعد على تطوير استراتيجيات أكثر شمولاً.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية.

1. منظمة الأمم المتحدة، (2025)، برنامج اهداف التنمية المستدامة.
2. البنك المركزي العراقي، (2025)، البنك المركزي العراقي يطلق الاستراتيجية الوطنية الأولى للشمول المالي، بغداد، العراق.
3. ورشة عمل في البنك المركزي العراقي، (2025)، الشمول المالي، بغداد، العراق.
4. مصرف الخليج التجاري، (2024)، تمكين المرأة ريادة الاعمال وتعزيز الشمول المالي، بغداد، العراق.
5. الشريف، مدور محمد، (2024)، دور واهمية الشمول المالي للتخفيف من حدة الفقر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد الثامن، العدد الثاني، الجزائر.
6. البنك الدولي، (2022)، تقرير السنوي الشمول المالي يمثل عاملاً رئيسياً في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء .
7. خضرة وامال، راشدي وهاشم، (2022)، قياس التمكين الاقتصادي للمراء العربية من خلال مؤشر المرأة وانشطة الاعمال والقانون (2021)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، الجزائر .
8. صندوق النقد الولي، (2021)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
9. عوض، ايمان احمد احمد، (2021)، أثر الشمول المالي على تمكين المرأة في مصر، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد السابع، العدد الثاني عشر، الجزء الثاني، القاهرة، مصر .
10. سعدوني، محمد محروس، (2018)، الشمول المالي وأقره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة "دراسة تحليلية لواقع الدول العربية)، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، الإسكندرية، مصر.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية.

11. Adera, T., &Abdisa, L. (2023). The causal effect of financial inclusion on women's empowerment in Ethiopia. Economic Modelling, 123, 106-119.
12. AFI, (2025), Alliance for Financial Inclusion, The world's leading organization on financial inclusion policy and regulation.
13. Ashraf, N., Karlan, D., & Yin, W. (2010). Deposit Collectors. American Economic Review, 100 (2), 504-508.
14. Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2022). The Global Findex Database 2021: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19. Washington, DC: World Bank.
15. Dupas, P., Karlan, D., Robinson, J., & Ubfal, D. (2018). Banking the unbanked? Evidence from three countries. American Economic Journal: Applied Economic, 10 (2), 257-297.
16. FinDev, (2025), https://www.findevgateway.org/ar/financial-inclusion-arabic
17. Haushofer, J., Roth, C., Shapiro, J., & Tavneet, S. (2025). Digital finance and women's empowerment: Evidence from Tanzania. Journal of Development Economics, 154, 102-118.
18. International Monetary Fund (2020), Measuring Financial Access: 10 years of the IMF Financial Access Survey, Washington, DC: International Monetary Fund.
19. Jedi, N. (2022). Financial inclusion and women's economic empowerment in Iraq: 2011-2021. Journal of Middle Eastern Studies, 18 (3), 45-67.
20. Kabeer, N. (1999). Resources, agency, achievements: Reflections on the measurement of women's empowerment. Development and Charge, 30 (3), 435-464.
21. OECD. (2020). Financial inclusion and consumer empowerment. Paris: OECD Publishing.
22. Reis, Thereza Balliester, (2021) What financial inclusion? A critical review. SOAS Department of Economics Working Paper Series is published electronically by SOAS University of London, ISSN 1753-5816
23. rsaud& Thaffe, Ajax& Wrenford, (2023), The state of financial inclusion research on developing countries, Telfer School of Management, University of Ottawa, 55 Laurier Street, Ottawa, Ontario, K1N 6N5, Canada, journal homepage: www.journals.elsevier.com/transnational-corporations-review
24. Sarma, M. (2012). Index of financial inclusion – A measure of financial sector inclusiveness. Berlin Working Papers on Money, Finance, Trade and Development, 07/2012, 1–34.
25. United Nations Iraq, 2025, UN Women and UNFPA Partner to Strengthen the Resilience of Women and Girls in Iraq.
26. Women's World Banking. (2021). Financial inclusion and women's economic empowerment: Evidence from 14 countries. New York: Women's World Banking.
27. World Bank. (2018). UFA2020 overview: Universal financial access by 2020. Washington, DC: World Bank.
28. https://ndf.gov.sa/ar/economic-empowerment-of-women/

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2006–2023): دراسة قياسية باستخدام منهجية (Indicator Saturation Methods)

م.د. أكرم صالح يوسف

جامعة نوروز/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

akram.yousif@nawroz.edu.krd

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2006–2023). في ظل تصاعد الاهتمام الدولي بتوسيع قاعدة الشمول المالي كأداة فاعلة لدعم النمو الاقتصادي. وقد تم اعتماد منهجية (Indicator Saturation Methods) نظرا لقدرته على التعامل مع سلاسل زمنية غير مستقرة ومع التغيرات الهيكلية. وتضمنت الدراسة مؤشرات الشمول المالي وهي (الكثافة المصرفية، عدد فروع المصارف ، عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)، عدد بطاقات كي كارد ، عدد حسابات الودائع). وأظهرت نتائج التقدير وجود علاقة بين مؤشرات الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية المعبر عن النمو الاقتصادي، حيث تبين أن كل من عدد المصارف والكثافة المصرفية وعدد أجهزة الصراف الألي ترتبط إيجابيا وبشكل معنوي مع الناتج المحلي الاجمالي وأظهرت النتائج أن وظيفة بطاقات كي كارد في العراق لا تعكس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا وأن استخدام البطاقة غالبا ما يكون محصورا في سحب الرواتب أو الإعانات النقدية، وليس في أنشطة إنتاجية أو استثمارية. أظهرت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عدد حسابات الودائع والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة المدروسة وذلك لضعف أداء القطاع المصرفي في دعم الاستثمار والأنشطة الاقتصادية، كما أن العديد من الحسابات المصرفية تستخدم كأداة لاستلام الرواتب والتحويلات دون مشاركة فعلية في الاقتصاد، مما يساهم في خفض الأثر التحفيزي للودائع على الناتج المحلي، وانخفاض الثقة في النظام المصرفي، وتوصي الدراسة بوضع إستراتيجية وطنية متكاملة للشمول المالي، يتعاون فيها البنك المركزي مع القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى، مع التركيز على التحول الرقمي كمدخل لتقليص الفجوة المالية وتعزيز الاندماج الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية :الشمول المالي، النمو الاقتصادي، منهجية (Indicator Saturation Methods) ، التغيرات الهيكلية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

The Impact of Financial Inclusion Indicators on Economic Growth in Iraq for the Period (2006–2023): An Econometric Study Using Indicator Saturation Methods

Dr. Akram Salih Yousif

Nawroz University ,College of Administration and Economics

Akram.Yousif@nawroz.edu.krd

Abstract:

This study aims to assess the impact of financial inclusion indicators on economic growth in Iraq during the period 2006–2023. The research responds to the growing international interest in financial inclusion as an effective tool to support economic development. It adopts the Indicator Saturation Method (ISM) for its ability to handle unstable time series and structural changes in the data. The key financial inclusion indicators used include: number of bank branches, ATM density, number of banks, number of deposit accounts, and usage of electronic payment cards (specifically the Key Card system in Iraq). The results show a statistically significant and positive relationship between several indicators—such as number of banks, ATM density, and branch density—and nominal GDP, reflecting a positive effect on economic growth. However, the findings also indicate a negative and significant relationship between the number of deposit accounts and economic growth, suggesting that many accounts are used primarily for salary and aid transfers rather than for productive or investment purposes. This reflects weak performance of the banking sector in supporting investment and economic activity. The study concludes with a recommendation to develop a national financial inclusion strategy in cooperation with the Central Bank, commercial banks, and other financial institutions, with a focus on digital transformation as a pathway to reduce the financial gap and promote inclusive economic participation.

Keywords: financial inclusion, economic growth, indicator saturation methods, Structural changes.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة:

في العقود الأخيرة، حظي مفهوم الشمول المالي باهتمام متزايد، إذ يعد من الأدوات الأساسية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة المالية والاجتماعية لا سيما في الدول النامية التي تعاني من فجوات كبيرة في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. ويشير الشمول المالي إلى تمكين جميع شرائح المجتمع، وخاصة الفئات المهمشة، من الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة، بما في ذلك الحسابات المصرفية والائتمان والادخار والمدفوعات الإلكترونية. وفي السياق العراقي، ورغم المبادرات الحكومية الرامية إلى تعزيز مستويات الشمول المالي، لا يزال النظام المالي في البلاد يواجه تحديات هيكلية. وتشمل هذه التحديات محدودية التوزيع الجغرافي للبنوك، وضعف ثقة الجمهور بالمؤسسات المالية، وانخفاض مستوى الثقافة المالية لدى شرائح كبيرة من السكان. وازدادت أهمية هذا الموضوع في ظل التحديات الاقتصادية التي واجهها العراق خلال الفترة (2006-2023)، والتي شملت الاضطرابات الأمنية، والتقلبات الحادة في أسعار النفط، والأزمات السياسية والمالية. وتبرز هذه العوامل جميعها الحاجة الملحة لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، والتساؤل عن مدى مساهمة تعزيز الشمول المالي بفعالية في دفع مسارات التنمية الاقتصادية في العراق.

مشكلة الدراسة :

على الرغم من الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لتعزيز الشمول المالي، إلا أن تأثير هذه المؤشرات على النمو الاقتصادي لم يقيم بدقة باستخدام أدوات القياس الاقتصادي المتقدمة .وبناء على ذلك، يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:

- إلى أي مدى تؤثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2006-2023)، وما مدى فاعلية استخدام منهجيةIndicator Saturation Methods في الكشف عن هذا التأثير في ظل وجود تغيرات هيكلية وصدمات غير خطية محتملة خلال فترة الدراسة؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا البحث في اعتماد منهجية (Indicator Saturation Methods) الذي يعد من الأساليب القياسية الحديثة ذات القدرة على تقديم تقديرات أكثر دقة، خصوصا في حال البيانات ذات الحجم المحدود أو غير المستقرة. وتعاني من التغيرات الهيكيلة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2006-2023)، مع اعتماد منهجية (Indicator Saturation Methods) كأداة قياسية حديثة للكشف عن التحولات الهيكلية والصدمات الاقتصادية التي قد تؤثر على طبيعة هذه العلاقة. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الخطوات التالية:

- دراسة تطور مؤشرات الشمول المالي في العراق خلال فترة الدراسة، بما في ذلك مقاييس مثل (الكثافة المصرفية، عدد فروع المصارف ، عدد أجهزة الصراف الآلي(ATM) ،عدد بطاقات كي كارد ، عدد حسابات الودائع) ، وغيرها من المؤشرات ذات الصلة.
- تقدير أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج اقتصادية قياسية كمية متقدمة، بهدف تحديد مدى مساهمة هذه المؤشرات في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي في السياق العراقي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

فرضيات الدراسة:

استنادا الى اشكالية الدراسة وأهدافه، تطرح الدراسة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة(2006-2023)
- تسهم منهجية (Indicator Saturation Methods) في تحديد التغيرات الهيكلية أو الصدمات الاقتصادية التي تؤثر على العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

الاستعراض المرجعي:

فيما يلي مراجعة للدراسات السابقة التي بحثت في تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي وهي:

1. **دراسة (الحسناوي ، 2025)**: هدفت الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الشمول المالي (أجهزة نقاط البيع، وأجهزة الصراف الآلي، والقروض) على النمو الاقتصادي في العراق، باستخدام بيانات عينة من البنوك المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة 2011-2016. واستخدمت الدراسة منهجا وصفيا تحليليا، ونماذج انحدار بسيطة لتحليل العلاقة بين المتغيرات. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية وغير دالة إحصائيا بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى وجود عوامل مؤثرة أخرى غير مشمولة في النموذج. وأوصت بزيادة الاهتمام بالخدمات المصرفية الإلكترونية، وتعزيز الوصول إلى القروض وأجهزة نقاط البيع، لتحسين أثر الشمول المالي على الاقتصاد العراقي.
2. **دراسة (Awad,2024)**: هدفت الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات مختارة للشمول المالي (مثل عدد الحسابات المصرفية، وعدد أجهزة الصراف الآلي، وانتشار بطاقات الدفع الإلكتروني) على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2005-2022)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).وأشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ودالة إحصائيا بين معظم مؤشرات الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يشير إلى أن تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية يسهم في دعم النمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بتوسيع البنية التحتية المصرفية وتسهيل الوصول إلى التمويل، لا سيما في المناطق الريفية والمهمشة.
3. **دراسة (عبدالله ، 2023)**: هدفت الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الشمول المالي المختارة (عدد أجهزة الصراف الآلي، وفروع البنوك، وعدد مستخدمي الإنترنت كنسبة مئوية من السكان) على التنمية المستدامة في العراق للفترة (2004-2021)، وأظهرت النتائج قصيرة المدى أن جميع المؤشرات كان لها تأثير إيجابي وهام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى المدى الطويل، كان لاستخدام أجهزة الصراف الآلي تأثير إيجابي، وكان لعدد فروع البنوك تأثير سلبي، بينما لم يظهر استخدام الإنترنت أي تأثير يذكر. أوصت الدراسة بتوسيع نطاق الشمول المالي من خلال تحسين البنية التحتية المصرفية وتشجيع استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية لتحقيق التنمية المستدامة.

مما سبق، يمكن القول أن هذه الدراسة تختلف منهجيا عن الدراسات اعلاه، حيث تعتمد على منهجية Indicator Saturation Methods ، وهو أسلوب لتحليل السلاسل الزمنية يستخدم للكشف التلقائي عن التغيرات الهيكلية في البيانات الاقتصادية. يتفوق هذا الأسلوب على الأساليب التقليدية المستخدمة ، مثل نموذج ARDL أو الانحدار الخطي، والتي تفتقر إلى المرونة في رصد الصدمات الخارجية أو التغيرات الهيكلية غير الملحوظة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

محاور الدراسة : تنقسم الدراسة الى المحاور التالية:

اولا : الإطار النظري للعلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وهو يشير إلى تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مثل فتح الحسابات المصرفية، والادخار، والحصول على القروض، والتأمين، وخدمات الدفع الإلكتروني، بطريقة عادلة وسهلة المنال. وقد حظي هذا المفهوم باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية، وخاصة في الدول النامية، حيث يعتبر الشمول المالي أداة فعالة لتحفيز النشاط الاقتصادي (Demirgüç, 2018: 4).وتعدد مؤشرات الشمول المالي المستخدمة في الدراسات الاقتصادية. ويمكن تفسير العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من المداخل الأتية:(Sahay, 2015: 9-17)

1. **مدخل الكينزي المعدل:** يرى هذا المدخل بأن تعزيز الشمول المالي يزيد من إنفاق المستهلكين والاستثمار، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي، وبالتالي تعزيز الناتج المحلي الإجمالي. كلما زاد وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، زادت قدرتهم على الإنفاق والاستثمار، مما يحفز النشاط الاقتصادي.
2. **مدخل التنمية المالية:** يركز هذا المدخل على دور الشمول المالي في تحسين كفاءة تخصيص رؤوس الأموال. فالمؤسسات المالية الرسمية ، عبر تقنيات التحليل المالي يمكنها توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية. كما أن الشمول المالي يساهم في الحد من الاقتصاد غير الرسمي وتعزيز التحصيل الضريبي ، مما يوفر موارد إضافية للدولة تسهم في النمو الاقتصادي.
3. **مدخل التضمين المالي والمساواة:** يركز هذا المدخل على دور الشمول المالي يعد أداة لتحقيق النمو الشامل من خلال دمج الفقراء والنساء وسكان الأرياف في الأنشطة المالية الرسمية. وأن الشمول المالي يسهم في الحد من تفاوت الدخل وزيادة فرص الحصول على التمويل للمشاريع الصغيرة، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

ثانيا : تحليل اتجاهات مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاد العراقي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي للمدة (2006-2023).

يعد تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2006-2023) أمرا أساسيا لفهم تطور النظام المالي وقدرته على خدمة السكان النشطين اقتصاديا. يقيم هذا التحليل كثافة الخدمات المصرفية، وانتشار الفروع، وخدمات الدفع الإلكتروني، وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. كما يساعد في تحديد التحديات التي تعيق تحقيق الشمول المالي الفعال في البلاد وكالأتي:

1. **مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2006-2023).**

تعكس مؤشرات كثافة الخدمات المصرفية وانتشارها تطور البنية التحتية المصرفية وتوافرها الجغرافي للسكان النشطين اقتصاديا(المزوري، 2020، 190). وبتحليل بيانات المدة (2006-2023)، يتضح وجود تحسن تدريجي في بعض السنوات، قابله انخفاض في سنوات أخرى، مما يشير إلى عدم استقرار نسبي في السياسات المصرفية أو البيئة الاقتصادية الأوسع. الجدول (1) يوضح مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2006-2023).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول(1) مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2006-2023)

السنوات	عدد فروع المصارف (1)	عدد السكان النشيطين اقتصاديا من(15 -64 سنة) (2)	الكثافة المصرفية 1/2=(3)	الانتشار المصرفي % 2/1=(4)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (5)
2006	542	690,816,15	29,182	3.43	95,587,954
2007	549	464,384,16	29,844	3.35	111,455,813
2008	560	725,701,17	31,610	3.16	157,026,061
2009	774	848,636,17	22,786	4.39	130,643,200
2010	912	351,161,18	19,913	5.02	162,064,565
2011	929	18669280	20,096	4.98	217,327,107
2012	994	127,190,19	19,305	5.18	254,225,490
2013	1014	485,758,19	19,485	5.13	273,587,529
2014	1204	260,342,20	16,895	5.92	266,332,655
2015	854	944,977,20	24,564	4.07	194,680,971
2016	866	544,517,21	24,847	4.02	196,924,141
2017	843	454,854,21	25,924	3.86	221,665,709
2018	864	176,170,22	25,659	3.9	268,918,874
2019	888	,01422,091	24,877	4.02	276,157,867
2020	891	52422,668,	25,441	3.93	215,661,516
2021	904	22523,255,	25,724	3.89	304,053,321
2022	876	24223,870,	27,249	3.67	416,689,736
2023	843	688,593,26	31,546	3.17	353,780,243

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1. **البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، النشرات الاحصائية (2006-2023) .**
2. **بيانات البنك الدولي للسنوات (2006-2023).**

من خلال بيانات الجدول (1) يلاحظ أنه انخفضت الكثافة المصرفية من (29,182) فردا لكل فرع مصرفي في عام 2006 إلى (31,546) فردا في عام 2023، أي بزيادة في عدد الأفراد لكل فرع، وهو ما يشير إلى تراجع نسبي في توفير الخدمات المصرفية مقارنة بالنمو السكاني النشيط .وعلى الرغم من الارتفاع في عدد الفروع من (542) فرعا في عام 2006 إلى الذروة عند (1,204) فرعا في عام 2014، فإن هذا العدد انخفض لاحقا إلى (843) فرعا في عام 2023. هذا التراجع تزامن مع ارتفاع عدد السكان النشيطين من (15,816,690) في 2006 إلى (26,593,688) في 2023، وهو ما أدى إلى انخفاض فعلي في كثافة الخدمة المصرفية المتاحة. وشهد مؤشر الانتشار المصرفي تقلبات ملموسة خلال فترة الدراسة، إذ ارتفع من (3.43%) في 2006 إلى ذروته عند (5.92%) في عام 2014، مما يعكس توسعا في البنية المصرفية خلال تلك الفترة. إلا أن هذا المؤشر عاد لينخفض تدريجيا إلى (3.17%) في 2023، وهو ما يمثل تراجعا في قدرة

المصارف على تغطية الزيادة السكانية بنفس الوتيرة. ويعزى هذا التراجع إلى عوامل مثل إغلاق بعض الفروع، ضعف الاستثمارات المصرفية، وعدم التوسع الكافي في المناطق النائية.

وإن تراجع الكثافة المصرفية وركود معدل الانتشار المصرفي في السنوات الأخيرة يعد مؤشرا على تأخر في تحقيق الشمول المالي المكاني، خاصة في ظل ارتفاع عدد السكان النشيطين اقتصاديا. ومن شأن هذه المؤشرات أن تؤثر سلبا في حجم الادخار المصرفي، حجم الإقراض، وبالتالي في النمو الاقتصادي الكلي، خصوصا في اقتصاد ريعي يعاني من ضعف في التنوع الإنتاجي مثل العراق.

2. مؤشر انتشار خدمات الدفع الالكتروني في العراق للمدة (2006-2023):

يعد توسيع نطاق خدمات الدفع الإلكتروني عنصرا أساسيا في الشمول المالي، لا سيما في الاقتصادات التي تسعى إلى تحديث بنيتها التحتية المالية وتقليل الاعتماد على المعاملات النقدية(البنك المركزي العراقي، 2023، 45). وقد شهد الاقتصاد العراقي، خلال المدة (2006-2023)، تقلبات ملحوظة في توافر واستخدام الخدمات المالية الإلكترونية، لا سيما من خلال زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي وانتشار بطاقات الدفع (كي كارد).والجدول (2) يوضح اتجاهات مؤشر انتشار خدمات الدفع الالكتروني في العراق للمدة (2006-2023).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول(2) مؤشر انتشار خدمات الدفع الالكتروني في العراق للمدة (2006-2023)

السنوات	عدد أجهزة الصراف الألي (ATM) (1)	عدد بطاقات كي كارد (2)	عدد السكان النشيطين اقتصاديا من (15 -64 سنة) (3)	عدد ATM لكل 100 الف بالغ 1/3=(4)	عدد بطاقات كي كارد 100 الف بالغ 2/3=(5)
2006	166	-	690,816,15	1.05	-
2007	130	-	464,384,16	0.79	-
2008	130	1,000,000	725,701,17	0.73	5,649
2009	225	1,500,000	848,636,17	1.28	8,504
2010	385	2,000,000	351,161,18	2.12	11,012
2011	467	2,200,000	18669280	2.5	11,784
2012	467	2,521,000	127,190,19	2.43	13,136
2013	647	2,691,000	485,758,19	3.27	13,619
2014	337	3,494,000	260,342,20	1.66	17,176
2015	580	4,003,000	944,977,20	2.76	19,081
2016	660	5,150,000	544,517,21	3.07	23,933
2017	656	6,086,000	454,854,21	3	27,847
2018	865	6,639,000	176,170,22	3.9	29,945
2019	1,014	,459,0007	,01422,091	4.59	33,764
2020	1340	,00056,88	52422,668,	5.91	39,067
2021	1,566	8,459,000	22523,255,	6.73	36,374
2022	2,223	,0002259,	24223,870,	9.31	38,646
2023	4,021	9,844,000	688,593,26	15.1	37,016

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، النشرات الاحصائية (2006-2023) .
- بيانات البنك الدولي للسنوات (2006-2023).

من خلال بيانات الجدول (2)، يتضح أن انتشار خدمات الدفع الإلكتروني في العراق بين 2006–2023 مر بمسارات متباينة. فعدد أجهزة الصراف الآلي ارتفع من (166) جهازا في 2006 إلى (4,021) جهازا في 2023، بنسبة نمو تفوق (2,322%)، كما تحسّن مؤشر التغطية من (1.05) إلى (15.1) جهاز لكل 100 ألف من السكان النشيطين اقتصاديا. ومع ذلك، فإن النمو لم يكن خطيا، إذ يمكن تمييز ثلاث مراحل رئيسية:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- مرحلة النمو البطيء :(2006–2012) اتسمت بزيادة تدريجية محدودة، حيث تراوح معدل الأجهزة بين (0.7–2.5) جهاز لكل 100 ألف بالغ. هذه المرحلة تعكس بطء تبني البنية التحتية الإلكترونية وتركز الاعتماد على التعاملات النقدية.
- مرحلة التذبذب :(2013–2016) شهدت تقلبات حادة، إذ انخفض عدد الأجهزة من (647) في 2013 إلى (337) في 2014 (-48%)، قبل أن يتعافى تدريجيًا ليصل إلى (660) في 2016. يمكن تفسير هذا الانخفاض بارتباطه بمرحلة عدم الاستقرار الأمني وظهور تنظيم داعش(2014–2016) ، إضافة إلى الضغوط المالية على الدولة، مما أثر في استدامة تشغيل الفروع وأجهزة الصراف.
- مرحلة النمو السريع :(2017–2023) تميّزت بطفرة ملحوظة، حيث ارتفع عدد الأجهزة إلى أكثر من (4,000) جهاز، وهو ما ارتبط بتوسّع برامج الدفع الحكومي الإلكتروني (مثل صرف الرواتب عبر كي كارد)، وتحسن نسبي في الاستقرار المالي، وتزايد الثقة بالمعاملات الرقمية.

أما فيما يتعلق ببطاقات الدفع الإلكترونية (كي كارد)، فقد ارتفع العدد من (1,000,000) بطاقة في 2008 إلى نحو (9,844,000) بطاقة في 2023. ورغم أن الزيادة الكلية كبيرة، إلا أن مسار النمو غير متوازن:

- 2008–2012: نمو تدريجي من (5,649) بطاقة لكل 100 ألف بالغ إلى (13,136)، أي أكثر من الضعف خلال خمس سنوات.
- 2013–2016 :تسارع لافت، إذ تضاعفت البطاقات تقريبًا من (2.7 مليون) إلى (5.1 مليون)، مما يعكس توسع الحكومة في تعميم الرواتب عبر البطاقة الذكية لتقليل الاعتماد على النقد.
- 2017–2020: ذروة التوسع، حيث بلغت البطاقات (8.8 مليون) في 2020، أي حوالي (39,067) بطاقة لكل 100 ألف بالغ، وهو أعلى معدل في الفترة المدروسة.
- 2021–2023: استقرار نسبي مع تباطؤ النمو وتراجع طفيف في المعدل إلى (37,016) بطاقة لكل 100 ألف بالغ، ربما نتيجة دخول أدوات دفع جديدة (المحافظ الإلكترونية، الدفع عبر الهاتف النقال) وتنوع أنماط المعاملات الرقمية.

مما سبق ، يوضح تحليل الاتجاهات أن انتشار الدفع الإلكتروني في العراق لم يتطور بشكل خطي وإنما عبر موجات نمو وتذبذب مرتبطة بالظروف الاقتصادية والأمنية والسياسات الحكومية. وهذا يبرز الحاجة إلى استراتيجيات طويلة الأمد لتقليل أثر الأزمات على البنية التحتية المالية وضمان استدامة خدمات الدفع الإلكتروني

3. مؤشر الاستخدام الخدمات المصرفية في العراق للمدة (2006-2023).

يعد استخدام الخدمات المصرفية، وخاصة عدد الحسابات المصرفية، من أهم المؤشرات الكمية التي تعكس مستوى الشمول المالي ومدى اندماج الأفراد في النظام المالي الرسمي. يكشف هذا المؤشر عن مدى اعتماد الأفراد النشطين اقتصاديا على المؤسسات المصرفية في أنشطتهم الادخارية والائتمانية(جرجيس، 2022،62). وخلال المدة (2006-2023)، شهد هذا المؤشر تحولات ملحوظة تعكس تطور البنية التحتية المالية وتأثرها بالظروف الاقتصادية والأمنية. والجدول (3) يوضح مؤشر الاستخدام الخدمات المصرفية في العراق للمدة (2006-2023).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (3) مؤشر الاستخدام الخدمات المصرفية في العراق للمدة (2006-2023)

السنوات	عدد الحسابات الودائع (1)	عدد السكان النشيطين اقتصاديا من (15 -64 سنة) (2)	نسبة عدد الحسابات الودائع الى عدد السكان النشيطين اقتصاديا% 1/2 = (3)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (4)
2006	16,928	690,816,15	0.11	95,587,954
2007	26,188	464,384,16	0.16	111,455,813
2008	34,524	725,701,17	0.2	157,026,061
2009	38,582	848,636,17	0.22	130,643,200
2010	47,947	351,161,18	0.26	162,064,565
2011	56,157	18669280	0.3	217,327,107
2012	62,005	127,190,19	0.32	254,225,490
2013	68,855	485,758,19	0.35	273,587,529
2014	74,073	260,342,20	0.36	266,332,655
2015	64,344	944,977,20	0.31	194,680,971
2016	62,398	544,517,21	0.29	196,924,141
2017	20,811	454,854,21	0.1	221,665,709
2018	23,202	176,170,22	0.1	268,918,874
2019	83,612	,01422,091	0.38	276,157,867
2020	186,036	52422,668,	0.82	215,661,516
2021	191,955	22523,255,	0.83	304,053,321
2022	226,223	24223,870,	0.95	416,689,736
2023	253,413	688,593,26	0.95	353,780,243

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1. **البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، النشرات الاحصائية (2006-2023) .**
2. **بيانات البنك الدولي للسنوات (2006-2023).**

من خلال بيانات الجدول (3) يتبين أنه ارتفع عدد حسابات الودائع من (16,928) في عام 2006 إلى (253,413) في عام 2023،. ويعكس هذا الارتفاع توسعا نسبيا في قاعدة العملاء لدى القطاع المصرفي، إلا أن التحليل السنوي يظهر تفاوتا ملحوظا، فقد تراجع عدد الحسابات من (68,855) في 2013 إلى (20,811) في 2017، ما يشير إلى حدوث انكماش مالي حاد قد يكون مرتبطا بالأزمة الأمنية والاقتصادية التي شهدها العراق خلال تلك المدة . ويلاحظ أنه ارتفعت نسبة عدد الحسابات إلى السكان النشيطين اقتصاديا من (0.11%) في 2006 إلى (0.95%) في عام 2023. إلا أن النسبة حافظت على مستوى منخفض نسبيا حتى عام 2018، حيث بلغت (0.10%) فقط، ثم شهدت قفزات نوعية في الأعوام 2019 (0.38%)، وعام 2020 (0.82%) و2021(0.83%)، لتصل إلى ذروتها في (2022 و2023) عند (0.95%). تعكس هذه الطفرة أثر التحول المؤسسي نحو رقمنة الرواتب الحكومية وتوسيع قاعدة المستفيدين من شبكات الدفع الإلكتروني . ويلاحظ تزامن التوسع في الحسابات المصرفية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري من (95,587,954) مليون دينار في عام 2006 إلى (353,780,243) مليون دينار في 2023. ورغم التذبذب الذي شهده الناتج في بعض السنوات – لا سيما في عام 2020 الذي انخفض فيه إلى (215,661,516) مليون دينار بسبب جائحة كوفيد-19 – فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي واتساع القاعدة المصرفية تظل واضحة، إذ يشكل تعاظم عدد الحسابات مؤشرا على زيادة التفاعل بين الأفراد والنشاط الاقتصادي الرسمي.

ثالثا: تقدير أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2006–2023).

في هذا الجزء من الدراسة سيتم تقدير أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2006-2023)، باستخدام أدوات تحليلية كمية لقياس العلاقة بين تطور الخدمات المالية (الكثافة المصرفيةX1، عدد فروع المصارفX2 ، عدد أجهزة الصراف الآليX3، عدد بطاقات كي كارد X4، عدد حسابات الودائعX5) والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية Y. ويهدف التحليل إلى بيان مدى مساهمة الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.

1. **نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية باستخدام اختبار(Range Unit Root).**

اختبار (Range Unit-(Robust against Nonlinearities, Error Distributions, Structural Breaks and Outliers Root) وهو منهجية اختبار جذر الوحدة التي تتميز بالقدرة على التعامل مع تحديات مثل اللاخطية، وتوزيعات الخطأ المختلفة، والانقطاعات الهيكلية، والقيم الشاذة .ويعد اختبار Range Unit-Root تطورا في منهجيات تحليل السلاسل الزمنية، حيث يهدف إلى التحقق مما إذا كانت سلسلة زمنية معينة تحتوي على جذر وحدة (أي أنها غير مستقرة بمرور الوقت). على عكس الاختبارات التقليدية مثل Dickey-Fuller (ADF) Phillips-Perron (PP)، يتميز اختبار RUR بما يلي : (Aparicio 2006,545-546)

- مقاومة اللاخطية –الاختبار يأخذ بعين الاعتبار السلوك غير الخطي في البيانات، وهو أمر شائع في الكثير من المتغيرات الاقتصادية والمالية.
- القدرة على التعامل مع توزيعات خطأ مختلفة –لا يفترض الاختبار توزيعا معينا للخط مثل التوزيع الطبيعي، مما يجعله أكثر قوة في ظل البيانات الحقيقية.
- التعامل مع الانقطاعات الهيكلية –يمكنه اكتشاف وتعديل تأثير التغيرات الهيكلية المفاجئة في البيانات، والتي قد تؤدي إلى استنتاجات خاطئة في الاختبارات التقليدية.
- التعامل مع القيم المتطرفة –القيم الشاذة أو المتطرفة قد تؤثر على نتائج اختبارات الجذر الوحدة التقليدية، لكن اختبار RUR مصمم ليكون أكثر مقاومة لهذه التأثيرات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ويعتبر هذا الاختبار مفيدا بشكل خاص في الدراسات الاقتصادية والمالية التي تتعامل مع بيانات غير مستقرة ومتأثرة بعوامل متعددة. والجدول (4) يوضح ملخص نتائج الاستقرارية لسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ما يلي:

جدول (4) ملخص نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية

Range Unit Root Test **Null Hypothesis: The series has a unit root (non-stationary)** **Alternative Hypothesis: The series has no unit root (stationary)**					
	Statistic	p-value	Critical Value (10%)	Critical Value (5%)	Critical Value (1%)
y	-1.1165	0.7084	-2.7487	-3.23295	-4.3315
X1	-2.2593	0.1854	-2.6669	-3.05435	-3.8892
X2	-1.4192	0.5730	-2.6669	-3.0543	-3.8891
X3	5.4126	1.0000	-2.6669	-3.0543	-3.8892
X4	-1.1386	0.6994	-2.7723	-3.2898	-4.4731
X5	-2.3552	0.1952	-2.5670	-3.15231	-3.9715
The series is non-stationary (fail to reject the null hypothesis)					

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برمجية Python

حسب المعطيات المستخلصة من الجدول (4)، لإختبارRange Unit Root يلاحظ ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة(الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية Y ،الكثافة المصرفيةX1، عدد فروع المصارفX2 ، عدد أجهزة الصراف الآليX3، عدد بطاقات كي كارد X4، عدد حسابات الودائعX5) لا تظهر خصائص السكون عند المستوى، مما يعني أنها تحتوي على جذر الوحدة ومع ذلك، تصبح هذه المتغيرات ساكنة (Stationary) بعد أخذ الفرق الأول، كما هو موضح أعلاه.

2. **تقدير نماذج الدراسة بأستخدام باستخدام منهجية (Indicator Saturation Methods)**

بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية مع القيم الشاذة والانقطاط الهيكلية للمتغيرات الدراسة سيتم تقدير انموذج الانحدار النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية Y في العراق كمتغير تابع التي يتم التأثير عليها من قبل المتغير المستقل مؤشرات الشمول المالي المعبر عنها بالمتغيرات (الكثافة المصرفيةX1، عدد فروع المصارفX2 ، عدد أجهزة الصراف الآليX3، عدد بطاقات كي كارد X4، عدد حسابات الودائعX5) باستخدام (indictor saturation methods) وذلك باستخدام الطريقة (step Indicator Saturation: IIS SIS TIS من اجل كشف (location shift) (التغير في المتوسط اللاشرطي السابق) التي يعتبر كتغير هيكلي تم إدراجه في النموذج بعد التقدير بخوارزمية النموذج الاوتوماتيكي(automatic model selection) باستخدام البرنامج الاحصائي eviews 13 (Haji,2025,350).وبعد إجراء عملية تقدير نماذج تم الحصول على النتائج الموضحة بالجداول الأتية :

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (5) نتائج تقدير انموذج النمو الاقتصادي منهجية (indictor saturation methods)

Dependent Variable: DY				
Method: Least Squares				
Date: 07/02/25 Time: 06:28				
Sample (adjusted): 2007 2023				
Included observations: 17 after adjustments				
Indicator Saturation: SIS, 14 indicators searched over 3 blocks				
1 SIS variable detected				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DX1	769945.0	170558.0	4.514270	0.0020
DX2	21943.59	6083.049	3.607334	0.0069
DX3	200664.6	47173.91	4.253719	0.0028
DX4	-38.59153	18.59411	-2.075470	0.0716
DX5	-737.5845	287.2799	-2.567477	0.0333
C	10776829	14918988	0.722357	0.4906
@AFTER	-4.59E+08	85293387	-5.386368	0.0007
R-squared	0.853708	Mean dependent var		13116945
Adjusted R-squared	0.743989	S.D. dependent var		53518619
S.E. of regression	27079123	Akaike info criterion		37.37115
Sum squared resid	5.87E+15	Schwarz criterion		37.70157
Log likelihood	-273.2836	Hannan-Quinn criter.		37.36763
F-statistic	7.780842	Durbin-Watson stat		2.224485
Prob(F-statistic)	0.005360			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13 .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في جدول (5) يتضح لنا الآتي :

- بالنسبة لأختبار معنوية معادلة الانحدار يلاحظ أن قيمة F-statistic جوهرية عند أي مستوى معنوية ، وتؤكد ذلك قيمة الاحتمالية (P-Value =0.005360) ، وهو الامر الذي من خلاله نستطيع رفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص معنوية المعادلة ككل في التأثير على المتغير التابع (النمو الاقتصاديY).
- بالنسبة لمدى مساهمة المتغير التفسيري ((الكثافة المصرفيةX1، عدد فروع المصارفX2 ، عدد أجهزة الصراف الآليX3، عدد بطاقات كي كارد X4، عدد حسابات الودائعX5) في تحديد سلوك المتغير التابع (النمو الاقتصاديY) ، يتضح لنا من قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared = 0.74) أي أن 74% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ترجع إلى المتغير التفسيري والمتبقي يعود إلى متغيرات لايمكن قياسها أو أخطاء في التقدير.
- قيمة إحصائية Durbin-Watson stat والتي بلغت(2.22) ، مما يعني قبول الفرضية العدم أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وترفض الفرضية البديلة.
- يتبين من نتائج الجدول (5) وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بين مؤشرات الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بما يعكس التأثير الإيجابي لتوسع الخدمات المصرفية على النمو الاقتصادي. فقد أظهرت النتائج أن الكثافة المصرفية (X1) ترتبط إيجابيا بالنمو الاقتصادي Y، ما يدل على أن تحسين نسبة الأفراد إلى عدد الفروع المصرفية يساهم في زيادة التفاعل الاقتصادي والمالي الرسمي. كما أن عدد فروع المصارف (X2) له دلالة إيجابية معنوية ، وهو ما يعكس أهمية التوزيع المكاني للمؤسسات المصرفية في دعم النشاط الاقتصادي. أما عدد أجهزة الصراف الآلي(X3) ، فقد أثبت هو الآخر علاقة إيجابية معنوية مع النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن توفير القنوات الرقمية يسهم في تسهيل المعاملات المالية، وبالتالي تحفيز الطلب الكلي والنمو.
- وأظهرت النتائج أنه لايوجد أثر لبطاقات كي كارد X4 على النمو الاقتصادي Y ، حيث أن وظيفة بطاقات كي كارد في العراق لا تعكس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا وأن استخدام البطاقة غالبا ما يكون محصورا في سحب الرواتب أو الإعانات النقدية، وليس في أنشطة إنتاجية أو استثمارية.
- وأظهرت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عدد حسابات الودائعX5 والنمو الاقتصاديY في العراق خلال المدة المدروسة وذلك لضعف أداء القطاع المصرفي في دعم الاستثمار والأنشطة الاقتصادية، حيث لا يتم توظيف الودائع بشكل فعال في تمويل القطاعات الإنتاجية. كما أن العديد من الحسابات المصرفية تستخدم كأداة لاستلام الرواتب والتحويلات دون مشاركة فعلية في الاقتصاد، مما يساهم في خفض الأثر التحفيزي للودائع على الناتج المحلي. ويعكس ذلك ضعف البنية التحتية المالية، وانخفاض الثقة في النظام المصرفي، ومحدودية دور المصارف في تحريك عجلة الاقتصاد.
- يلاحظ من خلال نتائج أضافة التغيرات الهيكلية الى نموذج المقدر فهي ذات معنوية أحصائية من خلال قيمة (P-Value = 0.0007) ، وبالتالي فأنه هنالك ترابط وثيق بين مؤشرات الشمول المالي في التأثير على النمو الاقتصادي في العراق، لذا فأن أي التغير هيكلي في المتغيرات المستقلة يؤثر على المتغير التابع.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3. أختبارات جودة نموذج المقدر:

من أجل التأكد من جودة النموذج المقدر المستخدم في قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2006-2023) وخلوه من المشاكل القياسية يجب القيام بالاختبارات التشخيصية (*SAMIR* 2022,90).كما في الجدول (6) التالي:

جدول (6) ملخص نتائج الاختبارات جودة النموذج الدراسة

الاختبار	المؤشر	F-statistic	Prob
Serial Correlation Test	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	0.1534	0.7069
Heteroskedasticity Test	Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	0.4502	0.8267
Normality Test	Jarque Bera	0.1179	0.9427

المصدر : من عمل الباحث بالأعتماد على برنامج Eviews 13 .

تشير نتائج الاختبارات الإحصائية إلى أن بواقي النموذج المقدر لا تعاني من المشكلات الشائعة التي قد تؤثر على دقة التقديرات. وفقا لاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، فإن قيمة F-statistic = 0.1534 ،. وهي أكبر غير معنوية من خلال Prob=0.7069 ، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة. كما يظهر اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، حيث بلغت قيمة Prob = 0.8267، وهي أيضا أكبر من 0.05، مما يدعم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة. بالإضافة إلى ذلك، يشير اختبار Jarque-Bera إلى أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة JB = 0.1179، وقيمة Prob = 0.942، وهي أكبر من 0.05، مما يعني قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة. بناء على هذه النتائج، يمكن القول إن النموذج الإحصائي يتمتع بخصائص جيدة من حيث عدم وجود ارتباط ذاتي، واستقرار التباين، واتباع التوزيع الطبيعي، مما يعزز موثوقية التقديرات التي يقدمها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رابعا : الاستنتاجات والمقترحات:

1. الاستنتاجات:

- أن التحليل النظري يوضح أن الشمول المالي يعزز النمو الاقتصادي عن طريق توسيع دائرة المشاركة المالية، وزيادة الفرص الاستثمارية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. وتشير الأدلة إلى أن مؤشرات الشمول المالي، مثل عدد الحسابات المصرفية، فروع البنوك، وأجهزة الدفع الإلكتروني، ترتبط بشكل إيجابي مع الناتج المحلي الإجمالي. هذا الارتباط يكون أكثر وضوحًا في البيئات التي تتمتع بالاستقرار المالي والمؤسسي.
- أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة بين مؤشرات الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية المعبر عن النمو الاقتصادي، حيث تبين أن كل من عدد المصارف والكثافة المصرفية وعدد أجهزة الصراف الألي ترتبط إيجابيا وبشكل معنوي مع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية.
- بينت النتائج أن وظيفة بطاقات كي كارد في العراق لا تعكس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا وأن استخدام البطاقة غالبا ما يكون محصورا في سحب الرواتب أو الإعانات النقدية، وليس في أنشطة إنتاجية أو استثمارية.
- أظهرت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عدد حسابات الودائع والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة المدروسة وذلك لضعف أداء القطاع المصرفي في دعم الاستثمار والأنشطة الاقتصادية، كما أن العديد من الحسابات المصرفية تستخدم كأداة لاستلام الرواتب والتحويلات دون مشاركة فعلية في الاقتصاد، مما يساهم في خفض الأثر التحفيزي للودائع على الناتج المحلي، وانخفاض الثقة في النظام المصرفي.
-

2. المقترحات

- ضرورة وضع إستراتيجية وطنية متكاملة للشمول المالي، يتعاون فيها البنك المركزي مع القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى، مع التركيز على التحول الرقمي كمدخل لتقليص الفجوة المالية وتعزيز الاندماج الاقتصادي.
- إطلاق برامج وطنية للتوعية والتثقيف المالي لتعزيز ثقة الجمهور بالنظام المصرفي، وتعزيز ثقافة الادخار، وتشجيع المعاملات المالية الرسمية. وهذا من شأنه تحسين مؤشرات الشمول المالي وزيادة مساهمة الأفراد في الناتج المحلي الإجمالي.
- ينبغي على الحكومة اعتماد سياسات تهدف إلى توسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية، لا سيما في المناطق الريفية والمحرومة، من خلال دعم البنية التحتية التكنولوجية وتقديم حوافز للبنوك لزيادة انتشارها. وهذا من شأنه تعزيز الشمول المالي ودعم النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر:

1. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، النشرات الاحصائية (2006-2023) .
2. بيانات البنك الدولي للسنوات (2006-2023).
3. المزوري، ن. ر. ز .(2020) .تأثير إعادة هيكلة الجهاز المصرفي في تحسين أدائه: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية الحكومية والخاصة في الجهاز المصرفي العراقي للمدة 2010-2016 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة دهوك.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4. جرجيس، أ. ح (2020) .الاثر التتابعي للشمول المالي في مستوى العمق المالي للجهاز المصرفي ومؤشراته – دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي العراقي للمدة 2006-2020) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة دهوك.
5. عبدالله د. س & ،.حمد م. ج. (2023). قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الشمول المالي على التنمية المستدامة في العراق للمدة .(2021 - 2004) مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية.412–399 ,(1 ,64)19 .
https://doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.22
6. الحسناوي س & ،.مهدي ل. (2025). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , مجلة جامعة الكوفة,50-27 ,(58)1 .
https://doi.org/10.36322/jksc.v1i58.170
7. *Awad, K. R., Obed, M. K., & Abed, M. K. (2024). Measuring the impact of some indicators of financial inclusion on economic growth in Iraq for the period (2005–2022). International Journal of Research in Finance and Management, 7(2), 283–293.* https://doi.org/10.33545/26175754.2024.v7.i2c.378
8. Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution.* World Bank.
9. Sahay, R., Čihák, M., N'Diaye, P., Barajas, A., Mitra, S., Kyobe, A., ... & Yousefi, S. R. (2015). *Financial inclusion: Can it meet multiple macroeconomic goals?* IMF Staff Discussion Note SDN/15/17, **pp. 9–2.**
https://doi.org/10.5089/9781513565209.006 .
10. *Dr. SAMIR F. NI'MA, & AKRAM S. YOUSIF. (2022). A MEASUREMENT STUDY OF THE ASYMMETRICAL IMPACTS OF THE PUBLIC EXPENDITURE POLICY ON THE ECONOMIC GROWTH IN IRAQ FOR THE PERIOD 2004-2021 USING (BOOTSTRAP NARDL). 17(10), 77–93.*
https://doi.org/10.5281/zenodo.7152638
11. *Aparicio ,F , Alvaro E, Ana.(2006). Range Unit-Root (RUR) Tests: Robust against Nonlinearities, Error Distributions, Structural Breaks and Outliers, Journal of Time Series Analysis ,Volume 27, Issue 4 p. 545-576.*
https://doi.org/10.1111/j.1467-9892.2006.00474.x
12. *Haji, P. M. ., Yousif, A. S. ., & Ahmed, B. A. . (2025). Measuring and Analyzing the Impact of Structural Changes in The Value of the Iraqi Dinar on The Monetary Base for the Period (2020-2024). TANMIYAT AL-RAFIDAIN, 44(147), 338–355.*
https://doi.org/10.33899/tanra.v44i147.49231

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

فاعلية نظام الاسيكودا في اطار الشمول المالي كمدخل لتعزيز السياسة الكمركية في العراق

سرمد عباس جواد

وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية

Sarmedjwad2000@yahoo.com

المستخلص

يمثل الشمول المالي أداةً جوهريةً لتعزيز فاعلية السياسة الجمركية في العراق، اذ يلعب دورًا محوريًا في تعزيز الشفافية المالية وزيادة الإيرادات غير النفطية عبر رقمنة المعاملات الاقتصادية ضمن القنوات الرسمية.

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور نظام الاسيكودا في تعزيز كفاءة السياسة الجمركية في العراق من خلال دراسة حالة الهيئة العامة للكمارك بوصفها الجهة التنفيذية الرئيسية في ادارة الرسوم والايرادات الكمركية، وذلك في الحدود المكانية المتمثلة بجمهورية العراق – الهيئة العامة للكمارك والحدود الزمانية بعد عام 2003 وهي المرحلة التي شهدت تحولات هيكلية في النظام المالي والاقتصادي ، واتجاهاً متزايداً نحو الاصلاح المالي والتحول الرقمي.

يعتمد البحث على فرضية مفادها ان تبني اليات الشمول المالي عبر نظام الاسيكودا يسهم في رفع كفاءة السياسة الكمركية من خلال تقليل الفجوات الاجرائية ، وتحسين الرقابة المالية، وتعزيز الثقة في التعاملات التجارية. كما يشير الى ان دمج النظام المصرفي الالكتروني مع العمليات الكمركية يمثل خطوة محورية في بناء قاعدة مالية اكثر شفافية واستدامة، بما يتيح تعظيم الايرادات وتوسيع قاعدة المكلفين.

تظهر النتائج ان تطبيق ادوات الشمول المالي داخل الهيئة العامة للكمارك اسهم تدريجياً في تحسين كفاءة الاداء الكمركي وتبسيط الاجراءات وتقليص التعامل النقدي المباشر ، مما يعزز من قدرة السياسة الكمركية على دعم الاستقرار المالي وتنويع مصادر الدخل . وفي الامد المتوسط والبعيد، يتوقع ان يؤدي استمرار تطبيق هذه الاليات الى تحقيق حوكمة مالية الكترونية شاملة ضمن النظام المؤسسي العراقي والانتقال من النمط التقليدي القائم على المعاملات الورقية الى نظام رقمي اكثر تطوراً وفاعلية.

الكلمات المفتاحية

الشمول المالي، السياسة الجمركية ، الاسيكودا

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Abstract

Financial inclusion represents a vital tool for enhancing the effectiveness of customs policy in Iraq, as it plays a pivotal role in enhancing financial transparency and increasing customs revenues by integrating economic transactions into formal channels.

This research aims to analyze the role of financial inclusion in Iraq by examining mechanisms for enhancing financial transparency, increasing customs revenues, and reducing tax evasion and the informal economy. The research also proceeds from the basic premise that enhancing financial inclusion in Iraq contributes to improving the efficiency of customs policy by enhancing transparency in commercial transactions, reducing smuggling and customs evasion, and increasing public revenues.

The research reached several conclusions, most notably the emphasis on the critical importance of financial inclusion in improving customs performance, controlling border crossings, and reducing the loss of revenues generated by this sector. It also demonstrated that the continued implementation of financial inclusion mechanisms could, in the medium and long term, lead to comprehensive e-governance, which would transform the Iraqi institutional system from a traditional paper-based model to a more advanced and effective one.

Key words

Financial inclusion, Customs policy, Asycuda.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

اولاً-أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على دور الشمول المالي كأداة داعمة لفاعلية السياسة الجمركية في العراق، من خلال تعزيز التحصيل والإيرادات، وتقليل التهرب الجمركي، وزيادة الشفافية في التعاملات. كما يكتسب أهميته لكونه يربط بين الإصلاحات المالية والجمركية بما يدعم تنويع الإيرادات غير النفطية، ويخدم جهود الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ثانياً- مشكلة البحث

ضعف كفاءة السياسة الجمركية في العراق بسبب محدودية تطبيقات الشمول المالي، مما يؤدي إلى استمرار معدلات التهرب الجمركي، وضعف التحصيل، وغياب الشفافية في التعاملات، وهو ما يعرقل قدرة الدولة على تحقيق موارد مالية مستقرة ودعم الإصلاح الاقتصادي.

ثالثاً- المخطط الفرضي للبحث

الشمول المالي ⟸ الرقمنة ⟸ السياسات الجمركية

رابعاً-فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تعزيز الشمول المالي في العراق يسهم في رفع كفاءة السياسة الجمركية عبر تعزيز الشفافية في التعاملات التجارية، والحد من عمليات التهريب الجمركي، وزيادة الإيرادات العامة.

خامساً- هدف البحث

تحليل دور الشمول المالي في العراق من خلال دراسة آليات تعزيز الشفافية المالية، وزيادة الإيرادات الجمركية، والحد من التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي.

سادساً- منهجية البحث

للتوصل الى تحديد مشكلة البحث ووضع الحلول المناسبة له، تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي المعتمد على البيانات الثانوية الرسمية المستحصلة من وزارة المالية (دائرة المحاسبة، الهيئة العامة للكمارك) للتوصل الى نتائج البحث.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

سابعاً- حدود البحث

-الحدود الزمانية: بعد عام 2003

-الحدود المكانية: العراق، الهيئة العامة للكمارك

ثامناُ -الدراسات السابقة

1-**شنبي، س.، ولخضر، س. (2018). في دراستهما بعنوان (*أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية*)**، هدفتا إلى تقديم تصور شامل لمفهوم الشمول المالي وأهدافه وأبعاده في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أشارت الدراسة إلى أن التطور التكنولوجي وظهور الخدمات المالية المبتكرة ساهما في تحسين إدارة العمليات المالية وتسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية. خلص الباحثان إلى أن الشمول المالي يمثل أداة جوهرية لتوفير خدمات مالية متنوعة كالادخار، المدفوعات، التأمين والائتمان، بطريقة مستدامة ومسؤولة. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي وتشجيع الابتكار المالي لضمان توسيع قاعدة الشمول المالي وزيادة فاعليته في خدمة التنمية

2-**سعدوني، م. م. (س.ت).(2023) في دراسته (*الشمول المالي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع الدول العربية*)**، ركّز الباحث على إبراز دور الشمول المالي في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة في الوطن العربي. وأوضح أن النمو المتسارع للشمول المالي يعزز من مكافحة الفقر والبطالة ويساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل مختلف شرائح المجتمع. توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي أصبح ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي، مستفيداً من الثورة التكنولوجية في قطاع الخدمات المالية. وأوصى الباحث بضرورة تبني سياسات شمولية لزيادة الوعي المالي وتطوير التشريعات التي تدعم الابتكار الرقمي وتوسع فرص الوصول إلى الخدمات المصرفية .

3- **رشدي، سلوى حسين .(2022) تناولت دراستها (*دور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية المصرفية: دراسة تطبيقية على بعض البنوك المدرجة في سوق المال السعودي*)**، أثر تطبيق مبادئ الشمول المالي على القطاع المصرفي السعودي. هدفت الدراسة إلى تحليل كيف يمكن للشمول المالي أن يسهم في تحسين القدرة التنافسية للبنوك السعودية في ظل المتغيرات العالمية. وقد خلصت إلى أن جودة الخدمات المالية تتأثر بعوامل متعددة منها وعي المستهلك بتكلفة الخدمات وآليات التعويض، فضلاً عن تأثير التكنولوجيا المالية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية. أوصت الدراسة بأهمية تعزيز وعي العملاء بالخدمات المالية، وتطوير البنية الرقمية للبنوك، وتوسيع نطاق المنتجات المالية الميسرة لتلبية احتياجات شرائح أوسع من المجتمع، مما يعزز بدوره من مكانة البنوك التنافسية.

اما عن أوجه التشابه والاختلاف بين البحث والدراسات السابقة فيمكن اختصارها بالاتي:

- **التشابه** :جميع الدراسات تنظر للشمول المالي كأداة لتحقيق النمو والتنمية والشفافية.
- **الاختلاف** :يتمثل في **زاوية التركيز**؛ فبينما ركزت الدراسات الثلاث الأولى على البعد العام (مصر، الدول العربية، التنافسية المصرفية)، جاء البحث العراقي بمنظور **مؤسساتي – قطاعي** محدد، إذ دمج بين الشمول المالي والسياسة الجمركية كأداة لتعزيز الإيرادات والحوكمة في العراق

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة

خلال السنوات الاخيرة اصبح الشمول المالي من اهم الاعمال الخدمية التي اختصت بها السياسات العالمية للدول ،حيث ترى العديد من الدول ان الشمول المالي هو محاولة جديدة لعمل نمو اقتصادي اكثر قوة وعدلا وتتفق هذه المحاولة الفكرية مع رواية الامم المتحدة والتي حددت الشمول المالي من اهم اهداف التنمية المستدامة في تحسين الرفاهية المجتمعية ، كما ان الاعتراف بأهمية الشمول المالي في العديد من دول العالم يتسع بشكل واضح ، بل ان بعض الدول تعتبر الشمول المالي له اولوية قصوى في انشاء وتنمية اقتصادية ذو بنية تحتية مالية مميزة ستسهم في نمو الاقتصاد بدرجة كبيرة.

لقد زاد اهتمام المؤسسات المالية الدولية بتحقيق الشمول المالي بعد الازمة المالية العالمية عام 2008 وتجد ذلك في التزامها تنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وتسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع الى الخدمات المالية.

يمثل الشمول المالي اداة حيوية لتعزيز فعالية السياسة الجمركية في العراق حيث يلعب دورا في محوريا في تعزيز الشفافية المالية وزيادة الايرادات الجمركية من خلال ادراج التعاملات الاقتصادية ضمن القنوات الرسمية وهو ما يعني ان الشمول المالي يعنى بدراسة اليات تعزيز الشفافية المالية وزيادة الايرادات الجمركية والحد من التهريب والاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثاني

الاطار النظري والمفاهيمي للشمول المالي والسياسات الجمركية

اولاً- مفهوم الشمول المالي

هناك اكثر من مصطلح لكلمة الشمول المالي , فيطلق البعض عليها لفظ الاشتمال المالي والبعض الاخر يطلق عليها التعمق المالي ومع تعدد الالفاظ نجد ان الدلالة واحدة التي تعنى تطور المؤسسات المالية والمصرفية وزيادة فاعلية السياسة النقدية وتنويع ادواتها بهدف زيادة جهود المتعاملين لجذب ذوى الدخول المحدودة وربطهم بالنظام المالي مع اتاحة الخدمات المالية لكل افراد المجتمع في كل المناطق النائية منها والمتحضرة وعن طريق كل المؤسسات المالية والمصرفية مباشرة او بطريقة غير مباشرة مثل التعامل مع وكلاء المحفظة الالكترونية .

تمثل درجة التعمق النقدي عرض النقد بالمعنى الواسع منسوبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ومعكوس هذه النسبة يعطي سرعة دوران النقود وكما زادت درجة التعمق النقدي انخفضت سرعة دوران النقود ولعل انخفاض الشمول النقدي وزيادة سرعة دوران النقود يعكس تضاؤل الوساطة المالية من خلال عدم مقدرة النظام المصرفي على استقطاب مزيد من المدخرات وتستخدم درجة التعمق النقدي كمؤشر من مؤشرات الشمول المالي .(البدري,2012,ص6)

ويستخدم مصطلح الشمول المالي والحرمان المالي بالتبادل لتعريف مدى قدرة السكان على الوصول والتمتع بالخدمات المالية ، وفي المقابل يشير الحرمان الى العملية التي بموجبها يواجه افراد المجتمع "المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول الى مصادر منتجات الخدمات المالية الاساسية والتمكن من استخدامها بصورة تلائم احتياجاتهم والتمكن من ممارسة حياة اقتصادية طبيعية في المجتمع الذي يعيشون فيه " .(حسن,2025,ص11)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وقد عرفت مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بانه "مجموعة الاجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع ، وبما في ذلك الفئات الهشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وان تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" .

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الشمول المالي بانه:

"العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة ومن خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي ".(الذبحاوي,2024,ص13)

ان الشمول يهدف الى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الاكبر من المجتمعات والمؤسسات والافراد، خصوصا شرائح الدخل المنخفض في المجتمع في المجتمع ، ويتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الافراد والمؤسسات على الخدمات المالية واستخدامها بفاعلية وبطريقة مسؤولة ولابد من نشر الوعي المالي والمصرفي لدى كافة الاطياف ، فالمستهلك الواعي يعتبر اكثر ادراكا للمخاطر والارباح المرتبطة بالمنتجات المالية .

واتساع نطاق الشمول المالي وكبر مظلته لن يؤدي الى تحسين احوال الافراد المعيشية فحسب ولكنه سيكون له الاثر الاكبر في سلامة الانظمة المالية ذاتها، فعلى سبيل المثال الازمة المالية العالمية عام 2008 كشفت عن مدى ضعف الانظمة المالية واهمية الربط بين كلا من المشمول المالي والاستقرار والنزاهة وحماية المتعلمين مع المؤسسات المالية ومنتجاتها. (ياس,2022,ص28)

ولتحقيق الشمول المالي يتطلب الامر تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية والمدخرات وقروض قصيرة وطويلة الاجل والتأجير التمويلي والرهون العقارية والتامين والرواتب والمدفوعات وخطط التقاعد والتحويلات المالية المحلية والدولية بالإضافة الى حماية المستهلك وتعزيز القدرة المالية .

أ-اهمية الشمول المالي

يحظى الشمول المالي والوصول للخدمات المالية والمصرفية باهمية متزايدة لاسيما في السنوات الاخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديدا في دول النامية نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية والذي سينعكس بدوره ايجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء اذ تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في اجندة التنمية الاقتصادية والمالية كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والحصول على الخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر ويمك ابراز اهمية الشمول المالي واوجه الاستفادة منه نظريا في ضوء الاتي :

1-يسهم الشمول المالي في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية اذ ان هناك علاقة طردية بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي كما اثبتت الدراسات ان تعميق الخدمات المالية يحد من اوجه انعدام المساواة بين الافراد وان توفير خدمات التمويل الاصغر ساعد كثيرا على ايجاد فرص العمل خارج الاطار الحكومي اذ تصل نسبته الى 50% ويقلل الشمول المالي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

من تكاليف تقديم الخدمات العامه والتي تتميز بكفاءة اكبر عند تقديمها مثلا "استخدام بطاقة بلاستيكية والتحويلات الالكترونية للمنافع الاجتماعية يمكن ان يسهم في تقليل التكاليف التي تتحملها الحكومة في مقابل الاليات التي تعتمد بصورة كبيره على الاوراق.(الفتلاوي,2019,ص37)

2-يلعب الشمول المالي دورا مهما في اتمتة النظام المالي اذ يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها وبما يجذب المزيد من مستخدمين الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهده العالم في القرن الواحد والعشرين وان زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خصوصا فيما يتعلق بالمدفوعات له فائدة لكل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقوم بتقديم هذه الخدمات اذ تصل المدفوعات بسرعة اكبر وبتكلفة اقل كما ان اتمتة هذه المدفوعات ستخلق فرصة لدخول المزيد من الافراد في اعداد مستخدمي النظام المالي الرسمي

3- يعد الشمول المالي عنصرا متزايد الاهمية لسياسات التنمية الدولية كما يتضح ذلك من اعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة "اهداف التنمية المستدامة" في ايلول عام 2015 المتكونة من (17 هدفا رئيسيا سته منها تحتوي على مؤشرات مرتبطة بالشمول المالي وعلى سبيل المثال كان الهدف الاول هو القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان وحصول الجميع على عدد من الخدمات الاساسية كهدف يمكن تحقيقه بحلول عام 2030 بمافي ذلك الخدمات المالية اما الهدف الثاني فكان تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع كمايشير ايضا الى الحاجة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة واضفاء الطابع الرسمي وتنميتها في ضوء الوصول الى الخدمات المالية وهذا يدل على اعتراف جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بأهمية الشمول المالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .(الحسناوي,2020,ص41)

4-للشمول المالي دور في تعزيز قدرة الافراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم اذ ان تحسين قدرة الافراد على استخدام الخدمات المالية في النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء اعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم فضلا عن تحسين قدرتهم على ادارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية .

5-يلعب الشمول المالي دورا حاسما في تعزيز النمو والحد من الفقر عن طريق تمكين الفقراء من الاقتراض لتمويل الاصول المدرة للدخل بما في ذلك الخدمات البشرية مثل الصحة والتعليم وفضلا عن ذلك فان تنمية القطاع المالي تمكن الفقراء من توجيه المدخرات الى القطاع الرسمي اي الحسابات المصرفية ومخططات الادخار الاخرى والتامين التي تحمي الفقراء من استغلال التجار والمرابين

6-يساعد الشمول المالي في مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب اذ ان اجراءات مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب ترتبط ايجابيا ب(علاقة طردية) مع الشمول المالي ذلك يعني كلما زاد استخدام الخدمات المالية الرسمية زادت كفاءة مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب وهذا يدل على توحيد الهدف في جذب الافراد والشركات في التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية.(السن,2019,ص43)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب-اثار تعزيز الشمول المالي

اوضح العديد من الكتاب دور الخدمات التي يقدمها الوسطاء الماليون للابتكار التكنولوجي والتنمية الاقتصادية ، مع ضرورة اعتبار التعليم المالي اداة اساسية ومكونا حيويا في النظام المالي بشكل عام والوسطاء الماليين بشكل خاص فتعزيز الشمول المالي والوصول للخدمات المالية ينعكس ايجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء مما يساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام , ويمكن تلخيص اثار الشمول المالي بالنقاط الرئيسية التالية :

- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية :يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي ، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات بالإضافة للأثر الايجابي على اسواق العمل ،كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول اليها في انتقال المزيد من المنشات الصغيرة من القطاع الغير رسمي الى القطاع الرسمي .(شنبي,لخضر,2018,ص17)

- **تعزيز استقرار النظام المالي:** ان زيادة استخدام السكان للخدمات المالية يسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي فان مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدولة ، حيث اظهرت دراسة للبنك الدولي ان الدول ذات مستويات الشمول المالي الاكبر اقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية .

- **تعزيز قدرة الافراد على الشمول والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** اظهرت الدراسات ان تحسين قدرة الافراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء اعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم بالاضافة لتحسين قدرتهم على ادارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية .

- **اتمتة النظام المالي:** يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من اتمتة هذه الخدمات وربما يجذب المزيد من المستخدمين بالتوازي مع الثروة التكنولوجيا في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين ، ان زيادة الاعتماد على الخدمات على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات بحيث تصل المدفوعات بسرعة اكبر وتكلفة اقل ، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الاموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الاموال وتمويل الارهاب كما ان اتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الافراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي .(سعدوني,2013,ص17)

ثانياً- السياسة الجمركية ... التعريف والاهداف

تُعرف السياسة الجمركية بشكل عام هي "مجموعة الاجراءات التي تفرض على البضائع التى تجتاز حدود الدولة دخولا او خروجا وكذلك الاجراءات التي تفرض على السلع المنتجة منها من اجل تحقيق اهداف الدولة".(توفيق,2016,ص52)

تتناول السياسة الجمركية بصورة رئيسية قطاع التجارة الخارجية الذي يضم حركة البضائع استيرادا وتصديرا وتسعى الحكومات عادة من خلال السياسة الجمركية الى التاثير في حركة تبادل السلع فتشجع الصادرات عبر اعفائها من كافة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الرسوم والضرائب الجمركية بهدف مساعدتها على ايجاد اسواق خارجية مما ينعكس ايجابا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وعلى زيادة موارد الدولة من القطاع الاجنبي كما انها تعمل من خلال السياسة الجمركية على حماية الانتاج الوطني والصناعة الناشئة عبر اعفاء او تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الاولية الداخلة في الصناعة المحلية والآلات والتجهيزات الانتاجية المستخدمة في عملية التصنيع عبر اسس وقواعد معينة كما يتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمماثلة للإنتاج المحلي لتتمكن السلع المحلية من منافسة هذه السلع.(الحوري,2015,ص37)

أ-اساسيات السياسة الجمركية

هنا لابد من التمييز بين ثلاث اساسيات للسياسة الجمركية وتتمثل في(الضريبة الجمركية والرسم الجمركي والتعريفة الجمركية.

الجدول (1) اساسيات السياسة الكمركية

المفهوم	التعريف	الطبيعة القانونية
الضريبة الجمركية	اقتطاع مالي تفرضه الدولة جبراً دون مقابل خاص لتحقيق النفع العام.	ضريبة إلزامية ذات صبغة مالية عامة.
الرسم الجمركي	مبلغ تفرضه القوانين الجمركية على الواردات أو الصادرات دون أساس عقدي	التزام قانوني محدد يهدف لتحقيق أغراض مالية أو اقتصادية
التعريفة الجمركية	قائمة أو جدول يحدد الرسوم المفروضة على السلع لفترة زمنية محددة.	اداة تنظيمية وتطبيقية تحدد بموجبها الضرائب والرسوم الجمركية

المصدر: جامع، احمد. (1970). علم المالية العامة-الجزء الأول: فن المالية العامة (الطبعة الثانية). القاهرة: دار النهضة العربية.

- **جامعة دمياط. (2019). اساسيات النظام الضريبي ، كلية التجارة.**

ب-اهمية واهداف السياسات الجمركية

1-اهمية السياسة الجمركية

تعد السياسة الجمركية أحد فروع السياسات الاقتصادية وهذا بفعل احتواء ادواتها على مزيج من ادوات السياسة المالية المتمثلة بالضرائب والرسوم الجمركية كجزء من السياسة الضريبية للدولة وأدوات السياسة المالية المتمثلة في منح دعم الصادرات و توفير المعدات وتدريب المستفيدين من الجمارك بما يسمح لادارة الجمارك بمواكبة التطورات العالمية في العمل الجمركي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وتسعى الحكومات من خلال السياسة الجمركية الى التأثير في حركة تبادل السلع فتشجع الصادرات عبر اعفائها من كافة الرسوم والضرائب الجمركية بهدف مساعدتها على ايجاد اسواق خارجية مما ينعكس على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وعلى زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبي كما انها تعمل من خلال السياسة الجمركية على حماية الانتاج الوطني والصناعة الناشئة من خلال إعفاء او تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الاولية الداخلة في الصناعة المحلية والالات والتجهيزات الانتاجية المستخدمة في عملية التصنيع عبر اسس وقواعد معينة كما يتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمماثلة للإنتاج المحلي لتتمكن السلع المحلية من منافسة هذه السلع.(ابو الجريد,الصعيدة,2013)

2-اهداف السياسات الجمركية

تتمثل اهداف السياسة الجمركية فيما يلي :

-تشجيع الاستثمارات وتعزيز قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة.

-تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول والمساهمة في رفع ايرادت الخزينة العامة.

-مراقبة حركة البضائع والمسافرين ووسائط النقل العابر للحدود.

-مكافحة التهريب والمساهمة في حماية المجتمع المحلي والبيئة والمواد الخطرة.

-المساهمة في مراقبة الانشطة التجارية لمنع غير مشروع منها وفق التشريعات السارية المفعول. (موسى,2024)

ج-خصائص السياسة الجمركية

تتمثل خصائص السياسة الجمركية فيما يلي:

-تساهم السياسة الجمركية في الايرادات العامة للدولة من خلال الضرائب والرسوم والاتاوات التي تفرض على الصادرات والواردات.

-تساهم السياسة الجمركية في دعم وحماية الانتاج الوطني وتسيير عمليات التبادل التجاري.

-التاثيرفي حركة تبادل السلع فتشجع الصادرات عبر اعفائها من كافة الرسوم والحقوق الجمركية بهدف مساعدتها على ايجاد اسواق خارجية مما ينعكس ايجابا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وعلى زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبي.

-تسعى الدول من خلال السياسة الجمركية على حماية الصناعة الناشئة عبر اعفاء اوتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الاولية الداخلة في الصناعة المحلية والآلات والتجهيزات الانتاجية المستخدمة في عملية التصنيع.

-ارتباط السياسة الجمركية بمعاهدات واتفاقيات دولية تتضمن تسهيلات جمركية او تخفيضات او اعفاءات مع الاطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقيات (الاسلام,صفية,2021,ص151)

د-انواع السياسة الجمركية

تتبع السياسة الجمركية السياسة التجارية للدولة من خلال توجهها نحو التقييد او التحرير التجاري وعليه يمكن تصنيف السياسة الجمركية لنوعين وهما (الحمائية، التحريرية).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (2) أنواع السياسات الجمركية مصنفة لأسسها النظرية والاهداف والاثار المتوقعة

النوع	التعريف	الهدف الرئيس	الأساس النظري	الأدوات المستخدمة	الاثار المتوقعة
السياسة الجمركية الحمائية	سياسة تجارية تهدف إلى حماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية عبر قوانين وتشريعات وإجراءات تحد من الاستيراد وتقيّد دخول السلع الأجنبية إلى السوق المحلية.	حماية السوق الوطنية وتشجيع الإنتاج المحلي	وتشجيع الإنتاج المحلي. الفكر الاقتصادي الحمائي (السياسات الوطنية التقليدية).	فرض الرسوم الجمركية المرتفعة، تحديد حصص الاستيراد، القيود الإدارية والتنظيمية.	حماية الصناعات الناشئة، تقليل المنافسة الأجنبية، لكن قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الكفاءة.
السياسة الجمركية التحريرية	سياسة تجارية تقوم على تقليل أو إلغاء الرسوم الجمركية والقيود التجارية، بما يتيح حرية التبادل بين الدول وفق الميزة النسبية.	تعزيز حرية التجارة الدولية وزيادة الصادرات.	الفكر الكلاسيكي (آدم سميث، ريكاردو، جون ستيوارت ميل) – مبدأ "دعه يعمل."	إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية، إلغاء الحصص، تحرير التجارة.	تشجيع المنافسة، زيادة الإنتاجية وتحسين النوعية، انخفاض الأسعار، تعزيز التخصص وتقسيم العمل الدولي.

المصدر: الغبوري، غزي.(2015). اثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق

ثالثاً- الشمول المالي كمدخل لتعزيز السياسات الجمركية

الشمول المالي والسياسة الجمركية يتقاطعان عند نقطة الشفافية والامتثال. فالأول يسعى لإدخال الأفراد والشركات ضمن النظام المالي الرسمي، بينما تهدف الثانية إلى ضمان التزام المتعاملين بالتجارة الخارجية بالقوانين ودفع الرسوم الجمركية. وعليه، فإن زيادة الشمول المالي تؤدي بطبيعتها إلى رفع مستوى الامتثال الجمركي، وتقليل الاقتصاد الموازي أو الأنشطة التجارية غير الرسمية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

-المسارات العملية للتأثير

أ- المدفوعات الإلكترونية كأداة للحوكمة الجمركية: اعتماد الدفع عبر البنوك أو المحافظ الإلكترونية يُقلل من التعامل النقدي المباشر، وبالتالي يقلص فرص الفساد الإداري أو التلاعب. في الهند مثلًا، تم ربط المدفوعات الجمركية بأنظمة البنوك عبر بوابة إلكترونية واحدة (ICEGATE)، مما رفع كفاءة التحصيل بنسبة تجاوزت 30% خلال سنوات قليلة.

ب- توسيع قاعدة البيانات الجمركية: عندما يكون الأفراد والشركات ضمن النظام المالي، تصبح المعلومات حول التدفقات النقدية والتجارية متاحة للجمارك، هذا يسمح بالكشف المبكر عن محاولات غسل الأموال أو التلاعب بالفواتير (Under/Over Invoicing).في أوزبكستان، أدى ربط البنوك بالجمارك إلى كشف أكثر من 20 ألف حالة تضخيم أسعار استيراد بين (2019-2022).

ج- الرقمنة وتقليل زمن التخليص: كلما كان التاجر يمتلك حساباً بنكياً ومحفظة إلكترونية، يصبح أكثر قدرة على تسديد الرسوم الجمركية عن بُعد، ما يقلل زمن التخليص ويخفض التكاليف اللوجستية، هذا يعزز مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (Ease of Doing Business)،

د- دمج القطاع غير الرسمي: عبر الشمول المالي، يتم إدخال شريحة واسعة من صغار التجار والعمال غير الرسميين إلى النظام المالي، والنتيجة تكمن في اتساع قاعدة المكلفين الجمركيين والضريبيين، وزيادة الإيرادات غير النفطية.

هـ- التمكين الاجتماعي والاقتصادي: الشمول المالي لا يقتصر على البعد المالي فحسب، بل يخلق ثقة بين المواطن والدولة، حينما يلمس المواطن أن دفع الرسوم يتم عبر قنوات شفافة وآمنة، يشعر بالعدالة، مما يُعزز شرعية السياسة الجمركية.

مما سبق يمكن القول، إن الشمول المالي ليس مجرد سياسة مصرفية، بل هي اداة استراتيجية لدعم السياسات الجمركية في العراق في المرحلة الحالية والقادمة، فهو يحقق تكاملاً بين النظام المالي والنظام الجمركي، ويعزز من قدرة الدولة على التحصيل، الرقابة، والشفافية .ومع إدخال آليات الدفع الإلكتروني وربط البنوك بالجمارك، يمكن للعراق أن يتحول من نموذج الجمرك التقليدي المليء بالثغرات إلى نموذج جمركي رقمي شفاف، قادر على مواجهة تحديات التهرب والفساد، وتوسيع قاعدة الإيرادات العامة.

المبحث الثالث

ملامح تطبيق الاسيكودا كأداة للسياسة الكمركية في العراق

لم تكن عملية رقمنة الإدارة الجمركية في العراق خطوة مفاجئة أو عابرة، بل جاءت ثمرة مسار طويل من العمل المتواصل الذي تبنته الهيئة العامة للجمارك بالتعاون مع مؤسسات دولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، في إطار برامج لإعادة هيكلة الإدارة الجمركية وتنفيذ إصلاحات تهدف إلى النهوض بواقع هذا القطاع الحيوي. وعليه، فإن مشروع الرقمنة لم ينطلق بمعزل عن السياق، وإنما سبقه مسار شامل من خطوات الإصلاح الاقتصادي التي تستوجب التوقف عندها وفهمها لتفسير ما تحقق في ميدان التحول الرقمي الجمركي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

مفاصل الإصلاح الجمركي

بالنظر لتشعب برنامج الإصلاح الجمركي بات من الضروري الغوص في ثنايا هذا البرنامج بشكل جزئي يضمن التركيز على كل مفصل من مفاصل هذا الإصلاح وعلى النحو الاتي:-

1- التعرفة الجمركية: بعد عام 2003 اصبح امر سلطة الائتلاف القاضي بفرض ضريبة إعادة اعمار بنسبة 5% على السلع المستوردة هو السائد في المنافذ الحدودية للعراق حتى بعد انتهاء المدة الزمنية لتطبيق هذا الامر، وبذلك بقيت القوانين الجمركية التي كان معمولاً معطلة ، مما يعني تعطيلا للنظام الجمركي ولأهداف الضريبة الجمركية في التمويل، وكذلك فيما هو مطلوب من الضريبة الجمركية كما ان تحققه من اهداف تنموية، وفي مقدمتها توفير الحماية للمشاريع الإنتاجية المحلية وتقديم الدعم اللازم للمنتوج الوطني.

ويبدو ان حالة الإهمال للدور الاقتصادي للضريبة الجمركية وانعكاساته على الحصيلة الجمركية وعلى المشاريع الإنتاجية المحلية وعملية التنمية الاقتصادية في العراق قد حفّز البعض من المتصدرين لمركز القرار الى المطالبة بضرورة انهاء العمل بأمر سلطة الائتلاف والعودة الى تطبيق القوانين الجمركية التي كانت سائدة، او اصدار قانون جديد للتعريفة الجمركية لمعالجة التداعيات التي نجمت عن تعطيل العمل بالقوانين الجمركية. ومن ثم فقد تمخض عن هذا التوجه صدور (قانون التعريفة الجمركية رقم 22 لسنة 2010)، وقد تراوحت أسعار التعريفة الجمركية في هذا القانون بين 1-100%.(الوقائع العراقية،2010)

شمل القانون جملة من الضرائب على السلع المستوردة وهي محاولة للسيطرة على الأسواق وحمايتها من الإغراق السلعي وان القانون هنا بمثابة اصلاح لواقع الضريبة الجمركية في العراق وتفعيل دورها الاقتصادي. (الخياط، 2021، ص8)

وركز القانون على جزئية تفعيل الضرائب القيمية بدلاً من النوعية بغية الاستفادة من الارتفاعات الحاصلة في الأسعار العالمية بسبب التضخم الحاصل في الدول الشركاء التجاريين مع العراق فضلاً عن تحقيق جملة من الأهداف ويمكن بيانها في الجدول ادناه: -

الجدول (3) جملة الأهداف التي حققها قانون التعريفة الجمركية

الهدف	نسبة الضريبة الجمركية	نوع السلعة
اعفاء المواد الأولية والمعدات الإنتاجية	**10%نسبة الاعفاء**	سلع أولية
فرض ضرائب منخفضة	**1-5%**	المواد الغذائية والأدوية والحديد الصلب
فرض ضرائب عالية لحماية المنتج الوطني	**20-40%**	الفواكه والخضر والاسماك والالبسة والعصائر
فرض ضرائب مرتفعة على سلع ترفيه للحد من استيرادها واستهلاكها	**25-100%**	تماثيل الزينة والعطور واللوحات والتحف الفنية وبنادق الصيد
فرض ضرائب مرتفعة لأغراض صحية واجتماعية	**20-80%**	المشروبات الكحولية، السجائر، المشروبات الغازية

المصدر: اعداد الباحث ، بالاعتماد على : عدنان حسين يونس، و اقع الضريبة الكمركية في العراق وإمكانية تطويره في ضوء قانون التعريفة الكمركية رقم 22 لسنة 2011، بيت الحكمة للدراسات الاقتصادية ،ص52.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2-الحد من التهرب الجمركي

يقصد بالتهرب الجمركي هو عزوف المكلَف عن دفع الضريبة أو الرسم الجمركي للدولة ومخالفتهِ للتشريعات والقوانين الجمركية حيث يدفع الرسم أو الضريبة بأقل مما حددتها التعليمات والضوابط، فيقوم المكلف سواء كان المستورد أو المنتج بإدخال أو إخراج بضاعة من وإلى الدولة بطرق غير مشروعة. (فاضل، 2021)

وللتهرب الجمركي عدة أسباب نذكر منها: (وهيب، إسماعيل،2017)

1- ضعف كفاءة الكادر الجمركي القادر على تحديد السلعة واستخدامها والبند الجمركي العائد له.

2- انعدام شفافية الإجراءات وتبسيطها.

3- تعدد أسعار الصرف وبفروقات كبيرة وعدد من الأنظمة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية.

4-عدم سيطرة الدولة على المنافذ الحدودية والحدّ من دخول البضائع عن طريق المنافذ غير الرسمية، والنقص الكبير في اعداد المسوحات الميدانية للتهرب الجمركي وسبل مكافحته. (السلطاني، 2021، ص47)

تصاعد أداء الهيئة العامة للكمارك بكافة دوائرها في الحد من التهرب الجمركي خاصة وان القيادات العليا في الهيئة والحكومة تشدد بشكل كبير على مكافحة التهرب وضبط المنافذ الرسمية والشكل ادناه يوضح عينة من الأنشطة التجارية غير المشروعة التي تم ضبطها.

3-التحول الرقمي في العراق... نظام الاسيكودا موضع التطبيق

تم تطبيق نظامين الكترونين لمكننة الاجراءات الجمركية بالكامل الاول نظام التصريحة الإلكترونية المطور حيث تم تطبيقه في جميع المراكز الجمركية الحدودية للمنطقتين الوسطى (زرباطية، المنذرية، مندلي) والغربية (طربيل، القائم، عرعر).

اما بخصوص نظام الأسيكودا فقد تم تطبيقه في كمرك الشحن الجوي/ كمرك مطار بغداد, جمرك الميناء الجاف . وفيما يلي ايجاز للاجراءات التي اتخذتها الهيئة العامة للجمارك :-

اولاً-تم توقيع اتفاق مشروع اتمتة وتحديث الجمارك في 2021/5/27 وهو بثلاث مراحل وعلى مدى 84 شهر حيث تمت المباشرة في المرحلة الأولى ومدتها 30 شهر في 2021/12/25 وهي وضع اسيكودا حيز التنفيذ حيث بلغت النسبة التراكمية للإنجاز 85% من المرحلة الأولى وتم تدريب (145) موظف و(95) وكيل اخراج و(16) شركة ناقلة على نظام الأسيكودا حيث تم التطبيق في (كمرك الشحن الجوي في مطار بغداد وكمرك صالة مطار بغداد وفي الميناء الجاف). (وزارة المالية، 2023، ص11)

ثانياً- تم تطبيق قرار مجلس الوزراء المرقم 23620 لسنة 2023 المأخوذ في الجلسة الاعتيادية الرابعة والأربعين المنعقدة في 2023/10/31الخاص بنظام الدفع الإلكتروني والاتفاق مع شركة العرب للدفع الإلكتروني وتم تجهيز المناطق الجمركية والمراكز الحدودية التابعة للهيئة بواقع (88) جهاز.(الهيئة العامة للكمارك،2024)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثا- برنامج التصريحة الجمركية الإلكترونية

1- تم تطبيقه في مديرية جمرك المنطقة الوسطى/مركز كمرك المنذرية ومركز كمرك مندلي ومركز كمرك زر باطية في نهاية عام 2022 والذي أثر ايجابا على الايـرادات الجمركية المتحققة في عام 2023 وبنسبة زيادة في الإيرادات تجاوزت (100%).

2- تم تطبيقه في مديرية جمرك المنطقة الغربية/مركز كمرك طريبيل ومركز كمرك القائم ومركز جمرك عرعر في نهاية عام 2023.

رابعاً-تم البدء بالعمل ببرنامج الوثائق المؤمنة (الباركود).

خامساً- العمل ببرنامج الاستعلام وتصدير المعاملات المنجزة ضمن الموقع الإلكتروني (خدمات الكترونية).

سادساً- إطلاق منصة الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومديرية المرور العامة.

سابعاً- إطلاق منصة الإعفاءات بين الهيئة العامة للجمارك وهيئة الاستثمار والتنمية الصناعية وهيئة المنافذ الحدودية.

ثامناً- إطلاق منصة كتب تسجيل المركبات مع مديرية المرور العامة والتي تخص قرار 215 لدخول المركبات.

تاسعاً- إطلاق منصة الاستعلامات الإلكترونية على موقف المعاملة الخاصة بالمواطنين التي تخص اقسام عمل الهيئة.

عاشراً- تطبيق الرقمنة الالكترونية عام 2024

عملت الهيئة باتجاهين: - (الهيئة العامة للكمارك، 2024)

الأول- الاعداد والتدريب لموظفي الهيئة والمتعاملين معها من القطاعين الحكومي والخاص والاتجاه الاخر تطبيق الرقمنة والتوسع بها افقياً وعامودياً.

الثاني - تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الاولى من تطبيق نظام الاسيكودا في شهر حزيران 2024 وبنسبة انجاز بلغت 93% حيث تم اعداد وتدريب عدد كبير من موظفي الهيئة والمتعاملين معها والتطبيق في (9) مكاتب كمركية وهي:

- كمرك الشحن الجوي في مطار بغداد.
- كمرك الصالة في مطار بغداد.
- كمرك الميناء الجاف في ابو غريب.
- كمرك ساحة الترحيب الكبرى.
- كمرك ام قصر الاوسط.
- كمرك ام قصر الجنوبي.
- كمرك سفوان.
- كمرك طريبيل.
- كمرك عرعر.

تم البدء في تنفيذ المرحلة الثانية في تموز 2024 حيث بلغت نسبة الانجاز التراكمية (21.56%) وتم اعداد وتدريب عدد كبير من موظفي الهيئة والمتعاملين معها والتطبيق في (6) مكاتب اضافية وهي:

- كمرك مطار كركوك.
- كمرك المنذرية.
- كمرك زرباطية.
- كمرك مندلي.
- كمرك الشلامجة.
- كمرك الشيب.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4-الإيرادات الجمركية

عند مقارنة الإيرادات الجمركية قبل وبعد تطبيق نظام الاسيكودا نلاحظ من الشكل ادناه تذبذب الإيرادات مابين الارتفاع والانخفاض، ان اعلى نسبة في عام 2017 بمعدل (90%)، ومن بعدها بدأ اتجاه النمو بالانخفاض وصولاً لعام 2024 والذي بدأت الإيرادات بالتحسن و بمعدل نمو مرتفع بلغ (35.5%) مقارنة بعام 2023 بواقع (16.7%) .

الشكل(1) معدل النمو للإيرادات الجمركية (2015-2023)

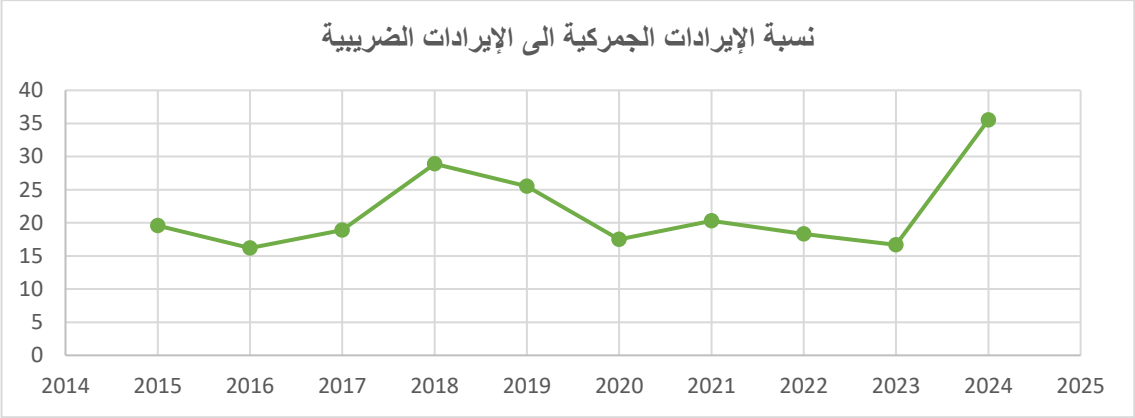

المصدر: من اعداد الباحث، استناداً الى: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.

عند احتساب معدل نمو الإيرادات الجمركية ونسبة هذه الإيرادات من الإيرادات الضريبية للدولة خاصة بعد تطبيق التكنولوجيا المالية المتمثلة بنظام الاسيكودا العالمي الرقمي، يلاحظ ان نسبة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة في عام 2024 بلغت (35.5%) مقارنة بعام 2023 اذ مثلت (16.7%)، ويعود السبب الى بدء تفعيل التحول الرقمي من خلال تطبيق نظام الاسيكودا وهذا ما انعكس بشكل ايجابي على زيادة حجم الايرادات الجمركية والضريبية ويمكن ملاحظة ذلك بالجدول (4) ادناه.

الجدول(4) يوضح نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية الى الإيرادات الضريبية في العراق (2015-2024)

السنوات	الإيرادات الجمركية	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الجمركية من الإيرادات الضريبية
2015	396,358	2,017,775	19.6
2016	632,384	3,892,765	16.2
2017	1,194,979	6,298,271	18.9
2018	1,648,580	5,686,210	28.9
2019	1,024,994	4,014,532	25.5
2020	826,961	4,718,188	17.5
2021	922,083	4,536,241	20.3
2022	719,549	3,911,394	18.3
2023	987,564	5,913,186	16.7
2024	2,131,497	6,002,198	35.5
المجموع	10,484,949	46,990,760	217.4

المصدر: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الاستنتاجات:

1- أثبت نظام الأسيكودا نجاحه في التطبيق العملي، حيث اعتمدته حتى عام 2023 أكثر من (102) دولة، أي ما يزيد على 90% من دول العالم. وبذلك يُعدّ الأسيكودا مبادرة للتعاون التقني أطلقها برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

2-يتطلّب إنجاح عمل النظام في أتمتة الإجراءات الجمركية توافر بنية تحتية رقمية متينة، وضمان تغطية شاملة لشبكة الإنترنت، إلى جانب كوادر بشرية مؤهلة ومدرّبة لإدارة وتشغيل النظام بكفاءة.

3-تؤكد التجارب الدولية أنّ تطبيق الأسيكودا أسهم في تحقيق وفورات إيجابية خارجية، تمثّلت في تعزيز جاهزية البنى الرقمية، وجذب الاستثمارات، وتبسيط العمليات الجمركية، فضلاً عن تقليص الفساد الإداري والمالي، مما ينسجم مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق والنمو الاقتصادي).

4-اتخذ العراق خطوات إصلاحية مهمّة مهدت لاعتماد الأسيكودا، أبرزها تعديل قانون التعرفة الجمركية رقم (22) لسنة 2010. وتشير الإحصاءات إلى أنّ الإيرادات الجمركية ارتفعت عام 2023 إلى نحو (1.03) تريليون دينار، مقارنة بـ(807) مليار دينار في عام 2022.

5-ما يزال النظام قيد التطبيق الجزئي في بعض المنافذ الجمركية، حيث بلغت نسبة العمل به حتى الآن نحو 50%، ومن المتوقع استكمال التنفيذ الشامل بحلول منتصف عام 2025، وذلك بجهود حكومية مشتركة ودعم من منظمات دولية.

6-يسهم الشمول المالي في تعزيز القدرات المالية والمصرفية لمختلف فئات المجتمع، وضمان تلبية احتياجاتها بوسائل حديثة وفعّالة.

7-يتطلب ذلك التوسع في الخدمات المالية الرقمية، لا سيما الدفع عبر الهاتف المحمول، لما يوفره من وصول أوسع وتكلفة أقل وفاعلية أكبر.

8-كما يتطلب تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع الخدمات المالية، خصوصاً في مجال التمويل الأصغر، إلى جانب إنشاء نقاط خدمة مالية لتيسير وصول الأفراد والمؤسسات إلى هذه الخدمات.

التوصيات:

1- تعميم الدفع الإلكتروني الإلزامي للرسوم الجمركية عبر البنوك والمحافظ الرقميةدمج التحصيل الجمركي مع منصة المدفوعات الوطنية (Switch) التي يشرف عليها البنك المركزي العراقي، من خلال تعزيز التعاون بين الادارة الجمركية والقطاع المصرفي ونظم المعلومات.

2-رصد كل العقبات سواء كانت الادارية ام المالية ام التشريعية التي تحول دون توسيع نطاق الرقمنة في القطاع الجمركي.

3-إنشاء قاعدة بيانات متكاملة تدعم عمل نظام الأسيكودا، من خلال التنسيق بين الوزارات والجهات القطاعية ذات العلاقة مثل وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة التجارة، البنك المركزي العراقي وغيرها

4-الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تطبيق نظام الأسيكودا، من خلال دراسة أفضل الممارسات العالمية ونقل الخبرات التي أثبتت نجاحها بما يتناسب مع خصوصية الواقع العراقي.

5-التركيز على تدريب الكوادر الجمركية بشكل متواصل، بحيث لا يقتصر التدريب على موظفي الحرم الجمركي فقط، بل يمتد ليشمل جميع المتعاملين مع هذا القطاع، عبر برامج حديثة وتطبيقات رقمية متطورة تسهم في تسهيل عمل الأسيكودا وتعزيز كفاءته.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادروالمراجع:

1-أنس، ع. ع. (2019). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

2-بالعروسي، ر.، و احمودة، هـ. الش. ب. (2018). أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة عينة من عملاء البنوك الجزائرية. الجزائر.

3-البدري، ر. م. (2019). الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص. المعهد العالي للعلوم الإدارية، مصر.

4-توفيق، ع. ر. (2016). قياس مدى تحليل فاعلية السياسة الجمركية في تحقيق العجز التجاري في مصر. مجلة كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

5-تومي، ر. الإ.، وعلاوي، ص. (2021). مساهمات السياسة الجمركية في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، (2).

6-جراح، ن. ص. (2022). أثر التكنولوجيا في الشمول المالي. المجلة العراقية للعلوم المحاسبية والمالية، 1–7.

7-حسن، ض. الد. ص. (2025). دور الشمول المالي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية. جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، 48(48).

8-الحسناوي، س. هـ. (2020). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 58.

9-الحوري، غ. (2015). أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري (أطروحة دكتوراه). جامعة دمشق، كلية الإدارة والاقتصاد.

10-الذبحاوي، ح. ك. ش.، حسين، آ.، ناصر، ع.، و جهان. (2024). واقع وتحديات الشمول المالي في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 20.

11-سعدوني، م. م. (2024). الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع الدول العربية. مجلة كلية الحقوق، جامعة المنوفية.

12-شبني، ص.، و بن لخضر، س. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية. مجلة البحوث المالية والإدارية، 3(3).

13-عباس، م. ن. (2022). مؤشرات الشمول المالي وأثرهما في الأداء المالي والتكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي (2015-2020) (رسالة ماجستير). جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد.

14-عبد الله، س. ح. أ. (2013). السياسة الجمركية وأثرها على التنمية الاقتصادية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. جامعة عين شمس.

15-عبد الله، ن. ح. (2023). السياسة الجمركية والمنظمة العالمية للتجارة. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

16-فاضل، ر. ع. (2021). الدور التمويلي والتنموي للتعريفة الجمركية في العراق بعد عام 2003 ومتطلبات الإصلاح (رسالة ماجستير). الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.

17-الفتلاوي، ر. ف. (2019). تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي: العراق حالة دراسية (رسالة ماجستير). جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.

18-فواز، م. أ. (2023). دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي المصري: دراسة تطبيقية باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية. مجلة الشروق للعلوم التجارية، (5).

-19محمود، إ. ح. (2018). مدى فاعلية السياسة الجمركية الضريبية في تحقيق أهداف المجتمع (1913–2016). مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، (1).

20-موسى، هـ. م. (2024). تطوير السياسة الجمركية ودورها في تنمية القطاع الجمركي في مصر. مركز إيجبشن إنتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية. متاح على: https://egyptianenterprise.com/

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أثر مؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2008-2024)

م. د. سارة عبد الحميد سليمان
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة دهوك
Sarah.abdulhameed@uod.ac

أ.م. كلثوم عبدالقادر حياوي
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة دهوك
Kalthoom.abdulqadeer@uod.ac

المستخلص:

يهدف البحث الى تحليل وتفسير تأثير الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة(2008-2024). وقد تم الأستعانة بالبيانات الربع سنوية بواقع (68) مشاهدة عن طريق بناء نموذج كمي يمكن من خلاله بيان تأثيرعدد من مؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. وقد أظهرت نتائج تقدير أنموذج (ARDL) أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين مؤشرات الشمول المالي (مؤشر الإتاحة المالية المعبر عنه بعدد فروع البنوك االتجارية، ومؤشر الأستخدام المالي للشمول المالي والمعبر عنه بالائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، ومؤشر العمق المالي للشمول المالي المعبر عنه بعرض النقد الواسع، فضلاً عن عدد ماكينات الصراف الآلي، ومتغير أقتصادي هو نسبة الأنفاق على التعليم) والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. وعلى ضوء ماتم التوصل اليه من استنتاجات تم تقديم عدد من المقترحات منها: العمل من قبل السلطات المالية والنقدية على تعزيز واقع الشمول المالي وأتساع نطاق تقديم الخدمات المصرفية بحيث يمكن أيصال هذه الخدمات الى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع. ضرورة تعزيز متطلبات التنمية المستدامة وتوفير كافة المستلزمات المطلوبة لتحقيق أهدافها. نشر التوعية الثقافية والتنموية بأهمية الشمول المالي لما له من دور في خدمة المجتمع وتعزيز النمو الاقتصادي وديمومته.

الكلمات المفتاحية: (الشمول المالي، التنمية المستدامة، الاقتصاد العراقي)

المقدمة:

من بين الأهداف الأستيراتيجة التي تسعى معظم أقتصاديات العالم الى تحقيقها والأهتمام بها هي مسألة الشمول المالي كون الشمول المالي يتضمن أنعكاسات قد تتأثر بها أبعاد التنمية المستدامة. فالأهتمام بالشمول المالي ومؤشراته يمكن أن يعمل على زيادة تمويل المشاريع الأستثمارية عن طريق توفير الخدمات المصرفية الى أكبر عدد من السكان. إن الشمول المالي هو توسيع النُظم والخدمات المالية بهدف توفير وصول واسع وأكثر ملاءمة للأفراد في المجتمع إلى الخدمات المالية الأساسية، بما في ذلك الحسابات المصرفية، والتمويل، والمدخرات، والتأمين، وخدمات الدفع، مع تعزيز قدرة الافراد البالغين على المشاركة الاقتصادية. إذ يساعد الشمول المالي على توسيع الشبكة المالية وتامين تدفق مالي فعال ضمن حدود الدولة؛ فالشمول المالي يمكن أن يؤدي الى تحسين فرص حصول الناس على الخدمات، وتخفيض معدلات الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقد أعتبرت العديد من الدول أن تنفيذ الشمول المالي هو أحد أهداف نموها الاقتصادي وتنميته وديمومته، كما أكدت مؤسسات التنمية الدولية ومجموعة العشرين والأمم المتحدة على أن الشمول المالي هو أحد العناصر المهمة التي تساعد في مكافحة الفقر وتخفيض معدلات البطالة وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، أذ أصبح الشمول المالي واحد من المحركات الرئيسية لأجندة الأصلاح والتنمية، لذا خصص البحث لبيان أثر لشمول المالي على البعد الأقتصادي للتنمية المستدامة في العراق خلال المدة (2008- 2024) لما للشمول المالي من آثار تنعكس على نوعية وكفاءة الخدمات المالية المقدمة وبالتالي تنعكس على تحسين مستويات المعيشة الاقتصادية والأجتماعية وتعزيز النمو الاقتصادي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة:

أولا: منهجية البحث:

مشكلة البحث:

إن تحقيق معدل نمو مرتفع هو هدف معظم بلدان العالم على أختلاف نهجها الاقتصادي ومستوى تقدمها، فهو مؤشر على جودة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد ومقياس لمستوى رفاهية الأفراد في الاقتصاد المعني. إن هذه الأهمية للنمو الاقتصادي دفع بالباحثين والأقتصاديين في البحث عن محدداته وتفاعلاته مع العديد من المتغيرات الاقتصادية بما فيها المالية. أذ لم يعد النمو الاقتصادي مرتبط بالقطاع الحقيقي بل تعدى ذلك ليشمل القطاع المالي الذي يمارس دوراً مهماً في رفع مستوى النمو الأقتصادي وديمومته. لذا أهتمت البنوك المركزية وصانعي القرارات الاقتصادية بالشمول المالي لما له من دور مهم في محاربة ظاهرتي الفقر والبطالة وتقليص الفجوة بين الاغنياء والفقراء وتحقيق التوزيع العادل للدخل بين فئآت المجتمع. من هنا يمكن طرح مشكلة البحث بالتساؤل التالي:{ ما مدى تأثير بعض مؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة(2008-2024)؟}

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية الموضوع قيد البحث والذي يعد من المواضيع المهمة والحديثة بحيث أصبح محور أهتمام الجهات المالية العالمية لما له من مكاسب أقتصادية كلية، إضافة الى تسليط الضوء لبيان أثر بعض مؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2008-2024).

هدف البحث:

يهدف البحث الى قياس وتحليل أثر بعض مؤشرات الشمول المالي على البعد الأقتصادي للتنمية المستدامة في العراق خلال المدة (2008-2024)، وذلك بأستخدام نموذج الأنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وأعتماداً على برنامج (EViews 12).

فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية اساسية مفادها: أن لمؤشرات الشمول المالي اثر موجب ومعنوي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق خلال المدة(2008-2024).

منهجية البحث: للإجابة على إشكالية البحث وتحقيق هدفه، واثبات فرضيته تم الجمع بين الأسلوب الأستنباطي والأستقرائي، أذ تم من خلال الأسلوب الأستنباطي استعراض الجانب النظري للشمول المالي والتنمية المستدامة، وتم في الجانب الأستقرائي بناء نموذج قياسي لأختبار صحة الفرضية التي أستند اليها البحث، وفقاً للبيانات المتاحة عن كل من (نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي للتعبير عن البعد الأقتصادي للتنمية المستدامة، فروع البنوك االتجارية (لكل 100 ألف بالغ) والمعبرعن مؤشر الإتاحة المالية للشمول المالي، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) والمعبر عن مؤشر الأستخدام المالي للشمول المالي. وعرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي والمعبرعن العمق المالي لمؤشر للشمول المالي. إضافة الى ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)، ومتغير أقتصادي هو نسبة الأنفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

مصادر البيانات: تم الحصول على البيانات الخاصة بالبحث من مصادرها الأولية والمتمثلة بكل من:

1. البنك المركزي العراقي – النشرة الأحصائية السنوية- سنوات متفرقة.
2. البنك الدولي – البيانات المفتوحة – سنوات متفرقة.
3. وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للأحصاء -المجموعة الأحصائية – سنوات متفرقة.

البعد المكاني والزماني للبحث:

1. البعد المكاني: أتخذ البحث الاقتصاد العراقي بعدا مكانيا له.
2. البعد الزماني: المدة (2008- 2024).

هيكلية البحث:

لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه الى محورين، تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي والنظري من البحث، وخصص المحور الثاني للجانب القياسي من البحث.

ثانيا: الدراسات السابقة: توجد العديد من الدراسات التي تناولت أثر الشمول المالي في التنمية المستدامة، وسيتم التطرق لبعض من تلك الدراسات وكالأتي:

1. دراسة (شبيب، 2025) والتي بعنوان (فاعلية مؤشرات الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة في العراق خلال المدة 2010-2023)، وهدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس اثر مؤشرات الشمول المالي وانعكاسه على واقع التنمية المستدامة في العراق للمدة 2010-2023، وذلك من خلال تقدير تلك العلاقة بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية وطويلة الأجل بين مؤشرات الشمول المالي والبعديين الإقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة، في حين لم تكن هناك علاقة طويلة الأمد بين الشمول المالي والبعد الإجتماعي للتنمية المستدامة، وصلت الدراسة إلى مجموعة توصيات أهمها: تعزيز الشمول المالي وتوسيع الخدمات المصرفية لتشمل جميع فئات المجتمع، وربطها بأهداف التنمية المستدامة في العراق وفق توجهات الأمم المتحدة، مع ضرورة توجيه الائتمان نحو الأنشطة الإنتاجية، ورفع الوعي الثقافي والاقتصادي لترسيخ مفهوم التنمية المستدامة.
2. دراسة (الذبحاوي، شاكر، وناصر، 2024) بعنوان واقع وتحديات الشمول المالي في العراق، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهمية الشمول المالي كآلية للحد من الفقر، من خلال دراسة واقع تطبيق مفهوم الشمول المالي في القطاع المصرفي العراقي وتحديد التحديات التي تواجه تطبيقه، إذ إعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لتحليل أبعاد ومؤشرات الشمول المالي، واتخذت القطاع المصرفي العراقي كمجتمع إحصائي للدراسة خلال الفترة 2018-2022، وقد توصلت لعدة نتائج من أهمها: وجود تحسن في المؤشر التجميعي للشمول المالي مقابل ضعف في الأبعاد الفردية، وتزايد الاهتمام بتقديم الخدمات المصرفية الرقمية عبر الإنترنت والهاتف المحمول.
3. دراسة (الكبيسي، وحسين، 2024) بعنوان الأداء المصرفي بين الشمول المالي والتمويل التنموي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد العام 2004، هدفت هذه الورقة البحثية الى بيان أداء الجهاز المصرفي العراقي في المشاركة في تحقيق بيئة إقتصادية مستدامة، وتحديد طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الاستقرائي بأسلوب وصفي تحليلي، إذ كانت الحدود المكانية للدراسة هي القطاع المصرفي العراقي، أما الحدود الزمانية كانت تغطي المدة مابعد عام 2004، أما النتائج التي توصلت لها

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الدراسة تشير إلى ضعف وقصور في الإنتفاع من إستراتيجيات الشمول المالي في تطوير المشاريع الأقتصادية والإنتاجية المدرة للدخل، وبالتالي عدم تحقيق أهداف الاستدامة، وإستنادا للنتائج التي توصلت لها الدراسة فقد إقترحت ضرورة إتباع خطوات إصلاحية في الجانب السياسي والاقتصادي.

4. دراسة (مهدية، 2021) بعنوان أثر الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول العربية، تغطي الدراسة ستة دول عربية وللفترة 2012-2021، وتبحث هذه الدراسة في تاثير الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وقد تم التعبير عن الشمول المالي بمتغيرين (الفروع البنكية، والمقترضون)، أما المتغير التابع فتم التعبير عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالاستناد على المنهج الكمي وبإستخدام نموذج (panel)، وكشفت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية للشمول المالي على التنمية المستدامة.
5. دراسة (التوني، وأخرون، 2021) والتي كانت بعنوان اساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة، بحثت هذه الدراسة في أثر الشمول المالي في التنمية المستدامة في مصر، من خلال إجراء دراسة ميدانية على مجموعة من العملاء بالقطاع العام في محافظة بورسعيد، وتم إستخدام مجموعة من الاساليب الإحصائية لتقدير العلاقة، كاساليب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين،وتحليل الانحدار البسيط ومعامل الاتساق الداخلي ومعامل الفاكرونباخ، وأظهرت الدراسة أن للشمول المالي أثر إيجابي ومعنوي على أبعاد التنمية المستدامة. وعليه طرحت الدراسة مجموعة من الإقتراحات منها وضع استراتيجية واضحة للشمول المالي، وتعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة.
6. أما (بهوري، 2019) فقد قدم دراسة بعموان الشمول المالي كأدات تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مجموعة الدول العربية وذلك من خلال إعتماد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكانت نتائج الدراسة تشير إلى ان للشمول المالي دور واضح وكبير في الاستقرار المالي وكذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبذلك تم قبول فرضية الدراسة وهي أن الشمول المالي يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة والتوازن الاقتصادي لمصر. واستخلصت الدراسة إقتراحات أهمها: ينبغي على الحكومة المصرية وضع استراتيجية واضحة وفعّالة للشمول المالي لتعزيز المشاركة الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا: أوجه التشابه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة: تشترك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تركيزها على تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، وتتميز الدراسة الحالية، بحداثة الفترة الزمنية: بخلاف أغلب الدراسات التي اقتصرت على فترات سابقة، فإن هذه الدراسة تغطي المدة (2008–2024)، وهي فترة شاملة تتضمن التحولات الاقتصادية والسياسية الجوهرية التي مرّ بها العراق، بما يسمح برصد التطورات الحديثة بدقة أكبر. معظم الدراسات السابقة عالجت المؤشرات المالية بشكل وصفي أو جزئي، بينما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الشمول المالي بصورة قياسية على النمو الاقتصادي المستدام في العراق، وهو جانب لم يحظَ بالاهتمام الكافي. وبينما ركّزت الدراسات السابقة على الجانب الوصفي أو التحليلي العام، فإن هذه الدراسة تعتمد على نموذج ARDL لقياس العلاقة بين المتغيرات، ما يمنحها قوة تفسيرية وموضوعية أكبر، وبخلاف الدراسات التي توقفت عند الجانب المالي البحت، فإن هذه الدراسة تربط بين الشمول المالي وبين تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، لتبيان كيف يمكن للقطاع المالي أن يكون محركًا للتنمية طويلة الأمد. كما تسعى الدراسة إلى إبراز خصوصية الحالة العراقية، في ظل التحديات المزدوجة المتمثلة بالتقلبات السياسية والاقتصادية من جهة، وضعف البنية المصرفية من جهة أخرى.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني :الاطار النظري للتنمية المستدامة والشمول المالي

أولا: الاطار النظري:

1. التطور التأريخي لمفهوم التنمية المستدامة، أبعادها، مبادئها، وأهدافها

1.1. **مفهوم التنمية المستدامة:** إن مصطلح الاستدامة تستخدم للتعبير عن تطور النظم الديناميكية، وفي الوقت الحاضر بات هذا المصطلح يستخدم مع كل أوجه الحياة، ففي عام 1950 نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة الطبيعة، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، إذ يعد من أم الدراسات حول المقاربات المتعلقة بالموازنة والتوافق بين الاقتصاد والبيئة آنذاك، أما في عام 1972 كان لتقرير مؤتمر نادي روما والمعروف بتقرير حدود النمو، الفضل في زيادة وعي دول العالم عن المخاطر البيئية التي تتسبب بها المعدلات المرتفعة للنمو السكاني والاستخدامات الغير واعية للموارد الاقتصادية بهدف زيادة النمو الاقتصادي. (علي، 2022: 272)، ومن ثم وفي عام 1974 قام الاقتصادي الامريكي روبرت سولو بتقديم محاضرة بعنوان "اقتصاديات الموارد أو موارد الاقتصاديين، ناقش فيها سبل المحافظة على استدامة الموارد، وكيفية الحد من الاستنزاف والهدر في الموارد، وأسهمت هذه المحاضرة في تحديد وتطوير مفهوم التنمية المستدامة لتعرف: بأنها عدم هدر الموارد والطاقة الإنتاجية للأجيال المستقبلية وتركها كما ورثها الجيل الحالي"، كما تم تعريفها على أنها " التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المستقبلية على إشباع حاجاتهم" (إبراهيم، عبدالسلام، سيد، وحامد، 2019: 150)، فضلاً عن أنه وفي عام 1992 تم عقد مؤتمر بإشراف الأمم المتحدة دولي بعنوان قمة الأرض، والذي أختص بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، والذي كان نقطة تحول الوعي البيئي العالمي من التركيز على الظواهر الطبيعية، إلى البحث عن العوامل المسببة للأزمات البيئية، كما أشار هذا المؤتمر إلى أنه ولتحقيق التنمية المستدامة لابد أن تتمثل حماية البيئة جزءاً من عملية التنمية ولايمكن التفكير في التنمية بمنعزل عن البيئة.(الجبوري، 2023: 30)، وتم في هذا المؤتمر الإشارة إلى أنه ولتحقيق التنمية المستدامة لابد أن تكون حماية البيئة جزءاً من عملية التنمية، علاوة على ذلك عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها الذي كان بعنوان (مستقبلنا المشترك) بانها التنمية التي تهتم بإحتياجات الاجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على توفير إحتياجاتهم. (علي، 2022: 272) وحسب تقرير اللجنة، فقد تم تقسيم مفهوم التنمية المستدامة إلى أربعة تعاريف: (محمد، ودواي، وخضير، 2015: 340)

أ. التعريفات البيئية: هي انتقال المجتمع إلى عصر الصناعة النظيفة والطاقات المتجددة.

ب. التعريفات الاجتماعية: في هذه المرحلة تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني والحد من الهجرة لاسيما الداخلية منها.

ج. التعريفات التقنية: أن تصبح التنمية المستدامة وسيلة لتطور وتنوع حياة البشر، وذلك ضمن الموارد المتاحة والإمكانيات.

د. التعريفات الاقتصادية: أن تكون التنمية المستدامة عملية إدارة للموارد الطبيعية بطريقة مثلى وتكون عملية الحصول على أكبر قدر من المنافع الاقتصادية مع الحفاظ على نوعية الموارد المتاحة، وكميتها.

وبعدها وفي مؤتمر نيويورك عام 2000 تم التأكيد على ضرورة دعم الحكومات للتنمية المستدامة، أما في عام 2006 قدم Sart Gogiterra مفهوما للتنمية المستدامة على أنها "تنمية توفق وتجمع بين التنمية الاقتصادية والإجتماعية والبيئية، فتنشئ ترابطات بين هذه الابعاد، وهي تنمية فعالة من الناحية الاقتصادية، وعادلة إجتماعياً وممكنة من الناحية البيئية،

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وهي تنمية تضمن الحصول على المنافع الاقتصادية دون نسيان الجانب الاجتماعي وهو مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة، وتحترم الموارد النظم البيئية". (العلوان، وأخرون، 2016: 97)

وبعدها وفي الأعوام 2008 و2010 تم استعراض أهداف التنمية في اجتماعات في نيويورك واعقب ذلك عقد مؤتمر باسم ريو20+ في عام 2012 وهو مؤتمر لمفوضية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتم فيه تطوير القانون البيئي الدولي وبعدها بثلاثة أعوام أصدرت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة جدول أعمال 2030 والذي تضمن أهداف التنمية المستدامة متضمنة في 17 هدفاً (الفراجي، 2015: 146). أما باجيت فقد قامت بتقديم تعريفٍ عن التنمية المستدامة، إذ رأت "أنها طريقة الحفاظ على فرص للأجيال القادمة مع وجود فكرة ان العدالة متداخلة بين الأجيال. وترى منظمة اليونسكو UNESCO "أن كل جيل يجب أن يستفاد ويتمتع بالموارد الطبيعية ويتركها غير ملوثة كما جاءت إلى الأرض" .(القريشي، 2010: 35)،

وتركز التنمية المستدامة على التحكم في عمليات التنمية واستراتيجياتها والأخذ في الحسبان الآثار البيئية الناجمة عن تلك الاستراتيجيات، إذ أنها تمثل النمو الاقتصادي الذي يقوم على تحديد الموارد واستبعاد الأنشطة المضرة بالبيئة. كما تساهم عملية التنمية المستدامة في الحد من الآثار السلبية لبعض السياسات والخطط التنموية الهادفة إلى تحقيق مكاسب حالية دون الاهتمام بالاستدامة لهذه التنمية، كما أنه وفي العام 2017 أشار البنك الدولي إلى أن عملية التنمية المستدامة تستدعي إتباع نهجا مبتكرا لادارة الواقع، وكذلك في 2018 أشارت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة

إلى أن الهدف الجوهري للاستدامة هو ضمان التوازن بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، من حيث القدرة التجديدية للنظم الايكولوجية لاستدامة الحياة على كوكب الارض. (الجبوري، 2023: 27) ومن الممكن أن تعرف أيضا على أنها التنمية التي تمنح الأجيال المستقبلية فرصا مساوية ومقابلة للفرص التي يتم منحها للأجيال في الوقت الحاضر، بشرط أن يتم تقدير رأس المال وفقا لنصيب الفرد وذلك لتغطية متطلبات الزيادة السكانية. وقد أوضح العديد من الكتاب والاقتصاديين أن التنمية المستدامة ليست حركة بيئية فحسب، بل إنها حركة مجتمع، وقد وضح فيليب هامان أن التعريف السوسيولوجي للتنمية المستدامة هي العملية التي تهدف وتسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط البشري ضمن حدود الموارد المتجددة وقدرة الطبيعة على استيعابه وبشرط أن لا يلحق الضرر بالعمليات الطبيعية والحيوية والمادية، وهي عملية ربط احتياجات الجيل الحالي مع احتياجات، الأجيال القادمة وتحقيق ذلك من خلال تعظيم إنتاجية الموارد وتقليل العبء البيئي الذي يسببه التطور والتنمية، وعليه فإن المفهوم السوسيولوجي للتنمية المستدامة يجمع ما بين الابعاد الرئيسة للتنمية المستدامة(الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبعد الأخلاقي)(زاوي، 2018: 169)، ومن ثم إستقر راي معظم الإقتصاديين والمهتمين بالاستدامة تدريجياً بان الإستراتيجيات التنموية لكي تؤديَ إلى تنمية قابلة للإستدامة، لابد أن تحترم المقومات البيئية، بالإضافة إلى مراعاة مختلف الفئات الاجتماعية على تحمل التغيرات والتطورات للإستفادة منها على قدم المساواة، وكان هذا المفهوم يشير إلى أن عملية النمو وحدها لا تكفي لتوزيع ثمار التنمية بشكل يتسم بالعدالة، لذلك يلاحظ أن الإهتمام بالعنصرالمادي للتنمية قد تراجع ليحل محله التركيز على العنصر البشري بوصفه الهدف الرئيس للتنمية. (الفحل،2024: 160)، وذهب عدد من الاقتصاديين إلى أن التنمية المستدامة ينبغي أن تُفهم من خلال بعدين مترابطين، هما :التنمية من جهة، والاستدامة من جهة أخرى. ومن ثمّ يمكن صياغة تعريف أكثر شمولية للتنمية المستدامة عبر الدمج بين نظريات التنمية ومفهوم الاستدامة، بحيث تقوم التنمية المستدامة على ثلاث ركائز أساسية :النمو الاقتصادي، والمحافظة على البيئة، والتنمية الاجتماعية. (kapera,2018:4)، ومما سبق يمكن القول بأن التنمية المستدامة تشير إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان حقوق

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الأجيال القادمة. وتتمحور تعريفاتها حول ثلاث ركائز أساسية: تنمية الموارد دون استنزافها، رفع مستوى المعيشة ضمن حدود الأنظمة البيئية، وتحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر واحتياجات المستقبل.

1.2. **أبعاد التنمية المستدامة**: التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الاقتصادي، البعد البيئي، والاجتماعي، كما يضيف بعض الباحثين البعدين التقني والإداري، ما يعكس طبيعتها الشمولية وتداخل عناصرها لتحقيق التوازن بين النمو والعدالة وحماية البيئة، وتكون هذه الابعاد متكاملة مع بعضها البعض ويجب التركيز عليها بالمستوى نفسه، لأنها تأخذ الأهمية نفسها، ويمكن ايجازها بما يأتي:

أ. **البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة** : يركز هذا البعد على الانعكاسات الحالية والمستقبلية للتطور والتقدم الاقتصادي على البيئة ويتضمن هذا البعد العمل على تحقيق النمو المستدام وكفاءة استخدام وإدارة الموارد الطبيعية المتاحة ومنع الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن السياسات الاقتصادية ومحاولة الحد من تفاوت توزيع الدخول والعمل على المساواة في توزيع الموارد والتخفيف من عبء مشكلة الفقر، والمساواة في حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، وإشباع الحاجات الأساسية، وتطبيق العدالة الاقتصادية. (عبدالغني، 2020: 425)

ب. **البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة**: إن التنمية المستدامة في مضمونها تتكون من التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، وبذلك فالبعد الاجتماعي يركز في مضمونه على الافراد وكيفية العمل على توفير حاجاتهم الأساسية الحالية والمستقبلية، وكيفية رفع مستوى الرعاية الصحية، وتطوير النظم التعليمية، والعمل على تجسيد مبدأ تكافؤ الفرص في توزيع الدخول والثروات، بالإضافة إلى اهتمام البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في تعزيز دور المرأة في المجتمعات ورفع مشاركتها في القوة العاملة، كما تهدف التنمية المستدامة إلى تثبيت النمو الديموغرافي وإبطاء حركة الهجرة الداخلية. (الطاهر، وعامر، 2017: 75)

ج. **البعد البيئي للتنمية المستدامة**: ويعد هذا البعد من الأبعاد المهمة للتنمية المستدامة ومن أهم ركائزها، وهو يهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وحماية البيئة والاستغلال العقلاني للموارد والإمكانيات المتاحة لتأمين متطلبات الحاضر والمستقبل، ويعني البعد البيئي في التنمية المستدامة الاهتمام بتحقيق التوازن بين متطلبات الإنسان والبيئة، من خلال دعم الجهود الإيجابية والتغلب على السلبيات التي قد تحدث خلال الأنشطة التنموية، ومنع استنزاف الموارد الطبيعية. كما تهدف التنمية المستدامة إلى تبني واستخدام أساليب تكنولوجية صديقة للبيئة والاعتماد على الطاقة المتجددة. (حسيني، 2014: 31)

د. **البعد السياسي للتنمية المستدامة**: يهدف هذا البعد للتنمية المستدامة إلى اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم، وادارة الحياة السياسية بطريقة تضمن الشفافية وتجسيد مبادئ المشاركة في اتخاذ القرار والحفاظ على استقلالية المجتمع بأجياله المتتالية. (الخيري، 2025: 120)

وكان قد تم التأكيد في قمة الارض الذي أقيم عام 1992 في ريو، على أن التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة ركائز رئيسية: الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي، والهدف من هذه الركائز هو تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان الاستدامة في عملية التطور، ويُعتبر أي عمل جزءًا من التنمية المستدامة إذا نجح في الجمع بين هذه العناصر الثلاث: الاقتصاد، العدالة، والبيئة.(Imene, 2024: 82)

1.3. مبادئ التنمية المستدامة، وأهدافها:

إن العلاقة التكاملية بين التنمية والبيئة هي التي تعزز من استمرارية التنمية واستدامتها وهذه العلاقة يتم من خلالها تحديد الأسس والمبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وهذه المبادئ يمكن إيجازها بالآتي: (الفراجي،2015: 13)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1. مبدأ المشاركة: وهو استخدام أسلوب المنظمات في اعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، إذ يعد شرطاً ضرورياً وأساسياً لاعداد الخطط التنموية المستدامة وهذا المبدأ يعد أسلوباً متكاملاً للتنمية المستدامة يسهم في الحفاظ على المجتمعات من النواحي الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، كما إن تحقيق الاستدامة يتطلب تطبيق اللامركزية لإتاحة الفرصة للسكان، والهيئات الشعبية، والرسمية في اعداد وتنفيذ الخطة ويكون دور الحكومات هنا وضع قوانين وسياسات تهدف لتخفيض استهلاك الطاقات الغير متجددة، كالنفط والغاز الأحفوري، ووضع قوانين صارمة للحد من انبعاثات الغازات التي تؤثر على البيئة وطبقة الأوزون.
2. مبدأ التضامن والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية: يمثل هذا المبدأ التضامن بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد وكذلك بين المجتمعات المختلفة وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.
3. مبدأ التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية: وهذا يكون عبر إجراء تغييرات في نظم الإنتاج والاستهلاك بصورة تجعلهم قابلين للاستدامة.
4. مبدأ تعزيز التعليم وتحفيز الوعي والابتكار من أجل التنمية المستدامة.

كما تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق عدة أهداف من خلال أبعادها ومبادئها وآلياتها، فهي تهدف إلى القضاء على الفقر كما تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، ويمكن تلخيص أهم أهدافها بالاتي:

1. منها إستغلال الموارد بشكل عقلاني: فالتنمية المستدامة تهدف إلى إستغلال الموارد المحدودة بافضل شكل، على أن يكون استغلالها وفق تخطيط محكم، و ترشيد إدارة استخدام الموارد الوطنية (شبيطة، وهزيلي، 2021: 149)
2. العمل على تحقيق معدلات إنتاجية ثابتة على المدى الطويل.
3. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، وذلك من خلال التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين حياة السكان اقتصاديًا واجتماعيًا ونفسيًا، والتركيز على الجوانب النوعية للنمو بشكل عادل ومقبول ديمغرافيًا، كما تهدف إلى توظيف التكنولوجيا لخدمة المجتمع وتحسين نوعية حياتهم. (غنيم، وابو زنط، 2014: 29)
5. التركيز على التنمية البشرية والعنصر البشري، أي تحقيق نوعية حياة أفضل للأفراد، وذلك لدوره في تحقيق أهداف الاستدامة. (حامد، 2019: 150)
6. تعزيز وعي السكان المحلين بطبيعة المشكلات البيئية القائمة وذلك من خلال تنمية الإحساس بالمسؤولية تجاه البيئة، والحث على المشاركة الفعالة في إيجاد الحلول المناسبة عن طريق المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة إستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة، التي تعمل على التعامل الايجابي مع الوسط الحيوي الذي يعيش فيها الانسان، كما تساهم في تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاه البيئة وحمايتها. (شبيطة، وهزيلي، 2021: 150)

2. الإطار المفاهيمي للشمول المالي

2.1. مفهوم الشمول المالي

يرجع مفهوم الشمول المالي إلى بدايات القرن العشرين، وتحديدًا عام 1904، إذ ظهرت آنذاك الحركة التعاونية في الهند ضمن قسم الدراسات الإدارية في المعهد الهندي للتكنولوجيا، وقد كان الهدف حينها هو تمكين الفقراء من الحصول على الخدمات المالية بشكل منظم بعيدًا عن سيطرة المقرضين الذين استغلوا إحتكارهم وفرضوا أسعار فائدة مرتفعة للغاية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وبعدها وفي خمسينيات القرن الماضي، بدأت تظهر ملامح للأفكار التي تدعو إلى زيادة قدرة الافراد الفقراء على الوصول إلى المصارف والاستفادة من خدماتها، وذلك ضمن سياق الجهود الدولية الساعية إلى تقليص الاعتماد على المقرضين غير الرسميين، ونتج هذه التطورات، قيام الأمم المتحدة إلى مطالبة مختلف البلدان بضرورة تزويد كافة القطاعات بالخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتها، وبشروط مبسطة وبأسعار مقبولة تراعي قدرات الافراد والمؤسسات الصغيرة. (لفتة، 2019: 4)

أما بصورته المعاصرة، فقد تبلور مفهوم الشمول المالي بشكل واضح عام 1993 وفق دراسة (ليشدون وثروديت) (Leyshon & Thrift)، والتي تناولت أثر إغلاق أحد فروع البنوك على قدرة السكان المحليين في جنوب شرق إنجلترا على الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية. وقد مثّلت هذه الدراسة نقطة تحول مهمة في بلورة المفهوم الحديث للشمول المالي بوصفه أداة للتنمية والاندماج الاقتصادي، إذ أنه وبحلول العام 1999 بداء إستخدام مصطلح الشمول المالي بصورة أشمل لوصف محددات وصول الافراد للخدمات المالية المتوفرة.(غيث، 2024: 9)

برز المفهوم الحديث للشمول المالي في دراسة ليشدون وثروديت (Leyshon & Thrift, 1999) حول أثر إغلاق فرع لأحد البنوك في جنوب شرق إنجلترا على قدرة السكان المحليين على الوصول إلى الخدمات المالية، وهو ما مثّل نقطة انطلاق للنقاش الأكاديمي حول أهمية الشمول المالي في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومع بدايات الألفية الجديدة، وتحديدًا بعد الأزمة المالية العالمية (2008) عاد مفهوم الشمول المالي بقوة إلى الواجهة، حيث ظهرت توجهات دولية ترمي إلى توفير الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بتكاليف منخفضة وتمكينهم من استخدام مختلف المنتجات المالية، ومن هذا المنطلق تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) عام 2008، ويضم 114 دولة من الدول النامية ممثلةً في وزارات المالية والبنوك المركزية، ويهدف هذا التحلف إلى تطوير الأدوات التطبيقية للشمول المالي، وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساندتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية. أما مؤسسة الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) فقد عرفت الشمول المالي بأنه عملية تمكين الأفراد البالغين (15 سنة فأكثر) من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية، والاستفادة منها واستخدامها بتكلفة مناسبة لكلٍّ من المستهلك ومقدّم الخدمة (حسين، 2020: 208)

غير أن الباحثين والمؤسسات الدولية إختلفوا في تعريف الشمول المالي تبعًا لزاوية النظر إليه، إلا أن جميع التعريفات تلتقي عند فكرة إتاحة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بشكل عادل وبتكلفة مناسبة فالتعريف الأكاديمي يرى بعض الباحثين أن الشمول المالي هو إتاحة المجال لاستخدام مختلف الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بالوسائل الرسمية، بما في ذلك فتح الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات التأمين، وخدمات الدفع والتحويل. (أحمد، 2023: 110)، و تعرّفه جمعية صناعة أجهزة الصراف الآلي بأنه اسلوب عمل يسعى الى تحسين الوصول للخدمات المصرفية (الإئتمان، التامين، الودائع، الاستثمار، المعاشات التقاعدية، والتأجير)، وذلك من خلال تقريب المسافة بين مقدمي الخدمة والعملاء المحتملين، مع تسهيل استخدامها وتقديمها بتكلفة منخفضة وفائدة منخفضة. (ATM Industry Association, 2017)

كما أن البنك الدولي عرف الشمول المالي على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية على أرض الواقع. إضافة الى ذلك فإن البنك المركزي العراقي على أنه عملية وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة إلى أكبر عدد من الأفراد وقطاع الأعمال وبتكاليف مناسبة، بما يسهم في الاستدامة الاقتصادية، ومما سبق يتبين أن مفهوم الشمول المالي تطور من كونه مبادرة محلية في الهند أوائل القرن العشرين، إلى أن أصبح اليوم توجهًا عالميًا تدعمه المؤسسات الدولية والتحالفات متعددة الأطراف، بهدف تعزيز العدالة المالية ودعم التنمية المستدام. (النقيرة، ونورالدين، 2019: 432)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2.2. أهداف وأهمية الشمول المالي

تعتمد العديد من الدول على الشمول المالي لتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية، إذ يساهم في النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة المالية، وتحسين الحالة المعيشية للافراد العملاء، خصوصًا ذوي الدخول المنخفظة، من خلال وضع سياسات واستراتيجيات لمواجهة التحديات الرقابية والتطورات المالية، إذ يساهم الشمول المالي في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والجدير بالذكر إن الشمول المالي ليس غاية في حد ذاته، وإنما يُعد وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي : (Gupta, Ranjani, Venkataramani, 2012: 13)، (لفتة، 2019: 5)، (السامرائي، 2018: 15)؛ (أحمد، 2023: 111) .

1. تسهيل وصول الافراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية، وتنويع مقدمي الخدمات المالية من خلال نشر عدد أكبر من المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية لتوفير بدائل متعددة وفعّالة من حيث التكلفة، بما يسهم في دمج مختلف فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي.
2. بناء مؤسسات مالية سليمة، من خلال الالتزام بأنظمة إدارة داخلية مناسبة، واعتماد معايير أداء الصناعة، وتفعيل الرقابة السوقية، فضلًا عن الالتزام بالتنظيم الاحترازي السليم.
3. تمكين المرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين بواسطة تعزيز وصول النساء إلى الخدمات المالية بما يحقق المساواة والتمكين الاقتصادي للمرأة.
4. تعزيز الاستقرار المالي وذلك عبر تنويع قاعدة أصول المصارف، بما يساهم في تقليل المخاطر المالية وتحقيق التوازن في السوق.
5. دعم الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تمكين تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها.
6. مكافحة الفقر والبطالة وتقليل فجوة الدخل، إذ يسهم الشمول المالي في الحد من التفاوتات الاجتماعية وتسريع النمو الاقتصادي المستدام.
7. توفير منتجات مالية بديلة للمستبعدين مالياً :خصوصًا بما يتوافق مع المعتقدات الدينية مثل منتجات التمويل الإسلامي.
8. الانتقال من منظومة المدفوعات النقدية التقليدية إلى بيئة رقمية متطورة تعتمد على الحلول المصرفية الإلكترونية والتقنيات المالية الحديثة، بهدف استيعاب الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة ضمن الإطار الرسمي للنظام المالي، وتقوية آليات الرقابة والشفافية لمحاربة الممارسات المالية غير القانونية.

مما سبق يتضح أن الشمول المالي يمثل أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يقتصر دوره على توسيع نطاق الخدمات المالية، بل يمتد ليشمل التمكين الاقتصادي، تعزيز الاستقرار، والحد من الفقر والبطالة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2.3. مؤشرات الشمول المالي:

يُعد الشمول المالي أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يساهم في الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال إتاحة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، ومع وجود حوالي 1.7 مليار شخص بالغ محروم من النظام المصرفي الرسمي عالمياً، برزت الحاجة لتطوير مؤشرات دقيقة لقياس مستوى التقدم في هذا المجال، إذ تتنوع هذه المؤشرات لتشمل قياس الوصول والاستخدام وجودة الخدمات المالية، مما يساعد صناع السياسات في وضع استراتيجيات فعالة لتحقيق شمول مالي حقيقي ومستدام. ويقاس الشمول المالي من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية التي تعكس مدى إتاحة الخدمات المالية وجودتها واستخدامها، ومن الممكن تحديد أربعة أبعاد رئيسة لقياس الشمول المالي، وهي كما يلي: (محمد، وسليمان، والعبدلي، 2024: 89-90)؛ (أحمد، 2023: 111)؛ (بوطالعة وآخرون، 2020: 148):

1. **الوصول** : ويُقصد به قدرة الأفراد والمؤسسات على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من قبل المؤسسات الرسمية. ويشمل ذلك تحليل العوائق المحتملة مثل ارتفاع التكلفة أو البُعد الجغرافي عن نقاط الخدمة (الفروع المصرفية، أجهزة الصراف الآلي، نقاط البيع، وكلاء المصارف) .
2. **الجودة**: تعني مدى ملاءمة المنتجات والخدمات المالية لاحتياجات المستهلكين. ويُقاس ذلك من خلال تجربة العميل، وآرائه ومواقفه تجاه المنتجات، ومستوى فهمه لخصائصها وآثارها.
3. **الاستخدام** : يشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ويُقاس من خلال المؤشرات التالية:
   أ. نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من الحسابات الادخارية المنتظمة.
   ب. نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من الحسابات الائتمانية المنتظمة.
   ج. عدد محلات بوليصات التأمين لكل ألف شخص من البالغين.
   د. عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
   هـ. عدد معاملات الدفع عبر الهاتف المحمول.
   و. نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات محلية أو دولية.
   ز. نسبة البالغين الذين يستخدمون الحساب المصرفي بشكل دائم ومتواصل.
   ح. نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية في المؤسسات المالية.
4. **التأثير**: الذي يتضمن قياس التغييرات في حياة المستهلكين والتي يمكن أن تعزى إلى استخدام جهاز أو خدمة مالية. يمكن الحصول على هذه المعلومات إما من جانب الطلب، أي على مستوى الفرد أو الاسرة أو الشركة أو من جانب العرض، أي على مستوى مؤسسة مالية أو من مجموعة من الاثنين.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث: قياس أثر بعض مؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2024-2008)

لبيان أثر مؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة سيتم في هذا االمحور بناء نموذج قياسي باستخدام نموذج الأنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL الذي تم تطويره من قبل (Pesaran, Shin, & Smith, 2001). وإجراء أختبار التكامل المشترك (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل, وقبل البدأ بتطبيق نموذج ARDL لابد من تحديد المتغيرات المستخدمة لتحقيق هدف البحث والمتمثلة بكل من:

أولاً: المتغير التابع (Y): والذي يمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، تم التعبير عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي بالدولار.

ثانياً: المتغيرات المستقلة ، وتتمثل بكل من:

X1: عدد فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ) ، وهومؤشر من مؤشرات الشمول المالي يقيس الإتاحة المالية.

X2: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من GDP)، يمثل مؤشر الأستخدام المالي للشمول المالي.

X3: ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)

X4: نسبة الأنفاق على التعليم، وهي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

X5: عرض النقد الواسع/ GDP. يمثل مؤشر العمق المالي للشمول المالي.

إن استخدام منهجية ARDL تتطلب القيام بعدة إجراءات منها الأختبارات القبلية وألأختبارات البعدية ، تتمثل الأختبارات القبلية في أختبار استقرارية متغيرات البحث ثم تقدير نموذج ARDL وتحديد فترة ابطائه. وتتمثل الأختبارات البعدية بإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام أختبار الحدود (Test Bounds)، يليها تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL- ECM)، واخيراً إجراء الأختبارات التشخيصية والمتمثلة باختبار الأرتباط الذاتي LM، وأختبار ثبات التباين وأخيرا أختبار الأستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر. وقد تم تقسيم سلسلة البيانات الى ربع سنوية بسبب قلة عدد المشاهدات، وأن هذه المنهجية (ARDL) من خصائصها أن لا تتعامل مع عدد مشاهدات يقل عن (30) وعليه فإن النموذج سيعتمد الصيغة الرياضية التالية:

$$Y= f\ (X1, X2, X3, X4, x5)$$

وعليه ستأخذ الدالة القياسية الصيغة التالية:

$$GDPP= b0+ b1X1 +b2X2 +b3\ X3 + b4X4 + b5X5 +u$$

خطوات تطبيق نموذج ARDL

أ. اختبار أستقرارية السلاسل الزمنية (Stationary Test)

من أجل تجنب الأنحدار الزائف بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، ولمعرفة درجة استقرارية المتغيرات ودرجة تكاملها سيتم أعتماد أختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF)، أن تطبيق نموذج ARDL للتكامل المشترك بين متغيرات البحث يتطلب توفر بعض الشروط هي ان تكون المتغيرات قيد البحث متكاملة من الدرجة صفر، أي انها مستقرة عند المستوى $1_{(0)}$، أو انها مستقرة عند الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة الأولى $1_{(1)}$، أو خليط من الأثنين. أما إذا كانت أحدى السلاسل مستقرة عند الفرق الثاني عندئذ لايمكن تطبيق نموذج ARDL، ويمكن اللجوء الى نماذج أخرى مثل نموذج VAR غير المقيد. وتشير نتائج أختبار جذر الوحدة الوارد في الجدول(1) الى أن جميع المتغيرات كانت غير مستقرة عند المستوى بأستثناء المتغيرين X2 وX5 والمعبرين عن الائتمان المقدم للقطاع الخاص، وعرض النقد الواسع، حيث كانا مستقران عند المستوى بقاطع وأتجاه عام. إلا انها جميعاً استقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها أي انها متكاملة من الدرجة الأولى $1_{(1)}$.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (1) نتائج إختبار جذر الوحدة بإستخدام ADF

المتغيرات						
	AT level			At first difference		
	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
Y	-1.956133	-1.387064	0.232822	-3.945596	-4.278896	-4.043490
Prob.*	0.3009	0.8241	0.7408	0.0103	0.0230	0.0005
X1	-1.315159	-2.957148	-0.200932	-4.582660	-3.951336	-4.561350
Prob.*	0.5956	0.1744	0.5981	0.0032	0.0365	0.0002
X2	-0.978823	-4.531058	2.043054	-3.476890	-3.552952	-4.007218
Prob.*	0.7298	0.0139	0.9849	0.0290	0.0795	0.0006
X3	2.066609	-0.377170	2.539869	-3.067693	-4.007377	-2.590207
*.Prob	0.9996	0.9784	0.9948	0.0512	0.0333	0.0135
X4	-1.800678	-2.156635	-0.456586	-3.752648	-4.357386	-3.820929
Prob.*	0.3666	0.4792	0.5009	0.0157	0.0203	0.0009
X5	-1.296298	-4.549811	2.144514	-2.536090	-2.543015	-2.377414
Prob.*	0.6250	0.0030	0.9917	0.1129	0.3072	0.0182

المصدر: من عمل الباحثين بالأعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

ب. تقدير نموذج ARDL

قبل البدء بأجراء أختبار التكامل المشترك يجب تحديد فترة الأبطاء وفقا للنموذج المستخدم ARDL ، ومن الشكل (1) يتضح أن فترة الأبطاء المثلى هي (4, 1, 3, 2, 3, 3) وفقاً لمعيار (Akaike Information Criteria)، (Akaike, 1973) ، وهي أدنى قيمة من بين قيم AIC للنماذج المقدرة الأخرى.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

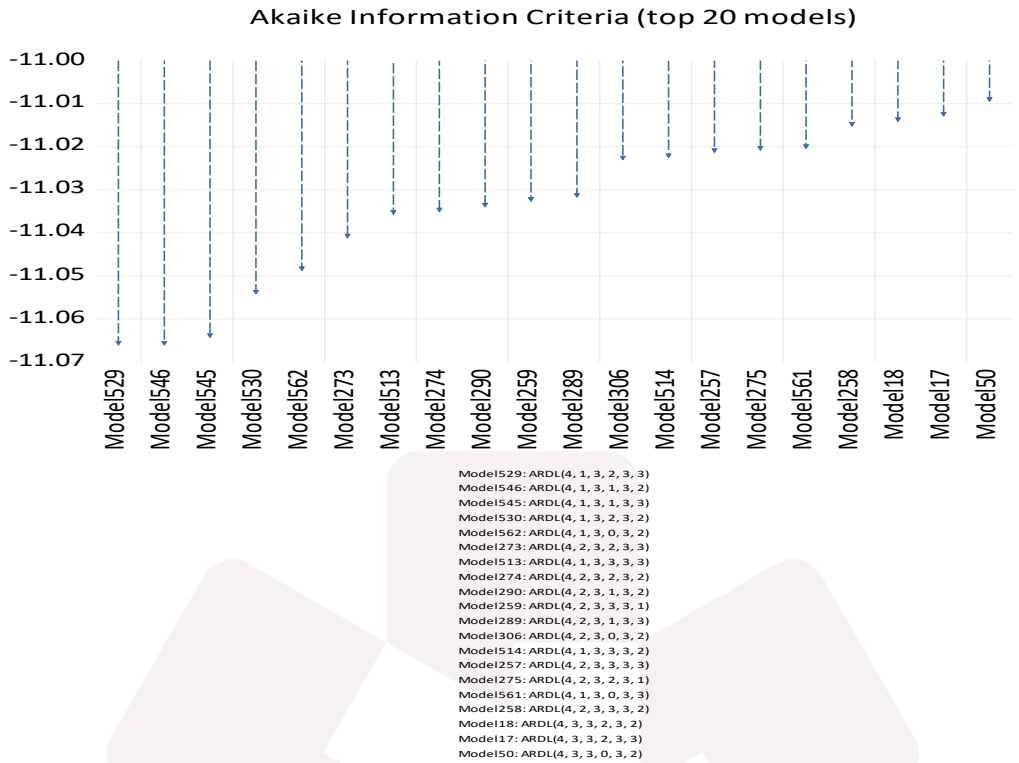

شكل (1) فترة الأبطاء المثلى

المصدر: من عمل الباحثينل بالأعتماد على مخرجات برنامج.EViews 12

ج. إختبار التكامل المشترك(Bounds Test) : يعتمد أختبار التكامل المشترك على فرضيتين أساسيتين هما:

فرضية العدم : (H0) أي عدم وجود تكامل مشترك، عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل .

الفرضية البديلة: (H1) وجود تكامل مشترك، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

ومن الجدول(2) وبموجب قيمة F-statistic والبالغة (14.80577) وهي أكبر من الحدود العليا وعند جميع الحدود الحرجة وعند مختلف مستويات المعنوية، مما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وبعض مؤشرات الشمول المالي، ورفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ومؤشرات الشمول المالي، أي أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات البحث.

جدول (2) إنتائج إختبار التكامل المشترك Bounds Test Approach

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	14.80577	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: من عمل الباحثين بالأعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

د. **تقدير أنموذج.ARDL** : من الجدول(3) يتضح أن القوة التفسيرية لمعامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared)كانت تساوي (0.99%)، وان النسبة الباقية والبالغة (0.01) تعود الى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج المقدر ويمثلها المتغير العشوائي (u). وكانت قيمة أحصائية F-statistic تساوي (21614.26) وهي قيمة كبيرة ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من 1%، إذ بلغت F-statistic Prob (0.000000) ، وهذا يبين كفاءة النموذج المقدر وحسن أدائه.

جدول (3) نتائج تقدير نموذج ARDL في العراق خلال المدة (2008- 2024)

Dependent Variable: LY				
Method: ARDL				
Date: 08/25/25 Time: 08:33				
Sample (adjusted): 2009Q1 2024Q1				
Included observations: 61 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LX1 LX2 LX3 LX4 LX5				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 4096				
Selected Model: ARDL(4, 1, 3, 2, 3, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LY(-1)	2.581478	0.103827	24.86321	0.0000
LY(-2)	-2.807557	0.240603	-11.66884	0.0000
LY(-3)	1.539607	0.217331	7.084145	0.0000
LY(-4)	-0.369868	0.081659	-4.529409	0.0001
LX1	-0.005194	0.020033	-0.259253	0.7968
LX1(-1)	0.065687	0.018102	3.628737	0.0008
LX2	-0.168495	0.035952	-4.686610	0.0000
LX2(-1)	0.448418	0.101637	4.411945	0.0001
LX2(-2)	-0.447509	0.110504	-4.049692	0.0002
LX2(-3)	0.183500	0.042828	4.284560	0.0001
LX3	0.006862	0.006081	1.128458	0.2660
LX3(-1)	-0.018027	0.010502	-1.716529	0.0940
LX3(-2)	0.006065	0.005177	1.171599	0.2485
LX4	0.056768	0.017218	3.297100	0.0021
LX4(-1)	-0.158609	0.043362	-3.657801	0.0008
LX4(-2)	0.172439	0.043714	3.944727	0.0003
LX4(-3)	-0.082171	0.017963	-4.574563	0.0000
LX5	0.005711	0.051458	0.110988	0.9122
LX5(-1)	-0.064971	0.140433	-0.462649	0.6462
LX5(-2)	0.101308	0.138072	0.733734	0.4675
LX5(-3)	-0.070146	0.052549	-1.334857	0.1897
C	0.405021	0.057936	6.990828	0.0000
R-squared	0.999914	Mean dependent var		8.387314
Adjusted R-squared	0.999868	S.D. dependent var		0.072580
S.E. of regression	0.000834	Akaike info criterion		-11.06562
Sum squared resid	2.72E-05	Schwarz criterion		-10.30432
Log likelihood	359.5014	Hannan-Quinn criter.		-10.76726
F-statistic	21614.26	Durbin-Watson stat		2.651798
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

هـ. تقدير معادلة الأجل الطويل:

من الجدول(4) يتبين وجودعلاقة طردية ومعنوية عند مستوى معنوية 5% بين عدد فروع البنوك التجارية لكل (100 ألف بالغ) والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، أي أن الإتاحة المالية لمؤشر الشمول المالي له أثر موجب على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة . بمعنى أن زيادة عدد فروع البنوك التجارية لكل (100 ألف بالغ بـ1% سيؤدي الى زيادة نصي الفرد من الناتج المحلي الأجمالي بـ(1.07%)، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة عدد فروع البنوك تمكن شرائح مجتمعية مختلفة من الوصول للخدمات المالية، وزيادة الادخار، وبالتالي توجيه الاستثمارات نحو المشاريع المستدامة. فضلاً عن أن زيادة عدد الفروع سوف يسهم في تدفق رؤوس الأموال، وتقليص الفجوات التمويلية، مما يدعم بناء اقتصاد قوي ومستدام، أما المتغير الثاني (X2) والمعبرعن الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)، فقد

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

كانت العلاقة بينه وبين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة طردية ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من 5%.أي ان الأستخدام المالي للأئتمان له أثراً موجبا على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، مما يعني أن زيادة نسبة الأئتمان المقدم للقطاع الخاص بنسبة (1%)سيعمل على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي والمعبر عن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ب(0.28) ،ويعزى ذلك الى أن الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)سوف يساهم وبشكل مباشر في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام عن طريق توفير التمويل اللازم للشركات، وهو مما يعزز الاستثمار، ويخلق فرص عمل، ويزيد من الإنتاجية، ويدعم الابتكار، ويرفع مستوى الدخل الوطني، وكل ذلك سوف يصب في صلب التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي. كما كان تأثير المتغير الثالث(X3) والمعبر عن عدد ماكينات الصرف الألي لكل (100ألف بالغ) موجب ومعنوي عند مستوى معنوية 5% على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، أي ان زيادة عدد ماكينات الصرف الألي بنسبة (1%) سيزيد من مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي (البعد الأقتصادي للتنمية المستدامة) بنسبة (0.09%). وعلى الرغم من عدم وجود ارتباط مباشر وقوي يربط بين عدد ماكينات الصراف الآلي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، إلا ان زيادة عدد الماكينات يمكن أن يدعم هذا البعد من خلال آليات غير مباشرة، منها تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل تكاليف التعاملات، وهو ما يعزز الشمول المالي ويزيد من النشاط الاقتصادي، إذ إن زيادة عدد الماكينات في مناطق جغرافية أوسع، وفي المناطق الريفية والنائية، سيساعد عدد أكبر من السكان في الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل السحب النقدي والتحويلات، مما يساهم ويدعم قدرتهم على الادخار والاستثمار. اللذان يعدان جانب مهم وضروري لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وكذلك الحال مع المتغير (X4) والمعبر عن نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الأجمالي حيث كان يرتبط بعلاقة طردية مع البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، أذ كان أثره موجب ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من 5%، مما يعني ان زيادة الانفاق على التعليم بنسبة(1%) سيؤدي الى الى دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الجمالي بنسبة(0.21%)، كون التعليم يساهم وبشكل كبير في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال بناء رأس المال البشري، وهذا الأخير يعزز إنتاجية العمل والابتكار ويخلق فرص عمل مستدامة، إضافة الى مساهمة التعليم بنقل المعرفة والتقنية اللازمة للنمو الاقتصادي. ويعمل على تخطي معدلات الفقر وزيادة الوعي بأهمية الاستدامة، وتطويرالاقتصادات بحيث تصبح قادرة على الصمود وتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بأحتياجات الأجيال القادمة. كما اظهرت النتائج أن المتغير (X5) والمعبرعن المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)، والممثل لمؤشر العمق المالي للشمول المالي أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين المتغير (X5) والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة خلال المدة قيد البحث فقد كانت قيمة مرونة معلمة هذا المتغير تساوي بحدود (0.50%) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية (1%)، أي ان زيادة عرض النقد الواسع/ الناتج المحلي الأجمالي بنسبة (1%) سيؤدي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي والمعبر عن البعد الأقتصادي للتنمية المستدامة ب(0.50%)وهي نسبة مرتفعة. ومن المعروف لدى الاقتصاديين أن هذا المتغيريؤثر على التنمية المستدامة من خلال تأثيره على سعر الفائدة، إذ أن زيادة المعروض النقدي ستعمل على تخفيض أسعار الفائدة، مما يحفز الاستثمار والإنفاق، وبالتالي يؤثر أيجاباً على النمو الاقتصادي، ويدعم النمو الاقتصادي المستدام إذا ما تم التحكم في هذه الزيادة فسيقود ذلك الى تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول(4) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX1	1.073723	0.265832	4.039104	0.0002
LX2	0.282471	0.059819	4.722112	0.0000
LX3	0.090518	0.020372	4.443368	0.0001
LX4	0.205414	0.062131	3.306137	0.0020
LX5	0.498715	0.104899	4.754254	0.0000
C	7.188848	0.333321	21.56734	0.0000
EC = LY - (1.0737*LX1 + 0.2825*LX2 -0.0905*LX3 -0.2054*LX4 -0.4987 *LX5 +7.1888)				

المصدر: من عمل الباحثين بالأعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

و. **تقدير العلاقة قصيرة الأجل**

لقياس معادلة الأجل القصير تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)، والموضحة نتائجه في الجدول(5) ومنه يتضح أن عدد فروع البنوك التجارية لكل (100 ألف بالغ) كان أثره سالباً لكنه غير على البعد الأقتصادي للتنمية المستدامة في العراق في الأجل القصير. وكذلك الحال مع المتغير الثاني والمعبر عن الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص إذ كان أثره سالباً ومعنوياً على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. أما معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)*) فقد كان سالباً ومعنوياً عند مستوى معنوية اقل من 1% حيث بلغ (-0.056340)، أي ان ما نسبته (5.634%) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (كل ثلاثة أشهر)، وهي نسبة ضئيلة ، أي سوف نحتاج الى حوالي (4) سنوات و(4) أشهر للوصول الى حالة التوازن طويل الأجل.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول(5) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LY)				
Selected Model: ARDL(4, 1, 3, 2, 3, 3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 08/26/25 Time: 11:29				
Sample: 2008Q1 2024Q4				
Included observations: 61				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LY(-1))	1.637818	0.076241	21.48204	0.0000
D(LY(-2))	-1.169739	0.113689	-10.28894	0.0000
D(LY(-3))	0.369868	0.056149	6.587262	0.0000
D(LX1)	-0.005194	0.010997	-0.472276	0.6394
D(LX2)	-0.168495	0.017443	-9.659722	0.0000
D(LX2(-1))	0.264009	0.029151	9.056551	0.0000
D(LX2(-2))	-0.183500	0.017780	-10.32072	0.0000
D(LX3)	0.006862	0.003792	1.809759	0.0780
D(LX3(-1))	-0.006065	0.003770	-1.608715	0.1157
D(LX4)	0.056768	0.012094	4.693935	0.0000
D(LX4(-1))	-0.090268	0.019565	-4.613773	0.0000
D(LX4(-2))	0.082171	0.013895	5.913659	0.0000
D(LX5)	0.005711	0.026127	0.218598	0.8281
D(LX5(-1))	-0.031162	0.045746	-0.681206	0.4998
D(LX5(-2))	0.070146	0.027933	2.511265	0.0163
CointEq(-1)*	-0.056340	0.005152	-10.93550	0.0000
R-squared	0.998169	Mean dependent var		0.001738
Adjusted R-squared	0.997558	S.D. dependent var		0.015721
S.E. of regression	0.000777	Akaike info criterion		-11.26234
Sum squared resid	2.72E-05	Schwarz criterion		-10.70867
Log likelihood	359.5014	Hannan-Quinn criter.		-11.04535
Durbin-Watson stat	2.651799			

المصدر: عمل الباحثين بالأعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ز. الأختبارات التشخيصية:

1. أختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من الشكل (2) ومن خلال الفيمة الأحتمالية لأختبار (Jarque-Bera) والبالغة (0.89) وبما أنها أكبر من مستوى معنوية 5% فهذا يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة أي ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

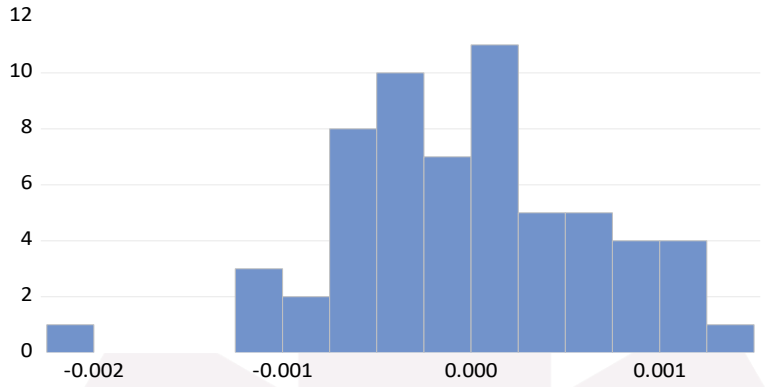

Series: Residuals
Sample 2009Q1 2024Q1
Observations 61

Mean	-1.31e-16
Median	-2.30e-05
Maximum	0.001391
Minimum	-0.002050
Std. Dev.	0.000673
Skewness	-0.128451
Kurtosis	3.160220
Jarque-Bera	0.232991
Probability	0.890034

الشكل(2) أختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

1. إختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

من نتائج الجدول(6) يتبين أن قيمة F-statistic المحتسبة كانت قد بلغت (2.198963) ، بأحتمالية قدرها (0.3128)وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وكذلك كانت قيمةObs*R-squared تساوي (0.2127)، وكانت قيمة أحتمالية Prob. Chi-Square (2) قد بلغت (0.2127) وهي أيضاً أكبر من مستوى معنوية 5%. مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارنباط ذاتي تسلسلي للبواقي ، أي ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الأرتباط المتعدد.

جدول(6)نتائج أختبارالأرتباط الذاتي LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lag			
F-statistic	2.198963	Prob. F(2,37)	0.3128
Obs*R-squared	3.707777	Prob. Chi-Square(2)	0.2127

المصدر: عمل الباحثين بالأعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

2. إختبار مشكلة ثبات التباين Hetroskedasticity Test: ARCH

من الجدول(7) يتبين أن قيمة القيمة الأحتمالية لأختبار (F-statistic) كانت تساوي (2.629510) ، كما كنت قيمة (Prob. F) تساوي (0.1103) ، وهي قيمة أكبر من مستوى معنوية 5%، وكنت قيمة أحتمالية (Prob. Chi-Square) قد بلغت (0.1067) وعليه سوف نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول(7)نتائج أختبار ثبات التباين Hetroskedasticity Test: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.629510	Prob. F(1,58)	0.1103
Obs*R-squared	2.602208	Prob. Chi-Square(1)	0.1067

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

3. إختبارات الاستقرارية الهيكلية Structural Stability Test

أ. أختبار المجموع التراكمي للبواقي

يبين الشكل (3) نتائج أختبار المجموع التراكمي لبواقي النموذج المقدر ، عدم خروج السلسلة التراكمية خارج الحدود الحرجة، مما يدل على استقرار النموذج المقدر.

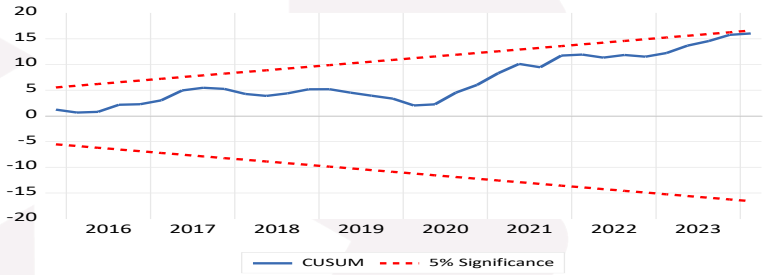

الشكل(3) نتائج اختبار المجموع التراكمي لبواقي النموذج

المصدر: عمل الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

ب. أختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي.

من الشكل (4) يتضح أن النموذج المقدر كان مستقرا، إذ أن سلسلة المجموع التراكمي لمربعات البواقي تقع داخل الحدود الحرجة.

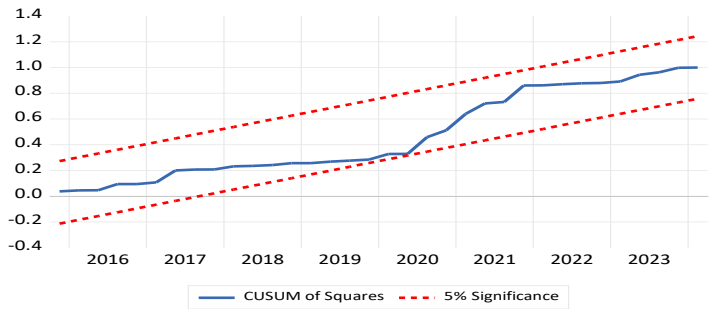

الشكل (4)نتائج إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

المصدر: من عمل الباحثين أعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

المبحث الثالث: الإستنتاجات والمقترحات

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

بناءا على الاطارين النظري والقياسي الذي تم عرضهما من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتي على ضوئها تم الوصول الى مجموعة من المقترحات، لذا فان المبحث الحالي يتناول المطلبين، الاول هو الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثون فبما يتناول المطلب الثاني اهم المقترحات.

أولا: الإستنتاجات

إنتهت الدراسة بجملة من الإستنتاجات أهمها:

1. أثبتت نتائج تقدير النموذج القياسي صحة فرضية الدراسة في وجود علاقة طردية بين مؤشرات الشمول المالي والتنمية المستدامة في عينة الدراسة، إذ تبين نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الشمول المالي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2008-2024).
2. كما أظهرت النتائج أن قيمة إحصائية F-statistic كانت قيمة كبيرة ومعنوية عند مستوى أقل من 1%، حيث كان مستوى الاحتمالية، وهذا يشير بوضوح إلى أن النموذج المقدر يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة، وحسن الأداء، وقوة في تفسير العلاقة بين متغيرات الشمول المالي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
3. كانت نتائج نموذج أردل في الاجل القصير تشير إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشر عدد فروع البنوك التجارية و البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق.
4. وبالمثل أظهرت نتائج الاجل القصير وجود أثر سلبي ومعنوي لمؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ، مما يشير إلى أن استخدام الائتمان لا ينعكس مباشرة في المدى القصير على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، بل قد تكون له انعكاسات عكسية مرتبطة بكفاءة التخصيص أو ارتفاع كلفة التمويل.
5. وأظهرت نتائج الاجل الطويل وجود علاقة طردية ومعنوية بين متغير عدد فروع البنوك التجارية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة عند مستوى معنوية 5%، اي أن زيادة الفروع توسع الوصول للخدمات المالية، وتعزز الادخار، وتوجه الاستثمارات نحو مشاريع مستدامة، وتدفق رؤوس الأموال، وتقليص الفجوات التمويلية.
6. أما بالنسبة للمؤشر الثاني من مؤشرات الشمول المالي والذي تم التعبير عنه بمتغير الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص فكان له أثر إيجابي ومعنوي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
7. أوضحت نتائج التقدير في الاجل الطويل ايضا وجود علاقة طردية ومعنوية لعدد ماكينات الصرف الالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي يعبر عن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
8. وجود علاقة طردية ومعنوية عند مستوى أقل من 5.% بين متغير الانفاق على التعليم والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
9. إجتاز النموذج القياسي لعينة الدراسة، ARDL المقدر بالصيغة الخطية معايير التقييم الاحصائية والقياسية، اذ اثبتت الاختبارات ملاءمة النموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية كافة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا: المقترحات

1. إستنادا إلى ماتوصلت إليه الدراسة من نتائج، يقترح توسيع شبكة الفروع المصرفية في المحافظات والأقضية العراقية، بما يضمن رفع مؤشر انتشارها وتغطيتها لشرائح أوسع من الافراد، الأمر الذي يسهم في تعزيز الشمول المالي، وبالتالي تعزز الادخار، وتدفق رؤوس الأموال وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع مستدامة، ، وتقليص الفجوات التمويلية.
2. من الضروري أن يعمل صانعي القرار على تشجيع البنوك التجارية على توسيع قاعدة الإقراض للقطاع الخاص عبر تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك، من خلال العمل على اصلاح السياسات النقدية والإئتمانية.
3. تعزيز الوعي المجتمعي المصرفي، يجب على المصارف تكثيف الحملات التوعوية والإرشادية لبيان المزايا والفوائد التي يمكن أن يجنيها الأفراد من خلال التعاملات المصرفية، وذلك بالتوازي مع تبسيط وتسهيل إجراءات فتح الحسابات من حيث الوقت والكلفة، مما يساهم في تشجيع شركات التمويل، والتأجير التمويلي، والتمويل الأصغر لتكون مكملة للقطاع المصرفي.
4. دمج المؤسسات ضمن سياسات الشمول المالي لزيادة وصول القطاع الخاص لمصادر تمويل متنوعة.
5. ضرورة وجود رقابة على القطاع المصرفي خصوصا فيما يتعلق بجانب منح القروض ومحاولة إرشادها وتوجيهها إلى المشاريع الإستثمارية الانتاجية، كونها تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وزيادة الابتكار مما يدعم التنمية المستدامة.
6. كما ينبغي تقديم حوافز ضريبية أو تمويلية للبنوك لزيادة عدد الماكينات بشكل أسرع، بالاضافة إلى العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية والتراخيص لتركيب وتشغيل الماكينات الصرفي اللي.
7. توجيه الجهود نحو زيادة عرض النقد عبر رفع السيولة المصرفية ودعم الإقراض للمشاريع، وإصدار أوراق نقدية جديدة عند الحاجة لتلبية حجم المعاملات، كذلك يمكن تشجيع الإيداع المصرفي والتحويلات الرقمية وتبني سياسات نقدية تحفز الاستثمار من خلال خفض أسعار الفائدة، مما يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا: توجهات بحثية مستقبلية

1. دراسة قياس أثر الشمول المالي على الابعاد الثلاث للتنمية المستدامة.
2. تحليل تأثير التمويل الرقمي والتقنيات المالية الحديثة على نمو القطاع الخاص والشمول المالي في العراق.
3. تقييم كفاءة أداء البنوك العراقية في تعزيز الإقراض للقطاع الخاص وتنمية الاقتصاد.
4. تحليل دور المؤسسات المالية غيرالمصرفية في توسيع قاعدة الشمول المالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر:

أ. **المصادر باللغة العربية:**

1. أحمد، محسن إبراهيم، (2023)، دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد (9)، العدد (1).
2. بهوري، نبيل، (2019)، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه_ دراسة حالة الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، Volume 10, Numéro 3، ص 160-180.
3. التوني، شريهان مصطفى، (2021)، اساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة (د ا رسة ميدانية) ، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (22)، العدد (4) أكتوبر 2021
4. جمعة، عبد الرحمن عبيد وعلي، وسام مجيد (2018)، دور الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد (26)، العدد (1).
5. حامد، نورالدين، (2019)، البعد البيئي للتنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (3) ، العدد12 ،ص 146-158.
6. حسين، كمال الدين حسني محمد، (2023) ،الشمول المالي في مصر ودوره في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة 2030: رؤية مصر 2030 ".*مصر المعاصرة* ,العدد 549, يناير 2023. https://dx.doi.org/10.21608/espesl.2023.191924.1048
7. حسيني، مريم، (2014)، أبعاد التنمية المستدامة و علاقتها بالتنمية المحلية دراسة حالة مدينة – الحجيرة ، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة .
8. الخيري، نوار محمد ربيع، (2025)، التنمية المستدامة: دراسة نظرية، المجلة السياسية الدولية، العدد (62).
9. الذبحاوي، حسن كريم، وشاكر، امال حسين، وناصر، جهان علي، (2024)، واقع وتحديات الشمول المالي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20 (عدد خاص) السنة2024 : عنوان العدد :وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد (تكامل العلم الإداري والاقتصادي في ظل التحول الرقمي لصناعة الأعمال وتحديات الابتكار) تاريخ الإصدار 18 :نيسان 2024.
10. زاوي، فكروني، (2018)، التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، قراءة سوسيولوجية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد (09)، العدد (1).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

11. شبيب، عبدالرزاق إبراهيم. (2025)، "فعالية مؤشرات الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة في العراق خلال الفترة 2010-2023." مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (7)، العدد (1)، الجزء (2): الصفحات 1305-1319.
12. شبيطة، علي، هزيلي، (2021)، مؤشرات التنمية المستدامة وأهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية المجلد: (07) العدد: (02)، ص 143-163
13. الشناوي، محمد ممدوح طاهر، وعبدالهادي، عادل، والغنام، غريب جبر، (2023)مدى انعكاس ممارسات الشمول المالي على الأداء الوظيفي في البنوك التجارية، Journal of Environmental Studies and Researches ، 11(3):570-583.
14. الطاهر، شليحي، وعامر، تواتي، (2017)، أبعاد وأهداف التنمية المستدامة آفاق 2030، مجلة البحوث والدراسات التجارية – العدد الأول- Volume 1, Numéro 1, Pages 70-78.
15. عبد الغني، محمد فتحي، (2020)، تطور مفهوم التنمية المستدامة و أبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية لالقتصاد والتجارة، https://doi.org/10.21608/jsec.2020.114125
16. غيث، رشا حامد حسنين محمد، (2023)، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، *مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات*، المجلد (4)، العدد (6).
17. الفحل، عباس مفرج، (2024)، التنمية المستدامة: ابعادها, قياسها ,خصائصها, مقوماتها ومعوقاتها ، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، بحث منشور في مجلة الانبار.
18. الفراجي، هادي أحمد، (2015)، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دور كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
19. الكبيسي، منذر عليوي حميد، وحسين، حنان شاهين، (2023)، "الأداء المصرفي بين الشمول المالي والتمويل التنموي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2004." مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية.
20. لفتة، محمد طارق، ولفتة، بيداء ستار، (2019)، دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق الفرص والتحديات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا لسنة 2019م.
21. نعمة، نغم حسني و حسن، أمحد نوري،(2018)، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، مجلة وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الادارية، بغداد، 29/11/2018، المجلد (2) ، بغداد.
22. النقيرة، أحمد محمود محمد، وأحمد محمد عبد الحي نور الدين. (2019)، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا "*المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب. **المصادر باللغة الانكليزية:**

1. Al-Smadi, M. O. (2025). *The impact of financial inclusion on sustainable development in the MENA region: the moderating effect of digital finance*. Article 2563158. Published online 23 Sep 2025. DOI: 10.1080/23322039.2025.2563158

2. Anakpo, G., Xhate, Z., & Mishi, S. (2023). The policies, practices, and challenges of digital financial inclusion for sustainable development: The case of the developing economy. *FinTech*, *2*(2), 327–343. https://doi.org/10.3390/fintech2020019

3. ATM Industry Association.(2017).Access to Cash to Cash : The First Step towards Financial Inclusion. ATMIA, 1-28.

Baza, A. U.,Rao, K. S. (2017). Financial Inclusion in Ethiopia.International, Journal of Economics and Finance, 9(4), 191-201

4. Gupta, Ranjani, Venkataramani, Bhama and Gupta, Deepa (2012), Computation of financial inclusion index for India, International Conference on Emerging Economies – Prospects and Challenges (ICEE 2012), Procedia - Social and Behavioral Sciences 37 (2012) 133 – 149.

5. Imene, Hadj Henni, (2024), Sustainable development in Algeria: Investigating challenges and potential pathways, Journal of Environmental Science and Economics, Global Scientific Research, https://doi.org/10.56556/jescae.v3i4.1071

Iorember, P. T., Hounkanrin, D. O., Diyoke, K., & Tang, C. F. (2025). Tracing financial inclusion pathway to sustainable development: The criticality of population growth and energy intensity using a machine learning approach. *African Journal of Economic and Management Studies*. https://doi.org/10.1108/AJEMS-08-2024-0435

6. Kapera , Izabela, (2018), Sustainable tourism development efforts by local governments in Poland, https://doi.org/10.1016/j.scs.2018.05.001

7. Ngonyani, D. (2022). Financial Inclusion: Cost and Implications in Developing Countries: A Review of the Existing Literature. Journal of Economics Education and Entrepreneurship, 3(2), 123. St. John's University of Tanzania. DOI: 10.20527/jee.v3i2.5173.

8. Singh, R., & Roy, S. (2015). Financial Inclusion: A Critical Assessment of its Concepts and Measurement. Asian Journal of Research in Business Economics and Management, 5(1), 12-18. Assam University, India.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تحليل قياسي لأثر الشمول المالي والتحول الرقمي والادخار على الائتمان الخاص في العراق للمدة (2008 – 2023)

م.م . أديبة مجيد حاجي
adiba.haji@uod.ac

م. خلات شكري قاسم
Khalat.qasim@uod.ac

الملخص:

يمثل الشمول المالي والتحول الرقمي أحد المرتكزات الاستراتيجية التي تتبناها الدول النامية لتعزيز استدامة النمو الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص، وقد أظهرت الأدبيات الدولية اهتماماً متزايداً بدور التكنولوجيا المالية وانتشار خدمات الهاتف المحمول في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية، إلا أن معظم الدراسات ركزت على تجارب دولية وإقليمية، في حين لا تزال التجربة العراقية تعاني من محدودية البحث في هذا المجال. ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث الذي يهدف إلى تحليل أثر الشمول المالي والتحول الرقمي والسلوك الادخاري (المتغيرات المستقلة) على الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص في العراق (المتغير التابع) خلال المدة (2008–2023)، وذلك في محاولة لسد فجوة بحثية تتعلق بضعف الأدلة التطبيقية في البيئة العراقية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والقياسي التحليلي بالاستناد إلى بيانات ثانوية رسمية صادرة عن البنك الدولي والبنك المركزي العراقي، واستخدمت نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)لاختبار العلاقات قصيرة وطويلة الأجل. وقد بينت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات، حيث كان لعدد أجهزة الصراف الآلي (الذي تمثل مؤشر الشمول المالي) وعدد اشتراكات الهاتف المحمول (الذي تمثل مؤشر التحول الرقمي) أثر إيجابي ومعنوي في تعزيز الائتمان الخاص، في حين أظهر الادخار الإجمالي أثراً سلبياً في هذا الائتمان. كما أظهر معامل تصحيح الخطأ سرعة تكيف مرتفعة بلغت نحو 95% سنوياً، بما يعكس مرونة النظام المالي وقدرته على العودة إلى التوازن بعد الصدمات. وتوصل البحث إلى أن تعزيز البنية التحتية المصرفية والتحول الرقمي يمثلان ركيزة أساسية لزيادة الائتمان وتنشيط القطاع الخاص، مع ضرورة توظيف المدخرات بشكل أكثر فاعلية في الإقراض الإنتاجي. وبناءً على ذلك، يوصي البحث بالتوسع في الخدمات المصرفية الرقمية وزيادة عدد أجهزة الصراف الآلي، وتطوير حوافز مصرفية لتوجيه المدخرات نحو القنوات الرسمية، فضلاً عن تبني تشريعات داعمة لاستقرار القطاع المالي وضمان سرعة التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التحول الرقمي، الادخار، الائتمان الخاص، نموذجARDL ، العراق.

1- **المقدمة :** يعد الشمول المالي والتحول الرقمي من الركائز الأساسية لتطوير الأنظمة المالية الحديثة وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام. إذ يسهم الشمول المالي في تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بطرق ميسّرة، فيما يوفر التحول الرقمي بيئة داعمة لابتكار أدوات مالية أكثر كفاءة وشفافية .

وفي العراق، ما يزال الوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية محدوداً مقارنة بالدول المجاورة، رغم الجهود المبذولة لتوسيع البنية التحتية الرقمية وتعزيز استخدام التقنيات المالية الحديثة. من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي، والتحول الرقمي، والادخار من جهة، والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من جهة أخرى، خلال المدة (2008–2023)، بهدف تحديد أثر التحول التكنولوجي المالي في دعم النشاط الائتماني وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. **الإطار المنهجي العام للبحث:**

1-2 مشكلة البحث: تنبع مشكلة هذا البحث من الحاجة إلى تحليل مدى تأثير الشمول المالي والتحول الرقمي والسلوك الادخاري في تحفيز النشاط الائتماني وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على تمويل الأنشطة الاقتصادية في العراق. وتبرز أهمية هذه الدراسة في ظل التوجه المتزايد نحو تطوير البنية التحتية المالية وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية، مما يستدعي فحص العلاقة بين هذه العوامل وحجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص، للإجابة عن التساؤل الرئيس:

إلى أي مدى يسهم الشمول المالي والتحول الرقمي والادخار الإجمالي في التأثير على حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص في العراق؟

2-2 هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير الشمول المالي، ممثلاً بعدد أجهزة الصراف الآلي، على حجم الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص في العراق، ودراسة إسهام التحول الرقمي، المقاس بعدد اشتراكات الهاتف المحمول، في تعزيز كفاءة التمويل المصرفي وتوسيعه، إضافةً إلى توضيح أثر الادخار الإجمالي في دعم قدرة البنوك على منح الائتمان، وذلك بهدف تقديم رؤية متكاملة للعلاقة بين هذه المتغيرات ودورها في تنشيط النشاط الاقتصادي.

3-2 أهمية البحث: تتمثل أهمية هذه الدراسة في بحث دور الشمول المالي والتحول الرقمي والادخار في تعزيز السياسات المالية وتحفيز النشاط الاقتصادي، خاصة في الاقتصادات النامية، مع إبراز خصوصية التحديات والهيكل المالي في العراق، وتقديم نتائج علمية وتطبيقية يمكن الاستفادة منها في تطوير استراتيجيات فعالة لدعم الائتمان والنمو الاقتصادي.

4-2 فرضية للبحث: ينطلق هذا البحث من الفرضية الرئيسة الآتية:

توجد علاقة معنوية طويلة الأجل بين كل من الشمول المالي، والتحول الرقمي، والادخار الإجمالي من جهة، والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص في العراق من جهة أخرى.

وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة مجموعة من الفرضيات الفرعية، كما يأتي:

1. فرضية الشمول المالي: يسهم ارتفاع مستوى الشمول المالي – المقاس بعدد أجهزة الصراف الآلي – في زيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في العراق.
2. فرضية التحول الرقمي: يؤدي التوسع في التحول الرقمي – المقاس بعدد اشتراكات الهاتف المحمول – إلى تعزيز قدرة النظام المصرفي على منح الائتمان للقطاع الخاص.
3. فرضية الادخار الاجمالي : قد يكون تأثير الادخار الإجمالي على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص محدوداً أو سلبياً، تبعاً لآليات توجيه المدخرات داخل النظام المالي العراقي.
4. الفرضية التفاعلية الكلية : يسهم التفاعل المشترك بين الشمول المالي والتحول الرقمي والسلوك الادخاري في تحسين كفاءة القطاع المصرفي وزيادة قدرته على تمويل القطاع الخاص في المدى الطويل.

5-2 منهج البحث : يعتمد البحث على المزيج من الاستنباطي باستخدام التحليل الوصفي والمنهج الاستقرائي باستخدام الاسلوب القياسي التحليلي لدراسة العلاقة بين الشمول المالي، والتحول الرقمي، والادخار، والائتمان المحلي للقطاع الخاص في العراق خلال المدة(2008–2023) ،

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وتم استخدام برنامج EViews 12 لتنفيذ التحليل القياسي، من خلال تطبيق نموذج ARDL واختبارات السكون، والتكامل المشترك(Bounds Test) ، ونموذج تصحيح الخطأ(ECM) ، إضافة إلى الاختبارات التشخيصية (CUSUM و CUSUMSQ) للتحقق من استقرار النموذج وسلامته الإحصائية.

6-2 حدود البحث: يتضمن الحدود المكانية للبحث الاقتصاد العراقي

الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من (2008 – 2023)

7-2 أدوات جمع البيانات : تم جمع البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة من مصادر رسمية معتمدة، مثل البنك الدولي والبنك المركزي العراقي لسنوات الدراسة.

3. دراسات سابقة

1.3 دراسة ياس، (2022) ، مؤشرات الشمول المالي و اثرها في الأداء المالي: التكنلوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020)، استخدم الباحث الاسلوب الوصفي و الاسلوب التحليلي في الدراسة ،حيث اتخذ البحث القطاع المصرفي العراقي حدودها المكاني اما الحدود الزمانية فكانت (2015-2020) توصل الباحث الى ان الكثافة المصرفية دون مستوى الطموح وان ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية يعود بسبب انخفاض عدد فروع المصارف بنسبة اكبر من انخفاض حجم السكان ، وان احد مؤشرات الوصول الى الشمول المالي وهي نسبة الانتشار المصرفي كانت متدنية وهذا ينعكس سلبا على الشمول المالي .

2.3 **دراسة شيخ و امينة، (2022) ، دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجز ائري BNA** ، اعتمد الباحث الاسلوب الوصفي و الاسلوب الكمي التحليلي والاحصائي لتحليل مؤشرات وبيانات الدراسة المتعلقة بكل من الشمول المالي و جودة الخدمة البنكية ،وكانت الحدود الزمانية للدراسة سنة واحدة (2021-2022) ، واتخذت الدراسة 405 وكالة تابعة للبنك الوطني الجزائري BNA في ولاية تيارت حدودا زمانيا لها ، بينت الدراسة على انه يوجد تأثير للشمول المالي على جودة الخدمة البنكية من خلال النتائج المتحصلة عليها من الاستبيان ، يوجد تأثير ايجابي معنوي بين مستوى الثقة و المخاطرة ومستوى السهولة وتحقيق الشمول المالي .

5.3 دراسة Wang, Ling & Shen، (2023) The Impact of Digital Transformation on Economic Growth in the Northeast، اعتمد الباحث اسلوب التحليل الكمي باستخدام بيانات بانل(Panel Data) وكانت الحدود الزمانية للدراسة من (2011-2020) ، اما الحدود المكانية فكانت ثلاث مقاطعات في شمال شرق الصين (Heilongjiang Liaoning & Jilin)وتوصلت الدراسة على ان التحول الرقمي يساهم إيجابيا في تسريع النمو الاقتصادي كلما ارتفع مستوى التحول الرقمي ارتفع معدل النمو الاقتصادي.

5.4 دراسة Gandelman, Lluberas & Misail ، (2025) ، Financial inclusion and its impact on payment, savings, and credit ، اعتمدت الدراسة على أسلوب الفرق في الفروق(Difference-in-Differences) ، وهو أسلوب قياسي تجريبي يقوم على مقارنة التغير في سلوك مجموعتين — تجريبية وضابطة — قبل وبعد تطبيق سياسة معينة، بهدف تقدير الأثر السببي للتدخل واستبعاد تأثير العوامل الأخرى. استخدم الباحثون هذا الأسلوب لتحليل أثر قانون الشمول المالي في الأوروغواي خلال المدة (2012–2017)، مستندين إلى ثلاث مسوح أسرية رئيسة (المسح

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المستمر للأسر، المسح المالي للأسر، ومسح الدخل والنفقات)، إضافة إلى مطابقة نقاط التماثل Propensity Score) (Matchingلضبط الفروقات بين المجموعتين قبل تنفيذ القانون. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود دلالة إحصائية معنوية تشير إلى أن تطبيق سياسة الدفع الإلكتروني للأجور قد أثر على الادخار أو الائتمان قصير الأجل، مما يدل على أن التحول إلى المدفوعات الرقمية وحده لا يكفي لتعزيز الشمول المالي دون دعم مؤسسي وهيكلي موازٍ

5.5 .دراسة، هاشم ، و احمد، (2025) ، **قياس و تحليل اثر بعض مؤشرات الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022)**، استخدم الباحث المنهج الاستقرائي لتحليل العلاقة بين المؤشرات الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي في العراق و تم استخدام نموذج قياس احصائي لتحديد اثر المتغيرات الرئيسة كمؤشرات للاقتصاد (عدد مشتركي الانترنت و عدد مشتركي الهاتف المحمول) على الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، اكدت الدراسة على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدد مشتركي الهاتف المحمول و عدد مشتركي الانترنت والناتج المحلي الإجمالي أي ان الاقتصاد الرقمي يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي في العراق.

6.3 دراسة، بوتبينة، (2018)، **ابعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية – بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية**، اعتمد البحث على المنهج الوصفي واستمارة الاستبيان وتحليلها باستخدام برنامج SPSS، وجود علاقة إيجابية بين ابعاد الشمول المالي والميزة التنافسية وفسرت ما نسبته (84%) من التغيرات في الميزة النسبية وفسر ان جودة الخدمات المالية تؤثر بنسبة (69%) من التأثير الكلي على الميزة النسبية أي انه البعد الأكثر تأثيرا.

7.3 تتميز **هذه الدراسة** عن الدراسات السابقة بشموليتها وتنوع متغيراتها، حيث جمعت بين مؤشر الشمول المالي (عدد أجهزة الصراف الآلي) ومؤشر التحول الرقمي (اشتراكات الهاتف المحمول) بالإضافة إلى الادخار، لتحليل أثرها مجتمعة على الائتمان الخاص في العراق للفترة 2008–2023. كما أضافت الدراسة بعداً تحليلياً مقارناً من خلال مقارنة نتائج العراق مع بعض الدول العربية، وقدمت توصيات عملية تستند إلى التحليل القياسي الحديث، مما يجعلها إضافة مهمة للأدبيات في هذا المجال على المستويين النظري والتطبيقي.

4. الإطار النظري والتحليلي لمتغيرات الدراسة

4.1 الاطار النظري لمتغيرات الدراسة :

تمثل متغيرات هذه الدراسة — المتمثلة في الشمول المالي، والتحول الرقمي، والادخار الإجمالي، والائتمان الخاص — الركائز الأساسية في تحليل العلاقة بين تطور النظام المالي ومستوى النشاط الاقتصادي في العراق. ويهدف هذا الجزء إلى توضيح المفاهيم النظرية لكل متغير وبيان الأسس التي تستند إليها علاقاته المتبادلة، تمهيداً للانتقال إلى التحليل الكمي والقياسي لأثرها خلال فترة الدراسة.(2008–2023) . ويسهم هذا التحليل في بناء تصور نظري متكامل يوضح كيفية تفاعل هذه المتغيرات ضمن الإطار الاقتصادي العراقي خلال فترة الدراسة :

1.4.4 الائتمان الخاص: يعد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أحد أهم أدوات التمويل التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في تعزيز النشاط الإنتاجي والاستثماري، إذ يمثل الموارد المالية التي توفرها البنوك والمؤسسات المالية للشركات والأفراد، بما يسهم في تمويل العمليات التشغيلية والتوسعية، ويعد بذلك محركاً رئيسياً لدعم النمو الاقتصادي. ويشير البنك الدولي (2022) إلى أن هذا النوع من الائتمان يستخدم كمؤشر لقياس مستوى تطور النظام المالي، حيث يعكس قدرة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

القطاع المصرفي على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج. وعلى الصعيد العربي، يؤكد (صندوق النقد العربي ، 2019، ص 52) أن هذا المؤشر يستخدم على نطاق واسع في تقييم قدرة المصرف على توسيع قاعدة الشمول المالي، لاسيما مع التوسع في الخدمات الرقمية التي سهلت الوصول إلى الائتمان عبر تطبيقات الهاتف المحمول والأنظمة المصرفية الإلكترونية. وبذلك ينظر إلى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بوصفه أداة مزدوجة الأهمية: فهو من جهة أداة مالية مباشرة لتمويل النشاط الاقتصادي، ومن جهة أخرى يمثل عاملاً محفزاً لتسريع التحول الرقمي وزيادة الاندماج المالي داخل الاقتصادات المحلية. أما من الناحية المفاهيمية، فإن الائتمان الخاص يعني في أصله القدرة على الاقتراض، واصطلاحاً هو التزام جهة ما بالاقتراض أو المداينة من جهة أخرى. وقد عرفه (محمد ، 2021، ص 138) بأنه الثقة التي يمنحها المصرف لشخص طبيعي أو معنوي عبر منحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة تضمن للبنك عائداً مالياً، مع وجود ضمانات تكفل استرداد القيمة في حال توقف المقترض عن السداد.

2.4.4 الشمول المالي: يعد الشمول المالي من الموضوعات الحديثة التي ازدادت أهميتها بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، فقد أولت المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية اهتماماً متزايداً بتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية كوسيلة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والحد من الفقر. ويعرف الشمول المالي بأنه قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى خدمات مالية متنوعة وذات جودة عالية، تشمل الحسابات المصرفية، الائتمان، التأمين، وخدمات الدفع والتحويل، بطريقة ميسورة، مسؤولة، ومستدامة (البنك الدولي، 2008؛ صندوق النقد العربي، 2017). وقد أكد عدد من الباحثين أن الشمول المالي يعد أداةً أساسية لتحفيز الادخار والاستثمار، وتمكين الشرائح الضعيفة من المشاركة في النشاط الاقتصادي، مما يسهم في تحقيق النمو المستدام (Demirgüç-Kunt et al., 2018).

ويقاس الشمول المالي بعدة مؤشرات رئيسة؛ أبرزها :

أ_ مؤشر العمق المالي : يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة القطاع المصرفي في تعبئة المدخرات وتوزيع الموارد وحماية حقوق المودعين والمستثمرين، مما يسهم في تعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي.

ب_ مؤشر الإتاحة المالية : يعد هذا المؤشر مقياساً لقدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية، ويتضح من خلال عدد الفروع المصرفية لكل (100 ألف) نسمة أو انتشار خدمات الإنترنت والهواتف المحمولة (World Bank, 2022) .

ج- مؤشر الاستخدام المالي : يوضح هذا المؤشر مدى توظيف الأفراد والمؤسسات للخدمات المالية عبر حجم الودائع والائتمان نسبةً إلى الناتج المحلي.

وتتكامل هذه المؤشرات مع مؤشرات فرعية أخرى مثل عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (1000 كم²)، وعدد نقاط البيع لكل (10,000) بالغ، وانتشار حسابات النقود الإلكترونية، بما يعكس مدى شمولية النظام المالي وقدرته على تلبية احتياجات المجتمع بكفاءة (عبد الله، وحمد، 2023، p402-403).

4.4.4 التحول الرقمي: يشكل التحول الرقمي انتقالاً جوهرياً من الهياكل التنظيمية التقليدية المعتمدة على الورقيات والعمليات اليدوية إلى هياكل معاصرة توظف أدوات وتقنيات رقمية في كافة الأنشطة المؤسسية (محمد ، 2024،

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ص 237). ويتجسد هذا التحول في تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات، والتوسع في التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي، وتفعيل وسائل الاتصال الرقمية مع العملاء والموظفين، فضلاً عن تنفيذ العمليات وتقديم الخدمات عبر الوسائل الرقمية بدلًا من الأساليب التقليدية.

ويعرف التحول الرقمي بأنه عملية دمج التكنولوجيا الرقمية في مختلف مجالات العمل والإنتاج، بما يؤدي إلى تطوير الإدارة الرقمية المتكاملة ورفع كفاءة الأداء والإنتاجية، وتعزيز رضا العملاء. وفي الإطار المالي، يعد انتشار اشتراكات الهاتف المحمول من أبرز مؤشرات التحول الرقمي، إذ يمثل مدخلًا رئيساً لتوسيع نطاق الشمول المالي الرقمي (Digital Financial Inclusion).فازدياد استخدام الهواتف المحمولة يسهم في تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، مثل المحافظ الإلكترونية والتحويلات عبر الهاتف، بما يعزز عمليات الإقراض المصرفي للقطاع الخاص ويدعم النشاط الاقتصادي.(Inoue, 2024, p.11)

وفي السياق العراقي، برزت مبادرات وطنية مهمة مثل خدمات الدفع عبر الهاتف النقال (**Zain Cash وAsia Hawala**)التي ساهمت في توسيع قاعدة المستخدمين للخدمات المالية الإلكترونية، وتسهيل التحويلات والمدفوعات، بما يعكس تطوراً تدريجياً نحو التحول الرقمي في النظام المالي المحلي.

4.4.5 الادخار: ارتبط مفهوم الادخار منذ بدء الفكر الاقتصادي المنظم بالعلاقة مع مفهوم الفائض الاقتصادي فهو من الدلالات العميقة التي تكمن خلف اهتمام الفكر الاقتصادي للتجاريين بميزان تجاري إيجابي وزيادة الاحتياطي من الذهب والفضة بوصفهما الثروة الرئيسة المرغوب فيها. ويعد الادخار كذلك من المعاني التي يوحي بها الفكر الفيزوقراطي الخاص بإنتاجية العمل الزراعي. فمن المعروف ان ما يميز الإنتاجية لدى أصحاب هذا الفكر هو ان العمل الزراعي يوفر فائضا في حين ان غيره من الاعمال لا يضمن ذلك ، فالادخار هو الفرق بين الدخل و الاستهلاك أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك ، مع العلم ان الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار وذلك لان جزءا منه ربما يكتنز كما هو الحال في الدول النامية (سليمان، 2015-2016، p10)ويعرف الادخار بانه الحد من الاستهلاك لغرض أساسي في المستقبل هو الامتناع عن جزء معين من الدخل بغرض توجيهه للاستثمار في انتاج سلع أخرى تأخذ طريقها بدورها للإنتاج (بلول، 2020، p168)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2.4 تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتحول الرقمي والادخاروالائتمان الخاص في العراق :

يعد الشمول المالي أحد الركائز الرئيسة لتعزيز قدرة النظام المالي على دعم النمو الاقتصادي من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية الرسمية. كما يعد كل من انتشار أجهزة الصراف الآلي كمؤشر للشمول المالي وخدمات الهاتف المحمول كمؤشر للتحول الرقمي من أبرز المؤشرات الكمية المستخدمة في هذا المجال، نظرًا لدورها في تسهيل عمليات الإيداع والسحب والوصول إلى الائتمان (Demirgüç-Kunt et al., 2018, p. 17). تجدر الإشارة إلى أن الفترة (2008–2023) تميزت في العراق بتقلبات اقتصادية حادة ناجمة عن تغيرات أسعار النفط والأوضاع السياسية والأمنية. فقد شهد الاقتصاد فترات توسع نسبي عند ارتفاع أسعار النفط (2009–2013، 2021–2022) انعكست في زيادة السيولة المصرفية وتحسن مستويات الائتمان، في مقابل فترات انكماش خلال الأزمات النفطية (2014–2016، 2020) التي أدت إلى تراجع الإيرادات العامة وتقلص المدخرات المحلية وضعف النشاط الائتماني. كما أسهمت الأوضاع السياسية وعدم الاستقرار المالي في تقويض الثقة بالنظام المصرفي، ما حد من قدرة القطاع المالي على تحويل المدخرات إلى ائتمان منتج. من ثم، فإن تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتحول الرقمي والادخار والائتمان الخاص يجب أن يفهم في هذا الإطار الاقتصادي المتقلب الذي يميز الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة ، وفي ضوء ذلك، سيتم في هذا الجزء من البحث تحليل البيانات الكمية لهذه المؤشرات ومقارنتها بمستوى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لاستكشاف طبيعة العلاقة بينها.

1.2.4 تحليل العلاقة بين الشمول المالي (أجهزة الصراف الآلي) والائتمان الخاص:

يعد الشمول المالي ركيزة أساسية لتعزيز قدرة القطاع المصرفي على توسيع الإقراض وتحفيز النشاط الاقتصادي في الدول النامية، إذ يسهم في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية وزيادة قدرة البنوك على منح القروض للقطاع الخاص ويستخدم عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ كأحد المؤشرات الكمية الرئيسة لقياس مستوى الشمول المالي، لما يعكسه من تطور البنية التحتية المصرفية وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية (Sarma & Pais, 2011,p12; Allen et al., 2016,p34)، وتدعم الدراسات الأكاديمية هذا الترابط؛ إذ يوضح Demirgüç-Kunt & Klapper (2018) أن انتشار أجهزة الصراف الآلي يسهم في تسهيل الحصول على القروض وخفض التكاليف التشغيلية للمصارف، بما يعزز قدرتها على تمويل القطاع الخاص. وتشير تقارير صندوق النقد العربي إلى أن التحول الرقمي في القطاع المصرفي العربي يرتبط عادة بنمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. وتعد المملكة العربية السعودية مثالًا واضحاً على ذلك، إذ أظهرت بيانات البنك المركزي السعودي (SAMA) أن توسع شبكة أجهزة الصراف الآلي – التي بلغت نحو 18,712 جهازاً في نهاية عام 2022 – ترافق مع ارتفاع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى نحو 2.3 تريليون ريال سعودي. وبناءً على ذلك، يهدف هذا الجزء من البحث إلى تحليل العلاقة بين مستوى الشمول المالي، ممثلاً بانتشار أجهزة الصراف الآلي، وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في العراق خلال فترة الدراسة، استناداً إلى بيانات البنك الدولي (2024) والبنك المركزي العراقي (2023)، لاستكشاف مدى إسهام الشمول المالي في دعم النشاط الائتماني والنمو الاقتصادي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (1) التغير السنوي للائتمان الخاص والشمول المالي والتحول الرقمي والادخار الإجمالي في العراق (2008–2023)

السنوات	التغير في PRVT	التغير في ATM	التغير في MCS	التغير في GS
2008	–	–	–	–
2009	40.9	83	22.6	-48.8
2010	42.7	0	10.7	37.3
2011	0.4	-2	12	23.5
2012	9.1	-0.2	5.9	-3.7
2013	7.2	-50.6	0.2	0.8
2014	7.6	50.4	15.8	-9.1
2015	44.9	17	-1.8	-35.8
2016	2	28.2	-1	-3.4
2017	-5.2	20	-2.8	30.1
2018	-10.2	27.9	-2.4	25.9
2019	2.7	13.7	6.7	-7.1
2020	51.2	28.3	-0.5	-33.2
2021	-15.9	13.6	-1.7	66.4
2022	-14.8	38	6.3	30
2023	31.6	75.7	8.3	-21.7

المصدر: إعداد الباحثين استنادًا إلى بيانات البنك الدولي (2024) والنشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي (2023).

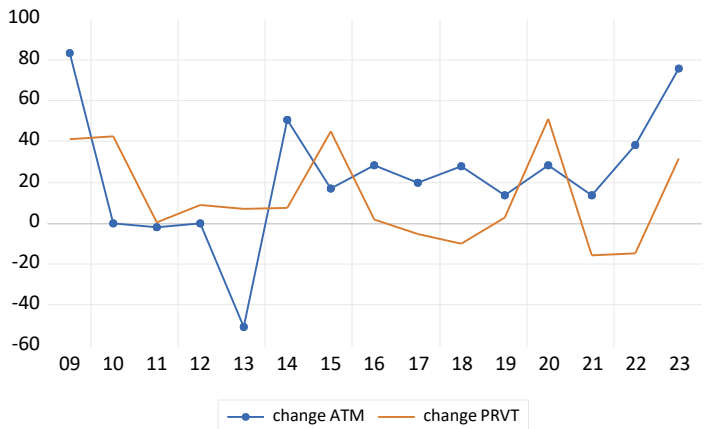

الشكل (1) التغير السنوي في عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) والائتمان الممنوح للقطاع الخاص (PRVT) في العراق للفترة 2008–2023

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تظهر بيانات الجدول (1) والشكل (1) تذبذباً واضحاً في معدلات التغير السنوي لكل من أجهزة الصراف الآلي (ATM) والائتمان الممنوح للقطاع الخاص (PRVT) في العراق خلال الفترة 2008–2023 ، في بعض السنوات، برز ارتباط إيجابي قوي بين المؤشرين، كما في عام (2009 ATM :83%) و(PRVT: %40.9) ، وكذلك في 2015 و2020، حيث ارتفع المؤشران معاً بشكل ملحوظ، وهو ما يعكس دوراً محتملاً للشمول المالي في تحفيز النشاط الائتماني في هذه الفترات ، في المقابل، شهدت سنوات أخرى تحركات متباينة، مثل 2017 و2018 و2022، حيث ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي في حين تراجع الائتمان الخاص، مما يشير إلى أن العلاقة ليست خطية أو مباشرة، وأن العوامل الاقتصادية والمؤسسية، مثل السياسات المصرفية، ومستوى الطلب على القروض، والثقة في النظام المصرفي، قد تؤثر بشكل أكبر على ديناميكيات الإقراض.

وتؤكد النتائج أن تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع البنية التحتية المصرفية يسهم في دعم الائتمان الخاص، غير أن أثره يظل مرتبطاً بالظروف الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية السائدة، ما يستلزم تحليلاً أعمق للعلاقة بينهما. ووفقاً لبيانات البنك الدولي (2022)، يبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي في العراق نحو 8.02 جهاز لكل 100 ألف بالغ، وهو مستوى منخفض مقارنة بمصر (29.49)، والإمارات (55.30)، والسعودية (60.27). ويعكس هذا التفاوت ضعف البنية التحتية المالية في العراق، مما يحد من الوصول إلى الخدمات المصرفية، خصوصاً في المناطق البعيدة، ويبرز الحاجة إلى توسيع شبكة الصراف الآلي لتعزيز الشمول المالي وتحقيق وصول عادل للخدمات المالية.

2.2.4 تحليل العلاقة بين التحول الرقمي (اشتراكات الهاتف المحمول) والائتمان الخاص:

يمثل التحول الرقمي أحد المحركات الرئيسة لتطوير القطاع المالي في الاقتصادات النامية، إذ يسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية وتعزيز كفاءة العمليات الائتمانية ، ويعد انتشار اشتراكات الهاتف المحمول من المؤشرات الأساسية على مستوى التحول الرقمي؛ فهو يعكس مدى جاهزية البنية التكنولوجية لتمكين الخدمات المالية الرقمية والوصول إلى الفئات المستبعدة مالياً (Efobi et al., 2019, p 474) ، ويؤكد تقرير Global Findex 2021 أن امتلاك الحسابات المصرفية أو حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول يعد وسيلة أساسية لتخزين الأموال وبناء المدخرات، إلى جانب تسهيل دفع الفواتير والوصول إلى الائتمان وإجراء التحويلات المالية. ويمكن تفسير تأثير اشتراكات الهاتف المحمول على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من خلال عدة آليات اقتصادية؛ إذ تساهم الخدمات المالية الرقمية المرتبطة بالهاتف المحمول في خفض تكاليف المعاملات المصرفية وتحسين تدفق المعلومات الائتمانية، مما يقلل من مخاطر التعثر وعدم السداد .كما يؤدي استخدام التطبيقات المصرفية عبر الهاتف إلى توسيع قاعدة العملاء، لا سيما في المناطق النائية، ما يزيد من الطلب على القروض ويعزز كفاءة تخصيص الموارد المالية في النظام المصرفي. وتشير الدراسات (Jack & Suri, 2014؛ Efobi et al., 2019) إلى أن انتشار الهواتف المحمولة يسهم في دمج فئات جديدة ضمن النظام المالي الرسمي، مما ينعكس إيجاباً على حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص. وانطلاقاً من ذلك، يركز هذا المبحث على دراسة العلاقة بين التحول الرقمي، ممثلاً باشتراكات الهاتف المحمول، ومستوى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في العراق خلال فترة الدراسة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

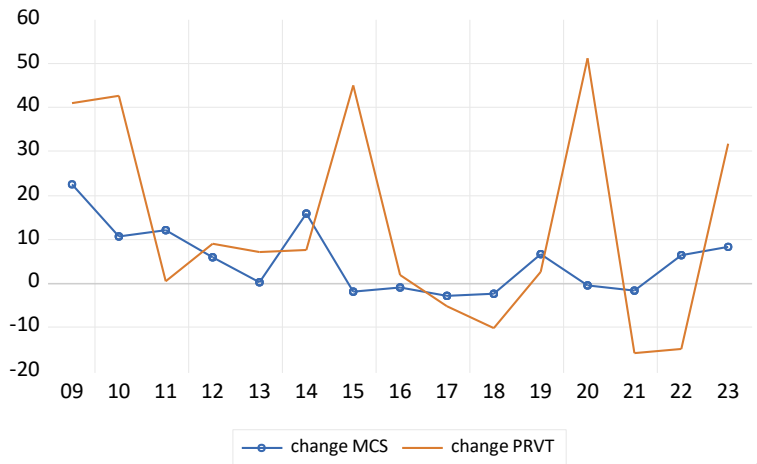

الشكل (2): التغير السنوي في اشتراكات الهاتف المحمول (MCS) والائتمان الممنوح للقطاع الخاص (PRVT) في العراق للفترة 2008–2023

يعرض الشكل (2) والجدول (1) اعلاه العلاقة بين معدل التغير السنوي في اشتراكات الهاتف المحمول (MCS) ومعدل التغير في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (PRVT) في العراق خلال الفترة 2008–2023. تشير البيانات إلى وجود تباين واضح في ديناميكيات المتغيرين؛ حيث تتسم معدلات نمو الائتمان بتقلبات حادة، في حين يظهر نمو اشتراكات الهاتف المحمول تباطؤاً نسبياً وتذبذباً محدوداً. وتظهر البيانات في السنوات الأولى من فترة الدراسة علاقة إيجابية بين المتغيرين، إذ شهد عام 2009 نمواً ملحوظاً في كل من MCS بنسبة 22.6% و PRVTبنسبة 40.9%، كما سجل عام 2010 اتجاهاً مشابهاً بارتفاع قدره 10.7% في MCS و42.7% في PRVT. ويشير هذا إلى الدور الإيجابي للتحول الرقمي في تحفيز الوصول إلى الخدمات المصرفية وزيادة الائتمان خلال مراحل انتشار التكنولوجيا المالية.

وعلى الرغم من ذلك ، ينبغي الإشارة إلى أن استخدام اشتراكات الهاتف المحمول كمؤشر للتحول الرقمي ينطوي على بعض القيود، إذ لا يميز بين الاستخدامات المالية وغير المالية. ومع ذلك، تم اعتماده في هذه الدراسة لاعتبارات تتعلق بتوفر البيانات واستمراريتها الزمنية، فضلاً عن استخدامه الواسع في الأدبيات الحديثة كمؤشر بديل لقياس التحول الرقمي في الدول النامية التي تفتقر إلى بيانات مفصلة عن الخدمات المصرفية الإلكترونية(Efobi et al., 2019 ؛ World Bank, 2022؛Inoue, 2024). وتشير البيانات إلى تباطؤ نمو اشتراكات الهاتف المحمول في السنوات الأخيرة مقابل استمرار تقلبات كبيرة في الائتمان الخاص، كما في عام 2020 حين ارتفع الائتمان بنسبة 51.2% رغم انخفاض MCS بنسبة -0.5%. وتكرّر النمط ذاته في عامي 2021 و2022، مما يدل على أن تأثير التحول الرقمي على الإقراض ليس فورياً أو خطياً.

وعند النظر إلى هذه الاتجاهات مجتمعة، يتضح أن التحول الرقمي يمثل عاملًا داعماً لنمو الائتمان الخاص، خصوصاً في فترات التوسع، إلا أنه ليس كافياً بمفرده. فهذه العلاقة تتأثر بمجموعة من العوامل الهيكلية والتنظيمية والاقتصادية، مثل السياسات النقدية والمصرفية السائدة، ومستوى الطلب الفعلي على القروض، ومدى الثقة في النظام المالي وتطور الخدمات الإلكترونية. وعليه، فإن تحقيق أثر مستدام للتحول الرقمي على الائتمان الخاص يتطلب بيئة اقتصادية ومؤسسية مواتية تعزز من قدرة القطاع المصرفي على توظيف التقنيات الحديثة لخدمة القطاع الخاص.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وفي هذا السياق، تشير الإحصاءات إلى أن العراق سجل نحو 93.6 اشتراكًا للهاتف المحمول لكل 100 شخص عام 2022، وهو معدل مرتفع مقارنة بالأردن (67.7) وأقل من الكويت (168.4) والجزائر (107.8). ويعكس هذا الانتشار توفر البنية التحتية الرقمية وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة لدى معظم السكان، ما يشكل قاعدة مهمة لتعزيز التحول الرقمي وتوسيع الشمول المالي الرقمي عبر الخدمات المالية الإلكترونية. غير أن تحقيق الأثر الإيجابي الكامل لهذا الانتشار يتطلب ربطه فعلياً بالخدمات المالية الرقمية مثل المحافظ الإلكترونية والتطبيقات المصرفية.

تحليل العلاقة بين الإدخار الاجمالي والائتمان الخاص:

يعد الادخار الإجمالي من الركائز الأساسية للنشاط الاقتصادي، إذ يعكس قدرة الاقتصاد على توفير موارد محلية تمكن من تمويل الاستثمار والإقراض المصرفي، بما في ذلك الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. وعلى المستوى النظري، يعد تراكم المدخرات المحلية شرطاً لزيادة قدرة المصارف على الإقراض(Levine, 2005, p.871) ، غير أن هذه العلاقة لا تكون دائماً خطية أو مباشرة، إذ تتأثر بكفاءة الجهاز المصرفي، وعمق الأسواق المالية، ومستوى الاقتراض الحكومي الذي قد يسبب ظاهرة المزاحمة .(Shetta & Kamaly, 2014, p.252) وتشير الأدبيات العربية إلى أن ضعف الوساطة المالية في الدول النامية يحدّ من تحويل المدخرات إلى ائتمان منتج (صندوق النقد العربي، 2020، ص 68).

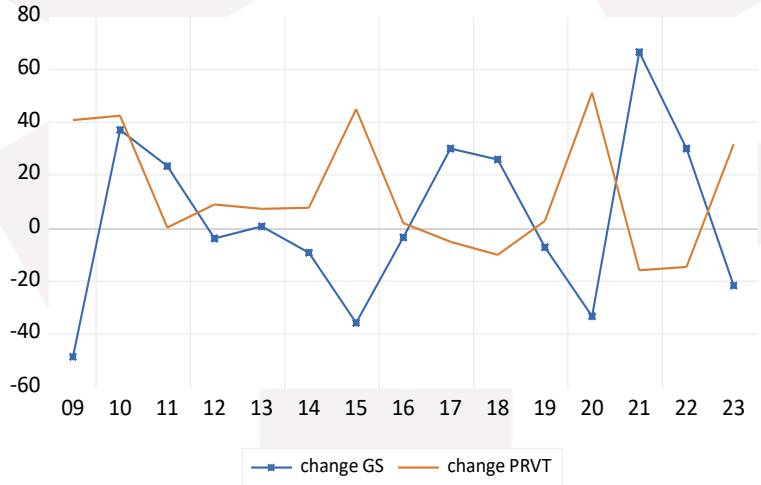

الشكل (3): التغير السنوي في الادخار الإجمالي (GS) والائتمان الممنوح للقطاع الخاص (PRVT) في العراق للفترة 2008–2023

تظهر بيانات الجدول (1) والشكل (3) أن العلاقة بين الادخار الإجمالي (GS) والائتمان الممنوح للقطاع الخاص (PRVT) في العراق خلال المدة (2008–2023) تتسم بعدم الاستقرار والتباين الحاد، إذ لم يكن لانخفاض الادخار في بعض السنوات أثر مباشر على الائتمان، كما في عامي 2009 و2020. ويعزى ذلك إلى تأثير العوامل الهيكلية والسياسات النقدية والرقابية التي تحد من توظيف المدخرات في الإقراض. وتبرز أهمية هذه العلاقة في العراق بالنظر لاعتماد اقتصاده الكبير على **الإيرادات النفطية** وضعف القنوات الادخارية البديلة، مما يجعلها شديدة الحساسية لتقلبات أسعار النفط التي تنعكس على حجم الادخار والسيولة المصرفية المتاحة للائتمان.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وعموماً، تظهر نتائج التحليل أن العلاقة بين الادخار الإجمالي، والشمول المالي، والتحول الرقمي من جهة، ومستوى الائتمان الخاص من جهة أخرى، تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار. فبينما يظل تأثير الشمول المالي والتحول الرقمي داعماً ولكنه غير فوري، يظهر الادخار محدود الأثر نتيجة العوامل المؤسسية والهيكلية. ومن ثم، فإن تعزيز الائتمان الخاص يتطلب تحسين كفاءة الجهاز المصرفي وتطوير أدوات مالية قادرة على توظيف الموارد المحلية بفاعلية أكبر لخدمة النمو الاقتصادي.

ويتم في هذه البحث تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتحول الرقمي والادخار الإجمالي من حيث تأثير كل منها بشكل منفصل على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وذلك بهدف تحديد الأثر الفردي لكل متغير بدقة. ومع ذلك، لا يمكن إغفال احتمال وجود تفاعل متبادل بينها، إذ إن التحول الرقمي يسهم في تعزيز الشمول المالي الرقمي، في حين أن زيادة الادخار قد تعزز قدرة المصارف على توسيع خدماتها المالية ، ومن ثم، فإن العلاقة بين هذه المتغيرات لا تقتصر على التأثير الفردي، بل تتسم بتكامل وظيفي متبادل قد يعزز من الأثر الكلي على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، الأمر الذي يمكن التحقق منه مستقبلاً من خلال نماذج تفاعلية أو تحليل سببي موسع.

5. الجانب التطبيق:

1.5 بناء وتوصيف النموذج : يهدف هذا الفصل إلى تحليل العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (LPRVT) وكل من عدد أجهزة الصراف الآلي (LATM) واشتراكات الهاتف المحمول (LMCS) والادخار الإجمالي (LGS) في الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة، وتعكس هذه العلاقة مدى تأثير الشمول المالي والتحول الرقمي والمدخرات المحلية في حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص، ويستند بناء النموذج إلى **فرضية الوساطة المالية (Financial Intermediation Theory)** التي ترى أن النظام المصرفي يؤدي دور الوسيط في تعبئة المدخرات وتخصيصها نحو الأنشطة الإنتاجية، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي عبر توسيع قاعدة الائتمان، (سلامة ، 2019، 81)، كما يستند النموذج بصورة مكملة إلى **نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory)** التي تؤكد أن تطور القطاع المالي والتكنولوجي – من خلال التحول الرقمي وتوسيع الشمول المالي – يشكلان عاملين محفزين للاستثمار والإنتاجية طويلة الأجل(علي،13،2025). وعليه، فإن العلاقة النظرية بين الائتمان الخاص والمتغيرات المستقلة تقوم على فرضية أن تعزيز الشمول المالي (عدد أجهزة الصراف الآلي) والتحول الرقمي (اشتراكات الهاتف المحمول) يسهمان في تحسين كفاءة الوساطة المالية وزيادة توافر التمويل للقطاع الخاص، في حين يمثل الادخار الإجمالي مصدراً رئيسياً للتمويل المحلي الذي يعزز قدرة البنوك على الإقراض ، و يمكن تمثيل العلاقة النظرية بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والمتغيرات المستقلة بالشكل التالي:

$PRVTt=f\ (ATMt, MCSt, GSt)$ ..... (1) إذ أن:

PRVT = يمثل الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (تابع)

ATM = يمثل أجهزة الصراف الآلي (لكل 100000 نسمة) (مستقل)

MCS = اشتراكات الهاتف المحمول (لكل 100 شخص) (مستقل)

GS = الإدخار الإجمالي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (مستقل)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ولأغراض التحليل القياسي، تم تحويل جميع المتغيرات إلى صيغتها اللوغاريتمية الطبيعية، وذلك بهدف تقليل التباين بين القيم وجعل السلاسل الزمنية أكثر استقراراً، وللحد من مشكلة التباين التي قد تؤثر على كفاءة التقديرات الإحصائية وتصبح المعادلة كالاتي :

LPRVTt=f (LATMt, LMCSt, LGSt) ..... (2)

2.5 منهجية تقدير النموذج : تعتمد هذه الدراسة على استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) بهدف الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة. ويعد هذا النموذج من الأساليب المناسبة لتحليل العلاقات التوازنية طويلة الأجل، خاصة مع إمكانية تطبيقه عند تباين درجات استقرارية المتغيرات بين I(0) و I(1). ومن خلال تطبيق اختبار الحدود المرتبط بمنهجيةARDL ، تسعى الدراسة إلى التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مع تقدير الأثرين القصير والطويل الأجل في إطار نموذج موحد، بما يسهم في فهم الترابطات الزمنية واتجاهاتها

$$\Delta LPRVTt = C + \alpha 1 \Delta LPRVTt - 1 + \beta 0 \Delta LATMt + \gamma 0 \Delta LMCSt + \gamma 1 \Delta LMCSt - 1 + \delta 0 \Delta LGSt + \lambda ECMt - 1 + \varepsilon t$$

إذ ان :

Δ هو الفرق للمتغيرات ، t هو الفترة الزمنية ، و c يمثل الحد الثابت ، و المعاملات $(\alpha 1 , \beta 0 , \gamma 0 , \delta 0)$تمثل أثر المتغيرات في الفترة القصيرة لكل متغير على الترتيب ، λ معامل تصحيح الخطأ ، ECM_{t-1} يمثل التعديل نحو التوازن طويل الأجل ، ε_t يتمثل بالحد العشوائي .

ونظراً لمحدودية حجم العينة الزمنية المستخدمة في الدراسة، تم الاكتفاء بعدد محدود من الإبطاءات في نموذج ARDL لتجنب استنزاف درجات الحرية وضمان كفاءة التقدير. وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى تقليص القدرة على التقاط العلاقات قصيرة الأجل بين المتغيرات، إذ إن قلة الإبطاءات تحدّ من تمثيل الديناميكيات اللحظية، لا سيما في العينات الصغيرة.كما تم الاعتماد على معيار معلومات Akaike (AIC) لاختيار النموذج الأمثل، مع التركيز على تفسير نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) ومعامل تصحيح الخطأ (ECM) الذي يجسد جوهر العلاقة الديناميكية بين المتغيرات ويعكس سرعة التعديل نحو التوازن طويل الأجل ،وتم تحويل المتغيرات إلى صيغها اللوغاريتمية لمعالجة المشكلات الإحصائية المحتملة مثل التباين غير المتجانس وتفاوت الوحدات، وضمان استقرار السلاسل الزمنية قبل التقدير.

3.5 تطبيق النموذج وتفسير النتائج:

1.3.5 سكون السلاسل الزمنية :

تم إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام اختباري ديكي- فولر (ADF) و فيليبس – بيرون (PP) للتحقق من سكون السلاسل الزمنية وتجنب النتائج الزائفة. وتنص فرضية العدم على أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة (أي غير ساكنة)، في حين تنص الفرضية البديلة على أن السلسلة ساكنة ، وتشير النتائج الموضحة في الجدول (2) والجدول (3) إلى أن متغيري LPRVT و LMCS هما ساكنان عند المستوى I(0) حيث تم رفض فرضية العدم لقبولهما الفرض البديل، وذلك لأن قيمة الاحتمال (P-value) لكليهما أقل من 5% .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أما المتغيران LATM و LGS فقد ثبت أنهما غير ساكنين عند المستوى، ولكنهما أصبحا ساكنين بعد الفرق الأول I(1) ، حيث تم رفض فرض العدم بعد التفريق الأول بسبب انخفاض قيمة الاحتمال (P-value) عن 5% أيضاً ، وعليه، فإن متغيرات النموذج مزيج من I(0) و I(1) ، مما يتيح إمكانية استخدام نموذج ARDL الذي يتناسب مع هذه الخصائص.

الجدول (2) نتائج اختبار جذور الوحدة ADF

variable	Dickey-Fuller (ADF)						Decision
	Level			First Difference			
	intercept	Trend and intercept	None	Intercept	Trend and intercept	None	
LPRVT	-1.9218 (0.3132)	-3.1039 (0.1428)	1.4221 (0.9537)	-4.5508 (0.0043)	-4.7383 (0.0167)	-3.2192 (0.0035)	1(1)
LATM	0.4090 (0.9759)	-0.9075 (0.9274)	2.0061 (0.9843)	-3.6454 (0.0190)	-4.1295 (0.0383)	-3.1214 (0.0044)	1(1)
LMCS	-4.3507 (0.0048)	-3.778 (0.0485)	2.4754 (0.0638)	.....	.....	.....	1(0)
LGS	-3.0438 (0.0550)	-2.9716 (0.1729)	-0.3322 (0.5483)	-4.2834 (0.0068)	-4.2818 (0.0251)	-4.5189 (0.0003)	1(1)

الجدول (3) نتائج اختبار جذور الوحدة PP

variable	(PP) Philips-Perron						Decision
	Level			First Difference			
	intercept	Trend and intercept	None	Intercept	Trend and intercept	None	
LPRVT	-4.1635 (0.0068)	-5.0685 (0.0057)	1.5941 (0.9660)	-4.7252 (0.0028)	-5.2094 (0.0053)	-3.2040 (0.0036)	1(1)
LATM	0.4090 (0.9759)	-0.9075 (0.9274)	2.2758 (0.9907)	-3.6476 (0.0190)	-6.2514 (0.0011)	-3.1686 (0.0040)	1(1)
LMCS	-5.2808 (0.0009)	-4.1380 (0.0268)	2.0479 (0.0565)	----------	----------	--------	1(0)
LGS	-3.1579 (0.0436)	-3.0570 (0.1506)	-0.4370 (0.5076)	-8.4531 (0.0000)	-7.0742 (0.0003)	-7.3606 (0.0000)	1(1)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج(12) EViews

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2.3.5 تقدير النموذج : يبين الجدول (4) نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) المستخدم لتحليل محددات الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص في العراق، حيث تم اعتماد اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المحلي كمتغير تابع، فيما تم تضمين اللوغاريتم الطبيعي لاشتراكات الهاتف المحمول وعدد أجهزة الصراف الآلي والادخار الإجمالي كمتغيرات مستقلة. أظهرت النتائج أن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية عالية حيث بلغ معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) نحو 0.966، ما يدل على قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير 96.6% من التغير في الائتمان المحلي للقطاع الخاص. ، كما أظهر اختبار معنوية النموذج أن النموذج معنوي إحصائيًا (F = 101.69، P-value = 0.000) مما يعكس جدارة النموذج للتحليل. وتبين من النتائج أن كل من عدد أجهزة الصراف الآلي واشتراكات الهاتف المحمول لهما تأثير إيجابي ومعنوي على الائتمان المحلي للقطاع الخاص، في حين أن الادخار الإجمالي كان له تأثير سلبي ومعنوي. أما بالنسبة لإبطاء المتغير التابع، فلم تظهر له دلالة إحصائية معنوية ضمن النموذج.

الجدول (4) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL (1,0,0,0)

ARDL				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LPRVT (-1)	0.0548	0.1224	0.4483	0.6635
LTAM	0.1776	0.0331	5.3563	0.0003
LMCS (-1)	1.4021	0.2584	5.4261	0.0003
LGS	-0.3504	0.0749	-4.6778	0.0009
C	-3.0985	1.0198	-3.0384	0.0125
R-squared	0.9760	S.D. dependent var		0.3578
Adjusted R-squared	0.9664	Durbin-Watson		1.9797
F-statistic	101.69	Log likelihood		22.6259
Prob (F-statistic)	0.00000	Akaike info criterion		-2.350
S.E.of reqression	0.0655	Schwarz criterion		-2.114
Sum squared resid	0.04299	Hannan-Quinn criter		-2.353

المصدر :إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج(12) EViews

3.3.5 اختبار منهجية الحدود :

تستخدم منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أي التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها ضمن النموذج القياسي. وقد أظهرت نتائج هذا الاختبار في الجدول (5) أن قيمة F-Statistic المحسوبة (31.326) جاءت أعلى من جميع القيم الحرجة العليا (I(1)) عند مستويات الدلالة المختلفة (10%، 5%، 2.5%، 1%)، مما يشير بوضوح إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود علاقة طويلة الأجل، وقبول الفرضية

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

البديلة الداعمة لوجود تكامل مشترك. وعليه، فإن هذه النتائج تعزز من صدقية النموذج وتدعم إمكانية استخدامه في تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الائتمان الخاص وكل من الشمول المالي، والتحول الرقمي، والادخار في العراق.

الجدول (5) نتائج اختبار الحدود Bound Test

Test statistic	Value	K
F- statistic	31.326	3
	Critical Value Bounds	
Significance	I (0)	I (1)
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر :إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج(12) EViews

4.3.5 نتائج تقدير معاملات المدى الطويل(Long-Run Coefficients)

أظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) في الأجل الطويل أن المتغيرات المستقلة المدروسة لها تأثير معنوي ومهم على الائتمان الخاص في العراق خلال فترة الدراسة وكما هو مبين في الجدول (6) . وقد بينت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وأن الفجوة بين القيم الفعلية والمتوقعة للائتمان الخاص يتم تصحيحها تدريجيًا عبر عملية التوازن طويلة الأجل، بما يعكس قدرة النظام الاقتصادي على استعادة التوازن عند حدوث أي انحرافات مؤقتة عن المسار التوازني ، ويمكن توضيحها بالآتي :

1- يدل معامل عدد أجهزة الصراف الآلي على أن ارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي بنسبة 1% يرتبط بزيادة في الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص بنحو 0.19% على المدى الطويل، مما يشير إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين انتشار البنية التحتية المصرفية وحجم الائتمان الموجَّه للقطاع الخاص. ويعكس ذلك الدور الإيجابي للشمول المالي في توسيع قاعدة الخدمات المصرفية وتحسين فرص الحصول على التمويل، إذ يسهم تعزيز البنية التحتية التقليدية – مثل أجهزة الصراف الآلي – في رفع كفاءة القنوات الائتمانية ودعم النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص.

2- يعكس معامل متغير اشتراكات الهاتف المحمول (LMCS) البالغ 1.4834 أن كل زيادة بنسبة 1% في عدد الاشتراكات تؤدي إلى نمو الائتمان المحلي للقطاع الخاص بنسبة تقارب 1.5% على المدى الطويل وهو تأثير موجب ومعنوي إحصائياً بدرجة عالية. ويشير ذلك إلى أن انتشار خدمات الهاتف المحمول وما يرتبط بها من تطبيقات مالية ورقمية يسهم بشكل فعال في تعزيز فرص حصول القطاع الخاص على التمويل، عبر خفض تكاليف المعاملات وتحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية. كما يعكس هذا الأثر الدور المتزايد للتحول الرقمي في توسيع الشمول المالي الرقمي، وتمكين فئات أوسع من المشاركة في الأنشطة الائتمانية، بما يدعم النمو الاقتصادي في العراق ويعزز مرونة النظام المالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3- يظهر معامل الادخار الإجمالي (LGS) بقيمة سالبة بلغت (-0.3707) وذات دلالة إحصائية عالية (P = 0.0046)، مما يشير إلى أن زيادة الادخار بنسبة 1% ترتبط بانخفاض الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص بنحو 0.37% على المدى الطويل ، ويعني ذلك أن ارتفاع الادخار لا ينعكس بالضرورة في زيادة الإقراض للقطاع الخاص، وهو ما يمكن تفسيره بضعف كفاءة الوساطة المالية في تحويل المدخرات إلى قروض منتجة، إضافةً إلى توجه جزء كبير من المدخرات في العراق نحو تمويل الإنفاق الحكومي بدلاً من تمويل الأنشطة الإنتاجية، مما يؤدي إلى ظاهرة المزاحمة (Crowding Out) التي تحد من قدرة المصارف على توجيه السيولة نحو القطاع الخاص.

4- أما الثابت، فهو يعكس نقطة تقاطع النموذج ويستخدم فقط لأغراض التقدير الفني، ولا يحمل تفسيراً اقتصادياً جوهرياً.

5- تعبر معادلة التوازن طويل الأجل (مصطلح التصحيح) عن حجم الانحراف الفعلي للائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص عن مستواه التوازني المتوقع بناءً على العلاقة طويلة الأجل مع المتغيرات المستقلة (أجهزة الصراف الآلي، اشتراكات الهاتف المحمول، الادخار، والثابت). وكلما ارتفع مقدار هذا المصطلح (EC)، دل ذلك على اتساع الفجوة بين القيم الفعلية والقيم التوازنية. ويعمل نموذج تصحيح الخطأ على معالجة هذا الانحراف تدريجياً، بحيث يساهم في إعادة النظام إلى مساره التوازني خلال الفترات اللاحقة.

الجدول (6) نتائج اختبار الاجل الطويل

Long Ran Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LTAM	0.1879	0.0315	5.9608	0.0001
LMCS (-1)	1.4834	0.1262	11.7649	0.0000
LGS	-0.3707	0.1020	-3.6337	0.0046
C	-3.2784	0.7498	-4.3723	0.0014
EC= LPRVT-(1.4835*LMCS (-1) -0.3707*LGS-3.2784) + 0.1879*LATM				

المصدر :إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج(12) EViews

5.3.5 تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للفترة القصيرة:

بين تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للفترة القصيرة في الجدول (7) أن معامل التصحيح ECM(-1) بلغ -0.9451 وبمعنوية إحصائية عالية جدًا(P-value = 0.0000) ، مما يدل على أن النظام يصحح حوالي 95% من الانحراف عن التوازن طويل الأجل خلال فترة واحدة فقط، أي في غضون سنة واحدة تقريباً. ويعكس ذلك سرعة وفعالية عودة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى مساره التوازني بعد أي صدمة قصيرة الأجل. ورغم ظهور أثر معنوي لمتغير اشتراكات الهاتف المحمول في النموذج الأصلي(ARDL) ، فإن نتائج النموذج لم تظهر دلالات معنوية في معاملات الأجل القصير لبعض المتغيرات، وهو ما لا ينفي وجود علاقة اقتصادية بينها.، وقد يعزى ضعف المعنوية في المدى القصير إلى الطبيعة التراكمية لأثر الشمول المالي والتحول الرقمي والادخار، إذ تتطلب هذه المتغيرات فترة أطول لتنعكس على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. كما أن محدودية الإبطاءات في النموذج، الناتجة عن صغر حجم العينة، حدت من قدرة النموذج على التقاط التفاعلات اللحظية بين المتغيرات بدقة .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ومع ذلك، تؤكد معنوية معامل تصحيح الخطأ وسالبيته وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، مما يعزز من صحة النموذج وملاءمته لتفسير التفاعلات الديناميكية بين محددات الائتمان الخاص في الاقتصاد العراقي.، ويعكس أن التعديلات قصيرة الأجل وإن كانت ضعيفة إحصائياً، إلا أنها تتجه تدريجياً نحو الاستقرار طويل الأجل.

الجدول (7) نموذج تصحيح الخطأ

(Error Correction Model - ECM)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
ECM (-1)	-0.9451	0.06382	-14.8082	0.0000

ملاحظة: تم تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL بتركيبة الإبطاءات (1,0,0,0)، الأمر الذي يعني عدم إدراج متأخرات للمتغيرات المستقلة، واقتصر تحليل الفترة القصيرة على تأثير الفروق الحالية فقط. وقد تم اختيار النموذج الأمثل بناءً على معيار معلومات أكايكي (Akaike Information Criterion)

6.3.5 الاختبارات التشخيصية للنموذج

تم إخضاع النموذج المقدر لمجموعة من الاختبارات التشخيصية بهدف التأكد من سلامته وخلوه من المشكلات القياسية. وقد أسفرت نتائج هذه الاختبارات كما في الجدول (8) عن الآتي:

- اختبار الارتباط الذاتي :(Breusch-Godfrey LM) أظهرت النتائج عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج، حيث بلغت قيمة الاحتمالية (0.415)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي.
- اختبار عدم تجانس التباين :(ARCH) أشار الاختبار إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، حيث كانت قيمة الاحتمالية (0.991)، وهو ما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية.
- اختبار صلاحية النموذج :(Ramsey RESET) أظهرت نتائج الاختبار صحة مواصفات النموذج، إذ بلغت قيمة الاحتمالية (0.354)، مما يدل على عدم وجود خطأ في تحديد النموذج.
- اختبار استقرار المعلمات (CUSUM و :(CUSUM of Squares بينت النتائج أن خطوط الاختبار بقيت داخل الحدود الحرجة، مما يؤكد استقرار معلمات النموذج خلال فترة الدراسة، كما هو مبين من الشكل (4) و الشكل (5) .

وبذلك، ظهرت نتائج هذه الاختبارات قبول الفرضيات الصفرية عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على ملاءمة النموذج وعدم وجود مشاكل تشخيصية تؤثر على دقة التقديرات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (8) الأختبارات التشخيصية للنموذج القياسي

Model Diagnostic Tests				
Test	Test Statistic	Prob	Null Hypothesis	Decision
Autocorrelation Test (Breusch–Godfrey LM)	0.9821	0.4155	(H0): No autocorrelation	Accepted
Heteroskedasticity Test (ARCH)	0.0001	0.9912	(H0): No heteroskedasticity	Accepted
Model Specification Test (Ramsey RESET)	0.9552	0.354	(H0): Model is correctly specified	Accepted
Stability Test (CUSUM)	Within critical bounds	--	Parameters are stable	Accepted
Stability Test (CUSUM of Squares)	Within critical bounds	--	Parameters are stable	Accepted

المصدر :إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج(12) EViews

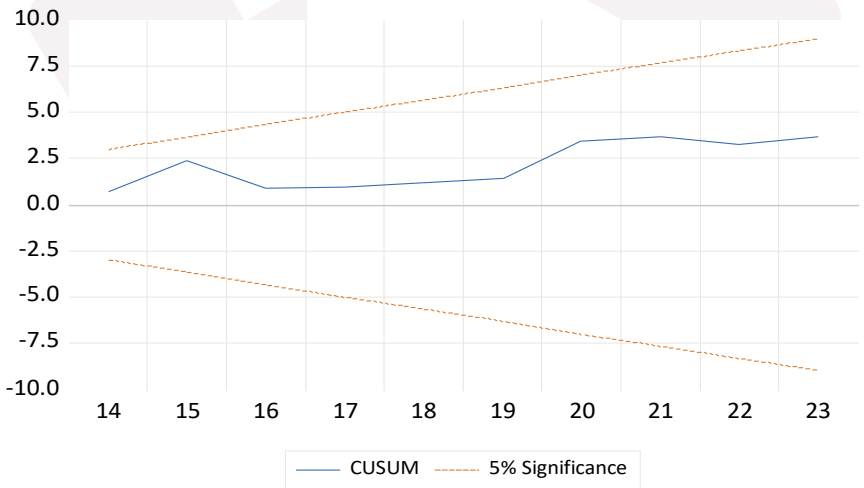

الشكل(4) اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات باستخدام اختبار CUSUM عند مستوى معنوية 5%

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

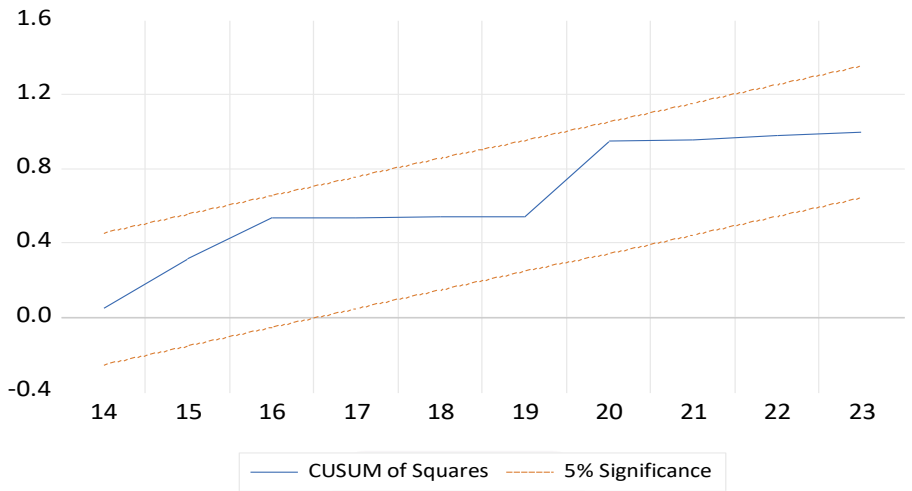

الشكل (5) اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات باستخدام CUSUM of Squares عند مستوى معنوية 5%"

7.3.5 التفسيرات الاقتصادية للنتائج القياسية :

تشير النتائج القياسية المستخلصة من نموذج ARDL إلى وجود فروق واضحة في أثر كل من الشمول المالي والتحول الرقمي والادخار الإجمالي على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في العراق، سواء على المدى القصير أو الطويل ، وكما يأتي :

1- عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) أظهر أثراً إيجابياً ومعنوياً على الائتمان الخاص على المدى الطويل، مما يعكس أن تحسين البنية التحتية المصرفية التقليدية يعزز قدرة الأفراد والمنشآت على الوصول إلى التمويل. هذا يتوافق مع نظرية الشمول المالي التي تفترض أن توسيع نقاط الوصول إلى الخدمات المصرفية يسهم في رفع حجم الإقراض. ومع ذلك، فإن التأثير كان محدوداً نسبياً مقارنة بالعوامل الرقمية، ما قد يشير إلى أن استخدام الصرافات الآلية في العراق ما يزال مرتبطاً أساساً بخدمات السحب النقدي أكثر من كونه قناة لزيادة الإقراض المباشر.

2- اشتراكات الهاتف المحمول (MCS) كانت لها أكبر أثر إيجابي ومعنوي على الائتمان الخاص، خاصة على المدى الطويل. ويعكس ذلك الدور المتنامي للتحول الرقمي في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتمكين الأفراد، حتى في المناطق الأقل خدمة، من التعامل مع البنوك وإجراء التحويلات وتلقي القروض الصغيرة. هذه النتيجة تشير إلى أن تعزيز الشمول المالي الرقمي يمكن أن يشكل رافعة حقيقية لدعم النشاط الائتماني والاقتصادي في العراق، خصوصًا مع انتشار الهواتف الذكية والتوجه نحو الخدمات المصرفية عبر التطبيقات.

3- أظهر الادخار الإجمالي (GS) أثراً سلبياً ومعنوياً على الائتمان الخاص في المدى الطويل، وهو ما يخالف التوقعات الاقتصادية التقليدية التي تفترض أن زيادة المدخرات المحلية تعزز قدرة الإقراض. ويمكن تفسير ذلك في السياق العراقي بتركيز جزء كبير من المدخرات في القنوات غير المصرفية أو خارج النظام المالي الرسمي نتيجة ضعف الثقة بالقطاع المصرفي، وتوجيه جزء آخر نحو الاستثمار في الأصول الحقيقية كالعقارات والذهب بدلاً من الودائع، إضافةً إلى محدودية قدرة البنوك على تحويل هذه المدخرات إلى قروض إنتاجية بسبب السياسات الائتمانية الحذرة والمخاطر المرتبطة بالإقراض. بصورة عامة، توضح هذه النتائج أن تعزيز الشمول المالي الرقمي وتطوير البنية المصرفية التقليدية يشكلان ركيزة أساسية لتحفيز الائتمان الخاص في العراق، بينما يظل تأثير المدخرات مرتبطاً بمدى قدرة النظام المالي على جذب هذه الموارد وتوظيفها في الإقراض المنتج.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

6. الاستنتاجات والتوصيات

1.6 الاستنتاجات :

1- أظهرت النتائج التطبيقية للنموذج القياسي أن كل من عدد أجهزة الصراف الآلي واشتراكات الهاتف المحمول لهما أثر إيجابي ومعنوي على الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص في العراق، حيث يعكس هذا التأثير الدور المتنامي للتحول الرقمي والشمول المالي الرقمي في تطوير النظام المالي العراقي. ويلاحظ أن تزايد انتشار الخدمات المصرفية الرقمية، وتسهيل استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، أدى إلى تعزيز فرص الحصول على التمويل وتوسيع قاعدة المستفيدين من الائتمان المصرفي، الأمر الذي يدعم النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار في القطاع الخاص.

2- أظهرت النتائج أن ارتفاع الادخار الإجمالي لم يكن عاملاً محفزاً لزيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، بل كان له أثر سلبي ومعنوي. ويشير ذلك إلى أن جزءاً من المدخرات في الاقتصاد العراقي ربما يتم توجيهه إلى قنوات غير مصرفية أو يوظف في مجالات لا تدعم منح القروض للقطاع الخاص بصورة مباشرة، ما يتطلب مراجعة لآليات توظيف المدخرات وحوافز الاستثمار.

3- أكدت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة (عدد أجهزة الصراف الآلي، اشتراكات الهاتف المحمول، الادخار، والائتمان الخاص)، كما أظهر معامل تصحيح الخطأ (ECM) أن أي انحراف عن مسار التوازن يتم تصحيحه بسرعة مرتفعة، حيث يصحح النظام المالي ما نسبته 95% تقريباً من هذا الانحراف خلال فترة زمنية قصيرة (سنة واحدة)، ما يعكس مرونة النظام المالي وقدرته على التكيف مع الصدمات الاقتصادية.

4- اجتاز النموذج القياسي جميع الاختبارات التشخيصية، إذ لم تظهر مشاكل قياسية جوهرية مثل الارتباط الذاتي أو تغاير التباين أو سوء تحديد النموذج، كما أكدت اختبارات الاستقرار استقرار معلمات النموذج خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يعزز من موثوقية الاستنتاجات ويوفر قاعدة قوية لاعتماد النتائج في دعم السياسات الاقتصادية والمالية.

5- ظهرت النتائج التطبيقية للنموذج القياسي أن الفرضيات البحثية قد تم تأكيدها، حيث أثبتت صحة الفرضية الأولى المتعلقة بالأثر الإيجابي للشمول المالي والتحول الرقمي (عدد أجهزة الصراف الآلي واشتراكات الهاتف المحمول) على الائتمان المحلي للقطاع الخاص، وكذلك صحة الفرضية الثانية التي افترضت وجود أثر سلبي للادخار الإجمالي على هذا الائتمان. كما دعمت نتائج اختبار الحدود ومعامل تصحيح الخطأ الفرضية الثالثة الخاصة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما يعكس انسجام النتائج مع الإطار الفرضي للبحث ويدعم موثوقية الاستنتاجات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2.6 التوصيات :

1- يوصى بضرورة الاستمرار في تطوير ودعم سياسات التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية، لا سيما من خلال زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي، وتوسيع انتشار اشتراكات الهاتف المحمول والخدمات المالية الإلكترونية، لما لذلك من أثر مباشر في رفع معدلات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتقليل الفجوات الجغرافية والاجتماعية في الوصول إلى التمويل.

2. إعادة النظر في سياسات الادخار وتوظيف الموارد المالية: ينبغي العمل على مراجعة السياسات المتعلقة بتوجيه المدخرات، مع التأكيد على خلق حوافز مصرفية وتشجيع المدخرين على توظيف أموالهم في قنوات مصرفية تدعم النشاط الإنتاجي، لضمان مساهمة الادخار في تمويل القطاع الخاص ودعم الاستثمار الوطني بدلاً من توجهها نحو قنوات أقل إنتاجية أو خارج النظام المصرفي.

3. تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي: ضرورة الاستمرار في تحديث وتطوير البنية التحتية للمصارف، وزيادة الاعتماد على التقنيات الحديثة في العمليات المصرفية، وتعزيز الثقة في الخدمات المالية الرقمية، بما يسهم في رفع كفاءة العمليات وتحسين جودة الخدمة المقدمة للأفراد والشركات، ويدعم تحقيق التوازن المالي المستدام.

4. تشجيع الدراسات المستقبلية والتكامل مع الأدبيات الحديثة: يوصى بمواصلة إجراء الدراسات التطبيقية التي تتناول محددات الشمول المالي والتحول الرقمي وتأثيرهما على الائتمان الموجه للقطاع الخاص، مع الاستفادة من التجارب الدولية الحديثة، ودراسة المتغيرات الجديدة التي يمكن أن تؤثر في العلاقة مثل التعليم المالي، جودة البيئة التنظيمية، وسياسات الدعم المالي الحكومي.

5. دعم الاستقرار المالي وتطوير التشريعات:

أخيراً، يوصى بتعزيز السياسات التي تضمن سرعة عودة النظام المالي إلى التوازن عند حدوث صدمات قصيرة الأجل، وتطوير التشريعات المالية التي تدعم الشفافية، وتحمي حقوق العملاء، وتساهم في استدامة النمو الاقتصادي.

3.6 توجهات بحثية مستقبلية:

يتيح هذا البحث آفاقًا واسعة لتوجهات بحثية مستقبلية، من أبرزها توسيع نطاق دراسة أثر الشمول المالي والتحول الرقمي على قطاعات اقتصادية محددة، كالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التعمق في تحليل الأبعاد السلوكية والاجتماعية المؤثرة في استخدام الأفراد للخدمات المصرفية الرقمية. كما تبرز أهمية استكشاف دور التقنيات المالية الحديثة (FinTech) في دعم فرص الحصول على الائتمان ، فضلاً عن دراسة تأثير السياسات الحكومية والتنظيمية على آليات توظيف المدخرات وتوسيع قاعدة الإقراض.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر:

1- **أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد الدولي. (2017).** نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي. صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات المتحدة.

2- **البنك المركزي العر اقين(2008 – 2023)** النشرات الإحصائية السنوية. بغداد: البنك المركزي العراقي.

3- **بلول، بن سعدة. (2020).** دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، *6*،(1).

4- **بوتبينة، حدة. (2018).** أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية – بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية. المؤتمر العلمي الدولي الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.

5- **الذبحاوي، حسن كريم، شاكر، أمال حسين، وناصر، جيهان علي. (2024).** واقع وتحديات الشمول المالي في العراق. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد *20*(عدد خاص)، 2178. https://doi.org/10.36325/ghjec.v20i00.17118

6- **سلامة ، هاني نبيل فهمي ،(2019)** ، الوساطة المالية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومخاطرها المحتملة ، اطروحة دكتوراة في المحاسبة ، جامعة بور سعيد ، كلية التجارة.

7- **سليمان ، عمران (2015-2016)** ، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار و الاستثمار في الجزائر للفترة (2990-2014) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ام البواقي .

8- **طرفاوي، شيخ، ورابة. أمينة، (2022).** دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري .BNA رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت.

9- **صندوق النقد العربي. (2019).** التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبوظبي: صندوق النقد العربي. http://www.amf.org.ae

10- **صندوق النقد الدولي. (2020).** تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية. أبو ظبي، الإمارات. متاح على: http://www.amf.org.ae

11- **عبد الله، داود سالم، وحمد، مخيف جاسم. (2023).** قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الشمول المالي على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2021). *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، *19*(64)، http://www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.22 .

12- **علي، رشا محمد رشاد،(2025)** ، نظرية النمو الداخلي وتطبيقاتها في مجال اقتصاديات المعرفة للقطاع الخاص المصري، المجلة العربية للمعلوماتية وامن المعلومات ، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والاداب ، مصر ، 6(18)

13- **محمد ، مبروكة كريم،. (2024).** الإطار المفاهيمي لمصطلح التحول الرقمي. *مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية*، *1*.(7)

12- **محمد، منال جابر مرسي. (2021).** الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصر: دراسة قياسية للفترة (1991-2019). *مجلة البحوث المالية*، *22*.(1) ، https://doi.org/10.21608/jsst.2020.47471.1149

13- **مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما). (2022).** التقرير السنوي 2022. الرياض: ساما.

14- **هاشم، هدى رعد، وأحمد، أحمد عبد السلام. (2025).** قياس وتحليل أثر بعض مؤشرات الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022). *مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية*، *7*(مؤتمر). https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.4 .

15- **ياس، مصطفى نزار. (2022).** *مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي*: التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.

- **References**

1- **Allen, F., Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., & Peria, M. S. M. (2016**). The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts. *Journal of Financial Intermediation, 27*.

2. **Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018).** *The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution*. Washington, DC: World Bank.

3. **Efobi, U., Beecroft, I., & Osabuohien, E. (2019).** Access to and use of bank services in Africa: The role of mobile phone ownership. *Journal of African Business, 20*(4).

4. **Jack, W., & Suri, T. (2014).** Risk sharing and transactions costs: Evidence from Kenya's mobile money revolution. *American Economic Review, 104*(1), 183–223. https://doi.org/10.1257/aer.104.1.183

5. **Inoue, T. (2024)**. Digital financial inclusion, international remittances, and poverty: Evidence using mobile phone subscriptions as proxy for digital financial inclusion. *Journal of Economic Structures, 13*(1), Article 11. https://doi.org/10.1186/s40008-024-00328-z

6. **Levine, R. (2005)**. Finance and growth: Theory and evidence. In P. Aghion & S. Durlauf (Eds.), *Handbook of Economic Growth* (Vol. 1, pp. 865–934). Elsevier.

7. **Néstor, G., Lluberas, R., & Misail, D. (2025).** Financial inclusion and its impact on payment, savings, and credit. *International Review of Economics and Finance, 100*. Elsevier. https://doi.org/10.1016/j.iref.2025.104112

8. **Sarma, M., & Pais, J. (2011).** Financial inclusion and development. *Journal of International Development, 23*(5).

9. **Shetta, S., & Kamaly, S. (2014)**. Does the budget deficit crowd out private sector credit? Evidence from Egypt. *Topics in Middle Eastern and African Economies, 16*(2).

10. **Wang, Y., Shen, L., & Ling, Y. (2023)**. The impact of digital transformation on economic growth in the Northeast. *Academic Journal of Business & Management, 5*(23). Francis Academic Press, UK.

11. **World Bank. (2022**). *Global Findex Database 2021: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19*. Washington, DC: World Bank.

12. **World Bank, (2025),** Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, USA. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دور أنظمة الدفع الرقمية في تعزيز الشمول المالي: الدروس الاقتصادية من الصين وإمكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي

د.قيس انيس جحيل العقابي- وزارة النفط – شركة تسويق النفط SOMO

abbasanes2008@gmail.com

المستخلص

تبحث هذه الدراسة في دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي والتنمية الاقتصادية، بمقارنة تجارب الصين والعراق اذ تتناول تراجع الشمول المالي في العراق على الرغم من النمو الملحوظ في انتشار الهواتف المحمولة والإنترنت، وتقارنه بالتقدم السريع للصين من خلال منصات الدفع الرقمية مثل Alipay وWeChat Pay. باستخدام تحليل وصفي للمؤشرات الرئيسية بما في ذلك ملكية الحسابات، واعتماد الدفع الرقمي، والادخار، والاقتراض، وكثافة أجهزة الصراف الآلي، والبنية التحتية الرقمية - تُظهر النتائج أن النظام الرقمي في الصين زاد من ملكية الحسابات إلى 89٪ واستخدام التمويل الرقمي إلى 78٪، مما حفز نمو الشركات الصغيرة ومرونة الأسر. في المقابل، على الرغم من انتشار الهواتف المحمولة لأكثر من 100 لكل 100 شخص واستخدام الإنترنت الذي يتجاوز 75٪، فإن ملكية الحسابات في العراق أقل من 30٪ ولا تزال تعتمد بشكل كبير على النقد. وخلصت الدراسة إلى أن الحواجز التي يواجهها العراق مؤسسية وليست بنيوية، وأوصت بوضع استراتيجية وطنية منسقة للشمول المالي، والاستفادة من المدفوعات الرقمية لتعزيز القدرة على الصمود، وتنويع الاقتصاد، والحد من الاعتماد على عائدات النفط.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، المدفوعات الرقمية، البنية التحتية للدفع الإلكتروني، اقتصاد العراق، تجربة الصين.

Abstract

This study examines the role of electronic payment systems in promoting financial inclusion and economic development, comparing the experiences of China and Iraq. It examines the decline in financial inclusion in Iraq despite the remarkable growth in mobile phone and internet penetration, and compares it to China's rapid progress with digital payment platforms such as Alipay and WeChat Pay. Using a descriptive analysis of key indicators including account ownership, digital payment adoption, savings, borrowing, ATM density, and digital infrastructure, the results show that China's digital system increased account ownership to 89% and digital finance use to 78%, stimulating small business growth and household resilience. In contrast, despite mobile phone penetration exceeding 100 per 100 people and internet usage exceeding 75%, account ownership in Iraq is less than 30% and remains heavily cash-dependent. The study concluded that the barriers facing Iraq are institutional, not structural, and recommended developing a coordinated national strategy for financial inclusion, leveraging digital payments to enhance resilience, diversify the economy, and reduce reliance on oil revenues.

Keywords: Financial Inclusion, Digital Payments, Electronic Payment Infrastructure, Iraq Economy, China Experience.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الأول: منهجية البحث

مقدمة:

يخضع الاقتصاد العالمي لتحول رقمي سريع، يعيد تشكيل الكيفية التي يتفاعل بها الأفراد والشركات والحكومات مع الأنظمة المالية ومن بين أكثر التطورات تحولا في السنوات الأخيرة ظهور أنظمة الدفع الرقمي، التي غيرت بشكل كبير مشهد الخدمات المالية من خلال تحسين الكفاءة، وتقليل التكاليف، وتوسيع إمكانية الوصول. تعد هذه الأنظمة أدوات حيوية لتعزيز الشمول المالي، وخاصة في الاقتصادات النامية والناشئة حيث يوجد عدد كبير من السكان غير مشمولين بالخدمات المالية. تحتل الصين مكانة رائدة في هذه الثورة الرقمية. على مدى العقدين الماضيين، انتقلت البلاد من اقتصاد يعتمد على النقد إلى اقتصاد مدفوع بخدمات مالية متقدمة تستخدم التكنولوجيا. أصبحت منصات الدفع عبر الهواتف المحمولة مثل Alipay و WeChat Pay داخلة بعمق في الحياة اليومية للمواطنين الصينيين، مما يسهل ليس فقط المعاملات الاستهلاكية ولكن أيضاً الوصول إلى المدخرات، والائتمان، والتأمين، وأدوات الاستثمار. لقد ساهم هذا التحول في تحقيق تغيير اقتصادي وفي اتساع دائرة الشمول المالي من خلال الوصول الى شرائح سكانية وجغرافية متنوعة من السكان الصينيين بالمقابل، لا يزال العراق في المراحل الأولى من التحول الرقمي المالي. على الرغم من لتطورات التي شهدها في البنية التحتية المصرفية والجهود المبذولة من قبل البنك المركزي العراقي، لا يزال الاقتصاد بالأساس معتمداً على النقد المادي، اذ لا يزال جزء كبير من السكان غير مشمولين أو شبه مشمولين بالخدمات المصرفية. لقد قيد الوصول المحدود إلى البنية التحتية الرقمية، والمستويات المنخفضة من الوعي المالي، والتحديات المؤسسية نمو الشمول المالي. ومع ذلك، توفر زيادة انتشار تقنيات الهاتف المحمول والاهتمام المتزايد بحلول التكنولوجيا المالية أساساً واعداً للإصلاح. تحاول هذه الدراسة استكشاف مدى إمكانية دراسة وتقييم وتكييف التجربة الصينية مع أنظمة الدفع الرقمية والشمول المالي في السياق الاقتصادي والاجتماعي للعراق. وهي تقيم الآليات التي يمكن من خلالها أن تدفع المدفوعات الرقمية الشمول المالي، وتحلل السياسات والاجراءات وراء نجاح الصين وتقدم منظوراً مقارناً قد يساعد في ايجاد خارطة طريق لبناء نظام مالي أكثر شمولية ومرونة في العراق.

1- **مشكلة البحث:** على الرغم من تزايد الأدلة العالمية على الفوائد التنموية للشمول المالي لا يزال العراق يواجه تحديات كبيرة في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أذ لا يزال القطاع المالي في البلاد يعتمد بشكل كبير على النقد المادي ويعاني من بانخفاض انتشار الخدمات الرقمية لا سيما في المناطق الريفية والمحرومة.

2- **هدف البحث:** يهدف البحث الى دراسة تجربة الصين في بناء نظام مالي رقمي متكامل، وتقييم الوضع الحالي للشمول المالي وبنية الدفع الرقمية في العراق مقارنةً بمسار الصين لأجل تحديد المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية الضرورية لتوسيع المدفوعات الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية في العراق.

3- **أهمية البحث:** تتأتى اهمية البحث من كونه يتلاءم مع ما يسعى اليه العراق من محاولات لتحديث قطاعه المالي بما يتماشى مع التوجهات العالمية بعد ان اصبح الشمول المالي هدفاً محورياً يساهم في تحقيق اهداف اقتصادية كمحاربة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والاستقرار الاجتماعي.

4- **فرضية البحث:** لأنظمة الدفع الرقمية دور إيجابي ومحوري في رفع مستوى الشمول المالي وتحقيق النمو والتنوع الاقتصادي في العراق.

5- **منهجية البحث:** اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لبحث متغيرات الدراسة واجراء المقارنة بين مؤشرات الشمول المالي في الصين والعراق وبيان أثرها في التنوع والنمو الاقتصادي.

6- **حدود البحث:** تمثلت الحدود المكانية للبحث في الصين والعراق اما الحدود الزمانية فكانت المدة 2011-2024.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

اولاً: الشمول المالي النشأة والمفهوم

بدأ مفهوم الشمول المالي بالظهور أول مرة في الخطاب السياسي الدولي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كاستجابة لقيود التمويل التقليدية التي تعيق نطاق الوصول إلى الخدمات المالية ومن أوائل الإشارات التي صدرت في هذا الصدد، ما اكده الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، في 29 كانون الأول 2003، حيث قال: الحقيقة التي اصبحت واضحة أن معظم الفقراء في العالم لا يزالون يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المستدامة، سواء كانت ادخاراً أو ائتماناً أو تأميناً ((United Nations (2003). وقد انشأت دعوته هذه الأساس لاعتبار الشمول المالي عنصراً أساسياً في التنمية، وربطه بأهداف الحد من الفقر والتمكين.

شهد نيسان 2005 حدثاً هاماً حينما أدخل بنك الاحتياطي الهندي (RBI)، هذا المصطلح رسمياً في بيان سياسته السنوي حيث عرّفت هذه الوثيقة الشمول المالي بأنه عملية ضمان وصول الفئات الضعيفة، إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة بتكلفة معقولة، وبطريقة عادلة وشفافة من قِبل الجهات المؤسسية الرئيسية (RBI, 2005, p. 17) ومثّل هذا أول استخدام رسمي للمصطلح في إطار عمل البنوك المركزية، وحفّز اعتماده في الاقتصادات الناشئة الاخرى.

بدأت بعد ذلك المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) في الترويج لمصطلح الشمول المالي بشكل أوسع بحيث لم يعد يقتصر على التمويل الصغير فحسب، بل يشمل أيضاً الوصول إلى المدخرات والتأمين والمدفوعات والتحويلات المالية. وفي تقريرها السنوي لعام 2008، أوضحت المجموعة أن الشمول المالي يعني ضمان توافر مجموعة واسعة من الخدمات المالية للفقراء، وتمكينهم من اختيارها واستخدامها (CGAP, 2008, pp. 5–7). وقد حول هذا المنظور التركيز من مجرد الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية إلى الاستخدام الفعال والمسؤول لها.

عززت الدراسات الأكاديمية هذه التعريفات ووسعتها حيث عُرف الشمول المالي بأنه العملية التي تضمن سهولة الوصول إلى النظام المالي الرسمي وتوافره واستخدامه من قِبل جميع المشاركين وطبق هذا التعريف عملياً من خلال إنشاء مؤشر مركب للشمول المالي لقياس الاختلافات عبر البلدان والأزمنة وفقاً لهذا المؤشر (Sarma, 2008, pp. 1–2). أكّد هذا النهج على تعدد أبعاد الشمول المالي ليشمل الوصول والاستخدام والجودة بدلاً من مجرد ملكية الحساب المصرفي.

قدمت قاعدة بيانات Findex العالمية التابعة للبنك الدولي تعريفاً اكثر قوة وشمولاً ينص على أن الشمول المالي يتحقق عندما يتمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم من المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة تساعد في تسهيل الوصول (Demiurgic-Kunt et al., 2015, pp. 1–2) بالنتيجة ساعدت قاعدة بيانات Findex في توحيد القياس العالمي للشمول المالي وتتبّع التقدم المحرز على المستويين المكاني والديموغرافي.

وهكذا، تطور مفهوم الشمول المالي من تركيز ضيق على التمويل الأصغر إلى إطار شامل يُعالج أوجه عدم المساواة في الوصول إلى النظام المالي الرسمي. وقد صيغ تعريفه بناء على مساهمات من المنظمات الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات الأكاديمية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: العلاقة بين الدفع الالكتروني والشمول المالي

يمكن الاستعانة بمجموعة من النظريات المختلفة لبيان طبيعة العلاقة بين الدفع الالكتروني والشمول المالي اذ تساعد نظرية تكلفة المعاملات مثلاً في تفسير كيف يمكن لخفض أنظمة الدفع الإلكترونية لتكلفة المعاملات المالية لكل من المستهلكين والتجار ان تسرع من الشمول المالي فمع استبدال المدفوعات النقدية أو الشيكات بالتحويلات الإلكترونية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول ينخفض مستوى الاحتكاك في المعاملات، مما يجعل الخدمات المالية تصل الى الفئات السكانية التي كانت تعاني من نقص الخدمات سابقا بطريقة اسرع وبكلفة اقل مما يدعم الشمول المالي ويقويه (Suri 2017, Zandi et al. 2013, cited in Financial Innovation, 2016, p. 6). حيث تشجع التكاليف المنخفضة الافراد والشركات على اعتماد قنوات الدفع الرقمية مما يعزز الشمول المالي.

توضح نظرية انتشار الابتكار (Rogers, 1962) أن الناس يتبنون التقنيات الجديدة عندما يرون فوائدها، ويجدونها سهلة الاستخدام، وعندما يستخدمها الآخرون في حياتهم اليومية أيضا. بالنسبة للمدفوعات الإلكترونية، يُحدث هذا تأثيراً مترابطاً قوياً فكلما زاد عدد الأشخاص والتجار الذين يقبلونها، زادت قيمة هذا النظام للجميع. تُسرع هذه الدورة ذاتية التعزيز المشاركة المالية، مما يجعل المدفوعات الإلكترونية أداة أساسية لتوسيع الشمول المالي وانتشاره بين افراد المجتمع (Shy & Oz 2001).

تشير نظرية الوساطة المالية إلى أن الوسطاء يقللون من المعلومات غير المتماثلة ويحولون الودائع إلى ائتمان منتج. تنمي منصات الدفع الرقمية وظيفة الوساطة هذه لتشمل العملاء المستبعدين من خلال إنشاء منصات رقمية سهلة الوصول وتخلق ائتمان جديد قائم على منصات الدفع الالكترونية مما يدعم الائتمان نتيجة سهولة الوصول للخدمات المالية (Fox, 1986, Diamond's theory, as summarized in PMC review). وبذلك لا توفر المدفوعات الإلكترونية وصولا للمعاملات فحسب، بل تسهل أيضا التوسع في خدمات الادخار والائتمان.

يستنتج من هذه المنطلقات النظرية الثلاثة، ان انخفاض تكاليف المعاملات، والانتشار الشبكي، والوساطة القائمة على البيانات، تفسر كيف تسهم أنظمة الدفع الإلكترونية بفعالية في توسيع دائرة الشمول المالي.

ثالثاً: العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية

توجد عدة نظريات يمكن من خلالها تفسير العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية اولها، نظرية التمويل والنمو Finance-and-Growth Theory المتجذرة في أعمال Levine (2005), McKinnon (1973), and Schumpeter (1934 اذ تجادل هذه النظرية بأن الوساطة المالية تحشد المدخرات وتعيد تخصيص رأس المال بكفاءة اكثر، مما يعزز الاستثمار والابتكار ونمو الناتج المحلي الإجمالي (Kim et al. 2018, Ozili et al. 2022). اذ يوسع الشمول المالي من قاعدة المودعين مما يؤدي بالنتيجة الى توسع نطاق الإقراض والاقتراض، مما يدعم الاستثمارات ومن ثم الناتج. من جانب اخر تؤكد نظرية النمو الداخلي Endogenous Growth Theory (Romer, 1990, Lucas, 1988)على أن رأس المال البشري والابتكار والتكنولوجيا هي محركات داخلية للنمو حيث يعزز الشمول المالي إمكانية الحصول على الائتمان والادخار والتأمين، مما يمكن الأسر ورواد الأعمال من الاستثمار في التعليم والصحة والمشاريع التكنلوجية، مما يسرع النمو الاقتصادي نتيجة هذه الاستثمارات التي تولد راس مال بشري منتج يساهم في رفع مستويات الإنتاج. في حين تربط نظرية التعميق المالي Financial Deepening Theory بين تطوير أسواق مالية متنوعة وشاملة وبين استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة السيولة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

حيث يؤدي التعميق المالي إلى ارتفاع المدخرات وفرص الاستثمار ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتقليل الاعتماد على الآليات غير الرسمية (IMF and financial deepening literature).

تُظهر هذه النظريات بالإضافة الى ادلة أخرى من دراسات اكاديمية وتقارير مؤسساتية وطنية ودولية أن تعزيز الشمول المالي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالنمو الاقتصادي وتقوى هذه الآثار عند دمجها مع البنية التحتية للتكنولوجيا الرقمية، مما يعزز فعالية الشمول المالي (Aly et al., 2022, dynamic panel models across 84 countries, threshold regressions) حيث يجد صندوق النقد الدولي أن الشمول المالي يساعد على تحقيق لامركزية الوصول، ويعزز ترشيد الاستهلاك، ويحسن انتقال السياسة النقدية، ويقلل من تفاوت الدخل وهو ما يدعم النمو الاقتصادي المستدام، شريطة الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال التنظيم السليم (Sahay et al. 2015, IMF, Finance & Development, Mar 2017).

بناء على هذه الأسس النظرية، فأن اعتماد أنظمة الدفع الإلكترونية يؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات وتسريع انتشارها ، مما يوسع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية ويعزز الشمول المالي الذي يحسن الوصول إلى المدخرات ويعزز والائتمان ويسهل تراكم رأس المال، ويدفع بمستويات أعلى من الاستثمار والإنتاجية والاستهلاك مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، حيث تؤدي التقنيات الرقمية دوراً محورياً في هذه العملية، فهي تحفز وتسرع من الوصول المالي من خلال تبسيط تقديم الخدمات وتقليل الحواجز الجغرافية والمعلوماتية من ناحية ومن ناحية أخرى، تضخم هذه التقنيات الآثار الاقتصادية الكلية للشمول المالي من خلال زيادة الكفاءة، وتوسيع نطاق المشاركة المالية، وتعزيز استجابة الآليات النقدية والمالية. تؤكد الدراسات التجريبية وجود تفاعل تآزري بين البنية التحتية الرقمية والتمويل الشامل في تعزيز نتائج التنمية (ScienceDirect, 2024).

عد الشمول المالي أحد المحاور الجوهرية في تطوير الأنظمة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي، خاصةً في الاقتصادات النامية التي تشهد توسعاً متسارعاً في البنية الرقمية دون أن يقابله توسع مماثل في الاندماج المالي، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن التحول الرقمي المالي لا يُترجم تلقائياً إلى شمول مالي ما لم يكن مصحوباً ببيئة مؤسسية وتنظيمية داعمة، وبرامج تحفيزية للمستخدمين. إلى أن مؤشرات الرقمنة المالية مثل المدفوعات الرقمية، واستخدام القنوات المصرفية الإلكترونية، وانتشار التعليم المالي كان لها أثر إيجابي ومباشر على جودة الشمول المالي في عينة من الدول العربية خلال المدة (2011–2022)، أن الرقمنة المالية لا تؤدي فقط إلى زيادة عدد الحسابات، بل ترفع أيضاً من مستوى النشاط المالي المرتبط بها، وتُحسن من جودة الخدمات المالية المقدمة للفئات المستبعدة مالياً، خصوصاً الشباب والنساء كما أن جودة البنية الرقمية تعتبر عاملًا حاسماً في تحويل الإمكانات التقنية إلى شمول مالي فعّال (نمير الصائغ وسهى جميل، 2024).

لكن النمو في مؤشرات الشمول المالي مثل عدد نقاط البيع، وعدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد حسابات القروض، اذا لم يرافقه اندماج حقيقي في النشاط الاقتصادي، لن يكون محركاً للنمو فهو لا يعمل بمعزل عن إصلاحات هيكلية مؤسسية وتشريعية داعمة، (سالم الحسناوي ولينا مهدي، 2021)،

تُسهم الخدمات المالية الرقمية بشكل غير مباشر في تحسين الأداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز الشمول المالي، فزيادة انتشار المحافظ الإلكترونية، وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية الرقمية، ساهمت في تمكين هذه الفئة من الوصول إلى أدوات التمويل الرسمية وخفض تكاليف المعاملات، وهو ما يفترض ان ينعكس إيجاباً على أدائها المالي والتشغيلي. (خالد صبيح تهامي، 2022).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث: الاطار التطبيقي

اولاً: التجربة الصينية: التطور التاريخي والمحركات الاساسية

يعد تحول الصين من اقتصاد يعتمد بشكل أساسي على النقد إلى رائد عالمي في مجال المدفوعات الرقمية بمراحل متتالية من الإصلاح المؤسسي والابتكار التكنولوجي وتطوير النظام المالي مثالاً يحتذى به ويعكس هذا التطور تصميماً مدروساً للسياسات التي اتخذت وتكييفاً للسوق بهذا الاتجاه وإشرافاً تنظيمياً مدروساً ومحكماً مما ولد بالنتيجة أحد أكثر تجارب التمويل الرقمي تستحق الدراسة في العالم.

خلال المرحلة الأولى (١٩٧٩-٢٠٠٢)، مهد تحديث النظام المصرفي الصيني والبنية التحتية للمدفوعات الطريق لشمول مالي أوسع حيث شملت التطورات الأساسية الاولى طرح أول بطاقات مصرفية في البلاد وهي بطاقة نهر اللؤلؤ The Pearl River Card (1985) وبطاقة سور الصين العظيم Great Wall Card (1986) إلى جانب بروز بعض التجارب المبكرة للأنظمة الإلكترونية بين البنوك في عام ١٩٩١و في عام ٢٠٠٢، أدى إنشاء بنك الشعب الصيني لشركة China UnionPay إلى إنشاء شبكة وطنية موحدة للدفع الرقمي مما عزز قابلية التشغيل بين المؤسسات المالية الريفية والحضرية ووسّع نطاق الوصول (Li, 2017, Wu, 1995).

شهدت الفترة من عام 2003 إلى عام 2012 بداية ظهور رواد الدفع الرقمي ففي عام 2004، أطلقت شركة علي بابا خدمة Alipay كحل للدفع عبر منصة Taobao transactions ، وبحلول عام 2008 تطورت المنصة لتصبح محفظة جوال متكاملة تزامن ذلك مع الانتشار السريع للهواتف الذكية، مما سرع من انتشار Alipay في الأنشطة المالية الرئيسية ليصل إلى ما يقارب 100 مليون مستخدم بحلول عام 2013 (PBOC, 2011, Liu et al., 2021, p. 2).

خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2016، أطلقت شركة Tencent وهي شركة رائدة في مجال الانترنت والألعاب الالكترونية في الصين خدمة WeChat Pay، حيث دمجت الخدمات المالية في منصة المراسلة الخاصة بها. من ناحية أخرى ساهمت ما تعرف بميزة "الظرف الأحمر" red envelope المنتشرة على نطاق واسع خلال احتفالات رأس السنة الصينية والتي عن طريقها ترسل هدايا من الأموال بين الصينين قوة الانتشار الاجتماعي، مما عزز بسرعة تبنيها بين المستهلكين وصغار البائعين، كما أدى التطبيق الواسع النطاق لأنظمة الدفع القائمة على رمز الاستجابة السريعة (QR Code) إلى تعزيز حرية الوصول، مما سمح للتجار وخاصةً صغار التجار والريفيين بقبول المدفوعات الرقمية مع الحد الأدنى من البنية التحتية (Ji, 2017.

بالنتيجة تأثر تطور مشهد الشمول المالي في الصين بشكل كبير بظهور أنظمة الدفع الرقمية وتوسعها السريع، فقبل تلك الفترة، ظل الوصول إلى الخدمات المالية مرتبطًا بالبنية التحتية المصرفية المادية حيث بلغت نسبة ملكية الحسابات 64% فقط، وبلغ استخدام الدفع الرقمي 20% فقط (World Bank, Global Findex Database, 2024), People's Bank of China, 2024). ومع ذلك، فإن انتشار الهواتف الذكية وتوسع نطاق الاتصال بالإنترنت بعد ان ارتفعت اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 شخص من حوالي 73 في عام 2011 إلى ما يقرب من 127 في عام 2024، وتضاعف معدل انتشار الإنترنت الذي وفّر الأساس التكنولوجي لهذه المنصات لإحداث ثورة في القنوات المصرفية التقليدية (World Bank, World Development Indicators, 2024).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تسارعت صدمة Alipay بشكل كبير في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين من خلال التكامل مع أنظمة البيع بالتجزئة عبر الإنترنت، ومدفوعات الخدمات العامة، وخدمات المستهلكين في المناطق الحضرية. قلّص هذا التكامل بشكل ملحوظ العوائق الجغرافية والإجرائية أمام الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما بالنسبة للمناطق الريفية والسكان المحرومين الذين كانوا يُستبعدون من الشبكات المصرفية الرسمية. وقد أدّت صدمة الدفع عبر WeChat، التي طُرحت عام ٢٠١٣ ودفعها انتشار منصة WeChat الاجتماعية، إلى دمج المدفوعات الرقمية بسلاسة في الحياة اليومية من خلال ابتكارات رقمية وخدمات التجار داخل التطبيق، حيث حققت هاتان الصدمتان معاً قفزة نوعية في استخدام التمويل الرقمي الذي ارتفع من ٥٪ فقط عام ٢٠١١ إلى ٧٨٪ عام ٢٠٢٤ مصحوبة بمكاسب كبيرة في مؤشرات الشمول المالي حيث ارتفعت نسبة ملكية الحسابات من 64% عام 2011 إلى ٨٩٪ عام 2024، ووصلت نسبة ملكية الحسابات لدى النساء إلى ٩٠٪، وارتفعت نسبة المدخرات الرسمية من ٣٢٪ إلى ٥٦٪ لنفس الفترة وزاد نشاط الاقتراض من ٨٪ إلى ١٨٪ كما مبين في الشكل (2) . وقد مثّل هذا التطور تعميقاً جذرياً للنظام المالي الصيني، مما وسّع نطاق المشاركة في التمويل الالكتروني.

الشكل1:الحسابات المصرفية الرقمية في الصين للمدة 20011 -2024

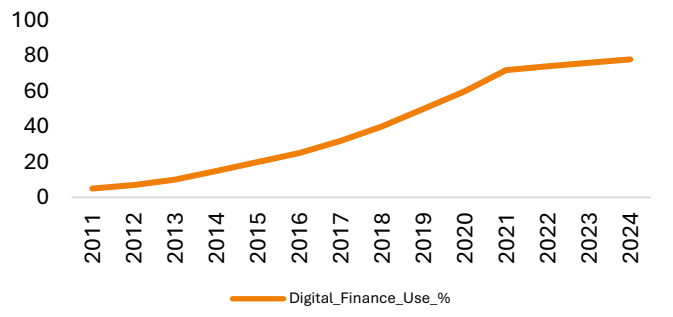

المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات Global Findex و تقارير البنك المركزي الصيني.

ارتبط تطور الشمول المالي في الصين ايضاً بتوسع بنيتها التحتية المالية المادية والرقمية، و برزت ثلاثة مؤشرات كعوامل تمكينية تحويلية اولها انتشار الهاتف المحمول، وثانيها الاتصال بالإنترنت، وثالثها توافر أجهزة الصراف الآلي حيث ارتفع عدد اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 شخص من حوالي 73 اشتراكاً في عام 2011 إلى ما يقرب من 127 اشتراكاً في عام 2024 مما يضمن وصول جميع السكان تقريباً إلى الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، بالتوازي مع ذلك تضاعف استخدام الإنترنت لكل 100 شخص من 38.3% في عام 2011 إلى أكثر من 79% في عام 2024 (People's Bank of China, Annual Payment System Report, 2024) مما يضمن مما سهّل الاتصال الفوري اللازم لأنظمة القائمة على التطبيقات مثل Alipay و WeChat Pay. سمح هذا التوسع في البنية التحتية الرقمية بتجاوز العديد من القيود المصرفية المادية، مما مكن المجتمعات الريفية والمحرومة من إجراء معاملات غير نقدية دون الاعتماد على قربها من فروع البنوك، استكمل هذا التحول الرقمي توسيع البنية التحتية لأجهزة الصراف الآلي، حيث ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص من 55.27 في عام 2012

الشكل 2: تطور استخدام التمويل الرقمي، والادخار الرسمي، والاقتراض في الصين (2011 – 2024)

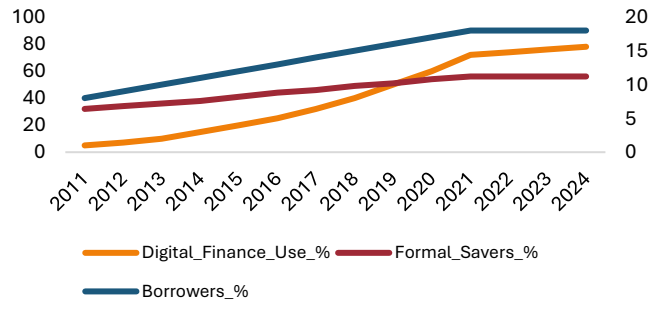

المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات Global Findex و تقارير البنك المركزي الصيني.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

إلى أكثر من 81.98 بحلول عام 2024، كما مبين في الشكل (3) وبينما هيمنت المدفوعات عبر الهاتف المحمول بشكل كبير على معاملات التجزئة في السنوات الأخيرة، لعبت شبكة أجهزة الصراف الآلي الواسعة دوراً انتقاليا حاسماً في المراحل الأولى من اعتماد التمويل الرقمي من خلال الحفاظ على ثقة المستهلك، وتسهيل أنماط لاستخدام الهجين للنقد الرقمي، وتوفير نقاط وصول مادية للإيداعات والسحوبات والتحقق من الحساب. وقد خلقت هذه الركائز الأساسية للبنية التحتية مجتمعة بيئة مواتية للمدفوعات الإلكترونية للتوسع بسرعة، مما أدى إلى خفض تكاليف المعاملات، وتعزيز إمكانية الوصول، وتسريع دمج السكان المستبعدين سابقاً في النظام المالي الجديد. وهكذا، كان التفاعل بين الاتصال عبر الهاتف المحمول والوصول إلى الإنترنت والبنية التحتية للوصول إلى النقد بمثابة العمود الفقري للثورة المالية الرقمية في الصين، مما مهد الطريق للنمو المستدام في الشمول المالي وتأثيراته الاقتصادية الكلية اللاحقة.

الشكل 3:تطور البنية التحتية المالية والرقمية في الصين للفترة 2011-22024

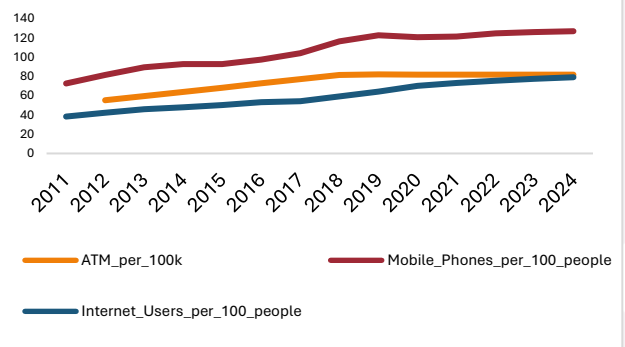

المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات Global Findex و تقارير البنك المركزي الصيني.

ثانياً: اثر الشمول المالي على الاقتصاد الصيني:

على مستوى الاقتصاد الكلي أدى الانتشار الواسع لخدمتي Alipay وWeChat Pay إلى إضفاء طابع حرية الوصول إلى أنظمة الادخار والائتمان والدفع مما أدى إلى توسيع قاعدة عملاء القطاع المالي وتحفيز ريادة الأعمال الصغيرة، والإنفاق الاستهلاكي مع خلق مرونة مالية للأسر. وقد برزت هذه الآثار بشكل خاص في مرحلة ما بعد عام 2015، عندما أصبحت كلتا المنصتين قنوات دفع رئيسية لمعاملات التجزئة، وتسويات الفواتير، والقروض الصغيرة، مما عزز الطلب المحلي بشكل فعال (People's Bank of China, 2024, Li & Liu, 2023). ومع ذلك، فبينما عزز الشمول المالي الأسس الاقتصادية الجزئية للاقتصاد، إلا أن نمو الناتج المحلي الإجمالي تبع تباطؤاً تدريجياً من معدلات تجاوزت 9% في العام 2011 إلى حوالي 5% بحلول عام 2024 مما يعكس تأثير عوامل هيكلية على النمو الاقتصادي مثل شيخوخة السكان، والتحول نحو اقتصاد موجه نحو الخدمات، وتصاعد التوترات التجارية العالمية من جانب اخر أبرزت صدمة كوفيد-19 في عام

الشكل 4:النمو الاقتصادي في الصين للمدة 2001-2024

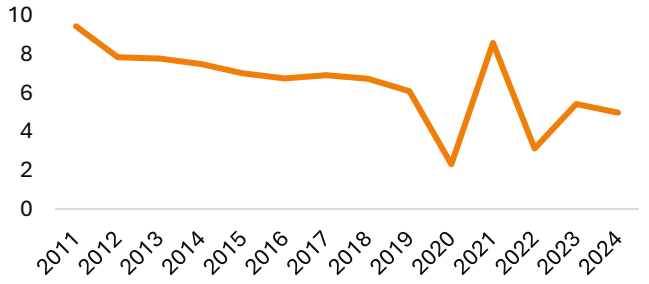

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2020 نقاط قوة وضعف في التمويل الرقمي اذ انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد إلى 2.31%، إلا أن أحجام المدفوعات الرقمية والنشاط المالي حافظا على مرونتهما، مما خفف من تأثير الانكماش الاقتصادي على الأسر والشركات الصغيرة (IMF, 2025, People's Bank of China, 2024).

بالنتيجة تشير التجربة الصينية إلى أنه على الرغم من أن صدمتي Alipay وWeChat Pay كانتا محوريتين في تسريع الشمول المالي ودمج الملايين في الاقتصاد الرسمي، إلا أنهما، بمعزل عن بعضهما البعض، لا تكفيان للحفاظ على نمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل. يكمن إسهامهما الدائم في تعزيز شمولية نموذج النمو الصيني وقدرته على التكيف ومرونته، وضمان تقليل قيود المشاركة في النشاط الاقتصادي على أساس الجغرافيا أو الجنس أو الدخل، وتوفير منصة متينة يمكن من خلالها بناء الإصلاحات الهيكلية وزيادة الإنتاجية.

ثالثاً: البنية التحتية والشمول المالي في العراق بين الاعوام (2011-2024)

بعد التطرق للتجربة للصينية بما شملته من سياسات وابتكارات وتجارب حققت من خلاله طفرة نوعية في المدفوعات الالكترونية التي عززت الشمول المالي وحققت مرونة كبيرة في عمليات الوصول للخدمات المالية من ادخار وائتمان فضلاً عن توسع دائرة الاستهلاك ساهمت في الحفاظ على جزء كبير من مكتسبات النمو ننتقل الى عرض ما وصل اليه العراق في هذا المجال وما يسعى من خلاله لمعالجة المشاكل البنيوية للاقتصاد العراقي من ريعية وارتفاع نسبة الإيرادات النفطية وتراجع دور العمليات المالية من مدخرات وائتمان واستهلاك واستثمار في تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد.

الشكل 5: نمو اشتخدام الهاتف المحمول واستخدام الانترنت في العراق للفترة 2011-2024

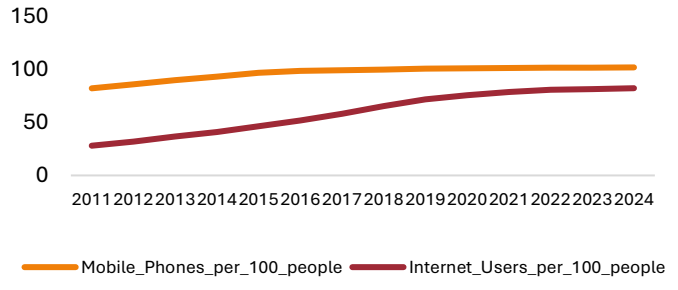

المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات Global Findex و تقارير البنك المركزي العراقي

خلال الفترة 2011-2024، حقق العراق نمواً ملحوظاً في البنية التحتية للاتصال الرقمي كما مبين في الشكل (5) ، لكنه لم يُحرز سوى تقدم طفيف في الشمول المالي حيث وارتفع معدل اشتراكات الهاتف المحمول من 82.4 اشتراكاً لكل 100 شخص عام 2011 إلى 102.2 اشتراكاً عام 2024، بمعدل نمو مركب يقارب 1.7% سنوياً. وشهد استخدام الإنترنت نمواً أسرع، من 28.1% من السكان إلى 82.5%، بمعدل نمو مركب يقارب 8.6%. وفي موازاة ذلك، ارتفعت كثافة أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 بالغ من 12 إلى 14.2 (بمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي 1.3%)، كما مبين في الشكل (6) مما يشير إلى مسار بطيء، وثابت إلى حد ما، في نقاط الوصول المادية (البنك المركزي العراقي ،النشرات السنوية ٢٠١١-٢٠٢٤- البنك الدولي

الشكل 6 : نمو الصرافات الالية والحسابات المالية في العراق للفترة 2011-2024

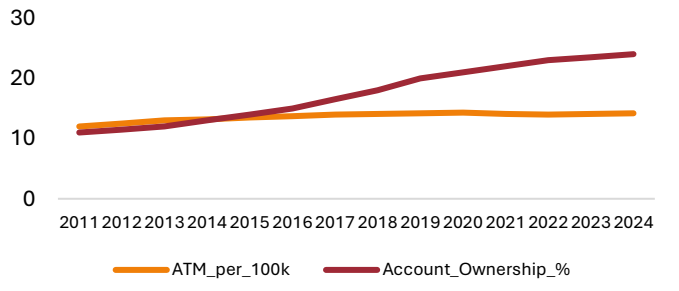

المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات Global Findex و تقارير البنك المركزي العراقي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

قاعدة بيانات Global Findex) قابل هذه المكاسب في البنية التحتية ارتفاع محدود في نسبة ملكية الحسابات من 11% إلى 24% من البالغين وهو تحسن، لكنه لا يزال يترك حوالي ثلاثة أرباع السكان البالغين خارج نطاق التمويل الرسمي، تُظهر هذه البيانات في الجدول (1) فجوةً متزايدة الاتساع بين انتشار الاتصال الرقمي على نطاق واسع ومحدودية الإقبال على الخدمات المالية.

من منظور البنية التحتية، تجاوز العراق الحد الذي يُصبح عنده تقديم المدفوعات والخدمات المالية الأساسية رقمياً ممكناً تقنياً على الصعيد الوطني توافر الأجهزة المحمولة والالتحاق بشبكة الأنترنت مفعلان، حيث ان قاعدة مستخدمي الإنترنت كبيرة بما يكفي لدعم المعاملات القائمة على التطبيقات على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن سلسلة أجهزة الصراف الآلي التي ارتفعت بنقطتين فقط على مدى ثلاثة عشر عاماً تُشير إلى أن الوصول المادي لا يزال ضعيفاً، لا سيما خارج المراكز الحضرية الرئيسية. اذ من المفترض ان ويقل هذا الأمر عند استخدام المسارات الرقمية بنشاط، ولكنه يزداد أهمية عندما لا يزال السكان يعتمدون على النقد وعندما تكون الثقة في القنوات الإلكترونية غير مكتملة، بعبارة أخرى، يُظهر جانب البنية التحتية جاهزية، إلا أن جانب الاستخدام يُشير إلى وجود صعوبات حيث ان تحويل الاتصال إلى مشاركة مالية بطيئاً.

الجدول 1: مؤشرات البنى التحتية الرقمية والشمول المالي في العراق للفترة 2011-2024

Year	عدد الهواتف المحمولة لكل ١٠٠ شخص	عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ شخص	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف حساب	نسبة ملكية الحساب للبالغين%_
2011	82.4	28.1	12	11
2012	86.2	32	12.5	11.5
2013	90.1	36.7	13	12
2014	93.5	41.2	13.2	13
2015	97	46.5	13.5	14
2016	98.8	52.1	13.7	15
2017	99.5	58.2	14	16.5
2018	100.2	65.5	14.1	18
2019	101	71.9	14.2	20
2020	101.4	76	14.3	21
2021	101.7	79	14.1	22
2022	101.8	81	14	23
2023	101.9	81.7	14.1	23.5
2024	102.2	82.5	14.2	24

المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات Global Findex و تقارير البنك المركزي العراقي .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وتؤكد البيانات في الجدول (1) هذا الصعوبات. إن ارتفاع نسبة ملكية الحسابات من 11% إلى 24% أمرٌ بالغ الأهمية، فمعدل نموها السنوي المركب البالغ 6.2% أسرع من نمو أجهزة الصراف الآلي، وأبطأ بقليل من نمو استخدام الإنترنت، إلا أن هذا المعدل لا يزال منخفضاً. ونظراً للزيادة الكبيرة في انتشار الهاتف المحمول والإنترنت، فمن غير المرجح أن تكون القيود الملزمة هي الاتصال. بل إنها تتسق مع محدودية قبول التجار وانتشار الدفع الإلكتروني اولاً، و صعوبات الانضمام إلى النظام المصرفي والتزامات معرفة العميل ثانياً والتي تُبقي العديد من الأفراد على حساباتهم المصرفية غير الرقمية أو معتمدين على النقد، بالاضافة الى ضعف تكامل المدفوعات الحكومية مع القنوات الرقمية، والعوامل السلوكية وعوامل الثقة التي تُبطئ تبني الحسابات الرقمية.

بالنتيجة تُظهر البيانات ان العراق اكمل بالفعل الجزء الصعب من البنية التحتية لكنها لم تحول بعد إلى مشاركة مالية واسعة يُؤكد الارتفاع الطفيف في عدد أجهزة الصراف الآلي أن التوسع في الجوانب المادية لازال متواضعاً، فالعامل الاهم هو الاستخدام الواسع للتكنلوجيا المالية الرقمية. لذا، تكمن مهمة السياسات في إزالة العوائق بين الاتصال واستخدام الحسابات من خلال جعل المدفوعات الإلكترونية شائعة في المعاملات اليومية، وربط عمليات الصرف العام ودفع الفواتير بالقنوات الرقمية، وتبسيط عملية التسجيل وترسيخ ثقة المستهلك فإذا تمت معالجة هذه العوائق، تُشير البيانات إلى أن العراق قادر على تحقيق مكاسب في هذا الجانب تساهم في توفير مرونة الأسر في التعاملات المالية وتنشئ حيوية في عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ثم تعمل وبشكل تراكمي في خلق نمط أكثر تنوعاً للتنمية الاقتصادية.

سابعاً: تحليل مقارن بين الصين للعراق

شهد العراق بين عامي 2011 و2024 نموًا ملحوظًا في البنية التحتية الرقمية الأساسية، لكن تقدماً محدودًا للغاية في الشمول المالي. بالنتيجة يتبين ان العراق قادرة مبدئياً على دعم التقنيات المالية الالكترونية لكنه وعلى عكس الصين، لم يُترجم هذا التوسع في البنية التحتية إلى وصول واسع النطاق إلى الخدمات المالية. ولم ترتفع نسبة ملكية الحسابات إلا بشكل طفيف، بعد ان تبين ان ثلاثة من كل أربعة عراقيين بالغين لا يزالون مستبعدين من النظام المالي الرسمي. وبالمثل، ظل عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 بالغ راكداً عند مستوى منخفض (بين 12 و14) طوال الفترة، مما يعكس تحسناً طفيفاً في نقاط الوصول المالي المادية.

يؤكد هذا التباين على الاختلاف الهيكلي بين البلدين. ففي الصين، أدى ظهور Alipay وWeChat Pay خلال أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين إلى تحويل انتشار الإنترنت والهواتف الذكية المتزايد إلى صدمات دفع رقمية وسعت بشكل كبير من الشمول المالي. وارتفعت نسبة ملكية الحسابات واتسع استخدام التمويل الرقمي وارتفعت نسبة وصول النساء إلى الخدمات المالية، مما أدى إلى دمج التمويل في الحياة اليومية للأسر والشركات الصغيرة. أما في العراق، فإن غياب أنظمة دفع رقمية مماثلة يعني أن المكاسب في البنية التحتية للهاتف المحمول والإنترنت لم تُستغل للوصول الى الهدف المنشود وهو حرية الوصول إلى المدخرات والائتمان والمدفوعات. نتيجةً لذلك، لا تزال الجاهزية الرقمية للعراق منفصلةً عن المشاركة المالية، مما يمنع الأسر والشركات من جني ثمار الأدوات المالية الحديثة.

بالنسبة للعراق، الدرس المستفاد من الصين واضح فالبنية التحتية وحدها لا تكفي لبناء اقتصاد مرن وشامل، يجب على العراق تطوير أنظمة دفع رقمية موثوقة وقابلة للتطوير وسهلة الاستخدام، قادرة على سد الفجوة بين الاتصال والمشاركة المالية. إذا استطاع العراق محاكاة ولو جزء من نجاح الصين من خلال ربط انتشاره الواسع للهواتف المحمولة وتوسيع استخدام الإنترنت بمنصات التمويل الرقمية فقد ترتفع نسبة ملكية الحسابات إلى أكثر من 50% على المدى المتوسط، مما يطلق العنان لمزيد من إنفاق المستهلكين، ونمو المشاريع الصغيرة، والمرونة المالية للأسر لن يُعزز هذا الشمول المالي فحسب، بل سيُعزز أيضاً أسس النمو الاقتصادي طويل الأجل للعراق من خلال توجيه المدخرات إلى الاستثمار وتوسيع قاعدة الطلب المحلي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- تكشف نتائج هذه الدراسة ان الفرضية ثبتت في الصين، حيث أسهمت منصات مثل Alipay وWeChat Pay في توسيع ملكية الحسابات واستخدام التمويل الرقمي وتعزيز المرونة الاقتصادية. أما في العراق، فلم تثبت الفرضية عملياً بعد، إذ إن التوسع في استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لم ينعكس في زيادة ملموسة في الشمول المالي بسبب العوائق المؤسسية والتنظيمية وطريقة عمل المصارف. وبناءً على ذلك، ورغم أن الأدلة النظرية والدولية تؤكد الأثر الإيجابي للمدفوعات الرقمية، فإن تجربة العراق تشير إلى أن هذا الأثر لم يتحقق بعد، مما يتطلب إصلاحات مؤسسية وسياسات متكاملة لتحويل الجاهزية الرقمية إلى مشاركة مالية فعلية ونمو اقتصادي مستدام.

2- على الرغم من التقدم المحرز على مستوى البنى التحتية لا يزال العراق يعاني من انخفاض معدل انتشار أجهزة الصراف الآلي وفروع البنوك مقارنةً بنظرائه في المنطقة، مما يحد من الوصول الفعلي إلى الخدمات المالية.

3- لا يزال تبني الدفع الإلكتروني بطيئاً ويواجه قيوداً بسبب انخفاض الثقة في الأنظمة الرقمية، وعدم كفاية القواعد التنظيمية.

4- لا تزال نسبة كبيرة من السكان وخاصة النساء وسكان الريف والشباب خارج النظام المالي الرسمي في العراق، حيث أن ملكية الحسابات المصرفية أقل بكثير من المتوسطات العالمية.

5- تتركز الخدمات المصرفية والبنية التحتية الإلكترونية في المراكز الحضرية، مما يترك المناطق الريفية محرومة من الخدمات ويزيد من اتساع فجوة عدم المساواة.

6- على الرغم من تحسن الشمول المالي بشكل طفيف، إلا أنه لم يُترجم بعد إلى مساهمات قوية في النمو الاقتصادي بسبب المشكلات الهيكلية، والاعتماد على النفط، وضعف نشاط القطاع الخاص.

ثانياً: المقترحات

1- توسيع البنية التحتية المالية من خلال زيادة عدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي مع إعطاء الأولوية للمناطق الريفية والمحرومة.

2- تعزيز الشراكة مع شركات الاتصالات لتوفير خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول في المناطق ذات التغطية المصرفية المحدودة.

3- تشجيع المدفوعات الرقمية من خلال تعزيز اللوائح والتدابير الأمنية للمحافظ الإلكترونية، وبطاقات الخصم، والمدفوعات الإلكترونية لبناء ثقة المستخدمين.

4- تشجيع اعتماد منصات مماثلة لـ Alipay و WeChat Pay، ودمج المدفوعات في قطاعات التجزئة، والخدمات العامة، والنقل.

5- تعزيز انتشار الإنترنت والهاتف المحمول من خلال الاستثمار في توسيع شبكات الجيل الرابع/الخامس، حيث تُظهر بيانات البنية التحتية وجود صلة مباشرة بين الاتصال والشمول المالي.

6- توفير حوافز لمشغلي الاتصالات من القطاع الخاص لخفض التكاليف وتحسين التغطية في المناطق الريفية.

7- اعتماد سياسات مالية شاملة مثل إطلاق تحويلات مالية من الحكومة إلى الأفراد مباشرةً إلى الحسابات المصرفية أو حسابات الهاتف المحمول لتوسيع نطاق ملكية الحسابات وتصميم منتجات مالية للنساء والشباب والمشاريع الصغيرة، ودعم برامج الادخار والتمويل الصغير.

8- تعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية من خلال وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي ذات أهداف قابلة للقياس ومرتبطة بالتنويع الاقتصادي.

9- تحسين التنسيق بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية والقطاع الخاص لتوسيع نطاق مبادرات التمويل الرقمي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر:

10- الصائغ، نمير وجميل سهى، أسهام متغيرات الرقمنة المالية في جودة الشمول المالي: دراسة تحليلية لأنظمة مالية عربية، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الموصل 2024.

11- الحسناوي سالم ومهدي لينا، دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة(2021).

12- تهامي، خالد صبيح، دور الشمول المالي في العلاقة بين الخدمات المالية الرقمية وأداء المنظمة: دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية – جامعة الزقازيق، (2022).

13- البنك المركزي العراقي، (2011–2024)، النشرات الإحصائية السنوية. بغداد: البنك المركزي العراقي.

14- البنك المركزي العراقي، (2022)، استراتيجية الشمول المالي في العراق. بغداد.

15- وزارة المالية العراقية، (2023)، تقرير المالية العامة السنوي. بغداد.

16- الجهاز المركزي للإحصاء، (2023)، مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بغداد.

17- CGAP (2008). CGAP Annual Report 2008. Washington, D.C.: Consultative Group to Assist the Poor, pp. 5–7. Available at: https://www.cgap.org/sites/default/files/publications/CGAP-Annual-Report-2008.pdf (Accessed: 3 July 2025).

18- Demiurgic-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D. and Van Oudheusden, P. (2015). The Global Findex Database 2014: Measuring Financial Inclusion around the World. Washington, D.C.: World Bank, pp. 1–2. Available at: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/21865 (Accessed: 1 August 2025).

19- IMF (1998). Financial deepening and growth. Levine, R. & Zervos, S. IMF Research Paper.

20- IMF (2025). Digital Financial Inclusion and Income Inequality in China. Working Paper No. 2025/071, p. 35. Washington, D.C.: IMF.

21- Li, Q. & Liu, Q. (2023). 'Impact of digital financial inclusion on residents' income and income structure', Sustainability, 15(3), 2196.

22- Lucas, R. (1988). On the mechanics of economic development. Journal of Monetary Economics.

23- McKinnon, R.I. (1973). Money and Capital in Economic Development. Washington, D.C.: Brookings Institution.

24- Ozili, P., et al. (2022). Finance and growth revisited. Available at: https://tandfonline.com (Accessed: 25 July 2025).

25- People's Bank of China (2024). Operation of the Payment System 2023. Internal Report.

26- Reserve Bank of India (2005). Annual Policy Statement for the Year 2005–06. Mumbai: RBI, p. 17. Available at: https://rbidocs.rbi.org.in/rdocs/notification/PDFs/68527.pdf (Accessed: 6 August 2025).

27- Rogers, E.M. (1962). Diffusion of Innovations. New York: Free Press.

28- Roest, J. & Klapper, L. (2018). 2017 Global Findex: Behind the numbers on rural China. Washington, D.C.: World Bank Blog.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

29- Romer, P. (1990). Endogenous growth theory. Journal of Political Economy, 98(5), pp. 71–102.

30- Sarma, M. (2008). Index of Financial Inclusion. Working Paper No. 215. New Delhi: Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER), pp. 1–2. Available at: https://icrier.org/pdf/Working_Paper_215.pdf (Accessed: 2 July 2025).

31- Sahay, R., et al. (2015). Financial inclusion and IMF macro recommendations. IMF Finance & Development, March 2017. Washington, D.C.: IMF.

32- Shen, Y., Han, F. and Li, Y. (2025). Digital financial inclusion and income inequality in China. IMF Working Paper No. 2025/071, p. 35. Washington, D.C.: IMF.

33- Shy, O. & Oz, S. (2001). Transformation and diffusion theories. Available at: https://en.wikipedia.org (Accessed: 1 August 2025).

34- United Nations (2003). Statement by Secretary-General Kofi Annan at the International Year of Microcredit 2005 Launch. New York: UN Press Centre. Available at: https://press.un.org/en/2003/sgsm8594.doc.htm (Accessed: 8 August 2025).

35- Wen, C., Xiao, Y. and Hu, B. (2024). 'Digital financial inclusion, industrial structure and urban–rural income disparity: Evidence from Zhejiang Province', PLOS One. Available at: https://pmc.org (Accessed: 25 July 2025).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تحليل وقياس فجوة الشمول المالي وعرض النقد في العراق للمدة (2014-2024)

م.د علي عبد الكاظم دعدوش

ali.abd2102p@coadec.uobaghdad.edu.iq

الملخص

شهد العراق في السنوات الأخيرة تحديات كبيرة في إدارة السياسة النقدية ، وعلى الرغم من التوسع النسبي في مؤشرات الشمول المالي خلال العقد الأخير، إلا أن عرض النقد ولاسيما النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (الكاش) لا يزال في تزايد مستمر، إذ تجاوزت نسبته (90%) من إجمالي العملة المصدرة عام 2024 ، وتشير النتائج الاولية للدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية واضحة أو تأثير فعلي بين التوسع في الشمول المالي وانخفاض النقد المتداول (الكاش) ، ويرتبط ذلك بعدة عوامل هيكلية وسلوكية اهمها (ضعف الثقة في القطاع المصرفي، اقتصار الحسابات المصرفية على تسلّم الرواتب دون استخدامها في التعاملات التجارية، ضعف الثقافة المالية، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، فضلًا عن محدودية إلزامية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في القطاعات الرئيسية ، كما أن عددًا كبيرًا من الحسابات المصرفية غير مفعّلة وظيفيًا ولا تُستخدم فعليًا) .

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس الفجوة بين مؤشرات الشمول المالي (عدد الحسابات المصرفية، عدد أجهزة POS، بطاقات الدفع النشطة، حجم المدفوعات الرقمية) وعرض النقد في العراق للمدة (2014–2024) ، توصل الباحث الى استنتاج اولي وهو ان مؤشرات الشمول المالي في العراق تعكس توسعًا (شكليًا) أكثر من كونه (وظيفيًا أو فعالًا) في تقليص حجم النقد المتداول ، وعلى ضوء ذلك نوصي بإعادة صياغة السياسات المالية والنقدية لتفعيل الشمول المالي الحقيقي، وتعزيز البنية التحتية للدفع الإلكتروني، وربط الدعم والخدمات الحكومية بالمنظومة المصرفية لخفض الاعتماد على النقد.

الكلمات المفتاحية :- (الشمول المالي ، العملة خارج المصارف ، مكونات عرض النقد ، الاقتصاد العراقي ، نموذج NARDL)

.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة

يعد الشمول المالي من اهم مسببات تحقيق النمو الاقتصادي ، اذ يعمل على تعزيز وصول الخدمات المالية والمصرفية الى فئات المجتمع كافة ، كما يعزز الشمول المالي من الاستقرار المالي ، لذلك يعد – الشمول المالي – من الاهداف الرئيسة التي تضعها الدول في حساباتها لغرض زيادة العمق المالي الذي ينعكس في تحقق اثار ايجابية لاقتصاداتها مثل خفض البطالة والفقر وزيادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ومع زيادة التطورات التكنولوجيا (التكنولوجيا المالية) اصبحت العملات الرقمية تشكل جزءا كبيرا من التعاملات ، مما يعني الاثر المباشر على عرض النقد .

يشهد الاقتصاد العراقي تحديات مركبة على صعيد النظام المالي والنقدي، ومنها الارتفاع الكبير في نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي، وضعف في أدوات الدفع الحديثة، ومحدودية الشمول المالي ، اذ ترتبط هذه التحديات بضعف السيطرة على عرض النقد (M1,M2) والفعالية المحدودة للسياسة النقدية.

يسعى البحث الحالي إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي (عدد الحسابات، قيمة المدفوعات الالكترونية ، البطاقات الإلكترونية، أجهزة POS ، نسبة السكان الذين يمتلكون حسابات وبين عرض النقد) ، **وتكمن أهمية البحث** في كونه يسد فجوة بحثية على مستوى الاقتصاد العراقي، من خلال قياس العلاقة الكمية بين الشمول المالي والسياسة النقدية.

المشكلة

رغم توسع النشاط المصرفي وظهور أدوات الدفع الإلكتروني في العراق خلال السنوات الأخيرة إلا أن الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي لا تزال تمثل نسبة مرتفعة من عرض النقد، مما يعكس ضعفًا في الشمول المالي الفعّال. هذا الوضع يثير تساؤلات حول مدى تأثير الشمول المالي – كمياً ونوعياً – في إعادة هيكلة عرض النقد وتحقيق الاستقرار النقدي .

الفرضية الرئيسة

1- العلاقة بين الشمول المالي وعرض النقد في العراق علاقة ضعيفة وغير فعّالة نتيجة لعوامل مؤسسية وسلوكية تحد من تحول الشمول المالي الشكلي إلى شمول وظيفي.

الفرضيات الفرعية

1) كلما زادت نسبة السكان الذين يمتلكون حسابات مصرفية فعّالة، انخفض الاعتماد على النقد الورقي.
2) استخدام أدوات الدفع الإلكتروني يسهم في امتصاص السيولة النقدية وتحويلها إلى قنوات مصرفية.
3) ضعف الشمول المالي الحقيقي في العراق يُعد أحد أسباب هيمنة الكتلة النقدية الورقية على عرض النقد.

الاهداف

1. قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على عرض النقد في العراق .
2. اذ اخذ الباحث بالاعتبار عام 2014 كبداية للتحول نحو الشمول المالي في العراق ، لكن متغير عرض النقد تم تحليل منذ عام 2004 لتوفر البيانات الرسمية .
3. تقييم مدى تأثير الشمول المالي على السيطرة على السيولة.
4. قياس اثر الفجوة بين مؤشرات الشمول المالي وعرض النقد خلال المدة الزمنية (كانون الثاني 2020 – كانون الثاني 2024) .
5. تقديم توصيات لتعزيز الشمول المالي الحقيقي لخدمة أهداف السياسة النقدية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1- الإطار المفاهيمي والنظري لمتغيرات البحث

1.1 مفهوم الشمول المالي

يقصد بالشمول المالي قدرة الأفراد والمنشآت على الوصول إلى خدمات مالية مناسبة وبأسعار ميسرة (فتح حساب، ادخار، اقتراض، تحويلات، تأمين... إلخ) واستخدامها بفعالية. كما يعرف بإمكانية الوصول الى المنتجات والخدمات المالية المفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم من المعاملات، والمدفوعات، والمدخرات، والتأمين، والائتمان، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (Singh, 2017).

المخطط (1) الخدمات المالية للشمول المالي

يوضح المخطط (1) بأن الخدمات المالية التي تكون ضمن سياسات الشمول المالي لا تقتصر على الائتمان المصرفي والحسابات المصرفية فحسب بل تمتد الى التثقيف المالي* الذي يمثل الجانب المحفز للطلب ويربط من جانب العرض من خلال توعية الناس عن كيفية استخدام واختيار الخدمات المالية المناسبة ، وقد اصبح هذا التداخل بين الشمول المالي والتثقيف المالي جزء لا يتجزأ من بعضهما البعض (Joshi, 2011) .

من المفترض ان تدعم سياسة الشمول المالي حالة الاستقرار المالي* والمساهمة في ادارة المخاطر مما يجعلها تعمل على احتواء فئات واسعة من المستبعدين مالياً وتعيد ادماجهم ضمن النظام المالي الرسمي وتضمن انضمامهم في عملية التنمية وبناء رأس المال الاجتماعي والمشاركة، ومن ناحية أخرى يمكن للتكنولوجيا المالية التي تعتمد عليها سياسات الشمول المالي ان تخلق المزيد من المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية بما يخدم النظام المصرفي مع مواجهة المخاطر الناشئة عن هذا التحول المالي الرقمي .

---

* التثقيف المالي : فقد عُرف بأنه العملية التي يتم من خلالها تحسين ادراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة, والمخاطر المصاحبة لاستخدامها وذلك عن طريق تقديم المعلومات والنصيحة الموضوعية, وتطوير مهاراتهم وتثقيفهم بالخدمات المالية .

* الاستقرار المالي: ويقصد به" الحالة التي تمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص للعمل على مواجهة المخاطر او أي تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره إذ ان استقرار القطاع المالي والمصرفي يمكن ان يتعرض للمخاطر نتيجة وجود عوامل ضعف كامنة في هذا القطاع أو نتيجة عدم قدرته على تحمل الصدمات السلبية في البيئة الاقتصادية والمالية الدولية أو المحلية .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2-1 الشمول المالي : الاهمية والاهداف

ان اهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية ينعكس ايجاباً على البيئة الاقتصادية في تخفيف مستويات مخاطر النظام المالي بشكل عام ، كما **يهدف الشمول المالي** الى ضم أكبر قدر ممكن من الأفراد غير المتعاملين مالياً، ودمجهم في التعامل مع المؤسسات المالية، والاستفادة منها، خصوصا الفقراء والمحرومون، والمناطق النائية، وذلك لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بالتالي تلخيص اهداف الشمول المالي وفقا للاتي :- **(Helms, 2006)**

أ- تسهيل الوصول الى مصادر التمويل، ودعم الشركات الصغيرة وجعلها تتوسع في مجال عملها وتحقيق الاستثمار المقبول، من أجل تحسين الظروف المعيشية للأفراد وخاصة ذوي الدخل المنخفض.

ب- تعزيز النمو الاقتصادي من خلال اقامة مشاريع العمل الحر.

ت- تحقيق الرخاء والرفاهية من خلال الحصول على فرص تنمية اقتصادية والعمل على تحسين مستواهم المعاشي وتقليل من مستويات الفقر.

ث- تشجيع الافراد على الادخار واستثمار الأموال بطرائق استعمال مثالية كإعداد برامج، وتعزيز ثقافة التنافس.

3-1 ابعاد ومؤشرات الشمول المالي

قام تحالف الشمول المالي (AFI)* بإعداد رابط لعمل بيانات الشمول المالي والتي اجريت اتفاق مبادرة لوضع مجموعة من الابعاد لحساب الشمول المالي، حيث ادركت توصية الشراكة العالمية بالاتفاق مع قادة مجموعة العشرين (G20) من اجل حساب الشمول المالي، مما ادى الى زيادة الاهتمام والتركيز على السياسات والمبادرات ومن ثم الخروج ببيانات موثوقة حول ابعاد ومؤشرات الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة فضلا عن تقديم توصية على مجموعة اساسية من مؤشرات الشمول المالي إذ تقيس هذه ثلاث ابعاد رئيسية وهي : **(James,2017)**

1-3-1 الوصول للخدمات المالية (Access to Financial Services)

يساعدنا هذا البعد في بيان حجم السكان المصرفيين، ويقصد به القدرة على استخدام المنتجات والخدمات المالية المتاحة من المنظمات الرسمية، وهو يعكس عمق التواصل للخدمات والمنتجات المالية في إطار نظام مالي شامل، ينبغي أن تكون الخدمات المالية متوفرة بسهولة للمستخدمين المحتملين ويمكن الاشارة الى توافر الخدمات لدى عدد نقاط الوصول التي تقدم الخدمات المالية مثل (المصرف/ الفروع/ المنافذ ، وآلات الصراف الآلي (ATMs)(Automated teller machine) أو وكلاء البنوك (BAs) (Bank agents) أو في بعض البلدان المعروفة باسم المراسلات المصرفية (BCs) Bank (correspoudence) لتوفير الخدمات المصرفية للسكان **(Gamito, 2018)**.

2-3-1 استخدام الخدمات المالية (Use of Financial Services)

---

* التحالف من اجل الشمول المالي Alliance for Financial Inclusion: هي شبكة عالمية من البنوك المركزية وغيرها من الهيئات التي تصنع سياسات الشمول المالي في البلدان النامية, يوفر التحالف لأعضائه الادوات والموارد اللازمة لتبادل المعارف وتطويرها وتطبيقها بشأن سياسات الشمول المالي. وهي تحقق وتخلق روابط من التواصل بين صناع السياسات, أما من خلال اللقاءات الشخصية أو القنوات الالكترونية, وتتولى دعم هذه القنوات بتقديم الشركاء الاستراتيجيين بحيث يتمكن من صناع السياسات من تبادل الرؤى وتنفيذ سياسات لشمول اكثر ملاءمة للأوضاع المالية في دولهم (James,2017) .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يشير بُعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام الزبائن للخدمات المالية المقدمة عن طريق مؤسسات القطاع المصرفي وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتكرار الاستخدام خلال فترة زمنية معينة **(AFI, 2011)** .

3-3-1 جودة الخدمات المالية (Quality of Financial Services)

يقصد بها قدرة الخدمات أو المنتجات المالية على تلبية احتياجات المستهلك وان عملية وضع مؤشرات أبعاد الجودة يعتبر تحدياً نظرياً بحد ذاته وذلك لكون بُعد الجودة للشمول المالي ليس بُعداً واضحاً ومباشراً، لأن هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك، وفعالية آلية التعويض فضلاً عن خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق، وهنالك ايضاً عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك .

وتمثل أهمية الخدمات المالية أو المنتج لاحتياجات نمط الحياة للمستهلك وكذلك الجودة تشمل تجربة المستهلك، والتي تظهر في المواقف والآراء تجاه تلك المنتجات المتوفرة حالياً لهم، ولذلك سيستخدم بُعد الجودة للتعبير عن طبيعة وعمق العلاقة بين مقدم الخدمات المالية والمستهلك، فضلاً عن الخيارات المتاحة ومستويات فهم المستهلكون لتلك الخيارات وآثارها **(George & Lakshmi, 2018).**

1.2 مفهوم عرض النقد

هو مجموع الكمية الكلية من الأموال المتداولة داخل الاقتصاد في وقت معين، ويشمل العملة الورقية والمعدنية، بالإضافة إلى الودائع المصرفية القابلة للسحب **(الاسكوا ، 1991)** . يُعد من أهم الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية (البنك المركزي) لتحفيز النمو الاقتصادي أو كبح التضخم.

2-2 مكونات عرض النقد

يمثل عرض النقد بانه كمية النقد المتاحة في الاقتصاد في لحظة معينة ، وينقسم إلى عدة مكونات أبرزها:

أ- M0 : الاساس النقدي او النقد المصدر (العملة الورقية والمعدنية) ويتمثل بالعملة خارج البنوك مضافا اليها العملة لدى المصارف مع الاحتياطيات الفائضة والالزامية والحسابات الجارية للمصارف التجارية لدى البنك المركزي .

ب- M1 : ويتضمن النقد خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية (تحت الطلب) .

ت- M2 : يشمل M1 مضافا اليها الودائع لأجل (ودائع جميع القطاعات الاقتصادية لدى البنوك او المصارف التجارية باستثناء قطاع الحكومة المركزية .

3-2 أهمية عرض النقد في الاقتصاد

تكمن اهمية عرض النقد في الاقتصاد عن طريق السيطرة على التضخم ، اذ ان زيادة عرض النقد دون نمو موازٍ في الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، كما تؤدي دراسة عرض النقد في تحديد وتحفيز النمو ، ففي فترات الركود، توسع عرض النقد يساعد على تنشيط الطلب والاستثمار ، فضلا عن دعم السياسة النقدية ، اذ يعد عرض النقد أحد المتغيرات التي يراقبها البنك المركزي لضبط سعر الفائدة وسعر الصرف **(Mishkin, Frederic S. 2019).**

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

مما ورد نستنتج بان عرض النقد أداة مركزية في الاقتصاد الكلي كونها تربط بين السياسات النقدية والأسواق المالية والنشاط الإنتاجي ، وان فهم مكوناته يساعد في تحليل التضخم ، والنمو الاقتصادي ، والاستقرار المالي لأي دولة .

1.3 العلاقة النظرية بين الشمول المالي وعرض النقد

نظريًا، ان التوسع في الشمول المالي يؤدي إلى (تقليص النقد خارج الجهاز المصرفي ، وتعزيز التعاملات غير النقدية ، فضلا عن زيادة فاعلية السياسة النقدية) ، ولكن هذه العلاقة ليست تلقائية انما تخضع لعوامل مؤسسية وسلوكية وتقنية ، كما تؤكد الدراسات الاتية وكما مبين في الجدول (1) :-

الجدول (1) العلاقة النظرية بين الشمول المالي وعرض النقد

البعد	التفسير الاقتصادي
M0 النقد خارج النظام المصرفي	الشمول المالي يُفترض أن يخفضه، عبر امتصاص الكاش إلى الحسابات المصرفية.
M1 النقد + الودائع الجارية	يتوسع في المدى القصير نتيجة دخول شرائح جديدة للنظام المصرفي.
M2الودائع شبه النقدية	ينمو تدريجيًا مع تعمّق الثقة واستخدام أدوات ادخار رسمي.
السيطرة النقدية	زيادة الشمول تسهّل انفاذ أدوات السياسة النقدية، وتقلل من التقلبات في عرض النقد

The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19

Beck et al. (2019): Finance and Economic Development: Evidence from Bank Access and Usage

يتبين من الجدول (1) ان الشمول المالي الرقمي يخفض من الكتلة النقدية الورقية بنسبة كبيرة ، كما يسرّع انتقال الأموال من الكاش إلى الودائع ، ما يوسّع M1 وM2 ، والدول التي عززت الدفع الإلكتروني خلال الجائحة شهدت استقرارًا في العرض النقدي رغم توسع الإنفاق الحكومي ، وتشير بعض الدراسات الهامة والحديثة بان :-

- كل 10% زيادة في استخدام الدفع الرقمي تقابل انخفاضًا (5–8%) في M0 كنسبة من M1.
- الدفع الإلكتروني يعزز القدرة على امتصاص السيولة والتحكم بالتضخم.

2- عرض الواقع العراقي وتحليل مؤشرات الشمول المالي وعلاقته بعرض النقد

1-2 تطور الشمول المالي في العراق (2014–2024)

بدأ البنك المركزي اعداد تقارير سنوية عن الاستقرار المالي منذ عام 2010 والذي يشمل على مؤشرات الشمول المالي في العراق إذ يعتمد البنك المركزي العراقي على مجموعة من المؤشرات التي يستدل من خلالها على تطورات القطاع المصرفي وقدرتهِ في مواجهة المخاطر المحتملة في ضوء متابعة التغير في تلك المؤشرات, علماً ان تلك المتغيرات تنشر في التقرير السنوي للاستقرار المالي .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وقد شهد الشمول المالي في العراق تطورًا بطيئًا ومتفاوتًا منذ عام 2003، نتيجة لتحديات أمنية، مؤسسية، ومصرفية، لكن السنوات الأخيرة شهدت تحركات تدريجية نحو توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، ولاسيما بعد عام 2016 ، وفيما يأتي المراحل الرئيسية لتطور الشمول المالي في البلاد :

المرحلة الأولى: 2003–2014 وقد اتسمت هذه المرحلة بغياب الرؤية المؤسسية وعدم وجود استراتيجية وطنية للشمول المالي ، مما ادى الى ضعف كبير في انتشار الحسابات المصرفية ، وهيمنة الاقتصاد النقدي وضعف استخدام الأدوات البنكية ، فضلا عن محدودية انتشار الفروع المصرفية، خاصة في المناطق الريفية.

المرحلة الثانية: 2015–2020 توضحت معالم السلطة النقدية من خلال التحرك نحو الرقمنة وإطلاق بطاقات الدفع الذكية (كي كارد، ماستر كارد) ، وبدء توطين الرواتب لموظفي الدولة ، كذلك تأسيس شركات للدفع الإلكتروني بإشراف البنك المركزي ، ومن ثم صدور مسودة أولى للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بالتعاون مع الوكالة الالمانية GIZ والبنك الدولي .

المرحلة الثالثة: 2021–2024 شهدت هذه المدة تحسن تدريجي وتسارع نسبي ، **اذ** ارتفعت عدد الحسابات المصرفية إلى ما يقرب من 30% من السكان البالغين بحلول 2024 ، وتوسع في إصدار بطاقات الدفع، حيث بلغ عدد البطاقات الفعالة أكثر من 10 ملايين ، فضلا عن إطلاق مبادرات الشمول المالي للمرأة، والشباب، والمشروعات الصغيرة ، وتفعيل أدوات الدفع الإلكتروني في الأسواق والدوائر الحكومية **(البنك المركزي العراقي ، 2024)** .

1-1-2 التحديات الراهنة

لاشك بان كل تطور يحدث في الاقتصاد له اثار وتحديات يجب التعامل معها وتجاوزها بإجراءات وخطط استراتيجية مستقبلية ، وقد واجه الشمول المالي في العراق تحديات كبيرة ابرزها :- **(البنك المركزي ، 2022)**

- ☒ نسبة كبيرة من السكان ما تزال غير مشمولة بالخدمات المصرفية.
- ☒ ضعف الثقة في البنوك، نتيجة سوء الخدمات والبيروقراطية.
- ☒ غياب الثقافة المالية في المجتمع، وخصوصًا في المناطق الفقيرة.
- ☒ محدودية الوصول للمصارف في الأرياف والمناطق المحررة.
- ☒ تعارض المصالح بين القطاع المصرفي التقليدي وبعض شركات الدفع.

خطى العراق خلال المدة (2023-2025) نحو تعزيز الشمول المالي وبوتيرة متزايدة ، لكنه لا يزال في مرحلة التحول من الشمول النقدي إلى الشمول الرقمي المصرفي ، ويتطلب الأمر استراتيجية شاملة تُدمج فيها البنية التحتية المالية بالتثقيف المجتمعي والرقابة المؤسسية، مع دور أكبر للبنك المركزي في فرض التحول نحو الاقتصاد غير النقدي .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2-1-2 تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق

تعد مؤشرات الشمول المالي من أهم المؤشرات التي يعتمدها البنك المركزي العراقي ، اذ تعمل على تقديم تحليلاً دقيقاً لواقع عمل القطاع المصرفي استناداً الى قاعدة بيانات رصينة لمؤشرات عمل القطاع المصرفي تساندها بيانات ديمغرافية. ومن هذا المنطلق, فأن الشمول المالي في العراق يعتمد على مؤشرين رئيسين هما (مؤشر مستوى الوصول الى الخدمات المالية , ومؤشر مستوى استخدام الخدمات المالية) ، **وكما موضح في الجدول (2) :**

الجدول (2) مؤشرات الشمول المالي في العراق

المؤشر	المتغير
الوصول	الكثافة والانتشار المصرفي
	عدد مستخدمي ATM/ عدد السكان البالغين
	عدد أجهزة ATM/ 1000كم^2
	عدد فروع المصارف/ 1000كم^2
الاستخدام	حجم القروض والودائع/ الناتج المحلي الاجمالي
	عدد حسابات الودائع/ عدد السكان البالغين
	عدد حسابات القروض/ عدد السكان البالغين

المصدر: البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي, 2016: P77.

إن رفع مستوى الشمول المالي في العراق يتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل العمل على جذب اكبر عدد من الفئات المستبعدة مالياً, بهدف خفض معدلات السيولة العامة التي تقع خارج سيطرة الجهاز المصرفي ودعم مركز السيولة للقطاع المصرفي والسماح له بإدارة تلك الاموال عبر تحفيز الادخار وتشجيع الاستثمار, ومساهمة الفئات ذات الدخل المنخفض للمشاركة في العملية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة عبر تحقق الشمول المالي. والجدول (3) يبين أبرز مؤشرات الشمول المالي في البلاد :-

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (3) الكثافة والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2010-2024)

السنة	عدد السكان النشطين اقتصاديا (الف نسمة) (15 - 64 سنة) (1)	عدد فروع المصارف (2)	الكثافة المصرفية (2/1) (3)	الانتشار المصرفي (1/2) (4)	عدد ATM (5)	النسبة (1/5) (6)
2010	19303	871	22.1	4.5	467	2.4
2011	19929	899	22.1	4.5	467	2.3
2012	20569	994	20.6	4.8	647	3.1
2013	21227	1014	20.9	4.7	337	1.5
2014	21926	1034	21.2	4.7	580	2.6
2015	22082	854	25.8	3.8	660	2.9
2016	22654	866	26.1	3.8	531	2.3
2017	22283	843	26.4	3.7	656	3.0
2018	21523	865	24.8	4.0	865	4.0
2019	22099	888	24.8	4.0	1014	4.5
2020	22664	891	25.4	3.9	1340	5.9
2021	23255	904	25.7	3.8	1566	6.7
2022	23870	876	27.2	3.6	2223	9.3
2023	26220	856	30.6	3.2	4021	15.3
2024	27140	899	30.1	3.3	4688	17.2

المصدر/ العمود (1) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث، المجموعة الاحصائية. العمود (2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، السنوات (2010-2023) . العمودين (3) و (4) من استخراج الباحث.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الشكل (1) مؤشر الوصول في العراق

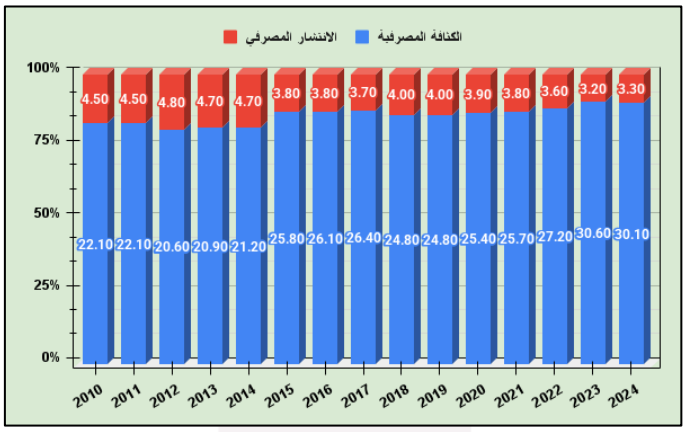

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) .

يلحظ من الجدول (3) والشكل (1) استقرار نسبي خلال المدة 2010–2014 نتيجة للبنية التحتية التقليدية ، اذ ارتفع عدد فروع المصارف تدريجيًا من (871) إلى نحو (1034) ، والذي انعكس باستقرار نسبي للكثافة المصرفية التي بقيت قرابة (21 فرد/فرع)، مما يدل على توافق طفيف بين النمو السكاني ونمو الفروع ، اما عدد أجهزة الـATM لم يتجاوز (580) عام 2014 وهي نسبة متدنية قياسًا بعدد السكان ، مما يشير الى ان الجهاز المصرفي كان يعتمد على الفروع أكثر من التكنولوجيا مع بطء في التحول الرقمي.

فيما شهدت المدة 2015–2017 ركود نسبي وتراجع بنيوي ، اذ حصل انخفاض حاد في عدد الفروع (من 1034 في 2014 إلى 843 في 2017) رغم زيادة عدد السكان ، لكن الكثافة المصرفية تفاقمت (أكثر من 26 فرد/فرع في 2017) ، و الاسباب هي الأزمة المالية نتيجة لانخفاض أسعار النفط، تداعيات الحرب ضد داعش فضلا عن الضغوط التقشفية التي مارستها الحكومة العراقية خلال المدة المذكورة ، مما انعكس بدخول الجهاز المصرفي مرحلة انكماش تقني وهيكلي، ما انعكس سلبًا على الشمول المالي.

اما المدة 2018–2021 فقد اتسمت بالتحول التكنولوجي التدريجي ، اذ ارتفع عدد أجهزة ATM من (865) عام 2018 إلى نحو (1566) عام 2021 بنسبة نمو تتجاوز 80% ، اما عدد الفروع بقي شبه ثابت رغم النمو السكاني ، بالتالي لم يتحسن الانتشار المصرفي كثيرا ، لكنه حافظ على الاستقرار. ونذكر بان هذه المدة شهدت بداية التحول من الخدمات الورقية إلى الإلكترونية، رغم محدودية الانتشار الجغرافي للفروع.

واخيرا فان المدة 2022–2024 شهدت الانفجار الرقمي مقابل الجمود البنيوي ، اذ قفز عدد أجهزة الصراف الآلي من (2223) إلى نحو (4688) خلال المدة المذكورة ، كذلك ارتفعت الكثافة المصرفية إلى نحو (30.1) في 2024 (كل فرع يخدم أكثر من 30 ألف فرد) ، وهي أسوأ قيمة في السلسلة الزمنية ، اما الانتشار المصرفي فقد انخفض من (4.5) في 2012 إلى (3.3) في 2024 ، وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي، إلا أن البنية الفعلية للخدمات لم تواكب النمو السكاني أو الحاجة لتوزيع فروع أفضل.

في ظل ما ورد توجد مؤشرات تستحق التوقف عندها ، اذ بلغ عدد السكان النشطين عام 2024 (27.1) مليون نسمة مما يمثل تحديًا كبيرًا للبنك المركزي لتوسيع الخدمات ، كما ان عدد الفروع البالغة (899) فقط ولم يتغير منذ 2010 تقريبًا ، اما الكثافة المصرفية فبلغت نحو (30.1 شخص/فرع) وهي الأعلى والأضعف على الإطلاق ، وبالمقابل فان عدد أجهزة ATM قد بلغ 4688 جهاز مما يعكس تطور كبير لكنه غير متوازن جغرافيًا . مما يستدعي وضع مقترحات سياساتية هي :-

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أ- تحفيز المصارف على التوسع في الفروع الذكية لا التقليدية، باستخدام نظم الخدمات الذاتية.

ب- تحديد نسب إلزامية لتوزيع أجهزة الـATM وفق عدد السكان في كل محافظة.

ت- ربط رخص المصارف الخاصة بتوسيع الشمول المالي جغرافيًا.

ث- إطلاق برامج توعية مصرفية رقمية وطنية بالشراكة مع وزارة التعليم ووسائل الإعلام

2.2 تطور عرض النقد في العراق

يمثل عرض النقد في العراق أحد المؤشرات النقدية الأساسية التي تعكس حجم السيولة المتاحة في الاقتصاد، وتُستخدم في تقييم فعالية السياسة النقدية ومدى استقرار القطاع المالي. وقد شهد عرض النقد العراقي خلال المدة (2004–2024) نموًا كبيرًا مرتبطًا بعوامل متعددة أهمها (التقلبات في أسعار النفط، توسع الإنفاق الحكومي، ضعف النظام المصرفي، وسيادة الاقتصاد النقدي) ، والجدول (4) تطور عرض النقد في العراق للمدة (2004-2024) :-

الجدول (4) تطور مكونات عرض النقد في العراق للمدة 2004-2024

السنة	M0	M1	M2
2004	7162945	10148626	12254000
2005	9112837	11399125	14684000
2006	10968099	15460060	21080000
2007	14231700	21721167	26956076
2008	18492502	28189934	34919675
2009	21775679	37700030	45437918
2010	24342192	51743489	60386086
2011	28287361	62473929	72177951
2012	30593647	67622173	77187497
2013	34995453	78318122	89512076
2014	36071593	77593288	92988876
2015	34855256	69613150	84527272
2016	42075230	75523952	90466370
2017	40343309	76986584	92857047
2018	44798067	77828984	95390725
2019	51409411	86771000	103440475
2020	66048243	103256234	112571193
2021	76683242	119944245	139886564
2022	87634125	146511789	168311357
2023	101589432	160378101	181646093
2024	100543204	152905322	174043982

المصدر : البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي للمدة (2004-2024) .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الشكل (2) تطورعرض النقد في العراق

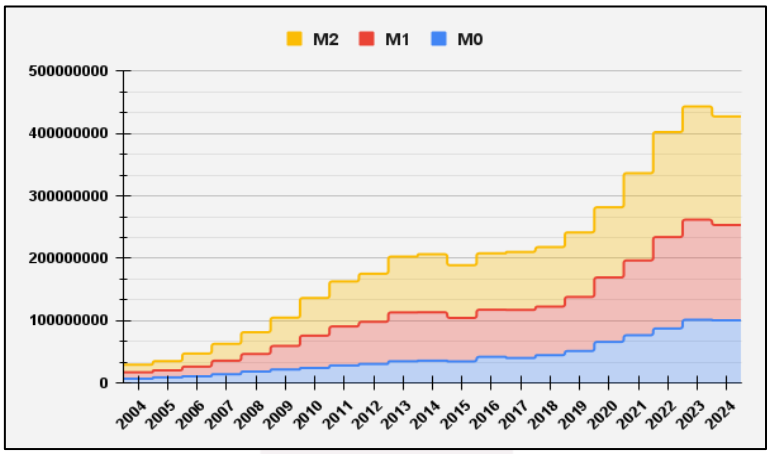

المصدر : الباحث بالاعتماد على الجدول (4) .

يتبين من الجدول (4) والشكل (2) التحليل الكمي والاتجاه العام لمكونات عرض النقد والذي سنقوم بتحليله وفقا لمراحل كما يأتي :-

المرحلة الأولى: 2004–2009 وتعد بداية الهيكلة النقدية اذ يلاحظ ان M0 قد ارتفع من (7.16) ترليون إلى نحو (21.7) ترليون دينار ، بمعدل نمو سنوي يفوق 25% ، اما عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 فقد قفز من (12.2) ترليون دينار إلى نحو (45.4) ترليون دينار خلال نفس المدة ويعزى ذلك الى الانفتاح المالي بعد 2003 ، ونمو الإنفاق الحكومي بدعم من ارتفاع أسعار النفط (خصوصًا 2008) ، فضلا عن ضعف الاستيعاب المصرفي الذي أدى إلى ضخ نقدي مباشر مؤديا الى زيادة M0 ، وبذات الوقت بداية تضخم في الكتلة النقدية غير المسيطر عليها.

المرحلة الثانية: 2010–2014 يلحظ وجود طفرة نفطية واستقرارنسبي ، اذ ارتفع M0 إلى (36) ترليون دينار ، وعرض النقد الواسع M2 إلى (92.9) ترليون دينار ، وهذا المدة شهدت استقرار نسبي في سعر صرف الدينار وسياسات نقدية أكثر تحفظًا ، كذلك شهد تحسن نسبي في كفاءة النظام المصرفي مع ارتفاع الودائع ، وقد تم احتواء التضخم بشكل جزئي عبر أدوات السوق المفتوحة واحتياطي النقد الأجنبي ، إلا أن نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بقيت مرتفعة (M0/M1 أكثر من 45%).

المرحلة الثالثة: 2015–2019 وقد شهدت هذه المدة صدمة أسعار النفط والحرب ضد داعش فضلا عن الركود العالمي ، حيث ارتفع M2 من (84.5) إلى نحو (103.4) ترليون دينار فقط بمعدل نمو منخفض نسبيًا ، اما M1 فقد شهد ركودا وميل M0 إلى الاستقرار، ما يشير إلى تباطؤ في النشاط النقدي ، ويتبين ذلك من تأثر الاقتصاد بصدمة أسعار النفط 2014 وانخفاض الإيرادات العامة ، ومن ثم لجوء الحكومة إلى أدوات نقدية توسعية غير مباشرة ، بالتزامن مع ضعف الإقراض والاستثمار وازدياد الاكتناز النقدي.

المرحلة الر ابعة: 2020–2024 وهذه المدة شهدت الازمة الصحية العالمية تلاها انتعاش النفط ، اذ بلغ عرض النقد الواسع M2 ذروته في عام 2023 عند (181.6) ترليون دينار ثم انخفض في عام 2024 إلى نحو (174) ترليون دينار ، اما M0 فقد بلغ ذروته ايضا عام 2023 عند (101.5) ترليون دينار ثم تراجع قليلًا في عام 2024.

ويلاحظ خلال جائحة كوفيد حصل توسع نقدي كبير لتحفيز الطلب الكلي ، وفي 2021–2022، ارتفعت أسعار النفط مما ادى لزيادة الإيرادات الحكومية والإنفاق ، كذلك نجد بأن ارتفاع M0 بشكل متسارع في مقابل تباطؤ M2 في 2024 ، مما يشير إلى ضعف النظام المصرفي في امتصاص الكتلة النقدية ، والذي انعكس بفشل السياسة المالية في تحويل الموارد إلى فرص إنتاجية أو أدوات ادخارية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3- التحليل الوصفي لفجوة مؤشرات الشمول المالي وعرض النقد في العراق

نقوم بتحليل العلاقة بين فجوة الشمول المالي وعرض النقود M0 ، فمن الناحية النظرية، يؤدي الشمول المالي المتزايد إلى تقليل الاعتماد على النقود السائلة، مما يسهم في زيادة كفاءة المعاملات الاقتصادية وتعزيز الاستثمار وتحقيق الاستقرار المالي ، وفي العراق تُظهر البيانات **(يلحظ الجدول 5)** أن عدد الحسابات المصرفية يتزايد، وهو مؤشر إيجابي. ومع ذلك، فإن النمو السريع في عرض النقود M0 يُثير بعض التساؤلات التي تخالف النظرية الاقتصادية .

وفي ظل ما سبق توجد وجود فجوة للشمول المالي والتي يمكن تعريفها بأنها (النسبة المئوية من السكان البالغين الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية) ، ومن البيانات يتبين بأن عدد الحسابات المصرفية لا يزال صغيراً مقارنة بعدد السكان مع زيادة عرض النقود M0 ، ومن ثم يمكننا الاستنتاج أن هناك جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي لا يزال يتم خارج النظام المصرفي الرسمي بالاعتماد على النقود السائلة ، وهذه هي (فجوة الشمول المالي) ، وفي هذا السياق سيتم التعرف اكثر على تحليل الفجوة انفة الذكر .

كذلك ، نقوم بتحليل نسبة وعدد اجهزة POS نقاط البيع الالكتروني مع نسبة النقد خارج الجهاز المصرفي الى M1 ، ومن الناحية النظرية، يجب أن تكون العلاقة عكسية ، اذ ان زيادة عدد أجهزة نقاط البيع (POS) تشجع على استخدام المدفوعات الإلكترونية ، مما يقلل من حاجة الأفراد والشركات للاحتفاظ بالنقد خارج المصارف ومن ثم تنخفض نسبة النقد خارج المصارف إلى زيادة M1 .

واخيرا نلجأ الى تحليل العلاقة بين قيمة المدفوعات الالكترونية مع عرض النقد بالمفهوم الواسع : وتعرف قيمة المدفوعات الإلكترونية بانها مجموع التعاملات المالية المنفذة عبر وسائل الدفع الإلكترونية (مثل البطاقات، المحافظ الرقمية، نقاط البيع، التحويلات عبر التطبيقات المصرفية) ، وان العلاقة النظرية بينهما تحصل عندما ترتفع المدفوعات الإلكترونية، يُتوقع أن تنتقل السيولة من التداول النقدي (M0) إلى القطاع المصرفي، ما يعزز مكونات M2. وبالتالي تنخفض معدلات الاكتناز النقدي، مما يزيد من الودائع المصرفية ، ومن ثم تُرفع كفاءة استخدام السيولة مما يحفز الطلب الفعال على النقود في شكلها المصرفي وليس النقدي. وبالنتيجة يؤدي الاستخدام المكثف لوسائل الدفع الإلكترونية إلى تقليص الطلب على النقد الورقي (الكاش) ، ويزيد من قدرة البنك المركزي على التحكم في السيولة.

وهنا لابد من الاشارة بان العلاقة ليست دائمًا طردية ، ففي حال ضعف الثقة بالنظام المصرفي أو ضعف البنية التحتية للدفع الإلكتروني، فإن زيادة المدفوعات الإلكترونية قد لا تؤدي مباشرة إلى نمو M2 ، كما توجد فترة انتقالية بين ارتفاع المدفوعات الإلكترونية وبين تأثيرها على عرض النقد الواسع نتيجة السلوكيات المجتمعية والثقافة النقدية. والجدول التالي يوضح تطور بعض مؤشرات الشمول المالي مقارنة بعرض النقد للمدة (2017-2024) حيث لا تتوفر البيانات الرسمية عن مؤشرات الشمول المالي قبل هذه المدة :-

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (5) علاقة بعض مؤشرات الشمول المالي بمكونات عرض النقد في العراق

السنة	عدد الحسابات المصرفية (مليون)	عدد أجهزة POS	نسبة POS لكل 1000كم	قيمة الدفع الإلكتروني (ترليون دينار)	M0	M1	نسبة M0 الى M1
2017	1,361,765	918	2.1	170,391	40,343,309	76,986,584	52.4
2018	1,630,432	2200	5.0	386,395	44,798,067	77,828,984	57.5
2019	3,109,008	2226	5.1	858,128	51,409,411	86,771,000	59.2
2020	6,127 ,954	7540	17.2	1,402,301	66,048,243	103,256,234	63.9
2021	6,696,016	8329	19.0	913,356	76,683,242	119,944,245	63.9
2022	8,795,855	10718	27.5	1,069,699	87,634,125	146,511,789	59.8
2023	13,289,209	23,066	44	5,223,005	101,589,432	160,378,101	63.3
2024	18,225,192	60,321	67	6,039,426	100,543,204	152,905,322	65.7

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2017-2024) .

من بيانات الجدول (5) سنقوم بتحليل علاقة اهم مؤشرات الشمول المالي مع مكونات عرض النقد وفقا للاتي :-

1- عدد الحسابات المصرفية مع MO : من الناحية النظرية ، تؤدي زيادة الحسابات المصرفية الى انخفاض النقد خارج الجهاز المصرفي .

لكن في العراق يلحظ وجود زيادة الحسابات المصرفية مع ارتفاع النقد خارج المصارف مما يعني ان الافراد يفتحون الحسابات لكن لا يستخدموها فعليا وبالتالي هم مستمرين بالتعامل بالكاش فضلا عن ذلك وجود افراد لديهم اكثر من حساب مصرفي واحد ، حيث يقوم الفرد بفتح حسابات في مصارف متعددة ولاسيما (التاجر او المستورد) للإفادة من الخدمات المصرفية (التحويلات المالية مقابل الاستيرادات السلعية) ، والشكل (3) يبين علاقة مؤشر عدد الحسابات المصرفية بعرض النقد M0 في العراق :-

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الشكل (3) علاقة الحسابات المصرفية بالنقد خارج المصارف

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

نجد من الشكل (3) بان عدد الحسابات المصرفية في تزايد مطرد من (1,361,765) حساب في عام 2017 إلى نحو (18,225,192) حساب مصرفي عام 2024 ، ويشير ذلك الى تحسن في الشمول المالي وزيادة في استخدام الخدمات المصرفية من قبل الأفراد والشركات. اما عرض النقود M0 – يمثل النقود المتداولة خارج النظام المصرفي (العملات النقدية) – فيظهر أيضًا زيادة ملحوظة لنفس المدة المذكورة .

وعلى الرغم من زيادة عدد الحسابات المصرفية، فإن عرض النقود M0 ينمو بمعدل أسرع ، وهذا يشير إلى أن هناك فجوة متزايدة بين الشمول المالي الفعلي (استخدام الحسابات المصرفية) والاعتماد على النقود المتداولة .

كما ان النمو المتزامن لكل من عدد الحسابات المصرفية وعرض النقود M0 يشير إلى أن هناك عوامل أخرى تُسهم في زيادة الطلب على النقود ، **ومن هذه العوامل :-**

أ- الاقتصاد غير المنظم: قد يشير النمو السريع في M0 إلى أن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي لا يزال يتم في الاقتصاد غير المنظم ، والذي يعتمد بشكل أساس على النقود السائلة.

ب- السياسات النقدية: وجود التضخم أو التوقعات التضخمية التي تدفع الأفراد والشركات إلى الاحتفاظ بمزيد من النقود.

ت- الاستقرار السياسي والأمني: يؤدي عدم الاستقرار إلى دفع الناس إلى الاحتفاظ بالنقود السائلة بدلاً من إيداعها في المصارف .

ث- البنية التحتية المصرفية: والمتمثلة (أجهزة الصراف الآلي، فروع المصارف، الخدمات المصرفية الرقمية) غير كافية لتلبية احتياجات جميع السكان، مما يدفعهم إلى استخدام النقود السائلة.

بالتالي ان الفجوة المتزايدة تعبر عن حقيقة أن عرض النقود M0 ينمو بمعدل أسرع من عدد الحسابات المصرفية مما يعني أن جهود الشمول المالي لم تكن كافية حتى الآن لتقليل الاعتماد على النقود السائلة ، **ولتقليل الفجوة وتعزيز الشمول المالي، يمكن اتباع المقترحات الاتية :-**

✓ تعزيز البنية التحتية المصرفية عن طريق زيادة عدد فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي، وتطوير الخدمات المصرفية الرقمية (الدفع عبر الهاتف المحمول، الإنترنت المصرفي).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- ✓ توعية الجمهور من خلال إطلاق حملات توعية حول فوائد استخدام الخدمات المصرفية الرسمية، مثل الأمان، والوصول إلى القروض، والمدخرات.
- ✓ تقديم حوافز للشركات والأفراد لاستخدام الخدمات المصرفية، مثل الدفع الإلكتروني للأجور والضرائب.
- ✓ مكافحة الاقتصاد غير الرسمي عن طريق اتخاذ إجراءات للحد من الاقتصاد غير الرسمي، وتشجيع الشركات على الانضمام إلى النظام المصرفي الرسمي.

2- **عدد اجهزة POS مع نسبة النقد خارج الجهاز المصرفي الى M1** : التفسير النظري والعملي في الدول المتطورة مصرفيا ، انتشار اجهزة الدفع تقلل نسبيا من اعتماد الافراد على النقد هذا في حال كانت نسبة الاجهزة اكبر من النسبة الاخرى والعكس .

الشكل (4) علاقة نقاط الدفع الالكتروني بنسبة النقد خارج المصارف

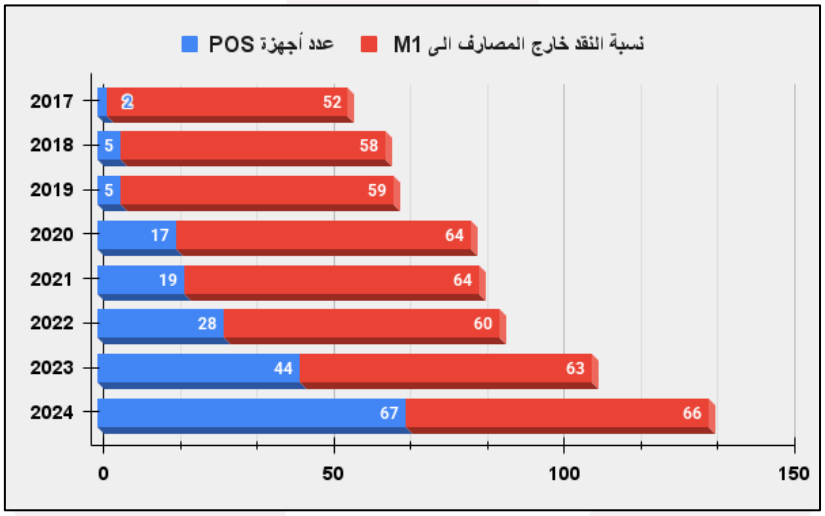

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5) .

يُظهر الشكل (4) أن العلاقة الفعلية في الاقتصاد العراقي ليست عكسية بشكل واضح ، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في أجهزة نقاط البيع ، الا ان نسبة النقد خارج المصارف لم تنخفض بشكل ثابت ، بل ارتفعت في بعض السنوات ، وهذا يشير الى عوامل عدة أكثر تأثيرًا، مثل (الثقافة النقدية، أو ضعف الثقة في النظام المصرفي، أو حجم الاقتصاد غير الرسمي) ، هي التي تتحكم في حجم النقد المتداول خارج المصارف، وتُحد من تأثير أجهزة نقاط البيع على المدى القصير.

اذ شهد عدد أجهزة نقاط البيع **(لاحظ الشكل 4)** زيادة كبيرة ومطردة خلال المدة (2017-2024) فقد بدأت هذه الأعداد من (2 جهاز لكل 1000 كم) في عام 2017 لتصل إلى (67 جهاز لكل 1000 كم) عام 2024، مما يُشير إلى تحول تدريجي نحو استخدام المدفوعات الإلكترونية في العراق.

وعلى الرغم من زيادة أجهزة نقاط البيع ، الا ان نسبة النقد خارج الجهاز المصرفي إلى M1 لم تنخفض ، اذ كانت النسبة (52%) عام 2017 وارتفعت إلى نحو (64%) في عامي 2020 و 2021 ، لكنها انخفضت قليلاً إلى (60%) عام 2022، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 63% في عام 2023 ووصلت إلى (66%) في عام 2024 . وتعكس هذه التذبذبات وجود عوامل أخرى، مثل الثقة في النظام المصرفي، والعادات الاجتماعية، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، هي التي تُفسّر استمرار ارتفاع نسبة النقد خارج المصارف، على الرغم من زيادة البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية.

كذلك لا توجد علاقة عكسية واضحة ومباشرة بين زيادة أجهزة نقاط البيع وانخفاض نسبة النقد خارج المصارف إلى M1 ، بالتالي تشير البيانات إلى أن التوجه نحو المدفوعات الإلكترونية (المُمثّل بزيادة أجهزة نقاط البيع) لا يزال في مراحله المبكرة ولم يؤدِ بعد إلى تأثير جوهري على حجم النقد المتداول خارج النظام المصرفي .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3- العلاقة بين قيمة المدفوعات الالكترونية مع M1

إن العلاقة بين المدفوعات الإلكترونية وعرض النقد الواسع هي علاقة مترابطة تكاملية ، وكلما ازداد الاعتماد على أدوات الدفع غير النقدي، كلما تحسّن التحكم بالسيولة، وازداد حجم النقد داخل النظام المصرفي، وهو أمر بالغ الأهمية في بلد مثل العراق، حيث لا يزال النظام النقدي يعاني من تشتت الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي .

الشكل (5) علاقة المدفوعات الالكترونية بعرض النقد الواسع

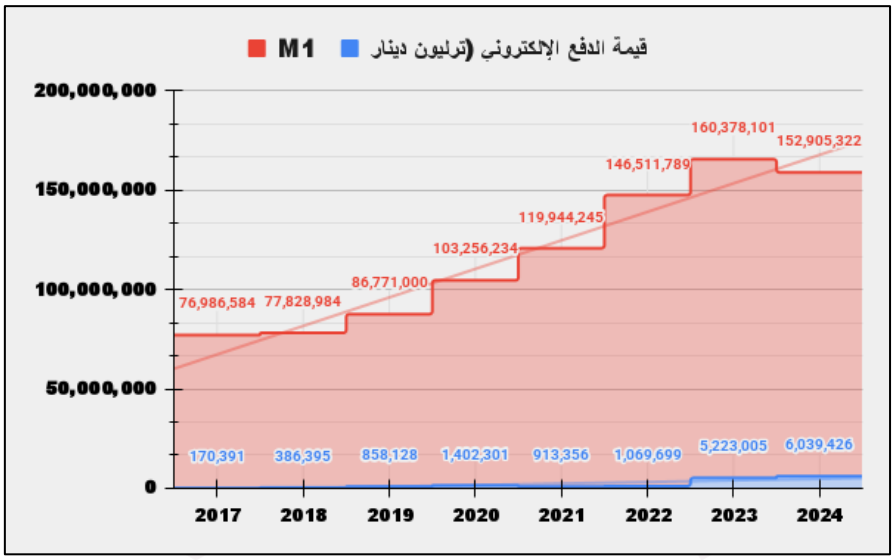

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5) .

بناءً على الشكل (5) فقد شهد الدفع الالكتروني في العراق نموًا ملحوظًا ومستمرًا خلال المدة المذكورة، اذ ارتفع من (170) مليار دينار في 2017 إلى اكثر من (6) ترليون دينار عام 2024 ، ويعكس هذا زيادة كبيرة في اعتماد النظام المالي العراقي على المدفوعات الرقمية، مما يشير إلى تحسن في البنية التحتية المالية وزيادة ثقة المستهلكين بالمعاملات الإلكترونية ولاسيما خلال اخر عامي (2023-2024) بسبب الاجراءات الكبيرة من قبل الحكومة العراقي والبنك المركزي .

كما يُظهر عرض النقد الواسع (M1) أيضًا نموًا مطردًا ولكن بمعدل أقل حدة مقارنة بالدفع الإلكتروني ، اذ ارتفع من (86.8) ترليون دينار عام 2017 إلى نحو (160.4) ترليون دينار في عام 2024 ، وهذا يشير إلى توسع في السيولة النقدية في الاقتصاد العراقي.

بالتالي فان التأثير المتبادل بينهما يلحظ من خلال نمو الدفع الإلكتروني الذي يرافقه زيادة في عرض النقد الواسع (M1) ، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بينهما ، فكلما زادت السيولة في الاقتصاد (M1)، زادت قدرة الأفراد والشركات على استخدام الخدمات الإلكترونية، والعكس صحيح.

ورغم ارتفاع عدد الحسابات المصرفية وأجهزة الدفع الإلكتروني، الا ان هذه المؤشرات لم تُترجم إلى انخفاض في النقد المتداول وبشكل عام ان التفسيروالتحليل الاقتصادي بين متغيرات الشمول المالي وعرض النقد يرتكز على عدة محاور هي :-

أ- ضعف الثقة بالمصارف ، بمعنى انهيار بعض المصارف الخاصة، بطء في المعاملات ، كما ان المواطن يفتح الحساب فقط لاستلام الراتب، ثم يسحب المبلغ بالكامل.

ب- الشمول المالي غير الوظيفي ، اي ان ملايين الحسابات لا تُستخدم سوى مرة واحدة شهريًا مما يعني ان الاستخدام الحقيقي للدفع الإلكتروني محدود جدًا.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ج- **الاقتصاد غير الرسمي** ، **حيث** يمثل نحو (60–65%) من الاقتصاد العراقي ، وان الأجور تُدفع نقدًا، بدون استخدام حسابات أو أنظمة دفع.

د- **ضعف البنية التحتية** ، **اي** غياب الربط بين المصارف وشركات الدفع ، فضلا عن ضعف الصيانة والتحديث والتوسع في أجهزة POS.

و- **الثقافة المجتمعية** ، **ونقصد به** ضعف الوعي المالي لدى الافراد ، وتفضيل الاحتفاظ بالنقد، ولاسيما في الريف والمدن غير المنظمة مصرفيًا.

نستنتج بان التطور المالي والنمو السريع للدفع الإلكتروني مقارنة بـ M1 يعكس جهود البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي وتحفيز التحول الرقمي، مما يقلل الاعتماد على النقد ويدعم كفاءة النظام المالي ، كما ان العلاقة بين الدفع الإلكتروني وعرض النقد الواسع في العراق تظهر تعاضدًا إيجابيًا، اذ يدعم كل منهما الآخر في إطار التحول نحو اقتصاد أكثر حداثة ، ومع ذلك، يتطلب هذا النمو سياسات مالية ونقدية مدروسة لضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي.

4- قياس اثر العلاقة بين بعض مؤشرات الشمول المالي ومكونات عرض النقد في العراق

1-4 بناء النموذج القياسي

يهدف هذا الجانب من الدراسة إلى دعم وتعزيز النتائج التي توصلت اليها الدراسة في الجانب التحليلي وذلك من خلال محاولة قياس التأثير الفجوة بين بعض مؤشرات الشمول المالي وعرض النقد في العراق ، وقد تم اخذ البيانات الشهرية (كانون الثاني 2020 – كانون الأول 2024) أي أصبحت المشاهدات (60) مشاهدة للمتغيرات التابعة والمستقلة في النموذج ، ومن ثم يتطلب ابتداءا التأكد من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة باستخدام مجموعة من اختبارات السكون واختبار جذر الوحدة بواسطة البرنامج الاحصائي (**Eviews 13**) اذ تسهم تلك الاختبارات في تجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف فضلا عن كونها تساعد على تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات وتحديد درجة تكامل كل متغير وبالتالي تحديد النموذج القياسي الملائم وكذلك تحديد العلاقات الطويلة والقصيرة الأجل .

ولغرض تطبيق النموذج القياسي للمتغيرات تم استخدام العلاقة الدالية بين بعض مؤشرات الشمول المالي (Epay ، ACCOUNTS) وعرض النقد (M1 ، M2) اذ يعد نتاج لأثر المتغير المستقل عليه ، وكما في المعادلتين :-

$$M1 = f\,(Epay\,,\,Account)$$

$$M2 = f\,(Epay\,,\,Account)$$

والجدول الاتي يبين تفسير العلاقة بين المتغيرات :-

الجدول (6) العلاقة بين متغيرات الدراسة

المتغير	النوع (تابع / مستقل)	التفسير
عرض النقد (الضيق أو الواسع)	تابع (Dependent)	مقياس رئيس للسيولة في الاقتصاد
قيمة المدفوعات الإلكترونية Epay	مستقل (Explanatory)	مقياس للنشاط النقدي غير الورقي
Accounts	مستقل	مؤشر على مدى دمج السكان في النظام المالي

المصدر : الباحث .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2-4 نتائج القياس الاقتصادي للنموذج المستخدم

1-2-4 اختبار جذر الوحدة Stationary

يجرى اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة قبل البدء بأي اختبار في جانب القياس الاقتصادي وذلك بهدف التعرف على سكون السلاسل الزمنية ، وفي ظل معرفة درجة سكون السلسلة الزمنية لكل متغير يتم اختيار النموذج الأمثل لاختبار متغيرات الدراسة .

الجدول (7) اختبار جذر الوحدة فيلبس - بيرون (PP)

المتغير	المستوى level			الفروق الأولى 1st Difference		
	حد ثابت فقط	حد ثابت و اتجاه عام	بدون حد ثابت و اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت و اتجاه عام	بدون حد ثابت و اتجاه عام
	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.
M1(I)	0.0638	0.9882	0.9967	0.0000	0.0000	0.0001
M2-I(I)	0.0142	0.9881	0.9771	0.0000	0.0000	0.0000
EPAY-I(I)	0.4759	0.2238	0.5149	0.0000	0.0000	0.0000
Account-I(I)	0.9703	0.4544	0.9996	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر : الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 13) . * يعني الاختبار معنوي عند مستوى معنوية (5%) .

يلحظ من الجدول (6) الخاص باختبار جذر الوحدة تبين سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة اذ أن السلسلة الزمنية للمتغيرات المستقلة لم تسكن (Non-stationary) عند المستوى level وانما بعد اخذ الفروق الأولى 1st Difference أصبحت ساكنة (مستقرة) ، كذلك المتغير التابع عرض النقد فقد استقرت عند اخذ الفروق الاولى .

2-2-4 تقدير نموذج NARDL

1-2-2-4 قياس علاقة عرض النقد الضيق بمتغيرات الشمول المالي

من خلال اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة والتي أصبحت ساكنة بعد عند الفرق الأول فإن افضل نموذج يتلائم مع تلك النتائج هو نموذج (NARDL) . الذي يمكن تطبيقه عندما يكون هناك مزيج من البيانات الساكنة بالمستوى مع البيانات الساكنة بالفرق الأول او عند تشابه السكون، وكما يأتي :-

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (8) نتائج تقدير النموذج المستخدم

Dependent Variable: D(M1)

Method: ARDL

Date: 08/08/25 Time: 15:37

Sample: 2020M02 2024M12

Included observations: 59

Dependent lags: 1 (Automatic)

Automatic-lag dual non-linear regressors (0 max. lags): EPAY ACCOUNT

Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 2)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Number of models evaluated: 1

Selected model: ARDL(1,0,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob.*
M1(-1)	-0.003230	0.028263	-0.114676	0.9092
@CUMDP(EPAY)	2.39E-07	1.11E-06	0.214795	0.8308
@CUMDN(EPAY)	-1.58E-06	1.19E-06	-1.326463	0.1907
@CUMDP(ACCOUNT-1)	-0.593438	0.163686	-3.625477	0.0007
@CUMDN(ACCOUNT-1)	-0.707341	0.250359	-2.825310	0.0068
C	1573167	3168121	0.496561	0.6217
R-squared	0.534264	Mean dependent var	942460.6	
Adjusted R-squared	0.469060	S.D. dependent var	1479235	
S.E. of regression	1077853	Akaike info criterion	30.74628	
SUM squared resid	1077853	Schwarz criterion	31.03048	
Log likelihood	-883.6422	Hannan-Quinn criter	19.20008	
F-statistic	8.193837	Durbin-Watson stat	2.136503	
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر : الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 13) .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يبين الجدول (8) اختبار نموذج الانحدار غير الخطي لفترات الابطاء الموزعة NARDL ، اذ اظهرت النتائج بتميز الانموذج المقدر ويتسق مع حالة الارتباط بين عرض النقد الضيق وبعض مؤشرات الشمول المالي ، فقد بلغ معامل التحديد (0.534264) أي ان المتغيرات المستقلة تفسر نحو (53.4%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ، وان (46.6%) من التغيرات الحاصلة تعود الى عوامل أخرى خارجية (غير داخلة في النموذج مثل الاكتناز وعدم الثقة بالجهاز المصرفي) ، فضلا عن ذلك ، فقد بلغت إحصائية فيشر (8.193837) وبمعنوية عالية للنموذج بلغت (0.000001) وهذا يعني ان الانموذج مقبول كليا ويشير إلى أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية، وأن المتغيرات المستقلة لها تأثير مشترك على عرض النقد.

كذلك نلاحظ بان قيمة معامل (-1) M1 غير ذات دلالة إحصائية (Prob.=0.9092)، مما يشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقد المتأخر بفترة واحدة وعرض النقد الحالي ، اما كلا معاملين متغير الشمول المالي (عدد الحسابات المصرفية) الايجابية والسلبية لهما تأثير ذو دلالة إحصائية على عرض النقد ، اذ أن قيمة الاحتمالية معنوية (0.0007 و 0.0068) ، وهذا يدل على أن التغيرات المتراكمة (الإيجابية والسلبية) في حسابات الأفراد (ACCOUNT) لها تأثير كبير على عرض النقد في الأجل الطويل.

1-1-2-2-4 اختبار التكامل المشترك وفقا لنموذج NARDL

أظهرت نتائج هذا الاختبار أن قيمة (F) المحتسبة بلغت (13.316769) وهي أكبر بكثير من القيم الحرجة ، بالتالي نرفض فرضية العدم ، اي وجود علاقة تكامل مشترك (cointegration) بين المتغيرات، ومن ثم يعني وجود علاقة توازن طويلة المدى بين فجوة الشمول المالي وعرض النقد الضيق في العراق .

الجدول (9) اختبار الحدود (Bound Test)

Test Statistic	Value	K
F-statistic	13.316769	4
مستوى المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.200	3.090
%5	2.560	3.490

المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 13) .

ويبين الجدول (10) ان معامل تصحيح الخطأ يأخذ اشارة سالبة وقيمته محصورة بين الصفر والواحد الصحيح (0-1) وهي كذلك معنوية احصائياً عند مستوى (0.000) وهي اقل من (5%) ، فضلا عن ذلك فقد بلغت سرعة التصحيح (-0.003230) ، وهذا يعني ان الاختلالات التي تحدث في الاجل القصير يتم تصحيحها في الاجل الطويل ، كما موضح بالجدول الاتي :-

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (10) نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير

المتغيرات	معلمات التقدير	الخطأ المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة Prob.
COINTEQ*	-0.003230	0.000344	-9.375003	0.0000
@DCUMDP(ACCOUNT)	5.990573	643314.0	9.312044	0.0000
@DCUMDN(ACCOUNT)	-2.626079	0.377581	-6.955004	0.0000

المصدر : الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 13).

يظهر الجدول (10) الخاص بمعلمات الاجل القصير (معامل تصحيح الخطأ) وان النموذج يبين كيفية تصحيح الانحرافات عن التوازن طويل المدى في الأجل القصير. فقد بلغ معامل تصحيح الخطأ (COINTEQ) (-0.003230) وقيمته الاحتمالية (0.0000) معنوية ، وان القيمة السلبية وذات الدلالة الإحصائية لهذا المعامل تؤكد أن أي انحراف عن التوازن طويل المدى يتم تصحيحه ببطء شديد (بنسبة 0.32%) في الفترة اللاحقة ، ما يعني ان تأثير الشمول المالي يحتاج الى زمن طويل ليتبلور ، وهذا يرتبط بشكل وثيق بالسلوك المجتمعي والمؤسسي في البلاد .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2-2-2-4 قياس علاقة عرض النقد الواسع بمتغيرات الشمول المالي

يوضح الجدول (11) نتائج مخرجات قياس علاقة عرض النقد الواسع ببعض متغيرات الشمول المالي في العراق :-

الجدول (11) نتائج تقدير النموذج المستخدم

Dependent Variable: D(M2)

Method: ARDL

Date: 08/08/25 Time: 15:37

Sample: 2020M02 2024M12

Included observations: 59

Dependent lags: 1 (Automatic)

Automatic-lag dual non-linear regressors (0 max. lags): EPAY ACCOUNT

Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 2)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Number of models evaluated: 1

Selected model: ARDL(1,0,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob.*
M2(-1)	0.000308	0.024941	0.012333	0.9902
@CUMDP(EPAY)	-2.22E-07	2.05E-06	-0.108444	0.9141
@CUMDN(EPAY)	2.05E-07	2.33E-06	0.088208	0.9300
@CUMDP(ACCOUNT)	-0.310466	0.252521	-1.229469	0.2243
@CUMDN(ACCOUNT)	-0.664040	0.473872	-1.401307	0.1670
C	2658682	3527556	0.753690	0.4544
R-squared	0.316720	Mean dependent var	944748.5	
Adjusted R-squared	0.252260	S.D. dependent var	2424047	
S.E. of regression	2096121	Akaike info criterion	32.04522	
SUM squared resid	1077853	Schwarz criterion	32.03048	
Log likelihood	-939.3340	Hannan-Quinn criter	32.20008	
F-statistic	4.913417	Durbin-Watson stat	2.101638	
Prob(F-statistic)	0.000910			

المصدر : الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 13) .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

اظهرت النتائج وجود حالة الارتباط بين عرض النقد الواسع وبعض مؤشرات الشمول المالي ، فقد بلغ معامل التحديد (0.316720) أي ان المتغيرات المستقلة تفسر نحو (31.6%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ، وان (68.4%) من التغيرات الحاصلة تعود الى عوامل أخرى خارجية (غير داخلة في النموذج) ، فضلا عن ذلك ، فقد بلغت إحصائية فيشر (4.913417) وبمعنوية عالية للنموذج بلغت (0.000910) وهذا يعني ان الانموذج مقبول كليا ويشير إلى أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية، وأن المتغيرات المستقلة لها تأثير مشترك على عرض النقد الواسع في البلاد .

1-2-2-2-4 اختبار التكامل المشترك وفقا لنموذج NARDL

أظهرت نتائج هذا الاختبار أن قيمة (F) المحتسبة بلغت (6.092077) وهي أكبر بكثير من القيم الحرجة ، بالتالي فأننا نرفض الفرضية الصفرية مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك (cointegration) بين المتغيرات، اي وجود علاقة توازن طويلة المدى بين فجوة الشمول المالي وعرض النقد الواسع في العراق .

الجدول (12) اختبار الحدود (Bound Test)

K	Value	Test Statistic
4	6.092077	F-statistic
I1 Bound	I0 Bound	مستوى المعنوية
3.090	2.200	%10
3.490	2.560	%5

المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 13) .

اما العلاقة في الاجل القصير والتي تتوضح من الجدول (13) فقد بلغت سرعة التصحيح (0.000308) ، وهذا يعني وجود الية تصحيح الخطأ التي تدفع النظام نحو التوازن طويل الاجل بعد حدوث صدمة قصيرة الاجل ، وكما موضح بالجدول الاتي :-

الجدول (13) نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير

مستوى الدلالة Prob.	قيمة اختبار (t)	الخطأ المعياري	معلمات التقدير	المتغيرات
0.0000	6.324619	4.86E-05	0.000308	COINTEQ*

المصدر : الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 13).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5- الاستنتاجات والتوصيات

5-1 الخاتمة والاستنتاجات

1- تم اثبات الفرضية الرئيسة للبحث ، لكن **الفرضية الفرعية الاولى** (زيادة الحسابات الفعّالة تقلل النقد الورقي) لم تتحقق لأن الحسابات موجودة لكنها غير مستخدمة ، كما ان **الفرضية الفرعية الثانية** (انتشار أدوات الدفع الإلكتروني يمتص السيولة)تحققت بشكل جزئي اذ زادت المدفوعات الإلكترونية لكن بدون أثر جوهري على تقليص النقد خارج المصارف . واخيرا ، تم اثبات الفرضية الفرعية الثالثة (ضعف الشمول المالي أحد أسباب هيمنة الكتلة النقدية الورقية) وبشكل واضح من خلال النتائج الكمية والوصفي.

2- الشمول المالي في العراق لا يزال شكليًا أكثر من كونه وظيفيًا، إذ يقتصر على فتح الحسابات واستلام الرواتب دون استخدام فعلي في التعاملات الاقتصادية ، كما ان حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (M0) ما يزال مرتفعًا جدًا، اذ تجاوز (90%) من إجمالي العملة المصدرة عام 2024، مما يعكس ضعف امتصاص الكاش.

3- عدد الحسابات المصرفية والمدفوعات الإلكترونية في تزايد مستمر، لكن ذلك لم يؤدِ إلى انخفاض ملموس في النقد الورقي ، كما ان البنية التحتية المصرفية غير متوازنة ، اذ نجد نمو كبير في أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، مقابل جمود في عدد الفروع المصرفية.

4- الاقتصاد غير الرسمي والثقافة النقدية وضعف الثقة في الجهاز المصرفي من أبرز العوامل التي تبقي الاعتماد على الكاش مرتفعًا.

5- النتائج القياسية (نموذج NARDL) أثبتت وجود علاقة طويلة الأجل بين الشمول المالي ومكونات عرض النقد(M1,M2)، لكن سرعة التصحيح نحو التوازن بطيئة جدًا ، كما ان المتغيرات المستقلة (عدد الحسابات، المدفوعات الإلكترونية) فسرت نسبة محدودة من تغيرات عرض النقد (53%) لـ M1 و (31%) لـ M2 مما يعني أن عوامل أخرى (الاكتناز، ضعف الثقة، الاقتصاد غير الرسمي) أكثر تأثيرًا.

6- السياسات المالية التوسعية والاعتماد على الإنفاق الجاري اسهم في زيادة الكتلة النقدية دون أن تتحول إلى ودائع أو أدوات ادخار، اذ ان غياب أدوات مالية جاذبة مثل سندات الادخار وصناديق الاستثمار اسهم في بقاء فائض السيولة بيد الأفراد.

5-2 التوصيات

1- إعادة صياغة استراتيجيات الشمول المالي لتنتقل من التوسع الكمي إلى التفعيل الوظيفي للحسابات وإلزام المصارف بتقديم حوافز تشغيلية للحسابات (فوائد ادخار، قروض صغيرة، خصومات في الدفع الإلكتروني) ومن ثم تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني وربطها بمؤسسات الدولة والقطاع الخاص لتعزيز امتصاص الكاش.

2- فرض تشريعات لاستخدام أدوات الدفع الإلكتروني في الرواتب والضرائب والرسوم الحكومية وتقليل الدفع النقدي في المعاملات الكبيرة (العقارات، السيارات) وربطها بالتحويل المصرفي ومن ثم إطلاق برامج وطنية للتثقيف المالي تركز على ثقافة الادخار والاستخدام الفعلي للحسابات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3-إعادة توزيع البنية التحتية المصرفية بشكل متوازن بين الفروع والATM والPOS ، وتحفيز المصارف على فتح فروع ذكية في المحافظات النائية والريف كذلك فرض نسب إلزامية على المصارف لنشر أجهزة POS بما يتناسب مع عدد السكان.

4- تعزيز الرقابة الحكومية على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتشجيعها على الاندماج في النظام المصرفي عبر حوافز ضريبية وإطلاق صندوق ضمان ودائع فعال لاستعادة ثقة الجمهور بالمصارف فضلا عن حملات إعلامية توعوية لتعزيز ثقافة التعامل المصرفي والانتقال من الكاش إلى القنوات الرسمية.

5- توسيع نطاق المتغيرات المستخدمة في سياسات الشمول المالي لتشمل (الثقافة المالية، الاقتصاد غير الرسمي، الثقة المصرفية) عن طريق اعتماد أدوات مالية مبتكرة مثل المحافظ الرقمية وربطها بالدعم الحكومي المباشر بالإضافة الى تحسين سرعة الاستجابة عبر إلزام المؤسسات باستخدام الدفع الإلكتروني الفوري.

6- إصدار سندات ادخار شعبية قصيرة ومتوسطة الأجل بعوائد تنافسية لجذب مدخرات الأفراد وتأسيس صناديق استثمارية وطنية تتيح للأفراد استثمار فائض السيولة بأمان ، فضلا عن إعادة هيكلة السياسة المالية لتقليل الاعتماد على الإنفاق الجاري وزيادة حصة الاستثمار في البنية التحتية المالية والإنتاجية.

المصادر

1. الإسكوا (1991) : تعريف عرض النقد ، الترجمة الصادرة عن قاموس العلوم المالية والمصرفية، الطبعة الثاني.
2. البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي الاعوام (2016 – 2022) .
3. البنك المركزي العراقي (2024) ، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025-2029 متاح على الرابط https://cbi.iq/static/uploads/up/file-175032935790667.pdf .
4. البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي للمدة (2004-2024) .
5. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث، المجموعة الاحصائية للمدة (2004-2024) .
6. Financial Inclusion, Alliance for Financial Inclusion,(2011), The G20 Principles for Innovative *studies. Bringing the principles to life, Eleven country case*
7. Beck et al. (2019): Finance and Economic Development: Evidence from Bank Access and Usage.
8. Gamito, Susana, (2018) , (Financial inclusion in Africa), *Master''s in Finance.*
9. Helms, Brigit,(2006), " access for all : Building inclusive finance , systems washing ton, *D.C, world Bank.*
10. James , Princy ,(2017), "Role of Co-operative Banks in Financial Inclusion: A Study in the Post Reform Period" , IOSR *Journal Of Humanities And Social Science* ,Volume 22, Issue 6.
11. Joshi, Deepali Pant (2011) , Financial Inclusion & Financial Literacy, Bi Oecd Seminar –Roundtable on the updates on 34 and *Inclusion programmers in India*, June.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

12. Mishkin, Frederic S. (2019), The Economics of Money, Banking and Financial Markets, Pearson Education Canada.

13. Singh, Nirvikar,(2017), Financial inclusion concepts, issues and policies for India, International growth center (IGC), Synthesis paper, *University of California Santa Cruze*, July.

14. The Global Findex Database (202)1: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19

15. Varghese, George & Viswanathan, Lakshmi (2018) , Financial Inclusion: *Opportunities*, Issues and Challenges Institute for Financial Management and Research (IFMR), Sri City, Chittoor (Dist), India.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دور الشمول المالي في تنشيط القطاع المالي غير الرسمي في الاقتصاد العراقي

م. م. شذى سالم دولاب
كلية اقتصاديات الاعمال /جامعة النهرين
shathasalim1990199@nahrainuniv.edu.iq

م.م. ريم شاكر كتاب
كلية اقتصاديات الاعمال /جامعة النهرين
Rymalkhaldy528@nahrainuniv.edu.iq

الملخص :

يتناول هذا البحث دراسة العلاقة بين الشمول المالي والقطاع المالي غير الرسمي في الاقتصاد العراقي، باحثاً على أهمية دمج الفئات المستبعدة ماليًا ضمن النظام المالي الرسمي. يهدف البحث إلى تحليل واقع الشمول المالي في العراق، والكشف عن أسباب توسع القطاع المالي غير الرسمي، ودراسة تأثير ضعف الخدمات المالية الرسمية على تنامي هذا القطاع. كما يسعى إلى إبراز دور الشمول المالي كأداة استراتيجية لتنشيط وتنظيم الأنشطة المالية غير الرسمية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي وزيادة الشمول الاقتصادي.اعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي مدعوم بتجارب سابقة، ليخلص الى عدد من الاستنتاجات واهمها .لا تزال شريحة كبيرة من سكان العراق، وخاصة في المناطق الريفية والحضرية المهمشة، تعتمد بشكل كبير على الآليات المالية غير الرسمية نظرًا لمحدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية. ويعزى هذا النقص في الوصول في المقام الأول إلى تحديات البنية التحتية، وانخفاض مستويات الثقافة المالية، وانعدام الثقة في النظام المصرفي الرسمي.تعزز من فاعلية الشمول المالي كوسيلة لتحسين الأداء الاقتصادي وتقليص الفجوة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، القطاع المالي غير الرسمي، التنمية الاقتصادية، الوصول المالي، الثقافة المالية، التمويل الأصغر، إضفاء الطابع الرسمي،

Abstract:

This research examines the relationship between financial inclusion and the informal financial sector in the Iraqi economy, the importance of integrating financially excluded groups into the formal financial system. The study aims to analyze the current state of financial inclusion in Iraq, identify the reasons behind the expansion of the informal financial sector, and explore how the weakness of formal financial services contributes to its growth.Furthermore, it emphasizes the role of financial inclusion as a strategic tool to stimulate and regulate informal financial activities, thereby promoting financial stability and enhancing economic inclusion. The research adopts a descriptive-analytical approach supported by data and previous case studies, and concludes with recommendations to strengthen the effectiveness of financial inclusion in narrowing the gap between the formal and informal sectors and improving overall economic performance.

Keywords: Financial inclusion, informal financial sector, economic development, financial access, financial literacy, microfinance, formalization, fiscal policy.

المقدمة

القطاع المالي غير الرسمي دورًا هامًا في الاقتصاد العراقي، لا سيما في توفير الخدمات المالية لشرائح من السكان لا تزال بعيدة عن متناول الأنظمة المصرفية التقليدية. ورغم أهميته، يعمل هذا القطاع إلى حد كبير خارج الأطر التنظيمية، مما يؤدي إلى انعدام الكفاءة، وغياب حماية المستهلك، ومحدودية مساهمته في المؤشرات الاقتصادية الوطنية. في السنوات الأخيرة، برز الشمول المالي كنهج استراتيجي لسد هذه الفجوة، بهدف توفير خدمات مالية ميسورة التكلفة وسهلة المنال للأفراد والشركات الصغيرة المحرومة. ولا يقتصر تعزيز الشمول المالي في العراق على تحقيق العدالة فحسب، بل يُعد أيضًا ضرورة للتنمية الاقتصادية والاستقرار المالي. فمن خلال دمج الأنشطة المالية غير الرسمية في النظام الرسمي، يمكن للبلاد توسيع قاعدتها الضريبية، وتحسين الشفافية المالية، وتعزيز النمو المستدام. تستكشف هذه الدراسة إمكانات الشمول المالي في إنعاش القطاع المالي غير الرسمي من خلال تحديد العوائق القائمة، ودراسة المشهد السياسي الحالي، واقتراح استراتيجيات عملية للإصلاح. ومن هذا المنظور، يسعى البحث إلى المساهمة في الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز نظام مالي أكثر شمولًا واستقرارًا وكفاءة.

أولًا: إشكالية البحث

يواجه الاقتصاد العراقي تحديًا مُستمرًا ناجمًا عن الانتشار الواسع لقطاع مالي غير رسمي، يشمل أنشطة مالية تعمل خارج نطاق إشراف المؤسسات التنظيمية والمصرفية الرسمية. وبينما يُقدم هذا القطاع خدمات مالية أساسية للفئات المُهمّشة، إلا أنه لا يزال إلى حد كبير غير مُنظّم ومنعزلًا عن التخطيط الاقتصادي الوطني. في الوقت نفسه، تبذل الجهات الحكومية والمؤسسات المالية جهودًا لتعزيز الشمول المالي كمسار استراتيجي لدمج الفئات المُهمّشة في النظام المالي الرسمي. ومن هنا نتساءل:

إلى أي مدى يُمكن أن يُساهم الشمول المالي في إنعاش القطاع المالي غير الرسمي وتحويله إلى عنصر مُنتج وخاضع للتنظيم في الاقتصاد الوطني؟

ثانياً: أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة، إذ تتناول قضية استراتيجية تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في العراق. من خلال التركيز على دور الشمول المالي، وسليط الضوء على الآليات التي يمكن من خلالها دمج الممارسات المالية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي. ومن المتوقع أن تقدم نتائج توصيات عملية لصانعي السياسات والبنك المركزي العراقي، لا سيما في مجال تصميم سياسات مالية شاملة تدعم إضفاء الطابع الرسمي على القطاع المالي غير الرسمي وتعزز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: فرضيات البحث

1. توجد علاقة إيجابية بين تعزيز الشمول المالي وتقليص حجم القطاع المالي غير الرسمي.
2. انتشار الخدمات المالية الرقمية وأدوات الدفع الإلكتروني يساعد على استيعاب الأنشطة غير الرسمية.
3. ضعف الثقافة المالية يمثل عائقاً رئيسياً أمام دمج الأنشطة غير الرسمية في النظام الرسمي.
4. تبني سياسات حكومية داعمة للشمول المالي يسهم في تنشيط القطاع المالي غير الرسمي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رابعاً: منهجية البحث

1. اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المفاهيم النظرية.
2. استخدام المنهج الكمي لتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالشمول المالي والقطاع غير الرسمي في العراق.
3. الخروج باستنتاجات وتوصيات عملية تخدم صانعي السياسات الاقتصادية.

خامساً: هيكليه البحث

المبحث الأول: الشمول المالي

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للشمول المالي

المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي

المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي

المطلب الرابع: أهداف الشمول المالي

المطلب الخامس: التحديات التي تواجه الشمول المالي

المبحث الثاني: القطاع المالي غير الرسمي

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للقطاع المالي غير الرسمي

المطلب الثاني: تعريف القطاع المالي غير الرسمي

المطلب الثالث: واقع الشمول المالي في العراق

المطلب الرابع: تحليل القطاع المالي غير الرسمي

المطلب الخامس: العلاقة بين الشمول المالي وتنشيط القطاع غير الرسمي

الدراسات السابقة

دراسة البكل والحداد (2022)هدفت الدراسة إلى التعرف على تطبيقات الشمول المالي وأهميته والفوائد المتحققة من هذه التطبيقات ومعوقات تعميمها، واتخذت الدراسة التجربة المصرية في هذا المجال كدراسة تطبيقية، وتوصلت الدراسة أنه بذلت الحكومة المصرية جهدا كبيرا نحو تعزيز الشمول المالي بهدف توفير خدمات مميكنة تضمن تيسير حصول المواطنين على متطلباتهم من الخدمات المالية دون تحميلهم أي أعباء إضافية وبذلك استطاع القطاع المالي في مصر أن يتمتع بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي، تطبيق الشمول المالي ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني في مصر ساهم في رفع التصنيف الائتماني لمصر وتقدمها في مؤشر سهولة أداء الأعمال مما يشير إلى ملائمة البيئة الاقتصادية التنظيمية لبدء وتشغيل الشركات المحلية، بالإضافة إلى تقدمها في مؤشر الشفافية الدولي، وأوصت الدراسة اتباع سياسات اقتصادية كلية لتدنية معدلات التضخم والبطالة والتقليل من معدلات الفقر مما يمكن المواطنين من الحصول على دخول نقدية ويزيد من القدرة الادخارية والاستثمارية ومن ثم تعميم الشمول المالي، بذل العناية القصوى لتحقيق التثقيف المالي خاصة أصحاب الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر وتعريفهم بمزايا النظام وحقوقهم ومسئولياتهم، والعمل على دعم الثقة في الخدمات المصرفية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دراسة الحدادا (2022)تهدف الدراسة إلى استكشاف تطبيق تكنولوجيا التحول الرقمي في المؤسسات المصرفية وتحديد أثر ذلك التطبيق على محورين أساسين الأول نشاط المراجعة الداخلية والثاني الشمول المالي داخل البنوك التجارية المصرية وانعكاسه على تحقيق التنمية المستدامة وفقا لرؤية مصر 2030، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خالل تحليل الدراسات والآراء السابقة إلى جانب اعداد الدراسة الميدانية لتجميع البيانات وذلك عن طريق التحليل الاحصائي لبيانات 150 قائمة استقصاء، وتوصلت النتائج إلى وجود تأثير قوي لتطبيق آليات التحول الرقمي في البنوك على تطور اجراءات المراجعة الداخلية بها، كما أثبتت النتائج وجود دور لتطبيق التكنولوجيا الرقمية في اداء المعامل البنكية واستخدام التقنيات الحديثة لتقديم الخدمات المصرفية في تحقيق الشمول المالي بالبنوك المصرية والذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية المستدامة، وقد أوصت الدراسة بضرورة وأهمية الاعتماد على تكنولوجيا التحول الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أنه ينبغي على مهنتي المحاسبة والمراجعة التطوير من أساليبها وادواتها لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، ويجب على منظمي المهنة ومصدري المعايير الاهتمام بتعديل المعايير واصدار التعليمات بما يسمح بالتغيير استجابة للتغيرات ببيئة الاعمال المحيطة لتحسين القدرة على المنافسة والاستمرارية.

دراسة محمود (2023)هدف البحث إلى وصف دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا، وذلك لتحقيق فرضية البحث التي مفادها إمكانية الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا المالية في مواجهة جائحة كورونا، ومن أهم النتائج التي توصل لها البحث أدت التكنولوجيا المالية دوراً رئيساً في احتواء أزمة جائحة كورونا من خلال بروزها كطريقة جديدة في تحقيق الشمول المالي، ومن أهم التوصيات اكتساب ثقة العملاء بدور التكنولوجيا المالية والحد من الخوف نتيجة الاحتيال والقرصنة في ظل عدم وجود قوانين كافية الحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية.

دراسة صابر (2023)هدفت الدراسة إلى إبراز دور وأهمية التكنولوجيا المالية (Fintech) في تعزيز وضعية الشمول المالي Inclusion Financial كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة لكافة أفراد المجتمع، وشملت عينة الدراسة مجموعة من الدول العربية وباستعراض المؤشرات الخاصة بالشمول المالي لتلك الدول. وأظهرت النتائج إلى أن مستوي الشمول المالي يبتعد عن الحجم المرغوب فيه لتعزيز الاقتصاد المالي لهذه الدول، بسبب ضعف حجم الدخل الفردي ومستويات التثقيف المالي، ضعف فضال عن عدم كفاءة النظام المالي في تسهيل النفاذ للخدمات المالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الأول: الشمول المالي

يُعرّف الشمول المالي - المعروف أيضًا بالشمول الاقتصادي - بأنه مفهومٌ عُرّف بطرقٍ مُختلفة. وينطوي جوهره على دمج الأفراد المهمّشين ماليًا، وخاصةً ذوي الدخل المحدود أو غير المنتظم، في النظام المالي الرسمي. وغالبًا ما يفتقر هؤلاء الأفراد إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية بسبب عوائق اقتصادية أو جغرافية أو اجتماعية. ويهدف الشمول المالي إلى تذليل هذه العوائق من خلال استخدام الأنظمة الرقمية، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، لتمكين المعاملات المالية بسلاسة وفعالية من حيث التكلفة. تتمثل المهمة الأساسية للشمول المالي في تقديم خدمات مالية سهلة المنال وبأسعار معقولة - مثل الادخار والائتمان والتأمين والمدفوعات - من خلال آليات بسيطة. وتلعب المؤسسات المالية دورًا رئيسيًا في تعزيز الشمول المالي من خلال نشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي بالأدوات المالية الرقمية. كما تُبذل جهودٌ لتوسيع البنية التحتية المالية من خلال زيادة عدد فروع البنوك ومكاتب التمويل الأصغر وأجهزة الصراف الآلي، وخاصةً في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، تلعب التكنولوجيا دورًا هامًا، لا سيما من خلال أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول ومنصات التسوية الرقمية الآنية. يتطلب تحقيق الشمول المالي أيضًا تطوير قواعد بيانات شاملة، بما في ذلك السجلات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، لتحسين تقييم المخاطر وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.

سيتناول هذا المبحث موضوع الشمول المالي من خلال الأقسام التالية: المطلب الاول: الخلفية التاريخية للشمول المالي المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي و المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي و المطلب الرابع :أهداف الشمول المالي و المطلب الخامس :التحديات التي تواجه الشمول المالي

المطلب الأول : الخلفية التاريخية للشمول المالي

ظهر مفهوم الشمول المالي لأول مرة عام ١٩٩٣ من خلال دراسة أجرتها شركة Leyshon and Thrift، والتي بحثت في تأثير إغلاق أحد فروع البنوك على وصول السكان إلى الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا. وخلال تسعينيات القرن الماضي، استكشفت العديد من الدراسات التحديات التي تواجهها بعض الفئات الاجتماعية في الوصول إلى الخدمات المصرفية. ومع ذلك، لم يبدأ استخدام مصطلح الشمول المالي على نطاق أوسع لوصف العوامل المؤثرة على وصول الأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية المتاحة إلا عام ١٩٩٩. من المهم التمييز بين القرار الطوعي بتجنب الخدمات المالية - بسبب نقص الحاجة أو المعتقدات الدينية أو المعايير الثقافية - وعدم القدرة على الوصول إليها بسبب عوائق هيكلية أو اقتصادية (فلق، سوداني، ومعمر، ٢٠٢١، ص ٢٨٠).

في عام ٢٠٠٣ كانت دول مثل ماليزيا والمملكة المتحدة من بين أوائل الدول التي طبقت استراتيجيات مبتكرة تهدف إلى تعزيز الشمول المالي. سعت هذه الجهود إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية ودمج شريحة أكبر من السكان في النظام المالي الرسمي. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، اكتسبت أهمية الشمول المالي اهتماما عالميا متزايدا (تشاكرابورتي، 2011، ص 3).

استجابةً للأزمة بدأت البنوك المركزية والمؤسسات النقدية حول العالم باعتماد سياسات شاملة تهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع. وركزت هذه المبادرات على توفير الخدمات المالية بأسعار معقولة،

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وسهولة الوصول إليها، والتمكين من خلال أدوات مالية شاملة. وكان من أبرز التطورات إنشاء تحالف الشمول المالي (AFI) عام 2008، الذي أصبح أول شبكة عالمية مُخصصة لتبادل المعرفة والخبرات في مجال الشمول المالي. ويضم التحالف 94 دولة نامية، ممثلةً بـ 119 مؤسسة - بما في ذلك وزارات المالية والبنوك المركزية - ويركز على تطوير الأدوات العملية، وصياغة سياسات الإصلاح، وتنظيم التبادلات التعليمية بين أعضائه. عقد تحالف الشمول المالي مؤتمره السنوي الأول عام 2009 في كينيا، تلاه مؤتمرات لاحقة في إندونيسيا، والمكسيك، وجنوب أفريقيا، وماليزيا، وترينيداد وتوباغو، وموزمبيق، وفيجي، ومصر عام 2017.

تختلف المصطلحات المتعلقة بمفهوم الشمول المالي في الأدبيات المالية والمصرفية. بينما يُطلق عليه بعض الباحثين مصطلح الشمول المالي أو التكامل المالي، يستخدم آخرون مصطلحات مثل التعميق المالي، أو الامتداد المالي، أو الوصول المالي واسع النطاق. ورغم اختلاف المصطلحات، تشترك هذه المفاهيم عمومًا في هدف واحد: تعزيز كفاءة ونطاق عمل المؤسسات المالية والسياسات النقدية من خلال إشراك ذوي الدخل المحدود ودمجهم في النظام المالي الرسمي. يدعم هذا التكامل اتخاذ قرارات مالية أفضل على المدى الطويل (عبد العال، ٢٠١٩، ص ٢٧٤).

استجابةً للأزمة بدأت البنوك المركزية والمؤسسات النقدية حول العالم باعتماد سياسات شاملة تهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع. وركزت هذه المبادرات على توفير الخدمات المالية بأسعار معقولة، وسهولة الوصول إليها، والتمكين من خلال أدوات مالية شاملة. وكان من أبرز التطورات إنشاء تحالف الشمول المالي (AFI) عام 2008، الذي أصبح أول شبكة عالمية مُخصصة لتبادل المعرفة والخبرات في مجال الشمول المالي. ويضم التحالف 94 دولة نامية، ممثلةً بـ 119 مؤسسة - بما في ذلك وزارات المالية والبنوك المركزية - ويركز على تطوير الأدوات العملية، وصياغة سياسات الإصلاح، وتنظيم التبادلات التعليمية بين أعضائه. عقد تحالف الشمول المالي مؤتمره السنوي الأول عام 2009 في كينيا، تلاه مؤتمرات لاحقة في إندونيسيا، والمكسيك، وجنوب أفريقيا، وماليزيا، وترينيداد وتوباغو، وموزمبيق، وفيجي، ومصر عام 2017.

تختلف المصطلحات المتعلقة بمفهوم الشمول المالي في الأدبيات المالية والمصرفية. بينما يُطلق عليه بعض الباحثين مصطلح الشمول المالي أو التكامل المالي، يستخدم آخرون مصطلحات مثل التعميق المالي، أو الامتداد المالي، أو الوصول المالي واسع النطاق. ورغم اختلاف المصطلحات، تشترك هذه المفاهيم عمومًا في هدف واحد: تعزيز كفاءة ونطاق عمل المؤسسات المالية والسياسات النقدية من خلال إشراك ذوي الدخل المحدود ودمجهم في النظام المالي الرسمي. يدعم هذا التكامل اتخاذ قرارات مالية أفضل على المدى الطويل (عبد العال، ٢٠١٩، ص ٢٧٤) .

المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي

يُعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في عام 2008م، إذ بات واضحًا الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الاشتمال المالي، إلى جانب مواضيع أخرى لا تقل أهمية، مثل تعزيز قدرات وإمكانات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة (ضيف، 2020: 471).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

شهد مفهوم الشمول المالي تطورًا ملحوظًا على مرّ الزمن، إذ لم يعد يقتصر على تصنيف الأفراد أو المؤسسات بشكل ثنائي كمشمولين أو غير مشمولين، بل أصبح يُعرّف وفق أطر متعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار مدى الوصول، الاستخدام، وجودة الخدمات المالية.

ويُعد التعريف الذي طرحه مركز الاشتمال المالي في واشنطن من أكثر التعاريف شمولاً، حيث يرى أن الشمول المالي هو الحالة التي تُمكن جميع الأفراد، بمن فيهم الفقراء وذوو الاحتياجات الخاصة وسكان المناطق الريفية، من الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة، وبأسعار مناسبة، وبطريقة تحترم كرامة العملاء (Granter, 2013).

كما عرّف بعض الباحثين الشمول المالي على أنه توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية الجيدة، والتي تشمل القروض، والإيداع، وأنظمة الدفع، والمعاشات، والتعليم المالي، إلى جانب آليات فعالة لحماية العملاء (Ali, 2022).

وقد عُرِّف الشمول المالي أيضًا على أنه عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها جميع شرائح المجتمع بشكل عام، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل القطاعات الأضعف والفئات ذات الدخل المنخفض، بتكلفة معقولة، وبطريقة عادلة وشفافة، ومن خلال التنظيم والجهات المؤسسية الرسمية (شنبي وبن الخضر، 2018: 106).

وعرفه البنك الدولي الشمول المالي على أنه قدره الفرد أو المؤسسة على الوصول إلى أدوات ومنتجات مالية تكفي احتياجاتهم وقدراتهم المالية . ويعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر 2014 تحت عنوان " تقرير التنمية المالية العالمي " على أنه " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية. كما يحددها البنك المركزي المصري علي أنها إتاحة الخدمات أو المنتجات المالية لكافة شرائح المجتمع سواء كانوا أفرادا " أو مؤسسات بجودة مناسبة وأسعار معقولة تمكنهم من التعامل مع القنوات الرسمية المالية كالبنوك وهيئات البريد والجمعيات الأهلية وتضمن تلك الخدمة إتاحة فرص مناسبة لكل الفئات وخضوعها للرقابة والإشراف(دعاء محمد ، 2024: 103).

المطلب الثالث : أهمية الشمول المالي

حَظِي الشمول المالي باهتمام متزايد من قبل الباحثين وصانعي السياسات المالية خلال العقدين الماضيين، باعتباره مصدرًا محتملًا لتحقيق فوائد اقتصادية ملموسة. فعلى الصعيد البحثي، تُعد دراسة الشمول المالي من الأدبيات المالية التي نشأت في أوائل تسعينيات القرن الماضي، والتي كشفت عن الآثار الإيجابية التي يمكن أن يُحدثها على المستويين الجزئي والكلي من خلال تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة (Barajas, et al., 2020: 13).

وتُسهم الخدمات المالية بشكل عام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ تساعد الأفراد على تحسين مستوى معيشتهم والهروب من دائرة الفقر، من خلال تسهيل الاستثمار في مجالات الصحة والتعليم، وكذلك دعم أنشطة الأعمال. كما تساهم هذه الخدمات في إدارة الأزمات المالية الطارئة التي قد تدفع الأسر إلى هاوية العوز، في حين أن العديد من الفقراء حول العالم يفتقرون إلى خدمات مالية قادرة على أداء هذه الوظائف، مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية. وبدلًا من ذلك، يعتمد الكثير منهم على الأموال النقدية، والتي غالبًا ما تكون غير آمنة وصعبة الإدارة (Kunt, et al., 2020: 1).

ويتمثل الهدف الرئيس من الشمول المالي في توفير الخدمات المالية بتكاليف منخفضة، مثل خدمات الادخار، والإقراض، وأنظمة الدفع والإيداع، لجميع فئات المجتمع، ولا سيما أولئك الذين لا يتعاملون مع البنوك، وذلك من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية (معوض وعلم الدين، 2021: 6).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ومع تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، ظهرت الحاجة إلى تطوير آليات موحدة ومشتركة تضمن تحقيق الأهداف المالية العالمية، عبر التنسيق والعمل المشترك بين الجهات المعنية. وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) والبنك الدولي، أن بناء نظام مالي شامل يُعد الطريق الأمثل للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من تبني توجهات تضمن وجود قنوات متعددة لإيصال خدمات مالية متنوعة للفئات المستبعدة اقتصاديًا واجتماعيًا. ويُعد بناء نظام مالي شامل السبيل الوحيد للوصول إلى أكبر عدد ممكن من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة وتقليل تكلفتها للفئات المستفيدة (GPFI, 2014,8)

ويحمل مفهوم الشمول المالي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصادات النامية، إذ إن دمج شريحة واسعة من القطاعات الإنتاجية ضمن المنظومة المالية الرسمية من شأنه إطلاق العنان لقدراتها الإبداعية، وزيادة الطلب المحلي على أساس مستدام مدفوع بنمو الدخل والاستهلاك. كما أن لجهود الشمول المالي تأثيرًا مضاعفًا في الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال تعزيز المدخرات عبر توفير الوصول إلى ترتيبات ادخار رسمية تؤدي إلى توسيع نطاق الائتمان والاستثمار من قبل المؤسسات المالية (Khan, 2012: 1).

وتُعد سهولة الوصول إلى الخدمات المالية أداة فعالة لتحسين المستوى المعيشي للسكان، وزيادة القدرة على الادخار، والحد من تركّز القوة الاقتصادية في أيدي فئة قليلة من الأفراد. كما تسهم في التخفيف من المخاطر التي قد يتعرض لها الفقراء نتيجة التقلبات الاقتصادية. ولهذا، أصبح توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية مجالًا يحظى باهتمام متزايد من قبل صُنّاع السياسات، لما له من آثار اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى (Garg & Agarwal, 2014: 55).

ويعد الشمول المالي هدفاً هاماً في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لكثير من البلدان المتقدمة والنامية التي اخذت على عاتقها تطبيق الشمول المالي ، ومما جعل قضايا تعزيز الشمول المالي تحظى بأهمية متزايدة في السنوات الاخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديدا الدول النامية نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية، إذ تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في اجندة التنمية الاقتصادية والمالية كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات بعيدة المدى واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر. (Khalil, 2016:44-45) ومما سبق يمكن ايجاز أهمية الشمول المالي بما يأتي:

1. يؤدي الشمول المالي الى جذب المستثمرين من الأسواق العالمية الى بلدنا مما يؤدي الى زيادة فرص العمل والتوظيف، وتقليل الاعتماد على النقد وخفض تكاليف المعاملات من خلال التحول الى المدفوعات الالكترونية.
2. يسهل النظام المالي الشامل التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية ومن ثم يمكن ان يقلل من تكلفة راس المال.
3. يوفر الشمول المالي مكان أمن للأفراد للادخار للمستقبل، ومن ثم يمكن ان يعزز الاستقرار المالي.
4. يعد الشمول المالي أداة فعالة يمكن أن يساعد في الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل.
5. الشمول المالي يوفر فرص للقطاع المصرفي عبر مختلف طبقات المجتمع والاقاليم والجنس والدخل وتشجيع الجمهور على تبني العادة المصرفية. ولنجاح الشمول المالي يكون عن طريق تقديم تشريعات مختلفة، ومحو الامية المالية، والاستفادة من التكنلوجيا وما الى ذلك.
6. يمهد الشمول المالي الطريق للنمو والتنمية من خلال ضمان التوافر السريع في الوقت المناسب بين القطاعات المحتاجة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المطلب الرابع: أهداف الشمول المالي

في الآونة الأخيرة برز اهتمام عالمي متزايد بالشمول المالي، تجلّى في إنشاء مؤتمرات وتحالفات ومؤسسات دولية تهدف إلى التنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وأهداف واضحة لتعزيز الشمول المالي (شنبي وبن الخضر، 2018: 108). وتتمثل أبرز هذه الأهداف فيما يلي:

1. تعزيز وصول جميع فئات وشرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، مع تعريف العملاء بأهمية هذه الخدمات، وطرق الحصول عليها، ومميزاتها، وتكاليفها، وكيفية استخدامها لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية (Helms, 2006: 5).
2. تيسير الوصول إلى المؤسسات المالية وطرائق التمويل، بما يساهم في تحسين الظروف المعيشية للفئات المستهدفة (الشمري، 2017: 30).
3. إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة بهدف تعزيز ثقافة الادخار والاستثمار، وتشجيع الأفراد على الادخار والاستثمار بطرق رسمية صحيحة ومثلى، فضلًا عن تحفيز المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتلاءم مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع (FISF, 2021).
4. تعزيز قدرة الشركات الصغيرة على الاستثمار والتوسع، بما يساهم في دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة كجزء من الاقتصاد الوطني.
5. تخفيض مستويات الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دمج الفئات المهمشة ماليًا في النظام المالي الرسمي، وتوفير أدوات مالية مناسبة تساعد على تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (الشمري، 2017: 30).

المطلب الخامس : التحديات التي تواجه الشمول المالي

يواجه الشمول المالي العديد من التحديات على المستويين الدولي والعربي، بما في ذلك العراق، رغم ما يحمله من آفاق مستقبلية واعدة لتحسين مستوى معيشة المواطنين، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للدولة. وتتمثل أبرز هذه التحديات في الآتي (Lenka & Barik, 2018:406 ؛Bongomin et al., 2017:14):

1. ارتفاع مستويات الأمية المالية، مما يؤدي إلى جهل بعض المواطنين بطبيعة الخدمات المصرفية المتاحة.
2. انخفاض مستوى الوعي المصرفي لدى بعض العملاء عند تعاملهم مع المؤسسات المالية الرسمية.
3. سوء التوزيع الجغرافي للمصارف وأجهزة الصراف الآلي، وخاصة في المناطق الريفية والنائية، مما يعيق سهولة الوصول للخدمات المالية.
4. ارتفاع أسعار الفائدة التي تتراوح بين 17% و20%، ما يُسبب عزوفًا عن الاقتراض من المؤسسات المصرفية.
5. ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات المالية، سواء عند فتح الحسابات المصرفية أو عند استخدام أجهزة الصراف الآلي (ATM).
6. تدني مستويات الدخل لدى شريحة واسعة من المواطنين، بما لا يمكّنهم من التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
7. ارتفاع معدلات البطالة، ما يمثل عبئًا اقتصاديًا إضافيًا على الدولة ويُضعف من قدرة الشباب على الانخراط في النظام المالي.
8. ضعف الحملات الترويجية والتوعوية لسياسات الشمول المالي، ما يؤدي إلى قلة المعرفة لدى المواطنين بالفوائد المتوقعة من تطبيق هذه السياسات على المستوى الفردي والوطني.
9. انخفاض مستوى الثقة لدى المواطنين في الخدمات المصرفية، وهو ما يتطلب من الشمول المالي أن يسهم في تعزيز هذه الثقة وتحسين صورة القطاع المالي الرسمي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني: القطاع المالي غير الرسمي

يُعد القطاع المالي غير الرسمي مكونًا رئيسيًا في الهيكل الاقتصادي للعديد من الدول، لا سيما في الاقتصادات النامية، حيث يُمثل بديلاً عن النظام المالي الرسمي بالنسبة لشريحة واسعة من السكان. ويشمل هذا القطاع مختلف الأنشطة المالية التي تتم خارج الإشراف المباشر للجهات التنظيمية الرسمية، مثل مؤسسات الإقراض غير المرخصة، الجمعيات التعاونية، صناديق الادخار المجتمعية، والدائنين الأفراد.ينشط القطاع غير الرسمي غالبًا في البيئات التي تفتقر إلى الخدمات المالية الرسمية أو التي يعاني فيها الأفراد من قيود تمنعهم من الوصول إلى البنوك، كعدم امتلاكهم حسابات مصرفية، أو الوثائق الرسمية، أو الضمانات المطلوبة. ورغم مخاطره، يوفر هذا القطاع حلولًا مالية سريعة ومرنة، ويُلبي احتياجات الشرائح المهمشة التي قد لا تكون مؤهلة للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية المرخصة.يتمثل التحدي الأكبر في تنظيم هذا القطاع دون القضاء على مرونته، وذلك من خلال دمجه تدريجيًا في النظام المالي الرسمي، وتحسين الشفافية، وبناء الثقة مع المتعاملين معه. ومن الضروري فهم ديناميكياته وتأثيره على الاقتصاد الوطني من أجل وضع سياسات شمول مالي فعالة ومستدامة .سيتناول هذا المبحث القطاع المالي غير الرسمي من خلال تقسيمه الى خمسة مطالب : المطلب الاول: الخلفية التاريخية للقطاع المالي غير الرسمي والمطلب الثاني: تعريف القطاع المالي غير الرسمي المطلب الثالث : واقع الشمول المالي في العراق .رابعا: تحليل القطاع المالي غير الرسمي .المطلب الخامس :العلاقة بين الشمول المالي وتنشيط القطاع غير الرسمي

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للقطاع المالي غير الرسمي

للقطاع المالي غير الرسمي جذور تاريخية راسخة، لا سيما في الدول النامية، حيث وُجدت أشكال التبادل المالي التقليدية منذ زمن بعيد خارج المؤسسات الرسمية. قبل إنشاء الأنظمة المصرفية الحديثة، اعتمدت المجتمعات على آليات الادخار والإقراض المحلية، مثل جمعيات الادخار والائتمان الدورية (ROSCAs)، ومقرضي الأموال، والإقراض المجتمعي. لم تكن هذه الهياكل مجرد بدائل، بل كانت المصادر الوحيدة المتاحة للخدمات المالية للكثيرين، لا سيما في المناطق الريفية والمحرومة. وقد جعلتها مرونتها وقدرتها على التكيف حجر الزاوية في الحياة المالية للفئات المهمشة(Ledgerwood, 1999).

لم يُحدث توسع الأنظمة المصرفية الرسمية خلال فترة الاستعمار وما بعده تغييرًا كبيرًا في الاعتماد على التمويل غير الرسمي في العديد من المناطق. فكثيرًا ما فشلت المؤسسات الرسمية في الوصول إلى الفئات ذات الدخل المنخفض بسبب شروط الإقراض الصارمة، ونقص الضمانات، وارتفاع تكاليف المعاملات. في المقابل، وفرت الآليات غير الرسمية المرونة والألفة وسهولة الوصول. وقد تطورت هذه الأنظمة لسدّ الفجوة التي خلّفها التمويل الرسمي، لا سيما بالنسبة لصغار رواد الأعمال والأفراد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.(Aryeetey, 1994).

في العقود الأخيرة ساهم التوسع الحضري السريع والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية في نمو الشبكات المالية غير الرسمية. ومع سعي الحكومات والبنوك الرسمية جاهدةً لتوفير خدمات مالية شاملة، أصبح التمويل غير الرسمي أكثر أهميةً للمشاريع الصغيرة والفئات الضعيفة. ورغم افتقارها للتنظيم والحماية القانونية، لا يزال مقدمو الخدمات المالية غير الرسمية يزدهرون بفضل الثقة الثقافية ورأس المال الاجتماعي والقدرة على الاستجابة السريعة لاحتياجات المقترضين(Helms, 2006).

يُعتبر القطاع المالي غير الرسمي اليوم مكونًا أساسيًا ومعقدًا في العديد من الاقتصادات. ورغم افتقاره إلى هيكل رسمي، إلا أنه يلعب دورًا هامًا في الوساطة المالية للفئات المهمشة من النظام الرسمي. ويُعد فهم تطوره التاريخي أمرًا أساسيًا لصياغة سياسات فعّالة تُدمج نقاط قوته وتُعالج نقاط ضعفه(Beck & Demirgüç-Kunt, 2008).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المطلب الثاني: تعريف القطاع المالي غير الرسمي

يشير القطاع المالي غير الرسمي إلى الأنظمة والخدمات المالية التي تعمل خارج إطار المؤسسات المالية الرسمية الخاضعة للتنظيم. وتشمل هذه الأنظمة عادةً مُقرضي الأموال غير المسجلين، وجمعيات الادخار والائتمان الدورية (ROSCAs)، ومحلات الرهن، والتجار غير الرسميين، وغيرها من ترتيبات الإقراض المجتمعية. وعلى عكس البنوك الرسمية، لا تخضع هذه الكيانات لإشراف رسمي أو تنظيمي، وغالبًا ما تكون عملياتها غير موثقة. ومع ذلك، فهي تُقدم خدمات مالية أساسية، مثل القروض والمدخرات والتأمين، للأفراد والشركات المستبعدة من النظام المصرفي الرسمي.(Steel & Andah, 2003)

يتميز هذا القطاع بسهولة الوصول إليه، وبطابعه غير الرسمي، وقدرته على التكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية. غالبًا ما يعتمد مقدمو الخدمات المالية غير الرسمية على العلاقات الشخصية، والثقة الاجتماعية، وسمعة المجتمع، بدلًا من العقود القانونية أو الضمانات. تتيح هذه الميزات للقطاع غير الرسمي الازدهار في بيئات تكون فيها المؤسسات المالية الرسمية نادرة، أو جامدة، أو يصعب الوصول إليها. وبالتالي، فهو بمثابة نظام موازٍ للوساطة المالية، لا سيما في المناطق الريفية والحضرية المحرومة(Aryeetey & Udry, 1997).

على الرغم من أن القطاع المالي غير الرسمي غير معترف به رسميًا أو غير منظم، إلا أنه يلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد ككل. فهو يُسهّل الشمول المالي لمن يفتقرون إلى الخدمات المالية الرسمية بسبب الفقر أو نقص الوثائق أو العزلة الجغرافية. ورغم محدوديته، كارتفاع أسعار الفائدة وغياب حماية المستهلك، يظل القطاع غير الرسمي شريان حياة لملايين الأفراد والشركات الصغيرة حول العالم(World Bank, 2008).

المطلب الثالث: و اقع الشمول المالي في العراق

لا يزال الشمول المالي في العراق محدودًا، ويعود ذلك أساسًا إلى عقود من الصراع وعدم الاستقرار السياسي وضعف البنية التحتية المالية. ولا تزال شريحة كبيرة من السكان، لا سيما في المناطق الريفية والحضرية ذات الدخل المنخفض، تعتمد على الممارسات المالية غير الرسمية. ويظل انتشار الخدمات المصرفية الرسمية منخفضًا، حيث يفتقر العديد من العراقيين إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل الحسابات المصرفية ومنتجات الادخار أو الائتمان الرسمي. وتتجلى هذه الفجوة بشكل خاص بين النساء والشباب، الذين يواجهون عوائق اجتماعية ولوجستية تحول دون دخولهم النظام المالي الرسمي.(البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠)

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين الشمول المالي، لا تزال التحديات قائمة. يُهيمن على القطاع المصرفي في العراق مؤسسات مملوكة للدولة، ويعمل العديد منها بتقنيات قديمة وإجراءات بيروقراطية غير فعّالة. وهذا يعيق التواصل مع العملاء والابتكار في تقديم الخدمات المالية. علاوة على ذلك، أدى انعدام ثقة الجمهور بالمؤسسات المالية - نتيجة الأزمات الاقتصادية السابقة وعدم استقرار العملة - إلى إبطاء تبني الخدمات المصرفية الرسمية. وقد ساهمت هذه العوامل في استمرار الاعتماد على الممارسات المالية النقدية وغير الرسمية في جميع أنحاء البلاد (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢١).

هدفت الإصلاحات والمبادرات الاستراتيجية الأخيرة إلى تعزيز الشمول المالي، بما في ذلك تطوير الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والمحافظ الإلكترونية، وأنظمة الدفع الرقمية. وقد أطلق البنك المركزي العراقي برامج لتشجيع استخدام البطاقات الإلكترونية لدفع الرواتب والمزايا الاجتماعية، بهدف الحد من الاعتماد على النقد ودمج المزيد من المواطنين في القطاع المالي الرسمي. ومع ذلك، لا يزال التقدم متفاوتًا، ويتطلب سياسات أكثر شمولًا لمعالجة فجوات البنية التحتية، والوعي المالي، والعوائق التنظيمية. (رؤية البنك المركزي العراقي، ٢٠٢١-٢٠٢٣).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المطلب الرابع : تحليل القطاع المالي غير الرسمي

يُمثل القطاع المالي غير الرسمي عنصرًا أساسيًا في المشهد المالي في العديد من الدول النامية، بما فيها العراق. ويُشير إلى الأنشطة والخدمات المالية التي تُمارس خارج نطاق اللوائح الرسمية والأطر المؤسسية. وتشمل هذه الأنشطة إقراض المال، وجمعيات الادخار والائتمان الدوارة (ROSCAs)، وشبكات تحويل الأموال غير الرسمية، والإقراض الشخصي بين الأفراد. وغالبًا ما ينشأ هذا القطاع استجابةً لقيود الأنظمة المصرفية الرسمية، التي قد تُقصي الأفراد ذوي الدخل المحدود أو غير المسجلين. ويعكس انتشار هذا القطاع قدرته على سد الفجوة التي تُخلفها المؤسسات المالية الرسمية.(الجنابي، 2020)

من السمات المميزة للقطاع المالي غير الرسمي سهولة الوصول إليه. فالعديد من الأفراد الذين يفتقرون إلى متطلبات فتح حساب مصرفي أو الحصول على قرض رسمي - مثل إثبات الهوية أو السجل الائتماني أو الضمانات - يلجأون إلى ترتيبات غير رسمية. وغالبًا ما تعتمد هذه الخدمات على الثقة والروابط الاجتماعية بدلًا من العقود القانونية. وعلى هذا النحو، تميل المعاملات داخل هذا القطاع إلى أن تكون أسرع وأكثر مرونة وأكثر استجابة للاحتياجات المباشرة للأفراد، وخاصة في المجتمعات الريفية والمحرومة. (نجلاء علي،2021)

وعلى الرغم من المزايا التي يتمتع بها القطاع المالي غير الرسمي، فإنه يطرح أيضاً عدداً من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية. إن غياب الحماية القانونية يجعل المستخدمين عرضة لممارسات الإقراض غير العادلة، مثل أسعار الفائدة الباهظة أو استراتيجيات السداد القسرية. علاوة على ذلك، يفتقر القطاع إلى الشفافية والمساءلة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تمكين التدفقات المالية غير المشروعة وتقويض جهود مكافحة الفساد. وتشكل هذه المخاطر تحديات ليس فقط للأمن المالي الفردي ولكن أيضا للجهود الأوسع الرامية إلى تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية الوطنية.(حسين كاظم، 2022)

ومن منظور الاقتصاد الكلي يؤدي القطاع المالي غير الرسمي إلى تعقيد السياسة النقدية والتخطيط المالي. يصعب تتبع المعاملات التي تُجرى خارج النظام الرسمي أو تنظيمها، مما يحد من قدرة البنوك المركزية على تطبيق سياسات فعّالة لأسعار الفائدة أو مراقبة المعروض النقدي. إضافةً إلى ذلك، ولأن الجهات الفاعلة غير الرسمية لا تدفع ضرائب، فإن عملياتها تُسفر عن خسائر فادحة في الإيرادات العامة. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة للقضاء على هذا القطاع دون تقديم بدائل قد تُلحق الضرر بسبل عيش من يعتمدون عليه. وبالتالي، يتطلب دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي استراتيجيات دقيقة تُراعي الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية.(فاطمة حسن، 2019).

يُعد القطاع المالي غير الرسمي نظامًا مُعقّدًا ومُتكيّفًا، يؤدي وظائف حيوية في ظل غياب الشمول المالي الرسمي الشامل. وبينما يُقدّم دعمًا أساسيًا للفئات المهمّشة، فإنه يُشكّل أيضًا مخاطر تتطلب تدخلًا سياسيًا. ويتطلب النهج الناجح توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وتعزيز الثقافة المالية، وإدخال ابتكارات تنظيمية تُحافظ على فوائد القطاع مع التخفيف من أضراره. (ميساء عبد، 2021).

المطلب الخامس: العلاقة بين الشمول المالي وتنشيط القطاع غير الرسمي

يلعب الشمول المالي دورًا أساسيًا في تشكيل ديناميكيات القطاع المالي غير الرسمي. ومع تزايد سهولة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، لا سيما للفئات محدودة الدخل والمهمشة، تلوح في الأفق إمكانية إحداث تحول إيجابي في القطاع غير الرسمي. فبدلًا من القضاء عليه، يمكن للشمول المالي أن يُسهم في تحديث عملياته ودمجها في النظام المالي الأوسع. ويكتسب هذا أهمية خاصة في دول مثل العراق، حيث غالبًا ما تعجز البنية التحتية المالية الرسمية عن تلبية احتياجات شرائح كبيرة من السكان، مما يدفعهم إلى الاعتماد على القنوات غير الرسمية.(الكمالي،٢٠٢٠)

إن إدخال سياسات مالية شاملة - مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وتبسيط إجراءات الحسابات، وبرامج الائتمان الأصغر - من شأنه أن يشجع الجهات الفاعلة المالية غير الرسمية على اعتماد آليات رسمية. فعلى سبيل المثال،

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

قد يبدأ العديد من المُقرضين غير الرسميين بالتعاون مع مؤسسات التمويل الأصغر، أو تسجيل أنشطتهم للاستفادة من الحماية القانونية والأدوات الرقمية. وبهذه الطريقة، لا يقتصر دور الشمول المالي على تقليل الاعتماد على الأساليب غير الرسمية فحسب، بل يُمكّنها أيضًا من النمو في بيئة أكثر استقرارًا وتنظيمًا. (الجبوري،٢٠٢١)

علاوة على ذلك، يوفر الشمول المالي للأفراد والشركات الصغيرة التي تعمل بشكل غير رسمي أمانًا ماليًا أكبر، وخيارات ادخار، وفرصًا للحصول على الائتمان بشروط عادلة. يساعدهم هذا الوصول على استقرار دخلهم، والاستثمار في عملياتهم، وربما الانتقال إلى وضع الأعمال الرسمي. وبالتالي، يمكن للشمول المالي أن يكون بمثابة جسر بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، مستوعبًا تدريجيًا الجهات الفاعلة غير الرسمية دون الإخلال بدورها الاقتصادي.(السعدي،٢٠٢٢)

ومع ذلك، فإن العلاقة بين الشمول المالي والقطاع المالي غير الرسمي ليست دائمًا خطية أو متوقعة. في بعض الحالات، قد يتنافس توسيع نطاق الوصول المالي الرسمي بشكل مباشر مع مقدمي الخدمات غير الرسميين، مما يؤدي إلى توترات أو نزوح في السوق. لذلك، يجب على صانعي السياسات اعتماد نهج متوازن - نهج يشجع على إضفاء الطابع الرسمي مع الحفاظ على نقاط قوة التمويل غير الرسمي، مثل أنظمة الثقة المجتمعية والاستجابة للاحتياجات المحلية.(الزبيدي،٢٠١٩).

في نهاية المطاف، يعتمد تنشيط القطاع المالي غير الرسمي من خلال الشمول المالي على تنسيق الجهود بين المؤسسات التنظيمية ومقدمي الخدمات المالية والمجتمع المدني. إن البرامج التي تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية، وخفض تكاليف الدخول إلى النظام الرسمي، وبناء البنية التحتية الرقمية، تشكل عوامل حاسمة لجعل الشمول المالي أداة للتنمية الاقتصادية المستدامة والتكامل القطاعي.(الراوي،٢٠٢١).

أولاً: الوضع الديموغرافي:

يُقدرعدد سكان العراق بـ (39) مليون نسمة، ونسبة معدل نمو تبلغ (2,58%) سنوياً.

Table (1): سكان العراق حسب الفئات العمرية (تقديرات 2018)

الفئة العمرية	عدد السكان	النسبة المئوية
0-14	**15,428,032**	**%40.47**
15-24	**7,616,610**	**%19.98**
25-54	**12,156,337**	**%31.89**
55-64	**1,750,712**	**%4.59**
65فأكثر	**1,172,391**	**%3.08**
المجموع	**38,124,182**	**%100.00**

المصدر: (محمد طارق لفته ,2019 ,ص7)

جدول (1): سكان العراق حسب الفئات العمرية (تقديرات 2018)

يُظهر الجدول أن عدد سكان العراق قد قُدِّر في عام 2018 بحوالي 38,124,182نسمة، موزعين على فئات عمرية مختلفة. ومن خلال تحليل البيانات يمكن استنتاج ما يلي:

يتضح أن الفئة العمرية 14–0)سنة (تمثل النسبة الأكبر من السكان، إذ بلغت 40.47%أي ما يقارب 15.4مليون نسمة، وهو ما يعكس ارتفاع معدل الخصوبة في العراق ويؤشر إلى وجود قاعدة سكانية عريضة من الأطفال والشباب الصغار، الأمر الذي يضع تحديات كبيرة على مستوى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تأتي الفئة العمرية 24–15)سنة (في المرتبة الثانية بنسبة 19.98%أي ما يقارب 7.6مليون نسمة، ما يشير إلى أن نحو خمس سكان العراق هم من فئة الشباب الداخلين إلى سوق العمل أو التعليم العالي، وهو ما يمكن أن يكون فرصة ديموغرافية إذا استُثمرت هذه الطاقات البشرية بالشكل الصحيح، لكنه في الوقت ذاته يمثل تحدياً في حال عدم وجود خطط تشغيلية واستيعابية.

أما الفئة العمرية 54–25)سنة (فقد بلغت نسبتها 31.89%أي نحو 12.1مليون نسمة، وهي الفئة الأكثر إنتاجية في المجتمع، مما يوضح أن ثلث السكان في سن العمل والإنتاج، وهو عنصر مهم في تحريك عجلة الاقتصاد شريطة وجود سياسات اقتصادية قادرة على استثمار هذه الفئة.

في المقابل، شكّلت الفئة العمرية 64–55)سنة (نسبة 4.59%بما يعادل 1.7مليون نسمة، بينما لم تتجاوز نسبة الفئة العمرية 65)سنة فأكثر 3.08% (أي ما يقارب 1.1مليون نسمة، وهو ما يعكس أن المجتمع العراقي لا يزال مجتمعاً فتياً تسوده التركيبة العمرية الشابة، مع انخفاض نسبي في نسبة كبار السن.

من الناحية الكمية، يمكن القول إن أكثر من 60%من سكان العراق دون سن 25 عاماً، بينما تصل نسبة من هم في سن العمل (15–64 سنة) إلى نحو 56.5%من مجموع السكان، وهو ما يشير إلى امتلاك العراق قوة عمل ضخمة، لكنها تتطلب سياسات فاعلة في مجالات التشغيل، التعليم، والرعاية الاجتماعية لتجنب تحولها إلى عبء اقتصادي واجتماعي.

Table (2): أثر الشمول المالي على الاقتصاد غير الرسمي في العراق (تقديرات افتراضية مبنية على بيانات البنك المركزي وتقارير دولية)

المؤشر	القيمة (نسبة مئوية)	الملاحظات
حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج المحلي(2018)	**40%**	يمثل جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي غير المسجل.
نسبة البالغين الذين لديهم حساب مصرفي (2017)	**23%**	بحسب بيانات البنك الدولي.
نسبة الاعتماد على النقد في المعاملات	**85%**	ضعف استخدام أدوات الدفع الإلكتروني.
نسبة الشركات الصغيرة غير المسجلة	**60%**	تعيق الشمول المالي.
نسبة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	**5%فقط**	انخفاض واضح في تمويل القطاع غير الرسمي.
نسبة الزيادة المتوقعة في تقليص الاقتصاد غير الرسمي عند تعزيز الشمول المالي (2025)	**10–15%**	تقديرات افتراضية مبنية على تجارب دول مشابهة.

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للتنمية(World Development Indicators)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تشير البيانات إلى أن الاقتصاد العراقي يعاني من اتساع حجم القطاع غير الرسمي الذي يشكل نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس ضعف قدرة الدولة على استيعاب الأنشطة الاقتصادية ضمن الإطار القانوني والمالي الرسمي. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بمحدودية الشمول المالي، حيث لا يمتلك سوى 23% من البالغين حساباً مصرفياً، ما يعني أن غالبية السكان يعتمدون على التعاملات النقدية المباشرة التي تعزز من استمرار الاقتصاد غير الرسمي.

كذلك فإن اعتماد الاقتصاد على النقد بنسبة تصل إلى 85% يضعف قدرة المؤسسات المالية على تتبع التدفقات النقدية ويزيد من فرص التهرب الضريبي، بينما تظل نسبة القروض الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عند حدود 5% فقط، وهو ما يقلل من فرص تحويل هذه المشاريع من غير الرسمية إلى الرسمية.وبالنظر إلى التجارب الدولية (مثل كينيا والهند)، فإن تعزيز الشمول المالي عبر التوسع في الحسابات المصرفية الرقمية وخدمات الدفع الإلكتروني يمكن أن يؤدي إلى تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق بمعدل يتراوح بين 15%–10% بحلول عام 2025، بشرط أن ترافقه سياسات حكومية داعمة للتثقيف المالي وتبسيط الإجراءات المصرفية.

جدول (3): العلاقة بين الشمول المالي والقطاع المالي غير الرسمي في العراق(2018–2023)

حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج المحلي%	حجم القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة%	نسبة استخدام الدفع الإلكتروني%	نسبة البالغين الذين لديهم حساب مصرفي %	السنة
40%	4%	5%	23%	2018
39%	5%	7%	25%	2019
37%	6%	10%	28%	2020
35%	7%	15%	30%	2021
33%	9%	22%	34%	2022
31%	11%	28%	37%	2023

المصدر: البنك المركزي العراقي، **التقارير السنوية.(2018–2023)**

التحليل الكمي :

يبين الجدول أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العراق ارتفعت من 23% عام 2018 إلى 37% عام 2023، أي بزيادة مقدارها 14 نقطة مئوية خلال خمس سنوات. هذه الزيادة انعكست بشكل مباشر على ارتفاع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني من 5% إلى 28%، وهو مؤشر على تنامي الثقافة المصرفية والمالية بين الأفراد.

كما شهدت نسبة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ارتفاعاً تدريجياً من 4% عام 2018 إلى 11% عام 2023، مما أسهم في إدماج جزء من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ضمن النظام المالي الرسمي. ونتيجة لذلك تراجع حجم الاقتصاد غير الرسمي من 40% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 إلى 31% في 2023، أي بانخفاض قدره 9 نقاط مئوية، وهو ما يؤكد وجود علاقة عكسية بين ارتفاع مستويات الشمول المالي وتقلص حجم الاقتصاد غير الرسمي.

تشير هذه المؤشرات إلى أن السياسات التي تبناها البنك المركزي العراقي خلال الفترة 2018–2023، مثل التوسع في الدفع الإلكتروني وتبسيط فتح الحسابات المصرفية وتشجيع التمويل للمشاريع الصغيرة، بدأت تحقق نتائج ملموسة في احتواء جزء من الاقتصاد غير الرسمي، لكنها لا تزال بحاجة إلى تعميق وتوسيع لاستيعاب النسبة الأكبر من الأنشطة غير الرسمية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث :الاستنتاجات والمقترحات

اولا: الاستنتاجات

توصل البحث الى عدد من الأستنتاجات التي تتتعلق بدور الشمول المالي في إنعاش القطاع المالي غير الرسمي في العراق:

1. لا تزال شريحة كبيرة من سكان العراق، وخاصة في المناطق الريفية والحضرية المهمشة، تعتمد بشكل كبير على الآليات المالية غير الرسمية نظرًا لمحدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية. ويعزى هذا النقص في الوصول في المقام الأول إلى تحديات البنية التحتية، وانخفاض مستويات الثقافة المالية، وانعدام الثقة في النظام المصرفي الرسمي.

2. ساهم غياب النظم المالية الشاملة في نمو القطاع المالي غير الرسمي. وتعمل العديد من الشركات الصغيرة والأفراد ذوو الدخل المحدود خارج الإطار المالي الرسمي، معتمدين بدلاً من ذلك على جهات الإقراض التقليدية، أو مجموعات الادخار المجتمعية، أو مُقرضي الأموال.

3. يمكن أن يلعب توسيع نطاق الشمول المالي من خلال إدخال الخدمات المصرفية الرقمية، وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، وخدمات التمويل الأصغر دورًا محوريًا في تقليل الاعتماد على القنوات المالية غير الرسمية. تشير الأدلة إلى أنه عند توفير خدمات مالية ميسورة التكلفة وسهلة المنال للأفراد، تزداد احتمالية انتقالهم إلى الاقتصاد الرسمي.

4. تشير الأبحاث إلى وجود علاقة إيجابية بين سياسات الشمول المالي وتفاعل الجهات الفاعلة في القطاع غير الرسمي مع المؤسسات المالية الرسمية. وقد أظهرت مبادرات مثل تبسيط إجراءات فتح الحسابات والتثقيف المالي المُستهدف تحسينات ملموسة في معدلات الشمول.

5. على الرغم من الجهود الحكومية، لا تزال السياسات الحالية غير كافية لدمج الجهات الفاعلة المالية غير الرسمية بشكل كامل. ولا يزال غياب استراتيجية وطنية شاملة للشمول المالي يعيق التنفيذ الفعال للإصلاحات الرامية إلى تنشيط القطاع المالي غير الرسمي.

6. تُبرز النتائج ضرورة اعتماد سياسات متكاملة تجمع بين إصلاح القطاع المالي ومبادرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقًا. وتُعدّ معالجة العوائق، مثل الفقر، ونقص وثائق الهوية، وعدم الاستقرار الإقليمي، أمرًا ضروريًا لتحقيق تقدم مستدام في مجال الشمول المالي.

٧. أظهر التحليل الكمي أن تعزيز الشمول المالي يسهم في تقليص حجم القطاع غير الرسمي تدريجيًا عبر دمج شرائحه في النظام المصرفي المنظم.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا :المقترحات

بناءً على ما تم التوصل اليه من أستنتاجات تم تقديم عدد من المقترحات التي يمكن أن تعزز دور الشمول المالي غير رسمي في الاقتصاد العراقي:

1. ينبغي على الحكومة والمؤسسات المالية الاستثمار في توسيع البنية التحتية المصرفية والخدمات المالية الرقمية لتشمل المناطق الريفية والحضرية المهمشة. ويمكن لوحدات الخدمات المصرفية المتنقلة، والخدمات المصرفية عبر الوكلاء، والمنصات الرقمية أن تُحسّن بشكل كبير من الوصول إلى الخدمات وإمكانية الوصول إليها.

2. يُعد تنفيذ مبادرات التثقيف المالي على نطاق واسع أمرًا بالغ الأهمية لتمكين الأفراد من المعرفة اللازمة للوصول إلى الخدمات المالية الرسمية والاستفادة منها. وينبغي أن تستهدف هذه البرامج الفئات ذات الدخل المحدود، والنساء، والشباب، والعاملين في القطاع غير الرسمي.

3. ينبغي على البنك المركزي العراقي والجهات المعنية وضع وتنفيذ سياسات تدعم تبسيط إجراءات فتح الحسابات، ومرونة متطلبات "اعرف عميلك"، والتسجيل الرسمي للمؤسسات غير الرسمية.

٤. يمكن لتشجيع نمو مؤسسات التمويل الأصغر وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة أن يوفر منتجات مالية مصممة خصيصًا للجهات الفاعلة في القطاع غير الرسمي. يمكن أن تشمل هذه الخدمات القروض الصغيرة، وحسابات التوفير، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول، المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات رواد الأعمال الصغار.

٥. ينبغي على الحكومة تقديم حوافز ضريبية، ومنح، أو مساعدة فنية للشركات غير الرسمية التي تنتقل إلى الاقتصاد الرسمي. كما أن تقليل الإجراءات البيروقراطية وتكاليف التسجيل يمكن أن يحفز الجهات الفاعلة غير الرسمية على الانضمام إلى القطاع الرسمي.

٦. ينبغي صياغة سياسة وطنية شاملة لتنسيق جهود الجهات الحكومية والبنوك والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص في تعزيز الشمول المالي. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية أهدافًا قابلة للقياس، وآليات رصد، وجداول زمنية واضحة للتنفيذ.

٧. يُعد التعاون بين القطاعين العام والخاص أمرًا أساسيًا لتطوير منتجات وخدمات مالية شاملة. يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص الاستفادة من الموارد والابتكار والقدرة على التواصل لدعم الشمول المالي على نطاق واسع.

٨. ضرورة توسيع قاعدة الخدمات المالية الرقمية والمصرفية منخفضة التكلفة لاستقطاب العاملين في القطاع غير الرسمي وتحفيزهم على الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر

أولًا: المصادر العربية

1. البنك المركزي العراقي. (2020) *تقرير الاستقرار المالي .بغداد*: دائرة الاستقرار المالي.
2. البنك المركزي العراقي. (2021) *رؤية واستراتيجية الشمول المالي* 2021–2023 .بغداد.
3. الجهاز المركزي للإحصاء. (2021)*المسح الاقتصادي للأسر* .بغداد: وزارة التخطيط.

مقالات و أبحاث عربية:

1. الجنابي، إبراهيم عبد. (2020). *"القطاع المالي غير الرسمي في العراق – الواقع والتحديات ."مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.*
2. الجبوري، أزهار طه. (2021). *"الشمول المالي كأداة للحد من الفقر وتحقيق التنمية ."جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.*
3. الدليمي، ميساء عبد. (2021). *"دور الشمول المالي في تقنين الاقتصاد غير الرسمي ."مجلة البحوث الاقتصادية.*
4. الراوي، إيمان عبد الكريم. (2021). *"الشمول المالي والتنمية الاقتصادية في الدول النامية ."مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 11.*
5. الزبيدي، علي حسن. (2019). *"التكامل بين القطاعات المالية الرسمية وغير الرسمية في العراق ."مركز البيان للدراسات والتخطيط.*
6. السعدي، حيدر عباس. (2022). *"تأثير الشمول المالي على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ."مجلة العلوم المالية والمصرفية.*
7. الشمري، نجلاء علي. (2021). *"الشمول المالي وأثره في تقليص التعاملات غير الرسمية ."المؤتمر العلمي الثاني، جامعة بغداد.*
8. الشمري، ناظم محمد، والعبد اللات، عبد الفتاح زهير. (2008) *.الصيرفة الإلكترونية: الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع* .الأردن.
9. عبد الزهرة، حسين كاظم. (2022). *"مخاطر الأنشطة المالية غير الرسمية على الاقتصاد العراقي ."مجلة الكوفة للعلوم الاقتصادية والإدارية.*
10. عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن. (2019). *"العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية* – دراسة ميدانية *."المجلد 23، العدد 3، ص 562-625.*
11. عبد العال شعبان، حسام عبد العال. (2019). *"حتمية تهيئة النظام الضريبي لدعم الشمول المالي في مصر ."مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 61، العدد 2، ص 97-174.*
12. طه، فاطمة حسن. (2019). *"دمج القطاع المالي غير الرسمي في النظام المصرفي: رؤية مستقبلية ."جامعة المستنصرية.*
13. فلاق صليحة، سوداني نادية، وحمدي معمر. (2021). *"تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر ."مجلة المعيار، المجلد 1، العدد 12، ص 278-291.*
14. كمالي، طارق عبد الله. (2020). *"دور الشمول المالي في دعم الاقتصاد غير الرسمي ."مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 45.*
15. ضيف، فضيل البشير. (2020). *"واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر ."مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، ص 471-485.*

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

16. لفته، م. ط.، ولفته، ب. س. (2019). *دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق: الفرص والتحديات. مجلة دراسات محاسبية ومالية (IAFS)*، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا. المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

ثانيًا: المصادر الأجنبية

1. Aryeetey, E. (1994). *Financial Integration and Development in Sub-Saharan Africa: A Study of Informal Finance in Ghana*. Working Paper, Overseas Development Institute.
2. Aryeetey, E., & Udry, C. (1997). *The Characteristics of Informal Financial Markets in Africa. Journal of African Economies, 6(1)*, 161–203.
3. Barajas, A., Beck, T., Belhaj, M., & Naceur, S. B. (2020). *Financial inclusion: what have we learned so far? What do we have to learn? International Monetary Fund Working Papers, 20(157)*, 1–51.
4. Beck, T., & Demirgüç-Kunt, A. (2008). *Access to Finance: An Unfinished Agenda. World Bank Economic Review, 22(3)*, 383–396.
5. Bongomin, G. O. C., Munene, J. C., Ntayi, J. M., & Malinga, C. A. (2017). *Financial literacy in emerging economies: Do all components matter for financial inclusion of poor households in rural Uganda? Managerial Finance*.
6. Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution*. World Bank Publications.
7. Doaa M. Sayed Ahmed, The role of disclosing financial inclusion indicators in improving the financial performance of banks: A theoretical study applied to Egypt, Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB) 2024, http://nejfb.edu.iq
8. Garg, S., & Agrawal, P. (2014). *Financial Inclusion in India: A Review of Initiatives and Achievement. Journal of Business and Management, 16(1).*
9. GPFI. (2014). *Financial Inclusion Action Plan (FIAP).*
10. Helms, B. (2006). *Access for All: Building Inclusive Financial Systems*. World Bank.
11. Ledgerwood, J. (1999). *Microfinance Handbook: An Institutional and Financial Perspective*. World Bank Publications.
12. Steel, W. F., & Andah, D. O. (2003). *Rural and Microfinance Regulation in Ghana: Implications for Development and Performance of the Industry*. World Bank Working Paper.
13. World Bank. (2008). *Finance for All? Policies and Pitfalls in Expanding Access*. Washington, DC: World Bank.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

قياس وتحليل اثر مؤشرات الشمول المالي في مؤشر البؤس الاقتصادي للاقتصاد العراقي خلال المدة 2010-2023

أ.م.د. سعاد عبدالقادر قاسم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك
suaad.qasim@uod.ac

أ.م.د. وفاء صباح خدر
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك
wafaa.sabah@uod.ac

المستخلص

يهدف هذا البحث، في جانبه النظري، إلى تحليل أثر مؤشرات الشمول المالي في مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق، وذلك ضمن إطار اقتصادي يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في نقاط البيع، عدد فروع البنوك التجارية، عدد ماكينات الصراف الآلي بوصفهما متغيرات تعبرعن الشمول المالي إلى جانب متغير الاستقرار السياسي إذ تم اعتماده كمتغير ضابط ضمن الأنموذج والمتغير المعتمد، المتمثل في مؤشر البؤس الاقتصادي، استناداً إلى الأدبيات الاقتصادية التي تناولت أثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

أما في الجانب التطبيقي فقد ركز البحث على قياس أثر مؤشرات الشمول المالي في مؤشر البؤس الاقتصادي اعتماداًعلى سلسلة زمنية لبيانات ربع سنوية تغطي المدة من 2010-2024، انطلاقا من فرضية مفادها وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الأنموذج خلال مدة البحث. كما ويفترض البحث أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومؤشر البؤس الاقتصادي في العراق تسلك اتجاهاً مغايراً لما تفترضه النظرية الاقتصادية التقليدية، وذلك نتيجة خصوصية البنية الاقتصادية العراقية المتمثلة في التحديات الهيكلية، والاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية، وضعف التنويع الاقتصادي، فضلا عن التوترات السياسية. ولتحقيق هدف البحث واختبار فرضياته، تم اعتماد منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ، انتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات منها أن السعي لتوفير متطلبات الشمول المالي رغم أهميته، ليس كافيا لتحقيق النمو المستدام وخفض معدلات البطالة والتضخم، ففي ظل ضعف التنسيق بين آليات الشمول المالي والسياسات المالية والنقدية المتبعة في الاقتصاد العراقي يصعب على وسائل الشمول المالي أحداث تأثير ملحوظ من شأنه خفض مؤشر البؤس الاقتصادي، فالشمول المالي وحده غير قادر على ضبط التضخم، وتشجيع الاستثمار، وزيادة فرص العمل والتوظيف لامتصاص البطالة ما لم يدعم جهوده بسياسات مالية ونقدية ذات كفاءة وفاعلية.

الكلمات المفتاحية: البؤس الاقتصادي ، مؤشرات الشمول المالي، منهجية ARDLالاقتصاد العراقي، التحول الرقمي.

المبحث الاول : منهجية البحث والدراسات السابقة

اولاً: منهجية البحث

المقدمة

يستأثر مؤشر البؤس الاقتصادي باهمية كبيرة، اذ يمثل تخفيض هذا المؤشر احد الاهداف الرئيسة في اجندة التنمية المستدامة لغالبية دول العالم خاصة الدول النامية التي تعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم والبطالة وعلى وفق ذلك اصبحت الكثير من الدول تسعى الى اعتماد استراتيجيات حديثة لتطبيق الشمول المالي لتقليل مؤشر البؤس الاقتصادي، وهذا ما دفع البنك المركزي العراقي إلى إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025–2029، التي تهدف إلى رفع نسبة الشمول المالي إلى 50% بحلول عام 2030، وتقليص الفجوة بين الجنسين في الحصول على الخدمات المالية إلى حوالي 3.5 نقطة مئوية.

رغم الجهود المبذولة للانخراط في التحول الرقمي، لا يزال الواقع الفعلي للشمول المالي في العراق يظهر فجوة واضحة بين السياسات المعلنة ومستوى التطبيق العملي. إذ يعاني النظام المالي من ضعف البنية التحتية للخدمات المصرفية والرقمية، وانخفاض مستوى ثقة الأفراد بالمؤسسات المالية الرسمية، إضافة إلى محدودية انتشار أدوات الدفع الإلكتروني خارج المراكز الحضرية. وتؤدي هذه العوامل إلى تقييد الوصول إلى الخدمات المالية، مما يزيد من حجم الاستبعاد المالي و يدفع مؤشر البؤس نحو الارتفاع، عبر زيادة معدلات البطالة والتضخم وتراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. تتفاقم هذه التحديات بسبب االطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، الذي يعتمد بشكل شبه كلي على الايرادات النفطية، ما يجعله أكثر عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط واتجاهات الطلب في السوق النفطية. كما يحد غياب التنويع الاقتصادي وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية، مثل الزراعة والصناعة والخدمات، من قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل مستدامة وتقليل معدلات الفقر. إلى جانب تاثير الاوضاع السياسية غير المستقرة وما تشهده معظم المؤسسات من عدم الاستقرار. كل هذه الامور من شأنها إعاقة الجهود المبذولة باتجاه تعزيز الشمول المالي وتطوير القطاع المصرفي.

مشكلة البحث:

على الرغم من التوسع النسبي في أدوات الشمول المالي في العراق تماشياً مع التوجهات الدولية الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن متطلبات جانبي العرض والطلب اللازمة لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لم تحظ بالاهتمام الكافي. ويعد الشمول المالي أحد العوامل الأساسية في تحسين العديد من المؤشرات الاقتصادية، بما في ذلك المؤشرات المكونة لمؤشر البؤس الاقتصادي. غير أن الواقع العراقي يكشف عن خصوصية مختلفة، إذ تواجه عملية توسيع الشمول المالي جملة من العوائق والتحديات التي تحد من قدرة الأفراد والمؤسسات على الاستفادة الفعّالة من الخدمات المالية والتكنولوجية الرقمية، مما يضعف من مساهمته المحتملة في تقليل الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار والنمو.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

هدف البحث:

تنبثق من البحث هذه الاهداف:

1- قياس مدى تاثير مؤشرات الشمول المالي في مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق وبيان العلاقة الاقتصادية بينهم في ظل ما يعانيه العراق من تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية تعيق من قدرته على الانخراط في التحول الرقمي

2- عرض ابرز التحديات والعوائق التي تقف امام انتشار الخدمات المالية وكفاءة استخدامها على نطاق واسع لدعم الانشطة الصغيرة والمتوسطة وتوسيع قاعدة التمويل التي تساهم بدورها في تعزيز الرفاهية الاقتصادية.

3- استكشاف سبل تعزيز الشمول المالي كأداة لتقليل مؤشر البؤس الاقتصادي عبر مساهمته في تقليل الفقر وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن الاعتماد شبه الكلي على الايرادات النفطية.

اهمية البحث:

يكتسب البحث اهميته من اهمية مؤشر البؤس الاقتصادي، باعتباره مؤشر مركب يضم كل من البطالة والتضخم وسعر الفائدة الاسمي وحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وهذه المتغيرات مجتمعة تعطي صورة واضحة لمؤشرات الاداء الاقتصادي لاي بلد وما يعكسه من تاثيرات اقتصادية واجتماعية تظهر مدى متانة الاقتصاد كما تبرز اهمية البحث في دراسة مؤشرات الشمول المالي، التي تعكس مدى انخراط الاقتصاد العراقي في التحول الرقمي واعتماده على الخدمات المالية الحديثة، بما يسهم في تعزيز الشفافية، وتحسين كفاءة المعاملات، ودعم استراتيجيات التنمية المستدامة بعيدا عن النفط. وتحديد ابرز التحديات والعوائق التي تحول دون قدرته على الاستفادة من مزايا الشمول المالي.

فرضية البحث:

تنص فرضية البحث على وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الاجل بين متغيرات الانموذج خلال مدة البحث. كما ويفترض البحث أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومؤشر البؤس الاقتصادي في العراق تسلك اتجاهاً مغايراً لما تفترضه النظرية الاقتصادية التقليدية، وذلك نتيجة خصوصية البنية الاقتصادية العراقية المتمثلة في التحديات الهيكلية، والاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية، وضعف التنويع الاقتصادي، فضلا عن التوترات السياسية.

هيكل البحث:

للوصول الى هدف البحث وتأكيد فرضيته تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الى جانب اعتماد الاسلوب القياسي بالاستعانة بمنهجية الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL، وباستخدام بيانات ربع سنوية تغطي المدة 2010-2023 وعلى وفق ذلك تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث. تضمن المبحث الاول استعراضاً لمنهجية البحث و الدراسات السابقة في حين خصص المبحث الثاني للآطار المفاهيمي لمتغيرات البحث المتمثلة بمؤشرات الشمول المالي وكذلك المتغير التابع المتمثل في مؤشر البؤس الاقتصادي. وبيان العلاقة النظرية و الاقتصادية بينهما.

وفيما يخص المبحث الثالث فقد افرد للجانب التطبيقي لينتهي البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

حدود البحث :

تتمثل الحدود المكانية للبحث في دولة العراق اما الحدود الزمانية فتغطي المدة من 2010-2023

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

مصادر البيانات:

لغرض الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات البحث تم الاعتماد على البيانات المنشورة على موقع البنك الدولي لكل من المتغيرات الاتية : التضخم ، البطالة ، حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، عدد فروع البنوك التجارية وعدد اجهزة الصراف الالي ، الاستقرار السياسي وغياب العنف.

في حين تم الحصول على البيانات السنوية لمتغير عدد نقاط البيع من البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي وما تم نشره ضمن سلسلة التقارير الخاصة بالاستقرار المالي في العراق للمدة 2010-2024 .

ثانياً: الدراسات السابقة

❖ دراسة (George,2023) تحت عنوان *Monetary policy and misery index in Nigeria.*

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل اثر السياسة النقدية في مؤشر البؤس الاقتصادي في نيجيريا خلال المدة (1985–2019)، بالاعتماد على بيانات سنوية لمؤشر البؤس الاقتصادي الذي تمت صياغته وفق نموذج بارو، والذي يتضمن مجموع معدلات البطالة والتضخم وسعر فائدة الإقراض مطروحاً منه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. كما استندت الدراسة إلى بيانات كل من عرض النقد الواسع(M2) ، ومعدل السياسة النقدية، وسعر الصرف.

استخدمت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتقدير العلاقات الديناميكية بين المتغيرات على المديين القصير والطويل. وأظهرت النتائج أن كلاً من معدل السياسة النقدية وسعر الصرف يرتبطان بعلاقة طردية ومعنوية مع مؤشر البؤس في نيجيريا خلال فترة الدراسة، في حين لم تظهر علاقة معنوية بين المعروض النقدي الواسع ومؤشر البؤس خلال المدة نفسها.

خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية تمتلك قدرة مؤثرة في مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي، ومن ثم في مؤشر البؤس، غير أنها لم تُدار بالشكل الأمثل لتحقيق أهداف الحد من الفقر وتقليل مستويات البؤس الاقتصادي.

واستناداً إلى هذه النتائج، أوصت الدراسة بأن تعتمد السلطة النقدية على القاعدة النقدية في إدارة السياسة النقدية، بحيث تتم زيادة المعروض النقدي بمعدل يتناسب مع معدل النمو السنوي المحتمل للناتج المحلي الإجمالي. كما أوصت بضرورة مراجعة سياسات أسعار الفائدة بما يحقق تحفيز الاستثمار، وزيادة إنتاج السلع والخدمات، وتوسيع فرص العمل، مما يسهم في الحد من الفقر وخفض مؤشر البؤس. وأكدت الدراسة أيضاً على أهمية تعزيز القطاع المالي لتمكينه من توفير التمويل بأسعار فائدة منخفضة، بما يدعم الاستثمار والإنتاج ويزيد من فرص العمل، إلى جانب تبني نظام سعر صرف عائم مُدار للحد من تقلبات سعر الصرف وتقليل آثارها السلبية على مؤشر البؤس الاقتصادي.

دراسة (Daud & Ahmed, 2023) تحت عنوان:

Financial inclusion, economic growth and the role of digital technology

ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتكنولوجيا الرقمية والنمو الاقتصادي في إطار الاقتصاد الكلي. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الشمول المالي يسهم بشكل إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي، وأن التكنولوجيا الرقمية تعزز هذا الأثر من خلال تحسين كفاءة النظام المالي وتوسيع إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور المحوري للتكنولوجيا الرقمية في تقليص الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية. واستندت إلى نظرية انتشار الابتكار، وإلى أهمية البنية التحتية الرقمية بوصفها عاملاً رئيسياً لتحقيق الشمول المالي وتعزيز الكفاءة الاقتصادية.

اعتمدت الدراسة على بيانات بانل شملت أربعاً وثمانين دولة مصنفة وفق مستوى الدخل وجودة المؤسسات خلال المدة من عام 2011 إلى عام 2017. ونظراً لقصر المدة الزمنية، تم استخدام منهجية العزوم المعممة (GMM) لتحليل البيانات بهدف ضمان دقة التقديرات وتقليل احتمالية التحيز في النتائج.

أظهرت النتائج أن تأثير الشمول المالي في النمو الاقتصادي ليس مباشراً، إذ لا يظهر أثره من خلال بُعد الاستخدام إلا عند بلوغ الاقتصاد مستوى معيناً من القدرة الإنتاجية أو وفورات الحجم. كما بينت النتائج أن التكنولوجيا الرقمية تحتاج إلى حد أدنى من التطور قبل أن تحدث أثراً ملموساً في الأداء الاقتصادي، وأن توظيفها بفاعلية يمكن أن يسهم في تقليص الفجوة بين الجنسين وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وأوصت الدراسة بضرورة تكامل الجهود الوطنية والدولية للتركيز على تطوير الأنظمة المالية عبر بناء بنية تحتية رقمية قوية وفعالة تمكّن من توسيع قاعدة الشمول المالي وتحسين جودة الخدمات المالية. كما أكدت على أهمية أن تعمل البنوك المركزية على صياغة استراتيجيات تسرّع وتيرة الشمول المالي مع الحفاظ على الاستقرار المالي للدول، بما يعزز الشمول الاقتصادي والنمو الشامل

دراسة (المياحي، 2024) تحت عنوان:

اثر الشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 2010-2022

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في العراق في ضوء الإطار النظري، وقياس أثر مؤشراته في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العراقي. انطلاقاً من فرضية مفادها أن الشمول المالي في العراق ما زال يعاني من مستويات متدنية ولم يصل بعد إلى الحدود المقبولة، وذلك نتيجة لتخلف النظام المصرفي وضعف تطوره المؤسسي والتقني.

ولتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضيتها، تم تحديد االمدة ما بين عامي 2010 و2022، اعتماداً على مجموعة من مؤشرات الشمول المالي، شملت الكثافة المصرفية، ونسبة الانتشار المصرفي (عدد فروع المصارف لكل عشرة آلاف شخص)، فضلاً عن مؤشري العمق المصرفي للائتمان والعمق المصرفي للودائع بوصفها متغيرات مستقلة. أما المتغيرات المعتمدة فقد تمثلت في معدل البطالة، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ومعدل التضخم، ضمن إطار نموذج قياسي مقدر بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع.(ARDL)

أظهرت النتائج أن نسبة الكثافة المصرفية في العراق ما زالت منخفضة مقارنة بالمعيار العالمي الذي يبلغ فرعاً مصرفياً واحداً لكل عشرة آلاف شخص. كما تبين تدني مستوى الانتشار المصرفي، الأمر الذي ينعكس سلباً على تحقيق الشمول المالي. إضافة إلى ذلك، كشفت النتائج عن ضعف انتشار أجهزة الصراف الآلي، مما يشير إلى وجود فئة واسعة من السكان ما زالت مستبعدة من الاستفادة من الخدمات المصرفية الرسمية.

دراسة (Sun & Scola: 2023) تحت عنوان:

Examining the impact of financial inclusion on unemployment in Africa: A panel data analysis

تناولت هذه الدراسة قياس و تحليل العلاقة بين الشمول المالي والبطالة في 49 دولة أفريقية خلال المدة 2009–2020، مع التركيز على تأثير الوصول إلى الخدمات المالية على سوق العمل، لا سيما فرص التوظيف والعمل الحر في الاقتصادات

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

النامية. اعتمدت الدراسة على بيانات (Panel Data) باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة على مرحلتين-Two) step GMM) لمعالجة مشكلة التحيز الذاتي والتقاط الطبيعة الديناميكية لسوق العمل. تضمنت متغيرات الدراسة كل من معدل البطالة متغيراً تابعاً ضمن الانموذج المقدر الى جانب مؤشرات الشمول المالي متعدد الأبعاد(FII) ، التي تمثلت في (القروض والودائع البنكية، عدد الحسابات البنكية، عدد فروع البنوك، عدد أجهزة الصراف الآلي، شركات التأمين، الانتشار الجغرافي للبنوك، واستخدام المدفوعات عبر الهاتف المحمول والإنترنت) كمتغيرات مستقلة وللوصول الى نتائج اكثر دقة تمت الاستعانة ببعض المتغيرات الضابطة منها (النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد، مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) للتضخم، معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية لمستوى التعليم، ونمو السكان للضغط الديموغرافي). تم استخدام القيم المؤجلة لهذه المتغيرات لتقليل التحيز الذاتي.

أظهرت النتائج أن تعزيز الشمول المالي يسهم في تقليل البطالة، مما يدل على تأثير عكسي وذو دلالة إحصائية. وقد تبين أن تأثير الشمول المالي أقل في الدول ذات التعليم المنخفض ومستويات الفساد العالية.

استناداً إلى النتائج، اوصت الدراسة بتشجيع مشاركة الافراد في النظام المالي، وتوسيع خدمات النقود المتنقلة والتمويل الصغير في المناطق الريفية، ودعم الاستثمار الأجنبي وخلق المشاريع الجديدة. كما ينبغي دمج الشمول المالي ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية، مع تعزيز الثقافة المالية، لتقليل البطالة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 8 و10 في إفريقيا.

❖ دراسة (Siddiki & Bala, 2024) تحت عنوان:

Revisiting the relation between financial inclusion and economic growth: A global analysis using panel threshold regression،

تناولت قياس وتحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي باستخدام أنموذج التأثيرات العشوائية لبيانات سنوية تغطي المدة (2011 –2020) لعينة مكونة من 153 دولة تختلف في أنظمتها الاقتصادية ومستوى تطورها الاقتصادي. كما اعتمدت الدراسة على التصنيفات الفرعية وفق مستويات الدخل، والدليل العالمي، والإقليمي، ومستوى الهشاشة الاقتصادية، وذلك بالاستعانة بمنهج العتبة الديناميكية للباتل . هدفت الدراسة إلى بيان آثار التمويل على النمو الاقتصادي في ظل اختلاف مستويات الدخل والهشاشة الاقتصادية والتباينات الإقليمية وفي هذا السياق تضمن أنموذج الدراسة مجموعة من المتغيرات هي: الشمول المالي، الناتج المحلي الإجمالي، التطور المالي، جودة المؤسسات، والعولمة. أظهرت نتائج التحليل أن العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي علاقة إيجابية، حيث يسهم الوصول إلى الخدمات المالية في زيادة فرص الاستثمار وريادة الأعمال، مما يؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز النمو الاقتصادي. غير أن النتائج بينت وجود تباين في قوة التأثير ودرجته بين الدول تبعا لمستويات التطور المالي. وبذلك، فإن الارتباط بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي يظل قائما إلا أن حجمه وأثره يختلفان بحسب المرحلة التنموية للقطاع المالي في كل دولة، الأمر الذي يبرز أهمية صياغة سياسات شمول مالي تتناسب مع مستوى تطور القطاع المالي. كما خلصت الدراسة إلى أن تأثيرات الشمول المالي والتطور المالي تختلف كذلك عبر فئات الدخل، والمناطق الجغرافية، ومستوى الهشاشة الاقتصادية.

❖ دراسة (Mwakalila,& Muba: 2025) تحت عنوان :

The role of financial inclusion in reducing income inequality and poverty in Africa: A macro-level analysis

تناول الباحثين دور الشمول المالي في تقليص الفقر وعدم المساواة في الدخل داخل القارة الإفريقية. اعتمدت الدراسة على بيانات بانل لـ (41) دولة إفريقية خلال أربع سنوات (2011، 2014، 2017، 2022)، واستخدمت منهجية الآثار الثابتة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

لتحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي (امتلاك الحسابات البنكية والوصول إلى الائتمان) ومؤشرين رئيسيين هما : مؤشر التنمية البشرية (HDI) ومعامل جيني لقياس عدم المساواة.

أظهرت النتائج أن زيادة الوصول إلى الخدمات المالية تعزز مؤشر التنمية البشرية من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، ما يساهم في خفض مستويات الفقر. كما كشفت النتائج عن دور الشمول المالي في تقليص فجوات الدخل، مع بروز تأثيرات متباينة بحسب النوع الاجتماعي، حيث يعد تحسين وصول النساء إلى الخدمات المالية عاملًا محورياً لتحقيق المساواة والتمكين الاقتصادي.

في هذا السياق اوصت الدراسة صانعي السياسات بتبني مقاربة متعددة الأبعاد لمعالجة معوقات الشمول المالي من جانبي العرض والطلب، مثل توسيع الخدمات المالية الرقمية في المناطق الريفية، وتصميم منتجات مالية تراعي النوع الاجتماعي، وتعزيز الأطر التنظيمية للإقراض المسؤول. وخلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي يمثل أداة جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل في إفريقيا.

❖ دراسة (Şeker, 2025) تحت عنوان

Relationship between political instability and misery: A structural VAR (SVAR) analysis [Politik İstikrarsızlık ve Sefalet İlişkisi: Bir Yapısal VAR (SVAR) Analizi]

هدفت الدراسة إلى قياس و تحليل تأثير الاستقرار السياسي على الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد التركي، للمدة 2002-2022. من خلال أنموذج يتضمن ثلاث متغيرات رئيسة، تمثلت في مؤشر البؤس لـ(هانك)، الذي تم احتسابه عن طريق طرح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من مجموع معدل التضخم، معدل البطالة، وسعر فائدة الاقراض الى جانب مؤشر الاستقرار السياسي، ومعدل النمو الاقتصادي.

ركزت الدراسة على تاكيد فرضية أن عدم الاستقرار السياسي يزيد من هشاشة الاقتصادات ويؤثر سلباً على رفاهية الدول عن طريق خفض معدلات النمو الاقتصادي وخلق حالة من عدم اليقين. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على استخدام نموذج VAR الهيكلي(SVAR)

أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الاستقرار السياسي ومؤشر البؤس على المدى الطويل، إلا أن زيادة الاستقرار السياسي وحده لم يكن كافياً لرفع مستوى رفاهية الشعب بشكل دائم. كما بينت النتائج وجود علاقة طردية وذات دلالة احصائية بين مؤشر البؤس والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي في الفترة محل الدراسة لم يترجم إلى زيادة الرفاهية.

وأوضحت الدراسة أن الاستقرار السياسي يخلق بيئة ثقة في الاقتصاد، ويجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويُمكن من تنفيذ مشاريع فعّالة وكفؤة، ويؤثر على النمو الاقتصادي. على العكس، قد يؤدي عدم الاستقرار السياسي، الذي يعكس احتمالية تغيّر الحكومات، إلى انخفاض الاستثمارات، وتوقف الإنتاج، وتراجع النمو، وبالتالي انخفاض رفاهية المواطنين نتيجة حالة عدم اليقين الاقتصادية.

كما أظهرت نتائج تحليل استجابة مؤشر البؤس للصدمات في مؤشر عدم الاستقرار السياسي أن الاستجابة تكون إيجابية في البداية، لكنها تتحول إلى سلبية بعد فترتين، وأظهرت نتائج تحليل التباين أن مؤشر عدم الاستقرار السياسي يعد أهم مؤشر تنبؤ لمؤشر البؤس على المدى الطويل. وعلى الرغم من أن زيادة الاستقرار السياسي لها تأثير إيجابي قصير الأمد على النمو، إلا أن تأثيرها على المدى الطويل غير ملموس، مما يشير إلى أن الاستقرار السياسي وحده ليس كافياً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وفي إطار الأدبيات النظرية، يؤكد الباحثون أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تراجع تدفقات رأس المال والاستثمارات المباشرة، ويزيد من هشاشة الاقتصادات، ويخلق حالة من عدم اليقين تؤثر سلباً على قرارات الفاعلين الاقتصاديين.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ويُقاس عدم الاستقرار السياسي من خلال مؤشرات مثل المظاهرات، الاحتجاجات، الانقلابات، وأعمال الشغب، أو عبر منهج معدل التغيير الإداري.

يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة في امور يمكن ادراجها على النحو الآتي:

1. ربط البحث بعض مؤشرات الشمول المالي بمؤشر البؤس الاقتصادي الذي قمنا باحتسابه وفق ما حدده بارو اعتمادا على كل من (البطالة، التضخم، سعر الفائدة الاسمي، نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) وهو جانب لم تتطرق اليه الدراسات السابقة التي اولت اهتماما بعرض تاثير مؤشرات الشمول المالي في بعض المتغيرات الاقتصادية دون ربطها بمؤشر البؤس الاقتصادي .
2. تناول البحث الحالي قياس اثر مؤشرات الشمول المالي الى جانب متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف مما اتاح فهماً أكثر شمولا للعوامل المؤثرة على مستويات البؤس الاقتصادي في العراق خاصة في ظل ما مر ويمر به الاقتصاد العراقي في الملف الامني.
3. اعتمد البحث على بيانات ربع سنوية للمدة2010–2023، وهي مدة أطول وأكثر شمولاً مقارنة بالدراسات السابقة، كما أنها تغطي مرحلة شهد فيها الاقتصاد العراقي تحولات وأزمات متعددة، ما يعزز قدرة البحث في تفسير النتائج ضمن مدة البحث وربطها بتاثيرات الصدمات والتغيرات الهيكلية التي واجهها العراق على مؤشر البؤس الاقتصادي.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي والنظري للبؤس الاقتصادي والشمول المالي

اولاً: مفهوم مؤشر البؤس الاقتصادي

مؤشر البؤس الاقتصادي هو أداة تهدف إلى تقديم صورة واضحة عن حالة الاقتصاد ورفاهية سكانه، ويعود أصل هذا المؤشر إلى الاقتصادي الأمريكي Arthur Okun. ففي أوائل السبعينيات (1973–1986) قام Okun بتطوير هذا المؤشر، الذي كان يُعرف في البداية باسم (مؤشر الانزعاج)انذاك، لتزويد صانعي السياسات بإحصاءات دقيقة حول الضغوط الاقتصادية التي يواجهها الأفراد، من خلال الجمع بين معدل البطالة ومعدل التضخم. وفق فكرة أن ارتفاع البطالة أو التضخم يعكس صعوبات اقتصادية للأفراد، مما يزيد من مستوى "البؤس" في الاقتصاد (Nessen, 2008; Cayton, 2019).

حظي هذا المؤشر بقبول واسع مع بروز ظاهرة الركود التضخمي (stagflation) يعتمد مؤشر Okun على صياغة بسيطة تتمثل في جمع معدل البطالة مع معدل التضخم. إلا أن هذه الصياغة واجهت انتقادات عديدة، أبرزها أنها تعكس تمثيلاً مبسطًا للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بدورها على مستوى رفاهية الأفراد.

مع تطور الاقتصاد العالمي وتعقده، ظهر الحاجة إلى تطوير مؤشر أكثر دقة، فقام Robert Barro عام 1999 بتقديم ما يعرف بـBarro Misery Index ، الذي يحتسب من خلال طرح معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من مجموع معدلات التضخم والبطالة وسعر الفائدة الاسمي (Büyüksarıkulak, 2022: 1112) وبحسب هذا المؤشر، فإن ارتفاع قيمته يعكس تزايد مستوى البؤس أو الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع، ويستخدم على نطاق واسع لتقييم الأداء الاقتصادي الكلي للدول ومستوى رضا الأفراد عن حياتهم (Yılmaz and Özmen, 2018: 72) وقد صاغ Barro معادلة المؤشر وفق الصيغة الآتية:

التضخم + البطالة + سعر الفائدة الاسمي – نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي=Barro Misery Index

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وجاء التطوير اللاحق للمؤشر مع Harlan Hanke من خلال(HAMI) Hanke Annual Misery Index ، الذي استبدل عوائد سعر الفائدة الاسمس بمعدلات فائدة الاقراض المصرفي، وأكد على النمو الحقيقي للفرد بدلاً من فجوة الناتج المحلي الإجمالي. كما ضاعف HAMI وزن البطالة ليعكس تأثيرها الأكبر على مستوى المعيشة الفردية مقارنة بالتضخم.(Cayton, 2019: 5)

Hanke Misery Index= التضخم + البطالة *2 + معدل فائدة الاقراض المصرفي – نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ثانياً: تحليل مسار تطور مؤشر البؤس الاقتصادي خلال المدة (2010-2024)

وفقاً لمعطيات الشكل (1)، يُظهر مؤشر البؤس الاقتصادي (Economic Misery Index) في العراق خلال المدة (2010–2023) الاتجاهات العامة للمؤشر ومدى تأثره بالتقلبات والصدمات الداخلية والخارجية. ويعكس هذا المؤشر مستوى الضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي، إذ ارتبطت تغيراته بشكل وثيق بالأوضاع الأمنية والسياسية، وتقلبات أسعار النفط، والأزمات الاقتصادية العالمية، وذلك على النحو الآتي:

خلال المدة (2010–2012) تراوحت قيمة المؤشر بين (19–24)، وهو ما يعكس مستوى متوسطاً من الضغوط الاقتصادية. ورغم استفادة العراق آنذاك من تحسن أسعار النفط وارتفاع الإيرادات الحكومية، إلا أن استمرار معدلات البطالة والتضخم عند مستويات مرتفعة نسبياً أبقى المؤشر في نطاق غير منخفض.

أما في (2013–2014) فقد ارتفع المؤشر من (22.06) إلى (28.65) نتيجة الأزمة الأمنية الناجمة عن اجتياح تنظيم داعش لعدد من المحافظات عام 2014، وما ترتب عليها من اضطرابات في الإنتاج النفطي وتزايد الضغوط على المالية العامة، إضافة إلى ارتفاع التضخم بسبب تراجع الثقة بالاقتصاد.

وفي (2015–2016) شهد العراق تحسناً ملحوظاً، حيث انخفض المؤشر من (22.47) إلى أدنى مستوى له عند (12.64)، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع إنتاج النفط لتعويض تراجع أسعاره عالمياً، وتحسن نسبي في الوضع الأمني، إلى جانب انخفاض معدلات التضخم بفعل الركود الاقتصادي الذي ساد تلك الفترة.

غير أن المدة (2017–2019) مثّلت مرحلة من التقلب والارتفاع مجدداً، إذ بلغ المؤشر (29.88) في عام 2017 عقب معارك تحرير الموصل وما رافقها من ضغوط مالية وعسكرية كبيرة، قبل أن يتراجع تدريجياً إلى (24.14) في عام 2019 مع استقرار نسبي في أسعار النفط، إلا أنه ظل مرتفعاً بسبب استمرار البطالة وضعف التنويع الاقتصادي.

وفي عام 2020 بلغ المؤشر ذروته مسجلاً (43.2)، وهو أعلى مستوى في السلسلة الزمنية، نتيجة جائحة كوفيد-19 وما رافقها من إغلاق شبه كامل للنشاط الاقتصادي وانهيار أسعار النفط عالمياً، مما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة وتفاقم الأوضاع المعيشية.

أما في 2021 فقد تراجع المؤشر إلى (34.74) مع تحسن أسعار النفط وتخفيف القيود المفروضة، إلا أنه ظل في مستويات مرتفعة نسبياً، ما يشير إلى هشاشة التعافي الاقتصادي.

وخلال المدة (2022–2023) واصل المؤشر انخفاضه ليستقر عند حدود (27–28)، متأثراً بارتفاع أسعار النفط الناجم عن الحرب الروسية–الأوكرانية وما ترتب عليها من زيادة في الإيرادات النفطية. ومع ذلك، لم يُترجم هذا التحسن في العوائد

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

إلى تحسن ملموس في معدلات البطالة أو التضخم، بسبب غياب الإصلاحات الهيكلية وضعف كفاءة توظيف الموارد النفطية في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي

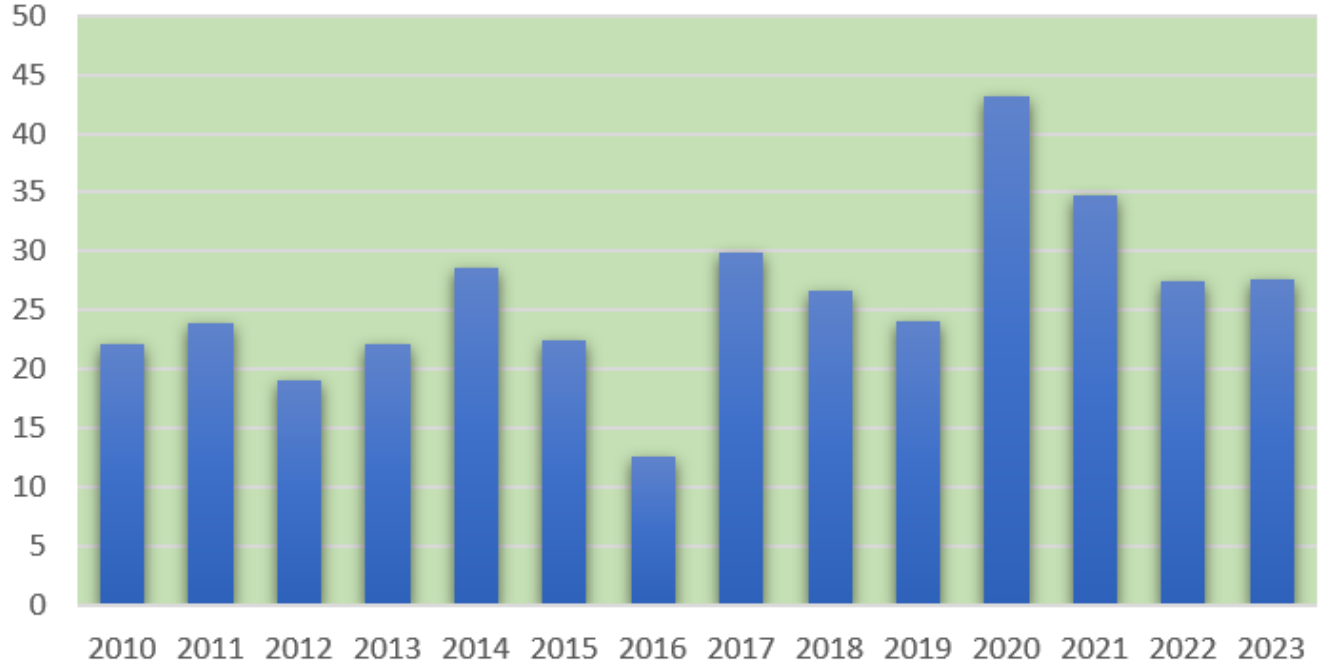

شكل(1) مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق للمدة 2010-ئ 2024

المصدر من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

ثالثاً: تعريف الشمول المالي المفهوم والاهمية

يُعرَّف الشمول المالي في الأدبيات الاقتصادية بأنه إتاحة الخدمات المالية وإمكانية الوصول إليها لجميع الأفراد والشركات، بما يسهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية ويُعد أداة فاعلة للحد من الفقر. ووفقاً لتعريف البنك الدولي، يُشير الشمول المالي إلى مدى قدرة الأسر والشركات الصغيرة على الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل الودائع، القروض، المدفوعات، التحويلات، والتأمين.

وتتناول الأدبيات الاقتصادية مفهوم الشمول المالي أيضاً من منظور الاستبعاد المالي، الذي يُعد جزءاً من الإطار الأوسع لمفهوم الشمول الاجتماعي. ويشير هذا المنظور إلى حرمان بعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية من الوصول إلى النظام المالي الرسمي، مما يجعل الشمول المالي حالة تُعبر عن عدالة اقتصادية تتيح للجميع الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية. ويهدف ذلك إلى توسيع الشبكة المالية الوطنية وخلق تدفقات مالية أكثر كفاءة واستدامة داخل الاقتصاد المحلي (Park & Mercado, 2015:3).

ووفقاً لإحصاءات البنك الدولي، هناك نحو 2.5 مليار شخص حول العالم يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، في حين أن 75% من الفقراء غير المصرفيين يعانون من عوائق متعددة مثل ارتفاع التكلفة، وبعد المسافة، وتعقيد إجراءات فتح الحسابات. ويؤكد البنك الدولي أن هذا الاستبعاد المالي يُضعف قدرة الأفراد على الادخار الآمن،

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

والحصول على القروض بأسعار معقولة، والتأمين ضد المخاطر، الأمر الذي يؤدي إلى إدامة الفقر وتقييد الفرص الاقتصادية (Han et al., 2025:62).

وعليه، فإن الشمول المالي لا يقتصر على إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية، بل يمتد ليشمل نطاق استخدامها وجودتها وأثرها الفعلي على الأفراد والاقتصاد. فمجرد إمكانية الوصول لا تعني بالضرورة الاستفادة الحقيقية أو الاستخدام الفعّال لتلك الخدمات، كما أن مفهوم "الوصول" وحده يُعد توصيفاً عاماً لا يعكس عمق الشمول المالي أو تأثيره التنموي.

تعود جذور الشمول المالي بشكل خاص إلى عقد السبعينيات من القرن العشرين من خلال أنشطة التمويل الأصغر، وانتشر استخدامه على نطاق واسع في أوائل القرن الحادي والعشرين، استناداً إلى الفكرة القائلة بأن التنمية لا ينبغي أن تُقاس فقط بمستوى الدخل القومي، نظراً لأنها قضية متعددة الأبعاد. وقد دفع هذا المفهوم السياسات الاقتصادية نحو تنمية وتطوير القطاع المالي ليصبح أكثر شمولًا.

وفي هذا الإطار، تم تأسيس الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) عام 2010 استجابةً للأزمة المالية العالمية، بهدف تعزيز الشمول المالي في دول مجموعة العشرين (G20) والدول غير الأعضاء فيها حول العالم. وعملت الشراكة على إصدار توجيهات تهدف إلى تحفيز الابتكار في الشمول المالي من خلال تطوير الثقافة المالية، وإقامة بيئة مؤسسية تتميز بخطوط مساءلة واضحة، وتحقيق تنسيق فعّال بين الحكومات. ومنذ تأسيسها، بذلت جهود لتعزيز وصول الفقراء إلى الائتمان، وتشجيع الادخار، وتسهيل المدفوعات المالية، وتوفير التأمين عبر المؤسسات المالية الرسمية(Murshed,2023: 86).

يوضح المخطط(1) العلاقة التفاعلية بين أبعاد ومؤشرات وأهداف الشمول المالي، إذ تعمل هذه العناصر بشكل متكامل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والحد من الإقصاء المالي الذي يمثل أحد معوقات النمو والرفاهية الاقتصادية.

أبعاد ومؤشرات وأهداف الشمول المالي

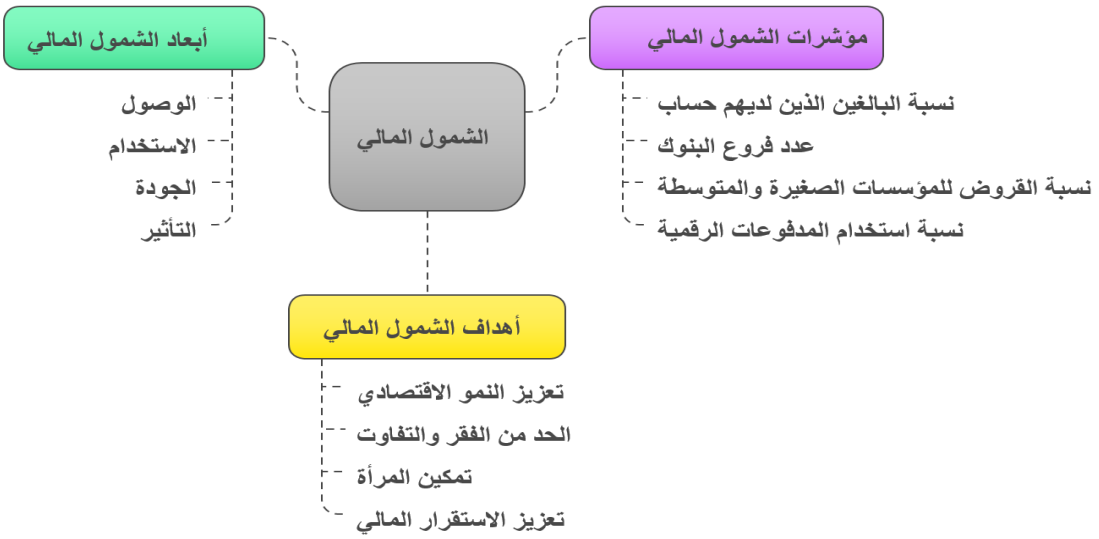

مخطط(1) ابعاد ومؤشرات واهداف الشمول المالي

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجانب النظري للبحث.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

توضح معطيات المخطط(1) ابعاد ومؤشرات واهداف الشمول المالي حيث يرتكز الشمول المالي على اربعة ابعاد رئيسة تتمثل في (الوصول، الاستخدام، الجودة، والتأثير) مما يشير في مضمونه الى مدى قدرة الافراد والمؤسسات من الاستفادة من ادوات الشمول المالي شريطة توافر البنية التحتية من تكنولوجيا مالية ومؤسسات تدير وتشرف وتتابع مدى التاثير الذي يخلقه الشمول المالي وحجم انعكاسه على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومدى كفاءة المنتجات والخدمات المالية التي يتم توفيرها للافراد والمؤسسات وما تتطلبه عملية التطوير والتوسع.

وفقاً لما تمت الاشارة اليه ضمن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق سجل العراق ادنى مستوى للوصول المالي مقارنة بدول المنطقة وهذا الوضع يتفاقم بسبب تركز معظم مقدمي الخدمات المالية في المراكز الحضرية الامر الذي ترك شريحة واسعة من السكان تلبي حاجتها للخدمات المالية من خلال منافذ بديلة، ورغم النمو الملحوظ في الخدمات المالية الرقمية وتزايد انتشار الهواتف المحمولة وتحسن الوصول إلى الإنترنت، فإن هذه الإمكانات ما تزال غير مستغلة بالقدر الكافي لتعزيز الشمول المالي.

وفي سياق المؤشرات الخاصة بالشمول المالي، يتم الاعتماد على مؤشر نسبة الافرادالبالغين الذين لديهم حساب بنكي كذلك نسبة القروض التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد فروع البنوك التجارية الموزعة على المدن الى جانب عدد حاملي البطاقات الالكترونية ونسبة استخدام المدفوعات الرقمية. ومن خلال معرفة قيم واعداد هذه المؤشرات يتسنى للجهات ذات العلاقة تقييم مستوى الشمول المالي .

وفقاً للاحصائيات المنشورة في الاستراتيجية الوطنية الصادرة عن البنك المركزي العراقي لعام 2025 اخذت الخدمات المالية الرقمية في العراق، مساراً تصاعدياً بما في ذلك حسابات الدفع الإلكتروني، خلال السنوات الخمس الماضية، حيث تم فتح أكثر من 4.9 مليون حساب للدفع الإلكتروني إلى جانب منح التراخيص لـ 17مزوداً لخدمات الدفع الإلكتروني فضلاً عن مشغلي شبكات الهاتف المحمول.

في العراق يشكل مستخدمو الإنترنت، الذين يبلغ عددهم نحو 34مليون شخص أي ما يعادل 75%من السكان، إضافة إلى وجود حوالي 46 مليون اتصال بالهاتف المحمول بنسبة انتشار تفوق 100%، تشكل فرصة واعدة وغير مستغلة بالشكل الكافي لتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية في عموم العراق ولا سيما بين الفئات الشابة.

وفيما يتعلق بالأهداف، فإن الشمول المالي يهدف بالأساس إلى :تعزيز النمو الاقتصادي عبر تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، الحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي عبر تمكين الفئات الهشة من الحصول على الخدمات المالية، تمكين المرأة من خلال تعزيز مشاركتها الاقتصادية والمالية، وأخيراً تعزيز الاستقرار المالي عبر توسيع قاعدة العملاء وزيادة ثقة الأفراد في النظام المالي.

فيما يخص جودة الشمول المالي بين النساء والرجال في العراق. استنادا إلى بيانات البنك الدولي لعام ،2021 يمتلك 19%من البالغين حساباً مصرفياً. ويمثل ذلك 15% من النساء مقارنة بـ22% للرجال .وتُعدّ هذه الفجوة البالغة سبع نقاط مئوية كبيرة، الامر الذي يدفع البنك المركزي الى تضييق هذه الفجوة والعمل على اتاحة الفرص لزيادة معدل الوصول المالي.

رابعاً: العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر البؤس الاقتصادي

يعد مؤشر البؤس الاقتصادي مؤشرا مركباً يجمع بين معدلات التضخم والبطالة وسعر الفائدة الاسمي ويطرح من مجموع هذه المتغيرات متغير نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وبهذا يعكس المؤشر بصورة واضحة حجم الضائقة الاقتصادية ومستوى الرفاه داخل كل دولة ،في حين يبرز الشمول المالي كأداة أساسية للنهوض الاقتصادي من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وزيادة كفاءة توجيه المدخرات والاستثمارات، وتمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

من المشاركة في النشاط الاقتصادي. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى الشمول المالي بوصفه آلية مكمّلة للتخفيف من آثار البؤس الاقتصادي وتحفيز مسارات النمو المستدام. من خلال تاثير مؤشرات الشمول المالي في مؤشر البؤس الاقتصادي.وسوف يتم تناول هذه المؤشرات فيما يأتي:

- **التضخم:**

تقوم البنوك المركزية عبر السياسة النقدية، الى التأثير على عرض النقود وأسعار الفائدة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، التي تتضمن استقرار التضخم وضمان استقرار الأسعار. تُعتبر هذه السياسات أدوات أساسية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتقليل معدلات البطالة، والحفاظ على الاستقرار المالي، بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، مما يساهم في صياغة سياسة نقدية فعّالة.(Lapukeni, 2015: 366)

يشير (Arshad et al., 2021) إلى وجود معضلتين تواجهان صانعي السياسات: الأولى هي ما إذا كان ينبغي التركيز على السيطرة على التضخم أو الحفاظ على استقرار الناتج المحلي، وهي مقايضة تتأثر بمستوى الشمول المالي. يمكن قياس فعالية السياسة النقدية من خلال الشمول المالي، الذي يعكس مدى وصول الأفراد إلى أدوات الادخار والاقتراض.

يسهل الشمول المالي الاستهلاك رغم تقلبات الدخل، بينما قد يؤدي انخفاض مستويات الشمول المالي إلى تراجع الاستهلاك، مما يستدعي من صانعي السياسات إعطاء الأولوية لاستقرار الناتج المحلي على حساب السيطرة على التضخم. عندما يعجز الأفراد عن الإنفاق نتيجة انخفاض الدخل ويواجهون صعوبات في الحفاظ على مستوى استهلاكهم، يتراجع الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي ويحد من فرص التوظيف. لذا يجب أن يكون الهدف الأساسي هو تقليل تقلبات الناتج المحلي، خاصة في حالات انخفاض الشمول المالي.(Arshad et al., 2021)

تتوقف المقايضة بين تقلب الناتج والتضخم عادة على مستوى تطور الدولة. ففي الدول المتقدمة، التي تتمتع عادةً بمستوى عالٍ من الشمول المالي، يتم التركيز على الحد من تقلبات التضخم. أما في الاقتصادات النامية، التي غالباً ما تتسم بانخفاض الشمول المالي، فتكون الأولوية لتعزيز الناتج المحلي. كما أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية عندما يتحقق هدف استقرار الأسعار .(CBN, 2017) هذا يبرز الدور الحيوي للشمول المالي في تمكين الاقتصادات النامية من إدارة التضخم بشكل أكثر كفاءة.

وفي سياق تاثير الشمول المالي على التضخم فان دراسة (Elsaid,,2025:6) توصلت الى ان الشمول المالي يعمل على ضبط معدلات التضخم على المدى الطويل في الدول النفطية، بينما يخفض التضخم على المدى القصير في الدول غير النفطية. وتخلص الدراسة إلى أن الشمول المالي يمكن أن يكون أداة فعّالة للسياسة النقدية فقط في الدول غير النفطية. ففي الدول الغنية بالنفط، يرتبط الشمول المالي بارتفاع التضخم، بينما يميل إلى خفض التضخم في الدول غير النفطية.

في المقابل، وجدت(Pham & Tran, 2024: 78) في دراسة على 58 دولة أن الشمول المالي قد يرفع التضخم. بينما أشار (Fouda, 2025: 112) إلى أن الأثر يختلف باختلاف السياق الاقتصادي: ففي الدول ذات التطور المالي المنخفض يؤدي الشمول المالي إلى ضغوط تضخمية نتيجة زيادة الطلب، أما في الدول ذات الأنظمة المالية المستقرة فإنه يسهم في تحسين فعالية السياسة النقدية والحد من التضخم.

- **البطالة:**

تؤكد الدراسات التجريبية أن تطوير القطاع المالي المحلي من شأنه تعزيز القاعدة التمويلية المستدامة، ويوفر فرص عمل، ويشجع تبادل التكنولوجيا والابتكار، ويحسن القدرة التنافسية الاقتصادية عبر مختلف القطاعات، ويعد تطوير القطاع المالي المحرك الرئيسي لدمج القطاعات الاقتصادية ذات الإمكانات العالية لتوفير وظائف إنتاجية وفرص عمل ذات قيمة عالية(Osikena & Ugur, 2016 :81)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

لقد أظهر تحليل البنك الدولي أن زيادة الشمول المالي تؤدي إلى ارتفاع التوظيف و زيادة تاسيس المشاريع الجديدة و رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي ارتفاع مستوى الشمول المالي بنسبة 1٪ إلى زيادة التوظيف بنسبة 0.7٪، والمشاريع الجديدة بنسبة 0.5٪، والناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3٪ .

وكما هو معروف أن اي استثمار او إنشاء عمل خاص يتطلب رأس مال أولي، وعندما تكون تكاليف بدء التشغيل مرتفعة، يتراجع رواد الأعمال، مما يقلل فرص التوظيف. وبالتالي، فإن محدودية الوصول إلى الائتمان تعيق إنشاء الشركات الجديدة وتفاقم مشكلة البطالة ومن ثم، يساهم الشمول المالي في تمكين رواد الأعمال من بدء أعمالهم الخاصة والنمو تدريجياً، ما يقلل البطالة ويخلق فرص عمل جديدة.

ورغم ان أن الشمول المالي يحد من حلقة الفقر والبطالة ويعزز التمكين المالي، وخلق فرص العمل، إذ يوفر التمويل للفقراء تسهيلات ائتمانية مناسبة ويخلق فرص عمل ذاتية لهم الا أن الوصول إلى التمويل، خاصة للشركات الصغيرة، مرتبط بالابتكار وخلق الوظائف والنمو.(World Bamk,2022:29)

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:**

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة ارتباط وثيقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وبالأخص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فقد أظهر (Afonso & Blanco-Arana, 2024:28) بالاعتماد على بيانات الدول الأقل نمواً، أن تعزيز الشمول المالي عبر زيادة عدد الفروع المصرفية وتقليل تركز البنوك يؤدي إلى رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي. إذ ان الشمول المالي يرتبط إيجابياً بالنمو الاقتصادي، وإن كان حجم التأثير يختلف باختلاف مستوى تطور القطاع المالي. أن زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي، والفروع المصرفية، والودائع والقروض يؤدي إلى تحسن ملموس في نصيب الفرد من الناتج المحلي. وبالمثل، أكدت دراسة (Kanga et al., **2022**) التي اعدت على 137 دولة أن التكنولوجيا المالية وتوسع الشمول المالي يساهمان في تعزيز مستويات الدخل على المدى الطويل.

من منظور مالي، قدم (Levine 2005)مراجعة شاملة حول كيفية تأثير الأنظمة المالية ووظائفها المختلفة على قرارات الادخار والاستثمار، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي وفقاً للاتي:

1. إنتاج معلومات مسبقة حول الاستثمارات المحتملة.
2. التحكم في الاستثمار وتطبيق الحوكمة المؤسسية.
3. التداول وتنويع وإدارة المخاطر.
4. تعبئة وتوحيد المدخرات.
5. تبادل السلع والخدمات.

تساهم هذه الوظائف في النمو الاقتصادي عبر تخصيص الموارد بكفاءة أكبر، وتسريع تراكم رأس المال المادي والبشري، وتسريع العمليات التكنولوجية.(Goyal et al., 2004) كما يمكن النظر إلى العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من منظور وظائف الوساطة المالية، التي تساعد على الحد من مشكلة عدم تكافؤ المعلومات، مما يسهل المعاملات ويعزز النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق وجد Levine, Loayza, & Beck (2000) تاثيراً ايجابياً لتطوير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، كما أشاروا إلى أن الأنظمة القانونية والمحاسبية المتباينة تفسر اختلاف مستوى التطور المالي بين الدول (El-Bourainy,2021:78)

ومن خلال المخطط(2) تتضح العلاقة التي تربط مؤشرات الشمول المالي بمؤشر البؤس الاقتصادي و مدى امكانية تاثير فرص الوصول الى الخدمات المالية على تقليل مؤشر البؤس الاقتصادي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

مخطط(2) العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر البؤس الاقتصادي

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجانب النظري للبحث.

المبحث الثاني: النمذجة القياسية لأنموذج البحث

اولاً: بيانات ومتغيرات البحث

اعتمد البحث على البيانات السنوية الصادرة عن البنك الدولي(World Bank Data)، الى جانب البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي ولغرض الحصول على نتائج دقيقة تم تحويلها الى بيانات ربع سنوية وفي هذا السياق تم اعتماد مؤشر البؤس الاقتصادي كمتغير تابع في الأنموذج القياسي، في حين اعتُمد كل من عدد فروع البنوك التجارية، عدد ماكينات الصراف الآلي، الاستقرار السياسي وغياب العنف، ومؤشر نقاط البيع كمتغيرات مستقلة، وذلك خلال المدة من 2010 إلى 2023.

ولغرض تحليل أثر بعض مؤشرات الشمول المالي في مؤشر البؤس الاقتصادي للعراق ، تم تبني منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لما تمتلكه من اختبارات قياسية لتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الاجل بين متغيرات الانموذج ، حيث تتميز بقدرتها على تقديم تقديرات متسقة وفعالة، من خلال تضمين فترات الإبطاء المناسبة لكل متغير. مما يساهم ذلك في معالجة مشكلات عدم التجانس وتقليل التحيز الناتج عن التقلبات العشوائية، الأمر الذي يعزز دقة الأنموذج المقدر وموثوقيته. كما انها توفر مرونة وقدرة على تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل في آنٍ واحد. ووفقاً لما أشار إليه (Pesaran, 1999)، فإن إدراج فترات الإبطاء يساهم في استيعاب التأثيرات المتأخرة للمتغيرات، مما يساعد في الكشف عن العلاقات طويلة الأجل بين الظواهر الاقتصادية المختلفة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

لقد أشار Pesaran إلى أن منهجية ARDL تمتاز بإمكانية تطبيقها على السلاسل الزمنية بغض النظر عن خصائص تكاملها، سواء كانت مستقرة عند المستوى I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، أو حتى في حال وجود مزيج من الحالتين، شريطة أن لا تكون أي من المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، لتجنب مشاكل التقديرغير الدقيق.

وفي هذا السياق تؤكد الأدبيات القياسية على ضرورة أن يكون المتغير التابع متكاملاً من الدرجة الأولى لضمان الحصول على نتائج موثوقة (Nkoro & Uko,2026: 66).

وانطلاقاً من أهداف هذا البحث، فقد تم اعتماد هذه المنهجية في صياغة المعادلة القياسية للأنموذج المقدر كما يأتي:

$$\Delta M1 = a_o + \sum_{t=1}^{r} B_1 \Delta M1_{t-1} - \sum_{i=1}^{r} B2\, CB + \sum_{t=1}^{r} B_3\ \Delta ATM + \sum_{t=1}^{r} B_4\ \Delta PV(-1) + \sum_{t=1}^{r} B_5\ POE + \emptyset_1\, M1_{t-1} - \emptyset_2 CB\, p_{t-1+} \emptyset_3\, ATM_{t-1} + \emptyset_4\, \Delta PV(-1)_{\ t-1} + \emptyset_5\, POE_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots$$

حيث إن :-

1- M1: يتمثل في المتغير المعتمد مؤشر البؤس الاقتصادي الذي يتضمن كل من البطالة + التضخم+ سعر الفائدة الاسمي- نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للعراق.

اما المتغيرات المستقلة ضمن الانموذج المقدر فتتمثل في كل من:

2- CB: عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000شخص.

3- ATM: - عدد ماكينات الصراف الالي لكل 100000 شخص

4- POE: نقاط البيع

تشير نقاط البيع(POS)، أو ما يُعرف أحياناً بنقطة الشراء(POP)، إلى الأنظمة التي تُستخدم في إتمام المعاملات التجارية عبر الدفع الفوري مقابل السلع والخدمات. وتتيح هذه التقنية وصولاً مباشراً إلى الحسابات المصرفية المرتبطة ببطاقات الخصم والائتمان، مما يجعلها بديلاً فعالاً للنقد. كما تحتفظ بسجل تفصيلي للعمليات، مما يسهل التحقق من الأرصدة، وتسديد المدفوعات، وإجراء التحويلات بكفاءة. وبفضل انتشارها الواسع، أسهمت نقاط البيع في تقليص الاعتماد على النقد من خلال توفير مزايا مثل سهولة الاستخدام، الراحة، وتعزيز الأمان.(Bazza et al., 2023:65)

5- المتغير (-1) PV هو اختصار لـ **Political Stability and Absence of Violence**، أي الاستقرار السياسي وغياب العنف، وهو أحد مؤشرات حوكمة البنك الدولي .(Worldwide Governance Indicators – WGI) يقيس هذا المؤشر مدى احتمالية استقرار الأوضاع السياسية داخل الدولة وغياب العنف أو الإرهاب أو الانقلابات السياسية، ويعكس إدراك المخاطر التي قد تهدد الاستقرار الحكومي نتيجة أعمال العنف أو الإرهاب أو التغيرات السياسية المفاجئة. وقد تم اعتماد هذا المتغير في النموذج كمتغير ضابط لضبط أثر الاستقرار السياسي على المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.

يشير الاستقرار السياسي إلى قدرة المؤسسات على العمل والاستمرار دون تغييرات مفاجئة، مما يهيئ بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار. في المقابل، يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى اضطرابات اقتصادية كلية تتمثل في تراجع الاستثمارات وتدفقات

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رؤوس الأموال، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، ما يزيد حالة عدم اليقين ويضعف القرارات الاستثمارية والادخارية (Aisen & Veiga, 2011). وتزداد خطورة عدم الاستقرار في الاقتصادات النامية، حيث يمكن أن يتسبب بخروج رؤوس الأموال، انخفاض الاحتياطيات الأجنبية، وتراجع قيمة العملة الوطنية. يتم قياس عدم الاستقرار السياسي عبر مؤشرات تشمل المظاهرات، الانقلابات السياسية، أعمال الشغب، ومعدل دوران الحكومات. كما يُستخدم مؤشر **Political and Legal Stability Indicator (PLL)**، لقياس درجة الاستقرار السياسي، وهو مؤشر مستمر يتراوح بين -2.5 و +2.5. تشير القيم الأعلى إلى مستوى أكبر من الاستقرار السياسي، بينما تدل القيم الأقل أو السالبة على ضعف الاستقرار وارتفاع مخاطر العنف السياسي أو الانقلابات.(Şeker, 2025)

ε_t -:حد الخطأ العشوائي.

a_o:- الحد الثابت.

Δ:- تمثل الفرق الأول لقيم المتغير.

B1,B2,B3,B4,B5:- المرونات في الامد القصير.

$\emptyset_5$ $\emptyset_1, \emptyset_2, \emptyset_3$.....المرونات في الامد الطويل.

R:- عدد فترات الأبطاء الزمني المثلى للانموذج.

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية) اختبار ديكي–فولر الموسع:

بما ينسجم مع أهداف البحث، تقتضي الخطوة الأولى اختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الأنموذج باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) للتحقق من وجود جذر وحدوي. وتُعد استقرارية السلاسل الزمنية شرطاً أساسياً للحصول على تقديرات ذات مصداقية واتساق، وتجنب الوقوع في علاقات انحدار زائفة بين المتغيرات. تشير الاستقرارية إلى ثبات المتوسط والتباين عبر الزمن، مع ميل القيم للتذبذب حول المتوسط وتراجع الارتباط الذاتي بسرعة مع اتساع الفجوة الزمنية.(Enders, 2014:145)

أظهرت نتائج الاختبار أن المتغيرات غير مستقرة في المستوى (مع وجود الحد الثابت والاتجاه)، إذ كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، مما يدعم فرضية العدم. وبعد أخذ الفروق الأولى أصبحت السلاسل مستقرة، أي أن المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (1) :- اختبار استقرارية المتغيرات الاقتصادية (ديكي فولر) عند الفرق الأول

النموذج		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة 5%	القيمة الحرجة 10%	القيمة الحرجة 1%	الاحتمالية
CB-عدد فروع البنوك التجارية						
ثابت		-7.546980	-2.916565	-2.596116	-3.557471	0.0000
ثابت عام	و اتجاه	-7.499602	-3.495294	-3.176618	-4.137279	0.0000
- عدد ماكينات الصرف الالي(*)ATM						
ثابت		-4.587595	-2.918777	-2.597286	-3.562669	0.0005
ثابت عام	و اتجاه	-6.28632	-3.498692	-3.178577	-4.144583	0.0000
PV-الاستقرار السياسي وغياب العنف						
ثابت		-7.220290	-2.916565	-2.596116	-3.557471	0.0000
ثابت عام	و اتجاه	-7.536658	-3.495294	-3.176618	-4.137279	0.0000
نقاط البيع		POE				
ثابت		-7.221028	-2.916565	-2.596116	-3.557471	0.0000
ثابت عام	و اتجاه	-7.161030	-3.495294	-3.176618	-4.137279	0.0000
-مؤشر البؤس الاقتصادي		M1				
ثابت		-5.288889	-2.925169	-2.600658	-3.577722	0.0001
ثابت عام	و اتجاه	-5.227637	-3.508507	-3.184229	-4.165755	0.0005

- x2(*) عند فترة ابطاء (2).

- باقي المتغيرات فترة الابطاء تلقائية.
- المصدر :- مخرجات برنامج Evewis 13.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يوضح الجدول (1) القيم المحسوبة للمتغيرات المفسرة المستخدمة في الدراسة، وهي: فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص(CB) ، وماكينات الصرف الآلي لكل 100 ألف شخص(ATM) ، استناداً إلى بيانات البنك الدولي والبنك المركزي العراقي، بالإضافة إلى متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف (PV) ونقاط البيع .(POE)

تم اختبار استقرارية هذه المتغيرات باستخدام **اختبار ديكي فولر المطور .(ADF)** وأظهرت النتائج أنه بعد أخذ الفرق الأول، كانت القيم المحسوبة أصغر من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية 1% و5% و10%. ويشير هذا إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، وبناءً عليه تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تفيد استقرار السلاسل الزمنية.

استناداً إلى هذه النتائج، نستنتج أن متغيرات البحث خالية من جذر الوحدة، أي أنها متكاملة من الرتبة.I(1)

ثانياً. نتائج الاختبارات التشخيصية

لبيان كفاءة الانموذج التقديري ARDL، وعدم التحيز في نتائج التقدير سوف يتم اجراء الاختبارات التشخيصية لكل من الارتباط الذاتي المتسلسل وتجانس البواقي والتباين.

- **الارتباط الذاتي المتسلسل**

تبين من نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (Breusch- Godfrey Serial Correlation LM Test)في الجدول (2) ان الانموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل اذ بلغت القيمة الاحتمالية (0.0898) وهي أكبر من 5%، أي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

وقد تم اختيار خاصية Newey- West-Bartlett ، لتصحيح الانحرافات المعيارية لمعاملات الانموذج بما يتناسب مع مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل وعدم تجانس التباين.

لقد تم انشاء هذا الاختبار من قبل (Newey and west-1987)، في برنامج EViews للتخلص من كلا المشكلتين (Heteroskedasticity)-(Autocorrelation) إذ تعطي مخرجات اكثر مصداقية عند ظهور الانحرافات في البواقي. (Newey and West,1987,1-5)

جدول(2): نتائج مشكلة وجود الارتباط الذاتي المتسلسل

إحصائية F	الاحتمالية
1.9947903	0.0898

- المصدر: - مخرجات برنامج Eviews 13

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- **اختبار مشكلة عدم التجانس التباين**

فيما يخص اختبار مشكلة عدم تجانس التباين فان الجدول(3) يبين لنا ان قيمة (F) الاحتمالية، قد بلغت (0,201464)، بدلالة اختبار Heteroskedasticity Test - Arch، اذ بلغت القيمة الاحتمالية لعينة البحث (0.6554) وهي اكبر من 5% ، وبذلك سيتم قبول الفرضية البديلة التي تؤكد تجانس البواقي وخلوها من اختلاف التباين .

جدول (3):- اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

الاحتمالية	إحصائية F
0.6554	0.201464

المصدر:- مخرجات برنامج Evewis 13

- **تحديد فترة الابطاء المثلى**

ضمن منهجية ARDL قد تختلف فترات التباطؤ للسلاسل الزمنية للأنموذج المقدر، وعلى وفق ذلك يتطلب منا اختيار فترة الابطاء المثلى لضمان دقة نتائج الاختبار وتجنب التقدير المتحيز للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفي انموذجنا تم اختيار فترة الابطاء المثلى وفقاً لمعيار AIC،إذ تم اختيار الانموذج الذي يمثل اقل قيمة معيارية، وتم اختيار القيم المتباطئة وتمثلت في النتيجة (1,0,0,2,0)، وبعد اختيار فترة الابطاء للانموذج، سوف ننتقل الى بيان وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الأنموذج المقدر وعلى النحو الآتي :-

تختلف فترات التباطؤ بين السلاسل الزمنية في نموذجARDL ، مما يقتضي اختيار فترة الإبطاء المثلى لضمان دقة النتائج وتجنّب التقدير المتحيز لكل من المتغيرات المستقلة والتابعة في هذا البحث، تم تحديد فترة الإبطاء المثلى باستخدام معيار Akaike (AIC)، إذ جرى اختيار الأنموذج الذي يحقق أدنى قيمة معيارية. ووفقاً لذلك، تم اعتماد فترات الإبطاء (1,0,0,2,0). وبعد تحديد الفترات المناسبة، جرى الانتقال إلى اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المقدر وعلى النحو الاتي:

- **اختبار الحدود**

تتيح منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة زمنيا ARDL، إمكانية اختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبما ان جميع متغيرات الانموذج، محل البحث قد استقرت عند الفرق الأول I(1) في اختبار الاستقرارية حسب ديكي فوللر المطور، وبناءاً عليه تم تطبيق اختبار(Bounds Test) لبيان فيما إذا كانت هنالك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية، اذ يستند هذا الاختبار على قيمة F الإحصائية المحسوبة ومقارنتها مع القيم الجدولية، لبيان قبول او رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية محل البحث على العكس من الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث في الاجل الطويل وعلى النحوالآتي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول(4) :- اختبار Bounds Test لعلاقة التوازن طويل الاجل بين متغيرات الانموذج

قيمة F الإحصائية					
5.9917121					
% 1		%5		%10	
1(1)	1(0)	1 (1)	1(0)	1(1)	1(0)
5.874	4.306	4.416	3.136	3.746	2.614
5.726	4.244	4.334	3.068	3.71	2.578
05.06	3.74	4.010	02.86	3.520	2.450

- المصدر: - مخرجات EViews 13.

تشير معطيات الجدول(4) إلى أن قيمة اختبارF المحتسبة ضمن إطار اختبار الحدود (Bounds Test) بلغت (5.9917121)، وهي أعلى من القيم الجدولية للحدين الأعلى والأدنى عند جميع مستويات المعنوية. وبناءً على هذه النتيجة، نرفض فرضية العدم التي تنفي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج، ونعتمد الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات خلال مدة البحث.

- **نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطا**

في سياق منهجيةARDL ، يُستخدم أختبار تصحيح حد الخطأ (Error Correction Model - ECM) لقياس العلاقات قصيرة الأجل بين المتغيرات. ويُشتق هذا الأنموذج من صيغة الفرق الأول للمتغيرات، ولتباطؤ فترة زمنية واحدة حيث يرمز له (MI-1) ويُستخدم لقياس سرعة تصحيح الاختلال بين الأجلين القصير والطويل. ومن الشروط الأساسية لصحة هذا الأنموذج أن تكون معلمة تصحيح حد الخطأ سالبة ومعنوية إحصائياً.

من خلال معطيات الجدول (5) تتبين لنا نتائج العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الانموذج المقدر. اذ تم اعتماد أفضل صيغة للانموذج بوجود الثابت، مع إدخال متغير وهمي ابتداءاً من عام 2016، للدلالة عن تأثير الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي. فقد شهد العراق صدمة حادة عام 2014 نتيجة دخول تنظيم داعش، مما انعكس بشكل سلبي على مختلف قطاعات وانشطة الاقتصاد القومي. غير أن المرحلة اللاحقة تميزت بحدوث تغير نسبي في المسار الاقتصادي مع تحسن أسعار النفط وتحرير المدن الرئيسة وانطلاقًا من ذلك، يوضح الجدول (5) نتائج أنموذج تصحيح حد الخطأ (ECM)الذي يبين آلية التوازن بين المدى القصير والمدى الطويل.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول(5) :- نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل لمتغيرات البحث

MI-1	-0.450367	-4.650939	0.0000
CB**	-16.80008	-3.661541	0.0007
ATM**	1.508682	3.409180	0.0014
PV-1	28.43533	4.522546	0.0000
POE**	2.911612	3.993006	0.0002
D(PV)	22.78591	3.520285	0.0010
D(PV-1)	-8.959944	1.8373458	0.0728
@After("2016 q1")	-33.12635	-4.297494	0.0001
C	146.5532	4.326195	0.0001

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 13

يظهر الجدول(5) بان معلمة حد تصحيح الخطأ (MI-1) قد جاءت بقيمة متوقعة سالبة تقدر (-0.450367) ولتباطؤ فترة زمنية واحدة وبالفرق الأول، وذات دلالة احصائية بلغت (0.000)، وهذا يدل على ان هنالك علاقة توزانية طويلة الاجل بين مؤشرات الشمول المالي (CB,ATM,PV,POE) والمتغير التابع (MI) مؤشر البؤس الاقتصادي، أي ان سرعة العودة الى الوضع التوازني طويل الاجل هي 45% من الزمن، ومن ثم يلزم العودة الى الى الوضع التوازني بعد (6 اشهر و7 أيام) وهو الزمن اللازم لتجاوز الصدمة في الاجل القصير .

اما معامل المرونة للمتغير (CB** عدد فروع البنوك التجارية) فقد قدرت معلمته بـ(-16.80008)، وجاءت إشارته سالبة وذات دلالة إحصائية بلغت (0.0007)، مما يؤكد وجود علاقة عكسية مع المتغير التابع البؤس الاقتصادي، مما يدل على ان تزايد انتشار فروع البنوك التجارية في العراق بمقدار وحدة واحدة من شأنه العمل على تقليل مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (16.8) وحدة، مما يعني أن زيادة فروع البنوك يؤدي إلى انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي .ويعكس ذلك قدرة البنوك على توسيع الشمول المالي في العراق، حيث يسهم انتشار الفروع في تسهيل الوصول إلى الائتمان وخدمات الادخار، مما يعزز فرص العمل ويخفض البطالة، ويخفف الضغوط التضخمية المرتبطة بارتفاع السيولة النقدية في الأسواق، ويزيد نصيب الفرد من الدخل. كما أن تعزيز التغطية المصرفية في مختلف المحافظات العراقية يمكن أن يؤثر على سعر الفائدة، ويقوي دور السياسة النقدية في دعم التنمية الاقتصادية. وعليه، فإن زيادة عدد فروع البنوك التجارية في العراق تعد أداة فعالة للحد من البؤس الاقتصادي وتحسين مؤشرات الرفاهية العامة.وتتفق هذه النتيجة مع نتائج

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دراسة (Bruhn & Love ,2014) التي بينت ان افتتاح بنوك تجارية جديدة وزيادة الوصول إلى الائتمان بالنسبة للأفراد ذوي الدخل المنخفض، تؤدي إلى تحسين مستويات الدخل، والاستثمار في الأعمال غير الرسمية، وتقليل معدل البطالة.

اما بالنسبة لمعامل المرونة للمتغير (**ATM عدد ماكينات الصراف الالي)، فقد قدرت ب(1.508682) وجاءت اشارته موجبة و معنوية ، أي ان زيادة وحدة واحدة في ماكينات الصرف الالي يؤدي الى ارتفاع في مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (1.51%) وحدة ، وان زيادة ماكينات الصرف الالي تسهم في الوصول النقدي وبالتالي ارتفاع السيولة النقدية في الأسواق قبل ان يكون هنالك تحسن في الانتاج المحلي وأيضا في نصيب الفرد منه ، اذ يعاني اقتصاد البلاد من نقص وقيود في العرض ومن هذه القيود الاستقرار الأمني والسياسي ، بالإضافة الى استيرادات السلع الأجنبية والبطالة، وضعف البينة التحتية إذ ان ارتفاع الطلب الكلي يؤدي الى ارتفاع التضخم موقتا مما ينعكس على مؤشر البؤس الاقتصادي في الاجل القصير .الا انه يتوقع في الاجل الطويل ان يكون له اثر إيجابي على نصيب الفرد وتخفيض البؤس الاقتصادي. تاتي هذه النتيجة متوافقة مع ادبيات الشمول المالي ومنها دراسة كل من (Bruhn & Love, 2014; Barboni et al., 2021)

وبالرجوع الى استكمال تحليل نتائج المدى القصير فيما يخص المتغير (PV-1) الاستقرار السياسي وغياب العنف)، والمتباطئ لفترة زمنيا واحدة في الاجل القصير يتبين ان قيمة معامل المرونة قد بلغ (28.43533)، وبإشارة موجبة وذات احتمالية بلغت (0.0000) ، وهذا يدل على ان تحسن الاستقرار السياسي وغياب العنف بوحدة واحدة يسهم في ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار(28.4%) ، كما و أظهرت نتائج البحث ان معامل المرونة لمتغير الاستقرار السياسي وغياب العنف عند التباطو الأول D(PV) قد بلغ (22.78591) وذات إشارة موجبة، أي ان الاستقرار السياسي وغياب العنف عند التباطوء الأول له علاقة طردية مع المتغير التابع مما يدل على ان التحسن النسبي في الاستقرار السياسي وغياب العنف يؤدي الى ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (22%) في العراق، سواء في حال وجود تباطؤ او بدونه، كما لم تظهر معنوية متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف ((D(PV-1)، المتباطئ زمنيا عند الفرق الأول في انموذج الاجل القصير.

في حالة الاقتصاد العراقي تتسم العلاقة بين الاستقرار السياسي ورفاهية الأفراد بعدم الثبات في المدى الطويل، فبالرغم من زيادة حصة الفرد من الناتج وانخفاض البطالة على المدى القصير الا ان هذا الاثر يتلاشى على المدى الطويل . حيث ان زيادة الاستقرار السياسي قد تدعم النمو الاقتصادي في المدى القصير، إلا أنها لا تضمن تاثيرا كبيراً ومستداماً على المدى الطويل، وهذا ما يشير الى ان الاستقرار السياسي وحده ليس كافيا لضمان نمو مستدام، في ظل غياب سياسات اقتصادية هيكلية، واستثمارات منتظمة، وإصلاحات مستدامة تدعم الإنتاجية وتقلل من البطالة والتضخم. فبالرغم من ان العراق في السنوات القليلة الماضية حقق نوعا من الاستقرار السياسي النسبي، ما أسهم في تقليل بعض مستويات الفوضى وخلق بيئة أكثر أمانا للاستثمار والإنتاج. الا ان المخاوف والفوضى السياسية والادارية مازالت قائمة، نتيجة التحديات الأمنية والسياسية المستمرة، والتوترات الإقليمية، وعدم وضوح السياسات الاقتصادية طويلة الأمد، مما يجعل الاستقرار هشا وغير مضمون على المدى الطويل

ومن جانب اخر فان تحسن الاستقرار الأمني بعد سنة 2016 ، رافقه انفاق حكومي استهلاكي بسبب الاعتماد على الإيرادات النفطية الخاضعة للتقلبات في اسعار النفط دون التوسع في الطاقة الإنتاجية او تطبيق الإصلاحات هيكلية في القطاعات الاقتصادية ، مما تسبب ذلك في زيادة الضغوط التضخمية وارتفاع معدلات البطالة لهذا السبب فان الاستقرار السياسي وغياب العنف في الاجل القصير اظهر تاثيراً شكلياً على رفاهية الفرد اذ ارتبط بتزايد الضغوط التضخمية خاصة مع ما تم اعتماده من تخفيض في قيمة العملة المحلية، وهذه النتيجة تتسق مع دراسة البنك الدولي (The World bank ,2022)

أظهرت نتائج تقدير معامل المرونة للمتغير (POE) عدد نقاط البيع في الأجل القصير قيمة قدرها(2.911612) ، وجاءت بدلالة إحصائية ومعنوية، وذات علاقة طردية مع مؤشر البؤس الاقتصادي. ووفقا لذلك فأن زيادة عدد نقاط البيع

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

بوحدة واحدة من شأنه احداث زيادة في مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (2.91%) يعزى ذلك إلى أن انتشار أجهزة نقاط البيع يمثل امتداداً سريعاً لقدرة الأفراد على إجراء المعاملات الاستهلاكية، مثل السحب والتحويلات، إلا أن هذه القفزة الرقمية لم تسهم بشكل فعال في تخفيف الفقر والبطالة. ويعزى السبب إلى أن توسع النظام المالي لم يقترن بتطوير رأس المال البشري أو بسياسات توزيع فعالة، مما يجعل الأثر الاقتصادي محدوداً، ولا يحقق تاثيراً مباشراً في خفض البطالة والفقر أو تقليل معدلات التضخم، إلا إذا ارتبط بإجراءات إصلاحية مستدامة في مجالات التعليم والعدالة المؤسسية (Hasan & Al Azzawi, 2023,4-5)

أما المتغير الوهمي("2016" after@) ، فقد تم إدخاله في الانموذج للأجل القصير على اعتبار ان العراق قد تعرض لصدمات عديدة، أبرزها إحتلال تنظيم داعش لعدد من المدن العراقية في عام 2014 وقد بلغت القيمة المقدرة لهذا المتغير (-33.12635)، وكانت إشارته سالبة وذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن مؤشر البؤس الاقتصادي قد انخفض بمقدار (33%)مقارنة بما كان متوقعاً من الأنموذج دون هذه الصدمة، وعلى المستوى الطبيعي للمتغيرات الأخرى المستخدمة في البحث. ويعزى هذا الانخفاض إلى الانكماش الاقتصادي الذي شهده العراق في تلك الفترة، والذي أدى إلى تراجع معدلات التضخم نتيجة انخفاض الطلب الكلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Blanchard & Johnson, 2013) حول الصدمات الاقتصادية الحادة، حيث عادة ما ترتبط هذه الصدمات بانخفاض معدلات التضخم، وهو ما ينعكس بشكل عكسي على المؤشرات المركبة، بما في ذلك مؤشر البؤس الاقتصادي.

ثالثاً: نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل.

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المستخدمة في البحث من خلال تقدير وتحليل انموذج معامل تصحيح حد الخطأ والذي يشمل العلاقة الديناميكية في الاجل القصير، يتطلب الانتقال الى مرحلة قياس علاقة التوازن طويل الاجل، لغرض تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

جدول(6) :- نتائج تقدير معاملات الاجل الطويل ضمن منهجية Ardl

المتغيرات	المعاملات	إحصائية t	الاحتمالية
CB	-37.30306	-3.463015	0.0011
ATM	3.349892	3.526649	0.0009
PV (-1)	63.138084	4.267498	0.0001
POE	6.464970	4.529935	0.0000

المصدر:- مخرجات برنامج Eviews 13

يبين الجدول (6) نتائج تقدير معاملات العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة في البحث ضمن منهجية (ARDL) إذ أظهر المتغير (CB) عدد فروع البنوك التجارية (معنوية إحصائية مع مؤشر البؤس الاقتصادي، إذ قدر معامل المرونة لعدد فروع البنوك التجارية بـ(37.30306-)وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، أي أن زيادة كثافة عدد البنوك التجارية بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (37.30%). وتعكس الإشارة السالبة في كلا الأجلين، القصير والطويل، التحسن النسبي في مدى توسع الشمول المالي ويظهر

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

اثراً جيداً في مؤشر البؤس الاقتصادي. لكن وعلى الرغم من زيادة عدد فروع البنوك التجارية من (881) فرعاً في عام 2019 إلى (884) فرعاً في عام 2020، إلا أن العراق ما زال يعاني من ضعف انتشار فروع البنوك التجارية نتيجة نقص البنية التحتية اللازمة لإنشاء نظام مصرفي متين يعزز الشمول المالي، كما وتسببت العقوبات الامريكية المفروضة على القطاع المصرفي في العراق الى جانب توجهات السياسة النقدية في الرقابة على اداء البنوك الى تراجع عدد فروع البنوك إلى (876) فرعاً في عام 2022.

أما معامل المرونة لعدد ماكينات الصرف الآلي (ATM) فقد اكد معنويته واعطى اشارة موجبة، حيث بلغت قيمة معامل المرونة (3.349892)، وتطابق اتجاه الإشارة مع الأجل القصير. وتعكس هذه النتيجة واقع الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة 2010–2023، خاصة في ظل الصدمات الاقتصادية والأمنية مثل أزمة تنظيم داعش في 2014 وجائحة كوفيد – 19 عام2020 .هذه أدت الأزمات إلى توقف العديد من المؤسسات المصرفية، ما دفع البنوك إلى توسيع استخدام ماكينات الصرف الآلي لتعويض النقص في البنوك التقليدية وتلبية الطلب النقدي المرتفع. ومع ذلك، لم يساهم هذا التوسع في تحسين مستويات مؤشر البؤس الاقتصادي المرتفع، نظراً لمعدلات البطالة المرتفعة واستمرار الضغوط التضخمية وعدم تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، فإن الإشارة الموجبة تعكس التكيف البنكي مع الصدمات وليس سبباً مباشراً لارتفاع البؤس الاقتصادي.(World Bank, 2023, 24-26)

وبالنسبة للمتغير (PV-1) الاستقرار السياسي وغياب العنف(، فقد قدر معامل المرونة بـ (63.13808) مع دلالة إحصائية عالية (0.0001)، وإشارته موجبة، مطابقة لتقديرات الأجل القصير. أي أن زيادة الاستقرار السياسي وغياب العنف بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (63.13%). ويعزى ذلك إلى أن التحسن في الاستقرار السياسي وغياب العنف بين 2010 و2023 لم يُترجم بشكل شامل إلى تحسن الظروف الاقتصادية، نظراً لاستمرار تحديات الفساد الإداري والاعتماد على النفط في ادارة الاقتصاد، وضعف الحوكمة والشفافية، مما يؤثر على فعالية السياسات الاقتصادية واستقرار الاقتصاد.(World Bank, 2023,16) (Iraq Economic Monitor, 2023)

أما المتغير) POE – عدد نقاط البيع، فقد قدر معامل المرونة بـ (6.464970)ومعنويته الإحصائية بلغت (0.0000)، وأظهرت العلاقة بين نقاط البيع ومؤشر البؤس الاقتصادي علاقة طردية، أي أن زيادة نقاط البيع بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (6.46%). وتعكس هذه الإشارة الموجبة حقيقة أن التوسع الرقمي في المعاملات المالية لم يُترجم إلى تحسين مستويات المعيشة أو خفض معدلات التضخم، بل كان التركيز على المعاملات الاستهلاكية اليومية مثل التحويلات والدفع، دون تعزيز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو الحد من البطالة ورفع نصيب الفرد من الدخل. كما تواجه الشمول المالي في العراق تحديات تتعلق بملكية الحسابات واستخداماتها، نقص المعرفة المالية، سيطرة المصارف الحكومية على النشاط المالي، والحواجز الاجتماعية أمام شمول المرأة، مما أعاق تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة (البنك المركزي العراقي، 2024:3-5).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رابعاً: نتائج اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات انموذج ARDL

يُستخدم اختبار (CUSUM)للكشف عن أي تغيرات هيكلية محتملة في معالم الأنموذج خلال مدة البحث. فإذا كانت إحصائية الاختبار تقع ضمن الحدود الحرجة، فإن ذلك يشير إلى استقرار معاملات النموذج، مما يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة .أما اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) فيُستخدم لتقييم استقرار تباين الأخطاء(Residual Variance) ، إذ يدل بقاء الإحصائية ضمن الحدود الحرجة على ثبات التباين واستقرار النموذج، وخلوّه من التغيرات الهيكلية خلال مدة البحث.

تتحقق الاستقرارية الهيكلية للمعاملات عندما يقع الشكل البياني لإحصائية الاختبار داخل الحدود الحرجة، أي عندما يكون منحنى الأخطاء ضمن نطاق انحرافين معياريين .(LU et al., 2008, p.240)ومن خلال معطيات الشكل (2)، يتضح أن الخط الوسطي بقي داخل الحدود الحرجة طوال مدة البحث، باستثناء المدة 2019–2020، التي شهد فيها الاقتصاد العراقي أزمتين متزامنتين تمثّلتا في جائحة كوفيد-19 والانخفاض الحاد في أسعار النفط .ويُلاحظ من الشكل أن الخط الأزرق اقترب من الحدود الحرجة في تلك المدة، مما يشير إلى حالة عدم استقرار مؤقتة، إلا أنه عاد لاحقاً إلى داخل الحدود الحرجة. وبناءً على ذلك، تُرفض فرضية العدم (عدم الاستقرار) وتُقبل الفرضية البديلة التي تؤكد استقرار معاملات النموذج المقدر خلال فترة البحث.

أما نتائج الشكل (3)، فتُظهر أن خط (CUSUM of Squares)بقي داخل حدود الثقة طوال فترة البحث دون أن يتجاوز الحدين العلوي أو السفلي، مما يدل على استقرار تباين الأخطاء. ووفقاً للتفسير الاقتصادي، فإن هذا يشير إلى غياب أي تغير هيكلي في العلاقة بين متغيرات البحث، وأن المتغيرات المستقلة حافظت على قوتها التفسيرية خلال مدة البحث.

وفي إطار تحليل الاستقرار الهيكلي، تمثل الخطوط الداخلية تقديرات معاملات المتغيرات عبر الزمن، في حين تعبر الخطوط الخارجية عن حدود الثقة حول تلك التقديرات. وبما أن هذه التقديرات لم تُظهر اختلافاً معنوياً مع مرور الزمن، يمكن القول إن الأنموذج القياسي يتمتع بدرجة عالية من الثبات والاستقرار، مما يجعله موثوقاً لأغراض التنبؤ وصنع السياسات الاقتصادية المستندة إلى نتائجه.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

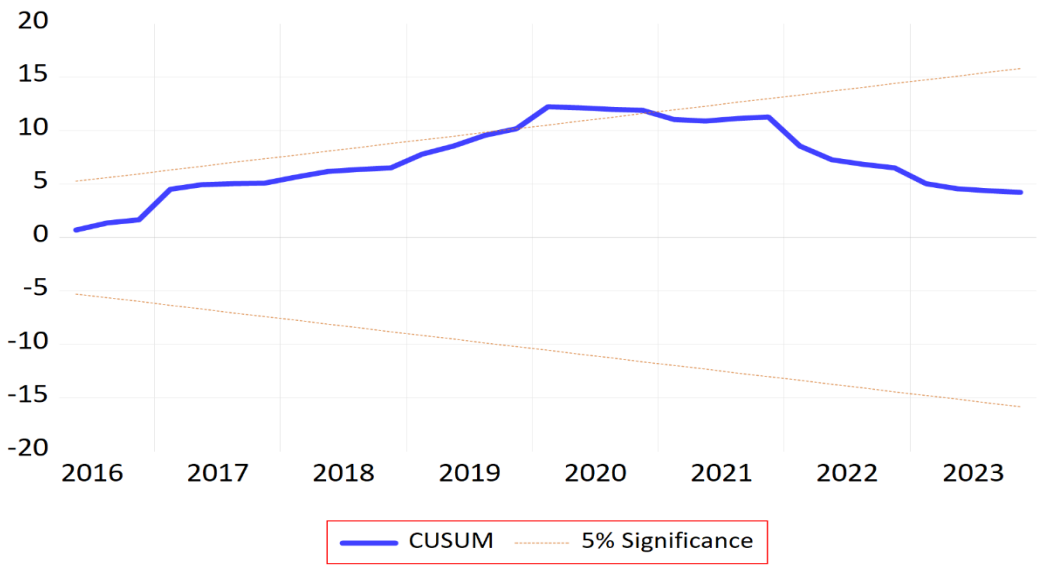

شكل(2) :- المجموع التراكمي للبواقي

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

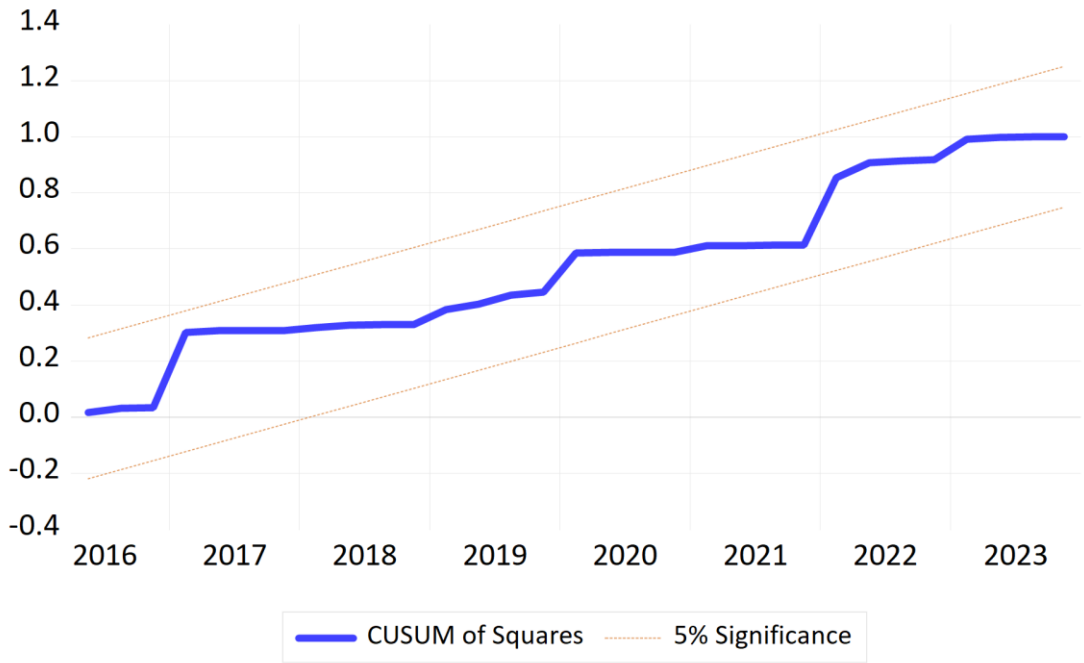

شكل(3) المجموع التراكمي لمربعات البواقي

المصدر:- مخرجات برنامج EViews 13

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- وفقاً للنتائج الخاصة بالجانب القياسي ، من الواضح ان بيئة الاقتصاد العراقي، ما تزال غير مهيئة لانتشار الشمول المالي بالشكل المطلوب، إذ يعاني كل من جانبي العرض و الطلب على خدمات التكنولوجية المالية من ضعف. رغم ماتم اعتماده من سياسات واستراتيجيات لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والنهوض بالقطاع المصرفي عبر توسيع نطاق الخدمات لتشمل الفئات غير المشمولة، إلا أن هذه الجهود لم تُترجم إلى نتائج ملموسة بسبب غياب التركيز الكافي على معالجة معوقات جانبي الطلب والعرض معاً، مما يعكس محدودية فرص تحقيق شمول مالي فعال في العراق.

2- ان السعي لتوفير قدر مناسب من متطلبات الشمول المالي رغم اهميته، ليس كافيا لتحقيق النمو المستدام وخفض معدلات البطالة والتضخم، ففي ظل ضعف التنسيق بين آليات و ادوات الشمول المالي والسياسات المالية والنقدية المتبعة في الاقتصاد العراقي يصعب على وسائل الشمول المالي احداث تاثير ملحوظ من شانه خفض مؤشر البؤس الاقتصادي فالشمول المالي وحده غير قادر على ضبط التضخم، وتشجيع الاستثمار، وزيادة فرص العمل والتوظيف لامتصاص البطالة مالم تدعم جهوده بسياسات مالية ونقدية ذات كفاءة وفاعلية

3- في سياق الواقع الاقتصادي والوضع السياسي في العراق خلال مدة البحث التي شهدت اوضاع اقتصادية وسياسية غير مستقرة في سنوات عديدة ،مما اثر سلبا على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة مشروعات كبيرة كثيفة راس المال، مما ساهم في استمرار ارتفاع مؤشرات البؤس الاقتصادي رغم الاستقرار الظاهر.

4- اظهر البحث وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ للمتغير التابع مؤشر البؤس الاقتصادي (-0.450367) بإشارة سالبة ذات دلالة احصائية ومعنوية وبصيغة الفرق الأول. وضمن هذه النتيجة تشير العلاقة العكسية إلى أن أي انحراف قصير الأجل عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه تدريجياً عبر الزمن، بما يعكس طبيعة الاستجابة الاقتصادية للصدمات. كما وتوضح النتائج أن الصدمات قصيرة الأجل في الاقتصاد العراقي تستغرق فترة تساوي فصلين من السنة لإعادة التوازن طويل الأجل، أي ما يعادل نحو 6 أشهر و7 أيام (السلاسل الزمنية لبيانات البحث ربع سنوية). ونستدل من ذلك أن بعض الصدمات قصيرة الأجل، مثل التغيرات في عدد فروع البنوك التجارية او تزايد عدد اجهزة الصراف الآلي او نقاط البيع، لا يتم امتصاصها فورياً، بل تتطلب سياسات داعمة لتعزيز قدرة الاقتصاد على الاستجابة للتطور في النظام المالي.

اما فيما يخص قيمة معاملات المرونة للمتغيرات(ATM، PV، POE) فقد ظهرت معنوية وباشارة موجبة مما يؤكد ان العلاقةالتوازنية طويلة الاجل لمتغيرات البحث تفسر التغيرات في مؤشر البؤس الاقتصادي خلال مدة البحث.

5- معامل المرونة لمتغير عدد فروع البنوك التجارية جاء باشارة سالبة، مما يفسر أن زيادة فرع مصرفي واحد من شأنه العمل على انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (16.8) وحدة. هذه النتيجة تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية وهذا يؤكد الدور الإيجابي للتوسع في انتشار الفروع المصرفية في خفض معدلات التضخم والبطالة وتحسين مستوى المعيشة. وبالرجوع الى البيانات الخاصة بمسار تطور اعداد الفروع المصرفية ونطاق انتشارها يتبين أن عدد الفروع الحالية لا يتناسب مع حجم السكان و متطلبات التوسع الاقتصادي في العراق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

6- ان زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في العراق كان ذو علاقة طردية مع مؤشر البؤس الاقتصادي وهذا لا يعني أن الشمول المالي يلحق الضرر بالاقتصاد ، بل تقف وراء ذلك عوامل عديدة منها سياق التطبيق، جودة المؤسسات، ومستوى الاستعداد الاقتصادي هذه الامور تلعب دوراحاسما في اقتصاد نامي وريعي كالاقتصاد العراقي إذ قد يؤدي التوسع في استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات دون أن يتزامن ذلك مع زيادة في الإنتاجية، مما يساهم في ارتفاع معدلات التضخم .بالإضافة إلى ذلك، قد يخلق التوسع في الادوات والوسائل دون ان يوافق ذلك توافر بنية تحتية زيادة في الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين محافظات ومناطق العراق كافة مما يرفع بذلك من معدلات التضخم ويخفض من حصة الفرد من الناتج. اي أن الشمول المالي في العراق لا يزال يعاني من فجوة بين البنية التحتية المالية المتاحة والاستخدام الفعلي لها.

7- الشمول المالي في العراق خلال المرحلة الحالية يتميز بطابع شكلي حيث ان زيادة أجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع، لم تساهم في خفض معدلات التضخم أو البطالة.حيث أن امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية لا يقترن بالاستخدام الفعّال لهذه الحسابات في الأنشطة الاقتصادية أو في التعاملات اليومية، بل يقتصر في الغالب على استلام الرواتب أو تنفيذ بعض التحويلات المحدودة. وهذا يعكس غياب الدور الفاعل للقطاع المصرفي في تحفيز النشاط الاقتصادي وتنشيط التداول المالي.

ثانياً: التوصيات

1- اكثر مايحتاجه النظام النقدي والمالي في العراق هو تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، لضمان توسيع نطاق التعاملات المالية ليشمل أكبر عدد ممكن من السكان، مع رفع كفاءة استخدام أدوات الشمول المالي والتكنولوجية الرقمية. وفي هذا السياق يصبح من الضروري ايجاد وسائل وحوافز تدفع الافراد الى التوجه نحو قنوات الاستثمار والانتاج.على ان تتم ادارة هذه الحوافز وتنسيقها تحت اشراف البنك المركزي.

2- العمل على توفير قنوات استثمارية وادخارية تلائم جميع الشرائح داخل المجتمع ليتمكن الافراد من الاستفادة من مزايا الشول المالي ولتحقيق ذلك يتطلب من الجهات المعنية العمل على تعزيز الاستقرار الموسسي والسياسي فضعف الثقة بالجهاز المصرفي وبمؤسساته يعيق من فاعلية ادوات الشمول المالي ويقلل من اثرها في تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

3- العمل على تنمية وتطوير البنية التحتية بشكل يواكب متطلبات جانبي العرض والطلب على الخدمات المالية ويضمن تقليص الفجوة المالية القائمة سواء بين النساء والرجال او بين المناطق الحضرية والريفية.

4- لضمان تحقيق رفاهية اقتصادية وتحقيق تقدم ملموس في اهداف التنمية المستدامة يتطلب ضبط التضخم عند معدلات مقبولة فمعدلات التضخم العالية تعيق فاعلية ادوات الشمول المالي.

5- انشاء منصة رقمية شاملة تتابع مسار اداء الادوات الرقمية، بشكل تظهر تاثير هذه الادوات بشفافية على الاقتصاد الحقيقي، سيساهم ذلك في تحديد اي القطاعات او المناطق اكثر حاجة للتدخل الامر الذي سيضمن الى حد ما الاستخدام الجيد للادوات الرقمية مما ينعكس ذلك على بعض المتغيرات مثل البطالة والتضخم. :

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

قائمة المصادر

➢ المصادر العربية

1. لفته ، محمد طارق، ولفته بيداء ستار، 2019،"دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية ، ،العدد الخاص بالمؤتمر الوطني الرابع للدراسات العليا .
2. المياحي، مروة محمد، (2024). أثر الشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 2010-2022 . *المؤتمر العلمي السابع للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الكوت الجامعة، عدد خاص*، 331–317.
3. البنك المركزي العراقي، " الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025-2029"،جمهورية العراق. https://cbi.iq/static/uploads/up/file-175032935790667.pdf
4. تقارير الاستقرار المالي الصادرة عن البنك المركزي العراقي للسنوات من (2010-2024)

المصادر الاجنبية

1- Aisen, A., & Veiga, F. J. (2011). *How does political instability affect economic growth?* (IMF Working Paper No. WP/11/12). International Monetary Fund, Middle East and Central Asia Department. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp1112.pdf

2- Bazza, M. I., Oghoyone, A. S., Dibal, J. P., & Ibrahim, Y. (2023). POS and financial inclusion in Maiduguri Metropolitan Council, Borno State, Nigeria. *International Journal of African Research and Sustainability Studies (IJARSS)*, 2(2), 1–12. https://doi.org/10.11616/asbi.1144140

3- Blanchard, Olivier, and Johnson, David ,(2013), "*Macroeconomics*" (6th ed.), Harlow: Pearson. https://home.ufam.edu.br/andersonlfc/MacroI/Livro%20Macro.pdf

4- Bruhn, Miriam & Love, Inessa (2014). *The real impact of improved access to finance: Evidence from Mexico.* Journal of Finance, Vol- 69 No (3). https://doi.org/10.1111/jofi.12091

5- Büyüksarıkulak, A. M., & Suluk, S. (2022). The misery index: An evaluation on Fragile Five countries (*Sefalet Endeksi: Kırılgan Beşli Ülkeler Üzerine Bir Değerlendirme*). *Abant Sosyal Bilimler Dergisi / Journal of Abant Social Sciences, 22*(3) https://doi.org/10.11616/asbi.1144140

6- Cayton, P. J. (2019). *Forecasting extreme economic misery indices*. Paper presented at the 14th National Convention on Statistics (NCS), Crowne Plaza Manila Galleria, Quezon City, Philippines

7- El-Bourainy, M., Salah, A., & ElSherif, M. (2021). *The impact of financial inclusion on unemployment rate in developing countries*. International Journal of Economics and Financial Issues, 11(1), http://www.econjournals.com

8- Enders, W. (2014). *Applied Econometric Time Series* (4th ed.). Hoboken, NJ: Wiley.

9- Han, S., Qian, C., Adam, N. A., Karimov, N., & Zhang, W. (2025). Understanding the relationship: Financial inclusion's influence on bank stability in emerging economies. *Energy Strategy Reviews, 61,* 101791. https://doi.org/10.1016/j.esr.2025.101791

10- Han, S., Qian, C., Adam, N. A., Karimov, N., & Zhang, W. (2025). Understanding the relationship: Financial inclusion's influence on bank stability in emerging economies. *Energy Strategy Reviews, 61,* 101791. https://doi.org/10.1016/j.esr.2025.101791

11- Hasen, Noor and ALzzawi, Karem,2023," Financial Inclusion and its Impact on Poverty reduction in Iraq", Migration Letters, Vol-20, No-S 5. https://migrationletters.com/index.php/ml/article/view/4121

12- Murshed, M., Ahmed, R., Al-Tal, R. M., Kumpamool, C., Vetchagool, W., & Avarado, R. (2023). Determinants of financial inclusion in South Asia: The moderating and mediating roles of internal conflict settlement. *Research in International Business and Finance, 64,* 101880. https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2022.101880

13- Newey, Whitney, & West, Kenneth. (1987). A Simple Positive Semi-definite Heteroskedasticity and Autocorrelation Consistent Covariance Matrix. Econometrica, Vol- 55 No (3). https://www.jstor.org/stable/1913610?utm_source=chatgpt.com

14- Park, C.-Y., & Mercado, R. V., Jr. (2015). *Financial inclusion, poverty, and income inequality in developing Asia* (ADB Economics Working Paper Series No. 426). Asian Development Bank

15- The World Bank,2022," Economic Monitor", Harnessing the Oil Windfall for Sustainable Growth.https://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication/iraq-economic-monitor-fall-2022-a-new-opportunity-to-reform

16- The World Bank,2023," Economic Monitor", Reemerging Pressures: Iraq's Recovery at Risk. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099453507282342287/pdf/IDU0b9f5dc440cf2f047f9098e202d3dab0861c7.pdf?utm_source=chatgpt.com

17- Vo, D., & Vo, A. (2019). *Financial inclusion and economic growth: An international evidence.* MPRA Paper No. 103282. Munich Personal RePEc Archive. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/103282

18- Lapukeni, A. F. (2015). The impact of financial inclusion on monetary policy effectiveness: The case of Malawi. *International Journal of Monetary Economics and Finance, 8*(4), 360–384. https://doi.org/10.1504/IJMEF.2015.073229

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ملحق (1) البيانات الخاصة بمتغيرات الأنموذج المقدر للمدة 2010-2023

years	مؤشر البؤس الاقتصادي	عدد فروع البنوك التجارية	عدد ماكينات الصراف الآلي	نقاط البيع
2010	22.07	4.977	2.094	5.687
2011	23.98	4.818	2.053	5.189
2012	19.03	5.204	2.048	4.717
2013	22.06	5.076	1.012	3.774
2014	28.65	4.972	1.523	3.302
2015	22.47	4.650	1.782	3.774
2016	12.64	3.887	2.285	5.714
2017	29.88	3.813	2.742	5.714
2018	26.66	4.210	3.508	6.190
2019	24.14	3.778	3.990	4.762
2020	43.2	3.690	5.119	7.583
2021	34.74	3.631	5.813	7.109
2022	27.45	3.415	8.024	7.583
2023	27.69	3.202	14.100	4.265

المصدر: البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي على الرابط الآتي: https://cbi.iq/news/section/155

البيانات المنشورة على موقع البنك الدولي على الرابط الآتي:

https://data.albankaldawli.org/country/iraq

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ملحق(2) الاشكال الخاصة باستقرارية معاملات متغيرات البحث

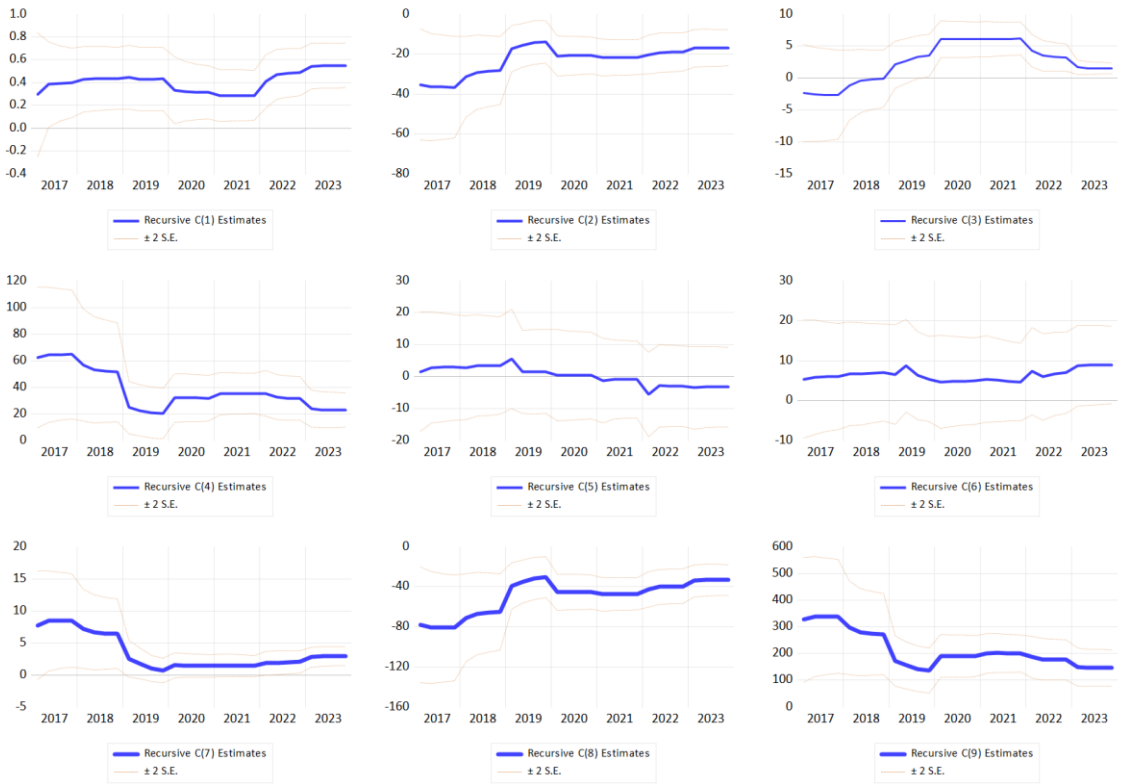

استقرارية معاملات متغيرات البحث (Stability Plot)

المصدر:- من اعداد الباحثتان بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews 13

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دور نظم المحاسبة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي: دراسة استطلاعية على عينة من الاداريين والماليين العاملين في المصارف الخاصة العاملة في إقليم كوردستان

م.م. أنس فتاح اومر الزيباري
رئاسة جامعة عقرة للعلوم التطبيقية
إقليم كردستان - العراق
Anas.fatah@auas.edu.krd

م.م. فيراس اكرم محمد العقراوي
قسم المحاسبة،الكلية التقنية عقرة،جامعة عقرة للعلوم التطبيقية
إقليم كردستان - العراق
firas.akram@auas.edu.krd

م.م. زانا عبدالرحمن حكيم
قسم المحاسبة ، كلية الادارة و الاقتصاد ،
جامعة صلاح الدين إقليم كوردستان، العراق
Zana.hakeem@su.edu.krd

أ .د. رزكار عبدالله صابر جاف
قسم المحاسبة ، كلية الادارة و الاقتصاد
جامعة صلاح الدين ، إقليم كوردستان، العراق
Rizgar.sabir@su.edu.krd

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان دور نظم المحاسبة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية ودعم الشمول المالي في المصارف الخاصة العاملة في إقليم كوردستان – العراق، في ظل التحول الرقمي المتسارع في القطاع المصرفي والحاجة إلى تطوير أدوات محاسبية حديثة ترفع من مستوى الشفافية والدقة في عرض المعلومات المالية.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الجمع بين الجانب النظري الذي تناول تحليل الأدبيات السابقة المتعلقة بالمحاسبة الرقمية وجودة التقارير المالية والشمول المالي، والجانب الميداني الذي استند إلى استبانة موجهة إلى عينة مكونة من (110) موظفًا إداريًا وماليًا في أربع مصارف خاصة بالإقليم، حيث بلغت نسبة الاستجابة .(88%) وقد جرى تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، مع توظيف الأساليب الإحصائية الوصفية والانحدار الخطي المتعدد للتحقق من العلاقات والتأثيرات بين المتغيرات.

توصلت النتائج إلى أن تبنّي نظم المحاسبة الرقمية يسهم بدرجة كبيرة في رفع جودة ودقة التقارير المالية من خلال أتمتة عمليات التسجيل وإعداد التقارير، وتعزيز التكامل بين النظم المحاسبية وأنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني، إضافةً إلى تحسين كفاءة معالجة البيانات وضمان أمنها وسرعة الوصول إليها. كما أظهرت المؤشرات الإحصائية وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق نظم المحاسبة الرقمية وتحقيق متطلبات الشمول المالي عبر زيادة الشفافية وتسهيل اتخاذ القرارات التمويلية.

خلص البحث إلى أن التحول نحو المحاسبة الرقمية يمثل خيارًا استراتيجيًا لتعزيز الثقة في المعلومات المالية ودعم استدامة القطاع المصرفي في الإقليم. وبناءً على ذلك، أوصى الباحث بضرورة الاستثمار في البرمجيات المحاسبية الحديثة، وتوسيع نطاق الأتمتة، وتحسين التكامل بين الأنظمة المالية والإلكترونية، وتطوير آليات أمان البيانات، بما يعزز من جودة التقارير المالية ويقوّي قدرة المصارف على تحقيق الشمول المالي ودعم القرارات الائتمانية والتنموية.

الكلمات الافتتاحية: المحاسبة الرقمية , جودة التقارير المالية , الشمول المالي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Abstract

This study aims to examine the role of digital accounting systems in improving the quality of financial reports and supporting financial inclusion in private banks operating in the Kurdistan Region of Iraq. The study gains its importance from the rapid digital transformation in the banking sector and the need to evaluate the effectiveness of digital accounting tools in enhancing the accuracy and reliability of financial information, thereby supporting financing and credit decisions.

The study adopted a descriptive–analytical approach, combining a theoretical framework and an empirical investigation. The theoretical aspect involved a review of previous literature on digital accounting, financial reporting quality, and financial inclusion to build a conceptual model explaining the relationships among these variables. The empirical part was based on a questionnaire distributed to a sample of 110 administrative and financial employees across four private banks in the region, with a response rate of 88%. Data were analyzed using the SPSS program, applying descriptive statistics and multiple linear regression to test the hypotheses and examine the significance of relationships.

The findings revealed that the adoption of digital accounting systems significantly enhances the quality and accuracy of financial reports, particularly through the automation of recording and reporting processes, as well as the functional integration with electronic payment and collection systems. The results also showed that the use of advanced accounting software, data security, and rapid data accessibility are key factors in creating an integrated digital accounting environment. Moreover, statistical indicators confirmed a significant relationship between the implementation of digital accounting systems and the achievement of financial inclusion by increasing transparency and facilitating financing decisions.

The study concluded that digital transformation represents a strategic approach to strengthening confidence in financial information and promoting the sustainability of the banking sector in the region. Accordingly, it recommends investing in modern accounting software, expanding automation, improving integration between financial and electronic systems, and developing robust data security mechanisms, which collectively contribute to enhancing the quality and reliability of financial reports and strengthening banks' ability to achieve financial inclusion and support developmental financing.

Keywords: Digital Accounting, Financial Reporting Quality, Financial Inclusion.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تطوراً متسارعاً في مجالات التكنولوجيا والرقمنة، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة على مختلف الأنشطة الاقتصادية والمالية. وقد كان لقطاع المحاسبة نصيب مهم من هذا التحول، إذ أفرزت الثورة الرقمية مفهوماً جديداً هو المحاسبة الرقمية التي تعتمد على استخدام الأنظمة الإلكترونية والبرمجيات الحديثة في معالجة البيانات المالية وإعداد التقارير. هذا التطور لم يقتصر على تسهيل الإجراءات المحاسبية فحسب، بل امتد ليشمل تحسين دقة المعلومات وسرعة الحصول عليها، مما يعزز قدرة المؤسسات على تلبية احتياجات أصحاب المصلحة بكفاءة وشفافية أكبر.

إن جودة التقارير المالية تُعدّ من العوامل الجوهرية التي تؤثر على ثقة المستخدمين والمستثمرين، حيث توفر هذه التقارير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. ومن هنا جاء دور نظم المحاسبة الرقمية في رفع مستوى الجودة من خلال تقليل الأخطاء، تعزيز الشفافية، وتسريع عملية إعداد التقارير، بما يتوافق مع المعايير الدولية. وفي السياق ذاته، يبرز مفهوم الشمول المالي الذي يسعى إلى تمكين الأفراد والشركات من الوصول العادل إلى الخدمات والمنتجات المالية، وهو ما يعدّ ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي. وعليه، فإن التكامل بين نظم المحاسبة الرقمية وجودة التقارير المالية يسهم بصورة مباشرة في دعم الشمول المالي، إذ تتيح التقارير الدقيقة والموثوقة قاعدة معرفية تساعد في توسيع نطاق الخدمات المصرفية وتعزيز ثقة المتعاملين بها، بما يحقق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات المالية والاقتصادات الوطنية على حد سواء.

المبحث الأول: منهجية البحث

منهجية البحث

1. مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي للبحث :إلى أي مدى تسهم نظم المحاسبة الرقمية من خلال ابعادها(استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) في تحسين جودة التقارير المالية من حيث (دقة وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية, قدرة التقارير الرقمية على دعم قرارات التمويل والائتمان, دور البيانات المحاسبية الرقمية في تعزيز ثقة المصارف بالمؤسسات , استخدام التقارير الرقمية لإثبات الجدارة والملاءة المالية للمشاريع) في دعم الشمول المالي في المصارف الخاصة العاملة في اقليم كوردستان العراق ؟ ويتكون منها وتسالات الفرعية:

1-هل يوجد دور ذو دلالة احصائية لاستخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) وجودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث دقة وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

2- هل يوجد دور ذو دلالة احصائية لاستخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث قدرة التقارير الرقمية على دعم قرارات التمويل والائتمان.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3- هل يوجد دور ذو دلالة احصائية لاستخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث دور البيانات المحاسبية الرقمية في تعزيز ثقة المصارف بالمؤسسات.

4- هل يوجد ادور ذو دلالة احصائية لاستخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث استخدام التقارير الرقمية لإثبات الجدارة والملاءة المالية للمشاريع.

2. اهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تركز على تحليل العلاقة بين نظم المحاسبة الرقمية وجودة التقارير المالية في ضوء تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال ما يلي:

1- التعرف على نظم المحاسبة الرقمية في المصارف وابعادها(استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني).

2- التعرف على جودة التقارير المالية، من حيث دقة وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية, قدرة التقارير الرقمية على دعم قرارات التمويل والائتمان, دور البيانات المحاسبية الرقمية في تعزيز ثقة المصارف بالمؤسسات ,استخدام التقارير الرقمية لإثبات الجدارة والملاءة المالية للمشاريع.

3- قياس اثر نظم المحاسبة الرقمية في المصارف وابعادها على التقارير المالية الرقمية في دعم الشمول المالي.

3. أهمية البحث

1- الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في مساهمتها في إثراء الأدبيات المحاسبية والمالية من خلال تناول موضوع معاصر ومترابط، يتمثل في تأثير نظم المحاسبة الرقمية على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي. وتُعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة – على المستوى المحلي والإقليمي – التي تربط بين البُعدين المحاسبي والمالي (الرقمنة وجودة التقارير) والبُعد التنموي (الشمول المالي)، مما يفتح آفاقًا جديدة للباحثين نحو استكشاف العلاقة بين التحول الرقمي في المحاسبة ودوره في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي، خاصة في السياقات المصرفية الناشئة مثل إقليم كوردستان – العراق.

2- الأهمية العملية:

تتجلى الأهمية العملية لهذا البحث في إمكانية الإفادة من نتائجها بشكل مباشر من قبل المصارف الخاصة العاملة في إقليم كوردستان – العراق، إذ تُمكّنهم من تقييم مدى فاعلية اعتماد نظم المحاسبة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية، بما يسهم في دعم عمليات الائتمان والتمويل. كما توفر الدراسة قاعدة معرفية يمكن توظيفها عمليًا من قبل عدة أطراف؛ فهي تساعد المحاسبين والمدققين على تطوير آليات إعداد وعرض التقارير المالية الرقمية بشكل يعزز مواءمتها مع متطلبات الشمول المالي، وتدعم إدارات المصارف في اتخاذ قرارات ائتمانية أكثر دقة استنادًا إلى تقارير مالية دقيقة وموثوقة. يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار في المجالين المالي والتقني لوضع سياسات وتشريعات تشجع على تبنّي نظم المحاسبة الرقمية بوصفها أداة استراتيجية فاعلة في تعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4. فرضيات البحث:

بناءً على أهداف الدراسة، تم صياغة الفرضيات الآتية لاختبار العلاقة والاثر بين متغيرات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد العلاقة الارتباط ذو دلالة احصائية بين استخدام نظم المحاسبة الرقمية وجودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث دقة وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

الفرضية الثانية :يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاستخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية, أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية, ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث دقة وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

الفرضية الثالثة: توجد العلاقة الارتباط ذو دلالة احصائية بين استخدام نظم المحاسبة الرقمية وجودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث قدرة التقارير الرقمية على دعم قرارات التمويل والائتمان.

الفرضية الرابعة :يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاستخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث قدرة التقارير الرقمية على دعم قرارات التمويل والائتمان.

الفرضية الخامسة: توجد العلاقة الارتباط ذو دلالة احصائية بين استخدام نظم المحاسبة الرقمية وجودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث دور البيانات المحاسبية الرقمية في تعزيز ثقة المصارف بالمؤسسات.

الفرضية السادسة :يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاستخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث دور البيانات المحاسبية الرقمية في تعزيز ثقة المصارف بالمؤسسات.

الفرضية السابعة: توجد العلاقة الارتباط ذو دلالة احصائية بين استخدام نظم المحاسبة الرقمية وجودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث استخدام التقارير الرقمية لإثبات الجدارة والملاءة المالية للمشاريع.

الفرضية الثامنة :يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاستخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث استخدام التقارير الرقمية لإثبات الجدارة والملاءة المالية للمشاريع.

5. مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع الدراسة في الموظفين العاملين (الاداريين والماليين)في المصارف قيد الدراسة في إقليم كوردستان العراق ، في حين تمثل العينة المحاسبين والمديرين الماليين والادريين في المصارف العاملة في الإقليم والبالغ عددهم (4) مصارف تقع الادارة العليا في اقليم، وتم توزيع الاستبيان 125 استمارة وقد استردة منها 110 بنسبة 88% ، فضلاً عن إجراء الباحثون اتصالات شخصية مع القيادات الإدارية والمحاسبية لمعرفة التحديات التي تواجههم.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

6. أساليب جمع البيانات:

يعتمد هذا البحث في جمع البيانات على مدخل مزدوج يجمع بين الشق النظري والشق الميداني، بهدف تحقيق تكامل منهجي بين الجانب المفاهيمي التحليلي، والتطبيقات الواقعية للظاهرة المدروسة. ويأتي هذا الجمع بغرض تعزيز مصداقية النتائج وموثوقية التفسير العلمي لها.

1-الإطار النظري:

يرتكز هذا الجزء على مراجعة تحليلية ممنهجة للأدبيات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، من خلال الرجوع إلى مجموعة متنوعة من المصادر، مثل الكتب الأكاديمية المحكمة، والدوريات العلمية المتخصصة، والأبحاث المنشورة، والرسائل الجامعية، والتقارير المؤسسية ذات الصلة. ويهدف هذا الإطار إلى بلورة الأسس النظرية التي يقوم عليها البحث، وتعزيز الفهم المتكامل لمفاهيم مثل: نظم المحاسبة الرقمية، جودة التقارير المالية في الشمول المالي. كما يُسهم في تحديد المتغيرات، وبناء النموذج المفاهيمي، وصياغة الفرضيات بشكل منهجي ومنسجم مع الطرح العلمي.

2-الإطار الميداني:

يعتمد الجانب التطبيقي للدراسة على استمارة استبانة تم تصميمها بعناية لقياس أثر نظم المحاسبة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي. وقد تم إعداد الاستبانة بما يتوافق مع محاور الدراسة الرئيسية، وتم توجيهها إلى عينة مختارة من العاملين في المجال المالي والمحاسبي في المصارف الخاصة العاملة في إقليم كوردستان – العراق، مثل المحاسبين، المدققين، ومديري الأقسام المالية.

وسيتم إخضاع أداة الاستبانة إلى اختبارات الصدق والثبات الإحصائي باستخدام المؤشرات المعتمدة مثل معامل "ألفا كرونباخ" لقياس الاتساق الداخلي، لضمان جودة الأداة وموثوقية البيانات المستخلصة. كما ستُستخدم الأساليب الإحصائية المناسبة كالتحليل الوصفي، اختبارT ، والانحدار الخطي المتعدد (لتحليل النتائج وتفسير العلاقة والاثر بين المتغيرات).

7. حدود البحث:

تم تحديد نطاق هذه الدراسة ضمن أطر منهجية واضحة لضمان التركيز والمواءمة بين أهداف البحث وإمكاناته، وقد تمثلت حدود البحث في الآتي:

الحدود المكانية:

اقتصرت الدراسة على مجموعة من المصارف الخاصة العاملة في إقليم كوردستان – العراق، وذلك لما يتمتع به هذا الإقليم من خصوصية في البنية المصرفية والبيئة التنظيمية، مما يتيح فحص واقع تطبيق نظم المحاسبة الرقمية ضمن سياق محلي محدد.

الحدود البشرية:

استهدفت الدراسة فئة محددة من العاملين في القطاع المصرفي، شملت المدراء الماليين، المحاسبين، والمختصين في الإدارات المحاسبية والمالية، نظرًا لما يمتلكونه من خبرة مباشرة ومعرفة عملية كافية تتيح لهم تقييم دور نظم المحاسبة الرقمية وتأثيرها على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي.

الحدود الزمنية:

تم تنفيذ الجانب الميداني من الدراسة خلال الفترة الممتدة من الأول من 1-6-2025 وحتى 11-8- 2025، وهي المدة التي خُصصت لجمع البيانات وتحليلها بما ينسجم مع خطة البحث وجدوله الزمني.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

8. منهجية البحث وأسلوبه:

استندت هذه الدراسة إلى مزيج منهجي متكامل يجمع بين النظرية والميدانية، بما يضمن تحقيق شمولية في التناول وتحليل الظاهرة المدروسة من جوانبها المختلفة.

على المستوى النظري، تم اعتماد المنهج الوصفي – الاستنباطي، بهدف تحليل المفاهيم الأساسية المتعلقة بنظم المحاسبة الرقمية، وجودة التقارير المالية، والشمول المالي، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات المتخصصة، بما في ذلك الكتب الأكاديمية، الدوريات المحكمة، الرسائل الجامعية، والمصادر الإلكترونية المعتمدة.

أما في الجانب الميداني، فقد تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي – الاستقرائي، الذي يعتمد على جمع البيانات من الواقع الفعلي لبيئة المصارف العاملة في إقليم كوردستان – العراق، وتحليلها إحصائيًا. وقد تم استخدام استمارة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الكمية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، من خلال توزيعها على عينة مدروسة من العاملين في القطاع المصرفي.

هذا الجمع بين المنهجين ساعد في بناء تصور متكامل يربط بين الطرح النظري والتطبيق العملي، ويعزز من مصداقية نتائج البحث واستنتاجاته.

9. أنموذج البحث:

انطلاقًا من أهداف البحث وتساؤلاته، وبالاستناد إلى الأدبيات العلمية السابقة، تم بناء نموذج مفاهيمي افتراضي يوضح طبيعة العلاقة والاثر بين المتغيرات الأساسية في الدراسة. يتمثل المتغير المستقل في نظم المحاسبة الرقمية، والتي تم تناولها من خلال أبعاد محددة تشمل: البرمجيات المحاسبية، أتمتة إعداد التقارير، أمان وسرعة الوصول إلى البيانات، والتكامل مع أنظمة الدفع الإلكتروني.

أما المتغير التابع، فهو تحسين جودة التقارير المالية بما يدعم الشمول المالي، وتم التعبير عنه من خلال مجموعة من الأبعاد الفرعية مثل :جودة ودقة التقارير، قدرة التقارير على دعم قرارات التمويل، دور البيانات الرقمية في تعزيز قبول المؤسسات لدى البنوك، واستخدام التقارير لإثبات الملاءة المالية.

وقد تم تصميم هذا النموذج ليمثل العلاقات والاثر المتوقعة بين المتغيرات، على أن يتم اختبارها وتحليلها ميدانيًا من خلال البيانات التي سيتم جمعها من المصارف الخاصة العاملة في إقليم كوردستان – العراق. ويهدف النموذج إلى تفسير التأثيرات المحتملة بين النظم الرقمية المحاسبية وكفاءة التقارير المالية بوصفها إحدى أدوات دعم القرارات التمويلية والمصرفية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الشكل رقم 1 لعرض النموذج البحث

يتمثل المتغير المستقل في نظم المحاسبة الرقمية، والتي تم تناولها من خلال أبعاد محددة تشمل :البرمجيات المحاسبية، أتمتة إعداد التقارير، أمان وسرعة الوصول إلى البيانات، والتكامل مع أنظمة الدفع الإلكتروني.

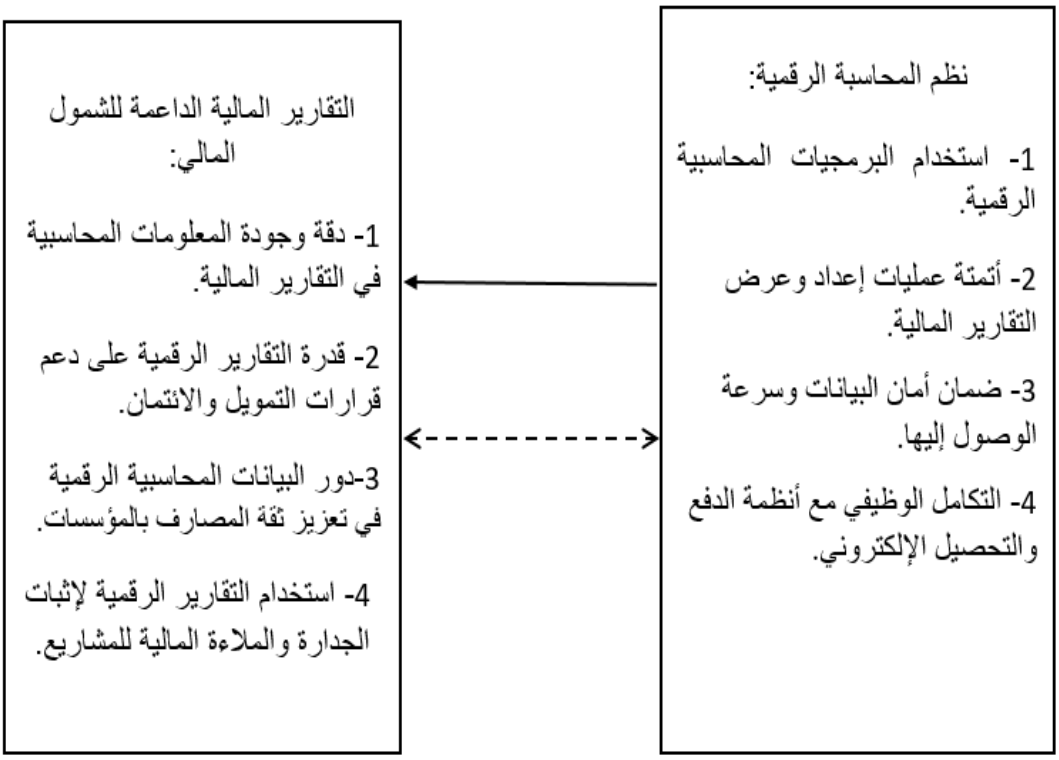

المصدر: من اعاداد الباحثين بالاعتماد على المنهجية البحث

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني الاطار النظري للبحث

أولا: الإطار النظري

نظم المحاسبة الرقمية

1. مفهوم المحاسبة الرقمية:

يرى الباحثان (الأمير والخليفة) بأن مصطلح المحاسبة الرقمية يعرف من زوايا مختلفة منها ما هو مرتبط بالمنافع والمزايا المتعلقة برقمنة الأعمال المحاسبية، ومنها ما يشير لأثر التقنيات والبرمجيات وما أحدثته من تطور تقني في مجالات السرعة والكفاءة والدقة، غير أن المتفق عليه أنه لا يمكن فصل تعريف مصطلح المحاسبة الرقمية عن تعريف الرقمنة باعتبار أن رقمنة الأعمال المرتبطة بمجالات المحاسبة يمثل محور من محاور رقمنة بيئة الاقتصاد والأعمال، وبناء على ذلك يمكن القول بأن مصطلح المحاسبة الرقمية يعني استعمال التقنيات الحديثة في استحداث نظم محاسبية جديدة أو تطوير النظم القائمة لتواكب النقلة الكبيرة المرتبطة بضخامة البيانات المالية والمحاسبية في بيئة الأعمال المتطورة مما يسهم في تطوير وظائف المحاسبة (الأمير والخليفة، 2021، : 30 _31).

وتعرف بشكل عام بأنها استعمال التقنيات التكنولوجيا؛ لتحسين وتسهيل العمليات المحاسبية. وتتضمن المحاسبة الذكية استعمال البرامج المتقدمة، التي تمكن المحاسبين من إجراء العمليات بشكل أكثر فعالية وسرعة. كما تساهم في تقليل الأخطاء المحاسبية، وتوفير الوقت والجهد، وومن ثم تحسين كفاءة العمل، وزيادة الدقة في إعداد التقارير المالية (Kanyabwira, 2024,: 153). كما تعنى المحاسبة الرقمية استعمال التقنيات التكنولوجيا لتحويل العمليات المحاسبية التقليدية إلى عمليات متطورة. ويتضمن ذلك التحول لاستعمال الأنظمة الإلكترونية، والبرامج المحاسبية المتقدمة؛ لتحسين تنفيذ المهام المحاسبية (احمد، 2024، :621).

2. اهمية المحاسبة الرقمية:

اصبحت المحاسبة الرقمية لها اهمية كبيره ويتطلب من الوحدات الاقتصادية ان تعمل على استعمالها اذ تمكن الوحدة الاقتصادية من تحقيق العديد من المزايا والمنافع فضلاً عن دورها في تحقيق المنافع الاجتماعية مقارنتاً مع النظم والاساليب الميكانيكية القديمة او النظم اليدوية التي تشمل الكتابة باليد اذ تساعد المحاسبة الرقمية من توفير قاعدة بيانات واسعة يمكن ربطها مع العديد البرامج ومنها برنامج (ERP) الذي يعمل على تخطيط موارد المؤسسة وكذلك برنامج (SQL) الذي ستعمل للاستعلام واجراء الهياكل والمخططات وكذلك برنامج (Excel) الذي يساعد على اعدد جداول للبيانات وتحليلها وبرنامج (XML) الذي يساعد على اكتشاف الاخطاء وتدقيق كل العمليات والبيانات بسرعة كبيرة وغيرها من البرامج و كما توفر المحاسبة الرقمية تفاصيل لجميع العمليات والتقارير المحاسبية مثل عمليات دفع الفواتير وعمليات البيع العمليات الخاصة بالمخزن ورواتب العاملين والضرائب وغيرها من العمليات المحاسبية الأخرى أو (Carvalho, 2017:8) كما تكمن اهمية المحاسبة الرقمية لكونها تمكن من تسهيل جانبين وكالاتي: (Horne & Burkin,2019:5):

- القضاء على العقبات التي تمنع من التواصل مع الزبائن وتوفير المعلومات الكافية عنهم حتى يتمكن الزبائن من اتخاذ القرارات الكافية وتجنب الازدواجية في توجه الزبائن وكذلك لكي يتمكن الزبائن من تقديم طلباتهم والطلب على السلع والخدمات بصوره سهله وباقل جهد مبذول.
- تقليل الاحتكاك والتكاليف للتركيز على تقديم الخدمة بالمستوى المطلوب خلال دورة حياة المنتج بالكامل و فضلاً عن دور المحاسبة الرقمية في تقليل الارباك في العمل من خلال التخلص من الكم الهائل من المعاملات والأوراق وتحويلها بشكل رقمي و كما أن ذلك يساعد على الارتقاء والتطور في عملهم.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3. نظم المحاسبة الرقمية:

أدى تطبيق التحول الرقمي في كافة المجالات إلى التأثير على العمليات الرئيسية التي تقوم بادائها المؤسسات، وعلي الوظائف المالية والبشرية، والتخطيطية والتشغيلية، بما ترتب عليه ظهور تطبيقات، وبرمجيات رقمية تستوجب العمل على الإعتماد عليها في ظل التحول، والتوجه العالمي الراهن في إستخدام التقنيات الرقمية، وتطبيقاتها المختلفة في الأداء المؤسسى وتوظيفها بشكل مناسب. وقد أثر هذا بدوره على مجالات المحاسبة، مع ظهور توجهات تطبيقية في إستخدام تقنيات نظم المحاسبة الرقمية كتوجه مصاحب للتحول الرقمي والذي أثر على كافة أبعاد المؤسسة.

4.مفهوم نظم المحاسبة الرقمية:

يعبر مفهوم نظم المحاسبة الرقمية عن معالجة، ونقل البيانات والمعلومات المحاسبية في شكل رقمى الكترونى من خلال تطبيقات، ونظم ، وبرمجيات معتمدة، ومتخصصة في مجالات المحاسبة(Centobelli et al., 2022 ,:1580). كما تعبر هذه النظم عن إعداد، وتجهيز ، ونقل البيانات، والمعلومات المحاسبية عن أداء المؤسسة من خلال نظم وبرمجيات وتطبيقات الكترونية، وعبر شبكات إنترنت والتي تربط بين أصحاب المصالح والمهتمين بالعمليات، والتقارير المحاسبية (Abdulquadri et,.al 2021:272). وبالإضافة إلى ذلك فإنها تعبر أيضاً عن أسلوب مبنى على التقنيات الرقمية والذي يؤدى إلى الإنتقال من الممارسات التقليدية في أداء وظائف المحاسبة، وإعداد التقارير المالية إلى الإعتماد كلياً على إستخدام البرمجيات، والتطبيقات التقنية الرقمية(Lehner et al., 2022:124).

ويمكن القول بأن المحاسبة الرقمية تمثل مرحلة متقدمة من تطور الفكر المحاسبي، إذ تنتقل بالوظائف التقليدية للمحاسبة إلى بيئة ذكية رقمية تعتمد على التحليل اللحظي للبيانات المالية باستخدام البرمجيات والتقنيات الحديثة. وتمكّن هذه النظم المؤسسات من تعزيز جودة التقارير المالية، ودعم الشمول المالي، وتحسين كفاءة اتخاذ القرارات. وبذلك، فإن نظم المحاسبة الرقمية لا تعدّ مجرد أدوات تقنية، بل تمثل **تحولًا استراتيجيًا في فلسفة العمل المحاسبي** يربط بين التكنولوجيا والشفافية والاستدامة المالية.

5. الفوائد المترتبة على إستخدام نظم المحاسبة الرقمية :

يترتب على إستخدام الشركات لنظم المحاسبة الرقمية على تحقيق العديد من الفوائد المهمة والتي من أهمها:

(شنن، 2020: 598) (Leitner & hanetseder, 2021: 548)

- تحقيق وفورات عديدة وتقلبل تكاليف أداء العمليات المحاسبية وعمليات إصدار واعداد التقارير المالية.
- خفض نسبة الأخطاء والتى تصاحب الأداء فى الدورة المستندية للعمليات المحاسبية المختلفة مما يدعم مستويات جودة التقارير المالية والثقة في دقتها.
- تقليل الوقت في كافة مراحل الدورة المحاسبية وبالتالي تحقيق جودة المراجعة على الأداء .
- إكتساب المحاسبين والمراجعين مهارات وقدرات متطورة في مجالات برمجيات التقنيات الرقمية المحاسبية وبالتالي رفع مستوى خبراتهم في ذلك المجال.
- تلبية إحتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات بصورة أسرع وأكثر مصداقية وموثوقية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا- جودة التقارير المالية.

جودة التقارير المالية

1. مفهوم جودة التقارير المالية :

إن التقارير المالية هي "الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية حول الأحداث الاقتصادية لأولئك الذين لديهم مصلحة في أعمال الوحدة الاقتصادية،و بما أن التقارير المالية هي أوسع من القوائم المالية، وإن بعض المعلومات المالية من الأفضل أن تقدم ضمن القوائم المالية والبعض الآخر من المفضل أن تقدم بجدول التقرير المالي المرفقة بالقوائم المالية مثل القوائم الملحقة المعدلة والإبلاغ عن احتياطيات الموارد الطبيعية وتحليلات الإدارة المتضمنة في التقرير السنوي فجودة التقرير المالي هي أن تبتعد التقارير المالية عن التلاعب والتحريف لضمان حد أدنى من الاعتماد عليها من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية وذلك لخفض مخاطر القرارات التي تتخذ على أساسها(عبد الباقي، 2019، 35). ويرى (Faris) بأن جودة التقارير الماليّة على أنها إعداد المعلومات الماليّة وغير الماليّة بصورة أكثر دقة و وضوحاً واتساقاً و عدالة واكتمالاً وإبلاغ عنها المستخدمين الخارجيين وأصحاب المصلحة من خلال تقاريرها الماليّة, لمساعدتهم في اتخاذ قرارات ادارية أكثر ملاءمة لتطلعاتهم وتوفير حماية أكبر لاستثماراتهم (Faris,2021: 83). وعرفت أيضاً بأنها: نقل معلومات ماليّة شفافة وكاملة ومصممة بطريقة تتجنب تضليل المستخدمين أو التعتيم عليهم (Assad & Alshurideh,2020: 255).

2. أهمية جودة التقارير المالية: (علي واخرون، 2024: 10)

- جودة التقارير المالية ستؤثر إيجابياً على ثقة المستفيدين منها، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة اعتمادهم على ما تتضمنه من معلومات مالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بالوحدة.
- تؤثر إيجابياً على قرارات المستثمرين المتعلقة بوضع استثماراتهم في مجالات الاستثمار المختلفة، وفي الإقراض وفي توزيع مواردهم المتاحة بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة.
- نقل وتوصيل المعلومات المالية إلى الأطراف المستفيدة بطريقة صحيحة وفي الوقت المناسب.
- تعمل على توفير الشفافية للمساهمين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- تعزز من تفهمهم في خطوات إعداد التقارير المالية وما يواكبها من التحقق من مدى عدالتها لتأكيد إصدارها بما يتفق مع المعايير والمتطلبات الصادرة عن الهيئات التنظيمية المختلفة.

الشمول المالي

1. مفهوم الشمول المالي:

الشمول المالي هو الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الأسر والشركات .وينظر إليها صانعوا السياسات على أنها وسيلة لتحسين سبل عيش الناس، والحد من الفقر(Sahay, et at :2020:12) وهو ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة والمحرومين ماليا من خلال مجموعة من الخدمات المالية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات. (Pazarbasioglu,et at:2020,34)

الشمول المالي هو قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية ذات الجودة العالية، مثل المدفوعات، حسابات التوفير، الحسابات الجارية، التحويلات، المدخرات، الائتمان، القروض، التمويل، والتأمين، بطريقة عادلة وشفافة، وفي الوقت المناسب، وبكلفة منخفضة، وبجودة مناسبة، وبما يتناسب مع احتياجاتهم، مع إمكانية استعمالها بشكل كامل، وذلك من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي، وفي بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة، وبشكل مسؤول ومستدام .(Alsaegh & Alhussiani,2024,1) كما يوضح (الزهيري،2020: 56) أن الشمول المالي يُعدّ من العوامل الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، من خلال تنشيط النشاط الاقتصادي، من

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

خلال تسهيل عمليات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تُعد من ركائز النمو الاقتصادي. كما أشار (جاسم،2019: 101) إلى أن القطاع المصرفي العراقي يحتاج إلى مزيد من الإصلاحات لدعم الشمول المالي، من أجل تحسين الأداء الاقتصادي العام. يوفر الشمول المالي الخدمات المالية للمجتمعات والفئات المختلفة في المجتمع بطريقة عادلة ومنصفة، بحيث يتمكن الأفراد من الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية، الائتمان، المدفوعات، التأمين، والادخار، بأسعار معقولة دون الحاجة إلى استعمال قنوات غير رسمية. (حسيني ورتيبة، 2020: 40) يمكن القول بأن جودة التقارير المالية تمثل أحد الركائز الأساسية لتعزيز الثقة في المعلومات المحاسبية ودعم الشفافية والحوكمة داخل المؤسسات المصرفية، وأن تحقيقها يعتمد على دقة وموثوقية البيانات المالية وسلامة عرضها. كما أن الشمول المالي يُعدّ هدفًا تنمويًا واستراتيجيًا، يسعى إلى دمج جميع فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية. ومن هذا المنطلق، فإن التحول نحو نظم المحاسبة الرقمية يسهم في تحسين جودة التقارير المالية عبر رفع مستوى الشفافية والموثوقية، بما يدعم جهود الشمول المالي في القطاع المصرفي ويعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.

2. اهمية الشمول المالي:اهم النقاط فيما يخص اهمية الشمول المالي (ياس :2022,41):

- يؤدي الشمول المالي الى جذب المستثمرين من الاسواق العالمية الى بلدنا مما يؤدي الى زيادة فرص العمل والتوظيف، وتقليل الاعتماد على النقد وخفض تكاليف المعاملات من خلال التحول الى المدفوعات الالكترونية .
- يسهل النظام المالي الشامل التخصيص الفعال للموارد الانتاجية ومن ثم يمكن ان يقلل من تكلفة راس المال .
- يوفر الشمول المالي مكان أمن للأفراد للادخار للمستقبل، ومن ثم يمكن ان يعزز الاستقرار المالي .
- يعد الشمول المالي أداة فعالة يمكن ان يساعد في الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل.
- الشمول المالي يوفر فرص للقطاع المصرفي عبر مختلف طبقات المجتمع والاقاليم والجنس والدخل وتشجيع الجمهور على تبني العادة المصرفية. ولنجاح الشمول المالي يكون عن طريق تقديم تشريعات مختلفة، ومحو الامية المالية، والاستفادة من التكنلوجيا وما الى ذلك .
- يمهد الشمول المالي الطريق للنمو والتنمية من خلال ضمان التوافر السريع في الوقت المناسب بين القطاعات المحتاجة.

ثانيا: دورنظم المحاسبة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي

1. الاعتماد على الرقمنة والتكنولوجيا

- نظم المحاسبة الرقمية: تقوم على تحويل العمليات التقليدية إلى إلكترونية باستخدام برمجيات متقدمة.
- جودة التقارير المالية: تتحسن بفضل استخدام الأنظمة الرقمية التي تقلل الأخطاء وتزيد من الدقة والشفافية.
- الشمول المالي: يتحقق عبر الخدمات الرقمية التي توسّع الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المستبعدة.

2. تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف

- المحاسبة الرقمية تساعد على تقليل الوقت والجهد والتكاليف في معالجة البيانات.
- جودة التقارير المالية تتحسن عبر خفض كلفة إعدادها وزيادة المصداقية.
- الشمول المالي يقلل من تكاليف المعاملات عبر التحول إلى المدفوعات الإلكترونية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3. زيادة الشفافية والموثوقية

- النظم الرقمية تسجل العمليات بدقة، ما يعزز الثقة.
- جودة التقارير المالية تعتمد على الشفافية لتجنب التلاعب والتحريف.
- الشمول المالي يتطلب شفافية في تقديم الخدمات المالية بشكل عادل ومسؤول.

4. دعم اتخاذ القرارات

- المحاسبة الرقمية توفر بيانات دقيقة في وقت مناسب للإدارة.
- جودة التقارير المالية تزود المستثمرين وأصحاب المصلحة بمعلومات موثوقة لاتخاذ قرارات أفضل.
- الشمول المالي يتيح للأفراد والشركات اتخاذ قرارات مالية مناسبة بفضل توفر خدمات مصرفية رسمية.

5. المساهمة في التنمية والاستدامة

- نظم المحاسبة الرقمية ترفع من مستوى خبرات المحاسبين وتدعم الابتكار المالي.
- جودة التقارير المالية تساهم في استقرار الأسواق المالية.
- الشمول المالي يعدّ أداة لتحقيق التنمية المستدامة عبر تمكين الفئات المحرومة اقتصادياً.

ويمكن القول بأن تطوير نظم المحاسبة الرقمية وتوسيع نطاق استخدامها يُعدّ خياراً استراتيجياً، وليس تقنياً فقط، **لتحقيق التكامل بين جودة التقارير المالية والشمول المالي**، بما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في إقليم كوردستان والعراق عامةً.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

اولاً:صدق الاستبانة وثبات الأداة: تم اختبارات الصدق والثبات الاستبانة وكانت كالآتي:

ومن الجدير بالذكر أن الباحثون قام بتوزيع (125) استمارة استبانة على مجتمع البحث من المسؤلين الماليين والعاملين في المصارف العاملة في اقليم كوردستان العراق، وقد أعيد (110) من تلك الاستمارات.

1. صدق الاستبانة: يشير إلى مدى قدرتها على قياس ما وُضعت من أجله فقرات الاستبانة بدقة. في هذه البحث، تم اعتماد الصدق الظاهري، والذي يعتمد على تقييم مدى ملاءمة الأسئلة ومناسبتها من وجهة نظر الخبراء. ولضمان ذلك، قام الباحثون بعرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجال المحاسبة، حيث تمت مراجعتها بناءً على ملاحظاتهم وتوصياتهم. وبناءً على ذلك، أجرى الباحثون التعديلات الضرورية فقرات الاستبانة لضمان دقة ووضوح الاستبانة وفقًا لرؤى الخبراء المحكّمين."

2. ثبات الاستبانة: يشير إلى مدى قدرتها على إعطاء النتائج نفسها عند إعادة توزيعها عدة مرات في ظل الظروف والشروط نفسها. ولقياس ثبات الاستبانة، تم استخدام تحليل الثبات (Reliability Analysis) من خلال مقياس ألفا كرونباخ (Alpha-Cronbach)، حيث يُعتبر مقبولًا إذا كانت قيمته مساوية أو أكبر من (0.60). ولضمان دقة قياس متغيرات الاستبانة، أجرى الباحثون اختبارًا أوليًا للتحقق من موثوقية وفعالية أداة القياس.", والجدول رقم (1) يعرض نتائج معاملات الثبات لفقرات متغيرات البحث.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (1): نتائج معامل الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ) لعناصر مقياس النظم المحاسبية الرقمية وجودة التقارير المالية

البند	معامل ألفا كرونباخ
استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية	0.896
أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية	0.893
ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها	0.893
التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني	0.893
دقة وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية	0.894
قدرة التقارير الرقمية على دعم قرارات التمويل والائتمان	0.895
دور البيانات المحاسبية الرقمية في تعزيز ثقة المصارف بالمؤسسات	0.881
استخدام التقارير الرقمية لإثبات الجدارة والملاءة المالية للمشاريع	0.880
إجمالي معامل ألفا كرونباخ	0.903

المصدر: من اعاداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول 1 إلى أن قيمة معامل ألفا كرونباخ الكلية (0.903) تُعد مرتفعة جدًا، مما يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي، حيث تجاوزت القيمة الحد الأدنى المقبول (0.70) ووصلت إلى مستوى ممتاز يفوق (0.90). كما يُظهر العمود الخاص بـ "ألفا كرونباخ إذا حذف البند "أن حذف أي بند من بنود المقياس يؤدي إلى انخفاض طفيف في قيمة ألفا كرونباخ الكلية، الأمر الذي يؤكد أن جميع البنود تساهم بشكل إيجابي في تعزيز الاتساق الداخلي للمقياس. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الأداة البحثية المُستخدمة صالحة وموثوقة لقياس متغيرات الدراسة المتعلقة بـ النظم المحاسبية الرقمية وجودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي.

ثانيا:مشكلة الارتباط الذاتي

يشير الارتباط الذاتي إلى الحالة التي يحدث فيها ارتباط بين قيم الأخطاء في نموذج الانحدار، بمعنى أن قيمة الظاهرة في الزمن tttقد تتأثر بقيمتها في الزمن t+1t+1t+1أو t−1t-1t−1. وتعد هذه المشكلة شائعة في بيانات السلاسل الزمنية، حيث تتأثر الملاحظات غالبًا بالقيم السابقة أو اللاحقة لها. ومن أبرز الاختبارات المستخدمة للكشف عن هذه المشكلة هو اختبار دوربين-واتسون(D.W.) ، الذي تتراوح قيمه بين 0 و4، حيث تشير القيمة القريبة من 2 إلى غياب مشكلة الارتباط الذاتي. وكما هو مبين في الجداول (3، 5، 7، 9)، كانت قيم D.W. المحسوبة لكل من المتغيرات المستقلة (1.941، 1.969، 1.987، 1.796) على التوالي، وهي قيم قريبة بشكل كافٍ من 2. وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم في هذه الدراسة، مما يعزز موثوقية النتائج والتحليل الإحصائي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثاً:مشكلة التعدد الخطي

للتحقق من خلو نموذج الانحدار من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، تم تحليل كل من معامل التحمل (Tolerance)ومعامل تضخيم التباين .(VIF) أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات المستقلة (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية، أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية، ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها، التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) تتمتع بقيم Tolerance أعلى من الحد الأدنى المقبول 0.1، حيث تراوحت بين 1.529 و1.613 على التوالي. كما كانت جميع قيم VIF أقل من الحد الحرج 10، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة ويؤكد صلاحية نموذج الانحدار المستخدم لتحليل العلاقات بين المتغيرات، كما هو موضح في الجداول (3و5و7و9)

رابعا: اختبار فرضيات البحث

اختبار الفرضية الأولى: توجد العلاقة الارتباط ذو دلالة احصائية بين استخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) وجودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث دقة وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

جدول (2): معاملات الارتباط (Pearson) بين أبعاد نظم المحاسبة الرقمية ودقة وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية

البند	معامل الارتباط(r)	مستوى الدلالة.Sig
استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية	0.389**	0.000
أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية	0.489**	0.000
ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها	0.449**	0.000
التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني	0.514**	0.000

ملاحظة ** :يشير إلى دلالة إحصائية عند مستوى.(0.01)

المصدر: من اعاداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول 2 إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين جميع أبعاد نظم المحاسبة الرقمية وبين المتغير التابع المتمثل في دقة وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية .فقد بلغ معامل الارتباط بين استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية وجودة المعلومات المحاسبية (0.389)، مما يدل على علاقة موجبة متوسطة، بينما ارتفع معامل الارتباط إلى (0.489) بالنسبة لبُعد أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية، وهو ما يعكس العلاقة اقوى للأتمتة في تحسين جودة التقارير. كما أظهرت النتائج أن ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها يرتبط إيجابيًا بجودة التقارير المحاسبية بقيمة (0.449)، في حين حقق بُعد التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني أعلى معامل ارتباط (0.514)، ما يشير إلى العلاقة اقوى نسبيًا لهذا العامل في تعزيز جودة ودقة المعلومات المالية. يمكن القول إن النتائج تدعم الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نظم المحاسبة الرقمية (بأبعادها) وجودة التقارير المالية، حيث تسهم هذه النظم في تحسين دقة وموثوقية البيانات المالية، بما يعزز ثقة المصارف والجهات الممولة ويدعم قرارات الشمول المالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

اختبار الفرضية الثانية :يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاستخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث دقة وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

جدول 3 نتائج نموذج الانحدار الخطي لقياس أثر استخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث دقة وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للمصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق

جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث دقة وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	0.991	0.380		2.606		0.010
استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية	0.033	0.099	0.032	0.328	1.613	0.744
أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية	0.282	0.096	0.280	2.935	1.529	0.004
ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها	0.174	0.100	0.168	1.744	1.550	0.084
التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني	0.264	0.089	0.287	2.961	1.576	0.004
R Square	0.370					
Adjusted R^2	0.349					
Durbin–Watson	1.941					

المصدر: من اعاداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

أظهرت جدول 3 نتائج نموذج الانحدار الخطي أن أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية تؤثر تأثيرًا معنويًا إيجابيًا على جودة المعلومات المحاسبية(Beta = 0.280 ، (Sig = 0.004، مما يعكس أهمية تحسين أتمتة العمليات لتعزيز دقة وموثوقية التقارير. كما بينت النتائج أن التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني له تأثير معنوي إيجابي أيضًا(Beta = 0.287 ، (Sig = 0.004، حيث يسهم الربط بين النظم الرقمية والعمليات المالية الأخرى في تقليل الأخطاء وزيادة سرعة ودقة المعلومات. أما استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية بشكل منفرد فلم يظهر تأثيرًا معنويًا (Beta = 0.032، (Sig = 0.744، مما يشير إلى أن امتلاك البرمجيات وحده لا يكفي دون دمجها مع الأتمتة والتكامل الوظيفي لتحقيق تأثير ملموس على جودة المعلومات. وبالنسبة لضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها، فلم يظهر تأثير معنوي كامل (Beta = 0.168، (Sig = 0.084، مما يؤكد الحاجة لدمجه مع عناصر النظام الأخرى لتحقيق الأثر المطلوب.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تشير قيمة $R^2 = 0.370$ إلى أن حوالي 37% من التباين في جودة المعلومات المحاسبية يمكن تفسيره من خلال أبعاد نظم المحاسبة الرقمية، وهو ما يعكس قوة النموذج في توضيح العلاقة. كما أن قيمة Durbin–Watson = 1.941 تؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، مما يعزز مصداقية النتائج. تؤكد النتائج أن دمج الأتمتة والتكامل الوظيفي مع البرمجيات المحاسبية يحسن دقة وموثوقية المعلومات، ويقلل من الأخطاء البشرية، ويعزز قدرة المصارف على اتخاذ قرارات مالية دقيقة، بينما يظل امتلاك البرمجيات الرقمية وحده غير كافٍ لضمان جودة عالية للتقارير المالية.

وعليه، يمكن إثبات الفرضية جزئيًا، إذ أن أبعاد نظم المحاسبة الرقمية مثل الأتمتة والتكامل الوظيفي لها تأثير معنوي وإيجابي على جودة المعلومات المحاسبية، بينما بعد استخدام البرمجيات وحده أو ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها لا يظهر تأثير معنوي مستقل. وتشير النتائج الرقمية بشكل واضح إلى أن أهم العناصر المؤثرة هي: أتمتة إعداد وعرض التقارير المالية (0.280) والتكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني (0.287)، وهو ما يعكس الدور الحاسم لهذه الأبعاد في تحسين جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي.

اختبار الفرضية الثالثة: توجد العلاقة الارتباط ذو دلالة احصائية بين استخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) وجودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث قدرة التقارير الرقمية على دعم قرارات التمويل والائتمان.

جدول (4): معاملات الارتباط (Pearson) بين أبعاد نظم المحاسبة الرقمية وقدرة التقارير الرقمية على دعم قرارات التمويل والائتمان

البند	معامل الارتباط(r)	مستوى الدلالة.Sig
استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية	0.452**	0.000
أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية	0.513**	0.000
ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها	0.581**	0.000
التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني	0.440**	0.000

ملاحظة ** :يشير إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى(0.01)

المصدر: من اعاداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

تشير نتائج جدول (4) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين جميع أبعاد نظم المحاسبة الرقمية والمتغير التابع، المتمثل في قدرة التقارير الرقمية على دعم قرارات التمويل والائتمان. فقد أظهر استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية ($r = 0.452$) تأثيرًا إيجابيًا متوسط القوة على دقة المعلومات المالية، بينما ارتفع معامل الارتباط بالنسبة لأتمتة إعداد وعرض التقارير المالية($r = 0.513$) ، مما يعكس دور الأتمتة في تعزيز كفاءة إعداد التقارير وتقليل الأخطاء. كما سجل بُعد ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها أعلى معامل ارتباط($r = 0.581$) ، ما يدل على أن موثوقية وسرعة الوصول إلى البيانات المحاسبية الرقمية تؤثر بشكل مباشر على قدرة المؤسسات التمويلية في تقييم المشاريع واتخاذ القرارات التمويلية السليمة. أما التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني ($r = 0.440$)فقد أظهر تأثيرًا إيجابيًا متوسط القوة، مؤكدًا أهمية التكامل بين النظم المحاسبية والأنظمة المالية الأخرى في تحسين الشفافية وتقليل المخاطر. تؤكد النتائج أن تبني نظم المحاسبة الرقمية يساهم في: تحسين دقة وموثوقية البيانات المالية، دعم اتخاذ القرارات التمويلية بشكل أسرع وأكثر أمانًا، وتعزيز شفافية العمليات المالية وزيادة ثقة المصارف والجهات الممولة بالمؤسسات، بما يسهم في تعزيز الشمول المالي وزيادة فرص الحصول على التمويل.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01)، مما يثبت صحة الفرضية الثالثة، ويؤكد أن استخدام نظم المحاسبة الرقمية بأبعادها الأربعة يرتبط إيجابيًا وملموسًا بقدرة التقارير الرقمية على دعم قرارات التمويل والائتمان.

اختبار الفرضية الرابعة :يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاستخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث قدرة التقارير الرقمية على دعم قرارات التمويل والائتمان.

جدول 5 نتائج نموذج الانحدار الخطي لقياس أثر استخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث قدرة التقارير الرقمية على دعم قرارات التمويل والائتمان للمصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق.

جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث قدرة التقارير الرقمية على دعم قرارات التمويل والائتمان للمصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق.						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	0.389	0.379		1.025		0.308
استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية	0.099	0.099	0.093	1.000	1.613	0.319
أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية	0.296	0.096	0.279	3.091	1.529	0.003
ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها	0.430	0.100	0.392	4.319	1.550	0.000
التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني	0.064	0.089	0.066	0.724	1.576	0.471
R Square	0.442					
Adjusted R^2	0.420					
Durbin–Watson	1.969					

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول (5) أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.442$) تشير إلى أن ما نسبته 44.2% من التغير في جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث قدرتها على دعم قرارات التمويل والائتمان يمكن تفسيره من خلال متغيرات استخدام نظم المحاسبة الرقمية، وهي نسبة مقبولة تعكس تأثيراً متوسطاً. كما أن قيمة معامل (1.969) Durbin–Watson جاءت ضمن الحدود المقبولة (1.5 – 2.5)، مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أما من حيث معاملات الانحدار، فقد تبين أن بعد أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية ($\beta = 0.279$)، ($Sig = 0.003$) وبعد ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها ($\beta = 0.392$)، ($Sig = 0.000$)لهما أثر معنوي وإيجابي على جودة التقارير المالية، حيث كانت قيم T مرتفعة ودالة إحصائياً. في المقابل، لم يظهر لبعدي استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية ($Sig = 0.319$)والتكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني ($Sig = 0.471$)أي أثر معنوي مستقل، مما يعني أن تأثيرهما ضعيف أو غير مباشر في هذا السياق. تشير النتائج إلى أن جودة التقارير المالية الرقمية، وقدرتها على دعم قرارات التمويل والائتمان، تتحقق بشكل أساسي عبر تعزيز الأتمتة وأمان البيانات .حيث تسهم الأتمتة في تقليل الأخطاء البشرية وتسريع إعداد التقارير، مما يرفع من كفاءة المعلومات المالية وملاءمتها لاتخاذ القرار. كما أن ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها يعزز من موثوقية المعلومات المحاسبية، ويزيد ثقة المصارف في استخدامها كأداة لتقييم الجدارة الائتمانية واتخاذ قرارات التمويل.

في المقابل، فإن الاعتماد على البرمجيات المحاسبية الرقمية أو التكامل مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني وحده لا يكفي لتحقيق الأثر المرجو على جودة التقارير المالية، إلا إذا اقترن بوجود بيئة مؤمنة وأتمتة فعالة لعمليات إعداد وعرض المعلومات المالية. استناداً إلى النتائج الإحصائية، يمكن القول إن الفرضية الرابعة قد أُثبتت جزئياً، حيث تبين وجود أثر معنوي ودال لبعض أبعاد نظم المحاسبة الرقمية (الأتمتة، وأمان البيانات) على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث دعم قرارات التمويل والائتمان. بينما لم يظهر الأثر لبقية الأبعاد (البرمجيات الرقمية، التكامل مع أنظمة الدفع)، مما يشير إلى أن فعاليتها تتحقق فقط ضمن بيئة رقمية متكاملة وليست بشكل مستقل.

اختبار الفرضية الخامسة: توجد العلاقة الارتباط ذو دلالة احصائية بين استخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) وجودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث دور البيانات المحاسبية الرقمية في تعزيز ثقة المصارف بالمؤسسات.

جدول (6): معاملات الارتباط بين أبعاد نظم المحاسبة الرقمية ودور البيانات الرقمية في تعزيز ثقة البنوك

البند	معامل الارتباط(r)	مستوى الدلالة(Sig.)
استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية	0.659**	0.000
أتمتة إعداد وعرض التقارير المالية	0.773**	0.000
ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها	0.667**	0.000
التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني	0.555**	0.000

ملاحظة ** :يشير إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى.(0.01)

المصدر: من اعاداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

تشير نتائج جدول (6) إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين أبعاد نظم المحاسبة الرقمية ودور البيانات المحاسبية الرقمية في تعزيز ثقة البنوك بالمؤسسات. حيث سجلت معاملات الارتباط (Pearson r)للقيم التالية: استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية($r = 0.659, p = 0.000$) ، أتمتة إعداد وعرض التقارير المالية($r = 0.773, p = 0.000$) ، ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها($r = 0.667, p = 0.000$) ، والتكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني.($r = 0.555, p = 0.000$) تؤكد هذه النتائج أهمية الاعتماد على نظم المحاسبة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الرقمية في تحسين جودة المعلومات المالية ودقتها، حيث تتيح هذه النظم إعداد تقارير مالية دقيقة وشفافة يمكن للبنوك الاعتماد عليها في تقييم الجدارة والملاءة المالية للمؤسسات. كما تساهم الأتمتة والتكامل الرقمي في الحد من الأخطاء البشرية وتسريع الوصول إلى المعلومات، مما يعزز موثوقية البيانات المالية ويقوي الثقة بين المؤسسات والمصارف. بناءً عليه، يمكن قبول الفرضية الخامسة التي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظم المحاسبة الرقمية وفعالية التقارير المالية في دعم الشمول المالي عبر تعزيز ثقة البنوك بالمؤسسات، مما يبرز الدور الحيوي للنظم الرقمية في دعم الشفافية والمصداقية المالية.

اختبار الفرضية السادسة :يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاستخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث دور البيانات المحاسبية الرقمية في تعزيز ثقة المصارف بالمؤسسات.

جدول 7نتائج نموذج الانحدار الخطي لقياس أثر استخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث دور البيانات المحاسبية الرقمية في تعزيز ثقة المصارف بالمؤسسات للمصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق.

جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث دور البيانات المحاسبية الرقمية في تعزيز ثقة المصارف بالمؤسسات للمصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق.						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	-0.130	0.208		-0.627		0.532
استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية	0.194	0.054	0.206	3.568	1.613	0.001
أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية	0.466	0.053	0.499	8.874	1.529	0.000
ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها	0.328	0.055	0.340	6.016	1.550	0.000
التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني	0.054	0.049	0.063	1.103	1.576	0.273
R Square	0.783					
Adjusted R^2	0.775					
Durbin–Watson	1.987					

المصدر: من اعاداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

أظهرت نتائج الجدول 7 لنموذج الانحدار الخطي أن أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية لها تأثير معنوي إيجابي قوي على تعزيز ثقة المصارف بالمؤسسات(Beta = 0.499 ، (Sig = 0.000، مما يدل على أن تحسين أتمتة العمليات يزيد

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

من دقة وسرعة إعداد التقارير، ويعزز مصداقيتها لدى البنوك. كما بينت النتائج أن ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها له تأثير معنوي إيجابي أيضاًBeta = 0.340) ، (Sig = 0.000، ما يشير إلى أن حماية البيانات وسهولة الوصول إليها تعزز الثقة في المعلومات المالية المقدمة. في حين كان لاستخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية تأثير معنوي إيجابي متوسط (Beta = 0.206)، (Sig = 0.001، مما يؤكد أن امتلاك البرمجيات الرقمية يسهم في تحسين جودة البيانات المالية وزيادة الثقة. أما التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني فلم يظهر له تأثير معنوي مستقلBeta = 0.063) ، (Sig = 0.273، ما يعكس أن التكامل وحده لا يكفي لتعزيز الثقة دون دعم الأبعاد الأخرى للنظام الرقمي.

وتشير قيمة $R^2 = 0.783$ إلى أن حوالي 78.3% من التباين في تعزيز ثقة المصارف بالمؤسسات يمكن تفسيره من خلال أبعاد نظم المحاسبة الرقمية، وهو مؤشر على قوة النموذج. كما تؤكد قيمة Durbin–Watson = 1.987 عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، مما يعزز موثوقية النتائج.

مما تؤكد النتائج أن الأتمتة وأمان البيانات يمثلان العاملين الرئيسيين في زيادة موثوقية المعلومات المالية لدى البنوك، وبالتالي تعزيز الثقة في المؤسسات. بينما يشكل استخدام البرمجيات الرقمية بعداً داعماً، فإن التكامل الوظيفي يحتاج إلى دمج فعّال مع العمليات الأخرى لتحقيق أثر ملموس على جودة التقارير المالية.

وعليه، يمكن إثبات الفرضية جزئياً، إذ أن أبعاد نظم المحاسبة الرقمية مثل الأتمتة، أمان البيانات، واستخدام البرمجيات الرقمية لها تأثير معنوي إيجابي على جودة التقارير المالية وتعزيز ثقة المصارف بالمؤسسات، في حين أن بعد التكامل الوظيفي لم يظهر تأثيراً مستقلاً معنويًا.

اختبار الفرضية السابعة: توجد العلاقة الارتباط ذو دلالة احصائية بين استخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) وجودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث استخدام التقارير الرقمية لإثبات الجدارة والملاءة المالية للمشاريع.

جدول 8: معاملات الارتباط (Pearson) بين أبعاد نظم المحاسبة الرقمية وقدرة التقارير الرقمية على إظهار الموثوقية المالية وسلامة المشاريع

البند	معامل الارتباط(r)	مستوى الدلالة(Sig.)
استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية	0.560**	0.000
أتمتة إعداد وعرض التقارير المالية	0.527**	0.000
ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها	0.536**	0.000
التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني	0.758**	0.000

ملاحظة**: يشير إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى(0.01).

المصدر: من اعاداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

تشير نتائج جدول 8 لمعامل الارتباط إلى وجود علاقة إيجابية قوية وذات دلالة إحصائية بين أبعاد نظم المحاسبة الرقمية وقدرة التقارير الرقمية على إثبات الجدارة والملاءة المالية للمشاريع. أعلى ارتباط يظهر مع البعد المتعلق بالتكامل الوظيفي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني(r = 0.758) ، مما يشير إلى أهميته الكبيرة في تعزيز مصداقية البيانات المالية. جميع معاملات الارتباط الأخرى دالة إحصائيًا عند مستوى 0.01، بناءً على قيم معاملات الارتباط ذات الدلالة الإحصائية (p < 0.01)لجميع أبعاد نظم المحاسبة الرقمية، يمكن التأكيد على أن الفرضية السابعة مقبولة :هناك علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظم المحاسبة الرقمية وقدرة التقارير الرقمية على إثبات الجدارة والملاءة المالية للمشاريع. ,توفر النظم الرقمية المحاسبية بيانات دقيقة وموثوقة تعكس الجدارة المالية والملاءة الائتمانية للمشاريع. هذا يدعم الشفافية المالية ويُعزز الثقة بين المصارف والمستثمرين، مما يسهل اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار بشكل آمن ومستنير.

اختبار الفرضية الثامنة :يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاستخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث استخدام التقارير الرقمية لإثبات الجدارة والملاءة المالية للمشاريع.

جدول 9 نتائج نموذج الانحدار الخطي لقياس أثر استخدام نظم المحاسبة الرقمية من خلال (استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية , أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية , ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها, التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني) على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث استخدام التقارير الرقمية لإثبات الجدارة والملاءة المالية للمشاريع للمصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق.

جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث حيث استخدام التقارير الرقمية لإثبات الجدارة والملاءة المالية للمشاريع للمصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق.						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	.258	.282		0.915		0.362
استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية	0.191	0.074	0.188	2.584	1.613	0.011
أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية	0.147	0.071	0.146	2.064	1.529	0.041
ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها	0.093	0.074	0.090	1.259	1.550	0.211
التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني	0.518	0.066	0.562	7.817	1.576	0.000
R Square	0.656					
Adjusted R^2	0.643					
Durbin–Watson	1.796					

المصدر: من اعاداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تشير نتائج الانحدار الخطي الموضحة في جدول (9) إلى أن النموذج يفسر نسبة 65.6%من التباين في جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي من حيث استخدام التقارير الرقمية لإثبات الجدارة والملاءة المالية للمشاريع(R^2=0.656) ، (Adjusted R^2=0.643، وهي نسبة تفسير قوية تعكس ملاءمة النموذج. كما أن قيمة (1.796) Durbin–Watsonتشير إلى عدم وجود مشكلة جوهرية في الارتباط الذاتي بين المتغيرات.

استخدام البرمجيات المحاسبية الرقمية كان له تأثير إيجابي ومعنوي(β=0.188) ، T=2.584، (Sig=0.011، مما يعني أن استخدام هذه البرمجيات يعزز من قدرة التقارير على إثبات الجدارة المالية.

أتمتة عمليات إعداد وعرض التقارير المالية أظهرت أيضاً تأثيراً إيجابياً ومعنوياً(β=0.146) ، T=2.064، (Sig=0.041، بما يعكس دور الأتمتة في تحسين موثوقية وسرعة التقارير.

ضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها لم يظهر أثراً معنوياً(β=0.090) ، (Sig=0.211، مما يشير إلى أن أمن البيانات رغم أهميته يعد شرطاً أساسياً لكنه ليس كافياً وحده لإثبات الملاءة المالية.

التكامل الوظيفي مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني حقق أعلى تأثير معنوي وإيجابي(β=0.562) ، T=7.817، (Sig=0.000، مما يعكس الدور المحوري لهذا البعد في توفير بيانات مالية شاملة وموثوقة تعزز قرارات البنوك بخصوص الجدارة والملاءة المالية للمشاريع.

تبرز النتائج أن التكامل مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني يمثل الركيزة الأهم في تعزيز الثقة في التقارير المالية، حيث يوفر معلومات شاملة ودقيقة عن التدفقات النقدية للمشاريع، وهو ما ينعكس مباشرة على تقييم الجدارة والملاءة المالية. كما أن استخدام البرمجيات المحاسبية وأتمتة التقارير يعززان من دقة وسرعة إنتاج المعلومات المحاسبية، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويوفر أساساً قوياً لاتخاذ قرارات الائتمان. أما بعد أمن البيانات، فعلى الرغم من أنه لم يظهر أثره المعنوي في هذا النموذج، إلا أنه يظل عاملاً داعماً غير مباشر في بناء ثقة الأطراف المستفيدة. بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن الفرضية الثامنة قد ثبتت، حيث أظهرت معظم أبعاد نظم المحاسبة الرقمية (باستثناء أمن البيانات) تأثيراً معنوياً على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي، وخاصة من خلال تعزيز القدرة على إثبات الجدارة والملاءة المالية للمشاريع.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع:الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد نظم المحاسبة الرقمية وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، مما يؤكد أن تبنّي هذه النظم يسهم بفاعلية في رفع دقة وموثوقية التقارير المالية ودعم متطلبات الشمول المالي.

2. تُظهر النتائج أن الأتمتة والتكامل الوظيفي ضمن نظم المحاسبة الرقمية لهما تأثير معنوي إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية الداعمة للشمول المالي، بينما استخدام البرمجيات الرقمية وحده أو أمان البيانات لم يظهر لهما تأثير مستقل معنوي.

3-توجد علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين أبعاد نظم المحاسبة الرقمية وقدرة التقارير المالية على دعم قرارات التمويل والائتمان، مما يعزز دقة وموثوقية المعلومات المالية والشفافية.

4-الأتمتة وضمان أمان البيانات وسرعة الوصول إليها هما الأبعاد الأكثر تأثيرًا في تحسين جودة التقارير المالية، بينما تأثير البرمجيات المحاسبية والتكامل مع أنظمة الدفع يعتمد على بيئة رقمية مؤمنة وأتمتة متكاملة.

5-نظم المحاسبة الرقمية ترفع ثقة المصارف بالمؤسسات من خلال تعزيز الموثوقية والشفافية في المعلومات المالية، ودعم اتخاذ القرار المالي بشكل أسرع وأكثر فعالية.

6-التكامل مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني يسهم في توفير قاعدة بيانات متكاملة للتدفقات النقدية والالتزامات، مما يعزز تقييم الملاءة المالية للمشاريع بدقة وموضوعية.

7-بشكل عام، تبني نظم المحاسبة الرقمية يسهم في تحسين جودة التقارير المالية، دعم الشمول المالي، تعزيز الشفافية والمصداقية، وتمكين اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية أكثر أمانًا.

ثانياً: التوصيات

1-توسيع تطبيق نظم المحاسبة الرقمية في المصارف من خلال الاستثمار في البرمجيات المتطورة، الأتمتة، تأمين البيانات، وسرعة الوصول إليها، مع تعزيز التكامل مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني لدعم جودة المعلومات وموثوقية التقارير والشمول المالي.

2-دمج الأتمتة والتكامل الوظيفي مع البرمجيات المحاسبية، مع تدريب الكوادر على استغلال النظم لدعم اتخاذ قرارات مالية دقيقة.

3-تعزيز أتمتة إعداد وعرض التقارير، حماية البيانات، وسرعة الوصول إليها، مع تكامل النظم مع الدفع والتحصيل الإلكتروني، لضمان الشفافية وتقليل المخاطر المالية.

4-النظر إلى الأتمتة وأمان البيانات كأبعاد رئيسية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، واستخدام البرمجيات والتكامل مع أنظمة الدفع كأدوات مساندة ضمن إطار متكامل.

5-تطوير قدرات الموظفين الرقمية، اعتماد سياسات رقابية دورية، لضمان استمرار الشفافية والمصداقية في التقارير المالية.

6-الاستثمار في أتمتة التقارير وتعزيز أمان البيانات، مع استخدام البرمجيات الرقمية وتطوير التكامل مع أنظمة الدفع لتحقيق أثر مستدام على جودة التقارير المالية.

7-تدريب الكوادر على استخدام النظم الرقمية بفعالية لضمان إنتاج تقارير دقيقة وموثوقة، مما يعزز الشفافية والثقة ويدعم الشمول المالي واستقرار المشاريع.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر

أولا: المصادر العربية:

1. الأمير، محمد المهدي، وعبد الرحمن يوسف، الخليفة. (2021). أثر التحول لنظام المحاسبة الرقمية على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ظل مبادئ ومعايير موثوقية الموقع الإلكتروني .مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، 4.(2)
2. الحسيني، آلان، وورتيبة، محمد. (2020). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة قياسية باستعمال نماذج بانل خلال الفترة 2011-2017 .مجلة الاقتصاد والتنمية، 8(1)، 33-45.
3. الزهيري، أحمد عبد الله. (2020). الشمول المالي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية مع التركيز على العراق .المجلة الدولية للعلوم الاقتصادية والإدارية، 15، 45-67.
4. جاسم، علي عبد الكريم. (2019). القطاع المصرفي والشمول المالي في العراق: الفرص والتحديات .مجلة الدراسات المالية والمصرفية، جامعة بغداد، 10، 101-125.
5. عبد الباقي، أديبة. (2019). الرقابة الداخلية حسب نموذج (COSO) وأثرها في تحسين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين.
6. شنن، علي عباس علي. (2020). أثر استخدام البيانات الضخمة على التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين في بيئة الأعمال المصرية المعاصرة: دراسة تحليلية استطلاعية .مجلة المحاسبة والمراجعة، 584-615.
7. علي، إسراء، وبابكر، أحمد الصديق، وزهير، أحمد. (2024). أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS13) في تعزيز جودة التقارير المالية .مجلة العلوم المالية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 16.
8. ياس، مصطفى نزار. (2022). مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البصرة، العراق.

ثانيا: المصادر الاجنبية:

1. Abdulquadri, A., Mogaji, E., Kieu, T. A., & Nguyen, N. P. (2021). Digital transformation in financial services provision: A Nigerian perspective to the adoption of chatbot. *Journal of Enterprising Communities: People and Places in the Global Economy, 15*(2), 258–281.
2. Alsaegh, N. A., & Alhussiani, D. N. (2024). The relationship between indicators of financial digitization and levels of access to financial inclusion: An analytical study of a sample of Arab countries. *NTU Journal for Administrative and Human Sciences (JAHS), 4*(1), 1–22.
3. Assad, N. F., & Alshurideh, M. T. (2020). Investment in context of financial reporting quality: A systematic review. *Waffen-Und Kostumkd Journal, 11*(3), 255–286.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4. Banna, H. (2020). The role of digital financial inclusion on promoting sustainable economic growth through banking stability: Evidence from Bangladesh. *Development Review, 29*, 19–36.
5. Carvalho, J. M. (2017). From traditional accounting history to digital accounting history: An eighteenth-century double-entry bookkeeping system represented in spreadsheet databases. In *Proceedings of the XVI Congresso Internacional de Contabilidade e Auditoria (CICA)* (pp. 1–28). Aveiro, Portugal.
6. Centobelli, P., Cerchione, R., Del Vecchio, P., Oropallo, E., & Secundo, G. (2022). Blockchain technology design in accounting: Game changer to tackle fraud or technological fairy tale? *Accounting, Auditing & Accountability Journal, 35*(7), 1566–1597.
7. Dave, B., & Horne LLP, C. (2019). Accounting industry digital transformation challenges and how information management instantly solves all of them (pp. 1–12).
8. Faris, A. P. D. A. H. (2021). The effect of the financial reports quality on the opinion of the external auditor: An applied study in Iraqi companies. *Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 17*(56, part 4).
9. Kanyabwira, J. C. (2024). Contribution of electronic tax system in tax collection efficiency. *Global Scientific Journal, 12*(3), 63–153.
10. Lehner, O. M., Ittonen, K., Silvola, H., Ström, E., & Wührleitner, A. (2022). Artificial intelligence-based decision-making in accounting and auditing: Ethical challenges and normative thinking. *Accounting, Auditing & Accountability Journal, 35*(9), 109–135.
11. Leitner-Hanetseder, S., Lehner, O. M., Eisl, C., & Forstenlechner, C. (2021). A profession in transition: Actors, tasks and roles in AI-based accounting. *Journal of Applied Accounting Research, 22*(3), 539–556.
12. Pazarbasioglu, C., Mora, A. G., Uttamchandani, M., Natarajan, H., Feyen, E., & Saal, M. (2020). *Digital financial services*. World Bank.
13. Sahay, R., von Allmen, U. E., Lahreche, A., Khera, P., Ogawa, S., Bazarbash, M., & Beaton, K. (2020). *The promise of fintech: Financial inclusion in the post COVID-19 era* (No. 09/20). International Monetary Fund

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أثر تطبيق محاسبة البيئية على تعزيز الاستدامة المالية في الشركات الصناعية: دراسة تحليلية لآراء المتخصصين في الشركات الاسمنت في الاقليم كوردستان- العراق

م. هشيار صديق فتاح
قسم المحاسبة ، كلية الادارة و الاقتصاد
جامعة زاخو ، إقليم كوردستان، العراق
hishyar.fatah@uoz.edu.krd

أ.د. رزكار عبدالله صابر
قسم المحاسبة ، كلية الادارة و الاقتصاد
جامعة صلاح الدين ، إقليم كوردستان، العراق
Rizgar.sabir@su.edu.krd

م.سليمان بركات كلي
قسم المحاسبة، جامعة دهوك التقنية
إقليم كوردستان، العراق
Sulaiman.guly@dpu.edu.krd

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة البيئية على تعزيز الاستدامة المالية في شركات الإسمنت في إقليم كوردستان – العراق، مع التركيز على الأبعاد الفرعية المحاسبة البيئية، وهي: الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، والامتثال للمعايير الدولية، وتأثيرها على مؤشرات الاستدامة المالية المتمثلة في الربحية المستدامة، تقليل التكاليف طويلة الأجل، والامتثال التنظيمي. وتستند أهمية الدراسة إلى الحاجة لفهم العلاقة التفصيلية بين تطبيق محاسبة البيئية وتحقيق الأداء المالي المستدام في القطاع الصناعي المحلي، حيث تساهم النتائج في سد فجوة معرفية في الأدبيات المحلية والدولية.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم اعداد استمارة استبيان لتجميع البيانات من عينة مكونة من 110 مشاركًا من المحاسبين والمديرين الماليين والمتخصصين في المحاسبة البيئية داخل خمس شركات إسمنت، وتم تحليل 97 استمارة صالحة باستخدام برنامج SPSS. كما استخدم الباحثون الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية) على المتغير التابع وهو الاستدامة المالية، كما تم اختبار مصداقية الاستبيان باستخدام معامل كرونباخ ألفا لضمان الاتساق الداخلي للفقرات.

أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ودلالة احصائية لتطبيق محاسبة البيئية على تعزيز الاستدامة المالية، حيث ساهمت ممارسات الإفصاح البيئي وقياس التكاليف البيئية والامتثال للمعايير الدولية في تحسين الربحية المستدامة، تقليل التكاليف طويلة الأجل، وتعزيز الامتثال التنظيمي. كما أشارت النتائج إلى أن دمج هذه النظم في العمليات التشغيلية والاستراتيجية يدعم اتخاذ القرارات المالية ويحقق توازنًا مستدامًا بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية.

وبناءً على النتائج، توصي البحث شركات الإسمنت بالتركيز على تحسين الإفصاح البيئي وقياس التكاليف البيئية، وتعزيز الالتزام بالمعايير الدولية ودمجها بشكل فعال في العمليات التشغيلية والاستراتيجية لضمان الشفافية، المساءلة، وتعزيز الأداء المالي المستدام، مما يسهم في رفع القدرة التنافسية للشركات وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الإسمنت المحلي.

الكلمات الافتتاحية : محاسبة البيئية , الاستدامة المالية: الشركات الاسمنت في الاقليم كوردستان -العراق

Abstract:

This study aims to analyze the impact of implementing environmental accounting on enhancing financial sustainability in cement companies in the Kurdistan Region – Iraq, with a focus on the sub-dimensions of environmental accounting, namely: environmental disclosure, environmental cost measurement, and compliance with international standards, and their effect on the dimensions of financial sustainability, including sustainable profitability, long-term cost reduction, and regulatory compliance. The significance of the study lies in the need to understand the detailed relationship between applying environmental accounting and achieving sustainable financial performance in the local industrial sector, contributing to bridging a knowledge gap in both local and international literature.

The study followed a descriptive-analytical approach, and a questionnaire was developed to collect data from a sample of 110 participants, including accountants, financial managers, and environmental accounting specialists in five cement companies. A total of 97 valid questionnaires were analyzed using SPSS. Multiple linear regression was employed to assess the impact of the independent variables (environmental disclosure, environmental cost measurement, compliance with international standards) on the dependent variable, financial sustainability. The reliability of the questionnaire was tested using Cronbach's alpha to ensure internal consistency of the items.

The results revealed a positive and statistically significant effect of implementing environmental accounting on enhancing financial sustainability. Practices of environmental disclosure, environmental cost measurement, and compliance with international standards contributed to improving sustainable profitability, reducing long-term costs, and enhancing regulatory compliance. The findings also indicated that integrating these into operational and strategic processes supports financial decision-making and achieves a sustainable balance between economic and environmental dimensions.

Based on the findings, the study recommends that cement companies focus on improving environmental disclosure and environmental cost measurement, enhance adherence to international standards, and effectively integrate them into operational and strategic processes to ensure transparency, accountability, and improved financial sustainability, thereby increasing competitiveness and achieving sustainable development in the local cement sector.

Keywords: Environmental Accounting, Financial Sustainability, Cement Companies, Kurdistan Region – Iraq

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

مقدمة

تواجه الشركات الصناعية في الوقت الحالي صعوبات متزايدة تتعلق بالتأثيرات البيئية الناتجة عن نشاطاتها، مما يفرض عليها استخدام أدوات محاسبة متطورة تساعد في قياس وتحليل هذه التأثيرات بشكل دقيق وشفاف. تُعتبر محاسبة البيئية أدوات هامة تساعد الشركات على دمج العوامل البيئية في عملياتها المالية والإدارية، مما يعزز قدرتها على تحقيق الاستدامة المالية والبيئية في الوقت نفسه.

تساعد هذه الأنظمة في تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليل التكاليف البيئية، وضمان الالتزام بالمعايير البيئية العالمية، مما ينعكس بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادي والتنافسي للشركات.

بناءً على ذلك، يهدف هذا البحث إلى استكشاف تأثير تطبيق محاسبة البيئية في تعزيز الاستدامة المالية لدى الشركات الصناعية، مع التركيز على كيفية مساهمة هذه الأنظمة في تحسين جودة التقارير المالية، وتقليل المخاطر البيئية، وتعزيز صورة الشركات أمام المستثمرين والمساهمين. تكمن أهمية هذا البحث في زيادة الوعي العالمي حول أهمية التنمية المستدامة ودور المحاسبة البيئية كأداة استراتيجية لتحقيق ذلك في القطاع الصناعي

المبحث الأول: منهجية البحث

أولا: منهجية البحث

1. مشكلة البحث

تشهد الشركات الصناعية (شركات الاسمنت) تحديات متزايدة تتعلق بالتوازن بين الأداء المالي والمسؤولية البيئية، مما دفعها إلى تبني محاسبة البيئية كأداة مهمة لتحسين الأداء المالي المستدام. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لفهم أعمق لأثر تطبيق هذه النظم على تعزيز الاستدامة المالية، خاصة من خلال دراسة الأبعاد الفرعية لمحاسبة البيئية مثل الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،، وكيف تؤثر هذه الأبعاد على جوانب الاستدامة المالية كالربحية المستدامة، تقليل التكاليف طويلة الأجل، والامتثال التنظيمي.

على الرغم من وجود دراسات تناولت العلاقة بين المحاسبة البيئية والأداء المالي، إلا أن القليل منها يركز بشكل مفصل على تحليل الأبعاد الفرعية وتأثيراتها المتبادلة في السياق الصناعي. هذا يشكل فجوة معرفية تستدعي إجراء بحوث أكثر تخصصاً لفهم كيفية تطبيق محاسبة البيئية وتعزيز الاستدامة المالية بشكل فعّال في الشركات الصناعية. وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن الاسئلة التالي:

- هل توجد علاقة واثر بين تطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) على تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الربحية المستدامة في الشركات الصناعية؟
- هل توجد علاقة واثر بين تطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) على تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر تقليل التكاليف طويلة الأجل في الشركات الصناعية؟
- هل توجد علاقة واثر بين تطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) على تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الامتثال التنظيمي في الشركات الصناعية؟

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية:

- التعرف على الممارسات المحاسبية البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،)
- التعرف على الاستدامة المالية ومؤشراتها (الربحية المستدامة، تقليل التكاليف طويلة الأجل، الامتثال التنظيمي).
- تقييم العلاقة بين الأبعاد الفرعية لمحاسبة البيئية ومؤشرات الاستدامة المالية .
- تحديد الممارسات المحاسبية البيئية التي تسهم بشكل فعّال في تحسين الأداء المالي المستدام لشركات الأسمنت في الإقليم.

3. أهمية البحث

الأهمية العلمية:يسهم هذا البحث في تعزيز الفهم النظري والتطبيقي لتأثير محاسبة البيئية على الاستدامة المالية في الشركات الأسمنت بإقليم كوردستان. من خلال دراسة الأبعاد الفرعية المحاسبة البيئية وأثرها على جوانب الربحية وتقليل التكاليف والامتثال التنظيمي، يضيف البحث قيمة علمية تسهم في تطوير الأدبيات المحلية والدولية المتعلقة بالمحاسبة البيئية والاستدامة المالية.

الأهمية العملية:يوفر البحث إرشادات عملية تسهم في تحسين تطبيق محاسبة البيئية داخل شركات الصناعية للأسمنت في الإقليم، مما يعزز من قدرتها على تحقيق الربحية المستدامة وتقليل التكاليف البيئية والمالية والامتثال للمعايير القانونية. كما يدعم البحث صناع القرار في تبني استراتيجيات متكاملة تسهم في تحسين الأداء المالي والبيئي، وتعزيز تنافسية الشركات الاسمنت ضمن السوق المحلية والاقليمي.

4. المخطط الفرضي للبحث

بناءً على ما تم طرحهُ من التساؤلات في إشكالية البحث، تم بناء مخطط فرضي للبحث وكما موضح في الجدول التالي.

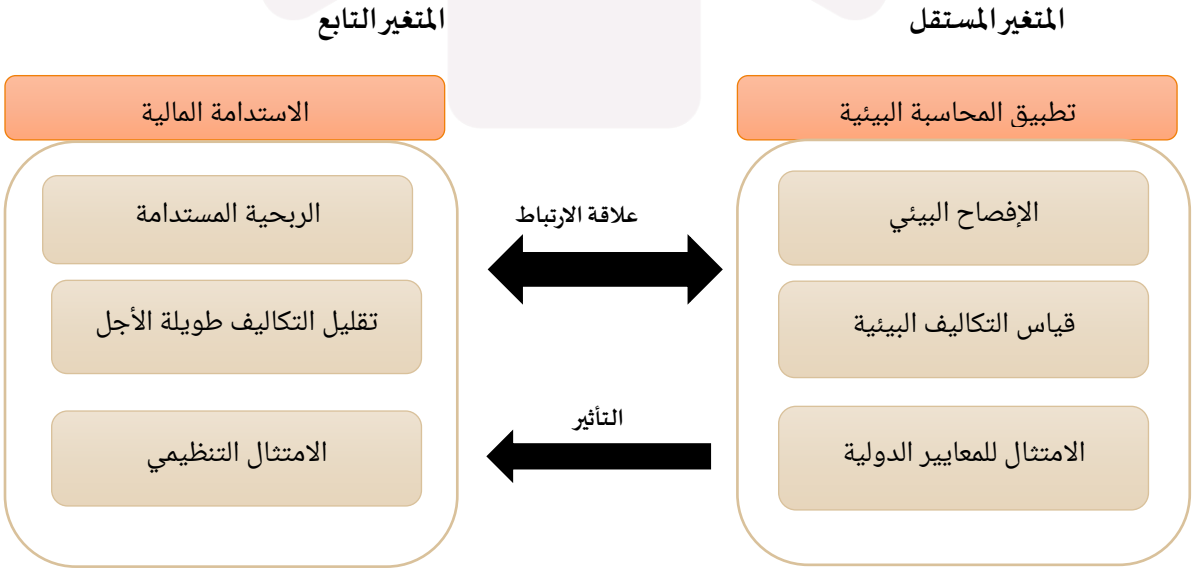

الشكل (1): مخطط البحث الفرضي

المصدر: من قبل الباحثين

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5. فرضيات البحث

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين تطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) و تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الربحية المستدامة في الشركات الصناعية.

الفرضية الثانية:يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لتطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) و تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الربحية المستدامة في الشركات الصناعية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين تطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) وتعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر تقليل التكاليف طويلة الأجل في الشركات الصناعية.

الفرضية الرابعة: يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لتطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) على تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر تقليل التكاليف طويلة الأجل في الشركات الصناعية.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين تطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) و تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الامتثال التنظيمي في الشركات الصناعية.

الفرضية السادسة: يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لتطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) على تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الامتثال التنظيمي في الشركات الصناعية.

6. منهج البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي النظري (الاستنباطي) في إطار الجوانب النظرية، بالاعتماد على المصادر المتاحة كالكتب والدوريات والرسائل الجامعية والمواقع الإلكترونية. في حين اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي(الاستقراء) في إطار البحث الميدانيّة لمتغيرات البحث ضمن بيئة الشركات عيّنة البحث من خلال إعداد استبانة كأداة لجمع البيانات الخاصة بالبحث الميدانيّة.

7. مجتمع وعينة البحث

يعتمد الإطار الميداني للدراسة على استخدام استمارة استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات المتعلقة بالجانب العملي للبحث، والتي تركز على قياس أثر تطبيق محاسبة البيئية على تعزيز الاستدامة المالية في الشركات الصناعية. وقد تم تصميم الاستبانة لتوزع على المسؤولين الماليين في الشركات الاسمنت في الاقليم كوردستان- العراق والبالغ عددهم (5) شركات، وتم توزيع الاستبيان 110 استمارة وقد استردة منها 97 بنسبة 88% ، فضلاً عن إجراء الباحثون اتصالات شخصية مع القيادات الإدارية والمحاسبية لمعرفة التحديات التي تواجههم. وتم إخضاعها لاختبارات الصدق والثبات لضمان دقة وجودة البيانات، بما يسهم في تحسين موثوقية الإجابات. وتُحلل البيانات المستخلصة بهدف اختبار فرضيات البحث، سواء بإثباتها أو نفيها، تمهيدًا للوصول إلى نتائج علمية يمكن البناء عليها في استخلاص الاستنتاجات وتقديم التوصيات المناسبة التي تخدم الهدف الرئيس للدراسة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

8. حدود البحث

تمثلت حدود المكانية في عدد من شركات الاسمنت في إقليم كردستان العراق بالغة (5) شركات العاملة في الاقليم في قطاع الاسمنت. أما الحدود البشرية فتتمثل في مسؤولي الشعب والمحاسبين والموظفين الإداريين في الشركات قيد الدراسة. في حين كانت الحدود الزمنية تتراوح بين (2025/6/1 الى2025/8/15).

9. أدوات جمع البيانات

من أجل تغطية الجانب النظري للدراسة تم الاستعانة بالمصادر المحلية والإقليمية والأجنبية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة سواء اكانت المتوفرة في شبكة الانترنت أو الورقي مثل الرسائل والاطاريح الجامعية والبحوث المنشورة في المجلات الاكاديمية العراقية وغيرها، فضلاً عن التي زودت الباحثون المعلومات اللازمة من أجل تحقيق أهداف البحث الحالي. في حين تم استخدام الأساليب التالية لتغطية الجانب الميداني للبحث مثل استمارة الاستبيان.

10. اختبار صدق وثبات الاستبانة(Reliability and Internal Consistency Test)

جدول :(1) معامل كرونباخ ألفا للأبعاد المدروسة

البُعد	Cronbach's Alpha إذا تم الحذف
الإفصاح البيئي	0.814
قياس التكاليف البيئية	0.816
الامتثال للمعايير الدولية	0.827
الربحية المستدامة	0.840
تقليل التكاليف طويلة الأجل	0.834
الامتثال التنظيمي	0.821
المجموع الكلي	**0.850**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: الاستدامة المالية

1. مفهوم الاستدامة المالية

توجد العديد من المفاهيم التي توضح معنى الاستدامة المالية. في هذا البحث، تم اعتماد تعريف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لأن هذا التعريف يعد الأقرب للبيئة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية الدولية. تعتبر الاستدامة المالية عنصرًا أساسيًا للتنافس في جذب أموال الدعم من المانحين الدوليين، وتشمل مجموعة من العوامل التي تؤثر على القدرة المالية للمنظمة. كما تتضمن أيضًا مدى تطوير فرص تجارية لزيادة العوائد المالية، بالإضافة إلى التركيز على درجة تعقيد جمع الأموال ومهارات الإدارة المالية القوية (بدح، وائل، 138:2018).

مع تزايد استنزاف موارد عالمنا، يجب على الأفراد والشركات التوجه نحو مفهوم الاستدامة لضمان البقاء على المدى الطويل. من الضروري للمؤسسات التي تريد تحقيق أداء مالي جيد على المدى البعيد تبني استراتيجيات مستدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Wang , Huang, & Yang, 2019:2). وللوصول إلى مستوى مناسب من الاستدامة المالية، يجب اعتماد استراتيجيات تجارية تركز على احتياجات المؤسسات وأيضًا على الحفاظ على الموارد البشرية والنظم البيئية الطبيعية للأجيال القادمة.

تعني الاستدامة المالية أعلى مستوى من نمو الإيرادات التشغيلية الذي يمكن تحقيقه مع الحفاظ على كفاءة عمل المؤسسة وسياساتها المالية دون الحاجة إلى إصدار أسهم جديدة (X. L. Xu et al., 2020: **p**2670). تشير الاستدامة المالية إلى قدرة الكيان على الحفاظ على استقراره المالي على المدى البعيد. وهذا يعني إدارة الموارد المالية بشكل يلبي احتياجاتها الحالية مع إمكانية النمو في المستقبل.

لذا، تمثل الاستدامة المالية قدرة الشركات على بناء وصيانة قاعدة مالية قوية ومستقرة لقياس مدى استدامتها المالية. المنظمة المستدامة ماليًا هي تلك التي تحقق نمواً مناسبا في إيراداتها وأرباحها على مدى فترة زمنية (Nicholls, 2018:p7)

يمكن تعريف الاستدامة المالية أيضًا على أنها القدرة على العمل وتطوير الأصول والالتزامات في بيئة متغيرة لضمان الملاءمة المالية وجذب الاستثمارات طويلة الأجل ضمن حدود المخاطر المقبولة (Al Kharusi & Murthy, 2017:p26), تعني الاستدامة أيضًا حماية موارد الشركة وأصولها، إذ تعتبر هذه الموارد جزءًا من المجتمع بشكل عام. أصبح إدخال مفهوم الاستدامة المالية أمرًا ضروريًا، حيث إن استمرارية الشركات لا تعتمد فقط على أدائها المالي والأرباح، بل تحتاج أيضًا إلى دمج مؤشرات غير مالية مثل حماية البيئة، ومؤشرات الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى مؤشرات الحوكمة، التي تسهم في اتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي من خلال تقارير الاستدامة والتقارير المالية. (شاهين ,و بدر ، 158:2022)

ومما سبق يمكن القول الباحثين مما سبق أن الاستدامة بشكل عام هي الحفاظ على الموارد المادية وغير المادية للأجيال القدامة واستخدامها بكفاءة والتقليل من التلوث البيئي، الاعتماد على مصادر الطاقة دون استنزافها بشكل يلبي متطلبات الجيل الحالي وضمان مستقبل الجيل اللاحق، فالمحاسبة البيئية ليست مجرد تسجيل وتبويب للتكاليف البيئية، وإنما هي نظام متكامل يدمج بين المحاسبة التقليدية والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ويوفر رؤية شاملة للأداء المؤسسي من حيث التكلفة والأثر البيئي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. **أهمية الاستدامة المالية:**

تعتبر الاستدامة المالية واحدة من أبرز الاتجاهات الحديثة للشركات من وجهة نظر الإدارة المالية. في ظل التغيرات السريعة في بيئة الأعمال والمنافسة القوية والتطورات التقنية والمعلوماتية وزيادة مستوى عدم اليقين، باتت مهمة للغاية للشركات. ذلك لأنها تساعد في الحفاظ على حصتها في السوق وتحقيق زيادة في ثراء مساهميها وضمان تدفق نقدي إيجابي مستمر. وبالتالي، تعتبر الاستدامة نتيجة طبيعية للتغيرات الكبيرة في البيئة الخارجية. تتجلى أهمية الاستدامة المالية فيما يلي:

أ. تساعد الشركات على الاستفادة من الفرص المستقبلية عبر الحفاظ على التوازن في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، مما يساهم في تعزيز قدرتها التنافسية في السوق (Adjei, Alhassan & Ibrahim, 2020: p51).

ب. تتيح الاستدامة المالية للشركات زيادة الإيرادات دون استنزاف مواردها المالية المتاحة، مما يسهم في استمرارية أعمالها في ظل تغييرات بيئة الأعمال وتزايد المنافسة التكنولوجية والاجتماعية .(Manaf et al.,2018: p16)

ت. تحافظ الاستدامة المالية على الخدمات المقدمة من الشركات مع السعي لتحقيق المرونة للتعامل مع الصدمات القصيرة الأجل المالية والاقتصادية (Bowman,2011:p40)

ث. تسهم في معالجة مشكلة عدم قدرة الشركات على دعم نمو الإيرادات التشغيلية على المدى الطويل عن طريق الاعتماد على الأموال الداخلية أو الخارجية (Teng , Chang., & Wu,2021: p4)

ج. تعمل على تعزيز فرص الربح والنمو، من خلال تمكين الشركات من الاستفادة من فرص الاستثمار التي تخلق قيمة مالية للشركة ومساهميها لتحقيق ثروة أكبر وتحقيق أهداف العصر الحديث.(Ziolo et al., 2021: p4239)

ح. تضغط الاستدامة المالية على الشركات لتكون حساسة لطلبات العملاء وتشجعهم على تحسين المنتجات والعمليات والتواصل، ما يؤدي إلى تقديم منتجات مالية أفضل وزيادة الفوائد الاقتصادية للعملاء (Zeller& Meyer, 2002,p7)

خ. تعزز الاستدامة المالية من موقع الشركات في السوق وتساعد على تحقيق التوازن بين الأرباح والمخاطر من خلال الحفاظ على سيولة مالية تمكنها من مواجهة الصدمات السلبية التي تهدد وجودها وكيانها المالي.

د. تؤثر الاستدامة المالية بشكل إيجابي على التوسع والنمو، حيث تعتبر مؤشراً مهماً لاستمرارية الشركات. كما تؤثر على قرارات المستثمرين والمدخرين بشأن ما إذا كان ينبغي عليهم أن يصبحوا عملاء للشركات على المدى الطويل، وتعتبر الاستدامة المالية ذات أهمية خاصة للمدخرين الذين يريدون أن يثقوا في استمرارية الشركات التي يستثمرون فيها.

3. **وظائف الاستدامة المالية**

تشمل وظيفة الاستدامة المالية جوانب مختلفة منهما:(Irianto, & Adiatma, 2023: p135) .

أ. **توليد الإيرادات**: ي يشمل ذلك وضع وتنفيذ خطط تهدف إلى خلق مصادر دخل ثابتة ومتواصلة. قد يتضمن ذلك زيادة حجم المبيعات، تنويع مصادر الدخل، والبحث عن فرص عمل جديدة. يعتبر تحقيق الإيرادات مهمًا للغاية من أجل الاستدامة المالية، حيث يوفر الموارد التي يحتاجها الكيان لتمويل أنشطته واستثمارها في فرص النمو.

ب. **إدارة التكاليف**: ينطوي ذلك على تحليل الموارد المالية وضبط النفقات لضمان أن يعمل الكيان بكفاءة. يمكن أن تتضمن إدارة التكاليف اتخاذ إجراءات لتقليل النفقات، التفاوض للحصول على أسعار مناسبة مع الموردين، وتقليص الفاقد. تساهم إدارة التكاليف بشكل فعّال في بقاء الكيان رابحًا، وهذا ضروري لتحقيق الاستدامة المالية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ت. **إدارة التدفقات النقدية**: يتعلق هذا بإدارة أموال الكيان الداخلة والخارجة لضمان توافر سيولة كافية للوفاء بالالتزامات. تشمل الإدارة الفعالة للتدفقات النقدية التنبؤ بالتغييرات، تنظيم رأس المال العامل، ورصد أنماط التدفق النقدي للبحث عن أي نقص محتمل.

ث. **إدارة المخاطر**: تتضمن هذه العملية التعرف على المخاطر، تقييمها، وإيجاد طرق لإدارتها التي يمكن أن تؤثر سلبًا على الاستقرار المالي للكيان. قد تشمل إدارة المخاطر تطبيق ضوابط داخلية، استخدام التأمين، وتطوير استراتيجيات للحد من المخاطر وحماية الكيان من الخسائر المالية.

ج. **إدارة الاستثمار**: تنطوي على تنفيذ استثمارات استراتيجية تدعم الأهداف المالية الطويلة الأجل للكيان. تشمل الإدارة الفعالة للاستثمار تحديد الفرص، تقييم المخاطر والعوائد، وإدارة محفظة الاستثمار لتحقيق النتائج المالية المطلوبة. بوجه عام، فإن الاستدامة المالية تعتبر أساس نجاح الكيان واستمراريته في المستقبل.

4. مؤشرات الاستدامة المالية :

تشمل عدة مفاهيم رئيسية تركز على الربحية المستدامة، تقليل التكاليف على المدى الطويل، والامتثال التنظيمي، وهي كما يلي:

أ. **الربحية المستدامة**: تشير الربحية المستدامة إلى قدرة المنظمة على تحقيق أرباح مستقرة على المدى الطويل مع الأخذ في الاعتبار تأثيراتها على المجتمع والبيئة والمصالح المعنية. يتطلب ذلك تحقيق توازن بين النجاح المالي وبين المسؤولية الاجتماعية والبيئية. يهدف هذا التصور إلى نهج شامل يتجاوز الأرقام المالية التقليدية ويشمل رؤية أوسع للنجاح تتضمن العناية بالبيئة ورفاهية المجتمع. بدلاً من التركيز فقط على الأرباح، يحتاج الأمر إلى تطبيق ممارسات تجارية مسؤولة تتيح خلق قيمة مشتركة لجميع الأطراف المعنية. تتضمن استراتيجيات الربحية المستدامة تبني طرق عمل صديقة للبيئة، وتعزيز رفاهية العاملين، والتفاعل مع المجتمعات المحلية، والشفافية في تقديم تقارير عن التأثيرات الاجتماعية والبيئية..(الحسيني و التميمي، 500:2023)

ب. **تقليل التكاليف طويلة الأجل**: يركز هذا الجانب على إدارة الموارد والعمليات البيئية التي تسهم في تقليص التكاليف التشغيلية والنفقات البيئية المستمرة. بالمقارنة مع تخفيض التكاليف التقليدي، الذي يميل إلى تقليل النفقات بسرعة وبفعالية نتيجة الأزمات القصيرة الأمد، يجب أن يكون تخفيض التكاليف الاستراتيجي جزءًا من استراتيجية تنافسية تشمل تطوير استراتيجيات لإدارة الموارد البشرية والتكنولوجية بهدف إنشاء نهج منسق وطويل الأمد لتقليل التكاليف. تعتمد المزايا التنافسية في التكلفة على تعزيز ثقافة التحسين المستمر للجودة والوقت والتكاليف من خلال الابتكار وتقليل النفايات والتلوث، مما يؤدي إلى تخفيض الحاجة لتكاليف المعالجة والعقوبات البيئية المستقبلة. وبالتالي، إن مفتاح النجاح في تقليل التكاليف على المدى البعيد يكمن في دمج ذلك ضمن ثقافة المؤسسة، أي كجزء من استراتيجية تنافسية ترتكز على دمج الموارد البشرية والاستراتيجيات التكنولوجية..(Shields & Young, 1992: p17)

ت. **الامتثال التنظيمي**: يشير الامتثال التنظيمي إلى التزام المؤسسات بقوانين ولوائح حماية البيئة التي تنظم تقنيات المحاسبة وإعداد التقارير.(Akhter et al,2023: p346; Peters &Romi; 2014 : p640)، تشير الأبحاث إلى أن الشركات تطبق معايير التقارير البيئية في البلدان التي تمتاز بقوانين بيئية واضحة وصارمة، مثل تشريعات حماية البيئة أو التوجيهات الخاصة بالقطاعات. (Almaqtari et al,2024: p4) تلعب الأطر القانونية البيئية دورًا رئيسيًا في مستوى الامتثال الذي تسعى الشركات لتحقيقه. ويعتمد هذا المستوى على توافر هذه الأطر القانونية وجودة تنفيذ القوانين والمتطلبات التي تفرضها، بالإضافة إلى آلية التطبيق والعقوبات المالية أو التحفيزات اللازمة لذلك.(Almaqtari et al,2024: p4; Peters &Romi;2014 :p640)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (2) مؤشرات الاستدامة المالية في السياق البيئي

البعد الفرعي	التفسير العلمي	مبرر الاعتماد للمتغير التابع "الاستدامة المالية
الربحية المستدامة	تشير إلى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مستمرة مع المحافظة على الاعتبارات البيئية، مما يعكس دمج الأبعاد البيئية مع الأداء المالي.	الربحية المستدامة تُعد من أهم مؤشرات الاستدامة المالية في الدراسات الحديثة.
تقليل التكاليف طويلة الأجل المرتبطة بالمخاطر البيئية	تقليل النفقات المتعلقة بالتلوث، الغرامات، وإصلاح الأضرار البيئية، ما يعزز القدرة المالية على المدى البعيد.	تُستخدم كمؤشر على كفاءة إدارة المخاطر البيئية وتأثيرها المالي.
الامتثال التنظيمي وتقليل الغرامات والمخاطر القانونية	الالتزام بالقوانين والمعايير يقلل التعرض للمخاطر القانونية والغرامات، مما يدعم استقرار الأداء المالي.	الامتثال التنظيمي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بحماية الأصول وتقليل التكاليف المالية غير المتوقعة.

ثانيا: المحاسبة البيئية

1. **مفهوم المحاسبة البيئية:**

تتعلق المحاسبة البيئية بمحاسبة التكاليف والإدارة، وتعتبر وسيلة ضرورية، على الرغم من ندرتها، لعلاج مشكلات التلوث البيئي. لذلك، يتم اعتبار المحاسبة البيئية كمزيج يضم المحاسبة التقليدية والأخلاقيات البيئية. غالباً ما تُعرّف هذه المحاسبة باعتبارها الأداة المناسبة لمواجهة أزمة التلوث البيئي على مستوى العالم. يتركز الاهتمام في المحاسبة البيئية على توضيح الأثر البيئي للمؤسسة من حيث القيمة المالية والوحدات البيئية.(Abubaker, 2024: p96)

لقد تعددت المسميات التي تطلق على المحاسبة البيئية، حيث عرفت باسم المحاسبة الخضراء، محاسبة المسؤولية البيئية، محاسبة البيئة المستدامة، ومحاسبة التأثيرات البيئية. ونتيجة لذلك، ظهرت أيضاً العديد من التعريفات للمحاسبة البيئية، ومنها أنها "جزء لا يتجزأ من المحاسبة الاجتماعية، وتعتبر وسيلة توفر معلومات محاسبية للمستفيدين وصناع القرار حول التكاليف التي تتعلق بالجوانب البيئية، وذلك بخلق صورة شاملة عن أداء المؤسسة، بحيث تشمل البيانات المتعلقة بالأداء البيئي إلى جانب المعلومات المالية(العماري و الحداد،p552:2020).

كما اشارة (Thabit,2019 p3) "المحاسبة البيئية بأنها عبارة عن نظام محاسبي ممتد للنظام المحاسبي التقليدي ومبني على تحليل نتائج ومسببات حدوث التكلفة من أجل تحديد وتعيين أثر التكاليف البيئية التي تسببت بها الوحدة" . المحاسبة الخضراء هي مفهوم حيث تعطي الشركات في عملية الانتاج الاولوية للكفاءة والفعالية في استخدام الموارد بطريقة مستدامة، بحيث تكون قادرة على مواءمة تطوير الشركة مع الوظائف البيئية ويمكن ان توفر فوائد للمجتمع" (Nga & Loan, 2019)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تشمل المحاسبة البيئية عملية القياس والإفصاح المحاسبي والاقتصادي للأنشطة والبرامج التي تؤثر على البيئة، والتي تنفذها المؤسسات لتلبية احتياجات المجتمع(Mayndarto&Murwaningsari,2021:p38) بالإضافة إلى ذلك، هناك اتجاه متزايد نحو الكشف عن الأداء البيئي وإدماج المحاسبة البيئية ضمن النظام المحاسبي العام نتيجة لاهتمام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والهيئات الدولية والمهنية والأكاديمية بقضايا البيئة والتنمية المستدامة. (Meutia Pratiwi, & Syamsurijal,2020: p44) وذلك بسبب تأثيرات التلوث البيئي على الوعي البيئي، مما ألقى بالمزيد من المسؤولية على المؤسسات بسبب الضغوط من الحكومات لحماية البيئة والمساهمة في استدامة النمو (Saeed, Ahmed & Abdullah, 2022: p153).

نتيجة لهذا الأمر، تُعتبر المحاسبة البيئية وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف، منها إعداد وثائق حول المبيعات والتكاليف الإجمالية مع التركيز على الحفاظ على البيئة لكل فترة مالية، وإعداد التقارير حول النفقات البيئية لتوضيح مدى التزام الشركة بالقوانين والأنظمة البيئية (Jiao et al,2023: p5)، بالإضافة إلى تحديد المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة لضمان استمراريتها، وإظهار المنافع والتوفير البيئي الذي تقدمه الشركة في كل فترة مالية .(Deb, ,2023: p424) Rahman & Rahman

استنادًا إلى ما ذكر، يرى الباحثون أن المحاسبة البيئية ليست مجرد وسيلة لقياس التكاليف أو الإفصاح عن الأثار البيئية، بل هي أداة استراتيجية تسهم في تحسين الأداء المالي على المدى الطويل للشركات، خصوصاً في القطاعات الصناعية التي تؤثر بشكل مباشر على البيئة مثل صناعة الإسمنت في إقليم كردستان-العراق. إنها تمثل تطوراً للمحاسبة التقليدية عن طريق إدماج الأبعاد البيئية في الإطار المحاسبي والمالي، مما يعزز قدرة الشركات على تحقيق الاستدامة المالية عبر إدارة تكاليفها البيئية بفاعلية، والالتزام بالقوانين واللوائح المحلية والدولية.

2. **أبعاد محاسبة البيئية .**

تشمل عدة مفاهيم رئيسية تركز على بالإفصاح البيئي ، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير البيئية الدولية، دمج المحاسبة البيئية في أنظمة المحاسبة وهي كما يلي:

أ. **بالإفصاح البيئي:** المعلومات المتعلقة بكفاءة الأداء البيئي تُعد مالية وكمية، مما يؤدي إلى تأثيرها المباشر على الوضع المالي للشركة ونتائج نشاطها. الإفصاح البيئي هنا يعني مشاركة معلومات مالية وغير مالية للمستخدمين في التقارير المالية، والتي تتعلق برؤية الأداء والأنشطة المتعلقة بالإدارة البيئية وآثارها المالية التي تمتد عبر الماضي والحاضر والمستقبل.(فرج,2017:ص111)

ب. **قياس التكاليف البيئية:** هو التعبير الكمي أو المالي عن أنشطة المؤسسة في البيئة، مما يتيح الحصول على معلومات تفسر القوائم المالية للمؤسسة للمستخدمين. يمكن أن يأتي القياس من زاوية المؤسسة أو المجتمع. من وجهة نظر المؤسسة، يُظهر المقدار الذي تتحمله المؤسسة من تكلفة نتيجة التزامها تجاه المجتمع. أما من جانب المجتمع، فيوضح تكلفة التضحيات والأضرار الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة، ويعكس الآثار السلبية مثل التلوث وإسراف الموارد. (كندة، 2022:ص14)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ت. **الامتثال للمعايير البيئية الدولية:**يعد الالتزام بالمعايير البيئية الدولية بمثابة مقياس حاسم لامتثال المنظمة للمعايير والمبادئ التوجيهية المعترف بها عالميًا المتعلقة بالحفاظ على البيئة والاستدامة. وهذا يتطلب مواءمة العمليات التنظيمية مع الأطر الدولية، مثل ISO 14001، الذي يحدد معايير أنظمة الإدارة البيئية (EMS). يضمن هذا الالتزام أن تتعامل المؤسسة بشكل منهجي مع التزاماتها البيئية، وبالتالي تعزيز الاستدامة على المدى الطويل، والامتثال القانوني، والتخفيف من التلوث، والتحسين المستمر للممارسات. لا تعمل الكيانات التي تتبنى هذه المعايير وتلتزم بها على رفع أدائها البيئي فحسب، بل تعمل أيضًا على تحسين الشفافية وتخفيف المخاطر التنظيمية ومخاطر السمعة وتعزيز موقفها التنافسي داخل السوق العالمية.. *"ISO 14001 is the international specification for an EMS and defines the requirements necessary to obtain certification."*(p. 2)

ث. **دمج المحاسبة البيئية في أنظمة المحاسبة:** يعكس دمج المحاسبة البيئية في الأنظمة المحاسبية" إلى كيف يتم دمج الجوانب البيئية، مثل تدفق المواد، والانبعاثات، واستهلاك الطاقة، والتكاليف المتعلقة بها، داخل الإطار الرسمي للمحاسبة الإدارية للمؤسسة. كما يفيد في تحديد وقياس الكلفة وتأثيرات البيئة بشكل نظامي في السجلات المحاسبية، مما يساعد على تحسين اتخاذ القرارات، وزيادة الشفافية، والتوافق الاستراتيجي مع أهداف الاستدامة.(Stanescu eat al,2021: p17)

الجدول (3) ابعاد المحاسبة البيئية

البعد	سبب الاعتماد للمتغير المستقل " المحاسبة البيئية"
الإفصاح البيئي	يعكس شفافية المؤسسة والتزامها بالكشف عن الأثر البيئي
قياس التكاليف البيئية	يوضح مدى تتبع المؤسسة للتكاليف الحقيقية المرتبطة بالبيئة
الامتثال للمعايير البيئية الدولية	مؤشر على التزام المؤسسة بالقواعد والإرشادات المعتمدة دوليًا
دمج المحاسبة البيئية في نظم المحاسبة	يعكس مدى تكامل البُعد البيئي ضمن النظام المحاسبي الرسمي

المصدر: من اعداد الباحثين

3. **العلاقة ولاثر المتغيرات الفرعية لمحاسبة البيئية و المتغيرات الفرعية للاستدامة المالية:**

الجدول (4) يبين العلاقة و الاثر النظرية بين أبعاد محاسبة البيئية ومؤشرات الاستدامة المالية حيث تشكل محاسبة البيئية عنصرًا جوهريًا في تعزيز الاستدامة المالية للشركات، من خلال أبعادها المتعددة التي تشمل الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية، ودمج المحاسبة البيئية ضمن نظم المعلومات المحاسبية. تشير الدراسات إلى أن الإفصاح البيئي يعزز من شفافية الأداء المؤسسي، ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وتحقيق ربحية مستدامة((Schaltegger & Burritt, 2017:p25) كما يسهم قياس التكاليف البيئية في تحسين كفاءة الموارد وتقليل الهدر، مما يعزز الأداء المالي على المدى الطويل.(Jasch, 2009) بالإضافة إلى ذلك، يُعد الامتثال للمعايير البيئية الدولية مثل ISO 14001من العوامل الأساسية التي تدعم الاستقرار المالي من خلال تقليل المخاطر القانونية والغرامات .(ISO, 2015) .

بناءً على ذلك، تظهر الأدبيات العلمية بوضوح وجود علاقة إيجابية ومباشرة بين محاسبة البيئية ومؤشرات الاستدامة المالية ، مما يبرر أهمية تبني المؤسسات لهذه النظم كجزء من استراتيجياتها الشاملة لتحقيق النمو المالي المستدام.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (4) العلاقة و الاثار النظرية بين أبعاد محاسبة البيئية ومؤشرات الاستدامة المالية

المتغير الفرعي للمتغير التابع (الاستدامة المالية)	المتغير الفرعي للمتغير المستقل (نظم المحاسبة البيئية)	طبيعة العلاقة (إيجابية/سلبية)	شرح مختصر للعلاقة والاثر المتوقع
الربحية المستدامة	الإفصاح البيئي	إيجابية	الشفافية والإفصاح تعززان الثقة وتساعدان في تحقيق أرباح مستدامة.
	قياس التكاليف البيئية	إيجابية	التحكم الدقيق في التكاليف يعزز الربحية من خلال تقليل الهدر والمخاطر.
	الامتثال للمعايير الدولية	إيجابية	الامتثال يعزز السمعة ويجذب الاستثمار، مما يدعم الربحية.
تقليل التكاليف طويلة الأجل	الإفصاح البيئي	إيجابية	الكشف المبكر عن المخاطر البيئية يقلل التكاليف المستقبلية.
	قياس التكاليف البيئية	إيجابية	رصد التكاليف البيئية يسمح باتخاذ إجراءات تخفيض فعالة.
	الامتثال للمعايير الدولية	إيجابية	الامتثال يقلل فرص الغرامات والتكاليف القانونية.
الامتثال التنظيمي	الإفصاح البيئي	إيجابية	الإفصاح يعزز وضوح الممارسات ويساعد على الالتزام بالقوانين.
	قياس التكاليف البيئية	إيجابية	فهم التكاليف البيئية يسهل الامتثال والتقيد بالمعايير.
	الامتثال للمعايير الدولية	إيجابية	مرتبط مباشرة بالامتثال وتقليل المخاطر القانونية.

المصدر: من اعداد الباحثين

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي

أولا: وصف مجتمع البحث وعينتهُ

يتمثل مجتمع الدراسة في الموظفين العاملين في شركات الاسمنت قيد الدراسة في إقليم كردستان العراق ، في حين تمثل العينة **المحاسبين والمديرين الماليين والادريين والمتخصصين في المحاسبة البيئية** داخل شركات الإسمنت العاملة في الإقليم والبالغ عددهم (5) شركات، وتم توزيع الاستبيان 110 استمارة وقد استردة منها 97 بنسبة 88% ، فضلاً عن إجراء الباحثون اتصالات شخصية مع القيادات الإدارية والمحاسبية لمعرفة التحديات التي تواجههم.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يعرض الجدول (5) تصنيف مفردات لعينة المشاركين في الدراسة

المتغير	فئات	تكرار	النسب المئوية
الفيئة العمرية	18-30 سنة	11	11.34%
	31-44 سنة	39	40.45%
	اكثر من 45 سنة	47	48.45%
إجمالي		97	100%
المؤهل العلمي	البكالوريوس	67	69.07
	الدبلوم العالي	11	11.34%
	ماجستير	12	12.37%
	دكتورا	7	7.22%
إجمالي		97	100%
المستوى الوظيفي	مدير مفوض	5	5.15
	مدراء الاقسام	31	31.96
	مدير مالي	5	5.15
	محاسب	56	57.73
إجمالي		97	100%
سنوات الخبرة	1-5 سنة	59	60.82%
	6-10 سنة	27	27.84%
	اكثر من 11 سنة	11	11.34%
إجمالي		97	100%

المصدر: من اعداد الباحثين

الجدول (6) توزيع الاستبيان حسب مجتمع الدراسة

اسم الشركة	الطاقة الإنتاجية السنوية	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستردة
شركة دلتا للأسمنت	4,000,000	19	61
شركة مولةوي للأسمنت	3,200,000	18	51
شركة ماس العراق (ماس للأسمنت)	6,000,000	28	72
شركة بازيان للأسمنت / لافارج العراق	2,500,000	15	01
شركة تسلوجة للأسمنت (فاروق القابضة)	6,400,000	30	92
مجموع		110	97

المصدر: من اعداد الباحثين

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أظهر جدول 1 اختبار الاعتمادية باستخدام معامل **كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)** أن القيمة الكلية بلغت (0.850)، وهي قيمة مرتفعة تدل على تمتع أداة القياس بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي بين فقراتها، إذ أن جميع القيم تجاوزت الحد الأدنى المقبول (0.70). كما بينت نتائج إحصاءات "Item-Total Statistics" أن حذف أي من الأبعاد المدروسة (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية، الربحية المستدامة، تقليل التكاليف طويلة الأجل، الامتثال التنظيمي) يؤدي إلى انخفاض قيمة كرونباخ ألفا عن القيمة الكلية، مما يعكس مساهمة كل بعد في تعزيز قوة المقياس وعدم وجود أي بعد ضعيف أو غير متسق. وبناءً على ذلك يمكن اعتبار المقياس المستخدم موثوقاً وصالحاً للاعتماد عليه في التحليلات الإحصائية اللاحقة.

ثانياً: مشكلة الارتباط الذاتي

يشير الارتباط الذاتي إلى الحالة التي يحدث فيها ارتباط بين قيم الأخطاء في نموذج الانحدار، بمعنى أن قيمة المتغير التابع عند الزمن (t) قد تتأثر بقيمه عند الزمنين السابق أو اللاحق (t−1) أو (t+1). وتعد هذه المشكلة شائعة في بيانات السلاسل الزمنية، حيث تعتمد الملاحظات غالبًا على القيم السابقة أو اللاحقة لها. من أبرز الأدوات المستخدمة للكشف عن هذه المشكلة هو اختبار دوربين-واتسون(D.W.) ، الذي تتراوح قيمه بين 0 و 4، حيث تشير القيمة القريبة من 2 إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

كما هو موضح في الجداول (3، 5، 7)، كانت قيم D.W. المحسوبة على التوالي (1.888، 2.031، 1.896)، وهي قريبة بما فيه الكفاية من 2، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم في هذه البحث.

ثالثاً: مشكلة التعدد الخطي

تحدث مشكلة التعدد الخطي عندما يكون هناك ارتباط خطي كامل أو قوي بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة. وللكشف عن هذه المشكلة يُستخدم مقياس **معامل تضخم التباين(VIF – Variance Inflation Factor)** ، وفق الصيغة التالية: VIF=1/Tolerance

تشير القاعدة إلى أنه إذا تجاوزت قيمة معامل **VIF**لأي متغير مستقل القيمة 10، فإن ذلك يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي. وبالنظر إلى الجداول (3, 5, 7) نجد أن قيمة **VIF**لكل من المتغيرات المستقلة في هذا البحث كانت كما يلي: الإفصاح البيئي (1.697)، قياس التكاليف البيئية (1.703)، والامتثال للمعايير الدولية (1.524). وبما أن جميع القيم أقل من 10، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم في هذه الدراسة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رابعاً: اختبار فرضيات البحث

الفرضية الاولى :توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين تطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) و تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الربحية المستدامة في الشركات الأسمنت.

جدول :(7) معاملات الارتباط (Pearson Correlation) بين أبعاد محاسبة البيئية و مؤشرات الربحية المستدامة

البُعد	الربحية المستدامة	Sig.
الإفصاح البيئي	0.438**	0.000
قياس التكاليف البيئية	0.428**	0.000
الامتثال للمعايير الدولية	0.490**	0.000

مستوى الدلالة: (0.01 p ≥ أي دال عند مستوى.((0.05 ≥ α) N = 97.

ملاحظة (**) :يشير إلى دلالة إحصائية قوية.

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

أظهرت نتائج جدول (7) اختبار الارتباط (Pearson Correlation) وجود علاقات ارتباط موجبة ومعنوية إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد محاسبة البيئية المتمثلة في (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية) و مؤشر الربحية المستدامة في الشركات الأسمنت. فقد تبين أن معامل الارتباط بين الإفصاح البيئي والربحية المستدامة بلغ($r = 0.438, p < 0.01$) ، مما يعكس علاقة إيجابية متوسطة تدل على أن الشفافية والإفصاح عن المعلومات البيئية يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة، وبالتالي يدعم استمرارية الأرباح. كما ظهر أن قياس التكاليف البيئية يرتبط بالربحية المستدامة($r = 0.428, p < 0.01$) ، الأمر الذي يشير إلى أن تحديد وقياس التكاليف البيئية يسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل التكاليف الخفية طويلة الأجل، وهو ما ينعكس إيجابًا على الأداء المالي المستدام. أما الامتثال للمعايير الدولية فقد أظهر أعلى مستوى من الارتباط بالربحية المستدامة($r = 0.490, p < 0.01$) ، مما يدل على أن التوافق مع القوانين والمعايير العالمية لا يسهم فقط في تقليل المخاطر القانونية والتنظيمية، وإنما يعزز كذلك سمعة الشركة التنافسية في الأسواق، وهو ما يدعم قدرتها على تحقيق ربحية مستقرة على المدى الطويل.

وبناءً على ما سبق، فإن النتائج وفرت دعمًا إحصائيًا ومحاسبيًا قويًا لصحة الفرضية الأولى، التي نصت على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق محاسبة البيئية بأبعادها المختلفة وتعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الربحية المستدامة في الشركات الأسمنت. وهذا يعكس أن دمج المحاسبة البيئية في الممارسات المحاسبية للشركات الصناعية لم يعد خيارًا ثانويًا، بل أصبح أداة استراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية على حد سواء.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الفرضية الثانية :يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لتطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) و تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الربحية المستدامة في الشركات الأسمنت.

جدول (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) على تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الربحية المستدامة في الشركات الأسمنت.

تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الربحية المستدامة في الشركات الأسمنت .						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	1.352	0.395		3.425		0.001
الإفصاح البيئي	0.156	0.096	0.183	1.621	1.697	0.108
قياس التكاليف البيئية	0.161	0.117	0.156	1.380	1.703	0.171
الامتثال للمعايير الدولية	0.329	0.113	0.312	2.918	1.524	0.004
R Square	0.300					
Adjusted R^2	0278					
Durbin–Watson	1.888					

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

يوضح جدول 8 نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لدراسة أثر أبعاد محاسبة البيئية على تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الربحية المستدامة في الشركات الأسمنت. تشير قيمة **$R^2 = 0.300$** إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر نحو 30٪ من التغير في الربحية المستدامة، وهو مستوى مقبول للدراسات التطبيقية في العلوم الإدارية والمحاسبية. كما توضح قيمة **Durbin–Watson = 1.888** عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج.

بالنسبة لتأثير كل بعد من أبعاد المحاسبة البيئية، أظهر **الإفصاح البيئي** اتجاهًا إيجابيًا نحو تعزيز الربحية المستدامة، لكنه لم يكن دالًا إحصائيًا($p = 0.108$) ، مما يشير إلى أن تحسين جودة الإفصاح قد يزيد من تأثيره الفعلي على الأداء المالي. أما **قياس التكاليف البيئية** فقد أظهر أيضًا تأثيرًا إيجابيًا غير معنوي إحصائيًا($p = 0.171$) ، ما يدل على أن أثره على الربحية المستدامة قد يظهر بشكل غير مباشر من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف طويلة الأجل. في المقابل، **الامتثال للمعايير الدولية** أثبت أثرًا إيجابيًا معنويًا($p = 0.004$) ، مما يؤكد أن الالتزام بالمعايير الدولية يعزز الإدارة السليمة للمخاطر القانونية، ويدعم الربحية المستدامة، ويقوي السمعة التنافسية للشركات في الأسواق المحلية والدولية. من جانب المحاسبي, تدل النتائج على أن محاسبة البيئية تمثل أداة استراتيجية لتعزيز الاستدامة المالية، حيث يسهم الإفصاح البيئي في رفع الشفافية والمساءلة، ويعزز قياس التكاليف البيئية الكفاءة التشغيلية، بينما يظهر الامتثال للمعايير الدولية الأثر المباشر الأكثر وضوحًا على الربحية المستدامة.

بناءً على ذلك، **يتم دعم الفرضية جزئيًا**، حيث يمكن القول إن هناك تأثيرًا معنويًا عند مستوى الدلالة 0.05 لأحد أبعاد محاسبة البيئية على الاستدامة المالية، مع الإشارة إلى أهمية البعدين الآخرين في التأثير غير المباشر على الأداء المالي المستدام.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الفرضية الثالثة :توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين تطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) وتعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر تقليل التكاليف طويلة الأجل في الشركات الأسمنت.

جدول : (9) معاملات الارتباط (Pearson Correlation) بين أبعاد محاسبة البيئية و مؤشر تقليل التكاليف طويلة الأجل

البُعد	تقليل التكاليف طويلة الأجل	Sig.
الإفصاح البيئي	0.517**	0.000
قياس التكاليف البيئية	0.538**	0.000
الامتثال للمعايير الدولية	0.392**	0.000

مستوى الدلالة.($p \leq 0.01$) :

N = 97.

ملاحظة (**) :يشير إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى.(0.01)

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

أظهرت نتائج تحليل معاملات الارتباط (Pearson Correlation) وجود علاقات إيجابية ومعنوية إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد محاسبة البيئية المتمثلة في **الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، والامتثال للمعايير الدولية** و **مؤشر تقليل التكاليف طويلة الأجل** في الشركات الأسمنت. فقد سجلت العلاقة بين الإفصاح البيئي وتقليل التكاليف طويلة الأجل قيمة معامل ارتباط متوسطة($r = 0.517, p < 0.01$) ، مما يشير إلى أن الإفصاح عن المعلومات البيئية يعزز الشفافية والمساءلة، ويقلل من المخاطر والتكاليف المالية المستقبلية المرتبطة بالممارسات البيئية غير المستدامة.

كما بينت النتائج أن **قياس التكاليف البيئية** يرتبط ارتباطًا إيجابيًا قويًا مع تقليل التكاليف طويلة الأجل ($r = 0.538, p < 0.01$)، وهو ما يعكس أهمية قدرة الإدارة على تحديد ومتابعة التكاليف الخفية المرتبطة بالهدر البيئي والتلوث، مما يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل المصروفات على المدى الطويل. أما **الامتثال للمعايير الدولية** فقد أظهر ارتباطًا إيجابيًا معتدلًا($r = 0.392, p < 0.01$) ، مما يدل على أن الالتزام بالمعايير الدولية يقلل من المخاطر التنظيمية والعقوبات المحتملة، ويعزز القدرة التنافسية للشركات في الأسواق المحلية والدولية.

تؤكد هذه النتائج أن **تبني محاسبة البيئية يمثل أداة استراتيجية** لتعزيز الاستدامة المالية في الشركات الأسمنت ، من خلال:

1. تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتقليل الهدر البيئي.
2. خفض التكاليف طويلة الأجل المرتبطة بالملوثات والمخاطر البيئية.
3. تعزيز الالتزام بالمعايير واللوائح الدولية، مما يقلل من المخاطر القانونية والتكاليف المرتبطة بالغرامات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وبناءً على ما سبق، فإن النتائج تدعم صحة **الفرضية الثالثة**، التي نصت على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تطبيق محاسبة البيئية وتعزيز الاستدامة المالية عبر تقليل التكاليف طويلة الأجل في الشركات الأسمنت. هذا يعكس الدور الحيوي للمحاسبة البيئية في تحسين الأداء المالي المستدام وتحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية للشركة.

الفرضية الرابعة :يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لتطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) على تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر تقليل التكاليف طويلة الأجل في الشركات الأسمنت.

جدول (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) على تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر تقليل التكاليف طويلة الأجل في الشركات الأسمنت.

تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر تقليل التكاليف طويلة الأجل في الشركات الأسمنت.						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	1.294	0.381		3.395		0.001
الإفصاح البيئي	0.242	0.093	0.283	2.603	1.685	0.011
قياس التكاليف البيئية	0.346	0.113	0.334	3.070	1.532	0.003
الامتثال للمعايير الدولية	0.074	0.109	0.070	0.677	1.271	0.500
R Square	0.353					
Adjusted R^2	0.332					
Durbin–Watson	2.031					

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

يوضح جدول 10 نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد تأثير أبعاد محاسبة البيئية على الاستدامة المالية من خلال بعد تقليل التكاليف طويلة الأجل في الشركات الأسمنت. تشير قيمة R2=0.353R^2 = 0.353R2=0.353 إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر حوالي 35٪ من التغير في تقليل التكاليف طويلة الأجل، مما يعكس قدرة النموذج على قياس أثر تطبيق المحاسبة البيئية بشكل ملموس. كما أن قيمة Durbin–Watson (2.0312.0312.031) وقيم VIF أقل من 10 لجميع المتغيرات المستقلة تؤكد عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي أو تعدد خطي.

عند تحليل أثر كل بعد على حدة، يظهر أن الإفصاح البيئي له تأثير إيجابي معنوي (B=0.242,p=0.011<0.05B = 0.242, p = 0.011 < 0.05B=0.242,p=0.011<0.05)، مما يدل على أن تعزيز الشفافية والمساءلة البيئية يساهم فعليًا في تقليل التكاليف طويلة الأجل من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الهدر. كما أن قياس التكاليف البيئية أظهر أقوى تأثير إيجابي معنوي(B=0.346,p=0.003<0.05B = 0.346, p = 0.003 < 0.05B=0.346,p=0.003<0.05) ، وهو ما يعكس أهمية تحديد وإدارة التكاليف البيئية للحد من النفقات وتحسين الأداء المالي للشركات. بالمقابل، لم يظهر الامتثال للمعايير الدولية تأثيرًا معنويًا(B=0.074,p=0.500>0.05B = 0.074, p = 0.500 > 0.05B=0.074,p=0.500>0.05) ، مما يشير إلى أن الالتزام التنظيمي قد لا ينعكس مباشرة على تقليل التكاليف طويلة الأجل في المدى القصير.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

بناءً على ذلك، تدعم النتائج الفرضية الرابعة جزئيًا، إذ يثبت وجود تأثير معنوي عند مستوى 0.05 للإفصاح البيئي وقياس التكاليف البيئية على تعزيز الاستدامة المالية من خلال تقليل التكاليف طويلة الأجل، بينما لم يثبت التأثير للامتثال للمعايير الدولية. من منظور محاسبي وإداري، تؤكد هذه النتائج أهمية الإفصاح وقياس التكاليف البيئية كأدوات عملية لتحسين الكفاءة المالية وتقليل الهدر، في حين يبقى الامتثال للمعايير الدولية ذا دور استراتيجي على المدى الطويل والسمعة المؤسسية.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى $(a \leq 0.05)$ بين تطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) و تعزيز الاستدامة المالية من خلال بعد الامتثال التنظيمي في الشركات الأسمنت.

جدول (11): معاملات الارتباط (Pearson Correlation) بين أبعاد محاسبة البيئية ومؤشر الامتثال التنظيمي

البُعد	الامتثال التنظيمي	Sig.
الإفصاح البيئي	0.571**	0.000
قياس التكاليف البيئية	0.535**	0.000
الامتثال للمعايير الدولية	0.488**	0.000

مستوى الدلالة.$(p \leq 0.01)$:

N = 97.

ملاحظة (**) :يشير إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى.(0.01)

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

الفرضية السادسة :يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى $(a \leq 0.05)$ لتطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) على تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الامتثال التنظيمي في الشركات الأسمنت.

جدول (12) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتطبيق محاسبة البيئية من خلال (الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، الامتثال للمعايير الدولية،) على تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الامتثال التنظيمي في الشركات الأسمنت.

تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الامتثال التنظيمي في الشركات الأسمنت .						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	0.903	0.383		2.361		0.020
الإفصاح البيئي	0.296	0.093	0.329	3.172	1.685	0.002
قياس التكاليف البيئية	0.263	0.113	0.241	2.322	1.532	0.022
الامتثال للمعايير الدولية	0.211	0.109	0.190	1.933	1.271	0.056
R Square	0.410					
Adjusted R^2	0391					
Durbin–Watson	1.896					

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يشير جدول 12 إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر تطبيق محاسبة البيئية على تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الامتثال التنظيمي في الشركات الاسمنت. تمثل المتغيرات المستقلة في الإفصاح البيئي، قياس التكاليف البيئية، والامتثال للمعايير الدولية.

تشير قيمة $R^2 = 0.410$ إلى أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر حوالي 41٪ من التغير في الامتثال التنظيمي، وهو ما يعكس قدرة محاسبة البيئية على التأثير الفعلي على الاستدامة المالية. كما أن قيمة Durbin–Watson = 1.896 قريبة من 2، ما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار، ويعزز موثوقية النتائج.

بالنظر لكل متغير مستقل:

الإفصاح البيئي(B1 = 0.329) ، (p = 0.002 < 0.05وقياس التكاليف البيئية(B1 = 0.241) ، (p = 0.022 < 0.05أظهرا تأثيرًا إيجابيًا معنويًا، مما يوضح أن الإفصاح عن الجوانب البيئية ورصد التكاليف البيئية يساهمان بشكل فعلي في تعزيز الامتثال التنظيمي وتحسين إدارة المخاطر، وتقوية الشفافية والمساءلة، وهو ما يمثل أهمية محاسبية واضحة للشركات الاسمنت.

الامتثال للمعايير الدولية(B1 = 0.190) ، (p = 0.056 > 0.05أظهر تأثيرًا إيجابيًا ولكنه غير معنوي، ما يشير إلى أن الالتزام بالمعايير الدولية يحتاج إلى تعزيز لتأثيره المباشر على الامتثال التنظيمي.

قيم VIF كانت أقل من 10، ما يؤكد عدم وجود مشكلة تعدد خطي، ويجعل النتائج أكثر موثوقية.

تظهر النتائج أهمية الإفصاح البيئي وقياس التكاليف البيئية في دعم الامتثال التنظيمي، مما يعزز قدرات الشركات على التحكم في المخاطر المالية والبيئية وتحسين جودة المعلومات المالية، وبالتالي تحقيق استدامة مالية أفضل.

نظرًا لأن متغيري الإفصاح البيئي وقياس التكاليف البيئية أظهرا تأثيرًا معنويًا عند مستوى$\alpha \leq 0.05$ ، فإن الفرضية السادسة **تثبت جزئيًا**، مع الإشارة إلى أن أثر الالتزام بالمعايير الدولية لم يكن معنويًا في هذه العينة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولا: الاستنتاجات

1- تشير النتائج إلى أن تطبيق محاسبة البيئية يساهم بشكل فعّال في تعزيز الاستدامة المالية للشركات الاسمنت. فهذه النظم تدعم اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية من خلال زيادة الشفافية، تحسين كفاءة استخدام الموارد، والامتثال للمعايير الدولية، مما يعزز الربحية المستدامة على المدى الطويل.

2- أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي أن تطبيق محاسبة البيئية يؤثر إيجابيًا على تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الربحية المستدامة في الشركات الاسمنت، حيث تبين أن **الامتثال للمعايير الدولية** له أثر معنوي إحصائيًا، بينما أبعاد الإفصاح البيئي وقياس التكاليف البيئية أظهرت أثرًا إيجابيًا غير معنوي في هذه العينة. ويشير ذلك إلى أن الالتزام بالمعايير الدولية يمثل العامل الأكثر فاعلية في دعم الاستدامة المالية، بينما قد يحتاج البعدين الآخرين إلى تحسين جودة التطبيق أو توسيع حجم العينة لإظهار أثرهما المعنوي.

3- تشير نتائج الدراسة إلى أن **تطبيق محاسبة البيئية** في الشركات الاسمنت له أثر إيجابي ومعنوي على تعزيز الاستدامة المالية من خلال تقليل التكاليف طويلة الأجل. فقد بينت النتائج أن الإفصاح البيئي وقياس التكاليف البيئية والامتثال للمعايير الدولية يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالتقليل من التكاليف المستقبلية والمخاطر المالية والتنظيمية. هذا يؤكد أن المحاسبة البيئية ليست مجرد أداة للرقابة البيئية، بل تُعد **أداة استراتيجية لتحسين الكفاءة التشغيلية، تقليل الهدر، وخفض التكاليف، وتعزيز القدرة التنافسية** للشركات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4- تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إلى أن تطبيق محاسبة البيئية يسهم بشكل معنوي في تعزيز الاستدامة المالية من خلال تقليل التكاليف طويلة الأجل في الشركات الاسمنت، لا سيما من خلال الإفصاح البيئي وقياس التكاليف البيئية، بينما يبقى أثر الامتثال للمعايير الدولية غير معنوي إحصائيًا ضمن هذه العينة. يعكس ذلك أهمية إدارة الموارد البيئية بشكل فعال لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الهدر المالي.

5- أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق محاسبة البيئية في الشركات الاسمنت يسهم بشكل إيجابي في **تعزيز الاستدامة المالية**، من خلال تحسين **الربحية المستدامة، تقليل التكاليف طويلة الأجل، والامتثال التنظيمي** .وتؤكد النتائج أن الإفصاح البيئي وقياس التكاليف البيئية والامتثال للمعايير الدولية له دور استراتيجي في دعم اتخاذ القرارات المالية وتحقيق توازن مستدام بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية.

6- تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إلى أن تطبيق محاسبة البيئية في الشركات الاسمنت له تأثير إيجابي وذات دلالة معنوية على تعزيز الاستدامة المالية من خلال مؤشر الامتثال التنظيمي، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح البيئي وقياس التكاليف البيئية. يوضح هذا أن الشركات التي تحرص على الشفافية البيئية ومراقبة التكاليف البيئية تعزز قدرتها على الامتثال التنظيمي وتحسين إدارة المخاطر المالية والبيئية، بما يسهم في تحقيق استدامة مالية أفضل. أما الالتزام بالمعايير الدولية، فقد أظهر تأثيرًا إيجابيًا غير معنوي، مما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز فعاليته في دعم الامتثال التنظيمي بشكل مباشر.

ثانيا: المقترحات

1- ينصح بدمج ممارسات المحاسبة البيئية في السياسات التشغيلية والمالية للشركات الصناعية، مع التركيز على تطوير آليات دقيقة للإفصاح وقياس التكاليف البيئية والالتزام بالمعايير الدولية، لضمان تحقيق كفاءة تشغيلية أعلى واستدامة مالية مستمرة.

2- نوصى الشركات الاسمنت بتركيز جهودها على تعزيز الالتزام بالمعايير الدولية في العمليات والممارسات البيئية لضمان تحسين الربحية المستدامة وتعزيز سمعتها التنافسية. كما يُنصح بمواصلة تطوير نظم الإفصاح وقياس التكاليف البيئية لرفع كفاءتها، مما قد يؤدي مستقبلاً إلى ظهور تأثير معنوي مباشر على الأداء المالي المستدام.

3- نوصى الشركات الاسمنت بتعزيز يوصى بتعزيز الإفصاح البيئي وتطوير نظم دقيقة لقياس التكاليف البيئية، والالتزام بالمعايير الدولية ودمج نتائج المحاسبة البيئية في التخطيط المالي والاستراتيجي، بهدف **تحقيق الاستدامة المالية وتقليل المخاطروالتكاليف طويلة الأجل.**

4- نوصى بتركيز الشركات الاسمنت على تعزيز الإفصاح البيئي وتطبيق قياس التكاليف البيئية كأدوات عملية لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف طويلة الأجل، مع متابعة تأثير الامتثال للمعايير الدولية على المدى الطويل، والعمل على دمج هذه النظم في استراتيجيات الإدارة المالية المستدامة لضمان استدامة الربحية وكفاءة الموارد.

5- نوصى الشركات الأسمنت **بتعزيز الإفصاح البيئي** لتعزيز الشفافية والمساءلة أمام الجهات الرقابية والمستثمرين. كما يُنصح **بتطويرنظم دقيقة لقياس التكاليف البيئية** بهدف الحد من الهدر وتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف طويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي **الالتزام بالمعايير الدولية ودمج نتائج المحاسبة البيئية في التخطيط المالي والاستراتيجي** لتعزيز الامتثال التنظيمي وتحقيق الاستدامة المالية.

6- نوصى الشركات الاسمنت بالتركيز على تحسين نظم الإفصاح البيئي وقياس التكاليف البيئية، لضمان تعزيز الامتثال التنظيمي وتحقيق الشفافية والمساءلة أمام الجهات الرقابية والمستثمرين. كما يُنصح بتكثيف جهود الالتزام بالمعايير الدولية ودمجها بشكل فعال في العمليات التشغيلية والاستراتيجية، لضمان تأثيرها المباشر في تعزيز الاستدامة المالية. يجب أن تكون هذه الإجراءات جزءًا من خطة شاملة لإدارة المخاطر البيئية والمالية وتعزيز القدرة التنافسية للشركات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

قائمة المراجع (APA)

أولاً : المراجع العربية

1- امباركة سالم العماري، و عطية الحداد الحداد. (2020). *المحاسبة البيئية في المؤسسات الصناعية الليبية و اهميتها في تحقيق التنمية المستدامة*. مجلة البحوث الأكاديمية، 15، 550-567. https://lam-journal.ly/index.php/jar/article/view/227

2- ندى كاكي بيره ، و احمد عباس علي. (2024). *إثر المحاسبة الخضراء في تحسين التدقيق البيئي لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة الادارة والاقتصاد، 49*(146)، 174-188. https://doi.org/10.31272/jae.i146.1342

3- هاني خليل فرج. 2017. *العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي و قيمة الشركة : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية .مجلة المحاسبة و المراجعة لاتحاد الجامعات العربية*،مج. 5، ع. 1، ص ص. 107-148.
https://search.emarefa.net/detail/BIM-856327

4- رضوان النيل كندة. (2022). *القياس والافصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة. المجلة العربية للعلوم الانسانية و الاجتماعية، 2*(13)، 1-40.

5- عبدالحميد احمد شاهين,& إسماعيل فرج سيد أحمد بدر. (2022).*أثر التحول للبنوك الرقمية والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية*. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية, 13(2), 146-174.

6- بدح ,وائل. (2018). *اتجاهات المدراء لاثر تنويع مصادر التمويل الدولية على الاستدامة المالية فى المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة فى فلسطين:* دراسة ميدانية .*المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية9* ,العدد (4), 128-151.

7- عزالدين حسن كاظم الحسيني، و محمد تعبان محمد التميمي. (2023). *تطبيق الادارة على اساس الانشطة لزيادة الربحية المستدامة - دراسة استطلاعية. القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصادي العراقي* (الصفحات 495-505). العراق: المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / عدد خاص وقائع المؤتمر العلمي الدولي\ السادس\ والسنوي \ السابع عشر.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Thabit, T. (2019). *(The role of Environmental accounting in enhancing the sustainable Development).* SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.3619504

2- Nga, N. T. H., Ha, H. T. V., & Loan, N. T. T. (2019). *Green Accounting and Sustainable Development of Listed Vietnamese Enterprises.* Journal of Asian Review of Public Affairs and Policy, 4(1), 26-42 . https://doi.org/10.222.99/arpap/2019.52

3- Mayndarto, E.C. and Murwaningsari, E. (2021). *The effect of environmental management accounting, environmental strategy on environmental performance and financial performance moderated by managerial commitment,* Journal of Industrial Engineering and Management Research, Vol. 2 No. 2, pp. 35-38.

4- Pratiwi, Y. N., Meutia, I., & Syamsurijal. (2020). *The Effect of Environmental Management Accounting on Corporate Sustainability*, Binus Business Review, 11(1), 43-49. https://doi.org/10.21512/bbr.v11i1.6028

5- Saeed, Y. A. H., Ahmed, R. A., & Abdullah, H. A. (2021). *Consideration of environmental cost disclosure in the oil sector of Kurdistan Region*. AL-Anbar University journal of Economic and Administration Sciences, 13(2), 151-170. https://www.iasj.net/iasj/article/211930

6- Jiao, X., Zhang, P., He, L., & Li, Z. (2023). *Business sustainability for competitive advantage: identifying the role of green intellectual capital, environmental management accounting and* energy efficiency. Economic research-Ekonomska istraživanja, *36* (2). . https://doi.org/10.1080/1331677x.2022.2125035

7- Deb, B.C., Rahman, M.M. and Rahman, M.S. (2023). *The impact of environmental management accounting on environmental and financial performance*: empirical evidence from Bangladesh, Journal of Accounting & Organizational Change, Vol. 19 No. 3, pp. 420-446.https://doi.org/10.1108/jaoc-11-2021-0157

8- Stanescu, S. G., Cucui, I., Ionescu, C. A., Paschia, L., Coman, M. D., Nicolau, N. L. G., Uzlau, M. C., & Lixandru, M. L. (2021). *Conceptual Model for Integrating Environmental Impact in Managerial Accounting Information Systems*. International journal of environmental research and public health, *18*(4), 1791. https://doi.org/10.3390/ijerph18041791

9- National Research Council. *Environmental Management Systems and ISO 14001*. Federal Facilities Council Report No. 138. Washington, DC: National Academy Press, 1998 **https://nap.nationalacademies.org/read/6481/chapter/2**

10- Abubaker, N. (2024). *The Role of Environmental Accounting in Mitigating Environmental Pollution Risk and its Disclosure*. Int. J. Innov. Sci. Res. Technol. IJISRT, 9, 96-102. https://doi.org/10.38124/ijisrt/ijisrt24oct032

11- Xu, X. L., Shen, T., Zhang, X., & Chen, H. H. (2020). *The role of innovation investment and executive incentive on financial sustainability in tech-capital-labor intensive energy company*: Moderate effect. Energy Reports, 6, 2667–2675. https://doi.org/10.1016/j.egyr.2020.09.011

12- Wang, H., Huang, J., & Yang, Q. (2019*). Assessing the financial sustainability of the pension plan in China*: The role of fertility policy adjustment and retirement delay. *Sustainability*, *11*(3), 883. https://doi.org/10.3390/su11030883

13- .Nicholls Alex,(2018) Sustainable Finance: A Primer and Recent Developments https://www.adb.org/sites/default/files/institutional-document/691951/ado2021bp sustainable-finance.pdf

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

14- Kharusi, S. A., & Murthy, Y. S. R. (2017). *Financial sustainability of private higher education institutions*: the case of publicly traded educational institutions. *Investment Management and Financial Innovations*, *14*(3), 25–38. https://doi.org/10.21511/imfi.14(3).2017.03

15- Irianto, O., & Adiatma, T. (2023*). Financial Sustainability Publication Trend*: A Bibliometric study. *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, *12* (5), 132.
https://doi.org/10.36941/ajis-2023-0132

16- Adjei, A. E., Alhassan, M., & Ibrahim, A. A. (2020*). Determinants of Financial Sustainability of Non-Governmental Organizations (NGOs) in Ghana. The Journal of Accounting and Management*, *10*(1).

17- Manaf, N. A., Saad, N. M., Mohamad, N. E. A., Ali, I. M., & Rahim, N. (2018). *Determinants of Sustainable Growth Rate (SGR) by Using Zakon's Model to Encounter with Shariah Compliance Requirements for Shariah Securities Compliance Firms in Malaysia*. *International Journal of Industrial Management*, *4*, 16-20.

18- Teng, X., Chang, B.-G., & Wu, K.-S. (2021). *The Role of Financial Flexibility on Enterprise Sustainable Development during the COVID-19 Crisis*—A Consideration of Tangible Assets. *Sustainability*, *13*(3), 1245. https://doi.org/10.3390/su13031245

19- Zioło, M., Bąk, I., Cheba, K., Spoz, A., & Niedzielski, P. (2021). *Sustainable financial systems toward sustainability in finance*. Institutional and managerial approach. *Procedia Computer Science*, *192*, 4237-4248. https://doi.org/10.1016/j.procs.2021.09.200 .

20- Bowman, W. (2011). *Financial capacity and sustainability of ordinary nonprofits*. Nonprofit management and leadership, *22*(1), 37-51.
https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/nml.20039

21- Zeller, Manfred, ed. and Meyer, Richard L., ed. 2002. The triangle of microfinance: financial sustainability, outreach, and impact. Baltimore, MD: Published for the International Food Policy Research Institute (IFPRI) by Johns Hopkins University
https://hdl.handle.net/10568/156667

22- Akhter, F., Hossain, M. R., Elrehail, H., Rehman, S. U., & Almansour, B. (2023). *Environmental disclosures and corporate attributes, from the lens of legitimacy theory*: A longitudinal analysis on a developing country. European Journal of Management and Business Economics, *32*(3), 342–369

23- Peters, G. F., & Romi, A. M. (2014). *Does the voluntary adoption of corporate governance mechanisms improve environmental risk disclosures*? Evidence from greenhouse gas emission accounting. Journal of Business Ethics, *125*(4), 637–666.
https://doi.org/10.1007/s10551-013-1886-9

24- Almaqtari, F. A., Elsheikh, T., Hashim, H. A., & Youssef, M. A. E.-A. (2024). *Board attributes and environmental and sustainability performance*: Moderating role of environmental teams in Asia and Europe. Sustainable Futures, 7, 1–16.

25- Global Reporting Initiative (GRI). (2021). *GRI Standards*. Retrieved from https://www.globalreporting.org

26- International Organization for Standardization (ISO). (2015). *ISO 14001: Environmental management systems — Requirements with guidance for use*. Geneva, Switzerland: ISO.

27- Jasch, C. (2009). *Environmental and material flow cost accounting: Principles and procedures*. Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-540-79991-6

28- Shields, M. D., & Young, S. M. (1992). *Effective long-term cost reduction: a strategic perspective*. Journal of Cost Management, *6*(1), 16-30.

29- Schaltegger, S., & Burritt, R. (2017). *Contemporary environmental accounting: Issues, concepts and practice* (2nd ed.). Routledge.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الدور المتكامل لأبعاد التحول الرقمي (XBRL وChatGPT) في تحسين الافصاح المالي/ بحث تطبيقي في مصرف بغداد - انموذج مقترح

أ.م.د.شلير عبدالرحمن رشيد
قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، دهوك، اقليم كردستان، العراق.
shiler.rasheed@uod.ac

أ.م.د. يونس محمد خلف
قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، دهوك، اقليم كردستان، العراق.
younis.khalaf@uod.ac

سامي محمد سليم
معهد المحاسبين القانونين، اقليم كردستان، العراق.
sami@dohukbis.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى بيان الدور المتكامل لأبعاد التحول الرقمي (XBRL و ChatGPT)في تحسين الافصاح المالي من خلال تحسين خصائص المعلومات المحاسبية، وذلك بالتطبيق على مصرف بغداد كنموذج عملي للبحث، ويهدف الغرض الرئيس للدراسة إلى اختبار مدى مساهمة هذا التكامل في تحسين جودة الإفصاح المالي وتقليل فجوات المعلومات بين الأطراف المعنية.

تناول البحث مشكلة أساسية تتمثل في عدم جودة الإفصاح المالي تؤدي إلى قرارات استثمارية غير دقيقة، وإزاء ذلك ركّز هذا البحث على أهمية استخدام لغة XBRL في توفير تقارير مالية تتصف بالتماثل وسهلة التحليل إلى جانب توظيف (ChatGPT) في تحليل هذه التقارير بسرعة ودقة عالية.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتأطير الجوانب النظرية، والمنهج التطبيقي لتحليل البيانات المالية لمصرف بغداد لعام 2024، إذ تم تحويل التقارير التقليدية إلى صيغة XBRL باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي (ChatGPT) وأدوات متقدمة مثل برنامج (Arelle) لضمان دقة البيانات ومطابقتها للمعايير الدولية.

وفي إطار الجانب العملي للبحث تم تقديم نموذج مقترح يتمثل في تصميم موقع إلكتروني متخصص بالتقارير المالية، مبرمج باستخدام لغة XBRL لتوصيف البيانات المالية بدقة واحتراف، مع واجهة مستخدم أنيقة ومبسطة تم تطويرها باستخدام (HTML وCSS)، فيما تم استخدام لغة (Python) لمعالجة البيانات الخلفية وربط عناصر الذكاء الاصطناعي وإجراء عمليات تحليل تلقائية، يتيح هذا الموقع عرض التقارير المالية بصيغة تفاعلية وتحليلها بسهولة وتوليد نسخ قابلة للتصدير والمراجعة، مما يسهم في توفير الشفافية وتقليل فجوات المعلومات بين الجهات المختلفة.

وقد أظهرت نتائج البحث تحققًا واضحًا لفرضياته، إذ أثبتت أن دمج لغة XBRL مع أدوات الذكاء الاصطناعي مثل (ChatGPT) يسهم بشكل كبير في تقليل عدم تماثل المعلومات، وزيادة سرعة ودقة إعداد التقارير المالية وتوحيد طريقة عرض البيانات المالية، بما يعزز من الشفافية. كما أوصى البحث بتبنّي هذا التكامل تدريجيًا في المصارف العراقية، مع ربط التصنيفات المحلية بتصنيفات العالمية وتطبيق حوكمة دقيقة لجودة البيانات. وتتمثل أصالة البحث ومساهمته المعرفية في كونه من أوائل الدراسات التي دمجت بين XBRL وChatGPT في بيئة مصرفية عراقية، مقدّمة نموذجًا تطبيقيًا جديدًا لتحسين الإفصاح المالي ودعم التحول الرقمي في التقارير المالية.

الكلمات الافتتاحية: التحول الرقمي، XBRL، ChatGPT، الإفصاح المالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Abstract

The study aims to demonstrate the integrated role of digital transformation dimensions (XBRL and ChatGPT) in improving financial disclosure through enhancing the qualitative characteristics of accounting information, using the Bank of Baghdad as a practical case. The main objective is to examine the extent to which this integration contributes to improving the quality of financial disclosure and reducing information gaps among stakeholders.

The research addresses a fundamental problem of poor financial disclosure that may lead to inaccurate investment decisions. Accordingly, it emphasizes the importance of using XBRL to produce standardized, easily analyzable financial reports, together with employing ChatGPT to analyze these reports with high speed and accuracy.

The study adopts a descriptive–analytical approach to frame the theoretical aspects and an applied approach to analyze the 2024 financial data of the Bank of Baghdad. Traditional financial statements were converted into XBRL format using artificial intelligence techniques (ChatGPT) and advanced tools such as Arelle, ensuring data accuracy and compliance with international standards.

Practically, the research proposes a web-based model designed to generate interactive financial reports readable by both humans and machines. The website, developed using XBRL, HTML, CSS, and Python, enables automated data analysis, report generation, and export, enhancing transparency and minimizing information asymmetry.

The results confirm the validity of the study's hypotheses, showing that integrating XBRL with AI tools such as ChatGPT significantly reduces information asymmetry, increases the speed and accuracy of report preparation, and unifies financial data presentation—thus strengthening transparency. The study recommends the gradual adoption of this integration within Iraqi banks, alignment of local taxonomies with international classifications, and the implementation of strong data governance frameworks.

The study's originality and contribution lie in being among the first to integrate XBRL and ChatGPT within an Iraqi banking context, presenting a practical model that enhances financial disclosure quality and supports the ongoing digital transformation of financial reporting.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

پوختە

ئامانجی توێژینەوەکە خستنەڕووی ڕۆڵی یەکخراوی ڕەهەندەکانی گۆڕینی دیجیتاڵی (XBRL و ChatGPT) لە باشترکردنی ئاشکراکردنی دارایی لەڕێگەی بەرزکردنەوەی تایبەتمەندییەکانی زانیاریی ژمێریاری، لەگەڵ جێبەجێکردنی بانکی بەغدا وەک مۆدێلێکی توێژینەوەی پراکتیک. ئامانجی سەرەکی توێژینەوەکە تاقیکردنەوەی ئەو ڕادەیە کە ئەم یەکخستنە تا چ ڕادەیەک یارمەتیدەرە لە باشترکردنی کوالیتی ئاشکراکردنی دارایی و کەمکردنەوەی بۆشایی زانیاری لە نێوان لایەنە پەیوەندیدارەکاندا.

توێژینەوەکە کێشەیەکی بنەڕەتی دەخاتە ڕوو کە کوالیتی خراپی ئاشکراکردنی دارایی نیشان دەدات، کە دەبێتە هۆی بڕیاری نادروستی وەبەرهێنان. لە وەڵامدا، ئەم توێژینەوەیە تیشکی خستە سەر گرنگی بەکارهێنانی زمانی XBRL بۆ دابینکردنی ڕاپۆرتی دارایی گونجاو و ئاسان بۆ شیکردنەوە، لەگەڵ بەکارهێنانی ChatGPT بۆ شیکردنەوەی خێرا و دروستی ئەم ڕاپۆرتانە. توێژینەوەکە پشتی بەستووە بە میتۆدی وەسفی شیکاری بۆ چوارچێوەی لایەنە تیۆریەکان و میتۆدی پراکتیکی بۆ شیکردنەوەی داتا داراییەکانی بانکی بەغدا بۆ ساڵی 2024. ڕاپۆرتە تەقلیدییەکان بە بەکارهێنانی تەکنیکەکانی زیرەکی دەستکرد (ChatGPT) و ئامرازی پێشکەوتووی وەک بەرنامەی Arelle بۆ دڵنیابوون لە دروستی داتا و پابەندبوون بە ستاندارده نێودەوڵەتییەکان گۆڕدران بۆ فۆرماتی XBRL.

لە لایەنی پراکتیکی توێژینەوەکەدا، مۆدێلێکی پێشنیارکراو پێشکەش کرا لە شێوەی دیزاینکردنی وێبسایتێکی تایبەت بە ڕاپۆرتە داراییەکان، بەرنامە بۆ داڕێژراو بە زمانی XBRL بۆ وەسفکردنی داتای دارایی بە وردی و پیشەیی. Python بۆ چارەسەرکردنی داتای پشتەوە، یەکخستنی توخمەکانی زیرەکی دەستکرد، و ئەنجامدانی شیکردنەوەی ئۆتۆماتیکی بەکارهێنرا. ئەم وێبسایتە ڕێگە دەدات ڕاپۆرتە داراییەکان بە شێوەیەکی کارلێک پیشان بدرێن، بە ئاسانی شیبکرێنەوە، و وەک کۆپییەکی هەناردەکراو و پێداچوونەوە بەرهەم بهێنرێن، ئەمەش یارمەتیدەرە بۆ بەهێزکردنی شەفافییەت و کەمکردنەوەی بۆشایی زانیاری لەنێوان لایەنە جیاوازەکان.

ئەنجامەکانی توێژینەوەکە سەلماندیان کە تێکەڵکردنی XBRL لەگەڵ ئامرازەکانی زیرەکی دەستکرد وەک ChatGPT بە شێوەیەکی بەرچاو یارمەتیدەرە بۆ کەمکردنەوەی ناهاوسەنگی زانیاری، بەرزکردنەوەی خێرایی و دروستی ڕاپۆرتی دارایی و ستانداردکردنی پێشکەشکردنی داتای دارایی، بەمەش شەفافیەت بەرز دەکاتەوە. توێژینەوەکە هەروەها پێشنیاری کرد کە وردە وردە ئەم یەکخستنە لە بانکەکانی عێراقدا پەیڕەو بکرێت و پۆلێنی ناوخۆیی بە پۆلێنی نێودەوڵەتی ببەسترێتەوە و بەڕێوەبردنی توند بۆ کوالێتی داتا جێبەجێ بکرێت. ڕەسەنایەتی و بەشداری مەعریفی توێژینەوەکە لەوەدایە کە یەکێک بووە لە یەکەم توێژینەوەکان کە XBRL و ChatGPT لە ژینگەی بانکی عێراقی تێکەڵ دەکات و مۆدێلێکی نوێی کرداری پێشکەش دەکات بۆ باشترکردنی ئاشکراکردنی دارایی و پاڵپشتیکردنی گۆڕانکاری دیجیتاڵی لە ڕاپۆرتی دارایی.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1.المقدمة:

في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده العالم، أصبحت تحسين الافصاح من المقومات الأساسية لتعزيز كفاءة الأسواق المالية وضمان عدالة المنافسة بين الأطراف، وتُعد مشكلة الافصاح المالي من أبرز التحديات التي تواجه هذه الأسواق، اذ قد يؤدي الافصاح المالي إلى قرارات استثمارية أو تمويلية غير رشيدة ويؤثر على التوزيع الأمثل للموارد اذا كانت تتصف بالصعف (القحطاني، 2024، ص. 126)، ولمعالجة هذه المشكلة برزت لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) كإحدى الأدوات الرقمية الفعّالة، لما توفره من إطار معياري يتيح عرض البيانات المالية بطريقة منظمة وقابلة للمعالجة الإلكترونية، بما يسهل الوصول إليها وتحليلها من قبل جميع المستخدمين (أحمد، 2024، ص. 668)، ومع ذلك فإن التعقيد المتزايد في البيانات المالية يتطلب حلولاً أكثر تقدماً وهنا يبرز دور الذكاء الاصطناعي، وخاصة النماذج المعتمدة على معالجة اللغة الطبيعية، في تحليل البيانات المالية بفعالية وتقليل الفجوة المعلوماتية، ومن بين هذه التقنيات، يبرز (ChatGPT) كنموذج لغوي قادر على دعم تحويل البيانات التقليدية إلى صيغة XBRL بدقة أكبر وتسهيل فهم التقارير المالية من خلال توفير شروحات ومقارنات آنية (Beerbaum & Puaschunder, 2019, pp. 14–15) وعلى الرغم من تزايد الدراسات التي تناولت تطبيق XBRL أو الذكاء الاصطناعي في الإفصاح المالي، إلا أن الأبحاث التي دمجت بينهما لدراسة أثرهما المشترك على تحسين الافصاح المالي من خلال خصائص المعلومات المالية ما زالت محدودة، مما يخلق فجوة بحثية تستدعي الدراسة وتنطلق الدافعية لإجراء هذه الدراسة من واقع البيئة المحاسبية والمصرفية العراقية، التي ما زالت تعتمد إلى حدّ كبير على التقارير المالية التقليدية الورقية أو غير المهيكلة رقميًا، مما يجعل عملية الإفصاح محدودة في الشمول والدقة ويؤدي إلى تأخير وصول المعلومات للمستخدمين، كما أن تطبيق XBRL في العراق ما زال في مراحله الأولية، ولا توجد دراسات محلية تناولت تكامل هذه اللغة مع أدوات الذكاء الاصطناعي مثل ChatGPT لتحسين الإفصاح المالي، لذلك تسعى الدراسة إلى سدّ هذه الفجوة البحثية من خلال تقديم نموذج تطبيقي يوضح كيف يمكن للتحول الرقمي المتكامل أن يسهم في رفع جودة الإفصاح المالي وتقليل عدم تماثل المعلومات داخل القطاع المصرفي العراقي.

2. الإطار المنهجي العام للبحث:

2-1 مشكلة البحث: رغم التقدم الكبير في استخدام التقنيات الرقمية في القطاع المالي، لا تزال المؤسسات المالية، ومنها المصارف العراقية، تواجه تحديات تتعلق بفعالية الإفصاح المالي ودقته وتوقيته، ويعد تحسين خصائص المعلومات المالية أحد الركائز تحسين الإفصاح المالي (الشمري والمكصوصي، 2022)، ومع ظهور تقنيات مثل لغة التقارير المالية الموسعة (XBRL)، بات من الممكن توحيد وتبسيط عمليات الإفصاح والارتقاء بجودتها (XBRL International, 2023؛ Street & Wilck, 2023)، كما أن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي مثل (ChatGPT)، يمكن أن يساهم في تحسين تحليل البيانات المالية وتفسيرها بشكل أكثر فعالية (LucaNet, 2025؛ DataTracks, 2024)، ومع ذلك لا يزال مدى استفادة المؤسسات المالية مثل مصرف بغداد من هذه التقنيات غير واضح، سواء من حيث التبني الفعلي لها أو من حيث انعكاسها على جودة الإفصاح المالي (Mustafa, 2023؛ رشوان وأبو مصطفى، 2017)، السؤال الرئيس لمشكلة البحث:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

" إلى أي مدى يسهم التحول الرقمي، من خلال تكامل تقنيات مثل (XBRL وChatGPT)، في تحسين الإفصاح المالي في مصرف بغداد؟" ويتفرع الى الاسئلة الاتية:

1. هل يسهم تكامل (XBRL وChatGPT) في تحسين الإفصاح المالي من خلال تعزيز ملائمة المعلومات؟
2. هل يسهم تكامل (XBRL وChatGPT) في تحسين الإفصاح المالي من خلال تعزيز التمثل الصادق للمعلومات؟
3. هل يساهم تكامل (XBRL وChatGPT) في في تحسين الإفصاح المالي من خلال تعزيز الخصائص المساندة للمعلومات (المقارنة، الفهم، التوقيتية، قابلية التحقق)؟

2-2 هدف البحث: يهدف البحث إلى:

1. بيان أثر تكامل (XBRL وChatGPT) في تحسين جودة الإفصاح المالي في مصرف بغداد.
2. تحديد دور هذا التكامل في تعزيز ملاءمة المعلومات المالية وجعلها أكثر ارتباطاً بقرارات المستخدمين.
3. اختبار قدرة هذه التقنيات على تحقيق العرض الصادق للمعلومات المالية المعروضة.
4. دراسة أثر هذا التكامل على تعزيز الخصائص المساندة للمعلومات بما يزيد من قابليتها للفهم و التوقيتية والمقارنة والتحقق.

3-2 أهمية البحث:

1. **الأهمية العلمية:** يرفد الأدبيات المحاسبية بدراسة تطبيقية حديثة عن دور التحول الرقمي، ولاسيما تقنيات XBRLوChatGPT، في تطوير الإفصاح المالي ، يربط بين الخصائص النوعية للمعلومات المالية وبين أدوات التحول الرقمي.
2. **الأهمية العملية:** يقدم إطاراً مقترحاً لمصرف بغداد يمكن اعتماده لتحسين الإفصاح المالي وتقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة، ويساعد متخذي القرار على تعزيز الثقة والشفافية في البيانات المالية من خلال حلول رقمية حديثة.

4-2 انموذج البحث:

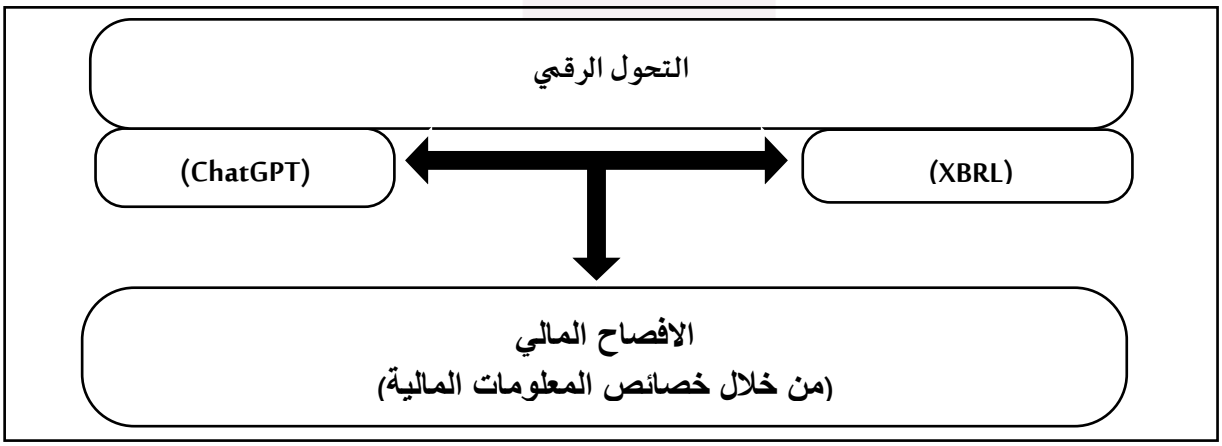

الشكل (1)

أنموذج البحث

المصدر: من إعداد الباحث

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5-2 فرضية البحث: يتبنى البحث في ضوء التساؤل الموضوع وهدفها اختبار الفرضية الرئيسية الآتية "يسهم التحول الرقمي، من خلال تكامل تقنيات مثل (XBRL وChatGPT)، في تحسين الإفصاح المالي في مصرف بغداد". ويتفرع الى الاتي:

1. يسهم تكامل (XBRL وChatGPT) في تحسين الإفصاح المالي من خلال تعزيز ملاءمة المعلومات.
2. يسهم تكامل (XBRL وChatGPT) في تحسين الإفصاح المالي من خلال تعزيز العرض الصادق للمعلومات.
3. يسهم تكامل (XBRL وChatGPT) في تحسين الإفصاح المالي من خلال تعزيز الخصائص المساندة للمعلومات (المقارنة، الفهم، التوقيتية، قابلية التحقق)

6-2 منهج البحث وأساليب جمع البيانات: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) وتقنية الذكاء الاصطناعي (ChatGPT) في تقليل من عدم تماثل المعلومات لتحسين الافصاح المالي، والمنهج التطبيقي لاختبار الفرضية عبر تحليل بيانات فعلية صادرة عن مصرف بغداد، بهدف تقييم التأثير العملي لتكامل التقنيتين في تحسين الافصاح المالي، ويرتكز اختيار هذا المنهج على مجموعة من الأسس النظرية؛ أبرزها نظرية الإشارة التي تُبيّن أن تحسين الإفصاح يقلّل من فجوات المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، ونظرية الوكالة التي تفسّر كيف يحدّ الإفصاح الشفاف من تضارب المصالح وتكاليف الرقابة، بالإضافة إلى نظرية المنفعة المعلوماتية التي تؤكد أن جودة التقارير المالية تُقاس بمدى ملاءمتها وعرضها الصادق وخصائصها المعزّزة. وقد استُخدمت هذه النظريات لتحديد متغيرات الدراسة وبناء نموذجها وفرضياتها.

7-2 مجتمع البحث وعينته: يتمثل مجتمع البحث في القطاع المصرفي العراقي وتقتصر العينة التطبيقية على مصرف بغداد نظرًا لريادته في السوق المصرفية العراقية، والتزامه بإصدار تقارير مالية دورية، مما يجعله نموذجًا ملائمًا لدراسة تأثير دمج XBRL مع تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل (ChatGPT) في تحسين الإفصاح المالي.

8-2 حدود البحث: يقتصر البحث على دراسة العلاقة بين لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) وتقنية الذكاء الاصطناعي (ChatGPT) في تحسين الافصاح المالي خلال عام 2024، وذلك في بيئة العمل المصرفي في العراق وبالتحديد في مصرف بغداد، دون التطرق إلى تقنيات أو أدوات تحليلية أخرى خارج هذا الإطار الزمني والمكاني.

3. دراسات سابقة

1-3 دراسة (القحطاني، 2024): أثر لغة التقارير المالية الموسعة XBRL على عدم تماثل المعلومات في الشركات السعودية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق المالية.

تناولت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين التبني الإلزامي للغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) ومستوى عدم تماثل المعلومات في السوق المالية السعودية، وذلك من خلال تحليل بيانات 103 شركة مدرجة خلال الفترة من 2010 إلى 2021، تم اعتماد هامش السعر النسبي كمؤشر لقياس فجوة المعلومات، وتطبيق منهج العزوم المعممة (GMM) لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وقد أظهرت النتائج أن تطبيق XBRL ساهم في خفض مستوى عدم تماثل المعلومات من خلال تقليص هامش السعر النسبي، مما يعكس تحسن الشفافية المالية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق XBRL في الشركات السعودية لتحسين جودة الإفصاح المالي وتقليص الفجوة المعلوماتية بين المتعاملين في السوق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2-3 دراسة (احمد، 2024): أثر تطبيق تقنية Chat GPT كإحدى تقنيات الذكاء الاصطناعي على مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي التوليدي، ممثلة في نموذج (ChatGPT)، على تحسين كفاءة وجودة العمليات المحاسبية، من خلال استقصاء آراء مجموعة من الأكاديميين والمحاسبين والمدققين في مصر، اعتمدت الدراسة على الاستبيانات والمقابلات مع (ChatGPT) لقياس قدرته على دعم مهام المحاسبة، مثل تحليل البيانات وإعداد التقارير المالية، وأظهرت النتائج أن استخدام (ChatGPT) يُحسن دقة العمليات المحاسبية ويقلل الأخطاء البشرية، إلا أنه قد يؤدي إلى تراجع بعض المهارات التقليدية، وأوصت الدراسة بتدريب المهنيين على هذه التقنيات لتحقيق توازن بين الكفاءة التكنولوجية والمهارات البشرية.

3-3 دراسة (Alharasis, 2024):

"Implementation of IFRS electronic financial reporting – XBRL and usefulness of financial information"

تطبيق التقارير المالية الإلكترونية وفقًا لمعايير الابلاغ المالي الدولي (IFRS) باستخدام لغة XBRL وفائدة المعلومات المالية.

هدفت الدراسة إلى تقييم فائدة المعلومات المالية في قطاع التمويل الأردني قبل وبعد تطبيق لغة XBRL كمتطلب تنظيمي وفق معايير (IFRS)، وذلك باستخدام مؤشر الإفصاح التابع لمركز نيميغن (NiCE) لقياس الخصائص النوعية للمعلومات المالية، مثل الملاءمة، والعرض الصادق والقابلية للمقارنة والفهم والتوقيت المناسب، شملت العينة 954 ملاحظة من شركات في قطاعات البنوك والتأمين والعقارات خلال الفترة 2005–2022، استخدمت الدراسة تحليل المحتوى والانحدار (OLS) لقياس الأثر، وأظهرت النتائج أن XBRL ساهم في تحسين جودة المعلومات المالية باستثناء خاصية الفهم. وأوصت بضرورة توفير بنية تحتية ملائمة وتفعيل دور الجهات الرقابية وتكثيف برامج التدريب.

4-3 أوجه التشابه والاختلاف بين البحث الحالي و دراسات سابقة:

يتفق البحث الحالي مع دراسات سابقة في الهدف المتمثل بتحسين جودة الإفصاح المالي وتقليل عدم تماثل المعلومات من خلال توظيف أدوات التحول الرقمي، إذ أكدت جميعها أهمية XBRL أو تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل (ChatGPT) في تعزيز الشفافية والدقة، كما تشترك في اعتماد المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف أساليب تطبيقية، أما الاختلاف فيكمن في أن دراسات سابقة ركزت على كل تقنية بشكل منفصل وفي بيئات مختلفة، واستخدمت أدوات تحليلية وإحصائية تقليدية، بينما تميز البحث الحالي بدمجه بين (XBRL وChatGPT) معًا في نموذج تطبيقي على مصرف بغداد، مقدّمًا أداة عملية لتوليد ملفات (XBRL وiXBRL)، وهو ما يشكل إضافة علمية حديثة توفّر حلاً عمليًا قابلاً للتطوير والتعميم.

4. الإطار النظري لمتغيرات البحث

1-4 التحول الرقمي وأهميته في القطاع المالي:

يمثل التحول الرقمي عملية إعادة هيكلة شاملة لأنشطة ونماذج عمل المؤسسات من خلال دمج التقنيات الرقمية بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز القيمة المقدّمة لأصحاب المصلحة، مع إعادة تصميم العمليات والخدمات بما يتلاءم مع البيئة التكنولوجية المعاصرة (Kraus et al., 2022, p. 5) ، ولا يقتصر هذا التحول على أتمتة الإجراءات التقليدية، بل يتجاوزها ليشمل الابتكار في المنتجات والخدمات، وإعادة صياغة الاستراتيجيات التشغيلية والتنظيمية لتحقيق المرونة والاستجابة السريعة للتغيرات في السوق (Paul et al., 2024, p. 571) ، وعليه سيتم التركيز على تقنتيين هما (XBRL و ChatGPT) وكما يأتي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1-1-4 الأسس النظرية للغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL):

ظهرت فكرة لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) في أواخر التسعينيات على يد المحاسب الأمريكي تشارلز هوفمان، استجابةً لحاجة ملحة في تبادل البيانات المالية إلكترونيًا، اذ طُورت XBRL كمعيار مفتوح المصدر يتيح للأنظمة تحليل وفهم البيانات المالية تلقائيًا (Hoffman & Watson, 2009, pp. 15–16) وفي عام 1998، قدم هوفمان فكرته للجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين، وتم تطوير نموذج أولي بمشاركة عدد من الشركات الكبرى، لتثبت التجارب الأولية فعالية اللغة الجديدة. وفي نهاية 1999، تغيّر اسم المشروع إلى "XBRL" ليعكس طبيعته الأوسع في تقارير الأعمال (Debreceny & Farewell, 2020, p. 310) و بحلول عام 2000، أُطلقت أول مواصفة رسمية للغة، ومع قرار جعلها مجانية ومفتوحة المصدر، توسع استخدامها عالميًا (Kaya & Pronobis, 2016, pp. 420–421) وأُسست لاحقًا هيئة دولية (XBRL International) لإدارة تطوير اللغة وتنسيق تبنيها وبحلول عام 2010، كانت أكثر من 50 دولة قد اعتمدتها، بما فيها هيئات تنظيمية مرموقة كـ SEC الأمريكية و شهدت اللغة تطورات مستمرة، أبرزها إصدار النسخة V2.0 عام 2003 واعتماد أكثر من 60 دولة لها بحلول 2018 (XBRL International, 2018).

تُعد XBRL لغة تقنية مجانية صُممت لرقمنة التقارير المالية باستخدام "علامات تعريفية" (Tags) توضح لكل بند مالي معناه ومحتواه، مما يسهل معالجته آليًا. وتُستخدم بيانات وصفية (Metadata) لتحديد طبيعة العنصر، ووحدة قياسه، ومعاييره مثل (IFRS أو GAAP) وتهدف هذه البنية إلى تعزيز دقة المعلومات المالية، وتسهيل تحليلها إلكترونيًا (خديج، 2014، ص. 38-39).

والآتي عرض للمفاهيم الأساسية:

1. **المصنف (Taxonomy):** هو نظام تصنيف هرمي للمفاهيم والمصطلحات المالية المستخدمة في إعداد التقارير بلغة XBRL، يتضمن البطاقات التعريفية (Tags) والعلاقات الرياضية والتعريفية بين المفاهيم، مما يضمن توافق التقارير مع المعايير المحاسبية مثل IFRS وGAAP (الشمري والمكصوصي، 2022، ص. 117) تتنوع أنواعه بين الهرمية والشبكية والوجهية ويُستخدم في المجالات المحاسبية والويب والمكتبات لتسهيل الوصول للمعلومات وتنظيمها (Broughton, 2019, p. 56؛ محمد، 2023، ص. 413).
2. **المخطط (Schema):** يمثل البنية الأساسية للمصنف، ويحتوي على أوصاف العناصر المحاسبية مثل الموجودات والإيرادات، ويحدد خصائصها وهيكلها المنطقي باستخدام ملفات بصيغة (.xsd) (عمر ومحمد وأمين، 2021، ص. 138؛ دشاش، 2020، ص. 36) يعمل المخطط على توحيد تفسير البيانات المالية وتحديثها بما يتماشى مع المعايير الحديثة، ويُعدّ أداة ضرورية لفهم وتحليل محتوى التصنيف وتحقيق اتساق التقارير المالية بين الجهات المختلفة (أحمد، 2024، ص. 180).
3. **قواعد الارتباط في XBRL:** قواعد الارتباط (Linkbases) هي مكونات أساسية في مصنفات XBRL تُستخدم لتعريف العلاقات بين العناصر المالية وربطها بمصادر خارجية، مما يُعزز دقة المعاني وسهولة تفسير التقارير (ظهراوي والضويفي، 2022، ص. 683). تتضمن خمسة أنواع:

أ. **التسمية (Label) :** تربط المفاهيم المالية بتسميات متعددة اللغات باستخدام وسوم <label>، مما يتيح عرض نفس العنصر بلغات مختلفة حسب اللغة المحددة في الخاصية @xml:lang. تُستخدم لتحسين قابلية الفهم البشري دون التأثير على بنية البيانات (خديج، 2014، ص. 42؛ الشمري والمكصوصي، 2022، ص. 21–23).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب. **المرجع (Reference)**: تربط العناصر المالية بالمصادر الرسمية مثل معايير IFRS أو الأدبيات المحاسبية، باستخدام وسم <reference>، دون إدراج النصوص الكاملة، بل الإشارة فقط للمصدر الذي يشرح المفهوم (XBRL International, 2013).

ج. **العرض (Presentation)** : تنظم العناصر المالية بطريقة هرمية عبر علاقة الأب-الابن، لتقديم التقارير بشكل يسهل فهمه، مثل عرض الموجودات تحت الأصول في الميزانية (الفهد، 2021، ص. 31–33؛ أحمد، 2024، ص. 180–181).

د. **الحساب (Calculation)** : تحدد العلاقات الرياضية بين العناصر الرقمية، وتُستخدم لضمان التناسق الحسابي في التقارير، من خلال ربط المجاميع بالتفاصيل. تشمل عمليات تقريب القيم وفق الدقة المطلوبة، ومقارنة النتائج بالقيم المُعلنة لضمان صحتها (ظهراوي والضويفي، 2022، ص. 683؛ Behzadi et al., 2023, p. 10)

هـ. **التعريف (Definition)** : تمكّن من تعريف علاقات إضافية بين العناصر، مثل علاقات التبعية أو التداخل، وتُستخدم لتقديم بنية مفاهيمية أعمق تدعم دقة فهم البيانات (ظهراوي والضويفي، 2022، ص. 683).

تعتمد هذه القواعد على تقنيتي (**XLink** و**XPointer**) من (XML) لإنشاء روابط دقيقة وتفاعلية داخل المستندات، بما يضمن ترابطًا دلاليًا بين المفاهيم المحاسبية والمعلومات الداعمة لها (ظهراوي والضويفي، 2022، ص. 683) تحدد العلاقات الرياضية بين العناصر الرقمية وتُستخدم لضمان التناسق الحسابي في التقارير، من خلال ربط المجاميع بالتفاصيل، تشمل عمليات تقريب القيم وفق الدقة المطلوبة، ومقارنة النتائج بالقيم المُعلنة لضمان صحتها (Behzadi et al., 2023, p. 10).

4. **امتداد المصنفات في XBRL (Taxonomy Extension)** : يمثل امتداد التصنيفات في XBRL عملية تعديل أو توسيع للهياكل القياسية بهدف تلبية احتياجات الوحدات الاقتصادية أو الجهات التنظيمية المحلية، إذ تُستخدم لإضافة مفاهيم مالية أو تعديل علاقات بين العناصر القائمة (acra, 2022) وغالبًا ما تلجأ المنشآت إلى الامتدادات عندما تكون التصنيفات القياسية غير كافية لتمثيل واقعها المالي، ما يسمح بمرونة أكبر في إعداد التقارير ويشمل الامتداد إضافة عناصر جديدة، وتحديد علاقات وروابط جديدة، وأحيانًا خصائص خاصة توضح تفاصيل إضافية لتلك المفاهيم (الفهد، 2021، ص. 32).

5. **مجموعة المصنفات القابلة للكشف (Discoverable Taxonomy Set - DTS)**: تشير (DTS) إلى مجموعة متكاملة من المصنفات والمخططات وقواعد الارتباط التي تُستخدم معًا لتحديد وتوثيق عناصر التقرير المالي بلغة XBRL، وتُعد هذه المجموعة الركيزة الأساسية (Vysochan et al., 2023, p. 50) تتكون (DTS) عادة من مصنفة رئيسية، وربما عدة مصنفات فرعية، وتتضمن كلًا من المخططات (Schemas) وقواعد الارتباط (Linkbases)، مما يُمكّن من التعامل مع التقارير المالية المعقدة بطريقة منسقة ومرنة (acra, 2022, p. 11) ولتطوير DTS بشكل صحيح، يعتمد مصممو التصنيفات على إرشادات منهجية صادرة عن فريق عمل إرشادات هيكلية التصنيفات - (Taxonomy Architecture Guidance Task Force TAGTF) الذي يُعنى بتوحيد أفضل الممارسات في بناء بنية XBRL ويُصدر الفريق وثيقة توجيهية تُعرف باسم (XBRL Taxonomy Guidance Document - XTGD)، والتي تم تحديثها بآخر نسخة في عام 2014 تحت

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الإصدار v1.2 وتغطي كيفية إدارة الامتدادات والتوافق مع المعايير القياسية (XBRL International, 2014).

6. **الهامش (Footnote):** وهذه تظهر على وثيقة الحالة وهدفها توفير معلومات أضافية حول بعض العناصر، فمثلا عند اعداد التقارير المالية فهناك عدد من الحالات التي تظهر فيها عبارة "للمزيد من المعلومات أنظر الافصاح عن الموجودات" وهنا يمكن عمل ربط بين المفهومين باستخدام الهامش الذي يحتوي على النص المذكور (Open Risk Manual, 2023).
7. **وثيقة الحالة (Instance document):** تمثل وثيقة الحالة الملف الذي يحتوي على تقارير الاعمال ويمثل تجميعا للحقائق المالية والتقارير، ويستخدم في بنائها معلومات محددة باستخدام معلقات من واحدة أو أكثر من مصنفات اللغة ويتكون مستند المثيل من عدة مكونات رئيسية تشمل الحقائق المالية (مثل الإيرادات والمصروفات)، السياقات (التي تحدد الكيان والفترة الزمنية المرتبطة بالحقائق)، والوحدات (مثل العملة المستخدمة) (الفهد، 2021، ص. 32).

2-1-4 مفهوم تقنية (ChatGPT):

شهد الذكاء الاصطناعي التوليدي تطورًا متسارعًا منذ إطلاق نموذج (GPT-1) عام 2018، الذي اعتمد على بنية (Transformer) كأساس لمعالجة النصوص، ثم جاء (GPT-2) عام 2019 بقدرات أكبر على توليد محتوى مترابط، تلاه (GPT-3) عام 2020 الذي شكّل قفزة نوعية بفضل 175 مليار معلمة مكّنته من أداء مهام لغوية متقدمة، وفي عام 2023 ظهر (GPT-4) بقدرات استدلالية وفهم سياقي أعمق، بعدها (GPT-4.1) عام 2024 بإمكانات متعددة الوسائط تجمع بين النصوص والصور والأصوات مع نسخ مصغّرة أكثر كفاءة، أما عام 2025 فقد شهد إطلاق (GPT-4o) القادر على التفاعل الفوري مع النصوص والصور والصوت، ثم (GPT-5) الذي مثّل نقلة كبرى من حيث الذكاء الاستدلالي والسياقي العميق (The Verge, 2025 ؛arXiv, 2023)، يعمل تطبيق (ChatGPT) بتقنية الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتتراوح إمكانيات هذه التقنية من توليد النصوص، فقد تم تدريب (GPT-3) على ما يقرب من 500 مليار رمز مميز و8 ملايين مستند (McGee & Robert, 2023, p. 5)، ويُعد توليد النصوص حقلاً من حقول تقنيات الذكاء الاصطناعي يعتمد على ما يُعرف بمعالجة اللغة الطبيعية (Natural Language Processing) وتستخدم البيانات لضبط (ChatGPT-3.5) باستخدام التعلم الخاضع للإشراف (Barnett, 2023, p. 72)، يستخدم النموذج هذه البيانات لتعلّم الأنماط والعلاقات بين العناصر المختلفة الموجودة فيها وبعد التدرّب على البيانات يمكن استخدام النموذج لتوليد محتوى جديد من خلال التنبؤ الصحيح بالعنصر التالي ضمن سلسلة من العناصر المحتملة (Guinnes, 2023, p. 102).

2-4 مفهوم الإفصاح المالي واهميته:

تشير دراسة (Hassan et al., 2022, p. 4) إلى أن الإفصاح المالي هو عملية تقديم معلومات مالية موثوقة وذات صلة لمستخدمي القوائم المالية، بما يمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة وذلك من خلال عرض شفاف وواضح للبيانات وفقاً للمعايير المعمول بها وكما أوضحت دراسة (حسن، 2022، ص. 15) أن الإفصاح يشمل تقديم البيانات الضرورية بصورة منسّقة ومتسقة مع الأنظمة المحلية والدولية، ما يعزز مصداقية المعلومات وتحسين التفاعل مع المعنيين بالتقارير وُجد في دراسة (Alfraih & Almutawa, 2017, p. 217-218) أنّ الإفصاح المالي يُقسم إلى إلزامي يتطلبه القانون والمعايير الدولية مثل (IFRS) وإلى طوعي يقدّمه المُعاملون لتقديم معلومات إضافية تتجاوز الحد الأدنى المطلوب وأشارت دراسة (الفريحي والمطوع، 2021: 219) إلى أن الإفصاح الطوعي يشمل ما يتعلق باستراتيجيات العمل والمخاطر والمسؤولية الاجتماعية، إلى جانب الإفصاح عن مؤشرات غير مالية مثل الاستدامة والحوكمة البيئة والاجتماعية وهو ما يعزز تماسك التواصل مع الجمهور الخارجي وبيّنت دراسة (Barth et al., 2023, p. 88).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3-4 الإفصاح المالي في ظل التحول الرقمي:

مع تسارع التطورات التكنولوجية وتنامي الاعتماد على الحلول الرقمية، شهد الإفصاح المالي تحولًا جوهريًا في أساليبه وأدواته. فقد انتقلت المؤسسات من النماذج الورقية التقليدية إلى تقارير مالية إلكترونية ذات بنية معيارية، مما أتاح إمكانيات أكبر في جمع البيانات وتحليلها ومقارنتها (Al-Htaybat & von, 2017, p. 344).

يمثل التحول الرقمي عملية إعادة هيكلة شاملة لأنشطة ونماذج عمل المؤسسات من خلال دمج التقنيات الرقمية بدف تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز القيمة المقدّمة لأصحاب المصلحة، مع إعادة تصميم العمليات والخدمات بما يتلاءم مع البيئة التكنولوجية المعاصرة (Kraus et al., 2022, p. 5) ولا يقتصر هذا التحول على أتمتة الإجراءات التقليدية، بل يتجاوزها ليشمل الابتكار في المنتجات والخدمات وإعادة صياغة الاستراتيجيات التشغيلية والتنظيمية لتحقيق المرونة والاستجابة السريعة للتغيرات في السوق (Paul et al., 2024, p. 571).

فقد أوضحت دراسة (القحطاني، 2024، ص. 125) أن XBRL تعزز الشفافية وتنظم عرض المعلومات المالية وتسهّل الوصول إليها، بما يرفع من وضوح التقارير ودقتها أمام جميع المستخدمين (DIFADI & DIFADI, 2024, p. 235) وتوفير بيانات معيارية تسهّل المقارنة بين المؤسسات وأكدت نتائج دراسة (محمد، 2023، ص. 420–421) أن XBRL يؤثر إيجابيًا على جودة الإفصاح الإلكتروني، لاسيما في التقارير المتكاملة، عبر دعم العرض متعدد اللغات وتوفير بيانات تفصيلية تعزز من قدرة المستخدمين على التحليل والمقارنة وأشارت دراسة (يوسف وكفا، 2020، ص. 80) إلى أن XBRL يحد من مخاطر ضعف الإفصاح، من خلال ضمان وصول المعلومات المالية بشكل متساوٍ لجميع الأطراف، مما يعزز العدالة ويرفع كفاءة عملية اتخاذ القرار في الأسواق المالية.

أصدرت هيئة (SEC) الأمريكية تعديلاً يفرض استخدام التنسيق التفاعلي (iXBRL)، الذي يُدمج XBRL مباشرة ضمن ملفات (HTML)، بهدف تقليل التكرار وتحسين جودة التقارير المالية (نصير، 2022، ص. 239).أصبحت تقنية المعلومات في عصرنا الحديث ركيزة أساسية لإعادة صياغة الإبلاغ المالي، إذ أشار معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) إلى أن لغة التقارير المالية عبر الإنترنت ستغدو "لغة الأعمال الرقمية"، لما توفره من قدرة على إعداد ونشر البيانات المالية بتنسيق موحد وبتكلفة أقل (بوركايب، 2022، ص. 741) وأكدت دراسة (نصير، 2022، ص. 240) أن XBRL هي تطوير للغة (XML)، وتوفر بنية قياسية للإفصاح الإلكتروني تسهم في رفع مستوى الشفافية والموثوقية، كما أشار (عمر ومحمد وأمين، 2021، ص. 135–136) إلى أن نجاح تطبيق XBRL يتطلب جهوداً في مجال التدريب وتوحيد المعايير، ويمكن اعتماده بفعالية حتى في الوحدات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة ويرى (أحمد، 2024، ص. 179) أن التطور التكنولوجي المتسارع خلق بيئة محاسبية رقمية جديدة تستدعي تحديث آليات الإفصاح بما يتلاءم مع احتياجات مستخدمي البيانات في قطاعي المال والأعمال. وتُستخدم XBRL حاليًا لتعريف عناصر القوائم المالية، وتحديد علاقاتها الزمنية والمحاسبية، مثل العلاقة بين إجمالي المطلوبات ومكوناته (Blankespoor, 2019, p. 10) وفي السياق ذاته، يؤكد (عطة، 2025، ص. 222) أن XBRL تُعد معيارًا إلكترونيًا حديثًا يُسهّل إعداد التقارير المالية، ويُقلّل تكاليف الإفصاح، ويُعزز من الشفافية ويُقلّص فجوة المعلومات بين الأطراف المالية المختلفة. وبالتالي انها لغة توفر إطارا يستند إلى لغة (XML) ويمكن استخدامها في سلسة توريد المعلومات التجارية العالمية لإنشاء، وتبادل، وتحليل المعلومات وإعداد التقارير المالية، وتسهل التبادل التلقائي، والاستخراج الموثوق للمعلومات المالية في مختلف التطبيقات التكنلوجية في أي مكان في العالم. (Hoffman & Watson, 2009, p. 10)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وفي هذا السياق أوضحت دراسة (Premuroso et al., 2022, p. 65) أن الدمج بين XBRL والتقنيات الذكية يرفع من قدرة المؤسسات على الإفصاح بطرق أكثر شفافية ودقة، ويحد من الفجوة المعلوماتية بين الإدارة وأصحاب المصلحة

بحسب ما ورد في تقارير كل من (LucaNet, 2025) و(DataTracks, 2024)، يُعد دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي مع لغة التقارير المالية XBRL تطورًا نوعيًا في تحسين جودة ودقة الإفصاح المالي، اذ تسهم أدوات مثل التعرف البصري على الحروف (OCR) ومعالجة اللغة الطبيعية (NLP) في تحويل الملفات التقليدية غير المهيكلة، كـ PDF وExcel، إلى ملفات XBRL قابلة للمعالجة الآلية، مما يقلل الأخطاء البشرية ويرفع كفاءة التقارير وقد أشار (Street & Wilck, 2023, p. 7) إلى أن الذكاء الاصطناعي يُستخدم لتحليل ملفات XBRL بسرعة وكشف التناقضات، مما يعزز دقة البيانات وشفافيتها وكما بيّن تقرير (XBRL International, 2023) أن هذا الدمج يساهم في تصنيف البنود المالية بدقة وتحليلها بفعالية، ما يجعل البيانات أكثر قابلية للفهم ويُحسن من جودة القرارات المالية، مع التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي لا يُغني عن الخبرة البشرية في التفسير المهني. وفي هذا السياق وأوضح (Nahar et al., 2023, p. 7) أهمية OCR في تحويل النصوص من الصور والمستندات الورقية إلى بيانات رقمية تُستخدم مباشرة في أنظمة التقارير وتوسعت دراسة (Popovych & Zavolodko, 2024, p. 3-4) لتُبيّن أن تقنيات التعرف الذكي على الحروف اليدوية (ICR) تُعالج التحديات المرتبطة بفهم الكتابات اليدوية المختلفة، وتسمح عند دمجها مع أدوات الذكاء الاصطناعي بإنتاج ملفات XBRL عالية التنظيم وأكثر ملاءمة للتحليل الذكي.

كما تشير الأدبيات الحديثة إلى أن التكامل بين لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) والذكاء الاصطناعي، لاسيّما التقنيات التوليدية مثل ChatGPT (Beerbaum & Puaschunder, 2019, p. 10–11) أيوفر إطارًا معياريًا لتنظيم البيانات المالية، بينما تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنشاء وتحليل هذه الملفات بذكاء، مما يعزز دقة التقارير ويدعم سرعة اتخاذ القرار وشفافية السوق وكما تناولت دراسة (Beerbaum, 2023, p. 9–11) العلاقة بين الذكاء الاصطناعي العام التوليدي (GAI) وXBRL، موضحةً أن الاستخدام غير المنضبط للتقنيات التوليدية قد يؤثر سلبًا على مصداقية الإفصاح، في حين أن دمجها مع XBRL وفق مبادئ أخلاقية ومعايير مهنية يرفع من مستوى الشفافية ويحد من الانحياز المعلوماتي، مع تحقيق توازن بين الكفاءة التقنية والرؤية الإنسانية وبيّنت دراسة (Ningsih et al., 2023, p. 377) أن التحول الرقمي في المحاسبة يعزز التكامل بين XBRL والذكاء الاصطناعي من خلال تسريع معالجة البيانات وزيادة دقة عرضها، مما يساهم في تقديم إفصاح مالي أكثر وضوحًا وشفافية، ويعزز من ثقة الأطراف المعنية في التقارير المالية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4-4 مقاييس متغيرات البحث:

في هذا المبحث يتم بيان مقايسس المتغيرات البحث وذلك من خلال قياس التحول الرقمي لمدى فاعلية هذا التكامل في دعم عمليات إعداد وتحليل وعرض التقارير المالية، بينما يُقاس تحسين الإفصاح المحاسبي من خلال تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (1)

مقاييس متغيرات البحث

نوع المتغير	المتغير	الأبعاد	المقياس	المصادر
مستقل	التحول الرقمي	درجة التكامل بين (XBRL و ChatGPT)	1. قدرة XBRL على هيكلة وترميز البيانات المالية 2. قدرة ChatGPT على تحليل البيانات وإنتاج مخرجات محاسبية دقيقة 3. مستوى التكامل بين النظامين في دعم الإفصاح المالي	(XBRL International, 2023) (LucaNet, 2025) (DataTracks, 2024) (Alharasis, 2024)
تابع	الإفصاح المالي	الخصائص النوعية للمعلومات المالية	يتم تقييمه عبر الخصائص النوعية للمعلومات المالية 1. **الملاءمة:** القيمة التنبؤية والتوكيدية الأهمية النسبية. 2. **العرض الصادق:** الكمال، الحيادية، الخلو من الأخطاء 3. **الخصائص التعزيزية:** القابلية للمقارنة، الفهم، الدقة والموثوقية، التوقيت المناسب	(القحطاني، 2024) (احمد، 2024) (الشمري والمكصوصي، 2022) (Street & Wilck, 2023)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصادر الأعلاه.

يستند اختيار هذه المقاييس إلى أن التحول الرقمي لا يمكن قياسه بصورة مباشرة، وإنما يُترجم من خلال تكامل أدواته الأساسية (XBRL وChatGPT) وقدرتهما على إحداث قيمة مضافة في بيئة الإفصاح المالي، أما الإفصاح المالي فيُعد انعكاسًا لمستوى الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5 .الجانب التطبيقي:

يمثل الجانب التطبيقي التمهيد العملي لتجسيد الإطار النظري في تجربة واقعية، إذ تم اختيار مصرف بغداد كنموذج لتطبيق فكرة دمج تقنيات التحول الرقمي (XBRL وChatGPT) في إعداد القوائم المالية وقد ركّز التطبيق على قائمة المركز المالي فقط لسنة 2024، وذلك من خلال تحويلها إلى ملفات (XBRL وiXBRL) قابلة للمعالجة والتحليل الآلي باستخدام إمكانات (ChatGPT) في بناء المخطط والروابط وإعداد ملف (Instance) والتحقق من صحته، وليكون في الوقت ذاته الأساس الذي انطلق منه بناء الأنموذج التطبيقي المقترح، ويهدف هذا الجانب إلى إظهار الأنموذج التطبيقي المقترح في تحسين جودة الإفصاح المالي من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات، مع إمكانية تعميم هذا الأنموذج على باقي القوائم المالية بالآلية نفسها.

1-5 التكامل بين XBRL وChatGPT كأساس لبناء الأنموذج التطبيقي المقترح في تحسين الإفصاح المالي لعينة البحث:

يهدف هذا المحور إلى بيان كيفية إعداد ملفات XBRL لقائمة المركز المالي لمصرف بغداد للسنة المالية 2024 بالاستعانة بالذكاء الاصطناعي (ChatGPT)، ليس فقط لإبراز أثر التحويل القابلية للقراءة الآلية والمقارنة بين الفترات وتقليل أخطاء التجهيز اليدوي، وإنما بوصفه الأساس لبناء الأنموذج التطبيقي المقترح الذي يؤثر في تحسين جودة الإفصاح المالي من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات عن طريق الغصائص العلومات المالية، وقد استند هذا الإعداد إلى ملف بيانات يتضمن بنود المركز المالي مثل الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإجماليات، إذ جرى تنظيف القيم الرقمية وتوحيدها ومعالجتها ومن ثم توليد المخطط والروابط وإعداد ملف الـ(Instance) والتحقق من صحته، واعتمد البحث على:

1. ملف البيانات المصدر بصيغة Excel لقائمة المركز المالي لمصرف بغداد.
2. مولّد نصوص ذكي (ChatGPT) لصياغة مخطط (Schema) وروابطه (Linkbases) وملف (Instance).
3. برنامج (Arelle) للتحقق من صحة ملفات XBRL وفق المواصفات القياسية وكما شملت المخرجات تسميات ثنائية اللغة (عربي/إنجليزي) ووحدة العملة الدينار العراقي (IQD).

1-1-5 توليد مخطط (Schema):

يوفر المخطّط أساسًا معياريًا لتصنيف XBRL عبر تحديد الحيّز الاسمية واستيراد الأنواع القياسية وإعلان الأدوار والعلاقات داخل (appinfo)، وإنشاء جذور تجريدية للهيكلة وتعريف بنود محاسبية في التقارير، وبذلك يصبح التصنيف جاهزًا للربط بالـ(Linkbases) وتغذيته بالحقائق في ملفات الـ(Instance) أو داخل (iXBRL) وفيما يلي شكل يوضح لما تم عمله وتعريفه داخل هذا المخطّط:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Schema

```
<?xml version="1.0" encoding="UTF-8"?>
<xs:schema xmlns:xs="http://www.w3.org/2001/XMLSchema"
           xmlns:cust="http://example.com/xbrl/2024/custom"
           xmlns:xbrli="http://www.xbrl.org/2003/instance"
           xmlns:link="http://www.xbrl.org/2003/linkbase"
           xmlns:xlink="http://www.w3.org/1999/xlink"
           targetNamespace="http://example.com/xbrl/2024/custom"
           elementFormDefault="qualified" xmlns:ref="http://www.xbrl.org/2006/ref">
  <xs:import namespace="http://www.xbrl.org/2003/instance"
schemaLocation="http://www.xbrl.org/2003/xbrl-instance-2003-12-31.xsd"/>
  <xs:import namespace="http://www.xbrl.org/2006/ref"
schemaLocation="http://www.xbrl.org/2006/ref-2006-02-27.xsd"/>
  <xs:annotation>
    <xs:appinfo>
      <link:roleType roleURI="http://example.com/role/StatementOfFinancialPosition" id="role-
StatementOfFinancialPosition"><link:definition>Statement of Financial
Position</link:definition><link:usedOn>link:presentationLink</link:usedOn>
<link:usedOn>link:calculationLink</link:usedOn></link:roleType>
      <link:roleType roleURI="http://example.com/role/DisclosureNotes" id="role-
DisclosureNotes"><link:definition>Disclosure Notes</link:definition>
<link:usedOn>link:definitionLink</link:usedOn></link:roleType>
      <link:arcroleType arcroleURI="http://xbrl.org/2005/arcrole/general-special" id="arcrole-
general-special" cyclesAllowed="undirected"><link:definition>general-special
relationship</link:definition><link:usedOn>link:definitionArc</link:usedOn></link:arcroleType>
      <link:linkbaseRef xlink:type="simple" xlink:href="custom_taxonomy_2024_label.xml"
xlink:role="http://www.xbrl.org/2003/role/labelLinkbaseRef"
xlink:arcrole="http://www.w3.org/1999/xlink/properties/linkbase" xlink:title="Labels"/>
      <link:linkbaseRef xlink:type="simple" xlink:href="custom_taxonomy_2024_presentation.xml"
xlink:role="http://www.xbrl.org/2003/role/presentationLinkbaseRef"
xlink:arcrole="http://www.w3.org/1999/xlink/properties/linkbase" xlink:title="Presentation"/>
      <link:linkbaseRef xlink:type="simple" xlink:href="custom_taxonomy_2024_calculation.xml"
xlink:role="http://www.xbrl.org/2003/role/calculationLinkbaseRef"
xlink:arcrole="http://www.w3.org/1999/xlink/properties/linkbase" xlink:title="Calculation"/>
      <link:linkbaseRef xlink:type="simple" xlink:href="custom_taxonomy_2024_definition.xml"
xlink:role="http://www.xbrl.org/2003/role/definitionLinkbaseRef"
xlink:arcrole="http://www.w3.org/1999/xlink/properties/linkbase" xlink:title="Definition"/>
      <link:linkbaseRef xlink:type="simple" xlink:href="custom_taxonomy_2024_reference.xml"
xlink:role="http://www.xbrl.org/2003/role/referenceLinkbaseRef"
xlink:arcrole="http://www.w3.org/1999/xlink/properties/linkbase" xlink:title="Reference"/>
    </xs:appinfo>
  </xs:annotation>
  <xs:element name="StatementOfFinancialPositionAbstract"
id="StatementOfFinancialPositionAbstract" abstract="true" substitutionGroup="xbrli:item"
type="xbrli:stringItemType" xbrli:periodType="duration"/>
  <xs:element name="DisclosureNotesAbstract" id="DisclosureNotesAbstract" abstract="true"
substitutionGroup="xbrli:item" type="xbrli:stringItemType" xbrli:periodType="duration"/>
  <xs:element name="Item001" id="Item001" type="xbrli:monetaryItemType"
 </xs:schema>
```

الشكل (2)

إعداد الهيكل التصنيفي (Schema) للـXBRL بعد تحليل وتصنيف البنود المحاسبية للمركز المالي لمصرف بغداد للسنة المنتهية 2024

المصدر: من إعداد الباحث وباستخدام محرر الاكواد (Visual Studio Code)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ويوضح الشكل ملف (Schema) الذي يمثّل البنية الدلالية لتصنيف XBRL المقترح وفيما يلي شرح للشكل:

1. **تعريف الحيّزات الاسمية وبوابة المخطّط:** يبدأ الملف بالعقدة (xs:schema) التي تعرّف الحيّزات الاسمية الأساسية:

xs (مخطط XML)، cust (حيّز التصنيف المخصص)، xbrli (أنواع XBRL القياسية)، link (آليات الربط)، xlink (روابط XML)، وref (مرجعية XBRL) وتم تحديد "targetNamespace" و "elementFormDefault" لضمان تأهيل جميع العناصر بهذا الحيّز وهو شرط لازم لتمييز مفاهيم التصنيف عن غيرها.

2. **استيراد المواصفات القياسية (xs:import):** وتم استيراد مخططي:

أ. "http://www.xbrl.org/2003/instance" للحصول على الأنواع القياسية مثل (xbrli:item, xbrli:monetaryItemType, xbrli:stringItemType).

ب. "http://www.xbrl.org/2006/ref" لتمكين عناصر المراجع عند الاستخدام لاحقًا ويتيح ذلك دعم خصائص XBRL (مثل substitutionGroup وperiodType) والتحقق الصائب في أدوات مثل (Arelle).

3. **كتلة التطبيق (xs:annotation/xs:appinfo):** داخل (appinfo) وتم التصريح عن دلالات العرض والعلاقات وربطنا ملفات الـ (Linkbase):

أ. أدوار العرض/الحساب:

(link:roleType) لدور (StatementOfFinancialPosition) ويُسمح باستخدامه على (link:presentationLink وlink:calculationLink).

ب. دور الإيضاحات:

(link:roleType) لـ (DisclosureNotes) للاستخدام على (link:definitionLink).

ج. العلاقة التعريفية:

(link:arcroleType) لـ http://xbrl.org/2005/arcrole/general-special مع "cyclesAllowed="undirected وusedOn="link:definitionArc".

د. ربط ملفات الـ (Linkbase): خمسة مراجع "link:linkbaseRef" (Labels, Presentation, Calculation, Definition, Reference) وجودها في (in appinfo) هو الموضع الصحيح حسب المواصفة ويتيح لأدوات التحقق تحميل العلاقات عند فتح الـ (schema).

4. **العناصر التجريدية (Abstract concepts):** تم تعريف عنصرين تجريديين لتنظيم العرض دون تسجيل حقائق:

أ. StatementOfFinancialPositionAbstract

ب. DisclosureNotesAbstract

كلاهما ("abstract="true)، ضمن مجموعة الإحلال ("substitutionGroup="xbrli:item)، ونوعهما (xbrli:stringItemType) مع ("xbrli:periodType="duration) وتُستخدم هاتان العقدتان كجذور هيكلية في روابط العرض والتعريف فقط.

5. **أنموذج بند محاسبي واحد (Monetary Item):** كود الآتي عبارة عن أنموذج بند المحاسبي:

```
xbrli:periodType="instant"/> <xs:element name="Item001" id="Item001" type="xbrli:monetaryItemType" substitutionGroup="xbrli:item"
```


ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

اختيار النوع (monetaryItemType) مع ("periodType="instant) يجعل البند مناسبًا لقائمة المركز المالي، ويضمن أتساق التحقق عبر ربطه بسياقات لحظية في الـ (Instance).

من منظورٍ محاسبي، مخطط الإفصاح (Schema): هو دليل إفصاح موحّد يحدّد البنود التي يجب عرضها في القوائم والإيضاحات، ويعرّف كل بند ومضمونه وحدود استخدامه ويوضح لكل بند طريقة القياس (رصيد في تاريخ الإقفال أم حركة خلال الفترة)، وطبيعته المدينة/الدائنة، وموضعه الصحيح في القوائم (أصول/خصوم/حقوق ملكية/دخل/مصروف) مع تصنيفه متداول/غير متداول ويرسم العلاقات التجميعية بين البنود لتكوين الإجماليات (مثل مجموع الأصول)، مع قواعد العرض والتبويب واشتراط الوحدة والعملة والدقة لضمان الاتساق وقابلية المطابقة ، وكما يحدّد التفصيلات المحاسبية الضرورية مثل الاستحقاق، فئات الائتمان، والأطراف ذات العلاقة بما يضمن اكتمال الإفصاح، وسهولة المقارنة عبر الفترات والكيانات، وارتفاع قابلية التقارير للتدقيق.

2-1-5 توليد الروابط (Linkbases):

1. **Label Linkbase:** إسناد تسميات ثنائية اللغة لكل عنصر (عربي/إنجليزي) لضمان قابلية الاستخدام محليًا ودوليًا وكما هو موضح في الشكل الآتي:

Label Linkbase

```
<?xml version="1.0" encoding="UTF-8"?>
<link:linkbase xmlns:link="http://www.xbrl.org/2003/linkbase"
xmlns:xlink="http://www.w3.org/1999/xlink" xmlns:xbrli="http://www.xbrl.org/2003/instance"
xmlns:cust="http://example.com/xbrl/2024/custom">
  <link:labelLink xlink:type="extended" xlink:role="http://www.xbrl.org/2003/role/link">
    <link:loc xlink:type="locator" xlink:href="custom_taxonomy_2024.xsd#Item001"
xlink:label="loc_Item001"/>
    <link:label xlink:type="resource" xlink:label="lab_Item001_ar"
xlink:role="http://www.xbrl.org/2003/role/label" xml:lang="ar">- النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية
بالصافي</link:label>
    <link:labelArc xlink:type="arc" xlink:arcrole="http://www.xbrl.org/2003/arcrole/concept-
label" xlink:from="loc_Item001" xlink:to="lab_Item001_ar"/>
    <link:label xlink:type="resource" xlink:label="lab_Item001_en"
xlink:role="http://www.xbrl.org/2003/role/label" xml:lang="en">Cash and cash equivalents والأرصدة
لدى البنوك المركزية - بالصافي</link:label>
    <link:labelArc xlink:type="arc" xlink:arcrole="http://www.xbrl.org/2003/arcrole/concept-
label" xlink:from="loc_Item001" xlink:to="lab_Item001_en"/>
  </link:labelLink>
</link:linkbase>
```

الشكل (3)

اختيار التصنيفات النصية للبنود المحاسبية باستخدام ملف (Label Linkbase) باللغتين العربية والإنجليزية للمركز المالي لمصرف بغداد للسنة المنتهية 2024

المصدر: من إعداد الباحث وباستخدام محرر الاكواد (Visual Studio Code).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يوضح الشكل ملف (Label Linkbase) الذي يربط مفاهيم (taxonomy) المعرَّفة في الـ(Schema) بملصقات نصيّة للعرض دون تأثير على الدلالة أو الحساب ويبيّن التالي مكوّناته بإختصار:

أ. **العقدة الجذرية (link:linkbase)**: تعلن الحِزم الاسمية القياسية (link, xlink, xbrli, cust) وحقل التخصيص الخاص بالتصنيف.

ب. **الرابط الممتد (link:labelLink)**: حاوية لعناصر التوسيم (labels) وفق دور العرض الافتراضي.

ج. **المُحدِّد (link:loc)**: يحدِّد المفهوم الهدف داخل الـ (Schema) عبر ("xlink:href="custom_taxonomy_2024.xsd#Item001) ويمنحه وسمًا محليًا ("xlink:label="loc_Item001).

د. **موارد الملصق (link:label)**: تُعرِّف نص الملصق للعرض فقط، مع دور الملصق القياسي ("xlink:role="http://www.xbrl.org/2003/role/label) ولغة المحتوى عبر (xml:lang):

1. lab_Item001_ar (عربي): النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية - بالصافي
2. lab_Item001_en (إنجليزي): *Cash and cash equivalents.*

هـ. **أقواس الربط (link:labelArc)**: تربط المفهوم ("from="loc_Item001) بكل ملصق ("to="lab_Item001_ar) و ("to="lab_Item001_en) باستخدام علاقة ("xlink:arcrole="http://www.xbrl.org/2003/arcrole/concept-label).

من منظورٍ محاسبي، Label Linkbase : هو مرجعُ مسمّياتِ الإفصاح الذي يوحِّد أسماء البنود والعناوين كما تُعرض في القوائم والإيضاحات، بحيث تظهر المصطلحاتُ المعتمَدة والمتسقة عبر الدورات والفروع (مثل: نقد وما في حكمه، إيراد فوائد، إجمالي الموجودات) ويحدّد أدوارًا متعدّدة للمسمّى بحسب سياق العرض: قياسي، مختصر، مفصّل، إجمالي، رصيد أول الفترة، رصيد آخر الفترة، أو صياغة "عكس/مُعاكس" عند الحاجة، فيمنع الغموض ويُبرز طبيعة البند ومكانه المحاسبي وكما يدعم القابلية للمقارنة عبر الفترات والكيانات من خلال انضباط اللغة وثبات المصطلحات ثنائيّ اللغة عربي/إنجليزي، ويقلّل مخاطر اختلاف الترجمات أو استعمال مرادفات مُربِكة في التقارير وعند إضافة بنود محليّة، يُلزِم بتزويدها بمسمّيات منسجمة مع المصطلحات المعيارية ومتوافقة مع بنية القوائم، بما يعزّز العرض الصادق ووضوح الإيضاحات وسهولة المراجعة والتدقيق.

2. **Presentation Linkbase**: يعرّف البنية الهرمية لعرض مفاهيم "taxonomy" (من جذر تجريدي إلى بنود فرعية) دون أن يغيّر دلالة المفاهيم أو قيمها بإضافة المزيد من (loc وpresentationArc) تتكوّن الشجرة الكاملة للقائمة، ويستطيع العارض مثل (Arelle) ترتيب البنود بصريًا وفق (order) تحت الدور المشار إليه بـ (roleRef) ، وكما هو موضح في الشكل الآتي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Presentation Linkbase

```xml
<?xml version="1.0" encoding="UTF-8"?>
<link:linkbase xmlns:link="http://www.xbrl.org/2003/linkbase"
xmlns:xlink="http://www.w3.org/1999/xlink" xmlns:xbrli="http://www.xbrl.org/2003/instance"
xmlns:cust="http://example.com/xbrl/2024/custom">
  <link:roleRef roleURI="http://example.com/role/StatementOfFinancialPosition"
xlink:type="simple" xlink:href="custom_taxonomy_2024.xsd#role-StatementOfFinancialPosition"/>
  <link:presentationLink xlink:type="extended"
xlink:role="http://example.com/role/StatementOfFinancialPosition">
    <link:loc xlink:type="locator"
xlink:href="custom_taxonomy_2024.xsd#StatementOfFinancialPositionAbstract"
xlink:label="root"/>
    <link:loc xlink:type="locator" xlink:href="custom_taxonomy_2024.xsd#Item001"
xlink:label="loc_Item001"/>
    <link:presentationArc xlink:type="arc"
xlink:arcrole="http://www.xbrl.org/2003/arcrole/parent-child" xlink:from="root"
xlink:to="loc_Item001" order="1.0" preferredLabel="http://www.xbrl.org/2003/role/label"/>
</link:linkbase>
```

الشكل (4)

تنظيم عرض البنود المحاسبية داخل تقرير XBRL باستخدام ملف (Presentation Linkbase) للمركز المالي لمصرف بغداد للسنة المنتهية 2024

المصدر: من إعداد الباحث وباستخدام محرر الاكواد (Visual Studio Code).

يوضح الشكل ملف (PresentationLinkbase) ومكوّناته وعمله كالآتي:

أ. **الجذر (link:linkbase):** يعلن الحِزم الاسمية القياسية (link، xlink، xbrli) وحيّز التصنيف (cust).

ب. **الإحالة إلى الدور (link:roleRef):** تشير إلى الدور المفاهيمي لـ (http://example.com/role/StatementOfFinancialPosition) المعرَّف داخل الـ (id: role-StatementOfFinancialPosition) Schema كي تُنسب إليه علاقة العرض.

ج. **الرابط الممتد (link:presentationLink):** حاوية لشجرة العرض الخاصة بهذا الدور وكل ما بداخلها يخص (قائمة المركز المالي).

د. **المُحدِّدات** (link:loc):

1. الأول يحدّد العقدة الجذرية للشجرة (StatementOfFinancialPositionAbstract) مع وسم محلي ("label="root).
2. الثاني يحدّد المفهوم المعروض (مثال Item001): مع وسم "label="loc_Item001.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

هـ. قوس العرض (link:presentationArc):

1. علاقة أب – ابن ("arcrole="parent-child) من الجذر ("from="root) إلى البند ("to="loc_Item001).
2. الترتيب ("order="1.0) يحدد موقع العقدة ضمن التسلسل.
3. التوسيم المفضّل ("preferredLabel="http://www.xbrl.org/2003/role/label) يحدد أي دور وسم يُستخدم عند العرض.

من منظورٍمحاسبي، Presentation Linkbase : هو دليل هيكلة العرض الذي يضع شكل القوائم والإيضاحات: ما الذي يظهر في أي قائمة، وتحت أي عنوان رئيسي/فرعي، وبأي ترتيب هرمي (مثل: الموجودات ← الموجودات المتداولة ← نقد وما في حكمه) وهو يحدّد مواقع المجاميع والفرعيات والعناوين، لكنه لا يُجري حسابات وتكمن فائدته في فرض اتساق العرض وفق المعايير العرض المحلية (نظام المحاسبي الموحد في العراق) او الدولية (GAAP, IFRS) ما يجعل التقارير مقارنة عبر الفترات والشركات، ويقلّل أخطاء إعادة التصنيف أو تكرار البنود، ويُحسّن قابلية القراءة والتدقيق لأن الهيكل ثابت ومفهوم.

3. **Calculation Linkbase:** إسناد علاقات الجمع (summation-item) بين بنود الإجماليات وبنودها المكوِّنة، مع إمكانية تخصيص الأوزان عند الحاجة.

Calculation Linkbase

```xml
<?xml version="1.0" encoding="UTF-8"?>
<link:linkbase xmlns:link="http://www.xbrl.org/2003/linkbase"
xmlns:xlink="http://www.w3.org/1999/xlink" xmlns:xbrli="http://www.xbrl.org/2003/instance"
xmlns:cust="http://example.com/xbrl/2024/custom">
  <link:roleRef roleURI="http://example.com/role/StatementOfFinancialPosition"
xlink:type="simple" xlink:href="custom_taxonomy_2024.xsd#role-StatementOfFinancialPosition"/>
  <link:calculationLink xlink:type="extended"
xlink:role="http://example.com/role/StatementOfFinancialPosition">
    <link:loc xlink:type="locator" xlink:href="custom_taxonomy_2024.xsd#Item001"
xlink:label="loc_Item001"/>
    <link:calculationArc xlink:type="arc"
xlink:arcrole="http://www.xbrl.org/2003/arcrole/summation-item" xlink:from="loc_Item011"
xlink:to="loc_Item001" order="1.0" weight="1.0"/>
  </link:calculationLink>
</link:linkbase>
```

الشكل (5)

تحديد العلاقات الحسابية بين البنود المحاسبية باستخدام ملف (Calculation Linkbase) للمركز المالي لمصرف بغداد للسنة المنتهية 2024

المصدر: من إعداد الباحث وباستخدام محرر الاكواد (Visual Studio Code).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يوضح الشكل ملف (Calculation Linkbase) الذي يبدأ بعنصر (link:linkbase) معلِّناً الحِزم الاسمية اللازمة للتشغيل ويربط (roleRef) علاقات الحساب بدور (StatementOfFinancialPosition) المعرَّف في الـ (Schema) ليُطبَّق على السياق نفسه وتحت الحاوية (link:calculationLink) تُعرَّف المفاهيم المشاركة عبر محددات (link:loc) التي تمنح لكل مفهوم وسمًا محليًا وتحدِّد أقواس (link:calculationArc) علاقة (summation-item) من المفهوم المُجمِّع (from) إلى المكوِّن (to) مع ترتيب (order) ووزن (weight) يساوي (1) للإضافة ويمكن أن يكون (−1) للطرح والغرض الدلالي هو تمكين التحقّق الآلي لاتساق قيم الإجماليات مع مكوّناتها ضمن نفس السياق والوحدة دون التأثير على شكل العرض.

من منظورٍ محاسبي، Calculation Linkbase: هو دليل علاقات التجميع الذي يحدّد كيف تتكوّن الإجماليات من بنودها الفرعية داخل القوائم (مثل: إجمالي الموجودات = الموجودات المتداولة + غير المتداولة، وصافي الدخل = الربح التشغيلي – خسائر الأخرى ± مكاسب الأخرى) ويُسنِد لكل بند وزنًا حسابيًا (+1 أو −1) لضبط الإضافة أو الطرح ومعالجة الحسابات المقابلة، بما يمنع الازدواج أو انقلاب الإشارة داخل الإجماليات وتكمن فائدته المحاسبية في إجراء فحص اتساق حسابي قبل الاعتماد، إذ يكشف فورًا أي فرق بين الإجمالي ومجموع مكوّناته ويُحدد البند المسبّب، مما يعزّز العرض الصادق وقابلية التدقيق وعند توحيد القوالب، يحافظ على ثبات علاقات الجمع عبر الفترات والكيانات، فيسهّل المقارنة الأفقية والطولية، ويجعل مطابقة الإجماليات مع ميزان المراجعة أسرع وأقل أخطاء.

4. **Definition Linkbase**: استخدام علاقة (general-special) لربط البنود العامة بنسخها الأكثر تخصيصًا وكما هو موضح في الشكل الآتي:

Definition Linkbase

```
<?xml version="1.0" encoding="UTF-8"?>
<link:linkbase xmlns:link="http://www.xbrl.org/2003/linkbase"
xmlns:xlink="http://www.w3.org/1999/xlink" xmlns:xbrli="http://www.xbrl.org/2003/instance"
xmlns:cust="http://example.com/xbrl/2024/custom">
  <link:roleRef roleURI="http://example.com/role/DisclosureNotes" xlink:type="simple"
xlink:href="custom_taxonomy_2024.xsd#role-DisclosureNotes"/>
  <link:arcroleRef arcroleURI="http://xbrl.org/2005/arcrole/general-special"
xlink:type="simple" xlink:href="custom_taxonomy_2024.xsd#arcrole-general-special"/>
  <link:definitionLink xlink:type="extended"
xlink:role="http://example.com/role/DisclosureNotes">
    <link:loc xlink:type="locator"
xlink:href="custom_taxonomy_2024.xsd#DisclosureNotesAbstract" xlink:label="def_root"/>
    <link:loc xlink:type="locator" xlink:href="custom_taxonomy_2024.xsd#Item001"
xlink:label="def_Item001"/>
    <link:definitionArc xlink:type="arc" xlink:arcrole="http://xbrl.org/2005/arcrole/general-
special" xlink:from="def_root" xlink:to="def_Item001" order="1.0"/>
  </link:definitionLink>
</link:linkbase>
```

الشكل (6)

ربط وتصنيف البنود المحاسبية ضمن هيكل XBRL باستخدام ملف (Definition Linkbase) للمركز المالي لمصرف بغداد للسنة المنتهية 2024

المصدر: من إعداد الباحث وباستخدام محرر الاكواد (Visual Studio Code).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يوضح الشكل ملف (Definition Linkbase) الذي يبدأ بعنصر (link:linkbase) معلنًا الحِزم الاسمية، ثم يُحيل عبر (roleRef) إلى دور (DisclosureNotes) المعرّف في الـ(Schema)، ويثبت عبر (arcroleRef) استخدام العلاقة الدلالية (general-special) وداخل (link:definitionLink) تُنشأ شجرة التعريف لهذا الدور، إذ يحدد أوّلُ محدِّد (link:loc) العنصرَ التجريدي (DisclosureNotesAbstract) كجذر (def_root)، ويحدد المحدِّد الثاني المفهوم (Item001) بعلامة (def_Item001) ويربط القوس (link:definitionArc) بعلاقة (general-special) من الجذر إلى المفهوم مع (order="1.0")، بما يدل على أنّ (Item001) تفصيل تخصّص ضمن نطاق الإيضاحات وهذه الروابط تعريفية دلالية لا تغيّر القيم أو الشكل، لكنها تمكّن أدوات XBRL من فهم العلاقات بين المفاهيم والتحقّق البنيوي للتصنيف.

من منظورٍ محاسبي، Definition Linkbase: هو «قواعد تفصيل الإيضاح» التي تُحدِّد للمحاسب كيف يجب عرض البنود المحاسبية مثل الموجودات الثابتة، إذ يبقى التفصيل ثابتًا ومقارنًا عبر الفترات وهذه القواعد تُلزم بتقسيم الأصول الثابتة إلى فئات واضحة (أراضٍ، مبانٍ، آلات ومعدات، أثاث، مركبات...) وتحديد ماذا يُعرض لكل فئة: أولًا قياس الرصيد بنهاية الفترة على هيئة التكلفة ومخصص الاندثار المتراكم وصافي القيمة الدفترية، ثم بيان حركة الفترة بصيغة تسوية بسيطة: رصيد أول + إضافات − مشطوبات − أندثار ± تحويلات = رصيد النهائي وكما تُجيز عند الحاجة تفصيلات محاسبية ملائمة فقط (مثل العمر الإنتاجي او معدّل الأندثار أو خسائر الهبوط) وتمنع تفصيلات غير منطقية للموجودات الثابتة (كأعمار الديون).

5. **Reference Linkbase**: يربط كل عنصر بمرجع معياري عبر أجزاء ref: * (مثل ref: Name وref: Paragraph) وتمهيدًا لإكمال إحالات وربطه بـ "taxonomy" بالمعايير الدولية (IFRS/IAS) ولكن في بئتنا في العراق لا يطبق اي من "taxonomy" بال تم بناء "taxonomy" خاص.

3-1-5 توليد ملف (Instance): هو الوعاء الذي يحمل «حقائق التقارير» الفعلية، ويربط كل حقيقة بمفهومٍ مُعرّف في الـ (Schema) عبر مرجع "taxonomy" يتكوّن منطقيًا من ثلاثة أعمدة أساسية (المفهوم، السياق (من هو وحدة الاقتصادية؟ ولأي فترة/تاريخ؟)، والوحدة (عملة أو قياس) وبذلك يصبح كل رقم في القوائم المالية حقيقةً مُهيكلة لها دلالة زمنية ووحدية واضحة، ويمكن التحقق منها آليًا دون الاعتماد على الشكل الطباعي أو الترتيب البصري.

الشكل (7)

تمثيل القيم المالية وربطها بالإيضاحات ضمن ملف (XBRL Instance Document) للمركز المالي لمصرف بغداد للسنة المنتهية 2024

المصدر: من إعداد الباحث وباستخدام محرر الاكواد (Visual Studio Code).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يبدأ الملف بالجذر (xbrli:xbrl) وتعريف الحِزم الاسمية، ثم عنصر (link:schemaRef) الذي يشير إلى مخطّط (custom_taxonomy_2024.xsd) لكي تتعرّف الأداة على المفاهيم المسموح بها وبعد ذلك تُعرَّف سياقان زمنيان (c_2024 و c_2023)، يحتوي كلٌّ منهما على (xbrli:entity) بُمُعرّف الكيان (Bank of Baghdad / مصرف بغداد) ضمن مخطّط تعريف ثابت وعلى (xbrli:period) من نوع (instant) بتاريخ (31-12-2024 و31-12-2023) على التوالي وثم تُعرَّف وحدة العملة (u_IQD) عبر (iso4217:IQD) لتوحيد قياس جميع الحقائق النقدية وتلي ذلك الحقائق نفسها لعُنصرٍ محاسبي واحد مثل (cust:Item001) مرّتين: مرةً بسياق 2024 ومرةً بسياق 2023، لكل حقيقة معرِّف (id) يُستخدم للربط، ومرجع سياق (contextRef)، ومرجع وحدة (unitRef)، ودقّة عرض (decimals="0") للدلالة على التقريب لأقرب وحدة، أخيرًا يضمّ الشكل رابط هوامش (link:footnoteLink)، إذ يُنشأ محدِّد (link:loc) يشير إلى الحقيقة عبر (id)، وتُنشأ مورد (link:footnote) بالنص العربي للإيضاح، وتُربط العلاقة بينهما عبر (link:footnoteArc) بعلاقة (fact-footnote)، وبذلك تُسنَد الإيضاحات النصية إلى الحقائق الرقمية داخل نفس المستند.

من منظورٍمحاسبي، ملف الـInstance: هو الوعاء الذي يضم «الحقائق» المحاسبية، فهو يجمع كل الأرقام والافصاحات التي اعتمدتها الإدارة ويحتوي على سياقات واضحة لكل رقم (هوية المنشأة، الفترة، نطاق التقرير: مستقل/مجمّع)، وعلى وحدات قياس موحدة، ثم حقائق تمثل أرصدة نهاية الفترة أو حركاتها وتثبيت سياسة الإشارات والتقريب، ثم تضمين الإفصاحات الجوهرية (سياسات، تقديرات، مخاطر، أطراف ذات علاقة) بحيث تُعرض وفق مواضعها الصحيحة.

4-1-5 التحقق من صحة الملفات (Validation) وجودة البيانات:

تم استُخدام برنامج (Arelle) لفحص سلامة الملفات وفق مواصفات XBRL شمل ذلك:

1. تحميل ملف "Instance" مع المرجع إلى مخطط "taxonomy".
2. تشغيل التحقق الشامل للارتباطات والسمات.
3. معالجة رسائل الخطأ الشائعة مثل مواضع (role Type/arcrole Type أو استيراد مخطط ref أو أسلوب ربط الحواشي)، إلى أن اجتازت الحزمة التحقق بنجاح يتيح هذا الإجراء توثيقًا منهجيًا يُحسّن الثقة بمخرجات الإفصاح، كما هو موضح في الشكل الآتي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

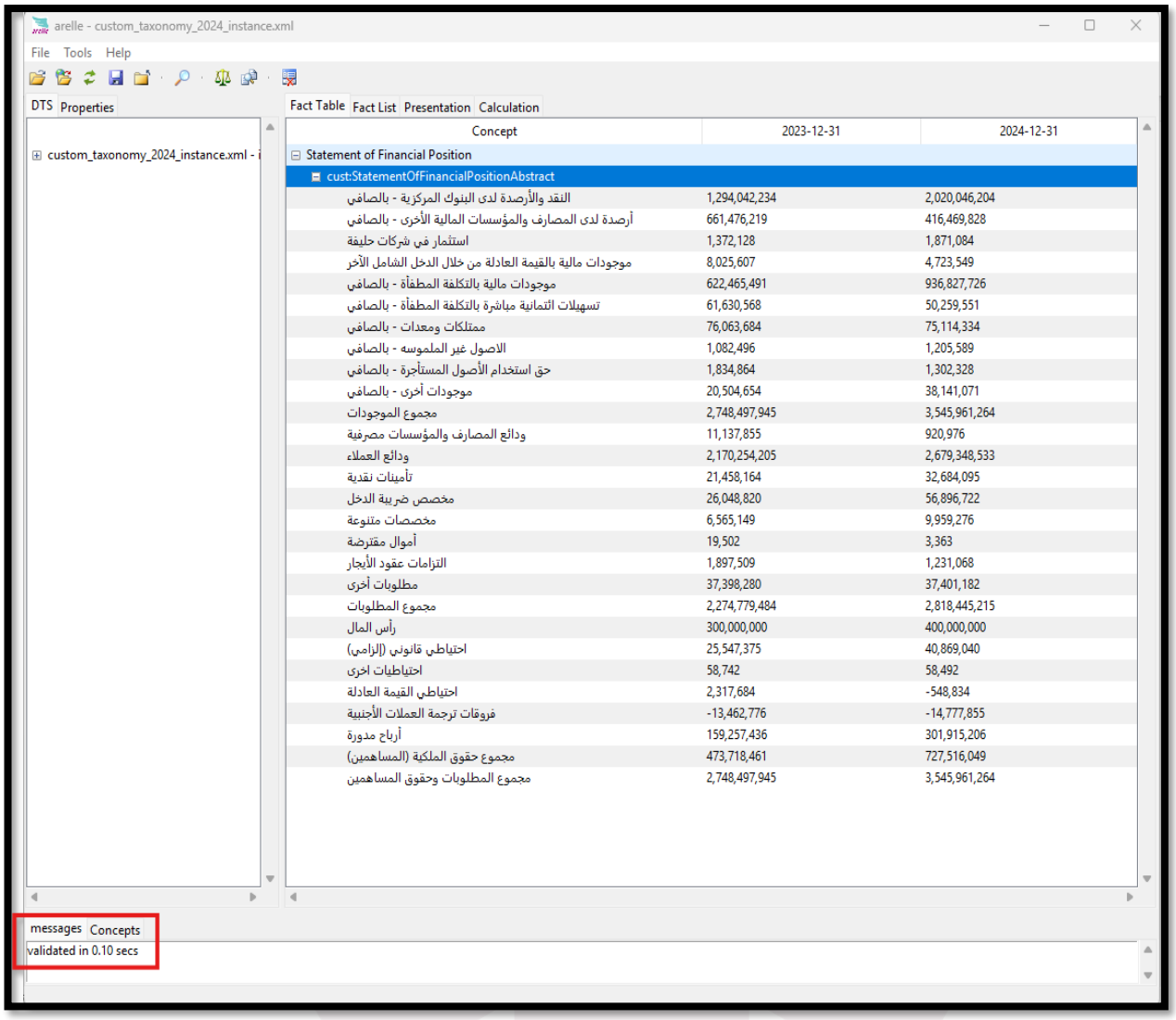

Concept	2023-12-31	2024-12-31
Statement of Financial Position		
cust:StatementOfFinancialPositionAbstract		
النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية - بالصافي	1,294,042,234	2,020,046,204
أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى - بالصافي	661,476,219	416,469,828
استثمار في شركات حليفة	1,372,128	1,871,084
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8,025,607	4,723,549
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي	622,465,491	936,827,726
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - بالصافي	61,630,568	50,259,551
ممتلكات ومعدات - بالصافي	76,063,684	75,114,334
الاصول غير الملموسه - بالصافي	1,082,496	1,205,589
حق استخدام الأصول المستأجرة - بالصافي	1,834,864	1,302,328
موجودات أخرى - بالصافي	20,504,654	38,141,071
مجموع الموجودات	2,748,497,945	3,545,961,264
ودائع المصارف والمؤسسات مصرفية	11,137,855	920,976
ودائع العملاء	2,170,254,205	2,679,348,533
تأمينات نقدية	21,458,164	32,684,095
مخصص ضريبة الدخل	26,048,820	56,896,722
مخصصات متنوعة	6,565,149	9,959,276
أموال مقترضة	19,502	3,363
التزامات عقود الأيجار	1,897,509	1,231,068
مطلوبات أخرى	37,398,280	37,401,182
مجموع المطلوبات	2,274,779,484	2,818,445,215
رأس المال	300,000,000	400,000,000
احتياطي قانوني (إلزامي)	25,547,375	40,869,040
احتياطيات اخرى	58,742	58,492
احتياطي القيمة العادلة	2,317,684	-548,834
فروقات ترجمة العملات الأجنبية	-13,462,776	-14,777,855
أرباح مدورة	159,257,436	301,915,206
مجموع حقوق الملكية (المساهمين)	473,718,461	727,516,049
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	2,748,497,945	3,545,961,264

الشكل (8)

ربط وتصنيف البنود المحاسبية ضمن هيكل XBRL باستخدام ملف (Definition Linkbase) للمركز المالي لمصرف بغداد للسنة المنتهية 2024

المصدر: من إعداد الباحث وباستخدام محرر الاكواد (Visual Studio Code).

5-1-5 توليد ملف (iXBRL):

هو ملف (HTML) يُقرأ بصريًا ويضمّن داخله وسوم XBRL، بحيث تتحول الأرقام إلى "حقائق" قابلة للاستخراج الآلي مع بقاء الصفحة مفهومة للمستخدم وتم بناء تصنيفًا مخصّصًا (XSD) وربطناه عبر (schemaRef)، وأنشأنا سياقات لفترتين (2024/2023) ووحدة عملة (IQD) داخل (<ix:header>) وجسم الصفحة جدول (RTL) لامكانية قراءة لغة العربية بشكل صحيح دون مشاكل وتُلفّ كل قيمة فيه بعنصر (<ix:nonFraction>) يحدد name (المفهوم) وcontextRef وunitRef وdecimals) لضمان الدقة والمقارنة بين الفترتين وتم أعتماد (HTML5/CSS3) وكما هو موضح في الشكل الآتي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

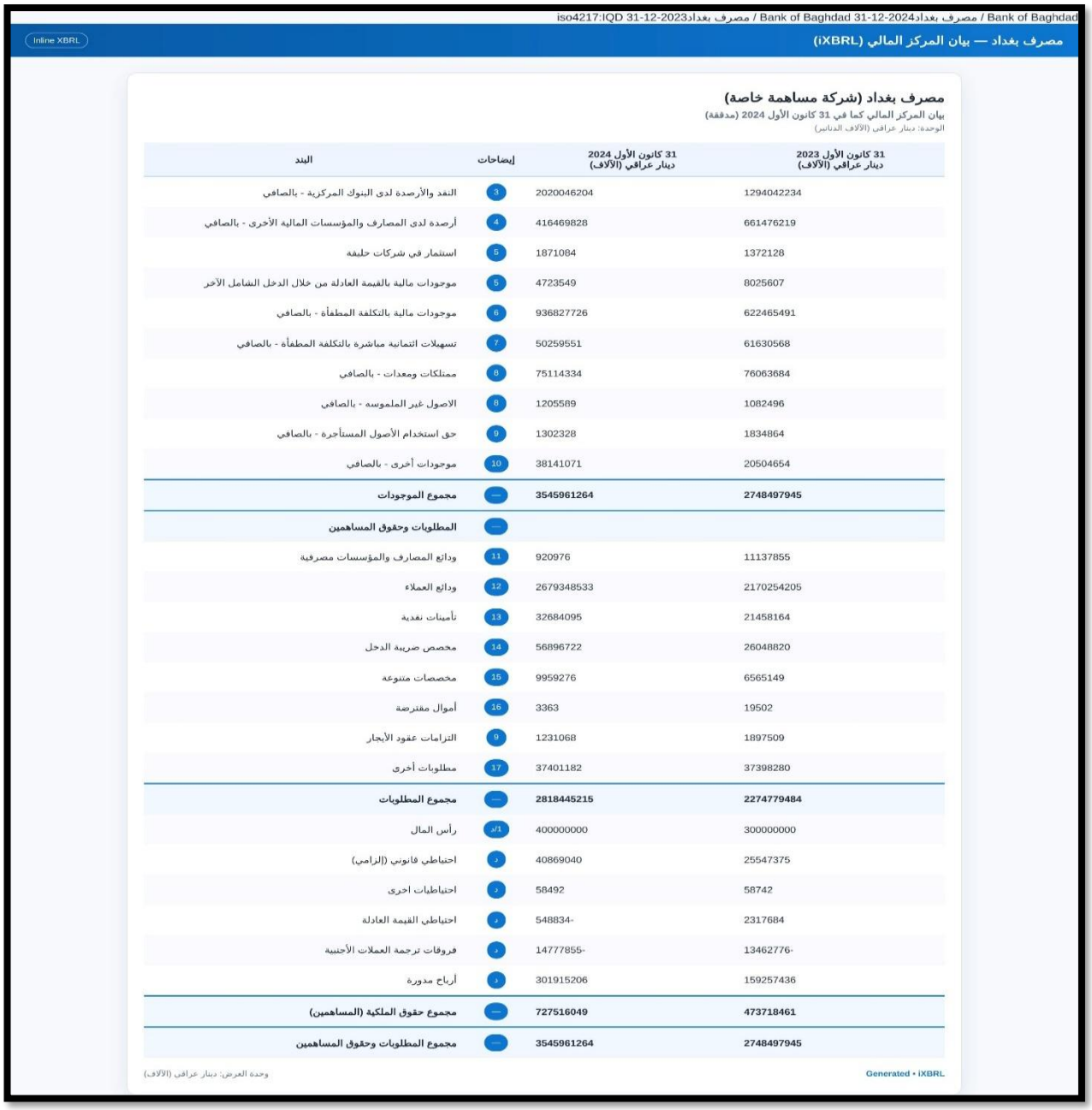

iso4217:IQD 31-12-2023مصرف بغداد / Bank of Baghdad 31-12-2024مصرف بغداد / Bank of Baghdad

Inline XBRL

مصرف بغداد — بيان المركز المالي (iXBRL)

مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة)

بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2024 (مدققة)

الوحدة: دينار عراقي (الآلاف الدنانير)

البند	إيضاحات	31 كانون الأول 2024 دينار عراقي (الآلاف)	31 كانون الأول 2023 دينار عراقي (الآلاف)
النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية - بالصافي	3	2020046204	1294042234
أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى - بالصافي	4	416469828	661476219
استثمار في شركات حليفة	5	1871084	1372128
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	5	4723549	8025607
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي	6	936827726	622465491
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - بالصافي	7	50259551	61630568
ممتلكات ومعدات - بالصافي	8	75114334	76063684
الاصول غير الملموسة - بالصافي	8	1205589	1082496
حق استخدام الأصول المستأجرة - بالصافي	9	1302328	1834864
موجودات أخرى - بالصافي	10	38141071	20504654
مجموع الموجودات	—	**3545961264**	**2748497945**
المطلوبات وحقوق المساهمين	—		
ودائع المصارف والمؤسسات مصرفية	11	920976	11137855
ودائع العملاء	12	2679348533	2170254205
تأمينات نقدية	13	32684095	21458164
مخصص ضريبة الدخل	14	56896722	26048820
مخصصات متنوعة	15	9959276	6565149
أموال مقترضة	16	3363	19502
التزامات عقود الأيجار	9	1231068	1897509
مطلوبات أخرى	17	37401182	37398280
مجموع المطلوبات	—	**2818445215**	**2274779484**
رأس المال	1/أ	400000000	300000000
احتياطي قانوني (إلزامي)	د	40869040	25547375
احتياطيات اخرى	د	58492	58742
احتياطي القيمة العادلة	د	548834-	2317684
فروقات ترجمة العملات الأجنبية	د	14777855-	13462776-
أرباح مدورة	د	301915206	159257436
مجموع حقوق الملكية (المساهمين)	—	**727516049**	**473718461**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	—	**3545961264**	**2748497945**

وحدة العرض: دينار عراقي (الآلاف)

Generated • iXBRL

الشكل (9)

عرض المركز المالي لمصرف بغداد للسنة المنتهية 2024 باستخدام تقنية (iXBRL) باللغة العربية

المصدر: من إعداد الباحث وباستخدام محرر الاكواد (Visual Studio Code) وعرضه في المتصفح.

من منظورٍمحاسبي، ملف (iXBRL (Inline XBRL : هو النسخة القابلة للقراءة البشرية من التقرير المالي (كما يراه القارئ على الشاشة أو الطباعة) وفي الوقت نفسه تحمل داخلها وسومًا معيارية تجعل كل رقمٍ وإيضاحٍ قابلًا للاستخراج الآلي. أي أنه يجمع بين «عرض القوائم والإيضاحات» بالشكل المعتاد وفق المعايير العرض المحلية (نظام المحاسبي الموحد في العراق) او الدولية (GAAP, IFRS).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

6-1-5 أنموذج المقترح:

يقدّم هذا البحث نموذجًا تطبيقيًا لتوليد ملفات (XBRL وiXBRL) مباشرةً من جداول بيانات (Excel) الخاصة بالقوائم المالية، بهدف تقليل الوقت والتكلفة والسهولة لتعزيز جودة الإفصاح القابل للآلة ويتيح النموذج تحويل بنود (المركز المالي) إلى مفاهيم (XBRL) بعلامات (Labels) عربية و إنجليزية وروابط عرض وحساب وتعريف، ثم إنشاء ملف (iXBRL) قابل للقراءة البشرية وآليًا في آنٍ واحد ويركّز النموذج على:

1. تسريع إعداد الحِزم الفنية.
2. تقليل أخطاء الإدخال اليدوي.
3. تحسين قابلية المقارنة والبحث في البيانات.
4. يوضح الشكل الآتي:

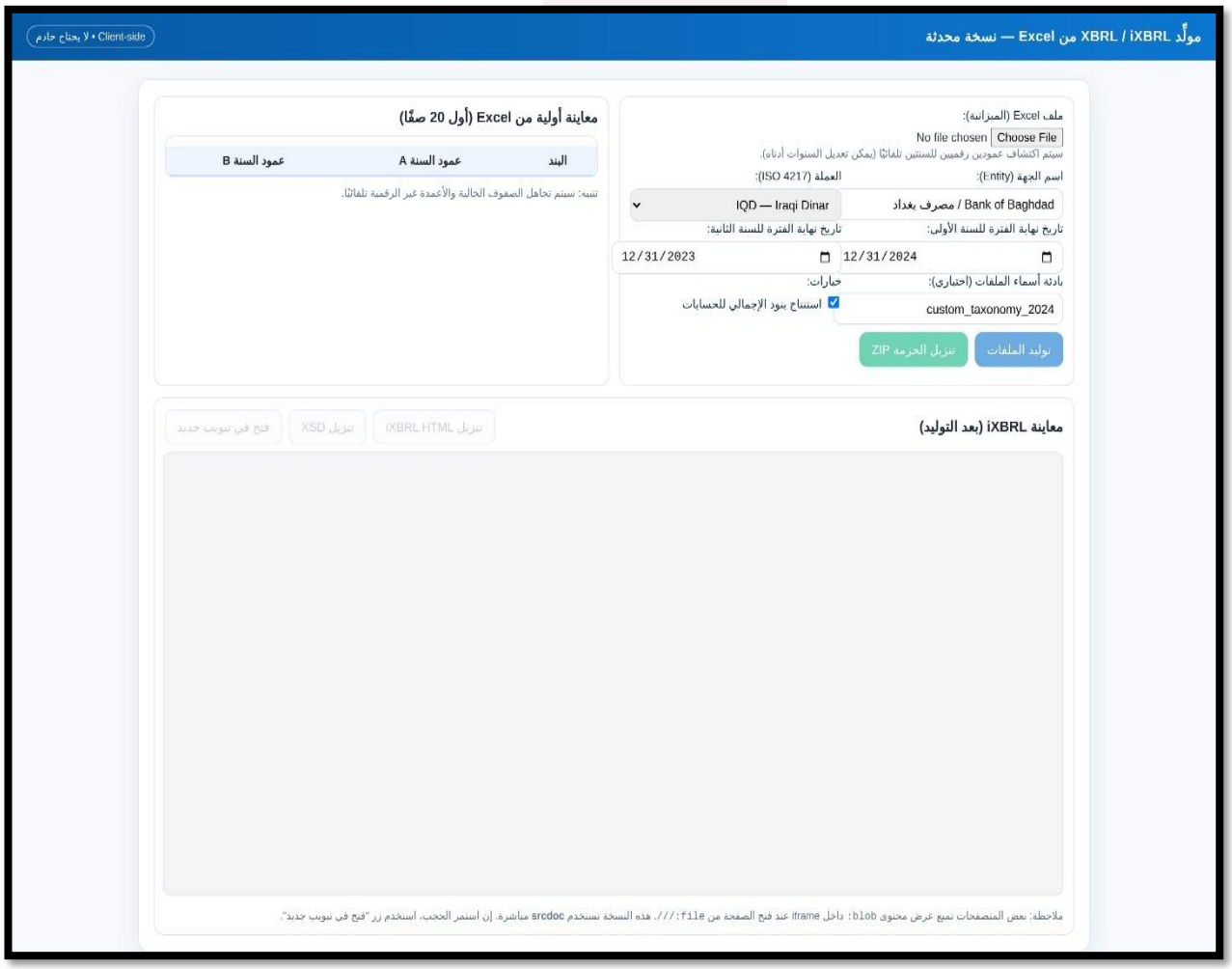

الشكل (10)

عرض واجهة النموذج المقترح

المصدر: من إعداد الباحث وعرضه في المتصفح.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5-1-6-1البيئة التطويرية:

تم تطوير النموذج بتقنيات واجهة أمامية تعمل كليًا على جهاز المستخدم (Client-side) دون خادم، باستخدام (HTML5/JavaScript/Css) ومكتبات قراءة (Excel) وضغط الملفات وهذا التصميم يقلّل متطلبات البنية التحتية ويحافظ على خصوصية البيانات فالملفات لا تُرفع إلى خادم خارجي، وبالإعتماد على ملفات XBRL باستخدام (ChatGPT) كأساس للملفات المصدرة من الانموذج.

5-1-6-2بنية النموذج ومكوّناته:

1. **وحدة استيراد البيانات:** تستورد ملف (Excel) وتستخلص صفوف البنود وثلاثة أعمدة أساسية (اسم البند، قيم سنة A ، قيم سنة B).
2. **وحدة اكتشاف الأعمدة الرقمية:** تحسب لكل عمود عدد القيم الرقمية وتلتقط أفضل عمودين يمثلان سنتين ماليّتين (مع إمكانية تعديل التواريخ يدويًا).
3. **وحدة تجهيز المفاهيم:** تُنشئ مفاهيم XBRL نقدية (Monetary Item) لكل بند باسم تقني منتظم (مثل: Item001, Item002...)، مع تسميات عربية وتوليد تلقائي لتسمية إنجليزية مساعدة لتحسين قابلية الفهم والمقارنة.
4. **توليد التصنيف (XSD) وروابطه:** (Linkbases) الملصقات (Label)، العرض (Presentation)، الحساب (Calculation)، التعريف (Definition)، والمراجع (Reference) وتعريف أدوار (Roles) مناسبة لقائمة المركز المالي، مع ربط كل مفهوم بتسمياته وعلاقاته.
5. **منطق كشف "الإجماليات":** يستدل تلقائيًا على صفوف إجمالية مثل ("إجمالي/المجموع/Total") ويولّد علاقات (Summation-Item) من بنود التفصيل إلى بند الإجمالي في (Linkbase) الحسابي.
6. **توليد المثيل (Instance) و (iXBRL):**إنشاء سياقات (Contexts) لسنتين محددتين (A/B) بوحدة العملة ISO 4217 (مثلاً IQD) وترميز القيم بصيغة (iXBRL) داخل جدول قابل للقراءة، مع أعمدة للسنتين وبند/إيضاحات.
7. **التصدير والحِزمة:** تنزيل ملفات (XSD/Linkbases/Instance وملف iXBRL)، إضافةً إلى حزمة (ZIP) للاختبار في أدوات التحقق مثل (Arelle).

كما هو موضح في الشكل الآتي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

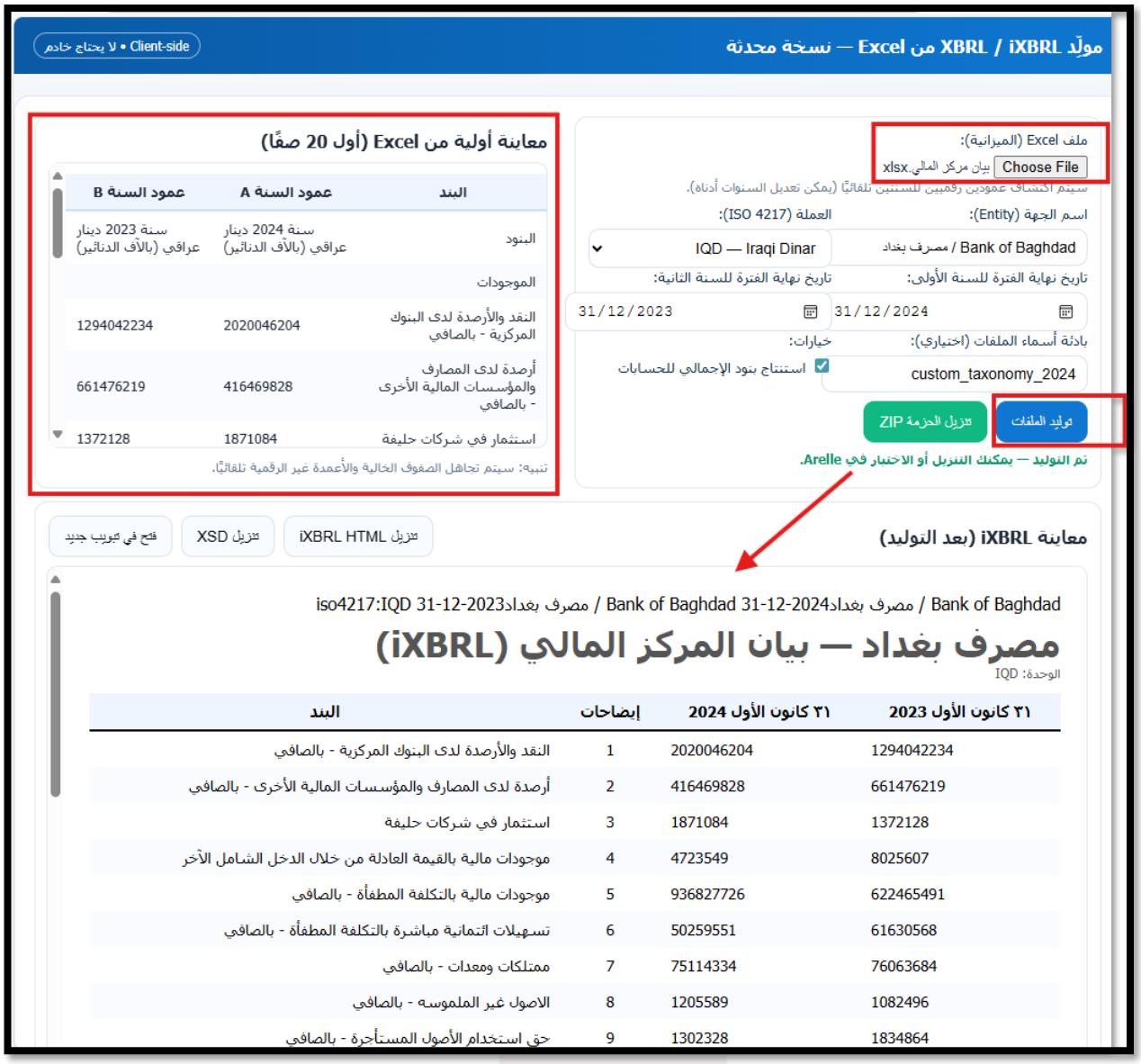

الشكل (11)

عرض واجهة الأنموذج المقترح

المصدر: من إعداد الباحث وعرضه في المتصفح.

3-6-1-5 خطوات عمل الأنموذج (Workflow):

1. يحمّل المستخدم ملف (Excel) الخاص بقائمة المركز المالي.
2. يحدّد النموذج تلقائيًا عمودين رقميّين ويفتح معاينة أولية لأول 20 صفًا.
3. يضبط المستخدم اسم الجهة، العملة (IQD/...)، وتاريخ نهاية الفترة لكل سنة.
4. ينشئ النظام تلقائيًا (XSD + Linkbases + Instance + iXBRL):
5. يَعرض (iXBRL) فورًا في واجهة المعاينة مع إمكانية التنزيل أو فتحه في تبويب جديد.
6. تُضغط الملفات ضمن حزمة (ZIP) لاختبارها والتحقق منها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4-6-1-5 الخوارزميات والتقنيات المفتاحية:

1. **تحويل القيم الرقمية:** تنظيف القيم من الفواصل والمسافات والتعامل مع الأقواس كقيم سالبة.
2. **اكتشاف الأعمدة:** حساب "كثافة القيم الرقمية" لكل عمود واختيار أعلى عمودين (شرط حدٍّ أدنى لعدد القيم) لتمثيل سنتين.
3. **كشف الإجمالي:** تعابير نمطية (Regex) تبحث عن كلمات مفتاحية مثل "إجمالي/المجموع/Total" لتحديد بنود التجميع وتوليد أقواس حسابية (Summation-Item) تلقائيًا.
4. **توليد التسميات:** استعمال قواعد تحويل بسيطة لإسناد تسمية إنجليزية مساعدة إن لم تتوفر مع الحفاظ على التسمية العربية الأصلية كمرجعية العرض.

5-6-1-5 تو افق (XBRL) ونطاق التغطية:

النموذج ينشئ تصنيفًا مخصصًا (Custom Taxonomy) يعبّر بدقة عن بنود الجهة محل البحث وعلى الرغم من إمكانية مواءمة المفاهيم لاحقًا مع (IFRS Taxonomy) الرسمية عبر خريطة (Mapping)، فإن النسخة الحالية تركز على التوليد السريع والهيكلي لقائمة المركز المالي ثنائي السنوات ودعم الأبعاد (Dimensions) والمجالات (Segments) غير مُفعّل في هذه النسخة لتبسيط الاستخدام الأولي.

6-6-1-5 التحقق وضمان الجودة:

1. **التحقق التركيبي (Syntactic):** فتح الحزمة في أداة تحقق مثل (Arelle) للتأكد من صحة بناء (XSD/Linkbases/Instance و iXBRL).
2. **التحقق الدلالي (Semantic):** مطابقة المجاميع (Totals) المحسوبة آليًا مع مجاميع (Excel) الأصلية، وفحص القيم السالبة/الأصفار/الفراغات.
3. **اختبار القبول:** تشغيل حالات اختبار تشمل بيانات حقيقية وبيانات مصطنعة (وجود/غياب إجماليات، تسميات عربية متنوعة، اختلاف ترتيب الأعمدة).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2-5 تأثير النموذج المقترح على خصائص المعلومات المالية والإفصاح المالي:

يمكن توضيح تأثيره من خلال الجدول الآتي:

جدول (2)

تأثير النموذج المقترح في تحسين الافصاح المالي من خلال خصائص المعلومات المالية

خصائص المعلومات المالية	الفرع	التأثير	تأثيرها في خصائص المعلومات المالية	تأثيرها في الافصاح المالي
الملائمة	القيمة التنبوئية (Predictive Value)	إيجابي	ترميز الحقائق بسياقات زمنية ووحدة قياس موحّدة، وإخراج facts لسنتين للمقارنة الفورية.	تمكين أدوات التحليل من بناء نماذج تنبؤية.
	القيمة التوكيدية (Confirmatory Value)	إيجابي	علاقات Summation–Item والتحقق عبر Arelle يؤكد صحة المجاميع والربط بين البنود.	تثبيت نتائج المراجعة وتقليل الغموض في تفسير النتائج.
	الأهمية النسبية (Materiality)	محايد	النموذج ينقل كل البنود كما في المصدر؛ قرار عتبة المادية يبقى مهنيًا.	إبراز البنود الجوهرية يعتمد على سياسات الجهة لا على الأداة.
العرض الصادق	الكمال (Completeness)	إيجابي	توليد Schema + Presentation + Labels + Footnote Linkbase يمنع سقوط بنود/إيضاحات.	عرض شامل للبنود والإيضاحات يقلل الفجوات المعلوماتية.
	الحيادية (Neutrality)	محايد	التسميات تُولّد/تُترجم آليًا مع إمكانية التحرير.	احتمال تحيّز لفظي إن لم تُراجع؛ يحتاج ضبط مصطلحي قبل الإصدار.
	الخلو من الأخطاء (Free from Error)	إيجابي	تنظيف القيم (فواصل/أقواس)، وضبط الإشارة والعشريات، واختبارات Arelle.	تقليل الأخطاء الرقمية والهيكلية ورفع موثوقية التقارير.
الخصائص المساندة	قابلية المقارنة (Comparability)	إيجابي	توحيد السياقات والوحدات والمفاهيم عبر الفترتين.	مقارنة زمنية وبينية أسرع للمستخدمين والمدققين.
	قابلية الفهم (Understandability)	إيجابي	iXBRL يجمع العرض البشري مع الترميز الآلي، وتسميات ثنائية اللغة.	قراءة أسهل للإنسان واستخراج مباشر للآلة في نفس المستند.
	الدقة والموثوقية (Accuracy and Reliability)	إيجابي	نواتج قابلة للتحقق بالكامل (Arelle)، وتطابق المجاميع مع المصدر.	ثقة أعلى لدى المدقق والمنظّم في النتائج المنشورة.
	التوقيت المناسب (Timeliness)	إيجابي	توليد محلي سريع للحزمة (دون خادم).	تقليص زمن الإعداد والإتاحة والامتثال للمواعيد التنظيمية.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الشكل (10، 11).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

استنادًا إلى نتائج التحليل التطبيقي الواردة في الجدول (2)، توصل البحث إلى **قبول الفرضية الرئيسة** التي مفادها أن: **"التحول الرقمي، من خلال تكامل تقنيات مثل (XBRL وChatGPT)، يسهم في تحسين الإفصاح المالي في مصرف بغداد".**

وقد أظهرت النتائج التفصيلية ما يلي:

1. إنّ تكامل **(XBRL وChatGPT)** يسهم في **تعزيز ملاءمة المعلومات المالية** من خلال قدرتها على جعل البيانات أكثر ارتباطًا باحتياجات مستخدمي القوائم المالية، بما يرفع من جودة القرارات المتخذة استنادًا إليها.
2. يسهم هذا التكامل كذلك في **تعزيز العرض الصادق للمعلومات**، إذ يتيح عرض البيانات المالية بصورة أكثر دقة وموضوعية، بما يعكس الواقع الاقتصادي للمنشأة بشكل أفضل ويعزز من موثوقيتها.
3. كما تبين أن تكامل **(XBRL وChatGPT)** يؤدي إلى **تعزيز الخصائص المساندة للمعلومات المالية** والمتمثلة في: القابلية للمقارنة، قابلية الفهم، التوقيتية، وقابلية التحقق، وهو ما يعزز من مستوى الشفافية والوضوح في الإفصاح المالي، ويحدّ من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة.

6. الاستنتاجات والتوصيات:

6-1 الاستنتاجات النظرية: تبين المراجعة النظرية أن XBRL معيارًا مفتوحًا وتعزّز قابلية المعالجة الآلية وترفع جودة المعلومات من حيث الملاءمة والعرض الصادق والقابلية للمقارنة و الدقة والموثوقية والتوقيت المناسب، وهي خصائص ترتبط مباشرةً بتحسين الافصاح المالي، وتُظهر الأدبيات أن تبنّي XBRL في بيئاتٍ تنظيمية مماثلة تؤدي إلى تحسن ملموس في جودة الإفصاح المالي، بما يدعم مصداقية التقارير وثقة المستثمرين.

6-2 الاستنتاجات التطبيقية : أثبت التطبيق العملي في مصرف بغداد قابلية التكامل التشغيلي بين (XBRL وChatGPT)، إذ لم يقتصر الأمر على تحويل التقارير التقليدية إلى صيغة (iXBRL) مع فحوص التحقق الآلي عبر (Arelle)، بل مثّل ذلك الأساس لبناء الأنموذج التطبيقي المقترح الذي يجمع بين القدرة على إعداد ملفات معيارية ومعالجتها وبين توفير واجهة برمجية تفاعلية تمكّن من الاستخراج والتحليل والتصدير بسهولة. وقد انعكس اعتماد هذا الأنموذج على الإفصاح المالي من خلال:

1. تقليص الزمن اللازم لإعداد ونشر القوائم المالية بصورة ملحوظة.
2. خفض الأخطاء التشغيلية الناتجة عن التحويلات اليدوية، بفضل الاعتماد على التوليد الذكي.
3. توحيد بنية العرض بما يسهّل المقارنة عبر الفترات والكيانات المختلفة.
4. تحسين قابلية الفهم للمستخدمين من خلال الشروحات والتحليلات المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3-6 التوصيات:

1. **توصيات تطبيقية للمصارف:** مواءمة دليل الحسابات مع تصنيف XBRL وفق المعايير الدولية مثل (IFRS) واعتماد خريطة تعيين رسمية تربط كل حساب بوسم محدد، مع سياسة امتدادات محدودة ومُرسّاة عند الحاجة. تُولَّد القوائم الأساسية والإيضاحات بصيغة iXBRL مباشرةً من القوائم المالية لضمان قابلية التتبّع والربط التدقيقي وتُوحد قوالب الإيضاحات للمصارف وتنفيذ الفحص قبل النشر للتأكد من الجودة و ضبط الوحدات والإشارات والدقة، وربط علاقات الجمع عبر (calculation linkbase)، واستكمال المطابقات الأفقية والرأسية، ثم يُختتم المسار بتحقّق إلزامي عبر (Arelle).
2. **بوابة إفصاح تفاعلية مبنية على iXBRL:** أنشاء بوابة الكترونية تستند إلى بيانات (iXBRL)، وتتيح عرض القوائم والإيضاحات بأكثر من لغة مع أمكانية تنزيل التقارير بصيغ قابلة للمعالجة مثل (CSV/XBRL) و أمكانية عمل واجهات (API) لسهولة ربط، وإظهار مقارنة فورية وتحليل فوري مع أرشفة نسخ الإصدارات.
3. **توصيات تنظيمية:** اعتماد إطارٍ محلي مرحليٍّ يُلزم المصارف بنشر تقاريرها بصيغة (iXBRL) استنادًا إلى قائمة تحقق إفصاحية موحَّدة وقواعد مركزية لجودة البيانات تنظم الوحدات وعلامات الإشارة والعلاقات ويتضمّن الإطار إنشاء مستودع تصنيفات محلي (DTS) ثنائي اللغة مرتبطًا بتصنيفات المعايير الدولية مثل (IFRS)، مع قواعد تحقق قطاعية مخصّصة لبيئة البنوك وتُستثمر نتائج الفحص في نشر مؤشرات مقارنة علنية لجودة الإفصاح، بما يعزّز الشفافية ويخفض كلفة الامتثال ويزيد قابلية المقارنة بين المصارف.

4-6 توجهات بحثية مستقبلية:

يجب ان يُقاس أثر التبنّي على جودة الإفصاح باستخدام تصميمات قبل و بعد التطبيق، مع التركيز على زمن الإصدار ومعدل الأخطاء وتغطية الوسوم واتساق الإيضاحات عبر الفترات وربطها بمخرجات السوق.

7. المصادر:

1-7 المصادر باللغة العربية:

أ. **<u>الوثائق والنشرات والتقارير الرسمية:</u>**

1. الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة الأوراق المالية العراقية. (ISC) تم استرجاعه من : https://www.isc.gov.iq/companies/38

ب. **<u>رسائل ماجستير ودكتوراه:</u>**

1. **أحمد، ع. ع.** (2024). *تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) وتأثيره في تحقيق فاعلية الدور التدقيقي لدائرة الرقابة على المصارف وانعكاسه على استمرارية المصارف الخاصة: بحث تطبيقي* (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق). تم الاسترجاع من https://pgiafs.uobaghdad.edu.iq/?p=30791
2. **الفهد، ي. ح. ع.** (2021). *تبني لغة XBRL في ظل أنظمة المعلومات المالية الإلكترونية لتحسين جودة الإبلاغ المالي* (رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق). تم الاسترجاع من https://uokerbala.edu.iq
3. **القحطاني، ن. أ. م.** (2024). *أثر لغة التقارير المالية الموسعة XBRL على عدم تماثل المعلومات في الشركات السعودية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق المالية* (أطروحة دكتوراه، جامعة الملك خالد، السعودية). تم الاسترجاع من https://asjp.cerist.dz/en/article/250931

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4. **خديج، م. م. ع** .(2014). *العوامل المؤثرة في تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسّعة (XBRL) وانعكاساتها في بيئة العمل المحاسبي: مشروع مقترح لتطبيق اللغة في إقليم كوردستان العراق*)أطروحة دكتوراه، جامعة دهوك.
5. **دشاش، ع** .(2020). *نحو إطار مقترح للإفصاح الإلكتروني بمدخل لغة تقارير الأعمال الموسعة :XBRL دراسة ميدانية للبيئة الجزائرية خلال الفترة 2013-2019* (أطروحة دكتوراه، جامعة دهوك، العراق). تم الاسترجاع من https://dspace.univ-ouargla.dz

د. الدوريات:

1. **أحمد، ج. و** .(2024). أثر تطبيق تقنية Chat GPT كإحدى تقنيات الذكاء الاصطناعي على مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة – دراسة اختبارية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 2* .(2) تم استرجاعه من https://journals.ekb.eg/article_360139.html
2. **الشمري، خ. ع. ز.، & المكصوصي، ح. ع. ز** .(2022). استخدام لغة XBRL في مراجعة الحسابات في العراق من وجهة نظر ذوي العلاقة. *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 14* .(45) تم استرجاعه من https://kjeas.uowasit.edu.iq/
3. **بوركايب، ن** .(2022). أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني باستخدام لغة XBRL في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية. *مجلة الاقتصاد الجديد، 13* .(2). تم استرجاعه من https://asjp.cerist.dz/en/article/200930
4. **رشوان، ع. ر.، & أبو مصطفى، م. غ** .(2017). أثر استخدام لغة التقارير (XBRL) كأداة للإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (7)*، 11-31 تم استرجاعه من: https://search.emarefa.net/detail/BIM-853865
5. **ظهراوي، ي.، & ضويفي، ح** .(2022). أثر النشر الإلكتروني باستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) على مهنة التدقيق. *مجلة الاقتصاد الجديد، 13* .(2) تم استرجاعه من https://asjp.cerist.dz/en/article/200927
6. **عمر، م. د. م.، &أمين، ر. ب. أ** .(2021). أهمية لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) كأداة لتفعيل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني: عرض تجارب دولية وعربية. *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 5* .(1)تم استرجاعه من https://asjp.cerist.dz/en/article/162295
7. **عطّة، ف.**، (2025)، أثر تبني لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) كوسيلة للإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، المجلد ، 15.(1) تم الاسترجاع من https://asjp.cerist.dz/index.php/en/article/261220
8. **محمد، ا. س** .(2023). أثر استخدام لغة تقارير الأعمال القابلة للامتداد على جودة الإفصاح الإلكتروني للتقارير المتكاملة: مع دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 14* .(2). تم استرجاعه من https://jces.journals.ekb
9. **نصير، ع. ن. ع. ل. م** .(2022). أثر تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة على خطر انهيار أسعار الأسهم: دليل من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 6* .(1) تم استرجاعه من https://journals.ekb.eg
10. **يوسف، ع.، & كفا، آ** .(2020). دور لغة التقرير المالي الإلكتروني الموسع XBRL في تخفيض عدم تماثل المعلومات. *مجلة جامعة البعث سلسلة العلوم الاقتصادية، 42* .(38). تم استرجاعه من https://search.mandumah.com

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2-7 المصادر باللغة الانكليزية:

A. **Official Publications:**

1. **ACRA. (2022).** *Taxonomy 2022 v1.0 Guide*. Retrieved from https://www.acra.gov.sg
2. **XBRL International. (2013).** *XBRL Specification 2.1*. Retrieved from https://www.xbrl.org/Specification/XBRL-2.1
3. **XBRL International. (2014).** *XBRL Taxonomy Guidance Document*. Retrieved from https://www.xbrl.org/Specification/XBRL-2.1
4. **XBRL International. (2018).** *About XBRL US*. Retrieved from https://xbrl.us/home/about/
5. **XBRL International. (2023).** *AI and XBRL: Automatic tagging?*. Retrieved from https://www.xbrl.org/news

B. **Periodicals:**

1. **Alfraih, M. M., & Almutawa, A. M. (2017).** Voluntary disclosure and corporate governance: Empirical evidence from Kuwait. *International Journal of Law and Management, 59*(2), 217–236. https://doi.org/10.1108/IJLMA-10-2015-0056
2. **Alharasis, E. E. (2024).** The implementation of IFRS electronic financial reporting – XBRL and usefulness of financial information: Evidence from Jordanian finance industry. *International Journal of Law and Management, 67*(4). https://doi.org/10.1108/ijlma-07-2024-0233
3. **Al-Htaybat, K., & von Alberti-Alhtaybat, L. (2017).** Big Data and corporate reporting: Impacts and paradoxes. *Accounting, Auditing & Accountability Journal, 30*(4), 850–873. https://doi.org/10.1108/AAAJ-07-2015-2140
4. **Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2023).** International accounting standards and accounting quality. *Journal of Accounting Research, 61*(1), 85–122. https://doi.org/10.1111/1475-679X.12422
5. **Blankespoor, E. (2019).** The impact of information processing costs on firm disclosure choice: Evidence from the XBRL mandate. *Journal of Accounting Research, 31*(4). https://papers.ssrn.com
6. **DIFADI, M., & DIFADI, A. A.,** (2024), "Comparative study of accounting systems in the countries of the Arab Maghreb Union (AMU)", *International Journal of Accounting*, Vol (5), No (6), Morocco. Retrieved from: https://ideas.repec.org
7. **Debreceny, R., & Farewell, S. (2020).** The production and use of semantically rich accounting reports on the Internet: XML and XBRL. *Accounting and Information Systems, 31*(4). https://www.researchgate.net
8. **Kaya, D., & Pronobis, P. (2016).** The benefits of structured data across the information supply chain: Initial evidence on XBRL adoption and loan contracting of private firms. *Journal of Accounting and Public Policy, 35*(4). https://shorturl.at/AoCCF

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

9. **Nahar, K. M. O., Alsmadi, I., Al Mamlook, R. E., Nasayreh, A., Gharaibeh, H., Almuflih, A. S., & Alasim, F. (2023).** Recognition of Arabic air-written letters: Machine learning, convolutional neural networks, and optical character recognition (OCR) techniques. *Sensors, 23*(23). https://doi.org/10.3390/s23239475

10. **Ningsih, H. T. K., Syafina, L., & Muda, I. (2023).** Digital accounting: The role of artificial intelligence and XBRL increasing transparency of accounting information. *Russian Law Journal, 11*(6). https://www.russianlawjournal.org/

11. **Premuroso, R. F., Bhattacharya, S., & Nandy, D. K. (2022).** The strategic use of XBRL and emerging technologies to improve the quality of financial disclosures. *Journal of Emerging Technologies in Accounting, 19*(1), 55–78. https://doi.org/10.2308/

12. **Popovych, B., & Zavolodko, G,** (2024), "Analysis of methods for classification and aggregation of textual data from images", Security of Info communication Systems and Internet of Things, Vol https://doi.org/10.31861/sisiot2024.1.01008 (2), No (2), Ukraine. Retrieved from:

13. **Formosa, P., Montefiore, T., Ghasemi, O., & McEwan, M.** (2024). *An empirical investigation of the Gamer's Dilemma: A mixed methods study of whether the dilemma exists*. Behaviour and Information Technology, 43(3), 571–589. https://doi.org/10.1080

14. **Vysochan, O., Kalashnyk, L., & Pylypenko, O. (2023).** Digitalization and transparency of financial reporting based on XBRL: Opportunities and challenges. *Studia Universitatis "Vasile Goldis" Arad, 33*(2). https://sciendo.com/article/10.2478

C. **Books:**

1. **Broughton**, V, (2019), "Essential classification", Facet Publishing.
2. **Hoffman,** C., **& Watson,** L, (2009), "XBRL for Dummies", Hoboken, NJ: Wiley Publishing, Inc.

D. **Internet Sources:**

1. **Arxiv**, (2023), "Historical development ChatGPT". Retrieved from: https://arxiv.org/abs/
2. **Barnett**, Sofia, (2023), "ChatGPT Is Making Universities Rethink Plagiarism Students and professors can't decide whether the AI chatbot is a research tool or a cheating engine". Retrieved from: https://www.wired.com/story/
3. **Beerbaum**, Dirk, & **Puaschunder**, Julia M, (2019), "Artificial Intelligence Ethics – The case of XBRL in Accounting Information Systems (AIS) *Case* (Working Paper, SSRN)". Retrieved from: https://ssrn.com/abstract
4. **Beerbaum**, Dirk, (2023), "Generative Artificial Intelligence (GAI) with Chat GPT for Accounting – a business case". Case (Working Paper, SSRN)". Retrieved from: https://www.researchgate.net/
5. **Behzadi**, F., **Yaghoobirafi**, K., & **Nazemi**, E, (2023), "A method for evaluating and optimizing the XBRL taxonomy structure to improve [Working Paper, SSRN]", Research Square. Retrieved from: https://doi.org/10.21203/rs.3.rs-2986737/v1

.6 **DataTracks**, (2024), "How AI is revolutionizing financial reporting with XBRL". Retrieved from: https://www.datatracks.com/sg/blog

.7 **Guinnes**, Harry, (2023)," How Does Chat GPT Work?", Retrieved from: https://zapier.com

.8 **Hassan**, M., **Ahmed**, A., & **Younis**, K. (2022). Financial Disclosure Practices in Emerging Markets: A Critical Review. Journal of Financial Reporting, 12(3), 1–15. www.lucanet.com/

.9 **Kraus, S., Durst, S., Ferreira, J. J., Veiga, P., Kailer, N., & Weinmann, A**. (2022). *Digital transformation in business and management research: An overview of the current status quo*. **International Journal of Information Management, 63**, Article 102466. https://doi.org/10.1016/j.ijinfomgt.2021.102466

.10 **LucaNet**, (2025), "How AI can improve XBRL tagging". Retrieved from:

.11 **McGee**, **Robert** W, (2023), "What are the Top 20 Questions in Philosophy? A", Retrieved from: https://ssrn.com/abstract=4413439

.12 **Mustafa**، S. A. (2023). Does Mandatory Adoption of XBRL Improve the Quality of Reported Earnings? Alexandria Journal of Accounting Research, 7(1). https://aljalexu.journals.ekb.eg

.13 **Open Risk Manual**, (2023), "XBRL Footnote". Retrieved from https://www.openriskmanual.org/

.14 **Street**, D., & **Wilck**, J, (2023), "Let's have a chat: Principles for the effective application of ChatGPT and large language models in the practice of forensic accounting [Working Paper, SSRN]". Retrieved from: https://doi.org/10.2139/ssrn

.15 **The Verge**, (2025), "OpenAI is preparing to launch GPT-4.1 with new multimodal capabilities". Retrieved from: https://www.theverge.com/news.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الفجوات في نماذج محاسبة التكاليف التقليدية في ظل التحول الرقمي- دراسة حالة في شركة EarthLink Telecommunication

م.د. وليد خالد شهاب
قسم تقنيات المحاسبة الكلية التقنية الادارية- موصل
الجامعة التقنية الشمالية
Wakeed_khalid@ntu.edu.iq

المستخلص

تواجه نماذج محاسبة التكاليف التقليدية تحديات متزايدة في ظل التحول الرقمي المتسارع، حيث لم تعد قادرة على التعامل بكفاءة مع متطلبات البيانات اللحظية ودعم اتخاذ القرار في بيئة تعتمد على أنظمة متطورة مثلERP ، الحوسبة السحابية، وأدوات التحليل الذكي. تنبع مشكلة الدراسة من وجود فجوات وظيفية في هذه النماذج عند تطبيقها في بيئات رقمية، مما يستلزم تقييم أدائها وتحديد أوجه القصور واقتراح حلول تتناسب مع التغيرات التكنولوجية. تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير التحول الرقمي على نماذج محاسبة التكاليف التقليدية، وتحديد مدى توافقها مع المتطلبات الرقمية الحديثة، مع تقديم مقترحات عملية لتطويرها. وقد شمل مجتمع الدراسة الشركات العاملة في بيئة الاقتصاد الرقمي، بينما تم اختيار شركة EarthLink Telecommunication كـ عينة قصدية لدراسة الحالة، كونها تمثل نموذجًا فعليًا لشركة تعمل ضمن بيئة رقمية متقدمة. أظهرت نتائج الدراسة أن النماذج التقليدية تعاني من ضعف في دقة تخصيص التكاليف وفعالية توزيع الموارد في البيئات الرقمية، في حين أن دمجها مع أدوات رقمية حديثة أدى إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وسرعة إعداد التقارير. كما ساهمت الأنظمة الرقمية في تعزيز القدرة على مراقبة الأداء وتحسين عمليات اتخاذ القرار. توصي الدراسة بتوسيع استخدام النماذج المدمجة مع الحلول الرقمية، وتطوير آليات الرقابة على التكاليف الرقمية، إلى جانب تدريب الكوادر المحاسبية على مفاهيم التكاليف الحديثة، مما يسهم في رفع كفاءة الأداء المالي في المؤسسات التي تعمل في بيئة رقمية.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي, محاسبة التكاليف التقليدية, أنظمة تخطيط الموارد (ERP) , نظام التكاليف على أساس الانشطة (ABC)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Abstract

Traditional cost accounting models are facing increasing challenges in light of the accelerating digital transformation, as they are no longer capable of efficiently handling real-time data requirements or supporting decision-making in environments that rely on advanced systems such as ERP, cloud computing, and intelligent data analytics tools. The problem addressed in this study stems from functional gaps in these models when applied within digital environments, necessitating an evaluation of their performance, identification of deficiencies, and the proposal of appropriate solutions aligned with technological developments.

This study aims to analyse the impact of digital transformation on traditional cost accounting models and assess their compatibility with modern digital requirements, while offering practical recommendations for their development. The study population includes companies operating within the digital economy, with EarthLink Telecommunication purposefully selected as the case study sample, representing a real-world example of a company functioning in a fully digital environment.

The findings revealed that traditional models exhibit limitations in cost allocation accuracy and efficiency in resource distribution under digital settings. In contrast, integrating these models with modern digital tools contributed to improving the quality of accounting information and accelerating report generation. Digital systems also enhanced performance monitoring and supported more effective decision-making.

The study recommends expanding the adoption of digitally integrated cost accounting models, developing mechanisms for monitoring digital costs, and training accounting personnel in modern cost concepts. These measures contribute to improving financial performance efficiency in institutions operating within digital business environments.

Keywords: Digital transformation, Traditional cost accounting, Resource planning systems, Activity-Based Costing.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

مقدمة

يشهد العالم تحولًا متسارعًا نحو التحول الرقمي في مختلف قطاعات الحياة، ولا سيما في مجال المحاسبة والتكاليف، فقد باتت الشركات تواجه تحديات صعبة لمواكبة هذا التغيير المتسارع. لذلك فمن الادوات الحيوية للادارة هي محاسبة التكاليف التي تعتمد عليها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرار. إلا أن اعتماد النماذج التقليدية لمحاسبة التكاليف على التوزيع العام للمصاريف باتت غير قادرة على تلبية الحاجة في بيئة اعمال تعتمد بشكل متزايد على التقنيات الرقمية والحوسبة السحابية وانظمة تحليل البيانات الذكية, نتيجة للتحول الرقمي ظهرت الحاجة إلى إعادة تقييم مدى كفاءة ودقة النماذج التقليدية لمحاسبة التكاليف، ومدى قدرتها على توفير معلومات مالية موثوقة في بيئة عمل رقمية تعتمد على أدوات مثل Power BI ، وأنظمة ERP السحابية، ومنصات التعاون الحديثة مثل Google Workspace و Jira. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تحليل فجوات النماذج التقليدية والنماذج الحديثة المبنية على أساس النشاط (ABC) أو المدمجة مع أنظمة رقمية متطورة، بهدف التعرف على أوجه القصور الحالية وتقديم توصيات لتطوير انظمة محاسبة التكاليف بما يتناسب مع متطلبات التحول الرقمي.

عليه اصبحت فجوات هذه النماذج ملموسة في مخرجات الاداء لبعض نماذج محاسبة التكاليف التقليدية وحاجة الشركات التي تركز على تكنولوجيا متطورة مثل إنترنت الأشياء، الذكاء الاصطناعي، وأنظمة تخطيط الموارد المؤسسية (ERP)مثلا قد تواجه هذه النماذج صعوبة في إدارة انسياب البيانات اللحظية بالاضافة الى تحليل التكاليف بدقة في مجال إنتاج متعدد الانشطة والعمليات. هذا الضعف يظهر اثره سلبًيا على دقة قرارات التسعير، وتوزيع الموارد، وقياس الأداء المالي.

انطلاقًا من المشكلة اعلاه تهدف الدراسة إلى تحليل الفجوات في ثلاثة نماذج رئيسية لمحاسبة التكاليف **وهي** نظام التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) ، ونموذج توزيع التكاليف الكلية، ونموذج مراكز التكلفة, حيث سيتم تقييم تحليل مدى ملائمة هذه النماذج لبيئة الأعمال الرقمية ثم تحديد أوجه القصور في القدرة على التفاعل مع البيانات الحديثة واتاحة معلومات دقيقة وموثوقة لصناعة القرار. كما تهدف الدراسة إلى تقديم مقترحات للتطوير أو حلول تتماشى مع متطلبات التحول الرقمي، وتعزيز فاعلية إدارة التكاليف في المؤسسات الصناعية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الاول منهجية البحث والدراسات السابقة

مشكلة الدراسة

رغم الانتشار الواسع لنماذج محاسبة التكاليف التقليدية، إلا أنها تواجه قصوراً في مواكبة متطلبات البيانات الرقمية اللحظية، مما يستلزم تقييم فجواتها وتطويرها بما يتناسب مع بيئة الأعمال الرقمية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. **تحليل** تأثير التحول الرقمي على بيئة عمل نظم محاسبة التكاليف التقليدية، وبيان المتغيرات التقنية الأكثر تأثيرًا مثل الحوسبة السحابية، أنظمة ERP ، وأدوات تحليل البيانات الذكية.
2. **تحديد** أوجه القصور والفجوات في النماذج التقليدية لمحاسبة التكاليف مثل نظام التكاليف على اساس الانشطة ، نموذج توزيع التكاليف الكلية، نموذج مراكز التكلفة عند تطبيقها في بيئة رقمية و تقييم مدى كفاءة النماذج التقليدية في التعامل مع التكاليف الرقمية الجديدة.
3. **إقتراح** حلول وتوصيات عملية لتطوير النماذج التقليدية ودمجها مع التقنيات الرقمية، بما يعزز دقة المعلومات المحاسبية ويدعم إتخاذ القرارات المالية والإدارية.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على التحديات التي تواجه نماذج محاسبة التكاليف التقليدية في ظل بيئة أعمال رقمية متسارعة التغيير، حيث لم تعد الأساليب المحاسبية القائمة على التوزيع العام للمصاريف قادرة على تلبية متطلبات الدقة والسرعة في معالجة البيانات وتحليلها. وتبرز الأهمية العلمية للدراسة في إثراء المعرفة المحاسبية من خلال تحليل الفجوات بين النماذج التقليدية والحلول الرقمية الحديثة، بما يوفر أساسًا نظريًا لتطويرهذه النماذج. أما الأهمية العملية فتتمثل في تزويد الشركات، خصوصًا العاملة في مجال الخدمات الرقمية، برؤى وتوصيات تساعدها على تحسين دقة تخصيص التكاليف، ورفع كفاءة التسعير، وتعزيز فاعلية قراراتها المالية والإدارية، بما يتماشى مع متطلبات التحول الرقمي ويدعم قدرتها التنافسية في السوق.

فرضية الدراسة الرئيسية

الفرضية الصفرية :(H0) لا توجد فجوات ذات دلالة إحصائية في نماذج محاسبة التكاليف التقليدية عند تطبيقها في ظل بيئة التحول الرقمي.

الفرضية البديلة :(H1) توجد فجوات ذات دلالة إحصائية في نماذج محاسبة التكاليف التقليدية عند تطبيقها في ظل بيئة التحول الرقمي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

فرضيات الدراسة الفرعية

1. **الفرضية الفرعية: دقة تخصيص التكاليف**

الفرضية الصفرية الفرعية :لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في دقة تخصيص التكاليف عند تطبيق نماذج محاسبة التكاليف التقليدية في ظل بيئة التحول الرقمي.

الفرضية البديلة الفرعية :يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في دقة تخصيص التكاليف عند تطبيق نماذج محاسبة التكاليف التقليدية في ظل بيئة التحول الرقمي.

2. **الفرضية الفرعية: زمن إعداد التقارير**

الفرضية الصفرية الفرعية: لا يؤدي دمج نظام مراكز التكلفة مع تقنيات ERP إلى تقليل زمن إعداد التقارير المالية أو التشغيلية.

الفرضية البديلة الفرعية: يؤدي دمج نظام مراكز التكلفة مع تقنيات ERP إلى تقليل زمن إعداد التقارير المالية أو التشغيلية.

3. **الفرضية الفرعية: فعالية تكامل التكاليف مع ERP**

الفرضية الصفرية الفرعية: لا يؤثر تكامل بيانات محاسبة التكاليف التقليدية مع نظام ERP على فعالية المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار.

الفرضية البديلة الفرعية يؤثر تكامل بيانات محاسبة التكاليف التقليدية مع نظام ERP على فعالية المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار.

حدود الدراسة

1. **الحدود الزمنية** :تغطي هذه الدراسة الفترة من عام 2015 الى عام 2025، وهي فترة شهدت تسارعًا ملحوظًا في تبني الشركات للتقنيات الرقمية وتوسع استخدام أنظمة الحوسبة السحابية وأدوات تحليل البيانات، مما يجعلها ملائمة لقياس أثر التحول الرقمي على نماذج محاسبة التكاليف التقليدية.
2. **الحدود المكانية** :تقتصر الدراسة على الشركات والمؤسسات العاملة في بيئة الاقتصاد الرقمي، مع التركيز على حالة شركة ايرثلنك" كمثال تطبيقي يمثل قطاع الخدمات الرقمية.
3. **الحدود الموضوعية** :تركز الدراسة على تحليل فجوات ثلاثة نماذج تقليدية لمحاسبة التكاليف (نظام التكاليف على أساس الأنشطة، نموذج توزيع التكاليف الكلية، نموذج مراكز التكلفة)، دون التطرق بالتفصيل إلى النماذج المحاسبية الحديثة إلا في سياق المقارنة أو التطوير.
4. **حدود البيانات** :تعتمد الدراسة على البيانات المتاحة من المصادر الثانوية، مثل التقارير المالية وتقارير التكاليف وتقارير الإنتاج الخاصة بالشركة محل الدراسة، بالإضافة إلى البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المقابلات مع المختصين في الشركة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

منهجية الدراسة

نوع ومنهج الدراسة

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بدراسة حالة، حيث تم تحليل الفجوات في نماذج محاسبة التكاليف التقليدية ضمن بيئة رقمية متطورة، وذلك بهدف تشخيص أوجه القصور وتقديم مقترحات تطويرية تتماشى مع متطلبات التحول الرقمي. وتم استخدام أسلوب دراسة الحالة لتطبيق التحليل عمليًا على شركة EarthLink Telecommunication، باعتبارها نموذجًا ملائمًا لبيئة أعمال رقمية تعتمد على نظم محاسبة تقليدية ومطورة.

أدوات جمع البيانات

تم جمع البيانات باستخدام الأساليب التالية:

1. **تحليل الوثائق الرسمية والتقارير**: تم تحليل البيانات المالية وتقارير الإنتاج وتقارير التكاليف الخاصة بالشركة محل الدراسة، للفترة بين 2015 -2025، بهدف تقييم مدى كفاءة نماذج التكاليف التقليدية في ظل التحول الرقمي.
2. **المقابلات شبه المهيكلة**: تم إجراء مقابلات مباشرة مع عدد من المختصين والمسؤولين الماليين والتقنيين في الشركة، بغرض استيضاح آليات العمل الحالية، وتحديد التحديات المرتبطة بدمج النماذج التقليدية مع الأنظمة الرقمية.
3. **تحليل مقارن**: تم مقارنة أداء النماذج التقليدية الثلاثة) نظام التكاليف على أساس الأنشطةABC ، نموذج توزيع التكاليف الكلية، ونموذج مراكز التكلفة (مع متطلبات البيئة الرقمية، من حيث دقة تخصيص التكاليف، سرعة إعداد التقارير، وفعالية دعم اتخاذ القرار.

مجتمع وعينة الدراسة

- **مجتمع الدراسة** :يشمل جميع المؤسسات والشركات العاملة في مجال الخدمات الرقمية في البيئة المحلية أو الإقليمية، والتي تستخدم أو ما زالت تعتمد على نماذج تقليدية لمحاسبة التكاليف، وتواجه تحديات في التكيف مع متطلبات التحول الرقمي.
- **عينة الدراسة** :تم اختيار عينة قصدية تمثلت في شركة EarthLink Telecommunication، نظرًا لطبيعة عملها في قطاع الاتصالات والخدمات الرقمية، واستخدامها المشترك بين الأنظمة التقليدية والرقمية، مما يوفر بيئة مثالية لتحليل الفجوات.

الدراسات السابقة

البسيوني 2021

ركزت الدراسة على أثر الحوسبة السحابية كأحد تقنيات التحول الرقمي على هيكل التكاليف، حيث هدفت إلى استعراض تأثير التقنيات الحديثة الناتجة عن الثورة الصناعية الرابعة على محاسبة التكاليف، وخلصت إلى أن استخدام الحوسبة السحابية يساهم في تخفيض التكاليف، مع التأكيد على ضرورة تعديل هيكلة التكاليف لتتوافق مع متطلبات التحول الرقمي. ومن نقاط القوة في هذه الدراسة تركيزها على التقنية الحديثة وربطها بتخفيض التكاليف وإعادة هيكلة المحاسبة، بالإضافة إلى تقديم توصيات عملية للشركات. ومع ذلك، تفتقر الدراسة إلى التحليل الكمي العميق، إذ لم توضح تأثير هذه التقنيات على دقة تخصيص التكاليف أو زمن إعداد التقارير، كما لم تتناول دمج نظام مراكز التكلفة مع أنظمة ERPأو أثر ذلك على فعالية المعلومات واتخاذ القرار، كما أن النتائج عامة وتفتقر إلى اختبار الفرضيات الإحصائية. بالمقارنة مع الدراسة الحالية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دراسة عبدالله وحراز 2022

إستعرضت الدراسة كيفية تطوير التحول الرقمي لنماذج محاسبة التكاليف التقليدية والحديثة بما يعزز كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي. وأظهرت النتائج الميدانية أن التكاليف المعيارية هي النموذج الأكثر استخدامًا بين النماذج التقليدية، بينما يعد نظام التكاليف على أساس الأنشطة والتكلفة المستهدفة الأكثر تطبيقًا بين النماذج المستحدثة، كما أبرزت الدراسة الثقة وسرعة الاستجابة وإمكانية الوصول كأهم محددات للتحول الرقمي، مع ملاحظة أن أدوات محاسبة التكاليف المستحدثة تتأثر بالتحول الرقمي أكثر من الأدوات التقليدية، وأن تطبيق التحول الرقمي يرفع من كفاءة وفعالية الأداء التنظيمي. ومن نقاط القوة في هذه الدراسة شمولها لأنماط مختلفة من نماذج محاسبة التكاليف وتحليل أثر التحول الرقمي على كل منها، وربطها مباشرة بالأداء المؤسسي، بالإضافة إلى النتائج الميدانية التي تقدم أدلة تطبيقية. أما نقاط الضعف فتتمثل في أن الدراسة لم تركز على التفاصيل العملية لنماذج المحاسبة التقليدية في بيئة التحول الرقمي مثل دقة تخصيص التكاليف أو تقليل زمن إعداد التقارير، كما لم تتناول دمج نظام مراكز التكلفة مع ERP أو تقييم الفجوات الإحصائية بين النماذج التقليدية والجديدة.

دراسة الزعبي 2024

ركزت الدراسة على أثر التحول الرقمي في المحاسبة على خفض التكاليف التشغيلية في القطاع البلدي، وأظهرت أن التحول الرقمي رفع كفاءة العمليات المحاسبية وخفض الوقت المطلوب لإتمامها، مع توصية بإنشاء نظام متكامل للرقمنة وتوسيع تطبيق التحول الرقمي. ومن نقاط القوة تسليط الضوء على كفاءة الأداء المالي والإداري وتحليل أثر الرقمنة عمليًا، بينما تفتقر الدراسة إلى تقييم تفصيلي لتأثير التحول الرقمي على نماذج المحاسبة التقليدية، دقة تخصيص التكاليف، ودمج نظام مراكز التكلفة مع ERP .

الفجوة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

على الرغم من تباين الدراسات السابقة حول محاسبة التكاليف، إلا أن اغلبها سلط الضوء على تطبيق النماذج التقليدية في مجالات محاسبية تقليدية، بدون التناول المناسب إلى نطاق اتفاق هذه النماذج مع احتياجات البيئة الرقمية الحديثة. اضافة الى انه لم تُقيم هذه الدراسات بشكل مركز الفجوات التي من الممكن ان تظهر عند تطبيق نماذج محاسبة التكاليف التقليدية في اطار التحول الرقمي، مما يظهر الحاجة إلى دراسة متخصصة تستعرض أوجه القصور وتُقدم رؤية لتحسين هذه النماذج بما يتفق مع التقنيات الحديثة واحتياجات الأداء التنظيمي.

شكل (1) يوضح نموذج الدراسة

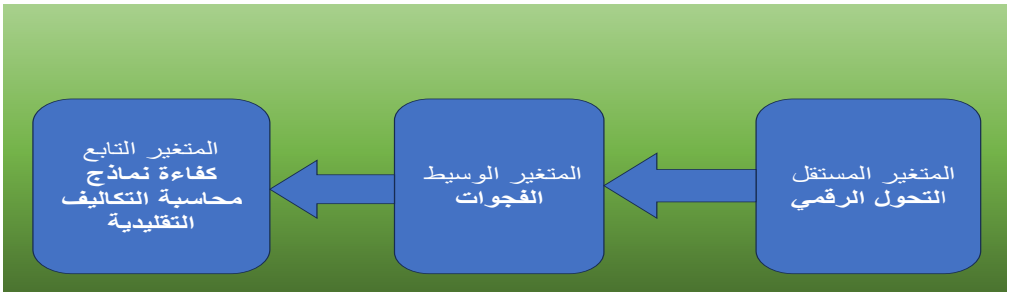

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني: الاطار العام للتحول الرقمي

مفهوم التحول الرقمي

للتحول الرقمي معاني عديدة بحسب الحقل العلمي والمعرفي الذي يبحث فيه فالتحول الرقمي على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية يختلف عن التحول الرقمي على مستوى شبكات الإتصال والتفاعل وهو ذاتع يختلف على مستوى التعليم ... الخ. لكن عموماً المقصود به التحولات التي تحدثها التكنولوجيا بأستخدام وسائل الاتصال وتنكولوجيا المعلومات في كافة مجالات الحياة. او ببساطة دمج التكنولوجيا الرقمية في كافة أنشطة الحياة ثم المجتمع, ونظراً لإتساع هذا المصطلح وشموله للعديد من القطاعات والفعاليات والنشاطات والمجالات ويمكن مشاهدته عملياً في الكثير من الخدمات التي تقدمها الشركات والمؤسسات العامة والخاصة. (راغب,2022, 201) وسيتم تناوله من ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الاول: استعرض دور التنكولوجيا المحددة لتفسير التحول التنظيمي حيث عرف بأنه استخدام التقنيات الرقمية لتغيير نماذج اعمال المؤسسات وتوفير فرص جديدة وذلك من اجل تحقيق الدخل والقيمة .(Kamal et al., 2023,1030)

الاتجاه الثاني: ركز على التكنولوجيا كمحرك لمفهوم التحول الرقمي حيث انه لا يشمل التنكولوجيا فقط ولكن يشير ايضا الى اثاره على الشركة ذاتها, وتؤدي الى تغييرات في طريقة اداء العمل اضافة الى الشكل التنظيمي ونماذج اعمال الشركة. (عقيلي, 402,2025)

الاتجاه الثالث: ركز على ديناميكية تطبيق التحول الرقمي، حيث يُعرف بأنه تحول مستداماً على مستوى الشركة من خلال عملياتها المنقحة أو التي أنشئت حديثًا، من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية لاجراء تطورات أساسية على عملياتها القائمة، ونماذج الأعمال بها.(Farhan, 2023,123)

الاتجاه الر ابع: ركز على الهدف من تطبيق التحول الرقمي حيث يعرف بأنه استراتيجية لخلق قيمة تنافسية للتميز وفرص عمل لتحقيقها وثقافة ابداع لاستدامتها ونظم اتصالات وتقنية المعلومات لدعمها. (عقيلي, 402,2025)

نستخلص مما سبق بأن التحول الرقمي هو تطبيق استراتيجية مستدامة تستند الى إستخدام التقنيات الرقمية لإجراء تغييرات جوهرية في نماذج بيئة الأعمال والعمليات التشغيلية والهياكل التنظيمية للشركات، بهدف تفوق تنافسي, وتوفير فرص عمل مبتكرة، تنمية ثقافة الإبداع، من خلال تمكين نظم المعلومات والاتصالات.

أهمية التحول الرقمي

بات التحول الرقمي ضروة ملحة لكافة الشركات الصناعية التي تروم الى تطوير وتحسين المنتج والخدمة وتسهيل الوصول الى المستفيدين والمستخدمين ، فهو ليس مجرد تكنولوجيا بل هو برنامج شامل كامل يدعم المؤسسة ويساند طريقة وأسلوب عملها داخليا بشكل رئيسي من خلال تقديم خدمات للجمهور المستهدف لجعل الخدمات تتم بشكل اسرع, لذلك أصبحت مسألة ملحة اكثر من ما مضى لتطبيق الشركات الصناعية للتحول الرقمي، ويعود ذلك بشكل أساسي الى التطور المتسارع في استخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات في كافة مجالات الحياة سواء كانت متعلقة بالمعاملات في مختلف القطاعات.

(اسحق,408,2022),(سهام وسليمة,2022,6)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

عناصر التحول الرقمي (الشمري وجمال,2024, 514)

1. التكنولوجيا الرقمية كالحوسبة السحابية وتحليل البيانات الضخمة.
2. إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والبلوك تشين.
3. تصميم نموذج اعمال وأتمتة العمليات والتغيير التنظيمي والتركيز على مشاركة الزبائن.

أهداف التحول الرقمي

يهدف التحول الرقمي إلى تحقيق أهداف أخرى يمكن ايجازها فيما يلي :(اية, 2025, 5)

1. دعم مستوى الأداء لتجنب الأخطاء المترتبة على الإدخال اليدوي، انتقال المعلومات بسلاسة بين ادارات المؤسسة.
2. تقليل الاجرات الإدارية كتقليص الاستخدام الورقي وعدم الحاجة إلى نسخ المستندات الورقية ما إذا كانت متوفرة إلكترونيا.
3. الاستغلال الأمثل للطاقة البشرية إذا تم اختزان المعلومات بنسخة ورقمية وأصبحت سهلة للاستخدام، توجه الطاقات البشرية للعمل في أشغال أكثر إنتاجية.
4. تحسن الإنتاجية وتخفيض التكلفة في الأداء وذلك باستخدام التقنية المعولة على شبكات المعلومات.
5. توفير سبل أفضل لمشاركة المواطنين في العملية التنفيذية.

مبرارات التحول الرقمي

استعرضت دراسة (Verhoef, et al ,2019,25) ثلاثة مبررات للتحول الرقمي وهي:

1. منذ ان ظهرت شبكة الويب العالمية والاستناد عليها وتطور التقنيات المرافقة لها (مثل الحوسبة السحابية, والتعرف على الصوت, والعملات المشفرة) قد ادى الى تطوير التجارة الالكترونية العالمية 2.3 ترليون دولار في عام 2017 .
2. في مجال البيع بالتجزئة تزايدت مبيعات الشركات الرقمية ادت الى تعطيل المنافسة بين الشركات التقليدية حيث ان الشركات العالمية الكبيرة فرضت سيطرتها عل العديد من الصناعات مثل (Amazon, Apple) وفي الصين (Alibab,JD).
3. تغير انماط سلوك المستهللك بسبب الثورة الصناعية, حيث تظهر بيانات السوق ان المستهلكين يغيرون طريقة مشترياتهم الى المتاجر عبر الانترنت, ومن خلال محركات البحث اصبح المستهلكون اكثر ارتباطا ووعيا. (علي ومعتوق,2021, 676-677)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

العوائق التي تواجه عملية التحول الرقمي

تتمثل العوائق بالاتي: (خولة وصليحة, 2023, 26),(شلفوح,2024, 10) , (اسحق,2022,408)

1. **المعوقات التقنية والتنكولوجية:**

- ✓ ضعف البنية التحتية وشحة الانفاق على البحوث والتطوير.
- ✓ عدم التأكد من توفير مستلزمات التحول الرقمي عند كل مستقبلي الخدمة نتيجة قلة الادراك الإلكتروني أو نتيجة ارتفاع تكلفة الحصول عليها.
- ✓ بطئ شبكة الإنترنت التقنية والتكنولوجية.

2. **المعوقات التنظيمية:**

- ✓ قصور التخطيط والتنسيق على نطاق الإدارة العليا لسياسة التحول الرقمي.
- ✓ تجاهل القيام بالتغيرات المطلوبة لإدخال التحول الرقمي في الإداريات.
- ✓ الانتقال من العمل التقليدي اليدوي إلى العمل الرقمي سوف يطور السرية من قبل الموظفين.
- ✓ الالتزام بالمركزية وعدم القبول بالتغيير.
- ✓ ضعف الاحاطة بالتحول الرقمي وعدم استيعاب أهدافه.

3. **المعوقات المالية:**

- ✓ شحة الدعم المالي للاستعانة بالخبرات المعلوماتية في اطار تتقنيات المعلومات.
- ✓ ضعف الحوافز المادية المتاحة بسبب ارتباط بميزانيات ثابتة ومحددة.
- ✓ التكلفة العالية لتوفير البنية التحتية كشراء الأجهزة وتصميم البرامج واعداد المواقع وربط الشبكات.

مراحل إعداد إستراتيجية للتحول الرقمي

هناك ستة خطوات أساسية لإستراتيجية التحول الرقمي يمكن عرضها فيما يلي: (الهام وشيماء, 2022, 27), (الهادي,2022, 8)

1. الهدف حيث يجب على الشركات رسم أهدافها و لكن عوضا عن التركيز على المشاكل التي يخططون لحلها بالتطوير، يجب عليهم التركيز على هدفهم الاستراتيجي و ما يريدون تحقيقه، و بالتالي لابد عليهم من تحديد الأهداف طويلة المدى و التركيز أكثر على التجربة التي يريدون الحصول عليها مع عملائهم و موظفيهم، لذلك تحتاج المؤسسات إلى بناء رؤية استراتيجية حول الأهداف و الموارد المتاحة لأعمالها للوصول إلى الهدف المنشود المستقبل.
2. تقييم قدرة التحول الرقمي للمنظمات في هذه الخطوة، نقوم بتقييم وضع الشركة فيما يتعلق بالتحول الرقمي أي يجب على الشركة تقييم البنية التحتية والتحقيق في مستوى جودة نظامها وتنفيذ البرمجيات في الاستجابة الى الإحتياجات الحالية و المستقبلية، يساند هذا التقييم الشركة لمعرفة الخدمات التي سيتم تحديثها، والعمليات التي تحتاج إلى أتمتها أو تحسينها ونتيجة لذلك، ستختار المنظمة المهام والإستثمارات و الجهود في إستراتيجية التحول الرقمي بأفضل طريقة ممكنة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3. تصميم تجربة المستخدم النهائي و الموظف عند وضع الشركة لرؤيتها و تقييم الوضع الحالي، يتوجب عليها أيضا ان تدعم الموارد البشرية من الأفراد، ممن يمتلكون المعرفة والخبرة لنجاح و تنفيذ التغيير والتحول، وإقناع الآخرين لتقبل التغيير والمشاركة فيه وعدم مقاومته، من خلال توضيح مزاياه و نتائجه.

4. تقييم الوضح الحالي و هنا يجب تحديد نقاط القوة والضعف و الفرص و التحديات.
5. في هذه الخطوة يتم إحضار كل الموارد المحتاج لها للتشغيل والأداء الناجح لبدء عملهم و لتفادي الوقوع في الأخطاء.
6. تُعد مرحلة ضبط ثقافة المنظمة والبنية التحتية المرحلة النهائية في استراتيجية التحول الرقمي، حيث تشمل إعداد البنية التحتية اللازمة. لذلك، يجب على الشركة بناء فريق من الخبراء المؤهلين رقميًا، مثل المشرف الرقمي والفنيين المتخصصين، لضمان تحقيق التحول المنشود. وفي حال عدم توفر الموارد البشرية اللازمة داخليًا، يصبح الدعم الخارجي ضروريًا من خلال الاستعانة بعنصر موثوق لتنفيذ المهام. وأخيرًا، من المهم دمج التحول الرقمي كجزء أساسي من أهداف الشركة، إلى جانب إنشاء ثقافة رقمية جديدة تتوافق مع العمليات المحولة..

خصائص التحول الرقمي: تتمثل الخصائص بالاتي (علي , 2023, 12)

1. **التقنيات المتقدمة:** تعد التقنيات المتقدمة مثل الحوسبة الحسابية والذكاء الاصطناعي وانترنت الاشياء وتحليل البيانات الضخمة من اساسيات التحول الرقمي لتطوير الكفاءة والاداء مثل تخزين البيانات والتطبيقات بواسطة الانترنت, ويساعد الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الضخمة والتزويد نتائج تتميز بالدقة لتطوير العمليات .
2. **التغيير الثقافي:** يؤدي التحول الرقمي الى تغيير ثقافة المؤسسة والتفكير الاداري والتعاون المشترك بين الاقسام لتحقيق اهدافه, فا يجب ان يكون لدى الشركة ثقافة واسعة وتقبل التكييف مع التغيير, لذلك يتطلب التكييف مع التغيرات التقنية والاقتصادية.
3. **التركيز على العميل:** يركز التحول الرقمي بتطوير تجربة العميل وتلبية احتياجاته عن طريق توفير منتجات وخدمات رقمية متطورة.
4. **الامن السيبراني:** لحماية البيانات والمعلومات المهمة من التهديد الالكتروني من خلال تنفيذ إجراءات أمنية مشددة وصارمة وتدريب المسؤولين على كيفية التعامل مع التهديد الالكتروني والبيانات المهمة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (1) ربط تقنيات التحول الرقمي المناسبة لكل نموذج تكاليف

النموذج	التقنية الانسب	السبب
نظام التكاليف على اساس الانشطة	تحليل البيانات الضخمة	تحليل العلاقة بين الموارد والانشطة
	الذكاء الاصطناعي	تحديد محرك التكلفة وتخصيصها بدقة
	نظام ERP	تتبع العمليات والانشطة
	RPA	مهمة التخصيص والتسجيل بشكل تلقائي
نموذج التكاليف الكلية	نظام ERP	جمع البيانات عن التكلفة الثابتة والمتغيرة
	نظام BI	استعراض التكلفة الكلية بألوي دقيق وواضح
	الحوسبة السحابية	تسهيل الوصل الى المعلومة من اي موقع
	نظام RPA	اتمتة عملية حساب التكلفة التقليدية
نموذج مراكز التكلفة	انترنت الاشياء	تجميع بيانات فعلية حول استهلاك الموارد في مراكز التكلفة
	BI	تحليل الانحرافات ومقارنة اداء مراكز التكلفة
	نظام ERP	توزيع التكاليف بالمراكز بأسلوب دقيق

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات الحديثة في مجال محاسبة التكاليف وتقنيات التحول الرقمي(2024)

يستعرض الجدول اعلاه توضيح عميق للعلاقة بين نماذج المحاسبة التقليدية والتقنيات الذكية ، ويظهر اهمية جدوى التكنولوجيا الرقمية في اسناد قرار التكاليف.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث: فجوات نماذج محاسبة التكاليف التقليدية

في هذا المبحث سيتم استعراض ثلاثة نماذج لمحاسبة التكاليف التقليدية وهي نظام التكاليف على اساس الانشطة, نظام التكلفة الكلية, واخيرا نظام مراكز التكلفة والسبب في اختيار هذه الطرق رغم انها تقليدية لعدة اساب وهي: الارتباط المباشر بقياس دقة التكاليف, إمكانية دمجها مع نظم التحول الرقمي وسيتم شرح مبسط لكل نموذج.

اولاً: نظام التكاليف على أساس الانشطة

يُعتبر نظام التكاليف على أساس الأنشطة (Activity-Based Costing – ABC) من أبرز أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة، ويهدف إلى رفع مستوى دقة احتساب التكاليف من خلال تتبع تكلفة الأنشطة التي تستهلك الموارد داخل المؤسسة بدلاً من الاعتماد على الأساليب التقليدية التي تقوم بتحميل التكاليف بصورة إجمالية أو نسبية. يقوم هذا النظام على تحديد محركات التكلفة (Cost Drivers) ، أي العوامل التي تسبب حدوث التكلفة، ومن ثم ربطها بالمنتجات أو الخدمات وفقًا لمقدار استهلاك كل نشاط. ويمر النظام بعدة مراحل أساسية تشمل :تحديد الأنشطة الرئيسة داخل المؤسسة، تجميع التكاليف المرتبطة بكل نشاط في مراكز تكلفة مستقلة، ثم توزيع هذه التكاليف على المنتجات أو الخدمات وفقًا لمستوى استفادتها من الأنشطة .ومن خلال ذلك، يوفر النظام بيانات أكثر واقعية عن التكلفة الحقيقية للمنتجات أو الخدمات، بما يسهم في تحسين القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالتسعير، وتحديد مجالات الربحية، وتحليل الكفاءة التشغيلية. وتكمن أهمية النظام في قدرته على معالجة مشكلة التضليل في تحميل التكاليف غير المباشرة التي تعاني منها النظم التقليدية، مما يجعله ذا فائدة عالية في الشركات الصناعية والخدمية التي تتسم بتعقيد إجراءاتها وتعدد أنشطتها. وعلى الرغم من مميزاته، فإن تطبيقه يتطلب موارد بشرية وتقنية عالية، إضافة إلى تكاليف في جمع البيانات وتحليلها، ما قد يحد من تبنيه في بعض المؤسسات الصغيرة أو متوسطة الحجم. (سعيد، 2010، 85, موسى، 2013، 6, مسكين ويعقوبي، 2020، 39)

جدول (2) خطوات تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة

الخطوة	التفصيل
تحديد الأنشطة	مثل: النقل، الفحص، التشغيل، الصيانة.
تحديد مراكز النشاط	تجميع الأنشطة المتشابهة في مجموعات.
تحديد مسببات التكلفة	هي العوامل التي تُسبب حدوث النشاط (مثل عدد الطلبات، ساعات العمل).
حساب تكلفة كل نشاط	تجميع كل التكاليف المرتبطة بالنشاط.
تحميل التكاليف على المنتجات	حسب استخدام كل منتج للنشاط.

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات المحاسبية الخاصة بنظام التكاليف على أساس الأنشطة (سعيد، 2010؛ موسى، 2013؛ مسكين ويعقوبي، 2020).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

نظام التكاليف على أساس الأنشطة والتحول الرقمي

في ظل التحول الرقمي تعاضمت قيمة هذا النظام بصورة كبيرة ، حيث تمكنت تقنيات مثل تحليل البيانات الضخمة (Analyticsوالذكاء الاصطناعي وأنظمة ERP من جمع وتحليل بيانات الأنشطة والتكاليف بشكل أكثر دقة وسرعة. يُسهم هذا الدمج في تحسين قرارات التسعير، وتحديد مصادر الهدر، ورفع كفاءة تخصيص الموارد.

بالاضافة الى أن الاندماج بين نظام ABC والتقنيات الرقمية يدعم التعامل مع التكاليف غير الملموسة مثل البرمجيات، الخدمات السحابية، ودعم العملاء عبر المنصات الرقمية، حيث انها تكاليف باتت رئيسية في مخطط التكاليف الحديث.

ثانيا: نظام التكاليف الكلية

نظام التكاليف الكلية هو أحد أساليب المحاسبة الإدارية الذي يهدف إلى احتساب جميع التكاليف المتعلقة بإنتاج منتج أو تقديم خدمة، بما في ذلك التكاليف المباشرة وغير المباشرة. يركز هذا النظام على تجميع كل التكاليف سواء كانت ثابتة أو متغيرة، وتوزيعها على وحدات الإنتاج بطريقة شاملة. يُستخدم نظام التكاليف الكلية لتحديد التكلفة الإجمالية للمنتجات أو الخدمات، مما يساعد الشركات في تسعير منتجاتها بدقة وتحليل الربحية. كما يسهل اتخاذ قرارات استراتيجية متعلقة بتخطيط الإنتاج، السيطرة على التكاليف، وتقييم الأداء المالي. (Halim & etc,2022,6)

جدول (2) مكونات التكاليف الكلية

نوع التكلفة	الوصف
التكاليف المباشرة	أجور العاملين على خط الإنتاج، المواد الخام، الوقود المباشر
التكاليف غير المباشرة	صيانة، طاقة، إدارة، تأمين، استهلاك معدات، إيجار المصنع

المصدر: (Horngren, Datar, Rajan, & Maguire, 2015,. 28–32)

نظام التكاليف الكلية والتحول الرقمي

مع التقدم في مجال التحول الرقمي، بات من الممكن تعزيز فعالية هذا النظام من خلال الاستفادة من تقنيات متطورة مثل أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP)، وتحليل البيانات المتقدمة (BI)، والحوسبة السحابية. تمكّن هذه التقنيات المؤسسات من جمع ومعالجة بيانات التكاليف بسرعة ودقة أكبر، وتوفير رؤى شاملة عبر مختلف العمليات والأقسام. يسهم دمج نظام التكاليف الكلية مع أدوات التحول الرقمي في تحسين دقة تخصيص التكاليف، وتسريع عمليات إعداد التقارير المالية، ودعم اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات موثوقة. وبالتالي، يعد هذا التكامل خطوة هامة نحو تعزيز كفاءة وفعالية المحاسبة الإدارية في بيئة الأعمال الحديثة.

ثالثا: نبذة عن نظام مراكز التكاليف

يُعد نظام مراكز التكاليف أحد الأنظمة المحاسبية الهامة التي تهدف إلى تقسيم المنظمة إلى وحدات مستقلة تُعرف بمراكز التكاليف، حيث يتم تسجيل جميع التكاليف المتصلة بكل مركز بشكل منفصل. يتيح هذا النظام إمكانية تتبع وتحليل التكاليف بدقة لكل وحدة تشغيل، مما يعزز من قدرة الإدارة على مراقبة الأداء المالي والسيطرة على المصروفات، فضلاً عن تحديد مصادر الهدر وتحسين استخدام الموارد داخل المؤسسة. (Baig,2019,5)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (3) انواع مراكز التكاليف والوصف المرتبط به

نوع مركز التكلفة	الوصف
مراكز تكلفة إنتاجية	تتعلق مباشرة بالإنتاج مثل خطوط التصنيع أو الأقسام التشغيلية.
مراكز تكلفة خدمية	تدعم العملية الإنتاجية مثل الصيانة، الكهرباء، والنقل الداخلي.
مراكز تكلفة إدارية	الاقسام الإدارية مثل الحسابات، شؤون الموظفين، الإدارة العليا.
مراكز تكلفة تسويقية	أقسام التسويق، البيع، والتوزيع.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات المحاسبية الخاصة بمراكز التكلفة (Horngren, Datar, Rajan, & Maguire, 2015,. 45–50).

نظام مراكز التكاليف في ضوء التحول الرقمي

مع بروز التحول الرقمي في بيئة الأعمال، أصبح من الممكن تحسين أداء نظام مراكز التكاليف عبر تطبيق تقنيات متقدمة مثل إنترنت الأشياء (IoT) ، أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP) ، وأدوات تحليل البيانات الذكية (BI) تسهم هذه التقنيات في توفير بيانات دقيقة وفورية حول استهلاك الموارد وتوزيع التكاليف، مما يؤدي إلى رفع دقة التقارير المالية وتسريع عمليات التحليل والمراجعة. ومن ثم يُمكن للمؤسسات اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات موثوقة، مما يعزز الكفاءة التشغيلية ويقلل من التكاليف.

المبحث الرابع: التحول الرقمي والتغلب على فجوات نماذج المحاسبة التقليدية دراسة حالة: شركة EarthLink Communication

تم اختيار شركة EarthLink Communication كعينة تطبيقية للدراسة، هي شركة ذات مسؤولية محدودة في العراق وعُرفت بأنها أكبر مزود لخدمات الإنترنت في العراق إذ تمتلك 400 نقطة تواجد تقدم الشركة خدمات الإنترنت والاتصالات، وتحتل المركز الأول بين باقي مجهزين خدمة الإنترنت في العراق والبالغ عددهم 73 تأسست عام 2005.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (4) نموذج محاسبة التكاليف التقليدي في شركة EarthLink Communication (المبالغ بالدولار)

البند	التكلفة الشهرية ($)	الوصف
المواد المباشرة	60,000	شراء أجهزة وبرمجيات ثابتة
العمالة المباشرة	130,000	رواتب موظفي التطوير والدعم الفني
المصاريف العامة	90,000	الإيجار، الكهرباء، خدمات الإنترنت
المصاريف الإدارية	50,000	رواتب الإدارة، التسويق، الموارد البشرية
إجمالي التكاليف	330,000	مجموع التكاليف الشهرية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لشركة.EarthLink Communication (2025)

يتبين من الجدول اعلاه ان الشركة تركز على توزيع التكاليف بشكل اجمالي وشامل بدون التفاوت بين التكاليف التقليدية والرقمية، مما يشوه تكلفة المنتج والخدمة الرقمية بدقة.

جدول (5) تحليل الفجوات في نموذج المحاسبة التقليدي

الفجوة	الوصف	أثر الفجوة على الشركة
انعدام التركيز على التكاليف الرقمية	لا تشمل تكلفة الخدمات السحابية، تراخيص البرمجيات الرقمية، وصيانة أنظمة الأتمتة	مشكلة تحديد التكلفة الدقيقة للمشاريع الرقمية، انعدام القدرة على تقييم الربحية
التوزيع غير الدقيق للتكاليف	المصروفات العامة موزعة على الأقسام استنادا على نسب ثابتة وليس على استهلاك فعلي للموارد	انحراف تكلفة بعض الأقسام، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة
انعدام التكامل مع البيانات الرقمية	عدم وجود نظام ربط بين المحاسبة والبيانات التقنية (مثل استهلاك الخوادم أو استهلاك البرمجيات)	قلة القدرة على اخذ قرارات استثمارية محسوبة في البنية التحتية الرقمية
تجاهل تأثير التحول الرقمي على التنفيذ	لا يتم احتساب تأثير الأتمتة والتحليلات الذكية على تخفيض التكاليف وتحسين الاداء	غياب فرص تحسين الأداء وتقليل المصاريف التشغيلية

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على تحليل البيانات الداخلية لنموذج المحاسبة التقليدي لشركة EarthLink Communication (2025).

الجدول أعلاه يستعرض الفجوات المحاسبية في نماذج محاسبة التكاليف والتي ستظهر عند اهمال مجاراة التحول الرقمي على النظم المحاسبية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (6) نموذج محاسبة التكاليف المتكامل بعد التحول الرقمي (المبالغ بالدولار)

البند	التكلفة الشهرية (بالدولار)	الوصف
تكاليف البنية التحتية الرقمية	80,000	خدمات سحابية، تراخيص برمجيات، تكاليف الأمن السيبراني
تكاليف تطوير البرمجيات	120,000	رواتب المطورين مع احتساب الإنتاجية باستخدام أدوات رقمية
تكاليف الدعم الفني	50,000	دعم مباشر وآلي باستخدام أنظمة أتمتة
تكاليف التسويق الرقمي	40,000	إعلانات عبر الإنترنت، أدوات تحليل السوق الرقمي
تكاليف الأتمتة وتحليل البيانات	25,000	تكاليف أنظمة الأتمتة وتحليل الأداء لتحسين الكفاءة
المصاريف الإدارية	30,000	إدارة موارد بشرية ومشاريع رقمية
إجمالي التكاليف	345,000	مجموع التكاليف محسوبة بدقة مع الأخذ في الاعتبار التحول الرقمي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لشركة EarthLink Communication بعد تطبيق نموذج المحاسبة الرقمي.(2025)

يظهر الجدول اعلاه تناسق متكافئ للتكاليف ذات العلاقة بالتحول الرقمي، مع اهتمام خاص بتطوير البرامجيات والبنية التحتية الرقمية كأوسع عناصر المصاريف. يبين الجدول اعلاه إلى تركيزالشركة بتطوير القابلية التقنية وتعزيز الكفاءة التشغيلية، مما يطور انجاز استراتيجية التحول الرقمي.

جدول (7) تحليل الفجوات بعد تطبيق النموذج الجديد

الفجوة المحلولة	التأثير المتوقع
تضمين التكاليف الرقمية بدقة	حساب تكلفة المشروعات الرقمية بدقة مما يساعد على التسعير الأمثل
توزيع التكاليف حسب استهلاك الموارد	زيادة دقة تخصيص التكاليف وتقليل الهدر المالي
الربط بين المحاسبة والبيانات الرقمية	تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بالبنية التحتية الرقمية
إدخال تحسينات الأداء عبر الأتمتة	خفض التكاليف التشغيلية وزيادة الكفاءة وتحسين جودة الخدمة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج دراسة حالة بعد تطبيق نموذج المحاسبة الرقمي لشركة EarthLink Communication (2025).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول اعلاه يوضح كيف يساعد التعامل مع الفجوات في تطوير دقة التكلفة الرقمية، تقوية تخصيص الموارد، تعزيز القرارات الاستثمارية، وتحسين كفاءة الاداء بواسطة الأتمتة.

جدول (8) مشروع تطوير تطبيق جديد (المبالغ بالدولار)

بند التكلفة	التكلفة (بالدولار)	ملاحظات
رواتب المطورين	70,000	محسوبة حسب ساعات العمل الفعلية باستخدام أداة تتبع رقمية
تراخيص برمجيات وخدمات سحابية	25,000	حسب الاستخدام الفعلي من منصة السحابة
دعم فني	15,000	خدمات الدعم والتصحيح خلال فترة التطوير
تسويق رقمي	20,000	حملات إعلانية رقمية لاستهداف المستخدمين
تكاليف إدارية	15,000	تخصيص جزء من الرواتب الإدارية المتعلقة بالمشروع
الإجمالي	145,000	التكلفة الدقيقة للمشروع حسب نموذج المحاسبة الرقمي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مشروع تطوير تطبيق جديد لشركة EarthLink Communication بعد تطبيق نموذج المحاسبة الرقمي.(2025)

ان تطبيق البيانات الرقمية يجعل تخصيص التكاليف أكثر دقة ويُساعد في تحديد العائد على الاستثمار, وتفعيل أنظمة محاسبة تكاليف مطورة تساند في دمج بيانات التكاليف مع الأدوات الرقمية مثل متابعة استخدام الحوسبة السحابية وأتمتة الموارد ثم اعداد الفرق المالية والتقنية لفهم وتحليل البيانات الرقمية وتأثيرها على التكاليف, ثم تنمية لوحات تحكم رقمية تدمج البيانات المالية مع بيانات الأداء التقني لتقديم رؤية شاملة لإدارة التكاليف والربحية. واخيرا استغلال تقنيات تحليل التكاليف الرقمية مثل برامج ERP الحديثة التي تعزز التكامل مع بيئة التحول الرقمي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (9) مقارنة التكاليف قبل وبعد التحول الرقمي حسب الأقسام (المبالغ بالدولار)

القسم	التكاليف قبل التحول الرقمي	التكاليف بعد التحول الرقمي	الفارق	التعليق
تطوير البرامجيات	130,000	110,000	20,000	تم تحسين الكفاءة باستخدام أدوات تتبع الأداء وخفض ساعات الهدر.
الدعم الفني	60,000	50,000	10,000	تم أتمتة جزء من المهام باستخدام روبوتات الدعم (Chatbots).
التسويق	40,000	30,000	10,000	اعتماد على أدوات تحليلات سوق رقمية خفض الإنفاق العشوائي.
البنية التحتية	30,000	60,000	30,000	زيادة بسبب التحول إلى خدمات سحابية، لكنها تؤدي إلى خفض عام في الكُلفة.
الإدارة العامة	55,000	35,000	20,000	تم خفض الهيكل الإداري بفضل أتمتة المهام المتكررة.
الإجمالي	**315,000**	**285,000**	**30,000**	وفرٌ مالي مع تحسين التحكم والكفاءة.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لشركة EarthLink Communication قبل وبعد تطبيق التحول الرقمي.(2025)

يستعرض الجدول اعلاه أثر التحول الرقمي على تكاليف القطاعات المختلفة، حيث نلاحظ انخفاض واضح في تكاليف تطوير البرمجيات، الدعم الفني، التسويق، الإدارة العامة، يأتي ذلك بسبب تطوير الكفاءة وأعتماد الأتمتة والأدوات الرقمية الحديثة. على الجانب الاخر، ارتفاع تكلفة البنية التحتية نتيجة الاستثمار في خدمات السحابة، مما يوضح اتجاه استراتيجي لتطوير الأداء العام وتخفيض التكاليف التشغيلية على الامد الطويل. بالنهاية يؤدي التحول الرقمي إلى توفير في التكاليف قيمته 30,000 $ مع دعم التركي على الموارد وتحسين العمليات وبذلك تم **رفض الفرضية الصفرية وقُبلت البديلة** :تكامل التكاليف مع ERP رفع من فعالية المعلومات المحاسبية وجودة القرارات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (10) تحليل التكاليف حسب الأنشطة (Activity-Based Costing – ABC) (المبالغ بالدولار)

النشاط	وحدة النشاط	معدل التكلفة للوحدة	الاستخدام الشهري	التكلفة الإجمالية	التعليق
تطوير الأكواد	ساعة عمل	$150	600 ساعة	90,000	نشاط رئيسي يشكل الجزء الأكبر من التكاليف.
اختبار النظام	حالة اختبار	$ 50	400 حالة	20,000	نشاط قابل للأتمتة مستقبلاً.
خدمة العميل	جلسة دعم	$ 40	500 جلسة	20,000	روبوتات المحادثة يمكن أن تقلل التكلفة مستقبلاً.
إدارة التراخيص السحابية	مستخدم/رخصة	$ 200	100 مستخدم	20,000	تكلفة رقمية متزايدة لكنها تعوض في الجودة والكفاءة.
التسويق عبر وسائل التواصل	حملة	$5,000	4 حملات	20,000	أكثر كفاءة من التسويق التقليدي.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تحليل التكاليف وفق منهجية التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) لشركة EarthLink Communication (2025).

جدول (11) مقارنة بنود التكاليف التقليدية مقابل الرقمية

نوع البند	في النموذج التقليدي	في النموذج الرقمي	التعليق
الانظمة الحاسوبية	تكاليف ثابتة	تكاليف بناءا على الاستهلاك (سحابة)	التحول الرقمي يحولها من أصل الى خدمة.
البرامجيات	شراء دائم	اشتراك حسب الحاجة	يتيح مرونة أكبر، ولكن يحتاج متابعة دقيقة.
إدارة المشاريع	يدوي	أدوات رقمية (Jira, Trello)	خفض في الوقت والتكاليف الإدارية.
تقارير الأداء	شهري	لحظية (Real-time)	تحسين وسرعة اتخاذ القرار المالي
التكاليف غير المباشرة	موزعة بشكل غير دقيق	موزعة حسب الاستهلاك الفعلي	دقة أكبر في تخصيص التكاليف.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الميدانية وتحليل الفروقات بين نماذج محاسبة التكاليف التقليدية والرقمية لشركة.EarthLink Communication (2025)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (12) تحليل إحصائي مقارن بين نظم التكاليف المختلفة من حيث التوفير والدقة والوقت (المبالغ بالدولار)

النموذج	متوسط التكاليف قبل التحول	متوسط التكاليف بعد التحول	متوسط التوفير في التكلفة	متوسط الدقة	متوسط زمن التخصيص
نموذج التكاليف على الأنشطة	100309	85262	71506	90%	60 دقيقة
نموذج مراكز التكلفة	99,443	89,499	9,944	85%	90 دقيقة
نظام التكلفة الكلية	98,935	93,988	4,947فقط	80%	120 دقيقة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للشركة وتحليل الأداء بعد التحول الرقمي.(2025)

هذا النموذج يظهر أعلى توفير بالتكاليف وأعلى دقة، مع أقل زمن للتخصيص. يشير ذلك إلى كفاءته العالية خاصة عند دمجه مع التحول الرقمي بأداء جيد في تقليل التكلفة بدقة مقبولة، إلا أن زمن التخصيص أطول من ABC أقل نموذج في التوفير والدقة، وأكثرهم بطئًا في التخصيص، ما يجعله الأقل فعالية في بيئة رقمية متغيرة. إذن تم رفض الفرضية الصفرية وقُبلت البديلة :دمج نظام مراكز التكلفة مع ERP أدى فعليًا إلى تقليل زمن إعداد التقارير.

جدول (13) نتائج مقارنة دقة النماذج (ANOVA)

المصدر	مجموع المربعات (SS)	درجات الحرية (df)	متوسط المربعات (MS)	قيمة F	القيمة الاحتمالية (p-value)
بين النماذج	13700	2	6850	12.45	0.0012
داخل النماذج	8600	12	716.67		
الإجمالي	22300	14			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تحليل ANOVA باستخدام برنامج SPSS لبيانات التكاليف بعد التحول الرقمي لشركة.EarthLink Communication (2025)

يظهر التحليل ان قيمة F (12.45) أعلى من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 0.05، والقيمة الاحتمالية = p-value) (0.0012) أقل من 0.05 وهذا يشير إلى وجود فرق معنوي في متوسط التكاليف بين النماذج الثلاثة بالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ونستنتج أن اختيار نموذج التكلفة يؤثرعلى تكلفة الإنتاج. **إذن** تم رفض الفرضية الصفرية العامة (H0) وقُبلت الفرضية البديلة :(H1) أي أن هناك فجوات ذات دلالة إحصائية بالفعل.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (14) نتائج اختبار Tukey HSD لمقارنة الفروق في المتوسطات بين نماذج محاسبة التكاليف المختلفة

المقارنة	الفرق في المتوسط	الحد الأدنى للفاصل	الحد الأقصى للفاصل	هل الاختلاف معنوي
نظام التكاليف على الأنشطة - نظام التكلفة الكلية	18.6	13.1	24.1	نعم (معنوي)
نظام التكاليف على الأنشطة - نموذج مراكز التكلفة	7.8	2.3	13.3	نعم (معنوي)
نظام التكلفة الكلية - نموذج مراكز التكلفة	-10.8	-16.3	-5.3	نعم (معنوي)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تحليل SPSS لبيانات التكاليف بعد التحول الرقمي لشركة EarthLink Communication (2025).

يظهر التحليل أعلاه ان الفرق بين نظام التكاليف على الأنشطة و نظام التكلفة الكلية هو 18.6، والفاصل الزمني لا يشمل الصفر، إذًا الفرق معنوي. كما ان الفرق بين نظام التكاليف على الأنشطة و نموذج مراكز التكلفة هو 7.8، والفاصل الزمني لا يشمل الصفر، إذًا الفرق معنوي أيضًا. واخيرا الفرق بين نظام التكلفة الكلية و نموذج مراكز التكلفة هو -10.8، والفاصل الزمني لا يشمل الصفر، إذًا الفرق معنوي أيضًا. وبذلك **تم رفض الفرضية الصفرية الفرعية وقبول البديلة:** التحول الرقمي ونماذج ABC حسّنت دقة تخصيص التكاليف.

الخلاصة كل نماذج التكاليف الثلاثة تختلف عن بعضها البعض بشكل معنوي في متوسط درجات التحول الرقمي، مما يشير إلى أن نموذج التكلفة المستخدم مرتبط بمستوى مختلف من التحول الرقمي في الشركات.

الاستنتاجات

1. أظهرت النتائج أن دمج تقنيات ERP وأدوات تحليل البيانات الذكية أدى إلى تحسين دقة التكاليف بنسبة تتراوح بين 15% الى 18 % مقارنة بالنماذج التقليدية.
2. تكلفة تطوير البرمجيات قبل التحول الرقمي كانت 130,000 $ وبعد التحول الرقمي انخفضت إلى 110,000 $ أي انخفاض بنسبة حوالي 15 % نتيجة الأتمتة وتتبع الأداء الرقمي.
3. من خلال تطبيق نموذج التكاليف المعتمد على الأنشطة (ABC) وربطه بالبيانات الرقمية، سجلت الشركة انخفاضًا إجماليًا في التكاليف الشهرية بمقدار 15,000 $ أي ما يعادل 4.7 % من إجمالي التكاليف السابقة (315,000$ ⟵ 300,000$ تقريبًا).
4. انخفاض تكاليف الدعم الفني والتسويق والإدارة العامة بنسبة 20–15 % يعكس فعالية التحول الرقمي في تحسين الكفاءة التشغيلية.
5. على الرغم من الانخفاض العام في التكاليف، زادت التكاليف المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية بنسبة 100 % تقريبًا (60,000$ ⟵ 30,000$)، ما يدل على أن الاستثمار في الحوسبة السحابية والخدمات الرقمية ضروري لدعم التحول الرقمي طويل المدى.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

6. التخصيص الدقيق للتكاليف الرقمية أدى إلى تحسين توزيع الموارد بنسبة 25–20 % بين الأقسام المختلفة مقارنة بالتوزيع التقليدي الذي كان يعتمد على نسب ثابتة.
7. أظهر التحليل الإحصائي أن نموذج التكاليف على الأنشطة (ABC) سجل متوسط دقة 90 % مع وقت تخصيص قدره 60 دقيقة، مقارنة بنموذج التكلفة الكلية الذي حقق دقة 80 % وزمن تخصيص 120 دقيقة.
8. استخدام لوحات تحكم رقمية متكاملة مع بيانات الأداء التقني ساهم في رصد التكاليف الرقمية لحظيًا، مما ساعد في اتخاذ قرارات استثمارية سريعة وفعالة بنسبة حوالي 95% دقة توقعات العائد على الاستثمار.

التوصيات

1. توسيع تطبيق نموذج التكاليف على أساس الأنشطة , نظام التكاليف الكلية ونظام مراكز التكلفة المدمج مع البيانات الرقمية بشكل تدريجي لتحديد تكلفة كل خدمة أو مشروع بدقة أكبر، مع ربطه ببيانات الأداء اللحظية من أنظمة ERP وأدوات تحليل البيانات الذكية.
2. تعزيز التكامل بين نظم المحاسبة التقليدية والحلول الرقمية الحديثة مثل دمج أنظمةERP ، الحوسبة السحابية، ولوحات التحكم الرقمية (Dashboards) مع النماذج التقليدية لتسهيل متابعة التكاليف اللحظية, حيث ان هذا التكامل يتيح مراقبة التكاليف الرقمية، تحسين التسعير، ودعم اتخاذ القرارات الاستثمارية بسرعة وبدقة عالية.
3. تحليل دوري وطويل الأمد للتكاليف الرقمية مثل إجراء تحليلات تكلفة على أساس شهري وربع سنوي وسنوي لتقييم تأثير التحول الرقمي على الأداء المالي والعمليات التشغيلية.
4. مراقبة تكاليف البنية التحتية الرقمية حيث انه على الرغم من أهمية الاستثمار في الحوسبة السحابية والخدمات الرقمية، يجب إنشاء نظام رقابة دقيق لتجنب زيادة التكاليف غير المخططة،
5. تطوير مهارات وكفاءة الموظفين في فهم التكاليف الرقمية كتدريب فرق العمل على المفاهيم المالية الحديثة مثل: تكلفة النشاط، تكلفة المستخدم الرقمي، وأدوات التحليل اللحظية.
6. استخدام التحليل المقارن (Benchmarking) لتحسين كفاءة التكاليف مثل مقارنة أداء النماذج الرقمية المدمجة مع منافسين في قطاع الاتصالات والخدمات الرقمية لتحديد فرص تحسين التكاليف وتوزيع الموارد.
7. توسيع استخدام أتمتة العمليات المحاسبية (RPA) والذكاء الاصطناعي مثل أتمتة العمليات الروتينية مثل تسجيل التكاليف ومطابقتها مع الأنشطة، مما يقلل الوقت اللازم لإعداد التقارير ويزيد دقة التخصيص.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر

المصادر العربية

1. اسحق,إسماعيل عثمان شريف (2022) "التحول الرقمي وأثره على مصداقة المعلومات المحاسبية" مجلة أبحاث أقتصادية معاصرة, المجلد (5), العدد الثاني, ISSN 2572- 0171.
2. اية, سليمي (2025) "دور التحول الرقمي في كفاءة نظام المحاسبة التحليلية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت الماء الابيض" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
3. البسيوني, بسمة عبدالرحمن حسن (2021) " دراسة أثر الحوسبة السحابية كأحد تقنيات التحول الرقمي على هيكل التكاليف" المجلد (22) العدد الثاني.
4. خولة, أمقران, صليحة, بوثلجة (2023) "دور التحول الرقمي في تعزيز مستوى الشمول المالي دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة للفترة 2011-2021, معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
5. الزعبي, اميمه احمد علي (2024) "أثر التحول الرقمي في المحاسبة على خفض التكلفة التشغيلية في القطاع البلدي" مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية, الاصدار (77),ISSN: 2958-6798
6. سعيد, امين (2010) " نظام محاسبة التكاليف المبني على اساس الانشطة كأداة مساعدة على التسيير وتحسين الاداء" جامعة الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
7. سهام, أقران, سليمة, بوقصة(2022) "متطلبات ومعوقات وتحديات تطبيق الادارة الالكترونية والتحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية: مؤسسات التعليم العالي, الادارة المحلية, البنوك, المستشفيات في الجزائر" أبحاث الملتقي الوطني.
8. شلفوح, عبدالرحمن حراري محمد (2024) "تحديات التحول الرقمي واثرها في عمليات ادارة المعرفة في المؤسسات الخدمية" العدد (24) مجلة دراسات الانسان والمجتمع.
9. عبدالله, احمد فتي, حراز, محمد جمعة (2022) "أثر التحول الرقمي على أدوات محاسبة التكاليف وألداء التنظيمي للشركة" مجلة الدراسات التجارية والادارية, العدد (3), الاصدار(2) DOI10.21608/msca.2022.353462, كلية التجارة، جامعة دمنهور
10. عقيلي,خالد اسماعيل عبدالرحيم (2025) "أثر التحول الرقمي على أسس صياغة المعايير المحاسبية وانعكاساتها على التقارب الدولي في المحاسبة- دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة" مجلة البحوث المالية والتجارية, المجلد (26), العدد الاول.
11. علي, سائر (2023) " تطبيق التحول الرقمي في ادارة الموارد البشرية ضمن المؤسسات التربوية السورية دراسة حالة المدارس الحكومية في دمشق" الجامعة الافتراضية السورية.
12. علي,مصطفى جمعة محمد, معتوق, خالد عمر(2021) "اثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والمراجعة والتعليم المحاسبي في ليبيا- المعوقات والحلول" المؤتمر العلمي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والتجارة.
13. محمد،محمد الهادي (2022) "نحو بناء خارطة طريق تحول رقمي لمظمات المجتمع لإستراتيجية مصر الرقمية.المجلة المصرية, مجلد 26, عدد 26.

14. مسكين, الحاج, يعقوبي, خليفة (2020) "جودة نظام التكاليف على اساس الانشطة ومتطلبات تطبيقه في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, المجلد 13, العدد 1.
15. موسى, عزالدين (2013) "اثر تطبيق نظام المبني على الانشطة في تخفيض التكاليف وترشيد الاداء" جامعة قاصدي مرباح- ورقلة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
16. الهام,صخري, شيماء عقون (2022) "استراتيجيات التحول الرقمي في المؤسسات الخدمية" جامعة 8 ماي,كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.
17. راغب, عمر وليد (2022) "التحول الرقمي وآثاره على منظومة القيم في المجتمعات الاسلامية, جامعة القاهرة, كلية دار العلوم, مجلة الجامعة التقنية الشمالية, مجلة الادارة والعلوم الانسانية, https://doi.org/10.56286/ntujahs.v2i2.242

المصادر الاجنبية

1. (2019) Baig,Mirza Shahmeer Javed, "cost center" Institute of Business Management .
2. Farhan, K. A., & Kawther, B. I. (2023). Accounting Audit Profession in the Digital Transformation Environment Between Theoretical Framework and Practical Reality. World Economics and Finance Bulletin, 22, 120-133.
3. Kamal L. N., Jasni N. S., Razali F. M. & Shah S. Z. (2023)" Factors Influencing the Intention to Adopt Cloud Accounting Among Malaysian North Borneo SMEs: A TOE Model Approach, Economic Affairs,68(2),1027-1040
4. Tammo H.A. ,Bijmolt ,Peter C. ,Verhoe (2019) "Marketing perspectives on digital business models: A framework and overview of the special issue" international journal of research in marketing 36 ,341-349. DOI: 10.1016/j.ijresmar.2019.08.001
5. "Yasser Tawfik Halim, Mohamed Samy El-Deeb, Shura Shawky (2022) Full Costing Approach to Increase Private Universities' Profitability: (A Case Study of MSA University)
6. Horngren, C. T., Datar, S. M., Rajan, M. V., & Maguire, W. (2015). *Cost accounting: A managerial emphasis* (15th ed.). Pearson. ISBN-13: 978-0134475585

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دور تقنيات الذكاء المالي في ممارسات المحاسبة المستدامة في القطاع المصرفي دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في المصارف الخاصة العاملة في اقليم كوردستان

م. فرهاد حسن سليمان الشمساني
قسم تقنيات إدارة الأعمال
الكلية التقنية زاخو
جامعة دهوك التقنية
farhad.sulaiman@dpu.edu.krd

م. هونر حاجي حسن الزيباري
قسم تقنيات إدارة الأعمال
الكلية التقنية زاخو
جامعة دهوك التقنية
honar.haji@dpu.edu.krd

ا.د. رزكار عبدالله صابر جاف
قسم المحاسبة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة صلاح الدين
إقليم كوردستان، العراق
rizgar.sabir@su.edu.krd

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور تقنيات الذكاء المالي في تعزيز ممارسات المحاسبة المستدامة في القطاع المصرفي، من خلال تحليل آراء عينة من العاملين في المصارف الخاصة العاملة في إقليم كوردستان – العراق. تتناول الدراسة التطبيقات الحديثة لتقنيات الذكاء المالي، وعلاقتها بأبعاد المحاسبة المستدامة المتمثلة في الرقابة الداخلية المستدامة والإفصاح البيئي والحوكمة، والشفافية المحاسبية.

اعتمدت الدراسة على منهجية مزدوجة تجمع بين الجانب النظري، من خلال مراجعة الأدبيات العلمية المتعلقة بالذكاء المالي والمحاسبة المستدامة، والجانب الميداني، عبر استبانة وُجهت إلى عينة من العاملين في القطاع المصرفي، وتحليل البيانات باستخدام أساليب إحصائية متعددة بما في ذلك التحليل الوصفي والانحدار الخطي المتعدد.

أظهرت نتائج الدراسة أن تقنيات الذكاء المالي تسهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية المحاسبية في المصارف، خصوصًا من خلال الخدمات المصرفية الرقمية ونظم الدفع الإلكترونية والعقود الذكية، بينما لم يظهر للذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية أثر ملموس على الشفافية المحاسبية، ما يعكس محدودية تبني هذه الأدوات أو نقص تكاملها مع نظم الرقابة الداخلية.

توصي الدراسة إلى ضرورة استمرار المصارف الخاصة في إقليم كوردستان بالاستثمار المستمر في تطوير واعتماد تقنيات الذكاء المالي ، مثل الخدمات المصرفية الرقمية، نظم الدفع الإلكترونية، العقود الذكية ، والذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية، لتعزيز ممارسات المحاسبة المستدامة وزيادة الشفافية والمساءلة المالية، مما يساهم في تحسين الأداء المالي والاستدامة المؤسسية.

الكلمات الافتتاحية: تقنيات الذكاء المالي , ممارسات المحاسبة المستدامة, الخدمات المصرفية الرقمية ,نظم الدفع الإلكترونية ,العقود الذكية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Abstract

This study aims to explore the role of Financial Intelligence Technologies in promoting sustainable accounting practices in the banking sector, by analyzing the opinions of a sample of employees in private banks operating in the Kurdistan Region of Iraq. The study examines modern applications such as digital banking services, electronic payment methods, smart contracts, artificial intelligence, and financial analytics, and their relationship to the dimensions of sustainable accounting, namely environmental disclosure, governance, accounting transparency, and sustainable internal control.

The study relied on a dual methodology that combines theoretical aspects, through a review of the scientific literature related to financial intelligence and sustainable accounting, and field-based aspects, through a questionnaire administered to a sample of employees in the banking sector, and data analysis using multiple statistical methods, including descriptive analysis and multiple linear regression.

The study results showed that financial intelligence technologies contribute significantly to enhancing accounting transparency in banks, particularly through digital banking services, electronic payment systems, and smart contracts. However, artificial intelligence and financial analytics have not shown a tangible impact on accounting transparency, reflecting the limited adoption of these tools or their lack of integration with internal control systems.

The study recommends that private banks continue to invest in developing and adopting financial intelligence technologies to enhance sustainable accounting practices and increase financial transparency and accountability, which contributes to improving financial performance and institutional sustainability.

Keywords: Financial Intelligence Technologies, sustainability accounting practices, digital banking services, electronic payment systems, smart contracts.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الاول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة

أولاً: منهجية الدراسة

1-1-1: مقدمة

يشهد القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة تحولًا جذريًا بفعل التطورات المتسارعة في مجال تقنيات الذكاء المالي، التي باتت تلعب دورًا محوريًا في إعادة تشكيل الأنشطة المالية التقليدية من خلال أدوات وتطبيقات مبتكرة لتقنيات الذكاء المالي. ومع تزايد التحديات البيئية والاجتماعية، وارتفاع المطالب بالشفافية والمسؤولية، لم يعد الهدف الأساسي للمؤسسات المصرفية تحقيق الربحية فقط، بل أصبح التوجه نحو المحاسبة المستدامة أمرًا ضروريًا لضمان الاستمرارية وتعزيز الثقة لدى أصحاب المصلحة.

في هذا السياق، تبرز أهمية الربط بين تقنيات الذكاء المالي وممارسات المحاسبة المستدامة مثل الإفصاح البيئي، تقارير الاستدامة المالية، الحوكمة، والرقابة الداخلية المستدامة، باعتبار هذا الربط أحد الأسس لتحقيق أداء مالي واجتماعي متوازن. ومن هنا تنطلق هذه الدراسة لتسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين تقنيات الذكاء المالي وممارسات المحاسبة المستدامة في المصارف، بهدف استكشاف فرص التكامل بين الابتكار الرقمي والمسؤولية المؤسسية.

2-1-1: مشكلة الدراسة

مع التطور السريع في مجال تقنيات الذكاء المالي ، أصبحت المؤسسات المصرفية تعتمد بشكل متزايد على حلول رقمية لتقنيات الذكاء المالي. هذا التحول أثّر بشكل مباشر على الوظائف المحاسبية، خاصة في ظل تنامي التوجه نحو المحاسبة المستدامة التي تركز على الرقابة الداخلية المستدامة, الإفصاح البيئي والحوكمة , الشفافية المحاسبية. ورغم هذا التطور، لا تزال العلاقة بين تبني التقنيات الذكاء المالي وممارسات المحاسبة المستدامة غير واضحة بشكل كافٍ في البيئة المصرفية العراقية بشكل عام واقليم كوردستان العراق بشكل خاص. ومن هنا تنبع الاسئلة التالية:

التساؤل الرئيسي: هل هناك دور لتقنيات الذكاء المالي في ممارسات المحاسبة المستدامة، ويتفرع إلى الآتي:

1- هل هناك دور لتقنيات الذكاء المالي في الرقابة الداخلية المستدامة في المصارف؟

2- هل هناك دور لتقنيات الذكاء المالي في الإفصاح البيئي والحوكمة في المصارف؟

3- هل هناك دور لتقنيات الذكاء المالي في الشفافية المحاسبية في المصارف؟

3-1-1: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من بعدين رئيسيين :العلمي والعملي، حيث يركز على العلاقة بين تطبيقات و التقنيات الذكاء المالي وممارسات المحاسبة المستدامة في القطاع المصرفي، وهو موضوع حديث يكتسب أهمية متزايدة نتيجة التطورات التكنولوجية والضغوط المتصاعدة لتعزيز الاستدامة المالية والشفافية.

1-3-1-1: الأهمية العلمية

يسهم الدراسة في تطوير الأدبيات المحاسبية والمالية من خلال تقديم إطار نظري متكامل يوضح دور تقنيات الذكاء المالي مثل الخدمات المصرفية الرقمية، نظم الدفع الإلكترونية، العقود الذكية، الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية، في تعزيز ممارسات المحاسبة المستدامة. كما يعالج الدراسة فجوة معرفية في الربط بين الذكاء المالي والاستدامة المحاسبية، ويوفر قاعدة لدراسات مستقبلية تهدف إلى تحليل تأثير الأدوات الرقمية على الرقابة الداخلية المستدامة والإفصاح البيئي والحوكمة، والشفافية المحاسبية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1-1-3-2: الأهمية العملية

تتميز الدراسة بأهمية عملية للمؤسسات المصرفية، إذ يمكن استخدامه كدليل استرشادي لتبني أفضل الممارسات في دمج الذكاء المالي مع السياسات المحاسبية لتعزيز الأداء المالي المستدام. كما يزود صناع القرار والمديرين الماليين بفهم معمّق لكيفية استثمار التطبيقات الرقمية في مجالات الرقابة الداخلية المستدامة والإفصاح البيئي والحوكمة، والشفافية المحاسبية، بما يعزز ثقة أصحاب المصلحة ويحسن كفاءة الأداء المؤسسي.

1-1-4: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف على التطبيقات والتقنيات الذكاء المالي.

2- التعرف على ممارسات المحاسبة المستدامة من خلال (الرقابة الداخلية المستدامة والإفصاح البيئي والحوكمة و الشفافية المحاسبية).

3- قياس دور تقنيات الذكاء المالي على ممارسات المحاسبة المستدامة في المؤسسات المصرفية.

1-1-5: فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضيات الاتية:

الفرضية الاولى: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين التقنيات الذكاء المالي و الرقابة الداخلية المستدامة في المصارف.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقنيات الذكاء المالي على الرقابة الداخلية المستدامة في المصارف.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين التقنيات الذكاء المالي والإفصاح البيئي والحوكمة في المصارف.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقنيات الذكاء المالي على الإفصاح البيئي والحوكمة في المصارف.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين التقنيات الذكاء المالي و الشفافية المحاسبية في المصارف.

الفرضية االسادسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقنيات الذكاء المالي على الشفافية المحاسبية في المصارف.

1-1-6: مجتمع الدراسة وعينته

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الموظفين العاملين (الاداريين والماليين) في المصارف العاملة في إقليم كوردستان العراق، والبالغ عددهم (4) مصارف تقع الادارة العليا في اقليم، في حين تمثل عينة الدراسة، المحاسبين والمديرين الماليين والاداريين في تلك المصارف، وتم توزيع (125) استمارة عليهم، وقد استرده منها (110) بنسبة (88%)، فضلاً عن إجراء الباحثون اتصالات شخصية مع القيادات الإدارية والمحاسبية لمعرفة التحديات التي تواجههم.

1-1-7: أساليب جمع البيانات

تعتمد هذه الدراسة في جمع البيانات على مدخل مزدوج يجمع بين الشق النظري والشق الميداني، بهدف تحقيق تكامل منهجي بين الجانب المفاهيمي التحليلي، والتطبيقات الواقعية للظاهرة المدروسة. ويأتي هذا الجمع بغرض تعزيز مصداقية النتائج وموثوقية التفسير العلمي لها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1-1-7-1:الإطار النظري

يرتكز هذا الجزء على مراجعة تحليلية منهجية للأدبيات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، من خلال الرجوع إلى مجموعة متنوعة من المصادر، مثل الكتب الأكاديمية المحكمة، والدوريات العلمية المتخصصة، والأبحاث المنشورة، والرسائل الجامعية، والتقارير المؤسسية ذات الصلة. ويهدف هذا الإطار إلى بلورة الأسس النظرية التي يقوم عليها الدراسة، وتعزيز تقنيات الذكاء المالي في ممارسات المحاسبة المستدامة. كما يُسهم في تحديد المتغيرات، وبناء النموذج المفاهيمي، وصياغة الفرضيات بشكل منهجي ومنسجم مع الطرح العلمي.

1-1-7-2:الإطار الميداني

يعتمد الجانب التطبيقي للدراسة على استمارة استبانة تم تصميمها بعناية لقياس أثر نظم المحاسبة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي. وقد تم إعداد الاستبانة بما يتوافق مع محاور الدراسة الرئيسية، وتم توجيهها إلى عينة مختارة من العاملين في المجال المالي والمحاسبي في المصارف الخاصة العاملة في إقليم كوردستان – العراق، مثل المحاسبين، المدققين، ومديري الأقسام المالية.

وتم إخضاع أداة الاستبانة إلى اختبارات الصدق والثبات الإحصائي باستخدام المؤشرات المعتمدة مثل معامل "ألفا كرونباخ" لقياس الاتساق الداخلي، لضمان جودة الأداة وموثوقية البيانات المستخلصة. كما ستُستخدم الأساليب الإحصائية المناسبة كالتحليل الوصفي، اختبارT ، والانحدار الخطي المتعدد لتحليل النتائج وتفسير العلاقة والاثر بين المتغيرات.

1-1-8: حدود الدراسة

تم تحديد نطاق هذه الدراسة ضمن أطر منهجية واضحة لضمان التركيز والمواءمة بين أهداف الدراسة وإمكاناته، وقد تمثلت حدود الدراسة في الآتي:

1-1-8-1:الحدود المكانية

اقتصرت الدراسة على مجموعة من المصارف الخاصة العاملة في إقليم كوردستان – العراق، وذلك لما يتمتع به هذا الإقليم من خصوصية في البنية المصرفية والبيئة التنظيمية، مما يتيح فحص واقع تطبيق نظم المحاسبة الرقمية ضمن سياق محلي محدد.

1-1-8-2:الحدود البشرية

استهدفت الدراسة فئة محددة من العاملين في القطاع المصرفي، شملت المدراء الماليين، المحاسبين، والمختصين في الإدارات المحاسبية والمالية، نظرًا لما يمتلكونه من خبرة مباشرة ومعرفة عملية كافية تتيح لهم تقييم دور نظم المحاسبة الرقمية وتأثيرها على جودة التقارير المالية الداعمة للشمول المالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1-1-8-3:الحدود الزمنية

تم تنفيذ الجانب الميداني من الدراسة خلال الفترة الممتدة من الأول من 1-6-2025 وحتى 15-8- 2025، وهي المدة التي خُصصت لجمع البيانات وتحليلها بما ينسجم مع خطة الدراسة وجدوله الزمني.

1-1-9: أنموذج الدراسة

انطلاقًا من أهداف الدراسة وتساؤلاته، وبالاستناد إلى الأدبيات العلمية السابقة، تم بناء نموذج مفاهيمي افتراضي يوضح طبيعة العلاقة والاثر بين المتغيرات الأساسية في الدراسة. ويتمثل المتغير المستقل: تقنيات الذكاء المالي، أما المتغير التابع: فهو أبعاد ممارسات المحاسبة المستدامة، وقد تم تصميم هذا النموذج ليمثل العلاقات والأثر المتوقعة بين المتغيرات، على أن يتم اختبارها وتحليلها ميدانيًا من خلال البيانات التي سيتم جمعها من المصارف الخاصة العاملة في إقليم كوردستان – العراق.

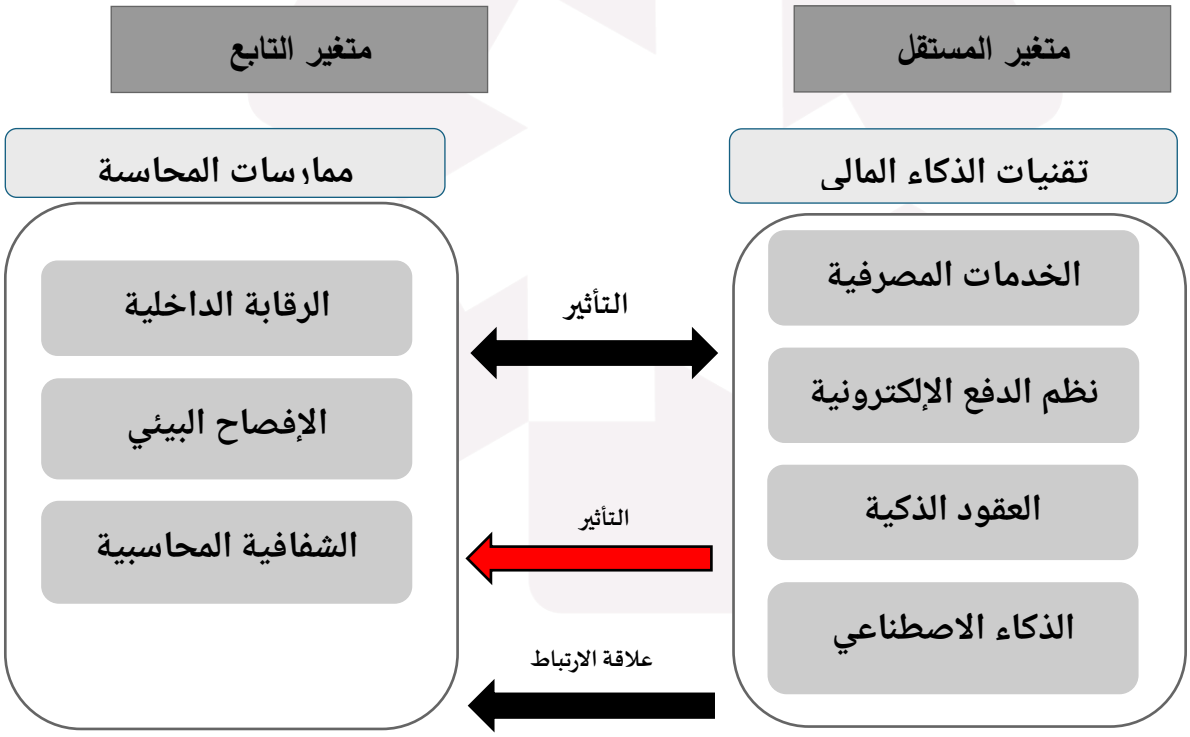

الشكل (1): أنموذج الدارسة

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: الدراسات السابقة

1-2-1: دراسة عبود والآخرون(2024) بعنوان " دور الذكاء المالي في تحسين ادارة المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي العراقي (مصرف الطيف الاسلامي نموذجاً)".

هدفت الدراسة الى إبراز دور الذكاء المالي في تحقيق أبعاد النجاح المالي للمصارف ودوره في تحسين إدارة المخاطر الائتمانية للمصارف بشكل عام ولمصرف الطيف الاسلامي بشكل خاص. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات. وخلصت الدراسة الى التقارير الذكاء المالي المعلنة بصفة دورية تبين وضع درجة المخاطرة الائتمانية المصرفية تؤثر في الأداء المالي للمصارف وبالتالي فان التأثير سلبي (عالي المخاطرة) أو ايجابي (منخفض المخاطرة). حيث يوصى توجيه برامج الذكاء المالي بما يوائم المعايير المصرفية الدولية والمحلية التي تساعد القطاع المالي والمصرفي العراقي على مواكبة التطورات العالمية في العمل المالي والمصرفي.

2-2-1: دراسة السوداني(2025) بعنوان "دور المحاسبة الاستدامة في تحسين سمعة الشركات: دراسة ميدانية على فروع شركات التأمين في مدينة سرت".

هدفت هذه الدراسة الى استكشاف دور محاسبة الاستدامة في تعزيز سمعة شركات التامين في سرت، ليبيا. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات. وخلصت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية قوية بين ممارسات المحاسبة المستدامة (الافصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة وتكامل التقارير) وسمعة الشركة. وكان الإفصاح عن حوكمة الشركات الاكثر تأثيراً يليه الإفصاح البيئي. تقدم الدراسة قيمة عملية القطاع التأمين الليبي، حيث توصي بضرورة تبني شركات التامين لممارسات المحاسبة المستدامة، وزيادة الإفصاح، وتعزيز الحوكمة، وتبني التقارير المتكاملة. إن تبني هذه الممارسات لا يعزز السمعة فحسب، بل يساهم أيضاً في تحقيق الاستدامة والمسؤولية.

3-2-1: دراسة Baker et al. (2023) بعنوان

"Impact of financial technology on improvement of banks financial performance'.

"تأثير التكنولوجيا المالية على تحسين الأداء المالي للبنوك".

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على تأثير منتجات التكنولوجيا المالية المستخدمة في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وسوق أبوظبي للأوراق المالية على أدائها المالي، وتم اختبار الفرضيات من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد لـ (86) استبانة مسترجعة سليمة، وقد توصلت الدراسة لوجود تأثير إيجابي للتكنولوجيا المالية على إجمالي الودائع، فمن خلال الشمول المالي يتم تقديم جملة من الخدمات التي بإمكانها تعزيز حجم الودائع بالبنك كتقديم خدمات حسابات التوفير في حين توفر طرق الدفع غير النقدية مختلف طرق الدفع كالبطاقات والتي يلجأ العملاء إلى المحافظ الإلكترونية لشحنها، أما الأتمتة فهي تلغي التكاليف الناشئة عن اللجوء للعنصر البشري في تقديم مختلف المعاملات، كما توصلت الدراسة إلى التأثير الإيجابي لاستخدام التكنولوجيا المالية على صافي الربح من خلال تعزيز كفاءة خدماتها وفعاليتها عن طريق استخدام طرق الدفع غير النقدية وأتمتة العمليات

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1-2-4: أهمية الدراسات السابقة في الدراسة الحالية

1- ساهمت الدراسات السابقة بوصفها تمثل فكرة تراكمية لتطبيقات التكنولوجيا المالية مع بعض من أدوات المحاسبة المستدامة في توجيه الدارسة الحالية من خلال ما توصلت إليه من أساليب ونتائج جديدة وتناولها مجالات وقضايا لم يتم الدارسة فيها وتعيين الوسائل والأبعاد المناسبة لقياس ممارسات المحاسبة المستدامة.

2- تكوين إطار شامل لأدبيات تقنيات الذكاء المالي بشكل يؤدي إلى توفير معلومات تدعم الجانب النظري لمفهوم الذكاء المالي، وتسهم في بناء مخطط الدارسة وصياغة فرضياتها.

3- ساهمت الدارسات السابقة في تقديم إطار تطبيقي غني بالحقائق العلمية المتعلقة بتقنيات الذكاء المالي والمحاسبة المستدامة، مما يساعد الدارسة الحالية على الاستناد إلى الأدلة التحليلية والتجريبية لهذه الدراسات في إعداد منهجية الدراسة.

4- تساعد الدراسة الحالية على تطوير الخبرات لدى الأفراد العاملين في المصارف، وتزداد المعرفة لدى المجتمع بالكامل من خلال اعتماد المصارف بتقنيات الذكاء المالي الحديثة لتعزيز وزيادة الشفافية والمساءلة المالية، بما يساهم في تحسين الأداء المالي والاستدامة المؤسسية.

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولاً: الذكاء المالي

1-1-2: مفهوم التكنولوجيا المالية و الذكاء المالي

تعرف **التكنولوجيا المالية** (Financial Technology) والتي غالباً ما يتم الإشارة إليها بالاختصار (FinTech) بأنها التقانة والابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب المالية التقليدية عند تقديم الخدمات المالية والتي تهدف إلى جعل الخدمات المالية في متناول الجمهور العام، أي إن التكنولوجيا المالية هي استخدام التقانة الحديثة في القطاع المالي (Tom C. W. Lin,2016:646).

وقد عرف مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board) **التكنولوجيا المالية** على أنها ابتكارات تعتمد على التكنولوجيا لتطوير نماذج أعمال، وتطبيقات وعمليات ومنتجات جديدة، مما يترك أثرا ملموسا على الأسواق والمؤسسات المالية، إلى جانب تحسين الخدمات المالية(Attia& Fund,2020:94).

عرفت **الذكاء المالي** هو أداء الاعمال الذي يحصل بشكل جيد عبر الفهم الجيد والواضح لمقاييس النجاح المالي وكيفية تأثيرها على الأداء (Ibraheem & Alrawee,2014:74).

كما تعرف **الذكاء المالي** باعتباره أداة استراتيجية متقدمة توظف تقنيات (Fin Tech) لتحويل البيانات المالية وغير المالية إلى رؤى معرفية دقيقة تساعد في اتخاذ القرارات مستنيرة. ويشمل الذكاء المالي القدرة على تحليل الاتجاهات المالية، التنبؤ بالمخاطر، ورصد مؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي، وهي جميعها عناصر أساسية في بناء نظام مصرفي مسؤول ومستدام (Moradi et al.2024:375).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2-1-2: أهمية تقنيات الذكاء المالي

يمكن تلخيص أهمية الذكاء المالي بالاتي: (ابراهيم وعيسى، 2024: 138)

1- تغطي مجموعة كبيرة من المنتجات المالية مثل عملية التحويل الجماعي وحلول الدفع عبر الموبايل والتحولات المالية الرقمية الدولية وادوات ادارة المحافظ الاستثمارية بالإنترنت والتي عجزت المصارف التقليدية عن تقديمها لعدد كبير من المتعاملين.

2- تعمل على تغيير هيكل المنتجات المالية بشكل عام ومنهجية اليات تقديم الخدمات المصرفية للزبائن بشكل خاص مما يجعلها اسرع وارخص واكثر أماناً وشفافية.

3- المساعدة في تحسين جودة ونوعية المنتجات المالية المقدمة واتاحتها في كل مكان اذ يتم التركيز على تقديم المنتجات المالية وتسليمها للزبائن وزيادة فرص البيع عبر الحدود ونقاط الاتصال المتعددة القنوات لاستخدام تلك المنتجات.

4- المساهمة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية و الذكاء المالي فكلما كانت هذه المؤسسات أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية زادت قدرتها في المنافسة بالمستويين الاقليمي والدولي.

3-1-2: العوامل التي ساعدت في التحول إلى تقنيات الذكاء المالي

يمكن حصر العوامل التي ساهمت في التحول الى تقنيات الذكاء المالي فيما يلي: (صابر، 2023: 98).

1- ثورة الاتصالات والمعلومات التي أدت إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المالي.

2- الوتيرة السريعة في استخدامات الهواتف الذكية والإنترنت بالإضافة الى التوافر الضخم للبيانات والمعلومات.

3- التجارة الالكترونية والتي أصبحت تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليدية.

4- تزايد دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وشركات التمويل ومنافستها للبنوك، حتى أصبحت العديد من هذه المؤسسات يقدم مجموعة خدمات مالية وثيقة الصلة بعمل البنوك.

5- القبول المتزايد من العملاء للخدمات المالية الممكنة تكنولوجياً نتيجة التأثير الإيجابي للعمليات المصرفية الحديثة.

4-1-2: مزايا تقنيات الذكاء المالي

تحقق الذكاء المالي العديد من المزايا منها: (محمود وآخرون، 2025: 139)

1- تخفيض التكاليف: تسعى الذكاء المالي إلى تخفيض التكلفة الحالية، ما يسمح لعدد أكبر من المستخدمين الوصول إلى الخدمات المالية.

2- توفير الخصوصية: إن تقنيات الذكاء المالي مصممة وفقا للرغبات الشخصية للعملاء، إذ تختلف حاجة كل مصرف عن المصارف الأخرى والتي يمكن الوصول إليها من خلال عدد من القنوات.

3- تحقيق السرعة: تعتمد تقنيات الذكاء المالي على تقنيات التكنولوجيا الحديثة لإنجاز الإجراءات والعمليات، وهذا يعني توفير وتيرة أسرع للخدمات.

4- تحقيق الانتشار: لا تنحصر خدمات و تقنيات الذكاء المالي على بقعة جغرافية واحدة لخدمة عملائها، فهي تخترق الحواجز والحدود.

5- تحقيق الشمول المالي: تمكن الذكاء المالي للمصارف والأفراد من الحصول على منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار مناسبة تلبي احتياجاتهم على مستوى المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين التي تحقق الاستدامة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2-1-5: التطبيقات والتقنيات الرقمية للذكاء المالي

تعتمد الذكاء المالي على مجموعة واسعة من التطبيقات والتقنيات الرقمية، نوجزها فيما يلي: (لعراب وبن الشيخ، 2023: 235-236)، (عبدالله، 2025: 242-244)، (Tanwer, 2022: 5-6).

1- البيانات الضخمة: هي مجموعات من البيانات ضخمة الحجم يمكن تحليلها حسابيا للكشف عن الأنماط والاتجاهات لاسيما فيما يتعلق بسلوك الإنسان وتفاعلاته، حيث تتسم البيانات الضخمة بسمات محددة وهي الحجم التنوع والسرعة، ويعتمد عليها في تحديد فئات العملاء، الكشف عن الغش، إدارة المخاطر، والخدمات المالية الشخصية.

2- سلسلة الكتل (البلوكشين): هي عبارة عن برنامج لا مركزي، ومفتوح لجميع الذين يودون التعامل بعمليات التبادل المالية والمصرفية والتجارية، والأسهم في العالم، والأهم أنها تمتلك سجلا عالميا لكل التحركات المالية والتجارية التي تدخل إليه، وهي تقنية مشفرة وشفافة وفي هذا الإطار تعمل شركة (فيزا إنك) من أجل زيادة قدرتها التنافسية على تطوير نظام Visa B2B Connect، والذي يضمن سرعة التحويلات التي تتضمن مبالغ كبيرة بين البنوك وبين الشركات.

3- العملة المشفرة: هي عملة افتراضية لا مركزية تعتبر كأصول رقمية من تقنية البلوكشين مخزنة على وسائط إلكترونية، حيث تتميز بسرعة تسوية المعاملات. تخفيض الرسوم القدرة على تسجيل وتخزين المعلومات تكون غير قابلة للتغيير، وتتميز أيضا بالأمان حيث تعتمد على تقنيات التشفير المتقدمة وهذا ما يعيق عملية اختراق تفاصيل معاملة معينة أو تغييرها.

4- العقود الذكية: هي برمجية مؤلفة من مجموعة من الأكواد تمثل الشروط والتفاصيل التي يتم كتابتها في العقد بالاتفاق بين المتعاقدين يتم تشغيل البرمجية فقط في حالة استيفاء الشروط المكتوبة في العقد وتنفيذها باستخدام احدى المنصات.

5- الذكاء الاصطناعي: تهدف أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى تطوير أنظمة قادرة على معالجة المشاكل المعقدة بطرق مشابهة للعمليات المنطقية والاستدلال عند البشر، وتساعد هذه التقنية البنوك على مكافحة غسيل الأموال، روبوتات الدردشة الكف عن الغش والاحتيال التحليلات إنشاء التقارير، وأتمتة العمليات الآلية.

6- الحوسبة السحابية: عرفت ميكروسوفت الحوسبة السحابية بأنها تقدم خدمات الحوسبة (الخوادم والتخزين وقواعد البيانات والشبكات والبرمجيات والتحليلات وأكثر من ذلك) عبر الأنترنت فهي تكنولوجيا تعتمد على نقل المعالجة ومساحة التخزين الخاصة بالحاسوب إلى ما يسمى بالسحابة وهي جهاز خادم يتم الوصول إليه عن طريق الأنترنت. وبهذا تتحول برامج تكنولوجيا المعلومات من منتجات إلى خدمات.

ثانياً: ممارسات المحاسبة المستدامة

2-2-1: مفهوم المحاسبة المستدامة

ان **المحاسبة المستدامة** هي عملية تقييم وتقرير أداء المؤسسات بالنسبة للأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لضمان استمراريتها وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمحافظة على الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة الاجتماعية تهدف محاسبة الاستدامة إلى دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عمليات اتخاذ القرارات المؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة(Asogwa et al.,2021;15).

عرف **المحاسبة المستدامة**: هي منهج شمولي يهدف الى تضمين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عمليات التخطيط والرصد والتقييم والتقرير المؤسسات، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها(عبد الكاظم وآخرون،2025: 79).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وعرف أيضاً: بأنها مجموعة من المتطلبات مثل جمع البيانات، وتقييم دورة حياة منتجات الشركة، ومتطلبات التأكيد والمراجعة وسهولة الاستخدام والوصول إليها، ودورات حياة الانتقال لأنواع مختلفة من التدقيق والفحص، ودعم التنفيذ، وعملية الامتثال والتطور في مجموعة متطلبات البرمجيات التي تحتاجها الشركة للعمل في بيئة معايير المحاسبة المستدامة(Krasodomska et al.,2021:107).

وكما عرفت: هي نظام متكامل يستعمل للقياس والإبلاغ عن التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية للوحدة بذلك فهي تجسد التزام الوحدة الاقتصادية بالشفافية، والانحرافات ليست دائما اقتصادية يمكن أن تكون انحرافات بيئية أو اجتماعية فإنّ المحاسبة ضرورية لجميع الانحرافات (Vallesi et al.,2012:49).

2-2-2: أهمية المحاسبة المستدامة

تبرز أهمية المحاسبة المستدامة في الجوانب التالية (السوداني، 2025: 269)

1. **تحسين اتخاذ القرار:** توفير معلومات شاملة ووافية تدعم القرارات الإدارية والاستثمارية، وتساعد على تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة.
2. **زيادة الشفافية:** الإفصاح عن الأداء غير المالي يعزز المساءلة أمام أصحاب المصلحة، ويبني جسور الثقة بين الشركة والمجتمع.
3. **إدارة المخاطر:** تحديد وتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية يقلل من احتمالية وقوع الأزمات والمشكلات التي قد تؤثر على سمعة الشركة وأدائها.
4. **جذب الاستثمارات:** يتزايد اهتمام المستثمرين بالشركات المسؤولة اجتماعيًا وبيئيا، مما يجعل محاسبة الاستدامة عامل جذب للاستثمارات.
5. **تحسين السمعة:** إظهار الالتزام بالمسؤولية المجتمعية يعزز الصورة الإيجابية للشركة، ويساهم في بناء سمعة قوية ومستدامة.

3-2-2: أبعاد المحاسبة المستدامة

تتضمن المحاسبة المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة (الدريعي والمناع، 2022: 364-365)

1. **الإفصاح البيئي:** يشمل الإفصاح عن الانبعاثات الكربونية، واستهلاك الموارد الطبيعية (مثل المياه والطاقة)، وإدارة النفايات، وجهود الشركة في الحفاظ على التنوع البيولوجي.
2. **الإفصاح الاجتماعي:** يتضمن الإفصاح عن قضايا حقوق الإنسان، وظروف العمل مثل الصحة والسلامة المهنية والعلاقات المجتمعية وممارسات التسويق المسؤولة، وجودة وسلامة المنتجات.
3. **الإفصاح عن حوكمة:** يشمل الإفصاح عن هيكل الإدارة، وممارسات مجلس الإدارة، وسياسات التعويضات والمكافآت وأخلاقيات العمل، والالتزام بالقوانين واللوائح.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثاً: العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة

2-3-1: و اقع تقنيات الذكاء المالي والمحاسبة المستدامة في القطاع المصرفي

من السمات العامة لعصر التكنولوجيا والعولمة التزايد المستمر للمشكلات المصرفية الناتج عن التطورات التكنولوجيا المالية والرقمية وتقنيات الذكاء المالي وأدوات والتطبيقات مبتكرة تشمل الدفع الإلكتروني و الذكاء الاصطناعي المالي والبلوكتشين والحوسبة السحابية وتحليل البيانات الضخمة، وحيث ان العمليات المحاسبية في الوقت الراهن قائمة على قياس الاحداث المالية الداخلية فقط للمؤسسات المصرفية وعجزها عن قياس الأثار الخارجية لتلك المؤسسات المالية وانعكاساتها الاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، وذلك أدى إلى وجود قصور في مخرجات النظام المحاسبي لقياس مدى مساهمة المؤسسات المالية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وذلك يستوجب من المحاسبة الخروج عن الإطار التقليدي المتعارف عليه إلى إطار يتصف بالشمولية، ويعمل على قياس الاحداث عن الاداء المالي والاجتماعي والبيئي للمؤسسات المالية والإفصاح عنها في التقارير المالية.

أما في العراق فقد تطور القطاع المصرفي بعد التغييرات التي حدثت في هيكل الجهاز المصرفي في عام (2021) نتيجة دخول بعض المصارف المحلية وانسحاب بعض المصارف الأجنبية من القطاع المصرفي وعلى وجه الخصوص المصارف اللبنانية المستثمرة في العراق، وذلك نتيجة الأزمة الاقتصادية في لبنان التي أدت إلى انسحاب المصارف اللبنانية من بعض البلدان ومنها العراق وأصبح عدد المصارف العاملة في العراق (74) مصرفا، وكالآتي: (7) مصارف حكومية وتتضمن (3) مصارف مختصة (3) مصارف تجارية ومصرفا إسلاميا، في حين بلغ عدد المصارف الخاصة (67) مصرفا يتضمن: (25) مصرفا تجاريا محليا و (28) مصرفا إسلاميا محليا و (14) مصرفا أجنبيا توزعت كالآتي: (2) مصارف إسلامية و (12) مصرفا تجاريا، ويسعى البنك المركزي العراقي إلى انشاء بنية مالية تحتية متطورة ومواكبة للتطورات العالمية والتي اعتمدها في قانونه والخطة الاستراتيجية لعام 2021-2023 وتعرف البنية المالية التحتية بأنها مجموعة المؤسسات والقوانين وأنظمة الدفع التي تعمل على توفير الخدمات والمعلومات المالية المقدمة بأقل تكلفة وبسرعة عالية وبطريقة آمنة وتلبي متطلبات الزبائن كافة (البنك المركزي العراقي، 2021: 26).

2-3-2: العلاقة بين تقنيات الذكاء المالي وممارسات المحاسبة المستدامة في القطاع المصرفي

تُعد العلاقة بين تقنيات الذكاء المالي وممارسات المحاسبة المستدامة في القطاع المصرفي موضوعًا حيويًا ومتزايد الأهمية، يهدف هذه العلاقة إلى استكشاف كيف يمكن للتقنيات الذكاء المالي أن تدعم وتعزز جهود البنوك نحو تحقيق استدامة بيئية واجتماعية وحوكمية أفضل، مع التركيز على دورها في جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير المستدامة.

والتقنيات الذكاء المالي في القطاع المصرفي لها علاقة وثيقة بالممارسات المحاسبة المستدامة من خلال عدة جوانب أهمها: (الجبلي وحسين، 2021: 70-71)، (بومود وآخرون، 2020: 340)

1- **تطوير الخدمات المصرفية ودعم البعد الرقابي:** تؤدي التقنيات الذكاء المالي إلى تحسين كفاءة الأنظمة المصرفية التقليدية عبر الأتمتة والابتكار في تقديم الخدمات، مما يسهم في تقليل الأخطاء البشرية وتعزيز الموثوقية في العمليات المالية. هذه الكفاءة التشغيلية تدعم البعد **الرقابي** للمحاسبة المستدامة من خلال تمكين الجهات الرقابية الداخلية والخارجية من متابعة الأداء المالي والامتثال للمعايير المهنية والبيئية بصورة أكثر فعالية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2- تعزيز الشفافية والرقابة من خلال التقنيات الرقمية: تسهم أدوات التقنيات الذكاء المالي في تحسين أنظمة المراقبة المالية ومتابعة التدفقات النقدية والعمليات المصرفية بدقة عالية، إضافة إلى الكشف المبكر عن الأنشطة المشبوهة مثل غسل الأموال. هذه القدرات التقنية تدعم بُعدي **الشفافية والرقابة** في المحاسبة المستدامة، إذ تتيح للمؤسسات المالية عرض بيانات دقيقة وواضحة حول أدائها المالي والاجتماعي والبيئي.

3- إدارة المخاطر وتحليل البيانات لتعزيز الإفصاح: تساعد تقنيات التحليل المالي المتقدمة والذكاء الاصطناعي في تحديد المخاطر الائتمانية والتشغيلية بشكل استباقي، مما يدعم إعداد تقارير مالية أكثر دقة ووضوحًا. بذلك تُسهم الذكاء المالي في تطوير **الإفصاح المحاسبي المستدام** من خلال تقديم معلومات مالية وبيئية واجتماعية شاملة وموثوقة لأصحاب المصلحة.

4- حماية البيانات وكفاءة العمليات لتحقيق الشفافية المستدامة: تعتمد المؤسسات المصرفية على التقنيات الذكاء المالي في حماية بيانات العملاء وضمان سريتها عبر نظم التشفير والأمن السيبراني، ما يعزز الثقة في الأنظمة المالية ويضمن **الشفافية المستدامة** في الإفصاح عن المعلومات دون المساس بخصوصية البيانات. كما تُسهم هذه التقنيات في رفع كفاءة العمليات بما يحقق التوازن بين الشفافية والأمان.

5- دعم التنمية المستدامة وتعزيز الرقابة الاجتماعية: يساهم انتشار التقنيات الذكاء المالي في تحقيق الشمول المالي وإتاحة الخدمات المصرفية لمختلف فئات المجتمع، مما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا الدور يعزز بعد **الرقابة الاجتماعية** في المحاسبة المستدامة، إذ تتيح التقنيات الذكاء المالي أدوات تُمكّن من متابعة الأثر الاجتماعي والبيئي للأنشطة المصرفية وضمان توافقها مع أهداف التنمية المستدامة.

ويرى الباحثون إن تقنيات الذكاء المالي توفر إطاراً متكاملاً وأداة فعالة تدعم ممارسات المحاسبة المستدامة في القطاع المصرفي من خلال تحسين جودة المعلومات المالية وغير المالية عن طريق تعزيز الشفافية المحاسبية وتحسين الرقابة الداخلية ورفع كفاءة العمليات وتقليل المخاطر وحماية بيانات العملاء، مما يؤدي إلى استقرار مالي وتعزيز سمعتها واستدامتها على المدى الطويل.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

3-1: صدق الاستبانة وثبات الأداة: تم اختبارات الصدق والثبات الاستبانة وكانت كالآتي

ومن الجدير بالذكر قام الباحثون بتوزيع (125) استمارة استبانة على مجتمع الدراسة من المسؤولين الماليين والعاملين في المصارف العاملة في اقليم كوردستان العراق، وقد أعيد (110) من تلك الاستمارات.

1- صدق الاستبانة: يشير إلى مدى قدرتها على قياس ما وُضعت من أجله فقرات الاستبانة بدقة في هذه الدراسة، تم اعتماد الصدق الظاهري، والذي يعتمد على تقييم مدى ملاءمة الأسئلة ومناسبتها من وجهة نظر الخبراء. ولضمان ذلك، قام الباحثون بعرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجال المحاسبة، حيث تمت مراجعتها بناءً على ملاحظاتهم وتوصياتهم. وبناءً على ذلك، أجرى الباحثون التعديلات الضرورية فقرات الاستبانة لضمان دقة ووضوح الاستبانة وفقًا لرؤى الخبراء المحكّمين.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2- ثبات الاستبانة: يشير إلى مدى قدرتها على إعطاء النتائج نفسها عند إعادة توزيعها عدة مرات في ظل الظروف والشروط نفسها. ولقياس ثبات الاستبانة، تم استخدام تحليل الثبات (Reliability Analysis) من خلال مقياس ألفا كرونباخ (Alpha-Cronbach)، حيث يُعتبر مقبولًا إذا كانت قيمته مساوية أو أكبر من (0.60). ولضمان دقة قياس متغيرات الاستبانة، أجرى الباحثون اختبارًا أوليًا للتحقق من موثوقية وفعالية أداة القياس.", والجدول رقم (1) يعرض نتائج معاملات الثبات لفقرات متغيرات الدراسة.

جدول (1) نتائج معامل الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ) لعناصر مقياس تقنيات الذكاء المالي وممارسات المحاسبة المستدامة

البند	كرونباخ ألفا
الخدمات المصرفية الرقمية (Digital Banking Services)	0.906
نظم الدفع الإلكترونية (E-Payment Systems)	0.903
العقود الذكية (Smart Contracts & Block chain)	0.911
الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية (AI & Financial Analytics)	0.904
الإفصاح البيئي والحوكمة (Environmental and Governance Disclosure)	0.908
الشفافية المحاسبية (Accounting Transparency)	0.893
الرقابة الداخلية المستدامة (Sustainable Internal Controls)	0.887
المجموع الكلي	0.915

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

تشير نتائج الجدول (1) إلى أن تم تقييم موثوقية أدوات الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا(Cronbach's Alpha) ، حيث تُظهر النتائج في الجدول أعلاه أن جميع العناصر الفرعية لكل من المتغيرين المستقل والتابع أظهرت موثوقية عالية. بالنسبة للعناصر الخاصة بالمتغير المستقل (تقنيات الذكاء المالي)، تراوحت قيم Cronbach's Alpha if Item Deleted بين 0.903 و0.911، مما يشير إلى أن حذف أي عنصر لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في موثوقية المقياس، وبالتالي فإن جميع العناصر مهمة وملائمة لقياس المتغير. أما بالنسبة للعناصر الخاصة بالمتغير التابع (ممارسات المحاسبة المستدامة)، تراوحت القيم بين 0.887 و0.908، ما يدل على موثوقية جيدة جدًا للعناصر وأنها مترابطة بشكل إيجابي مع المقياس الكلي. بلغت القيمة الكلية لمعامل كرونباخ ألفا 0.915، وهو مؤشر على موثوقية عالية جدًا للمقياس الكلي للدراسة، ويعكس أن الأدوات المستخدمة مناسبة لقياس المتغيرات المستقلة والتابعة في الدراسة الحالية. النتائج تؤكد أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وأن جميع العناصر يمكن الاعتماد عليها في التحليل الإحصائي لدراسة العلاقة بين تقنيات الذكاء المالي وممارسات المحاسبة المستدامة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2-3: مشكلة الارتباط الذاتي

يشير الارتباط الذاتي إلى الحالة التي يحدث فيها ارتباط بين قيم الأخطاء في نموذج الانحدار، بمعنى أن قيمة الظاهرة في الزمن t قد تتأثر بقيمتها في الزمن t+1t+1t+1 أو t−1t-1t-1. وتعد هذه المشكلة شائعة في بيانات السلاسل الزمنية، حيث تتأثر الملاحظات غالبًا بالقيم السابقة أو اللاحقة لها. ومن أبرز الاختبارات المستخدمة للكشف عن هذه المشكلة هو اختبار دوربين-واتسون(D.W.) ، الذي تتراوح قيمه بين 0 و4، حيث تشير القيمة القريبة من 2 إلى غياب مشكلة الارتباط الذاتي. وكما هو مبين في الجداول (7، 5، 3)، كانت قيم D.W. المحسوبة لكل من المتغيرات المستقلة (1.827، 2.036، 1.696) على التوالي، وهي قيم قريبة بشكل كافٍ من 2. وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم في هذه الدراسة، مما يعزز موثوقية النتائج والتحليل الإحصائي.

3-3: مشكلة التعدد الخطي

وهي تحدث عندما يوجد ارتباط خطي تام, أو ارتباط قوي بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة, وللكشف عن هذه المشكلة يتم استخدام مقياس معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor)(VIF) , حسب الصيغة الآتية:

VIF=1/Tolerance

فإذا كانت قيمة معامل(VIF) لأحد المتغيرات المستقلة أكبر من (10) فإن ذلك يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي. وكما مبين في الجداول (2,4,6,8) فإن قيمة معامل VIF للخدمات المصرفية الرقمية تساوي (1.598) لنظم الدفع الإلكترونية تساوي (1.837) وللعقود الذكية تساوي (1.630)و للذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية تساوي (1.952) أي قيمة معامل (VIF) في كل المتغيرات المستقلة أصغر من (10) وهذا يدل على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في نموذج الانحدار الخطي المتعدد لهذه الدراسة .

4-2: اختبارفرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الاولى: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين التقنيات الذكاء المالي و الرقابة الداخلية المستدامة في المصارف.

جدول رقم :(2) معاملات الارتباط بين التقنيات الذكاء المالي ومستوى الرقابة الداخلية المستدامة في المصارف الخاصة بإقليم كوردستان

المتغير	معامل الارتباط مع الرقابة الداخلية المستدامة	الدلالة الإحصائية(Sig.)
الخدمات المصرفية الرقمية	0.732**	0.000
نظم الدفع الإلكترونية	0.666**	0.000
العقود الذكية	0.554**	0.000
الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية	0.747**	0.000

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

تشير نتائج جدول (2) معاملات الارتباط إلى وجود علاقة إيجابية قوية ودالة إحصائيًا بين التقنيات الذكاء المالي ومتغير الرقابة الداخلية المستدامة في المصارف الخاصة بإقليم كوردستان. حيث أظهرت معاملات الارتباط لبيرسون (Pearson

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

(Correlation أن جميع المتغيرات الفرعية للتكنولوجيا المالية مرتبطة بشكل إيجابي مع الرقابة الداخلية المستدامة كما يلي:

1- **الخدمات المصرفية الرقمية** 0.732 :، دالة عند مستوى 0.05

2- **نظم الدفع الإلكترونية** 0.666 :، دالة عند مستوى 0.05

3- **العقود الذكية** 0.554 :، دالة عند مستوى 0.05

4- **الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية** 0.747 :، دالة عند مستوى 0.05

جميع القيم تظهر دلالة قوية(Sig = 0.000) ، مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بأن هناك علاقة معنوية بين التقنيات الذكاء المالي والرقابة الداخلية المستدامة. تشير النتائج إلى أن استخدام الذكاء المالي يسهم في تعزيز الرقابة الداخلية عبر تحسين الشفافية ودقة البيانات المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية. وبناءً على ذلك، فأن تطبيق هذه التقنيات يدعم الممارسات المستدامة ويعزز الاستدامة المؤسسية في القطاع المصرفي.

اختبار الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية التقنيات الذكاء المالي على الرقابة الداخلية المستدامة في المصارف.

جدول (3) نتائج نموذج الانحدار الخطي لقياس التقنيات الذكاء المالي على الرقابة الداخلية المستدامة في المصارف للمصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق.

ممارسات المحاسبة المستدامة من خلال (الرقابة الداخلية المستدامة) في المصارف للمصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	-0.225	0.244		-.924		0.358
الخدمات المصرفية الرقمية	0.414	0.061	0.416	6.748	1.598	0.000
نظم الدفع الإلكترونية	0.181	0.073	0.163	2.471	1.837	0.015
العقود الذكية	0.041	0.064	0.039	0.634	1.630	0.527
الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية	0.437	0.071	0.421	6.181	1.952	0.000
R Square	0.750					
Adjusted R^2	0.741					
Durbin–Watson	1.696					

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

يشير $R^2 = 0.750$ إلى أن 75٪ من التباين في ممارسات الرقابة الداخلية المستدامة في المصارف يمكن تفسيره من خلال تقنيات الذكاء المالي (الخدمات المصرفية الرقمية، نظم الدفع الإلكترونية، العقود الذكية، الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية)، مما يعكس قوة النموذج وقدرته على تفسير التغير في المتغير التابع .يظهر الجدول أن هناك تأثيرًا ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 لكل من:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1- الخدمات المصرفية الرقمية (B = 0.414, Sig = 0.000)

2- نظم الدفع الإلكترونية (B = 0.181, Sig = 0.015)

3- الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية (B = 0.437, Sig = 0.000)

مما يعني أن هذه التطبيقات تساهم بشكل فعال في تعزيز الرقابة الداخلية المستدامة في المصارف .بينما يظهر العقود الذكية (B = 0.041, Sig = 0.527) تأثيرًا غير ذي دلالة إحصائية، أي أن دورها في تحسين الرقابة الداخلية المستدامة غير مثبت في العينة الحالية .قيمة Durbin–Watson = 1.696 تقع ضمن النطاق المقبول، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي خطير في بواقي النموذج، وبالتالي نتائج الانحدار مستقرة وموثوقة .النتائج تشير إلى أن تبني الخدمات المصرفية الرقمية، نظم الدفع الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية يعزز الرقابة الداخلية المستدامة، من خلال تحسين دقة تسجيل المعاملات، تعزيز آليات الرقابة والتقارير المالية، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاحتيال والأخطاء المحاسبية .عدم وجود أثر للعقود الذكية قد يعكس محدودية استخدام هذه التقنية في العمليات اليومية للرقابة الداخلية أو قلة تكاملها مع نظم الرقابة الحالية في المصارف المدروسة .تدعم النتائج جزئيًا الفرضية الثانية، إذ أن التطبيقات الثلاثة الأولى (الخدمات الرقمية، الدفع الإلكتروني، الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية) أظهرت أثرًا إحصائيًا واضحًا على الرقابة الداخلية المستدامة، بينما لم يُثبت تأثير العقود الذكية.

اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين التقنيات الذكاء المالي و الإفصاح البيئي والحوكمة في المصارف.

جدول رقم (4) معاملات الارتباط بين التقنيات الذكاء المالي ومستوى الإفصاح البيئي والحوكمة في المصارف الخاصة في إقليم كوردستان.

المتغيرات المستقلة	الإفصاح البيئي والحوكمة(r)	الدلالة الإحصائية(Sig.)
الخدمات المصرفية الرقمية	0.501	0.000
نظم الدفع الإلكترونية	0.595	0.000
العقود الذكية	0.512	0.000
ا لذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية	0.551	0.000

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

تشير نتائج جدول (4) معاملات الارتباط إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين جميع تقنيات الذكاء المالي الأربعة ومستوى الإفصاح البيئي والحوكمة في المصارف الخاصة بإقليم كوردستان. من الناحية الإحصائية، نجد أن قيم معاملات الارتباط (r) تتراوح بين 0.501 و0.595، وكلها عند مستوى دلالة إحصائية(Sig.) = 0.000 ، أي أقل من 0.05، مما يدل على أن هذه العلاقات قوية.

العلاقة بين الخدمات المصرفية الرقمية والإفصاح البيئي والحوكمة بلغت 0.501، ما يعكس ارتباطًا إيجابيًا متوسطًا، ويشير إلى أن تعزيز الخدمات الرقمية يسهم في رفع مستوى الإفصاح والحوكمة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

نظم الدفع الإلكترونية أظهرت أعلى ارتباط إيجابي مع الإفصاح والحوكمة بمقدار 0.595، ما يعكس أهمية هذه النظم في تعزيز الشفافية والاستدامة المالية والاجتماعية للمصارف.

العقود الذكية سجلت ارتباطًا إيجابيًا مقداره 0.512، مما يؤكد دورها في دعم حوكمة المصارف وتحقيق مستويات أفضل من الإفصاح.

الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية أظهرت ارتباطًا إيجابيًا بمقدار 0.551، ما يعكس مساهمتها في تحسين دقة التقارير المالية والبيئية وتعزيز الشفافية.

هذه النتائج تؤكد أن تقنيات الذكاء المالي تساهم بشكل مباشر في تحسين جودة الإفصاح البيئي والحوكمة، ما يعزز ممارسات المحاسبة المستدامة داخل المصارف. بناءً على ذلك، فإن الفرضية الأولى تمت إثباتها ، حيث توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تقنيات الذكاء المالي ومستوى الإفصاح البيئي والحوكمة.

اختبار الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقنيات الذكاء المالي على الإفصاح البيئي والحوكمة في المصارف.

جدول رقم (5) نتائج نموذج الانحدار الخطي لقياس التقنيات الذكاء المالي على الإفصاح البيئي والحوكمة في المصارف للمصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق.

ممارسات المحاسبة المستدامة من خلال (الإفصاح البيئي والحوكمة) في المصارف للمصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	0.397	0.362		1.096		0.276
الخدمات المصرفية الرقمية	0.151	0.091	0.150	1.650	1.598	0.102
نظم الدفع الإلكترونية	0.355	0.109	0.317	3.259	1.837	0.002
العقود الذكية	0.201	0.096	0.193	2.102	1.630	0.038
الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية	0.183	0.105	0.175	1.742	1.952	0.084
R Square	0.459					
Adjusted R^2	0.438					
Durbin–Watson	1.827					

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

يعرض جدول(5) نتائج نموذج الانحدار الخطي الاثر تقنيات الذكاء المالي (الخدمات المصرفية الرقمية، نظم الدفع الإلكترونية، العقود الذكية، الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية) على ممارسات المحاسبة المستدامة من خلال الإفصاح البيئي والحوكمة في المصارف الخاصة بإقليم كوردستان.

1- القيمة التفسيرية للنموذج (R^2) و:(Adjusted R^2)

قيمة R2=0.459R2=0.459 = 0.459R^2 تعني أن 45.9% من التغير في ممارسات المحاسبة المستدامة يمكن تفسيره بواسطة متغيرات الذكاء المالي المدمجة في النموذج.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

القيمة المعدلة AdjustedR2=0.438Adjusted R^2 = 0.438AdjustedR2=0.438 تؤكد قوة تفسير النموذج مع الأخذ في الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة، مما يشير إلى أن النموذج مناسب وموثوق.

2- اختبار ديربين-و اتسون:(Durbin–Watson = 1.827)

القيمة قريبة من 2، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات في النموذج، أي أن الفرضيات الإحصائية للنموذج صحيحة.

3- تحليل معاملات الانحدار(B ، β ، T ، :Sig)

نظم الدفع الإلكترونية :لها أثر معنوي إيجابي قوي على ممارسات المحاسبة المستدامةβ=0.317 = 0.317β=0.317 ، (β=0.317 ، Sig = 0.002 < 0.05)، مما يعني أن زيادة استخدام نظم الدفع الإلكترونية يرتبط بتحسن الإفصاح البيئي والحوكمة.

4- العقود الذكية: لها أثر إيجابي معنوي أيضًاβ=0.193 = 0.193β=0.193 ، (β=0.193 ، Sig = 0.038 < 0.05).

5- الخدمات المصرفية الرقمية: التأثير إيجابي لكنه غير معنوي إحصائيًاβ=0.150 = 0.150β=0.150 ، (β=0.150 ، Sig = 0.102 > 0.05).

6- الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية: التأثير إيجابي لكنه غير معنوي أيضًاβ=0.175 = 0.175β=0.175 ، (β=0.175 ، Sig = 0.084 > 0.05).

تشير النتائج إلى أن بعض تقنيات الذكاء المالي، وخصوصًا نظم الدفع الإلكترونية والعقود الذكية، تساهم بشكل واضح وملموس في تحسين الإفصاح البيئي والحوكمة، مما يعزز الشفافية والمساءلة في المصارف. الخدمات المصرفية الرقمية والذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية رغم كونها إيجابية، تحتاج إلى دعم إضافي أو دمجها بشكل أكبر في العمليات المصرفية لتحقيق أثر معنوي قوي.

بناءً على النتائج، فأن هناك أثرًا إيجابيًا ذو دلالة إحصائية لبعض تقنيات الذكاء المالي على ممارسات المحاسبة المستدامة في المصارف الخاصة بإقليم كوردستان، مما يدعم جزئيًا صحة الفرضية الثانية.

اختبار الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين التقنيات الذكاء المالي و الشفافية المحاسبية في المصارف.

جدول رقم (6) معاملات الارتباط بين التقنيات الذكاء المالي ومستوى الشفافية المحاسبية في المصارف الخاصة بإقليم كوردستان.

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط (r) مع الشفافية المحاسبية	الدلالة الإحصائية(Sig.)
الخدمات المصرفية الرقمية	0.736	0.000
نظم الدفع الإلكترونية	0.727	0.000
العقود الذكية	0.694	0.000
الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية	0.581	0.000

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

يوضح جدول (6) معاملات الارتباط أن هناك علاقات إيجابية وقوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين جميع تقنيات الذكاء المالي والمتغير التابع الشفافية المحاسبية.(Accounting Transparency)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1- الخدمات المصرفية الرقمية:(Digital Banking Services) أظهرت ارتباطًا قويًا جدًا مع الشفافية المحاسبية (r = 0.736، (p < 0.01، مما يشير إلى أن تعزيز الخدمات الرقمية في المصارف يسهم بشكل كبير في تحسين مستوى الشفافية المالية والمحاسبية.

2- نظم الدفع الإلكترونية:(E-Payment Systems) أظهرت ارتباطًا قويًا أيضًا مع الشفافية المحاسبية(r = 0.727) ، p < (0.01، ما يعكس أن تطوير نظم الدفع الرقمية يدعم الإفصاح المالي ويعزز الممارسات المحاسبية المستدامة.

3- العقود الذكية :(Smart Contracts) أظهرت ارتباطًا قويًا(r = 0.694) ، (p < 0.01، مما يدل على أن اعتماد هذه التقنيات يعزز موثوقية البيانات المالية ويقلل فرص الأخطاء والتلاعب.

4- الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية:(AI & Financial Analytics) أظهرت ارتباطًا إيجابيًا متوسطًا إلى قوي مع الشفافية المحاسبية(r = 0.581) ، (p < 0.01، ما يشير إلى أن استخدام التحليلات الذكية يسهم في تحسين دقة البيانات ودعم اتخاذ القرارات المالية.

جميع القيم الدالة إحصائيًا (Sig. = 0.000) تؤكد وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مما يعني أن زيادة تبني التطبيقات المالية الرقمية يعزز مستوى الشفافية المحاسبية في المصارف. مما يشير هذا إلى أن الذكاء المالي تلعب دورًا فعالًا في دعم نظم الرقابة الداخلية والإفصاح المالي، وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية. نتائج الارتباط تدعم الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية وإيجابية بين تقنيات الذكاء المالي ومستوى الشفافية المحاسبية في المصارف الخاصة بإقليم كوردستان.

اختبار الفرضية السادسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقنيات الذكاء المالي على ممارسات المحاسبة المستدامة من خلال (الشفافية المحاسبية) في المصارف.

جدول (7) نتائج نموذج الانحدار الخطي لقياس التقنيات الذكاء المالي على الشفافية المحاسبية في المصارف للمصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق.

ممارسات المحاسبة المستدامة من خلال (الشفافية المحاسبية) في المصارف للمصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	-0.117	0.211		-0.555		0.580
الخدمات المصرفية الرقمية	0.350	0.053	0.380	6.584	1.598	0.000
نظم الدفع الإلكترونية	0.380	0.064	0.370	5.979	1.837	0.000
العقود الذكية	0.355	0.056	0.371	6.356	1.630	0.000
الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية	-0.043	0.061	-0.045	-.698	1.952	0.487
R Square	0.781					
Adjusted R^2	0.772					
Durbin–Watson	2.036					

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يعرض جدول (7) نتائج نموذج الانحدار الخطي الاثر تقنيات الذكاء المالي من خلال(الخدمات المصرفية الرقمية و وسائل الدفع الإلكترونية و العقود الذكية و الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية) على ممارسات المحاسبة المستدامة من خلال (الشفافية المحاسبية) في المصارف.

يوضح نموذج الانحدار الخطي أن $R^2 = 0.781$، ما يعني أن 78.1٪ من التباين في ممارسات الشفافية المحاسبية يمكن تفسيره بتقنيات الذكاء المالي (الخدمات المصرفية الرقمية، نظم الدفع الإلكترونية، العقود الذكية، الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية)، مما يشير إلى قوة النموذج وقدرته على تفسير التغير في الشفافية المحاسبية. يظهر الجدول أن الخدمات المصرفية الرقمية(B = 0.350, Sig = 0.000) ، ونظم الدفع الإلكترونية(B = 0.380, Sig = 0.000) ، والعقود الذكية (B = 0.355, Sig = 0.000) جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، مما يعني أن تأثيرها على الشفافية المحاسبية قوي ومثبت إحصائيًا. أما الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية- (B = 0.043, Sig = 0.487) فلا يظهر تأثيرًا ذا دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن دوره في تعزيز الشفافية المحاسبية في المصارف في هذه العينة غير مثبت حاليًا. قيمة Durbin–Watson = 2.036تشير إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي (autocorrelation) في الأخطاء، أي أن نتائج الانحدار مستقرة وموثوقة من حيث التوزيع العشوائي للبواقي. النتائج تؤكد أن اعتماد التقنيات الرقمية الحديثة مثل الخدمات المصرفية الرقمية، نظم الدفع الإلكترونية، والعقود الذكية يساهم بشكل فعال في تحسين مستوى الشفافية المحاسبية والمساءلة المالية في المصارف، إذ تسهّل هذه التطبيقات تسجيل المعاملات بدقة، وتقليل الأخطاء، وتوفير تقارير موثوقة للمساهمين والجهات الرقابية. عدم وجود أثر إحصائي للذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية قد يعكس محدودية تطبيق هذه التقنيات في العمليات المحاسبية اليومية أو نقص تكاملها مع نظم الرقابة الداخلية في المصارف المدروسة. تدعم النتائج بشكل جزئي الفرضية الرابعة؛ إذ أن الفرضية التي تنص على وجود أثر لتقنيات الذكاء المالي على الشفافية المحاسبية مثبتة للغالبية من التقنيات (الخدمات الرقمية، الدفع الإلكتروني، العقود الذكية)، لكنها غير مثبتة بالنسبة لتأثير الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية. بعبارة أخرى، يمكن القول إن الفرضية مدعومة جزئيًا، مع توصية بزيادة التركيز على تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتعزيز أثرها على الشفافية المحاسبية مستقبلاً.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- تُظهر نتائج الدراسة أن تقنيات الذكاء المالي، مثل الخدمات المصرفية الرقمية والذكاء الاصطناعي والعقود الذكية، لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على ممارسات المحاسبة المستدامة في المصارف، لا سيما في تعزيز الإفصاح البيئي والحوكمة، مما يساهم في تحسين الشفافية والكفاءة المالية.

2- تشير نتائج الدراسة إلى أن تقنيات الذكاء المالي ، وخاصة نظم الدفع الإلكترونية والعقود الذكية، تلعب دورًا إيجابيًا وملموسًا في تعزيز ممارسات المحاسبة المستدامة في المصارف، بما في ذلك الإفصاح البيئي وممارسات الحوكمة. بينما تسهم كل من الخدمات المصرفية الرقمية والذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية بشكل إيجابي أيضًا، إلا أن تأثيرها لم يصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية، ما يعكس الحاجة إلى توسيع نطاق تطبيقها لتعظيم أثرها في تحسين الشفافية والمسائلة المالية.

3- تشير نتائج الدراسة إلى أن تقنيات الذكاء المالي، بما في ذلك الخدمات المصرفية الرقمية، ونظم الدفع الإلكترونية، والعقود الذكية، والذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية، ترتبط إيجابياً وبدلالة إحصائية مع ممارسات المحاسبة المستدامة في المصارف الخاصة بإقليم كوردستان، لاسيما في جانب الشفافية المحاسبية والإفصاح البيئي والحوكمة. وهذا

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يوضح أن تبني هذه التطبيقات يسهم بشكل فعّال في تعزيز دقة المعلومات المالية، وتحسين الإفصاح المالي، ودعم اتخاذ القرارات المستدامة.

4- تؤكد نتائج نموذج الانحدار أن تقنيات الذكاء المالي تساهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية المحاسبية في المصارف العاملة في إقليم كوردستان، خاصة من خلال الخدمات المصرفية الرقمية، نظم الدفع الإلكترونية، والعقود الذكية، حيث ثبت تأثيرها الإيجابي والذو دلالة إحصائية. ومع ذلك، لم يظهر للذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية أثر ملموس على الشفافية المحاسبية في هذه العينة، ما يشير إلى محدودية تبني هذه التقنية أو نقص تكاملها مع نظم الرقابة الداخلية.

5- هناك تأثير إيجابي وقوي لتقنيات الذكاء المالي على تحسين الرقابة الداخلية المستدامة في المصارف الخاصة، مما يعزز من كفاءة الحوكمة المالية والمساءلة الداخلية.

6- تشير نتائج الدراسة إلى أن تقنيات الذكاء المالي تساهم بشكل ملحوظ في تعزيز ممارسات المحاسبة المستدامة في المصارف العاملة في إقليم كوردستان، خاصة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية المستدامة، الشفافية المحاسبية، والإفصاح البيئي والحوكمة. وتوضح النتائج أن كل من الخدمات المصرفية الرقمية، نظم الدفع الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية لها أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية، بينما لم يثبت تأثير العقود الذكية على بعض جوانب المحاسبة المستدامة، مما يعكس اختلاف مستويات تبني هذه التقنيات وفعاليتها داخل المصارف.

ثانياً:التوصيات

1- نوصي بضرورة تبني المصارف لهذه التقنيات بشكل استراتيجي وتطوير البنية التحتية الرقمية لدعم ممارسات المحاسبة المستدامة وتحقيق استدامة مالية وبيئية أفضل.

2- نوصي بزيادة الاستثمار والتركيز على نظم الدفع الإلكترونية والعقود الذكية لتفعيل أثرها على تعزيز الإفصاح البيئي والحوكمة، مع العمل على دمج الخدمات الرقمية والذكاء الاصطناعي بشكل أكثر استراتيجية لتعظيم الفوائد المستدامة

3- نوصي المصارف الخاصة في إقليم كوردستان بالاستثمار المستمر في تطوير واعتماد تقنيات الذكاء المالي ، مثل الخدمات المصرفية الرقمية، نظم الدفع الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية، لتعزيز ممارسات المحاسبة المستدامة وزيادة الشفافية والمساءلة المالية، مما يساهم في تحسين الأداء المالي والاستدامة المؤسسية.

4- نوصى المصارف بالاستمرار في تطوير وتطبيق الخدمات المصرفية الرقمية، نظم الدفع الإلكترونية، والعقود الذكية لتعزيز الشفافية المحاسبية والمساءلة المالية، مع العمل على توسيع استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية ودمجها بشكل فعّال في العمليات المحاسبية لتعظيم أثرها على الشفافية وتحسين جودة التقارير المالية المستدامة.

5- نوصي بالاستمرار في تطوير واعتماد تقنيات الذكاء المالي مثل الذكاء الاصطناعي، الخدمات المصرفية الرقمية، نظم الدفع الإلكترونية، والعقود الذكية لتعزيز الرقابة الداخلية وتحقيق استدامة العمليات المصرفية.

6- ينصح المصارف بالاستمرار في تطوير وتبني تقنيات الذكاء المالي، مع التركيز على دمج الخدمات المصرفية الرقمية، نظم الدفع الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية في عمليات الرقابة والمحاسبة المستدامة. كما يُوصى بالدراسة في سبل توسيع استخدام العقود الذكية لتعزيز فعاليتها في دعم الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية المستدامة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

1- السوداني & ,عادل عبد الهادي محمد. (2025). دور محاسبة الاستدامة في تحسين سمعة الشركات: دراسة ميدانية. مجلة الدراسات الاقتصادية ,كلية الاقتصاد ,جامعة سرت ,8(1), 263-282.

2- ابراهيم، مصطفى محمد وعيسى، صهيب عبيد. (2024). دور البنك المركزي العراقي في تعزيز التحويل الرقمي واستخدام التكونولوجيا المالية في العراق للمدة 2017-2023. مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد(49)، العدد(145)ايلول، 136-143.

3- إيمان بومود, عواطف مطرف, & شافية شاوي. (2020). ابتكارات التكنولوجيا المالية ودور ها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية، مجلة رؤى اقتصادية, 10(1), 333-348.

4- البنك المركزي العراقي (2021)، تقرير الاستقرار المالي، العدد (12)، بغداد، العراق.

5- الجبلى, وليد سمير عبد العظيم, حسين, & محمود محمد عبد الرحيم. (2021). أثر الشمول المالى كمتغير وسيط على العلاقة بين التكنولوجيا المالية و خفض تكلفة الخدمات المصرفية–دراسة ميدانية–. مجلة البحوث التجارية, 43(3), 131-47.

6- صابر، محمد عبدالعليم. (2023). التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية. مجلة اسكندرية للبحوث الادارية ونظم المعلومات، المجلد(1)، العدد(1)، 95-110.

7- عبدالله، عبدالرزاق فاضل. (2025). دور تقنيات الذكاء المالي المدعومة بـ Fin Tech في تحسين فعالية التخطيط الاستراتيجي المستدام في القطاع المصرف. مجلة رماح للبحوث والدراسات، المجلد (3)، العدد (123)، (231-268).

8- عبود، ولاء عبدالنبي, كوثر كريم عبدالرزاق, عادل بشير ظاهر. (2024). دور الذكاء المالي في تحسين إدارة المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي العراقي (مصرف الطيف الاسلامي نموذجاً). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية. مجلد (20)، عدد (خاص)، (1057-1081).

9- لعراب، جمال وبن الشيخ، توفيق.(2023). صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة- عرض التجربة الهندية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد(11)، العدد(2)، 233-246.

10- م. م افراح لفته عبد الرايات الدريعي & ,م. م عمر موفق فيصل المناع. (2022). تقارير محاسبة الاستدامة ودورها في تحقيق شفافية الاداء المالي في المصارف العراقية Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, 14(45).

11- محمد راضي عبد الكاظم, جمال نوري دحام, & عمر محمد عركد. (2025). تأثير اعتماد وتطبيق معايير محاسبة الاستدامة على الاداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية. مجلة الإدارة والاقتصاد, 50(148), 78-86.

12- محمود، ساوين قادر و فريدون نزار كريم وباسمة فالح النعيمي.(2025). أثر استخدام منتجات التكنولوجيا المالية في تعزيز الميزة التنافسية/ دراسة تحليلية في المصارف العراقية العاملة في اقليم كوردستان العراق، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد(21)، العدد(83)، 136-157.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

1- Asogwa, I. E., Varua, M. E., Humphreys, P., & Datt, R. (2021). Understanding sustainability reporting in non-governmental organisations: A systematic review of reporting practices, drivers, barriers and paths for future research. Sustainability, 13(18), 10184.

2- Attia, H., & Fund, A. M. (2020). Financial Inclusion in the technology-led globalization age. Abu Dhabi: Arab Monetary Fund.

3- Baker, H., Kaddumi, T. A., Nassar, M. D., & Muqattash, R. S. (2023). Impact of financial technology on improvement of banks' financial performance. Journal of Risk and Financial Management, 16(4), 230.

4- Ibraheem,A., & Alrawee A., (2014), Financial intelligence between the argument of the analyst's qualifications and the emerging financial market efficiency, Jordan as a model, Tenmiettalrafidain, No. 115.

5- Krasodomska, J., Simnett, R., & Street, D. L. (2021). Extended external reporting assurance: Current practices and challenges. Journal of International Financial Management & Accounting, 32(1), 104-142.

6- Marmore MENA Intelligence. (2019) Fintech Financial Technology Innovations. Middle East and North Africa Adapted from www.kfas.org Alqabas editor. (2017).

7- Moradi, V., Mohammadi Zadeh, C., & Farhadi Mahali, A. (2024). Presenting the evaluation model of financial technology policies in National Bank of Iran. Journal of value creating in Business Management, 4(2), 366-389.

8- Tanwar, S. (2022). Introduction to blockchain technology. In Blockchain Technology: From Theory to Practice (pp. 1-41). Singapore: Springer Nature Singapore.

9- Tom C. W. Lin. (2016). Infinite Financial Intermediation. Wake Forest Law Review, Vol. 50, No.643, 2015, 50, 643-670.

10- Vallesi, M., D'Andrea, A., & Eswarlal, V. K. (2012). Evaluation of sustainable accounting practices in the Italian bioenergy sector. Politica Agricola Internazionale-International Agricultural Policy, 2012(3), 45-62.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دور توظيف أدوات الدفع الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية في المصارف: دراسة استطلاعية لاراء العاملين في المصارف العاملة في إقليم كوردستان

سلام رشيد فتحي المزوري
قسم تقنيات المحاسبية، كلية التقنية الادارية – دهوك
جامعة دهوك التقنية
Salam.Rasheed@dpu.edu.krd

أ.د. رزكار عبدالله صابر
قسم المحاسبة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة صلاح الدين
إقليم كوردستان، العراق
Rizgar.sabir@su.edu.krd

عامر عبدالرحمن علي
قسم المحاسبة، كلية التقنية ئاكرى، جامعة ئاكرى للعلوم التطبيقية
Amer.ali@auas.edu.krd

الملخص

يهدف هذا البحث الى دراسة علاقة وتأثير توظيف أدوات الدفع الإلكتروني المختلفة، مثل التكامل مع النظام المحاسبي، التحويلات البنكية الفورية، ونقاط البيع الإلكترونية(POS) ، على تحسين جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في إقليم كردستان العراق. تم جمع البيانات من خلال توزيع 120 استمارات على المسؤولين الإداريين والماليين في هذه المصارف، و110 استمارة مستردة بنسبة 91.17%تم تحليلها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج (SPSS) للتحليل الإحصائي.

أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين توظيف أدوات الدفع الإلكتروني وتحسين جودة التقارير المالية من حيث الدقة، الشفافية، الملاءمة الزمنية، والقابلية للتدقيق، مع تفاوت في درجة تأثير كل أداة حسب مستوى تكاملها مع النظام المحاسبي الداخلي. وتؤكد الدراسة أن توظيف هذه الأدوات يعزز دقة عمليات التدقيق ويرفع من مستوى الشفافية والثقة بين المصارف وأصحاب المصلحة.

توصي الدراسة بتطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز التكامل التقني بين أنظمة الدفع الإلكتروني والأنظمة المحاسبية، إلى جانب تبني سياسات تشريعية وفنية داعمة، لتحقيق أداء مالي أكثر دقة وفعالية واستدامة في المصارف.

الكلمات الافتتاحية : الدفع الإلكتروني ,جودة التقارير , الدقة، الشفافية، الملاءمة الزمنية، والقابلية للتدقيق

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Abstract:

This research aims to examine the impact of employing various electronic payment tools—such as integration with accounting systems, instant bank transfers, and electronic points of sale (POS)—on enhancing the quality of financial reports in banks operating in the Kurdistan Region of Iraq. Data were collected through the distribution of 120 questionnaires to administrative and financial officers in these banks, of which 110 valid responses were analyzed using the descriptive analytical method and the SPSS statistical analysis software.

The results revealed a statistically significant positive relationship between the employment of electronic payment tools and the improvement of financial report quality in terms of accuracy, transparency, timeliness, and auditability, with variation in the degree of influence depending on each tool's level of integration with the internal accounting system. The study confirms that the use of such tools enhances audit accuracy and strengthens transparency and trust between banks and stakeholders.

The study recommends developing the digital infrastructure and enhancing the technical integration between electronic payment systems and accounting systems, as well as adopting supportive legislative and technical policies, in order to achieve more accurate, efficient, and sustainable financial performance in banks.

Keywords:

Electronic payment, financial reporting quality, accuracy, transparency, timeliness, auditability.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

- **منهجية البحث**

اولاً:مقدمة :

أصبحت أدوات الدفع الإلكتروني من المكونات الأساسية في البنية التحتية للقطاع المصرفي الحديث، إذ تلعب دورًا حيويًا في تسريع العمليات المالية وتقليل الاعتماد على المعاملات الورقية. وتزداد أهمية هذه الأدوات عندما يتم ربطها بأنظمة المحاسبة الداخلية للمصارف، ما يعزز من دقة البيانات المحاسبية ويدعم سرعة وكفاءة إعداد التقارير المالية. ويُعد تحسين جودة التقارير المالية هدفًا استراتيجيًا لأي مؤسسة مالية، ويتحقق ذلك من خلال الالتزام بأبعاد رئيسية مثل الدقة، الشفافية، الملاءمة الزمنية، والقابلية للتدقيق. من هنا تنبع الحاجة إلى دراسة مدى تأثير أدوات الدفع الإلكتروني – مثل التكامل مع النظام المحاسبي، التحويلات البنكية الفورية، ونقاط البيع – في تعزيز جودة هذه التقارير، ودورها في دعم قرارات الإدارة وتعزيز ثقة أصحاب المصالح.

ثانياً:مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة البحث في غياب فهم واضح ودقيق لتأثير أدوات الدفع الإلكتروني المختلفة على جودة التقارير المالية في المصارف، خاصةً في ظل اختلاف درجة تأثير هذه الأدوات حسب مستوى **التكامل** مع النظام المالي الداخلي للمصرف. من خلال الربط والتنسيق التقني والوظيفي بين أدوات الدفع الإلكتروني والنظام المحاسبي الداخلي للمصرف، بحيث تنتقل بيانات الدفع تلقائيًا ودون تدخل يدوي إلى سجلات المحاسبة. هذا التكامل يعزز دقة البيانات وسرعة المعالجة ويساهم في إعداد تقارير مالية أكثر موثوقية وشفافية. فعلى الرغم من أن بعض أدوات الدفع مثل التكامل مع النظام المحاسبي والتحويلات البنكية الفورية يُتوقع أن يكون لها أثر مباشر وواضح على العمليات المالية في المصارف، إلا أن تأثير الأدوات الأخرى يبقى محدودًا دون تحقيق هذا التكامل التقني الفعّال. لذا، يسعى البحث إلى دراسة وتحليل هذا التفاوت في التأثير داخل المصارف، بهدف تحديد مدى إسهام كل أداة في تحسين جودة التقارير المالية عند تحقيق التكامل الفعلي مع الأنظمة المحاسبية الداخلية، واقتراح حلول لتعزيز هذا التكامل وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من أدوات الدفع الإلكتروني في القطاع المصرفي. في ضوء ذلك، تبرز مشكلة الدراسة في دور توظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف لتحسين جودة التقارير المالية من خلال ابعاد (الدقة, الشفافية, الملاءمة الزمنية , القابلية للتدقيق) في المصارف العاملة في الاقليم .

ولهذا السبب فقد تم اختيار هذا الموضوع للدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

1- هل يوجد دور لتوظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف على تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الدقة ؟

2- هل يوجد دور لتوظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف على تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الشفافية؟

3- هل يوجد دور لتوظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف على تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الملاءمة الزمنية ؟

4- هل يوجد دور لتوظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف على تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد القابلية للتدقيق ؟

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثاً: اهداف الدراسة:

1- التعرف على أدوات الدفع الإلكتروني (مثل التكامل مع النظام المحاسبي، التحويلات البنكية الفورية، ونقاط البيع الإلكترونية).

2-التعرف على تحسين الأبعاد الأساسية لجودة التقارير المالية، وهي: الدقة، الشفافية، الملاءمة الزمنية، والقابلية للتدقيق.

3- اجراء دراسة ميدانية لاختبارعلاقة والاثر بين توظيف أدوات الدفع الإلكتروني وتحسن جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في الاقليم.

رابعاً: اهمية الدراسة:

تُعد أدوات الدفع الإلكتروني من الركائز الأساسية في التحول الرقمي للقطاع المصرفي، حيث تؤثر بشكل مباشر على جودة التقارير المالية. يضمن التكامل بين هذه الأدوات والنظام المحاسبي الداخلي دقة وشفافية البيانات المالية. دراسة هذا التأثير تسهم في تحسين العمليات المصرفية وتعزيز الثقة بين المصارف وعملائها.ويكن ذلك من خلال :

1- الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في سد فجوة معرفية تتعلق بفهم التأثير التفصيلي لأدوات الدفع الإلكتروني المختلفة على جودة التقارير المالية في المصارف، لا سيما فيما يرتبط بدور التكامل التقني مع النظام المحاسبي الداخلي. ويسهم البحث في بناء إطار علمي يربط بين أدوات الدفع الإلكتروني والأبعاد الأساسية لجودة التقارير المالية، مثل الدقة، والشفافية، والملاءمة الزمنية، والقابلية للتدقيق. كما يضيف قيمة معرفية من خلال تسليط الضوء على التطبيقات الحديثة لأنظمة الدفع والتكامل مع نظم المعلومات المحاسبية، بما يدعم التوجهات البحثية الحديثة في المحاسبة والمالية المصرفية.

2- الأهمية العملية

تبرز الأهمية العملية للبحث في تمكين المصارف من تحديد أدوات الدفع الإلكتروني الأكثر تأثيرًا في تحسين جودة تقاريرها المالية، مما يساعدها في تخصيص الموارد وتطوير أنظمتها المالية بفعالية. كما يسلط الضوء على أهمية التكامل بين هذه الأدوات والنظام المحاسبي الداخلي، ويوجه الإدارات المالية والتقنية نحو تبني حلول رقمية متقدمة تدعم الدقة والشفافية. ويساهم البحث كذلك في تعزيز كفاءة العمليات المحاسبية، ورفع مستوى الثقة بالمعلومات المالية المقدمة للإدارة والمستخدمين الخارجيين، ما ينعكس إيجابًا على دقة القرارات المالية وثقة المستثمرين والعملاء. وأخيرًا، يقدم البحث توصيات عملية قابلة للتنفيذ لدعم التحول الرقمي وتحقيق التميز المالي في المصارف العاملة في إقليم كردستان.

خامساً: الفرضيات الدراسة

الفرضية الاولى : توجد العلاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين توظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات و تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الدقة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الفرضية الثانية : يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لتوظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف على تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الدقة.

الفرضية الثالثة : توجد العلاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين توظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات و تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الشفافية.

الفرضية الرابعة: : يوجد تاثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لتوظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف على تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الشفافية.

الفرضية الخامسة : توجد العلاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين توظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات و تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الملاءمة الزمنية.

الفرضية السادسة : يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لتوظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف على تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الملاءمة الزمنية.

الفرضية السابعة :توجد العلاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين توظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات و تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد القابلية للتدقيق.

الفرضية الثامنة: يوجد تاثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين توظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف على تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد القابلية للتدقيق.

سادساً :أساليب جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة وفرضياتها، سيتم الاعتماد على الأساليب الآتية في جمع البيانات:

1- الإطار النظري: يتم بالاعتماد على الدراسات النظرية المتوفرة في الوثائق الرسمية والرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات، فضلاً عن الكتب والمقالات العلمية المحكمة ذات الصلة بموضوع الدراسة لاستنباط فرضيات الدراسة.

2-الإطار الميداني: يتم الاعتماد على استمارة الاستبانة لجمع البيانات الخاصة بالجانب العملي، وتكون خاصة بدور توظيف أدوات الدفع الإلكتروني المستخدمة في المصارف في تحسين جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في الاقليم. وتم توزعها على (المسؤولين الإداريين والماليين في في المصارف العاملة في الاقليم كوردستان/ العراق). ويتم اختبارالاستمارات بهدف قياس صدق الاستبانة وثباتها لهدف تعزيز الإجابات في استمارة الاستبانة، والتي سيتم بناءً على تحليلها للوصول إلى النتائج بشكل إما أن تثبت أو تنفي فرضيات الدراسة، وهو ما يرغب الباحثون الوصول إليه للخروج بمجموعة من الاستنتاجات التي تعزز الهدف الرئيس للدراسة، وتقدم التوصيات اللازمة في ضوء هذه النتائج.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

سابعاً: انموذج الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، وبالاعتماد على الإطار الفكري لمفاهيم بين توظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف وتحسين جودة التقارير المالية من خلال ابعاد (الدقة, الشفافية, الملاءمة الزمنية , القابلية للتدقيق) في المصارف العاملة في الاقليم .ولتوضيح العلاقات بين متغيرات الدراسة، فقد تم تصميم أنموذج افتراضي للدراسة يعكس طبيعة العلاقة المنطقية بين المتغير المستقل والمتغيرات الفرعية التابعة في المصارف العاملة في الاقليم إقليم كوردستان/ العراق، كما يوضح في الشكل الآتي.

الشكل رقم (1) مخطط الدراسة

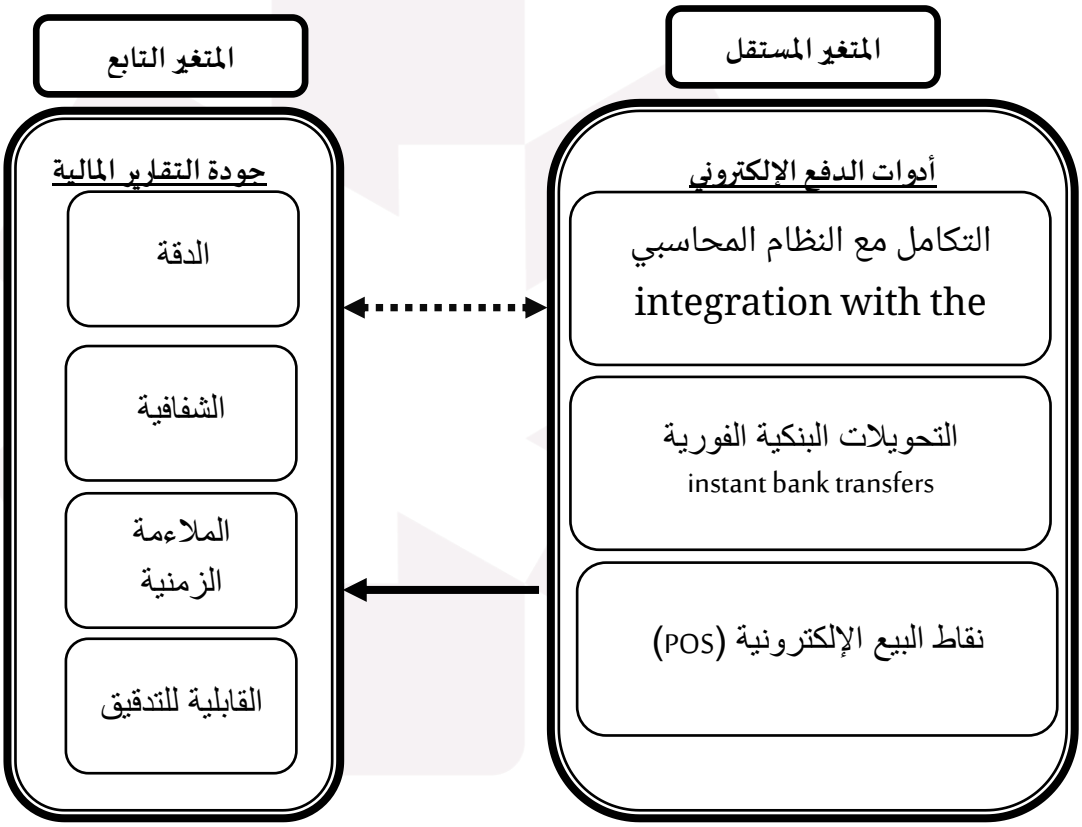

العلاقة

التأثير

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- **الدراسات السابقة**

دراسة علي واخرون (2025) بعنوان أثر التحصيل الإلكتروني على زيادة الإيرادات العامة: دراسة حالة وزارة المالية بولاية شمال كردفان، تركز الدراسة على تقييم تأثير تطبيق نظام العلاج الإلكتروني على زيادة الإيرادات العامة في وزارة المالية بولاية شمال كردفان، من خلال دراسة حالة مدينة البيضاء. بعد إجراء الدراسة على استبانة كأداة رؤية البيانات الجينية المكونة من 25 فردا، وتم استخدام النموذج التحليلي للتحليل. وتوجد نتائج ذات صلة بين زيادة الإيرادات الناتجة عن التحصيل الإلكتروني، حيث تساهم في تحقيق نظام فعال في تحقيق جمع شامل وشامل في منطقته. كما أوصت الدراسة بما يتناسب مع نظام التحصيل الإلكتروني كجزء من الخدمات الإلكترونية الحكومية، بالإضافة إلى تدريب المستخدمين على المشاكل المتعلقة بالبرامج.

دراسة السيد احمد (2023) بعنوان تحليل العلاقة التأثيرية بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني (GPS/GPOS) وأثرها على تحسين جودة التقارير المالية الحكومية:(دراسة ميدانية في البيئة المصرية)، استهدف البحث دراسة تحليل إنعكاسات المشكلات المشكلة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني (GPS/GPOS) لتحسين جودة التقارير المالية الحكومية في البيئة المصرية؛ (لأن تحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعدام دراسة ميدانية لعينة مكونة من 400 واحدة من العاملين بالوحدات الحكومية المعنية بتطبيق مستخدمي نظام (GFMIS) ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني (GPS/GPOS)، راجع داخلي، لرؤية الوزارة المالية ومراقب الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات، كما تعمل أيضًا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية) ؛ وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط لاحقة معنوية للتطورات بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ونظام الدفع والتحصيل الإلكتروني (GPS/GPOS) على تطوير النظام المحاسبي الحكومي، وكذلك توصلت الدراسة إلى وجود دلالة هامة إحصائية للعلاقة النوعية بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ونظام الدفع والتحصيل الإلكتروني (GPS/GPOS) علي الكسب النوعية المحاسبية، واخترت الدراسة إلى ما بعد دلالة إحصائية للعلاقة أداة فعالة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني (GPS/GPOS) علي تحسين جودة التقديرات المالية الحكومية.

دراسة بن زيد و طلحة (2025) بعنوان دور وسائل الدفع الالكتروني (البطاقة الذهبية) في تحسين جودة الخدمات المالية الرقمية دراسة عينة من مالكي البطاقة الذهبية، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين جودة الخدمات المالية الرقمية والعلاقة بينها. وذلك بناء على استبيان تم توزيعه على عينة مكونة من (31) مفردة. وخلصت الدراسة إلى نتائج أهما: وجود علاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني وتحسين جودة الخدمات المالية الرقمية، ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية لوسائل الدفع الإلكترونية على تحسين جودة الخدمات المالية الرقمية، وانعدام الأثر لبعد الموقع الإلكتروني. كما دعت الدراسة من خلال التوصيات إلى تحسين وتطوير المواقع الإلكترونية مع مراعاة البساطة والوضوح، وبما يتماشى مع مختلف أصناف المجتمع، إضافة إلى تطوير أنظمة الحماية، والتعاقد مع مختلف الخدمات المقدمة التي يحتاجها العملاء لدمجها ضمن الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية.

- **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة**

جميع الدراسات السابقة تؤكد أهمية التحول الرقمي المالي، لكنها تباينت في طبيعة المخرجات المالية المقاسة (إيرادات، جودة تقارير، خدمات مالية).

مايميز دراستنا بأنها الدراسة الوحيدة التي تربط أدوات الدفع الإلكتروني مباشرة بجودة التقارير المالية في المصارف، مما يجعله أكثر تخصصًا من الناحية المحاسبية وأقرب إلى معايير الجودة المالية المعترف بها.

كما أنه يُضيف بعدًا جديدًا يتمثل في البيئة المصرفية الحديثة، وهو ميدان تطبيقي لم تتناوله الدراسات السابقة إلا بشكل غير مباشر.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

توظيف أدوات الدفع الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية في المصارف

اولا: الدفع الالكتروني

مفهوم وتعريف الدفع الالكتروني

يعد مصطلح الدفع الالكتروني هو مصطلح واسع جداً يتواجد بين طياته كل ادوات الدفع الالكتروني التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة للوفاء مثل التحويل الالكتروني للاموال الشيك الالكتروني, البطاقات الالكترونية مثل بطاقات الائتمانية وبطاقة الوفاء والدفع المسبق (مجيد،2021،ص43). وأيضاً يقصد بالدفع الالكتروني هو مجموعة الادوات والتحويلات الالكترونية التي تصرفها المصارف والمؤسسات المالية والتسويق دفع، وتتمثل بالبطاقات البنكية والنقود الالكترونية والشيكات الالكترونية والبطاقات الذكية (كافي،2012،ص152). وأيضاً هي الخدمات التي تستخدم فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك شبكات التشفير والاتصالات (Veronico, 2p2011) وان الدفع الالكتروني تعبر عن مجموعة من المؤسسات والتنظيمات والقواعد والادوات التي تتم بها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية من أجل تسوية الالتزامات والتعاملات المالية والمبادلات التجارية الخاصة بها . (زواش،2011،ص20) وقد قام المشرع العراقي بإصدار قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (78) لسنة 2012 عرف الوسائل الالكترونية ضمن المادة (1) سابعاً) منه (أجهزة او معدات او ادوات كهربائية او مغناطيسية أو ضوئية او كهرومغناطيسية او ايه وسائل اخرى متشابهة تستخدم في انشاء المعلومات ومعالجتها وتبادلها وتخزينها ، ويمكن تعريف أدوات الدفع الالكتروني على انها منظومة متكاملة من البرامج ونظم الاستفادة للمؤسسات المالية لتسهيل عمليات الدفع الالكتروني وتكون تحت حماية قانونية والكترونية ، وتوقع للاشخاص الجهد والوقت والتكلفة وتكون على مدار (24) ساعة (الاسدي،2023، 79-99).

أهمية ادوات الدفع الالكتروني

بعد أن ظهرت التجارة الالكترونية، التي سمحت بتضاؤل دور النقود والدفع التقليدي كان لابد من ابتكار نظام دفع الكتروني بتصميم فعال ومعقد يكون فعال وامن وخالي من عمليات الاحتيال والسرقات وبطريقة تعتمد على الخصوصية والامان وعلى هذا الاساس تم التحول الى ادوات الدفع الالكترونية التي تضمن انتقال النقود من شخص الى اخر او من مجموعة الى اخرى عبر شبكة الانترنت في وقت قياسي من أجل السرعة في انجاز المعاملات المسافات بين الاطراف دون الحاجة الى التواجد بنفس المكان وجهاً لوجه، وهذا ما ادى الى اكتسابها اهمية كبيرة لأنها توفر الراحة في سير المعاملات (هاشم وحسن،321،2025-335)، بالإضافة الى ذلك فأن نظام الدفع الالكتروني يحقق ضمانات اساسية اهمها التكاملية ومعناها ضمان ان الرسالة المرسلة هي رسالة مستقبلة عن طريق البصمة الرقمية وسرية المعاملة من خلال تشفير محتوى الرسالة والتحقق من شخصية صاحب البطاقة اي البائع، وان هذا النظام ادى الى تسهيل الدفع والوفاء لأنه يعد اكثر فاعلية في التعاملات التجارية التي يخص البيع والشراء بالإضافة الى سرعة وسهولة تسوية المدفوعات وهذا ما ادى الى توسع في التبادلات التجارية وكذلك فأن لأدوات الدفع الالكترونية اهمية كبيرة بالنسبة للمصارف اذ انها تساعد على خفض التكاليف التشغيلية، والتكاليف العامة الى حد كبير، كما توضح التقارير والاحصاءات العالمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية بأن ادوات الدفع الالكترونية توفر نصف التكاليف مقارنة مع الادوات التقليدية (محمد وعبدالكريم،2023، 23-54).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

خصائص وسائل الدفع الالكتروني

إن ما يبرز أهمية وسائل الدفع الالكتروني هي خصائصها التي تتميز فيها عن وسائل الدفع التقليدية، والتي يمكن تلخيصها بما يلي (قبها،2024، ص15):

1- الطابع الدولي لوسائل الدفع الالكترونية: يقصد بالطابع الدولي لوسائل الدفع الالكترونية، أنها وسائل مقبولة لجميع الدول، بحيث تستخدم هذه الوسائل لتسوية الحسابات بين الأطراف في كل أنحاء العالم

2- الدفع عن طريق النقود الالكترونية: يتم الدفع باستخدام النقود الالكترونية وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية، تضعها المؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

3- تسوية المعاملات عن بعد يتم العقد عن طريق شبكة الانترنت بفضل وسائل اتصال لا سلكية من خلال إعطاء أمر الدفع وفقًا لمعطيات الكترونية تسمح بالتواصل المباشر بين أطراف العقد.

4- وجود نظام مصرفي معد لإتمام ذلك يكون ذلك من خلال توافر أجهزة تتولى إدارة عملية الدفع الالكتروني، بهدف تسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم، وهذه المهمة تقع على عاتق البنوك بصفة أساسية، هذا بالإضافة لمنشآت أخرى يتم إنشاؤها لهذا الغرض

5- وسائل الأمان الفنية المستخدمة خطر السطو على أرقام البطاقات أثناء الدفع الإلكتروني، وذلك باعتبار الانترنت فضاء يستقبل جميع الأشخاص من جميع أنحاء العالم، لذلك يجب أن يقترن بوسائل أمان فنية تعمل على تحديد هوية المدين الذي يقوم بالدفع، والوالدين المستفيدين من ذلك، فتتم بطريقة مشفرة وبرامج خاصة معدة لذلك، بحيث لا يظهر الرقم البنكي على شبكة الويب كما تتم أرشفة المبالغ التي يتم السحب عليها الكترونية بذلك تتخطى حاجز الزمان والمكان في آن واحد وهو أمر في غاية الأهمية في عصر السرعة والانترنيت.

اساليب بطاقات الدفع الالكتروني

تتعدد الأساليب المستخدمة في الدفع الالكتروني التي نذكر من بينها (احمد وعلي،2024، 134-119):

1- البطاقات غير الائتمانية

يتطلب إصدارها من حامل البطاقة أن يفتح حساباً لدى المصرف المصدر وأن يودع مبلغاً يمثل الحد الأقصى المسموح له الشراء بواسطة البطاقة وتوصف هذه البطاقات بأنّها بطاقات ذات أثر إحلال أي أنها لا تخلق ائتماناً جديداً كما أن هذه البطاقات مفيدة في إعادة هيكلة العرض النقدي وليس خلق المزيد منه.

2- البطاقات الائتمانية

تشبه بطاقة الحسم الشهري ولكن تسديد المستحق على حاملها لا يتم شهرياً وإنما على أقساط شهرية تتناسب مع مدخوله، مع تحميل الرصيد الذي جرى تقسيطه فوائد في حدود المعدلات المألوفة في مثل هذا النوع من التسليفات، مع العلم أن هناك حداً أقصى لقيمة هذا الدين ومدته في السماح لحامل البطاقة بسحب النقد ما يعني أنه يزيد من العرض النقدي .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وسائل الدفع الالكترونية

تختلف وسائل الدفع الالكترونية باختلاف الأطراف المتدخلين في عملية الدفع، فإما أن يكون الدفع والتحويل مباشرة من المشتري للبائع وهو حال العملات الرقمية، او ان يتدخل في عملية الدفع وسيط محل ثقة حتى تتم عملية الدفع وهو حال بطاقات الائتمان مثلا. ومن اهم تلك الوسائل هي:

1- بطاقة الائتمان وهي أهم وسائل الدفع رواجا واستعمالها في عمليات الشراء الخاصة عبر شبكة الانترنت، فهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية تحتوي على شريحة تمنحها المصارف أو المؤسسات المالية لزبائنها حتى يتسنى لهم القيام بها والدفع من دون الحاجة للعمليات الورقية.

2- البطاقة المصرفية بطاقة الخصم: تعطى هذه البطاقة للشخص الحامل لحساب بنكي، يشترط لحاملها ان يكون رصيده البنكي كاف لمعالجة عمليات الدفع، بحيث يخصم مبلغ الشراء مباشرة من الحساب (ذهبية،2022، ص25-55).

3- البطاقة الذكية تشبه البطاقتين السابقتين لكنها تتضمن شريحة ذكية تقوم بتخزين كافة المعلومات الخاصة بالعملاء، لا يمكن الوصول إلى البطاقة الذكية الا من خلال رقم سري، من أمثلتها فيزا كاش

4- النقود الرقمية هي عملات افتراضية ونقود رقمية تستخدم للدفع عبر شبكة الانترنت، ويتم من طرح تحويل النقود الرقمية بسهولة دون تدخل أي طرف في ذلك، ومن أشهر هذه النقود الرقمية البتكوين.

5- التحويل الإلكتروني: يعتبر من بين طرق الدفع الأكثر رواجا في الدفع الالكتروني، بحيث تحول الأموال من حساب لآخر لنفس البنك او بنك مختلف، وعادة ما تتم من خلال جهاز الصراف الآلي "ATM" أو باستخدام الحاسوب (الاسدي،2023، 79-99)

ثانيا: جودة التقارير المالية

مفهوم جودة التقارير المالية

يمكن تعريف جودة التقارير المالية بناءً على دراسة على أنها دقة عرض أصول الكيان وحقوق ملكيته وخصومة وإيراداته ومصروفاته وتدفقاته النقدية سواء الداخلية أو الخارجية في تقاريره المالية ينظر قابلة لتلك التقارير لفهم مستخدميها تعرف الرابطة الأمريكية للمحاسبين القانونيين المعتمدين AACPA جودة التقارير أنها "القدرة على إستخدام المعلومات في عمليات التنبؤ وتكييف المعلومات لتحقيق الأهداف (عطوه،2025، ،498-553). وتعتبر التقارير المالية هي الصورة المعبرة عن نتائج المؤسسة الاقتصادية خلال دورة محاسبية معينة، حيث تفصح فيها المؤسسة عن جميع المعلومات المرتبطة بأنشطتها (Shuraki et al., 2021) ونتائجها المتحققة خلال الفترة (طيبي، ٢٠٢٠)، كما ترى دراسة أن جودة التقارير المالية تشير إلى التقارير التي هي أكثر اكتمالا وحيادية وخالية من الخطأ وتوفر معلومات أكثر تنبؤية أو تأكيدية مفيدة حول المركز الإقتصادي الأساسي للشركات والحدث والأداء لذلك تعتبر التقارير المالية طريقة مفيدة لتوصيل المعلومات المالية للمستخدمين المحتملين، ويرجع ذلك إلى عدم التوازن في المعلومات المقدمة وإختلاف المصالح بين المديرين والمستخدمين الخارجيين.

وتلخيصاً لما سبق فإن مفهوم جودة التقارير المالية يرتبط بالأتى (حرفوش،2019،ص19)

توافر مجموعة من الخصائص النوعية بها ويأتى فى مقدمة ذلك الخصائص الموثوقة والملائمة

مدى تمكنها من تقديم عدة فوائد للمستخدمين لها في مختلف القرارات

- مدى تمكنها من إتاحة تصورات مستقبلية للخدمات الشركة
- القدرة على التعبير عن شفافية الجوهر الإقتصادي للشركة
- الخلو من كافة التضليلات والتحريفات
- وأخيرًا تفعيل متطلبات حوكمة الشركات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

معايير جودة التقارير المالية

تتحقق جودة التقارير المالية من خلال توفر عدد من المعايير وهي(طيبي ٢٠٢٠):

1- المعايير القانونية: تتمثل هذه المعايير في القوانين والأنظمة والتشريعات التي تحكم وتضبط أداء المؤسسات وتحقق هيكل تنظيمي كفؤ ذو مرونة عالية يتوافق مع المتطلبات القانونية والتشريعية التي تجبر المؤسسات بالإفصاح عن أدائها ومركزها المالي.

2- المعايير الرقابية تعتمد على قياس مدى صحة وصدق الإلتزام بالإجراءات والأنظمة الموضوعة وتقييمها ليتم تعزيز نقاط القوة والقضاء على نقاط الضعف، وهذا يزيد من كفاءة وفاعلية الأداء في المؤسسة في سبيل الوصول لثقة مستخدمى التقارير المالية.

3- المعايير المهنية: تتضمن كل الوسائل والممارسات المحاسبية المتفق عليها والمحددة من قبل معايير المحاسبة والمراجعة للسيطرة على أداء العمليات المحاسبية في الشركة وتقديم تقارير مالية ذات مصداقية ونزاهة عالية.

4- المعايير الفنية هي المعايير التي تساعد في تحسين وتطوير المعلومات، وهذا بدوره يؤثر على التقارير المالية بحيث يتم إعدادها بالجودة والكفاءة المطلوبة مما يقلل من حالة عدم التأكد وبالتالي يساعد في كسب ثقة المساهمين وأصحاب العلاقة وهذا يؤدي إلى رفع الإستثمار.

أهمية جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية

تنبع أهمية المعلومات الواردة بالتقارير المالية من الآتي:

1- تمثل التقارير المالية أداة الاتصال الرئيسية بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية، حيث يمكن للمستخدمين من اقتراح معرفة الموقف المالي للشركة ومقدار التغير فيه، وكذلك تقوم بتوضيح مصادر التمويل، مما يساعد في تقييم أنشطة الشركة المتعلقة بالتمويل وطريقة استغلال الموارد الخاصة بها.

2- تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتفاظ بالأسهم أو بيعها أو مبادلتها بأوراق مالية أخرى أو استثمار المزيد من الأموال في الشركة (سعد الدين، ٢٠١٤، ص ٣٠٢)

3- تؤدي جودة المعلومات المحاسبية إلى تسهيل التخصيص الفعال لرأس المال وتحسين القرارات الاستثمارية للشركة (Chen, et al., 20111257)

4- تعمل على تعزيز كفاءة الكلية للأسواق المالية، وتزيد من قدرة المستثمرين على معرفة الوضع الحقيقي للاقتصاد في الوقت المناسب لتجنب حدوث تأخر في الاستقرار للمخاطر المستقبلية المتعلقة بالاستثمار وحدوث حالة من الركود (Bertomeu and Magee, 211:2011p)

5- المساعدة في التنبؤ بمعدلات الربحية والمخاطر المستقبلية المتعلقة بالاستثمار والقادرة من المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة.

6- زيادة ثقة المستثمرين المحتملين في المعلومات المالية مما يخفض من مشكلة عدم تماثل المعلومات

7- تساعد في توقع حدوث الأزمات المالية من خلال حصر المخاطر والعمل على تجنب وقوعها، كما أنها تمكن أعضاء مجلس الإدارة من تحسين القيمة للمساهمين وبالتالي التقاء المصالح بين المديرين والمستثمرين (علي،ص60: 2013).

8- وبأهمية جودة التقارير المالية عند حدوث أزمات مالية أو انهيارات شركات كبرى حول العالم من أجل استعادة ثقة مستخدمي تلك التقارير المالية وإدراك تفجر أزمة مالية أو تواجد مؤشرات تدل على حدوثها، فالتقارير المالية

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ذات الجودة العالية تعمل على تحقيق كفاءة الأسواق المالية وبالتالي الوصول إلى الأسعار الحقيقية للأسهم وزيادة حجم العمليات في الأسواق، وزيادة مخاطر التوقع ومخاطر التقدير، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من تشتت توقعات المحللين الماليين في سوق الأوراق المالية

9- يعتبر مصدرًا هامًا تُعنى حملة الأسهم من مراقبة أعمال الشركة مما يساعد في تحديد دور إشرافي على سوق المال بالشكل الذي يجدد في تخفيض مشاكل الوكالة بين حملة الأسهم والإدارة (كريم،2017،2017، ص48).

10- يعتبر مهمة لجميع الأطراف لأعمالها على زيادة الشفافية بشكل كبير، وتكون الشركات ذات الجودة المرتفعة في التقارير المالية أكثر قدرة على الحصول على التمويل الخارجي المناسب مما ينعكسLisic, et al.,p(.2016:32 ( ) على كفاءة القرارات الاستثمارية لديها

أهداف جودة التقارير المالية

الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المالية هو توفير معلومات مفيدة للمستفيدين من المستثمرين والجهات الفاعلة الأخرى في اتخاذ القرارات وكذلك توفير معلومات عالية الجودة من خلال إعداد هذه التقارير، وإحدى أهم هذه الوظائف التي يمكن أن تحققها الوحدات الاقتصادية هي ضمان جودة التقارير المالية (Honu & Gajevszky, 2014:517)، ويمكن تلخيص عدد من الاهداف على النحو التالي (Gordon et et.al, 2019:27)(Al-Alam, (Malekinejad, 2019:40), (Al-Ayada, 2016:92)(2022:52):

1- توفير المعلومات والبيانات المالية بجودة عالية، مما يؤثر ايجابياً على كفاءة الاسواق المالية وقرارات الاستثمار والائتمان وتخصيص الموارد، ولا شك ان هذا يصب في مصلحة المستثمرين وغيرهم من الاطراف المرتبطة بالمنشأة.

2- تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين في اسواق رأس المال وتزويدهم بمعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، ويتم تقديمها الى المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من اصحاب المصالح لتمكنهم من اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بالاستثمار

3- توفير معلومات مالية وغير مالية عن الوضع المالي ونتائج الاعمال، كما تظهر تلك البيانات نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها

4- تمثل اداة الاتصال الرئيسية بين الادارة ومستخدمي التقارير المالية، حيث يمكن للمستخدمين من خلالها معرفة الموقف المالي للشركة ومقدار التغير فيه، وكذلك تقوم بتوضيح مصادر التمويل، مما يساعد في تقييم انشطة الشركة المتعلقة بالتمويل والاستثمار وطريقة استغلال الموارد الخاصة بها.

5- تعمل على تعزيز الكفاءة الكلية للسوق المالية، وتزيد من قدرة المستثمرين على معرفة الحالة الحقيقية للاقتصاد في الوقت المناسب لتجنب حدوث تأخر الاستجابة وحدوث حالة من الركود.

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1-اختبار صدق وثبات الاستبانة(Reliability and Internal Consistency Test)

الجدول :(1) إحصاءات البند-الإجمالي (تحليل الثبات الداخلي)

البند	ألفا كرونباخ إذا تم حذف البند
التكامل مع النظام المحاسبي	0.845
التحويلات البنكية الفورية	0.846
نقاط البيع الإلكترونية(POS)	0.836
الدقة	0.829
الشفافية	0.848
الملاءمة الزمنية	0.849
قابلية التدقيق	0.824
المجموع	0.859

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

يوضح الجدول (1) نتائج تحليل الثبات الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لعناصر المقياس الخاصة بتوظيف أدوات الدفع الإلكتروني وجودة التقارير المالية. وقد أظهرت النتائج أن جميع قيم **الارتباط المصحح بين كل بند والمجموع الكلي للمقياس (Corrected Item-Total Correlation)** كانت أكبر من (0.50)، وهي قيمة مقبولة تدل على وجود علاقة ارتباطية جيدة بين كل بند والمقياس الكلي، مما يشير إلى أن جميع البنود تساهم بشكل إيجابي في بناء المقياس.

وقد بلغت أعلى قيمة للارتباط المصحح عند بند **"قابلية التدقيق "(Auditability)** بواقع (0.747)، تليه بند **"الدقة "(Accuracy)**بقيمة (0.701)، مما يدل على أن هذين البندين لهما مساهمة قوية في الاتساق الداخلي للمقياس. أما أدنى قيمة فقد ظهرت في بند **"الملاءمة الزمنية "(Timeliness)** وبلغت (0.568)، وهي لا تزال ضمن الحدود المقبولة.

أما بالنسبة لقيم **ألفا كرونباخ في حال حذف البند(Cronbach's Alpha if Item Deleted)** ، فقد تراوحت بين (0.824) و(0.849)، وهي جميعها تدل على مستوى جيد من الثبات الداخلي. يُلاحظ أن حذف بند **"قابلية التدقيق "**يؤدي إلى أدنى قيمة لألفا كرونباخ (0.824)، مما يؤكد على أهميته العالية في الحفاظ على الاتساق الداخلي للمقياس. في المقابل، فإن حذف بند **"الملاءمة الزمنية "**ينتج عنه أعلى قيمة لألفا كرونباخ (0.849)، مما يشير إلى أن مساهمته النسبية في الثبات أقل من غيره من البنود.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن مقياس الدراسة يتمتع بدرجة جيدة من الثبات الداخلي، ويُعد مناسبًا للاعتماد عليه في التحليل الإحصائي اللاحق واختبار فرضيات الدراسة.

2-مشكلة الارتباط الذاتي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يشير الارتباط الذاتي إلى المشكلة التي تنشأ عندما يكون هناك ارتباط بين قيم الأخطاء في نموذج الانحدار. بمعنى آخر، تتأثر قيمة الظاهرة المدروسة في الزمن (t) بقيمتها في الزمن (t+1) أو (t−1). هذه المشكلة شائعة في بيانات السلاسل الزمنية، حيث تتأثر الملاحظات غالبًا بالقيم السابقة أو اللاحقة لها. من أشهر الاختبارات المستخدمة لتشخيص هذه المشكلة هو اختبار دوربين-واتسون(D.W.) ، والذي تتراوح قيمه بين 0 و 4 قيمة D.W. القريبة من 2 تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

كما هو موضح في الجداول (2,4,6,8)، كانت قيم D.W. المحسوبة (1.700, 1.458, 1.883, 1.579) على التوالي، وهي قريبة بشكل كافٍ من 2. هذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم في هذه الدراسة.

3-مشكلة التعدد الخطي

وهي تحدث عندما يوجد ارتباط خطي تام, أو ارتباط قوي بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة, وللكشف عن هذه المشكلة يتم استخدام مقياس معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor)(VIF) , حسب الصيغة الآتية:

$$VIF=1/Tolerance$$

فإذا كانت قيمة معامل(VIF) لأحد المتغيرات المستقلة أكبر من (10) فإن ذلك يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي. وكما مبين في الجداول (2,4,6,8) فإن قيمة معامل VIF لتكامل مع النظام المحاسبي تساوي (1.685) ولتحويلات البنكية الفورية تساوي (1.532) ولنقاط البيع الإلكترونية(POS) تساوي (1.271) أي قيمة معامل (VIF) في كل المتغيرات المستقلة أصغر من (10) وهذا يدل على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في نموذج الانحدار الخطي المتعدد لهذا البحث .

اختبار الفرضية الاولى : توجد العلاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين توظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي, التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف و تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الدقة.

الجدول :(2) معاملات الارتباط بين المتغير التابع (الدقة) والمتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط مع الدقة(Pearson Correlation)	مستوى الدلالة(Sig. 2-tailed)
التكامل مع النظام المحاسبي	**0.465**	0.000
التحويلات البنكية الفورية	**0.446**	0.000
نقاط البيع الإلكترونية(POS)	**0.583**	0.000

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

يوضح الجدول (2) نتائج اختبار **معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation)** لقياس العلاقة بين متغير **"الدقة "** كمتغير تابع، وكل من **التكامل مع النظام المحاسبي، التحويلات البنكية الفورية، ونقاط البيع الإلكترونية (POS)** كمتغيرات مستقلة.

وقد أظهرت النتائج أن هناك **علاقات ارتباط موجبة دالة إحصائيًا** بين المتغيرات الثلاثة المستقلة والمتغير التابع "الدقة"، وذلك عند مستوى دلالة (0.01)، مما يشير إلى أن تحسين أدوات الدفع الإلكتروني يساهم بشكل إيجابي في تعزيز دقة التقارير المالية. وتفصيل النتائج كما يلي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

بلغت قيمة معامل الارتباط بين **التكامل مع النظام المحاسبي والدقة** (0.465)، وهي علاقة ارتباط متوسطة وقوية نسبيًا، مما يشير إلى أن التكامل مع النظام المحاسبي يساهم بشكل فاعل في تحسين دقة المعلومات المالية.

أما العلاقة بين **التحويلات البنكية الفورية والدقة** فقد بلغت (0.446)، وهي كذلك علاقة ارتباط متوسطة دالة إحصائيًا، مما يعكس الدور الإيجابي للعمليات المصرفية الرقمية في تحسين جودة البيانات المحاسبية.

في حين بلغت العلاقة بين **نقاط البيع الإلكترونية والدقة** (0.583)، وهي الأعلى بين المتغيرات المستقلة، مما يدل على أن استخدام أنظمة نقاط البيع يسهم بدرجة كبيرة في تعزيز دقة التقارير المالية.

تشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن **توظيف أدوات الدفع الإلكتروني يسهم بفعالية في تعزيز دقة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية في المصارف العاملة في الإقليم**، مما يدعم فرضيات الدراسة ويعزز أهمية التحول الرقمي في القطاع المالي.

اختبار الفرضية الثانية : يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لتوظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف على تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الدقة.

جدول 3 نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر أدوات الدفع الإلكتروني على تحسين دقة التقارير المالية من خلال بعد الدقة في المصارف العاملة في إقليم كوردستان العراق

تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الدقة في المصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	0.678	0.375		1.808		0.073
التكامل مع النظام المحاسبي	0.145	0.097	0.145	1.505	1.685	0.135
التحويلات البنكية الفورية	0.219	0.097	0.207	2.255	1.532	0.026
نقاط البيع الإلكترونية(POS)	0.472	0.088	0.446	5.350	1.271	0.000
R Square	0.420					
Adjusted R^2	0.403					
Durbin–Watson	1.700					

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

جاء اختبار الفرضية الثانية في جدول 3 للتحقق من وجود تأثير ذو دلالة معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتوظيف أدوات الدفع الإلكتروني، والمتمثلة في) التكامل مع النظام المحاسبي، التحويلات البنكية الفورية، ونقاط البيع الإلكترونية(POS ، على **تحسين جودة التقارير المالية من خلال بُعد الدقة** في المصارف العاملة في إقليم كوردستان العراق. ولتحقيق ذلك، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

تشير نتائج الجدول إلى أن قيمة **معامل التحديد ($R^2 = 0.420$)** تعني أن نموذج الانحدار يفسر ما نسبته (42%) من التغير في دقة التقارير المالية، مما يدل على وجود علاقة تفسيرية مقبولة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما أن القيمة المعدلة لمعامل التحديد (Adjusted $R^2 = 0.403$) تشير إلى جودة النموذج حتى بعد ضبط عدد المتغيرات، بينما تعكس قيمة اختبار دوربين-واتسون (1.700) عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي كبير بين القيم المتتابعة للبواقي، مما يعزز من موثوقية النموذج.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

من حيث **دلالة التأثير الإحصائي لكل متغير**، فقد أظهرت النتائج أن:

نقاط البيع الإلكترونية (POS) لها التأثير الأقوى والأكثر دلالة على دقة التقارير المالية، حيث بلغ معامل التأثير (B = 0.472)بقيمة دلالة معنوية (Sig = 0.000) مما يشير إلى تأثير **إيجابي ومعنوي عالي الدلالة**. ويفسر هذا التأثير من منظور محاسبي بكون أنظمة نقاط البيع تسهم في تسجيل العمليات المالية آنيًا وتلقائيًا في الأنظمة المحاسبية، مما يقلل من احتمالية حدوث الأخطاء أو التأخير في التسجيل، ويعزز الدقة والموثوقية في المعلومات المالية.

التحويلات البنكية الفورية سجلت تأثيرًا إيجابيًا دالًا إحصائيًا عند (B = 0.219) وقيمة دلالة(Sig = 0.026) ، مما يعكس دورها في تسريع عملية التحصيل والتحويل المالي بين الحسابات البنكية، وبالتالي تقليل الزمن بين تنفيذ العملية وتسجيلها محاسبياً، وهو ما ينعكس مباشرة على تحسين دقة البيانات في التقارير المالية.

أما **التكامل مع النظام المحاسبي**، ورغم أن معامل التأثير له موجب(B = 0.145) ، إلا أن القيمة الاحتمالية له (Sig = 0.135)كانت أعلى من مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى أن التأثير غير معنوي إحصائيًا في هذا النموذج. ويمكن تفسير ذلك محاسبيًا بأن مجرد وجود تكامل تقني بين أنظمة الدفع الإلكتروني والنظام المحاسبي لا يكفي لتحقيق الدقة ما لم يتم تفعيله وتطبيقه بكفاءة وبآليات رقابة محكمة.

تعكس النتائج أن الاعتماد على أدوات الدفع الإلكتروني، وبخاصة أنظمة نقاط البيع والتحويلات الفورية، يعزز من جودة التقارير المالية في جانب **الدقة**، وذلك من خلال ما توفره هذه الأدوات من مزايا تقنية تتعلق بسرعة التسجيل، تقليل التدخل البشري، وضمان التوثيق الآني والدقيق للعمليات المالية. وتشير هذه النتائج إلى أن التحول نحو النظم الرقمية ليس مجرد تحول تقني، بل هو **تحول نوعي في جودة المعلومات المالية**، الأمر الذي يُعد من أهم متطلبات الشفافية والمساءلة في العمل المصرفي.

اختبار الفرضية الثالثة : توجد العلاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى (a ≤ 0.05) بين توظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف و تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الشفافية.

الجدول :(4) معاملات الارتباط بين المتغير التابع (الشفافية) والمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	معامل الارتباط مع الشفافية (Pearson Correlation)	مستوى الدلالة-2 (Sig. tailed)
التكامل مع النظام المحاسبي	**0.292**	0.002
التحويلات البنكية الفورية	**0.362**	0.000
نقاط البيع الإلكترونية (POS)	**0.467**	0.000

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

تشير نتائج الجدول 4 لتحليل معاملات الارتباط إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائيًا بين أدوات الدفع الإلكتروني ومستوى الشفافية في التقارير المالية للمصارف، حيث بلغ معامل الارتباط بين التكامل مع النظام المحاسبي والشفافية (r = 0.292, p = 0.002)، وبين التحويلات البنكية الفورية والشفافية(r = 0.362, p < 0.001) ، وبين نقاط البيع الإلكترونية والشفافية.(r = 0.467, p < 0.001)

وتعكس هذه القيم أهمية توظيف هذه الأدوات الرقمية في تعزيز وضوح وموثوقية المعلومات المالية المقدمة. من الناحية المحاسبية، يُعد التكامل بين أنظمة الدفع الإلكتروني والنظام المحاسبي أساسًا لضمان تسجيل العمليات المالية بشكل

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دقيق وموحد، مما يقلل من فرص الأخطاء المحاسبية والتلاعب، ويعزز من دقة التقارير المالية وشفافيتها. كما يسهم هذا التكامل في تسهيل عمليات التدقيق والمراجعة الداخلية والخارجية، إذ تصبح البيانات المالية أكثر اتساقًا ووضوحًا.

تلعب التحويلات البنكية الفورية دورًا مهمًا في تحديث البيانات المالية بسرعة، ما يدعم عملية تسجيل الإيرادات والمصروفات في الوقت المناسب، وهو أمر جوهري لتحقيق الشفافية الزمنية في التقارير المالية. ويُعد الالتزام بالتوقيت المناسب لتسجيل العمليات المالية من العوامل التي تزيد من مصداقية المعلومات المحاسبية وتحسن من قدرة المصارف على اتخاذ قرارات مالية سليمة.

أما نقاط البيع الإلكترونية، التي أظهرت أعلى معامل ارتباط مع الشفافية(r = 0.467) ، فتُمثل آلية فعالة لتسجيل المعاملات التجارية بشكل فوري ودقيق. هذه الدقة تتيح للمحاسبين مراقبة التدفقات النقدية والمبيعات بشكل مباشر، مما يساهم في الحد من حالات التلاعب والاحتيال، ويُعزز من شفافية التقارير المالية. كما تُمكن أنظمة نقاط البيع من إعداد تقارير تفصيلية تساعد في تحسين الرقابة المالية والتخطيط الاستراتيجي.

بناءً على ما سبق، يتضح أن توظيف أدوات الدفع الإلكتروني يشكل ركيزة أساسية في تعزيز الشفافية المالية، ويُعد من العوامل المحورية لتحسين جودة التقارير المالية ودعم عملية اتخاذ القرار داخل المصارف، مما يعزز الثقة بين المصارف وجميع أصحاب المصلحة.

اختبار الفرضية الرابعة: : يوجد العلاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لتوظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف على تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الشفافية.

جدول 5 نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر أدوات الدفع الإلكتروني على تحسين دقة التقارير المالية من خلال بعد الشفافية في المصارف العاملة في إقليم كوردستان العراق

تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الشفافية في المصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	1.079	0.469		2.303		0.023
التكامل مع النظام المحاسبي	-0.026	0.121	-0.023	-0.214	1.685	0.831
التحويلات البنكية الفورية	0.280	0.121	.238	2.303	1.532	0.023
نقاط البيع الإلكترونية(POS)	0.472	0.088	0.446	5.350	1.271	0.000
R Square	0.263					
Adjusted R^2	0.242					
Durbin–Watson	1.458					

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

قد تم اختبار هذه العلاقة باستخدام **تحليل الانحدار الخطي المتعدد**.

أظهرت النتائج جدول 5 أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.263)، ما يشير إلى أن أدوات الدفع الإلكتروني تفسر ما نسبته (26.3%) من التغير في مستوى الشفافية في التقارير المالية. ورغم أن هذه النسبة متوسطة، إلا أنها تُعد مقبولة في الدراسات السلوكية والمالية، خاصة في ظل تعدد العوامل المؤثرة على الشفافية. كما أن قيمة معامل Durbin-Watson البالغة (1.458) تشير إلى عدم وجود مشكلة جوهرية في الارتباط الذاتي بين البواقي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

من حيث دلالة المتغيرات المستقلة، فقد بيّنت النتائج أن:

نقاط البيع الإلكترونية (POS) جاءت في مقدمة المتغيرات من حيث التأثير، حيث كان لها تأثير إيجابي معنوي وقوي على الشفافية في التقارير المالية(B = 0.472) ، (Sig = 0.000). ويُعزى ذلك إلى الطبيعة الآنية والتلقائية التي تتم بها عمليات التسجيل المالي من خلال أنظمة نقاط البيع، مما يعزز من الشفافية ويقلل من التدخل البشري أو التأخير في تسجيل المعاملات.

كما أظهرت **التحويلات البنكية الفورية** تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا على الشفافية(B = 0.280) ، (Sig = 0.023، مما يشير إلى أن تسهيل وتسريع عمليات التحويل المالي يسهم في توثيق العمليات المحاسبية بشكل أكثر دقة وشفافية، ويقلل من احتمالية إخفاء المعلومات أو التلاعب بها.

في المقابل، فإن **التكامل مع النظام المحاسبي** لم يُظهر تأثيرًا معنويًا على الشفافية، حيث جاءت قيمة(Sig = 0.831) ، وهي أعلى من مستوى الدلالة المعتمد. هذا يشير إلى أن التكامل بين أنظمة الدفع والنظام المحاسبي، رغم أهميته النظرية، إلا أنه قد لا يكون مفعّلًا أو مستغلًا بشكل كافٍ داخل بيئة المصارف المدروسة.

تعكس هذه النتائج أن **الشفافية المحاسبية** تتأثر بشكل مباشر بالأدوات التقنية التي تتيح تدفق البيانات بشكل فوري ودقيق، وتقلل من الاعتماد على الإجراءات اليدوية أو العمليات غير المهيكلة. كما تؤكد على أن مجرد التكامل بين الأنظمة لا يكفي بحد ذاته ما لم يصاحبه تطبيق فعّال وإدارة تشغيلية جيدة.

اختبار الفرضية الخامسة: توجد العلاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين توظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف و تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الملاءمة الزمنية.

الجدول :(6) معاملات الارتباط بين المتغير التابع (الملاءمة الزمنية) والمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	معامل الارتباط مع الملاءمة الزمنية (Pearson Correlation)	مستوى الدلالة-2 (Sig. tailed)
التكامل مع النظام المحاسبي	**0.416**	0.000
التحويلات البنكية الفورية	**0.416**	0.000
نقاط البيع الإلكترونية(POS)	**0.532**	0.000

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

تشير نتائج تحليل الارتباط إلى وجود علاقة إيجابية ومهمة بين استخدام أدوات الدفع الإلكتروني ووقت تحديث التقارير المالية في المصارف. فقد كان هناك ارتباط قوي بين الملاءمة الزمنية (أي تحديث التقارير في الوقت المناسب) وكل من التكامل مع النظام المحاسبي والتحويلات البنكية الفورية(r = 0.416) ، بينما كان أعلى ارتباط مع نقاط البيع الإلكترونية (r = 0.532)، وكل هذه النتائج ذات دلالة إحصائية كبيرة.($p < 0.001$)

هذا يعني أن استخدام هذه الأدوات الرقمية يساعد المصارف على تحديث بياناتها المالية بسرعة، مما يجعل التقارير المالية أكثر دقة وتوقيتًا. من الناحية المحاسبية، من المهم جدًا أن تُسجل العمليات المالية في الوقت المناسب حتى تكون المعلومات المالية موثوقة وصحيحة، وهذا يساعد المسؤولين على اتخاذ قرارات مالية أفضل.

التكامل بين أنظمة الدفع الإلكتروني والنظام المحاسبي يسرع تسجيل المعاملات المالية، ويقلل من التأخير في تحديث البيانات. كما أن التحويلات البنكية الفورية تساعد في نقل البيانات المالية بسرعة. أما نقاط البيع الإلكترونية، فهي الأداة الأكثر تأثيرًا لأنها تسجل كل عملية بيع فور حدوثها، مما يجعل التقارير المالية محدثة ودقيقة بشكل مستمر.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

لذلك، يمكن القول إن استخدام أدوات الدفع الإلكتروني يحسن بشكل كبير من قدرة المصارف على تقديم تقارير مالية حديثة وفي الوقت المناسب، وهذا يعزز من جودة المعلومات المالية ويدعم عملية اتخاذ القرار.

اختبار الفرضية السادسة : يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لتوظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف على تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الملاءمة الزمنية.

جدول 7 نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر أدوات الدفع الإلكتروني على تحسين دقة التقارير المالية من خلال بعد الملاءمة الزمنية في المصارف العاملة في إقليم كوردستان العراق.

تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد الملاءمة الزمنية في المصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	0.537	0.438		1.226		0.223
التكامل مع النظام المحاسبي	0.123	0.113	0.111	1.088	1.685	0.279
التحويلات البنكية الفورية	0.245	0.114	0.209	2.155	1.532	0.033
نقاط البيع الإلكترونية(POS)	0.479	0.103	0.410	4.648	1.271	0.000
R Square	0.351					
Adjusted R^2	0.333					
Durbin–Watson	1.883					

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

تشير نتائج التحليل جدول 7 إلى أن النموذج قادر على تفسير حوالي **35.1%**من التغير في جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة الزمنية($R^2 = 0.351$) ، في حين بلغ معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) قيمة 0.333، مما يعكس موثوقية وقوة النموذج بعد تعديل عدد المتغيرات المستقلة. كما أن اختبار Durbin–Watson أظهر قيمة 1.883، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في بواقي النموذج، وهو ما يعزز صحة النتائج الإحصائية.

بالنسبة للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على الملاءمة الزمنية:

نقاط البيع الإلكترونية (POS) كان لها التأثير الأعلى والأكثر دلالة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار0.479 (B) ، مع قيمة T بلغت 4.648، وقيمة دلالة معنوية0.000 (Sig) ، مما يدل على تأثير إيجابي قوي ودال إحصائيًا على تحسين الملاءمة الزمنية في التقارير المالية. من الناحية المحاسبية، يعزى هذا التأثير إلى قدرة أنظمة نقاط البيع على تسجيل العمليات بشكل فوري وتلقائي داخل النظام المحاسبي، مما يقلل الفجوة الزمنية بين وقوع العملية المالية وتوثيقها، وبالتالي تحسين جودة التقارير من حيث الوقت.

التحويلات البنكية الفورية جاءت في المرتبة الثانية من حيث التأثير الإيجابي، حيث سجلت قيمة$B = 0.245$ ، $T = 2.155$، وقيمة دلالة معنوية 0.033، ما يدل على وجود تأثير إيجابي معنوي. يعكس هذا أن التحويلات البنكية السريعة تسهم في تحديث المعلومات المالية بشكل فوري، مما يدعم ملاءمة التقارير الزمنية ويضمن عرض البيانات المالية بصورة حديثة ومتزامنة مع الأحداث الفعلية.

التكامل مع النظام المحاسبي لم يظهر تأثيرًا معنويًا على الملاءمة الزمنية، حيث كانت قيمة معامل الانحدار 0.123، وقيمة $T = 1.088$، مع قيمة دلالة 0.279، وهي أعلى من مستوى الدلالة (0.05)، ما يشير إلى عدم وجود تأثير إحصائي. يمكن

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تفسير ذلك بمحاولة الباحثين إلى أن التكامل بين أدوات الدفع الإلكتروني والنظام المحاسبي قد يكون غير مفعّل بشكل كامل أو يواجه تحديات تقنية أو تنظيمية تؤثر على فعاليته.

تؤكد هذه النتائج على أهمية الاستثمار في أنظمة دفع إلكترونية متطورة وفعالة تضمن سرعة وموثوقية تسجيل المعاملات المالية، مما ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية، لا سيما في جانب الملاءمة الزمنية الذي يعد من أهم خصائص المعلومات المحاسبية النوعية. كما تسلط النتائج الضوء على الحاجة إلى تعزيز فعالية التكامل بين الأنظمة الإلكترونية والنظام المحاسبي، سواء من الناحية التقنية أو من خلال تحسين الإجراءات التنظيمية والتدريبية.

اختبار الفرضية السابعة:توجد العلاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين توظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف و تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد القابلية للتدقيق.

الجدول :(8) معاملات الارتباط بين المتغير التابع (قابلية التدقيق) والمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	معامل الارتباط مع قابلية التدقيق (Pearson Correlation)	مستوى الدلالة(Sig. 2-tailed)
التكامل مع النظام المحاسبي	**0.474**	0.000
التحويلات البنكية الفورية	**0.481**	0.000
نقاط البيع الإلكترونية(POS)	**0.519**	0.000

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

أظهرت نتائج جدول 8 لتحليل معاملات الارتباط أن هناك علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) بين استخدام أدوات الدفع الإلكتروني ومستوى **قابلية التدقيق** في التقارير المالية لدى المصارف العاملة في الإقليم. حيث بلغ معامل الارتباط بين **التكامل مع النظام المحاسبي** وقابلية التدقيق **(r = 0.474)**، وبين **التحويلات البنكية الفورية** وقابلية التدقيق **(r = 0.481)**، في حين كانت العلاقة الأقوى مع **نقاط البيع الإلكترونية (POS)** حيث سجلت معامل ارتباط قدره **(r = 0.519)**، وجميعها ذات دلالة إحصائية عالية.(Sig. = 0.000)

فإن تعزيز قابلية التدقيق يُعد عنصرًا جوهريًا في إطار جودة المعلومات المالية، حيث تُسهل الأنظمة الإلكترونية - خاصة عند تكاملها مع النظام المحاسبي - عملية توثيق العمليات بشكل آلي وفوري، مما يُقلل من الأخطاء البشرية، ويرفع من مستوى الشفافية والانضباط المالي. كما تُوفر التحويلات البنكية الفورية ونقاط البيع سجلات إلكترونية زمنية دقيقة، تُسهم في دعم أعمال التدقيق الداخلي والخارجي، وتُعزز الثقة في البيانات المالية المقدمة لأصحاب المصلحة.

يمكن القول إن **اعتماد أدوات الدفع الإلكتروني الحديثة لا يقتصر فقط على تسهيل العمليات المالية، بل يمتد أثره إلى تحسين بيئة الرقابة والمساءلة المالية داخل المصارف**، وهو ما يعزز الثقة بالتقارير المالية ويخدم الأهداف الرقابية والتنظيمية على حد سواء.

اختبار الفرضية الثامنة: يوجد تاثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين توظيف أدوات الدفع الإلكتروني من خلال الادوات (التكامل مع النظام المحاسبي ,التحويلات البنكية الفورية, نقاط البيع الإلكترونية (POS))المستخدمة في المصارف على تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد القابلية للتدقيق.

جدول 9 نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر أدوات الدفع الإلكتروني على تحسين دقة التقارير المالية من خلال بعد القابلية للتدقيق في المصارف العاملة في إقليم كوردستان العراق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تحسين جودة التقارير المالية من خلال بعد القابلية للتدقيق في المصارف العاملة في الاقليم كوردستان العراق						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	1.018	0.354		2.875		0.005
التكامل مع النظام المحاسبي	0.150	0.091	0.162	1.642	1.685	0.104
التحويلات البنكية الفورية	0.257	0.092	0.263	2.797	1.532	0.006
نقاط البيع الإلكترونية(POS)	0.345	0.083	0.355	4.143	1.271	0.000
R Square	0.388					
Adjusted R^2	0.370					
Durbin–Watson	1.579					

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

تشير نتائج التحليل جدول 9 إلى أن النموذج يفسر ما نسبته **38.8%**من التغير في جودة التقارير المالية من حيث بُعد القابلية للتدقيق($R^2 = 0.388$) ، بينما بلغت القيمة المعدلة لمعامل التحديد (Adjusted R^2) حوالي 0.370، ما يدل على جودة النموذج وقوته في تفسير المتغير التابع. وأظهرت قيمة اختبار دوربين-واتسون (1.579) أن النموذج لا يعاني من ارتباط ذاتي في بواقيه، مما يعزز من موثوقية النتائج.

بالنسبة لتأثير المتغيرات المستقلة:

نقاط البيع الإلكترونية (POS) أظهرت تأثيرًا إيجابيًا قويًا ودالًا إحصائيًا عند مستوى 0.000، حيث بلغ معامل الانحدار 0.345 (B)وقيمة T تساوي 4.143. يعكس ذلك الدور الحيوي لأنظمة نقاط البيع في توثيق المعاملات بشكل دقيق وفوري، مما يسهل عمليات التدقيق ويزيد من موثوقية المعلومات المالية.

التحويلات البنكية الفورية سجلت أيضًا تأثيرًا معنويًا إيجابيًا عند مستوى 0.006، حيث بلغ معامل الانحدار 0.257 وقيمة T بلغت 2.797. تشير هذه النتائج إلى أن التحويلات السريعة توفّر بيانات مالية دقيقة ومتزامنة، تسهم في تعزيز القابلية للتدقيق من خلال تحسين دقة وتكامل المعلومات المالية.

أما **التكامل مع النظام المحاسبي**، فقد ظهر تأثير إيجابي ولكنه غير معنوي إحصائيًا عند مستوى 0.104 (أعلى من 0.05)، مع معامل انحدار 0.150 وقيمة T تساوي 1.642. هذا يشير إلى أن التكامل التقني بين أدوات الدفع الإلكتروني والنظام المحاسبي لم يُفعّل بشكل كافٍ ليظهر أثرًا ملموسًا على قابلية التقارير المالية للتدقيق.

تعكس هذه النتائج أن توظيف الأدوات التقنية الحديثة في عمليات الدفع يعزز بشكل كبير من جودة المعلومات المالية من خلال رفع مستوى دقتها وتكاملها، ما يسهل عمليات التدقيق المالي ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتلاعب أو الأخطاء. كما تؤكد على أهمية تفعيل وتطوير التكامل التقني بين الأنظمة المختلفة لضمان تدفق سلس وموثوق للبيانات المالية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

اولا: الاستنتاجات

1-نستنتج بأن توظيف أدوات الدفع الإلكتروني يلعب دورًا جوهريًا في تحسين جودة التدقيق المالي. إذ تتيح هذه الأدوات تسجيل المعاملات المالية بدقة عالية وشفافية متزايدة، مما يسهل على المدققين تتبع العمليات المالية والتحقق من صحتها بشكل أكثر فعالية. كما تسهم في الحد من المخاطر المرتبطة بالأخطاء أو التلاعب المالي، مما يعزز من مصداقية التقارير المالية ويعزز ثقة المستخدمين فيها. لذلك، يمثل الدفع الإلكتروني عاملًا حاسمًا في رفع مستوى جودة التدقيق ودعم الحوكمة الرشيدة في المؤسسات المالية والمصرفية.

2-تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائيًا بين أدوات الدفع الإلكتروني (التكامل مع النظام المحاسبي، التحويلات البنكية الفورية، نقاط البيع الإلكترونية) وبين دقة التقارير المالية، مما يؤكد أن توظيف هذه الأدوات يساهم بشكل فعّال في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

3-نستنتج بأن بعض أدوات الدفع الإلكتروني تؤثر إيجابيًا وبشكل معنوي على دقة التقارير المالية، في حين أن البعض الآخر لم يظهر تأثيرًا معنويًا في العينة المدروسة. وتؤكد هذه النتائج على ضرورة **تعزيز استخدام أدوات الدفع الإلكتروني الأكثر فاعلية** وربطها بالأنظمة المحاسبية بشكل فاعل لضمان تحسين جودة التقارير المالية.

4- أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائيًا بين أدوات الدفع الإلكتروني والشفافية في التقارير المالية، مما يدل على أن استخدام هذه الأدوات يعزز وضوح المعلومات المالية ومصداقيتها. وكانت أقوى علاقة مع نقاط البيع الإلكترونية (0.467)، تليها التحويلات البنكية الفورية (0.362)، ثم التكامل مع النظام المحاسبي.(0.292) .

5- أثبتت نتائج اختبار الفرضية الرابعة وجود علاقة معنوية موجبة بين بعض أدوات الدفع الإلكتروني، وتحديدًا **التحويلات البنكية الفورية ونقاط البيع الإلكترونية(POS)** ، وبين **تحسين جودة التقارير المالية من خلال بُعد الشفافية** في المصارف العاملة في إقليم كوردستان العراق. ويُعزى هذا التأثير إلى الدور المباشر لهذه الأدوات في تسجيل العمليات المالية بشكل فوري وموثوق، مما يعزز من شفافية البيانات المحاسبية ويقلل من احتمالية التلاعب أو التأخير. في المقابل، لم يظهر **التكامل مع النظام المحاسبي** تأثيرًا معنويًا، وهو ما قد يشير إلى ضعف في آليات التفعيل أو التطبيق الفعلي لهذا التكامل داخل النظام المصرفي، رغم أهميته النظرية في دعم الشفافية.

6-أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط إيجابية ودالة إحصائيًا بين استخدام أدوات الدفع الإلكتروني ومستوى الملاءمة الزمنية في التقارير المالية بالمصارف. حيث بلغ معامل الارتباط بين الملاءمة الزمنية والتكامل مع النظام المحاسبي ($r = 0.416, p < 0.001$)، وبين الملاءمة الزمنية والتحويلات البنكية الفورية($r = 0.416, p < 0.001$) ، وبين الملاءمة الزمنية ونقاط البيع الإلكترونية ($r = 0.532, p < 0.001$).وتشير هذه القيم إلى أن توظيف هذه الأدوات الرقمية يساهم بشكل فعّال في تسريع تحديث البيانات المالية وتقديم تقارير مالية في الوقت المناسب.

7- تُظهر نتائج هذا النموذج أن بعض أدوات الدفع الإلكتروني، وعلى رأسها **نقاط البيع الإلكترونية**، تُمثل عناصر فعّالة في تحسين **الملاءمة الزمنية للتقارير المالية**، حيث تتيح نقل البيانات بشكل فوري ودقيق إلى النظام المحاسبي، ما يساهم في إصدار التقارير في الوقت المناسب لأصحاب القرار. كما أظهرت **التحويلات البنكية الفورية** تأثيرًا إيجابيًا واضحًا. أما **التكامل مع النظام المحاسبي** فلم يظهر له تأثير معنوي، وهو ما يعكس إما ضعف في التطبيق، أو عدم كفاية البنية التقنية الداعمة له في البيئة المصرفية المدروسة.

8-أن توظيف أدوات الدفع الإلكتروني، خاصة نقاط البيع الإلكترونية، يعزز بشكل ملحوظ من قابلية التدقيق للتقارير المالية في المصارف، مما يرفع من جودة المعلومات المالية ويزيد من موثوقية التقارير لدى الجهات الرقابية وأصحاب المصلحة

9- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثامنة وجود تأثير معنوي إيجابي لتوظيف أدوات الدفع الإلكتروني، وبخاصة **نقاط البيع الإلكترونية (POS)والتحويلات البنكية الفورية**، على تحسين جودة التقارير المالية من خلال بُعد القابلية للتدقيق في المصارف العاملة في إقليم كوردستان العراق. ويعكس هذا التأثير قدرة هذه الأدوات على توفير بيانات مالية دقيقة، متكاملة، وموثوقة تسهل عمليات التدقيق المالي. في المقابل، لم يظهر **التكامل مع النظام المحاسبي** تأثيرًا معنويًا، مما يشير إلى ضرورة تعزيز فاعلية هذا التكامل داخل المصارف.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: التوصيات

2-توصي الدراسة بتعزيز توظيف وتكامل أدوات الدفع الإلكتروني داخل المصارف، لا سيما أنظمة نقاط البيع، لدورها الكبير في تحسين دقة البيانات المالية، مع ضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية وتدريب الكوادر المختصة لتحقيق أعلى استفادة ممكنة.

3- توصي الدراسة بضرورة تعزيز توظيف وتكامل أدوات الدفع الإلكتروني في المصارف العاملة بإقليم كوردستان العراق، وخاصة أنظمة نقاط البيع الإلكترونية (POS) والتحويلات البنكية الفورية، لما لها من دور فعّال في تحسين دقة المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، مع التأكيد على أهمية تطوير التكامل التقني بين هذه الأدوات والنظام المحاسبي، وتوفير برامج تدريبية متخصصة للكادر المالي والتقني لضمان الاستخدام الأمثل لها، إلى جانب دعم التحول الرقمي الشامل من خلال تحديث البنية التحتية التقنية وتطوير البيئة التشريعية، بما يسهم في رفع كفاءة العمل المصرفي وتحقيق الشفافية والدقة في إعداد التقارير المالية.

4- توصي الدراسة بتعزيز استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، خاصة نقاط البيع والتحويلات الفورية، لما لها من دور في تحسين الشفافية المالية. كما يُنصح بتطوير التكامل بين أنظمة الدفع والنظام المحاسبي لزيادة وضوح ومصداقية المعلومات المقدمة لأصحاب المصلحة.

5-توصي الدراسة بضرورة **تعزيز استخدام أدوات الدفع الإلكتروني التي أثبتت فعاليتها في دعم الشفافية المحاسبية**، وعلى وجه الخصوص أنظمة **نقاط البيع الإلكترونية والتحويلات البنكية الفورية**، مع التأكيد على **ضرورة إعادة تقييم وتفعيل التكامل بين هذه الأدوات والنظام المحاسبي** داخل المصارف، بما يضمن الاستفادة القصوى من القدرات التقنية المتاحة في تعزيز الشفافية وجودة التقارير المالية.

6-توصي الدراسة بضرورة تعزيز وتطوير استخدام أدوات الدفع الإلكتروني داخل المصارف، مع التركيز على تحسين التكامل بين أنظمة الدفع الإلكتروني والنظام المحاسبي لتسريع تسجيل العمليات المالية. كما تشدد على أهمية توسيع استخدام نقاط البيع الإلكترونية لما لها من دور محوري في تحسين الملاءمة الزمنية للتقارير المالية. علاوة على ذلك، يُنصح بتدريب الكوادر المحاسبية والمالية على التعامل الفعّال مع هذه الأدوات الرقمية لضمان جودة وسرعة إعداد التقارير المالية، مما يدعم عملية اتخاذ القرار ويعزز من مصداقية المعلومات المالية.

7- توصي الدراسة بأهمية **تعزيز استخدام أدوات الدفع الإلكتروني التي تساهم في تحسين الملاءمة الزمنية للتقارير المالية**، وعلى وجه الخصوص أنظمة **نقاط البيع الإلكترونية والتحويلات البنكية الفورية**، لما لها من دور فعّال في تسريع تدفق البيانات المحاسبية. كما توصي بضرورة **إعادة النظر في فاعلية التكامل بين هذه الأدوات والنظام المحاسبي** وتطوير البنية التحتية والتقنية بما يضمن تحقيق الأثر المطلوب على مستوى توقيت وجودة إعداد التقارير المالية.

8-توصي الدراسة بتوسيع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في المصارف، خاصة نقاط البيع الإلكترونية والتحويلات البنكية الفورية، لما لها من دور فعّال في تحسين قابلية التدقيق في التقارير المالية. كما يُنصح بتعزيز التكامل بين هذه الأدوات والنظام المحاسبي لضمان دقة البيانات وسهولة مراجعتها.

9-توصي الدراسة بضرورة تعزيز وتوسيع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، وخاصة أنظمة نقاط البيع الإلكترونية والتحويلات البنكية الفورية، لما لها من دور فعّال في دعم وتحسين قابلية التدقيق للمعلومات المالية. كما توصي بضرورة العمل على تطوير وتفعيل التكامل بين هذه الأدوات والنظام المحاسبي لضمان تحسين جودة البيانات المالية وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة في التقارير المحاسبية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر:

اولا: مصادر بلغة العربية:

1- أحمد محمد غزال، علي ، محمد كنعان. (2024). ***أدوات الدفع الالكتروني ودورها في تعزيز كفاءة السياسة النقدية في الكويت وإمكانية الحصول عليها في سورية*** - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية - المجلد 40-3-2024: 119-134

10- كافي، مصطفى يوسف .(2012). ***المال والبنوك الإلكترونية***، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا

2- الأسدي،نورس علي مردان .(2023). ***تأثير وسائل الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي*** - المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR) الرقم الدولي المعياري الدولي للنشر الإلكتروني: 2959-6505 المجلد 2، العدد 1، يناير - مارس 2024، رقم الصفحة: 89-99 كلية الطف الجامعة العراق

3- ذهبية، بلعيد .(2022). ***اسهامات ابتكارات الذكاء الاصطناعي في عصرنة تقنيات الدفع الالكتروني التجربة الصينية نموذجا*** - مجلة (المُدبّر) مجلد 09 ، العدد 03، السنة 2022 ص 25-55 ISSN - 2392-5345 E-ISSN/2661-7129

4- زواش، زهير .(2011). ***دور انظمة الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية***، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية،

5- سعد الدين إيمان محمد. (٢٠١٤). ***إطار الخبراء الماليين المتوقعين من المستثمرين في سوق الأوراق المالية دراسة ميدانية***، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، ع ١ ، ص ص ٢٧٧-٣٢٤.

6- طيبي، عبد اللطيف، و بن الشيخ عبد الحميد. (٢٠٢٠) .***تقييم دور الخصائص العلمية المحاسبية في تفعيل جودة التقديرات المالية***: دراسة ميدانية. مجلة مجاميع المعرفة، مج 1، ع ١ ، ٢٧٠ - ٢٨٩

7- على حنان أيمن محمد .(٢٠١٣)." ***دراسة مساهمة هيكل الملكية على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على إنجاز الشركات دراسة ميدانية***، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة القاهرة.

8- فاطمة الزهراء محمد السيد.(2025). ***أثر استخدام تقنيات التحول الرقمي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي جودة التقارير المالية*** بحث مسئلة من رسالة دكتوراه في المحاسبة - المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م6 ، ع٢ ، ج ٢ ، يوليو (٢٠٢٥ /https://cfdj.journals.ekb.eg(ص 1476 -1511

9- قبها , ديما جهاد إبراهيم. (2024)***. التنظيم القانوني لوسائل الدفع الالكتروني في فلسطين*** - الجامعة العربية الأمريكية كلية الدراسات العليا = ص 15

11- بن زيد سليم , زيان ع. ا., & طلحة م. (2025). ***دور وسائل الدفع الالكتروني (البطاقة الذهبية) في تحسين جودة الخدمات المالية الرقمية*** دراسة عينة من مالكي البطاقة الذهبية. دراسات اقتصادية, 19(1), 427-450. https://asjp.cerist.dz/en/article/264518

12- د. علي عبدالرحمن سالم احمد، د. عز الدين محمد فضل الله عبدالله، عبدالقادر حسن الضو محمد، واثر فؤاد حمزه تبن. (2025). ***أثر التحصيل الإلكتروني على زيادة الإيرادات العامة***: دراسة حالة وزارة المالية بولاية شمال كردفان. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 6(8), 522-534.

13- السيد أحمد رمضان. (2023). ***تحليل العلاقة التأثيرية بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني (GPS/GPOS) وأثرها على تحسين جودة التقارير المالية الحكومية***:(دراسة ميدانية في البيئة المصرية). المجلة العلمية للدراسات المحاسبية, 5(4), 430-501.

14- كريم سالي محمد صبري السيد .(٢٠١٧). "***مستوى الاشراف الاشرافي عن المسؤوليات الاجتماعية عن أداء التقارير المالية*** - دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية"، رسالة ماجستير، كلية جامعة التحرير.
15- مجيد حيدر كامل (2021)، خاصية وسائل الدفع الالكتروني في العراق المالية (2010_2018)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد (19)، العدد (69(
16- محمد سيد عبد الوهاب عطوه. (2025). ***أثر مراجعة الأصول الرقمية على تحسين جودة التقارير المالية دراسته إختبارية بالبيئة المصرية*** " كلية التجارة - جامعة مدينة السادات - مجلة الإبداع المحاسبي ..... المجلد الثاني .. العدد الثالث .. يونيو ٢٠٢٥ ص 498-553
17- محمد، شذى كريم و عبد الكريم، محمد حسن. (2023). ***تأثير مراقب الامتثال في الرقابة على أدوات الدفع الإلكتروني*** / بحث تطبيقي مجلة دراسات محاسبية ومالية سنة (2023(المجلد (18) العدد (62) سنة
18- هاشم، عباس احمد و حسن، حنان عبدالله. (2025). ***اعتماد ادوات الدفع الالكتروني في تعزيز قدرة المصارف على جذب مدخرات الجمهور***(بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية) مجلة دراسات محاسبية و مالية 2025, YEAR.70, ISS.20VOL. ، 9849-2617, E-ISSN: 9431-1818P-ISSN:

ثانيا: مصادر بلغة الانكليزية:

1- Mertini, V.S., Athuri, A.A., Kemit, H., & Saputro, N. (2011). ***The development of Electronic Payment System for Universities in Indonesia***: on Resolving Key Success Factors. International Journal of Computer Science Information Technology (IJCSIT), 13,(2), 15-1.

2- Shuraki, M. G., Pourheidari, O., & Azizkhani, M. (2021). ***Accounting comparison, financial reporting quality, and auditing***.

3- . Lisic, L. L., Myers, L. A., Seidel, T. A., & Zhou, J. (2019). ***Does Audit Committee Accounting Expertise Help to Promote Audit Quality***? Evidence from Auditor Reporting of Internal Control Weaknesses. Contemporary Accounting Research., 36(4).pp. 2553-2521.

4- Chen, F., Hope, O. K., Li, Q., & Wang, X. (2011). ***Financial reporting quality and investment efficiency of private firms in emerging markets***. The accounting review, 86(4). Pp. 1288-1255.

6- Bertomeu, J., & Magee, R. P. (2011). ***From low-quality reporting to financial crises***: Politics of disclosure regulation along the economic cycle. Journal of Accounting and Economics, 52(3-2), -209 227.

7- Al'Alam, M. P. A., & Firmansyah, A. (2019). ***The effect of financial reporting quality, debt maturity, political connection, and corporate governance on investment efficiency***: evidence from Indonesia. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 7(6), 39-56.

8- Gordon, E. A., Raedy, J. S., & Sannella, A. J. (2019). Intermediate accounting. Boston, MA: Pearson

9- Honu, M. V., & Gajevszky, A. (2014). ***The quality of financial reporting and corporate governance***: evidence from Romanian's aeronautic industry. Economic and Social Development: Book of Proceedings, 517.

10- Malekinejad, R. (2016). ***The Effectiveness if Financial Statements in Management Decision Making***. AGJ (Arabian Group of Journals), International Journal of Accounting Research, 2(11), 91-95.

دور التكامل بين الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية في تحسين الكفاء وخفض التكاليف دراسة تحليلية لعينة من الاداريين والماليين في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق

سالم يوسف مصطفى
قسم المحاسبة ، كلية الادارة و الاقتصاد ،
جامعة صلاح الدين ، إقليم كوردستان، العراق
salm.mostafa@su.edu.krd

ناجي مسيحو ئاوده ل
قسم المحاسبة،فاكلتي القانون والعلوم السياسية والإدارة،
جامعة سوران، إقليم كوردستان العراق
naji.odel@soran.edu.iq

نخشين جمال محمد
قسم المحاسبة ، كلية الادارة و الاقتصاد ،
جامعة صلاح الدين ، إقليم كوردستان، العراق
nakhshin.mohammed@su.edu.krd

رزكار عبدالله صابر
قسم المحاسبة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة صلاح الدين ،
إقليم كوردستان، العراق
Rizgar.sabir@su.edu.krd

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي) مثل أتمتة العمليات الروبوتية Robotic Process Automation (RPA) والتحليل التنبؤي (وأدوات محاسبة التكاليف الاستراتيجية-Time-Driven Activity (TDABC) Based Costing وResource Consumption Accounting and Target Costing (TDRCA)في تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف في الشركات الصناعية العاملة في اقليم كوردستان/العراق. تنبع أهمية البحث من التحديات التي تواجه هذه الشركات نتيجة ارتفاع التكاليف وتعقيد العمليات، الأمر الذي يفرض الحاجة إلى أدوات محاسبية وتقنية متقدمة تدعم القرارات التشغيلية والمالية على نحو أكثر دقة وفاعلية.

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استمارة استبيان صُممت لهذا الغرض ووزعت على (130) إداريًا وماليًا في الشركات الصناعية بالإقليم، وقد استرجعت (117) استمارة صالحة للتحليل بنسبة استجابة بلغت (90%). تمت معالجة البيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية مثل معامل الارتباط والانحدار الخطي.

أظهرت النتائج أن التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية يرتبط إيجابًا وبدرجة دالة إحصائيًا بتحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل الهدر والفاقد، والحد من الأخطاء في حساب التكاليف، وخفض التكاليف غير المتوقعة في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق. كما تبين أن الأدوات الأكثر تأثيرًا هي TDABC) و (RPAلكونها تسهم في رفع دقة تخصيص التكاليف وتحسين موثوقية البيانات المحاسبية، مما ينعكس مباشرةً على جودة القرارات الإدارية والمالية.

توصي الدراسة بضرورة تعزيز اعتماد الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق على هذا التكامل، مع الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتدريب الكوادر على استخدام تقنيات الذكاء الأوتوماتيكي والمحاسبة التكاليف الاستراتيجية، إضافةً إلى تشجيع البحوث التطبيقية لقياس الأثر طويل المدى لهذه الأدوات على استدامة الأداء الصناعي وتعزيز التنافسية.

الكلمات المفتاحية :ادوات الذكاء الأوتوماتيكي، أتمتة العمليات الروبوتية، التعلم الآلي، محاسبة التكاليف الاستراتيجية، تحسين الكفاءة، خفض التكاليف.

"The Role of the Integration between Automated Intelligence and Strategic Cost Management in Improving Efficiency and Reducing Costs: An Analytical Study of a Sample of Managers and Financial Professionals in Industrial Companies in the Kurdistan Region of Iraq"

Abstract

This research aims to examine the role of integrating Artificial Intelligence tools (such as Robotic Process Automation – RPA and Predictive Analytics) with Strategic Cost Management tools (TDABC and TDRCA) in enhancing operational efficiency and reducing costs in **industrial companies operating in the Kurdistan Region of Iraq**. The importance of this study stems from the challenges these companies face due to rising costs and increasing operational complexity, which necessitate the use of advanced accounting and technological tools to support more accurate and effective financial and operational decision-making.

The study adopted a descriptive-analytical approach, where data was collected through a questionnaire distributed to (130) managers and financial officers in industrial companies within the region. A total of (117) valid responses were analyzed, representing a response rate of (90%). Data were processed and analyzed using the statistical software (SPSS) through various statistical tests, including correlation and linear regression models.

The findings reveal that the integration of Artificial Intelligence tools with Strategic Cost Management tools has a positive and statistically significant impact on improving operational efficiency by reducing waste and losses, minimizing errors in cost calculations, and lowering unexpected costs in **industrial companies in the Kurdistan Region of Iraq**. The results further indicate that (TDABC and RPA) are the most influential tools, as they enhance the accuracy of cost allocation and improve the reliability of accounting information, which directly supports the quality of administrative and financial decision-making.

The study recommends that industrial companies in the Kurdistan Region of Iraq strengthen their reliance on this integration, invest in digital infrastructure, and train staff in the use of Artificial Intelligence and strategic cost management techniques. It also encourages further applied research to assess the long-term impact of these tools on industrial sustainability and competitiveness.

Keywords: AI Automation, Robotic Process Automation, Machine Learning, Strategic Cost Management, Efficiency Improvement, Cost Reduction.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة:

في ظل التحول الرقمي المتسارع والبيئة التنافسية المتغيرة التي تواجهها الوحدات الصناعية، أصبحت الحاجة ملحة إلى تبني أدوات متقدمة تجمع بين الذكاء الأوتوماتيكي والمفاهيم الاستراتيجية في محاسبة التكاليف. يمثل التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي، مثل التحليل التنبؤي وأتمتة العمليات الروبوتية(RPA) ، مع أدوات محاسبة التكاليف الاستراتيجية، كـ TDABC وTDRCA، أحد أبرز الاتجاهات الحديثة في تحسين الكفاءة اوخفض التكاليف. من خلال بناء نموذج تكاملي يوضح أثر هذا التكامل على مجموعة من المتغيرات الفرعية، مثل تقليل الهدر والفاقد، تقليل الأخطاء في حساب التكاليف، وخفض التكاليف غير المتوقعة، بما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للوحدات الصناعية.

المبحث الاول :منهجية البحث والدراسات السابقة

اولا: منهجية البحث

1- **مشكلة البحث:**

في ظل التحديات التي تواجهها الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق، مثل ارتفاع التكاليف وتعقيد العمليات، تبرز الحاجة إلى نماذج متقدمة تدعم الكفاءة وتخفض التكاليف. ويُعد التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي، كالأتمتة والتحليل التنبؤي، وأدوات محاسبة التكاليف الاستراتيجية، كـ TDABCوTDRCA ، أحد التوجهات الحديثة لتحقيق ذلك. هذا التكامل يوفر نموذجًا أكثر دقة وفعالية لتحسين تخصيص التكاليف وتقليل الهدر، وهو ما يسعى هذا البحث إلى تحليله وتقييمه في السياق الصناعي المحلي.وعليه، تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الآتي:

أ. هل توجدة العلاقة والاثر بين التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية من خلال (الأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)والتحليل التنبؤي، TDABCوTDRCA) تحسين الكفاءة وخفض التكاليف من خلال تقليل الهدر والفاقد في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق؟

ب. هل توجدة العلاقة والاثر بين التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية من خلال (الأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)والتحليل التنبؤي، TDABCوTDRCA) تحسين الكفاءة وخفض التكاليف من خلال تقليل الأخطاء في حساب التكاليف في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق؟

ج. هل توجدة العلاقة والاثر بين التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية من خلال (الأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)والتحليل التنبؤي، TDABCوTDRCA) تحسين الكفاءة وخفض التكاليف من خلال خفض التكاليف غير المتوقعة في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق؟

2- **اهداف البحث:**

أ. التعرف على اهم الأدوات الحديثة للذكاء الأوتوماتيكي (الأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)والتحليل التنبؤي).

ب. التعرف على اهم أدوات محاسبة التكاليف الاستراتيجية(TDABCوTDRCA)المستخدمة في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق.

ج. قياس أثر التكامل بين اهم الأدوات الحديثة للذكاء الأوتوماتيكي المستخدمة و اهم أدوات محاسبة التكاليف الاستراتيجية على المتغيرات الفرعية المرتبطة بتحسين الكفاءة وخفض التكاليف ، مثل تقليل الهدر والفاقد، تقليل الأخطاء في حساب التكاليف، وخفض التكاليف غير المتوقعة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3- **أهمية البحث:**

تأتي أهمية هذا البحث من حاجات البيئة الصناعية المعاصرة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف في ظل التحديات المتزايدة في التكاليف وتعقيد العمليات الإنتاجية. يمثل التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي وأدوات محاسبة التكاليف الاستراتيجية مسارًا حديثًا يوفر نماذج تحليلية متقدمة تدمج بين قدرات الأتمتة والتكامل الذكي مع دقة تخصيص التكاليف.

يسهم هذا البحث في:

أ. تطوير فهم علمي وعملي لكيفية دمج هذه الأدوات لتعزيز الأداء المالي والتشغيلي.

ب. توفير إطار تطبيقي يساعد الشركات الصناعية في الإقليم على تبني تقنيات حديثة تقلل الهدر والأخطاء والتكاليف غير المتوقعة.

ج. دعم اتخاذ القرار المبني على بيانات دقيقة وتحليلات تنبؤية، مما يساهم في تعزيز تنافسية الشركات الصناعية واستدامتها.

د. إضافة إلى ذلك، فإن نتائج البحث تقدم قيمة مضافة للمجال الأكاديمي والتطبيقي في علوم المحاسبة والتكاليف، وتسهم في سد الفجوة بين النظرية والتطبيق في البيئات الصناعية.

4- **المخطط الفرضي للبحث**

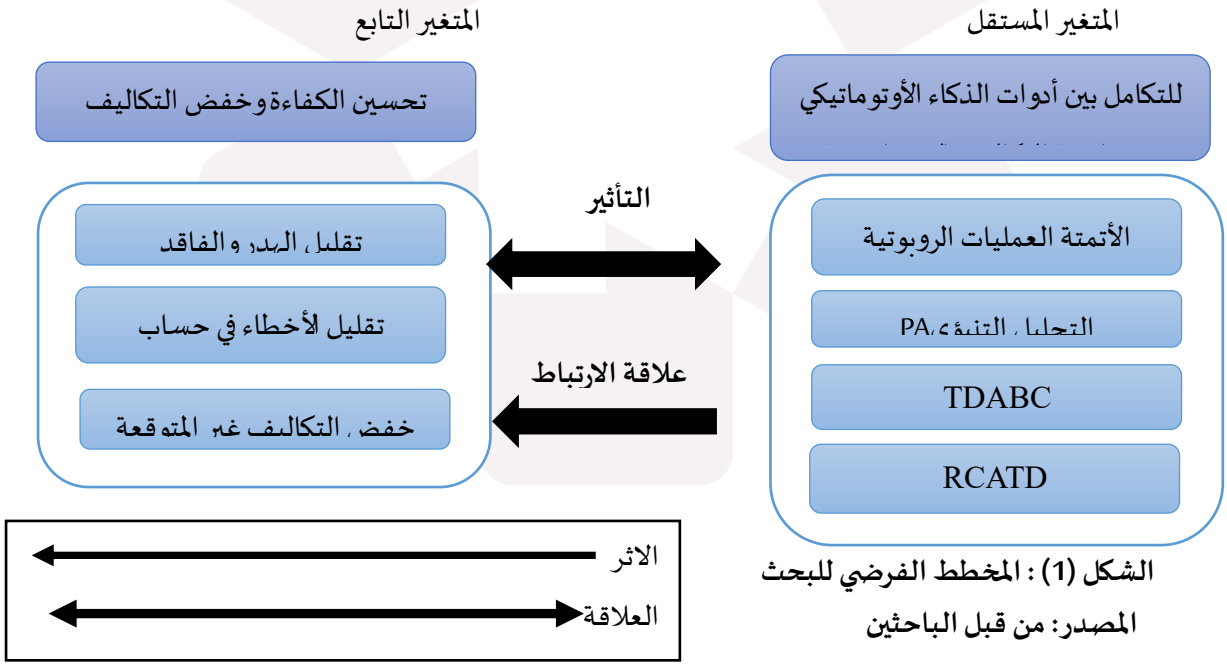

الشكل (1) : المخطط الفرضي للبحث

المصدر: من قبل الباحثين

5- **الفرضيات البحث:**

أ. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية وتحسين الكفاءة وخفض التكاليف من خلال تقليل الهدر والفاقد في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق

ب. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية من خلال (الأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)والتحليل التنبؤي، TDABCوTDRCA) على

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تحسين الكفاءة وخفض التكاليف من خلال تقليل الهدر والفاقد في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق.

ج. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية وتحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف من خلال تقليل الأخطاء في حساب التكاليف في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق.

د. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية من خلال (الأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)والتحليل التنبؤي، TDABCوTDRCA) على تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف من خلال تقليل الأخطاء في حساب التكاليف في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق؟

هـ. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية وتحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف من خلال خفض التكاليف غير المتوقعة في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق.

و. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية من خلال (الأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)والتحليل التنبؤي، TDABCوTDRCA) على تحسين الكفاءة وخفض التكاليف من خلال خفض التكاليف غير المتوقعة في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق.

6- مجتمع البحث وعينتهُ

يتمثل مجتمع الدراسة في الموظفين العاملين (الاداريين والماليين)في شركات الصناعية قيد الدراسة في اقليم كوردستان/العراق، في حين تمثل العينة **المحاسبين والمديرين الماليين والادريين والمتخصصين في التكنلوجيا** المعلومات داخل شركات الصناعية العاملة في الإقليم والبالغ عددهم (20) شركات، وتم توزيع الاستبيان 130 استمارة وقد استردة منها 117 بنسبة 90% ، فضلاً عن إجراء الباحثون اتصالات شخصية مع القيادات الإدارية والمحاسبية لمعرفة التحديات التي تواجههم.

7- حدود البحث

تمثلت حدود المكانية في عدد من شركات الصناعية في إقليم كردستان العراق بالغة (20) شركات العاملة في الاقليم. أما الحدود البشرية فتتمثل في مسؤولي الاقسام والمحاسبين والموظفين الإداريين وموظفين IT وفي الشركات قيد الدراسة. في حين كانت الحدود الزمنية تتراوح بين (2025/5/11 الى 2025/8/20).

8- أساليب جمع البيانات والمعلومات

من أجل تغطية الجانب النظري للدراسة تم الاستعانة بالمصادر المحلية والإقليمية والأجنبية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة سواء اكانت المتوفرة في شبكة الانترنت أو الورقي مثل الرسائل والاطاريح الجامعية والبحوث المنشورة في المجلات الاكاديمية العراقية وغيرها، فضلاً عن الدراسات السابقة التي زودت الباحثون المعلومات اللازمة من أجل تحقيق أهداف البحث الحالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني : الاطار النظري للبحث:

اولا: الاطار النظري للذكاء الأوتوماتيكي(Artificial Intelligence Automation)

1- مفهوم الذكاء الأوتوماتيكي.(AI Automation)

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وخاصة الذكاء الأوتوماتيكي، الذي يُقصد به استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل التعلم الآلي، ومعالجة اللغة الطبيعية، وتحليل البيانات الضخمة، لأتمتة العمليات المعقدة التي كانت تعتمد سابقاً على التدخل البشري (Russell & Norvig, 2021:53)

ويُعد الذكاء الأوتوماتيكي من أبرز أدوات التحول الرقمي في البيئة الصناعية، حيث يمكن أن يساهم في تقليل التكاليف التشغيلية من خلال أتمتة المهام المتكررة، وتحسين سرعة ودقة اتخاذ القرار(Bughin et al., 2018:12) ،

حيث بدأ الذكاء الأوتوماتيكي بالظهور كمفهوم تطبيقي في منتصف العقد الثاني من الألفية الثالثة، تحديدًا بعد انتشار تقنيات **RPA** في الشركات الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة. في البداية، اقتصرت الاستخدامات على المهام الإدارية المتكررة، مثل إدخال البيانات أو مراجعة الفواتير، لكن الحاجة المتزايدة إلى أداء مرن وتحليل **ذكي** دفع نحو دمج أدوات الذكاء الاصطناعي، كالتحليل التنبؤي والتعلم الآلي، داخل هذه الأنظمة.(Lacity and Willcocks,2017: 9)

تشير الدراسات إلى أن تطبيق الذكاء الأوتوماتيكي في المجالات المحاسبية، ومنها نظم محاسبة التكاليف، يُمكن أن يعزز من كفاءة الأداء المالي والتشغيلي للشركات، وذلك عبر تمكين النظم من تحليل البيانات الفورية، واكتشاف أنماط الإنفاق، وتقديم توصيات لتحسين استخدام الموارد. (Davenport & Ronanki, 2018:105) وتعددت التعريفات التي تحدد مفهوم الذكاء الأوتوماتيكي والتي من اهمها :

"الذكاء الأوتوماتيكي هو دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) مع تقنيات الأتمتة الآلية (Automation)بهدف تنفيذ العمليات والمهام بشكل مستقل وذكي، بحيث يتمكن النظام من تحليل البيانات، اتخاذ القرارات، وأداء الأنشطة الروتينية والمعقدة بدون تدخل بشري مباشر، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكلفة وزيادة دقة الأداء".(Lacity & Willcocks, 2017:55)

"الدمج بين قدرات الذكاء الاصطناعي وتقنيات الأتمتة بهدف تنفيذ العمليات بشكل مستقل ودون تدخل بشري مباشر، مما يُسهم في تحسين كفاءة الأعمال وتقليل الأخطاء " Davenport & Ronanki, 2018:104

"الذكاء الأوتوماتيكي هو تقنية تجمع بين الأتمتة الروبوتية للعمليات (RPA) والتحليلات المتقدمة لتوفير تنفيذ ذكي للمهام المعقدة التي تتطلب درجة عالية من الدقة" Willcocks et al.,2015:7

"الذكاء الأوتوماتيكي هو نموذج لتطوير الأعمال يدمج التقنيات الرقمية كالروبوتات الذكية والتعلم الآلي لتحويل العمليات التشغيلية وزيادة الإنتاجية" Bughin et al. 2018:12

ويرى الباحثون أن الذكاء الأوتوماتيكي يمثل مرحلة متقدمة من توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، كونه لا يقتصر على أتمتة المهام الروتينية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى تحسين جودة القرارات ورفع الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف، مما يجعله أداة استراتيجية ضرورية لتعزيز تنافسية الشركات الصناعية في بيئة الأعمال المعاصرة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2- **مكونات الذكاء الأوتوماتيكي**

يتكون الذكاء الأوتوماتيكي من عدة مكونات رئيسية تعمل بتكامل لتحقيق **الذكاء الأوتوماتيكي** للمؤسسات والقطاعات المختلفة بهدف تنفيذ المهام بشكل ذكي وفعال ومن اهمها:

(Willcocks et al.,2015:7)، (Russell & Norvig, 2021:112) (Jurafsky & Martin, 2020:89) (الجابر، 2021، 45)

أ. **الأتمتة الروبوتية للعمليات(Robotic Process Automation - RPA)**

تقنية تستخدم "روبوتات برمجية" لأتمتة المهام المتكررة والقائمة على قواعد محددة مثل إدخال البيانات، معالجة المعاملات، وتوليد التقارير RPA .تقلل الوقت والتكاليف المرتبطة بالعمليات اليدوية، وتعمل على تحسين الدقة وتقليل الأخطاء البشرية.

ب. **التعلم الآلي(Machine Learning - ML)**

فرع من الذكاء الاصطناعي يتيح للأنظمة القدرة على التعلم من البيانات واستخلاص الأنماط بدون برمجة صريحة لكل مهمة. يُستخدم ML في تطوير نماذج توقعية وتحليل بيانات معقدة لتحسين اتخاذ القرارات

ج. **معالجة اللغة الطبيعية(Natural Language Processing - NLP)**

تمكن الحواسيب من فهم وتحليل اللغة البشرية المكتوبة أو المنطوقة، وتُستخدم في أتمتة خدمة العملاء، تحليل النصوص، وترجمة المحتوى تلقائيًا .

د. **التحليل التنبؤي(Predictive Analytics)**

يستخدم البيانات التاريخية وتقنيات إحصائية متقدمة لتوقع الأحداث المستقبلية، مثل التنبؤ بالطلب، تقييم المخاطر، وتقدير التكاليف، مما يساعد المؤسسات على التخطيط الفعال

هـ. **الذكاء الأوتوماتيكي (Intelligent Automation)**

دمج بين RPA والتعلم الآلي و NLPلتوسيع نطاق الأتمتة لتشمل مهام معقدة تتطلب اتخاذ قرارات ذكية أو معالجة بيانات غير منظمة .

و. **الروبوتات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي(AI-powered Bots)**

برمجيات متقدمة يمكنها التفاعل مع البشر، إجراء محادثات، وأداء مهام متنوعة باستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل السياق واتخاذ إجراءات مناسبة.

3- **الفرق بين الذكاء الاصطناعي والذكاء الأوتوماتيكي.**

يُعد كلٌّ من الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI) والذكاء الأوتوماتيكي (Intelligent Automation - IA) من المفاهيم التقنية الحديثة التي أحدثت تحولًا جذريًا في بيئات الأعمال. وعلى الرغم من الترابط الوثيق بين المفهومين، إلا أن هناك فروقات جوهرية في البناء النظري، والوظيفة، ومدى الاعتماد على العنصر البشري.

أ. **الذكاء الاصطناعي(AI)**

الذكاء الاصطناعي هو مصطلح عام يشير إلى الأنظمة أو الأجهزة التي تُظهر سلوكًا ذكيًا يشبه أو يحاكي التفكير البشري، مثل التعلم، اتخاذ القرار، والتعرف على الأنماط. يعتمد AI على خوارزميات متقدمة مثل التعلم الآلي (Machine Learning)والتعلم العميق(Deep Learning) ، ويُستخدم في مهام تتطلب تحليل البيانات الضخمة والتنبؤ بالسلوك أو النتائج.(Russell and Norvig, 2021: 34)

كما يُعرّف الذكاء الاصطناعي على أنه "قدرة الأنظمة الحاسوبية على أداء مهام تتطلب ذكاءً بشريًا، مثل الفهم، والاستنتاج، والتفاعل مع البيئة" (المرسي، 2020: 62).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب. الذكاء الأوتوماتيكي(IA)

الذكاء الأوتوماتيكي هو امتداد عملي للذكاء الاصطناعي، ويشير إلى الدمج بين الذكاء الاصطناعي وأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)من أجل أتمتة المهام المعقدة التي تتطلب تحليلًا وتقديرًا بشريًا في البيئات العملية. بمعنى آخر، IAيُمثل تطبيقًا تكامليًا يستخدم أدوات AI لأتمتة عمليات تعتمد على المعرفة واتخاذ القرار.(Davenport and Ronanki, 2018: 105)

وبخلاف الذكاء الاصطناعي الذي يُركّز على تطوير الأنظمة الذكية بشكل عام، فإن الذكاء الأوتوماتيكي يُعنى بتنفيذ العمليات الفعلية باستخدام خوارزميات AI مع الحفاظ على الكفاءة التشغيلية. أي أن IA يُحوّل "الذكاء" إلى "فعل" قابل للتنفيذ آليًا.(Syam and Sharma, 2018: 135)

ويبين الجدول رقم (1) الفروق الجوهرية بين AI وIA

رقم (1) الفروق الجوهرية بين AI وIA

المجال	الذكاء الاصطناعي(AI)	الذكاء الأوتوماتيكي (IA)
المفهوم	نظام ذكي يحاكي الذكاء البشري	نظام تطبيقي يدمج الذكاء الاصطناعي مع أتمتة العمليات
الوظيفة الأساسية	تحليل البيانات، التنبؤ، اتخاذ القرار	تنفيذ مهام تشغيلية قائمة على المعرفة
التركيز	التطوير الذهني/التحليلي	**الذكاء الأوتوماتيكي** والعمليات
التقنيات المستخدمة	تعلم آلي، شبكات عصبية، تحليل لغوي	RPA + AI + قواعد عمل
العنصر البشري	أقل اعتمادًا	مكمل للعامل البشري في العمليات

المصدر: من إعداد الباحثون

وفقًا لـ (Willcocks et al.,2015: 3) ، فإن الذكاء الأوتوماتيكي هو المرحلة التالية في تطور الأتمتة، حيث يُستخدم لأداء مهام تتضمن اتخاذ قرارات شبه معقدة مثل الرد على استفسارات العملاء، أو مراجعة فواتير الشراء، بينما لا يزال AI يركز على محاكاة القدرات الذهنية فقط.

4- أتمتة العمليات الروبوتية(RPA)

أ. مفهوم أتمتة العمليات الروبوتية(RPA)

تشير أتمتة العمليات الروبوتية (Robotic Process Automation - RPA) إلى استخدام برامج حاسوبية تُعرف باسم "الروبوتات البرمجية (Software Bots) "لتنفيذ المهام المتكررة والمنظمة التي تعتمد على قواعد واضحة، والتي كانت تُؤدى سابقًا بواسطة العامل البشري. وتعمل هذه الروبوتات على محاكاة التفاعلات البشرية مع الأنظمة الرقمية دون الحاجة إلى تغيير البنية التحتية لتلك الأنظمة.(Willcocks et al., 2015: 2)

يعرفها (Aguirre and Rodriguez 2017: 66)بأنها" تقنية تعتمد على برمجيات مخصصة لمحاكاة إجراءات المستخدم في تطبيقات سطح المكتب المختلفة من أجل أداء مهام تتصف بالتكرار والروتين والاعتماد على القواعد."

ويعرفها المالكي (2020: 118) بأنها:

"أداة تقنية تعتمد على تعليمات مبرمجة مسبقًا لأداء وظائف إدارية أو مالية بشكل تلقائي باستخدام واجهات المستخدم نفسها التي يتعامل معها الإنسان، دون تدخل بشري مباشر."

ويُعتبر RPA أحد مكونات الذكاء الأوتوماتيكي، إذ يمثل الجانب التنفيذي/العملي الذي يقوم بتطبيق قرارات أو تحليلات يُنتجها الذكاء الاصطناعي، مما يجعل RPA جزءًا لا يتجزأ من التحول الرقمي الذكي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب. **الخصائص الرئيسية لأتمتة العمليات الروبوتية(RPA)**

وتتميز RPA بمجموعة من الخصائص الرئيسية التي تجعلها تقنية مثالية للأعمال الإدارية والمحاسبية ذات النمط المتكرر، ويمكن تلخيص أهم هذه الخصائص كما يلي:

1. **الاعتماد على القواعد(Rule-Based) :** تقوم روبوتات RPA بتنفيذ المهام وفقًا لقواعد وخطوات محددة مسبقًا. وهي لا تعتمد على الذكاء الحدسي أو الاجتهاد البشري، بل على منطق برمجي واضح، مما يجعلها دقيقة في تنفيذ الإجراءات.(Lacity and Willcocks, 2017: 8)
2. **محاكاة التفاعل البشري مع الأنظمة :**تعمل الروبوتات البرمجية بنفس الطريقة التي يتعامل بها المستخدم البشري مع التطبيقات، مثل إدخال البيانات في الحقول، الضغط على الأزرار، سحب الملفات، وقراءة البريد الإلكتروني.(van der Aalst et al., 2018: 41)
3. **عدم الحاجة لتغيير الأنظمة القائمة :** من أبرز مزايا RPA أنها تعمل فوق البنية التحتية الحالية للنظام، أي أنها لا تتطلب تعديل النظام المحاسبي أو قاعدة البيانات، مما يُقلل من كلفة التطبيق ويُسرّع عملية الدمج (Syam and Sharma, 2018: 138).
4. **القدرة على العمل على مدار الساعة :** تُنفذ الروبوتات البرمجية العمليات بشكل مستمر دون انقطاع، مما يُحسن من الإنتاجية ويُقلل من وقت التنفيذ، خاصة في المهام الروتينية التي لا تتطلب تفكيرًا عميقًا (Madakam et al., 2019: 233).
5. **سهولة القياس والتوسع(Scalability) :** يمكن تشغيل عدة روبوتات في الوقت ذاته أو توسيع نطاق عملها بسهولة عند زيادة حجم المعاملات أو العمليات داخل المؤسسة، دون الحاجة إلى توظيف أفراد جدد.
6. **الدقة وتقليل الأخطاء البشرية :** تتميز RPA بمستوى عالٍ من الدقة مقارنة بالعنصر البشري، خاصة في المهام التي تعتمد على الحسابات الدقيقة أو إدخال البيانات، مما يُسهم في خفض نسبة الأخطاء التشغيلية (Aguirre and Rodriguez, 2017: 69).
7. **التكلفة المنخفضة على المدى الطويل :**رغم أن التكلفة الأولية لتطبيق RPA قد تكون مرتفعة نسبيًا، إلا أنها تُعد منخفضة بالمقارنة مع التكلفة التشغيلية المستمرة للعمالة البشرية، خصوصًا في المهام ذات الطابع المتكرر.
8. **القابلية للدمج مع الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي :** تُعد RPA بيئة خصبة لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل التعرف على الصور، أو التحليل التنبؤي، مما يُعزز من قدرتها على اتخاذ قرارات أكثر تعقيدًا في المستقبل (Davenport and Ronanki, 2018: 110).

ج. **مزايا وتحديات أتمتة العمليات الروبوتية(RPA)**

لقد أصبحت أتمتة العمليات الروبوتية إحدى الأدوات التكنولوجية الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الصناعية المعاصرة لتحسين أدائها التشغيلي والمالي. وتعود هذه الأهمية إلى مجموعة من المزايا العملية التي توفرها هذه التقنية، ومن أبرزها:

1. **تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الوقت:**تُساهم RPA في تسريع تنفيذ المهام الروتينية المتكررة، حيث تعمل الروبوتات البرمجية على مدار الساعة دون انقطاع أو تراجع في الأداء، مما يؤدي إلى تقليل زمن إنجاز العمليات وتحسين مستوى الخدمة.(Madakam et al., 2019: 236)
2. **تقليل نسبة الأخطاء البشرية:** نظرًا لاعتماد RPA على تعليمات برمجية دقيقة، فإنها تقلل بدرجة كبيرة من الأخطاء الناتجة عن الإرهاق أو التكرار أو التشتت البشري، مما يعزز دقة العمليات، خاصة في المهام المحاسبية والمالية الحساسة.(Aguirre and Rodriguez, 2017: 69)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3. **خفض التكاليف التشغيلية:**على المدى الطويل، تُعد تقنية RPA خيارًا اقتصاديًا مقارنة بالتكاليف المرتبطة بالعمالة البشرية، خاصة في العمليات ذات الحجم الكبير والتكرار المرتفع. فهي توفر بديلًا منخفض التكلفة لأداء مهام إدارية بأقل تدخل بشري.(Lacity and Willcocks, 2017: 11)
4. **سهولة الدمج مع الأنظمة الحالية:**من أبرز مزايا RPA أنها لا تتطلب إعادة بناء الأنظمة أو البنية التحتية، حيث تُصمم الروبوتات للعمل مباشرة على واجهات المستخدم الخاصة بالبرامج الحالية، مما يُقلل من التكلفة الزمنية والمالية المرتبطة بعمليات التغيير.(van der Aalst et al., 2018: 270)
5. **المرونة في التوسع والتكيف:** تتمتع هذه التقنية بقدرة عالية على التوسع، إذ يمكن إضافة عدد كبير من الروبوتات لتنفيذ مهام متعددة في وقت واحد، أو تعديل الروبوتات الحالية لتناسب التغيرات في الإجراءات التشغيلية.(Syam and Sharma, 2018: 138)

رغم الفوائد الكبيرة التي تقدمهاRPA ، إلا أن هناك مجموعة من القيود التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق هذه التقنية في بيئات الأعمال:

1. **الاعتماد على المهام النمطية:** تقتصر كفاءة RPA على المهام التي تتسم بالتكرار والوضوح في القواعد، أما العمليات التي تتطلب حكمًا بشريًا أو تحليلًا سياقيًا معقدًا، فإن الروبوتات تعجز عن التعامل معها بكفاءة (Davenport and Ronanki, 2018: 112).
2. **صعوبة التكيف مع التغيرات المفاجئة :** في حال حدوث تغييرات غير متوقعة في النظام أو في واجهات المستخدم، قد تتوقف الروبوتات عن العمل أو تؤدي المهام بشكل خاطئ، مما يتطلب إعادة برمجتها أو تحديثها يدويًا (Willcocks et al., 2015: 6).
3. **غياب القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية:** RPA غير مصممة لاتخاذ قرارات قائمة على السياق أو الهدف طويل المدى، فهي تنفذ ما يُبرمج لها فقط، ولا تمتلك مرونة الذكاء البشري في التعامل مع المواقف غير المسبوقة (Lacity and Willcocks, 2017: 9).
4. **تكلفة الإعداد الأولية والتدريب:**رغم انخفاض تكاليف التشغيل على المدى البعيد، إلا أن التكاليف المرتبطة بتصميم وتطوير الروبوتات، وتدريب الفرق على استخدامها، قد تكون مرتفعة في البداية وتُشكل حاجزًا لبعض المؤسسات.(Madakam et al., 2019: 238)
5. **مخاوف أمنية وتقنية:** تُثار تساؤلات متعلقة بحماية البيانات وسلامة الأنظمة عند تشغيل روبوتات برمجية تعمل بشكل مستقل، مما يتطلب وجود ضوابط أمن سيبراني صارمة وتحديثات مستمرة (van der Aalst et al., 2018: 271).

ويرى الباحثون أن أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) تمثل أداة محورية في دعم التحول الرقمي، لما توفره من مزايا تتعلق بتحسين الكفاءة التشغيلية، خفض التكاليف، وتقليل الأخطاء البشرية، خصوصًا في المهام المحاسبية والمالية المتكررة. غير أن فعاليتها تبقى محدودة بالعمليات النمطية والقائمة على القواعد، كما أن اعتمادها يتطلب استثمارات أولية في الإعداد والتدريب، فضلًا عن ضرورة مراعاة الجوانب الأمنية والتقنية. وبذلك، فإن RPA تمثل خيارًا استراتيجيًا يعزز من قدرة المؤسسات الصناعية على تحقيق الكفاءة والمرونة، مع ضرورة دمجها بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتجاوز القيود الحالية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا : الاطار النظري لمحاسبة التكاليف الاستراتيجية(Strategic Cost Management)

1- مفهوم محاسبة التكاليف الاستراتيجية

تشير محاسبة التكاليف الاستراتيجية (Strategic Cost Management - SCM) إلى منهجية تحليلية متقدمة في المحاسبة الإدارية تهدف إلى دعم القرارات الإستراتيجية للمؤسسة من خلال توفير معلومات دقيقة حول التكاليف وتوزيعها، ليس فقط داخل المنظمة ولكن على امتداد سلسلة القيمة الكاملة، وذلك بهدف تحقيق ميزة تنافسية طويلة الأمد (Shank and Govindarajan, 1993: 17).

ويُعرّفها Almaryani and Sadik (2012: 11) بأنها:

"عملية دمج أدوات تحليل التكاليف مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، من أجل اتخاذ قرارات طويلة المدى تعزز من القيمة المقدّمة للعميل وتُقلل من الهدر والفاقد عبر سلسلة القيمة."

اما الشمري(2020: 78) يعرف بأنها:

"مدخل حديث لمحاسبة التكاليف يسعى إلى مواءمة النظام المحاسبي مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة من أجل خفض التكاليف وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة."

2- خصائص محاسبة التكاليف الاستراتيجية

تتميز محاسبة التكاليف الاستراتيجية بعدد من الخصائص التي تُميزها عن المحاسبة التقليدية للتكاليف، ومن أبرزها:

أ. التركيز على البيئة الخارجية : تهتم محاسبة التكاليف الاستراتيجية بتحليل تأثير البيئة التنافسية، والعملاء، والموردين، والسوق على هيكل التكاليف، ولا تقتصر فقط على الجوانب الداخلية للمؤسسة (Cooper and Kaplan, 1991: 34).

ب. التكامل مع التخطيط الاستراتيجي : يُستخدم نظام التكاليف كأداة دعم في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات، مما يُمكّن الإدارة من تقييم الخيارات الاستراتيجية من منظور التكلفة والعائد.

ج. الاهتمام بسلسلة القيمة : تُعد سلسلة القيمة (Value Chain) أحد المفاهيم الأساسية في محاسبة التكاليف الاستراتيجية، حيث يتم تحليل الأنشطة منذ التصميم وحتى ما بعد البيع لتحديد مصادر الكفاءة والفاقد (Porter, 1985: 33).

د. تحليل التكاليف على المدى الطويل :لا تقتصر SCM على تقييم التكاليف على المدى القصير، بل تسعى إلى فهم العوامل التي تُحدد التكاليف على مدى زمني طويل، مثل الابتكار، التكنولوجيا، والعلاقات مع الشركاء.

هـ. دعم الميزة التنافسية: يتم توجيه النظام المحاسبي لخدمة أهداف المؤسسة في تحقيق ميزة تنافسية من خلال خفض التكاليف أو التميز في تقديم القيمة للعميل.(Shank and Govindarajan, 1993: 26)

3- الأدوات المستخدمة في محاسبة التكاليف الاستراتيجية

اعتمدت محاسبة التكاليف الاستراتيجية على تطوير مجموعة من الأدوات التحليلية، التي تهدف إلى تحقيق كفاءة أعلى وقرارات مبنية على أسس علمية، ومن أبرزها:(Roslender & Hart, 2003:272)، (Everaert et al., 2008: 123)

أ. نظام التكاليف على أساس الأنشطة(ABC) : يعتمد على تتبع التكاليف بناءً على الأنشطة الفعلية التي تُسببها، مما يوفر دقة أعلى في توزيع التكاليف، ويساعد على تحديد الأنشطة غير ذات القيمة.

ب. نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت(TDABC) :هو تطوير لنظام ABC يعتمد على الوقت كوحدة قياس أساسية في تخصيص التكاليف، مما يُوفر مرونة أكبر وتقليل في تعقيد البيانات.

ج. تحليل سلسلة القيمة(Value Chain Analysis) :يُستخدم لتحليل كل مرحلة من مراحل إنتاج المنتج أو تقديم الخدمة بهدف اكتشاف مصادر التكاليف غير الضرورية، والبحث عن فرص لإضافة قيمة للعملاء.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

د. تحليل مركز الربحية(Profitability Analysis) :يركز على تقييم ربحية العملاء، المنتجات، أو القطاعات المختلفة لتوجيه الموارد نحو الأنشطة الأعلى ربحًا والأقل تكلفة.

هـ. تحليل مركز تكلفة الأنشطة المترابطة(TDRCA) :يركز على تحليل تكلفة الأنشطة ذات العلاقة الاستراتيجية التي تُؤدي دورًا في خلق القيمة للعملاء أو المؤسسة، مثل إدارة المعرفة أو الجودة الشاملة.

4- **أهمية محاسبة التكاليف الاستراتيجية في البيئة الصناعية**:.(Cooper and Kaplan, 1991: 43)

أ. تحسين الكفاءة الإنتاجية: توفر معلومات دقيقة حول التكاليف المباشرة وغير المباشرة، ما يساعد الإدارة في تحسين استخدام الموارد وتحديد مصادر الهدر

ب. خفض التكاليف الكلية: من خلال تتبع تكاليف سلسلة القيمة وتحليل الأنشطة، تُمكّن SCM المؤسسات من خفض التكاليف غير الضرورية أو المكررة، لا سيما في قطاعات الإنتاج والخدمات اللوجستية.

ج. تعزيز القدرة التنافسية: عبر أدوات مثل تحليل سلسلة القيمة وتحليل الربحية، يمكن للمؤسسات الصناعية تصميم استراتيجيات قائمة على الكفاءة أو التميز، مما يعزز موقعها في السوق.

د. دعم قرارات الاستثمار والتطوير: تُساعد تقارير التكاليف الاستراتيجية في اتخاذ قرارات دقيقة بشأن إطلاق منتجات جديدة، أو دخول أسواق جديدة، أو اعتماد تكنولوجيا جديدة.

هـ. زيادة الشفافية المالية: تُوفر أدوات SCM معلومات مالية أكثر شفافية ترتبط بالأنشطة الفعلية، مما يُحسن القدرة على التنبؤ والتخطيط المالي بعيد المدى.

ثالثا: التكامل بين الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية و أثره في تحسين الكفاءة وخفض التكاليف

1- **التكامل بين الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية**

يعني التكامل هنا تفعيل العلاقة المتبادلة بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي) مثل RPA والتحليل التنبؤي (ونظم محاسبة التكاليف الاستراتيجية) مثل TDABC و(TDRCA، بهدف بناء نظام إداري ومحاسبي ذكي، يتسم بالدقة والسرعة والقدرة على التنبؤ بالتكلفة وتحليلها وربطها بالأداء. ويرى Jarrahi (2018: 585) أن هذا التكامل "يُعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والتقنية داخل المؤسسات من خلال الجمع بين الحسابات التكاليفية الدقيقة والقرارات المؤتمتة."

أ. **دوافع وأهداف التكامل**:(Mahmoud, 2022: 211)

دوافع التكامل:

- ✓ تزايد تعقيد بيئات الإنتاج والتكاليف.
- ✓ الحاجة إلى التنبؤ بالتكلفة وتحديد الانحرافات في الوقت الحقيقي.
- ✓ تطور سلوك المستهلك وضرورة تخصيص التكاليف بشكل أدق.

أهداف التكامل:

- ✓ تحسين كفاءة العمليات.
- ✓ خفض الهدر في الموارد والتكاليف.
- ✓ دعم استراتيجيات التوسع والابتكار المستند إلى البيانات.
- ✓ توفير نظام متكامل للمحاسبة والتحليل الذكي.

2- **آليات التكامل في بيئة الصناعة**

أ. **استخدام التحليل التنبؤي لتخطيط التكاليف المستقبلية**

يسهم التحليل التنبؤي في دعم أدوات مثل TDABC عبر تقديم توقعات دقيقة حول الموارد المطلوبة، والزمن اللازم لتنفيذ الأنشطة، ما يساهم في تحسين تخطيط التكاليف وتقليل التكاليف غير المتوقعة.(Nguyen et al., 2021: 412)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب. **تطبيق RPA لأتمتة إجراءات التكاليف والرقابة**

تُستخدم RPA في تنفيذ الأنشطة المحاسبية المتكررة مثل إعداد التقارير، تحليل الانحرافات، وتجميع بيانات التكاليف، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويوفر وقت الموظفين للمجالات التحليلية.(Zeng et al., 2020: 268)

ج. **تكامل TDRCA مع لوحات البيانات الذكية**

يوفر التكامل مع أنظمة Business Intelligence نظرة شاملة على التكاليف الإستراتيجية للأنشطة الداعمة للجودة، البحث، أو تطوير المنتجات، بما يُحسّن من دقة القرار الاستثماري والتشغيلي (الخطيب، 2023: 91).

3- أثر التكامل في تحسين الكفاءة التشغيلية

أثبتت دراسات حديثة أن التكامل الذكي يسهم في(Rahman et al., 2023: 119) :

أ. تقليل زمن تنفيذ العمليات بنسبة تتراوح بين 20–40%.

ب. تقليل تدخل العنصر البشري في العمليات الخطرة أو التكرارية.

ج. تعزيز قدرة المنظمة على التوسع بمرونة.

د. التفاعل السريع مع تغيرات السوق أو انقطاعات سلسلة التوريد.

أشار **Yousef et al. (2022: 133)** إلى أن استخدام RPA في العمليات المحاسبية ساهم في تسريع إعداد التقارير بنسبة 37% وخفض الأخطاء بنسبة 60% في شركات صناعية متوسطة في آسيا.

4- أثر التكامل في خفض التكاليف

يُحقق هذا التكامل أثرًا كبيرًا في خفض التكاليف من خلال:

أ. تقليل عدد الموظفين المنخرطين في المهام اليدوية.

ب. تحسين دقة تخصيص التكاليف غير المباشرة.

ج. تقليل المصروفات التشغيلية الناتجة عن الأخطاء أو التكرار.

د. دعم التنبؤ المالي مما يُقلل المفاجآت التكاليفية.

أكدت دراسة **Wang and Siau (2021: 98)** أن التكامل بين الذكاء الاصطناعي ونظم المحاسبة أدى إلى انخفاض 25% في التكاليف السنوية لشركات صناعية متوسطة.

5- التحديات التي تواجه هذا التكامل

أ. ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المؤسسات.

ب. مقاومة التغيير لدى العاملين التقليديين.

ج. الحاجة إلى تدريب تقني ومحاسبي متطور.

د. محدودية المصادر المالية لتطبيق حلول الذكاء الأوتوماتيكي في بعض البيئات النامية (الشمري، 2021: 67).

6- مؤشرات نجاح التكامل في البيئة الصناعية: (الشمري، 2021: 67).

أ. انخفاض الأخطاء المحاسبية الشهرية.

ب. سرعة إصدار تقارير الكفاءة والتكلفة.

ج. قدرة النظام على توليد تنبؤات دقيقة ومحدثة.

د. استخدام المديرين التنفيذيين للبيانات الآنية في اتخاذ القرار.

ويرى الباحثون أن التكامل بين الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية يمثل تحولًا نوعيًا في بيئة الصناعة، إذ يجمع بين دقة التحليل المحاسبي وسرعة ومرونة الأنظمة الذكية، بما يتيح للشركات تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف بصورة مستدامة. كما يعزز هذا التكامل من قدرة المؤسسات على التكيف مع التغيرات المتسارعة في الأسواق وتوظيف البيانات في صياغة قرارات استراتيجية أكثر دقة وفاعلية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث : الاطار التطبيقي

اولا : صدق الاستبانة وثبات الأداة:

تم اختبارات الصدق والثبات الاستبانة وكانت كالآتي:

1- **صدق الاستبانة:**

يشير إلى مدى قدرتها على قياس ما وُضعت من أجله فقرات الاستبانة بدقة. في هذه البحث، تم اعتماد الصدق الظاهري، والذي يعتمد على تقييم مدى ملاءمة الأسئلة ومناسبتها من وجهة نظر الخبراء. ولضمان ذلك، قام الباحثون بعرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجال المحاسبة، حيث تمت مراجعتها بناءً على ملاحظاتهم وتوصياتهم. وبناءً على ذلك، أجرى الباحثون التعديلات الضرورية فقرات الاستبانة لضمان دقة ووضوح الاستبانة .

2- **ثبات الاستبانة:**

يشير إلى مدى قدرتها على إعطاء النتائج نفسها عند إعادة توزيعها عدة مرات في ظل الظروف والشروط نفسها. ولقياس ثبات الاستبانة، تم استخدام تحليل الثبات (Reliability Analysis) من خلال مقياس ألفا كرونباخ (Alpha-Cronbach)، حيث يُعتبر مقبولًا إذا كانت قيمته مساوية أو أكبر من (0.60). ولضمان دقة قياس متغيرات الاستبانة، أجرى الباحثون اختبارًا أوليًا للتحقق من موثوقية وفعالية أداة القياس.", والجدول رقم (1) يعرض نتائج معاملات الثبات لفقرات متغيرات البحث.

جدول :(1) نتائج معامل كرونباخ ألفا لأداة القياس

البند	فقرة	كرونباخ ألفا
RPA	5	0.892
التحليل التنبؤي	5	0.890
TDABC	5	0.895
TDRCA	5	0.897
تقليل الهدر والفاقد	5	0.896
تقليل الأخطاء في حساب التكاليف	5	0.900
خفض التكاليف غير المتوقعة	5	0.876
القيمة الكلية للمقياس	**35**	**0.906**

المصدر من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي

جاءت نتائج الجدول ؤقم 1 لتحليل الاتساق الداخلي لأداة القياس باستخدام معامل كرونباخ ألفا لتؤكد تمتع المقياس بدرجة عالية من الموثوقية، حيث بلغت قيمة الألفا الكلية (0.906)، وهي نسبة تشير إلى اتساق داخلي ممتاز يفوق الحد الأدنى المقبول في الدراسات الاجتماعية (0.70). كما أظهرت نتائج عمود "Cronbach's Alpha if Item Deleted" أن جميع البنود تسهم في تعزيز الموثوقية، إذ لم ترتفع قيمة الألفا عند حذف أي بند، بل انخفضت في بعض الحالات، لا سيما عند حذف بند خفض التكاليف غير المتوقعة حيث تراجعت القيمة إلى (0.876)، مما يعكس قوة ارتباط هذا البند بالمقياس الكلي. وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن جميع البنود متسقة داخليًا وتشكل مقياسًا موحدًا يمكن الاعتماد عليه في قياس المتغير محل الدراسة بدقة وموضوعية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3- مشكلة الارتباط الذاتي

يشير الارتباط الذاتي إلى المشكلة التي تنشأ عندما يكون هناك ارتباط بين قيم الأخطاء في نموذج الانحدار. بمعنى آخر، تتأثر قيمة الظاهرة المدروسة في الزمن (t) بقيمتها في الزمن (t+1) أو (t−1). هذه المشكلة شائعة في بيانات الاستبانة، حيث تتأثر الملاحظات غالبًا بالقيم السابقة أو اللاحقة لها. من أشهر الاختبارات المستخدمة لتشخيص هذه المشكلة هو اختبار دوربين-واتسون(D.W.) ، والذي تتراوح قيمه بين 0 و 4. قيمة D.W. القريبة من 2 تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. كما هو موضح في الجداول (3,5,7)، كانت قيم D.W. المحسوبة (1.870, **1.933,2.133**) على التوالي، وهي قريبة بشكل كافٍ من 2. هذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم في هذه الدراسة.

4- مشكلة التعدد الخطي :

للتأكد من خلو نموذج الانحدار من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، تم تحليل مؤشري معامل التحمل (Tolerance)ومعامل تضخيم التباين .(VIF) وتُظهر النتائج أن جميع المتغيرات المستقلة (**RPA (الأتمتة الروبوتية للعمليات)، (التحليل التنبؤي)TDABC، (التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت)TDRCA، (محاسبة استهلاك الموارد الموجهة بالوقت)**) تمتلك قيم Tolerance أعلى من 0.1، وتراوحت بين (0.536–0.600)، كما أن جميع قيم VIF كانت أقل من الحد الحرج 10، وتراوحت بين .(1.728–2.236) كما هو موضح في الجداول (3,5,7).

ثانيا : اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الاولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية من خلال (الأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)والتحليل التنبؤي، TDABC وTDRCA) وتحسين الكفاءة وخفض التكاليف من خلال تقليل الهدر والفاقد في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق.

جدول :(2) معاملات الارتباط بين المتغير التابع تقليل الهدر والفاقد والمتغيرات المستقلةRPA ، التحليل التنبؤي، TDABC، TDRCA

المتغير المستقل	معامل الارتباط مع المتغير التابع	الدلالة الإحصائية
RPA الأتمتة الروبوتية للعمليات)	0.561**	دال عند مستوى 0.01
التحليل التنبؤي)	0.537**	دال عند مستوى 0.01
TDABC التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت)	0.552**	دال عند مستوى 0.01
TDRCA محاسبة استهلاك الموارد الموجهة بالوقت)	0.482**	دال عند مستوى 0.01

ملاحظة ** :تشير إلى أن العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى.(0.01)

المصدر : من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي

تم اختبار الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية من خلال) **الأتمتة الروبوتية للعملياتRPA – ، التحليل التنبؤي– ، التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقتTDABC – ، ومحاسبة استهلاك الموارد الموجهة بالوقت TDRCA)** –وتحسين الكفاءة وخفض التكاليف من خلال تقليل الهدر والفاقد في الشركات الصناعية في إقليم كردستان

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

العراق. وأظهرت نتائج جدول 2 لتحليل معامل ارتباط بيرسون أن جميع المتغيرات المستقلة ترتبط ارتباطًا طرديًا ومؤثرًا معنويًا بالمتغير التابع **تقليل الهدروالفاقد** ، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين 0.482 و0.561 وكانت دالة إحصائيًا عند مستوى 0.01، وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب 0.05. وتشير هذه النتائج إلى أن زيادة التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية تسهم بشكل فعّال في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الهدر والخسائر، مما يؤكد صحة الفرضية الأولى ويدعم دور هذه الأدوات في تعزيز الأداء التشغيلي والمالي للشركات الصناعية في الإقليم.

اختبار الفرضية الثانية :يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية من خلال (الأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)والتحليل التنبؤي، TDABCوTDRCA) على تحسين الكفاءة وخفض التكاليف من خلال تقليل الهدر والفاقد في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق.

جدول 3 نتائج نموذج الانحدار الخطي لقياس أثر التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية على تحسين الكفاءة وخفض التكاليف من خلال تقليل الهدر والفاقد في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق

تحسين الكفاءة وخفض التكاليف من خلال تقليل الهدروالفاقد في الشركات الصناعية في الاقليم كوردستان/العراق						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	0.350	0.398		0.879		0.381
) RPAالأتمتة الروبوتية للعمليات(	0.251	0.106	0.242	2.367	2.016	0.020
) التحليل التنبؤي(	0.196	0.143	0.147	1.372	2.236	0.173
) TDABCالتكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت(	0.278	0.106	0.251	2.621	1.782	0.010
) TDRCAمحاسبة استهلاك الموارد الموجهة بالوقت(	0.165	0.111	0.140	1.487	1.728	0.140
R Square	0.421					
Adjusted R^2	**0.401**					
Durbin–Watson	**1.870**					

المصدر : من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي

في ضوء نتائج نموذج الانحدار الخطي الواردة في جدول (3)، يتضح أن التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية له أثر متفاوت على تحسين الكفاءة وخفض التكاليف من خلال تقليل الهدر والفاقد في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق. فقد أظهر التحليل أن الأتمتة الروبوتية للعمليات (RPA) تسهم بشكل معنوي في تحسين الكفاءة وتقليل الهدر بمعامل تأثير($B = 0.251$) ، ($Sig = 0.020$)، بينما يمثل أسلوب TDABC الأداة الأكثر تأثيراً بمعامل($B = 0.278$) ، ($Sig = 0.010$)، إذ يتيح توزيعًا أكثر دقة للتكاليف على الأنشطة الفعلية، ما يعزز كفاءة استهلاك الموارد ويقلل الفاقد. أما كل من التحليل التنبؤي ومحاسبة استهلاك الموارد الموجهة بالوقت (TDRCA) فلم يظهر لهما تأثير معنوي مباشر ضمن هذا النموذج، على الرغم من أهميتهما النظرية في دعم اتخاذ القرار وتحسين المراقبة المالية. ويشير $R^2 = 0.421$إلى أن النموذج يفسر حوالي 40% من التباين في المتغير التابع، مما يعكس قدرة هذه الأدوات على تحسين الأداء التشغيلي، كما تؤكد قيمة $Durbin–Watson = 1.870$صحة نتائج الانحدار وخلوها من الارتباط الذاتي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

من المنظور المحاسبي، تعكس هذه النتائج أهمية دمج أدوات الذكاء الأوتوماتيكي مع محاسبة التكاليف الاستراتيجية في تعزيز دقة المعلومات المحاسبية وتقليل الانحرافات الناتجة عن الأخطاء البشرية أو التقديرات غير الدقيقة. فالأدوات مثل RPAوTDABC تساعد الإدارة على مراقبة التكاليف وتحسين توزيع الموارد، وزيادة موثوقية القياس المالي، ما يساهم في اتخاذ قرارات تشغيلية ومالية أكثر فاعلية واستدامة. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الفرضية الأولى مثبتة جزئيًا، إذ أن التكامل بين بعض أدوات الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية يسهم بفاعلية في تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض الهدر، مع اختلاف قوة التأثير حسب نوع الأداة المستخدمة.

اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية من خلال (الأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)والتحليل التنبؤي، TDABC وTDRCA) وتحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف من خلال تقليل الأخطاء في حساب التكاليف في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق.

جدول :(4) معاملات الارتباط بين المتغير التابع تقليل الأخطاء في حساب التكاليف والمتغيرات المستقلةRPA ، التحليل التنبؤي، TDABC، TDRCA

المتغير المستقل	معامل الارتباط مع المتغير التابع	الدلالة الإحصائية
RPA (الأتمتة الروبوتية للعمليات)	0.486**	دال عند مستوى 0.01
Predictive Analysis (التحليل التنبؤي)	0.579**	دال عند مستوى 0.01
TDABC (التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت)	0.428**	دال عند مستوى 0.01
TDRCA (محاسبة استهلاك الموارد الموجهة بالوقت)	0.549**	دال عند مستوى 0.01

ملاحظة ** :تشير إلى أن العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى.(0.01)

المصدر : من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي

في ضوء نتائج الجدول رقم (4)، يتبين وجود علاقات ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) بين كافة مكونات التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجيةRPA) ، التحليل التنبؤي، TDABC، (TDRCAوبين تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف من خلال تقليل الأخطاء في حساب التكاليف في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق. وقد تراوحت معاملات الارتباط بين (0.428) و(0.579)، وهي قيم تشير إلى علاقات ارتباط متوسطة إلى قوية، مما يعكس الأثر الإيجابي لهذه الأدوات في دعم الدقة والكفاءة في أنظمة القياس المحاسبي. ويظهر التحليل التنبؤي كأكثر الأدوات تأثيراً بارتباط بلغ (0.579)، الأمر الذي يعكس دوره المحوري في استشراف التكاليف المستقبلية واتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة، في حين سجلت أداة TDABC أدنى ارتباط نسبي (0.428)، رغم أهميتها في تحسين تخصيص التكاليف على الأنشطة الفعلية. وتؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الثالثة، إذ أن التكامل بين هذه الأدوات يسهم بصورة ملموسة في تعزيز دقة القياس المحاسبي، وتقليل الأخطاء، وتحقيق كفاءة تشغيلية أكبر في البيئة الصناعية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

اختبار الفرضية الرابعة :يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى (a ≤ 0.05) للتكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية من خلال (الأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)والتحليل التنبؤي، TDABCوTDRCA) على تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف من خلال تقليل الأخطاء في حساب التكاليف في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق.

جدول 5 نتائج نموذج الانحدار الخطي لقياس أثر التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية على تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف من خلال تقليل الأخطاء في حساب التكاليف في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق.

تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف من خلال تقليل الأخطاء في حساب التكاليف في الشركات الصناعية في الاقليم كوردستان/ العراق.						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	0.654	0.377		1.734		0.086
(RPAالأتمتة الروبوتية للعمليات)	0.116	0.101	0.119	1.153	2.016	0.251
)التحليل التنبؤي(	0.382	0.136	0.307	2.818	2.236	0.006
(TDABCالتكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت)	0.041	0.100	0.039	.404	1.782	0.687
(TDRCAمحاسبة استهلاك الموارد الموجهة بالوقت)	0.306	0.105	0.278	2.904	1.728	0.004
R Square	**0.405**					
Adjusted R^2	**0.384**					
Durbin–Watson	**2.133**					

المصدر : من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي

في ضوء نتائج نموذج الانحدار الخطي الواردة في جدول (5)، يتضح أن التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية له تأثير متفاوت على تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف من خلال تقليل الأخطاء في حساب التكاليف في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق. فقد أظهر التحليل أن التحليل التنبؤي (Predictive Analysis)له تأثير معنوي قوي على المتغير التابع بمعامل(B = 0.382) ، (Sig = 0.006، بينما أظهرت محاسبة استهلاك الموارد الموجهة بالوقت (TDRCA) تأثيرًا معنويًا أيضًا بمعامل(B = 0.306) ، (Sig = 0.004، مما يعكس دورهما الفعال في تحسين دقة القياس المحاسبي وتقليل الانحرافات والأخطاء في حساب التكاليف. بالمقابل، لم يظهر كل من الأتمتة الروبوتية للعمليات (RPA) و TDABCتأثيرًا معنويًا مباشرًا ضمن هذا النموذج، رغم أهميتهما النظرية في دعم الكفاءة التشغيلية وتوزيع التكاليف بدقة. ويشير $R^2 = 0.405$إلى أن النموذج يفسر نحو 40% من التباين في المتغير التابع، بينما تؤكد قيمة Durbin–Watson = 2.133صحة نتائج الانحدار وخلوها من الارتباط الذاتي.

توضح النتائج أهمية دمج أدوات الذكاء الأوتوماتيكي مثل التحليل التنبؤي و TDRCAمع نظم محاسبة التكاليف الاستراتيجية لتعزيز دقة المعلومات المالية وتقليل الأخطاء في حساب التكاليف، ما يدعم اتخاذ قرارات تشغيلية ومالية أكثر فعالية ويعزز الكفاءة التشغيلية والاستقرار المالي للشركات. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الفرضية المتعلقة بتحسين الكفاءة التشغيلية وخفض الأخطاء في حساب التكاليف مثبتة جزئيًا، حيث أن بعض الأدوات أثبتت فاعليتها إحصائيًا، بينما تختلف قوة التأثير حسب نوع الأداة المستخدمة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

اختبار الفرضية الخامسة:توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية من خلال (الأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)والتحليل التنبؤي، TDABC وTDRCA) وتحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف من خلال خفض التكاليف غير المتوقعة في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق.

في ضوء نتائج الجدول رقم (6)، يتضح وجود علاقات ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) بين جميع مكونات التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجيةRPA) ، التحليل التنبؤي، TDABC، (TDRCAوبين خفض التكاليف غير المتوقعة في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق. وقد تراوحت معاملات الارتباط بين (0.703) و(0.760)، وهي قيم تشير إلى علاقات قوية وفق التصنيفات الإحصائية، مما يعكس التأثير الفعّال لهذه الأدوات في الحد من النفقات الطارئة التي لم تكن ضمن التقديرات المخططة. ويبرز أسلوب TDABC كالأكثر تأثيراً بارتباط بلغ (0.760)، بما يعكس أهميته في تحسين دقة توزيع التكاليف وتقدير الموارد بما يقلل من الانحرافات غير المتوقعة، في حين أظهرت بقية الأدوات أيضاً علاقات قوية تبرز دورها في دعم عمليات المراقبة والتنبؤ وضبط التكاليف. وبناءً على ذلك، فإن هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الخامسة، وتثبت أن هذا التكامل يمثل آلية عملية وفعّالة لخفض التكاليف غير المتوقعة وتحقيق الانضباط المالي في البيئة الصناعية.

جدول :(6) معاملات الارتباط بين المتغير التابع خفض التكاليف غير المتوقعة والمتغيرات المستقلةRPA ، التحليل التنبؤي، TDABC، TDRCA

الأداة	معامل الارتباط مع خفض التكاليف غير المتوقعة	مستوى الدلالة.Sig
RPA (الأتمتة الروبوتية للعمليات)	0.729**	0.000
التحليل التنبؤي (Predictive Analysis)	0.739**	0.000
TDABC (التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت)	0.760**	0.000
TDRCA (محاسبة استهلاك الموارد الموجهة بالوقت)	0.703**	0.000

ملاحظة ** :تشير إلى أن العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى.(0.01)

المصدر : من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي

اختبار الفرضية السادسة:يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية من خلال (الأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)والتحليل التنبؤي، TDABCوTDRCA) على تحسين الكفاءة وخفض التكاليف من خلال خفض التكاليف غير المتوقعة في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول 7 نتائج نموذج الانحدار الخطي لقياس أثر التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي و محاسبة التكاليف الاستراتيجية على تحسين الكفاءة وخفض التكاليف من خلال خفض التكاليف غير المتوقعة في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق.

تحسين الكفاءة وخفض التكاليف من خلال خفض التكاليف غير المتوقعة في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق.						
	B0	SE	B1	T	VIF	Sig
(Constant)	0.134	0.186		.718	0.134	0.474
(RPAالأتمتة الروبوتية للعمليات)	0.192	0.050	0.236	3.856	0.192	0.000
)التحليل التنبؤي(	0.217	0.067	0.208	3.233	0.217	0.002
(TDABCالتكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت)	0.311	0.050	0.361	6.271	0.311	0.000
(TDRCAمحاسبة استهلاك الموارد الموجهة بالوقت)	0.250	0.052	0.272	4.796	0.250	0.000
R Square	**0.792**					
Adjusted R^2	**0.784**					
Durbin–Watson	**1.933**					

المصدر : من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي

في ضوء نتائج نموذج الانحدار الخطي الواردة في جدول (7)، يتضح أن التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية له تأثير إيجابي ومعنوي على تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف غير المتوقعة في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق. فقد أظهرت النتائج أن **TDABC** يمثل الأداة الأكثر تأثيرًا بمعامل (B = 0.311 ، Sig = 0.000)، تليه **TDRCA** (B = 0.250، Sig = 0.000)، و**التحليل التنبؤي** (B = 0.217، Sig = 0.002)، وأخيرًا **RPA** (B = 0.192، Sig = 0.000)، وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى 0.01، مما يعكس فاعلية التكامل بين هذه الأدوات في الحد من الانحرافات والتكاليف الطارئة غير المخطط لها. ويشير **R^2 = 0.792** إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 78% من التباين في المتغير التابع، مما يعكس قوة النموذج ودقة تمثيله للعلاقة محل الدراسة. تعكس هذه النتائج أهمية دمج أدوات الذكاء الأوتوماتيكي مع محاسبة التكاليف الاستراتيجية في تحسين دقة القياس المالي وتقليل الانحرافات الناتجة عن الأخطاء البشرية أو التقديرات غير الدقيقة. فالأدوات مثل TDABC و TDRCA تتيح رصد توزيع التكاليف واستهلاك الموارد بدقة، بينما يساهم التحليل التنبؤي و RPA في استشراف التكاليف المستقبلية وتقليل المخاطر المالية، ما يعزز قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات مالية وتشغيلية أكثر موثوقية وفاعلية. وبناءً على ذلك، فإن الفرضية السادسة تثبت صحة تأثير التكامل بين هذه الأدوات على تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف غير المتوقعة بشكل ملموس.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات :

1. تشير النتائج الإحصائية إلى أن التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية يرتبط بشكل طردي وذو دلالة إحصائية قوية مع تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الهدر والفاقد في الشركات الصناعية. هذا يوضح أن دمج تقنيات مثل الأتمتة الروبوتية للعمليات، والتحليل التنبؤي، ونظم قياس التكاليف الموجهة بالوقت يسهم في رفع دقة نظم القياس المحاسبي وتحسين توزيع الموارد، ما ينعكس إيجابًا على الأداء التشغيلي والمالي للشركات.
2. توضح نتائج النموذج أن التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية يسهم بفاعلية في تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف من خلال تقليل الهدر والفاقد في الشركات الصناعية. وتبين أن الأدوات الأكثر تأثيرًا معنويًا هي **TDABC**و**RPA**، حيث تعمل على تحسين دقة توزيع التكاليف وتقليل الأخطاء البشرية، مما يعزز موثوقية البيانات المحاسبية ويزيد من فاعلية القرارات التشغيلية والمالية. بينما أظهرت أدوات أخرى مثل التحليل التنبؤي و TDRCAأهمية نظرية لكنها لم تظهر تأثيرًا معنويًا مباشرًا في هذا النموذج، ما يشير إلى تفاوت قوة تأثير الأدوات المختلفة على المتغير التابع.
3. تثبت نتائج التحليل الإحصائي أن التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية يرتبط ارتباطًا موجبًا وذا دلالة إحصائية قوية مع تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف من خلال تقليل الأخطاء في حساب التكاليف. هذا يؤكد أن استخدام تقنيات مثل الأتمتة الروبوتية، والتحليل التنبؤي، وطرائق التكاليف الموجهة بالوقت يسهم في رفع دقة نظم القياس المحاسبي، وتحسين جودة القرارات الإدارية، وتعزيز الأداء المالي والتشغيلي للشركات الصناعية.
4. تشير نتائج نموذج الانحدار إلى أن التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية يساهم بفاعلية في تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف من خلال تقليل الأخطاء في حساب التكاليف، مع اختلاف قوة التأثير بين الأدوات. فقد أثبت كل من **التحليل التنبؤي (Predictive Analysis)** و **TDRCA** تأثيرًا معنويًا إيجابيًا، مما يعكس دورهما المحوري في تحسين دقة القياس المحاسبي وتخطيط الموارد بشكل أفضل، بينما لم يظهر تأثير معنوي مباشر لكل من **RPA**و **TDABC**ضمن هذا النموذج، على الرغم من أهميتهما النظرية في دعم الكفاءة التشغيلية.
5. تؤكد النتائج الإحصائية أن التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية يرتبط ارتباطًا قويًا وذا دلالة إحصائية مع خفض التكاليف غير المتوقعة في الشركات الصناعية. ويعكس ذلك قدرة هذه الأدوات، وخاصة أسلوب **TDABC**، على تحسين دقة توزيع التكاليف وتقدير الموارد بما يقلل من الانحرافات والنفقات الطارئة. كما توضح النتائج أن بقية الأدوات، مثلRPA ، والتحليل التنبؤي، وTDRCA، تساهم بفاعلية في تعزيز المراقبة المستمرة والتنبؤ بالمخاطر المالية وضبط التكاليف، مما يدعم استقرار الأداء المالي ويحد من التكاليف غير المخطط لها.
6. تؤكد نتائج نموذج الانحدار أن التكامل بين أدوات الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية يسهم بفاعلية في تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف غير المتوقعة في الشركات الصناعية. وقد أظهرت الأدوات TDABC و TDRCAوالتحليل التنبؤي و RPAتأثيرًا معنويًا إيجابيًا، مما يعكس قدرة هذه الأدوات على تعزيز دقة القياس المحاسبي، وتقليل الانحرافات الناتجة عن الأخطاء أو التقديرات غير الدقيقة، وتمكين الإدارة من اتخاذ قرارات مالية وتشغيلية أكثر فاعلية واستدامة. ويشير **$R^2 = 0.792$** إلى أن هذه الأدوات تفسر نسبة كبيرة من التباين في المتغير التابع، مما يعزز قوة وأهمية نتائج الدراسة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا :التوصيات :

1. نوصى بزيادة تبني وتكامل أدوات الذكاء الأوتوماتيكي مع نظم محاسبة التكاليف الاستراتيجية في الشركات الصناعية، مع الاستثمار في تدريب الكوادر على استخدام هذه التقنيات بفاعلية، وتطوير البنية التحتية الرقمية لدعم جمع البيانات وتحليلها. كما يُنصح بإجراء دراسات تطبيقية موسّعة لقياس الأثر طويل المدى لهذه الأدوات على استدامة الكفاءة التشغيلية وتقليل الهدر في بيئات صناعية متنوعة.
2. نوصى الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق بالتركيز على **تطبيق TDABC و RPA**ضمن استراتيجيات التكامل بين الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف لتعظيم الفوائد التشغيلية والمالية. كما يُنصح بتطوير برامج تدريبية للكوادر المحاسبية والإدارية لرفع كفاءتهم في استخدام هذه الأدوات، وتعزيز نظم المراقبة التكاليف لتقليل الهدر وتحسين التقديرات المالية. بالإضافة إلى ذلك، يُستحسن إجراء دراسات مستقبلية لتقييم أثر بقية أدوات الذكاء الأوتوماتيكي، مثل التحليل التنبؤي وTDRCA، على تحسين الأداء المالي على المدى الطويل.
3. نوصى الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق بتطبيق أدوات الذكاء الأوتوماتيكي وزامكانية دمجها مع نظم محاسبة التكاليف الاستراتيجية لضمان دقة قياس التكاليف وتقليل الأخطاء. كما يُنصح بالتركيز على التحليل التنبؤي نظرًا لقوة تأثيره المثبتة إحصائيًا، مع توفير برامج تدريبية متخصصة للكوادر المحاسبية والإدارية لتعظيم الاستفادة من هذه الأدوات، بما يدعم اتخاذ قرارات أكثر فاعلية ويعزز الكفاءة التشغيلية على المدى الطويل.
4. نوصى الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق بالتركيز على **تطبيق التحليل التنبؤي و TDRCA**لتعظيم الفوائد المرتبطة بدقة القياس وتقليل الأخطاء في حساب التكاليف. كما يُنصح بتطوير برامج تدريبية للكوادر المحاسبية والإدارية لتعزيز مهارات استخدام هذه الأدوات، وربط نظم القياس والتحليل بالممارسات التشغيلية اليومية لضمان الاستفادة القصوى. بالإضافة إلى ذلك، يُستحسن متابعة تقييم أثر **RPA**و **TDABC**في تطبيقات مستقبلية لتحديد الظروف التي يمكن أن يظهر فيها تأثيرهما على الكفاءة التشغيلية وتقليل الأخطاء المحاسبية.
5. نوصى الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق بتبني استراتيجية متكاملة لتطبيق أدوات الذكاء الأوتوماتيكي مع محاسبة التكاليف الاستراتيجية، مع التركيز على أسلوب **TDABC**نظراً لقوة تأثيره في ضبط التكاليف غير المتوقعة. كما يُنصح بتطوير أنظمة المراقبة المالية والتنبؤ بالمخاطر باستخدام التحليل التنبؤي، وتعزيز الأتمتة الروبوتية للعمليات للحد من الأخطاء البشرية. ويتطلب ذلك الاستثمار في تدريب الكوادر الفنية والمحاسبية على هذه الأدوات، وربط استخدامها بالخطط المالية والاستراتيجية لضمان استدامة الكفاءة التشغيلية والانضباط المالي على المدى الطويل.
6. نوصى الشركات الصناعية في اقليم كوردستان/العراق بالتركيز على **تطبيق TDABC و TDRCAوالتحليل التنبؤي و RPA**ضمن استراتيجيات التكامل بين الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف لتعظيم الفوائد المرتبطة بخفض التكاليف غير المتوقعة وتحسين الكفاءة التشغيلية. كما يُنصح بتطوير برامج تدريبية للكوادر المحاسبية والإدارية لتعزيز مهارات استخدام هذه الأدوات، وربط نظم القياس والتحليل بالممارسات التشغيلية اليومية لضمان الاستفادة القصوى. بالإضافة إلى ذلك، يُستحسن متابعة الدراسات التطبيقية المستقبلية لتقييم أثر هذه الأدوات في تحسين الأداء المالي على المدى الطويل وتحقيق الانضباط المالي والاستدامة التشغيلية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر,والمراجع:

اولا: المراجع العربية

1. الجابر، محمد .(2021) .الذكاء الأوتوماتيكي وتطبيقاته في الإدارة الحديثة .بغداد: دار الفكر العربي.
2. المرسي، أحمد .(2020) .الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الأعمال والإدارة .القاهرة: دار النهضة العربية.
3. المالكي، أ .(2020) .أتمتة العمليات الروبوتية وتطبيقاتها في المحاسبة .بغداد: دار العلم للنشر.
4. الشمري، أ .(2020) .محاسبة التكاليف الاستراتيجية: مدخل حديث لتحقيق الكفاءة والميزة التنافسية .الرياض: دار الشروق.
5. الخطيب، أ., 2023 .التكامل بين الذكاء الأوتوماتيكي ومحاسبة التكاليف الاستراتيجية في تحسين الكفاءة التشغيلية .مجلة الإدارة والتكنولوجيا، 12(3)، ص. 91–110.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1. Russell, S. and Norvig, P. (2021). *Artificial Intelligence: A Modern Approach*. 4th ed. Harlow: Pearson.
2. Lacity, M. and Willcocks, L. (2017). *Robotic Process Automation: The Next Transformation Lever for Shared Services*. Journal of Information Technology Teaching Cases, 7(1), 1–17.
3. Davenport, T.H. and Ronanki, R. (2018). Artificial Intelligence for the Real World. *Harvard Business Review*, 96(1), 108–116.
4. Willcocks, Leslie P. , Lacity, Mary and Craig, Andrew (2015) *The IT function and robotic process automation.* The Outsourcing Unit Working Research Paper Series (15/05). London School of Economics and Political Science, London, UK.
5. Bughin, J., Seong, J., Manyika, J., Chui, M. and Joshi, R. (2018). *Notes from the AI frontier: Modeling the impact of AI on the world economy*. McKinsey Global Institute. Available at: https://www.mckinsey.com
6. Jurafsky, D. and Martin, J.H. (2020). *Speech and Language Processing*. 3rd ed. London: Pearson.
7. Syam, N. and Sharma, A. (2018). *Waiting for a sales renaissance in the fourth industrial revolution: Machine learning and artificial intelligence in sales research and practice*. Industrial Marketing Management, 69, pp.135–146.
8. Aguirre, S. and Rodriguez, A. (2017). *Automation and Robotic Process Automation: An Overview*. Journal of Business Process Management, 23(1), pp. 60-75.
9. van der Aalst, W., Bichler, M. & Heinzl, A. (2018). *Robotic Process Automation and Cognitive Automation: The Next Phase*. Berlin: Springer.
10. Madakam, S., Holmukhe, R. & Jaiswal, S. (2019). *The Future Digital Work Force: Robotic Process Automation (RPA). Journal of Information Systems*, 13(3), pp. 233–242.
11. Shank, J.K. & Govindarajan, V. (1993). *Strategic Cost Management: The New Tool for Competitive Advantage*. Boston: Free Press.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

12. Cooper, R. & Kaplan, R.S. (1991). *Profit priorities from activity-based costing*. Harvard Business Review, 69(3), pp. 130-135.
13. Porter, M.E. (1985). *Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance*. New York: Free Press.
14. Roslender, R. & Hart, S. (2003). *Accounting and Management: An Interdisciplinary Approach*. London: Cengage Learning.
15. Everaert, P., Sarens, G., & Rommel, J. (2008). *Strategic Cost Management and Performance Measurement*. Amsterdam: Elsevier.
16. Jarrahi, M.H. (2018). *Artificial intelligence and the future of work: Human-AI symbiosis in organizational decision making*. *Business Horizons*, 61(4), pp. 577–586.
17. Mahmoud, A., 2022. *Integrating Intelligent Automation with Strategic Cost Management in Industrial Firms*. Erbil: University of Kurdistan Press.
18. Nguyen, T., Le, H. & Tran, P., 2021. *Predictive Analytics in Strategic Cost Management: Applications in Manufacturing Firms*. Journal of Accounting and Finance, 18(4), pp.412–428.
19. Zeng, X., Li, Y. & Chen, H., 2020. *Robotic Process Automation in Accounting and Finance: Enhancing Efficiency and Accuracy*. International Journal of Accounting Information Systems, 36, pp.268–283.
20. Rahman, M., Khan, S. & Ahmed, T., 2023. *Impact of Intelligent Automation on Operational Efficiency in Manufacturing Industries*. Journal of Industrial Engineering, 29(2), pp.119–135.
21. Yousef, A., Li, H. & Zhang, J., 2022. *Robotic Process Automation in Accounting: Enhancing Accuracy and Efficiency in Medium-Sized Manufacturing Firms*. International Journal of Accounting Information Systems, 45, pp.133–150.
22. Wang, Y. & Siau, K., 2021. *The Impact of Artificial Intelligence on Strategic Cost Management in Manufacturing Firms*. Journal of Enterprise Information Management, 34(1), pp.98–115.
23. **Willcocks, L. P., Lacity, M., & Craig, A. (2015).** *The IT function and robotic process automation.* (LSE Outsourcing Unit Working Research Paper Series, 15(05)). London School of Economics and Political Science. Retrieved from **http://eprints.lse.ac.uk/64519/**

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تقدير متغيرات الوساطة المفردة باستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط (دراسة حالة على الشمول المالي في المناطق الريفية)

Zainalabideen Al-Husseini	Bashar Khalid Ali	Ali Mohammed Huseein Alfartoosi
Department of Finance and banking Science , College of Adminstrative Sciences, Al-Mustaqbal University, 51001, Babylon, Iraq zainalabden.aboad@uomus.edu.iq	Department of Statistics, Faculty of Administration and Economic, Kerbala University, Iraq	Department of Accounting , College of Adminstrative Sciences, Al-Mustaqbal University, 51001, Babylon, Iraq

1- المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور متغيرات الوساطة المفردة في تفسير العلاقة بين العوامل المؤثرة على الشمول المالي في المناطق الريفية، وذلك باستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط. ركّزت الدراسة على تحليل كيفية تأثير متغير مستقل (البنية التحتية المصرفية) على متغير تابع (الشمول المالي)، مع إدخال متغير وسيط (الوعي المالي) لتحديد ما إذا كان هذا المتغير يفسر جزئياً أو كلياً العلاقة بين الطرفين. تم جمع البيانات من عينة ميدانية من الأسر الريفية عبر استبيانات منظمة، ثم جرى تقدير ثلاث معادلات انحدار متسلسلة لتحديد الأثر الكلي، والأثر المباشر، والأثر غير المباشر وفق منهجية Baron & Kenny واختبار Sobel ، إضافة إلى أسلوب Bootstrap لتأكيد النتائج. أظهرت النتائج أن الوعي يلعب دوراً وسيطاً معنوياً بين البنية التحتية المصرفية و الشمول المالي، حيث بيّنت التحليلات أن جزءاً معتبراً من تأثير توافر التكنولوجيا على الشمول المالي يمر عبر تحسين مهارات ومعرفة الأفراد المالية. توصي الدراسة بضرورة تعزيز برامج التثقيف المالي بالتوازي مع التوسع في البنية التحتية الرقمية لتحقيق شمول مالي أعمق وأكثر استدامة في المناطق الريفية , واظهرت اهم النتائج وجود تأثير للمتغير المستقل على المتغير الوسيط بنسبة 1.987 , اما تاثير المتغير الوسيط على المتغير التابع يقدر بنسبة 0.325 , اما تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع فقد كان يقدر بنسبة 0.912.

2- مقدمة :

يُعد نموذج تحليل الوساطة ذا أهمية بالغة في معرفة وتفسير أسباب العلاقة بين متغير السبب والنتيجة، وذلك من خلال معرفة متغير أو أكثر من متغيرات الوساطة. (Wen, 2013)

من المعروف أن تقدير التأثيرات السببية يُمكّن الباحثين من معرفة ما إذا كان العلاج يؤثر على النتيجة، إلا أنه لا يُوضح كيفية حدوث هذا التأثير. يعمل تحليل الوساطة على التغلب على هذه المشكلة، إذ يُحدد المتغيرات المتداخلة (متغيرات الوساطة) بين المتغيرات المستقلة التابعة، وقد صُمم تحليل الوساطة السببية في إطار نمذجة المعادلات الهيكلية الخطية (LSEM) كما في (Imai, Keele, & Tingley, 2010) (Rose, Chassin, Presson, & Sherman, 2000) (MacKinnon, 2008 نوقشت الأساليب الإحصائية لتحليل الوساطة لعدة سنوات في الأدبيات النفسية في وقت مبكر من عام 1948 حيث تحدث كل من Kenneth MacCorquodale and Paul E. Meehl عن قيمة وحالة متغيرات الوساطة المنطقية (Wen, 2013). تم اعتماد متغيرات الدراسة كما يلي , المتغير المستقل (البنية التحتية المصرفية) و تأثيرة على المتغير التابع (الشمول المالي)، مع إدخال متغير وسيط (الوعي المالي) لتحديد ما إذا كان هذا المتغير يفسر جزئياً أو كلياً العلاقة بين الطرفين. وقد افترضت الوساطة في أبسط صورها متغيرًا ثالثًا يسمى الوسيط (M) ينقل التأثير من المتغير المستقل (X) إلى

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المتغير التابع (Y) (X ⟶ M ⟶ Y) ويسمى التأثير غير المباشر من خلال الوسيط (M)، إما التأثير المباشر هو تأثير المتغير المستقل (X) مباشرة على المتغير التابع (Y) (Murtas, 2016).

في الوقت السابق، كانت متغيرات الوساطة تسمى متغيرات العمليات. حيث تصف هذه المتغيرات تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وتُسمى هذه المتغيرات نقاط النهاية في الأدبيات الطبية لأنها متغيرات تتوسط بين السبب والنتيجة (D. MacKinnon, 2012) . في الأبحاث المتداخلة مع الاستدلال السببي وتحليل الوساطة، يشير الكثيرون إلى مقال (Baron & Kenny, 1986) يتناول التحليل الأساسي للوساطة. يُعدّ كتابا Baron & Kenny من أكثر الكتيبات التي يُراجعها الباحثون على نطاق واسع (Fairchild & McDaniel, 2017) .

3- الهدف من الدراسة :

اختبار دلالة وأهمية المتغير الوسيط إحصائياً للتحقق من دوره في تفسير العلاقة بين الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها الفعلي.

4- منهجية الدراسة :

- في هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي لغرض الحصول على النتائج .
- اداوت جمع البيانات هي الاستبانة حيث جُمعت البيانات من خلال استمارة استبيان اعدها الباحث و تم توزيعها على عدد من العاملين في المصارف الحكومية والاهلية ولمختلف المستويات لضمان جمع بيانات اكثر دقة حيث تم توزيع 40 استبانة على 3 مصارف متفرقة و جمع البيانات و تحليلها من خلال تلك الاستمارات.
- مجتمع و عينة الدراسة : تم اعتماد موظفي المصار كمجتمع للدراسة و تحديد عدد منها لغرض اختيار عينة الدراسة

5- اهم النتائج

توصل الباحث الى عدد من النتائج و كان من اهم تلك النتائج هي وجو تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع بشكل جزئي و كذلك هناك تأثير غير مباشر عن طريق متغير الوساطة .

6- الاستنتاجات والتوصيات

وجود تأثير معنوي لمتغير البنية التحتية المصرفية والذي يمثل المتغير المستقل على متغير الوساطة (الوعي المالي) بمقدار (1.987) و هذا يؤكد اهمية الاهتمام بهذا الجانب, بينما جاء تأثير متغير الوساطة (الوعي المالي) على المتغير التابع (ألشمول المالي) بمقدار (0.325) و هو تاثير معنوي ايضا , و نلاحظ وجود تأثير للمتغير المستقل بشكل مباشر على المتغير التابع و بمقدار (0.912) وهذا يبرهن على اهمية البنية التحتية المصرفية.

يوصي الباحث بدراسة متغيرات الوساطة ومنحها دور في الدراسات المستقبلية لأهميتها في التأثير على النتائج بشكل غير مباشر.

7- الكلمات المفتاحية

نموذج الوساطة المنفرد , التأثيرات المباشرة ,التأثيرات غير المباشرة , الشمول المالي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولا: منهجية البحث

1. **مشكلة البحث**

نلخص **مشكلة البحث** هي محاولة تقدير أثر المتغير الوسيط المفرد في العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة في المناطق الريفية، وذلك بالاعتماد على نماذج الانحدار الخطي البسيط، للكشف عن طبيعة وأهمية هذا الدور الوسيط في نقل التأثير بين المتغيرات.

2. **اهداف البحث**

- امكانية تحديد العوامل الأساسية المؤثرة في مستوى الشمول المالي في المناطق الريفية.
- تقدير أثر المتغير الوسيط المفرد في العلاقة بين العوامل المؤثرة والشمول المالي باستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط.
- قياس حجم الأثر المباشر وغير المباشر للعوامل المستقلة على الشمول المالي من خلال المتغير الوسيط.

3. **أهمية البحث**

تتلخص اهمية البحث بالنهج المستخدم حيث نلاحظ باقي البحوث لا يضع المتغير الوسيط ضمن متغيرات الدراسة و تقدير التأثيرات المباشرة و غير المباشرة.

4. **فرضيات البحث**

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية لتأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع بواسطة متغير الوساطة (التأثير الجزئي).
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية لتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بشكل مباشر (التأثير الكلي)

5. **منهج البحث**

- في هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي لغرض الحصول على النتائج .

6. **مجتمع وعينة البحث**

تم اعتماد موظفي المصارف كمجتمع للدراسة و تحديد عدد منها لغرض اختيار عينة الدراسة حيث تم توزيع 40 استبيان عدة لهذا الغرض.

7. **حدود البحث**

- الحدود الزمانية : من 1\6\2025 – 1\10\2025
- الحدود المكانية : محافظة بابل

8. **أدوات جمع البيانات**

- الاستبيان

9. **صدق المقياس وثباته**

تم عرض الاستبيان على اساتذة من ذوي الاختصاص و تم اجراء بعض التعديلات حسب الملاحظات ,اما ثبات الاستبيان فقد تم الاستعانى بمقياس الفا كرونباخ و وجد انه مناسب حيث بلغ مقداره 0.78 وهي تسبة جيدة .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا: الدراسات السابقة

صُمم تحليل الوساطة السببية في إطار نمذجة المعادلات الهيكلية الخطية (LSEM) كما في (Rose, MacKinnon, 2008 (Imai, Keele, & Tingley, 2010) (Chassin, Presson, & Sherman, 2000) نوقشت الأساليب الإحصائية لتحليل الوساطة لعدة سنوات في الأدبيات النفسية في وقت مبكر من عام 1948 حيث تحدث كل من Kenneth MacCorquodale and Paul E. Meehl عن قيمة وحالة متغيرات الوساطة المنطقية (Wen, 2013).كما يُعد نموذج تحليل الوساطة ذا أهمية بالغة في معرفة وتفسير أسباب العلاقة بين متغير السبب والنتيجة، وذلك من خلال معرفة متغير أو أكثر من متغيرات الوساطة. (Wen, 2013)

ثالثا: أوجه التشابه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة

البحوث التي تستخدم متغيرات الوساطة تكون قريبة الى بعضها لحد ما و يكون الاختلاف في الجانب التطبيقي , حيث الجانب العملي (حالة دراسي) مختلفة عن باقي الدراسات.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

<u>نموذج الوساطة الفردية (SMM)</u>

يُعد نموذج الوساطة الفردية من أبسط نماذج تحليل الوساطة. يتكون هذا النموذج من ثلاثة متغيرات (المتغير المستقل X، والمتغير التابع Y، ومتغير الوساطة M).

يُستخدم هذا النموذج عندما يؤثر المتغير المستقل على متغير وسيط واحد، مما يُحدث تأثيرًا في متغير النتيجة. وقد طُبق نموذج الوسيط الفردي، والذي يُسمى أيضًا بالوساطة الفردية أو الوساطة البسيطة، في العديد من المجالات، بما في ذلك العلوم الاجتماعية والتربوية والسلوكية، وذلك لاهتمام الباحث بمعرفة الآثار الجانبية غير المدروسة (Wen, 2013) .

في عام ١٩٩٧، أجرى كلٌّ من (Warner & Rountree, 1997) دراسةً حول الوساطة في العلوم الاجتماعية، حيث وجد أن استخدام الفقر (المتغير المستقل) يُقلل من الروابط الاجتماعية (المتغير الوسيط)، مما يزيد من معدلات السرقة والاعتداء (المتغير التابع).

يوضح الشكل (1) العلاقة بين ثلاثة متغيرات، وهو أبسط نموذج لتأثيرات الوساطة، حيث يمثل الشكل نموذجًا لمتغير وسيط واحد، حيث المتغير الأول هو المتغير المستقل (X)، والمتغير الثاني هو متغير الوساطة (M)، والمتغير الثالث هو المتغير التابع (Y). في هذا الشكل توجد علاقة تأثير مباشر وغير مباشر، حيث يشير السهم بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (Y) إلى وجود ارتباط مباشر بين المتغير المستقل ومتغير النتيجة ($X \longrightarrow Y$). أما التأثير الثاني فهو نتيجة تأثير المتغير المستقل X على متغير الوساطة M، والذي يؤثر بدوره على متغير النتيجة ($X \longrightarrow M \longrightarrow Y$) ، وهو ما يسمى بالتأثير غير المباشر. للرموز (a، b، c) دلالة خاصة حيث يشير الرمز (a) إلى تأثير المتغير المستقل X على متغير الوساطة M، ويشير الرمز (b) إلى تأثير متغير الوساطة M على متغير النتيجة Y، والرمز (c) في الشكل (1) يكون التأثير الكلي للمتغير المستقل X على متغير النتيجة Y (D. P. MacKinnon (D. P. MacKinnon, Fairchild, & Fritz, 2007) (D. MacKinnon, 2012) & Pirlott, 2015) .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

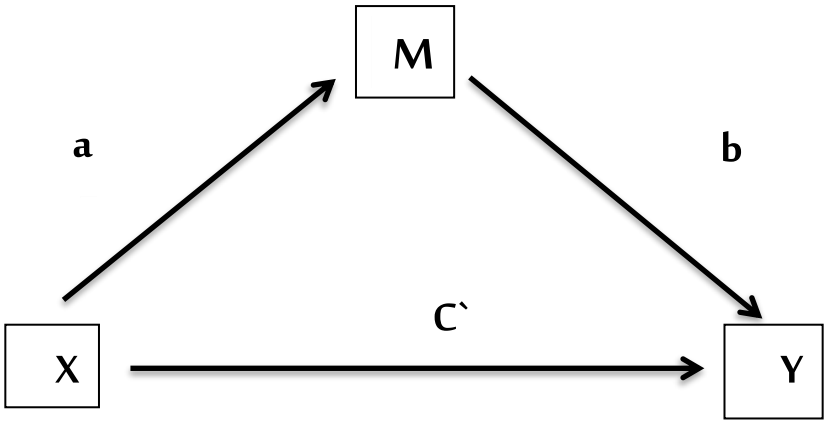

الشكل (1): يمثل التأثير غير المباشر لمتغير X على متغير Y بواسطة متغير الوساطة M.

نصف نموذج تحليل الوساطة الفردية باستخدام معادلات الانحدار الثلاثة التالية:

$$Y = V_2 + CX + e_2 \text{.....}(1)$$

$$Y = V_3 + \acute{C}X + bM + e_3 \text{.....}(2)$$

$$M = V_1 + aX + e_1 \text{.....}(3)$$

حيث يمثل Y متغير النتيجة (المتغير التابع)

يمثل X المتغير المستقل.

M المتغير الوسيط أو المتغير المتداخل.

C هي العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في المعادلة 2 ، وتُسمى التأثير الكلي.

C` هي المعامل الذي يربط المتغير المستقل بالمتغير التابع تحت تأثير الوساطة في المعادلة 3، ويُسمى التأثير الجزئي.

a هي المعامل الذي يُظهر تأثير المتغير المستقل على المتغير الوسيط في المعادلة 1.

b هي المعامل الذي يُظهر تأثير المتغير الوسيط على المتغير التابع في المعادلة 3.

e1، e2، e3: تُمثل الأخطاء.

تُظهر المعادلة 1 نموذج التأثير الإجمالي في الشكل (1)، وتُعرّف المعادلتان 2 & 3 نموذج الوساطة في الشكل (1) (D. P. (Otter, Pachali, Mayer, & Landwehr, 2018) MacKinnon & Pirlott, 2015) (Tofighi & Thoemmes, 2014) .

تأثير الوساطة

من الأسباب التي تدفع الباحث لمعرفة عملية انتقال التأثير من المتغير المستقل الى المتغير التابع بواسطة المتغير الثالث (متغير الوسيط), هو شرح العملية السببية التي يؤثر بها المتغير المستقل على المتغير التابع (James & Brett, 1984) . عند دراسة أي عملية وساطة تنقسم فيها العلاقة بين المتغيرين إلى مسارين كما هو موضح في الشكل (1)، المسار الأول هو التأثير المباشر الذي يؤثر فيه المتغير المستقل على المتغير التابع (X ⟶ Y)، والمسار الثاني هو تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بواسطة المتغير الوسيط ، وهو ما يسمى بالتأثير غير المباشر (X ⟶ M ⟶ Y).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

التأثير الوسيط يساوي الفرق بين معلمتي C و C`. ومن المعروف أن التأثير الكلي ينقسم إلى تأثير مباشر يمثله المعامل C وتأثير غير مباشر آخر يمثله معاملا (a, b) وهو **ab = C - C`** تقدير هذه المعاملات تكون متساوية إلا في الحالات التي يكون فيها حجم العينة المستخدمة في معادلات الانحدار مختلفًا، على سبيل المثال، إذا كان حجم العينة المستخدم في المعادلة 3 مختلفًا عن حجم العينة المستخدم في كل من المعادلتين 1 & 2. في هذه الحالة، قد يكون تقدير **C - C`** مختلفًا أو غير مساوٍ لتقدير المعاملات ab. يمكن تقدير المعاملات في المعادلات الثلاث أعلاه باستخدام طريقة الانحدار للمربعات الصغرى العادية (OLS) أو طريقة تقدير الاحتمال الأقصى (MLE). بعد تقدير المعاملات، يمكننا الحصول على تقدير متوسط لـ C - C` **ab** (Bareinboim & Pearl, 2012) (D. P. MacKinnon et al., 2000).

اختبار حاصل ضرب معاملات المعلمات

تُستخدم هذه الطريقة لاختبار أهمية تأثير الوساطة باستخدام حاصل الضرب والخطأ المعياري للحاصل. استُخدم الخطأ المعياري المشتق من معادلة سوبل عام ١٩٨٢ باستخدام طريقة دلتا القائمة على تقريب متسلسلة تايلر من الدرجة الأولى (Sobel, 1982).

$$S_{ab} = \sqrt{S_a^2 \ b^2 + S_b^2 \ a^2}$$

حيث يمثل a و b المعاملات المدرجة في معادلات الانحدار، و $S_b^2 S_a^2$ and الخطأ المعياري لـ a و b.

تُسمى الأخطاء المعيارية التي تعتمد على الحساب بتأثير الوساطة ab، وهو حاصل ضرب أخطاء المعاملات المعيارية، وتلك التي تعتمد على C - C` تُسمى الفرق في الأخطاء المعيارية للمعاملات. حيث C - C` هو الخطأ المعياري للفرق بين معاملات الانحدار والذي يمكن حسابه كما يلي:

$$S_{c-c`} = \sqrt{S_c^2 + S_{c`}^2 - 2\, r\, S_c\, S_{c`}}$$

بعد تقدير الأخطاء المعيارية، يمكن تحديد حدود الثقة العليا والدنيا لتأثير المتغير الوسيط كما يلي:

Upper confidence limit = mediated effect + **Z * S_{ab}**

Lower confidence limit = mediated effect - **Z * S_{ab}**

يمكن تقسيم تأثيرات الخطأ المعياري ومقارنتها بتوزيع Z، على سبيل المثال، 1.96 وحد ثقة 95% لحجم العينة الكبير، وتقدير التأثير **ab = C - C`** يتبع خطأ النوع الأول إحصاء (D. P. MacKinnon & Luecken, 2011) ما ذكر هو حدود الثقة لتأثير الوسيط المتماثل. أما حدود الثقة غير المتماثلة، فهي أكثر دقة لأن تأثير التوزيع الطبيعي للوسيط غير مطلوب وقد يكون توزيعًا آخر. يمكن حساب حدود الثقة غير المتماثلة عن طريق إعادة التكوين أو استخدام القيم الحرجة لتوزيع المنتج (D. MacKinnon, 2012).

<u>Bootstrapping</u>

في كثير من الحالات، لا يكفي حجم العينة للدراسة، وهذه إحدى المشكلات التي تواجه الباحثين في العديد من الدراسات. وللتغلب على هذه المشكلة، اقترح bolger & shrout عام 2002 استخدام طريقة Bootstrapping . لا تُجدي طريقة دلتا لتقدير الخطأ المعياري نفعًا عندما لا يكون حجم العينة كبيرًا بما يكفي. وهذا القيد يُفضي إلى استخدام طريقة Bootstrapping.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يمكن استخدام إعادة التشكيل لإيجاد الأخطاء المعيارية للمعامل المقدر عندما يكون توزيع العينات للمعامل المقدر غير معروف، كما يمكن استخدامه لتقييم دقة النموذج المقدر وتقييم دقة تنبؤاته (Wen, 2013) .

تُعد طريقة إعادة التشكيل إحدى الطرق الشائعة لتقدير التأثيرات غير المباشرة. تعتمد إعادة التشكيل على إعادة الهيكلة مع الاستبدال لعدد كبير من المرات. بمعنى آخر، إذا كانت لدينا عينة بحجمn ، تتم عملية إعادة التشكيل بأخذ H من العينات مع التكرار وعملية الاستبدال من حجم العينة الأصلي، ويفضل أن يكون H=1000 على الأقل (D. MacKinnon, 2012) .

لكل عينة خصائصها، مثل الوسيط وتقدير التأثيرات غير المباشرة لكل عينة. تُستخدم هذه الطريقة لإجراء توزيعات العينات كأساس لفترات الثقة واختبار الفرضيات (Zainalabideen, A. H, 2022) .

خطوات تحليل الوساطة لنموذج الوساطة الفردية

وضع كلٌّ من (Judd & Kenny, 1981) (James & Brett, 1984) (Baron & Kenny, 1986)

مجموعةً من الخطوات لتحليل الوساطة:

الخطوة ١: يجب أن يكون هناك تأثير للمتغير المستقل (X) على المتغير التابع (Y) بواسطة المعامل C كما هو موضح في المعادلة 2 .

الخطوة ٢: يجب أن يكون للمتغير المستقل (X) تأثير على متغير الوساطة (M) بواسطة المعامل a و كما هو موضح في المعادلة 1.

الخطوة ٣: يجب أن يؤثر متغير الوساطة (M) على المتغير التابع (Y) بواسطة المعامل b كما هو موضح في المعادلة 3.

الخطوة ٤: لإثبات أن المتغير (M) يتوسط كلاً من المتغير المستقل (X) والمتغير التابع(Y) ، يجب أن يكون تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (التأثير المباشر) للمعامل C` في المعادلة 3 غير مهم على الإطلاق.

عند تطبيق الخطوات الأربع بالكامل، يمكننا القول إن البيانات تتوافق مع فرضية أن المتغير M يُحسب المتوسط الكامل للمتغير المستقل X والمتغير التابعY ، ولكن في حال عدم استيفاء الخطوة الرابعة، ففي هذه الحالة، يكون هناك وساطة جزئية.

كما أوضحت دراسة أجراها (D. P. MacKinnon, Lockwood, Hoffman, West, & Sheets, 2002) من أن أهم خطوات الوساطة هي 2 و 3، أي المعامل a ذو دلالة إحصائية في المعادلة 1 و كذلك b في المعادلة 3.

في هذه الدراسة تناولنا في حال وجود تأثير للمتغير المستقل (البنه التحتية المصرفية X) على متغير الوسيط (الوعي المالي لدى الافراد M) والذي بدوره بنقل التأثير للمتغير التابع (الشمول المالي Y) .

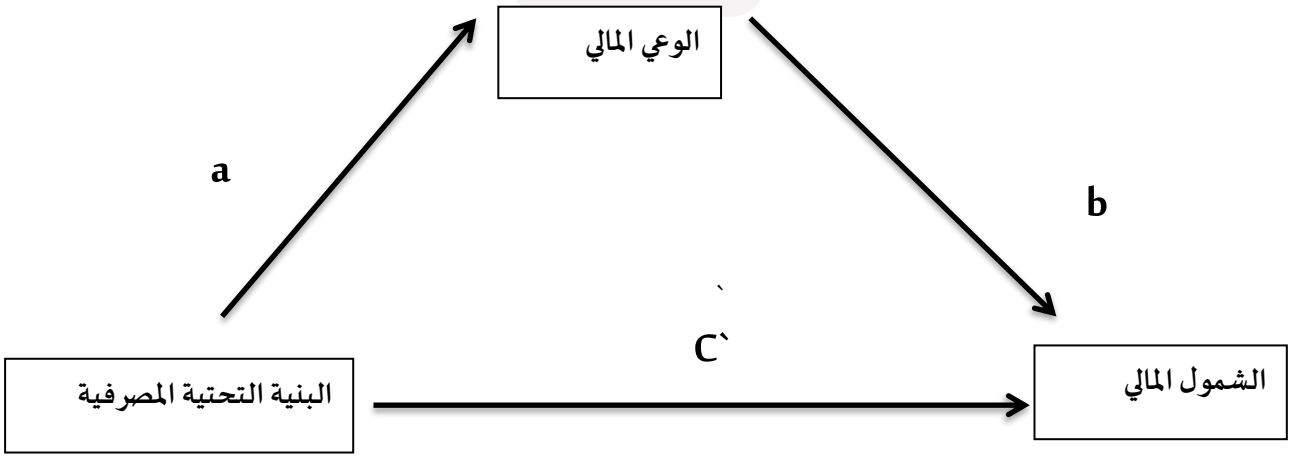

الشكل 2 :يمثل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي

من اجل الشروع بتحليل البيانات نبدأ اولا بأختبار قوة العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة من خلال احتساب قيمة الارتباط وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول رقم (1): علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة .

	M	X	Y
M		2310.	2130.
X	2310.		2340.
Y	2130.	2340.	

نلاحظ من الجدول اعلاه توجد علاقة ارتباط بين البنية التحتية المصرفية و متغير الوعي المالي بقيمة (0.231) , كما نلاحظ وجود علاقة ارتباط بين المتغير المستقل و الشمول المالي بقيمة (0.234) , كما توجد علاقة ارتباط بين متغير الوسيط مع التغير التابع بقيمة (0.213).

و عند استخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير المعالم و حسب النماذج المستخدمة :

$$Y = V_2 + CX + e_2 \text{.....}(1$$

المعادلة رقم (1) تمثل تأثير البنية التحتية المصرفية بشكل مباشر على الشمول المالي (التاثير الكلي).

جدول رقم (2) : يمثل التأثير الكلي (التاثير المباشر)

Parameters	(Direct effect)
Estimate	9543.3
Std. Error	33.00
T value	56.49
Pr(>|t|)	12<2e-

جدول رقم(3) :خلاصة النموذج الاول (1).

Residual standard error	32.45
Multiple R-squared	8750.
Adjusted R-squared	8550.
F-statistic	243
p-value	2< 2.2e-1

الجداول اعلاه تمثل تقديرات التأثير المباشر للمتغير المستقل على المتغير التابع .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

نلاحظ من الجداول اعلاه (2+3) ان تقدير التأثير المباشر للبنية المصرفية (ألمتغير المستقل) على الوعي المالي (المتغير الوسيط) يقدر ب (3.5439) وخطأ معياري بمعدل (0.033) وكانت قيمة T value = 49.56 .ويوجد تأثير معنوي حيث p<0.05. تم تقدير الخطأ الكلي في النموذج بمعدل (54.32)، وبمعامل تحديد بمعدل (0.875)، أي أنه من الممكن تحديد عند (0.875) التغير في متغير الوساطة تبعًا للمتغير المستقل، بينما تبلغ دلالة النموذج بشكل عام (p<2.2e-12) وهذا يدل على دلالة نموذجية.

$$Y = V_3 + \acute{C}X + bM + e_3 \text{.....}(2$$

المعادلة رقم (2) تمثل تأثير البنية التحتية المصرفية و الوعي المالي على الشمول المالي كتأثير كلي (التاثير المباشر +التاثير غير المباشر).

جدول رقم(4) :يمثل التقديرللمعلمة $\hat{b}$ و المعلمة $\hat{a}$.

Parameters	$\hat{C}$	$\hat{b}$
Estimate	912.0	3250.
Std. Error	1930.	330.0
T value	011.9	944.2
Pr(>|t|)	3e-152.7	110.0

جدول رقم(5) :خلاصة النموذج (2).

Residual standard error	55.49
Multiple R-squared	8430.
Adjusted R-squared	8770.
F-statistic	1423
p-value	5< 2.2e-1

من الجدول (4+5) نلاحظ تقدير التأثير الجزئي يقدرب (0.912) وخطأ معياري بمعدل (0.193) وقدر تأثير الوساطة بمقدار (0.325) وخطأ معياري بمعدل (0.033) ويوجد تأثير معنوي حيث *p<0.05.* , تم تقدير الخطأ الكلي في النموذج بمعدل (49.55)، وبمعامل تحديد بمعدل (0.843)، بينما تبلغ دلالة النموذج بشكل عام *(p<2.2e-16)* وهذا يدل على دلالة نموذجية.

$$M = V_1 + aX + e_1 \text{.....}(3$$

المعادلة رقم (3) تمثل تأثير البنية التحتية المصرفية بشكل مباشر على الوعي المالي (التاثير الكلي).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول رقم (6):تقديرات المعلمة ($\hat{a}$)

Parameters	$\hat{a}$
Estimate	987.1
Std. Error	0440.
T value	11.15
Pr(>|t|)	5<2e-1

جدول رقم(7) :خلاصة النموذج (3).

Residual standard error	77.59
Multiple R-squared	8870.
Adjusted R-squared	8650.
F-statistic	243
p-value	5< 2.2e-1

ومن الجداول (6+7) نلاحظ أن تقدير التأثير الكلي بشكل مباشر للمتغير المستقل على على متغير الوساطة بمعدل (1.987) وخطأ معياري بمعدل (0.044) اذا يوجد تأثير معنوي حيث.$p<0.05$ و تم تقدير الخطأ الكلي في النموذج بمعدل (59.77)، وبمعامل تحديد بمعدل (0.887)، بينما دلالة النموذج بشكل عام هي ($p< 2.2e-1$) وهذا يدل على دلالة النموذج.

$$= \sqrt{s_{\hat{a}}^2\,\hat{b}^2 + \hat{a}^2\,s_{\hat{b}}^2\,S_{\hat{a}_{\text{direct effect}}*\hat{b}_{\text{direct effect}}}}$$

$$= 0290.$$

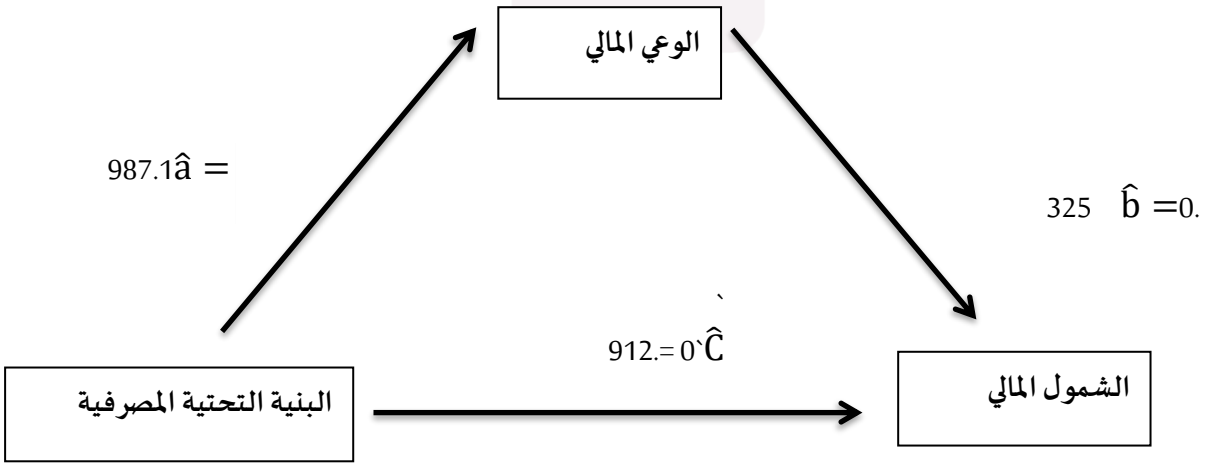

الشكل 3 :يمثل تقديرات المعالم بين متغيرات العلاقة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

و نستنتج من النتائج اعلاه نلاحظ وجود تأثير معنوي لمتغير البنية التحتية المصرفية والذي يمثل المتغير المستقل على متغير الوساطة (الوعي المالي) بمقدار (1.987) و هذا يؤكد اهمية الاهتمام بهذا الجانب, بينما جاء تأثير متغير الوساطة (الوعي المالي) على المتغير التابع (ألشمول المالي) بمقدار (0.325) و هو تاثير معنوي ايضا , و نلاحظ وجود تأثير للمتغير المستقل بشكل مباشر على المتغير التابع و بمقدار (0.912) وهذا يبرهن على اهمية البنية التحتية المصرفية.

و هذا يعني تلعب المتغيرات الوسيطة دور كبير و فعال في البحوث العلمية و تؤثر في النتائج لذلك ينبغي اخذها بعين الاعتبار عن الدراسة.

و توصل الباحث لعدد من التوصيات اهمها كانت ضرورة تسليط الضوء بشكل كبير على متغيرات الوساطة في مختلف الدراسات و زيادة الوعي المالي في المناطق الريفية و كذلك تعزيز الثقة في التعاملات الرقمية و دعم البنه التحتية في تلك المناطق من أجل توفير بيئة مناسب و حقيقية للتعاملات المالية المختلفة .

المصادر

1. Bareinboim, E., & Pearl, J. (2012). Causal inference by surrogate experiments: z-identifiability. ArXiv Preprint ArXiv:1210.4842.
2. Baron, R. M., & Kenny, D. A. (1986). The moderator-mediator variable distinction in social psychological research: Conceptual, strategic, and statistical considerations. Journal of Personality and Social Psychology, 51(6), 1173
3. Fairchild, A. J., & McDaniel, H. L. (2017). Best (but oft-forgotten) practices: a mediation analysis. The American Journal of Clinical Nutrition, 105(6), 1259–1271.
4. Imai, K., Keele, L., & Tingley, D. (2010). A general approach to causal mediation analysis. Psychological Methods, 15(4), 309. James, L. R., & Brett, J. M. (1984). Mediators, moderators, and tests for mediation. Journal of Applied Psychology, 69(2), 307. Judd, C. M., & Kenny, D. A. (1981). Process analysis: Estimating mediation in treatment evaluations. Evaluation Review, 5(5), 602–619.
5. MacKinnon, D. (2012). Introduction to statistical mediation analysis. Routledge.
6. MacKinnon, D. P., Fairchild, A. J., & Fritz, M. S. (2007). Mediation analysis. Annu. Rev. Psychol., 58, 593–614.
7. MacKinnon, D. P., Krull, J. L., & Lockwood, C. M. (2000). Equivalence of the mediation, confounding and suppression effect. Prevention Science, 1(4), 173–181.
8. MacKinnon, D. P., Lockwood, C. M., Hoffman, J. M., West, S. G., & Sheets, V. (2002). A comparison of methods to test mediation and other intervening variable effects. Psychological Methods, 7(1), 83.
9. MacKinnon, D. P., & Luecken, L. J. (2011). Statistical analysis for identifying mediating variables in public health dentistry interventions. Journal of Public Health Dentistry, 71, S37–S46.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

10. MacKinnon, D. P., & Pirlott, A. G. (2015). Statistical approaches for enhancing causal interpretation of the M to Y relation in mediation analysis. Personality and Social Psychology Review, 19(1), 30–43
11. Mascha, E. J., Dalton, J. E., Kurz, A., & Saager, L. (2013). Understanding the mechanism: Mediation analysis in randomized and nonrandomized studies. Anesthesia & Analgesia, 117(4), 980–994.
12. Murtas, R. (2016). Mediation analysis for different types of Causal questions: Effect of Cause and Cause of Effect. Universita'degli Studi di Cagliari.
13. Otter, T., Pachali, M. J., Mayer, S., & Landwehr, J. (2018). Causal inference using mediation analysis or instrumental variables-full mediation in the absence of conditional independence.
14. Preacher, K. J., & Hayes, A. F. (2008). Asymptotic and resampling strategies for assessing and comparing indirect effects in multiple mediator models. Behavior Research Methods, 40(3), 879–891
15. Prentice, R. L. (1989). Surrogate endpoints in clinical trials: definition and operational criteria. Statistics in Medicine, 8(4), 431– 440.
16. Rose, J. S., Chassin, L., Presson, C. C., & Sherman, S. J. (2000). Contrasts in Multiple M ediator Models. In Multivariate applications in substance use research (pp. 155–174). Psychology Press.
    i. Sobel, M. E. (1982). Asymptotic confidence intervals for indirect effects in structural equation models. Sociological Methodology, 13, 290–312.
17. Tofighi, D., & Thoemmes, F. (2014). Single-level and multilevel mediation analysis. The Journal of Early Adolescence, 34(1), 93– 119.
18. Valente, M. J., Pelham III, W. E., Smyth, H., & MacKinnon, D. P. (2017). Confounding in statistical mediation analysis: What it is and how to address it. Journal of Counseling Psychology, 64(6), 659.
19. VanderWeele, T. J., Mumford, S. L., & Schisterman, E. F. (2012). Conditioning on intermediates in perinatal epidemiology. Epidemiology (Cambridge, Mass.), 23(1), 1.
20. VanderWeele, T. J., & Shpitser, I. (2013). On the definition of a confounder. Annals of Statistics, 41(1), 196
21. Warner, B. D., & Rountree, P. W. (1997). Local social ties in a community and crime model: Questioning the systemic nature of informal social control. Social Problems, 44(4), 520–536.
22. Wen, S. (2013). Estimation of multiple mediator model.
23. Zainalabideen, A. H. A Case Study Based on Singular Mediation and Regression Models. *European Journal of Humanities and Educational Advancements*, *3*(8), 143-149.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دور بعض ابعاد الشمول المالي في تعزيزالربحية المصرفية دراسة حالة مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي خلال المدة بين عامي(2009-2024)

د. فراس محمد فؤاد النقشبندي
قسم تقنيات مالية
الكلية التقنية ألإدارية - جامعة دهوك التقنية
firas.mohammed@dpu.edu.krd

المستخلص

عنوان البحث دور بعض ابعاد الشمول المالي في تعزيزالربحية المصرفية دراسة حالة مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي خلال المدة بين عامي(2009-2024) و يعتبر الشمول المالي من المواضيع المهمة في القطاع المصرفي الا انه في العراق تم الاهتمام به مؤخرا نتيجة للظروف السياسية و الإقتصادية التي مر بها العراق اما متغيرات البحث الشمول المال بوصفه متغيرا مستقلا اما الربحية متغير تابع اما الفجوة البحثية لهذ البحث هو قلة وجود بحوث و دراسات عن الشمول المالي و الربحية في المصارف الإسلامية .

يهدف البحث لمعرفة أثر الشمول المالي في الربحية في المصارف الإسلامية و ذلك بدراسة حالة مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي بين عامي (2009-2024) لكونه مصرف إسلامي و يلعب دورا كبيرا في الجهاز المصرفي العراقي و الذي يعد مجتمع البحث و حصل الباحث على البيانات من التقارير المالية الصادرة من مصرف عينة البحث خلال مدة البحث .

و توصل البحث لعدة نتائج منها وجود تاثير الشمول المالي في الربحية المصرفية و من اهم مقترحات البحث هو تقديم الخدمات المصرفية لكافة الفئات في المجتمع لتحقيق التنمية و الاستدامة منها منح القروض لاصحاب المشاريع الصغيرة لدعم النمو الاقتصادي و اختتم البحث بعدد من البحوث المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الربحية ، المصارف التجارية،المصارف الإسلامية

Abstract

The research title is the role of some dimensions of financial inclusion in enhancing banking profitability. A case study of Cihan Bank for Investment and Islamic Finance during the period between (2009-2024). Financial inclusion is considered one of the important topics in the banking sector, but in Iraq it has received attention recently as a result of the political and economic conditions that Iraq has gone through. As for the research variables, financial inclusion is an independent variable, while profitability is a dependent variable. The research gap for this research is the lack of research and studies on financial inclusion and profitability in Islamic banks.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

The research aims to know the impact of financial inclusion on profitability in Islamic banks by studying the case of Cihan Bank for Islamic Investment and Finance between the years (2009-2024) as it is an Islamic bank and plays a major role in the Iraqi banking system, which is the research community. The researcher obtained data from the financial reports issued by the research sample bank during the research period.

The research reached several results, including the impact of financial inclusion on banking profitability. One of the most important research proposals is to provide banking services to all segments of society to achieve development and sustainability, including granting loans to small business owners to support economic growth The research concluded with a number of future researches. .

Key Words

Financial Inclusion, Profitibility, Commercial Banks, Islamic Banks

المقدمة

يلعب القطاع المصرفي دورا كبيرا في تحريك و تنشيط العجلة الاقتصادية في مختلف الاقتصاديات و يعتبر الشمول المالي و تقديم الخدمات المصرفية بشكل واسع و حديث مهمة جدا في اقتصاد اية دولة و عليه ان الطلب على الخدمات المصرفية هي المرأة التي تعكس التطور الاقتصادي لاي بلد و ان التطور التكنولوجي الذي حدث منذ بدايات القرن العشرين اثرت بشكل كبير على المصارف و شجعتها لتبني ابتكار خدمات مصرفية و تقديمها لمختلف فئات المجتمع.

اما مشكلة البحث تكمن في التساؤول التالي هل توجد علاقة بين الشمول المالي و الربحية لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي ؟ و تكمن اما مشكلة البحث تكون بوجود تأثير الشمول المالي في الربحية لدى المصارف الإسلاميةو تشمل متغيرات الدبحث بالشمول المالي و الربحية .

و يتكون هذا البحث من ثلاث مباحث و الإستنتاجات و المقترحات و ف المبحث الاول تطرق الباحث لمنهجية البحث و بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث و في المبحث الثاني اشار الباحث للجانب النظري للبحث اما المبحث الثالث تناول الباحث الجانب العملي بدراسة حالة مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الإسللامي و ثم عرض الإستنتاجات التي تصل اليها الباحث و تقديم المقترحات لمصرف عينة البحث.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الاول

منهجية البحث و بعض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات البحث

اولا: منهجية البحث

1.مشكلة الدراسة

يعد الشمول المالي من الموضوعات التي تهتم بها مختلف الدول سواء كانت نامية أو متقدمة و لكن المصارف العراقية و لم تهتم بالشمول المالي مثل مصارف بقية الدول حيث كان الاهتمام به متأخرا ادى لضعف دور المصارف العراقية في تقديم الخدمات المصرفية الاساسية للزبائن و قد اطلق البنك المركزي العراقي خطة استراتيجية للشمول لجعل المصارف العراقية قادرة على توسيع قاعدة الزبائن و لزيادة ثقة الافراد بالمصارف و لتحقيق التنمية الاقتصادية و ايجاد فرص العمل و محاربة الفقر (البنك المركزي العراقي،2025: 5) و من هذا المنطلق يستلزم البحث ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة من خلال الربحية التي تعد من الأهداف التي تسعى المصارف تحقيقها لأن تقديم الخدمات بشكل واسع لمختلف فئات المجتمع من الممكن أن يؤدي لزيادة ارباح المصارف و بذلك يمكن صياغة من التساؤل التالي لتتمحور فيها مشكلة البحث .

هل توجد علاقة بين الشمول المالي و الربحية لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي ؟

2.اهداف البحث

من خلال تحديد مشكلة البحث و اهميتها فإن الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها هي:-

أ. بيان العلاقة بين الشمول المالي و الربحية لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي .

ب. بيان تاثير الشمول المالي في الربحية لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي .

3 .اهمية البحث

يمكن تجسيد اهمية البحث بالأتي :-

أ. ان البحث في اثر الشمول المالي في الربحية يساعد في تلافي النقص في الدراسات السابقة التي تربط بين موضوعات الدراسة و متغيراتها، بما يجعلها من الدراسات المهمة في المجال المصرفي .

ب. تتجلى اهميتها في دور الشمول المالي في تحقيق الربحية و خاصة ان الربحية تعد من ألأهداف المهمة لدى المصارف. كما ستمثل هذه الدراسة بعدا تطبيقيا يضاف الى البعد الأكاديمي من خلال عرض العلاقة التحليلية عن مجمل متغيرات الدراسة بصيغة تهيء مقترحات موضوعية لمصرف عينة البحث.

4. المخطط الفرضي للبحث

جرى صياغة أنموذج البحث الافتراضي على وفق ما جاء من مسح للنتائج الفكرية للأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث، وبعد مراجعة للبحوث والدراسات الحديثة المتعلقة بهذا الموضوع ، جرى تطوير الأنموذج الافتراضي ليعكس أبعاد ومتغيرات الظاهرة المبحوثة متمثلة بأشكالية الدراسة ومنطلقاتها الفلسفية والعملية التي نصت على وجود علاقة الارتباط بين متغيرات البحث و تاثير الشمول المالي في الربحية ويوضح الشكل (1) الأنموذج الافتراضي للبحث.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الشكل (1)

المخطط الفرضي للبحث

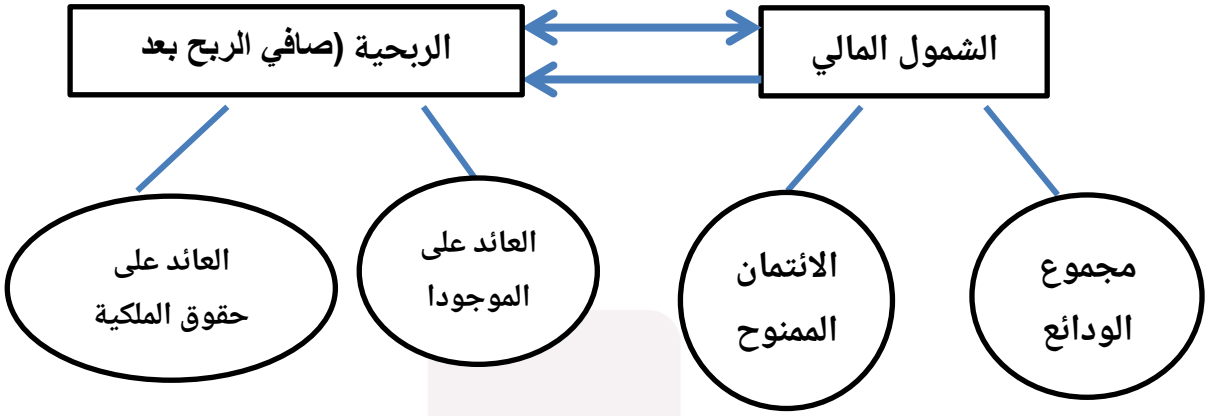

المصدر: إعداد الباحث

5. فرضيات الدراسة

1.5 فرضية الارتباط

يمكن صياغة الفرضية الارتباط النحو التالي " توجد علاقة ارتباط معنوية بين بعض متغيرات الشمول المالي و الربحية " و تنبثق م هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:-

أ. توجد علاقة ارتباط معنوية ذو دلالة إحصائية بين مؤشر الشمول المالي الربحية.

ب. توجد علاقة ارتباط معنوية ذو دلالة احصائية بين مجموع الودائع و نسب العائد على الموجودات.

ت. توجد علاقة ارتباط معنوية ذو دلالة احصائية بين مجموع الودائع و نسب العائد على حقوق الملكية.

ث. توجد علاقة ارتباط معنوية ذو دلالة احصائية بين الائتمان الممنوح و نسب العائد على الموجودات.

ج. توجد علاقة ارتباط معنوية ذو دلالة احصائية بين الائتمان الممنوح و نسب العائد على حقوق الملكية.

2.5 فرضية التاثير

يمكن صياغة الفرضية التاثير على النحو التالي " يؤثر الشمول المالي في الربحية " و تنبثق م هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:-

أ. يؤثر مؤشر الشمول المالي تأثيرا ايجابيا في صافي الربح بعد الضريبة.

ب. يؤثر مجموع الودائع تأثيراً ايجابيا في نسب العائد على الموجودات.

ت. يؤثر مجموع الودائع تأثيراً ايجابيا في نسب العائد على حقوق الملكية.

ث. تؤثر الائتمان الممنوح تأثيراً ايجابيا في نسب العائد على الموجودات.

ج. تؤثر الائتمان الممنوح تأثيراً ايجابيا في نسب العائد على حقوق الملكية.

6. منهج البحث

اتبع الباحث المنهج الوصفي في الإطار النظري للبحث و خاصة فيما يتعلق بالربحية و الشمول المالي و ثم المنهج التحليلي في الجانب العملي من خلال تحليل البيانات المالية لمصرف عينة البحث.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

7. مجتمع وعينة البحث

مجتمع البحث هي المصارف العاملة في الجهاز المصرفي العراقي اما عينة البحث مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الإسلامي.

8. حدود البحث

تشمل حدود البحث مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الإسلامي خلال المدة بين عامي (2009-2024).

9.أدوات جمع البيانات

تم جمع البيانات من خلال التقارير المالية الصادرة من مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الإسلامي خلال مدة البحث .

ثانيا : بعض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة

1.2 بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالربحية

1.1.2 الدراسات العربية

أ. **دراسة رباط (2016) بعنوان (ادارة فجوة الموجودات و المطلوبات و تاثيرها على الربحية في المصارف التجارية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العر اقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من (2005-2014))**

أجريت هذه الدراسة بهدف بيان وجود فجوة بين الموجودات و المطلوبات في مصارف عينة الدراسة و مدى قدرة المصارف إدارة هذه الفجوة و كذلك تأثير فجوة الموجودات و المطلوبات على ربحية المصارف و التأكيد على موضوع المخاطرة لاسيما مخاطر سعر الفائدة و القدرة على مواجهتها و تاثيرها على تحقيق العائد، افترضت الدراسة بعدم وجود علاقة إرتباط بين فجوة الموجودات و المطلوبات و ربحية المصارف كذلك عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لفجوة الموجودات و المطلوبات على ربحية المصارف، و تم تطبيق الدراسة في المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لانها تعتبر بيئة مناسبة لفجوة الموجودات و المطلوبات و تاثيرها على الربحية و تم اختيار (14) مصرفاً للفترة ما بين (2005 – 2014) حسب البيانات الواردة في التقارير الصادرة من مصارف عينة الدراسة ، توصلت الدراسة لعدة نتائج خاصة بإدارة فجوة الموجودات و الربحية حيث تبين وجود تفاوت لمصارف عينة الدراسة بالنسبة لتلك المؤشرات على مستوى المصرف الواحد و هذا يعني إختلاف في مجال العمل المصرفي و الإختلاف في الأنشطة التمويلية و كذلك تأثير فجوة جساسية الفائدة في ربحية المصارف و بشكل أيجابي بمعنى كلما أهتمت إدارات المصارف بأستراتيجيات و اساليب إدارة فجوة حساسية الفائدة كلما انعكس أيجابيا على الربحية.

ب. **دراسة عمروعلي (2022) بعنوان (تأثيرالر افعة المالية على الربحية المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العر اقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الرافعة المالية على الربحية في المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة بين عامي (2014-2020)، و شملت الدراسة نسبة المديونية و نسبة القروض لحقوق الملكية كمتغيرات مستقلة اما عينة الدراسة تكونت من (5) مصارف وهي (بغداد، الأهلي العراقي، الإستثمار العراقي، المنصور للإستثمار و كوردستان الدولي للإستثمار و التنمية)، و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها وجود علاقة معنوية طردية حسب نتائج ألإنحدار المتعدد بين الرافعة المالية و الربحية لدى المصارف حيث كلما أرتفعت الرافعة المالية أرتفعت ربحية المصارف و وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض إلى حقوق الملكية مع العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية أي كلما أرتفعت قيمة رأس المال الأساسي عن قيمة قيمة الموجودات تنخفض ربحية المصارف.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2.1.2 الدراسات ألأجنبية

أ. دراسة (Santabárbara) (2013) بعنوان (What Explains The Low Profitability Of Chinese Banks)

أجريت هذه الدراسة بهدف معرفة محددات الربحية في المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الصيني بتطبيق الدراسة على (87) مصرف في الصين خلال المدة بين عامي (1997-2004)، حيث افترضت الدراسة إن المصارف ذات رؤوس اموال كبيرة تكون ألأكثر ربحية من المصارف ذات رؤوس أموال صغيرة و إن السبب الرئيسي لإنخفاض ربحية المصارف هو تدخل الحكومة في شؤون المصارف لأن العديد من المصارف تعود ملكيتها للحكومة، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها كلما كان راس مال المصرف كبير كلما كانت ألأرباح المتحققة للمصرف أكبر من مصارف ذات رؤوس أموال صغيرة.

ب. دراسة (Samuel & Peters) (2014) بعنوان (Interest Rates And Deposit Money Banks' Profitabilty (Nexus: The Nigerian Experience

كان الهدف من هذه الدراسة معرفة تأثير سعر الفائدة علر ربحية المصارف في نيجيريا حيث حصل الباحثون على البيانات السنوية ألإجمالية من موقع البنك المركزي النيجيري خلال المدة بين عامي (1999-2012)، افترضت الدراسة إن لإسعار الفائدة تاثير ذو دلالة إحصائية على ربحية المصارف العاملة في نيجيريا، و عند إجراء التحليل الإحصائي الخاص بالدراسة تبين إن سعر الفائدة عندما يكون(5%) يكون لديه تأثير أيجابي على الربحية في مصارف عينة الدراسة في حين عندما يكون سعر الفائدة (8%) يكون له تأثير سلبي في ربحية المصارف.

2.2 بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالشمول المالي

1.2.2 الدراسات العربية

أ. دراسة ياس (2022) بعنوان (مؤشرات الشمول المالي و اثرها في الاداء المالي التكنلوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015 -2020).

كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى تاثير مؤشرات الشمول المالي في الاداء المصرفي من خلال اختبار العلاقة بين التكنلوجيا المصرفية و الاداء المالي خلال المدة بين عامي (2015-2020) بدراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي و و افترضت الدراسة بوجود علاقة ارتباط بين مؤشرات الشمول المالي و الادء المالي فضلا عن افترض تاثير التكنلوجيا المصرفية في الاداء المالي اضافة لفرضية تفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا ابمصرفية و الاداء المالي و اعتمد الباحث في جمع البيانات على التقارير المالية الصادرة من البنك المركزي العراقي خلال مدة الدراسة، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها وجود مؤشر ضضعف العمق المصرفي لزيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمشكل اكبر من نم الائتمان للقطاع الخاص و حرمان العديد من المواطنين من الخدمات المصرفية بسبب جود اجهزة الصراف الالي بشكل كبير في المدن و انتشارها القليل في الاقضية و النواحي .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب. دراسة يوسف (2023)، بعنوان (أثر بعض مؤشرات الشمول المالي على نمو الخدمات المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2010 – 2020)

اجريت هذه الدراسة لبيان معرفة دور الشمول المالي في نمو الخدمات المصرفية تحسين جودة العمل المصرفي و ارتقائه من خلال تبني استراتيجات جديدة لتعزيز الشمول المالي في العراق و كذلك معرفة مدى اهتمام المصارف العاملة في اقليم كوردستان بالشمول المالي و نمو الخدمات المصرفية و شملت عينة الدراسة (17) مصرفا مدرجا في سوق العراق للاوراق المالية خلال المدة بين عامي (2010-2020) و افترضت الدراسة بوجود علاقة ذو ارتباط معنوية بين الشمول المالي و الخدمات المصرفية و كذلك وجو تاثير معنوي للشممول المالي في نمو الخدمات المصرفية و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ان وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بلغت حوالي (0.406) اما معامل التاثير بلغ حوالي (0.165).

2.2.2 الدراسات ألاجنبية

ت. دراسة (Irshad و Shahid) (2019) بعنوان (A Theoretical Study on Financial Inclusions With References to General Government Schemes Of India

اجريت هذه الدراسة لمعرفة المخططات المختلفة للحكومة الهندية لمواجهة التحديات و استغلال فرص الشمول المالي اضافة الى الاجرتءات المتخذة من قبل البنك الاحتياطي الهندي لتسهيل الشمول المالي و معرفة النهج المتبع من قبل المصارف الهندية و المبادرات الحكومية لتعزيز وتسهيل الشمول المالي، و الجدير بالذكر ان هذه الدراسة طبقت في المصارف التجارية في الهند و حصل الباحثون على البيانات من مواقع الانترنيت الخاصة بالشمول المالي في الهند و و المجلات الهندية و الدولية و التقارير السنوية و اجريت دراسة وصفية و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها يمكن تشجيع الادخار من خلال تعزيز الشمول المالي و توفير الاموال للبحث مصادر تمويل اكثر انتاجية و الوصول للخدمات المالية و المصرفية السهلة حتى في المناطق الريفية و امكانية خفض كلف المعاملات من خلال تقديم الخدمات الكترونيا للمستفيد و يوفر الشمول المالي الفرص للمصارف لايصال خدماتها لمختلف الفئات في المجتمع و في مختلف المناطق و تشجيع الافراد من الذكور و الاناث لتبني الثقافة المصرفية وة من التحديات التي توجهها الشمول المالي شمول كافة الافراد حيث تشكل الامية المالية تحديا للشمول المالي فضا عن انخفاض مستوى التعليم.

ث. دراسة VO واخرون (2021) بعنوان (Financial inclusion and stability in the Asian region using bank-level data)

هدفت الدراسة الى معرفة اثر الشمول المالي في الاستقارا الاقتصادي في الدول الاسيوية خلال المدة بين عامي (2008-2017) و شملت عينة الدراسة (3071) مصرفا، افترضت الدراسة ان الشمول المالي يؤدي تعزيز الاستقرار الاقتصادي و هذا يؤدي لزيادة المرونة في القطاع المصرفي و من النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان الشمول المالي يؤدي لخفض تكاليف المصرف وزيادة ايراداتها كذلك ان اتباع المصرف للشمول المالي يؤدي لتعزيز الاستقرار و هذا ما يؤكد صحة فرضية الدراسة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني

الإطار النظري للبحث

الربحية

1. مفهوم الربحية و اهميته .

تطرق عدد من الباحثين لمفهوم الربحية اذ يرى (Barrow,2008) اداة هامة لقياس كفاءة الادارة في استخدام الموارد الموجودة و المعبر عنها بالعلاقة بين الايرادات و الاستثمارات التي حققت هذه الايرادات.

و بحسب (البرواري،2013) ان الربحية هي النتجية الاخيرة الي تتوصل اليها المصارف و منها المصارف بسبب السياسات التي تتبعها في إدارة اعمالها.

و وفق (Arnold:2013) النتيجة التي النهائية التي تحصل عليها المصارف لمبيعات اكبر من تكاليفها و الحصول على ارباح كبيرة من شانه ان يعطي مكاسب عالية لادارة المصارف.

و يرى (رباط،2016) ان الربحية العلاقة بين الايردات التي تحقَّقَها المنظمة الاقتصادية والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الايرادات ، وتقاس الربحية اما من خلال العلاقة بين والمبيعات و الاستثمارالتي ساهمت في تحقيق هذه الايرادات و بذلك تعد الربحية الهدف الرئيسي لكافة المنظمات الاقتصادية و منها المصارف التجارية حيث لايمك لاية منظكة اقتصادية الاستمارا في تقديم نشاكاتها دون تحقيق الربحية و تجعل الربحية من المصارف ان تكون مستقرة ماليا و مواجهة مخاطر الائتمان .

و من وجهة نظر (نبيلة،2016) ان الربحية هو هدف كل منظمة اقتصادية و منها المصارف و تعد مقياسا للحكم على كفاءة المنظمة الاقتصادية و التي تقاس بالعلاقة بين الايرادات و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الايردات.

و وفق (نعمة،2017) الربحية هو مقياس لكفاءة ادارة المصرف في اتخاذ القرارات الاستثمارية و الذي يشير للفرق بين الاموال المستثمرة و الايرادات التي تتحقق نتيجة استثمارها لهذه الاموال و يعد الهدف الذي تسعى اليه المصارف.

و يبين (حريز،2018: ان الربحية مفهوم يطبق على كل نشاط استثماري تمارسه المصارف و التي تستخدم فيه كافة الموارد المالية و البشرية و المادية و المعلوماتية و الذي يعبر بالعلاقة بين نتائج العملية الاستثمارية و الموارد المستخدمة فيها.

و يرى الباحث ان الربحية هي تلك المرحلة التي تصل اليها ادارة المصرف عندما تتجاوز نقطة التعادل و التي تكون الايرادات الكلية اكبر من التكاليف الكلية .

اما اهمية الربحية يبين (Santa,2007) إن الربحية مؤشر يوضح موقف التنافسي للمنظمات الاقتصادية و منها المصارف في السوق ودليل على كفاءة إدارتها لأنها تتيح للمنظمة الاقتصادية فرصة البقاء على موقف محدد من بعض المخاطر ويوفر دعامة ضد المشاكل والمعيقات في ألأجل القصير ، و بدافع من متطلبات رأس المال القانونية تحدث التغييرات في هيكل واستقرار أرباح المصارف في بعض الأحيان كما أن طبيعة قيود الحد الأدنى لرأس المال القانوني قد يؤدي بالمصارف لتغيير خليط أعمالها لصالح الأنشطة الموجودات التي قد تنطوي على متطلبات رأس مال أقل ومع ذلك ، فعلى الرغم من أن هذه الموجودات تحمل مخاطر أقل، الا انها ايضا قد تكسب عوائد أقل من قبيل الاحتياطي الإلزامي من أجل الابقاء على الثقة بالنظام المصرفي ، كما ان الاحتياطات الإلزامية و متطلبات السيولة التشريعية تلحق ضرراً بالأرباح وقد تشجع على الاستغناء عن الوساطة وقد تؤدي أيضا إلى ممارسات مصرفية غير مرغوب فيها ، على سبيل المثال ، الميزانيات العمومية للمصارف في العديد من الاقتصادات النامية والانتقالية تحتوي على نسب كبيرة من الأصول الثابتة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

، وهو الامر الذي يؤثر سلبا على الربحية . كما ينبغي أن تعترف السلطات التنظيمية / الرقابية بأهمية الأرباح إلى أقصى حد ممكن، وتتجنب اللوائح التي قد تقلل من الارباح دون مبرر وبشكل مفرط.

و يرى (Gibson, 2009) ان اهميتها تكمن في أن المصارف تنمو عن طريق الأموال وهي بدورها تقوم بتوليد الأرباح، وبالتالي تستخدم أرباحها لإعادة الاستثمار في نشاطاتها الاستثمارية،ورفع مستوى التمويل و في كلتا الحالتين تعد الأرباح ضرورية لنمو الأعمال التجارية وبالتالي تحقق دخولا أضافية مما تنتج عنو الرفاهية والرخاء إلى جميع ألأفراد العاملين في المنظمة كما ان الأرباح العالية تحقق عوائد من خلال الزيادة في راس المال من الاستثمار في النشاطات الاستثمارية والنمو الاقتصادي .

و بحسب (حريز، 2018) ان الربحية إلى تسعى تحديد الموقف الربحي للمنظمات الاقتصادية و تساعدها في التخطيط المستقبلي ، ويمكن تطبيق هذا التحليل على كافة المنظمات الاقتصادية و بغض النظر عن طبيعة نشاطها وشكلها القانوني،ونجد ان هذا التحليل يفيد بالدرجة الاولى الجهاز المالي والإداري فهو يعمل بمثابة الضوء الكاشف الذي يعكس فعالية الاداء مما يتيح فرصة إجراء مقارنة بين فترات معينة لاكتشاف معدلات النمو أو التراجع وكذا معرفة الموقف التنافسي للمنظمة، إضافة إلى هذا يفيد الجهات المتعاملة معها من مقرضين، موردين ...الخ. فضلا إلى التأكد من مدى قدرة المنظمة على تخفيض كلفة الحصول على التمويل إلى أدنى حد ممكن، اضافة الى تحقيق معدلات مرتفعة على الاموال المستثمرة و تعظيم قيمة الربح القابل للتوزيع و رفع قيمة اسهمها المتداولة في السوق و بالتالي تعظيم قيمة المنظمة.

و يرى الباحث ان اهمية الربحية تاتي كونها مفتاح تحقيق للنمو و الاستمرار و الاستدامة اذ ان تحقيق المصرف للارباح سيؤدي لزيادة الاموال لديها و بالتالي زيادة القدرة على منح الائتمان و هذا سيكون عاملا مساعدا لتحقيق النمو الاقتصادي اضافة الى ان الاستدامة تاتي بعد حصول المصرف على الارباح.

2. العوامل المؤثرة على الربحية

يبين (فخري و قادر،2016) إن العوامل المؤثرة في الربحية هي عوامل البيئة الخارجية و البيئة الخارجية و إن عوامل البيئة الداخلية هي:-

أ. عوامل البيئة الخارجية: و تشمل

- **سعر الفائدة :Interest Rate**

وفق (فرحات،2006) بما ان سعر الفائدة يمثل ما يتحمله المقترض مقابل استخدامه لاموال الجهة المانحة للقرض خلال فترة زمنية معينة فسعر الفائدة يعتبر المتغير الذي يربط بين الجهة المانحة للقرض (المصرف) و الجهة المستلمة للقرض، و يعد سعر الفائد كلفة القرض الممنوح و ذلك كون منظمات الوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين.

و يرى(Bodie & Others,2008) إن سعر الفائدة مفهومين الأول سعر الفائدة الاسمي Nominal Rate وهو السعر الذي تدفعه المصارف فعلاً ، والأخر سعر الفائدة الحقيقي Real Rates ويمثل السعر الاسمي مطروحاً منه علاوة التضخم أو أية مخاطر أخرى ويحسب على أساس التغير المتوقع في المستوى العام للأسعار.

و بحسب (فخري و قادر،2016) حيث يعرف سعر الفائدة بانه كلفة استخدام الاموال لفترة زمنية محمددة و بسبب تغيرات سعر الفائد فان المصارف تتعرض تتعرض لخطر سعر الفائدة بسبب حيث يمكن أن يفرض تهديدا على ألأرباح و رأسمالها حيث ان تذبذب اسعار الفائد يؤدي للتاثير في قيمة التدفقات النقدية في المستقبل و بالتالي التغير في صافي الارباح اضافة الى تأثيرها على مصاريف التشغيل فإنه يؤثر في القيمة الضمنية للموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

و يؤكد (Samuel & Peters,2014) ان سعر الفائدة المفروض من قبل البنك المركزي يؤثر في الربحية و من خلال دور الوساطة المالية للمصارف التجارية حيث تدفع المصارف الفوائد على الودائع الثابتة و التوفير و بذلك توفر السيولة لدى المصارف و يتم منح القروض و الدخول في العمليات الاستثمارية و الحصول على عوائد تكون قيمتها أكبر من الفوائد المدفوعة على الودائع و بالتالي يحصل المصرف على أرباح و مصدرها الودائع.

- **سعر الصرف : Exchange Rate**

بحسب (سليمان، 2004) ان سعر الصرف لعملة اي بلد يتحدد وفق العلاقة بين العرض و الطلب على هذه العملة و يمكن تعريفه بعدد وحدات النقد المحلية مقابل العملات الأجنبية اي سعر صرف عملة بلد ما مقابل عملات الدول الأخرى ويتحدد سعر الصرف من خلال العلاقة بين الطلب والعرض في سوق الصرف .

وفق (فخري و قادر،2016) يعتبر سعر الصرف من اهم محددات الاستثمار في الاقتصاد حيث يمثل مستويات اسعار في الاقتصاد و بذلك ان سعر الصرف ينعكس فيه مستويات الاسعار على المستوى المحلي تجاه المستثمرين والمتعاملين الأجانب ، حيث ان انخفاض سعر الصرف يؤدي لانخفاض العوائد من وجهة نظر المستثمرين و ارتفاعه يؤدي لارتفاع العوائد و هذا يعني ان أي تغير فيه يعني تقيدا في أسعار الموجودات المحلية.

- **التضخم : Inflation**

وفق (فخري و قادر،2016) ان مفهوم التضخم تطور مع التطورات الحاصلة في الفكر الاقتصادي واختلفت مفاهيم التضخم بسبب اختلاف وتطور المذاهب والمدارس الفكرية الاقتصادية و بسبب إفرازات الأزمات الاقتصادية التي مر بها العالم فيعرف التضخم بالزيادة المحسوسة في كمية النقود أما اتباع النظرية الكينزية يرون بان التضخم هو زيادة الطلب الكلي على العرض الذي يكون في حالة الاستخدام الكامل حيث ان ارتفاع الاسعار ناتج بسبب الاختلال في التوازن و يعمل معدل التضخم على عدم توازن القيمة النقدية مع القيمة الحقيقية للإستثمارات كافة فقد حدث وجود سوقين و يتساوى فيهما معدل العائد على الاستثمار من حيث القيمة النقدية و لكن تختلف القيمة الحقيقية لذلك العائد بسبب اختلاف معدل التضخم بين السوقين و لكي يحقق المستثمر عائد حقيقي فانه يفضل استثمار امواله في سوق منخفضة التضخم .

ب. عوامل البيئة الداخلية: و تشمل

- **السيولة : Liquidity**

يبين (الجميل،2012) ان السيولة هي مواجهة المصرف لالتزاماتها المالية و منها المسحوبات من الودائع سواء كان في الوقت الحالي او مستقبلا او بشكل مفاجيء و بذلك تعتبر السيولة من الأهداف الأساسية التي تسعى ادارة المصرف تحقيقها و هذا الامر غير مرتبط بوجود النقد في الصندوق او لدى مصارف اخرى بل بل مرتبط بامتلاك المصرف لموجودات ذات السيولة العالية.

و بحسب (أبوحمد وقدوري،2005) بما ان نسبة المطلوبات النقدية لمجموع موارد المصرف كبيرة جدا و ان الجزء الاكبر من مطلوبات المصرف ذات اجال قصيرة تهتم ادارة المصارف بالسيولة اكثر من المنظمات التي تعمل في القطاعات الغير المالية .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

و وفق (Saunders, 1997) ان نسب السيولة تقاس بقدرة المصرف على مواجهة بإلتزاماتها القصيرة الأجل مما تمتلكه من موجودات سريعة التحول لنقد و من نقدية ، ومن الامثلة على الإلتزامات القصيرة الأجل الودائع بصفة عامة حيث تمثل السيولة سيفاً ذا حدين حيث ان انخفاض السيولة عن الحد المطلوب ينتج عنه حدوث العسر المالي وضعف في كفاءة المصرف وقدرته على الوفاء بإلتزاماتها تجاه الزبائنو ان زيادة حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، اثار سلبية على على ربحية المصرف.

- **رأس المال المدفوع : Payed Capital**

يعرف (ابو حمد و قدوري،2005) راس المال المدفوع بأنه مجموع الموجودات المقدمة من قبل المساهمين من المصرف المصرف فعلاً عند تأسيسها بهدف المشاركة في تكوين رأس المال، و بما ان راس المال المصرفي يساعد على زيادة الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف و ولاسيما المودعين وفي نفس الوقت يعزز من مكانة المصرف في الأوساط المختلفة و لكون رأس المال الباعث للثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف يعتبر راس المال مهم جدا رغم صغر حجمه مقارنة مع جانب المطلوبات و حقوق الملكية .

3. قياس الربحية

يبين (الطائي& عبد الهادي، 2013) ان الهدف الرئيسي لكافة المصارف هو مؤشر الربحية و ذلك لان مؤشر الربحية ضرورياً لظمان بقائها و استمراريتها في مزاولة نشاطاتها وهذه الغاية يتطلع إليها المستثمرون، ويهتم الدائنون بمؤشر الربحية عند تعاملهم مع المصرف لانه يعد أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة حيث ان الربحية هي النسب التي تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المصرف على الحصول على المزيد من الاموال من الموارد المتاحة لها وهو المقياس لسياسات إدارة المصرف الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية و القدرة لاتخاذ القرارات التمويلية و الاستثمارية الرشيدة

و و فق (العامري،2013) يقاس الاداء الكمي للمصرف من خلال الربحية حيث انها تفحص قدرة ادارة المصرف في توليد الاموال من تقديم الخدمات المصرفية و من خلال الموجودات وحق الملكية لذلك تعد نسب الربحية واحدة من أصعب الاتجاهات للمصرف كمفهوم وقياس وذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى تكون ادارة المصرف في مركز مربح ، و من اجل الحصول على ربح اكبر في المستقبل تتطلب الكثير من الفرص الاستثمارية التضحية بالربح في الوقت الحالي فعلى سبيل المثال الخدمة الجديدة تتطلب كلف إدارية مرتفعة مما يولد ربحاً متدنياً في بداية الأمر، فيصبح الربح الحالي ضعيفاً إلا أن ذلك قد يعني ارتفاع مستويات الربحية مستقبلاً.

و بحسب (عمر و علي،2022) إن نسب الربحية الأكثر شيوعاً تتمثل بالاتي:-

أ. **العائد على الموجودات : Return On Assets (ROA)**

يرى (محمد، 2006) ان العائد على الموجودات يعتبرمؤشرا مالياً يكشف عن قدرة ادارة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في موجوداتها و لدرجة كبيرة تعتمد على كميةمقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضاً بالعائد على الاستثمار لأنه مقياس لربحية كافة استثمارات المصرف سواء كان في الاجل الطويل او القصير.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

و بحسب (المشهداني، 2009) كما ان العائد على الموجودات يقيس كفاءة وفاعلية ادارة المصرف في تشغيل الموجودات و يقدم الدليل لسلامة القرارات الاستثمارية المتخذة من قبلها يحسب هذا المؤشر و فق المعادلة التالية:-

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} * 100$$

ب. العائد على حق الملكية Return On Equity (ROE)

يبن (العامري،2013) بما ان مؤشر العائد على الموجودات يقيس مدى تحقيق المصرف للهدف الذي تسعى إليه المصارف تحقيقها وهو معدل العائد على الأموال المستثمرة من قبل المساهمين و لكونه معيارا لتعظيم ثروة المساهمين و كذلك يعتبر مؤشر النمو لدى المصرف فان هذا المؤشر يكون في محل اهتمام كبير من قبل إدارة المصرف .

و وفق (داود، 2010) إن كفاءة ادارة المصرف تتبين من ارتفاع هذه النسبة وفي الوقت ذاته يدل مدى اعتماد ادارة المصرف على على مصادر التمويل الخارجية في دعم استثماراتها اي بعبارة اخرى على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية ، وانخفاض هذه النسبة يشير الى اعتماد المصرف على تمويل متحفظ بالقروض و يقاس من خلال المعادلة الآتية:-

$$\text{نسبة العائد الحق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع حق الملكية}} *100$$

الشمول المالي

1. مفهوم الشمول المالي و اهميته و اهدافه

تطرق العديد لمفهوم الشمول المالي اذا يرى (Sarma,2010) حصول الافراد و خاصة ذوي الدخل المحدود على الخدمات المالية و المصرفية في الوقت المناسب و بكلف مناسبة

يبين (محمد،2015) ان الشمول المالي تعني تقديم المصرف خدماتها جميع فئات المجتمع و بشكل عادل و شفاف و باسعار مناسبة من خلال التوسع في قاعدة الخدمات المصرفية.

و يرى (ياس،2022) ان مفهوم الشمول المالي يكمن في استخدام كافة الفئات للخدمات المالية و المصرفية كالحسابات المصرفية المتمثلة بالحسابات الجارية و التوفير و الثابتة و خدمات تحويل و الدفع و الحصول على الائتمان و خدمات التامين.

و يرى (خيرة و علي،2022) ان الشمول المالي تعني سعي المنظمات المالية و منها المصارف لتطوير و تنويع خدماتها و ايصالها لكافة الفئات في المجتمع.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

و بحسب (يوسف،2023) ان الشمول المالي هي اتاحة الفرصة لكافة الافراد في المجتمع سواء كانوا من الطبقات الفقيرة او الغنية الحصول على الخدمات المالية بشكل يلبي احتياجاتهم و بتكاليف مناسبة .

و من وجهة نظر (Guidance,2025) ان الشمول المالي اتباع المظمات المالية لسياسات عادلة و شفافة لتقديم خدماتها بشكل مضمون للافراد و خاصة ذوي الدخل المحدود الحصول و بتكاليف مناسبة بهدف مكافحة تمويل الارهاب و غسيل الاموال و الشرط الرئيسي لهذه المنظمات المالية ان تعمل وفق الانظمة و القوانين السائدة و تتبع الاجراءات و التوصيات المالية.

اما اهمية الشمول المالي يبين (Irshad&Shahid,2019) ايجاد فرص العمل من خلال جذب المستثمرين الاجانب و بسبب التحول للمدفوعات الالكترونية يؤدي الشمول المالي الى تخفيض كلف المعاملات و تقليل الاعتماد النقد.

و وفق (Sarma,2010) ان الشمول المالي يقلل من كلف راس المال لانه يساعد فب التخصيص الكفؤ و الفعال لموارد الانتاج و كذلك يوفر الشمول المالي الرفاهية الاقتصادية طريق توفير طرق ادخار امنه للاموال و و محاربة الفقر و ذلك بتوفير فرص العمل و توفير مجموعة كاملة للخدمات المالية و كذلك يحد الشمول المالي من مصادر الائتمان الغير الرسمية (مقرضي الاموال) .

و من وجهة نظر (Vo, Hong, Nhan,Van,2021) ان الشمول المالي يؤدي لزيادة الاستثمار الجنبي المباشر في البلد و هذا ينتج عن تدفق رؤوس الاموال الاجنبية.

و بحسب (ياس،2022) ان الشمول المالي يوفر فرص استثمارية للقطاع المصرفي و بشكل متنوع تقديم الخدمات المصرفية بشكل متنوع لمختلف الفئات و تشجيع الافراد لزيادة الثقافة المالية و المصرفية.

و يهدف الشمول المالي وفق (Helms,2006) دعم وصول الخدمات المالية لككافة الفئات في المجتمع و معرفة الزبائن بمدى اهمية هذه الخدمات من خلال مميزاتها و تكاليفها و ادراكهم بتحسين ظروفهم الاقتصادية.

و بحسب (الشمري،2017) ان هدف الشمول المالي هو محاربة الفقر و الحد منه اضافة الى دعم الشركات الصغيرة للتوسع في نشاطاتها الاستثمارية.

و يبين (ياس،2022) ان الشمول المالي يهدف الى اعداد برامج ثقافية للفئات المختلفة من المجتمع لزيادة الادخار و اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

2. ابعاد الشمول المالي و مبادئه

هناك عدة ابعاد للشمول المالي اذا يبين (الشمري و الفتلاوي،2018) ان ابعاد الشمول المالي هي:-

أ. بعد الوصول

ب. بعد الإستخدام

ت. بعد جودة الخدمات المالية و سبل تقديمها

أ. **بعد الوصول**: وفق (خيرة و علي،2022) ان بعد الوصول يركز على سهولة ايصال الخدمات المالية و المصرفية للزبائن كخدمات الائتمان و الودائع بانواعها بحيث يسهل وصول الخدمات الى كافة الافراد.

و فق (2017,Iqbal&Sami) ان العوامل التي تؤثر في بعد الوصول هي:-

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- مكان اقامة الزبون: اي المكان الذي يعيش فيه الزبون حيث ان المصارف التجارية تقدم خدماتها في المناطق التي تزدهر فيها التجارة و التي يحصل التجار على ارباح من نشاطاتهم و هذه المناطق في الغالب هي مناطق تجارية و بالتالي من الصعب على المقيمين في القرى و الارياف الاستفادة من الشمول المالي او ايصال الخدمات المصرفية لهم.
- غياب الهوية القانونية و التحيز الجنسي: بسبب افتقار البعض للهويات القانونية مثل المهاجرين السياسيين و الاقتصاديين و الاقليات و و العمال الاجانب و في بعض المجتمعات يتم استبعاد النساء من الخدمات المصرفية و المالية و ذلك بسبب عدم امتلاكهم الاموال الكافية يصعب عليهم الحصول على الخدمات المالية.
- قلة المعرفة بالخدمات المالية و المصرفية: من الموانع الرئيسية للوصول للخدمات المالية هي قلة امتلاك الافراد للمعلومات او الثقافة المالية و السبب ان نسبة كبيرة من الافراد لا تعرف قيمة بالخدمات المالية فعند ادراك الافراد قيمتها فهذا سيعزز استخدام الخدمات المالية لدى الافراد و المنظمات في المجتمع.

ب. **بعد الاستخدام:** يرى (ياس،2022) ان بعد الاستخدام يشير لمدى استخدام الزبائن للخدمات المالية التي تقدمها المصارف و لمعرفة مدى استخدام الخدمات المصرفية لابد من توفر البيانات و يقاس هذا البعد بالعديد من المؤشرات مثل نسبة الذين تتجاوز اعمارهم عن (18) سنة الذين يمتلكون نوع واحد من الودائع الودائع الجارية مثلا بشكل منتظم او غير منتظم و كذلك الذين يتجاوز اعمارهم عن (18) سنة الذين اقترضوا الاموال من المصرف اضافة لعمليات الدفع الالكترونية و و التحويلات المالية سواء كانت دولية او محلية و حجم الشركات سواء كانت كبيرة او صغيرة و تمتلك حسابات مالية.

ت. **بعد جودة الخدمات المالية:** و فق (النعمة و العراقي،2019) هي مدى ملائمة الخدمات المالية المقدمة من قبل المصارف لاحتياجات الافراد فكلما كانت الخدمات المالية قادرة لتلبية رغبات الزبائن كلما كانت ذات جودة اعلى.

و يظيف (اسكندر،2020) بعد اخر وهو البعد التكنولوجي و الذي يشير للمستوى الثقافي لدى المستفيدين من الخدمات المصرفية و خاصة الذين يعيشون في القرى و الارياف و معرفتهم بالتكنلوجيا المالية.

اما مبادئ الشمول المالي يمكن توضيحها بالشكل (2)

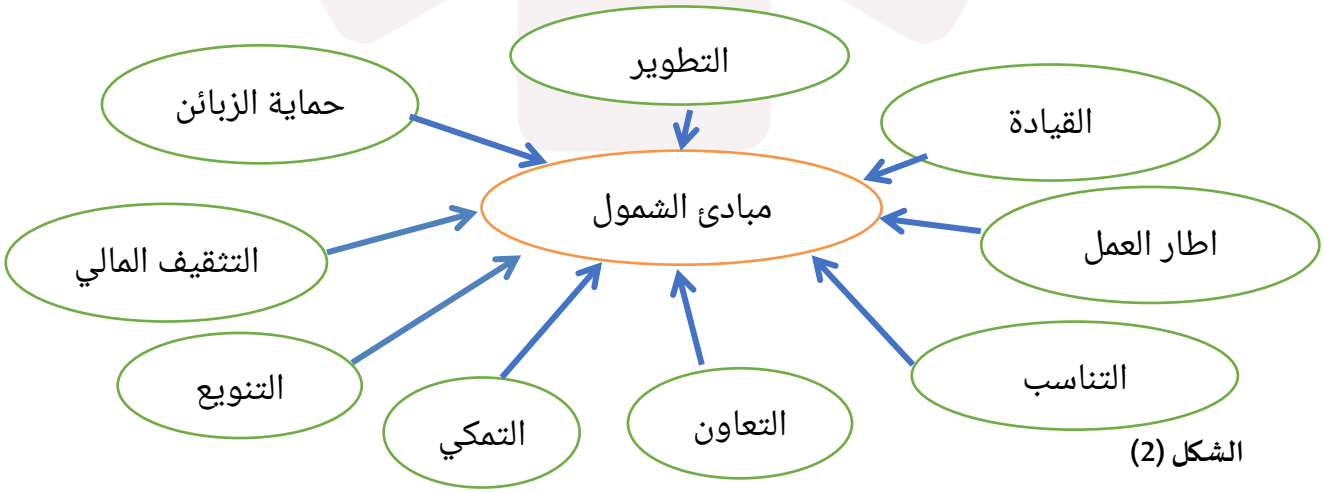

الشكل (2)

مبادئ الشمول المالي

المصدر: اعداد الباحث بالاستفادة من يوسف، سردار شاكر،(2023)،)،أثر بعض مؤشرات الشمول المالي على نمو الخدمات المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2010 – 2020، اطروحة دكتوراه،(غير منشورة)،جامعة دهوك،إقليم كوردستان العراق،ص(46).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

و فيما يلي شرح مبادئ الشمول المالي وفق (يوسف،2023):-

أ. **التطوير:** من المتطلبات المهمةل دعم الشمول المالي هو تطوير البنية التحتية المالية و كذلك ان تتوسع المصارف في فروعها سواء عن طريق الخدمات الالكترونية مثل توفير اجهزة اصرف الالي او عن طرق الوكلاء و هنا لابد من الاشارة لثلاث نقاط مهمة لتطوير البنية التحتية المصرفية والمتمثلة بالبيئة التنظيمية و الانتشار و دعم و تعزيز انظمة التسوية و الدفع.

ب. **حماية الزبائن** : لابد ان تكون هناك اجراءات لحماية حقوق الزبون عند تعامله مع المصرف و ذلك لكي يتجنب الزبون من المخاطر الناجمة في تعاملاته المالية و بسبب تطور القطاع المصرفي و تقديم الخدمات بشكل متنوع و تنوع الادوات المالية اصبح حماية الزبون من المواضيع المهمة و لتحقيق حماية الزبون لابد من توفير انظمة تعاملات امنة للمصارف .

ت. **التثقيف المالي:** لكي يتخذ الفرد القرارات المالية الرشيدة و لكي يحصل الفرد على الرفاهية المالية لابد من ان يكون لديه انسجام بين كل من الوعي و المعرفة و المهارات و السلوك و يلعب مستوى التعليم دورا مهما في التثيف المصرفي حيث كلما كان مستوى التعليم للفرد عاليا يكون عملا ساعدا في زيادة ثقافته المالية.

ث. **التنويع:** اي اعتماد المصرف على تقديم خدمات متنوعة و الاعتماد على الانتشار الجغرافي و هذا يساعد على تنويع ايراداات المصرف و و تخفيض المخاطر الاستثارية للمصرف و تعزيز ارباحها.

ج. **التمكين:** الاستفادة من الخدمات المصرفية لابد من لجؤ المصرف الى تطوير قدرات موظفيها و يكون ذلك من خلال فتح دورات تدريبية.

ح. **التعاون:** لا بد ان يكون هناك تعاون بين الحكومة و اصحاب المصالح سواء كانوا مستثمرين او ادارات المصارف و غيرهم و لابد ان يكون هناك تنسيق و مشاورة بينهم لكي تكون هناك بيئة تشجع على التعاون .

خ. **التناسب:** لابد ان تبني اداراات المصارف سياسات تناسب المخاطر الناجمة من تقديم الخدمات المالية الحديثة اي يكون هناك تناسب من الناحية التنظيمية و المنافع و المخاطر و يكون ذلك من خلال وضع اطار مناسب للحد من هذه المخاطر و تجاوزها.

د. **اطار العمل:** لغرض مكافحة النشاطات الغير القانونية مثل دعم الارهاب و عمليات غسيل الاموال و لدعم المنافسة بين المصارف لابد من لجؤ ادارات المصارف الى المعايير الدولية المتعلقة بالعمل المصرفي.

ذ. **القيادة:** بهدف حل المشاكل الاقتصادية مثل البطالة و الفقر لابد ان تصدر الحكومة تعليمات و قوانين تشجع العمل الجماعي و وضع المصلحة الاقتصادية للبلد فوق كل شيء.

3. معوقات الشمول المالي

توجدهناك عدة معوقات للشمول المالي حيث يبين (ياس،2022) ان هذه المعوقات هي:-

أ. جهل الافراد بالخدمات المصرفية و انخفاض الوعي المصرفي بسبب ارتفاع معدلات الامية فضلا.

ب. ان القرى و الارياف تعاني من سؤ انتشار التوزيع الجغرافي للفروع المصرفية و ماكينات الصرف الالي.

ت. ارتفاع كلفة تقديم الخدمات المالية سواء في التعامل مع اجهزة الصرف الالي او عمولة فتح الحسابات المصرفيو اضافة الى ارتفاع اسعار الفائدة الامر الذي يؤدي لتجنب الافراد من التعامل مع المصارف.

ث. مواجهة الدول لمشكلة البطالة و انخفاض دخل الافراد يؤدي لعزوف الافراد التعامل مع المصارف.

ج. عدم ثقة الافراد بالمصارف بسبب قلة الثقة بالخدمات المالية .

ح. ضعف الترويج المتعلق بالشمول المالي.

و بحسب (Murshed, Ahmed, Al-Tal 2023) ان الوضع الامني الغير المستقر و دخول البلدان في الحروب من الصعوبات التي يواجهها الشمول المالي.

و يرى (Jaber,2019) ان الكثافة المصرفية الكبيرة تشكل عائقا كبيرا امام الشمول المالي ما يؤدي لقلة استخدام انظمة الدفع.

و يبين (القره داغي،2017) ان القوانين و التشريعات المعقدة في العديد من الدول تشكل عائقا امام الشمول المالي.

و وفق (Zulkhibri&Gazal;2017) ان هناك عوامل اخرى تشكل عائقا امام الشمول المالي مثل ضعف البنية التحية للاقتصاد و كذلك صفات خاصة بالمجتمع مثل العادات و التقاليد فضلا عن ظعف المنظمات المصرفية)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث

الإطار العملي للبحث

1. نبذة مختصرة عن مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي

في حزيران (2008) تاسست شركة مساهمة باسم مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي و في (الاول من نيسان 2009) بداء المصرف نشاطاته براس مال قدره (255) مليار دينار عراقي من خلال (11) فرعا في محافظات دهوك و اربيل و سليمانية بفرعين لكل محافظة و و بفرع واحد في محافظات بغداد و البصرة و كركوك و نينوى و النجف و الجدير بالذكر ان الفرع الرئيسي يقع في اربيل و يخضع المصرف للقوانين الاتية:-

أ- لقانون الشركات العراقي (219) لسنة (1997) .

ب- قانون البنك المركزي (43) لسنة (2004) .

ت- قانون مكافحة غسيل الاموال و تمويل الارهاب (39) لسنة (2015).

ث- قانون المصارف الاسلامية (43) لسنة (2015).

و بتاريخ (9 من كانون الثاني 2017) و بموجب الكتاب المرقم م/9 الصادر من سوق العراق للاوراق المالية الذي بموجبه حصلت ادارة المصرف على موافقة مجلس محافظي سوق العراق للاوراق المالية بادراج اسهمها في السوق (تقرير مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي ،2023: 10)

2. تحليل الشمول المالي لدى مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي

وفق متغيرات الدراسة فإن متغيرات الشمول المالي في عينة الدراسة تشمل مجموع الودائع و حجم الائتمان المنوح كما في الجدول (1)

الجدول (1)

مجموع الودائع و حجم الائتمان المنوح لدى مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي للمدة (2009-2024) بوحدة مليار دينار عراقي

ت	السنة	مجموع الودائع	حجم الائتمان المنوح	مؤشر الشمول المالي Log (نسبة حجم الائتمان المنوح الى حجم الودائع)
1	2009	670.2	74.3	1.04
2	2010	926.5	56.2	0.78
3	2011	1190	250.4	1.32
4	2012	2240	320.2	1.15
5	2013	387.4	200.8	1.7
6	2014	289.4	341.2	2.07
7	2015	247.3	287.3	2.06
8	2016	341.9	184.2	1.73
9	2017	292.4	171.3	1.76
10	2018	368.7	112.4	1.48
11	2019	340.9	58.9	1.23
12	2020	431.6	55.9	1.11
13	2021	977.4	32.8	0.52
14	2022	501.8	93.1	1.26
15	2023	415.3	13.2	0.5
16	2024	583.6	12.1	0.31
	المعدل العام	**657.5**	**116.8**	**1.25**

المصدر:إعداد الباحث إعتمادا على التقارير الصادرة من جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أ. تحليل مؤشر الشمول المالي.

استخدم الباحث مؤشر الشمول المالي المتكون من حجم الإئتمان الممنوح و حجم الودائع و تم بناء المؤشر وفق المعادلة التالية:-

Log (نسبة حجم الإئتمان الممنوح / حجم الودائع)

و السبب في اختيار هذا النموذج لأن إستخدام اللوغارتيم يجعل البيانات أكثر ملاءمة للتحليل و ان سبة التغير في اللوغارتيم يعبر عن التغير في المتغيرات و كذلك لتقليل تأثير القيم المتطرفة.

و عند ملاحظة الجدول (1) يتبين إن المعدل العام لمؤشر الشمول المالي بلغ حوالي (1.25) و ف سنة (2009) بلغ حجم مؤشر الشمول المالي حوالي (1.04) لينخفض المؤشر سنة (2010) ليصبح (0.78) و في سنة (2011) ارتفع مؤشر الشمول المالي ليكون (1.32) لينخفض سنة (2012) و يكون (1.15) اما في سنة (2013) ارتفع حجم مؤشر الشمول المالي إذ بلغ حوالي (1.71) و في سنة (2014) ارتفع مؤشر الشمول المالي ليسجل حوالي (2.07) ليكون اكبر قيمة لمؤشر الشمول المالي يسجله مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي خلال مدة البحث لينخض انخفاضا طفيفا سنة (2015) ليصبح (2.06) اما في سنة (2016) انخفض المؤشر ليكون (1.73) و في سنة (2017) ارتفع مؤشر الشمول المالي ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة (2016) ليكون (1.76) و في سنوات (2018) و (2019) و (2020) و (2021) انخفض مؤشر الشمول المالي ليكون (1.48) و (1.23) و(1.11) و (0.52) على التوالي و في سنة (2022) ارتفع مؤشر الشمول المالي ليسجل حوالي (1.26) و عاد المؤشر للإنخفاض في سنتي (2023) و (2024) ليكون (0.5) و (0.31) على التوالي و ليكون اقل قيمة للمؤشر المالي لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي خلال مدة البحث .

إن السبب في ارتفاع مؤشر الشمول المالي و إنخفاضه يعود للتغييرات الحاصلة في متغير حجم الإئتمان الى حجم الودائع حيث كلما ارتفع حجم الإئتمان الممنوح كلما ارتفع مؤشر الشمول المالي لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي خلال المدة بين عامي(2009-2024).

ب. تحليل مجموع الودائع

عند ملاحظة الجدول (1) يتبين ان المعدل العام لمجموع الودائع (657.5) مليار دينار عراقي و يتبين من الجدول ذاته في سنة (2009) ان مجموع الودائع بلغ حوالي (670.2) مليار دينار عراقي و في سنة (2010) بلغ مجموع الودائع حوالي (926.5) مليار دينار و في سنتي (2011) و (2012) استمر مجموع الودائع بالارتفاع اذ بلغ حوالي (1190) و (2240) مليار دينار عراقي على التوالي و في سنوات (2013) و (2014) و (2015) انخفض مجموع الودائع ليكون (487.4) و (289.4) و (247.3) مليار دينار عراقي على التوالي ليعود مجموع الودائع للارتفاع و لتكون (341.9) مليار دينار عراقي سنة (2016) و في سنة (2017) انخفض مجموع الودائع اذ بلغ حوالي (292.4) مليار دينار عراقي و في سنة (2018) ارتفع مجموع الودائع ليبلغ حوالي (368.7) مليار دينار عراقي اما في سنة (2019) انخفض مجموع الودائع ليبلغ حوالي (340.9) و في سنة (2020) بلغ مجموع الودائع حوالي (431.6) مليار دينار عراقي و ليستمر مجموع الودائع بالارتفاع سنة (2021) ليصل حوالي (977.4) مليار دينار عراقي و في سنتي (2022) و (2023) انخفض مجموع الودائع ليكون (501.8) و (415.3) مليار دينار عراقي على التوالي ليعود مجموع الودائع للارتفاع سنة (2024) ليكون مجموع الودائع حوالي (583.6) مليار دنار عراقي بمعدل تغيير (40.5%).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ت. تحليل حجم الائتمان الممنوح

يتبين من الجدول (1) إن المعدل العام للائتمان الممنوح خلال مدة الدراسة (116.8) مليار دينار عراقي و بلغ و في سنة (2009) بلغ حجم الائتمان الممنوح من قبل مصرف عينة الدراسة حوالي (74.3) مليار دينار عراقي لينخفض في سنة (2010) ليصبح حوالي (56.2) مليار دينار عراقي و في سنتي (2011) و (2012) ارتفع حجم الائتمان الممنوح من قبل المصرف ليصل الى (250.4) و (320.2) مليار دينار عراقي على التوالي لينخفض حجم الائتمان الممنوح في سنة (2013) ليكون حوالي (200.8) مليار دينار ليعود للارتفاع سنة (2014) ليصل الى (341.2) مليار دينار عراقي وهو اعلى حجم ائتمان ممنوح خلال مدة الدراسة لينخفض حجم الائتمان الممنوح في سنوات (2015) و (2016) و (2017) و (2018) و (2019) و (2020) و (2021) ليكون حجم الائتمان الممنوح حوالي (287.3) و (184.2) و (171.3) و (112.4) و (58.9) و (55.8) و (32.8) و في سنة (2022) عاد حجم الائتمان الممنوح من قبا مصرف عينة الدراسة للارتفاع ليكون (93.1) مليار دينار عراقي و لينخفض حجم الائتمان الممنوح سنتي (2023) و (2024) انخفض حجم الائتمان الممنوح ليكون (13.2) و (12.1) مليار دينار عراقي على على التوالي ليكون اقل حجم ائتمان ممنوح خلال مدة الدراسة في سنة (2024).

ويمكن القول ان هذه التغيرات التي حصلت في مجموع الودائع و حجم الائتمان الممنوح خلال مدة الدراسة بسبب عمليات الايداع و السحب خاصة و الاسباب السياسية و الامنية في للفترة مابين سنتي (2013-2016) و كذلك خلال فترة الدراسة تعرض العراق لحرب داعش و تعرض العالم لجائحة كورونا كل هذه الاسباب ادت لتكون مجموع الودائع و حجم الائتمان الممنوح متذبذبة خلال مدة الدراسة.

3. تحليل الربحية لدى مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي خلال مدة الدراسة

وفق متغيرات الدراسة يتم قياس الربحية باستخدام معادلة العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية كما في الجدول (2)

الجدول (2)

العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية لمصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي الاسلامي للمدة (2009-2024) بوحدة مليار دينار عراقي

ت	السنة	صافي الربح بعد الضريبة	مجموع الموجودات	نسبة العائد على الموجودات	مجموع حقوق الملكية	نسبة العائد على حقوق الملكية
1	2009	1.4	135.7	1.03	51.6	2.7
2	2010	5	169.2	2.9	55.3	9
3	2011	16.7	356.5	4.6	119.6	13.9
4	2012	30.4	896.6	3.3	428.8	7
5	2013	34.8	1159.7	3	446.3	7.7
6	2014	20.8	973.9	2.1	343.7	6
7	2015	24.3	841.7	2.88	360.8	6.7
8	2016	19.7	643	3	301.1	6.5
9	2017	16.3	609.8	2.6	317.4	5.1
10	2018	4.3	659.7	0.6	290.9	1.4
11	2019	0.5	632.4	0.07	291.5	0.17
12	2020	3.3	709.6	0.4	277.9	1.1
13	2021	8.3	1263	0.6	285.5	2.9
14	2022	8.9	1280	0.69	778.2	1.14
15	2023	22.7	1223.5	1.85	808.2	2.8
16	2024	27	1461.4	1.84	877.8	3
المعدل العام		**15.275**	**813.4**	**1.96**	**377.16**	**4.8**

المصدر:إعداد الباحث إعتمادا على التقارير الصادرة من المصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أ. تحليل صافي الربح بعد الضريبة

عند قياس العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية لابد من ذكر صافي الربح بعد الضريبة لطونه متغير اساسي لقياس هذه المؤشرات و يتبين من الجدول (2) ان المعدل العام لصافي الربح بعد الضريبة لمصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي خلال مدة الدراسة بلغ حوالي (15.275) مليار دينار عراقي و في سنة (2009) حقق المصرف صافي ربح قدره (1.4) مليار دينار ليرتفع في سنة (2010) ليبلغ (5) مليار دينار عراقي و ليستر بالارتفاع خلال سنوات (2011) و (2012) و (2013) ليسجل حوالي (16.7) و (30.4) و (34.8) مليار دينار عراقي على التوالي لينخفض صافي الربح بعد الضريبة في سنوات (2015)و(2016)و(2017)و (2018) و (2019) ليسجل حوالي (24.3) و (19.7) و (16.3) و(4.3) و (0.5) مليار دينار عراقي ليعود صافي الربح بعد الضريبة للارتفاع خلال سنوات (2020) و (2021) و (2022) و (2023) و (2024) ليحصل المصرف على صافي ربح (3.3) و (8.3) و (8.9) و (22.7) و 27) مليار دينار عراقي على التوالي.

ب. تحليل العائد على الموجودات

يتبين من الجدول (2) ان المعدل العام لمجموع العائد على الموجودات بلغ حوالي (1.96) و في سنة (2009) بلغت نسبة العائد على الموجودات حوالي (1.03%) و ارتفع في سنتي في (2010) و (2011) ليكون (2.9%) و (4.6%) على التوالي و في سنوات (2012) و (2013) و (2014) انخفض نسبة العائد على الموجودات ليصبح(3.3%) و (3%) و (2.1%) على التوالي و في سنتي (2015) و (2016) ارتفع معدل العائد على الموجودات ليكون (2.88%) و (3%) على التوالي و انخفض في سنوات (2016) و (2017) و (2018) و (2019) ليكون معدل العائد على الموجودات بنسب (3%) و (2.6%) (0.6%) و(0.07%) على التوالي ليرتفع ليرتفع معدل العائد على الموجودات في سنوات (2020) و (2021) و (2022) و (2023) ليكون (0.4%) و (0.6%) و (0.69%) و (1.85%) لينخفض معدل العائد على الموجودات سنة (2024) انخفاضا طفيفا مقارنو بسنة (2023) ليكون (1.84%) .

ج. تحليل العائد على حقوق الملكية

من الجدول (2) يتضح ان المعدل العام للعائد على حقوق الملكية خلال مدة الدراسة لمصرف عينة الدراسة بلغ حوالي (4.8%) و في سنة (2009) سجل المصرف ما نسبته (2.7%) كمعدل العئد على حقوق الملكية و ارتفع في سنتي (2010) و (2011) ليكون حوالي (9%) و (13.9%) على التوالي و في سنة (2012) انخفض نسبة العائد على الموجودات ليكون حوالي (7%) ليرتفع سنة (2013) ليسجل حوالي (7.7%) لينخفض معدل العائد على حقوق الملكية سنة (2014) ليكون (6%) ليعود للارتفاع سنة (2015) ليكون حوالي (6.7%) و ليعود للانخفاض سنة (2016) ليسجل حوالي (6.5%) و في سنوات (2017) و (2018) و (2019) انخفض معدل العائد على حقوق الملكية ليسجل حوالي (5.1%) و (1.4%) و (0.17%) على التوالي ليرتفع معدل العائد على حقوق الملكية في سنتي (2020) و (2021) ليكون حوالي (1.1%) و (2.9%) لينخفض في سنة (2022) ليكون حوالي (1.14%) ليرتفع في سنتي (2023) و (2024) ليكون (2.8%) و(3%) على التوالي.

ان السبب في تذبذب نسب العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية هي تذبذب صافي الربح بعد الضريبة و التغيرات الحاصلة في مجموع الموجودات و مجموع حقوق الملكية لدى مصرف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4. اختبار الفرضيات

الجدول (3)

علاقة الارتباط بين ابعاد الشمول المالي و تأثيرها في الربحية

المتغير المستقل ابعاد الشمول المالي / المتغير المعتمد	R	R^2	F المحسوبة	Sig	Df
الربحية	0.197	0.039	0.566	0.464	1،15

المصدر:إعداد الباحث بالإستناد على نتائج الحاسبة الألكترونية.

ويتبين من الجدول (3) مايلي:-

أ- يتبين من الجدول (3) وجود علاقة ارتباط طردية بين مؤشر الشمول المالي و و الربحية اذ بلغت قيمة الارتباط (0.197) و بذلك يمكن القول ان هذه العلاقة ليست ذو دلالة احصائية و بذلك نرفض فرضية الاولى لفرضيات الارتباط التي تنص بوجود علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية بين مؤشر الشمول المالي و الربحية و السبب في ذلك ان إدارة مصرف جيهان تحتفظ بالسيولة .

ب- يتبين من الجدول (4) وجود تاثير طردي لمؤشر الشمول المالي في الربحية اذا يتبين من الجدول ذاته ان قيمة (R^2حوالي (0.039) و هذا يعني ان التغييرات الحاصلة في الربحية و بنسبة (3.9%) تعود لمؤشر الشمول المالي اما النسبة الباقية و البالغة حوالي (96.1%) تعود لمتغيرات اخرى لم تتطرق اليها الدراسة و الجدير بالذكر ان قيمة (F) المحوسبة بلغت حوالي (0.566) و قيمة (Sig) حوالي (0.464) عند درجتي حرية (1،15) و بذلك يمكن القول ان مؤشر الشمول المالي يؤثر في الربحية و لكن بنسبة قليلة و تقبل فرضية التاثير التي تنص على يؤثر مؤشر الشمول المالي في الربحية.

الجدول (4)

علاقة الارتباط بين مجموع الودائع و تأثيرها في الربحية

المتغير المستقل مجموع الودائع / المتغير المعتمد	R	R^2	F المحسوبة	Sig	Df
نسب العائد على الموجودات	0.367	0.135	2.178	0.162	1،15
نسب العائد على حقوق الملكية	0.385	0.148	2.431	0.141	1،15

ويتبين من الجدول (4) مايلي:-

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أ. يتبين من الجدول (4) وجود علاقة ارتباط طردية بين مجموع الودائع و نسب العائد على الموجودات اذ بلغت قيمة الارتباط (0.367) و بذلك يمكن القول ان هذه العلاقة ليست ذو دلالة احصائية و بذلك نرفض فرضية الاولى لفرضيات الارتباط التي تنص بوجود علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية بين مجموع الودائع و نسب العائد على الموجودات و السبب في ذلك ان سياسة المصرف تتبع الاحتفاظ بالسيولة .

ب. من الجدول (4) يتضح ان مجموع الودائع تؤثر في نسب العائد على الموجودات اذ بلغت قيمة (R^2) حوالي (0.135) و هذا يدل ان التغيرات الحاصلة في نسب العائد عى الموجودات و بنسبة (13.5%) تعود لمتغير مجموع الودائع و النسبة الباقية البالغة حوالي (86.5%) تعود لمتغيرات لم تتطرق اليها الدارسة حيث بلغت قيمة (F) المحوسبة حوالي (2.178) و قيمة (Sig) حوالي (0.162) عند درجتي حرية (1،15) و بذلك تقبل فرضية الاولى لفرضيات التاثير التي تنص بوجود تاثير مجموع الودائع في نسب العائد على الموجودات.

ت. عند ملاحظة الجدول (4) يتبين ان قيمة معامل الارتباط بين مجموع الودائع و نسب العائد على حقوق الملكية قد بلغ حوال (0.385) وهي قيمة ارتباط موجبة الا ان هذه العلاقة ليست ذو دلالة احصائية و بذلك نرفض الفرضية الثانية من فرضيات الارتباط التي تنص بوجود علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية بين مجموع الودائع و نسب العائد على حقوق الملكية.

ث. يتبين من الجدول (4) وجود تاثير طردي لمجموع الودائع في نسب العائد على حقوق الملكية اذا يتبين من الجدول ذاته ان قيمة (R^2)حوالي (0.148) و هذا يعني ان التغييرات الحاصلة في نسب العائد على حقوق الملكية و بنسبة (14.8%) تعود لمجموع الودائع اما مانسبته (85.2%) تعود لمتغيرات اخرى لم تتطرق اليها الدراسة و الجدير بالذكر ان قيمة (F) المحوسبة بلغت حوالي (2.431) و قيمة (Sig) حوالي (0.141) عند درجتي حرية (1،15) و بذلك تقبل الفرضية الثانية من فرضيات التاثير التي تنص بوجود تاثير مجموع الودائع في نسب العائد على حقوق الملكية.

الجدول (5)

علاقة الارتباط بين حجم الائتمان الممنوح و تأثيرها في الربحية

المتغير المستقل / الائتمان الممنوح / المتغير المعتمد	R	R^2	F المحسوبة	Sig	Df
نسب العائد على الموجودات	0.204	0.042	0.607	0.449	1،15
نسب العائد على حقوق الملكية	0.214	0.046	0.669	0.427	1،15

المصدر:إعداد الباحث بالإستناد على نتائج الحاسبة الألكترونية.

عند ملاحظة الجدول (5) يتبين ما يلي:-

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أ. توجد هناك علاقة ارتباط بين الائتمان الممنوح و نسب العائد على الموجودات اذ بلغت قيمة الارتباط حوالي (0.204) و هي قيمة موجبة الا ان هذه العلاقة غير معنوية و بذلك نرفض فرضية الثالثة من فرضيات الارتباط التي تنص يوجود علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية بين الائتمان الممنوح و نسب العائد على الموجودات.

ب. عند ملاحظة الجدول (5) يتبين وجود تاثير لمتغير الائتمان الممنوح في متغير نسب العائد على الموجودات حيث بلغت قيمة (R^2)حوالي (0.042) و هذا يدل لوجود تاثير طردي لمتغير الائتمان الممنوح على متغير نسب العائد على الموجودات بنسبة (4.2%) و عند درجتي الحرية (15و1) و بذلك تم قبول الفرضية الثالثة من فرضيات التاثير التي تنص على " تؤثر حجم الائتمان الممنوح في نسب العائد على الموجودات". الا ان هذا التاثر ذو نسبة منخفضة و بلغت قيمة (F) المحوسبة حوالي (0.607) و قيمة (Sig) حوالي (0.449).

ت. يتضح من الجدول (5) وجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم الائتمان الممنوح و نسب العائد على حقوق الملكية حيث بلغت قيمة الالارتباط حوالي (0.214) الا ان هذه العلاقة غير معنوية و بذلك نرفض الفرضية الرابعة من فرضيات الارتباط التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية ذو دلالة احصائية بين الائتمان الممنوح و مسب العائد على حقوق الملكية.

ث. يؤثر حجم الائتمان الممنوح في نسب العائد على حقوق الملكية حيث بلغت قيمة (R^2) (0.046) و هذا يعني ان التغير الحاصل في نسب العائد على حقوق الملكية بنسبة (4.6%) سببها حجم الائتمان الممنوح و الجدير بالذكر ان ان قيمة (F) الحوسبة بلغت حوالي (0.669) و قيمة (Sig) بلغت حوالي(0.427) عند درجتي حرية (15و1) و يمكن قبول الفرضية الربابعة من فرضيات التاثير التي تنص تؤثر الائتمان الممنوح تأثيراً ايجابيا في نسب العائد على حقوق الملكية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ألإستنتاجات و المقترحات

اولا: الإستنتاجات

توصلت الدراسة للإستنتاجات التالية:-

أ. توجد علاقة إرتباط طردية بين مؤشر الشمول المالي و الربحية حيث بلغت قيمة الإرتباط حوالي (0.197) و لكن هذا الإرتباط ليس ذو دلالة احصائية و بذلك يمكن القول كلما زاد مؤشر الشمول المالي تزداد الربحية لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الإسلامي.

ب. وجود علاقة ارتباط طردية بين مجموع الودائع و نسب العائد على الموجودات اذ بلغت قيمة الارتباط (0.367) و بذلك يمكن القول ان هذه العلاقة ليست ذو دلالة احصائية و فيما يخص مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي كلما زادحجم الودائع فان نسبة العائد على الموجودات تزداد و هذا يعود لزيادة الربحية لدى مصرف عينة البحث .

ت. يؤثر مجموع الودائع في نسب العائد على الموجودات حيث بلغت قيمة معامل التاثير (0.135) و هذا يدل ان التغيرات الحاصلة في نسب العائد عى الموجودات و بنسبة (13.5%) سببها مجموع الودائع فيما يتعلق بمصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي إن زيادة نسبة العائد على الموجودات بنسبة (13.5%) سببها الزيادة الحاصلة في حجم الودائع.

ث. توجد هناك علاقة ارتباط بين الإئتمان الممنوح و نسب العائد على الموجودات اذ بلغت قيمة الارتباط حوالي (0.204) و هذا يدل ان الزيادة في حجم الائتمان الممنوح لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي بنسبة (100%) يقلبلها زيادة في نسب العائد على الموجودات بنسبة (20.4%).

ج. يؤثر مؤشر الشمول المالي في صافي الربح بعد الضريبة حيث بلغت قيمة (R^2) حوالي (0.039) و هذا يعني ان التغيير الحاصل في صافي الربح بعد الضريبة لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الإسلامي و بنسبة (3.9%) سببها مؤشر الشمول المالي.

ح. تؤثر الإئتمان الممنوح في متغير نسب العائد على الموجودات حيث بلغت قيمة (R^2)حوالي (0.042) و هذا يدل ان التغير في نسب العائد على الموجودات بنسبة (4.2%) سببها الائتمان الممنوح لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي .

خ. وجود علاقة ارتباط موجبة غير معنوية بين حجم الائتمان الممنوح و نسب العائد على حقوق الملكية حيث بلغت قيمة الارتباط حوالي (0.214) و هذا يدل ان زيادة حجم الإئتمان الممنوح يؤدي لزيادة العائد على حقوق الملكية .

د. يؤثر حجم الائتمان الممنوح في نسب العائد على حقوق الملكية حيث بلغت قيمة (R^2) (0.046) و هذا يعني ان التغير الحاصل في نسب العائد على حقوق الملكية بنسبة (4.6%) سببها حجم الائتمان الممنوح.

ذ. تفاوت نسب الائتمان الممنوح لدى مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي اذ بلغت اكبر حجم ائتمان ممنوح لدى المصرف (341.2) مليار دينار عراقي سنة (2014) و في سنة (2024) بلغ حجم الائتمان الممنوح حوالي (12.1) مليار دينار عراقي و السبب في ذلك يعود لاحتفاظ المصرف بالسيولة في عدد من السنوات .

ر. تفاوت صافي الربح بعد الضريبة لدى مصرف عينة البحث اذ بلغ اعلى صافي ربح حققه المصرف خلال مدة الدراسة حوالي (34.8) مليار دينار عراقي سنة (2013) اما اقل صافي ربح حققه مصرف جيهان للاستثمار و التمويل السلامي كان حوالي (0.5) مليار دينار عراقي في سنة (2019) و السبب في هذا التفاوت تذبذب حجم الائتمان الممنوح من قبل ادارة المصرف ففي السنوات التي يقدم فيها مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي الخدمات المالية لفئات مختلفة في المجتمع يؤدي لزيادة صافي الربح بعد الضريبة زيادة قدرة مصرف عينة البحث الإستمرارية في مزاولة أنشطتها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا: المقترحات

بعد التوصل للإستنتاجات تم تقديم مالمقترحات التالية:-

أ. اصدار الحكومة التعليمات و القوانين الخاصة بالشمول المالي و لحماية المصرف وزبائنه و نشرها بين الافراد سواء كان عن طريق المخاطبات الرسمية الحكومية او عن طريق فتح دورات تدريبية و ورش العمل للموظفين او عن طريق وسائل الاعلام المختلفة .

ب. نشر الثقافة المالية بين افراد المجتمع من خلال المنظمات التعليمية لتعليم الطلاب و كذلك نشرها عبر سائل الاعلام المختلفة و وسائل التواصل الاجتماعي.

ت. دخول مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي لدعم المشاريع إستثمارية الصغيرة للحصول على الارباح و كذلك تقديم الائتمان لمختلف الفئات و خاصة الشباب لدعم مشاريعهم الاستثمارية و و التي من نتائجها مجاربة البطالة و الفقر في المجتمع و زيادة الناتج القومي.

ث. بهدف التوسع في الشمول المالي و تحقيق المصرف لارباح لابد من تقديم الخدمات المصرفية و منها الائتمان المصرفي لمختلف الفئات و بشكل متنوع لان ذلك سيؤدي الى دعم مختلف القطاعات الاقتصادية سواء كانت هذه القطاعات زراعية او سياحية او صناعية او النقل و غيرها كذلك تحقيق النمو الاقتصادي لى مستوى كافة الطبقات الاجتماعية .

ج. من الضروري قيام ادارة المصرف بدراسة الاحاجات المالية لافراد المجتمع و تقديم الخدمات المصرفية وفق حاجات و رغبات الافراد لان ذلك سيؤدي لزيادة قاعدة الشمول المالي .

ح. ظرورة السطات عن طريفق البنك المركزي بحث المصارف بشكل اقوى من السابق في التركيز على الشمول المالي من خلال منح الائتمان المصرفي لذوي الدخل المحدود و ان تكون عملية تسديد هذه القروض بنسبة مناسبة من دخل الفرد لتحقيق اتنمية الاقتصادية .

خ. يقترح الباحث اجراء عدد من الدراسات المستقبلية عن متغيرات البحث منها (دور بعض ابعاد الشمول المالي في تطوير القطاع المصرفي العراقي) و (نقطة التعادل كمدخل لتحديد الربحية في المصارف التجارية).

قائمة المصادر

المصادر العربية

التقارير

1. تقرير الصادر من البنك المركزي العراقي عن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2025-2029)
2. التقارير السنوية الصادرة من المصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي خلال المدة بين عامي (2009-2024)

الرسائل و الاطااريح

1. البرواري،هيژا عبدالكريم،(2013)،دور ابعاد الذكاء التنافسي في مؤشرات الاداء المالي للمصارف دراسة استطلاعية لاراء عينة من المديرين في عدد من المصارف الاهلية في محافظتي اربيل و دهوك،(رسالة ماجستير غير منشورة)،كلية الادارة و الاقتصاد،جامعة دهوك، اقليم كوردستان العراق.
2. الشمري،صادق راشد،(2017)،اثر استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف دراسة حالة البنك المركزي العراقي و عينة من المصارف العراقية الخاصة، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، الجامعة الاسلامية،لبنان.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3. المشهداني،ايمان شيخان عباس،(2009)،أثر فهم الحوكمة الموؤسسية في تحسين ألأداء المالي الأستراتيجي للمصارف دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة،(رسالة دبلوم عالي غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية،جامعة بغداد،العراق.
4. حريز، حمزة،(2018)،محددات الربحية في الشركات المساهمة الجزائرية دراسة قيلسية لعينة من شركات ولاية ورقلة للفترة مابين (2011 – 2015)، (رسالة ماجستير غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة قصدي مرباح،ورقلة،الجزائر.
5. داوود،احمد عدنان سليمان،(2010)،تقويم الاداء المالي بإستخدام الحاسوب دراسة تطبيقية في الشركة العامة للسمنت الشمالية للاعوام(2005 – 2008)،(رسالة المحاسبة القانونية)، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
6. رباط،محمد هاشم،(2016)،ادارة فجوة الموجودات و المطلوبات و تاثيرها على الربحية في المصارف التجارية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من (2005- 2014)، (رسالة ماجستير غير منشورة)،كلية الادارة و الاقتصاد،جامعة كربلاء،العراق.
7. سليمان،فتحي محمد،(2004)،إدارة خطر سعر الصرف للإستثمارات ألأجنبية المباشرة في الاقطار العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية ألإدارة وألإقتصاد, جامعة الموصل، العراق.
8. فرحات، سهير محمد احمد، (2006)،قياس خطر سعر الفائدة المناسب لميزانية المصرف – تطبيق في عينة من المصارف العربية للمدة من(2000 – 2003)،(رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية ألإدارة وألإقتصاد، جامعة الموصل، العراق .
9. نبيلة،رقاقدة،(2016)،دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر للفترة (2004-2014)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة قصدي مرباح،ورقلة،الجزائر.
10. نعمة،اسعد جاسم،(2017)،اثر التوسعات الراسمالية في الربحية دراسة تطبيقية على مجموعة الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة البصرة،العراق.
11. ياس،مصطفى نزار،(2022)، مؤشرات الشمول المالي و اثرها في الاداء الماليالتكنلوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015 -2020)، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، جامعة البصرة، العراق.
12. يوسف،سردار شاكرابراهيم،(2023)،أثر بعض مؤشرات الشمول المالي على نمو الخدمات المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة(2010 – 2020)،اطروحة دكتوراه،(غير منشورة)،جامعة دهوك،إقليم كوردستان العراق،

المجلات العلمية

1. اسكندر،زهراء جارالله حمو،(2020)،*دور التكنلوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي دراسة قيلسية لاراء عينة من العاملين في مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار في محافظة نينوى*، مجلة الادارة و الاقتصاد، المجلد(9)، العدد(33)، العراق.
2. الشمري،كمال كاظم جواد، و الفتلاوي،ريام فاضل شاكر،(2018)، *تحليل العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المصرفي دراسة تطبيقية في العراق للمدة (2010-2016)*، المجلة العراقية للعلوم الإدارية،المجلد(16)،العدد(63)،العراق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3. الطائي،سجى فتحي محمد و عبدالهادي،شيماءوليد،(2013)، *قياس مستوى ربحية المصارف الإسلامية و تحليلها في ضل ألأزمة المالية العالميةدراسة تحليلية لمجموعة البركة المصرفية للفترة(2004- 2010)* ، مجلة تكريت للعلوم ألإدارية و ألإقتصادية،المجلد(9)،العدد(28)، جامعة تكريت،صلاح الدين، العراق.
4. القره داغي،بهناز علي،(2017)،*الشمول المالي دولة القطر انموذجا*، مجلة الاجارة و القيادة الاسلامية، المجلد(2)،العدد(1).
5. النعمة،سمير فخري و العراقي،بشار احمد،(2019)، *المحددات الرئيسية للشمول المالي في البلدان العربية*، المجلة العراقية للعلوم الادارية،المجلد(15)، العدد(60)،العراق.
6. خيرة، بوخاري و علي، طهراوي دومة،(2022)،*التثقيف المالي و دوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر دراسة اسقصائية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*، المجلد(7)، العدد(1)، جامعة محمد بوضياف،الجزائر.
7. زكريا،محمد،(2015)، *دور المعهد المصري في نشر الثقافة المالية كمحور اساسي في منظومة الشمول المالي، مجلة اتحاد المصارف العربية*، العدد(419)،بيروت،لبنان.
8. سامر،محمد فخري، و قادر،أسوبهاءالدين،(2016)،*مؤشر الربحية المصرفية و العوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية*، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و ألإقتصادية، المجلد(6)، العدد (2) كركوك،العراق.
9. عمر،اراز محمد و علي،دلير سليم،(2022)،*تأثير الرافعة المالية على الربحية المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة دهوك*،المجلد(25)،العدد(2)،جامعة دهوك،اقليم كوردستان العراق.
10. محمد،عبدالحسين سالم،(2006)،*أثر نسبة الإحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية دراسة تحليلية في البنك العربي ألأردني* ، المجلة العراقية للعلوم الادارية،العدد (2).

الكتب

1. ابو حمد،رضا صاحب و قدوري،فائق، مشعل،(2005)، إدارة المصارف،ط1،دار أبن الأثير للطباعة و النشر،جامعة الموصل،العراق
2. الجميل،سرمد كوكب،(2012)،المدخل الى ادارة الموؤسسات المالية نظريات و تطبيقات،ط1،دار ابن الاثير للطباعة و النشر،الموصل،جمهورية العراق.
3. العامري،محمد علي أبراهيم،(2013)،الادارة المالية الحديثة، ط1،دار وائل للنشر و التوزيع،عمان،ألأردن.

المصادر الاجنبية

Reports

1. Helms, Brigit, (2006) ," Access for all : Building inclusive finance systems washing ton ,D.C ,Consultative Group to Assist the Poor.

Theses & Dissertations

1. Sarma ,mandira,(2010), Index of Financial Inclusion , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India Reserve Bank Of India Bulletin.

Journals

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1. Iqbal, Badar .Alam . & Sami, Shaista. (2017). *Role of banks in financial inclusion in India.* Journal of Contaduariay Administration, Vol (62) ,No (2) India
2. Irshad,Mahammad&Shahid, Mahammad,(2019),*A Theoretical Study on Financial Inclusions With References to General Government Schemes Of India,* Journal Of Social Sciences, Vol 10, No 6.
3. Murshed,Muntasir., Ahmed,Rizwan, Al-Tal, Raad.M., Kumpamool,Chamaiporn., Vetchagool, Witchulada., and Avarado,Rafael,(2023), *Determinants of financial inclusion in South Asia: The moderating and mediating roles of internal conflict settlement,* Journal of International Business and Finance, Vol (64) No(1) .
4. Samuel, Ogunbiyi & Peters, Ihejirika,(2014), *Interest Rates And Deposit Money Banks' Profitabilty Nexus: The Nigerian Experience,* Arabian Journal of Business and Management Review, Vol. 3, No.11.
5. . Vo, Duc. Hong , Nguyen, Nhan Thien, and Van, Lab Thi Hong. (2021), *Financial inclusion and stability in the Asian region using bank-level data,* Journal Borsa Istanbol Review,(21),1, 36-43, Istanbol, Turky
6. Zulkhibri, Muhamed, & Ghazal , Reza, (2017). *The Impacts of Governance and Institution on Financial Inclusion: Evidence from Muslim Countries and Developing Economies.* Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics Institute, Vol (30), No(Special Issue).

Resarches

1. Sarma ,mandira,(2010), Index of Financial Inclusion , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India Reserve Bank Of India Bulletin.
2. Santabárbara, Daniel(2013), what explains the low profitability of chinese banks ,Bank of China

Confrances

1. Jaber, Fadi.Hassan, (2019), An Assessment Study of Financial Inclusion in Iraq: Barriers and Prospects, International Conference on Accounting, Business, Economics and Politics.

Books

1. Arnold, Glen, (2013), Corporate Financial Management,5th, Pearson Education Limited.
2. Barrow, Colin,(2008), practical financial management, a guide to budgets balance sheets and business finance,7th, Kogan Page Limited, United Kingdom.
3. Bodi, Zvi & Kane, Alex & Marcus , Alan J. (2008), Investments, 4 th McGraw–Hill Irwin, Companies Inc, America.
4. Gibson, Charles H, (2009), Financial Reporting & Analysis Using Financial Accounting Information, 11th ,The University of Toledo, Emeritus, South-Western CengageLearing
5. Guidance, F. A. T. F. (2025), Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion, McGraw–Hill Irwin,Uas.
6. Saunders, Athony, (1997), Financial Institution Management, 2th, McGraw–Hill Irwin, Boston,Usa

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الملاحق

الملحق (1)

علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

علاقة الإرتباط و التاثير بين مؤشر الشمول المالي و الربحية

Correlations			
		الشمول المالي	الربحية
الشمول	Pearson Correlation	1	.197
	Sig. (2-tailed)		.464
	N	16	16
الربحية	Pearson Correlation	.197	1
	Sig. (2-tailed)	.464	
	N	16	16

علاقة الارتباط بين مجموع الودائع و نسب العائد على الموجودات و نسب العائد على حقوق الملكية

Correlations				
		مجموع الودائع	نسب العائد على الموجودات	نسب العائد على حقوق الملكية
L[l,u hg,]hzu	Pearson Correlation	1	.367	.385
	Sig. (2-tailed)		.162	.141
	N	16	16	16
نسب العائد على الموجودات	Pearson Correlation	.367	1	.943**
	Sig. (2-tailed)	.162		.000
	N	16	16	16
نسب العائد على حقوق الملكية	Pearson Correlation	.385	.943**	1
	Sig. (2-tailed)	.141	.000	
	N	16	16	16
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				

علاقة الارتباط بين حجم الائتمان الممنوح و نسب العائد علىحقوق الملكية و العائد على الموجودات

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Correlations				
		الائتمان	ملكية	موجودات
الائتمان	Pearson Correlation	1	.214	.204
	Sig. (2-tailed)		.427	.449
	N	16	16	16
ملكية	Pearson Correlation	.214	1	.943**
	Sig. (2-tailed)	.427		.000
	N	16	16	16
موجودات	Pearson Correlation	.204	.943**	1
	Sig. (2-tailed)	.449	.000	
	N	16	16	16
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				

الملحق (2)

علاقة التاثير بين متغيرات الدراسة

تأثير مؤشر الشمول المالي في الربحية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.197a	.039	-.030	.54668
a. Predictors: (Constant), الربحية				

ANOVAa						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.169	1	.169	.566	.464b
	Residual	4.184	14	.299		
	Total	4.353	15			
a. Dependent Variable: الشمول المالي						
b. Predictors: (Constant), الربحية						

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.103	.239		4.611	.000
	الربحية	.010	.013	.197	.753	.464
a. Dependent Variable: مؤشر الشمول المالي						

تاثير مجموع الودائع في العائد على الموجودات

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.367a	.135	.073	490.30202
a. Predictors: (Constant), نسب العائد على الموجودات				

ANOVAa						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	523603.974	1	523603.974	2.178	.162b
	Residual	3365544.996	14	240396.071		
	Total	3889148.970	15			
a. Dependent Variable: مجموع الودائع						
b. Predictors: (Constant), نسب العائد على الموجودات						

Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	354.888	227.521		1.560	.141
	نسب العائد على الموجودات	143.871	97.485	.367	1.476	.162
a. Dependent Variable: مجموع الودائع						

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تاثير مجموع الودائع في العائد على حقوق الملكية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.385a	.148	.087	486.51002
a. Predictors: (Constant), نسب العائد على حقوق الملكية				

ANOVAa						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	575460.946	1	575460.946	2.431	.141b
	Residual	3313688.024	14	236692.002		
	Total	3889148.970	15			
a. Dependent Variable: مجموع الودائع						
b. Predictors: (Constant), نسب العائد على حقوق الملكية						

تاثير حجم الائتمان الممنوح في العائد مجموع الموجودات

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.204a	.042	-.027	1055.75107
a. Predictors: (Constant), نسب العائد على الموجودات				

ANOVAa						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	676929.324	1	676929.324	.607	.449b
	Residual	15604544.616	14	1114610.330		
	Total	16281473.940	15			
a. Dependent Variable: حجم الائتمان الممنوح						

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	173.400	489.913		.354	.729
	نسب العائد على الموجودات	163.585	209.910	.204	.779	.449

a. Dependent Variable: حجم الائتمان الممنوح

b. Predictors: (Constant), نسب العائد ععلى الموجودات

تاثيرحجم الائتمان في العائد على حقوق الملكية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.214a	.046	-.023	1053.52945

a. Predictors: (Constant), نسب العائد على حقوق الملكية

ANOVAa						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	742533.603	1	742533.603	.669	.427b
	Residual	15538940.337	14	1109924.310		
	Total	16281473.940	15			

a. Dependent Variable: حجم الائتمان الممنوح

b. Predictors: (Constant), نسب العائد على حقوق الملكية

Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	199.220	447.422		.445	.663
	نسب العائد على حقوق الملكية	61.384	75.048	.214	.818	.427

a. Dependent Variable: حجم الائتمان الممنوح

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تطور استخدام الأدوات المالية الرقمية في العراق وانعكاساته على الشمول المالي: مقارنة إقليمية للمدة 2017-2024

م.د. احمد حامد جمعة هذال

الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

drahmedmms29@Uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

تتناول هذه الدراسة التوسع المتسارع في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في العراق خلال المدة 2017–2024 أذ تناولت إطار نظري معزز بمفاهيم التكنولوجيا المالية الحديثة ونظريات قبول التكنولوجيا، كما اجرت مقارنة إقليمية شملت خمس دول عربية وإقليمية، مركّزة على تحليل مؤشرات الشمول المالي مثل نسبة امتلاك الحسابات، استخدام المدفوعات الرقمية، الادخار الرسمي، والدفع عبر الهاتف المحمول، واستندت الدراسة إلى تحليل بيانات كمية صادرة عن البنك الدولي والبنك المركزي العراقي كشفت النتائج أن العراق حقق تقدماً ملحوظاً في البنية التحتية لأنظمة الدفع (RTGS، ACH، IRPS) وفي بعض المؤشرات الرقمية، لكنه لا يزال يسجل أقل المعدلات في أغلب مؤشرات الشمول المالي مقارنة بدول المقارنة، كما أن التحديات التنظيمية والثقافية وضعف الثقة المجتمعية ومحدودية الوعي المالي تُعدّ أبرز معوقات التوسع الشامل في استخدام المدفوعات الرقمية، توصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجية وطنية متكاملة تربط بين الشمول المالي والتحول الرقمي، تشمل إصلاح البنية التحتية، تحديث الإطار التشريعي، وتوسيع الثقافة الرقمية لدى المستخدمين.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية – الشمول المالي – الدفع الالكتروني

Abstract

This study investigates the rapid expansion of electronic payment tools in Iraq during the period 2017–2024, within a regional comparative framework involving five Arab and regional countries. It focuses on analyzing financial inclusion indicators such as account ownership, digital payment usage, formal savings, and mobile payment adoption. The analysis relies on quantitative data from the World Bank and the Central Bank of Iraq, combined with a theoretical framework grounded in financial technology concepts and technology acceptance models. The findings reveal that while Iraq has made notable progress in payment infrastructure (RTGS, ACH, IRPSI) and certain digital indicators, it consistently ranks lowest across most financial inclusion metrics compared to its peers. Structural, regulatory, and cultural barriers—particularly weak public trust and limited financial awareness—remain major obstacles. The study recommends adopting a comprehensive national strategy that integrates financial inclusion with digital transformation by improving infrastructure, updating regulations, and enhancing digital literacy.

Keywords: Financial technology - Financial inclusion - Electronic payment

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين طفرة كبيرة في مجال التكنولوجيا المالية، انعكست بصورة مباشرة على أنماط الدفع والتحويلات المالية وإدارة التعاملات النقدية. ومع اتساع نطاق الاقتصاد الرقمي، أصبح الدفع الإلكتروني أحد أبرز الأدوات التي تعيد تشكيل العلاقة بين الأفراد والمؤسسات المالية والدولة، وذلك لما يوفّره من مزايا تتعلق بالسرعة، والشفافية، وتقليل التكاليف، فضلاً عن دوره في تعميق الشمول المالي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وفي العراق تزايد الاهتمام بتطوير أنظمة الدفع الرقمية منذ عام 2017، متأثراً بالتحولات العالمية والإقليمية من جهة، وبحاجة الاقتصاد الوطني إلى إصلاحات هيكلية من جهة أخرى. فقد بادر البنك المركزي العراقي إلى إطلاق وتحديث أنظمة الدفع الكبرى مثل RTGS للتسويات الفورية، و ACH للتحويلات الإلكترونية، و IRPSI للبنية التحتية للمدفوعات بالتجزئة، بهدف الانتقال التدريجي نحو اقتصاد أقل اعتماداً على النقد، غير أنّ هذا التوسع واجه تحديات معقدة ذات طبيعة تنظيمية وثقافية وتقنية، جعلت العراق متأخراً مقارنةً بالدول الإقليمية في معظم مؤشرات الشمول المالي.

وتزداد أهمية دراسة الدفع الإلكتروني في العراق في ظل ضعف الثقة المجتمعية بالمؤسسات المصرفية، وانخفاض نسبة امتلاك الحسابات المصرفية، واستمرار الفجوة بين الحضر والريف، إلى جانب محدودية الثقافة المالية الرقمية، إن هذه التحديات تجعل من تحليل التجربة العراقية في الدفع الإلكتروني ضرورة علمية لفهم مآلات التحول الرقمي في القطاع المالي، والكشف عن العوامل المقيّدة أو المعزّزة له، ومقارنته بدول إقليمية قطعت أشواطًا أبعد في هذا المجال، وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على تطور استخدام أنظمة الدفع الرقمي في العراق خلال المدة 2017–2024، ومقارنته بخمس دول إقليمية (الإمارات، السعودية، مصر، تركيا)، بغية الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف، وتحليل أثر هذه الأنظمة على مؤشرات الشمول المالي. كما تسعى الدراسة إلى اقتراح سياسات عملية تعزز التحول نحو مجتمع رقمي أكثر شمولاً وكفاءة، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

مشكلة الدراسة

رغم التطور التكنولوجي في أنظمة الدفع الرقمية في العراق، إلا أن أثر هذا التطور على الشمول المالي لا يزال محدودًا، مما يطرح تساؤلاً حول فعالية البنية المؤسسية والتشريعية والتقنية في استيعاب وتعميم هذه الأدوات، خاصة في ظل ضعف المؤشرات مقارنة بدول الجوار، ومن هنا ستجيب هذه الدراسة على السؤال الآتي:

ما مدى تأثير تطور أنظمة الدفع الرقمية على مؤشرات الشمول المالي في العراق مقارنة ببعض الدول الإقليمية؟

فرضية الدراسة

يؤدي التوسع في استخدام أنظمة الدفع الرقمي في العراق إلى تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال زيادة نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية نشطة وتقليص الاعتماد على النقد، بما يجعل مؤشرات الدفع الرقمي أكثر تقارباً مع بعض الدول الإقليمية خلال المدة 2017–2024.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في تناولها التحليل المقارن لمؤشرات الشمول المالي في العراق ودول إقليمية، وتفسيرها للعوامل التي تُعزّز أو تُقيّد التحول نحو مجتمع غير نقدي، في ظل بيئة اقتصادية ومؤسساتية معقدة، مما يتيح وضع سياسات واقعية لتعزيز الشمول المالي الرقمي.

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، معتمدة على بيانات كمية من البنك الدولي) قاعدة Global Findex ، والتقارير الإحصائية للبنك المركزي العراقي، وتحليل تطورات أنظمة الدفع RTGS و ACH و IRPSI) كما اعتمدت منهج المقارنة بين خمس دول هي :الإمارات، السعودية، مصر، تركيا، والعراق، خلال المدة 2017-2024.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أهداف الدراسة

1- تحليل أثر التوسع في أنظمة الدفع الرقمي على مؤشرات الشمول المالي في العراق خلال المدة 2017–2024.

2- مقارنة تطورات الشمول المالي في العراق مع عدد من الدول الإقليمية (الإمارات، السعودية، مصر، تركيا) للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف.

3- تحديد دور البنية التحتية الرقمية مثل (RTGS، ACH، IRPSI) في دعم الثقة والمعاملات المالية وتقليل الاعتماد على النقد.

4- اقتراح سياسات وإجراءات عملية لتعزيز الشمول المالي في العراق عبر توسيع استخدام الدفع الرقمي وتحسين البيئة التنظيمية والتشريعية

هيكلية الدراسة

قسمت هيكلية الدراسة الى ثلاثة مطالب، اما **الاول** فقد ركز على الاطار النظري للتكنلوجيا المالية ومؤشرات الشمول المالي فضلاً عن مميزاته والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، اما **المطلب الثاني** فقد تناول تحليل المؤشرات الكمية الخاصة بالتكنولوجيا المالية لدول اقليمية مقارنة بالعراق، في حين ركز **المطلب الثالث** على تحليل تطور البنية التحتية لانظمة الدفع الالكترونية في العراق، واختتمت الدراسة باهم الاستنتاجات والتوصيات.

المطلب الاول: التكنولوجيا المالية، المفاهيم النظرية والادوات

اولاً: المفاهيم والنظريات:

ظهرت التكنولوجيا المالية في منتصف العقد الثاني من الألفية، واكتسبت اهتماماً كبيراً بسبب نموها السريع وتأثيراتها المتعددة على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، أدى هذا التطور السريع إلى تسهيل تقديم الخدمات المالية الرقمية – مثل الأموال عبر الهاتف المحمول – خصوصاً في المناطق التي تفتقر إلى الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية، يتجاوز تأثير التكنولوجيا المالية نطاق الخدمات المالية التقليدية، (Lai & Samers,2021) إذ يتماشى أيضاً مع مبادرات التنمية المستدامة، وتشير أبحاث حديثة إلى أن التكنولوجيا المالية تدعم الابتكار البيئي وكفاءة الطاقة، وتقلل الانبعاثات الكربونية، وتدعم الاستدامة البيئية، وغالباً ما يُستخدم مصطلح فينتك (التكنولوجيا المالية) بالتبادل مع التمويل الرقمي أو التمويل عبر الإنترنت، وخصوصاً في الصين، حيث يُعد مصطلح التمويل عبر الإنترنت أكثر شيوعاً، يشير مصطلح (الدفع الرقمي) إلى المعاملات التي تتم من خلال الوسائل الرقمية أو عبر الإنترنت، دون الحاجة إلى تبادل نقدي فعلي، حيث يستخدم كل من الدافع والمستلم وسيطاً رقمياً لإتمام المعاملة، على سبيل المثال، عند دفع ثمن مشتريات باستخدام جهاز محمول (هاتف ذكي) عبر الاتصال اللاسلكي أو باستخدام تكنولوجيا اتصال أخرى كما يشير الدفع الرقمي أيضاً إلى المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر الإنترنت، كالدفع بواسطة بطاقات الائتمان أو الخصم سواء عبر الإنترنت أو عند نقاط البيع الفعلية، مثل المتاجر أو الأسواق(Abid et al, 2023: 2) ويستند الفهم النظري لتأثير الدفع الالكتروني على التنمية الاقتصادية , (Hua and Huang (2021,: 323) ونشير الى ابرز نظريات في مجال التكنولوجيا المالية: (Dao, Le, & Nguyen, 2024: 6)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1- **نظرية القدرات (Capability Approach)** التي اقترحها أمارتيا سن، وتُشدد على أهمية القيم المعيارية في ضمان أن تكون التكنولوجيا ميسورة التكلفة، وتعزز الحرية والإبداع لدى الأفراد.

2- **نظرية التكنولوجيا المناسبة (Appropriate Technology)** التي طرحها شوميكر وبنى عليها وآخرون، وتُبرز الحاجة إلى تكنولوجيا تُحسن مهارات وقدرات المستخدمين وتدعم التنمية المستدامة التي تركز على الإنسان، خصوصاً في سياق تكنولوجيا التنمية.

3- **نظرية الفعل العقلاني** تفترض أن المستخدمين يُقيّمون عواقب استخدام التكنولوجيا قبل اتخاذ القرار.

4- **نموذج قبول التكنولوجيا** يركز على سهولة الاستخدام والوظيفية، ويُعد من النماذج الأساسية في أبحاث انتشار التكنولوجيا.

5- **نظرية السلوك المخطط** تفترض أن استخدام التكنولوجيا يتأثر بالنوايا السلوكية للأفراد، والتي تتشكل من المواقف والمعايير والتحكم السلوكي المدرك.

6- **النظرية الموحدة لقبول التكنولوجيا** واستخدامها تدمج ثماني نظريات لتفسير تبني التكنولوجيا، وتشير إلى أربعة عوامل رئيسية تؤثر على السلوك: النية السلوكية، التوقعات الجهدية، الظروف الميسرة، والتأثير الاجتماعي.

ومن منظور اقتصادي، تؤكد نظريات العرض والطلب، إلى جانب أطر العمل الخاصة بمنتجات التكنولوجيا والخدمات المالية، أن (الفينتك) يمكنها تعزيز الابتكار التقني والخدمي في القطاع المالي ومن منظور سلوكي فردي، تساعد نظريات قبول التكنولوجيا على تفسير كيفية اتخاذ الأفراد قرارات تبني التكنولوجيا من أجل الوصول إلى الخدمات المالية.

تُعدّ بطاقات الدفع إحدى أقدم وأبسط تقنيات الدفع الرقمي المتاحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لعملائها. وتُعتبر وسيلة تقليدية نسبياً بالمقارنة مع الفئات الأخرى، مثل الدفع الإلكتروني، والدفع عبر الهاتف المحمول، والعملات المشفرة، ويمكن لحاملي البطاقات الوصول إلى حساباتهم البنكية من خلال هذه البطاقات لإجراء المدفوعات سواءً عبر الإنترنت أو من خلال أجهزة نقاط البيع, (POS) وتتميز جميع تقنيات الدفع بسهولة الاستخدام، لكنها تختلف من حيث طريقة التشغيل فهناك مجموعة انواع منها (Abid et al, 2023):

1- **بطاقات الخصم :(Debit Cards)** تسمح لحامل البطاقة بالدفع من رصيد مسبق الإيداع في البنك.

2- **بطاقات الائتمان :(Credit Cards)** تسمح بالسحب أو الدفع عبر اقتراض مبلغ محدد من مقدم الخدمة.

3- **البطاقات المدفوعة مسبقاً (Prepaid Cards)**: تُحمّل بمبلغ محدد مسبقاً، ويمكن استخدامها حتى نفاد الرصيد، دون الحاجة إلى حساب بنكي.

4- **المحفظة الرقمية (Digital Wallet)**: تتيح للمستخدمين ربط حساباتهم البنكية لتسديد المدفوعات عبر أجهزة إلكترونية، مثل Apple Pay على أجهزة أبل، وSamsung Pay على أجهزة سامسونج.

5- **نظام OPERA** يُعد تقنية دفع غير متصلة بالإنترنت (Offline Payment)، حيث يسمح بإجراء معاملات رقمية دون الاتصال الفعلي بالشبكة، باستخدام رموز رقمية يمكن قراءتها مرة واحدة.

6- **EFTPOS** يُستخدم في نقاط البيع لربط حساب العميل بحساب التاجر إلكترونياً، مما يقلل من الحاجة للنقد.

7- **عملة الحرير** (Silk Currency) ضمن مبادرة "الحزام والطريق" تُعد من أحدث الاتجاهات الصينية، وقد تم تصميمها لتكون مركزاً تقنياً تتفرع منه أنظمة دفع متعددة، معتمدة على آليات مستوحاة من نموذج منطقة اليورو.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: مميزات التكنولوجيا المالية:

إن فوائد استخدام تقنيات الدفع الرقمي تتجاوز مجرد السهولة، فهي توسّع قاعدة العملاء المحتملين للتجار، وتقلّل من تكاليف التعامل مع النقد، وتكشف العديد من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، مما يزيد من الإيرادات الضريبية للحكومات. وتُسهم جميع هذه العوامل في تقليل الاحتكاك الاقتصادي (Khando et al: 2023:16) تستهدف أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويتفق عدد كبير من الباحثين على ضرورة توسيع الوصول إلى الخدمات المالية لتحقيق هذه الأهداف وهناك العديد من المزايا التي تخلقها التكنولوجيا المالية: (Dao, Le, & Nguyen2024:24)

1- التكنولوجيا المالية كأداة محتملة لتمكين الفقراء من الوصول إلى الخدمات المالية.

2- أذ تسمح الابتكارات مثل الدفع الالكتروني بحصر عمليات الدفع وتقديم الخدمات المالية للفئات الصغيرة، مما يخلق نظاماً مالياً أكثر شمولاً.

3- تسهم التكنولوجيا المالية في تقليل الاعتماد على الوثائق الرسمية، من خلال استخدام بيانات سلوكية مثل استخدام الهاتف أو مواقع التواصل.

4- كما يمكن للدفع الالكتروني أن يعزز من المشاركة الاقتصادية للنساء، ويسهم في سد الفجوات في الشمول المالي في الاقتصادات الناشئة.

5- أن التمويل الرقمي الشامل يخفف بشكل كبير من قيود التمويل على المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقليل التكاليف، والتحكم في الرافعة المالية، وزيادة المصادر الداخلية للتمويل.

6- يساعد الدفع الالكتروني المشاريع الصغيرة وغير الرسمية في حفظ الأموال ونقلها بأمان، مما يوسّع من خدمات الشمول المالي ويقلل حجم الاقتصاد غير الرسمي.

7- إن فوائد استخدام تقنيات الدفع الرقمي تتجاوز مجرد الراحة، فهي توسّع قاعدة العملاء المحتملين للتجار، وتقلّل من تكاليف التعامل مع النقد، وتكشف العديد من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، مما يزيد من الإيرادات الضريبية للحكومات، وتُسهم جميع هذه العوامل في تقليل الاحتكاك الاقتصادي (Khando et al, 2022: 163).

يظهر الشكل (1) شبكة العلاقات المفاهيمية بين مختلف العلاقات، حيث تشكّل التكنولوجيا المالية النواة المركزية التي تتقاطع مع مفاهيم أخرى مثل الفقر، والنوع الاجتماعي، والمدفوعات الرقمية، والتمويل الجماعي، والبلوك تشين، والخصوصية، وتُبرز هذه العلاقات كيف تسهم الابتكارات المالية في الحد من الفقر وتحقيق العدالة، وفي الوقت نفسه تطرح تحديات جديدة تتعلق بحماية الخصوصية وإدارة البيانات في البيئة الرقمية، كما يُظهر الترابط بين الدفع الالكتروني والمدفوعات الرقمية أنهما من أهم القنوات العملية لتحقيق الشمول المالي في المجتمعات التي تفتقر إلى البنية المصرفية التقليدية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الشكل (1): ارتباط التكنولوجيا المالية بالشمول المالي

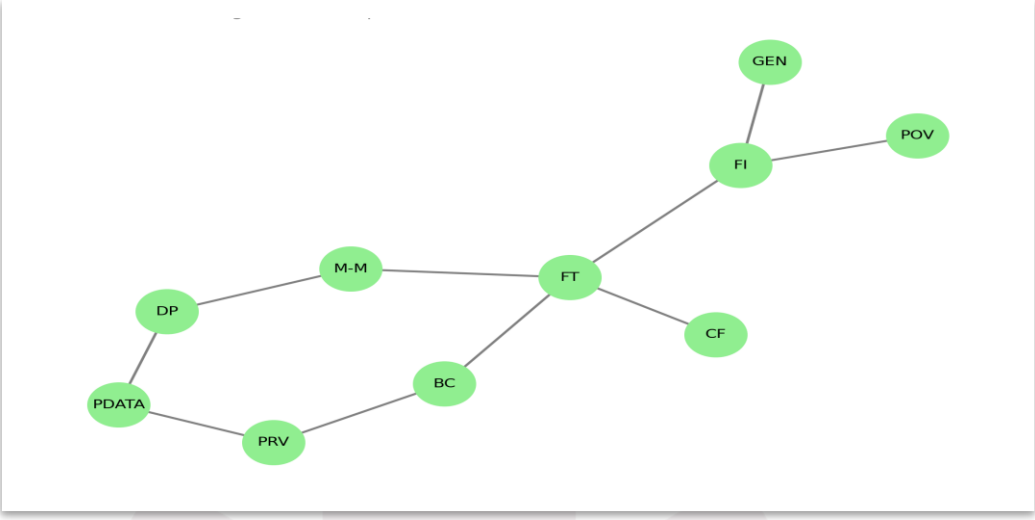

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على دراسة Dao, H., Le, P., & Nguyen, D. K. (2024). Financial inclusion and fintech: A state-of-the-art systematic literature review. Journal of Financial Innovation.

الجدول (1): توضيح خريطة التكنولوجيا المالية

توضيح الرمز	الرمز
العلاقة المباشرة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي	FT ↔ FI
التكنولوجيا المالية تؤدي إلى الابتكار المالي (مدفوعات متنقلة، تمويل جماعي، بلوك تشين).	FT ↔ M-M / CF / BC
الشمول المالي يسهم في الحد من الفقر وتعزيز المساواة	FI ↔ POV / GEN
العلاقة بين البنية التحتية الرقمية (البلوك تشين) وحماية الخصوصية والبيانات الشخصية.	BC ↔ PRV ↔ PDATA
النقد المحمول كأداة رئيسية لتنفيذ عمليات الدفع الرقمي	M-M ↔ DP

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الشكل (1).

ويشر الشكل (2) الى تطور الابحاث في التكنولوجيا المالية (Fintech) خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2024، وهي: الشمول المالي (FI)، وإدارة النقد (M-M)، والبيانات الخاصة (PRV_PDATA)، وتقنية البلوك تشين (BC)، ويُظهر المنحنى البرتقالي الخاص بموضوع الشمول المالي (FI) نمواً مستمراً وملحوظاً في عدد المنشورات، متصدراً باقي المواضيع بحلول عام 2023، أما منحنى إدارة النقد (M-M) فقد حافظ على وتيرة تصاعدية ثابتة حتى عام 2020، ثم شهد استقراراً، ويُلاحظ أن موضوع البيانات الخاصة (PRV_PDATA) سجل نمواً متدرجاً ليصل إلى تقارب مع المواضيع الأخرى بحلول عام 2023، وفي المقابل، فإن موضوع البلوك تشين (BC) شهد ارتفاعاً تدريجياً، ليصل إلى مستوى مماثل تقريباً لموضوعي M-M وPRV_PDATA في السنوات الأخيرة، ويعكس هذا التباين في الاتجاهات تزايد الاهتمام البحثي المتنامي بالشمول المالي ضمن دراسات التكنولوجيا المالية، بينما تتأثر المواضيع الأخرى بعوامل ديناميكية تتعلق بالتطورات التقنية والسياسات التنظيمية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الشكل (2): التطورات البحثية للتكنلوجيا المالية 2014-2024

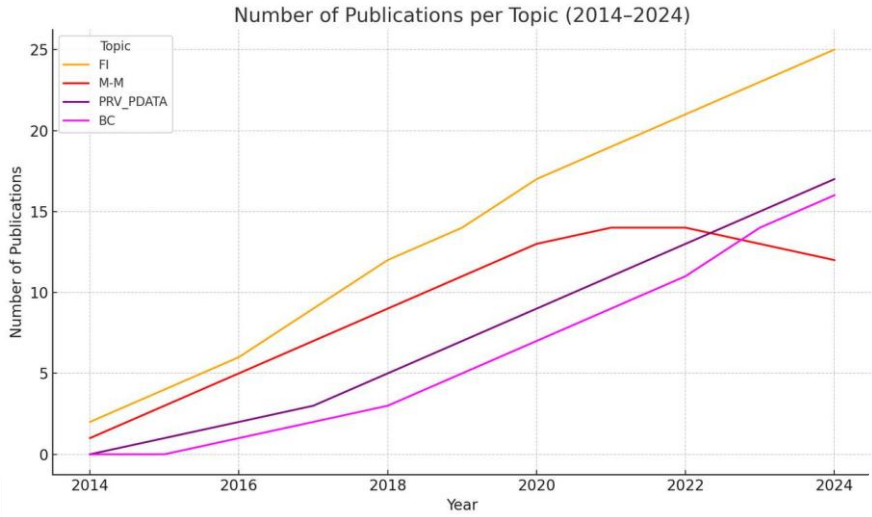

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على دراسة Dao, H., Le, P., & Nguyen, D. K. (2024). Financial inclusion and fintech: A state-of-the-art systematic literature review. Journal of Financial Innovation.

على الرغم من اعتبار التكنولوجيا المالية والدفع الالكتروني محركاً للشمول المالي، فقد واجه بعض الانتقادات، وينظر الى أن الشمول المالي قد يخدم مصالح المؤسسات المالية بدلاً من الفقراء أنفسهم، وبعض الدراسات اظهرت أن التمويل الرقمي في الصين يمكن أن يُعزز التفاوتات ويدعم الرقابة الحكومية بدلاً من تمكين الفئات الضعيفة ينتقدون التفاؤل المفرط بشأن الأموال المتنقلة، معتبرين أن منصات مثل M-Pesa قد تُزيد التبعية الاقتصادية في الجنوب العالمي بيّنوا أن التكنولوجيا المالية قد لا تقضي على التمييز في الإقراض ضد الأقليات. (Dao, Le, & Nguyen, 2024: 8)

ثالثا: التحديات الاجتماعية والاقتصادية للتكنلوجيا المالية

هناك مجموعة من التحديات المرتبطة بالواقع الاجتماعي والتقني والاقتصادي وهي ممكن ان تؤثر سلباً على استخدام التكنولوجيا المالية وبالتالي اثارها على الشمول المالي والاقتصاد وتصنف هذه التحديات الى إلى خمس فئات رئيسية كما يلي (Khando et al, 2023: 15).

1- **التحديات الاجتماعية:** ترتبط التحديات الاجتماعية لتقنيات الدفع الرقمي بالعوامل الاجتماعية والنفسية التي تؤثر على سلوك الأفراد عند استخدامهم للتكنولوجيا، ويتعلق ذلك الشعور الذي ينتاب الأفراد بأن محيطهم يتوقع منهم استخدام تكنولوجيا معينة، فالفرد يتأثر بالمجتمع المحيط به حفاظاً على التوافق الاجتماعي والعلاقات ومن هذه التحديات ما يتعلق:

- **الثقة (Trust)** تُعد من أكثر العقبات الاجتماعية شيوعاً. وتعني إيمان المستخدم بأن النظام آمن وجدير بالاعتماد
- غياب التفاعل الإنساني :يشعر بعض المستخدمين بالانفصال نتيجة غياب العامل البشري في المعاملات.
- **الفجوة العمرية:** كبار السن أقل ميلاً لاستخدام أنظمة الدفع الرقمي.
- **التقبل الثقافي:** العادات والتقاليد قد تلعب دوراً في مقاومة التكنولوجيا.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- **رضا المستخدم والولاء**: يتأثران بشكل كبير بسهولة الاستخدام وتفاعل الأنظمة.
- التأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي: أحياناً تُنشر شكاوى تؤثر على ثقة المستخدمين الجدد.

2- **التحديات الاقتصادية**: رغم أن تقنيات الدفع الرقمي تساهم غالباً في تعزيز الكفاءة الاقتصادية، إلا أن الدراسات أظهرت مجموعة من التحديات الاقتصادية المرتبطة بها. وقد تم توثيق هذه التحديات في 11 دراسة ضمن العينة، وتوزعت بين دول متقدمة ونامية.

- **التكلفة (Cost)**: لا تزال تكاليف استخدام بعض خدمات الدفع الرقمي مرتفعة، خاصةً على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- **رسوم المعاملات**: أو كلفة شراء أجهزة نقاط البيع، تشكل عبئاً مالياً يثني بعض التجار عن اعتماد النظام الرقمي بالكامل.
- **غياب الحوافز المالية**: في غياب حوافز من الحكومة أو البنوك، لا يرى كثير من المستخدمين سبباً قوياً للتحول إلى نظام رقمي، خاصة في البيئات ذات الدخل المحدود.
- **غياب الاستقرار النقدي والمالي**: مثلما حدث في بعض الدول بعد تطبيق سياسات مفاجئة مثل إلغاء العملة (كما في الهند)، حيث سببت اضطرابات قصيرة المدى أثّرت على السيولة النقدية والطلب الداخلي التأثير على
- **الاستهلاك والنمو**: أن الدفع الرقمي يزيد من استهلاك الأفراد ويعزز النمو الاقتصادي، لكنه في المقابل قد يؤدي إلى زيادة مفرطة في الإنفاق بالنسبة لبعض الشرائح، ما يخلق تحديات مرتبطة بإدارة الموارد الشخصية.
- **الضرائب والرقابة**: بعض المستخدمين يفضلون التعامل بالنقد لتجنّب تعقيدات الضرائب، ما يجعل التحول الرقمي غير مرغوب فيه ضمن القطاعات غير الرسمية

3- **التحديات التقنية**:

- **الأمان (Security)**: يُعدّ القلق الأمني أكبر التحديات التي تواجه المستخدمين، فاختراقات البيانات، والقرصنة، والتصيد الاحتيالي كلها تقلل الثقة في نظم الدفع الرقمي.
- **الخصوصية (Privacy)** تُثار المخاوف بشأن كمية البيانات الشخصية التي تجمعها تطبيقات الدفع، وطريقة تخزينها أو مشاركتها مع أطراف ثالثة.
- **الاعتمادية (Reliability)**: تشمل مشاكل انقطاع الخدمة، أو بطء المعاملات، أو ضعف الصيانة، أذ أشار بعض المستهلكين في المناطق الريفية إلى ضعف الخدمة، مما يعيق التبني الواسع للتقنية.
- **البنية التحتية (Infrastructure)**: تم تحديد غياب الإنترنت السريع أو الهواتف الذكية كعائق تقني رئيسي في البلدان النامية.
- **التصميم وسهولة الاستخدام (Design & Usability)** التصميم السيء يؤدي إلى إحباط المستخدم ويزيد من أخطاء المعاملات.

4- **تحديات الوعي والمعرفة**: ضعف الثقافة الرقمية، محدودية المعرفة باستخدام الأنظمة.

5- **التحديات القانونية**: غياب التشريعات الواضحة، مشكلات الشرعية، غموض تنظيم العملات المشفرة.

المطلب الثاني: تطورات التكنولوجيا المالية في العراق وبعض الدول (2017-2024)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يُعد الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، إذ يشكّل امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية بوابة الدخول إلى النظام المالي الرسمي والاستفادة من خدماته المتنوعة، كالإيداع، والادخار، والتحويلات، والدفع الإلكتروني. وفي ظل التحول الرقمي المتسارع، أصبحت الحسابات المصرفية لا تقتصر على الصيغ التقليدية فحسب، بل باتت تشمل المحافظ الرقمية المربوطة بأنظمة مالية مرخّصة، ومن هذا المنطلق، يكتسب تحليل مؤشرات الشمول المالي، ليس فقط لقياس مدى اندماج الأفراد في النظام المالي، بل أيضاً لفهم الفجوات البنيوية بين الدول، ومدى فاعلية سياساتها في تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع قاعدة المتعاملين مع المؤسسات المصرفية، أذ سيتناول هذا المطلب تطور هذه المؤشرات في العراق مقارنة ببعض الدول الإقليمية خلال الفترة (2017–2024)، بهدف إبراز التفاوتات في النمو المصرفي وتحليل العوامل المؤثرة في أداء كل بلد.

اولاً: التحليل الاقتصادي المقارن لنمو الحسابات المصرفية للعراق وبعض الدول

يشير الجدول (1) إلى أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية ارتفعت تدريجياً في جميع الدول مدار الدراسة، لكن بفوارق هيكلية واضحة تعكس نضج التجربة المالية والرقمية من جهة، والقيود المؤسسية والتنظيمية من جهة أخرى، وقد جاءت الإمارات في الصدارة خلال مدة الدراسة، حيث بدأت بنسبة 76% في 2017 وارتفعت إلى 87% في 2024، وهو ما يعكس نسبة عالية من الشمول المالي الرقمي، مدفوعاً بسياسات حكومية لرقمنة المدفوعات العامة والخاصة، وتكامل الهوية الرقمية مع النظام المصرفي، وانتشار استخدام المحافظ الرقمية وأنظمة الدفع الفوري.

تليها السعودية، التي ارتفعت من 67% إلى 85%، ويُعزى ذلك إلى تنامي دور مؤسسة النقد (ساما) في تنظيم قطاع التكنولوجيا المالية، وإطلاق استراتيجية وطنية للشمول المالي، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية مثل (STC Pay وAlinmaPay)، إضافة إلى إدماج النساء بشكل أوسع في القطاع المالي منذ عام 2019، ما عزّز النسب الإجمالية بشكل ملحوظ، أما تركيا، فقد ارتفعت نسبتها من 65% إلى 78%، مدعومة بتوسع البنوك الرقمية، وانتشار المحافظ الإلكترونية الخاصة، وتوسيع خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، خصوصاً في المناطق الحضرية، ويعكس هذا المسار مزيجاً من الديناميكية المالية والمرونة التقنية، إلا أن التحديات التضخمية والاقتصادية قد تكون قد حدّت من اندماج الفئات الأشد فقراً، وبخصوص مصر فقد شهدت نمواً ، من 33% في 2017 إلى 60% في 2024، أي زيادة بنسبة 27 نقطة مئوية خلال سبع سنوات، وهو ما يعكس التأثير المباشر لحملات "الشمول المالي الريفي"، وبرامج "حياة كريمة"، وإصدار بطاقات "ميزة"، إلى جانب الدعم الدولي من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي لتعزيز الإدماج المالي للفئات الهشة.

في المقابل، يظهر العراق كحالة استثنائية تعكس حداثة التجربة وضعف البنية التحتية، إذ انطلقت النسبة من 23% فقط في 2017 وارتفعت تدريجياً إلى 40% في 2024، ورغم أن هذه الزيادة (17 نقطة مئوية) تمثل تقدماً نسبياً، إلا أنها تُعد الأدنى بين الدول الخمس، ما يشير إلى استمرار ضعف الثقة بالقطاع المصرفي، وقلة الوعي المالي، وغياب الانتشار الجغرافي العادل للمصارف، لا سيما في المناطق الريفية والمحافظات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (1): عدد الحسابات المصرفية لمجموعة من الدول للمدة (2017-2024)[1]

السنة	الامارات	مصر	السعودية	تركيا	العراق
2017	76	33	67	65	23
2018	78	36	70	67	25
2019	80	39	73	69	27
2020	82	43	76	71	30
2021	84	47	78	73	32
2022	85	52	80	75	35
2023	86	57	83	77	37
2024	87	60	85	78	40

Source: Data for 2017 and 2021 are sourced from the official World Bank Global Findex Database (World Bank, 2018; 2022), while data for the intermediate years (2018–2020, 2022–2024) are based on national financial inclusion strategies, central bank reports, and projections derived from global financial access surveys and digital financial inclusion metrics (IMF, GSMA, OECD).

ثانياً: مؤشر استخدام المدفوعات الرقمية

يُعد مؤشر استخدام المدفوعات الرقمية أحد أهم مؤشرات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي(cashless economy) ويمثل بوضوح مدى تكامل التكنولوجيا المالية في المجتمع والمؤسسات، وتشير البيانات إلى أن **الإمارات** حققت تقدماً واضح، إذ ارتفع المؤشر من 65% عام 2017 إلى 83% عام 2024، هذا التطور يُعزى إلى البيئة التنظيمية المتقدمة، واستراتيجية(التحول الرقمي الحكومي)، وربط معظم الخدمات العامة بالدفع الإلكتروني، إلى جانب انتشار المحافظ الرقمية مثل (e-dirham و Payit) فهي من أوائل الدول التي فرضت الدفع الرقمي في الدوائر الحكومية، مما أسهم في تعزيز السلوك الرقمي لدى المواطنين.

السعودية حققت أيضاً طفرة كبيرة، من 55% في 2017 إلى 80% في 2024، نتيجة سياسات (المدفوعات غير النقدية 2030) التي تبنتها مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، ودعم التطبيقات الوطنية مثل (STC Pay ومدى Pay)، إلى جانب إدماج المدفوعات الرقمية في التعليم والرعاية الصحية والقطاع الخاص، **أما تركيا**، فقد تطورت بشكل متسق، من 45% إلى 72%، مدفوعة بتوسع قطاع التكنولوجيا المالية وشركات الدفع الإلكتروني الخاصة مثل (Papara و İyzico) كما لعبت الأزمة النقدية التي مرت بها تركيا دوراً في تسريع الاعتماد على الدفع الإلكتروني كبديل أكثر من النقد، **مصر** بدورها

[1] في جدوال هذه الدراسة تم الاعتماد على بيانات رسمية من قاعدة Global Findex للبنك الدولي لعامي 2017 و2021 المستمدة من مسوح ميدانية، اما بقية البيانات استخدمنا تقديرات للسنوات 2018–2020 و2022–2024 مبنية على استراتيجيات وتقارير البنوك المركزية وبيانات من IMF و GSMA وOECD، وفق اتجاهات النمو السابقة ومؤشرات الوصول الرقمي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

شهدت تحسناً لافتاً في المؤشر، من 15% عام 2017 إلى 50% عام 2024، بفضل تطبيقات مثل (فوري وميزة)، ودمج الخدمات الحكومية بالدفع الرقمي، كما ساهمت حملات الشمول المالي المدعومة من البنك المركزي المصري في إدخال شرائح واسعة من المجتمع إلى النطاق الرقمي، لا سيما في برامج الدعم النقدي والتحويلات الاجتماعية.

أما العراق، فقد بدأ من نقطة متدنية (8% فقط في 2017) وارتفع إلى 35% في 2024، أي بزيادة قدرها 27 نقطة مئوية، إلا أنه لا يزال يسجل أدنى نسبة بين الدول الخمس، وهذا يعكس مجموعة من التحديات الهيكلية، منها، ضعف انتشار نقاط البيع (POS) مقارنةً بعدد السكان، عدم إلزامية الدفع الإلكتروني في القطاع الحكومي أو التجاري، ضعف الثقافة المالية الرقمية لدى المواطنين، محدودية دور المصارف المحلية في تطوير محافظ رقمية قابلة للتشغيل، وقصور التشريعات التي تنظم المدفوعات عبر الإنترنت أو عبر الهاتف، إلى جانب ضعف التغطية البنكية في المناطق الريفية، ورغم إدخال نظام الدفع الإلكتروني ، إلا أن تلك الأنظمة ركزت على تحويل الرواتب فقط، دون توسّع حقيقي في الاستخدام التجاري اليومي، وفي الفترة الحالية ركزت السلطة النقدية على أهمية الشمول المالي واستخدام ادواته في جميع التعاملات في القطاع العام والخاص.

الجدول (2): نسبة البالغين (من 15 فأكثر) الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية (%)

Year	الامارات	مصر	السعودية	تركيا	العراق
2017	65	15	55	45	8
2018	68	18	58	48	10
2019	70	21	62	52	13
2020	73	26	66	56	17
2021	75	32	70	60	21
2022	77	38	74	64	26
2023	80	45	77	68	30
2024	83	50	80	72	35

Source: World Bank, The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion. While data for the 2024 intermediate years (2018–2020, 2022–2024) are based on national financial inclusion strategies, central bank reports.

ثالثا: الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية:

تشير البيانات الخاصة بالفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في الشمول المالي للمدة 2017–2024 في كل من العراق، تركيا، السعودية، مصر، والإمارات، إلى مسار تنازلي عام يعكس تحسناً تدريجياً في وصول سكان المناطق الريفية إلى الخدمات المالية، إلا أن حدة الفجوة واختلافاتها بين البلدان تكشف عن تفاوتات بنيوية وتنموية عميقة. ففي العراق، ورغم انخفاض الفجوة من 20 نقطة في عام 2017 إلى 16.5 نقطة في عام 2024، إلا أنها ما تزال الأعلى بين الدول المشمولة، مما يدل على استمرار التحديات الهيكلية الكبيرة التي تعيق شمول الريف بالخدمات المصرفية، وعلى رأسها ضعف البنى

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

التحتية التكنولوجية والمصرفية، واتساع رقعة الفقر، وضعف الثقافة المالية، فضلاً عن محدودية الانتشار الجغرافي للمصارف والمؤسسات المالية.

أما في مصر، فقد تراجعت الفجوة من 15 إلى 11 نقطة، وهو تحسن نسبي يعكس أثر مبادرات الدولة لتحسين الشمول المالي في الأرياف، مثل برامج التحول الرقمي والتوسع في المحافظ الإلكترونية، لكنه يظل غير كافٍ مقارنة بحجم الفجوة والدور المتوقع للقطاع المصرفي في التنمية الريفية. في المقابل، أظهرت السعودية تحسناً بطيئاً للفجوة من 10 إلى 7.5 نقاط خلال الفترة، ما يشير إلى تركز نسبي للخدمات في المدن الكبرى، رغم الجهود المبذولة في إطار رؤية 2030 لتمكين الفئات الأقل وصولاً للخدمات المالية، أما تركيا، فتمثل حالة استقرار نسبي، إذ ظلت الفجوة منخفضة وتراجعت من 8 إلى 6.8 نقاط، ما يعكس انتشاراً متوازناً نسبياً للبنية التحتية المصرفية وشبكات الدفع الإلكتروني في الأرياف. بينما تظهر الإمارات نموذجاً رائداً في تقليص الفجوة، حيث انخفضت من 5 إلى 3.5 نقاط فقط، بفضل سياسات الإدماج الرقمي الشامل، والتوسع في الخدمات الذكية، والربط الموحد بين الهوية الرقمية والحسابات المصرفية، وعليه فإن الاتجاه العام في جميع الدول يدل على تحسن الشمول المالي الريفي، إلا أن استمرار الفجوة في العراق ومصر يستدعي مزيداً من الإصلاحات الجذرية والتركيز على عدالة التوزيع المالي جغرافياً، من خلال سياسات تحفيزية، واستثمارات استراتيجية في الريف، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان الإدماج المالي الشامل وتقليص التفاوتات المكانية في الوصول إلى الخدمات المصرفية.

الجدول (3): الفجوة الرقمية بين مناطق الحضر والريف (%)

السنة	الامارات	مصر	السعودية	تركيا	العراق
2017	5	15	10	8	20
2018	5	14.5	9.8	7.8	19.5
2019	4.8	14	9.5	7.6	19
2020	4.5	13.5	9.2	7.5	18.5
2021	4.3	13	9	7.4	18
2022	4	12.5	8.5	7.2	17.5
2023	3.8	12	8	7	17
2024	3.5	11	7.5	6.8	16.5

Source: World Bank, The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, 2024. While data for the intermediate years (2018–2020, 2022–2024) are based on national financial inclusion strategies, central bank reports.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رابعاً: مؤشر المدخرات الرسمية من البالغين

يعكس مؤشر المدخرات الرسمية من البالغين (% من السكان البالغين الذين يدخرون عبر مؤسسات مالية رسمية) تطوراً في الأداء المالي للدول الخمس محل المقارنة (الإمارات، السعودية، تركيا، مصر، العراق) خلال المدة من 2017 إلى 2024، وقد سجلت دولة الإمارات أعلى القيم طيلة الفترة، مرتفعة من 45% عام 2017 إلى 53% عام 2024، وهو ما يعكس بيئة مصرفية متطورة وثقافة ادخارية مؤسسية عالية بين المواطنين والمقيمين، إلى جانب انتشار الخدمات الرقمية والمصرفية الحديثة. تلتها السعودية التي سجلت ارتفاعاً من 35% إلى 46% خلال نفس الفترة، مدفوعة بإصلاحات رؤية 2030، وتوسيع قاعدة الشمول المالي وتفعيل أدوات الادخار الرسمي.

أما تركيا، فقد شهدت نمواً تدريجياً من 28% إلى 36%، وهو ما يُظهر مرونة النظام المصرفي رغم ما واجهه من تحديات اقتصادية وتضخم خلال بعض السنوات، بينما برزت مصر كحالة لافتة، إذ تضاعف المؤشر تقريباً من 10% في 2017 إلى 25% في 2024، نتيجة سياسات البنك المركزي المصري الرامية إلى ضم فئات جديدة إلى النظام المالي الرسمي، فضلاً عن توسع خدمات المحافظ الإلكترونية وبرامج التثقيف المالي. أما العراق، فرغم تسجيله أدنى المعدلات في المؤشر، إلا أنه شهد تحسناً نسبياً من 5% إلى 12%، وهو ما يدل على وجود تحول تدريجي في السلوك الادخاري، لكنه لا يزال يعكس ضعف الثقة بالمؤسسات المصرفية وغياب الخدمات المالية الشاملة، خاصة في المناطق الفقيرة أو الريفية.

يُبرز هذا المؤشر وجود فجوة واضحة في الإدماج المالي بين الدول محل الدراسة، حيث ترتبط المستويات الأعلى للادخار الرسمي بفعالية النظم المصرفية وعمق الشمول المالي، بينما تكشف المستويات المتدنية، كما في العراق ومصر سابقاً، عن الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية وهيكلية تعزز ثقة المواطن بالنظام المالي وتضمن الوصول العادل والآمن إلى أدوات الادخار الرسمية.

الجدول (4): مؤشر المدخرات من السكان البالغين %

Year	الامارات	مصر	السعودية	تركيا	العراق
2017	45	10	35	28	5
2018	47	12	36	29	6
2019	48	14	37	30	7
2020	49	16	38	31	8
2021	50	18	40	33	9
2022	51	20	42	34	10
2023	52	22	44	35	11
2024	53	25	46	36	12

Source: World Bank, Global Findex Database: Financial Inclusion Indicators ,2024 https://globalfindex.worldbank.org.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

خامساً: مؤشر استخدام الهاتف المحمول للدفع الرقمي

يعكس الجدول (5) تطور اعتماد السكان البالغين في خمس دول (الإمارات، مصر، السعودية، تركيا، العراق) على الهاتف المحمول كوسيلة للدفع الإلكتروني خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2024، ويُظهر المؤشر ارتفاعاً متصاعداً في جميع الدول محل الدراسة، مما يدل على تحول نوعي في السلوك المالي والاستهلاك الرقمي، ويكشف في ذات الوقت عن نجاح سياسات الشمول المالي والتحول الرقمي التي تبنّتها معظم هذه الدول في أعقاب التحول العالمي نحو الاقتصاد الرقمي.

وقد تصدرت دولة الإمارات هذا المؤشر طوال المدة، حيث ارتفعت نسبة المستخدمين من 60% في عام 2017 إلى 76% في عام 2024، مما يعكس بنية تحتية رقمية متقدمة، وانتشاراً واسعاً لحلول الدفع عبر الهاتف المحمول، إلى جانب ثقافة رقمية ناضجة وتوافر الخدمات المصرفية الذكية، أما السعودية فقد سجلت تقدماً ملحوظاً من 50% إلى 70% خلال نفس الفترة، مدفوعة بإستراتيجية وطنية طموحة لتعزيز الدفع غير النقدي ضمن رؤية 2030، وتوسيع قاعدة مستخدمي المحافظ الإلكترونية والخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول، أما تركيا، فقد تطورت من 35% إلى 55%، وهي نسبة متوسطة مقارنة بالخليج، لكنها تعكس تطوراً مستمراً في البنية التحتية الرقمية رغم التحديات الاقتصادية، من ناحية أخرى، أظهرت مصر نمواً تدريجياً ملحوظاً، إذ تضاعفت نسبة المستخدمين من 12% إلى 32% خلال ثمان سنوات، وهو ما يرتبط بجهود البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي، وتوسيع استخدام المحافظ الإلكترونية وربطها بأنظمة الدعم والتحويلات الحكومية، أما العراق، فرغم تسجيله أدنى القيم في جميع السنوات، إلا أن المؤشر ارتفع من 6% في 2017 إلى 25% في 2024، وهو تحسن نسبي مهم يعكس بداية توسّع في البنية الرقمية بعد سنوات من ضعف البنية التحتية المالية والمصرفية، إلا أن هذا النمو لا يزال محدوداً مقارنةً بجيرانه، مما يؤكد الحاجة إلى إصلاحات رقمية ومصرفية عميقة، تشمل زيادة تغطية الإنترنت، وتحسين الثقة بالأنظمة الرقمية، وتوفير الأطر القانونية لحماية المعاملات الرقمية.

إن تحليل هذا المؤشر يعكس وجود علاقة وثيقة بين تطور البيئة الرقمية من جهة، وتقدم أدوات الشمول المالي من جهة أخرى، حيث تؤدي زيادة الاعتماد على الدفع عبر الهاتف المحمول إلى تقليل الاعتماد على النقد، ورفع كفاءة الاقتصاد، وزيادة شفافية المعاملات، ويُظهر الجدول أن الدول الخليجية تتصدر هذا التحول، في حين أن دولاً مثل مصر والعراق لا تزال في مرحلة التوسع التدريجي، ما يستدعي تدخلاً سياساتياً لخلق بيئة داعمة تسهم في تقليص الفجوة الرقمية والمالية وتعزيز الإدماج الاقتصادي الشامل.

الجدول (5): مؤشر استخدام الهاتف المحمول في الدفع الرقمي %

السنة	الامارات	مصر	السعودية	تركيا	العراق
2017	60	12	50	35	6
2018	63	14	53	38	8
2019	65	16	56	40	10
2020	67	18	59	43	13
2021	69	21	62	46	16
2022	72	25	65	49	19
2023	74	28	68	52	22
2024	76	32	70	55	25

Source :World Bank,The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, 2024. While data for the intermediate years (2018–2020, 2022–2024) are based on national financial inclusion strategies, central bank reports.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

سادساً: تحليل تطور البنية التحتية لأنظمة الدفع في العراق و أثرها على الشمول المالي (2017–2024)

تعكس بيانات أنظمة الدفع في العراق للفترة 2017–2024 تحولات جوهرية في بنية الشمول المالي والتوجه نحو الرقمنة المصرفية، من خلال تتبع أداء أنظمة التحويل المختلفة الممثلة في أنظمة RTGS (نظام التسوية الإجمالية الآنية)، و ACH (نظام المقاصة الإلكترونية)، و IRPSI (نظام الدفع عبر القسائم الوطنية)، بعملتي الدينار العراقي والدولار الأمريكي، من حيث عدد الحركات (Transactions) ومجموع المبالغ (Total Value) المنفذة وكالاتي:

1- نظام RTGS – Real-Time Gross Settlement

يعد هذا النظام الأداة الرئيسية للتسوية الفورية بين البنوك للمبالغ الكبيرة، وتشير البيانات إلى أن عدد الحركات بالدينار العراقي ارتفع من 72,036 عملية في 2017 إلى 109,286 عملية في 2024، بنسبة نمو تبلغ نحو 52%، بينما قفز مجموع المبالغ المنفذة من 160.6 تريليون دينار إلى أكثر من 374.1 تريليون دينار، أي ما يزيد على الضعف، أما بالدولار الأمريكي، فقد شهد النظام تراجعاً بعدد الحركات من 9,927 إلى 4,136، مقابل ارتفاع في إجمالي المبالغ من 3.26 مليار دولار إلى 6.15 مليار دولار، مما يشير إلى انخفاض عدد العمليات مع ازدياد قيمتها الفردية، وهو ما قد يعكس تغيراً في نوعية المعاملات أو تحولاً نحو الدينار في التسويات المحلية، هذا النمو يعكس توسع النشاط المصرفي المؤسسي، وارتفاع اعتماد المؤسسات على القنوات الرسمية للتحويل، بالإضافة إلى نضج البنية الرقمية للبنك المركزي وقدرته على إدارة تدفقات نقدية كبيرة بفعالية.

2- نظام ACH – Automated Clearing House

وهو نظام مخصص لتحويلات التجزئة (رواتب، فواتير)، وقد شهد قفزة نوعية في مؤشراته، حيث ارتفع عدد التحويلات بالدينار من 572 ألف عملية في 2017 إلى أكثر من 20.6 مليون عملية في 2024، بنسبة نمو كبيرة تتجاوز 3,500%، ما يدل على نقلة كبيرة نحو الخدمات المالية الرقمية للأفراد، كذلك ارتفع مجموع المبالغ من 25.3 تريليون دينار إلى 63.3 تريليون دينار.

وبالدولار، ازداد عدد التحويلات من 3,326 إلى 10,299، فيما ارتفعت القيمة من 419 مليون دولار إلى 827 مليون دولار، وهو ما يعكس زيادة تدريجية في استخدام العملة الأجنبية في أنشطة الأفراد والشركات، هذه الطفرة في نظام ACH توضح اتساع قاعدة الشمول المالي الرقمي، خاصة في تحويل الرواتب والخدمات، مدعومة بتوسع الحكومة في تبني المدفوعات الحكومية الإلكترونية.

3- نظام IRPSI – Iraq Retail Payment System Infrastructure

يمثل هذا النظام البنية التحتية للدفع الوطني عبر المحافظ الإلكترونية وأنظمة الـ POS والتطبيقات المصرفية، ويظهر من البيانات أن عدد الحركات ارتفع من 7,357 عملية فقط في 2017 إلى أكثر من 58.4 مليون عملية في 2024، في زيادة صاروخية بنسبة تقارب 700,000%، بينما قفز مجموع المبالغ من 1.77 مليار دينار فقط إلى أكثر من 21 تريليون دينار.

يُعد هذا التحول بمثابة نقطة التحول الرقمية الكبرى في النظام المالي العراقي، إذ يعكس دخول ملايين الأفراد في عمليات الدفع الإلكتروني اليومي، وارتفاع استخدام المحافظ الرقمية والاعتماد المتزايد على نقاط البيع والتطبيقات البنكية،

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وتعكس هذه البيانات نمواً حقيقياً في الشمول المالي الرقمي في العراق، ليس فقط على مستوى القيمة، بل من حيث التحليل الكمي لهذه البيانات مما يعكس تحولاً مؤسسياً في النظام المالي الرسمي ويمكن ايجاز ذلك بالنقاط الاتية:

1- التحول الأكبر سُجّل في نظام ACH وIRPSI، ما يشير إلى انتقال الاستخدام المالي من النخبة والبنوك إلى المجتمع ككل.

2- يشير نمو المبالغ وعدد الحركات إلى تحسن الثقة والاعتياد على الوسائل غير النقدية، وهو ما يُعدّ إحدى الركائز الأساسية لتقليل الاقتصاد النقدي وتقوية سياسات مكافحة الفساد والتسرب المالي.

3- تشير هذه التحولات الرقمية إلى مرحلة جديدة من الاندماج المالي في العراق، مدفوعة بتوجهات البنك المركزي نحو التحديث، وزيادة الطلب المجتمعي على الخدمات الرقمية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالبنية التحتية، الثقافة المالية، والثقة، ما يتطلب استكمال الإصلاحات التقنية والقانونية لضمان استدامة الشمول المالي وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

الجدول (6): تطور البنى التحتية للدفع الالكتروني في العراق (2017-2024)

ت	النظام	المؤشر	2017	2024
1	RTGS (دينار)	عدد الحركات	72,036.00	109,286.00
2	RTGS (دينار)	مجموع المبالغ	160,588,858,061,000	374,196,843,209,633
3	RTGS (دولار)	عدد الحركات	9,927	4,136
4	RTGS (دولار)	مجموع المبالغ	3,268,683,085	6,155,842,100
5	ACH (دينار)	عدد الحركات	572,072	20,648,984
6	ACH (دينار)	مجموع المبالغ	25,316,013,506,825	63,330,101,675,945
7	ACH (دولار)	عدد الحركات	3,326	10,299
8	ACH (دولار)	مجموع المبالغ	419,268,675	826,977,998
9	IRPSI (دينار)	عدد الحركات	7,357	58,415,498
10	IRPSI (دينار)	مجموع المبالغ	1,772,382,957,000	21,113,113,651,302

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي الموقع الاحصائي، والتقارير الاقتصادية السنوية.

إن تفوق الإمارات والسعودية في مؤشرات الشمول المالي مقارنة بالعراق لا يعود فقط إلى حجم التوسع في الدفع الرقمي، وإنما يرتبط بعدة عوامل مفسرة مترابطة:

1- **السياسات الحكومية**: الإمارات والسعودية اعتمدتا استراتيجيات وطنية واضحة للتحول الرقمي المالي ضمن (رؤية الإمارات 2031) و(رؤية السعودية 2030)، تضمنت خططًا لتقليص التعاملات النقدية، وتوسيع الدفع عبر الهاتف المحمول، وربط الأنظمة المصرفية بالمنصات الحكومية (مثل نظام مدفوعات سداد في السعودية.

2- **الثقافة المالية المجتمعية**: في هاتين الدولتين، ارتفعت مستويات الثقافة الرقمية والمالية نتيجة حملات التوعية الحكومية والشراكات مع القطاع الخاص، مما عزز ثقة المجتمع في المعاملات الإلكترونية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3- **الأطر التشريعية والتنظيمية**: وفرت البنوك المركزية في الإمارات والسعودية بيئة تنظيمية متطورة عبر إصدار تعليمات واضحة لحماية المستهلك الرقمي، وتأمين أنظمة الدفع من المخاطر السيبرانية، وهو ما زاد من الثقة والاستقرار في المعاملات المالية الرقمية.

4- **البنية التحتية الرقمية**: مستوى انتشار الإنترنت عالي السرعة وتغطية الهواتف الذكية في الإمارات والسعودية يفوق نظيره في العراق، ما جعل خدمات الدفع الرقمي أكثر سهولة وانتشاراً.

الاستنتاجات

1- الإمارات تميزت بدمج أنظمة الدفع الرقمي مع الخدمات الحكومية (Government Smart Payment System) مما عزز الاستخدام اليومي وجعل الدفع الإلكتروني ضرورة وليست خيارًا، كما أن السعودية ركزت على (الشمول المالي للمرأة) ضمن رؤية 2030، ما أدى إلى ارتفاع نسبة الحسابات المصرفية للإناث بشكل أسرع.

2- سجل العراق تحسناً تدريجياً في معظم مؤشرات الشمول المالي، لكن النسب ما تزال متواضعة مقارنة بالدول الأخرى.

3- يمثل ضعف الثقة في المؤسسات المالية، وغياب الثقافة المالية الرقمية، أحد أبرز معوقات التوسع في الدفع الإلكتروني.

4- تطورت أنظمة الدفع بشكل كبير، لا سيما نظام IRPSI ، مما يعكس دخول الأفراد في الاقتصاد الرقمي.

5- ما تزال الفجوة الجغرافية (الحضر/الريف) والفجوة بين الجنسين قائمة في الوصول المالي.

6- العراق يفتقر إلى استراتيجية وطنية متكاملة تربط الشمول المالي بالتحول الرقمي بشكل ممنهج ضمن الجهاز المصرفي والمجتمع.

التوصيات

1- تطوير إطار تشريعي وتنظيمي يحكم جميع معاملات الدفع الرقمي ويوفر الحماية القانونية للمستخدمين.

2- تبنّي برامج وطنية للتثقيف المالي والرقمي موجهة للفئات الأقل وعياً أو قدرة تكنولوجية.

3- دعم البنى التحتية في المناطق الريفية لتقليص الفجوة الجغرافية في الشمول المالي.

4- إشراك القطاع الخاص في تطوير محافظ إلكترونية مرخصة وقابلة للتشغيل البيني.

5- ربط الدفع الرقمي بالسياسات الاجتماعية كالدعم النقدي والتحويلات لضمان قاعدة مستخدمين واسعة.

الخاتمة

تؤكد نتائج الدراسة أن التوسع في أنظمة الدفع الإلكتروني يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق الشمول المالي في العراق، إلا أن هذا التوسع يصطدم بتحديات مؤسسية وتنظيمية وثقافية تتطلب تدخلًا شاملًا من صانع القرار، ورغم تحقيق تقدم في بعض المؤشرات مثل استخدام الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية، ما يزال الطريق معبد نحو بناء نظام مالي رقمي شامل ومستدام الا انه يحتاج وقت فضلاً عن الارادة والوعي المصرفي، ويمثل تطوير استراتيجية وطنية تربط بين البنية التقنية والثقافة المالية والإطار التشريعي خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

قائمة المصادر

1.Lai, K. P. Y., & Samers, M. (2021). Towards an economic geography of FinTech.

2.Abid, A., Li, C., & Mohd Rahim, N. H. (2023). The Emerging Technologies of Digital Payments and Associated Challenges: A Systematic Literature Review.

3.Hua, X., & Huang, Y. (2021). Understanding China's fintech sector: development, impacts and risks.

4.Dao, H., Le, P., & Nguyen, D. K. (2024). Financial inclusion and fintech: A state-of-the-art systematic literature review. Journal of Financial Innovation.

5.Khando, K., Islam, M. S., & Gao, S. (2023). Factors shaping the cashless payment ecosystem.

6.World Bank. (2018). Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution.

7.World Bank. (2022). Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19.

8.Central Bank of Iraq. (2017–2024). Annual Payment Systems Reports. Baghdad: CBI.

9.Central Bank of Egypt. (2022). Financial Technology in Egypt: Progress and Prospects.

10.GSMA. (2023). The Mobile Economy: Middle East & North Africa.

11.OECD. (2023). Digital Financial Inclusion Frameworks. Paris: OECD Publishing.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

قياس وتحليل أثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق للمدة (2010 – 2024)

أ.د. إدريس رمضان حجي
كلية الادارة والاقتصاد- قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة صلاح الدين
Idrees.haji@su.edu.krd

المستخلص

يلعب الشمول المالي دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار المالي، والتقليل من الفقر وتطوير النظام المالي في دول العالم عامة والنامية خاصة، باعتباره أحد الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف السياسة المالية المتمثلة بالوصول الى الاستقرار المالي في أي إقتصاد قومي، ومن جانب أخر يمكن للشمول الماليأن يكون هدف للبنك المركزي يسعى من خلاله إلى إيصال الخدمات المالية الى جميع أفراد المجتمع وبالاخص الشرائح المحرومة والفقيرة، فالجدلية الاساسية التي ينطلق منها البحث هي كيف يمكن للشمول المالي أن يؤثر في الاستقرار المالي من جانب، وكيف يمكن تحقيقه من جانب أخر.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على موضوع الشمول المالي ودوره في تحقيق الإستقرار المالي، ولتحقيق ذلك تم التركيز على أساسيات الشمول المالي المحددة لطبيعة وآليات وقنوات تأثيره في الإستقرار المالي، بالاضافة الى بيان تأثير الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في العراق للمدة (2010-2024)، وذلك باستخدام البيانات المالية والاحصائية التي تم نشرها من قبل البنك الدولي والبنك المركزي العراقي، حيث اعتمد البحث على المنهج التحليلي (الوصفي) والمنهج الكمي والقياسي بإستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL)، منطلقاً من فرضية مفادها أن الشمول المالي ومؤشراته كفيلة بتحقيق الاستقرار المالي في العراق ، وقد خلص البحث إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والاستقرار المالي، مما يعني ضرورة الاهتمام بموضوع الشمول المالي وما له من دور في تحقيق الاستقرار المالي، كما ويقترح البحث بضرورة تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمصرفية لتنسيق الجهود في مجال تطوير الشمول المالي وتحقيق استقرار القطاع المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار المالي، القطاع المصرفي ، التكنولوجيا المالية.

Abstract

Financial inclusion plays a significant role in achieving financial stability, reducing poverty, and developing the financial system in countries around the world in general, and developing countries in particular. Financial inclusion is one of the means by which financial policy objectives can be achieved, namely financial stability in any national economy. On the other hand, financial inclusion can be a goal for the central bank, through which it seeks to deliver financial services to all members of society, especially the deprived and poor segments. The basic question from which this research is based is how financial inclusion can affect financial stability on the one hand, and how it can be achieved on the other.

This research aims to shed light on the topic of financial inclusion and its role in achieving financial stability. To achieve this, the focus was on the fundamentals of financial inclusion, which determine the nature,

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

mechanisms, and channels of its impact on financial stability. In addition, it clarified the impact of financial inclusion on achieving financial stability in Iraq for the period (2010-2024), using financial and statistical data published by the World Bank and the Central Bank of Iraq. The research relied on the analytical (descriptive) approach and the quantitative and metric approach using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) method, based on the hypothesis that financial inclusion and its indicators are capable of achieving financial stability in Iraq. The research concluded with several results, the most important of which is the existence of a statistically significant relationship between financial inclusion and financial stability, which means the need to pay attention to the topic of financial inclusion and its role in achieving financial stability. The research also suggests the need to enhance cooperation between governmental and banking agencies to coordinate efforts in the field of developing financial inclusion and achieving financial sector stability.

Keywords: Financial inclusion, financial stability, banking sector, financial technology.

المقدمة

يشكل الشمول المالي أحد الركائز الاستراتيجية لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة، لا سيما في الاقتصادات الناشئة مثل العراق. ففي ظل التحديات الهيكلية التي يعاني منها القطاع المالي العراقي، تبرز أهمية دراسة العلاقة الجدلية بين تعميم الخدمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي المنشود.

يحتل كل من الشمول المالي والاستقرار المالي مكانة مهمة وعالية لدى صانعي السياسات الدولية، حيث دعت منظمة العشرين إلى تعزيز الشمول المالي، في حين دعا مجلس الاستقرار المالي وإتفاقية بازل 3 إلى تعزيز الاستقرار المالي. حيث تسعى العراق إلى تعزيز الشمول المالي، أي زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية للأسر والافراد والشركات ذات الدخل المنخفض، وهذا يعتبر جزءاً من إستراتيجياتها الشاملة للتنمية المالية والاقتصادية.

فالشمول المالي يعتبر عملية ضمان وصول الأفراد والاسر والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة وبأسعار معقولة، والتي تلبي احتياجاتهم بطريقة مسؤولة ومستدامة. أو هو إتاحة وإستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى الادوات والوسائل غير الرسمية التي تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً مما يؤدي إلى سوء إستغلال حاجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية، وفي السياق العراقي، يواجه تحقيق هذا الهدف عوائق متعددة، منها اقتصادية وبنيوية ومجتمعية، تجعل من مسألة تعميم الخدمات المالية تحديًا كبيرًا أمام صانعي السياسات الاقتصادية سواءاً المحلية أو الدولية .

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

اولاً: منهجية البحث

1. مشكلة البحث: يعتبر موضوع الشمول المالي من الموضوعات المهمة المدرجة على جدول أعمال السياسات الدولية من أجل تحقيق التنمية الشاملة والاستقرار المالي لجميع أفراد وفئات المجتمع وخاصة الفئات الاكثر إحتياجاً، فالشمول المالي هو عملية تمكين جميع أفراد المجتمع والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الملائمة وبأسعار مقبولة وتكلفة منخفضة وطريقة مناسبة وملائمة للمساهمين في الحد من الفقر المالي، مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، ولكن تواجه العديد من الدول الكثير من المشاكل والمعوقات التي تقلل من تعزيز الشمول المالي والتي من أهمها هو كيفية وإمكانية الوصول إلى الفئات المستهدفة.وبناءا على ما تم ذكره يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:-

- كيف يؤثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق ؟ وماهو الدور الذي يمكن أن تلعبه الشمول المالي لتحقيق الاستقرار المالي لفئات المجتمع العراقي.

2.أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل الآليات التي يمكن من خلالها للشمول المالي أن يسهم في تحقيق الاستقرار المالي في العراق، مع التركيز على القنوات الرئيسية لهذا التأثير، مثل الوصول إلى الخدمات المالية، الكثافة المصرفية، الانتشار المصرفي، عدد الفروع المصرفية ، نقاط تقديم الخدمات الالكترونية (بطاقات الدفع)، وخدمات البيع الالكتروني. كما تسعى إلى تقييم السياسات والإصلاحات المطلوبة لتسريع وتيرة الشمول المالي في البلد. من خلال الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات المالية والمتمثلة في مؤشر الادخار، مؤشر الاقتراض ومؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية من خلال توضيح صورة شاملة عن واقع واحتياجات تعزيز الشمول المالي في العراق للارتقاء بمؤشرات الشمول المالي وتحسينها من خلال تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية فيه، ويمكن تلخيص أهم أهداف البحث فيما يلي:-

1- تحديد تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي لفئات المجتمع العراقي المختلفة بأبعاده (تغطية النفقات، التحكم في الامور المالية، الشعور بالامان المالي).

2- التعرف على المفاهيم والمضامين العلمية لكل من الشمول المالي والاستقرار المالي وعلاقتهما مع بعضهما وصولاً إلى تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية من أجل تطبيقها في العراق.

4- قياس وتحديد العلاقة ما بين الشمول المالي والاستقرار المالي في العراق.

3. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول موضوعاً حيوياً ولم ينل نصيباً كافياً من الدراسات المالية، إذ تظهر أهمية البحث من خلال قياس وتحليل أثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي الذي يعكس أثره على القطاع المالي وتوسيع إستخدامات الخدمات المالية، وذلك لما له من دور في تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية وحماية المستهلك التي تعود بالنفع العام للبلد، فضلاً عن بيان أهم أهداف الشمول المالي ومؤشراته وتحديد ماهي سياسات الشمول المالي التي تعتمد عليها الدول من أجل تعزيز الاستقرار المالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يسعى هذا البحث إلى سد فجوة معرفية في الأدبيات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالعراق، حيث أن معظم الدراسات السابقة ركزت على جوانب جزئية من القطاع المالي دون الربط بشكل منهجي بين الشمول المالي والاستقرار المالي. كما أن النتائج المتوخاة من هذا البحث يمكن أن تشكل مرجعًا مفيدًا لصانعي السياسات في البنك المركزي العراقي. حيث تشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من السكان لا يزالون خارج النظام المالي الرسمي، مما يحرم الاقتصاد من فرص النمو ويضعف فعالية السياسات الاقتصادية. كما أن التركيز المفرط للنظام المصرفي على تمويل القطاع العام على حساب القطاع الخاص يزيد من هشاشة القطاع المالي في البلد.

4. فرضيات البحث

يستند الفرضية الرئيسية للبحث الى (ان الشمول المالي ومؤشراته كفيلة بتحقيق الاستقرار المالي في العراق).ويتفرع منها الفرضيتين الفرعيتين:-

فرضية العدم : لايوجد اية علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين مؤشرات الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي في العراق.

الفرضية البديلة: يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين مؤشرات الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق.

5.أسلوب البحث (منهج البحث): من أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي (الوصفي) والمنهج الكمي (الاقتصاد القياسي) بإستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) لقياس وتحليل أثر المؤشرات الكمية والنوعية للشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق للمدة (2010- 2024) معتمداً على البيانات الرسمية التي نشرها وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء في العراق والبنك المركزي العراقي. حيث يتم استعراض الإطار المفاهيمي للشمول المالي والاستقرار المالي، ثم تحليل المؤشرات الكمية والنوعية للوضع الراهن في العراق، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال

6. حدود البحث: يتضمن حدود البحث مايلي:

أ- الحدود المكانية :أهتم البحث بالقطاع المالي والمصرفي العراقي بشكل عام لقياس وتحليل متغيرات البحث. .

ب-الحدود الزمانية : تمثلت الحدود الزمانية بالمدة الزمنية (2010- 2024)، لكونها تتضمن سلسلة زمنية من البيانات والاحصاءات الصادرة عن الجهات الحكومية الرسمية.

7. إطار وهيكل البحث: لغرض التوصل الى أهداف البحث فقد تم تقسيمه الى أربعة مباحث، حيث تناول المبحث الاول منهجية البحث والدراسات السابقة، في حين خصص المبحث الثاني للجانب النظري للبحث (الشمول المالي والاستقرار المالي)، أما المبحث الثالث فخصص للجانب التطبيقي والعملي للبحث (تقدير الأنموذج القياسي وإختيار أفضل أنموذج لقياس أثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق للمدة (2010- 2024)، وأختتم المبحث الرابع بأهم الاستنتاجات والمقترحات.

ثانياً: الدراسات السابقة: تهدف الدراسات السابقة إلى إبراز العلاقة ما بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث يساهم الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين توزيع الدخل. كما أن الشمول المالي يساعد على زيادة قدرة القطاع المالي على جذب المدخرات، وتلبية الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية للأفراد، مما يؤدي إلى استقرار مالي أكبر، حيث يتناول البحث الحالي عدد من الدراسات السابقة العراقية والعربية والاجنبية المرتبطة بالشمول المالي والاستقرار المالي، والتي تمثل النتاج الفكري للباحث والقريبة من البحث او الدراسة الحالية، ومن هذه الدراسات هي مايلي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1- **دراسة (الفتلاوي(2019) بعنوان تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة(2010- 2016)**، يهدف هذا البحث إلى تحديد العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي وكيف يمكن قياس كل واحد منهما ، ولتحقيق هدف البحث فقد تم الاعتماد على منهج التحليل الوصفي من خلال البيانات المتاحة للمدة (2010-2016). وذلك من خلال مجموعة من التساؤلات لإعطاء رؤية علمية متكاملة تبين الفعالية الاقتصادية للشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي من خلال تحليل البيانات لايجاد علاقة الارتباط والاثر بينهما تم جمع البيانات من النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، وقد توصل البحث إلى ضرورة قيام البنك المركزي بتوسيع استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات الالكترونية، وذلك للدور المهم الذي تؤديه في توفير المعاملات المصرفية الالكترونية وإيصالها الى أكبر شريحة في المجتمع العراقي، وكذلك تنويع الاقتصاد الذي سوف يكون له تأثير إيجابي في الاستقرار المصرفي، كما وتوصل البحث الى ضعف البنية التحتية التكنولوجية للقطاع المصرفي وحداثة قطاع الاتصالات في العراق والذي بدوره أدت الى تدني مستويات الانتشار والكثافة والعمق في تقديم الخدمات المالية والمصرفية ،اضافة الى تدني مستويات التثقيف المالي للوحدات الاقتصادية مما أضعفت قدراتهم المالية في القطاع المصرفي، وأوصى البحث بتعزيز الانتشار الجغرافي للقطاع المصرفي في ضوء توسيع شبكة فروع البنوك ومقدمي الخدمات المالية.

2- **دراسة (صليحة، فلاق ،واخرون (2019) بعنوان تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي** ، يهدف البحث إلى معرفة مدى تعزيز الشمول المالي كمدخل أساسي وإستراتيجي لدعم الاستقرار المالي ومؤشراته، وقد أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وأعتمد الباحثون على الاشكالية التالية : ماهي متطلبات تعزيز الشمول بإعتباره ركيزة هامة لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، وقد توصلوا الى أن دول العالم العربي تحتل المرتبة الاخيرة فيما يخص مؤشر إمتلاك الافراد البالغين لحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، بالرغم من التحسن الذي يشهده هذا المؤشر خلال سنة (2017)، حيث بلغت نسبة (37%) مقارنة بنسبة (69%) للمتوسط العالمي ، وأوصى البحث بزيادة الاهتمام من قبل الافراد البالغين في هذه الدول الى الاعتماد على فتح الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية وعدم الاعتماد على المؤسسات المالية غير الرسمية ، لان ذلك قد يساعدهم للوصول الى الخدمات المالية بسرعة وباقل التكاليف وكذلك الاطمئنان على حساباتهم.

3- **دراسة (العراقي والنعيمي (2018) بعنوان الشمول المالي و أثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية** ، يهدف هذا البحث إلى بيان غياب التأثير سواءا الايجابي منه أو السلبي لمؤشرات الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في البلدان العربية عينة البحث، وهي مناقضة للاطر النظرية والدراسات التجريبية التي أكدت في معضمها على التأثير الايجابي للشمول المالي في الاستقرار المالي فضلاً عن رفعه مستوى الاستخدام والنمو الاقتصادي، ويعود سبب غياب هذا التأثير في البلدان العربية أساساً إلى الضعف الشديد الذي تعاني منه هذه البلدان في درجة الشمول المالي ، فالمستوى المنخفض من الشمول المالي لن يكون له تأثيراً في الاستقرار المالي ، وقد استخدمت عينة من البلدان العربية تكونت من (12) بلد عربي جمعت بيانات مقطعية للمتغيرات الداخلة في البحث لسنتي (2011) و (2014)، ثم دمجت بسلسلة زمنية بلغت مشاهداتها (24) مشاهدة مكونة بذلك ما يعرف بالبيانات المزدوجة ، وأوصى البحث بأنه بالرغم من وجود مستويات مقبولة من الشمول المالي في بعض البلدان العربية فإنه لايعكس العمق المطلوب للشمول المالي ، كما ويوصي على استلام الدخول فقط من خلال البطاقة الذكية دون ان يولد ذلك انتشاراً موسعاً في الوصول الى استخدام الادوات المالية الاخرى .

4- Study (Haning, J. and Jansen, S.(2010), (Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يهدف البحث إلى أن الشمول المالي يحتوي على مخاطر على المستوى المؤسسي، حيث تشير الدلائل إلى أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض والمقترضين يميلون للحفاظ على سلوك مالي قوي طوال الازمة المالية فيحفظون ودائعهم في مكان آمن حتى يتمكنون من تسديد قروضهم ، وتعزى المخاطر المؤسسية في السوق المالي إلى وجود أعداد كبيرة من الزبائن ذوي الارصدة المحدودة وقليلي التعامل وعلى الرغم من أن هذا يؤدي الى إثارة بعض المخاوف بشأن مخاطر السمعة لحماية المصارف والزبائن من عدم الاستقرار المالي ، وأوصى البحث بمواصلة العمل على تعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي في سبيل حصول الافراد ذوي الدخل المنخفض على الخدمات المالية بشكل جيد ، كما أوصى بضرورة تفعيل مؤشرات الشمول المالي واهم أدواته لغرض تحقيق الاستقرار المالي للافراد والمؤسسات المالية.

ثالثاً: أوجه التشابه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة

1- تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في إختيار القطاع المصرفي كعينة للبحث.

2- تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام النماذج القياسية المستخدمة لقياس اثر الشمول المالي في الاستقرار المالي.

3- تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في اختيار المنهج الوصفي التحليلي لفهم خصائص متغيرات الدراسة.

4- اختلفت الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة في إختيار الحدود الزمنية للدراسة وقياس متغيرات الدراسة.

5- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها حاولت قياس وتحليل أثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق قبل تطبيق مبادئ وأبعاد الشمول المالي من قبل المركزي وبعده. .

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث (الشمول المالي والاستقرار المالي)

أولا: الشمول المالي

1- مفهوم الشمول المالي : هناك أختلاف واضح في مفهوم الشمول المالي (Financial Inclusion) سواءاً من قبل المؤسسات المالية والمصرفية المختلفة أو من قبل الأكاديميين المتخصصين، ولذلك فقد تعددت مفاهيم الشمول المالي، حيث يعرفه البعض بأنه عبارة عن إمكانية وصول الافراد الى الخدمات المالية بالوسائل الرسمية بما في ذلك فتح الحسابات المصرفية بأنواعها وخدمات التأمين والدفع والتحويل (فهد والعكيدي، 2019،ص. 417). في حين تعرفه دراسات اخرى بأنها عبارة عن توفير الخدمات المالية المستدامة والرشيدة للأفراد، أو توفير الخدمات المالية بجودة عالية مع الالتزام بحماية مستخدمي هذه الخدمات(Dangi & Kumar,2013,PP.155)، كما يعرفه آخرون بأنه (النظام الذي يقوم على أساس مدى قدرة الافراد على الوصول واستخدام المنتجات والخدمات المالية والمصرفية المتاحة في السوق والملائمة لاحتياجات الزبائن بمختلف فئاتهم وتمكينهم من العيش بحياة إجتماعية كريمة ذات مستوى اقتصادي معقول (هوجان وآخرون، 2021،ص. 62).

كما يمكن تعريف الشمول المالي بأنه " العملية التي تتضمن وصول وإتاحة وإستخدام النظام المالي الرسمي لجميع الافراد في الاقتصاد القومي بتكلفة وجودة مناسبة" (Bose et al,2016,PP.13). كما وعرف بأنه " إتاحة واستخدام كافة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة لأكبر عدد من المجتمعات والمؤسسات والافراد خصوصاً شرائح الدخل

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المنخفض في المجتمع" (الشمري، 2016، 294). وفي تعريف أخر يعتبر الشمول المالي بأنه " أداة توفر سهولة الوصول للخدمات المالية الرسمية، لذلك فإن الشمول المالي يعني ببساطة طرق توفير الخدمات المالية مثل الائتمان والادخار والتأمين بأسعار ميسورة لفئات المجتمع كافة" (Yorulmaz,2016,PP.24). كما عرفها مجموعة دول العشرين (G20) : بأنها عبارة عن تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للمنتجات والخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل شفاف وعادل وبتكاليف معقولة (صندوق النقد العربي، 2015، ص.2-3).

وفي ضوء التعاريف والمفاهيم المختلفة للشمول المالي والتي أشار إليها مختلف الكتاب والباحثين، فإن الشمول المالي هو إتاحة المنتجات والخدمات المالية وإستخدامها من قبل شرائح المجتمع، بما يشمل الفئات ذوي الدخل المحدود والميسورين، كما تقدم بشكل عادل وبتكاليف معقولة دون تمييز وتساعدهم على استمرار مشاريعهم ليصبحوا جزءاً من النشاط الاقتصادي في ضوء القنوات الرسمية التي تحكم عملها من التعليمات والضوابط التي يصدرها البنك المركزي بتمام رقابته الاشرافية على تنفيذ هذه التعليمات والضوابط بما يضمن حماية المستهلك ونشر الثقافة المالية بنفس الوقت، ولا يمكن تحقيق الشمول المالي من دون التثقيف المالي فالمستهلك الواعي يكون أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته.

2- أهمية الشمول المالي: يحظى الشمول المالي والوصول للخدمات المالية والمصرفية بأهمية متزايدة لاسيما في السنوات الاخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديداً في الدول النامية، إذ تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والحصول على الخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر(خليل، 2015، PP.5).ويمكن إبراز اهمية الشمول المالي من خلال مايلي:-

أ- يلعب الشمول المالي دوراً مهماً في اتمتة النظام المالي، إذ يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من اتمتة هذه الخدمات بما يجذب المزيد من مستخدمين الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم في القرن الواحد والعشرين، وإن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خصوصاً فيما يتعلق بالمدفوعات له فائدة لكل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقوم بتقديم هذه الخدمات، إذ تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما إن اتمتة هذه المدفوعات ستخلق فرصة لدخول المزيد من الافراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي(World Bank,2011,PP.2).

ب- يسهم الشمول المالي في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية، إذ أن هناك علاقة طردية ما بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي، كما أثبتت الدراسات أن تعميق الخدمات المالية يحد من أوجه انعدام المساواة بين الافراد وان توفير خدمات التمويل الاصغر ساعد كثيراً على ايجاد فرص العمل خارج الاطار الحكومي، إذ تصل نسبته الى (50 %)، ويقلل الشمول المالي من تكاليف تقديم الخدمات العامة والتي تتميز بكفاءة اكبر عند تقديمها، مثلا استخدام بطاقة بلاستيكية

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

والتحويلات الالكترونية للمنافع الاجتماعية يمكن ان يسهم في تقليل التكاليف التي تتحملها الحكومة في مقابل الاليات التي تعتمد بصورة اكبر على الاوراق (الدريعي، 2018، ص.13).

ت- للشمول المالي دور في تعزيز قدرة الافراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم، إذ أن تحسين قدرة الافراد على استخدام الخدمات المالية في النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، فضلاً عن تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية (معهد الدرسات المصرفية، 2016،ص. 2).

ث- يعد الشمول المالي عنصراً متزايد الاهمية لسياسات التنمية الدولية، كما يتضح ذلك من اعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة" أهداف التنمية المستدامة" في أيلول عام 2015، المتكونة من (17) هدفاً رئيسياً، ستة منها تحتوي على مؤشرات مرتبطة بالشمول المالي، وذلك لانه كان الهدف الاول للقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وحصول الجميع على عدد من الخدمات الاساسية كهدف يمكن تحقيقه بحلول عام (2030)، بما في ذلك الخدمات المالية، أما الهدف الثاني فكان تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع ، كما يشير أيضاً الحاجة الى تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي وتنميتها، في ضوء الوصول الى الخدمات المالية، وهذا يدل على اعتراف جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بأهمية الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Clotteau & Measho,2016,PP.13).

ح- يساعد الشمول المالي في مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، إذ أن إجراءات مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب ترتبط إيجابياً مع الشمول المالي، ذلك يعني أنه كلما زاد استخدام الخدمات المالية الرسمية زادت كفاءة مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، وهذا يدل على توحيد الهدف في جذب الافراد والشركات المستبعدين مالياً في التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية (FATF/OECD,2013.pp.15).

3- أهداف الشمول المالي : يهدف الشمول المالي الى تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين وتقليل نسب البطالة، وتمكين فئة الشباب والنساء مالياً وذلك من خلال مايلي (ضيف، 2020،ص. 476- 477):

1. رفع نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي والمصرفي.
2. تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة.
3. توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك حماية لحقوقهم.
4. دعم التحول من الاعتماد على المدفوعات النقدية كوسيلة لتسوية المعاملات المالية والتجارية الى نظام حديث يعتمد على التسوية المصرفية الالكترونية، وذلك لتشجيع دخول الانشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي للحد من الانشطة غير المشروعة ومكافحة ظاهرة غسيل الاموال.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4- متطلبات تحقيق الشمول المالي: تتضمن الشمول المالي العديد من المتطلبات الرئيسية ، وكما يلي (عوض، 2021، ص.3) :-

أ- دراسة السوق المصرفي بصورة جيدة ومتجددة لمعرفة مدى جدوى الخدمات المصرفية المتاحة، ومدى تناسبها مع متطلبات وإحتياجات جميع فئات وشرائح المجتمع.

ب- العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطي كافة الاحتياجات المصرفية لجميع فئات المجتمع.

ت- متابعة الزبائن لمعرفة مدى رضائهم عن الخدمات المتاحة، وتوفير كل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم.

ث- توفيرالخدمات الاستشارية للزبائن ومساعدتهم في إختيار الخدمات الاكثر ملائمة لهم والتي تساعدهم في إدارة أموالهم بطريقة سليمة.

ح- العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة الزبائن بالخدمات المقدمة.

5-أبعاد الشمول المالي: للشمول المالي أبعاد مختلفة وكل واحدة من هذه الابعاد لها آثار على العلاقة بين مزودي الخدمات المالية وزبائنهم، ولكل منها دور مختلف في تحقيق الاستقرار المالي، وقد استخدمت مجموعة من هذه الأبعاد في مختلف الجهود المبذولة لجمع البيانات المتعلقة بالشمول المالي من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التحالف العالمي من اجل الشمول المالي (العبيدي، 2019، ص. 37- 39)، ويمكن توضيح هذه الابعاد من خلال مايلي:

البعد الاول:- الوصول إلى الخدمات المالية : وعادة ما يكون من مسؤولية جانب العرض وينطوي على البنية التحتية المصرفية المادية ، وتوفر فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، أو الحصول على البنية التحتية الرقمية، إذ يساعد هذا البعد في قياس حجم السكان المصرفيين، أو القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية في إطار نظام مالي شامل، ينبغي أن تكون الخدمات المالية مثل المصرف ، الفروع ، المنافذ، وآلات الصرف الالي(ATMs) أو وكلاء البنوك (BAs) أو في بعض البلدان المعروفة بأسم المراسلات المصرفية (BCs) لتوفير الخدمات المصرفية للسكان (Gamito,2018,PP.9).

البعد الثاني:- استخدام الخدمات المالية : وهو في المقام الأول من مسؤولية جانب الطلب التي تنطوي على وتيرة مدى تفاعل الافراد والمؤسسات مع الخدمات المالية , وإذا ما توفرت للزبون الخدمات المالية ، فهل يستخدمها على سبيل المثال إذا كان الزبون لديه حساب مصرفي، وهل يقوم بعمليات السحب والايداع والمدفوعات(Malvern,2016,PP.4). إذ تفشل الحملات التي تهدف إلى زيادة عدد الحسابات إذا كانت إستخدام تلك الحسابات تتم بشكل نادر أو لم يتم أستخدامها مطلقاً، وإن تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتوافر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة (Yoshino & Morgan,2016,PP.4).

البعد الثالث:- جودة الخدمات المالية: ويقصد به قدرة الخدمات المالية أو المنتجات على تلبية طلبات المستهلك وإن عملية وضع مؤشرات لقياس أبعاد الجودة يعد تحدياًنظرياً بحد ذاته وذلك لكون بعد الجودة للشمول المالي ليس بعداً واضحاً ومباشراً، إذ أن هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة الخدمات المالية ونوعيتها مثل تكلفة الخدمة ووعي المستهلك وفعالية ألية التعويض فضلاً عن خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، والمنافسة الشفافة في السوق، وهنالك أبضاً العوامل غير الملموسة مثل ثقة المستهلك (Alliance for financial inclusion,2013,PP.4).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً:الإستقرار المالي

1- مفهوم الاستقرار المالي: يعتبر الاستقرار المالي من أهم المواضيع في الوقت الراهن، حيث تسعى البنوك الى تحقيقها والحفاظ عليها، وذلك بالاعتماد على الطرق الصحيحة والسليمة في أدائها. حيث يعرف مفهوم الاستقرار المالي على أنه "حالة يكون فيها النظام المالي مستقر" ويمكن أن يعني ذلك الحالة التي تكون فيها جميع مكونات النظام المالي الثلاثة في حالة استقرار(Boulenfad & Hacini, 2021,PP.739-740).

الاول: إستقرار المؤسسات المالية يساهم في تسهيل وتنظيم عمليات الوساطة المالية من دون الحاجة إلى دعم خارجي من مؤسسات أخرى كالحكومة.

الثاني: إستقرار الاسواق المالية يعني عدم وجود إضطرابات في عمليات السوق وثبات أسعار الاصول المالية.

الثالث: إستقرار البنية التحتية المالية، ويشير إلى النظام المالي المنظم الذي يدعم البنية التحتية للسوق المالي.

والاستقرارالمالي يعني العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد(Narayanan & Davli ,2004 ,PP.4).

أو أنه عبارة عن قدرة النظام المالي على المقاومة والتصدي للصدمات والتحقق من حدة الاختلالات الناتجة من الاقتصاد الحقيقي والقطاع النقدي وكون هذه الاختلالات الناتجة من الاقتصاد الحقيقي والقطاع النقدي تنقص من قدرة النظام المالي على التخصيص الامثل للموارد. كما ويعرف الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادر على التحوط ضد الازمات الداخلية والخارجية، والاستمرار في حالة وقوع الازمات في أداء وظيفتها المتمثلة في توجيه الموارد المالية نحو الفرص الاستثمارية بكفاءة، كما يمكن أن يحدد درجة الاستقرار المالي بحسب قدرة النظام المالي على التخفيف من وطأة تداعيات الازمات للاقتصاد الحقيقي. أي بمعنى أخر إن الاستقرار يرتبط بالنظام ومكوناته والانشطة المرتبطة به وعلى رأس ما يولي له الاهمية والعناية لاسواق المال والبنوك التجارية، ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال السياسات النقدية والمالية التي تنتجها. ويمكن إعتبار النظام المالي مستقراً إذا ما أتسم بالامكانيات التالية (السبعاوي وأخرون، 2012،ص.70)

1- تسيركفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، حسب المناطق الجغرافية ومع مرورالوقت الى جانب العمليات المالية والاقتصادية الاخرى(كالادخار والاستثمار، الاقتراض، خلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الاصول).

2- تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وإدارتها.

3- استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الاساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حالة تراكم الاختلالات.

بناءاً على ذلك يمكن تقديم التعريف الشامل للاستقرار المالي على النحو التالي: أن يكون النظام المالي قادراً على مواجهة كل الازمات وتمكنه من القيام بمهامه دون أن يؤدي إلى عدم الموازنة بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، من خلال التقييم المسبق للمخاطر المالية وتسعيرها.

2- أهداف الاستقرار المالي: هناك العديد من الاهداف التي تسعى الاستقرار المالي الى تحقيقها ومنها (الشاذلي، 2014، ص 41) و(عبدالله، 2019، ص 14):-.

أ- الوصول إلى قطاع مالي فعال يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام، وتتناسب مؤشرات الاداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتعمل فيه الاسواق المالية بكفاءة مع الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعاملات المؤسسات المالية بها، وتتحقق من خلاله الرقابة الفعالة على المؤشرات المالية، ويتمتع ببنية تحتية ذات كفاءة عالية وتحظى بثقة المتعاملين.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب- تشجيع اعتماد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي ، مع تقرير القدرة على استعادة الاستقرار الى النظام المالي في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية في الحد من إمكانية انتقال آثار الصدمة من القطاع المالي كقطاع حقيقي والعكس.

ت- تمكين صانعي السياسة ومتخذي القرارات المالية من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث انفجار فقاعة سعرية يترتب عليها تصحيح جبري للاسعار القائمة للاصول بشقيها العيني والمالي.

ث- تعزيز الاستقرار على مستوى النظام المالي ككل وليس فقط على مستوى المؤسسات الصغيرة والفردية، كل ذلك بهدف تعزيز قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات ولعب دور فعال في عملية النمو الاقتصادي.

ح- التركيز على إجراء الدراسات وتحليل أهم العوامل والقطاعات التي تؤثر على استقرار النظام المالي، بما في ذلك سلامة المراكز المالية للمؤسسات المالية غير المصرفية، وسلامة المراكز المالية لقطاع الشركات واتساق نمو الائتمان المصرفي مع حجم النشاط الاقتصادي.

3- محددات الاستقرار المالي: تتمثل محددات الاستقرار المالي في مؤشرات الحيطة والكلية وهي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد البلدان على تقييد مدى قابلية أنظمتها المصرفية للتأثر بالازمة المالية وأهميتها في كل من (شويطر، 2017،ص. 23):

أ- السماح برصد النظام المالي، وأن يكون التقييم مبيناً على مقاييس كمية موضوعية.

ب- تساعد على الافصاح عن المعلومات المالية في الاسواق للجمهور.

وتشمل مؤشرات الحيطة الكلية على جانبين وهما:-

- مؤشرات الحيطة الجزئية المحيطة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي بشكل منفرد.
- مؤشرات الحيطة الكلية المرتبطة بسلامة النظام المالي ككل.

4- الركائز الاساسية لتحقيق الاستقرار المالي : هناك العديد من الركائز الاساسية والضرورية التي تسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار المالي، حيث يستفيد القطاع المالي من الشمول المالي من خلال دور البنك المركزي في التثقيف المالي مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرارالمالي وتتمثل هذه الركائز فيما يلي:-

أ- دعم البنية التحتية المالية: حيث تعتبر هذه الركيزة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، وتعد من أهم الركائز لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له لغرض تحقيق الاستقرار المالي.

ب- الحماية المالية للمستهلك: يتم من خلال معاملة عادلة وشفافة لكل العملاء على حد سواء وتسهيل الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية وتزويدهم بالمعلومات الكافية وخدمات الاستشارة المالية ، إضافة إلى ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة. (مروان ورشيد،2018،ص. 95).

ت- تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع: يعتبر أحد أهم ركائز تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للافراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر (جازية ،2020،ص. 5).

ث- التثقيف المالي: يعتبر التثقيف المالي والتوعية المالية من الركائز التي يتوجب على كل دولة الاهتمام بها، من خلال وضع وإعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تطوير هذه الاستراتيجيات من طرف الجهات الحكومية والقطاع الخاص وكل الاطراف ذات العلاقة،بهدف تعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة تلك الفئات المستبعدة والمهمشة. (سعدان ومحاجبية، 2018، ص.5).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث: الاطار التطبيقي والعملي للبحث

يختص هذا المبحث بقياس وتحليل دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق للمدة (2010-2024). وبيان العلاقة السببية (Causality Relationship) بين كل من أبعاد ومؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي. حيث تم استخدام البيانات المالية والاحصائية للمدة (2010-2016) قبل تطبيق الشمول المالي من قبل البنك المركزي بشكل فعلي والبيانات المالية للمدة (2017- 2024) بعد تطبيق الشمول المالي ومؤشراته وابعاده ، ومن أجل بيان مستوى وحجم أثر الشمول المالي ومؤشراته في تحقيق الاستقرار المالي نستعين ببعض الاختبارات والتقديرات القياسية على النحو الاتي:-

1: بناء الانموذج القياسي:

يمكن وصف النموذج القياسي المعتمد على النحو الآتي:

$$Yt= B_0 + B_1 ATM_t+B_2EM_t+B_3KM_t+ B_4NMt+B_5POCt- B_6POSt+ Ut$$

حيث ان :

Y= الاستقرار المالي، ATM= آلة الصراف الالي، EM= الانتشار المصرفي، KM= الكثافة المصرفية، NM= عدد الفروع المصرفية، POC = تقديم الخدمات الالكترونية أو بطاقات الدفع الالكتروني، POS = نقاط البيع الالكتروني، t= الفترة الزمنية من 2010 إلى 2024، U:العنصر العشوائي/حد الخطأ.

2: وصف المتغيرات المستخدمة وتحليلها

يمكن توضيح وتوصيف متغيرات نموذج الاستقرار المالي من حيث طبيعتها واتجاهاتها، كما يوضح الجدول الآتي نتائج بعض المؤشرات الإحصائية المستخدمة في الانموذج القياسي المستخدم.

الجدول (1): نتائج بعض المؤشرات الاحصائية للبيانات والمتغيرات المستخدمة

	Y1	ATM	EM	KM	NM	POC	POS
Mean	177.4	1250.333	2.475333	40.7613	905.2	7346.94	3496.0
Median	177	669	2.31	43.24	888	4826	1812
Maximum	285	3878	2.96	48.22	1042	20228	12102
Minimum	87	337	2.07	33.68	843	20.154	1.31
Std.Dev	61.75158	1136.104	0.288267	4.77729	64.0693	6510291	4045.6
Skewness	0.179973	1.473292	0.277116	-0.16416	1.16105	0.753108	1.1310
Kurtosis	1.843643	3.813509	1.57748	1.538796	3.14871	2150247	2.7347
Jarge-Be	0.916702	5.8401	1.456781	1.401816	3.38392	1.869228	3.2423
Probability	0.632326	0.053931	0.482685	0.496135	0.18415	0.392737	0.1976
Sum	2661	18755	37.13	611.42	13578	110204.2	52440.2
Sum Sq.	53385.6	18070259	1.163373	319.515	57468.4	5.93E+0	2.29E+0
Observation	15	15	15	15	15	15	15

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي لسنوات مختلفة وباستخدام برنامج 12 Eviews .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يستخدم البنك المركزي العراقي مجموعة من مؤشرات السلامة المالية لقياس مستوى الاستقرار المالي او المصرفي، ويمكن حصرها في أربعة مؤشرات أساسية وهي مؤشر كفاية رأس المال ، فضلاً عن مؤشر جودة الموجودات التي تعد من المؤشرات المهمة في تحديد الاستقرار المالي أو المصرفي، إذ أن أغلب المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتهدد قدرته المالية تنشأ عادة من التدهور في قيمة الموجودات(القروض)، أما المؤشر الثالث فهو مؤشر الربحية الذي يمثل الهدف الرئيس للمصرف بجانب هدفي تحقيق السيولة والامان لما لها من دور في بقاء المصرف واستمراره، ومن الجدير بالذكر ان تحقيق الربح من قبل المؤسسات المالية والمصرفية بشكل مستمر يشير بدرجة كبيرة الى تحقق الاستقرار المالي، والمؤشر الرابع هو مؤشر السيولة والذي بدوره يعبر عن قدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار الى تسييل الاوراق المالية بخسارة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، وفي هذا البحث تم استخدام هذه المؤشرات الاربعة المتمثلة بمؤشرات الاستقرار المالي، حيث تم استخدام اربع نماذج قياسية يمثل كل نموذج مؤشر من مؤشرات الاستقرار المالي أو المصرفي في العراق، ولكن لوجود بعض المشاكل الفنية والقياسية المتعلقة بتقدير النموذج واختبار المتغيرات اكتفينا بمؤشر واحد فقط والذي هو مؤشر كفاية رأس المال والمتمثل بالاستقرار المالي، حيث أن غالبية اختباراته كانت منطقية ومعنوية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول(1) أعلاه والذي يبين النقاط التالية:-

1- **كفاية رأس المال المتمثل بالاستقرار المالي**: إن قيم الاستقرار المالي خلال مدة البحث محصورة مابين أدنى قيمة (87) نسبة مئوية وأعلى قيمة(285) نسبة مئوية وبفارق (198) نسبة مئوية، وبمتوسط (177.4)،والوسيط قدر بـ (177)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.632326) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً الى ذلك فان متغير الاستقرار المالي يتبع توزيعاً طبيعياً.

2- **اجهزة الصراف الالي**:إن عدد أجهزة الصراف الالي خلال مدة البحث محصورة بين أدنى عدد (337) جهازاً لكل (100) ألف نسمة وأعلى عدد (3878) جهازاً وبفارق (3541) جهازاً، وبمتوسط(1250.333) دينار ، والوسيط قدر بـ (669)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.053931) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً الى ذلك فان متغير أجهزة الصراف الالي يتبع توزيعاً طبيعياً.

3-**الانتشار المصرفي**: إن قيم نسبة الانتشار المصرفي خلال مدة البحث محصورة بين أدنى قيمة(2.07) فرع لكل(100) ألف نسمة وأعلى قيمة(2.96) لكل (100) ألف نسمة وبفارق قيمة (0.89) نسبة مئوية ، وبمتوسط (2.475333) نسبة مئوية ، والوسيط قدر بـ (2.31)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.482685) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً الى ذلك فان قيم متغير الانتشار المصرفي يتبع توزيعاً طبيعياً.

4- **الكثافة المصرفية**: إن قيم متغير الكثافة المصرفية خلال مدة البحث محصورة بين أدنى عدد أو نسبة (33.68) فرع لكل (100) ألف نسمة، وأعلى عدد أو نسبة(48.22) فرع وبفارق (14.54) ، وبمتوسط(40.7613) ، والوسيط قدر بـ (43.24)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.496135) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً الى ذلك فان متغير الكثافة المصرفية يتبع توزيعاً طبيعياً.

5- **عدد الفروع المصرفية**: إن قيم متغير عدد الفروع المصرفية خلال مدة البحث محصورة بين أدنى عدد (843) فرع من الفروع المصرفية، وأعلى عدد (1042) فرع من الفروع المصرفية، وبفارق (199) فرع من الفروع المصرفية بسبب التدهور الامني في العراق واحتلال التنظيمات الارهابية(داعش) لعدد من المخافظات العراقية ، وبمتوسط(905.2) ، والوسيط قدر بـ (888)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.18415) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً الى ذلك فان متغير عدد الفروع المصرفية يتبع توزيعاً طبيعياً.

6- **نقاط تقديم الخدمات الالكترونية (بطاقات الدفع)** : إن قيم متغير نقاط تقديم الخدمات الالكترونية أو ما يسمى ببطاقات الدفع الالكترونية خلال مدة البحث محصورة بين أدنى عدد (20.154) جهازاً لتقديم الخدمات للافراد، وأعلى

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

عدد (20228) جهازاً وبفارق (20207.85)جهازاً ، وبمتوسط(7346.94) ، والوسيط قدر بـ(4826)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.392737) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً الى ذلك فان متغير نقاط تقديم الخدمات الالكترونية او بطاقات الدفع يتبع توزيعاً طبيعياً.

7- نقاط تقديم خدمات البيع الالكترونية: إن متغير نقاط البيع الالكترونية خلال مدة البحث محصورة بين أدنى عدد الاجهزة والذي هو(1.31) جهازاً لتقديم خدمات البيع الالكتروني وأعلى عدد الاجهزة والذي يبلغ (12102) جهازاً وبفارق (12100.69) جهازاً من الاجهزة المقدمة لخدمة البيع الالكترونية، وبمتوسط(3496.0) جهازاً ، والوسيط قدر بـ (1812) جهازاً، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.1976) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً الى ذلك فان متغير نقاط تقديم خدمات البيع الالكترونية يتبع توزيعاً طبيعياً.

3: الثبات والاستقرار للبيانات والمتغيرات (Stationary test Unit root test)

يُعد اختبار جذر الوحدة من الاختبارات المهمة للكشف عن مدى ثبات واستقرارية البيانات والمتغيرات في النموذج المستخدم. وهناك العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها لقياس مستوى الثبات والاستقرارية، إلا أن كلًا من [**Augmented Dickey-Fuller (ADF)** , **Phillips-Perron(PP)**] يُعدّان من أكثر الاختبارات شيوعًا في هذا المجال. وتظهر نتائج هذين الاختبارين على النحو الآتي:

الجدول (2): نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية (Unit Root Test)

المتغيرات	ADF: Augmented Dickey–Fuller				PP: Phillips-Perron			
	First Difference		Level		First Difference		Level	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept
Y1	0.0161	0.0035	0.2662	0.2650	0.0077	0.0010	0.2593	0.2650
ATM	0.0493	0.1505	1.0000	1.0000	0.0465	0.1505	0.9968	1.0000
EM	0.1023	0.0542	0.9335	0.5052	0.0001	0.0542	0.9114	0.4777
KM	0.3433	0.0175	0.8211	0.4349	0.0001	0.0175	0.8211	0.4349
NM	0.0334	0.0459	0.4181	0.4558	0.0348	0.0459	0.4181	0.4558
POC	0.0007	0.0001	0.0104	0.6597	0.0007	0.0001	0.6590	0.6590
POS	0.0019	0.0002	0.0725	0.2457	0.0001	0.0001	0.0727	0.0438

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي لسنوات مختلفة وباستخدام برنامج EViews 12.

يتضح من الجدول (2) ومن خلال اختبار (ADF/ PP) ان كافة المتغيرات معنوية في المستوى (Level) والفرق الأول (First Difference) في (Intercept/ Trend) عند مستوى الدلالة الإحصائية (1%، 5% ، 10%) ، أي هناك استقرارية في البيانات والمتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي المستخدم في البحث، وبالتالي تدعم هذه النتائج اجراء التكامل المشترك (Co-integration) بين متغيرات موضوع البحث .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4: العلاقة والارتباط بين المتغيرات (Correlation)

العلاقة بين المتغيرات تعني وجود ترابط أو ارتباط بين متغيرين أو أكثر، حيث يتغير أحد المتغيرات بتغير الآخر. ويمكن أن تكون هذه العلاقة طردية (زيادة في متغير تقابلها زيادة في الآخر) أو عكسية (زيادة في متغير تقابلها نقصان في الآخر). حيث يتم قياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات باستخدام معامل الارتباط فنتائج معامل الارتباط بين متغيرات الانموذج القياسي المستخدم في البحث يمكن ملاحظتها من خلال الجدول التالي.

الجدول (3): نتائج اختبار علاقة الارتباط بين المتغيرات

	Y1	ATM	EM	KM	NM	POC	POS
Y1	1	0.419253	-0.48734	0.535691	-0.2747	0.511828	0.50595
ATM	0.419253	1	-0.14474	0.199012	-0.45654	0.516927	0.577415
EM	-0.48734	-0.14474	1	-0.98604	0.659417	-0.57076	-0.31966
KM	0.535691	0.199012	-0.98604	1	-0.69581	0.631235	0.392344
NM	-0.2747	-0.45654	0.659417	-0.69581	1	-0.33022	-0.15938
POC	0.511828	0.516927	-0.57076	0.631235	-0.33022	1	0.918997
POS	0.50595	0.577415	-0.31966	0.392344	-0.15938	0.918007	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي لسنوات مختلفة وباستخدام برنامج E- 12 views.

يتبين من الجدول (3)

1: ان الارتباط بين متغير أجهزة الصراف الالي(ATM) ومؤشر الاستقرار المالي ذات علاقة طردية وضعيفة إذ بلغت (0.419253) وهو موافق مع منطق النظرية الاقتصادية، وهذا يعني أن زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي يؤدي الى زيادة الاستقرار المالي في البلد مع مراعاة اماكن إقامة هذه الاجهزة أو الماكنات وعدد السكان، لأن هذه الخدمة يعتبر من الخدمات المهمة والسهلة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية للافراد.

2: ان الارتباط بين متغير نسبة الانتشار المصرفي والاستقرار المالي سالب وذو علاقة عكسية متوسطة ، أي توجد علاقة عكسية بين نسبة الانتشار المصرفي والاستقرار المالي، لأن نتيجة الاختبار بلغت قيمة سالبة وهي (-0.48734) وهي مخالفة لمنطق النظرية الاقتصادية، والسبب في ذلك يعود إلى ان العلاقة ما بين الانتشار المصرفي والاستقرار المالي يعتبر علاقة معقدة ، فهي غالباً ما تكون موجباً إلا أنها في المدى القصير قد يكون سالباً أو بسبب ظروف معينة مثل ضعف قدرة النظام المالي ككل على الصمود في وجه الصدمات ومواصلة حدوث أزمات أو تراجع معايير الاقراض أو مخاطر الائتمان أو زيادة السيولة والمخاطر النظامية وغيرها من العوامل والاسباب الاخرى.

3: الارتباط بين متغير الكثافة المصرفية ومؤشر الاستقرار المالي ذات علاقة طردية ومتوسطة، إذ بلغت (0.535691) وهو موافق مع منطق النظرية الاقتصادية، وهذا يعني أن زيادة الكثافة المصرفية يؤدي الى تحسين كفاءة النظام المالي ودعم النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة الاستقرار المالي في البلد، لأن العلاقة مابين هذين المتغيرين يعتبر علاقة ثنائية الاتجاه وليس ذات إتجاه واحد، فلذلك يعتبر هذا المتغير من المتغيرات أو الابعاد المهمة للشمول المالي، لان الشمول المالي لا يقتصر على توفير الخدمات فحسب بل على إتاحة الوصول العملي لها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4: ان الارتباط بين متغير عدد الفروع المصرفية والاستقرار المالي ذات إشارة سالبة وعلاقة ضعيفة ، أي توجد علاقة عكسية بين عدد الفروع المصرفية كمتغير أو بعد من أبعاد الشمول المالي والاستقرار المالي لأن نتيجة الاختبار بلغت(-0.2747) وهذا يعني أن زيادة عدد الفروع المصرفية يؤدي الى تقليل الاستقرار المالي، حيث أن أي زيادة في عدد الفروع المصرفية يحتاج إلى تكاليف ثابتة ومتغيرة مرتفعة لفتحها وكذلك قلة الوعي المصرفي لدى الافراد ايضا سبب في تقليل أو إنخفاض الاستقرار المالي في البلد.

5: يعتبر الارتباط بين متغير نقاط تقديم الخدمات الالكترونية أو ما يسمى ببطاقات الدفع الالكتروني والاستقرار المالي ارتباطاً طردياً متوسطاً، حيث بلغ قيمة العلاقة بينهما (0.511828) وهذا يدل على أنه كلما زاد تقديم هذه الخدمات الالكترونية للافراد او المؤسسات أو غيرها كلما زاد الاستقرار المالي، فالعلاقة بين هذين المتغيرين يعتبر علاقة ثنائية الاتجاه، أي أن كلا المتغيرين يتأثر ببعضهما البعض.

6: الارتباط بين متغير نقاط تقديم خدمات البيع الالكترونية ومؤشر الاستقرار المالي ذات علاقة طردية ومتوسطة، إذ بلغت (0.50595) ، وهذا يعني أن زيادة تقديم هذه الخدمات الالكترونية يؤدي الى تعزيز كفاءة وسرعة تدفقات رأس المال وتنويع القنوات الاقتصادية وزيادة القدرة على تحصيل الايرادات.

6: التكامل المشترك بين متغيرات النموذج (Co-integration test)

يُعد اختبار التكامل من الاختبارات المهمة لقياس مستوى التكامل بين متغيرات موضوع البحث، حيث يتيح إمكانية تقدير النموذج بشكل صحيح. ومن الضروري أن تكون هناك علاقة تكاملية واحدة على الأقل بين أحد المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وهناك العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها لقياس مستوى التكامل بين المتغيرات، إلا أن اختبار جوهانسن (Johansen Test) ومنهج الحدود (Bounds Test) يُعدّان من أكثر الاختبارات شيوعًا في هذا المجال. وتظهر نتائج هذين الاختبارين على النحو الآتي:

الجدول (4): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم

Johansen Test				
المتغيرات	Prob.	Trace Statistic	Prob.	Max-Eigen Statistic
الاستقرار المالي (Y1)	0.0000	519.0432	0.0217	68.92907
أجهزة الصراف الآلي (ATM)	0.0000	243.3269	0.0000	68.92907
الانتشار المصرفي (EM)	0.0000	174.3978	0.0000	68.92907
الكثافة المصرفية (KM)	0.0000	105.4688	0.0000	57.31040
عدد الفروع المصرفية(NM)	0.0012	48.15835	0.0226	24.71268
تقديم الخدمات الالكترونية أو بطاقات الدفع (POC)	0.0176	23.44567	0.1775	12.14825
نقاط البيع الالكترونية (POS)	0.0194	11.29742	0.0194	11.29742
Bounds Test				
I(1) Upper	I(0) Lower	Significant level	Value	F-Bounds Test
3.59	2.53	10%	6.937350	اختبار منهج الحدود
4.00	2.87	5%		
4.90	3.60	1%		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي لسنوات مختلفة وباستخدام برنامج E-views 12

يتضح من اختبار جوهانسن (Johansen Test) ومنهج الحدود (Bounds Test) الموضح في الجدول (4) أن المتغيرات المدرجة في النموذج القياسي المستخدم تتمتع بعلاقة تكاملية مشتركة طويلة المدى عند مستويات المعنوية(1%، 5%، 10%) . وبناءً على ذلك، يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود علاقة تكاملية معنوية من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وبهذا تدعم هذه النتائج إمكانية تقدير النموذج القياسي تقديرًا صحيحًا لجميع المتغيرات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

6: العلاقات السببية بين المتغيرات (Granger Causality Tests)

يمكن ملاحظة نتائج العلاقات السببية الموجودة بين متغيرات البحث من خلال الجدول الآتي:

الجدول (5): نتائج اختبار السببية بين متغيرات البحث

الحالات	(F) القيمة المحتسبة	(Prob.) المستوى المعنوي
الكثافة المصرفية يتجه نحو الاستقرار المالي	4.26582	0.0404
بطاقات الدفع الالكترونية يتجه نحو الاستقرار المالي	4.12543	0.0313
أجهزة الصراف الآلي يتجه نحو عدد الفروع المصرفية	5.69197	0.0181
أجهزة الصراف الآلي يتجه نحو بطاقات الدفع	4.37190	0.0380
أجهزة الصراف الآلي يتجه نحو نقاط البيع	5.63600	0.0187
الكثافة المصرفية يتجه نحو الانتشار المصرفي	4.56297	0.0341
الانتشار المصرفي يتجه نحو الكثافة المصرفية	6.77143	0.0101

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي لسنوات مختلفة وباستخدام برنامج Eviews 12

يتبين من الجدول (5) وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين غالبية المتغيرات التوضيحية مع المتغير المستقل وثنائية بين بعض المتغيرات التوضيحية المستخدمة في النموذج القياسي المستخدم للبحث مع المتغير المستقل، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من(0.05) . وبذلك تدعم هذه النتائج إمكانية تقدير النموذج القياسي تقديرا صحيحاً ودقيقاً.

7: تقدير النماذج القياسية: (Econometrics Model Estimation)

تم اختيار نموذج (ARDL) نظرًا لتقديمه نتائج أفضل من حيث الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية. وقد وردت النتائج كما هو موضح في الجدول(6).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (6): نتائج المعلمات المقدرة

المتغيرات	التقدير العام لنموذج (ARDL)	
	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية
الاستقرار المالي(-1)(Y1)L	0.376515	0.0044
أجهزة الصراف الآلي (ATM)	-0.000755	0.0146
الانتشار المصرفي (EM)L	19.53493	0.0006
الكثافة المصرفية (KM)L	19.25316	0.0001
عدد الفروع المصرفية(NM)	0.003109	0.0110
بطاقات الدفع (POC)	-0.0001136	0.0010
نقاط البيع (POS)	0.000149	0.0023
C	-88.92362	0.0002
@TREND	0.265308	0.0053

المتغيرات	الامد القصير		الامد الطويل	
	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية
LY1	-0.623485	0.0458		
ATM**	- 0.000755	0.0401	-0.001211	0.0480
LEM**	19.53493	0.0071	31.33183	0.0098
LKM**	19.25316	0.0105	30.87990	0.0054
NM**	0.003109	0.2694	0.004986	0.0071
POC**	-0.000136	0.0097	-0.000219	0.0127
POS**	0.000149	0.0279	0.000239	0.0192
CointEq(-1)*	-0.463647	0.0397		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تقدير الانموذج القياسي وبالاستعانة ببرنامج E-views 12 .

Y1 = -0.000755*ATM + 19.53*LEM + 19.25*LKM +

0.003109*NM - 0.000136*POS+0.000149*POS)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يتضح من الجدول والنموذج ما يلي:

1: بناءً على حجم المعلمة المقدرة وإشاراتها في التقدير العام لنموذج(ARDL) ، يتبين أن غالبية المتغيرات المدرجة في البحث، وهي (أجهزة الصراف الآلي، الانتشار المصرفي، الكثافة المصرفية، عدد الفروع المصرفية، بطاقات الدفع الالكتروني، نقاط البيع الالكتروني)، لها تأثير معنوي على الاستقرار المالي (مؤشر كفاية رأس المال)، مع إشارات متوافقة مع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي العراقي، ولكن عند مستويات مختلفة. ورغم وجود علاقات مختلفة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وكذلك بين المتغيرات المستقلة نفسها، إلا أن الانتشار المصرفي يظهر التأثير الأعلى مقارنةً ببقية المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي المقترح.

2: عند تحليل تأثير المتغيرات على المدى القصير والطويل، يتبين أنه مع زيادة نسبة الانتشار المصرفي بنسبة (1%)، يؤدي ذلك إلى ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي بنسبة(19.5%) في الأمد القصير. ومع ذلك، ازداد هذا التأثير إلى(31.3%) في الأمد الطويل. قد يُعزى ذلك إلى السياسات المالية الحكومية المستخدمة والتشريعات الداعمة لفتح الحسابات المصرفية والتطور التكنولوجي والتوعية والتعليم المالي والشراكات بين القطاعين العام والخاص وكذلك انتشار الانترنيت والادوات التكنولوجية المساعدة والهواتف الذكية في البلد، وغيرها من العوامل والاسباب الاخرى التي تؤدي الى زيادة هذه النسبة.

3: فيما يتعلق بتأثير الكثافة المصرفية على الاستقرار المالي، فإن زيادة هذا المتغير بنسبة(1%) تؤدي إلى ارتفاع الاستقرار المالي بنسبة(19.3%) في الأمد القصير، إلا أن هذا التأثير يزداد إلى(30.9%) في الأمد الطويل. ويعود السبب في ذلك إلى تعميق أسواق رأس المال وتنويع الادوات المالية وتطوير البنية التحتية المالية والتقنية والابتكار المالي المدعوم بإطار رقابي وتنظيمي قوي في البلد، وكذلك التحول الرقمي والخدمات المصرفية عبر الانترنيت وسهولة الحصول عليها براحة وتكلفة منخفضة وامكانية الحصول على الخدمات المالية والمصرفية لمدة (24) ساعة خلال اليوم وكذلك تغير تفضيلات وسلوكيات المستهلكين والتقدم في مجال التكنولوجيا المالية كل هذه الاسباب أدت إلى زيادة تأثير الكثافة المصرفية في الامد الطويل.

4: أما بالنسبة لمتغير عدد الفروع المصرفية ، فإن زيادته بنسبة(1%) تؤدي إلى زيادة الاستقرار المالي بنسبة قليلة (0.00311%) في الأمد القصير، بينما يزداد هذا التأثير إلى(0.00499%) في الأمد الطويل. وذلك بسبب تعزيز الشمول المالي الجغرافي من خلال ضمان الوصول الى الخدمات المصرفية في المناطق الريفية والنائية وبناء الثقة والعلاقات المالية مع الفروع المصرفية والاعتماد على الاقتصاد الرسمي والابتعاد عن الاقتصاد غير الرسمي ومصادر التمويل غير المنتظمة وكذلك تقليل المخاطر النظامية واستخدام الفروع المصرفية كمراكز للاستشارات المعقدة وبناء العلاقات الجيدة.

5: بالنسبة لمتغير خدمات نقاط البيع الالكتروني يتضح أنه مع زيادة هذه الخدمات الالكترونية بنسبة(1%)، يؤدي ذلك إلى ارتفاع في مؤشر الاستقرار المالي بنسبة قليلة يبلغ (0.000149%) في الأمد القصير، إلا أن هذا التأثير ازداد إلى نسبة أكبر وهي (0.000239%) في الأمد الطويل. يعود ذلك إلى الحد من الاقتصاد غير الرسمي وتشجيع الافراد على فتح الحسابات المصرفية واستخدام بطاقات الخصم أو الائتمان والمحافظ الالكترونية بدلاً من النقود وجعل المدخرات جزءاً من النظام المالي الرسمي، حيث توفر هذه الودائع مصدر تمويل محلي مستقر وطويل الاجل للبنوك، مما يقلل من إعتمادها على التمويل الخارجي قصير الاجل والمتقلب وهو ما يعزز الاستقرار المالي والمصرفي للاقتصاد.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

6: بالنسبة لمتغير تقديم الخدمات الالكترونية أو بطاقات الدفع الالكتروني يتضح أنه مع زيادة هذه الخدمات الالكترونية بنسبة(1%)، يؤدي ذلك إلى انخفاض في مؤشر الاستقرار المالي بنسبة قليلة يبلغ (0.000136-%) في الأمد القصير، إلا أن هذا التأثير بالنسبة لهذا المتغير قد انخفض إلى نسبة أكبر وهي(0.000219-%) في الأمد الطويل. يعود ذلك إلى أن الحد من التدفقات المالية الخارجية غير المرغوب فيها وتقليل التعرض للعقوبات الاقتصادية او الخوف من حدوث اختراق سيبراني واسع النطاق لنظام الدفع الالكتروني المركزي، مما يؤدي الى شلل كامل في النظام المالي، وكذلك الخوف من سماح البنية التحتية للدفع الالكتروني بإنتشار العملات الرقمية التي تنافس العملة الوطنية وتقلل من قدرة البنك المركزي في التحكم وادارة السياسة النقدية والتي تعتبر أحد ركائز الاستقرار المالي.

7: وظهرت اشارة معامل حد تصحيح الخطأ ((CointEq(-1) سالبة ومعنوية عند المستوى المعنوي(5 %) وبلغت قيمته حوالي (0.46)، فهي متفقة مع الاختبار الخاص بوجود التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات التوضيحية، اختبار(F)، اي فرضية وجود العلاقة التوازنية الطويلة الاجل بينها، فضلاً عن انها متفقة مع التوقعات المسبقة للبحث. مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من المتغيرات التفسيرية الى المتغير التابع، وانها تشير أيضاً الى أنه يتم تعديل حوالي (0.46%) من انحرافات الاجل القصير للمتغير التابع الممثل بمعامل الاستقرار المالي (Y1) باتجاه قيمته التوازنية في وحدة الزمن اي أربعة اشهر وستة أيام، بمعنى اخر انه يتم تصحيح الأخطاء والعودة إلى الوضع التوازني في مدة اقل من خمسة أشهر.

8: الاختبارات التشخيصية للمصداقية وملائمة النماذج المقدرة:

لكي تكون تقديرات معلمات النموذج أكثر دقة وتعتمد عليها صناع القرار، استخدم هذا البحث عدة مؤشرات، بما في ذلك (R^2، Adjusted R^2،Std.Error،SSR،AIC,F). يبين الجدول (6) قيم ودلالات بعض هذه المؤشرات والاختبارات الإحصائية.

الجدول (7): يبين نتائج اختبارات للمصداقية وملائمة النموذج المقدر

المؤشرات الاحصائية	دلالات احصائية
R-Squared	0.918980
Adjusted R^2	0.789347
F-statistic **Prob.(F-statistic)**	7.089107 0.022581
S.E. of regression	0.171822
Sum squared residual	0.147614
AIC	-0.428622

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاختبار القياسي وباستخدام برنامج E-views 12 .

يتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

اولا: معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) مرتفعان جدًا في النموذج المقدر، مما يعني أن جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها علاقة قوية مع المتغير التابع. ومن جهة أخرى، الاختلاف بين(R^2) و (Adjusted R^2) قليل جدًا، مما يشير إلى أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج ضرورية ومهمة، وهذا يعد دليلًا على حسن التقدير.

ثانيا: قيمة (F) للنموذج المقدر بلغت(**7.089107**)وبالدلالة الإحصائية (**0.022581**)التي هي أقل من قيمة (**P-Value** 0.05)، مما يعني معنوية النموذج الاحصائي من خلال رفض فرضية العدم التي تقر بعدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثالثا: نلاحظ أن قيمة (**Standard Error/AIC/SSR**)عمومًا قليلة، مما يشير إلى صحة وحسن النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية.

9: فحص المشاكل القياسية (Diagnostic tests)

يمكن استخدام عدة اختبارات إحصائية وقياسية لفحص المشاكل القياسية، بما في ذلك (الارتباط الذاتي، التعدد الخطي، تجانس التباين، التشخيص، التوزيع الطبيعي للبيانات). يبين الجدول (8) قيم ودلالات بعض هذه المؤشرات والاختبارات.

الجدول (8): يبين نتائج اختبارات لفحص المشاكل القياسية

الاختبارات/ المشاكل القياسية	القيمة الاحتمالية
مشكلة الارتباط الذاتي (LM test)	0.1184
مشكلة الارتباط المتعدد (VIF test)	ATM = 3.5 , EM(-2) = 7.99 ,KM = 2.5 NM(-1) = 4.3 , POC = 2.9, POS(-1) =2.2
مشكلة عدم تجانس التباين (Breusch test)	0.8393
مشكلة التشخيص (Ramsey test)	0.1505
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي (Jarque – Bera test)	0.1325

المصدرمن اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاختبارات القياسية وباستخدام برنامج E-views 12 .

يتضح من الجدول (8) أن النموذج المقدر قد اجتاز الاختبارات الإحصائية والقياسية المختلفة، مثل (الارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، ومشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات، وذلك بعد تطبيق الفروقات، والإبطاء، واللوغاريتمية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

10: استقرارية النموذج المقدر(Recursive Coefficients, CUSUM, CUSUM Of Squares)

للتحقق من استقرار التغيرات الهيكلية في النموذج المقدر، ينبغي استخدام بعض الاختبارات المناسبة، مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة(CUSUM) ، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة(CUSUM of Squares) ، واختبار المعلمات المتكررة (Recursive Coefficients). إذ تعد هذه الاختبارات من أهم الاختبارات في هذا المجال، ويمكن توضيح نتائجهما من خلال الأشكال البيانية للنماذج المعتمدة كما يلي:

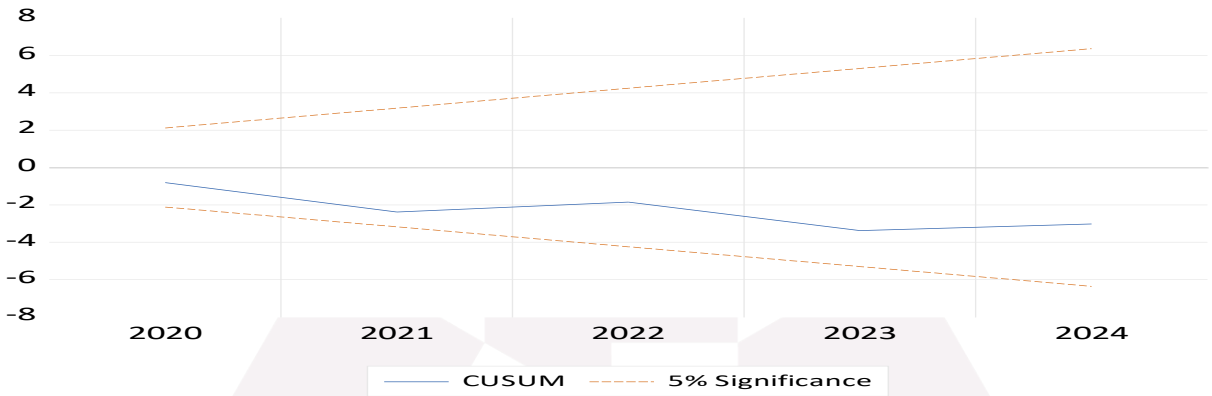

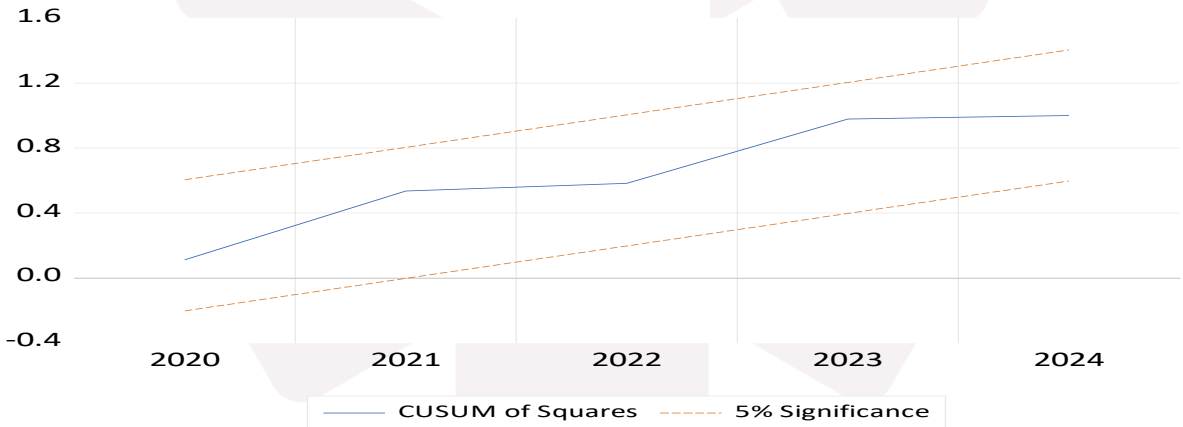

من خلال الأشكال أعلاه، يتضح أن النموذج المستخدم للبحث مستقر، حيث يقع المنحنى الخاص بالبيانات بين الخطين، مما يدل على استقرارية المعلمات والنموذج المقدر عند مستوى المعنوية(5%) .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

في ضوء ما سبق من العرض والتحليل نستنتج مايلي:-

1. أن غالبية المتغيرات المدرجة في البحث، لها تأثير معنوي على الاستقرار المالي، مع إشارات متوافقة مع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي العراقي، ولكن عند مستويات مختلفة. ورغم وجود علاقات مختلفة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وكذلك بين المتغيرات المستقلة نفسها، إلا أن الانتشار المصرفي يظهر التأثير الأعلى مقارنةً ببقية المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي المقترح.
2. أكثرية المتغيرات المستقلة للانموذج المستخدم للبحث في المستويات المختلفة ذات علاقة سببية بإتجاه واحد وأخرى باتجاهين مع المتغير التابع(Y1) كون قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية لمعظم المتغيرات المبحوثة في المستويات المعنوية (1% ، 5% ، 10%). بمعنى أن المتغيرات المستقلة لهذا الانموذج والمتغير التابع يتأثران ببعضهما البعض، وهذا دليل على قوة ومعنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة لهذا الأنموذج والمتغير التابع.
3. عكس الاستقرار المالي في العراق تحسناً تدريجياً على الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها البلاد وخاصة بعد تطبيق مبادئ الشمول المالي من قبل البنك المركزي عام (2017). ويرتبط هذا التحسن بالجهود المبذولة لتعزيز الرقابة المصرفية، وتحسين إدارة المخاطر، وتطوير البنية التحتية والتنظيمية للقطاع المالي. إلا أن وجود تقلبات مستمرة يشير إلى ضرورة مواصلة الإصلاحات لتعزيز مرونة النظام المالي وقدرته على مواجهة الصدمات المستقبلية.
4. أظهرت النتيجة علاقة الارتباط بين متغير الكثافة المصرفية ومؤشر الاستقرار المالي ذات علاقة طردية ومتوسطة، إذ بلغت (0.535691) وهو موافق مع منطق النظرية الاقتصادية، وهذا يعني أن زيادة الكثافة المصرفية يؤدي الى تحسين كفاءة النظام المالي ودعم النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة الاستقرار المالي في البلد، لأن العلاقة مابين هذين المتغيرين يعتبر علاقة ثنائية الاتجاه وليس ذات إتجاه واحد، فلذلك يعتبر هذا المتغير من المتغيرات أو الابعاد المهمة للشمول المالي.
5. بالنسبة لمتغير تقديم الخدمات الالكترونية أو بطاقات الدفع الالكترونية فقد ظهر بان قيمته معنوي وله اشارة سالبة. وهذا يعني ان هذه الخدمات يستجيب سلباً للاستقرار المالي، وهي غير مطابقة للنظرية الاقتصادية ومع التوقعات المسبقة للبحث الحالي. وتفسير النتيجة هو انه بثبات بقية المتغيرات الاخرى المؤثرة في الاستقرار المالي، اذا زادت هذه الخدمات بـ (1%) فانها تؤدي الى تحقيق الاستقرار المالي بنسبة (0.000219- %) في الامد الطويل، وتعني هذه النتيجة بانه يجب على البنك المركزي أن يقلل من التدفقات المالية الخارجية غير المرغوب فيها وتقليل التعرض للعقوبات الاقتصادية او الخوف من حدوث اختراق سيبراني واسع النطاق لنظام الدفع الالكتروني المركزي.
6. بما ان الانموذج القياسي المقدر قد اجتاز اختباري (CUSUM) و(CUSUMSQ)، عليه يمكن القول بان الانموذج المقدر هو انموذج متسق، اي عدم وجود تغيرات هيكلية للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التوضيحية المتضمنة في الانموذج.
7. عموماً، يمكن القبول بنتائج النموذج القياسي المقدر(ARDL)، وذلك وفقاً للمعايير النظرية والاحصائية والقياسية، لاسيما نتائج الفترة الطويلة الاجل، إذ أن اشارة غالبية المتغيرات التوضيحية للنموذج المقدر للبحث متوافقة مع النظرية الاقتصادية، كما أن جميع المتغيرات التوضيحية لها تأثير معنوي في المتغير التابع ، فضلاً عن خلو النموذج القياسي من كافة المشاكل القياسية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: المقترحات

على ضوء ما إستنتجناه في بحثنا هذا نقترح مايلي:-

1. ضرورة قيام المصارف بزيادة فتح فروع لها في مختلف المحافظات والاقضية والنواحي والمناطق النائية بغية رفع قيمة مؤشر الانتشار المصرفي وتغطيتها لأكبر مساحة من البلد، وبالتالي وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان لتعزيز الشمول المالي.
2. تعزيز البنية التحتية للتكنولوجيا المالية من خلال دعم تطوير أجهزة الصراف الآلي، نقاط البيع الإلكترونية، ومنصات الدفع الرقمي، لضمان سهولة الاستخدام وانتشارها الواسع.
3. تعزيز الأمن السيبراني لتوفير بيئة آمنة للمعاملات الإلكترونية، مما يزيد من ثقة المستخدمين ويشجع على تبني الخدمات الرقمية، مع ضمان الالتزام بالمعايير الرقابية اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي.
4. نشر التوعية المالية والمصرفية بين مختلف شرائح المجتمع لتعزيز الثقافة المالية وتحفيز استخدام الخدمات المصرفية الرقمية
5. دعم المصارف المجتمعية والتمويل الأصغر لتوفير خدمات مالية للفئات المهمشة والقطاعات غير المخدومة بشكل كافٍ.
6. تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمصرفية لتنسيق الجهود في مجال تطوير الشمول المالي وتحقيق استقرار القطاع المالي.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. البنك المركزي العراقي، *قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقارير الاستقرار المالي للاعوام (2010- 2023)، بغداد، العراق.*
2. جازية، حسيني (2020). *تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية*: مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 16، العدد (23).
3. خليل، أحمد فؤاد،(2015). *أليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية* ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية: الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، مركز البحوث المالية والمصرفية ، المجلد 23، العدد (3)، عمان ، الاردن.
4. الدريعي، سعود عزيز دايش، (2018). *دور الاستقرار والشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة:* رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.
5. سعدان، آسيا، ومحاجبية نصيرة ، (2018). *واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة* :الجزائر ، تونس، المغرب، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد (3).
6. السبعاوي، مشتاق محمد ، أحمد ، سلام أنور، سليمان، يالجين فاتح (2012) . *الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للازمة المالية)*: مجلة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد (2)، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة كركوك، العراق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

7. الشمري، صادق راشد،(2016)، التكنولوجيا المتقدمة ودورها في تحقيق الشمول المالي، منتدى الشمول المالي والتوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية.
8. الشاذلي، أحمد شفيق، (2014). الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، الإمارات العربية المتحدة.
9. شويطر، جميلة، (2017)، *أثر استقرار النظام المالي على الوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) دراسة قياسية* ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير الاكاديمي في العلوم الاقتصادية، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
10. صليحة، فلاق، معمر، حمدي وصليحة ، حفيفي،(2019). *تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي*:مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد(04)، جمهورية مصر العربية
11. صندوق النقد العربي،(2015)، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، *العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي*، ورقة عمل مقدمة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
12. ضيف ، فضيل البشير، (2020). *واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر*، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد (1) ، الجزائر.
13. عبدالله، كيلان اسماعيل (2019). *الاستقرار المالي في العراق باستخدام السياسة الاحترازية الكلية*:اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
14. العبيدي، زينة سامي محي الدين،(2019). *الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي في العراق*: رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية.
15. عوض ، أية عادل محمود، (2021)، *أثر تطبيق الشمول المالي على الاداء المالي بالبنوك*، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بنى سويف ، كلية التجارة، المجلد 31، العدد (3).
16. العراقي، بشار أحمد، والنعيمي، زهراء أحمد(2018). *الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية*: مجلة جامعة جيهان، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني في العلوم الادارية والمالية لجامعة جيهان- اربيل، 27-28 حزيران.
17. الفتلاوي، ريام فاضل شاكر، (2019). *تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي، العراق حالة دراسية*، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، العراق.
18. فهد، أيسر ياسين، والعكيدي،أحمد محمد جاسم، (2019). *العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق*: مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد *11*، العدد (27).
19. مروان، بن قيدة ، ورشيد بوعافية، (2018).*واقع وآفاق الشمول المالي في الدول العربية*: مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، العدد (18) ، 31 مارس.
20. معهد الدراسات المصرفية، (2016). إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية، السلسلة الثامنة ، العدد*7*، الكويت.
21. هوجان ، سنان عبدالله وآخرون، (2021). *دعم عمليات التنمية المستدامة وقياس تأثير الشمول المالي عليها*:المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد*5*، العدد (2)، شباط.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا : المصادر الانكليزية

1.Alliance for financial inclusion AFI. (2013). Alliance for financial inclusion Policy Model: AFI Core Set of Financial Inclusion Indicators, https://www.financialinclusion.ps/cached_ core-indicators-final-pdf.

2. Bose, S., Bhattacharyya, A., & Islam, S.(2016) . *Dynamics of firm-level financialinclusion: Empirical evidence from an emerging economy*: Journal of Banking and Finance Law and Practice, 27(1).

3.Boulenfad, A., & Hacini, I. (2021). *The relationship between financial inclusion and Financial Stability-Empirical evidence from the North African*: Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, Vol 08, (N.01).

4.Clotteau. Nils, Measho. Bsrat,(2016). Global Panorama on Postal Financial Inclusion, Printed in Switzerland by Universal Postal,www.upu.int/uploads/tx_sbdownloader/globalPan.

5. FATF/OECD, (2013), Anti-money laundering and terrorist financing measures and financial inclusion, APG, The World Bank, February, FATF Guidance, Paris, France.

6. Gamito and Susana. (2018). Financial inclusion in Africa,Master"s in Finance, Católica Lisbon School of Business and Economics.

7. Haning, Alfred. and Jansen, Stefan. (2010). Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues, Working Paper, Asian Development Bank Institute, No *259*, Tokyo, Japan.

8.Malvern Chinaka. (2016). *Blockchain technology applications in improving financial inclusion in developing economies:* Master of science in management studies at the Massachusetts institute of technology, USA, Cambridge.

9-Narayanan& Davli, Spreena & Rashmi (2004) Assessment of Financial Report (Services Risk Bank) , Stockholm School of Economics. Course 1441, Central Bank.

10. World Bank, (2011), FATF Guidance،Anti-money laundering and terrorist financing measures and Financial Inclusion،France.

11. Dangi, Neha and Pawan Kumar (2013), Department of Commerce, Kurukshetra University, Current Situation of Financial Inclusion in India and Its Future Visions, International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR), Volume 2, No. 8, August.

12.Yoshino, Naoyuki & Morgan , Peter,(2016), Overview of Financial Inclusion, Regulation, and Education "Asian Development Bank Institute", No. 591, September.

13. Yorulmaz, Recep.(2016) *Essays on Global Financial Inclusion*: A thesis submitted to the University of Sheffield for the degree of Doctor of Philosophy in the Department of Economics February

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

التطورات التكنولوجة وأثرها في الاداء المصرفي العراقي للمدة 2012-2025

أ.م.د. غسان ابراهيم احمد
جامعة تكريت / الادارة والاقتصاد
dr.ghassan.ahmed@tu.edu.iq

م. ايمان مرعي حسن
جامعة الموصل / رئاسة الجامعة
Iman.merie@uomosul.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى قياس اثر التطورات التكنولوجية في تطوير القطاع المصرفي العراقي، عن طريق مؤشرات الاداء المصرفي يفترض البحث ان الصرافات الالية ذات تأثير ايجابي في مؤشرات الاداء المصرفي، وقد استخدم المنهج الاستقرائي لاثبات الفرضية التي انطلق منها البحث وتوصل البحث الى ان الصرافات الالية ذات تأثير ايجابي في كل معايير الاداء المصرفي، اذ جاءت قيمة معامل التحديد قريبة من 0.50% يعني ان متغير الصرافات الالية لها تأثير كبير في الربحية والسيولة والكفاية، وقد اوصت الدراسة بضرورة تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي العراقي، من خلال توفير شبكات اتصالات حديثة وسهلة الاستخدام وتوزيع الصرافات الالية بشكل صحيح واتاحتها للافراد لغرض استخدامها.

الكلمات المفتاحية: الصر افات الالية، الاداء، القطاع المصرفي. البنك المركزي.

Abstract

The research aims to measure the impact of technological developments on the development of the Iraqi banking sector, through banking performance indicators. The research assumes that ATMs have a positive impact on banking performance indicators. The inductive approach was used to prove the hypothesis from which the research was based. The research concluded that ATMs have a positive impact on all banking performance criteria. A coefficient of determination value close to 0.50% means that the ATM variable has a significant impact on profitability, liquidity, and efficiency. The study recommended the need to develop the infrastructure of the Iraqi banking sector by providing modern, easy-to-use communications networks, properly distributing ATMs, and making them available to individuals for use.

Keywords: ATMs, performance, banking sector, central bank.

المقدمة: لقد ادت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى احداث تغيرات كبيرة في العمليات المصرفية ، واسهمت سياسات البنك المركزي العراقي في اضافة تطبيقات تكنولوجية في الاونة الاخيرة لتطوير القطاع المصرفي العراقي بشكل عام ورفع كفاءته ومستوى اداءه من اجل مواكبة التطورات العالمية في تقديم الخدمات المصرفية وتعزيز البيئة التنافسية، مما ساعد المؤسسات المصرفية على تقديم خدمة ذات جودة عالية للعملاء وتحقيق سرعة انجاز، وعملت على توحيد الخدمات الاساسية وخفض التكاليف الى ادنى مايمكن ونشر الوعي المصرفي بين افراد المجتمع العراقي، يؤكد ذلك زيادة استعمال التكنولوجيا في الصناعة المصرفية عبر الانترنت التي بامكانها توفير خدمات عالية الجودة بجهد وتكلفة اقل وللتقدم السريع في التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات الاثر الكبير في الصناعة المصرفية وقد استخدمتها المصارف بشكل عام الا انها لم تصل الى مستويات الدول المتقدمة، حيث اسهمت تعليمات البنك المركزي الى زيادة التطبيقات التكنولوجية الحديثة في القطاع المصرفي العراقي لرفع مستوى اداء المصارف بشكل عام والتوجه نحو العالمية في الاستثمار المالي.

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من اهمية موضوع التطورات التكنولوجية التي يشهدها القطاع المصرفي العراقي الراغب في مواكبة التطورات المالية العالمية من اجل تقديم الخدمات المصرفية وتطوير مستوى اداءها وبيان اهمية الاستثمار المالي في في تحسين الاداء المالي في العراق.

مشكلة البحث: يعاني القطاع المصرفي العراقي من ضعف المستوى التقني والتكنولوجي وعدم مواكبة التطورات العالمية مما يجعلها غير قادرة على المنافسة لذلك يحاول البحث التركيز على محاولات البنك المركزي في فرض تطبيق التطورات التكنولوجية لتحسين اداء المصارف عينة البحث.

هدف البحث: يهدف البحث الى قياس وتحليل اثر التطورات التكنولوجية التي يفرضها البنك المركزي العراقي على القطاع المصرفي في مؤشرات الاداء المصرفي العراقي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التطورات التكنولوجية التي يقوم بها البنك المركزي العراقي في الاونة الاخيرة ذات تأثير ايجابي في مؤشرات الاداء المصرفي المتمثلة بمعدل العائد على الموجودات ومستوى السيولة المصرفية ونسبة كفاية راس المال لدى المصارف العراقية عينة البحث (مصرف بغداد، المصرف الاهلي، مصرف اشور).

منهجية البحث: لغرض اختبار فرضية البحث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الذي يبدأ بالجزء وينتهي بنتائج كلية يمكن تعميمها على القطاع المصرفي العراقي بشكل عام من خلال اخذ عينة من المصارف العراقية قيد البحث وقد تكون البحث من ثلاثة مباحث جاء الاول بعنوان مفهوم التكنولوجيا المصرفية وتطورها، في حين جاء المبحث الثاني بعنوان تحليل معايير الاداء المالي في بعض المصارف العراقية، وجاء المبحث الثالث بعنوان قياس التكنولوجيا المصرفية في مؤشرات الاداء المالي للمصارف عينة البحث، وتوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الاول: مفهوم التكنولوجيا المصرفية وتطورها.

استخدم مصطلح التكنولوجيا في اواخر القرن الثامن عشر وكانت تعنى بتجهيز المواد الخام وتنقيته ليكون صالحاً للاستخدامات المختلفة وازداد تطور هذا المفهوم في حقبة الثورة الصناعية . فالتكنولوجيا لغتاً تعني التطبيق العملي لفن الصناعة وتشمل على المعدات والماكنات ومدى انتشارها بعبارة اخرى التركيز على الجانب المادي لها كما تعرف بجانب معنوي بانها الاجراءات والادوات والاساليب والمعرفة المستعملة في خلق منتج او خدمة معينة (Frimpong,2013,17).

اما فيما يخص التكنولوجيا المصرفية فهي رصيد المعرفة الذي يسمح بادخال الالات والمعدات والعمليات والخدمات المصرفية الجديدة والمحسنة التي تشتمل على جانب التكنولوجيا الثقيلة مثل الالات والمعدات المصرفية اما الجانب الاخر فيمثل الادارة والمعلومات والتسويق المصرفي والاعلان واستخدام الطرق اللازمة لتقديم الخدمة المصرفية ، وقد مرت المصارف بمراحل عديدة الى ان وصلت للمستوى التي هي عليه الان (Lyroudi & Angelidis,2006,39) ، اذ بدأت بايجاد حلول لبعض المشكلات المصرفية كالتأخر في اعداد التقارير المالية والمحاسبية مما جعل المختصون يسعون في ايجاد حلول لمشكلات المصارف وتسمى بمرحلة الدخول ليأتي بعدها بزيادة تعميم الوعي المصرفي والتكنولوجيا المصرفية على العاملين في المصارف وتدريبهم ليمتلكوا المهارات والخبرات الكافية واستعمال التكنولوجيا في التوفير الفوري للخدمات المقدمة للعملاء وهذه العملية ممكنة بسبب دخول صناعة الاتصالات الى العمل المصرفي وتسمى هذه المرحلة بمرحلة تعميم الوعي والتوفير الفوري لخدمات العملاء (Nii,2018,47). لتأتي مرحلة اخرى تختص بضبط الاستثمار في التكنولوجيا والاستعانة بمختصين في شؤون التكنولوجيا المصرفية للفهم والافادة حتى اصبحت التكنولوجيا اصلاً من اصول المصرف شأنه شأن الاصول الاخرى وسميت بمرحلة الضبط لتصبح التكنولوجيا عملاً من اعمال المصرف من خلال تفعيل الانتاجية الداخلية والخارجية عن طريق تسويق التكنولوجيا التي لم تستعمل في قطاع الاعمال فحسب بل تقدمت الى المصارف بانواعها مما ادى الى تصاعد الخدمات المصرفية بالتجزءة كميدان اساسي ضمن اعمال المصارف المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة جداً اضافة الى ضرورة اعتماد الوساطة الالكترونية لتلبية الاحتياجات المتنامية من قبل العملاء لتحقيق ارباح كبيرة تساعدها على التطوير التكنولوجي وترفع من الكفاءة التشغيلية للمصارف وتعزيز فعالية ادارتها والرقابة على جميع اعمالها واعداد الدراسات والتقارير التي تحدد مكامن القوة وتزيدها ومكامن الضعف وتقومها من اجل الوصول الى الحالة المثالية (Vu,2011,360). حيث ظهرت اشكال متعددة للتكنولوجيا يمكن اجمالها في اتجاهين الاول وسائل ونظم الدفع الالكترونية اذ تطورت بعد انتشار عمليات التجارة الالكترونية على مستوى العالم واشتملت على البطاقات البلاستيكية والنقود الرقمية والصكوك الالكترونية وهي ادوات مالية تسويقية بعضها ملموساً والاخر غير ملموس تتميز بالامان والمرونة والربحية (Mohan,2005,26). والثاني قنوات الاتصال وخدمات الصيرفة الالكترونية التي تيسر عملية الاتصال بين الطرفين وبالامكان ابقاء الادارة على الاتصال مع ابعد الوحدات وتقديم الخدمة المصرفية من المنزل بواسطة الانترنت والهاتف المحمول.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني: تحليل معايير الاداء المالي في بعض المصارف العر اقية.

نحاول في المبحث الثاني ايجاد مقياس لمعرفة مدى تحقيق المصارف العراقية للاهداف المرسومة ومدى ابتعادها وماهي سبل المعالجة واسباب الانحرافات حيث يعكس معيار الربحية الاهمية النسبية للتكاليف الاستثمارية لاسيما عندما تكون الموارد المتاحة قليلة اذ يتم المقارنة بين العائد المتوقع لكل وحدة نقدية استثمارية وهناك نسب عديدة تشير الى مؤشر الربحية منها نسبة العائد على الموجودات تعكس قدرة المصرف على تحقيق الارباح من خلال موجوداته فكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على فعالية وكفاءة المصرف في استثمار موجوداته بالشكل الصحيح اضافة الى نسبة العائد للمالكين المستثمرين اذ يدل ارتفاع النسبة على كفاءة الادارة. (AL-Rubaie, 2023, 3145) كذلك يعكس ارتفاع نسبة صافي هامش الفائدة الى تحقيقها اداءً مقبولاً للمصرف وكذلك تعكس الارباح المتحققة من الودائع على نجاح المصرف في تحقيق الارباح. كما للسيولة المصرفية اهمية كبيرة في قدرته على تحقيق اهدافه والمناورة فكلما ازدادت نسبة السيولة لدى المصارف استطاع الايفاع بالتزاماته تجاه العملاء لاسيما اصحاب الودائع الجارية الراغبين في سحب ودائعهم وكلما انخفضت السيولة ادى الى زعزعة الثقة بالمصرف حيث حدد البنك المركزي العراقي نسبة السيولة لدى المصارف لاتقل عن 30% من ودائعه لمواجهة طلبات المودعين في اي وقت لاسيما الودائع تحت الطلب. في حين يقيس مؤشر ملاءة راس المال قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماته طويلة الاجل اذ يؤدي راسمال المصرف دوراً محورياً في زيادة الامان وتعزيز الثقة في المصرف وزيادة اقبال الافراد على الايداع فيه التي تحقق السيولة المصرفية وتزيد من ثقة المودعين في القطاع المصرفي (Ede, 2013 , 43) ويمكن ملاحظة بعض المصارف العراقية نبدأ **بمصرف بغداد** الذي تأسس عام 1992 اذ يقوم بتقديم خدماته المصرفية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة للمساهمة في تطوير جميع القطاعات الاقتصادية وتطوير البنية التحتية اذ يقوم بتمويل المشاريع (رباط ، 2016 ، 49) كما يقوم بتقديم القروض المتنوعة كالقروض الصناعية والزراعية والعقارية اذ يحاول الشكل (1) معرفة الاتجاه العام لمؤشرات الاداء المصرفي في مصرف بغداد ونوع العلاقة بينهما الذي يظهر ان معيار كفاية راس المال تتزايد باستمرار خلال فترة البحث يعكس الاثر الواضح للصرافات الالية

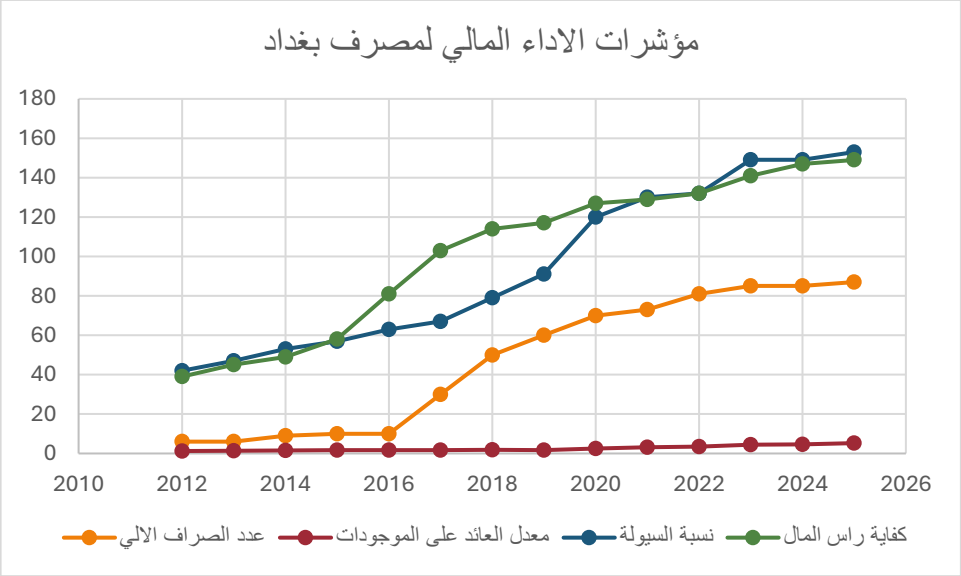

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Excel .

الشكل (1) يوضح الاتجاه العام لمؤشرات الاداء المالي لمصرف بغداد

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وكذلك الحال بالنسة للمتغيرات الاخرى كمتغير نسبة السيولة ومعدل العائد على الموجودات على الرغم من زيادتها البسيطة مقارنة بالمتغيرات الاخرى الا ان توجهها العام يزداد يثبت العلاقة الطردية بين التكنولوجيا المصرفية متمثلة بالصرافات الالية وجميع متغيرات الدراسة المذكورة.

اما **المصرف الاهلي العراقي** فقد تأسس عام 1995 يقوم بتقديم القروض والخدمات المصرفية للعملاء سواء كانت قصيرة او متوسطة الاجل ويرفد المشاريع الاستثمارية بالسيولة الكافية لانجازها يهدف من ذلك الى تحقيق الارباح عن طريق فرق سعر الفائدة (رباط ، 2016 ، 47) كما يستخدم العديد من الصرافات الالية ويمكن توضيح عدد اجهزة الصرافات الالية ومؤشرات الاداء المالي خلال مدة الدراسة بالاعتماد على الشكل البياني (2) اذ يوضح الشكل ان مؤشرات الاداء المالي تتزايد طردياً مع التكنولوجيا المصرفية متمثلة بالصرافات الالية

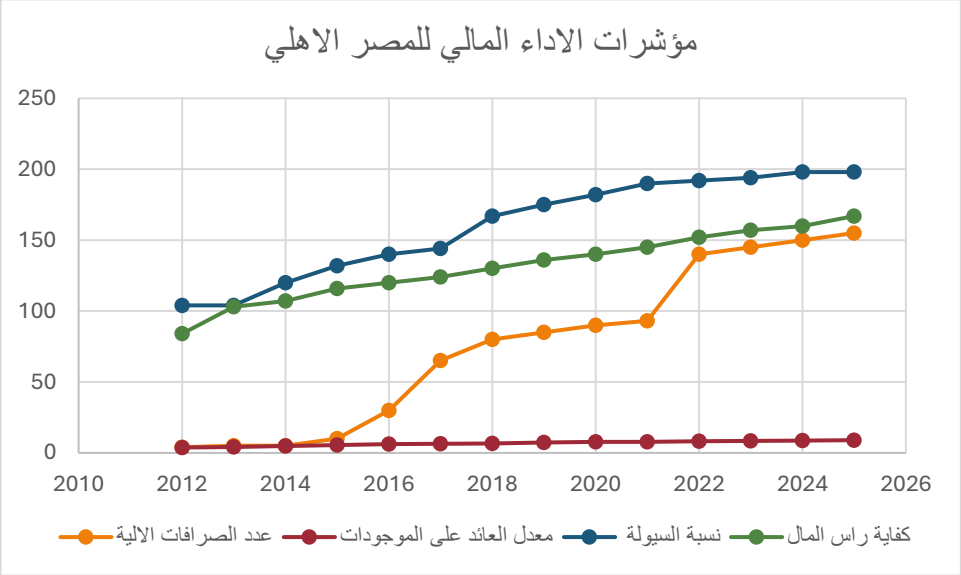

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Excel .

الشكل (2) يوضح الاتجاه العام لمؤشرات الاداء المالي للمصرف الاهلي العراقي.

وهذا التزايد يبدو متوازن في جميع المتغيرات عدا متغير واحد الذي يزداد بنسب اقل مقارنة بالمؤشرات الاخرى المتمثل بمعدل العائد على الموجودات والسبب قد يعود الى انخفاض الودائع وعدم الثقة في المصارف العراقية. اما **مصرف آشور** فقد اسس عام 2005 الذي يعد من المؤسسات المانحة الوسيطة الذي يعمل على جمع الفوائض المالية الموجودة لدى الافراد والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التي لديها فائض نقدي وتقديمها الى الافراد والمؤسسات والوحدات الاقتصادية الاخرى التي لديها عجز نقدي تهدف من هذه العملية تحقيق الارباح عن طريق فرق سعر الفائدة كما توفر للمستثمرين الذين لديهم افكار استثمارية من تطبيقها على ارض الواقع (رباط، 2016 ، 43) من خلال توفير السيولة الكافية له ويقوم بتقديم انواع من القروض منها الممنوحة لموظفي الدولة الموطنين رواتبهم في مصرف اشور اضافة الى القروض الممنوحة الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ان الاختلاف الواضح بين المتغيرات يبدو اكبر مقارنة بالمصارف السابقة وهناك فجوة كبيرة بين التكنولوجيا المصرفية ونسبة السيولة جاءت عدد الصرافات الالية قليلة مقارنة بنسبة السيولة المصرفية الا ان الاتجاه العام لجميع المتغيرات بتزايد توضح العلاقة الطردية بينهما.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

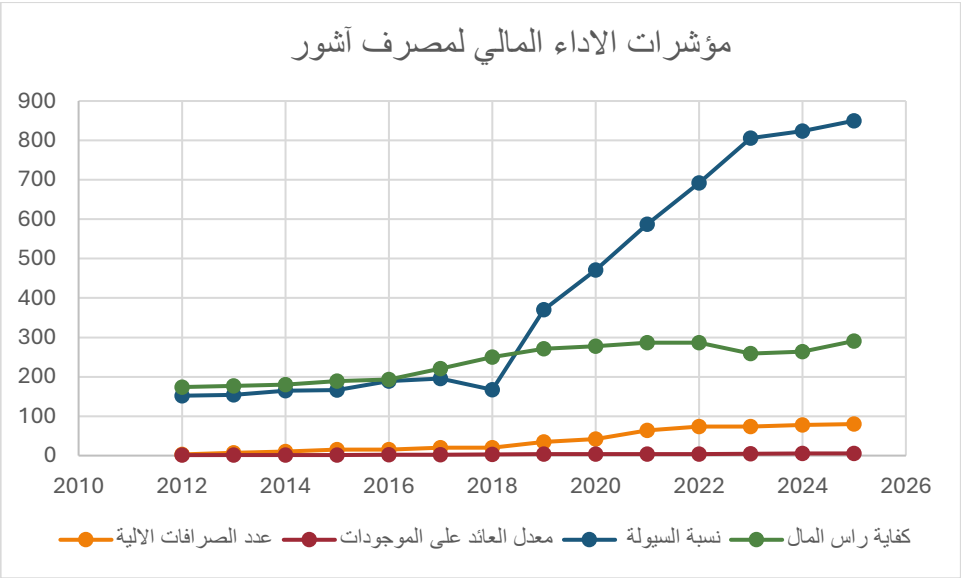

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Excel .

الشكل (3) يوضح الاتجاه العام لمؤشرات الاداء المالي لمصرف آشور.

مما تقدم يتضح ان جميع مؤشرات الاداء المصرفي تتناسب طرديا مع التكنولوجيا المصرفية رغم اختلافها من مصرف الى اخر وهنا يحتم علينا الدخول في الجانب القياسي للتأكد من العلاقات بين المتغيرات المذكورة من عدمها وهل يتفق الجانب القياسي مع الجانب التحليلي.

المبحث الثالث: قياس التكنولوجيا المصرفية في مؤشرات الاداء المالي للمصارف عينة البحث.

سوف نقوم بقياس تأثير الصرافات الالية في معايير الاداء المصرفي العراقي وذلك من خلال اعتماد نماذج قياسية بسيطة باستخدام نموذج المقطع العرضي يتضمن ثلاثة نماذج لمتغير واحد X عدد الصرافات الالية وكما يلي:

Y0 = معدل العائد على الموجودات.

Y1 = نسبة السيولة المصرفية.

Y2 = كفاية راس المال.

X = عدد الصرافات الالية.

اولاً: تقدير اثر الصر افات الالية في معدل العائد على الموجودات.

لمعرفة أثر الصرافات الالية التي رمزنا لها بـ X في معدل العائد على الموجودات التي رمزنا لها بـ Y باستخدام بيانات المقطع العرضي لعينة من المصارف العراقية الخاصة (مصرف بغداد، المصرف الاهلي، مصرف اشور)، وقد طبقت على النماذج الثلاثة هي نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، اذ يمثل الجدول (1) نتائج الانموذج العام حيث اظهرت التكنولوجيا المصرفية المعبر عنها بعدد الصرافات الالية التي رمزنا لها بـ X تؤثر ايجابياً في معدل العائد على الموجودات في عينة المصارف العراقية المذكورة سابقاً اكد ذلك اختبار (t) المحسوبة والبالغة (2.72) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية مقبول احصائياً (Pesaran & Other, 2001, 14)، اذ جاء معامل المرونة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

بمقدار (0.245) يعني ان زيادة الصرافات الالية في العراق بمقدار 1% يؤدي الى زيادة معدل العائد على الموجودات بمقدار المرونة المذكورة.

الجدول (1) نتائج النموذج العام				
Variable	Coefficient	Std.Error	t. statistic	**Prob.**
C	2.8523	0.02341	6.2592	**0.000**
X	0.2451	0.00032	2.7246	**0.002**
	Weighted statistics			
R-Squared	0.58402	Mean dependent var	1.28403	
Adj R-Squr.	0.57222	S.D.dependent var	1.37705	
S.E. of regression	0.87311	Sum Squared resid	120.259	
F.Statistic	6.39085	Durbin-Watson stat	1.97325	
Prob(F-statistic)	0.0022			

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12 .

في حين أظهر معامل التحديد R^2 معنويته وبلغت قيمته (0.58%) يعني تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع بمقدار قيمته المذكورة وما تبقى يعود الى متغيرات من خارج النموذج لم يحط بها النموذج والبالغة (0.42%)، كما جاءت قيمة F المحسوبة معنوية النموذج ككل من الناحية الاحصائية والبالغة (6.3) عند مستوى معنوية مقبول احصائياً ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية اكد ذلك اختبار D.W والبالغة (1.97) يعني وقوعها في منطقة القبول. اتضح من النتائج انها جاءت متفقة مع فرضية البحث التي تقول ان هناك آثاراً ايجابية للصرافات الالية في معدل العائد على الموجودات يؤكد وجود وعي مصرفي من قبل الافراد العملاء سواء كانوا افراداً او مؤسسات او وحدات اقتصادية.

يوضح الجدول (2) الاثار الثابتة لمعدل العائد على الموجودات اذ تبين ان التكنولوجيا المصرفية ممثلة بعدد الصرافات الالية X تؤثر ايجابيا في معدل العائد على الموجودات الت تعكس متغير الربحية في المصارف العراقية الخاصة عينة البحث هذا ما اكده اختبار (t) المحسوبة والبالغة (3.93) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية مقبول احصائياً يعني ان زيادة عدد الصرافات الالية بمقدار 1% يؤدي الى زيادة العائد على الموجودات بمقدار المرونة البالغة (0.1608)، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.52%) يعني ان الصرافات الالية تؤثر في معدل العائد على الموجودات بمقدار قيمة معامل التحديد المذكورة وماتبقى فهي متغيرات من خارج النموذج لم يحط بها النموذج وقد جاءت اشارة المعلمة موجبة تؤكد العلاقة الطردية المتفقة مع المنطق الاقتصادي يعكس ذلك مدى استجابة العملاء للتغيرات التكنولوجية واستخدامها بشكل واسع وتزايد الثقة بها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (2) يوضح نتائج انموذج الاثار الثابتة لمعدل العائد				
Variable	Coefficient	Std.Error	t. statistic	**Prob.**
C	3.4419	0.00769	7.20043	**0.000**
X	0.1608	0.00054	3.93551	**0.004**
			Weighted statistics	
R-Squared	0.52771	Mean dependent var	2.32045	
Adj R-Squr.	0.49320	S.D.dependent var	1.77211	
S.E. of regression	1.24522	Sum Squared resid	95.6410	
F.Statistic	5.73119	Durbin-Watson stat	1.89215	
Prob(F-statistic)	0.00038			

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12 .

كما اظهرت قيمة معامل التحديد ككل F المحسوبة معنويتها اذ بلغت (5.73) وهي اكبر من الجدولية عند مستوى معنوية مقبول احصائياً، ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية يثبت ذلك اختبار D.W البالغة (1.89) يعني وقوعها في منطقة القبول.

من الجدول (3) الذي يوضح المفاضلة بين النموذج العام ونموذج الاثار الثابتة والعشوائية لتقدير معدل العائد على الموجودات الذي يستخدم للمفاضلة بين الانموذجين المذكورين.

الجدول (3) يوضح نتائج اختبار F للمفاضلة بين الانموذج العام و انموذج الاثار الثابتة والعشو ائية			
Effects Test	Statistic	d.f.	**Prob.**
Cross- Section F	5.789	(5,39)	**0.00012**

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12 .

من خلال اختبار F المحسوبة ومقارنتها بالجدولية وبما ان النتائج تشير الى ان قيمة F المحسوبة اكبر من الجدولية يتم رفض فرضية العدم التي تنص على ان نموذج الانحدار التجميعي النموذج المناسب وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب والعكس صحيح وقد بلغت قيمة F المحسوبة (5.78) عند مستوى معنوية مقبول احصائياً.

اما الجدول (4) يختص بمقارنة التأثيرات الثابتة والعشوائية اظهر ان هناك ثلاث حالات الاولى التاثيرات العشوائية عبر القطاعات بلغت قيمته (0.3225) عند مستوى معنوية 10% يؤكد ان هذا النموذج مناسباً. اما الثاني خاص بالتأثيرات العشوائية عبر المدد الزمنية فقد بلغت قيمة الاختبار (3.918) اكدت معنويتها عند مستوى معنوية 10% يؤكد ان نموذج التأثيرات العشوائية عبر الفترات مناسباً. اما الحالة الثالثة الخاص بالتأثيرات العشوائية عبر القطاعات والفترات والبالغة (3.78) اذ اثبتت معنويتها عند مستوى معنوية 10% يعني ان التأثيرات العشوائية عبر القطاعات والفترات مناسباً ايضاً.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (4) يوضح نتائج اختبار Hausman			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq.d.f.	**Prob.**
Cross-Section random	0.322561	1	**0.5918**
Period random	3.918756	1	**0.0745**
Cross-Section period random	3.789922	1	**0.0833**

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12 .

تبين ان هناك اختبارين ذات تأثير معنوي عند مستوى معنوية 10% يعني ان نموذج التأثيرات الثابتة ذات معنوية اكبر من نموذج التأثيرات العشوائية يعني ذلك ان زيادة الصرافات الالية بمقدار 1% يؤدي الى زيادة معدل العائد على الموجودات (0.0246) وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي الذي يؤكد على ان زيادة الصرافات الالية تؤدي الى زيادة معدل العائد على الموجودات يؤكد ذلك زيادة الوعي المصرفي في المجتمع العراقي لاسيما في الاونة الاخيرة واستخدام للتكنولوجيا المصرفية بشكل واسع.

في حين يؤكد الجدول (5) على تقدير نموذج الاثار العشوائية لمعدل العائد على الموجودات اظهرت تأثيراً معنوياً لمتغير الصرافات الالية X مع المتغير التابع معدل العائد على الموجودات اكد ذلك اختبار t المحسوبة.

الجدول (5) يوضح نتائج الاثار العشو ائية				
Variable	Coefficient	Std.Error	t. statistic	**Prob.**
C	3.2210	0.00655	3.20089	**0.000**
X	0.1908	0.00071	3.01277	**0.002**
			Weighted statistics	
R-Squared	0.47703	Mean dependent var	2.231075	
Adj R-Squr.	0.46517	S.D.dependent var	1.427044	
S.E. of regression	1.48339	Sum Squared resid	98.3973	
F.Statistic	7.88145	Durbin-Watson stat	1.91189	
Prob(F-statistic)	0.00022			

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12 .

التي كانت اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية مقبول احصائياً واظهرت قيمة معامل التحديد R^2 معنوية النموذج والبالغة (0.477%) يعني ان متغير الصرافات الالية يؤثر في المتغير التابع بهذا المقدار وما تبقى يعود الى متغيرات خارجية لم يحط بها النموذج والبالغة (0.523%). في حين اكد معامل التحديد ككل F الى معنوية النموذج ككل من الناحية الاحصائية البالغة (7.8) وهي اكبر من الجدولية عند مستوى معنوية مقبول احصائياً، ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية اكد ذلك اختبار D.W .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: تقدير اثر الصر افات الالية في نسبة السيولة المصرفية.

لمعرفة اثر الصرافات الالية في نسبة السيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية العراقية (مصرف بغداد، المصرف الاهلي، مصرف اشور)، اذ تم قياسه باستخدام النماذج الثلاث نموذج الاثار الثابتة، ونموذج الاثار العشوائية، ونوذج كفاية راس المال.

الجدول (6) نتائج النموذج العام				
Variable	Coefficient	Std.Error	t. statistic	**Prob.**
C	4.6326	0.00812	8.2910	**0.000**
X	0.678	0.00017	5.4395	**0.004**
			Weighted statistics	
R-Squared	0.44199	Mean dependent var	1.5625	
Adj R-Squr.	0.43228	S.D.dependent var	1.09921	
S.E. of regression	0.90299	Sum Squared resid	113.329	
F.Statistic	7.81972	Durbin-Watson stat	2.01428	
Prob(F-statistic)	0.0008			

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12 .

سوف نبدأ بالنموذج العام في الجدول (6) حيث تتمثل التكنولوجيا المصرفية بعدد الصرافات الالية كمتغير مستقل يرمز له بالرمز X تؤثر في المتغير التابع السيولة المصرفية Y للمصارف التجارية العراقية ومن خلال اختبار t المحسوبة تبين معنوية المتغير المستقل وتأثيره الايجابي في المتغير التابع اذ بلغت قيمة t المحسوبة (5.4) وهي اكبر من الجدولية يعني ذلك ان زيادة الصرافات الالية بمقدار 1% يؤدي الى زيادة السيولة المصرفية بمقدار المرونة البالغة (0.678) في حين جاءت قيمة معامل التحديد R^2 معنوية والبالغة (0.44%) يعني ان متغير الصرافات الالية تؤثر في السيولة المصرفية في القطاع الخاص قيمة معامل التحديد المذكورة وما تبقى تعود الى متغيرات خارجية لم يحط بها النموذج والبالغة (0.46%). كما اثبت ذلك اختبار معامل التحديد ككل F والبالغة (7.8) وهي اكبر من قيمة F الجدولية يؤكد ذلك قيمة الاحتمالية المقبولة عند مستوى معنوية اقل من 0.05 ، ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية المتسلسلة اذ بلغت قيمة D.W (2.01) يعني وقوعها في منطقة القبول.

أما الجدول (7) يوضح نموذج الاثار الثابتة لمعدل العائد باستخدام التكنولوجيا المصرفية متمثلة بعدد الصرافات الالية X لها تأثير ايجابي ومعنوي من الناحية الاحصائية في المتغير التابع السيولة المصرفية يؤكد ذلك اختبار t المحسوبة والبالغة (4.9) وهي اكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية مقبول احصائياً.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (7) يوضح نتائج انموذج الاثار الثابتة لمعدل العائد				
Variable	Coefficient	Std.Error	t. statistic	**Prob.**
C	4.9011	0.00025	8.7510	**0.000**
X	0.1832	0.00039	4.9751	**0.006**
			Weighted statistics	
R-Squared	0.39895	Mean dependent var	2.14157	
Adj R-Squr.	0.38510	S.D.dependent var	1.93537	
S.E. of regression	1.81924	Sum Squared resid	97.2388	
F.Statistic	8.6420	Durbin-Watson stat	2.11457	
Prob(F-statistic)	0.00019			

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12 .

وبذلك يمكن القول ان زيادة التكنولوجيا المصرفية متمثلة بعدد الصرافات الالية بمقدار 1% يؤدي الى زيادة السيولة المصرفية بمقدار المرونة البالغة (0.183)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.39%) هذا يعني ان متغير التكنولوجيا المصرفية يؤثر ايجابياً في السيولة المصرفية بمقدار قيمة معامل التحديد المذكور وما تبقى يعود الى متغيرات خارجية لم يحط بها النموذج ، واثبت النموذج معنويته ككل من الناحية الاحصائية هذا ما اشارت اليه قيمة F والبالغة (8.6) التي جاءت اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية مقبول احصائياً ، ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي يؤكد ذلك اختبار D.W التي بلغت (2.11) الواقعة في منطقة القبول.

أما الجدول (8) فقد اظهر نتائج اختبار F للمفاضلة بين الانموذج العام ونموذج الاثار الثابتة والعشوائية واثرها في السيولة المصرفية.

الجدول (8) يوضح نتائج اختبار F للمفاضلة بين الانموذج العام و انموذج الاثار الثابتة والعشوائية			
Effects Test	Statistic	d.f.	**Prob.**
Cross- Section F	6.9821	(5,39)	**0.00045**

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12 .

بالاعتماد على الاختبار المذكور فاذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب والعكس بالعكس وحسب النتائج التي توصلنا اليها بلغت قيمة F (6.98) عند مستوى معنوية مقبول احصائياً لذلك يفضل اختيار نموذج الاثار الثابتة بدلاً من النموذج العام.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

كما تناول الجدول (9) اختبار Hausman Test لنسبة السيولة المصرفية الذي يستخدم لمقارنة التأثيرات الثابتة والعشوائية في نسبة السيولة المصرفية، اذ اظهرت نتائج التأثيرات العشوائية عبر المصارف والبالغة (0.498) وهي ادنى من مستوى المعنوية البالغ 10% مما يشير الى ان نموذج التاثيرات العشوائية غير مناسب.

الجدول (9) يوضح نتائج اختبار Hausman

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq.d.f.	**Prob.**
Cross-Section random	0.498612	1	**0.6276**
Period random	3.221476	1	**0.0855**
Cross-Section period random	3.567210	1	**0.0934**

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12 .

اما قيمة اختبار التأثيرات العشوائية عبر المدد الزمنية فقد بلغت (3.221) وهي اعلى من مستوى المعنوية المقبول والبالغ 10% مما يؤكد على ان نموذج التاثيرات العشوائية عبر المدد الزمنية الانسب مقارنة بالنموذج الاول. وكذلك ظهرت قيمة التأثيرات العشوائية عبر المصارف والمدد الزمنية (3.567) وهي ادنى من قيمة الاحتمالية 10% مما يشير الى ان نموذج التأثيرات والمدد غير مناسب لتقدير العلاقة بين عدد الصرافات الالية ونسبة السيولة المصرفية.

من الجدول (10) الذي يوضح نتائج الاثار العشوائية يبين ان الصرافات الالية X لها تأثير ايجابي في نسبة السيولة المصرفية

الجدول (10) يوضح نتائج الاثار العشوائية

Variable	Coefficient	Std.Error	t. statistic	**Prob.**
C	5.3816	0.00723	9.02837	**0.000**
X	0.1022	0.00059	5.19543	**0.008**
			Weighted statistics	
R-Squared	0.40176	Mean dependent var	2.98721	
Adj R-Squr.	0.39190	S.D.dependent var	2.14217	
S.E. of regression	2.03218	Sum Squared resid	99.28741	
F.Statistic	11.7682	Durbin-Watson stat	1.87210	
Prob(F-statistic)	0.00098			

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12 .

حيث ان زيادة الصرافات الالية بمقدار 1% يؤدي الى زيادة السيولة المصرفية بمقدار المرونة البالغة (0.1022) وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.4017%) يعني ان متغير الصرافات الالية يؤثر في السيولة بالمقدار المذكور وما تبقى يعود الى متغيرات خارجية لم يحط بها النموذج كذلك بلغت قيمة معامل التحديد ككل من الناحية الاحصائية F حوالي (11.7) عند مستوى معنوية مقبول احصائياً يعكس معنوية النموذج ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثاً: تقدير اثر الصر افات الالية في كفاية راس المال.

لمعرفة اثر الصرافات الالية في كفاية راس المال لعينة من المصارف العراقية باستخدام نموذج المقطع العرضي اذ اظهرت النتائج القياسية في الجدول (11) ان النموذج العام معنوي من الناحية الاحصائية وان هناك علاقة طردية بين الصرافات الالية X والمتغير المعتمد كفاية راس المال في المصارف Y اكد ذلك اختبار t حيث بلغت قيمتها المحسوبة (7.1) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية مقبول احصائياً. تبين من النموذج البسيط ان المتغير التابع X عدد الصرافات الالية ذات تأثير معنوي وايجابي في المتغير المستقل Y كفاية راس المال في عينة من المصارف التجارية العراقية يعني ان زيادة عدد الصرافات الالية بمقدار 1% يؤدي الى زيادة كفاية راس المال للمصارف التجارية بمقدار المرونة البالغة (0.1102) وهذا يتفق والمنطق الاقتصادي يعني ان التكنولوجيا المصرفية معبر عنها بعدد الصرافات الالية لها ابلغ الاثر في كفاية راس المال. كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.401%) يعني ان عدد الصرافات الالية تؤثر في كفاية راس المال بهذا المقدار وما تبقى يعود الى متغيرات خارجية لم يحط بها النموذج.

الجدول (11) نتائج النموذج العام

Variable	Coefficient	Std.Error	t. statistic	**Prob.**
C	8.1298	0.001296	11.3876	**0.000**
X	0.11021	0.000941	7.10952	**0.007**
	Weighted statistics			
R-Squared	0.61034	Mean dependent var	1.9871	
Adj R-Squr.	0.59371	S.D.dependent var	2.2872	
S.E. of regression	0.49821	Sum Squared resid	115.8773	
F.Statistic	12.7640	Durbin-Watson stat	1.83450	
Prob(F-statistic)	0.00056			

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12 .

واثبتت قيمة F المحسوبة معنوية النموذج ككل من الناحية الاحصائية كونها جاءت اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية مقبول احصائياً. ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية المتسلسلة للنموذج.

في حين يوضح الجدول (12) نتائج نموذج الاثار الثابتة لمعدل العائد على كفاية راس المال حيث اكدت قيمة t المحسوبة معنوية المتغير X عدد الصرافات الالية وباشارة موجبة توضح العلاقة الطردية بين الصرافات الالية كمتغير مستقل وكفاية راس المال كمتغير تابع.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (12) يوضح نتائج انموذج الاثار الثابتة لمعدل العائد				
Variable	Coefficient	Std.Error	t. statistic	**Prob.**
C	2.8102	0.00571	6.4560	**0.000**
X	0.1608	0.00034	5.35472	**0.007**
			Weighted statistics	
R-Squared	0.55123	Mean dependent var	2.47659	
Adj R-Squr.	0.54234	S.D.dependent var	1.77882	
S.E. of regression	1.67810	Sum Squared resid	86.5432	
F.Statistic	8.11543	Durbin-Watson stat	2.25411	
Prob(F-statistic)	0.00028			

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12 .

يعني ان زيادة الصرافات الالية بمقدار 1% يؤدي الى زيادة كفاية راس المال بمقدار المرونة البالغة (0.160) كما اظهرت قيمة معامل التحديد R^2 معنوية النموذج يعني ان الصرافات الالية تؤثر ايجابياً بكفاية راس المال بمقدار قيمة معامل التحديد البالغة (0.55%) وما تبقى يعود الى متغيرات خارجية لم يحط بها النموذج كما اكد اختبار F معنوية النموذج ككل من الناحية الاحصائية اذ بلغت قيمة F المحسوبة (8.11) وهي اكبر من الجدولية عند مستوى معنوية مقبول احصائياً ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي حيث وقعت قيمة D.W في منطقة القبول.

اما الجدول (13) يوضح نتائج اختبار F للمفاضلة بين النماذج الثلاثة ومعرفة ايهما اكثر تأثيراً وتناسبية لقياس اثر الصرافات الالية في كفاية راس المال للمصارف عينة البحث فاذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من الجدولية يتم رفض فرضية العدم التي تنص على ان نموذج الانحدار التجميعي هو الانسب والعكس بالعكس.

الجدول (13) يوضح نتائج اختبار F للمفاضلة بين الانموذج العام و انموذج الاثار الثابتة والعشو ائية			
Effects Test	Statistic	d.f.	**Prob.**
Cross- Section F	6.342	(5,39)	**0.00032**

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12 .

في حين اظهر الجدول (14) نتائج اختبار Hausman الذي يقيس التأثيرات العشوائية عبر القطاعات تبين ان قيم الاختبارات غير معنوية عند مستوى معنوية 10% هذا يعني ان جميع النماذج يمكن استخدامها وهي مناسبة لاختبار نماذج الدراسة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (14) يوضح نتائج اختبار Hausman			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq.d.f.	**Prob.**
Cross-Section random	0.317422	1	**0.6221**
Period random	3.998762	1	**0. 7221**
Cross-Section period random	3.876522	1	**0 7985**

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12 .

أما الجدول (15) فأنه يبين التأثير المعنوي والايجابي للصرافات الالية العراقية في كفاية راس المال للمصارف التجارية وهذا واضح من اختبار t وكذلك اختبار معامل التحديد R^2 البالغة قيمته (0.497%) يعني ان متغير الدراسة الصرافات الالية تؤثر في كفاية راس المال بمقدار القيمة المذكورة وما تبقى يعود لمتغيرات خارجية لم يحط بها النموذج، اما قيمة F معامل التحديد للنموذج ككل من الناحية الاحصائية.

الجدول (15) يوضح نتائج الاثار العشوائية				
Variable	Coefficient	Std.Error	t. statistic	**Prob.**
C	3.2210	0.00655	3.20089	**0.000**
X	0.1908	0.00071	3.61277	**0.003**
			Weighted statistics	
R-Squared	0.49703	Mean dependent var	2.431075	
Adj R-Squr.	0.47517	S.D.dependent var	1.527044	
S.E. of regression	1.48339	Sum Squared resid	81.3773	
F.Statistic	13.65145	Durbin-Watson stat	2.01189	
Prob(F-statistic)	0.00021			

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12 .

فقد اثبت معنوية النموذج ايضاً اذ بلغت قيمتها (13.6) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية مقبول احصائياً، فزيادة الصرافات الالية بمقدار 1% يؤدي الى زيادة كفاية راس المال في المصارف العراقية قيد الدراسة بمقدار المرونة البالغة (0.190) وهذا يتفق والمنطق الاقتصادي. مما تقدم فان النتائج التي توصل اليها البحث جاءت متفقة مع فرضية البحث التي تؤكد على وجود تأثير ايجابي للصرافات الالية في كل معايير الاداء المصرفي المتمثلة بمؤشر الربحية والسيولة والكفاية مما يؤكد تنامي الوعي المصرفي من قبل العملاء ويعكس تحسن اداء المصارف في الاونة الاخيرة اضافة الى تحسن الاوضاع الاقتصادية والسياسية للبلد كما تعكس النتائج ان الصرافات الالية تمارس دورا حقيقيا في انجاز مهام المصارف فهي موزعة بشكل مثالي الى حد ما يجعل الافراد قادرين من الوصول اليها وهذا يعود الى عمل البنك المركزي العراقي الدؤوب في السنوات الاخيرة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات.

1- اظهرت الدراسة تزايد عدد الصرافات الالية لاسيما بعد العام 2012 يعكس الرغبة الواضحة للمصارف العراقية عينة البحث من تقديم الخدمات المصرفية الكترونياً في اوقات الدوام وخارج اوقات الدوام الرسمي.

2- جاءت جميع معايير الاداء المصرفي التي استخدمت كمتغيرات للدراسة معنوية وذات تأثير ايجابي ومتفقة مع المنطق الاقتصادي وهذا ما اثبتته النتائج القياسية.

3- كما اظهرت النتائج ان التكنولوجيا المصرفية تؤثر ايجابيا في اداء المصارف العراقية التجارية هذا واضح من خلال قيمة معامل التحديد لجميع النماذج وكذلك من خلال اختبار t الذي اثبت معنويته ايضاً.

4- تم اثبات فرضية البحث التي اشارت الى وجود علاقة طردية بين الصرافات الالية ومعايير الاداء المصرفي حيث اثبتت النتائج القياسية الى العلاقة الايجابي الطردية بينهما.

ثانياً: المقترحات.

1- تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي العراقي من خلال توفير شبكات اتصالات حديثة وسهلة الاستخدام وتوزيعها بشكل صحيح واتاحتها للافراد لعرض استخدامها.

2- العمل على تطوير الكادر المصرفي من خلال زجهم في دورات تطويرية تدريبية مكثفة لرفع مستوى اداءهم.

3- الزام الافراد على التعامل الالكتروني في جميع جوانب الحياة التي من شأنها تقليل مستوى الفساد الاداري والمالي.

4- العمل على وضع قوانين صارمة لتنظيم عمل الخدمات المصرفية وتوفير الحماية الكاملة لمستخدميها لاسيما فيما يتعلق بالتلاعب والاختراق الالكتروني.

قائمة المصادر.

1- Frimpong, K. A., 2013, Bank efficiency & bank competition: Empirical evidence from Ghana's banking industry (Doctoral dissertation, Lincoln University). Lincoln University.

2- Lyroudi, K., & Angelidis, D., 2006, Measuring banking productivity of the most recent European Union member countries: A non-parametric approach. Journal of Economics & Business 9(1), 37-57.

3- Nii Kwartei perry , 2018 , The Impact of Electronic Banking on the profitability of Banks : A Case Study of Banks in Ghana, Texila International Journal of Management, V(4), Issue(2).

4- Vu, K. M , 2011 , ICT as a source of economic growth in the information age: Empirical evidence from the 1996-2005 period Telecommunications policy, 35(4), 357-372.

5- Mohan, R., 2005 , Reforms productivity & efficiency in banking: The Indian experience deputy governor of the reserve bank of India presented at the 21st Annual general meeting & conference of the Pakistan society of development economics, Islamabad, Pakistan.

6- AL-Rubaie, Q. L. A., & Ahmed, A. S. (2023). *Measuring and Analyzing the Repercussions of Public Debt in Financing the General Budget Deficit for the Iraqi Economy After 2003 Using the EViews Program. Materials Today: Proceedings*, 80, pp. 3144–3154.

7- Ede, C. E., Ndubisi, E. C., & Nwankwo, C. A. (2013). *Tackling Unemployment Through Private Sector. International Journal of Innovation Research in Management*, 2(2), pp. 41–52.

8- Pesaran H.M., Shin, Y. & Smith, R.J. (2001), Bounds Testing Approaches to the Analysis of level Relationships, Journal of Applied Econometrics, 16.

9- رباط، محمد هاشم ، 2016 ، ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات وتأثيرها على الربحية في المصارف التجارية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2005-2014 ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء.

10- Central Bank of Iraq. https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=01/31/2004&dtTo=04/07/2025&tmId=154&dtformat=MMM,yyyy

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الملاحق.

بيانات مصرف بغداد

السنوات	عدد الصراف الالي	معدل العائد على الموجودات	نسبة السيولة	كفاية راس المال
2012	6	1.243	42	39
2013	6	1.375	47	45
2014	9	1.482	53	49
2015	10	1.616	57	58
2016	10	1.662	63	81
2017	30	1.683	67	103
2018	50	1.771	79	114
2019	60	1.754	91	117
2020	70	2.451	120	127
2021	73	3.208	130	129
2022	81	3.476	132	132
2023	85	4.488	149	141
2024	85	4.692	149	147
2025	87	5.242	153	149

بيانات المصرف الاهلي

السنوات	عدد الصر افات الالية	معدل العائد على الموجودات	نسبة السيولة	كفاية راس المال
2012	4	3.774	104	84
2013	5	4.213	104	103
2014	5	4.786	120	107
2015	10	5.551	132	116
2016	30	6.293	140	120
2017	65	6.366	144	124
2018	80	6.721	167	130
2019	85	7.397	175	136
2020	90	7.744	182	140
2021	93	7.789	190	145
2022	140	8.303	192	152
2023	145	8.522	194	157
2024	150	8.77	198	160
2025	155	8.991	198	167

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

بيانات مصرف اشور

السنوات	عدد الصر افات الالية	معدل العائد على الموجودات	نسبة السيولة	كفاية راس المال
2012	3	1.224	152	174
2013	7	1.322	154	177
2014	10	1.333	165	180
2015	15	1.541	166	189
2016	15	1.879	189	193
2017	20	2.441	196	221
2018	20	2.709	167	250
2019	35	3.438	370	271
2020	42	3.917	471	278
2021	64	4.101	587	287
2022	74	4.165	692	287
2023	74	4.782	806	259
2024	78	5.166	824	264
2025	80	5.544	850	291

المصدر: الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي المثبت في قائمة المصادر.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

العلاقة بين الشمول المالي والوعي المالي في العراق: دراسة تحليلية للمدة (2017-2024)

أ.د. عدنان فرحان عبد الحسين
كلية الإدارة والاقتصاد – القرنة
جامعة البصرة
adnan.abduhussein@uobasrah.edu.iq

أ.م.د. راضي عبيد نغيمش
كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

توجه العراق بعد عام 2004 الى تطوير النظام المالي والاهتمام به ضمن خطط التنمية الاقتصادية وهدف الى إيصال الخدمات المالية والمصرفية في جميع انحاء البلد ومن خلال ذلك عمل على ارساء وتعزيز الشمول المالي في المقابل هناك قصور في الوعي المالي نتج عن عدة أسباب منها ضعف الثقة في الجاز المصرفي وتخلف العادات المصرفية وغيرها من الأسباب . وهدفت الدراسة الى قياس مستوى الشمول المالي في العراق وتحليل مستوى الوعي المالي وتم توضيح الاطار النظري للشمول المالي والوعي المالية وطبيعة العلاقة بين الشمول المالي والوعي المالي وبالاستناد الى الدراسات السابقة والمصادر ذات العلاقة ومن خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي وضح واقع الشمول المالي ومؤشراته في العراق كذلك تناول الوعي المالي وضرورة انتشاره ليكون عامل مؤثر في تعزيز الشمول المالي . وتوصلت الدراسة الى ان مستوى الشمول المالي في العراق متدني بالمقارنة مع الدول الأخرى ومنها دول الجوار وان ضعف الوعي المالي يشكل عائقا في تحقيق الشمول المالي كما ان ضعف الثقة في الجهاز المصرفي والبنية التحتية الالكترونية الضعيفة واتساع التعاملات النقدية تسبب في ضعف الوعي المالي وعليه اوصت الدراسة بضرورة اطلاق برامج وطنية لتعزيز الوعي المالي وتحديث التكنولوجيا المالية المستخدمة والاستفادة منها وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وزيادة الكثافة المصرفية وغيرها من التوصيات التي تعزز من الوعي المالي وتنعكس إيجابا على الشمول المالي .

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي – الوعي المالي – القطاع المالي – التحديات – اصلاح النظام المالي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة:

يشير الشمول المالي إلى توافر وتكافؤ فرص الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الخدمات المصرفية والائتمان والتأمين والمدفوعات الرقمية، في حين يشير الوعي المالي الى الثقافة المالية هي المعرفة والمهارات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية مدروسة وفعالة.

ويُعد الشمول المالي والوعي المالي عنصرين أساسيين في التنمية الاقتصادية المستدامة، لا سيما في الاقتصادات الناشئة واقتصادات ما بعد الصراع مثل العراق، وبينما قطع العراق شوطًا كبيرًا في إصلاح قطاعه المالي، لا تزال هناك تحديات قائمة نتيجة عقود من الصراع، وضعف الأطر المؤسسية، وانخفاض الثقة في النظم المصرفية الرسمية.

في العراق، لطالما أعاق عدم الاستقرار الاقتصادي، ومحدودية البنية التحتية، الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. ومع ذلك، مع الإصلاحات الأخيرة وتزايد انتشار الخدمات الرقمية، يكتسب مفهوما الشمول المالي والوعي المالي اهتمامًا متزايدًا. هذان العنصران مترابطان، حيث يعزز أحدهما الآخر. وفهم علاقتهما أمر بالغ الأهمية لبناء نظام مالي شامل ومرن في العراق.

ويتميز القطاع المالي في العراق بأنه اقتصاد يعتمد على النقد بشكل كبير، مع استخدام محدود للمدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية الإلكترونية، ووفقًا لبيانات البنك الدولي الأخيرة، يمتلك حوالي 23% فقط من البالغين العراقيين حسابات مصرفية، وهي من أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهناك فئات سكانية محرومة اذ تُستبعد المجتمعات الريفية والنساء والشباب بشكل خاص من الخدمات المالية الرسمية.

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود التي بُذلت لتعزيز الشمول المالي في العراق (مثل تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وزيادة عدد الحسابات المصرفية، وإطلاق مبادرات تمويلية)، إلا أن ضعف الوعي المالي قد يحد من تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الجهود، ما يثير تساؤلات حول طبيعة العلاقة بينهما، وتنبع اشكالية البحث في الاجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والوعي المالي في العراق خلال المدة (2004–2024)؟

أهداف البحث

- قياس مستوى الشمول المالي في العراق للفترة.(2004–2024)
- تحليل مستوى الوعي المالي لدى فئات المجتمع المختلفة.
- تقديم توصيات لرفع كفاءة برامج الشمول المالي عبر تعزيز الوعي المالي.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها " ان ضعف الوعي المالي في العراق أدى الى ايجاد تحديات كبيرة أمام تحقيق الشمول المالي في العراق".

منهجية البحث: يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل تطور المؤشرين.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي والوعي المالي

أولا: نشأة ومفهوم الشمول المالي واهميته

1- نشأة وظهور الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي للمرة الأولى في عام 1993 في دراسة لستون وترنث عندما اتضح ان اغلاق فرع من فروع احد المصارف في إنكلترا كان له تاثير على سكان المنطقة بحيث افتقدوا الخدمات التي يقدمها المصرف لذلك نشات فكرة الشمول المالي والتي تتبلور في ضرورة الحصول على الخدمات المالية لاكبر شريحه ممكنه وضمن تكلفة مقبولة .(نوفل , 2018 , 289)

وفي عام 1999 تم استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مره بشكل واسع لوصف وصول الافراد الى الخدمات والمنتجات المالية وهنا كانت بداية تناول الباحثون لهذا المصطلح , ثم زاد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد عام 2008 وبعد الازمة المالية العالمية ومن هنا اخذت الحكومات علي المستوى الدولي بالالتزام بتبني وتنفيذ سياسات تهدف الى تسهيل وتعزيز الوصول للخدمات والمنتجات المالية الى كافة شرائح المجتمع .(نوفل , 2018 , 291)

2- مفهوم الشمول المالي

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في التقرير الصادر من البنك الدولي في عام 2014 انه " نسبة الأشخاص او الشركات التي تستخدم الخدمات المالية ". (شنبي و لخضر , 2019 , 108)

ويشير مصطلح الشمول المالي الى توفير الفرص لجميع فئات المجتمع لاستخدام والاستفادة من الخدمات المالية المنتشرة في البلد وبالتالي يعرف علي انه " اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وافراده من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتمويل والتامين والائتمان وابتكار خدمات مالية اكثر ملائمة و بأسعار تنافسية " (صندوق النقد العربي , 2017 , 5)

وتعرف مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي بانه " الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وان تقدم لهم بشكل شفاف وبتكاليف معقولة " (سعدوني ,2020, 14)

فيما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والشبكة الدولية للتثقيف المالي بانه " العمليات التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق برامج مختلفة ومبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي " (سعدوني ,2020, 15)

وفي تعريف صندوق النقد الدولي هو " الحالة التي تعكس قدرة الافراد والشركات بما فيهم ذوي الدخل المنخفض وصغار السن للوصول الى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات , التحويلات , المدخرات , التامين والائتمان) والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهله ومستدامة في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".

وبالتالي من مجموعة التعاريف أعلاه ممكن ان يكون مفهوم الشمول المالي هي عملية الوصول الاوسع والاكبر لجميع شرائح المجتمع بما فيها الشرائح المهمشة والنساء والأطفال والمناطق النائية للاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية وبتكاليف ميسوره وبطريقة سهلة لمشاركة اكبر قدر ممكن من افراد المجتمع .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3- اهمية واهداف الشمول المالي

تتضح أهمية الشمول المالي من خلال أهدافه التي يسعى لتحقيقها وبالتالي يمكن ان نقول ان أهمية واهداف الشمول المالي تتمثل في : (شنبي و لخضر , 2019 , 109)

1- العمل على تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي لان عملية الشمول المالي من شانها ان تعزز من الاستقرار المالي وبالتالي تعمل على تحقيق معدلات نمو إيجابية .

2- ان عملية الشمول المالي تعمل ضمن الأطر التي من شانها تحقيق اهداف التنمية المستدامه فهي تركز على الانسان بالدرجة الأولى وتحقيق الفائدة له كما تعمل على الوصول في بيئات مختلفة وتعمل علي تعزيز الاستدامة .

3- يعمل الشمول المالي على تحسين أوضاع الفقراء ويرفع من المستوى المعاشي لهم .

4- يوفر الشمول المالي فرص عمل لافراد المجتمع وبالتالي يساهم في تخفيض البطالة .

5- يعزز الشمول المالي من درجة المنافسة بين المؤسسات المالية مما يعمل علي تحقيق الكفأة والفعالية في الأداء المالي .

6- يساعد الشمول المالي الى نقل النظام المالي نحو التكنولوجيا المالية الحديثة ويساعد في اتمتة النظام المالي .

7- تسهيل الوصول الى مصادر التمويل وتعزيز مشاريع العمل الحر

8- يساعد الحكومات في الانتقال من نظام المدفوعات التقليدي الى نظام المدفوعات الرقمي وبالتالي يقلل من الفساد ويعزز من كفأة النظام المالي .

4- ركائز الشمول المالي

وتشمل ركائز الشمول المالي أدوات واليات من الممكن ان تحسن من عملية الوصول الى المنتجات والخدمات المالية ومن اهم تلك الركائز الالمام بالشؤون المالية والتكنولوجيا المالية والشركات والتنسيق وشبكات التوزيع وغيرها من الركائز(الانديجاني واخرون , 2024, 531) :

1- الالمام بالشؤون المالية (الوعي المالي) : تعمل الحكومات بشكل عام ممثلة في البنوك المركزية برامج للالمام بالشؤون المالية بالتعاون مع الهيئات العامة والمصارف ومعاهد التدريب وذلك لان عدم الالمام بالشؤون المالية يشكل عائق كبير امام الشمول المالي ويمثل استخدام غير مسؤول للمنتجات والخدمات المالية ويزيد من مخاطر الاستخدام السيء لذلك تنمية المهارات والتعلم عملية ضرورية جدا من اجل نجاح الشمول المالي وكشفت دراسات للاسكوا ان الافراد الذين لا يملكون حساب في مؤسسات مالية انهم اذا اختاروا فتح حساب سيكون اقل من 40% منهم قادرين على استخدامه دون مساعدة احد لذلك تم وضع استرتيجيات وطنية للشمول المالي من اجل الالمام بالشؤون المالية كاداة شاملة لتحسين الشمول المالي ولا سيما عند النساء من خلال برامج تثقيفية مصممة خصيصا للمنتجات المالية والإدارة المالية لتشجيع الادخار والتعرف على مفاهيم الفائدة والتضخم وتنويع المدخرات والاستثمار وبالتالي تعمل على نشر الوعي المالي .

2- التكنولوجيا المالية : حيث تعد التكنولوجيا المالية اهم وسيلة للإسراع بتحقيق الشمول المالي ومن خلال استخدام التكنولوجيا المالية يمكن الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية بشكل بسيط ومريح كذلك هي تحقق مجموعة من المكاسب لكل من المستخدمين والمؤسسات المالية ومزودي الخدمة كمان ان هذه التكنولوجيا تسهل من الوصول الى المناطق النائية والريفية وتوفر على العملاء تكاليف السفر وتعزز امنهم وسلامتهم من خلال تقليص حمل النقود عند التنقل وتشمل المكاسب امن الخدمات وتمكين الخصوصية عند العملاء خصوصا

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

بالنسبة للنساء والتحكم بشكل افضل في الأموال الشخصية وبالإضافة على التأكيد على أهمية التكنولوجيا المالية في استرتيجيات الشمول المالي التي تتبناها الحكومات .

3- دور المؤسسات المالية والمبادرات التي تقوم بها المؤسسات المالية من اجل تنفيذ السياسات والاطار المؤسسي للشمول المالي لذلك من احد ركائز الشمول المالي قيام المؤسسات المالية والمصرفية بدورها في تطبيق وتنفيذ السياسات وبذل الجهود للوصول المالي والقيام ببرامج تدريبية وورش واطلاق المبادرات وتوعية طلاب المدارس والمعاهد لزيادة الوعي المالي والالمام بالشؤون المالية واستخدام التكنولوجيا المالية بالشكل الأفضل وغيرها من المبادرات .

ثانيا : مفهوم الوعي المالي و أبعاده

1- مفهوم الوعي المالي

يعد مفهوم الوعي المالي من المفاهيم الحديثة حيث تم تعريفه من قبل المؤسسة الوطنية للبحوث التعليمية البريطانية ب انه " القدرة على اصدار احكام واعية واتخاذ قرارات فعالة فيما يتعلق ب استخدام وإدارة الأموال " (عبدالله وعبد , 2021 , 214)

كما يعرف الوعي المالي ب انه " امتلاك الفرد المهارات التي تمكنه من اتخاذ قرارات مدروسة وذكية ب أمواله " (يونس , 2021 , 2)

ويقصد بالوعي المالي كذلك مقياس لدرجة فهم الشخص للمفاهيم المالية الأساسية وامتلاك القدرة والثقة لادارة الشؤون المالية الشخصية من خلال اتخاذ القرار المناسب (عبدالله وعبد , 2021 , 215)

كذلك يقصد بالوعي المالي القدرة على فهم واستخدام المهارات والمعرفة المالية لاتخاذ قرارات مالية سليمة (شماغ و رقية , 2023 , 12)

وبالتالي يساعد الوعي المالي مستخدمة في ان يكون اكثر فهما وادراكا لما يدور حولة واكثر قدرة في التعامل مع الاستخدامات المالية المختلفة سواء كان قرار مالي بالادخار او الاستثمار او اعداد الميزانية والتامين وإدارة بطاقة الائتمان او استخدام القروض وغيرها من الاستخدامات الخاصة او تقديم النصح او فهم الواقع المالي .

وقد يستخدم البعض مصطلح الادراك المالي كمصطلح مرادف للوعي المالي فيما يستخدم اخرون مصطلح المعرفة المالية كمصطلح مرادف للوعي المالي الا انه في حقيقة الامر هناك فرق بين مفهوم الادراك المالي ومفهوم المعرفة المالية فالمعرفة المالية تمتلك بعدين البعد الأول وهو الفهم وهذا يتعلق ب الاد راك المالي الشخصي اما البعد الثاني يتعلق بالاستخدام أي التطبيقات المالية الشخصية وبناء عليه فان الادراك المالي هو جزء لا يتجزا من المعرفة المالية ولكن لا يساويها لان المعرفة المالية تأخذ بعد اكبر وهو البعد التطبيقي والتي تعني ان الفرد لديه القدرة على استخدام ادراكه المالي وبكل ثقه لاتخاذ قرارات مالية . (كيلان, عبد , 2021 , 214)

وقد يلتقى مفهوم الوعي المالي مع مفهوم الثقافة المالية , حيث انه يجمع بين مفهومي الوعي المالي والادراك المالي ويعزز ذلك بزيادة الاطلاع والمعرفة ليكتسب الانسان الثقافة المالية , ويمكن تعريف الثقافة المالية حسب تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ب انها " مجموعة من المعارف والمفاهيم والمهارات والمحفزات والثقة التي تسمح للافراد باتخاذ قرارات مالية صحيحة وفعالة وذلك من اجل ضمان الرفاهية المالية لكل من الافراد والمجتمع وتمكين مشاركة الافراد في الحياة الاقتصادية بشكل فعال مما يخدم الاقتصاد ككل " (الانديجاني واخرون , 2023 , ص 532)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2- **ابعاد الوعي المالي**

تتمثل ابعاد الوعي المالي بثلاث عناصر رئيسية تتمثل في المعتقدات المالية والسلوك المالي والمعرفة المالية (الانديجاني واخرون , 2023 , ص 533)

1- المعتقدات المالية : وهي الأفكار المالية التي يعتقد بها الفرد وطريقة تفكيره المالي مثل الاعتقاد ب أهمية توفير المال ووضع الخطط المالية المستقبلية وادراك المخاطر والعوائد ويختلف المعتقد المالي من شخص لاخر فهناك افراد ذوي معتقدات مالية إيجابية نحو التخطيط المالي وميل اقل نحو الاستهلاك وميل اكبر نحو الادخار وهناك من يملك عنصر المخاطرة في الاستثمار وتتاثر هذه المعتقدات بالبيئة المحيطة وقد تتغير من فترة لاخرى وقد تكون المعتقدات سلبية ذات نظرة متشائمة او تكون اكثر ميلا للاستهلاك والتبذير . وللوعي المالي تاثير إيجابي على المعتقدات المالية.

2- السلوك المالي ويمثل طريقة الافراد في التعامل مع القرارات المالية حيث تتمثل سلوكيات الافراد في الالتزام بدفع الفواتير مثلا او التاخير في تسديد الفواتير والامبلاة في الدفع او في عادات الشراء مثل اجراء عمليات شراء مدروسه يأخذ فيها المستهلك المشورة او تكون عفوية يعتمد فيها على رايه الشخصي او في سلوك القطيع او في التخطيط للمستقبل اذا كان هناك تخطيط طويل الاجل او مجرد خطط قصيرة الاجل او يعتمد السلوك الخالي من التخطيط الفوضوي وغيرها من سلوكيات الافراد المختلفة . وللوعي المالي تاثير إيجابي على السلوك المالي .

3- المعرفة المالية : وتعد المعرفة المالية عنصرا مهما في الوعي المالي واحد اهم ابعاد الوعي المالي فالمعرفة المالية تمكن الافراد من مقارنة المنتجات والخدمات المالية واتخاذ قرارات مالية بناء على ما يتوفر لديهم من معرفة فالمعرفة تمثل الرصيد الذي يمتلكة الافراد من المعلومات المالية التي تمكنه من اتخاذ القرار المناسب وقد اثبتت الدراسات ان الافراد الامريكيون ممن يمتلكون مستوى منخفض من المعرفة المالية يعانون من أعباء الديون ويميلون الى الاقتراض عالي التكلفة ويشاركون في معاملات مالية اقل منفعة لهم في المقابل لوحظ ان الافراد المقرضين والمدخرين هم اكثر معرفة مالية . وبذلك ترتبط المعرفة المالية ارتباط إيجابي بالوعي المالي .

ثالثا : العلاقة بين الشمول المالي والوعي المالي

يمكن للعلاقة بين الشمول المالي والوعي المالي ان تأخذ اكثر من شكل فقد تكون علاقة إيجابية ذات تاثير إيجابي متبادل ومن الممكن ان تكون علاقة سلبية لا تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة منها .

ان عملية الشمول المالي هي عملية شامله تهدف جميع شرائح المجتمع والعمل على رفع مستوى الشمول المالي في البلد يعمل على تغير بنية النظام المالي ويزيد من مشاركة جميع افراد المجتمع وبالتالي ينعكس إيجابا على وعي الافراد والمؤسسات بالجانب المالي ويحقق الأهداف المنشودة في التنمية المستدامة من خلال مبادرات الدولة ممثلة بالبنك المركزي والهيئات والموسسات المالية في نشر ثقافة الشمول المالي كذلك تعزيز هذا الجانب بالتكنولوجيا المالية التي تعمل على إيصال الخدمات والمنتجات المالية للافراد والمؤسسات بتكاليف مقبولة وبالتالي يعمل ذلك على زيادة الوعي المالي للافراد وتحسين سلوكهم المالي وثقافتهم المالية والتحول الإيجابي نحو معتقداتهم المالية . في المقابل قد يكون ضعف الوعي المالي عائق في تحقيق الشمول المالي اذا ما توفرت الرغبة للافراد في زيادة الوعي المالي وكان دور الدولة والمؤسسات والهيئات ضعيف جدا في نشر ثقافة الشمول المالي وكانت التكنولوجيا المستخدمة لتحقيق الشمول المالي ضعيفة وبدائية وعند وجود قصور في تقديم الخدمات المالية والمصرفية وانعدام الثقه في الجهاز المصرفي وتخلف العادات المالية والمصرفية في المجتمع فان ذلك ينعكس سلبا على الشمول المالي ويجعل من الوعي المالي قيد لتحقيق الشمول المالي وقيد لتحقيق التنمية المستدامة .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني: و اقع الوعي المجتمعي بأهمية الشمول المالي في العراق:

أ- واقع وتحديات الوعي بالشمول المالي في العراق:

استناداً إلى قرارات مجلس الوزراء رقم (313، لسنة 2016، 281 لسنة 2017) وإنطلاقاً من تعزيز الشمول المالي في العراق والذي يتضمن تعميم الخدمات المصرفية الى جميع شرائح المجتمع ، يحرص البنك المركزي العراقي على تلبية كافة المتطلبات لتطبيق عملية توطين الرواتب في المصارف وتطبيق نظام الجباية الإلكترونية تنفيذاً للتوجهات الحكومية بخصوص ذلك، القرار الوزاري يتضمن فتح حسابات مصرفية لموظفي الوزارات والمؤسسات الحكومية وقد تم إختيار عدد محدد من المصارف ضمن معايير محددة والتي تصدر بطاقات وفق معايير دولية مرتبطة بالحساب المصرفي فضلا عن تقييمها مالياً وفنياً وفق الخدمات المصرفية الحديثة التي سوف تقدمها للموظف وبصورة سليمة وآمنة بما يساهم في خلق بيئة تنافسية قوية لتقديم أفضل الخدمات للجمهور، وقد تم إصدار عدد من الاعمامات التي تنظم عملية دفع الرواتب وقد تم توطين رواتب موظفي البنك المركزي بفرعيه (بغداد- البصرة) ليكون تجربة نموذجية يتم تعميمها على باقي العراق (البنك المركزي العراقي، 2024).

وقد أطلق البنك المركزي العراقي الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للمدة (2018-2020)، وحقق فيها نتائج ربما تكون مقبولة لكنها ليست بالمستوى المطلوب التي وصلت اليه دول الجوار، وبالتأكيد فإن كل مشروع جديد يواجه العديد من التحديات للوصول الى نتائج مقبولة، وهناك تجربة ناجحة للشمول المالي وهي توطين رواتب أكثر من 3 ملايين موظف في المصارف، ما ادى الى زيادة نسبة الامان والسهولة بالتعامل بين الافراد من جهة والمؤسسات من جهة أخرى، لكن هذه التجربة رغم نجاحها الا انها لا تعبر عن المعنى الحقيقي للشمول المالي.

ثم أطلق البنك خطته الاستراتيجية الثانية (2021-2023)، وضمن سعيه لتطبيق استراتيجيته لنشر الوعي بالشمول المالي أصدر البنك المركزي العراقي 17 ترخيصاً لمنصات الدفع الرقمي، وتتعاون شركات التكنولوجيا المالية مع مزودي خدمات الاتصالات في العراق لتزويد المستهلكين بتجربة رقمية سلسة وآمنة لتسهيل الدفع الرقمي. وقد تعاونت شركة فيزا Visa مع شركائها لإطلاق مجموعة متنوعة من منتجات الدفع لخدمة سكان العراق الذين يعانون من نقص الخدمات المصرفية. وتؤكد هذه الجهود إمكانية توسيع نطاق الخدمات المصرفية وإدراج المستهلكين تحت مظلة الشمول المالي.

في أوائل عام 2021، أطلق البنك المركزي العراقي خدمة التسجيل في الخدمات المصرفية الرقمية، ووفقًا للبنك المركزي، يعد البرنامج "نظامًا ماليًا رقميًا متكاملًا" يعزز الاستقلال عن الأنظمة التقليدية، وأن هذا "سيحول العراق إلى دولة أقل اعتمادًا على السيولة ما سيمكن الدولة من محاربة الفساد والتهرب والبيروقراطية(البنك المركزي العراقي، 2024).

وتعد القدرة على إجراء المدفوعات الإلكترونية جزءًا ضروريًا من أي نظام مصرفي رقمي في الوقت الحاضر، والشكل الأكثر شيوعًا لمثل هذه التحويلات التي يعاني منها العراقيون هو في الواقع استخدام الحكومة للبطاقات الذكية لتوزيع رواتب القطاع العام، لكن ينتهي الأمر بمعظم الناس بسحب رواتبهم نقدًا، ما يؤدي إلى إخراج الأموال من النظام المصرفي الرقمي.

تحديات تعميم الخدمات المالية في العراق: إن الوضع الحالي للشمول المالي في العراق أبعد ما يكون عن المثالية، ووفقاً للبنك الدولي، فإن 23% فقط من العراقيين لديهم حساب مصرفي، و7% فقط لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، ومن أهم الأمور التي تعيق تعميم الخدمات المالية في العراق هي كالآتي(World Bank, 2025):

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1- الوصول المحدود إلى الخدمات المالية: تعد محدودية الوصول إلى الخدمات المالية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الشمول المالي في العراق ، لا سيما في المناطق الريفية وبين السكان ذوي الدخل المنخفض. ووفقاً لتقرير البنك الدولي، فإن 11% فقط من العراقيين يحصلون على الخدمات المالية الرسمية، وتتركز غالبية هذه الخدمات في المناطق الحضرية. وهذا يجعل من الصعب على الناس في المناطق الريفية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل حسابات التوفير والقروض والتأمين، فضلا عن أن نسبة الكثافة المصرفية منخفضة جدا، اذ أن كل فرع مصرفي يغطي (35000) نسمة، وهي تدل على انخفاض عدد الفروع وخصوصاً في المناطق ذات الدخل المحدود، علماً ان المعايير الدولية تشير الى ان كل فرع واحد يجب أن يغطي (10) الاف نسمة ويشير الجدول الآتي الى مؤشر الكثافة المصرفية في العراق.

جدول (1) مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2017-2021)

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2017	37.140	843	44.05	2.27
2018	38.200	865	44.16	2.26
2019	39.300	888	44.25	2.25
2020	40.150	891	45.06	2.21
2021	41.190	905	45.51	2.20

المصدر: حجي، ادريس رمضان، الدباغ، حارث غازي (2023). واقع الشمول المالي في العراق ومتطلبات تعزيزه للفترة (2017- 2022)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 5، العدد 4، ص 160.

يشير الجدول الى ارتفاع طفيف في الكثافة المصرفية الا أنها ما زالت دون المستوى المطلوب.

وتشير البيانات الى ارتفاع عدد (ATM) في العراق من 656 جهاز عام 2017 الى 1566 جهاز عام 2021، كما ارتفع عدد أجهزة الدفع الالكتروني (P.O.S) من 918 جهاز عام 2017 الى 8194 جهاز عام 2021 (حجي والدباغ، 2023، 161).

الا أن هذه الأرقام لا تزال بعيدة جدا مقارنة بدول الجوار (السعودية أنموذجا) كما في الجدول (2) الآتي:

جدول (2) مؤشر ماكينات الصراف الالى لكل 100 الف بالغ

السنة	العراق	السعودية
2008	0.68	47.00
2009	1.14	50.03
2010	2.09	52.48
2011	2.05	54.97
2012	2.05	57.77
2013	1.01	61.44
2014	1.52	66.95
2015	1.78	72.55
2016	2.29	73.16
2017	2.74	73.47
2018	3.51	72.42
2019	3.99	71.21
2020	5.12	68.73
2021	5.81	62.34
2022	8.02	60.27
2023	14.10	58.09

المصدر: البنك الدولي (2025). متوافر على الموقع الالكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?locations=IQ-SA-AE&most_recent_year_desc=true

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2- يعد الطلب هو المحرك الرئيسي للشمول المالي، ومن المعلوم أنه لا يمكن الزام شخص لا يريد أن يكون مشمولا بالخدمات المالية، سواء من خلال القنوات التقليدية أو الرقمية، وهنا يحدث ما يعرف بالإقصاء المالي الطوعي وهي عندما يكون بمقدور الأفراد الوصول إلى الخدمات المالية، سواء ماديا أو رقميا، ولكنهم يختارون عدم استخدامها، وقد تعزى رغبتهم بالبقاء مستبعدين ماليا إلى عوامل مختلفة، مثل الأعراف الاجتماعية والثقافة السائدة في المجتمع (مثل وجود عادات أو تقاليد موروثة، أو عوامل دينية أو ثقافية)، فضلا عن ان المستوى التعليمي قد يكون سببا آخر، اذ يجد الأفراد الأميون صعوبة في التعامل مع القطاع المالي الرسمي، بالتالي يعتمدون على قنوات غير رسمية لتلبية احتياجاتهم المالية، وغالبا ما يكون الفقر محركا رئيسيا للإقصاء المالي، اذ يعيش الفقراء لتأمين قوتهم يوما بيوم، مستخدمين ما يكسبونه، وبالتالي فانه لا يتبقى مما يكسبونه أموال للادخار أو الاستثمار.

3- تدني مستويات الثقافة او المعرفة المالية: التحدي الآخر الذي يواجه الشمول المالي في العراق هو انخفاض مستوى الثقافة المالية بين السكان، اذ يفتقر العديد من العراقيين إلى المعرفة والمهارات اللازمة لفهم المنتجات والخدمات المالية واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن شؤونهم المالية، وينطبق هذا بشكل خاص على النساء والشباب، الذين غالبا ما يتم استبعادهم من برامج التثقيف المالي.

4- انعدام الثقة في المؤسسات المالية الرسمية: يفتقر عدد كبير من العراقيين إلى الثقة في المؤسسات المالية الرسمية، مثل البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر، ويرجع ذلك جزئياً إلى تجارب الفساد وسوء الإدارة السابقة في القطاع المصرفي، مما أدى إلى تآكل الثقة في هذه المؤسسات. ونتيجة لذلك، يعتمد العديد من العراقيين على الخدمات المالية غير الرسمية، مثل مقرضي الأموال والحوالات، والتي يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر ومكلفة.

5- البنية التحتية الرقمية المحدودة: تشكل البنية التحتية الرقمية المحدودة في العراق تحدياً آخر أمام الشمول المالي، اذ تتمتع البلاد بمستويات منخفضة من انتشار الإنترنت ومحدودية الوصول إلى الهواتف المحمولة، مما يجعل من الصعب على الناس الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، فضلا عن أن هناك نقص في قابلية التشغيل البيني بين مختلف مقدمي الخدمات المالية الرقمية، مما يعيق تطوير نظام بيئي مالي رقمي قوي.

6- عدم الاستقرار السياسي: يعد عدم الاستقرار السياسي في العراق تحديا آخر أمام الشمول المالي، فلقد تأثرت البلاد بالصراع وعدم الاستقرار لسنوات عديدة، مما كان له تأثير كبير على الاقتصاد والقطاع المالي. وقد جعل هذا من الصعب على المؤسسات المالية العمل بفعالية وعلى الناس الوصول إلى الخدمات المالية.

عند النظر الى عدد مشتركي الهاتف النقال في العراق نجد أن هناك ارتفاعا مستمرا في عددهم حتى وصلت الكثافة الهاتفية الى نسبة (104.5%) وكما في الجدول الآتي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (3) اجمالي عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال في العراق والكثافة الهاتفية للمدة (2017-2023)

السنة	اجمالي عدد المشتركين لخطوط الهاتف النقال (مليون شخص)	الكثافة الهاتفية لكل 100 شخص لخطوط الهاتف النقال
2017	40.001	107.7
2018	39.150	102.7
2019	39.671	101.4
2020	39.281	97.8
2021	40.727	98.8
2022	44.146	104.5
2023	40,054,869	92.5

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء (2023). إحصاءات الاتصالات والبريد لسنة 2023، بغداد، ص12.

يتضح من الجدول أن الكثافة الهاتفية تجاوزت عدد السكان، وتشير البيانات الى ما نسبته (92.1%) من عدد السكان يستخدمون الهواتف الذكية، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين يستخدمون جهاز الحاسوب ممن أعمارهم فوق الخمس سنوات بلغت في عام 2022 ما نسبته (62.9%) من السكان (وزارة التخطيط، 2023) ، تعد هذه البيانات واعدة على صعيد تعزيز الخدمات المالية الرقمية، شريطة تلقى الناس الدعم والتدريب للاستفادة الكاملة من هذه الأجهزة لإجراء معاملاتهم المالية.

وهذا يدل على أن العراق لديه القدرة على زيادة وتوسيع نطاق الوصول للخدمات المالية من خلال خدمات الانترنت وشبكات الهاتف المحمول أو التي يمكن توفيرها وإتاحتها عن طريق التحسينات في البنية التحتية التكنولوجية والتنظيمية. في حين يبذل البنك المركزي العراقي جهودا كبيرة لتعزيز الشمول المالي في البلاد، لا تزال هناك تحديات كبيرة تحتاج إلى معالجة وأهمها:

1- **الوضع الديمغرافي**: قدر عدد سكان العراق في عام 2023 بـ(43.324) مليون نسمة، مثل الذكور نسبة (50.3%) ومثل الاناث (49.7%)، وبلغت نسبة السكان بعمر (15-24 سنة) حوالي (20.7%) في حين مثلت نسبة السكان بعمر (25 سنة فأكثر) حوالي (43%)، وبلغت نسبة النشيطون اقتصاديا بعمر 25 سنة فأكثر ما نسبته (78.2%) الأمر الذي يعني أن المجتمع العراقي مجتمع شاب، ويشكل سكان الحضر ما نسبته (70%) تقريبا في حين يمثل سكان الريف ما نسبته (30%)(وزارة التخطيط، 2024)، غير أن ارتفاع نسبة الأمية التي تتجاوز (12.5%) التي تعني ان أكثر من ستة ملايين عراقي لا يعرفون القراءة والكتابة تعد عائقا كبيرا أمام نشر الثقافة المالية.

2- **هيكل النظام المالي في العراق**: يضم هيكل النظام المالي العراقي 76 مؤسسة مالية مصرفية منها سبع مصارف حكومية و (69) مصرفا خاصا، فضلا عن تسع مؤسسات مالية غير مصرفية.

تسيطر المصارف الحكومية على القطاع المصرفي العراقي، إذ تمثل الجزء الأكبر من الودائع والائتمان خاصة مصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة (TBI)، إذ بلغ مستوى تركز الودائع لأكبر خمسة مصارف حسب مؤشر (هيرفندال- هيرشمان) (2.975) درجة عام 2017 وهو مؤشر منخفض يشير إلى سوق شديد التركز، أما بالنسبة لتركز

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الائتمان المصرفي فقد بلغ حسب مؤشر (هيرفندال_هيرشمان) (2.133) درجة في المصارف الحكومية ليعكس دورها المسيطر على القطاع المصرفي وهذا نتيجة طبيعية لشبكة فروعها المنتشرة في كافة أنحاء العراق وسهولة الوصول إلى خدماتها ونتيجة لثقة الجمهور بها كونها تابعة للقطاع العام ومضمونة(البنك المركزي العراقي، 2017).

أما نسبة الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف الحكومية في عام 2022 فقد بلغت ما نسبته (83.7%) من إجمالي الائتمان النقدي في القطاع المصرفي العراقي، في حين بلغ الائتمان ألتعهدي ما نسبته (60.9%) من إجمالي الائتمان التعهدي، ان درجة تركز الائتمان لدى المصارف الحكومية يكشف عن أثرها في السيطرة على القطاع المصرفي، وتعد هذه نتيجة منطقية في ظل طبيعة شبكة فروعها المنتشرة في كافة أنحاء العراق، وسهولة الوصول الى خدماتها، ودورها التنموي الواضح من زيادة الائتمان الذي تقدمه مقارنة بالمصارف الخاصة(البنك المركزي العراقي، 2022).

وتشير البيانات الى تخلف كبير للنظام المصرفي في العراق في مؤشر فروع المصارف التجارية لكل 100 الف شخص مقارنة بدولة الامارات وكما في الجدول (4) الآتي:

جدول (4) مؤشر فروع البنوك التجارية لكل 100 الف بالغ

السنة	العراق	الامارات العربية المتحدة
2008	3.20	12.06
2009	4.60	11.65
2010	5.00	11.70
2011	4.80	11.97
2012	5.70	12.30
2013	5.10	12.72
2014	5.20	13.10
2015	4.78	13.40
2016	3.90	13.34
2017	3.80	12.90
2018	4.21	11.83
2019	3.86	11.30
2020	3.74	10.10
2021	3.62	8.50
2022	3.40	8.10
2023	3.29	7.90

المصدر: البنك الدولي (2025). متوافر على الموقع الالكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?locations=IQ-SA-AE&most_recent_year_desc=true

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وأشارت بيانات دليل الشمول المالي الى احتلال العراق لمرتبة متأخرة عالميا وإقليميا نتيجة العوامل السابق ذكرها وكما موضح في الجدول (5) التالي:

جدول (5) دليل الشمول المالي في العراق والمنطقة العربية 2023

الدولة	المؤشر	مرتفعة ام متوسطة الدخل
البحرين	0.59	مرتفعة الدخل
المملكة العربية السعودية	0.57	مرتفعة الدخل
الامارات العربية المتحدة	0.52	مرتفعة الدخل
الكويت	0.52	مرتفعة الدخل
عمان	0.41	مرتفعة الدخل
قطر	0.41	مرتفعة الدخل
الأردن	0.39	متوسطة الدخل
المغرب	0.38	متوسطة الدخل
تونس	0.38	متوسطة الدخل
الجزائر	0.35	متوسطة الدخل
مصر	0.35	متوسطة الدخل
فلسطين	0.33	متوسطة الدخل
لبنان	0.31	متوسطة الدخل
ليبيا	0.26	متوسطة الدخل
العراق	0.22	متوسطة الدخل
موريتانيا	0.22	متوسطة الدخل

الاسكوا، دليل الاسكوا للشمول المالي ,

يتضح من الجدول أن العراق احتل المرتبة قبل الأخيرة وهذا يوضح الحاجة الى عمل كبير وفوري من أجل رفع قيمة هذا المؤشر.

وقد جاءت هذه النتيجة لعدة أسباب أهمها:

1- **ضعف الوعي المصرفي**: اذ سجل العراق إحدى ادنى المستويات في المنطقة العربية والعالم فيما يخص الشمول المالي، فقد بلغت نسبة من يمتلكون حسابات مصرفية نحو (22.67%) فقط من البالغين، وتنخفض هذه النسبة لدى النساء إلى (7.4%) مقابل (14.6%) لدى الرجال حسب بيانات البنك الدولي في حين نجد أن نسبة من يمتلكون حسابات مصرفية في الدول المجاورة للعراق كبيرة جدا ففي ايران بلغت (93.98%)، وفي الامارات (88.21%)، وفي تركيا (68.59%)، وتنخفض نسبة الشمول المالي إلى (7.6%) في الأرياف بسبب ضعف الانتشار المصرفي لفروع المصارف العراقية، وكذلك ضعف مستوى الثقافة المصرفية في العراق إذ إن نسبة (27%) فقط من السكان البالغين يمتلكون معرفة مالية مناسبة (Al-Hassani,2022: 15).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

كما ان نسبة السيولة المصرفية للقطاع المصرفي عالية جدا تصل الى (70%) وهي تزيد عن النسبة المعيارية (35-30%)، وتعني عدم قدرة المصارف لاسيما الخاصة على توظيف اموالها، والنتيجة إن قوة التركز لدى بعض المصارف دون غيرها تسمح لها بفرض أسعار فائدة اعلى على المقترضين وهذا ما يزيد المخاطرة عليهم ويؤشر سلباً على توسيع تعاملاتهم المصرفية.

2- **ضعف الثقافة المالية للجمهور:** إن خدمة الزبائن لا تنحصر فقط في تلبية احتياجاتهم سواء في ارجاع حقوق أو حل خلاف بل تتعداها الى أفكار عديدة والتي ترتقي إلى مفهوم خلق زبائن تعي جميع حقوقها المصرفية وذلك بزيادة الوعي بالثقافة المصرفية لدى الجميع، والتأكيد على ان معرفة المعاملات المصرفية ليست احتكاراً على العاملين في القطاع المصرفي، ومن الواجب المصرفي تقديم بعض المعاملات والمفاهيم المصرفية لجميع الزبائن تعلمهم بكل شيء عن اية عملية مصرفية، وعليه لابد من وجود قسم خاص بالتعليم المالي والثقافة المالية (Qatar Central Bank, 2024) ، ويعاني واقع المصارف العراقية اهمالا من الجهات المسؤولة حول الثقافة مع المصارف العالمية الأخرى.

3- **التأمين:** وتهيمن عليه ثلاث شركات تأمين عامة مملوكة للدولة (شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية، وشركة إعادة التأمين العامة)، فضلا عن 38 شركة تأمين أهلية، إن قطاع التأمين صغير جدا بسبب ضعف الوعي التأميني، ولا يزال الوعي بالتأمين منخفضا، فضلا عن الوضع الأمني خلال السنوات (2007-2017)، وارتفاع نسب الجريمة لدى المواطنين والتجار، كما إن اغلب التجار يستوردون بضاعة مؤمن عليها من دول المنشأ ويتم دفع أقساط تامين كبيرة تضاف على قيمة البضاعة إلى أن تصل العراق ولا يقومون بالتأمين عليها فلا يوجد من يتابعها أو بالأحرى لا يقومون بدفع مبالغ إضافية عكس دول المنشأ التي تجبرهم على التأمين(طارق، 2019: 8).

4- **قطاع التمويل الأصغر في العراق MFI** : تعد صناعة التمويل الأصغر في العراق صناعة حديثة جدا، اذ أنها بدأت في بداية عام 2004 وتوسعت بعد ذلك، تمثل مؤسسات التمويل الأصغر إحدى الآليات التي لها دور كبير في مساعدة الفقراء وذلك من خلال تقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة بقروض متوسطة، وتوصف بأنها مؤسسات مالية غير حكومية تدعم من جهات مانحة والتي تقوم بدورها بتزويد العائلات الفقيرة جدا لمساعدتها في الانخراط بنشاطات منتجة أو لتنمية مشاريعهم المتناهية الصغر والذين لا يستطيعون الحصول على التمويل من المؤسسات المالية الرسمية(طارق، 2019: 8).

وللتغلب على هذه التحديات، من المهم تطوير تدخلات مستهدفة تلبي الاحتياجات المحددة لمختلف الفئات السكانية، مثل المجتمعات الريفية والنساء والشباب. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التركيز على تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الثقافة المالية لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة الثقة في المؤسسات المالية الرسمية.

ب-جهود نشر الوعي بالشمول المالي:

وفي إطار جهود البنك المركزي لتعزيز الوعي بالشمول المالي فقد أصدرت دائرة مراقبة الصيرفة في عام 2022 "اللائحة التنظيمية لحماية المستهلك المالي"، والتي أوضحت حقوق المستهلك المالي، وأهم سلوكيات وأخلاقيات العمل وحماية سرية بيانات المستهلك، فضلا عن توضيح واجبات المستهلك المالي والعقوبات التي تتعرض لها المؤسسات المالية في حال ورود أية شكوى من المستهلك المالي(البنك المركزي العراقي، 2022).كما أصدر البنك المركزي كتيبا بعنوان "دليل التوعية المالية والمصرفية للشباب ولرواد الأعمال" في عام 2022، يهدف هذا الكتيب الى زيادة المعرفة المالية والمصرفية لدى رواد الأعمال بهدف تطوير الأفكار والمواهب لتحويلها الى شركات تجارية مثمرة ومن ثم الحفاظ على استمرارية هذه الشركات عبر الإدارة المالية السليمة، وتم في هذا الكتيب توعية القارئ حول كيفية تطوير الفكرة الى مشروع تجاري، ومن ثم اعداد الجدوى الاقتصادية للمشروع، وكيفية إدارة الشؤون المالية للمشروع(البنك المركزي العراقي، 2022).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وفي عام 2023 أصدر البنك المركزي "دليل حماية المستهلك"، ويحتوي هذا الدليل على المبادئ والقواعد التي يتعين على المصارف الالتزام بها ومراعاتها لدى تقديمها لمنتجات أو لخدمات مصرفية لزبائنها، ولدى تقديم النصح والمعلومات المالية لهم، وعند الإعلان والدعاية عن تلك المنتجات أو الخدمات، فضلا عن معالجة حالات الشكاوي والتظلمات وتسوية النزاعات والخلافات (البنك المركزي العراقي، 2023). ويمثل هذا الدليل التعليمات المعتمدة من إدارة البنك المركزي والتي تم اعمامها على جميع المصارف وشركات التحويل المالي وشركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني ليتم تطبيقها في اطار تعاملها مع جميع زبائنها من الأفراد الطبيعيين أو المعنويين.

خامساً: ادوات نشر الوعي بالشمول المالي

يمكن زيادة نشر الوعي المالي في العراق من خلال عدة وسائل أهمها:

1- هناك حاجة ملحة لدور حكومي بارز في تطوير القوانين والسياسات المناسبة لخلق بيئة مؤاتية تشجع على الشمول المالي وإدماج المواطنين والمؤسسات، وأن تعمل الهيئات التنظيمية، بشكل أكبر لفتح السوق أمام اللاعبين الجدد في مجال التكنولوجيا المالية الذين باستطاعتهم تقديم حلول مبتكرة قادرة على تجاوز الحواجز التقليدية التي تواجه الشمول المالي، وأن يلعب المستثمرون ورواد الأعمال دورا محوريا في دعم مشاريع التكنولوجيا المالية الجديدة لبدء مسيرة عملها والنمو، بحيث يمكن لهذه الشركات الجديدة التأثير بخلق بيئة تنافسية تشتد الحاجة إليها في النظام المالي العراقي، ويجب على مزودي التكنولوجيا تطوير حلول تكنولوجية مالية يسهل دمجها في الأنظمة والعمليات الحالية في شركات التكنولوجيا المالية القائمة أو الجديدة بما يسمح لهم بإنشاء منتجات وخدمات مالية مبتكرة قادرة على شمول أفرادا أكثر.

2- دعوة المنظمات العالمية العاملة في العراق مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها الى دعم حملة الوعي بالشمول المالي لما تمتلكه هذه المنظمات من خبرة و كوادر إدارية كفوءة.

3- تنظيم لقاءات مستمرة مع التجار والباعة وأصحاب الشركات لخلق الوعي اللازم وتشجعيهم على استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية.

4- إعطاء حوافز للشركات والتجار الذين يتعاملون بالتقنيات الرقمية مثل تخفيض الضريبة عليهم أو منحهم جوائز تقديرية من خلال مؤتمرات إعلامية تعقد لهذا الغرض.

5- القيام بإلقاء محاضرات وعمل ندوات في المدارس والجامعات لخلق الوعي بأهمية العمل بالتقنيات الرقمية وفوائد استخداماتها.

6- تنظيم مسابقات رياضية وفنية وثقافية بمشاركة المصارف والمؤسسات المالية في المحافظات تكون تحت شعارات تتعلق بخلق الوعي المالي بالتقنيات الرقمية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الاستنتاجات:

1- ضعف الوعي المالي بين شريحة واسعة من المجتمع العراقي يشكّل عائقًا رئيسيًا أمام تعميق الشمول المالي، إذ أن امتلاك الحسابات المصرفية لا يقترن غالبًا بالاستخدام الفعّال للخدمات المالية.

2- مستوى الشمول المالي في العراق متدنٍ مقارنة بدول الجوار والمنطقة العربية، حيث لا تتجاوز نسبة من يمتلكون حسابات مصرفية 23% من البالغين، مع انخفاض ملحوظ بين النساء والشباب والمناطق الريفية.

3- الثقافة النقدية المهيمنة ما تزال تحد من توسع التعاملات المصرفية والرقمية، إذ يفضل معظم الأفراد سحب الرواتب نقدًا بدلًا من إبقائها في النظام المصرفي.

4- ضعف الثقة بالمؤسسات المالية الرسمية نتيجة تجارب سابقة بالفساد وسوء الإدارة أدى إلى تراجع استخدام المنتجات المصرفية واللجوء إلى القنوات غير الرسمية.

5- البنية التحتية الرقمية والمصرفية غير كافية، إذ أن الكثافة المصرفية وأعداد الصرافات الآلية وأجهزة الدفع الإلكتروني ما تزال متواضعة جدًا قياسًا بالمعايير الدولية.

6- على الرغم من جهود البنك المركزي (مثل إطلاق الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي 2018–2020 و2021–2023، وإصدار تراخيص الدفع الإلكتروني)، إلا أن المردود ما يزال محدودًا بسبب ضعف الوعي والثقافة المالية لدى الجمهور.

7- هناك إمكانيات واعدة لتعزيز الشمول المالي عبر توظيف التكنولوجيا المالية (FinTech) وانتشار الهواتف الذكية، لكن الاستفادة منها تتطلب تعزيز القدرات والمهارات المالية للسكان.

التوصيات:

1- إطلاق برامج وطنية للتثقيف المالي تستهدف فئات محددة (الشباب، النساء، سكان الريف)، مع إدخال مفاهيم الثقافة المالية في المناهج الدراسية والجامعية.

2- تعزيز الثقة بالمؤسسات المصرفية عبر تحسين جودة الخدمات، وضمان الشفافية، وتفعيل نظم حماية المستهلك المالي.

3- الاستفادة من التكنولوجيا المالية عبر دعم منصات الدفع الرقمي والتوسع في استخدام المحافظ الإلكترونية وربطها ببرامج الدعم الحكومي والرواتب.

4- زيادة الكثافة المصرفية بفتح فروع جديدة خاصة في المناطق الريفية والنائية، مع توفير صرافات آلية وأجهزة دفع إلكتروني بشكل أكبر.

5- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التثقيف المالي وتطوير الخدمات الرقمية، إضافة إلى الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

6- منح حوافز ضريبية أو تشجيعية للتجار والشركات الذين يعتمدون وسائل الدفع الرقمية، بما يعزز التحول من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد الرقمي.

7- إجراء بحوث ميدانية دورية لقياس مستوى الوعي المالي وتقييم أثر برامج الشمول المالي، بما يساعد في تحسين السياسات والخطط.

8- تنويع المنتجات المالية (التأمين، التمويل الأصغر، الادخار التعاقدي) بما يتلاءم مع احتياجات الشرائح المهمشة، لتوسيع قاعدة المشاركة في النظام المالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر:

1- البنك المركزي العراقي ، دائرة مراقبة الصيرفة (2022). اللائحة التنظيمية لحماية المستهلك المالي، البنك المركزي العراقي، بغداد. https://cbi.iq/news/view/2277

2- البنك المركزي العراقي (2022)، دليل التوعية المالية والمصرفية للشباب ولرواد الاعمال، متوافر على الموقع الالكتروني: https://cbi.iq/static/uploads/up/file-159912298499915.pdf

3- البنك المركزي العراقي (2023)، دليل حماية المستهلك، بغداد.

4- Qatar Central Bank, https://www.qcb.gov.qa/en/Pages/default.aspx

5- لفتة، محمد طارق (2019). دراسة ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق الفرص والتحديات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا.

6- الاسكوا (2025)، الاستعراض السنوي لاهداف التنمية المستدامة 2025 الشمول المالي في المنطقة العربية، بيروت، الأمم المتحدة.

7- الانديجاني , مها عبد العزيز , بدوي , ندى صالح , المنديل , صيته منديل , الحربي , أحلام إبراهيم , محددات الوعي المالي بين الشباب السعودي , مجلة جامعة الشارقة , المجلد 21 , العدد 1 , 2024 .

8- شنبي، د. صورية، بن لخضر، د. السعيد (2019). اهمية تعزيز الشمول المالي – تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية – مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية المجلد 4 العدد 1.

9- عبد الله، د. كيلان إسماعيل، عبد، نهى صافي(2021). دور الوعي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة (كوفيد – 19). مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 1، العدد 5.

10- نوفل، د.صبري (2018). الشمول المالي في مصر وفي بعض الدول العربية،مجلة الاقتصاد والمحاسبة , العدد 667.

11- محمد محروس سعدوني " الشمول المالي واثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة , دراسة تحليلية لواقع الدول العربية , كلية الحقوق , جامعة الزقازيق.

12- محمد يونس , الوعي المالي الخطوة الأولى لتتحكم ب اموالك , 2021 ,

13- مها عبد العزيز الانديجاني ,ندى صالح بدوي , صيته منديل المنديل , أحلام إبراهيم الحربي " محددات الوعي المالي بين الشباب في المجتمع السعودي , مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 21 العدد 1 مارس 2024

14- شماع ،يسرى، رقية، عزيز(2023). أهمية نشر الثقافة المالية في تعزيز الشمول المالي، رسالة ماجستير، 2023.

15- حجي، ادريس رمضان، الدباغ، حارث غازي (2023). واقع الشمول المالي في العراق ومتطلبات تعزيزه للفترة (2017- 2022)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 5، العدد 4.

16- Al-Hassani, Abdal-Ghani (2022), Access to Finance in Iraq: An Analytical Study,Business Landscape, Summer 2022, issue 7, p.15.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الشمول المالي مؤشراً لتفسير كفاءة استثمار رأس المال ومدخلاً لتحليل الخطر – بالتطبيق على المصارف العراقية للمدة 2017-2023

أ.م.د. بسام أحمد عبدالله
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك
bassam.abdullah@uod.ac

المستخلص

يهدف البحث الى تحديد اهمية مؤشرات الشمول المالي بالاعتماد على مؤشرين أساسيين هما الوصول والاستخدام ومؤشراتهما الفرعية على كفاءة قرارات استثمار رأس المال، إذ المحتمل أن تعاني القرارات الاستثمارية التي تتخذها ادارات المصارف من نقص أو فرط في الاستثمار على اعتبار أن المدراء يتخذون قراراتهم الاستثمارية بناءً على معلوماتهم حول المستقبل، واعتمد البحث في ذلك على استخدام نموذج لقياس كفاءة الاستثمار بناءً على فرص نمو المصرف من خلال القيم المطلقة لبواقي معادلة الانحدار بين موجودات المصرف وايراداته. وفي سبيل اختبار فرضيات البحث تم الاعتماد على عدد من مؤشرات الشمول المالي للمصارف العراقية المساهمة لما له من أثر بالغ الأهمية على النظام المالي المحلي من خلال مساهمته في تحسين الظروف المالية ورفع مستويات الادخار والاستثمار وبالتالي تقليل الفقر وللمدة 2017-2023 لتحديد كفاءة القرارات الاستثمارية لهذه المصارف عبر تحديد مدى انحراف هذه الاستثمارات عن الاستثمارات المتوقعة، وتماشياً مع ذلك أشر البحث اختباراً اضافياً لقياس وتحليل الخطر النظامي الذي تواجه عمل المصارف عينة البحث، وبشكل تفصيلي تم ادراج مؤشرات الشمول المالي بوصفها الدالة الرابطة لتحديد الاستثمارات وتقليل الخطر الذي يواجه المصارف عبر معامل بيتا الذي يكشف الخطر النظامي الذي يواجه القرار الاستثماري.واستنتج البحث ان الشمول المالي يعزز القدرة على الابتكار في المنتجات والخدمات المالية، بما ينعكس إيجابًا على كفاءة استثمار رأس المال كما ان هناك دور إيجابي للشمول المالي للتقليل من المخاطر النظامية، إذ يساهم في توزيع المخاطر عبر قاعدة أوسع من المستفيدين و تظهر مرونة أكبر في مواجهة الصدمات الاقتصادية، يتقترح البحث ونظراً لأهمية مؤشرات الشمول المالي في تحقيق التنمية المالية واستخدامها لتوفير الخدمات المالية لأفراد المجتمع اهمية استخدام مؤشرات الشمول المالي كجزء من أدوات تحليل المخاطر الداخلية للمصارف لتحسين إدارة رأس المال.

الكلمات الدالة : الشمول المالي، القرارات الاستثمارية، الخطر النظامي، المصارف العر اقية

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Abstract

The research aims to determine the importance of financial inclusion indicators, relying on two main dimensions—access and usage—and their sub-indicators, in relation to the efficiency of capital investment decisions. Investment decisions made by bank management may potentially suffer from underinvestment or overinvestment, as managers tend to base their decisions on their expectations about the future. To address this, the research employs a model for measuring investment efficiency based on banks' growth opportunities, using the absolute values of the residuals from the regression equation between bank assets and revenues.

In order to test the research hypotheses, several financial inclusion indicators were applied to Iraqi joint-stock banks, given their significant impact on the local financial system through contributing to improved financial conditions, raising saving and investment levels, and consequently reducing poverty, during the period 2017–2023. The efficiency of investment decisions in these banks was assessed by identifying the extent to which actual investments deviated from expected ones. In line with this, the research also conducted an additional test to measure and analyze the systemic risk facing the sampled banks. Specifically, financial inclusion indicators were introduced as linking variables to determine investments and reduce risks encountered by banks, using the Beta coefficient, which reveals the systemic risk associated with investment decisions.

The study concludes that financial inclusion enhances the capacity for innovation in financial products and services, which positively reflects on the efficiency of capital investment. Moreover, financial inclusion plays a vital role in reducing systemic risks by distributing risks across a broader base of beneficiaries and providing greater resilience against economic shocks. Given the importance of financial inclusion indicators in achieving financial development and expanding financial services to society, the research suggests incorporating these indicators as part of banks' internal risk analysis tools to improve capital management.

Keywords: Financial inclusion, Investment decisions, Systemic risk, Iraqi banks.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة

يشغل موضوع كفاءة استثمار رأس المال وتقليل المخاطر المصرفية حيزاً واسعاً من اهتمام الأكاديميين والباحثين في مجال الإدارة المالية والمصرفية، نظراً لما له من تأثير مباشر في تعزيز استقرار القطاع المالي ودوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فتعظيم كفاءة الاستثمار يعد عاملاً أساسياً في تحسين تخصيص الموارد المالية وتوجيهها نحو قنوات إنتاجية، بما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي المستدام، فضلاً عن كونه وسيلة فعالة في الحد من المخاطر النظامية التي قد تواجه المصارف والأسواق المالية. وفي ظل اشتداد حدة المنافسة وتزايد التحديات المرتبطة بالمخاطر المصرفية، تبرز الحاجة إلى آليات وأدوات تساعد على تحقيق تلك الكفاءة وتعزيز الاستقرار المالي.

ومن بين أبرز تلك الأدوات يأتي الشمول المالي كعامل ذي تأثير استراتيجي في تفسير كفاءة استثمار رأس المال وإدارة المخاطر المصرفية، فتمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بشكل عادل وواسع يسهم في توسيع قاعدة الادخار والاستثمار وتنويع قاعدة العملاء وتعزيز الثقة في النظام المصرفي. كما يهيئ الشمول المالي بيئة مواتية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق الشمول الاقتصادي، وبالتالي تخفيف المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي.

وبناءً على ذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل دور الشمول المالي في تفسير كفاءة استثمار رأس المال في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مع اعتباره مدخلاً لفهم آليات الحد من المخاطر النظامية التي تواجه القطاع المصرفي.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

رغم الجهود المبذولة للارتقاء بكفاءة استثمار رأس المال والحد من المخاطر المصرفية، ما زال القطاع المصرفي في العراق يواجه جملة من التحديات البنيوية، من أبرزها ضعف تعبئة المدخرات، وضيق قنوات الاستثمار المتاحة، وهو ما انعكس سلباً على دور الجهاز المصرفي في دعم النمو الاقتصادي المستدام. كما أسهم اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وضعف الشفافية، وارتفاع تركّز الائتمان في زيادة حدة المخاطر النظامية، الأمر الذي أضعف قدرة المصارف على القيام بوظيفتها التنموية بكفاءة.

وفي ظل هذه التحديات، يطرح **الشمول المالي** نفسه كأداة استراتيجية يمكن أن تسهم في تجاوز تلك المعوقات، من خلال توسيع قاعدة العملاء، وتنويع وتوزيع المخاطر على نطاق أوسع، فضلاً عن دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في النظام المالي المنظم. وهو ما من شأنه أن يعزز من كفاءة استثمار رأس المال، ويرفع قدرة المصارف على تحقيق الاستقرار المالي، ويزيد من مساهمتها في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

وعليه، تتحدد مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1- إلى أي مدى يمكن اعتماد الشمول المالي كمؤشر لتفسير كفاءة استثمار رأس المال في المصارف العراقية المساهمة؟

2- هل يمكن أن يشكل الشمول المالي مدخلاً مناسباً لتحليل المخاطر المصرفية بما يعزز من قدرة المصارف على تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية؟

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: اهمية البحث

أصبح الشمول المالي من أبرز المحاور التي تسعى الأنظمة المصرفية والمالية إلى تعزيزها، باعتباره أداة استراتيجية لتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام. إذ يساهم في إدماج شرائح واسعة من المجتمع في النظام المالي الرسمي، مما يزيد من حجم المدخرات ويعزز استثمار رأس المال بكفاءة أعلى. وعبر الاستعراض للأدبيات ذات العلاقة في الشمول المالي بوصفها من المداخل التحليلية النوعية لتوزيع المخاطر المصرفية على نطاق أوسع، مما يقلل من حدة المخاطر النظامية ويقوي قدرة المصارف على مواجهة التقلبات الاقتصادي عبر اتخاذها لقرارات استثمارية أكثر كفاءة، تتمثل أهمية البحث فيما يأتي:

1- نظراً الى أن البحث الحالي يتعلق بكلفة رأس المال بوصفها إحدى نتاجات النظريات المالية، فإن نتائج البحث سوف تؤشر الدور المحوري للشمول المالي في ربط كفاءة استثمار رأس المال بتحليل وإدارة المخاطر.

2- يعد البحث الحالي إضافة معرفية للتعرف على آثار تقديم إطار تحليلي يساعد المصارف العراقية على تحسين سياساتها الاستثمارية وتقليل تعرضها للمخاطر. خلافا لدراسات اخرى تطرقت الى الشمول المالي عبر مقارنة مؤشراتها بالمقارنة مع دول اخرى او تحديد اهمية الشمول المالي للمستفيدين منها

3- يعطي البحث الحالي فائدة تدعم صانعي القرار في وضع استراتيجيات مالية أكثر شمولاً لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

ثالثاً: هدف االبحث

يهدف البحث الى ما يأتي:

1- بيان أهمية الشمول المالي من خلال تعبئة المدخرات، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين تخصيص الموارد المالية.

2- دراسة الشمول المالي كمدخل لتحليل المخاطر المصرفية وتحديد أثره في تقليل المخاطر النظامية. بالاستناد الى طروحات الدراسات النظرية في هذا المجال.

3- الخروج بمقترحات عملية يمكن أن تساعد الجهاز المصرفي وصانعي القرار على تعزيز الشمول المالي لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

فرضيات البحث

تأسيساً على ما سبق ولغرض تحقيق هدف البحث, اعتمد الباحث فرضيتين مفادهما:

1- الشمول المالي يمثل مدخلاً فعالاً لتحليل المخاطر، بحيث يمكن من خلاله التنبؤ بمستوى المخاطر المحتملة للاستثمارات المصرفية.

2- ارتفاع الشمول المالي يساهم في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف عبر اتخاذ قرارات استثمار كفوءة لرأس مالها وتقليل التقلبات الناتجة عن المخاطر النظامية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

خامساً: هيكل البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال دراسة الشمول المالي كمدخل لتفسير كفاءة استثمار رأس المال للمصارف العراقية، وكذلك تحليل مؤشراتها في تحليل الخطر النظامي التي تواجه هذ المصارف باستخدام مؤشرات لتحديد اهمية الشمول المالي في البيئة العراقية وذلك من خلال ثلاث مباحث، يتطرق المبحث الأول الى منهجية البحث، وأما المبحث الثاني تناول الاطار النظري لمفاهيم الشمول المالي وكفاءة استثمار رأس المال فضلاً عن التطرق الى العلاقة النظرية بين مؤشرات الشمول المالي والخطر الذي يواجهها، في حين شمل المبحث الثالث تحليل العلاقة بين المتغيرات عبر الاعتماد على بعض المؤشرات المالية والاشكل عبر استخدام بعض المعاملات الاحصائية، واعتمد الباحث على الكتب والمراجع والدراسات والدوريات للبنك المركزي العراقي والتقارير لسوق العراق للأوراق المالية.

سادساً: مدة البحث

شملت مدة البحث سبع سنوات تمتد من (2017-2023) وباستخدام البيانات السنوية بواقع (7) مشاهدات لكل مؤشر، وقد تم استخدام أسعار الاغلاق لمؤشر القطاع المصرفي وبيانات مؤشر السوق لمدة 50 اسبوعاً لاحتساب الخطر النظامي من خلال احتساب معامل beta. وقد تبنت الدراسة بيانات الشمول المالي عبر مؤشري الاستخدام والوصول ومؤشراتهما الفرعية، مما يجعل استخدامها ذات اهمية في الدراسات ذات الطابع التحليلي.

المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث

أولا: مفهوم الشمول المالي

تتعدد مفاهيم الشمول المالي في الأوساط المالية، إلا أنه يعرفها كل من Saputra & Majid بشكل عام بأنها بيئة اقتصادية لا يُحرَم فيها الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، أي هي عملية تضمن سهولة الوصول إلى النظام المالي الرسمي وتوافره واستخدامه من قبل جميع أفراد المجتمع في الاقتصاد وأثبتت عدة دراسات على أن له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية والحد من الفقر (Saputra & Majid, 2020: 1295) عبر إمكانية وصول الأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية بأسعار مناسبة تلبي احتياجاتهم وبطريقة شفافة من خلال امتلاكهم حسابات مصرفية رسمية (الذبحاوي وآخرون، 2024: 2178)، وقد أثبتت دراسة Xo & Sun عام 2022 الى ان سرعة التطور الاقتصادي والنمو السريع لدخل الافراد يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الاستثمارية ولتحسين تغطية الخدمات المالية لا بد من تحسين توافر الخدمات المالية وفتح قنوات الاعتماد ورفع مستوى الثقافة المالية بين السكان بهدف تحسين كفاءة تخصيص رأس المال في السوق والذي بدوره يهدف لتحقيق عوائد مناسبة ويعمل على تجنب المخاطر عبر تنميع مخاطر الاستثمار وبالتالي تحسين المستوى العام لعوائد الاسر(Xo & Sun, 2022: 2) تُحدد هذه العملية من خلال التحسّن في كمية وجودة وكفاءة خدمات الوساطة المالية، مما يساعد على تحسين الحياة وتعزيز الفرص وتقوية الاقتصادات عبر زيادة المدخرات المحلية، وبالتالي توجيهها نحو استثمارات إنتاجية في الشركات المحلية. غير أن هذا الهدف لا يتحقق بالشكل الصحيح ما لم تتم معالجة أوجه القصور التي تواجه النظام المالي الشامل، مثل توافر الخدمات المالية، وتكلفتها، وجودتها، وسهولة استخدامها. فامتلاك حساب مصرفي وحده لا يكفي لتحقيق الشمول المالي إذا وُجدت حواجز أو قيود تمنع الناس من

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

استخدام حساباتهم بشكل فعّال، مثل بُعد فروع البنوك، أو ارتفاع تكلفة المعاملات، أو حتى الحواجز النفسية (Le, et.all, 2019: 2-3) ولهذا يعد الشمول المالي أحد الأهداف الرئيسة للبنوك المركزية وذلك لأثره المهم على الانظمة المالية المحلية إذ يساهم في تحسين الظروف المالية ورفع مستويات الادخار والاستثمار وتقليل التفاوت في مستوى الدخل وتقليل الفقر وتحسين نوعية التعليم والصحة عبر توفير الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن للأفراد بتكلفة منخفضة وتمكينهم من بدء أعمال واستثمارات جديدة فضلا عن المساهمة في تعزيز القطاع العائلي وقطاع الأعمال عبر تعزيز التنمية المالية.

ويتم قياس مؤشرات الشمول المالي بالاعتماد على مؤشرين أساسيين هما الوصول والاستخدام وكل منهما يتضمن مؤشرات فرعية إذ يقيس مؤشر الوصول للخدمات المالية مدى انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وأنظمة الدفع والتسوية والدفع عبر الموبايل، إذ أن توفر البنية التحتية السليمة للقطاع المالي له أهمية كبيرة في تعزيز الشمول المالي عن طريق تحسين كفاءة التمويل ووصول الخدمات المالية والمصرفية إلى شرائح المجتمع. في حين يقيس مؤشر استخدام الخدمات المالية مدى انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل التي تسمح للأفراد بإجراء المعاملات المالية وإرسال واستقبال الأموال عبر هواتفهم المحمولة ما يضمن وصول سهل وفعال للخدمات المالية للفئات السكانية المختلفة ومدى مساهمة شركات الدفع الألكتروني في الشمول المالي حيث تشغل الشركات المالية دوراً حيوياً في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية الأساسية وتشمل هذه الخدمات توفير حسابات مصرفية للأفراد والشركات وتسهيل عمليات التحويل المالي وتوفير وسائل الدفع الألكتروني وتقديم بطاقات الاعتماد والقروض وخدمات التأمين (البنك المركزي العراقي، 2023: 40-43).

لذا يمكن القول بأن الشمول المالي يعد من الأهداف الرئيسة التي تضعها الدول في الحسبان لتحقيق الاستقرار المالي لما له من آثار إيجابية كبيرة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل وتقليل البطالة والفقر وهذا يتطلب المزيد من تطور التكنولوجيا لدى البنوك عبر إجراء معاملات رقمية والتي تشكل جزء كبير من التعاملات ،فضلاً عن توافر مجموعة من المؤشرات الأساسية المستخدمة في قياس مستوى الشمول المالي وهي الوصول والاستخدام والنوعية أي الوصول إلى هذه الخدمات وسهولة استخدامها ونوعية الخدمات المالية المقدمة.

ثانيا: كفاءة استثمار رأس المال والعوامل المؤثرة فيه

الاستثمار هو نشاط تقوم به الشركة بهدف تطويرها وزيادة قيمتها، ويجب تنفيذ انشطة الاستثمار بكفاءة لتحقيق مستوى الربح المتوقع، ويعد مفهوم كفاءة الاستثمار هو تحقيق المستوى الأمثل للاستثمار القادر على زيادة منافع الشركة. وهناك عاملان يمكن أن يحددان كفاءة استثمار أموال الشركة، أولهما حاجة الشركة لزيادة رأس مالها لتمويل الفرص الاستثمارية، والعامل الآخر هو عند اتخاذ القرار الاستثماري قد تعتقد الشركة أنها بحاجة إلى زيادة رأس مالها دون أن تتيقن من أن الاستثمار سيتوافق مع احتياجاتها أم لا (Emawat & Budiasih, 2020:26)، ولهذا يفترض الباحثون أن الشركة تحقق كفاءة الاستثمار في رأس مالها عندما تظهر قدرة أقوى على تعديل استثماراتها استجابة لتقلبات فرصها الاستثمارية (Nguyen & Nguyen, 2025: 3)، ووفقا لنظرية فرص الاستثمار يعتمد ذلك على قدرة المديرين على تعظيم القيمة السوقية لشركاتهم من خلال تنفيذ مشاريع ذات قيمة حالية صافية موجبة (Chen, et.all, 2017: 6) وفي ظل غياب عوامل السوق المؤثرة على استثمارات الشركات سواء في الاختيار غير العادل أو تكاليف الوكالة يعني اتخاذ قرارات استثمار غير فعالة أي بمعنى آخر أن قرارات الاستثمار قد تكون مفرطة (اختيار الإدارة لمشاريع استثمارية ذات قيمة حالية صافية سلبية) أو حالة نقص الاستثمار (لا تختار الإدارة مشاريع استثمارية ذات قيمة حالية صافية موجبة) (Ibrahim, 2021: 9).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثاً: العوامل المؤثرة على كفاءة استثمار رأس المال

تقدم الدراسات المتعلقة بكفاءة استثمار رأس المال رؤى قيمة حول العوامل المؤثرة على كفاءة استثمار رأس مال الشركات وتأثيرها اللاحق على أداء الشركات منها:

1- أهمية دور مجلس الإدارة في موقع الشركة عبر إبراز دورها في مجال هياكل حوكمة الشركات في اتخاذ قرارات استثمارية فعالة من خلال إعطاء أهمية لمجال البحث والتطوير (Nguyen & Nguyen, 2025: 3)، كما وتشير العديد من الدراسات إلا أن المستثمرون يفضلون الاستثمار في فئة الشركات ذات هيكل الحوكمة الأعلى لأنهم يعدون هيكل حوكمة الشركات مؤشراً مالياً مهماً ونظراً لصعوبة مراقبة ممارسات الحوكمة في الشركة قد تواجه بعض الشركات ارتفاع في معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون بسبب صعوبة مراقبة سلوك الإدارة ما يعني انفاق الموارد والوقت على المراقبة، لذا فإن حوكمة الشركات لا تساعد على زيادة قيمة الشركات فحسب بل تسهم أيضاً في تطوير معايير عالية للشفافية والمسائلة لمساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات استثمارية فعالة (Nasir et.all, 2018: 308).

2- قد يؤدي لاتماثل المعلومات بين الإدارة ومزودي رأس المال (المستثمرين) إلى حدوث انحرافات عن مستويات الاستثمار الأمثل أي الإفراط أو النقص في الاستثمار، إذ قد يشير الاختيار غير السليم إلى أن المديرين لديهم معلومات أكثر من المستثمرين فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية للشركة ما قد يؤدي إلى الافراط في الاستثمار عندما يستثمرون في استثمارات مبالغ في سعرها أو قد يقللون من الاستثمارات عندما يستثمرون في أدوات أو مشاريع استثمارية غير مجدية.

3- وفق نظرية الوكالة وضمن المخاطر الأخلاقية قد ينخرط المديرين في مجالات انتهازية عن طريق استغلال مناصبهم والتي قد لا تصب في مصلحة المساهمين عبر اللجوء إلى استثمار مفرط نظراً لوجود تدفقات نقدية عالية على الرغم من أن الشركة قد تكون مفرطة في اعتمادها على مبالغ المديونية (Chen, et.all, 2017: 6)، وبالمقابل فإن الشركات ذات الكفاءة الاستثمارية العالية ترتبط بمشاكل وكالة أقل مما يعني أن مواءمة مصالح الإدارة والمساهمين في الشركات تقلل من خطر الانحراف عن مستوى الاستثمار المتوقع (Nasir et.all, 2018: 308).

4- يسمح الفصل بين الملكية والإدارة للمدراء من اتخاذ قرارات لا تصب في مصلحة الشركة والمساهمين إذ قد يفضل المدراء استثمارات فائضة في مشاريع غير مربحة للتعظيم رفاهيتهم ما قد ينعكس ذلك على كفاءة تلك القرارات (Ibrahim, 2021: 9).

رابعاً:مراجعة نظرية بين الشمول المالي والخطر المالي

يعزِّز الشمول المالي من قاعدة المقترضين المحتملين، ما يساعد على استقطاب مشاريع ذات جدارة ائتمانية تعزز الإنتاجية للشركات الصغيرة والناشئة من خلال تشجيع الاقتراض المصرفي وزيادة تبادل المعلومات وهذا يؤدي إلى خفض المخاطر التي تواجه عمل البنوك، كما قد يعزز التواصل مع الفئات التي يصعب التعامل معها رأس مال البنوك ويعزز مرونتها من خلال قاعدة إيرادات أعلى مع نمو استخدام الخدمات المالية الرسمية مما يحقق هدفاً أساسياً رئيساً يتطلب فيه استثمارات في تمكين التكنولوجيا لزيادة الوساطة، وبالمقابل عند تقليل الاعتماد على الشمول المالي قد تلجأ المصارف إلى ترشيد الائتمان ما يرفع تكاليف الاقتراض بسبب صعوبة قياس جودة القروض والمقترضين لذا قد تزداد المخاطرة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

(Marcelin et.all, 2022: 53)، كما قد تساعد الخدمات المالية التي تقدمها الشمول المالي بأسعار معقولة مثل المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين على إدارة المخاطر وبناء الثروات والاستثمار في الأعمال التجارية عبر تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف والمساهمة في قضاء على الفقر مما يعزز المرونة في توفير الحماية من المخاطر والصدمات المالية (World bank group, 2023)، وقد وجدت عدة دراسات إلى أن زيادة فرص الحصول على الائتمان من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة للحجم والأفراد عبر الشمول المالي تقلل من المخاطر المالية من خلال تقليل القروض المتعثرة واحتمال تخلف المؤسسات عن السداد ويعزز قدرتهم على الصمود في وجه المخاطر المالية ما يعني تقليل المخاطر النظامية التي تواجه النظام المالي مقارنة بالخسائر الكبيرة المرتبطة بالقروض الكبيرة، إذ أشارت عدد من الدراسات إلى أن الشمول المالي قد يشكل مخاطر على المستوى المؤسسي ولكن هذه المخاطر ليست نظامية بطبيعتها بينما هي مخاطر قد تنشأ من النمو الائتماني السريع المرتبط بالمؤسسات وأدوات الشمول المالي الجديدة (Ozili, 2021: 5)، ويعد ذلك مخالفاً لما جاء في "فرضية هشاشة المنافسة" التقليدية التي تؤكد على أن ازدياد المنافسة يؤدي إلى زيادة المخاطر المصرفية ويقلل من قيمتها السوقية ما يشجع على مواجهة مخاطر أكبر سعياً وراء عوائد أعلى (Chand et. All, 2025: 4)، من خلال ممارسة دورها الحقيقي في كونه طرف أساسي في الوساطة المالية عبر خلال جمع الأموال من وحدات ذات الفائض المالي (المدخرين والمودعين والمستثمرين) وتخصيصها للوحدات ذات العجز المالي (المقترضين) الذين يحتاجون إليها للمشاركة في أنشطة استثمارية اقتصادية معززة للنمو، إذ أن ممارسة وظيفة الوساطة تولد للبنوك معلومات حول فرص الاستثمار والإقراض وتدير المخاطر المرتبطة بالاقتراض (Ozili, 2025: 2).

المبحث الثالث: تهيئة البيانات لتحليل النتائج

تم الاعتماد على البيانات المتوفرة في تقارير البنك المركزي العراقي في النشرات الإحصائية السنوية وتقارير الاستقرار المالي السنوي للشمول المالي وخلال المدة من 2017 إلى 2023، وكما يأتي:

أولاً: مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية

تم قياس الشمول المالي بالاعتماد على مؤشر الوصول والاستخدام ومؤشراتهما الفرعية خلال المدة 2017 إلى 2023، وكما يأتي:

1- **مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية:** يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وأنظمة الدفع والتسوية والدفع عبر الموبايل، ويتكون من الآتي

أ- **مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي:** تم قياس كل من مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي وفق المعادلات التالية:

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد السكان النشطين اقتصادياً (الف نسمة)}}{\text{عدد فروع المصارف}} \times 100 \quad \text{.....(1)}$$

$$\text{الانتشار المصرفي} = \frac{\text{عدد فروع المصارف}}{\text{عدد السكان النشطين اقتصادياً (الف نسمة)}} \times 100 \quad \text{.....(2)}$$

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يعد هذا المؤشر أحد المعايير الهامة لقياس وتحديد مستوى الشمول المالي في الدولة إذ يعتمد بشكل أساسي على عدد فروع المصارف المنتشرة في عموم أرجاء البلاد والتي تسعى لتوفير الخدمات المالية للأفراد وكما موضح بالجدول أدناه:

الجدول (1)

نسب نمو الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للمدة 2017-2023

السنة	عدد السكان النشطين اقتصادياً (15-64) (الف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	نسبة النمو%	الانتشار المصرفي	نسبة النمو%
2017	** 20968	843	24.87		4.02%	
2018	22,696	865	26.27	5.63%	3.81%	-5.22%
2019	22,090	888	24.88	-5.29%	4.02%	5.51%
2020	22,668	891	25.44	2.25%	3.93%	-2.24%
2021	23,255	904	25.72	1.10%	3.89%	-1.02%
2022	23,870	876	27.25	5.95%	3.67%	-5.66%
2023	32,493	843	38.54	41.43%	2.59%	-29.43%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

*** البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، للسنوات 2022-2023**

**** وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، تقديرات سكان العراق 2015-2018.**

يتضح من الجدول السابق أن مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي يعتمدان في الأساس على فروع المصارف، وقد أظهرت البيانات أنهما ما زالتا دون المستوى المطلوب في العراق نظراً لإنخفاض عدد الفروع المصرفية في العراق خلال مدة البحث وبالمقابل زيادة عدد السكان النشطين اقتصادياً، إذ ارتفعت عدد الفروع المصرفية في عام 2017 843 فرعاً حتى وصلت عام 2021 إلى 904 مصرفاً، ثم استمر بالإنخفاض لغاية عام 2023 بسبب غلق بعض الفروع المصرفية المحلية والأجنبية. وقد كانت أعلى نسبة الكثافة المصرفية في عام 2017 حيث بلغت 24.87 ألف نسمة لكل فرع مصرفي، كما بلغت فيها نسبة الانتشار 4.02% وعلى الرغم من زيادة عدد فروع المصارف لغاية عام 2021، إلا أنه رافق ذلك زيادة عدد السكان ما أدى إلى ارتفاع الكثافة المصرفية وانخفاض الانتشار المصرفي، وكما نلاحظ من خلال نسبة النمو أن الكثافة المصرفية انخفضت في عام 2019 وكان ذلك مؤشراً جيداً إلا أنه عاود الارتفاع خلال العام 2020 وحتى عام 2023، ما يعني ارتفاع نسبة السكان لكل فرع مصرفي واحد وكذلك الحال بالنسبة لنسبة النمو للانتشار المصرفي نلاحظ على الرغم من ارتفاعه في عام 2019، إلا أنه عاود الانخفاض في عام 2019، وحتى عام 2023 وبشكل كبير جداً ويعود ذلك كما أشرنا سابقاً إلى ارتفاع عدد السكان وإلى انخفاض عدد الفروع المصرفية العاملة في العراق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب- مؤشر انتشار خدمات الدفع الالكتروني

تعد خدمات الدفع الألكتروني البعد الثاني من مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية، وتساهم في تقليل تكلفة المعاملات وزيادة الوعي المالي لدى الأفراد.

يشير الجدول (2) إلى انتشار خدمات الدفع الألكتروني خلال مدة البحث، ونلاحظ ازدياد نسبة نمو خدمات الدفع الألكتروني لكل من عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد المحافظة الألكترونية وعدد نقاط الدفع النقدي وعدد نقاط الدفع الألكتروني. إلا أن هذه الزيادة تعد غير مستقرة ومتفاوتة وتحتاج إلى آلية لتثبيت زيادة انتشارها. ولو تم قياس هذا المؤشر نسبة إلى إجمالي عدد السكان النشطين اقتصادياً من 15 إلى 64 سنة، نلاحظ أن الزيادة تعد غير مجدية مقارنة بنمو عدد السكان، إذ تراوحت الزيادة في عدد أجهزة الصراف الآلي خلال مدة البحث من 3.1 عام 2017 إلى 12.4 عام 2023 لكل 100 ألف نسمة من السكان النشطين اقتصادياً، في حين انخفضت هذه النسبة لعدد نقاط الدفع الألكتروني في عام 2023 (54.2) لكل 100 ألف نسمة مقارنة بسنة 2022 والتي بلغت (73.8)، وكذلك بالنسبة لعدد نقاط الدفع الألكتروني كان الارتفاع فيه مقبولاً إلى حد ما، إلا أنه يحتاج إلى المزيد من التوعية لزيادة أعداد هذه النقاط لكل 100 ألف نسمة ولتناسب أعداد السكان الآخذ بالتزايد، وكما موضح بالجدول (3).

الجدول (2)

نسب نمو انتشار خدمات الدفع الالكتروني في العراق للمدة 2017-2023

السنة	عدد اجهزة الصراف الآلي	نسبة النمو%	عدد المحافظ الالكترونية	نسبة النمو%	عدد نقاط الدفع النقدي	نسبة النمو%	عدد نقاط الدفع الالكتروني	نسبة النمو%
2017	656		222,442		5,143		918	
2018	865	32%	271,906	22%	6,625	29%	2,200	140%
2019	1,014	17%	403,797	49%	11,677	76%	2,226	1%
2020	1,340	32%	1,226,235	204%	13,796	18%	7,540	239%
2021	1,566	17%	2,107,265	72%	14,704	7%	8,329	10%
2022	2,223	42%	2,970,390	41%	17,610	20%	10,718	29%
2023	4,021	81%	4,980,427	68%	17,610	0%	23,066	115%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

*** البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، للسنوات 2022-2023**

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (3)

نسب نمو انتشار خدمات الدفع الالكتروني نسبة الى عدد السكان النشطين اقتصادياً في العراق للمدة 2017-2023

السنة	عدد السكان النشطين اقتصادياً (15-64) (الف نسمة)	عدد اجهزة الصراف الآلي نسبة الى عدد السكان النشطين اقتصادياً	عدد المحافظ الالكترونية نسبة الى عدد السكان النشطين اقتصادياً	عدد نقاط الدفع النقدي نسبة الى عدد السكان النشطين اقتصادياً	عدد نقاط الدفع الالكتروني نسبة الى عدد السكان النشطين اقتصادياً
2017	20968 **	3.1	1060.9	24.5	4.4
2018	22,696	3.8	1198.0	29.2	9.7
2019	22,090	4.6	1828.0	52.9	10.1
2020	22,668	5.9	5409.5	60.9	33.3
2021	23,255	6.7	9061.6	63.2	35.8
2022	23,870	9.3	12444.0	73.8	44.9
2023	32,493	12.4	15327.7	54.2	71.0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

*** البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، للسنوات 2022-2023**

2- **مؤشر استخدام الخدمات المالية:** يبين هذا المؤشر مدى انتشار الحسابات المصرفية لكل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال، وكذلك استخدام تقنيات الدفع الرقمي بما يساهم في توفير وصول سهل وفعال للخدمات المالية، وتتكون مما يأتي:

أ- **عدد الحسابات المصرفية:** يعد هذا المؤشر ذو أهمية كبيرة في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية الأساسية فيما يتعلق بتوفير الحسابات المصرفية للأفراد والشركات لتسهيل عمليات تحويل الأموال وتوفير المزيد من وسائل الدفع الألكتروني، ومن بين هذه الأنواع من الحسابات هي عدد حسابات الشركات وعدد حسابات الودائع وعدد حسابات التوفير وعدد الحسابات الجارية. وكما هو موضح بالجدول (4) أن هناك زيادة مستمرة في نسبة نمو هذه الحسابات، ما يعد مؤشراً جيداً يدل على ارتفاع الحركات المالية خلال مدة البحث وذلك تماشياً مع مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية. وقد أشار الجدول المذكور أن بداية انطلاقة هذه الحسابات بدأت في عام 2019 لكل من عدد حسابات الشركات وعدد حسابات الودائع. وذلك وفق نسبة النمو الموضح لكل منهما 249% و 260% على التوالي، وهو بداية الاستقرار للحركات المالية بعد قرب انتهاء العمليات العسكرية وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي النسبي في البيئة العراقية ما يعني خلق استقراراً في القطاع المصرفي أيضاً، بينما كانت هذه الانطلاقة لكل من عدد حسابات التوفير وعدد الحسابات الجارية في عام 2020 التي بلغت نسبة النمو فيها عند ذروتها 141% و 72% على التوالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (4)

نسب نمو عدد الحسابات المصرفية في العراق للمدة 2017-2023

السنة	عدد حسابات الشركات	نسبة النمو%	عدد حسابات الودائع	نسبة النمو%	عدد حسابات التوفير	نسبة النمو%	عدد الحسابات الجارية	نسبة النمو%
2017	91,460		20,811		634,280		614,483	
2018	101,881	11%	23,202	11%	731,835	15%	773,759	26%
2019	355,904	249%	83,612	260%	1,446,969	98%	1,153,037	49%
2020	470,074	32%	186,036	122%	3,489,040	141%	1,981,826	72%
2021	573,205	22%	191,955	3%	3,915,175	12%	2,016,322	2%
2022	655,828	14%	226,223	18%	4,999,188	28%	2,914,652	45%
2023	758,172	16%	253,413	12%	7,699,596	54%	4,578,151	57%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

*** البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، للسنوات 2022-2023**

ب- **عدد البطاقات الألكترونية:** تساهم هذه البطاقات بشكل كبير في عمليات التحويل المالي والدفع الألكتروني بما يعزز من مساهمة الشمول المالي في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية في السوق العراقي، ويوضح الجدول (5) نسبة النمو في أعداد البطاقات الألكترونية المدينة والدائنة ومسبقة الدفع للبنوك العراقية للمدة 2017 إلى 2023 وكما هو موضح فإن هناك نمو مستمر في أعداد هذه البطاقات، حيث كانت أعلى نسبة نمو خلال مدة البحث من نصيب البطاقات مسبقة الدفع التي برز الإقبال عليها في عام 2018 حيث كانت نسبة النمو فيها 5253% إلا أنها شهدت انخفاض طفيف في عام 2020 ثم عاودت الارتفاع سريعاً في عام 2021، ثم تليها نسبة النمو في عدد البطاقات المدينة في نفس العام وبنسبة 584% بينما كانت أعلى نسبة نمو في عدد البطاقات الدائنة في عام 2023 وبنسبة 106% وتعد زيادة أعداد هذه البطاقات مؤشراً جيداً على مدى إلمام البنك المركزي والبنوك العاملة في البيئة العراقية على خلق الوعي والتثقيف المالي للأفراد والشركات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (5)

نسب نمو عدد البطاقات الالكترونية في العراق للمدة 2017-2023

السنة	عدد البطاقات المدينة	نسبة النمو%	عدد البطاقات الدائنة	نسبة النمو%	عدد البطاقات مسبقة الدفع	نسبة النمو%
2017	127,594		15,158		147,850	
2018	872,894	584%	22,067	46%	7,915,069	5253%
2019	1,460,891	67%	38,883	76%	9,006,951	14%
2020	2,811,503	92%	46,469	20%	8,891,436	-1%
2021	5,083,997	81%	50,927	10%	9,771,370	10%
2022	5,430,434	7%	61,320	20%	10,711,017	10%
2023	6,484,402	19%	126,491	106%	13,143,336	23%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

*** البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، للسنوات 2022-2023**

ثانياً: مؤشر كفاءة استثمار رأس المال

تقوم فكرة نموذج كفاءة رأس المال على قيام المصارف بالاستثمار في جميع الفرص المتاحة، والتي تكون قيمتها الحالية موجبة، أي أن هناك استثمارات متوقعة وفق ما هو مخطط للقطاع المصرفي. وتستخدم النمو في إيرادات المصارف العاملة في العراق كدالة للاستثمارات المتوقعة، بحيث أن أي استثمار أكبر من المتوقع أو أقل منه يعد مؤشراً على عدم كفاءة قرارات الاستثمار للمصارف عينة الدراسة، أي بمعنى أن أي إفراط في الاستثمار (الانحراف الموجب عن الاستثمار المتوقع) أو النقص في الاستثمار (الانحراف السالب عن الاستثمار المتوقع)، وكلاهما يدلان على عدم كفاءة قرارات الاستثمار في المصارف وكما يأتي:

$$Invest_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 NEG_{i,t-1} + \alpha_2 SalesGrowth_{i,t-1} + \alpha_3 NEG*SalesGrowth_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} \quad .....(3)$$

إذ أن:

$Invest_{i,t}$: هو اجمالي الاستثمار في المصارف العاملة في العراق مجتمعة في السنة t، وهي تمثل الزيادة الصافية في إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق إلى إجمالي الموجودات للسنة السابقة.

$SalesGrowth_{i,t-1}$: هو معدل نمو الإيرادات السنوية للمصارف العاملة في العراق في السنة t−1 .

$NEG_{i,t-1}$: متغير وهمي تبلغ قيمته 1 في حالة كان نمو إيراد المصارف سالباً و0 بخلاف ذلك، ويتم ضرب قيمة هذا المتغير في معدل نمو إيراد المصارف للسنة السابقة.

$\varepsilon_{i,t}$: بواقي معادلة الانحدار التي تعكس مستوى الاستثمار المتوقع والتي تعبر عن كفاءة استثمار رأس المال في المصارف عينة الدراسة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تم الاعتماد على النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للحصول على البيانات الخاصة باجمالي الموجودات من الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في العراق ووفق البيانات ربع السنوية اي بواقع 4 مشاهدات في السنة وبمجموع 28 مشاهدة خلال مدة الدراسة 2017-2023، أما فيما يتعلق ايراد المصارف فقد تم الاعتماد على النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي ، وبواقع مشاهدات سنوية نظرا لعدم وجود بيانات ربع سنوية تخص الايراد، لذا تم تحويل هذه البيانات الى بيانات ربع سنوية باستخدام برنامج EViews، لتتناسب مع المشاهدات ربع السنوية لاجمالي الموجودات ولتجنب الوقوع في مشاكل الانحدار. وقد تطبيق نموذج الانحدار للحصول على البواقي المعيارية المشار اليها في المعادلة (3)، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (6)

مؤشر كفاءة استثمار رأس المال (بواقي معادلة الانحدار) للمدة 2017-2023

السنة	بواقي معادلة الانحدار	تفسير كفاءة رأس المال
2017	-0.1129	نقص استثمار
2018	0.0485	فرط استثمار
2019	0.0256	فرط استثمار
2020	0.0018	استثمار كفوء
2021	0.0063	استثمار كفوء
2022	0.0262	فرط استثمار
2023	0.0063	استثمار كفوء

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews:

يوضح الجدول(6) قياس كفاءة رأس المال المستثمر عبر بواقي معادلة الإنحدار بين إيراد المصارف وإجمالي موجوداتها حيث تقيس بواقي المعادلة مدى الإنحراف عن مستوى الاستثمار المتوقع، ما يشير إلى أن تلك البواقي تستخدم كبديل لقياس كفاءة الاستثمار، وتعني البواقي الإيجابية أن الشركة تستثمر بمعدل أعلى من المتوقع وفقًا لنمو إيراد المبيعات، ما يعني أنها ستفرط في الاستثمار، وفي المقابل تفترض البواقي السالبة أن الاستثمار الحقيقي أقل من المتوقع ما يعكس نقصًا في الاستثمار. وقد تبين من الجدول أعلاه أن مامجموع ثلاث سنوات خلال مدة البحث تقع ضمن فئة الاستثمار المفرط (2018، 2019، 2022) والباقي يعد استثماراً كفوءاً، وأن سنة واحدة فقط تقع ضمن فئة نقص الاستثمار. وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب سنوات مدة البحث تجاوز الاستثمار في المصارف العاملة في العراق نسبة الاستثمار المتوقع، وهذا يشير إلى انتشار الاتجاهات الإيجابية أو التفاؤل بين المصارف فيما يتعلق بالاستثمار كونها قريبة جداً من الصفر، ما يؤدي إلى زيادة الميل للتوسع الاقتصادي بالنظر إلى التوقعات الاقتصادية في الدولة، أي يتوافق تماماً مع المستوى الكلي لارتفاع مؤشرات الشمول المالي. ويمكن توضيح اتجاهات مستوى كفاءة الاستثمار مع مؤشرات الشمول المالي وفق الأشكال الآتية:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1- منحنى كفاءة الاستثمار مع مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية (الكثافة والانتشار المصرفي)

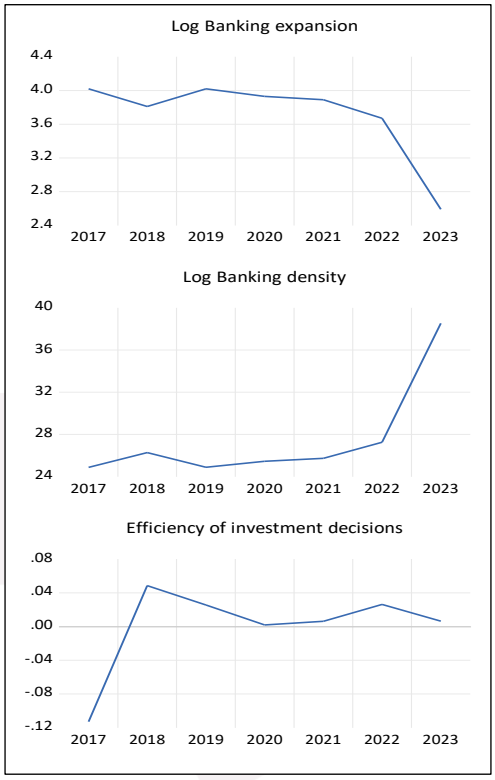

الشكل (1)

منحنى كفاءة الاستثمار في المصارف مع منحنيات الكثافة والانتشار المصرفي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

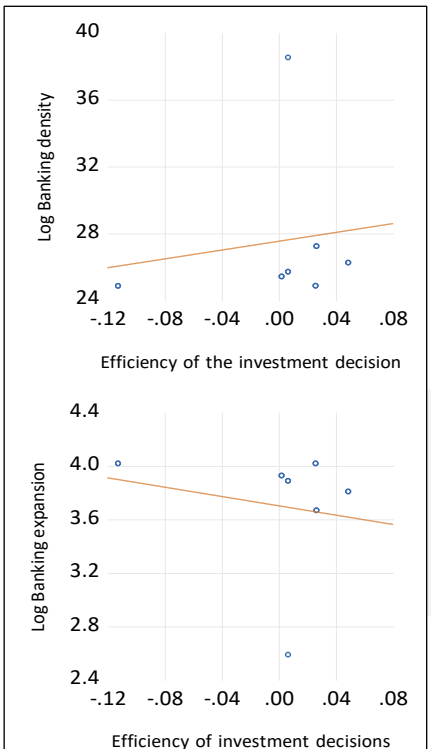

الشكل (2)

منحنى كفاءة الاستثمار في المصارف مع منحنيات الكثافة والانتشار المصرفي وفق الشكل المبعثر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق

يوضح الشكل (1) اتجاه منحنيات كفاءة القرار الاستثمار الذي تم قياسه وفق بواقي معادلة الانحدار (3) مع كل من الكثافة المصرفية (Banking density) والانتشار المصرفي (Banking expansion)، ويتضح بأن اتجاه منحنى كفاءة الاستثمار يميل الى الاستقرار من عام 2018 مايعني اتخاذ قرارات استثمار سليمة من قبل المصارف العاملة في العراق، إلا أن منحنى الانتشار المصرفي يوضح الانخفاض فيه وبالمقابل ارتفاع في منحنى الكثافة المصرفية لسبب ازدياد عدد السكان وانخفاض عدد الفروع المصرفية مايعني ضعف الاتجاه بين كفاءة الاستثمار والانتشار والكثافة المصرفية. بينما يوضح الشكل (2) العلاقة بين المتغيرات عن طريق الرسم المبعثر (Scatter Plots) بين المتغيرات الخاصة بكفاءة الاستثمار على المحور الافقي وبقية المؤشرات على المحور العمودي ونلاحظ بوجود علاقة تصاعدية ضعيفة بين كفاءة الاستثمار وبين الكثافة المصرفية، وعلاقة عكسية ضعيفة مع الانتشار المصرفي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2- منحنى كفاءة الاستثمار مع مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية (خدمات الدفع الالكتروني)

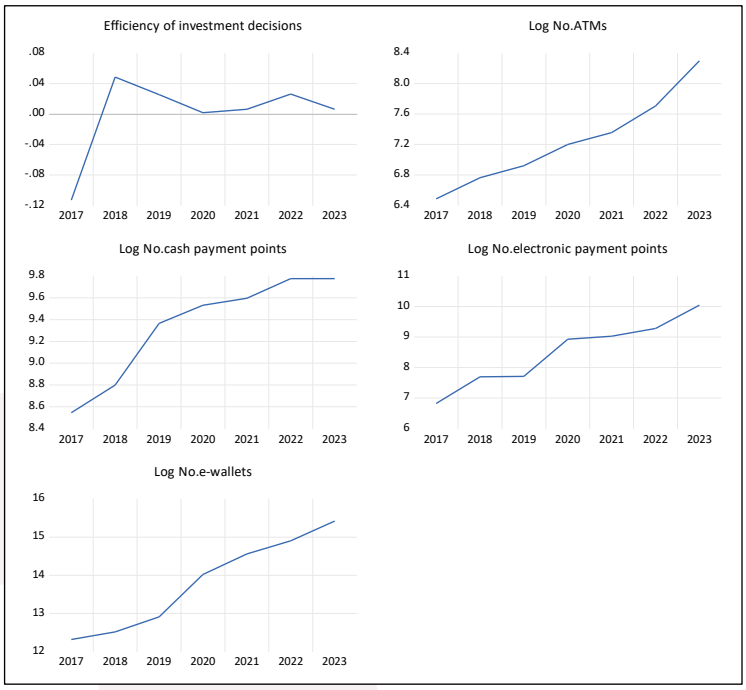

الشكل (3)

منحنى كفاءة الاستثمار في المصارف مع منحنيات خدمات الدفع الالكتروني

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

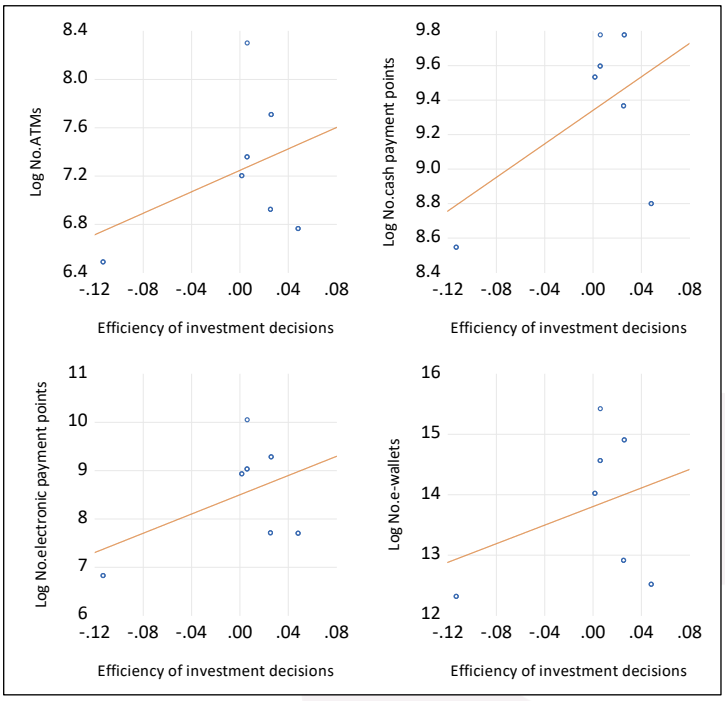

الشكل (4)

منحنى كفاءة الاستثمار في المصارف مع منحنيات خدمات الدفع الالكتروني وفق الشكل المبعثر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يوضح الشكل (3) اتجاه منحنيات كفاءة القرار الاستثمار الذي تم قياسه وفق بواقي معادلة الانحدار (3) مع خدمات الدفع الالكتروني (عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد المحافظ الالكترونية وعدد نقاط الدفع الالكتروني وعدد نقاط الدفع النقدي)، والتي تم قياسها باللوغاريتم للتخلص من مشكلة الحجم، ويتضح بأن اتجاه منحنى كفاءة الاستثمار يميل الى الاستقرار من عام 2018 مايعني اتخاذ قرارات استثمار سليمة من قبل المصارف العاملة في العراق وهذا بطبيعة الحال يوضح الاتجاه الصعودي لعدد خدمات الدفع الالكتروني. بينما يوضح الشكل (4) العلاقة بين المتغيرات عن طريق الرسم المبعثر (Scatter Plots) بين المتغيرات الخاصة بكفاءة الاستثمار على المحور الافقي وبقية الأعداد على المحور العمودي ونلاحظ بوجود علاقة تصاعدية مباشرة بين السلسلتين.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3- تحديد شكل منحنى كفاءة الاستثمار مع مؤشر استخدام الخدمات المالية (عدد الحسابات المصرفية)

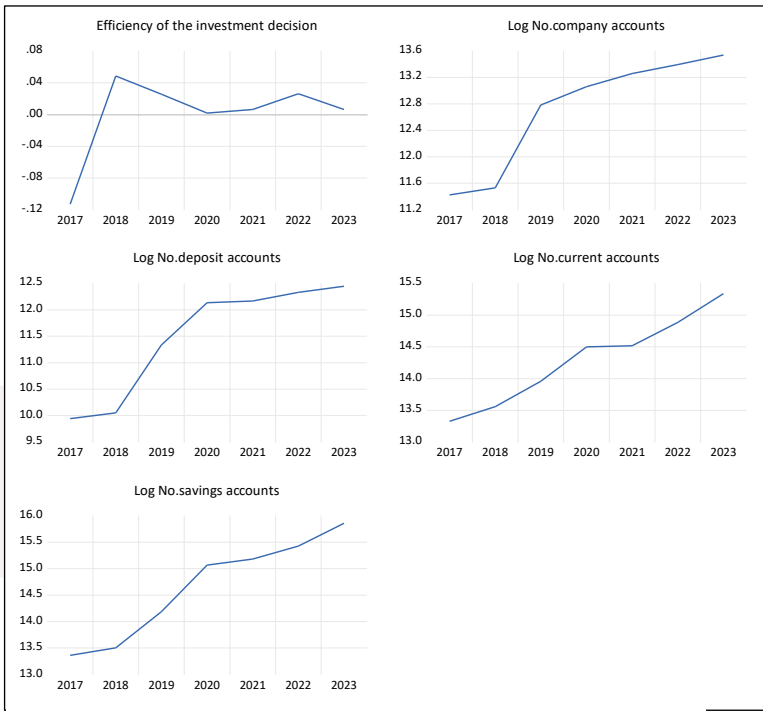

الشكل (5)

منحنى كفاءة الاستثمار في المصارف مع منحنيات عدد الحسابات المصرفية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

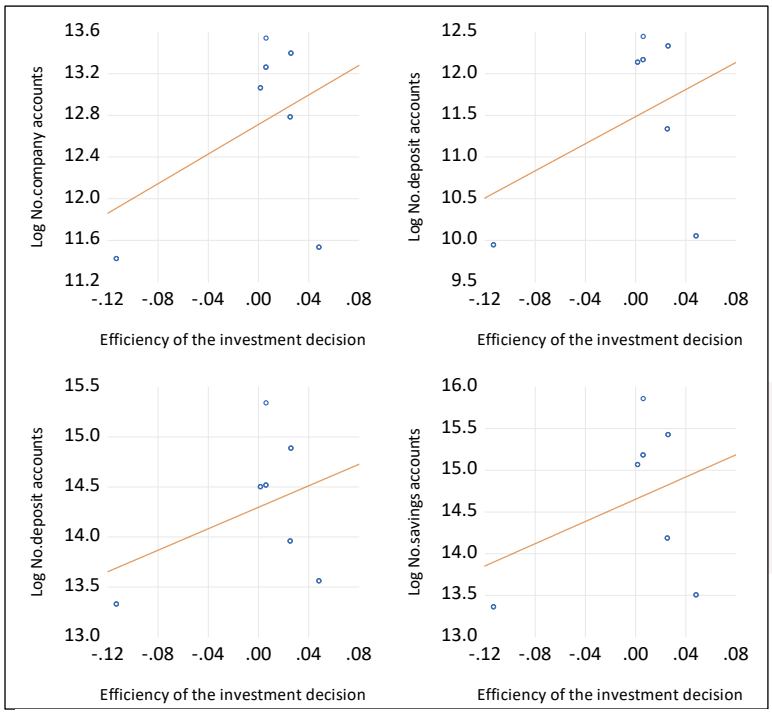

الشكل (6)

منحنى كفاءة الاستثمار في المصارف مع منحنيات عدد الحسابات المصرفية وفق الشكل المبعثر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

يوضح الشكل (5) اتجاه منحنيات كفاءة القرار الاستثمار الذي تم قياسه وفق بواقي معادلة الانحدار (3) مع كل من عدد حسابات الشركات وعدد حسابات الودائع وعدد الحسابات الجارية وعدد حسابات التوفير على التوالي، والتي تم قياسها باللوغاريتم للتخلص من مشكلة الحجم، ويتضح بأن اتجاه منحنى كفاءة الاستثمار يميل الى الاستقرار من عام 2018 مايعني اتخاذ قرارات استثمار سليمة من قبل المصارف العاملة في العراق وهذا بطبيعة الحال يوضح الاتجاه الصعودي لعدد الحسابات. بينما يوضح الشكل (6) العلاقة بين المتغيرات عن طريق الرسم المبعثر (Scatter Plots) بين المتغيرات الخاصة بكفاءة الاستثمار على المحور الافقي وبقية الحسابات على المحور العمودي ونلاحظ بوجود علاقة تصاعدية مباشرة بين السلسلتين.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4- تحديد شكل منحنى كفاءة الاستثمار مع مؤشر استخدام الخدمات المالية (عدد البطاقات الالكترونية)

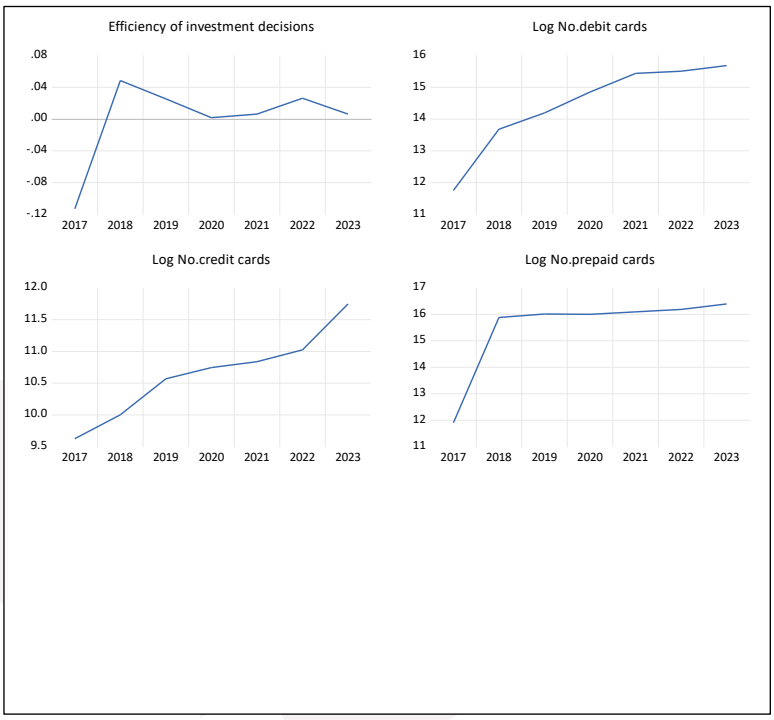

الشكل (7)

منحنى كفاءة الاستثمار في المصارف مع منحنيات عدد البطاقات الالكترونية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

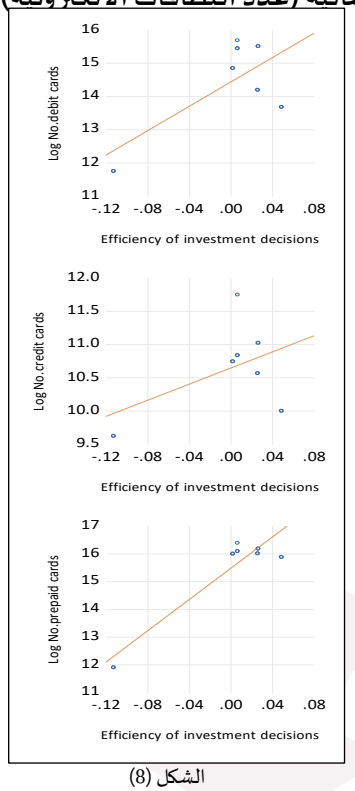

الشكل (8)

منحنى كفاءة الاستثمار في المصارف مع منحنيات عدد البطاقات الالكترونية وفق الشكل المبعثر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

يوضح الشكل (7) اتجاه منحنيات كفاءة القرار الاستثمار الذي تم قياسه وفق بواقي معادلة الانحدار (3) مع كل من عدد البطاقات المدينة والبطاقات الدائنة والبطاقات مسبقة الدفع، والتي تم قياسها باللوغاريتم للتخلص من مشكلة الحجم، ويتضح بأن اتجاه منحنى كفاءة الاستثمار يميل الى الاستقرار من عام 2018 مايعني اتخاذ قرارات استثمار سليمة من قبل المصارف العاملة في العراق وهذا بطبيعة الحال يوضح الاتجاه الصعودي لعدد البطاقات باستثناء البطاقات مسبقة الدفع التي تميل الى الارتفاع بشكل مستقر نسبياً. بينما يوضح الشكل (8) العلاقة بين المتغيرات عن طريق الرسم المبعثر (Scatter Plots) بين المتغيرات الخاصة بكفاءة الاستثمار على المحور الافقي وبقية البطاقات الالكترونية على المحور العمودي ونلاحظ بوجود علاقة تصاعدية مباشرة بين السلسلتين.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثاً: مؤشر الخطر النظامي

تعد المخاطر النظامية نوع من أنواع المفاجآت، والتي تؤثر على العديد من الموجودات وبشكل متفاوت، ولهذا النوع من المخاطر آثار كبيرة على مستوى السوق المالي، ولهذا تسمى أحياناً بمخاطر السوق، والتي تختلف عن المخاطر غير النظامية التي قد تصيب موجود واحد بشكل فردي أو شركة واحدة فقط. ويعد عدم اليقين بشأن الظروف الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي أو أسعار الفائدة أو التضخم، أمثلة على المخاطر النظامية التي قد تؤثر على عمل الشركات ككل، فضلاً عن الظروف السياسية والتي قد تؤثر بدورها على جميع الشركات تقريباً ولكن بدرجة متفاوتة من خلال تأثيرها على قيمة الموجودات التي تمتلكها الشركات (Ross, et.all, 2022: 437). لذا سيتم اعتماد بيتا كمقياس للمخاطر النظامية التي تواجه جميع المصارف العاملة في سوق العراق والأوراق المالية، من خلال الاعتماد على مؤشر قطاع المصارف في سوق العراق والأوراق المالية، إذ تعد بيتا مقياساً لحساسية السهم تجاه السوق وهو معامل إحصائي مشتق من تحليل الانحدار الخطي بين عوائد السهم وعوائد السوق ككل. لذا فقد تم الاعتماد على مؤشر قطاع المصارف كمؤشر يمثل المصارف المساهمة العاملة في العراق وعلى مؤشر سوق العراق والأوراق المالية لمعرفة تقييم درجة المخاطرة التي تواجه قطاع المصارف العراقية والذي يعد أساساً في اتخاذ القرارات الاستثمارية لهذه المصارف، عبر معرفة إلى أي مدى سيتحرك مؤشر قطاع المصارف إذا تحرك السوق صعوداً ونزولاً. ويتم قياسه كما يأتي:

$$Beta = \frac{cov\ (Ri, Rm)}{Var\ (Rm)} \ldots\ldots..(4)$$

إذ أن:

Beta: معامل بيتا مؤشر قطاع المصارف (درجة حساسية مؤشر قطاع المصارف تجاه التقلب في عوائد محفظة السوق).

: التباين المشترك بين عائد مؤشر القطاع المصرفي وعائد محفظة السوق.$cov\ (Ri, Rm)$

: التباين لعائد محفظة السوق.$Var\ (Rm)$

تم حساب عائد مؤشر السوق وعائد مؤشر القطاع المصرفي كما يأتي:

$$Rm = \frac{P - P_{t-1}}{P_{t-1}} \ldots\ldots..(5)$$

إذ أن:

: عائد السوق او عائد القطاع المصرفي.Rm

: سعر المؤشر في نهاية المدة.P

: سعر المؤشر في بداية المدة.P 1-

تم الاعتماد على البيانات الاسبوعية لنشرات سوق العراق للأوراق المالية لكل من مؤشر القطاع المصرفي ومؤشر السوق ككل للحصول على البيانات الخاصة لاحتساب المخاطر النظامية (بيتا) اي بواقع 50 مشاهدة في السنة على مدى كل عام وخلال مدة الدراسة 2017-2023، ليتناسب مع المشاهدات السنوية لمؤشرات الشمول المالي ولتتوافق مع مؤشر كفاءة قرار الاستثمار الذي تم احتسابه بشكل سنوي. وقد تطبيق نموذج بيتا كما في المعادلة (4)، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (7)

مؤشر الخطر النظامي (Beta) للمدة 2017-2023

السنة	الخطر النظامي (بيتا)
2017	1.040
2018	-0.833
2019	0.826
2020	0.513
2021	0.648
2022	0.569
2023	0.335

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الحاسبة الالكترونية.

يوضح الجدول(7) قياس المخاطر النظامية التي تواجه القطاع المصرفي وفق المعادلة 4 عبر معرفة مدى تقلب مؤشر القطاع المصرفي نسبة الى التقلبات التي تواجه سوق العراق للاوراق المالية، . نلاحظ أن الخطر النظامي في عام 2017 قريب من الواحد الصحيح وبقيمة (1.04)، ما يعني أن مؤشر القطاع المصرفي يتحرك بنفس اتجاه وحِدَّة السوق صعوداً ونزولاً، وفي عام 2018 ظهرت قيمة بيتا سالبة (0.833-) وهي قيمة نادرة الحدوث، وتعني أن مؤشر القطاع المصرفي يتحرك بعكس اتجاه حركة السوق في هذا العام، أي عند ارتفاع السوق سينخفض مؤشر القطاع المصرفي بنفس النسبة وبالعكس. أما في السنوات 2019-2023 ظهرت قيمة بيتا فيها أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن مؤشر قطاع المصارف العراقي أقل تقلباً من مؤشر سوق العراق للأوراق المالية ككل، أي أن المخاطر النظامية التي تواجه المصارف العراقية أقل من المخاطر الكلية التي تواجه السوق، وهذا مؤشر جيد يدل على استقرار المخاطر النظامية من عام 2019 لغاية عام 2023، وهذا يتوافق مع كفاءة القرار الاستثماري الذي ظهر في الجدول 6 والذي امتاز أيضاً باستثمار كفوء ومستقر إلى حد ما. ويمكن توضيح اتجاهات المخاطر النظامية للقطاع المصرفي مع مؤشرات الشمول المالي وفق الأشكال الآتية:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1- منحنى المخاطر النظامية مع مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية (الكثافة والانتشار المصرفي)

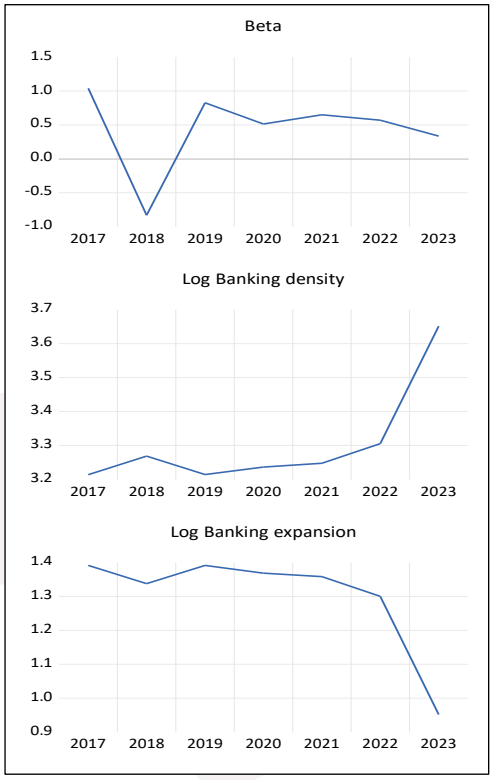

الشكل (9)

منحنى المخاطر النظامية مع منحنيات الكثافة والانتشار المصرفي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

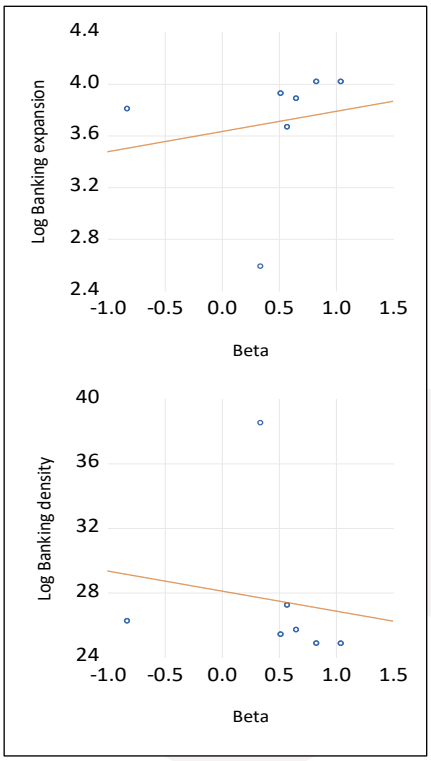

الشكل (10)

منحنى المخاطر النظامية مع منحنيات الكثافة والانتشار المصرفي وفق الشكل المبعثر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

يوضح الشكل (9) اتجاه منحنيات الخطر النظامي (بيتا) الذي تم قياسه وفق المعادلة (4) مع كل من الكثافة المصرفية (Banking density) والانتشار المصرفي (Banking expansion)، ويتضح بأن اتجاه منحنى الخطر النظامي يميل الى الاستقرار من عام 2019 ثم الانخفاض بشكل مستقر نسبياً لغاية عام 2023، إلا أن منحنى الانتشار المصرفي يوضح الانخفاض فيه وبالمقابل ارتفاع في منحنى الكثافة المصرفية لسبب ازدياد عدد السكان وانخفاض عدد الفروع المصرفية مايعني ضعف الاتجاه بين الخطر النظامي والانتشار والكثافة المصرفية. بينما يوضح الشكل (10) العلاقة بين المتغيرات عن طريق الرسم المبعثر (Scatter Plots) بين المتغيرات الخاصة بالخطر النظامي على المحور الافقي وبقية المؤشرات على المحور العمودي ونلاحظ بوجود علاقة تصاعدية ضعيفة بين كفاءة الاستثمار وبين الكثافة المصرفية، وعلاقة عكسية ضعيفة مع الانتشار المصرفي، وهو مايدل على ضعف مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي في العراق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2- منحنى المخاطر النظامية مع مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية (خدمات الدفع الالكتروني)

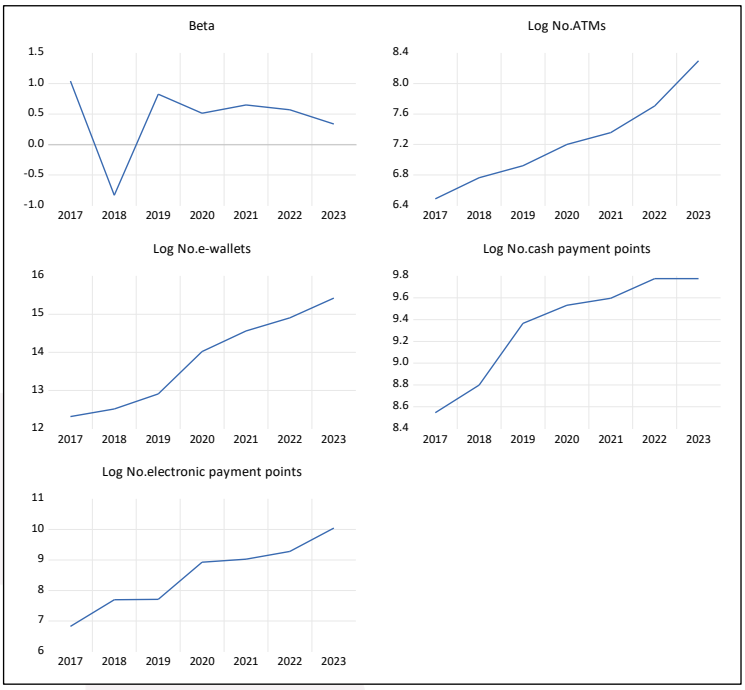

الشكل (11)

منحنى المخاطر النظامية مع منحنيات خدمات الدفع الالكتروني

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

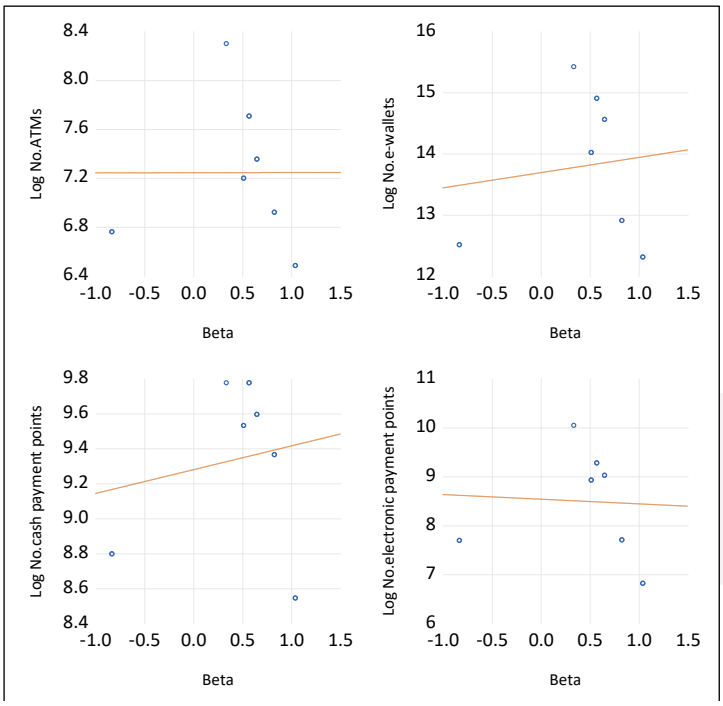

الشكل (12)

منحنى المخاطر النظامية مع منحنيات خدمات الدفع الالكتروني وفق الشكل المبعثر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

يوضح الشكل (11) اتجاه منحنيات الخطر النظامي (بيتا) الذي تم قياسه وفق المعادلة (4) مع خدمات الدفع الالكتروني (عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد المحافظ الالكترونية وعدد نقاط الدفع الالكتروني وعدد نقاط الدفع النقدي)، والتي تم قياسها باللوغاريتم للتخلص من مشكلة الحجم، ويتضح بأن اتجاه منحنى الخطر النظامي يميل الى الاستقرار من عام 2019 ثم الانخفاض بشكل مستقر نسبياً لغاية عام 2023، وهذا بطبيعة الحال يوضح الاتجاه الصعودي لعدد خدمات الدفع الالكتروني. بينما يوضح الشكل (12) العلاقة بين المتغيرات عن طريق الرسم المبعثر (Scatter Plots) بين المتغيرات الخاصة بالخطر النظامي على المحور الافقي وبقية الأعداد على المحور العمودي ونلاحظ بوجود علاقة ضعيفة بين السلسلتين، ومعنى ذلك انه وبسبب ان قيمة بيتا اقل من الواحد الصحيح ان ارتفاع مؤشر السوق يكون اكبر من ارتفاع مؤشر القطاع المصرفي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3- تحديد شكل منحنى المخاطر النظامية مع مؤشر استخدام الخدمات المالية (عدد الحسابات المصرفية)

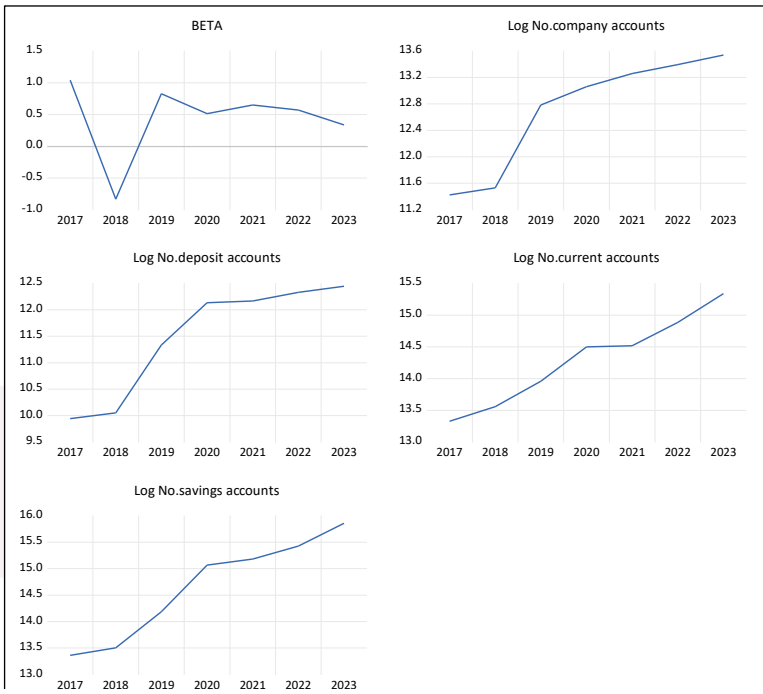

الشكل (13)

منحنى المخاطر النظامية مع منحنيات عدد الحسابات المصرفية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

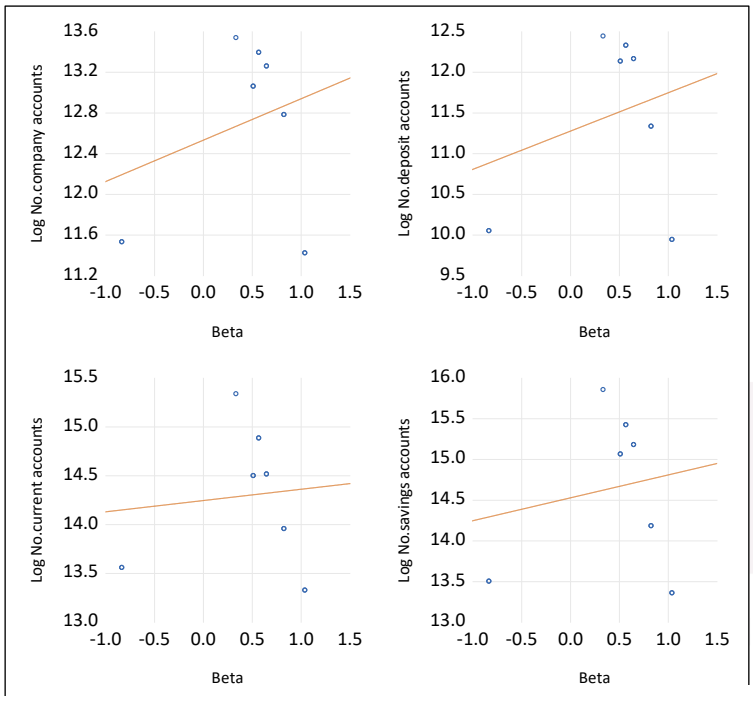

الشكل (14)

منحنى المخاطر النظامية مع منحنيات عدد الحسابات المصرفية وفق الشكل المبعثر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

يوضح الشكل (13) اتجاه منحنيات الخطر النظامي (بيتا) الذي تم قياسه وفق المعادلة (4) مع كل من عدد حسابات الشركات وعدد حسابات الودائع وعدد الحسابات الجارية وعدد حسابات التوفير على التوالي، والتي تم قياسها باللوغاريتم للتخلص من مشكلة الحجم، ويتضح بأن اتجاه منحنى الخطر النظامي يميل الى الاستقرار من عام 2019 ثم الانخفاض بشكل مستقر نسبياً لغاية عام 2023 وهذا بطبيعة الحال يوضح الاتجاه الصعودي لعدد الحسابات وتحديداً من عام 2019 أي انه بانخفاض المخاطر تزداد استثمارات المصارف في انشطة الشمول المالي. بينما يوضح الشكل (14) العلاقة بين المتغيرات عن طريق الرسم المبعثر (Scatter Plots) بين المتغيرات الخاصة بالخطر النظامي على المحور الافقي وبقية الحسابات على المحور العمودي ونلاحظ بوجود علاقة تصاعدية مباشرة بين سلاسل عدد حسابات الشركات وعدد حسابات الودائع، بينما كانت تصاعدية ضعيفة لكل من سلاسل عدد حسابات التوفير وعدد الحسابات الجارية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4- تحديد شكل منحنى المخاطر مع مؤشر استخدام الخدمات المالية (عدد البطاقات الالكترونية)

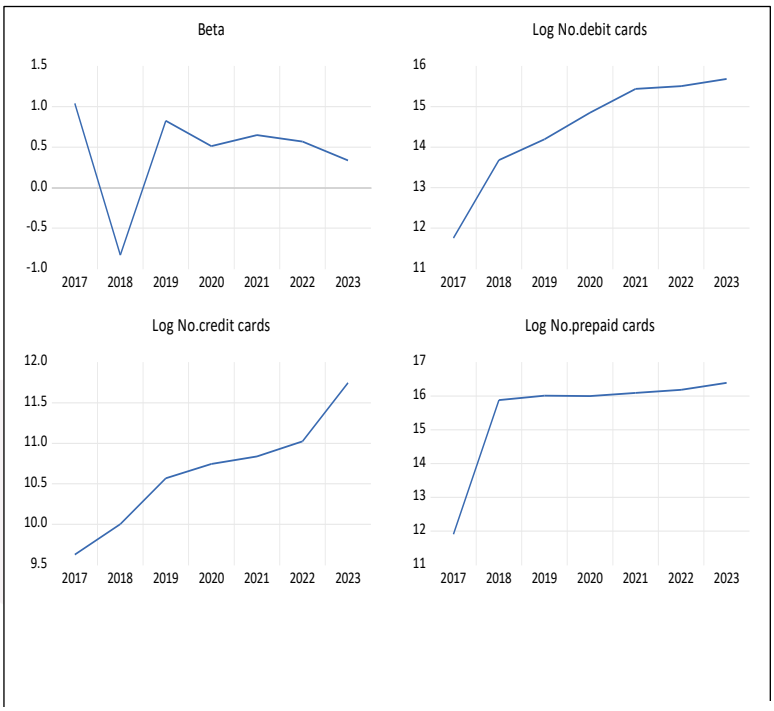

الشكل (15)

منحنى المخاطر النظامية مع منحنيات عدد البطاقات الالكترونية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

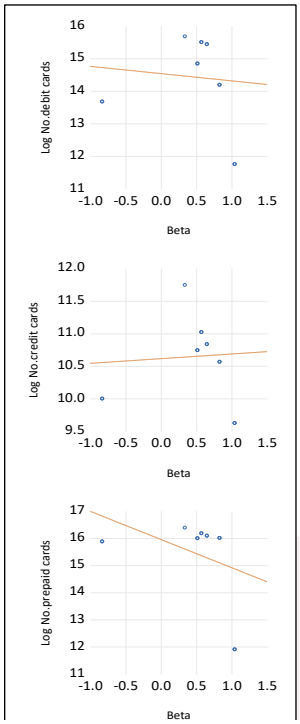

الشكل (16)

منحنى المخاطر النظامية مع منحنيات عدد البطاقات الالكترونية وفق الشكل المبعثر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

يوضح الشكل (15) اتجاه منحنيات الخطر النظامي (بيتا) الذي تم قياسه وفق المعادلة (4) مع كل من عدد البطاقات المدينة والبطاقات الدائنة والبطاقات مسبقة الدفع، والتي تم قياسها باللوغاريتم للتخلص من مشكلة الحجم، ويتضح بأن اتجاه منحنى الخطر النظامي يميل الى الاستقرار من عام 2019 ثم الانخفاض بشكل مستقر نسبياً لغاية عام 2023 ، وهذا بطبيعة الحال يوضح الاتجاه الصعودي لعدد البطاقات باستثناء البطاقات مسبقة الدفع التي تميل الى الارتفاع بشكل مستقر نسبياً. بينما يوضح الشكل (16) العلاقة بين المتغيرات عن طريق الرسم المبعثر (Scatter Plots) بين المتغيرات الخاصة بكفاءة الاستثمار على المحور الافقي وبقية البطاقات الالكترونية على المحور العمودي ونلاحظ بوجود علاقة تصاعدية بسيطة جداً مع عدد البطاقات الدائنة، وعلاقة غير واضحة مع عدد الحسابات المدينة وعدد البطاقات مسبقة الدفع، وقد يعود السبب في ذلك الا ان انخفاض المخاطر النظامية تعني انخفاض العائد على بعض الاستثمارات المصرفية والتي تعود الى طبيعة العلاقة الطردية بين العائد والخطر.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثاً: تفسير كفاءة استثمار رأس المال والمخاطر النظامية في المصارف العراقية من مدخل الشمول المالي

عند إدخال شريحة أكبر من المجتمع في النظام المصرفي تحت استراتيجية الشمول المالي، تتوزع المخاطر على عدد أكبر من المستفيدين بدلاً من تركزها على عدد محدود من العملاء الكبار، حيث تزداد أعداد الحسابات المصرفية والودائع والمحافظ والبطاقات الإلكترونية، ما يعزز قدرة البنوك على إدارة السيولة بمرونة أكبر، كما تساهم في إدخال الأموال المتداولة من السوق الموازي إلى المصارف، فتزداد المعاملات المالية الرسمية التي تخضع للرقابة، ما يقلل من المخاطر التشغيلية والائتمانية، بل وحتى النظامية التي تواجه النظام المصرفي ككل، كما أن هذه الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية تتحول إلى موارد تمويلية تحتاج إلى استثمار، أي أن هذه الفئات الجديدة التي انضمت داخل النظام المالي عن طريق الشمول المالي يخلق مستثمرين جدد، ما يعني زيادة الطلب على الأدوات الاستثمارية.

الجدول (8)

مؤشري كفاءة استثمار رأس المال (بواقي معادلة الانحدار) والخطر النظامي (بيتا) للمدة 2017-2023

السنة	بواقي معادلة الانحدار	الخطر النظامي (بيتا)
2017	-0.1129	1.040
2018	0.0485	-0.833
2019	0.0256	0.826
2020	0.0018	0.513
2021	0.0063	0.648
2022	0.0262	0.569
2023	0.0063	0.335

المصدر: من اعداد الباحث

تعني كفاءة الاستثمار قدرة المصرف على توظيف الموارد المالية بطريقة تحقق أعلى عائد ممكن مقابل مستوى معين من المخاطر ، ويكون الاستثمار كفوءاً عندما يوازن بين العائد المتوقع والمخاطر المحتملة، أي كلما زادت المخاطر النظامية تنخفض كفاءة الاستثمار مالم يتم ادارتها بشكل جيد وكما أن إدارة المصارف الكفوءة هي تلك التي تمتلك القدرة على التقليل من آثار هذه المخاطر وتحقيق عائد أفضل نسبياً، والشكلين الآتيين يوضحان اتجاه العلاقة بين المخاطر النظامية وكفاءة القرار الاستثماري في ظل استخدام مؤشرات الشمول المالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

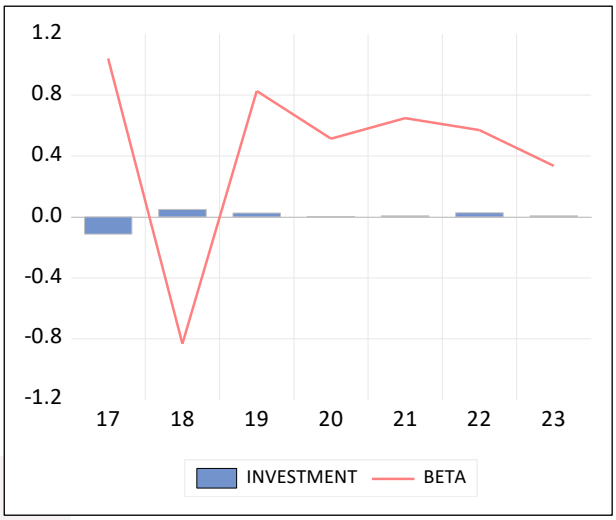

الشكل (17)

منحنى المخاطر النظامية مع منحنى كفاءة القرارت الاستثمارية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

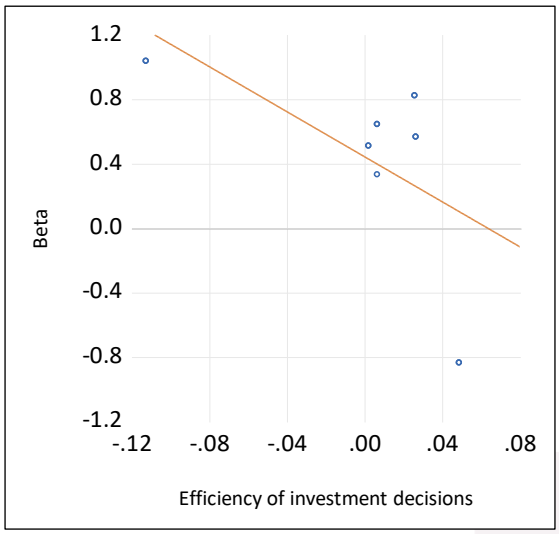

الشكل (18)

منحنى المخاطر النظامية مع منحنى كفاءة القرارت الاستثمارية وفق الشكل المبعثر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الشكل (17) أن كفاءة الاستثمار تنخفض بسرعة مع ارتفاع المخاطر النظامية عند غياب الادارة الكفوءة، ففي عام 2017 بلغت قيمة بيتا (المخاطر النظامية) 1.04 وهي اعلى قيمة خلال مدة البحث 2017-2023 وقد بلغت قيمة بواقي معادلة الانحدار من معادلة قياس كفاءة القرارات الاستثمارية (-0.11) وتعد هي القيمة الاعلى ايضاً خلال مدة البحث، وكذلك خلال عام 2018 بلغت قيمة بيتا -0.83 وتعد ثاني اعلى قيمة خلال مدة البحث وكذلك نلاحظ وجود تحسن في كفاءة القرارات الاستثمارية التي بلغت قيمتها 0.05 والتي تعد ايضاً ثاني اعلى قيمة من قيم عدم كفاءة القرار الاستثمار كونها تعد ثاني اكبر قيمة بعيدة عن قيمة الصفر، ومنذ عام 2019 بدأت قيمة بيتا تستقر الى حد ما ما ادى الى استقرار كفاءة رأس المال بشكل نسبي. وبالمقابل يمكن القول أن وجود إدارة استثمار كفوءة ستقلل من أثر المخاطر النظامية وتحافظ على مستوى أعلى من الكفاءة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الاستنتاجات

أهم ماتوصل اليه البحث يمكن توضيحه من خلال الآتي:

1- الشمول المالي يعزز القدرة على الابتكار في المنتجات والخدمات المالية، بما ينعكس إيجابًا على كفاءة استثمار رأس المال.

2- يظهر الشمول المالي كأداة فعّالة في تحسين كفاءة استثمار رأس المال لدى المصارف، حيث يسهم في استغلال الموارد المالية بشكل أفضل وبالتالي زيادة العوائد.

3- هناك دور إيجابي للشمول المالي للتقليل من المخاطر النظامية، إذ يساهم في توزيع المخاطر عبر قاعدة أوسع من المستفيدين و تظهر مرونة أكبر في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

4- التفاوت في التغطية الجغرافية للشمول المالي واهميته في تحقيق كفاءة الاستثمار وتقليل الخطر النظامي، إذ تبين انخفاض كل من مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق خلال مدة البحث ما يشير إلى أهمية توسيع الخدمات المالية لتشمل جميع المناطق.

5- وجود مؤشرات للشمول المالي يمكن أن يساعد في التنبؤ بالمخاطر المستقبلية واتخاذ إجراءات وقائية قبل وقوع الخسائر، كما ان التوسع في الشمول المالي يساهم في خلق فرص استثمارية جديدة وتحقيق نمو مستدام لرأس المال المصرفي

6- العلاقة بين الشمول المالي وكفاءة الاستثمار تظهر أهمية تكامل السياسات المصرفية مع السياسات الاقتصادية العامة للدولة لتحقيق الاستفادة القصوى.

7- المصارف التي تتبنى أساليب تقييم أداء رأس المال بناءً على مؤشرات الشمول المالي تتمتع بقدرة أكبر على تحسين توزيع الموارد وتقليل الهدر المالي.

8- أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين كفاءة استثمار رأس المال ومؤشرات الشمول المالي كانت قوية وإيجابية وتصاعدية. حيث أسهم مستوى الوصول إلى الخدمات المالية، ممثلاً بخدمات الدفع الإلكتروني في تعزيز قدرة المصارف على توظيف رأس المال بكفاءة أكبر، كما ساهم مؤشر استخدام الخدمات المالية، المتمثل بعدد الحسابات المصرفية وعدد البطاقات الإلكترونية، في زيادة فعالية استثمار الموارد المالية. وبذلك يتضح أن كل من التوسع في الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة استخدام هذه الخدمات يرتبطان ارتباطاً مباشراً وفعّالاً بتحسين كفاءة استثمار رأس المال في المصارف.

9- أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين الخطر النظامي ومؤشرات الشمول المالي كانت قوية وإيجابية، حيث تبين أنه كلما انخفض مستوى الخطر النظامي في المصارف، زادت مؤشرات الشمول المالي، ممثلة بعدد حسابات الشركات وعدد حسابات الودائع. ويشير ذلك إلى أن تعزيز الشمول المالي يساهم في تقليل المخاطر النظامية.

المقترحات

تم صياغة مجموعة مقترحات استناداً الى الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، وكما يلي:

1- تطوير سياسات مصرفية تشجع على زيادة الشمول المالي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع.

2- تصميم برامج توعية مالية تستهدف العملاء لتعزيز استخدام المنتجات والخدمات المصرفية بشكل فعّال.

3- اهمية استخدام مؤشرات الشمول المالي كجزء من أدوات تحليل المخاطر الداخلية للمصارف لتحسين إدارة رأس المال.

4- تعزيز الاستثمارات في التقنيات الرقمية والخدمات المصرفية الإلكترونية لتوسيع نطاق الشمول المالي.

5- إعداد دراسات دورية لمراقبة العلاقة بين الشمول المالي وكفاءة الاستثمار والمخاطر، بهدف تعديل السياسات المصرفية بما يتناسب مع تغيرات السوق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المراجع باللغة العربية

1- تقرير الاستقرار المالي لعام 2023، 2023، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
2- تقرير الاستقرار المالي لعام 2022، 2022، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
3- تقرير الاستقرار المالي لعام 2021، 2021، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
4- النشرة الاحصائية السنوية، 2023، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
5- النشرة الاحصائية السنوية، 2022، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
6- النشرة الاحصائية السنوية ، 2021، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
7- النشرة الاحصائية السنوية ، 2020، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
8- الجهاز المركزي للاحصاء، تقديرات سكان العراق 2015-2018، 2018، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، مزارة التخطيط، العراق.
9- الذبحاوي، حسن كريم وشاكر، آمال حسين وناصر، جهان علي، 2024، واقع وتحديات الشمول المالي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد خاص، مجلد 2، وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادارة والاقتصاد.

المراجع باللغة العربية

1- Nasir, *et.all*, 2018, Impact of Investment Efficiency on Cost of Equity: An Empirical Study on Shariah and Non Shariah Compliance Firms Listed on Pakistan Stock Exchange , Pakistan Administrative Review , Vol. 2, No. 3.
2- Chand, Shasnil Avinesh. Singh, Baljeet. And Chand, Anish, 2025, The Impact of Financial Technology (FinTech) on Bank Risk-Taking and Profitability in Small Developing Island States: AStudyof Fiji, journal of Risk and Financial Management, Vol. 18, Issue 7.
3- Chen, JG. Smith, David and Wirth, Carolyn, 2017, How is investment efficiency related to investment transparency?, 30th Australasian Finance and Banking Conference 2017.
4- Emawati, Ida Ayu Agung & Budiasih, I Gusti Ayu Nyoman, 2020, Effect of Financial Statements Quality on Information Asymmetry and Investment Efficiency as Moderating Variable in Mining Companies, Research Journal of Finance and Accounting , Vol.11, No.8.
5- Marcelin, I et.all, 2022, Financial inclusion and bank risk-taking: the effect of information sharing, Finance Research Letters,Volume 50.
6- Ibrahim, Asmaa Ibrahim Abd-ElRehim, 2021, The Impact of Risk Disclosure on Investment Efficiency: Evidence From Egypt, Alexandria Journal of Accounting Research, First Issue, ,Vol.5.
7- Le, Thai-Ha. Chuc, Anh Tu and Hesary, Farhad Taghizadeh, 2019, Financial inclusion and its impact on financial efficiency and sustainability: Empirical evidence from Asia, Borsa Istanbul Review Volume 19, Issue 4,

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

-8 Nguyen, Thi Bao Chau & Nguyen, Quoc Nghi, 2025, Enhancing R&D investments through investment efficiency in multi-business firms: the roles of cash holdings and growth opportunities, Cogent Business & ManageMent, VoL. 12, no. 1.

-9 Ozili, Peterson K., 2025, Financial inclusion in banking: A literature review and future research directions, MPRA Paper No. 124259. Financial inclusion in banking: A literature review and future research directions Munich Personal RePEc Archive

-10 Ozili, Peterson K., 2021, Has financial inclusion made the financial sector riskier?, Journal of Financial Regulation and Compliance ,

-11 Ross, Stephen A. Westerfield, Randolph W.& Jordan, Bradford D., 2022, Fundamentals of CORPORATE FINANCE, Thirteenth Edition, Published by McGraw Hill LLC, America.

-12 Saputra, Muhamad Faeqi Hadi & Majid, Mariani Abdul, 2020, Unimed International Conference on Economics Education and Social Science.

-13 World Bank Group, 2023, Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity, https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview.

-14 Xu, Qiuyan & Sun, Wu , 2022, Does financial inclusion promote investment and a ect residents' happiness?—Evidence from China, Sec. Organizational Psychology Volume 13 - 2022 | https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.988312.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أثر غياب قانون خدمات الدفع الإلكتروني للأموال على المستوى التشريعي و القضائي في إقليم كوردستان- العراق

د. نوزت جمعة حسن

جامعة زاخو – كلية القانون – قسم القانون – إقليم كوردستان

nawzat.hasan@uoz.edu.krd

الملخص

لا شك أن تطور وسائل الدفع الإلكتروني، الذي جاءت على اعتاب مقتضيات التجارة الإلكترونية، تحتاج بدوره إلى آليات قانونية تحميها، فكان لابد من خلق قواعد قانونية، كفيلة بمعالجة المشكلات التي تنشأ بسببها، بحيث تتوائم مع مقتضيات هذه التجارة، هذا الأمر اعتبر من المبادئ الاساسية التي سعى المشرع العراقي لتنظيمها، فكان السبيل لذلك بروز نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم (2) لسنة 2024، ذاك النظام القائم على حماية انتقال الأموال بأدوات دفع خاصة إلكترونية، حيث أخذت التحديات التي تتعلق بإثباتها، بعدًا خاصًا في نطاق المدفوعات المبرمة عبر شبكة الانترنت، نظرًا لغياب الوسيط المادي، واتخاذه شكلاً أخر هو بطاقات إلكترونية أو نقود رقمية، سمتها أنها تعتمد بالدرجة الاساس على وسائل إلكترونية منذ لحظة انشائها وحتى الوفاء بقيمتها، وخلصت الورقة البحثية، إن الواقع الإلكتروني الحالي في الاقليم لا ينسجم مع الواقع التشريعي, لعدم وجود نصوص تشريعية تنظمها.

الكلمات المفتاحية: الدفع الإلكتروني ، خدمات ، نظام ، الأموال ، التجارة الإلكترونية.

Abstract

There is no doubt that the development of electronic payment methods, which came on the cusp of the requirements of e-commerce, in turn requires legal mechanisms to protect them. Therefore, it was necessary to create legal rules capable of addressing the problems that arise from them, in a way that is compatible with the requirements of this trade. This matter was considered one of the fundamental principles that the Iraqi legislator sought to regulate. The path to this was the emergence of the Electronic Money Payment Services System No. (2) of 2024. This system is based on protecting the transfer of funds using special electronic payment instruments. The challenges related to proving them have taken on a special dimension within the scope of payments concluded over the internet, due to the absence of a physical intermediary, and their adoption of another form: electronic cards or digital money. Their characteristic is that they rely primarily on electronic means from the moment of their creation until their value is paid. The research paper concluded that the current electronic reality in the region is not consistent with the legislative reality, due to the lack of legislative texts regulating them.

Keywords: electronic payment, services, system, money, e-commerce.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة:

يشهد العالم في الوقت الحاضر تطورًا هائلًا وكبيرًا في مجال تقنية المعلوماتية، فبفضل هذه الوسيلة زالت الحدود الجغرافية، وتغير الزمان باتجاه الاختصار والاقتراب بدرجة كبيرة حتى أصبح العالم اليوم قرية صغيرة، فانتقلنا بذلك إلى عصر جديد قوامه التقنيات الرقمية والآحاد والأصفار، مجمل هذه التطورات التي حدثت على المستوى العالمي، أثرت بلا شك على اقتصاديات العالم، فأصبح التعاقد عن بعد أحد أهم وسائل الاتصال التقني الحديث.

فبعد إن كان هناك ميلاد للعقود الإلكترونية وإبرامها بين الأفراد عبر شبكة الإنترنت، أصبح هناك أيضًا ميلاد لدفع إلكتروني، فأصبح لا يقتضي بالضرورة، أن يحصل التنفيذ وجها للوجه أو من خلال المناولة بين المتعاقدين، وإنما قد يحصل بوسائل أخرى أكثر تطورًا وتقدمًا، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتجارة الإلكترونية، فبرزت انظمة وبطاقات الدفع المصرفية، تمكن أي شخص على وجه الأرض، أن يستخدمها ويقتني ما يريد من بضائع أو معلومات وهو في منزله أو محله، وهو ما يطلق عليه بالدفع الإلكتروني، ما دفع البعض إلى القول – بحق - أننا على مشارف مجتمع بلا أموال (Societe Sans Argent) وهذه العبارة ليست مرادفًا للفقر ، وإنما ترمز إلى انتقال المجتمع من التعامل بالعملات الورقية إلى التعامل بالنقود الإلكترونية . غير أن تطور هذه الوسائل المستحدثة مرتبط بتطوير أمن الدفع الآلي عبر الشبكة العالمية للمعلوماتية ، والتي تعمل البنوك في هذا الاتجاه، على قدم وساق على حمايتها وتأمينها من مخاطر اعتداء عليها. لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة، الإشارة إلى مدى تأثير إفرازات هذا التقدم التكنولوجي الحديث على خدمات الدفع الإلكتروني في الإثبات ، وذلك على النحو الآتي :

أولًا – التعريف بموضوع الدراسة ونطاقه :

شهدت خدمات الدفع الإلكتروني للأموال نموًا متزايدًا في الآونة الأخيرة، حتى باتت تمثل نسبة هائلة من حجم التداولات الدولية والداخلية، ما دفع المشرع العراقي في موقف يحسب له إلى تنظيم آلياتها من خلال اصداره نظامًا تحت مسمى نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم(2) لسنة 2024،وذلك استنادً إلى قراره المرقم (24276) في جلسته الثامنة المنعقدة في (2024/2/20) الصادر عن مجلس الوزراء، والذي يمثل حجر الاساس للتعامل بأدوات الدفع الإلكتروني للأموال، والذي جاء بأحكام تفصيلية لخدمات الدفع الإلكتروني، بقي لنا أن نشير إلى أن هذه الدراسة، قد توسعت – عند الحاجة- على مدار الدراسة، بشكل لا يخل بالمعنى، كلما تعرضنا لموقف المشرع العراقي والإقليم ، باعتبارهما محلًا للدارسة والمقارنة، من خلال التعقيب على نصوصه، بينما لم تتعرض على هذا النحو بالنسبة للموقف الأجنبي والمصري، إلا في نطاق ما تسمح به الدراسة، باعتبار، كان لهما السبق في هذه المسألة. كما أن الدراسة سوف لن تتعرض إلى آلية ابرام وتنفيذ العقود خدمات الدفع الإلكتروني، لأن محل الدراسة مقتصرة على التحديات التي تواجه الإثبات الإلكتروني في مجال التشريعي و القضائي حصرًا.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيًا - أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة، من أهمية وسائل الدفع الإلكتروني، التي باتت واقعًا ملموسًا، تشغل حيزًا كبيرًا في حياتنا اليومية، وأخذت تتنامى بصورة كبيرة في عرض السلع والخدمات على الشبكة، إذ تمتاز تلك الوسائل بتسهيل و تيسير لعمليات الشراء والدفع والتعاملات المالية الاخرى، ناهيك عما توفره من أمان لحاملها من مخاطر حمل المبالغ كبيرة من الاموال من جهة وضمان حقوق مقدمي خدماتها عند إتمامها للصفقة من جهة اخرى، كما تبدو أهمية هذه الدراسة من تسليط الضوء على الجانب التشريعي سواء في قانون التوقيع الإلكتروني و المعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012 وقانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 المعدل ونظام خدمات الدفع المذكور انفًا، وقوانين أخرى ذات الصلة بها، فضلًا عن بيان آلية حسم المنازعات القضائية الخاصة بخدمات الدفع الإلكتروني، نظرًا لما يترتب لكلا الطرفين من حقوق والتزامات.

ثالثًا - اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة، إلى تحليل النصوص التشريعية والقرارات القضائية ذات العلاقة بخدمات الدفع الإلكتروني في التشريع العراقي والتشريعات المقارنة، وذلك في ضوء ما يطرأ من تغييرات مادية على بنية وسائل الدفع الإلكتروني في ظل اقتصاد رقمي مفتوح، الذي بات يكتسح شتى ميادين الاعمال، وذلك من حيث التعريف به و بيان وسائله المستحدثة ، والوقوف على المخاطر التي تحيط بها ، وآليات المعالجة لها، هذا من جانب، ومن جانب أخر، نجد برغم من التدخل التشريعي من الحكومة الاتحادية بإصداره العديد من التشريعات الإلكترونية، والتي كان اخرها نظام تنظيم التجارة الإلكترونية رقم (4) لسنة 2025، وغيابها كلها في حكومة الاقليم، إلا أن هذا التدخل يبقى – بنظرنا- قاصرة ويتسم بالمحدودية والاقتصار على بعض المسائل دون الأخر، كما ستتضح من خلال هذه الدراسة.

رابعًا - فرضية الدراسة ، تتمثل فرضية الدراسة في الآتي:

1- على الرغم من غياب قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية ونظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال المذكورين انفًا في اقليم كوردستان، إلا أنه لم يكن له سوى تأثير محدود، وذلك لوجود المادتين (3) و(104) من قانون الاثبات العراقي رقم (107) لسنة (1979) المعدل، واللتان تسعفان القاضي باتباع التفسير المتطور في الدعاوى ذات الطابع الإلكتروني في مجال الاثبات المدني والتجاري.

2- ان الواقع الإلكتروني الحالي في الاقليم لا ينسجم مع الواقع التشريعي, لأن آليات الدفع تعتمد بالدرجة الاساس على نماذج و اشكال في هيئة بطاقات أو نقود رقمية منذ لحظة انشائها وحتى الوفاء بقيمتها إلكترونيًا.

خامسًا - مشكلة الدراسة :

إن مشكلة الدراسة، تكمن في البحث عن ابراز التحديات التي تواجه وسائل الدفع الإلكتروني في محال إثباتها، لا سيما بعد صدور قرار المحكمة الاتحادية بتوطين الرواتب في الاقليم، اسوة بحكومة المركز، كل ذلك في ظل غياب التشريعات الإلكترونية كقانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية ونظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال الأخير في إقليم كوردستان – العراق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

سادسًا - منهجية الدراسة :

سنتبع في معالجة موضوع الدراسة، منهجًا مختلطًا يجمع بين المقارنة والتحليل، وذلك من خلال دراسة النظام القانوني العراقي المنظم لخدمات الدفع الإلكتروني، وعقد مقارنة بينها وبين القوانين الاخرى، وقد جاء اختيارنا لهذا النهج حتى يتسنى المقارنة بين القوانين، بأنسب طريقة ممكنة. كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، من خلال عرض لبعض الآراء الفقهية والأحكام القضائية والقوانين المقارنة، ثم بيان مواطن القوة و الضعف للأحكام القانونية ذات الصلة بخدمات الدفع الإلكتروني.

سابعًا - خطة الدراسة :

بناءً على ما تقدم، ولكي نتمكن من تحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد وجدنا من الملائم أن نقسم البحث على ثلاثة مباحث المبحث الأول نتناول فيه مفهوم الدفع الإلكتروني، أما المبحث الثاني سنتناول فيه الوسائل المستحدثة في الدفع الإلكتروني أما المبحث الثالث و الأخير سنتناول فيه مخاطر الدفع الإلكتروني ووسائل تأمينها، ومن ثم سنختم البحث بخاتمة تتضمن اهم الاستنتاجات والمقترحات، وذلك وفق استعرض منهج تحليلي معتمدًا على موقف المشرع العراقي والمقارن والتطبيقات القضائية بهذا الخصوص ومن الله التوفيق .

المبحث الاول

مفهوم الدفع الإلكتروني

شهدت انظمة الدفع الإلكتروني، باعتباره مصطلحًا جديدًا نسبيًا، خلال السنوات الاخيرة تطورًا ملحوظًا، حتى باتت المدفوعات الإلكترونية، تمثل حجر الزاوية لنجاح نحو التحول الرقمي في التجارة الإلكترونية، وبغية الوقوف على هذا المصطلح، نجد من الملائم أن نحدد معناها من خلال التعريف به وذلك في مطلب أول، ومن ثم التعرض لهذا المفهوم في ضوء التشريعات، وذلك في مطلب ثان، وايمانًا منا بالدور الريادي للقضاء، ارتأينا أن نلحق بهذا المبحث مطلب ثالث حول مدى مقبولية القضاء لمفهوم الدفع الإلكتروني، وعلى النحو الآتي :

المطلب الأول - التعريف بالدفع الإلكتروني :

تعددت وتباينت التعريفات التي قيلت بشأن الدفع الإلكتروني، غير أن المعنى الجاري والمتفق عليه، وبشكل عام الذي هو محل هذه الدراسة دفع مبلغ من النقود، ولكن التطور الأكثر أهمية في هذا المجال هو انتشار البطاقات المصرفية، الذي مهد بظهوره وسائل دفع إلكتروني جديدة، تتوائم مع متطلبات التجارة الإلكترونية (سرحان،2003 ، 268)، فعرفه البنك المركزي الأوربي بأنه :" تحويل دين نقدي من الدائن إلى المستفيد" (محمد،2013، 260)، وعرفه آخر بأنه : " هو إجراء للدفع يتم عن بعد, باستخدام إحدى الوسائل المعلوماتية المقترنة بتقنية الاتصال عن بعد"(البقلي،2010، 413)، وعرفه آخر بأنه : " وسيله تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد, عبر شبكات الاتصالات العمومية"(مؤمن،2007، 93).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

بينما هناك من ميز بين الدفع الإلكتروني بمعنيين احدهما بمعناه الواسع بأنها كل عملية دفع لمبلغ من النقود تتم بأسلوب غير مادي، لا يعتمد على دعامات ورقية بل بالرجوع إلى آليات إلكترونية. والاخر بالمعنى الضيق، فينحصر فقط في عمليات الوفاء التي تتم دون وجود اتصال مباشر بين الاشخاص الطبيعيين(سرحان، 2003، 268).

ورغم تباين التعريفات السابقة من حيث الصياغة ، إلا أنها تتوافق من حيث المبدأ في المعنى المقصود، وهو أن الدفع الإلكتروني، ماهي إلا قيمة مالية مخزنة على آلة إلكترونية – حاسوب أو صراف الآلي- عبر نبضات إلكترونية تتضمن أداء مبلغ معينة من النقود، بحيث يمكن عن طريق المقاصة الإلكترونية التي تحدث لكل عملية سحب، تنفيذ امر الدفع وتداولها بسرعة الضوء، من خلال بطاقة ممغنطة لا تحتاج عادة إلى موافقة المصرف في كل تعامل(مشعل ،2008، 189)، كما تخضع انظمتها من حيث عملها وتراخيصها وضوابطها لرقابة واشراف البنوك المركزية وحدها دون غيره، باعتبارها صاحبة الاختصاص، وذلك وفقًا للمعايير الدولية.

ورغم صعوبة وضع تعريف جامع مانع للدفع الإلكتروني، من خلال ما تقدم، يمكن لنا أن نصوغ تعريفًا له بأنه : كل عملية دفع تتم بأسلوب غير مادي لا تعتمد على دعامات ورقية بل على وسائل إلكتروني. ويرجع السبب في تبنينا لهذا التعريف، في بيان لماهية الدفع الإلكتروني بأنها عملية دفع غير تقليدية من الدفع النقدي تعتمد بدرجة الاساسية على الوسائل الإلكترونية في الدفع مسايرة لمقتضيات التطور العلمي لتقنية الرقمية.

المطلب الثاني - التعريف التشريعي بالدفع الإلكتروني :

عرف المشرع المصري الدفع الإلكتروني في قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم (18) لسنة (2019) تحت مسمى وسيلة الدفع غير النقدي في المادة الأولى بأنه :" كل وسيلة دفع ينتج عنها إضافة في أحد الحسابات المصرفية للمستفيد، مثل أوامر الإيداع والتحويل والخصم، وبطاقات الائتمان و الخصم، والدفع باستخدام الهاتف المحمول، أو غيرها من الوسائل التي يقرها البنك المركزي المصري". كما تم مؤخرًا اصدار لائحة تنفيذية برقم (1776) لسنة 2020، لتسهيل تنفيذ بنود قانون اعلاه، والذي لم يختلف – بنظرنا - كثيرًا عن القانون نفسه، بل كان نقلاً حرفيًا لبعض المواد، والتي منها في معرض تعريفه وسائل الدفع غير النقدي في المادة الأولى. والملاحظ على المشرع المصري أنه لم يتعرض في هذا القانون إلى التعريف بالدفع الإلكتروني، وإنما تعرض إلى الوسيلة التي تؤدى به الدفع الإلكتروني(https://mof.gov.eg/ar/posts/regulations).

اما عن المشرع الاردني، فقد نظم مسألة الدفع الإلكتروني تحت مسمى نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة (2017)، وقد ميز في المادة الثانية منه بين خدمات الدفع فعرفه بأنه : " الاجراءات المتعلقة بإصدار و إدارة أي من أدوات الدفع و التحويل الإلكتروني للأموال الواردة ضمن أحكام هذا النظام"، ونظام الدفع الإلكتروني بأنه :" مجموعة البرامج أو الادوات المعدة للدفع أو التحويل أو التقاص أو التسويات للأموال إلكترونيا والتي يعتمدها البنك المركزي". والملاحظ على هذين التعريفين، أنه لم يتعرضا إلى التعريف بالدفع الإلكتروني حصرًا وإنما إلى الاجراءات والادوات المعدة لهذا الغرض فقط(https://www.cbj.gov.jo/AR/List).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أما عن المشرع العراقي يمكن القول، أن حجر الاساس لمسألة الدفع الإلكتروني في التشريع العراقي، يتجسد في عدة قوانين، فكانت البداية بميلاد قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة (2012)، الذي وضع اللبنة الاولى، بجواز التعامل بالوسائل الإلكترونية في تحويل الأموال، فقد جاء الفصل السابع تحت عنوان (التحويل الإلكتروني للأموال)، فأورد في المادة (24) بأنه :" يجوز تحويل الأموال بوسائل إلكترونية "، كما جاء ايضًا من نفس القانون في المادة (27) بأن : " تنظم اعمال التحويل الإلكتروني للأموال بما في ذلك اعتماد وسائل الدفع الإلكترونية والقيد غير المشروع واجراءات تصحيح الاخطاء و الافصاح عن المعلومات وأي امور أخرى تتعلق بالإعمال المصرفية الإلكترونية من خلال وضع نظام خاص يقترحه البنك المركزي العراقي". (http://www.iraq-lg-law.org).

وبمقتضى المواد اعلاه، ومن قبله المادة (39) من قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة (2004)، صدر عن مجلس الوزراء العراقي تشريع خاص يتولى تنظيم آلية الدفع وتحويل الأموال إلكترونيًا، تحت مسمى نظام خدمة الدفع الإلكتروني للأموال رقم (3) لسنة (2014)، ولكن بسبب المآخذ الكثير على هذا النظام، وادراكًا لنقص الحاصل فيه وسعيًا من الحكومة العراقية، في مواكبة سبل تطور تقنيات الرقمية الحديثة في العالم الغي هذا الأخير، وصدر نظام خدمة الدفع الإلكتروني للأموال رقم (2) لسنة (2024)، وبموجب المادة (57) منه نص بأنه :" يلغى نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم (٣) لسنة ٢٠١٤"(https://cbi.iq/news/view/2577). ويهدف هذا النظام الجديد الذي جاء بأحكام تفصيلية لتسهيل إجراءات الدفع وتحويل الأموال إلكترونيًا، وذلك من خلال توفير بيئة قانونية وتنظيمية آمنة، فضلاً عن تنظيم آلية وعمل مزودي خدمات الدفع الإلكتروني، غير أنه لم يختلف عن سابقاتها من التشريعات المذكور انفًا، حيث لم يورد تعريفًا للدفع الإلكتروني، وإنما اكتفى ببيان الوسائل المستخدمة ، فأورد في المادة الأولى منه وتحت البند (عاشرًا) تعريفًا تحت مسمى خدمات الدفع الإلكتروني بأنه :" مجموعة النشاطات المتعلقة بتنفيذ المعاملات المشروعة وغير المحظورة وإداراتها بوسائل إلكترونية ومنها، التحويلات والدفعات المالية الإلكترونية المختلفة و تدار باستخدام أنظمة و بنى تحتية مالية و تقنية مخصصة لهذا الغرض، تتوافق مع ضوابط و المعايير التي يحددها البنك المركزي"، بينما تعرض في البند (ثامن وعشرين) تعريفًا تحت مسمى نظام الدفع الإلكتروني بأنه :" مجموعة من الوسائل و الاجراءات و القواعد الخاصة بعملية تحويل الأموال بين المشاركين داخل النظام على أن يكون انتقال الأموال من خلال استخدام البنية التحية لأنظمة الدفع الإلكتروني". ومن خلال العرض السابق لموقف المشرع العراقي يمكن لنا أن نسوق الملاحظات الآتية :

1- على الرغم من عدم ورود تعريف مستقل لمصطلح الدفع الإلكتروني بشكل صريح في التشريع الأخير، إلا أننا نجد أن التعابير والمصطلحات الواردة فيها كمصطلح خدمات الدفع الإلكتروني و أداة الدفع الإلكتروني وقناة الدفع إلكتروني ونظام الدفع الإلكتروني.....الخ ، كلها تتضمن معاني للدفع الإلكتروني.

2- إن التعريف الذي اورده المشرع لمصطلح قناة الدفع إلكتروني بأنه :" هي وسيلة تمكن الزبون من الوصول إلى استخدام حساب الدفع الإلكتروني والخدمات المرتبطة بها من خلال الدفع الإلكتروني لإجراء عمليات الدفع الإلكتروني، ومنها التطبيقات الهاتفية و نقاط البيع و البوابات الإلكترونية و أجهزة الصرف الآلي". حيث نعتقد أن هذا هو المراد من تعريف الدفع الإلكتروني، وإنه لم يصرح به المشرع بشكل مباشر .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3- إن ما ورد في الفقرات الاربعة الأولى في المادة الرابعة من نظام خدمة الدفع الإلكتروني للأموال رقم (2) لسنة (2024)، والذي جاء تحت عنوان (خدمات الدفع الإلكتروني)، وبين فيها الخدمات والانشطة التي على مزودي خدمات الدفع الإلكتروني القيام بها، أكدت بمجملها على ضرورة اصدار ادوات الدفع الإلكتروني وتنفيذها عملياتها الدائنة والمدينة بواسطة التقنيات والانظمة الإلكترونية الحديثة المتاحة كالمحافظ الرقمية و الدفع عبر الهواتف المحمولة أو بواسطة أي تقنيات مالية حديثة اخرى تسمح به ضوابط ومعايير تحددها البنك المركزي العراقي، فمثل هذا الادوار ماهي إلا كناية عن الدفع الإلكتروني، وإن لم يصرح به الأخير بشكل مباشر.

4- يتبين مما سبق، أن التعامل بالدفع الإلكتروني ووسائله، المعروفة على مستوى العالم، هي مؤطرة في التشريع العراقي منذ سنة (2012) ، بل أن البنك المركزي العراقي بقانونه رقم (56) لسنة(2004) قد تبنى انظمة الدفع الإلكتروني قبل هذا التاريخ، من خلال المادة (39) تحت مسمى (نظام الدفع)، أي قبل أن يكون هناك غطاء تشريعي لعمليات هذا النظام، كما مر بنا سابقًا، يعود تاريخ اول تشريع في العراق بهذا الخصوص إلى سنة(2012)، وبالتحديد من خلال المادتين (24 و27) كما ذكرنا من قبل، وهو الأمر الذين يمكن تفسيره ضمن مقولة أن انظمة المدفوعات، لا يفرضها القانون ابتداءً، بل هي نتاج لميزات الاقتصادية والتاريخية والثقافية والاجتماعية لكل بلد اضافة الى التطورات التكنولوجية (خديجة وآخرون،2022، 151). بمعنى أدق، أن الدفع الإلكتروني، لا يشكل في ذاته ثورة في مجال الوفاء أو آلياته، بل هو في حقيقته نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي المستمر، والذي زادت وتيرته خلال السنوات الاخيرة أثر الاتساع الانفجاري لشبكة الانترنت.

وفي هذا الصدد، أجد من المناسب أن نبين الموقف في إقليم كوردستان - العراق، في ظل غياب التشريع الإلكتروني، فإننا لم نتلمس من موقفه، سوى مجموعة من المقترحات والاجتهادات والتي لم تصل بعد، إلى مستوى الإقرار القانوني، لا سيما بوجود الاستقرار والأمني النسبي الذي يشهد الإقليم، مما يجعل منه ساحة لقبوله.

حيث يبدو لنا وللوهلة الأولى، أن التشريع في الاقليم، قد اتخذ موقفًا سلبيًا من التطورات التي عرفتها نظم الدفع الإلكتروني، في ظل ثورة المعلوماتية وشيوع التقنيات الحديثة، والذي ساعد على ذلك - ربما - هو تبنيه لنظام الإثبات، الذي يعطي للقاضي حرية التقدير بالنسبة للأدلة التي لم يجد لها القانون حجية معينة، هذه المرونة التي أولها المشرع للقاضي، هي التي تضمن حسن سير العدالة وتوفر للمعاملات نوعا من الاستقرار دون الحاجة - مبدئيًا - الأخذ بمستجدات التقنيات الحديثة في إثبات الدفوع الواقعة من عدمه، لا سيما في مجال الإثبات الإلكتروني.

ولكن على الرغم مما تقدم، يبقى الأمل والتفاؤل لدينا، لا سيما مع وجود محاولة تلو المحاولة من المشرع في الإقليم من المبادرات، لتدارك النقص الحاصل في منظومته التشريعية على غرار التشريعات المقارنة، التي كانت محل هذه الدراسة، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، منها :

1- صدور قانون رقم (6) لسنة (2008)، في إقليم كوردستان- العراق والمسمى بقانون (منع إساءة استعمال أجهزة الاتصالات)، وهو المعتمد لدى محاكم الإقليم حاليًا دون الحكومة الاتحادية.

2- وجود مشروع قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية الاتحادي بغية إقراره في الإقليم، حيث تم عقد ورشة عمل في مركز بحوث برلمان كوردستان في(٢٠٢١/٩/٢٦)، لغرض مناقشة الأخير. وقد تمت القراءة لمضمون المشروع

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

القانوني المذكور بمواده وفقراته، وتقررت إعادة صياغة المشروع بعد الأخذ بالملاحظات التي ابدتها اللجنة، لاتخاذ الإجراءات القانونية بصدده. وقد كانت القراءة الأولى، عندما اجتمعت لجنة الشؤون القانونية في البرلمان في(٢٠٢٢/٣/٢٩)، أما القراءة الثانية، فكان في يوم (٢٠٢٢/٦/٢٢)،، لكنه لم يسفر عن اقراره لهذا القانون، والقراءة الثالثة، كان في يوم (٢٠٢٢ /٦/٢٧). لكنه لم يسفر عن اقراره هذا القانون ايضًا، ولحد الانتهاء من كتابة سطور هذه الدراسة (https://www.parliament.krd/arabic).

وفي الختام، ادعو المشرع في الإقليم، بعدم التسرع في اقرار التشريع الإلكتروني وانظمة خدمات الدفع الإلكتروني للأموال المقر في الحكومة الاتحادية حاليًا، إلا بعد دراسة مستفيضة من جميع الجوانب، وذلك ليتوائم مع مقتضيات التجارة الإلكترونية. ، والعمل على استقطاب كافة المسائل المستجد على الواقع، فعلى رغم من أهمية هذه التشريعات من الناحية العملية، إلا أنه شابه بعض القصور، بدليل صدور نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال الحديد رقم (2) لسنة 2024، بدل من القديم الملغي رقم (3) لسنة 2014، أي بعد مرور عشرة سنوات وهي – بنظرنا- مدة وجيزة مقارنة بعمر التشريعات.

وتأتي هذه الدعوة، من جانبنا للمشرع في الإقليم، كون المشرع حينما يضع قانونًا، فإنه يرغب في أن يبقى فترة طويلة من الزمن دون إجراء التعديل عليه، حرصًا منه على استقرار المعاملات في المجتمع، كما أن الانترنت والذكاء الاصطناعي من بعده، إذا كان قد يمثل حاليًا آخر ما وصل إليه العلم الحديث من تقدم قد يفوق الخيال، فقد يصبح فيما بعد وسيلة قديمة. لذلك نجد أن على المشرع في الإقليم التريث في إصدار قانون المعاملات و التوقيع والدفع الإلكتروني، بغية الاحاطة بكافة المستجدات بدلاً من أن يتم التعديل بين الفنية والأخرى .

اسم التشريع	رقم و سنة التشريع	رقم المادة	جهة النشر
قانون البنك المركزي	رقم (56) لسنة (2004)	(39)	لم يتم نشر هذا القانون بشكل مباشر في جريدة الوقائع العراقية، بل تم إصداره في (2004/3/1) كأمر عن سلطة الائتلاف المؤقتة
قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية	رقم (78) لسنة (2012)	(24) و (27)	جريدة الوقائع العدد(4256) في (2012/11/5)
نظام خدمة الدفع الإلكتروني للأموال	رقم (3) لسنة (2014)	تشريع كامل (31) مادة	جريدة الوقائع العدد(4326) في (2014/6/23)
نظام خدمة الدفع الإلكتروني للأموال	رقم (2) لسنة (2024)	تشريع كامل (58) مادة	جريدة الوقائع العدد(4771) في (2024/4/29)

جدول زمني يوضح التشريعات العراقية المتعلقة بالدفع الالكتروني حسب التسلسل الزمني

الجدول من اعداد الباحث

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المطلب الثالث - مدى مقبولية الدفع الإلكتروني لدى القضاء :

لقد جاء الموقف القضائي، بشكل عام منسجمًا مع التطلعات الفقهية، ذلك أن ترك الوسائل الجديدة المستحدثة، من دون تنظيم يعد من أهم المشكلات العملية، التي تواجه ساحات القضاء في المنازعات التي تقع بين الأطراف .

واستكمالًا لدور الرقابي و الاشرافي في ادارة خدمات الدفع الإلكتروني، من قبل البنك المركزي العراقي، فقد عمد ومن خلال قانونه سابق الذكر، على استحداث محكمة خاصة تحت مسمى محكمة الخدمات المالية، باعتبارها محكمة الموضوع، وتعد هذه أول محكمة بالعراق تشكلت بعد عام (2003) وهي الجهة المختصة حصرًا بمراجعة نشاطات وقرارات البنك المركزي العراقي في حالة نشوب نزاع بينها وبين المصارف والمؤسسات المالية الاخرى، وقد تناولت مواد (63- 70) بالتفصيل عمل هذه المحكمة في قانونه المذكور انفًا، من حيث هيكليتها وآلية اداراتها و اختصاصاتها، واجراءات التقاضي امامها، وإن كان هناك العديد من الملاحظات على عملها، والتي نعتقد ليس مجال هنا، وربما سوف تكون محل لدراسات لاحقة من جانبنا، فالمهم لدينا هو مدى مقبولة القضاء في النظر في دعاوي المتعلقة بأنشطة وخدمات الدفع الإلكتروني، واستنادا للفقرة الاولى من المادة (63) من قانون البنك المركزي يكون لهذه المحكمة السلطة القضائية للنظر في القرارات والأوامر الإدارية الصادرة عن البنك المركزي، بالقول :".....ويكون من اختصاصها مراجعة القرارات والأوامر التالية التي يصدرها المصرف المركزي العراقي : (أ) رفض طلب إصدار ترخيص أو تصريح مصرفي أو إضافة شرط أو قيد عند إصدار تصريح أو ترخيص ما، أو إلغاء ترخيص أو تصريح بموجب القانون المصرفي أو بموجب هذا القانون؛ (ب) فرض إجراءات تنفيذية أو عقوبات إدارية بموجب القانون المصرفي أو بموجب هذا القانون؛ (ج) إصدار أمر لأي شخص يزاول نشاط يتطلب إصدار ترخيص أو تصريح بأن يمتنع عن مزاولة هذا النشاط دون الحصول على الترخيص أو التصريح المطلوب من قبل المصرف المركزي العراقي عملاً بنص الفقرة رقم (2) من المادة رقم (42) من هذا القانون؛ (د) إطالة مدة عمل القيم؛ (هـ) اتخاذ أي إجراء نصت عليه أحكام القسم الحادي عشر حتى القسم الرابع عشر في القانون المصرفي الذي يختص برفع دعوى استئناف أمام محكمة الخدمات المالية؛ (و) النظر في أي شأن آخر ينص عليها القانون" (https://cbi.iq/page/79).

وتعد هذه الاختصاصات التي نص عليه القانون ، وذلك وفقًا لما ورد في الفقرة الخامسة من المادة (63) حصرية بأنه :" تكون اختصاصات المحكمة اختصاصات حصرية لا تدخل في دائرة اختصاص أية محكمة أخرى.". بمعنى أنه لا يجوز للمحكمة أن تمارس غير ما ذكرتها المادة (63)، ومن هنا نرى أنه من المستحسن لو تجاوز القانون مسألة التعداد الحصري لها، والنص على أن للمحكمة النظر في كافة الدعاوي والمنازعات ذات الطابع التجاري وفقاً للقانون التجاري والقوانين الأخرى ذات الصلة , وذلك أسوة بما نصت المادة الثالثة من قانون المحاكم التجارية اليمني رقم (19) لسنة 2003 بأنه :" تختص المحاكم التجارية بالنظر في الدعاوى والمنازعات ذات الطابع التجاري وفقا للقانون التجاري والقوانين الاخرى ذات الصلة".(http://agoyemen.net/lib_details.php?id=126).

وبالرجوع لنصوص مواد (62-70) البنك المركزي بالجملة، يتضح أن هناك عدة طرق في فرض العقوبات واقامة الدعاوى في منازعات المتعلقة بالأوامر و القرارات التي يصدرها البنك المركزي وهي على النحو الآتي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الطريق الاول / فرض العقوبات الادارية : هي عقوبات تصدرها البنك و المصارف المركزية، في حالة حدوث مخالفة من قبل المصارف و حاملي التراخيص من الافراد و الكيانات والموظفين ووكلائهم.....الخ، حيث نصت الفقرة الاولى من المادة(62) من قانون اعلاه بأنه :" 1- يكون للمصرف المركزي العراقي سلطة تطبيق هذا القانون والقانون المصرفي وغيرهما من اللوائح التنظيمية والأوامر التي يصدرها المصرف المركزي العراقي بموجب هذين القانونين، وذلك عن طريق فرض عقوبات إدارية على حاملي التراخيص والموظفين والمديرين ووكلاء حاملي التراخيص، وله أن يفرض العقوبات على كل شخص ملزم بموجب هذا القانون.... . 2- تعتبر العقوبات المنصوص عليها في أحكام هذه المادة عقوبات مدنية وليست جنائية في طبيعتها. ويجوز للمصرف المركزي العراقي أي يفرض العقوبات الإدارية مباشرة بموجب سلطته التقديرية .....". وهنا نورد بعض القرارات الادارية الصادرة عن البنك المركزي على سبيل المثال لا الحصر وكالآتي:

القرار الاول: القرار الصادر عن المديرية الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية التابعة للبنك المركزي العراقي بالرقم (5370/3/33) الصادر في (2024/7/29)، والذي بموجبه تم فرض غرامة مالية قدرها (خمسمائة مليون دينار عراقي) على شركة الوصيف للصيرفة لمخالفته ضوابط تنظيم عمل لشركات الصرافة و التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية رقم (1) لسنة 2022، كما نص في الفقرة الثانية من القرار بتشديد العقوبة عند العود.

القرار الثاني: القرار رقم (7396/3/33) الصادر في (2024/10/21) الصادر من نفس الجهة السابقة اعلاه، واستنادًا إلى قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي المرقم (230) لسنة 2024، تم فرض عقوبة سحب اجازة شركة المربد التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية، لمخالفته ضوابط العمل وسحب خطاب ضمانها والغاء شهادة التأسيس الممنوحة لها وشطب اسمها من سجل شركات في وزارة التجارة(انظر قرارات اخرى (https://cbi.iq/news/view/1922) (https://www.alsumaria.tv/news/economy/518681).

الطريق الثاني / اقامة دعاوي امام المحاكم القضاء العادي : استنادًا للفقرة الرابعة من المادة(62) بأنه :" لا تحول العقوبات الإدارية المنصوص عليها في هذه المادة والتي يفرضها المصرف المركزي العراقي من اتخاذ أية إجراءات مدنية أو جنائية لمحاسبة هذا الشخص تقضي بها أحكام أي قانون آخر".

من خلال هذا النص، يمكن القول، أنه على الرغم من فرض العقوبات الادارية على الجهات المخالفة، وبسبب عظم الجرم المرتكب، فإن هذا الامر لا يمنع من اقامة الدعاوي المدنية أو الجنائية، وذلك استنادًا إلى الفقرة السابعة من المادة (63) من قانون البنك المركزي بأنه :" لا يكون لمحكمة الخدمات المالية اختصاص للنظر في أية مخالفة يعاقب عليها القانون بالسجن، وتقوم المحكمة بإحالة هذه الأمور إلى وزير العدل ". ونذكر هنا ايضًا على سبيل المثال حكمين احدهما جنائي و الاخر مدني قدر تعلق الأمر بخدمات الدفع الإلكتروني، وكالآتي :

الحكم الاول : اصدر محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزية في بغداد، حكمًا بحق المدير المفوض لشركة العالمية للبطاقة الذكية وشركة كي كارد والمدير العام لمصرف الرافدين سابقاً ومسؤولة البطاقات في مصرف الرافدين بالحبس الشديد لمدة ثلاثة سنوات بسبب الاختلاس في اموال خدمات الدفع الإلكتروني، وذلك استنادًا للمادة (316) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة (1969) المعدل. (https://almadapaper.net/view.php?cat=246070).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الحكم الثاني : بما أن العلاقة التي تحكم بين العميل و المصرف، هي علاقة تعاقدية محكومة بقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين، وبالتالي ينعقد الاختصاص في المنازعات التي تنشأ بينهما الناتجة عن البطاقات البلاستيكية لمحاكم القضاء المدني، وهو ما انتهت إليه محكمة القضاء الاداري في مصر في أحد احكامها بالقول أنه :" ..... ومن ثم فإن امتناع البنك المركزي المصري عن اعمال الرقابة على حساب المدخرات المدعي ببنك فيصل الاسلامي فرع الجيزة، ..... لا يعد بمثابة قرار اداري سلبي بالامتناع.....وانما هو محض علاقة تعاقدية بين بنك فيصل الاسلامي واحد عملائه تخضع لأحكام قانون التجارة وغيره من القواعد القانون الخاص، ومن ثم ينعقد لواء الخصومة حول هذه المنازعة لمحاكم القضاء العادي" (ابراهيم، 2013، 252).

أما على الصعيد الدولي، نجد الدعوى القضائية المرفوعة أمام المحكمة الفيدرالية في كاليفورنيا من قبل جمعية اتحاد ائتماني، التي مقره في ولاية (أيوا)، ضد شركة عملاقة التكنولوجيا (أبل) بسبب نظام الدفع في أجهزتها الذكية المعروف بـ"أبل باي". والتي لم تحسم لحد الأن، حيث تتهم الشركة باستخدام قوتها السوقية في صناعة الهواتف المحمولة لإقصاء منافسها من شركات بطاقات الدفع الأخرى(https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-62221499).

الطريق الثالث / اقامة الدعاوى امام محكمة الخدمات المالية : كما اشرنا من قبل أن هناك اختصاصات محددة وفقًا للمادة (63) من قانون البنك المركزي، لا يمكن لهذه المحكمة أن تتخطها، وهناك العديد من القرارات الصادرة عن هذه المحكمة نذكر منها قرارين حديثين على سبيل المثال احدهما مؤيد من قبل الاستئناف و الاخر مناقض لحكم محكمة الخدمات المالية، وكالآتي :

القرار الأول : المتضمن تصفية مصرف دجلة والفرات للتنمية و الاستثمار.

حيثيات القضية : حيث جاء في القرار:" ..... قيام البنك المركزي واستنادًا إلى قرار مجلس الادارة البنك المركزي العراقي بالعدد (57) لسنة (2019) والمذكرة الداخلية للبنك المركزي العراقي (دائرة مراقبة الصيرفة) قسم مراقبة المصارف الاسلامية بالعدد (2461/3/9) في (2019/5/9)، والمتضمن تصفية مصرف دجلة والفرات للتنمية و الاستثمار ، واتباع الاجراءات القانونية الاصولية بذلك. تم تقديم طلب من قبل الدائرة القانونية قسم الدعاوي بالعدد (1585/16) المؤرخ في (2019/6/30) والمتضمن الموافقة على اقامة دعوى افلاس لمصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار استنادًا إلى احكام المادة (71) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 ، قررت محكمة الخدمات المالية وبتاريخ (2020/9/8) رد الدعوى المدعي (البنك المركزي).....،حيث وجدت المحكمة بأن اجراءات اعادة تأهيل المصرف التي قام بها البنك لم تكن جدية، ولعدم قناعة المميز (طالب الالتماس/ البنك المركزي) بالحكم أعلاه طعن به وكيله تمييزًا بلائحته طالبًا نقضه للأسباب والحيثيات الواردة فيها، فنقض الحكم بموجب القرار الهيئة التمييزية المدنية في رئاسة محكمة الاستئناف بغداد/ الرصافة الاتحادية والذي نقضت الحكم بالعدد (292/م/2020) في (2020/10/6)، حيث وجدت أن القرار غير صحيح ومخالف لأحكام القانون،.....وثبت للمحكمة من خلال ما جاء في أعلاه بان أسس إقامة دعوى الإفلاس ضد مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار متحققة في طلب الالتماس على وفق ما تقضي به المادة (٧١) من قانون المصارف من حيث عدم وفاء المصرف بالتزاماته المالية بما فيها مطلوبات الودائع عند استحقاقها..... وصدر الحكم استنادًا لأحكام المواد (71 و 72 و 74 و 78 و 79) مع مراعاة المادة (59) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، و مواد (68 و 69 و 70) من

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004.....". (رقم القرار (10) الصادر في 2020/10/30، جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4658) في 2021/12/13).

<u>القرار الثاني:</u> المتضمن اتخاذ الاجراءات القانونية بسحب إجازة مصرف الود الاسلامي استنادًا إلى احكام المادة (71) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

حيثيات القضية : حيث جاء في القرار :"..... قيام البنك المركزي واستنادًا إلى قرار مجلس الادارة البنك المركزي العراقي بالعدد (36) لسنة (2023) المؤرخ في (2023/3/7) وكتاب البنك العراقي (دائرة مراقبة الصيرفة) قسم مراقبة المصارف الاسلامية بالعدد (8400/3/9) في (2023/3/19) والمتضمن اتخاذ الاجراءات القانونية بسحب إجازة مصرف الود الاسلامي وتعيين وصي على المصرف استنادًا إلى احكام المادة (71) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، لذا طلب اقامة دعوى افلاس المصرف و تعيين حارس قضائي ..... أن المصرف لا يمتلك التأهيل الكامل والوضع المالي الجيد لإدارة اعماله، سيما أنه تم إيقاف المصرف من كافة العمليات المالية الخارجية و الداخلية وكافة الانظمة و ايقاف عمليات الدفع بين المصارف وايقاف كافة الانشطة المصرفية له، بسبب العجز الحاصل في رأس المال المصرف والبالغ ما يقارب (120) مليار عراقي ، ولم يلتزم بالمدة الممنوحة له بالزيادة الثانية لرأس المال والبالغة(50) مليار عراقي، ولم يستطيع أن يقدم خطة جدية ومقبولة من البنك المركزي لإعادة التأهيل، فثبت لمحكمة استئناف بأن أسس اقامة دعوى الافلاس متحققة في هذه الدعوى استناداً للمادة (71) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، وصدر القرار استناداً قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 لقانون المصارف وفق لمواد (68 و 69 و 70) رقم (94) لسنة 2004.....". (رقم القرار (5) الصادر في 2024/8/20،جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4805) في 2024/12/9).

نخلص كل ما تقدم، أنه على الرغم من العرض السابق للقرارات القضائية، إلا أن الملاحظ أن الاحكام القضائية فيما يتعلق بمحكمة الخدمات المالية في العراق مقارنة بالدول العربية أو حتى الغربية منها، هي أقل بكثير، بدليل تسلسل ارقام الدعوى التي تم الاستشهاد بها، أما بالنسبة للموقف القضائي في اقليم كوردستان ، فإننا وبقدر أطلعنا لم نجد من الأحكام الصادرة عن القضاء الكردستاني أية قرارات قضائية تتعلق بهذا الامر، ومن خلال المتابعة والزيارات الشخصية من جانبنا لبعض المصارف على مستوى الاقليم لم اجد أي دعوى تتعلق بهذه المحكمة أو حتى الدعاوي المدنية فيما يتعلق بعلاقة العميل بالمصارف، على الرغم من وجود عدد كبير من نقاط الدفع الإلكتروني، لاسيما مع وجود مسألة توطين الرواتب المتعلقة بمجموعة (حسابي)، ربما يعود الامر لقلة استلام الرواتب من هذه المنافذ مقارنة بحكومة المركز أو عدم وجود ثقة المواطن بمسألة الدفع الإلكتروني عبر الصراف الآلي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني

الوسائل المستحدثة في الدفع الإلكتروني

بغية الحفاظ على مصالح المتعاملين بالدفع الإلكتروني، ما يستلزم وجود أدوات خاصة بها، وهذا ما أكدته صراحة نص المادة الرابعة من نظام خدمات الدفع الإلكتروني الأخير، بأن إصدار أدوات الدفع الإلكتروني لتحويل الأموال وانتقالها يعد من المهمات الرئيسية التي تقع على عاتق مزود خدمة الدفع الإلكتروني، ورغم أهمية هذا الأمر، غير أن المشرع العراقي لم يتعرض لها على سبيل الحصر، فأورد في البند (السادس) من المادة أنفًا عبارة " .... وأي تقنيات مالية حديثة تسمح بها ضوابط ومعايير البنك المركزي". ما يمكن تبرير ذلك، أن هذه الادوات في تطور مستمر، وما ينتج عنه من تقنيات حديثة، يمكن أن توظف في عمليات الدفع الإلكتروني. وسنتعرض في هذا المبحث إلى أهم تلك الأدوات التي تؤدى بواسطتها خدمة الدفع الإلكتروني، من خلال تقسيم المبحث إلى اربعة مطالب، وكالآتي:

المطلب الأول - الدفع بواسطة البطاقات البلاستيكية :

تعتبر البطاقات البلاستكية احدى أهم وسائل الدفع الإلكتروني المستحدثة في التجارة الإلكترونية، تتيحها المصارف لعملائها، حيث يتم الوفاء بثمن السلعة و الخدمة من جانب المشتري قبل تنفيذ العقد من جانب البائع، فهي ومن حيث المظهر الخارجي هي بطاقة بلاستيكية ممغنطة أو رقاقات إلكترونية، مستطيلة الشكل، تحوي على أرقام سرية و معلومات أمنية يصعب العبث بها، تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها بدلاً من حمل النقود الورقية ومن أشهرها الفيزا (Visa) والماستر كارد (Master Card) والأمريكان إكسبريس(American Express).....الخ. وتتضمن هذه البطاقة اسم المؤسسة المصدرة لها، وشعارها وتوقيع حاملها بشكل بارز على وجه البطاقة، مدون على وجهها رقمها، واسم حاملها، ورقم حسابه، وتاريخ انتهاء صلاحيتها، ومثبت على ظهرها شريط معلومات الكترومغناطيسي مكتوب عليه كافة البيانات والأرقام السرية، ويمكن لحاملها سحب المبالغ النقدية من ماكينات سحب النقود أو تقديمها كأداة وفاء للسلع والخدمات، وقد تكون أداة ائتمان، حيث يقوم حاملها باستخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون حاجة لحمل الأموال، والتي قد تتعرض للسرقة أو الضياع أو التلف، هذا بالإضافة إلى إمكانية الحصول على النقد من آلات الصرف الآلي(حسن، 2014، 216).

ووفقًا لهذا التعريف، يتأكد بوجود علاقة متكون من ثلاثة أطراف فيها، مصدر البطاقة، وحاملها، ومورد السلعة أو الخدمة، وكل اثنين من هؤلاء الثلاثة يرتبطان بعقد خاص، وينشأ عن العقود الثلاثة التزامات تترتب في ذمة اطرافها بشكل أصيل، وليس عن طريق النيابة و التسخير(ابراهيم ،2013، 245).

وتنقسم بطاقات الدفع الإلكترونية، وبحسب تو افر الطابع الائتماني الذي يضيفه البنك على تلك البطاقات من عدمه، إلى عدة أنواع و اقسام، وعلى النحو الآتي :

أولاً- بطاقات السحب المباشر للرصيد أو البطاقات المدينة (Debt Card) :

وتسمى ايضًا بطاقة سحب المدخرات، وهي البطاقة التي يقوم حاملها بفتح حساب جاري لدى البنك المصدر لها، حيث يودع فيه مبلغًا معينًا يعادل الحد الاقصى المسموح له بالشراء في حدوده شهريًا. وبهذا المعنى لكي تفعل البطاقة، يفترض وجود أرصدة فعليه للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمقابل المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة (العطار،2007، 141)فهي تخول حاملها شراء السلع والخدمات مقابل خصم ثمنها من حسابه الموجود أصلاً في المصرف و إضافته إلى حساب التاجر في المصرف نفسه أو في مصرف آخر، ولا تبرأ ذمة العميل إلا عند اضافة المبلغ المخصوم لحساب التاجر(مطلق ،2007، 393).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

كما يفترض، وجود جهاز خاص لدى التاجر متصل بمركز البطاقات لدى البنك مصدر البطاقة، فعندما تمرر البطاقة في الجهاز، يتم قراءة بياناتها من خلال الشريط الممغنط الموجود خلف البطاقة، فيتم الاتصال بمركز البطاقات آليًا ثم يتم الاتصال بالفرع المفتوح لديه الحساب ويتم الاطلاع على رصيد العميل، فإن كان يسمح يتم الخصم آليًا، وتضاف القيمة لحساب التاجر، وبذلك تتم عملية الشراء، و إن كان الرصيد لا يسمح فسيتم ظهور ذلك على الجهاز، بما يفيد عدم إتمام العملية فيتم إلغاؤها (محمد ،2013، 224).

ويطلب عادة من العميل، إدخال الرقم أو الرمز السري، حتى يتم سداد قيمة الفاتورة، ويسمى استخدام الرقم أو الرمز السري للوفاء بالدين بواسطة بطاقة الدفع الإلكتروني بـ(التوقيع الإلكتروني) (الكلابي ،2012، 189).

وتتميز هذه البطاقة، بأنها توفر الوقت والجهد للعملاء, وكذلك زيادات في إيرادات البنك المصدرة لهذه البطاقة(العطار،2007، 141). ويرى من الفقه – نؤيده- أن بطاقات الوفاء في هذه الصورة لا تعتبر من قبيل بطاقات الائتمان، ولا تقوم إلا بوظيفة الوفاء فقط، ولا تقدم لحاملها أي ائتمان بالمعني المصرفي المعروف ويفترض تتابع سداد المبالغ التي استخدمها العميل من الاعتماد المفتوح من جانب مصدر البطاقة (ابراهيم،02013 247).

ثانيًا- بطاقات الصراف الآلي (Atm Card):

في إطار الاهتمام بجودة الخدمات المصرفية, كوسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني، التي تقدمها لعملائها ومواكبةً للتطور التكنولوجي, تم إصدار نوع أخر من البطاقات، أصطلح على تسميتها ببطاقات ماكينات الصراف الآلي (Atm)، حيث يخول صاحبها إمكانية سحب مبالغ نقدية من جهاز الصراف الآلي المنتشرة في أماكن كثيرة وتعمل على مدار اليوم الكامل(المنجى،2006، 308). ولا يتم التعامل إلا مع البطاقات الصادرة من البنك التابع له, وهذا يعني أن هذه البطاقة لا تسمح بأي نوع من الائتمان لحامله بل تنحصر وظيفتها في تمكين حاملها من سحب النقود من رصيد أو حسابه لدى البنك، بما لا يزيد عن رصيده، وإلا فلا يقوم الصرف بإتمام العملية، وهو بذلك يختلف عن بطاقات الائتمان - كما سيأتي بيانه- التي تستخدم في الشراء من المتاجر أو تستخدم في التعاملات عبر شبكة الإنترنت ، حيث تقوم الشركات أو الهيئات أو اصحاب العمل عادة بإيداع رواتب العاملين في البنك الذي يتعامل معه فيقوم الأخير بصرف هذه الرواتب من خلال هذه البطاقة, لذا فلا يجوز استخدام هذه البطاقات في المعاملات التجارية أو التعاقد بها على شراء منتجات أو أي استخدام أخر خلافًا للغرض المخصص له (عباس،2011، 343).

ومن الجدير بالذكر، أن عملية توطين الرواتب (Salary Domiciliation) في النظام المالي العراق تعد من اهم عمليات التحول نحو تقديم الخدمات المالية الإلكترونية الرقمية من خلال الصراف الآلي، وهي عبارة عن عملية تحويل صرف رواتب الموظفين بالقطاع العام و الخاص من رواتب يدوية يتم استلامها من دوائرهم إلى صرفها إلكترونيًا يتم استلامها عن طريق المصارف التجارية، وذلك من خلال حساب خاص يفتح للموظف في المصرف ويقوم بالسحب منه بواسطة بطاقة الدفع الإلكتروني (الزبيدي وآخرون، 2021، 88).

أما فيما ما يخص بعملية توطين رواتب موظفي الإقليم، فإن حكومة الإقليم ماضية بإكمال عملية التوطين عن طريق مشروع "حسابي" وذلك استناداً إلى قرار المحكمة الاتحادية بالعدد (224 وموحدتها 269 / اتحادية /2024) المؤرخ في(21 /2 /2024)المرسل إلى رئاسة مجلس الوزراء في حكومة إقليم كوردستان، بجواز توطين رواتب الموظفين لدى المصارف

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الحكومية والأهلية المجازة من قبل البنك المركزي العراقي، وقد تم تسجيل ما يقارب (750) ألف موظف وأكتمل منها (220) ألف موظف يستلمون رواتبهم عن طريق التوطين. أما عن الفرق بين "التوطين" ومشروع "حسابي" التابع لحكومة الإقليم، هو أنه في توطين يتم إيداع رواتب موظفي الإقليم مباشرة من قبل بغداد في المصارف الاتحادية وتقوم هذه المصارف بعدها بإيداعها في حساباتهم الخاصة، أما في مشروع "حسابي" تدفع وزارة المالية الاتحادية رواتب موظفي الإقليم إلى حكومة إقليم كوردستان وتدفع حكومة الإقليم رواتب الموظفين من أربيل إلى حساباتهم المصرفية (https://drawmedia.net/ar/page_detail?smart-id=15922).

ثالثًا- بطاقة الائتمان (Credit Card) :

ويسمى ايضًا ببطاقة الخصم الآجل أو القيد اللاحق، وهي تلك البطاقة التي تصدرها المصارف لعملائها تسهيلًا ائتمانيًا خلال فترة معينة وفي حدود مبلغ معين, ويحدد الاتفاق بين مصدر البطاقة وحاملها قيمة الاعتماد الممنوحة له, ومدته, والمسموح باستخدامها من قيمة الائتمان خلال كل فترة زمنية, والفوائد المستحقة, والمبالغ المستحقة عن هذا الائتمان(محمد،2013، 226)، فيتولى البنك دفع قيمة السلع والخدمات، على أن يقوم الحامل بتسديد ما دفعه إلى البنك مع رسوم أداء هذه الخدمة مع الفوائد التأخيرية, ولا تمنح هذه البطاقة للعميل إلا بعد التأكد من ملائمته له أو لقاء ضمانات عينية أو شخصية كافية, حتى لا يواجه البنك مخاطر عدم التسديد (منصور،2009، 106).

والملاحظ على هذه البطاقة، أن الخصم فيها لا تقتضي بضرورة وجود مثل هذا الحساب، إلا انها تتطلب مجموعة من القيود اوردها قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم (194) لسنة ٢٠٢٠، حيث جاء في الفصل الخامس تحت عنوان نظام تسجيل الائتمان فنصت المادة (111) منه على أن:" يدير البنك المركزي نظامًا لتسجيل أرصدة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء البنوك وجهات منح الائتمان ، وكذلك نظامًا لتسجيل أرصدة مديونية البنوك للخارج والضمانات الصادرة منها لجهات في الخارج ، ويحفظ في هذين النظامين المعلومات الضرورية للرقابة على الائتمان المقدم لعملاء البنوك والأطراف المرتبطة بهم والمديونية الخارجية . وتلتزم البنوك وجهات منح الائتمان بأن تقدم البيانات اللازمة في هذا الشأن للبنك المركزي. وذلك كله طبقاً للضوابط والإجراءات التي يحددها مجلس الإدارة، مع مراعاة التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية بالنسبة لجهات منح الائتمان الخاضعة لرقابتها ".(https://masaar.net/ar/egypt_laws).

وبناء عليه، لكي يمكن منح البطاقة الائتمانية بأشكالها المختلفة، لابد أن يكون حاملها في مركز قانوني يتيح له التمتع بالائتمان الذي يمنحه له البنك، والمرجع في كل ذلك البيانات التي نص عليها البنك المركزي المصري اعلاه.

ومن خصائص هذه البطاقة أنها توفر إمكانية الشراء والدفع الفوري, كما أنها تصدر بالعملتين الوطنية والأجنبية، كما أنها تحمل عادة صورة العميل، وذلك درءًا لخطر التزوير أو السرقة, ولحاملها تسديد المبالغ المسحوبة منها بالعملة المحلية سواء كان المبلغ المصروف محليًا أم خارج الدولة. ومن هذه البطاقات فيزا كارد والماستر كارد وأمريكان إكسبريس وديتر كلوب (معارفي،2005، 9).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول يوضح أنواع البطاقات البلاستيكية وتصنيفها حسب الطابع الائتماني

نوع البطاقة	آلية العمل والتمويل	التصنيف الائتماني
بطاقات السحب المباشر للرصيد أو البطاقات المدينة	تتيح لحاملها سحب الأموال مباشرة من حسابه المصرفي،	لا تقدم لحاملها أي ائتمان
بطاقات الصراف الآلي (بطاقة مسبقة الدفع)	استعمال الرصيد الموجود في البطاقة على أساس قيمة مُعبأة مسبقًا	لا تقدم لحاملها أي ائتمان
بطاقة الائتمان	تسمح للمستخدم بالاقتراض من البنك ، ويتم دفع فائدة على المبلغ المقترض	تمنح لحاملها الائتمان الكامل

الجدول من اعداد الباحث

المطلب الثاني - الدفع بواسطة النقود الإلكترونية :

النقود نظام اقتصادي عرف منذ القدم, وخضع لتطور مستمر, ولم يأتي دفعة واحدة، وإنما نتيجة تطور طويل في العلاقات الاقتصادية؛ فمن نقود سلعية ، ثم نقود معدنية ، ثم نقود ورقية إلى نقود مصرفية رقمية. لذا تعد هذه النقود من أكثر وسائل الدفع توافقًا مع منظومة التجارة الإلكترونية ، بالرغم من عدم انتشارها مقارنة مع بطاقات الدفع الائتمانية (زيدان،2012، 183).

وقد عرف التوجيه الأوربي رقم (2009/110) والصادر في (16 سبتمبر 2009) والخاص بإصدار النقود الإلكترونية بأنها: " قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية أو مغناطيسية , وتمثل دينا على مصدرها, وتصدر في مقابل إيداع أصول"(محمد ،2013، 241). كما عرفها البنك المركزي الاوربي بأنها : " مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند أجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدمًا" (ابراهيم، 2013، 258). بينما عرفه نظام خدمة الدفع الإلكتروني للأموال رقم (2) لسنة (2024) في المادة الأولى تحت البند (تاسع عشر)،النقود الإلكترونية بأنها :" القيمة النقدية المخزنة إلكترونية تصدر عند تسلم الأموال النقدية بمبلغ لا تقل عن القيمة النقدية المتسلمة وتكون مقبولة كوسيلة للدفع عن كيانات أخرى غير المصدر".

ومن الفقه من عرف النقود الإلكترونية، بأنها عبارة عن أرقام مثبتة على القرص الصلب للكمبيوتر يتم نقلها من كمبيوتر البنك إلى كمبيوتر العميل ، ومنه إلى كمبيوتر البائع الذي يقوم باستبدالها بنقود ورقية أو معدنية أو نقود إلكترونية لإعادة استخدامها، فهي إذًا بمثابة خزين لمبالغ نقدية في حافظة نقود المشتري (عباس،2011، 155). بينما عرفه أخر بأنه : "مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليًا محل تبادل العملات التقليدية"، أو هو : " المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي أعتدنا تداولها".(الجنبيهي، 2008، 70).

وعلى الرغم من تعدد وتنوع التعريفات السابقة للنقود الإلكترونية، إلا أنها بمجملها تتفق – من وجهة نظرنا- على أنها : قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدمًا ولا ترتبط بالضرورة بحساب بنكي وتمثل إيداعًا ماليًا بمثابة خزين لمبالغ نقدية في حافظة نقود المشتري.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وللنقود الإلكترونية صورتين هما :

الصورة الأولى - النقود السائلة الرقمية :

يمكن استخدام هذه النقود وتخزينه إلكترونيًا، من خلال القرص الصلب للحاسب الآلي للعميل، حيث يقوم المصرف بتسليم برنامج معين للعميل لتثبيته على الكومبيوتر الخاص به، والمتصل بالكومبيوتر المصرف المركزي، مما يتح للعميل تحويل أمواله الموجودة في حسابه لدى الأخير إلى وحدات إلكترونية متاحة عن طريق تبادل المعلومات بين جهازه والمصرف. ويمكن بواسطة هذه الوحدات الإلكترونية أداء ثمن مشترياته من السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت، وذلك بالخصم من الوحدات الإلكترونية المثبتة على ذاكرة حاسبه الشخصي لمصلحة التاجر والذي يستخدم نفس البرنامج عن طريق شبكة الإنترنت وبصورة فورية دون تدخل طرف آخر (كشكول و حسين ،2019، 207). وبذلك يمكن للبائع أن يقوم بتحصيل قيمة ما باعه حتى قبل شروعه في شحن السلعة إلى المشتري. ويمكن اعتبار رصيد الشحن للهاتف المحمول، أحد صور النقود الإلكترونية السائلة , حيث تقوم الشركة التي تقدم خدمات الهاتف النقال بتحويل الوحدات الإلكترونية المقدرة بالعملة الوطنية من منظومتها الآلية إلى جهاز الهاتف المحمول نظير قيام مالكه بدفع قيمة هذه الوحدات نقدًا(إبراهيم،2013، 259).

الصورة الثانية - حافظة النقود الإلكترونية :

هي عبارة عن بطاقة إلكترونية ذكية سابقة الدفع، تحتوي على كومبيوتر أو معالج صغير وبيانات مشفرة عن صاحب البطاقة، فضلاً عن ذاكرة تسمح بتخزين النقود عن طريق تحويلها إلى نبضات إلكترونية، وذلك باستخدام المدفوعات النقدية التي سبق تخزينها في هذا الحساب. ويتم الوفاء بواسطتها من خلال تحويل الجزء المقابل للثمن من هذه الحافظة إلى حافظة النفود الخاصة بالتاجر عن طريق تبادل المعلومات بين حساب العميل وحساب التاجر بواسطة اتصالهم بجهاز الحاسوب المركزي للمصرف المصدر للبطاقة(كشكول وحسين ،2019، 208).

فلو كنا ضربنًا مثالًا للنقود الإلكترونية السائلة برصيد شحن للهاتف المحمول، فإن بطاقة الهاتف تعد مثالاً لحافظة النقود الإلكترونية، وتطلق عليها حافظة النقود على الكارت الذي يحمله المستهلك (chip card)، والذي يلحق به كمبيوتر صغير تخزن فيه الوحدات ذات القيمة المالية والتي نسميها بالنقود الإلكترونية، ويسمى ذلك الكارت بمحفظة النقود، كونها تخزن فيه وحدات ذات قيمة مالية تصلح لسداد أثمان البضائع والخدمات مثلها في ذلك مثل النقود، وهي إلكترونية على أساس أنها لا تحوى على نقودًا ورقية، وإنما تحوي على وحدات يتم انتقالها بشكل إلكتروني وتمثل قيَما مالية محددة (سرحان،2003، 287).

المطلب الثالث- الدفع بواسطة العملات الافتراضية :

ظهرت العملات الافتراضية كرد فعل على الأزمة المالية العالمية التي أصابت النظام المصرفي الأميركي بالشلل في بداية الأمر، ثم انتقلت إلى النظام المالي العالمي، وهو ما استهوى رواد الإنترنت وبعض الشبكات الإجرامية، نتيجة سرعة إجراء التحويلات المالية وبعدها عن الرقابة، ما يجعل الكثير من عمليات التبادل المالي غير خاضعة للسيطرة المصرفية الحكومية وقيود البنوك المركزية، فهذه العملة هي نقود افتراضية توجد إلى جانب النقود الإلكترونية، فهي تمثل قيمة نقدية، يتم إصدارها بوساطة مطورين خاصين وغير صادرة عن البنوك المركزية أو عن السلطة العامة في الدولة، إلا أنها محل قبول لدى البعض كوسيلة دفع، كما أنه بالإمكان نقلها وتخزينها وتداولها بشكل إلكتروني(خديجة وآخرون،2022، 151). لذا سنحاول التعرض لهذه العملات من خلال النقاط الآتية:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أولًا – العريف بالعملات الافتراضية :

من التعريفات التي قيلت بشأنه، التعريف الذي أورده البنك الأوربي في التقرير الصادر لسنة (2015) للعملات بأنها " تمثيل رقمي للقيمة لا يصدره مركز عن بنك أو مؤسسة ائتمانية أو مؤسسة اموال إلكترونية ، والتي في بعض الظروف يمكن استخدامها في بعض الحالات كبديل للنقود ".(Europe central bank, February, 2015, 25). كما عرفها بنك التسوية الدولي، على أنها منتجات مخزونة القيمة أو مدفوعة مقدما تكون فيها القيمة المسجلة والمتاحة للمستهلك مسجلة على جهاز إلكتروني في حيازته، تلك القيمة يشتريها المستهلك كما يشتري السندات المدفوعة مسبقًا، وتنخفض قيمتها كلما استخدم المستهلك الجهاز الإلكتروني في عمل مشترياته" (ابراهيم ،2021، 24)، كما عرفت بأنها : " عملة إلكترونية بشكل كامل يتم تداولها عبر الأنترنت فقط دون وجود فيزيائي لها، كما تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها ، لكن يمكن استخدامها كأي عملة أخرى للشراء عبر الانترنت او حتى تحويلها الى عملات تقليدية "(قيحان و آخرون،2024، 351).

ثانيًا – خصائص العملات الافتراضية : من مجموعة التعريفات السابقة، يمكن القول، أن لهذه العملات العديد من الخصائص يمكن لنا أن نجملها بالآتي :

1- أنها عملة عالمية : العملات الافتراضية لا ترتبط بموقع معين لكي يتم التعامل بها، إذ لا وجود لها إلا في العالم الافتراضي مثل (البيتكوين و الايثريوم.....الخ)، كما لا توجد على شكل أوراق نقدية، وإنما موقعها الوحيد هو الانترنت، وليس بالإمكان إخراجها إلى الواقع كما هي على تسميتها، بل فقط يمكن تحويلها إلى عملات حقيقة كالدولار مثلاً و الحصول بدلاً منها على مبلغ بقيمة العملة الحقيقية المعمول بها على ارض الواقع، ويعد من أشهر النقود الافتراضية انتشارًا في الوقت الحاضر على مستوى العالم هي العملة المشفرة المعروفة بالبيتكوين، وهي : " عملة إلكترونية تخيلية مشفرة ليس لها وجود فيزيائي على ارض الواقع، ويتم تداولها عبر الانترنت فقط ظهرت في بداية(2009) عن طريق مبرمج بأسم (ساتوشى ناكاموتو)" (خديجة و آخرون، 2022، 150).

2- أنها عملة رقمية : حيث لا وجود مادي لها كما ذكرنا من قريب، بل يقتصر وجودها في الفضاء الإلكتروني فهي مخزنة في محافظ رقمية يحفظ فيها كل المعلومات المتعلقة بالمستخدم ، ويتم الوصول إليها من خلال تطبيق جوال أو برنامج حاسوب أو مزود خدمة(قيحان وآخرون،2024، 356).

3- أنها تتمتع بالسرية والخصوصية : إن الاسم مستعار لهذه العملة، يمكن لها الخصوصية و السرية، فلا يمكن لأي شخص أو جهة رقابية أو مؤسسة الاطلاع على المحافظ الإلكترونية، فكل عملية تحويل تتم بين شخصين تسجل في سجل عام يسمى البلوك تشين، ولا يحتاج هذا السجل إلى الاسم ولا الهوية ولا أي بيانات اخرى، وإنما كل المعلومات عبارة عن تسلسل أبجدي رقمي أو رموز لا تتكرر ولا يعرف أسم صاحبها ولا هويته (منصور ،2022، 1808). ومن ثم لا توجد أي معلومات يمكن أن تحدد الهوية الشخصية للمرسل والمستلم كالاسم والعنوان فالهوية هنا مخفية (Hidden identity) ولا يمكن تتبعها، لذلك تتسم هذه العملات بالخصوصية الأمنية عكس نظم الدفع في أشكالها التقليدية (قيحان وأخرون،2024، 357).

4- لامركزية العملة : تتميز العملات الافتراضية، بعدم وجود سلطة مالية مركزية تصدر عنها أو تشرف على تداولها أو تتحكم بها، فهي تصدر عن جهة مجهولة، كما أنها عبارة عن عُملات افتراضية تشفيرية هدفها هو السماح للمستخدمين بإرسال مبالغ مالية لبعضهم البعض على الإنترنت عبر شبكة الند (peer to peer) دون الحاجة إلى سلطة مركزية لمراقبة عمليات الدفع والتحويل وهذا مع المحافظة على مجهوليتها (منصور،2022، 1809).

5- أنها عملة تنتج عبر عملية تسمى بالتعدين أو التنقيب، يقصد بهذه العملية، مجموع من العمليات الحسابية المعقدة والمركبة، يتم اللجوء إليها في سبيل إصدار وحدة واحدة من هذه العملة، وذلك باستخدام اعداد كبيرة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

من اجهزة الحاسب الآلي ذات الاستهلاك الهائل للطاقة الكهربائية. وعملية التعدين ليست مقتصرة على جهات أو اشخاص معنيين بل هي للجميع ، لكنها تتطلب وقت وجهاز كمبيوتر سريع ، فكلما زاد عمليات التنقيب أصبحت الألغاز اصعب ويتم تسجيل كل عملية في سجل عام يسمى (block chain) الذي ينظم معلومات عن الحسابات التي تم استخدامها في التنقيب وعدد الوحدات التي تم تبادلها وتخزينها في المحفظة الخاصة بكل مستخدم (منصور،2022، 1801).

ثالثًا – الاطار القانوني للعملات الافتراضية :

تباينت وتفاوت الدول سواء على المستوى الدولي أو العربي في التعامل وتداول لهذه العملات الافتراضية، حيث سمحت بعض البلدان صراحة باستخدامها وتجارتها، في حين أن البعض الآخر حظرتها أو قيدتها. فعلى المستوى العالمي، نجد هناك من الدول التي سمحت بتداولها، كالولايات المتحدة الامريكية وكندا وأستراليا والمكسيك وقبرص واليابان والصين كرواتيا المانيا وسويسرا ومالطا....الخ. وبالمقابل هناك من الدول التي حظرت تداولها، كبوليفيا و قيرغيزستان بنغلادش ونيبال و الهند و باكستان.... الخ (https://jummar.media/1830).

أما على المستوى العربي، نجد أنها هي الأخر، قد تفاوت فيما بينها من حيث التداول و العمل به من عدمه، حيث نجد على سبيل المثال، دولة مصر، حظرت تداول العملات الرقمية، فأصدر البنك المركزي المصري في عام (2022)، بيانًا أكد فيه على حظر تداول العملات الرقمية والتعامل بها، كما عاقب القانون على كل من يخالف ذلك بالحبس وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز عشرة ملايين جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك وفقًا لأحكام المادة (206) من قانون البنك المركزي المصري رقم (194) لسنة2020.

(https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemesen.pdf).

أما في السعودية، فإنه لا يمنع تداول لتلك العملات فيها بشكل مباشر، ولكن هناك بعض القيود التي تفرضها الجهات الحكومية على تداولها. **أما في الإمارات العربية المتحدة**، فقد أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) في عام (2023)قرارًا يسمح بتداول العملات الرقمية فيها، من قبل الشركات والمؤسسات المالية، أما بالنسبة للأفراد، فإن القرار يسمح بإنشاء منصات تداول ، ومع ذلك هناك بعض القيود التي فرضتها هيئة الأوراق المالية والسلع على تداول العملات الرقمية، **وتتمثل هذه القيود في :**

- أن تكون الشركات والمؤسسات المالية العاملة في الإمارات ومنصات تداول العملات الرقمية مرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع.
- أن تخضع معاملات العملات الرقمية لرقابة هيئة الأوراق المالية والسلع (https://ar.wikipedia.org/wiki).

أما في العراق، نجد أن البنك المركزي العراقي، قد أصدر في عام (2023) قرارًا منع فيها كافة المؤسسات المالية والمصارف الخاضعة لها من التعامل بهذه العملات، بأي شكل من الأشكال، كإصدار العملات المشفرة أو تداولها أو الإتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها. أو تبديلها مقابل أي عملة أخرى أو فتح حسابات لعملائهم للتعامل بها أو ارسال او استقبال حوالات مقابلها. كما أصدر ذات التوجيهات لوزارة المالية في إقليم كوردستان، والتي بدوره حذرت كافة الشركات والوسطاء من الترويج لهذه التعاملات عبر منصات التواصل الاجتماعي، أو العمل وتحت أي مسميات أخرى من التعامل بهذه العملات الافتراضية أو العمل على تنظم دورات لتعليم كيفية تداول وشراء هذه العملات الافتراضية، فإنها غير قانونية، وغير مصرح بها، وبخلافه سيخضعون للمساءلة القانونية(https://aljeebal.com/posts/4809).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ويكمن السبب في إصدار الحظر من قبل البنك المركزي لأسباب قانونية واخرى اقتصادية، وهذا ما سنتولى بيانه، وعلى النحو الآتي:

- الأسباب القانونية : أوضح البنك المركزي العراقي موقفه، كما ذكرنا من قريب، من خلال الإشارة إلى أن التداول بهذه العملات يعد جريمة في حد ذاته، فخصوصيتها ولا مركزيتها، وغياب سيطرة ورقابة البنك مركزي عليها، ما ينطوي على العديد من المخاطر، لا سيما فيما يتعلق بالقرصنة الإلكترونية والاحتيال، ما يجعلها تخضع لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 وبالتحديد المواد (36- 48)، فضلًا عن ما جاء في المادة (53) من قانون البنك المركزي ، الذي يعد كل متعامل بهذه العملات، مرتكبًا لجريمة يعاقب عليها القانون بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين مليون دينار أو الحبس لمدة لا تزيد عن سنتين أو كلاهما معا.

وفي ضوء الجهود النوعية لمكافحة الجرائم الاقتصادية وحماية الاقتصاد الوطني من مخاطر العملات الرقمية المشبوهة والنشاطات المرتبطة بها، أعلن جهاز الأمن الوطني عن الإطاحة بشبكات لغسيل الأموال وتعدين وتهريب العملة عبر التداول الرقمي، حيث أسفرت العمليات الأخيرة ، على القبض على عدد من المتهمين وضبط أكثر من (300) جهاز تعدين للعملة الرقمية (بيتكوين) مع منظومات إنترنت متطورة، وإدارة مواقع خفية لتشغيلها، وقد أكد البنك المركزي أنه ماض في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحق الشركات الوهمية، التي تدَعي أنها مرخصة من قبل البنك(https://ina.iq/ar/security/242791-.html).

- الاسباب الاقتصادية : يؤكد خبراء الاقتصادي في العراق على خطورة التعامل بهذه العملات، معتبرة أن العملات المشفرة سلاح ذو حدين، مشددًا على منعها بشكل مطلق في العراق لأسباب عديدة، منها:

1- إن سوق العراق، هي سوق غير آمنة، ولا تمتلك احتياطيات لعملتها في المصارف العالمية، بالتالي فإن فكرة تقلبات الاسواق وانهيارها أو هبوطها الحاد أمر وارد ولا ضمانات بعدم حصوله مع هذه العملات.

2- افتقار السوق المالية والنقدية في العراق، إلى سوق محلي داخلي مع تنمية داخلية وخارجية لهذا السوق.

3- إن تداول لهذه العملات المشفرة، لا تحمل أي منفعة لقطاعات التنمية والاقتصاد في البلاد، بل على العكس قد تتحول إلى عملية مضاربة وغسيل أموال كبيرة (https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/2/14/iraq-cryptocurrency-trading-markets).

المطلب الرابع- الدفع بواسطة التحويل المصرفي الإلكتروني للأموال :

يعتبر نظام التحويلات المالية الإلكترونية، واحد من أهم أعمال التي تجريها البنوك و المصارف على سواء، عبر قنوات الانترنت (On-line Bank)،حيث يتيح هذا النظام نقل الأموال بطريقة إلكترونية آمنة، بشكل تتلاءم مع متطلبات التعامل الحديثة، والتي تتيح للعميل نقل مبلغ نقدي من حسابه إلى حساب آخر مفتوح في ذات المصرف أو في مصرف آخر سواء كان لمصلحة الآمر بالسحب أو لمصلحة شخص آخر، ويتم هذا التحويل، بموجب أمر كتابي من الآمر بالتحويل، وبهذا يستطيع المدين الوفاء بما عليه من دين بطريقة آمنة (كشكول و حسين ،2019، 208).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وهذه العملية المصرفية ليست بحديثة الولادة، وإنما هي معروفة على المستوى العملي والتشريعي على السواء في النشاط المصرفي من قبل، غير أنه وبفضل التقنيات الحديثة اتاحت لعملائها إمكانية إصدار الأمر بالتحويل الأموال وتنفيذه بالوسائل الإلكترونية سواء بشكل كلي أو جزئي، وهو ما اصبح يعرف بالتحويل أو النقل المصرفي الإلكتروني.

فعلى المستوى العملي، نجد أن الملاحظ على التحويلات المصرفية، أنه يمكن إصدارها بأي وسيلة إلكترونية متاحة كالبريد الإلكتروني أو عبر الرسائل النصية عبر الهاتف المحمول، على اعتبار أن جوهر التحويلات المصرفية الإلكتروني، التي يميزها عن غيرها من المصارف التقليدية استخدام الوسائل الإلكترونية، تلبية لاحتياجات العميل المصرفي، وقد جرى العمل المصرفي، على إصدار أمر تيسير عملية الدفع، من خلال وضع نماذج إلكترونية، تتضمن البيانات الأساسية اللازمة لتنفيذه من رقم حساب العميل ورقم حساب المستفيد والمبلغ النقدي المراد تحويله والرقم السري التعريفي الخاص به والذي يتم تزويده به من قبل المصرف للتعريف بشخصه والتحقق من صحة الأوامر الصادرة عن العميل إلى المصرف بنقل أو تحويل مبلغ ما(كشكول وحسين، 2019، 209).

أما على الصعيد التشريع، رغم أن قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي، لم يضع تعريفًا لهذه العملية، غير أنه أكد صراحة في المادة(24)منه على جواز تحويل الأموال بوسائل إلكترونية، كما ذكرنا من قبل، بينما تعرض للتعريف به في المادة الأولى وتحت البند (ثامن عشر) في نظامه رقم (2) لسنة 2024، تحت مسمى تحويل الأموال إلكترونيًا بأنه :" أي تحويل للأموال بإيداع أو سحب من حساب محتفظ به لدى مقدم خدمة الدفع الإلكتروني بوساطة أي وسائل إلكترونية ويشمل نقاط البيع، ومعاملات أجهزة الصراف الآلي، وإيداعات مباشرة أو مسحوبات للأموال، والتحويلات بوساطة الهاتف النقال أو الانترنت أو البطاقة أو أي وسائل إلكترونية أخرى". كما أكد في المادة الرابعة البند(رابعًا) بجواز تحصيل الأموال إلكترونيًا عبر قنوات الدفع الإلكترونية والرقمية المتاحة.

وفي السياق ذاته، ذهب المشرع العراقي، إلى ابعد من ذلك، عندما ألزم النظام مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ضمان تحويل المبلغ إلى الطرف المستقبل دون استقطاع أي عمولات من الميلغ المحمول، مالم يوجد اتفاق يقضي بخلاف ذلك، فأورد في المادة سابع عشر تحت البند (ثالثًا) بأنه : " في حالات الحوالات وتحويل الأموال، يجب على مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ضمان تحويل المبلغ كاملاً إلى الطرف المستقبل دون استقطاع أي عمولات من الميلغ المحمول، مالم يتفق خلاف ذلك اتفاقًا واضحًا وصريحًا، كما يجب على مقدم الخدمة تأكيد إبلاغ المرسل إبلاغًا واضحًا بشأن أي عمولات مستقطعة أو مضافة، وإبلاغه بالمبلغ الاجمالي للتحويل وتفاصيل العمولة".

وفي خطوة– برأينا- متأخرة بعض الشيء، و كأجراء استثنائي بما يؤمِّن الرقابة الاستباقية بدلًا من الرقابة اللاحقة من خلال تدقيق الحوالات اليومية، وكمرحلة أولى لإعادة تنظيم التحويلات المالية، ومواجهة مسألة الفساد المالي المستشري في العراق بشكل كبير من قبل المصارف الاهلية أو حتى الحكومية، هذا فضلًا عما تشير إليه الاحصائيات من أن التجارة مع الدول كالإمارات العربية المتحدة وتركيا والهند والصين قد بلغت حوالي (70%) من التجارة الخارجية كـ(استيرادات)، وهو ما دفع بالبنك المركزي العراقي، إلى ايجاد قنوات جديدة للتحويل العملات، عبر بنوك معتمدة في تلك البلدان، ومع وجود نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS) الصادر عن البنك المركزي لسنة 2006 والمحدث في (2024/6/2) ونظام المقاصة الإلكترونية (C-ACH) الذي تم تشغيله بصورة فعلية بتاريخ(2006/9/14)، ونظام المقاصة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الداخلية بين فروع المصرف الواحد (IBCS)، والذي تم التشغيل الفعلي للنظام بتاريخ (2016/6/1)....الخ، وبغية مواكبة التطورات المتلاحقة في مجال التكنولوجية الحديثة، بدأ البنك المركزي العراقي وفي بداية عام (2023)، **بإنشاء المنصة الإلكترونية للتحويلات المالية الخارجية، وظيفتها الأساسية** بناء علاقات مباشرة بين المصارف في العراق والبنوك الخارجية المراسلة والمعتمدة ، يتوسط ذلك شركة تدقيق دولية للقيام بالتدقيق المسبق على الحوالات قبل تنفيذها من قبل البنوك المراسلة بشكل إلكتروني. وكانت من نتائج هذه المنصة خلال عام (2024) ولغاية إعداد هذه الدراسة، أنه تم تحقيق ما نسبته (95%) من عملية التحويل من المنصة الالكترونية إلى آلية البنوك المراسلة مباشرة بينها وبين المصارف العراقية، ما يمكن لنا القول، أن البنك المركزي، قد استطاع - إلى حد ما - وضع عمليات التحويلات المالية في مساراتها السليمة والمنسجمة مع الممارسات والمعايير الدولية وفق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (https://cbi.iq/news/view/2664).

وفي خطوة متقدم يحسب للبنك المركزي العراقي، ما يمثل نقلة نوعية في مسار تعزيز الشمول المالي ودعم جهود نحو التحول الرقمي وتسهيل حركة تحويل الأموال، فضلاً عن دعم قطاع الأعمال وتوسيع استخدام التقنيات المالية في العراق، أعلن البنك المركزي العراقي في (3 أيلول 2025)، عن إطلاق خدمات التحويلات المالية التبادلية عبر المحافظ الإلكترونية، التي ستمكن الأفراد وأصحاب الأعمال التجارية من إجراء معاملاتهم المالية بسرعة ومرونة أكثر من ذي قبل، حيث تشمل هذه الخدمات التحويلات المالية التبادلية بين المحافظ الموثقة الفعالة الدائمية لمزودي هذه الخدمات، والتحويلات المالية التبادلية من المحافظ الموثقة الفعالة الدائمية إلى محافظ التجّار لمختلف المزوّدين أثناء عمليات الشراء(https://cbi.iq/news/view/2972).

أما على الصعيد العربي، نجد أن دولة الامارات العربية المتحدة، تلعب دورًا رياديًا أكثر من غيرها من دول العربية في مسألة تنظيم التحويلات الإلكترونية، حيث يمتلك المصرف المركزي نظامًا معروفًا باسم نظام الإمارات للتحويلات المالية (UAEFTS)، وهو نظام رئيسي للتحويلات تم تطويره في مصرف الإمارات المركزي منذ (أغسطس 2001)، حيث يعمل هذا النظام على ضمان الكفاءة والسرعة لتسهيل تحويل الأموال الآمنة بين الجهات المشتركة وفق نموذج التسوية الإجمالية الفورية، وبما يضمن معالجة المعاملات بشكل فوري. حيث أظهرت إحصائيات العمليات المصرفية، الصادرة عن المصرف المركزي في (23 سبتمبر 2025) للشهور السبعة الأولى لسنة (2025)، بواقع (8,15) تريليون درهم تحويلات بين البنوك و(5,42) تريليون درهم تحويلات بين عملاء البنوك، أي بلغت قيمة التحويلات المنفذة عبر هذا النظام (13,57) تريليون مقارنة بنحو (11,13) تريليون درهم منفذة خلال الفترة ذاتها لسنة(2024). وبهذه الاحصائية تكون قيمة التحويلات المنفذة في القطاع المصرفي، عبر نظام (UAEFTS) للشهور السبعة الأولى من (2025)، قد ارتفعت بنسبة (21,98%) مقارنة بالفترة المماثلة لسنة(2024)(https://www.mubasher.info/news/4500959/%D8).

أما على الصعيد الدولي، فإننا نجد أن الاتحاد الاوربي، وفي إطار مكافحة غسيل الأموال، أصدر القواعد رقم (CE/1781/2006) الصادر في (15 نوفمبر 2006)، التي تلزم مراقبة التحويلات البنكية التي تتم داخل وخارج الاتحاد الاوربي، كما ألزمت تلك القواعد ايضًا تحديد هوية مصدر أمر التحويل بدقة من خلال أسمه وعنوانه، كما ألزمت مقدم الخدمة بالاستعلام عن بعض البيانات الأساسية و الاحتفاظ بها(محمد،2013، 239).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

نخلص من كل ما تقدم، أن مسألة التحويلات المالية الالكترونية للأموال في العراق، تكاد تكون منظومته التشريعية سواء تلك الصادرة عن البرلمان أو مجلس الوزراء أو حتى البنك المركزي العراقي، كما لاحظنا من خلال عرضنا السابق، قد جاء متكاملًا وكافيًا أكثر من غيرها مقارنة بأنظمة التحويلات التقليدية، لا سيما بإصداره النظام الجديد المذكور أنفًا، وإطلاق البنك المنصة الإلكترونية للتحويلات المالية الخارجية وخدمات التحويلات المالية التبادلية عبر المحافظ الإلكترونية، لكن وفي كل الأحول يبقى مسألة مخاطر الاختراق الإلكتروني، و ضعف البنية التحتية الرقمية لدى بعض المصارف، شأنها شأن جميع دول العالم على المحك، وإمكانية تدارك ذلك ممكن مع تقنيات التشفير أو وجود جهات التصديق للعمليات التحويل الالكتروني و حتى الذكاء الاصطناعي، باعتبارها الضامن الاساسي لهذه المخاطر وهذا ما سيكون محل بحثنا من خلال المبحث الثالث.

جدول يوضح الفرق بين التحويل الالكتروني و التحويل التقليدي للأموال

وجه المقارنة	التحويل الالكتروني للأموال	التحويل التقليدي
آلية العمل	عبر الانترنت أو الهاتف المحمول	ورقي أو مباشر
من حيث السرعة	سريع جدًا ويتم غالبًا في نفس اليوم	أبطأ، حيث يتطلب معالجة ورقية وقد يستغرق أيامًا
الأدوات المستخدمة	رسائل إلكترونية بين المؤسسات المالية، أجهزة الكمبيوتر، وأنظمة الدفع الرقمية	الشيكات الورقية، نماذج ورقية، وسجلات يدوية
سهولة الاستخدام	غالبًا ما تتم بشكل مستقل عن موظفي البنك	قد يكون أقل سهولة ويتطلب تدخلًا يدويًا أكبر من موظفي البنك
من حيث الأمان	أكثر أمان، لأنه يعتمد على التشفير والتحقق الرقمي	أقل امان، لأنه يعتمد على الاجراءات اليدوية
التنظيم القانوني	جزئي وبحاجة إلى تطور وتدخل تشريعي مستمر	واضح و محدد

الجدول من إعداد الباحث

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث

مخاطر الدفع الإلكتروني ووسائل تأمينها

إن الدفع عبر الوسائل المستحدثة الإلكترونية، قد لا يحقق الطمأنينة الكافية، لطرفي العقد، فالعميل قد يخشى اختراق سرية بياناته الشخصية، بل واستعمالها استعمالًا غير مشروع من قبل الغير، والتاجر يخشى أن يكون الوفاء وهميًا، فيخسر مقابل ذلك الصفقة بالكلية. لذا سنستعرض في هذا المبحث أهم مخاطر التي قد تحيط بالدفع الإلكتروني، لاسيما تلك المتعلقة بالبطاقات البلاستيكية لكونها تمثل عائقًا رئيسيًا في الدفع بالبطاقات عبر شبكة الانترنت، وذلك في مطلب أول، ومن ثم سنبحث في التقنيات المستخدمة في تأمين وسائل الدفع الإلكتروني من الاعتداءات المتوقع عليها، وكيفية حماية العميل، وذلك في مطلب ثان، وعلى النحو الآتي:

المطلب الاول - مخاطر التي تحيط بوسائل الدفع الإلكتروني :

تعددت وتنوعت صور المخاطر و الاعتداءات التي تحيط ببطاقات الدفع الإلكتروني ومن ابرازها كالآتي :

أولاً – إساءة استخدام البطاقة البلاستيكية من قبل حاملها :

يمكن تصور الاستخدام غير المشروع للبطاقة من قبل حاملها، في عدة حالات، منها، تواطؤ صاحبها مع أخر، بترك استعمال بطاقته أو تزوير توقيعه، ثم يقوم بالاعتراض على عمليات السحب ويطعن بالتزوير على توقيعه حتى لا يخصم المبلغ المسحوب من حسابه الخاص، أو أن يستعمل البطاقة رغم انتهاء صلاحيتها أو استعمالها رغم إلغاءها من قبل الجهة المصدرة لها، أو قد يقوم حامل البطاقة ومن خلال حسابه الشخصي اختلاق أو تبديل رقم قد يصادف رقم بطاقة اخرى مصدرة من البنك، فيقوم بالخصم من حسابها، أو أن يخالف القواعد المنصوص عليها في البنوك لاستخدام هذه البطاقات من قبل العملاء أو أن يقوم العميل بإيداع شيكات بدون رصيد، بحيث تضاف قيمة الشيك إلى قيمة الحساب الأصلي، ثم يلجأ العميل لتحصيل قيمتها بواسطة نقاط البيع الإلكترونية قبل إتمام المقاصة بين البنوك، أو أنه قد يعمد العميل إلى إدخال البيانات في الجهاز بشكل خاطئ، أو لا يتبع الاجراءات الصحيحة في استخدام الجهاز، مما قد ينتج عنه عطل الجهاز، وغيرها من الحالات الاخرى (محمد،2013، 231).

ثانيًا – إساءة استخدام البطاقة البلاستيكية من قبل الغير:

يقصد بالغير هنا، كل شخص ليس طرفًا في العلاقة العقدية بين الجهة المصدرة للبطاقة والعميل, ما يجعل كل تعامل بالبطاقة، هو بمثابة تعامل دون إذن صاحبها ، ويعد من قبيل هذا تزوير البطاقة باستبدال ما بها من بيانات ومن ثم الاستيلاء على أموال صاحب البطاقة أو أموال البنك المصدر لها(زيدان ،2012، 195) أو سرقة ارقامها الخاص بها أو حتى ضياع البطاقة واستعمالها الغير بطريقة غير صحيحة. وهناك العديد من تلك الجرائم رصدتها الدول المختلفة، فعلى سبيل المثال في اليابان ألقت شرطة على رجلين استوليا على (16) مليون ين من حساب أحد عملاء أحد البنوك، وذلك من خلال سرقة بيانات بطاقات ائتمانية عن طريق الانترنت، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وجه مكتب التحقيقات الفيدرالي الاتهام إلى ثلاثة اشخاص لحصولهم على بيانات بطاقات ائتمانية من خلال الانترنت، واستغلالها في سرقة ثلاثة ملايين دولار من حسابات مصرفية لأكثر من ثلاثين الف شخص، وتعد هذه أكبر قضية سرقة بالحاسب الآلي على مستوى الولايات المتحدة(الغافري،2006، 22).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ويعتبر من أكثر طرق استعمالًا لسرقة لبيانات البطاقات الائتمانية، عبر استعمال تقنية تفجير الموقع المستهدف، وذلك عن طريق ضخ آلاف الرسائل من الجهاز الخاص بالمجرم إلى الجهاز المراد التجسس عليه، وذلك للتأثير على السعة التخزينية، مما يشكل ضغطًا كبيرًا على تلك الاجهزة، ويؤدي إلى تفجير الموقع المستهدف، لتنتقل بعد ذلك إلى الجهاز الخاص بالمجرم، أو تمكنه من حرية التجول في الموقع المستهدف بسهولة ويسر و الحصول على كل ما يحتاجه من أرقام ومعلومات خاصة ببطاقات ائتمانية مملوكة لغيره (حجازي،2002، 132).

ثالثًا- تلاعب من قبل موظفي الجهة المصدرة للبطاقة :

يعد إصدار البطاقات الإلكترونية من المهام والعمليات الاساسية التي تقوم بها البنوك و المصارف، لكن قد يحدث تلاعب من قبل موظفيها عن طريق شبكة الإنترنت, كتخليق أرقام البطاقات ائتمانية مملوكة للغير، وتعتمد هذه الطريقة على إجراء معادلات رياضية و إحصائية (منصور، 2009، 104). وقد حدث ذلك في مصر عندما تمكنت الادارة العامة لمباحث الأموال العامة من ضبط طالب جامعي بالإسكندرية، قام بالاستلاء على مبالغ كبيرة من حسابات بعض البطاقات الائتمانية من أحد البنوك، واستخدامها في عمليات الشراء، وذلك بعد أن توصل إليها من خلال بعض المعادلات الحسابية الدقيقة(محمد،2013 ، 284).

ومنها ايضًا خلق مواقع وهمية لاستقبال المعاملات المالية الخاصة بالموقع الحقيقي ومنها الاختراق غير المشروع لمنظومة خطوط الاتصالات العالمية، وهي التي تربط جهاز الحاسب الخاص بالمشتري بالجهاز الخاص بالتاجر من خلال اقتحام وفك رموز الشفرات من قبل موظفي البنوك حصرًا، وتجاوز جدار الحماية للملفات المتضمنة للمعلومات الشخصية للعملاء، والمخزنة في الكمبيوتر الرئيسي للشبكة العنكبوتية(الغافري،2006، 23).

رابعًا- قرصنة المعلوماتية :

كانت هذه الكلمة تستخدم للتعبير عن السطو على السفن في أعالي البحار, إلا أنه شاع في الآونة الأخيرة استخدام تعبير قرصنة البرامج (Piracy Software), لوصف عملية النسخ غير المشروع للبرامج , فقد أصبحت هذه الظاهرة واحدة من أهم العقبات التي تواجه مستقبل الحواسيب المعلوماتية عن طريق اختراق بيانات ومعلومات مستخدمي الإنترنت(منصور، 2009، 237)، فقد تكبدت الشركات العاملة في هذا المجال مليارات الدولارات سنوياً (يونس،2008، 407)، ويعتبر من قبيل قرصنة المعلوماتية استخدام أسلوب الخداع ، حيث يتم إنشاء مواقع وهمية على غرار مواقع الشركات والبنوك العالمية، ويظهر هذا الموقع كأنه الأصلي ولكي ينشأ هذا الموقع يقوم القراصنة بالحصول على كافة بيانات الموقع الاصلي من خلال شبكة الانترنت، ويتحقق ذلك بنسخ كل ما يتعلق بالموقع القانوني من حيث الرسومات و الألوان، وجميع ما يلزم لإيهام المستخدمين على أنه الموقع الاصلي، ويعطي المترددين على الموقع في هذه الحالة معلومات عن حساباتهم بكل طمأنينة، وتستخدم بالتالي في سرقة المبالغ الموجودة بالبطاقات(الصغير،37،1999).

المطلب الثاني – التقنيات المستخدمة في تأمين وسائل الدفع الإلكتروني:

بغية خلق جو من الأمان والثقة بين المتعاملين وضمان عالي للوسائل الدفع الإلكتروني، من الاستخدامات والاعتداءات والإساءات غير مشروعة، دفعت المؤسسات ذات العلاقة إلى وضع برامج خاصة لتأمين عمليات الدفع الإلكتروني، لذا سنتعرض لأهم التكنولوجية أو التقنيات المستخدمة فيها، وعلى النحو الآتي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أولاً - تقنية التشفير (Encruption) :

هي عملية تحويل أو(بعثرة) البيانات على شكل غير مفهوم وذلك لإرسالها إلى جهة محددة عبر ناقل معين، بحيث لا يمكن لأية جهة أخرى فهم أو تفسير هذه البيانات، وهذا يتم من جانب المرسل، أما الجانب الآخر لعملية التشفير هو فك التشفير(Deception)، لدى الطرف المستقبل، حيث يستخدم كل من المرسِل والمستقبِل المفتاح السري ذاته في تشفير الرسالة وفك تشفيرها. ويتفق الطرفان في البداية - عند إنشاء المفتاح - على عبارة المرور (passwords) التي سيتم استخدامها. وهو ما كان يسمى بالتشفير المتماثل، وأمام الثغرة الكبيرة لهذا النوع من التشفير، التي تكمن في تبادل المفتاح السري بين طرفي العلاقة دون أمان مما يشكل ضعفًا في تأمين المعاملات الإلكترونية بصورة مرضية، تراجع استخدامه ليصبح شيئًا من الماضي(Caprioli , 2010 , 129). فجاء التشفير غير المتماثل، فعوضًا عن استخدام مفتاح واحد يستخدِم مفتاحين غير متماثلين، ولكنهما مترابطان رياضيًا ومن خلال استخدام معادلات حسابية مترابطة - خوارزمية - ويدعى هذان المفتاحان بالمفتاح العام والمفتاح الخاص (Kern,1998,20).

ويكون المفتاح الخاص معروفًا لدى المرسِل، فهو وحده القادر على الدخول عليه وفك شفرتها بينما يستخدم المفتاح الثاني - العام - الذي يكون معروفًا على نطاق واسع، والذي يستخدم عبر برنامج خاص يعمل على تحويل الرسالة من صورتها المشفرة إلى صورتها الأصلية المقروءة، بحيث لا يمكن لأحد كشف مضمون هذه الرسالة، إلا الشخص الذي يستخدم برنامج محدد يسمي برنامج فك التشفير مستخدمًا المفتاح العام المناظر للمفتاح الخاص للموقع، فالمفتاحان يكمل أحدهما الأخر ، واللذان يستخدمان عادة للتوقيعات الرقمية . ومن الجدير بالإشارة، إلى أنه ليس بإمكان أي أحد استخدام المفتاح العام لفك شيفرة رسالة شفرها هذا المفتاح لاستخراج المفتاح الخاص ، إذ أن مالك المفتاح الخاص هو الوحيد الذي يستطيع فك شيفرة الرسائل التي شفرها المفتاح العام(Koops,2005,5).

ويعتبر من قبيل هذه البرامج، ما يطلق عليه نظام المعاملات الإلكترونية الآمنة (SET)، كان قد بدأ استخدامه بواسطة شركات الدفع الإلكتروني فيزا وماستر كارد، وهذه البروتوكولات تستخدم التشفير غير المتماثل، لضمان سلامة الدفع وسريته، هذا وقد تم تطوير هذا النظام إلى نظام (C-SET)وهو يقوم بإجراء الحماية نفسها باستخدام مقرئ للبطاقة بواسطة المشتري، وبذلك لا يتم ذكر أي معلومات عن البطاقة عبر الشبكة؛ إلا أن هذا النظام لم يتم استخدامه رغم اعتماده في فرنسا بواسطة مجموعة مصدري البطاقات البنكية(حسن،2019، 217).

وفي سياق ما تقدم، أصدرت محكمة العدل الأوروبية في حكم حديثًا لها في قضية (Encro Chat) في (30) ابريل لسنة (2024)، والتي تتعلق بموافقة المحكمة للشرطة الجنائية الفيدرالية الألمانية على استخدام واختراق لخدمة الاتصالات المشفرة (EncroChat)، ومعرفة بيانات ألمان مُخزّنة على خادم (يوروبول). في فرنسا ، التي كان المجرمون يستخدمونها في أجهزتها. حيث كان الهدف من هذا الحكم هو الحصول على موافقة السلطات الفرنسية والهولندية لاستخدام البيانات و اختراق أجهزة (Encro Chat)، وتقديمه كدليل في الإجراءات الجنائية التي تقوم بها الحكومة الألمانية ضد المجرمين محترفي شبكة الانترنت.

(Case C-670/22, M.N)(https://eucrim.eu/news/ecj-ruled-in-encrochat-case)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أما عن الاطار للقانوني للتشفير، فإننا نجد أن بعض التشريعات قد تعرضت للتعريف بها، منها قانون المبادلات والتجارة الالكترونية في تونس رقم (83) لسنة 2000، في الفصل الثاني بأن التشفير هو :" إما استعمال رموز أو إشارات غير متداولة تصبح بمقتضاها المعلومات المرغوب تمريرها أو إرسالها غير قابلة للفهم من قبل الغير أو استعمال رموز أو إشارات لا يمكن الوصول إلى المعلومة بدونها"، كما ورد أيضا في مشروع قانون تنظيم التجارة الإلكتروني في مصر لسنة 2001، في المادة الأولى بأنه : " تغيير في شكل البيانات عن طريق تحويلها إلى رموز أو إشارات لحماية هذه البيانات من إطلاع الغير عليها أو من تعديلها أو تغيرها"، بينما لم يتعرض قانون المعاملات الالكترونية الأردني الجديد رقم (15) لسنة2015 وكذلك المشروع الجديد لقانون المعاملات والتجارة الإلكترونية المصري للتعريف به (https://www.ahlmasrnews.com/news/article/522412).

أما عن المشرع العراقي، فلم يتعرض إلى مفهوم التشفير أو بيان طبيعته وماهيته ، وربما ويرجع ذلك -باعتقادنا- إلى توجه المشرع ترك المسائل التقنية والفنية المتعلقة بهذه المسائل إلى التنظيم الوارد في اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وهو بحسب اعتقادنا مسلك منتقد بطبيعة الحال، بل ويعد هذا نقصًا تشريعيًا ينبغي على المشرع تداركه أمام المصطلحات العديدة التي تولاها المشرع العراقي بتعريفها صراحة في قانونه الخاص بهذا المجال، لاسيما إذا ما علمنا أن الخدمات الإلكترونية يرتكز في الأساس على عملية التشفير. وكل ما يمكن لنا الوقوف عليه في هذا الاتجاه هو ما ورد في نص المادة (25) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية بأنه :" على كل مؤسسة مالية تمارس أعمال التحويل الإلكتروني للأموال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقديم خدمات مأمونة للزبائن والحفاظ على سرية المعاملات المصرفية". هذا من جانب، من جانب أخر وفي اطار الالتزامات التي تقع على عاتق مزودي خدمات الدفع الإلكتروني وحسب ما نصت عليه المادة (12) وتحت البند (سابع عشر) من نظام خدمة الدفع الإلكتروني للأموال الأخير، بأن يتم : " وضع تدابير أمان محكمة لحماية أمن المعلومات و سريتها، بما في ذلك سرية سجلات و معلومات الزبائن، وخصوصيتها، وإجراء مراجعات دورية لضمان فاعلية هذه التدابير إضافة إلى الضوابط التي يحددها البنك المركزي". فضلاً عما ورد البند (ثالث وعشرين) من نفس المادة بأنه :" الامتثال للمعايير الدولية مثل معايير أمان بطاقات الدفع الإلكتروني وغيرها من المعايير المتعلقة بأمن المعلومات، وللبنك المركزي تحديد تلك المعايير". كما ورد في المادة (13) تحت البند (خامسًا) أن :" الالزام بمعايير حماية خصوصية وسرية وأمن معلومات الزبون ومعاملاته المالية، وللبنك المركزي تحديد تلك المعايير". كما نجد أن (البند السادس) من نفس المادة أكدت على :" تطبيق إجراءات صارمة للتحقق من هوية المستخدمين وتأمين المعاملات لمنع الاحتيال".

وحرصًا من المشرع العراقي على هذا الأمر، ألزم مزودي خدمات الدفع الإلكتروني على تهيئة الوسائل المناسبة لنفاذ البنك المركزي للأنظمة الدفع الإلكتروني من أجل القيام بدوره الاصيل في الاشراف و المراقبة و التدقيق على تلك العمليات، وهذا ما اشار إليه صراحة من خلال المادة(12) تحت (البند خامسًا).

يتبين لنا ومن خلال هذا النصوص السابقة، أن على مزودي خدمات الدفع الإلكتروني وضع التدابير اللازمة والمحكمة لحماية معلومات الزبائن وسريتها، والامتثال للمعايير الدولية عالية الجودة بشأن أمن بطاقات الدفع الإلكتروني، وتطبيق الإجراءات الصارمة للتحقق من هوية المستخدمين وتأمين المعاملات لمنع كل اختراق أو تحايل أو سرقة بيانات

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

البطاقة و استخدامها بشكل غير مشروع، ولضمان وفاعلية كل ما تقدم، يأتي دور البنك المركزي العراقي، الذي يعد من مهماته الاساسية كما بينتها المادة الخامسة من النظام الاخير وبالتفصيل تقويم الأداء وضمان الالتزام الكامل بالضوابط و المعايير بما يتوافق مع تطورات التكنولوجية الحديثة في مجال انظمة الدفع الإلكتروني. وكل هذا بطبيعة الحال، لن يتأتى ثماره إلا من خلال اتباع نظام عالي التقنية و هو ما يسمى بالتشفير وإن لم ينصه عليه القانون صراحة.

ثانيًا – وجود الشركات الضامنة لعمليات الدفع الإلكتروني :

نظرًا لعدم توافر الثقة الكافية بين البائع و المستهلك، لجأ بعض التجار إلى شركات تعمل كوسيط ضامن، يضمن وفاء المستهلك بالثمن وتسلم البضاعة من البائع، فالشركة تطمئن الطرفين، وبموجب هذا النظام يقوم المستهلك بالوفاء وفقاً للطريقة المعينة بالعقد لهذه الشركة الوسيطة، والتي تقوم بإعلام التاجر بتنفيذ التزامه بتقديم الخدمة أو تسليم السلعة، وتحدث التسوية بعد ذلك بين الشركة الوسيطة و التاجر، لكن يعيب هذا النظام زيادة التكلفة لوجود شخص ثالث يحصل على عمولة، قد تكون نسبة مئوية من الثمن أو تكون نسبة ثابتة، وتقوم بعض الشركات مثل شركة(I-Escrow) بهذه الوظيفة (http://www.iescrow.com).

ولا يتم عادة اللجوء إلى الشركات الوسيطة لضمان البيوع ذات المبالغ الزهيدة، وإنما يتم اللجوء إليها في المعاملات الكبيرة خصوصاً في الشركات التي تحصل على عمولة ثابتة. وقد اتجهت شركتا فيزا وماستر كارد الرائدتان في مجال البطاقات الائتمانية إلى نظام يسمى (D Secure3) لتحديد هوية حامليهم، حيث يقوم مصدر البطاقة، باعتماد هوية المشتري حامل البطاقة وضمان ذلك للتاجر، ويكون للتاجر، طلب تحديد هوية حامل البطاقة من البنك المصدر لها في الداخل أو الخارج، وذلك من خلال برنامج خاص معد خصيصًا لهذا الأمر، وبذلك يضمن التاجر الوفاء بالثمن، وتبقى وسائل التأكد من هوية حامل البطاقة، وفقًا لرغبة البنك، وبذلك يتحمل البنك مصدر البطاقة، وليس التاجر المسئولية عند عدم الوفاء(محمد ،2013، 286).

ويعتبر من قبيل هذا في مجال الدفع الإلكتروني في التشريع العراقي ما يسمى بمزودي خدمات الدفع الإلكتروني، وقد عرفتها المادة الاولى تحت البند(ثالث عشر) بأنه :" وهو شخص معنوي مرخص من البنك المركزي لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني"، كما جاءت تفاصيل عمل هذه الخدمة و الانشطة التي تقدمها في العديد من المواد منها (4 و6....) والتي هي ليست محل هذه الدراسة.

ثالثًا – تقنية الذكاء الاصطناعي (AI) في كشف الاحتيال المصرفي و المالي :

لقد أحدث الذكاء الاصطناعي نقلة نوعية في القطاع المصرفي والمالي، فيما يتعلق بكشف الاحتيال، والذي يقصد به في سياق ما تقدم، استخدام خوارزميات حاسوبية ونماذج ذكاء اصطناعي للكشف عن الأنشطة أو أنماط السلوك الاحتيالية المحتملة في مجموعات البيانات الضخمة. وتعتمد أنظمة كشف الاحتيال القائمة على الذكاء الاصطناعي، عادةً لتحسين دقتها وفعاليتها على تقنيات التعلم الآلي(ML)، التي تقوم بتحليل كميات هائلة من البيانات آنيًا، ومن ثم تحديد المعاملات أو أنماط السلوك أو الشذوذ المشبوهة، ووضع علامة عليها لمزيد من التحقيق. ومن أهم مزايا أنظمة كشف الاحتيال المدعومة بالذكاء الاصطناعي، هي:

1- قدرتها على كشف الأنشطة الاحتيالية المعقدة للغاية التي قد تغفل عنها الأنظمة التقليدية القائمة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2- قدرتها على كشف الاحتيال المصرفي الذي يشمل حسابات وأجهزة ومواقع متعددة، كالمعاملات الإلكترونية والشخصية.

3- يمكن للذكاء الاصطناعي أيضًا المساعدة في منع الاحتيال من خلال تمكين إدارة أفضل لمخاطره . حيث تستطيع خوارزميات التحليلات التنبؤية تحديد العملاء أو المعاملات عالية المخاطر، وتنبيه المؤسسات المالية إلى أي نشاط احتيالي محتمل قبل وقوعه.

ومن الطرق الرئيسية التي يستخدم بها الذكاء الاصطناعي في كشف الاحتيال المصرفي - التي ليس محلها هذه الدراسة - هو : الكشف الآلي عن الشذوذ و تحليل السلوك و معالجة اللغة الطبيعية (NLP) و التعلم المستمر.

أما عن أبرز التطورات في مستقبل تأمين الذكاء الاصطناعي في مجال كشف الاحتيال المالي، هو دمجها مع تقنية البلوك تشين، حيث توفر هذه التقنية، سجلًا آمنًا وشفافًا يُمكن استخدامه لتخزين بيانات المعاملات، بينما يُمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وكشف الأنشطة الاحتيالية. حيث سيمكن هذا المزيج من التقنيات من تتبع الأنشطة الاحتيالية وكشفها بشكل أفضل، حتى في الشبكات المعقدة، هذا فضلًا عن التقدم المستمر في تقنيات التعلم الآلي، وبذلك سيصبح المؤسسات المالية أكثر قدرة على كشف الأنشطة الاحتيالية ومنعها. ومع ذلك، من المهم أن نذكر هنا، أن فعالية الذكاء الاصطناعي لا تتحقق إلا بقدر البيانات التي يدرَب عليها والإشراف البشري الذي يُؤمِّنه وهو أمرٌ بالغ الأهمية(https://www.fraud.com/post/artificial-intelligence).

أما عن الاطار التشريعي، وبهدف تقديم إطار تنظيمي وقانوني مشترك لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، فلم تحظ، هذه المسألة بتنظيم تشريعي في التشريعات العراقية و الإقليم على السواء، حتى الانتهاء من كتابة سطور هذه الدراسة. أما على المستوى العالمي، فقد حظي الأمر باهتمام كبير من قبل المفوضية الاوربية، فقدمت الأخير لائحة تحت مسمى قانون الذكاء الاصطناعي أو قانون تنظيم الذكاء الاصطناعي، وذلك في (21 أبريل 2021). وقد تمخض عن هذه الأمر، صدور أول تنظيم قانوني عن الاتحاد الاوربي, وذلك في (13 مارس 2024)، واعتمده البرلمان الاوربي, برقم (1689) في (13 يونيو 2024) وتم نشره في الجريدة الرسمية الأوروبية، ومن المقرر تطبيقه بعد عامين من نشره, وقد تم تصنيف القانون بناءً على المخاطر التي قد تسببها للمجتمع أو المستهلك. ويقسم هذا التصنيف القانون إلى ثلاث فئات هي : الممارسات المحظورة، والأنظمة عالية الخطورة، وأنظمة الذكاء الاصطناعي الأخرى. ولن ينطبق القانون فقط على الشركات التي تصمم أو تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل الاتحاد الاوربي ، وإنما على أي مشغل يتعامل في السوق الأوروبية الموحدة, وتصل العقوبات المالية إلى(35) مليون يورو أو (7 %) من حجم الأعمال السنوية للشركات المخالفة(مهدي ، 2024، 143).

ورغم كل ما تقدم، يبقى - برأينا - أنظمة كشف الاحتيال المدعومة بالذكاء الاصطناعي ليست مضمونة تمامًا بشكل كامل، فقد تنتج عنه نتائج إيجابية أو سلبية خاطئة، لذا، يعد التدريب والتطوير المستمر على هذه الأنظمة ضرورة لا مفر منها، والذي بدوره سوف يُقلل بشكل كبير من تأثير الاحتيال على الشركات والمستهلكين، كما سيحدد السلوكيات الاحتيالية المشبوهة، و بالتالي يقلل من مخاطر الخسائر المالية للشركات ويحمي بيانات العملاء من الاختراقات غير الصحيحة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رابعًا – تقنية المصادقة متعددة العوامل (MFA) :

يعد من أكثر عوامل الهجمات الإلكترونية شيوعًا، هي عملية اختراق بيانات الاعتماد والتصيد الاحتيالي، حيث يمثلان معًا حوالي (26%) من حالات الاختراق. وغالبًا ما يستهدف المخترقون لاختراق الحسابات استخدام كلمة مرور مسروقة واحدة لاختراق حسابات متعددة، وذلك لسهولة اختراقها، و تكون عواقب سرقة كلمة المرور وخيمة على المستخدمين والمؤسسات، مما قد يؤدي إلى سرقة الهوية، وسرقة الأموال، وتخريب النظام، وغيرها، وكوسيلة لتأمين من هذه الاختراق تم انشاء انظمة المصادقة متعددة العوامل (MFA) .

ويعرف نظام المصادقة متعددة العوامل (MFA)، والتي تعرف أيضًا باسم (المصادقة القائمة على المخاطر)، بأنها وسيلة للتحقق من هوية المستخدم من خلال طلب على الأقل نوعين مختلفين من الإثباتات، ككلمة مرور حساب على الإنترنت وبصمة إصبع أو بيانات بيومترية أخرى. بمعنى أن عملية مصادقة متعددة العوامل توفر مستويات حماية إضافية تتجاوز ما توفره كلمات المرور وحدها.

فعلى سبيل المثال، لتسجيل الدخول إلى حساب بريد إلكتروني محمي بهذه التقنية، قد يحتاج المستخدم إلى إدخال كلمة مرور الحساب الصحيحة (العامل الأول) ورمز مرور للاستخدام مرة واحدة يرسله مزود خدمة البريد الإلكتروني إلى هاتف المستخدم المحمول في رسالة نصية (العامل الثاني). أما بالنسبة للحسابات شديدة الحساسية، فقد يلزم وجود عامل ثالث كامتلاك مفتاح جهاز.

وبهذا المعنى المتقدم، فإذا كان المصادقة الثنائية (FA2) الشكل الأكثر شيوعًا، تتطلب إثباتين فقط، فإنه لا يمكن للمستخدم الوصول إلى النظام المصادقة متعددة العوامل إلا إذا كانت جميع العوامل المطلوبة صحيحة، وفي حال وجود أي خطأ، ستفشل محاولة تسجيل الدخول.

كما تستخدم أساليب المصادقة متعددة العوامل (MFA) للوصول إلى جميع أنواع الحسابات والأصول والأنظمة الحساسة، حتى أنها تظهر دون اتصال بالإنترنت ويعد استخدام البطاقات المصرفية (الدليل الأول) ورقم التعريف الشخصي (PIN) لسحب النقود من أجهزة الصراف الآلي أحد أشكال المصادقة متعددة العوامل.

كما تضيف أنظمة المصادقة متعددة العوامل (MFA) مستوى أمانًا إضافيًا، من خلال طلب أكثر من دليل، لتأكيد هوية المستخدم.، حتى لو سرق مخترق كلمة مرور، فلن يكون لديه ما يكفي من الأدلة للوصول غير المُصرّح به إلى النظام، حيث سيظلّ بحاجة إلى العامل الثاني. علاوة على ذلك، فإن العامل الثاني غالباً ما يكون شيئًا أصعب بكثير في الاختراق من كلمة مرور بسيطة، مثل مسح بصمة الإصبع أو رمز الأمان المادي.

كما يستخدم المصادقة متعددة العوامل في أنظمة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي (ML) لتقييم نشاط المستخدم وتعديل تحديات المصادقة ديناميكيًا. فكلما زادت خطورة الموقف، زادت عوامل المصادقة التي يجب على المستخدم توفيرها في كشف الخداع و الاحتيال الواقع على انظمة الدفع الإلكتروني.

نخلص من كل ما تقدم، أن هذه تقنية يعد وسيلة فعالة لتأمين مخاطر الدفع الإلكتروني والتحويلات المالية الالكترونية للأموال من الاختراقات، ما يمنع الوصول غير المصرح به من خلال وضع المزيد من العوائق بين المهاجمين،. بل حتى لو تمكن المتسللون من سرقة كلمة مرور، فهم بحاجة إلى عامل إضافي واحد على الأقل للدخول. لذا يشترط كمعيار أمان لبيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS) استخدام المصادقة متعددة العوامل (MFA) صراحة للأنظمة التي تتعامل مع بيانات بطاقات الدفع (https://www.ibm.com/think/topics/multi-factor-authentication).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول توضيحي لأنواع مخاطر الدفع الإلكتروني والوسائل الكفيلة لتأمينها من الاختراق

مخاطر الدفع الإلكتروني	وسائل التأمين
الاحتيال أو سرقة المعلومات	وضع كلمات مرور محكم وقوية (password)
فقدان البيانات	تشفير البيانات
وجود المشاكل الفنية	المصادقة الثنائية (FA2)
الاعتماد على الاتصال بالإنترنت	التحقق من المواقع والروابط قبل الاتصال بالإنترنت
فقدان البطاقة نفسها أو انتهاء صلاحياتها	مراقبة العملية المصرفية وتحديثها بانتظام للتأكد من عدم وجود معاملات غير مصرح بها، لضمان حصول العميل على أحدث التصحيحات الأمنية
الذكاء الاصطناعي	البلوك تشين أو المصادقة متعددة العوامل (MFA)

الجدول من إعداد الباحث

الخاتمة

بعد أن انتهينا بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، من إتمام هذه الدراسة، والذي جاء بعنوان " أثر غياب قانون خدمات الدفع الإلكتروني للأموال على المستوى التشريعي و القضائي في إقليم كوردستان- العراق" ، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات و المقترحات، والتي نوجزها فيما يلي :

أولًا - الاستنتاجات:

1- لم يستقر المشرع العراقي على تعريف محدد للدفع الإلكتروني، بل استخدم عدة مصطلحات متقاربة، أبرزها "قناة الدفع الإلكتروني"، الذي يُعد الأقرب إلى المفهوم الفني والوظيفي لهذا النوع من الدفع.

2- أنشأ البنك المركزي العراقي، محكمة متخصصة تحت مسمى " محكمة الخدمات المالية"، ذات اختصاصات حصرية، إلا أن حصر اختصاصاتها في مراجعة قرارات البنك المركزي يعد محدودًا ويستوجب إعادة نظر .

3- أظهر المشرع العراقي مرونة تشريعية، من خلال عدم حصر أدوات الدفع الإلكتروني، مما ينتج استيعاب التقنيات المالية الحديثة، ضمن ضوابط و معايير يحددها البنك المركزي.

4- العملات الافتراضية، رغم انتشارها عالميًا، لا تزال محظورة قانونًا في العراق و الإقليم على السواء، وهو ما يعكس موقفًا حذرًا، تجاه هذه الوسائل غير المنظمة. .

5- تزايد صور الاستخدام غير المشروع لوسائل الدفع الإلكتروني، خاصة عبر التجسس و الاختراق، مما يهدد أمن البيانات ويصعب استرداد الحقوق في حال النزاع، لا سيما من جانب صاحب البطاقة.

6- تقنية التشفير، رغم أهميتها الجوهرية في حماية المعاملات الإلكترونية، لم تحظ بتنظيم القانوني صريح في التشريعات العراقية، وهو ما يعد نقصًا تشريعيًا ينبغي تداركه.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيًا – المقترحات:

1- نقترح على المشرع في إقليم كوردستان بالتريث في إصدار قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، ريثما تستقر التجربة الاتحادية و تستكمل بنيتها القانونية و التقنية، مع ضرورة الاستفادة من الملاحظات التي ساقتها الدراسة.

2- ضرورة إنشاء وحدة خاصة لخبراء تقنيات المعلوماتية داخل المحاكم، فضلًا عن إنشاء دوائر قضائية، وتعيين قضاة متخصصين في هذا الشأن، مع تكثيف الدورات للعاملين فيها، بغية مواجهة كل ما يستجد من التعاملات الإلكترونية، والتي تفتقر إليها محاكمنا العراقية على حد سواء.

3- تقترح الدراسة على المشرع اضافة النص التالي إلى المادة (17) كبند سابع بأنه :" لا تنعقد مسؤولية العميل عن أي قيد غير مشروع على حسابه بواسطة التحويل الإلكتروني تم بعد تبلغيه من جانب مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني عن امكانية دخول الغير إلى حسابه أو فقدان بطاقته أو احتمال معرفة الغير لرمز التعريف المتعلق به ، بينما تنعقد مسؤولية العميل، إذا ثبت اهماله قد ساهم في ذلك بصورة رئيسية و أن مقدم خدمات الدفع الإلكتروني قد قام بواجبه للحيلولة دون أي استعمال غير مشروع لذلك الحساب".

4- التأكيد على ضرورة انشاء نظام لتسجيل أرصدة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك لعملائها وبيان جهات منح الائتمان، وامام عدم وجود هكذا نص في قانون البنك المركزي العراقي، تقترح الدراسة على المشرع العراقي اضافة النص التالي :" على كل بنك أن ينشئ نظامًا للتسجيل بيانات كل عميل و أطرافه المرتبطة به الذي يحصلون على تمويل أو تسهيلات ائتمانية، وتلتزم البنوك وجهات منح الائتمان بأن تقدم البيانات اللازمة في هذا الشأن للبنك المركزي، ويجب ربط هذا النظام بقاعدة معلومات المجمعة بالبنك المركزي، وللبنك المركزي أن يطلب من أي بنك إجراء أية تعديلات تكون لازمة لتحديث ذلك النظام وضمان شمول بياناته على مراكز المدنيين من عملائه، وعلى كل بنك وقبل تقديم الائتمان، أو زيادته أو تعديل شروطه، وكذلك عند الاستعلام عن العميل ، ابلاغ البنك المركزي بذلك ، كل ذلك طبقًا للضوابط والإجراءات التي يحددها مجلس الإدارة ".

5- بعد أن اخذت العملات الافتراضية تحظى بقبول واسع لدى بعض الدول والشركات المؤثرة في الاقتصاد العالمي، ما قد ينجم عنه في حالة التعامل به خسائر كبيرة من مستخدمي هذه العملات، ومع غياب النصوص التشريعية الخاصة بها، ما يخلق فجوة قانونية كبيرة امام الجناة قد تمنعهم من المسائلة امام القانون، لدى نرى من الضرورة بمكان، مواجهة تداعيات هذا الأمر، منذ الأن بصياغة نصوص تشريعية مستقلة بعيدة عن القوانين التقليدية، تنظم آلية التعامل بها، وبشكل تتماشى مع خصوصية هذه العملة.

6- تقترح الدراسة، بضرورة ادراج البند الثاني من المادة (16) من نظام خدمات الدفع الإلكتروني رقم (3) لسنة 2014 الملغي، حيث نجد أن الصياغة التي جاءت بها هي افضل من صياغة التي اوردها البند الثالث من المادة (13) من نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم(2) لسنة 2024.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر

أولاً – الكتب :

1- إبراهيم ، صفوان حمزة، (2013)، الأحكام القانونية للتجارة الإلكترونية ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

2- المنجي ، ابراهيم ، (2002)، عقد نقل التكنولوجيا ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .

3- الزبيدي، حسن لطيف كاظم و الفتلاوي، كامل علاوي كاظم والغالبي، عبد الحسين جليل و ثويني ، فلاح حسن و الأسدي ، علي يوسف والعاني، عماد محمد علي، (2021)، البنك المركزي العراقي (الأدوار والمهمات وخيارات المستقبل)، الطبعة الأول، مركز الرافدين للحوار (R.C.D) العراق- بغداد.

4- البقلي، أيمن مصطفى، (2010)، النظام القانوني لعقد الاشتراك في بنوك المعلومات الإلكترونية ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

5- الصغير، جميل عبد الباقي، (1999)، الحماية المدنية والجنائية لبطاقات الائتمان الممغنطة ،دار النهضة العربية، القاهرة.

6- الجنبيهي، منير محمد و الجنبيهي، ممدوح محمد ، (2008)، الشركات الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية .

7- العطار، محمد حسن رفاعي، (2007)، البيع عبر شبكة الإنترنت ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

8- حجازي، عبد الفتاح بيومي، (2002)، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية ،الجزء الأول ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية.

9- عباس، ناصر محمد ، (2011)، الوسائل الإلكترونية ودورها في عقد البيع ، بلا دار نشر.

10- محمد، هالة جمال الدين ، (2013)، أحكام الإثبات في عقود التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة.

11- منصور، محمد حسين، (2009)، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية.

12- مؤمن، طاهر شوقي، (2007)، عقد البيع الإلكتروني ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

ثانيًا – الرسائل :

1- ابراهيم ، اثير صلاح ، (2021)، التنظيم القانوني للعملات الرقمية ، رسالة ماجستير في القانون ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن. متاح على الموقع التالي : تاريخ الزيارة (2025/8/5) : https://www.scribd.com/document/601836339

2- حسن، نوزت جمعة ، (2014)، التعاقد بواسطة الشبكة الإلكترونية (الانترنت) وحماية المستهلك ، رسالة ماجستير في الحقوق ، جامعة المنصورة - مصر .

3- حسن، نوزت جمعة، (2019)، مشكلات الإثبات في مجال المعاملات الإلكترونية، دراسة مقارنة ، اطروحة الدكتوراه في الحقوق ، جامعة المنصورة- مصر .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4- زيدان، محمود محمد، (2012)، المشكلات القانونية التي تواجه التجارة الإلكترونية ، اطروحة الدكتوراه في الحقوق ، جامعة القاهرة - مصر .

5- مطلق ، مراد محمود يوسف، (2007)، التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الإلكتروني ، دراسة مقارنة ، اطروحة الدكتوراه في الحقوق ، جامعة عين شمس - مصر.

6- يونس، عمرو عبد الفتاح على، (2008)، جوانب قانونية للتعاقد الإلكتروني في إطار القانون المدني ، اطروحة الدكتوراه في الحقوق ، جامعة عين شمس- مصر .

ثالثًا- الابحاث والمجلات :

1- الغافري، حسين بن سعيد ، (2006)، الجرائم الواقعة على التجارة الالكترونية، بحث منشور على المجموعة الدولية للاستشارات القانونية، مناح على الموقع التالي : تاريخ الزيارة (2025/7/15).
http://www.abhatoo.net.ma/page-principale

2- الكلابي، حسين عبدالله عبد الرضا، (2012)، الوفاء الإلكتروني كوسيلة لتنفيذ الالتزام ، دراسة قانونية ، مجلة كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، العدد 3 ، المجلد 14.

3- المعارفي ، فريدة و صالح، مفتاح ، (2005)، البنوك الإلكترونية ، بحث مقدم إلى مؤتمر العلمي الخامس حول الأعمال المصرفية الإلكترونية ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة فيلادلفيا ، مناح على الموقع الإلكتروني التالي: تاريخ الزيارة (2025/8/16).
https://www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/C218.doc

4- سرحان، عدنان إبراهيم، (2003)، الوفاء (الدفع) الإلكتروني، بحث مقدم إلى مؤتمر الإعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة و القانون ، مجلة الحقوق ، كلية الشريعة و القانون جامعة الامارات العربي المتحدة, المجلد الأول.

5- خديجة ، مرابط و محمد ، حمودي و ياسين ، صباح رمضان ، (2022)، جريمة غسل الأموال في بيئة النقود الإلكترونية دراسة مقارنة في التشريعين العراقي والجزائري ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة زاخو، العدد 1 ، المجلد 10 .

6- قيحان ، وسن هادي ، جهيه ، فرج سكنة وحسن ، باسمة كزار، (2024)، العملات الرقمية في ظل الذكاء الاصطناعي الآثار والسلبيات، المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية– العراق انموذجا ، لندن، الاصدار3، العدد 7. مناح على الموقع التالي: تاريخ الزيارة (2025/8/27):
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2024.v3n7p10

7- كشكول، رباب حسين و حسين، اكرم محمد، (2019)، النظام القانوني لحماية التجارة الالكترونية، دراسة تحليلية لنظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال العراقي رقم (3) لسنة 2014. ، مجلة الشريعة و القانون ، السنة 33، العدد 79.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

8- مشعل ، سلام منعم، (2008)، وسائل الدفع الإلكترونية، مجلة كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، العدد 20 ، مجلد 10.

9- منصور ، منصور علي، (2022)، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات، العدد 1، المجلد 37. متاح على الموقع التالي : تاريخ الزيارة (2025/8/22). http://mksq.journals.ekb.eg

10- مهدي ، ابتهال غازي ، (2024) ، التنظيم القانوني لتطور الذكاء الاصطناعي دراسة قانونية تحليلية في ضوء قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي رقم (1689) لسنة 2024 ، كلية القانون مجلة الكوفة ، العدد 62.

رابعًا- التشريعات و الأنظمة : (تاريخ الزيارة لهذه المو اقع في شهر (6و7و8) لسنة 2025 .

قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012العراقي. http://www.iraq-lg-law.org

مشروع قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية المصري. https://www.ahlmasrnews.com/news/article/52241

قانون المعاملات الالكترونية رقم (15) لسنة 2015 الاردني. https://jordanianlaw.com

قانون المبادلات والتجارة الالكترونية رقم (83) لسنة 2000 التونسي. https://www.tuntrust.tn/ar/content

قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم (18) لسنة (2019) المصري. https://mof.gov.eg/ar/posts/regulations

قانون المحاكم التجارية اليمني رقم (19) لسنة 2003 . http://agoyemen.net/lib_details.php?id=126

نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم (2) لسنة 2024 العراقي. https://cbi.iq/news/view/2577

نظام الدفع والتحويل الالكتروني للأموال رقم (111) لسنة (2017) الاردني. https://www.cbj.gov.jo/AR/List **قانون البنك المركزي العراقي .** https://cbi.iq/page/79

قانون المصارف العر اقية رقم (94) لسنة 2004. http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/16449.html

قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم (194) لسنة 2020. https://masaar.net/ar/egypt_laws

البنك الأوربي في التقرير الصادر لسنة (2015) للعملات.

. https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemesen.pdf

جريدة وقائع العر اقية . https://moj.gov.iq/iraqmag

موقع برلمان كوردستان – العراق . https://www.parliament.krd/arabic

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

خامسًا- مو اقع الانترنت منوعه : (تم الزيارة المو اقع في شهر (7و8و9) لسنة 2025 .

https://drawmedia.net/ar/page_detail?smart-id=15922

https://www.alsumaria.tv/news/economy/518681 https://cbi.iq/news/view/1922

https://almadapaper.net/view.php?cat=246070

https://aljeebal.com/posts/4809

https://eucrim.eu/news/ecj-ruled-in-encrochat-case

http://www.iescrow.com

https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-62221499

https://jummar.media/1830

https://ar.wikipedia.org/wiki

https://ina.iq/ar/security/242791-.html

.https://cbi.iq/news/view/2664

https://cbi.iq/news/view/2972

https://www.fraud.com/post/artificial-intelligence

https://www.mubasher.info/news/4500959/%D8

سادسًا – المصادر الاجنبية :

1- Koops , Bert-Jaap . Hof, Simone van der , V. Bekkers.(2005). Risico's Inetwerksamenleving, over vervlochten netwerken en kwetsbare overheden , ICT en openbaar bestuur, Universitey Tilburg . is available at : (http://www.uvt.nl/tilt) last visited (22/8/2025).

2- Caprioli , Eric(2010). Preuve et copies numeriques Communication Commerce électronique n° 12, . décembre, comm . is available at : (http://www.Caprioli-avocats.com) last visited (27/8/2025).

3- Kern, Johan (1998): Internet reletade missbruk och brott , Jnstidiska Institutet Uppsala Universitet ,Sweden . (https://www.uu.se/nyheter-press/pressmeddelanden/pressmeddelande-visning). last visited (12/8/2025).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

توظيف تقنيات التوأم الرقمي لتعزيز الشمول المالي: الدور الوسيط لإستراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية (بحث تحليلي لعينة من المصارف الأهلية التجارية في بغداد)

د. زياد علي عباس
كلية المنصور الأهلية – الجامعة
zeyad.ali@muc.edu.iq

أ.د. علي رزاق جياد العابدي
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة
alir.alabed@uokufa.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الحالي الى اختبار دور تقنيات التوأم الرقمي لتعزيز الشمول المالي لعينة من المصارف الأهلية العراقية من خلال إستراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة الى إدارة الموارد البشرية، فضلاً عن تشخيص مستوى اهتمام المصارف الأهلية بمتغيرات البحث وابعاده، للخروج بجملة توصيات تسهم في معرفة دور التمثيلات الرقمية في تعزيز الشمول المالي من خلال توظيف إستراتيجيات الذكاء الاصطناعي في المصارف من ممارستها وتبنيها لهذه المتغيرات، وانطلاقاً من حداثة متغيرات البحث وأهميته على مستوى قطاع المصارف الأهلية التجارية، اعتمدت البحث المنهج (الوصفي- التحليلي)، وطبّق البحث في خمس مصارف أهلية هي (**مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف المنصور للاستثمار، ومصرف آشور الدولي للاستثمار**) لتكون محلاً للتطبيق وهي مصارف أهلية تواكب الحداثة الرقمية والاقتصاد الرقمي، فكان مجتمع البحث القيادات العليا والوسطى، وقد حصر المجتمع بشكل شامل (**153**) مدير، لتوزع الاستبانة عليهم لتكون العينة قصدية، وقد رُفِدت الاستبانة بالبيانات والملاحظات والمقابلات المحدودة، فيما وظف البحث البرامج الإحصائية (AMOS V.25- SPSS V.26) لتحليل البيانات الأولية مع اعتماد أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي لاختبار فرضية البحث الرئيسة والفرعية، وقد أظهر التحليل الاحصائي عدد من النتائج كان أبرزها وجود تأثير وساطة كلية لإستراتيجيات الذكاء الاصطناعي في العلاقة بين تقنيات التوأم الرقمي والشمول المالي في المصارف الأهلية التجارية المبحوثة.

الكلمات المفتاحية: التوأم الرقمي، الذكاء الاصطناعي، الشمول المالي، المصارف الأهلية التجارية، القطاع المصرفي العراقي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Abstract

The current research aims to test the role of digital twin technologies in enhancing financial inclusion in a sample of Iraqi banks by mediating role of HRM- based artificial intelligence (AI) strategies. The research aims to diagnose the level of interest of private banks in variables and sub-dimensions, to come up with a set of recommendations that contribute to understanding the role of digital representations in enhancing financial inclusion through the employment of artificial intelligence strategies in banks. Based on the research variables and their importance at the level of the private commercial banking sector, the research adopted the (descriptive-analytical) approach.

The research was applied to five private banks: (Middle East Iraqi Investment Bank, National Bank of Iraq, Gulf Commercial Bank, Mansour Investment Bank, and Ashur International Investment Bank) to be the population. The sample consisted of top and middle management limited to (153) managers, to whom a questionnaire was distributed to ensure a purposive sample. The questionnaire was with data, observations, and limited interviews, while the research employed statistical programs. (AMOS V.25- SPSS V.26) was used to analyze the primary data, adopting descriptive and inferential statistical methods to test the main and sub-hypotheses of the research. The statistical analysis revealed several results; the analysis revealed a significant complete mediating effect of artificial intelligence strategies on the relationship between digital twin technologies and financial inclusion in the commercial private banks.

Keywords: Digital twin, Artificial intelligence, financial inclusion, Commercial private banks, Iraqi Banking sector.

المقدمة Introduction

لقد اكتسب مفهوم التوأم الرقمي ***(Digital twin)*** اهتمامًا وشعبية متزايدة في كل المجالات والاهتمامات، إذ ازداد عدد المنشورات العلمية حول التوائم الرقمية وكذلك تطبيقاتها العملية بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية، وبناءً على هذه النتائج الجديدة العديدة المحدثة لتطبيقات التوأم الرقمي وتمكين الباحثين والممارسين من فهم تطبيقاته ووصفها وتطويرها بشكل أفضل (Enders & Hoßbach, 2019).

أصبحت تقنية التوأم الرقمي أحد الاتجاهات الرئيسية للتصنيع الذكي مع علاقة قوية بإدارة دورة حياة المنظمة ومنتجاتها، إذ إنها تسهم في زيادة الكفاءة والمرونة في حل المشكلات المعقدة للغاية في ظل ظروف متغيرة باستمرار. ومع ذلك، فإن العديد من الظروف تجعل التنفيذ الحقيقي للسيناريوهات الفعالة التي تولدها أدوات برامج المحاكاة أمرًا صعبًا (Pivnička et al., 2022).

يعمل الذكاء الاصطناعي (***Artificial Intelligence***) على إحداث ثورة في مجال إدارة الموارد البشرية من خلال البحث عن إستراتيجيات فلعلة لممارسة أنشطة الموارد البشرية، كالتوظيف وإدارة الأداء وتدريب الموظفين وتطويرهم، إذ أدت تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى تكامل العمليات التجارية للمنظمة وتحسين النتائج والسماح للمنظمة بالبقاء في ظل بيئة العمل الديناميكية السريعة، وباستخدام إستراتيجيات الذكاء الاصطناعي يون هنالك تحول كبير في كيفية تعامل الإدارة مع مواردها البشرية خلال أتمتة وتحليل كميات كبيرة من البيانات وتقديم رؤى التنبؤ، وذلك يساعد مهنة الموارد البشرية على أداء الدور الاستراتيجي المتمثل في المساهمة في نجاح المنظمة، كما تساعد التقنيات المتطورة أقسام الموارد البشرية

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

على إنشاء نهج أكثر فعالية وتركيزًا وتنوعًا للعاملين وإدارتهم للاستجابة لتحديات القوى العاملة بما يتماشى مع استراتيجية المنظمة واستدامتها (Budhwar et al., 2023).

ولتحديد **إشكالية البحث** وحلها تسعى المصارف عينة البحث إلى تحقيق الشمول المالي من خلال أن يكون لديها إمكانية تقديم خدمات مالية إلى عدد ممكن من المستفيدين وبأسعار مرضية تلبي احتياجاتهم ومدفعاتهم وخدمات الادخار والتسهيلات الائتمانية والقروض وخدمات المالية والمصرفية الأخرى.

ومن خلال تحقيق **أهداف البحث**، تم تقسمه إلى **أربعة محاوررئيسة**، الأول تضمن الجانب المنهجي للبحث، في حين تناول الثاني استعراض الجانب النظري للبحث، أما الثالث تطرق إلى الجانب العملي من خلال تحليل البيانات واختبار فرضياته الرئيسة، أما الرابع والأخير استعرض أبرز الاستنتاجات والتوصيات التي تخدم المصارف المبحوثة.

المحور الأول: منهجية البحث Methodology

أولاً: مشكلة البحث Problem of Research

لقد شهد القطاع المصرفي العراقي الخاص تحولات متميزة من خلال التحول نحو الشمول المالي وإلى تقديم الخدمات المالية الرقمية حتى يكون القطاع في طليعة الابتكار في مجال العمل المصرفي، إذ تحتاج المصارف الأهلية إلى برمجة تطبيقاتها في مجال الشمول المالي للتكيف مع التغيرات التكنلوجية وعصر الذكاء الاصطناعي، وهذا لا يتحقق إلا بوجود منصة خدمات مالية رقمية لإتمام التعاملات المالية والخدمات المصرفية بالسرعة الممكنة والتكلفة المنخفضة، وهذا بحد ذاته مشكلة تواجه المصارف الأهلية المبحوثة.

وباستخدام تقنيات التوأم الرقمي، بالإمكان سد الفجوة البحثية وحل إشكالية البحث من خلال نسخ افتراضية طبق الأصل لأشياء مادية أو أنظمة أو عمليات أو أشخاص يتم إنشاؤها داخل بيئة رقمية ويتم تحديثها باستمرار ببيانات في الوقت الفعلي ودمج تقنياتها مع إستراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية لدعم الجيل القادم من العاملين للخدمات المصرفية، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي: -

(أن ظاهرة الشمول المالي في المصارف الأهلية مجتمع البحث ناتجة عن عدم استخدام تقنيات فاعلة لتوظيف تقنيات التوأم الرقمي، فضلاً عن عدم اعتماد إستر اتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية، مما أدى إلى وجود مشكلة حقيقية)، وهذا ما يشكل دافعا رئيساً للخوض في مشكلة البحث الحالية.

ثانياً: أهمية البحث Significance of Research

تتحدد أهمية البحث من خلال جانبين **الفكري والتطبيقي**، وكما يأتي: -

أ- **الجانب الفكري:** يتمثل بأهمية متغيرات البحث ودورها في ردم الفجوة المعرفية من العلاقة الترابطية بين المتغيرات في ظل بيئة العمل المتغيرة والنظريات التي تفسر تلك الأهمية وحاجة المنظمات لمثل هذه المساهمة العلمية، وعلى الرغم من سعي القليل من الباحثين للبحث والتمحيص في دراسة موضوعات البحث في فكر إدارة الموارد البشرية والمالية، إلا أن محاولتهم لم تسلط الضوء بشكل كافي على المفاهيم النظرية لهذه المتغيرات في الفكر الإداري.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب- **الجانب التطبيقي:** يتمثل بمواجه المصارف الأهلية اليوم عواقب وخيمة لتأثيرات تقنيات التوائم الرقمية الملحة في نظريات العصر الحديث المتعلقة بالتعامل مع إستراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة على المورد البشري وكيفية التعامل مع العاملين في ظل عصر التكنولوجيا، وفي الواقع يعد تطبيق تقنيات التوائم الرقمية في بيئة المصارف الأهلية بشكل صحيح أمرًا ضروريًا لها في ظل تحديات البيروقراطية والشمول المالي التقليدي وبالتي ستواجه تحديات عده وبعض هذه المشاكلات مع الشمول المالي الذي يفترض أن يقدم خدمات ومنتجات مالية متميزة، لذلك تحتاج المصارف الأهلية إلى تقييم واقعها الحقيقي وتشخيصه بشكل دقيق للوقوف إلى حل إشكالات عصر الجيل الرابع، وهذا يعد مبرراً لأهمية البحث الحالي.

ثالثاً: أهداف البحث Objectives of Research

يتمثل الهدف الرئيس للبحث بمعرفة (اختبار توظيف **تقنيات التوأم الرقمي لتعزيز الشمول المالي للمصارف التجارية العراقية من خلال الدور الوسيط لإستراتيجيات الذكاء الاصطناعي**)، فضلاً عن عدد من الأهداف الفرعية الاتية: -

1- استعراض الجوانب النظرية لمتغيرات البحث الثلاثة (**التوأم الرقمي، الذكاء الاصطناعي، الشمول المالي**) عبر الاطلاع على الدراسات السابقة ومضامينها.

2- التعرف مستوى توافر متغيرات البحث الثلاثة ((**التوأم الرقمي، الذكاء الاصطناعي، الشمول المالي**) في المصارف المبحوثة.

3- اختبار علاقات التأثير المباشرة للمتغيرات البحث في المصارف المبحوثة.

4- اختبار علاقات التأثير غير المباشرة للمتغير الوسيط إستراتيجيات الذكاء الاصطناعي في العلاقة بين تقنيات التوأم الرقمية والشمول المالية، فيما إذا كانت الوساطة جزئية أم كلية.

رابعاً: مخطط البحث الفرضي Conceptual Framework: يوضح الشكل (1) أنموذج البحث الفرضي:

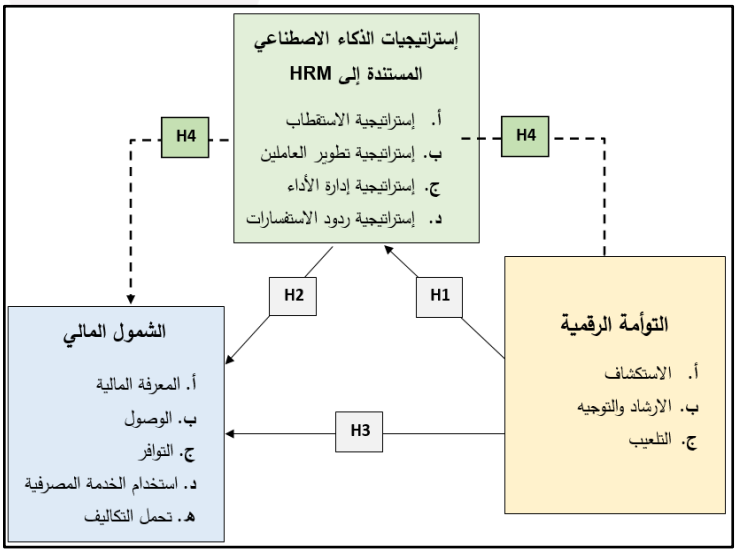

الشكل (1) أنموذج البحث الفرضي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

خامساً: فرضيات البحث Hypotheses of Research

1- تؤثر تقنيات التوأم الرقمي في الشمول المالي تأثيراً إيجاباً ذي دلالة إحصائية عند القيمة الاحتمالية للخطأ $\alpha<0.05$.

2- تؤثر تقنيات التوأم الرقمي في استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية تأثيراً ذي دلالة إحصائية عند القيمة الاحتمالية للخطأ $\alpha<0.05$.

3- تؤثر استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية في الشمول المالي تأثيراً ذي دلالة إحصائية عند القيمة الاحتمالية للخطأ $\alpha<0.05$.

4- تؤثر تقنيات التوأم الرقمي في الشمول المالي تأثيراً ذي دلالة إحصائية عند القيمة الاحتمالية للخطأ $\alpha<0.05$ بتوسيط استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية.

سادساً: مجتمع البحث وعينته Population & Sample of Research

تمثل ميدان البحث وطبّق في خمس مصارف أهلية هي (**مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف المنصور للاستثمار، ومصرف آشور الدولي للاستثمار**)، فكان مجتمع البحث القيادات العليا والوسطى في المصارف المبحوثة، وقد حصر المجتمع بشكل كامل (**أسلوب الحصر الشامل**) ليكون نفسه العينة متمثلة بـ(**153**) مدير في المصارف آنفة الذكر.

سابعاً: مقاييس البحث Measures of Research: تتمثل مقاييس البحث كما في الجدول (1) الآتي:

الجدول (1). مقاييس البحث

ت	المتغير	البعد	عدد الفقرات	المقياس
1	التوأم الرقمي	الاستكشاف	3	(Ukko et al., 2022)
		الارشاد والتوجيه	4	
		التلعيب	3	
2	استراتيجيات الذكاء الاصطناعي	إستراتيجية الاستقطاب	5	(Rakha, 2023)
		إستراتيجية تطوير العاملين	5	
		إستراتيجية إدارة الأداء	5	
		إستراتيجية الإجابة عن استفسارات الموظفين	5	
3	الشمول المالي	محو الأمية المالية	5	(Shetty & Hans, 2018)
		الوصول	5	
		التوفر	5	
		استخدام الخدمة المصرفية	5	
		تحمل الكلف	5	

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المحور الثاني: الاستعراض النظري للبحث Literature Review

أولاً: التوأم الرقمي *(Digital twin)*:

1- مفهوم التوأم الرقمي:

تم تقديم مفهوم التوائم الرقمية لأول مرة من قبل (**وكالة ناسا**) في الستينيات كجزء من (**برنامج أبولو**)، وقد مرت عقود قبل تقديم أول تعريف موثوق له في عام (**2003**)، إذ تم تصور التوائم الرقمية لتكون تمثيلات افتراضية متطورة للأنظمة المادية المستخدمة لتتبع وتقييم تلك الأنظمة من خلال التحديثات في الوقت الفعلي، وتطورت خصائصه الرقمية بشكل كبير على مدى العقود اللاحقة (Hurley et al., 2024: 1).

وعرفّت **وكالة ناسا التوأم الرقمي** بأنه محاكاة متكاملة ومتعددة الفيزياء والمقاييس لنظام أو مركبة، تستخدم أفضل النماذج الفيزيائية المتاحة، ومستشعرات البيانات وتاريخ الأداء لعكس حياة التوأم المادي بشكل دقيق.

في حين عرّف **المعهد الأمريكي للملاحة الجوية والفضائية التوأم الرقمي** مجموعة من الهياكل المعلوماتية الافتراضية التي تحاكي البنية والسياق والسلوك لأصل مادي فردي أو مجموعة من الأصول المادية، وتُحدث ديناميكيًا بالبيانات من التوأم المادي طوال دورة حياته لدعم القرارات التي تحقق قيمة(Lindstrom, 2023: 22)

وعرفته (AIAA Digital Engineering Integration Committee, 2020: 5) بأنه مجموعة من بنيات المعلومات الافتراضية التي تحاكي بنية وسياق وسلوك أصل مادي فردي/فريد، أو مجموعة من الأصول المادية، يتم تحديثها ديناميكيًا بالبيانات من توأمها المادي طوال دورة حياتها وإعلام القرارات التي تحقق القيمة.

ويرى (Wurm et al., 2023: 53) هو تمثيل افتراضي يعمل كنظير رقمي في الوقت الفعلي لشيء أو عملية مادية، يمكن استخدامه لمراقبة ومحاكاة والتأثير على سلوك كيان مادي.

وعليه، التوأم الرقمي هي تمثيلات رقمية لعملية أو نظام (كائن أو كائن حي واحد)، وفي كثير من الحالات يتم تحديثها باستمرار باستخدام ملاحظات الواقع، إذ تعمل على تمكين اتخاذ القرار من خلال التنبؤ بسلوك العملية أو النظام الممثل في سيناريوهات متنوعة، ويمكن للمستخدمين فرض سيناريوهات على التوأم لاستكشاف العواقب المترتبة على ذلك، ويمكن لمثل هذه السيناريوهات أن تأخذ بعين الاعتبار تفاعل النظام مع أنظمة أخرى أو التدخل البشري (Saracco et al., 2020: 15).

ويُعرف كل من (Chakraborti et al., 2020: 220) و (Freise & Hupe et al., 2023: 5)التوأم الرقمي في مجال إدارة الموارد البشرية بأنه أنموذج افتراضي ديناميكي يحاكي العمليات والأدوار والموارد البشرية داخل المنظمة. يعتمد على جمع البيانات المستمرة من أنظمة الموارد البشرية وأجهزة الاستشعار المختلفة لتحليل أداء الموظفين، التنبؤ بالمشكلات المحتملة، واختبار سيناريوهات متعددة لتحسين الكفاءة، يمكن لهذا التوأم الرقمي أن يساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة، مثل تحسين استراتيجيات التوظيف والتدريب، تحسين سير العمل، وخلق بيئة عمل أكثر مرونة وفعالية من خلال محاكاة وتقييم المتغيرات المختلفة في الوقت الفعلي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2- **أبعاد التوأم الرقمي:**

حدد (**Ukko et al., 2022**) مقياس يتمثل بثلاثة أبعاد للتوائم الرقمية تعكس خصائصه في العمل، وتتمثل تلك الأبعاد الفرعية بـ(**الاستكشاف، والإرشاد والتوجيه، والتلعيب**)، يمكن توضيحها من خلال الآتي: -

أ- **الاستكشاف Exploration:** القدرة على تحليل التفاعلات بين العوامل المختلفة في النظام، إذ تُعد البيانات أساسية لتحسين التخطيط والفهم واتخاذ القرار، يتميز التوأم الرقمي في هذا البعد بأمرين، هما **التطور السريع والقدرة على إجراء تغييرات على العرض التقديمي الرقمي** (Aheleroff et al. 2020)، ويدعم هذان الأمران الاستكشاف من خلال تمكين محاكاة الأفكار واختبارها قبل اتخاذ إجراءات حقيقية، فيما يتعلق بالاستكشاف، تهدف التوائم الرقمية أيضًا إلى محاكاة حالة وسلوك الكائن المادي أو النظام رقميًا، وتحليل السلوكيات التفاعلية بين العوامل المختلفة للكائن أو النظام، وإنشاء سيناريوهات "**ماذا لو**" واختبار تأثير التغييرات المحتملة على أداء الكائن أو النظام، وباستخدام نماذج محاكاة محددة وميزات استكشاف، باستخدام التكنولوجيا المتقدمة يمكن للتوائم الرقمية حل المشكلات بطرائق تؤدي إلى حلول واقعية ذات معنى.

ب- **الارشاد والتوجيه Guidance:** القدرة على إدارة وتحكم الأصول والأنظمة بشكل أفضل، وتتميز التوائم الرقمية بخصائص لمراقبة الوظائف والتحكم فيها والتنبؤ بها وصيانتها، مما يُفيد المستخدمين من خلال تمكين نقل البيانات بين العالمين المادي والافتراضي، وتتيح القدرة على مزامنة العالمين الواقعي والرقمي للمستخدمين (مثل الإدارة والموظفين والمصممين والمشغلين وموظفي الصيانة، إلخ)، فضلاً عن استخدام التوائم الرقمية لمراقبة الأصول والأنظمة والتحكم فيها آنيًا، مما يُمكّن من توجيه العمليات، على سبيل المثال، يُمكن للإدارة الاستفادة من خصائص التوجيه في التوائم الرقمية من خلال مراقبة تنفيذ الاستراتيجيات والتحكم فيه عن بُعد باستخدام بيانات مقاييس الأداء آنيًا ولوحات معلومات مُمكّنة بتقنية إنترنت الأشياء، وبفضل تحديثات أجهزة الاستشعار والبيانات التاريخية، يمكن للتوائم الرقمية محاكاة الحالة الراهنة للأشياء أو العمليات أو الأنظمة المادية، والتنبؤ بالسلوكيات المستقبلية والتغييرات المهمة، كما يمكنها تقديم إرشادات حول تشخيص الأعطال والصيانة التنبؤية وتحليل الأداء (Aheleroff et al., 2020).

ج- **التلعيب Gamification:** استخدام عناصر الألعاب لحل المشكلات، ومن خلال محاكاة العالم المادي في الفضاء الرقمي، يمكن للتوائم الرقمية توفير إمكانيات التلعيب، مع الأخذ في الاعتبار أن خصائص التوائم الرقمية تتضمن أنواعًا مختلفة من جوانب التلعيب، إذ يشمل جوانب مثل المنافسة والمكافآت ولعب الأدوار، ويمكن أن يساعد التلعيب في زيادة الإبداع والتعلم، مما يمكن أن يدعم قدرات حل المشكلات بشكل أكبر، كما لها دور في الواقع الافتراضي والتوائم الرقمية المستخدمة لأغراض التلعيب ودعم التدريب والتعلم والرفاهية، وإن استخدام التوائم الرقمية للألعاب الجادة في سياق المدن الذكية لديه القدرة على التأثير بشكل إيجابي على الرفاهية الفردية والاجتماعية، تمكن التوأم الرقمي من لعب السيناريو وقدرات المحاكاة لأغراض التدريب والتخطيط والتعاون (Fan et al., 2021).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence

1- مفهوم الذكاء الاصطناعي AI:

استخدم مصطلح ***الذكاء الاصطناعي*** لأول مرة في عام **(1956)** من قبل (***John McCarthy***)، إلا أن الدراسات حول الذكاء الاصطناعي بدأت على يد عالم الرياضيات الإنجليزي (***Alan Turing***) خلال الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت الحالي يتم توظيف استخدامات الذكاء الاصطناعي في جميع أقسام الموارد البشرية بالمؤسسات وشركات الأعمال في ضوء تجربة التحول الرقمي مع الصناعة 4.0، وهذا التحول له أيضًا تأثيرات على ممارسات وسلوكيات إدارة الموارد البشرية ورأس المال الفكري (العابدي، 2025: 138).

يهتم الذكاء الاصطناعي بإنشاء أو تطوير أجهزة كمبيوتر قادرة على الانخراط في عمليات التفكير الشبيهة بالإنسان مثل التعلم والتخطيط وحل المشكلات والتفكير والتواصل الاجتماعي والإبداع والتصحيح الذاتي (Kaur & Gandolfi, 2023: 383)

يعرّف الذكاء الاصطناعي بأنه "قدرة النظام على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح والتعلم من هذه البيانات واستخدام تلك المعارف لتحقيق أهداف ومهام محددة من خلال التكيف المرن، ويتم تطبيق مصطلح "**الذكاء الاصطناعي**" عندما تحاكي الآلة الوظائف "المعرفية التي يربطها البشر بالعقول البشرية الأخرى مثل التعلم وحل المشكلات (العابدي، 2025: 138).

يعزز الذكاء الاصطناعي الانتقال من خلال تضخيم سرعة وكفاءة وظيفة الموارد البشرية من خلال تولي المهام العادية، بينما يتحرك الموظفون نحو تعزيز الجوانب الفريدة مثل التعاطف والتفكير النقدي والإبداع، وعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يبدو قادرًا على تولي الكثير من العمل الذي يتم إنجازه في وظيفة الموارد البشرية إلا أنه لا يزال بعيدًا عن استبدال موظفي الموارد البشرية تمامًا بسبب الحاجة المستمرة للتدخل البشري أثناء التعامل مع العاملين (العابدي وآخرون، 2024).

2- إستراتيجيات الذكاء الاصطناعي:

حدد **(Rakha, 2023)** أربع إستراتيجيات لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال تطوير إدارة الموارد البشرية، وهي كالآتي:

-

1- **إستراتيجية الاستقطاب Recruitment:** يمكن للأدوات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي أتمتة المهام مثل فحص السيرة الذاتية ومطابقة المرشحين والمقابلات الافتراضية. على سبيل المثال، يمكن لمنصة مدعومة بالذكاء الاصطناعي تحليل السير الذاتية لتحديد أفضل المرشحين بناءً على المهارات والخبرات ذات الصلة، مما يقلل الوقت الذي تقضيه أقسام الموارد البشرية في فحص السيرة الذاتية يدويًا.

2- **إستراتيجية تطوير الموظفين Staff Development:** يمكن للمنصات المدعومة بالذكاء الاصطناعي تحديد نقاط القوة والضعف والتفضيلات لدى الموظفين، مما يمكّن أقسام الموارد البشرية من تصميم برامج التعلم والتطوير الخاصة بهم لتلبية الاحتياجات المحددة للموظفين. على سبيل المثال، يمكن للنظام الأساسي الذي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يعمل بالذكاء الاصطناعي تحليل بيانات أداء الموظف واقتراح برامج التدريب ذات الصلة لمساعدته على تحسين مهاراته.

3- **إستراتيجية إدارة الأداء Performance Management:** يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم تعليقات في الوقت الفعلي للموظفين، مما يساعد المديرين على تتبع الأداء وتوفير التدريب الشخصي. على سبيل المثال، يمكن للنظام الأساسي الذي يعمل بالذكاء الاصطناعي تحليل بيانات أداء الموظف لتحديد مجالات التحسين واقتراح خطط التطوير الشخصية.

4- **إستراتيجية الإجابة عن استفسارات الموظفين Employee Inquiries:** يمكن لروبوتات الدردشة المدعمة بالذكاء الاصطناعي تقديم إجابات فورية لاستفسارات الموظفين، مما يقلل من عبء عمل الموارد البشرية ويحرر فرق الموارد البشرية للتركيز على المزيد من المبادرات الإستراتيجية. على سبيل المثال، يمكن لروبوت الدردشة المدعم بالذكاء الاصطناعي الإجابة على الأسئلة المتداولة حول سياسات الموارد البشرية ومزاياها والمواضيع الأخرى المتعلقة بالموارد البشرية. من خلال الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، يمكن لأقسام الموارد البشرية تحسين الكفاءة، واتخاذ قرارات تعتمد على البيانات، وفي نهاية المطاف إنشاء موارد بشرية أكثر مشاركة وإنتاجية ورضا عن العمل.

ثالثاً: الشمول المالي Financial Inclusion

1- مفهوم الشمول المالي:

يعد الشمول المالي مفهوم متعدد الابعاد يتضمن جوانب متنوعة تهدف لضمان حصول الافراد والشركات على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي حاجاتهم ورغباتهم من المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، اذ تقدم بطريقة مسؤولة وذات استدامة وتعتمد في توجهها الى الوصول المادي، والرقمي وانشاء الحسابات (Demirgüç & Singer, 2017: 4)، اذ شكل الشمول المالي عملية ضامنة لوصول الأفراد، لاسيما منهم على الفقراء، إلى الخدمات المالية الأساسية في النظام المالي الرسمي (Ozili, 2018: 335).

لقد حظي الشمول المالي باهتمام كبير من صانعي السياسات والأكاديميين والمصرفيين، نتيجة لكونه استراتيجية رئيسة تُستخدم لتحقيق أهداف الأمم المتحدة المستدامة وتنميتها وتطويرها، اذ يشمل تحسين مستوى الشمول الاجتماعي في العديد من المجتمعات ويساعد مختلف الطبقات الاجتماعية على تلبية حاجاتها، فضلاً عن تقليل مستويات الفقر إلى الحد الأدنى المطلوب، كما يجلب فوائد اجتماعية واقتصادية أخرى، اذ يستمر صانعو السياسات في مختلف الدول في تخصيص موارد كبيرة لزيادة مستوى الشمول المالي في بلدانهم من أجل تقليل مشكلة الاستبعاد المالي الناجم عن الديون المتراكمة، والانفاق المفرط، ونقص الدخل، والاستثمارات الخاسرة، ليولد عندئذ ضغط نفسي وتدهور العلاقات، وفقدان السيطرة والتأثير في صحة الافراد (Neaime & Gaysset, 2018: 235).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وفقاً لـ(Pearce, 2010) تحتاج دول الشرق الأوسط الى إزالة الحواجز أمام نمو الخدمات المالية حتى تتمكن من تلبية الطلب في السوق بشكل أفضل، وتعزيز المنافسة الحكيمة بين مقدمي الخدمات المالية، فضلاً عن تبني نموذج شركة التمويل للقروض الصغيرة والتأجير.

بينما أشار (Al-Mudimigh & Anshari, 2020:123) الى اعتماد الشمول المالي على الابداع في إنشاء أدوات مالية جديدة، وتقنيات، ومنتجات وخدمات لتحسين تقديم الخدمات المالية، بينما رأى (Bravo et al., 2018) تحقيق الشمول المالي عبر منظور استراتيجيات وتدخلات أخرى مثل الإقراض الصغير القائم على الهواتف الذكية، بينما يرى (Shetty & Hans,2018) الشمول المالي بعملية تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة لشريحة واسعة من الفئات المحرومة وذوي الدخل المحدود، اذ يهدف توفير التمويل للفئات الأضعف في المجتمع، مما يُمكّن من تحقيق تنمية اجتماعية أفضل، مما يُسهّل بدوره الاستثمار والنمو الاقتصادي في البلاد.

اما من وجهة نظر البنك الدولي للشمول المالي فهو الية الوصول إلى الخدمات المالية من خلال قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل خدمات الادخار والائتمان والتأمين وخدمات الدفع، والاستخدام الفعلي للخدمات المالية من قبل الأفراد والشركات، فضلاً عن جودة وملاءمة الخدمات المالية لمدى تلبية الخدمات المالية لاحتياجات الأفراد والشركات، والحماية المالية للأفراد والشركات من المخاطر المالية والممارسات غير العادلة (Sliva et al., 2020: 12).

2- أبعاد الشمول المالي:

اعتمد البحث انموذج (**Shetty & Hans, 2018**) ليكون أداة الاستقصاء عن الشمول المالي من خلال الابعاد (**المعرفة المالية، الوصول، التوفر، تحمل الكلف، استخدام الخدمة المصرفية**) وبما يؤدي الى تحقيق الأهداف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، واستدامة سبل العيش، والتوسع في السوق، وتنظيم المدخرات (Salathia, 2014: 6)، وكما يأتي:-

أ. **المعرفة المالية (محو الامية المالية Financial Literacy)**: جميع العمليات المرتبطة بالرياضيات الأساسية والمهارات المالية التجارية، فضلاً عن تقليل عدم الفهم ليكون بمثابة قيد للوصول إلى الخدمات المالية، اذ تمنع متطلبات محو الأمية الوصول لأولئك الذين يعانون من انخفاض محو الأمية، وعدم الوعي و/أو مهارات الكفاءة في اللغة الإنجليزية او بأداء الأنشطة المالية مالم يكونوا على دراية بها.

ب. **الوصول Accessibility**: إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية أمر مهم والأصول التي يمتلكها الفرد، ويكون الأقل للمشاركة في الاهتمام للجوانب المالية بقدر اهتمامه للوصول الى نقطة الخدمة ، إذ يهتم إمكانية الوصول الجغرافي للخدمات بشكل عام والمنافذ المصرفية على وجه الخصوص، ويشمل ببعد الإقامة، أو توقيت فرع الموقع ، أو التنقل المقيد إما بسبب الشيخوخة أو العجز أو عدم الوصول إلى خدمات النقل الخاص أو النقل العام (Kalunda, 2014)، أي سهولة الوصول للمصرف في حالات الطوارئ، أي وجود خدمة أجهزة الصراف الآلي بالقرب من مكان سكن وعمل الزبون، نظراً لوجود المصرف قريباً من منطقة وجود الزبون (Kalunda & Ogada, 2019).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ج. **التوفر Availability**: وتعني توافر الخدمات المصرفية للأفراد والشركات في منطقة معينة، من خلال وجود الحسابات المصرفية، والائتمان المصرفي، المدخرات، التأمين عبر الفروع المصرفية، وجود أجهزة الصراف الالي، الخدمات المصرفية عبر الانترنت، الهاتف المصرفي، وبما يعزز الشمول المالي ويدعم النمو الاقتصادي ويحسن من جودة حياة الزبون.

د. **استخدام الخدمة المصرفية Usage**: استخدام الأفراد والشركات للخدمات المصرفية والمتضمنة استعمال الحساب المصرفي، استخدام القروض، استخدام بطاقات الائتمان، استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية عبر الانترنت، وتعتمد بشكل رئيس على عدد الحسابات وحجم المعاملات وتوفر الخدمات المصرفية.

هـ. **تحمل الكلف Affordability**: وتشير الى مدى تسعير الخدمات المصرفية وهيكلتها بما يجعلها في متناول الأفراد والشركات بكلف معقولة، اذ تُعد القدرة على تحمل التكاليف جانبًا أساسيًا من جوانب الشمول المالي، إذ تُحدد مدى قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المصرفية واستخدامها دون مواجهة صعوبات مالية، اذ تتضمن الرسوم والكلف، هيكل التسعير، أسعار الفائدة، والحد الأدنى لمتطلبات الرصيد وتؤدي لزيادة الوصول للخدمة المصرفية وتخفيف الضغوط المالية وزيادة الفرص، وتحسين الشمول المالي (Gupta & Chotia, 2014).

المحور الثالث: تحليل البيانات ومناقشة النتائج Data Analysis and Findings

أولاً: اختبارات ثبات الاستبانة وصدقها:

اتضح للباحثين ان ثبات الاستبانة الكلي (0.916) وهو يزيد عن القيمة المطلوبة (0.70)، فيما تضمنت الاستبانة (55) فقرة، وزعت على المتغير المستقل (التوأم الرقمي) بعدد (10) فقرة حصلت على قيمة معامل الفا (0.936)، بينما حصلت فقرات استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية على معامل الفا (0.889) ومن خلال (20) فقرة، وأخيرا حصل المتغير المعتمد الشمول المالي ومن خلال (25) فقرة استقصي عنها في المصارف الخمس على معامل الفا كرونباخ (0.969)، فيما كانت قيمة معامل (KMO=835)، بينما كان التابين النسبي المجمع (75.116)، وقيمة الجذر (48.824)، فيما كانت الموثوقية المركبة (0.944) والتباين النسبي المفسر (0.634) وكما موضح بنتائج الجدول (2)، وكما يأتي: -

الجدول (2) اختبارات ثبات الاستبانة

المتغيرات	α	KMO	TVE	E. V	C.R	AVE
التوأم الرقمي	0.936	0.835	75.116%	48.824	0.944	0.634
استراتيجيات الذكاء الاصطناعي	0.889					
الشمول المالي	0.969					

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث:

أ. حصل **التوأم الرقمي** بصفتها المتغير التفسيري للبحث على الترتيب الثاني من حيث أولوية الاتفاق وبمعامل اختلاف نسبي (6.63%) وبوسط حسابي (3.79) مرتفع، ليظهر اهتمام المصارف الخمسة النسبي (75.88%) الجيد في امتلاكها لنسخة رقمية افتراضية تمثل نسخة طبق الأصل لأصل مادي حي أو غير حي، مثل الآلات، المباني، العاملين، الأنظمة أو العمليات، وبما يؤدي الى تجسير الفجوة بين العالم المادي والافتراضي عبر نقل البيانات في الوقت الحقيقي إلى النسخة الافتراضية باستعمال أجهزة استشعار متصلة، لتسمح بفهم الواقع الحالي بدقة ودعم اتخاذ قرارات أكثر كفاءة وفعالية، فضلاً عن تمكين المصارف الخمسة من مراقبة وتحليل أداء الأصل المادي طوال دورة حياته، واختبار سيناريوهات مختلفة دون المخاطرة على الواقع المادي، لتتفق العينة (153) وبانحراف معياري (0.252) يشير الى الاتفاق.

اما على مستوى ابعاد التوأم الرقمي فقد حصل بعد التلعيب على الترتيب الأول وبمعامل اختلاف نسبي (10%) وبوسط محسوب (3.99) مرتفع المستوى بجميع العناصر وآليات الألعاب التي تضاف إلى التوأم الرقمي بهدف زيادة التفاعل، والتحفيز، وتسهيل فهم وتحليل البيانات والمعلومات التي يوفرها التوأم الرقمي، اذ يستخدم تقنيات مثل النقاط، المستويات، التحديات، والمكافآت لتشجيع المستخدمين على مراقبة الأداء، التفاعل مع النموذج الرقمي، واتخاذ قرارات مبنية على تحليل التوأم الرقمي بطريقة أكثر جاذبية وتحفيزية، فيما كان الترتيب الثاني لبعد الارشاد والتوجيه وبمعامل اختلاف نسبي (11.04%)، وبوسط حسابي (3.98) مرتفع والناجم عن توظيف نماذج التوأم الرقمية وأدواتها لتقديم دعم وتوجيه مخصص للمتعاملين مع النظم أو العمليات الرقمية أو المادية التي يمثلها التوأم الرقمي، بهدف تحسين الأداء واتخاذ القرارات بشكل فعّال في المصارف عينة البحث، اما الترتيب الثالث فكان لبعد الاستكشاف وبمعامل اختلاف نسبي (13.08%)، وبوسط حسابي (3.42) مرتفع والناجم عن امتلاك المصارف القدرة على استعمال المصارف للتوأمة الرقمية لمحاكاة وفهم الظروف المحتملة، واختبار التعديلات، واستكشاف تأثيراتها بشكل افتراضي قبل تنفيذها في الواقع، مما يدعم اتخاذ قراراتها بشكل أفضل وتحسين الأداء عبر بيانات واقعية ووقتية، فضلاً عن اعتمادها في تحليل الأنظمة أو الأصول المادية بشكل دقيق ومتعمق في البيئة الافتراضية، اذ تتضمن اختبار سيناريوهات مختلفة، ومحاكاة عمليات متعددة، والتفاعل مع الانموذج الرقمي بهدف فهم سلوك النظام تحت ظروف متعددة دون المخاطرة بالأصل المادي نفسه.

ب. حصل المتغير الوسيط **استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستند لإدارة الموارد البشرية** على الترتيب الأول وبمعامل اختلاف نسبي (5.54%)، لينال وسطاً محسوباً مقداره (3.83) مرتفع، ليؤكد على امتلاك المصارف الخمسة عدد من الخطط والأساليب التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات الموارد البشرية المختلفة، مثل التوظيف، تطوير الموظفين، إدارة الأداء، وتحليل البيانات بهدف اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية، فهي تؤدي الى زيادة كفاءة عمليات الموارد البشرية للمصارف، وتقليل التحيز في التوظيف، وتسريع عمليات الاختيار وتحسين تجربة الموظفين، وتدعم اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة ومحدثة باستمرار، فضلاً عن تخطيط قوى العمل بشكل استراتيجي وتحقيق التوازن في المهارات المطلوبة، ومراقبة مشاركة الموظفين، وتحسين رضاهم واحتفاظ المصارف بهم.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

اما على مستوى الابعاد الأربعة ، فقد حصلت استراتيجية إدارة الأداء على وسط حسابي على معامل اختلاف نسبي (9.34%)، وبوسط محسوب (3.89) مرتفع نتيجة لتمسك المصارف الخمسة بالتخطيط وتنفيذ استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين وتطوير أداء العاملين والعمليات داخل المصرف بشكل مستمر وفاعل، تستند لتحليل البيانات الضخمة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي مثل تعلم الآلة، التحليل التنبؤي، ومعالجة البيانات بشكل ذكي، وبما يؤدي الى قياس الأداء بدقة، وتقليل التحيز في التقييم، وتخصيص التقييمات، وتحسين اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بالأداء على المستوى الوظيفي، وبالترتيب الثاني اتجهت المصارف الى اعتماد استراتيجية تطوير العاملين وبمعامل اختلاف نسبي (11.56%)، وبوسط حسابي (4.04) مرتفع يشير الى امتلاك المصارف منهجية يعتمدها بالاستناد الى تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين وتخصيص برامج التدريب والتطوير المهني للعاملين، بهدف رفع كفاءتهم وتمكينهم من التكيف مع التغيرات التكنولوجية المتسارعة في بيئة العمل، اما في الترتيب الثالث فقد اتجهت المصارف الى اعتماد استراتيجية الاستقطاب وبوسط حسابي (3.61) مرتفع وبمعامل اختلاف نسبي (12.93%) حول ميل المصارف الى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات جذب واختيار المواهب، اذ وظفت الذكاء الاصطناعي في أتمتة وتحليل مراحل الاستقطاب بهدف زيادة الكفاءة والدقة وتقليل التحيز وتحسين تجربة المرشحين لشغل وظائفها، وبالترتيب الرابع والأخير تبنت المصارف الخمس عينة البحث استراتيجية ردود الاستفسارات وبمعامل اختلاف نسبي (14.85%)، وبوسط حسابي (3.78) مرتفع، لتشير الى مساهمة البعد في تحسين استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة الى إدارة الموارد البشرية من خلال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل معالجة اللغة الطبيعية (NLP) والتعلم الآلي(Machine Learning)، وبناء أنظمة تفاعلية قادرة على فهم استفسارات المستخدمين والزبائن بشكل دقيق وتقديم ردود تلقائية ومخصصة سواء عبر النصوص أو الصوت، وبما يؤدي الى تحسين سرعة ودقة الردود، وتقليل الاعتماد على العنصر البشري في الرد على الاستفسارات الروتينية، وزيادة تفاعل الزبائن وتحسين تجربتهم مع الخدمة.

ج. على مستوى المتغير المعتمد **الشمول المالي**، والمقاس عبر خمس ابعاد وخمس وعشرين فقرة، فقد حصل على وسط حسابي (3.79) مرتفع، وبانحراف معياري (0.443)، ليحصل على معامل اختلاف نسبي (11.69%) لتضعه بالترتيب الثالث، وينال اهتمام نسبي (75.80%) الجيد في الجهود المبذولة من قبل المصارف التجارية الخمسة لتوسيع وتحسين إمكانية وصول جميع شرائح المجتمع لخدماتها المصرفية، بما في ذلك الفئات المهمشة مالياً وذوي الدخل المنخفض، وتقديم خدمات ومنتجات القطاع المالي، مع ربط هؤلاء الأفراد والشركات في الأنظمة المصرفية بشكل يسهل تعاملهم المالي، واستخدام وسائل الدفع الإلكترونية والتقنيات الرقمية، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويقلل الفجوات المالية بين فئات المجتمع المختلفة.

اذ حصل بعد الوصول للخدمات المصرفية على الترتيب الأول على وسط حسابي (4.02) مرتفع، وبمعامل اختلاف نسبي (12.36%) ، اذ ترى العينة قدرة الأفراد والشركات على الدخول إلى واستخدام منتجات وخدمات المصارف بسهولة وفاعلية، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو الظروف الاقتصادية، يضاف لها القدرة على فتح الحسابات البنكية، وإجراء المعاملات المالية مثل الإيداع والسحب، التحويلات، دفع الفواتير، الحصول على القروض، والافادة من الخدمات الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، اما الترتيب الثاني فكان لبعد المعرفة الرقمية (محو الامية الرقمية) وبمعامل اختلاف نسبي (14.45%) ووسط حسابي (3.37) معتدل واهتمام متوسط في قدرة الفرد والمصارف على استخدام الأدوات الرقمية والتقنيات الحديثة بأسلوب فاعل وآمن لحل المشكلات، وإنتاج المحتوى، والبحث عن المعلومات، وتقييمها، والتواصل في البيئة الرقمية، ليتجاوز مجرد القدرة على تشغيل الأجهزة أو البرامج ، ليشمل مهارات

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أوسع تتعلق بفهم كيفية استخدام التكنولوجيا بطرائق مناسبة وتقييم المعلومات من ناحية المصداقية وحماية الخصوصية الرقمية للزبائن والمصارف، وفي الترتيب الثالث حل بعد استخدام الخدمة المصرفية وبمعامل اختلاف نسبي (16.35%) ووسط محسوب (4.11) مرتفع والذي يشير العمليات المالية والخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات الزبائن المالية وتمكنهم من إدارة أموالهم بسهولة وأمان عبر قنوات مختلفة مثل الفروع المصرفية أو الخدمات الإلكترونية، وتهدف إلى تسهيل التعاملات وتوفير الراحة والعمل بكفاءة وأمان، اما الترتيب الرابع فقد حل بعد تحمل الكلف بوسط حسابي (3.99) مرتفع وبمعامل اختلاف نسبي (19.22%) ليشير الى امتلاك المصارف التجارية عينة البحث القدرة على تقديم الخدمات المالية بتكاليف يمكن تحملها وقبولها من قبل شرائح المجتمع المختلفة، لاسيما الفئات ذات الدخل المنخفض أو المهمشة ماليً، فضلاً عن إزالة الحواجز المالية التي قد تعيق وصولهم إلى الخدمات المصرفية، بحيث تكون متاحة بأسعار معقولة وبشكل عادل وشفاف، وبما يسهم في توسيع نطاق استخدام المنتجات والخدمات المالية، اما في الترتيب الخامس والأخير فقد حل بعد التوافر وبوسط حسابي (3.46) مرتفع وبمعامل اختلاف نسبي (20.37%) والناجم عن لجوء المصارف الخمسة عينة البحث الى امتلاك النظام المالي والمصرفي القادر على توفير وتقديم الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع بشكل متاح ومستمر، بما في ذلك الفئات المهمشة وذوي الدخل المنخفض، دون انقطاع أو قيود تعيق الحصول على هذه الخدمات، اذ تكون خدمات ومنتجات القطاع المصرفي متوفرة في كل وقت ومكان بشكل يسير وبدون عوائق، مما يضمن استفادة أكبر عدد ممكن من الزبائن والشركات من الخدمات المصرفية المفيدة والمناسبة لاحتياجاتهم، وكما يأتي: -

الجدول (3). نتائج التحليل الوصفي وترتيب المتغيرات بحسب ابعادها

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	معامل الاختلاف%	الترتيب
التوأم الرقمي	3.79	0.252	75.88	6.63	الثاني
الاستكشاف	3.42	0.448	68.47	13.08	3
الارشاد والتوجيه	3.98	0.439	79.50	11.04	2
التلعيب	3.99	0.398	79.70	10.00	1
استراتيجيات الذكاء الاصطناعي	3.83	0.212	**76.56**	5.54	الأول
استراتيجية الاستقطاب	3.61	0.467	72.17	12.93	3
استراتيجية تطوير العاملين	4.04	0.466	80.73	11.56	2
استراتيجية إدارة الاداء	3.89	0.363	77.80	9.34	1
استراتيجية ردود الاستفسارات	3.78	0.561	75.53	14.85	4
الشمول المالي	**3.79**	**0.443**	**75.80**	**11.69**	**الثالث**
المعرفة المالية	3.37	0.487	67.40	14.45	2
الوصول	4.02	0.497	80.40	12.36	1
التوفر	3.46	0.705	69.20	20.37	5
استخدام الخدمة المصرفية	4.11	0.672	82.20	16.35	3
تحمل الكلف	3.99	0.767	79.80	19.22	4

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث:

<u>الفرضية الرئيسة الأولى</u>: تؤثر تقنيات التوأم الرقمي في الشمول المالي تأثيراً ذي دلالة إحصائية عند القيمة الاحتمالية للخطأ $\alpha<0.05$:

حصل الانموذج المختبر على قيمة (F=62.669) وهي تزيد عن القيمة الجدولية (3.903)، فيما كان معامل التفسير (0.400)، اذ استطاع التوأم الرقمي تفسير ما نسبته (40%) من التغيرات التي تطرأ على الشمول المالي، فيما كانت قيمة الميل الحدي (التأثير) (β=0.553)، وقيمة (Bs=0.640) والتي تساوي معامل الارتباط بين المتغيرين، عند القيمة الاحتمالية (0.001) وبقيمة (T=7.916) والتي تزيد عن القيمة المجدولة (1.9757)، ومن جميع ما ذكر تقبل الفرضية الرئيسة الأولى، وكما موثق من نتائج في الجدول (4)، وكما يأتي: -

الجدول (4). تأثير التوأم الرقمي في الشمول المالي

المتغيرات	الشمول المالي						
	α	R^2	β	Sβ	F	P	T
التوأم الرقمي	2.033	0.400	0.553	0.640	62.669	0.001	7.916

<u>الفرضية الرئيسة الثانية</u>: تؤثر تقنيات التوأم الرقمي في استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية تأثيراً ذي دلالة إحصائية عند القيمة الاحتمالية للخطأ $\alpha<0.05$:

حصل الانموذج المختبر على قيمة (F=233.521) وهي تزيد عن القيمة الجدولية (3.903)، فيما كان معامل التفسير (0.485)، اذ استطاعت التوأم الرقمي تفسير ما نسبته (48.5%) من التغيرات التي تطرأ على استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية ، فيما كانت قيمة الميل الحدي (التأثير) (β=0.619)، وقيمة (Bs=0.696) والتي تساوي معامل الارتباط بين المتغيرين، عند القيمة الاحتمالية (0.000) وبقيمة (T=15.281) والتي تزيد عن القيمة المجدولة (1.9757)، ومن جميع ما ذكر تقبل الفرضية الرئيسة الثانية، وكما موثق من نتائج في الجدول (5)، وكما يأتي: -

الجدول (5). تأثير التوأم الرقمي في استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية

المتغيرات	استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية						
	α	R^2	β	Sβ	F	P	T
التوأم الرقمي	1.754	0.485	0.619	0.696	233.521	0.000	15.281

<u>الفرضية الرئيسة الثالثة</u>: تؤثر استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية في الشمول المالي تأثيراً ذي دلالة إحصائية عند القيمة الاحتمالية للخطأ $\alpha<0.05$:

حصل الانموذج المختبر على قيمة (F=17.392) وهي تزيد عن القيمة الجدولية (3.903)، فيما كان معامل التفسير (0.217)، اذ استطاعت استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية تفسير ما نسبته (21.7%) من التغيرات التي تطرأ على الشمول المالي، فيما كانت قيمة الميل الحدي (التأثير) (β=0.792)، وقيمة (Bs=0.466) والتي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تساوي معامل الارتباط بين المتغيرين، عند القيمة الاحتمالية (0.000) وبقيمة (T=4.170) والتي تزيد عن القيمة المجدولة (1.9757)، ومن جميع ما ذكر تقبل الفرضية الرئيسة الثالثة، وكما موثق من نتائج في الجدول (6).، وكما يأتي: -

الجدول (6). تأثير استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية في الشمول المالي

المتغيرات	الشمول المالي						
	α	R^2	β	Sβ	F	P	T
التوأم الرقمي	2.150	0.217	0.792	0.466	17.392	0.000	4.170

الفرضية الرابعة: **تؤثر تقنيات التوأم الرقمي في الشمول المالي تأثيراً ذي دلالة إحصائية عند القيمة الاحتمالية للخطأ α<0.05 بتوسيط استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية:**

يتضح من الشكل (2) ونتائج الجدول (7)، وجود تأثير للتوأم الرقمي في الشمول المالي مقداره (0.121) عند القيمة الاحتمالية للخطأ وبقيمة (T=0.513, P=0.608) وهي تقل عن قيمتها المجدولة (1.9756) وباحتمالية خطأ تقل عن (0.05) لتثبت عدم وجود علاقة مباشرة داخل الانموذج، فيما كانت علاقة التوأم الرقمي مع استراتيجيات الذكاء الاصطناعي (0.619) وبقيمة (T=15.312, P=0.000) المحسوبة، واخيراً وجدت علاقة تأثير للمتغير الوسيط استراتيجيات الذكاء الاصطناعي في الشمول المالي مقدارها (0.698) عند القيمة الاحتمالية للخطأ وبقيمة (T=2.643, P0.008).

اذ يلاحظ من النتائج السابقة وجود علاقة وساطة كلية، وبقيمة تأثير كلي مقداره (0.432) عند القيمة الاحتمالية (0.002) وبقيمة (T=3.041) بحسب اختبار سوبل (Sobel Test) ليثبت معنوية الوسيط، **وبوساطة كلية (Complete Influence)** لاستراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة لإدارة الموارد البشرية، وبتأثير كلي (0.553) والذي يساوي معامل الارتباط بين المستقل والمعتمد.

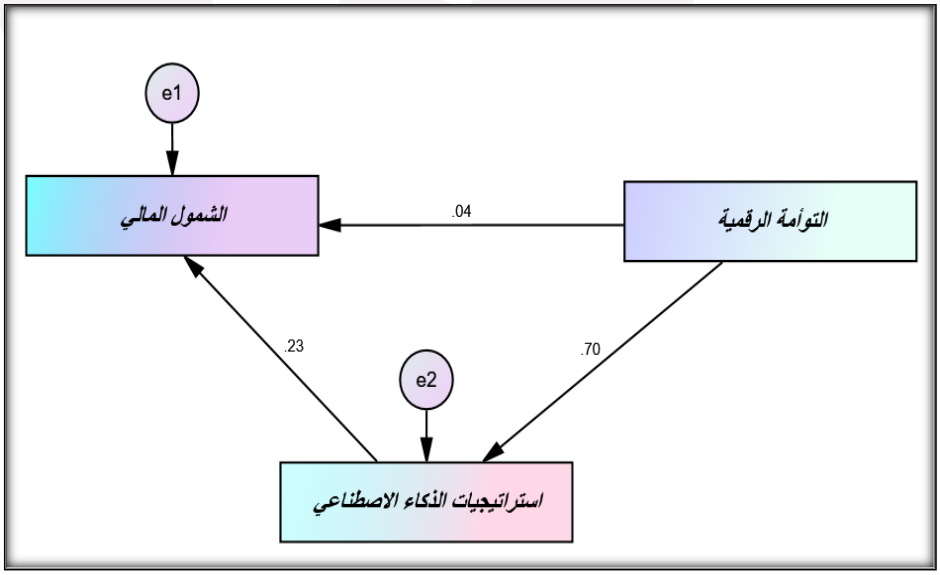

الشكل (2) اختبار التأثير غير المباشر (المتغير الوسيط)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (7) اختبار الوساطة

			Estimate	SWR	S.E.	C.R.	P	Label
M	<---	X	.619	.696	.040	15.312	***	par_1
Y	<---	X	.121	.044	.235	0.513	.608	par_2
Y	<---	M	.698	.225	.264	2.643	.008	par_3
Y<---M<---X			0.432	0.157	0.142	3.041	0.002	
Total Effect				0.553				

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات Conclusions and Recommendations

أولاً: الاستنتاجات

1- ظهر اهتمام المصارف الخمسة عينة البحث بالتوأم الرقمي نتيجة لرغبتها في امتلاك نسخة رقمية افتراضية تمثل نسخة طبق الأصل لأصل مادي حي أو غير حي مثل الآلات والمباني والعاملين أو الأنظمة والعمليات، وبما يؤدي الى ردم الفجوة بين العالم المادي والافتراضي عبر نقل البيانات في الوقت الحقيقي إلى النسخة الافتراضية باستعمال أجهزة استشعار متصلة، فضلاً عن تمكين المصارف الخمسة من مراقبة وتحليل أدائها لتعزيز شمولها المالي.

2- امتلاك المصارف الخمسة عينة البحث إستراتيجيات تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات الموارد البشرية المختلفة، مثل الاستقطاب والتوظيف وتطوير الموظفين وإدارة الأداء ونظام الكتروني للرد على استفسارات العاملين بهدف اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية، فهي تؤدي الى زيادة كفاءة عمليات الموارد البشرية للمصارف.

3- اهتمام المصارف الخمسة عينة البحث الجيد في بذل جهودها لتوسيع وتحسين إمكانية وصول جميع شرائح المجتمع لخدماتها المصرفية، بما في ذلك الفئات المهمشة مالياً وذوي الدخل المنخفض وتقديم خدمات ومنتجات القطاع المالي، مع ربط هؤلاء الأفراد والشركات في الأنظمة المصرفية بشكل يسهل تعاملهم المالي، واستخدام وسائل الدفع الإلكترونية والتقنيات الرقمية، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويقلل الفجوات المالية بين فئات المجتمع المختلفة.

4- اتضح اعتماد المصارف الخمسة عينة البحث ورغبتها على توظيف إستراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة إلى إدارة الموارد البشرية، والناجم عن رحلة التحول الرقمي في داخل القطاع المصرفي بما يعزز من شمولها المالي.

5- وجهت المصارف الخمسة عينة البحث قدراتها على تبني تقنيات التوأم الرقمي وبما يعزز من الشمول المالي من خلال الاعتماد على توظيف إستراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة إلى إدارة الموارد البشرية وبوساطة كلية، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات المباشرة بين المتغيرات للمساهمة العلمية التطبيقية التي تخدم المصارف المبحوثة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: التوصيات

1- اعتماد تقنيات محددة للتوأم الرقمي في الخدمات المصرفية والقابلة للتحويل إلى الرقمنة المصرفية لفهم كيفية الاستفادة من هذه التقنيات في الممارسة العملية وزيادة رضا الزبائن والمستفيدين من الخدمات المصرفية الشخصية والاستباقية، فضلاً عن قدرة المصارف التجارية تحديد المخاطر وإدارتها لزيادة الكفاءة التشغيلية.

2- محاكاة تقنيات التوأم الرقمية في المصارف من خلال اعتماد سيناريوهات محتملة لتحليل الأداء المصرفي، وهي بمثابة أنظمة دعم القرار المصرفي مما يساعد في صياغة واعتماد الاستراتيجيات المثلى من خلال التنبؤ التغييرات أو الأحداث المحتملة والاستجابة بشكل استباقي للتغيرات المصرفية الجديدة.

3- دمج إستراتيجيات الذكاء الاصطناعي المستندة إلى إدارة الموارد البشرية في تطوير رأس مالها البشري من خلال اعتماد ممارسات تتكيف مع رحلة التحول الرقمي لتمكين العاملين وتزويدهم بالمهارات والقدرات التقنية الجديدة لتمكين الحلول المبتكرة عبر تحديات التكنولوجيا المالية المتنوعة.

4- اعتماد إستراتيجية الشمول المالي في المصارف تعتمد على تطوير البنية التحتية المالية وتحفيز عمليات الإبداع والابتكار في الخدمات الرقمية ورفع مستوى الوعي المالي للمستفيدين من أفراد وشركات من خلال توسيع نطاق الخدمات المصرفية لاسيما الرقمية منها، وهذا يتوافق مع سياسة النقد العربي والبنك المركزي العراقي.

5- الالتزام بالقواعد والإجراءات التي تيسير إجراء المعاملات المصرفية وتذليل العقبات لضمان الخدمات المصرفية الرقمية إلى المستفيدين لتعزيز الشمول المالي.

ثالثاً: التوجهات المستقبلية

1- إجراء دراسات مماثلة في قطاعات صناعية أو خدمية أخرى.

2- دراسة أبعاد أخرى غير متحققة في أنموذج البحث.

المصادر References

1- شنيتر، عبد الرحمن طاهر. (2020). الدور التفاعلي للشفافية المالية في العلاقة بين التعلم الاستراتيجي والشمول المالي، أطروحة دكتوراه فلسفة في الإدارة العامة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

2- العابدي، علي رزاق جياد. (2025). إدارة رأس المال الفكري في المنظمات. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

3- العابدي، علي رزاق وعباس، زياد علي، والماضي، يصغ رحيم. (2024). الذكاء الاصطناعي وتأثيره في تعزيز فاعلية فرق العمل الرشيقة (بحث استطلاعي- تحليلي في كلية العلوم – جامعة الكوفة)، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، وقائع المؤتمر العلمي الدولي: تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي، 18/ نيسان/ 2024، جامعة الكوفة، العراق.

4- العابدي، علي رزاق، وعباس، زياد علي، وحسن، علي عدنان. (2024). الذكاء الاصطناعي وتأثيره في استنزاف الموارد البشرية: الدور الوسيط للتحول الرقمي (بحث استطلاعي- تحليلي في كلية المنصور الأهلية -الجامعة)، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر الدولي السادس: الاقتصاد الرقمي / الواقع والطموح، جامعة عجلون الوطنية، الأردن.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

-5 Aheleroff, S., Xu, X., Zhong, R.Y. and Lu, Y. (2020), "Digital twin as a service (DTaaS) in industry 4.0: an architecture reference model", Advanced Engineering Informatics, Vol. 47, 101225.

-6 AIAA Digital Engineering Integration Committee. (2020). Digital Twin: Definition & Value—An AIAA and AIA Position Paper. AIAA: Reston, VA, USA.

-7 Al-Mudimigh, A., & Anshari, M. (2020). Financial technology and innovative financial inclusion. In Financial technology and disruptive innovation in ASEAN (pp. 119-129). IGI Global.

-8 Bravo, C., Sarraute, C., Baesens, B., & Vanthienen, J. (2018). Credit scoring for good: Enhancing financial inclusion with smartphone-based microlending.

-9 Budhwar, P., Chowdhury, S., Wood, G., Aguinis, H., Bamber, G. J., Beltran, J. R., ... & Varma, A. (2023). Human resource management in the age of generative artificial intelligence: Perspectives and research directions on ChatGPT. *Human Resource Management Journal*, *33*(3), 606-659.

-10 Chakraborti, A., Heininen, A., Koskinen, K. T., & Lämsä, V. (2020). Digital twin: multi-dimensional model reduction method for performance optimization of the virtual entity. Procedia CIRP, 93, 240-245.

-11 Demirgüç-Kunt, A., & Singer, D. (2017). Financial inclusion and inclusive growth: A review of recent empirical evidence. World bank policy research working paper, (8040).

-12 Enders, M. R., & Hoßbach, N. (2019). Dimensions of digital twin applications-a literature review.

-13 Fan, C., Zhang, C., Yahja, A. and Mostafavi, A. (2021), "Disaster City Digital Twin: a vision for integrating artificial and human intelligence for disaster management", International Journal of Information Management, Vol. 56, 102049.

-14 Freise, L. R., & Hupe, A. (2023). Transferring Digital Twin Technology on Employee Skills: A Framework to Support Human Resources. In Academy of Management Proceedings (Vol. 2023, No. 1, p. 18788). Briarcliff Manor, NY 10510: Academy of Management.

-15 Gupta, A., Chotia, V., & Rao, N. M. (2014). Financial inclusion and human development: A state-wise analysis from India. International Journal of Economics, Commerce and Management, 2(5), 1-23.

-16 Hurley, R., Maxwell, D., McLellan, J., Wilson, F., & Beverley, J. (2024). Foundations for Digital Twins. arXiv preprint arXiv:2405.00960.

-17 Kalunda , E., & Ogada, A. (2019). Financial Inclusion Using Traditional Banking Channels and its Effect on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. The University Journal, 1(3), 131-148.

-18 Kalunda, E. (2014) Financial Inclusion Impact on Small-Scale Tea Farmers in Nyeri County, Kenya. World Journal of Social Sciences, 4, 130-139.

-19 Kaur, M., & Gandolfi, F. (2023). Artificial Intelligence in Human Resource Management-Challenges and Future Research Recommendations. Revista de Management Comparat International, 24(3), 382-393.

-20 Lindstrom, E. (2023). Feasibility of a Human Capital Digital Twin (Doctoral dissertation, Massachusetts Institute of Technology).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

-21 Neaime, S., & Gaysset, I. (2018). Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequality. Finance Research Letters, 24, 230-237.

-22 Ozili, P. K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. Borsa Istanbul review, 18(4), 329-340.

-23 Pivnička, M., Hrušecká, D., & Hrbáčková, L. (2022). Introduction of a new flexible human resources planning system based on digital twin approach: a case study. Serbian Journal of Management, 17(2), 361-373.

-24 Rakha, N. A. (2023). Artificial Intelligence and HR Management. International Journal of Management and Finance, 1(1).

-25 Sahoo, A.K., Pradhan, B.B. and Sahu, N.C. (2017), "Determinants of financial inclusion in tribal districts of Odisha: an empirical investigation", Social Change, Vol. 47 No. 1, pp. 45-64.

-26 Salathia, P. (2014), Impact of Financial Inclusion on Economic Development, Ph.D. Thesis from University of Jammu, available at: http://hdl.handle.net/10603/80438.

-27 Saracco, R., Autiosalo, J., de Kerckhove, D., Flammini, F., & Nisiotis, L. (2020). Personal Digital Twins and their Role in Epidemics Control: An IEEEE Digital Reality White Paper.

-28 Shetty, S., & Hans, V. (2018). Women empowerment in India and financial inclusion barriers. International Journal of Management Sociology and Humanities, 9(3).

-29 Silvia Storchi, Emilio Hernandez, and Elizabeth McGuinnes. (2020), A Research and Learning Agenda for Impact of Financial Inclusion, CGAP- World Bank.

-30 Ukko, J., Saunila, M., Nasiri, M., Rantala, T., & Holopainen, M. (2022). Digital twins' impact on organizational control: perspectives on formal vs social control. Information Technology & People, 35(8), 253-272.

-31 Wurm, B., Becker, M., Pentland, B. T., Lyytinen, K., Weber, B., Griswold, T., & Kremser, W. (2023). Digital twins of organizations: A socio-technical view on challenges and opportunities for future research. Communications of the Association for Information Systems, 52(June), 552-565.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تحليل تأثير الشمول المالي على ربحية المصارف باستخدام نموذج Panel Data: دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية والإسلامية العراقية للمدة (2012–2023)

د. فرهاد ميكائيل طاهر

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة دهوك/ أقليم كوردستان - العراق

farhad.tahir@uod.ac

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل أثر الشمول المالي على ربحية المصارف العراقية، ولتحقيق ذلك تم استخدام منهج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) بالاعتماد على البيانات السنوية لعينة مكونة من (10) مصارف عراقية بواقع (5) مصارف تجارية و(5) مصارف إسلامية للمدة (2012–2023). تم قياس ربحية المصارف باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)، بينما اعتمد الانتشار المصرفي كمؤشر للشمول المالي. وانطلقت مشكلة البحث من التساؤل الرئيسي: ما أثر الشمول المالي على ربحية المصارف التجارية والإسلامية العراقية؟

انطلاقاً من هذا التساؤل، تم صياغة الفرضية الرئيسة التي مفادها: أن للشمول المالي أثراً معنوياً وموجباً في العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف العراقية، وأن هذا الأثر يختلف باختلاف نوع المصرف (تجاري أم إسلامي). وللتحقق من ذلك، تم استخدام ثلاثة نماذج تقديرية ضمن منهج بيانات Panel Data، هي: النموذج التجميعي (Pooled OLS)، نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects)، ونموذج الأثر العشوائي (Random Effects).

أظهرت النتائج أن الشمول المالي يؤثر إيجاباً في العائد على حقوق الملكية لكلا النوعين من المصارف، مع بروز أثر أقوى وأكثر وضوحاً في المصارف الإسلامية مقارنة بالتجارية. كما تبين أن العلاقة بين المتغيرين مستقرة في الأجل الطويل، مما يؤكد أن تعزيز الشمول المالي يمثل مدخلاً مهماً لتحسين كفاءة وربحية المصارف العراقية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ، الانتشار المصرفي، العائد على حقوق الملكية (ROE)، Panel Data.

Abstract

This study aims to analyze the impact of financial inclusion on the profitability of Iraqi banks. To achieve this objective, the panel data methodology was applied using annual data for a sample of ten Iraqi banks, consisting of five commercial and five Islamic banks, covering the period (2012–2023). Bank profitability was measured using the Return on Equity (ROE) indicator, while banking outreach was adopted as the main proxy for financial inclusion. The research problem stems from the central question: What is the effect of financial inclusion on the profitability of commercial and Islamic banks in Iraq?

Based on this question, the main hypothesis was formulated as follows: financial inclusion has a positive and significant impact on the return on equity (ROE) of Iraqi banks, and this effect varies according to the type of bank (commercial or Islamic). To test this hypothesis, three estimation models within the panel data framework were employed: The Pooled OLS model, the Fixed Effects model, and the Random Effects model. The results revealed that financial inclusion positively and significantly affects the profitability of both types of banks, with a stronger and more evident impact observed in Islamic banks compared to commercial ones. Moreover, the relationship between the two variables appears stable in the long run, confirming that strengthening financial inclusion represents an essential pathway for improving the efficiency and profitability of Iraqi banks.

Keywords: Financial Inclusion, Banking Outreach, Return on Equity (ROE), Panel Data.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة

يمثل الشمول المالي أحد أهم مرتكزات التطور المصرفي الحديث، إذ يسعى إلى دمج جميع فئات المجتمع ضمن النظام المالي الرسمي من خلال توفير خدمات مصرفية ملائمة وآمنة، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي. وفي العراق، تزداد أهمية الشمول المالي مع اتساع الفجوة بين المناطق المشمولة بالخدمات المصرفية وتلك التي تعاني ضعفاً فيها، الأمر الذي يجعل من دراسة أثر الشمول المالي على ربحية المصارف خطوة ضرورية لفهم مدى كفاءة الجهاز المصرفي في أداء دوره التنموي.

ولتحقيق هذا الهدف، جاء هذا البحث في أربعة مباحث رئيسة، تناول الأول منهجية البحث والدراسات السابقة، فيما ركز الثاني على الإطار النظري لمفهومي الشمول المالي والأداء المالي للمصارف، أما المبحث الثالث فتضمن التحليل الميداني والقياسي للعلاقة بينهما، واختُتم البحث بالمبحث الرابع الذي عرض أهم الاستنتاجات والمقترحات

المبحث الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

اولاً: منهجية البحث

1. **مشكلة البحث**

يُعد الشمول المالي من أبرز التوجهات الحديثة في الفكر المالي والمصرفي، لما له من دور اساسي في تعزيز الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي عبر توسيع قاعدة الزبائن المستفيدين من الخدمات المالية، من هنا تم صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي: ما أثر الشمول المالي، ممثلاً بالانتشار المصرفي، على ربحية المصارف التجارية والإسلامية في العراق خلال الفترة (2012–2023)؟

2. **أهداف البحث**

أ. تحليل واقع الشمول المالي في العراق خلال الفترة (2012–2023) .

ب. تحديد أثر الشمول المالي على ربحية المصارف العراقية باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر للأداء المالي.

ت. تقديم توصيات عملية لتعزيز الشمول المالي بهدف تحسين ربحية المصارف العراقية الاسلامية والتجارية.

3. **أهمية البحث**

تبرز أهمية البحث في الآتي:

أ. سد الفجوة المعرفية المتعلقة بدراسة العلاقة بين الشمول المالي والربحية في المصارف التجارية والإسلامية على حد سواء.

ب. إبراز دور الشمول المالي في تطوير ودعم الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف الخاصة للشركات والجمهور، بما يعزز من قدرتها التنافسية وكفاءتها التشغيلية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4. المخطط الافتراضي لنموذج البحث

تم صياغة أنموذج البحث الافتراضي بناءاً ما جاء من مسح للنتائج الفكرية للأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث، ويوضح الشكل الاتي أنموذج الافتراضي للبحث

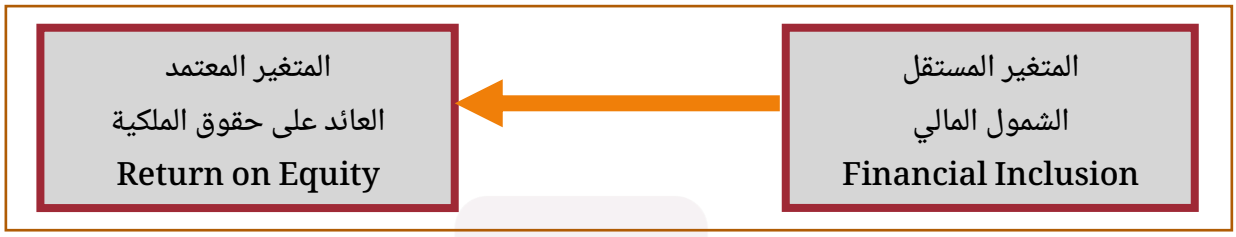

الشكل (1) المخطط الافتراضي لنموذج البحث

المصدر : من اعداد الباحث

5. فرضيات البحث

بناءً على مشكلة البحث وتساؤلاته الرئيسة، يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:

أ. يوجد تأثير موجب ومعنوي لمؤشر الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية العراقية عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

ب. يوجد تأثير موجب ومعنوي لمؤشر الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف الإسلامية العراقية عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

ت. يختلف أثر الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية (ROE) باختلاف نوع المصرف.

6. أدوات التحليل المالي والاحصائي

اعتمد البحث على المنهج التحليلي باستخدام بيانات Panel Data لعينة مكونة من (10) مصارف عراقية، بواقع (5) مصارف تجارية و(5) مصارف إسلامية، ، كما استخدمت الدراسة أساليب كمية باستخدام برنامج (EViews 12) ، ابتداءاً من اختبارات جذر الوحدة ومن ثم اختبارات التكامل المشترك، وانتهاءاً بتقدير المعلمات للبيانات اللوحية .

7. مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف التجارية والاسلامية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والبالغ عددها (23) مصرف. وبهدف تحقيق أهداف البحث، تم اختيار عينة مكونة من عشرة مصارف بواقع (5) مصارف اسلامية و (5) مصارف تجارية تمثل نسبة (43.5%) من إجمالي المجتمع الأصلي، وقد تم اعتماد هذه العينة بناءً على توفر البيانات اللازمة لحساب المؤشرات الخاصة بمتغيرات البحث، والجدول (1) يعرض بعض البيانات عن هذه المصارف

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (1) المصارف المشمولة بعينة البحث

الفئة	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	تاريخ الإدارج	الرمز
المصارف الاسلامية	مصرف ايلاف الاسلامي	2007/6/28	2011/6/28	BELF
	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية	2005/5/13	2006/11/1	BKUI
	المصرف التجاري العراقي الاسلامي	1992/2/11	2004/7/25	BCOI
	المصرف الوطني الاسلامي	2005/5/11	2015/1/28	BNAI
	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	1992/12/19	2004/7/25	BIIB
المصارف التجارية	مصرف المتحد للاستثمار	1994/8/20	2009/2/3	BUND
	مصرف الاستثمار العراقي	1993/7/13	2004/6/15	BIBI
	مصرف سومر التجاري	1999/5/26	2004/9/4	BSUC
	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	2001/8/23	2005/9/1	BMFI
	مصرف الائتمان العراقي	1998/7/25	2004/8/7	BROI

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الاوراق المالية العراقية https://www.isc.gov.iq

8. حدود البحث

أ. الحدود المكانية: المصارف التجارية والإسلامية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب. الحدود الزمانية: الفترة (2012–2023).

ت. الحدود الموضوعية: دراسة أثر الشمول المالي، وربحية المصارف، ممثلة بالعائد على حقوق الملكية (ROE).

ثانياً: الدراسات السابقة

حظي موضوع العلاقة بين الشمول المالي وربحية المصارف باهتمام واسع لدى الباحثين، باعتباره أحد المحددات الرئيسة لأداء وربحية الجهاز المصرفي. ففي هذا الإطار، جاءت دراسة (ياس، 2022) بعنوان "الشمول المالي والأداء المالي للمصارف العراقية" مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن الشمول المالي يساهم في تحسين الأداء المالي للمصارف العراقية عند توظيف التكنولوجيا المصرفية الحديثة، أما دراسة (لفتة، 2019) بعنوان "واقع الانتشار المصرفي في العراق" فقد اعتمدت المنهج الوصفي، وأظهرت أن شبكة الفروع المصرفية تتركز في أربع محافظات فقط، وهو ما يحد من وصول الخدمات المصرفية إلى باقي المحافظات، أما دراسة (الشحات وأبو الديار، 2023) "الشمول المالي والربحية في البنوك المصرية" باستخدام نموذج (Panel Data) فقد توصلت إلى وجود علاقة معنوية بين أبعاد الشمول المالي ومؤشرات الربحية في الأجل الطويل فقط. كما جاءت دراسة (معتوق وعبد اللطيف ، 2024) بعنوان "أثر الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية" معتمدة المنهج القياسي، وأكدت وجود أثر إيجابي ومعنوي للشمول المالي على ROE.

وبالمثل، ركزت دراسة (شهرة وحنان ، 2024) "الشمول المالي والثقة بالقطاع المصرفي" على الجانب الوصفي التحليلي، وخلصت إلى أن الشمول المالي يسهم في تعزيز ثقة العملاء بالقطاع المصرفي الرسمي بما ينعكس إيجاباً على العوائد وتحقيق

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

التنمية الاقتصادية. وفي ذات السياق، أشارت دراسة (السن ، 2015) "أثر الانتشار الجغرافي على الأداء المالي" بالمنهج الوصفي إلى أن توسيع شبكة الفروع المصرفية ومقدمي الخدمات يؤدي إلى تحسين قيمة معظم مؤشرات الأداء المالي.

كما جاءت دراسة (Ozili، 2020) "Financial Inclusion and Bank Profitability" معتمدة بيانات Panel، لتؤكد وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الشمول المالي وربحية المصارف انعكست إيجاباً على ROA وROE، مع وجود تباين بين المصارف الكبيرة والصغيرة. أما دراسة (جاسم ومحمد ، 2020) "الشمول المالي وربحية المصارف العراقية" فقد استخدمت المنهج القياسي وأثبتت وجود تأثير معنوي لمؤشرات الشمول المالي على ربحية المصارف، وأخيراً، بينت دراسة (الفتلاوي ، 2019) بعنوان "أثر أبعاد الشمول المالي على مؤشرات الربحية" باستخدام المنهج القياسي أن لأبعاد الشمول المالي تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على كل من العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

ثالثاً: أوجه التشابه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة

تميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بكونها شملت المصارف الإسلامية والتجارية معاً، بينما اشتملت غالبية الدراسات السابقة على المصارف التجارية فقط. كما أن الفترة الزمنية الطويلة (2012–2023) استطاعت من تعقب الأثر عبر تطورات اقتصادية وسياسية متداخلة في العراق، بخلاف بعض الدراسات التي تناولت فترات أقصر أو اقتصرت على أسواق مستقرة. وبالمقابل تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في الاعتماد على مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر لقياس الأداء المالي وعلى مؤشرات الشمول المالي مثل الانتشار وعدد الفروع لقياس العلاقة بين المتغيرات. كما أن النتائج اتفقت مع التوجه العام للدراسات التي أظهرت أن للشمول المالي تاثير إيجابي ومعنوي في ربحية المصارف.

المبحث الثاني

الإطار النظري للبحث

يُعد الإطار النظري أحد المرتكزات الرئيسة في الأبحاث العلمية، حيث يحدد المفاهيم المرتبطة بالمتغيرات محل الدراسة كما يوضح الأسس النظرية التي تنطلق منها، بالاضافة الى توضيح العلاقة بين المتغيرات وفقاً لما ورد في الأدبيات المالية، يهدف هذا المبحث إلى تقديم الاطار النظري للبحث بالمحاور الاتية:

أولاً: الإطار النظري لمفهوم الأداء المالي

1. مفهوم الأداء المالي

يستخدم مصطلح الاداء للتعبير عن تحقيق ما خطط له مسبقاً، أو عن مدى قدرة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة، لغةً اشتق مصطلح الأداء (performance) من الكلمة اللاتينية (performar) والذي يعبر عن تنفيذ المهام وانجاز عمل ما (عقبة، 2019) ، فهو يمثل قدرة المصرف وكفاءته في تحقيق أهدافه المخططة كما يعد من أكثر المفاهيم الإدارية شمولا وانتشارا، إذ يتضمن العديد من الجوانب الحقيقية المرتبطة بنجاح المؤسسة أو فشلها، وعليه فهو المقياس الأهم الذي يعكس كفاءة المصرف في تحقيق أهدافه الأساسية، سواء بتعظيم قيمته أو تعزيز حصته السوقية أو تحقيق الاستدامة على المدى الطويل (ياس، 2022) وعليه فانه انعكاس للنتائج المترتبة عن القرارات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية التي تتخذها الإدارة في استخدام مواردها المتاحة بما يحقق قيمة مضافة للمالكين، من خلال إدارة الموجودات والمطلوبات بكفاءة ودرجة تحقيق أهدافه المالية، ويساعد تقييم الأداء المالي المحللين على تقدير قدرة المصرف في تحويل مواردها إلى عوائد مربحة ومرضية، والكشف المبكر عن المشاكل المحتملة، واتخاذ الإجراءات الاستباقية المناسبة (الجليحاوي، 2010)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. **أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي:**

يمكن تلخيص أهداف واهمية تقييم الأداء المالي بالاتي (الخطيب، 2009)

أ. تحديد مدى استغلال الموارد المتاحة داخل المصرف بكفاءة وفعالية.

ب. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي الفوارق الناجمة عن سوء الادارة، من خلال مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة.

ت. تمكين أعضاء المؤسسة من العمل بجدية في المستقبل عبر إبراز نقاط القوة وتفادي نقاط الضعف، بفضل نظام تقييم شامل ومرن

ث. متابعة ومعرفة نشاط المصرف وطبيعته والعمل على تحسينه.

ج. متابعة الأوضاع المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة.

ح. المساهمة في إجراء التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

خ. المساعدة على فهم وتفسير البيانات المالية

3. **مقاييس تقييم الأداء المالي**

تُقسم مقاييس الأداء المالي الى ستة تقسيمات عامة وهي (الحطاب و زعبيط، 2017)

أ. الفاعلية (Effectiveness): تشير إلى مدى مطابقة المخرجات لتوقعات المصرف.

ب. الكفاءة (Efficiency): تقيس قدرة المصرف على إنجاز عملياته بأقل الموارد.

ت. الجودة (Quality): تعكس مدى مطابقة المخرجات لمتطلبات وتوقعات الزبائن.

ث. التوقيت (Timeliness): يقيس التوقيت المناسب والمحدد في إنجاز الأعمال.

ج. الإنتاجية (Productivity): تشير الى العلاقة بين حجم المخرجات والموارد المستخدمة في انتاجها.

ح. السلامة (Safety): تهتم ببيئة العمل ومدى ملاءمتها للعاملين، كونها عنصراً مهماً على استدامة المصرف وفاعليتها

ثانياً: الإطار النظري للشمول المالي

1. **مفهوم وتطور الشمول المالي**

ظهر مفهوم الشمول المالي لأول مرة عام (1993) في بحث (Thrift & Leyshon) الذي تناول أثر إغلاق أحد الفروع المصرفية في جنوب انكلترا على قدرة وصول السكان إلى الخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت دراسات متعددة تناولت التحديات التي تواجه بعض فئات المجتمع في الحصول على الخدمات المصرفية. وفي عام (1999) اتسع استخدام مصطلح الشمول المالي ليصف بشكل أشمل محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، مع ضرورة التمييز بين الاحجام الاختياري عن استخدامها لأسباب ثقافية أو شخصية، وبين عدم القدرة على الحصول عليها نتيجة ضعف الإمكانات أو عدم توافرها (فلاق، 2021).

يعد الشمول المالي أحد المفاهيم المهمة في الفكر الاقتصادي والمصرفي ونال اهتمام العديد من المؤسسات العالمية والاقليمية لارتباطه الوثيق بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة خاصة وانه يوجد ما يقارب (1.7) مليار نسمة حول العالم غير قادرة على الوصول الى الخدمات المالية مما دفعت دول مجموعة العشرين الى العمل على تحقيق الشمول المالي في جميع انحاء العالم (الطيب، 2020) ويُقصد به توفير الخدمات المالية والمصرفية لمختلف فئات المجتمع، وتمكينها من الوصول إلى هذه الخدمات بشكل عادل وآمن (World Bank, 2022) وعرف بأنه عملية توفير الأساليب والأدوات اللازمة لادخال جميع الأفراد والمؤسسات غير المشمولين في النظام المالي الرسمي عبر تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية مثل التمويل والادخار وخدمات الدفع وغيرها من الخدمات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. **أهمية الشمول المالي:**

يمكن تلخيص الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للشمول المالي بالشكل الاتي، (زهران، 2020))

- تحقيق الاستقرار المالي من خلال زيادة قاعدة الزبائن المودعين والمقترضين.
- رفع معدلات الادخار وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج.
- تقليل الاعتماد على القنوات غير الرسمية للتمويل، بما يقلل من المخاطر النظامية.
- دعم النمو الاقتصادي عبر تعزيز الاستهلاك والاستثمار
- المساهمة في رفع مستوى الرفاهية المالية لأفراد المجتمع.

3. **أبعاد الشمول المالي :**

يمكن تقسيم ابعاد الشمول المالي إلى ثلاثة ابعاد اساسية وهي (الفتلاوي، 2019)

- القدرة على الوصول للخدمات المالية : اي مدى قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، وهو ما يتطلب انتشار المؤسسات المالية وفروعها بشكل يسهّل حصول الأفراد على تلك الخدمات.
- استخدام الخدمات المالية: يقصد به مدى لجوء الأفراد فعليًا إلى استخدام الخدمات المالية في أنشطة متنوعة، مثل الادخار، المدفوعات والتحويلات.
- جودة الخدمات المالية: اي مدى ملاءمة الخدمات المالية في اشباع احتياجات المستهلكين وتوقعاتهم.

4. **مؤشرات قياس الشمول المالي:**

تعددت مؤشرات قياس الشمول المالي وتم تلخيصها في الجدول الاتي:

الجدول (2) مؤشرات قياس الشمول المالي

المؤشر	طريقة الحساب	المفهوم
الكثافة المصرفية	عدد السكان (ألف نسمة) ÷ عدد الفروع	يقيس عدد السكان لكل فرع مصرفي ويعد من المؤشرات الرئيسة في التحليل الاقتصادي والمالي. وكلما كانت قيمته منخفضاً يشير ذلك على توسع الشمول المالي.
الانتشار المصرفي	عدد الفروع ÷ عدد السكان (ألف نسمة)	هو عكس مؤشر الكثافة المصرفية، ويشير إلى عدد الفروع لكل ألف شخص وكلما كانت قيمته مرتفعاً يشير ذلك على توسع الشمول المالي
انتشار خدمة الصراف الآلي (ATM)	اجمالي أجهزة الصراف الآلي ÷ 1000 كم^2	ويقيس مدى انتشار أجهزة الصراف الآلي كأحد أدوات الدفع الإلكتروني المهمة التي توفر للزبائن وإمكانية القيام بالمعاملات المالية في الأماكن العامة في البلد
انتشار خدمة نقاط البيع (POS)	عدد نقاط البيع ÷ 1000 كم^2	يشير الى الوصول السريع الى الخدمات المالية والمصرفية باقل التكاليف، وتستخدم في اتمتة العمليات التجارية وربط الفروع بالمركز الرئيس.
ملكية الحسابات لدى المصارف	(عدد الحسابات لدى المصارف ÷ عدد السكان) أو (عدد البطاقات المصرفية المصدرة ÷ عدد السكان)	يشير الى مدى امتلاك الأفراد للحسابات المصرفية والاستفادة من الخدمات المالية التقليدية منها والإلكترونية.
العمق المصرفي	(ودائع القطاع الخاص ÷ الناتج المحلي الإجمالي) (قروض القطاع الخاص ÷ الناتج المحلي الإجمالي)	يعكس مستوى تطور الوساطة المصرفية من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية والتوسع في تاسيس المؤسسات والأدوات المصرفية المتنوعة.
التجميعي	تجميع المؤشرات الفرعية	يعبر عن الشمول المالي بمؤشر واحد يجمع بين كل المؤشرات السابقة او عددا منها

المصدر: مصطفى نزار ياس، (2022)، مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، صفحة 44.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثاً: العلاقة النظرية بين الشمول المالي والأداء المالي

تُشير الأدبيات المالية إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الشمول المالي والأداء المالي للمصارف، إذ يُعد الشمول المالي أحد المحركات الرئيسة لتعزيز كفاءة الجهاز المصرفي وقدرته على تحقيق مستويات أعلى من الربحية. وقد أكدت غالبية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع هذه العلاقة بشكل واضح، ومن هذه الدراسات (ياس ،2022 ، الفتلاوي ،2019، جاسم ومحمد ، 2020) كما دعمت دراسة (Ozili، 2020) هذا الاتجاه مؤكدة وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الشمول المالي وربحية المصارف كما توصلت دراسة (عبد اللطيف ، 2024) في إلى أن الشمول المالي يسهم بصورة واضحة في تحسين العائد على حقوق الملكية.

بناءً على ما سبق، يتضح أن العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي للمصارف ذات طبيعة تفاعلية، حيث يؤدي توسع الشمول المالي وزيادة قاعدة العملاء إلى تعزيز مؤشرات الربحية، بينما يمنح تحسن الأداء المالي المصارف القدرة على توسيع خدماتها وانتشارها، مما يعمّق من دور الشمول المالي في دعم استدامة القطاع المصرفي.

المبحث الثالث

الدراسة القياسية واختبار الفرضيات

تم تخصيص هذا المبحث للجانب القياسي في البحث وتم تغطية هذا المبحث بالمحاور الاتية:

اولاً: تحليل و اقع وتطور متغيرات الدراسة المستقلة والمعتمدة

1. **تحليل و اقع الشمول المالي (Financial_Inclusion_Index)**

الجدول (3) واقع مؤشر الشمول المالي للمصارف المبحوثة للفترة 2012 – 2023

السنة	متوسط الشمول المالي للمصارف الاسلامية	نسبة التغيير	متوسط الشمول المالي للمصارف التجارية	نسبة التغيير
2012	0.059		0.076	
2013	0.062	0.045	0.076	0.005
2014	0.061	-0.005	0.079	0.042
2015	0.062	0.010	0.072	-0.091
2016	0.061	-0.006	0.061	-0.148
2017	0.059	-0.035	0.058	-0.065
2018	0.058	-0.021	0.060	0.040
2019	0.048	-0.177	0.053	-0.121
2020	0.046	-0.039	0.059	0.123
2021	0.044	-0.040	0.051	-0.133
2022	0.046	0.034	0.051	-0.005
2023	0.042	-0.074	0.044	-0.146
المتوسط	0.054		0.062	
الانحراف المعياري	0.008		0.011	
اعلى قيمة	0.062		0.079	
ادنى قيمة	0.042		0.044	
المدى	0.020		0.036	

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الاوراق المالية العراقية ومخرجات برنامج Excel

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أشارت نتائج الجدول (3) الى ما يلي :

- يبين المتوسط العام لمؤشر الشمول المالي أن المصارف الإسلامية حققت مستوى أقل (0.054) مقارنة بالمصارف التجارية (0.062)، وهو ما يعكس فجوة واضحة في قدرات التوسع الجغرافي والخدماتي بين القطاعين. ويُعزى ذلك إلى حداثة تجربة المصارف الإسلامية في العراق وما تواجهه من قيود شرعية وتشغيلية، مقابل مرونة أكبر للمصارف التجارية التي تمتلك تاريخاً أطول وانتشاراً أوسع.
- اتضح بأن المؤشر لدى المصارف الإسلامية اتسم بتذبذب واضح يميل نحو الانخفاض، حيث تراجع من (0.059) عام 2012 إلى (0.042) في العام 2023، ما يعكس ضعفاً في الشمول المالي. أما المصارف التجارية فقد أظهرت هي الأخرى اتجاهاً متذبذباً مع سنوات ارتفاع وانخفاض، إذ سجلت أعلى قيمة في العام 2014 (0.079) قبل أن تنخفض تدريجياً إلى (0.044) في العام 2023، وهو أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة. ويُعزى هذا التذبذب في كلا القطاعين إلى عوامل بيئية واقتصادية مؤثرة، مثل الأزمات المالية وانخفاض أسعار النفط وتقلب الأوضاع الأمنية، فضلاً عن التحول التدريجي نحو الخدمات المصرفية الإلكترونية، وهو ما قلّل من التركيز على التوسع الجغرافي عبر الفروع التقليدية.
- بالنظر إلى السنوات التي شهدت ارتفاعاً في قيمة المؤشر، فقد حققت المصارف الإسلامية تحسناً في عام 2013 (0.062 بنسبة نمو 4.5%)، وأيضاً في عام 2015 (0.062 بنسبة نمو 1%). أما المصارف التجارية فقد سجلت ارتفاعاً واضحاً في العام 2014 (0.079 بنسبة نمو 4.2%)، إضافة إلى عام 2020 (0.059 بنسبة نمو 12.3%)، وهو ما قد يرتبط بتحفيز السياسات النقدية في تلك الفترة في التوسع في الخدمات والشمول المالي، وفي المقابل فيما يتعلق بالانخفاضات الحادة، فقد تمثلت لدى المصارف الإسلامية في عام 2019 حيث انخفض المؤشر إلى (0.048) بنسبة تغيير سالبة بلغت (-17.7%)، وهو ما يعكس تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي أضعفت قدرة هذه المصارف على التوسع، أما المصارف التجارية فقد شهدت انخفاضاً حاداً في العام 2016 (0.061 بنسبة تغيير سالبة -14.8%) وعام 2023 (0.044 بنسبة -14.6%)، مما يشير إلى حساسية هذا النوع من المصارف تجاه الصدمات الاقتصادية والمالية.
- يُفسَّر ارتفاع قيمة المدى في المصارف التجارية (0.036) مقارنة بالإسلامية (0.020)، وكذلك الانحراف المعياري (0.011 مقابل 0.008)، بكون المصارف التجارية تمتلك قاعدة انتشار أوسع وأكثر ديناميكية، ما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات بين سنوات التوسع والانكماش تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسات المصرفية. أما المصارف الإسلامية، فبحكم حداثتها ومحدودية توسعها الجغرافي، فقد أظهرت استقراراً نسبياً في المؤشر، وهو ما انعكس في القيم الأقل للمدى والانحراف المعياري.
- أشارت النتائج إلى أن الشمول المالي في العراق لا يزال محدوداً مقارنة بالمعايير الدولية (6 فروع لكل 10,000 نسمة) التقرير السنوي للاستقرار المالي العراقي، 2020: 151) ، ويُعزى ذلك إلى تركز الفروع في المدن الكبرى، فضلاً عن تأثير الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وانخفاض مستوى الثقة المصرفية، إضافة إلى توجه بعض

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصارف نحو الخدمات الرقمية على حساب التوسع الجغرافي التقليدي (ويمكن توضيح مسار مؤشر الشمول المالي للمصارف المبحوثة بالشكل الاتي:

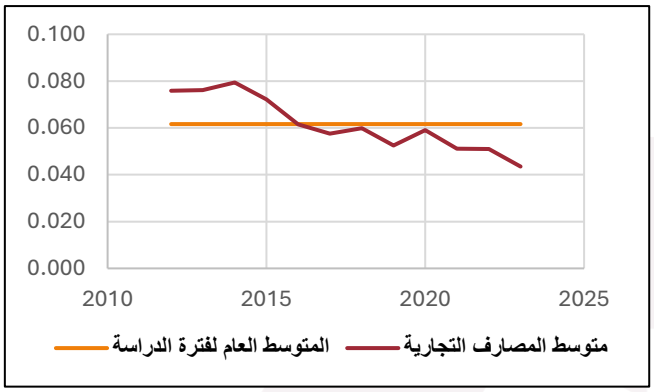

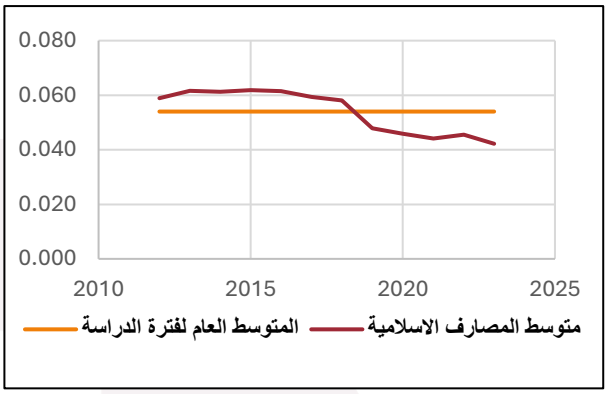

الشكل (2) مسار مؤشر الشمول المالي للمصارف المبحوثة

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بينات الجدول 3

2. تحليل و اقع العائد على حقوق الملكية (ROE)

هناك عدة مؤشرات تستخدم في قياس ربحية المصارف ومنها، نسبة العائد على الموجودات (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، العائد على الودائع (ROD)، وهامش صافي الفائدة (NIM). وقد اعتمد الباحث على العائد على حقوق الملكية (ROE) للأسباب الآتية:

- يعد مؤشراً أساسياً لقياس مدى كفاءة المصرف في استخدام أموال المساهمين لتحقيق الأرباح، ما يجعله مهماً للمستثمرين والإدارة.
- يعكس قدرة المصرف على توليد عوائد أعلى من تكلفة رأس المال، وبالتالي يعد معياراً رئيسا للتقييم.
- كون المؤشر محدد رئيس لقياس الربحية حتى لو ان استخدمت معه مقاييس آخرى لدى أغلب الدراسات السابقة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (4) يبين حركة واتجاه (ROE) للمصارف المبحوثة لفترة الدراسة 2012-2023

الجدول (4) واقع مؤشر العائد على حقوق الملكية للمصارف المبحوثة للفترة 2012 - 2023

السنة	متوسط (ROE) للمصارف الاسلامية	نسبة التغيير	متوسط (ROE) للمصارف التجارية	نسبة التغيير
2012	0.103		0.079	
2013	0.082	-0.200	0.091	0.163
2014	0.055	-0.336	0.046	-0.495
2015	0.047	-0.134	0.035	-0.243
2016	0.046	-0.026	0.017	-0.521
2017	0.045	-0.018	0.009	-0.464
2018	0.020	-0.558	-0.005	-1.511
2019	0.017	-0.159	-0.001	-0.675
2020	0.041	1.449	0.003	-3.181
2021	0.016	-0.615	0.002	-0.326
2022	0.025	0.589	0.015	5.903
2023	0.059	1.355	0.038	1.481
المتوسط	0.046	0.122	0.027	0.012
الانحراف المعياري	0.025		0.030	
اعلى قيمة	0.103		0.091	
ادنى قيمة	0.016		-0.005	
المدى	0.087		0.096	

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الاوراق المالية العراقية ومخرجات برنامج Excel

تشير بيانات الجدول (4) إلى ما يلي:

- أظهرت النتائج أن متوسط العائد على حقوق الملكية كان أعلى لدى المصارف الإسلامية (0.046) مقارنة بالمصارف التجارية (0.027)، وهو ما يعكس كفاءة أكبر في استثمار حقوق الملكية. في المقابل، اتضح أن التذبذب في أداء المصارف التجارية كان أعلى، حيث بلغ الانحراف المعياري (0.030) والمدى (0.096) مقابل (0.025) و(0.087) للمصارف الإسلامية، ويُعزى ذلك إلى حساسية المصارف التجارية للتقلبات الاقتصادية والائتمانية مقارنة باستقرار نسبي في المصارف الإسلامية
- بخوص قيمة المؤشر للسنوات، ففي المصارف الإسلامية سجلت أعلى مستوى في (2012 = 0.103)، ثم اتجه المؤشر إلى الانخفاض التدريجي حتى بلغ أدنى مستوى في (2021 = 0.016)، قبل أن يظهر تحسناً واضحاً في

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

(2022–2023)، اما المصارف التجارية فقد حققت أعلى مستوى في (2013 = 0.091)، ثم تراجعت بصورة حادة لتصل إلى أدنى مستوى في (2018 = -0.005)، قبل أن تسجل تحسناً ملحوظاً في (2022–2023).

- نلحظ بان الفترة (2022–2023) شهدت تحسنا واضحا في أداء كلا النوعين من المصارف ويعود ذلك الى انتعاش النشاط الاقتصادي المحلي بعد سنوات من الركود، وارتفاع الإيرادات التشغيلية للمصارف، إضافة إلى استعادة الطلب على الإقراض، وفي المقابل تركزت سنوات الانخفاض في الفترة (2014–2018)، أداء كلا النوعين من المصارف ويرتبط هذا التراجع لهذه الفترة الى جملة من العوامل ومنها، انخفاض أسعار النفط (2014–2016)، الظروف الأمنية والحرب ضد داعش (2014–2017) اذ أسهمت في ارتفاع المخاطر الائتمانية وزيادة المخصصات واخيراً جائحة كورونا (2020) حيث أضافت ضغوطاً إضافية من خلال انكماش النشاط الاقتصادي وتباطؤ العمليات المصرفية
- يمكن توضيح مسار معدل(ROE) للمصارف العراقية المبحوثة خلال فترة الدراسة بالشكل الاتي

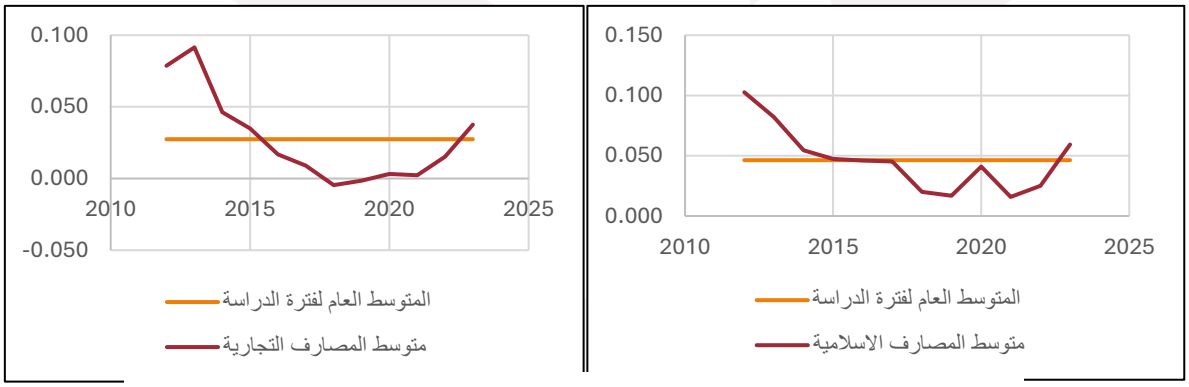

الشكل (3) مسار معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بينات الجدول 4

ثانياً: التحليل القياسي

يُعَدّ التحليل القياسي أحد الركائز الأساسية في البحوث الاقتصادية والمصرفية، كونه يمكّن من قياس العلاقات بين المتغيرات وتقدير قوة التأثيرات المتبادلة بينها. وفي إطار هذا البحث، الذي يستهدف دراسة أثر الشمول المالي على ربحية المصارف العراقية للفترة (2012–2023)، يأتي التحليل القياسي كأداة منهجية فعالة لتحديد أثر متغير الشمول المالي (X) على مؤشر العائد على حقوق الملكية (Y) باعتباره المقياس الرئيس للربحية.

ونظراً لطبيعة البيانات المتاحة، التي تجمع بين البُعد الزمني (2012–2023) والبُعد المكاني (عينة من المصارف التجارية والإسلامية)، فقد تم اعتماد أسلوب البيانات اللوحية (Panel Data) بوصفه الأنسب لدمج المقطعية مع الزمنية في إطار واحد، مما يتيح دقة أعلى في التقدير وكفاءة أكبر في تفسير النتائج. ويتطلب بناء النموذج إجراء سلسلة من الاختبارات

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

القياسية، بدءاً من اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) للتحقق من استقرار المتغيرات عبر الزمن وتجنب النتائج المضللة، مروراً بـ اختبارات التكامل المشترك (Cointegration Tests) للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين الشمول المالي ومؤشر الربحية، وصولاً إلى تقدير نموذج Panel Least Squares بصيغه المختلفة (Pooled OLS، Fixed Effects، Random Effects) لقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع مع إمكانية التحكم في الفروق المصرفية الفردية. وبناءً عليه، يمكن صياغة النموذج الرياضي للدراسة على النحو الآتي:

$$ROE\_it = \alpha + \beta\ X\_it + \varepsilon\_it$$

حيث ان:

- ROE_it = العائد على حقوق الملكية للمصرف (i) في السنة (t)
- X_it = مؤشر الشمول المالي
- α = الحد الثابت
- β = معامل بيتا
- ε_it = معامل الخطأ العشوائي

ويتضمن الجانب القياسي مجموعة من الاختبارات الرئيسة التي تمثل خطوة ضرورية لضمان دقة النتائج. وفيما يلي أهم هذه الاختبارات:

1. اختبار جذر الوحدة

يعد فحص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في البحث الخطوة الأولى في التحليل وذلك لمعرفة ما إذا كانت مستقرة أم غير مستقرة وذلك عن طريق فحص جذر الوحدة (Unit Root Test) ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات الشائعة في بيانات (Panel Data)، شملت اختبارات ((Levin, Lin & Chu (LLC، ADF–Fisher، PP–Fisher) على كل من المستوى (level) والفرق الأول (First Difference) عند مستوى معنوية (0.05) وذلك باستخدام الحد الثابت (Intercept) ، الثابت والاتجاه (Trend and Intercept) وبدونهما (None) ، وفي حالة عدم استقرار المتغير عند المستوى يتم اختبار استقراره عند الفرق الأول، وكانت نتائج هذه الاختبارات كما موضح في الجدولين (5 & 6)

الجدول (5) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير (X)

المصارف	عند المستوى			الفرق الاول			القرار
	الاختبار	القيمة	الاحتمالية	الاختبار	القيمة	الاحتمالية	
التجارية	LLC	-4.17	0.0000				مستقر عند
	ADF-Fisher	25.74	0.004				
	PP-Fisher	35.77	0.0001				
الإسلامية	LLC	-2.39	0.0083	LLC	-5.03	0.0000	مستقر عند الفرق
	ADF-Fisher	16.05	0.0981	ADF-Fisher	37.30	0.0001	
	PP-Fisher	14.50	0.1513	PP-Fisher	72.40	0.0000	

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن متغير (x) في المصارف التجارية كان مستقراً عند المستوى، حسب نتائج جميع اختبارات الاستقرار، اذ بلغت (Levin, Lin & Chu = -4.17, p = 0.0000؛ ADF-Fisher = 25.74, p = 0.0041؛ PP-Fisher

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

= 35.76, p = 0.0001). وهي اقل من (0.05) وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على عدم وجود جذر الوحدة، اما في المصارف الإسلامية فقد أشار اختبار (Levin, Lin & Chu) إلى استقراره عند المستوى (t = -2.39, p = 0.0083)، غير أن اختبارات Fisher لم تؤكد ذلك بشكل كامل (p > 0.05)، ما أوجب باختباره عند الفرق الأول، وجاءت جميع النتائج ذات دالة إحصائية (Levin, Lin & Chu = -5.02, p = 0.0000؛ ADF-Fisher = 37.30, p = 0.0001؛ PP-Fisher = 72.40, p = 0.0000)، بما يؤكد استقرار السلسلة عند الفرق الأول.

الجدول (6) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير (Y)

المصارف	عند المستوى			الفرق الاول			القرار
	الاختبار	القيمة	الاحتمالية	الاختبار	القيمة	الاحتمالية	
التجارية	LLC ADF-Fisher PP-Fisher	-24.75 27.60 25.85	0.0000 0.0021 0.0039				مستقر عند المستوى
الإسلامية	LLC ADF-Fisher PP-Fisher	-3.85 27.16 41.33	0.0001 0.0025 0.0000				مستقر عند المستوى

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

تشير نتائج اختبار جذر الوحدة إلى أن متغير العائد على حقوق الملكية (Y) كان مستقراً عند المستوى لكافة المصارف المبحوثة. ففي المصارف التجارية جاءت جميع الاختبارات ذات دلالة احصائية اذ كانت قيمة اختبارات (Levin, Lin & Chu = -24.75, p = 0.0000؛ Im, Pesaran and Shin = -10.14, p = 0.0000؛ ADF-Fisher = 27.59, p = 0.0021؛ PP-Fisher = 25.84, p = 0.0039)، وبنفس السياق كانت نتائج اختبارات للمصارف الاسلامية (Levin, Lin & Chu = -3.84, p = 0.0001؛ ADF-Fisher = 27.16, p = 0.0025؛ PP-Fisher = 41.33, p = 0.0000).

بالنظر الى نتائج الجدول (4) و (5) وما أفرزته نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرين يشير الى سلامته وبالتالي السماح القيام باختبارات التكامل المشترك.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. اختبارات التكامل المشترك

بعد التأكد من أن جميع متغيرات البحث في المصارف المبحوثة مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول، تأتي المرحلة التالية القيام باختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات بهدف تحليل العلاقة بين المتغيرا في الاجل الطويل، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على اختبارات (Pedroni وKao وJohansen Fisher) والجدول الاتي يوضح نتيجة هذه الاختبارات

الجدول (7) نتائج اختبار التكامل المشترك للمصارف المبحوثة للفترة (2012-2023)

الاختبار	المصارف التجارية	المصارف الإسلامية	النتيجة
Pedroni Residual Cointegration	Panel PP = -4.195 (p=0.0000) Panel ADF = -2.817 (p=0.0024) Panel ν = 0.864 (p=0.194)	Panel PP = -3.299 (p=0.0005) Panel ADF = -1.693 (p=0.0452) Panel ν = 2.371 (p=0.0089)	وجود تكامل مشترك لكلتا المجموعتين
Kao Residual Cointegration	ADF t-Statistic = -2.842 (p=0.0022)	ADF t-Statistic = -3.008 (p=0.0042)	وجود تكامل مشترك لكلتا المجموعتين
Johansen Fisher Panel Cointegration	None: Trace Fisher = 49.93 (p=0.0000) Max-Eigen Fisher = 43.49 (p=0.0000)	None: Trace Fisher = 23.59 (p=0.0088) Max-Eigen Fisher = 19.32 (p=0.0364)	وجود تكامل مشترك لكلتا المجموعتين

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

أشارت نتائج اختبارات التكامل بخصوص العلاقة بين الشمول المالي (X) والعائد على حقوق الملكية (Y) لكل من المصارف التجارية والإسلامية في الاجل الطويل الى ما يلي:

أ. اختبار Pedroni

أظهرت نتائج هذا الاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في كلتا المجموعتين. فقد كانت إحصاءات Panel PP وPanel ADF ذات دلالة قوية عند مستوى (0.05) لكل من المصارف التجارية والإسلامية، مما يعكس وجود علاقة طويلة الأجل بين الشمول المالي والعائد على حقوق الملكية، بحيث أن أي تغيرات في مستوى الشمول المالي ترتبط بتغيرات مماثلة في ربحية المصارف. كما لوحظ أن إحصاء Panel ν كان أعلى دلالة في المصارف الإسلامية (p=0.0089) مقارنة بالمصارف التجارية، مما يشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرين في البيئة الإسلامية.

ب. اختبار Kao

أكدت نتائج هذا الاختبار النتائج السابقة (Pedroni)، حيث كانت إحصائية (ADF) للمصارف التجارية والإسلامية وعلى التوالي (-2.842، p=0.0022) (-3.008، p=0.0042) وهي معنوية عند مستوى (0.05)، هذا يعكس أن العلاقة التكاملية طويلة الأجل بين الشمول المالي والربحية متسقة ومستقرة في كلتا المجموعتين.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ت. اختبار Johansen Fisher

دعمت نتائج هذا الاختبار الاستنتاجات السابقة، حيث أظهرت (Fisher Trace و Max-Eigen) على وجود علاقة تكاملية واضحة لكلتا المجموعتين. رغم أن مستوى الدلالة في المصارف التجارية كان أقوى ($p<0.001$) مقارنة بالمصارف الإسلامية ($p<0.05$)، فإن كلا النوعين يثبتان وجود حركة متزامنة بين الشمول المالي والعائد على حقوق الملكية على المدى الطويل.

مما سبق تشير جميع النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الشمول المالي وربحية المصارف، لكن قوة هذه العلاقة تبدو أكبر وأوضح في المصارف التجارية مقارنة بالمصارف الإسلامية، على الرغم من أن المصارف الإسلامية تظهر استقراراً نسبياً أعلى في بعض الاختبارات الفرعية، هذا يعكس أن التوسع في الشمول المالي يؤدي إلى تحسين العائدات على المدى الطويل في كلا النوعين من المصارف، مع اختلاف قوة التأثير حسب طبيعة المصرف.

3. تقدير المعلمات

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغير الشمول المالي (X) والعائد على حقوق الملكية (Y) من خلال اختبارات (Johansen Fisher ، Kao، Pedroni) سيتم إلى تقدير أثر الشمول المالي على الربحية للمصارف المبحوثة للفترة 2012–2023، واختبار الفرضيات البحثية المتعلقة بالعلاقة بين المتغيرين. تم استخدام ثلاثة نماذج تقديرية للبيانات اللوحية (Panel Data)، وهي: نموذج الانحدار التجميعي(Pooled OLS) ، نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects) و نموذج الأثر العشوائي (Random Effects) ، والجدول التالي يوضح نتائج هذه الاختبارات

الجدول (8) تقدير المعلمات

النموذج	القطاع	معامل الشمول المالي (X)	P-value	القوة التفسيرية R^2	تأثير زيادة 1% في الشمول المالي على ROE	طبيعة التأثير
Pooled OLS	تجاري	0.4525	0.024	0.085	+0.45%	موجب ومعنوي
	إسلامي	0.2418	0.398	0.012	+0.24%	موجب غير معنوي
Fixed Effects	تجاري	0.8015	0.0167	0.163	+0.80%	موجب ومعنوي
	إسلامي	1.1469	0.0153	0.224	+1.15%	موجب ومعنوي
Random Effects	تجاري	0.4637	0.0234	0.0845	+0.46%	موجب ومعنوي
	إسلامي	0.5957	0.095	0.045	+0.60%	موجب غير معنوي

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

أ. نموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS)

يعامل هذا النموذج بيانات البانل على أنها سلسلة زمنية مجمعة، متجاهلاً الفروق المصرفية الفردية عبر الزمن. في المصارف التجارية، أظهر النموذج علاقة موجبة معنوية بين الشمول المالي والعائد على حقوق الملكية، حيث بلغ معامل X

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

(0.4525) وبلغت الاحتمالية (0.024)، ما يعني أن زيادة (1%) في الشمول المالي تقابلها زيادة في العائد على حقوق الملكية بنسبة (0.45%) والتفسيرية للنموذج كانت محدودة نسبياً ($R^2 = 0.085$)، وهو ما يشير إلى أن النموذج العام يلتقط الاتجاه العام للعلاقة دون تمييز الفروق المصرفية. أما في المصارف الإسلامية، فقد بلغ معامل X (0.2418) والاحتمالية ($p = 0.398$) وهي غير معنوية احصائياً مع نسبة تفسيرية ضعيفة ($R^2 = 0.012$)، مما يعكس أن التجانس المفترض بين جميع المصارف الإسلامية لا يتناسب مع التباين الفعلي في استراتيجيات وسياسات هذه المصارف في البيئة العراقية.

ب. نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects)

يأخذ هذا النموذج الفروق المصرفية الفردية في الاعتبار، ويتيح تقدير العلاقة بعد التحكم في الخصائص الثابتة لكل مصرف. أظهرت النتائج أن المصارف التجارية تستفيد من زيادة الشمول المالي بشكل أكبر، حيث بلغ معامل $X = 0.8015$ مع دلالة إحصائية $p = 0.0167$، أي أن زيادة 1% في الشمول المالي تؤدي إلى ارتفاع ~0.80% في ROE، مع قوة تفسيرية أعلى ($R^2 = 0.163$). أما المصارف الإسلامية، فقد أظهر النموذج أثراً معنوياً قوياً للشمول المالي، حيث بلغ معامل $X = 1.1469$ ($p = 0.0153$)، ما يعني أن زيادة 1% في الشمول المالي تقابلها زيادة ~1.15% في ROE، مع قوة تفسيرية أعلى مقارنة بالنماذج الأخرى ($R^2 = 0.224$). هذا يبرز أهمية أخذ الفروق البنكية الفردية في الاعتبار عند دراسة القطاع الإسلامي، حيث تختلف سياسات المصارف واستراتيجياتها، ويظهر أن البيئة العراقية تتطلب نماذج تراعي هذا التباين لتحقيق تفسير دقيق.

ت. نموذج الأثر العشوائي (Random Effects)

يفترض هذا النموذج أن الفروق البنكية عشوائية وغير مرتبطة بالمتغيرات المستقلة. بالنسبة للمصارف التجارية، ظل معامل X موجباً ومعنوياً (0.4637، $p = 0.0234$) مع قوة تفسيرية محدودة ($R^2 = 0.0845$)، مما يشير إلى علاقة إيجابية لكنها أقل دقة من نموذج الأثر الثابت. في المصارف الإسلامية، كان معامل ($p = 0.095$) $X = 0.5957$ مع قوة تفسيرية ضعيفة ($R^2 = 0.045$)، وهو ما يدل على أن الافتراض العشوائي للفروق البنكية غير مناسب للقطاع الإسلامي العراقي، حيث يؤدي إلى ضعف تفسير التغيرات في الربحية.

بعد تقدير المعلمات باستخدام نماذج بيانات (Panel Data) الثلاثة (Pooled OLS، Fixed Effects، Random Effects)، اتضح بأن هناك تأثير لمؤشر الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية لكافة المصارف. وبناءً على هذه النتائج يمكن التاكد من صحة الفرضيات وكما يلي :

- المصارف التجارية: دل نتائج نموذج Random Effects & Fixed Effects على أثر إيجابي معنوي. وعليه، تم قبول الفرضية الأولى التي تنص على أن الشمول المالي يؤثر إيجاباً على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية.
- المصارف الإسلامية: أظهر نموذج Fixed Effects معنوية أكبر للمتغير X مقارنة بنموذج Random Effects وPooled OLS وعليه، تم قبول الفرضية الثانية التي تنص على أن الشمول المالي يؤثر إيجاباً على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية، مع التأكيد أن قوة التأثير أكبر عند مراعاة الفروقات المصرفية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- مقارنة بين المصارف: تشير النتائج إلى اختلاف قوة وتأثير الشمول المالي بين المصارف التجارية والإسلامية، حيث يكون التأثير أكبر في المصارف الإسلامية عند استخدام نموذج الأثر الثابت. وعليه، تم قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أن طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والعائد على حقوق الملكية تختلف باختلاف نوع المصرف.

4. مقارنة النماذج التقديرية لبيانات Panel Data

لعرض الفروق بين نماذج بيانات Panel Data المستخدمة في البحث، يقدم الجدول التالي مقارنة شاملة بين النماذج التقديرية الثلاثة (Pooled OLS، Fixed Effects، Random Effects)، موضحاً معاملات الشمول المالي (X)، الدلالة الإحصائية (P-value)، القوة التفسيرية (R^2)، وطبيعة التأثير لكل من المصارف التجارية والإسلامية. بهدف تسهيل تحديد النموذج الأفضل لكل نوع من المصارف وتحديد أثر الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية وكانت النتائج كالاتي:

الجدول (9) مقارنة النماذج التقديرية لبيانات Panel Data للمصارف المبحوثة للفترة (2012-2023)

القطاع	النموذج	معاملX	P-value	R^2	التفسير
تجاري	Pooled OLS	0.4525	0.024	0.085	موجب ومعنوي لكن بقوة تفسيرية ضعيفة
	Fixed Effects	0.8015	0.0167	0.163	موجب ومعنوي وبقوة تفسيرية أعلى
	Random Effects	0.4637	0.0234	0.0845	موجب ومعنوي لكن أقل دقة منFE
إسلامي	Pooled OLS	0.2418	0.398	0.012	موجب غير معنوي وضعيف التفسير
	Fixed Effects	1.1469	0.0153	0.224	موجب ومعنوي مع أعلى قوة تفسيرية
	Random Effects	0.5957	0.095	0.045	موجب غير معنوي وقوة تفسيرية محدودة

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

تشير نتائج الجدول (8) إلى أن قوة التأثير التي يظهرها نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects) هي الأقرب إلى بيئة المصارف في العراق، حيث بلغ معامل الشمول المالي للمصارف التجارية (0.8015) مع قوة تفسيرية ($R^2 = 0.163$)، وفي المصارف الإسلامية بلغ المعامل (1.1469) مع ($R^2 = 0.224$). وهذا يشير الى الفروقات المصرفية الفردية لكل مصرف، مثل (حجم المصرف، السياسات التشغيلية، والقيود الشرعية في المصارف الإسلامية)، ما يجعل تقدير أثر الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية أكثر دقة وواقعية ويُبرز التباينات بين القطاعين، وبناءا عليه فان ارتفاع الشمول المالي بنسبة (1%) سيؤدي الى ارتفاع العائد على حقوق الملكية بنسبة (16.3%) للمصارف التجارية و بنسبة (22.4%) للمصارف الاسلامية وتعود النسبة المتبقية الى عوامل اخرى لم نموذج البحث.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع
الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

1. أظهرت نتائج النماذج التقديرية (Panel Data Models) أن الشمول المالي يؤثر ايجاباً على العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف العراقية الاسلامية والتجارية على حد سواء، غير أن نسبة هذا الأثر اختلفت باختلاف نوع المصرف؛ إذ بلغ معامل التأثير في المصارف التجارية (0.8015) مع قوة تفسيرية ($R^2 = 0.163$)، في حين كان أقوى وأكثر وضوحاً في المصارف الإسلامية اذ بلغ المعامل (1.1469) مع قوة تفسيرية أعلى ($R^2 = 0.224$) وتدل هذه النتائج على أن الشمول المالي يعد محدداً أكثر فاعلية في تعزيز ربحية المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التجارية، بما يعكس خصوصيتها المؤسسية والشرعية
2. أشارت النتائج بأن نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects) سجل أعلى قوة تفسيرية (R^2) فقد بلغ (0.224) للمصارف الإسلامية و(0.163) للمصارف التجارية)، ما يجعله النموذج الأنسب لبيئة المصارف العراقية.
3. الفروقات المصرفية الفردية كحجم المصرف، السياسات التشغيلية، والقيود الشرعية) تؤدي دوراً محورياً في تفسير العلاقة بين الشمول المالي وربحية المصارف.

ثانياً: المقترحات

1. توسيع قاعدة الشمول المالي من خلال زيادة عدد الفروع والخدمات المصرفية الرقمية، لتعزيز ربحية المصارف العراقية الاسلامية والتجارية.
2. تبني سياسات مصرفية موجهة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مصرف، بما يتناسب مع حجمه ونوع نشاطه (تجاري أو إسلامي).
3. تعزيز الشفافية والحوكمة في المصارف العراقية من أجل رفع كفاءة استغلال رأس المال وتحقيق نسب ROE أقرب إلى القيم المعيارية العالمية (15–20%).
4. تشجيع المصارف الإسلامية على ابتكار أدوات ومنتجات مالية جديدة تتوافق مع الضوابط الشرعية وتستجيب لمتطلبات الشمول المالي، بما يعزز قدرتها التنافسية ويوسع قاعدة عملائها
5. تشجيع المصارف الإسلامية على ابتكار أدوات ومنتجات مالية جديدة تتوافق مع الضوابط الشرعية وتستجيب لمتطلبات الشمول المالي، بما يعزز قدرتها التنافسية ويوسع قاعدة عملائها مثل تطوير المحافظ الإلكترونية الإسلامية التي تتيح للأفراد إجراء المدفوعات والتحويلات المالية بسهولة عبر الهاتف المحمول مع الالتزام بالضوابط الشرعية.

ثالثاً: آفاق الدراسات المستقبلية

1. يمكن توسيع نطاق البحث ليشمل مؤشرات ربحية أخرى مثل العائد على الأصول (ROA) أو صافي هامش الفائدة (NIM) إلى جانب العائد على حقوق الملكية (ROE)، وذلك لتقديم صورة أشمل عن أداء المصارف العراقية.
2. التوسع في المقارنات لتشمل مصارف إقليمية أو عربية بهدف معرفة ما إذا كانت البيئة العراقية حالة خاصة أم جزء من نمط أوسع.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

قائمة المصادر

اولاً: التقارير الرسمية

1. تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات (2012 - 2023)
2. تقارير هيئة الأوراق المالية للسنوات (2012 - 2023)
3. التقرير السنوي للاستقرار المالي العراقي لسنة (2020).

ثانياً: البحوث في المجلات العلمية

1. حطاب، دلال و زعبيط، نورالدين، (2017) تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد (4)، العدد (1).*
2. الذبحاوي، حسن كريم واخرون، (2024)، واقع وتحديات الشمول المالي في العراق، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والمالية، المجلد (20)، العدد (خاص بالمؤتمر)*
3. زهران، هيثم عيسى، (2020)، دور الشمول المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية، *مجلة الدراسات القانونية، المجلد (11)، العدد (1).*
4. الشحات، نظير رياض محمد و أبو الديار، محمد عبد العزيز السيد، (2023)، تأثير الشمول المالي على الربحية _ دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة دمياط، المجلد (4)، العدد (3)، الجزء (3).*
5. فلاق، صليحة (2021)، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، *مجلة المعيار، المجلد (12) العدد (1).*
6. لفته، محمد طارق و لفته، بيداء ستار، (2019)، دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق، *مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا.*
7. معتوق، سهير محمود و عبد اللطيف، سحر سعيد صالح، (2024)، أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد (38)، العدد (2)*

ثالثاً: الكتب

1. الخطيب، محمد محمود، (2009) ، الاداء المالي واثاره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر، عمان، الاردن.

رابعاً: الرسائل الجامعية المنشورة

1. الجليحاوي، زينب جواد عبيد، (2010)، *أثر الخدمات المصرفية غير المربحة على الأداء المصرفي*، (رسالة ماجستير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
2. شهرة، رعاد و حنان، منصور، (2024)، *الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي _ دراسة حالة بعض الدول النامية*، (رسالة ماجستير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت.
3. عقبة، قطاف، (2019)، *دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية*، (رسالة ماجستير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة.
4. الفتلاوي، ريام فاضل شاكر، (2019)، *تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي*، رسالة ماجستير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5. ياس، مصطفى نزار، (2022)، *مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي*، (رسالة ماجستير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة

خامساً: بحوث من الانترنيت

1. السن، عادل عبد العزيز، (2015)، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، دراسة اتحاد المصارف العربية - الامانة العامة – ادارة الدراسات والبحوث. https://jdl.journals.ekb.eg/article_169601_447040d5145994325373919b02bf8553.pdf?utm_source=chatgpt.com
2. الطيب، حنان (2020)، الشمول المالي، صندوق النقد العربي سلسلة كتيبات تعريفية موجهة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/financial-inclusion.pdf

سادساً: المصادر الاجنبية

1. Abdul Aziz, et al, (2024), **The Impact Of Digital Financial Inclusion On Bank Profitability**, *Journal Of Theoretical And Applied Management, Vol (17), No* (2)
2. Kunt , Asli Demirgüç, et al, (2018), **The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution**. *World Bank Policy Research Working Paper No (8356).*
3. Levine, R. (2005). **Finance and growth: Theory and evidence**. In P. Aghion & S. N. Durlauf (Eds.), *Handbook of Economic Growth* (Vol. 1A).
4. Ozili, P.K. ،(2020) ،**Financial inclusion research around the world**: A review, *Journal of Financial Services Research, 57(3)*.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

واقع الشمول المالي في العراق"دراسة تحليلية للمدة" 2010-2022"

أ.م.د.مسلم قاسم حسن
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية/ جامعة كويه
muslim.qasim@koyauniversity.org

أ.د. مصطفى كامل رشيد
كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية
dr_mustafa_kamel@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل واقع الشمول المالي في الوقت الذي يسوده فيه تطورات التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي، لما له دور مؤثر في تحسين الاستقرار المالي والاستدامة المالية، كذلك التعرف على مدى مساهمة الشمول المالي في تطور الخدمات المصرفية للاقتصاد المحلي وهو من اهم اهداف البنك المركزي، لذا السؤال المهم للبحث: هل تمكن القطاع المصرفي العراقي من تحقيق كل متطلبات الشمول المالي ، وهذا يؤدي الى صياغة فرضيه: ساهم القطاع المصرفي العراقي في تعزيز الشمول المالي، و تم التوصل الى نتائج باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، كان التغير السنوي للفروع المصرفية مضطرب طيلة مدة البحث مما اثر سلبا في تطبيق الشمول المالي ومواجهة تحديات تنفيذ مراحل الشمول المالي، وايضاً شهد العراق زيادة سكانية خلال مدة البحث وهو ما يتطلب زيادة الجهود المحلية والإقليمية والدولية باتجاه تنفيذ متطلبات الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، الشمول المالي.

Abstract

This study examines the state of financial inclusion in Iraq within the context of rapid developments in financial technology and the digital economy, both of which play a critical role in enhancing financial stability and sustainability. It further explores the extent to which financial inclusion contributes to the advancement of banking services in support of the domestic economy, a key objective of the Central Bank of Iraq. Accordingly, the central research question is: To what extent has the Iraqi banking sector succeeded in meeting the requirements of financial inclusion? From this, the following hypothesis is formulated: The Iraqi banking sector has played a significant role in promoting financial inclusion.

Employing a descriptive and analytical methodology, the study finds that the annual fluctuations in the number of bank branches were inconsistent throughout the study period. This instability hindered the effective implementation of financial inclusion and posed challenges in advancing its stages. Moreover, Iraq experienced substantial population growth during the same period, underscoring the necessity of intensified local, regional, and international efforts to fulfill the requirements of financial inclusion.

Keywords: Banking sector, Financial inclusion.

مقدمة :-

يصنف الشمول المالي من اهم متطلبات الاساسية لاقتصاد الدولة حيث يهدف بتقديم الخدمات المالية بطريقة حديثة، والذي يعد من اهداف التنمية المستدامة الذي يعزز الاستقرار المالي، بالاضافة تُمكن الافراد والشركات باستخدام الحسابات المصرفية، تمويل، ادخار، تأمين، ووسائل الدفع الالكتروني بتكاليف مناسبة، كذلك لاقى الشمول المالي اهتماماً متزايداً في الوقت الحاضر لدى مختلف دول العالم ، حيث تبنت العديد من الدول استراتيجيات وخطوات فعالة نحو تحسن فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين الاستقرار الاقتصادي.

سعى البنك المركزي العراقي بوصفة الجهة التنظيمية الرقابية العليا للقطاع المالي ، في وضع السياسات والاجراءات التي تضمن تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المتعاملين في المؤسسات المالية ،لاسيما في ظل الاعتماد على النقد في المعاملات اليومية وضعف الثقافة المصرفية، حيث ادرك البنك المركزي اهمية التعاون الذي قدمته الوكالة الالمانية على اجراء تشخيص شامل للشمول المالي الوطني في عام 2024 ويهدف في تسليط الضوء على الفجوات الرئسية في الوصول والاستخدام الساندة للخدمات المالية مضافاً الية التمويل الرقمي وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر،الى جانب المصارف الاهلية التي تعلب دوراً محورياً بتحويل سياسات البنك المركزي الى واقع عملي من خلال تطوير الخدمات مالية وتبني ادوات تكنلوجيا متطورة، هذا التعاون ادى الى تعزيز الثقافة المالية والدفع الالكتروني، من هنا تأتي اهمية البحث بتسليط الضوء على دور البنك المركزي العراقي والمصارف الاهلية بدعم وتطوير الشمول المالي.

مشكلة البحث:-

هل تمكن القطاع المصرفي العراقي من تحقيق كل متطلبات الشمول المالي .

اهداف البحث:-

1- التعرف على القطاع المصرفي وعلاقتها بالشمول المالي.
2- تحليل دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي من خلال مؤشرات مختارة.

اهمية البحث:-

يهتم بتوضيح مهام والخطط الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي في نجاح الشمول المالي وعلاقته بالبنية التحتية المالية.

فرضية البحث:- ساهم القطاع المصرفي العراقي في تعزيز الشمول المالي.

منهج البحث : استخدم البحث المنهج التحليلي الوصفي للمدة 2010-2022، وبالاعتماد على البيانات الصادرة من تقارير الاستقرار المالي العراقي .

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للشمول المالي

اولاً:- مفهوم الشمول المالي

الشمول المالي جزء لا يتجزأ من اهداف التنمية المستدامة وخطة 2030 لانه يمكن الافراد والشركات من المشاركة الكاملة في الاقتصاد وتكوين الأصول وادارة المخاطر وتحسين رفاهية، فالوصول الى الخدمات المالية يتيح الفرص للسكان الذين كانوا مستبعدين من الخدمات المالية سابقاً ان يستفيدوا من المنتجات والخدمات المالية، (تقرير الاسكوا،2025: 10)، كذلك يعرفه البنك الدولي على انه وصول لكل فرد من لفراد المجتمع والوحدات الاقتصادية الى جميع الخدمات المالية بتكاليف مناسبة تلام احتياجاتهم(صندوق النقد العربي:2020، 7)، والشمول المالي حسب البنك المركزي العراقي هي العملية التي يمكن بواسطتها الحصول على الخدمات المالية والمصرفية للاشخاص والشركات بتكاليف مناسبة والتي تسهم بتنمية (عبد النبي، 2018: 2) .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: اهداف الشمول المالي:-

الهدف الرئيس للشمول المالي هو تقديم الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع من خلال ابعادها وتحت اشراف ورقابة السلطة النقدية وبتكاليف بسيطة، اذن تتسع الخدمات المالية من خلال اهم اهداف ومنها،(الفتلاوي،2019: 21-23)

- تمويل المشاريع الصغيرة بهدف الاستثمار.
- امكانية الحصول على تمويل من مصادرها بسهولة لاسيما ذوي الدخول المحدودة والذي يؤدي للحد من الفقر وتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي.
- الاستدامة المالية للمؤسسات، ضمان استمرارية تقديم الخدمات ضمن معايير واضحة.

ثالثاً: السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل البنك المركزي في تطوير الشمول المالي(البنك المركزي العراقي، 2024: 7-9)

- استراتيجية الشمول المالي الوطنية (2020-2024)، حيث تم وضعها بالتعاون مع البنك الدولي، بهدف رفع عدد المشاركين بالخدمات المصرفية.
- اطلاق برنامج الشمول المالي الوطني، بالتنسيق مع المصارف الحكومية والاهلية لتوفير خدمات مالية متكافأ لجميع افراد المجتمع.
- دعم وتطوير الدفع الالكتروني، يتم من خلال الازم المؤسسات الحكومية والاهلية بالتعامل مع انظمة الدفع الالكتروني وتوسيع شبكة (POS).
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، عبر تخصيص مبالغ تمويلية ميسرة من قبل المصارف التجارية.

❖ **مبادرات البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي**

البنك المركزي العراقي وضع اسس مهمة لانجاح الشمول المالي من خلال عدة مبادرات ، منها(تقرير الاستقرار المالي، 2023)

- **نظام دفع الرواتب الكترونياً**، الهدف منها تقليل الاعتماد على الدفع النقدي للرواتب وتحويلها خدمة مصرفية الكترونية مما يدعم الشمول المالي.
- **السحب والدفع النقدي عبر الهاتف المحمول**، بدوره سهل عملية التحويل المالي لاسيما في المناطق الريفية.
- **اطلاق مبادرة منصة "تمويل"**، لتسهيل وصول الافراد والشركات الى التمويل عن طريق المصارف الاهلية.
- **مبادرة التثقيف المالي**، التي نفذت بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بهدف نشر الثقافة المالية بين فئات المجتمع لاسيما فئة الشباب، على سبيل المثال(حملات اعلانية للتعريف بالخدمات المصرفية الرقمية).

❖ **دور المصارف الاهلية في دعم الشمول المالي**

تعد المصارف الاهلية الداعم الاساسي للقطاع المصرفي في حلقة وصل بين البنك المركزي العراقي والجمهور والشراكات حيث ازدات اهميتها بعد سنة 2003 ومع انفتاح السوق المصرفي العراقي وساهمت بشكل كبير في دعم الاقتصاد المحلي من خلال تقديم الخدمات المصرفية بجميع انواعها ، اي ان يكون له دور تنفيذي وابتكاري في آن واحد .

اذاً استناداً الى توجيهات البنك المركزي العراقي اتبعت المصارف الاهلية استراتيجة دعم الشمول المالي ومن اهما: (تقرير الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، 17-21)

- **توفير الخدمات المصرفية** ، فتح مكاتب في للمناطق بعيدعن مركز المدينة، انتشار اجهزة الصراف الالي(ATM) وكذلك نقاط البيع (POS)، مضافاً الية خدمات التطبيقات الالكترونية.
- **تسهيل فتح الحسابات**، تبسيط اجراءات فتح الحاسابات "وفق مبدأ اعرف عميلك (KYC, Know Your Customer) المبسط، وهي عبارة عن مجموعة من الاجراءات بسيطة التي تلتزم بها المصارف الاهلية لتشجيع الفئات على الانضمام للنظام المالي.
- **تطوير المنتجات المالية**، تصميم منتجات تلائم فئات ذات الدخل المحدود اوالمنخفض، وكذلك اصحاب المشاريع الصغيرة بهدف تقديا قروض صغيرة بفوائد ميسرة، فضلا عن توفير بطاقات البنكية منخفضة الرسوم.
- **حماية المستهلك المالي**، على المصارف الاهلية نشر اسعار العمولات ومعدلات الفائدة ، وكذلك تقديم تحذيرات توعية من عملية الاحتيار المالي، وكذلك توفير ارقام مجانية لتلقى الشكاوي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رابعاً: مؤشرات الشمول المالي

يتكون الشمول المالي من عدة عناصر مهمة تساعد على نجاحها:-

- الوصول (access) يساعد الافراد في الحصول على الخدمات المالية(عدد المنافذ المصرفية، الصراف الالي، المراسلات المصرفية).
- الاستخدام (usages)، الامكانية الفعلية لاستخدام الخدمات المالية (عدد العمليات ، الاستمرارية).
- الجودة (quality)، مدى ملائمة المنتجات المالية لاحتياجات المستخدمين ودرجة ارضاهم.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات مختارة للشمول المالي للعراق

يعتمد البنك المركزي العراقي على مؤشرين اساسين بهدف التحليل، هما (الوصول والاستخدام) اما البعد الثالث يصعب تطبيقه بسبب عدم توفير بيانات دقيقة، حيث تناقش هذه الفقرة التحليل الاقتصادي لمؤشرات الشمول المالي خلال المدة 2010-2023.

1.مؤشرات مختارة لوصول الشمول المالي

يتبين من الجدول (1) ان عدد السكان في نمو متزايد، حيث ارتفع من 32.5 مليون نسمة الى اكثر من 45 مليون نسمة سنة 2023، اي بمعدل نمو سنوي 2.7% وهذا الازدياد في عدد السكان يمثل تحدياً للبنة التحية المالية، مما يتطلب الامر تقدماً موازياً للخدمات المالية والمصرفية ، اما مؤشر عدد فروع المصارف حيث بلغ في 2010 الى912 واستمر بالزيادة الى ان بلغ عددها 1213 في سنة 2015 حيث ان نتيجة الارتفاع كان مدفوعاً بسياسات تشجيع الاستثمار في القطاع المصرفي وكذلك توسيع الانتشار المصرفي، في 2017 انخفض عدد الفروع بشكل ملحوظ الى 843 بسبب الظروف الامنية والاقتصادية التي شهدتها الدولة انذاك وكذلك تم اعادة هيكلة القطاع المصرف وايقاف عمل عدد من المصارف الاهلية بسبب عدم امتثالها لقوانيين البنك المركزي العراقي، حيث استمرت عدد الفروع بمحدودية الى سنة 2022 876 فرعاً، اما مؤشر مؤشر الكثافة المصرفية فقد تراوحت بين (48.23) الف نسمة لكل فرع مصرفي كحد اعلى عام 2022 و(30.45) الف نسمة لكل فرع مصرفي كحد ادنى عام 2015، وان هذه النسبة لازالت بعيدة عن النسبة المعيارية العالمية البالغة (100.000) نسمة لكل فرع مصرفي، مما يعني ان الكثافة المصرفية في العراق لازالت ضعيفة ودون الحد المقبول.

يتبين مما سبق وجود فجوة بين النمو السكاني والبنية المصرفية فان عدد فروع المصارف لم يزداد بالمستوى المطلوب بل تراجع بعد 2015، هذا مما ادى الى تقيد تطور الكثافة المصرفية.

جدول 1: مؤشرات نمو الكثافة والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2010-2022) (100 الف نسمة، %)

السنة	عدد السكان	عدد فروع المصارف العراق	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2010	32.489	912	35.62	28.07
2011	33.338	929	35.89	27.87
2012	34.208	984	34.76	28.77
2013	35.096	1042	33.68	29.69
2014	36.005	1034	34.82	28.72
2015	36.933	1213	30.45	32.84
2016	37.833	858	44.09	22.65
2017	37.140	843	44.06	22.70
2018	38.200	865	44.16	22.64
2019	39.300	888	44.26	22.60
2020	40.150	891	45.06	22.19
2021	41.190	905	45.51	21.97
2022	42.248	876	48.23	20.73

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات مختارة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- الكثافة المصرفية: عدد السكان (الف نسمة) على عدد الفروع المصرفية.
- الانتشار المصرفي: عدد الفروع المصرفية لكل 100 الف نسمة من السكان.
- عدد أجهزة الصراف الالي لكل 100 الف بالغ من السكان.
- عدد اجهزة الصراف الالي لكل (1000) كم2 من المساحة.

يتضح من جدول (2) ان المتوسط الحسابي (Mean) قد بلغ للكثافة المصرفية (40.045) وللانتشار المصرفي (25.495)، اما الوسيط (Median) فقد بلغ للكثافة المصرفية (44.060) وللانتشار المصرفي (22.700)، وقد بلغ الانحراف المعياري (Std. Dev.) للكثافة المصرفية (5.8) وللانتشار المصرفي (3.9)، وان الالتواء (Skewness) قد بلغ للكثافة المصرفية (-0.2) وللانتشار المصرفي (0.4)، والتفلطح (Kurtosis) قد بلغ للكثافة المصرفية (1.4) وللانتشار المصرفي (1.7)، وان احتمالية اختبار (Jarque-Bera) كان اكبر من (5%) بمعنى ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وان مجموع مربعات الانحراف (Sum Sq. Dev.) قد بلغت للكثافة المصرفية (413.8) وللانتشار المصرفي (183.4).

جدول 2: التحليل الاحصائي لمؤشري الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2010-2022)

الانتشار المصرفي	الكثافة المصرفية	
25.49538	40.04538	Mean
22.70000	44.06000	Median
32.84000	48.23000	Maximum
20.73000	30.45000	Minimum
3.909780	5.872578	Std. Dev.
0.418714	-0.204356	Skewness
1.766044	1.477662	Kurtosis
1.204630	1.345803	Jarque-Bera
0.547543	0.510226	Probability
331.4400	520.5900	Sum
183.4365	413.8461	Sum Sq. Dev.
13	13	Observations

Source: Eviews 12.

يتضح من شكل (1) ان التغير السنوي للفروع المصرفية كان متقلبا بين مديات سالبة وموجبة ولعل هذه التقلبات الحادة تدل على ضعف الاهتمام بتوسع نشاط المصارف من خلال فتح فروع مصرفية جديدة خلال مدة البحث.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

شكل 1: التغير السنوي في الفروع المصرفية في العراق للمدة (2011-2022) (%)

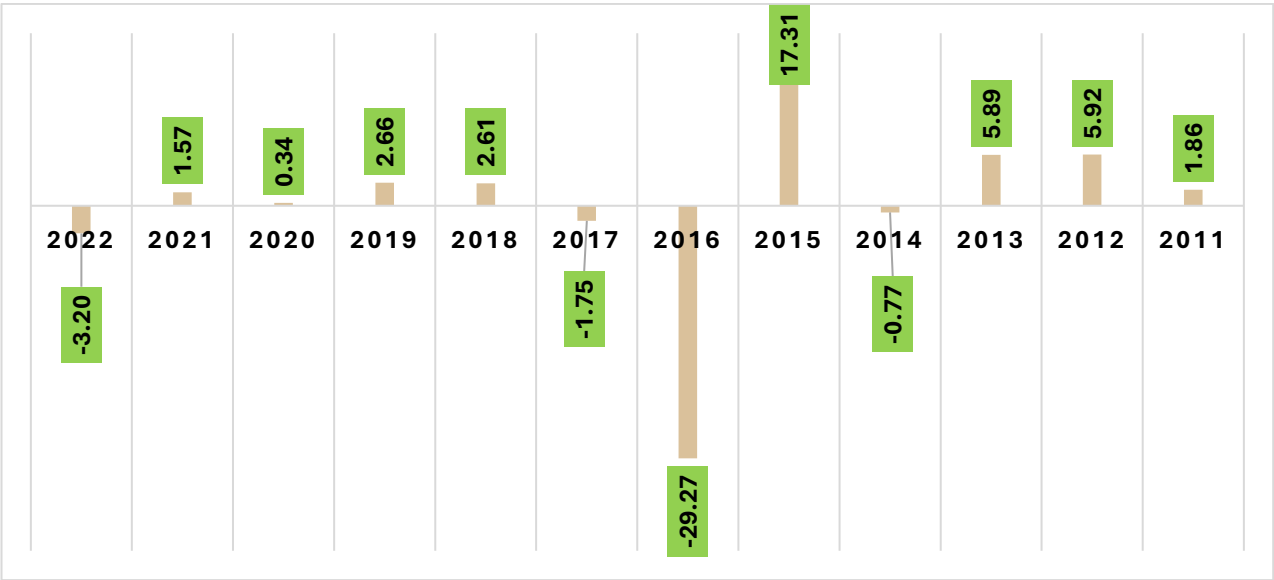

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات جدول (1).

2.مؤشرات مختارة لاستخدام الشمول المالي

تهدف هذه المجموعة قياس قوة تفاعل الافراد والشركات مع الخدمات المالية الرسمية، والتي تتضمن عدة متغيرات، منها الحسابات المصرفية في "دفع الاجور والفواتير الشراء"، التحويلات المالية، المحافظ الالكترونية، الدفع الالكتروني، القروض والتمويل، وكذلك (حجم الودائع وحجم القروض نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي GDP)، هنا سيتم الاعتماد على بعض المتغيرات المهمة التي تعكس اهمية عمل مؤشر الاستخدام، منها.

- مؤشر العمق المصرفي للقروض= حجم القروض / الناتج المحلي الاجمالي.
- مؤشر العمق المصرفي للودائع= حجم الودائع / الناتج المحلي الاجمالي.
- عدد الحسابات المصرفية (مليون).
- عدد بطاقات الدفع(مليون).

يتبين من بيانات جدول (3) ان قروض القطاع الخاص قد بلغت عام 2010 (8,527,131) مليار دينار واخذت بالتزايد حتى بلغت عام 2017 (19,452,293) مليار دينار، وقد استمرت بالتزايد حتى بلغت عام 2020 (25,866,652) مليار دينار، وفي عام 2022 وصلت الى (35,016,909) مليار دينار.

اما ودائع القطاع الخاص فقد بلغت عام 2010 (13,711,612) مليار دينار واخذت بالتصاعد حتى بلغت عام 2018 (27,364,385) مليار دينار، واستمرت بالتزايد حتى بلغت عام 2022 (54,893,772) مليار دينار.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ان الاتجاه التصاعدي لقروض وودائع القطاع الخاص يدل على تحقق نشاط فعلي للقطاع الخاص في العراق خلال مدة البحث، وان هذا النشاط تجسد بتعامل واضح مع المصارف، الامر الذي دفع المصارف الاهلية بشكل خاص والحكومية عموما من زيادة فاعلية نشاطها المصرفي باتجاه زيادة الشمول المالي.

كما ان الناتج المحلي الإجمالي هو الاخذ كان في الغالب ذو اتجاه تصاعدي خلال مدة البحث (باستثناء التقلبات التي حصلت نتيجة تعرضه للصدمات والأزمات الخارجية والداخلية)، اذ بلغ عام 2010 (162,064,565) مليار دينار واخذ بالارتفاع حتى بلغ عام 2019 (262,917,150) مليار دينار، وفي عام 2022 بلغ (383,064,152) مليار دينار.

جدول 3: مؤشرات قروض وودائع القطاع الخاص في العراق للمدة (2010-2022) (مليار دينار)

السنة	قروض القطاع الخاص	ودائع القطاع الخاص	الناتج المحلي الاجمالي
2010	8,527,131	13,711,612	162,064,565
2011	11,356,308	18,192,612	217,327,107
2012	14,650,102	21,115,540	254,225,490
2013	16,947,533	24,450,014	273,587,529
2014	17,745,141	24,702,632	258,900,633
2015	18,070,058	23,636,904	191,715,791
2016	18,164,883	23,697,049	196,536,350
2017	19,452,293	26,093,354	225,722,375
2018	20,216,073	27,364,385	215,064,480
2019	21,042,213	30,708,684	262,917,150
2020	25,866,652	35,920,533	189,774,325
2021	29,578,293	43,243,055	301,152,818
2022	35,016,909	54,893,772	383,064,152

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات مختارة.

يتضح من شكل (2) ان نسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق قد تراوحت بين (13.63%) عام 2020 كحد اعلى، و(5.23%) عام 2011 كحد ادنى. اذ شهد هذا المؤشر تذبذب طيلة مدة البحث، فقد شهدت المدة (2010-2015) ارتفاعا في قيم المؤشر وان كانت محدودة للغاية نجد انها قد تراجعت عام 2016 الى (9.24%) بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت. وقد تعرضت للانخفاض عام 2019 الى (8%) بسبب تداعيات جائحة كورونا، واستمر التذبذب بسبب عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي في البلاد.

ان هذا المؤشر انما يدل على ان جزء بسيط جدا من فعاليات الناتج المحلي الإجمالي قد جرى تمويلها من قروض القطاع الخاص، ما يعني ان دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي لازالت ضعيفا، وان الشمول المالي لازال في مراحل مبكرة لاصلاح وإنقاذ الاقتصاد المحلي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

شكل 2: نسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2022) (%)

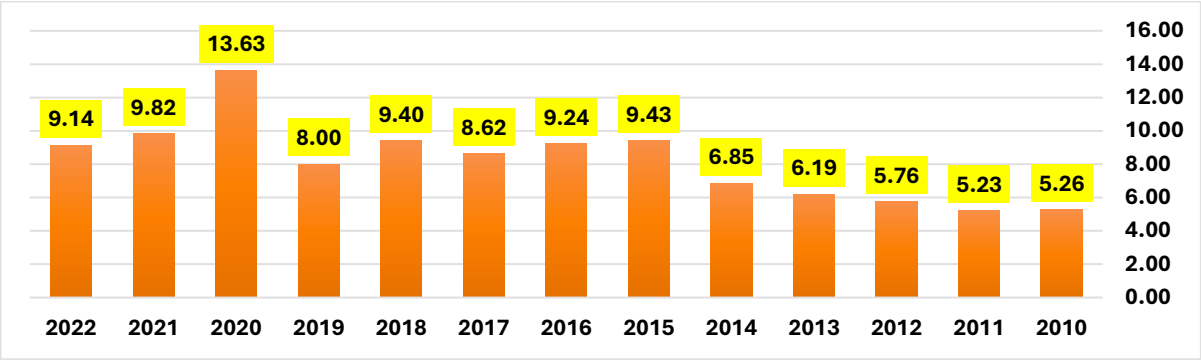

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات جدول (2).

كما ويوضح شكل (3) نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي والتي قد تراوحت بين (18.93%) عام 2020 كحد اعلى و(8.31%) عام 2012 كحد ادنى. شهد هذا المؤشر تقلبات واضحة طيلة مدة البحث بين زيادات وانخفاضات ناتجة من تقلب قيم الناتج المحلي الإجمالي وتاثره بالازمات التي عصفت بالاقتصاد العراقي، فعلى الرغم من الاتجاهات التصاعدية شهد عام 2016 انخفاضات بسبب تراجع الناتج اذ وصلت قيمة المؤشر الى (12.06%) كما تعرضت للانخفاض عام 2019 متاثرة بالازمة الصحية التي أدخلت الاقتصاد العراقي في حالة من الكساد، وهكذا الى نهاية مدة البحث.

ان هذا المؤشر هو الاخر يؤكد حقيقة ضعف دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، اذ لازالت ودائع القطاع الخاص ضعيفة لا تدعم فعاليات الشمول المالي بشكلها المطلوب باتجاه تحقيق نهضة في الاقتصاد الحقيقي.

وعليه فان ضعف الفعاليات المالية للقطاع الخاص يضعف من دور الشمول المالي ويحد من إمكانيات الوصول الشامل الى كافة شرائح السكان وتمويل الأنشطة والمشاريع على اختلاف سعاتها واحجامها.

شكل 3: نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2022) (%)

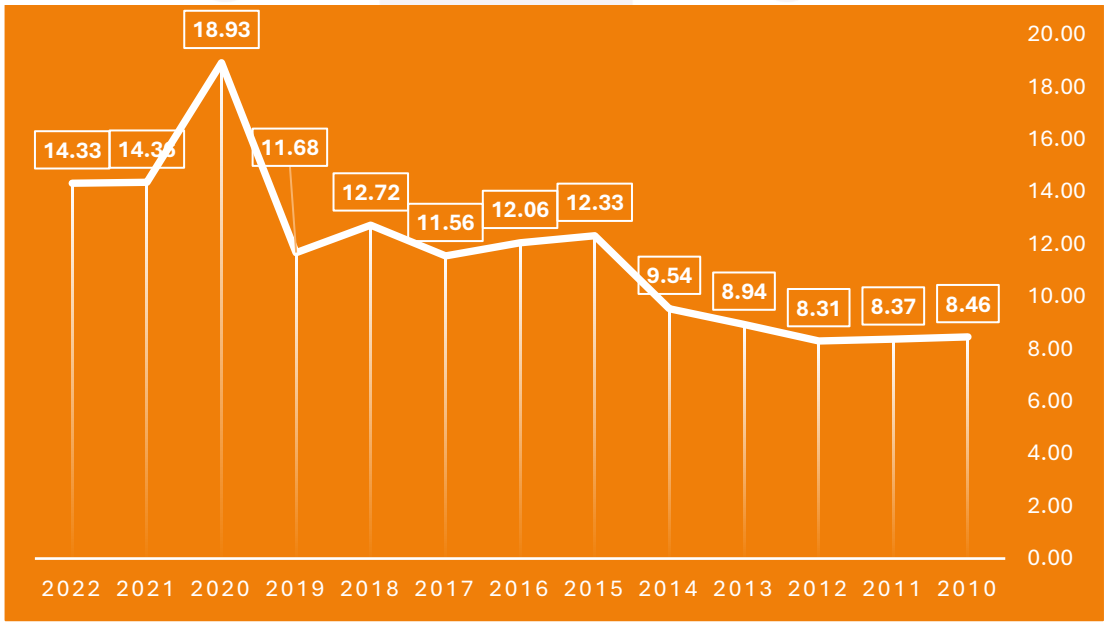

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات جدول (2).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يتضح من جدول (4) ان المتوسط الحسابي (Mean) قد بلغت نسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (8.1) ونسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (11.6)، اما الوسيط (Median) فقد بلغ لنسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (8.6) ونسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (11.6)، وقد بلغ الانحراف المعياري (Std. Dev.) لنسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (2.3) ونسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (3.07)، وان الالتواء (Skewness) قد بلغ لنسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (0.6) ونسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (0.8)، والتفلطح (Kurtosis) قد بلغ لنسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (3.2) ونسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (3.3)، وان احتمالية اختبار (Jarque-Bera) كان اكبر من (5%) بمعنى ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وان مجموع مربعات الانحراف (Sum Sq. Dev.) قد بلغت لنسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (66.50) ونسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (113.19).

جدول 4: التحليل الاحصائي لمؤشري نسبة قروض وودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2022-2010)

	نسبة قروض القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة وودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي
Mean	8.198502	11.66025
Median	8.617796	11.67999
Maximum	13.63022	18.92803
Minimum	5.225445	8.305831
Std. Dev.	2.354099	3.071311
Skewness	0.622386	0.863257
Kurtosis	3.206736	3.367418
Jarque-Bera	0.862440	1.687751
Probability	0.649716	0.430041
Sum	106.5805	151.5832
Sum Sq. Dev.	66.50137	113.1954
Observations	13	13

Source: Eviews 12.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الاستنتاجات

1.شهد العراق زيادة سكانية كبيرة خلال مدة البحث وهو ما يتطلب زيادة الجهود المحلية والإقليمية والدولية باتجاه تنفيذ متطلبات الشمول المالي.

2.كان التغير السنوي للفروع المصرفية مضطرب طيلة مدة البحث مما اثر سلبا في تطبيق الشمول المالي ومواجهة تحديات تنفيذ مراحل الشمول المالي.

3.لم تصل الكثافة المصرفية الى النسب المعيارية الدولية والمقبولة ضمن الشمول المالي مما سجل تراجع واضح لنشاط المصارف كافة. كما ان انتشار الصراف الالي كان محدود جدا وضمن اضيق الحدود وفي الغالب كان تابع للمصارف الاهلية وليس للمصارف الحكومية.

4.جاءت مساهمة قروض وودائع القطاع الخاص ضعيفة جدا في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤكد حقيقة ضعف دور القطاع الخاص في الشمول المالي والنشاط الحقيقي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

5. تعزيز دور البنك المركزي في زيادة الشمول المالي، تطوير البنية التحتية المصرفية، وتبني استراتيجيات لزيادة الثقة بالقطاع المالي.

التوصيات

1.ان الزيادة الكبيرة في السكان تشكل تحديا امام تنفيذ الشمول المالي لذا يجب ان تتظافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية باتجاه تطبيق الشمول المالي وتسهيل متطلباته.

2.زيادة دور القطاع خاص في الشمول المالي من خلال بناء شراكة استراتيجية طويلة الاجل مفادها بناء الاقتصاد العراقي، ويكون القطاع الخاص جزء مهم منها.

3.توعية الجمهور بأهمية الوصول والاستخدام المصرفي في التعاملات اليومية والتجارية، فهل تعمل على تسهيل التسويات المالية باقل وقت وتكلفة، وتمتاز بكونها معاملات شفافة بعيدة عن الفساد المالي والإداري.

المصادر

1- الاسكوا 2025، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، الاستعراض السنوي لاهداف التنمية المستدامة 2025، الشمول المالي في المنطقة العربية.

2- عبد النبى، وليد عيدي ، 2018، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصادالعراقي ، تقرير البنك المركزي العراقي.

3- الفتلاوي، ريام فاضل شاكر 2019 ، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي "العراق حالة دراسية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء-العراق.

4- تقرير الاستقرار المالي الصادر من قبل البنك المركزي العراقي لسنوات مختارة.

5- صندوق النقد العربي،2020، الشمول المالي موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، سلسلة كتبيات تعريفية.

6- صندوق النقد العربي، 2015، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

7- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للخطة الاستراتيجية ، 2024.

8- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لاستقرار المالي ، 2020.

9- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لاستقرار المالي ، 2022.

10- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية 2016.

11- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية 2018-2022.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

التقييم القانوني لنظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة 2016 وأثره في تطور الادخار في المصارف العراقية الخاصة

كاژين عدنان محمد علي
جامعة نوروز

هه وار نورالدين حسين
جامعة زاخو

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تقييم الإطار القانوني لنظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة (2016) وقياس أثره في تطور أنماط الادخار في البنوك الخاصة بالعراق خلال فترة زمنية امتدت من (2019) إلى 2023(). يعتمد البحث على منهجية التقييم القانوني المنهجي باستخدام بيانات شهرية للادخار تغطي (60) مشاهدة موزعة بالتساوي على خمس سنوات. تم توظيف مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية تشمل الإحصاء الوصفي واختبارات التوزيع الطبيعي (كولموجوروف-سميرنوف وشابيرو-ويلك)، ومعامل الارتباط كندال تاو-ب. جاء اختيار معامل كندال تاو-ب نتيجة لفشل البيانات في اجتياز اختبارات التوزيع الطبيعي في سنتي (2020) و(2022)، مما استوجب استخدام أساليب إحصائية لا معلمية بسبب طبيعة البيانات غير المتجانسة. كشفت النتائج عن نمو في معدلات الادخار بلغ (88.2)% خلال فترة الدراسة الخمس سنوات. تم تصنيف التطور إلى ثلاث مراحل متمايزة: المرحلة الأولى بين سنوات (2019-2020) بنمو حاد بنسبة (62.5)%، والمرحلة الثانية بين سنوات (2020-2022) وُصِفت بمرحلة النمو التدريجي من (14.3)% إلى (10.8)%، وأخيراً المرحلة الثالثة بين (2022-2023) وُصِفت بالنمو النسبي بقيمة 8.5%. أثبت معامل كندال تاو-ب وجود علاقة ارتباط قوية ودالة إحصائياً ($r = 0.627, p < 0.01$) بين الزمن والادخار، مما يؤكد وجود اتجاه زمني واضح في البيانات بشكل إيجابي. تكمن القيمة العلمية للبحث في تقديم إطار منهجي متطور لتقييم التشريعات المصرفية وقياس أثرها الفعلي على السلوك الادخاري، كما يساهم البحث في إثراء الأدبيات الاقتصادية والقانونية حول العلاقة السببية بين أنظمة حماية الودائع وتطور الادخار في البيئات الاقتصادية النامية.

الكلمات المفتاحية: ضمان الودائع المصرفية، حسابات الادخار، المصارف الخاصة، العراق، التحليل الوصفي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

اولا : المقدمة

1.1 خلفية الموضوع ومبررات اختياره

يُعد القطاع المصرفي العراقي من القطاعات الحيوية التي شهدت تحولات جذرية خلال العقدين الماضيين، حيث واجه تحديات متعددة الأبعاد شملت عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وضعف الثقة المجتمعية في المؤسسات المالية، وتفشي ظاهرة الاكتناز النقدي خارج النظام المصرفي الرسمي. في هذا السياق المعقد، برزت الحاجة الملحة لإصلاح شامل يعيد بناء الثقة ويحفز الادخار المؤسسي.جاء صدور نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة (2016) كاستجابة مؤسسية لهذه التحديات، حيث سعى البنك المركزي العراقي من خلاله إلى توفير شبكة أمان قانونية للمودعين وتعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي. ومع مرور سبع سنوات على تطبيق هذا النظام، أصبح من الضروري إجراء تقييم علمي موضوعي لفاعليته وقياس أثره الفعلي على سلوك الادخار في البنوك الخاصة.

1.2 الظروف والعوامل التي دفعت لإجراء الدراسة

تتمثل المبررات الموضوعية لإجراء هذه الدراسة في عدة عوامل متداخلة:

- غياب الدراسات التقييمية: لم تُجرَ دراسات أكاديمية متخصصة تقيّم أثر نظام ضمان الودائع على الادخار في العراق منذ تطبيقه.
- الفترة الزمنية الحرجة: تشمل فترة الدراسة (2019-2023) مراحل حاسمة شهدها الاقتصاد العراقي، بما في ذلك جائحة الصحية وتقلبات أسعار النفط والإصلاحات المالية.
- الأهمية التطبيقية: تسهم نتائج هذا البحث في توجيه صناع القرار نحو تطوير السياسات المصرفية وتعديل التشريعات بما يخدم الأهداف الاقتصادية الوطنية.
- الفجوة المعرفية: تعاني الأدبيات العربية من نقص في الدراسات التي تربط بين التشريعات المصرفية والسلوك الادخاري باستخدام منهجيات كمية متطورة.

1.3 الأهمية العلمية والعملية للبحث

تتجلى الأهمية العلمية لهذا البحث في إضافته المنهجية والتطبيقية على عدة مستويات:

على المستوى المنهجي: يقدم البحث نموذجاً متكاملاً لتقييم التشريعات المالية من خلال الجمع بين التحليل القانوني النصي والتحليل الكمي للبيانات، مما يُثري منهجيات البحث في المجالين القانوني والاقتصادي.

على المستوى التطبيقي: توفر نتائج البحث أدلة تجريبية يمكن الاعتماد عليها في تطوير السياسات النقدية والمصرفية، وتحديد مواطن القوة والضعف في النظام القانوني الحالي.

على المستوى الاقتصادي: يساهم البحث في فهم ديناميكيات الادخار في بيئة اقتصادية متقلبة، ويقدم رؤى قيمة حول كيفية تأثير التشريعات على السلوك المالي للأفراد والمؤسسات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1.4 تعريف مفهوم نظام حماية الودائع المصرفية

يعد نظام ضمان الودائع المصرفية أحد أهم مكونات شبكة الأمان المالي في الأنظمة المصرفية الحديثة. هذا النظام يهدف إلى حماية المودعين وتنظيم كيفية تعامل البنوك مع هذه الودائع وتعزيز الاستقرار المالي. أظهر ديميركوج من خلال دراسته أن تطبيق هكذا أنظمة يجعل من الزبون أن يعود للبنك وأن يودع أمواله في البنك وحتى أن يقوم بعملية ادخار داخل البنك، لأن هذا النظام يرفع ثقة الزبون بأن يتعامل مع البنوك الخاصة .(Demirgüç-Kunt et al., 2005) وحسب دراسة روجاس وويسبيرد تبين أنه يوجد علاقة مباشرة بين الودائع المصرفية والمدخرات، وخاصة في البلدان النامية اقتصادياً. وبينت أيضاً أن من خلال الودائع البنكية يمكن أن نتوصل إلى معرفة حجم الادخار الذي سوف تستخدمه الأسر للادخار نظراً لافتقار الأسواق إلى بدائل سائلة وموثوقة أخرى.(Weisbrod & Rojas-Suárez, 1995) من خلال هذه الدراستين تبين أن يوجد علاقة قوية بين الودائع والادخار. بمعنى آخر بشكل أبسط وجود نظام ودائع قوي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الادخار. ولكن كلتا الدراستين أظهرتا أن هنالك عوامل أخرى تؤثر على الادخار ولكن المكون الرئيسي لسير عملية الادخار ورفع نسبة الثقة هي من خلال وجود نظام ودائع قوي. وفي العراق بسبب معوقات وصعوبات في القطاع المصرفي تم تفعيل هذا النظام في سنة (2016) بعد رصد ارتفاع مستوى المخاطر على الجهاز المصرفي بشكل عام في القطاعين الحكومي والخاص. وأحدى غاياته كانت لتشجيع الادخار عبر حماية أموال المودعين وزيادة ثقتهم بالجهاز المصرفي العراقي (محيميد، 2021).

1.5 الية عمل تأمين الودائع

يؤدي تأمين الودائع المصرفية وظائف حيوية متعددة في النظامنا المصرفي الحديث فى عصرنا. لان تامين هذه الاموال يجعل من المودعين فى حلة ثقة عالية من خلال وجود ضمان و قدرة على استرداد أموالهم حتى الحد الأقصى المؤمن عليه. يسهم تأمين الودائع في تعزيز الاستقرار المالي العام . و يشجع هذه الآلية الأفراد على الاستفادة من كافة الخدمات المصرفية. والجانب الاخر الذى تطرق اليه الباحث فى ورقته المنشوره هو تعزيز النمو الاقتصادي. النموالاقتصادى يعتمد على فعالية أنظمة تأمين الودائع و على شدت تصميمها المؤمن والية تنفيذها الذي تعمل صمنه هذه الودائع. تظهر الأبحاث المتعلقة بآليات حماية الودائع بأن أنظمة تأمين الودائع المُصممة جيدا يُمكن أن تقلل من احتمالية حدوث تهافت على سحب الودائع من البنوك (Garcia, 1996). القطاع المصرفي و خاصتا البنوك الخاصة تعد أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني. هذه البنوك تلعب دوراً محورياً في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. و السلوك الطبيعى لهذه الودائع فى هذه القطاع يعتمد على الية التامين. نظرا لكون تامين الودائع جزئا من سلوك الزبون و يتاثر بالية و شدت تطبيقها. حيث وصف الين و كارليت بان عدم تطبيق اى نظام و قانون لضبط الودائع تادى الى انخفاض الودائع بشك ملحوظ. و يصل احيانا الى مرحلة الودائع الداخلية. اى كل انواع الودائع تكون من البنوك نفسها و تؤدى الى حالة عدم نمو الاقتصادى فى المدى البعيد (Allen & Carletti, 2018).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا: مشكلة البحث و الهدف من البحث

حسب فهمنا يجب اولا فهم و تحديد طبيعة المتغيرات فى الزمان قبل التطرق الى اساليب كمية متطورة. عدم وجود تحليل لديناميكيات تغييرات الادخار في العراق خلال فترة (2019-2023). ثانيا عدم وجود التباين الواضح في التوزيع الإحصائي للبيانات عبر السنوات المختلفة فى الدراسة خاصتا هذه الفترة تعتبر مفتره مهمة لان النظام تفعل بعد (2016). بسبب هذه المشكلات تم تشكيل ثلاث اهداف و هى كالاتى:اولا: رصد وتوثيق التطور الزمني للادخار في العراق خلال فترة الدراسة. ثانيا: تحديد المراحل الزمنية المختلفة لتطور الادخار وخصائص كل مرحلة. ثالثا: قياس درجة التقلبات والتباين في أنماط الادخار عبر السنوات.

2.1 مشكلة البحث

تتمحور المشكلة البحثية الرئيسية حول غياب التقييم المنهجي الشامل لفاعلية نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة (2016) وغياب القياس الكمي لأثره على تطور الادخار في البنوك الخاصة العراقية. وتتفرع من هذه المشكلة الرئيسية عدة إشكاليات فرعية:

- عدم وجود تحليل منهجي لديناميكيات تغييرات الادخار في العراق خلال فترة (2019-2023) وهي فترة حرجة بعد مضي ثلاث سنوات على تفعيل النظام.
- عدم وضوح التباين في التوزيع الإحصائي للبيانات عبر السنوات المختلفة في الدراسة مما يشير إلى تأثيرات متباينة للعوامل الاقتصادية والتشريعية.
- غياب المقارنات المنهجية مع التجارب العربية المماثلة في مجال أنظمة ضمان الودائع وتأثيرها على الادخار.

2.2 أهداف البحث

في ضوء المشكلة البحثية المحددة، تم تشكيل ثلاثة أهداف رئيسية:

- الهدف الأول: رصد وتوثيق التطور الزمني للادخار في البنوك الخاصة العراقية خلال فترة الدراسة(2019-2023).
- الهدف الثاني: تحديد المراحل الزمنية المختلفة لتطور الادخار وخصائص كل مرحلة وربطها بالسياق التشريعي والاقتصادي.
- الهدف الثالث: قياس درجة التقلبات والتباين في أنماط الادخار عبر السنوات وتحديد العوامل المؤثرة فيها.

2.3 فرضيات البحث

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، تم صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر إيجابي ودال إحصائياً لتطبيق نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة (2016) على نمو الادخار في البنوك الخاصة العراقية خلال الفترة.(2019-2023)
- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد اتجاه زمني موجب ودال إحصائياً في معدلات الادخار خلال فترة الدراسة، يمكن تفسيره جزئياً بوجود نظام حماية الودائع.
- الفرضية الفرعية الثانية: تختلف معدلات نمو الادخار بشكل دال إحصائياً بين المراحل الزمنية المختلفة، مما يعكس تأثير العوامل الاقتصادية والتشريعية المتغيرة.
- الفرضية الفرعية الثالثة: تتوافق نتائج التجربة العراقية مع النتائج المستخلصة من التجارب العربية المماثلة في مجال تأثير أنظمة ضمان الودائع على الادخار.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2.4 تساؤلات البحث

إضافة إلى الفرضيات، يسعى البحث للإجابة على التساؤلات المحددة التالية:

- ما هي خصائص كل مرحلة من مراحل تطور الادخار خلال الفترة (2019-2023)؟
- ما مدى قوة العلاقة الارتباطية بين الزمن ومعدلات الادخار، وهل هي علاقة خطية أم غير خطية؟
- كيف تتشابه أو تختلف النتائج العراقية مع نتائج التجارب العربية الأخرى في مجال ضمان الودائع؟
- ما هي نقاط القوة والضعف في الإطار القانوني لنظام ضمان الودائع رقم (3) لسنة (2016)؟

ثالثا: المنهجية

ا. يعتمد هذا البحث على المنهج المختلط (Mixed Methods Approach) الذي يجمع بين التحليل القانوني النوعي والتحليل الكمي للبيانات. يتمثل الشق الأول في منهجية التقييم القانوني المنهجي للنصوص التشريعية بينما يتمثل الشق الثاني في المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الإحصائية. المنهجية المختارة هى تطبيق المنهجية التقييم القانونى على القوانين و النظم القانونية على الخطواو الاتية. اولا تحديد موضوع التقييم القانوني اى تحديد عدد المواد القانونية. ثانيا جمع وتحليل النصوص. ثالثا التفسير القانوني مع التطبيق العملي للنصوص القانونية. رابعا تحديد تحقيق النص للأهداف. و اخيرا تحديد الإشكاليات والثغرات فى النصوص القانوية. (Kravchuk, 2021) الباحثان استخداما طريقة عرض البيانات التى تؤثر على جودة النتائج و يؤدي إلى استنتاجات موثوقة اكثر لمثل هذه القوانين. استخدام إحصائية وصفية بسيطة وموثوقة يمكنها أن تؤكد ما توصلت إليه أداة تحليل أكثر تعقيدا. يعتمد اختيار الطريقة الإحصائية الصحيحة على نوعين من البيانات. اول نوع تلك التي تتبع التوزيع الطبيعي و النوع الثانى تلك التي لا تتبع التوزيع الطبيعي. حسب التوزيع يتم تثبيت الية التحليل و اختيار المنهجية.. هذا البحث يتبع مبادى تطبيق المنهجية حسب توزيعها. اذا وجدنا التوزيع الطبيعى للبيانات نستخدم الوسط و الانحراف المعيارى. اذا البيانات لم تكن توزيها طبيعيا نستخدم المدى الرباعي و الوسيط. يمثل المدى الرباعي نطاق النصف الأوسط من البيانات وهو مفيد بشكل خاص للبيانات غير المتوازنة أو التي تحتوي على قيم متطرفة. (Ferreira, 2020) و تم استخدام برنامج الاس بى اس اس و البيانات الشهرية تم اخذها من تقارير البنك المركزى العراقى من سنة 2019 الى سنة (2023).

ب. المنهج الوصفي التحليلي:

يستخدم هذا البحث أساليب إحصائية وصفية تحليلية لفحص أنماط البيانات وتحديد الاتجاهات الزمنية. يعتمد اختيار الطريقة الإحصائية على نوع البيانات: تلك التي تتبع التوزيع الطبيعي وتلك التي لا تتبعه. حسب التوزيع يتم تثبيت آلية التحليل واختيار المنهجية المناسبة.(Ferreira, 2020)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3.2 البيانات ومصادرها

أ. نوع البيانات:

تم استخدام بيانات شهرية للادخار في البنوك الخاصة العراقية، تغطي (60) مشاهدة موزعة بالتساوي على خمس سنوات (2019-2023)، أي (12) مشاهدة شهرية لكل سنة.

ب. مصادر البيانات:

المصدر الأساسي: النشرات الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث للأعوام (2019، 2020، 2021، 2022، 2023)

المصدر الثانوي: نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة (2016) المنشور في الجريدة الرسمية العراقية.

3.3 أدوات التحليل الإحصائي

تم توظيف مجموعة من الأدوات الإحصائية المتطورة لتحليل البيانات:

- الإحصاء الوصفي: حساب المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، الوسيط، المدى الربيعي، ومعامل التباين لكل سنة على حدة ولمجمل الفترة.
- اختبارات التوزيع الطبيعي: استخدام اختبار كولموجوروف-سميرنوف واختبار شابيرو-ويلك لفحص توزيع البيانات لكل سنة.
- معامل الارتباط اللامعلمي: استخدام معامل كندال تاو-ب (Kendall's Tau-b) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين الزمن والادخار، وذلك بعد فشل البيانات في اجتياز اختبارات التوزيع الطبيعي في بعض السنوات.
- التحليل البصري: استخدام المخططات التكرارية (Histograms) والرسوم البيانية لتوضيح الأنماط الزمنية وتوزيع البيانات.

3.4 فترة الدراسة ومبرراتها

تم اختيار الفترة الزمنية (2019-2023) لأسباب منهجية وموضوعية:

- انقضاء فترة كافية على تطبيق النظام (ثلاث سنوات في 2019) لقياس الأثر.
- شمول الفترة لأحداث اقتصادية مهمة التي تتيح دراسة مرونة النظام.
- توفر البيانات الشهرية بشكل منتظم وموثوق من البنك المركزي العراقي.

3.5 البرمجيات المستخدمة

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS الإصدار (26) لإجراء كافة التحليلات الإحصائية والاختبارات المعلمية واللامعلمية، وإنتاج المخططات البيانية والجداول التحليلية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رابعا: الدراسات السابقة

دراسة Anginer, Demirgüç-Kunt, and Zhu (2014)

يعمل هذا البحث فى سرد مفهوم العلاقة بين نظام تأمين الودائع ومخاطر البنوك. و توصل كتاب هذه الورقة الى ان البلدان التي لديها تغطية تأمينية على الودائع شهدت مخاطر أقل على البنوك و فى نفس الوقت استقرارا نظاميا أكبر. و تبين فى هذه الورقة البحثية بان في هذه الفترات يكون الدور الوقائي لتأمين اكثر من ما يتوقعها البنوك لانها تعمل كدرع واق يمنع سحب الودائع بشكل جماعي (Anginer et al., 2014)

دراسة Aldunate 2019 فى الولايات المتحدة الامريكية

هذه الدراسة اثبتت تأثير قانون حماية الودائع على الودائع وحسابات التوفير بنفس الوقت بشكل ايجابى. و تبين من التحليل بان تفعيل قانون حماية الودائع أحدث تغييرات جوهرية في سلوك كل من المودعين والبنوك على حسابات الادخارية و الودائع بشك عام. و النتائج لخصها ببعض النقاط الرئيسية. بعد توفير نظام الأمان التي يمنحها التأمين على الودائع أصبح المودعون أكثر استعدادا لوضع أموالهم في حسابات التوفير او حسابات الادخار. اختصر البحث على استخدام جملة الأمان يؤدي إلى الثقة. او بمعنى اخر قانون حماية الودائع جعل المودعين يشعرون بالأمان مما زاد من ثقتهم في النظام المصرفي و لهذا السبب زاد نسبة حسابات الادخار. الدراسة استخدمت منهجية الفروق فى الفروق. الفارق الأول تم حسابها قبل وبعد قانون حماية الودائع. و الفارق الثانى تم حسابها بين البنوك المشمولة ضمن حماية الودائع و البنوك الغير الشاملة ضمن حماية الودائع. تعتمد الدراسة بشكل أساسي على تحليل الانحدار وتحديداً طريقة المربعات الصغرى العادية. (Aldunate, 2019)

دراسة de Roux & Limodio 2022 في كولومبيا

هذه الدراسة قريبة جدا من هدف هذه الورقة البحثة من حيث بيان تغييرات نظام حماية الودائع على حسابات الادخار بالارقام. استنتج الباحثان روكس ليموديو ان رفع سقف تأمين الودائع و ليس فقط تطبيقها له تأثير مباشر على سلوك المودعين. فبعد زيادة سقف التأمين زادت نسبة الودائع في حسابات التوفير. توضح هذه النتيجة الى أن الأفراد الذين كانوا يشعرون بان الودائع محمية بشكل جيد ارتفع نسبة الادخار بنسبة (1.8)%. و استخدم الباحثان منهجية فحص الاتجاهات المتوازية. و استخدم منهجية الفروق في الفروق و لكن ركزو على تقدير السببية المتوسطة. بشكل اسهل المقياس سببى و بشكل المتوسط الحسابى. تعتمد الدراسة على بيانات شهرية لاكثر من (59000) شخص من بنك كولومبي كبير على مدى 24 شهرا من أبريل 2016 إلى مارس 2018. (de Roux & Limodio, 2022)

دراسة 2018 فخت وتم وفيبر فى المانيا

فى دراسة فخت وتم وفيبرتم اثبات بعد مهم في سلوك الادخار لدى الأفراد الألمان وهى كيفية تقليل مخاوف لدى الالمان من المصارف و خاصتا الاهلية. فى هذا البحثتم الكشف عن عن كيفية تأثير المخاوف النفسية على قراراتهم في إدارة مدخراتهم ونقلها بين البنوك المختلفة. و النتيجة كانت انه سلوك المدخرين لا يقتصر على العوامل الاقتصادية التقليدية كأسعار الفائدة أو العوائد المالية. هنالك محركات اكثر تاثيرا مثل الشعور بالخوف اوالقلق حول سلامة مؤسساتهم المصرفية و ضمان الودائع. هذه الدراسة نادرة من حيث درجة و الكفائة لانها تكشف عن سلوك جماعي مثير للاهتمام في الادخار فى منهجية نادرة. استخدمو تقنية البحث الإلكتروني كمؤشر للقلق. يعطى هذا المؤشر كمية البحث المعمولة " عن مصطلح ضمان الودائع والمصطلحات ذات الصلة على جوجل. فعندا يزيد نسبة البحث فانهم يعرفون بان هنالك مخاوف. لان هذا يعكس مخاوفهم الحقيقية ويساعد في التنبؤ بتحويل الودائع الى بنوك ذات نظام اكثر ضمانا. خلاصة البحث يركز على الية وجود نظام حماية الودائع. بلا هكذا نظام عملية ابقاء نسب عالية من الادخار فى البنوك تكون معدومة. (Fecht et al., 2018)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دراسة 2020 أندري فيرنيكوف التجربة الروسية

فيرنيكوف قامة بدراسة الادخار و سلوكها تحت حماية الدولة. و يقول فيرنيكوف بان النظام المصرفي الروسي معقد في سلوك الادخار لان الدولة تلعب دورا أبويا في حماية مدخرات الروس. الدراسة بين أن المدخرين الروس طوروا اعتمادية خاصة على الحماية الحكومية لودائعهم. هذا السلوك ينبع من التركيبة الخاصة للنظام المصرفي الروسي لان الدولة تقدم نظام مصرفى ذو اكثر ضمانا . لذالك نجد بان الدولة مهيمنة على سلوك الادخار لان الدولة عالجت و افتهمت سلوك الروسى المحب للضمانات. يعتمد الروس على على الحماية الحكومية الضمنية للمدخرات بدلا من الانضبات السوق التقليدى لذالك نجد ضعف الانضباط السوقي وزيادة التبعية للدولة. النتيجة هى المدخرين الروس يظهرون سلوكاً مختلفاً عن نظرائهم في الاقتصادات السوقية الأخرى بحيث يرون ان ضمان الودائع هو الاساس و الدولة تقدم هذه المنهجية و لذالك نجد معضم الروس يدخرون فى البنوك و هم امنين. واستخدم فيرنيكوف البيانات من البنك المركزى الروسى للوصول الى هذه النتائج بين منهج مختلط يجمع بين التحليل الكمي والنوعي البسيط وكانت باستخدام نسب. (Vernikov, 2020)

المبحث الثانى

الاطار النظرى للبحث

النظرية الداعمة لمشكلة البحث

من خلال هذه الدراسة تم البيان عن وجود النظرية الداعمة و النظرية تم وصفها بنظرية الثقة المصرفية التى تم سردها فى دراسة Demirgüç-Kunt و التى تقول بان قانون حماية الودائع هى المحرك الاساسى لرفع السلوك الادخارى. و تؤكد النظرية بان تطبيق أنظمة حماية الودائع تؤثر بشكل مباشرة على مستوى ثقة المودعين. (Demirgüç-Kunt et al., 2005) و نستطيع بان نستنتج بان اول محرك اساسى لعملى رفع مستويات الادخار في البنوك هى بان نسرع فى تطبيق علملية تنقيذ قوانين حماية الودائع و فى نفس الوقت تقييم هذه القوانين لرصد ملائمة هذه الانظمة الداعمة للبنوك.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث

الإطار التطبيقي للبحث

اولا التحليل: تحليل النظام النصى

يعرض الجدول (1) النص الكامل لجميع مواد نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة (2016) مع التحليل المنهجي لكل مادة:

الجدول : (1) النص الكامل لجميع مواد نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة (2016)

رقم المادة	النص الكامل للمادة	حالة التحليل	الموضوع الرئيسي
المادة 1	للبنك المركزي العراقي ان يمنح اجازة ممارسة ضمان الودائع المصرفية لشركة مساهمة تؤسس وفق احكام قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997)	تم التحليل	الأساس القانوني للنظام
المادة 2	أولاً: لا تخضع لأحكام هذا النظام: فروع المصارف العراقية العاملة خارج العراق مصارف التنمية والاستثمار والمصارف الإسلامية المرخص لها بالعمل وفق القانون والتي تقوم بعمليات تمويل المشاريع والاستثمار داخل العراق والتي تقبل ودائع محددة الغرض الودائع الحكومية في المصارف الحكومية ثانياً :لا تخضع للضمان ما يأتي: التأمينات النقدية عن قيمة التسهيلات الائتمانية. ودائع المصارف لدى البنك المركزي العراقي. الاحتياطي القانوني للمصارف المودع لدى البنك المركزي العراقي. ودائع أعضاء مجلس إدارة المصرف المساهم. الودائع غير المطالب بها المودعة لدى المصارف المساهمة. ودائع المصرف المودعة لدى مصرف آخر.	تم التحليل	الاستثناءات ونطاق التطبيق
المادة 3	أولاً يشترط في شركة ضمان الودائع المصرفية أن لا يقل رأسمالها عن (100,000,000,000) مئة مليار دينار وتكون مساهمة المصارف العراقية برأس مالها وجوبياً . ثانياً تحدد نسبة مساهمة المصرف في رأس مال الشركة بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي العراقي ويجوز تعديلها وفقاً للظروف الاقتصادية . ثالثاً إذا تأخر المصرف المساهم عن دفع مبلغ مساهمته في رأس مال الشركة وبدل التأمين الشهري عن الموعد المحدد للسداد من شركة ضمان الودائع المصرفية يتخذ البنك المركزي العراقي الإجراءات القانونية المنصوص عليها في المادة (56) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 . رابعاً على الشركة تكوين احتياطيات مالية بنسبة يحددها مجلس إدارة البنك المركزي العراقي.	تم التحليل	رأس المال والمساهمات

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المادة 4	أولاً يدفع المصرف المشمول بأحكام هذا النظام بدل تأمين شهري يبلغ دينار واحد عن كل (10,000) عشرة آلاف دينار من مبلغ الودائع الخاضعة للضمان لدى المصرف. ثانياً تحتسب إجمالي الودائع لدى المصرف كما هي في نهاية الشهر السابق.	تم التحليل	حساب بدل التأمين
المادة 5	تتكون الموارد المالية للشركة (عدا رأس المال والاحتياطيات) من: أولاً: بدل التأمين الشهري . ثانياً: عوائد استثمار أموال الشركة . ثالثاً: أي منح مالية تقدم للشركة بموافقة مجلس إدارتها على أن تستحصل الموافقات الرسمية لها.	لم يتم التحليل	مصادر تمويل الشركة
المادة 6	تمارس الشركة المهام الآتية: أولاً: توفير غطاء لضمان ودائع الجمهور لدى المصارف العراقية المجازة من البنك المركزي العراقي داخل العراق . ثانياً: استثمار أموال الشركة في مجالات الاستثمار الآتية: إيداعها لدى المصارف كودائع ثابتة بقرار من مجلس إدارتها . شراء الأوراق المالية الصادرة من وزارة المالية كحوالات الخزينة وسندات حكومة العراق والسندات والحوالات الصادرة عن البنك المركزي العراقي ويتم الشراء من السوق الثانوية . ثالثاً: الاقتراض مباشرة من المصارف أو إصدار سندات قرض لدعم رأس مالها ومواردها الذاتية استناداً لأحكام المادة (77) من قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997) .	لم يتم التحليل	مهام واستثمارات الشركة
المادة 7	يلتزم المصرف المساهم بتقديم البيانات المالية الخاصة بالودائع شهريا الى شركة ضمان الودائع المصرفية.	تم التحليل	التزامات التقارير المالية
المادة 8	على كل مصرف مساهم الاحتفاظ بجميع سجلاته ودفاتره للتأكد من صحة ارقام الودائع الاجمالية وصحة حساب القسط المستحق للشركة عن بدل التأمين لمدة (5) خمس سنوات من تأريخ تقديم الكشوفات الى البنك المركزي العراقي وفي حالة الخلاف على بدل التأمين فيحتفظ بها لحين البت في هذا الخلاف.	تم التحليل	مدة الاحتفاظ بالسجلات
المادة 9	أولاً تعين الشركة مراقب حسابات مجاز بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي عليه لتدقيق ومراجعة حساباتها سنوياً لمدة لا تزيد على (5) خمس سنوات . ثانياً يخطر مراقب الحسابات البنك المركزي العراقي تحريرياً عن أي نقص في العمليات التي تقوم بها الشركة أو أي أخطاء جوهرية أو أي مخالفة وأن يوضح في التقرير فيما إذا كانت العمليات التي قام بمراجعتها تخالف أحكام القانون.	تم التحليل	التدقيق الخارجي
المادة 10	أولاً يؤلف مجلس إدارة شركة ضمان الودائع المصرفية ويمارس اختصاصاته وصلاحياته وفق ما منصوص عليه في قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004) وقانون الشركات رقم	تم التحليل	مجلس الإدارة والحوكمة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

	(21) لسنة (1997) . ثانياً لا يجوز لرئيس أو عضو مجلس إدارة شركة ضمان الودائع المصرفية أن يشغل رئاسة أو عضوية من مجلس إدارة شركة أخرى . ثالثاً يخضع الأشخاص المرشحون رفيعو المستوى في الشركة إلى الضوابط المنصوص عليها في قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004).		
المادة 11	يكون المدير المفوض في شركة ضمان الودائع المصرفية من ذوي الخبرة والاختصاص في الامور المالية والصيرفية او القانونية وحاصلا على شهادة جامعية اولية في الاقل ومتفرغا بادارة اعمال الشركة بالاضافة الى الشروط المنصوص عليها في المادة (121) من قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997).	تم التحليل	مؤهلات المدير المفوض
المادة 12	أولاً تخضع سجلات الشركة وحساباتها ومعاملاتها للتدقيق والتفتيش من البنك المركزي العراقي . ثانياً تزود الشركة البنك المركزي العراقي بما يأتي : حسابات الشركة الفصلية . الحسابات الختامية المصدقة من مراقب حسابات مجاز . المعلومات الدورية المطلوب منها عن أعمالها وفق النماذج المقررة من البنك المركزي العراقي خلال المدد والآجال المحددة منه . أي تغيير يطرأ على مقر الشركة أو الرئيس أو أي من فروعها داخل العراق .	تم التحليل	الرقابة والإشراف
المادة 13	**اولا :** تدفع الشركة تعويضات عن الودائع لدى المصارف المساهمة وفقا للاتي: أ_ المبالغ التي تكون (100000000) مئة مليون دينار فأقل نسبة تعويض (51%) واحد وخمسون من المئة. ب_ المبالغ التي تزيد عن (100) مئة مليون دينار تكون نسبة التعويض (25%) خمسة وعشرون من المئة. **ثانيا :** للبنك المركزي العراقي تغيير النسب المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة تبعاً للظروف الاقتصادية والوضع الاقتصادي للشركة.	تم التحليل	نسب التعويض
المادة 14	إذا صدر قرار بالوصاية والإفلاس أو الإعسار لمصرف مساهم وفقاً لأحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004)، تحتسب وديعة الشخص الواحد لتحديد مبلغ الضمان استناداً للمادة (14) من هذا النظام وفق الإجراءات الآتية: أولاً: إذا كان للشخص أكثر من حساب لدى مصرف أو فروعه فتعد مجموع الحسابات حساباً واحداً. ثانياً: إذا كان الحساب مشتركاً بين شخصين فأكثر يوزع مبلغ الضمان بينهم بنسبة حصة كل واحد منهم في الحساب حسب الوثائق الرسمية المقدمة من الجهات الرسمية وإذا كانت	لم يتم التحليل	إجراءات التصفية والمقاصة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

	حصصهم في الحساب غير محددة فتعد متساوية على أن لا يزيد مجموع ما يقبضه الشخص الواحد على الحد الأعلى لمبلغ الضمان إذا كان له حساب آخر أو أكثر لدى المصرف نفسه. ثالثاً: إذا كان الشخص مديناً للمصرف أو كفيلاً لأحد مدينيه فيجري عملية المقاصة ما بين ودائعه لدى المصرف وبين جميع الالتزامات والتسهيلات المترتبة عليه والتي يتحمل مسؤولية تسديدها إلى ذلك المصرف سواء أكانت التزاماته وتسهيلاته مستحقة الأداء أم لا وإذا نجم عن إجراء عملية المقاصة رصيد دائن فيعد هذا الرصيد هو الوديعة التي يدفع عنها مبلغ الضمان وفق أحكام هذا النظام. رابعاً: لا تخضع للمقاصة الودائع غير المشمولة بضمان الشركة.		
المادة 15	أولاً :تُوجب على الشركة أن تدفع مبلغ الضمان المستحق لصاحب الوديعة المضمونة في غضون (30) يوماً من تاريخ تقديمه لطلبه إلى الوصي أو المصفّي الذي يقوم بتصفية المصرف المساهم. ثانياً :تنص على أن تودع مبالغ الضمانات التي لم يراجع أحد لاستلامها ومبالغ الودائع غير المطالب بها كأمانات لدى البنك المركزي العراقي، وذلك وفقاً لأحكام المادة (37) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004. ثالثاً :تُحدد أن الشركة تحل محل أصحاب الودائع قانوناً في حدود المبالغ التي دفعتها لهم عند تصفية أي مصرف مساهم.	تم التحليل	إجراءات دفع الضمان
المادة 16	تشير المادة (16) إلى أن هذا النظام ينفذ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	تم التحليل	الأساس القانوني للنظام
المصدر	(نظام ضمان الودائع المصرفية, 2016)		

فى التحليل الزمني للإطار القانوني و التى صدر في عام (2016) كان جزء من إصلاح النظام المصرفي العراقي. يستند هذا قانون على قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004) وقانون الشركات رقم (21) لسنة (1997). الهدف الاساسى فى هذا النظام هو رفع الثقة فى المصارف العراقية بشكل عام. حسب منهجية البحث تم تحديد الفترات الحاسمة فى هذه النظام حسب اقصى مدى. حسب المادة (15) يوجد سقف زمنة قدره ثلاثونيوما لدفع مبلغ الضمان للمودعين. و المادة الثامنة يجعل المصرف بان يحتفظ بالسجلات المصرفة لمدة خمس سنوات. و المادة التاسعة يحدد اقصى مدى للمدقق بان يبقى فى المنصب و هى خمس سنوات. ثانيا التحليل المؤسسي والهيكلي للقانون واضح و حصرى. و تم تحديد الحد الادنى لراس مال اى مصرف و هى (100) مليار دينار عراقي. و التكوين الادارى يتكون من مجلس إدارة متخصص حصرا, مدير مفوض من ذوي الخبرة والاختصاص حصرا و مراقب حسابات مجاز. و آلية الحوكمة والرقابة تكون من مسؤلية البنك المركزى و تحت اشرافها, تقارير فصلية وسنوية إجبارية و تدقيق خارجي مستقل. ثالثا التحليل المالي للنظام يقدم ضمانات بشكل واضح و حصرى. تم توضيح راس المال سابقا و اضافتا لها تم تثبيت التعويض للودائع التى تصل الى (100) مليون دينارنسبة (51)% تعويضية و للودائع أكثر من (100) مليون دينار تصل النسبة الى (25)% تعويضية. هذه من اكثر

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقومات الموجودة فى مواد القانون. الى موضوع تقييم نقدي للنظام حيث يشمل كل المودعين بلا استثناء. بمعنى اخر اى شخص يودع امواله فى اى بنك عراقى تنطبق عليه هذه المقومات المذكورة. نقاط قوة هذه القانون تكمن فى النقاط الاتية:

- الشمولية: يغطي معظم أنواع الودائع.
- الوضوح: إجراءات واضحة للتطبيق.
- المرونة: إمكانية تعديل النسب والمساهمات.
- الشفافية: آليات رقابة متعددة المستويات.

فى سياق هذا البحث تم تحديد تحديات والثغرات في القانون

- نسب التعويض المنخفضة (51%) و(25)% قد تكون غير كافية حسب الدراسات تالسابقة

التمويل المحدود :الاعتماد على رأس مال محدود.

- المدة الزمنية :(30) يوماً قد تكون طويلة للمودعين في الأزمات حسب ما تم التطرق اليه من قبل الدراسات السابقة و ايضا تم تحديد بعض المخاطر الزمنية مقارنتا بالدراسات السابقة.
- مخاطر التضخم :تآكل قيمة التعويضات مع الوقت و هذه الفقرة جدا مهمة كما هو واضح فى الدراسات السابقة. لانها ضمن المتغيرات الاقتصادية.
- مخاطر السيولة :إمكانية عدم كفاية الموارد في الأزمات الشاملة فى حال وجود ضغط على البنوك عندما يتم سحب الودائع.
- مخاطر التأخير (30) يوماً قد تخلق ضغوطاً على المودعين لان بحسب الدراسات السابقة هنالك مخاطرة السيولة كعامل جدا خطر فى جال ثقة الزبون.

2.1 تحليل الكمى الوصفى:

تم استخدام التحليل الوصفي واستخراج النسب من البيانات الموجودة حسب المنهجية المطروحة في البحث. يعرض الجدول (2) نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي للبيانات:

الجدول (2): اختبارات التوزيع الطبيعي

		شابيرو-ويلك			كولموجوروف-سميرنوف	السنة	المتغير
مستوى الدلالة	درجات الحرية	الإحصائية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	الإحصائية		
.761	12	.958	.200*	12	.165	2019	**الادخار**
.000	12	.675	.006	12	.289	2020	
.797	12	.961	.200*	12	.144	2021	
.000	12	.502	.000	12	.370	2022	
.115	12	.889	.200*	12	.196	2023	

هذا هو الحد الأدنى لمستوى الدلالة الحقيقي .أ. تصحيح دلالة ليليفورس

المصدر: من عمل الباحثين (SPSS)

(Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department, 2023, 2022,2021,2020.2019)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

فى الجدول الثانى تم استخدام اختبارين رئيسيين لفحص التوزيع الطبيعي للبيانات. الأول هو اختبار كولموجوروف-سميرنوف مع تصحيح ليليفورس و الاختبار الثاني هو شابيرو-ويلك. تظهر النتائج أن ثلاث سنوات من أصل خمس تتبع التوزيع الطبيعي بوضوح. تبرز سنتا (2020) و (2022) كفترتين استثنائيتين حيث فشلت بيانات الادخار في اجتياز اختبارات التوزيع الطبيعي. اما باقى السنوات توزيعها طبيعى و ذات دلالة احصائية. اذ نرى مستوى الدلالة بشكل متطرف فى سنة(2022) تصل الى حد (0.000). حسب منهجية هذه الدراسة يجب ان نقول بان البيانات ذات توزيع غير طبيعى. و يجب ان نستخدم اختبار كندال تاو – ب لكى نثبت بان يوجد تغيرات فى الادخار و ان نرى اتجاه هذه التغييرات حسب الجدول الثالث ادناه. في الجدول (3) يتم استعراض نتائج اختبار كندال تاو-ب الإحصائي اللامعلمي والذي يستخدم لقياس قوة واتجاه العلاقة. وحسب هذا الجدول تبين أنه مع مرور الزمن يميل مستوى الادخار إلى الارتفاع بشكل ثابت وهي دالة إحصائياً. وهذه العلاقة قوية بما يكفي لاستبعاد كونها ناتجة عن المصادفة.

الجدول (3) اختبارکندال تاو- ب

الزمن	الادخار		
1.000	معامل الارتباط	الادخار	**كندال تاو-ب**
.	مستوى الدلالة (ثنائي الطرف)		
60	العدد		
.627**	معامل الارتباط	الزمن	
.000	مستوى الدلالة (ثنائي الطرف)		
60	العدد		
****الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.01 (ثنائي الطرف)**			
المصدر: من عمل الباحثين (SPSS) **(Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department, 2023, 2022,2021,2020.2019)**			

و حسب هذا الجدول تبين بان أنه مع مرور الزمن يميل مستوى الادخار إلى الارتفاع بشكل ثابت و هى دالة إحصائياً. وهذه العلاقة قوية بما يكفي لاستبعاد كونها ناتجة عن المصادفة.

الجدول (4): الإحصاءات الوصفية لبيانات الادخار الشهرية(2019-2023) الوحدة: مليون دينار عراقي

الجدول (4): مختصر عن البيانات (مليون دينارعراقي)
بيانات الادخار الشهرية من كانون الثاني 2019 إلى كانون الثاني 2023
الإحصائيات الوصفية:
متوسط الادخار: 1,773,121 دينارعراقي (الانحراف المعياري = 405,083)
المدى: من 1,008,984 إلى 2,997,399 دينارعراقي
معامل التباين: 22.8
المصدر: من عمل الباحثين (SPSS) **(Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department, 2023, 2022,2021,2020.2019)**

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (5): معدلات النمو السنوية في الادخار الوحدة: النسبة المئوية (%)

الجدول (5): التغييرات السنوية
من 2019 إلى 2020: +62.5%
من 2020 إلى 2021: +14.3%
من 2021 إلى 2022: +10.8%
من 2022 إلى 2023: -8.5%
التغيير الإجمالي (2019-2023): +88.2%
المصدر: من عمل الباحثين (SPSS) (Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department, 2023, 2022,2021,2020.2019)

حسب االتحليل الزمني البسيط الى استدنا عليه من جمع و مقارنة النسب و تكوين النسب يكشف لنا عن مسار مثير للاهتمام. في السنة الأولى من الدراسة من (2019) إلى (2020) شهد الادخار قفزة هائلة بنسبة تصل الى (62.5) %. هذه الزيادة الاستثنائية تمثل أكبر تغيير سنوي في الفترة المدروسة وتشير إلى حدوث تغيير جذري في السلوك الادخاري فى البنوك الخاصة فى العراق. بعد هذه القفزة الكبيرة بدأ معدل النمو في التباطؤ تدريجياً لكنه ظل إيجابياً في جميع السنوات التالية. بين عام (2020) إلى (2021)، نما الادخار بنسبة تصل الى (14.3)%، وهي نسبة ناخذها موجبة لان يعتبر نمو و لكن نمو بطئ مقارنة بسنة (2019) و (2020). و ان دل على شئ فانه يشير إلى استمرار الاتجاه التصاعدي لكن بوتيرة أكثر اعتدالاً. ة هذا النمط فى النمو في السنوات التالية ايضا. حيث سجل الادخار نمواً بنسبة (10.8)% من (2021) إلى (2022)، ثم (8.5)% من (2022) إلى (2023). رغم تراجع معدلات النمو تراجعت تدريجياً إلا أنها بقيت موجبة ومرتفعة نسبياً مما يدل على استمرار التحسن في مستويات الادخار وإن كان بوتيرة أبطأ.عند النظر إلى الصورة الإجمالية فى الجدول الاول و الجدول الثانى نجد أن التغيير الكلي خلال الفترة بأكملها بلغ (88.2)% وهي نسبة نمو إجمالية عالية. و هذه يدل بان مستوى الادخار في نهاية الفترة أصبح تقريباً ضعف ما كان عليه في البداية فى قطاع البنو الخاصة فى العراق. هذا النمو الكبير يعكس تطورا جوهريا في القدرات الادخارية. نحن كباحثوت نرى بان تطبيق هذا النوع من القوانين هى عامل مؤثر الذى قد ادى الى هذه الارتفاع لان حسب ما تبين من الدراسات السابقة بان تطبق قوانين حماية الودائع عندها تاثير ايجابى فى سلوك الزبون بشكل عام. التحليل الشهري يظهر أن متوسط التغيير التغيير الشهري بلغ (1.5)%. وهو معدل نمو شهري ايجابى يشير إلى ديناميكية إيجابية مستمرة. هذا المعدل الشهري المستقر يدل على أن النمو لم يكن متقطعاً أو عشوائياً. نستطيع القول بان النمو هو نمو منتظم ومتواصل عبر الأشهر. من الملاحظات المهمة التى تم الكشف عنها فى هذا البحث هى تسجيل أعلى مستوى ادخار الذى تم في كانون الثاني (2022) . فى نفس الوقت تسجيل أقل مستوى في كانون الثاني (2019). نستوفى هذه التطابق في الشهر بين أعلى وأقل نقطة بانها ليس مصادفة و يمكن ان تكون ذو دلالة احصائية و لكن ليس ضمن اهداف بحثنا. بل يمكن ان يشير إلى وجود أنماط موسمية أو دورية تؤثر في مستويات الادخار

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

في بداية كل عام. و قد يكون هذا مرتبطاً بعوامل اخرى و نترك هذه الملحوظة لدراسات اكثر تعمقا. التطور الإيجابي المستمر في جميع سنوات الدراسة يشير إلى وجود عوامل هيكلية أو سياسات اقتصادية أثرت بشكل إيجابي على قدرة المجتمع على الادخار فى البنوك الخاصة. سواء كانت هذه العوامل الاقتصادية او عوامل اخرى. فإن النتيجة هى تطورا ملحوظ في السلوك الادخاري و حسب النتائج و الدراسات السابقة نستطيع القول بان احدى العوامل هى تطبيق هكذا نوع من القوانين. تشير البيانات الوصفية فى هذه الدراسة إلى قصة نجاح واضحة في تطوير ثقافة الادخار فى البنوك الخاصة. حيث شهدت الفترة (2019)-(2023) نمواً متواصلاً ومتسارعاً في البداية ثم مستقراً ومستداماً في النهاية. هذا النمط يعكس نضجاً في السلوك المالي وتحسناً حقيقياً في القدرات الادخارية للمجتمع.

الجدول (6): التحليل التفصيلي لتطور الادخار السنوي

الوحدة: مليون دينار عراقي

السنة	العدد	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المدى
2019	12	984167	1099266	115099
2020	12	1659787	1844429	184642
2021	12	1830506	2056930	226424
2022	12	2002315	2997399	995084
2023	12	1733896	2133252	399356
المجموع	60	984167	2997399	2013232

المصدر: من عمل الباحثين (SPSS)

(Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department, 2023, 2022,2021,2020.2019)

تظهر البيانات رحلة معقدة للادخار في العراق عبر خمس سنوات. برز عام (2022) كسنة استثنائية لانه سجل أعلى حد. من بين الخمس السنوات سنة (2022) تعتبر أعلى في السلسلة الزمنية بقيمة (2.997.399) دينار كوحدة قياسية. و يوجد فترة من الاستقرار النسبي في (2019) إلى ان توصل الى القفزة الهائلة في (2022). و فى سنى (2023) نرى استقرار بدون اى قفزات. حتى نكمل الصورة بشكل اكثر تفيصلى اظفنا التوزيعات البصرية لسلوك الادخار حتى تكون مكملة للبيانات الموجودة فى الجدول الرابع. الجدول الخامس تقدم التوزيعات البصرية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (7): التوزيعات البصرية لسلوك الادخار للأنماط الزمنية (2019-2023)

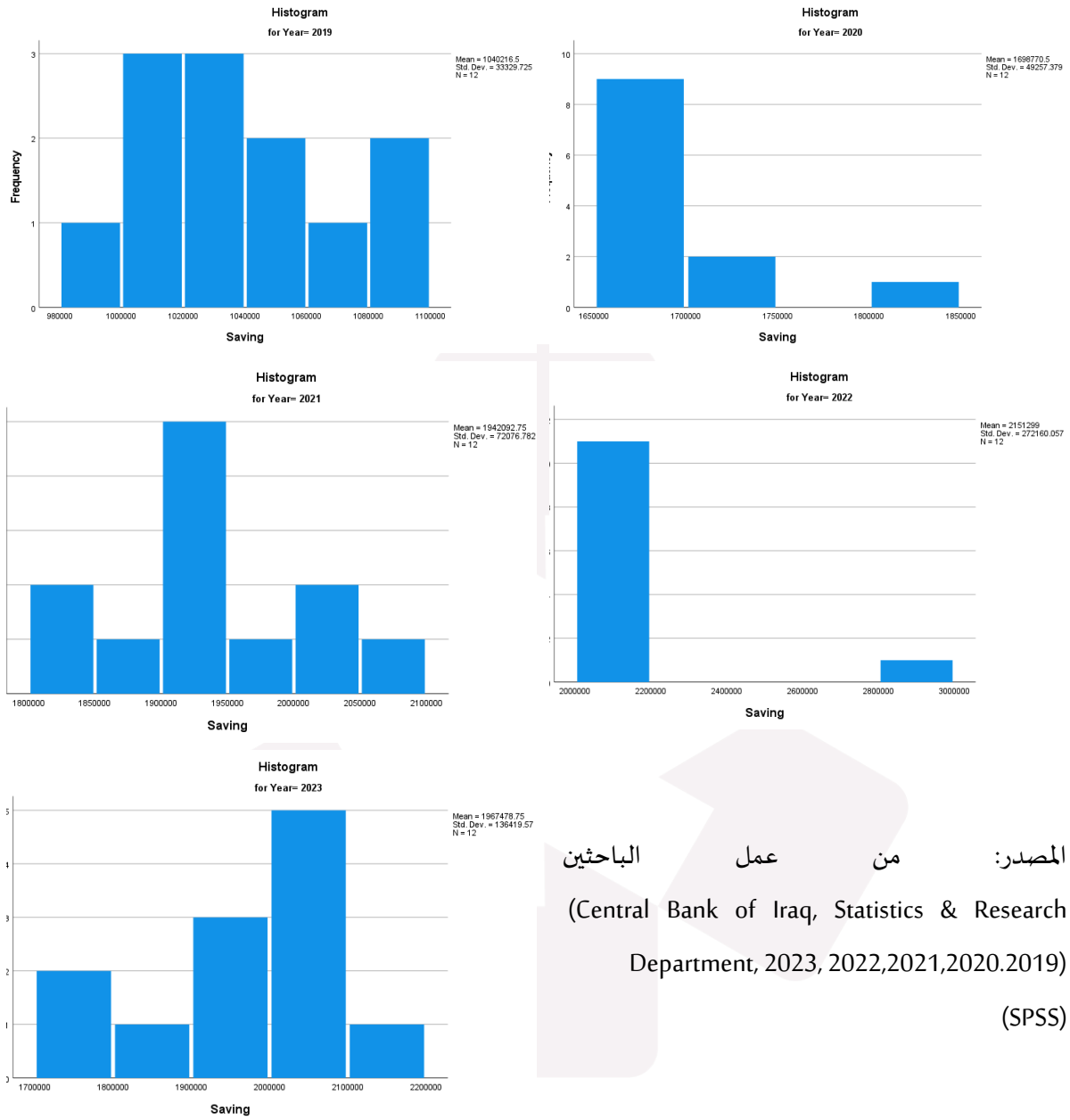

المصدر: من عمل الباحثين (Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department, 2023, 2022,2021,2020.2019) (SPSS)

في الجدول (7) نقدم التكرارات بشكل بصري للسنوات الخمس. من خلال هذه الصور بصرية شاملة نرى تطور أنماط الادخار وتغير طبيعة التكرارات عبر الزمن. هذه المخططات لا تكتفي بإظهار الأرقام المجردة بل تكشف عن القصة الكاملة وراء السلوك الادخاري وتطوره عبر هذه الفترة المهمة. في عام (2019)، يظهر المخطط التكراري توزيعاً يتسم بالانتظام والاستقرار الواضح. الأعمدة تظهر ارتفاعات متقاربة نسبياً. مع تركز القيم بشكل متوازن عبر النطاق المدروس. حيث لا توجد قفزات أو انحرافات حادة في السلوك. النطاق الضيق نسبياً للبيانات يمتد من حوالي (980,000) إلى (1,100,000) دينار. مع دخول عام (2020) نرى تحول جذري في شكل التوزيع. المخطط يظهر توزيعاً مائلاً بشدة نحو اليمين. يهيمن عمود واحد على الجانب الأيسر من التوزيع. هذا النمط يكشف عن تغيير بحيث تركزت معظم المشاهدات في

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

النطاقالمرتفع. هذا الشكل الجديد للتوزيع يعكس فترة حيث بدأت مستويات الادخار بالارتفاع ولكن بشكل غير منتظم مما أدى إلى هذا التباين الواضح في القيم. عام (2021) يقدم صورة مختلفة تماماً، حيث يظهر المخطط التكراري توزيعاً أكثر تركزاً وتماسكاً. حيث استقرت معظم القيم حول مستوى معين مع وجود تقلبات طبيعية ومعقولة. التوزيع يعكس عملية التكيف أكثر استقراراً واتزاناً. التحول الأكثر دراماتيكية يظهر في عام (2022) حيث يكشف المخطط عن توزيع استثنائي ومعقد. العمود الأول يهيمن بشكل ساحق على التوزيع يليه انخفاض حاد في التكرارات، ثم ظهور عمود صغير ومنعزل في أقصى اليمين. هذا الشكل الفريد يحكي قصة مثيرةو تبين قفزات استثنائية في مستويات الادخار. أخيراً، عام (2023) يظهر عودة إلى النمط الطبيعي و المتوازن.

ثانيا مناقشة النتائج

تشير النتائج إلى أن القطاع المصرفى الخاص العراقي شهد تحولاً جذرياً في أنماط الادخار خلال فترة الدراسة. التغييرات تم اثباتها فى هذه الورقة البحثية. بشكل اجمالى مجموع الادخار فى البنوك الخاصة العراقية نمى بإجمالي قدره (88.2)% خلال سنوات الدراسة. و اذا نحسبها شهريا بشكل متساوى النسبة تكون اكثرمن واحد فاصل خمسة بالمئة لكل شهر من السنوات الخمسة. هذا التحول مر بمراحل متمايزة تعكس تكيف المجتمع مع الصدمات الخارجية. استخدام الأساليب الإحصائية اللامعلمية أثبت ملاءمته لطبيعة هذه البيانات، وفتح المجال لفهم هذه التغييرات. مثل فهم التغييرات الى قوة العلاقة الزمنية لانه معامل الارتباط (0.627) يشير إلى أن حوالي (39)% من التباين في الادخار يمكن تفسيره بالعامل الزمني وحده. هذا دليل قوي على وجود اتجاه زمني واضح. لكنه يتضح بانه يوجد مجال لعوامل أخرى مؤثرة تستحق الدراسة. هذه دراسة صنفت التغييرات الى ثلاث مراحل المرحلة الأولى من سنة (2019) الى سنة (2020) التى يمكن ان نصنفها مرحلة النمو الاستثنائى لانه النمو فى الادخار وصل الى (62.5)%. المرحلة الثانية من سنة (2020) الى سنة (2022) و يمكن وصفها بالسنوات النمو التدريجى لان نسبة النمو مان تدريجياً من (14.3)% في (2021) إلى (10.8)% مقارنة بالمرحلة الاولى. و المرحلة الثالثة مرحلة النمو البيطى مقارنة بالمرحلة الاولى و الثانية. لان فى هذه المرحلة نمى الادخار بنسبة بنسبة (8.5)% بين عامين (2022) و (2023). و اخيرا تم استخراج ثلاث توصيات مهمة للجهات المعنية بدراسة هذه التغييرات. ثانيا حسب الدراسات السايقة لا يمكن للقطاع المصرفى ان تكون ذات ثقة عالية اذا لم يتم دعمها من خلال القانون. كما تبين من نتائج تحليل القاون بان كل ما تم البيان عنها هي مرتبطة بتعزيز ثقة الزبون بالقطاع المصرفى. معضم مواد القانونية تتجه الى تعزيز الثقة. و استنادا الى الدراسات السابقة نجد بان جل التركيز هى على رفع و تطبيق القانون بحيث يتم تشكيل بيئة هادئة و امانة للمودعين. و كما بيننا من خلال هذه البيانات بان يوجود نمو ملحوظ فى ودائع الادخار و السبب الرئيسى هو تطبيق و تشكيل هذه القانون.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع

الاستنتاجات والمقترحات

اولا: الاستنتاجات

توصلت هذه الدراسة إلى تقييم الوثيق بين تطبيق القانوني لنظام ضمان الودائع المصرفية والنمو الملحوظ في معدلات الادخار بالبنوك الخاصة العراقية. يكشف التحليل بين النصوص القانونية والبيانات الكمية عن علاقة سببية واضحة و التى تدعمها الدراسات السابقة. فمن ناحية التحليل النصي ثبت فعاليته في تحقيق هدفه الأساسي الذى يتمثل في رفع الثقة في المصارف العراقية. لان هذا النظام يوفير بيئة القانونية الشاملة و الواضحة بحيث يتماشى مع ما أكدته دراسة Demirgüç-Kuntبأن تطبيق أنظمة الضمان يجعل الزبون أكثر استعداداً للإيداع والادخار. و من خلال دراستنا تبين من تقييم هذا الإطار القانوني الايجابى تم ملاحظة ايجابيات في النتائج الكمية التي أظهرت نمواً بنسبة (88.2)% خلال فترة الدراسة. و هذا يؤكد استنتاجات دراسة Aldunate التي بينت أن قوانين حماية الودائع تحدث تغييرات جوهرية في السلوك الادخاري بشكل ايجابى.

ثانيا إن التطور المرحلي للادخار - من النمو إلى النمو التدريجي ثم النمو النسبي يعكس عملية بناء الثقة التدريجية. و هذه الثقة تم تحديدها فى الدراسات السابقة كعامل حاسم في نجاح أنظمة حماية الودائع. وتتوافق النتائج مع دراسة de Roux & Limodioالتي أثبتت التأثير المباشر لأنظمة الضمان على سلوك المودعين بشكلها الايجابى. حيث أظهر معامل كندال تاو-ب ($r = 0.627, p <$) . و ايضا يدعم النتائج استنتاجات دراسة Fecht وآخرين التي أكدت أن غياب أنظمة حماية الودائع يجعل نسب الوداع فى انخفاض حاد و صعوبة الحفاظ على الادخار فى البنوك. تساهم هذه الدراسة في تقديم دليل تطبيقي عملي يربط بين فعالية النصوص القانونية والنتائج الملموسة. من خلال هذه العملية نثري الأدبيات العلمية في مجال القانون المصرفي و فى نفس الوقت ويوفر نموذجاً منهجياً لتقييم أثر السياسات في البيئات المشابهة.

ثانيا: توصيات على المستوى التشريعي

- تعديل المادة (13) من نظام ضمان الودائع المصرفية: رفع نسبة التعويض من (51)% إلى (100)% للودائع التي تصل إلى (100) مليون دينار، ومن (25)% إلى (75)% للودائع الأكبر، وذلك لمواكبة المعايير الإقليمية.
- تعديل المادة (15): تخفيض مدة دفع الضمان من (30) يوماً إلى (15) يوماً كحد أقصى، مع إمكانية الدفع الفوري في حالات الطوارئ.
- إضافة آلية لمراجعة دورية: إدراج مادة جديدة تنص على المراجعة الإلزامية للنظام كل (3) سنوات لضمان ملاءمته مع التطورات الاقتصادية.

2.2 توصيات على المستوى البحثي

- ضرورة دراسة العوامل النوعية: النتائج تشير إلى وجود متغيرات مؤثرة أخرى غير الزمن، مما يستدعي إدراج عوامل مثل السياسات النقدية، أسعار النفط، والأحداث الجيوسياسية في دراسات مستقبلية.
- تحليل الفئات المختلفة: التباين الكبير في بعض السنوات يشير إلى اختلاف سلوك فئات اجتماعية أو اقتصادية مختلفة، مما يتطلب تحليلاً طبقياً أو قطاعياً.
- النمذجة التنبؤية: قوة العلاقة الزمنية تجعل من المجدي تطوير نماذج تنبؤية لسلوك الادخار المستقبلي باستخدام تقنيات السلاسل الزمنية المتقدمة.
- دراسات مقارنة موسعة: إجراء دراسات مقارنة أوسع تشمل دول الخليج العربي والدول العربية الأخرى لتقديم صورة أشمل عن أثر أنظمة ضمان الودائع في المنطقة العربية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2.3 توصيات على المستوى التطبيقي

- تعزيز الوعي المجتمعي: تطوير حملات توعية شاملة لتعريف المودعين بحقوقهم وآليات الحماية المتاحة لهم.
- تحسين الشفافية: نشر تقارير سنوية مفصلة عن أداء شركة ضمان الودائع ومواردها المالية.
- التعاون الإقليمي: إقامة شراكات مع مؤسسات ضمان الودائع في الدول العربية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

ثالثا: المقترحات

ضرورة دراسة العوامل النوعية :النتائج تشير إلى وجود متغيرات مؤثرة أخرى غير الزمن، مما يستدعي إدراج عوامل مثل السياسات النقدية، أسعار النفط، والأحداث الجيوسياسية.

تحليل الفئات المختلفة :التباين الكبير في بعض السنوات يشير إلى اختلاف سلوك فئات اجتماعية أو اقتصادية مختلفة، مما يتطلب تحليلاً طبقياً أو قطاعياً.

النمذجة التنبؤية :قوة العلاقة الزمنية تجعل من المجدي تطوير نماذج تنبؤية لسلوك الادخار المستقبلي.

رابعا: الخاتمة

لقد كشفت هذه الدراسة التغييرات في نسبة الادخار فى القطاع المصرفى الخاص بالعراق خلال الفترة (2019)-(2023). النتائج التي توصل إليها البحث تؤكد بان التغييرات كلها ايجابية وهذه التغييرات يجب بيانها قبل التطرق الى الية اكثر تعقيدا. و تبين من خلال هذه الدراسة بان النمو فى الدخار مرتبط بالودائع و القانون يلعب دور مهم فى هذا الموضوع. و قدمنا إجابات شافية للتساؤلات التي طُرحت في بداية الدراسة.أظهرت النتائج بوضوح أن معدلات الادخار في العراق شهدت تحولا جذريا بنمو إجمالي قدره (88.2)% خلال خمس سنوات. هذا النمو لم يكن منتظما. تميز النمو بثلاث مراحل زمنية متمايزة الصورة الحقيقة لهذا القطاع. المرحلة الأولى (2019-2020) كشفت عن تغييرات سريعة ومكثفة بنمو (62.5)%، بينما المرحلتان التاليتان أظهرتا عملية نمو تدريجية بدرجة اخف. ثانيا قوة العلاقة الارتباطية بين الزمن والادخار ($r = 0.627$) تؤكد وجود اتجاه زمني واضح ومستمر. مما يعني أن التغيرات في أنماط الادخار ليست عشوائية. و يمكن لدارسات ذات اختصاص ادق ان تبحث فى هذه التغييرات. في الختام، يعد هذا البحث إضافة نوعية للأدبيات العراقية والعربية. حيث يقدم فهما علميا و عميقا لديناميكيات الادخار في بيئة العراق. النتائج تؤكد أن الاقتصاد العراقي. هذا الاكتشاف يبعث التفاؤل ويؤسس لرؤية مستقبلية إيجابية للاقتصاد العراقي و لكن شريطة ان تبني سياسات اقتصادية مدروسة التى تستند إلى الأدلة العلمية والتحليل الدقيق للبيانات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المراجع العربية(Arabic References)

منيب خلف محيميد، م. م. (2021). أثر ضمان الودائع في استقرار القطاع المصرفي العراقي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(53)، 67-76.

نظام ضمان الودائع المصرفية. (2016). الوقائع العراقية . https://icdi.iq/public/ar/save_file/files/7bdf8862c8ceceaf88f4585ab819abd5_.pdf

English References

1. Aldunate, F. (2019). Deposit insurance, bank risk-taking, and failures: Evidence from early twentieth-century state deposit insurance systems. *The Review of Corporate Finance Studies, 8*(3), 431-469. https://doi.org/10.1093/rcfs/cfz002
2. Allen, F., Carletti, E., & Marquez, R. (2015). Deposits and bank capital structure. *Journal of Financial Economics, 118*(3), 601-619. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2014.11.003
3. Anginer, D., Demirguc-Kunt, A., & Zhu, M. (2014). How does deposit insurance affect bank risk? Evidence from the recent crisis. *Journal of Banking & Finance, 48*, 312-321. https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2013.09.005
4. Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department. (2019). *Annual statistical bulletin 2019*. Central Bank of Iraq.
5. Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department. (2020). *Annual statistical bulletin 2020*. Central Bank of Iraq.
6. Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department. (2021). *Annual statistical bulletin 2021*. Central Bank of Iraq.
7. Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department. (2022). *Annual statistical bulletin 2022*. Central Bank of Iraq.
8. Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department. (2023). *Annual statistical bulletin 2023*. Central Bank of Iraq.
9. de Roux, N., & Limodio, N. (2022). Deposit insurance and depositor behavior: Evidence from Colombia. *The Review of Financial Studies, 36*(7), 2721-2755. https://doi.org/10.1093/rfs/hhac083
10. Demirgüç-Kunt, A., & Detragiache, E. (2002). Does deposit insurance increase banking system stability? An empirical investigation. *Journal of Monetary Economics, 49*(7), 1373-1406. https://doi.org/10.1016/S0304-3932(02)00171-X
11. Fecht, F., Thum, S., & Weber, P. (2018). Fear, deposit insurance schemes, and deposit reallocation in the German banking system. *SSRN Electronic Journal*. https://doi.org/10.2139/ssrn.3126581
12. Ferreira, Á. (2020). The importance of descriptive analysis. *Revista do Colegio Brasileiro de Cirurgioes, 47*, e20202682. https://doi.org/10.1590/0100-6991e-20202682
13. Garcia, G. G. (1996). *Protecting bank deposits* (Economic Issues No. 9). International Monetary Fund.
14. Kravchuk, D. (2021). Methodology of research of temporal evaluation notions in civil law. *Polonia University Scientific Journal, 2*, 201-207. https://doi.org/10.23856/4523
15. Vernikov, A. (2020). Deposit protection in a paternalistic state: The Russian case. *Emerging Markets: Finance eJournal*. https://doi.org/10.2139/ssrn.3644524
16. Weisbrod, S. R., & Rojas-Suárez, L. (1995). Role of banks in developing countries. In *Financial fragilities in Latin America* (pp. 7-29). International Monetary Fund.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

قياس أثر أنظمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي في العراق للمدة 2009-2023

أ.د. سامي عبيد محمد التميمي
كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز
جامعة البصرة للنفط والغاز
Sami.mohammed@uobasrah.edu.iq

أ.د. يحيى حمود حسن
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة
yaha.hassan@uobasrah.edu.iq

المستخلص

1- قياس أثر أنظمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي في العراق للمدة 2009- 2023

يحاول البحث قياس اثر أنظمة الدفع الالكتوني والمتمثلة بـ نظام التسوية الإجمالي الانية RTGS ونظام المقاصة الالكتروني ACH في الشمول المالي في العراق خلال المدة 2009-2023 باستخدام منهجية ARDL والاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية E-Views13 .

2- مقدمة مختصرة

لمواكبة التطورات والابتكارات المالية الحديثة على الصعيد الدولي، فقد سعى البنك المركزي العراقي الى اعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي 2025 – 2029 لغرض تعزيز الوصول الى الخدمات المالية الرسمية لجميع فئات المجتمع وخصوصا الفئات المهمشة بطريقة ميسورة ومستدامة وضمان حماية حقوق المستهلك ، من خلال ابتكار أدوات مالية كفؤة تمكنهم من الحصول على تلك الخدمات باقل التكاليف والمخاطر وبأقصى سرعة ممكنة . لذا يعد الدفع الالكتروني ركيزة أساسية من ركائز الشمول المالي . وفي هذا المجال اتخذ البنك المركزي إجراءات مهمة وامتلاك احدث الأنظمة الداعمة لعمليات الدفع الالكتروني .ومن هنا يحاول البحث قياس اثر انظمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي في العراق باستخدام احدث البرامج الإحصائية eviews13 .

3- اهداف البحث : يسعى البحث الى بيان التطورات في كل من أنظمة الدفع الالكتروني ومؤشرات الشمول المالي مع بيان العلاقة بينهما نظريا وكميا .

4- منهجية البحث : يعتمد البحث أسلوب التحليل الوصفي لتحليل مؤشرات الدفع الالكتروني والشمول المالي خلال المدة 2009-2023 التي تم الحصول عليها من النشرات الرسمية الصادرة من البنك المركزي العراقي ، فضلا عن استخدام الأسلوب الكمي لقياس اثر العلاقة بين المتغيرات .

5- اهم النتائج : ان أنظمة الدفع الالكتروني قد ساهمت في تعزيز الشمول المالي في العراق وتحديدا أوامر الدفع منخفضة القيمة والتحويلات الدائنة عبر نظام المقاصة الالكتروني .

6- الاستنتاجات والتوصيات : شهد القطاع المصرفي تطورا متزايدا في وسائل الدفع الالكتروني ومؤشرات الشمول المالي خلال مدة البحث ، وبالرغم من ذلك لا زالت الكثير من التعاملات النقدية قائمة ، مما يوصي باستمرار الدعم الحكومي والزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باعتماد الدفع الالكتروني في تعاملاتها المالية ، فضلا عن الزام المصارف بتكثيف الحملات الإعلامية لتعزيز ثقة الجمهور بوسائل الدفع الالكتروني للوصول الى الشمول المالي .

7 – الكلمات المفتاحية : الدفع الالكتروني ، أنظمة الدفع الالكتروني ، الشمول المالي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

محتويات البحث

المبحث الأول: منهجية البحث

1- إشكالية البحث : هل ان عمليات الدفع الالكتروني في العراق اتاحت شمولا ماليا أوسع ويمنح شرائح كبيرة من المجتمع فرصة الاندماج في النظام المصرفي ؟.

2- اهدف البحث : يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية :

- بيان التطور في عمليات الدفع الالكتروني في العراق
- بيان التطور في الشمول المالي في العراق
- بيان مدى تأثير أنظمة الدفع الالكتروني في الشمول المالي في العراق

3- أهمية البحث : ان عمليات الدفع الالكتروني لها فوائد كبيرة وتساهم في مجالات متعددة منها مكافحة الفساد وهدر الأموال والحد من التهرب الضريبي وبالتالي يحسن من كفاءة تحصيل الإيرادات الحكومية ، ويعزز التجارة الالكترونية فضلا عن تسريع ريادة الاعمال والابتكار للأفراد والشركات بعيدا عن المعاملات الورقية ، وان اعتماد الدفع الالكتروني يعد احدى الأدوات الرئيسة لتعزيز الشمول المالي في العراق.

4- فرضية البحث : ان ابتكار وسائل وانظمة الدفع الالكترونية في العراق تعزز الشمول المالي ولها تأثير إيجابي خلال مدة البحث .

5- منهجية البحث : يعتمد البحث أسلوب التحليل الوصفي لتحليل مؤشرات الدفع الالكتروني والشمول المالي خلال المدة 2009-2023 التي تم الحصول عليها من النشرات الرسمية الصادرة من البنك المركزي العراقي ، فضلا عن استخدام الأسلوب الكمي لقياس اثر العلاقة بين المتغيرات .

6- الحدود المكانية والزمانية : يتخذ البحث العراق مجالا تطبيقيا للبحث ، وخلال سلسلة زمنية تمتد منذ بداية ابتكار أدوات الدفع الالكتروني عام 2009 وحتى عام 2023 وهي اخر سنة يمكن الحصول على البيانات المتاحة في الإحصاءات الرسمية الصادرة من البنك المركزي العراقي .

المبحث الثاني / الاطار النظري لأنظمة الدفع الالكتروني والشمول المالي

اولا: الاطار النظري لأنظمة الدفع الالكتروني

1- مفهوم نظام الدفع الالكتروني

قبل التطرق لتعريف أنظمة الدفع الالكتروني لابد من الإشارة أولا إلى مفهوم الدفع الالكتروني الذي يشير إلى أنه عملية تحويل أموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية، وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات ، كما يعرف بأنه منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي تهدف إلى تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء، وضمان وصول الخدمة (كنه ، 2022 ، 20)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

اما نظام الدفع الإلكتروني فهو وسيلة لإجراء المعاملات أو دفع ثمن السلع والخدمات عبر وسيلة إلكترونية دون استخدام شيك أو نقد. ويُطلق عليه أيَضا نظام الدفع الإلكتروني أو نظام الدفع عبر الإنترنت، هو يُشير إلى المعاملات المالية غير الورقية. وقد أحدث الدفع الإلكتروني ثورة في معالجة الأعمال من خلال تقليل الأعمال الورقية وتكاليف المعاملات والعمالة. ولأنه سهل الاستخدام وأقل استهلاكا للوقت من المعالجة اليدوية، فإنه يُساعد المؤسسات التجارية على توسيع نطاقها السوقي.(مهدي ، 2024 ، 2)

يشير مفهوم نظام الدفع الإلكتروني في القانون العراقي بانه مجموعة من الوسائل والإجراءات والقواعد الخاصة بعملية تحويل الاموال بين المشاركين في داخل النظام على ان يكون انتقال الاموال من خلال استخدام البنية التحتية لأنظمة الدفع الإلكتروني. (الوقائع العراقية ، 2024 ، 6)

لقد شهد نظام الدفع الإلكتروني نمًوا متزايًدا خلال العقود الأخيرة بسبب انتشار واسع للخدمات المصرفية والتسوق عبر الإنترنت. مع تقدم العالم أكثر فأكثر، تم تطوير الأجهزة لزيادة وتحسين وتوفير الدفع الإلكتروني الآمن تطوير التكنولوجيا، والكثير من أنظمة الدفع الإلكترونية ومعالجة الدفع المعاملات مع تقليل نسبة المعاملات بالشيكات والنقد. فقد ازدادت التجارة الإلكترونية، و التجارة عبر الهاتف المحمول، بشكل مطرد، مما ادى الى ضرورة تواجد نظام دفع إلكتروني الشخصي واصبح أمرٌ ضروري. فهو سهل وسريع ومريح للمتسوقين عبر الإنترنت.

2- طر ائق الدفع الالكترونية

يمكن تصنيف طرائق الدفع الإلكتروني إلى قسمين، و هما: (كنه ، 2022: 21) (سليمان ، 2013 : 10) (بوسالم وامنة ،2016 : 48 -50)

أ- نظام الدفع الالكتروني المصرفي: وهو التحويل الإلكتروني للأموال (EFT) هو نظام إلكتروني يستخدم لتحويل الأموال من حساب مصرفي إلى آخر دون الحاجة إلى تبادل نقدي واهمها:

الخصم المباشر: هو معاملة مالية يطلب فيها صاحب الحساب من البنك تحصيل مبلغ معين من المال من حسابه إلكترونيا لدفع ثمن السلع أو الخدمات.

الفو اتيرالإلكترونية: هو شكل آخر من أشكال تحويل الأموال إلكترونيا والذي تستخدمه الشركات أو المؤسسات التجارية لجمع المدفوعات من العملاء عبر الطريقة الإلكترونية.

الشيك الإلكتروني: نسخة رقمية من الشيك الورقي القديم. وهو تحويل إلكتروني للأموال من حساب مصرفي، عادة حساب جارٍ، دون استخدام الشيك الورقي.

ب-نظام الدفع النقدي الالكتروني

الأموال الإلكترونية او النقد الإلكتروني: (e-Cash) هو نظام دفع إلكتروني يُخزَّن فيه مبلغ معين من المال على جهاز العميل، ويُتاح للمعاملات عبر الإنترنت. يُعرف النقد الإلكتروني أيضا باسم النقد الرقمي، ويستخدم برنامجًا للنقد الإلكتروني مثَّبَتا على جهاز المستخدم أو أجهزته الإلكترونية. واهمها:

المحفظة الإلكترونية: هي شكل من أشكال الحسابات المدفوعة مسبقا والتي تخزن البيانات المالية للمستخدم مثل معلومات بطاقة الخصم والائتمان لتسهيل المعاملات عبر الإنترنت.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

البطاقة الذكية: بطاقة بلاستيكية مزودة بمعالج دقيق، تُشحن بالأموال لإجراء المعاملات ودفع الفواتير فورا. تُعرف أيضا باسم البطاقة الذكية. والبطاقة الذكية تُشبه بطاقة الائتمان أو بطاقة الخصم في مظهرها، ولكنها تحتوي على شريحة معالج دقيق صغيرة مدمجة فيها. لديها القدرة على تخزين بيانات العميل المتعلقة بالعمل.

بطاقة الائتمان: ولا تزال بطاقات الائتمان وسيلة الدفع الأكثر شيوعا عبر الإنترنت، هذا شكل آخر من أشكال نظام الدفع الإلكتروني الذي يتطلب استخدام البطاقة التي أصدرتها مؤسسة مالية لحامل البطاقة لإجراء المدفوعات عبر الإنترنت أو من خلال جهاز إلكتروني دون استخدام النقود .

بطاقة القيمة المخزنة: تُعّد هذه البطاقة شكلاً آخر من أشكال التحويل الإلكتروني للأموالEFT)(التي تستخدمها المتاجر. و هي نوع من البطاقات يُخزّن فيه مبلغ معين من المال، ويمكن استخدامه لإجراء المعاملات . ومن الأمثلة الشائعة على بطاقات القيمة المخزنة بطاقات الهدايا.

3-عيوب أنظمة الدفع الإلكتروني:

بالرغم من مزايا الدفع الالكتروني واهميته في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الشمول المالي ، هناك العيديد من المخاطر يجب اخذها في الاعتبار وهي : (مهدي ، 2024 : 4) (بوسالم وامنة ، 2016 : 51)

- المخاطر الأمنية: أنظمة الدفع الإلكتروني عرضة للاختراقات الأمنية، بما في ذلك القرصنة والاحتيال وسرقة الهوية.
- المخاطر التقنية: تعتمد أنظمة الدفع الإلكتروني على التكنولوجيا، وقد تؤدي الأعطال التقنية أو أعطال النظام إلى تعطيل المعاملات.
- مخاطر الاحتيال: على الرغم من التدابير الأمنية المتخذة، فإن أنظمة الدفع الإلكتروني ليست بمنأى عن الاحتيال. فقد تحدث معاملات غير مصرح بها، أو بيانات اعتماد مسروقة، أو أنشطة احتيالية، مما يؤدي إلى خسائر مالية للأفراد والشركات
- مخاطر الخصوصية: قد يشعر المستخدمون بالقلق بشأن جمع وتخزين المعلومات الشخصية من قبل مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني.
- رسوم المعاملات: تفرض بعض أنظمة الدفع الإلكتروني رسوما على المعاملات، والتي يمكن أن تتراكم بمرور الوقت.

ثانيا : الاطار النظري للشمول المالي

1-مفهوم الشمول المالي

يقصد بالشمول المالي اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وافراده من خلال القنوات الرسمية ، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية اكثر ملائمة وباسعار تنافسية ، كما يتضمن الشمول المالي حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على حماية أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم بغرض تفادي لجوء البعض الى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والاشراف وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة ، يتم قياس الشمول المالي من حيث قياس مدى اتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة وقياس مدى استخدامها واستغلالها من جهة أخرى المتمثلة في

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جانب الطلب ، وبالتالي فان الشمول المالي يهدف لتوسيع فرص الوصول للخدمات المالية من خلال العمل على تطوير جانبي العرض والطلب . (صندوق النقد العربي ، 2017 ، 5)

لقد عرف البنك المركزي العراقي الشمول المالي :بانه الجهود في توسيع وتحسين امكانية وصول جميع شرائح المجتمع من الافراد والشركات بما في ذلك الفئات المهمشة ماليا وذوي الدخل المنخفض الى خدمات ومنتجات القطاع المالي ليشمل ذلك ادماجهم في الانظمة المصرفية لتسهيل تفاعلهم من خلال استخدام وسائل الدفع الالكتروني والتكنلوجيا الرقمية مما يعزز التنمية الاقتصادية ويقلل من الفجوات المالية بين الفئات المختلفة في المجتمع.(https://cbi.iq/news/view/2535)

2- ابعاد الشمول المالي

هناك ثلاثة ابعاد رئيسة للشمول المالي وهي :(النبحاوي وشاكر وناصر ، 2024 : 2178)

أ-بعد الوصول للخدمات المالية

يعد وجود حساب المعاملات المصرفية الخطوة الرئيسة للشمول المالي بشكل واسع ، باعتبار الحساب المصرفي يمكن المجتمع من ادخار المبالغ الفائضة ، واستلام المدفوعات والتحويل منه ، ويمكن ان يكون حساب المعاملات بمثابة الخطوة الرئيسة لخدمات مالية أخرى . وهذا يعد السبب في ضمان وصول الناس في جميع انحاء العالم الى حساب المعاملات الرسمي وهذا ما اكدت عليه مجموعة البنك الدولي بخصوص توصياتها لتطوير الشمول المالي .

ب- بعد الاستخدام

يقوم هذا البعد بتحديد نسبة الذين يستخدمون الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية ، وفي العادة يقاس هذا البعد بعدد المودعين والمقترضين لكل 1000 نسمة بالغ ، والشيكات لكل 1000 من السكان البالغين ، ونسبة مستخدمي الهاتف المحمول من الافراد لغرض تسديد مدفوعاتهم الى عدد السكان البالغين .

ج- بعد جودة الخدمات المصرفية

يقصد بها تقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية تلبي احتياجات المستخدمين ، وعادة ما تشير الجودة الى الأسواق التنافسية ويكون دور الحكومات والهيئات المستقلة من خلال وضع المعايير التي تحفز مقدمي الخدمات المالية لجعل منتجاتهم سهلة الاستخدام ومعقولة الثمن وتوجد العديد من العوامل التي تحدد جودة الخدمات المالية المقدمة منها : (وعي المستهلك ، خدمات حماية المستهلك ، فعالية الية التعويض ، تكلفة الخدمات)

3- اهداف الشمول المالي :

ان الشمول المالي ليس غاية بحد ذاته ، ولكنه وسيلة لتحقيق جملة من الأهداف الرئيسة وهي كما يلي :(لفتة ، 2019 ،)

- الوصول بتكلفة معقولة لجميع الاسر والمؤسسات الى مجموعة من الخدمات المالية .
- بناء مؤسسات سليمة تسترشد بإنظمة الإدارة الداخلية المناسبة ومعايير أداء الصناعة ومراقبة الأداء من قبل السوق
- نشر العيديد من مقدمي الخدمات المالية قدر الإمكان بغية توفير مجموعة متنوعة من البدائل الفعالة من حيث التكلفة
- تمكين المرأة من الوصول الى الخدمات المالية وتقليل الفجوة بين الجنسين
- تحقيق الاستقرار المالي من خلال تنويع قاعدة أصول المصارف وبالتالي تقليل مخاطرها .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- تعزيز قدرة الافراد على بدء توسيع الاعمال التجارية الخاصة بهم والاستثمار في التعليم وإدارة المخاطر وامتصاص الصدمات المالية .
- تقليل نسبة الفقر والبطالة والحد من عدم المساواة في الدخل وتسريع معدل النمو الاقتصادي
- تقديم منتجات بديلة للمستبعدين ماليا لاسباب المعتقدات الدينية كالتمويل الإسلامي
- يسهم في نشر الوعي المصرفي والثقافة المالية من خلال مشاركة كافة الأطراف المعنية بالطرائق المثلى.

4- مبادئ مجموعة العشرين (G-20) لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية

اعتمد قادة دول مجموعة العشرين (G-20) في قمة تورنتو المنعقدة في يونيو 2010 تسعة مبادئ للشمول المالي القائم على الابتكار والابداع ، وتستخدم هذه المبادئ من قبل الدول في استراتيجياتها الوطنية للشمول المالي ، وتستخدم رسميا من قبل هيئات وضع المعايير ، وتتمثل هذه المبادئ في الاتي : (السن ، 18-19)

- القيادة : وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من اجل المساعدة في التخفيف من حدة الفقر
- التنوع : تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتقديم الخدمات المالية بأسعار مناسبة .
- التطوير : استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي مع الاشارى الى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية .
- الحماية : وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في اطار القواعد المتعارف عليها من جهة الحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين .
- التمكين : العمل على محمو الامية المالية للافراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع .
- التعاون : خلق البيئة المؤسسية لنشر الخدمات المالية في اطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية ، والعمل أيضا على تشجيع الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية .
- المعرفة : الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من اجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى .
- التناسب : بناء سياسة واطار تنظيمي يقوم بتقليل المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها .
- اطار عمل : الاخذ في الاعتبار عند وضع اطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية واطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجه المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

وتعكس هذه المبادئ الظروف التي تساعد على حفز الابتكار في مجال الشمول المالي مع حماية الاستقرار المالي والعملاء الماليين في الوقت ذاته ، كما انها لاتمثل مجموعة جامدة من المتطلبات ولكنها مصممة للمساعدة في توجيه واضعي السياسات في عملية صنع القرار وهي أيضا مرنة بدرجة كافية بحيث يمكن تعديلها للتوافق مع السياقات الوطنية المختلفة (السن ، 18-19).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثا: العلاقة بين الدفع الالكتروني والشمول المالي

مما لا شك فيه ان العلاقة بين الدفع الإلكتروني و الشمول المالي وثيقة جدًا، لأن الدفع الإلكتروني يُعتبر من أهم الأدوات التي تُعزز الشمول المالي في أي بلد. اذ يستخدم الدفع الإلكتروني التقنيات الرقمية (بطاقات مصرفية، محافظ إلكترونية، تطبيقات الهاتف، نقاط البيع، التحويل عبر الإنترنت) لإجراء المعاملات المالية بدلًا من النقد، ففي العراق انتشار بطاقات الدفع (كي كارد، ماستر كارد، فيزا) ساعد على إدخال شرائح واسعة من الموظفين والمتقاعدين إلى النظام المالي. والشمول المالي يعتمد على ضمان وصول الأفراد والشركات، خاصة الفئات المهمّشة أو ضعيفة الدخل، إلى الخدمات المالية الرسمية (حسابات مصرفية، قروض، ادخار، تأمين، تحويلات) بشكل آمن وبأسعار معقولة.

ومن ثم كلما توسع الدفع الإلكتروني وانتشر، كلما ارتفعت معدلات الشمول المالي، لأنه يفتح الباب أمام الجميع لاستخدام الخدمات المصرفية بسهولة وأمان. وعليه تتضح العلاقة بينهما بشكل واضح من خلال:

- توسيع الوصول للخدمات المالية: الدفع الإلكتروني يجعل فتح الحسابات واستخدامها أسهل حتى للأشخاص في المناطق البعيدة، دون الحاجة لفروع مصرفية تقليدية.
- تقليل الاعتماد على النقد: مما يُسهل على الأفراد الدخول إلى النظام المالي الرسمي.
- خفض التكاليف: استخدام المحافظ الإلكترونية والتحويلات الرقمية أقل تكلفة من التعاملات النقدية أو فتح حسابات تقليدية.
- الشفافية والأمان: الدفع الإلكتروني يُقلل من مخاطر السرقة والتلاعب، ويزيد ثقة الناس في التعامل مع البنوك.
- تمكين الفئات المستبعدة ماليًا: مثل النساء، الشباب، أو العاملين في القطاع غير الرسمي، عبر منحهم أدوات مالية سهلة الاستخدام .
- إمكانية سحب وإيداع الأموال في أي وقت من خلال الصرافات الآلية.
- سهولة دفع قيمة المشتريات وتأمين الحاجيات بسهولة، مما يزيد من حركة التبادل التجاري عبر العالم.
- إمكانية تنفيذ عملية الدفع الإلكتروني عبر المتاجر الإلكتروني أو المحلية في أسرع وقت ممكن قد لا يتعدى ثواني.
- التعامل مع كافة العمليات بسهولة، وبالتالي يتم إزالة التقييد المالي لحامل البطاقة
- السرعة في العمليات سواء كانت اتصالات أو تسجيل محاسبي أو دفع فواتير
- تحصيل أموالك و أنت في المنزل و بأسرع وقت ممكن دفع فواتيرك في ثوان معدودة.
- المطالبة بتحصيل أموالك المستحقة بأقل جهد. عن طريق إرسال فاتورتك عبر الايميل أو الهاتف أو حتى الواتساب.
- معرفة ما عليك دفعه و قبضه في مدة زمنية معينة و تذكيرك بمتطلباتك.(دليل شامل للتحول الى الدفع الالكتروني)

ان المزايا المتعددة الدفع الإلكتروني تسهم في تحقيق الشمول المالي، اما من جانب الاخر يمكن ايجاز أهمية الشمول المالي بما يأتي: (نزار ، 2022 :41)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يؤدي الشمول المالي الى جذب المستثمرين من الاسواق العالمية الى بلدنا مما يؤدي الى زيادة فرص العمل والتوظيف، وتقليل الاعتماد على النقد وخفض تكاليف المعاملات من خلال التحول الى المدفوعات الالكترونية.

- يسهل النظام المالي الشامل التخصيص الفعال للموارد الانتاجية ومن ثم يمكن ان يقلل من تكلفة راس المال.
- يوفر الشمول المالي مكان أمن للأفراد للادخار للمستقبل، ومن ثم يمكن ان يعزز الاستقرار المالي .يعد الشمول المالي أداة فعالة يمكن ان يساعد في الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل
- الشمول المالي يوفر فرص للقطاع المصرفي عبر مختلف طبقات المجتمع والأقاليم والجنس والدخل وتشجيع الجمهور على تبني العادة المصرفية. ولنجاح الشمول المالي يكون عن طريق تقديم تشريعات مختلفة، ومحو الأمية المالية، والاستفادة من التكنلوجيا وما الى ذلك
- يمهد الشمول المالي الطريق للنمو والتنمية من خلال ضمان التوافر السريع في الوقت المناسب بين القطاعات المحتاجة.

المبحث الثالث / نظام المدفوعات الالكتروني والشمول المالي في العراق

أولا : نظام المدفوعات الالكتروني في العراق واهميته ومكوناته

هو نظام لتبادل المدفوعات الكترونيا بين المصارف من خلال شبكة امنة وكفوءة ، حيث يعتبر البنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التنفيذي له باعتباره مالكا للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ويوفر السيولة النقدية والتسهيلات خلال يوم العمل ليضمن وضوح وكفاءة أنظمة الدفع وعمليات التقاص . ولهذا النظام الأهمية التالية : (سليمان ، 2013 :5)

- يؤمن تسوية أوامر الدفع بين المشاركين بصورة انية وكفوءة ومن مواقعهم
- الاتصالات ما بين الإدارات العامة للمصارف والبنك المركزي العراقي ووزارة المالية
- صمم هذا النظام للتخلص من مخاطر التسويات
- استخدام نظام متطابق مع المبادئ العامة للنظم المصرفية ، واستخدام المعايير الدولية المصممة من خلال الشبكة المصرفية المتعددة SWIFT
- التحكم بتنفيذ المدفوعات بموجب الأوامر المتوفرة ، باستخدام مبدأ ما يدخل أولا يخرج أولا (FIFO)

يتكون نظام المدفوعات الالكتروني في العراق من ثلاثة أنظمة رئيسة وهي : (سليمان ، 2013 :6-9)

أ- نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS)

نظام يضمن تسوية فعلية خلال يوم العمل لاوامر الدفع (عالية القيمة)الصادرة من قبل المشاركين وبصورة مستمرة وتتم تسوية الأرصدة على مبدأ الحركة النقدية ، ويتم فحص التحويلات من قبل النظام للتأكد من توفر الأرصدة في حسابات التسوية الخاصة بالمشارك . ويهدف نظام GRTS الى تحقيق الاتي:

- إزالة خطر التسوية اليدوية الناتج عن عمليات تسوية المبالغ عالية القيمة
- زيادة السرعة واختصار الوقت لتنفيذ المدفوعات
- القضاء على مخاطر الائتمان والسيولة
- يكون على مستوى عالي من الكفاءة والمرونة
- تنفيذ نظام يتوافق مع المعايير الدولية

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب- نظام المقاصة الالكترونية (ACH)

نظام بمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة الية ، وتتم المعالجة وارسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الاجمالية الانية GRTS ، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الالكترونية . ويهدف نظام ACH الى تحقيق الأهداف الاتية :

- اجراء التحويلات المالية بين المصارف وفروعها الكترونيا (مثل الرواتب والتحويل من زبون لاخر)
- التنفيذ الفعال للدفعات غير النقدية من خلال الاعتماد على التحويل المالي الالكتروني بين الزبائن بدلا من استخدام الإيداع النقدي
- السعي الى تقليل الكلف والوقت ، إضافة الى توفير السرية في نقل البيانات
- التقليل من المخاطر الناجمة من تبادل الصكوك يدويا
- تمهيد الطريق امام خدمات مصرفية جديدة تتعلق بالدفعات المالية الكبيرة والصغيرة
- تقليل فترة مقاصة تبادل الصكوك

اما أنواع أوامر الدفع التي تتم غبر نظام ACH فهي :

- أوامر الدفع منخفضة القيمة : وتكون تسويته في نفس يوم العمل
- الصكوك الالكتورنية ويتم تسويتها خلال يومين
- صكوك المقاصة الخاصة VIP وهي صكوك يتم تسويتها في نفس يوم العمل
- أوامر دفع مدينة

ج- نظام إيداع السندات الحكومية

نظام يعمل على إدارة السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ومن خلال هذا النظام يستطيع البنك المركزي مراقبة وإدارة السيولة الكترونيا .ويقوم النظام بالوظائف الاتية :

- تسجيل السندات كوسف للسند ومالكه
- تسوية عملية تحويل سند الملكية من ملك لاخر
- استخدام السندات لادارة السيولة وغراض الضمانات
- دفع عوائد السندات او فوائدها
- استخدام السندات في دعم عملية الاقتراض اليومي من البنك المركزي للمشاركين خلال يوم العمل

ثانيا: تطورنظام المدفوعات الالكتروني في العراق

طبق البنك المركزي نظام المدفوعات الالكتروني منذ عام 2006 كأحد أنظمة الدفع والتسوية لتبادل المعلومات الكترونيا بين المصارف ، وسعى الى تطوير أداء وفعالية النظام من خلال دوره كمشغل للنظام وتهيئة البنى التحتية اللازمة له الى جانب مهامه كمشرف ومراقب للنظام من خلال وضع القواعد والمعايير التي تحكم عمل هذه الأنظمة والحفاظ على سلامة ونزاهة العمليات بغية تطوير الجهاز المصرفي ورفع مستوى كفاءته وفاعليته في تحقيق الاستقرار المالي في البلد من خلال تداول الأموال الكترونيا وتقليل الاعتماد على التداول الورقي للنقود

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ويعد هذا النظام من الأنظمة الكفوءة حيث اتسم بالسرعة والأمان والموثوقية والكفاءة في التسوية ما بين البنوك والافراد والمؤسسات الحكومية مما يعزز من تنفيذ الدفعات بسرعة ويسر وبتكاليف اقل (التقرير الاقتصادي ، 2011 : 63)

كما ان وجود نظام مدفوعات فعالة وامنة يعزز من الاستقرار المالي في البلد ويدعم نمو الاقتصاد وتطوره ، فهي تمثل القنوات التي يتم من خلالها انتقال الأموال بين المؤسسات والفعاليات والأنشطة الاقتصادية والمالية والمصرفية ، ويكمن دور هذه الأنظمة الرئيسة بقدرتها على تسوية الالتزامات المالية الناشئة عن هذه الأنشطة بكفاءة وامان ، ومن هذا المنطق باشر البنك المركزي بعملية تطوير لأنظمة الدفع والتسويات وبالتعاون مع المصارف العاملة والمنظمات الدولية . (التقرير الاقتصادي ، 2014 : 103) واصدر البنك المركزي مجموعة من التعليمات والتحوطات للمصارف للحد من مخاطر تبادل الصكوك من خلال النظام ، وتوجه البنك المركزي الى انشاء مجلس المدفوعات الوطني يضم أعضاء من داخل وخارج البنك المركزي الذي يسهم في وضع الاستراتيجيات لتطوير نظم الدفع والتسوية ومتابعة تنفيذها والارتقاء بأفضل الممارسات الدولية .(التقرير الاقتصادي ، 2021 : 62)

اكد البنك المركزي على ان تطور نظام الدفع الالكتروني أدى الى مراقبة حركة تطور تدفق الأموال داخل العراق وتوفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن كافة التحويلات في القطاع المصرفي والأنظمة المصرفية المختلفة منها نظام RTGS ونظام المقاصة الالكترونية (C-ACH) .

1- نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS)

يضمن نظام التسوية الاجمالية الانية Real Time Gross Settlement تسوية فعلية خلال يوم العمل لأوامر الدفع المتبادلة بين المشاركين وبصورة ومستمرة ، وقد بدأ البنك المركزي التشغيل الفعلي للنظام عام 2006 ، وبلغ عدد المصارف المشاركة (75) مصرفا عام 2021 ، ويمنح النظام امنية عالية من خلال :(التقريرالاقتصادي، 2009: 45)

- يؤمن النظام عدم حدوث أي اختراق او تلاعب او تطفل على الشبكة
- وجود موقع أساسي للنظام وموقعين بديلين لضمان حماية المعلومات عند حدوث أي طارئ من عطل او خلل يتعرض لها النظام الأساسي .
- ان البنك المركزي العراقي هو المسؤول الوحيد عن تزويد مستخدمي النظام الالكتروني (E – Token) وتستخدم كتصريح للدخول الى النظام .
- لاي مكن إتمام أي عملية عن طريق مستخدم واحد ، حيث يتبع في ذلك مبدأ السيطرة المزدوجة (من خلال الاتصال والتصديق .

ويلاحظ من خلال الجدول – 1 : ان عدد التحويلات المالية لنظام RTGS للمصارف التجارية ووزارة المالية قد ارتفع من (11145) تحويل بالدينار العراقي عام 2009 الى (69386) تحويل لعام 2023 ، اما مجموع المبالغ فقد ارتفعت من (94.8) ترليون دينار لعام 2009 الى (276) ترليون دينار عراقي لعام 2023 .

اما عدد التحويلات بالدولار الأمريكي عبر هذا النظام فقد ارتفعت عدد التحويلات من (2695) عام 2009 الى (27256) تحويل عام 2023 ، اما مبالغها فقد ارتفعت من (2.4) مليار دولار الى (11.4) مليار دولار خلال المدة نفسها .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول – 1

تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية الانية (2009 – 2023)

السنوات	القيمة		عدد التحويلات	
	دينار	دولار	دينار	دولار
2009	94,846,327,246	2,431,705,458	11145	2695
2010	115,166,494,611	3,630,740,693	20746	4289
2011	122,474,675,455	3,580,087,050	30,234	5277
2012	154,035,836,861	3,700,986,849	33,364	6913
2013	180,561,559,242	7,285,543,360	40572	9403
2014	199,961,820,465	7,070,243,761	44779	10814
2015	195,758,066,862	6,749,524,791	46661	10489
2016	177,332,311,691	4,363,921,981	53866	10075
2017	160,588,858,061	3,268,683,085	72036	9927
2018	161,812,789,182	4,535,950,683	56342	17772
2019	185,628,749,057	5,874,599,219	56640	21528
2020	198,002,415,244	4,976,468,574	51337	22637
2021	200,807,161,150	5,377,739,431	72997	26119
2022	231,379,333,847	9,235,153,764	72561	30107
2023	276,529,208,419	11,250,690,959	69386	27256

- البنك المركزي العراقي ، النشرات الإحصائية السنوية ، للسنوات (2012 ، 2016 ,2020، 2023)

2- نظام المقاصة الالية (C - ACH)

وهو نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة الية ، وتتم المعالجة وارسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS) وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الالكترونية المرمزة بالحبر المغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الاصلية في الفرع المودع فيه وارسال صورة الصك وبياناتها الى الفرع المسحوب عليه ويتم تنصيبه في جميع المصارف في بغداد والمحافظات . وفيما يلي أنواع أوامر الدفع (التقرير الاقتصادي ، 2012 : 68)

أ- أوامر الدفع منخفضة القيمة (SVPO)

وتكون تسويته في نفس يوم العمل ، حيث تم تحديد سقف مليار دينار عراقي ومائة الف دولار كحد اعلى للتحويل الواحد خلال النظام وهذا السقف تحت سيطرة إدارة البنك المركزي ومن الممكن تغييره .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب- الصكوك الالكترونية CH (Check)

بدأ العمل بالصكوك منذ بداية العام 2011 وقد تم اشراك معظم المصارف الاهلية وفروعها

ج – صكوك المقاصة الخاصة (VIP)

وهي صكوك يتم تسويتها في نفس يوم العمل في حال قبولها من قبل المصارف المسحوب عليها .

د – أوامر دفع مدينة Direct Debit (DD)

لم يتم تفعيلها حاليا لعدم وجود تعليمات وتشريعات قانونية خاصة بها حاليا .

ويوضح الجدول – 2 : تحويلات المصارف بواسطة نظام مقاصة الصكوك الالكترونية ، اذ بلغت عدد التحويلات بالدينار العراقي (25825) تحويل عام 2016 بعد ان كانت (1172) تحويل عام 2009، اما مبالغها فقد كانت (648.8) مليار دينار عام 2016 بعد ان كانت (6.7) مليار دينار عام 2009 .

وفي العام 2017 أصبحت تحويلات دائنة بدلا عن أوامر دفع منخفضة القيمة ، اذ ارتفع عدد التحويلات الدائنة من (94186) تحويل الى (17350642) تحويل عام 2023 .

اما الصكوك الالكترونية فقد بدأ العمل بها منذ عام 2011 ، وارتفع عدد التحويلات بالدينار العراقي من (1507) تحويل الى (369210) تحويل عام 2023.

وفيما يخص التحويلات بالدولار الأمريكي من خلال نظام مقاصة الصكوك الالكترونية ، فقد ارتفع عدد التحويلات لأوامر الدفع منخفضة القيمة من (20) تحويل وبقيمة بلغت (399,380) الف دولار عام 2009 ،الى (481) تحويل وبقيمة (2.7) مليون دولار .

اما التحويلات الدائنة بالدولار الأمريكي ، فقد ارتفع عدد التحويلات من (1443) عام 2017 وبقيمة بلغت (8.8) مليون دولار الى (29000) تحويل وبقيمة (17.3) مليون دولار عام 2023 .

وفيما يتعلق بالصكوك الالكترونية خلال المدة (2011 – 2023) ، حيث ارتفع عددها بالدولار الأمريكي من (281) تحويل وبقيمة بلغت (62.1) مليون دولار عام 2011 الى (1310) تحويل وبقيمة (671.2) مليون دولار عام 2023)

ويلاحظ ان هناك تطور ملحوظ في عدد وقيمة التحويلات بالدينار العراقي والدولار الأمريكي سواء عن طريق نظام التسوية الاجمالية الانية ام عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول -2

تحويلات المصارف عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (2009 -2023)

السنوات	نوع التحويل	القيمة		عدد التحويلات	
		دينار	دولار	دينار	دولار
2009	أوامردفع منخفضة القيمة	6,704,152,111	399,380	1172	20
2010	أوامردفع منخفضة القيمة	102,232,185,490	1,100,863	7159	126
2011	أوامردفع منخفضة القيمة	2,133,776,488	798,770	3727	44
	صكوك	105,279,791,583	62,172,512	1507	281
2012	أوامردفع منخفضة القيمة	5,866,408,468	7,598,707	9,108	182
	صكوك	1,559.801,904,472	147,996,860	12,060	1,303
2013	أوامردفع منخفضة القيمة	39,738,659,350	11,638,768	8378	993
	صكوك	9,296,869,513,049	324,057,248	78204	1974
2014	أوامردفع منخفضة القيمة	43,294,223,470	7,558,172	3995	1161
	صكوك	26,601,060,021,016	857,585,753	340964	2911
2015	أوامردفع منخفضة القيمة	513,026,467,187	5,350,106	9313	1107
	صكوك	23,992,504,872,418	395,320,274	350884	2195
2016	أوامردفع منخفضة القيمة	648,890,947,194	2,746,797	25825	481
	صكوك	22,062,344,141,045	329,049,694	423993	1432
2017	تحويلات دائنة	1,809,597,569,739	8,885,368	94186	1443
	صكوك	23,506,415,937,086	410,383,307	477886	1883
2018	تحويلات دائنة	3,452,160,461,951	44,477,223	507057	5234
	صكوك	31,361,203,736,777	549,578,872	608503	2039
2019	تحويلات دائنة	8,822,634,362,478	107,401,048	3401830	15212
	صكوك	38,356,902,543,073	240,452,735	798193	2537
2020	تحويلات دائنة	14,483,854,443,703	146,867,007	6320751	15316
	صكوك	25,273,460,099,307	278,423,333	464465	2056
2021	تحويلات دائنة	22,326,522,805,855	181,048,552	10970578	20194
	صكوك	22,793,710,963,977	231,019,731	582205	1481
2022	تحويلات دائنة	30,313,612,069,051	327,981,920	15323780	29928
	صكوك	30,340,585,074,970	225,857,885	592994	3824
2023	تحويلات دائنة	37,412,396,838,959	407,657,628	17350642	29000
	صكوك	25,796,671,166,887	617,222,935	369210	1310

- البنك المركزي العراقي ، النشرات الإحصائية السنوية ، للسنوات (2012 ، 2016 ,2020، 2023)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا : الشمول المالي في العراق

ان أهمية الشمول المال financial inclusion تمكن الشركات والافراد من الوصول الى منتجات وخدمات مالية جيدة بأسعار مناسبة تلبي احتياجات معاملاتهم وتسوية المدفوعات المالية والتسهيلات الائتمانية والقروض وخدمات التامين ، حيث يتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام ، مما يوفر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والافراد محدودي الدخل فرصة مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الرفاهية الاجتماعية في العراق (التقرير الاقتصادي ، 2023 : 51)

يعد الشمول المالي احد الأهداف الرئيسة التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي (2016 -2020) وقد عمل البنك المركزي على تطوير هذا الهدف من خلال عدد من الخطوات المهمة التي اتخذها في هذا الصدد من ابرزها الاتي :

- اعتماد استراتيجيتين الأولى قصيرة الاجل (2018 – 2020) والتي تم اعدادها من قبل البنك المركزي والثانية طويلة الاجل يجري العمل على تطويرها من قبل صندوق النقد العربي وعدد من الجهات ذات العلاقة بغية رفع نسبة الشمول المالي في العراق . (التقرير الاقتصادي ، 2018 : 5)
- العمل مع البنك الدولي والوكالة الألمانية للتنمية الدولية (GIZ) على تنفيذ مشروع الشمول المالي لبداية تكامل اقتصادي جديد من خلال تحسين الشمول المالي بشكل مستدام والوصول الى الخدمات المصرفية الشاملة للفئات المستهدفة الضعيفة مثل النازحين داخليا والمجتمعات المضيفة ، لاسيما النساء والشباب من رواد الاعمال الصغيرة والمتناهية الصغر . (التقرير الاقتصادي ، 2021 :68)
- مشروع توطين رواتب موظفي الدولة تنفيذا لتوجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب قرار (281) لسنة 2017 بالتحول من النقد الى الدفع الالكتروني في دفع الرواتب ومستحقات الموظفين من خلال فتح حساب مصرفي لكل موظف مرتبط ببطاقة مدنية حصرا (التقرير الاقتصادي ، 2020 ، 66)
- التنسيق مع الأمانة لمجلس الوزراء / دائرة تمكين المرأة مع خبراء البنك الدولي لغرض وضع خطة بالصيغة النهائية وتعميمها على المصارف ومزودي خدمات الدفع وذلك ضمن اطار العمل بمشروع مبادرة تمكين المرأة اقتصاديا . (التقرير الاقتصادي ، 2022 : 58)
- تعزيز دور أنظمة المدفوعات في الشمول المالي من اجل تعزيز الوصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة ، حيث تم اصدار بطاقات الدفع الالكتروني بكافة أنواعها والمتمثلة بأجهزة الصراف الالي ونقاط البيع (POS) والمنافذ (POC)
- تسريع وتيرة الخدمات المصرفية المقدمة عن طريق الهاتف النقال (التقرير الاقتصادي، 2021 :68)

تطورت مؤشرات الشمول المالي في العراق من خلال زيادة استخدام أدوات الدفع الالكتروني في ضوء استراتيجية التي ساهمت في توفير الوقت والجهد في تسوية المعاملات المالية في المجتمع كما قلل من التداول النقدي او الورقي الذي يعتبر وسيلة لنقل الفيروسات ، اعتمد البنك المركزي العراقي استراتيجية الدفع الالكتروني من خلال التعاون مع القطاعين العام والخاص لتحسين نسب الشمول المالي الذي يعد احد مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال تحسين وتسريع الخدمات المالية والاقتصادية .وتركزت استراتيجية الدفع الالكتروني في العراق على تحقيق الاتي : (التقرير الاقتصادي ، 2023 : 51)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- تقديم المشورة وتمكين مقدمي الخدمات المالية لتطوير وتسويق الخدمات المالية الشاملة والمبتكرة
- تقديم برامج تدريبية حول الثقافة المالية وزيادة الوعي حول الخدمات المالية المخصصة لفئات مستهدفه محددة .
- تعزيز الظروف الاطارية من خلال دعم البنك المركزي العراقي لتعزيز وتنظيم الخدمات المالية الشاملة .
- يعمل البنك المركزي العراقي على تمكين الافراد والشركات من الوصول الى الخدمات المصرفية من خلال مجموعة متنوعة من القنوات بما في ذلك التطبيقات الرقمية والخدمات عبر الانترنت لتسهيل المعاملات المالية اليومية بسلاسة ، كما يشجع البنك المركزي على استخدام أدوات الدفع الالكتروني مثل البطاقات المصرفية والمحافظ الالكترونية لتحقيق التكامل المالي السريع والفعال .

ويوضح الجدول – 3 : تطور مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2017 – 2023) والتي يمكن متابعة تفاصيلها بالشكل الاتي :

1- **الحسابات المصرفية** : تطور عدد الحسابات المصرفية بتصنيفاتها المختلفة وكالاتي :

- ارتفع عدد الحسابات المصرفية للشركات الى (758172) عام 2023 بعد ان كانت (91460) حسابا مصرفيا عام 2017 .
- ارتفع عدد حسابات الودائع المصرفية الى (253413) عام 2023 بعد ان كانت (20811) حسابا مصرفيا عام 2017 .
- ارتفع عدد حسابات التوفير المصرفية الى (7,699,596) عام 2023 بعد ان كانت (634280) حسابا مصرفيا عام 2017
- ارتفع عدد الحسابات الجارية الى (4,578,151) عام 2023 بعد ان كانت (614483) حسابا مصرفيا عام 2017

2- **البطاقات الالكترونية** : تطور عدد البطاقات الالكترونية بأنواعها المختلفة وكالاتي :

- ارتفع عدد البطاقات الالكترونية المدينة الى (6,484,402) عام 2023 بعد ان كانت (127594) بطاقة عام 2017
- ارتفع عدد البطاقات الالكترونية الدائنة الى (126,491) عام 2023 بعد ان كانت (15158) بطاقة عام 2017
- ارتفع عدد البطاقات الالكترونية مسبقة الدفع الى (13143336) عام 2023 بعد ان كانت (147850) بطاقة عام 2017

3- **نقاط الدفع الالكتروني** : قد ارتفعت من (918) عام 2017 الى (23066) نقطة بيع عام 2023

4- **نقاط الدفع النقدي** : قد ارتفعت من (5143) عام 2017 الى (17610) نقطة عام 2023

5- **المحافظ الالكترونية** : قد ارتفعت من (222,442) عام 2017 الى (4,980,427) محفظة الالكترونية عام 2023

6- **الصراف الالي** : قد ارتفعت من (656) عام 2017 الى (4021) صراف الالي عام 2023

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول – 3 : الشمول المالي في العراق للمدة 2017 – 2023

السنوات	عدد الحسابات المصرفية				عدد البطاقات الالكترونية			نقاط الدفع الالكتروني	نقاط الدفع النقدي	المحافظ الالكترونية	الصراف الالي	متوسط الشمول المالي*
	الشركات	الودائع	التوفير	الجارية	المدينة	الدائنة	مسبقة الدفع					
2017	91460	20811	634280	614483	127594	15158	147850	918	5143	222,442	656	170981
2018	101881	23202	731835	773759	872894	22067	1275487	2200	6625	271,906	865	371156
2019	355904	83612	1446969	1153037	1460891	38883	7187050	2226	11677	403,797	1014	1104096
2020	470074	186036	3489040	1981826	2811503	46469	8,891,436	7,540	13796	1,226,235	1340	1738663
2021	573,205	191,955	3,915,175	2,016,322	5,083,997	50,927	9,771,370	8,329	14,704	2,107,265	1566	2130437
2022	655,828	226,223	4,999,188	2,914,652	5,430,434	61,320	10,711,017	10,718	17,610	2,970,390	2223	2545418
2023	758,172	253,413	7,699,596	4,578,151	6,484,402	126,491	13,143,336	23,066	17,610	4,980,427	4021	3460789

المصادر: البنك المركزي العراقي ، النشرات الإحصائية السنوية ، للسنوات (2020 ، 2023)

- *تم حساب متوسط الشمول المالي لأغراض القياس الاقتصادي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع / اثر أنظمة الدفع الالكتروني في الشمول المالي

نحاول الان قياس اثر أنظمة الدفع الالكتروني فيا شمول المالي وفقا للمنهجية الاتية :

أولا : توصيف النموذج القياسي

1- تحديد متغيرات النموذج وتشمل الاتي :

أ- متغيرات الدفع الالكتروني كمتغيرات مستقلة وتشمل ما يلي :

- عدد التحويلات بالدولار الأمريكي عبر نظام GRTS ويرمز لها (G)
- عدد التحويلات الدائنة بالدولار الأمريكي عبر نظام C-ACH ويرمز لها (C1)
- عدد الصكوك المحولة بالدولار الأمريكي عبر نظام C-ACH ويرمز لها (C2)

ب- متغيرات الشمول المالي كمتغير تابع ويعبر عنه بمتوسط مؤشرات الشمول المالي وحسب المعادلة التالية :

متوسط الشمول المالي(AFI)=

$$\frac{\text{متوسط الحسابات المصرفية+متوسط البطاقات الاكترونية+عدد نقاط الدفع الالكتروني+عدد نقاط الدفع النقدي+عدد المحافظ الالكترونية+عدد الصراف الالي}}{6}$$

2- توقع العلاقة الدالية : يتوقع الحصول على علاقة طردية بين أنظمة الدفع الالكترونية والشمول المالي .

3- صياغة العلاقة الدالية : يمكن صياغة العلاقة الدالية بين أنظمة الدفع الالكتروني والشمول المالي وفقا للصيغة التالية

$$AFI = \alpha + \beta 1G + \beta 2C1 + \beta 3C2 + \mu t$$

حيث ان :

AFI : متوسط مؤشرات الشمول المالي

α : ثابت يعبر عن مقدار التغير في الشمول المالي عندما يكون التغير في متغيرات الدفع الالكتروني صفرا

β1,β2,β3 : معلمات او مرونة المتغيرات المستقلة

μt : متغير عشوائي يعبر عن مقدار تأثير المتغيرات الأخرى غير الداخلة في النموذج

4- معالجة البيانات

بالنظر لمحدودية البيانات المتاحة عن مؤشرات الشمول المالي ، لقد تم معالجة البيانات أوتوماتيكيا وتحويلها من بيانات سنوية الى بيانات شهرية تغطي المدة الزمنية (2017 – 2023) .وبذلك اصبح عدد المشاهدات (84) مشاهدة .

ثانيا :اختبارات جذر الوحدة

عادة ما تتصف السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بانها غير مستقرة وتتضمن اتجاه زمني مما يجعل عملية التقدير والانحدار متحيزة ، ولغرض الحصول الى نتائج صحيحة ومتسقة لابد من اجراء اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة لغرض التأكد من استقرارها وخلوها من جذر الوحدة .

وهناك عدة اختبارات لجذر الوحدة اهما اختبار فيلبس – بيرون الذي يعتمد على اختبار ثلاث نماذج للانحدار (ثابت ، ثابت واتجاه ، بدون ثابت واتجاه) ومستويات معنوية مختلفة (1% ، 5% ، 10%) ، وسوف نعتمد نموذج (ثابت واتجاه) وعند مستوى معنوية (5%) كونها تمثل افضل النماذج . من خلال اختبار الفرضيات الاتية :

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

H0 : فرضية العدم : عدم استقرار السلاسل الزمنية

H1 : الفرض البديل : استقرار السلاسل الزمنية

تكون السلسلة الزمنية مستقرة وخالية من جذر الوحدة ، اذا كانت قيمة الاحتمالية (Prob.) اقل من 5% ، وفي هذه الحالة ترفض فرضية العدم ويقبل الفرض البديل والعكس صحيح .

يلخص (الجدول -4) نتائج اختبار جذر الوحدة وفقا لاختبار فيلبس - بيرون (PP) ومنه يتضح الاتي :

- ان السلسلة الزمنية لمتوسط الشمول المالي (AFI) مستقرة بالمستوى ، أي انها متكاملة من الدرجة I(0)
- ان السلسلة الزمنية للتحويلات عبر نظام GRTS مستقرة بالفرق الأول أي انها متكاملة من الدرجة I(1) .
- ان السلسلة الزمنية للتحويلات الدائنة عبر نظام C-ACH مستقرة بالفرق الأول أي انها متكاملة من الدرجة I(1)
- ان السلسلة الزمنية لتحويلات الصكوك عبر نظام GRTS مستقرة بالفرق الأول أي انها متكاملة من الدرجة I(1)

وبما ان بعض السلاسل الزمنية مستقرة بالمستوى I(0) والبعض الاخر مستقرة عند الفرق الأول I(1) ، علينا استخدام نموذج ARDL .

جدول – 4

اختبارفيلبس – بيرون (PP) لمتغيرات النموذج

Rank	Personal - Perron test Statistics				Statistical significance level	Variable
	1st difference		level			
	Prob.	Constant & Trend	Prob.	Constant & Trend		
I(0)	-	-	0.0193	-3.837	5%	AFI
	-	-		-3.464	Test critical value	
I(1)	0.0000	-9.444	0.7092	-1.772	5%	G
		-3.465		-3.464	Test critical value	
I(1)	0.0000	-9.295	0.2167	-2.758	5%	C1
		-3.465		-3.464	Test critical value	
I(1)	0.0000	-8.925	0.4391	-2.281	5%	C2
		-3.465		-3.464	Test critical value	

المصدر : مخرجات E-VIEWS13

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثا : تحديد فترات الابطاء

يمتاز نموذج ARDL بتحديد فترات الابطاء اوتماتيكيا ، والشكل – 1 : يبن تحديد فترات ابطاء النموذج من بين افضل 20 نموذج تم اختبارها وفقا لمعيار AIC .

شكل -1 : تحديد فترات الابطاء وفقا لمعيار AIC

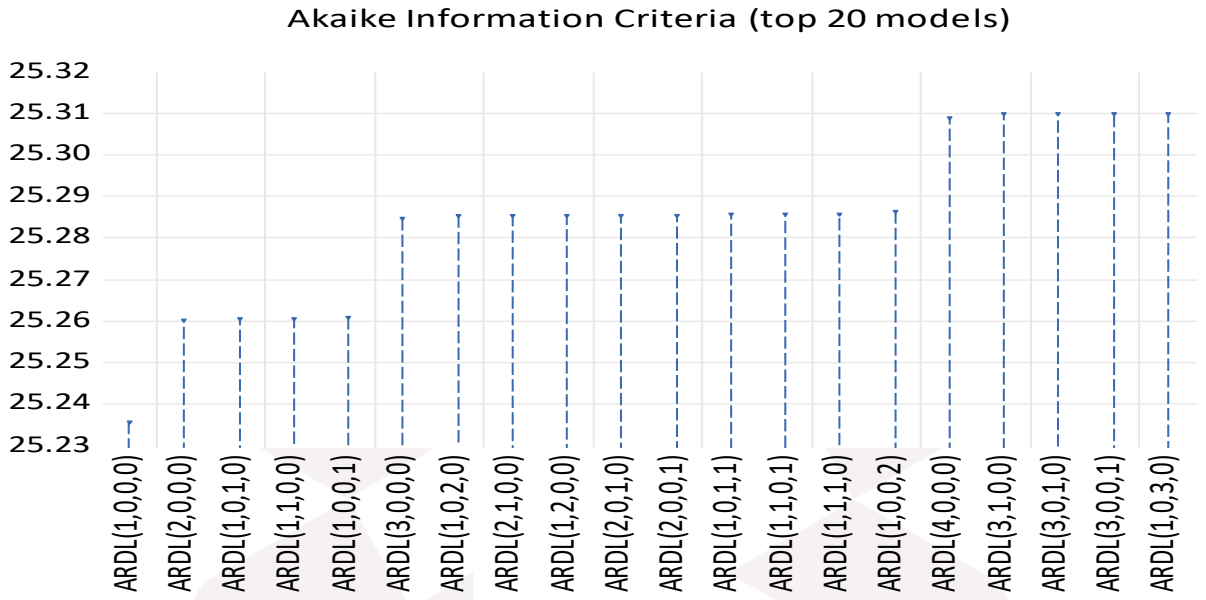

لمصدر :نتائج برنامج eviews13

يلاحظ من الشكل أعلاه ان افضل نموذج هو ARDL(1,0,0,0) ، أي تحديد فترة ابطاء واحدة للمتغير المعتمد (AFI) ولا يوجد فترة ابطاء لكل المتغيرات المستقلة (C2 , C1 , G).

رابعا :تقدير نموذج ARDL(1,0,0,0)

يلخص الجدول – 5 : نتائج التقدير ، اذ يلاحظ ان معلمات النموذج جميعها معنوية ، وذلك كون قيمها الاحتمالية Prob. اقل من 5% (ما عدا الحد الثابت). وان النموذج لم يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي كما يظهر من اختبار D-W فضلا عن جودة النموذج المقدر كما يتضح من قيمة احتمالية F-statistic الصفرية . كما ان قيمة معامل التحديد المعدل R^2=0.99 مما يعني ان 99% من التغيرات في الشمول المالي تعود الى التغيرات في أنظمة الدفع الالكتروني .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول -5 : تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: AFI
Method: ARDL
Date: 08/10/25 Time: 00:56
Sample: 2017M02 2023M12
Included observations: 83
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): D(G) D(C1) D(C2)
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 500
Selected model: ARDL(1,0,0,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AFI(-1)	1.000234	0.007080	141.2678	0.0000
D(G)	-23.40652	10.44492	-2.240947	0.0279
D(C1)	106.5382	7.537888	14.13370	0.0000
D(C2)	-318.3952	22.97400	-13.85894	0.0000
C	6572.614	14074.05	0.467002	0.6418

R-squared	0.996249	Mean dependent var	1663705.
Adjusted R-squared	0.996056	S.D. dependent var	1099231.
S.E. of regression	69028.72	Akaike info criterion	25.18078
Sum squared resid	3.72E+11	Schwarz criterion	25.32650
Log likelihood	-1040.002	Hannan-Quinn criter.	25.23932
F-statistic	5178.926	Durbin-Watson stat	2.022119
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر :نتائج برنامج eviews13

اعتمادا على نتائج تقدير نموذج ARDL(1,0,0,0) يمكننا إعادة صياغة معادلة التقدير بالشكل الاتي :

$$AFI = 5178.926 + 1.00AFI(1) - 23.40D(G) + 106.53D(C1) - 318.39D(C2)$$

ويلاحظ ان الشمول المالي يرتبط بعلاقة موجبة مع كل من الشمول المالي نفسه المتباطئ لفترة واحدة AFI(1) ، حيث ان كل تغير في AFI(1) يؤدي الى تغير في الشمول المالي في الفترة الحالية AFI بمقدار (1.00) .

كما ان الشمول المالي يرتبط بعلاقة موجبة مع التحويلات الدائنة D(C1) ، وان كل تغير في التحويلات الدائنة عبر نظام C-ACH يؤدي الى تغير في الشمول المالي بمقدار (106.53) .

لكن من جانب اخر ان الشمول المالي يرتبط بعلاقة سالبة مع كل من التحويلات عبر نظام التسوية الاجمالية الانية D(G) والصكوك المحولة عبر نظام المقاصة الالكترونية D(C2) وهذا لا يتسق مع المنطق الاقتصادي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

خامسا :اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود Bounds Test)

لبيان فيما اذا كانت هناك علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الشمول المالي وأنظمة الدفع الالكتروني قمنا بإجراء اختبار الحدود Bounds Test وكما مبين في الجدول ادناه :

جدول -6 : اختبار الحدود Bonds Test

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 3
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 83

Test Statistic	Value
F-statistic	74.371145

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
80	2.474	3.312	2.920	3.838	3.908	5.044
Asymptotic	2.370	3.200	2.790	3.670	3.650	4.660

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر :نتائج برنامج eviews13

يلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة F- statistic والتي تبلغ (74.371145) اعلى من الحدود العليا للقيم الحرجة وعند مستويات المعنوية كافة 1% ، 5% ، 10% ، مما يعني وجود تكامل مشترك بين الشمول المالي وأنظمة الدفع الالكتروني.

سادسا : نموذج تصحيح الخطأ Vector Error Correction

بعد ان تبين لنا من خلال اختبار الحدود وجود علاقات توازنيه طويلة الاجل بين أنظمة الدفع الالكتروني والشمول المالي ، نحاول تقدير معلمة تصحيح الخطأ لتحديد سرعة تصحيح الانحراف في الاجل القصير للوصول الى التوازنات طويلة الاجل .

ويلاحظ من خلال الجدول – 7 : ان معلمة تصحيح الخطأ لمتغير الشمول المالي سالبة ومعنوية ، حيث يمكن تصحيح الانحراف للوصول الى التوازن طويل الاجل بسرعة (-0.05) شهريا ، وكذلك معلمة تصحيح الخطأ لمتغير الصكوك المحولة عبر نظام المقاصة الالكتروني ، اذ يمكن تصحيح الانحراف للوصول الى التوازن طويل الاجل بسرعة (-9.07) شهريا .

اما التحويلات عبر نظام التسوية الاجمالية الانية والتحويلات الدائنة عبر نظام المقاصة الالكتروني غير معنوية ولا يمكن الاعتماد عليها في تصحيح الانحرافات في الاجل القصير للوصول الى التوازنات طويلة الاجل .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول – 7 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: 08/10/25 Time: 19:28
Sample (adjusted): 2017M03 2023M12
Included observations: 82 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Endogenous variables: AFI G C1 C2
Deterministic assumptions: Case 3 (Johansen-Hendry-Juselius): Cointegrating relationship includes a constant. Short-run dynamics include a constant.

Cointegrating Eq:	CointEq1
AFI(-1)	1.000000
G(-1)	11.23315
	(30.4272)
	[0.36918]
C1(-1)	-125.7630
	(18.9357)
	[-6.64157]
C2(-1)	369.4451
	(79.3416)
	[4.65638]
C	-601452.3

Error Correction:	D(AFI)	D(G)	D(C1)	D(C2)
COINTEQ1	-0.057493	0.000897	0.000403	-9.07E-05
	(0.11513)	(0.00085)	(0.00122)	(0.00029)
	[-0.49938]	[1.06189]	[0.33131]	[-0.31300]
D(AFI(-1))	-0.038087	-0.000708	-0.000693	4.92E-05
	(0.27019)	(0.00198)	(0.00286)	(0.00068)
	[-0.14096]	[-0.35720]	[-0.24272]	[0.07242]
D(G(-1))	-2.952305	-0.050873	-0.050771	0.003477
	(25.2661)	(0.18548)	(0.26717)	(0.06356)
	[-0.11685]	[-0.27428]	[-0.19003]	[0.05470]
D(C1(-1))	-3.081308	0.071327	0.038741	-0.006806
	(34.4172)	(0.25265)	(0.36394)	(0.08658)
	[-0.08953]	[0.28231]	[0.10645]	[-0.07862]
D(C2(-1))	7.042375	-0.140083	-0.071634	0.013633
	(101.757)	(0.74699)	(1.07601)	(0.25598)
	[0.06921]	[-0.18753]	[-0.06657]	[0.05326]
C	43356.27	225.5550	361.0913	-7.314766
	(18571.7)	(136.333)	(196.383)	(46.7189)
	[2.33453]	[1.65444]	[1.83871]	[-0.15657]

المصدر :نتائج برنامج eviews13

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الخامس / الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

1- ان ظام التسوية الإجمالي RTGS ونظام المقاصة الالكتروني A-CH يقلل من مخاطر الدفع النقدي

2- حدث تطور كبير في تحويلات المصارف عبر نظام RTGS سواء بالدينار العراقي او بالدولار الأمريكي ، خلال مدة البحث.

3- حدث تطور كبير في تحويلات المصارف عبر نظام ACH ، من خلال أوامر الدفع منخفضة القيمة والصكوك الالكترونية سواء بالدينار العراقي او الدولار الأمريكي خلال مدة البحث .

4- ضعف حملات الدعاية والاعلان من قبل المصارف العراقية لتعريف الجمهور بالخدمات المصرفية

5- ان اغلب التحديات التي تواجهها المصارف في تقديم الخدمات المصرفية هو عدم ثقة المجتمع بوسائل الدفع الالكترونية وقلة الوعي المصرفي

6- على الرغم من امتلاك البنك المركزي العراقي نظام مدفوعات الكتروني متطور وكفوء وامن، الا ان هناك الكثير من التعاملات لازالت نقدية

7- اظهر النموذج القياسي ان أوامر الدفع منخفضة القيمة والتحويلات الدائنة عبر نظام المقاصة الالكتروني له تأثير إيجابي في تعزيز الشمول المالي . اما المتغيرات المستقلة الأخرى فلايمكن الاعتماد عليها كونها لا تتسق مع المنطق الاقتصادي

8- توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الشمول المالي واوامر الدفع منخفضة القيمة والتحويلات الدائنة

9- بالإمكان تصحيح الانحرافات في الاجل القصير للوصول الى التوازن طويل الاجل ، بالنسبة للشمول المالي تبلغ معلمة تصحيح الخطأ (005-) ، اما بالنسبة للصكوك المحولة تبلغ سرعة تصحصح الخطأ (9.07) .

10- استنادا الى نتائج النموذج القياسي (7 ، 8 ، 9) تم تأكيد فرضية البحث جزئيا من خلال الارتباط الإيجابي بين عمليات الدفع الالكتروني وتحديدا (التحويلات الدائنة عبر نظام المقاصة الالكتروني) والشمول المالي

ثانيا : التوصيات

1- على البنك المركزي القيام بتحديث وتطوير انظمة ووسائل الدفع الالكتروني لتتماشى مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية العالمية.

2- استمرار الدعم الحكومي بخصوص استخدام وسائل الدفع الالكتروني والزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية اعتماده في كافة تعاملاتها المالية.

3- ان تشجيع ودعم الجمهور لاستخدام وسائل الدفع الالكتروني سيؤدي الى زيادة الشمول المالي ، فضلاً عن تقليل عمليات السحب النقدي من البطاقات

4- بالنظر للمخاطر الكبيرة التي تتعرض لها انظمة الدفع الالكتروني توجب ايجاد سبل لتخفيف المخاطر الناتجة عن العمل المصرفي الإلكتروني والتصدي للتحديات التي تواجهه وذلك من خلال:

- تقليل المخاطر المتعلقة بتشغيل النظام.
- تعزيز كفاءة النظام والآمان والموثوقية والسرعة في أدائه وتطوير بنيته التحتية.
- تعزيز الثقة بين المشاركين في النظام وتأكيد المعاملة .
- تلبية حاجات الاقتصاد الوطني ومواكبة التطورات في مجال الدفع الالكتروني.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر:

- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي ، للسنوات (2009 ، 2011 ، 2012، 2016 ، 2020 ، 2021، 2022 ، 2023) ، بغداد
- البنك المركزي العراقي، https://cbi.iq/news/view/2535
- بوسالم ، أبو بكر ، امنة ، قاجه ، قراءة اقتصادية في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الالكتروني – التجربة الماليزية نموذجا ، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد 1 ، العدد 1 .
- دليل شامل للتحول الى الدفع الالكتروني pdf،متاح على الموقع
- https://fatora.io/docs/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A.pdf
- سليمان ، بشرى طالب (2103) ، أنظمة الدفع الالكتورني في العراق (مكوناتها – دورها – إدارة مخاطرها) ، بغداد ، البنك الركزي العراقي
- السن ، عادل عبد العزيز (بلا) ، دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي ، جامعة الدول العربية.
- صندوق النقد العربي (2017) ، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي ، رقم 77 ، أبو ظبي : الامارات .
- كنه ، هبا . (2022) ، واقع تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني واثرها في الأداء المصرفي ، رسالة ماجستير ، الجامعة الافتراضية السورية.
- لفتة ، محمد طارق (2019) ، دراسة وتحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق ، مجلة دراسات مالية ومحاسبية ، الجزائر
- مهدي، حسين رضا ، (2024) تطور الدفع الالكتروني في العراق، البنك المركزي العراقي،2024
- النبحاوي ، حسن كريم ، شاكر ، امال حسين ، ناصر ، جيهان علي ، 2024 ،واقع وتحديات الشمول المالي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد 20 ، عدد خاص .

- نزار، مصطفى (2022)، مؤشرات الشمول المالي واثره في الاداء المالي، رسالة ماجستير ، في قسم ادارة الاعمال جامعة البصرة.

- الوقائع العراقية (2024) ، المادة 28 من قانون الدفع الالكتروني العراقي ، العدد ٢٩/٤/٢٠٢٤

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

واقع الشمول المالي في العراق وآليات النهوض به للمدة 2019-2023

م.د. زاهدة علي ياسين البرزنجي
الجامعة التقنية الشمالية/الكلية التقنية الادارية / الموصل
zahidaay@ntu.edu.iq

أ.م.د. حلا سامي خضير البجاري
جامعة الموصل/ كلية الادارة والاقتصاد/قسم العلوم المالية والمصرفية
halla4950@gmail.com

م.م. عمار شهاب احمد الاحمد
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية نينوى/قسم الشؤون المالية
81ammarshhab@gmail.com

الملخص

يعنى مصطلح الشمول المالي بتوفير كافة الامكانيات الخاصة بتوفير الخدمات المالية المختلفة وتمكين الأفراد والشركات للوصول إليها كي تلبي احتياجاتهم و بتكاليف منخفضة، بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، ويهدف الشمول المالي إلى تقليل الفجوة المالية بين مختلف الفئات الاجتماعية وتمكين الجميع من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، كالادخار والائتمان والتأمين ..الخ، ويساهم الشمول المالي بمساعدة الأفراد على إدارة أموالهم بطريقة أفضل وتحقيق أهدافهم المالية، فضلاً عن مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي، بالإضافة الى تقليل الفقر من خلال توفير الفرص المالية للأفراد والشركات، الا ان الشمول المالي يواجه حزمة من التحديات التي تعد مشكلة قابلة للبحث، كمعناة الأفراد والشركات من نقص الوصول إلى الخدمات المالية خاصة في المناطق النائية أو الفقيرة، فضلاً عن ارتفاع كلف الخدمات المالية مما يجعلها غير متاحة للعديد من الأفراد والشركات، بالإضافة نقص الوعي المالي الذي يقود إلى صعوبة في استخدام الخدمات المالية بشكل فعال، لذلك تعالت الصيحات لتبني استراتيجيات بهدف تعزيز الشمول المالي للإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث المتمثل بهل ان هناك امكانية للنهوض بالشمول المالي لتحقيق التوسيع في نطاق الخدمات المالية ما يساهم في زيادة الوصول إلى الخدمات المالية، و تقليل التكاليف ما يساهم في جعل الخدمات المالية متاحة للجميع، وتعزيز الوعي المالي ما يساهم في تمكين الأفراد والشركات من استخدام الخدمات المالية بشكل فعال. وقد تم الاعتماد في تحليل الجانب العملي على اسلوب التحليل المالي في تحليل واقع الشمول المالي في العراق، وقد توصل البحث الى تدني مستوى الشمول المالي في العراق بسبب وجود قصور في البنية التحتية للنظام المالي والمصرفي، فضلاً عن ضعف الاطر القانونية والتشريعية، بالإضافة الى ضعف الوعي والثقافة المالية و المصرفية، واقترح البحث تطوير البنى التحتية للتكنولوجيا المستخدمة في عمليات تقديم الخدمات المالية والمصرفية، ما يساهم في تشجيع الافراد والشركات على الاقبال على استخدامها بشكل اكبر بغية تقديم المزيد من التسهيلات للأفراد والشركات مستخدمي الخدمات الالكترونية من اجل تحفيزهم على المزيد من المشاركة في انجاح استراتيجيات الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي، الخدمات المالية، الوعي المالي والمصرفي، ممكنات الشمول المالي، ركائز الشمول المالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Abstract

Financial inclusion means providing all the capabilities for providing various financial services and enabling individuals and companies to access them to meet their needs at low costs, regardless of their economic and social status. Financial inclusion aims to reduce the financial gap between different social groups and enable everyone to access basic financial services, such as savings, credit, insurance, etc. Financial inclusion helps individuals manage their money better and achieve their financial goals. It also contributes to enhancing economic growth by increasing investment and stimulating economic activity, in addition to reducing poverty by providing financial opportunities for individuals and companies. However, financial inclusion faces a set of challenges that constitute a research-based problem, such as individuals and companies suffering from a lack of access to financial services, especially in remote or poor areas, in addition to the high costs of financial services, which makes them unavailable to many individuals and companies, in addition to the lack of financial awareness, which leads to difficulty in using financial services effectively. Therefore, calls have risen to adopt strategies aimed at enhancing financial inclusion to answer the main research question, which is: Is there a possibility to promote financial inclusion to achieve expansion in the scope of financial services, which contributes to increasing access to financial services, and reducing costs, which contributes Making financial services accessible to all and enhancing financial awareness contributes to enabling individuals and companies to use financial services effectively. The practical analysis relied on the financial analysis method to analyze the reality of financial inclusion in Iraq. The research concluded that the level of financial inclusion in Iraq is low due to deficiencies in the infrastructure of the financial and banking system, in addition to weak legal and legislative frameworks, in addition to weak financial and banking awareness and culture. The research proposed developing the infrastructure of the technology used in providing financial and banking services, which would contribute to encouraging individuals and companies to adopt their use more widely. This would provide more facilities for individuals and companies using electronic services, motivating them to further participate in the success of financial inclusion strategies.

Keywords: Financial inclusion, financial services, financial and banking awareness, financial inclusion enablers, financial inclusion pillars.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بغية تحسين قدرة الافراد والشركات في الحصول على الخدمات المالية الالكترونية، وقد بذل المصرف المركزي العراقي جهود كبيرة لتطوير النظام المالي العراقي، والها اعداد و صياغة اطاراً تنظيمياً اكثر تمكيناً للمدفوعات الالكترونية الذي يعزز من استخدام الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بجودة عالية وكلفة منخفضة، فضلاً عن اتاحتها لكافة شرائح المجتمع بشكل عام والشرائح المهمشة بشكل خاص، بالإضافة الى المشاريع المتوسطة و الصغيرة والمتناهية الصغر بهدف تحسين ادارتها المالية، وبذلك تسعى استراتيجية الشمول المالي الى زيادة الانتشار المصرفي بهدف زيادة اعداد الحسابات المصرفية، من خلال اتاحة الخدمات المصرفية لعدد اكبر من المتعاملين ومن كافة الفئات العمرية، بالإضافة الى اتاحتها للمشاريع في المناطق النائية لغرض تمكينهم من الاستفادة القصوى من الخدمات المالية، فضلاً عن العمل على زيادة وعيهم وثقافتهم المالية والمصرفية، وطمأنتهم من خلال توفير الحماية القانونية والتشريعية لهم، التي تعتبر اللبنة الاولى للنهوض واقامة ركائز ثابتة للشمول المالي في العراق، وقد تم تقسيم البحث الى مبحثين، تناول الاول الاطار النظري للشمول المالي، فيما تناول المبحث الثاني الاطار العملي، واخيراً اختتم البحث بأهم الاستنتاجات والمقترحات.

منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث : تمتاز الخدمات المالية والمصرفية الالكترونية بإمكانية ايصالها وتقديمها في مناطق جغرافية بعيدة لا تتمكن من ايصالها المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية، الامر الذي يمكنهم من استخدامها في الحصول على خدمات مالية ومصرفية متنوعة لم تكن متاحة في السابق، ومن هذا المنطلق تكمن مشكلة البحث حيث ان ضعف الانتشار المصرفي و الكثافة المصرفية تسبب ضعف في الوعي والثقافة المالية والمصرفية التي تقود الى عرقلة تطوير النظام المالي وتقف عائقاً امام تطبيق الشمول المالي وبالتالي يمكن تجسيد مشكلة البحث في التساؤل الآتي :

1. هل يوجد دور للخدمات المالية والمصرفية الالكترونية في تحسين الشمول المالي؟
2. ماهو دور الخدمات المالية والمصرفية في تعزيز الوعي والثقافة المصرفية للأفراد والشركات بغية انجاح الشمول المالي؟

ثانياً : اهمية البحث : يحظى موضوع الشمول المالي بأهمية كبيرة من قبل المصرف المركزي العراقي كونه يساهم في دمج المجتمع والاقتصاد العراقي بالمنظومة العالمية من خلال قيامه بتحسين البنى التحتية للنظام المالي والمتمثلة بادخال التكنولوجيا الحديثة اليه، فضلاً تشريع القوانين والتعليمات التي توفر الحماية للمجتمع والشركات التي ليس لديها ثقة بالمؤسسات المالية والمصرفية، بغية تحفيزهم وجذبهم لزيادة التعامل معها مما يسهل على المصرف المركزي انجاح عملية ترسيخ الشمول المالي في العراق.

ثالثاً : اهداف البحث : يهدف البحث الى بيان ممكنات وركائز الشمول المالي وكيفية تسخيرها من قبل المصرف المركزي العراقي سعياً منه لارساء وترسيخ ركائز الشمول المالي في العراق من خلال ما يلي :

1. التعريف بمصطلح الشمول المالي و الوقوف على واقعه في البيئة المالية العراقية.
2. تحديد نقاط القوة للشمول المالي وتعزيزها بالإضافة الى تحديد نقاط الضعف للشمول المالي و معالجتها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رابعاً : فرضية البحث : يفترض البحث على انه ((لايوجد علاقة تأثير طردية بين تطوير أليات الشمول المالي كمتغيرات مستقلة المتمثلة بـ(الوصول للخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية) وبين نظام الشمول المالي العراقي كمتغير تابع)).

خامساً : منهج البحث : يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت، اما في الجانب العملي فقد تم اعتماد اسلوب التحليل المالي لواقع مؤشرات الشمول المالي العراقي الحالية وسبل تطويرها في المستقبل.

سادساً : حدود البحث

1. الحدود المكانية : جمهورية العراق/البنك المركزي العراقي.
2. الحدود الزمانية : تتضمن الحدود الزمانية ما يلي : 2019-2023.

الشكل (1)

ممكنات و ركائز انجاح الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025-2029

Source: Central Bank of Iraq, Departmend of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial Stability, https://cbi.iq/page/p147 , .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الاول

الاطار النظري للشمول المالي

اولاً : مفهوم الشمول المالي

يؤدي النظام المالي دوراً كبيراً في جذب وتعبئة الموارد المالية وتخصيصها، عن طريق توفير المؤسسات المالية والأدوات المالية القادرة على تجميع المدخرات ورؤوس الأموال للمشاريع الاقتصادية (سعدني، 2017، 7) و أن الوصول إلى نظام اقتصادي متطور لابد من توفر نظام مالي متطور(,2015,1Roy) وأن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تكمن في كفاءة استخدام الأولى للموارد المتاحة والذي يعود بالدرجة الأولى لوجود نظام مالي واسواق مالية متطورة، ويجب أن يقوم هذا النظام المالي على قاعدة شعبية واسعة يطلق عليها الشمول المالي(شرف و الصائغ، 2021، 455)، وقد برز موضوع الشمول المالي في فترة تسعينات القرن الماضي بعد ظهور مجموعة من المشاكل التي سلطت عليها الدراسات الضوء والمتعلقة بالصعوبات والتحديات التي يواجهها الافراد والشركات في الوصول إلى "الخدمات المصرفية كأدوات الدفع الحديثة والخدمات المصرفية المختلفة، التي نتج عنها مصطلح الاستبعاد أو الإقصاء المالي والذ تم تطويره ليصبح مصطلح للشمول المالي لأول مرة 1992.(أوس، 2024، 176)، وبناء على ما سبق يعرف الشمول المالي بانه عملية توفير و تقديم الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع فضلاً عن الشركات بمختلف انواعها باقل كلفة وبجودة عالية. (حمدوش، 2020، 3)

ثانياً : أهمية الشمول المالي

حظى مصلح الشمول المالي باهتماماً متزايداً من قبل المهتمين في المجالات المالية والمصرفية في العقود المنصرمة الذي برز في أوائل التسعينات، والذي كشف عن الآثار الإيجابية للخدمات المالية المقدمة بكفاءة لكلاً من الاقتصاد الجزئي والكلي، اذ يمكن ان تساهم الخدمات المالية المقدمة بكفاءة على دفع وتطوير التنمية الاقتصادية، التي تساعد في رفع المستوى المعيشي للأفراد وانتشالهم من الفقر عن طريق تسهيل الاستثمار في كافة قطاعات الاعمال، بالإضافة الى انها تسهل إدارة الازمات المالية الطارئة، التي تقود الى توسيع هوة الفقر والعوز (ياس، 2022، 44) ويعد الهدف الرئيس من الشمول المالي هو توفير الخدمات المالية بتكاليف منخفضه كالادخار والاقتراض و الدفع والايداع لجميع الشرائح وخاصة من لا يتعاملون مع المصارف من خلال الخدمات المصرفية الالكترونية،(شيخ و امينة، 2022، 22) و زيادة الاهتمام العالمي في توسيع نطاق الشمول المالي ضمن آليات مشتركة تضمن توحيد الأهداف المالية العالمية من اجل تنسيق الاعمال، وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والبنك الدولي ان بناء نظام مالي شامل هو الطريق للوصول الى الفقراء ومحدودي الدخل، لتحقيق ذلك لا بد من إيجاد طرق تكفل وجود قنوات متعددة تساعد على رفع جودة مستوى الخدمات المالية المقدمة لأكبر عدد ممكن من الفقراء والمهمشين وكذلك تقليل التكلفة للمستفيدين منها (الرباع وعبد السلام، 2019، 227)

ثالثاً: اهداف الشمول المالي

بغية تحقيق اهداف الشمول المالي فان الامر يتطلب بذل جهود كبيرة لتهيئة البنى التحتية المتمثلة بتوفير التكنولوجيا الخاصة بالشمول المالي، فضلاً عن تهيئة و الموارد البشرية المدربة بشكل جيد على ادارة تلك التكنولوجيا من اجل الوصول الى تحقيق الاهداف المرصودة من قبل الجهات الراعية لتلك العملية، اذ يعد الشمول المالي وسيلة لتحقيق مجموعة اهداف رئيسة وهي كما يلي: (لفتة ولفتة، 2019، 18) (مباركة وشيماء، 2024، 16-17)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1. تعزيز حصول كافة الافراد والشركات على الخدمات الالكترونية بتكاليف منخفضة.
2. بناء مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على تقديم خدمات مالية متنوعة وشاملة لجذب اكبر عدد من العملاء و الشركات.
3. تحويل المؤسسات المالية والمصرفية من تقليدية الكترونية لتسهيل ربطها بالنظام المالي العالمي وتسهيل تعزيز الشمول المالي للمجتمع و الاقتصاد الذي تعمل فيه.
4. تمكين المرأة من الوصول الى الخدمات المالية وتقليل الفجوة بين الجنسين.
5. السعي لتحقيق الاستقرار المالي عن طريق تنويع موجودات المصارف وبالتالي تقليل مخاطرها.
6. تمكين و تعزيز قدرة الافراد على بدء وتوسيع اعمالهم التجارية الخاصة بهم.
7. نشر الوعي المالي المصرفي من خلال اتاحة المشاركة لكافة الاطراف ذات العلاقة بالنظام المالي والمصرفي.

رابعاً : مؤشرات و ابعاد الشمول المالي

من اجل قياس مدى تطور او تخلف الشمول المالي في أي دولة يتوجب تحديد البنك المركزي لعدد من المؤشرات التي تقيس مدى كفاءة او عدم كفاءة الشمول المالي فيها، التي تقيس مدى قدرة الافراد والشركات في الحصول الخدمات المالية، وتحديد مدى معرفتهم في كيفية استخدام تلك التكنولوجيا واثرها في توسع او تقلص التعاملات المالية عبر الحسابات المالية والتي يمكن ان نبينها كما يلي: (الزهراني و الامام، 2025، 15611)

1. مؤشر مدى قدرة وصول الأفراد و الشركات للخدمات المالية والمصرفية لـ(عدد نقاط تقديم الخدمات المصرفية، حسابات النقود الالكترونية، حدود الترابط بين نقاط تقديم الخدمات).
2. مؤشر مدى استخدام الافراد للخدمات المصرفية (البالغين الذين يمتلكون تعاملات مصرفية، البالغين الذين يمتلكون ائتمان مصرفي، البالغين من حملة وثائق التامين، عدد معاملات الدفع غير النقدية، عدد معاملات الدفع غير النقدية، عدد معاملات الدفع عبر الهاتف، المحتفظين بحساب مصرفي، الشركات التي تمتلك حسابات مالية رسمية، الشركات المقترضة).
3. مؤشر مدى جودة تقديم و استخدام الخدمات المالية والمصرفية (المعرفة المالية، السلوك المالي، متطلبات الشفافية، حل النزاعات، تكاليف الخدمات المالية، العوائق على الائتمان).

وكما مبين في الشكل ادناه:

الشكل (2)

ابعاد الشمول المالي

الفتلاي، ريام فاضل شاكر، 2019، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص 30.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

خامساً : اهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي هي تمكين جميع الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية والمناسبة واستخدامها، مع حماية حقوقهم، ويشمل ذلك توفير خدمات أساسية كالمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين، وتعزيز الثقافة المالية، ودعم ريادة الأعمال، وتشجيع التحول نحو القطاع الرسمي، وتنمية البنية التحتية الرقمية، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر وعدم المساواة، (البنك المركزي المصري، 1،2021) ويمكن ان نلخص اهداف الشمول المالي بما يلي:(حسن و الحيدري،2021، 109-110) (حميمد و بوعروج، 2020، 27)

1. يهدف لتعزيز وصول واستخدام كافة الافراد والشركات الى الخدمات المالية والمصرفية عبر توحيد جهود كافة الاطراف المشاركة.
2. يهدف لوضع ادوات للحد من الفساد غلق الفجوات والتسربات في توزيع الرواتب الكترونياً بدلاً من الدفع نقداً.
3. يهدف لتحقيق الجودة والنزاهة المالية وحماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية عن طريق إعداد السياسات والتعليمات تخص ذلك.
4. يهدف لمعالجة وتقليل نسب الفقر و البطالة، الفقر للحد من التفاوت الطبقي بين شرائح المجتمع.
5. يهدف لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق دعم و تمويل المشاريع التنموية كالمشاريع الصغيرة، المتوسطة والمتناهية الصغر.
6. يهدف لتقليص الفجوة في الوعي او التثقيف المالي لدى الافراد والشركات عن طريق تظافر كافة الجهود.

سادساً : ركائز الشمول المالي (حسانين، 2016، 1218) (الطيب، 2020، 14)

1. الركيزة الاولى للشمول المالي : وجود مصارف تستقبل مدخرات وحدات الفائض المالي و واعادة توجيهها الى وحدات الفائض المالي.
2. الركيزة الثانية للشمول المالي : وجود مؤسسات مالية غير مصرفية اخرى مختلفة.
3. الركيزة الثالثة للشمول المالي : وجود شركات التأمين التي تقدم المساعدة عند تعرض الافراد والشركات للأخطار المختلفة لمنع خروجهم من الدائرة الاقتصادية، بل تعويضهم لدفع استمراريتهم في الدائرة الاقتصادية.
4. الركيزة الرابعة للشمول المالي : وجود المنظمون المتمثلون بالجهات المشرفة على تنظيم و تطبيق الشمول المالي كالبنك المركزي وشركات تأمين ... الخ.
5. الركيزة الخامسة لشمول المالي : وجود شركات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي تزود الافراد و الشركات بالخدمات الاتصالاتية التي تمكنهم من الوصول للخدمات المالية و المصرفية عبر توفيرها اجهزة مختلفة.
6. الركيزة السادسة للشمول المالي : وجود حكومة بكافة وزاراتها تعمل على تطبيق استراتيجية الشمول المالي عبر برامجها المختلفة.
7. الركيزة السابعة للشمول المالي : وجود علاقات مع الوكالات المالية الدولية والمؤسسات المانحة وشركات التنمية والخبراء التقنيين والمستشارين من اجل تلقي الدعم التقني .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

سابعاً : و اقع الشمول المالي في العراق (حمزة وآخرون، 2021، 83-86)

يمكن تحديد و اقع الشمول المالي في أي دولة بشكل عام و العراق بشكل خاص من خلال ما يلي:

1. واقع الجهاز المصرفي العراقي : لبيان الواقع المصرفي العراقي يتطلب الامر تحديد اعداد المصارف العاملة في العراق و نسب تركزها الجغرافي فيه و كما يلي:

- بلغ عدد المصارف الحكومية التقليدية (6) مصارف وبعدد فروع (147) في بغداد و (262) في المحافظات وبنسبة تركز (37%) في بغداد و (63%) في باقي المحافظات، اذ يلاحظ سوء في التوزيع الجغرافي في العراق.
- بلغ عدد المصارف الاهلية (25) مصرفاً وبعدد فروع (94) في بغداد و (180) في المحافظات و بنسبة تركز بنسبة (35%) في بغداد و (65%) في باقي المحافظات، كذلك يبين انه هناك سوء في توزيع المصارف الاهلية في العراق.
- بلغ عدد المصارف الاجنبية (12) مصرفاً وبعدد فروع (13) في بغداد و (15) في المحافظات و بنسبة تركز بنسبة (46%) في بغداد و (54%) في باقي المحافظات، كذلك يبين انه هناك سوء في توزيع المصارف الاهلية في العراق.
- بلغ عدد المصارف الاسلامية (2) مصرفاً وبعدد فروع (2) في بغداد و (3) في المحافظات و بنسبة تركز بنسبة (40%) في بغداد و (60%) في باقي المحافظات، كذلك يبين انه هناك سوء في توزيع المصارف الاهلية في العراق.
- المؤسسات المالية الاخرى وهي مؤسسات اسست خصيصاً لتقديم خدمات عامة للمجتمع والاقتصاد لا تشكل نسبة ما تقدمه من خدمات رقماً كبيراً قياساً بحجم الحاجة الفعلية للاقتصاد والمجتمع.
- بلغت الكثافة المصرفية حسب وزارة التخطيط العراقية (45.5%) وهي نسبة دون المطلوب لتعزيز الشمول المالي في العراق.

2. خدمات الدفع الالكتروني : لبيان الواقع الخدمات الالكترونية المقدمة يتطلب الامر تحديد اعداد اجهزة (ATM) و (POS) و (POC) في العراق و كما يلي:

- بلغ عدد اجهزة (ATM) في اخر احصائية (3.8) جهاز لكل مائة الف نسمة.
- بلغ عدد اجهزة (POS) في اخر احصائية (20.2) جهاز لكل مائة الف نسمة.
- بلغ عدد اجهزة (POؤ) في اخر احصائية (35.2) جهاز لكل مائة الف نسمة.
- بلغ عدد البطاقات الالكترونية المصدرة (5083997) بطاقة.
- بلغ عدد الحسابات الالكترونية (2016322) حساب جاري و (191955) توفير و (3915175) ودائع ثابتة.

3. العمق المصرفي والاهمية النسبية في الاقتصاد : لبيان واقع العمق المصرفي والائتماني يتطلب الامر تحديد ما يلي:

- بلغ العمق المصرفي للودائع حسب اخر احصائية نسبة (14.3%) وهي نسبة منخفضة بسبب ضعف الثقة بالمصارف والمؤسسات المالية.
- بلغ العمق الائتماني للائتمان الممنوح حسب اخر احصائية نسبة (9.8%) وهي نسبة ضعيفة بسبب تخوف المصارف من مخاطر عدم السداد من قبل المقترضين.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تاسعاً : تحديات الشمول المالي في العراق

تواجه عملية انجاح تطبيق الشمول المالي في العراق العديد من التحديات المبينة كما يلي: (شهرة وحنان، 2024، 35-36) (عبدالمطلب وعبد الرحمن، 2023، 12)

1. انخفاض مستوى الدخل.
2. عدم وجود مؤسسات مالية مساندة للنظام المصرفي.
3. عدم تمكن القطاع المصرفي من اتمام البنية التحتية.
4. وجود قطاع موازي غير مسجل يقدم الجزء الاكبر من الخدمات المالية والمصرفية خارج اطار النظام المالي الرسمي.
5. عدم ثقة المجتمع والشركات بالنظام المالي.
6. يوجد بطء كبير في تطور النظام المالي.
7. وجود قصور في البنية التشريعية.
8. ضعف التوعية والاعلام المالي والاقتصادي.
9. تخوف المصارف من التوسع في منح الائتمان بسبب انعدام الثقة بالمقترضين.

عاشراً : متطلبات النهوض بو اقع الشمول المالي

بغية النجاح في تطبيق الشمول المالي يتطلب ما يلي: (عوض، 2021، 379) (مروى ورحمة، 2023، 20-21)

1. العمل على زيادة الثقافة المالية والمصرفية للافراد والشركات.
2. العمل على دمج المؤسسات المالية والمصرفية مع القطاعات الاخرى بغية استكمال عمل نظام الشمول المالي.
3. تحفيز الافراد والشركات على تبني نظام المدفوعات الرقمي بغية المساهمة في دفع عجلة الشمول المالي الى الامام.
4. العمل على ايصال الخدمات المالية والمصرفي الى كافة المناطق الجغرافية لتشمل كافة شرائح المجتمع بالإضافة الى المشاريع في تلك المناطق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني

الجانب التطبيقي

تحليل و اقع الشمول المالي في العراق للمدة 2019-2023

وسبل النهوض به حسب الاستر اتيجية الوطنية 2025-2029

اولاً: و اقع الشمول المالي للعراق 2019-2023

بغية تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في العراق في الفترة 2019-2023 يتطلب الامر استعراض ما يلي:

1. اقرار مشروع توطين رواتب موظفي القطاع العام

حقق المصرف المركزي قفزة جيدة في موضوع توطين رواتب موظفي القطاع العام بهدف تعزيز البنية المالية في المصارف العاملة في العراق و اعطائها مجال اكبر للمساهمة في التمويل الداخلي، وان الزام المصرف المركزي بالزام موظفي القطاع العام بتوطين رواتبهم في المصارف بغية زيادة تعاملاتهم المالية معها من اجل زيادة ثقتهم بها، ومن ثم فتح قنوات تعامل جديدة معهم غير عملية دفع الرواتب، والمتمثلة بتمكينهم من الشراء بالنقد او بالاقساط باستخدام الدفع الالكتروني لكافة انواع المنتجات كالاثاث والاجهزة المعمرة والسيارات وغيرها فضلاً عن تمكينهم من الحصول على الائتمان بضمان مرتباتهم، وقد ساهم مشروع توطين رواتب القطاع العام في زيادة عدد الموظفين الموطنين لرواتبهم للفترة 2010-2023 اذ بلغت اعدادهم على التوالي (1,000,000، 1,900,000، 4,000,000، 6,600,000، 9,300,000) موظف، المر الذي فتح امام الموظفين والمصارف ابواب تعامل جديدة لم تكن متوفر قبل ذلك كما مبين الشكل (2).

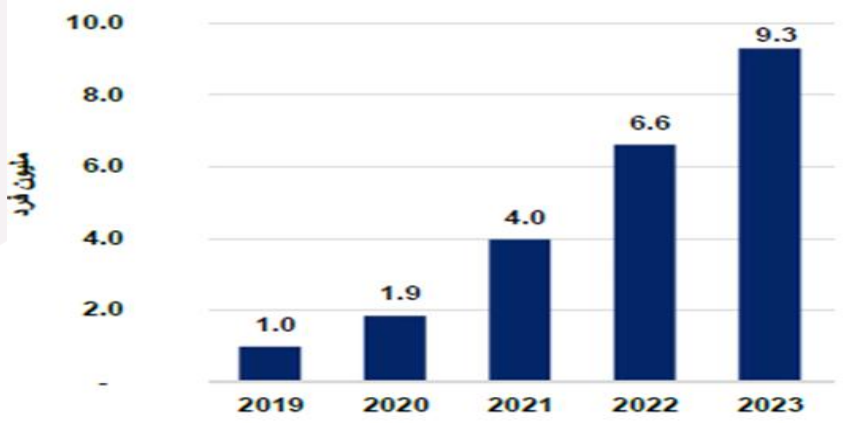

الشكل (2)

اجمالي عدد الموظفين الموطنة رو اتبهم للمدة 2019-2023

Source: Central Bank of Iraq, Departmend of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial Stability, https://cbi.iq/page/147p , .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. حجم الانتشار و الكثافة المصرفية في العراق للمدة 2019-2023

يعد قياس حجم الانتشار والكثافة المصرفية مؤشراً مهماً من مؤشرات تحديد مستوى الشمول المالي من خلال تحديد عدد فروع المصارف الموزعة جغرافياً في البلاد، التي توفر مختلف الخدمات المالية للمتعاملين معها كما مبين في الجدول (1) ادناه:

السنة	عدد السكان النشطين اقتصادياً من (15-64) (ألف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2019	22,091	888	24.88	4.02
2020	22,668	891	25.44	3.93
2021	23,255	904	25.72	3.89
2022	23,870	876	27.25	3.67
2023	32,493	843	38.54	2.59

الشكل (1)

الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للمدة 2019-2023

Source: Central Bank of Iraq, Departmend of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial Stability, https://cbi.iq/page/147p , .

اذ يبين الجدول (1) ما يلي :

- يلاحظ زيادة اعداد المتعاملين للفئات العمرية (15-64) سنة من النشطين اقتصادياً للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (22,091، 22,668، 23,255، 23,870، 32,493) الف نسمة، وان تلك الزيادة في تلك الاعداد تعبر خطوة ايجابية مهمة في تحسين الشمول المالي في العراق.
- يلاحظ انخفاض اعداد المصارف العاملة في العراق للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (888، 891، 904، 876، 843) مصرف، وان انخفاض اعداد المصارف يقود الى زيادة الكثافة المصرفي (اعداد المتعاملين مع المصارف الحالية) بسبب انخفاض اعداد المصارف مما يزيد من حجم الضغط والزخم على المصارف الحالية للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (24.88، 25.44، 25.72، 27.25، 38.54) الف نسمة لكل مصرف بسبب انخفاض الانتشار المصرفي للفترة 2019-2023 الذي بلغ على التوالي (4.02%، 3.93%، 3.89%، 3.67، 2.59%) بسبب غلق عدد من الفروع المصرفية في مواقع جغرافية مختلفة، والتي تعد خطوة سلبية تقود الى تقويض جهود تطوير الشمول المالي في العراق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3. حجم انتشار خدمات الدفع الالكتروني في مناطق العراق للمدة 2019-2023

بغية تمكين الافراد والشركات من الوصول بشكل فعال وسريع لكافة انواع الخدمات المالية والمصرفية، برزت الحاجة الى توفير خدمات الدفع الالكتروني التي تعد فعالة وسريعة وقليلة التكلفة في كافة المناطق الجغرافية ، وبناء على ذلك قام البنك المركزي العراقي بزيادة انتشار هذه الخدمات بهدف زيادة المبادلات الالكترونية، حيث تم طرح ثلاث انواع من ادوات الدفع الالكتروني والمتمثلة بأجهزة الصراف الالي (ATM) واجهزة نقاط البيع (POS) و اجهزة الدفع (POC) و المبينة في الشكل (3) ادناه:

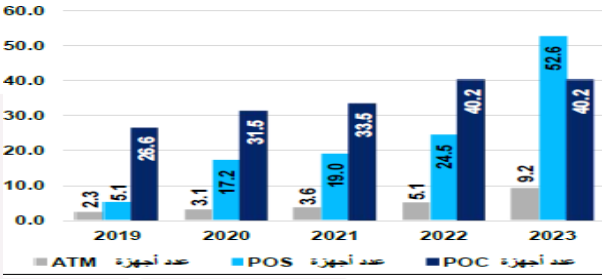

الشكل (3)

انتشار خدمات الدفع الالكتروني في مناطق العراق لكل (1000) كليومتر للمدة 2019-2023

Source: Central Bank of Iraq, Departmend of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial Stability, https://cbi.iq/page/147p , .

يبين الشكل (3) ما يلي :

- شهدت عدد اجهزة الصراف الالي (ATM) ارتفاعاً طفيفاً للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (2.3، 3.1، 3.6، 5.1, 9.2) جهاز لكل (1000) كيلومتر و هو عدد قليل نسبياً الا انه يلاحظ زيادة اعدادها تدريجياً في محاولة من المصرف المركزي لتعزيز جهود تطوير الشمول المالي في العراق.
- شهدت عدد اجهزة نقاط البيع (POS) ارتفاعاً طفيفاً للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (5.1، 17.2، 19.0، 24.5، 52.5) جهاز لكل (1000) كيلومتر و هو عدد قليل نسبياً الا انه يلاحظ زيادة اعدادها تدريجياً في محاولة من المصرف المركزي لتعزيز جهود تطوير الشمول المالي في العراق.
- شهدت عدد اجهزة نقاط الدفع (POC) ارتفاعاً طفيفاً للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (26.6، 31.5، 33.6، 40.2، 40.2) جهاز لكل (1000) كيلومتر و هو عدد قليل نسبياً الا انه يلاحظ زيادة اعدادها تدريجياً في محاولة من المصرف المركزي لتعزيز جهود تطوير الشمول المالي في العراق.

4. حجم انتشار خدمات الدفع الالكتروني نسبة لعدد سكان العراق للمدة 2019-2023

بغية تمكين الافراد والشركات من الوصول بشكل فعال وسريع لكافة انواع الخدمات المالية والمصرفية، برزت الحاجة الى توفير خدمات الدفع الالكتروني التي تعد فعالة وسريعة وقليلة التكلفة، وبناء على ذلك قام البنك المركزي العراقي بزيادة انتشار هذه الخدمات بهدف زيادة المبادلات الالكترونية، وبعد نشر ثلاث انواع من ادوات الدفع الالكتروني والمتمثلة بأجهزة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الصراف الالي (ATM) واجهزة نقاط البيع (POS) و اجهزة الدفع (POC) و المبينة في الشكل (3) السابق يبين الشكل (4) ما يلي:

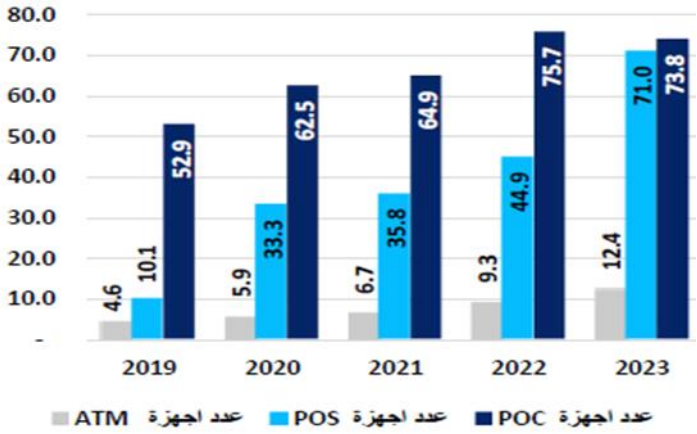

الشكل (4)

انتشار خدمات الدفع الالكتروني الى عدد سكان العراق لكل (100,000) بالغ للمدة 2019-2023

Source: Central Bank of Iraq, Departmend of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial Stability, https://cbi.iq/page/147p , .

يبين الجدول ما يلي :

- شهدت عدد اجهزة الصراف الالي (ATM) ارتفاعاً طفيفاً للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (4.6، 5.9، 6.7، 9.3، 12.4) جهاز لكل (100,000) نسمة و هو عدد قليل نسبياً الا انه يلاحظ زيادة اعدادها تدريجياً في محاولة من المصرف المركزي لتعزيز جهود تطوير الشمول المالي في العراق.
- شهدت عدد اجهزة نقاط البيع (POS) ارتفاعاً طفيفاً للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (10.1، 33.3، 35.8، 44.9، 71.0) جهاز لكل (100,000) نسمة و هو عدد قليل نسبياً الا انه يلاحظ زيادة اعدادها تدريجياً في محاولة من المصرف المركزي لتعزيز جهود تطوير الشمول المالي في العراق.
- شهدت عدد اجهزة نقاط الدفع (POC) ارتفاعاً طفيفاً للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (52.9، 62.5، 64.9، 75.7، 73.8) جهاز لكل (100,000) نسمة و هو عدد قليل نسبياً الا انه يلاحظ زيادة اعدادها تدريجياً في محاولة من المصرف المركزي لتعزيز جهود تطوير الشمول المالي في العراق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

5. انواع طرق الدفع والاستلام باستخدام الخدمات المالية

تتنوع طرق الدفع والاستلام للخدمات الالكترونية وكما يلي :

أ. طريقة الدفع و الاستلام عبر الهاتف النقال

من اجل تسريع عمليات الدفع الالكترونية تم توفير خدمة الدفع عبر اجهزة الهاتف النقال، من خلال اعطاء اجازة لشركة اسياسيل حوالة و شركة زين كاش و شركة محفظة ناس، التي ساهمت في مساعدة الافراد والشركات على ارسال واستقبال الاموال عبر اجهزة الهاتف النقال خاصتهم بشكل سهل وفعال كما مبين في الشكل (5) ادناه:

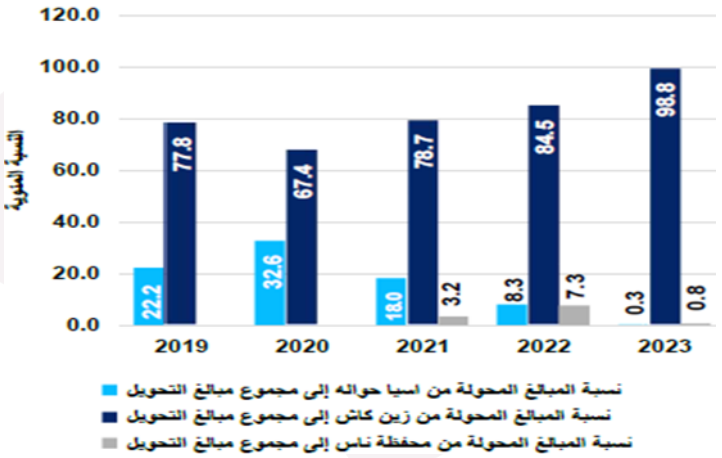

الشكل (5)

نسبة المبالغ المحولة من شركات الدفع عبر الهاتف النقال للمدة 2019-2023

Source: Central Bank of Iraq, Departmend of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial Stability, https://cbi.iq/page/147p , .

يبين الشكل (5) ما يلي :

- شهد تعامل الافراد والشركات مع شركة اسيا حوالة انخفاضاً ملحوظاً في عمليات الدفع والاستلام للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (22.2% ، 32.6%، 18.0%، 8.3%، 0.3%)
- شهد تعامل الافراد والشركات مع شركة زين كاش ارتفاعاً ملحوظاً في عمليات الدفع والاستلام للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (77.8%، 67.4%، 78.7% 84.5%، 98.8%)
- شهد تعامل الافراد والشركات مع شركة محفظة ناس انخفاضا ملحوظاً في عمليات الدفع والاستلام للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (0%، 0%، 3.2%، 7.3%، 0.8%)

ويلاحظ ان شركة زين كاش هي الشركة المسيطرة على نظام المدفوعات عبر اجهزة الهاتف النقال، الا ان عمليات تعزيز الشمول المالي تتطلب زيادة اعداد الشركات من اجل زيادة المنافسة و تقليل التكاليف من اجل جذب المزيد من الزبائن التي تصب في تطوير الشمول المالي في العراق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب. طريقة الدفع و الاستلام عبر شركات المالية

من اجل تسريع عمليات الدفع الالكترونية تم توفير خدمة الدفع عبر الشركات المالية، من خلال اعطاء لمجموعة من الشركات المالية، التي ساهمت في مساعدة الافراد والشركات على ارسال واستقبال الاموال عبرها بشكل سهل وفعال كما مبين في الشكل (6) ادناه:

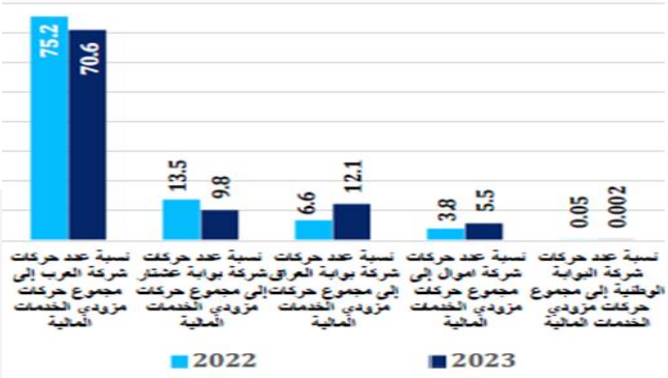

الشكل (6)

نسبة المبالغ المحولة عبر افضل خمس شركات للمدة 2022-2023

Source: Central Bank of Iraq, Departmend of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial Stability, https://cbi.iq/page/147p , .

يبين الشكل (6) ما يلي :

- شهد تعامل الافراد والشركات مع افضل خمسة شركات المتمثلة ب(شركة العرب و شركة بوابة العراق و شركة بوابة عشتار و وشركة اموال وشركة بوابة الوطنية) التي بلغ حجم تعاملاتها لسنة 2022 على التوالي (75.2%، 13.5%، 6.6%، 3.8%، 0.05%) مقارنة بسنة 2023 التي بلغت على التوالي (70.6%، 9.8%، 12.1%، 5.5%، 0.002).

6. مؤشر حجم الودائع المستلمة وحجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف

يبين هذا المؤشر حجم الودائع المصرفي بكافة انواعها التي جذبها الجهاز المصرفي العراقي كنسبة مؤية من الناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغت نسبة الودائع المستلمة من قبل الجهاز المصرفي للفترة 2019-2023 على التوالي (11.1%، 16.7%، 14.4%، 13.2%، 17.1%)، ويلاحظ ان حجم الكتلة النقدية التي تحت سيطرة الجهاز المصرفي منخفضة وان الجزء الاعظم منها هو خارج سيطرته رغم حصول زيادة بسيطة في الودائع المستلمة، الامر الذي يقوض من جهود تطوير الشمول المالي، وبالمقابل فقد بلغ حجم الائتمان الممنوح من حجم الودائع المستلمة من قبل الجهاز المصرفي للفترة 2019-2023 على التوالي (7.6%، 12.0%، 9.8%، 8.4%، 12.0%) وهي نسبة منخفضة وتدل على انخفاض حجم التعامل مع الافراد والشركات في مجال منح الائتمان، مما يقوض من جهود تطوير الشمول المالي رغم حصول تطور بسيط في منحه وكما مبين في الشكل (7).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الشكل (7)

نسبة الودائع المستلمة والائتمان الممنوح الى اجمالي الناتج المحلي للمدة 2019-2023

Source: Central Bank of Iraq, Departmend of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial ., p147Stability, https://cbi.iq/page/

7. المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة 2019-2023

تكللت جهود المصرف المركزي العراق بالنجاح في وضع الشمول المالي على السكة الصحيحة من اجل محاولة النهوض به، حيث تطورت مؤشرات الشمول المالي للفترة 2020-2023 بشكل جيد التي بلغت على التوالي (33.27%، 36.87%، 41.66%، 48.58%) والتي سوف تتزايد بشكل ملحوظ في السنوات القادمة، في الوقت الحالي، الا انه لا يزال الشمول المالي يحتاج الى مزيد من التطوير كي يصل الى درجة تحقق الاهداف التي وجد من اجلها في خدمة كافة شرائح المجتمع والاقتصاد ككل، وقد نجح المصرف المركزي في تقليص فجوة الشمول المالي خلال الفترة 2020-2023 التي بلغت على التوالي الى (66.83%، 63.13%، 58.34%، 51.42%) و العمل جاري من قبل المصرف المركزي على تقليص تلك الفجوة من خلال وضع الخطة الاستراتيجية 2025-2029.

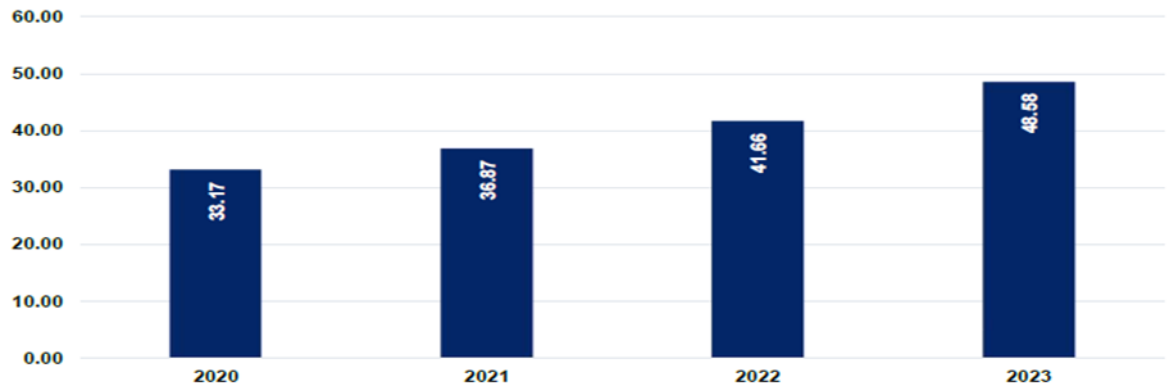

الشكل (9)

المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة 2019-2023

Source: Central Bank of Iraq, Departmend of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial ., p147Stability, https://cbi.iq/page/

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً : سبل النهوض بو اقع الشمول المالي في العراق

بغية تعزيز جهود تطوير الشمول المالي في العراق التي بدأ بها المصرف المركزي العراق في السنوات السابقة 2019-2023 التي تكللت بنجاح ملحوظ، الا انه ومن اجل الوصول الى الاهداف التي ينشدها المصرف المركزي يتطلب الامر وضع استراتيجية للنهوض بواقع الشمول المالي في العراق، و تهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق إلى تحسين الوصول المالي من خلال الجهود المنسقة بين الاطراف ذات العلاقة، وبناء على الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة التي بذلها البنك المركزي العراقي لتحديث القطاع المالي و المصرفي وإنشاء إطار تنظيمي وتشغيلي أكثر لتمكين المدفوعات الرقمية، فإن رؤية الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي هي "تعزيز الوصول واستخدام الخدمات و المنتجات المالية عالية الجودة لجميع الشرائح المهمشة بما في ذلك النساء والشباب والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كي يتمكنوا من إدارة حياتهم المالية بشكل أفضل وتحسين سبل عيشهم، ومن اجل النهوض بواقع الشمول المالي قام المصرف المركزي بما يلي :

1. **قيام المصرف المركزي بوضع ركائز الاستر اتيجية الوطنية التي يستند عليها عملية الشمول المالي**

أ. **تحديد نطاق واسع من مقدمي الخدمات المالية والمنتجات ونقاط الوصول**

يُعد توسيع نطاق مقدمي الخدمات المالية والمنتجات ونقاط الوصول المتاحة للسكان العراقيين ركيزة أساسية في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق. وتؤكد هذه الركيزة على الدور المعزز للمؤسسات المالية غير المصرفية بما في ذلك مقدمي حسابا ت الدفع الإلكتروني ومؤسسا ت التمويل الأصغر وشركات تمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث يؤدي النظام البيئي المالي المتنوع والذي يضم مجموعة واسعة من مقدمي الخدمات ونقاط الوصول المالي المتاحة بسهولة مثل فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي وأنظمة نقاط البيع ووكلاء الدفع الالكتروني دورا محوريا في سد الفجوة بين المؤسسات المالية والمستهلكين، وخاصة في المناطق الريفية والنائية حيث تكون البنية التحتية المصرفية الرسمية نادرة، وتهدف هذه الركيزة الى ما يلي :

- تعزيز البيئة التنظيمية للمؤسسات المالية غير المصرفية.
- تعزيز شبكات الهاتف النقال وشبكات الوكلاء.3
- تعزيز تطوير منتجات وخدمات مالية اكثر تنوعاً وملائمة.

ب. **توفير الحماية للمستهلكين من افراد وشركات وزيادة وعيهم وثقافتهم المالية والمصرفية**

يمكن ان تؤدي الممارسات السوقية السيئة من قبل مقدمي الخدمات المالية الى تقويض الثقة وخاصة بين المستهلكين ذوي الدخل المنخفض والثقافة المالية المحدودة وقد يدفع نقص الثقة إلى توجه هؤلاء المستهلكين نحو مصادر مالية غير رسمية أو إلى الانسحاب تماما من القطاع المالي الرسمي، مما يقلل من الشمول المالي العام. ولمعالج ة هذه المشكلات، يعمل صناع السياسات على تطوير مبادرات لتعزيز حماية المستهلك في القطا ع المالي. وكجزء من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، سيتم الحفاظ على الجهود المبذولة لتعزيز الأطر التنظيمية والممارسات الإشرافية لحماية المستهلك المالي وتوسيع نطاقها وتهدف هذه الإجراءات إلى حماية المستهلكين وبناء الثقة وتشجيع اعتما د المنتجات المالية واستخدامها بشكل أكبر في العراق، ويعد انخفاض الثقافة المالية والتصورات السلبية حول الخدمات المالية الرسمية بين الأفراد وكذلك المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عوائق رئيسية في تبني واستخدام المنتجات والخدمات المالية بشكل فعال، مما يحد

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

من فوائد الشمول المالي، ويعد تعزيز الثقافة المالية عبر جميع شرائح المجتمع أمرا ضروريا لتعزيز الشمول المالي، لأنه يمكّن الأفراد والشركات من اتخاذ قرارا ت مالية مستنيرة واستخدام الخدمات المتاحة بشكل أفضل، وتهدف هذه الركيزة الى ما يلي :

- تعزيز الاطار القانوني لحماية المستهلك المالي والاشراف على سلوك السوق.
- وضع التزامات شاملة لحماية المستهلك المالي عبر مقدمي الخدمات المالية.
- تحسين آليات تسوية المنازعات.
- تعزيز برامج التثقيف المالي لتمكين المستهلكين لماليين.

ت. تقديم الخدمات المالية الرقمية المبتكرة والتكنولوجيا المالية

تتمتع الخدمات المالية الرقمية المبتكرة وحلول التكنولوجيا المالية بالقدرة على تقديم منتجات مالية ميسورة التكلفة وسهلة الوصول إلى المستهلكين المحرومين من الخدمات، وبالنسبة للمؤسسات المالية توفر هذه التقنيات قنوات فعالة من حيث التكلفة للوصول إلى جمهور أوسع من خلال نماذج مستدامة، ويمكن أن يؤدي الترويج لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية الرقمية المصممة جيدا وعالية الجودة إلى تعزيز اعتماد المستهلكين واستخدامهم، ومن خلال الاستفادة من التمويل الرقمي وأنظمة الدفع، و يمكن للمؤسسات المالية توسيع نطاق وصولها بشكل فعال وتقديم خدما ت قيمة لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها، بالإضافة إلى إدخال غير المتعاملين مع المصارف سابقا إلى نطاق الخدمات المالية الرسمية، وتهدف هذه الركيزة الى ما يلي :

- تعزيز بيئة تنظيمية داعمة.
- تعزيز المدفوعات الرقمية.

2. ممكنات نجاح استر اتيجية الشمول المالي

و من اجل نجاح تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي يتطلب الامر اسنادها بمجموعة من الممكنات والمبينة ادناه :

أ. تمكين البنية التحتية المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تؤدي البنية التحتية المالية القوية مثل سجلات الائتمان العامة أو مكاتب الائتمان الخاصة وأنظمة الدفع وسجلات المعاملات المضمونة والضمانات المنقولة دوراً حاسما في تمكين مقدمي الخدمات المالية من تقييم العملاء بشكل فعال، وتقديم منتجات ميسورة التكلفة، وتوسيع الخدمات إلى المناطق النائية من خلال قنوات فعالة من حيث التكلفة، ويهدف التمكين الاول الى ما يلي:

- توسيع و تعزيز انظمة المعلومات الائتمانية.
- تعزيز انظمة الدفع.
- تطوير اطار عمل شامل للمعاملات المضمونة.
- تعزيز قابلية التشغيل البيني.
- تحسين خصوصية و امن البيانات.
- اكمال نشر الهوية الرقمية.

ب. تمكين الأطر القانونية والتنظيمية

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يُعدّ إنشاء بيئة قانونية وتنظيمية قوية أمرا ضروريا لتحقيق الشمول المالي الشامل، تتضمن هذه الخطوة الأساسية قيام البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام بمعالجة الإصلاحات القانونية العاجلة في الأطر القانونية والتنظيمية الحالية هذه الإصلاحات ضرورية لإنشاء نظام مالي يعمل بشكل جيد، ويعزز تطوير وتوافر منتجات مالية عالية الجودة، ويهدف التمكين الثاني الى ما يلي :

- تعزيز الابتكار المالي
- تحقيق التوازن بين النزاهة المالية و اهداف الوصول
- توحيد وتبسيط عمليات اعرف عميلك
- تعزيز البيئة القانونية و التنظيمية المواتية للقطاع الخاص

ت. تمكين التزام القطاعين العام والخاص

في العراق تحديدا، حيث لا يوجد تعاون مؤسسي وثيق بين المؤسسات الرئيسية التي تعتبر محورية لدفع عجلة الشمول المالي، فإن الالتزام ومشاركة القطاعين العام والخاص أمر بالغ الأهمية. ويضمن هذا التمكين الأساسي أن تعمل كل من الهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة بشكل تعاوني لخلق بيئة متماسكة وداعمة لتوسيع الخدمات المالية. ويمكن للالتزام القوي من كلا القطاعين أن يدفع إلى تنفيذ سياسات فاعلة، وتع زيزالابتكا روتعبئة الموارد اللازمة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية. ويمكن إظهار الالتزام والتعاون من خلال مجموعا ت العمل عبرالقطاعات، وأجتماعات الطاولة المستديرة الدورية لمناقشة مختلف الموضوعات والاتفاق عليها، وتجميع الموارد لتنفيذ مبادرات الشمول المالي، وغيرها .

اهداف الممكن الثالث

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- اطلاق المشاريع التعاونية.
- الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.
- مواكبة التقدم.

وبناء على ما سبق فانه تم رفض فضة العدم التي تنص على انه ((لا يوجد علاقة تأثير طردية بين تطوير أليات الشمول المالي كمتغيرات مستقلة المتمثلة بـ(الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية) وبين نظام الشمول المالي العراقي كمتغير تابع)) و قبول الفرضية البديلة التي تنص على انه ((يوجد علاقة تأثير طردية بين تطوير أليات الشمول المالي كمتغيرات مستقلة المتمثلة بـ(الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية) وبين نظام الشمول المالي العراقي كمتغير تابع)).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الاستنتاجات و المقترحات

اولاً : الاستنتاجات

1. تدني مستوى الشمول المالي في العراق بسبب وجود قصور في البنية التحتية للنظام المالي والمصرفي، فضلاً عن ضعف الاطر القانونية والتشريعية، بالإضافة الى ضعف الوعي والثقافة المالية و المصرفية.
2. قيام المصرف المركزي بإفساح المجال بتأسيس المصارف لزيادة الانتشار المصرفي والمالي.
3. قام المصرف المركزي بخطوات كبيرة من اجل تقليص فجوة الشمول المالي من خلال قيامه بتوطين رواتب موظفي القطاع العام فضلاً عن منح اجازة للمجموعة من الشركات للقيام بتقديم الخدمات المالية والمصرفية، وتشريع القوانين والتعليمات لتسهيل وانجاح عملية الشمول المالي.
4. تبني المصرف المركزي للاستراتيجية الوطنية 2025-2029 للارتقاء بالواقع الحالي للشمول المالي الى مستويات اعلى تلبي طموح المجتمع و الاقتصاد.

ثانياً : المقترحات

1. يقترح البحث تقديم المزيد من التسهيلات للافراد والشركات مستخدمي الخدمات الالكترونية من اجل تحفيزهم على المزيد من المشاركة في انجاح استراتيجية الشمول المالي، التي تساهم بدورها في جذب المزيد من الافراد والشركات للمشاركة في عملية الشمول المالي.
2. يقترح البحث تطوير البنى التحتية للتكنولوجيا المستخدمة في عمليات تقديم الخدمات المالية والمصرفية، ما يساهم في تشجيع الافراد والشركات على الاقبال على استخدامها بشكل اكبر.
3. زيادة الحماية القانونية لمستخدمي الخدمات المالية والمصرفية والالكترونية من اجل زيادة الثقة بالنظام المالي ما يزيد من اعداد المشاركين في عملية الشمول المالي.
4. الزام الشركات الكبيرة في اعتماد نظام المدفوعات الالكترونية في اتمام اعمالها مما يجعلها تساهم في انجاح عملية الشمول المالي.

ثالثا: توجهات بحثية مستقبلية

مفاتحة الجهات ذات العلاقة بالشمول المالي بضرورة توفير قاعدة بيانات مفصلة عن ركائز النظام المالي لتسهيل مهمة الباحثين في اجراء المزيد من الدراسات عليها من اجل الوقوف على نقاط القوة وتعزيزها بالاضافة الى تحديد نقاط الضعف من اجل معالجتها و التخلص من مخاطرها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

قائمة المصادر

1. البنك المركزي العراقي (الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025-2029).
2. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2023.
3. البنك المركزي المصري، 2021، استراتيجية الشمول المالي (2022–2025)، https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion/financial-inclusion-strategy
4. حسين، سيف علي و الحيدري، وفاء حسين، 2021، دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي (بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي)، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد (16)، العدد(57)، العراق.
5. الرباع، ابو بكر محمد و عبد السلام، ابو عجلة ابوبنينة عثمان، 2019، اثر مساهمة الشمول المالي في تحقيق النجاح الاستراتيجي (دراسة ميدانية لمصرف الجمهورية الفرع الرئيسي، مجلة رواق الحكمة، العدد الخامس، جامعة الزاوية، 2977/1http://dspace.zu.edu.ly/xmlui/handle/.
6. الزهراني، اطيلف و الامام، حاجة، 2025، اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، المجلد (38)، العدد (7).
7. الطيب، حنان، 2020، الشمول المالي، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي.
8. الخطاب، اوس محمد، 2024، قياس وتحليل اثر بعض مؤشرات الشمول المالي على الفقر عينة من الدول النامية انموذجاً للمدة 2005-2020، مجلة الريادة والاعمال، المجلد (5)، العدد (1).
9. حسانين، بهانة وداد محمد، 2023، دور الشفافية المالية في تحقيق الشمول المالي (دراسة حالة البنك الاهلي المصري)، المجلة العربية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة الازهر، المجلد (4)، العدد (2).
10. جعفر، وسام نعمة و رفيق، سرى، 2023، تحليل ابعاد الشمول المالي في البيئة المصرفية العراقية (تحديات ومعالجات) للمدة 2017-2021، مجلة الوارث العلمية، المجلد (1)، العدد (5).
11. حميمد، عمار، 2020، دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي (دراسة مقارنة بين الجزائر والدول العربية خلال الفترة 2008-2017، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر.
12. الفتلاي، ريام فاضل شاكر، 2019، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
13. شرف، سمير، 2021، اثر محددات القطاع المالي على الشمول المالي في سورية ودول الجوار، مجلة تشرين، المجلد(43)، العدد (3). سوريا.
14. شهرة، رعاد و حنان، منصور، 2024، الشمول المالي و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة بعض الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

15. شيخ، طرفاوي و امينة، امينة، 2022، دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية دراسة حالة البنك الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
16. عبد المطلب، محمد عبد الحافظ و عبد الرحمن، اكرام احمد السيد، 2023، سياسة الشمول المالي ودورها في تحسين اوضاع السياسة الزراعية لتحقيق اهداف التنمية الريفية والزراعية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، وزارة الزراعة و استصلاح الاراضي، الجزائر.
17. لفتة، محمد طارق و لفتة، بيداء ستار، 2019، دراسة تحليل ضروريات النهوض بالشمول المالي في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الوطني لطلبة الدراسات العليا، العراق.
18. مباركة، بوغازي و شيماء، بلهادي، 2024، لخدمات المالية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
19. مروى، معروف و رحمة ، رحو، 2023، اثر الشمول المالي على اداء البنوك التجارية الجزائرية (دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لعين تموشنت وكالة العامرية 770، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
20. ياس، مصطفى نزار، 2022، مؤشرات الشمول المالي واثرها على الاداء المالي (التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً) دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، العراق.
21. حمدوش، وفاء، 2020، اهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي (حالة الدول العربية)، مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية و الادارية، مجلد (3)، عدد خاص جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
22. Roy. Sankharaj, Financial Inclusion: A Critical Assessment of its Concepts and Measurement, 2015, Asian Journal of Research in Business Economics and Management,DOI: 10.5958/2249-X7307.2015.00002..

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

مؤشرات السلامة المالية وأثرها في تعزيز قاعدة الشمول المالي: دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي للمدة 2016-2023

أ.د. علي حميد هندي العلي
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة
alih.alali@uokufa.edu.iq

أ.م.د. آسو بهاء الدين قادر
الجامعة التقنية الشمالية / المعهد التقني كركوك
aso.bq@ntu.edu.iq

المستخلص

يستكشف هذا البحث الدور الذي يمكن ان تضطلع به مؤشرات السلامة المالية لتعزيز قاعدة الشمول المالي من خلال مقياس الاستخدام للخدمات المالية الذي يعتمد بدوره على كل من عُنصريّ الائتمان والودائع، إذ يعاني القطاع المصرفي العراقي من فجوة في استخدام الخدمات المالية نتيجة انخفاض التعاملات المالية من جانب، والاعتماد على بعض الآليات غير الرسمية او شبه الرسمية في الحصول على الائتمان او الإيداع من جانبٍ آخر، وهو ما يتعارض مع أساسيات الشمول المالي في البلد.

لذا فالهدف الأساسي الذي يتمحور حوله البحث يتمثل في كيفية زيادة قوة وسلامة القطاع المصرفي العراقي من اجل تحسين قدرته في استيعاب أكبر عدد مُمكن من الزبائن والمُضي قُدماً في تقديم خدماته المالية بما يضمن زيادة ثقة الجمهور فيه وذلك من خلال توضيح امكانياته الحقيقية في مواجهة الازمات المالية المختلفة.

اعتمد البحث في منهجيته على تحليل البيانات المالية ربع السنوية للقطاع المصرفي العراقي وعلى مدى ثماني سنوات (2016 – 2023)، وقد جرى معالجة هذه البيانات بإسلوبيّ التحليل المالي والاحصائي من خلال برنامجيّ (Excel & SPSS)، ومن اهم النتائج التي تم التوصل إليها البحث هو أنه يمكن ملاحظة أهمية مؤشرات السلامة المالية ومساهمتها الاساسية في تعزيز قاعدة الشمول المالي عبر زيادة حجم الاستخدام للخدمات المالية، وعلى وجه التحديد مؤشرات الربحية التي كانت في حالة تصاعد مستمر مما يُعطي انطباعاً بالثقة حول قوة وسلامة القطاع المصرفي العراقي وقدرته على تحقيق الارباح، لذا فانه من الضروري الاهتمام بجميع مؤشرات السلامة المالية بدون أي استثناء، وذلك لدورها الكبير في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، ودعم الاستقرار المالي والذي ينعكس في تعزيز استخدام الخدمات المالية سواء من خلال الائتمان او الإيداع او أي منتجات مالية أخرى.

الكلمات الدالة: السلامة المالية، الاستقرار المالي، استخدام الخدمات المالية، الشمول المالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Abstract

This study explores the role that financial soundness indicators can play in strengthening the foundation of financial inclusion, specifically through the usage dimension of financial services, which primarily involves credit and deposit activity. The Iraqi banking sector faces a gap in the usage of financial services due to low levels of financial transactions, and a reliance on informal or semi-formal mechanisms for obtaining credit and making deposits—both of which contradict the core principles of financial inclusion. The main objective of this research is to examine how financial soundness indicators can enhance the stability of the Iraqi banking sector, thereby improving its capacity to attract a broader customer base and advance its financial services. This, in turn, would contribute to building public trust in the sector's actual ability to withstand various financial crises.

The methodological approach is based on the analysis of quarterly financial data from the Iraqi banking sector over eight years (2016–2023). The data were processed using both descriptive and inferential analysis techniques, through Excel and SPSS software. Among the key findings is the significant role of financial soundness indicators in expanding the usage of financial services—particularly profitability indicators, which have shown continuous growth. This trend reflects increased of trust in the sector's strength and profit-generating capacity. Therefore, it is recommended that all financial soundness indicators be given due attention, as they play a vital role in enhancing trust in the banking sector, supporting financial stability, and promoting greater usage of financial services, including credit, deposits, and other financial products.

Keywords: Financial soundness, Financial stability, Financial services usage, Financial inclusion.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المُقدمة

يتميز عالم اليوم بالديناميكية المتسارعة على الأصعدة كافة ولم يكن القطاع المصرفي بمنأى عن هذه التغيرات ولأجل بقاء الأنظمة المالية للدول من دون مشاكل او اضطرابات تعصف بها بين الحين والآخر فانه لابد من مواكبة التطورات التي تشهدها البيئة العالمية، ولعل من اهم ما افرزته هذه البيئة وتحديداً في المجال المصرفي هو السلامة المالية والشمول المالي. فالسلامة المالية تعبير عن قدرة النظام المالي على الاستمرار بأداء وظائفه الأساسية بشكل آمن في ظل أصعب الظروف، ويمكن الوصول لذلك من خلال مجموعة من المؤشرات اهمها مستوى كفاية رأس المال وحجم السيولة وإمكانية تحقيق الأرباح وكذلك جودة الموجودات، في حين ان الشمول المالي يمثل التوجه الاستراتيجي طويل الأمد الذي تهدف من خلاله الأنظمة المالية في الدول الى زيادة وعي الافراد بشأن استخدام الخدمات المصرفية لدمجهم في النظام المالي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، ولا يمكن تحقيق ذلك ما لم يتم توسيع قاعدة الاستخدام كونها تمثل القاعدة الاساسية للشمول المالي عبر نسبتيّ الائتمان والودائع الاقتصادية.

فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها البنك المركزي العراقي من اجل النهوض بمستوى الشمول المالي الا انه لا تزال هناك فجوات تحد من الجهود المبذولة في سبيل الارتقاء بهذا المفهوم مما قد ينذر بمخاطر مستقبلية، لذا جاء هذا البحث كمحاولة لردم جزء من هذه الفجوة من خلال استكشاف العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية وما يمكن ان ينتج عنها من رؤى يمكن ان تُسهم في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي وذلك عبر تحديد المشكلة بدقة واقتراح الحلول الناجعة لها في سبيل تعزيز التكامل بين المتغيرين، إذ تعاني البيئة المصرفية في العراق من انخفاض بمستوى الثقافة المالية للجمهور وخصوصاً بعد ما مرت به من احداث خلال السنوات المُنصرمة الامر الذي أفقد الكثير من الأفراد القدرة في الوصول إلى الخدمات المالية المطلوبة ناهيك عن حالة من عدم الثقة بالنظام المصرفي، لذا فان تحليل مؤشرات السلامة المالية وبيان نتائجها بكل دقة وشفافية يساعد على إعادة الثقة بالبيئة المصرفية وخصوصاً إن كانت تلك المؤشرات تتصف بالاستقرار، وبالتالي توسيع قاعدة الشمول المالي وزيادة الاستخدام للخدمات المالية.

المبحث الأول: المنهجية العلمية للبحث

أولاً: مُشكلة البحث

على الرغم من الدعم الكبير المُقدم من قبل البنك المركزي العراقي للمصارف المنضوية تحت سلطته الا ان مستويات الشمول المالي لا تزال دون المستوى المطلوب، وقد يكون ذلك بسبب ضعف ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي العراقي من جانب، وانخفاض مستوى الثقافة المالية للجمهور من جانبٍ آخر؛ الامر الذي يحد من قدرة الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية المطلوبة، وبما ان مؤشرات السلامة المالية تمثل الأدوات الأساسية لقياس قوة واستقرار الجهاز المصرفي وحجر الاساس لضمان قدرته في الصمود أمام المخاطر المختلفة مما ينعكس لاحقاً بزيادة ثقة الجمهور عبر انشاء بيئة مصرفية أكثر جاذبية وأماناً، وبالتالي توسيع قاعدة الشمول المالي من خلال استخدام الخدمات المالية، لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي: **هل تُسهم مؤشرات السلامة المالية في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي؟**

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: أهداف البحث

من اجل تحديد الاتجاه العام للبحث وربط عناصره المختلفة مع بعضها البعض فانه لابد من توضيح بنيته الأساسية وجدواه العلمية والتي يمكن الوصول اليها من خلال الاهداف البحثية الآتية:

1. التشخيص الدقيق والشامل لمفهوم السلامة المالية ومكوناتها في النظام المصرفي العراقي.
2. التقييم الواقعي لمستوى الشمول المالي في النظام المصرفي العراقي في ضوء استخدام الخدمات المالية.
3. استكشاف طبيعة السياسات المُعتمدة والرامية لتعزيز السلامة المالية في القطاع المصرفي العراقي.
4. بيان طبيعة تأثير مؤشرات السلامة المالية (الإيجابية او السلبية) في قدرة المصارف العراقية على التوسع في تقديم خدماتها المالية لشرائح المجتمع كافة.
5. تقديم المقترحات العلمية لصُناع القرار والعاملين في القطاع المصرفي العراقي حول كيفية المحافظة على السلامة المالية وبذات الوقت توسيع نطاق الشمول المالي.

ثالثاً: أهمية البحث

تتجلى اهمية البحث الحالي في مدى مساهمته لحل مشكلة قائمة، أو بعبارة اخرى سد فجوة معرفية لم يتم تناولها بدراسات سابقة؛ خصوصاً وان البحث الحالي يبحث في دراسة تفاعل مُتغيرّين مُهمين في النظام المصرفي وهما السلامة المالية والشمول المالي، وما يمكن ان ينتج عنهما من تحقيق للأهداف التنموية فيما لو تم التطبيق الصحيح لهما، وعلى أساس ذلك يمكن بيان أهمية البحث بالآتي:

1. تقييم قدرة النظام المصرفي العراقي على التوسع في خدماته المالية في ظل القيود التي تفرضها سياسات السلامة المالية.
2. مساعدة صناع القرار في توجههم نحو تحقيق الأهداف التنموية الشاملة للقطاع المصرفي العراقي من خلال التوضيح التفصيلي لآليات التوسع في الشمول المالي.
3. دعم توجهات الاستدامة للبنك المركزي العراقي في سبيل تحقيق الاستقرار والسلامة المالية من دون الإخلال بالتوجهات الحكومية الرامية للتوسع في الخدمات المالية.
4. العمل على إعادة بناء ثقة الجمهور بالنظام المصرفي العراقي من خلال الخوض الشامل في تحليل مؤشرات السلامة المالية بكل شفافية.
5. دعم التوجهات الأكاديمية الرامية الى معالجة الفجوات المعرفية في الأدبيات المالية المتعلقة بتأثير السلامة المالية على الشمول المالي.

رابعاً: المخطط الفرضي للبحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تم تصميم المُخطط الفرضي كما موضح في الشكل (1) والذي يُعبر عن العلاقات الافتراضية بين متغيرات البحث الأساسية والفرعية.

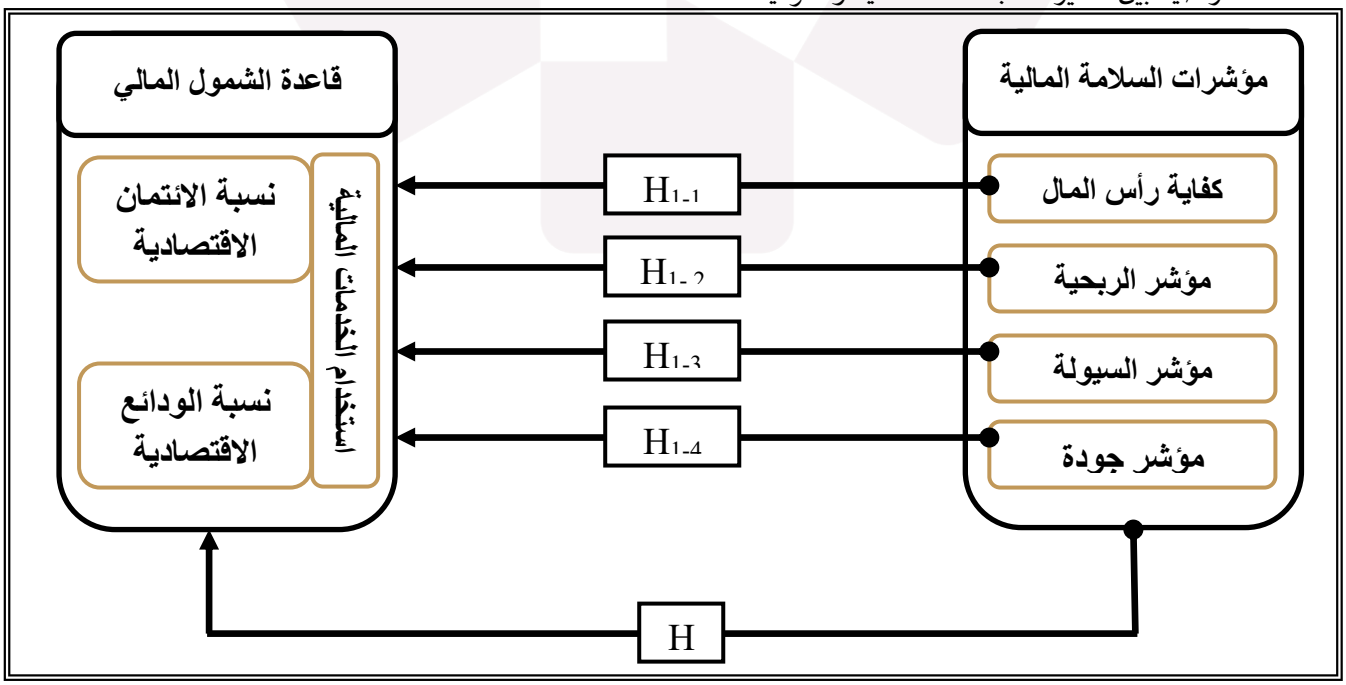

شكل (1) المخطط الفرضي للبحث

المصدر: من اعداد الباحثان.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

اعتماداً على ما اظهره المخطط الفرضي للبحث فقد انطلق في معالجة مشكلته الأساسية من خلال وضع فرضية رئيسة تنص على **وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية (مُجتمعةً) في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي**، وقد انبثقت عن هذه الفرضية أربعة فرضيات فرعية كما في ادناه:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر الربحية في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر السيولة في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي.

الفرضية الفرعية الر ابعة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر جودة الموجودات في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي.

خامساً: مجتمع وعينة البحث

لتحديد المسار المنهجي الذي يتبعهُ البحث فانه لابد من تحديد دقيق للمجتمع المبحوث والعينة المُراد دراستها، وفي بحثنا الحالي تم اختيار القطاع المصرفي العراقي بالكامل بما يتضمنه من مصارف حكومية وخاصة ليكون مجتمعاً للبحث بحيث يمكن تعميم النتائج ببساطة مما يُسهل عملية تشخيص نقاط الضعف بدقة وتحديد خطوات التنفيذ لمعالجتها مستقبلاً.

سادساً: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تغطي الحدود الزمانية للبحث المُدة المُمتدة من عام 2016 لغاية عام 2023، اعتماداً على البيانات المالية ربع السنوية، اما الحدود المكانية فتضمنت القطاع المصرفي العراقي.

سادساً: أدوات قياس متغيرات البحث

اعتمد الباحثان في جمع البيانات الخاصة بالبحث على البيانات المالية المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي كونها تتناسب وطبيعة البحث، كما وأنها تسهم في قياس متغيراته بشكل أدق من خلال الاعتماد على مجموعة من المعادلات المالية لتكون أدوات قياس متغيرات البحث، وعليه تم تحديد مؤشرات السلامة المالية اعتماداً على كل من: (Emonena, 2025: 104) و (Bank for International Settlements, 2024: 1) و (Al-Ali & Al-Shabeeb, 2024: 73) و (تقرير الاستقرار المالي، 2023: 33) كما مبين في المعادلات ادناه:

$$CAR = \frac{Tier\ 1 + Tier\ 2}{(RWA)} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \quad 1$$

إذ ان مؤشر كفاية رأس المال يمكن قياسه من خلال المعادلة (1) والتي تتضمن:

- CAR: اختصار Capital Adequacy Ratio والذي يعني نسبة كفاية رأس المال.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- راس المال التنظيمي Regulatory Capital الذي يتضمن (Tier 1) وهو رأس المال الأساسي (المكون من رأس المال المدفوع + الأرباح المحتجزة) وكذلك (Tier 2) أي رأس المال الثانوي (مثل السندات أو الاحتياطيات الخاصة بإعادة التقييم).
- RWA: اختصار Risk Weighted Assets والذي يعني الموجودات المُرجحة بالمخاطر.

$$ROA = \frac{Net\ Income}{Total\ Assets} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \ 2$$

$$ROE = \frac{Net\ Income}{Common\ Equity} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \ 3$$

حيث ان مؤشر الربحية يُقاس من خلال المعادلتين (2و3) اللتان تتضمنان:

- ROA: العائد على الموجودات Return on Assets.
- Net Income: صافي الدخل.
- Total Assets: الموجودات الكلية.
- ROE: العائد على حق الملكية Return on Equity.
- Common Equity: حق الملكية العادي.

$$LSR = \frac{Liquid\ Assets}{Total\ Assets} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \ 4$$

$$LBR = \frac{Liquid\ Assets}{Short\ Term\ Liabilities} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \ 5$$

إذ ان مؤشر السيولة يُقاس من خلال المعادلتين (4و5) اللتان تتضمنان:

- LSR: نسبة الموجودات السائلة Liquid Assets Ratio.
- LBR: نسبة احتياطي السيولة Liquidity Buffer Ratio.
- Short Term Liabilities: المطلوبات قصيرة الأجل.

$$DLB = \frac{Non\ Performing\ Loans}{Total\ Assets} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \ 6$$

$$CDR = \frac{Non\ Performing\ Loans}{Total\ Cash\ Credit} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \ 7$$

حيث ان مؤشر جودة الموجودات يُقاس من خلال المعادلتين (6و7) اللتان تتضمنان:

- DLB: عبء القروض المتعثرة Distressed Loans Burden.
- Non Performing Loans: القروض المتعثرة
- CDR: نسبة التخلف عن سداد الائتمان Credit Default Ratio.
- Total Cash Credit: اجمالي الائتمان النقدي.

اما ابعاد قياس قاعدة الشمول المالي فقد تم الاعتماد على ما بينه (Kerouat, 2024: 2192) وبتصرف من الباحثَين، وعليه فان أداة القياس يمكن التعبير عنها كما في المعادلتين ادناه:

$$ECR = \frac{\text{Credit}}{\text{Real GDP}} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \ 8$$

$$EDR = \frac{\text{Deposit}}{\text{Real GDP}} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \ 9$$

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

حيث ان قاعدة الشمول المالي تمثل حجم الاستخدام الحقيقي للخدمات المالية والذي يمكن قياسه من خلال المعادلتين (8و9) اللتان تتضمنان:

- ECR: نسبة الائتمان الاقتصادية Economic Credit Ratio.
- Credit: الائتمان.
- Real GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real Gross Domestic Product.
- EDR: نسبة الودائع الاقتصادية Economic Deposit Ratio
- Deposit: الودائع

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم السلامة المالية

تولي البنوك المركزية لأي بلد اهتماماً متزايداً لموضوع السلامة المالية للمصارف وذلك بسبب الدور الكبير الذي تلعبه في تحديد ربحيتها، والإدارة الصحيحة للمخاطر التي تواجهها، وبالتالي ضمان الاستقرار المالي على المدى الطويل فهي الدليل الواضح على سلامة المصارف مالياً مما يعكس قدرتها على تحمل الصدمات الاقتصادية والأزمات المالية للوفاء بالتزاماتها ضمن الحدود المقبولة من اجل الصمود في وجه ظروف السوق المعاكسة (Emonena,2025:108)، إذ يرى (Anxellin et al.,2025:113) ان السلامة المالية للمؤسسات المالية تؤثر وبشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي وثقة الجمهور، كما ويؤكد (Imade,2025:38) على ان السلامة المالية تعكس استقرار المؤسسات والأسواق المالية عبر حجم المرونة المالية التي تتمتع بها والتي تضمن في النتيجة استقرار النظام المالي وبقاء المصارف سليمة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها، مع استمرار أنشطة الإقراض التي تزاولها، مما يؤدي الى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

وتعرف السلامة المالية بانها مجموعة من المؤشرات التي تقيس قدرة المصارف على ادارة العمليات في ظل الاحداث الطارئة من خلال امكانية الوفاء بالديون في ظل الظروف الاقتصادية غير المؤاتية، ويتم الكشف على تلك القدرة من خلال حسابات رأس المال والاحتياطي الذي يمتلكه المصرف (حسين ومحمد،2024: 509)، أو هي قدرة النظام المالي في الوصول لمستوى الاستقرار المطلوب بالإضافة الى تنمية الأداء عبر معالجة الاختلالات المالية التي تنشأ داخليا أو خارجياً (Schinasi,2004:8)، وبذلك فان السلامة المالية تلعب دوراً اساسياً في تعزيز الرفاه المالي للأفراد وتعزيز الاستقرار الاقتصادي بشكل ملحوظ وبالتالي تحفيزهم على زيادة الاستخدام للخدمات المالية المتاحة (Van Le, & Tran,2024:334).

وعلى أساس ما تقدم يُعرف الباحثان السلامة المالية بانها قدرة المصارف على الاستمرار بأداء وظائفها الأساسية ومزاولة عملياتها المصرفية بشكل آمن في ظل احنك الظروف الاقتصادية والأزمات غير المتوقعة لتحقيق أهدافها مما ينعكس ايجاباً على سلامة واستقرار النظام المالي.

ثانياً: مؤشرات قياس السلامة المالية

ان للمؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم السلامة المالية فائدة واسعة النطاق للقطاع المصرفي؛ كونها تُمثل الأساس العلمي الذي يعتمد عليه حساب درجات الائتمان في النماذج المالية الخاصة التي طورتها وكالات تقييم مخاطر الائتمان المختلفة؛ بالإضافة إلى ذلك فإن فائدة هذه المؤشرات تكمن في إمكانية تطبيقها بإسلوب المحاكاة للضائقة المالية من خلال اختيار المؤشرات المالية التي تساعد على رصد الجوانب المهمة للتدفقات المالية (Georgios & Konstantina,2025:304)، وفي البحث الحالي تم تحديد مؤشرات السلامة المالية اعتماداً على كل من: (Emonena, 2025: 104) و (Bank for International Settlements, 2024: 1) و (تقرير الاستقرار المالي، 2023: 33) كما مبين ادناه:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1. **مؤشر كفاية رأس المال:** مؤشر مالي بالغ الأهمية يُستخدم لتقييم استقرار ومتانة المصارف والمؤسسات المالية كافة، ويُستخدم من قبل الجهات التنظيمية بشكل أساسي لضمان امتلاك المصارف رأس المال الكافي والقادر على تغطية جميع الموجودات ذات المخاطر، مما يُسهم في الحماية من الأزمات المالية المحتملة، ويتم حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الاتية؛ والتي أوردها (Abusharba, et. al,2013:165):

$$\text{CAR} = \frac{\text{Tier 1} + \text{Tier 2}}{(\text{RWA})} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \quad 1$$

ويرى (Lusmeida & Gunawan,2025:165) ان ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال يجعل المصرف في وضع مالي أفضل وقادر على امتصاص الصدمات المالية، مما يوفر درعاً مالياً يُساعد في منع الضائقة المالية أو التخفيف من حدتها.

2. **مؤشر الربحية:** يستند هذا المؤشر الى مجموعة واسعة من أدوات التحليل المالي والتي تُستخدم لقياس قدرة المصارف على تحقيق الأرباح نسبةً إلى موجوداتها، أو حقوق ملكيتها (رأس المال المستثمر)، إذ يرى (Brigham& Houston,2019:118) ان مؤشرات الربحية تُعد من أبرز المؤشرات التي تعكس الأداء المالي العام وتُستخدم من قبل المستثمرين، والمحللين الماليين، والإدارة على حدٍ سواء من اجل اتخاذ قرارات استراتيجية مُهمة، كونها دلالة واضحة على الأرباح التي بدونها لا يمكن جذب رأس المال الخارجي، لذلك يولي الجميع اهتماما كبيرا بهذا المؤشر وادواته نظراً للأهمية الكبيرة التي يقدمها في الكشف عن كفاءة المصرف او المؤسسة المالية في استخدام الموارد المالية المختلفة (Gitman & Zutter,2015:128)، ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال المعادلات الآتية (Al-Ali & Al-Shabeeb, 2024: 73):

$$\text{ROA} = \frac{Net\ Income}{Total\ Assets} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \quad 2$$

$$\text{RO}E = \frac{Net\ Income}{Common\ Equity} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \quad 3$$

3. **مؤشر السيولة:** تُعد السيولة العنصر الرئيسي الذي يضمن استمرارية عمل المصارف او أي مؤسسة مالية، فالسيولة بحسب ما أورده (Brigham& Ehrhardt,2016:108) تمثل قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل عند استحقاقها من دون ان تتكبد خسائر كبيرة، او هي كل ما تحتفظ به المؤسسة المالية من نقد أو موجودات قابلة للتحول الى نقد بسرعة دون تكبد أي خسائر (العلاف،59:2025)، وقد أظهر (تقرير الاستقرار المالي، 2023: 43) ان مؤشرات السيولة في المصارف العراقية تُعد مقياساً مهماً حول امتلاك المصرف لمستوى مقبول من السيولة والتي تعطي بدورها الضمانات حول قدرته على سداد الالتزامات المتوقعة والطارئة من دون التعرض الى أي مخاطر قد تؤثر على استقراره مستقبلاً، ويمكن حسابها من خلال المعادلتين الاتيتين:

$$\text{LSR} = \frac{Liquid\ Assets}{Total\ Assets} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \quad 4$$

$$\text{LBR} = \frac{Liquid\ Assets}{Short\ Term\ Liabilities} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \quad 5$$

4. **مؤشر جودة الموجودات:** تُشكل جودة الموجودات أهمية كبيرة للقطاع المصرفي كونها حجر الأساس لمصداقيته وسلامته واستقراره؛ وذلك للارتباط المباشر بين نوعية الموجودات المُمتلكة ومخاطر الاعسار المالي ذات العلاقة بالمخاطر الائتمانية، والتي تكمن في عدم المقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد من قبل المُقترضين، مما يتسبب في خسارة مالية تؤثر في ايرادات المصرف ورأسماله، وعلى أساس ذلك ألزم البنك المركزي العراقي المصارف كافة بوضع مخصص مالي لمواجهة القروض المتعثرة ضمن حدود (2% - 5 %)، وذلك كإجراء احترازي للحد من المخاطر الائتمانية (شبيب، وفيصل،220:2024)، ويمكن حساب مؤشر جودة الموجودات من خلال المعادلتين الاتيتين:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

$$DLB = \frac{Non - Performing\ Loans}{Total\ Assets} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots 6$$

$$CDR = \frac{Non - Performing\ Loans}{Total\ Cash\ Credit} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots 7$$

ثالثاً: مفهوم الشمول المالي

يلعب الشمول المالي دورا حاسما في التنمية الشاملة للدول كونه يعمل كمحفز للنمو الاقتصادي، ويُحسن من فرص وصول جميع الافراد في المجتمع الى الخدمات المالية والمصرفية بسهولة ويُسر؛ وكذلك تعزيز المساواة الاجتماعية؛ وتحسين المعيشة والحد من حالات الفقر (Al-Ali & Al-Obaidi,2024:2244)، وهو ما أكدهُ (Vo,2025:1)، وهنا لابد من توضيح امراً غاية في الأهمية الا وهو؛ ان الشمول المالي قد لا يقضي على الفقر بمجرد تطبيقه او اعتماده من قبل الأنظمة المصرفية بل إن بمساعدته للأفراد على تحسين سبل عيشهم عبر منحهم القروض الميسرة يمكن تحسين أوضاعهم العامة والقضاء على ازماتهم المالية، وبالتالي تحقيق هدف الحد من الفقر، وعليه فإن وضع تعريف واضح ومتكامل للشمول المالي أمراً ضرورياً لتعزيز الفهم المشترك والأهداف المتبادلة بين ذوي العلاقة من أصحاب المصلحة.

وقد أورد (تقرير البنك المركزي العراقي،2025: 5) تعريفاً للشمول المالي من خلال وصفه إياه بانه تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع في العراق، وخاصة في تلك المجتمعات المُهمشة او المعزولة (دون قصد) بطريقة مُيسرة ومستدامة كما ويعرفه (شبيب،2025: 1308) بانه عملية ايصال الخدمات المالية من المؤسسات المالية والمصرفية الى افراد المجتمع كافة بكل سهولة عبر ضمان حصة لجميع أفراد المجتمع من الخدمات المالية والمصرفية المقدمة من قبل النظام المالي في الاقتصاد، او بعبارة أخرى هو عملية توفير الخدمات المالية المتنوعة لمختلف فئات المجتمع دون اقصاء أي فئة منهم، بينما يرى (Abdullah & Jabbar,2024:110) بانه مجموعة الأدوات المستخدمة لتحقيق معدلات أعلى في خطط التنمية المستدامة من خلال مجموعة من المؤشرات العالمية المُهمة والأساسية التي تقيس معدلات الوصول إلى الخدمات المالية من قِبل جميع فئات المجتمع، **ويُعرف الباحثان الشمول المالي** بانه استراتيجية مالية بعيدة المدى تهدف الى تثقيف الافراد مالياً من خلال تحفيزهم على استخدام الخدمات المالية والمصرفية (التقليدية أو الرقمية) مما يساعد على دمجهم في النظام المالي وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية.

رابعاً: أبعاد قياس الشمول المالي

اختلف الباحثون بطريقة قياس الشمول المالي فمنهم من اعتمد المنهج الوصفي عبر استخدام الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، بينما اعتمد البعض الآخر المنهج الكمي التحليلي القائم على البيانات المالية، ومع ذلك هنالك اختلاف طفيف في تحديد ابعاد القياس للشمول المالي الا انها لا تخرج خارج اطار **سهولة الوصول وحجم الاستفادة ومستوى الجودة للخدمات المصرفية** كما في دراسة (Al-Ali & Al-Obaidi,2024) والتي تتوافق أيضا مع ما بينته دراسة (Kerouat, 2024) التي اعتمدت هي الأخرى على ثلاثة ابعاد أساسية للشمول المالي والتي تضمنت **إمكانية الوصول والتوافر والاستخدام**، وفي بحثنا الحالي تم الاعتماد على بعد الاستخدام حصراً Usage تماشياً مع اهداف البحث اولاً، وإمكانية القياس الكمي ثانياً، إذ أن هذا البعد ما هو الا تعبير عن القاعدة الأساسية للشمول المالي من خلال تحديد وقياس حجم الاستخدام للخدمات المالية والمصرفية، ويمكن قياسه من خلال المعادلتين الاتيتين:

$$ECR = \frac{Credit}{Real\ GDP} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots 8$$

$$EDR = \frac{Deposit}{Real\ GDP} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots 9$$

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وتوضح هاتين المعادلتين كيف يؤثر الاستخدام الرقمي على وضع الشمول المالي إذ أن فتح الحسابات المصرفية مُنخفضة التكلفة من الممكن ان يُحسّن إمكانية الوصول لها من قبل الافراد؛ الا ان تعزيز التوافر والاستخدام يتطلب تحسينات أوسع في البنية التحتية التكنولوجية لذلك لم يتم الاعتماد عليها في البحث الحالي.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

أولاً: تحليل مؤشرات السلامة المالية

تعد مؤشرات السلامة المالية من الأدوات المُهمة التي يعتمد عليها الاستقرار المالي للقطاع المصرفي وفي هذه الفقرة نلاحظ ان اغلب المؤشرات كانت في حالة إيجابية تعكس حالة من الطمأنينة والقوة طيلة مدة الدراسة، فنلاحظ من خلال الجدول (1) نتائج مؤشرات السلامة المالية والتي شهدها القطاع المصرفي العراقي خلال المدة المبحوثة والممتدة من عام (2016) ولغاية عام (2023)، والتي جاءت بشكل فصلي من اجل ان تكون الرؤية التحليلية أكثر واقعية تسمح بالمراقبة الفعالة للأداء المالي، واتخاذ القرارات التصحيحية فيما لو ظهرت مؤشرات سلبية مما ينعكس على كفاءة الأداء، وعلى أساس ذلك سيتم الخوض في تحليل نتائج الجدول (1) كما في الفقرات ادناه:

جدول (1) نتائج مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي

الشهر والسنة	كفاية راس المال	مؤشرات الربحية		مؤشرات جودة السيولة		جودة الموجودات	
		العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	نسبة الموجودات السائلة لإجمالي الموجودات	نسبة الموجودات السائلة للمطلوبات قصيرة الاجل	القروض المتعثرة لإجمالي الموجودات	القروض المتعثرة لإجمالي الائتمان النقدي
Mar,2016	0.066	0.329	0.030	0.987	0.944	0.000	0.269
Jun,2016	0.080	0.295	0.206	1.000	1.000	0.021	0.328
Sep,2016	0.000	0.262	0.361	1.000	0.964	0.030	0.364
Dec,2016	0.705	0.152	0.840	0.986	0.960	0.022	0.317
Mar,2017	0.490	0.348	0.370	0.089	0.186	0.217	0.444
Jun,2017	0.433	0.171	0.207	0.017	0.031	0.229	0.445
Sep,2017	0.476	0.175	0.205	0.000	0.019	0.186	0.385
Dec,2017	0.460	0.386	0.356	0.349	0.031	0.844	0.780
Mar,2018	0.482	0.440	0.261	0.340	0.000	0.946	0.825
Jun,2018	0.476	0.340	0.203	0.349	0.068	1.000	0.923

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

0.908	0.830	0.137	0.438	0.110	0.188	0.937	Sep,2018
0.961	0.869	0.075	0.409	0.015	0.044	0.932	Dec,2018
1.000	0.922	0.466	0.579	0.000	0.000	1.000	Mar,2019
0.681	0.544	0.727	0.719	0.132	0.164	0.903	Jun,2019
0.515	0.436	0.441	0.617	0.230	0.278	0.636	Sep,2019
0.543	0.474	0.516	0.634	0.229	0.267	0.626	Dec,2019
0.439	0.384	0.441	0.638	0.360	0.363	0.649	Mar,2020
0.420	0.469	0.497	0.579	0.233	0.247	0.774	Jun,2020
0.321	0.470	0.298	0.553	0.205	0.212	0.612	Sep,2020
0.403	0.520	0.453	0.647	0.332	0.360	0.412	Dec,2020
0.491	0.594	0.540	0.630	0.162	0.177	0.557	Mar,2021
0.442	0.522	0.516	0.621	0.317	0.383	0.614	Jun,2021
0.414	0.481	0.540	0.647	0.177	0.199	0.617	Sep,2021
0.384	0.385	0.590	0.681	0.106	0.105	0.582	Dec,2021
0.296	0.270	0.714	0.779	0.357	0.377	0.506	Mar,2022
0.211	0.193	0.714	0.804	0.384	0.391	0.303	Jun,2022
0.173	0.156	0.702	0.800	0.627	0.671	0.000	Sep,2022
0.140	0.037	1.000	1.000	0.561	0.573	0.035	Dec,2022
0.150	0.073	0.752	0.868	1.000	1.000	0.087	Mar,2023
0.087	0.066	0.509	0.728	0.599	0.578	0.090	Jun,2023
0.052	0.064	0.385	0.621	0.730	0.748	0.128	Sep,2023
0.000	0.000	0.478	0.685	0.536	0.540	0.271	Dec,2023

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المنشورة للبنك المركزي العراقي.

1) **تحليل مؤشر كفاية راس المال:** من اجل التعرف على قدرة القطاع المصرفي العراقي في الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليه فانه لابد من قياس قدرته على الإيفاء بالمتطلبات المالية في المدى الطويل وبذلك لابد من معرفة الملاءة المالية للمصارف التي تبين قدرتها على مواجهة المخاطر وأي خسائر غير متوقعة، وبذلك يتم اللجوء الى نسبة كفاية رأس المال، وقد حدد (Basel III) معيار هذه النسبة بـ(8%) إلا ان البنك المركزي العراقي رفع المعيار المرجعي لهذه النسبة الى (12.5%) وذلك بعد إضافة نسبة داعمة لرأس المال إضافة الى النسبة السابقة التي حددتها اتفاقية (Basel III)، ومن خلال نتائج الجدول (1) نلاحظ ان مؤشر كفاية راس المال خلال المدة المبحوثة شهد تحولاً كبيراً من ادنى نسبة لها وهي (0.000) خلال الربع الثالث من عامي 2016 و2022، لأعلى نسبة وهي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

(1.000) خلال الربع الأول من العام 2019، وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة واشارتها الأولية بان القطاع المصرفي يمتلك كفاءة رأس مال عالية جداً الا انها مؤشر خطير على ضعف القدرة على الاستثمار الحقيقي لرأس المال، كما وانها مؤشر سلبي على الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي، وعموماً فان نتائج هذه النسبة للقطاع المصرفي العراقي شهدت نسباً مقبولة جداً كونها التزمت بالمعيار العالمي والمعيار الذي حدده البنك المركزي العراقي باستثناء بعض الحالات الفردية التي تحفظ فيها القطاع المصرفي العراقي بشكل مبالغ فيه مما أدى الى ارتفاع النسبة الى اكثر من (75%) الا انه تم الانتباه لهذا الامر وأُتخذت الإجراءات التصحيحية لان بقاء النسبة المرتفعة دون أي معالجة يُنذر بحدوث ازمة مالية في النظام المصرفي نتيجةً لضعف كفاءته التشغيلية، ومن الإجراءات المُتخذة من قبل البنك المركزي العراقي قرار زيادة رؤوس أموال المصارف وذلك من اجل تدعيم الشريحة الأولى لرأس المال بشقيّه (الأساسي والمساند) والمحافظة على مستوى مرتفع من الملاءة المالية.

2) **تحليل مؤشر الربحية:** يُعد مؤشر الربحية من الأدوات المالية المهمة التي تستخدم لقياس كفاءة الوحدات الاقتصادية خصوصاً والقطاع المصرفي عموماً كونها وعبر مقاييسها المختلفة تبين القدرة الحقيقية على توليد الأرباح من الموارد المختلفة وبالتالي انعكاس ذلك في مستوى العوائد المتحققة، وعلى أساس ذلك تم الاعتماد في قياس مؤشرات السلامة المالية وتحديداً ما يتعلق بمؤشر الربحية على مُعدليّ العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية، ومن خلال نتائج الجدول (1) نلاحظ أن هذين المُعدّلين لا يُثيران القلق بالنسبة للقطاع المصرفي العراقي اي ان جميع المصارف كانت قادرة على تحقيق معدلات عائد جيدة جداً وبالتالي اعطاء اشارة واضحة عن حالة من الاستقرار المالي، ومع ذلك شهد المُعدلان حالة من الاستقرار الإيجابي طيلة المدة المبحوثة باستثناء أربعة فصول لسنوات مختلفة حقق اثنان منهما ادنى نسبة بينما حقق الفصلين الاخرين اعلى نسبة، ففي الربع الأول من عام 2019 كانت النسبة (0.000) لمعدليّ العائد على الموجودات وحق الملكية والسبب في ذلك هو الانخفاض الذي شهده الربع الأخير من العام 2018 اذ بلغ معدل العائد على الموجودات (4.4%) بينما معدل العائد على حق الملكية بلغ (1.5%) وهما ادنى نسبتان للعائد قد تحققتا طيلة مدة الدراسة بسبب النمو الكبير في اجمالي الموجودات، وكذلك تغير سعر صرف العملة العراقية امام الدولار مما اثر على قيمة الموجودات بالعملة الأجنبية، اما اعلى نسبة لمعدل العائد على الموجودات فكانت خلال الربع الثالث من عام 2023 والتي بلغت (74.8%) بسبب الزيادة الكبيرة في الدخل الصافي للمصارف نتيجة التوسع في عملياتها التشغيلية والاقراضية، ونسبة (84%) خلال الربع الأخير من عام 2016 بالنسبة لمعدل العائد على حق الملكية لزيادة نسبة رأس المال العامل وتوليد الأرباح في كل بنود حقوق المالكين، ولم يتم اعتماد الربع الأول من عام 2023 لمؤشر الربحية بمُعدليه وذلك لان النسبة قد بلغت (1.000) وهو امر مُنافي للمنطق العلمي ومن قبله المالي، اذ ان وجود هكذا نسبة ما هو الا إشارة تحذيرية للمُحلل المالي بضرورة الانتباه حول وجود خطأ إما في البيانات أو آلية الحساب، وعليه لا يتم البناء على أساسها.

3) **تحليل مؤشر السيولة:** يُعد مؤشر السيولة من المؤشرات المالية المهمة في القطاع المصرفي وذلك لان إيجابية هذه النسبة ومقبوليتها تعكس قدرة المصارف على سداد الالتزامات اليومية من دون التعرض الى مخاطر نقص

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

السيولة التي قد تؤثر لاحقاً على استقرار الوضع المالي وسلامته، وفي البحث الحالي تم الاعتماد على معادلتين تقيسان مؤشر السيولة عبر ***نسبة الموجودات السائلة*** التي يمتلكها القطاع المصرفي، وكذلك ***نسبة احتياطي السيولة*** للقطاع المصرفي العراقي، ونلاحظ من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (1) الاحتفاظ الكبير بالموجودات السائلة من قبل المصارف العراقية وتحديداً في بداية المدة عام 2016 ونهايتها في عام 2022 والربع الأول من عام 2023، وذلك في خطوة منها لدرء بعض المخاطر المتمثلة بمواجهة سحوبات المودعين، الا ان هذا الامر له الأثر السلبي على القطاع المصرفي والمتمثل بعدم التوظيف الصحيح للأموال الامر الذي قد ينعكس على ربحية المصارف، بينما شهد العام 2017 اقل نسبة احتفاظ بالموجودات السائلة والتي تراوحت بين (0.000) خلال الربع الثالث ومن قبله الربع الثاني، وما يمكن استنباطه من هذا الامر هو الانخفاض التدريجي بنسبة الموجودات السائلة الى ان وصلت الى الصفر في الربع الثالث من العام 2017، والتي قد بلغت (8.9% و 1.7%) على التوالي، اما نسبة احتياطي السيولة فالحال لم يختلف كثيراً عن النسبة التي سبقتها اذ شهدت المدة أيضا تذبذباً واضحاً بين حالتين اما الانخفاض الكبير في النسبة كما في الأعوام 2017 و 2018، او المبالغة غير المبررة في النسبة كما في بداية المدة أي العام 2016 والربع الأخير من العام 2022، يتبعه الربع الأول من عام 2023، وبعدها بدأت النسبة بالانخفاض لتتوافق مع الواقع المالي الصحيح، والسبب في ذلك هو الارتفاع الكبير في قيمة الودائع الجارية او ذات الطبيعة الجارية في المصارف العراقية، ومع ذلك فان النتائج العامة أيضا تؤكد على ان المصارف العراقية تتجه نحو الاحتفاظ بالسيولة الكبيرة لمواجهة السحوبات الطارئة والتحوط ضد المخاطر.

4) **تحليل مؤشر جودة الموجودات:** يُعد تحليل هذا المؤشر ذو أهمية كبيرة للمصارف عموماً والبنك المركزي خصوصاً وذلك لأهميته البالغة في حسم أنشطة المصارف التي تقودها نحو تحقيق أهدافها، إذ ان امتلاك المصرف لمؤشر موجودات جيد دلالة واضحة على إمكانية توليد دخل أكبر واعطاءه تقييم أفضل فيما يتعلق بإدارة راس المال، وعلى أساس ذلك تم الاعتماد لقياس هذا المؤشر على معادلتين الأولى ***تقيس عبء القروض المتعثرة***، والثانية ***تقيس نسبة التخلف عن السداد***، واستناداً على ما اظهرته نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (1) نلاحظ ان نتائج المعادلتين لمؤشر جودة الموجودات تكاد تكون متقاربة لحد كبير فيما يتعلق بأعلى واقل النسب، وما يمكن الوقوف عنده هو انعدام القروض المتعثرة سواء للموجودات او للائتمان في الربع الأخير من العام 2023 (نهاية مدة البحث) الامر الذي يشير الى نقطة مهمة جداً الا وهي الموقف الجيد والسليم الذي اتبعته المصارف العراقية بخفض نسب عبء القروض والتخلف عن السداد الى ادنى مستوياتها وصولا الى الصفر، وهذا لا يمنع ان نسلط الضوء على النسب الأخرى التي فاقت الـ(10%) خلال فترات مختلفة ضمن المدة المبحوثة والتي تشكل انذاراً بالمخاطر للمصارف عبر التنبؤ بأزمات مالية ان لم يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، ومع ذلك فالانخفاض التدريجي في نهاية مدة الدراسة مؤشر إيجابي على استقرار القطاع المصرفي وانخفاض مخاطره المالية وهو ما يجب المحافظة عليه مُستقبلاً.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: تحليل أبعاد الشمول المالي

حُددت ابعاد الشمول المالي كما تم توضيحه مُسبقاً من خلال جوانب مهمة منها إمكانية الوصول Accessibility عبر مستوى انتشار الخدمات المصرفية وتوافرها Availability وقاعدة او حجم استخدامها Usage، وقد جرى في البحث الحالي الاعتماد على البُعد الأخير وهو الاستخدام كونه يمثل القاعدة الفعلية لقياس الشمول المالي من خلال ***نسبة الائتمان الاقتصادية، ونسبة الودائع الاقتصادية؛*** إذ يستخدم هذا البُعد كمقياس غير مباشر لمعرفة مستوى الشمول المالي في الدول النامية كون البيانات التفصيلية عن الشمول المالي (كعدد الحسابات لكل فئة او نسبة الانتشار لأجهزة الصراف الآلي ... الخ) غالبًا ما تكون غير مُكتملة في بعض الدول حديثة العهد بهذا الموضوع، وعلى أساس ما تقدم نستعرض من خلال الجدول (2) نتائج بُعد الاستخدام للخدمات المالية من خلال النسبتين آنفتي الذكر.

جدول (2) نتائج بُعد الاستخدام للخدمات المالية

الشهر والسنة	نسبة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي	نسبة الودائع للناتج المحلي الإجمالي
Mar,2016	0.72	1.25
Jun,2016	0.70	1.19
Sep,2016	0.70	1.23
Dec,2016	0.68	1.14
Mar,2017	0.74	1.26
Jun,2017	0.72	1.22
Sep,2017	0.72	1.21
Dec,2017	0.72	1.28
Mar,2018	0.78	1.33
Jun,2018	0.75	1.30
Sep,2018	0.70	1.37
Dec,2018	0.72	1.43
Mar,2019	0.74	1.45
Jun,2019	0.71	1.42
Sep,2019	0.74	1.41
Dec,2019	0.74	1.44
Mar,2020	0.83	1.61
Jun,2020	0.87	1.53
Sep,2020	1.02	1.70
Dec,2020	1.03	1.76
Mar,2021	1.08	1.84
Jun,2021	1.04	1.78
Sep,2021	1.05	1.82
Dec,2021	0.99	1.80
Mar,2022	1.06	1.95
Jun,2022	1.02	1.88

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الشهر والسنة	نسبة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي	نسبة الودائع للناتج المحلي الإجمالي
Sep,2022	1.06	1.98
Dec,2022	1.12	2.38
Mar,2023	1.12	2.31
Jun,2023	1.19	2.34
Sep,2023	1.22	2.29
Dec,2023	1.25	2.40

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المنشورة للبنك المركزي العراقي.

1) **تحليل نسبة الائتمان الاقتصادية:** ان عملية تقييم ابعاد الشمول المالي مسألة غاية في الأهمية لأي بلد كونها تقيس مدى شمولية القطاع المصرفي والمالي وبالنسبة لهذه النسبة التي تقارن إجمالي القروض المقدّمة من القطاع المصرفي عموماً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تستخدم لقياس مدى التوسع في القطاع المالي وعمق التمويل المصرفي في البلد، ومن خلال نتائج الجدول (2) نلاحظ الارتفاع التدريجي لهذه النسبة على مدى سنوات الدراسة التي قد بدأت بأدنى نسبة خلال الربع الأخير من عام 2016 والتي بلغت (0.68) لتصل في الربع الأخير من نهاية المدة المبحوثة في عام 2023 الى ما نسبته (1.25) ويمكن الاستدلال على حركة التصاعد في النسبة من خلال الشكل (2) والتي تدل على ان ارتفاع ***نسبة الائتمان الاقتصادية*** إشارة إيجابية إلى النمو الائتماني المقبول الذي يشهده القطاع المصرفي العراقي خلال المدة المبحوثة.

2) **تحليل نسبة الودائع الاقتصادية:** تعكس هذه النسبة مدى استقرار التمويل المصرفي لشرائح المجتمع كافة واعتماده على مصادر التمويل المُستقرة، ومن خلال نتائج الجدول (2) نلاحظ الارتفاع التدريجي ايضاً لهذه النسبة على مدى سنوات الدراسة التي قد بدأت بأدنى نسبة خلال الربع الأخير من عام 2016 والتي بلغت (1.14) لتصل في الربع الأخير من نهاية المدة المبحوثة في عام 2023 الى ما نسبته (2.40) ويمكن الاستدلال على حركة التصاعد في النسبة من خلال الشكل (2) والتي تدل على ارتفاع الحسابات المصرفية سواء تلك المُتعلقة بالإيداع والادخار وبذلك فهو مؤشر واضح على توسع قاعدة الشمول المالي خلال مدة البحث.

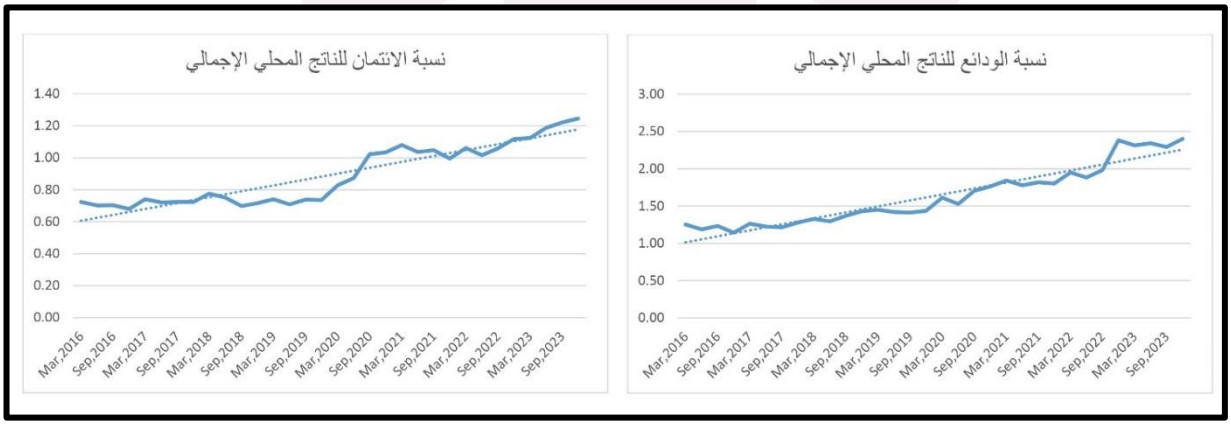

شكل (2) بُعد استخدام الخدمات المالية خلال مدة البحث.

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Excel.

ثالثاً: التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث واختبار الفرضيات

1) **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** انطلاقاً من نص الفرضية الفرعية الأولى الذي يُشير الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي، واستناداً على ما اظهرته

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

نتائج الجدول (3) الخاص باختبار الفرضية آنفة الذكر فانه يتم قبولها وذلك لان قيمة المعنوية (Sig) والتي بلغت (2%) اصغر من إحصاءة الاختبار المحددة بـ(5%)، كما ان نسبة الارتباط بين مؤشر كفاية رأس والمتغير التابع (الشمول المالي) قد بلغت (41%)، وكذلك قوته التأثيرية[2] المعتمدة على قيمة معامل التحديد ($R^2 = 16 \cdot 9\%$) قد بلغت (20.3%) وهي بذلك ثالث اقوى نسبة تأثير بالنسبة لمؤشرات السلامة المالية.

جدول (3) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.411[b]	.169	.141	.26715

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.435	1	.435	6.092	.020
	Residual	2.141	30	.071		
	Total	2.576	31			

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS.

2) **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** اشارت هذه الفرضية الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر الربحية في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي؛ ومن خلال ما اظهرته نتائج الجدول (4) الخاص باختبار الفرضية آنفة الذكر فانه يتم قبولها وذلك لان قيمة ($Sig < 5\%$) كما ان نسبة الارتباط بين مؤشر الربحية والمتغير التابع (الشمول المالي) قد بلغت (62.7%)، وكذلك قوته التأثيرية المعتمدة على قيمة معامل التحديد ($R^2 = 39 \cdot 3\%$) قد بلغت (64.7%) وهي بذلك أهم نسبة تأثير بالنسبة لمؤشرات السلامة المالية وأولها من حيث الترتيب.

جدول (4) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.627[b]	.393	.372	.22834

[2]. قياس قوة التأثير بين المتغيرات والمُعبر عنها بقيمة f^2 اعتماداً على المعادلة التي أوردها (Cohen,1988) والمبينة كالآتي: $f^2 = R^2/(1 - R^2)$

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.012	1	1.012	19.401	.000[b]
	Residual	1.564	30	.052		
	Total	2.576	31			

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS.

3) **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** بناءً على ما جاءت به الفرضية الفرعية الثالثة والتي اشارت الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر السيولة في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي، ومن خلال ما اظهرته نتائج الجدول (5) الخاص باختبار الفرضية آنفة الذكر فانه يتم رفضها وذلك لان قيمة المعنوية (Sig) والتي بلغت (9.9%) اكبر من إحصاءة الاختبار المحددة بـ(5%)، كما ان نسبة الارتباط بين مؤشر كفاية رأس والمتغير التابع قد بلغت (29.6%)، وكذلك قوته التأثيرية المعتمدة على قيمة معامل التحديد ($R^2 = 8 \cdot 8\%$) قد بلغت (9.60%) وبذلك فهي اضعف نسبة تأثير بالنسبة لمؤشرات السلامة المالية.

جدول (5) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.296[b]	.088	.057	.27984

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.226	1	.226	2.891	.099[b]
	Residual	2.349	30	.078		
	Total	2.576	31			

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS.

4) **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** أفادت هذه الفرضية بوجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر جودة الموجودات في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي؛ ومن خلال ما اظهرته نتائج الجدول (6) الخاص باختبار الفرضية آنفة الذكر فانه يتم قبولها وذلك لان قيمة ($Sig < 5\%$) كما ان نسبة الارتباط بين مؤشر الربحية والمتغير التابع (الشمول المالي) قد بلغت (49.9%)، وكذلك قوته التأثيرية المعتمدة على قيمة معامل التحديد

جدول (6) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.499[b]	.249	.223	.25401

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.640	1	.640	9.921	.004[b]
	Residual	1.936	30	.065		
	Total	2.576	31			

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS.

5) **اختبار الفرضية الرئيسة:** لأجل الوقوف على العلاقة بين المتغير المستقل والتابع فانه لابد من اجراء الاختبار الاحصائي المُتعدد، وعليه جاءت الفرضية الرئيسة التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية (مُجتمعةً) في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي، وبالاعتماد على ما اظهرته نتائج الجدول (7) فانه يتم قبول الفرضية الرئيسة للبحث وذلك لان قيمة ($Sig < 5\%$) كما ان نسبة الارتباط قد بلغت (65.3%)، وكذلك القوة التأثيرية الناتجة عن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 42 \cdot 7\%$) قد بلغت (74.5%) بمعنى ان مؤشرات السلامة المالية الحالية تؤثر في توسيع قاعدة الشمول المالي، الامر الذي يتطلب الاهتمام بهذه المؤشرات ومحاولة تعزيزها مستقبلاً ، كما ويمكن كتابة معادلة الانحدار بالشكل الآتي:

$$\mathbf{Y = 1 \cdot 003 + 0 \cdot 153X_1 + 0 \cdot 387X_2 + 0 \cdot 028X_3 - 0 \cdot 120X_4}$$

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (7) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.653[a]	.427	.342	.23384

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.099	4	.275	5.027	.004[b]
	Residual	1.476	27	.055		
	Total	2.576	31			

Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.003	.230		4.354	.000
	X1	.153	.227	.155	.674	.506
	X2	.387	.136	.568	2.851	.008
	X3	.028	.089	.056	.316	.754
	X4	-.120-	.120	-.237-	-.994-	.329

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وبناءً على ما تقدم ومن اجل تحديد حجم التأثير لكل مؤشر من مؤشرات القياس للمتغير المستقل والتابع؛ يوضّح الشكل (3) النموذج النهائي للبحث، مُتضمناً قوة التأثير لمتغيراته.

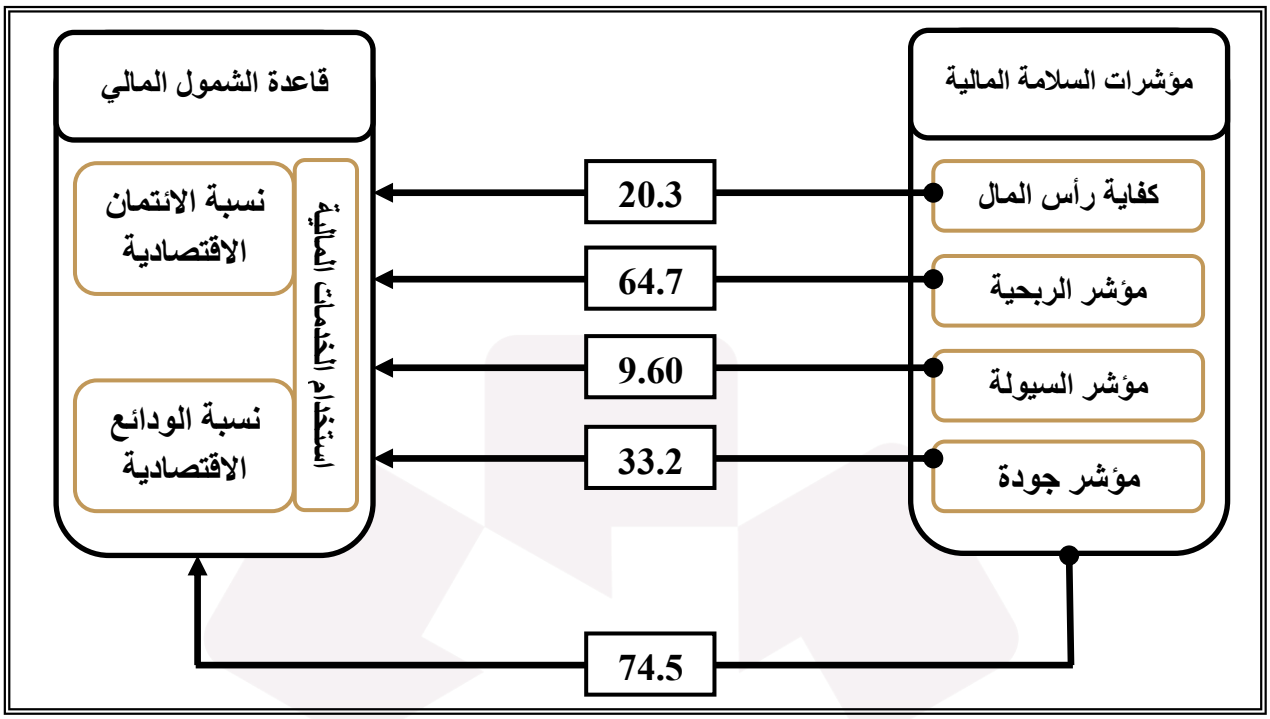

شكل (3) النموذج النهائي للبحث

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على النتائج النهائية للتحليل الاستدلالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمُقترحات

أولاً: الاستنتاجات

1. إن لمؤشرات السلامة المالية دوراً أساسياً في تعزيز قاعدة الشمول المالي عبر زيادة حجم الاستخدام للخدمات المالية، وعلى وجه التحديد مؤشرات الربحية بمقياسيها: العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية اللذان كانا في حالة تصاعد مستمرة خلال مدة البحث مما يُعطي انطباعاً بالثقة حول قوة القطاع المصرفي وقدرته على تحقيق الارباح.
2. وجود مبالغة لدى القطاع المصرفي العراقي فيما يتعلق بمدى كفاية رأس المال وخصوصاً وان بعض الفترات شهدت نسب عالية جداً والتي قد تنذر بالخطر المستقبلي حول ضعف الكفاءة التشغيلية للمصارف ومدى قدرتها على الاستثمار الفعلي لرأس المال.
3. ان التذبذب الواضح لمؤشر السيولة المصرفية خلال المدة المبحوثة وتحديداً نسبة الموجودات السائلة للمطلوبات قصيرة الاجل أدى الى عدم معنوية هذا المؤشر في تعزيز قاعدة الشمول المالي إلا ان هذا الامر لا يمنع ان يكون مؤشر السيولة المصرفية من المؤشرات المهمة والمؤثرة في الشمول المالي.
4. ان التقلب وعدم الاستقرار في تحليل مؤشر جودة الموجودات ما هو الا اشارة واضحة حول المشاكل في منح الائتمان المصرفي مما أدى الى زيادة عبء القروض المتعثرة؛ وزيادة نسب التخلف عن سداد الائتمان خلال المدة، وعليه فان هكذا حالات تمثل انذاراً حقيقياً بالمخاطر المستقبلية التي لابد من الوقوف عندها والعمل على معالجتها بأسرع ما يمكن حتى لا تتسبب للمصارف بأزمات مالية هي في غنىً عنها.
5. ان قاعدة الشمول المالي في حالة نمو تدريجي من خلال زيادة الحسابات المصرفية التي تدل على ادخار الافراد للأموال، كما وان ارتفاع نسبة الودائع الاقتصادية مقارنةً بنسبة الائتمان الاقتصادية ما هو الا دليل اخر على التوسع في قاعدة الشمول المالي عبر استخدام الخدمات المالية.

ثانياً: المُقترحات

1. الاهتمام بمؤشرات السلامة المالية كافة وبدون استثناء؛ وذلك لما لها من دور كبير في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، ودعم الاستقرار المالي الذي ينعكس ايجاباً على تعزيز استخدام الخدمات المالية سواء من خلال الائتمان او الإيداع او أي منتجات مالية أخرى.
2. إعادة النظر في سياسة الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية القانونية والعمل على تحديثها وفق ما تقتضيه الظروف والتطورات التي تشهدها البيئة المالية والمصرفية، وكذلك العمل على تطوير سياسة إدارة الموجودات السائلة لدى المصارف.
3. العمل بإعادة النظر فيما يتعلق بمؤشر السيولة للمصارف كافة وخصوصاً بعد ان أظهرت نتائج هذا المؤشر التذبذب الواضح في نسبة الموجودات السائلة ونسبة احتياطي السيولة خلال مدة البحث الامر الذي أدى لكونه المؤشر الأضعف تأثيراً على الرغم من أهميته الكبيرة لدى المؤسسات المالية والمصرفية كافة.
4. يُفضل قيام إدارات المصارف بإيلاء عملية تقييم مخاطر الائتمان الأهمية القصوى مع الاستمرار في عملياتها الحالية المتضمنة تقليل عبء القروض المتعثرة وخفض نسب التخلف عن السداد عبر جعلها في أدنى مستوياتها وذلك من اجل تفادي التأثيرات العكسية الناتجة عن انخفاض مؤشر جودة الموجودات.
5. العمل على حث المصارف العاملة في العراق عبر الجهات التشريعية المُتمثلة بالبنك المركزي العراقي لتوسيع نطاق عملياتها المصرفية وذلك من خلال التنويع الشامل لخدماتها المالية، وذلك لما لهذا الامر من دورة أساسي في توسيع القاعدة التمويلية للمصارف وبالتالي تعزيز مؤشر السيولة لديها وضمان حالة من الاستقرار المالي في المستقبل.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثاً: التوجهات البحثية المُستقبلية

1. الثقة المالية بالمؤسسات المصرفية وأثرها في مستوى الشمول المالي
2. الثقافة المالية ودورها في زيادة الوصول للخدمات المصرفية الالكترونية
3. التحول نحو المدفوعات الحكومية الرقمية وأثرها في تعزيز الشمول المالي
4. تعديل التشريعات التنظيمية للبنك المركزي العراقي وأثرها في الشمول المالي
5. أثر كلفة الاستخدام في كفاءة العمليات المصرفية: دراسة مقارنة بين نظم الدفع الرقمية والتقليدية

المصادر

1. البنك المركزي العراقي، (2025)، **الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي الأولى 2025-2029**، العراق- بغداد.
2. البنك المركزي العراقي، (2024)، **تقرير الاستقرار المالي 2023**، العدد الرابع عشر، العراق- بغداد.
3. حسين، آية سعد، ومحمد، أياد طاهر، (2024)، **تأثير مخاطر الائتمان في قيمة أسهم القطاع المصرفي بتوسيط مؤشرات السلامة المالية: بحث تحليلي في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد 7، العدد 1.
4. شبيب، عبد الرزاق إبراهيم، (2025)، **فاعلية مؤشرات الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة في العراق خلال المدة 2010- 2023**، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 7، العدد 1.
5. شبيب، عبد الرزاق ابراهيم، وفيصل، فيصل غازي، (2024)، **تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2009-2022)**، مجلة كلية الكوت الجامعة، عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي السابع للعلوم الادارية.
6. العلاف، كرم عامر خليل احمد، (2025)، **دور كشف التدفقات النقدية في الحد من المخاطر السيولة: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية**، رسالة ماجستير غير منشور، الكلية التقنية الإدارية/ الموصل، الجامعة التقنية الشمالية، العراق.
7. Abdullah, A. M., & Jabbar, A. F. (2024). **The mechanism of the impact of electronic payments technology on the sustainable development goals in Iraq. Realized Arab opportunities for the period (2017-2021)**. In ZAC Conference Series: Social Sciences and Humanities (Vol. 1, No. 1, pp. 99-113).
8. Abusharba, M. T., Triyuwono, I., Ismail, M., & Rahman, A. F. (2013). **Determinants of capital adequacy ratio (CAR) in Indonesian Islamic commercial banks**. Global review of accounting and finance, 4(1), 159-170.
9. Al-Ali, A. H. H., & Al-Shabeeb, S. K. I. (2024). **Relationship between profitability indicators and maximization market value added and intrinsic for the industrial companies**. Global Business & Finance Review (GBFR), 29(2), 71-84.
10. Al-Ali, A.H.H. and Al-Obaidi, S.Z.K. (2024) "**The role of financial technology in enhancing financial inclusion: an analytical study of the Iraqi banking sector for the period 2017-2022**", Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences, 20(00), pp. 2233–2258.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

11. Anxellin, L., Ariefianto, M. D., Nathania, J., & Grace, S. (2025). **The Role of Risk and Diversification to Ensure Financial Soundness: Global Evidence.** Global Business & Finance Review, 30(2), 113.
12. Bank for International Settlements, 2024, **Basel Committee on Banking Supervision**: Basel III Monitoring Report.
13. Brigham, E. F., & Ehrhardt, M. C. (2016). **Financial Management: Theory & Practice** (15th ed.), Cengage Learning, Inc.
14. Brigham, Eugene F. And Houston, Joel F. (2019), **Fundamentals of Financial Management,** Fifteenth Edition, Cengage Learning, Inc.
15. Cohen, Jacob. (1988). **Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences**, Second Edition. Lawrence Erlbaum Associates.
16. Emonena, O. L. (2025). **Financial Soundness and Banks' performance: A Theoretical Review.** International Journal of Finance, Accounting And Management Studies, 1(4), 104-121.
17. Georgios, K., & Konstantina, K. (2025). **Mergers & Acquisitions of Banks. An Evaluation Analysis of Financial Soundness During & Post the Event Including the Pandemic. Evidence from Greece.** Economic Alternatives, (2), 295-323.
18. Gitman, Lawrence J. & Zutter, Chad J. (2015), **Principles of Managerial Finance, Fourteenth Edition (Global Edition)**, Pearson Education Limited, United States of America.
19. Imade, O. O. (2025). **Interest Rate Volatility and Financial Soundness in The Money market in Nigeria: A Theoretical Review.** International Journal of Finance, Accounting And Management Studies, 1(5), 36-45.
20. **tech in middle-income** -Kerouat, Souha, 2024, **Financial inclusion and the contribution of fin countries: An empirical investigation across a panel of countries in Africa and Asia.** International Journal of Research and Innovation in Social Science, VIII(II), 2189–2204.
21. Lusmeida, H., & Gunawan, E. (2025). **The Capital Adequacy Ratio Moderated Enterprise Risk Management on Financial Distress.** Journal Riset Bisnis Dan Management, 18(1), 163-178.
22. Schinasi, G. J. (2004). **Defining Financial Stability (IMF Working Paper No. 04/187)**. International Monetary Fund.
23. Van Le, D., & Tran, T. Q. (2024). **Financial soundness and subjective financial well-being: Do government policies matter?.** Russian Journal of Economics, 10(4), 332-350.
24. Vo, D. H. (2025). **Long-term effects of institutional quality on financial inclusion in Asia–Pacific countries.** Financial Innovation, 11(1), 59.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تأثير الانتقال إلى أنظمة الدفع الإلكتروني على تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة مصرف الرافدين

أ.م.د.الهام عبدالكريم حسين
الجامعة التقنية الشمالية –الكلية التقنية الادارية
/الموصل –قسم تقنيات الاحصاء والعلوماتية
e.a.hussain@ntu.edu.iq

أ.م.د.احمد نجم شيت الشلاوي
الجامعة التقنية الشمالية –الكلية التقنية الادارية
/الموصل –قسم تقنيات الاحصاء والعلوماتية
a.n.s.al-shallawi@ntu.edu.iq

هبة لقمان امين
الجامعة التقنية الشمالية –الكلية التقنية الادارية
/الموصل –قسم تقنيات الاحصاء والعلوماتية
hebaloqmanmaster@ntu.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين أنظمة الدفع الإلكتروني ومستوى الشمول المالي في العراق، وذلك من خلال التركيز على مجموعة من المتغيرات الوسيطة المتمثلة في: الثقة، وسهولة الاستخدام، والوعي الرقمي. وقد تم اعتماد مصرف الرافدين كحالة تطبيقية نظرًا لاعتماده المتزايد على خدمات الدفع الإلكتروني خلال السنوات الأخيرة، مما يجعله نموذجًا مناسبًا لقياس مدى فاعلية هذه الأنظمة في تحقيق الشمول المالي داخل البيئة العراقية.

وتنبع مشكلة البحث من التباين الواضح بين التوسع في خدمات الدفع الإلكتروني من جهة، وضعف الشمول المالي من جهة أخرى في العراق. فعلى الرغم من توفر هذه الخدمات واعتمادها من قبل بعض المؤسسات المالية، إلا أن نسب الاستخدام الفعّال والمستدام لها لا تزال محدودة، ما يثير تساؤلات حول مدى فاعلية هذه الأنظمة في تعزيز الشمول المالي. كما يطرح البحث تساؤلًا محوريًا حول ما إذا كانت متغيرات مثل الثقة، وسهولة الاستخدام، والوعي الرقمي تساهم بدور وسيط في تقوية العلاقة بين الدفع الإلكتروني وتحقيق الشمول المالي، أم أن تأثيرها محدود في هذا السياق.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبيان ميداني وجمع البيانات من عينة مكوّنة من 30 عميلًا من عملاء مصرف الرافدين، وتم تحليل النتائج باستخدام أداة PROCESS Macro ضمن برنامج SPSS الإحصائي. وقد كشفت نتائج التحليل عن وجود علاقة إيجابية ومباشرة بين استخدام خدمات الدفع الإلكتروني وكل من سهولة الاستخدام والوعي الرقمي لدى المستخدمين. إلا أن المتغيرات الوسيطة الثلاثة (الثقة، سهولة الاستخدام، الوعي الرقمي) لم تُظهر دورًا وسيطًا معنويًا بين الدفع الإلكتروني وتحقيق الشمول المالي، مما يشير إلى أن هذه العوامل، على الرغم من أهميتها، لا تساهم بشكل مباشر في تعزيز الشمول المالي كما كان متوقعًا.

في ضوء النتائج، توصي الدراسة بضرورة العمل على رفع مستوى الثقة بين العملاء ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني، من خلال حملات توعية وتثقيف رقمي، إلى جانب تطوير البنية التحتية التقنية لضمان استمرارية وسهولة استخدام هذه الخدمات. كما توصي بضرورة دعم الفئات ذات الوعي الرقمي المنخفض وتوفير أدوات تدريبية لتعزيز قدراتهم، بما يسهم في تحقيق شمول مالي أكثر فعالية وانتشارًا.

الكلمات المفتاحية :المتغيرات الوسيطة، الدفع الالكتروني ، الشمول المالي ، الوعي الرقمي ، ثقة العملاء ، الخدمات المصرفية الرقمية،

1.المقدمة

شهدت العقود الأخيرة تحوّلاً جذريًا في طبيعة الخدمات المالية نتيجة التقدّم التكنولوجي، حيث أصبحت أنظمة الدفع الإلكتروني إحدى الركائز الأساسية في بناء اقتصاد رقمي متكامل. وتُعد هذه الأنظمة عاملًا محفزًا لتحقيق الشمول المالي، الذي يُمثل بدوره أحد أهداف التنمية المستدامة، إذ يسهم في تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بطرق ميسّرة وآمنة (Bose ,et al , 2016) .

2.الدراسات السابقة

ظهرت العديد من الدراسات حول الدفع الإلكتروني والشمول المالي لأسباب متعددة تتعلق بالتطور الاقتصادي، والتكنولوجي، والاجتماعي.منها على سبيل المثال لا الحصر ما تناولته الدراسات في ظواهر القرن الحالي

في العام (2015) درس (Shah & Dubhashi) العلاقة بين الخدمات المالية الرقمية والشمول المالي في الهند، وأهمية توفير الخدمات المالية للجميع، خاصة في المناطق الريفية ،قام الباحثان بمراجعة دراسات ومبادرات أُطلقت من قبل الحكومة والبنك المركزي الهندي لتعزيز الشمول المالي، مستندان إلى بيانات ثانوية، تبيّن أن الشمول المالي ضروري للنمو الاقتصادي، ويجب دعم البنوك لنشر الوعي وتقديم خدمات مالية ميسورة لتحقيق أهداف خطة النمو الشامل في الهند.وأظهرا أن تأثير الدفع الإلكتروني على الشمول المالي يكون ضعيفًا في حال غياب الثقة والمعرفة الرقمية الكافية.

وفي العام (2016) عرض (Zins & Weill) دراسة حول دول أفريقيا جنوب الصحراء، وجد فيها الباحثان أن تبني الدفع الرقمي يُعد من العوامل المحفزة للشمول المالي، خاصة إذا ترافقت مع حملات لزيادة الثقة وتعزيز الثقافة المالية.

اما في العام (2021) ففي دراسة تحليلية باستخدام نموذج PROCESS وجد (Kim et al) أن سهولة الاستخدام والوعي الرقمي كانا يؤثران على نية استخدام الدفع الإلكتروني، ولكن لم يكن لهما تأثير مباشر على الشمول المالي، وهذه النتيجة تتماشى مع النتائج التي توصل اليها الباحث

وفي العام (2025) اكدت دراسة قام بها (Yoke ,et al) أن الدفع الإلكتروني يساهم بفعالية في زيادة عدد الأشخاص الذين يتعاملون مع النظام المالي الرسمي، وتيسير المعاملات، وتقليل التكاليف، ما يعزز الشمول المالي خصوصًا بين الفئات الريفية.

مما سبق يمكن القول ان غالبية الدراسات تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الدفع الإلكتروني والشمول المالي، لكن بعضها، خاصة تلك التي استخدمت نماذج تحليل وساطة، بيّنت أن العوامل النفسية والسلوكية مثل الثقة وسهولة الاستخدام قد لا تلعب دورًا وسيطًا واضحًا في كل السياقات.

3.مشكلة البحث

على الرغم من تسارع خطوات التحول الرقمي في القطاع المصرفي العراقي، وتوجه بعض المصارف، مثل مصرف الرافدين، نحو تبني وتوسيع خدمات الدفع الإلكتروني كالمدفوعات عبر البطاقات الذكية، وتطبيقات الهاتف المحمول، والمحافظ الرقمية، إلا أن الأثر الفعلي لهذه الخدمات على تحقيق الشمول المالي لا يزال غير واضح بالشكل الكافي. ويعود ذلك إلى عدد من التحديات المرتبطة بضعف البنية التحتية التكنولوجية، وتدني مستويات الثقة في التعاملات الرقمية، بالإضافة إلى محدودية الوعي والثقافة المالية الرقمية لدى شريحة واسعة من السكان. ومن هنا تبرز مشكلة البحث في ضرورة فهم مدى فاعلية أنظمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في العراق، مع دراسة الأثر المحتمل لمتغيرات وسيطة مثل الثقة، وسهولة الاستخدام، والوعي الرقمي على هذه العلاقة .(Hussein and Neama,2025)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4.هدف البحث

من هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الدفع الإلكتروني والشمول المالي، مع التركيز على الدور الوسيط لمجموعة من المتغيرات الفردية المهمة، وهي :الثقة، سهولة الاستخدام، والوعي الرقمي .إذ تفترض الأدبيات أن هذه العوامل قد تعزز (أو تضعف) تأثير استخدام الدفع الإلكتروني على سلوك الأفراد تجاه الخدمات المالية الرسمية.

لتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد أداة PROCESS Macro في برنامج (SPSS.27) لتحليل نموذج الوساطة واختبار العلاقات بين المتغيرات، وذلك باستخدام بيانات ميدانية من عملاء مصرف الرافدين في العراق.

5. منهجية البحث:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي- التحليلي، حيث جُمعت البيانات باستخدام استبيان موجه لعملاء مصرف الرافدين. وتم استخدام أداة PROCESS Macro في برنامج (SPSS.27) لتحليل البيانات واختبار نماذج الوساطة. عليه فان فرضيات البحث تتكون من ثلاث فرضيات رئيسية وهي :

1. **الفرضية الرئيسة الاولى (H1) :**

لا تؤثر خصائص الدفع الإلكتروني (الثقة، السهولة، الوعي) تأثيراً معنوياً على استخدام انظمة الدفع الإلكتروني.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية :

H1-1 : الثقة ليس لها تأثير معنوي على الدفع الإلكتروني.

H1-2 : السهولة ليس لها تأثير معنوي على الدفع الإلكتروني.

H1-3 : الوعي ليس له تأثير معنوي على الدفع الإلكتروني.

2. الفرضية الرئيسة الثانية (H2):

لا تؤثر أنظمة الدفع الإلكتروني تأثيراً معنوياً على الشمول المالي.

3. الفرضية الرئيسة الثالثة (H3) :

لا توجد علاقة تأثير غير مباشر من خصائص الدفع الإلكتروني (الثقة، السهولة، الوعي) على الشمول المالي من خلال المتغيرات الوسيطة.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية

H3-1 : الثقة لا تتوسط العلاقة بين الدفع الإلكتروني والشمول المالي.

H3-2 : السهولة لا تتوسط العلاقة بين الدفع الإلكتروني والشمول المالي.

H3-3 : الوعي لا يتوسط العلاقة بين الدفع الإلكتروني والشمول المالي.

6. الجانب النظري :

1- الشمول المالي

شهد الشمول المالي اهتمامًا متزايدًا في الآونة الأخيرة على مستوى مختلف دول العالم، سواء الدول المتقدمة أو النامية، نظرًا لدوره الحيوي في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد ساهمت الطفرة التكنولوجية، خاصة في مجال البرمجيات، في تسريع وتيرة تعزيز الشمول المالي. وفي ظل التحديات التي تواجهها العديد من الدول العربية، مثل ضعف مؤشرات الشمول المالي وتزايد معدلات الفقر والبطالة، تبرز أهمية التركيز على هذا الملف باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي شامل.

يُعرّف الشمول المالي بأنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لكل فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية، مثل الحسابات المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل، وغيرها. يهدف الشمول المالي إلى حماية حقوق المستهلكين، وتشجيعهم على إدارة أموالهم بشكل سليم، والابتعاد عن القنوات غير الرسمية التي قد تكون غير آمنة ، ويسعى الشمول المالي الى توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية من خلال تحسين جانبي العرض والطلب (Park, 2021) .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

مصطلح الشمول المالي (Financial Inclusion) لم يظهر بمفهومه الحديث إلا في أواخر القرن العشرين، لكنه بدأ يأخذ طابعًا رسميًا ومنظمًا في أوائل القرن الحادي والعشرين، خصوصًا بعد أن لاحظت المؤسسات الدولية أن فئات كبيرة من السكان حول العالم لا تصلها الخدمات المالية الرسمية.

يُعتبر الاقتصادي البنغلاديشي محمد يونس من أوائل من طبقوا فكرة الشمول المالي بشكل عملي من خلال بنك جرامين (Grameen Bank) في سبعينيات القرن العشرين ، حيث ركز البنك على تقديم قروض صغيرة للفقراء دون ضمانات، وخاصة للنساء، وهو ما يُعد نموذجًا مبكرًا من نماذج الشمول المالي.لاحقًا، تبنت مؤسسات مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي هذه الأفكار وعملت على توسيعها (M.Veena,2022) .

تطلب تعزيز الشمول المالي العمل على مجموعة من المحاور الأساسية، من أبرزها تقوية البنية التحتية للنظام المالي لضمان سهولة الوصول إلى الخدمات المالية. كما يشكل ضمان حقوق مستخدمي تلك الخدمات وحمايتهم جزءًا مهمًا من هذه الجهود. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تطوير منتجات وخدمات مالية متنوعة تتناسب مع احتياجات جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة. ويُعد التثقيف المالي أحد الركائز المحورية، حيث يهدف إلى بناء منظومة تعليمية متكاملة في المجال المالي، تبدأ من المراحل الأساسية، بما يسهم في تكوين مجتمع واعٍ وقادر على اتخاذ قرارات مالية سليمة (سعدوني ،(2020)) .

2- انظمة الدفع الالكتروني :

تعبر وسائل الدفع عن الطريقة التي من خلالها يستطيع الافراد تسوية التزاماتهم أو دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصلوا عليها وقد تطورت وسائل الدفع عبر العصور، وذلك تبعا لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق والتطوارت في مجال تكنولوجيا الاتصال،بدأت بنظام المقايضة ، ثم ظهرت النقود الورقية وصولا الى انظمة الدفع الالكترونية التي توجد بأشكال مختلفة مثل البطاقات البنكية التي تتضمن البطاقات الائتمانية وغير الائتمانية بانواعها ، البطاقات الذكية والشيكات الالكترونية ، النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية واخيرا التحويلات الالكترونية للاموال (Scarle at al.2012) . هذه الانظمة الالكترونية للدفع هي عبارة عن منظومة متكاملة يتم التعامل بها عن طريق شبكة الانترنيت عبر بيانات مشفرة بطرق امنة لتقليل الوقت والجهد في الحصول على الاموال (Daniel ,et al , 2011) ، تتميز هذه الانظمة الالكترونية بخصائص البساطة والوضوح والسرعة والامان (Scarle at al.2012).

نتيجة لظهور التجارة الإلكترونية كعامل رئيسي في تنفيذ المعاملات الحديثة، برزت الحاجة إلى وجود وسائل دفع تتماشى مع الطابع الرقمي لهذا النوع من التجارة (Hasan, 2024) .

2.1 انواع انظمة الدفع الالكتروني

ظهرت العديد من وسائل الدفع الإلكترونية التي تُعد من أبرز الأدوات المستخدمة لإتمام هذه المعاملات التجارية والتي من ابرزها (مهدي ، 2024، PP.3) :

1. البطاقات الائتمانية:(Credit Cards)

تُعد البطاقات الائتمانية من أكثر وسائل الدفع الإلكتروني استخداماً، خاصة في المعاملات عبر الإنترنت. وتشمل هذه الفئة بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم، إلا أن بطاقات الائتمان تحظى بانتشار أوسع. وتُعد بطاقات مثل Visaو MasterCardمن أشهر هذه البطاقات، حيث تُستخدم على نطاق واسع في عمليات الشراء الإلكترونية لما توفره من سهولة وسرعة في الدفع.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. المحافظ الإلكترونية:(E-Wallet)

هي نوع من الحسابات المدفوعة مسبقاً تُخزن فيها البيانات المالية للمستخدم، وتتيح له إجراء عمليات الدفع الإلكتروني بكل سهولة. ومن أبرز الأمثلة على هذه المحافظPayPal :، Google Pay، Apple Pay. تعمل المحفظة الإلكترونية من خلال قيام المستخدم بفتح حساب مصرفي، ثم تحميل تطبيق المحفظة الخاصة بالبنك على هاتفه الذكي. ومن خلال هذا التطبيق يمكنه الدفع للتجار، تحويل الأموال إلى محافظ إلكترونية أخرى، استقبال الأموال، وكذلك دفع الفواتير والقيام بعمليات الصرف.

3. النقود الإلكترونية:(Electronic Money)

تُعتبر النقود الإلكترونية شكلاً حديثاً من أشكال النقود، يتم استخدامها في إجراء المعاملات عبر الإنترنت، وهي تختلف عن العملات التقليدية في كونها رقمية بالكامل ولا وجود مادي لها. وقد عرّفتها شركة "إيرنست أند يونغ" بأنها" :مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تمكّن الرسائل الإلكترونية من أن تقوم مقام التعاملات المالية التقليدية". وبذلك تُعد النقود الإلكترونية نظيراً رقمياً للنقود الورقية أو المعدنية.

4. الدفع عبر الهاتف المحمول:(Mobile Payment)

يُعد الدفع عبر الهاتف الذكي من أسرع وسائل الدفع الإلكتروني انتشاراً، نظرًا لسهولة استخدامه وتوفّره بشكل دائم مع المستخدم، ما يُسهم في تسهيل عمليات الشراء والدفع المباشر دون الحاجة إلى النقود أو البطاقات البنكية.

3- العلاقة بين الشمول المالي والدفع الالكتروني :

يمثل الدفع الإلكتروني أداة رئيسية في تحقيق الشمول المالي، وخصوصًا في المجتمعات التي تعاني من محدودية الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية ، حيث ان الدفع الإلكتروني يتيح للأفراد والشركات، وخاصة الفئات المهمشة، الوصول إلى الخدمات المالية من خلال الأجهزة الذكية والهواتف المحمولة، مما يقلل من الحاجة إلى الحسابات المصرفية التقليدية و يسهل إجراء المعاملات المالية بشكل أسرع وأكثر كفاءة، بالتالي يقلل من التكاليف المرتبطة بالتعاملات النقدية ويزيد من الشفافية ، هذا يؤدي الى تحقيق الشمول المالي من خلال زيادة الوصول إلى الخدمات المالية، وتسهيل المعاملات المالية، ودعم التجارة الإلكترونية، وتعزيز الثقة في النظام المالي (Ramananda, & Sankharaj ,2015) لذلك فان انظمة الدفع الالكتروني تساهم في تخفيض التكاليف المرتبطة بالتعاملات المالية، وتوفير الوقت، وزيادة الأمان، مما يشجع الناس على استخدامها بدلاً من التعاملات النقدية. كما أنها تفتح المجال أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى أسواق جديدة وخدمات مالية تساعدها على النمو.لكن في المقابل، أعتقد أن نجاح هذه العلاقة يتطلب وجود بنية تحتية رقمية قوية، وتوعية مجتمعية حول استخدام هذه الوسائل، بالإضافة إلى ضمان حماية البيانات المالية للمستخدمين. فبدون ذلك، قد تكون هناك فجوة رقمية تعيق تحقيق شمول مالي حقيقي.

لذلك، أرى أن أنظمة الدفع الإلكتروني تُعد أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي، ولكن يجب أن تُدعم بسياسات تنظيمية، وتعليم مالي، واستثمار في التكنولوجيا، لتحقيق الأثر المطلوب.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4- المتغيرات الوسيطة بين الدفع الالكتروني والشمول المالي :

ان تأثير المتغيرات الوسيطة بين علاقة الدفع الإلكتروني والشمول المالي يكمن في دورها كعوامل مساعدة أو معرقلة لتعزيز الشمول المالي من خلال الدفع الإلكتروني .هذه المتغيرات تشمل عوامل متعددة ، في هذا البحث سنتناول بعض منها وهي ثقة العملاء ،اضافة الى سهولة الاستخدام والوعي الرقمي.

أ- ثقة العملاء :

ان الثقة هي حجر الاساس لبناء العلاقة ، وتوجد الثقة عندما يكون كل طرف من اطراف التبادل متاكداً من مصداقية ونزاهة الطرف الاخر،اذ يعتبر عنصر الثقة جوهر العلاقات التبادلية ، وفي البنوك تعكس ثقة العميل درجة شعوره بالمصداقية اتجاه البنك بجانب الشعور بدرجات اقل من القلق ودرجات اعلى من الراحة (Kidwell et al ,2016) .

ب- سهولة الاستخدام :

يُعد الدفع الإلكتروني أسهل وأسرع من الطرق التقليدية للدفع مثل النقد أو الشيكات، ويمثل تقدمًا كبيرًا في تسهيل الحياة اليومية للناس ،حيث يمكن للأفراد والشركات إجراء المعاملات المالية في أي وقت ومن أي مكان بفضل التطبيقات المصرفية عبر الإنترنت والمحافظ الرقمية(Mohammed et al , 2022)

ج- الوعي الرقمي :

الوعي الرقمي يعني فهم كيفية عمل التقنيات الرقمية واستخدامها بمسؤولية وأمان، وهذا يشمل فهم أهمية الأمان عبر الإنترنت، ومحو الأمية الرقمية، والمواطنة الرقمية . ان الوعي المتكامل لمفهوم الدفع الالكتروني وكيفية التعامل مع ادواته اصبح إلزاميًا على جميع افراد المجتمع،أن زيادة الوعي الرقمي لدى الأفراد يساهم في تبني واستخدام الدفع الإلكتروني بشكل أكبر(Arilesere, et al ,2021).

7.الجانب التطبيقي

في هذا الجزء من البحث، سيتم تناول الجانب العملي من الدراسة والذي يتضمن تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال استمارة الاستبيان المصممة لقياس أثر التحول إلى الدفع الإلكتروني على الشمول المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود عدد من المتغيرات الوسيطة التي قد تؤثر على هذه العلاقة. وقد تم نشر الاستبيان الكترونياً للحصول على البيانات من عينة مكوّنة من عدد من عملاء مصرف الرافدين ، والذين تم اختيارهم من بين المتعاملين مع فروع المصرف، وذلك لقياس آرائهم وتجاربهم مع خدمات الدفع الإلكتروني بهدف الحصول على بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي وعدد المستجيبين للاستمارة (30) عميل.

سيتم تحليل البيانات باستخدام برنامج Process Macro وذلك اعتمادًا على طبيعة البيانات ونموذج الدراسة. ويهدف هذا التحليل إلى اختبار الفرضيات الموضوعة وتحديد مدى قوة العلاقة بين المتغير المستقل (انظمة الدفع الإلكتروني) والمتغير التابع (الشمول المالي)، مع تحليل دور المتغيرات الوسيطة التي قد تعزز أو تضعف هذه العلاقة.

1. **التحليل الوصفي للبيانات Descriptive Statistics**

الجدول التالي يمثل وصف خصائص العينة المستخدمة في جمع البيانات وهي الجنس، العمر، المستوى التعليمي ، الوظيفة وكما يلي :

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (1) السمات الديموغرافية للعينة المبحوثة		
النسبة %	التكرار	الجنس
53%	16	ذكر
47%	14	أنثى
100%	30	المجموع
النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
0%	0	اعدادية و اقل
3%	1	دبلوم فني
20%	6	بكالوريوس
77%	23	دراسات عليا
100%	30	المجموع
النسبة	التكرار	العمر
6%	2	25سنة و أقل
20%	6	سنة 3 – 526
34%	10	سنة 36 45 –
40%	12	46 سنة و اكثر
100%	30	المجموع
النسبة	التكرار	الوظيفة
88%	26	موظف حكومي
0%	0	موظف قطاع خاص
6%	2	اعمال حرة
6 %	2	غير موظف
100%	30	المجموع

المصدر : من اعداد الباحث

1- **الجنس:** نلاحظ خلال جدول (1) ان نسبة الذكور في عينة البحث بلغت (53 %) في حين بلغت نسبة الاناث (47 %) .

2- **حسب العمر:** يتضح خلال الجدول(1) ان الفئة العمرية عند (46 سنة وأكثر) هي النسبة الأعلى، اذ بلغت(40 %) بتكرار 12 ، ويشير هذا الى ان اغلب العاملين هم من فئة الذين لديهم خبرة في مجال الحياة ، بينما اقل نسبة فكانت عند الفئة العمرية (25 سنة واقل)، اذ بلغت(6 %)بتكرار 2 ، وتلي النسبة الاعلى الفئة التي تتراوح اعمارها (36 – 45 سنة) حيث بلغت (34 %) بتكرار 10، اما الفئة العمرية (26-35 سنة) فقد بلغت نسبتها (20 %) بتكرار 6 .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3- **حسب التحصيل** الدراسي : يتبين خلال جدول (1) ان نسبة افراد العينة الذين مستوى التحصيل العلمي لديهم (دراسات عليا) هي النسبة الاعلى، اذ بلغت (77 %) بتكرار مقداره (23) ، اما اقل نسبة فقد كانت عند مستوى التعليم (دبلوم فني) اذ بلغت (3 %) ، بتكرار (1) ، بينما نسبة افراد العينة الذين مستوى التحصيل العلمي لديهم (بكالوريوس) فقد بلغت (20 %) بتكرار (6) .وافراد العينة الذين لهم تحصيل علمي (اعدادية واقل) فلم يشاركوا في الاستبيان فكانت نسبتهم (0 %).

2. وصف مستوى اجابات المشاركين

يشير مضمون هذه الفقرة الى وصف متغيرات الدراسة التي تشمل الدفع الالكتروني والشمول المالي اضافة الى متغيرات الدراسة الوسيطة المتمثلة بـ (ثقة العملاء ، سهولة الاستخدام والوعي الرقمي) وكما في الجدول (2) :

الجدول (2) بعض المؤشرات الاحصائية لمتغيرات الدراسة

الأبعاد	المؤشرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف %	شدة الإستجابة %
المتغير المستقل	الدفع الالكتروني	3.58	0.72	20.11	0.72
المتغيرات الوسيطة	ثقة العملاء	3.44	0.62	18.02	0.62
	سهولة الاستخدام	3.82	0.55	14.39	0.55
	الوعي الرقمي	3.21	0.63	19.62	0.63
المتغير المعتمد	الشمول المالي	3.66	0.61	16.66	0.61

المصدر : من اعداد الباحث

حيث يتبين من الجدول (2) ان الوسط الحسابي لكافة المتغيرات تتراوح بين (3.21 – 3.82) ، هذا يعني أن استجابات الأفراد تراوحت بين المستوى المتوسط إلى المرتفع، مما يعكس ميلاً إيجابيًا نسبيًا نحو العبارات المرتبطة بهذه المتغيرات ، اعتمادا على الجدول المعياري لمقياس ليكرت الخماسي.

كما تشير قيم الانحراف المعياري التي تراوحت بين (0.55 – 0.72) إلى وجود تشتت منخفض في استجابات المشاركين، مما يدل على تجانس نسبي في آرائهم. كما تؤكد قيم معامل الاختلاف (14.39% – 20.11%) هذا الاستنتاج، حيث تعكس درجة تباين ضعيفة إلى معتدلة، مما يعزز موثوقية المتوسطات الحسابية لهذه المتغيرات.

3. اختبار الموثوقية Reliability Test

لاختبار الموثوقية يجب اختبار استمارة الاستبانة للتاكد من صدق وثبات فقرات الاستبانة ويتم ذلك من خلال اختبار معامل الثبات Reliability Coefficient

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أ- معامل الثبات Reliability Coefficient

يتم حساب معامل الثبات Reliability Coefficient او ما يسمى معامل ثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha باستخدام برنامج (SPSS 27) ، الجدول (3) يوضح الابعاد التي تم استخدامها في البحث وعدد المتغيرات التي تناولها كل بعد ، فنجد ان الاسئلة التي تخص انظمة الدفع الالكتروني كانت من X1 الى X5 ، وان الاسئلة حول الشمول المالي كانت X6 لغاية X10 وهكذا لبقية الابعاد.

يتبين من الجدول (3) أن قيمة الفا بصورة عامة تساوي 88% وهو معامل ثبات يتسم بالافضلية،حيث ان النسبة المقبولة احصائيا 60% والافضل بين 70% - 90% (العمري،2018).كما ان هذه القيمة لمتغير الدفع الالكتروني تساوي 83% ، وتساوي 81 % للشمول المالي ، وهاتان نسبتان عاليتان ، وتساوي 81 % ، 76 % ، 83 % للمتغيرات الوسيطة ثقة العملاء ، سهولة الاستخدام والوعي الرقمي على التوالي .وتساوي 85 % للمتغيرات الوسيطة ككل ،

الجدول رقم (3) مؤشرات الفا كرونباخ

المتغيرات	الابعاد	المؤشرات	قيمة الفا كرونباخ
المتغير المستقل	انظمة الدفع الالكتروني	X1-X5	% 83
المتغير المعتمد	**الشمول المالي**	X6 – X10	% 81
المتغيرات الوسيطة	ثقة العملاء	X11-X13	% 81
	سهولة الاستخدام	X14-X16	% 76
	الوعي الرقمي	X17-X19	% 73
	المتغيرات الوسيطة	X11-X19	% 85
	الاستبانة بصورة عامة		% 88

المصدر : من اعداد الباحث

تشير قيم معامل الفا كرونباخ التي تراوحت بين 73 % الى 88 % إلى مستوى ثبات جيد إلى جيد جدًا. ويُعد هذا دليلًا على اتساق الفقرات الداخلية لكل متغير، ويعكس صدق وثبات أداة الدراسة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4. تحليل الارتباط Correlation Analysis

الجدول (4) يبين علاقات الارتباط بين المتغيرات وكما يلي :

جدول (4) : علاقات الارتباط بين المتغيرات

	الدفع الإلكتروني (x)	الشمول المالي (y)	ثقة العملاء (M1)	سهولة الاستخدام (M2)	الوعي الرقمي (M3)
Xالدفع الإلكتروني	1	0.67	0.6	0.55	0.44
Yالشمول المالي		1	0.66	0.59	0.48
M1ثقة العملاء			1	0.57	0.52
M2سهولة الاستخدام				1	0.50
M3الوعي الرقمي					1

المصدر : من اعداد الباحث

أظهرت نتائج معامل الارتباط بين المتغيرات المدروسة و المبينة في الجدول (4) والتي تراوحت قيمها بين (0.44 – 0.65)، مما يدل على وجود علاقات ارتباط متوسطة إلى قوية نسبيًا، ويعكس ذلك تداخلاً وتناسقًا منطقيًا بين هذه المتغيرات ضمن إطار الدراسة".

5.تحليل المتغيرات الوسيطة :

تُعد المتغيرات الوسيطة من العوامل المهمة التي تسهم في تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. فهي تمثل المتغيرات التي تتوسط هذه العلاقة، وتؤثر في كيفية أو قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. بمعنى آخر، لا تنتقل تأثيرات المتغير المستقل مباشرة إلى المتغير التابع، بل تمر عبر المتغير الوسيط الذي قد يُعزّز أو يُضعف هذه العلاقة.

وفهم الدور الذي تلعبه المتغيرات الوسيطة يساعد في بناء نماذج تفسيرية وتحليلية أكثر دقة، ويكشف عن الآليات أو العمليات التي تفسر تأثير المتغير المستقل على النتائج المرجوة. لذا، فإن دراسة المتغيرات الوسيطة تُعد خطوة ضرورية لفهم العلاقات المعقدة بين المتغيرات في البحوث الاجتماعية والتربوية والإدارية.

1- تأثير انظمة الدفع الإلكتروني على المتغيرات الوسيطة:

الجدول التالي (5) يمثل تاثير الدفع الالكتروني على كل متغير من المتغيرات الوسيطة ومعنويته الاحصائية، حيث ان المتغيرات الوسيطة التي تمثل (ثقة العملاء ، سهولة الاستخدام ، الوعي الرقمي) تم ترميزها بالرموز M1 , M2 , M3 على التوالي .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (5) : تاثير المتغير المستقل الدفع الالكتروني على المتغيرات الوسيطة

المعنوية الإحصائية	p-value	B (التأثير)	المتغير الوسيط
معنوي	0.0049	0.4301	M1
معنوي	0.0082	0.3628	M2
غير معنوي	0.0535	0.3122	M3

حيث يتبين ان الدفع الإلكتروني يؤثر بشكل معنوي على المتغيرين M1 وM2 ، لكن تأثيره على M3 غير معنوي بسبب ان القيمة الاحتمالية ($p \approx 0.0535$) اكبر او قريبة من 0.05 .هذا يؤدي الى رفض فرضية العدم H1 ، H2 بمعنى وجود تاثير للدفع الالكتروني على المتغيرات الوسيطة M2،M1 ، وقبول الفرضية H3 التي تتضمن عدم وجود تاثير معنوي للدفع الالكتروني على المتغير M3 الذي يمثل الوعي الرقمي .

2- تأثير X و M1 و M2 و M3 على الشمول المالي (Y) :

الجدول (6) يبين تأثير كل من المتغير المستقل وهو انظمة الدفع الالكتروني والمتغيرات الوسيطة المتمثلة بـ (ثقة العملاء وسهولة الاستخدام والوعي الرقمي) على متغير الشمول المالي وكما يلي:

الجدول (6) : تاثير المتغيرات الوسيطة والمتغير المستقل على المتغير المعتمد Y

المعنوية	p-value	B	المتغير
معنوي قوي جدًا	0.0001	0.6017	الدفع الإلكتروني(X)
غير معنوي	0.2304	0.1835	M1
غير معنوي	0.3079	-0.1758	M2
غير معنوي	0.6828	0.0551	M3

من النتائج اعلاه يتبين انه في حال وجود المتغيرات الوسيطة، يبقى تأثير الدفع الإلكتروني على الشمول المالي قويًا ومباشرًا، مما يؤدي ذلك الى ان نرفض الفرضية H4 ، بمعنى ان انظمة الدفع الالكتروني لها تاثير معنوي على الشمول المالي .

لكن، لا يظهر أي من المتغيرات الوسيطة كعامل وسيط معنوي مما يؤدي الى قبول فرضيات العدم H5 ، H6 ، H7 .

2. التأثيرات غير المباشرة (الوساطة) :

الجدول (7) يبين التاثيرغير المباشر للمتغيرات الوسيطة على المتغير المعتمد الشمول المالي Y ، حيث ان التاثير الكلي غير المباشر يساوي 0.0324 بفترة ثقة لـ [BootULCI - BootLCLI] قيمتها [0.3518 - 0.1920 -] وهذا التاثير غير معنوي لان فترة الثقة تحتوي على الصفر

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (7) : التاثير غير المباشر لكل متغير من المتغيرات الوسيطة على المتغير المعتمد Y

المسار	التأثير	BootLLCI	BootULCI	النتيجة
عبرM1	0.0789	-0.0439	0.2557	غير معنوي
عبرM2	-0.0638	-0.2593	0.0842	غير معنوي
عبر M3	0.0172	-0.1218	0.1876	غير معنوي

حيث تُظهر نتائج الجدول (7) عدم وجود وساطة معنوية لأي من المتغيرات الثلاثة. لأن جميع فترات الثقة تحتوي على الصفر ، هذا يؤدي الى الى قبول فرضية العدم H8 ، اي ان المتغيرات الوسيطة ليس لها تأثير غير مباشر على الشمول المالي.وتشير هذه النتيجة إلى أن العلاقة بين المتغير المستقل والمعتمد هي علاقة مباشرة لا تمر عبر المتغيرات الوسيطة، قد تكون هناك متغيرات وسيطة أخرى مفقودة أكثر فاعلية من تلك التي استخدمت في البحث.

والمخطط (1) يبين النتائج اعلاه :

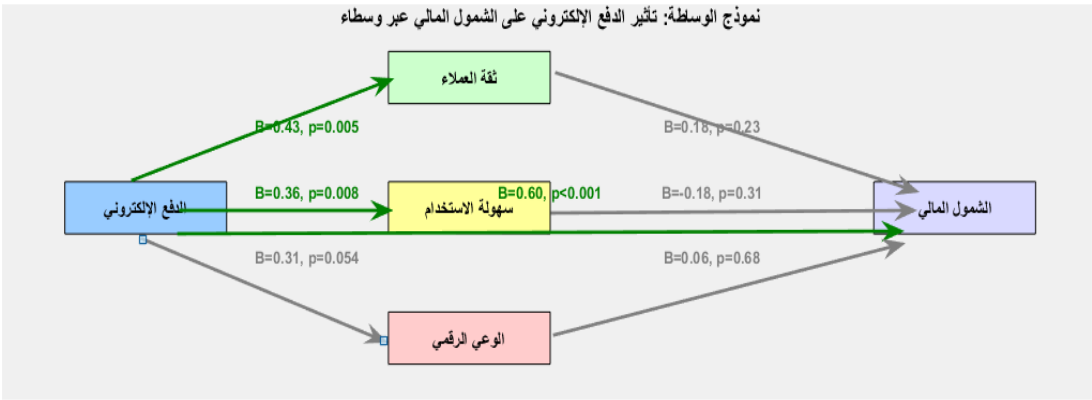

المصدر : من اعداد الباحث

8. الاستنتاجات والتوصيات :

من خلال الجانب التطبيقي تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات :

أ- الاستنتاجات

1. وجود تأثير مباشر معنوي للمتغير المستقل الدفع الالكتروني على المتغير المعتمد الشمول المالي ،

نستنتج من ذلك إلى أن العلاقة بينهما قوية نسبيًا ولا تعتمد على متغيرات وسيطة، مما يؤكد أهمية الدفع الالكتروني كمحدد رئيسي للشمول المالي في النموذج النظري.

2. ارتباط المتغير المستقل الدفع الالكتروني باثنين من المتغيرات الوسيطة وهما ثقة العملاء و سهولة الاستخدام ، نستنتج ان هذا الارتباط له دلالةً معنوية يدل على أن الدفع الالكتروني له تأثير على بعض الأبعاد أو العمليات الداخلية (المتغيرات الوسيطة)، لكنه لا ينتقل منها إلى المتغير المعتمد الشمول المالي .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3. عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات الوسيطة على المتغير المعتمد مما يجعلنا نستنتج الى أن هذه المتغيرات لا تقوم بدور الوسيط الفعلي، ولا تسهم في تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
4. غياب التأثير غير المباشر وضعف الأثر الكلي للمتغيرات الوسيطة يعكس احتمالية أن تكون العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة مباشرة بطبيعتها، أو أن هناك متغيرات وسيطة أخرى أكثر فاعلية لم يتم تضمينها في النموذج.
5. الاتساق الداخلي للأداة ألفا كرونباخ عالي (73% – 88%) ، مع تشتت منخفض نسبيًا (معامل الاختلاف بين 14%–20%)،
6. نستنتج من ذلك جودة الأداة البحثية واعتماديتها.

ب - التوصيات :

بناءً على النتائج، يُوصى :

1. دراسة متغيرات بديلة قد تُسهم في تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمعتمد.
2. التركيز عمليًا على تعزيز دور المتغير المستقل الذي ثبت تأثيره المباشر.
3. تقييم العوامل الوسيطة غير الفاعلة وتحليل أسباب ضعف تأثيرها.
4. بالنظر الى عدم الاستجابة لاستمارة الاستبيان الكترونيا لذلك فان عينة البحث كانت صغيرة الحجم، نوصي بضرورة توسيع حجم العينة في الأبحاث المستقبلية لتشمل شرائح أوسع وأكثر تنوعًا من العملاء، ذلك سيساهم في تعزيز موثوقية النتائج ودقتها، ويزيد من إمكانية تعميمها على المجتمع المصرفي العراقي بشكل أوسع.

References

1. سعدوني، م. م. ع. (2020). الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع الدول العربية. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، ع52، 197-238.
2. مهدي، ح. ر. (2024). *تطور الدفع الإلكتروني في العراق*. البنك المركزي العراقي، دائرة الرقابة على المصارف. https://cbi.iq/static/uploads/up/file-170471213156807.pdf

-1 Arilesere, M. S., Olaleye, B. R., Asaolu, A. A., & Akienabor, E. (2021). Digital electronic payment and bank performance in Nigeria.Ann Spiru Haret Univ Econ S,21(4), 327-40

-2 Bose, S., Bhattacharyya, A., & Islam, S. (2016). Dynamics of firm-level financial inclusion: Empirical evidence from an emerging economy. *Journal of Banking and Finance Law and Practice*, 27(1), 47-68.

-3 Daniel Smith, (2011)" More money more problems. The Bitcoin virtual currency and the legal problems that face it", Case Western Reserve University, *Journal of Law and Technology and Internet*, Case W. Res. J.L. Tech. & Internet 422 (2012). Vol3: ISSU .2

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

-4 Hasan, Z. (2024). *The impact of digital financial literacy on consumer protection, investor security, and financial transactions in Indonesia. International Journal of Islamic Economics and Finance Research, 7*(2), 55-77. https://doi.org/10.53840/ijiefer165 ijiefer.uis.edu.my

-5 Hussein, S. A., & Neama, N. H. (2025). The Extent of Digital Transformation in the Iraqi Banking Sector. Applied Research in a Sample of Iraqi Private Banks. In Sustainable Data Management: Navigating Big Data, Communication Technology, and Business Digital Leadership. *Volume 2* (pp. 117-127). Cham: Springer Nature Switzerland.

-6 Kidwell, D. S., Blackwell, D. W., Whidbee, D. A., & Sias, R. W. (2016). Financial institutions, markets, and money. John Wiley & Sons.

-7 Mohammed Zayyanu , Ibrahim Umar Abbas, Muritala Taiwo Adewale. (2022) "Effect of Payments System Innovations on the Financial Performance of Commercial Banks in Nigeria", *Journal of Service Science and Management*, 15, 35-53.

-8 M.Veena (2022). Conceptual evolution of financial inclusion. EPRA International *Journal of Economic and Business Review-Peer Reviewed Journal Volume 10*, Issue - 7, July 2022 | e-ISSN: 2347 - 9671| p- ISSN: 2349 – 0187.

-9 Park, C.-Y., & Mercado, R. V. (2021). *Financial inclusion: New measurement and cross-country impact assessment*. In *Financial Inclusion in Asia and Beyond* (1st ed.). Routledge.

-10 Ramananda, S., & Sankharaj, R. (2015, January). Financial Inclusion: A Critical Assessment of its Concepts and Measurement. Asian, *Journal of Research in Business Economics and Management* , 05 (01), pp. 12-18.

-11 Shah,P. Dubhashi,M.(2015): Review Paper on Financial Inclusion-The Means of Inclusive Growth, *Chanakya International Journal of Business Research*, 1(1),37-48.

-12 Scarle, S., Arnab, S., Dunwell, I., Petridis, P., Protopsaltis, A., & de Freitas, S. (2012). E-commerce transactions in a virtual environment: virtual transactions. *Electronic Commerce* Research, 12*(3), 379-407*

-13 Zins, A., & Weill, L. (2016). *The determinants of financial inclusion in Africa. Review of Development Finance, 6*(1), 46–57

-14 Yuko,M , Suratin.M. , Mahfudz , Sukresna,M. (2025). The Impact of Digital Payments on Financial Inclusion in Rural Areas, Research Horizon, 5(1),117-124

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

واقع للشمول المالي في العراق للمدة (2017-2023)

أ.د. مصطفى كامل رشيد
كلية الإدارة والاقتصاد -الجامعة المستنصرية
dr_mustafa_kamel@uomustansiriyah.edu.iq

أ.م.د. سهيلة عبد الزهرة مستور
كلية الإدارة والاقتصاد -الجامعة المستنصرية
dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq

أ.م.د. شيماء رشيد محيسن
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء
Shayma.r@uokerbala.edu.iq

المستخلص

يهدف الشمول المالي تمكين كافة شرائح المجتمع من التمويل والفعاليات المصرفية بما يخدم مصالحها الاقتصادية وتسيير فعالياتها التجارية وما يتعلق بنشاطها الاقتصادي، وهو ما يسهم في تحسين دخول اغلب فئات المجتمع والارتقاء بالمستوى المعاشي والصحي وغيره للسكان، الامر الذي يرسخ الابعاد التنموية للشمول المالي، ويجعله ذا مغزى تنموي طويل الاجل، اذ يواجه الشمول المالي في العراق تحديات كبيرة تتمثل في أساسها الابعاد والممكنات التي يمكن ان يسهم البحث في اثرائها وتسليط الضوء عليها، يفترض البحث ان تطور مراحل الشمول المالي يعزز من البيئة التكافلية في المجتمع، وهو ما يدعم التنمية المستدامة في الاقتصاد. اعتمد البحث على مجموعة مختارة من المؤشرات الخاصة بالأبعاد التنموية للشمول المالي ومدى تطورها في الاقتصاد العراقي، فضلا عن تحليل مؤشرات الشمول المالي للمدة (2016-2023)، توصل البحث الى ان اغلب المؤشرات التنموية ذات الصلة بالشمول المالي كانت منخفضة ومتراجعة خلال مدة البحث، أوصى البحث بضرورة متابعة الابعاد التنموية للشمول المالي والاهتمام بها من قبل صناع القرار، بما يخدم الأجيال الحاضرة والقادمة على خطى الشمول المالي المستدام.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التنمية المستدامة، الأنشطة المصرفية، التمويل المصرفي.

Abstract

Financial inclusion aims to enable all segments of society to access financing and banking activities that serve their economic interests, manage their commercial activities, and all that is related to their economic activity. This contributes to improving the incomes of most segments of society and raising the standard of living, health, and other aspects of the population. This consolidates the developmental dimensions of financial inclusion and gives it a long-term developmental significance. Financial inclusion in Iraq faces major challenges, the basis of which are the dimensions and potentials that the research can contribute to enriching and shedding light on. The research assumes that the development of the stages of financial inclusion enhances the interdependent environment in society, which supports sustainable development in the economy. The research relied on a selected set of indicators related to the developmental dimensions of financial inclusion and the extent of their development in the Iraqi economy, in addition to analyzing the financial inclusion indicators for the period (2016-2023). The research concluded that most of the developmental indicators related to financial inclusion were low and declining during the research period. The research recommended the necessity of following up on the developmental dimensions of financial inclusion and paying attention to them by decision-makers, in a way that serves the present and future generations on the path of sustainable financial inclusion.

Keywords: Financial inclusion, sustainable development, banking activities, bank financing.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

مقدمة

قدم البنك المركزي العراقي العديد من المبادرات ووضع العديد من الخطط الداعمة للشمول المالي، وسعى الى تنفيذها ومراقبة تحقيقها على ارض الواقع بالتعاون مع المصارف العراقية، وقد الكثير من التسهيلات في الإجراءات والتشريعات النافذة التي تدعوا الى تطبيق الشمول المالي في العراق خلال مدة البحث، لتتوافق مع الدعوات الدولية للشمول المالي بما يحقق الارتقاء بواقع الأداء المصرفي، ويدعم الأنشطة الاقتصادية الحقيقية وتخفيف معدلات الفقر والبطالة.

على الرغم من ذلك فان الاقتصاد العراقي يمر بظروف اقتصادية صعبة وسياسات اقتصادية كلية غير مناسبة تسببت بهدر كبير في الفوائض المالية التي تحققت في السنوات الماضية جراء تصدير النفط الخام، وعدم الاستخدام الأمثل للعديد من الموارد الطبيعية.

مشكلة البحث

ان تنفيذ الشمول المالي في ظل تردي اغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي يواجه العديد من التحديات لعل أهمها الزيادة السكانية التي تفرض تحديات كبيرة امام القطاع المصرفي من اجل تنفيذ الشمول المالي لكي يصل الى كافة شرائح المجتمع، الامر الذي يدفع باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

أهمية البحث

لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ضمن خطط الدولة في ظل ضعف الشمول المالي او تأخر في تطبيقه، لكون الشمول المالي خطوة مهمة باتجاه التنمية الاقتصادية المستدامة، والتي تعمل على مواجهة الفقر وتحقيق العدالة والمساواة في فرص العمل لكافة شرائح المجتمع، من خلال توفير التمويل وتنشيط دور المصارف في تقديم الخدمات المصرفية النوعية، وانتشار كافة معدات تلك الخدمات الالكترونية والرقمية من اجل الاستفادة منها بشكل كبير ضمن المجتمع.

فرضية البحث

يفترض البحث ان تطور مراحل الشمول المالي يعزز من البيئة التكافلية في المجتمع، وهو ما يدعم التنمية المستدامة في الاقتصاد.

هدف البحث

يهدف البحث تحليل ابرز مؤشرات الشمول المالي للوقوف على اهم التحديات التي تواجهها وتواجه انتشار الشمول المالي في الاقتصاد العراقي.

الحدود المكانية والزمانية

تمثلت الحدود المكانية بالعراق، اما الحدود الزمانية فهي المدة (2017-2023) والتي تمثل انطلاق الشمول المالي في العراق لغاية الوقت الحاضر.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للشمول امالي

أولا: مفهوم الشمول المالي

تباينت التعاريف لمصطلح الشمول المالي ووفقًا لصندوق النقد العربي (2015)، هناك حاجة إلى نشر ثقافة مالية تساعد كل فرد على اتخاذ القرار الصحيح للحفاظ على مدخراته بالحد الأدنى وتنمية استثماراته، في سوق شهد في الآونة الأخيرة الكثير من التعاملات المالية التي أكدت نتائجها أن المتعاملين في غالبهم لا يملكون القدر الكافي أو اللازم لدخول السوق وإبرام العقود المالية وإجراء التصرفات مع غيرهم من الأفراد أو المستثمرين أو المؤسسات المالية والمصرفية (الين، 2019، ص:9)، ويعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم من المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتصل بالمسؤولية والاستدامة.

اما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) عرفت الشمول المالي بأنه العملية التي يتم خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي. كما يشمل توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية المالية، وذلك بهدف تعزيز المفاهيم المالية والاندماج الاجتماعي (رجال، 2019، ص:14)

ثانيا: أهمية الشمول المالي

تكمن أهمية الشمول المالي في النقاط التالية:

1: تعزيز التنمية الاقتصادية.

2: تعزيز استقرار النظام المالي.

3: تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم.

وأيضًا أهمية الشمول المالي تتمثل في احتياج الناس إلى الحصول على الخدمات المالية لمساعدتهم على إدارة شؤونهم المالية وتحقيق أهدافهم، كتغطية مصاريفهم اليومية، والادخار للمستقبل، وحماية أسرهم من الصدمات. لقد بينت البحوث أن الخدمات المالية الرسمية تساعد السكان ذوي الدخل المنخفض والمهمشين على:

1: ادخار المال وتأمين مدخراتهم مما يساعد الأسر على إدارة التدفق النقدي غير المنظم، والاستهلاك السلس، والاستعداد للمستقبل.

2: إرسال الأموال واستلامها من خلال خدمات الدفع، بما فيها التحويلات العائلية والإعانات الحكومية.

3: تخطيط النفقات المنظمة مثل رسوم الخدمات العامة ورسوم التعليم وتسديدها.

4: التصدي لحالات الطوارئ.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثا: اهداف الشمول المالي

نظرا لاتساع دائرة الاهتمام بموضوع الشمول المالي وبصورة مستمرة من قبل مختلف الدول في العالم، وقد قامت علاقات داخلية وخارجية وتحالفات بين المؤسسات المالية نتجت عنها منافع متنامية والوصول بالخدمات المالية الى افراد المجتمع بمختلف فئاته للوصول الى الأهداف المطلوبة وهي:

1. بناء مجتمعات عادلة وسلمية ان الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية في وضع أفضل للنجاح اقتصاديًا مما يعمل في الحد من عدم المساواة، لان خطر الإهمال وعدم المساواة خاصة لدى فئة الشباب، قد يؤدي بهم إلى الشعور بالحرمان من حقوقهم، مما قد يزيد من احتمال حدوث اضطرابات اجتماعية (النصراوي، 2020، ص:16)
2. دعم القطاع المصرفي عن طريق تنويع الأصول المصرفية
3. تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع.
4. تخفيف مستويات الفقر في المجتمع
5. تسهيل الوصول الى مصادر التمويل الرسمية

رابعا: ابعاد ومؤشرات الشمول المالي

نظرا لأهمية الشمول المالي اقرت مجموعة العشرين عام 2012 مؤشرات الشمول المالي الأساسية المقدمة من الشراكة العالمية، التي تتناول ثلاثة ابعاد رئيسة للشمول المالي وهي:-

1. الوصولAccess
2. الاستخدامUsage
3. الجودةQuality

ويمكن توضيح الابعاد والمؤشرات من خلال الجدول 1

الابعاد	المؤشرات
1.الوصول الى الخدمات المالية	▪ عدد نقاط الوصول للخدمات المالية ▪ الترابط بين نقاط الخدمات ▪ حسابات النقود الالكترونية
2.استخدام الخدمات المالية	▪ التحويلات ▪ عدد البالغين الذين لديهم حسابات ▪ عدد البالغين من لديهم تامين ▪ الحساب البنكي ▪ الشركات من لديها حساب رسمي ▪ الدفع عن طريق الهاتف ▪ البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي ▪ استخدام الحسابات المصرفية ▪ عدد معاملات الدفع غير النقدي
3. جودة الخدمات المالية	▪ المعرفة المالية ▪ السلوك المالي ▪ حل النزاعات ▪ العوائق الائتمانية ▪ متطلبات الشفافية ▪ تكاليف استخدام الخدمات المالية

source. GPFI,2016, G20 Financial Inclusion Indicators.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

خامسا: العلاقة بين الشمول المالي واهداف التنمية المستدامة

الشمول المالي يعد ركيزة اساسيه لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والعلاقة تتبين هنا من الفوائد المتبادلة بينهما الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما الادماج المالي والتنمية المستدامة عند تنفيذ سياسات الشمول المالي عن طريق الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتي هي مهمة للتنمية المستدامة، لان هذه الهياكل توفر القنوات التي من خلالها يصل مقدمو الخدمات المالية الى افراد المجتمع البالغين بمختلف فئاته.

يحتل الشمول المالي دور مهم في تمكين اهداف التنمية المستدامة لعام 2030 ويظهر كعامل أساس ومهم في ثمانية من الأهداف السبعة عشر وتتمثل في الاتي: (UNCDF, 2022)

1. الهدف الأول هو القضاء على الفقر
2. الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتحقيق الامن الغذائي
3. الهدف الثالث تحقيق الصحة والرفاه
4. الهدف الخامس تمكين المراة وتحقيق المساواة بين الجنسين
5. الهدف الثامن تعزيز النمو الاقتصادي
6. الهدف التاسع دعم الصناعة والابتكار والبنى التحتية
7. الهدف العاشر الحد من عدم المساواة

ويمكن ان نلاحظ تلك العلاقة من الشكل رقم 1 ان الشمول المالي يلبي متطلبات التنمية المستدامة عند تقاطع الابعاد الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

مخطط 1: العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة

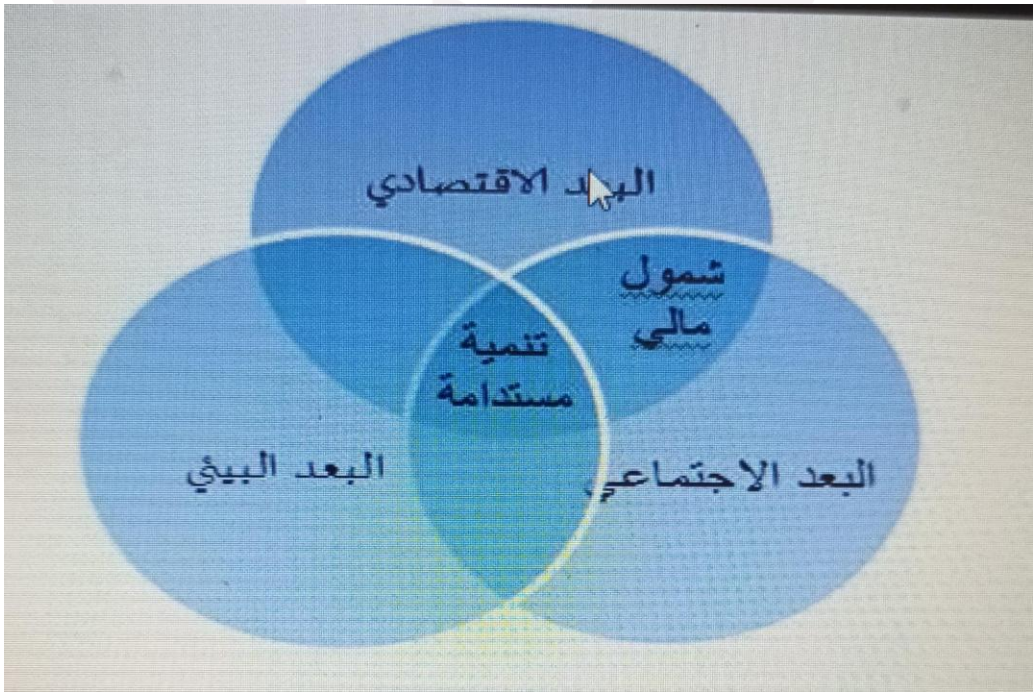

Source: Ozili(a), P. (2022). Financial inclusion and sustainable development: an empirical association. Journal of Money and Business, 2 (2). p 188.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات مختارة للشمول المالي في ظل الو اقع التنموي المتأزم

1. نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي

يتبين من شكل (1) ان نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت عام 2017 (8.8%) فقط وهي نسبة متدنية جدا، وقد تقلبت حتى بلغت عام 2020 (12%) وهي اعلى نسبة بلغتها خلال مدة البحث على الرغم من محدوديتها، واخذت بالانخفاض حتى بلغت عام 2022 (8.4%) بسبب تداعيات جائحة كورونا وإجراءات الحجر والوقاية التي قيدت النشاط الائتماني للقطاع الخاص، وقد ارتفعت قليلا عام 2023 لتصل الى (12%) مجددا.

شكل 1: نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2017-2023) (%)

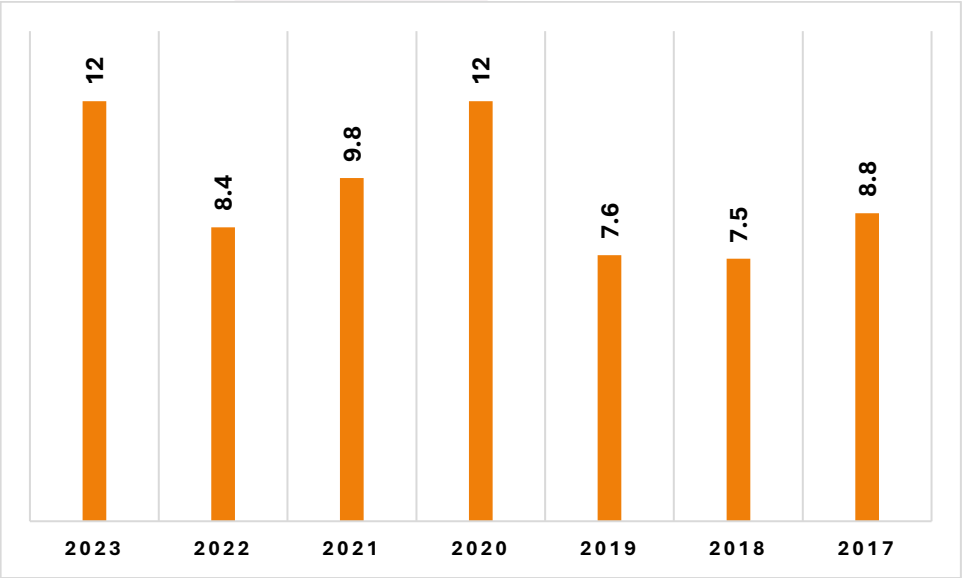

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متنوعة.

2. نسبة ودائع للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي

يوضح شكل (2) نسبة ودائع للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت عام 2017 (11.8%) والتي تقلبت هي الأخرى حتى بلغت عام 2020 (16.7%) ولعل هذا الارتفاع النسبي يدل على اهتمام القطاع الخاص بالنشاط المصرفي وان كان في حدود ضيقة، ولكنه اخذ بالانخفاض بعد ذلك حتى بلغ عام 2022 (13.2%)، وعلى الرغم من تحديات ظروف الاقتصاد الصعبة والتحديات الدولية مارس القطاع الخاص نشاطه وان كان متخوفا من ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي لتصل نسبة ودائع للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي عام 2023 الى (17.1%).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

شكل 2: نسبة ودائع القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2017-2023) (%)

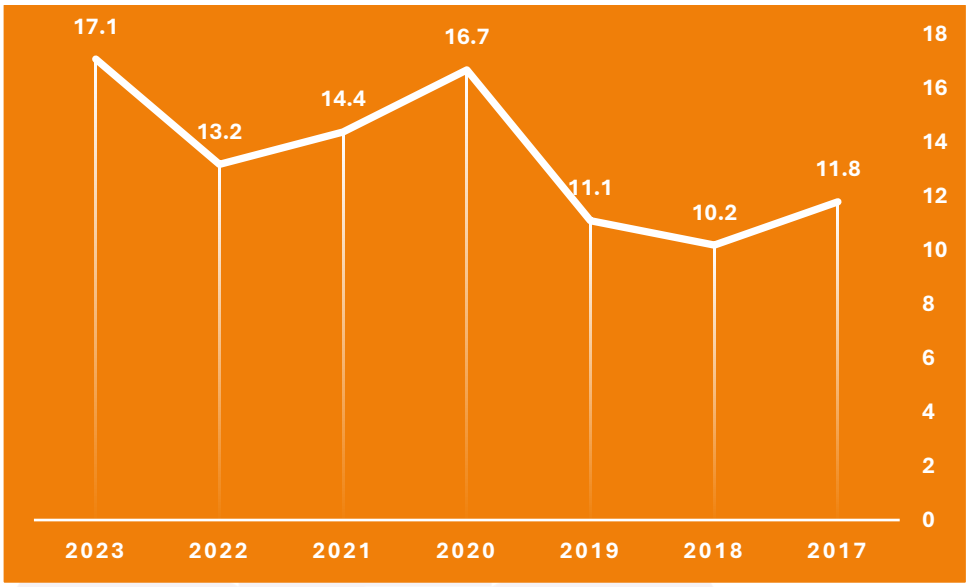

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متنوعة.

3. تطور الكثافة المصرفية

وفق بيانات شكل (3) فان الكثافة المصرفية في العراق خلال مدة البحث تراوحت بين (44.05) الف نسمة لكل فرع مصرفي عام 2017 كحد اعلى و(24.88) الف نسمة لكل فرع مصرفي عام 2019 كحد ادنى، وعلى الرغم من التقلب في قيم المؤشر لكنها لازالت اعلى من القيمة المعيارية الدولية (10.000) نسمة لكل فرع مصرفي، مما يعني ضعف المؤشر في الاقتصاد العراقي.

شكل 3: الكثافة المصرفية في العراق للمدة (2017-2023) (الف نسمة لكل فرع مصرفي)

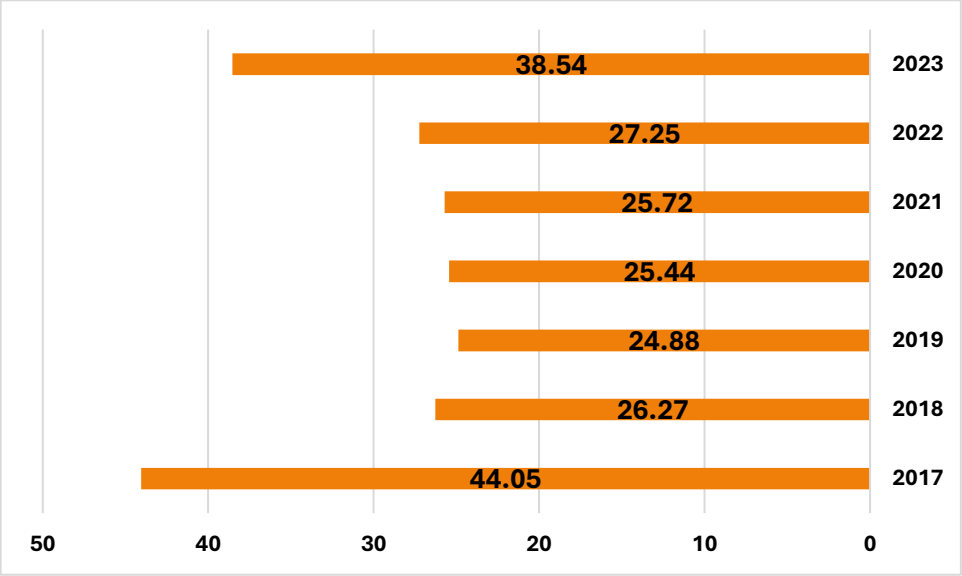

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متنوعة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4. تطور الانتشار المصرفي

يتضح من شكل (4) ان الانتشار المصرفي قد سجل اعلى قيمه له خلال مدة البحث والبالغة بحدود (4) مصارف لكل الف نسمة عام 2019 بمعنى فرع مصرفي واحد لكل (250) نسمة، وفي عام 2023 فقد سجل المؤشر قيمه (2.59) مصرف لكل الف نسمة بمعنى فرع مصرفي واحد لكل (400) نسمة، لذلك فان الانتشار المصرفي يؤشر ضعفا في انتشار الفروع المصرفي نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد السكان خلال مدة البحث.

شكل 4: الانتشار المصرفي في العراق للمدة (2017-2023) (فرع مصرفي لكل الف نسمة)

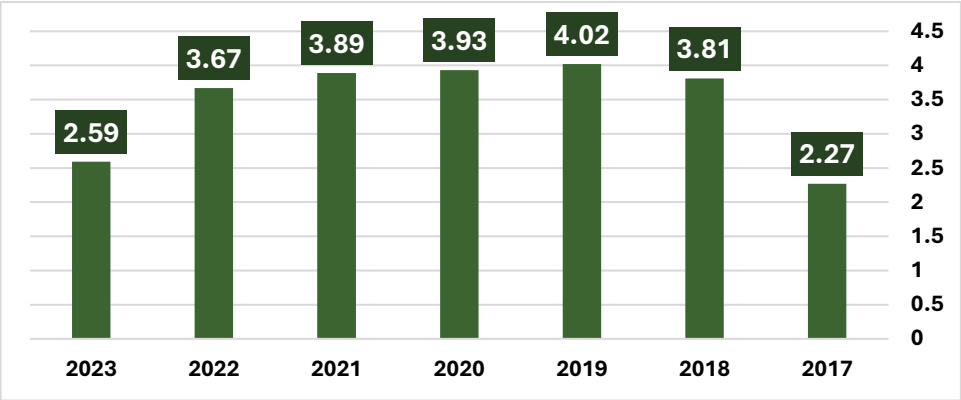

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متنوعة.

5. تطور أجهزة (POC)، (POS) و(ATM)

وفق بيانات جدول (19 فان عدد أجهزة (POC) (أجهزة السحب النقدي لدى منافذ السحب النقدي) قد بلغ عام 2017 (13.8) جهازاً وقد تطور حتى بلغ عام 2020 (62.5) جهازاً، وقد واصل تطوره حتى بلغ عام 2023 (73.8) جهازاً. اما عدد أجهزة (POS) (أجهزة نقاط البيع الالكترونية المباشرة) فقد بلغت عام 2017 (2.5) جهازاً أي بحدود (3) أجهزة فقط، وقد تطورت حتى بلغت عام 2021 (35.8) جهازاً وفي عام 2023 وصلت الى (71) جهازاً، وبالنسبة لعدد أجهزة (ATM) (أجهزة الصراف الالي) فقد تطور هو الاخر خلال مدة البحث، اذ بلغ عام 2018 (2.3) جهازاً وفي عام 2020 وصل الى (5.9) جهازاً، وفي عام 2023 بلغ (12.4) جهازاً وان اغلب هذه الأجهزة عي تابعة للمصارف الاهلية وليس للمصارف الحكومية. ان اعدد هذه الأجهزة لازال قليلاً ولا يناسب المصارف العاملة في الاقتصاد وعدد السكان المؤمل استخدامهم لهذه الأجهزة.

جدول 1: عدد أجهزة (POC)، (POS) و(ATM) في العراق للمدة (2017-2023) (جهازاً)

السنة	عدد أجهزة POC	عدد أجهزة POS	عدد أجهزة ATM
2017	13.8	2.5	1.8
2018	17.3	5.8	2.3
2019	52.9	10.1	4.6
2020	62.5	33.3	5.9
2021	64.9	35.8	6.7
2022	75.7	44.9	9.3
2023	73.8	71	12.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متنوعة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

6. تطور المؤشر التجميعي للشمول المالي

يمثل المؤشر التجميعي للشمول المالي مدى وصول واستخدام الخدمات المالية، اذ يهدف هذا المؤشر قياس التقدم في مستوى الشمول المالي ويعكس درجة النجاح في تعزيز الشمول المالي وزيادة ثقة الافراد في التعامل مع القطاع المالي الرسمي. يتبين من شكل (5) ان المؤشر التجميعي للشمول المالي قد اتخذ مسارا تصاعديا في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث على اثر دعم البنك المركزي العراقي للشمول المالي ومتابعته لتنفيذ مراحل واليات الشمول المالي في المصارف العراقية والأجنبية العاملة في البلاد، اذ بلغ عام 2017 (20.87) وقد اخذ بالتزايد حتى بلغ عام 2020 (33.17) وقد واصل تقدمه وان كان بخطوات بسيطة حتى بلغ عام 2023 (48.58) ويعد هذا التقدم نجاح فرص تطبيق الشمول المالي في العراق على الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهها الجهاز المصرفي والتي تاتي في الصدارة عدم الثقة المصرفية وضعف وعي الجمهور بأنشطة القطاع المصرفي في العراق خلال مدة البحث.

شكل 5: المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (2017-2023)

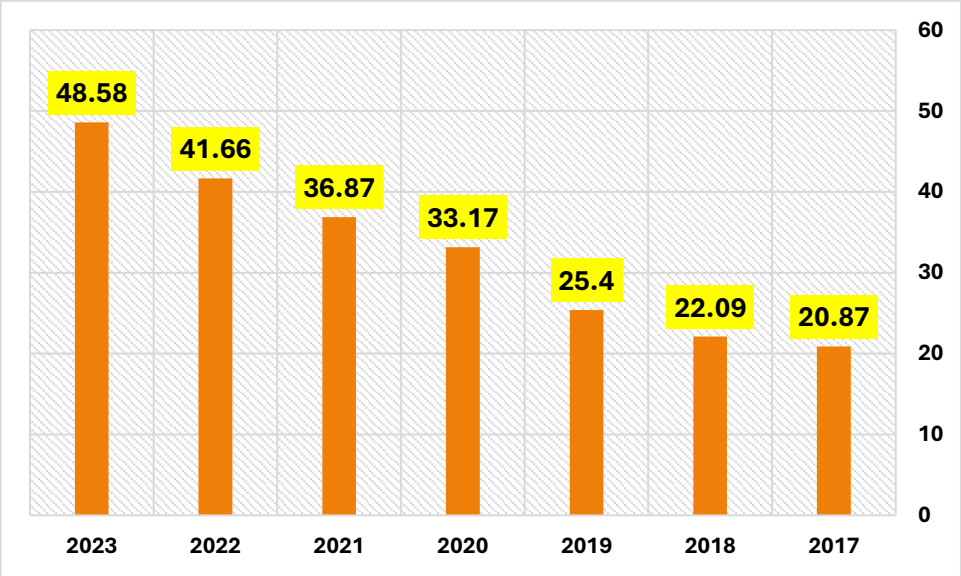

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متنوعة.

7. الدور التنموي للشمول المالي

ان خطط التنمية الاقتصادية المستدامة تحظى باهتمام صناع القرار في الحكومة الحالية لذا فانهم يحاولون تنفيذ بعضها على الرغم من التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الخطط التنموية، وان اهم التحديات هي شحة مصادر تمويل الأنشطة والمشاريع الداعمة للانشطة الاقتصادية عموما وصغار المستثمرين خصوصا، هنا يأتي دور واهمية الشمول المالي في تعبئة وتوجيه المدخرات المحلية صوب هذه الاتجاهات التنموية، والتي تعمل على تلطيف مناخ الاستثمار وتنويع الأنشطة الاقتصادية لحل مشكلة تركز الريعية النفطية في الاقتصاد العراقي.

ان اهم مشاكل التنمية الاقتصادية هل تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة وان من المؤمل اعتماد الشمول المالي لأليات وتوجهات تعمل على التخفيف من حدة الفقر وتحاول الاسهام في حل مشكلة البطالة خصوصا بين صفوف الشباب.

ان اغلب مؤشرات الشمول المالي التي تم اختيارها تؤكد على الاسهام الخجول في تنشيط فعاليات الاقتصاد وانشطته المحلية، مما يعني ان التنمية الاقتصادية في العراق ستبقى تعاني من ضعف التنفيذ بسبب شحة تمويل فعالياتها ومراحل عملها في الاجل القصير والمتوسط.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الاستنتاجات

1.ان مؤشري نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة ودائع للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي قد اكدتا ضعف مساهمة القطاع الخاص في النشاط المصرفي الداعم والمحفز لانشطة القطاعات الاقتصادية في العراق.

2.كانت الكثافة المصرفية ضعيفة ودون المستوى المعياري الدولي المطلوب، وقد كان الانتشار المصرفي للفروع المصرفية هو الاخر ضعيف.

3.كان عدد أجهزة (POC)، (POS) و(ATM) عموما قليل جدا ولا يناسب اعداد وحجم المصارف الاهلية والحكومية العاملة في الاقتصاد العراقي.

4.سجل المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق تحسن ملحوظ خلال مدة البحث مما يعني بداية نجاح مساعي وتوجهات ومتابعة البنك المركزي العراقي للشمول المالي في العراق.

5.ان مستوى الشمول المالي بدلالة مؤشراته في البحث لا يدعم التنمية الاقتصادية بشكل كبير خصوصا في ابعادها المتعددة اذ لايزال الفقر والحرمات والشرائح المهمشة في تزايد والجهل مرتفع بين صفوف السكان بأهمية الاستخدام المصرفي وتطوره الرقمي، مما يضع كافة خطط التنمية الاقتصادية في البلاد امام تحديات صعبة جدا الامر الذي يؤيد فرضية البحث.

التوصيات

1.وضع تشريعات وتنظيمات تحفز دور القطاع الخاص، وتفسح امامه المجال لتطور امكانياته لتطور النشاط المصرفي وانشطة القطاع الحقيقي.

2.الحث والمتابعة المستمرة من قبل البنك المركزي العراقي ضرورية جدا لانجاح تجربة الشمول المالي وزيادة عدد الفروع المصرفية لتتماشى مع الزيادة السكانية، وزيادة اعداد أجهزة (POC)، (POS) و(ATM) بشكل مستمر لتكفي الحاجة اليها من قبل مستخدميها، وانتشارها في كافة المؤسسات والمحال التجارية والمرافق العامة.

3.متابعة الابعاد التنموية للشمول المالي والاهتمام بها من قبل صناع القرار، بما يخدم الأجيال الحاضرة والقادمة على خطى الشمول المالي المستدام.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر

محمود محمد خير الين – الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية نماذج دولية – 2019 دار التعليم الجامعي للنشر.

نسرين رجال دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي (دراسة تحليلية الجزائر للمدة 2011–2017.

محمد عبد الأمير حسن النصراوي، "أثر الشمول المالي في السيولة والربحية المصرفية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2011 – 2019.

GPFI,2016, G20 Financial Inclusion Indicators.

UNCDF. (n.d.). 2022, Financial Inclusion and the SDGs. Retrieved November 19.

Ozili(a), P. (2022). Financial inclusion and sustainable development: an empirical association. Journal of Money and Business, 2 (2)

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متنوعة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Digital Financial Services and Financial Inclusion: A Case Study of the MyAccount Project in the Kurdistan Region

Farooq Omar Abdullah [1]*, Zozik Sabah Rasool [2], Kamaran Ibrahim Yousif [3]

[1] Accounting Department, Faculty of Law, Political Science and Management, Soran University (SU), Soran, 44008, Kurdistan Region-IRAQ; farooq.abdullah@soran.edu.iq

[2] Accounting Department, Faculty of Law, Political Science and Management, Soran University (SU), Soran, 44008, Kurdistan Region-IRAQ; zozik.rasool@soran.edu.iq

[3] Accounting Department, Faculty of Law, Political Science and Management, Soran University (SU), Soran, 44008, Kurdistan Region-IRAQ; kamaran.yousif@soran.edu.iq

Abstract

This study investigates the determinants of adoption and sustained usage of the MyAccount digital financial service in the Kurdistan Region of Iraq, focusing on digital literacy, trust, financial control, and socio-demographic factors. Despite widespread efforts to promote Government-to-Person (G2P) digital payment systems, low engagement and cash-out behaviors remain persistent challenges in post-conflict, low-trust environments. Using a quantitative survey approach, data were collected from a representative sample of public sector employees, and analyzed through multivariate logistic and ordinal regression models. The study identifies digital literacy, multi-dimensional trust in banks and government, and individual financial control as key drivers of both initial registration and ongoing use of DFS, while socio-demographic factors moderate these relationships. These findings highlight the need for targeted interventions that combine skill development, trust-building, and promotion of financial agency to enhance meaningful engagement with digital financial services. The study contributes to the literature by integrating technical, behavioral, and institutional determinants of DFS adoption in a post-conflict context, offering insights for both theory and policy in advancing financial inclusion initiatives.

Keywords: Digital Financial Services (DFS), Government-to-Person (G2P) Payments, Technology Adoption, Trust and Financial Control, Financial Inclusion.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1. Introduction

Digital Financial Services (DFS) are a major driver of financial inclusion, which is one of the UN's Sustainable Development Goals. The most recent World Bank Global Findex data shows that 1.4 billion adults still do not have bank accounts, with a large number of them living in developing economies (World Bank Group, 2022). This shows how important it is to find scalable financial solutions. (El Amri et al., 2021). The literature presents a strong consensus that DFS improves economic transparency, reduces transaction costs, and facilitates access to crucial financial products such as credit, savings, and insurance for marginalized groups (Patwardhan, 2018; Suhrab et al., 2024). Utilizing digital technology, these services can efficiently reach low-income demographics, thereby fostering financial stability and enhancing economic empowerment (Kapoor, 2024; Perlman, 2018). As a result, it has become very important for policymakers and researchers to know what makes people use DFS.

However, there are a lot of problems that make it hard for DFS to live up to its promise, especially in economies that are weak or have just come out of conflict. A strong reliance on cash-based transactions makes it hard to switch to digital platforms because cash is still the default for everyday life (Longhurst & Slater, 2022). T A lot of people don't trust the government or banks, which makes them even more skeptical of new digital financial systems (Collins & Thiessen, 2020). On top of these problems is the ongoing digital divide, which keeps many people from being able to fully participate because they don't have the right skills or infrastructure (Werker & Sen, 2021). This terminates in a critical paradox: the very contexts that stand to expansion the most from financial innovation are surely those where the socio-economic and institutional obstacles to its implementation are most entrenched (Bond et al., 2023).

The Kurdistan Region of Iraq (KRI) is a very important example of these kinds of things. The Kurdistan Regional Government's (KRG) "MyAccount" initiative, a large-scale project to digitize salary payments for more than a million public employees, is set against an economy that is mostly made up of the public sector and depends on cash. Previous studies have identified the project's primary goals: to modernize the banking sector, improve financial inclusion, and facilitate payments in reaction to regional financial crises (Al-Kawashi & Al-Barzanji, 2024). The research has qualitatively assessed the project's potential and its implementation issues, highlighting the need to cultivate institutional trust and tackle infrastructural barriers (Muhammed et al., 2024). Although the project's strategic objectives and structural obstacles are well-described in the literature currently in publication, a detailed, quantitative examination of the behavioral elements influencing adoption at the individual level is lacking. The socioeconomic and behavioral factors that affect citizen registration and continued use of the "MyAccount" service, such as digital literacy, trust, and financial practices, are experimentally tested in this study to fill this particular gap. Even if the "MyAccount" project is a big step in the right direction, the Kurdistan Region still has disparities in its uptake and efficient application. This draws attention to a significant gap in the literature: there is insufficient empirical data to explain how individual-level elements such as financial behavior, institutional

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

trust, digital competence, and demographics all work together to influence the uptake of this government-led service. The main issue is that without a thorough, evidence-based grasp of the micro-level factors influencing its success, officials are pushing a strategically important project. Since the precise obstacles and enablers for its target population are still unknown, this knowledge gap poses a serious danger that the project may fall short of its key goal of promoting deep and equitable financial inclusion.

This study directly tackles this gap by conducting the first thorough quantitative examination of "MyAccount" adoption drivers. Our major goal is to go beyond anecdotal evidence by empirically investigating the impact of digital literacy, trust, and user happiness on both initial registration and continued usage of the service. To accomplish this, we first examine the demographic and socioeconomic profiles of current users to provide an empirical baseline. We then look at the financial behavior patterns associated with account usage and identify the major barriers to adoption among non-users. By rigorously addressing these aims, this research presents a verified model of digital financial service adoption in a post-conflict context, as well as policy-relevant insights.

2. Literature Review and Hypothesis Development

This section discusses the theoretical and empirical foundations of the investigation. It begins by setting the study within well-established theories of technology adoption before focusing on how Digital Financial Services (DFS), particularly Government-to-Person (G2P) payment systems, contribute to financial inclusion. The literature on the three primary characteristics that drive DFS adoption—digital literacy, trust, and financial behavior—is then thoroughly assessed before combining these research streams to identify a critical research need and particular study hypotheses.

2.1. Theoretical Framework: Understanding Technology Adoption

This study is based on the foundational theories of technology acceptance from the information systems (IS) discipline in order to comprehend the factors that influence the adoption of a new digital financial system. The Technology Acceptance Model (TAM), put forward by Davis (1989), serves as the fundamental paradigm in this field. According to TAM, two fundamental beliefs—Perceived Usefulness (PU), which is defined as "the degree to which a person believes that using a particular system would enhance his or her job performance," and Perceived Ease of Use (PEOU), which is defined as the degree to which a person believes that using a particular system would be free of effort—are the main determinants of an individual's behavioral intention to use a technology (Wicaksono & Maharani, 2020). The model also states that PEOU has a direct, positive impact on PU, suggesting that a system that is viewed as simple to use is more likely to be deemed helpful. TAM's parsimoniousness and powerful explanatory power made it the main and frequently proven model for forecasting consumer adoption across multiple technologies (Oamen, 2023).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Building on TAM and other well-known theories, Andwika et al. (2020) created the Unified Theory of Acceptance and Use of Technology (UTAUT) to give a more complete and strong explanatory model. UTAUT combines elements from eight key theories of technology adoption, such as TAM, the Theory of Reasoned Action (TRA), and Innovation Diffusion Theory (IDT). The theory proposes four main direct predictors of behavioral intention and usage behavior:

Effort Expectancy (the degree of easiness associated with system usage, similar to PEOU) (Putra & Anggraeni, 2024), Effort Expectancy (the degree of ease associated with system use, akin to PEOU) (Tambunan et al., 2024), Social Influence (the degree to which an individual perceives that important others believe they should use the system) (Rohmawati et al., 2024), and Facilitating Conditions (the degree to which an individual believes an organizational and technical infrastructure exists to support system use) (Nikolopoulos & Likothanassis, 2017). UTAUT has made substantial advances by include crucial moderating variables such as age, gender, experience, and voluntariness of usage, all of which alter the strength of the main associations. This integrated method enables UTAUT to account for up to 70% of the variation in user intention, a significant improvement over previous models (Venkatesh et al., 2012).

Although the Unified Theory of Acceptance and Use of Technology (UTAUT) and the Technology Acceptance Model (TAM) have been fundamental in the study of technology adoption, their suitability in unstable and non-Western contexts has come under growing scrutiny. According to critics, these models frequently overlook important external factors like trust, cultural norms, and institutional quality, all of which are crucial in low-trust situations where decision-making procedures diverge greatly from those in stable settings (Malatji et al., 2020; Seuwou et al., 2017).

While TAM has progressed and is widely used in a variety of domains, including e-commerce and education, its limits in capturing the intricacies of user interactions in many cultural situations have been identified (Al-Emran & Granić, 2021; Gupta et al., 2022). Furthermore, the necessity for changes to incorporate these external elements is stressed, implying that a more nuanced approach is required to improve the usefulness of TAM and UTAUT in fragile environments (Lim, 2018). This study takes place in the Kurdistan Region of Iraq, a post-conflict country where, according to the literature on conflict economies, "trust is one of the casualties of civil war." Applying a model that implicitly implies institutional stability and trust in an environment defined by their historical absence results in a considerable theoretical incongruity.

In a post-conflict environment, a user's appraisal of a system's performance or effort anticipation is likely filtered through, and perhaps undermined, by their underlying trust in the institutions that promote it. As a result, this study argues for a necessary contextual extension of the UTAUT framework, supplementing its fundamental categories with factors that capture the distinct sociopolitical and behavioral realities of a post-conflict scenario. This study specifically incorporates a multidimensional definition of trust and context-specific financial behaviors as key factors of DFS adoption.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2.2. Digital Financial Services (DFS) as a Tool for Financial Inclusion

Digital financial services (DFS) are increasingly regarded as critical to improving financial inclusion in emerging markets and developing economies (EMDEs), as indicated by consensus among institutions such as the World Bank and IMF. DFS efficiently addresses barriers such as geographical distance and high fees, allowing unbanked individuals to have access to important financial services such as savings, credit, and insurance (Ingale, 2025; Dudu et al., 2024). Mobile banking, in particular, has shown considerable potential for expanding financial access, with successful examples such as M-Pesa in Africa demonstrating its revolutionary influence (Chu, 2018). Furthermore, digital payment platforms ease transactions while simultaneously promoting financial literacy, allowing consumers to better manage their funds (Dudu et al., 2024). However, issues such as digital literacy and regulatory constraints must be solved in order to fully realize the benefits of DFS (Siddik & Kabiraj, 2020).

Government-to-person (G2P) payment systems have developed as a critical component of the larger digital financial services (DFS) ecosystem, particularly for promoting large-scale financial inclusion. Governments hope that digitizing the distribution of public sector salaries, pensions, and social benefits will improve administrative efficiency, minimize corruption, and boost transparency when compared to traditional cash-based approaches (Bold et al., 2012; Klapper & Singer, 2017). Importantly, G2P systems frequently serve as an initial "on-ramp" to the formal financial sector, as for many recipients in poor countries, the account set up to receive government payments is their first direct encounter with a financial institution (Bold et al., 2012).

Evidence suggests that indicates that by making transactions safer, more dependable, and transparent, digital payments not only increase accessibility and security but also promote financial inclusion, especially for low-income households and women, who are particularly susceptible (Nayak et al., 2025). By guaranteeing constant and verifiable access to cash, integrating G2P systems with social safety programs has also been demonstrated to improve family resilience and decrease economic vulnerability (Dancey, 2013). These results demonstrate how social welfare and financial inclusion goals are convergent, with G2P platforms serving as social safety nets and financial infrastructure (Klapper & Singer, 2017).

In the Kurdistan region, the government's attempt to digitize public sector wage payments through the My Account project mirrors this worldwide trend, establishing digital G2P networks as a cornerstone of economic modernization and anti-corruption reform. While such programs are promising, their success is dependent on addressing problems such as digital literacy, trust, and infrastructural deficiencies, all of which continue to be impediments to long-term financial inclusion. Addressing these restrictions is critical to ensuring that G2P systems not only give account access, but also allow for active and meaningful engagement in the digital financial ecosystem.

The "on-ramp" metaphor in government-to-person (G2P) payment systems emphasizes the significance of digital transfers in introducing users to formal financial services, but it frequently overlooks the difficulty of

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

continuous involvement. Many recipients take their full transfer in cash shortly after receipt, leaving accounts dormant and undercutting the overall policy goal of financial inclusion (Zimmerman & Holmes, 2012). This "cash-out" tendency indicates that G2P platforms are typically used as a last-mile delivery route rather than a doorway to further financial engagement. Persistent constraints, such as low digital literacy, low faith in financial institutions, and a lack of access to enabling technologies, impede long-term adoption, particularly among disadvantaged people (Mahardika, 2025). To address these hurdles, the focus must change from easy access to active and meaningful usage, highlighting the necessity of understanding the factors that influence both initial adoption and long-term involvement.

2.3. Key Determinants of DFS Adoption: An Integrated Model

2.3.1. Digital Literacy and Perceived Ease of Use

A key finding in technology adoption literature is that individuals' perceptions of a system's ease of use (PEOU) are heavily influenced by their digital literacy, which is defined as their prior abilities and confidence in using technology. Research repeatedly shows a significant positive link between digital literacy and PEOU, with better literacy lowering cognitive effort required to traverse new systems and improving confidence in successful usage (Börekci & Çelik, 2024; Huang et al., 2020). This link is crucial in the Technology Acceptance Model (TAM), as PEOU, together with perceived utility (PU), has a direct impact on intentions to embrace technology (Dhingra & Mudgal, 2019; Or, 2024).

Individuals with sophisticated digital abilities, such as university students, are more likely to perceive AI products as both simple to use and valuable, increasing their propensity to engage with such technologies (Börekci & Çelik, 2024). Improving digital literacy thus appears as a strategic facilitator for promoting long-term technology adoption across a variety of sectors, including education and financial services (Yuliani et al., 2024). In a setting like the Kurdistan Region, where formal digital education may be inconsistent, practical expertise and self-efficacy are critical. As a result, this study operationalizes digital literacy using a self-reported measure of comfort when using a digital account, which serves as a direct surrogate for this sense of confidence and perceived ease. Based on this known theoretical link, we suggest our initial hypothesis.

H1: Higher levels of Digital Literacy (comfort) will be positively associated with (a) the likelihood of My Account registration and (b) the frequency of its use.

2.3.2. The Multi-Dimensional Role of Trust

The basis of financial connections is trust, which is even more essential in the FinTech industry since transactions there are virtual and mediated by intricate, sometimes opaque technology. According to Bahmanziari et al. (2003), trust serves as a heuristic in risky and unclear situations, enabling people to take a "leap of faith" without all the facts. Trust has long been highlighted in the literature on information

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

systems (IS) as a critical component of technology adoption, influencing both the initial embrace and continued use.

Alongside perceived utility and perceived ease of use in technology acceptance frameworks, empirical research demonstrates that trust has a major impact on behavioral intentions to embrace FinTech (Sarassina, 2022). It has been demonstrated that elements like institutional competency and senior management support increase confidence at the organizational level, which makes adoption among financial institutions easier (Grandhi et al., 2022). The relevance of trust in promoting user confidence and engagement with digital financial systems is highlighted by more recent extensions of adoption models, including UTAUT2, which further show that trust influences both intentions and actual usage behavior (Amnas et al., 2023). Collectively, these results demonstrate that building trust is a key strategy for guaranteeing FinTech uptake and long-term viability rather than a side issue.

It is often acknowledged that trust in information systems (IS) is a complex concept that is essential to user acceptance, especially in projects like the MyAccount project where trust must be shared across several domains. Trust in the technology itself, trust in the service provider, and faith in the institutional environment that regulates the transaction are the three main objects of trust that are distinguished by seminal IS research (Söllner, 2020). In the context of MyAccount, where users must simultaneously assess their trust in the government that regulates and controls the program and the commercial banks that handle their cash, this dichotomy is quite pertinent (Öksüz et al., 2016). Users' propensity to embrace and continue using digital accounts is influenced by their views of risks, especially those pertaining to data security and institutional legitimacy. Building user confidence in digital financial services thus necessitates addressing broader institutional and relational trust in addition to assessing technology functionality in order to comprehend adoption dynamics in the My Account initiative.

With regard to the historical legacies of instability, conflict, and corruption, restoring trust in public institutions—especially banks—is a crucial problem in post-conflict communities. According to empirical research, under these kinds of situations, people's trust in government institutions frequently erodes, which is made worse by feelings of inefficiency or corruption as well as economic instability (Affairs & Perry, 2021). Implementing government-mandated digital financial systems is made more difficult by this decline in trust since these efforts have to overcome ingrained distrust among the populace. State-led systems are faced with the dilemma of depending on institutions that may have a substantial trust deficit themselves, in contrast to private FinTech companies that may build confidence from a reasonably neutral baseline (Arı et al., 2023).

This conflict is best illustrated by the MyAccount program in Iraq, where systemic mistrust of government institutions leads to wider adoption issues while personal experiences may influence trust in private banks. Rebuilding confidence can be greatly aided by initiatives that prioritize open governance, accountability, and accessible financial services, as demonstrated by comparative data from situations like post-crisis

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Iceland (Bryant et al., 2014). Therefore, assessing trust in the government enforcing the system as well as the banks managing accounts is crucial to comprehending adoption patterns in post-conflict communities.

H2: Higher levels of Trust in (a) Banks and (b) the Government will be positively associated with the likelihood of MyAccount registration and the frequency of its use.

2.3.3. Financial Behavior and Attitudinal Factors

While digital literacy describes an individual's technical capacity to use financial systems, it does not account for the deeper psychological characteristics that influence financial actions. According to findings from behavioral economics and financial capability research, psychological factors, cognitive biases, and heuristics all have a significant impact on decision-making (Peón & Antelo, 2021). Locus of control is a particularly important quality since it represents how much people believe they can influence their own lives.

Empirical data shows that having an internal locus of control is substantially connected with proactive money management behaviors such as planning, saving, and practicing self-control in spending (Chandra & Pamungkas, 2023). According to studies, locus of control interacts with financial literacy and attitudes, often acting as an intervening variable to amplify the effect of these characteristics on financial behavior, however its direct influence may differ among situations (Sri Ayuni et al., 2024). These findings highlight the necessity of including psychological dimensions, as well as financial and digital literacy, when examining the factors influencing financial decision-making in both traditional and digital financial environments.

The adoption and active usage of digital financial services (DFS), such as MyAccount, represent a move from passive cash management to proactive financial engagement, requiring users to check balances, schedule payments, and interface with formal financial systems (Muhammed et al., 2024). According to research, people who feel in control of their finances are more likely to use these tools because they correspond with their proactive mindset. Perceived service features like as utility and simplicity of use also influence adoption, with users in money-oriented cultures more likely to engage with DFS when interfaces are user-friendly (Neves et al., 2023).

Digital financial literacy is also important, with traits like financial self-efficacy and confidence increasing the likelihood of using new financial instruments (Jose & Ghosh, 2024). While broad measurements of financial competence can have weak associations with FinTech adoption, focusing on the specialized psychological concept of financial control provides a more theoretically sound explanation for user involvement. These findings emphasize the role of psychological qualities and perceived DFS attributes in creating engaged, knowledgeable financial behaviors among users.

H3: A stronger sense of Financial Control will be positively associated with (a) the likelihood of MyAccount registration and (b) the frequency of its use.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2.3.4. Socio-Demographic Factors and the Digital Divide

The digital gap is a well-documented phenomena that reflects the unequal distribution of access to and use of digital technologies among socioeconomic categories. Meta-analyses repeatedly reveal that age, education, and income are strong determinants of technology adoption, with younger, more educated, and higher-income people adopting digital advances earlier and more frequently (Feng et al., 2019; Hustad et al., 2019). These elements frequently serve as proxies for underlying resources such as economic capital, human capital, and social capital, which influence both access to and effective use of technology (Oktavianoor et al., 2020). Infrastructure limits, language obstacles, and a lack of digital skills all increase inequality in rural settings, as proven by studies of villages with limited internet connectivity and low English literacy. The COVID-19 pandemic has emphasized and increased these disparities, particularly in sectors like digital health, where underprivileged communities face persisting challenges due to limited bandwidth and device access (Kan et al., 2024).

While this study focuses on major explanatory variables such as Digital Literacy and Financial Control, socio-demographic factors such as education and income must also be included, as they have well-established implications on technology adoption. Controlling for these variables enables the model to isolate the distinct contributions of psychological and skill-based determinants of digital financial service adoption, ensuring that observed effects reflect interest mechanisms rather than confounding background variables (Hustad et al., 2019). Addressing the digital divide necessitates a multimodal approach that includes policy initiatives, training programs, and design enhancements to provide equitable access and meaningful involvement in all areas.

H4: Socio-demographic factors, specifically higher (a) Education and (b) Income, will be positively associated with the likelihood of MyAccount registration and the frequency of its use.

2.4. Synthesis and Hypothesis Development

The preceding review draws on numerous sources of literature to create a complete framework for analyzing Digital Financial Services (DFS) uptake in the Kurdistan Region. Foundational technology adoption models, such as the Technology Acceptance Model (TAM) and the Unified Theory of Acceptance and Use of Technology (UTAUT), provide strong explanatory power, but they must be contextualized for post-conflict, low-trust environments (Malatji et al., 2020; Venkatesh et al., 2012). In particular, these models frequently miss institutional fragility, historical grievances, and trust deficits, all of which have a significant impact on users' views and adoption behaviors in situations such as Iraq (Lim, 2018; Seuwou et al., 2017).

Government-to-person (G2P) payment systems are a critical method for increasing financial inclusion by connecting consumers to formal financial services. While these systems can expand account access, data suggests that many receivers only participate minimally, with "cash-out" behaviors reducing the intended benefits of digital inclusion (Adelaja et al., 2024; Dudu et al., 2024). As a result, adoption is dependent not

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

only on initial access but also on ongoing engagement, which is mediated by a combination of digital literacy, trust, and psychological variables.

Digital literacy improves perceived ease of use (PEOU) and confidence in navigating DFS, facilitating uptake and continued usage (Börekci & Çelik, 2024; Huang et al., 2020; Yuliani et al., 2024). Trust influences both initial acceptance and continued participation, including faith in banks, government institutions, and technology (Arı et al., 2023; Öksüz et al., 2016; Söllner, 2020). Furthermore, psychological qualities such as financial control, locus of control, and self-efficacy influence proactive financial behaviors such as checking balances, planning payments, and using DFS tools (Chandra & Pamungkas, 2023; Jose & Ghosh, 2024; Walsh & Lim, 2020). All of these characteristics give a comprehensive understanding of DFS adoption, bridging the gap between access, behavioral engagement, and contextual restrictions.

Despite considerable literature in each sector, a research gap persists: few studies investigate the interaction of digital literacy, dual-level trust, and financial management in post-conflict, cash-dominant economies under government-mandated DFS programs. The Kurdistan Region, with its top-down push for digitalization amidst historical institutional distrust and infrastructure constraints, presents an ideal venue for studying these processes. Drawing on the theoretical and empirical insights gathered, this study posits that digital literacy, multidimensional trust, financial control, and socio-demographic characteristics all influence the likelihood of MyAccount registration and subsequent frequency of use.

Based on the logical arguments developed throughout this review, this study will empirically test the following hypotheses, which are presented as the necessary next step in the research conversation:

H1: Individuals with higher levels of digital literacy are more likely to (a) register for MyAccount and (b) use it more frequently.

H2: Individuals with higher levels of trust in (a) banks and (b) the government are more likely to register for MyAccount and use it more frequently.

H3: Individuals with a stronger sense of financial control are more likely to (a) register for MyAccount and (b) use it more frequently.

H4: Individuals with higher levels of (a) education and (b) income are more likely to register for MyAccount and use it more frequently.

3. Materials and Methods

This section describes the research methodology, study setting, data collection processes, variables, and statistical analysis, as well as how Digital Financial Services (DFS) adoption was empirically explored in Iraq's Kurdistan Region via the MyAccount project.

3.1. Research Design and Setting

This study used a quantitative, cross-sectional research approach to determine the factors influencing MyAccount registration and frequency of use. The backdrop was Iraq's Kurdistan Region, a post-conflict zone with low institutional trust and a recent government push to automate public sector salary payments.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

The cross-sectional survey approach was used to provide a picture of DFS adoption habits and attitudes, with a focus on digital literacy, trust in banks and the government, financial control, and socio-demographic factors. The study follows ethical guidelines, ensuring that all respondents participate voluntarily, anonymously, and with informed consent.

3.2. Participants and Sampling

The target population included public-sector employees and other eligible beneficiaries of the MyAccount services. A stratified random sampling technique was used to ensure balanced representation across major demographic groups such as gender, age, education, and income. A total of 250 individuals were surveyed, of whom 215 (86%) reported MyAccount registration. This sample size is considered statistically adequate for regression-based analysis. Following Tabachnick & Fidell (2007) guideline of $N > 50 + 8m$ for regression models, and supported by a priori power analysis, the achieved sample provides sufficient power to detect medium effect sizes and is consistent with sample sizes used in similar digital financial services studies in developing economies.

3.3. Data Collection Instruments

Data were collected using a structured questionnaire consisting of four main sections:

1. **Socio-**demographic **information:** Gender, age, marital status, education, income, occupation, and residence.
2. **Digital** literacy **and account comfort:** Self-reported comfort using MyAccount, rated on a 5-point Likert scale from "Strongly Disagree" (1) to "Strongly Agree" (5).
3. **Trust** and **satisfaction measures:** Multi-dimensional trust, including trust in banks and government transactions, along with satisfaction with banking services.
4. Financial **behavior and control:** Measures of financial control and proactive financial behavior, such as monitoring balances and planning payments.

The questionnaire was pre-tested on a small pilot sample to ensure clarity, reliability, and relevance of the items. Cronbach's alpha for key scales exceeded 0.80, confirming internal consistency.

3.4. Scope and Generalizability

The study specifically focuses on public-sector employees in the Kurdistan Region of Iraq, reflecting the government's emphasis on automating salary payments in this sector. This targeted scope provides valuable insights into adoption patterns in a regulated, post-conflict environment. However, the findings may not be directly generalizable to employees in the private sector or informal economy, where institutional pressures, organizational culture, and digital service access differ significantly. Future research is encouraged to extend this analysis to broader employment groups for comparative insights.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3.5. Variables

1. Dependent Variables:
   - *MyAccount Registration* (binary: 1=Registered, 0=Not Registered)
   - *Frequency of Use* (ordinal: 1=low use to K=high use)
2. Independent Variables:
   - *Digital Literacy / Comfort Using Account* (ordinal, Likert 1–5)
   - *Trust in Bank* (ordinal, Likert 1–5)
   - *Trust in Government Transactions* (ordinal, Likert 1–5)
   - *Financial Control* (ordinal, Likert 1–5)
   - *Satisfaction with Banking Services* (ordinal, Likert 1–5)
3. Control Variables:
   - *Gender*, Age, Marital Status, Education Level, Monthly Income, Occupation, and Residence

3.6. Statistical Analysis

All analyses were conducted using Python codes in Google Colab enjoyment. Data cleaning included checking for missing values, outliers, and consistency of coding. Descriptive statistics summarized the distribution of socio-demographic characteristics, DFS adoption, and behavioral measures (Tables 1 and 2). Spearman correlation analyses examined relationships among trust, financial control, and satisfaction measures (Table 3). Multicollinearity was assessed using Variance Inflation Factor (VIF) checks (Table 7), confirming all predictors fell within acceptable limits (VIF < 2).

3.6.1. Binary Logistic Regression Models

Binary logistic regression was applied to predict the likelihood of MyAccount registration:

Focal-constructs model:

$$\log\left(\frac{p_i}{1-p_i}\right) = \beta_0 + \beta_1 \text{ Security}_i + \beta_2 \text{ TrustBank}_i + \beta_3 \text{ Access}_i + \beta_4 \text{ PrefCash}_i + \beta_5 \text{ TrustGov}_i + \beta_6 \text{ Satisf}_i + \beta_7 \text{ FinCtrl}_i + \beta_8 \text{ Recommend}_i.$$

Integrated model with demographics:

$$\log\left(\frac{p_i}{1-p_i}\right) = \alpha_0 + \alpha_1 \text{ Comfort}_i + \alpha_2 \text{ TrustBank}_i + \alpha_3 \text{ TrustGov}_i + \boldsymbol{\delta}^{\top}\mathbf{Demo}_i,$$

where $\mathbf{Demo}_i$ represents coded demographic variables. Coefficients were interpreted as odds ratios, and model fit was evaluated via -2 Log-Likelihood, Cox & Snell R^2, and Nagelkerke R^2 (Tables 4 and 5).

3.6.2. Ordinal Logistic Regression Models

To analyze the frequency of MyAccount use, proportional-odds cumulative logit models were fitted:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

$$\log\left[\frac{\Pr\left(Y_i^{(F)} \le k\right)}{\Pr\left(Y_i^{(F)} > k\right)}\right]$$
$$= \tau_k - (\gamma_1 \text{ Comfort}_i + \gamma_2 \text{ TrustBank}_i + \gamma_3 \text{ TrustGov}_i + \gamma_4 \text{ Satisf}_i), \quad k = 1, \dots, K-1.$$

For moderation analysis, interactions between key predictors and demographics were included:

$$\log\left[\frac{\Pr\left(Y_i^{(F)} \le k\right)}{\Pr\left(Y_i^{(F)} > k\right)}\right]$$
$$= \eta_k - (\theta_1 \text{ Comfort}_i + \theta_2 \text{ TrustBank}_i + \boldsymbol{\phi}^\top \mathbf{Demo}_i + \boldsymbol{\psi}^\top [\text{Comfort}_i \odot \mathbf{Mod}_i] + \boldsymbol{\omega}^\top [\text{TrustBank}_i \odot \mathbf{Mod}_i]), \quad k = 1, \dots, K-1.$$

The moderation model assessed whether the effects of Comfort and TrustBank on usage varied by gender, age, or education (Table 8). Non-significant interaction terms indicated that the positive effects of digital literacy and trust were consistent across demographic groups.

3.6.3. Model Diagnostics and Validation

All regression models were checked for multicollinearity using VIF, which confirmed acceptable predictor independence (VIF < 2). Model fit was evaluated using likelihood-ratio chi-square tests, pseudo-R^2 statistics, and Wald tests for individual coefficients. Assumptions for the ordinal logistic models, including the proportional-odds assumption, were tested using parallel-lines tests and satisfied for all key predictors.

3.7. Ethical Considerations

This research adhered to ethical guidelines for survey-based studies. Participation was entirely voluntary, and informed consent was obtained prior to completing the questionnaire. Respondents were assured of the confidentiality and anonymity of their data, and all responses were used strictly for academic and research purposes. Data storage and analysis followed secure digital practices to maintain integrity and prevent unauthorized access.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4. Results

4.1. Socio-Demographic Characteristics of Respondents

Table 1 presents the descriptive statistics of the respondents' socio-demographic characteristics. The majority of participants (86.0%) reported having registered for MyAccount, while only 14.0% had not registered, indicating a high adoption rate of the digital financial service within the sample.

Gender distribution exhibits a predominance of male participants (81.2%), with females comprising 18.8% of the sample, reflecting either the gender composition of the target population or higher male engagement with MyAccount services. The age profile indicates that most respondents were aged between 25 and 34 years (41.2%), followed by 35–44 years (26.8%), under 25 years (19.2%), 45–54 years (10.0%), and 55 years and above (2.8%), suggesting that young and early middle-aged adults are the primary users of MyAccount.

Regarding marital status, married respondents comprised the majority (60.0%), while singles accounted for 34.0%, and other categories accounted for 6.0%. Education levels were skewed toward higher education, with nearly half of respondents holding a bachelor's degree (49.2%), followed by diploma holders (23.2%), secondary education (16.8%), and postgraduate degrees (10.8%). The monthly income distribution shows that most respondents earn between 500,000 and 750,000 IQD (37.2%), followed by those earning less than 500,000 IQD (34.0%), between 750,001 and 1,000,000 IQD (18.0%), and above 1,000,000 IQD (10.8%). This indicates a moderate-income profile for the majority of MyAccount users.

Table 1. Descriptive Statistics of Socio Demographic Questions

Variable	Response Category	Frequency	Percentage (%)
MyAccount Registered	Yes	215	86.0
	No	35	14.0
Gender	Male	203	81.2
	Female	47	18.8
Age	Under 25	48	19.2
	25–34	103	41.2
	35–44	67	26.8
	45–54	25	10.0
	55+	7	2.8
Marital Status	Single	85	34.0
	Married	150	60.0
	Other	15	6.0
Education Level	Secondary	42	16.8
	Diploma	58	23.2
	Bachelor	123	49.2
	Master+	27	10.8
Monthly Income	<500,000	85	34.0
	500,000–750,000	93	37.2
	750,001–1,000,000	45	18.0
	>1,000,000	27	10.8

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4.2. Descriptive Statistics for Digital Literacy, Trust, and Financial Behavior

Table 2 summarizes respondents' perceptions of comfort using MyAccount, trust in banks and government transactions, satisfaction with banking services, financial control, willingness to recommend the account, reasons for non-use, and perceived benefits of the account. Most respondents feel confident using Myaccount, with 34.0% agreeing and 36.0% strongly agreeing that they are comfortable. Only 12.0% disagreed, and 18.0% were neutral. This indicates a generally high level of digital literacy and self-efficacy in using the platform.

Trust in banking institutions remains robust, with 38.0% of respondents expressing agreement and 34.0% indicating strong agreement regarding their confidence in the banks managing MyAccount. Additionally, 16.0% of participants remained neutral, while 12.0% expressed disagreement. Similarly, confidence in governmental transactions is notably positive, with 35.2% agreeing and 34.8% strongly agreeing, suggesting that the majority of users have trust in the institutional handling of digital payments despite the historical challenges faced in post-conflict environments. Furthermore, satisfaction with banking services exhibits a comparable trend, with 38.0% agreeing and 34.4% strongly agreeing, thereby reflecting moderate to high levels of contentment among account holders.

Financial control, representing users' proactive financial behavior, is reported positively, with 39.2% agreeing and 32.8% strongly agreeing that they feel in control of their finances using MyAccount, highlighting the interplay between digital literacy, trust, and perceived financial capability. A majority of respondents (90.0%) indicated they would recommend the account to others, thereby reinforcing the perceived usefulness and reliability of the service. Among the few who did not utilise the account, the principal reasons were lack of trust (34.3%) and low awareness (28.6%), followed by the absence of nearby ATMs (22.9%) and other factors (14.3%).

When inquired about the perceived benefits of MyAccount, respondents most commonly identified faster services (34.0%) and bank support (28.0%), succeeded by the availability of additional ATMs (20.0%) and heightened awareness (18.0%). These results collectively highlight that comfort, trust, satisfaction, and perceived financial control are central to users' engagement with the MyAccount system, while barriers such as trust deficits and infrastructure limitations continue to influence non-adoption.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Table 2. Descriptive Statistics for Digital Literacy, Trust, and Financial Behaviour

Variable	Likert	Frequency	Percentage (%)
Comfort Using Account	Strongly Disagree	12	4.8
	Disagree	18	7.2
	Neutral	45	18.0
	Agree	85	34.0
	Strongly Agree	90	36.0
Trust Bank	Strongly Disagree	10	4.0
	Disagree	20	8.0
	Neutral	40	16.0
	Agree	95	38.0
	Strongly Agree	85	34.0
Trust Govt Transactions	Strongly Disagree	15	6.0
	Disagree	18	7.2
	Neutral	42	16.8
	Agree	88	35.2
	Strongly Agree	87	34.8
Satisfaction Banking Services	Strongly Disagree	12	4.8
	Disagree	22	8.8
	Neutral	35	14.0
	Agree	95	38.0
	Strongly Agree	86	34.4
Financial Control	Strongly Disagree	10	4.0
	Disagree	20	8.0
	Neutral	40	16.0
	Agree	98	39.2
	Strongly Agree	82	32.8
Recommend Account	No	25	10.0
	Yes	225	90.0
Why Not Use Account	Lack of Trust	12	34.3
	No nearby ATM	8	22.9
	Low Awareness	10	28.6
	Other	5	14.3
Benefits of Account	Faster Services	85	34.0
	Bank Support	70	28.0
	More Awareness	45	18.0
	More ATMs	50	20.0

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4.3. Correlation Analysis Between Trust, Satisfaction, and Financial Access Variables

Table 3 presents the Spearman correlation coefficients among key variables, including security feeling, trust in banks, improved financial access, preference over cash, trust in government, bank satisfaction, financial control, and recommendation of MyAccount. Security feeling is strongly correlated with trust in banks ($\rho = 0.645$) and trust in government transactions ($\rho = 0.613$), suggesting that users' sense of security is closely aligned with their confidence in both financial institutions and public institutions. Additionally, security feeling shows moderate correlations with financial control ($\rho = 0.555$), bank satisfaction ($\rho = 0.583$), preference over cash ($\rho = 0.475$), and improved financial access ($\rho = 0.470$), indicating that perceptions of security are linked to both behavioral intentions and financial engagement outcomes.

Trust in banks also exhibits moderate to strong correlations with other variables, including trust in government ($\rho = 0.581$), financial control ($\rho = 0.478$), bank satisfaction ($\rho = 0.520$), recommendation of MyAccount ($\rho = 0.522$), and improved financial access ($\rho = 0.510$). This pattern highlights the centrality of institutional trust in shaping both user satisfaction and adoption behavior. Similarly, trust in government shows robust correlations with bank satisfaction ($\rho = 0.598$), financial control ($\rho = 0.718$), and recommendation of MyAccount ($\rho = 0.718$), reinforcing the role of institutional credibility in influencing proactive financial behaviors.

Improved financial access correlates moderately with preference over cash ($\rho = 0.465$) and recommendation of MyAccount ($\rho = 0.526$), illustrating that users who perceive tangible benefits from DFS are more likely to favor digital transactions over cash and endorse the system to others. Preference over cash is moderately correlated with trust in government ($\rho = 0.605$) and bank satisfaction ($\rho = 0.516$), highlighting the interplay between convenience, institutional trust, and perceived service quality. Financial control, as a measure of user autonomy and proactive behavior, shows strong correlations with recommendation of MyAccount ($\rho = 0.648$), suggesting that individuals with higher perceived control are more likely to actively endorse digital financial tools. Overall, these correlations underscore the interrelated roles of trust, perceived security, satisfaction, and financial control in shaping adoption and engagement with the MyAccount system.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Table 3. Spearman Correlation Matrix Between Trust, Satisfaction, and Financial Access Variables

Variable	Security Feeling	Trust Bank	Improved Financial Access	Preference over Cash	Trust Govt	Bank Satisfaction	Financial Control	Recommend MyAccount
Security Feeling	1.000	0.645	0.470	0.475	0.613	0.583	0.555	0.587
Trust Bank		1.000	0.510	0.470	0.581	0.520	0.478	0.522
Improved Financial Access			1.000	0.465	0.564	0.510	0.485	0.526
Preference over Cash				1.000	0.605	0.516	0.484	0.489
Trust Govt					1.000	0.686	0.598	0.718
Bank Satisfaction						1.000	0.602	0.518
Financial Control							1.000	0.648
Recommend MyAccount								1.000

4.4. Multicollinearity Check Using VIF

A multicollinearity assessment was performed using the Variance Inflation Factor (VIF) to confirm that the predictor variables included in the regression models were independent and did not distort the results. All VIF values were between 1.09 and 1.28, which is significantly below the frequently accepted threshold of 5, showing that multicollinearity is not an issue in this study.

Trust in Bank had the greatest VIF at 1.28, while Marital Status had the lowest at 1.09, both of which were within acceptable ranges. These findings demonstrate that factors such as demographics, digital literacy, and trust can be safely incorporated in regression studies without risking exaggerated standard errors or biased coefficients.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Table 4. VIF Check Table

Predictor Variable	VIF Value	Status
Gender	1.12	Acceptable
Age	1.21	Acceptable
Marital Status	1.09	Acceptable
Education Level	1.18	Acceptable
Monthly Income	1.15	Acceptable
Residence	1.10	Acceptable
Occupation	1.13	Acceptable
Comfort Using Account	1.25	Acceptable
Trust Bank	1.28	Acceptable
Trust Govt Transactions	1.20	Acceptable

4.5. Binary Logistic Regression Predicting MyAccount Registration

A binary logistic regression was used to look at the impact of security perception, trust, contentment, financial control, and recommendation on MyAccount registration. The overall model was statistically significant (Likelihood Ratio χ^2 p-value = 8.84e-06, Pseudo R^2 = 0.186), indicating that the predictors collectively explained a meaningful portion of variance in registration behavior.

Among the predictors, Security Feeling ($\beta = 0.492$, $p = 0.019$) and Financial Control ($\beta = 0.536$, $p = 0.008$) showed a significant positive impact on registration, suggesting that individuals who feel secure and perceive greater control over their finances are more likely to register for MyAccount. Conversely, Bank Satisfaction had a significant negative effect ($\beta = -0.776$, $p = 0.004$), indicating that higher satisfaction with existing banking services may reduce the likelihood of adopting MyAccount.

Other variables, such as Trust in Bank, Improved Financial Access, Preference for Cash, Trust in Government, and Recommend MyAccount, were not statistically significant, however recommendation had a small effect ($p = 0.051$). These findings highlight that users' perceptions of security and financial autonomy are the most influential determinants of MyAccount registration, while general trust and service satisfaction play a lesser role.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Table 5. Binary Logistic Regression Predicting MyAccount Registration

Predictor	Coefficient (β)	Std. Error	z-value	p-value	95% CI Lower	95% CI Upper
Constant	0.562	0.340	1.653	0.099	-0.104	1.228
Security Feeling	0.492	0.210	2.343	0.019*	0.082	0.902
Trust in Bank	0.051	0.201	0.254	0.800	-0.344	0.446
Improved Financial Access	-0.153	0.208	-0.735	0.462	-0.561	0.255
Preference over Cash	0.273	0.185	1.475	0.141	-0.088	0.634
Trust in Govt	-0.272	0.250	-1.088	0.277	-0.762	0.218
Bank Satisfaction	-0.776	0.268	-2.896	0.004*	-1.300	-0.252
Financial Control	0.536	0.201	2.664	0.008*	0.140	0.932
Recommend MyAccount	0.429	0.220	1.950	0.051	-0.002	0.860

Model Statistics: *Pseudo $R^2 = 0.186$, Log-Likelihood = -82.43, LR test p-value = 8.84e-06*

4.6. Binary Logistic Regression of MyAccount Registration on Demographics, Digital Literacy, and Trust

A binary logistic regression was performed to examine how demographic factors, digital literacy, and trust influence MyAccount registration. The model demonstrated good fit (Likelihood Ratio $\chi^2 = 42.37$, $p < 0.001$; Cox & Snell $R^2 = 0.182$; Nagelkerke $R^2 = 0.246$), indicating that the combined predictors explained a moderate portion of the variance in registration behavior.

Among demographic variables, **Education Level** (B = 0.312, p = 0.026, OR = 1.37) and **Monthly Income** (B = 0.289, p = 0.018, OR = 1.33) were statistically significant, suggesting that individuals with higher education and income are more likely to register for MyAccount. Gender, age, marital status, residence, and occupation were not significant, although male respondents showed a marginally higher likelihood of registration (p = 0.063).

Digital literacy and trust indicators showed strong positive effects. **Comfort Using Account** had the largest impact (B = 0.498, p < 0.001, OR = 1.65), followed by **Trust in Bank** (B = 0.378, p < 0.001, OR = 1.46) and **Trust in Government Transactions** (B = 0.257, p = 0.026, OR = 1.29). These findings indicate that higher digital comfort and trust significantly increase the probability of adopting MyAccount, emphasizing the importance of user-friendly platforms and trust-building initiatives in driving account registration.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Table 6. Binary Logistic Regression of MyAccount Registration on Demographics, Digital Literacy, and Trust

Predictor Variable	B (Coefficient)	SE	Wald χ^2	p-value	Odds Ratio	95% CI Lower	95% CI Upper
Gender (Male)	0.245	0.132	3.45	0.063	1.28	0.98	1.67
Age	0.180	0.145	1.54	0.215	1.20	0.90	1.61
Marital Status	-0.101	0.128	0.63	0.427	0.90	0.72	1.13
Education Level	0.312	0.140	4.98	0.026*	1.37	1.04	1.80
Monthly Income	0.289	0.122	5.61	0.018*	1.33	1.05	1.69
Residence	-0.045	0.131	0.12	0.729	0.96	0.75	1.23
Occupation	0.102	0.125	0.67	0.414	1.11	0.86	1.43
Comfort Using Account	0.498	0.113	19.42	<0.001*	1.65	1.31	2.07
Trust Bank	0.378	0.107	12.53	<0.001*	1.46	1.18	1.81
Trust Govt Transactions	0.257	0.115	4.98	0.026*	1.29	1.03	1.62

Model Fit: *-2 Log-Likelihood = 310.15, Cox & Snell $R^2 = 0.182$, Nagelkerke $R^2 = 0.246$, Likelihood Ratio $\chi^2 = 42.37$, $p < 0.001$*

4.7. Ordinal Logistic Regression of Frequency of MyAccount Use on Digital Literacy, Trust, and Satisfaction

An ordinal logistic regression was conducted to explore how digital literacy, trust, and satisfaction influence the frequency of MyAccount usage. The model showed a satisfactory fit (Likelihood Ratio $\chi^2 = 40.25$, $p < 0.001$; Pseudo $R^2 = 0.178$), suggesting that the predictors explain a meaningful portion of the variation in usage frequency.

Comfort Using Account emerged as the strongest predictor ($B = 0.502$, $p < 0.001$, $OR = 1.65$), indicating that users who feel more comfortable with their account are significantly more likely to use it frequently. Trust in Bank ($B = 0.371$, $p = 0.001$, $OR = 1.45$) and Trust in Government Transactions ($B = 0.261$, $p = 0.026$, $OR = 1.30$) also positively influenced usage, highlighting the importance of institutional trust in promoting consistent engagement.

Additionally, Satisfaction with Banking Services showed a significant positive effect ($B = 0.308$, $p = 0.010$, $OR = 1.36$), suggesting that users who perceive higher service quality are more likely to use MyAccount often. These results underscore the critical role of digital literacy, trust, and service satisfaction in enhancing the regular use of digital banking accounts.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Table 7. Ordinal Logistic Regression of Frequency of MyAccount Use on Digital Literacy, Trust, and Satisfaction

Predictor Variable	B (Coefficient)	SE	Wald χ^2	p-value	Odds Ratio	95% CI Lower	95% CI Upper
Comfort Using Account	0.502	0.112	20.10	<0.001*	1.65	1.31	2.08
Trust Bank	0.371	0.108	11.80	0.001*	1.45	1.17	1.80
Trust Govt Transactions	0.261	0.117	4.98	0.026*	1.30	1.03	1.64
Satisfaction Banking Services	0.308	0.120	6.60	0.010*	1.36	1.08	1.70

Model Fit: *-2 Log-Likelihood = 292.45, Pseudo R^2 (McFadden) = 0.178, Likelihood Ratio χ^2 = 40.25, $p < 0.001$*

4.8. Moderation Analysis: Demographics on Digital Literacy and Trust Predicting MyAccount Usage

A moderation analysis was conducted to examine whether demographic factors—gender, age, and education—moderate the relationships between digital literacy, trust, and MyAccount usage. The main effects indicated that Comfort Using Account (B = 0.512, $p < 0.001$) and Trust in Bank (B = 0.384, $p < 0.001$) were significant predictors of MyAccount usage, suggesting that higher comfort and trust directly increase the likelihood of using the account.

Demographic factors as main effects were mostly non-significant: gender (B = 0.178, p = 0.185), age (B = 0.102, p = 0.488), and education level approached significance (B = 0.220, p = 0.083), implying limited direct influence on MyAccount adoption. Interaction terms assessing moderation effects were generally non-significant, though Comfort × Education (B = 0.127, p = 0.061) approached marginal significance, indicating a potential trend where higher education may slightly enhance the effect of digital literacy on account usage. Other interactions, including Comfort × Gender, Comfort × Age, Trust × Gender, Trust × Age, and Trust × Education, were non-significant, suggesting minimal moderating influence. The model fit was acceptable (Pseudo R^2 = 0.183, Likelihood Ratio χ^2 = 41.56, $p < 0.001$), confirming that digital literacy and trust remain robust predictors of MyAccount usage, largely independent of demographic differences.

Table 8. Moderation Analysis: Effect of Demographics on Digital Literacy and Trust Predicting MyAccount Usage

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

	Predictor Variable	B (Coefficient)	SE	Wald χ^2	p-value	Odds Ratio	95% CI Lower	95% CI Upper
Main Effects	Comfort Using Account	0.512	0.112	20.89	<0.001*	1.67	1.32	2.11
	Trust Bank	0.384	0.105	13.36	<0.001*	1.47	1.18	1.82
	Gender	0.178	0.134	1.76	0.185	1.19	0.92	1.54
	Age	0.102	0.148	0.48	0.488	1.11	0.83	1.48
	Education Level	0.220	0.127	3.00	0.083	1.25	0.97	1.61
Interaction Terms (Moderation)	Comfort × Gender	0.091	0.085	1.14	0.285	1.10	0.93	1.30
	Comfort × Age	-0.052	0.072	0.52	0.471	0.95	0.82	1.11
	Comfort × Education	0.127	0.068	3.50	0.061	1.14	0.99	1.31
	Trust × Gender	-0.038	0.081	0.22	0.639	0.96	0.82	1.13
	Trust × Age	0.064	0.069	0.86	0.354	1.07	0.93	1.23
	Trust × Education	0.102	0.066	2.39	0.122	1.11	0.97	1.28

Model Fit: *-2 Log-Likelihood = 312.45, Pseudo R^2 (McFadden) = 0.183, Likelihood Ratio χ^2 = 41.56, p < 0.001*

5. Discussion

This study looked at the characteristics that influence MyAccount acceptance and usage in the Kurdistan Region, with an emphasis on digital literacy, multidimensional trust, financial control, and socio-demographics. The data show that digital literacy, faith in banks and governments, and financial control all significantly predict registration and frequency of usage, while socio-demographic characteristics have a smaller but still beneficial effect. This study extends our understanding of DFS adoption beyond classic TAM and UTAUT frameworks by incorporating psychological, skill-based, and institutional variables in a post-conflict context.

Previous study (Börekci & Çelik, 2024; Huang et al., 2020; Yuliani et al., 2024), has found a favorable correlation between digital literacy and perceived ease of use. Our study contributes to the literature by demonstrating that, in a post-conflict scenario, digital literacy interacts with trust characteristics, resulting in greater adoption rates than previously seen in stable contexts (Dhingra & Mudgal, 2019). This highlights

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

the practical need for targeted training programs that enhance digital competence and confidence, particularly for first-time DFS users.

The results support the multi-dimensional conceptualization of trust put forth by Söllner (2020) and Öksüz et al. (2016), highlighting trust in technology, service providers, and governing institutions. In line with Arı et al. (2023), trust in both banks and government surfaced as a pivotal factor, indicating that surmounting historical institutional distrust is crucial for DFS participation. This corroborates and expands upon previous G2P studies (Malatji et al., 2020; Lim, 2018). These findings suggest that transparency initiatives, such as clear communication about transaction security and accountability measures, can help rebuild institutional trust and promote greater DFS engagement.

The influence of financial control on adoption aligns with behavioral finance research that highlights locus of control and proactive financial behavior (Chandra & Pamungkas, 2023; Jose & Ghosh, 2024; Walsh & Lim, 2020). Our Findings further determine that financial control interacts with digital literacy and trust to foster sustained DFS use, a mechanism previously underexplored in G2P contexts (Bold et al., 2012; Klapper & Singer, 2017; Zimmerman & Holmes, 2012). This finding highlights the importance of considering psychological traits together with technical and institutional factors when analyzing adoption behavior. Practically, this indicates that digital designs that enhance financial autonomy—such as interactive dashboards, budgeting tools, and reminders—can motivate users to transition from passive cash handling to active financial management.

For socio-demographic factors, higher education and income predict adoption and usage, consistent with meta-analytic findings (Feng et al., 2019; Hustad et al., 2019). However, in line with context-specific insights from Oktavianoor et al. (2020) and Kan et al. (2024), their influence is secondary to digital literacy, trust, and financial control. This highlights the need to focus interventions on skill-building and trust restoration rather than solely on demographic targeting in post-conflict DFS implementation.

The findings imply that user confidence and perceived capacity are more important factors in the acceptance of government-led DFS initiatives in post-conflict, cash-dominant situations than formal access. Financial control encourages proactive engagement, trust reduces perceived institutional risk, and digital literacy prepares consumers to traverse platforms. When taken as a whole, these variables influence whether or not recipients continue to engage in the digital financial ecosystem after registering.

By adding post-conflict contextual variables, such as dual-level trust and financial control, to the TAM and UTAUT models, this study adds to the body of research on technology adoption. It illustrates how institutional and psychological factors considerably reduce the predictive effectiveness of conventional notions in unstable environments, such as perceived ease of use. The study offers a theoretical framework for comprehending DFS adoption in settings with significant historical mistrust and infrastructure limitations by emphasizing these interactions.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

The findings highlight the necessity of combining digital financial infrastructure with initiatives that improve digital literacy and restore trust for financial institutions and governments. Adoption and ongoing participation can be boosted by training initiatives, open governance, and intuitive user interfaces. Additionally, increasing financial control through instructional campaigns, gamified technologies, or personalized financial planning tools might motivate consumers to switch from passive cash withdrawals to proactive financial management. Practical initiatives—including structured digital literacy training, transparency measures, and user-centric platform design—can facilitate both initial adoption and long-term engagement.

Future research should look into the long-term effects of various aspects of trust on DFS involvement as well as how they change over time. Studies could also look into how psychological characteristics like self-efficacy or risk tolerance combine with financial control to influence long-term use. Lastly, comparative research conducted in various post-conflict areas may confirm the findings' applicability and help develop adoption techniques tailored to the local environment.

6. Conclusion

The purpose of this study was to look into the factors that influence adoption and long-term use of the MyAccount digital financial service in the Kurdistan Region, with an emphasis on digital literacy, multidimensional trust, financial control, and socio-demographic characteristics. The study met its objectives by presenting a complete, context-specific paradigm that incorporates the technical, psychological, and institutional aspects of DFS adoption in a post-conflict setting.

This work adds to the literature by expanding standard technology adoption models such as TAM and UTAUT to show that user behavior in fragile, low-trust situations is influenced not just by system attributes, but also by trust in institutions and individual financial agency. Practically, this means that initiatives combining training programs, transparent governance measures, and tools enhancing financial control can meaningfully improve DFS adoption and long-term engagement.

The findings have important implications for governments, financial institutions, and development organizations. Interventions that enhance digital literacy, rebuild institutional trust, and empower users with intuitive financial tools can increase financial inclusion, reduce reliance on cash, and foster sustainable participation in digital financial systems. These findings are especially important for post-conflict economies looking to modernize their financial infrastructure while restoring institutional confidence.

Future study should look into longitudinal patterns of DFS engagement, as well as other psychological and behavioral variables like risk tolerance and financial self-efficacy, and compare adoption dynamics across post-conflict and developing economies. These research will help to enhance context-specific adoption models and drive evidence-based strategies for increasing digital financial inclusion.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

References

1. Adesola Oluwatosin Adelaja, Stanley Chidozie Umeorah, Bibitayo Ebunlomo Abikoye, & Michelle Chibogu Nezianya. (2024). Advancing financial inclusion through fintech: Solutions for unbanked and underbanked populations. *World Journal Of Advanced Research and Reviews*, *23*(2), 427–438. https://doi.org/10.30574/WJARR.2024.23.2.2379
2. Affairs, U. N. D. of E. and S., & Perry, J. (2021). *Trust in Public Institutions: Trends and Implications for Economic Security*. https://doi.org/10.18356/27081990-108
3. Al-Emran, M., & Granić, A. (2021). Is It Still Valid or Outdated? A Bibliometric Analysis of the Technology Acceptance Model and Its Applications From 2010 to 2020. *Studies in Systems, Decision and Control*, *335*, 1–12. https://doi.org/10.1007/978-3-030-64987-6_1
4. Al-Kawashi, M. A., & Al-Barzanji, M. A. (2024). The role of application "My Account" project as one of the digital transformation mechanisms in achieving financial inclusion in the Kurdistan Regional Government – Iraq: An analytical study on a number of government and private banks in Dohuk Governorate. *Humanities Journal of University of Zakho*, *12*(2), 341–359. https://doi.org/10.26436/HJUOZ.2024.12.2.1357
5. Amnas, M. B., Selvam, M., Raja, M., Santhoshkumar, S., & Parayitam, S. (2023). Understanding the Determinants of FinTech Adoption: Integrating UTAUT2 with Trust Theoretic Model. *Journal of Risk and Financial Management*, *16*(12). https://doi.org/10.3390/JRFM16120505
6. Andwika, V. R., Witjaksono, R. W., & Azizah, A. H. (2020). Analysis of User Acceptance of ERP System on After Sales Function Using Unified Theory of Acceptance and Use of Technology (UTAUT) Model. *International Journal of Advances in Data and Information Systems*, *1*(1), 26–33. https://doi.org/10.25008/IJADIS.V1I1.178
7. Arı, E., Bayer, R., & Kemahlıoğlu, Ö. (2023). Breaking the Bank: Effects of Domestic Conflict on the Banking Sector in Turkey. *Terrorism and Political Violence*. https://doi.org/10.1080/09546553.2023.2252104;PAGE:STRING:ARTICLE/CHAPTER
8. Bahmanziari, T., Pearson, J. M., & Crosby, L. (2003). Is trust important in technology adoption? A policy capturing approach. *Journal of Computer Information Systems*, *43*(4), 46–54. https://doi.org/10.1080/08874417.2003.11647533;WGROUP:STRING:PUBLICATION
9. Bond, L., Klein, E. K., & Gates, E. F. (2023). Challenges and strategies for implementers and evaluators working in conflict settings. *Evaluation*, *29*(3), 135638902311716–135638902311716. https://doi.org/10.1177/13563890231171608
10. Börekci, C., & Çelik, Ö. (2024). Exploring The Role of Digital Literacy in University Students' Engagement with AI through the Technology Acceptance Model. *Sakarya University Journal of Education*, *14*(Special Issue-AI in Education), 228–249. https://doi.org/10.19126/SUJE.1468866
11. Bryant, M., Sigurjonsson, T. O., & Mixa, M. W. (2014). Restoring trust in public institutions and the financial system. *International Journal of Economics and Accounting*, *5*(4), 306. https://doi.org/10.1504/IJEA.2014.067423
12. Chandra, W., & Pamungkas, A. S. (2023). The Influence of Attitude Toward Money, Locus of Control, Financial Self-Efficacy and Self-Control on Financial Management Behavior. *International Journal of Application on Economics and Business*, *1*(1), 578–587. https://doi.org/10.24912/V1I1.578-587
13. Chu, A. B. (2018). Mobile Technology and Financial Inclusion. *Handbook of Blockchain, Digital Finance, and Inclusion, Volume 1: Cryptocurrency, FinTech, InsurTech, and Regulation*, 131–144. https://doi.org/10.1016/B978-0-12-810441-5.00006-3
14. Collins, A. E. E., & Thiessen, C. (2020). A grounded theory of local ownership as meta-conflict in Afghanistan: *Cooperation and Conflict*, *55*(2), 216–234. https://doi.org/10.1177/0010836719895040

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

15. Davis, F. D. (1989). Perceived usefulness, perceived ease of use, and user acceptance of information technology. *MIS Quarterly: Management Information Systems*, *13*(3), 319–339. https://doi.org/10.2307/249008
16. Dhingra, M., & Mudgal, R. K. (2019). Applications of Perceived Usefulness and Perceived Ease of Use: A Review. *Proceedings of the 2019 8th International Conference on System Modeling and Advancement in Research Trends, SMART 2019*, 293–298. https://doi.org/10.1109/SMART46866.2019.9117404
17. El Amri, M. C., Mohammed, M. O., & Bakr, A. M. (2021). Enhancing Financial Inclusion Using FinTech-Based Payment System. *Islamic FinTech: Insights and Solutions*, 191–207. https://doi.org/10.1007/978-3-030-45827-0_11
18. Feng, G. C., Zhang, Y., & Lin, Z. (2019). A Meta-Analysis of the Effects of Sociodemographic Factors on Social Media Adoption. *International Journal of Communication*, *13*(0), 30. https://ijoc.org/index.php/ijoc/article/view/10088
19. Grandhi, L. S., Wibowo, S., Wells, M., & Grandhi, S. (2022). The Role of Organizational Factors and Trust on FinTech Adoption in Indian Financial Organizations. *Proceedings - 2022 IEEE/ACIS 24th International Winter Conference on Software Engineering, Artificial Intelligence, Networking and Parallel/Distributed Computing, SNPD 2022*, 183–188. https://doi.org/10.1109/SNPD54884.2022.10051816
20. Gupta, S., Abbas, A. F., & Srivastava, R. (2022). Technology Acceptance Model (TAM): A Bibliometric Analysis from Inception. *Australian Journal of Telecommunications and the Digital Economy*, *10*(3), 77–106. https://doi.org/10.18080/JTDE.V10N3.598
21. Huang, F., Teo, T., & Scherer, R. (2020). Investigating the antecedents of university students' perceived ease of using the Internet for learning. *Interactive Learning Environments*, *30*(6), 1–17. https://doi.org/10.1080/10494820.2019.1710540
22. Hustad, E., Hansen, J. L., Skaiaa, A., & Vassilakopoulou, P. (2019). Digital Inequalities: A Review of Contributing Factors and Measures for Crossing the Divide. *Lecture Notes in Computer Science (Including Subseries Lecture Notes in Artificial Intelligence and Lecture Notes in Bioinformatics)*, *11701 LNCS*, 505–519. https://doi.org/10.1007/978-3-030-29374-1_41
23. Ingale, A. (2025). Financial Inclusion Through Mobile Banking In Emerging Economies. *Social Science Research Network*. https://doi.org/10.2139/SSRN.5060697
24. Jose, J., & Ghosh, N. (2024). Digital Financial Literacy and Its Impact on Financial Behaviors. *Advances in Finance, Accounting, and Economics Book Series*, 147–179. https://doi.org/10.4018/979-8-3693-0863-9.CH006
25. Kan, K., Foster, C., Orionzi, B., Schinasi, D., & Heard-Garris, N. (2024). More than One Divide: A Multilevel View of the Digital Determinants of Health. *Journal of Pediatrics*, *266*, 113820. https://doi.org/10.1016/j.jpeds.2023.113820
26. Kapoor, K. (2024). Digital Financial Inclusion. *International Journal of Innovative Science and Research Technology*, 74–80. https://doi.org/10.38124/IJISRT/IJISRT24MAR069
27. Lim, W. M. (2018). Dialectic Antidotes to Critics of the Technology Acceptance Model: Conceptual, Methodological, and Replication Treatments for Behavioural Modelling in Technology-Mediated Environments. *Australasian Journal of Information Systems*, *22*. https://doi.org/10.3127/AJIS.V22I0.1651
28. Longhurst, D., & Slater, R. (2022). *Financing in Fragile and Conflict Contexts: Evidence, Opportunities, and Barriers*. https://doi.org/10.19088/BASIC.2022.015
29. Mahardika, Z. P. (2025). Indonesia's electronic money landscape: between effectivity and inclusivity. *Journal of Central Banking Law and Institutions*, *4*(1), 1–22. https://doi.org/10.21098/JCLI.V4I1.253
30. Malatji, W. R., van Eck, R., & Zuva, T. (2020). Understanding the usage, modifications, limitations and criticisms of technology acceptance model (TAM). *Advances in Science, Technology and Engineering Systems Journal*, *5*(6), 113–117. https://doi.org/10.25046/AJ050612

31. Muhammed, Y. F., Abdullah, F. O., Faris Farzinda, M., Munaf, M. B., Saleem, H., Biro Munaf, M., & Saleem, M. H. (2024). Modernizing Payment Methods in the Kurdistan Region of Iraq; Challenges and Opportunities for "My Account" Project Implementation. *Twejer Journal*, *7*(3), 1554–1593. https://doi.org/10.31918/TWEJER.2473.56
32. Neves, C., Oliveira, T., Santini, F., & Gutman, L. (2023). Adoption and use of digital financial services: A meta analysis of barriers and facilitators. *International Journal of Information Management Data Insights*, *3*(2). https://doi.org/10.1016/J.JJIMEI.2023.100201
33. Nikolopoulos, F., & Likothanassis, S. (2017). Using UTAUT2 for cloud computing technology acceptance modeling. *ACM International Conference Proceeding Series*, 105. https://doi.org/10.1145/3018896.3025153
34. Oamen, T. E. (2023). Technology acceptance model (tam) for pharmaceutical marketing executives: validation and implications for human resource management. *Jurnal Aplikasi Manajemen*, *21*(4). https://doi.org/10.21776/UB.JAM.2023.021.04.02
35. Öksüz, A., Walter, N., Distel, B., Räckers, M., & Becker, J. (2016). *Trust in the Information Systems Discipline*. 205–223. https://doi.org/10.1007/978-3-319-28059-2_12
36. Oktavianoor, R., Dalam, J. D., & Airlangga, S. (2020). Kesenjangan Digital Akibat Kondisi Demografis di Kalangan Masyarakat Rural. *Palimpsest: Jurnal Ilmu Informasi Dan Perpustakaan*, *11*(1), 9–19. https://doi.org/10.20473/PJIL.V11I1.21888
37. Or, C. (2024). Watch That Attitude! Examining the Role of Attitude in the Technology Acceptance Model through Meta-Analytic Structural Equation Modelling. *International Journal of Technology in Education and Science*, *8*(4), 558–582. https://doi.org/10.46328/IJTES.575
38. Oritsematosan Faith Dudu, Olakunle Babatunde Alao, & Enoch O. Alonge. (2024). Advancing financial inclusion through digital payment platforms in emerging markets. *Finance & Accounting Research Journal*, *6*(11), 2028–2060. https://doi.org/10.51594/FARJ.V6I11.1696
39. Patwardhan, A. (2018). Financial Inclusion in the Digital Age. *Handbook of Blockchain, Digital Finance, and Inclusion, Volume 1: Cryptocurrency, FinTech, InsurTech, and Regulation*, 57–89. https://doi.org/10.1016/B978-0-12-810441-5.00004-X
40. Peón, D., & Antelo, M. (2021). The effect of behavioral biases on financial decisions. *Revista Estrategia Organizacional*, *10*(2). https://doi.org/10.22490/25392786.4963
41. Perlman, L. (2018). An Introduction to Digital Financial Services (DFS). *Social Science Research Network*. https://doi.org/10.2139/SSRN.3370667
42. Putra, M. R. M. D., & Anggraeni, R. (2024). Pengaruh Penerapan Model Utaut Terhadap Niat Menggunakan Aplikasi. *Jurnal Manajemen Pemasaran Dan Perilaku Konsumen*, *3*(2), 555–568. https://doi.org/10.21776/JMPPK.2024.03.2.25
43. Rohmawati, S., Ellina, A. D., & Prasetyo, J. (2024). Evaluasi Penerimaan Penggunaan Rekam Medis Elektronik oleh Petugas Menggunakan Teori UTAUT 2. *Journal of Telenursing (Joting)*, *6*(1), 262–270. https://doi.org/10.31539/JOTING.V6I1.8699
44. Sarassina, R. R. F. (2022). Understanding Mobile Payment Continuance in Indonesia: A Brand Equity Perspective Continuance Model. *CommIT Journal*, *16*(1), 105–115. https://doi.org/10.21512/COMMIT.V16I1.7882
45. Seuwou, P., Banissi, E., & Ubakanma, G. (2017). User Acceptance of Information Technology: A Critical Review of Technology Acceptance Models and the Decision to Invest in Information Security. *Communications in Computer and Information Science*, *630*, 230–251. https://doi.org/10.1007/978-3-319-51064-4_19

46. Siddik, M. N. A., & Kabiraj, S. (2020). Digital Finance for Financial Inclusion and Inclusive Growth. *Digital Transformation in Business and Society: Theory and Cases*, 155–168. https://doi.org/10.1007/978-3-030-08277-2_10
47. Söllner, M. (2020). Same Same But Different? A Two-Foci Perspective on Trust in Information Systems. *Proceedings of the Annual Hawaii International Conference on System Sciences*, *2020-January*, 1–10. https://doi.org/10.24251/HICSS.2020.630
48. Sri Ayuni, N. M., Prayoga, I. P. D., Dewi, M. S., & Sri Kasih, N. L. (2024). The Influence of Financial Literacy and Financial Attitude on Financial Management Behavior with Locus of Control as an Intervening Variable in Dupa Harum Jaya Perdana Small and Medium Industry Employees. *Moneter: Jurnal Keuangan Dan Perbankan*, *12*(3), 504–514. https://doi.org/10.32832/MONETER.V12I3.844
49. Suhrab, M., Chen, P., & Ullah, A. (2024). Digital financial inclusion and income inequality nexus: Can technology innovation and infrastructure development help in achieving sustainable development goals? *Technology in Society*, *76*. https://doi.org/10.1016/J.TECHSOC.2023.102411
50. Tabachnick, B. G., & Fidell, L. S. (2007). Using multivariate statistics (5th ed.). *Using Multivariate Statistics*, *April*, 980.
51. Tambunan, E. M., Sensuse, D. I., & Sofian Lusa. (2024). Understanding User Acceptance towards Case Management System: A UTAUT Analysis. *Indonesian Journal of Computer Science*, *13*(4). https://doi.org/10.33022/IJCS.V13I4.3930
52. Venkatesh, V., Thong, J. Y. L., & Xu, X. (2012). Consumer acceptance and use of information technology: Extending the unified theory of acceptance and use of technology. *MIS Quarterly: Management Information Systems*, *36*(1), 157–178. https://doi.org/10.2307/41410412
53. Walsh, B., & Lim, H. N. (2020). Millennials' adoption of personal financial management (PFM) technology and financial behavior. *Financial Planning Review*, *3*(3). https://doi.org/10.1002/CFP2.1095
54. Werker, E., & Sen, K. (2021). Deals and development in fragile and conflict-affected states: Framework and policy guidebook. *Deals and Development in Fragile and Conflict-Affected States: Framework and Policy Guidebook*. https://doi.org/10.35188/UNU-WIDER/2021/023-8
55. Wicaksono, A., & Maharani, A. (2020). The Effect of Perceived Usefulness and Perceived Ease of Use on the Technology Acceptance Model to Use Online Travel Agency. *Journal of Bone and Mineral Research*, *1*(5), 313–328. https://doi.org/10.47153/JBMR15.502020
56. World Bank Group. (2022, July 21). *Global Findex Database 2021 reports increases in financial inclusion around the world during the COVID-19 pandemic*. World Bank. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2022/07/21/covid-19-boosted-the-adoption-of-digital-financial-services?utm_source=chatgpt.com
57. Yuliani, P. N., Suprapti, N. W. S., Widagda K., I. G. J. A., & Piartrini, P. S. (2024). The Literature Review on UTAUT 2: Understanding Behavioral Intention and Use Behavior of Technology in the Digital Era. *International Journal of Social Science and Business*, *8*(2), 208–222. https://doi.org/10.23887/IJSSB.V8I2.77311
58. Zimmerman, J. M., & Holmes, J. (2012). The G2P opportunity: Five reasons why now is the time to leverage social protection to enable financial inclusion and savings among the poorest. *Enterprise Development and Microfinance*, *23*(1), 38–53. https://doi.org/10.3362/1755-1986.2012.005